



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

وَاللَّهُ
أَعْلَمُ

بِ

وَالْأَمْرِ الْفَقِيرِ

و

فِي الدَّوَلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الجزء ٤ - ١

الطبعة الأولى

ترجمة السيد الجليلي والشيخ الفاضل الشيخ محمد باقر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الاسلاميه

كاتب:

آيت الله شيخ حسينعلى منتظرى

نشرت فى الطباعة:

دار الفكر

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس	٥
دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الاسلاميه	٦٥
اشاره	٦٥
الجزء الأول	٦٥
[ثناء و دعاء]	٦٥
مقدمه [المؤلف]	٦٦
اشاره	٦٦
١- ضروره الحكومه:	٦٦
٢- كيف نشأت الدوله و تنشأ؟	٦٧
٣- أنحاء الحكومات الدارجة فى البلاد:	٦٩
الاولى: الملكيه المطلقه الاستبداديه،	٦٩
الثانيه: الملكيه المشروطه	٦٩
الثالثه: الحكومه الأشرافيه،	٧١
الرابعه: الحكومه الانتخابيه	٧١
الخامسه: الحكومه الانتخابيه الشعبيه	٧١
السادسه: الحكومه الانتخابيه الديموقراطيه العامه	٧١
٤- الحكومه الاسلاميه:	٧٢
٥- شروط الحاكم المنتخب عند العقلاء:	٧٥
٦- ولايه الفقيه:	٧٥
٧- على العلماء و الفقهاء ان يتدخلوا فى السياسه:	٧٧
٨- ما أوجب تنفر المسلمين من اسم الحكومه و السياسه:	٧٨
٩- سبب تأليف الكتاب و إشاره إجماليه الى أبوابه و فصوله:	٨١
١٠- طريقتنا فى البحث و سيرتنا فيه:	٨٤
١١- أهميه فقه الدوله و المسائل العامه الاجتماعيه:	٨٧

٨٨	١٢- البحث العلمي الحز لا يضز بالوحده، بل يؤكدها:
٨٩	١٣- تذكار و اعتذار:
٩٠	الباب الأول فيما يقتضيه الأصل، و حكم العقل في المسأله إجمالاً
٩٠	اشاره
٩٠	قالوا: إن الأصل عدم ولايه أحد على أحد
٩١	الأمر الحاكمه على هذا الأصل
٩١	الأول: [يجب علينا إطاعه الأنبياء بما هم وسائط أمر الله]
٩٣	الثاني: [حكم العقل يحسن إرشاد الغير]
٩٣	الثالث: [يجب شكر المنعم و إطاعه الأنبياء و الأئمه شكر لهم]
٩٣	الرابع: [الانسان مدنى بالطبع يحتاج إلى قوانين]
٩٥	الباب الثاني في ثبوت الولايه للنبي الأكرم و للأئمه المعصومين سلام الله عليهم اجمعين
٩٥	اشاره
٩٥	[ولايتهم تكون من مصاديق الحكومه التي تكون ضروريه للمجتمع]
٩٦	[الآيات الداله على ولايه بعض الانبياء أو النبي الأكرم أو الأئمه «ع»]
٩٦	اشاره
٩٦	الآيه الأولى: [آيه الابتلاء]
٩٦	الآيه الثانيه: [آيه الخلافه]
٩٦	الآيه الثالثه: [آيه الأولويه للنبي ص]
٩٧	اشاره
٩٧	و يحتمل في معناها وجوه:
٩٧	الأول: أولويه النبي و تقدمه على النفس في جميع الأمور،
٩٧	الثاني: أولويته و تقدمه في كل ما يشخصه من المصلحه للمؤمنين
٩٩	الثالث: أولويته بالنسبه الى خصوص الأمور العامه الاجتماعيه،
٩٩	الرابع: تقدم ولايته على سائر الولايات الموجوده في المجتمع.
١٠١	بعض موارد الاستشهاد بالآيه:
١٠٤	تمه [في استخلاف رسول الله و أدلته]

- إشاره ١٠٤
- ١- روى الطبرى فى تاريخه بسنده عن عبد الله بن عباس، ١٠٤
- ٢- و فى خبر عمران بن حصين عن النبى «ص»: ١٠٦
- ٣- و قد مرّ خبر بريده و خبر زيد بن ارقم ١٠٦
- ٤- و فى صحيح البخارى بسنده عن ابراهيم بن سعد، عن ابيه، ١٠٦
- ٥- قال «ع»: «و قد علمتم موضعى من رسول الله «ص» ١٠٧
- توضيح للمطلب: ١٠٨
- تفسير الولاية و بيان معناها ١١٦
- حديث الثقلين و التمسك بالعترة ١٢١
- الآيه الرابعه من الآيات: ١٢٥
- الآيه الخامسه من الآيات: ١٢٦
- الآيه السادسه: [آيه الإطاعه] ١٢٧
- الآيه السابعه: [آيه تحكيم النبى ص فيما شجر بينهم] ١٣٤
- الآيه الثامنه: [آيه تحكيم النبى بين الناس] ١٣٥
- الآيه التاسعه: [آيه الاستيذان من النبى و حرمة المخالفه] ١٣٥
- التنبيه على أمور ١٣٧
- إشاره ١٣٧
- الأول- فى بيان مفهوم الإمامه ١٣٧
- الثانى- فى تقسيم الولاية: ١٣٨
- الثالث- فى مراتب الولاية: ١٤١
- الرابع- ان الولاية المساوقه للإمامه أيضا لها مراتب بحسب التحقق الخارجى: ١٤٢
- الأولى: مرتبه الاستعداد و الصلاحيه، ١٤٢
- الثانيه من المراتب: المنصب المجعول للشخص اعتبارا ١٤٢
- الثالثه: الولاية و السلطه الفعلية الحاصله بمبايعه الناس ١٤٢
- [تقويم المراتب] ١٤٢
- الخامس- فى معنى الإمام اصطلاحا: ١٤٥

١٤٦	الباب الثالث فى بيان لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار
١٤٦	اشاره
١٤٦	الفصل الأول فى ذكر كلمات بعض العلماء و الأعظم المدعين للإجماع فى المسأله
١٤٧	١- ففى الجواهر عن المحقق الكركى
١٤٧	٢- و قال العلامه فى أوائل الألفين:
١٤٧	٣- و قال المحقق النراقى - طاب ثراه- فى العوائد:
١٤٨	٤- و قال السيد الاستاد، المرحوم آيه الله العظمى البروجردى- طاب ثراه-
١٤٩	٥- و قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه:
١٤٩	٦- و قال ابو محمد ابن حزم الأندلسى فى الفضل:
١٤٩	٧- و فى مقدمه ابن خلدون:
١٤٩	٨- و فى شرح الخطبه الأربعين من نهج البلاغه لابن أبى الحديد المعتزلى:
١٥٠	٩- و فى الفقه على المذاهب الأربعة:
١٥٠	الفصل الثانى فى سير إجمالى فى روايات الفقه الإسلامى و فتاوى الأصحاب
١٥٠	اشاره
١٥١	للبحث فى ولايه الفقيه فى عصر الغيبه طريقتان:
١٥١	الاول: ما سلكه الأصحاب و فى مقدمتهم المحقق النراقى- طاب ثراه
١٥١	الثانى: ان نبحت أولاً عن لزوم الحكومه فى نطاق الإسلام
١٥٢	تصوّر الإسلام على نحوين:
١٥٢	اشاره
١٥٢	الأول: أن يتصور أن الإسلام يستهدف تأمين الآخره للمسلمين فقط،
١٥٢	الثانى: أن دين الإسلام قد التفت الى جميع حاجات الإنسان فى حياته و مماته، [و نذكر ذلك من أبواب الفقه ضمن فصول]
١٥٢	اشاره
١٥٤	الفصل الأول فى الصلاه
١٥٧	الفصل الثانى فى الصوم و الاعتكاف
١٥٨	الفصل الثالث فى الزكاه
١٦٣	الفصل الرابع فى الخمس و الأنفال

١٦٩	الفصل الخامس فى الحج و المزار
١٦٩	[أنا الآيات]
١٦٩	و أما الأخبار
١٧٥	الفصل السادس فى الجهاد
١٧٥	و وجوبه اجمالاً من ضروريات الإسلام
١٧٩	الجهاد على قسمين:
١٨١	هل يعتبر فى الجهاد الابتدائى إذن الإمام؟
١٨٥	لا يعتبر فى الجهاد الدفاعى إذن الإمام، بل يجب مطلقاً
١٩١	الفصل السابع فى قتال البغاه على الإمام
١٩١	[كلمات الأصحاب]
١٩٢	أما الكتاب
١٩٤	و أما الأخبار
١٩٥	الفصل الثامن فيما دلّ على أن أمر الجزية و الغنائم و الأسارى و الأراضى إلى الإمام
١٩٨	الفصل التاسع فى الحجر و الوصيه
١٩٩	الفصل العاشر فيما ورد فى النكاح و الطلاق و ملحقاته
٢٠٢	الفصل الحادى عشر فى الموارث
٢٠٣	الفصل الثانى عشر فيما ورد فى القضاء و الحدود
٢١٠	الفصل الثالث عشر فيما ورد فى القصاص و الديات
٢١٧	الفصل الرابع عشر فى التعرض لبعض عبارات الفقهاء و فتاواهم التى علق فيها الحكم على الإمام،
٢٣١	الفصل الثالث من الباب الثالث فيما يستدل به لضروره الحكومه فى جميع الأعصار
٢٣١	أشاره
٢٣١	الدليل الأول: [تشريعات الإسلام و قوانينه تشهد على لزوم الحكومه]
٢٤٠	الدليل الثانى: ان النظام و الحكومه امر ضرورى للبشر،
٢٤٥	الدليل الثالث: [حكمه وجود الإمام]
٢٤٩	الدليل الرابع: [دلاله حديث التحكيم]
٢٥٢	الدليل الخامس: [دلاله روايه نعمانى على لزوم إمام]

- ٢٥٣ الدليل السادس: ما فى كتاب سليم بن قيس الهملى
- ٢٥٩ الدليل السابع: [حفظ النظام من أوجب الواجبات]
- ٢٦٦ الدليل الثامن: ما رواه فى اصول الكافى
- ٢٦٩ الدليل التاسع: ما فى نهج البلاغه:
- ٢٧٣ الدليل العاشر: أخبار متفرقه أخرى من طرق الفريقين يظهر منها إجمالاً لزوم الحكومه و الدوله
- ٢٨٧ الفصل الرابع من الباب الثالث فى ذكر الأخبار التى ربما توهم وجوب السكوت
- ٢٨٧ اشاره
- ٢٨٧ فالأولى: صحيحه عيص بن القاسم،
- ٢٨٧ [توضيح الصحيحه]
- ٢٩٠ قداسه زيد و قيامه
- ٣٠٤ [شرح بقيته صحيحه العيص]
- ٣٠٧ الروايه الثانيه من أخبار الباب خبر حماد بن عيسى
- ٣١٥ الثالثه من أخبار الباب خبر سدير،
- ٣١٩ الرابعه من اخبار الباب خبر ابى المرهف،
- ٣٢١ الخامسه من أخبار الباب ما رواه الفضل بن سليمان الكاتب،
- ٣٢٣ السادسه من أخبار الباب صحيحه أبى بصير
- ٣٣١ السابعه من اخبار الباب خبر عمر بن حنظله
- ٣٣١ الثامنه روايه معلّى بن خنيس.
- ٣٣١ التاسعه ما رواه الصدوق باسناده عن حماد بن عمرو و انس بن محمد
- ٣٣٣ العاشره روايه عيص.
- ٣٣٣ الحاديه عشره روايه أبى عبدون،
- ٣٣٣ الثانيه عشره ما رواه فى آخر السرائر
- ٣٣٤ الثالثه عشره خبر العبيدى عن الصادق «ع»
- ٣٣٥ الرابعه عشره ما رواه الحسين بن خالد،
- ٣٣٦ الخامسه عشره ما فى نهج البلاغه فى آخر خطبه من خطبه
- ٣٣٧ السادسه عشره خبر جابر

السابعه عشره ما رواه عن كتاب الغارات عن زرّ بن حبيش،	٣٣٨
خلاصه	٣٣٩
الباب الرابع فى شرائط الإمام و الوالى الذى تصح إمامته و تجب طاعته	٣٤١
اشاره	٣٤١
الفصل الاول فى ذكر بعض الكلمات من العلماء و الفقهاء فى شرائط الإمام و الوالى	٣٤٢
اشاره	٣٤٢
١- رأى ابن سينا:	٣٤٢
٢- رأى الفارابى:	٣٤٢
٣- رأى الماوردى:	٣٤٤
٤- رأى القاضى أبى يعلى الفراء:	٣٤٥
٥- كلام العلامه الحلى فى التذكره:	٣٤٦
٦- رأى القاضى الباقلانى:	٣٤٧
٧- كلام القاضى عضد الدين الإيجى و الشريف الجرجانى:	٣٤٨
٨- كلام عبد الملك الجوينى:	٣٤٨
٩- و عن الجوينى أيضا:	٣٥٠
١٠- كلام النووى:	٣٥٠
١١- آراء ابن حزم الاندلسى:	٣٥١
١٢- و قال ابن حزم أيضا فى المحلى:	٣٥٣
١٣- و قال أيضا فى المحلى:	٣٥٣
١٤- كلام ابن خلدون:	٣٥٣
١٥- كلام القلقشندى:	٣٥٣
١٦- و فى الفقه على المذاهب الأربعة ما ملّخصه:	٣٥٥
الفصل الثانى فى بيان ما يحكم به العقل و العقلاء فى المقام	٣٥٥
الفصل الثالث فى ذكر آيات الباب	٣٥٨
الفصل الرابع فى اعتبار العقل الوافى	٣٦٤
الفصل الخامس فى اعتبار الإسلام و الايمان	٣٦٦

- ٣٦٨ الفصل السادس فى اعتبار العدالة
- ٣٦٨ اشاره
- ٣٦٨ ١- فمن الآيات
- ٣٦٩ و أما الروايات
- ٣٨٢ الفصل السابع فى اعتبار الفقاهه
- ٣٨٢ اشاره
- ٣٨٢ أما الآيات:
- ٣٨٣ و أما الروايات الداله على اعتبار العلم
- ٣٨٣ اشاره
- ٣٨٣ ١- ما مَزَّ من نهج البلاغه فى شرائط الوالى
- ٣٨٣ ٢- ما فى نهج البلاغه أيضا:
- ٣٨٥ ٣- ما فى كتاب سليم بن قيس عن أمير المؤمنين «ع»:
- ٣٨٥ ٤- ما رواه البرقى فى المحاسن عن رسول الله «ص»
- ٣٨٥ ٥- ما فى غاية المرام للبحرانى عن مجالس الشيخ الطوسى بسنده،
- ٣٨٥ ٦- ما عن تفسير النعمانى بسنده، عن أمير المؤمنين «ع»
- ٣٨٦ ٧- ما فى أصول الكافى عن الرضا «ع»:
- ٣٨٧ ٨- ما فى الوسائل بسند صحيح، عن عبد الكريم بن عتبه الهاشمى،
- ٣٨٧ ٩- ما فى الوسائل أيضا بسنده،
- ٣٨٧ ١٠- ما فى تحف العقول عن الصادق «ع»:
- ٣٨٧ ١١- ما رواه المفيد فى الاختصاص، قال رسول الله «ص»
- ٣٨٨ ١٢- ما فى كتاب سليم بن قيس عن أمير المؤمنين «ع»
- ٣٨٨ ١٣- ما فى الاحتجاج عن أمير المؤمنين «ع» بعد ما طلبوا منه البيعه لأبى بكر:
- ٣٨٨ ١٤- ما رواه ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغه
- ٣٨٨ ١٥- ما رواه ابن قتيبه فى كتاب الإمامه و السياسه عن عليّ «ع»
- ٣٨٩ ١٦- ما رواه ابن قتيبه أيضا عنه «ع» فى كتابه لأهل العراق
- ٣٩٠ ١٧- و قد مَزَّ فى صحيحه العيص بن القاسم -

- ٣٩٠ ١٨- ما رواه البيهقي بسنده، عن ابن عباس،
- ٣٩٠ ١٩- ما رواه العلامة الأميني في كتاب الغدير
- ٣٩١ ٢٠- ما في كنز العمال عن حذيفه:
- ٣٩١ ٢١- ما في كنز العمال أيضا عن ابن عباس:
- ٣٩١ ٢٢- و من الأخبار الداله على اعتبار العلم على ما قيل ما رواه الأمدى
- ٣٩٤ ٢٣- ما رواه في تحف العقول من قوله «ع»:
- ٤٠٢ ٢٤- و مما يدل على اشتراط العلم و الفقيه في الوالى أيضا ما مر من كتاب سليم،
- ٤٠٢ الفصل الثامن فى اعتبار القوه و حسن الولايه
- ٤٠٢ اشاره
- ٤٠٣ [حكم العقل على اعتبار أمور فى الوالى]
- ٤٠٤ ١- فمن الآيات
- ٤٠٥ و أما الروايات:
- ٤١٣ الفصل التاسع فى اعتبار أن لا يكون الوالى من أهل البخل و الطمع و المصانعه
- ٤١٩ الفصل العاشر فى اعتبار الذكوره
- ٤١٩ اشاره
- ٤١٩ [اعتبار الذكوره فى القاضى و الوالى]
- ٤٢٣ بحث حول الاجماع
- ٤٢٤ التنبيه على أمرين
- ٤٢٤ اشاره
- ٤٢٤ أما الأمر الأول
- ٤٢٤ [مقدمات]
- ٤٢٤ اشاره
- ٤٢٧ تفاوت الرجل و المرأه:
- ٤٢٩ مفهوم العدل
- ٤٢٩ الولايه مسئوليه و أمانه
- ٤٢٩ [بيان الأمر الأول] الولايه تنافى طباع المرأه و ظرفتها:

- ٤٣٣ [الأمر الثاني] المرأة و التستر
- ٤٣٤ آيات المسأله
- ٤٣٤ اشاره
- ٤٣٤ ١- فمنها قوله- تعالى:- [الرجال قوامون]
- ٤٣٨ ٢- و من الآيات أيضا قوله- تعالى:- [للرجال عليهن درجة]
- ٤٣٨ ٣- و منها أيضا قوله- تعالى:- [من ينشؤ في الحليه]
- ٤٣٩ ٤- و منها أيضا قوله- تعالى:- [قرن في بيوتكن]
- ٤٤٠ روايات المسأله:
- ٤٤٠ اشاره
- ٤٤٠ الأولى: ما في البخارى بسنده عن أبى بكره،
- ٤٤١ الثانيه: ما رواه الصدوق فى الخصال بسنده عن جابر بن يزيد الجعفى،
- ٤٤٢ الثالثه: ما رواه فى آخر الفقيه بإسناده عن حماد بن عمرو و أنس بن محمد،
- ٤٤٣ الرابعه: ما فى نهج البلاغه:
- ٤٤٣ الخامسه: ما فى سنن الترمذى بسنده عن أبى هريره،
- ٤٤٣ السادسه: ما فى نهج البلاغه فى كتاب أمير المؤمنين إلى ابنه الحسن- عليهما السلام:-
- ٤٤٦ السابعه: ما فى البحار عن كنز الكراچكى، عن أمير المؤمنين «ع»:
- ٤٤٦ الثامنه: ما فى نهج البلاغه من وصيه له «ع» لعسكره:
- ٤٤٦ التاسعه: ما فى نهج البلاغه أيضا بعد حرب الجمل:
- ٤٤٨ العاشره: ما فى سنن ابن ماجه عن رسول الله «ص» فى خطاب له «ص» لامرأه:
- ٤٤٩ الحاديه عشره: ما فى نهج البلاغه أيضا:
- ٤٤٩ الثانيه عشره و الثالثه عشره:
- ٤٤٩ الرابعه عشره: ما فى الكافى عن عده من أصحابنا،
- ٤٥١ السادسه عشره: ما فى مستدرک الوسائل عن كتاب تحفه الإخوان،
- ٤٥١ السابعه عشره: ما فى كنز العمال:
- ٤٥١ و قد يستدل أيضا: بخبر أبى خديجه، عن أبى عبد الله «ع»:
- ٤٥٢ و قد يستدل للمسأله أيضا: بعدم جواز إمامه المرأه للرجال بل للنساء أيضا

- ٤٥٢ الفصل الحادى عشر فى اعتبار طهاره المولد -
- ٤٥٢ اشاره
- ٤٥٢ و ربما ادعوا عليه الاجماع. [و سيره العقلاء]
- ٤٥٤ و يدل على الاشتراط فى الوالى و القاضى و المفتى مضافا إلى الأصل أمور:
- ٤٥٤ الأول: فحوى ما دل على اشتراطه فى الشاهد:
- ٤٥٤ الثانى: فحوى ما دل على اشتراطه فى إمام الجماعه،
- ٤٥٤ الثالث: الأخبار الظاهره فى نجاسته و قذارته،
- ٤٥٥ الرابع: ما دل على كون ديته كديه الذمى،
- ٤٥٥ الخامس: ما دل على كونه أسوأ من الكافر،
- ٤٥٥ السادس: ما دل على كونه أسوأ حالا من الكلب و الخنزير،
- ٤٥٦ السابع: ما دل على عدم الخير فيه،
- ٤٥٦ الثامن: ما ورد فى أنه لا يدخل الجنه،
- ٤٥٨ الفصل الثانى عشر فى ذكر أمور آخر اختلفوا فى اعتبارها فى الإمام
- ٤٥٨ اشاره
- ٤٥٨ الأول: البلوغ.
- ٤٦٠ الثانى: سلامه الأعضاء و الحواس.
- ٤٦٢ الثالث: الحره.
- ٤٦٤ الرابع: القرشيه.
- ٤٦٤ اشاره
- ٤٦٦ و كيف كان فلنذكر بعض الأخبار المتعرضه لوصف القرشيه فى المقام
- ٤٧٣ الخامس: العصمه.
- ٤٧٣ اشاره
- ٤٧٣ [كلمات الأصحاب فى اعتبار العصمه]
- ٤٧٥ [الأخبار فى اعتبار العصمه]
- ٤٨٤ فالحق أن يقال:
- ٤٨٥ السادس: كون الإمام منصوبا عليه.

- ٤٨٥ اشارة
- ٤٨٥ [كلمات الأصحاب في ذلك]
- ٤٨٧ و أما الأخبار في هذه المسألة:
- ٤٩٣ الباب الخامس في كيفية تعيين الوالى و انعقاد الإمامه
- ٤٩٣ اشارة
- ٤٩٣ الفصل الأول في ذكر الأقوال في المسألة و نقل بعض الكلمات
- ٤٩٣ اشارة
- ٤٩٤ ١- قال الماوردى في الأحكام السلطانيه:
- ٤٩٦ ٢- و قال القاضى أبو يعلى:
- ٤٩٧ ٣- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:
- ٤٩٧ ٤- و فى المنهاج للنووى
- ٤٩٧ ٥- و قال العلامة الحلى - طاب ثراه- فى التذكرة:
- ٤٩٨ ٦- و قال فى كشف المراد:
- ٤٩٨ ٧- و فى الفقه على المذاهب الأربعة:
- ٤٩٨ ٨- و فى الفقه الإسلامى و أدلته للدكتور وهبه الزحيلي:
- ٤٩٨ ٩- و قال أيضا:
- ٥٠٠ لأرباب التحقيق من علماء المسلمين فى مبدأ الحكومه قولان:
- ٥٠٠ اشارة
- ٥٠٠ الأول: أن السيادة و الحاكميه لله - تعالى - فقط،
- ٥٠٠ الثانى: أن الأمة بنفسها هى صاحب السيادة و مصدر السلطات،
- ٥٠١ و الحق هو الجمع بين القولين بنحو الطوليه.
- ٥٠٢ الفصل الثانى فى البحث فى مقام الثبوت و ذكر المحتملات فيه
- ٥٠٢ قد تحصل لك مما فضلناه فى الأبواب و الفصول السابقه:
- ٥٠٢ اولاً: لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار
- ٥٠٣ و ثانياً: أن الحاكم على المسلمين يشترط فيه شروط ثمانية:
- ٥٠٥ يجب الالتفات إلى أمرين:

- الأمر الأول: ٥٠٥
- الأمر الثاني: لو قلنا بكون جميع الفقهاء الواجدين للشرائط في عصر واحد ٥١١
- تنبيهان ٥١٤
- الأول - بحث حول تعدد الدوله: ٥١٤
- التنبيه الثاني - نقل كلام ابن طاوس: ٥١٧
- الفصل الثالث في ذكر أدله القائلين بنصب الفقهاء عموما ٥٢٠
- قد عرفت إلى هنا ٥٢٠
- الأمر الأول: مقبوله عمر بن حنظله ٥٢١
- [المقبوله و سندها] ٥٢١
- مشهوره أبي خديجه ٥٢٤
- اشاره ٥٢٤
- تفسير الآيات الثلاث، و معنى أولى الأمر ٥٢٥
- [تمسك الإمام «ع» في المقبوله بالآيه الشريفه] ٥٢٥
- [الأمانات في الآيه مفهوم عام] ٥٢٦
- و أما الحكم ٥٢٨
- و المحتملات في «أولى الأمر» ثلاثه: ٥٣٢
- كلام الأستاذ الإمام حول المقبوله: ٥٣٦
- توضيح لكلام الأستاذ ٥٣٩
- مناقشات حول كلام الاستاذ ٥٤١
- اشاره ٥٤١
- الأول: ٥٤١
- الثاني: ٥٤١
- الثالث: ٥٤٣
- الرابع: ٥٤٤
- الخامس: ٥٤٧
- السادس: ٥٤٨

- السابع: ٥٥٠
- تمتمة نقل كلام الأستاذ آية الله العظمى البروجردى و نقده ٥٥٣
- إشاره ٥٥٣
- تقديم أمور: ٥٥٣
- الأول: إنّ فى المجتمع أموراً لا تكون من وظائف الأشخاص و لا ترتبط بهم، ٥٥٣
- الثانى: لا يبقى شك لمن تتبع قوانين الإسلام و ضوابطه فى أنه دين سياسى اجتماعى، ٥٥٣
- الثالث: لا يخفى أن سياسه المدن و تأمين الجهات الاجتماعيه ٥٥٤
- الرابع: قد تلخص ممّا ذكرناه: ٥٥٥
- إذا عرفت هذه المقدمات فنقول: ٥٥٥
- أقول: أمّا ما ذكره- طاب ثراه- ٥٥٨
- الأمر الثانى: حديث اللهم ارحم خلفائى ٥٥٨
- الأمر الثالث: حديث العلماء ورثه الأنبياء، و ما يقرب منه ٥٦٧
- الأمر الرابع: حديث الفقهاء حصون الإسلام ٥٧١
- الأمر الخامس: حديث الفقهاء أمناء الرسل ٥٧٥
- الأمر السادس: حديث و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا ٥٧٨
- الأمر السابع: حديث العلماء حكام على الناس ٥٨٢
- الأمر الثامن: حديث مجارى الأمور و الأحكام على أيدي العلماء ٥٨٤
- ذكر اخبار اخر ربما يتوهم دلالتها على النصب: ٥٨٦
- نقل كلام العوائد فى المقام: ٥٨٩
- الفصل الرابع من الباب الخامس فيما يمكن أن يستدل به لصحة انعقاد الإمامه بانتخاب الأمة و هى أمور: ٥٩١
- الأمر الأول: حكم العقل ٥٩١
- الأمر الثانى: استمرار سيره العقلاء ٥٩٢
- الأمر الثالث: فحوى قاعده السلطنه، ٥٩٣
- الأمر الرابع: إنّ انتخاب الأمة للوالى و تفويض الأمور إليه و قبول الوالى لها نحو معاقده ٥٩٤
- الأمر الخامس: ما دلّ من الآيات و الروايات على الحث على الشورى ٥٩٥
- الأمر السادس: الآيات و الروايات المتضمنه للتكاليف الاجتماعيه ٥٩٧

- الأمر السابع: ما دلّ على استخلاف الله - تعالى - للإنسان ٥٩٩
- الأمر الثامن: ما فى نهج البلاغه لما أرادوا بيعته بعد قتل عثمان ٦٠٣
- الأمر التاسع: ما فى تاريخ الطبرى بسنده عن محمد بن الحنفية، ٦٠٤
- الأمر العاشر: ما فى الكامل بعد ما مز منه: ٦٠٤
- الأمر الحادى عشر: ما فى نهج البلاغه: ٦٠٤
- الأمر الثانى عشر: ما فى كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى شيعته: ٦٠٥
- الأمر الثالث عشر: ما فى شرح ابن أبى الحديد عن رسول الله «ص» ٦٠٥
- الأمر الرابع عشر: ما فى كتاب الحسن بن على - عليهما السلام - إلى معاوية: ٦٠٥
- الأمر الخامس عشر: ما فى كتاب صلح الحسن «ع» مع معاوية: ٦٠٥
- الأمر السادس عشر: ما رويناه بطرق مختلفه عن رسول الله «ص» أنه قال: ٦٠٦
- الأمر السابع عشر: ما فى العيون عن الرضا «ع» بإسناده عن النبى «ص» قال: ٦٠٦
- الأمر الثامن عشر: ما مز عن البخارى وغيره من قول النبى «ص»: ٦٠٦
- الأمر التاسع عشر: ما فى كتاب سليم عن أمير المؤمنين «ع» قال: ٦٠٧
- الأمر العشرون: ما فى كتاب أعظم الكوفه إلى سيد الشهداء «ع» ٦٠٧
- الأمر الحادى والعشرون: ٦٠٧
- الأمر الثانى والعشرون: ٦٠٨
- الأمر الثالث والعشرون: ما فى سنن أبى داود بسنده عن أبى سعيد الخدرى ٦٠٨
- الأمر الرابع والعشرون: ما فى معاهده النبى «ص» مع أهل مقنا: ٦٠٨
- الأمر الخامس والعشرون: فحوى ما أفتوا به من الاختيار والانتخاب فيما إذا تعدد المفتى ٦٠٩
- الأمر السادس والعشرون: آيات وأخبار البيعه بكثرتها ٦٠٩
- الفصل الخامس فى البيعه ٦٠٩
- إشاره ٦٠٩
- [بعض الآيات المتعرضه للبيعه] ٦١٠
- [بعض الروايات المتعرضه للبيعه] ٦١١
- الكلام فى ماهيته البيعه ٦٢١
- [المراد بنكث البيعه] ٦٢٧

- الفصل السادس فى ستّ عشره مسأله مهمه يجب الالتفات إليها و البحث فيها ٦٢٩
- [أخلاه فى نصب الإمام فى كل زمان] ٦٢٩
- [أسئله و اعتراضات] ٦٣٠
- إشاره ٦٣٠
- الأولى: هل الترشيح بمقدار الكفايه للولايه الكبرى ٦٣٠
- الثانيه: ما هو الفرق بين الحكومه الاسلاميه، و بين الحكومه الديموقراطيه ٦٣٠
- الثالثه: هل الشروط الثمانيه التى اعتبرناها فى الوالى تجب رعايتها تكليفا فقط ٦٣١
- الرابعه: على فرض اللّابديّته الوضعيه فهل هى شروط واقعيه أو علميه فقط؟ ٦٣١
- الخامسه: إذا لم يوجد من يجتمع فيه جميع الشروط ٦٣١
- السادسه: قد يقال إنه لو كانت الشورى و الانتخاب من قبل الأّمه مصدرا للولايه شرعا ٦٣١
- السابعه: إنّ من معضلات الانتخاب أنّ أكثر أفراد المجتمع جاهلون غالبا ٦٣١
- الثامنه: هل الملاك فى الانتخاب على القول به هو رأى الجميع، أو الأكثر، ٦٣٢
- التاسعه: إن حصول الإطباق و الاتفاق مما يندر جدا بل لعلّه لا يقع، ٦٣٢
- العاشره: لو قيل باعتبار الأكثرية فى قبال الأقلية ٦٣٢
- الحاديه عشره: إذا كان هنا أمور لا يجوز لأحاد الأّمه التصدى لها و مباشرتها، ٦٣٢
- الثانيه عشره: على فرض كفايه رأى الأكثرية لو فرض تقاعس الأكثرية ٦٣٢
- الثالثه عشره: إذا لم تقدم الأّمه على الانتخاب و لم يكن إجبارها، ٦٣٣
- الرابعه عشره: هل الانتخاب عقد جائز من قبيل التوكيل فيجوز للأّمه فسخه و نقضه مهما أرادت، ٦٣٣
- الخامسه عشره: هل يشترط فى الناخبين أيضا شروط معيّنه وراء العقل و التميّز، ٦٣٣
- السادسه عشره: هل يجوز للأّمه مواجهه الإمام و الوالى و القيام و الثوره عليه ٦٣٣
- [الجواب عن الأسئله] ٦٣٣
- المسأله الأولى الظاهر أن وجوب الترشيح للولايه و لشعبها لمن يقدر عليها واضح، ٦٣٣
- المسأله الثانيه تفترق الحكومه الإسلاميه عن الحكومه الديموقراطيه بوجهين أساسيين: ٦٣٤
- الأول: أنّه يشترط فى حاكم المسلمين مطلقا، ٦٣٤
- الثانى: أنّ الحكومه الإسلاميه بشعبها الثلاث: ٦٣٤
- المسأله الثالثه هل الشروط الثمانيه التى اعتبرناها فى الوالى تجب رعايتها تكليفا فقط حين الانتخاب، ٦٣٤

- المسألة الرابعة هل الشروط واقعيه أو علميه فقط - - - - - ٦٤١
- المسألة الخامسة إذا فرض وجود بعض الشرائط فى بعض و بعضها فى آخر - - - - - ٦٤١
- المسألة السادسة قد يعترض بأنه لو كانت الشورى و الانتخاب من قبل الأمة مصدرا للولاية شرعا - - - - - ٦٤٥
- المسألة السابعة قد يقال إنَّ من معضلات الانتخاب أنَّ أكثر الناس بسطاء تؤثّر فيهم الدعايات الكاذبه، - - - - - ٦٤٨
- المسألة الثامنة هل الملاك فى الانتخاب آراء الجميع، أو الأكثر، - - - - - ٦٤٩
- اشاره - - - - - ٦٤٩
- و قد استمرت سيره العقلاء فى جميع الأعصار و الأصقاع على تغليب الأكثرية - - - - - ٦٥٠
- [اللازم هل هو شركة الأمة فى مرحله واحده لانتخاب الوالى مباشره، أو فى مرحلتين] - - - - - ٦٥١
- المسألة التاسعه أن الاتفاق ممّا لا يحصل غالبا] - - - - - ٦٦٠
- المسألة العاشره [لو فرض أن أهل التفكير و الصلاح كانوا فى طرف الأقلية] - - - - - ٦٦٤
- المسألة الحاديه عشره [كيف يجوز للحاكم المنتخب التصدى لأمر الأمة و هو فرع لهم و الفرع لا يزيد على الأصل] - - - - - ٦٦٥
- المسألة الثانيه عشره على فرض تقاعس الأكثرية و استنكافهم عن الاشتراك فى الانتخابات فما هو التكليف حينئذ، - - - - - ٦٦٧
- المسألة الثالثه عشره إذا لم تقدم الأمة على الانتخاب - - - - - ٦٦٧
- المسألة الرابعه عشره هل الانتخاب للوالى عقد جائز - - - - - ٦٦٨
- المسألة الخامسه عشره هل يشترط فى الناخب شرط خاص، - - - - - ٦٧٢
- المسألة السادسه عشره هل يجوز للأمة الكفاح المسلّح و الخروج على الحاكم المتسلّط - - - - - ٦٧٤
- اشاره - - - - - ٦٧٤
- قد يظهر من بعض الأخبار و الفتاوى من السنه و جوب الإطاعه و التسليم فى قبال الحاكم و إن كان جائرا فاجرا - - - - - ٦٧٥
- البحث فى أمرين - - - - - ٦٨٥
- اشاره - - - - - ٦٨٥
- أما الأمر الأول [إنه لا يجوز إطاعه الجائر الفاسق فى فسقه و جوره] - - - - - ٦٨٥
- الأمر الثانى [هل يجوز القيام و الكفاح المسلّح ضد الحاكم الجائر أم لا] - - - - - ٦٨٨
- اشاره - - - - - ٦٨٨
- و يدلّ على جواز ما ذكر بل وجوبه أمور: - - - - - ٦٩٠
- الأول: آيات شريفه من الكتاب العزيز و روايات مستفيضه - - - - - ٦٩٠
- اشاره - - - - - ٦٩٠

٦٩٠ [الآيات]

٦٩٣ [الروايات]

٦٩٤ الثاني: إن الحكومه الإسلاميه إتما شرعت لتنفيذ أحكام الإسلام و إقامه العدل فى الأئمه

٦٩٥ الثالث: ما دلّ من الآيات و الروايات من طرق الفريقين على وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

٧٠١ الرابع: قيام سيد الشهداء- عليه السلام- و ثورته على يزيد بن معاويه،

٧٠٣ الخامس: ثوره زيد بن على بن الحسين و خروجه على هشام بن عبد الملك.

٧٠٣ السادس: ثوره الحسين بن على بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب، شهيد فخ.

٧٠٦ السابع: ما رواه فى الكافى، عن سدير الصيرفى،

٧٠٨ الثامن: ما فى نهج البلاغه: «لو لا حضور الحاضر و قيام الحجه بوجود الناصر

٧٠٨ التاسع: ما دلّ على جزاء المحارب و المفسد فى الأرض.

٧١٠ العاشر: إن جواز قتال البغاه بل وجوبه ممّا دلّ عليه الكتاب و السنه،

٧١١ الحادى عشر: ما دلّ على حرمه إعانه الظالم و مساعدته

٧١٦ خلاصه

٧١٩ الجزء الثانى

٧١٩ الباب السادس فى حدود ولايه الفقيه و اختياراته، و واجبات الحاكم الإسلامى تجاه الإسلام و الأئمه، و واجبات الأئمه تجاهه

٧١٩ اشاره

٧٢٠ الفصل الأوّل فى أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى التصدى له فى حكومته

٧٢٠ [الحاكم فى الحقيقه هو الله تعالى و أساس الحكم هو ما أنزل الله]

٧٢٢ وظائف الحاكم الإسلامى:

٧٢٢ [كلام الماوردى فى وظائف الحاكم]

٧٢٥ [الآيات التى تعرّضت لوظائف الحاكم الإسلامى]

٧٢٧ [الروايات التى تعرّضت لوظائف الحاكم الإسلامى]

٧٤٠ [الآيات و الروايات التى تعرّضت لتكليف المسلمين و إمامهم فى السياسه الخارجيه]

٧٤٣ [العناوين المتحصّله من الآيات و الروايات فى وظائف الحاكم الإسلامى]

٧٤٦ [هنا ظهر أمران]

٧٤٦ اشاره

الأول: ان الإمام و الحاكم الإسلامى قائد و مرجع للشئون الدينيه و السياسيه معا،	٧٤٦
الأمر الثانى: ان الحاكم إنما يتصدى و يتدخل فى الأمور العامه الاجتماعيه التى لا بد منها	٧٤٨
اشاره	٧٤٨
أمثاليين فى تدخل النبى «ص» بما أنه كان واليا فى الأمور الاجتماعيه الصغيره]	٧٥٠
الأول:	٧٥٠
الثانى:	٧٥١
الفصل الثانى فى الشورى	٧٥٣
اشاره	٧٥٣
١- اهتمام الإسلام بالاستشاره:	٧٥٣
[التشاور و القرآن]	٧٥٣
و أما الأخبار الوارده فى الحث على الشورى و الاهتمام بها	٧٥٦
٢- مواصفات من يستشار	٧٦٢
٣- حق المستشار على المشير و بالعكس	٧٦٦
٤- ذكر بعض موارد استشاره النبى «ص» تتميما للفائده	٧٦٧
الأول فى غزوه بدر:	٧٦٧
الثانى فى غزوه أحد:	٧٧٠
الثالث فى غزوه الأحزاب (الخنديق):	٧٧٢
الرابع فى غزوه الأحزاب أيضا:	٧٧٣
الخامس فى قصه الحديبيه:	٧٧٤
السادس فى غزوه الطائف:	٧٧٥
الفصل الثالث فى أن المسؤول فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام، و السلطات الثلاث أيديه و أعضاده	٧٧٦
الفصل الرابع فى بيان إجمالى لأنواع السلطات و الدوائر فى الحكومه الإسلاميه	٧٨١
اشاره	٧٨١
الأولى: السلطه التشريعيه و فيها جهات من البحث:	٧٨٢
١- فى بيان الحاجه إليها و حدودها و تكاليفها:	٧٨٢
اشاره	٧٨٢

- ٧٨٤ ----- فللحكم الشرعي ثلاث مراحل: -----
- ٧٨٤ ----- الأولى: مرحله التشريع. -----
- ٧٨٤ ----- الثانية: مرحله استنباط الأحكام و استخراجها من منابعها الصحيحه، -----
- ٧٨٤ ----- الثالثه: مرحله ترسيم الخطوط الكليه -----
- ٧٨٤ ----- ٢- انتخاب النواب لمجلس الشورى: -----
- ٧٨٧ ----- ٣- مواصفات الناخبين و المنتخبين: -----
- ٧٨٨ ----- ٤- منابع الحكم الإسلامى و مصادره: -----
- ٧٨٨ ----- [الكتاب العزيز، و السنه القويمه بأقسامها] -----
- ٧٨٩ ----- هنا أمور اختلف فى حجيتها الفريقان: -----
- ٧٨٩ ----- الأول- الإجماع بما هو إجماع و اتفاق: -----
- ٧٩٣ ----- الثانى- القياس و الاستحسانات الظنيه: -----
- ٧٩٥ ----- الثالث- أقوال العتره الطاهره: -----
- ٧٩٧ ----- ٥- الاستنباط و الاجتهاد: -----
- ٧٩٨ ----- ٦- التخطئه و التصويب: -----
- ٨٠٥ ----- ٧- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: -----
- ٨١٤ ----- ٨- التقليد و أدلته -----
- ٨١٤ ----- [معنى التقليد و منشأه] -----
- ٨١٦ ----- ما استدلووا به على حجتيه فتوى الفقيه: -----
- ٨١٦ ----- اشاره -----
- ٨١٦ ----- [الآيات] -----
- ٨١٨ ----- [الروايات] -----
- ٨١٨ ----- اشاره -----
- ٨١٨ ----- الطائفة الأولى: ما ورد فى مدح الرواه -----
- ٨١٩ ----- الطائفة الثانيه من الروايات: ما ورد من الأئمه- عليهم السلام- من إرجاع شيعتهم إلى الفقهاء منهم -----
- ٨٢٢ ----- الطائفة الثالثه: ما ورد من الأئمه- عليهم السلام- من إرجاع بعض الشيعه إلى بعض، -----
- ٨٢٥ ----- الطائفة الرابعه: ما اشتمل على الأمر بالإفتاء و الترغيب فيه: -----

- ٨٢٧ الطائفة الخامسة من الروايات: ما دلّ على حرمة الإفتاء بغير علم،
- ٨٢٧ الطائفة السادسة: ما دلّ على أنّ الإفتاء والأخذ به كان متعارفاً
- ٨٢٩ الطائفة السابعة: ما دلّ على إرجاع أمر القضاء إلى الفقهاء من الشيعة
- ٨٢٩ المناقشه في أدلّة التقليد:
- ٨٣٤ فالعمده في الباب هي بناء العقلاء و سيرتهم
- ٨٣٧ كلام ابن زهره في التقليد:
- ٨٣٨ طريق آخر إلى مسأله التقليد:
- ٨٤١ الثانيه من السلطات الثلاث: السلطه التنفيذيه و فيها جهات من البحث:
- ٨٤١ ١- المراد منها و الحاجه اليها و مراتبها:
- ٨٤٦ ٢- مصدر السلطه التنفيذيه:
- ٨٤٧ ٣- مواصفات الوزراء و العمال و الأمراء بمراتبهم:
- ٨٤٧ [شروط في الولاه و الوزراء و العمال]
- ٨٤٨ [الولاه في الآيات]
- ٨٤٩ [الولاه في الروايات]
- ٨٥٠ [الولاه في كلام أمير المؤمنين في عهده إلى الأشر]
- ٨٥٣ [الولاه في كلمات أمير المؤمنين القصار]
- ٨٥٩ [الولاه في كلام النبي ص و سائر الأئمه]
- ٨٦٢ و نذكر في الخاتمه أمرين مناسبين للبحث:
- ٨٦٢ الأول: في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغه قال:
- ٨٦٣ الثاني: قال الماوردى في الأحكام السلطانيه:
- ٨٦٤ ٤- إشاره إلى دوائر من السلطه التنفيذيه:
- ٨٦٤ ٥- ذكر بعض من ولّاه النبي «ص» على النواحي:
- ٨٦٨ ٦- ذكر بعض من بعثه رسول الله «ص» على الصدقات:
- ٨٧٠ ٧- في عدد غزوات النبي «ص» و سراياه:
- ٨٧٢ ٨- ذكر من استخلفه رسول الله «ص» على المدينه أو على أهله حينما خرج من المدينه:
- ٨٧٥ ٩- ذكر بعض من بعثه النبي «ص» إلى الملوك للدعوه إلى الإسلام:

- ١٠- ذكر من بعثه النبي «ص» إلى الجهات يعلم الناس القرآن و يفقههم في الدين: ٨٧٧
- الثالثه من السلطات الثلاث: السلطه القضائيه و فيها جهات من البحث: ٨٧٩
- ١- الحاجه إليها: ٨٧٩
- ٢- القضاء لله و لرسوله و للأنبياء و الأوصياء، و كان الأنبياء و الأئمه يتصدون له: ٨٨٠
- ٣- شرائط القاضي و مواصفاته: ٨٨٦
- ٤- اعتبار العلم في القاضي: ٨٩٢
- ٥- هل يعتبر في علم القاضي كونه عن اجتهاد؟ ٨٩٦
- اشاره ٨٩٦
- [كلمات الأصحاب] ٨٩٦
- ما يستدلّ به على اعتبار الاجتهاد في القاضي: ٩٠٠
- كلام صاحب الجواهر: [في عدم اعتبار الاجتهاد في القاضي] ٩٠٣
- الجواب عفا في الجواهر: [في عدم اعتبار الاجتهاد في القاضي] ٩٠٦
- كلام بعض الأساتذه في كتابه جامع المدارك: ٩١٢
- كلام للفاضل النراقي في المستند: ٩١٦
- ٦- هل للفقهاء أن ينصب المقلد للقضاء؟ ٩١٨
- ٧- هل يجوز للمجتهد أن يوكل العامي المقلد للقضاء؟ ٩١٩
- ٨- هل يجزى التجزى في الاجتهاد؟ ٩٢٢
- ٩- هل يتعين الأعلم مع الإمكان أو لا؟ ٩٢٤
- [كلمات الأصحاب] ٩٢٤
- [أدليل القائل بعدم الاعتبار] ٩٢٦
- ما يستدلّ به على اعتبار الأعلميّه: ٩٢٦
- نقل كلام صاحب العروه و نقده: ٩٢٩
- ١٠- اهتمام الإسلام بالقسط و العدل و الحكم بالحق: ٩٣٢
- [الآيات] ٩٣٢
- [الروايات] ٩٣٤
- ١١- المساواه أمام القانون: ٩٣٨

- ١٢- استقلال القاضي: ٩٤٤
- ١٣- بعض آداب القضاء: ٩٤٤
- ١٤- فى تكاليف القاضى و اختياراته: ٩٥١
- ١٥- فى ولايه المظالم: [أو هى المرجع الأعلى للشكايات أو لمظالم نفس القضاء] ٩٥٥
- [كلام الماوردى فى ذلك] ٩٥٥
- و الفرق بين نظر المظالم و نظر القضاء من عشره أوجه: ٩٦١
- [كلام المؤلف فى ذلك] ٩٦٢
- الفصل الخامس فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و إداره الحسبه ٩٦٣
- اشاره ٩٦٣
- الجهه الأولى: فى أنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر من أهمّ الفرائض الشرعيّه، ٩٦٤
- الجهه الثانيه: فى أنّ للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر درجات و مراتب: ٩٦٥
- الجهه الثالثه: فى أنّه هل يكون وجوبهما على الأعيان أو على الكفايه؟ ٩٧١
- [كلمات الأصحاب] ٩٧١
- تصوير الوجوب الكفائى: ٩٧٣
- الجهه الرابعه: فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى المسأله: ٩٧٦
- اشاره ٩٧٦
- [الطائفه الأولى من الآيات ما دلّت على كونها فريضه عامه] ٩٧٦
- [الطائفه الثانيه من الآيات ما دلّت على كونها فريضه خاصه] ٩٧٨
- [الروايات الوارده فى المقام] ٩٧٩
- الجهه الخامسه: فى وجوب إنكار العاتمه على الخاصه و تغيير المنكر عليهم إذا علموا به: ٩٨٦
- الجهه السادسه: فى وجوب إنكار المنكر بالقلب و تحريم الرضا به و وجوب الرضا بالمعروف: ٩٨٨
- الجهه السابعه: فى وجوب الإعراض عن فاعل المنكر و هجره إذا لم يرتدع: ٩٩٣
- الجهه الثامنه: فى رفع توهم و شبهه: ٩٩٥
- الجهه التاسعه: فى بيان ما ذكره شرطاً لوجوبهما: ٩٩٦
- الشرط الأول: [أن يعلمه منكراً] ٩٩٦
- الشرط الثانى: أن يجوّز تأثير انكاره. ١٠٠٠

- ١٠٠٠ اشاره
- ١٠٠٢ فروع
- ١٠٠٢ اشاره
- ١٠٠٢ الأول: أنه لو لا هذه الأخبار أمكن القول بالوجوب مطلقا -
- ١٠٠٢ الثاني: يظهر بذلك أن الساقط مع العلم بعدم التأثير هو الوجوب لا الجواز،
- ١٠٠٢ الثالث: مقتضى إطلاق الأدلة عدم كفايه غلبه الظن في السقوط
- ١٠٠٣ الرابع: قال في المنتهى: -
- ١٠٠٣ الخامس: الظاهر أنه لا يتعين أن يكون التأثير في الحال، -
- ١٠٠٣ الشرط الثالث: أن يكون الفاعل له مصرا على الاستمرار. -
- ١٠٠٦ الشرط الرابع: أن لا يكون في الإنكار مفسده. -
- ١٠١٨ الجبهه العاشره: في بيان مفهوم الحسبه، و شروط المحتسب، و الفرق بينه و بين المتطوع: -
- ١٠٢٣ الجبهه الحاديه عشره: في ذكر بعض الموارد التي تصدى فيها رسول الله «ص» أو أمير المؤمنين «ع» لأمر الحسبه -
- ١٠٢٢ الجبهه الثانيه عشره: في وظيفه المحتسب: -
- ١٠٢٢ اشاره
- ١٠٢٢ [المراد بالمعروف في هذا الباب]
- ١٠٢٣ [كلام ابن خلدون في وظائف المحتسب]
- ١٠٢٤ [خلاصه كتاب ابن الأخوه محمد بن محمد بن أحمد القرشي «معالم القربه في أحكام الحسبه»]
- ١٠٢٤ اشاره
- ١٠٢٤ [في وجوب الأمر بالمعروف]
- ١٠٢٧ [سيره العلماء الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر]
- ١٠٢٨ [معنى المعروف]
- ١٠٢٨ [الأمر بالمعروف ينقسم إلى ثلاثه أقسام]
- ١٠٢٨ اشاره
- ١٠٢٨ و أما المتعلق بحقوق الله - تعالى - فضربان:
- ١٠٢٨ أحدهما ما يلزم الأمر به في الجماعه دون الانفراد -
- ١٠٢٩ ٥- و أما ما يؤمر به آحاد الناس و أفرادهم -

- ٦- وأما الأمر بالمعروف في حقوق الأدميين فضربان: عام و خاص. ١٠٤٠
- فأما العام. ١٠٤٠
- و أما الخاص. ١٠٤٠
- ٧- وأما الأمر بالمعروف فيما كان مشتركا بين حقوق الله- تعالى- و حقوق الأدميين. ١٠٤٠
- ٨- و أما النهي عن المنكرات فينقسم أيضا على ثلاثة أقسام: ١٠٤٠
- اشاره. ١٠٤٠
- فأما النهي عنها في حقوق الله- تعالى- فعلى ثلاثة أقسام: ١٠٤١
- اشاره. ١٠٤١
- فأما المتعلق بالعبادات. ١٠٤١
- ١١- و أما ما تعلق بالمحظورات. ١٠٤٢
- أمنع الناس من مواقف الريب و مظان التهم. ١٠٤٢
- أفي إظهار الخمر. ١٠٤٣
- إظهار الملاهي المحرمة. ١٠٤٤
- التساهل مع أهل الذمه في أمور الدين. ١٠٤٥
- الحسبه على أهل الجنائز و مراقبه شؤونها. ١٠٤٦
- المعاملات المنكره. ١٠٤٧
- ألا يجوز للمحتسب تسعير البضائع على أربابها. ١٠٤٧
- أترويح الدراهم المزيفه على الناس ظلم. ١٠٤٨
- أحرمه لبس الحرير و الذهب على الرجال و حرمه اتخاذ الأواني من الذهب و الفضة. ١٠٤٩
- أمنكرات الأسواق و الطرق. ١٠٤٩
- أينبغي للمحتسب أن يمنع أحمال الحطب و أعدل التبن. ١٠٥٠
- أالتطلع على الجيران من السطوحات و النوافذ. ١٠٥٠
- أمعرفه القناطير و الأرتال. ١٠٥٠
- أالحسبه على العلفين و الطحانيين. ١٠٥١
- أالحسبه على الفرانين و الخبازين. ١٠٥٢
- أالحسبه على الفرانين و الخبازين. ١٠٥٣

- ١٠٥٤ [الحسبه على الجزارين و القضابين]
- ١٠٥٤ [الحسبه على الشرايين و صناع الأشربه]
- ١٠٥٥ [الحسبه على العطارين و الشماعين]
- ١٠٥٦ [الحسبه على البياعين و اللبائين و البزازين]
- ١٠٥٦ [الحسبه على الدالين]
- ١٠٥٦ [الحسبه على الحاكه و الخياطين و الرقائين و القصارين]
- ١٠٥٧ [الحسبه على الصيارفه]
- ١٠٥٧ [الحسبه على البياطره]
- ١٠٥٧ [الحسبه على سماره العبيد و الجوارى و الدواب و الدور]
- ١٠٥٩ [الحسبه على الحمامات و قوامها]
- ١٠٥٩ [الحسبه على الأطباء و الكخالين و الجزاحين و المجبرين و الفضادين و الحجامين]
- ١٠٦٢ [الحسبه على مؤدبي الصبيان]
- ١٠٦٢ [الحسبه على القومه و المؤذنين]
- ١٠٦٥ [الحسبه على الوعاط]
- ١٠٦٦ [الحسبه على المنجمين و كتاب الرسائل]
- ١٠٦٦ [الحسبه على الحدود و التعزيرات الشرعيه]
- ١٠٦٧ [القضاء و الشهود]
- ١٠٦٧ [الأمراء و الولاه]
- ١٠٦٩ [الحسبه على أصحاب السفن و المراكب]
- ١٠٦٩ [الحسبه على السدائين]
- ١٠٧٠ خاتمه [فى آداب المحتسب و ما يجب عليه أو ينبغى له فى احتسابه]
- ١٠٧٠ اشاره
- ١٠٧٠ [أن يعمل بما يعلم]
- ١٠٧١ [أن يقصد بقوله و فعله وجه الله - تعالى]
- ١٠٧٢ [ان يكون مواظبا على سنن رسول الله «ص»]
- ١٠٧٢ [أن يكون عفيفا عن أموال الناس]

- ١٠٧٢ [من الآداب تقليل العلائق]
- ١٠٧٣ [ليكن سمته الرفق و لين القول]
- ١٠٧٤ [أن يكون ملازما للأسواق]
- ١٠٧٤ [أن يتخذ رسلا و غلمانا و أعوانا بين يديه بقدر الحاجه]
- ١٠٧٥ الفصل السادس فى البحث حول التعزيرات الشرعيه
- ١٠٧٥ [ما يتعلق به التعذير]
- ١٠٧٩ جهات البحث فى المسأله
- ١٠٧٩ اشاره
- ١٠٨٠ الجهه الأولى: فى اهتمام الإسلام بإقامه الحدود و التعزيرات:
- ١٠٨٥ الجهه الثانيه: فى عموم الحكم للصغائر أيضا:
- ١٠٨٧ الجهه الثالثه: فى بيان مفهوم التعزير بحسب اللغه:
- ١٠٩٢ الجهه الرابعه: فى أن التعزير يراد به الضرب و الإيلام، أو مطلق التأديب؟
- ١٠٩٢ [التعزير فى الكلمات]
- ١١٠٠ ما ورد فى التأديب بغير الضرب و الإيلام أو معه:
- ١١٠٣ ما يستدل به لتعين الضرب و الإيلام:
- ١١٠٣ اشاره
- ١١٠٣ الأول: إطلاق ما دل على الضرب فى موارد خاصه،
- ١١٠٣ الثانى: عموم ما دل على أن الله جعل لكل شىء حثا،
- ١١٠٣ الثالث: أن الأصل و قاعده السلطنه يقتضيان عدم التصرف فى سلطه الغير إلا فيما أجازه الشرع،
- ١١٠٤ و يمكن أن يجاب عن الأول:
- ١١٠٤ و عن الثانى بأن الحد فى هذه الروايات لا يراد به الحد المصطلح قطعا
- ١١٠٥ و يجاب عن الثالث
- ١١٠٦ الجهه الخامسه: فى التعزير المالى:
- ١١٠٦ هل يجوز التعزير بالمال أيضا بإتلافه أو أخذه منه أم لا؟
- ١١١٠ ما يمكن أن يستدل به للتعزير بالمال بإتلافه أو بأخذه:
- ١١١٠ اشاره

- الأول: تحريق موسى «ع» للعجل المتخذ إليها: ١١١٠
- الثاني: هدم مسجد الضرار و تحريقه مع مآلتيه: ١١١٠
- الثالث: تهديد رسول الله «ص» بتحريق بيوت التاركين للجماعات: ١١١٠
- الرابع: ما ورد من تهديد النبي «ص» بإحلال سلب من كان يسترزق بالدفء: ١١١١
- الخامس: ما ورد من أمر النبي «ص» بكسر دنان الخمر و شق ظروفها: ١١١١
- السادس: ما قيل من أمره «ص» بكسر قدور لحوم الحمر يوم خيبر: ١١١٣
- السابع: ما ورد من أمر النبي «ص» بتحريق الثوبين المعصفرين: ١١١٣
- الثامن: ما ورد في إحراق متاع الغال: ١١١٣
- التاسع: ما ورد في هدم أمير المؤمنين «ع» و تحريقه دور من فارقه: ١١١٤
- العاشر: ما عن أمير المؤمنين «ع» من تحريق المكان الذي كان يباع فيه الخمر «٢»: ١١١٥
- الحادي عشر: جميع موارد الكفارات الواردة: ١١١٥
- الثالث عشر: ما حكم به أمير المؤمنين «ع» بالنسبه إلى منذر بن الجارود،: ١١١٥
- الرابع عشر: الروايات الواردة في تغريم المتاع مرتين: ١١١٦
- الخامس عشر: ما ورد في تغريم من عذب عبده قيمه العبد: ١١١٩
- السادس عشر: الاعتبار العقلي الموجب للوثوق بالحكم: ١١١٩
- السابع عشر: الأولويه القطعيه: ١١١٩
- الثامن عشر: إطلاقات أدله الحكومه و ولايه الفقيه الجامع للشرائط: ١١٢١
- [في تقسيم العقوبات الماليه]: ١١٢٢
- اشاره: ١١٢٢
- ١- الإلتلاف: ١١٢٣
- ٢- التغيير: ١١٢٣
- ٣- التمليك: ١١٢٣
- الجهه السادسه: في حدّ التعزير البدني و مقداره قلّه و كثره: ١١٢٥
- [كلمات العلماء في بيان الأقوال في المسأله]: ١١٢٥
- [الأقوال في المسأله]: ١١٣٠
- اشاره: ١١٣٠

- الأول: أن لا يبلغ حد الحرّ في الحرّ و حد العبد في العبد، ١١٣٠
- الثاني: أن لا يبلغ أدنى حدّ الحر في الحرّ، و أدنى حد العبد في العبد، ١١٣٠
- الثالث: أن لا يبلغ أدنى حدّ العبد مطلقا، ١١٣٠
- الرابع: أن لا يبلغ أكثر الحدّ و الحد الكامل أعنى المائه مطلقا، ١١٣٠
- الخامس: أن يفضل بين المعاصي؛ فيلاحظ في كل منها ما يناسبها، ١١٣١
- السادس: أن الأكثر خمسه و سبعون، ١١٣١
- السابع: أن التعزير مأثمه فأقلّ، ١١٣١
- الثامن: أن أكثره ثلاثون سوطا، ١١٣١
- التاسع: أن أكثره تسعه، ١١٣١
- العاشر: أن لا يزداد على عشر جلدات، ١١٣١
- الحادى عشر: أنه إلى اجتهاد الإمام، ١١٣١
- الأخبار الواردة في مقدار التعزير: ١١٣٣
- الجهه السابعه: في مقدار الضرب التأديبي: ١١٣٩
- الجهه الثامنه: في حكم من قتله الحد أو التعزير أو التأديب: ١١٤٣
- [كلمات العلماء في المسأله] ١١٤٣
- و أما أخبار المسأله فهى طائفتان: ١١٤٨
- اشاره ١١٤٨
- الأولى: ما دلت على عدم الديه فيما قتله الحدّ أو القصاص مطلقا: ١١٤٩
- الطائفه الثانيه من الأخبار: ما دل على التفصيل بين حدود الله و حدود الناس: ١١٥٠
- [حكم ما إذا تعدّى المنفذ للحكم عن وظيفته] ١١٥١
- الجهه التاسعه: فى إشاره إجماليه إلى ما تثبت به موجبات الحدود و التعزيرات: ١١٥٣
- [فى موجبات الحدود و التعزيرات من كتاب الشرائع] ١١٥٣
- [الكلام فيما إذا وجد الاتهام و لم يثبت بعد بالدليل] ١١٥٩
- اشاره ١١٥٩
- [كلام الماوردى فى الأحكام السلطانيه] ١١٥٩
- [تفصيل الكلام فى ضمن مسائل] ١١٦٣

- المسألة الأولى: [ضرب المتهّم و تعزيره بمجرد الاتهام ظلم في حقّه] ----- ١١٤٣
- المسألة الثانية: لا إشكال في أن الاعتراف مع التعذيب و التشديد لا اعتبار به شرعا ----- ١١٤٤
- المسألة الثالثة: الظاهر أنه يجوز حبس المتهم لكشف الحق أو أدائه في حقوق الناس ----- ١١٧٠
- المسألة الرابعة: [إذا علم الحاكم أنه يوجد عند الشخص معلومات نافعه في حفظ النظام و رفع الفتنة] ----- ١١٧٤
- المسألة الخامسة: [لا يجب على مرتكب حقوق الله إظهارها] ----- ١١٧٨
- الجهة العاشرة: في إشاره إجماليه إلى فروع أخرى في المسألة: ----- ١١٨٠
- إشاره ----- ١١٨٠
- الأول - ليس في الحدود بعد ثبوتها نظر ساعه: ----- ١١٨٠
- الثاني - الحدود تدرأ بالشبهات و لا شفاعه و لا يمين فيها: ----- ١١٨٠
- الثالث - حرمه ضرب المسلم بغير حقّ و عند الغضب، و وجوب الدفاع عن المظلوم: ----- ١١٨٢
- الرابع - في عفو الإمام عن الحدود و التعزيرات: ----- ١١٨٣
- [أخبار المسألة] ----- ١١٨٣
- و أمّا الأقوال في المسألة ----- ١١٨٤
- العفو عن التعزيرات: ----- ١١٨٧
- إشاره ----- ١١٨٧
- [الآيات] ----- ١١٨٧
- [الروايات] ----- ١١٨٧
- الخامس - لا تضرب الحدود في شدّه الحرّ أو البرد: ----- ١١٩٩
- السادس - لا تجرى الحدود على من به فروح أو يكون مريضا حتى تبرأ، أو يرفق به في الضرب: ----- ١٢٠٠
- السابع - كيفيّة إجراء الحدود و التعزيرات: ----- ١٢٠٣
- [الروايات] ----- ١٢٠٣
- أنقل كلام من معالم القربه في كيفيه إجراء الحدود و التعزيرات] ----- ١٢٠٨
- الجهة الحادية عشره: عود الى البدء: [في تكميل بحث التعزيرات] ----- ١٢١١
- الجهة الثانية عشره: في الفروق التي ذكرها بعض المصنفين بين أحكام الحد و التعزير: ----- ١٢١٦
- قال المحقق في أول الحدود من الشرائع: ----- ١٢١٦
- و قال الشهيد الأوّل في كتابه المسمى بالقواعد و الفوائد: ----- ١٢١٦

- و قال الفاضل السيورى: ----- ١٢١٨
- و قد فرق الماوردى فى الأحكام السلطانيه فى فصل التعزير بين الحد و التعزير ----- ١٢١٩
- الفصل السابع فى أحكام السجون و آدابها ----- ١٢٢٠
- اشاره ----- ١٢٢٠
- الجهه الأولى: فى بيان مفهوم السجن بحسب اللغه: ----- ١٢٢٠
- الجهه الثانيه: فى مشروعيه الحبس إجمالاً: ----- ١٢٢٥
- اشاره ----- ١٢٢٥
- [الآيات] ----- ١٢٢٥
- ١- منها: قوله- تعالى- فى سوره المائده: ----- ١٢٢٥
- ٢- و من الآيات الوارده فى الحبس قوله- تعالى- فى سوره النساء: ----- ١٢٢٩
- ٣- و من الآيات أيضا قوله- تعالى- فى سوره المائده: ----- ١٢٣٠
- ٤- و من الآيات أيضا قوله- تعالى- فى سوره التوبه: ----- ١٢٣١
- و أما السنّه فالروايات الداله على مشروعيه الحبس إجمالاً مستقيضه ----- ١٢٣١
- اشاره ----- ١٢٣١
- [بيان الروايات] ----- ١٢٣٢
- [بيان فى الخبر المتواتر و أنواعه] ----- ١٢٣٣
- اشاره ----- ١٢٣٣
- الأول: المتواتر لفظاً. ----- ١٢٣٤
- الثانى: المتواتر معنى. ----- ١٢٣٤
- الثالث: المتواتر إجمالاً. ----- ١٢٣٤
- و أما الإجماع ----- ١٢٣٤
- و أما العقل ----- ١٢٣٥
- الجهه الثالثه: فى أول من بنى السجن فى الإسلام: ----- ١٢٣٥
- الجهه الرابعه: فى موضوع الحبس الشرعى و الغرض منه: ----- ١٢٤٠
- [الغرض من السجن] ----- ١٢٤٠
- [خسارات السجون الراجحه فى أعصارنا فى أكثر البلاد] ----- ١٢٤٢

- إشاره ١٢٤٢
- ١- إرهاب خزانه الدوله و تعطيل الإنتاج: ١٢٤٢
- ٢- إفساد المسجونين: ١٢٤٤
- ٣- انعدام قوه الردع: ١٢٤٥
- ٤- قتل الشعور بالمسؤوليه: ١٢٤٥
- ٥- ازدياد سلطان المجرمين: ١٢٤٥
- ٦- انخفاض المستوى الصحى و الأخلاقى: ١٢٤٥
- ٧- ازدياد الجرائم: ١٢٤٦
- الجهه الخامسه: فى إشاره إجماليه إلى مكان السجن من العقوبات فى الشريعه الإسلاميه: ١٢٤٧
- الجهه السادسه: فى إشاره إجماليه إلى موارد الجمع بين الحبس و بعض العقوبات الأخر: ١٢٥١
- الحبس و التضييق للضروره، و الضرورات تتقدر بقدرها] ١٢٥١
- إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيه: ١٢٥٢
- العقوبات المكمله للحبس العقوبى فى الأخبار و الفتاوى] ١٢٥٤
- إشاره ١٢٥٤
- ١- المرأه المرتده: ١٢٥٤
- ٢- المختلس، و الطرار، و النباش: ١٢٥٤
- ٣- الحالق شعر المرأه: ١٢٥٦
- ٤- المولى إذا أبى أن يطلق أو يفى ء: ١٢٥٦
- ٥- شارب الخمر فى رمضان: ١٢٥٦
- ٦- من أمسك أحدا ليقتله الأخر: ١٢٥٦
- ٧- القاتل عمدا إذا لم يقتص منه: ١٢٥٧
- ٨- شاهد الزور: ١٢٥٧
- ٩- أمين السوق إذا خان: ١٢٥٨
- ١٠- من يلقت المجرم بما يضر مسلما: ١٢٥٩
- ١١- من قتل مملوكه: ١٢٥٩
- ١٢- من سرق ثالثه: ١٢٥٩

- الجبهه السابعه: فى أقسام السجن بحسب أصناف السجناء: ١٢٤١
- الجبهه الثامنه: فى تقسيمها بملاحظه أسبابها الرئيسيّه: ١٢٤٢
- اشاره ١٢٤٢
- الاول: السجن الاحتياطى. ١٢٤٣
- الثانى: السجن الاستبرائى، ١٢٤٣
- الثالث: السجن الحقيقى بقسميها من العامه و الخاصه. ١٢٤٣
- الرابع: السجن الجنائى. ١٢٤٣
- الجبهه التاسعه: فى نفقات السجن و السجناء: ١٢٤٤
- [نفقات بناء السجن و عمارته و مراقبيه على بيت المال] ١٢٤٤
- [الروايات الوارده] ١٢٤٤
- [المستفاد من الأخبار] ١٢٧٠
- [كلام القاضى أبى يوسف فيما كتبه لهارون الرشيد فى هذا المطلب] ١٢٧٢
- الجبهه العاشره: فى التعرض لفروع آخر جزئيه: ١٢٧٤
- اشاره ١٢٧٤
- الأول: النظر فى حال المحبوسين: ١٢٧٤
- الثانى: رعايه حاجات المحبوسين: ١٢٧٨
- الثالث: ضمان التجان إذا فرط: ١٢٨٠
- الرابع: على الإمام أن يراعى الشؤون الدينيه للسجناء: ١٢٨٢
- الجبهه الحاديه عشره: فى ذكر ما عثرت عليه من موارد السجن فى أخبار الشيعه و السنه: ١٢٨٥
- اشاره ١٢٨٥
- [ضابطه ذكرها الشهيد الأول و كتاب «للقه الإسلامى و أدلته» لذلك] ١٢٨٥
- أمّا الطائفه الأولى: ١٢٨٨
- فالأول منها- مورد التهمه: ١٢٨٨
- الثانى و الثالث و الرابع- الفساق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الأكرياء: ١٢٩٥
- الخامس و السادس و السابع- الغاصب لمال الغير، و أكل مال اليتيم ظلماً، و الخائن فى الأمانه: ١٢٩٦
- الثامن و التاسع- المديون المماطل و المدعى للإفلاس: ١٢٩٦

- إشارة ١٢٩٦
- مسألان ينبغى الإشارة إليهما ١٣٠١
- إشارة ١٣٠١
- الأولى: ١٣٠١
- المسألة الثانية: ١٣٠٢
- العاشر- من ترك الإنفاق على زوجته بلا إعسار: ١٣٠٤
- الحادى عشر- الكفيل حتى يحضر المكفول أو ما عليه: ١٣٠٦
- الثانى عشر- من عليه حق من حقوق الناس أو حقوق الله غير ما ذكر فيجبس لاستيفائه: ١٣٠٩
- الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و السادس عشر- المختلس، و الطزار، و النباش، و الداعر: ١٣١٢
- السابع عشر- أمين السوق إذا خان: ١٣١٧
- الثامن عشر- من يلقن المجرم بما يضر مسلما: ١٣١٧
- التاسع عشر- شاهد الزور: ١٣١٧
- العشرون- من وثب على امرأه فحلق رأسها: ١٣١٨
- الحادى و العشرون- الأم إذا كانت تزنى: ١٣١٩
- الثانى و العشرون- السكارى المتباعجون بالسكاكين: ١٣٢١
- الثالث و العشرون- القاتل عمدا إذا لم يقتص منه: ١٣٢٥
- الرابع و العشرون- الأسراء: ١٣٢٨
- الخامس و العشرون- من عذب عبده حتى مات: ١٣٣٠
- السادس و العشرون- من أعتق نصيبه من مملوكه المشترك فيه فيجبس ليشتري البقيته و يعتقها: ١٣٣١
- السابع و العشرون- القواد المحكوم بالنفى على ما روى: ١٣٣٢
- الثامن و العشرون- المرتد الملقى يوجبس ليتوب: ١٣٣٢
- التاسع و العشرون- من قطع يده فيجبس للعلاج: ١٣٣٣
- الطائفه الثانيه من أخبار الحبس و السجن: ما تعرضت لمن يخلد فى السجن، حتى يموت أو حتى يتوب: ١٣٣٤
- إشارة ١٣٣٤
- الأول- من سرق ثالثه: ١٣٣٤
- الثانى من موارد التخليد فى السجن- المرأه المرتده: ١٣٤٢

الثالث- المؤلى إذا أبى أن يفى ء أو يطلق:	١٣٤٧
الرابع من موارد التخليد فى السجن- من أمسك رجلا ليققله غيره:	١٣٤٩
الخامس من موارد التخليد فى السجن- من أمر رجلا حزا بقتل رجل:	١٣٥٥
السادس- العبد القاتل بأمر سيده:	١٣٥٤
السابع- من خلص القاتل من أيدي الأولياء:	١٣٥٨
الثامن- المحارب المحكوم بالنفى على ما فى بعض الأخبار و الفتاوى:	١٣٥٩
التاسع من موارد التخليد- الذى يمتل:	١٣٤٠
العاشر- المنجم المصّر على التنجيم:	١٣٤٢
الحادى عشر- من وقع على أخته و لم يمت بالضربه:	١٣٤٢
[مجموعه القواعد لمعامله المسجونين التى أقرتها هيئه الأمم المتحده]	١٣٤٢
الفصل الثامن فى التجسس و الاستخبارات العامه	١٣٧٠
اشاره	١٣٧٠
الجهه الأولى: فى وجوب حفظ أعراض المسلمين و أسرارهم:	١٣٧٠
[الأصل عدم ولايه أحد على أحد و التجسس عليه]	١٣٧٠
[الآيات]	١٣٧١
[الروايات]	١٣٧٢
الجهه الثانيه: فى لزوم الاستخبارات العامه و ضرورتها إجمالاً:	١٣٧٩
الجهه الثالثه: فى بيان شعب الاستخبار و أهدافه و ذكر الأخبار و الروايات الوارده فيها:	١٣٨٣
اشاره	١٣٨٣
فلنتعرض للشعب الرابع فى اربعة فصول:	١٣٨٣
الفصل الأول: فى مراقبه العمال و الموظّفين:	١٣٨٣
الفصل الثانى: فى مراقبه التّحركات العسكريه للسلطات الخارجيه:	١٣٨٩
الفصل الثالث: فى مراقبه نشاطات المخالفين و أهل النفاق و الجواسيس و الأحزاب السريّه الداخليه المعانده:	١٤٠٥
الفصل الرابع: فى مراقبه الأممه فى حاجاتها و خلّاتها و شكاياتها و ما تتوقعه من الحكومه المركزيه و فى تعهّدها للحكومه و ما تتوقعه الحكومه منها: ---	١٤٠٩
تأسيس الدوله ليس لإعمال السلطه و قدره على العباد]	١٤٠٩
الكلام فى معنى النقيب و العريف:	١٤١٥

- الجبهه الرابعه: فى أمور أخر فى الاستخبارات ينبغى التنبيه عليها: ١٤٢٠
- الأول: [عمل المراقبه و التجسس عمل خطيرا] ١٤٢٠
- الثانى: [سنخ المراقبه للأعداء يختلف عن سنخ المراقبه للعمال و للأمنه] ١٤٢٠
- الثالث: [التجسس على دخائل الناس فيما يرتبط بحياتهم الفردية حرام مؤكدا] ١٤٢١
- الرابع: [هل للمستخبر أن يتصدى فى طريق استخباراته للكذب و لسائر المحرمات] ١٤٢٣
- الخامس: [تعزير المتهم بمجرد الاتهام ظلم] ١٤٢٤
- السادس: [لا يتوقف اتخاذ الشخص عينا و مراقبا على كونه فارغا] ١٤٢٦
- السابع: [هل يرتبط جهاز الاستخبارات بالسلطه التنفيذيه و يكون جزء منها] ١٤٢٧
- الثامن: [الهدف من جهاز الاستخبارات فى الدوله الإسلاميه] ١٤٢٩
- اشاره ١٤٢٩
- و عمدته ما أوجب الفساد فى أجهزه الأمن الرائجه هى الأمور التاليه: ١٤٢٩
- ١- فساد نفس الحاكم، ١٤٢٩
- ٢- إن أجهزه الأمن و الاستخبارات ١٤٣١
- ٣- إن الموظفين فى جهاز الأمن و الاستخبارات فى أكثر البلاد ينتخبون غالبا من بين الأشخاص الفاسدين ١٤٣١
- ٤- إن هدف أجهزه الأمن و الاستخبارات فى البلاد و محور عملها هو حفظ الحكّام ١٤٣٢
- الفصل التاسع هل يثبت الهلال بحكم الإمام و الوالى أم لا؟ ١٤٣٢
- [يثبت الهلال عندنا بأمور] ١٤٣٢
- [هل ينفذ حكم الحاكم فى الهلال أم لا؟] ١٤٣٧
- اشاره ١٤٣٧
- و استدّل القائل بعدم الحجّيه ١٤٣٧
- و استدّل القائل بالحجّيه ١٤٣٧
- [موارد تصدى النبي «ص» و الخلفاء لأمر الهلال و تعيين تكليف المسلمين] ١٤٤٢
- فروع: ١٤٤٩
- الأول: حكم الحاكم فى باب الهلال يعتم كل فقيه واجد للشرايط] ١٤٤٩
- الثانى: الحكم عبارته عن إنشاء الإلزام بشىء أو ثبوت أمر، ١٤٥٠
- الثالث: [ليس حكم الحاكم فى الهلال و سائر الموضوعات ملحوظا بنحو السببويه] ١٤٥٠

- الرابع: أنّ فتوى المجتهد حجه في حقه وحق مقلديه دون سائر المجتهدين.----- ١٤٥١
- الفصل العاشر في الاحتكار والتسعير.----- ١٤٥٢
- اشاره ----- ١٤٥٢
- الاحتكار ----- ١٤٥٢
- [١]- الاحتكار و الحصار التجارى مشكله حضاره العصر: ----- ١٤٥٢
- [٢]- مفهوم الاحتكار فى اللغه: ----- ١٤٥٤
- [٣]- مفهوم الاحتكار فى كلمات الفقهاء: ----- ١٤٥٥
- [٤]- هل الاحتكار محزم أو مكروه؟ و ذكر بعض الكلمات من الفقهاء: ----- ١٤٥٧
- [٥]- أدلّه الطرفين: ----- ١٤٦٣
- [٦]- أخبار الاحتكار على خمس طوائف: ----- ١٤٦٣
- اشاره ----- ١٤٦٣
- الطائفة الأولى- ما دلت على المنع مطلقا: ----- ١٤٦٤
- الطائفة الثانيه- ما دلت على المنع مطلقا فى خصوص الطعام: ----- ١٤٧٣
- الطائفة الثالثه- ما دلت على المنع بعد الثلاثه، أو بعد الأربعين يوما: ----- ١٤٧٦
- الطائفة الرابعه- ما دلت على التفصيل بين وجود الطعام فى البلد و عدمه: ----- ١٤٧٨
- اشاره ----- ١٤٧٨
- الجمع بين الطوائف الأربع: ----- ١٤٨٣
- كلام صاحب الجواهر: ----- ١٤٨٤
- أقسام حبس المتاع: ----- ١٤٨٥
- اشاره ----- ١٤٨٥
- الأول: أن يكون حبس هذا الشخص، أو حبسه و حبس أمثاله موجبا لفقد المتاع ----- ١٤٨٥
- الثانى: أن يحصل بحبسه و حبس أمثاله ترقى قيمه السوقيه للمتاع ----- ١٤٨٦
- الثالث: أن يكون الحبس لانتظار النفاق و الرواج. ----- ١٤٨٦
- الرابع: أن يكون حبسه لادخار قوت سنته؛ له و لعياله، ----- ١٤٨٦
- الطائفة الخامسة- ما دلت على أن الحكره المنهى عنها إنما هى فى أمور خاصه: ----- ١٤٨٧
- أمدار الفتوى هو الحصر فى الأشياء الخاصه] ----- ١٤٨٩

- [٧]- هل تختص الحكره المنهى عنها بأقوات الإنسان، أو الأشياء الخاصه أم لا؟ ----- ١٤٩٥
- [٨]- وجوه الحمل في الأخبار الحاصره: ----- ١٤٩٧
- اشاره ----- ١٤٩٧
- الأول: أن تكون القضية فيها خارجيه لا حقيقته ----- ١٤٩٧
- الثاني: ما ربما ينسب إلى الخاطر من أن فتوى أبي حنيفه و مالك ----- ١٤٩٧
- [الثالث: تعيين موضوعات الحكره من شئون الوالى: ----- ١٤٩٨
- [٩]- نقل كلام بعض الفقهاء: ----- ١٤٩٩
- [١٠]- هل يشترط فيه الاشتراء أم لا؟ ----- ١٥٠١
- [١١]- اشتراط كون الاستبقاء للزياده: ----- ١٥٠٤
- [١٢]- إجبار المحتكر على البيع: ----- ١٥٠٨
- التسعير: ----- ١٥١٢
- [١٣]- هل يجوز التسعير أم لا؟ و ذكر بعض كلمات الفقهاء فيه: ----- ١٥١٢
- و أما فقهاء السنه: ----- ١٥١٥
- [١٤]- أخبار التسعير: ----- ١٥١٧
- [١٥]- متى يجوز التسعير؟ ----- ١٥٢٠
- خاتمه [فى تحالف أرباب المتاع] ----- ١٥٢٣
- الفصل الحادى عشر فى وجوب اهتمام الإمام و عقاله بالأموال العامه للمسلمين ----- ١٥٢٤
- اشاره ----- ١٥٢٤
- [تسويه على ع بين الناس] ----- ١٥٢٤
- [عتاب على ع فى حفظ بيت المال] ----- ١٥٣٠
- [حساب على ع عاملى بيت المال] ----- ١٥٣١
- [طلب عقيل زياده عن حقه من بيت المال] ----- ١٥٣٧
- [عطاء الحسن ع للعقيل من ماله] ----- ١٥٤١
- [على ع و إطفاء سراج بيت المال] ----- ١٥٤٢
- [انتزع الحلل من الناس و ردّها فى البزّ] ----- ١٥٤٣
- [طلحه و الزبير جاءا إلى أمير المؤمنين «ع» ليزيد فى حقهم] ----- ١٥٤٣

- ١٥٤٥ ----- [إحدى بنات أمير المؤمنين «ع» استعارت من أمين بيت المال]
- ١٥٤٥ ----- [لا يحل للخليفة من مال الله إلا قصعتان]
- ١٥٤٦ ----- [بيع على ع سيفه لأربعة دراهم]
- ١٥٤٦ ----- [ما بنى عليّ آجره على آجره ولا لبنه على لبنه]
- ١٥٤٦ ----- [ما قال أمير المؤمنين «ع» حين التوجه إلى الكوفة]
- ١٥٤٦ ----- [ما قال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لعليّ «ع»]
- ١٥٤٨ ----- [التسوية بين العرب والعجم]
- ١٥٤٨ ----- [تعويد ما ذهب من بيت المال إلى محلّه]
- ١٥٥٢ ----- [خاتمه [في بعض ما حكى عن الخليفة الثاني]
- ١٥٥٧ ----- الفصل الثاني عشر في وجوب اهتمام الإمام و عقاله بأمر الضعفاء و الأراامل و الأيتام و من لا حيله له:
- ١٥٥٧ ----- [التبّي «ص» أولى بكلّ مؤمن من نفسه و من ترك ديننا فعليه ص]
- ١٥٥٩ ----- [كتاب عليّ «ع» لمالك حين ولّاه مصر]
- ١٥٦١ ----- [وصيه عليّ ع في اليتامى]
- ١٥٦٢ ----- [حمل عليّ ع قربه الماء على كتفه للمرأة و السؤال عن حالها]
- ١٥٦٣ ----- الفصل الثالث عشر في السياسة الخارجيه للإسلام و معاملته مع الأقليات غير المسلمه
- ١٥٦٣ ----- اشاره
- ١٥٦٣ ----- الجبهه الأولى: في أن الإسلام دين و سياسه، و تشريع و حكومه:
- ١٥٦٤ ----- الجبهه الثانيه: في أن الحاكم هو الله- تعالى:-
- ١٥٦٥ ----- الجبهه الثالثه: في أن الإسلام دين عامّ عالمي أبدّي:
- ١٥٦٥ ----- اشاره
- ١٥٦٥ ----- [الآيات]
- ١٥٦٧ ----- [الروايات]
- ١٥٦٧ ----- [مكاتيب النبي ص إلى الملوك]
- ١٥٦٧ ----- اشاره
- ١٥٦٩ ----- ١- كتابه «ص» إلى النجاشي ملك الحبشه:
- ١٥٧٠ ----- ٢- كتاب آخر له «ص» إليه:

- ٣- كتابه «ص» إلى هرقل عظيم الروم: ١٥٧٠
- ٤- كتاب آخر له «ص» إلى قيصر الروم: ١٥٧٠
- ٥- كتابه «ص» إلى المقوقس عظيم القبط: ١٥٧١
- ٦- روايه أخرى عن نصّ كتابه «ص» إلى المقوقس: ١٥٧١
- ٧- كتابه «ص» إلى أبرويز عظيم فارس: ١٥٧١
- ٨- كتابه «ص» إلى كسرى أيضا: ١٥٧٢
- ٩- كتابه «ص» إلى الهرمزان عامل لكسرى: ١٥٧٢
- الجهه الرابعه: فى أن الإسلام يدعو إلى الحق و العداله: ١٥٧٢
- الجهه الخامسه: فى أنّ المسلمين بأجمعهم آمنه واحده و لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بالتقوى: ١٥٧٧
- الجهه السادسه: فى النهى عن تولى الكفار و اتخاذهم بطانه: ١٥٨٤
- الجهه السابعه: فى مداراه الكفار و حفظ حقوقهم و حرمتهم: ١٥٨٨
- الجهه الثامنه: فى الأمان و الهدنه: ١٥٩٢
- اشاره ١٥٩٢
- ١- عقد الأمان: ١٥٩٣
- ٢- الهدنه و ترك القتال: ١٥٩٥
- الجهه التاسعه: فى وجوب الوفاء بالعهد و حرمة الغدر و لو مع الكفار: ١٥٩٩
- اشاره ١٥٩٩
- [الآيات] ١٥٩٩
- [الروايات] ١٦٠١
- [رسول الله «ص» كان يلتزم بمعاهداته] ١٦٠٥
- [وفاء على عبعده بعد التحكيم] ١٦٠٧
- الجهه العاشره: فى الحصانه السياسيه للسفراء و الرسل: ١٦٠٨
- الجهه الحاديه عشره: فى حكم جاسوس العدو: ١٦١٠
- الجهه الثانيه عشره: فى ذكر بعض معاهدات النبى «ص» مع الكفار من أهل الكتاب و غيرهم: ١٦١٦
- اشاره ١٦١٦
- ١- عهد كتبه «ص» بين أهل المدينه: ١٦١٦

اشاره ١٦١٦

و العهد كما ترى يشتمل على أصول مهمه أهمها: ١٦٢٢

٢- هدنه الحديبيه: ١٦٢٤

٣- عهد أمان منه «ص» ليهود بنى عاديا من تيماء: ١٦٢٥

٤- معاهدته «ص» مع أهل أيله: ١٦٢٥

٥- دعوته «ص» أساقفه نجران: ١٦٢٦

٦- كتابه «ص» لأبى الحارث بن علقمه أسقف نجران: ١٦٢٦

٧- معاهدته «ص» مع نصارى نجران: ١٦٢٦

الفصل الرابع عشر فى إشاره إجماليه إلى اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه: ١٦٢٨

[الدفاع فى نظام الطبيعه أمر طبيعى ضرورى] ١٦٢٨

[بعض الآيات الداله على اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه] ١٦٢٩

[بعض الروايات الداله على اهتمام بالرمى و السباحه] ١٦٣٢

[الجنود على صنفين] ١٦٣٥

[أما فى ترك الجهاد من الدل] ١٦٣٧

تنبيه [فى التسليح بالأسلحه الحديثه] ١٦٤١

الفصل الخامس عشر فى ذكر الآيات و الروايات الداله على ثبوت الحقوق المتقابله بين الإمام و الأئمه، ١٦٤٣

اشاره ١٦٤٣

[الآيات] ١٦٤٣

[الروايات] ١٦٤٧

لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق ١٦٥٧

الباب السابع فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى سيره الإمام و أخلاقه فى معاشرته المسلمين و غيرهم، ١٦٥٩

اشاره ١٦٥٩

الفصل الأول فى مكارم أخلاقه و لطفه و عفوه و رحمته ١٦٥٩

[الآيات الوارده فى أخلاق النبى ص و لطفه و عفوه و رحمته] ١٦٦٠

[الروايات الوارده فى أخلاق النبى ص و لطفه و عفوه و رحمته] ١٦٦٣

[الروايات الوارده فى أخلاق أمير المؤمنين ع و الأئمه من بعده فى هذا المجال] ١٦٧٨

١٦٩١	الفصل الثاني في أنه على الإمام أن لا يحتجب عن رعيته
١٦٩٦	الفصل الثالث في سيره الإمام في مطعمه و ملبسه و إعراضه عن الدنيا و زخارفها
١٦٩٦	[أما في نهج البلاغه في هذا المجال]
١٧٠٠	[أما ورد من سائر الأئمه ع في هذا المجال]
١٧٠٤	[بعض ما ورد من سيره على ع في هذا المجال]
١٧١٧	الجزء الثالث
١٧١٧	الباب الثامن من الكتاب في البحث عن المنابع الماليه للدولة الإسلاميه
١٧١٧	اشاره
١٧١٧	مقدمه
١٧١٩	الفصل الاول في الزكاه و الصدقات
١٧١٩	اشاره
١٧١٩	الجهه الأولى: في بيان مفهوم الزكاه و الصدقه:
١٧١٩	[مفهوم الزكاه]
١٧٢١	[مفهوم الصدقه]
١٧٢٣	[الزكاه ليست من مخترعات الإسلام]
١٧٢٤	[التعبير عن الزكاه بلفظ الصدقه]
١٧٢٥	الجهه الثانيه: في بيان ما فيه الزكاه إجمالاً:
١٧٢٥	[كلمات الفريقين]
١٧٢٨	الروايات الوارده فيما فيه الزكاه:
١٧٢٨	اشاره
١٧٢٨	الطائفه الأولى: ما تضمنت أن رسول الله «ص» وضع الزكاه على تسعه أشياء و عفا عما سواها.
١٧٣٠	الطائفه الثانيه: [ما دلت على أن هذا الحكم أبدى]
١٧٣٢	الطائفه الثالثه: ما دلت بالصراحه على ثبوت الزكاه في غير التسعه أيضا
١٧٣٦	الطائفه الرابعه من أخبار الباب: ما اشتملت على مضمون الطائفتين: الثانيه و الثالثه
١٧٣٧	ثم تعرضنا لوجوه الجمع بينها:
١٧٣٧	الوجه الأول: ما مرّ في كلام يونس من أن العفو عن غير التسعه كان في أول النبوه.

- الوجه الثاني: حمل ما دلّ على الزكاة في غير التسعة على الاستحباب، ١٧٣٨
- الوجه الثالث: حمل ما دلّ على الزكاة في غير التسعة على التقيّة، ١٧٣٩
- الوجه الرابع: أثبتت الزكاة في الإسلام و فوّض بيان ما فيه الزكاة إلى أولياء المسلمين] ١٧٤٣
- الجهة الثالثة: في أن الزكاة تكون تحت اختيار الإمام: ١٧٥١
- الجهة الرابعة: في الصدقات المندوبة و الأوقاف العامه: ١٧٥٦
- الفصل الثاني في الخمس ١٧٦٢
- اشاره ١٧٦٢
- الجهة الأولى: في بيان مفهوم الخمس و تشريعه: ١٧٦٢
- [الخمس لغه] ١٧٦٢
- و أمّا شرعا ١٧٦٣
- [آيه الخمس] ١٧٦٣
- الجهة الثانية: فيما يجب فيه الخمس: ١٧٧٣
- اشاره ١٧٧٣
- الأول: غنائم دار الحرب: ١٧٧٥
- الثاني مما فيه الخمس: المعادن: ١٧٨٣
- الثالث مما فيه الخمس: الكنز: ١٧٨٩
- الرابع مما فيه الخمس: الغوص: ١٧٩١
- الخامس مما فيه الخمس: ما يفضل عن مؤنّه السنه: ١٧٩١
- اشاره ١٧٩١
- أما الكتاب ١٧٩٢
- و أمّا الأخبار ١٧٩٤
- يقع البحث هنا في أمور ١٧٩٧
- اشاره ١٧٩٧
- الأمر الأول: في الإشاره إلى إشكال وقع في خمس الأرباح و الجواب عنه: ١٧٩٧
- الأمر الثاني: في ذكر أخبار التحليل و الجواب عنها: ١٨٠١
- الأمر الثالث: في أن الموضوع في هذا القسم من الخمس هل هو الأرباح أو مطلق الفائده؟ ١٨١١

- ١٨١٨ السادس مما فيه الخمس على ما قالوا: الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم:
- ١٨٢٤ السابع مما فيه الخمس: الحلال المختلط بالحرام
- ١٨٣٠ الجبهه الثالثه: فى مصرف الخمس:
- ١٨٣٠ [كلمات الفريقين]
- ١٨٣٤ بيان مفاد الآيه الشريفه:
- ١٨٣٨ الروايات المتعرضه لمصرف الخمس:
- ١٨٤١ الخمس حق وحدانى ثابت لمنصب الإمامه:
- ١٨٤٩ توضيح و تكميل: المعروف بين أصحابنا الإماميه وجوب الزكاه فى تسعه أشياء و وجوب الخمس فى سبعة،
- ١٨٥١ الورود فى المسأله من طريق آخر:
- ١٨٥٣ الجبهه الرابعه: فى حكم الخمس فى عصر الغيبه:
- ١٨٥٣ قال الشيخ الطوسى - قدس سره- فى النهايه:
- ١٨٥٤ و قد أنهى الأقوال فى الحدائق إلى أربعة عشر: «٣»
- ١٨٥٤ الأول: عزل الخمس جميعا و الوصيه به من تقه إلى آخر إلى وقت ظهور الإمام «ع»،
- ١٨٥٤ الثانى: القول بالتحليل و سقوطه مطلقا،
- ١٨٥٤ الثالث: القول بدفنه جميعا،
- ١٨٥٤ الرابع: دفع النصف إلى الأصناف الثلاثه، و النصف الذى له «ع» يودع أو يدفن،
- ١٨٥٥ الخامس: كسابقه بالنسبه إلى حصه الأصناف،
- ١٨٥٥ السادس: دفع حصه الأصناف إليهم و كذا حصه الإمام تميميا لهم،
- ١٨٥٥ السابع: صرف النصف إلى الأصناف، و أما حصه الإمام فتوصل إليه مع الإمكان
- ١٨٥٥ الثامن: صرف النصف إلى الأصناف و إباحه حصه الإمام للشيعة
- ١٨٥٥ التاسع: صرف النصف إلى الأصناف و صرف حصته فى مواليه العارفين،
- ١٨٥٥ العاشر: تخصيص التحليل بخمس الأرباح
- ١٨٥٦ الحادى عشر: عدم إباحه شىء بالكليه حتى من المناكح و المساكن و المتاجر
- ١٨٥٦ الثانى عشر: قصر أخبار التحليل على جواز التصرف فى المال الذى فيه الخمس قبل إخراج الخمس منه
- ١٨٥٦ الثالث عشر: صرف حصه الأصناف إليهم و التخيير فى حصه الإمام
- ١٨٥٦ الرابع عشر: صرف حصه الأصناف إليهم وجوبا أو استحبابا و حفظ نصيب الإمام إلى حين ظهوره،

- و هنا قولان آخران للمتأخرين من أصحابنا: ١٨٥٦
- الأول: صرف حصه الأصناف إليهم، و التصدق بحصه الإمام من قبله، ١٨٥٦
- الثاني: صرف حصه الأصناف إليهم و صرف حصه الإمام فيما يعلم برضاه ١٨٥٦
- [المختار في المسأله] ١٨٥٨
- الفصل الثالث في غنائم الحرب التي منها الأراضي المفتوحة عنوه و السبايا و الأسارى ١٨٦١
- اشاره - ١٨٦١
- الجهه الأولى: في مفاد الغنيمه و الفرق بينها و بين الفى ء: ١٨٦١
- الجهه الثانيه: في أن الغنائم لله و للرسول و أنها من الأنفال، و آيه الأنفال نزلت فيها: ١٨٦٥
- ١- قال في مجمع البيان في ذيل آيه الأنفال: ١٨٦٥
- ٢- و في رساله المنسوبه إلى الإمام الصادق «ع» المرويه في تحف العقول ١٨٦٦
- ٣- و في سيره ابن هشام: ١٨٦٧
- ٤- و في الدرّ المنثور: ١٨٦٨
- ليست الغنائم و الأنفال لشخص الرسول و الإمام بل هما تحت اختيارهما: ١٨٦٩
- عدم تقسيم النبي «ص» غنائم مكه و حنين بين المقاتلين و قد فتحتا عنوه: ١٨٧٤
- ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و ليس في البين نسخ: ١٨٨٣
- الجهه الثالثه: في كيفيه تقسيم الغنائم: ١٨٩٠
- [كلمات الفقهاء] ١٨٩٠
- الأخبار الوارده في تقسيم الغنيمه: ١٨٩٣
- المشهور بيننا أنّ للفارس سهمين و للراجل سهما واحدا: ١٨٩٦
- حكم المدد و الصبيان و النساء و العبيد و الكفار في هذا الباب: ١٩٠٢
- و هنا فروع ينبغى الإشاره إليها: ١٩٠٧
- الأول: إن المتعارف في أعمارنا استعمال السيّارات و الطيّارات و الهليكوبترات العسكريه في الحروب. ١٩٠٧
- الثاني: إن تقسيم الغنيمه بين المقاتلين كان في عصر كانت الجيوش متطوعين ١٩٠٧
- الثالث: قال العلامة في جهاد المنتهى ما ملخصه: ١٩٠٨
- الرابع: هل التخميس يقدّم على الجعائل و النوايب و النفقات و الرضخ، ١٩١٠
- الجهه الرابعه: في السلب: ١٩١١

- إشاره ١٩١١
- المسأله الأولى: هل السلب للقاتل مطلقا، أو فيما إذا شرطه الإمام له؟ ١٩١٣
- المسأله الثانيه: هل القاتل يستحق السلب مطلقا، أو يعتبر في ذلك شروط؟ ١٩١٦
- المسأله الثالثه: في المقصود من السلب: ١٩١٧
- المسأله الرابعه: هل السلب يخمس خمس غنائم الحرب أم لا؟ ١٩١٨
- الجهه الخامسه: في الصفايا و أنها للإمام: ١٩٢٠
- الجهه السادسه: في حكم الأراضى المفتوحه عنوه: ١٩٢٠
- إشاره ١٩٢٠
- أقسام الأراضين و أحكامها] ١٩٢٠
- [حكم الأراضى المفتوحه عنوه و قهرا] ١٩٢٢
- إشاره ١٩٢٢
- [كلمات الفقهاء] ١٩٢٢
- ما ورد من الروايات فى الأراضى المفتوحه عنوه و حكم بيعها و شرائها: ١٩٢٣
- و المستفاد من هذه الأخبار ١٩٤٤
- البحث فى أمور: ١٩٤٩
- إشاره ١٩٤٩
- الأمر الأول: [المفتوحه عنوه لجميع المسلمين لا يراد بها صيرورتها كالمباحات الأصلية] ١٩٤٩
- الأمر الثانى: [هل المراد بالأرض المفتوحه ما استولت عليها دوله الكفر من الأراضى] ١٩٥١
- الأمر الثالث: [كون الأرض المفتوحه للمسلمين أنه ينتقل إليهم بالفتح] ١٩٥٥
- الأمر الرابع: [عدم جواز بيع رقبه الأرض المفتوحه عنوه و لا شرائها] ١٩٥٧
- الأمر الخامس: [المتصدى للتصرف فى هذه الأراضى هو الإمام أو نائبه] ١٩٦٣
- الأمر السادس: [إذا كانت هذه الأراضى تحت استيلاء حكام الجور] ١٩٦٩
- الأمر السابع: [هل وزان الجائر فى خراج الأراضى التى تسلط عليها وزان الإمام العادل مطلقا] ١٩٧٦
- الأمر الثامن: هل يختص حكم الجواز بمن ينتقل إليه الخراج، ١٩٧٧
- الأمر التاسع: هل الحكم الذى مضى يختص بالسلطان المخالف ١٩٨٠
- الأمر العاشر: [ما ورد فى أرض السواد من كونها للمسلمين] ١٩٨٤

- الأمر الحادى عشر: [إثبات الأمور الثلاثة مع تقادم الزمان و تقلب الأحوال فى غاية الإشكال] ١٩٨٨
- هاهنا نكات و مناقشات ينبغى الإشارة إليها: ١٩٨٩
- الأولى: أن ما فى كلام الشيخ من الثبوت بشهادة العدلين يمكن أن يورد عليه ١٩٨٩
- الثانية: قد يقال: إن الاشتهار بين المؤرخين إن أفاد العلم فلا إشكال فى حجيته، ١٩٨٩
- الثالثة: و أما ما ذكر من إثبات كون الأرض خراجيه بضرب الخراج عليها ١٩٩٢
- الرابعة: و أما ما ذكره الشهيد من كون سواد العراق و بلاد خراسان و الشام مما فتحت عنوه ١٩٩٣
- الخامسة: و أما ما ذكره الشيخ الأعظم من أصله عدم التملك فنقول: ١٩٩٤
- السادسة: فى مكاسب الشيخ الأعظم أيضا: ١٩٩٥
- السابعة: و فيه أيضا: ١٩٩٦
- الجهة السابعة: فى الأسارى: ١٩٩٨
- قال الراغب فى المفردات: ١٩٩٨
- [الإسلام و الاسترقاق] ١٩٩٨
- فهنا مسألتان: ٢٠٠٣
- المسألة الأولى: فى حكم النساء و الذرارى: ٢٠٠٣
- [كلمات الفقهاء] ٢٠٠٣
- و أما أخبار المسألة: ٢٠٠٥
- المسألة الثانية: فى حكم الأسارى البالغين من الكفار: ٢٠١٠
- [الفرق بين ما إذا كانت الحرب قائمه و بين غيره] ٢٠١٠
- و يدل على حكم المسألة ٢٠١٧
- و هاهنا أمور ينبغى التعرض لها إجمالا: ٢٠٢٣
- الأول: [حكم تعيين قتل الأسارى مختص بما إذا كان فى إيقائهم محذور و خطر] ٢٠٢٣
- الثانى: [روايه طلحه تدلّ على تخيير الإمام] ٢٠٢٤
- الثالث: [التخيير بين الخصال يختص بالأسارى من أهل الكتاب] ٢٠٢٧
- الرابع: هل التخيير فى المقام تخيير شهوه أو مصلحه؟ ٢٠٢٨
- الخامس: قال فى الجواهر: ٢٠٣١
- السادس: قد مرّ عن المبسوط قوله: ٢٠٣٢

- الجبهة الثامنة: فى غنائم أهل البغى و أساراهم: ٢٠٣٦
- قال فى الجواهر فى معنى البغى: ٢٠٣٦
- [فى موارد البغى و حكمه] ٢٠٣٦
- فنتعرض لمسألتين: ٢٠٤٢
- اشاره ٢٠٤٢
- المسأله الأولى: فى حكم المدبر، و الجريح، و المأسور منهم: ٢٠٤٢
- اشاره ٢٠٤٢
- [كلمات العلماء] ٢٠٤٣
- [الأخبار] ٢٠٤٦
- تنبيه ٢٠٥٧
- المسأله الثانيه: فى حكم نساء البغاه، و ذراريتهم، و حكم أموالهم مما حواها العسكر، و ما لم يحوها: ٢٠٥٨
- اشاره ٢٠٥٨
- [كلمات العلماء] ٢٠٥٨
- فالمسأله تنحل إلى ثلاث مسائل: ٢٠٦٥
- [الدليل من الأخبار على المسألتين الأوليين] ٢٠٦٥
- [العمده فى المسألتين هى الإجماعات المدعاه] ٢٠٧١
- [الأخبار التى يستفاد منها الجواز إجمالاً أو إجازة التقسيم] ٢٠٧٦
- الفصل الرابع فى بيان مفهوم الفى ء و ذكر بعض مصاديقه ٢٠٨٥
- [معنى الفى ء فى سورة الحشر و بيان نزولها] ٢٠٨٥
- هنا أمور يجب البحث فيها إجمالاً: ٢٠٩٠
- اشاره ٢٠٩٠
- الأمر الأول: [هل الموضوع فى الآيتين هنا واحد] ٢٠٩٠
- الأمر الثانى: فى حكم ما لم يوجف عليه بالخيل و الركاب و أنه للرسول «ص» و بعده للإمام: ٢٠٩٣
- اشاره ٢٠٩٣
- و الأموال العامه قد تضاف إلى الله، و قد تضاف إلى الرسول أو إلى الإمام، و قد تضاف إلى المسلمين، ٢٠٩٣
- اعطاء فدك لفاطمه «ع»: ٢٠٩٧

- ٢١٠٢ توهم نسخ آيه الفى ء: - - - - -
- ٢١٠٣ الأمر الثالث: أن الفى ء و الأنفال لا خمس فيها: - - - - -
- ٢١١٢ الأمر الرابع: ما هو مفهوم الفى ء و المقصود منه فى لسان الشرع؟ - - - - -
- ٢١١٢ [كلمات العلماء] - - - - -
- ٢١٢١ [بعض الروايات المتضمنة للفظ الفى ء و مصارفه و هى على ثلاث طوائف] - - - - -
- ٢١٢١ اشاره - - - - -
- ٢١٢١ الطائفة الأولى: ما جعل فيها الفى ء فى قبال الغنيمه المأخوذه عنوه و قسيما لها: - - - - -
- ٢١٢٣ الطائفة الثانية: ما استعمل فيها الفى ء فيما حصل بقتال: - - - - -
- ٢١٢٤ الطائفة الثالثة: ما ورد فيها لفظ الفى ء مطلقاً أو بنحو الإهمال: - - - - -
- ٢١٣٢ الأمر الخامس: فى التعرض لبعض أنواع الفى ء: - - - - -
- ٢١٣٢ [الخراج و الجزايا و العشور] - - - - -
- ٢١٣٣ معنى الجزية و الخراج و الفرق بينهما: - - - - -
- ٢١٣٥ المسألة الأولى: فى الجزية: - - - - -
- ٢١٣٥ اشاره - - - - -
- ٢١٣٨ الجهة الأولى: فيمن تؤخذ منه الجزية من الفرق و أنها هل تؤخذ من سائر الكفار أيضاً أم لا؟ و هل تؤخذ من العرب أيضاً؟ - - - - -
- ٢١٣٨ [كلمات العلماء] - - - - -
- ٢١٤٨ [أما يستدل به فى المقام من الآيات] - - - - -
- ٢١٤٩ [أما يستدل به فى المقام من الروايات] - - - - -
- ٢١٥٨ و هنا بعض الأخبار التى ربما يمكن أن يستفاد منها إجمالاً ثبوتها فى غير الفرق الثلاث أيضاً - - - - -
- ٢١٤٧ حكم من تهوّد أو تنصّر أو تمجّس بعد طلوع الإسلام: - - - - -
- ٢١٧٠ بحث فى حكم الصابئة: - - - - -
- ٢١٧٠ [كلمات العلماء حولهم] - - - - -
- ٢١٩٠ الاستفسار من بعض علماء صابئى الأهواز] - - - - -
- ٢١٩١ و ما يمكن أن يتمسك به القائل بجواز القتل و عدم قبول الجزية أمور: - - - - -
- ٢١٩١ الأول: ما مرّ من الخلاف و غيره من التمسك بعمومات الكتاب و السنّه، - - - - -
- ٢١٩١ الثانى: أن الكفر مقتضى لجواز القتل، - - - - -

- الثالث: إثبات عدم المانع باستصحاب العدم ٢١٩١
- الرابع: أن إناطه الرخصه تكليفا أو وضعاً بأمر وجودى يدلّ ٢١٩٢
- الجهه الثانيه: فى ذكر من تسقط عنه الجزيه: ٢١٩٣
- [كلمات العلماء] ٢١٩٣
- فلنتعرض لأخبار المسأله، و تفصيل العناوين المذكوره: ٢١٩٧
- أ- فى حكم النساء و الصبيان و المجانين: ٢١٩٧
- ب- حكم الجزيه على المملوك: ٢٢٠٢
- ج- حكم الشيخ الفانى المعبر عنه بالهيم، و كذا المقعد و الأعمى: ٢٢٠٥
- د- حكم الفقير فى هذا الباب: ٢٢٠٨
- ه- حكم الرهبان و أصحاب الصوامع فى هذا الباب: ٢٢٠٩
- الجهه الثالثه: فى كميه الجزيه: ٢٢١٠
- [كلمات العلماء] ٢٢١٠
- و يستدلّ للقائل بالتقدير شرعا ٢٢١٦
- الجهه الرابعه: فى اختيار الإمام أو من نصبه بين أن يضع الجزيه على الرؤوس أو الأراضى أو كليهما: ٢٢١٩
- [كلمات العلماء] ٢٢١٩
- [الأخبار] ٢٢٢١
- و قال فى الجواهر ما محصله: ٢٢٢٥
- الجهه الخامسه: فى جواز مضاعفه الصدقه عليهم جزيه: ٢٢٢٥
- الجهه السادسه: فى جواز اشتراط الضيافه على أهل الذمه: ٢٢٣٠
- [كلمات العلماء] ٢٢٣٠
- [الأخبار] ٢٢٣٣
- الجهه السابعه: فى أنه لا يؤخذ منهم سوى الجزيه و ما اشترط عليهم فى عقد الذمه شىء آخر من زكاه و غيرها: ٢٢٣٥
- الجهه الثامنه: فى جواز أخذ الجزيه من ثمن الخمر و الخنازير و نحوهما من المحرمات: ٢٢٤١
- الجهه التاسعه: فيما إذا مات الذمى أو أسلم: ٢٢٤٥
- الجهه العاشره: فى مصرف الجزيه: ٢٢٥٢
- الجهه الحاديه عشره: فى معنى الصغار المذكور فى الآيه و الإشاره إلى ماهيه الجزيه و تاريخها: ٢٢٤١

- ٢٢٧٢ الجبهه الثانيه عشره: فى إشاره إجماليه إلى شرائط الذمه: -
- ٢٢٧٢ [بعض الكلمات من أعظم الفقهاء]
- ٢٢٧٨ [بعض الأخبار الوارده فى هذا المجال]
- ٢٢٨٥ المسأله الثانيه: فى الخراج: -
- ٢٢٨٥ اشاره
- ٢٢٨٦ الجبهه الأولى: فى معنى الخراج و موضوعه و مقداره: -
- ٢٢٨٦ اشاره
- ٢٢٩٢ الأراضى على أربعة أقسام: -
- ٢٢٩٢ الأول: ما أسلم أهلها عليها طوعا من غير قتال، -
- ٢٢٩٤ الثاني: ما اخذت من الكفار عنوه و قهرا بالسيف، -
- ٢٢٩٤ الثالث: ما صولح عليها على أن تكون للمسلمين، -
- ٢٢٩٤ الرابع: كل أرض انجلى أهلها عنها أو صولح عليها -
- ٢٢٩٦ الجبهه الثانيه: فى مصرف الخراج: -
- ٢٣٠٢ الجبهه الثالثه: فى أنه يجب على إمام المسلمين و عماله أن يرفقوا بأهل الجزيه و الخراج -
- ٢٣١١ الجزء الرابع -
- ٢٣١١ [اتتمه الباب الثامن فى المنابع الماليه للدولة الإسلاميه]
- ٢٣١١ الفصل الخامس فى الأنفال: -
- ٢٣١١ اشاره
- ٢٣١١ الجبهه الأولى: فى تفسير آيه الأنفال و معنى الأنفال و المقصود منها فى الآيه و فى فقه الفريقين: -
- ٢٣١١ [فى تفسير آيه الأنفال]
- ٢٣٢٠ [ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و لا نسخ]
- ٢٣٢١ [دائرته الأنفال فى فقه الشيعه أوسع بمراتب مما يراد بها فى فقه السنه]
- ٢٣٢٥ [المصطلح عليه من الأنفال فى فقهننا]
- ٢٣٣٠ [الأخبار فى الأنفال]
- ٢٣٣١ الجبهه الثانيه: فى معنى كون الأنفال للإمام: -
- ٢٣٣١ اشاره

- ثلاثة احتمالات: ٢٣٣١
- الأول: أن يكون عنوان الإمامه عنوانا مشيرا ٢٣٣١
- الثاني: أن تكون حيثيه الإمامه حيثيه تعليليه ٢٣٣٢
- الثالث: أن تكون حيثيه الإمامه حيثيه تقييده ٢٣٣٢
- و الملكيه أمر اعتبارى يمكن اعتبارها للمقام و حيثيه أيضا ٢٣٣٢
- [لا فرق بين كون المال للإمام بما هو إمام أو للمسلمين بما هم مسلمون] ٢٣٣٥
- [اعتبار فرق ما بين ما ينسب إلى الإمام و ما ينسب إلى المسلمين] ٢٣٣٦
- [كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران] ٢٣٣٩
- اشاره ٢٣٣٩
- الأول: أن يراد بالإمام الإمام المعصوم الخاص، ٢٣٣٩
- الثاني: أن يراد بالإمام والى المسلمين و حاكمهم ٢٣٤٠
- [الخمس و الأنفال على مساق واحد فى كلمات الأصحاب] ٢٣٤١
- الجهه الثالثه: فى بيان الأنفال بالتفصيل: ٢٣٤٦
- [فى بيان عدد الأنفال] ٢٣٤٦
- [فى العناوين المشهوره و الاستدلال عليها] ٢٣٤٨
- اشاره ٢٣٤٨
- الأول: الأرض التى تملك من غير قتال و لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب ٢٣٤٨
- الثانى من الأنفال: الأرضون الموات ٢٣٥٣
- [فى الإجماع على أن الموات للإمام] ٢٣٥٣
- و يدلّ على الحكم أخبار كثيره ٢٣٥٦
- أهل يشمل حكم الموات للأرض الشخصيه الخربه ما إذا كان المالك عنوانا] ٢٣٦٠
- بقى هنا شىء، و هو معنى الموات و الخراب: ٢٣٦٢
- الثالث من الأنفال: الأرض التى لا ربّ لها: ٢٣٦٦
- الرابع من الأنفال: رءوس الجبال و بطون الأوديه و كذا الأجام: ٢٣٦٩
- الخامس من الأنفال: سيف البحار: ٢٣٧٤
- السادس من الأنفال: قطائع الملوك و صفاياهم: ٢٣٧٥

- السابع مما يكون للإمام بما هو إمام: صفايا الغنيمه ٢٣٨٠
- الثامن مما يكون للإمام بما هو إمام: ما يغنمه المقاتلون بغير إذن الإمام ٢٣٨٥
- [عبارات الفقهاء فى ذلك] ٢٣٨٥
- و يستدلّ لذلك بوجوه: ٢٣٨٨
- الأول: الإجماع المدعى ٢٣٨٨
- الثانى: مرسله العباس الوراق، ٢٣٨٨
- الثالث: صحيحه معاويه بن وهب، ٢٣٨٩
- [عمده الدليل للمسأله الإجماع المدعى] ٢٣٩٢
- التاسع من الأنفال: المعادن مطلقا على قول قوى: ٢٣٩٥
- و الأقوال فى المسأله ثلاثه أو أربعه: ٢٣٩٥
- الأول: كونها من الأنفال مطلقا ٢٣٩٥
- الثانى: نفى ذلك مطلقا و أن الناس فيها شرع ٢٣٩٥
- الثالث: التفصيل و جعلها تابعه للأرض التى فيها: ٢٣٩٥
- [كلمات الفقهاء] ٢٣٩٦
- [فى تفسير الظاهره و الباطنه] ٢٣٩٩
- [الدليل على القول الأول و هو كون المعادن مطلقا من الأنفال] ٢٤٠٠
- [الدليل على القول الثالث و هو تبعيه المعادن من الأرض] ٢٤٠٤
- [الدليل على القول الثانى و هو عدم كون المعادن مطلقا من الأنفال] ٢٤٠٤
- [معنى كون المعادن للإمام و الدليل عليه] ٢٤٠٦
- العاشر من الأنفال: ميراث من لا وارث له ٢٤١١
- [كلمات الأصحاب] ٢٤١١
- [يدلّ على الحكم أخبار كثيره] ٢٤١٤
- [و هنا أخبار معارضه و هى ثلاث طوائف] ٢٤١٧
- اشاره ٢٤١٧
- الطائفه الأولى: ما دلّت على أن ميراث السائبه لأقرب الناس لمولاه: ٢٤١٧
- الطائفه الثانیه: ما دلّت على أن ميراث من لا وارث له يجعل فى بيت مال المسلمين: ٢٤١٨

- ٢٤٢٣ الطائفه الثالثه مما يتوهم معارضتها لما سبق:
- ٢٤٢٧ [اختلفت كلمات أصحابنا فى حكمه فى عصر الغيبه:]
- ٢٤٣٢ تتمه:
- ٢٤٣٣ الحادى عشر من الأنفال: البحار:
- ٢٤٣٦ [كل أرض عطلها مالکها ثلاث سنين]
- ٢٤٣٩ الجبهه الرابعه: فى حكم الأنفال و تملكها و التصرف فيها و لا سيما فى عصر الغيبه:
- ٢٤٣٩ اشاره
- ٢٤٣٩ المسأله الأولى: فى أن الأنفال لله و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام:
- ٢٤٤٣ المسأله الثانيه: فى أنه لا يجوز التصرف فيها إلّا بإذن الإمام خصوصاً أو عموماً، و أنه هل ثبت فيها التحليل أم لا؟
- ٢٤٤٣ [لا يجوز التصرف فى مال الإمام إلا بإذنه]
- ٢٤٤٤ [هل ثبت من قبل الأئمه- عليهم السلام- التحليل فى الخمس و الأنفال]
- ٢٤٤٤ اشاره
- ٢٤٤٤ [الخمس حق وحدانى و ضريبه إسلاميه جعلت لمنصب الإمامه]
- ٢٤٤٨ [كلمات الأصحاب]
- ٢٤٤١ [تفسير العناوين الثلاثه و الأخبار الوارده فى المقام]
- ٢٤٤١ اشاره
- ٢٤٤١ [تفسير المناكح]
- ٢٤٤١ و للمساكن ثلاثه تفاسير:
- ٢٤٤٢ و للمتاجر أربعه تفاسير:
- ٢٤٤٢ أما تحليل المناكح بالتفسير الأول
- ٢٤٤٨ و أما التفسير الثانى للمناكح
- ٢٤٤٨ و أما التفسير الأول للمساكن،
- ٢٤٤٩ و أما التفسير الثانى للمساكن،
- ٢٤٧٤ و أما التفسير الثالث للمساكن،
- ٢٤٧٧ و أما التفسير الأول للمتاجر،
- ٢٤٧٩ و أما التفسير الثانى للمتاجر،

- و أما التفسير الثالث للمتاجر، ٢٤٧٩
- و أما التفسير الرابع للمتاجر، ٢٤٧٩
- خاتمه نتعرض فيها لأمر ترتبط بأخبار التحليل: ٢٤٨٢
- [الأول: الحكم بتحليل الخمس مطلقا في عصر الغيبة ممنوع] ٢٤٨٢
- [الثاني: الأراضي المفتوحة عنوه إذا وقعت تحت استيلاء خلفاء الجور فظاهر الأخبار و فتاوى الأصحاب إجازة أئمتنا «ع» لذلك] ٢٤٨٤
- [الثالث: المستفاد من أخبار كثيره تحليل الأرضين و الجبال و الأجام و المعادن و الأنهار العامه] ٢٤٨٥
- [الرابع: ما المراد بالتحليل] ٢٤٨٦
- [الخامس: غير الشيعه فهو محرم عليهم] ٢٤٩٠
- المسأله الثالثه: فيما ورد في إحياء الأرضين الموات و الترغيب فيه و أحقيه المحيي بها: ٢٤٩٣
- [في أقسام الأرضين] ٢٤٩٣
- [إحياء الموات جائز إجمالا] ٢٤٩٤
- [يدل على أحقيه المحيي الأخبار الكثيره] ٢٤٩٥
- و قد قيد أصحابنا الإماميه جواز الإحياء بإذن الإمام: ٢٥٠٣
- المسأله الرابعه: في بيان شروط الإحياء: ٢٥١٤
- اشاره ٢٥١٤
- قال المحقق في إحياء الموات من الشرائع: ٢٥١٤
- و قال في الجواهر في ذيل الشرط الأول: ٢٥١٦
- و في الجواهر في ذيل الشرط الثاني ٢٥١٦
- و في الجواهر في ذيل الشرط الثالث ٢٥٢٠
- و في الجواهر أيضا في ذيل الشرط الرابع ٢٥٢١
- و في الجواهر أيضا في ذيل الشرط الخامس ٢٥٢١
- و في التذكرة ما ملخصه مع حفظ ألفاظه: ٢٥٢٢
- و في الدروس ذكر للتملك بالإحياء شروطا تسعه: «١» ٢٥٢٤
- المسأله الخامسه: في إشاره إجماليه إلى مفاد الإحياء و التحجير و ما به يتحققان: ٢٥٢٧
- اشاره ٢٥٢٧
- [الألفاظ المستعمله في الكتاب و السنه إن كانت لها معان عند الشرع حملت عليها و إلّا حملت على العرفيه] ٢٥٢٧

- ٢٥٢٨ ----- [كلمات الفقهاء فيما يتحقق به الإحياء]
- ٢٥٣٥ ----- بقى هنا أمران:
- ٢٥٣٥ ----- [الإحياء يختلف بحسب المقصود]
- ٢٥٣٨ ----- الأمر الثانى فى التحجير و أحكامه:
- ٢٥٣٨ ----- اشاره
- ٢٥٣٨ ----- التحجير يوجب الأولويه:
- ٢٥٤١ ----- و أما معنى التحجير و ما به يتحقق
- ٢٥٤١ ----- [أفروع فى بعض أحكام التحجير]
- ٢٥٤٨ ----- المسأله السادسه: هل الإحياء فى الأرض الموات يوجب مالكيه المحيى لرقبه الأرض
- ٢٥٤٨ ----- اشاره
- ٢٥٥٠ ----- [كلمات الأصحاب]
- ٢٥٥٧ ----- و أما الأخبار:
- ٢٥٦٣ ----- [مقتضى الجمع بين الأخبار]
- ٢٥٧٤ ----- [حكم الأراضى المفتوحه عنوه]
- ٢٥٧٤ ----- [أو خرب المسجد المبنى فى الأرض المحياه أو المفتوحه عنوه و صارت الأرض مواتا]
- ٢٥٧٥ ----- المسأله السابعه: فى أن الإسلام شرط أم لا؟
- ٢٥٧٥ ----- اشاره
- ٢٥٧٥ ----- [كلمات أصحابنا فى المقام]
- ٢٥٨٠ ----- و يستدل لاشتراط الإسلام بأمر:
- ٢٥٨٠ ----- الأول: الإجماع
- ٢٥٨١ ----- الثانى: صحيحه أبى خالد الكابلى
- ٢٥٨٢ ----- الثالث: صحيحه عمر بن يزيد
- ٢٥٨٢ ----- الرابع: صحيحته الأخرى الحاكيه لقصه مسمع
- ٢٥٨٢ ----- الخامس: ما رووه من قول النبى «ص»:
- ٢٥٨٤ ----- و يستدلّ على التعميم و عدم اشتراط الإسلام أيضاً بأمر:
- ٢٥٨٤ ----- الأول: إطلاقات أخبار الإحياء

- الثاني: أن مورد موثقه محمد بن مسلم و صحيحه أبي بصير ٢٥٨٥
- الثالث: وجود الاتفاق مّا على أن الأرض المفتوحه عنوه من الكفار ٢٥٨٦
- و الذى يسهّل الخطب ٢٥٨٧
- المسأله الثامنه: فى حكم الأرض المحياه إذا صارت مواتا: ٢٥٩١
- [حكم ما أعرض عنها أهلها بالكلية] ٢٥٩١
- [حكم ما لم يثبت الإعراض بالكلية و هى على قسمين] ٢٥٩١
- اشاره ٢٥٩١
- القسم الأول: ما كان صاحبها معلوما معيناً [و الأقوال فيه]. ٢٥٩١
- اشاره ٢٥٩١
- الأول: بقاء الأرض على ملك صاحبها الأول مطلقاً، ٢٥٩١
- الثاني: خروجها عن ملكه مطلقاً، ٢٥٩٢
- الثالث: أن يفضل بين ما كان ملكها بالإحياء ٢٥٩٢
- الرابع: أن يقال بعدم خروجها عن ملكه بمجرد موتها، و لكنها تخرج عن ملكه بإحياء الغير لها ٢٥٩٢
- الخامس: أن يقال ببقائها على ملك الأول و لكن يجوز للغير إحيائها ٢٥٩٣
- السادس: القول بذلك مع الاستيذان من المالك أو الحاكم ٢٥٩٣
- و قد يختلج بالبال ابتناء المسأله على القول بملكه الرقبه و عدمها: ٢٥٩٣
- [بعض عبارات الفقهاء] ٢٥٩٣
- و استدلل للقول الأول بوجوه: ٢٦٠٢
- الأول: الاستصحاب ٢٦٠٢
- الثاني: إطلاق أخبار الإحياء، ٢٦٠٢
- الثالث: خبر سليمان بن خالد، ٢٦٠٢
- و يناقش هذه الأدله: ٢٦٠٤
- أما الأول فبأن الاستصحاب أصل لا يقاوم الأدله الآتية ٢٦٠٤
- و أما الثانى فبأن إطلاق أخبار الإحياء كما يشمل المحيى الأول يشمل الثانى أيضاً، ٢٦٠٤
- و يناقش الثالث ٢٦٠٤
- و يستدل للقول الثانى، أعنى جواز إحياء الغير و كون الأرض له ٢٦٠٥

- ٢٦٠٥ اشارة
- ٢٦٠٥ الأولى: صحيحه أبي خالد الكابلي،
- ٢٦٠٦ الثانيه: صحيحه عمر بن يزيد،
- ٢٦٠٦ الثالثه: صحيحه معاويه بن وهب،
- ٢٦٠٨ و قد قيل فى الجمع بينهما و رفع التهافت وجوه:
- ٢٦٠٨ الوجه الأول: ما يظهر من بلغه الفقيه.
- ٢٦١٠ الوجه الثانى: ما يظهر من البلغه أيضا.
- ٢٦١١ الوجه الثالث: أن مورد صحيحتي سليمان بن خالد و الحلبي ما إذا كان صاحب الأرض معروفا.
- ٢٦١١ الوجه الرابع: أن تحمل الصحاح الثلاث على صورته إعراض الأول بالكليه،
- ٢٦١٢ تتميم [مقتضى بقاء علاقه الأول بالأرض عدم جواز التصرف فيها]
- ٢٦١٢ [أما يقال فى المخالفه لهذا الأصل]
- ٢٦١٤ و الأولى نقل بعض كلمات الأعلام فى المقام،
- ٢٦١٨ القسم الثانى من الأرض التى عرضها الموت: ما كان صاحبها غير معلوم،
- ٢٦١٨ اشارة
- ٢٦١٨ المفروض عدم إحراز بباد الأهل أو إعراضه بالكليه،
- ٢٦١٩ و المستفاد من الأخبار و الفتاوى فى المال الذى جهل مالكة
- ٢٦٢٠ [كلمات الفقهاء فى المقام]
- ٢٦٢٣ [الذى يختلج بالبال عاجلا]
- ٢٦٢٣ الفصل السادس فى إشاره إجماليه إلى حكم سائر الضرائب
- ٢٦٢٣ اشارة
- ٢٦٢٤ الجبهه الأولى: فى التعرض لأخبار متفرقه يظهر منها إجمالا ذم العشارين:
- ٢٦٢٤ [ذم العشارين]
- ٢٦٢٩ و أما ما ورد فى أخبارنا من الحلف كاذبا للعشارين
- ٢٦٣١ الجبهه الثانيه: فى التعرض لبعض كلمات الأعلام و للأخبار الوارده فى العشور:
- ٢٦٣١ [الكلمات]
- ٢٦٤٢ و أما الأخبار الوارده فى العشور

- الجبهه الثالثه: فى البحث فى ضرائب اخرى غير الضرائب المعروفه: ----- ٢٦٥٩
- لو لم تكف الضرائب المشروعه المعروفه ----- ٢٦٥٩
- [عدم جواز تعطيل الحكومه الإسلاميه] ----- ٢٦٥٩
- [القول بتوسعه الضرائب طريقتين] ----- ٢٦٦٠
- اشاره ----- ٢٦٦٠
- الأول: أن يقال: إن الزكاه اسم لكل واجب مالى يشترع من قبل الحكام ----- ٢٦٦٠
- الأمر الثانى: أن يقال: إن الضرائب الشرعيه المعروفه إنما شرعت لرفع الحاجات و سدّ الخَلّات ----- ٢٦٦٥
- و يمكن أن يستدل للمقصود بوجهين آخرين أيضا: ----- ٢٦٦٩
- [الأول: للإمام أن يعلق إجازة الانتفاع من المشاريع العامه] ----- ٢٦٦٩
- [الثانى: ولايه الوالى إن كانت بانتخاب المجتمع فله أن يشترط فى عقد البيعه العائمه شرائط خاصه] ----- ٢٦٦٩
- بقيت هنا نكات ينبغى الإشارة إليها: ----- ٢٦٧١
- الأولى: أنه يجب على المسؤولين فى الدوله الإسلاميه إيجاد التوازن بين المنابع المالىه ----- ٢٦٧١
- الثانيه: أن الواجب اجتناب المتصدين للمصارف عن التبذير و الإسراف، ----- ٢٦٧١
- الثالثه: ينبغى أن يجعل الحقوق و المزايا مهما أمكن على حسب الأعمال ----- ٢٦٧٤
- الرابعه: ينبغى أن توجد أرضيه الأمن الفكرى و المالى فى المجالات المختلفه ----- ٢٦٧٤
- الخامسه: ينبغى أن يفوض الزراعات و الصناعات و التجارات و المصانع إلى أفراد المجتمع ----- ٢٦٧٤
- خاتمه الكتاب نذكر فيها كتاب أمير المؤمنين «ع» و عهده الى مالك الاشتهر. ----- ٢٦٧٧
- اشاره ----- ٢٦٧٧
- سند عهد أمير المؤمنين «ع» الى مالك الاشتهر ----- ٢٦٧٧
- ٥٣ و من كتاب له عليه السلام كتبه للأشتهر النخعي، ----- ٢٦٨٠
- الفهارس العائمه ----- ٢٦٩٧
- اشاره ----- ٢٦٩٧
- فهرس أبواب الكتاب و فصولها إجمالاً حسب ترتيبها فى الكتاب ----- ٢٦٩٨
- فهرس الموضوعات على ترتيب حروف التهجي ----- ٢٧٠٣
- فهرس مصادر التحقيق ----- ٢٧٨٨
- فهرس الآيات الكريمه ----- ٢٨٢٣

٢٨٤٣	فهرس الروايات الشرفه
٣٠٤٣	فهرس الاعلام و الرواه
٣١٤٩	فهرس القبائل، الطوائف، الجماعات، الفرق و المذاهب
٣١٨٤	فهرس الكتب الوارده فى المتن
٣٢٢٤	فهرس الأماكن و البقاع
٣٢٤٨	فهرس الايام و الحوادث
٣٢٥٥	تعريف مركز

سرشناسه : منتظري، حسينعلی، - ۱۳۰۱

عنوان و نام پديد آور : دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الاسلاميه / لمولفه المنتظري

مشخصات نشر : قم: دار الفكر، ۱۴۱۴. = - ۱۳.

شابك : ۲۵۰۰ ريال (ج.۴)

يادداشت : فهرستنويسی بر اساس جلد چهارم، ۱۴۱۱ق. = ۱۳۷۰

يادداشت : جلد سوم اين كتاب توسط انتشارات تفكر منتشر شده است

يادداشت : جلد سوم (چاپ دوم: ۱۴۱۵ق. = ۱۳۷۳)؛ بها: ۷۰۰۰ ريال. (ناشر: نشر تفكر)

يادداشت : ج. ۳ (چاپ دوم) ۱۴۱۵ = ۱۳۷۴

يادداشت : كتابنامه

عنوان ديگر : ولاية الفقيه و فقه الدوله الاسلاميه

موضوع : ولايت فقيه

موضوع : اسلام و دولت

رده بندي كنگره : BP۲۲۳/۸ م/ ۴د۷۸ ۱۳۰۰ای

رده بندي ديويي : ۲۹۷/۴۵

شماره كتابشناسي ملي : م ۷۰-۲۳۶۷

الجزء الأول

[ثناء و دعاء]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خير خلقه محمد و آله الطاهرين، اولى الأمر الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا، و أمرنا رسول الله «ص» بالتمسك بهم قرينا للكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه و قال: «انهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض.» (١)

اللهم فوقنا للتمسك بالكتاب العزيز، و بالعترة الذين لم يألوا جهدا فى تبين معارفه و أحكامه و فى نصح الأمة و إرشادها.

(١) - على ما ورد فى حديث الثقلين. و قد تواتر الحديث إجمالا بين الفريقين. راجع ص ٥٨ من الكتاب.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٣

مقدمه [المؤلف]

إشارة

نذكر فى المقدمة بنحو الإجمال ضرورة الحكومه، و أنحائها، و الحكومه الاسلاميه، و ما دعانى الى تأليف هذا الكتاب و فيها إشارة إلى أبواب الكتاب و فصوله:

١ - ضرورة الحكومه:

اعلم أن من أهم الأمور الضرورية للبشر وجود النظام الاجتماعى و الحكومه العادله الحافظه لحقوق المجتمع، فإن الإنسان مدنى بالطبع، لا يحصل على حاجاته و طلباته إلا فى ظل الاجتماع و التعاون، و كثيرا ما تعرض له قضايا عامه تمس مصالح المجتمع و يطلب فيها قرار و رأى واحد يجمع القاطعيه و قابليه التنفيذ و قدره عليه، و لا يحصل ذلك إلا تحت لواء حكومه قاطعه، و لأجل ذلك ترى أنه لم تخل حياه الإنسان فى جميع مراحلها و أدوارها حتى فى العصور الحجرية و فى الغابات من حكومه و دويله.

و هنا ملاحظه أخرى، و هى ان الإنسان قد جبل فى طبعه و كيانه على شهوات

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٤

و ميول مختلفه: من حبّ الذات، و حبّ المال و الجاه، و الحرية المطلقة فى كل ما يريد و يهواه. و كثيرا ما يستلزم ذلك كله التّراحم و التضارب فى الأفكار و الأهواء، و يستعقب الجدل و الصراع. فلا محاله تقع الحاجه الى قوانين و مقررات، و الى قوه منفذه لها مانعه من التعدى و الكفاح، و لا نعى بالحكومه إلا هذه القوه المنفذه.

بل الحيوانات أيضا لا تخلو من نحو من النظام، كما يشاهد ذلك فى النمل و النحل و نحوهما.

و حتى لو فرضنا محالا- أو نادرا تكامل المجتمع و تحقق الرشد الأخلاقى لجميع أفرادها، و حصول الإيثار و التناصف بينهم فالاحتياج الى نظام يجمع أمرهم فى المصالح العامه و يسدّ

حاجاتهم فى الأرزاق والأمرور الصّحّيّه، و التعلیم و التربیه، و المواصلات و المخابرات، و الطرق و الشوارع و غیر ذلك من الأمور الرفاهیه، و جبايه الضرائب و صرفها فى هذه المصارف العامه، مما لا یقبل الإنكار. و لا یختصّ هذا بعصر دون عصر أو ظرف دون ظرف.

فما عن الأصمّ من عدم الاحتیاج الى الحكومه اذا تناصفت الأمّه و لم تتظالم، و ما عن ماركس من عدم الاحتیاج اليها بعد تحقق الكمون المترقى و ارتفاع الاختلاف الطبقي واضح الفساد.

و أما ما تراه من استیحاش أكثر الناس فى بلادنا و تنفرهم من اسم الحكومه و الدوله فليس إلا لابتلائهم طوال القرون المتماديه بأنواع الحكومات المستبدّه الظالمه أو غیر اللائقه التى لم تملك البصيره و الكفایه. و إلا فالحكومه الصالحه اللائقه الحافظه لحقوق الأمّه الآخذة بيدها المدافعه عن منافعها و مصالحها، مما تقبلها الطباع السليمه و یحکم بضرورتها العقل السليم.

بل ان الحكومه الجائره أيضا مع ما فيها من الشرّ و الفساد خیر من الفتنه و الهرج، كما عن امیر المؤمنین «ع»: «وال ظلوم غشوم خیر من فتنه تدوم.» «١»

و فى نهج البلاغه فى رد كلام الخوارج: «هؤلاء یقولون: لا- إمره إلا لله، و انه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر یعمل فى إمرته المؤمن و یستمع فیها الكافر.» «٢»

(١)- الغرر و الدرر ٦/ ٢٣٦، الحدیث ١٠١٠٩.

(٢)- نهج البلاغه، فیض / ١٢٥؛ عبده ١/ ٨٧؛ لح / ٨٢، الخطبه ٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ١، ص: ٥

و لا یرید هو علیه السلام تبریر اماره الفاجر و بیان مشروعيتها، بل یرید بیان تقدّمها عقلا على الفتنه و الهرج اذا دار الأمر بينهما.

٢- كيف نشأت الدوله و تنشأ؟

قد ذكروا فى

ذلك نظريات عديده:

منها: ان الدوله نظام اجتماعى يفرضه بالإجبار شخص قوى أو فريق غالب على الضعفاء و المستضعفين و المتوسطين، استعبادا و استثمارا لهم او استصلاحا و تعطفنا عليهم حسب اختلاف الحكام فى نياتهم.

و منها: ان تشكيل العائله أمر يقتضيه طبع البشر، ثم هى الخليه الأولى لكل مجتمع و دوله، اذ تجتمع العائلات و تتصل حسب طبعها و حاجتها فتصير عشيره ثم قبيله ثم مدينه سياسيه يسوسها حكم واحد، ثم ترتبط المدن تدريجا و يحكم عليها نظام واحد و حكم واحد فتصير ملكا واحدا و دوله واحده، فالدوله نتيجه حركه التاريخ بالطبع.

و منها: ان الإنسان فى بادى الأمر كان يعيش على الفطره و الغريزه و كان يتمتع بحريه كامله، ثم تضاربت المصالح و الحرّيات فسادت القوه و ضاعت حقوق الضعفاء و أصبح أمر الجماعه فوضى، فتوافق عقلاء الناس و اصطلحوا على وضع قوانين خاصه محدده للحريات و على قوه منفذه لها حفظا للحقوق، فالحكومه معاقده اجتماعيه بين الحاكم و بين الرعيه تحصل باختيار الطرفين.

الى غير ذلك مما قيل فى المقام، و لا يهمننا ذكرها و نقدها و قياس بعضها الى بعض بعد ما اتّضح - كما مرّ - أصل ضروره الحكومه و الدوله، و سيأتى منا بيان ان الحكومه داخله فى نسج الإسلام و نظامه و ان النبى الأكرم «ص» أسس بناء الحكومه الإسلاميه بأمر الله - تعالى - و تعاقدت الجماعه الإسلاميه الأولى معه «ص» على الإيمان بالله و برسوله و برئاسته على الأمه و اتباعها له فى كل ما آتاه. و من جمله ما آتاه المقررات السياسيه و الاجتماعيه و الاقتصاديه، كما هو واضح لمن تتبع فقه الإسلام.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص:

و نحن نعتقد ان الله- تعالى- من بدو نشأه الإنسان و خلقه لم يخلهم من الأنبياء و الهداه الى الله- تعالى- بل أول من خلقه منهم كان نبيا، فلعل الحكومه و مقرراتها بسذاجتها كانت من جمله البرامج التي أتى بها الأنبياء من ناحيه الوحي حسب حاجه الانسان اليها في طبعه و ذاته.

فمنشأ الدوله و الحكومه في بادى الأمر هو أمر الله و وحيه و ان انحرفت بعد ذلك عن مسيرها الصحيح بتغلب الظالمين و الطغاه. و في الحديث عن النبي «ص» قال:

«كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، و انه لا نبي بعدى و ستكون خلفاء فتكثر.» (١)

٣- أنحاء الحكومات الدارجه في البلاد:

الاولى: الملكيه المطلقه الاستبداديه،

و ذلك بان يتسلط الفرد بالقهر و الغلبه و بقوه العساكر و السلاح على البلاد و العباد، و ينزل بمعارضيه أشد العقوبات، و لا يتقيد بقانون و لا ضابطه خاصه بل يجعل مال الله دولا و عباده خولا، يحكم فيهم بما يهوى و يريد، و يتصور كون السلطه ملكا طلقا له و لوارثه نسلا بعد نسل. و ربما يبلغ هذا السلطان في استعلائه و استكباره حدًا يسمّى نفسه ظلّ الله في أرضه و مظهرًا لقدرته و سلطنته، و قد يصل الى حدّ يدعى الربوبيه كما اتفق لفرعون و أمثاله.

و هذا القسم من الحكومه من أردإ أنواعها عند العقل و الفطره. و أحسن التعبير عن هذا النوع من الحكومه هو ما حكاه الله- تعالى- عن ملكه سبأ «قالت: إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَ جَعَلُوا أَهْلَهَا أَذْلَهُ، وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ.» (٢)

الثانيه: الملكيه المشروطه

المستحدثه في الأعصار الأخيره، بان تعتبر الملكيه حقا ثابتا وراثيا و لكن الملك محدود مقيد، و يكون تدبير الأمور محولا الى القوى الثلاث:

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٧١، الحديث ١٨٤٢، كتاب الاماره، الباب ١٠ (باب وجوب الوفاء ببيعه الخلفاء...).

(٢)- سوره النمل (٢٧)، الآيه ٣٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧

التشريعيه و التنفيذيه و القضائيه، من دون ان يكون للملك أي دخل في ذلك و لا يتحمل أيه مسئوليه في إداره الملك، كما هو

الحال فى انكلترا مثلاً. فكأنّ الملك عضو زائد محترم مكرّم جدّاً يصرف فى وجوه تعيشه و ترفهه و تجمّلاته و وسائل فسقه و فجوره آلاف الألوف من بيت المال و من حقوق المحرومين من دون أن يكون على عاتقه أية مسؤوليه عامه بالنسبه الى المسائل

الأساسيه.

و واضح أن هذه أيضا كالأولى باطله مخالفه للعقل و الفطره، اذ لا وجه لهذا الحقّ و هذه الوراثه المستمره من دون نصب من قبل الله- تعالى- أو انتخاب من قبل الأمّه، و من دون ان يتحمل مسئوليّه عامه ماسّه بمصالح المجتمع، سوى المصارف المجحفه الزائده تبعا للرسم و العاده.

الثالثه: الحكومه الأشرافيه،

و تسمى فى اصطلاح العصر: «ارستوقراطيه»، و ذلك بان يتسلط فريق أو شخص من المجتمع على الآخرين لمجرد التفوق النسبى أو المالى، كما هو شائع فى العشائر و القبائل و لا سيما فى البدويين منهم.

و لا يخفى ان مجرد الانتساب او التمول ما لم يقترن بالصلاحيات النفسيه و قوه التدبير و الانتخاب من قبل الأمّه لا يكون ملاكا للولايه و لزوم الطاعه عند العقل و الفطره.

الرابعه: الحكومه الانتخابيه

التي تحصر حقّ الانتخاب بطبقه خاصه معينه.

و لا نعرف له مثلا فى عصرنا إلّا ما هو المتعارف لدى كنيسه الروم فعلا من انتخاب البابا من قبل البطاركه فقط على أساس أنهم أهل الحل و العقد من دون ان يطلب أصوات الناس و أنظارهم.

الخامسه: الحكومه الانتخابيه الشعبيه

و لكن على أساس فكره و ايدئولوجيه خاصه، فيكون الحاكم منتخبا من قبل الفئه المعتقده بهذه الفكره الخاصه و مكلفا باداره المجتمع على هذا الاساس. و لعل الحكومه السوفياتيه بأقمارها من هذا القبيل، حيث يكون الانتخاب على أساس المنهج الماركسى و لا سيما فى الاقتصاد.

السادسه: الحكومه الانتخابيه الديموقراطيه العامه

المعبّر عنها بحكومه الشعب

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨

على الشعب، فيكون الشعب فى الحقيقه منشأ للتشريع و التنفيذ، و الحاكم المنتخب يحقق أهواء الشعب و حاجاته كيف ما كانت. و ربما يعدّ هذه أحسن أنحاء الحكومات الدارجة و أوفقها للفطره لصلاحتها مبدأ و غايه، فالمبدأ اراده الشعب و آراؤه، و الغايه تأمين حاجاته العامه.

أقول: هذا على فرض تحققها واقعا بان يكون الشعب مدركا رشيدا مختارا لا يقع تحت تأثير العوامل المظلمة و الأجواء و الأهواء و الوعود البراقه و الدعايات الكاذبه الرائجه. و لكن يبعد جدّا حصولها كذلك مائة بالمائه حتى فى مثل الامم الراقبه، حيث نرى فيها وقوع الشعب عملا تحت تأثير الوسائل الإعلاميه المملوكه لأصحاب الثروات و الشركات العظيمة الاقتصاديه التى يكثُر فيها الدعايات الكاذبه، فلا- تتحقق حكومه الشعب حقيقه بل حكومه طبقه خاصه من المجتمع امتلكوا الثروات و المؤسسات و لا يهدفون إلّا مصالح أنفسهم.

٤- الحكومه الاسلاميه:

قد عرفت ضروره الحكومه و حفظ النظام الاجتماعى للبشر، و أنّ الهرج و المرج الاجتماعى مما يدرك ضرره و قبحه كل عاقل من أى أمّه أو ملّه كان.

و المراجع للكتاب و السنه و فقه مذاهب الإسلام من الشيعه و السنه يظهر له بالبدايه ان دين الإسلام الذى جاء به النبى الأكرم «ص» لم ينحصر أحكامه فى أمور عباديه و مراسيم و آداب فرديه فقط، بل هو جامع لجميع ما يحتاج اليه الانسان فى مراحل حياته الفرديه و العائليه و الاجتماعيه من المعارف و الأخلاق و العبادات و المعاملات و السياسات و الاقتصاد و العلاقات الداخليه و الخارجيه. فهو بنفسه نظام كامل يجمع الاقتصاد و السياسه أيضا.

و التتبع فى أخبار الفريقين

و فتاواهم فى الأبواب المختلفه لفقهِه الإسلام يرشدنا الى كون الحكومه و تنفيذ المقررات أيضا داخله فى نسج الإسلام و نظامه. فالاسلام بذاته دين و دوله، و عبادته و اقتصاد و سياسه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩

فترى النبى الأكرم «ص» بعد هجرته الى المدينه باشر بتأسيس اول دوله اسلاميه عادله، و قد مهّد لها مقدماتها من أخذ البيعه من القبائل و الوفود و عقد ميثاق الاخوه بين المهاجرين و الانصار و المعاهده بينهم و بين يهود المدينه. و أقام مسجدا جعله مركزا لتجمّع المسلمين و موضعا لصلواتهم و لنشاطاتهم الاجتماعيه و السياسيه.

و راسل الملوك و الامراء فى البلاد و كتب اليهم يدعوهم الى الإسلام و الدخول تحت ظلّ حكومته.

و لم يقنع ببيان الأحكام و إقامة الصلوات و التبليغ و الارشاد فقط. بل كان ينفذ حدود الإسلام و احكامه و يبعث العمّال و الولاه و يطالب بالضرائب و المالىات و يجهّز الجيوش و يقاتل المشركين و المناوئين، الى غير ذلك من شئون الحكومه. فهذه كانت سيرته فى حياته.

و قد كان الحكم الذى قام به «ص» فى عصره مع قصر مدته حكما فريدا لم تعرف البشريه الى الآن له شبيها فى سهولته و سداخته و ما وجد فيه الناس من عدل و حريه و مساواه و ايثار، و قد أذعن بذلك المؤرخون من غير المسلمين أيضا.

و بعد وفاته «ص» لم يشكّ أحد من المسلمين فى الاحتياج الى الحكومه، بل أجمعوا على وجوبها و ضرورتها. و إنما وقع الخلاف بين الفريقين فى انه «ص» هل نصب أمير المؤمنين «ع» واليا أو إنّه أهمل أمر الخلافه و فوضه الى المسلمين. فالشيعة الاماميه تعتقد

ان النبي «ص» قد عيّن أمير المؤمنين «ع» في غدیر خمّ و في غيره من المواقف و نصبه لتصدّي الولاية بعد وفاته. و السنه يقولون بانعقاد الامامه بعده «ص» بالشورى و انتخاب أهل الحلّ و العقد. و كيف كان فرسول الله «ص» مضافا الى نبوته و رسالته كان بنصّ القرآن الكريم اولى بالمؤمنين من أنفسهم و كان له الولاية عليهم، و كذلك الأئمه الاثنا عشر عندنا كان لهم حق الولاية.

و البحث بحث كلامى يطلب من محله.

و تمتاز الحكومه الاسلاميه عن الحكومه الديموقراطيه الغربيه الدارجة بوجه:

منها: ان الحاكم فى الحكومه الاسلاميه يجب أن يكون أعلم الناس و أعدلهم و أتقاهم و أقواهم بالأمر و أبصرهم بمواقع الأمور. ففى عصر النبي «ص» كان هو بنفسه اولى بالمؤمنين من أنفسهم و كانت له الولاية عليهم من قبل الله - تعالى - . و بعده كانت الولاية عندنا حقا للأئمه الاثنى عشر، و فى عصر الغيبه للفقيه العادل العالم بزمانه البصير بالأمور و الحوادث الرؤوف الحافظ لحقوق الناس حتى الأقليات غير المسلمه،

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠

فلا يجوز للأئمه انتخاب غيره.

و منها: ان الحكومه الاسلاميه بشعبها الثلاثه من التشريع و القضاء و التنفيذ تتقيد بموازين الإسلام و قوانينه العادله النازله من قبل الله - تعالى - و الوالى منفذ لأحكامه. و قد يعبر عن هذه الحكومه بالحكومه التثوقراطيه بمعنى حكومه القانون الإلهى على المجتمع.

و أما فى النظام الديموقراطى الانتخابى الدارج فملاك الانتخاب فيه رضا الناخبين، و الهدف منه تحقيق أهوائهم و مشتهياتهم كيف ما كانت، فلا يتقيد الناخب و لا المنتخب لا بمقررات شرعيه و لا بمصالح عقليه و فضائل أخلاقيه. و سيأتى تفصيل ذلك فى الباب الخامس،

٥- شروط الحاكم المنتخب عند العقلاء:

لا يخفى أن الانسان العاقل اذا اراد تفويض عمل الى غيره فهو بحكم الفطره يراعى فى الفرد المنتخب أن يتحقق فيه أمور: الأول: العقل الوافى. الثانى: العلم بفنون العمل المفوض اليه. الثالث: قدرته على العمل. الرابع: أن يكون أميناً لا يهمل الأمر و لا يخون فيه. و قد يعبر عن ذلك بالعداله. فمن اراد استيجار شخص لإحداث بناء مثلاً فلا محاله يراعى فيه بحكم الفطره تحقق هذه الشروط و الصفات.

و اداره شئون الأمه من أهمّ الأمور و أعضلها و أدقها، فلا محاله اذا فرض كون انتخاب الوالى بيد الشعب و كان الشعب حراً مختاراً فى الانتخاب و جب عليه بحكم العقل و الفطره أن يراعى فى الوالى المنتخب أن يكون عاقلاً عالماً بفنون السياسه و التدبير، قادراً على التنفيذ، أميناً غير خائن. فاعتبار هذه الصفات فى الوالى أمر يحكم به العقلاء بفطرتهم و لا حاجه فيه الى التعبّد، و المتخلف عن ذلك يستحقّ الذم و اللوم عندهم.

و ذا فرض أن الذين فوضوا أمر الحكومه الى شخص خاص كانوا يعتقدون بمبدأ خاص و ايدئولوجيه معينه متضمنه لقوانين و مقررات مخصوصه فى نظام الحياه، و أرادوا

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١

حسب اعتقادهم اداره شئونهم الاجتماعيه و السياسيه و الاقتصاديه على أساس هذا المبدأ الخاص و هذه المقررات المعينه، فلا محاله بحسب الطبع ينتخبون لذلك من يكون معتقداً بهذا المبدأ و مطلعاً على مقرراته. الا ترى ان المعتقدين بالمبدأ المادى و الاقتصاد الماركسى يراعون فى الحاكم المنتخب لبلادهم مضافاً الى ما مرّ من الشروط العامه اعتقاده بالمنهج المادى الماركسى و اطلاعه على موازينه المرتبطه بالسياسه و الاقتصاد؟

فهذا أيضاً أمر طبيعى فطرى.

٦- ولايه الفقيه:

ظهر لك أولاً ضروره الحكومه فى حياه البشر و أنها لا تختص بعصر دون عصر أو ظرف دون ظرف. و أشرنا ثانيا الى أنحاء الحكومات الدارجه اجمالاً. و ثالثاً الى جامعیه الشريعه الاسلاميه و ان الحكومه داخله فى نسج الإسلام و نظامه كما يأتى تفصيل ذلك. و رابعاً الى ان العقلاء بفطرتهم يعتبرون فى الحاكم كونه عاقلاً اميناً عالماً برموز السياسه و التدبير قادراً على التنفيذ و الاجراء، و انه اذا كانت الأئمه تعتقد بمبدأ خاص و ايدئولوجيه خاصه حاويه لمسائل الحياه فى جميع مراحلها فلا محاله تراعى فى الحاكم - مضافاً الى الشروط العامه - كونه معتقداً بهذا المبدأ و عالماً بمقرراته العادله المرتبطه بشؤون الحياه لكى يقدر على تنفيذها.

و على هذا فالأئمه الاسلاميه حسب اعتقادها بالاسلام و قوانينه العادله الجامعه تتمنى أن يكون الحاكم عليها و المهيمن على شئونها رجلاً عاقلاً عادلاً عالماً برموز السياسه قادراً على التنفيذ معتقداً بالاسلام و عالماً بضوابطه و مقرراته بل اعلم فيها من غيره، و لا نريد بولايه الفقيه إلا هذا.

و هذا العنوان كان ينطبق عندنا فى عصر ظهور الأئمه «ع» على أئمتنا «ع» عتره النبى «ص» و أبواب علمه، و فى عصر الغيبه ينطبق على من تفقه فى الكتاب و السنه و عرف أحكامهما.

و بهذا البيان يظهر لك أن ولايه الفقيه الجامع للشرائط التى أشرنا اليها أمر يتمناه و يطمح اليه كل من اعتقد بالاسلام و جامعته حسب عقله و فطرته، و يراها ضماناً

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢

لتنفيذ قوانين الإسلام الجامعه للعداله و صلاح المجتمع. و هذا كلام قابل للعرض على كل عاقل منصف من أى مله كان. و الأقليات

غير المسلمه أيضا تحفظ حقوقها في ظل هذه الحكومه حسب رعايه الإسلام اياها.

و ليس معنى ولايه الفقيه تصديّه لجميع الأمور بنفسه، بل هو يفوض كل أمر الى أهله من الأشخاص أو المؤسسات مع رعايه القوّه و التخصّيص و الأمانه فيهم، و يكون هو مشرفا عليهم هاديا لهم، مراقبا لهم بعيونه و أياديه و مسئولا عن أعمالهم لو تساهلوا أو قصّروا، و يشاور في كل شعبه من الحوادث و الامور الواقعه المهمه، الخواصّ المضطلعين فيها، حيث ان الأمر لا يرتبط بشخص خاصّ حتى يكون الاشتباه فيه قابلا للإغماض عنه، بل يرتبط بشؤون الإسلام و المسلمين جميعا، و قد قال الله - تعالى -: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» «١» و اذا كان عقل الكل و خاتم الرسل خوطب بقوله - تعالى -: «وَأَشَاورُهُمْ فِي الْأَمْرِ» «٢» فتكليف غيره واضح و ان تفوّق و نبغ.

٧- على العلماء و الفقهاء ان يتدخّلوا في السياسه:

و ليس عدم اطلاع الفقهاء على المسائل السياسيه و عدم ورودهم فيها الى الآن عذرا لهم و لا مبرّرا لقعودهم و انزوائهم عن التصدّي للحكومه و شئونها، بل يجب عليهم الورد و الخوض فيها و تعلّمها، ثم ترشيح أنفسهم لما يتمكنون القيام به من شئونها المختلفه، و يجب على الناس انتخابهم و تقويتهم. اذا الولايه و إداره أمور المسلمين من أهم الفرائض، فانها الوسيله الوحيده لإجراء العداله و تنفيذ سائر الفرائض الاسلاميه، فالانزواء عنها و إحاله شئون المسلمين و إداره أمورهم و بلادهم الى الطواغيت و عملاء الكفر و الفساد ظلم كبير على الإسلام و المسلمين.

ففي روايه سليم بن قيس الآتيه عن أمير المؤمنين «ع» انه قال: «و الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل، ضالّا كان أو

(١) - سورة الشورى (٤٢)، الآية ٣٨.

(٢) - سورة آل عمران (٣)، الآية ١٥٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣

كان أو ظالما حلال الدم أو حرام الدم، أن لا يعملوا عملا و لا يحدثوا حدثا و لا يقدموا يدا و لا رجلا، و لا يبدءوا بشىء قبل ان يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء و السنه، يجمع أمرهم و يحكم بينهم و يأخذ للمظلوم من الظالم حقه و يحفظ أطرافهم.» (١)

و فى صحيحه زواره الآتيه عن أبى جعفر «ع» قال: «بنى الإسلام على خمسة أشياء:

على الصلاه و الزكاه و الحجّ و الصوم و الولايه. قال زواره: فقلت: و أى شىء من ذلك أفضل؟ فقال: الولايه أفضل، لأنها مفتاحهن و الوالى هو الدليل عليهن.» (٢)

فأوجب الفرائض تعيين الوالى الذى هو مفتاح سائر الفرائض و بيده اجرائها و تنفيذها.

كيف؟! و قد ذكر الفقهاء أمورا سمّوها أمورا حسبيه و قالوا إن الشارع الحكيم لا يرضى باهمالها و تركها، كحفظ أموال الغيب و القصر و نحو ذلك، فيجب على الفقهاء من باب الحسبه التصدى لها. فنقول: هل الشارع الحكيم لا يرضى باهمال الأموال الجزئيه التى تكون للصغار و المجانين مثلا، و يرضى باهمال أمور المسلمين و إحالتها الى الكفار و الصهاينه و عملاء الشرق و الغرب؟! هذا.

٨- ما أوجب تنفر المسلمين من اسم الحكومه و السياسه:

و الذى أوجب تنفر المسلمين و لا سيّما علمائهم و فقهاءهم الملتزمين بالدين من اسم الحكومه فضلا عن التدخّل فيها و التصدى لها، و صار سببا لانزوائهم و انعزالهم عن ميدان السياسه و الحكم هو:

١- ما رأوه و شاهدوه من غلبه الطواغيت و الجابره طوال القرون المتماديه على البلاد الاسلاميه و قهرهم لأهل الحقّ و

إكثارهم من الظلم و الفساد و الترف و الإسراف و إعمالهم للتزويرات و المكاييد الشيطانية و القلب للحقائق و الفضائل باسم الحكومة و السياسة، فصار وجه الحكومة مشوّهاً بذلك عندهم.

(١) - كتاب سليم بن قيس / ١٨٢.

(٢) - الكافي ١٨ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب دعائم الإسلام، الحديث ٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤

٢- و ما صنعه و ارتكبه علماء السوء و طلاب الدنيا من التقرب الى بلاط سلاطين الجور، و التبرير لظلمهم و جناياتهم، فكتّموا الحقائق و قلبوها لذلك.

٣- و ما روّجته و اصرت عليه أيدى الاستعمار و عملاؤه من انفكاك الدين عن السياسة، و حصر الدين الاسلامى مع سعته و شموله لجميع شئون الحياه - كما سيظهر لك - فى بعض العبادات الصوريه و المراسيم و الآداب الشخصيه.

فصار كل ذلك سببا لحبس الفقهاء منّا و علماء الدين الأبرار أنفسهم فى زوايا المدارس و البيوت، و توهموا أن الاحتياط فى الدين يقتضى الانزواء، و هم قد غفلوا عن هذه الفريضة المهمّة التى هى أساس تنفيذ سائر الفرائض، بحيث صار البحث فيها و فى فروعها أيضا متروكا فى فقه الشيعة الاماميه و خلت منه كتبهم و موسوعاتهم الفقيهيه الا نادرا أو تطفلا.

فترى المحقق النراقى - طاب ثراه - مثلا خصّ عائدته من كتابه المسمّى بالعوائد بالبحث فى ولاية الفقيه. و هو مع اختصاره لطيف و زين.

و الشيخ الاعظم الانصارى - طاب ثراه - أيضا تعرض لها اجمالا فى كتاب البيع تطفلا لمسأله بيع مال اليتيم.

و أُلّف فيها المحقق النائينى - قدّس سرّه - رساله مختصره سمّاها تنبيه الأئمّه. و هى بالنسبه الى عصره كانت رساله و زينه فريده.

و تعرّض للمسأله أيضا بنحو الاجمال السيد الأستاذ المرحوم آيه الله العظمى

البروجردى- قدس سرّه- أثناء بحثه فى صلاه الجمعه المقرّر المكتوب بقلمى القاصر المطبوع فى سنه ١٣٧٨ من الهجرىه القمرىه. و اسم الكتاب: «البدر الزاهر فى صلاه الجمعه و المسافر».

و لكن كلّ هذه الأبحاث كانت أبحاثا اجماليه الى أن بحث فيها السيد الأستاذ الإمام آيه الله العظمى الخمينى- مدّ ظلّه العالى- بالتفصيل بنحو بديع فى منفاه فى العراق فانتشرت أبحاثه باسم الحكومه الاسلاميه بالعربيه و الفارسىه، و صارت سببا لالتفات المسلمين فى ايران الاسلاميه الى أهميه المسأله و وسيله لرشدهم و وعيهم السياسى فقاموا و ثاروا على طاغوت ايران بقيادته الحكيمه القاطعه حتى نجحوا و ظفروا بحمد الله تعالى و منته مع قله الوسائل و كثره المشاكل. هذا.

و ان كنت ترى بعض النواقص و الاشكالات فى اداره الشؤون فعلا فانما هى من لوازم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥

الثوره و التحول، و مسببه عن بقاء بعض الجذور الفاسده من نظام الطاغوت فى المؤسسات و الدوائر، و عن عدم التوفيق من قبل لتهيئه المقدمات اللازمه للدوله الإسلاميه الجديده.

و ليست اداره مثل ايران فى هذا العصر المتلاطم مع هجمه الأجانب و عملائهم الداخليه و الخارجيه، و طول الحرب المفروضه علينا من قبلهم أمرا مرنا سهلا. كما ان تهيئه المقدمات و العناصر اللازمه أيضا تحتاج الى فراغ و مرور زمان، و الى التعاضد و التعاون. فعلى العلماء و الفضلاء الملتزمين و الأساتذه و الشبان المثقفين فى المجالات المختلفه ان يقوموا لله و يصرفوا جميع طاقتهم فى تعلم سياسه البلاد و العباد و الاطلاع على مسائل الزمان و حاجاتها و احكام القضاء و فنون الاقتصاد و احكامها و سائر المسائل اللازمه حتى ترتفع بهمهم

و نشاطاتهم النواقص و المشاكل.

فالله- تعالى- لا- يقبل اعتذارنا بعدم العلم و الاطلاع بعد ما يحكم العقل و الشرع بأهميه الموضوع، و يحكم العقل بوجوب المقدمه للواجب و أن أهميتها بأهميته ذيهما. و ليكن الغرض معالجه مشاكل العصر بنظام الإسلام لا تطبيق نظام الإسلام على مشاكل العصر، و بينهما فرق واضح.

اللهم فوقنا للاهتمام بمرضاتك و عدم الابتلاء بالتواكل و التخاذل، آمين رب العالمين.

٩- سبب تأليف الكتاب و إشاره إجماليه الى أبوابه و فصوله:

لما انجزّ بحثنا في سهم العاملين من مباحث الزكاه الى مسأله ولايه الفقيه العادل البصير بالأمر في عصرنا الحاضر، اعنى عصر غيبه الامام المنتظر- عجل الله تعالى فرجه الشريف- اقترح علىّ بعض الحضّار البحث في هذه المسأله المهمه التي صارت مطرحا للأنظار في المحافل المختلفه بعد نجاح الثورة في ايران. و كان يمنعني من اجابه مسؤلهم سعه دائره الموضوع و كثره المشاغل اليوميه، و لكن رأيت أن الميسور لا يترك بالمعسور، و ما لا يدرك كله لا يترك كله، فتعرضت للبحث فيها بقدر الوسع. و كان من المناسب جدّا أن أتعرض في المسائل المطروحه المعنونه، لكلمات العلماء و المصنفين من الشرق و الغرب في هذا المجال، أعنى مسأله الحكومه و الدوله، و لكن الوقت لم يساعدنني على الرجوع اليها و التعرض لها فقصرت نظري على اصل عنوان المسائل و طرحها و ذكر

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦

الآيات و الروايات المناسبه لها و ذكر بعض الكلمات من علمائنا محيلا إكمالها و تفصيلها الى ذوى الوسع و الفراغ من أهل الفضل و الكمال.

و كنت على الرسم و العاده أقيّد ما ألقيه في المحاضرات بالكتابه حتى صار بصوره هذا الكتاب الذى بين يديك مع تفاوت ما عن الدروس

فى الترتيب و فى بعض المطالب و لكن الأساس واحد.

و يشتمل الكتاب على مقدمه و ثمانية أبواب و خاتمه:

١- أشرنا فى المقدمه اجمالاً الى ضروره الحكومه و أنحائها الدارجة، و الحكومه الاسلاميه و ولايه الفقيه و أبواب الكتاب و فصوله.

٢- و بينا فى الباب الأول ما يقتضيه الأصل العملى الفقهى فى مسأله الولايه مع قطع النظر عن الأدله، و هو باب مختصر جداً.

٣- و فى الباب الثانى ثبوت الولايه للنبي الأكرم «ص» و للأئمه المعصومين «ع» عندنا بنحو الإجمال، و ختمناه بتنبهات نافعه. و لا يخفى ان محل بحثها الكتب الكلاميه و بحثنا فى الكتاب بحث فقهى و لكن لما لم يصحّ خلوّ الكتاب الباحث فى الحكومه الإسلاميه و ولايه الفقيه عن التعرض لولايتهم- عليهم السلام- التى هى أساس الحكومه الإسلاميه تعرضنا لها بنحو الاختصار.

٤- و عقدنا الباب الثالث للبحث تفصيلاً حول مسأله الحكومه و وجوب اقامه الدوله الاسلاميه العادله فى جميع الأعصار، و اشتمل هذا الباب على فصول أربعه:

تعرضنا فى الفصل الاول منها لكلمات بعض العلماء المدعين للإجماع فى المسأله، و فى الفصل الثانى للأبواب المختلفه من الفقه الاسلامى من الأخبار و الفتاوى المشتمله على لفظ الامام أو الوالى أو السلطان أو الحاكم أو بيت المال أو السجن أو السيف أو نحو ذلك مما يدلّ على القدره و الحكومه و كون تشريع الأحكام فى الأبواب المختلفه من فقه الإسلام على أساس وجود الدوله العادله و الحكومه الاسلاميه و أنها داخله فى نسج الإسلام و نظامه. و يشتمل هذا الفصل على أربعه عشر فصلاً. هذا. و ذكرنا فى الفصل الثالث من هذا الباب عشره أدله لإثبات وجوب إقامه الدوله العادله فى جميع

دراسات فى ولايه

الأعصار و وجوب الاهتمام بها على كل مسلم، بحيث يرجى ان يقتنع بها كل منصف. ثم تعرضنا فى الفصل الرابع للأحاديث الموهمه ووجوب السكوت و السكون فى عصر الغيبه و عدم جواز التحرك لإقامه الدوله، و أوضحنا المقصود منها.

٥- و عقدنا الباب الرابع لبيان ما يشترط فى الحاكم الإسلامى من الشرائط و المواصفات بحكم العقل و الكتاب و السنّه، و ذكر ما اختلف فى اشتراطه فيه. و يشتمل هذا الباب على اثنى عشر فصلا.

٦- و تعرضنا فى الباب الخامس لما تنعقد به الإمامه و الولايه و كيفيه ثبوت الولايه للفقيه فى عصر الغيبه و أنها هل تكون بالنصب العامّ من قبل الأئمه «ع» أو بالانتخاب من قبل الأئمه لمن وجد الشرائط. و يشتمل هذا الباب على ستة فصول. و الفصل السادس منها فصل طويل يشتمل على ستّ عشره مسأله مهمه جدّا ينبغى ملاحظتها.

و الأخيره منها مسأله الكفاح المسلّح ضد الإمام الفاقد للصلاحيه، و انه هل يجوز أم لا.

٧- و تعرضنا فى الباب السادس لحدود ولايه الفقيه و اختياراته و وظائف الإمام، و السلطات الثلاث، و واجبات الحاكم الإسلامى تجاه الإسلام و الأئمه و واجبات الأئمه تجاهه. و يشتمل هذا الباب على خمس عشر فصلا. و أطول الفصول و أهمها الفصل الرابع المتعرض للسلطات الثلاث.

٨- و ذكرنا فى الباب السابع بعض الآيات و الروايات الوارده فى سيره الإمام و أخلاقه فى معاشرته و فى مطعمه و ملبسه و نحو ذلك. و فيه فصول ثلاثه. و هو باب لطيف ينبغى للأئمه و الحكام ملاحظتها.

٩- و ذكرنا فى الباب الثامن المنابع المالىه للدوله الإسلاميه. و قد تعرضنا لها بنحو الإجمال

فى فصول.

١٠- و ذكرنا فى الخاتمه كتاب امير المؤمنين «ع» الى مالك حين ولاء مصر،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨

لاشماله على مطالب مهمه فى الحكومه و ليكون ختام كتابنا مسكا.

١٠- طريقنا فى البحث و سيرتنا فيه:

اعلم أن الطريق الذى سلكناه فى البحث فى مسأله ولايه الفقيه يتفاوت مع ما سلكه الأعظم المتعرضون لها؛ فانهم يفرضون أولا ثبوت الولايه للفقيه الجامع للشرائط، ثم يتفحصون عما يمكن ان يستدل به لهذا المطلوب المفروض؛ فيذكرون مقبوله عمر بن حنظله مثلا- و غيرها من الأخبار و يتعبون أنفسهم فى اثبات دلالتها و رد المناقشات الوارده عليها. و لو فرض قوه المناقشات و عدم القدره على ردّها، فلا محاله يتزلزل عندهم بيان ولايه الفقيه.

و أما نحن فنثبت أولا- ضروره اصل الحكومه و الدوله للمجتمع فى جميع الأعصار و أن الحكومه و الإمامه داخله فى نسج الإسلام و نظامه، و ذلك بالتبع فى متون الكتاب و السنه القويمه و فقه الفريقين. و ثانيا نذكر الشروط و المواصفات المعتمره فى الحاكم الإسلامى بحكم العقل و الكتاب و السنه، ثم نلاحظ ان هذه الشروط و المواصفات لا تنطبق الا على الفقيه العادل الواجد للشرائط- كما سيأتى- فتثبت ولايته اجمالا و أنه المتعين لها قهرا، ثم نبحت فى كيفية انعقاد الولايه و طرقه و أنها هل تنحصر فى النصب من العالى فقط أو يثبت بالانتخاب أيضا و لكن فى صورته عدم النصب؛ فان ثبت الدليل على نصب الفقيه فهو، و الا و جب على الأمة انتخابه، و لا يجوز انتخاب غيره و لا تنعقد له الامامه لفقد الشرائط المعتمره.

فالطريق الذى سلكناه فى المسأله يشبه طريق الفيلسوف فى المسائل العقلية الدينيه، كإثبات الصانع و صفاته.

و طريق الاصحاب فيها يشبه طريق المتكلم فى هذه المسائل، كما لا يخفى على أهله.

و قد أشرنا سابقا الى أن البحث فى جميع مسائل الحكومه و شئونها بالتفصيل، و التعرض لكلمات الأعلام و المحققين من علماء الإسلام و علماء الشرق و الغرب فى هذا المجال مما يحتاج الى فراغ كثير لا يتيسر لى فعلا.

فالذى اهتمت به فى هذا الكتاب هو التعرض لأصل ضروره الحكومه فى جميع

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩

الأعصار، ثم التعرض لشرائط الحاكم و طرق تعيينه و انتخابه و بيان وظائف الامام و سيرته و السلطات الثلاث و نحو ذلك، و ذكر الآيات و الروايات التى عثرت عليها فى هذه المجالات. نعم، ربما أتعرض لبعض كلمات علماء الإسلام بالمناسبه.

و كان بنائى فى كل موضوع على جمع الآيات و الروايات الوارده فيه من طرق الفريقين. و لم أكن أتعرض لصحه الروايات و سقمها من جهه السند إلا فى بعض الموارد اللازمه. اذ كان الغرض المهم جمع الأحاديث مهما أمكن، ليسهل تناولها للطالين. و ربّ حامل فقه الى من هو أفقه منه.

و ليست مسأله الحكومه الاسلاميه أمرا يختصّ بالشيعه الاماميه، بل هى ضروره لجميع المسلمين، فيجب البحث فيها فى إطار فقه الإسلام بسعته الشامله لجميع المذاهب.

و قد استقرت سيره كثير من فقهاءنا الإماميه فى كتبهم الفقيهيه كالسيد المرتضى فى الناصريات و الانتصار، و الشيخ الطوسى فى الخلاف، و المحقق فى المعبر، و العلامه فى التذكره و المنتهى على التعرض لفتاوى فقهاء السنه و رواياتهم فى المسائل الفقيهيه و الأصوليه، و على ذلك استقرت سيره أستاذنا المرحوم آيه الله العظمى البروجردى - أعلى الله مقامه - أيضا.

و ربما كانت الأخبار الوارده

عن أئمتنا- عليهم السلام- في المسائل المختلفه ناظره الى الروايات و الفتاوى المشهوره فى أعصارهم من فقهاء السنه، و فيها قرائن على ما هو المغزى و المقصود من رواياتنا.

و فى كثير من المسائل المطروحه فى بحثنا قد تكثرت الأخبار الى حدّ يحصل العلم العادى اجمالاً بصدور بعضها، و نعبر عن ذلك بالتواتر الإجمالى. و يكفى هذا لا ثبات أصل الموضوع المبحوث فيه، و ان لم يصح الاستناد الى كل واحد واحد منها فيما يخصه من المضمون.

و يظهر من شيخ الطائفة جواز العمل بالأخبار الوارده من طرق السنه عن امير المؤمنين «ع» و الأئمه من ولده «ع» اذا لم يكن هنا من طرقنا أخبار تخالفها او اجماع ينافيها. و الظاهر وجود هذا الملاك فيما رووه عن النبى «ص» أيضاً.

قال فى العده:

«فأما اذا كان مخالفاً فى الاعتقاد لأصل المذهب و روى مع ذلك عن الأئمه «ع»

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠

نظر فيما يرويه، فان كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه، و جب اطراح خبره، و ان لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره و يكون هناك ما يوافق و جب العمل به.

و ان لم يكن هناك من الفرقه المحقّقه خبر يوافق ذلك و لا- يخالفه و لا يعرف لهم قول فيه و جب أيضاً العمل به، لما روى عن الصادق «ع» انه قال: «اذا أنزلت بكم حادثه لا تجدون حكمها فيما روى عنّا فانظروا الى ما رووه عن على «ع» فاعملوا به.»

و لأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث و غياث بن كلوب و نوح بن درّاج و السكونى و غيرهم من العامه عن أئمتنا- عليهم السلام-

فيما لم ينكروه و لم يكن عندهم خلافه.» «١» هذا.

و نذكر في كل مسأله أولاً الآيات الشريفه الداله عليها، ثم الأخبار المرويه عن النبي «ص» من طرق الشيعه كانت أو من طرق السنه، ثم ما روى عن أبي الأئمه أمير المؤمنين «ع» ثم ما روى عن الأئمه من ولده «ع». و ربما يتفق التخلف عن هذا الترتيب لنكته خاصه تظهر لمن تأمل. و لا أتعرض لتفسير الآيات و شرح الأحاديث إلّا في بعض الموارد اللازمه حذراً من طول الكتاب. و لو كان لسان بعض الروايات شرح بعض الآيات المذكوره كان المناسب لا محاله تقديمه على غيره من الروايات فراعيت هذه النكته أيضاً. و مع ذلك كله فلا أدعى عدم النقص في الترتيب أو في بيان المطالب أو عدم الخطأ و الاشتباه في الاستنباط من الأدله، فان الانسان محل الخطأ و النسيان.

١١- أهميه فقه الدوله و المسائل العامه الاجتماعيه:

و اعلم أن البحوث الفقيهيه عند المسلمين من الشيعه و السنه قد طرأ عليها في العصور الأخيره نقصان فاحشان: نقص في كميتها، حيث قلت الحوزات و المعاهد الإسلاميه الدينيه و الفقهاء الحدّاق في البلاد بسعي من الاستعمار و عملائه. و نقص في نوعيتها، حيث تركّزت البحوث على مسائل العبادات و الشؤون الشخصيه و انحسرت عن الشؤون

(١)- العده ١ / ٣٧٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١

العامه للأئمه الإسلاميه تبعاً لانحسار حكم الإسلام عن هذه الشؤون.

فترجو من شبّان المسلمين الملتزمين ممن له قريحه و استعداد ان يقرأوا العرجه على الدنيا و زخارفها و يخلصوا وجوههم لله، فيقبلوا الى المعاهد الدينيه و الحوزات العلميه بتيات صادق طاهره و همم عاليه، و لا يقتصر الطلاب و الفضلاء على تعلّم المسائل الفرديه، بل

يبحثوا فقه القضايا العامه أيضا من قبيل إقامه الدوله و حدودها و شرائطها، و فقه الجهاد و الدفاع، و علاقات المسلمين مع المسلمين و مع الكفار و الأقليات غير المسلمه، و فقه الأنفال و الأراضي و الثروات، و الحدود و التعزيرات و القضاء و الشهادات. فكم يتفق مسأله عامه مهمه لا نجد من يتقنها و يحلّ مشكلتها مع وجود المباني الأساسيه لها في الكتاب و السنه و كتب العلماء و الفقهاء الماضين. و هذا نقص و عيب بين واضح.

و في الكافي بسند لا بأس به عن أبي عبد الله «ع» قال: «إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين.» «١»

و بسند صحيح عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله «ع» قال: «لوددت ان أصحابي ضربت رءوسهم بالسياط حتى يتفقهوا.» «٢»

و عن أبي حمزه، عن علي بن الحسين «ع» قال: «لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه و لو بسفك المهج و خوض اللجج.» «٣»

و لا يخفى ان أفضل العلم بعد معرفه الله علم الفقه الذي به يعرف أحكام الله - تعالى - في جميع الشؤون. اللهم فوفقنا لتفقه في دينك و العمل بما يرضيك.

١٢- البحث العلمي الحر لا يضرب بالوحده، بل يؤكدھا:

و في ختام المقدمه ألفت نظر القارئ الكريم الى نكته مهمه، و هي ان البحث

(١)- الكافي ١ / ٣٢، كتاب فضل العلم، باب صفة العلم و فضله و فضل العلماء، الحديث ٣.

(٢)- الكافي ١ / ٣١، كتاب فضل العلم، باب فرض العلم و وجوب طلبه و الحث عليه، الحديث ٨.

(٣)- الكافي ١ / ٣٥، كتاب فضل العلم، باب ثواب العالم و المتعلم، الحديث ٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢

الفقهی و العلمی الأصيل یخدم قضیه وحده المسلمین و لا

يضرّ بها، كما قد يتوهم. فان الواجب على المسلمين الأحرار أن يعرف بعضهم معارف الآخرين و فقههم، لا أن يكتفم فقهاء هذا المذهب أو ذاك ما يرونه صحيحا و حقًا، فلا يتوقع من باحث شيعي مثلا أن يكتفم في البحث العلمي ما يراه حقًا.

و ليس معنى الوحده الاسلاميه كتمان الحقائق و العلوم، بل يعنى بها تجلّى المشاركات الأصلية الموجوده بينهم و المبادلات العلميه و تشديد العلاقات السياسيه و الاقتصاديه و حفظ الآداب و الحرم، و جهادهم معا ضدّ الكفر العالمى المسيطر على بلادنا و شئوننا. فديننا واحد و نبينا واحد و كتابنا واحد و قبلتنا واحد و مشاعرنا واحده، و نشارك في الكتاب و السنه. فيجب المراقبه لأن لا يستفيد العدو من إلقاء الخلافات و إيجاد الضغائن. فهذا هو عمده و سيلتهم للسلطه علينا، كما حكى عن أحد رؤساء دوله بريطانيا أنه قال: «فرّق تسد».

و قد استقرت سيره السيد الأستاذ المرحوم آيه الله العظمى البروجردى - طاب ثراه - في بحوثه الفقيهيه على المقارنه بين فقه المذاهب اجمالاً و نحن أيضا نقفوا اثره فنتعرض في بحثنا لفتاوى علماء السنه و رواياتهم. و نرجو من إخواننا السنه أيضا ان يلتفتوا الى فقه الشيعه الذى هو فقه العتره الطاهره، و لا يلتفتوا الى اللقاءات الأعداء و ضوضاء الجهال و أهل الشغب.

و بالجمله أوصى أهل البحث و النظر من الفريقين بسعه النظر و حفظ الأدب فى الكلام و القلم، و أن لا- يقعوا فى حبائل الشياطين من الجن و الإنس و النفس الأمّاره بالسوء.

١٣- تذكّار و اعتذار:

و أقول هنا مذكّرا انه قد حصل لنا بالتجربه انه كلّما وقع البحث فى هذا السنخ من المسائل الأساسيه الموجهه لوعى المسلمين و رشدهم السياسى، و انتشر فيها

مصنّف، سعى عملاء الاستعمار و الأيادي الجاهله الساذجه أو الأجيره الخبيثه فى إشاعه الدعايات المسمومه فى البلاد الاسلاميه و المحافل الدينيه و العلميه، و فى افساد الجوّ

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣

و البيئه على المصنّف و المصنّف.

و لكنى أوصى الإخوان من الفضلاء الكرام و الأعزّه الأعلام أن لا يصدّهم هذا النوع من الضوضاء عن العمل بالوظائف العلميه و التحقيقات الإسلاميه، و ان لا يبادروا الى الاعتراض و المناقشه فى مطلب أو جمله من هذا الكتاب إلّا بعد الإحاطه بجميع أبوابه و فصوله، فان المباحث و المطالب فيه متشابكه و مرتبطه غايه الارتباط، و ربما أبدينا نظرا فى مقام و أقمنا الدليل عليه فى باب آخر، و ربما نذكر أمرا ايرادا و احتمالا لا جزما و اعتقادا، و لا ينضح المطالب و لا يبرهن عليها إلّا فى خلال الايرادات و الردود، هذا.

و مع ذلك كلّه فالإنسان محل الخطأ و النسيان، و كفى بالمرء نبلا ان تعدّ معاييه.

و أرجو من الفضلاء الكرام أن يصرفوا طاقاتهم فى تنقيح هذه المسائل، فانها مما تعم به البلوى. و من الله - تعالى - استمدّ و عليه التّكلان.

و أنا العبد المحتاج إلى رحمه ربّه الهادى، حسينعلى المنتظرى النجف آبادى غفر الله له و لوالديه و جعل مستقبل أمره خيرا من ماضيه بجاه محمد و آله الطاهرين. ١٥ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ. ق.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥

الباب الأوّل فيما يقتضيه الأصل، و حكم العقل فى المسأله إجمالا

إشاره

مع قطع النظر عمّا ورد فى الكتاب و السنه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧

«مقتضى الأصل و حكم العقل فى المسأله»

قالوا: إنّ الأصل عدم ولايه أحد على أحد

و عدم نفوذ حكمه فيه، فان أفراد الناس بحسب الطبع خلقوا أحرارا مستقلين. و هم بحسب الخلقه و الفطره مسلّطون على انفسهم و على ما اكتسبوه من أموالهم بإعمال الفكر و صرف القوى. فالتصرف فى شئونهم و أموالهم و التحميل عليهم ظلم و تعدّ عليهم. و كون أفراد الناس بحسب الاستعداد و الفعلية مختلفين فى العقل و العلم و الفضائل و الأموال و الطاقات و نحوها لا يوجب

ذلك ولايه بعضهم على بعض و تسلطه عليه و لزوم تسليم هذا البعض له.

و فى كتاب أمير المؤمنين «ع» لابنه الحسن - عليه السلام: «لا تكن عبد غيرك و قد جعلك الله حرًا.» «١»

و قال - عليه السلام - أيضا: «أيها الناس، ان آدم لم يلد عبدا و لا أمه، و ان الناس كلهم أحرار و لكن الله خوّل بعضكم بعضا.» «٢»

اللهم ألّا ان يناقش بان الولاية على الناس تدبير لأموهم و جبر لنقصهم و هذا

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٢٩؛ عبده ٣ / ٥٧؛ لح / ٤٠١، الكتاب ٣١.

(٢) - الكافي ٨ / ٦٩ (الروضه) الحديث ٢٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨

غير الاستعباد، فتأمل.

هذا ما ذكره فى مقام تأسيس الأصل فى مسأله الولاية، و لكن هنا أمور آخر أيضا فى قبال ذلك الأصل يحكم بها العقل نشير إليها إجمالا و التفصيل فى كل منها يحال الى محله. و لعله يوجد لهذه الأمور نحو حكومه على هذا الأصل:

[الأمور الحاكمه على هذا الأصل]

الاول: [يجب علينا إطاعه الأنبياء بما هم وسائط أمر الله]

انه لا شك فى ان الله - تعالى - خالق لنا و لكل شىء مادته و صورته، جوهرها و عرضها، و بيده التكوين و التنميه و التربيه و الهدايه، و له ان يتصرف فى جميع شئون خلقه، و هو عليم بما يصلح

خلقه و عبادته في دينهم و دنياهم و حالهم و مستقبلهم، حكيم في الخلق و التشريع لا- يحكم ألما بما يكون صلاحا لنا و لنظام الوجود. و الانسان في قبالة مهما بلغ من العلم و المعرفة عاجز قاصر عن ان يحيط بطبائع الأشياء و لطائف وجوده و مصالح نفسه في النشاطين.

فَلله الخلق و الأمر، و له أن يأمر بما يراه صلاحا و ينهى عما يراه ضررا و فسادا، و على الانسان ان يخضع لله و للشريعه الإلهيه بقوانينها العادله الحكيمه في شتى مراحل حياته، يحكم بذلك العقل و يذمه على المخالفه، و لا يشارك الله في ذلك أحد من خلقه.

قال الله - تعالى - في كتابه العزيز: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، يَقُصُّ الْحَقَّ وَ هُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ.» (١)

و قال: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ، أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَ هُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ.» (٢)

(١) - سورة الأنعام (٦)، الآية ٥٧.

(٢) - سورة الأنعام (٦)، الآية ٦٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩

و قال: «مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَ لَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا.» (١)

و قال: «أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ، فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَ هُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ* وَ مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ، ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ.» (٢)

و قال: «فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ.» (٣)

و قال: «وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ... وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ... وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.» (٤)

الى غير ذلك من الآيات الشريفه.

و أحكامه - تعالى - انما تصل إلينا بالوحي الى

رسله و انبيائه، فيجب علينا اطاعتهم بما انهم وسائط أمره و مبلّغوا رسالاته، و لكن إطاعتهم من هذه الجبهه ليست امرا وراء إطاعه الله- تعالى- . و الأوامر الصادره عنهم فى هذا المجال ليست مولويه بل أوامر ارشاديه نظير أوامر الفقيه الصادره عنه فى مقام بيان احكام الله- تعالى- فكأنها إخبار بصوره الانشاء.

الثانى: [حكم العقل بحسن إرشاد الغير]

ان العقل يحكم بحسن ارشاد الغير و الإحسان اليه، و يحكم أيضا بوجوب الإطاعه لمن يرشد الانسان و يريه صلاحه، بعد ما حصل للإنسان العلم بصدق و صلاحه. و العقلاء يذمّون الانسان لتركه المصالح المهمه التى أراها غيره و أرشده اليها و ان كان من قبل انسان مثله.

(١)- سورة الكهف (١٨)، الآيه ٢٦.

(٢)- سورة الشورى (٤٢)، الآيه ٩ و ١٠.

(٣)- سورة المؤمن (٤٠)، الآيه ١٢.

(٤)- سورة المائده (٥)، الآيه ٤٤ و ٤٥ و ٤٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠

الثالث: [يجب شكر المنعم و إطاعه الأنبياء و الأئمه شكر لهم]

ان العقل يرى تعظيم المنعم و شكره حسنا و ترك ذلك قبيحا. و لو فرض ان ترك اطاعته صار سببا لعقوبه و اذاه فالعقلاء يذمّون الانسان على تركها. اللهم الا ان يراحمها واجب أهم. و لعل هذا أيضا أحد الملاكات لإلزام العقل بوجوب اطاعه الله- تعالى- فيما أمر به أو نهى عنه. بل لعلّ وجوب اطاعه الوالدين أيضا من هذا القبيل، فانهما من أولياء النعم. فالعقلاء مع قطع النظر عن حكم الشرع أيضا يرون حسن اطاعتها بل لزومها لذلك، فيكون حكم الشرع أيضا بهذا الملاك. و اذا كان هذا حكم الوالد الجسماني فالآباء الروحانيون و أولياء النعم المعنويه التى بها انسانيه الانسان هم كذلك بطريق أولى. فيحسن عقلا بل يجب اطاعه الانبياء و أئمه العدل بهذا الملاك.

الرابع: [الانسان مدنى بالطبع يحتاج إلى قوانين]

ما مرّ فى المقدمه اجمالا و يأتى بالتفصيل من ان الانسان مدنى بالطبع و لا يتيسر له إدامه حياته ألا فى ظلّ التعاون و الاجتماع. و لازم الاجتماع غالبا التضادّ فى الأهواء و التضارب و الصراع. فلا محاله يحتاج الى نظم و قوانين تحدّد الحريات و تراعى مصالح الجميع، و الى حاكم ينفذ هذه القوانين و يدبّر الأمور و يرفع المظالم.

و واضح ان الحكومه لا- تتم و لا- تستقر الا بإطاعه المجتمع للحاكم، فتجب الاطاعه بحكم العقل، و لا سيما اذا باشروا تعيينه و عاهدوه على ذلك، اذ الفطره حاكمه بلزوم الوفاء بالعهد. هذا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١

و يتحصل مما ذكرناه فى هذا الباب انه ان اعتبرنا ان الأصل فى المسأله عدم ولايه أحد على أحد فيمكن ان يقال فى قبال ذلك ان حكم العقل بوجوب إطاعه الله، و اطاعه المرشد

الصادق، و تعظيم المنعم المحسن، و اطاعه الحاكم العادل الحافظ لمصالح المجتمع كلها اصول حاكمه على ذلك الاصل. فتثبت الولاية بالآخره بحكم العقل.

و لأحد ذاق بعض حلاوه المعرفة ان يعتبر الاصل فى المسأله بطريق آخر و لعله أوفق بالواقع و الحقيقه، و هو ان الموجودات ما سوى الله و منها الانسان بشراشر وجوداتها و هوياتها و ظواهرها و أعماقها و جواهرها و أعراضها أظلال لوجود الحق متدليات بذاته و هو مالك لها و لى عليها تكويننا و ذاتا، فلا نفسه لها فى قبالة و لا يصح اعتبارها كذلك فانه على خلاف الواقع. و مقتضى الولاية الذاتيه و الملكيه التكوينيّه و جوب التسليم له و لأوامره و حرمة مخالفته بحكم العقل. و يتفرع على ذلك و جوب التسليم و الانقياد فى قبال جميع الولايات المجعوله من قبله بمراتبها و حدودها: من ولاية الانبياء و الأئمه «ع» و الحكام و الوالدين و المنعم و المرشد، فان الجميع يرجع الى ولاية الله و اطاعته، فتدبر.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣

الباب الثانى فى ثبوت الولاية للنبي الأكرم و للأئمه المعصومين سلام الله عليهم اجمعين

اشاره

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥

«ثبوت الولاية للنبي «ص» و للأئمه المعصومين «ع»»

[ولايتهم تكون من مصاديق الحكومه التى تكون ضروريه للمجتمع]

لا يخفى ان ولايتهم تكون من مصاديق الولاية و الحكومه التى أشرنا فى المقدمه الى كونها ضروريه للمجتمع فى جميع الأعصار و نتعرض لأدلتها بالتفصيل فى الباب الثالث و لشرائطها فى الباب الرابع. و لعله كان المناسب لأجل ذلك تأخير البحث فيها عن البابين. و لكن لما كان النبي الأكرم «ص» هو المؤسس للحكومه الاسلاميه و قد فوّضها عندنا الى الأئمه المعصومين «ع» عندنا، و الفقهاء فى عصر الغيبه نوّاب عنهم فى ذلك اقتضى تقدّمهم فى هذا الشأن و كذا شرفهم و حرمتهم تقديم البحث فى ولايتهم اجمالا، و التفصيل فيه موكول الى الكتب الكلاميه و كتب الاحتجاج:

فنقول: قد أشرنا الى ثبوت الولاية لله - تعالى - تكوينا و تشريعا، و ان العقل يحكم بوجوب اطاعته و حرمة مخالفته، و لا يشاركه فى ذلك احد من خلقه اللهم الا ان يفوض هو مرتبه من الولاية التشريعيه الى غيره. فنقول: يظهر من الكتاب و السنه انه - تعالى - فوّض مرتبه من الولاية الى رسول الله «ص» و الى بعض الرسل السابقين و كذا الى الأئمه المعصومين «ص» عندنا. و لهذه الجبهه وجبت اطاعتهم فى أوامره المولويه السلطانيه الصادره عنهم بإعمال الولاية. و هذه الاطاعه غير وجوب

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦

اطاعتهم «ع» فى مقام بيان احكام الله - تعالى -، فان أوامره فى هذا المقام أوامر ارشاديه محضه لا اطاعه لها سوى اطاعه الله.

إشاره

فلنذكر بعض الآيات الداله على ولايه بعض الانبياء أو النبي الأكرم أو الأئمه «ع» بشرح مختصر:

الآيه الاولى: [آيه الابتلاء]

قال الله - تعالى -: «وَ إِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا. قَالَ: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي، قَالَ: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ.» (١)

و في اصول الكافي عن الصادق «ع»: «ان الله - تبارك و تعالى - اتخذ ابراهيم عبدا قبل ان يتخذه نبيا، و ان الله اتخذه نبيا قبل ان يتخذه رسولا، و ان الله اتخذه رسولا قبل ان يتخذه خليلا، و ان الله اتخذه خليلا قبل ان يجعله اماما. فلما جمع له الأشياء قال: «أني جاعلك للناس إماما.» قال: فمن عظمها في عين ابراهيم قال: و من ذرّيتي. الحديث.» (٢)

فمن هذا الحديث و من تعبير الله - تعالى - عن الامامه بالعهد و اضافته الى نفسه و قوله: «أني جاعلك» يظهر أهميه مقام الإمامه و انها عهد من الله بينه و بين من اصطفاه لذلك. و يجعله - تعالى - ابراهيم إماما صار قدوه مفترض الطاعه بحسب الوجدان و الفطره و يرجع مخالفته الى مخالفه الله - تعالى -.

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ١٢٤.

(٢) - الكافي ١/ ١٧٥، كتاب الحججه، باب طبقات الأنبياء و الرّسل و الأئمه «ع»، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧

الآيه الثانيه: [آيه الخلافه]

قال الله - تعالى -: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ.» (١)

فالمستفاد من الآيه ان داود مع انه كان نبيا لو لم يجعله الله خليفه له لم يحق له الحكم المولوى و لم يجب التسليم لحكمه، و لكن بعد ما جعله خليفه لنفسه صار ولّيا و حق له الحكم بين الناس. و لذا فرّعه بالفاء. نعم، نبوته تقتضى و جوب إطاعته فيما يأتى به من الله و لكن إطاعته في هذا المقام ليست سوى إطاعه الله كما مرّ.

الآيه الثالثه: [آيه الأولويه للنبي ص]

و قال فى سورة الأحزاب فى حق نبينا «ص»: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ، وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ، وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ.» «٢»

فنبوته «ص» غير أوليته بالتصرف.

و الآيات الداله على ولايته «ص» من قبل الله - تعالى - كثيره منها هذه الآيه.

و يحتمل فى معناها وجوه:

الاول: أولويه النبى و تقدمه على النفس فى جميع الأمور،

بمعنى ان كل ما يراه المؤمن لنفسه من الحفظ و المحبّه و الكرامه و إنفاذ الإراده فالنبى أولى بجميع ذلك من

(١) - سورة ص (٣٨)، الآيه ٢٦.

(٢) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآيه ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨

نفسه و عليه ان يرجح جانب النبى على جانب نفسه فى جميع المراحل. فلو توجه شىء من المخاطر الى نفس النبى فعلى المؤمن ان يقيه بنفسه و ان يكون احب اليه من نفسه و اكرم. و لو دعاه النبى الى شىء و دعتة نفسه الى خلافه فعليه ان يقدم ما يريده النبى و يترك هوى نفسه مطلقا. فهو أولى به من نفسه فى الأمور الشخصيه و الاجتماعيه و الدينويه و الأخرويه التكوينيّه و الاعتباريه، كبيع ماله و طلاق زوجته و نحو ذلك.

الثانى: أوليته و تقدمه فى كل ما يشخصه من المصلحه للمؤمنين

، لأنه أعلم بمصالحهم و أحق بتدبيرهم، فيكون حكمه و ارادته أنفذ عليهم من اراده انفسهم و يجب عليهم ان يطيعوه فى كل ما امر به من الأمور الاجتماعيه و الفرديه.

و بعباره أخرى كل ما يكون للإنسان سلطه و ولايه بالنسبه اليه، من شئون النفس و المال، فولايه النبى «ص» بالنسبه اليها أشدّ و أقوى. فكما ان الأب لعقله و رشده جعل وليا على الصغير بحسب السن أو العقل، فكذلك النبى «ص» يكون لجميع المؤمنين بمنزله الأب المشفق لولده، العالم بما فيه صلاحهم. فله التصرف فى جميع شئونهم، و يجب عليهم التسليم له و تقديم حكمه على هوى انفسهم. بل نسبه الأمه اليه كأنها نسبه العبيد الى الموالى. فتصرفه فى نفوسهم و أموالهم نحو تصرف فى مال نفسه.

ولا يخفى اختصاص ذلك على القول به بما يجوز للمؤمن ارتكابه بنفسه، و

له الولاية و السلطه بالنسبه اليه شرعا. فلا يعمّ ما لا يجوز شرعا من التصرفات، كقتل النفس و تبذير المال و اجراء العقود الفاسده و نحو ذلك. و بالجمله المتبادر من الآيه اولويه النبي «ص» في الأمور التي صحّ للمؤمنين التصدّي لها بالنسبه الي أموالهم و نفوسهم. فلا تعم المحرمات الشرعيه حتى تجعل الآيه مخصصه لأدله المحرمات و العقود الفاسده.

الثالث: أولويته بالنسبه الي خصوص الأمور العامه الاجتماعيه،

بمعنى

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩

انه «ص» أحقّ و أولى بالنسبه الي الأمور العامه المطلوبه للشارع غير المأخوذه على شخص خاص من المصالح الاجتماعيه التي يرجع فيها كلّ قوم الي رئيسهم و يرونها من وظائف قيم المجتمع، كإقامه الحدود، و التصرف في أموال الغيب و القصر، و حفظ النظام الاجتماعى، و جمع الضرائب و صرفها في المصالح العامه، و عقد الموثيق مع الدول و الملل و نحو ذلك. ففي هذا السنخ من الأمور الاجتماعيه المرتبطه بالولاه يكون هو «ص» مبسوط اليد مخلى السرب و تكون تحت اختياره و يجب على الأمه إطاعته فيها و التسليم له، و لا يجوز لأحد التخلف عن أوامره أو مزاحمته او اتخاذ القرار بخلافه، حيث ان النظام لا يستحكم إلّا بكون الرئيس في الأعمال المرتبطه به مطاعا مخلى السرب.

و أما الأمور الشخصيه الفرديه، كبيع مال الشخص و طلاق زوجته و تزويج ابنته مثلا، فليست محطا للنظر في الآيه إلّا اذا فرض في مورد خاص توقف مصالح المجتمع عليها فتقدم على المصالح الفرديه.

و في مجمع البحرين (ماده و لا-) في تفسير الآيه قال: «روى عن الباقر «ع» انها نزلت في الإمره، يعنى الاماره.» «١» و هذا مؤيد لإرادته هذا الاحتمال او الاحتمال الرابع.

الرابع: تقدّم ولايته على سائر الولايات الموجوده في المجتمع.

فيصير معنى الآيه ان ولايته أقوى و أشدّ من سائر الولايات، و ان حكمه أنفذ من حكم بعضهم على بعض. ففي الموارد التي ينفذ حكم احد في حق غيره بنحو من أنحاء الولاية فحكم النبي «ص» في هذه الموارد أنفذ من حكم سائر الأولياء.

ففي مجمع البيان:

«قد روى ان النبي «ص» لما أراد غزوه تبوك و أمر الناس بالخروج قال قوم: نستأذن

آباءنا و أمهاتنا، فنزلت هذه الآية.» (٢)

فوزان قوله: «من أنفسهم» في الآية وزان قوله - تعالى - : «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَيَّ

(١) - مجمع البحرين / ٩٢.

(٢) - مجمع البيان ٣٣٨ / ٤ (الجزء ٨).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠

أَنْفُسِكُمْ.» (١) «أى يسلّم بعضكم على بعض. و قوله لبنى اسرائيل: «فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ.» (٢)

أى يقتل بعضكم بعضا.

و يشهد لهذا الاحتمال ان كلمه: «أولى» تفضيل من الولايه فيراد به تفضيل ولايته على سائر الولايات، و لا محاله ينحصر مورده أيضا في الأمور التي يتصدى لها ولايه على الغير.

فهذه اربعة وجوه فى الآية. و لا يخفى كون الأول أعم و أشمل من الثانى، و الثانى من الثالث. و قد قال بعض الأعظم ان اطلاق اللفظ يقتضى اختيار الأول.

و لكن نقول انه يشكل الأخذ بالاطلاق، اذ لا يمكن الالتزام به فى مثل الروابط و الحقوق الزوجيه الشخصيه مثلا، بل و فى مثل التصرف فى الأموال الشخصيه و الزواج و الطلاق و نحو ذلك، اللهم الا اذا توقف عليها فى مورد خاص مصالح المجتمع، فتدبر.

و يؤيد الوجه الثانى وقوع الآية بعد الآيتين النافيتين لكون الأديعاء أبناء، و الظاهر اشارتهما الى قصه زيد. فيراد بهذه الآية رفع توهم اختصاص زيد بالنبي و اختصاص النبي «ص» به بالبنوه و الابوه، بل نسبه النبي «ص» الى جميع المؤمنين نسبه واحده و له أولويه بالنسبه اليهم جميعا، لكونه بمنزله الأب لهم كما ان أزواجه امهاتهم.

و فى مجمع البيان:

«روى عن أبى و ابن مسعود و ابن عباس أنهم كانوا يقرءون: «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم و أزواجه أمهاتهم و هو أب لهم.» و كذلك هو فى مصحف أبى، و روى ذلك عن أبى جعفر و

(١) - سورة النور (٢٤)، الآية ٦١.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ٥٤.

(٣) - مجمع البيان ٤ / ٣٣٨. (الجزء ٨).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١

أقول: ليس هذا بمعنى تسليمنا لوقوع النقص في القرآن، لمنع ذلك جدًّا، فليحمل - على فرض الصحه - على كون الساقط نحو تفسير للمراد سمعوه من النبي «ص» فأثبتته البعض في الكتابه.

و لا يخفى انه على هذا الاحتمال يمكن الخدشه في اطلاق الأولويه، كما انه لا اطلاق لأومومه أزواجه بالنسبه الى جميع آثارها، اللهم إلّا أن يقال بوجود المحافظه على الاطلاق إلّا فيما ثبت خلافه، فتدبر.

بعض موارد الاستشهاد بالآيه:

في الوسائل عن أبي عبد الله «ع»: «كان رسول الله «ص» يقول: انا أولى بكل مؤمن من نفسه. و من ترك مالا فللوارث. و من ترك ديناً أو ضياعاً «١» فاليّ و عليّ.» «٢»

و في مسند أحمد عنه «ص»: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه. فمن ترك ديناً أو ضياعاً فاليّ. و من ترك مالا فللوارث.» «٣» و هذا المضمون متواتر في كتب السنه.

و في خبر زيد بن ارقم عنه «ص» في قصه الغدير: «أيها الناس، انّي تارك فيكم أمرين لن تضلّوا ان اتبعتموهما، و هما كتاب الله و أهل بيتي عترتي. ثم قال: أتعلمون انّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ - ثلاث مرّات - قالوا: نعم. فقال رسول الله «ص»: من كنت مولاه فعلى مولاه.» «٤»

و قد روى هذا المضمون متواتراً بطرقنا و طرق السنه أيضاً، فراجع مظانّه «٥».

(١) - الضّياح بالفتح: العيال، كما في النهايه ٣ / ١٠٧.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٥٥١، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١٤.

(٣) - مسند أحمد ٢ / ٤٦٤.

(٤) - مستدرک الحاکم ٣ / ١١٠. ذکره الحاکم

و قال إنه صحيح على شرط الشيخين.

(٥) - راجع «الغدیر» للعلامة الأئینی، و بحار الأنوار ٣٧ / ١٠٨، تاریخ أمير المؤمنین «ع»، الباب ٥٢ (باب اخبار الغدیر).

دراسات فی ولاية الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ١، ص: ٤٢

و فی الدر المنثور للسيوطی:

«و اخرج ابن أبی شیبہ و احمد و النسائی عن بریده، قال: غزوت مع علیّ الیمن فرأیت منه جفوه، فلما قدمت علی رسول الله «ص» ذكرت علیا فتنقصته، فرأیت وجه رسول الله «ص» تغیر و قال: یا بریده، أ لست أولى بالمؤمنین من أنفسهم؟ قلت:

بلی یا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعلیّ مولاه.» (١)

و ذكره الحاکم أيضا فی المستدرک «٢».

و يظهر من خبر بریده ان هذا المضمون صدر عن النبی «ص» فی غیر قصه الغدیر أيضا، كما انّ خبر الثقلین أيضا صدر عنه «ص» غیر مرّه تثبیتا للکتاب و العتره لثلاثا تنسأهما الأئمه.

و استفاد من اشارته «ص» الی الآیه الشریفه و بیان أولویه نفسه ان المراد بالمولی و الأولى واحد و انه «ص» اراد ان یثبت لعلی «ع» مثل ما أثبتته الله له «ص» من الولایه و الأولویه و الّا لم یکن لذكر اولویته بالمؤمنین وجه بل كان لغوا. و سیأتی معنی الولی و المولی عن أهل اللغه، فانظر.

و قوله «ص»: «من كنت مولاه فعلیّ مولاه» یحتمل فیہ بالنظر البدوی الإخبار و الإنشاء: فعلی الاول یرید الإخبار بان الله - تعالی - جعل علیا مولی المؤمنین و أولى بهم، و علی الثانی یرید انه «ص» بنفسه جعل المولیة لعلی «ع». هذا. و لكن الأوفق بمذهبنا و ظاهر آیه التبلیغ الوارده فی هذه القصه هو الاحتمال الأول، كما لا یخفی.

(١) - الدرّ المنثور ٥ / ١٨٢.

(٢) - مستدرک الحاکم ٣ / ١١٠،

ذكره و قال: إنه صحيح على شرط الشيخين.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣

تممه [في استخلاف رسول الله و أدلته]

إشاره

اعلم ان اخواننا السنّه يقولون: ان رسول الله «ص» لم يوص و لم يستخلف، و لكن الناس اجتمعوا في السقيفه، و بعد منازعه المهاجرين و الأنصار في امر الخلافه و محاجّتهم ابتدر خمسه- و هم عمر بن الخطاب، و ابو عبيده بن الجراح، و اسيد بن حضير، و بشير بن سعد، و سالم مولى أبى حذيفه- فبايعوا ابا بكر فانعقدت له الامامه بذلك ثم بايعه آخرون، و هم يسمّون هذه البيعه بالشورى.

و في صحيح مسلم عن ابن عمر عن أبيه قبل وفاته:

«أتى لئن لا استخلف فان رسول الله «ص» لم يستخلف، و ان استخلف فان ابا بكر قد استخلف.» (١)

و لكتّنا نحن الشيعة الاماميه نقول: ان رسول الله «ص» استخلف عليّا «ع» لا مرّه واحده بل مرّات من اوائل بعثته «ص» الى حين رحلته و وفاته.

فلنذكر من ذلك نماذج و نحيل التفصيل الى الكتب الكلاميه المؤلفه لذلك فنقول:

١- روى الطبرى في تاريخه بسنده عن عبد الله بن عباس،

عن على بن أبى طالب، قال: لما نزلت هذه الآيه على رسول الله «ص»: «وَ أَنْذِرْ عَشِيْرَتَكَ الْأَقْرَبِيْنَ»، دعانى رسول الله «ص» فقال لى: يا على، ان الله أمرنى أن أنذر عشيرتى الأقربين...، فاصنع لنا صاعا من طعام و اجعل عليه رجل شاه و املاً لنا عسّا من لبن ثم اجمع لى بنى عبد المطلب حتى أكلّمهم و أبلغهم ما أمرت به، ففعلت ما أمرنى به ثم دعوتهم له و هم يومئذ اربعون رجلاً يزيدون رجلاً، أو

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٥ (طبعه أخرى ٥/ ٦)، الباب ٢ من كتاب الإماره.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤

ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب و حمزه و العباس و أبو لهب...، فلما أراد

رسول الله «ص» ان يكلمهم بדרه أبو لهب الى الكلام فقال: لقدما سحركم صاحبكم، فتفرق القوم و لم يكلمهم رسول الله «ص».

فقال الغد: يا عليّ، ان هذا الرجل سبقني الى ما قد سمعت من القول فتفرق القوم قبل ان اكلمهم، فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت ثم اجمعهم إليّ. قال: ففعلت ثم جمعتهم...، ثم تكلم رسول الله «ص» فقال: يا بني عبد المطلب، انّي و الله ما أعلم شابًا في العرب جاء قومه بأفضل ممّا قد جئتكم به. انّي قد جئتكم بخير الدنيا و الآخرة، و قد أمرني الله - تعالى - ان ادعوكم اليه، فأيتكم يوازرني على هذا الأمر على ان يكون أخي و وصيّي و خليفتي فيكم؟

قال: فأحجم القوم عنها جميعا و قلت - و انّي لأحدثهم سنًا و أرمصهم عينا و أعظمهم بظنا و أحمشهم ساقا - أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي ثم قال: ان هذا أخي و وصيّي و خليفتي فيكم، فاسمعوا له و اطيعوا.

قال: فقام القوم يضحكون و يقولون لأبي طالب: قد امرك ان تسمع لابنك و تطيع. «١»

و رواه أيضا ابن الأثير في الكامل «٢» و ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغه. «٣»

و صححه هو و كثير من المؤرخين و المحدثين من الشيعة و السنه، فراجع مظانه.

و قد اشتهر الحديث بحديث بدء الدعوه، و رواه العلامة الأميني بأسانيد كثيره من طرق السنه في «الغدیر»، فراجع «٤». و رواه في البحار عن العلل و غيره «٥».

قال ابن أبي الحديد بعد نقل القصة:

«و يدلّ على أنّه وزير رسول الله «ص» من نصّ الكتاب و السنه قول الله - تعالى -:

«وَ اجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي *

وَ أَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي. «٦»

و قال النبي «ص» في الخبر المجمع على روايته بين سائر فرق الإسلام: «انت منّي

(١) - تاريخ الطبري ٣ / ١١٧١.

(٢) - الكامل ٢ / ٦٢.

(٣) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٣ / ٢١٠ و ٢٤٤.

(٤) - الغدير ٢ / ٢٧٨.

(٥) - بحار الأنوار ١٨ / ١٧٨، تاريخ نبينا «ص»، باب المبعث، الحديث ٧.

(٦) - سوره طه (٢٠)، الآيه ٢٩ - ٣٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥

بمنزله هارون من موسى ألما انه لا نبي بعدى. فاثبت له جميع مراتب هارون عن موسى. فإذن هو وزير رسول الله «ص» و شادّ أزره. و لو لا انه خاتم النبيين لكان شريكا في أمره. «١»

فانظر يا أخى المسلم، ان هذه الكلمات اعترافات من عالم سنّي متتبع أودعها في تأليفه المشهور.

٢- و في خبر عمران بن حصين عن النبي «ص»:

«ما تريدون من عليّ؟ ما تريدون من عليّ؟ ما تريدون من عليّ؟ ان عليا منّي و أنا منه و هو وليّ كل مؤمن من بعدى.» «٢» و سيأتى معنى الولي و انه الأولى بالتصرف. و قوله: «من بعدى» ينفي احتمال كون الولاية بمعنى المحبّه و المودّه، و يعين كونها بمعنى المتصرف في الأمور. و في حياه النبي «ص» كان النبي «ص» هو المتصرف في أمور المسلمين و كان عليّ «ع» في طاعته و منقذا لأوامره.

٣- و قد مرّ خبر بريده و خبر زيد بن ارقم

و قوله «ص» فيهما: «من كنت مولاه فعليّ مولاه.» و ذكرنا انه يستفاد من قوله «ص» قبل هذه الجملة: «أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم» انه يريد ان يثبت لعليّ «ع» ما اثبته الله له من الولاية و الأولويه، و ألما كان ذكره لغوا «٣». و يأتي مثل ذلك في خبر عمار بن ياسر أيضا في قصّه التصديق بالخاتم في الصلاه و نزول آيه الولاية.

٤- و في صحيح البخاري بسنده عن ابراهيم بن سعد، عن ابيه،

قال: قال النبي «ص» لعلّي: «أما ترضى ان تكون منّي بمنزله هارون من موسى؟» «٤»

أقول: و كما لم يكن أحد أقرب الى موسى من أخيه هارون «ع» فلذا خلفه في

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٣ / ٢١١.

(٢)- سنن الترمذى ٥ / ٢٩٦، باب مناقب على بن أبي طالب من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

(٣)- راجع ص ٤١ و ٤٢ من الكتاب.

(٤)- صحيح البخارى ٢ / ٣٠٠، باب مناقب على بن أبي طالب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٦

قومه، فكذلك لم يكن أحد أقرب الى رسول الله «ص» و الى أهدافه من أخيه و وزيره امير المؤمنين «ع».

و يعلم مقام امير المؤمنين «ع» و موقفه من رسول الله «ص» من كلامه «ع» فى الخطبه القاصعه من نهج البلاغه:

٥- قال «ع»: «و قد علمتم موضعى من رسول الله «ص»

بالقرباه القريبه و المنزله الخصيصه، و وضعنى فى حجره و أنا ولد يضمّنى الى صدره، و يكنفنى فى فراشه، و يمسّنى جسده، و يشمّنى عرفه.

و كان يمضغ الشىء ثم يلقمنيه. و ما وجد لى كذبه فى قول و لا خطله فى فعل.

و لقد قرن الله به «ص» من لدن أن كان فطيما أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم و محاسن أخلاق العالم ليله و نهاره. و لقد كنت أتبعه أتباع الفصيل اثر امه، يرفع لى فى كل يوم من أخلاقه علما و يأمرنى بالاعتداء به.

و لقد كان يجاور فى كل سنه بحراء فأراه و لا يراه غيرى. و لم يجمع بيت واحد يومئذ فى الإسلام غير رسول الله «ص» و خديجه و أنا ثالثهما، أرى نور الوحي و الرساله و اشمّ ريح النبوه، و لقد سمعت رنّه الشيطان حين نزل الوحي عليه «ص»

فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرئّه؟ فقال: هذا الشيطان آيس من عبادته، انك تسمع ما اسمع و ترى ما أرى أأا أنك لست بنبيّ و لكنك وزير، و انك لعلى خير.» (١)

توضيح للمطلب:

ثم نقول: توضيحا أنّ النبي الأكرم «ص» قد ارسله الله- تعالى- الى الناس كافّه، و جعله رحمه للعالمين و خاتما للنبيين، و ارسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كلّه و لو كره المشركون، كما نطق بذلك كلّ القرآن الكريم. و قد صرف هو «ص» عمره الشريف و جميع طاقاته و طاقات أهله و أصحابه فى بثّ الإسلام

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٨١١؛ عبده ٢ / ١٨٢؛ لح / ٣٠٠، الخطبه ١٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧

و نشره، و صار كأنه باخع نفسه حرصا على ذلك، و قدّم فى سبيل ذلك مئات من الشهداء من خيره المسلمين، و لم يغفل عنه ساعه واحده من عمره الشريف. و كان يعتنى و يهتمّ فى دعوته و ارشاده حتى بالمسائل الجزئيه الفرعيه كمال الاهتمام.

و كان «ص» مع ذلك ملتفتا الى ان الإسلام لّمّا يستوعب الحجاز بعد فضلا عن سائر البلاد، و ان السلطات الكافره فى ايران و الروم و غيرهما تقف أمام نشر الإسلام، و لا- يتيسّر دفعها أأا بالقوه و القدره و القياده الجازمه، و كان عالما بأخلاق العرب و تعصباتهم القبائليه و العشائريه، و بقاء بعض الرواسب فى عدد من النفوس، و ملتفتا الى وجود منافقين يعلمون لانتهاز الفرص، و ان حبّ الدنيا و المناصب رأس كلّ الخطايا، و ان الارتداد و الانقلاب على الأعقاب مما ينبغى ان يخاف منه و قد قال الله- تعالى:- «وَ مَا مُحَمَّدٌ

إِلَّا رَسُولٌ، قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ. أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ؟» (١) و قال الرسول «ص» على ما فى البخارى و غيره: «يجاء برجال من أمتى فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابى، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: «وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ» (٢) فيقال: ان هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم.» (٣)

فهل يجوز العقل مع ذلك كله ان رسول الله «ص» مع عقله و درايته و فراسته، مضافا الى نبوته و رسالته، و مع اهتمامه بانتشار الإسلام أهمل بالكليه أمر الدين و الأمة و ترك أمر القيادة من بعده و لم يعين تكليف المسلمين فى ذلك؟!!

كيف؟! و لو أراد قيم قريه صغيره ان يسافر سفرا موقتاً فهو بطبعه و وجدانه يعين مرجعا يرجع اليه حين سفره و غيبته و يوصى بالرجوع اليه فى الأمور، و كان هو «ص» أيضا فى أسفاره و غزواته يستخلف على المدينه المنوره من يخلفه فى أموره الخاصه و العامه مدّه سفره كما ضبط المؤرخون اسماءهم، فكيف ينسب اليه «ص» مع كونه عقل الكل و خاتم الرسل انه ترك الاستخلاف لما بعد وفاته عن عمد أو غفله؟!!

(١) - سورة آل عمران (٣)، الآية ١٤٤.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ١١٧.

(٣) - صحيح البخارى ٣ / ١٢٧، فى تفسير سورة المائده، و فى سنن الترمذى ٤ / ٥، فى تفسير سورة الأنبياء.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨

و هل يمكن ان يقال ان أبا بكر حيث استخلف كان أبصر بمصالح المسلمين و أرأف بهم و أحرص عليهم من رسول

اللّٰه «ص» و قد قال اللّٰه- عزّ و جلّ- فى رسوله الكريم: «حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ.» «١» فلا يمكن ان يقال انه «ص» أهمل أمرا يتقوم به نظام أمر المسلمين و قوتهم و شوكتهم.

و قد حكى ان عالما من علماء الشيعة مرّ على جماعه من السنه، فاصرّوا على أن يبيت عندهم ليلا، فأجابهم بشرط ان لا يقع بحث مذهبى. فلما تعشّوا قال له أحد علماء السنه: ما رأيك فى أبى بكر؟ فقال: كان هو مسلما فاضلا يصلّى و يصوم و يحجّ و يتصدّق و رافق النبى «ص». فقال العالم السنّى: نعم، أضف. فقال العالم الشيعى: و خلاصه الكلام ان أبى بكر كان أفضل و أعقل من رسول اللّٰه «ص» بمراتب. فاستعجب الحاضرون و قالوا: كيف تقول هذا؟ قال: ان رسول اللّٰه «ص» ولى المسلمين ثلاث و عشرين سنه و مع ذلك لم يعقل و جوب الاستخلاف و مصالحه، و ابو بكر وليهم أقل من ثلاث سنوات و عقل ذلك و فهمه. فهو لا محاله كان أعقل منه «ص» فالتفت الحاضرون الى عمق المسأله. هذا.

و حين ما طعن الخليفه الثانى قال له ابنه:

«سمعت الناس يقولون مقاله فآليت ان أقولها لك: زعموا أنّك غير مستخلف، و انه لو كان لك راعى ابل أو راعى غنم ثم جاءك و تركها رأيت ان قد ضيّع، فرعايه الناس اشدّ. قال: فوافقه قولى.» «٢»

فكيف لم يلتفت رسول اللّٰه «ص» الى هذه النكته الواضحه التى التفت اليها ابن عمر و وافقه فيها ابوه؟!

و قالت عائشه لعبد اللّٰه بن عمر:

«يا بنى، أبلغ عمر سلامى و قل له: لا تدع أمّه محمّد بلا راع، استخلف عليهم، و لا تدعهم بعدك هملا، فأنى أخشى عليهم

(١) - سورة التوبة (٩)، الآية ١٢٨.

(٢) - صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٥، كتاب الإمارة، الباب ٢ (باب الاستخلاف و تركه).

(٣) - الإمامه و السياسة ١ / ٢٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩

فعائشه أدركت ضرر الفتنة، و رسول الله «ص» لم يدركه!؟

و قال له رجال عادوه قبل موته:

«أوص يا أمير المؤمنين و استخلف.» «١»

فهم قد عرفوا مصلحه الوصيه و الاستخلاف، و الرسول «ص» لم يعرف ذلك!؟

و هل لم تكن أهميه حفظ الإسلام و بسطه و تنفيذ مقرراته الى يوم القيامة و حفظ نظام المسلمين في نظر النبي الأكرم «ص» بقدر أهميه الوصايا الشخصية المتعلقة بالأموال الجزئيه!؟

و قد ورد عنه «ص» انه قال: «من مات بغير وصيه مات ميتة جاهليه.» «٢»

و قال «ص»: «ما حقّ امرئ مسلم أن يبيت ليلتين و له شيء يوصي فيه إلا و وصيته مكتوبه عنده.» «٣»

ثم نقول: ان قوله - تعالى - في سورة المائده النازل على النبي «ص» في أواخر عمره الشريف: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ، بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ، وَ اللَّهُ يَعْصِي مِمْكَ مِنَ النَّاسِ» «٤» ينادى بكونه مرتبطا بامر مهم متمم للرساله حافظ لها، بحيث لو لم يبلغه خيف على الرساله. و استفاد من ظاهر الآيه ان الناس كانوا مخالفين لهذا الأمر و يعارضونه في تبليغه.

و قد ورد من طرق الفريقين ان هذه الآيه نزلت في قصه الغدير:

منها: ما في الدر المنثور للسيوطي:

«اخرج ابن أبي حاتم و ابن مردويه و ابن عساكر عن أبي سعيد الخدرى، قال:

نزلت هذه الآيه: «يا أيها الرسول بلِّغ ما انزل إليك من ربك» على رسول الله «ص»

(١) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٢ / ١٨٩،

(٢)- الوسائل ١٣ / ٣٥٢، الباب ١ من كتاب الوصايا، الحديث ٨.

(٣)- سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠١، كتاب الوصايا، الباب ٢، الحديث ٢٦٩٩.

(٤)- سوره المائده (٥)، الآيه ٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠

يوم غدیر خم فى على بن أبى طالب. «١»

و قد ورد انه كان فى حجه الوداع مع رسول الله «ص» تسعون ألفا، و قيل مائه ألف و عشرون ألفا، و قيل نحو ذلك. فلما انصرف راجعا الى المدينه و وصل الى غدیر خمّ من الجحفه التى يتشعب فيها طريق المدينه من غيرها نزلت عليه هذه الآيه. فأمر ان يردّ من تقدم منهم و يحبس من تأخر، فقام خطيبا و قال فى ضمن خطبته: «أ تعلمون أنّى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»- ثلاث مرات- قالوا: نعم. فقال رسول الله «ص»: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه.»

و الخبر متواتر إجمالا، رواه كثيرون من الصحابه و ان اختلفوا فى بعض ألفاظه.

و قد مرّ خبر زيد بن ارقم أيضا. و ان شئت التفصيل فراجع الكتب المفصّله.

و قد عدّ العلامة المتتبع آيه الله الحاج الشيخ عبد الحسين الأمينى - طاب ثراه - فى أول المجلد الأول من موسوعته المسماه ب «الغدیر» مائه و عشره من أعظم الصحابه الرواه لحديث الغدير مع ذكر الموارد و المآخذ من كتب السنه، فراجع.

نعم، ان انعقاد الإمامه بالبيعه و انتخاب الأئمّه و ان كان موردا للقبول عندى، و سوف نشته فى محله بأدله شافيه ان شاء الله- تعالى-، و لكنه فى طول النصّ قطعاً.

اذ مع وجود النص من قبل الرسول الذى لا- ينطق عن الهوى و يكون خيرا بالفرد الأصالح لا- يبقى مجال للشورى و الانتخاب قطعاً،

و لا تكون البيعه للمنصوص عليه إلّا تأكيداً للنصّ، و قد قال الله- تعالى:- «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ.» «٢»

و فى نهج البلاغه: «فلما مضى «ص» تنازع المسلمون الأمر من بعده. فو الله ما كان يلقى فى روعى و لا يخطر ببالى ان العرب تزعج هذا الأمر من بعده عن أهل بيته و لا أنهم منحّوه عنى من بعده.» «٣»

(١)- الدرّ المثثور ٢ / ٢٩٨.

(٢)- سورة الحشر (٥٩)، الآيه ٧.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٤٨؛ عبده ٣ / ١٣٠؛ لح / ٤٥١، الكتاب ٦٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١

و فيه أيضا: «فو الله ما زلت مدفوعا عن حقى مستأثرا على منذ قبض الله نبيه «ص» حتى يوم الناس هذا.» «١»

الى غير ذلك من كلماته «ع» فى خطبه و كتبه و احتجاجاته.

و يعجبني هنا نقل حوار جرى بين هشام بن الحكم من اصحاب الامام الصادق «ع» و بين عمرو بن عبيد المعتزلى البصرى:

قال هشام:

«دخلت البصره يوم الجمعة فأتيت مسجد البصره، فاذا أنا بحلقه كبيره فيها عمرو بن عبيد، و عليه شمله سوداء متّزر بها من صوف و شمله مرتد بها، و الناس يسألونه. فاستفرجت الناس فأفروا لى، ثم قعدت فى آخر القوم على ركبتي ثم قلت: أيها العالم، أنى رجل غريب تأذن لى فى مسأله؟ فقال لى: نعم. فقلت له:

أ لك عين؟ فقال: يا بنى، أى شىء هذا من السؤال و شىء تراه كيف تسأل عنه؟! فقلت: هكذا مسألتى. فقال: يا بنى، سل و ان كانت مسألتك حمقاء.

قلت: اجبنى فيها، قال لى: سل. قلت: أ لك عين؟ قال: نعم. قلت: فما تصنع بها؟

قال: أرى بها الألوان و الأشخاص. قلت: فلك أنف؟ قال: نعم. قلت:

فما تصنع به؟ قال: أشمّ به الرائحة. قلت: ألك فم؟ قال: نعم. قلت: فما تصنع به؟ قال:

أذوق به الطعام. قلت: فللك اذن؟ قال: نعم. قلت: فما تصنع بها؟ قال: أسمع بها الصوت. قلت: ألك قلب؟ قال: نعم. قلت: فما تصنع به؟ قال: أميّز به كلما ورد على هذه الجوارح و الحواس.

قلت: أ و ليس فى هذه الجوارح غنى عن القلب؟ فقال: لا. قلت: و كيف ذلك و هى صحيحة سليمة؟ قال: يا بنى، ان الجوارح اذا شكّت فى شىء شمّته أو رأته أو ذاقته أو سمعته ردّته الى القلب، فيستيقن اليقين و يبطل الشك.

قال: هشام: فقلت له: فانما اقام الله القلب لشكّ الجوارح؟ قال: نعم. قلت:

لا بدّ من القلب و الّا لم تستيقن الجوارح؟ قال: نعم. فقلت له: يا أبا مروان، فالله-

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٥٩؛ عبده ١ / ٣٧؛ لح / ٥٣، الخطبه ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢

تبارك و تعالى - لم يترك جوارحك حتى جعل لهم إماما يصحّح لها الصحيح و يتيقن به ما شك فيه، و يترك هذا الخلق كلهم فى حيرتهم و شكّهم و اختلافهم لا- يقيم لهم إماما يردّون اليه شكّهم و حيرتهم، و يقيم لك إماما لجوارحك تردّ اليه حيرتك و شكّك؟!

قال: فسكت و لم يقل لى شيئا، ثم التفت إلى فقال لى: أنت هشام بن الحكم؟

فقلت: لا. قال: أمن جلسائه؟ قلت: لا. قال: فمن أين أنت؟ قال: قلت: من أهل الكوفه. قال: فانت اذا هو. ثم ضمّنى اليه و أقعدنى فى مجلسه و زال عن مجلسه، و ما نطق حتى قمت. «١» هذا.

و لا أظن احدا من المسلمين يتوقع من أخيه المسلم

ان يكتف ما يعتقده بينه و بين ربّه حقًا و ان لا يبيّنه فى البحث العلمى.

و أنّما الذى يتوقع من كل مسلم هو حفظ الأدب و صون اللسان و القلم، و البعد عن التشاجر و النزاع، و حفظ اخوّه المسلمين و وحدتهم فى مقابل الأجنب و الأعداء. فهذا ما عندنا إجمالاً فى مسأله الخلافه و الامامه، و التفصيل يطلب من الكتب الكلاميه.

و على العالم المنصف تحزى الحق و قبوله، لا توجيه ما وقع و تبريره. اللهم فاهدنا لما اختلف فيه من الحق.

و أوصى الإخوه المسلمين من السنه و الشيعه أن يراجعوا فى مسأله الامامه و الخلافه كتاب «المراجعات» المشتمل على المراجعات الواقعه بين الإمام آيه الله السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى من علماء الشيعه، و العلامه الاستاذ الشيخ سليم البشرى شيخ جامع الأزهر من علماء السنه. فالكتاب باختصاره مما يشفى العليل و يروى الغليل. فلله درّ مؤلفه الجليل.

(١)- الكافى ١/ ١٦٩، كتاب الحجّه، باب الاضطرار إلى الحجّه، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣

تفسير الولاية و بيان معناها

بقى الكلام فى تفسير الولاية و مشتقاتها، فنقول:

قال الراغب فى المفردات:

«الولاء و التوالى ان يحصل شيان فصاعدا حصولا ليس بينهما ما ليس منهما.

و يستعار ذلك للقرب من حيث المكان، و من حيث النسبه، و من حيث الدين، و من حيث الصداقه و النصره و الاعتقاد. و الولاية: النصره. و الولاية: تولّى الأمر.

و قيل: الولاية و الولاية نحو الدلاله و الدلاله. و حقيقته: تولّى الامر.

و الولّى و المولى يستعملان فى ذلك، كل واحد منهما يقال فى معنى الفاعل اى الموالى، و فى معنى المفعول أى الموالى.» (١)

و فى نهايه ابن الأثير:

«فى أسماء الله- تعالى:- «الولّى»

هو الناصر. وقيل: المتولى لأُمور العالم و الخلائق القائم بها. و من اسمائه- عزّ و جلّ -: «الوالى»، و هو مالك الأشياء جميعها، المتصرف فيها. و كأن الولاية تشعر بالتدبير و القدره و الفعل. و ما لم يجتمع ذلك فيها لم ينطلق عليه اسم الوالى ...

و قد تكرر ذكر المولى فى الحديث. و هو اسم يقع على جماعه كثيره: فهو الربّ، و المالك، و السيّد، و المنعم، و المعتق، و الناصر، و المحبّ، و التابع، و الجار، و ابن العمّ، و الحليف، و العقيد، و الصهر، و العبد، و المعتق، و المنعم عليه ... و كل من ولى أمراً أو قام به فهو مولاه و وليه ...، و منه الحديث: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه». يحمل على أكثر الأسماء المذكوره. قال الشافعى: يعنى بذلك ولاء الإسلام، كقوله- تعالى -: «ذلك بان الله مولى الذين آمنوا و ان الكافرين لا مولى لهم». و قول عمر

(١)- المفردات / ٥٧٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤

لعلىّ: «أصبحت مولى كلّ مؤمن». أى ولىّ كلّ مؤمن. و قيل: سبب ذلك ان اسامه قال لعلىّ «ع» لست مولاي، أنّما مولاي رسول الله «ص». فقال «ص»:

«من كنت مولاه فعلىّ مولاه». و منه الحديث: «أيمّا امرأه نكحت بغير اذن مولاه فنكاحها باطل». و فى روايه «وليتها» أى متولى أمرها. «١»

و فى الصحاح:

«الولى: القرب و الدنو. يقال: تباعدنا بعد ولى، و كل مما يليك أى مما يقاربك ...

و اوليته الشىء فوليه، و كذلك ولى الوالى البلد، و ولى الرجل البيع ولاية فيهما ...

و المولى: المعتق و المعتق و ابن العم و الناصر و الجار، و الولىّ: الصهر. و كل من

ولى أمر واحد فهو وليه. «٢»

و فى معجم مقاييس اللغة:

«الواو و اللام و الياء: أصل صحيح يدلّ على قرب. من ذلك الولي: القرب.

يقال: تباعد بعد ولى، أى قرب. و جلس مما يلينى، أى يقاربنى. و الولي: المطر يجىء بعد الوسمي، سمي بذلك لأنه يلي الوسمي. و من الباب، المولى: المعتق، و المعتق، و الصاحب و الحليف، و ابن العم، و الناصر، و الجار. كل هؤلاء من الولي و هو القرب. و كل من ولى أمر آخر فهو وليه ... و الباب كلّه راجع الى القرب.» «٣»

و فى لسان العرب:

«و الولي: وليّ اليتيم الذى يلي أمره و يقوم بكفايته. و وليّ المرأة: الذى يلي عقد النكاح عليها و لا يدعها تستبدّ بعقد النكاح دونه. و فى الحديث: أيما امرأه نكحت بغير اذن مولاها فنكاحها باطل، و فى روايه: وليها، أى متولى أمرها ... قال الفراء:

الموالى: ورثه الرجل و بنو عمّه. قال: و الوليّ و المولى واحد فى كلام العرب. قال ابو منصور: و من هذا قول سيدنا رسول الله «ص»: أيما امرأه نكحت بغير اذن مولاها.

(١) - النهاية لابن الأثير ٥ / ٢٢٧.

(٢) - الصحاح ٦ / ٢٥٢٨.

(٣) - معجم مقاييس اللغة ٦ / ١٤١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥

و رواه بعضهم: بغير اذن وليها، لأنهما بمعنى واحد.» «١»

و فى اقرب الموارد:

«ولى الشئ ء و عليه ولاية و ولاية: ملك امره و قام به.» «٢»

الى غير ذلك من كلمات أهل اللغة فى معنى الكلمه و اشتقاقاتها و موارد استعمالها، فراجع.

أقول: قد مرّ فى كلماتهم: ان وليّ اليتيم هو الذى يلي أمره، و وليّ المرأة من يلي عقد النكاح عليها. و عن النبي «ص»: «أيما امرأه نكحت بغير

اذن وليها فنكاحها باطل.» (٣) و يقال للسلطان: وليّ الأمر، و لمن يلي تجهيز الميت: وليّ الميت. و عن المبرّد في صفات الباري- تعالى:- «الوليّ هو الأولي و الأحقّ، و كذلك المولى.» فيظهر منه كون العبارات الثلاث بمعنى واحد.

و مرّ عن الفراء ان «الوليّ و المولى واحد في كلام العرب.» و عن المفردات ان «حقيقته: تولّى الأمر. و الولي و المولى يستعملان في ذلك.»

و عن ابن الأثير «انها تشعر بالتدبير و القدره و الفعل.»

فيظهر من الجميع ان التصرف مأخوذ في مفهوم الكلمه. فما في بعض الكلمات من تفسير الولاية بخصوص المحبه مما لا يمكن المساعده عليه. و لو اريد بيان مجرد المحبه التي هي أمر قلبي لاستعمل لفظ الحبّ أو الودّ، و في قبالتها البغض و الكراهه.

و اما الولاية فهي تفيد التصدّي لشأن من شئون الغير. و في قبالتها العداوه، و هي التجاوز و التعدّي على الغير. فالتصرف بمصلحه الغير ولاية و بضرره عداوه، و كلاهما من مقوله الفعل. و ربّما تستعمل الولاية في التصرف في شئون الغير مطلقا.

فتأمّل في قوله- تعالى:- «و الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ.» (٤) و قوله- تعالى:- «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا، يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ،

(١)- لسان العرب ٤٠٧/١٥ و ...

(٢)- أقرب الموارد ١٤٨٧/٢.

(٣)- سنن الترمذى ٢/٢٨٠، الباب ١٤ من أبواب النكاح، الحديث ١١٠٨.

(٤)- سورة التوبه (٩)، الآية ٧١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦

وَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاءُ لَهُمُ الطَّاغُوتُ، يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ.» (١)

فحيث ما ذكر لفظ الولاية ذكر بعده سنخ الفعل و التصرف الناشئ منها من الأمر و النهي و العمل

المناسب لها. فيظهر بذلك كون التصرف مأخوذاً في مفهومها.

و اصل الكلمه كما قالوا: هو الولي بمعنى القرب، و القريب من غيره لا يخلو من نحو تأثير و تصرف فيه، كما أنّ المتصرف في أمور الغير لا بدّ ان يقع قريباً منه و الى جانبه حتى يتمكن من التصدّي لأمره و التولّي لمصالحه.

فالانسان قد لا يقدر منفرداً على رفع حاجاته فيحتاج الى من يقع الى جانبه، و بهذا يخرج عن الانفراد و يصبح ذا وليّ يقع في تلوه فيجبر نقصه و يسدّ خلله.

و الوليّ و المولى يطلقان على كل من الوالي و المولّي عليه، لاحتياج كل منهما الى الآخر و تصدّي كل منهما شأناً من شئون الآخر، و لوقوع كل منهما في تلو الآخر و في القرب منه. و اذا أردنا بيان ان زيدا ليس منفرداً بل له من يتصدّي لبعض أمره فيصح ان يقال: عمرو في تلوه كما يصحّ ان يقال: هو في تلو عمرو. و يشبه رجوع التلو و الولي الى اصل واحد و أبدلت الواو تاء. و نظائره كثيره في كلام العرب.

و بهذه العناية يطلق لفظ المولى على كل من المالك و المملوك. و بهذه العناية أيضاً يقال: «اللّه وليّ الذي آمنوا.» و يقال أيضاً: «المؤمن وليّ اللّه.» بل الظاهر ان المعاني الكثيره التي ذكرها للمولى كلّها ترجع الى أمر واحد و كلّها مصاديق لمفهوم فارد، و هو كون الشخص واقفاً الى جانب الآخر ليتصدى بعض شئونه و يسدّ بعض خلله.

و بما ذكرنا يظهر ان قول النبي «ص» في الخبر المتواتر: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» سواء كان بلفظ المولى أو الولي فمراده «ص» ان يثبت لعليّ «ع» مثل ما كان لنفسه من

ولايه التصرف و الأولويه المذكوره فى الآيه الشريفه. و لذا صدره بقوله:

«أ تعلمون أتى أولى بالمؤمنين من أنفسهم» ثلاث مرات. و ظاهر الكلام ان المولى فى الجملتين بمعنى واحد، و هو الأولويه المذكوره فى الآيه.

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٥٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧

و لو كان بصدد بيان المحبه لم يحتج الى بيان أولويه نفسه، بل كان ذكرها لغوا.

كيف؟! و لم يكن بيان المحبه القليه أمرا مهما يوجب ايقاف مائة الف و عشرين الف رجلا- فى المفازه فى وسط النهار فى الهاجره الشديده لبيانها و إعلامها.

و يشهد لذلك أيضا قوله «ص» فى خبر عمران بن حصين: «ما تريدون من على؟»

ان عليا منى و أنا منه، و هو وليّ كلّ مؤمن من بعدى.» (١) اذ قوله: «من بعدى» ينفى احتمال كون الكلمه بمعنى المحبه القليه و يعين كونها بمعنى الأولويه و الإمامه، كما هو واضح. هذا. و تفصيل البحث موكول الى الكتب الكلاميه المعده لهذه الأبحاث، فراجع.

(١) - سنن الترمذى ٢٩٦ / ٥، باب مناقب على بن أبى طالب من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨

حديث الثقلين و التمسك بالعترة

و أمّا مسأله التمسك بأهل البيت «ع» و حجيه أقوالهم فى اصول الدين و فروعه فهى أمر آخر غير مسأله الإمامه و الخلافه. فان مسأله الخلافه مسأله كلاميه، و مسأله حجيه أقوال العتره و أفعالهم مسأله أصوليه، و ان كانت المسألتان عندنا متلازمتين. و الأدله الشرعيه على الأخذ بمذهب العتره الطاهره و على رأسهم أمير المؤمنين و باب علم النبى «ص» على بن أبى طالب «ع» كثيره. و قد جعلهم رسول الله «ص» عدلا للكتاب العزيز

فى الحديث المتواتر بين الفريقين الذى تعرّض له ارباب الصحاح و السنن و المسانيد، و روه عن كثير من الصحابه عن النبى «ص».

ففى صحيح مسلم فى حديث الغدير عن زيد بن ارقم، عن النبى «ص»: «أيها الناس، فانما أنا بشر يوشك أن يأتى رسول ربى فأجيب، و أنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى و النور، فخذوا بكتاب الله و استمسكوا به- فحث على كتاب الله و رغب فيه- ثم قال: و أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى.» «١»

و روى الترمذى بسنده عن زيد بن ارقم، قال: قال رسول الله «ص»: «أنى تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدى، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء الى الأرض، و عترتى أهل بيتى. و لن يتفرقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تخلفونى

(١)- صحيح مسلم ١٨٧٣ / ٤ (طبعه اخرى ١٢٢ / ٧)، كتاب فضائل الصحابه، الحديث ٢٤٠٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩

فيهما.» «١»

و واضح ان التمسك بالكتاب هو الأخذ بما فيه، و التمسك بالعترة هو الأخذ بأقوالهم و سنتهم. فأقوالهم و سنتهم حجه شرعيه إلهيه. و قد عرفت ان الحديث متواتر بين الفريقين، و انما ذكرنا ما ذكرناه نموذجاً. و قد صدع به رسول الله «ص» فى مواقف شتى: تاره فى يوم عرفه فى حجه الوداع، و أخرى فى غدير خم، و ثالثه على منبره فى المدينه، و رابعه فى حجته المباركه فى مرضه. كل ذلك لتثبيت الكتاب و العترة الطاهره أساسين للشريعه المطهره، فراجع مظان نقله.

و يحسد العاقل اللبيب ان امامه

العترة الطاهرة و وجوب التمسك بهم هو الذى رام رسول الله «ص» تثبيته بالكتابة، فحالوا بينه و بين ما رامه.

ففى صحيح البخارى بسنده عن ابن عباس، قال:

«لما حضر رسول الله «ص» و فى البيت فقال النبى «ص»: هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده. فقال بعضهم ان رسول الله «ص» قد غلبه الوجد و عندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت و اختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده. و منهم من يقول غير ذلك. فلما أكثروا اللغو و الاختلاف قال رسول الله «ص»: «قوموا». قال عبيد الله: فكان يقول ابن عباس:

ان الرزیه كل الرزیه ما حال بين رسول الله «ص» و بين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم و لغطهم.» (٢)

فتأمل فى تعبيره بقوله: «لا تضلوا بعده» و مشابهته لما فى روايه الترمذى.

هذا.

و قد حصّ العلامة البّحّاثه الفريد آيه الله السيد حامد حسين الهندى- قدّس سرّه- مجلدين ضخمين من موسوعته المسماه ب «عبارات الأنوار» بنقل حديث الثقلين و طرّقه من كتب السنه، فراجع.

(١)- سنن الترمذى ٥ / ٣٢٨، باب مناقب أهل بيت النبى «ص» من أبواب المناقب، الحديث ٣٨٧٦.

(٢)- صحيح البخارى ٣ / ٩١ كتاب المغازى، باب مرض النبى «ص» و وفاته.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠

فعلى الأئمه المسلمه التمسك بالعترة الطاهره فى الأعمال و الأقوال. و لا أظن ان يجترئ أحد من العلماء تقديم أئمه المذاهب الأربعة و تفضيلهم على الأئمه من العترة الطاهره الذين هم سفن نجاه الأئمه و باب حطّتها و أعلام هدايتها، و قد قال النبى «ص» فى شأن الكتاب العزيز و فيهم: «فلا تقدموهما لتهلكوا و لا تعلموهما، فانهما

أعلم منكم.» (١)

و فى نهج البلاغه: «انظروا أهل بيت نبيكم، فالزموا سمتهم و اتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى و لن يعيدوكم فى ردى، فان لبدا و فالدوا، و ان نهضوا فانهمضوا، و لا تسبقوهم فتضلوا و لا تتأخروا عنهم فتهلكوا.» (٢)

و فيه أيضا: «هم موضع سرّه و لجأ أمره و عيبه علمه و موئل حكمه و كهوف كتبه و جبال دينه، بهم أقام انحاء ظهره و أذهب ارتعاد فرائضه ... لا يقاس بآل محمد «ص» من هذه الأمه احد و لا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا، هم أساس الدين و عماد اليقين، اليهم يفى الغالى و بهم يلحق التالى، و لهم خصائص حق الولاية و فيهم الوصيه و الوراثة، الآن اذ رجع الحق الى أهله و نقل الى منتقله.» (٣)

و فى مستدرک الحاكم النيسابورى بسنده عن أبى ذر، قال: سمعت النبى «ص» يقول: «ألا ان مثل أهل بيتى فيكم مثل سفينه نوح من قومه، من ركبها نجا و من تخلف عنها غرق.» (٤)

و فيه أيضا بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، و أهل بيتى أمان لأمتى من الاختلاف، فاذا خالفتها قبيله من العرب

(١) - الدرّ المشثور ٢ / ٦٠.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٢٨٦؛ عبده ١ / ١٨٩ - ١٩٠؛ لح / ١٤٣، الخطبه ٩٧.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٤٤ - ٤٥؛ عبده ١ / ٢٤ - ٢٥؛ لح / ٤٧، الخطبه ٢.

(٤) - مستدرک الحاكم ٣ / ١٥١ كتاب معرفه الصحابه.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١

اختلفوا فصاروا حزب إبليس.» (١)

الى غير ذلك مما ورد فى أهل البيت من طرق الفريقين و هى كثيره جدا.

و إنى أدعو إخواننا من علماء

السنة أن ينظروا الى عقيدتنا فى مسأله الإمامه و الخلافه، و فى الأخذ بمذهب العتره الطاهره من أهل بيت النبى «ص» بنظره علميه و بعين الانصاف، بعيدا عن التأثير بالأجواء السياسيه التى نشاهد فى أعصارنا كيف تؤثر فى الناس و تجعل الحقائق خلف الأستار. ان التشيع لعلّى و للأئمه من أهل البيت «ع» ليس أحداثه و لا بدعه بعد هذه الأحاديث النبويه المتواتره عند الفريقين، بل و بعد ورود التسميه بالشيعه فى كلام النبى «ص».

ففى الدر المنثور فى تفسير سوره البيئه:

«أخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله، قال: كُنَّا عند النبى «ص» فاقبل عليّ فقال النبى «ص»: و الذى نفسى بيده ان هذا و شيعته لهم الفائزون يوم القيامه.

و نزلت: «ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات أولئك هم خير البريه ...» و أخرج ابن عدى عن ابن عباس، قال: لما نزلت «ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات أولئك هم خير البريه» قال رسول الله «ص» لعلّى: «هو انت و شيعتك يوم القيامه راضين مرضيين.» و أخرج ابن مردويه عن عليّ قال: قال لى رسول الله «ص»: «ألم تسمع قول الله: ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات أولئك هم خير البريه؟ انت و شيعتك.

و موعدى و موعدكم الحوض، اذا جئت الأمم للحساب تدعون غزاً محجلين.» «٢»

و قد طال الكلام فى المقام فأعتذر من القراء الكرام.

(١) - مستدرک الحاكم ٣ / ١٤٩ كتاب معرفه الصحابه.

(٢) - الدرّ المنثور ٦ / ٣٧٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٢

الآيه الرابعه من الآيات:

قوله - تعالى - فى سوره الأحزاب: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ.» «١»

و قد نزلت فى

قَصَّه زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ عِنْدَ مَا خَطَبَ لَهُ النَّبِيُّ «ص» بِنْتِ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ جِحْشٍ فَاسْتَنْكَرَتْ هِيَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ أَخُوهَا عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ الْآيَةُ قَالَتْ: رَضِيتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَجَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ «ص» وَكَذَلِكَ أَخُوهَا.

وَلَيْسَتْ الْقَضِيَّةُ قَضِيَّةَ شَخْصِيَّةٍ فَقَطْ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ اجْتِمَاعِيَّةً وَ لَا سِيَّمَا بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا زَيْدٌ وَ تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ «ص»، فَكَأَنَّ الغَرَضَ مِنْ ذَلِكَ كَلِّهَ كَانَ نَقْضَ عَادَتَيْنِ خَرَّافَتَيْنِ مِنْ عَادَاتِ الجَاهِلِيَّةِ: إِحْدَاهُمَا الِاشْمِيزَاذُ وَ الِاسْتِنْكَافُ مِنْ تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ قَرَشِيَّةٍ لِمَوْلَى مِنَ المَوَالِي، وَ ثَانِيَتُهُمَا اعْتِبَارُ كَوْنِ الأَدْعِيَاءِ أَبْنَاءً وَ كَوْنِ أَزْوَاجِهِمْ فِي حَكْمِ أَزْوَاجِ البَنِينَ.

وَ لَا يَخْفَى أَنَّ الْآيَةَ وَ أَنَّ نَفْتَ الخَيْرِ وَ لَكِنِ المَفْرُوضُ فِي مَوْرَدِ النِّزُولِ عَلَى مَا وَرَدَ، هُوَ حُصُولُ الرِّضَا عِنْدَ العَقْدِ بَعْدَ مَا نَزَلَتْ الْآيَةُ، اللَّهُمَّ أَلَّا أَنْ يَقَالَ: أَنَّ المَوْرَدَ لَا يَخْصُصُ، فَتَدْبِرُ.

الآية الخامسة من الآيات:

قوله - تعالى - في سورة المائدة: «إِنَّمَا وَثَّقْتُكُمْ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٦٣

وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ.» (١)

وَ قَدْ وَرَدَ فِي رَوَايَاتٍ مُسْتَفِيضَةٍ بَلِ مَتَوَاتِرَةٍ مِنْ طَرَفِ الفَرِيقَيْنِ فِي شَأْنِ نَزُولِ الْآيَةِ أَنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ «ع» تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي حَالِ الصَّلَاةِ، فَتَزَلَّتْ.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج ١، ص: ٦٣

ففي الدر المنثور في ذيل الآية:

«أخرج الطبراني في الأوسط، و ابن مردويه عن عمار بن ياسر، قال: وقف بعلي سائل و هو راع في صلاة

تطوع فترع خاتمه فاعطاه السائل فأتى رسول الله «ص» فاعلمه ذلك فنزلت على النبي «ص» هذه الآية: **إِنَّمَا وَثِّقْتُكُمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**. فقرأها رسول الله «ص» على أصحابه ثم قال: من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه و عاد من عاداه. «٢»

ولا يخفى ان هذا مورد ثالث لقوله «ص»: «من كنت مولاه فعلى مولاه»، و الأول فى قصه الغدير، و الثانى قصه بريده كما مرّ. هذا.

و قد مرّ تفسير الولاية و انها تشعر بالتدبير و القوه و الفعل.

و فى أصول الكافى: «عن أبى عبد الله فى قول الله - عزّ و جلّ - : **إِنَّمَا وَثِّقْتُكُمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا** - قال: انما يعنى: أولى بكم، أى أحق بكم و بأموركم و أنفسكم و أموالكم الله و رسوله و الذين آمنوا، يعنى عليا و أولاده الأئمه «ع» الى يوم القيامة. الحديث. «٣» و فيه ان الصدقه كانت حلّه قيمه، و لعل الواقعه تكررت.

(١) - سورة المائده (٥)، الآية ٥٥.

(٢) - الدرّ المشثور ٢ / ٢٩٣.

(٣) - الكافى ١ / ٢٨٨، كتاب الحججه، باب ما نص الله و رسوله على الأئمه «ع»، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٤

الآيه السادسة: [آيه الإطاعه]

قوله - تعالى - فى سورة النساء: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ**. «١»

قيل: «أفرد الأمر بطاعه الرسول للمبالغه و لدفع توهم انه لا يجب الالتزام بما ليس فى القرآن من أوامره». و قيل: «معناه أطيعوا الله فى الفرائض و أطيعوا الرسول فى السنن».

هذا.

و لكن الظاهر بقربنه عطف اولى الأمر على الرسول و عدم فصلهم عنه هو

كون إطاعه الرسول و اطاعه اولى الأمر هنا من سنخ واحد. فيكون الأمر باطاعه الله مرتبطا بأحكام الله المشرّعه من قبله- تعالى- .
و الأمر بإطاعتها أمر إرشادى لا مولوى، و إلّا لتسلسل الأوامر و المثوبات و العقوبات، كما حقق فى محله.

و أما الأمر بإطاعه الرسول و أولى الأمر فيكون أمرا مولويا من الله- تعالى- متعلقا باطاعتهم فى الأوامر الصادره عنهم بنحو المولويه بما انهم ولاه الأمر فى الأمور الاجتماعيه و السياسيه و القضائيه. و ليس المراد إطاعتهم فى مقام بيان أحكام الله- تعالى-، لأنها ليست امرا آخر وراء اطاعه الله، و أوامرهم- عليهم السلام- فى هذا المجال إرشاديه محضه، نظير أوامر الفقيه فى هذا المجال كما مرّ. و لأجل ذلك كرّرت لفظه: «اطيعوا» و فضّلت اطاعتهم عن اطاعه الله- تعالى-، و ان كانت ولايتهم من قبل الله- تعالى- و اطاعتهم أيضا نحو اطاعه له. هذا.

و المقصود بالأمر فى الآيه- على الظاهر- هو الحكومه و إداره شؤون الأمه.

و سمّيت به لقوامها بالأمر من طرف و الاطاعه من طرف آخر.

و فى الحديث عن النبى «ص»: «ما ولّت أمّه قط أمرها رجلا و فيهم أعلم منه ألا لم يزل

(١)- سورة النساء (٤)، الآيه ٥٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٥

أمرهم يذهب سفالا حتى يرجعوا الى ما تركوا.» (١)

و عنه «ص» أيضا: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه.» (٢)

و فى نهج البلاغه: «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفه. الحديث.» (٣)

و فيه أيضا: «و لعلّى أسمعكم و أطوعكم لمن وليتموه أمركم.» (٤)

و فيه أيضا: «ان أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه و أعلمه بأمر الله فيه.» (٥)

و فى كتاب الإمام المجتبى «ع» الى معاويه: «ان

علينا لما مضى لسبيله ... ولأننى المسلمون الأمر بعده ... فانك تعلم انى أحق بهذا الأمر منك.» «٦»

و فى خطاب السبط الشهيد «ع» لأصحاب الحرّ: «و نحن أهل بيت محمد و أولى بولايه هذا الأمر عليكم.» «٧»

الى غير ذلك من موارد استعمال لفظ الأمر المراد به الإمارة و الحكومه بشعبها المختلفه.

و هذا المعنى أيضا هو المتبادر من قوله - تعالى - : «وَ شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ.» «٨» و قوله:

«وَ أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ.» «٩»

و على هذا فيكون معنى «أولى الأمر» الرجال المتصددين لأمر الحكومه و إداره الشؤون العامه بشعبها المختلفه و فى رأسهم الإمام الأعظم.

(١) - كتاب سليم بن قيس / ١١٨.

(٢) - صحيح البخارى ٣ / ٩١، كتاب المغازى، باب كتاب النبى إلى كسرى و قيصر.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده ١ / ٣١؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٢٧١؛ عبده ١ / ١٨٢؛ لح / ١٣٦، الخطبه ٩٢.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ٥٥٨؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٣.

(٦) - مقاتل الطالبيين / ٣٥ - ٣٦.

(٧) - إرشاد المفيد / ٢٠٧ (طبعه اخرى / ٢٢٥).

(٨) - سوره آل عمران (٣)، الآيه ١٥٩.

(٩) - سوره الشورى (٤٢)، الآيه ٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٦

قال الشيخ الاعظم فى مكاسبه فى معنى أولى الأمر:

«الظاهر من هذا العنوان عرفا من يجب الرجوع اليه فى الأمور العامه التى لم تحمل فى الشرع على شخص خاص.» «١» هذا.

و فى الدر المثلور:

عن أبى هريره: «هم الأمراء منكم.» و فى لفظ: «هم أمراء السرايا.» و فيه أيضا عن البخارى و مسلم و غيرهما بسندهم عن ابن عباس، قال: «نزلت فى عبد الله بن حذافه بن قيس اذ بعثه النبى «ص» فى سريره.» «٢»

و لكن وردت من طرق أصحابنا الإماميه أخبار

مستفيضه تدلّ على كون المراد بأولى الأمر في الآية الشريفه خصوص الأئمه الاثنى عشر من أهل البيت. منها:

ما فى الكافى بسنده عن بريد العجلي، عن أبى جعفر «ع» قال: «إيانا عنى خاصه. امر جميع المؤمنين الى يوم القيامه بطاعتنا.» «٣»

أقول: لا إشكال عندنا فى أنّ الأئمه الاثنى عشر هم المستحقون للإمامه بعد النبى «ص» بالنصّ والأفضليه. وهم القدر المتيقن من اولى الأمر فى الآيه و المصاديق البارزه لهذا العنوان، و كان على الأئمه بيعتهم و اطاعتهم. و لكن من المحتمل ان يكون الحصر فى الأخبار المشار اليها حصرا اضافيا بالنسبه الى حكام الجور المتصددين للحكومه فى اعصار الأئمه «ع» فارادوا- عليهم السلام- بيان ان الحق لهم و ان هؤلاء المتصددين ليسوا أهلا- لهذا الأمر. و ألما فولايه الأمر اذا كانت عن حقّ بأن كانت بجعل الأئمه- عليهم السلام- اياها لشخص أو عنوان، أو بتوليه المسلمين احدا على أنفسهم مع كونه واجدا للشرائط المعتره ان قلنا بصحه ذلك

(١)- المكاسب / ١٥٣.

(٢)- الدرّ المنثور ٢ / ١٧٦.

(٣)- الكافى ١ / ٢٧٦ كتاب الحجّه، باب أن الإمام «ع» يعرف الإمام الذى يكون من بعده ... الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٧

كما يأتى فى محلّه، فان طبعها لا محاله يقتضى لزوم الاطاعه و التسليم، ليتّم الأمر و يدفع الهرج و المرج. فهو من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلّيه و دوران الحكم مداره. فعلّه وجوب الاطاعه له هى كونه صاحب الأمر و ان له حقّ الأمر شرعا. و لا- محاله لا يشمل صورته أمره بمعصيه الله، اذ ليس له حق الأمر بالمعصيه. و بالجمله فاطاعته واجبه فى حدود ولايته المشروعه. و

لا يطلق صاحب الأمر الآلى من ثبت له حق الأمر و الحكم شرعا، كما لا يطلق صاحب الدار الآلى من ملكها شرعا دون من تسلط عليها غصبا.

و الحصر لا ينحصر فى الحقيقى فقط، فكم قد شاع الاضافى منه فى كلماتهم.

و مضامين القرآن الكرىم لا تتقيد بموارد النزول و المصاديق الخاصه. و الجرى و التطبيق فى بعض الروايات على بعض الموارد لا يمنع من التمسك بالاطلاق و العموم.

و كيف يمكن الالتزام بولايه شخص أو اشخاص شرعا بالنصب من قبل الله أو بانتخاب الأمة على فرض صحته و لو فى شعبه خاصه أو ظرف خاص و مع ذلك لا تفرض طاعتهم، مع ان الأمر لا يتم و الغرض لا يحصل الآلى بالإطاعه و التسليم؟

و لا ينحصر ذلك فى الامامه الكبرى، فعمال الوالى أيضا تجب اطاعتهم فيما فوض اليهم.

و فى صحيح مسلم عن رسول الله «ص» انه قال: «من أطاعنى فقد أطاع الله، و من عصانى فقد عصى الله، و من أطاع أميرى فقد أطاعنى، و من عصى أميرى فقد عصانى.» (١)

و فيه أيضا عنه «ص» انه قال فى خطبته فى حجه الوداع: «لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و اطيعوا.» (٢)

نعم، فيه أيضا عنه «ص» انه قال: «على المرء المسلم السمع و الطاعه فيما احبّ و كره

(١) - صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٦ (طبعه أخرى ١٣/ ١٦)، كتاب الإمامه، الباب ٨ (باب وجوب طاعه الأمراء فى غير معصيه).

(٢) - صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٨ (طبعه أخرى ١٥/ ١٦)، كتاب الإمامه، الباب ٨، الحديث ١٨٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٨

آلى ان يؤمر بمعصيه، فان أمر بمعصيه فلا سمع و لا

و لا- يمكن الالتزام بلزوم كون الوالى المفترض طاعته مطلقا معصوما، و الا لا شكل الأمر فى العمال المنصوبين من قبل النبى «ص» و امير المؤمنين «ع» امثال مالك الاشر و محمد بن ابى بكر و غيرهما، اذ لا اشكال فى وجوب إطاعتهم فى نطاق ولايتهم. و ان شئت قلت: ان اطاعه المنصوب من قبلهم أو المنتخب باذنهم و على أساس الموازين المبيّنه من قبلهم أيضا هى فى الحقيقه اطاعه لهم فتعمه الآيه، فتأمل.

و الحاصل ان المحتملات فى «اولى الأمر» فى الآيه الشريفه ثلاثه:

الأول: ان يراد بهم الأمراء و الحكام مطلقا كيف ما كانوا، كما هو الظاهر ممّا مرّ عن أبى هريره.

الثانى: ان يراد بهم خصوص الأئمه الاثنى عشر المعصومين - سلام الله عليهم - كما دلّ عليه ظاهر بعض الأخبار المرويّه عنهم «ع». و يقربّه ان الأمر بطاعه أحد على الاطلاق لا- يجوز ألّا اذا كان معصوما، اذ يقبح على الله - تعالى - ان يأمر على الاطلاق بطاعه من يمكن ان يخطئ أو يأمر بالمعصيه.

الثالث: ان يقال ان المراد بهم بمناسبه الحكم و الموضوع من له حقّ الأمر و الحكم شرعا. فمن ثبت له هذا الحقّ وجب قهرا اطاعته فى ذلك و ألّا لصار جعل الحقّ له لغوا. و حقّ الأمر شرعا لا- ينحصر فى المعصوم، بل يثبت لكل من كانت حكومته مشروعه بالنصب أو بالانتخاب الممضى شرعا، و لكن فى حدود حكومته.

فالحكام المنصوبون من قبل النبى «ص» أو أمير المؤمنين «ع» كان لهم حقّ الأمر فى

(١) - صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٩ (طبعه أخرى ١٥/٦)، كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٩

فيما يرتبط بها، ولا محاله وجب على من كان تحت حكومتهم ان يطيعوهم في هذا السنخ من الأوامر. و أما ما يكون معصيه لله- تعالى- فلا- تجوز اطاعتهم فيه، كما لا- يكون لهم حق الأمر به، بل ليس لهم الأمر في الأمور المباحه غير المرتبطه بشؤون الحكومه أيضا.

و عن ابن عباس في قوله: «و أولى الأمر منكم»:

يعنى أهل الفقه و الدين و أهل طاعه الله الذين يعلمون الناس معانى دينهم و يأمرونهم بالمعروف و ينهونهم عن المنكر. و عن جابر في قوله: «و أولى الأمر منكم» قال: «أولى الفقه و أولى الخير.» و عن مجاهد قال: «هم الفقهاء و العلماء.» (١)

و على هذا فلا تشمل الآيه و لاه الجور و عمالهم فان ولايتهم ساقطه عند الله و عند رسوله بل عند العقل أيضا و ليس لهم حق الأمر لما سيجى ء من اعتبار شروط ثمانية فى الوالى بحكم العقل و الشرع سواء كانت الولاية بالنصب أو بالانتخاب.

فالانتخاب أيضا على القول به يتقيد بالشروط المذكوره، فلا تنعقد الامامه و الولاية لمن فقدها. و عن أمير المؤمنين «ع»: «اعرفوا الله بالله و الرسول بالرساله و أولى الأمر بالمعروف و العدل و الاحسان.» (٢) كما ان رتبه الانتخاب أيضا على القول به تأتى بعد رتبه النصب، فلا- مجال له معه. و التفصيل يأتى فى الباب الخامس فانتظر. و نعود الى تفسير الآيه بتمامها أيضا فى ذلك الباب عند التعرّض لمقبوله عمر بن حنظله و الاستدلال بها لولاية الفقيه.

الآيه السابعه: [آيه تحكيم النبى ص فيما شجر بينهم]

قوله- تعالى- فى سوره النساء أيضا: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ

(١)- الدرّ المشثور ٢/ ١٧٦.

(٢)- التوحيد / ٢٨٥، باب أنه- عزّ و جلّ- لا يعرف إلّا

به، الحديث ٣. و الكافي ١ / ٨٥ كتاب التوحيد، باب أنه لا يعرف إلا به، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٠

لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَزَجًا مِّمَّا قُضِيَتْ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا. «١»

و المخاطب هو الرسول «ص» فيجب التسليم له و لأوامره.

و لكن يمكن الخدشه في اطلاقها لظهورها في خصوص القضاء الذي هو شعبه من شعب الولاية.

و مورد النزول أيضا على ما في المجمع قضاؤه «ص» في خصام وقع بين الزبير و بين رجل من الأنصار، فراجع «٢».

اللهم ألما ان يمنع ظهور الآيه في خصوص القضاء، اذ الموصول بعمومه يشمل كل ما يشجر بين المسلمين حتى في مثل الصراعات و الحروب بين فئاتهم و أقوامهم، نظير قوله - تعالى - : «وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا.» «٣»

فالآيه نصّ في ولاية النبي «ص» في جميع خلافاتهم الداخليه العامه و الشخصيه، و لا نعى بالحكومه إلا هذا. و موردها و ان كان خصوص القضاء و لكن المورد لا يخصّص.

الآيه الثامنه: [آيه تحكيم النبي بين الناس]

قوله - تعالى - في سوره النساء أيضا: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَ لَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا.» «٤»

بتقريب ان اطلاق الحكم بين الناس يشمل جميع الشؤون و يعم المسلمين و غيرهم أيضا. إلا ان يدعى ظهور الحكم في خصوص القضاء. و سيأتي البحث في ذلك في الباب الخامس.

(١) - سوره النساء (٤)، الآيه ٦٥.

(٢) - مجمع البيان ٢ / ٦٩. (الجزء ٣).

(٣) - سوره الحجرات (٤٩)، الآيه ٩.

(٤) - سوره النساء (٤)، الآيه ١٠٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧١

قوله - تعالى - في سورة النور: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ... لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا، فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.» (١)

فالآية الأولى دلّت على ان لرسول الله «ص» مضافا الى منصب الرساله منصب القيادة و الامامه فى الامور الاجتماعيه و السياسيه أيضا، و ان الواجب على الأمة رعايه هذه الجئه أيضا. و الآيه الثانيه دلّت على وجوب اطاعته فى اوامره و حرمه مخالفته. و الظاهر منها اراده أوامره المولويه الصادره عنه «ص» بولايته، لا- الأوامر الارشاديه الصادره عنه فى مقام بيان أحكام الله- تعالى-. فانها فى الحقيقه أوامر الله- تعالى- لا أوامره «ص».

و احتملوا فى صدر هذه الآيه وجوها:

منها: وجوب تفخيم النبى «ص» فى المخاطبه بأن يقولوا مثلا: «يا رسول الله» و لا يقولوا: «يا محمد».

و منها: النهى عن التعرض لدعائه عليهم بان يسخطوه فيدعو عليهم، حيث ان دعاءه حق يستجاب بلا شك.

و منها: وجوب اجابه دعوته «ص» الى

(١) - سورة النور (٢٤)، الآية ٦٢ و ٦٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٢

دعوته لنا كدعوه بعضنا بعضا. فان في القعود عن أمره قعودا عن أمر الله - تعالى -، حيث أوجب علينا طاعته «ص».

و لعل الأنسب بالسياق هو الوجه الثالث، كما يشهد بذلك قوله: «قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا»، أى يفرون و يخفون أنفسهم. فتدل الآية على ان الامور التي يتطلب فيها التعاون و الاجتماع لا يجوز تركها بدون الاستيذان من القائد، فتدبر.

فهذه تسع آيات يستفاد منها ولاية النبي أو الأئمه أو بعض الأنبياء الأخر.

و كيف كان فالولاية ثابتة للنبي «ص» و للأئمه «ع» بالكتاب و بالسنة المتواتره.

و النبي «ص» كما كان رسول الله و خاتم النبيين كان أيضا حاكما على المسلمين و وليا لهم و أولى بهم من أنفسهم و وجبت عليهم اطاعته في أوامره الصادره عنه من هذه الجبهه امرا مولويا، مضافا الى الأوامر الارشاديه الصادره عنه «ص» في مقام بيان أحكام الله - تعالى -، كما مرّ بيانه.

و الأخبار في افتراض طاعه الأئمه «ع» و كون معصيتهم كمعصيه الله - تعالى - في غايه الكثره. و يكفيك في ذلك مقبوله عمر بن حنظله و خبر أبي خديجه و التوقيع المشهورات، حيث علل فيها حكمه الفقيه الراوى و وجوب الرجوع اليه بأنى قد جعلته حاكما أو قاضيا أو انهم حجّتي عليكم، فتأمل.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٣

التنبیه علی أمور

اشاره

و ينبغي التنبیه هنا على امور بنحو الإجمال، فان للتفصيل محلا آخر:

الأول - في بيان مفهوم الإمامه

قد مرّ بالتفصيل تفسير الولاية عن بعض أهل اللغة، و ان حقيقتها ترجع الى تولّى الأمر و التصرف و التدبير، و يشتق منها لفظ الوالى بمعنى الحاكم و الأمير.

و أما الإمامه، ففي المفردات:

«الامام: المؤتم به، انسانا كأن يقتدى بقوله او فعله، أو كتابا أو غير ذلك، محققا كان أو مبطلا، و جمعه أئمه.» «١»

و في الصحاح:

«الامام: الذي يقتدى به، و جمعه أئمه.» «٢»

و في لسان العرب:

(١)- المفردات / ٢٠.

(٢)- الصحاح ١٨٦٥ / ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٤

«يقال: امام القوم معناه هو المتقدم لهم. و يكون الامام رئيسا كقولك: امام المسلمين.» «١»

و في المنجد:

«أمّ القوم و بالقوم: تقدمهم و كان لهم اماما. إاتم به: اقتدى به .. الامام للمذكر و المؤنث، الجمع: ائمه و ايّمه: من يؤتم به.» «٢»

أقول: و يشبه ان يكون اللفظ بفعله مأخوذا من لفظ الإمام بفتح الهمزة بمعنى القدام ضد الخلف، و يحتمل ان يكون مأخوذا من الأُم- و أمّ الشيء اصله- فكأن امام القوم اصلهم و هم تبع له. و يمكن ان يكون مأخوذا من الامّ بمعنى القصد، لكونه يقصد.

و كيف كان فيطلق على قائد القوم و زعيمهم الوالى و الامام و السلطان و الحاكم و الامير بعنايات مختلفه، فهو وال بحق تصرفه، و امام بوقوعه فى الإمام، و سلطان بسلطته، و حاكم بحكمه، و أمير بأمره، فتدبر.

الثانى - فى تقسيم الولاية:

الولاية- بمعنى التصرف و الاستيلاء على الشخص أو الأمر- إما تكوينيه و إمّا تشريعيه. و لا يخفى ثبوت كليهما بمرتبتهما الكامله لله- تعالى.

و يوجد لرسول الله «ص»، بل لجميع الأنبياء أو أكثرهم و كذا للأئمه المعصومين- سلام الله عليهم اجمعين- بل لبعض الأولياء الكرام أيضا مرتبه من الولاية

(١)- لسان العرب ١٢ / ٢٦.

(٢)- المنجد / ١٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٥

و المشيّه و الارتباط بالله- تعالى- و عنايه الله بهم. اذ جميع معجزات الأنبياء و الأئمه و كرامات الأولياء نحو تصرف منهم في التكوين، و ان كانت مشييتهم في طول مشيه الله و باذنه.

قال الله- تعالى- خطابا للخليل «ع»: «فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصِرْهُنَّ إِلَىكَ، ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا، ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا، وَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.» (١)

و قال حكايه عن موسى «ع»: «فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ، فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَ نَزَعَ يَدَهُ، فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاطِرِينَ.» * (٢)

و عن المسيح «ع»: «أَنْتَىٰ قَدْ جِئْتُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ، أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ، فَنُفِّخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ أُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ، وَ أَحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ.» (٣)

و في قصه آصف و عرش بلقيس: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ. فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ: هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي.» (٤)

و في نهج البلاغه في آخر الخطبه القاصعه ان رسول الله «ص» أمر الشجره ان تنقلع بعروقها و تأتي رسول الله «ص» و تقف بين يديه، فانقلعت بعروقها و جاءت و لها دوى شديد و قصف كقصف أجنحه الطير. «٥»

الى غير ذلك من المعجزات و خوارق العادات.

هذا مضافا الى ان النبي «ص» و الأئمه الطاهرين «ع» خلاصه العالم و ثمرته في قوس الصعود و علته الغائيه. و العله الغائيه احدى العلل.

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ٢٦٠.

(٢)- سورة الأعراف (٧)، الآيه ١٠٧

(٣) - سورة آل عمران (٣)، الآية ٤٩.

(٤) - سورة نمل (٢٧)، الآية ٤٠.

(٥) - راجع نهج البلاغه، فيض / ٨١٥ - ٨١٦؛ عبده ٢ / ١٨٣ - ١٨٤؛ لح / ٣٠١ - ٣٠٢، الخطبه ١٩٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٦

فمثل عالم الطبيعه بمراحله كمثل اشجار مثمره غرسها غارسها و سقاها و ربّها لتثمر له أثمارا حلوه جيده. فالثمره العاليه غايه وجود الشجره و من عللها. فالنبي الأكرم و الأئمه المعصومون ثمره العالم في قوس الصعود و غايته و ان كان غايه الغايات هو الله - تعالى - بذاته المقدسه، كما حقق في محله.

و قد ورد: «لولاك ما خلقت الأفلاك.» (١)

و في الزياره الجامعه الكبيره خطابا للأئمه - عليهم السلام - : «بكم فتح الله و بكم يختم، و بكم ينزل الغيث و بكم يمسك السماء ان تقع على الأرض إلا بذنه، و بكم ينفس الهم و يكشف الضر.» (٢)

و اما ما نسب إلينا من الاعتقاد بكون العالم مخلوقا للأئمه - عليهم السلام - لا لله - تعالى - فهتان عظيم.

و اما ما في نهج البلاغه من قوله «ع»: «فأنا صنائع ربنا و الناس بعد صنائع لنا» (٣) فلا يراد به الخلقه، بل الهدايه و التريبه. و لذا ذكر الناس فقط لا جميع الخلق. و منه قولهم: «المراه صنيعه الرجل»، أي مربّاته.

و كيف كان فأصل الولايه التكوينيّه بنحو الاجمال ثابتة لهم بلا اشكال و ان لم نحط بحدودها. و لكن محط البحث هنا هو الولايه التشريعيه المستتبعه لوجوب الطاعه لهم في أوامرهم المولويه الصادره عنهم من هذه الجبهه مضافا الى الأوامر الارشاديّه الصادره عنهم في مقام بيان أحكام الله - تعالى - . و للبحث في الولايه التكوينيّه لهم و كيفيه صدور المعجزات و الكرامات محل آخر.

٢٨ / ١٥، تاريخ نبينا «ص»، باب بدء خلقه «ص» و ما يتعلق بذلك، الحديث ٤٨.

(٢) - الفقيه ٢ / ٦١٥، كتاب الحجّ - الزياره الجامعه - الحديث ٣٢١٣، و عيون أخبار الرضا ٢ / ٢٧٦، الباب ٦٨.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٨٩٤؛ عبده ٣ / ٣٦؛ لح / ٣٨٦، الكتاب ٢٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٧٧

الثالث - في مراتب الولايه:

لا يخفى ان الولايه التشريعيه بمعنى حق التصرف و الأمر حقيقه ذات مراتب:

فمرتبتها الكامله ثابتة لله - تعالى -.

و مرتبه منها ثابتة لبعض الأنبياء و للنبي الأكرم «ص» و الأئمه - عليهم السلام - و فى عصر الغيبه للفقيه العادل العالم بالحوادث و بمسائل زمانه البصير بها القويّ على حلّها على ما يأتى من إثباتها. و يعبر عن واجد هذه المرتبه بالامام و الوالى و الأمير و السلطان و نحو ذلك.

و مرتبه منها أيضا ثابتة للأب و الجد بالنسبه الى الصغير و المجنون و البنت الباكر، و لعدول المؤمنين أيضا فى بعض الموارد.

و لعله يوجد مرتبه منها للوالدين مطلقا بنحو تحسن عقلا و شرعا بل تلزم اطاعتها و عدم التخلف عن أوامرها ما لم تترحم أمرا أهم، لكونهما من أولياء النعم.

و مرتبه منها ثابتة لكل مؤمن و مؤمنه، كما قال الله - عزّ و جلّ - : «و الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ.» (١) اذ ظاهر الآيه ان كلّ واحد من المؤمنين و المؤمنات جعل له من قبل الله - تعالى - مرتبه من الولايه بالنسبه الى كلّ احد، بحيث يحقّ له اجمالا أمره و نهيه، غايه الأمر ضيق نطاق ولايته. و فى الحديث عن رسول الله «ص»: «كلكم راع و كلكم مسئول عن رعيتته.» (٢)

(١) - سورة التوبه (٩)، الآيه ٧١.

(٢) - صحيح البخارى

الرابع - ان الولاية المساوقه للإمامه أيضا لها مراتب بحسب التحقق الخارجى:

الأولى: مرتبه الاستعداد و الصلاحيه،

أعنى واجديه الشخص للصفات و الملكات الذاتيه أو الاكتسابيه التى بها يصير عند العقلاء صالحا لأن يجعل واليا و بدونها يكون الجعل عندهم جزافا. و هكذا منصب النبوه و الرساله. فالحكيم المطلق لا يرسل الى الخلق لغرض الارشاد و الهدايه، و كذلك لا يجعل إماما لإداره شئون الناس و التصرف فيما يتعلق بهم إلا من له لياقه ذاتيه و أهليه لهذا المنصب. كما ان العقلاء يقضى عقلهم بان لا يؤمروا على أنفسهم إلا من ثبتت له فضائل نفسانيه معينه.

و هذه المرتبه من الولاية كمال ذاتى فى الشخص و حقيقه خارجيه، و لكنها فى الحقيقه ليست هى الولاية و الامامه الاصطلاحيه، بل تكون مقدمه لها و من شرائطها.

الثانيه من المراتب: المنصب المجعول للشخص اعتبارا

من قبل من له ذلك و ان فرض عدم ترتب الأثر المترقب منها عليه. مثل الولاية التى جعلها النبى الاكرم «ص» من قبل الله - تعالى - لأمير المؤمنين فى غدیر خم، و ان لم ترتب الأثمه عليها الأثر و تخلفوا عنها. و نظير ذلك ثبوت منصب الولاية شرعا للأب بالنسبه الى مال الصغير، و ان منعه المانعون من إعمالها.

الثالثه: الولاية و السلطه الفعلية الحاصله بمبايعه الناس

و تسليم السلطه و القوه له فعلا. مثل ما حصل لأمير المؤمنين «ع» بعد عثمان بالبيعه له.

[تقويم المراتب]

و لا يخفى ان المرتبه الأولى - كما عرفت - كمال ذاتى للوالى، سواء جعل واليا أم لا، و سواء تحققت له سلطه و استيلاء فعلى أم لا.

تعالى - أو من قبل الأئمة. غاية الأمر ان اعتبار منصب خاص لشخص خاص لا محاله يكون مشروطا بكونه لائقا له واجدا للفضائل النفسانية او الخارجيه و الّا كان جزافا. و الشروط أمور و صفات خارجيه تكوينيه. فالنبي الأكرم «ص» مثلا كان واجدا للفضائل ذاتيه و كسبيه و بلغ من القرب الى الله - تعالى - مقاما لم يصل اليه ملك مقرب و لا - نبي مرسل، و لكن هذه الفضائل غير مأموريته بتبليغ احكام الله - تعالى - أو كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم. هذا.

و امّا المرتبه الثالثه فهى خارجيه الولايه و عينيتها بلحاظ تحقق آثارها فى الخارج، حيث يتسلط الوالى بقواه و تنقاد له الأئمة و ينبعثون عن أوامره و نواهيه طوعا أو كرها. و هذه المرتبه لها وجهتان: وجهه كونها مقاما و سلطه يتنافس فيها المتنافسون، و وجهه كونها أمانه من الله و من الناس و لا تستعقب إلّا مسئوليّه و كلفه. و أنّما ينظر اليها أولياء الله بالوجهه الثانيه، كما فى كتاب امير المؤمنين «ع» الى الأشعث عامله على آذربيجان: «ان عملك ليس لك بطعمه، و لكنه فى عنقك أمانه.» «١»

و قول أمير المؤمنين «ع» مشيرا الى نعله: «و الله لهى أحبّ

إلى من إمرتكم، إلا أن أقيم حقًا أو ادفع باطلا» (٢)، لا يراد به إلا هذه المرتبة من الولاية. إذ لا يريد «ع» كون النعل أحب إليه من علومه وفضائله وكراماته التي بها فاق الأقران و صار لائقا للخلافه و الولاية، و لا يريد به المنصب المجعول له في غد يرخم أيضا. وإنما يريد به السلطه و الإمارة الفعلية التي لا توجب إلا كلفه و مسؤوليه، و ان كان الناس مولعين بها بما هي رئاسه و مقام. فالنعل التي بها ترفع حاجاته و لا توجب مسؤوليه أفضل عنده و أحب من المقام المستعقب للمسئوليه و الكلفه إلا أن يقيم به حقًا أو يدفع به باطلا و يحصل به لنفسه قربا و أجرا.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٣٩؛ عبده ٣ / ٧؛ لح / ٣٦٦، الكتاب ٥.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١١١؛ عبده ١ / ٧٦؛ لح / ٧٦، الخطبه ٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٠

و كذلك قوله في الخطبه الشقشقيه: «ألقيت حبلها على غاربها و لسقيت آخرها بكأس أولها، و لألقيتم دنياكم هذه أزهده عندي من عفته عنز» (١)، و قوله: «و الله ما كانت لي في الخلافه رغبه و لا في الولاية إربه، و لكنكم دعوتموني إليها و حملتموني عليها» (٢)، لا يراد بهما إلا هذه المرتبه.

و كذلك قوله «ع»: «سلبوني سلطان ابن أمي». (٣) فان هذه المرتبه من الولاية هي القابله للسلب. و المراد بابن أمه نفسه كما قيل، أو رسول الله «ص» لأن أبويهما عبد الله و أبا طالب من أمّ واحده، و هي فاطمه بنت عمرو.

و هكذا قول الامام السجاد «ع»: «اللهم ان هذا المقام لخلفائك و أصفياك

و مواضع أمثالك فى الدرجه الرفيعه التى اختصتھم بها قد ابتزواھا» (٤) يراد به هذه المرتبه من الولاية، و الّا فضائل الأئمه (ع) و علومهم و كمالا-تهم النفسانيه، التى ثبتت لهم تكوينا و بسببها استحقوا الامامه، مما لا تصل اليها أيدي الغاصبين و لا يتطرق اليها الابتزاز.

و هذا واضح لا ستره عليه.

الخامس - فى معنى الإمام اصطلاحا:

لا يخفى ان إمامه الأئمه الاثنى عشر لما كانت ثابتة عندنا بالنصّ و بوجدانهم شرائط الإمامه الحقه، صار هذا سببا لانصراف لفظ الإمام عندنا اليهم - عليهم السلام -، حتى كأن لفظ الإمام وضع لهم. و لكن يجب ان يعلم ان اللفظ كما مرّ فى التنبيه الأول قد وضع للقائد الذى يؤتمّ به، إما فى الصلاه أو فى الجهاد أو فى اعمال الحجّ أو فى جميع الشؤون السياسيه و الاجتماعيه، سواء كان بحق أو بباطل.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥٢؛ عبده / ١ / ٣٢؛ لح / ٥٠، الخطبه ٣.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٦٥٦؛ عبده / ٢ / ٢١٠؛ لح / ٣٢٢، الخطبه ٢٠٥.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٩٤٧؛ عبده / ٣ / ٦٨؛ لح / ٤٠٩، الكتاب ٣٦.

(٤) - الصحيفه السجاديه، الدعاء ٤٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨١

فى الكافى عن أبى عبد الله (ع) قال: «ان الأئمه فى كتاب الله - عزّ و جلّ - إمامان:

قال الله - تبارك و تعالى -: «وَجَعَلْنَا لَهُمْ أئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» (١) لا- بأمر الناس يقدمون أمر الله قبل أمرهم و حكم الله قبل حكمهم. قال: «وَجَعَلْنَا لَهُمْ أئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ» (٢) يقدمون أمرهم قبل أمر الله و حكمهم قبل حكم الله و يأخذون بأهوائهم خلاف ما فى كتاب الله - عزّ و جلّ. « (٣)

و فى سوره التوبه: «فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ» (٤) و الأئمه جمع الإمام.

و لا ينحصر

إطلاق لفظ الإمام على القائد الأعظم و السلطان فقط، بل يطلق على القائد و لو فى قسمه خاصه أيضا. فالامام الصادق «ع» أطلق على أمير الحاج المنصوب من قبل سلطان وقته لفظ الإمام، حين سقط هو- عليه السلام- عن بقلته حين الإفاضه من عرفات، فوقف عليه أمير الحاج إسماعيل بن على، فقال له ابو عبد الله «ع»: «سر، فان الإمام لا يقف.» «٥»

و فى رساله الحقوق لعلّى بن الحسين - عليهما السلام-: «فحقوق أئمتك ثلاثه: أوجبها عليك حق سائسك بالسلطان، ثم حق سائسك بالعلم، ثم حق سائسك بالملك. و كل سائس إمام.» «٦»

و بالجمله فأنس الذهن بإمامه الأئمه الاثنى عشر- سلام الله عليهم اجمعين- و علوّ مقام إمامتهم و كونهم أحقّ بها من غيرهم لا ينبغى أن يوجب غفلتك و اغترارك فى مفهوم الكلمه. و قد شاع استعمال الكلمه فى مفهومها العام فى الكتاب و السنّه و كلمات الأصحاب، يقف عليها المتتبع. فلتكن هذه النكته فى ذهنك، فانها تفيدك فى المباحث الآتية.

(١)- سورة الأنبياء (٢١)، الآيه ٧٣.

(٢)- سورة القصص (٢٨)، الآيه ٤١.

(٣)- الكافى ١/ ٢١٦، كتاب الحجه، باب أن الأئمه فى كتاب الله إمامان، الحديث ٢.

(٤)- سورة التوبه (٩)، الآيه ١٢.

(٥)- الوسائل ٨ / ٢٩٠، الباب ٢٦ من أبواب آداب السفر من كتاب الحج.

(٦)- الخصال / ٥٦٥ (الجزء ٢)، أبواب الخمسين، الحديث ١، و تحف العقول / ٢٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٣

[الباب الثالث فى بيان لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار]

إشاره

و لو فى عصر الغيبه، بل كونها من ضروريات الإسلام و مما أوجب الله- تعالى- تأسيسها و الحفاظ عليها مع الإمكان.

و يشتمل هذا الباب على فصول أربعه:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٥

الفصل الأول فى ذكر كلمات بعض العلماء و الأعظم المدعين للإجماع فى المسأله

١- فى الجواهر عن المحقق الكركى

فى رسالته التى ألفها فى صلاه الجمعة:

«اتفق أصحابنا على ان الفقيه العادل الأمين الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد فى الأحكام الشرعيه نائب من قبل أئمه الهدى- عليهم السلام- فى حال الغيبه فى جميع ما للنيابه فيه مدخل، و ربما استثنى الأصحاب القتل و الحدود.» «١»

٢- و قال العلامة فى أوائل الألفين:

«الحق عندنا أن وجوب نصب الإمام عام فى كل وقت.» «٢»

و لكن الظاهر انه- طاب ثراه- يريد الإمام المعصوم.

٣- و قال المحقق النراقى - طاب ثراه- فى العوائد:

«كُتِبَ ما للفقيه العادل توليّه و له الولاية فيه أمران:

أحدهما: كلّ ما كان للنبي «ص» و الإمام، الذين هم سلاطين الأنام و حصون الإسلام، فيه الولاية و كان لهم للفقيه أيضا ذلك
إلّا ما أخرجّه الدليل من اجماع أو نصّ أو غيرهما.

(١)- الجواهر ٢١ / ٣٩٦.

(٢)- الألفين / ١٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٦

و ثانيهما: ان كلّ فعل متعلق بأمر العباد فى دينهم أو دنياهم، و لا بدّ من الإتيان به و لا مفرّ منه إمّا عقلا أو عاده من جهه توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعه عليه، و اناطه انتظام أمور الدين أو الدنيا به، أو شرعا من جهه ورود أمر به أو اجماع أو نفي ضرر أو إضرار أو عسر أو حرج أو فساد على مسلم أو دليل آخر، أو ورد الإذن فيه من الشارع و لم يجعل وظيفه لمعيّن واحد أو جماعه و لا- لغير معيّن أى واحد لا بعينه، بل علم لابديّه الإتيان به أو الإذن فيه و لم يعلم المأمور به و لا المأذون فيه، فهو وظيفه الفقيه و له التصرف فيه و الإتيان به.

اما الأول فالدليل عليه بعد ظاهر الاجماع، حيث نصّ به كثير من الأصحاب بحيث يظهر منهم كونه من المسلمات، ما صرح به الأخبار المتقدمه ...

و اما الثانى فیدلّ علیه بعد الإجماع أيضا أمران. « ١ »

و الظاهر ان مراده بالقسم الثانى هى الأمور المهمه المعبر عنها فى كلماتهم بالأمر الحسبىه التى لا يرضى الشارع بإهمالها فى أى ظرف من الظروف.

٤- وقال السيد الاستاذ، المرحوم آبه الله العظمى البروجردى - طاب ثراه -

(على ما كتبت من تقريرات بحثه الشريف):

«اتفق الخاصه و العامه على انه يلزم فى محيط الإسلام وجود سائس و زعيم يدبر أمور

المسلمين، بل هو من ضروريات الإسلام و ان اختلفوا فى شرائطه و خصوصياته و ان تعيينه من قبل رسول الله «ص» أو بالانتخاب العمومى. «٢»

٥- و قال الماوردى فى الأحكام السلطانية:

«الإمامه موضوعه لخلافه النبوه فى حراسه الدين و سياسه الدنيا. و عقدها لمن يقوم بها فى الأمه واجب بالإجماع و إن شدّ عنهم الأصم». «٣»

٦- و قال ابو محمد ابن حزم الأندلسى فى الفصل:

«اتفق جميع أهل السنه و جميع المرجئه و جميع الشيعة و جميع الخوارج على وجوب

(١)- العوائد / ١٨٧ - ١٨٨.

(٢)- البدر الزاهر / ٥٢.

(٣)- الأحكام السلطانية / ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٧

الإمامه، و ان الأمه واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله و يسوسهم بأحكام الشريعه التى أتى بها رسول الله «ص»، حاشا النجدات من الخوارج، فانهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامه، و أنما عليهم ان يتعاطوا الحق بينهم. و هذه فرقه ما نرى بقى منهم أحد. و هم المنسوبون الى نجله بن عمير الحنفى القائم بالإمامه. قال أبو محمد: و قول هذه الفرقة ساقط يكفى من الرد عليه و إبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه. و القرآن و السنّه قد ورد بايجاب الإمام، من ذلك قول الله - تعالى -: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ». «١»، مع أحاديث كثيره صحاح فى طاعه الأئمه و إيجاب الإمامه. «٢»

٧- و فى مقدمه ابن خلدون:

«ثم إن نصب الإمام واجب، قد عرف وجوبه فى الشرع بإجماع الصحابه و التابعين، لان أصحاب رسول الله «ص» عند وفاته بادروا الى بيعه أبى بكر و تسليم النظر اليه. و كذا فى كل عصر من بعد ذلك. و لم يترك الناس فوضى فى عصر من الأعصار، و استقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الامام». «٣»

٨- و فى شرح الخطبه الأربيعين من نهج البلاغه لابن أبى الحديد المعتزلى:

«قال المتكلمون: الإمامه واجبه إلا ما يحكى عن أبى بكر الأصم من قدماء أصحابنا أنها غير واجبه اذا تناصفت الأمه و لم تتظالم

... فأما طريق وجوب الإمامه ما هي؟ فان مشايخنا البصريين يقولون: طريق وجوبها الشرع و ليس فى العقل ما يدل على وجوبها. و قال البغداديون و أبو عثمان الجاحظ من البصريين و شيخنا أبو الحسين: إن العقل يدل على وجوب الرئاسه، و هو قول الإماميه.»
«٤»

٩- و فى الفقه على المذاهب الأربعة:

«اتفق الأئمه على أن الإمامه فرض و أنه لا بد للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين

(١)- سورة النساء (٤)، الآيه ٥٩.

(٢)- الفصل فى الملل و الأهواء و النحل ٨٧ / ٤.

(٣)- مقدمه ابن خلدون / ١٣٤ (طبعه اخرى / ١٩١)، الفصل ٢٦ من الفصل ٣ من الكتاب الأول.

(٤)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣٠٨ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٨

و ينصف المظلومين من الظالمين، و على انه لا يجوز أن يكون على المسلمين فى وقت واحد فى جميع الدنيا إمامان لا متفقان و لا مفترقان.» «١»

الى غير ذلك من كلماتهم فى المقام الظاهر منها كون المسأله اجماعيه، فراجع مظانها.

(١)- الفقه على المذاهب الأربعة ٤١٦ / ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٨٩

الفصل الثانى فى سير إجمالى فى روايات الفقه الإسلامى و فتاوى الأصحاب

إشاره

التي يظهر منها إجمالا- سعه دائره الإسلام و جامعته لجميع شئون الإنسان و أن الحكومه داخله فى نسجه و نظامه، و لا يجوز تعطيلها فى عصر و لا مكان

أقول:

للبحث في ولايه الفقيه في عصر الغيبه طريقان:

الاول: ما سلكه الأصحاب و في مقدمتهم المحقق النراقي – طاب ثراه

- في العوائد، حيث يفرضون اولاً ولايه الفقيه ثم يتعقبون و يتفحصون عمّا يمكن ان يستدل به لذلك، و تراهم يعنونون الأخبار المستفيضة الواردة في شأن العلماء و الفقهاء و يستدلون بها لذلك.

الثاني: ان نبحت أولاً عن لزوم الحكومه في نطاق الإسلام

و وجوب الاهتمام بشأنها و كونها من برامج الإسلام أم لا؟ و على فرض إثبات اللزوم نبحت عن شرائط الحاكم في نظر شارع الإسلام، و بعد استقصائها ننظر على أيّ عنوان تنطبق هذه الشرائط ثم نبحت عن كيفية تعيينه و عن وظائفه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٠

و الظاهر ان الطريق الثاني أمتن و أوثق. فالطريقان نظير المشى الكلامي و الفلسفي في المسائل العقليه. فالمتكلم يفرض اولاً حدوث العالم مثلاً ثم يتصدى للاستدلال عليه من هنا و هناك. أما الفيلسوف فيتوجه اولاً الى حقيقه الوجود و نظام العالم فيجعله موضوعاً لبحثه ثم يتصدى لتحقيق خواصّه و عوارضه، من الوجوب و الإمكان و القدم و الحدوث و نحو ذلك من الانقسامات اللاحقه للوجود، و لا محاله ينتهي بحثه بالأخره الى إحراز وجود الخالق و وجوبه و حدوث الخلق و امكانه.

اذا عرفت هذا فنقول: قبل الورود في اصل المسأله و ذكر الأدله الداله على لزوم الحكومه و كونها من برامج الإسلام و وجوب إقامتها و الاهتمام بها ينبغي أن نقوم بسير إجمالي في الروايات و الفتاوى المذكور فيها لفظ الامام، أو الوالي، أو السلطان، أو الحاكم أو بيت المال، أو السجن، أو نحو ذلك في الأبواب المختلفه، من أول الفقه الى آخره، و تفتيش إجمالي عن قوانين الإسلام و مقرراته.

فهذه النظرة الإجماليه، مضافاً الى أنها تعرّفنا طبيعه فقه الإسلام و ماهيته، فهي تدلّنا أيضاً على كون قوانين الإسلام و

مقرراته مبنية على أساس الولاية و الحكومته الإسلاميه أو واقعه في طريقها. و بتعبير آخر تدلنا على كون الدوله داخله في نسج الإسلام و نظامه، و تعرّفنا أيضا على واجبات الدوله و صلاحياتها.

و سبر الروايات و الفتاوى و إن أوجب التطويل، بل الملال لبعض القراء الكرام، و لكنه يشتمل على فوائد كثيره أيضا. و ليس الغرض الاستقصاء، بل ذكر نماذج من الأبواب المختلفه.

تصوّر الإسلام على نحوين:

اشاره

و اعلم أن تصور الإسلام و النظره اليه على نحوين:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩١

الأول: أن يتصور أن الإسلام يستهدف تأمين الآخره للمسلمين فقط،

و لم يكلفهم إلّا أمورا عباديه و آدابا شخصيه يقوم بها كلّ فرد في بيته و معبده، و لا مساس له بالسياسه و المسائل الاقتصاديه و الاجتماعيه إلّا تبعاً، و أن الورود في تلك المسائل و الالتفات اليها يوجب سقوط مكانه الانسان المتدين، لأن لها أهلا و رجالا غير رجال الدين، فالدين منفك عن السياسه بالكلية.

فهذا نحو تصور و فهم للإسلام، ابتلى به أكثر المسلمين في أعصارنا، كما ابتلى رجال الكنيسه أيضا.

و قد ابرزت هذا التصور و روجه الدعايات المشؤومه من قبل الأجانب و عمّالهم و ألقته في أذهان عامه المسلمين غير الواعين، بل و في أذهان كثير من علماء الدين أيضا.

الثاني: أن دين الإسلام قد التفت الى جميع حاجات الإنسان في حياته و مماته، [و نذكر ذلك من أبواب الفقه ضمن فصول]

اشاره

من حين انعقاد نطفته الى وضعه في اللحد، و ما بعد ذلك من نشأته، و بين له ما يوجب سعادته في جميع مراحلها مما ينبغي رعايته من قبل الوالدين قبل انعقاد نطفته و حينه و حين الحمل و الرضاع و الطفوله، ثم ما يلزمه من تحصيل المعارف الحقه و الأخلاق الفاضله، و واجباته في قبال خالقه و عائلته و بيئته، و علاقاته الاجتماعيه و الاقتصاديه و السياسيه، و روابط الحاكم و الرعيه و الحقوق المدينه و الجزائيه، و علاقته مع سائر الامم و نحو ذلك. فالاسلام دين واسع قد شرعت مقرراته على أساس الدوله و الحكومته الحقه. فهو دين و دوله، و عقيدته و نظام، و عبادته و أخلاق و تشريع، و اقتصاد و سياسه و حكم، و الواجب

على المسلمين الالتفات الى جميع هذه المراحل و الاهتمام بها.

و هذا هو الفهم الصحيح للإسلام، فلنشر الى أبواب الفقه بالإجمال، فانها خير شاهد يدلک على هذا. و نذكر ذلك في فصول:

دراسات في ولاية الفقيه

الفصل الأول فى الصلاه

فالصلاه التى هى عمود الدين و قربان كل تقى، و تشريعها لارتباط المخلوق بخالقه قد نرى مع ذلك تأكيد الإسلام فيها على الجماعه، حتى ان رسول الله «ص» فى أول تشريعها أقامها جماعه مع أمير المؤمنين «ع» و خديجه المكرمه، كما نقله أرباب السير.

و قد أكد فيها على الجماعه حتى فى صف القتال و فى الظروف الاضطراريه:

١- قال الله - تعالى - فى سورة النساء: «وَ إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَ لْيَأْخُذُوا آسِيحَتَهُمْ، فَإِذَا سَخِرُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وِرَائِكُمْ وَ لَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصِصْ لَهَا فَلْيُصِصْ لَهَا مَعَكَ وَ لْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَ آسِيحَتَهُمْ. وَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ آسِيحَتِكُمْ وَ أُمَّتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَهُ وَاحِدَةً. وَ لَأَجْزَأَحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا آسِيحَتِكُمْ وَ خُذُوا حِذْرَكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِرْيَانٌ عَذَابًا مُهِينًا.» (١)

فانظر الى اهتمام الإسلام بالجماعه التى يتعقبها قهرا التفاهم و التعاون و التشكل، و شاهد كيف امتزجت العباده بالسياسه!

٢- و عن نفيه الشهيد عن النبي «ص»: «لا صلاه لمن لم يصل فى المسجد مع المسلمين الا من عله.» (٢)

(١)- سورة النساء (٤)، الآيه ١٠٢.

(٢)- مستدرک الوسائل ١ / ٤٨٩، الباب ٢ من أبواب صلاه الجماعه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٣

٣- و عنه أيضا: «الصلاه جماعه و لو على رأس زج.» (١)

أقول: الزج بالضم: الحديده التى فى أسفل الرمح، و قد يطلق على الرمح كله.

٤- و عن الصادق «ع» قال: «هم رسول الله «ص» بإحراق قوم فى منازلهم كانوا يصلون فى منازلهم و لا يصلون الجماعه.» (٢)

٥- و فى روايه

العلل عن الفضل بن شاذان، عن الرضا «ع»: «إنما جعلت الجماعة لئلا يكون الإخلاص و التوحيد و الإسلام و العباده لله إلّا ظاهرا مكشوفاً مشهوداً، لأن في إظهاره حجه على أهل الشرق و الغرب لله وحده، و ليكون المنافق و المستخفّ مؤدياً لما أقرّ به يظهر الإسلام و مراقبه، و ليكون شهادات الناس بالإسلام بعضهم لبعض جائزه ممكنه، مع ما فيه من المساعدة على البر و التقوى و الزجر عن كثير من معاصي الله - عزّ و جلّ.» «٣»

فالمصالح الاجتماعيه ملحوظه في الصلاه بطبعها الغالب و ليست الصلاه عباده محض شخصيه، بل كأنّ الأصل الأولى فيها هي الجماعه، و الفرادى إنّما هي في صوره الاضطرار.

و أما صلاه الجمعه فقبل الهجره لم يتيسر لرسول الله «ص» إقامتها بنفسه، و لكن بعد ما آمن به جمع كثير من أهل المدينه أقاموا بأمره صلاه الجمعه بإمامه مصعب بن عمير أو اسعد بن زراره أو بهما على التناوب. و هي الحجر الأساس الأول للتجمع و تشكيل دوله اسلاميه في المدينه. و قد أقامها رسول الله «ص» بنفسه في أول جمعه أدركها في المدينه في محلّه بنى سالم بمائه من المسلمين. و أقامها بعده من تصدّى لزعامة الأئمه و تنظيم أمورهم. فكان الخلفاء و الأمراء يقيمونها، و كان على الناس حضورها إلّا ذوا الأعداء.

(١) - مستدرك الوسائل ١ / ٤٨٨، الباب ١ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٣.

(٢) - الوسائل ٥ / ٣٧٧، الباب ٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩.

(٣) - الوسائل ٥ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٤

و قد شرّح فيها خطبتان يلقيهما الأمير بنفسه و يذكر فيهما، مضافا الى

الحمد و الصلاة و الارشاد و الوعظ، المسائل الاجتماعيه و السياسيه.

٦- ففي خبر الفضل بن شاذان، عن الرضا «ع»: «إن قيل: فلم جعلت الخطبه؟

قيل: لأن الجمعه مشهد عام، فأراد أن يكون للأمير سبب الى موعظتهم و ترغيبهم فى الطاعه و ترهيبهم من المعصيه، و توقيفهم على ما أراد من مصلحه دينهم و دنياهم، و يخبرهم بما ورد عليهم من الآفاق (الآفات- العلل و العيون) من الأحوال التى لهم فيها المضره و المنفعه.» (١)

فالمتصدى لإقامتها هو أمير القوم. و لم يجب حضورها على النساء و الشيوخ و الزمنى و نحوهم، بل يجب على الشبان من الرجال المتمكنين. فكأن الغرض كان تهيؤ المسلمين و انتقالهم من صف الجمعه الى صف القتال أو الى صفوف المرابطين الحافظين للشعور.

و بالجمله، فإن إقامه الجمعه من شئون الحكومه، و هى الحجر الأساس لتأسيسها و الحافظ عليها. و قد غلب فيها الجهات الاجتماعيه و السياسيه، بل العسكريه.

٧- و فى روايه عبد الرحمن بن سيبه، عن أبى عبد الله «ع» قال: «إن على الإمام أن يخرج المحبسين فى الدين يوم الجمعه، و يوم العيد الى العيد، و يرسل معهم. فإذا قضاوا الصلاه و العيد ردهم الى السجن.» (٢)

فيظهر من الحديث أن صلاه الجمعه مما يغلب عليها الوجهه السياسيه، حتى انه يجب ان يحضرها المسجونون و الضباط، بل لعلها بنفسها من شئون من بيده اختيار السجن و المسجونين، فهى من شئون الحكومه المسلمه.

٨- و فى خبر محمد بن مسلم عن ابى جعفر «ع» قال: «تجب الجمعه على سبعة نفر من المسلمين و لا تجب على أقل منهم: الإمام و قاضيه و المدعى حقا و المدعى عليه و الشاهدان و الذى

الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ٥ / ٣٦، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٥

يضرب الحدود بين يدي الامام.» (١)

و ظهوره في كون إقامتها من شئون الحكومه و إمام المسلمين واضح.

٩- و كذلك صلاة العيدين. ففي موثقه سماعه، عن أبي عبد الله «ع» قال:

«لا صلاة في العيدين إلّا مع الامام.» و نحوها أخبار آخر «٢» اللهم إلّا أن يحمل الإمام فيها على إمام الجماعة.

(١)- الوسائل ٥ / ٩ الباب ٢ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ٩.

(٢)- الوسائل ٥ / ٩٦، الباب ٢ من أبواب صلاة العبد، الحديث ٥ و نحوه غيره في هذا الباب.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٦

الفصل الثاني في الصوم والاعتكاف

١- ففي صحيحه محمد بن قيس، عن أبي جعفر «ع»: «إذا شهد عند الإمام شاهدان رأيا الهلال منذ ثلاثين أمر الإمام بالإفطار. الحديث.» (١)

٢- و في خبر عيسى بن أبي منصور انه قال: «كنت عند أبي عبد الله «ع» في اليوم الذي يشك فيه، فقال: «يا غلام اذهب فانظر أ صام السلطان أم لا» فذهب ثم عاد فقال: لا، فدعا بالغداء فتغدينا معه.» (٢)

٣- و عن الصادق «ع»: قال: «دخلت على أبي العباس بالحيره فقال: يا با عبد الله، ما تقول في الصيام اليوم؟ فقال: ذاك الى الإمام: إن صمت صمنا، و إن أفطرت أفطرتنا.

الحديث.» (٣) و نحو ذلك من الأخبار.

٤- و في صحيحه بريد العجلي، قال: «سئل أبو جعفر «ع» عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثه أيام. قال: يسأل هل عليك في إفطارك إثم، فان قال: لا، فان على الامام

ان يقتله، و ان قال: نعم، فان على الإمام أن ينهكه ضرباً.» «٤»

٥- و فى صحيحه عمر بن يزيد، قال: «قلت لأبى عبد الله «ع»: ما تقول فى

(١)- الوسائل ٥ / ١٠٤، الباب ٩ من أبواب صلاه العيد، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٧ / ٩٤، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ٧ / ٩٥، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٥.

(٤)- الوسائل ٧ / ١٧٨، الباب ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٧

الاعتكاف ببغداد فى بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكاف إلّا فى مسجد جماعه قد صلّى فيه إمام عدل صلاه جماعه. الحديث.»
«١»

قال فى الوسائل:

«هذا أيضا شامل للمسجد الجامع، لان الإمام العدل أعم من المعصوم، كالشاهد العدل.» «٢»

(١)- الوسائل ٧ / ٤٠١، الباب ٣ من كتاب الاعتكاف، الحديث ٨.

(٢)- الوسائل ٧ / ٤٠٢، ذيل الحديث ٩ من الباب ٣ من كتاب الاعتكاف

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٩٨

الفصل الثالث فى الزكاه

و أما الزكاه فيستفاد من الكتاب العزيز و من أخبار كثيره أنها من ضرائب الحكومه الاسلاميه، و أن المتصدى لأخذها و ضبطها و تقسيمها هو الحاكم بعَمّاله.

١- قال الله - تعالى -: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا، وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ.» «١»

و نفس جعل السهم للعاملين عليها و المؤلفه لقلوبهم دليل على كونها فى تصرف الحكومه. و لو كانت بحسب التشريع الأولى

بتصرف المالك لم نحتج الى عامل يجمعها و يوصلها الى من يقسمها. و النبي «ص» كان يرسل العمال و المصدقين لجمعها، و كذلك الخلفاء بعده، و هكذا كانت سيره عليّ «ع».

فى صحیحہ زرارہ و محمد بن مسلم انہما قالآ لأبى عبد اللہ «ع»: «أ رأیت قول اللہ- تبارک و تعالیٰ-: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ.» الآیه «۲»، أ كل هؤلاء يعطى و إن كان لا يعرف؟ فقال: ان الإمام يعطى هؤلاء جميعا، لأنهم يقرون له بالطاعه.

قال زرارہ: قلت: فان كانوا لا- يعرفون؟ فقال: يا زرارہ، لو كان يعطى من يعرف دون من لا يعرف لم يوجد لها موضع، و انما يعطى من لا يعرف ليرغب فى الدين فيثبت عليه. فاما اليوم فلا تعطها أنت و أصحابك إلا من يعرف. الحديث. «۳»

(۱)- سورة التوبه (۹)، الآيه ۱۰۳.

(۲)- سورة التوبه (۹)، الآيه ۶۰.

(۳)- الوسائل ۶/ ۱۴۳، الباب ۱ من أبواب المستحقين للزكاه، الحديث ۱.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۱، ص: ۹۹

فيعلم من هذه الصحیحه ان الزكاه بحسب التشريع الأولى تكون فى تصرف الإمام، و هو يسدّ بها خلّات من يكون تحت لوائه و حكومته، عارفا كان أو غير عارف. و لكن لما تصدّى للحكومہ غير أهلها و كانت الزكوات تصرف فى غير مصارفها و يبقى الشيعة محرومين أمر الإمام بإعطاء الشيعة زكواتهم الى العارفين بحقهم. فهذا حكم موقت على خلاف طبع الجعل الأولى.

۳- و فى صحیحہ الحلبي، عن أبى عبد اللہ «ع» قال: «قلت له: ما يعطى المصدق؟ قال: ما يرى الإمام و لا يقدر له شىء.» «۱»

۴- و فى خبر على بن ابراهيم المروى عن تفسيره عن العالم «ع»: «و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها فى طاعه اللہ من غير إسراف، فيجب على الإمام أن يقضى عنهم و يفكّهم من مال الصدقات. و فى سبيل اللہ قوم يخرجون فى الجهاد

و ليس عندهم ما يتقون به، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به، أو في جميع سبل الخير. فعلى الامام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج و الجهاد. و ابن السليل أبناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله فيقطع عليهم و يذهب مالهم. فعلى الإمام أن يردهم الى أوطانهم من مال الصدقات.» «٢»

و بالجملة يعرف مما ذكر و أمثاله أن الزكاه شرعت على أساس الحكومه الإسلاميه، و أنها إحدى ضرائبها و تكون الحكومه هي المتصديه لأخذها و ضبطها و وضعها في مواضعها. كل ذلك بواسطة العاملين المنصوبين من قبلها.

٥- و في خبر موسى بن بكر قال: «قال لى أبو الحسن «ع»: من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه و عياله كان كالمجاهد في سبيل الله. فان غلب عليه فليستدن على الله و على رسوله ما يقوت به عياله. فان مات و لم يقضه كان على الإمام قضاؤه. فان لم يقضه كان عليه وزره. ان الله - عزّ و جلّ - يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا» الى قوله:

(١)- الوسائل ٦ / ١٤٤، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاه، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ١٤٥، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاه، الحديث ٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٠

«و الغارمين.» فهو فقير مسكين مغرم.» «١»

٦- و في خبر مرسل: «سأل الرضا «ع» رجل و أنا اسمع، فقال: جعلت فداك ان الله - عزّ و جلّ - يقول: «وَ إِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنظِرَةٌ لِإِلَى مَيْسَرِهِ.» «٢» أخبرني عن هذه النظرة التي ذكر الله - عزّ و جلّ - في كتابه لها حدّ يعرف؟ ... قال: نعم،

ينتظر بقدر ما ينتهي خبره الى الإمام فيقضى عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين اذا كان أنفقه في طاعه الله، فان كان أنفقه في معصيه الله فلا شيء له على الإمام.» (٣)

٧- وفي خبر مرسل عن أبي عبد الله «ع» قال: «الإمام يقضى عن المؤمنين الديون ما خلا مهور النساء.» (٤)

٨- وفي خبر صباح بن سيباه، عن أبي عبد الله «ع» قال: «قال رسول الله «ص»:

أيما مؤمن أو مسلم مات و ترك ديناً لم يكن في فساد و لا إسراف فعلى الإمام ان يقضيه، فان لم يقضه فعليه إثم ذلك. ان الله- تبارك و تعالى- يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ» الآية. فهو من الغارمين و له سهم عند الامام. فإن حبسه فإثمه عليه.» (٥)

٩- وفي خبر عن علي بن موسى الرضا: «المغرم اذا تدّين أو استدان في حقّ أجل سنه، فإن اتّسع و إلّا قضى عنه الإمام من بيت المال.» (٦)

١٠- وفي خبر علي بن أبي حمزه، عن أبي الحسن موسى «ع» قال: «قلت له:

جعلت فداك، رجل قتل رجلاً متعمداً أو خطأً و عليه دين و ليس له مال و أراد أولياؤه أن يهبوا دمه للقاتل؟ قال: إن وهبوا دمه ضمنوا دينه. فقلت: إن هم أرادوا

(١)- الوسائل ١٣ / ٩١، الباب ٩ من أبواب الدين، الحديث ٢.

(٢)- سورة البقره (٢)، الآية ٢٨٠.

(٣)- الوسائل ١٣ / ٩١، الباب ٩ من أبواب الدين، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١٣ / ٩٢، الباب ٩ من أبواب الدين، الحديث ٤.

(٥)- الكافي ١ / ٤٠٧، كتاب الحججه، باب ما يجب من حق الإمام على الرعيه ...، الحديث ٧.

(٦)- الكافي ١ / ٤٠٧، كتاب الحججه باب ما يجب من حق

الإمام على الرعيه ...، الحديث ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠١

قتله؟ قال: إن قتل عمدا قتل قاتله و أدى عنه الإمام الدين من سهم الغارمين. الحديث.» (١)

١١- و فى روايه أبى على بن راشد، قال: «سألته عن الفطره لمن هى؟ قال:

للإمام. قال: قلت له: فأخبر أصحابى؟ قال: نعم، من أردت أن تطهره منهم.» (٢)

يظهر من هذه الأخبار المستفيضه أن الزكاه شرعت فى الإسلام لسدّ خلّات المسلمين بأجمعها، و أن أمرها يكون بيد الإمام فهو الذى يصرفها فى مصارفها.

و حيثئذ فهل يمكن القول بأن المراد بالإمام فيها خصوص الإمام المعصوم، فيكون الحكم مقصورا على عصر النبى «ص» و خلفه أمير المؤمنين و عصر ظهور المهدي «ع» ثم تصير معطله فى سائر الأعصار؟!!

(١)- الوسائل ١٩ / ٩٢، الباب ٥٩ من أبواب القصاص، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ٦ / ٢٤٠، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٢

الفصل الرابع فى الخمس و الأنفال

و أما الخمس و الأنفال فكونهما للإمام بما أنه إمام مما لا إشكال فيه. و قد حققنا فى كتاب الخمس أن حيثيه الإمامه فيهما حيثيه تقييده لا تعليليه، بمعنى أن حيثيه بنفسها هى الموضوع للملك، لا انها علّه و واسطه فى الثبوت لملكه الامام الصادق «ع» مثلا، و ألا لا تنتقل الى وراثته، لا الى الإمام بعده.

١- و فى خبر أبى على بن راشد، عن أبى الحسن الثالث «ع»: «ما كان لأبى بسبب الإمامه فهو لى، و ما كان غير ذلك فهو ميراث.» (١)

٢- و عبّر فى خبر المحكم و المتشابه عن على «ع» عن الخمس بأجمعه بوجه الإماره، فقال: «فأما وجه الإماره فقوله: وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا

و يظهر من الأخبار كون الخمس بأجمعه حقا وحدانيا للإمام - عليه السلام - غاية الأمر أنه يتكفل فقراء بنى هاشم و لذا لم يدخل لام الملك على الأصناف الثلاثة فى الآيه الشريفه.

٣- و فى خبر ابن شجاع النيشابورى، عن أبى الحسن الثالث «ع»: «لى منه الخمس مما يفضل من مؤنته.» «٣»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٤١، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٢.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٣

فنسب جميع الخمس الى نفسه.

٤- و فى خبر أبى على بن راشد: «قلت له أمرتنى بالقيام بأمرك و أخذ حقك فأعلمت مواليك بذلك، فقال لى بعضهم: و أى شىء حقّه فلم أدر ما أجيبه؟»

فقال «ع»: يجب عليهم الخمس. فقلت: ففى أى شىء؟ فقال: فى أمتعتهم و صنائعهم.

الحديث. «١»

و ليس الخمس لمصارف شخص الإمام فقط، بل لمنصب الإمامه ليصرفه فيما يراه من مصالح المسلمين، و من أهمها مصارف شخصه و مصارف الساده.

٥- ففى تفسير القمى فى ذيل آيه الخمس:

«و إنما صارت للإمام وحده من الخمس ثلاثه أسهم، لأن الله قد ألزمه ما ألزم النبى «ص» من تربيته الأيتام و مؤن المسلمين و قضاء ديونهم، و حملهم فى الحج و الجهاد. و ذلك قول رسول الله «ص» لما أنزل الله عليه: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم و أزواجه أمهاتهم» و هو أب لهم. فلما جعله الله أبا للمؤمنين لزمه ما يلزم الوالد للولد، فقال عند ذلك: «من ترك مالا فلورثته و من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى الوالى.»

فلزم

الإمام ما لزم الرسول. فلذلك صار له من الخمس ثلاثة أسهم.» (٢)

و بالجمله يستفاد من مجموع الأدله ان الخمس ضريبه اسلاميه مقرر له لمنصب إمامه المسلمين. و نحوه الأنفال، أعنى مجموع الأموال العامه التي ليس لها مالك شخصي كأرض الموات و الجبال و الآجام و الأودية و البحار و المعادن و نحوها. و قد صرح بكونها للإمام في أخبار كثيره، فراجع الباب الأول من أبواب الأنفال من الوسائل. (٣).

(١) - الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٢) - تفسير علي بن إبراهيم (القمي) / ٢٥٤ (طبعه أخرى ١ / ٢٧٨).

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٦٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٤

٦- و منها خبر المحكم و المتشابه عن أمير المؤمنين «ع» حيث قال: «ان للقائم بأمر المسلمين بعد ذلك الأنفال التي كانت لرسول الله «ص». الحديث.» (١)

و لا يخفى على من له أدنى التفات الى مذاق الشرع ان الله - تعالى - لا يجعل جميع الأموال و العقارات التي خلقها لرفع حاجات البشر و خمس جميع أموال الناس ملكا طلقا لشخص الرسول أو الإمام. بل المراد من آيه الأنفال و من الروايات الكثيره الوارده فيها ان الله - تعالى - جعلها لمنصب الإمامه و في اختيار الرسول أو الإمام بما أنه زعيم المسلمين و سائسهم، ليصرفها في مصالحهم و يأذن لهم في الاستفاده منها على نظام صحيح عادل.

و بعبارة أخرى، الأنفال أموال عامه خلقها الله للأمام، و لكن الإمام ولي أمرها و بيده زمام اختيارها، ليصرفها و يقسمها على ما يقتضيه مصالح المسلمين.

نعم، من المصالح المهمه أيضا إداره شئون شخص الإمام و رفع حاجاته الشخصيه.

و هذا هو المتعارف و المتداول في جميع الأعصار و البلاد

من جعل الأموال التي لا- ترتبط بشخص خاص - لعدم كونه منتجا لها أو وارثا أيها ممن انتجها- في اختيار الحاكم الممثل للمجتمع المتبلور فيه جميع من يكون تحت لوائه و حكومته.

و قد أوضحنا ذلك كله في كتاب الخمس و الأنفال، فراجع.

و أنت ترى ان المحدث الفذّ، ثقه الإسلام الكليني لم يعقد في فروع الكافي بابا للخمس و الأنفال، بل تعرّض لرواياتهما في مبحث الإمامه من الأصول. فيظهر من ذلك أنه- قدّس سرّه- كان يراهما من شؤون الإمامه.

و الغرض من بيان ذلك كله في المقام هو الإلفات الى أن تشريع الزكاه و الخمس و الأنفال كان على أساس الحكومه الاسلاميه، و أن زمام أمرها بيد الحاكم الصالح المعبّر عنه بالإمام.

و مما يدلّ على هذا الأمر أيضا في هذه الثلاثه مرسله حماد الطويله التي يستدل

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧٠، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٥

بها في أبواب مختلفه:

٧- فروى حماد، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع» قال: «الخمس من خمسهِ أشياء: من الغنائم و الغوص و من الكنوز و من المعادن و الملاحه. يؤخذ من كلّ من هذه الصنوف الخمس فيجعل لمن جعله الله- تعالى- ... يقسم بينهم على الكتاب و السنه ما يستغنون به في سنتهم، فإن فضل عنهم شيء فهو للوالى، و إن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به ...

و للإمام صفو المال، أن يأخذ من هذه الأموال صفوها ...

و الأرضون التي أخذت عنوه بخيل و رجال فهي موقوفه متروكه في يد من يعمرها و يحييها، و يقوم عليها على ما يصلحهم

الوالى، على قدر طاقتهم من الحق: النصف أو الثلث أو الثلثين و على قدر ما يكون لهم صلاحا و لا يضرهم، فاذا أخرج منها ما أخرج بدأ فأخرج منه العشر من الجميع مما سقت السماء أو سقى سيحا، و نصف العشر مما سقى بالدوالى و النواضح، فأخذه الوالى فوجّهه فى الجهه التى و جهها الله على ثمانيه أسهم ... فإن فضل من ذلك شىء رُدّ الى الوالى، و ان نقص من ذلك شىء و لم يكتفوا به كان على الوالى أن يمونهم من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا.

و يؤخذ بعد ما بقى من العشر فيقسم بين الوالى و بين شركائه الذين هم عمّال الأرض و أكرتها، فيدفع اليهم أنصباهم على ما صالحهم عليه، و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و فى مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين فى وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير.

و له بعد الخمس الأنفال. و الأنفال كل أرض خربه قد باد أهلها. و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال. و له رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام و كلّ أرض ميته لا رب لها. و له صوافى الملوك ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب، لأن الغصب كله مردود. و هو وارث من لا وارث له ...

و كان رسول الله «ص» يقسم صدقات البوادي فى البوادي و صدقات أهل الحضرة فى أهل الحضرة. و لا يقسم بينهم بالسويه على ثمانيه حتى يعطى أهل كل سهم ثمنا، و لكن

يقسمها على قدر من يحضره من أصناف الثمانية على قدر ما يقيم كل صنف منهم يقدر لسنته. ليس في ذلك شيء

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٠٦

موقوت و لا- مسمى و لا- مؤلف، إنما يصنع ذلك على قدر ما يرى و ما يحضره حتى يسدّ فاقه كل قوم منهم. و إن فضل من ذلك فضل عرضوا المال جملة الى غيرهم. و الأنفال الى الوالى و كل أرض فتحت فى أيام النبى «ص» الى آخر الأبد ...

و ليس فى مال الخمس زكاه، لأن فقراء الناس جعل أرزاقهم فى أموال الناس ... و لذلك لم يكن على مال النبى «ص» و الوالى زكاه، لأنه لم يبق فقير محتاج و لكن عليهم أشياء تنوبهم من وجوه، و لهم من تلك الوجوه كما عليهم.» (١)

و السند صحيح الى حمّاد و هو من أصحاب الإجماع. و تعبيره عن المروى عنه ببعض أصحابنا يوجب نحو اعتماد عليه. مضافا الى اعتماد الأصحاب على الخبر فى الأبواب المختلفة. هذا.

و دلالة الخبر على كون تشريع الزكاه و الخمس و الأنفال على أساس الولاية و الحكومه الإسلاميه المبسوطه اليد، و ان الحاكم هو المتصدى لأخذها و تقسيمها واضحه، كدلالاته على كونه المتصدى للتصرف فى الأراضى المفتوحه عنوه.

و قد بين هذه الأحكام الإمام موسى بن جعفر حينما لم يكن هو مبسوط اليد و لم يكن له سلطه و ولاية فعليه بحيث يباشر الأمور المذكوره. فغرضه «ع» كان بيان حكم الزكاه و الخمس و الأنفال و الأراضى بحسب التشريع الأولى فى الإسلام.

و بالجملة، فنفس تشريع أحكام الإسلام أدل دليل على كون الحكومه و الولاية كالحجر الأساس لبناء الإسلام.

كتاب الحج، باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس ...، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٧

الفصل الخامس فى الحج و المزار

[أما الآيات]

و أما الحج فلا شك فى أن الجهات الاجتماعيه و السياسيه بل الاقتصاديه منظوره فى تشريعه جدًا.

قال الله - تعالى -: «جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيُبَيَّتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ.» (١)

قال الراغب فى المفردات: «القيام و القوام اسم لما يقوم به الشى ء.» (٢)

فمقتضى الآيه أن الناس يتقومون فى معاشهم و معادهم بالكعبه، كما انهم يتقومون فى حياتهم بالمال، كما قال الله - تعالى -: «و لَّا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا.» (٣)

فيعلم من ذلك أن الغرض من تشريع الحج ليس إتيان صوره الأعمال فقط.

إذ كيف يكون مجرد ذلك مما يقوم به الناس؟! بل الغرض اجتماع المتمكنين من المسلمين و ذوى الطاقات منهم من البلاد و الأصقاع المختلفه و تعارفهم و تفاهمهم ليتعاونوا و يتعاضدوا و يوجدوا بينهم العلاقات السياسيه و الاقتصاديه و الثقافيه و غيرها، فيكون الحج لهم مؤتمرا كبيرا عالميا فى مركز الوحى و النبوه، و بمثل ذلك يقوم الناس و الأمم.

(١) - سورة المائده (٥)، الآيه ٩٧.

(٢) - المفردات / ٤٣٢.

(٣) - سورة النساء (٤)، الآيه ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٨

و أما الأخبار

١- فى خبر الفضل بن شاذان، عن الرضا «ع» قال: «إنما أمروا بالحج لعله الوفاده الى الله - عزّ و جلّ ... مع ما فى ذلك لجميع الخلق من المنافع لجميع من فى شرق الأرض و غربها، و من فى البر و البحر، ممن يحج و ممن لم يحج من بين تاجر و جالب و

بائع و مشتري و كاسب و مسكين و مكار و فقير، و قضاء حوائج أهل الأطراف في المواضع الممكن لهم الاجتماع فيه، مع ما فيه من التفقه و نقل أخبار الأئمة «ع» الى كل صقع و ناحيه.» «١»

و فى خبر هشام بن الحكم، عن أبى عبد الله «ع»: «و أمرهم بما يكون من أمر الطاعة فى الدين و مصلحتهم من أمر دنياهم، فجعل فيه الاجتماع من الشرق و الغرب ليتعارفوا، و لينزع كل قوم من التجارات من بلد الى بلد، و لينتفع بذلك المكارى و الجمّال، و لتعرف آثار رسول الله «ص» و تعرف أخباره و يذكر و لا ينسى. و لو كان كل قوم انما يتكلمون على بلادهم و ما فيها هلكوا و خربت البلاد، و سقطت الجلب و الأرياح، و عميت الأخبار و لم تقفوا على ذلك. فذلك علّه الحج.» (٢)

فعليك بالدقه فى الخبرين و لا- سيما قوله: «ممن يحج و ممن لم يحج»، و قوله: «و قضاء حوائج أهل الأطراف فى المواضع الممكن لهم الاجتماع فيه»، و قوله: «ليتعارفوا». فانظر كيف غفل المسلمون و أغفلوا عن بركات و فوائد هذا الاجتماع المهم فى مركز الوحي الذى سهّل الله تحقّقه لهم فى كل سنه. و لو كان لهم وعى سياسى أمكن لهم حلّ كثير من المسائل و المشاكل بتبادل الأفكار و التفاهم، و لم يتسلط عليهم الغرب و عميلتهم اسرائيل مع كثره عدد المسلمين و قدرتهم المعنويه و طاقاتهم الاقتصاديه بحيث يحتاج اليهم الغرب و الشرق. اللهم فأيقظ المسلمين من نومهم و هجعتهم.

(١)- الوسائل ٧ / ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١٥.

(٢)- الوسائل ٨ / ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٠٩

٣- و فى خبر عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع» قال: «لو عطل الناس الحج لوجب على الإمام أن يجبرهم على الحج.»

٤- وفي خبر آخر عنه «ع»: «لو أن الناس تركوا الحج لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده. و لو تركوا زياره النبى «ص» لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده. فإن لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين.» (٢)

و لا يخفى أن الإيجار لا يتحقق إلّا من ناحيه الإمام المبسوط اليد الذى له ولايه فعليه. كما ان بيت مال المسلمين أيضا لا يكون إلّا فى تصرفه. و الإمام الصادق «ع» بنفسه لم يكن كذلك و كذلك آباؤه و أبنائه غير أمير المؤمنين «ع». فهل هو- عليه السلام- فى هذه الاخبار و نحوها فى مقام تعيين الوظيفه للقائم- عليه السلام- فقط، او لكل وال مسلم وجد شرائط الولايه و انتخبه المسلمون حاكما عليهم؟

٥- و فى خبر حفص، قال: «حج اسماعيل بن على بالناس سنه أربعين و مائه، فسقط ابو عبد الله «ع» عن بغلته، فوقف عليه اسماعيل، فقال له أبو عبد الله «ع»:

سر، فان الإمام لا يقف.» (٣)

٦- و فى خبر آخر له، قال: «رأيت أبا عبد الله «ع» و قد حجّ فوقف الموقف، فلما دفع الناس منصرفين سقط ابو عبد الله «ع» عن بغله كان عليها، فعرفه الوالى الذى وقف بالناس تلك السنه- و هى سنه أربعين و مائه- فوقف على أبى عبد الله «ع» فقال له أبو عبد الله «ع»: لا تقف، فان الإمام اذا دفع بالناس لم يكن له أن يقف.

الحديث.» (٤)

و لعل غرضه «ع» أن قائد الجماعه و أميرهم يجب عليه رعايه مصلحه الجماعه،

(١)- الوسائل ٨ / ١٥، الباب ٥ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٨ / ١٦، الباب

٥ من أبواب وجوب الحج، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ٨ / ٢٩٠، الباب ٢٦ من أبواب آداب السفر، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ٨ / ٢٩٠، الباب ٢٦ من أبواب آداب السفر، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٠

و لا يفدى مصالح الجماعه لمصلحه شخص و ان كان شخصيه معروفه.

و قد أطلق لفظ الإمام في الخبرين على أمير الحاج، مع كونه منصوباً من قبل سلطان وقته.

و يظهر من الخبرين و بعض الأخبار الآتيه تعارف تعيين أمير الحاج في تلك الأعصار و كون أداء الأعمال من الوقوف و الإفاضه و نحوهما تحت نظره، و لا- محاله كان الأئمه «ع» و أصحابهم أيضا يتابعونه. و لو فرض تخلفهم عنه مرّه أو مرّات لبان و ظهر و ضبطه التاريخ. و بذلك يظهر كفايه الأعمال المأتيه بحكم حاكمهم. نعم، كفايتها في صوره العلم بالخلاف مشكل، و لكن الغالب هو الشك لا العلم بالخلاف.

و كيف كان فانه يعلم من الأخبار و التواريخ ان إداره الحج كانت بيد الحكام و الولاه، و كانوا يباشرونها او ينصبون لها اميرا يحج بالناس و يراقبهم في جميع مواقع الحج. و قد ذكر المسعودي في آخر تاريخه: «مروج الذهب» أسامى أمراء الحج من حين فتح مكه، أعنى سنه ثمان من الهجره الى سنه خمس و ثلاثين و ثلاثمائه، فراجع.

و الحج و ان كان عباده الله- تعالى- و لكن الفوائد الاجتماعيه و السياسيه ملحوظه فيه جدّا، كما مرّ. و التجمع و التشكّل مطلوب فيه، و الأمير الواحد حافظ للتشكّل و التكتل، فليس لأحد التخلف عن ذلك. و الأئمه- عليهم السلام- كانوا يعاملون حكام الجور معامله الحاكم الحق، حفظا لمصالح الإسلام و المسلمين. و لذا أنفذوا

الخراج و الزكوات و الأخماس المؤداه اليهم و أخذ الجوائز منهم.

و لا- ينافى هذا وجوب القيام فى قبال سلاطين الجور مع القدره و وجود العده و العده، لما سيجى ء من وجوب إقامه الدوله العادله مع القدره و لكن مع عدم القدره عليها يجب رعايه النظام و لا يجوز الهرج و المرج. و التفصيل موكول الى محله.

٧- و فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما «ع» قال: «لا ينبغي للإمام ان

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١١

يصلّى الظهر يوم الترويه إلّا بمنى، و يبيت بها الى طلوع الشمس.» و نحوها أخبار اخر «١».

٨- و فى صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله «ع» قال: «يصلى الإمام الظهر يوم النفر بمكه.» «٢»

و المراد بالإمام فى الصحيحتين من كان يحج بالناس من الحاكم نفسه أو أمير الحاج المنصوب من قبله.

٩- و فى أبواب المزار باب استحباب زياره النبى «ص» و الأئمه «ع» صحيحه زواره، عن أبى جعفر «ع» قال: «أنما أمر الناس ان يأتوا هذه الأحجار فيطوفوا بها ثم يأتونا فيخبرونا بولايتهم و يعرضوا علينا نصرهم.» «٣»

١٠- و فى خبر جابر، عن أبى جعفر «ع» قال: «تمام الحج لقاء الإمام.» «٤»

و يستفاد من الخبر الأول ان الناس كانوا مكلفين بعرض حمايتهم و نصرهم على الإمام حتى تستحكم إمامته، و لكن الناس تركوا الأنهار العظيمه و مصّوا الثماد، فلم يقدر الإمام الحق أن يقيم الحكومه الحقه. و لو كان للأئمه «ع» قوه لما قعدوا، كما يظهر من خبر سدير الآتى. «٥»

(١)- الوسائل ١٠ / ٥، الباب ٤ من أبواب إحرام الحج، الحديث ١ و نحوه غيره فى هذا الباب.

(٢)- الوسائل ١٠ / ٢٢٧، الباب ١٢ من

أبواب العود الى منى، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٠ / ٢٥٢، الباب ٢ من أبواب المزار، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٠ / ٢٥٤، الباب ٢ من أبواب المزار، الحديث ٨.

(٥)- الكافي ٢ / ٢٤٢ كتاب الإيمان و الكفر، باب في قلّه عدد المؤمنين، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٢

الفصل السادس في الجهاد

و جوبه اجمالاً من ضروريات الإسلام

. و الآيات الواردة فيه في غايه الكثره، بل لعلك لا تجد موضوعاً مثله في كثره الآيات الواردة فيه. و الأخبار في وجوبه و فضله و حدوده و شرائطه و أحكامه مستفيضه، بل متواتره إجمالاً من طرق الفريقين:

١- قال الله- تعالى:- «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ.»* «١»

٢- وقال: «انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَاَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ.» «٢»

٣- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً.» «٣»

٤- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ؟» «٤»

٥- وقال: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ.» «٥»

(١)- سورة التوبه (٩)، الآيه ٧٣.

(٢)- سورة التوبه (٩)، الآيه ٤١.

(٣)- سورة التوبه (٩)، الآيه ١٢٣.

(٤)- سورة التوبه (٩)، الآيه ٣٨.

(٥)- سورة الأنفال (٨)، الآيه ٦٥.

٦- وقال: «فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ، وَخُذُوهُمْ وَاحْضُرُوهُمْ وَافْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ.» (١)

٧- وقال: «وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ، إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ * أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا

يَاخْرُاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدُّكُمْ أَوْلَ مَرَّةٍ؟» (٢)

٨- وقال: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ.» (٣)

٩- وقال: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً، كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً. وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ.» (٤)

١٠- وقال: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ. وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ. وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ؟» (٥)

الى غير ذلك من الآيات التي سيأتي بعضها.

١١- وعن الكافي بسنده عن أبي عبد الله «ع» قال: «قال رسول الله «ص»: «الخير كله في السيف و تحت ظل السيف. و لا يقيم الناس إلَّا السيف. و السيوف مقاليد الجنة و النار.» (٦)

١٢- و عنه أيضا بسنده عن أبي عبد الله «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «للجنة باب يقال له باب المجاهدين، يمضون اليه فاذا هو مفتوح و هم متقلدون بسيوفهم. و الجمع في الموقف و الملائكة ترحب بهم.» قال: «فمن ترك الجهاد ألبسه الله ذلًا و فقرا في معيشته و محقا في

(١)- سورة التوبة (٩)، الآية ٥.

(٢)- سورة التوبة (٩)، الآية ١٢ و ١٣.

(٣)- سورة التوبة (٩)، الآية ٢٩.

(٤)- سورة التوبة (٩)، الآية ٣٦.

(٥)- سورة التوبة (٩)، الآية ١١١.

(٦)- الوسائل ١١/ ٥، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٤

دينه، ان الله أغنى (أعز) أمتي بسنابك خيلها و مراكز رماحها.» (١)

١٣- و عنه أيضا بسنده

قال أمير المؤمنين «ع»: «ان الله فرض الجهاد و عظمه و جعله نصره و ناصره. و الله ما صلحت دنيا و لا دين إلّا به.» «٢»

١٤- و فى نهج البلاغه: «أما بعد، فان الجهاد باب من أبواب الجنة، فتحه الله لخاصه أوليائه، و هو لباس التقوى و درع الله الحصينه و جنته الوثيقه. فمن تركه رغبه عنه ألبسه الله ثوب الذلّ و شمله البلاء، و ديّث بالصغار و القماء، و ضرب على قلبه بالأسداد، و أدب الحق منه بتضييع الجهاد، و سيم الخسف و منع النصف.

الأ- و إنى قد دعوتكم الى قتال هؤلاء القوم ليلا و نهارا و سرّا و اعلانا، و قلت لكم اغزوهم قبل ان يغزوكم، فو الله ما غزى قوم فى عقر دارهم إلّا ذلّوا، فتواكلتم و تخاذلتم حتى شنت الغارات عليكم و ملكت عليكم الأوطان.

و هذا أخو غامد و قد وردت خيله الأنبار، و قد قتل حسان بن حسان البكرى و أزال خيلكم عن مسالحها. و لقد بلغنى ان الرجل منهم كان يدخل على المرأه المسلمه و الأخرى المعاهده فينتزع حجلها و قلبها و قلائدها و رعاثها، ما تمنع منه إلّا بالاسترجاع و الاسترحام، ثم انصرفوا وافرین، ما نال رجلا منهم كلم و لا أريق لهم دم. فلو ان امرأ مسلما مات من بعد هذا أسفا ما كان به ملوما بل كان به عندى جديرا.

فيا عجا! و الله يميت القلب و يجلب الهّم اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم و تفرقكم عن حقكم.

فقبحا لكم و ترحا حين صرتم غرضا يرمى، يغار عليكم و لا تغيرون، و تغزون و لا تغزون، و يعصى الله و ترضون. الحديث.» «٣»

الى غير ذلك من الأخبار و

الروايات الواردة في هذا المجال، فراجع مظانها.

هذا.

(١)- الوسائل ١١ / ٥، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١١ / ٩، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٥.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٩٤؛ عبده ١ / ٦٣؛ لح / ٦٩، الخطبه ٢٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٥

الجهاد على قسمين:

و قسّم الفقهاء الجهاد الى قسمين: الجهاد الابتدائي، و الجهاد الدفاعي. و أرادوا من الأول قتال المشركين و الكفار لدعائهم الى الإسلام و التوحيد و العدالة. و من الثاني قتال من دهم المسلمين منهم للدفاع عن حوزة الإسلام و أراضى المسلمين و نفوسهم و أعراضهم و أموالهم و ثقافتهم.

أقول: و يمكن بوجه من العناية ادراج الابتدائي أيضا فى الدفاعي، فإنه فى الحقيقه دفاع عن حقوق الله و حقوق الإنسان، فإن الله - تعالى - ما خلق الجنّ و الإنس إلا ليعبدوه فيرتقوا بذلك ارتقاء روحيا و يحصل بذلك الغرض من الخلقه، و أرسل رسوله رحمه للعالمين و أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كلّه و لو كره المشركون، و الدين و إن كان أمرا قلبيا لا يقبل الإكراه، و لكن عامّه الناس بفطرتهم التى فطر الله الناس عليها متمايلون الى الحق و القسط، فإذا وقفت سلطات كافره أو ظالمه فى البلاد أمام بسط التوحيد و القسط و تسلطوا على المجتمع و جعلوا مال الله دولا و عباده خولا و أفسدوا فى الأرض و جب بحكم العقل من باب اللطف رفع شرهم حتى يعرض الحق و يظهر و ينتشر الدين بطبعه.

فالجهاد الابتدائي فى الحقيقه دفاع عن التوحيد و عن القسط و العدالة، و إن شئت قلت: دفاع عن الانسانيه.

و بالجملة غرض الإسلام من تشريع الجهاد هو

الدفاع عن العدالة و التوحيد، لا التسلط على البلاد و استثمار العباد على ما هو دأب المستعمرين في أعصارنا.

ففي خبر الحسن بن محبوب، عن بعض اصحابه، عن أبي جعفر «ع» في بيان

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٦

حدود الجهاد قال: «و أول ذلك الدعاء الى طاعه الله من طاعه العباد، و الى عباده الله من عباده العباد، و الى ولايه الله من ولايه العباد ... و ليس الدعاء من طاعه عبد الى طاعه عبد مثله.» «١» هذا.

و قد قال الله - تعالى - : «وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ، فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ.» «٢»

يعنى ان الغرض من القتال هو رفع الفتنه و بسط التوحيد. و لعل الأول هو الدفاعى المصطلح، و الثانى هو الابتدائى، و اذا تحقق الغرض فلا عدوان بالاستعباد و الاستثمار، إلا ان يكون القوم ظالمين فيراد رفع ظلمهم و شرهم، و رفع الظلم أيضا دفاع لا محاله.

و قال أيضا فى سورة الأنفال: «وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.» «٣»

و قال فى سورة النساء: «وَ مَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ الْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا.» «٤»

و ظاهر الآيه التويخ على ترك القتال و الإشعار بان لزومه مرتكز فى عقولهم و فطرتهم. و لعل قوله: «فى سبيل الله» يراد به بسط التوحيد و إعلاء كلمه الإسلام و قوله: «و المستضعفين» يراد به الدفاع عن القسط و العدالة عند الهجوم، فاشتملت الآيه أيضا على الجهاد الابتدائى و الدفاعى معا، فتدبر.

من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ١٩٣.

(٣) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٣٩.

(٤) - سورة النساء (٤)، الآية ٧٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٧

هل يعتبر فى الجهاد الابتدائى إذن الإمام؟

و قد دلت الأخبار و فتاوى أصحابنا على اشتراط الجهاد الابتدائى بوجود الإمام العادل أو من نصبه لذلك:

١- فعن الرضا «ع» فى كتابه الى المأمون: «و الجهاد واجب مع الإمام العادل (العدل خ. ل.)». «١»

٢- و فى خبر بشير عن أبى عبد الله «ع» قال: «قلت له: إئتى رأيت فى المنام أتى قلت لك: ان القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير، فقلت لى: نعم، هو كذلك؟ فقال ابو عبد الله «ع»: هو كذلك، هو كذلك.» «٢»

٣- و فى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله «ع» عن آباءه، قال: «قال أمير المؤمنين «ع»:

لا- يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن على الحكم و لا ينفذ فى الفىء أمر الله - عزّ و جلّ، فانه إن مات فى ذلك المكان كان معينا لعدونا فى حبس حقا و الإشاطه بدمائنا و ميتته ميتة جاهليه.» «٣»

٤- و فى خبر سماعه عن أبى عبد الله «ع» قال: «لقى عباد البصرى على بن الحسين «ع» فى طريق مكة فقال له: يا على بن الحسين، تركت الجهاد و صعوبته، و أقبلت على الحج و لينه، ان الله - عزّ و جلّ - يقول: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.» الآية. فقال على بن الحسين «ع»: اتمّ الآية، فقال: «التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ» الآية. فقال على بن الحسين «ع»: اذا رأينا هؤلاء الذين هذه

١١، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٣٢، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١١ / ٣٤، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١١٨

صفتهم فالجهاد معهم أفضل من الحج. «١»

الى غير ذلك من الأخبار الكثيره التي مقتضاها- كصريح الفتاوى- عدم مشروعيه الجهاد مع الجائر.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ١١٨

قال في الجواهر:

«بل في المسالك و غيرها عدم الاكتفاء بنائب الغيبه، فلا يجوز له توليه. بل في الرياض نفى علم الخلاف فيه حاكيا له عن ظاهر المنتهى و صريح الغيبه إلّا من أحمد في الأول. قال: و ظاهرهما الإجماع، مضافا الى ما سمعته من النصوص المعتمده وجود الإمام. لكن إن تمّ الإجماع المزبور فذاك، و إلّا أمكن المناقشه فيه بعموم ولاية الفقيه في زمن الغيبه الشامله لذلك المعتضده بعموم أدلّه الجهاد.» «٢»

أقول: ليس في الأخبار و لا في كلمات الأصحاب لفظ الإمام المعصوم، بل الإمام العادل في مقابل الإمام الجائر. و لفظ الإمام في اللغه و كلمات الأئمه «ع» لم ينحصر إطلاقه على الأئمه الاثنى عشر، بل هو موضوع للقائد الذى يؤتم به في الجماعه أو الجمعه أو الحج أو سياسه البلاد، كما مرّ في التنبيه الخامس من الباب الثانى. و العداله أعم من العصمه، و مصداق قوله- تعالى:- «التائبون العابدون» الى قوله: «الحافظون لحدود الله» أيضا أعم من الإمام المعصوم. و كذا الإمام المفترض طاعته، و من يؤمن على الحكم

و ينفذ في الفىء أمر الله، لصدق ذلك كله على المنصوبين من قبل النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» أمثال مالك الأشتر و نحوه أيضا.

نعم، كان مصداق الإمام العادل في عصر ظهور الأئمة- عليهم السلام- عندنا هو الإمام المعصوم أو المنصوب من قبله. و لكن الشرط في الجهاد الابتدائي على ما في الأخبار و الكلمات هو عنوان الإمام العادل في قبال الإمام الجائر، لا الإمام المعصوم في قبال غير المعصوم.

(١)- الوسائل ١١ / ٣٢، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٢)- الجواهر ٢١ / ١٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١١٩

و في الغنيه أيضا لم يذكر الّا الإمام العادل «١».

و في المنتهى:

«الجهاد قد يكون للدعاء الى الإسلام، و قد يكون للدفع بأن يدهم المسلمين عدوّ.

فالأول لا يجوز إلّا بإذن الإمام العادل و من يأمره الإمام، و الثاني يجب مطلقا. و قال أحمد: يجب الأول مع كل إمام برّ أو فاجر.»

«٢»

و في التذكرة:

«لا يجوز إلّا بإذن الإمام العادل أو من نصبه لذلك عند علمائنا أجمع ... و قال أحمد: يجب مع كل إمام: برّ و فاجر.» «٣» هذا.

و في سنن أبي داود عن أبي هريره، قال: قال رسول الله «ص»: «الجهاد واجب عليكم مع كلّ أمير، برّا كان أو فاجرا. و الصلاة

واجبه عليكم خلف كل مسلم، برّا كان أو فاجرا و إن عمل الكبائر.» «٤»

و لا يخفى أنه كان في أعصار الأئمة «ع» يتصدى للجهاد أئمة الجور من الأمويه و العباسيه، ففي قبال هذا العمل الرائج و هذه

الروايه المفتى بها عندهم أراد أئمتنا «ع» بيان أن أمر الجهاد عظيم، لكونه للدعاء الى الإسلام و لارتباطه بنفوس الناس و

أعراضهم

و أموالهم، فلا يفوّض الى الجاهلين بموازن الإسلام أو الى الجائرين. وقد مرّ في خير أبي بصير: «لا يخرج المسلم في الجهاد مع من لا- يؤمن على الحكم و لا- ينفذ في الفى ء أمر الله.» «٥» و العقل السليم أيضا يقضى بعدم جواز تسليط الجائرين على نفوس الناس و أموالهم.

و أما العصمه فلا تشترط قطعا و الّا لم يكن للمنصوبين من قبل النبي «ص»

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٥٢١.

(٢)- المنتهى ٨٩٩ / ٢.

(٣)- التذكرة ١ / ٤٠٦.

(٤)- سنن أبي داود ١٧ / ٢ كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمه الجور.

(٥)- الوسائل ١١ / ٣٤، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٠

و أمير المؤمنين «ع» كمالك الأشر و غيره أيضا الجهاد. و مثل الفقيه العادل العالم بالحوادث و المشاكل في عصر الغيبه كمثل أمراء الجيوش و العمّال المنصوبين من قبلهما «ع» في عدم وجود العصمه لهم و مع ذلك يفترض طاعتهم لولايتهم، كما سيأتى بيانه.

فلا- ينحصر الإمام المفترض طاعته في الإمام المعصوم. و إجماع الغنيه و التذكرة أيضا على عنوان الإمام العادل في قبال الإمام الجائر الذي أجازة أحمد تبعا لروايه أبي هريره.

نعم، في الرياض هنا أضاف لفظ المعصوم، كما لعله كان هو المتبادر في أذهان غيره أيضا و ربّما صرّحوا به أيضا. و لكن فهمهم و أنس ذهنهم ليس من الحجج الشرعيه.

و لو قيل في وجهه أن الإمام المعصوم يجبر اشتباه عمّا له و تخلفاتهم، قلنا إن الفقيه العادل أيضا بمقتضى عدالته يجبر التخلفات و الاشتباهات بعد انكشافها.

و الجهاد قد شرّع لرفع الفتنة و كون الدين كلّ لله، كما في الآيه، و حينئذ فهل يمكن الالتزام

بأن الله - تعالى - لا يريد رفع الفتنة و ان يكون الدين لله في عصر غيبه الإمام المعصوم و ان طالت آلاف سنه؟! و قد مرّ عن النبي «ص» أن «الخير كله في السيف و تحت ظل السيف. و لا يقيم الناس إلّا السيف.» «١» و عن أمير المؤمنين «ع» أنّه «ما صلحت دنيا و لا دين إلّا به» «٢» أى بالجهاد.

فهل يمكن الالتزام بأن الله لا يريد الخير و صلاح الدنيا و الدين للبشر و للمسلمين في عصر غيبه الإمام الثاني عشر؟! و هل يجوز العقل أن يترك الناس في عصر الغيبه بلا تكليف في قبال الجنائيات و الفساد و الكفر و الإلحاد الى أن يظهر صاحب الأمر؟! نعم، كون الأمر مهما مرتبطا بالدماء و الأعراض و الأموال يقتضى أن يكون

(١)- الوسائل ١١ / ٥، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٩، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢١

مقيدا بملاك و ضابطه، و أن لا- يتصدى له الجاهل بالموازين الشرعيه أو الجائر الذى لا التزام له. و هذا ما يقال من كون الوجوب في الجهاد الابتدائى مشروطا بإذن الإمام العادل و تفصيل المسأله موكول الى محله. هذا.

لا يعتبر في الجهاد الدفاعى إذن الإمام، بل يجب مطلقا

و أما الجهاد الدفاعى بأنواعه التى أشرنا اليها فلا يشترط وجوبه بوجود الإمام قطعا.

و العجب من غفله بعض المسلمين، حتى بعض علماء الدين، حيث توهموا عدم التكليف لنا حتى في قبال هجوم الكفار و الصهاينه على بلاد المسلمين، و قتلهم للشيوخ و الشبان و الأطفال و النسوان، و الاستيلاء على أموالهم و الهتك لنواميسهم و معابدهم مع أن الجهاد الدفاعى لا يشترط فى

وجوبه إذن الإمام قطعاً، و الدفاع واجب بضروره من العقل و الشرع.

١- و قد قال الله- تعالى- فى سورة البقره فى قصه طالوت و قتل داود لجالوت:

«وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ، وَ لَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ.» «١»

و دفعه الفساد عنهم ليس إلّا بقيام أهل الحق و دفاعهم.

٢- و فى سورة الحج: «أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ، بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ* الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ. وَ لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَيَّجَتْ صَوَامِعُ وَ بَيْعٌ وَ صِلْمَاتٌ وَ مَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا، وَ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ* الَّذِينَ إِِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْمَأْرُضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ،

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ٢٥١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٢

وَ لِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ.» «١»

فما أدرى، ألا يقرء المسلمون هذه الآيات الكريمه من القرآن، أو يقرءونها و لكن لا يتدبرونها؟!

و هل يمكن الالتزام بأن الله- تعالى- فى عصر غيبه الإمام الثانى عشر لا يبغض الفساد فى الأرض و لا هدم المساجد و المعابد، و لا يحب إقامة الصلاه و إيتاء الزكاه و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر؟! لا و الله، بل يجب على المسلمين الدفاع عن مراكز التوحيد، و دفع الفساد و المفسدين، و إقامة دعائم الإسلام، و الله ينصر من نصره.

نعم، النصر غير الظفر المحتوم على العدو، فالله- تعالى- ينصر أوليائه بإيمانهم و الربط على قلوبهم و القاء الرعب فى قلوب أعدائهم، و كم من فئه قليلة غلبت فئه كثيره باذن

اللّٰه، و لكن العالم عالم الأسباب و التضادّ و التراحم، فيمكن ان يتهيأ سبب فوز العدو و ظفره بحيله و مكره، و لكن يجب على المسلمين الدفاع عن الإسلام و المسلمين و جهاد المفسدين و الجائرين بعد أن يهيئوا الأسباب المتعارفه، متوكلين على اللّٰه- تعالى-.

٣- و في الحديث عن الصادق «ع» بعد ذكر قوله- تعالى-: «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ، بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا.» قال «ع»: «و بحجّه هذه الآيه يقاتل مؤمنو كل زمان.» فراجع «٢». هذا.

٤- و قد مرّ ان امير المؤمنين- عليه السلام- بلغه أن الرجل من أهل الشام كان يدخل على المرأه المسلمه و الأخرى المعاهده، فينتزع حجلها و قلبها و قلائدها و رعاثها، ما تمنع منه إلّا بالاسترجاع و الاسترحام ثم انصرفوا وافرین ما نال رجلا منهم كلم و لا أريق لهم دم، فقال: «لو أن امرأ مسلما مات من بعد هذا أسفا ما كان به ملوما، بل كان به عندي جديرا.» و قال: «فقبجا لكم و ترحا حين صرتم غرضا يرمى، يغار

(١)- سورة الحج (٢٢)، الآيه ٣٩ و ٤٠ و ٤١.

(٢)- الوسائل ٢٧/١١، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٣

عليكم و لا تغفرون، و تغزون و لا تغزون، و يعصى اللّٰه و ترضون.» «١»

فيا أخى المسلم، أو ليس الواحد منا- أنا و أنت- يانسان؟! أو ليس فينا عواطف الإنسانيه و حميئتها فضلا عن الالتزام الاسلامي؟! فكيف يبلغنا مجازر المسلمين و تخريب بلادهم و معابدهم و هتك نواميسهم بأيدي الكفار و الصهاينه في فلسطين و لبنان و أفغانستان و الهند و سائر البلدان و لا نتحرك و لا نحامي، بل و

لا نعترض بكلام و قول، بل و لا نؤيد من يعترض، بل ربّما نؤيد الكفار عمليا؟!!

٥- و قد روى الطبرى فى تاريخه عن أبى مخنف، عن عقبه بن أبى العيزار أن الحسين «ع» خطب أصحابه و أصحاب الحرّ بالبيضة، فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس، إن رسول الله «ص» قال: من رأى سلطانا جائرا مستحلا لحرم الله ناكثا لعهد الله مخالفا لسنه رسول الله «ص» يعمل فى عباد الله بالإثم و العدوان، فلم يغير عليه بفعل و لا قول، كان حقّا على الله أن يدخله مدخله. ألا و إن هؤلاء قد لزموا طاعه الشيطان و تركوا طاعه الرحمن و أظهروا الفساد و عطّلوا الحدود و استأثروا بالفى ء و أحلّوا حرام الله و حرّموا حلاله و أنا أحق من غيري.» «٢»

و كلام رسول الله «ص» لا يختصّ بالسبط الشهيد و يزيد بن على و بشهيد فخّ و أمثالهم، بل هو تكليف عام لجميع المسلمين فى قبال الكفّار و سلاطين الجور و طواغيت الزمان، كما يدلّ على ذلك عموم الموصول.

و كيف كان فالجهاد الدفاعى فى قبال هجوم الأجنب و الكفار و التسلط على بلاد المسلمين و شئونهم و ثقافتهم و اقتصادهم من أوجب الواجبات. و التشكيك فى ذلك تشكيك فيما يحكم به الكتاب و السنه، بل العقل و الفطره، فان الله - سبحانه - جهّز الإنسان بل الحيوانات أيضا بأجهزه الدفاع و خلق فيه القوه الغضبيه لذلك، كما خلق فى الدم الكريات البيض للدفاع عن مملكه البدن فى قبال الجراثيم

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥؛ عبده ١ / ٦٥؛ لح / ٧٠، الخطبه ٢٧.

(٢)- تاريخ الطبرى ٧ / ٣٠٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٤

بل الدفاع عن بيضه الإسلام و حوزة المسلمين واجب و لو فى ظلّ رايه الباطل أيضا بشرط عدم تأييده.

٦- ففى خبر يونس قال: «سأل أبا الحسن «ع» رجلا و أنا حاضر، فقال له:

جعلت فداك، ان رجلا من مواليك بلغه أن رجلا يعطى سيفا و قوسا فى سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه و هو جاهل بوجه السبيل، ثم لقيه أصحابه فأخبروه ان السبيل مع هؤلاء لا يجوز، و أمروه بردهما. قال: فليفعل. قال: قد طلب الرجل فلم يجده و قيل له قد قضى الرجل. قال: فليرابط و لا يقاتل. قال: مثل قزوين و عسقلان و الديلم و ما أشبه هذه الثغور؟ فقال: نعم. قال: فإن جاء العدو الى الموضع الذى هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال: يقاتل عن بيضه الإسلام. قال: يجاهد؟ قال: لا- إلا- أن يخاف على دار المسلمين. أ رأيتك لو أن الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ (يسع خ. ل) لهم أن يمنعوهم؟ قال: يرابط و لا يقاتل، و ان خاف على بيضه الإسلام و المسلمين قاتل فيكون قتاله لنفسه ليس للسلطان، لأن فى دروس الإسلام دروس ذكر محمد «ص.» «١»

و سند الحديث لا بأس به.

فانظر يا أخى المسلم، كيف غفل المسلمون و أغفلوا بتسويل المستعمرين و أياديهم الجاهله أو الخبيثه و علماء السوء، فحصروا دين الله فى بعض المراسم الظاهريه و الآداب الشخصيه، و استولى الكفار على بلاد المسلمين و معابدهم و جميع شئونهم و شتوهم و مزقوهم كل ممزق، و استضعفوهم بأنحاء الاستضعاف من حيث لا يشعرون. اللهم فبدد شمل الكفار و فرق جمعهم و اردد كيدهم الى انفسهم، و أيقظ المسلمين من سباتهم و هجعتهم. آمين ربّ

العالمين. هذا.

و اعلم أن الدفاع لا يمكن ولا يتحصل إلا بإعداد المقدمات و الوسائل و التسلح بسلاح العصر، و التدرّب عليه. فيجب ذلك لا محاله، و قد قال الله- تعالى- في كتابه

(١)- الوسائل ١١ / ١٩، الباب ٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٥

العزير: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ، تُزْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ.

الآية. «١»

و لعله لا- يتيسر أيضا في بعض الأحيان إلا بالتكتل و التشكل و لو خفيه، و لا محاله يتوقف ذلك على أن يؤمروا على أنفسهم رجلا عالما عادلا بصيرا بالأمور، و يلتزموا بإطاعته حتى ينصرهم الله بتأييده و نصره، كما اتفق ذلك في أكثر الثورات الناجحه في العالم. و في القرآن الكريم ان بنى اسرائيل قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله، فبعث الله لهم طالوت ملكا «٢». فيعلم بذلك ان القتال يتوقف على وجود القائد الجامع للشتات. و ان شئت فسم هذا القائد أيضا إماما، و لكن وجوده شرط لتحقيق القتال لا- شرط لوجوبه، بخلافه في الجهاد الابتدائي فإن الإمام شرط لوجوبه، كما مرّ. بل يمكن أن يقال: إنّ الإمام في كلا- القسمين شرط للوجود لا- للوجوب، كما يأتي نظيره في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر المتوقفين على الضرب و الجراح، فانتظر.

و قد تحصل مما ذكرنا أن الجهاد من أهم الواجبات و أنه ينقسم عندهم الى قسمين:

ابتدائي و دفاعي. و الأول على ما قالوا وجوبه مشروط بالإمام، و لكن الإمام لا ينحصر في الإمام المعصوم على الأقوى، فيشمل الفقيه الجامع للشرائط أيضا، و أما الجهاد الدفاعي فلا

يتوقف وجوبه على الإمام. نعم، ربما يتوقف وجوده على التجمع و التشكل، و هو لا محاله يتوقف على وجود القائد و الإمام. فهو شرط للوجود لا للوجوب، كما لا يخفى، فيجب تحصيله.

و كيف كان فالجهاد الدفاعى واجب و لو فى عصر الغيبه بلا إشكال.

نعم، هنا أخبار ربما تمسك بها بعض من يوجب السكون و السكوت فى قبال الجنائيات و هجوم الأعداء فى عصر الغيبه، و يصرون على عدم التدخل فى الشؤون السياسيه و إقامة الدوله. و قد تعرض لهذه الأخبار صاحب الوسائل فى الباب

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٠.

(٢) - راجع سورة البقره (٢)، الآية ٢٤٦ و ٢٤٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٦

الثالث عشر من الجهاد «١»، و نحن نوردها مع الجواب عنها فى آخر هذا الباب فى الفصل الرابع منه بعد ذكر الأدله العشر لضروره الحكومه و وجوب السعى فى إقامة الدوله العادله. و هو بحث لطيف ينبغى الالتفات اليه. و سنعود الى بحث ما فى ضروره الدفاع و تقويه النظام العسكرى و الجنود فى الفصل الرابع عشر من الباب السادس أيضا، فانتظر.

(١) - الوسائل ج ١١ ص ٣٥ و ما بعدها، باب حكم الخروج بالسيف قبل قيام القائم «ع».

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٧

الفصل السابع فى قتال البغاه على الإمام

[كلمات الأصحاب]

قال فى الخلاف (المسأله ١ من كتاب الباغى):

«الباغى من خرج على إمام عادل و قاتله و منع تسليم الحق اليه، و هو اسم ذمّ. و فى أصحابنا من يقول: انه كافر. و وافقنا على أنه اسم ذمّ جماعه من العلماء المعتزله بأسرهم، و يسمونهم فسّاقا، و كذلك جماعه من أصحاب أبى حنيفه و الشافعى.

و قال أبو حنيفه هم

فساق على وجه التدوين. وقال أصحاب الشافعي ليس باسم ذم عند الشافعي، بل هو اسم من اجتهد فأخطأ، بمنزله من خالف من الفقهاء في بعض مسائل الاجتهاد. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم ...» (١)

و قال في النهاية:

«كل من خرج على إمام عادل و نكث بيعته و خالفه في أحكامه فهو باغ، و جاز للإمام قتاله و مجاهدته ... و من خرج على إمام جائر لم يجز قتالهم على حال. و لا يجوز لأحد قتال أهل البغي إلا بأمر الإمام.» (٢)

و في الشرائع:

«يجب قتال من خرج على امام عادل اذا ندب اليه الإمام عموماً أو خصوصاً أو من نصبه الإمام.» (٣)

و في الجواهر:

(١)- الخلاف ٣ / ١٦٤.

(٢)- النهاية للشيخ / ٢٩٦-٢٩٧.

(٣)- الشرائع ١ / ٣٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٨

«لا- خلاف فيه بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض، كالنصوص من طرق العامه و الخاصه.» (١)

أقول: مسأله قتال البغاه من المسائل المهمه بها في فقه الفريقين. و قد رأيت تفسيره بالخارج على الإمام العادل في قبال الإمام الجائر.

و هل يراد به خصوص الإمام المعصوم أو مطلق العادل بعد تحقق امامته؟

وجهان. و لعل الثاني أظهر.

و يدل على الحكم، مضافاً الى الإجماع و عدم الخلاف، الكتاب و الأخبار من طرق الفريقين.

فَقَوْلُهُ - تَعَالَى -: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحِدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ.» «٢»

بل الظاهر ان تسميه الخارج على الإمام بالباغى أخذت من هذه الآية.

و الخدشه فى الاستدلال بها بأنها فى اقتتال طائفتين من المؤمنين لأمر ما لا فى خروج طائفه على الإمام، مدفوعه. أولاً بصدق

الطائفتين على جند الإمام و الباغي بلا اشكال، و ثانيا بالأولويه القطعيه. إذ لو وجب دفع الباغي على بعض المؤمنين فدفعه عن إمام المؤمنين يجب بطريق أولى.

و لا يخفى أن فى تسميه الباغي و جنده بالمؤمن عندنا لا يخلو عن نحو عنايه و تجوز، و كأنه باعتبار حاله قبل البغي. هذا.

و أما الأخبار

فى المسأله فكثيره، و منها خبر ابن المغيره، عن جعفر، عن أبيه قال:

«ذكرت الحروريه عند على «ع» فقال: إن خرجوا على إمام عادل او جماعه فقاتلوهم، و إن خرجوا

(١) - الجواهر ٢١ / ٣٢٤.

(٢) - سوره الحجرات (٤٩)، الآيه ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٢٩

على إمام جائر فلا تقاتلوهم، فان لهم فى ذلك مقالا.» (١)

و فى الوسائل المطبوع: «عقالا» بدل «مقالا»، و لكن فى الكافى و العلل: «مقالا».

و المذكور فى الحديث التفصيل بين الإمام العادل و الجائر، لا المعصوم و غير المعصوم.

و المراد بالحروريه الخوارج، سموا بذلك لاجتماعهم فى موضع بظهر الكوفه كان يسمّى بحروراء.

و فى مسلم عن عرفجه، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «من أتاكم و أمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه.» (٢) هذا و تفصيل المسأله موكول الى محله.

(١) - الوسائل ١١ / ٦٠، الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٢) - صحيح مسلم ٣ / ١٤٨٠ (طبعه أخرى ٦ / ٢٣)، كتاب الإمارة، الباب ١٤ (باب حكم من فرق أمر المسلمين و هو مجتمع).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٠

الفصل الثامن فيما دلّ على أن أمر الجزية والغنائم والأسارى والأراضى إلى الإمام

١- صحيحه زراره، قال: «قلت لأبى عبد الله «ع»: ما حدّ الجزية على أهل الكتاب، و هل عليهم فى ذلك شىء موظف لا ينبغى أن يجوز الى غيره؟ فقال:

ذلك الى الامام، يأخذ من كل إنسان منهم ما شاء على قدر ماله و ما يطيق. الحديث.» «١»

٢- روايه محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله «ع» أنه سأله عن خراج أهل الذمه و جزيتهم اذا أدوها من ثمن خمورهم و خنازيرهم و ميتهم، أ يحلّ للإمام أن يأخذها و يطيب

ذلك للمسلمين؟ فقال: «ذلك للإمام و المسلمين حلال و هي على أهل الذمه حرام و هم المحتملون لوزره.» «٢»

٣- صحيحه معاويه بن وهب، قال: «قلت لأبي عبد الله «ع»: السريه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم، كيف تقسم؟ قال: إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرسول، و قسم بينهم أربعة أخماس، و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام، يجعله حيث أحب.» «٣»

٤- و في روايه طلحه بن زيد، عن أبي عبد الله «ع»: «فكل أسير أخذ في تلك الحال فإن الإمام فيه بالخيار: إن شاء ضرب عنقه، و إن شاء قطع يده و رجله من خلاف ... فكل أسير أخذ على

(١)- الوسائل ١١/ ١١٣، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١/ ١١٨، الباب ٧٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١١/ ٨٤، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣١

تلك الحال فكان في أيديهم فالإمام فيه بالخيار: إن شاء منّ عليهم فأرسلهم، و إن شاء فاداهم أنفسهم، و إن شاء استعبدهم فصاروا عبيدا.» «١»

٥- و في حديث الزهري، عن علي بن الحسين «ع»: «إذا أخذت أسيرا فعجز عن المشى و لم يكن معك محمل فأرسله و لا تقتله، فانك لا تدري ما حكم الإمام فيه. الحديث.» «٢»

٦- روايه صفوان و البنزطي جميعا، قالوا: «ذكرنا له الكوفه ... فقال: من أسلم طوعا تركت أرضه في يده و أخذ منه العشر ... و ما لم يعمره منها أخذه الإمام فقتله ممن يعمره و كان للمسلمين ... و ما أخذ بالسيف فذلك

الى الإمام يقبله بالذى يرى. الحديث.» (٣)

٧- روايه البنزنى قال: ذكرت لأبى الحسن الرضا «ع» الخراج و ما سار به أهل بيته، فقال: العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا، تركت أرضه فى يده ... و ما لم يعمر منها أخذه الوالى فقبله ممن يعمره و كان للمسلمين ... و ما أخذ بالسيف فذلك الى الإمام يقبله بالذى يرى. الحديث.» (٤)

و روايه البنزنى صحيحه. و الراوى عنه هو أحمد بن محمد بن عيسى. و فى روايه صفوان و البنزنى توسط بينهما و بين أحمد بن محمد بن عيسى، على بن أحمد بن أشيم.

و عن الشيخ انه مجهول، و عن بعض تضعيفه، و لكن نقل ابن عيسى عنه لعله يدل على اعتماده عليه. ثم ان الراوى فى الخبرين هو البنزنى و المروى عنه فيهما هو الرضا «ع»، و يقرب مضمونها، فيحتمل وحدتهما و وجود ابن اشيم فى سند الثانيه أيضا و سقوطه منه.

و كيف كان فيستفاد من الخبرين أن أرض الموات و المفتوحه عنوه أمرهما الى الإمام، و قد مرّ كون الأنفال الى الإمام و منها أرض الموات و ما لا ربّ له، و كذا الجبال و الأوديه و الآجام و غير ذلك.

(١)- الوسائل ١١ / ٥٣، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٣، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٢

٨- و فى صحيحه عمر بن يزيد، قال: «سمعت رجلا من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله «ع»

عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها، فعمرها و كرى أنهارها و بنى فيها بيوتا و غرس فيها نخلا و شجرا. قال: فقال ابو عبد الله «ع»: كان أمير المؤمنين «ع» يقول:

من أحيا أرضاً من المؤمنين فهي له، و عليه طسقتها يؤديه الى الإمام في حال الهدنه، فإذا ظهر القائم «ع» فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه. «(١)»

الى غير ذلك من الأخبار الواردة في الغنائم و الأراضي.

(١) - الوسائل ٦ / ٣٨٢، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٣

الفصل التاسع في الحجر و الوصيه

١- خبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه أن علياً «ع» كان يفلّس الرجل اذا التوى على غرمائه، ثم يأمر به فيقسم ماله بينهم بالحصص، فإن أبى باعه فقسم بينهم، يعنى ماله. «(١)»

٢- خبر السكوني، عن جعفر، عن أبيه أن علياً «ع» كان يجبس في الدين، ثم ينظر فإن كان له مال أعطى الغرماء، و إن لم يكن له مال دفعه الى الغرماء. الحديث. «(٢)»

٣- خبر اسماعيل بن سعد، قال: «سألت الرضا «ع» ... و عن الرجل يصحب الرجل في سفر فيحدث به حدث الموت و لا يدرك الوصيه، كيف يصنع بمتاعه و له أولاد صغار و كبار، أ يجوز أن يدفع متاعه و دوابه الى ولده الأكبر أو الى القاضي، و إن كان في بلده ليس فيها قاض كيف يصنع؟ و إن كان دفع المتاع الى الأكبر و لم يعلم، فذهب فلم يقدر على رده كيف يصنع؟ قال: إذا أدرك الصغار و طلبوا لم يجد بداً من إخراجه، إلا أن يكون بأمر السلطان.» «(٣)»

٤- خبر صفوان، قال: «سألت أبا الحسن «ع» عن رجل كان لرجل

عليه مال، فهلك و له وصيان، فهل يجوز أن يدفع الى أحد الوصيين دون صاحبه؟ قال:

لا- يستقيم إلّا أن يكون السلطان قد قسّم بينهما المال فوضع على يد هذا النصف و على يد هذا النصف، أو يجتمعان بأمر السلطان.» «٤»

(١)- الوسائل ١٣ / ١٤٦، الباب ٦ من كتاب الحجر، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٣ / ١٤٨، الباب ٧ من كتاب الحجر، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٣ / ٤٧٥، الباب ٨٨ من كتاب الوصايا، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١٣ / ٤٤٠، الباب ٥١ من كتاب الوصايا، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٣٤

الفصل العاشر فيما ورد في النكاح و الطلاق و ملحقاته

١- ما روته عائشه ان رسول الله «ص» قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل. فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها.

فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له.» «١»

و قد مرّ أن المراد بالإمام و السلطان و الوالى معنى واحد.

٢- صحيحه أبى حمزه الثمالى فى العين، قال: «سمعت أبى جعفر «ع» يقول: ...

فإن تزوجت و هى بكر فزعمت أنه لم يصل إليها فإن مثل هذا تعرف النساء، فلينظر إليها من يوثق به منهن، فإذا ذكرت أنها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنه، فان وصل إليها و إلّا فزق بينهما.

الحديث.» «٢»

٣- صحيحه أبى بصير، قال: «سمعت أبى جعفر «ع» يقول: «من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها و يطعمها ما يقيم صلبها كان حقاً على الإمام ان يفرق بينهما.» «٣»

٤- خبر معمر بن و شيكه، قال: «سمعت أبى جعفر «ع» يقول: «لا يصلح الناس فى الطلاق إلّا بالسيف. و لو وليتهم لرددتهم فيه الى كتاب الله- عزّ و جلّ.» «٤»

(١) - سنن الترمذی ٢ / ٢٨٠،

الباب ١٤ من أبواب النكاح، الحديث ١١٠٨.

(٢)- الوسائل ١٤ / ٦١٣، الباب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس من كتاب النكاح، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٥ / ٢٢٣، الباب ١ من أبواب النفقات من كتاب النكاح، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١٥ / ٢٧٢، الباب ٦ من أبواب مقدمات الطلاق، الحديث ٢. و نحوه غيره في هذا الباب.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٥

٥- و في خبر أبي بصير، عنه «ع»: «لو وليت الناس لعلمتهم كيف ينبغي لهم أن يطلقوا، ثم لم أوت برجل قد خالف إلّا أوجعت ظهره.» «١» و نحوهما غيرهما.

٦- صحيحه بريد، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن المفقود كيف تصنع امرأته؟ فقال: ما سكتت عنه و صبرت فخلّ عنها، و إن هي رفعت أمرها الى الوالى أجّلها أربع سنين، ثم يكتب الى الصقع الذى فقد فيه، فليسأل عنه ... و إن لم يكن له مال قيل للولى: أنفق عليها، فان فعل فلا- سبيل لها الى أن تتزوج ما أنفق عليها، و إن أبى أن ينفق عليها أجبره الوالى على أن يطلق تطليقه. الحديث.» «٢»

٧- قال الصدوق: «و فى روايه أخرى انه إن لم يكن للزوج ولىّ طلقها الوالى.» «٣»

أقول: و فى خبر الكنانى: «و ان لم يكن له ولىّ طلقها السلطان.» «٤»

٨- صحيحه محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر «ع» عن الملائع و الملائعنه كيف يصنعان؟ قال: يجلس الإمام مستدبر القبلة يقيهما بين يديه مستقبل القبلة بحذاءه.

الحديث.» و نحوهما صحيحه البرزطى، عن الرضا «ع.» «٥»

٩- خبر بريد الكناسى، عن أبى جعفر «ع» فى الظهار، و فيه: «فإن كان يقدر على أن يعتق فإن على الامام أن يجبره على العتق أو

الصدقه من قبل ان يمّسها و من بعد ما يمّسها.» (٦)

و الغرض من سرد هذه الأخبار من الأبواب المختلفه بيان أن الإمامه بمعنى الحكومه داخله فى نظام قوانين الإسلام و نسجها و أنها تبقى ببقائها، و ان عدم الاهتمام بها مساوق لعدم الاهتمام بالإسلام و قوانينه.

(١)- الوسائل ١٥ / ٢٧٢، الباب ٦ من أبواب مقدمات الطلاق، الحديث ٣. و نحوه غيره فى هذا الباب.

(٢)- الوسائل ١٥ / ٣٨٩، الباب ٢٣ من أبواب أقسام الطلاق، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٥ / ٣٩٠، الباب ٢٣ من أبواب أقسام الطلاق، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١٥ / ٣٩٠، الباب ٢٣ من أبواب أقسام الطلاق، الحديث ٥.

(٥)- الوسائل ١٥ / ٥٨٧، الباب ١ من أبواب كتاب اللعان، الحديث ٤ و ٢.

(٦)- الوسائل ١٥ / ٥٣٣، الباب ١٧ من كتاب الظهار، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٦

الفصل الحادى عشر فى الموارث

١- خبر عبد الملك بن أعين و مالك بن أعين، عن أبى جعفر «ع» قال: «سألته عن نصرانى مات و له ابن أخ مسلم و ابن أخت مسلم، و له أولاد و زوجه نصارى ... قيل له: فإن أسلم أولاده و هم صغار؟ فقال: يدفع ما ترك أبوهم الى الإمام حتى يدركوا، فإن أتموا على الإسلام إذا أدركوا دفع الإمام ميراثه إليهم، و إن لم يتموا على الإسلام إذا أدركوا دفع الإمام ميراثه إلى ابن أخيه و ابن أخته المسلمين. الحديث.» (١)

٢- صحيحه أبى بصير، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل مسلم مات و له أم نصرانيه ... فإن لم يسلم أحد من قرابته فإن ميراثه للإمام.» (٢)

٣- الأخبار الكثيره الوارده فى حكم ميراث من لا وارث له، فراجع الباب ٣ و ٤

من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه من الوسائل. «٣» ففي بعضها أنه من الأنفال، و في بعضها أنه للإمام، و في بعضها أنه يجعل في بيت مال المسلمين.

و الظاهر رجوع الجميع إلى أمر واحد، لما مرّ من أن الأنفال للإمام و لكن لا لشخصه بل لحيثه الإمامه و منصبها، فيصرف في مصالح المسلمين و ان كان من أعلى مصالحهم إداره شؤون شخص الإمام، فراجع ما حررناه في كتاب الخمس، و أشرنا إليه هنا في الفصل الرابع. و يأتي في الباب الثامن من هذا الكتاب أيضا.

(١) - الوسائل ١٧ / ٣٧٩، الباب ٢ من أبواب موانع الإرث، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٣٨١، الباب ٣ من أبواب موانع الإرث، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٥٤٧ و ٥٥١، باب أن من مات و لا وارث له ... و باب حكم ما لو تعذر

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٧

٤- صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله «ع» قال: «لا يستقيم الناس على الفرائض و الطلاق إلّا بالسيف.» «١» و نحوها غيرها.

فيستفاد من هذه الروايه أن دين الإسلام ليس كما توهمه بعض من لا خبره له من كونه مشرعا للقوانين و الآداب فقط من دون أن يلتفت الى القوه المجريه لها، بل إن اقامه الحكومه الحقه المقتدره لإجراء المقررات و القوانين المشرعه من أعظم أهدافه و تشريعاته، فانتظر لبيان ذلك و توضيحه.

(١) - الوسائل ١٧ / ٤١٩، الباب ٣ من أبواب موجبات الإرث، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٣٨

الفصل الثاني عشر فيما ورد في القضاء و الحدود

١- خبر اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله «ع» قال: «قال أمير المؤمنين «ع» لشريح: يا شريح، قد جلست

مجلسا لا يجلسه (ما جلسه) إلّا نبي أو وصي نبي أو شقي. «١»

٢- و خبر سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله «ع» قال: «اتقوا الحكومه، فان الحكومه إتما هي للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين: لنبي (كنبي) أو وصي نبي.» «٢»

أقول: هل المراد بالحكومه في الحديث خصوص القضاء أو مطلق الولاية التي من شئونها القضاء؟ وجهان. و لعل الأول أظهر. و قوله: «النبي»، هكذا في الكافي و التهذيب. و في الفقيه: «كنبي»، و لا يخفى وجود الفرق بينهما. اذ على الأول ينحصر في النبي و الوصي، دون الثاني.

و في مرآة العقول:

«لا- يخفى أن هذه الأخبار تدلّ بطواهرها على عدم جواز القضاء لغير المعصوم، و لا ريب أنهم- عليهم السلام- كانوا يبعثون القضاء الى البلاد، فلا بد من حملها على أن القضاء بالأصالة لهم و لا يجوز لغيرهم تصدّي ذلك إلّا بإذنهم. و كذا في قوله «ع»: لا يجلسه إلّا نبي، أي بالأصالة. و الحاصل ان الحصر إضافي بالنسبة الى

(١)- الوسائل ٧/١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ٧/١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٣٩

من جلس فيها بغير إذنهم و نصبهم «ع.» «١»

أقول: ما ذكره من الظهور مبنى على كون المراد بالوصي و بالإمام خصوص الإمام المعصوم. و حينئذ فوجوب حملها على من له القضاء بالأصالة أو على الحصر الإضافي واضح، إذ لا يمكن الالتزام بتعطّل القضاء الشرعي في عصر الغيبة و إن طالت آلاف سنه.

و أما ما قال من أنهم «ع» كانوا يبعثون القضاء الى البلاد فإثباته بالنسبة الى غير النبي «ص» و أمير المؤمنين

«ع» بحسب التاريخ مشكل. نعم، كان لهم «ع» وكلاء في بعض البلاد سرًا لرجوع شيعتهم اليهم في المسائل الشرعية و الحقوق الشرعية.

و أما بعث القضاء فلم يثبت، اللهم إلا أن يريد بذلك جعل منصب القضاء للفقهاء بنحو العموم، كما ربما يستفاد من مقوله عمر بن حنظله و مشهوره أبي خديجه.

٣- خبر الأصبغ بن نباته، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» أن ما أخطأت القضاء في دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين.» «٢»
و مثله خبر أبي مريم، عن أبي جعفر «ع» «٣».

فهذا السنخ من الأخبار يدل على أن من تشريعات الإسلام وجود الحكومه و الرئاسة و بيت المال العام.

٤- خبر البرقي، عن أبيه، عن علي «ع» قال: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء و الجهّال من الأطبّاء و المفاليس من الأكرياء.» قال: و قال «ع»: «حبس الإمام بعد الحد ظلم.» «٤»

٥- صحيحه عمر بن يزيد، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل مات

(١)- مرآه العقول ١٩ / ٢٣١ من ط. القديم، (أول كتاب القضاء).

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٦٥، الباب ١٠ من أبواب آداب القاضى، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ١١١، الباب ٧ من أبواب دعوى القتل من كتاب القصاص، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٢٢١، الباب ٣٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٠

و ترك امرأته و هى حامل، فوضعت بعد موته غلاما، ثم مات الغلام بعد ما وقع الى الأرض، فشهدت المرأه التى قبلتها أنه استهل و صاح حين وقع الى الأرض ثم مات.

قال: على الإمام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام.» «١»

٦- خبر حفص بن غياث قال: «سألت أبا عبد الله «ع»:

من يقيم الحدود؟

السلطان، أو القاضى؟ فقال: إقامة الحدود إلى من إليه الحكم. «٢»

و هل يراد بقوله: «من إليه الحكم»، القاضى أو الوالى الناصب له؟ وجهان.

و لعل الأول أظهر، فيراد أن القاضى بنفسه يجرى و ينفذ ما حكم به من الحدّ، فتأمل.

٧- قال المفيد فى المقنعه:

«فأما إقامة الحدود فهو إلى سلطان الإسلام المنصوب من قبل الله، و هم أئمة الهدى من آل محمد «ص» و من نصبوه لذلك من الأمراء و الحكّام. و قد فوّضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان.» «٣»

٨- و فى المستدرک عن الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه على بن الحسين، عن أبيه أن عليا «ع» قال: «لا يصلح الحكم و لا الحدود و لا الجمعه إلّا بإمام.» و رواه فى الدعائم عنه «ع» مثله و فيه: «بإمام عدل.» «٤»

٩- خبر حفص بن عون رفعه، قال: قال رسول الله «ص»: «ساعة إمام عدل أفضل من عباده سبعين سنة. و حدّ يقام لله فى الأرض أفضل من مطر أربعين صباحا.» «٥»

١٠- ما عن القطب الراوندى فى لبّ اللباب عن النبى «ص» قال: «يوم واحد

(١)- الوسائل ١٨ / ٢٥٩، الباب ٢٤ من أبواب الشهادات، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٣٨، الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٣٨، الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢. المقنعه / ١٢٩.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٢٠، الباب ٢٥ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤١

من سلطان عادل خير من مطر أربعين يوما. و حدّ يقام فى الأرض أزكى من عباده

أقول: فالله - تعالى - الذى لا يقطع بركاته و قطر السماء عن خلقه فى عصر من الأعصار كيف يقطع الإمامه و إقامة الحدود فى عصر الغيبه و ان طالت ما طالت بسبب سوء نيه الخليفه العباسى و غيره من الأمور؟!

١١- خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع» - فى رجل أقيمت عليه البيئه بأنه زنى ثم هرب قبل أن يضرب؟ قال: إن تاب فما عليه شىء، و إن وقع فى يد الإمام أقام عليه الحد، و إن علم مكانه بعث إليه. « ٢ »

١٢- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع» قال: «قلت له: رجل جنى إلى، أعفو عنه أو أرفعه الى السلطان؟ قال: هو حَقَّك، إن عفوت عنه فحسن، و إن رفعته الى الإمام فإنما طلبت حقك، و كيف لك بالإمام؟» « ٣ »

١٣- موثقه سماعه بن مهران، عن أبى عبد الله «ع» قال: «من أخذ سارقا فعفا عنه فذلك له، فإذا رفع إلى الإمام قطعه. الحديث.» « ٤ »

١٤- و فى الفقيه: «قال رسول الله «ص»: لا يحلّ لوال يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يجلد أكثر من عشره أسواط إلّا فى حدّ. و أذن فى أدب المملوك من ثلاثه إلى خمس. « ٥ »

١٥- مرسله البرقى، عن بعض أصحابه، عن بعض الصادقين «ع» عن أمير المؤمنين «ع»: «إذا قامت البيئه فليس للإمام ان يعفو، و إذا أقرّ الرجل على نفسه فذاك إلى

(١) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢١٦، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١٠.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٣٢٨، الباب ١٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٤.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٣٢٩، الباب ١٧ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٣٣٠، الباب ١٧ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٢

الإمام: إن شاء عفا و إن شاء قطع.» «١»

١٦- صحيحه الفضيل، قال: «سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: من أقرّ على نفسه عند الإمام بحق من حدود الله مره واحده، حرّا كان أو عبداً، أو حرّه كانت أو أمه فعلى الإمام أن يقيم الحد عليه للذى أقرّ به على نفسه، كائنا من كان إلّا الزانى المحصن. الحديث.» «٢»

١٧- خبر الحسين بن خالد، عن أبي عبد الله «ع» قال: سمعته يقول: «الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل يزنى أو يشرب الخمر أن يقيم عليه الحد و لا يحتاج الى بينه مع نظره، لأنه أمين الله فى خلقه. الحديث.» «٣»

١٨- و قال الصادق «ع» فى رجل قال لامرأته يا زانية، قالت: أنت أزنى منى، فقال: «عليها الحد فيما قذفت به، و أما إقرارها على نفسها فلا تحد حتى تقر بذلك عند الإمام أربع مرات.» «٤»

١٩- خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع» قال: «يقطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع بعد، فإن عاد حبس فى السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين.» «٥» و نحوه روايات اخر.

٢٠- خبر عيسى بن عبد الله قال: «قلت لأبى عبد الله «ع»: السارق يسرق العام فيقدم الى الوالى ليقطع فيوهب، ثم يؤخذ فى قابل و قد سرق الثانيه و يقدم الى السلطان فبأى السرقتين يقطع؟ قال: يقطع بالأخير. الحديث.» «٦»

٢١- خبر حمزه بن حرمان، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» (الى قوله): و إن كان

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٣١، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل

١٨/٣٤٣، الباب ٣٢ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٨/٣٤٤، الباب ٣٢ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١٨/٤٤٧، الباب ١٣ من أبواب حد القذف، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ١٨/٤٩٣، الباب ٥ من أبواب حد السرقة، الحديث ٦.

(٦)- الوسائل ١٨/٥٠٠، الباب ٩ من أبواب حد السرقة، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٣

الميت لم يتوال الى أحد حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين. فقلت: فما حال الغاصب؟

فقال: اذا هو أوصل المال الى امام المسلمين فقد سلم. الحديث. «١»

٢٢- خبر الفقيه و فيه: «فجرت السنه فى الحدّ أنه إذا رفع الى الإمام و قامت عليه البيّنه أن لا يعطل و يقام.» «٢»

٢٣- خبر المفضل بن صالح، عن أبى عبد الله «ع» قال: «إذا سرق السارق من البيدر من إمام جائر فلا قطع عليه أنما أخذ حقّه، فاذا كان من إمام عادل عليه القتل.» «٣»

٢٤- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع» قال: «من شهر السلاح فى مصر ... فجزأوه جزاء المحارب و أمره الى الإمام: إن شاء قتله و صلبه، و ان شاء قطع يده و رجله.

الحديث.» «٤»

٢٥- صحيحه بريد، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن قول الله - عزّ و جلّ -:

«إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله»، قال: ذلك الى الإمام، يفعل ما شاء. قلت:

فمفوّض ذلك اليه؟ قال: لا و لكن نحو الجنايه.» «٥»

٢٦- خبر عبد الله بن طلحه، عن أبى عبد الله «ع» فى قول الله - عزّ و جلّ -: «إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله» الآيه، «هذا نفى المحارب (المحاربه- كا). غير هذا النفى. قال:

يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل

و ينفى و يحمل في البحر ثم يقذف به. الحديث. «٦»

٢٧- خبر عمّار الساباطي، قال: «سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: كل مسلم بين

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٠١، الباب ١٠ من أبواب حد السرقة، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٠٩، الباب ١٨ من أبواب حد السرقة، الحديث ٤.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٥١٩، الباب ٢٤ من أبواب حد السرقة، الحديث ٥.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٥٣٢، الباب ١ من أبواب حد المحارب، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٥٣٣، الباب ١ من أبواب حد المحارب، الحديث ٢.

(٦)- الوسائل ١٨ / ٥٤٠، الباب ٤ من أبواب حد المحارب، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٤٤

مسلمين ارتد عن الإسلام ... و على الإمام أن يقتله و لا يستتبه. «١»

٢٨- صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله «ع» انه سئل عن شتم رسول الله «ص» فقال: «يقتله الأذنى فالأذنى قبل أن يرفع

الى الإمام.» «٢»

٢٩- روى الترمذى بسنده عن رسول الله «ص» انه قال: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله

فإن الإمام ان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبه.» «٣»

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٤٥، الباب ١ من أبواب حد المرتد، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٥٤، الباب ٧ من أبواب حد المرتد، الحديث ١.

(٣)- سنن الترمذى ٢ / ٤٣٨، الباب ٢ من أبواب الحدود، الحديث ١٤٤٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٤٥

الفصل الثالث عشر فيما ورد في القصاص و الديات

١- خبر الفضيل، قال: «قلت لأبي جعفر (ع): عشرة قتلوا رجلا؟ قال: إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا و غرموا تسع ديات، و إن شاءوا تخيروا رجلا فقتلوه ... ثم الوالى بعد يلى أدبهم و حبسهم.» «١»

خبر أبي العباس و غيره، عن أبي عبد الله «ع» قال: «إذا اجتمع العده على قتل رجل واحد حكم الوالى أن يقتل أيهم شاءوا. الحديث.» «٢» و نحوه غيره.

٣- صحيحه حريز، عن أبي عبد الله «ع» قال: سألته عن رجل قتل رجلا عمدا، فرفع الى الوالى فدفعه الوالى الى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء؟ قال: «أرى أن يحبس الذين خلصوا القاتل.

الحديث.» «٣»

٤- صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» قال: «قضى عليّ «ع» فى رجلين أمسك أحدهما و قتل الآخر، قال: «يقتل القاتل و يحبس الآخر حتى يموت غما. الحديث.» «٤»

و نحوها غيرها، حيث ان الحبس أنما يقع بيد الحكام و الولاة.

(١)- الوسائل ١٩ / ٣٠، الباب ١٢ من أبواب القصاص، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٣٠، الباب ١٢ من أبواب القصاص، الحديث ٧.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٣٤، الباب ١٦ من أبواب القصاص، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٩ / ٣٥، الباب ١٧ من أبواب القصاص، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٦

٥- صحيحه زراره، عن أبي جعفر «ع» فى عبد جرح رجلين ... قيل له: فان جرح رجلا- فى اول النهار و جرح آخر فى آخر النهار؟ قال: «هو بينهما ما لم يحكم الوالى فى المجروح الأول.» «١»

٦- صحيحه ابن سنان، قال: «سمعت أبا عبد الله «ع» يقول فى رجل أراد امرأه على نفسها حراما فرمته بحجر فأصابت منه مقتلا، قال: «ليس عليها شىء فيما بينها و بين الله- عزّ و جلّ-، و إن قدمت الى إمام عادل أهدر دمه.» «٢»

٧- خبر محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع» قال: «من قتله القصاص بأمر الإمام فلا دية له

٨- صحىحه ابى بصير، قال: «سألت أبا جعفر «ع» عن رجل قتل رجلا مجنونا فقال: «إن كان المجنون أراه فدفعه عن نفسه (فقتله) فلا شىء عليه من قود ولا ديه، و يعطى ورثته ديته من بيت مال المسلمين. الحديث.» «٤»

٩- خبر أبى الورد، قال: «قلت لأبى عبد الله «ع» أو لأبى جعفر: أصلحك الله، رجل حمل عليه رجل مجنون فضربه المجنون ضربه فتناول الرجل السيف من المجنون فضربه فقتله؟ فقال: «أرى ان لا يقتل به ولا يغرم ديته، و تكون ديته على الإمام و لا يبطل دمه.» «٥»

١٠- خبر أبى عبيده، قال: «سألت أبا جعفر «ع» عن أعمى فقأ عين صحىح؟ فقال: «إن عمد الأعمى مثل الخطأ، هذا فيه الديه فى ماله، فإن لم يكن له مال

(١)- الوسائل ١٩ / ٧٧، الباب ٤٥ من أبواب القصاص، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٤٤، الباب ٢٣ من أبواب القصاص، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٤٧، الباب ٢٤ من أبواب القصاص، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ١٩ / ٥١-٥٢، الباب ٢٨ من أبواب القصاص، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١٩ / ٥٢، الباب ٢٨ من أبواب القصاص، الحديث ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٧

فالدیه على الإمام و لا يبطل حق امرئ مسلم.» «١»

١١- صحىحه أبى ولاد الحناط، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل مسلم قتل رجلا مسلما (عمدا) فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلما أولياء من أهل الذمه من قرابته، فقال: «على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته (دينه) الإسلام، فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل اليه، فإن شاء قتل و إن شاء عفا و إن

شاء أخذ الدية. فإن لم يسلم أحد كان الإمام ولي أمره، فإن شاء قتل و إن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين، لأن جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين. قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ قال: فقال: إنما هو حق جميع المسلمين، و إنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية و ليس له أن يعفو.» (٢)

١٢- و صحيحته الأخرى، قال: «قال أبو عبد الله (ع) في الرجل يقتل و ليس له ولي إلا الإمام: «انه ليس للإمام أن يعفو، له أن يقتل أو يأخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين، لأن جناية المقتول كانت على الإمام و كذلك تكون ديته لإمام المسلمين.» (٣)

أقول: لا- يخفى أن الصحيحتين من أقوى الشواهد على ما ذكرناه مرارا من أن كون الشيء للإمام عبارته أخرى عن كونه للمسلمين، فيراد به كونه لمنصب الإمامه و تحت اختيار الإمام لا لشخص الإمام، و لو كان لشخصه لكان له العفو قطعا. و قد مر في ميراث من لا- وارث له أن المذكور في بعض الأخبار كونه من الأنفال، و في بعضها أنه للإمام، و في بعضها أنه يجعل في بيت مال المسلمين، و عرفت أن الجميع يرجع الى أمر واحد. و المراد كونه للمسلمين و لكنه في تصرف الإمام و اختياره. و يبعد جدا في مقام التشريع جعل جميع الأنفال، أى الأموال

(١)- الوسائل ١٩ / ٦٥، الباب ٣٥ من أبواب القصاص، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٩٣، الباب ٦٠ من أبواب القصاص، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٩٣، الباب ٦٠ من أبواب القصاص، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٨

اللّه لكافه البشر و خمس جميع ما يملكه الناس ملكا لشخص واحد، فراجع ما حررناه فى كتاب الخمس، و فى الباب الثامن من هذا الكتاب.

١٣- روايه عبد الله بن سنان و عبد الله بن بكير، عن أبى عبد الله «ع» قال:

«قضى أمير المؤمنين «ع» فى رجل وجد مقتولا لا يدري من قتله، قال: «إن كان عرف له أولياء يطلبون ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين و لا يبطل دم امرئ مسلم، لأن ميراثه للإمام فكذلك تكون ديته على الإمام، و يصلون عليه و يدفوناه. قال: و قضى فى رجل زحمه الناس يوم الجمعة فى زحام الناس فمات أن ديته من بيت مال المسلمين.» «١»

و نحوها غيرها، فراجع.

١٤- خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع» قال: «إن وجد قتيل بأرض فلاة أدت ديته من بيت المال، فإن أمير المؤمنين «ع» كان يقول: لا يبطل دم امرئ مسلم.» «٢»

و نحوه غيره، فراجع الباب ٩ و ١٠ من ابواب دعوى القتل. «٣»

١٥- خبر إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله «ع» قال: «قلت: ميت قطع رأسه؟ قال: عليه الدية. قلت: فمن يأخذ ديته؟ قال: الإمام، هذا لله. و ان قطعت يمينه أو شىء من جوارحه فعليه الأرش للإمام.» «٤»

١٦- صحيحه أبى و لاد، عن أبى عبد الله «ع» قال: «ليس فيما بين أهل الذمه معاقله فيما يجنون من قتل أو جراحه، إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجنايه على إمام المسلمين لأنهم يؤدون إليه الجزية، كما يؤدى العبد الضريبه الى سيده. قال: و هم مماليك للإمام، فمن أسلم منهم فهو حر.» «٥»

(١)- الوسائل ١٩ / ١٠٩، الباب ٦ من ابواب دعوى القتل، الحديث

(٢)- الوسائل ١٩ / ١١٢، الباب ٨ من أبواب دعوى القتل، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٩ / ١١٤ و ١١٦، باب ثبوت القسامه ... و باب كيفية القسامه.

(٤)- الوسائل ١٩ / ٢٤٨، الباب ٢٤ من أبواب ديوات الأعضاء، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ١٩ / ٣٠٠، الباب ١ من أبواب العاقله، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٩

١٧- خبر أبي بصير، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل قتل رجلا متعمدا ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه؟ قال: «إن كان له مال أخذت الديه من ماله و إنما فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم يكن له قرابه أداه الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم.» و في روايه أخرى: «ثم للوالى بعد أدبه و حبسه.» «١»

١٨- مرسله يونس، عن أحدهما انه قال في الرجل إذا قتل رجلا خطأ فمات قبل أن يخرج الى أولياء المقتول من الديه: «ان الديه على ورثته، فإن لم يكن له عاقله فعلى الوالى من بيت المال.» «٢»

١٩- خبر عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع» قال في مكاتب قتل رجلا خطأ ... فإن عجز المكاتب فلا عاقله له، إنما ذلك على إمام المسلمين.» «٣»

٢٠- ما عن كتاب ظريف، عن أمير المؤمنين «ع» فيمن لم يكن له من يحلف معه و لم يوثق به على ما ذهب من بصره: «انه يضاعف عليه اليمين ... و الوالى يستعين في ذلك بالسؤال و النظر و التثبت في القصاص و الحدود و القود.» «٤»

اعلم انا الى هنا مررنا على أبواب كتاب الوسائل مرورا إجماليا، فضبطنا منها كثيرا من الأخبار التي ذكر فيها لفظ الإمام، أو الوالى، أو السلطان، أو الحاكم، أو الأمير،

أو بيت المال، أو الجبر بالسيف، أو السجن أو نحو ذلك مما يستفاد منه إجمالاً أن تشريع القوانين و الأحكام فى الإسلام فى الأبواب المختلفه كان على أساس حكومه إسلاميه تكون وظيفتها إجراء هذه القوانين المختلفه و تنفيذها و لو بالقوه القاهره.

و بالجمله فكما شرعت فى الإسلام القوانين و الأحكام، شرّع فيه نظام الإجراء

(١)- الوسائل ١٩ / ٣٠٢-٣٠٣، الباب ٤ من أبواب العاقله، الحديث ١ و ٢.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٣٠٢-٣٠٤، الباب ٦ من أبواب العاقله، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٣٠٨، الباب ١٢ من أبواب العاقله، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٩ / ٢٢٠، الباب ٣ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٠

و التنفيذ أيضاً. فالحكومه داخله فى نسج الإسلام و نظامه. و قد ذكرنا ما ذكرناه فى ثلاثه عشر فصلاً، و لم نكن بصدد الاستقصاء، بل بصدد ذكر نماذج من الأبواب المختلفه. و الأولى ذكر نماذج من الفقه الإسلامى و فتاوى الأصحاب أيضاً، و نكتفى فيها بالموارد التى لم نعر فيها على روايه، و نجعل المرجع كتاب النهايه لشيخ الطائفه و كتاب الشرائع للمحقق الحلى - طاب ثراهما- و نجعل هذا فصلاً مستقلاً، فنقول:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥١

الفصل الرابع عشر فى التعرض لبعض عبارات الفقهاء و فتاواهم التى علق فيها الحكم على الإمام،

أو الوالى، أو السلطان، أو الحاكم أو نحو ذلك مما يشكل حملة على خصوص الإمام المعصوم

١- قال فى النهايه:

«و قد يكون الأمر بالمعروف باليد، بأن يحمل الناس على ذلك بالتأديب و الردع و قتل النفوس و ضرب من الجراحات، إلّا أن هذا الضرب لا يجب فعله إلّا بإذن سلطان الوقت المنصوب للرئاسه ... و إنكار المنكر يكون بالأنواع الثلاثه التى ذكرناها،

فأما باليد فهو أن يؤدّب فاعله بضرب من التأديب: إما الجراح أو الألم أو الضرب، غير أن ذلك مشروط بالإذن من جهة السلطان حسب ما قدّمناه.» (١)

٢- وفي كتاب الأمر بالمعروف من الشرائع:

«و لو افتقر الى الجراح أو القتل هل يجب؟ قيل: نعم، وقيل: لا إلّا بإذن الإمام، وهو الأظهر.» (٢)

أقول: لو توقف إجراء المعروف و الردع عن المنكر على الجراح و الضرب فهل يجبان مطلقا، أو يشترطان بالإذن من الإمام؟ وجهان، بل قولان: من إطلاق الأدلّة، و من أن الجواز بنحو الإطلاق لكل أحد يوجب الهرج و المرج بل و اختلال

(١)- النهاية للشيخ / ٣٠٠.

(٢)- الشرائع / ١ / ٣٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٥٢

النظام في بعض المراحل.

و في خبر جابر، عن أبي جعفر «ع»: «فأنكروا بقلوبكم و ألفظوا بألسنتكم و صكّوا بها جباههم.».

و في خبر يحيى الطويل، عن أبي عبد الله «ع»: «ما جعل الله بسط اللسان و كفّ اليد و لكن جعلهما يبسطان معا و يكفان معا.»

فإطلاق هذين الخبرين و بعض الأخبار الأخر يقتضى عدم الاشتراط، فراجع الوسائل الباب ٣ من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر «١». هذا.

و لو قيل بعدم اشتراط الوجوب و لكن الوجود يشترط غالبا بإذن الإمام و الحاكم- اذ الضرب و الجراح لا يحصلان إلّا على أساس القدره، فيجب تحصيل الحكومه الحقه لتحصل القدره على التنفيذ مع النظم- كان ذلك موافقا للتحقيق. فالإمام شرط للوجود، لا- للوجوب. و تكون أدله الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بكثرتها و تعاضدها و إطلاقها من أقوى الأدله على وجوب إقامة الدولة الحقه، و الى ذلك اشار خبر يحيى الطويل. اذ المستفاد منه

ان المقصود من الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لا- يحصل إلما بتحصيل القدره و بسط اليد، اذ لا أثر غالبا للأمر و النهى المجردين اذا لم يتعقبهما إعمال القدره مع التخلف، و الله- تعالى- أجلّ من أن يجعل حكما لا يترتب عليه خاصيه و أثر. و التفصيل موكول الى محله.

و سيأتى البحث فى مسأله الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و إداره الحسبه فى الفصل الخامس من الباب السادس، فانتظر.

٣- و فى كتاب التجاره من الشرائع:

«و أن يكون البائع مالكا أو ممن له أن يبيع عن المالك، كالأب و الجد للأب و الوكيل و الوصى و الحاكم و أمينه.» «٢»

(١)- الوسائل ١١/٤٠٣-٤٠٧، باب وجوب الأمر و النهى بالقلب ثم ...، الحديث ١ و ٢ و ...

(٢)- الشرائع ١٤/٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٣

٤- و فيه أيضا:

«و يجبر المحتكر على البيع و لا يسعّر عليه، و قيل: يسعّر. و الأول أظهر.» «١»

٥- و فى المتاجر من النهايه:

«و متى ضاق على الناس الطعام و لم يوجد إلّا عند من احتكره كان على السلطان أن يجبره على بيعه و يكرهه عليه.» «٢»

٦- و فى كتاب الديون من النهايه:

«و من وجب عليه الدين لا يجوز له مطله و دفعه مع قدرته على قضائه، فإن مطل و دفع كان على الحاكم حبسه و إلزامه الخروج مما وجب عليه، فان حبسه ثم ظهر له بعد ذلك إعساره وجب تخليته، و إن لم يكن معسرا غير انه يدفع به جاز للحاكم أن يبيع عليه متاعه و عقاره و يقضى عنه ما وجب عليه. و ان كان من وجب عليه الدين و ثبت

غائبا وجب أيضا على الحاكم سماع البيه عليه و يجوز له أن يبيع عليه شيئا من أملاكه.» (٣)

٧- و في المكاسب من النهايه:

«تولّى الأمر من قبل السلطان العادل الأمر بالمعروف و الناهى عن المنكر الواضع الأشياء مواضعها جائز مرغّب فيه، و ربما بلغ حد الوجوب.» (٤)

٨- و فيها أيضا:

«و متى تولى شيئا من أمور السلطان من الإمارة و الجبايه و القضاء و غير ذلك من أنواع الولايات فلا بأس أن يقبل على ذلك الأرزاق و الجوائز و الصلات، فإن كان ذلك من جهه سلطان عادل كان ذلك حلالا له طلقا، و إن كان من جهه

(١)- الشرائع ٢ / ٢١.

(٢)- النهايه للشيخ / ٣٧٤.

(٣)- النهايه للشيخ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٤)- النهايه للشيخ / ٣٥٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٤

سلطان الجور فقد رخص له في قبول ذلك من جهتهم لأن له حظا في بيت المال.» (١)

٩- و فيها أيضا:

«و لا بأس بأخذ الأجر و الرزق على الحكم و القضاء بين الناس من جهه السلطان العادل حسب ما قدمناه، فأما من جهه سلطان الجور فلا يجوز إلّا عند الضروره أو الخوف.» (٢)

١٠- و في كتاب الرهن من الشرائع:

«و إذا وضعه على يد عدل فللعدل ردّه عليهما أو تسليمه الى من يرتضيانه ...

و لو استترا قبضه الحاكم. و لو كانا غائبين و أراد تسليمه إلى الحاكم أو عدل آخر من غير ضروره لم يجز و يضمن لو سلم، و كذا لو كان أحدهما غائبا. و إن كان هناك عذر سلمه الى الحاكم ... و لو خان العدل نقله الحاكم الى أمين غيره ... و إذا حلّ الأجل و تعذر الأداء كان للمرتهن البيع إن كان و كيلا و

إلّا رفع أمره الى الحاكم ليلزمه بالبيع، فان امتنع كان له حبسه و له أن يبيع عليه ... اذا رهن مشاعا و تشاحّ الشريك و المرتهن في إمساكه انتزعه الحاكم و أجره إن كان له أجره ...

و لو طلب كل واحد منهما نقدا غير النقد الغالب و تعاسرا ردهما الحاكم الى الغالب. «٣»

١١- و في كتاب الحجر من الشرائع:

«لا يثبت حجر المفلس إلّا بحكم الحاكم، و هل يثبت في السفیه بظهور سفهه؟ فيه تردد، و الوجه أنه لا يثبت. و كذا لا يزول إلّا بحكمه.» «٤»

١٢- و في الشركه من الشرائع:

(١)- النهايه للشيخ / ٣٥٧.

(٢)- النهايه للشيخ / ٣٦٧.

(٣)- الشرائع ٢ / ٨٠ - ٨٢، و ٨٤ - ٨٥.

(٤)- الشرائع ٢ / ١٠٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٥

«فكل ما لا ضرر في قسمته يجبر الممتنع مع التماس الشريك للقسمه.» «١»

١٣- و في الوديعه منه:

«لا يبرأ المودع إلّا بردها إلى المالك أو وكيله، فان فقدهما فإلى الحاكم مع العذر.» «٢»

١٤- و في الوكاله منه:

«و ينبغي للحاكم أن يوكل عن السفهاء من يتولى الحكومه عنهم.» «٣»

١٥- و في الوكاله من النهايه:

«و للناظر في أمور المسلمين و لحاكمهم أن يوكل على سفهائهم و أيتامهم و نواقص عقولهم من يطالب بحقوقهم و يحتج عنهم و لهم.» «٤»

«لو أوصى الى العدل ففسق بعد موت الموصى أمكن القول ببطلان وصيته، لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه فلم يتحقق عند زواله، فحينئذ يعز له الحاكم و يستتبع مكانه ... و لو أوصى الى اثنين ... و للحاكم جبرهما على الاجتماع فإن تعاسرا جاز له الاستبدال بهما ... و لو مرض أحدهما أو عجز ضم اليه الحاكم من

يقويه ... و لو ظهر للوصى عجز ضم اليه مساعد و ان ظهر منه خيانه و جب على الحاكم عزله و يقيم مكانه أمينا ... و كذا لو مات إنسان و لا وصى له كان للحاكم النظر فى تركته.» «٥»

(١)- الشرائع ٢ / ١٣٢.

(٢)- الشرائع ٢ / ١٦٧.

(٣)- الشرائع ٢ / ١٩٨.

(٤)- النهايه للشيخ / ٣١٧.

(٥)- الشرائع ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٦

١٧- و فى النهايه:

«فإن ظهر من الوصى بعده خيانه كان على الناظر فى أمر المسلمين أن يعزله و يقيم أمينا مقامه، و إن لم تظهر منه خيانه إلا أنه ظهر منه ضعف و عجز عن القيام بالوصيه كان للناظر فى أمر المسلمين أن يقيم معه أمينا ضابطا يعينه.» «١»

١٨- و فى النكاح من الشرائع:

«لا ولايه فى عقد النكاح لغير الأب و الجد للأب و ان علا و المولى و الوصى و الحاكم.» «٢»

١٩- و فى النكاح من النهايه:

«و متى لم يقم الرجل بنفقه زوجته و بكسوتها و كان متمكنا من ذلك ألزمه الإمام النفقه أو الطلاق.» «٣»

٢٠- و فيه أيضا:

«و إن تزوجت المرأة برجل على أنه صحيح فوجدته خصيا كانت بالخيار ... و على الإمام أن يعزّره لثلا يعود الى مثل ذلك.» «٤»

٢١- و فى النكاح من الشرائع:

«فإذا كان النشوز منهما و خشى الشقاق بعث الحاكم حكما من أهل الزوج و آخر من أهل المرأه.» «٥»

(١) - النهايه للشيخ / ٦٠٧.

(٢) - الشرائع / ٢ / ٢٧٦.

(٣) - النهايه للشيخ / ٤٧٥.

(٤) - النهايه للشيخ / ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٥) - الشرائع / ٢ / ٣٣٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٧

٢٢- و في الطلاق من الشرائع:

«و لو لم يكن له (المجنون) وليّ طلق عنه السلطان أو من نصبه

للنظر في ذلك.» (١)

٢٣- و في الطلاق من النهايه:

«فإن طلق الرجل امرأته و هو زائل العقل بالسكر أو الجنون أو المرّه أو ما أشبهها كان طلاقه غير واقع ... فإن لم يكن له وليّ طلق عنه الإمام أو من نصبه الإمام.» (٢)

٢٤- و في الظهار من الشرائع:

«العاشره: إن صبرت المظاهره فلا اعتراض، و ان رفعت أمرها الى الحاكم خيره بين التكفير و الرجعه أو الطلاق.» (٣)

٢٥- و في الطلاق من النهايه في حكم الإيلاء:

«فإذا فعل ذلك كانت المرأه بالخيار: إن شاءت صبرت عليه أبدا، و إن شاءت خاصمته الى الحاكم، فإن استعدت عليه أنظره الحاكم بعد رفعها إليه أربعه أشهر ... و إن أقام على عضلها و الامتناع من وطئها خيره الحاكم ...، فإن أبى الرجوع و الطلاق جميعا و أقام على الإضرار بها حبسه الحاكم في حظيره من قصب و ضيق عليه في المطعم و المشرب ...» (٤)

٢٦- و في إحياء الموات من الشرائع:

«و لو اقتصر على التحجير و أهمل العماره أجبره الإمام على أحد الأمرين: إما الإحياء، و إما التخليه بينهما و بين غيره. و لو امتنع أخرجها السلطان من يده

(١)- الشرائع ٣ / ١٢.

(٢)- النهايه للشيخ / ٥٠٩.

(٣)- الشرائع ٣ / ٦٦.

(٤)- النهايه للشيخ / ٥٢٧ - ٥٢٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٨

لثلا يعطلها.» (١)

٢٧- و في المتاجر من النهايه (باب المزارعه و المساقاه):

«و من أخذ أرضاً ميتة فأحياها كانت له و هو أولى بالتصرف فيها إذا لم يعرف لها ربّ، و كان للسلطان طسق الأرض.» «٢»

٢٨- و في اللقطة من الشرائع:

«و إذا وجد الملتقط سلطاناً ينفق عليه استعان به، و إلّا استعان بالمسلمين ...

الرابعه: اذا كان للمنبوذ ما افتقر

الملتقط في الإنفاق عليه الى إذن الحاكم ...

السادس: عاقله اللقيط الإمام اذا لم يظهر له نسب ... و في خطأه لديه على الإمام ... و يبرأ لو سلمه (البعير) الى صاحبه و لو فقدته سلمه الى الحاكم ... و إن شاء دفعها (الشاه) الى الحاكم ليحفظها أو يبيعها و يوصل ثمنها الى المالك ...

الأولى: اذا لم يجد الآخذ سلطانا ينفق على الضالته أنفق من نفسه و رجع به ...

و لو كانت (اللقطه) مما لا يبقى كالطعام قومه على نفسه و انتفع به، و إن شاء دفعه الى الحاكم ... و إن رأى الحاكم الحظ في بيعه و تعريف ثمنه جاز.» (٣)

٢٩- و في شهادات النهايه:

«و ينبغي للإمام أن يعزّر شهود الزور و يشهرهم في أهل محلّتهم لكي يرتدع غيرهم عن مثله في مستقبل الأوقات.» (٤)

٣٠- و في حدود النهايه:

«و إذا زنا اليهودى أو النصرانى بأهل ملّته كان الإمام مخيرا بين إقامة الحدّ عليه بما تقتضيه شريعة الإسلام و بين تسليمه الى أهل دينه أو دين المرأه ليقيموا عليهم

(١)- الشرائع ٣ / ٢٧٥.

(٢)- النهايه للشيخ / ٤٤٢-٤٤٣.

(٣)- الشرائع ٣ / ٢٨٤-٢٨٦، و ٢٨٩-٢٩٠، و ٢٩٢.

(٤)- النهايه للشيخ / ٣٣٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٥٩

الحدود على ما يعتقدونه.» (١)

٣١- و فيها أيضا:

«و اذا كان الذى وجب عليه الرجم قد قامت عليه به بينه كان أول من يرحمه الشهود ثم الإمام ثم الناس. و إن كان قد وجب عليه ذلك بالإقرار كان أول من يرحمه الإمام ثم الناس.» (٢)

«من وطئ امرأه ميتة ... و إن كانت الموطوءة زوجته وجب عليه التعزير دون الحد الكامل حسب ما يراه الإمام في

الحال ... و من نكح بهيمه كان عليه التعزير بما دون الحد حسب ما يراه الإمام في الحال.» (٣)

٣٣- وفيها أيضا:

«و من بنج غيره أو أسكره بشىء احتال عليه فى شربه أو أكله ثم أخذ ماله عوقب على فعله ذلك بما يراه الإمام و استرجع عنه ما أخذ ... و المحتال على أموال الناس بالمكر و الخديعة و تزوير الكتب و الشهادات الزور و الرسالات الكاذبه و غير ذلك يجب عليه التأديب و العقاب و أن يغرم ما أخذ بذلك على الكمال، و ينبغى للسلطان أن يشهره بالعقوبه لكى يرتدع غيره عن فعل مثله.» (٤)

٣٤- و فى الديات من النهايه:

«و إذا أمر إنسان حرًا بقتل رجل فقتله المأمور وجب القود على القاتل دون الأمر، و كان على الإمام حبسه ما دام حيًا.» (٥)

(١)- النهايه للشيخ / ٦٩٦.

(٢)- النهايه للشيخ / ٧٠٠.

(٣)- النهايه للشيخ / ٧٠٨.

(٤)- النهايه للشيخ / ٧٢١-٧٢٢.

(٥)- النهايه للشيخ / ٧٤٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٠

٣٥- و فيها أيضا:

«و إذا قتل الذمى مسلما عمدا دفع برمته هو و جميع ما يملكه الى أولياء المقتول، فإن أرادوا قتله كان لهم ذلك و يتولّى ذلك عنهم السلطان، و إن أرادوا استرقاقه كان رقا لهم.» (١)

٣٦- و فيها أيضا:

«من قلب على رأس إنسان ماء حارًا فامتعت شعره فلم ينبت كان عليه الديه كامله، فان نبت و رجع الى ما كان كان عليه أرشه حسب ما يراه الإمام.» (٢)

فهذه بعض المسائل التى استخرجناها من كتابى النهايه و الشرائع التى أرجع فيها الحكم الى الحاكم، أو الوالى، أو الإمام، أو

السلطان أو نحو ذلك، و كان بناؤنا في ذكر الفتاوى على الاقتصار على الموارد التي

لم نتعرض فى الفصول السابقه لرواياتها، و إلا لزادت على ذلك بكثير.

و أنت اذا تتبعت مصنفات الفريقين فى الفقه أو فى الحديث لا تجد مصنفًا إلا و يوجد فيه هذا السنخ من الأحاديث أو الفتاوى فى غايه الكثره. كما انك لا تجد فقيها من الفقهاء فى عصر من الأعصار أو مصر من الأمصار لم يكن مرجعا لهذا السنخ من المسائل العامه المرتبطه بقائد المسلمين و إمامهم.

و لم يكن غرضنا استقصاء الروايات و الفتاوى، فإنه يتوقف على فراغ واسع لا يتيسر لى فعلا، بل كان الغرض ذكر نماذج من الأبواب المختلفه، فتدبر.

(١) - النهايه للشيخ / ٧٤٨.

(٢) - النهايه للشيخ / ٧٤٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤١

الفصل الثالث من الباب الثالث فيما يستدل به لضروره الحكومه فى جميع الأعصار

إشاره

اعلم أنا قد عقدنا الباب الأول من الكتاب فيما يقتضيه الأصل فى مسأله الولايه، و الباب الثانى فى بيان ولايه النبى «ص» و الأئمه المعصومين «ع»، و الباب الثالث لبيان لزوم الولايه و ضرورتها و وجوب الاهتمام بها فى جميع الأعصار، و فصلنا هذا الباب بفصول اربعه:

تعرضنا فى الفصل الأول منها لبعض الكلمات المشتمله على ادعاء الإجماع أو الاتفاق فى المسأله.

و فى الفصل الثانى مررنا مرورا اجماليا على الروايات و الفتاوى المعلقه فيها الأحكام على الإمام أو السلطان أو الوالى أو الحاكم أو نحو ذلك مما يستفاد منها اجمالا كون الولايه و الحكومه داخله فى نسج الإسلام و نظامه. و قد اشتمل هذا الفصل على اربعه عشر فصلا، كما مرّ.

فالآن نعقد الفصل الثالث من الباب لبيان ما يستدل به على لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار و نذكر لذلك عشره أدله:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٤٢

الدليل الأول: [تشريعات الإسلام و قوانينه تشهد على لزوم الحكومه]

انه قد حصلت لنا من السبر الإجمالي للأخبار و الفتاوى نتيجتان:

الأولى: ان دين الإسلام ليس كما يزعمه بعض البسطاء السذج من المسلمين، بل و بعض السذج من علماء الدين أيضا- نتیجه لإلقاءات المستعمرين و عملائهم- ليس منحصرًا في عدّه أعمال عباديه و آداب و مراسيم شخصيه فقط، بل هو نظام واسع كافل لجميع ما يحتاج اليه الإنسان و يواجهه في معاشه و معاده من بدو تكوّنه الى آخر مراحل حياته من المصالح الفرديه و الاجتماعيه، و ما يجب أو ينبغي أن يكون عليه الإنسان في قبال خالقه و عائلته و بيئته، و علاقاته الاقتصاديه و السياسيّه و روابط الحاكم و الرعيه و علاقته مع سائر الأمم و نحو ذلك.

الثانيه: ان الإسلام ليس

ينحصر في التقنين و التشريع فقط من دون التفات الى القوّه المنفّذه و شرائطها، بل شرّعت أحكامه و مقرراته على أساس الحكومه الصالحه العادله التي تقدر على إجراء المقررات و تنفيذها. فاشتبك فيه التقنين و التنفيذ معا و كانت الحكومه الصالحه المنفّذه للقوانين من أهم برامجه و داخله في نسجه و نظامه، بنحو يوجب تعطيل الحكومه تعطيل الأحكام و إهمالها. فيجب على المسلمين الاهتمام بأمر الحكومه. و قد تحصّلت لك هاتان النتيجتان من سير الأخبار و الفتاوى و الدقه فيها، كما مرّ.

و لو فرض المناقشه في استفاده تعين الحكومه من الفتاوى المذكوره فيها ألفاظ الإمام و الحاكم و نحوهما باحتمال ان يكون كلام الفقهاء من باب رعايه الاحتياط و الأخذ بالمتيقن، اذ الموارد من الأمور الحسينيه المطلوبه على كل حال و يجوز لكل مؤمن التصدّي لها و إعمالها، فلا تسرى المناقشه الى الأخبار الكثيره التي تعرضنا

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٣

لبعضها، اذ دلالتها على تعين الإمام و الحاكم بشرائطه و كونه المرجع في الأمور مما لا اشكال فيه.

و يشهد لذلك أيضا جميع الآيات القرآنيه المشتمله على أحكام سياسيه عامّه خوطب بها الجميع مع احتياج تنفيذها الى القدره و بسط اليد، كقوله - تعالى :-

«إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ. الْآيَهُ.» (١)

و قوله: «وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَهُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ.» (٢)

و قوله: «الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ.» (٣)

و قوله: «وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى

الْآخِرَىٰ لِقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا. «٤»

و قوله: «وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسِيَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِباطِ الْخَيْلِ، تُزهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ وَ آخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَأَنْ تَعْلَمُونَهُمْ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ.» «٥»

و قوله: «وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.» «٦»

الى غير ذلك من الآيات الكثيره الوارده فى القتال و الدفاع.

إذ هذه الأحكام التى لا- ترتبط بشخص خاص و يكون المطلوب أصل وجودها و تحققها، و إن كانت خوطب بها جميع المسلمين، و لكن حيث يتوقف تنفيذها على بسط اليد و قدره فلا محاله يكون المأمور بها و المنفذ لها هو الحاكم الذى يتبلور فيه جميع الأمة، و يكون ممثلاً لهم و بيده القيادة و الزعامه.

و يشير الى هذا المعنى قوله «ص»: «الخير كله فى السيف و تحت ظل السيف و لا يقيم

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ٣٣.

(٢)- سورة المائدة (٥)، الآية ٣٨.

(٣)- سورة النور (٢٤)، الآية ٢.

(٤)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ٩.

(٥)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٠.

(٦)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٤

الناس ألسيف.» «١»

اذ السيف كناية عن القوه و القدره.

و النبى الأ-كرم «ص» أيضا بعد ما هاجر الى المدينه قد باشر بنفسه إقامه الدوله الإسلاميه و عقد بين الطوائف و القبائل من المسلمين و بينهم و بين يهود المدينه اتفاقيات و معاهدات، كما شهدت بذلك التواريخ. و بعث العمال و القضاء و الجباه لأخذ الزكوات و جند الجنود و قاتل المشركين و الناقضين للعهود من اليهود و غيرهم.

وقد ضبط المؤرخون و أرباب الحديث عنه

«ص» أكثر من سبعين غزوه و سريه.

و راسل الأمراء و الملوك و دعاهم الى قبول الإسلام و الدخول تحت لوائه. و استمرت هذه السيره بعد أيضا، كما هو واضح.

و بالجمله نفس تشريعات الإسلام و قوانينه تشهد على لزوم دوله و حكومه إسلاميه تحفظها و تنفيذها و عليه كان العمل فى عصر النبى «ص» و كذا بعده. اللهم إلا أن يدعى إهمال القوانين و نسخها فى عصر الغيبه و ان طالت ما طالت، و ان الله ترك عنايته بالإسلام و المسلمين جميعا بسبب غيبه إمام العصر- عجل الله تعالى فرجه الشريف، فليتعطل الإسلام و ليرتك المسلمون مغلوبين مقهورين تحت سلطات الكفار و الجائرين بلا حكومه صالحه حتى يظهر صاحب الأمر «ع» فيجدد الإسلام من رأس. فهل يمكن الالتزام بأن هذا حكم الله و التكليف الشرعى!؟

قال السيد الأستاذ، الإمام الخمينى - مدّ ظله العالى - فى محاضراته فى الحكومه الإسلاميه:

«مجموعه القوانين لا تكفى لإصلاح المجتمع. و لكى يكون القانون ماده لإصلاح و إسعاد البشر فانه يحتاج الى السلطه التنفيذيه. لذا فان الله- عزّ و جلّ - قد جعل فى الأرض الى جانب مجموعه القوانين حكومه و جهاز تنفيذ و إداره. الرسول الأعظم «ص» كان يترأس جميع أجهزه التنفيذ فى إداره المجتمع الإسلامى ... و فى

(١)- الوسائل ١١ / ٥، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٥

الحق ان القوانين و الأنظمه الاجتماعيه بحاجة الى منفذ. فى كل دول العالم لا ينفع التشريع وحده، و لا يضمن سعادته البشر، بل ينبغى أن تعقب سلطه التشريع سلطه التنفيذ. فهى وحدها التى تنيل الناس ثمرات التشريع العادل. لهذا قرر الإسلام إيجاد سلطه

التنفيذ الى جانب سلطه التشريع، فجعل للأمر ولها للتنفيذ الى جانب تصديده للتعليم و النشر و البيان.» (١)

أقول: و قد بلغ اهتمام الإسلام بالإمامه و الحكومه حدًا ورد أنه لو لم يكن في الأرض إلّا اثنان لكان الإمام أحدهما. (٢)

و لا يخفى أن الدوله المعتمده على الفطره و الاعتقاد الديني الثابت في أعماق القلب أتقن الحكومات و أحكامها، فان الاعتقاد القلبي ضامن لحفظها و احترام مقرراتها و ليس كذلك الحكومات الدارجه المعتمده على التغلب و القهر، فتدبر.

و اعلم أن استيحاء أكثر الناس و تنفرهم من ألفاظ الملك و الحكومه و السلطنه و نحوها إنما هو أمر عارض ناشئ عن ابتلائهم في أكثر الأعصار و الأمصار بالحكومات الظالمه المستبدّه أو غير اللائقه لإداره شئون الأمه، و إلّا فأصل الملك أمر ممدوح مرغوب فيه عقلا- و شرعا، كتبا و سنه إذا كانت الحكومه صالحه عادله حائزه لرضا الأمه حافظه لحقوقها ملتزمه بتنفيذ القوانين المقبوله لدى الأمه.

قال الله - تعالى: «الَّذِينَ إِذَا مَا كُنُوا فِي الْمَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ لِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ.» (٣)

و قال في قصه بنى اسرائيل: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا.» (٤)

(١)- الحكومه الإسلاميه / ٢٣.

(٢)- الكافي ١ / ١٨٠، كتاب الحجّه، باب أنه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان ... الحديث ٥.

(٣)- سورة الحج (٢٢)، الآية ٤١.

(٤)- سورة البقره (٢)، الآية ٢٤٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٦

و قال: «وَ قَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَ الْحِكْمَةَ.» (١)

و قال حكايه عن يوسف: «رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَ عَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ.» (٢)

و قال: «فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ

الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا. «٣»

وقال حكاية عن سليمان: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَبْتَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي.» «٤»

وفي داود: «وَشَدَدْنَا مُلْكُهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَلَ الْخِطَابِ.» «٥»

وقال: «وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ: يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا.» «٦»

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ١، ص: ١٦٦

الی غیر ذلك من الآيات الداله على فضل الملك و كونه من أعظم نعم الله على عباده.

و الأخبار فی ذلك كثيره يصعب إحصاؤها. و يكفيك فی ذلك ما عن أمير المؤمنين «ع»: «إمام عادل خير من مطر وابل.» «٧»

و عنه أيضا: «أفضل ما من الله سبحانه به على عباده علم و عقل و ملك و عدل.» «٨»

و عنه أيضا: «ليس ثواب عند الله - سبحانه - أعظم من ثواب السلطان العادل و الرجل المحسن.» «٩»

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٥١.

(٢) - سورة يوسف (١٢)، الآيه ١٠١.

(٣) - سورة النساء (٤)، الآيه ٥٤.

(٤) - سورة ص (٣٨)، الآيه ٣٥.

(٥) - سورة ص (٣٨)، الآيه ٢٠.

(٦) - سورة المائده (٥)، الآيه ٢٠.

(٧) - الغرر و الدرر ١/٣٨٦، الحديث ١٤٩١.

(٨) - الغرر و الدرر ٢ / ٤٣٩، الحديث ٣٢٠٥.

(٩) - الغرر و الدرر ٥ / ٩٠، الحديث ٧٥٢٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٧

و عن حفص بن عون رفعه، قال: قال رسول الله «ص»: «ساعه إمام عدل (عادل):

خ. ل) أفضل من عباده سبعين سنه، و حدّ يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحا.»

الى غير ذلك من الأخبار المرويه فى كتب الفريقين، فراجع.

و فى مقدمه ابن خلدون:

«و اعلم ان الشرع لم يذم الملك لذاته و لا حظر القيام به، و إنما ذمّ المفسد الناشئ عنه من القهر و الظلم و التمتع بالذات، و لا شك ان فى هذه مفسد محظوره.» «٢»

الدليل الثانى: ان النظام و الحكومه امر ضرورى للبشر،

و ان حياتهم فى جميع مراحلها و أدوارها حتى فى العصور الحجريه و فى الغابات لم تخل من قانون و حكومه ما، فإن الإنسان مدنى بالطبع و لا تتم حياته و معيشتة إلّا فى ظلّ الاجتماع و التعاون و المبادلات، و له شهوات و غرائز و ميول مختلفه من حبّ الذات و المال و الجاه و الحريه المطلقه فى جميع ما يريد و يهواه، و لا محاله يقع التزاحم و الصراع و التضارب بين الأفكار و الأهواء فلا- بدّ له من قوانين و مقررات، و من قوه و قدره نافذه محدّده منفذه للمقررات حافظه للنظام و مانعه من التعدى و التكالب و حافظه للثغور و الأطراف.

و لا- نعنى بالحكومه و الولايه إلّا هذه. بل الحيوانات أيضا تحتاج الى نحو من هذا النظم و القدره، كما نشاهد ذلك فى أنواع النمل و النحل و نحوهما.

و لو فرض محالا أو نادرا تحقق الرشد الأخلاقى و الثقافه الكامله فى جميع أفراد البشر و التناصف و الإيثار بينهم، فالاحتياج الى نظام يدبر أمورهم الاجتماعيه و يؤمّن حاجاتهم من جلب الأرزاق و تأمين الأمور الصحيه و التعليم و التربيه

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

(٢)- مقدمه ابن خلدون / ١٣٥ (طبعه أخرى / ١٩٢)، الفصل ٢٦ من الفصل ٣ من الكتاب الأول.

و المواصلات و المخبرات و إيجاد الطرق و الشوارع و سائر المؤسسات الرفاهيه و جبايه الضرائب لتأمينها ممّا لا يقبل الإنكار. و لا يختص هذا بمصر دون مصر أو عصر دون عصر أو ظرف دون ظرف.

فما عن أبى بكر الأصم من عدم الاحتياج الى الحكومه اذا تناصفت الأمه و لم تتظالم، و ما عن ماركس من عدم الاحتياج اليها بعد تحقق الكمون المترقى للبشر و ارتفاع الاختلاف الطبقي بينهم واضح الفساد.

قال ابن الحديد فى شرح الخطبه الأربعين من نهج البلاغه:

«قال المتكلمون: الإمامه واجبه إلّا ما يحكى عن أبى بكر الأصم من قدماء أصحابنا انها غير واجبه اذا تناصفت الأمه و لم تتظالم ... فأما طريق وجوب الإمامه ما هى فإن مشايخنا البصريين يقولون: طريق وجوبها الشرع و ليس فى العقل ما يدلّ على وجوبها. و قال البغداديون و أبو عثمان الجاحظ من البصريين و شيخنا أبو الحسين ان العقل يدلّ على وجوب الرئاسه. و هو قول الاماميه.»
«١»

و كيف كان فالإمامه بالمعنى الأعم ضروره للبشر فى جميع الأعصار، و بقاء الأمه ببقاء الإمامه. فلا يجوز للشارع الحكيم اللطيف بالأمه الإسلاميه إهمال هذه المهمه و عدم تعيين وظيفه المسلمين بالنسبه الى أصلها و شرائطها و حدودها حتّى بالنسبه الى عصر الغيبه، لعدم تفاوت الأزمنه فى ذلك.

و فى موثقه أبى حمزه الثمالى، عن أبى جعفر «ع» قال: «خطب رسول الله «ص» فى حجه الوداع فقال: «يا أيها الناس، و الله ما من شىء يقربكم من الجنه و يباعدكم من النار إلّا و قد أمرتكم به. و ما من شىء يقربكم من النار و يباعدكم من الجنه إلّا و قد نهيتكم عنه. الحديث.»

و فى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله «ع» قال: قال أمير المؤمنين «ع»:

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٢/ ٣٠٨.

(٢)- الكافى ٢/ ٧٤، كتاب الإيمان و الكفر باب الطاعه و التقوى، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٦٩

«الحمد لله الذى لم يخرجنى من الدنيا حتى بينت للأمه جميع ما تحتاج اليه.» «١»

و قد عقد الكلينى فى أصول الكافى بابا سمّاه: «باب الردّ الى الكتاب و السنه، و انه ليس شىء من الحلال و الحرام و جميع ما يحتاج الناس اليه إلّا و قد جاء فيه كتاب أو سنّه»، و ذكر فى هذا الباب روايات كثيره:

منها: خبر مرّام، عن أبى عبد الله «ع» قال: «ان الله- تبارك و تعالى- أنزل فى القرآن تبيان كل شىء، حتى و الله ما ترك الله شيئاً يحتاج اليه العباد، حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل فى القرآن، إلّا و قد أنزله الله فيه.» «٢»

و منها: خبر عمر بن قيس، عن أبى جعفر «ع» قال: سمعته يقول: «ان الله- تبارك و تعالى- لم يدع شيئاً يحتاج اليه الأمه إلّا أنزله فى كتابه و بينه لرسوله «ص» و جعل لكل شىء حدّاً و جعل عليه دليلاً يدلّ عليه و جعل على من تعدّى ذلك الحد حدّاً.» «٣»

فعليكم بالدقه فى لفظ الأمه، و هل تبقى الأمه بلا دوله و إمامه؟

و منها: خبر سليمان، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «ما خلق الله حلالاً و لا حراماً إلّا و له حدّ كحدّ الدار، فما كان من الطريق فهو من الطريق، و ما كان من الدار فهو من الدار حتى أرش

الخدش فما سواه، و الجلده و نصف الجلده.» «٤»

و منها: خبر حماد، عن أبي عبد الله «ع» قال: سمعته يقول: «ما من شىء إلّا و فيه كتاب أو سنّه.» «٥»

و منها: خبر معلى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلّا

(١) - التهذيب ٦ / ٣١٩، باب فى الزيادات فى القضايا و الأحكام، الحديث ٨٦.

(٢) - الكافى ١ / ٥٩، الحديث ١.

(٣) - الكافى ١ / ٥٩، الحديث ٢.

(٤) - الكافى ١ / ٥٩، الحديث ٣.

(٥) - الكافى ١ / ٥٩، الحديث ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٠

و له أصل فى كتاب الله - عزّ و جلّ - و لكن لا تبلغه عقول الرجال.» «١» الى غير ذلك من الأخبار.

فإذا فرض أن الإسلام لم يهمل مثل أرش الخدش و الجلده و نصف الجلده فكيف يهمل ما فيه نظام أمر الأئمّه بعد النبى «ص» أو فى عصر الغيبه؟!

إن قيم قريه صغيره إذا أراد أن يسافر سفرا موقّتا فهو بطبعه و وجدانه يعين مرجعا للأمر يرجع اليه فى غيابه، فهل كان النبى «ص» و هو عقل الكل أقل التفاتا و حرصا على حفظ الإسلام الذى صرف فيه طاقاته و طاقات المسلمين مدى عمره الشريف؟!

و قد ورد عنه «ص» فى أهميه الوصايا الشخصيه بالنسبه الى أموال و أمور جزئيه انه قال: «من مات بغير وصيه مات ميتة جاهليه.» «٢»

و قال: «ما حق امرئ مسلم أن يبيت ليلتين و له شىء يوصى فيه إلّا و وصيته مكتوبه عنده.» «٣»

فهل لم يكن أهميه حفظ الإسلام و بسطه و تنفيذ مقرراته الى يوم القيامة فى نظر النبى «ص» بمقدار أهميه الوصايا الشخصيه فى الأمور الجزئيه؟!

و قد ورد من طرق الفريقين

أن قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ، بَلِّغْ مَا أَنزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ «٤»
قد نزلت في قصه الغدير و نصب أمير المؤمنين «ع»:

منها: ما في الدر المثور:

«أخرج ابن أبي حاتم و ابن مردويه و ابن عساكر عن أبي سعيد الخدرى، قال:

نزلت هذه الآية: «يا أيها الرسول، بلِّغ ما انزل إليك من ربك» على رسول الله «ص»

(١) - الكافي ١ / ٦٠، الحديث ٦.

(٢) - الوسائل ١٣ / ٣٥٢، الباب ١ من أبواب أحكام الوصايا، الحديث ٨.

(٣) - سنن ابن ماجه ٢ / ٩٠١، كتاب الوصايا، الباب ٢، الحديث ٢٦٩٩.

(٤) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧١

يوم غدير خم فى على بن أبى طالب. «١»

و فى خبر عمران بن حصين عنه «ص»: «ما تريدون من على، ما تريدون من على، ما تريدون من على؟ إن علينا منى و أنا منه، و هو ولي كل مؤمن من بعدى.» «٢»

و لا يخفى ان قوله «ص»: «من بعدى» ينفى احتمال كون الولاية بمعنى المحبه، و يعين كونها بمعنى الإمامه. و قد مرّ تفصيل ذلك فى الباب الثانى.

و قد تواتر عنه «ص» من طرق الفريقين حديث الثقلين المشتمل على إرجاع الأمة بعده الى الكتاب و العتره و إيجاب التمسك بهما، فراجع مظانه. و يظهر بذلك الحديث كون العتره أعلم الناس و أفقههم، و سيجىء بيان أن الأعلم متعين للإمامه.

و بالجملة، الحكومه و الإمامه و حفظ النظام ضروره للبشر فى جميع الأعصار.

فلا يظن بالشارع الحكيم إهمالها و عدم التعرض لها و لحدودها و شروطها. و ما ذكرناه الى هنا يكفى لإثبات المطلوب، فليجعل الأخبار و

الأدلة الآتية مؤيدات أو مؤكدات فلا يضرنا ضعف بعضها من جهة السند، فتدبر.

الدليل الثالث: [حكمه وجود الإمام]

ما رواه الصدوق في العيون و العلل عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى، عن أبى الحسن على بن محمد بن قتيبه النيسابورى، عن الفضل بن شاذان و رواه أيضا عن أبى محمد جعفر بن نعيم بن شاذان، عن عمّه أبى عبد الله محمد بن شاذان، عن الفضل بن شاذان فى حديث طويل فى العلل و فيه: «فان

(١) - الدرّ المشور ٢ / ٢٩٨.

(٢) - سنن الترمذى ٥ / ٢٩٦، باب مناقب على بن أبى طالب من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٢

قال: فلم جعل أولى الأمر و أمر بطاعتهم؟ قيل: لعل كثيره:

منها: ان الخلق لما وقفوا على حد محدود و أمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم لم يكن يثبت ذلك و لا يقوم إلّا بأن يجعل عليهم فيه أمينا يمنعهم من التعدى و الدخول فيها حظر عليهم. لأنه لو لم يكن ذلك كذلك لكان أحد لا يترك لذته و منفعتة لفساد غيره. فجعل عليهم قيما يمنعهم من الفساد و يقيم فيهم الحدود و الأحكام.

و منها: أنا لا نجد فرقه من الفرق و لا مله من الملل بقوا و عاشوا إلّا بقيم و رئيس لما لا بدّ لهم منه فى أمر الدين و الدنيا فلم يجز فى حكمه الحكيم أن يترك الخلق مما يعلم انه لا بدّ لهم منه و لا قوام لهم إلّا به فيقاتلون به عدوهم و يقسمون به فيتهم و يقيم لهم جمعهم و جماعتهم و يمنع ظالمهم من مظلومهم.

و منها: انه لو لم يجعل لهم إماما قيما

أمينا حافظا مستودعا لدرست المله و ذهب الدين و غيرت السنه (السنن- العلل) و الأحكام، و لزيد فيه المبتدعون و نقص منه الملحدون و شبّهوا ذلك على المسلمين. لأننا قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم و اختلاف أهوائهم و تشتت أنحائهم (حالاتهم- العلل). فلو لم يجعل لهم قيما حافظا لما جاء به الرسول «ص» لفسدوا على نحو ما بينا و غيرت الشرائع و السنن و الأحكام و الايمان و كان في ذلك فساد الخلق اجمعين.

الحديث. « ١ »

و في آخر الحديث ان على بن محمد بن قتيبه قال للفضل بن شاذان:

«أخبرني عن هذه العلل ذكرتها عن الاستنباط و الاستخراج و هي من نتائج العقل أو هي مما سمعته و رويته؟ فقال لي: ما كنت لأعلم مراد الله- عزّ و جلّ- بما فرض و لا- مراد رسوله «ص» بما شرّع و سنّ و لا أعلل ذلك من ذات نفسي، بل سمعتها من مولاي أبي الحسن على بن موسى الرضا «ع» المره بعد المره و الشىء بعد الشىء فجمعتها. فقلت: فأحدّث بها عنك عن الرضا «ع»؟ قال: نعم.» و قال لمحمد بن شاذان: «سمعت هذه العلل من مولاي أبي الحسن على بن موسى الرضا «ع» متفرقه فجمعتها و ألّفتها.» « ٢ »

(١)- عيون اخبار الرضا (من نسخه مخطوطه مصححه)، الباب ٣٤، الحديث ١، و علل الشرائع ٩٥ / ١ (طبعه أخرى ٢٥٣ / ١)، الباب ١٨٢، الحديث ٩.

(٢)- عيون أخبار الرضا ٢ / ١٢١، الحديث ٢ و ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٣

أقول: قال الشيخ في الفهرست:

«الفضل بن شاذان النيشابورى فقيه متكلم جليل القدر، له كتب و مصنفات.» « ١ »

و عدّه في رجاله من أصحاب الهادى

و العسكرى- عليها السلام- و أباه شاذان من أصحاب الجواد «ع» «٢».

و فى تنقيح المقال عن النجاشى:

«له جلاله فى هذه الطائفه، و هو فى قدره أشهر من أن نصفه.»

و عن الكشى:

انه صنف مائه و ثمانين كتابا «٣».

و بالجمله التشكيك فى الفضل بلا وجه مع ما فيه من كثره الفضل.

و أما عبد الواحد و ابن قتيبه فمختلف فيهما:

و ثقهما بعض و مدحهما آخرون و ضعّفهما بعض «٤».

و يظهر من الصدوق الاعتماد عليهما. و كذا جعفر بن نعيم «٥»، فانه يروى عنه مترضيا عليه.

و أما محمد بن شاذان فعده ابن طاوس من وكلاء الناحيه المقدسه. قالوا:

و كفى هذا فى وثاقته «٦».

نعم، هنا شىء و هو أن الفضل على ما ذكره الشيخ فى رجاله من أصحاب الهادى و العسكرى «ع» فكيف روى عن الرضا «ع»؟! اللهم الا- ان يقال: ان اشتهاره كان فى عصرهما، و لا ينافى ذلك كونه مدركا للرضا «ع» فى عهد شبابه و كان ممن يحضر مجلسه «ع» فى خراسان و يستفيد من كلماته الشريفه.

و عن الكشى:

(١)- الفهرست للشيخ / ١٢٤. (ط. اخرى / ١٥٠).

(٢)- رجال الشيخ / ٤٢٠ و ٤٣٤ و ٤٠٢.

(٣)- تنقيح المقال ٢ / ٩ من باب الفاء.

(٤)- تنقيح المقال ٢ / ٢٣٣ و ٢ / ٣٠٨.

(٥)- تنقيح المقال ١ / ٢٢٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٤

انه يروى عن جماعه، و عدّ منهم ابن أبي عمير و صفوان و ابن محبوب و ابن بزيع من الطبقة السادسة أصحاب الرضا «ع» «١».

فلا مانع من روايته عنه «ع» أيضا. و قد توفي هو في سنه ٢٦٠، و الإمام الثامن - عليه السلام - في سنه اثنتين او ثلاث او ست بعد المائتين. هذا

ما يرتبط بسند الحديث إجمالاً.

و أما فقه الحديث فالظاهر أن موضوع سؤال السائل هو إمامه الأئمة الاثنى عشر، و لكن عموم التعليقات الواقعة فى كلام الإمام «ع» يشمل جميع الأعصار. فبدل الحديث الشريف على لزوم الحكومه فى عصر الغيبه أيضا.

فحكّمه وجود الامام و فائدته على ما ذكره الإمام «ع» كثيره، ذكر منها ثلاثه:

الأولى: إجراء أحكام الإسلام و المنع عن التعدى عنها. الثانيه: كون وجود الإمام ضروريًا للناس فى حياتهم و عيشتهم الدينيه و الدينويه. الثالثه: كونه حافظًا للأحكام عن التغيير و التحريف و الاندرااس.

فنقول: هل لا- توجد هذه العلل الثلاث فى عصر الغيبه؟ و هل يصير الناس فى عصر الغيبه ملائكه لا يحتاجون الى قيم ينظم أمورهم و يمنع ظالمهم من مظلومهم و يقاتلون به عدوّهم و يمنعهم من التعدى و الدخول فيما حظر عليهم؟!!

الدليل الرابع: [دلاله حديث التحكيم]

ما فى نهج البلاغه، قال: و من كلام له- عليه السلام- فى الخوارج لما سمع قولهم: «لا حكم إلا لله»، قال- عليه السلام-: «كلمه حقّ يراد بها الباطل. نعم، انه لا حكم إلا لله و لكن هؤلاء يقولون: لا إمره إلا لله و انه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر،

(١)- تنقيح المقال ١١ / ٢ من باب الفاء، و اختيار معرفه الرجال / ٥٤٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٥

يعمل فى إمرته المؤمن و يستمتع فيها الكافر و يبلغ الله فيها الأجل و يجمع به الفىء و يقاتل به العدوّ و تأمن به السبل و يؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح برّ و يستراح من فاجر.»

و فى روايه أخرى: انه- عليه السلام- لما سمع تحكيمهم قال: «حكم الله انتظر فيكم»، و قال: «أما

الإمره البرّه فيعمل فيها التقى، و أمّا الإمره الفاجرّه فيتمتع فيها الشقى الى ان تنقطع مدّته و تدركه مئّته. «١» انتهى ما فى نهج البلاغه.

و قال المبرّد فى الكامل: «و لما سمع علىّ «ع» نداءهم لا حكم إلّا لله، قال:

كلمه عادله يراد بها جور. إنّما يقولون لا إماره، و لا بدّ من إماره برّه أو فاجرّه.» «٢»

و فى كنز العمال عن البيهقى، عن علىّ «ع» قال: «لا- يصلح الناس الا- أمير برّ أو فاجر. قالوا: يا أمير المؤمنين، هذا البرّ فكيف بالفاجر؟ قال: ان الفاجر يؤمن الله به السبيل و يجاهد به العدوّ و يجبى به الفىء و يقام به الحدود و يحجّ به البيت و يعبد الله فيه المسلم آمنّا حتى يأتية أجله.» «٣»

و فى مصنف ابن أبى شييبه بسنده عن أبى البخترى، قال: دخل رجل المسجد فقال: لا حكم إلّا لله، فقال علىّ «ع»: لا حكم الا لله، ان وعد الله حقّ و لا يستخفّنك الذين لا يوقنون. فما تدرون ما يقول هؤلاء؟ يقولون: لا إماره. أيها الناس، انه لا يصلحكم إلّا أمير برّ أو فاجر. قالوا: هذا البرّ قد عرفناه فما بال الفاجر؟ فقال: يعمل المؤمن و يملى للفاجر و يبلغ الله الأجل و تأمن سبلكم و تقوم اسواقكم و يقسم فينكم و يجاهد عدوّكم و يؤخذ للضعيف من القوى أو قال من الشديد منكم.» «٤»
و رواه عنه فى كنز العمال «٥».

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٥؛ عبده ١ / ٨٧؛ لح / ٨٢، الخطبه ٤٠.

(٢)- الكامل فى اللغه و الأدب للمبرّد ٢ / ١٣١.

(٣)- كنز العمال ٥ / ٧٥١، الباب الثانى من كتاب الخلافه، الحديث ١٤٢٨٦.

(٤)- المصنف ١٥ / ٣٢٨، كتاب الجمل، الحديث ١٩٧٧٧.

(٥)- كنز العمال ١١ /

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٦

أقول: قول الخوارج: «لا- حكم إلّا لله» كان شعارا اتخذوه في صفين و استمرّ منهم بعد ذلك. و حقيّه ذلك من جهه ان الله- تعالى- اذا أراد شيئا وقع لا محاله لا راّد لحكمه و لا دافع لقضائه، فيراد بالحكم الحكم التكويني، أو من جهه ان الله- تعالى- هو شارع الأحكام و جاعلها و أن حكم الأمير الحق أيضا يرجع الى حكم الله لتطبيقه الأحكام الكليه على الموارد أو لإيجاب الله- تعالى- إطاعته.

و أما إرادتهم الباطل فلقصدهم إبطال جعل الحكمين و تفويض الأمر اليهما شرعا، و إنكار إماره أمير المؤمنين «ع» و لذا قالوا له في صفين: «الحكم لله يا عليّ لا لك». (١)

و قوله «ع»: «أو فاجر» لا يريد به شرعيه إماره الفاجر، بل بيان تقدمها عقلا على الهرج و المرج.

و في شرح ابن ميثم البحراني عن رسول الله «ص»: «الإمام الجائر خير من الفتنه.»

و عنه «ص»: «ان الله ليؤيد هذا الدين بقوم لا خلاق لهم في الآخرة.» و روى:

«بالرجل الفاسق.» (٢)

و في الغرر و الدرر للآمدى عن أمير المؤمنين «ع»: «وال ظلوم غشوم خير من فتنه تدوم.» (٣)

و في البحار عن كنز الكراچكي، عن أمير المؤمنين «ع»: «أسد حطوم خير من سلطان ظلوم، و سلطان ظلوم خير من فتن تدوم.» (٤)

و قوله «ع»: «يعمل في إمرته المؤمن و يستمتع فيها الكافر» يحتمل فيه اللف و النشر المرتب، و يحتمل رجوع الجميع الى الإمره الفاجره، و يحتمل رجوع الجميع الى مطلق الإمره، و يحتمل أن يراد بقوله: «يعمل في إمرته المؤمن» صيروره المؤمن عاملا

(١) - وقعه صفين / ٥١٣.

(٢) - شرح نهج البلاغه لابن ميثم ١٠٣ / ٢.

(٣) - الغرر و الدرر ٢٣٦ / ٦، الحديث ١٠١٠٩.

(٤) - بحار الأنوار ٣٥٩ / ٧٢ (طبعه إيران ٣٥٩ / ٧٥)، الباب ٨١ من كتاب العشره، الحديث ٧٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٧

فيعدل في الرعيه، كما اتفق لعلّي بن يقطين في إماره هارون.

و قوله: «يستريح برّ» أي بما ذكر من الأمور أو بموته. و قوله: «يستراح من فاجر» أي بما ذكر أو بموت الفاجر أو عزله.

و الظاهر ان كلمه «تحكيمهم» مصدر جعليّ يراد به قولهم: «لا حكم الا لله» كلفظ التهليل مثلاً.

و كيف كان فدلاله الحديث على لزوم الدوله و ضرورتها في جميع الأعصار و الأمصار واضحه لا ريب فيها. و لا يجوز الناس ترك الاهتمام بها، بل يجب تحقيقها و إطاعتها و تأييدها بشرائطها، فتدبر.

الدليل الخامس: [دلاله روايه النعماني على لزوم إمام]

ما في المحكم و المتشابه، عن تفسير النعماني، عن أمير المؤمنين (ع) قال: «و الأمر و النهي وجه واحد، لا يكون معنى من معاني الأمر إلّا و يكون بعد ذلك نهى، و لا يكون وجه من وجوه النهي إلّا و مقرون به الأمر. قال الله - تعالى -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ.» (١) فاخبر - سبحانه - ان العباد لا يحيون إلّا بالأمر و النهى، كقوله - تعالى -: «وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ.» (٢) و مثله قوله - تعالى -: «ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا وَ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ.» (٣) فالخير هو سبب البقاء و الحياه.

و في هذا أوضح دليل على انه لا بدّ للأمه من إمام يقوم بأمرهم فيأمرهم و ينهاهم و يقيم فيهم الحدود و يجاهد فيهم العدو و يقسم

الغنائم و يفرض الفرائض و يعرفهم أبواب ما فيه صلاحهم و يحذّرهم ما فيه مضارّهم، اذ كان الأمر و النهى أحد أسباب بقاء الخلق و إلّا سقطت الرّغبه

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٢٤.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ١٧٩.

(٣) - سورة الحج (٢٢)، الآية ٧٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٨

و الرهبه و لم يرتدع، و لفسد التدبير و كان ذلك سببا لهلاك العباد. فتمام أمر البقاء و الحياه فى الطعام و الشراب و المساكن و الملابس و المناكح من النساء و الحلال و الحرام الأمر و النهى، اذ كان- سبحانه- لم يخلقهم بحيث يستغنون عن جميع ذلك و وجدنا أول المخلوقين و هو آدم- عليه السلام- لم يتم له البقاء و الحياه الا بالأمر و النهى. الحديث.» (١)

و دلالة الروايه على لزوم إمام و حاكم متصد للأمر و النهى و إجراء الأحكام فى جميع الأعصار، و أن بقاء الخلق متوقف على ذلك واضح.

و اعلم ان المحدث المجلسى- طاب ثراه- نقل جميع الكتاب فى كتاب القرآن من البحار «٢». و ظاهره كون جميع الكتاب روايه عن أمير المؤمنين «ع» و ذكر ذلك فى أول البحار أيضا. و قال فى كتاب القرآن بعد نقل الكتاب انه وجد رساله قديمه منسوبه فى أولها الى سعد الأشعري، ذكر فيها مطالب هذا الكتاب مرويه عن أمير المؤمنين «ع» و لكنه غير فيها الترتيب و زيد فيها بعض الأخبار «٣».

هذا و لكن سبك الكتاب ربما يشهد بكونه من مؤلفات أحد علمائنا مازجا كلامه بالروايات. و يشتمل الكتاب على أمور لا يمكن الأخذ بها، فراجع و تأمل جيدا.

الدليل السادس: ما فى كتاب سليم بن قيس الهلالي

فى جواب كتاب معاويه حيث طلب من أمير المؤمنين

«ع» قتله عثمان ليقتلهم «فلما قرأ عليّ «ع» كتاب معاويه و بلغه أبو الدرداء و أبو هريره رسالته و مقالته قال عليّ - عليه السلام- لأبي الدرداء:

(١)- المحكم و المتشابه / ٥٠، و بحار الأنوار ٩٠ / ٤٠ (طبعه إيران ٩٣ / ٤٠). و اعتمدنا في النقل على البحار، لأنه أصح ظاهراً، فراجع. و في نسخه البحار «يجاهد العدو» بدل «يجاهد فيهم العدو» و «في امر» بدل «فتمام امر» و «و الامر و النهي اذ كان» بدل «الامر و النهي اذ كان».

(٢)- بحار الأنوار ٩٠ / ١- ٩٧ (طبعه إيران ٩٣ / ١- ٩٧)، الباب ١٢٨ من كتاب القرآن

(٣)- بحار الأنوار ٩٠ / ٩٧ (طبعه إيران ٩٣ / ٩٧).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٧٩

قد بلغتماني ما أرسلكما به معاويه، فاسمعا مني ثم أبلغاه عني و قولاً له: ان عثمان بن عفان لا يعدو أن يكون أحد رجلين: إما إمام هدى حرام الدم واجب النصره لا تحل معصيته و لا يسع الأمه خذلانه، أو إمام ضلاله حلال الدم لا تحل ولايته و لا نصرته، فلا يخلو من احدي الخصلتين.

و الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل، ضالاً- كان أو مهتدياً، مظلوماً كان أو ظالماً، حلال الدم أو حرام الدم، أن لا يعملوا عملاً و لا يحدثوا حدثاً و لا يقدموا يداً و لا رجلاً و لا يبدءوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء و السنه يجمع أمرهم و يحكم بينهم و يأخذ للمظلوم من الظالم حقه و يحفظ أطرافهم و يجبي فيئهم و يقيم حجّتهم (حجهم و جمعهم- البحار) و يجبي صدقاتهم ثم يحتكمون اليه

فى إمامهم المقتول ظلما ليحكم بينهم بالحق. فإن كان إمامهم قتل مظلوما حكم لأوليائه بدمه، و ان كان قتل ظلما نظر كيف الحكم فى ذلك.

هذا أول ما ينبغى «١» أن يفعلوه ان يختاروا إماما يجمع أمرهم إن كانت الخيره لهم و يتبعوه و يطيعوه، و إن كانت الخيره الى الله- عزّ و جلّ- و الى رسوله فان الله قد كفاهم النظر فى ذلك و الاختيار، و رسول الله «ص» قد رضى لهم إماما و أمرهم بطاعته و اتباعه، و قد بايعنى الناس بعد قتل عثمان و بايعنى المهاجرون و الأنصار بعد ما تشاوروا فىّ ثلاثة أيام، و هم الذين بايعوا أبا بكر و عمر و عثمان و عقدوا إمامتهم. و لى ذلك أهل بدر و السابقه من المهاجرين و الأنصار، غير أنهم بايعوهم قبلى على غير مشوره من العامه و إن بيعتى كانت بمشوره من العامه، فان كان الله- جلّ اسمه- جعل الاختيار الى الأمه و هم الذين يختارون و ينظرون لأنفسهم، و اختيارهم لأنفسهم و نظرهم لها خير لهم من اختيار الله و رسوله لهم، و كان من اختاروه و بايعوه بيعته بيعه هدى و كان اماما واجبا على الناس طاعته و نصرته، فقد تشاوروا فىّ و اختارونى بإجماع منهم. و ان كان الله- عزّ و جلّ- الذى يختار و له الخيره فقد اختارنى للأمة و استخلفنى عليهم و أمرهم بطاعتى و نصرتى فى كتابه المنزل و سنه نبىه «ص». فذلك أقوى لحجّتى و أوجب لحقّى. الحديث.» «٢»

و دلالة الخبر على لزوم الامامه و ضرورتها فى كل عصر، و وجوب اهتمام الناس

(١)- و فى البحار: ... كيف الحكم فى هذا. و إن أول

ما ينبغي ...

(٢) - كتاب سليم بن قيس / ١٨٢، و بحار الأنوار / ٨ / ٥٥٥ من ط. القديم، الباب ٤٩ من كتاب ما وقع من الجور ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٠

بها و تقديمها على كل أمر واضح. غايه الأمر انه ان كان الامام معيناً من قبل الله - تعالى - كما هو معتقدنا بالنسبه الى الأئمه الاثني عشر، و جب التسليم له و تأييده، و إلّا و جب على الناس اختياره و تعيينه ليجمع أمرهم و يحكم بينهم الى آخر ما ذكره. و تعطيلها في عصر الغيبه مساوق لتعطيل ما رتبّه عليها من الآثار، و هو عبارته أخرى عن تعطيل الإسلام، و لا يرضى به الله - تعالى - قطعاً.

و في الخبر دلالة على ما سنذكره في الباب الخامس من أن الإمامه لا- تتعقد إلّا بوجهين: إما النصب من طرف العالي، أو الانتخاب من قبل الأمه، و ان الأول مقدم بحسب الرتبة على الثاني.

نعم، هنا كلام في صحه الكتاب المنسوب الى سليم.

ففي فهرست الشيخ الطوسي «ره»:

«سليم بن قيس الهلالي يكنى أبا صادق، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم الملقب ما جيلويه، عن محمد بن علي الصيرفي، عن حماد بن عيسى و عثمان بن عيسى، عن ابان بن أبي عياش، عنه.

و رواه حماد بن عيسى، عن ابراهيم بن عمر اليماني، عنه.» «١»

و يظهر منه ان حمادا قد يروى الكتاب عن ابان بلا واسطه، و قد يروى عنه بواسطه ابراهيم بن عمر اليماني.

و في فهرست ابن النديم:

«قال محمد بن اسحاق: من أصحاب أمير المؤمنين «ع» سليم بن قيس الهلالي. و كان هارباً من الحجاج، لأنه طلبه

ليقتله فلجأ الى أبان بن أبي عياش فأواه، فلما حضرته الوفاة قال لأبان: ان لك عليّ حقا وقد حضرتني الوفاة. يا ابن أخي، انه كان من أمر رسول الله «ص» كيت و كيت، و اعطاه كتابا و هو كتاب سليم بن قيس الهلالي المشهور. رواه عنه أبان بن أبي عياش. لم يروه عنه غيره.» (٢)

(١) - الفهرست للشيخ / ٨١ (طبعه أخرى / ١٠٧).

(٢) - الفهرست لابن النديم / ٣٢١ (طبعه أخرى / ٢٧٥)، الفن الخامس من مقاله السادس.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ١٨١

و روى الكشي أن أبانا زعم أنه قرأ الكتاب على علي بن الحسين فقال «ع»:

«صدق سليم. رحمه الله عليه. هذا حديث نعرفه.» و في روايه أخرى: «قال أبان فقدّر لي بعد موت علي بن الحسين أتى حججت فلقيت أبا جعفر محمد بن علي «ع» فحدثت بهذا الحديث كله ... قال: «صدق سليم ...» (١)

و في غيبه النعماني:

«ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم و رواه عن الأئمة «ع» خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم و حملة حديث أهل البيت «ع» و أقدمها، لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل انما هو عن رسول الله «ص» و أمير المؤمنين و المقداد و سلمان الفارسي و أبي ذر و من جرى مجراهم ممن شهد رسول الله «ص» و أمير المؤمنين و سمع منهما، و هو من الأصول التي ترجع الشيعة اليها و يعول عليها.» (٢)

و يظهر من الكليني أيضا الاعتماد على الكتاب، حيث روى في الكافي روايات كثيرة منه، و قال في ديباجه الكافي: «بالآثار الصحيحه عن الصادقين «ع».»

و في مسند

احمد بن حنبل أيضا ذكر لهذا الكتاب و لكن فيه: «سليمان بن قيس» فروى احمد حديثا عن أبي عوانه، عن أبي بشر، عن سليمان بن قيس، عن جابر ثم قال:

«قال أبو عوانه فحدثت ان ابا بشر قال: كان في كتاب سليمان بن قيس.» (٣) هذا.

و لكن قد عرفت ان الراوى للكتاب هو أبان فقط، و في رجال الشيخ:

«أبان بن أبي عياش فيروز، تابعى ضعيف.» (٤)

(١) - اختيار معرفه الرجال / ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) - الغيبة للنعماني / ٦١، (طبعه أخرى / ١٠١)، الباب ٤ (باب ما روى في أن الأئمة اثنا عشر إماما)، ذيل الحديث ٣٠.

(٣) - مسند أحمد ٣ / ٣٣٢.

(٤) - رجال الشيخ / ١٠٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٢

و قال المفيد في آخر تصحيح الاعتقاد:

«و أما ما تعلق به أبو جعفر «ره» من حديث سليم الذى رجع فيه الى الكتاب المضاف اليه بروايه أبان بن أبي عياش فالمعنى فيه صحيح غير ان هذا الكتاب غير موثوق به، و لا يجوز العمل على أكثره. و قد حصل فيه تخطيط و تدليس، فينبغى للمتدين ان يجتنب العمل بكل ما فيه و لا يعول على جملته.» (١)

و عن ابن الغضائرى:

«الكتاب موضوع لا مريه فيه، و على ذلك علامات شافيه تدلّ على ما ذكرناه: منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، و منها أن الأئمة «ع» ثلاثه عشر، و غير ذلك.» (٢)

و غرض ابن الغضائرى ان محمدا ولد في حجه الوداع و مده خلافه ابيه ستتان و أشهر، فلا يعقل وعظه له. هذا.

و لكن عن الشهيد الثانى:

«ان الذى رأيت من نسخه الكتاب ان عبد الله بن عمر وعظ أباه، و ان الأئمة من ولد إسماعيل

ثلاثة عشر، و هم رسول الله «ص» و الأئمة الاثنا عشر. فلا محذور في هذين.»

فهذا بعض الكلام في هذا الكتاب. و على أى حال فالاعتماد عليه في إثبات الحكم الشرعى مشكل، اللهم الا للتأييد، فتدبر.

الدليل السابع: [حفظ النظام من أوجب الواجبات]

نتيجة صغرى و كبرى كليهما يستفاد كل منهما من نصوص كثيرة:

(١)- تصحيح الاعتقاد / ١٢٦.

(٢)- تنقيح المقال ٢ / ٥٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٣

فالصغرى هي أن الإسلام يدعو المسلمين الى التجمع و المرابطه و التشكل و توحيد الكلمه، و ينهى عن الرهبنه و العزله و عن التشتت و الفرقة.

و الكبرى أن الإمامه هي نظام الأمة و جامعها شتاتها و حافظه وحدتها.

أما الصغرى فيدل عليها آيات و أخبار كثيرة بل متواتره اجمالاً:

منها قوله - تعالى -: «وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَ لَمَّا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً.» (١)

و منها قوله: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ.» (٢)

و منها قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اصْبِرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا.» (٣)

و منها قوله - تعالى -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَ لَّا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ.» (٤)

الى غير ذلك من الآيات الداعيه الى وحده الأمة.

و من الأخبار ما رواه ابن ابي يعفور، عن ابي عبد الله «ع» أن رسول الله «ص» قال:

«ثلاث لا يغفل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله و النصيحة لأئمة المسلمين و اللزوم لجماعتهم، فان دعوتهم محيطه من

ورائهم. المسلمون إخوه تتكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم.» (٥)

و ما رواه الحلبي، عن ابي عبد الله «ع»، قال: «من فارق جماعه المسلمين قيد شبر فقد

(١) - سورة آل عمران (٣)، الآية ١٠٣.

(٢) - سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٠.

(٣) -

سوره آل عمران (٣)، الآيه ٢٠٠.

(٤) - سوره البقره (٢)، الآيه ٢٠٨.

(٥) - الكافي ١/ ٤٠٣، كتاب الحججه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه ... الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٤

خلع ربقه الإسلام من عنقه. «١»

و عنه عن أبي عبد الله «ع» أيضا قال: «من فارق جماعه المسلمين و نكث صفقه الإمام جاء الى الله أجذم.» «٢»

و في نهج البلاغه: «و الزموا السواد الأعظم، فان يد الله على الجماعه. و إياكم و الفرقة، فان الشاذ من الناس للشيطان، كما ان الشاذ من الغنم للذئب. ألا من دعا الى هذا الشعار فاقتلوه و لو كان تحت عمامتي هذه.» «٣»

و فيه أيضا: «إن هؤلاء قد تمالؤوا على سخطه إمارتي، و سأصبر ما لم أخف على جماعتكم، فانهم ان تمموا على فياله هذا الرأي انقطع نظام المسلمين.» «٤»

و في مسند احمد عن أبي موسى، قال: قال رسول الله «ص»: «المؤمن للمؤمن كالبنيان: يشد بعضه بعضا.» «٥»

و في صحيح مسلم بإسناده عن عرفجه: «قال: سمعت رسول الله «ص» يقول:

من أتاكم و أمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه.» «٦»

الى غير ذلك من الأخبار.

و اما ما يدل على الكبرى: ١- ففي نهج البلاغه: «فرض الله الإيمان تطهيرا من الشرك ... و الإمامه نظاما للأمة، و الطاعه تعظيما للإمامه.» «٧»

و اعلم ان نسخ نهج البلاغه هنا مختلفه، ففي بعضها: «و الإمامه»، و في بعضها:

(١) - الكافي ١/ ٤٠٤، كتاب الحججه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه ... الحديث ٤.

(٢) - الكافي ١/ ٤٠٥، كتاب الحججه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه ... الحديث ٥.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٣٩٢؛ عبده ٢ / ١١؛ لح /

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٥٤٩؛ عبده ٢ / ١٠٠؛ لح / ٢٤٤، الخطبه ١٦٩.

(٥) - مسند أحمد ٤ / ٤٠٥.

(٦) صحيح مسلم ٣ / ١٤٨٠ (طبعه أخرى ٦ / ٢٣) كتاب الإمامه، باب حكم من فرق أمر المسلمين و هو مجتمع.

(٧) نهج البلاغه، فيض / ١١٩٧؛ عبده ٣ / ٢٠٨؛ لح / ٥١٢، الحكمة ٢٥٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٥

«و الأمانات.» و لكن في النهج المكتوب في سنه ٤٩٤: «و الإمامه نظاما على الأمه.»

و في موضع من الغرر و الدرر للآمدى: «و الإمامه نظاما للأمه.» «١» و في موضع آخر منه:

«الإمامه نظام الأمه.» «٢» و في خطبه الزهراء - سلام الله عليها-: «و طاعتنا نظاما للمله و إمامتنا لما للفرقه.» «٣»

هذا مضافا الى ان تقارن الجملتين يشهد على صحه: «الإمامه»، فالجملتان في مقام بيان وظيفه الإمام بالنسبه الى الأمه و وظيفه الأمه بالنسبه الى الإمام. هذا.

٢- و روى المفيد في الأمالي بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»: «اسمعوا و أطيعوا لمن و لاه الله الأمر، فانه نظام الإسلام.» «٤»

٣- و في الكافي في كلام طويل للرضا «ع» في الإمامه: «إن الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين ان الإمامه أسّ الإسلام النامى و فرعه السامى. بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد و توفير الفىء و الصدقات و إمضاء الحدود و الأحكام و منع الثغور و الأطراف. الإمام يحل حلال الله و يحرم حرام الله و يقيم حدود الله و يذبّ عن دين الله. الحديث.» «٥»

و كلامه - عليه السلام - و إن كان لبيان التركيز على إمامه الأئمه الاثنى عشر «ع» و نحن نعتقد بان الإمامه

فى عصر ظهورهم كانت حقًا لهم بالنص و بكونهم أكمل من جميع الجهات، و لكن فى عصر الغيبه هل يمكن الالتزام بتعطيل جميع الآثار و الأحكام التى ذكرت فى الحديث للإمامه؟

و هل يمكن أن يقال: ان الله- تعالى- فى عصر الغيبه لا يريد نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين و تنفيذ الأحكام العباديه و الاقتصاديه و الجزائيه و حفظ

(١)- الغرر و الدرر ٤ / ٤٥٧، الحديث ٦٦٠٨.

(٢)- الغرر و الدرر ١ / ٢٧٤، الحديث ١٠٩٥.

(٣)- كشف الغمه ٢ / ١٠٩.

(٤)- الأمالى للمفيد ١ / ١٤، المجلس ٢، الحديث ٢.

(٥)- الكافى ١ / ٢٠٠، كتاب الحججه، باب نادر جامع فى فضل الإمام و صفاته.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٦

الثغور و الأطراف و نحو ذلك مما رتب على الإمامه؟

٤- و فى نهج البلاغه: «و مكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز يجمعه و يضمّه، فاذا انقطع النظام تفرق الخرز و ذهب ثم لم يجتمع بحذافيره أبدا.» «١»

٥- و فيه أيضا: «و أعظم ما افترض الله- سبحانه- من تلك الحقوق حق الوالى على الرعيه و حق الرعيه على الوالى، فريضه فرضها الله- سبحانه- لكل على كل، فجعلها نظاما لألفتهم و عزّا لدينهم، فليست تصلح الرعيه إلّا بصلاح الولاه، و لا يصلح الولاه إلّا باستقامه الرعيه، فإذا أدت الرعيه الى الوالى حقّه و أدى الوالى اليها حقّها عزّ الحق بينهم و قامت مناهج الدين و اعتدلت معالم العدل و جرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان و طمع فى بقاء الدوله و ينست مطامع الأعداء، و إذا غلبت الرعيه و اليها او أجحفت الوالى برعيته اختلفت هنالك الكلمه و ظهرت معالم الجور و كثر الإدغال

فى الدين و تركت محاج السنن فعمل بالهوى و عطلت الأحكام و كثرت علل النفوس فلا يستوحش لعظيم حق عطل و لا لعظيم باطل فعل، فهناك تذل الأبرار و تعز الأشرار و تعظم تبعات الله عند العباد.» (٢)

و الإذلال جمع الذل بالكسر، و ذل الطريق: محجته.

٦- و فى سنن أبى داود، عن أبى سعيد الخدرى ان رسول الله «ص» قال: «إذا خرج ثلاثة فى سفر فليؤمروا أحدهم.» (٣)
و نحوه عن أبى هريره عنه «ص».

٧- و فى مسند أحمد عن عبد الله بن عمر أن رسول الله «ص» قال: «لا- يحلّ لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمروا عليهم أحدهم.» (٤)

فيعلم بذلك أن المجتمع لا- ينتظم إلا بأمر حافظ له، و إذا كان قوام نظام الثلاثه بأمر فكيف ينتظم مجتمع المسلمين بلا أمير و إمام؟!!

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٤٤٢؛ عبده ٢ / ٣٩؛ لح / ٢٠٣، الخطبه ١٤٦.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٦٨٣؛ عبده ٢ / ٢٢٤؛ لح / ٣٣٣، الخطبه ٢١٦.

(٣)- سنن أبى داود ٢ / ٣٤، كتاب الجهاد، باب فى القوم يسافرون يؤمرون أحدهم.

(٤)- مسند احمد ٢ / ١٧٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٧

٨- و يدل أيضا على أهميه الحكومه فى صلاح الأمه و حفظ نظامها ما رواه فى الخصال عن السكونى، عن جعفر، عن أبیه «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «صنفاً من أمتى إذا صلحا صلحت أمتى و إذا فسدا فسدت أمتى. قيل: يا رسول الله، و من هما؟ قال:

الفقهاء و الأمراء.» (١)

و بالجملة حفظ النظام من أوجب الواجبات، و الهرج و المرج و اختلال أمور المسلمين من أبغض الأشياء لله- تعالى-، و لا يتم حفظ النظام إلا بالحكومه. ألا ترى أن بنى

إسرائيل لما كتب عليهم القتال و علموا أن القتال لا يتيسر إلا بالتجمع و التكتل قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله، فكان مرتكزا في أذهانهم أن التشكل لا يحصل إلا بملك حافظ للنظام و التشكل.

و يظهر شدّه اهتمام الإسلام بجمع المسلمين و وحدتهم من الأخبار الكثيره الوارده في الترغيب في الجماعه و التحذير من تركها أيضا:

ففي الوسائل بسند صحيح عن ابن سنان، عن أبي عبد الله «ع» قال: سمعته يقول: «إن أناسا كانوا على عهد رسول الله «ص» أبطئوا عن الصلاه في المسجد، فقال رسول الله:

«ليوشك قوم يدعون الصلاه في المسجد ان تأمر بحطب فيوضع على أبوابهم فيوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم.» «٢»

و في البحار عن مجالس ابن الشيخ باسناده عن زريق، عن أبي عبد الله «ع» عن أمير المؤمنين «ع» بلغه أن قوما لا يحضرون الصلاه في المسجد فخطب فقال: «إن قوما لا يحضرون الصلاه معنا في مساجدنا، فلا يؤاكلونا و لا يشاربونا و لا يشاورونا و لا يناكحونا و لا يأخذوا من فيئنا شيئا أو يحضروا معنا صلاتنا جماعه، و إنى لأوشك أن أمر لهم بنار تشعل في دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون.» قال: فامتنع المسلمون عن مؤاكلتهم و مشاربتهم و مناكحتهم حتى

(١)- الخصال ١/ ٣٦، باب الاثني، الحديث ١٢.

(٢)- الوسائل ٥/ ٣٧٧، الباب ٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٨

حضرُوا الجماعه مع المسلمين «١». إلى غير ذلك من الأخبار.

فانظر كيف اهتم الإسلام بتجمع المسلمين و تشكيلهم و اراد كونهم كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضا، فجعل الإمامه في الجماعه و الجمع و الأعياد و الحج و

الإمامه الكبرى سببا لنظامهم و وحدتهم. و لو كان لأمرائهم و لهم غيره و حميه لبقيت عزتهم و شوكتهم مع مالهم من كثره النفوس و الأراضى و الذخائر. و لكن شياطين الغرب و الشرق مزقوهم كل ممزق و ألقوا فيهم الخلافات و منى المسلمون بأمره خونه عملاء للشياطين و علماء سوء باعوا آخرتهم بدنياهم و دنيا غيرهم.

اللهم، فخلص المسلمين من شرورهم.

الدليل الثامن: ما رواه فى اصول الكافى

عن علي بن ابراهيم، عن أبيه و عبد الله بن الصلت جميعا عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زراره، عن أبي جعفر «ع» قال:

«بنى الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة و الزكاه و الحج و الصوم و الولاية. قال زراره: فقلت:

و أى شىء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن و الوالى هو الدليل عليهن ... ثم قال: ذروه الأمر و سنامه و مفتاحه و باب الأشياء و رضا الرحمن الطاعة للإمام بعد معرفته، إن الله - عز و جل - يقول: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ مَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا. «٢»

و الروايه صحيحه من حيث السند. و يظهر من هذه الصحيحه و أمثالها أنها ليست بصدد بيان الأمور الاعتقاديه فى الإسلام، و لذا لم يذكر فيها التوحيد و النبوه

(١) - بحار الأنوار ١٤ / ٨٥ (طبعه إيران ١٤ / ٨٨)، الباب ٨٣ (باب فضل الجماعة و عللها)، الحديث ٢٥.

(٢) - الكافى ١٨ / ٢ - ١٩، كتاب الإيمان و الكفر، باب دعائم الإسلام، الحديث ٥. و الآيه المذكوره من سوره النساء (٤)، رقمها ٨٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٨٩

و المعاد من أصول الدين و أركانه، بل هى بصدد بيان الأعمال الإجرائيه و الفرائض العمليه للإسلام،

فالمراد بالولاية في هذه الرواية أمر إجرائى عملى ضامن لإجراء البقيه، و هى تحقيق الحكومه الإسلاميه و الإمامه الحقه. إذ تحت رايه هذه الحكومه تقام سائر الفرائض بحدودها و أركانها، كما نخطب الإمام الشهيد «ع» فى زيارته بقولنا: «أشهد انك قد أقتت الصلاه و آتيت الزكاه».

و العجب من بعض من لا خبره لهم، حيث يفسرون الولاية فى هذا السنخ من الأخبار بالموده، و يريدون بها محبه أهل البيت- عليهم السلام- التى هى أمر قلبى، مع وضوح أن المراد بها الإمامه و ولايه التصرف، و لذا قال «ع» فى مقام بيان أفضليتها: «لأنها مفتاحهن، و الوالى هو الدليل عليهن». اذ لا- شبهه فى ان لفظ الوالى يستعمل بمعنى الإمام و الحاكم، فالمراد إمام المسلمين المبيّن للأحكام و الحافظ لها بحدودها و المجرى لها. و قال فى ذيل الحديث أيضا: «ذروه الأمر و سنامه و مفتاحه و باب الأشياء و رضا الرحمن الطاعه للإمام بعد معرفته».

و فى روايه صحيحه عن ابى جعفر «ع»: «و كانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى، و كانت الولاية آخر الفرائض، فأنزل الله- تعالى:- «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي». «١» قال أبو جعفر «ع»: يقول الله- عزّ و جلّ:- لا أنزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت الفرائض.» «٢»

و لفظ الفريضة يستعمل فى الواجبات العمليه لا الأمور الاعتقديه، و الإمامه الحافظه للإسلام و المجريه لأحكامه هى الفريضة المتممه التى لو لم تنزل لما بلغ رسول الله «ص» رسالته، فان قوه الإجراء هى الضامنه لبقاء الأحكام.

و مرّ فى الخبر الذى روينا فى الدليل السابق عن الرضا «ع» قوله: «بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد و

(١) - سورة المائدة (٥)، الآية ٣.

(٢) - الكافي ١ / ٢٨٩، كتاب الحج، باب ما نص الله - عزّ و جلّ - و رسوله على الأئمة «ع»... الحديث ٤.

دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامیه، ج ١، ص: ١٩٠

الثغور و الأطراف. «١»

و بالجمله المراد بالولاية هی الإمامه، و قد مرّ فی أوائل الكتاب فی ذیل قوله - تعالیٰ - : «التبّیّ أولى بالمؤمنین من أنفسهم» أقوال أهل اللغة فی معنی الولاية و ان حقیقتها تولّى الأمر، و تشعر بالتدبیر و قدره و الفعل، فراجع.

و فی كلام أمير المؤمنین «ع» فی نهج البلاغه: «و الله ما كانت لی فی الخلافه رغبه و لا فی الولاية إربه.» «٢»

و فی بعض أخبار الدعائم الخمسه: «فأخذ الناس بأربع و تركوا هذه، یعنی الولاية.» «٣»

و ما تركه الناس هی حکومه أهل البيت لا مودّتهم، كما لا يخفى.

و أظن ان تفسیر الولاية بالموده و المحبه تفسیر انحرافی ألقى من قبل غاصبی حکومه أهل البيت بین شیعتهم أيضا، تبريرا و توجيها لعملهم.

و کیف كان فالمقصود بالصحيحه ان عمدته الفرائض التي هی أسّ الإسلام و علیها بنى الدين هی الفرائض الخمس و أفضلها الدوله الحقه الحافظه و المجريه للبقیه، اذ لا يبقى الإسلام بأساسه بلا حکومه حقه، فيجب على المسلم المهتمّ بالإسلام الاهتمام بها فی جميع الأعصار، غايه الأمر أن الأئمة الاثنى عشر عندنا مع حضورهم و ظهورهم أحقّ من غيرهم بالنص و بالأكمليه، فوجب تأييدهم و إطاعتهم، و أمّا إذا لم يمكن الوصول اليهم بأى دليل كان، كما فی عصر الغيبه، فلا تعطيل للإسلام، فلا محاله و جب تعيين حاكم بالحق يحفظ مقررات الإسلام و يجربها، و

سيأتي في الباب الآتي شرائط الحاكم الحق، فانتظر.

و قد روى مضمون الصحيحه بنحو يظهر منه ما بيناه أيضا في كتاب المحكم

(١)- الكافي ١ / ٢٠٠، كتاب الحججه باب نادر جامع في فضل الإمام و صفاته.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٦٥٦؛ عبده ٢ / ٢١٠؛ لح / ٣٢٢، الخطبه ٢٠٥.

(٣)- الكافي ٢ / ١٨، كتاب الإيمان و الكفر باب دعائم الإسلام، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩١

و المتشابه نقلا عن تفسير النعماني، قال: «فدعائم الإسلام و هي خمس دعائم و على هذه الفرائض الخمسه بنى الإسلام فجعل - سبحانه - لكل فريضه من هذه الفرائض أربعة حدود لا يسع أحدا جهلها: اولها الصلاه ثم الزكاه ثم الصيام ثم الحج ثم الولايه، و هي خاتمها و الحافظه لجميع الفرائض و السنن.» «١»

و قد عرفت ان مطالب الكتاب عند الأصحاب منسوبه الى أمير المؤمنين «ع» و لكن لا- يخلو ذلك من مناقشه، و لعل المؤلف مزج كلام نفسه بالروايات، فراجع ما ذكرناه في الدليل الخامس.

الدليل التاسع: ما في نهج البلاغه:

«أما و الذي فلق الحبه و برأ النسمة لو لا حضور الحاضر و قيام الحججه بوجود الناصر و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظّه ظالم و لا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها...» «٢»

و فيه أيضا: «سمعت رسول الله «ص» يقول في غير موطن: لن تقدّس أمّه لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متتبع.» «٣»

و في سنن ابن ماجه عن أبي سعيد الخدرى عن النبي «ص»: «انه لا قدست أمه لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير متتبع.» «٤»

يظهر من الحديثين الشريفين أنه لا يحق و لا يجوز للإنسان المسلم و لا سيما العالم أن يقعد

فى بئته و لا يهتّم و لا ببالى بما يشاهده من ظلم المستكبرين الطغاه بالنسبه الى

(١)- المحكم و المتشابه / ٧٧، و بحار الأنوار / ٩٠ / ٦٢ (طبعه إيران ٩٣ / ٦٢).

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٥٢؛ عبده / ٣١ / ١ / ٣١، الخطبه ٣.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٢١؛ عبده / ٣ / ١١٣؛ لح / ٤٣٩، الكتاب ٥٣.

(٤)- سنن ابن ماجه ٢ / ٨١٠، كتاب الصدقات، الباب ١٧، الحديث ٢٤٢٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٢

الضعفه و المستضعفين، بل يجب عليه حمايه الضعفاء و إحقاق حقوقهم، و لا- يخفى انه لا- يتيسر ذلك غالبا إلّا بالتجمع و التشكل و تحصيل القوه و القدره بقدر الإمكان، و لا نعى بالحكومته إلّا هذا، غايه الأمر أن لها مراتب.

بل قد مرّ فى خلال الفصول السابقه أنه لا- يجوز للإنسان المسلم أن يقعد فى بيته و لا- ببالى بما يقع فى محيطه و بيئته من الفحشاء و الفساد و إراقه دماء المسلمين و هتك نواويسهم و هضم الكفار و الطواغيت للمسلمين و المستضعفين و تسخيرهم و احتلال بلادهم.

فأدله الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و أدله الجهاد الدفاعى بأجمعها أيضا من أقوى الأدله على لزوم تشكل المسلمين و تأسيس الدوله الحقه و تحصيل القدره مهما أمكن و بقدر الإمكان. و الميسور منها لا يترك بالمعسور.

و الأصحاب و إن ظهر منهم كون و جوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر اذا توقفا على الضرب و الجراح مشروطين بإذن الإمام، و مقتضاه عدم التكليف على المسلمين فى مواجهه الفساد و ان بلغ ما بلغ، و لكن نحن قد قوينا سابقا عدم اشتراط الوجوب بذلك. نعم، وجود الفعل خارجا، بحيث يؤثر فى رفع الفساد و

لا يترتب عليه ضرر، مشروط بالإمام لتحصل قدره و النظم و لا يحصل الهرج و المرج. فتجب إقامه الحكومه الحقه و تأسيس الدوله بالوجوب المقدمى. و قد مرّ خبر يحيى الطويل عن أبى عبد الله «ع»: «ما جعل الله بسط اللسان و كف اليد، و لكن جعلهما يبسطان معا و يكفّان معا.» «١»

و نحو ذلك الدفاع عن حوزة الإسلام و كيان المسلمين، فإنه واجب مطلق و لكن وجود بعض مراتبه متوقف على التشكل و تحصيل قدره، و لا محاله يتوقف ذلك على ان يؤمروا على أنفسهم أميراً ينظم أمرهم و يجمع شملهم. فالجهاد بقسميه يحتاج الى الإمام، و لكن فى الجهاد الابتدائى الوجوب على ما قالوا مشروط بالإمام و إذنه بخلاف الجهاد الدفاعى، فان الوجوب مطلق و لكن الوجود مشروط

(١) - الوسائل ١١ / ٤٠٤، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى و ما يناسبهما، الحديث ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٣

به و متوقف عليه، و قد مرّ تفصيل الكلام فى الجهاد فى الفصل السادس، و يأتى الجواب عن الأخبار التى تمسك بها أهل السكوت و السكون فى الفصل الرابع من هذا الباب بعد ذكر الأدله العشره لوجوب إقامه الدوله الحقه فى كل عصر و مكان. و أئمتنا - عليهم السلام - كانوا فى ضيق و شدّه، و لم يكن لهم مساعد على القيام و الثوره ضدّ الحكومات الجائره. و يأتى كلام الامام الصادق «ع» لسدير الصيرفى:

«يا سدير، لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء ما وسعنى القعود.» «١» و كان مجموع الجداء سبعة عشر.

و ليس المراد بالتقيه الوارده فى أخبارنا ترك الدفاع و الأمر بالمعروف، بل المراد هو التحفّظ فى حال العمل بالتكليف.

و يشهد بذلك قوله «ع»: «التقيه ترس المؤمن.» «٢» وقوله: «إنّ التقيه جنه المؤمن.» «٣» فان الترس إنّما يستعمل فى ميدان الجهاد لا فى حال الاستراجه و العزله، فتدبر.

و هنا شىء آخر يجب أن ينبه عليه، و هو ان فقهاءنا- رضوان الله عليهم- ذكروا أمورا سموها الأمور الحسيبه و قالوا إنّها أمور لا ترتبط بأشخاص خاصين و لا يرضى الشارع بإهمالها و تركها، كالتصرف فى أموال اليتامى و العيب و القصر و نحو ذلك.

و حينئذ فإن كان هنا فقيه عادل فهو المتيقن للتصدى لها و إلّا فيتصدى لها عدول المؤمنين بل و فساقهم أيضا اذا لم يوجد العدول.

إذا عرفت هذا فنقول: هل يكون حفظ مال جزئى لصغير أو مجنون خاص من الأمور المهمه التى لا- يرضى الشارع بإهمالها فيجب التصدى لها على أى حال و أما حفظ كيان الإسلام و نظام المسلمين و حفظ دمائهم و نوايسهم و أموالهم فلا أهميه لها ولايتهم الشارع بها و يجوز للمسلمين إهمالها و عدم الاهتمام بها حتى يظهر صاحب

(١)- الكافى ٢/ ٢٤٢- ٢٤٣، كتاب الإيمان و الكفر باب فى قله عدد المؤمنين، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١/ ٤٦٠، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى و ما يناسبهما، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١١/ ٤٦٠، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى و ما يناسبهما، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٤

الأمر «ع»؟! ان هذا الأمر لعجيب.

و عدم عصمه العلماء و الفقهاء و احتمال خطأهم فى مقام العمل لا يوجب جواز إهمال ذلك، فإن النبى «ص» أيضا و ان كان بنفسه معصوما و لكن عماله الغائبين عنه لم يكونوا معصومين عن الخطأ و

الزلل، و كذلك عمّال أمير المؤمنين «ع»، بل و كذلك عمّال صاحب العصر و الزمان - عجل الله فرجه -.

و على أى حال فاحتمال ضياع الحقوق مع النظاره و التصدّى للحفظ و الحراسه أضعف بمراتب من الترك و الإهمال بالكليه، فتدبر جيدا. هذا.

و نعيد الإشاره الى أن نفره بعض الناس و انزجارهم من ألفاظ الحكومه و السلطنه و نحوهما ليس إلّا لابتلائهم غالبا بالحكومات الجائره الظالمه أو غير اللائقه. ففي الحقيقه يكون التنفر من الجور و عدم اللياقه، و لكنه سرى الى نفس الحكومه و إلّا فالحكومه و إداره شئون المسلمين و حفظ نظامهم بالنحو المعقول أمر يستحسنه العقل و الشرع، كما يدلّ عليه كثير من الآيات و الروايات و قد مرّ بعض الآيات فى ذيل الدليل الأول، فراجع.

الدليل العاشر: أخبار متفرقه أخرى من طرق الفريقين يظهر منها إجمالا لزوم الحكومه و الدوله

فى جميع الأعصار أو كونها مرغوبا فيها شرعا نذكرها و نسردها. فعليك بالدقه فى مفادها:

١- ما رواه المفيد فى الاختصاص، قال: «و قد روى بعضهم عن أحدهم أنه قال:

الدين و السلطان أخوان توأمان لا بدّ لكل واحد منهما من صاحبه، و الدين أسّ و السلطان حارس، و ما لا أسّ له منهدم و ما لا حارس له ضائع.» (١)

(١) - الاختصاص / ٢٦٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٥

و الظاهر أن مراده بقوله: «أحدهم» أحد الأئمه «ع» و ان كان يحتمل غير ذلك أيضا، ففي رسائل إخوان الصفا:

«قال ملك الفرس أردشير فى وصيته: إن الملك و الدين أخوان توأمان لا قوام لأحدهما إلّا بالآخر و ذلك أن الدين أسّ الملك و الملك حارسه فما لا أسّ له منهدم و ما لا حافظ له ضائع، و لا بدّ للملك من أسّ و لا بدّ للدين من

حارس». «١» هذا.

و لكن فى كتر العمّال أيضا: «الإسلام و السلطان أخوان توأمان لا- يصلح واحد منهما إلّا بصاحبه، فالإسلام أسّ و السلطان حارث، و ما لا أسّ له يهدم و ما لا حارث له ضائع.» (الديلمى، عن ابن عباس) «٢».

و لعلّ كلمه «حارث» غلط و الصحيح: «حارس»، كما فى الاختصاص.

و ظاهره كون الحديث عن النبى «ص».

٢- ما فى دعائم الإسلام: «و عن على «ع» انه قال: لا بدّ من إماره و رزق للأمير، و لا بدّ من عريف و رزق للعريف، و لا بد من حاسب و رزق للحاسب، و لا بد من قاض و رزق للقاضى. و كره أن يكون رزق القاضى على الناس الذين يقضى لهم و لكن من بيت المال.» «٣»

٣- ما فى تحف العقول عن الصادق «ع»: «لا- يستغنى أهل كل بلد عن ثلاثه يفرع اليهم فى أمر دنياهم و آخرتهم، فإن عدموا ذلك كانوا همجا: فقيه عالم ورع، و أمير خير مطاع، و طبيب بصير ثقه.» «٤»

و الهمج بالتحريك: السفله و الحمقى و من لا خير فيهم.

٤- صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول: «كل من دان الله- عزّ و جلّ- بعباده يجهد فيها نفسه و لا إمام له من الله فسعيه غير مقبول و هو ضالّ متحيز ... و الله يا محمّد، من أصبح من هذه الأمم لا إمام له من الله- عزّ و جلّ- ظاهر عادل أصبح ضالّا تائها. و ان

(١)- رسائل إخوان الصفا ٣ / ٤٩٥.

(٢)- كنز العمال ١٠ / ٦، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦١٣.

(٣)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٨، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩١٢.

(٤)- تحف العقول / ٣٢١.

مات على هذه الحاله مات ميتة كفر و نفاق. و اعلم يا محمد، ان ائمه الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلّوا و أضلّوا. «١»

٥- ما في الاختصاص عن محمد بن علي الحلبي، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «من مات و ليس عليه إمام حيّ ظاهر مات ميتة جاهليه.» «٢»

٦- ما في الاختصاص أيضا عن أبي الجارود، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «من مات و ليس عليه إمام حيّ ظاهر مات ميتة جاهليه.» قال: قلت: «إمام حيّ» جعلت فداك؟ قال: «إمام حيّ.» «٣»

أقول: قد مرّ منّا في أواخر الباب الثاني أن أنس أذهاننا بإمامه الأئمه الاثني عشر «ع» و أحقيتهم أوجب انصراف لفظ الإمام عندنا اليهم «ع» و كأن اللفظ وضع لهم، و لكن اللفظ وضع للقائد الذي يؤتم به إماما في الصلاه أو في الحج أو في الشؤون السياسيّه و نحو ذلك، سواء كان بحق أو بباطل. و لذا قال الله - تعالى -:

﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ «٤» و أطلق الإمام الصادق «ع» لفظ الإمام على أمير الحج إسماعيل بن علي حين وقف عليه «ع» فقال له: «سر فإن الإمام لا يقف.» «٥» و في رساله الحقوق لعلي بن الحسين «ع»: «كل سائس إمام.» «٦» فراجع ما حررناه هناك.

و لا تستغرب أن يكون موت من ليس عليه إمام حيّ ظاهر ميتة جاهليه أو ميتة كفر و نفاق، فإن الإمام الحق هو الحارس للدين و المجرى للإسلام. و هل يكون وجود الإمام أهون من الوصيه بالنسبه الى مال جزئي و قد ورد عن النبي «ص»: «من

معرفة الإمام و الردّ اليه، الحديث ٨.

(٢) - الاختصاص / ٢٦٩.

(٣) - الاختصاص / ٢٦٩.

(٤) - سورة التوبه (٩)، الآية ١٢.

(٥) - الوسائل / ٨ / ٢٩٠، الباب ٢٦ من أبواب آداب السفر، الحديث ١.

(٦) - الخصال / ٥٦٥ (الجزء ٢)، ابواب الخمسين، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٧

مات بغير وصيه مات ميتة جاهليه» (١)؟

٧- ما في دعائم الإسلام: «عن جعفر بن محمد (ع) انه قال: ولايه أهل العدل الذين أمر الله بولايتهم، و توليتهم و قبولها و العمل لهم فرض من الله - عزّ و جلّ - و طاعتهم واجبه، و لا- يحل لمن أمره بالعمل لهم أن يتخلف عن أمرهم. و (ولايه - ظ.) و لاه أهل الجور و اتباعهم، و العاملون لهم في معصيه الله غير جائزه لمن دعوه الى خدمتهم و العمل لهم و عونهم و لا القبول منهم.» (٢)

٨- ما رواه حفص بن عون، رفعه، قال: قال رسول الله «ص»: «ساعة إمام عدل (عادل خ. ل) أفضل من عباده سبعين سنة. و حد يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحاً.» (٣)

٩- ما عن القطب الراوندى في لبّ اللباب عن النبي «ص» قال: «يوم واحد من سلطان عادل خير من مطر أربعين يوماً. و حد يقام في الأرض أزكى من عباده ستين سنة.» (٤)

فالله الفياض الذي لا يقطع بركاته و قطر السماء عن خلقه مع كثره المعاصي كيف يقطع عنهم بركات الإمامه و إقامه الحدود في عصر الغيبه بطولها بسبب غيبه وليّ العصر - عجل الله فرجه، و يترك خلقه بلا نظام و حكمه؟!!

١٠- ما في نهج البلاغه خطابا لعثمان: «فاعلم ان أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدى و هدى، فأقام سنه معلومه و أمات بدعه مجهوله

... و إن شرّ الناس عند الله إمام جائر ضلّ و ضلّ به، فأمات سنه مأخوذه و أحيا بدعه متروكه.» «٥»

١١- ما في جامع الأصول: «أبو سعيد الخدرى «رض» قال: قال

(١)- الوسائل ١٣ / ٣٥٢، الباب ١ من كتاب الوصايا، الحديث ٨.

(٢)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٢٧، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٨٧٦.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢١٦، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١٠.

(٥)- نهج البلاغه، فيض / ٥٢٦؛ عبده ٢ / ٨٥؛ لح / ٢٣٤، الخطبه ١٦٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٨

رسول الله «ص»: «أحب الناس الى الله يوم القيمة و أدناهم منه مجلسا إمام عادل. و أبغض الناس الى الله - تعالى - و أبعدهم منه مجلسا إمام جائر. أخرجه الترمذى.» «١»

١٢- ما رواه في تحف العقول عن الصادق «ع»: «فوجه الحلال من الولاية ولاية الوالى العادل الذى أمر الله بمعرفته و ولايته و العمل له فى ولايته، و ولايه ولايته و ولاه ولايته، بجهه ما أمر الله به الوالى العادل بلا زياده فيما أنزل الله به و لا نقصان منه و لا تحريف لقوله و لا - تعدد لأمره الى غيره، فإذا صار الوالى والى عدل بهذه الجهه فالولاية له و العمل معه و معاونته فى ولايته و تقويته حلال محلل، و حلال الكسب معهم. و ذلك ان فى ولايه والى العدل و ولايته إحياء كل حق و كل عدل و إماتة كل ظلم و جور و فساد، فلذلك كان الساعى فى تقويه سلطانه و المعين له على ولايته ساعيا الى طاعه الله مقويا لدينه.» «٢»

و لا يخفى ان هذه الجملات مرويه عن

الإمام الصادق الذي لم يكن واليا بالفعل مبسوط اليد حتى يترتب على ولايته إحياء الحق و العدل و إماته الظلم و الجور و الفساد، فتدبر.

١٣- ما رواه الآمدي في الغرر و الدرر عن أمير المؤمنين (ع): «إن السلطان لأمين الله في الأرض و مقيم العدل في البلاد و العباد و وزعته في الأرض.» (٣)

و في نهج البلاغه: «السلطان وزعه الله في أرضه.» (٤)

و الوزعه: المانعون عن محارم الله، جمع وازع. و الجمع باعتبار أن السلطان أريد به الجنس.

١٤- ما رواه الآمدي أيضا عنه (ع): «ليس ثواب عند الله - سبحانه - أعظم من ثواب السلطان العادل و الرجل المحسن.»

(١)- جامع الأصول ٤/ ٤٤٧، الباب ١ من كتاب الخلافة، الحديث ٢٠٣٥.

(٢)- تحف العقول / ٣٣٢.

(٣)- الغرر و الدرر ٢/ ٦٠٤، الحديث ٣٦٣٤.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٤٣؛ عبده ٣/ ٢٣٢؛ لح / ٥٣٣، الحكمة ٣٣٢.

- الغرر و الدرر ٥/ ٩٠، الحديث ٧٥٢٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ١٩٩

١٥- ما رواه عنه: «العلماء حكام على الناس.» (١)

١٦- ما رواه عنه (ع): «دوله العادل من الواجبات.» (٢)

١٧- ما رواه عنه (ع): «من حسنت سياسته و جبت طاعته.» (٣)

١٨- ما رواه عنه (ع): «أجلّ الملوک من ملک نفسه و بسط العدل.» (٤)

١٩- ما رواه عنه (ع): «أفضل الملوک من حسن فعله و نيته و عدل في جنده و رعيتيه.» (٥)

٢٠- ما رواه عنه (ع): «خير الملوک من أمات الجور و أحيا العدل.» (٦)

٢١- ما رواه عنه (ع): «من أعود الغنائم دوله الأكارم.» (٧)

٢٢- ما رواه عنه «ع»: «إمام عادل خير من مطر وابل.» «٨»

٢٣- ما رواه عنه «ع»: «أفضل ما منّ الله سبحانه به على عباده علم و عقل

٢٤- ما رواه عنه «ع»: «إذا بنى الملك على قواعد العدل و دعم بدعائم العقل نصر الله مواليه و خذل معاديه.» «١٠»

٢٥- ما رواه في البحار عن كنز الكراچكى: «قال الصادق: الملوک حکام علی

(١)- الغرر و الدرر ١/ ١٣٧، الحديث ٥٠٦.

(٢)- الغرر و الدرر ٤/ ١٠، الحديث ٥١١٠.

(٣)- الغرر و الدرر ٥/ ٢١١، الحديث ٨٠٢٥.

(٤)- الغرر و الدرر ٢/ ٤٣٩، الحديث ٣٢٠٦.

(٥)- الغرر و الدرر ٢/ ٤٤٥، الحديث ٣٢٣٤.

(٦)- الغرر و الدرر ٣/ ٤٣١، الحديث ٥٠٠٥.

(٧)- الغرر و الدرر ٦/ ٣٤، الحديث ٩٣٨١.

(٨)- الغرر و الدرر ١/ ٣٨٦، الحديث ١٤٩١.

(٩)- الغرر و الدرر ٢/ ٤٣٩، الحديث ٣٢٠٥.

(١٠)- الغرر و الدرر ٣/ ١٦٨، الحديث ٤١١٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٠٠

الناس و العلماء حکام علی الملوک.» «١»

٢٦- ما رواه في الخصال عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه قال: قال رسول الله «ص»: «صنفان من أمتي إذا صلحا صلحت أمتي و إذا فسدا فسدت أمتي. قيل:

يا رسول الله، و من هما؟ قال: الفقهاء و الأمراء.» «٢»

٢٧- ما رواه في الكافي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله «ع» قال: «ان الله أجّل و أعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل.» «٣»

٢٨- ما رواه فى إنبات الهداه عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ» «٤» قال: «إمامهم الذى بين أظهرهم و هو قائم أهل زمانه.» «٥»

أقول: الأخبار المتواتره الصادره عن الأئمه المعصومين و الاحتجاجات المرويه عن أصحابهم «ع» كهشام و غيره الداله على لزوم الإمام و الهادى و الحججه و العالم الحافظ للدين عن التحريف و التغيير، و

ان كان النظر فيها الى إثبات إمامه الأئمة الاثني عشر- عليهم السلام- في قبائل أئمة الجور، و لكن التعليقات و الملاحظات المذكوره فيها تشمل جميع الأعصار حتى عصر الغيبه. و لا يمكن أن يقال إن الله اللطيف بعباده أهمل أمور المسلمين في عصر الغيبه بسبب غيبه الإمام المنتظر «ع» فراجع الأخبار و تأمل فيها.

٢٩- ما رواه في إثبات الهداه، عن الزمخشري في ربيع الأبرار، عن عبد الملك أن

(١)- بحار الأنوار ١/ ١٨٣، كتاب العلم، الباب ١ (باب فرض العلم...)، الحديث ٩٢.

(٢)- الخصال ١/ ٣٦، باب الاثني، الحديث ١٢.

(٣)- الكافي ١/ ١٧٨، كتاب الحججه، باب أن الأرض لا تخلو من حججه، الحديث ٦.

(٤)- سورة الإسراء (١٧)، الآية ٧١.

(٥)- إثبات الهداه ١/ ٨٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠١

رسول الله «ص» قال: «من مات و ليس في عنقه لإمام المسلمين بيعه فميتته ميتة جاهليه.»

قال: و روى في هذا المعنى عده أحاديث «١».

ولا يخفى انه ليس مفاد الروايه وجوب البيعه بالفعل، بل وجوب وجود الإمام و تعيينه حتى يستحق في عنق كل مسلم بيعه بوجوده، و ان شئت قلت: ظاهر الروايه أنّ الواجب هو الالتزام بالبيعه و التسليم، لا فعلية البيعه، فتأمل.

٣٠- ما رواه الصدوق في الخصال بسنده عن عجلان، عن أبي عبد الله «ع» قال: «ثلاثة يدخلهم الله الجنة بغير حساب، و ثلاثه يدخلهم الله النار بغير حساب: فأما الذين يدخلهم الله الجنة بغير حساب فإمام عادل و تاجر صدوق، و شيخ أفنى عمره في طاعه الله- عزّ و جلّ-. و أما الثلاثه الذين يدخلهم الله النار بغير حساب فإمام جائر، و تاجر كذوب، و شيخ زان.» «٢»

ما رواه فى البحار و الوسائل عن أمالى الصدوق بسنده عن الشَّحَام، عن الصادق «ع» قال: «من تولَّى أمرا من أمور الناس فعدل و فتح بابه و رفع شرّه (الوسائل):

ستره) و نظر فى أمور الناس كان حقا على الله- عزّ و جلّ- ان يؤمن روعته يوم القيامة و يدخله الجنة.» «٣»

٣٢- ما رواه فى التاج الجامع للأصول عن النبى «ص» قال: «سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظلّ إلّا ظلّه: الإمام العادل، و شابّ نشأ بعبادة الله. الحديث.» رواه الخمسة إلّا أبا داود «٤».

٣٣- ما رواه مسلم فى صحيحه عن النبى «ص»: «من خلع يدا من طاعه لقى الله

(١)- إثبات الهداه ١/ ١٤٣.

(٢)- الخصال ١/ ٨٠، باب الثلاثه، الحديث ١.

(٣)- بحار الأنوار ٧٢/ ٣٤٠ (طبعه إيران ٧٥/ ٣٤٠)، كتاب العشره، الباب ٨١ (باب أحوال الملوک و الأمراء)، الحديث ١٨. و الوسائل ١٢/ ١٤٠، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

(٤)- التاج الجامع للأصول ٣/ ٤٩، كتاب الإمارة، الفصل ٣ (فيما يجب على الأمير).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٢

يوم القيامة لا حجه له. و من مات و ليس فى عنقه بيعه مات ميتة جاهليه.» «١»

٣٤- ما رواه مسلم أيضا عن يحيى بن الحصين، قال: سمعت جدّتى تحدّث أنها سمعت النبى «ص» يخطب فى حجه الوداع و هو يقول: «لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و أطيعوا.» «٢»

٣٥- ما رواه البخارى فى صحيحه و رواه غيره أيضا عن رسول الله «ص»:

«كلکم راع و کلکم مسئول عن رعيتّه. الإمام راع و مسئول عن رعيتّه. الحديث.» «٣»

٣٦- و فى كنز العمال: «لا بدّ للناس من إمارة

بَرّه أو فاجره. فأما البرّه فتعدل في القسم و تقسم بينكم فيئكم بالسويه، و أما الفاجره فيبتلى فيها المؤمن. و الإمارة خير من الهرج. قيل:

يا رسول الله، و ما الهرج؟ قال: القتل و الكذب.» (طب، عن ابن مسعود) «٤»

و قد مرّ نظير ذلك في الأمر الرابع عن نهج البلاغه، فراجع.

٣٧- و في كنز العمّال أيضا: «ما من أحد أفضل منزله من إمام إن قال صدق و إن حكم عدل، و ان استرحم رحم.» «٥» (ابن النجار، عن أنس)

٣٨- و فيه أيضا: «أحب الناس الى الله يوم القيامة و أدناهم مجلسا إمام عادل. و أبغض الناس الى الله و أبعدهم منه إمام جائر.» (حم ت، عن أبي سعيد) «٦»

٣٩- و فيه أيضا: «نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها و حلّها، و بئس الشيء الإمارة لمن

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨ (طبعه أخرى ٦/ ٢٢)، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمه جماعه المسلمين ...، الحديث ١٨٥١.

(٢)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٨ (طبعه أخرى ٦/ ١٤)، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعه الأمراء في غير معصيه ...

(٣)- صحيح البخارى ١/ ١٦٠، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى و المدن.

(٤)- كنز العمال ٦/ ٣٩، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٥٥.

(٥)- كنز العمال ٦/ ٧، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٥٩٣.

(٦)- كنز العمال ٦/ ٩، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٠٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٣

أخذها بغير حقّها فتكون عليه حسره يوم القيامة.» (طب، عن زيد بن ثابت) «١»

٤٠- و فيه أيضا: «من استطاع منكم أن لا ينام نوما و لا يصبح صباحا إلّا و

عليه إمام فليفعل.» (ابن عساكر، عن أبي سعيد و ابن عمر) «٢»

٤١- وفيه أيضا: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهليه. و من نزع يدا من طاعه جاء يوم القيمه لا حجه له.» (ط حل، عن ابن عمر) «٣»

٤٢- وفيه أيضا: «إذا أراد الله بقوم خيرا ولى عليهم حلماهم و قضى عليهم علماؤهم، و جعل المال فى سمحائهم. و إذا أراد الله بقوم شرا ولى عليهم سفهاءهم، و قضى بينهم جهالهم، و جعل المال فى بخلائهم.» (فر، عن مهراڻ) «٤»

٤٣- و عن النبى «ص» قال: «لعمل الإمام العادل فى رعيته يوما واحدا أفضل من عباده العابد فى أهله مائة عام أو خمسين عاما.» «٥»

الى غير ذلك من الأخبار و الروايات، فان الروايات التى يستفاد منها لزوم الإمامه و الملك أو كونه مرغوبا فيه شرعا اذا تحققت العدالة و سائر الشرائط، كثيره فى كتب الفريقين.

و قد مضى فى ذيل الأمر الأول أيضا بعض الآيات الداله على حسن الملك و الدوله و كونه من نعم الله - تعالى - على عباده الصالحين، فراجع.

فهذه أدله عشره ذكرناها دليلا على لزوم الملك و الدوله فى جميع الأعصار، و كفاك ما ذكرناه فى الأمرين الأولين، فراجع و تأمل.

(١) - كنز العمال ٦ / ٣٩، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٥٣.

(٢) - كنز العمال ٦ / ٦٤، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٨٥٥.

(٣) - كنز العمال ٦ / ٦٥، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٨٦٣.

(٤) - كنز العمال ٦ / ٧، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٥٩٥.

(٥) - الأموال / ١٣، باب حق الإمام على رعيته ...، الحديث ١٤.

و اعلم ان الصحاح و السنن و مسانيد إخواننا السنه ملاء من الأخبار الواردة فى الإمارة و السلطنه، ففى بعضها مدح الإمارة و الترغيب فيها، و فى بعضها التحذير و التخويف منها و ذمّ أئمة الجور و أنهم من أهل النار، و فى بعضها وجوب الإطاعه للأمر و إن كان عبدا حبشيا مجدّد الأطراف، و فى بعضها أنه «لا- طاعه لمن لم يطع الله» او «لا طاعه فى معصيه الله، إنّما الطاعه فى المعروف»، و فى بعضها أن السلطان ظلّ الله فى الأرض، و فى بعضها أن السلطان العادل المتواضع ظلّ الله و رمحه فى الأرض.

و الجمع بين هذه الروايات بحسب الصنائه الفقهيّه واضح، لوضوح أنّ الوالى الحق العادل يجب اطاعته دون الظالم الجائر، و لا سيما فى ظلمه و جوره، و انه اذا أمر من قبل الوالى العادل عبد مجدّد يقود الناس بكتاب الله- كما فى متن الحديث- فالواجب اطاعته و لو كان حبشيا أسود. فان هذا من مزايا الإسلام، حيث الغى الامتيازات اللونيه و الجغرافيه و الطائفيه و الطبقيه و قال فى القرآن الكريم: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ.» «١» أ لا- ترى ان النبى «ص» أمر أسامه بن زيد قبيل وفاته و أمر الصحابه الكبار أيضا بان يكونوا تحت لوائه؟

و المطلق فى قوله: «السلطان ظلّ الله» يجب أن يحمل على المقيد فى الحديث الآخر.

فالسلطان العادل الحق ظلّ الله دون الجائر الظالم، فانه ظلّ الشيطان و طاغوت، و قد أمروا أن يكفروا به.

و يحتمل إرادته الإنشاء أيضا لا الاخبار، فيراد أن السلطان يجب أن يكون ظلّ الله و مظهر رحمته.

نعم، السلطان و لو كان جائرا خيرا من فتنه تدوم

و من الهرج و المرج، لا- بمعنى مشروعيه سلطنته بل بمعنى الرجحان العقلي إذا دار الأمر بينهما و لم يمكن تأسيس الحكومه العادله. و قد مرّ بيان ذلك في ذيل كلام أمير المؤمنين «ع» في الدليل الرابع، فراجع. و يأتي بيان الشرائط للحاكم الحق الذي يجب إطاعته في الباب الرابع، فانتظر.

(١)- سورة الحجرات (٤٩)، الآيه ١٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٥

الفصل الرابع من الباب الثالث في ذكر الأخبار التي ربما توهم وجوب السكوت

إشاره

في قبال الجنایات و مظالم الأعداء في عصر الغيبه و عدم التدخل في الشؤون السياسيه و إقامه الدوله العادله و قد ذكر كثيرا منها في الوسائل في الباب ١٣ من كتاب الجهاد، و في الحقيقه تعدّ هذه الأخبار معارضه لما ذكرناها دليلا على وجوب السعي في إقامه الدوله العادله.

فلنتعرض لها و نبين المراد منها:

فالأولى: صحيحه عيص بن القاسم،

[توضيح الصحيحه]

قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: «عليكم بتقوى الله وحده لا شريك له. و انظروا لأنفسكم. فو الله ان الرجل ليكون له الغنم فيها الراعي، فاذا وجد رجلا هو أعلم بغنمه من الذي هو فيها يخرجها و يجيء بذلك الرجل الذي هو أعلم بغنمه من الذي كان فيها. و الله لو كانت لأحدكم نفسان يقاتل بواحده يجرب بها ثم كانت الأخرى باقيه يعمل على ما قد استبان لها، و لكن له نفس واحد اذا ذهبت فقد و الله ذهبت التوبه. فأنتم أحق ان تختاروا لأنفسكم. إن أتاكم آت منّا فانظروا على أي شئ ء تخرجون.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٦

و لا تقولوا: خرج زيد، فان زيدا كان عالما و كان صدوقا، و لم يدعكم الى نفسه و انما دعاكم الى الرضا من آل محمد «ص». و لو ظفر لوفى بما دعاكم إليه. أنما خرج الى سلطان مجتمع لينقضه.

فالخارج منّا اليوم الى أي شئ ء يدعوكم؟ الى الرضا من آل محمد «ص»؟ فنحن نشهدكم انا لسنا نرضى به و هو يعصينا اليوم و ليس معه احد، و هو اذا كانت الرايات و الأولويه أجدر ألّا يسمع منّا، إلّا من اجتمعت بنو فاطمه معه، فو الله ما صاحبكم إلّا من

اجتمعوا عليه. اذا كان رجب فاقبلوا على اسم الله،

و ان أحببتهم ان تتأخروا الى شعبان فلا- ضير، و ان أحببتهم ان تصوموا في أهاليكم فلعل ذلك يكون أقوى لكم. و كفاكم بالسفاني علامه.» (١)

أقول: الصحيحه لا تدل على عدم وجوب الدفاع و عدم جواز الخروج، بل تدل على ان الداعى الى الخروج قد تكون دعوته باطله، بأن يدعو الى نفسه مثلا مع عدم استحقاقه لما يدّعيه كمن يدعى المهدييه مثلا كذبا. و قد تكون دعوته حقه، كدعوه زيد بن على بن الحسين مثلا، حيث دعا الناس لنقض السلطنه الجائره و تسليم الحق الى أهله، أعنى المرضى من آل محمد، يعنى الامام الصادق «ع» فيجب على الأشخاص المدعوين أن ينظروا لأنفسهم و يعملوا الدقه فى ذلك و لا- يتأثروا بالأحاسيس و العواطف الآنيه.

فان الإنسان اذا كان بحسب فطرته بحيث يعمل الدقه فى احراز ما هو صلاح لغنمه فهو بإعمال الدقه لنفسه أحق و أولى. و هذا حكم عقلى فطرى، اذ على الإنسان أن يحكم العقل فى الأمور المهمه و لا يقع تحت تأثير الإحساس الآنى.

و جعل المجلسى «ره» فى المرآه قوله: «أما خرج الى سلطان مجتمع لينقضه» بيانا لعله عدم ظفر زيد، قال فى شرح العبارة: «أى فلذلك لم يظفر.» (٢)

و كيف كان فالصحيحه تمضى قيام زيد و تدل على جواز القيام للدفاع عن الحقّ.

(١)- الوسائل ١١ / ٣٥، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- مرآه العقول ٤ / ٣٦٥، (من ط. القديم).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٧

و الأخبار فى فضائل زيد و علمه و زهده و إمضاء قيامه كثيره مستفيضه.

و قوله «ع»: «كان عالما و كان صدوقا» إشاره الى صلاحيته لان يكون أميرا فى الثوره الحقه بحسب

علمه و عمله.

و لا خصوصيه لزيد قطعا، و انما الملاك هدفه فى قيامه و صلاحيته لذلك. فالقيام لنقض الحكومه الفاسده الجائره مع إعداد مقدماته جائز بل واجب. و لو ظفر زيد لوفى بما دعا اليه من إرجاع الحكومه الى المرضي من آل محمد، كما نطق به الخبر.

و عدم تسميته لشخص الامام الصادق «ع» لعله كان لوجهين:

الاول: انه أراد أن ينجذب اليه و يساعده كل من كان مخالفا للحكومه الفاسده من أى فرقه من فرق المسلمين كان، و لذا اعانه حتى بعض من لم يكن من الخاصه، و قد حكى ان أبا حنيفه مثلا اعانه بثلاثين ألف درهم لذلك.

الثانى: انه أراد ان يبقى الإمام الصادق «ع» محفوظا من شرّ الحكومه الفاسده على فرض عدم الظفر ليقى ركنا و أساسا للحقّ، يجدّد بناء الإسلام ببيان معارفه و أخلاقياته و أحكامه بعد أن أخفتها حجب التأويلات و التحريفات و استار الجهل و الكتمان. و حفظه «ع» كان من أهمّ الفرائض، كما لا يخفى على من اطلع على العلوم الصادره عنه «ع» فى شتى الموضوعات.

و روى عمرو بن خالد، قال: قال زيد بن على بن الحسين «ع»:

«فى كل زمان رجل مّنّا أهل البيت يحتج الله به على خلقه. و حجه زماننا ابن أخى: جعفر بن محمد، لا يضلّ من تبعه و لا يهتدى من خالفه.» «١»

(١) - بحار الأنوار ١٧٣ / ٤٦، تاريخ على بن الحسين «ع»، الباب ١١ (باب أحوال أولاد على بن الحسين «ع» و أزواجه)، الحديث ٢٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٨

قداسه زيد و قيامه

ثم ان قيام زيد لم يكن قياما إحساسيا عاطفيا أعمى بلا اعداد للقوى و الأسباب، فانه بعث الى الأمصار و

جمع الجموع، و الكوفه كانت مقرًا لجند الإسلام من القبائل المختلفه و قد بايعه فيها خلق كثير، و قد قيل انه بايعه فيها أربعون ألفا من أهل السيف.

و أمّا اطلاعہ علی كونه المصلوب بالأخره فی كناسه الكوفه بإخبار الإمام الباقر و الإمام الصادق «ع» فلم يكن يجوز تخلفه عن الدفاع عن الحق و الأمر بالمعروف و النهی عن المنكر بعد ما تهيأت له الاسباب من الجنود و السلاح. كما أن إخبار النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» بشهاده سيد الشهداء «ع» فى النهايه لم يمنعه من القيام بعد ما دعاه جنود الإسلام من الكوفه بالكتب و الرسائل و أخبره رائده مسلم بتهيؤ العده و العده. و لو كان لا- يجب الداعين مع كثرتهم و تهيئهم لكان لهم حجه عليه «ع» بحسب الظاهر.

و بالجمله العلم بالشهاده بالأخره بإخبار غيبى لا يوجب عدم التكليف بعد تحقق شرائطه و أسبابه، فعمل جنوده تظفر و الإسلام يغلب و ان رزق بنفسه الشهاده، و المهم ظفر الإسلام و الحق و تحقق الهدف لا ظفر الشخص و غلبته، و لعل شهادته أيضا تؤثر فى تقوى الإسلام و بسطه، كما يشاهد نظير ذلك فى كثير من الثورات.

و كيف كان فقيام زيد بن عليّ كان من سنخ نهضة الحسين «ع» غايه الأمر ان الحسين «ع» كان إماما بالحق يدعو الى نفسه، و زيد لم يكن يدعو الى نفسه بل الى الرضا من آل محمد، و قد أراد بذلك الإمام الصادق «ع» لا محاله.

و فى خطبته المحكيه عنه:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٠٩

«أ لستم تعلمون أنا ولد نبيكم المظلومون المقهورون، فلا سهم و فينا و لا تراث اعطينا

و ما زالت بيوتنا تهدم و حرمانا تنتهك...» (١)

فلم يكن يتكلم هو عن شخصه بل عن العتره «ع»

و عن الصادق «ع»: «إن عمى كان رجلا لدنيانا و آخرتنا، مضى و الله عمى شهيدا كشهداء استشهدوا مع رسول الله «ص» و على و الحسن و الحسين.» (٢)

و فى حديث قال الصادق «ع» لفضيل: «يا فضيل، شهدت مع عمى قتال أهل الشام؟ قلت: نعم. قال: فكم قتل منهم؟ قلت: ستة. قال: فلعلك شاك فى دمائهم؟

قال: فقلت: لو كنت شاكا ما قتلتهم. قال: فسمعتة و هو يقول: أشركنى الله فى تلك الدماء، مضى و الله زيد عمى و أصحابه شهداء مثل ما مضى عليه على بن أبى طالب و أصحابه.» (٣)

و فى حديث آخر عن الباقر «ع» عن آبائه قال: «قال رسول الله «ص» للحسين «ع»:

يا حسين، يخرج من صلبك رجل يقال له زيد، يتخطى هو و أصحابه يوم القيامة رقاب الناس غزا محجلين يدخلون الجنة بلا حساب.» (٤)

و فى خبر ابن سنيابه، قال: «دفع إلى أبو عبد الله الصادق جعفر بن محمد ألف دينار و أمرنى أن أقسمها فى عيال من أصيب مع زيد بن على، فقسمتها فأصاب عبد الله بن زبير أخا فضيل الرسان أربعة دنانير.» (٥)

الى غير ذلك من الأخبار الداله على فضل زيد و تأييد قيامه.

(١) - بحار الأنوار ٢٠٦ / ٤٦، تاريخ على بن الحسين «ع»، الباب ١١ (باب أحوال أولاد على بن الحسين «ع» و أزواجه)، الحديث

(٢) - عيون أخبار الرضا ١ / ٢٥٢، الباب ٢٥ (باب ما جاء عن الرضا «ع» فى زيد)، الحديث ٦.

(٣) - بحار الأنوار ١٧١ / ٤٦، تاريخ على بن الحسين «ع»، الباب ١١ (باب أحوال أولاد على بن الحسين

«ع» و أزواجه)، الحديث ٢٠.

(٤) - عيون أخبار الرضا ١ / ٢٤٩، الباب ٢٥، الحديث ٢. بحار الأنوار ١٧٠ / ٤٦، الباب ١١، الحديث ١٩.

(٥) - بحار الأنوار ١٧٠ / ٤٦، الباب ١١ (باب أحوال أولاد علي بن الحسين «ع» و أزواجه)، الحديث ١٨.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ١، ص: ٢١٠

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ١، ص: ٢١٠

هذا و قد عقد الصدوق فی العیون بابا فی شأن زید بن علی، و ذکر فيه أخبارا.

منها: ما رواه بسنده عن ابن أبي عبدون، عن أبيه، قال: «لما حمل زید بن موسى بن جعفر «ع» الى المأمون - و قد كان خرج بالبصره و أحرق دور ولد العباس - وهب المأمون جرمه لأخيه علي بن موسى الرضا «ع» و قال له: يا أبا الحسن، لئن خرج أخوك و فعل ما فعل لقد خرج قبله زید بن علي فقتل، و لو لا - مكانك منى لقتلته، فليس ما أتاه بصغير. فقال الرضا «ع»: يا أمير المؤمنين، لا - تقس أخي زيدا الى زید بن علي «ع» فانه كان من علماء آل محمد «ص» غضب لله - عزّ و جلّ - فجاهد أعداءه حتى قتل في سبيله. و لقد حدثني أبي موسى بن جعفر «ع» انه سمع أباه جعفر بن محمد «ع» يقول: رحم الله عمي زيدا انه دعا الى الرضا من آل محمد. و لو ظفر لو في بما دعا اليه. و لقد استشارني في خروجه فقلت له: يا عم، ان رضيت ان تكون المقتول المصلوب بالكناسه فشانك. فلما ولى

قال جعفر بن محمد «ع»: ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه. فقال المأمون: يا أبا الحسن، أليس قد جاء فيمن ادعى الإمامه بغير حقها ما جاء؟ فقال الرضا «ع»: إن زيد بن علي «ع» لم يدع ما ليس له بحق وإنه كان أتقى لله من ذاك. إنه قال: أدعوكم إلى الرضا من آل محمد. وإنما جاء ما جاء فيمن يدعى أن الله نصّ عليه ثم يدعو إلى غير دين الله و يضل عن سبيله بغير علم.

و كان زيد و الله ممن خوطب بهذه الآية: و جاهدوا في الله حق جهاده، هو اجتباكم. «١»

و قد ذكر الروايه مقطعه في هذا الباب من الوسائل أيضا «٢».

و تدلّ هذه الروايه أيضا على قداسه زيد و إمضاء خروجه، و أنه لم يدع ما ليس له، و أن قيامه كان جهادا في سبيل الله و أن إجابته كانت واجبه لمن سمع واعيته، و أن الذي لا يجوز إجابته هو من ادعى النص على نفسه كذبا فضلّ و أضلّ كالمدعين للمهدويه، و أن الاطلاع على الشهاده إجمالا بطريق غيبى لا يصير مانعا عن العمل بالوظيفه.

و قال الصدوق في العيون بعد نقل هذه الروايه:

(١) - عيون أخبار الرضا ١ / ٢٤٨، الباب ٢٥ (باب ما جاء عن الرضا «ع» في زيد)، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١١ / ٣٨، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١١

«لزيد بن علي فضائل كثيره عن غير الرضا «ع» أحببت إيراد بعضها على إثر هذا الحديث ليعلم من ينظر في كتابنا هذا اعتقاد الاماميه فيه.»

ثم ذكر أخبارا كثيره. فيظهر من الصدوق أنّ قداسه زيد كانت من

معتقدات الإماميه.

و في إرشاد المفيد:

«كان زيد بن علي بن الحسين عين إخوته بعد أبي جعفر «ع» و أفضلهم، و كان ورعا عابدا فقيها سخيا شجاعا، و ظهر بالسيف يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر و يطلب بثارات الحسين «ع».» (١)

و في تنقيح المقال عن التكملة:

«اتفق علماء الإسلام على جلالته و ثقته و ورعه و علمه و فضله.» (٢)

و على هذا فلو فرض القول بان قيام الإمام الشهيد كان من خصائصه و لم يجز جعله أسوه في الخروج على أئمة الجور فقيام زيد لا يختص به قطعاً، لعدم خصوصيه فيه و عدم كونه إماماً معصوماً. هذا.

و لكن الفرض باطل قطعاً، فإن الإمام أسوه كجده رسول الله «ص».

و قد قال «ع» في خطابه لأصحاب الحر: «فلكم في أسوه.» (٣)

و الامام المجتبي أيضا قام و جاهد الى أن خان أكثر جنده و غدروا و لم يتمكن من مواصلة الجهاد.

و سائر الأئمة «ع» أيضا لم تتحقق لهم شرائط القيام. و ستأتى روايه سدير و ان الإمام الصادق «ع» قال له: «لو كان لى شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعنى القعود.» (٤)

فهم- عليهم السلام- نور واحد و طريقهم واحد و انما تختلف الأوضاع

(١)- الإرشاد / ٢٥١ (طبعه أخرى / ٢٦٨).

(٢)- تنقيح المقال ١ / ٤٦٧.

(٣)- تاريخ الطبرى ٧ / ٣٠٠.

(٤)- الكافي ٢ / ٢٤٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب فى قله عدد المؤمنين، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٢

و الظروف، فلاحظ.

بل قد مرّ أن القيام للدفاع عن الإسلام و عن حقوق المسلمين فى قبال هجوم الأعداء و تسلطهم على بلاد الإسلام و شئون المسلمين مما يحكم به ضروره العقل و الشرع، و لا يشترط فيه إذن الإمام.

قوله - تعالى -: «وَمَا لَكُمْ لَأْتَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ» (١)

و قوله: «وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَادِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصِالَمَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَ لَيُنصِرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ» (٢) من محكمات القرآن الكريم.

نعم، يجب إعداد القوى و الأسباب للقيام، كما مرّ.

فانظر كيف غفل المسلمون و رؤسائهم و أغفلوا، و هجمت إسرائيل على القدس الشريف و على أراضى المسلمين و نفوسهم و معابدهم و معاهدهم و نواميسهم و أموالهم، و هجم كفار الغرب و الشرق و عملاؤهم على كيان الإسلام و شئون المسلمين، و كل يوم تسمع أخبار المجازر و الغارات و الاعتقالات، و رجال الملك و وعاظ السلاطين و علماء السوء ساكتون فى قبال هذه المجازر و المظالم و تراهم يصرفون أوقاتهم و طاقاتهم فى التعيش و الترف و فى إثارة الفتن و الاختلافات الداخليه و هضم بعضهم لبعض. اللهم فخلص المسلمين من شرّ حكام الجور و علماء السوء، و أيقظهم من سباتهم و هجعتهم، و لا حول و لا قوة إلا بالله. هذا.

و بالجملة فان قيام زيد كان ثوره حقه أمضاها الأئمه - عليهم السلام - و إن لم يظفر فى نهايه الأمر كما لم يظفر سيد الشهداء «ع» بعد تحوّل أوضاع الكوفه بمجىء

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ٧٥.

(٢) - سورة الحج (٢٢)، الآية ٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٣

عبيد الله بن زياد اليها.

فان قلت: روى عن زراره، قال:

«قال لى زيد بن على و أنا عند أبى عبد الله «ع» يا فتى، ما تقول فى رجل من آل محمد «ص» استنصرك؟ قال:

قلت: ان كان مفروض الطاعه نصرته و ان كان غير مفروض الطاعه فلى ان افعل و لى ان لا افعل، فلما خرج قال ابو عبد الله «ع»:

أخذته و الله من بين يديه و من خلفه و ما تركت له مخرجا.» (١)

و نحو ذلك عن مؤمن الطاق أيضا فى حديث مفصل (٢).

قلت: ليس كلام أبى عبد الله «ع» نصّا فى تخطئه قيام زيد، بل هو تحسين لزراره و مؤمن الطاق فى جوابهما. و واضح ان زيدا لم يكن اماما مفترض الطاعه.

هذا مضافا الى ان قوله: «فلى ان افعل و لى ان لا افعل» يدلّ على جواز قيامه مع غير مفترض الطاعه أيضا فى الجملة. و الظاهر ان الامام «ع» قد أمضاه فى ذلك. ثم لا يخفى ان كونهما من خواصّ الامام الصادق «ع» و مرابطيه، بحيث يعرفهما كل واحد بذلك، كان مقتضيا لعدم إجابتهما له، لما عرفت من أن المصلحه اقتضت عدم ظهور موافقه الإمام الصادق «ع» على قيام زيد و أمثاله لبقى وجوده الشريف ركنا للحق و مجددا للشريعة بعد ما تطرقت اليها أيدى الكذبه و المحرفين، و حفظه «ع» فى تلك الموقعيه كان من أهم الفرائض.

نعم، هنا روايات دالّه على ذمّ زيد و تخطئته فى قيامه، و لكن أسانيدها ضعيفه

(١) - الاحتجاج / ٢٠٤، (طبعه أخرى ١٣٧ / ٢).

(٢) - الاحتجاج / ٢٠٤، (طبعه أخرى ١٤١ / ٢ - ١٤٢). الكافي ١ / ١٧٤، كتاب الحججه، باب الاضطرار إلى الحججه، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٤

جدّا فلا تقاوم صحيحه العيص و الأخبار الكثيره الوارده فى مدحه و تأييد ثورته المتلقاه بالقبول من قبل أصحابنا- رضوان الله عليهم -. هذا.

و لنذكر واحده من تلك الروايات نموذجاً، و

لعلها أوضحها:

ففى الكافى: «محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن الجارود، عن موسى بن بكر بن داب، عمن حدّثه، عن أبى جعفر «ع» ان زيد بن على بن الحسين «ع» دخل على أبى جعفر محمد بن على و معه كتب من أهل الكوفه، يدعونه فيها الى أنفسهم و يخبرونه باجتماعهم و يأمرونه بالخروج.

فقال له أبو جعفر «ع»: هذه الكتب ابتداء منهم أو جواب ما كتبت به اليهم و دعوتهم اليه؟

فقال: بل ابتداء من القوم لمعرفةهم بحقنا و بقرابتنا من رسول الله «ص» و لما يجدون فى كتاب الله - عزّ و جلّ - من وجوب مودّتنا و فرض طاعتنا و لما نحن فيه من الضيق و الضنك و البلاء.

فقال له ابو جعفر «ع»: ان الطاعه مفروضه من الله - عزّ و جلّ - و سنّه أمضاها فى الأولين، و كذلك يجريها فى الآخرين، و الطاعه لواحد منا و المودّه للجميع، و أمر الله يجرى لأوليائه بحكم موصول و قضاء مفصول و حتم مقضى و قدر مقدور و أجل مسمّى لوقت معلوم، فلا- يستخفك الذين لا- يوقنون، انهم لن يغنوا عنك من الله شيئاً، فلا تعجل فان الله لا يعجل لعجله العباد، و لا تسبقن الله فتعجزك البليه فتصرعك.

قال: فغضب زيد عند ذلك ثم قال: ليس الإمام منّا من جلس فى بيته و أرخى ستره و ثبّط عن الجهاد و لكن الإمام منّا من منع حوزته و جاهد فى سبيل الله حق جهاده و دفع عن رعيتته و ذبّ عن حريمه.

قال أبو جعفر «ع»: هل تعرف يا أخى من نفسك شيئاً مما نسبتها اليه فتجىء عليه بشاهد من كتاب الله أو حجه من

رسول الله «ص» أو تضرب به مثلاً، فإن الله - عزّ وجلّ - أحلّ حلالاً وحرّم حراماً و فرض فرائض و ضرب أمثالا و سنّ سنناً و لم يجعل الإمام القائم بأمره فى شبهه فيما فرض له من الطاعة أن يسبقه بأمر قبل محله أو يجاهد فيه قبل حلوله، و قد قال الله - عزّ و جلّ - فى الصيد:

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٥

«لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ» (١) أ فقتل الصيد أعظم أم قتل النفس التى حرّم الله؟ و جعل لكل شىء محلاً و قال الله - عزّ و جلّ - : «وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» (٢)، و قال - عزّ و جلّ - : «لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَ لَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ.» (٣) فجعل الشهور عده معلومه، فجعل منها أربعة حرماً، و قال: «فَسَيَّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ» (٤) ثم قال - تبارك و تعالى - : «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» (٥) فجعل لذلك محلاً، و قال: «وَ لَا تَغْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» (٦) فجعل لكل شىء أجلاً و لكل أجل كتاباً.

فان كنت على بينه من ربك و يقين من أمرك و تبيان من شأنك فشأنك، و ألا فلا ترومنّ أمراً أنت منه فى شك و شبهه و لا تتعاط زوال ملكك لم ينقض أكله و لم ينقطع مداه و لم يبلغ الكتاب أجله، فلو قد بلغ مداه و انقطع أكله و بلغ الكتاب أجله لا نقطع الفصل و تتابع النظام و لأعقب الله فى التابع و المتبوع الذلّ و الصغار. أعوذ بالله من إمام ضلّ عن وقته، فكان التابع فيه أعلم من

أ تريد يا أخى أن تحيى مله قوم قد كفروا بآيات الله و عصوا رسوله و اتبعوا أهواءهم بغير هدى من الله و ادعوا للخلافه بلا برهان من الله و لا عهد من رسوله؟! أعيدك بالله يا أخى ان تكون غدا المصلوب بالكناسه.

ثم ارفضت عيناه و سألت دموعه ثم قال: الله بيننا و بين من هتك سترنا و جحدنا حقنا و أفشى سرنا و نسبنا الى غير جدنا و قال فينا ما لم نقله فى أنفسنا. «٧»

أقول: قد نقلنا الروايه بطولها لكنك ترى انها مرسله، مضافا الى ان الحسين بن الجارود و موسى بن بكر بن داب كليهما مجهولان لم يذكر فى كتب الرجال بمدح و لا قدح.

(١) - سورة المائده (٥)، الآيه ٩٥.

(٢) - سورة المائده (٥)، الآيه ٢.

(٣) - سورة المائده (٥)، الآيه ٢.

(٤) - سورة التوبه (٩)، الآيه ٢.

(٥) - سورة التوبه (٩)، الآيه ٥.

(٦) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٣٥.

(٧) - الكافى ١/ ٣٥٦، كتاب الحججه، باب ما يفصل به بين دعوى المحق و المبطل ...، الحديث ١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٦

و قوله: «لواحد منّا» يعنى من جاء بامامته النص. و قوله: «لا نقطع الفصل» أى بين دولتى الحق. و قوله: «فى التابع و المتبوع» أى من أهل الباطل. و قوله: «ارفضت عيناه» على وزن احمرت، أى رشت.

و قوله: «الله بيننا و بين من هتك سترنا» قال فى الوافى:

«ليس هذا تعريضا لزيد حاشاه، بل لمن عاداه و عاداه و سيأتى أخبار فى علو شأن زيد، و أنه و أصحابه يدخلون الجنه بغير حساب، و انه كان إنما يطلب الأمر لرضا آل محمد و ما طلبه لنفسه، و انه كان يعرف حجه

زمانه و كان مصدقا به- صلوات الله عليه- فليس لأحد أن يسيء الظن فيه- رضوان الله عليه-» (١)

وقال المجلسي في مرآة العقول في ذيل الرواية ما حاصله:

«إن الأخبار اختلفت في حال زيد، فمنها ما يدل على ذمه، وأكثرها يدل على كونه مشكورا وانه لم يدع الإمامه وانه كان قائلا بامامه الباقر والصادق «ع» و انما خرج لطلب ثار الحسين «ع» و للأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و كان يدعو الى الرضا من آل محمد «ص» و اليه ذهب أكثر أصحابنا، بل لم أر في كلامهم غيره. و قيل أنه كان مأذونا من قبل الإمام «ع» سزا» (٢)

و نحن نقول اجمالا- ان قولنا بقداسه زيد و حسن نيته في قيامه ليس قولنا بعصمته و عدم صدور اشتباه منه طيله عمره و عدم احتياجه الى هدايه الإمام و نصيحته له اصلا. و لعله في بادى الأمر اشتبه عليه الأمر و صار أسيرا للأحاسيس الآنيه فتبته الإمام الباقر «ع» و حذره من الاستعجال و الاغترار و الاعتماد على بعض من لا يعتمد عليه. و وفاه الإمام الباقر «ع» على ما في أصول الكافي (٣) كانت في سنة ١١٤ من الهجرة، و قيام زيد المؤيد عند الأئمه «ع» على ما ذكره أرباب السير كان في عصر الإمام الصادق «ع» في سنة ١٢١، فلعل الظروف و الأجواء اختلفت في

(١)- الوافي ١ / «م ٢» / ٣٥.

(٢)- مرآة العقول ٤ / ١٨ (ط. القديم ١ / ٢٦١).

(٣)- الكافي ١ / ٤٦٩، كتاب الحججه، باب مولد أبي جعفر محمد بن علي «ع».

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٧

هذه المده، و هو على ما في بعض

الأخبار كان مقرًا بإمامه الإمام الصادق «ع» وانه حجه زمانه، و قد مرّ منها خير عمرو بن خالد المروى فى الأمالى.

و عدم عجله الله- تعالى- لعجله العباد أمر صحيح لا مريه فيه، و لكنه لا يوجب رفع التكليف بالدفاع و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر. و هل يمكن الالتزام بانحصار الجهاد و الأمر بالمعروف فى من علم بالغيب انه يظفر على خصمه مأته بالمائه فيجوز لغيره السكوت و السكون فى قبال الجنائيات و هتك المقدّسات؟!

ثم هل لا يكون مفاد هذا الكلام تخطئه لأمير المؤمنين «ع» فى جهاده مع معاويه، و للسبب الشهيد فى ثورته على يزيد؟! و هل لم يقع فى صفين و كربلاء إراقه للدما و قتل للنفوس؟!

و انت ترى ان الثورات التى وقعت فى العالم ضدّ الملوك المقتدرين و الجبابره الظالمين قد نجح كثير منها، و منها ثورتنا فى ايران، مع انه لم يحصل اليقين بالظفر قبلها.

فهل تكون جميع هذه الثورات الناجحه فى قبال الكفار و الظلمه مرفوضه و محكوم عليها بالخطأ و الضلال؟

و هل يكون للكفار و الصهاينه التغلب على المسلمين و الإغاره عليهم و سفك دمائهم و تخريب بلادهم، و ليس للمسلمين الّا السكوت و التسليم فى قبال جميع ذلك؟! لا أدرى أى فكره هذه الفكره؟! و سيجى ء فى جواب بعض الأخبار الآتيه ما ينفعك فى المقام، فانتظر.

و كيف كان فصحيحه العيص فى الباب تدل على قداسه زيد و تأييد ثورته و يؤيدها أخبار كثيره، فلا يعارضها بعض الأخبار الضعاف التى يخالف مضمونها لحكم العقل و محكمات الكتاب و السنه، فيجب أن يردّ علمها الى أهله.

هذا كلّ فيما يرتبط بزيد فى ثورته. و تشبه قصته قصه الحسين بن على

شهيد فخر في ثورته، و قد استفاضت الأخبار في مدحه و تأييده، و الظاهر كما قيل عدم ورود خبر

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٨

في قدحه، فراجع مظانه. و يأتي ذكر منه في الفصل السادس من الباب الخامس في مسأله الكفاح المسلح ضد حكام الجور.

[شرح بقیه صحیحہ العیص]

فلنرجع الى شرح بقیه صحیحہ العیص، أعنى الروايه الأولى من أخبار الباب، فنقول:

يظهر من الصحيحه إجمالاً أنه كانت توجد في عصر الإمام الصادق «ع» بعض الثورات من قبل الساده من أهل البيت غير مؤيده من قبله «ع» مع اشتمالها على الدعوه الباطله و العصيان للإمام الحقّ. و لا- يهمنّا تشخيصها و معرفتها بأعيانها و ان كان من المحتمل إرادته قيام محمد بن عبد الله المحض باسم المهديّ. اذ المستفاد من الأخبار و التواريخ أنه قام باسم المهديّ و أن أباه و أخاه و أصحابه كانوا يعرّفونه بذلك.

ففي الإرشاد عن كتاب مقاتل الطالبين لأبي الفرج الاصفهاني ما حاصله:

«ان كثيرا من الهاشميين و فيهم عبد الله و ابنه: محمد و ابراهيم، و منصور الدوانيقي اجتمعوا في الأبواء فقال عبد الله: قد علمتم ان ابني هذا هو المهديّ فهلم فلنبايعه فبايعوه جميعا على ذلك فجاء عيسى بن عبد الله فقال: لأىّ شىء اجتمعتم؟ فقال عبد الله: اجتمعنا لنبايع المهديّ محمد بن عبد الله و جاء جعفر بن محمد «ع» فأوسع له عبد الله الى جنبه فتكلم بمثل كلامه فقال جعفر «ع»: لا تفعلوا فان هذا الأمر لم يأت بعد. ان كنت ترى ان اينك هذا هو المهديّ فليس به و لا هذا أو انه. و ان كنت انما تريد أن تخرجه غضبا لله و ليأمر بالمعروف و ينهى

عن المنكر فانا والله لا ندعك و أنت شيخنا و نبايع ابنك فى هذا الأمر. فغضب عبد الله و قال: لقد علمت خلاف ما تقول و والله ما أطلعك الله على غيبه و لكنه يحملك على هذا الحسد لابنى ...» (١)

و رواه فى البحار أيضا عن إعلام الورى و الارشاد. (٢)

(١)- الإرشاد/ ٢٥٩ (طبعه أخرى / ٢٧٦)، باب ذكر طرف من أخبار أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق «ع».

(٢)- بحار الأنوار ٤٧ / ٢٧٧، تاريخ الإمام الصادق «ع»، الباب ٣١ (باب أحوال أقربائه و ...)، الحديث ١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢١٩

و يظهر من نفس هذا الخبر أيضا أن القيام غضبا لله و للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر مما لا بأس به.

و فى البحار عن إعلام الورى أيضا:

«ان محمد بن عبد الله بن الحسن قال لأبى عبد الله «ع»: و الله انى لأعلم منك و أسخى منك و أشجع منك.» (١)

و فى صحيحه عبد الكريم بن عتبه الهاشمى

أن جماعه من المعتزله، فيهم عمرو بن عبيد و واصل بن عطا و حفص بن سالم و ناس من رؤسائهم، دخلوا على أبى عبد الله «ع» و ذكروا انهم أرادوا أن يبايعوا لمحمد بن عبد الله بالخلافه و عرضوا عليه أن يدخل معهم فى ذلك، فذكر- عليه السلام ..

كلاما طويلا و فى آخره روى عن أبيه أن رسول الله «ص» قال: «من ضرب الناس بسيفه و دعاهم الى نفسه و فى المسلمين من هو أعلم منه فهو ضالّ متكلف.» (٢)

فيظهر من ذلك ان محمد بن عبد الله كان يدعو الى نفسه مع وجود من هو أعلم منه.

و بالجمله حيث

انه روى من طرق الفريقين عن النبي «ص»: ان المهدي يظهر و «يملاً الأرض قسطاً و عدلاً كما ملئت ظلماً و جوراً» «٣»، فقد صار هذا سبباً لاشتباه الأمر على كثيرين و ادعاء كثير من الهاشميين المهديين. و لعل الخبر المروي عن النبي «ص» ان المهدي «اسمه اسمي و اسمه أبيه اسم أبي» «٤» كان من مجعولات بعض أتباع محمد بن عبد الله بن الحسن. هذا.

و لكن ابن طاوس في الإقبال على ما في البحار التزم جانب الدفاع عن

(١) - بحار الأنوار ٢٧٥ / ٤٧، تاريخ الإمام الصادق «ع»، الباب ٣١ (باب أحوال أقربائه و ...)، الحديث ١٥.

(٢) - الوسائل ٢٩ / ١١، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣) - راجع بحار الأنوار ج ٥١، تاريخ الإمام الثاني عشر، باب ما ورد من الإخبار بالقائم «ع» و ...، و التاج الجامع للأصول ٥ / ٣٤١ - ٣٤٤، الباب ٧ من كتاب الفتن.

(٤) - التاج الجامع للأصول ٥ / ٣٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٢٠

عبد الله و ابنه «١». و المسألة محتاجة الى تتبع و بحث و سيع، فراجع البحار و غيره.

و يظهر من الأخبار أن الأئمة - عليهم السلام - مع عدم إمضائهم لبعض ثورات السادات كانوا يتأثرون جداً لما كان يقع على الثوار من السجن و القتل و الغارات، و كانوا يبكون عليهم بما أنهم أهل بيت النبي و سلبوا بعض حقوقهم و لم تلحظ الأمة شرفهم و كرامتهم.

و الحاصل ان الاستفادة من صحبته عيص ان الثورات الواقعة على قسمين.

فالدعوة الى النفس كانت باطله، و الدعوه لنقض السلطه الجائره و ارجاع الحق الى أهله كانت حقه. و الواجب على المدعويين تحكيم العقل و الدقه و اتباع الحق.

أما آخر الصحيحه فالظاهر كونه إخبار غيبيا بزمان ظهور القائم «ع» و قيامه و انه فى رجب أو شعبان أو بعد رمضان. فإن كان ظهوره فى رجب أو شعبان فالإقبال بعد رمضان للحوق به بعد قيامه، و ان كان ظهوره بعد رمضان فالإقبال قبله للتهيو.

و يحتمل - كما فى مرآه العقول «٢»- ان يريد الامام الصادق «ع» الإقبال الى نفسه قبل أيام الحج مقدمه للاستفاده من علومه و فضائله، فان من حكم الحج لقاء الإمام و الاستضاءه بأنواره، كما فى بعض الروايات. هذا.

و قد روى الصدوق بعض صحيحه عيص فى العلل بنحو النقل بالمعنى «٣» و ستأتى الإشاره اليه.

هذا كله فيما يرتبط بصحيحه عيص بن القاسم الروايه الأولى من أخبار الباب و قد طال الكلام فيها، و انما تابعنا الكلام فيها، لان مسأله قيام زيد لها ارتباط مباشر بمسألتنا المبحوث عنها، أعنى جواز القيام للدفاع عن الحق فى قبال سلاطين الجور أو

(١)- بحار الأنوار ٣٠١ / ٤٧، تاريخ الإمام الصادق «ع»، الباب ٣١.

(٢)- مرآه العقول ٣٦٥ / ٤ (من ط القديم).

(٣)- الوسائل ٣٨ / ١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٠، عن العلل / ١٩٢ (طبعه أخرى / ٥٧٧) الجزء ٢، الباب ٣٨٥ (باب نوادر العلل)، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢١

وجوب السكوت و السكون. و قد ظهر لك ان الصحيحه ليست من أدله وجوب السكون، بل من ادله عدم جواز الخروج تحت رايه من كانت دعوته باطله، فلاحظ.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٢

الروايه الثانيه من أخبار الباب خبر حماد بن عيسى

عن ربيعى رفعه عن على بن الحسين «ع» قال: «و الله لا يخرج أحد منّا قبل خروج القائم إلا كان مثله

كمثل فرخ طار من وكره قبل ان يستوى جناحاه فاخذة الصبيان فعبثوا به.» (١)

و الروايه كما ترى مرفوعه لا- اعتبار بها من حيث السند، اللهم ألما ان يقال ان السند الى حماد صحيح، و حماد من أصحاب الاجماع.

و ربما يتبادر الى الذهن فى هذا السنخ من الأخبار كونها من مختلقات عمال الأمويين و العباسيين لصرف الساده العلويين عن فكره القيام فى قبال مظالمهم. هذا.

مضافا الى ان الظاهر من الخبر انه ليس فى مقام بيان الحكم الشرعى، و ان القيام فى قبال الباطل جائز أم لا، بل هو إخبار غيبى منه «ع». و مفاده ان الخارج منا أهل البيت قبل قيام القائم لا يظفر فى النهايه و ان ترتب على قيامه آثار مهمه.

كيف! و لو كان غرضه «ع» التخطئه للخروج قبل قيام القائم «ع» لكان تخطئه لقيام أبيه الحسين «ع» أيضا.

ولا- ينتقض إخباره الغيبى هذا بخروج بعض العلويين فى اليمن أو بعض بلاد إيران، أو خروج الفاطميين فى افريقيا و ظفرهم و حكومتهم، اذ مضافا الى عدم شمول ملكهم لجميع البلاد الإسلاميه ربما يشكك فى نسب خصوص الخلفاء الفاطميين، فحكى السيوطى فى أول كتابه: تاريخ الخلفاء عن ابن خلكان أن أكثر اهل العلم لا يصححون نسب المهدي عبيد الله، جدّ خلفاء مصر «٢». و عن الذهبى

(١)- الوسائل ١١ / ٣٦، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- تاريخ الخلفاء / ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٣

«ان المحققين متفقون على ان عبيد الله المهدي ليس بعلوى.» (١) هذا، و لكن من المحتمل جدّا دخاله بعض التعصبات و السياسات الباطله فى هذه الكلمات، حيث انهم كانوا معارضين للعباسيين فاهتمّ العباسيون و

عملاؤهم على القدح فيهم بما اختلفوا عليهم من التهم، فراجع التواريخ.

و يمكن ان يكون مراد الإمام بقوله: «منا» في المرفوعه- على فرض صدورها عنه- خصوص الأئمه الاثنى عشر لا جميع العلويين، حيث ان شيعتهم «ع» كانوا يتوقعون منهم الخروج والقيام، و كانوا يصزّون على ذلك، فأراد الإمام «ع» إقناعهم ببيان أمر غيبي، و هو ان الخارج مّا قبل القائم «ع» لا يوفق و لا يظفر، لعدم العدّه و العدّه و الأسباب اللازمه.

و على أى حال فالخبر- على فرض صدوره- مربوط بخروج الأئمه «ع» أو خروج أهل البيت و انهم لا يظفرون ظفرا نهائيا، فلا يجوز ان يستدل به على السكوت مّا و عدم الدفاع عن الإسلام و المسلمين فى قبال هجمه الكفار و عمّالهم اذا تحققت الشروط و ظنّ النجاح. و أدلّ الأشياء على إمكان الشىء و وقوعه، و قد نجحت الثورة الإسلاميه فى إيران- بحمد الله و منته- بقياده أحد من سلاله أهل البيت المضطلع فى العلوم الإسلاميه.

و نظير هذا الخبر، الخبر المروى عن الامام الصادق «ع» فى مقدمه الصحيفه السجديه.

و الراوى له على ما فى الصحيفه المطبوعه: «عمير بن متوكل، عن أبيه متوكل بن هارون»، و لكن فى فهرست الشيخ نسبه الى متوكل بن عمر بن متوكل «٢». و لم يذكر الرجل فى الرجال بمدح و لا- قدح، اللهم إلّا أن يقال إن تلقى الأصحاب كتاب الصحيفه منه دليل على توثيقه عملا، فتأمل.

و يوجد فى السند أيضا ابو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيبانى.

(١)- تاريخ الخلفاء / ٣.

(٢)- الفهرست للشيخ / ١٧٠ (ط. أخرى / ١٩٩).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٤

و الرجل مختلف فيه، و عن النجاشى:

«رأيت جلّ

أصحابنا يغمزونه و يضعفونه»، ثم نسب اليه كتباً منها كتاب فضائل عباس بن عبد المطلب «١».

و نفس هذا يكفى فى قدح روايته الموافقه لمصالح بنى العباس و سياستهم.

و عن ابن الغضائرى:

«محمد بن عبد الله بن المطلب الشيبانى أبو المفضل و ضاع كثير المناكير.» «٢»

و بالجمله فسند الحديث ليس صافيا. هذا.

و ملخص ما فى مقدمه الصحيفه:

«ان المتوكل بن هارون قال: لقيت يحيى بن زيد بن على و هو متوجه الى خراسان بعد قتل أبيه، فقال لى: من أين أقبلت؟ قلت: من الحج، فسألنى عن أهله و بنى عمه، و أحفى السؤال عن جعفر بن محمد «ع» و قال: هل سمعته يذكر شيئا من أمرى؟ فقلت: سمعته يقول: إنك تقتل و تصلب كما قتل أبوك و صلب ... فقلت:

أنى رأيت الناس الى ابن عمك جعفر أميل منهم إليك و الى أبيك. فقال: ان عمى و ابنه جعفر ا دعوا الناس الى الحياه و نحن دعوناهم الى الموت. فقلت: يا بن رسول الله أ هم أعلم أم أنتم؟ قال: كلنا له علم غير انهم يعلمون كل ما نعلم و لا نعلم كل ما يعلمون ...

قال المتوكل: فقبضت الصحيفه فلما قتل يحيى صرت الى المدينه فلقيت أبا عبد الله «ع» فحدثته الحديث عن يحيى فبكى ...

قال لى أبو عبد الله «ع»: يا متوكل كيف قال لك يحيى: ان عمى محمد بن على و ابنه جعفر ا دعوا الناس الى الحياه و دعوناهم الى الموت؟ قلت: نعم قد قال لى ذلك.

فقال: يرحم الله يحيى، ان أبى حدثنى عن أبيه، عن جدّه، عن على «ع» ان رسول الله «ص» أخذته نعه و هو على منبره فرأى فى منامه رجالا يترزون على منبره نرو

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٢٥

القرده، يردون الناس على أعقابهم الفهقري... فأتاه جبرئيل بهذه الآية: «وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا.» (١) يعنى بنى أميه ... قال: و أنزل الله - تعالى - فى ذلك: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» (٢) تملكها بنو أميه ليس فيها ليله القدر.

قال: فاطلع الله - عزّ و جلّ - نبيه ان بنى اميه تملك سلطان هذه الأمة، و ملكها طول هذه المده فلو طاولتهم الجبال لطلوا عليها حتى يأذن الله - تعالى - بزوال ملكهم ... فأسرّ رسول الله «ص» ذلك الى علىّ و أهل بيته. قال: ثم قال أبو عبد الله «ع»: ما خرج و لا- يخرج منّا أهل البيت الى قيام قائمنا أحد ليدفع ظلما أو ينعش حقا إلا اصطلمته البليه و كان قيامه زياده فى مكروهننا و شيعتنا.»

اقول: مضافا الى ما مرّ من الخدشه فى سند الخبر، و الى احتمال كون هذا السنخ من الأخبار من مختلقات أيادى خلفاء الوقت لصرف العلويين عن الخروج عليهم و إيجاد روح اليأس فيهم و صرف الناس عن التوجه اليهم و الدخول تحت رأيهم: ان مفاد الخبر كما ترى هو ان رسول الله «ص» أسرّ بملك بنى أميه و طوله مدّه ألف شهر الى علىّ و أهل بيته و منهم الحسين الشهيد قطعا. و الإمام الصادق «ع» قال:

«ما خرج و لا يخرج منا أهل البيت ...»، فكلامه يشمل خروج الحسين «ع» أيضا،

فلو كان بصدد التخطئه للخروج لكان مفاد الحديث تخطئه خروج الحسين «ع» أيضا.

فيعلم بذلك ان المراد بالخبر- على فرض صدوره- ليس هو بيان الحكم الشرعى و ان الخروج جائز أو غير جائز، بل بيان أمر غيبى تلقاه الإمام «ع» من أجداده، و ان الخارج ممّا لا ينجح مأثمه بالمائه بحيث لا تعرض له البليه. و المصائب مكروهه للطبع قهرا. و ليس كل مكروه للطبع مكروها أو حراما فى الشرع، بل

(١)- سورة الإسراء (١٧)، الآية ٦٠.

(٢)- سورة القدر (٩٧)، الآية ١-٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٦

عسى أن تكرر هوا شيئا و هو خير لكم و تترتب عليه بركات من جهات اخر. فلا يدلّ ذيل الحديث أيضا على تخطئه الخروج و القيام.

و قد مرّ أن إخبار رسول الله «ص» بشهاده الحسين «ع» أو شهاده زيد بالأخيه لم يمنعهما عن الخروج، بعد اقتضاء التكليف للدفاع عن الحق و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و إتمام الحججه على كثير ممن اشتبه عليه الحق، مع تحقق الشرائط من دعوه رؤساء الكوفه و قواتها المسلّحه و اخبار رائد الإمام مسلم بن عقيل بصدق الداعين و بيعتهم.

كيف! و لو لم يكن للخروج أيّه فائده إلّا ظهور خباثه بنى أميه و بروز باطنهم و امتياز صف الباطل عن صفّ الحق و إتمام الحججه على الناس لثلا يكون لهم على الله و على إمام العصر حجّه- مضافا الى تضعيف دوله الباطل و كسر سورتهم- لصار هذا الخروج جائزا بل واجبا.

و فى نهج البلاغه: «فالموت فى حياتكم مقهورين، و الحياه فى موتكم قاهرين.» «١»

و فيه أيضا: «و سأجهد فى أن أظهر الأرض من هذا الشخص المعكوس و

الجسم المركوس حتى تخرج المدره من بين حبّ الحصيد.» (٢)

و مراده «ع» معاويه، و هو من بنى أميه و من أصولها، و قد قاتله «ع» مع أنه «ع» أيضا ممن أسرّ اليه النبي «ص» على ما فى الخبر بملك بنى أميه.

فعل مراده «ع» فى المقام هو العمل بوظيفه الجهاد ليميز الخبيث من الطيب و ان لم يظفر فى جهاده بالأخره.

و مفاد الآيه الشريفه المذكوره فى الخبر ان خلق الناس انما هو للفتنه و البلاء.

و سلطه الجائرين كبنى أميه أيضا نحو فتنه و امتحان، ليميز الله الخبيث من الطيب خارجا. و فى ايام الامتحان أيضا لا ينقطع لطف الله و تخويله أيضا. فلعل خروج

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٣٨؛ عبده ١ / ٩٦؛ لح / ٨٨، الخطبه ٥١.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٩٧١؛ عبده ٣ / ٨٢؛ لح / ٤١٨، الكتاب ٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٧

الإمام الشهيد و نحوه أيضا كان من مصاديق التخويل المذكور فى الآيه و لكنه مما زاد فى طغيانهم.

ثم على فرض كون الخبر فى مقام بيان الوظيفه و الحكم الشرعى فهو كما ترى مرتبط بأهل البيت، فلا يجوز التمسك به للسكوت منّا فى هذه الأعصار فى قبال هجوم الكفار و الصهاينه على بلاد المسلمين و جميع شئونهم.

ثم ان فى الخبر اشكالا آخر، و هو ان ألف شهر يساوى ثلاثا و ثمانين سنه و أربعة أشهر. و خلافه عثمان أول خلفاء بنى أميه كانت من السنه الثالثه و العشرين من الهجره. و البيعه للسفّاح أول خلفاء بنى العباس كانت فى السنه الاثنتين و ثلاثين و مائه، فكانت مدّه ملك بنى أميه تسعا و مائه. و لو اضيف الى ذلك مدّه خلافه

بنى أميه فى الأندلس صارت قرونا. فكيف جعلها فى الروايه الف شهر؟

اللهم أآ ان لا تحسب مدّه خلافه عثمان، و لا خلفاء الأندلس، فيجعل المبدأ السنه الأربعين بعد شهاده أمير المؤمنين «ع» أو صلح الحسن المجتبى «ع» و يحذف أيضا تسع أو ثمان سنوات من الآخر لضعف حكومتهم و مزاحمه ابراهيم العباسى و اخيه السفّاح و المسوّده فى خراسان لهم، فتدبر.

و يمكن ان يقال: ان المراد بألف شهر ليس مفاده المطابقى بل هو كناية عن أصل الكثره أو القلّه، و هذا شائع فى الاستعمالات.

و الظاهر من الروايه- على فرض صدورها- ان نزول سوره القدر كان لتسليه النبى «ص» فى قبال ملك بنى أميه، و لعلها من جهه بيان ان الملك الظاهرى و ان انتقل الى بنى اميه، و لكن الأئمه من عتره النبى «ص» يكونون مهايط الملائكه و الروح، و عليهم تنزّل الأمور و المقدرات بنزولهم اليهم، و ليله القدر ليله سلام عليهم، يسلمّ عليهم الملائكه النازلون، كما ورد بذلك بعض الروايات، فلهم الملك بحسب الباطن و المعنى، لكونهم وسائط الفيض و المقدرات. هذا.

و نظير المرفوعه و خبر الصحيفه أيضا روايه أبى الجارود، قال: «سمعت

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٨

أبا جعفر «ع» يقول: ليس منّا أهل البيت أحد يدفع ضيما و لا يدعو الى حق إلّا صرعه البليه، حتّى تقوم عصابه شهدت بدرا لا يوارى قتلها و لا يداوى جريحها. قلت: من عنى أبو جعفر «ع»؟ قال: الملائكه.» «١»

و نحوها روايته الأخرى «٢». و لعلهما روايه واحده و هذه قطعه من تلك، فراجع.

و الجواب عنها يظهر مما مرّ.

و نعيد الكلام فنقول فى الجواب عن هذه الأخبار و نظائرها-

مضافا الى ضعف سندها المانع من نهوضها فى مقابل الأدله القطعيه الحاكمه بالجهاد و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و إقامه أحكام الإسلام و الدفاع عن حوزة المسلمين و شئونهم- ان الظاهر كون بعضها من مختلقات أو تحريفات أيادى حكام الجور و مرتزقتهم، حيث واجهوا قيام بعض العلويين و اتجاه الناس اليهم فأرادوا بهذه الوسيله قطع رجائهم و إبعادهم عن ميدان السياسه- فالسياسه ما السياسه؟

و ما ادراكك ما السياسه؟!

و بعضها خاص بأصحاب الرايات الضاله الذين كانوا يدعون الناس الى انفسهم.

و بعضها ناظر الى شخص معين أو ظرف معين حيث لا توجد مقدمات القيام و شروطه.

و بعضها صادر عن تقيه من حكام الجور.

و بعضها ليس فى مقام بيان الحكم الشرعى، بل متضمن لإخبار غيبى فقط.

الى غير ذلك من الوجوه التى مرّت أو تأتى فى الروايات الآتیه، فانظر.

(١)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٤٨، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٤٨، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٢٩

الثالثه من أخبار الباب خبر سدير،

قال: قال أبو عبد الله «ع»: «يا سدير الزم بيتك و كن حلسا من أحلاسه و اسكن ما سكن الليل و النهار، فاذا بلغك ان السفينى قد خرج فارحل إلينا و لو على رجلك.» «١»

بتقريب ان سديرا لا خصوصيه له، فيجب السكوت و ترك الخروج الى قيام القائم- عليه السلام-

أقول: الغاء الخصوصيه يتوقف على العلم بعدم دخاله خصوصيه الشخص و المورد، و هو ممنوع فى مثل سدير بعد تتبع حاله، اذ بالتتابع يظهر انه بنفسه لم يكن ممن يتمكن من القيام و إقامه الحكومه الإسلاميه، بل كان رجلا عاديا مخلصا للإمام الصادق- عليه

السلام-، و لكنه كان ممن يغلب إحساسه على تدبيره وفكره، و كان يظن قدره الإمام على الخروج و تحقق الشرائط لتصديده الخلافه، فكان ينتظر خروج الإمام و يصرّ عليه حتى يكون هو أيضا تحت رايته، فأراد الامام «ع» بيان انه- عليه السلام- ليس ممن يوفق فعلا لتصدي الخلافه الظاهريه الفعلية و ان علامه للقائم بالحق خروج السفيناني.

و الواجب على مثل هذا الشخص المشتبّه عليه الأمر، و الواقع تحت تأثير الإحساس الخاطئ ليس إلّا لزوم بيته، لئلا يهلك نفسه و غيره بلا فائده.

و الشاهد على ما ذكرنا من حال سدير أمور:

الأول: ما في تنقيح المقال انه: «ذكر عند أبي عبد الله «ع» سدير، فقال: سدير

(١)- الوسائل ١١/ ٣٦، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٠

عصيده بكل لون.» «١»

و المراد منه على الظاهر انه معقود بكل لون، و انه رجل احساسى مزاجى غير مستقيم بحسب الفكر و الدقه، لا انه ملتزم بالتقيه الواجبه و يتلون عند كل فرقه بلون يحفظ به نفسه، كما في تنقيح المقال. اذ لو كان كذلك لم يكن يقع في سجن المخالفين، و قد ورد فيه ان أبا عبد الله «ع» قال لزريد الشحام: «يا شحام، أتى طلبت الى إلهى فى سدير و عبد السلام بن عبد الرحمن- و كانا فى السجن- فوهبهما لى و خلّى سبيلهما.» «٢»

و الشاهد الثانى: ما فى الكافى عن سدير الصيرفى، قال: «دخلت على أبى عبد الله «ع» فقلت له: و الله ما يسعك القعود. فقال: و لم يا سدير؟ قلت: لكثره مواليك و شيعتك و أنصارك. و الله لو كان لأمير المؤمنين «ع»

مالك من الشيعة و الأنصار و الموالى ما طمع فيه تيم و لا عدى. فقال: يا سدير، و كم عسى ان تكونوا؟ قلت:

مأته ألف، قال: مأته ألف؟ قلت: نعم، و مأتى ألف. قال: مأتى الف؟ قلت: نعم و نصف الدنيا.

قال: فسكت عنى، ثم قال: يخفّ عليك ان تبلغ معنا الى ينبع؟ قلت: نعم. فأمر بحمار و بغل ان يسرجا، فبادرت فركبت الحمار، فقال: يا سدير، ترى ان تؤثرنى بالحمار؟

قلت: البغل أزين و أنبل، قال: الحمار أرفق بى. فنزلت فركب الحمار و ركبت البغل فمضينا فحانت الصلاة، فقال: يا سدير، انزل بنا نصلى، ثم قال: هذه أرض سبخه لا يجوز الصلاة فيها، فسرنا حتى صرنا الى أرض حمراء، و نظر الى غلام يرعى جداء فقال:

و الله يا سدير، لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء ما وسعنى القعود. و نزلنا و صلينا، فلما فرغنا من الصلاة عطفت على الجداء فعددتها، فاذا هى سبعة عشر. «٣»

و قد ذكرنا الخبر بطوله، اذ يظهر منه وضع الإمام «ع» و ظروفه و حدود ادراك سدير و مدى تشخيصه لذلك، و ليس مراد الإمام مطلق من يسمى بالشيعة، بل

(١) - تنقيح المقال ٨ / ٢ .

(٢) - تنقيح المقال ٨ / ٢ .

(٣) - الكافي ٢ / ٢٤٢، كتاب الإيمان و الكفر باب فى قله عدد المؤمنين، الحديث ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣١

مراده الشيعة بمعناها الواقعي، أعنى الثابت المواتى فى جميع المراحل، و هم قليلون جدّا و لا سيّما فى تلك الأعصار.

و الشاهد الثالث: خبر معلى بن خنيس الآتى، قال: «ذهبت بكتاب عبد السلام بن نعيم و سدير و كتب غير واحد الى أبى عبد الله «ع»، حين ظهر المسوّد قبل

ان يظهر ولد العباس، بانا قد قدّرنا أن يؤول هذا الأمر إليك، فما ترى؟ قال:

فضرب بالكتب الأرض، ثم قال: أف، أف، ما أنا لهؤلاء بإمام. أما يعلمون انه انما يقتل السفيناني؟» (١)

و الظاهر ان المراد بعبد السلام بن نعيم هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن نعيم، الذى مرّ كونه مسجوناً مع سدير، فنسب الى جدّه.

و المراد بالمسوّده أتباع أبى مسلم الخراسانى، لسواد ألبستهم و ألويتهم.

فأنت ترى ان سديرا و رفقاءه لعدم إحاطتهم بظروف الإمام و مقدار قدرته و مقاصد المسوّده فى قيامهم توهّموا تحقّق الشرائط لرجوع الخلافة الفعلية الى الامام.

فأبو مسلم و إن كان يدعو الناس الى رجل من بنى هاشم و أقام على ذلك سنين و تبعه كثيرون، و لكنهم اختاروا هذا الشعار لجاذبيته فى قبال بنى أميه القاتلين لأهل بيت النبي «ص» و لا سيما سيد الشهداء، و لم يكن غرضه واقعا إرجاع الحق الى أهله حتى يسلموا الأمر الى الإمام الصادق «ع»، بل هو كان مبعوثا من قبل ابراهيم بن محمد العباسى ليقوم بأمر خراسان. و بعد قتل ابراهيم صار يدعو الناس الى اخيه عبد الله السفّاح. و بجنوده تغلّب السفّاح على مروان الحمار و هزمه، و لكن اشتهب امرهم على مثل سدير و رفقاءه.

و قوله «ع»: «ما أنا لهؤلاء بإمام»، يحتمل أن يكون إشارة الى المسوّده، اى انهم لا يروننى إماما لهم. و يحتمل ان يكون اشاره الى سدير و رفقاءه، فيريد انى لست لهم بإمام، لعدم إطاعتهم لى، أو لست إمامهم الذى يتصدى للخلافة الفعلية.

(١) - الوسائل ٣٧ / ١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٢

هذا الخبر ما فى تنقيح المقال عن الكشى بسنده عن عبد الحميد بن أبى الديلم، قال: «كنت عند أبى عبد الله، فاتاه كتاب عبد السلام بن عبد الرحمن بن نعيم، و كتاب الفيض بن المختار، و سليمان بن خالد، يخبرونه ان الكوفه شاغره برجلها، و انه إن أمرهم أن يأخذوها أخذوها. فلما قرأ كتابهم رمى به، ثم قال: «ما أنا لهؤلاء بإمام. أما يعلمون ان صاحبهم السفينانى؟» (١)

و لعل المراد ان صاحبهم القائم «ع»، المصاحب للسفيناى بحسب الزمان.

و كيف كان فبعد ما عرفت من حال سدير و خصوصياته لا يجوز الغاء الخصوصيه فى الخطاب الموجّه اليه بلزوم بيته، لاحتمال الخصوصيه.

و هل يجوز رفع اليد بسبب هذا الخبر و نظائره عن جميع الآيات و الروايات و حكم العقل، الحاكمه بوجوب الدفاع عن الإسلام و شئون المسلمين فى قبال هجوم الكفار و الجائرين، و ان أمكن تحصيل القوه و القدره لدفعهم، و فرض طول الغيبه آلاف سنه؟! و قد عرفت عدم اشتراط الجهاد الدفاعى بإذن الإمام قطعاً.

و قد ظهر بما ذكرنا حال خبر معلى بن خنيس أيضاً.

(١) - تنقيح المقال ٢ / ١٥٢، و رجال الكشى / ٣٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٣

الرابعه من اخبار الباب خبر ابى المرهف،

عن أبى جعفر «ع» قال: «الغبره على من أثارها. هلك المحاضير.

قلت: جعلت فداك، و ما المحاضير؟ قال المستعجلون. أما انهم لن يريدوا إلّا من يعرض لهم.

ثم قال: يا أبا المرهف، أما انهم لم يريدوكم بمجحفه إلّا عرض الله - عزّ و جلّ - لهم بشاغل. ثم نكت ابو جعفر «ع» فى الأرض ثم قال: يا أبا المرهف! قلت: لييك! قال: أ ترى قوما حبسوا أنفسهم على الله - عزّ ذكره - لا يجعل الله لهم

فرجا؟ بلى، و الله ليجعلن الله لهم فرجا.» (١)

و ابو المرفه عدّه الشيخ فى الكنى باب أصحاب الباقر (ع) من رجاله (٢)، و فى تنقيح المقال: «لم أعرف اسمه و لا حاله» (٣).

و الغيره بالضم و بفتحتين: الغبار. و المحضار و المحضير من الخيل و نحوها بكسر الميم فيهما: الشديد الركض. و المجحفه بضم الميم و تقديم الجيم: الداهيه.

و يظهر من الخبر وقوع خروج ما لبعض على الحكومه، و تعقيب الحكومه للخارجين، و خوف أبى المرفه من سرايه التعقيب له، فأراد الإمام (ع) تقويه خاطره و رفع خوفه ببيان ان ضرر الغبار يعود الى من أثاره، فلا ينال أبا المرفه شىء.

ثم أخبر (ع) بهلاك المستعجل، أى من وقع تحت تأثير الأحاسيس الآنيه و أقدم على القيام قبل تهيئه المقدمات و إعداد القوه.

و لم يكن بناء أئمتنا على المنع عن الجهاد و الدفاع، بل كانوا ينهون عن التعجيل و التهؤور المضّر بنفس الخارج و بالأئمه (ع)، حتى ان أخبار التقيه أيضا ليست بصدد المنع عن الجهاد، بل بصدد الدقه فى حفظ النفس مع الإمكان، مع الاشتغال

(١) - الوسائل ١١ / ٣٦، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٢) - رجال الشيخ / ١٤٢.

(٣) - تنقيح المقال ٣ / ٣٤ من فصل الكنى.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٤

بالوظيفه الدفاعيه. و لذا ورد: «انّ التقيه جئّه المؤمن.» (١) أو: «التقيه ترس المؤمن.» (٢) فان الجئّه و الترس تستعمل فى ميدان المبارزه مع العدو، لا حين المبيت فى المأمن.

و العقل أيضا يحكم بوجوب حفظ النفس مع الإمكان و لو فى حال الدفاع.

و الظاهر ان الضمير فى قوله (ع): «انهم» فى الموضوعين يرجع الى جنود الحكومه، لا الى

الخارجين المستعجلين. و لعل مراده «ع» من القوم الذين حبسوا أنفسهم على الله أهل بيت النبي، و من الفرج الحاصل لهم بالآخره الفرج الحاصل لأهل البيت بقيام القائم «ع».

و كيف كان فليس الخبر فى مقام المنع عن الدفاع فى قبال هجوم الأعداء أو المنع من اقامه الحكومه الدينيه مع امكانه و امكان ايجاد شرائطه، فتدبر.

(١)- الوسائل ١١ / ٤٦٠، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى و ما يناسبهما، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٦٠، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى و ما يناسبهما، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٥

الخامسه من أخبار الباب ما رواه الفضل بن سليمان الكاتب،

قال: «كنت عند أبى عبد الله «ع» فأتاه كتاب أبى مسلم، فقال: ليس لكتابك جواب، اخرج عنا. فجعلنا يسارّ بعضنا بعضا، فقال: أى شىء تسارّون يا فضل، ان الله - عزّ ذكره - لا يعجل لعجله العباد. و لإزاله جبل عن موضعه أيسر من زوال ملك لم ينقض أجله. ثم قال: ان فلان بن فلان؛ حتى بلغ السابع من ولد فلان. قلت فما علامه فيما بيننا و بينك جعلت فداك؟ قال: لا تبرح الأرض يا فضل حتى يخرج السفينانى فاذا خرج السفينانى فأجيئوا إلينا- يقولها ثلاثا- و هو من المحتوم.» (١)

و السند الى الفضل صحيح. و فضل كان يكتب للمنصور و المهدي على ديوان الخراج. و قالوا فى حقه انه مهمل، و ان الظاهر كونه إماميا إلّا انه مجهول الحال «٢».

أقول: و الظاهر عدم الدليل على كونه اماميا الا- روايته عن الامام و حكايه كتاب أبى مسلم اليه «ع». و من المحتمل كونه من جواسيس الخليفه. فالروايه ضعيفه موهونه من حيث السند.

و قد مرّ ان أبا مسلم فى بادى الأمر كان

مبعوثا الى خراسان من قبل ابراهيم العباسي، و بعد موته صار من دعاه اخيه السفّاح، و بقوه جنوده ظفر السفّاح و انتصر على مروان الحمار، و في حياه السفّاح كان معظما لديه محترما عنده، و لكن بعد وفاه السفّاح و انتقال الملك الى المنصور حسده المنصور على قدرته و خاف منه، و جعل يضادّه و يحقّره، و في آخر الامر قتله.

(١)- الوسائل ٣٧/١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥، عن روضه الكافي / ٢٧٤، الحديث ٤١٢.

(٢)- راجع تنقيح المقال ٨/٢ (من باب الفاء).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٦

فلعله في هذه الفتره اراد الارتباط بالامام الصادق ليتقوى بذلك في مقابل المنصور و لم تكن نيته نيه صادقه، و الإمام «ع» اطّلع على قصده، و كان يعلم قدره المنصور و استقرار الملك له و عدم تهيؤ المقدمات لقيامه «ع» بالثوره. و بالإخبار الغيبي عدّ سبعة من أبناء المنصور يتصدون الخلافه. و كاتب المنصور أيضا كان حاضرا في المجلس، فكان الظرف ظرف الاحتياط و التقيه.

فعلى فرض صدور الخبر ففي هذا الظرف قال الإمام «ع»: «ان الله لا يعجل لعجله العباد. و لإزاله جبل عن موضعه أيسر من زوال ملك لم ينقض أجله.»

و ليس المراد عدم وجوب الدفاع عن الإسلام و المسلمين مع تهيؤ المقدمات، أو عدم جواز قتال السلاطين و الملوك، و الا كان كلامه «ع» تخطئه لجهاد على «ع» لمعاويه، و الامام الشهيد ليزيد، و زيد لهشام أيضا. و قد كثر في العالم قتال الملوك و الظفر عليهم، كما في كثير من الثورات الواقعه في الممالك و البلاد و منها الثوره الأخيره في ايران.

فمراده «ع» إما بيان

أمر غيبي، و هو ان ملك المنصور لا ينقضى، أو بيان أنّ القتال مع الملوّك يتوقف على تهيئه مقدمات كثيره، فان هزيمه الملوّك مع ثبات حكومتهم أمر عسير كإزاله الجبال المتوقفه على صرف طاقات كثيره، و اذا اتفق الانهزام أمام الملوّك و عدم الظفر عليهم فلا يصحّ أن يوجب ذلك ياساً، فان المقاتل قد يظفر و قد لا يظفر، على ما يقتضيه طبع القتال.

و لا يريدان انهزام الملوّك محال، فان أدلّ الأشياء على إمكان الشىء وقوعه.

و فى آخر الحديث ذكر الإمام «ع» علامه حتميه لفرج آل محمد «ص»، و هو السفينانى.

و قد تقرأ هذه الكلمه بالتاء المشاء بدل النون، و يراد بها الثوره الماركسيه العالميه. و لكن يبعده ان الظاهر منها الشخص، لا المنهج. و قد ورد ان اسمه عثمان ابن عنبسه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٧

السادسه من أخبار الباب صحيحه أبى بصير

عن أبى عبد الله «ع» قال: «كل رايه ترفع قبل قيام القائم «ع» فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله - عزّ و جلّ». «١»

و روى النعمانى فى الغيبه بسنده، عن مالك بن أعين، عن أبى جعفر «ع» انه قال: «كل رايه ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت». «٢»

اقول: قد مرّ فى صحيحه عيص «٣» و شرحها بالتفصيل ان الدعوه على قسمين:

فالدعوه الى النفس باطله، و الدعوه لنقض الباطل و إقامة الحق و إرجاعه الى أهله حقّه مؤيده من قبل الأئمه «ع».

فمراده بالرايه هنا الرايه الداعيه الى النفس فى قبال الحق. و بعبارة أخرى:

الرايه الواقعه فى قبال القائم، لا فى طريقه و مسيره و على منهجه. و لذا عبر عنها بالطاغوت، و عقّبها بكونها معبوده من دون الله.

و يؤيد ذلك قول أبى جعفر «ع»

فى حدیث، على ما فى الروضه: «وانه لیس من احد یدعو الى ان یرج الدجال العا سیرج من یبایعه، و من رفع رایه ضلاله فصاحبها طاغوت.» (٤)

فقید رایه بالضلاله.

و لو قیل: بان الظاهر من الحدیث تشخیص القیام الباطل بحسب الزمان

(١)- الوسائل ٣٧/١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحدیث ٦.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢/٢٤٨، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحدیث

(٣)- الصحیحه الأولى من أخبار الباب. راجع ص ٢٠٥ و ما بعدها من الكتاب.

(٤)- الکافی ٨/٢٩٦، (الروضه)، الحدیث ٤٥٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ١، ص: ٢٣٨

لا- بحسب الهدف، و ان الملاك فى بطلان القیام كونه بحسب الزمان قبل قیام القائم، و العموم استغراقى فلا یجوز القیام مطلقا بأى هدف وقع.

قلنا: أولا- انه من المحتمل أن تكون القضیه خارجیه، و یكون المراد رفع رايات خاصه بصفات خاصه كانت موردا للبحث، اذ یبعد جدّا صدور هذا الكلام عن الإمام «ع» ارتجالا.

و ثانيا: ان الصحیحه على هذا معارضه بصحیحه عیص و غیرها، مما دلّ على تقدیس قیام زید و أمثاله مما كان للدعوه الى الحق، و منها قیام الحسين بن على شهید فخّ، و قد قام فى خلافه موسى الهادى، و لم یعرف من أئمتنا «ع» روايه تدل على قدحه، بل وردت روايات مستفیضه ظاهره فى تقدیسه و تقدیس قیامه. ذكرها فى مقاتل الطالبیین، و لعلنا نذكرها فى بعض المباحث الآتیة. هذا.

١- و فى غیبه النعمانى بسنده عن أبى بصیر، عن أبى جعفر الباقر «ع» فى خبر طویل فى علامات الظهور: «و لیس فى الرايات رایه أهدى من الیمانى. هی رایه هدى، لأنه یدعو الى صاحبكم. فاذا خرج الیمانى حرم

بيع السلاح على الناس و كلّ مسلم. و اذا خرج اليماني فانهض اليه، فان رايته رايه هدى. و لا يحل لمسلم ان يتولى عليه، فمن فعل ذلك فهو من أهل النار، لأنه يدعو الى الحق و الى طريق مستقيم.» (١)

فيظهر من هذا الخبر تحقق رايه للحق قبل القائم «ع» أيضا، و ان الرايه الداعيه اليه و الواقعه في طريقه رايه هدى يجب النهوض اليها.

٢- و في كتاب الغيبه أيضا بسنده عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر «ع» انه قال: «كأنّي بقوم قد خرجوا بالمشرق يطلبون الحق فلا يعطونه، ثم يطلبونه فلا يعطونه، فاذا رأوا

(١)- الغيبه للنعماني / ١٧١ (طبعه أخرى / ٢٥٦)، الباب ١٤ (باب ما جاء في العلامات التي تكون قبل قيام القائم «ع»)، الحديث ١٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٣٩

ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم فيعطون ما سألوا، فلا يقبلونه حتى يقوموا، و لا يدفعونها إلّا الى صاحبكم. قتلاهم شهداء. أما اني لو أدركت ذلك لاستبقيت نفسي لصاحب هذا الأمر.» (١)

و رواه عن كتاب الغيبه في البحار أيضا «٢».

و دلالة الخبر أيضا على حدوث ثوره و قيام قبل القائم «ع» و كونه قيام حق واضح.

٣- و في سنن ابن ماجه في حديث عن رسول الله «ص»: «أنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، و ان أهل بيتي سيلقون بعدى بلاء و تشريدا و تطريدا، حتى يأتي قوم من قبل المشرق معهم رايات سود، فيسألون الخير فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سألوا، فلا- يقبلونه حتى يدفعوها الى رجل من أهل بيتي فيملؤها قسطا كما ملئوها جورا، فمن ادرك ذلك منكم فليأتهم و لو حبوا على الثلج.»

٤- وفيه أيضا: قال رسول الله «ص»: «يخرج ناس من المشرق فيوطئون للمهدى» يعنى سلطانه «٤».

٥- وفي البحار عن تاريخ قم بسنده عن أبي الحسن الأول «ع» قال: «رجل من أهل قم يدعو الناس الى الحق، يجتمع معه قوم كزبر الحديد، لا تزلهم الرياح العواصف، ولا يملون من الحرب، ولا يجبنون، و على الله يتوكلون، و العاقبه للمتقين.» «٥»
و يحتمل انطباق مفاد هذه الأخبار على الثورة الإسلاميه الواقعه فى ايران، كما لا يخفى.

(١)- الغيبه للنعماني / ١٨٢ (طبعه أخرى / ٢٧٣)، الباب ١٤ (باب ما جاء فى العلامات التى تكون قبل قيام القائم «ع»)، الحديث ٥٠.

(٢)- بحار الأنوار ٥٢ / ٢٤٣، تاريخ الإمام الثانى عشر الباب ٢٥ (باب علامات ظهوره «ع»)، الحديث ١١٦.

(٣)- سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٦٦، الباب ٣٤ من كتاب الفتن (باب خروج المهدي)، الحديث ٤٠٨٢.

(٤)- سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٦٨، الباب ٣٤ من كتاب الفتن (باب خروج المهدي)، الحديث ٤٠٨٨.

(٥)- بحار الأنوار ٥٧ / ٢١٦ (طبعه إيران ٦٠ / ٢١٦)، كتاب السماء و العالم، الباب ٣٦ (باب الممدوح من البلدان و المذموم منها)، الحديث ٣٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٠

٦- وفيه أيضا عن تاريخ قم: «روى بعض أصحابنا، قال: كنت عند أبي عبد الله «ع» جالسا، اذ قرأ هذه الآية: «فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أَوْلَىٰ بِأْسِ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَ كَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا.» «١» فقلنا: جعلنا فداك من هؤلاء؟

فقال- ثلاث مرّات-: هم و الله أهل قم.» «٢»

٧- و فى صحيح مسلم بسنده عن جابر بن عبد الله، يقول: سمعت رسول الله «ص» يقول: «لا تزال طائفه من أمتى يقاتلون على الحق»

٨- وفيه أيضا بسنده عن جابر بن سمره، عن النبي «ص» انه قال: «لن يبرح هذا الدين قائما، يقاتل عليه عصابه من المسلمين حتى تقوم الساعة.» (٤) الى غير ذلك من الأخبار.

و ثالثا: ان الصحيحه على ما ذكرتم في مفادها يجب طرحها، لمخالفتها للأدلة القطعيه الوارده في الجهاد و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر. كيف! و قد مرّ ان القيام للدفاع عن الإسلام و عن حوزة المسلمين من أهم الفرائض التي يحكم بها الكتاب و السنه و العقل السليم.

بل يجب ذلك حتى لو فرض عدم قدره على العمل الا في ظل رايه الباطل، بشرط عدم تأييد الباطل، بل الدفاع عن الحق فقط. ففي خبر يونس قال: سألت أبا الحسن «ع» رجل و أنا حاضر، فقال له: جعلت فداك ان رجلا من مواليك بلغه ان رجلا يعطى سيفاً و قوساً في سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه و هو جاهل بوجه السبيل، ثم لقيه أصحابه فأخبروه ان السبيل مع

(١)- سورة الإسراء (١٧)، الآية ٥.

(٢)- بحار الأنوار ٥٧/ ٢١٦ (طبعه إيران ٦٠/ ٢١٦)، الباب ٣٦ (باب الممدوح من البلدان و المذموم منها)، الحديث ٤٠.

(٣)- صحيح مسلم ٣/ ١٥٢٤ (طبعه أخرى ٦/ ٥٣)، كتاب الإمارة، الباب ٥٣، الحديث ١٩٢٣.

(٤)- صحيح مسلم ٣/ ١٥٢٤ (طبعه أخرى ٦/ ٥٣)، كتاب الإمارة، الباب ٥٣، الحديث ١٩٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤١

هؤلاء لا يجوز، و أمره بردهما. قال: فليفع. قال: قد طلب الرجل فلم يجده، و قيل له: قد قضى الرجل؟ قال: فليابط و لا يقاتل. قال: مثل قزوين و عسقلان و الديلم و ما أشبه هذه الثغور؟ فقال: نعم. قال:

فان جاء العدو الى الموضوع الذى هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال: يقاتل عن بيضه الإسلام. قال: يجاهد؟ قال: لا، إلا أن يخاف على دار المسلمين. أ رأيتك لو ان الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ (يسع - خ. ل) لهم أن يمنعوهم؟ قال: يرباط ولا يقاتل. و ان خاف على بيضه الإسلام و المسلمين قاتل، فيكون قتاله لنفسه ليس للسلطان، لأن في دروس الإسلام دروس ذكر محمد «ص» (١).

و قد روى الحديث المشايخ الثلاثة. و الظاهر صحته، فان محمد بن عيسى بن عبيد و ان اختلفوا فى وثاقته و لكن الظاهر انه ثقة، كما قاله النجاشى «٢».

و يظهر من الخبران وجوب الدفاع عن حوزة الإسلام و المسلمين عند هجوم الكفار امر واضح لا مريه فيه، اذ فى تركه دروس الإسلام و ذكر من جاء به «ص». و اذا وجب شىء و جبت مقدماته بالضروره. و مقدمه الدفاع فى هذه الأعصار التسلح بسلاح اليوم، و التدرّب عليه و التكتل و التشكل مهما أمكن.

ثم نقول: هل يجب الجهاد و الدفاع و دفع الكفار، ثم تفويض أمر الحكومه الى أهل الفسق و الترف، لتدرّبهم فى المسائل السياسيه و عدم تدرّب العلماء و أهل العدل فيها، كما اتفق فى العراق مثلاً بعد إخراج البريطانيين منه بجهاد العلماء الأعلام؟! أو يجب حفظ النظام و لو بصرف الوقت فى تعلّم المسائل السياسيه و الاقتصاديه و الاجتماعيه و العسكريه، و تحصيل الاطلاع الكافى على ما يجرى فى العالم من الحوادث و العلاقات حتى لا تهجم اللوابس و المشاكل؟

و فى الكافى عن أبى عبد الله «ع»: «و العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس.» «٣»

(١) - الوسائل ١١ / ١٩، الباب ٦ من أبواب جهاد العدو،

(٢) - رجال النجاشي / ٢٣٥، (طبعه أخرى / ٣٣٣).

(٣) - الكافي ١ / ٢٧، كتاب العقل و الجهل، الحديث ٢٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٢

و كيف يهتمّ العلماء الأعلام بالأمر الجزئيه و يعدّونها من الأمور الحسيه التي لا يرضى الشارع بتركها، كحفظ مال الصغير أو الغائب مثلا، و لا يهتمّون بكيان الإسلام و مقدرات المسلمين و شئونهم و حفظ نظامهم و قدرتهم و طاقتهم، و يعدّون التصدي لها مخالفا للاحتياط؟! فيحوّلونها و يفوضون أمرها الى من لا علم له بالإسلام، و لا التزام له به، و لا تقوى لديه.

نعم، الظاهر عدم كون ذلك عن تقصير منهم في بادئ الأمر، اذ ان كونهم مسجونين في زوايا المدارس و سراديبها، و مبعدين عن محيط السياسه في قرون متماديه أو جب يأسهم من عوده الحكم اليهم، و أو جب عدم توجيههم الى مقدماتها و لوازمها، و بمرور الزمان غفلوا و استغفلتهم دسائس الاستعمار أيضا.

و لكن من العجب عدم التوجه الى ذلك حتّى بعد ما انتصرت ثوره ايران الإسلاميه و احتاجت الى تعاوضهم و تعاونهم على حفظها و التصدي لشئونها، بل ربما حمل بعضهم عليها و هاجمها عوضا عن التعاون و التعاوضد و السعى في تحصيل العلوم المحتاج اليها في حفظها و ادارتها. اللهم، فوقنا لنصر الإسلام و تقويه المسلمين بجاه محمد و آله الطاهرين. هذا.

و لارجع الى فقه الحديث الذي كنا فيه، فنقول: و قد يحتمل بعيدا عدم كون المراد بلفظ القائم الوارد فيه و في بعض الأحاديث الأخر الامام الثاني عشر القائم في آخر الزمان، بل المراد به كل من يكون قيامه بالحقّ، و يكون الغرض في الحديث تخطئه بعض من ينتهز الفرصه حين انشغال من

له الحق في القيام بتحصيل المقدمات و الشرائط، فيستعجل هذا و يقوم قبله، طمعا في الرئاسة و اجتذاب الناس الى نفسه.

و لعل بعض الأئمة - عليهم السلام - كانوا بصدد تهيء المقدمات للقيام و الثوره و لكن عدم تقيه بعض الشيعة و عدم كتمانهم، او تقدم بعض المنتهزين قد هدم أساس القيام بالحق.

و في تحف العقول في وصيه أبي عبد الله «ع» لمؤمن الطاق: «فو الله لقد قرب هذا

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٣

الأمر ثلاث مرات فأذعتموه، فأخره الله.» «١»

و في اصول الكافي أواخر كتاب الحججه عقد بابا في ان الأئمه - عليهم السلام - كلهم قائمون.

ففي روايه حكم عن أبي جعفر «ع» انه قال: «يا حكم، كلنا قائم بأمر الله. قلت:

فأنت المهدي؟ قال: كلنا نهدي الى الله. قلت: فأنت صاحب السيف؟ قال: كلنا صاحب السيف و وارث السيف. الحديث.» «٢»

و في روايه عبد الله بن سنان قال: «قلت لأبي عبد الله «ع»: «يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ» «٣» قال: إمامهم الذي بين أظهرهم، و هو قائم أهل زمانه.» «٤»

و قد مرّ منّا سابقا ان لفظ الإمام وضع للقائد و من يؤتم به، و لا يختص بالأئمه الاثنى عشر. فلعل المراد بقوله: «قائم أهل زمانه» أيضا الأعم، أعنى القائم بالفعل في كل أمه. هذا، و لكن الاحتمال المشار اليه بعيد جدّا، اذ الظاهر من لفظ القائم، المستعمل معرفا بأل التعريف في أخبارنا، هو القائم المعهود. فالمراد بالرايه المذمومه فيها، الرايه الداعيه الى نفسها، لا الى إقامه الحق و الامام الحق، فتدبر.

(١) - تحف العقول / ٣١٠.

(٢) - الكافي ١ / ٥٣٦، الحديث ١.

(٣) - سوره الإسراء (١٧)، الآيه ٧١.

(٤) - الكافي ١ / ٥٣٦، الحديث ٣.

السابعه من اخبار الباب خبر عمر بن حنظله

، قال: «سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: خمس علامات قبل قيام القائم «ع»: الصيحه، و السفينى، و الخسف، و قتل النفس الزكيه، و اليمانى. فقلت: جعلت فداك ان خرج أحد من أهل بيتك قبل هذه العلامات أ نخرج معه؟ قال: لا.

الحديث. «١»

و السند لا بأس به، و ان كان فى ثبوت وثاقه عمر بن حنظله كلام.

و لعل المراد بالصيحه النداء السماوى، كما فى خبر الحلبي عن أبى عبد الله «ع» قال: «ينادى مناد من السماء أول النهار: ألا إن عليا و شيعته هم الفائزون.» قال: «و ينادى مناد فى آخر النهار ألا إن عثمان و شيعته هم الفائزون.» «٢»

و المراد بالخسف خسف جيش السفينى بالبيداء.

و نهى عمر بن حنظله و أمثاله عن الخروج مع أحد من أهل بيته قضيه فى واقعه، فلعل النظر كان الى الخروج مع من كان يدعى المهديوه فى ذلك العصر.

فالذيل تأكيد لكون العلامات المذكوره حتميه، و ان الخارج من أهل بيته قبل هذه العلامات ليس هو القائم الموعود.

و على أى حال لا ربط للحديث بالجهاد الدفاعى بالنسبه إلينا بعد ما ثبت بالكتاب و السنه و العقل لزومه و وجوبه.

(١)- الوسائل ٣٧ / ١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٧.

(٢)- الكافى ٣١٠ / ٨ (الروضه)، الحديث ٤٨٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٥

الثامنه روايه معلّى بن خنيس.

و قد مرّ بيانها فى ذيل الروايه الثالثه فى شرح حال سدير، فراجع «١».

التاسعه ما رواه الصدوق باسناده عن حماد بن عمرو و انس بن محمد

، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن آبائه- عليهم السلام- (فى وصيه النسي «ص» لعلى «ع») قال: «يا على، ان إزاله الجبال

الرواسى أهون من إزاله ملكك لم تنقض أيامه.» (٢)

أقول: الروايه جزء من روايه طويله ذكرها الصدوق فى أواخر الفقيه. و اكثر فقراتها متضمنه لأحكام شرعيه او آداب اخلاقيه. و لعل بعضها متضمن لأخبار غيبه.

و ليس غرض النبى «ص» من هذه الفقره ان القيام فى قبال الملوک غير مفيد و غير ناجح. كيف! و قد كثرت الثورات فى قبال الملوک فى أوروبا و آسيا و افريقيا و قد نجحت، و أخيرا ترى انه قد نجحت ثوره ايران الإسلاميه فى قبال الملكيه، و أدلّ الأشياء على إمكان الشىء و وقوعه.

(١) - راجع ص ٢٣١ من الكتاب.

(٢) - الوسائل ١١ / ٣٨، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٦

و ليس المراد أيضا تحريم القيام فى قبال الملوک، و إلّا لم يصح قيام أمير المؤمنين «ع» فى قبال معاويه الذى أحكم أساس ملكه فى الشام، و قد قاتله و رغب فى قتاله و قال «ع» كما فى نهج البلاغه: «و سأجهد فى أن أظهر الأرض من هذا الشخص المعكوس و الجسم المرکوس حتى تخرج المدره من بين حبّ الحصيد.» (١)

و لو صحّ ما مرّ فى مقدمه الصحيفه من ان النبى «ص» اسرّ اليه و الى أهل بيته بملك بنى أميّه و مدّته فلا محاله كان غرضه «ع» من قتاله تميز صف الحق من صف الباطل و اتمام الحجّه، كما يشعر به ظاهر العبارة. و

هكذا قيام سيد الشهداء في قبال ملك يزيد.

و بالجمله، لم يكن غرض النبي «ص» من هذه الفقره بيان عدم النجاح أو حرمه القيام في قبال الملوك، بل بيان ان المقدر و المقضى من الملك كغيره من الأمور كائن لا محاله، فيجب ان لا توجب الهزيمه على يد الملوك بأسا للقائم بالحق، فلعله يظفر بعد ذلك و ان لم يظفر فانه قد عمل بوظيفته، او بيان ان ازاله الملك أمر عسير جدًا، كإزاله الجبال الراسي، و انه أمر لا يتحقق إلّا بما بتهيئه مقدمات كثيره و مرور زمان كثير و إرشاد الناس و توعيتهم السياسيه، كما ان إزاله الجبل عن موضعه لا تتحقق إلّا بصرف زمان كثير و طاقات كثيره.

و على أي حال فوظيفه الناس بالنسبه الى الدفاع عن الإسلام و المسلمين باقيه بحالها، و لا محاله يجب تحصيل مقدماتها، فتدبر.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٧١؛ عبده ٣ / ٨٢؛ لح / ٤١٨، الكتاب ٤٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٧

العاشره روايه عيص.

و هي قطعه من روايته الأولى التي مرّت بالتفصيل، فراجع «١».

الحاديه عشره روايه أبي عبدون،

المرويه عن العيون، الوارده في شأن زيد. و قد مرّت أيضا في ذيل الروايه الأولى في شرح حال زيد، فراجع «٢».

الثانيه عشره ما رواه في آخر السرائر

من كتاب احمد بن محمد بن سيار، أبي عبد الله السيارى، عن رجل قال: ذكر بين يدي أبي عبد الله «ع» من خرج من آل محمد «ص» فقال: «لا زال أنا و شيعتي بخير ما خرج الخارجى من آل محمد. و لوددت أن الخارجى من آل محمد خرج و على نفقه عياله.» «٣»

و السند ضعيف مضافا الى الإرسال. فعن النجاشى ان السيارى ضعيف فاسد المذهب، مجفوّ الروايه، كثير المراسيل. و عن ابن الغضائرى انه ضعيف متهاكك غال

(١) - راجع ص ٢٠٥ و ما بعدها من الكتاب.

(٢) - راجع ص ٢١٠ و ما بعدها من الكتاب.

(٣) - الوسائل ١١ / ٣٩، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٨

منحرف. نعم، عن المستدرک انه رام إثبات وثاقته بإكثار الكليني و غيره عنه. «١»

و كيف كان فذكر صاحب الوسائل للخبر في هذا الباب بلا وجه، اذ ليس الخبر من أدله منع الخروج، بل من أدله جوازه اجمالا. و ليس مفاده تأييد كل خروج من آل محمد و جوازه، بل هو بصدد بيان النفع و الخير المترتب عليه قهرا، حيث ان الخروج يوجب اشتغال إمام الجور بدفع من خرج فيغفل قهرا عن الامام «ع» و شيعته، فان كان الخارج داعيا الى الحق فهو، و إلا فلا أقل من اشتغال الظالم بالظالم، فيبقى أهل الحق في البين سالمين.

الثالثه عشره خبر العبيدى عن الصادق «ع»

قال: «ما كان عبد ليحبس نفسه على الله إلا أدخله الله الجنة.» «٢»

و ليس هذا الخبر أيضا من أدله السكوت و منع الخروج، اذ حبس النفس على الله معناه وقفه في سبيل الله، و هو الى مثل الجهاد أنسب. فهو نظير لفظ الصبر الذى

يتبادر منه الى أذهان عرف العجم السكوت و عدم التحرك، مع أن المراد منه الاستقامه فى ميدان العمل بحيث لا- تمنعه المشكلات و الحوادث المترتبه عليها عن الجهاد و النضال، فتدبر.

(١)- راجع تنقيح المقال ٨٧ / ١.

(٢)- الوسائل ٣٩ / ١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٤٩

الرابعه عشره ما رواه الحسين بن خالد،

قال: «قلت لأبى الحسن الرضا «ع»: ان عبد الله ابن بكير كان يروى حديثا، و أنا أحب أن أعرضه عليك. فقال: ما ذلك الحديث؟

قلت: قال ابن بكير: حدثنى عبيد بن زراره، قال: كنت عند أبى عبد الله «ع» أيام خرج محمد (ابراهيم) بن عبد الله بن الحسن، اذ دخل عليه رجل من أصحابنا فقال له: جعلت فداك ان محمد بن عبد الله قد خرج، فما تقول فى الخروج معه؟ فقال:

اسكنوا ما سكنت السماء و الأرض. فقال عبد الله بن بكير: فان كان الأمر هكذا أو لم يكن خروج ما سكنت السماء و الأرض فما من قائم و ما من خروج. فقال أبو الحسن «ع»:

صدق أبو عبد الله «ع» و ليس الأمر على ما تأوله ابن بكير، انما عنى أبو عبد الله «ع»: اسكنوا ما سكنت السماء من النداء و الأرض من الخسف بالجيش. «١»

أقول: قد مرّ ان الظاهر من الأخبار و التواريخ ان محمد بن عبد الله قد خرج بعنوان المهدي، و كان يدعو الى نفسه، فيريد الإمام «ع» بيان ان لقيام المهدي هاتين العلامتين، فلا تقبلوا ادعاء من ادعاها قبلهما. هذا.

مضافا الى ان السائل لا يعلم من هو. و لعله كان فى المجلس أحد من الجواسيس، و لذا أجاب الإمام بنحو الإجمال، مما يوهم عدم الخروج

و القيام أصلاً، كما توهمه ابن بكير.

و كيف كان فالمستفاد من الحديث كون النداء و الخسف من علائم المهدي الموعود، فلا- يجوز الخروج مع من يدعى المهدييه قبلهما. فلا يدل على السكوت و عدم القيام في قبال هجوم أعداء الإسلام على الإسلام و شئون المسلمين، و هذا واضح.

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٥٠

الخامسه عشره ما في نهج البلاغه في آخر خطبه من خطبه

: «الزموا الأرض و اصبروا على البلاء، و لا تحركوا بأيديكم و سيوفكم في هوى ألسنتكم، و لا تستعجلوا بما لم يعجله الله لكم، فإنه من مات منكم على فراشه و هو على معرفه حق ربه و حق رسوله و أهل بيته مات شهيدا و وقع أجره على الله و استوجب ثواب ما نوى من صالح عمله و قامت النيه مقام إصلاته لسيفه، و ان لكل شىء مده و أجلا.» (١)

أقول: لا- يخفى ان كلمات أمير المؤمنين «ع» و خطبه مليئه بالحث على الجهاد و التحريض عليه، و كفاك في ذلك الخطبه ٢٧، و فيها قوله: «فبها لكم و ترحا حين صرتم غرضا يرمى. يغار عليكم و لا تغيرون، و تغزون و لا تغزون، و يعصى الله و ترضون.» (٢)

فلا محاله يختص كلامه هنا بمورد خاص و حاله خاصه، و قد مرّ ان الجهاد مثل سائر الأمور يتوقف على تهيئه المهمات و القوات و وضع البرنامج الصحيح، و أن الاستعجال فيه و الوقوع تحت تأثير الأحاسيس الآنيه مضر جداً، فأراد- عليه السلام- هنا بيان ذلك.

و في شرح ابن أبي الحديد:

«و ليس خطابه «ع» هذا تثبيطا لهم عن حرب أهل الشام، كيف و هو لا يزال

يقرّعونهم و يوبّخهم عن التقاعد و الإبطاء في ذلك، و لكن قوما من خاصّيته كانوا يطلعون على ما عند قوم من أهل الكوفه و يعرفون نفاقهم و فسادهم، و يرومون قتلهم

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٧٦٥، عبده ٢ / ١٥٦؛ لح / ٢٨٢، الخطبه ١٩٠.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥؛ عبده ١ / ٦٥؛ لح / ٧٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥١

و قتالهم، فنهاهم عن ذلك. و كان يخاف فرقه جنده و انتشار حبل عسكره، فامرهم بلزوم الأرض و الصبر على البلاء.» (١)

و في شرح ابن ميثم البحراني:

«نهى «ع» عن الجهاد من غير أمر أحد من الأئمه من ولده بعده. و ذلك عند عدم قيام من يقوم منهم لطلب الأمر، فانه لا يجوز إجراء هذه الحركات إلّا بإشاره من إمام الوقت.» (٢)

أقول: ما ذكره الشارح البحراني «ره» خلاف الظاهر، و الأظهر ما مرّ منّا، و يقرب منه ما ذكره ابن ابى الحديد.

و كيف كان فلا يرتبط كلامه «ع» بأعضارنا هذه بالنسبه الى الجهاد الدفاعي بعد تهيئه شرائطه و مقدماته، بل الجهاد الابتدائي أيضا، كما مرّ.

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١١٣ / ١٣.

(٢)- شرح نهج البلاغه لابن ميثم ٢١٠ / ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٢

السادسه عشره خبر جابر

، عن أبى جعفر «ع» قال: «الزم الأرض و لا- تحرك يدا و لا- رجلا- حتى ترى علامات أذكرها لك- و ما أراك تدركها:- اختلاف بنى فلان، و مناد ينادى من السماء، و يجيئكم الصوت من ناحيه دمشق. الحديث.» (١)

و لا يخفى ان المخاطب هو جابر، و ما ذكر قضيه في واقعه. و لعله كان لجابر خصوصيه، نظير ما كان لسدير على ما

مرّ، أو لعلّ المجلس لم يخل من الأغيار، أو ان غرضه «ع» بيان العلائم الحتميه للقائم بالحق لرفع الاشتباه لدى جابر، حيث ان وجود الفساد و الظلم الشديد فى عصره و ما ورد من ان القائم بالحق، هو الذى يقوم لرفعهما مما جعله يتوهم حلول وقت القيام. وبعباره أخرى ذكر علائم المهدي و القائم بالحق شاهد على ان الغرض النهى عن التحرك مع من يدعى المهدييه ما لم توجد هذه العلامات. الى غير ذلك من المحتملات.

و كيف كان فلا يقاوم مثل هذا الخبر أدله الجهاد و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بكثرتها، كما لا يخفى.

السابعه عشره ما رواه عن كتاب الغارات عن زرّ بن حبيش،

قال: «خطب على «ع» بالنهروان (الى ان قال): فقام رجل فقال: يا أمير المؤمنين حدثنا عن الفتن. فقال:

(١) - الوسائل ١١ / ٤١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٣

ان الفتنه اذا أقبلت شبهت. ثم ذكر الفتن بعده (الى ان قال): فقام رجل فقال:

يا أمير المؤمنين ما نصنع فى ذلك الزمان؟ قال: انظروا أهل بيت نبيكم، فان لبدوا فالبدوا، و ان استصرخوكم فانصروهم توجروا، و لا تستبقوهم فتصرعكم البليه. ثم ذكر حصول الفرج بخروج صاحب الأمر «ع». «١»

أقول: الخطبه طويله مذكوره فى أول كتاب الغارات «٢» و ذكر قسما منها فى نهج البلاغه «٣» و ذكر نحوها مفصله فى كتاب سليم بن قيس «٤».

و ظاهر كتاب الغارات كون المراد بذلك الزمان زمن فتنه بنى اميه. و كون المرجع الحق فى عصر بين اميه أهل بيت النبى «ص» واضح عندنا. و قد ذكر وجوب السكون و التوقف مع سكونهم، و وجوب نصرهم مع قيامهم و استصراخهم.

و على أى حال

فالإرجاع الى أهل بيت النبي «ص» يستلزم حضورهم و ظهورهم و إمكان جعلهم أسوه، فلا يعم الكلام لعصر الغيبه. اللهم إلاً ان يراد كلماتهم و إرشاداتهم الباقية، فيصير محصل الروايه وجوب كون الأئمه من أهل البيت و إرشاداتهم الباقية محورا للعمل و لو في القيام و الجهاد و لا يجوز التخلف عنهم، و هذا أمر صحيح على مذهبنا.

و كيف كان فلا تنافي الروايه أدله الجهاد و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بمعناهما الواسع، فتدبر.

فهذه سبعة عشر حديثا ذكرها في الوسائل في الباب ١٣ من كتاب الجهاد، ربما يتمسك بها من يرى السكون و السكوت في عصر الغيبه. و قد أوضحنا المراد منها. و لا يخفى ان أكثرها مخدوش من حيث السند أيضا، و يحتمل كونها مختلفه من

(١)- الوسائل ١١ / ٤١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٧.

(٢)- الغارات ١ / ١ - ١٣.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٢٧٣؛ عبده ١ / ١٨٢؛ لح / ١٣٧، الخطبه ٩٣.

(٤)- كتاب سليم بن قيس / ١٥٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٤

قبل أيادی خلفاء الجور و مرتزقتهم لردع العلويين و شيعتهم عن القيام في قبالتهم.

و ذكر في الباب ١٢ من جهاد المستدرک أيضا أخبار اخر يظهر الجواب عنها مما ذكر، فراجع و تأمل فيما ذكرناه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٥

خلاصه

قد ظهر لك مما ذكرناه الى هنا ان الجهاد- على ما قالوا- قسمان: ابتدائي و دفاعي.

و الأول مشروط بإذن الإمام قطعا، و ان احتملنا، بل قوينا عدم اختصاصه بالإمام المعصوم و شموله للفقيه الواجد للشرائط أيضا بل و كون الشرط للوجود لا للوجوب.

و الثاني غير مشروط به، بل يحكم بضرورته

ووجوبه مطلقا الكتاب و السنه و العقل. نعم، يجب أن يكون منطبقا على موازين العقل، بأن تمهيد مقدماته و أسبابه. و عند ما يكون الدفاع في قبال هجوم الأعداء على بيضه الإسلام و كيانه و شئون المسلمين و بلادهم فهو لا محاله يتوقف على التسليح و التدريب و التشكّل و الانسجام، و لا يتحقق ذلك قهرا إلّا بأن يؤمروا على أنفسهم أميرا صالحا ينظّم أمورهم، حذرا من الهرج و المرج، و ان شئت فسّمه إماما، و لكنه شرط للوجود لا للوجوب، بخلافه في الأول على ما قالوا.

نعم، هنا روايات ذكرها في الوسائل في الباب ١٣ من كتاب الجهاد، و في المستدرک في الباب ١٢ منه مما توهم لزوم السكوت و عدم التحرك في قبال الفساد و الظلم و الهجمات قبل قيام القائم «ع» و ان بلغت ما بلغت و طالت الغيبه آلاف سنه.

و ملخص الجواب عنها- بعد الغضّ عن سندها:

ان بعضا منها متعرضه لإخبارات غيبية، كمدّه ملك بنى أميّه و بنى العباس و سائر الفتن و الملاحم، و ليست بصدد إيجاب السكوت و عدم التحرك، و إلّا لكان أمير المؤمنين «ع» بنفسه اول عامل بخلافها، و كذلك سيد الشهداء «ع».

و بعضها في مقام النهى عن الخروج مع من يدعو الى نفسه باطلا في قبال من

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٦

يدعو الى إقامه الحق و إرجاعه الى أهله.

و بعضها في مقام بيان العلام الحتميه للقائم بالحق لرفع الشبهه للمخاطب.

و بعضها في مقام النهى عن الاستعجال المضرّ قهرا مع عدم تهيؤ المقدمات و عدم بلوغ الأوان.

و لعل بعضها أيضا في مقام بيان ان الخروج الناجح مأثّه بالمائه في جميع

أهدافه هو قيام القائم بالحق في آخر الزمان، و ان غيره لا ينجح كذلك و ان نجح نجاحا نسبيا أو ترتب عليه إتمام الحجج أو غير ذلك و قلنا بوجوبه لذلك. و انت تعلم ان القيام الناجح مائة بالمائة الشامل لكافه الناس لم يتحقق الى الآن حتى على يد نبينا «ص».

و بعضها قضيه في واقعه خاصه أو ترتبط بشخص خاص، و ليس بنحو يعلم بعدم الخصوصيه له. الى غير ذلك من الوجوه.

و كيف كان فلا- تقاوم هذه الأخبار ما قدمناه من أدله الجهاد و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بمراتبهما الوسيعة، و ما مرّ من وجوب إقامة الدوله العادله و وجوب إجراء قوانين الإسلام و عدم كونها موقته بوقت خاص. هذا.

و قد طال كلامنا في هذا الفصل إجمالاً و أرجو من الفضلاء الكرام متابعه البحث و البسط فيه، اذ كان تعرضنا له بنحو الاستطراد، و الله الموفق للصواب و السداد.

و يأتي منّا في المسأله السادسه عشره من الفصل السادس من الباب الخامس بحث في حكم القيام و الكفاح المسلح ضدّ الطواغيت و الجبابره. و هو أيضا بحث لطيف و له ارتباط بالبحث في هذا الفصل، فانتظر.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٧

الباب الرابع في شرائط الإمام و الوالى الذى تصح إمامته و تجب طاعته

اشاره

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٥٩

«شروط الامام الذى تجب طاعته» أقول: قد تعرضنا في الباب الأول لما يقتضيه الأصل في مسأله الولاية إجمالاً.

و في الباب الثانى لولاية النبى الأكرم «ص» و الأئمه المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين -.

و في الباب الثالث للزوم الولاية في جميع الأعصار حتى في عصر الغيبه، و انه لا يجوز للمسلمين إهمالها و عدم الاهتمام بها.

و قد طال

البحث فيه، و عقدنا فيه أربعة عشر فصلا للسير الإجمالى فى أبواب الفقه و الروايات و فتاوى الأصحاب التى يستفاد منها إجمالا كون تشريع الأحكام فى الإسلام على أساس الولايه و الحكومه، و انها داخله فى نسج الإسلام و نظامه. ثم ذكرنا فى فصل مستقل عشره أدله للمدعى. و تعرضنا فى فصل آخر للأخبار التى توهم وجوب السكوت و السكون فى عصر الغيبه بعنوان المعارض لما سبق، و أوضحنا المراد منها.

فالآن حان وقت التعرض لشرائط الإمام و الوالى على أساس العقل و الكتاب و السنه، و نذكر ذلك فى اثنى عشر فصلا:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦١

الفصل الاول فى ذكر بعض الكلمات من العلماء و الفقهاء فى شرائط الإمام و الوالى

إشاره

نتعرض لها نموذجا لما يترتب على الاطلاع عليها من زياده البصيره فى المسأله، و لا سيما و انه يظهر بها ان اعتبار الفقاهه و الاجتهاد فى الوالى ليس امرا تفوّه به المتأخرون، بل كان مشهورا بين الأعظم من أهل الفقه و العلم فى جميع الأعصار، فنقول:

١- رأى ابن سينا:

قال الشيخ الرئيس ابن سينا فى أواخر الإلهيات من الشفاء فى فصل عقده للبحث فى الخليفه و الإمام:

«ثم يجب ان يفرض السانّ طاعه من يخلفه، و ان لا- يكون الاستخلاف إلّا من جهته او باجماع من أهل السابقيه على من يصحّحون علانيه عند الجمهور انه مستقل بالسياسه، و انه أصيل العقل حاصل عنده الأخلاق الشريفه من الشجاعه و العفه و حسن التدبير، و انه عارف بالشريعه حتى لا اعرف منه، تصحيحا يظهر و يستعلن و يتفق عليه الجمهور عند الجميع. و يسرّ عليهم انهم اذا افترقوا أو تنازعوا للهوى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦٢

و الميل أو اجمعوا على غير من وجدوا الفضل فيه و الاستحقاق له فقد كفروا باللّه.

و الاستخلاف بالنص أصوب فان ذلك لا يؤدّى الى التشعب و التشاغب و الاختلاف.» «١»

٢- رأى الفارابى:

و عنى الفارابى بأمر الرئيس الأعلى الذى يتولّى اداره شئون الحكم، فاقترح أن يكون شخصا واحدا لا يرأسه إنسان آخر أصلا، و يسميه: «الرئيس الأول للمدينه الفاضله و رئيس المعموره من الأرض كلها».

و مجمل الصفات التى ذكرها هى:

«ان يكون حكيما، قوى الجسم، قوى العزيمه، جيّد الفهم، جيّد الحفظ، وافر الذكاء، حسن العبارة، محبًا للعلم، يتحمّل المتاعب في سبيله، غير شره في اللذات الجسديه، محبًا للصدق، كريم النفس، عادلا ينصف الناس حتى من نفسه و أهله، شجاعا مقداما.»

و عقب بعد ذكر هذه الشروط فقال:

«ان اجتماع كل هذه الصفات في شخص واحد يكون نادرا، فإن أتيح توفرها في إنسان كان هو الرئيس، و إلا فالرئيس كل من اجتمع فيه أكبر قدر ممكن من هذه الصفات، و إذا لم يوجد الإنسان الذي تجتمع فيه أكثر هذه الصفات

و لكن وجد اثنان أحدهما حكيم و الآخر فيه الصفات الباقية يتوليان معا الرئاسة، و يكون كل واحد منهما مكتملا للآخر، فاذا تفرقت هذه الصفات فى أكثر من اثنين، و كانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل.»

و يرى ان الحكمه من أهم صفات الرئيس الأعلى، فاذا لم توجد هذه الصفه فى

(١) - الشفاء / ٤٥١ (طبعه أخرى ٥٦٣-٥٦٤).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦٣

أحد بقيت المدينه الفاضله بدون رئيس، و ذلك مما يؤدى الى الهلاك «١».

٣- رأى الماوردى:

و فى كتاب الاحكام السلطانيه لأبى الحسن الماوردى:

«و أما أهل الإمامه فالشروط المعتبره فيهم سبعة: أحدها: العدالة على شروطها الجامعه. و الثانى: العلم المؤدى الى الاجتهاد فى النوازل و الأحكام. و الثالث:

سلامه الحواس من السمع و البصر و اللسان ليصحّ معها مباشره ما يدرك بها.

و الرابع: سلامه الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركه و سرعه النهوض.

و الخامس: الرأى المفضى الى سياسه الرعيه و تدبير المصالح. و السادس: الشجاعه و النجده المؤديه الى حمايه البيضه و جهاد العدو. و السابع: النسب، و هو أن يكون من قریش لورود النص فيه و انعقاد الإجماع عليه.» «٢»

أقول: قوله: «الاجتهاد فى النوازل و الأحكام»، لعل المراد بالأول معرفه ماهيه الحوادث الواقعه المهمه التى يجب على سائس المله معرفتها بخصوصياتها و مقارناتها حتى يقدر على تطبيق الأحكام الكليه عليها، و المراد بالثانى نفس الأحكام الكليه.

و بعباره أخرى يراد بالأول معرفه الصغريات، و بالثانى العلم بالكبريات عن اجتهاد. و لا يخفى ان معرفه الصغريات فى المسائل الاجتماعيه و السياسيه من أهم الأمور و أعزلها. و ما ورد فى التوقيع الشريف من قوله «ع»: «و أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها

إلى رواه حديثنا» (٣) أيضا لعله يراد به الرجوع لمعرفه نفس الحوادث و تشخيصها، لا العلم بالأحكام الكليه، فتدبر.

(١)- راجع نظام الحكم و الإداره فى الإسلام / ٢١٩.

(٢)- الأحكام السلطانيه / ٦.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦٤

٤- رأى القاضى أبى يعلى الفراء:

و فى كتاب الأحكام السلطانيه للقاضى أبى يعلى الفراء:

«و أما أهل الإمامه فيعتبر فيهم أربع شروط: أحدها: ان يكون قرشيا من الصميم ... الثانى: أن يكون على صفه من يصلح أن يكون قاضيا من الحريه و البلوغ و العقل و العلم و العداله. و الثالث: ان يكون قيما بأمر الحرب و السياسه و إقامه الحدود لا تلحقه رأفه فى ذلك، و الذبّ عن الأئمه. الرابع: أن يكون من أفضلهم فى العلم و الدين.

و قد روى عن الإمام أحمد ألفاظ تقتضى إسقاط اعتبار العداله و العلم و الفضل فقال- فى روايه عبدوس بن مالك القطان-: و من غلبهم بالسيف حتى صار خليفه و سَمى أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبيت و لا يراه إماما عليه، بَرّا كان أو فاجرا، فهو أمير المؤمنين. و قال أيضا- فى روايه المروزي-: فان كان أميرا يعرف بشرب المسكر و الغلول يغزو معه، إنما ذاك له فى نفسه.» (١)

أقول: لا يخفى ان مقتضى ما حكاه عن أحمد أن الباغى بالسيف على الإمام الحق فى أول الأمر باغ يجب على المسلمين قتاله و دفعه، ثم إذا فرض غلبته يصير بذلك إماما واجب الطاعه، و وجب الدفاع عنه و التسليم له و ان كان من أفسق الفسقه و أعتى الجابره، و هذا عجيب.

(١)- الأحكام السلطانيه /

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦٥

٥- كلام العلامة الحلبي في التذكرة:

قال في فصل قتال أهل البغي من التذكرة ما ملخصه:

«يشترط في الإمام أمور: أ: أن يكون مكلفاً، فإن غيره مولى عليه في خاصه نفسه فكيف يلي أمر الأمة؟ ب: ان يكون مسلماً، ليراعى مصلحة المسلمين و الإسلام و ليحصل الوثوق بقوله و يصح الركون اليه. ج: أن يكون عدلاً. د: أن يكون حرّاً.

ه: ان يكون ذكراً، ليهاب و ليتمكن من مخالطه الرجال. و: أن يكون عالماً، ليعرف الأحكام و يعلم الناس. ز: ان يكون شجاعاً، ليغزو بنفسه و يعالج الجيوش. ح: ان يكون ذا رأى و كفايه. ط: ان يكون صحيح السمع و البصر و النطق، ليتمكن من فصل الأمور. و هذه الشرائط غير مختلف فيها.

ي: ان يكون صحيح الأعضاء كاليد و الرجل و الأذن، و بالجمله اشتراط سلامه الأعضاء، و هي أولى قولي الشافعي. يا: ان يكون من قريش، لقوله: «الأئمة من قريش». «١» و هو أظهر قولي الشافعيه، و خالف فيه الجويني. يب: يجب ان يكون الامام معصوما عند الشيعة، لأن المقتضى لوجوب الإمامه و نصب الإمام جواز الخطأ على الأمة المستلزم لاختلال النظام، فإن ضروره قاضيه بأن الاجتماع مظنه التنازع و التغالب ... يج: ان يكون منصوفا عليه من الله - تعالى - أو من النبي «ص» أو ممن ثبتت إمامته بالنص منهما، لأن العصمه من الأمور الخفيّه التي لا يمكن الاطلاع عليها، فلو لم يكن منصوفا عليه لزم تكليف ما لا يطاق. يد: أن يكون أفضل أهل زمانه، ليتحقق التمييز عن غيره. و لا يجوز عندنا تقديم المفضول على الفاضل، خلافا لكثير من العامه، للعقل و النقل ... و الأفضليه تتحقق

بالعلم و الزهد و الورع و شرف النسب و الكرم و الشجاعه و غير ذلك من الأخلاق الجميله.

(١) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٤، كتاب الإمامه الباب ١ من أبواب علامات الإمام ...، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦٦

يه: ان يكون منزها عن القبائح، لدلاله العصمه عليه، و لأنه يكون مستحقا للإهانه و الإنكار عليه، فيسقط محله من قلوب العامه فتبطل فائده نصبه، و أن يكون منزها من الدناءه و الرذائل ... و ان يكون منزها عن دناءه الآباء و عهر الامهات، و قد خالفت العامه في ذلك كله.» (١)

اقول: يأتي في الفصل الثاني عشر البحث في العصمه و النصّ.

٦- رأى القاضى الباقلانى:

قال العلامة الأمينى فى الغدير:

«قال الباقلانى فى التمهيد، ص ١٨١: باب الكلام فى صفه الإمام الذى يلزم العقد له. فإن قال قائل: فخبرونا ما صفه الإمام المعقود له عندكم؟ قيل لهم: يجب أن يكون على أوصاف: منها: أن يكون قرشيا من الصميم. و منها: أن يكون من العلم بمنزله من يصلح أن يكون قاضيا من قضاه المسلمين. و منها: أن يكون ذا بصيره بأمر الحرب، و تدبير الجيوش و السرايا، و سدّ الثغور، و حمايه البيضة، و حفظ الأئمه، و الانتقام من ظالمها، و الأخذ لمظلومها، و ما يتعلق به من مصالحها. و منها: أن يكون ممن لا تلحقه رقه و لا هواده فى إقامه الحدود، و لا جزع لضرب الرقاب و الأبخار.

و منها: أن يكون من أمثلهم فى العلم و سائر هذه الأبواب التى يمكن التفاضل فيها، إلّا أن يمنع عارض من إقامه الأفضل فيسوغ نصب المفضول. و ليس من صفاته أن يكون معصوما و لا عالما بالغيب، و

لا أفرس الأمه و أشجعهم، و لا أن يكون من بنى هاشم فقط دون غيرهم من قبائل قريش.» «٢»

(١) - التذكرة ١ / ٤٥٢.

(٢) - الغدير ٧ / ١٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٦٧

٧ - كلام القاضي عضد الدين الإيجي و الشريف الجرجاني:

قال الإيجي في المواقف و الشريف الجرجاني في شرحه مازجا الشرح بالمتن:

« (المقصد الثاني في شروط الإمامة: الجمهور على أن أهل الإمامة) و مستحقها من هو (مجتهد في الأصول و الفروع ليقوم بأمر الدين)، متمكنا من إقامة الحجج و حلّ الشبه في العقائد الدينية، مستقلا بالفتوى في النوازل و أحكام الوقائع نصّا و استنباطا. لأن أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد و فصل الحكومات و رفع المخاصمات، و لن يتم ذلك بدون هذا الشرط، (ذو رأى) و بصره بتدبير الحروب و السلم و ترتيب الجيوش و حفظ الثغور، (ليقوم بأمر الملك، شجاع) قوى القلب، (ليقوى على الذب عن الحوزة) و الحفاظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك ...

و لا يهوله أيضا إقامة الحدود و ضرب الرقاب.

(وقيل: لا- يشترط) في الإمامة (هذه الصفات) الثلاث، (لأنها لا توجد) الآن مجتمعه. (نعم، يجب أن يكون عدلا) في الظاهر، (لثلا- يجور) ... (عاقلا) ليصلح للتصرفات) الشرعية و الملكية، (بالغا لقصور عقل الصبي، ذكرا، اذ النساء ناقصات عقل و دين، حزّا لثلا يشغله خدمه السيد) عن وظائف الإمامة.

(فهذه الصفات) التي هي الثمان أو الخمس (شروط) معتبره في الإمامة (بالإجماع).» «١»

(١) - شرح المواقف للجرجاني ٨ / ٣٤٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٦٨

٨ - كلام عبد الملك الجويني:

و عن عبد الملك الجويني، المقلب بإمام الحرمين، انه قال في كتابه المسمى بالإرشاد:

«الشروط التي يجب أن يتصف بها الإمام: ١- الاجتهاد، بحيث لا يحتاج أن يستفيد من غيره في الحوادث. قال: وهذا متفق عليه.
٢- التصدي الى مصالح الأمور و ضبطها. ٣- النجده في تجهيز الجيوش و سدّ الثغور. ٤- أن يكون ذا نظر حصيف في النظر الى
الأمة. ٥- الشجاعه و الإقدام،

بأن لا تأخذه خور الطبيعه عن ضرب الرقاب و التنكيل بمستوجبى الحدود. ٦- و من شرائطها عند أصحابنا- يعنى الشافعيه- أن يكون الإمام من قريش، لقول رسول الله «ص»: «الأئمه من قريش.» «١» و قال: «قدموا قريشا و لا تقدّموها.» و هذا مما يخالف فيه بعض الناس.

و للاحتمال فيه عندى مجال، و الله اعلم بالصواب. لا خفاء فى اشتراط حرّيه الإمام و اسلامه. و أجمعوا على ان المرأه لا يجوز ان تكون إماما، و ان اختلفوا فى جواز كونها قاضيه فيما يجوز شهادتها فيه. «٢»

٩- و عن الجوينى أيضا:

انه قال فى كتابه المسمى: «غيث الأمم فى التياث الظلم»:

«يجب على الحاكم مراجعه العلماء فيما يأتى و يذر، فانهم قدوه الأحكام و أعلام

(١)- رواه النسائى.

(٢)- نظام الحكم و الإداره فى الإسلام / ٢٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٦٩

الإسلام و ورثه النبوه و قاده الأئمه. و هم على الحقيقه أصحاب الأمر استحقاقا ...

و اذا كان صاحب الأمر مجتهدا فهو المتبوع الذى يستتبع الكافه فى اجتهاده و لا يتبع.

فأما اذا كان سلطان الزمان لم يبلغ مبلغ الاجتهاد فالمتبوعون العلماء، و السلطان نجدتهم و شوكتهم و قوتهم. فعالم الزمان فى المقصود الذى نحاوله و الفرض الذى نزاوله كنبىّ الزمان، و السلطان مع العالم كملك فى زمان النبى «ص» مأمور بالانتهاء الى ما ينهيه اليه النبى «ص». «١»

١٠- كلام النووى:

و فى كتاب المنهاج للنووى، أحد عظماء الشافعيه- و لأرائه عندهم قيمه كبيره:

«شرط الإمام كونه مسلما مكلفا حرّا ذكرا قرشيا مجتهدا شجاعا ذا رأى و سماع و بصر و نطق. و تنعقد الإمامه بالبيعه ... و باستخلاف الإمام ... و باستيلاء جامع، و كذا فاسق و جاهل فى الأصح.» «٢»

أقول: قد ترى انه فى الذيل نقض ما ذكره فى الصدر من شرط الاجتهاد. و يرجع ذيل كلامه الى ما مرّ عن أحمد.

وقال ابن حزم فى الفصل:

«وجب أن ينظر فى شروط الإمامه التى لا يجوز الإمامه لغير من هن فيه، فوجدناها:

(١)- النظام السياسى للدوله الإسلاميه / ٢٧٧.

(٢)- المنهاج / ٥١٨، (كتاب البغاه).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧٠

أن يكون صليبه من قريش، لإخبار رسول الله «ص» ان الإمامه فيهم «١». و أن يكون بالغاً مميّزاً، لقول رسول الله «ص»: رفع القلم عن ثلاثه. فذكر الصبى حتى يحتلم، و المجنون حتى يفيق. و أن يكون رجلاً، لقول رسول الله «ص»: لا يفلح قوم أسندوا أمرهم الى امرأه. «٢» و أن يكون مسلماً، لأن الله - تعالى - يقول: وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا. «٣» و الخلافه أعظم السبيل، و لأمره بإصغار أهل الكتاب و أخذهم بأداء الجزيه و قتل من لم يكن من أهل الكتاب حتى يسلموا. و ان يكون متقدماً لأمره، عالماً بما يلزمه من فرائض الدين، متقياً لله - تعالى - بالجمله، غير معلى بالفساد فى الأرض، لقول الله - تعالى -: وَ تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَىٰ وَ لَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ «٤»... و قد قال رسول الله «ص»: من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو ردّ «٥»،

قال - عليه السلام -: يا أبا ذر، انك ضعيف لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم «٦»، وقال - تعالى -: فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا. الآية «٧».

فصح ان السفيه و الضعيف و من لا يقدر على شىء فلا بد له من ولي، و من لا بد له من ولي فلا يجوز ان يكون وليا للمسلمين، فصح ان ولايه من لم يستكمل هذه الشروط الثمانية باطل لا يجوز و لا ينعقد أصلا.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٢٧٠

ثم يستحب أن يكون عالما بما يخصه من أمور الدين من العبادات و السياسه و الأحكام، مؤديا للفرائض كلها لا يخل بشىء منها، مجتنباً لجميع الكبائر سراً و جهراً، مستترا بالصغائر ان كانت منه.

فهذه أربع صفات يكره أن يلى الأمه من لم ينتظمها، فان ولى فولايته صحيحه و نكرهاها. و طاعته فيها اطاع الله فيه واجبه. و منعه مما لم يطع الله فيه واجب.

(١) - جامع الأصول ٤ / ٤٣٨، كتاب الخلافه، الباب ١، الحديث ٢٠٢٠.

(٢) - راجع مسند أحمد ٥ / ٣٨.

(٣) - سوره النساء (٤)، الآية ١٤١.

(٤) - سوره المائده (٥)، الآية ٢.

(٥) - جامع الأصول ١ / ١٩٧، كتاب الاعتصام بالكتاب و السنه، الباب ١.

(٦) - جامع الأصول ٤ / ٤٤٨، كتاب الخلافه، الباب ١، الحديث ٢٠٣٧.

(٧) - سوره البقره (٢)، الآية ٢٨٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧١

و الغايه المأموله فيه أن يكون رفيقا بالناس فى غير ضعف، شديدا فى إنكار المنكر من غير عنف و لا تجاوز للواجب، مستيقظا

غير غافل، شجاع النفس، غير مانع للمال في حقّه ولا مبدّر له في غير حقّه.

و يجمع هذا كله أن يكون الإمام قائماً بأحكام القرآن و سنن رسول الله «ص» فهذا يجمع كل فضيله.» (١)

١٢- و قال ابن حزم أيضا في المحلّي:

«و لا تحلّ الخلافه الا لرجل من قريش صليبه من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه.

و لا تحلّ لغير بالغ و ان كان قرشياً.» (٢)

١٣- و قال أيضا في المحلّي:

«مسأله: و صفه الإمام أن يكون مجتنباً للكبائر، مستترا بالصغائر، عالماً بما يخصّه، حسن السياسة، لأن هذا هو الذي كلف. و لا معنى لأن يراعى أن يكون غايه الفضل، لأنه لم يوجب ذلك قرآن و لا سنّه.» (٣)

(١)- الفصل في الملل و الأهواء و النحل ١٦٦ /٤.

(٢)- المحلّي ٣٥٩ /٦، كتاب الإمامه، المسأله ١٧٦٩.

(٣)- المحلّي ٣٦٢ /٦، كتاب الإمامه، المسأله ١٧٧٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧٢

١٤- كلام ابن خلدون:

و في مقدمه ابن خلدون:

«و أما شروط هذا المنصب فهي أربعه: العلم و العداله و الكفايه و سلامه الحواس و الأعضاء، مما يؤثر في الرأي و العمل. و اختلف في شرط خامس و هو النسب القرشي. فأما اشتراط العلم فظاهر، لأنه إنما يكون منفذا لأحكام الله - تعالى - إذا كان عالماً بها، و ما لم يعلمها لا يصحّ تقديمه لها. و لا يكفي من العلم إلا أن يكون مجتهداً، لأن التقليد نقص، و الإمامه تستدعي الكمال في الأوصاف و الأحوال...» (١)

١٥- كلام القلقشدي:

قال في مآثر الإنافه في معالم الخلافه:

«الفصل الثانى فى شروط الإمامه، وقد اعتبر أصحابنا الشافعيه لصحه عقدها أربعة عشر شرطاً فى الإمام: الأول: الذكور، فلا تعتقد إمامه المرأه ... الثانى:

البلوغ ... الثالث: العقل ... الرابع: البصر، فلا تعتقد إمامه الأعمى ...

الخامس: السمع ... السادس: النطق، فلا تعتقد إمامه الأخرس ... السابع:

سلامه الأعضاء من نقص يمنع استيفاء الحركه و سرعه النهوض ... الثامن:

الحرية ... التاسع: الإسلام ... العاشر: العدالة ... الحادى عشر: الشجاعه و النجده ... الثانى عشر: العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل و الأحكام، فلا تعتقد إمامه غير العالم بذلك، لأنه محتاج لأن يصرف الأمور على النهج القويم

(١) - مقدمه ابن خلدون/ ١٣٥ (طبعه أخرى/ ١٩٣)، الفصل ٢٦ من الفصل الثالث من الكتاب الأول.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧٣

و يجربها على الصراط المستقيم، و لأن يعلم الحدود و يستوفى الحقوق و يفصل الخصومات بين الناس. و إذا لم يكن عالماً مجتهداً لم يقدر على ذلك. الثالث عشر:

صحه الرأى و التدبير فلا تعتقد إمامه ضعيف الرأى ... الرابع عشر: النسب، فلا تعتقد الإمامه بدونه، و المراد أن

١٦- و في الفقه على المذاهب الأربعة ما ملخصه:

«إنهم اتفقوا على أن الإمام يشترط فيه أن يكون مسلماً مكلفاً حراً ذكراً قرشياً عدلاً عالماً مجتهداً شجاعاً ذا رأى صائب سليم السمع والبصر والنطق.» (٢)

أقول: هذه بعض كلماتهم في المقام، و تفصيل الأدلة على الشروط يأتي في الفصول الآتية.

و يظهر لك بالدقة فيما مرّ من الكلمات أن ولايه الفقيه ليست أمراً بدعاً أبدعه فقهاء الشيعة في عصرنا، بل المشهور بين المحققين من علماء السنه أيضاً اشتراط الاجتهاد و الفقهه في الإمام و الوالى.

و لا يخفى أيضاً أن اعتبار أكثرهم لوصف القرشي في الإمام إنما هو بلحاظ الأخبار الواردة في هذا الشأن، و سيأتي بيانها، فانظر.

(١) - مآثر الإنافه ١ / ٣١.

(٢) - الفقه على المذاهب الأربعة ٥ / ٤١٦، مبحث شروط الإمامه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧٥

الفصل الثاني في بيان ما يحكم به العقل و العقلاء في المقام

مع قطع النظر عن الآيات و الروايات:

لا يخفى أن المرجع في إثبات الشرائط المعتمده في الوالى هو العقل و الكتاب و السنه، فلنتعرض هنا لحكم العقل إجمالاً، فنقول: إن العقلاء إذا أرادوا أن يفوضوا أمراً من الأمور إلى شخص فلا محاله يراعون فيه أموراً: الأول: أن يكون الشخص المفوض إليه عاقلاً. الثاني: أن يكون عالماً بكيفية العمل و فنونه. الثالث:

أن يكون قادراً على إيجاده و تحصيله على ما هو حقّه. الرابع: أن يكون أميناً يعتمد عليه، و إلّا لجاز أن يخون في أصل العمل أو في كفيته. مثلاً إذا أردتم أن تستأجروا أحداً لإحداث بناء فلا محاله تراعون فيه بحكم الفطره وجود هذه الشرائط الأربعة.

و الولاية و إداره شئون الأممه من أهمّ الأمور و أعضلها و أدقّها، فلا محاله يشترط في الوالى بحكم العقل و الفطره أن يكون عاقلاً عالماً بالعمل قادراً عليه

أميناً يعتمد عليه.

و إذا فرض أن المفوضين لأمر الولاية إلى شخص خاص يعتقدون بمبدأ خاص و إيدئولوجيه خاصه متضمنه لقوانين مخصوصه فى نظام الحياه، و أرادوا إداره شئونهم

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧٦

السياسيه على أساس هذا المبدأ و هذه المقررات الخاصه فلا محاله ينتخبون لذلك من يعتقد بهذا المبدأ و يطلع على مقرراته، بل ينتخبون من يكون أعلم و أكثر اطلاعا، اللهم إلا أن يزاحم ذلك جهه أقوى و أهم.

فهذا أمر طبيعى لا يعدل عنه العقلاء بفطرتهم و ارتكازهم.

مثلا- إذا كان أهل منطقته خاصه معتقدين بالمبدأ المادى و الاقتصاد الماركسى فبالطبع يراعون فى الوالى المنتخب كونه عاقلا، قادرا على أمر الولاية، معتقدا بهذا المبدأ الخاص، أكثر اطلاعا على قوانينه و مقرراته المرتبطه بإداره الملك، أميناً معتمداً عليه فى أقواله و أفعاله.

و على هذا فالمسلمون المعتقدون بالإسلام و أن الإسلام حاو لجميع ما يحتاج إليه البشر فى حياتهم الفرديه و العائليه، و فى علاقاتهم الاقتصاديه و الاجتماعيه و السياسيه مع المسلمين و غيرهم من الأمم لا محاله يراعون فى الوالى العقل، و القدره على الولاية، و اعتقاده بالاسلام، و اطلاعه على مقرراته و أحكامه، بل أعلميته فى ذلك، و كذلك أمانته و استقامته المعبر عنها بالعداله.

فهذه شرائط للوالى، يحكم العقل بلزوم رعايتها مع الإمكان، سواء كان انتخاب الوالى و نصبه من قبل الله- تعالى-، كما نعتقده نحن بالنسبه الى الأئمه الاثنى عشر «ع» بلا إشكال، او كان من قبل الأمه، كما يعتقد اخواننا السنه مطلقا.

و لعلنا نعتقده بالنسبه الى الفقهاء العدول فى عصر الغيبه.

و بالجملة اشتراط هذه الشرائط و اعتبارها فى والى المسلمين بما هم مسلمون أمر لا يحتاج

الى التعبد الشرعى، بل يدركه الإنسان بعقله و فطرته، و لا نريد بولايه الفقيه إلّا هذا الأمر الفطرى الارتكازى.

و قد مرّ فى صحيحه عيص بن القاسم، عن أبى عبد الله «ع» انه قال: «و انظروا لأنفسكم. فو الله إن الرجل ليكون له الغنم فيها الراعى، فإذا وجد رجلا- هو أعلم بغنمه من الذى هو فيها يخرجه و يجىء بذلك الرجل الذى هو أعلم بغنمه من الذى كان فيها.» (١)

(١)- الوسائل ١١ / ٣٥، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٧٧

فالإمام «ع» أرجع الراوى إلى فطرته و ارتكازه، و الى أمر يلتزم به العقلاء بما هم عقلاء. و ما ذكرناه حقيقه وجدانيه، تقبلها طباع جميع البشر و عقولهم إذا خلوا من العناد و التعصب، من أى مله و دين كانوا.

و لو فرض كون أكثر الناس فى منطقته خاصه مسلمين متعهدين ملتزمين و يوجد بينهم أقليات غير مسلمه فلا محاله يجب أن تكون الحكومه على أساس موازين الإسلام مع حفظ حقوق الأقليات أيضا. و حفظ حقوقهم أيضا بنفسه يعدّ من مقررات الإسلام و موازينه، كما لا يخفى على أهله.

و قد تلخص مما ذكرنا أن العقل يحكم باعتبار العقل، و القدره، و الإسلام، و العلم بل الاعلميه، و العدالة فى حاكم الإسلام و و اليه. و المعرفه بالإداره و التدبير أيضا يدخلان بعنايه ما فى مفهوم العلم، لاحتمال أن يراد به ما هو الأعم من العلم بالكليات و العلم بطرق التطبيق و عواقب الأمر و نحو ذلك. كما يحتمل دخولهما فى عنوان القدره. و سيأتى تفصيل ذلك فى محله، فلاحظ و تأمل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

الفصل الثالث في ذكر آيات الباب

لا يخفى أن الآيات التي يمكن أن يتمسك بها لشرائط الإمام و الوالى كثيره، و نحن قبل الورود فى تفصيل الشرائط نذكر جملة من هذه الآيات فى فصل مستقل بلا شرح و تفسير إذ فى جمعها نحو فائده، و نحيل الشرح إلى الفصول الآتية. قال الله - تعالى -:

١- «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا.» (١)

٢- «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءً، وَ يُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَ إِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ.» (٢)

٣- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَ مَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ.» (٣)

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ١٤١.

(٢) - سورة آل عمران (٣)، الآية ٢٨.

(٣) - سورة المائدة (٥)، الآية ٥١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٨٠

٤- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ.» (١)

٥- «وَ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا.» (٢)

٦- «اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَ لَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ، قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ.» (٣)

٧- «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ، يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ.» (٤)

٨- «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَ مَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ، يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا

بِهِ، وَ يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا. «٥»

٩- «وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ، وَ دَعُ أَذَاهُمْ وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، وَ كَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا.» «٦»

١٠- «فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَ لَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَافُورًا.» «٧»

١١- «وَ قَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَ كُبُرَاءَنَا فَاصْلُونا السَّبِيلَا.» «٨»

١٢- «وَ لَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَ لَا يُصْلِحُونَ.» «٩»

(١)- سورة آل عمران (٣)، الآية ١٠٠.

(٢)- سورة النساء (٤)، الآية ١١٥.

(٣)- سورة الأعراف (٧)، الآية ٣.

(٤)- سورة البقرة (٢)، الآية ٢٥٧.

(٥)- سورة النساء (٤)، الآية ٦٠.

(٦)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٤٨.

(٧)- سورة الإنسان (٧٦)، الآية ٢٤.

(٨)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦٧.

(٩)- سورة الشعراء (٢٦)، الآية ١٥١ و ١٥٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨١

١٣- «وَ لَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَ كَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا.» «١»

١٤- «وَ لَا تَزُكُّوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ، وَ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ.» «٢»

١٥- «قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَ جَعَلُوا أَعْرَها أَهْلِها أَذِلَّةً، وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ.» «٣»

١٦- «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَ تُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَ أَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ.»

١٧- «وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مِنْ فِرْعَوْنَ، إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ.» «٥»

١٨- «أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ، كَيْفَ تَحْكُمُونَ.» «٦»

١٩- «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا، لَا يَسْتَوُونَ.» «٧»

٢٠- «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا. قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي، قَالَ: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ.» «٨»

٢١- «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ»

(١) - سورة الكهف (١٨)، الآية ٢٨.

(٢) - سورة هود (١١)، الآية ١١٣.

(٣) - سورة النمل (٢٧)، الآية ٣٤.

(٤) - سورة محمد «ص» (٤٧)، الآية ٢٢ و ٢٣.

(٥) - سورة الدخان (٤٤)، الآية ٣٠ و ٣١.

(٦) - سورة القلم (٦٨)، الآية ٣٥ و ٣٦.

(٧) - سورة السجده (٣٢)، الآية ١٨.

(٨) - سورة البقره (٢)، الآية ١٢٤.

(٩) - سورة المنافقين (٦٣)، الآية ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨٢

٢٢- «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ، وَ مَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَ جَهْرًا، هَلْ يَسْتَوُونَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ* وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَ هُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مُوَلَّاهُ أَيُّنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ، هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَ مَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ هُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.» (١)

٢٣- «قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَ لَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ وَ لَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ، إِنْ أَتَّبِعِ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ. قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَ الْبَصِيرُ؟ أَمْ فَلَا تَتَفَكَّرُونَ.» (٢)

٢٤- «أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنِهِ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ؟» (٣)

٢٥- «وَ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ* الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ لِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ.» (٤)

٢٦- «وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا.» (٥)

٢٧- «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ، فَمَا لَكُمْ، كَيْفَ تَحْكُمُونَ.» «٦»

٢٨- «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا. قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ

لَهُ الْمُلْكُ عَالِيًا وَ نَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ، وَ لَمْ يُؤْتِ سَعَةً مِنَ الْمَالِ؟ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ، وَ اللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. «(٧)»

٢٩- «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ.» «(٨)»

(١)- سورة النحل (١٦)، الآيه ٧٥ و ٧٦.

(٢)- سورة الأنعام (٦)، الآيه ٥٠.

(٣)- سورة محمد «ص» (٤٧)، الآيه ١٤.

(٤)- سورة الحج (٢٢)، الآيه ٤٠ و ٤١.

(٥)- سورة النساء (٤)، الآيه ٥.

(٦)- سورة يونس (١٠)، الآيه ٣٥.

(٧)- سورة البقره (٢)، الآيه ٢٤٧.

(٨)- سورة الزمر (٣٩)، الآيه ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨٣

٣٠- «قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ، إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ.» «(١)»

٣١- «قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ، إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ.» «(٢)»

٣٢- «قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ، وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ.» «(٣)»

٣٣- «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.»

الآيه. «(٤)»

٣٤- «أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَ هُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرٌ مُبِينٌ.» «(٥)»

٣٥- «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ، وَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.» «(٦)»

٣٦- «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ.» (٧)

(١) - سورة يوسف (١٢)، الآية ٥٥.

(٢) - سورة القصص (٢٨)، الآية ٢٦.

(٣) - سورة النمل (٢٧)، الآية ٣٩.

(٤) - سورة النساء (٤)، الآية ٣٤.

(٥) - سورة الزخرف (٤٣)، الآية ١٨.

(٦) - سورة البقرة (٢)، الآية ٢٢٨.

(٧) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٢٨٥

الفصل الرابع في اعتبار العقل الوافي

قد مرّ انه يشترط في الوالى امور: الأول

العقل، وقد بينا في الفصل الثاني ان العقلاء بحسب فطرتهم لا- يفوضون أمورهم الى غيرهم إلا اذا أحرزوا فيه شروطا و منها العقل. هذا في الأمور المتعارفه فكيف بالولاية التي هي سلطه على الدماء و الأعراض و الأموال.

و في الغرر و الدرر عن أمير المؤمنين «ع»: «يحتاج الإمام إلى قلب عقول، و لسان قؤول، و جنان على إقامه الحق صئول.» «١»

هذا مضافا الى ان المجنون رفع عنه القلم و يكون موّلى عليه فكيف يجعل وليا على المسلمين؟! و السفیه أيضا محجور عليه.

قال الله- تعالى:- «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا.» «٢»

و المراد بالأموال في الآيه الأموال العامه المتعلقة بالمجتمع او مطلق الأموال و ان كانت للأشخاص. و الوالى مسلّط على الأموال و النفوس قهرا، فلا يجوز أن يكون سفیها.

(١)- الغرر و الدرر ٦/ ٤٧٢، الحديث ١١٠١٠.

(٢)- سورة النساء (٤)، الآيه ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨٦

و في روايه الشحام عن أبي عبد الله «ع» «لا يكون السفیه إمام التقى.» «١»

و في نهج البلاغه: «و لكننى آسى أن يلى أمر هذه الأئمه سفهاؤها و فجارها، فيتخذوا مال الله دولا و عباده خولا و الصالحين حربا و الفاسقين حزبا.» «٢»

و في كنز العمّال: «إذا أراد الله بقوم خيرا ولى عليهم حلماهم و قضى عليهم علماؤهم، و جعل المال فى سمحائهم. و إذا أراد الله بقوم شرا ولى عليهم سفهاءهم، و قضى بينهم جهالهم، و جعل المال فى بخلائهم.» (فر، عن مهران) «٣».

فيعتبر فى الوالى مضافا الى العقل، الرشد فى قبال السفاهه أيضا. و ان شئت قلت: يعتبر فيه العقل الكامل، فهما شرط واحد. و بالجمله المسأله

(١)- الكافي ١/ ١٧٥؛ كتاب الحججه، باب طبقات الأنبياء و ... الحديث ٢.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٥٠؛ عبده ٣ / ١٣١؛ لح / ٤٥٢، الكتاب ٦٢.

(٣)- كنز العمال ٦ / ٧، الباب ١ من كتاب الإيماره، الحديث ١٤٥٩٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨٧

الفصل الخامس في اعتبار الإسلام و الايمان

الشرط الثاني للوالى: الإسلام و الإيمان. فلا يجعل الكافر واليا على المسلمين.

و قد مرّ في الفصل الثاني بيان اعتباره من طريق العقل.

و يدلّ على ذلك من الكتاب آيات كثيره:

منها قوله - تعالى -: «لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا.» (١)

إذ الولاية على الغير من أقوى السبل عليه.

و منها قوله: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ.» (٢)

و منها قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَ النَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.» (٣)

إلى غير ذلك من الآيات.

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ١٤١.

(٢)- سورة آل عمران (٣)، الآية ٢٨.

(٣)- سورة المائدة (٥)، الآية ٥١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨٨

و الروايات الدالّة على ذلك أيضا كثيرة جدا، و منها ما عن النبي «ص»:

«الإسلام يعلو و لا يعلو عليه.» «١» هذا.

و كيف ينتظر و يتوقع ممن لا- يعتقد بالإسلام أن يكون مجريا لأحكام الإسلام و مديرا لشئون المسلمين على أساس موازين الإسلام. و بذلك يظهر عدم كفايه الإسلام بالمعنى الأعم، لصدقه على الإقرار اللفظي أيضا، بل يعتبر الإيمان المركّب من الإقرار باللسان و الاعتقاد بالجنان و العمل بالأركان. و وجهه واضح.

و إذا كان الإيمان شرطا في إمام الجماعة فاشترطه في الإمام الأعظم يثبت بطريق أولى، فتدبر.

(١)- الفقيه ٤/ ٣٣٤، باب ميراث أهل الملل،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٨٩

الفصل السادس في اعتبار العدالة

إشاره

الشرط الثالث: العدالة. فلا ولاية للظالم و الفاسق على المسلمين.

و يدلّ على ذلك مضافا إلى حكم العقل كما عرفت الآيات و الروايات الكثيره من طرق الفريقين.

١- فمن الآيات

قوله - تعالى - : «وَ إِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، قَالَ: وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي، قَالَ: لَا يَنْتَهِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ.» (١)

قال في أقرب الموارد:

«ظلم فلان ض ظلما و ظلما و مظلمه: وضع الشئ ء في غير موضعه، و منه المثل:

«من استرعى الذئب فقد ظلم.» و فلانا: جار عليه ... و الأرض حفرها في غير موضع حفرها ...» (٢)

فكل ما يخالف الحق يصح أن يطلق عليه الظلم و يكون مشمولا لإطلاقه.

و على هذا فكل فاسق ظالم، و كل منحرف عن الحق كذلك.

(١) - سورة البقره (٢)، الآية ١٢٤.

(٢) - أقرب الموارد ٧٣١ / ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٠

٢- و من الآيات أيضا قوله - تعالى - : «وَلَا تَزْكُتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...» (١)

قال علي بن إبراهيم في ذيل الآية:

«قال: ركون موذّه و نصيحه و طاعه.» «٢»

٣- و منها أيضا قوله: «و لا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَ لَا يُصْلِحُونَ.» «٣»

٤- و منها قوله: «و لا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَ كَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا.» «٤»

٥- و منها قوله: «فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَ لَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا.» «٥»

٦- و منها قوله- حكاية عن أهل النار-: «و قالوا: رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَ كُبُرَاءَنَا فَاصَلُّوْنَا السَّبِيلَا.» «٦»

إلى غير ذلك من الآيات التي يظهر منها أن الظالم و الفاسق لا يجعل إماما و واليا مفترض الطاعة، و دلالتها واضحة ظاهره.

و أما الروايات

ففي غايه الكثيره. نذكر عدّه منها:

١- ما رواه في أصول الكافي بسنده عن حنان، عن أبيه، عن أبي جعفر «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «لا تصلح الإمامه إلّا لرجل

فيه ثلاث خصال:

ورع يحجزه عن معاصي الله، و حلم يملك به غضبه، و حسن الولاية على من يلي حتى يكون لهم كالوالد الرحيم.»

و فى روايه أخرى «حتى يكون للزعيه كالأب الرحيم.» (٧)

٢- ما رواه أيضا بسند صحيح عن محمد بن مسلم، قال سمعت أبا جعفر «ع»

(١)- سورة هود (١١)، الآية ١١٣.

(٢)- تفسير على بن ابراهيم (القسمى) / ٣١٥ (طبعه أخرى / ١ / ٣٣٨).

(٣)- سورة الشعراء (٢٦)، الآية ١٥١ و ١٥٢.

(٤)- سورة الكهف (١٨)، الآية ٢٨.

(٥)- سورة الإنسان (٧٦)، الآية ٢٤.

(٦)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦٧.

(٧)- الكافي ١ / ٤٠٧، كتاب الحججه، باب ما يجب من حق الإمام على الزعيه ...، الحديث ٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩١

يقول: «... و الله يا محمّد، من أصبح من هذه الأمه لا إمام له من الله - عزّ و جلّ - ظاهر عادل أصبح ضالّا تائها. و إن مات على هذه الحاله مات ميتة كفر و نفاق. و اعلم يا محمد، أن أئمة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله، قد ضلّوا و أضلّوا...» (١)

٣- ما فى المحكم و المتشابه: «و إنما هلك الناس حين ساووا بين أئمة الهدى و أئمة الكفر، فقالوا: إن الطاعه مفترضه لكلّ من قام مقام النبى «ص» بزا كان أو فاجرا، فأتوا من قبل ذلك.

قال الله - تعالى -: أ فنجعل المسلمين كالمجرمين، ما لكم، كيف تحكمون.» (٢)

و هل يكون جميع الكتاب روايه عن أمير المؤمنين «ع» أولا؟ قد مرّ الكلام فيه فى الدليل الخامس من أدله لزوم الولاية، فراجع.

٤- ما فى نهج البلاغه بعد ما ذكر «ع» سابقته فى الإسلام قال: «و قد علمتم أنه لا ينبغى أن يكون الوالى على الفروج و

الدماء و المغانم و الأحكام و إمامه المسلمين البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، و لا- الجاهل فيضلمهم بجهله، و لا- الجافي فيقطعهم بجفائه، و لا الحائف للدول فيتخذ قوما دون قوم، و لا المرتشى في الحكم فيذهب بالحقوق و يقف بها دون المقاطع، و لا المعطل للسنة فيهلك الأمة.» (٣)

أقول: قوله «ع»: «و قد علمتم»، يعنى من الآيات القرآنيه التى يعلم بها شرائط الولايه، أو من بيان رسول الله «ص» أو من بياناته السابقه، أو مما رأوه من أعمال من سبقه.

و قوله: «لا- ينبغى» ليس ظاهرا فى الكراهه، و إن شاع فى اصطلاح الفقهاء فى أعصارنا إرادتها منه، فإنّه بحسب اللغه صالح للحرمة أو ظاهر فيها. ففى لسان العرب:

(١)- الكافى ١/ ١٨٤، كتاب الحججه، باب معرفه الإمام و الرد اليه، الحديث ٨.

(٢)- المحكم و المتشابه / ٧١، و بحار الأنوار ٥٧ / ٩٠ (طبعه إيران ٥٧ / ٩٣)، باب ما ورد فى أصناف آيات القرآن.

و الآيتان المذكورتان من سوره القلم (٦٨)، الرقم ٣٥ و ٣٦.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٤٠٧؛ عبده ٢ / ١٩؛ لح / ١٨٩، الخطبه ١٣١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٢

«يقال: انبغى لفلان أن يفعل كذا، أى صلح له أن يفعل كذا، و كأنه قال:

طلب فعل كذا فانطلب له، أى طاوعه ... و انبغى الشىء تيسر و تسهل.» (١)

و على هذا فقولهُ: «لا ينبغى»، أى لا يصلح و لا يتيسر تحققه.

و يشهد لذلك موارد استعمال الكلمه فى الكتاب العزيز، كقولهُ- تعالى:-

«قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ.» (٢) و قوله: «لَمَّا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ، وَ لَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ.» (٣) إلى غير ذلك من

الآيات الشريفة. و في صحيحه زراره المشهوره في الاستصحاب: «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا.» «٤» هذا.

و «النهمه» بالفتح: الحاجه و بلوغ الشهوه، و بالفتحتين: إفراط الشهوه في الطعام.

و «الجفاء»: سوء الخلق و خلاف البرّ و الصله. و «الحييف»: الظلم. و «الدول» بضم الدال جمع دوله بالضم: المال الذي تتداوله الأيدي.

و روى: «الخائف» بالمعجمه، و «الدول» بكسر الدال جمع دوله بالفتح، أى الغلبه في الحرب و غيره. فيراد به من يخاف من تقلبات الدهر و غلبه أعدائه عليه، فيتخذ قوما يتوقع نصرهم و يقويهم بالتفضيل في العطاء.

و «مقاطع الحكم» حدودها المعينه من قبل الله - تعالى -.

و قوله: «فيذهب بالحقوق و يقف بها دون المقاطع»، أى يقف عند مقطع الحكم فلا يقطعه بالحق بل يحكم بالجور، أو يقف عند أصل الحكم و يسوّفه حتى لا يصل المحقّ إلى حقه أو يضطرّ إلى الصلح.

و المراد بالسنة أحكام الله المبينه بطريقه النبي و قوله و فعله.

و كيف كان فدلاله الكلام على اعتبار العدالة واضحه، فتدبر.

٥- ما في نهج البلاغه أيضا: «و لكننى آسى أن يلي أمر هذه الأمم سفهاؤها و فجّارها،

(١) - لسان العرب ١٤ / ٧٧.

(٢) - سورة الفرقان (٢٥)، الآية ١٨.

(٣) - سورة يس (٣٦)، الآية ٤٠.

(٤) - الوسائل ٢ / ١٠٦٢، الباب ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٣

فيتخذوا مال الله دولا و عباده خولا و الصالحين حربا و الفاسقين حزبا.» «١»

٦- ما فيه أيضا خطابا لعثمان: «فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدى و هدى، فأقام سنّه معلومه و أمات بدعه مجهوله ... و أنّ شر الناس عند الله إمام جائر ضلّ و ضلّ به، فأمات

سنّه معلومه و أحيا بدعه متروكه. و إني سمعت رسول الله «ص» يقول: يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر و ليس معه نصير و لا عاذر، يلقي في نار جهنم فيدور فيها كما تدور الرحي ثم يرتبط في قعرها.» «٢»

٧- ما في خطبه الحسن بن علي «ع» بمحضر معاويه، قال «ع»: «إنما الخليفة من سار بكتاب الله و سنّه نبيّه «ص»، و ليس الخليفة من سار بالجور.» «٣»

٨- ما رواه في الإرشاد عن سيد الشهداء- عليه السلام- في جوابه لكتب أهل الكوفه إليه: «فلعمري ما الإمام إلّا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله.» «٤» و نحوه في الكامل. «٥»

٩- ما في نهج البلاغه: «من نصب نفسه للناس إماما فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، و ليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه. و معلّم نفسه و مؤدّبها أحق بالإجلال من معلّم الناس و مؤدّبهم.» «٦»

فتأمل، إذ يشكل دلاله الحديث على اعتبار العدالة في الإمام.

١٠- ما رواه في إثبات الهداه، عن الصدوق بسنده، عن حبيب السجستاني، عن أبي جعفر «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «قال الله- عزّ و جلّ: لأعدّبنّ كلّ رعيّه في

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٥٠؛ عبده ٣ / ١٣١؛ لح / ٤٥٢، الكتاب ٦٢.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٥٢٦؛ عبده ٢ / ٨٥؛ لح / ٢٣٤، الخطبه ١٦٤.

(٣)- مقاتل الطالبين / ٤٧.

(٤)- الإرشاد للمفيد / ١٨٦ (طبعه أخرى / ٢٠٤).

(٥)- الكامل لابن أثير ٤ / ٢١.

(٦)- نهج البلاغه، فيض / ١١١٧؛ عبده ٣ / ١٦٦؛ لح / ٤٨٠، الحكمة ٧٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٤

الإسلام دانت بولايه إمام جائر ظالم ليس من الله و إن كانت الرعيه عند الله بارّه تقيه. و لأعفونّ عن

كُلُّ رَعِيَّةٍ فِي الْإِسْلَامِ دَانَتْ بَوْلَايِهِ كُلِّ إِمَامٍ عَادِلٍ مِنَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَتْ الرَعِيَّةُ فِي أَعْمَالِهَا ظَالِمَةً مَسِيئَةً. «١»

١١- ما رواه في الكافي بسند صحيح، عن هشام بن سالم و حفص بن البختري، عن أبي عبد الله «ع» قال: «قيل له بأى شىء يعرف الإمام؟ قال: بالوصية الظاهرة و بالفضل. إنَّ الإمام لا يستطيع أحد أن يطعن عليه في فم و لا بطن و لا فرج فيقال: كذاب و يأكل أموال الناس و ما أشبه هذا.» «٢»

١٢- ما رواه في الدعائم عن جعفر بن محمد «ع» أنه قال: «ولاية أهل العدل الذين أمر الله بولايتهم و توليتهم و قبولها و العمل لها فرض من الله - عزَّ و جلَّ -، و طاعتهم واجبه. و لا يحلَّ لمن أمره بالعمل لهم أن يتخلف عن أمرهم و (ولاية ظ) و لاه أهل الجور و اتباعهم و العاملون لهم في معصية الله غير جائزه لمن دعوه إلى خدمتهم و العمل لهم و عونهم و لا القبول منهم.» «٣»

١٣- ما في تحف العقول عن الصادق - عليه السلام - : «فوجه الحلال من الولاية و لايه الوالى العادل الذى أمر الله بمعرفته و ولايته و العمل له فى ولايته، و ولايه و لاته و و لاه و لاته، بجهه ما أمر الله به الوالى العادل، بلا زياده فيما أنزل الله به و لا نقصان منه و لا- تحريف لقوله و لا تعدّ لأمره إلى غيره. فإذا صار الوالى و الى عدل بهذه الجهة فالولاية له و العمل معه و معاونته فى ولايته و تقويته حلال محلل، و حلال الكسب معهم. و ذلك أنّ فى ولايه و الى العدل و و لاته إحياء كلِّ حق و عدل و إماته كلِّ ظلم و

جور و فساد، فلذلك كان الساعى فى تقويه سلطانه و المعين له على ولايته ساعيه إلى طاعه الله مقويا لدينه.

و أميا وجه الحرام من الولاية فولايه الوالى الجائر و ولايه ولايته، الرئيس منهم و أتباع الوالى فمن دونه من ولاه الولاه إلى أدناهم بابا من أبواب الولاية على من هو وال عليه. و العمل لهم و الكسب

(١)- إثبات الهداه ١/١٢٣.

(٢)- الكافى ١/٢٨٤، كتاب الحججه، باب الأمور التى توجب حجه الإمام «ع»، الحديث ٣.

(٣)- دعائم الإسلام ٢/٥٢٧، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٨٧٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٥

معهم بجهه الولايه لهم حرام و محرّم، معدّب من فعل ذلك على قليل من فعله أو كثير، لأنّ كلّ شىء من جهه المعونه معصيه كبيره من الكبائر. و ذلك أنّ فى ولايه الوالى الجائر دوس الحقّ كلّه و إحياء الباطل كلّه، و إظهار الظلم و الجور و الفساد و إبطال الكتب و قتل الأنبياء و المؤمنين و هدم المساجد و تبديل سنّه الله و شرائعه. فلذلك حرم العمل معهم و معونتهم و الكسب معهم إلّا بجهه الضروره، نظير الضروره إلى الدم و الميته.» (١)

و آثار الصدق و الحقيقه على الحديث لائحته، كما أن دلالتة واضحه. و قال فى ديباجه تحف العقول:

«و أسقطت الأسانيد تخفيفا و إيجازا، و إن كان أكثره لى سماعا، و لأن أكثره آداب و حكم تشهد لأنفسها.»

١٤- ما رواه فى الوسائل بسنده عن أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع»، عن آبائه، قال أمير المؤمنين «ع»: «لا يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن على الحكم. و لا ينفذ فى الفىء أمر الله - عزّ و

جلّ - فإنه إن مات في ذلك المكان كان معينا لعدونا في حبس حقنا والإشاطه بدمائنا، و ميتته ميتة جاهليه. «٢»

١٥- ما رواه النعماني في كتاب الغيبه عن محمد بن يعقوب بسنده، عن أبي وهب، عن محمد بن منصور، قال: سألته، يعني أبا عبد الله «ع» عن قول الله - عزّ وجلّ -: «وَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا. قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ.»

أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ لِمَ لَمْ تَعْلَمُونَهُ. «٣» قال: فقال: «فهل رأيت أحدا زعم أن الله أمره بالزنا و شرب الخمر أو شىء من هذه المحارم؟ فقلت: لا. قال: «فما هذه الفاحشه التي يدعون أن الله أمرهم؟ قلت:

الله أعلم و وليه. قال: «فان هذا في أولياء أئمه الجور، ادعوا أن الله أمرهم بالايتمام بقوم لم يأمرهم الله بالايتمام بهم، فردّ الله ذلك عليهم و أخبرهم أنهم قد قالوا عليه الكذب و سمى ذلك منهم

(١) - تحف العقول / ٣٣٢.

(٢) - الوسائل ١١ / ٣٤، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٣) - سورة الأعراف (٧)، الآية ٢٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٦

فاحشه. «١»

إلى غير ذلك مما دلّ على حرمه إطاعه أئمه الجور، فإن الإمام إنما جعل إماما ليؤتم به، فإذا حرمت الإطاعه فلا إمامه، كما هو واضح.

١٦- و في تفسير نور الثقلين عن روضه الواعظين للمفيد، قال رسول الله «ص»::

«حفت الجنه بالمكاره و حفت النار بالشهوات. قال الله - تعالى - لداود: حرام على كلّ قلب عالم محبّ للشهوات أن أجعله إماما للمتقين.» «٢»

١٧- ما في كنز العمال عن عليّ «ع» قال: «ثلاثه من كن فيه من الأئمه صلح أن يكون إماما اضطلع بأمانته: إذا

عدل في حكمه، و لم يحتجب دون رعيتته، و أقام كتاب الله - تعالى - في القريب و البعيد. (الديلمى). «٣»

١٨- و في الغرر و الدرر: «سبع أكل حطوم خير من وال ظلوم غشوم.» «٤»

١٩- و فيه أيضا: «ولاه الجور شرار الأمة و أضداد الأئمة.» «٥»

٢٠- و قد مرّ في روايه الفضل بن شاذان: «و منها أنه لو لم يجعل لهم إماما قتيما أمينا حافظا مستودعا لدرست المله.» «٦»

٢١- و في روايه سليم: «يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء و السنه.» «٧» هذا.

و الأخبار و الروايات في ذمّ و لاه الجور و حرمة تقويتهم و إعانتهم في غايه

(١)- الغيبه للنعماني / ٨٢ (طبعه أخرى / ١٣٠)، الباب ٧ (باب ما روى فيمن شك في واحد من الأئمة ...).

(٢)- تفسير نور الثقلين ٤ / ٤٤ (في تفسير سوره الفرقان).

(٣)- كنز العمال ٥ / ٧٦٤، الباب ٢ من كتاب الخلافه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٣١٥.

(٤)- الغرر و الدرر ٤ / ١٤٥، الحديث ٥٦٢٦.

(٥)- الغرر و الدرر ٦ / ٢٣٩، الحديث ١٠١٢٢.

(٦)- علل الشرائع ١ / ٩٥ (طبعه أخرى ١ / ٢٥٣)، الباب ١٨٢ (باب علل الشرائع و أصول الإسلام)، الحديث ٩.

(٧)- كتاب سليم بن قيس / ١٨٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٧

الكثره. و أى إعانه أقوى من الانقياد لهم و التسليم لأوامرهم؟ إذ لا تبقى الحكومه إلّا بإطاعه الأئمه.

و في روايه السكوني عن جعفر بن محمد، عن آبائه - عليهم السلام - قال: قال رسول الله «ص»: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد

أين أعوان الظلمه و من لاق لهم دواتا أو ربط كيسا أو مدّ لهم مدّه قلم، فاحشروهم معهم.» «١»

و في روايه أخرى عن كتاب ورام: «قال - عليه السلام -: إذا

كان يوم القيامة نادى مناد أين الظلمه و أعوان الظلمه و أشباه الظلمه حتّى من برى لهم قلما و لاق لهم دواتا. قال:

فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنم. «٢»

و في كنز العمال عن كعب بن عجره، قال: قال رسول الله «ص»: يا كعب بن عجره أعيذك بالله من إماره السفهاء. قلت: يا رسول الله و ما إماره السفهاء؟ قال: يوشك أن تكون أمراء إن حدثوا كذبوا و إن عملوا ظلموا، فمن جاءهم فصدقهم بكذبهم و أعانهم على ظلمهم فليس منّي و لست منه و لا يردون عليّ حوضي غدا، و من لم يأتهم و لم يصدقهم و لم يعنهم على ظلمهم فهو منّي و أنا منه و هو يرد عليّ حوضي غدا. «(ابن جرير)» ٣.

كما أن الروايات الواردة في مدح الإمام العادل و بركاته أيضا كثيره و قد مرّ بعضها في الدليل العاشر. و كفاك خبر حفص بن عون، رفعه، قال: قال رسول الله «ص»: «ساعة إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنه، و حدّ يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحا.» «٤»

و هنا روايات كثيره تدل على اعتبار العدالة في القاضى، و وجوب التجنب عن قضاء الجور، ذكر بعضها في الوسائل في الباب ١ و ٣ من أبواب صفات القاضى، و منها خبر سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله «ع» قال: «اتقوا الحكومه، فإنّ

(١) - الوسائل ١٢ / ١٣٠، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١١.

(٢) - الوسائل ١٢ / ١٣١، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٦.

(٣) - كنز العمال ٥ / ٧٩٧، الباب ٢ من كتاب الخلافه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٤١٢.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٨

الحكومہ إنما هي للإمام العالم بالفضاء العادل في المسلمين لنبى (كنى خ. ل) أو وصى نبى. «١»

و إذا اعتبرت العدالة في القاضى فى الوالى المسلط على دماء المسلمين و الأعراض و الأموال تعتبر بطريق أولى. بل القضاء شعبه من شعب الولاية المطلقة، و ربما يتصدى له الوالى بنفسه، كما كان أمير المؤمنين «ع» كذلك.

و إذا اخترنا اعتبار العدالة في إمام الجمعه و الجماعة فاعتبارها في الإمام الذى هو القدوة في جميع الشؤون و بيده زمام أمر المسلمين و يكون مسلطاً على النفوس و الأعراض و الأموال أكد. بل الحق أنّ تعيين إمام الجمعه و العيدين من شئونه، و هو الأحقّ بإقامتهما مع حضوره. فعن أمير المؤمنين «ع»: «إذا قدم الخليفة مصرًا من الأمصار جمع الناس، ليس ذلك لأحد غيره.» «٢»

و إمامه المسلمين مقام الهى شامخ، فان كانت من قبل الله - تعالى - فيبعد جدًا من لطفه - تعالى - بل يقبح عليه عقلاً أن ينصب على الأمة إماماً جائراً فاسقاً، و يوجب الانقياد و التسليم له. و إن كانت بانتخاب الأمة فالعقل يحكم بقبح انتخاب الظالم الجائر و تسليطه على الدماء و الأعراض و التسليم له و إطاعته.

و أوهن من ذلك عند العقل القول بوجوب الإطاعة للجائر الفاسق الذى غلب بالسيف بلا انتخاب و لا بيعه، و قد قال الله - تعالى -: «لَا يَتَّالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» «٣»، و قال:

«وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَ لَا يُصْلِحُونَ» «٤»، و قال: «وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ» «٥».

و كفت هذه الآيات جواباً عن كل من يتوهم لزوم الانقياد

للطواغيت و الظلمه و وجوب إطاعتهم.

و كيف يجب إطاعه الجائرين و لا سيما عبده الكفار و الملاحده و عملاء الشرق

(١)- الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ٥ / ٣٦، الباب ٢٠ من أبواب صلاه الجمعه، الحديث ١.

(٣)- سوره البقره (٢)، الآيه ١٢٤.

(٤)- سوره الشعراء (٢٦)، الآيه ١٥١ و ١٥٢.

(٥)- سوره هود (١١)، الآيه ١١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٢٩٩

و الغرب منهم و خصوصا فى الأمور التى تعدّ معصيه لله - سبحانه؟! و ما يجرى على أفواه أعوان الظلمه من أنّ المأمور معذور!
فعدر شيطانى لا أساس له، لا فى الكتاب و السنّه، و لا فى الفطره. هذا.

و فى كنز العمال عن أحمد، عن أنس: «لا طاعه لمن لم يطع الله.» (١)

و فى نهج البلاغه: «لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق.» (٢)

و فى صحيح مسلم عن ابن عمر، عن النبى «ص» أنّه قال: «على المرء المسلم السمع و الطاعه فيما أحب و كره، إلا- ان يؤمر
بمعصيه. فإن أمر بمعصيه فلا سمع و لا طاعه.» (٣)

و فيه أيضا عن على «ع»: «إنّ رسول الله «ص» بعث جيشا و أمر عليهم رجلا فأوقد نارا و قال: ادخلوها، فأراد ناس أن يدخلوها و
قال الآخرون: إنّنا قد فررنا منها، فذكر ذلك لرسول الله «ص» فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم
القيامه. و قال للآخرين قولا حسنا، و قال: لا طاعه فى معصيه الله، إنّما الطاعه فى المعروف.» (٤)

و فى المصنف لعبد الرزاق الصنعانى: «ان النبى «ص» بعث عبد الله بن حذافه على سريره، فأمر أصحابه، فأوقدوا نارا، ثم أمرهم
أن يثبوا

فجعلوا يثبونها، فجاء شيخ ليثبها فوقه فيها فاحترق منه بعض ما احترق، فذكر شأنه لرسول الله «ص» فقال: ما حملكم على ذلك؟ قالوا: يا رسول الله، كان أميرا و كانت له طاعه. قال: أيما أمير أمرته عليكم فأمركم بغير طاعه الله فلا تطيعوه، فإنه لا طاعه في معصيه الله. «٥» إلى غير ذلك من الأخبار و لعلّ كونه معصيه من جهه خوف الضرر و الهلاك، أو من جهه كونه إحياء لرسم المجوس من تعظيم النار أو للتشبه بهم.

(١) - كنز العمال ٦/ ٦٧، الباب ١ من كتاب الإماره من قسم الأقوال، الحديث ١٤٨٧٢.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١١٦٧؛ عبده ٣/ ١٩٣؛ لح / ٥٠٠، الحكمه ١٦٥.

(٣) - صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٩، كتاب الإماره، الباب ٨ (باب وجوب طاعه الأمراء...)، الحديث ١٨٣٩.

(٤) - صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٩، كتاب الإماره، الباب ٨ (باب وجوب طاعه الأمراء...)، الحديث ١٨٤٠.

(٥) - المصنف ١١/ ٣٣٥، باب لا طاعه في معصيه، الحديث ٢٠٦٩٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٠

و كيف كان فإطاعه أمراء الجور بما هو عصيان لله - تعالى - غير واجبه، بل غير جائزه بلا إشكال و لا أظنّ أن يلتزم بوجوبها أحد ممن له دين أو عقل.

نعم، يوجد هنا بعض الأخبار و الفتاوى من السنه ربما يستفاد منها وجوب الإطاعه و التسليم للأمراء و السلاطين مطلقا، و سيأتى البحث في ذلك بالتفصيل في المسأله السادسه عشره من الفصل السادس من الباب الخامس. و هو بحث لطيف مبتلى به في هذه الأعصار ينبغي للفضلاء متابعتة، فانتظر.

و قد ورد من طرق الشيعه أيضا روايات ربما يستدل بها على وجوب السكون و السكوت في قبال المظالم و الجنايات، و ان لم تدل

على وجوب التسليم و الطاعة.

و قد ذكرها فى الوسائل فى الباب الثالث عشر من الجهاد، و العلامة النورى فى الباب الثانى عشر من جهاد المستدرک. و أسناد أكثرها مخدوشه و قد تعرضنا لها و للجواب عنها فى الفصل الرابع من الباب الثالث، فراجع.

نعم، هنا نكته يجب التنبيه عليها، و هى أنّ الأمير المنصوب من قبل الإمام لجيش خاص أو لجهه خاصه إذا فرض تحقق معصيه منه أو جبت سقوطه عن العدالة، فهذا بنفسه لا يوجب سقوطه عن منصبه و جواز التخلف عن أوامره و نواهيه فى الجبهه المشروعه التى نصب لها، بل يجب على من يكون تحت إمارته- مضافا إلى وعظه و إرشاده- إطاعته فى الجبهه الخاصه المشروعه التى نصب لها. فإن لم يرتدع بالوعظ رفع أمره إلى الإمام الذى نصبه أميراً، حتى يكون هو الذى يعزله إن أراد.

و أما التخلف عنه مطلقا أو عزله من قبل كل شخص فلا يصح قطعاً، فإنه يوجب الهرج و المرج.

و لعل بعض الروايات الواردة فى كتب السنه ناظره إلى مثل هذه الصوره، كما فى حديث عوف بن مالك عن رسول الله «ص»: «إذا رأيتم من ولايتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله و لا تنزعوا يدا من طاعه.» (١)

(١)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٨١، كتاب الإمارة، الباب ١٧ (باب خيار الأئمه و شرارهم)، الحديث ١٨٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠١

الفصل السابع فى اعتبار الفقاهه

إشاره

الرابع من شروط الامام: الفقاهه و العلم بالإسلام و بمقرراته اجتهادا، فلا يصح إمامه الجاهل بالإسلام و بمقرراته، او العالم بها تقليدا.

و يدل على ذلك- مضافا إلى ما مرّ من حكم العقل و بناء العقلاء- الآيات و الروايات من طرق الفريقين:

أما الآيات:

١- فمنها قوله- تعالى:- أَمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى، فَمَا لَكُمْ، كَيْفَ تَحْكُمُونَ.» (١)

و الإمام ممن يجب أن يتبع بلا إشكال، فاذن العالم الذى يهدى إلى الحق أحق بهذا المنصب الشريف.

و الصيغه منسلخه عن معنى التفضيل، نظير قوله- تعالى:- «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ*

(١) - سورة يونس (١٠)، الآية ٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٢

أُولَئِكَ بِنِعْمِ اللَّهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ. * «١»

و إن شئت قلت: التفضيل وقع جدلا، حيث إن الناس بحسب عاداتهم يثبتون حقًا ما لبعض من لا يهدى إلا أن يهدى. فيراد أن لمن يهدى إلى الحقّ مزيه عليه بلا إشكال و بحكم الفطره. و المزيه تبلغ حدّ الإلزام، و لذا أرجعهم في آخر الآية إلى الفطره، و وبخهم على الحكم بخلافها.

٢- و منها أيضا قوله- تعالى- في قصه طالوت: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ.» «٢»

و المراد باصطفاء الله له اصطفاؤه تشريعا بالنصب له، أو تكويننا فيكون ما بعده بيانا له. و بالجمله يستفاد من الآية أن العلم ملاك للتقدم في الملك.

٣- و منها أيضا قوله- تعالى-: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَغْلُمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَغْلُمُونَ، إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ.» «٣»

فمفاد الآية أن العالم مقدم على غيره، و أن تقديم المفضول على الفاضل لا يصدر إلا ممن لا لب له.

و أما الروايات الداله على اعتبار العلم

اشاره

- بل الأعلميه- في الوالى فكثيره جدًا:

١- ما مر من نهج البلاغه فى شرائط الوالى

من قوله «ع»: «و لا الجاهل فيضلهم بجهله.» «٤»

٢- ما فى نهج البلاغه أيضا:

«أيها الناس، إن أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه و أعلمهم بأمر الله فيه، فإن شغب شاغب استعتب، فإن أبى قوتل.» «٥»

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ٢٤٧.

(٣) - سورة الزمر (٣٩)، الآية ٩.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٤٠٧؛ عبده ٢ / ١٩؛ لح / ١٨٩، الخطبه ١٣١.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ٥٥٨؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٣

أقول: الشعب: تهيج الفساد. و الاستعتاب: الاسترضاء.

و قد مرّ آنفاً أنّ قوله: «أحقّ»، منسلخ عن معنى التفضيل، أو يكون التفضيل بلحاظ الجدل، كما مرّ.

و كيف كان فالمزيه تبلغ حدّ الإلزام، نظير قوله - تعالى -: «و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله»، المستشهد به في الأخبار و الفتاوى على ترتيب طبقات الإرث، و ظاهر أن الترتيب فيها على حدّ اللزوم و التعيين.

لكن في شرح ابن أبي الحديد المعتزلي:

«و هذا لا ينافي مذهب أصحابنا البغداديين في صحه إمامه المفضول، لأنّه ما قال:

إن إمامه غير الأقوى فاسده، و لكنه قال: إن الأقوى أحقّ، و أصحابنا لا ينكرون انه - عليه السلام - أحقّ ممن تقدّمه بالإمامه، مع قولهم بصحه إمامه المتقدمين، لأنّه لا منافاه بين كونه أحقّ و بين صحه إمامه غيره.» «١»

أقول: يرد عليه ما مرّ من كون المزيه موجه للأحقية على حدّ الإلزام، و لذا عقّبها الله - تعالى - بالتوبيخ في سورة يونس بقوله: «فَمَا لَكُمْ، كَيْفَ تَحْكُمُونَ.» كما أن الأولويه في آيه: «أُولُوا الْأَرْحَامِ»* و ترتيب طبقات الإرث كذلك.

كيف؟! و لو لم تكن الأحقيه ملزمه لم يكن وجه لقتال الشاغب الأبى عن الرضا و قد قال «ع»: «فإن أبى

قوتل».

و الظاهر أن المراد بالقوه هو قدره على الولاية المفوضه اليه بشؤونها المختلفه، فتشمل كمال العقل و التدبير و الشجاعه و حسن السياسه و الإداره، كما لا يخفى.

٣- ما فى كتاب سليم بن قيس عن أمير المؤمنين «ع»:

«أفينبغى أن يكون الخليفه على الأمه إلّا أعلمهم بكتاب الله و سنّه نبیه، و قد قال الله: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى.» و قال: «وَ زَادَهُ بَشَطَهُ فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ.» و قال: «أَوْ أَتَارَهُ مِنْ عِلْمٍ.» (٢)

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣٢٨ / ٩.

(٢)- سورة الأحقاف (٤٦)، الآية ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٤

و قال رسول الله «ص»: «ما ولىّ أمّه قطّ أمرها رجلاً و فيهم أعلم منه إلّا لم يزل أمرهم يذهب سفلاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا.»
يعنى الولاية. فهى غير الإمارة على الأمه؟! (١)

٤- ما رواه البرقى فى المحاسن عن رسول الله «ص»:

قال: «من أمّ قوما و فيهم أعلم منه أو أفقه منه لم يزل أمرهم فى سفال إلى يوم القيامة.» (٢)

و لا وجه لحمله على خصوص إمام الجماعة، كما لا يخفى.

٥- ما فى غاية المرام للبحرانى عن مجالس الشيخ الطوسى بسنده،

عن على بن الحسين «ع»، عن الحسن بن على «ع» فى خطبته بمحضر معاويه، قال: «قال رسول الله «ص»: «ما ولىّ أمه أمرها رجلاً قط و فيهم من هو أعلم منه إلّا لم يزل أمرهم يذهب سفلاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا.» (٣)

و فيه أيضاً عن مجالس الشيخ بسنده، عن زاذان، عن الحسن بن على «ع» فى خطبته نحو ذلك. (٤)

٦- ما عن تفسير النعمانى بسنده، عن أمير المؤمنين «ع»:

«و أما اللواتى فى صفات ذاته فإنه يجب أن يكون أزهد الناس، و أعلم الناس، و أشجع الناس، و أكرم الناس و ما يتبع ذلك لعل تقتضيه ... و أما إذا لم يكن عالما بجميع ما فرضه الله- تعالى- فى كتابه و غيره، قلب الفرائض فأحلّ ما حرّم الله، فضلّ و أضلّ ... و الثانى: أن يكون أعلم الناس بحلال الله و حرامه و ضروب أحكامه و أمره و نهيّه و جميع ما يحتاج إليه الناس، فيحتاج الناس إليه و يستغنى عنهم.» «٥» و رواه عنه فى المحكم و المتشابه «٦».

و البحث عن ماهيه الكتاب و كتاب سليم قد مرّ فى الدليل الخامس و السادس

(١)- كتاب سليم بن قيس / ١١٨.

(٢)- المحاسن ١ / ٩٣، الباب ١٨ من كتاب عقاب الأعمال، الحديث ٤٩.

(٣)- غاية المرام / ٢٩٨.

(٤)- غاية المرام / ٢٩٩.

(٥)- بحار الأنوار ٩٠ / ٤٤ و ٤٥ و ٦٤ (طبعه إيران ٩٣ / ٤٤ و ٤٥ و ٦٤)، باب ما ورد فى أصناف آيات القرآن.

(٦)- المحكم و المتشابه / ٥٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٥

من أدلّه إثبات لزوم الولاية، فراجع.

٧- ما فى أصول الكافى عن الرضا «ع»:

«و الإمام عالم لا يجهل، و راع لا ينكل ... نامى العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامه، عالم بالسياسه، مفروض الطاعه، قائم بأمر الله، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله.» «١»

أقول: قوله: «لا ينكل»، أى لا يضعف و لا يجبن. و المضطلع بالأمر: القويّ عليه، من الضلاعه بمعنى القوه.

و غرض الإمام فى الحديث و إن كان بيان أحقيّه الأئمه الاثنى عشر بالأمر لأجل واجديّتهم للصفات المذكوره و لكن بالملاك يثبت الحكم لكلّ من يصير واليا على المسلمين بما هم مسلمون، غاية الأمر

أن الإمامه مع وجود الأئمة المعصومين و ظهورهم حق ثابت لهم من الله، و لم يكن لأحد تقمّمصها، كما هو مبني مذهبنا.

٨- ما في الوسائل بسند صحيح، عن عبد الكريم بن عتبه الهاشمي،

قال: كنت عند أبي عبد الله «ع» بمكّه إذ دخل عليه أناس ... ثم أقبل على عمرو بن عبيد فقال: «يا عمرو، اتق الله، و أنتم أيّها الرهط فاتقوا الله، فإن أبي حدثني- و كان خير أهل الأرض و أعلمهم بكتاب الله و سنّه نبيّه- أن رسول الله «ص» قال: «من ضرب الناس بسيفه و دعاهم إلى نفسه و في المسلمين من هو أعلم منه فهو ضالّ متكلف.» «٢»

٩- ما في الوسائل أيضا بسنده،

عن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «من خرج يدعو الناس و فيهم من هو أعلم منه فهو ضالّ مبتدع. و من ادّعى الإمامه و ليس بإمام فهو كافر.» «٣»

و لا يخفى أن للكفر مراتب، كما ذكر في محله. فقد يستعمل في قبال الإسلام، و قد يستعمل في قبال الإيمان، و قد يطلق على أهل العصيان أيضا.

(١)- الكافي ٢٠٢/١، كتاب الحجّه، باب نادر جامع في فضل الإمام و صفاته، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٢٨/١١، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ٥٦٤/١٨، الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، الحديث ٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٦

١٠- ما في تحف العقول عن الصادق «ع»:

«من دعا الناس إلى نفسه و فيهم من هو أعلم منه فهو مبتدع ضالّ.» «١»

١١- ما رواه المفيد في الاختصاص، قال رسول الله «ص»

: «من تعلّم علما ليمارى به السفهاء و يباهى به العلماء و يصرف به الناس إلى نفسه يقول: انا رئيسكم فليتبوا مقعده من النار.» ثم

قال: «إن الرئاسة لا تصلح إلّا لأهلها. فمن دعا الناس إلى نفسه و فيهم من هو أعلم منه لم ينظر الله إليه يوم القيامة.» «٢»

١٢- ما فى كتاب سليم بن قيس عن أمير المؤمنين «ع»

فى بيان أحقيته «ع» بالخلافه: «إنهم قد سمعوا رسول الله «ص» يقول عودا و بدء: ما ولت أمه رجلا قط أمرها و فيهم من هو أعلم منه إلّا لم يزل أمرهم يذهب سفلا حتى يرجعوا إلى ما تركوا، فولوا أمرهم قبلى ثلاثة رهط ما منهم رجل جمع القرآن و لا يدعى أنّ له علما بكتاب الله و لا- سنه نييه، و قد علموا أنّي أعلمهم بكتاب الله و سنه نييه و أفقهم و أقرأهم لكتاب الله و أقضاهم بحكم الله.» «٣»

١٣- ما فى الاحتجاج عن أمير المؤمنين «ع» بعد ما طلبوا منه البيعه لأبى بكر:

«أنا أولى برسول الله «ص» حيا و ميتا، و أنا وصيه و وزيره و مستودع سرّه و علمه، و أنا الصديق الأكبر و الفاروق الأعظم، أول من آمن به و صدقه، و أحسنكم بلاء فى جهاد المشركين، و أعرفكم بالكتاب و السنه، و أفقهم فى الدين، و أعلمكم بعواقب الأمور، و أذربكم لسانا، و أثبتكم جنانا.» «٤»

١٤- ما رواه ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغه

عن نصر بن مزاحم، عن أمير المؤمنين «ع» فى كتابه إلى معاويه و أصحابه، قال «ع»: «فإن أولى الناس بأمر هذه الأمه قديما و حديثا أقربها من الرسول، و أعلمها بالكتاب، و أفقها فى الدين، أولها إسلاما، و أفضلها

(١)- تحف العقول / ٣٧٥.

(٢)- الاختصاص / ٢٥١.

(٣)- كتاب سليم بن قيس / ١٤٨.

(٤)- الاحتجاج ١ / ٤٦ (طبعه أخرى ١ / ٩٥)، باب ما جرى بعد وفاه رسول الله «ص» ...

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٧

جهادا، و أشدها بما تحمله الأئمه من أمر الأمه اضطلاعا.» «١»

١٥- ما رواه ابن قتيبه فى كتاب الإمامه و السياسه عن على «ع»

فى مقام الاحتجاج: «فو الله يا معشر المهاجرين، لنحن أحمق الناس به، لأننا أهل البيت، و نحن أحمق بهذا الأمر منكم ما كان فىنا القارئ لكتاب الله، الفقيه فى دىن الله، العالم بسنن رسول الله «ص»، المضطلع بأمر الرعىه، المدافع عنهم الأمور السيئه، القاسم بينهم بالسويّه.» (٢)

ولا يخفى أنّ كونهم من أهل البيت سببا للأحقىه إنما هو بملاك أن أهل البيت أدرى بما فى البيت و أعلم بسننه النبى «ص» مضافا الى ما فىهم من الفضائل النفسيه.

و كيف كان فدلالة الحديث و أمثاله على كون الفقاهاه فى دىن الله ملاكا للتقدم واضحه.

١٦- ما رواه ابن قتيبه أيضا عنه «ع» فى كتابه لأهل العراق

فى بيان تفضيلهم على أصحاب معاويه فى التصدى لشئون الولاية و أعمالها. و الكتاب طويل، و فىه:

«و هؤلاء العذبن لو وّلوا عليكم لأظهروا فىكم الغضب و الفخر و التسلّط بالجبروت و التناول بالغضب و الفساد فى الأرض، و لا تّبغوا الهوى و حكموا بالرشاء، و أنتم- على ما فىكم من تخاذل و تواكل- خير منهم و أهدى سبيلا: فىكم الحكماء و العلماء و الفقهاء و حملة القرآن و المتهمجون بالأسحار، و العبّاد و الزهاد فى الدنيا و عمّار المساجد و أهل تلاوه القرآن؛ أ فلا تسخطون و تنقمون أن ينازعكم الولاية عليكم سفهاؤكم و الأراذل و الأشرار منكم؟» (٣)

و روى نحو ذلك فى نهج السعاده، مستدرك نهج البلاغه، و فىه: «ألا تسخطون و تنقمون أن ينازعكم الولاية السفهاء البطاء عن الإسلام الجفاه فىه؟» (٤) و نحوه أيضا فى شرح

(١)- سرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣ / ٢١٠.

(٢)- الإمامه و السياسه ١ / ١٩، باب إباءه على «ع» بيعه أبى بكر.

(٣)- الإمامه و السياسه ١ / ١٣٦.

(٤)- نهج السعاده ٥ / ٢٥٢، الكتاب ١٥٦.

ابن أبي الحديد «١».

يظهر من الروايه أن العلم و الفقه كما يعتبر فى الإمام الأ-عظم يعتبر فى عتّاله أيضا مهما أمكن، فإنّهم يريدون إجراء أحكام الإسلام و تنفيذها و إداره شؤون المسلمين على أساس ضوابطه، فيجب أن يكونوا مطلعين على موازينه ملتزمين بها.

و المراد بالفقيه هو العالم بالمسائل المبتلى بها فى الجهات المختلفه من الحياه من العبادات و المعاملات و السياسات و الاقتصاديات و علاقات الأمم و نحو ذلك.

فالأعلم الأبصر بالأحكام الكليه، و بالموضوعات و ماهيه الحوادث الواقعه، و الظروف المحيطه و مسائل العصر أحقّ من غيره. و هذا أمر تحكم به الفطره أيضا، مضافا الى الآيات و الروايات التى مضت.

١٧- و قد مرّ فى صحيحه العيص بن القاسم

عن الإمام الصادق «ع» قوله «ع»:

«و انظروا لأنفسكم. فو الله إن الرجل ليكون له الغنم فيها الراعى، فإذا وجد رجلا هو أعلم بغنمه من الذى هو فيها يخرجه و يجىء بذلك الرجل الذى هو أعلم بغنمه من الذى كان فيها.» «٢» هذا.

و هاهنا روايات كثيره وردت فى مواصفات العمّال، و أنه لا- يستعمل إلّا من هو أرضى و أعلم بكتاب الله و سنّته نبيه. و منها يستفاد حكم الوالى الأ-عظم بطريق أولى. و نحن نذكر جملة كثيره من هذا الروايات فى الفصل الرابع من الباب السادس عند البحث عن مواصفات الوزراء و العمال، فلنذكر بعضها هنا نموذجا:

١٨- ما رواه البيهقى بسنده، عن ابن عباس،

عن رسول الله «ص»: «من استعمل عاملا- من المسلمين و هو يعلم أن فيهم أولى بذلك منه و أعلم بكتاب الله و سنّته نبيه فقد خان الله و رسوله و جميع المسلمين.» «٣» و رواه عنه العلامة الأمينى فى كتاب الغدير «٤».

١٩- ما رواه العلامة الأمينى فى كتاب الغدير

عن تمهيد الباقلانى: «من تقدم

(١) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٩٩ / ٦.

(٢) - الوسائل ٣٥ / ١١، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣) - سنن البيهقي ١٠ / ١١٨، كتاب آداب القاضي، باب لا يولى الوالى امرأه و لا فاسقا و ...

(٤) - الغدير ٨ / ٢٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٠٩

على قوم من المسلمين و هو يرى أن فيهم من هو أفضل منه فقد خان الله و رسوله و المسلمين.» (١) «بناء على كونه حديثا عن رسول الله «ص»، كما هو الظاهر.

٢٠- ما فى كنز العمال عن حذيفه:

«أما رجل استعمل رجلا على عشره أنفس علم أنّ فى العشره أفضل ممن استعمل فقد غشّ الله و غشّ رسوله و غشّ جماعه المسلمين.» (٢)

٢١- ما فى كنز العمال أيضا عن ابن عباس:

«من استعمل رجلا من عصابه و فيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله و رسوله و المؤمنين.» (٣)

و لا شك أن الأعلم أرضى من غير الأعلم و إن كان لفظ الحديث يعمّ سائر الفضائل أيضا.

و يظهر من هذه الروايات و أمثالها أن اعتبار العلم بالكتاب و السنه ليس مقصورا على الإمام الأعظم، بل لو أريد تعيين وزير أو أمير أو وال لمنطقه خاصه، و كان هنا فردان متفاوتان فى العلم و تماثلان فى سائر الفضائل فلا يجوز تقديم غير الأعلم. و لعل العقل السليم أيضا يحكم بذلك، فإنه ترجيح للمرجوح على الراجح و هو قبيح.

نعم، مع تراحم الفضائل و عدم إمكان الجمع بينها يأتى البحث فى الأهم منها فى الباب الخامس، فانتظر.

٢٢- و من الأخبار الداله على اعتبار العلم على ما قيل ما رواه الآمدى

فى الغرر عن أمير المؤمنين «ع» من قوله: «العلماء حكام على الناس.» (٤)

أقول: المحتملات فى الروايه ثلاثه:

الأول: أن تحمل الجملة على الخبر، فيراد بيان فضل العلم و العلماء، و أن العلماء

(١) - الغدير ٨ / ٢٩١، عن التمهيد / ١٩٠.

(٢) - كنز العمال ٦ / ١٩، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٥٣.

(٣) - كنز العمال ٦ / ٢٥، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٨٧.

(٤) - الغرر و الدرر ١ / ١٣٧، الحديث ٥٠٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٠

بحسب العاده و الطبع يحكمون على المجتمع، و الناس تبع لهم قهرا، من غير فرق بين المذاهب و الملل. ففى كل مذهب يكون الحاكم على عقولهم و أفكارهم علماؤهم، بل لا ينحصر ذلك فى علم الدين أيضا. فالجملة نظير قوله «ع»: «العلم حاكم و المال محكوم عليه.» «١»

الثانى: أن تحمل على الإنشاء و يراد بها جعل منصب الحكومه

و الولايه للعلماء، نظير جعلها لأمير المؤمنين «ع» فى غدیر خم بقوله «ص»: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه.»

الثالث: أن تحمل على الإنشاء أيضا و يراد بها التكليف، أى إيجاب انتخاب العلماء للحكومہ و تعيينهم لذلك بحسب حكم الشرع.

فعلى الأخيرين يرتبط الحديث بالمقام، و أما على الأول فلا ربط له به.

و مقتضى الاحتمال الثانى أن أمير المؤمنين «ع» فى هذه الجملة جعل منصب الحكومه لجميع العلماء. فلو كان فى عصر واحد ألف عالم مثلا- يكون جميعهم حكّاما بجعل أمير المؤمنين «ع» و نصبه. و هذا بعيد، بل لعله مقطوع الفساد، مع أنّ اللفظ مطلق يعمّ علماء الدين و غيرهم، و علماء الإسلام و سائر الأديان، و العدول من العلماء و الفساق منهم.

فنظير هذه الروايه ما رواه فى البحار عن كنز الكراچكى، قال: قال الصادق «ع»: «الملوك حكّام على الناس، و العلماء حكّام على الملوك.» «٢»

و لا- يخفى أن قوله: «الملوك حكّام على الناس»، يراد به الاخبار قطعاً. فلعله قرينه على إرادته الإخبار فى الجملة الثانیه أيضا، لوحده السياق. فيكون المراد أنّ الملوك حكّام على الناس خارجا كما يرى، و العلماء نافذون مؤثرون فى الملوك و فى آرائهم قهرا، إمّا للإيمان بهم، أو كونهم مجبورين فى الأغلب على الالتفات إليهم و إلى

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١١٥٥؛ عبده ٣ / ١٨٧؛ لح / ٤٩٦، الحكمة ١٤٧.

(٢)- بحار الأنوار ١ / ١٨٣، كتاب العلم، باب فرض العلم، الحديث ٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١١

آرائهم و الاحترام لهم لجلب رضى الأئمه و جذبهم، أو لاحتياجهم الى علمهم فى إداره شئون الأمه و رفع حوائجها و لا سيما إذا أريد بالعلم الأعم من علم الدين و

و على هذا فالروايتان أجنبيتان عن المقام، و إنما تعرضنا لهما تبعاً للقوم.

٢٣- ما رواه في تحف العقول من قوله «ع»:

«مجارى الأمور و الأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمانة على حلاله و حرامه.»

و حيث إن الحديث يشتمل على مضامين عالية ناسب المقام نقله بتمامه فنقول:

روى فى تحف العقول عن السبط الشهيد «ع»، قال: و يروى عن أمير المؤمنين «ع»: «اعتبروا ايها الناس بما وعظ الله به أوليائه من سوء ثنائه على الأخبار، إذ يقول: «لَوْ لَمْ يَنْهَاهُمْ الرَّبُّ أَتَيْتُونَ وَ الْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْبِائِثُ.» (١) و قال: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - إِلَى قَوْلِهِ - لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ.» (٢)

و إنما عاب الله ذلك عليهم، لأنهم كانوا يرون من الظلمة اللذين بين أظهرهم المنكر و الفساد، فلا ينهونهم عن ذلك، رغبة فيما كانوا ينالون منهم، و رهبة مما يحذرون، و الله يقول: «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَ اخْشَوْا اللَّهَ.» (٣) و قال: «الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ.» (٤) فبدأ الله بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فريضه منه، لعلمه بأنها إذا أديت و أقيمت استقامت الفرائض كلها، هيئها و صعبها. و ذلك أن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر دعاء إلى الإسلام، مع ردّ المظالم، و مخالفه الظالم، و قسمه الفىء و الغنائم، و أخذ الصدقات من مواضعها و وضعها فى حقها.

ثم أنتم أيتها العصابة، عصابه بالعلم مشهوره، و بالخير مذكوره، و بالنصيحة معروفة، و بالله فى أنفس الناس مهابه، يهابكم الشريف، و يكرمكم الضعيف، و يؤثركم من لا فضل لكم عليه و لا يد لكم عنده. تشفعون فى الحوائج إذا امتنعت من طلبها، و تمشون فى الطريق بهيبه الملوك و كرامه

(٥)، الآية ٦٣.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ٧٨ و ٧٩.

(٣) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٤.

(٤) - سورة التوبة (٩)، الآية ٧١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٢

الأكابر.

أليس كل ذلك إنما نلتموه بما يرجى عندكم من القيام بحق الله و إن كنتم عن أكثر حقه تقصرون؟ فاستخففتكم بحق الأئمه. فأمرًا حق الضعفاء فضيحتهم، و أمرًا حقكم بزعمكم فطلبتم. فلا- مالا- بذلتموه، و لا- نفسا خاطرتم بها للذى خلقها، و لا عشيره عاديتموها فى ذات الله.

أنتم تتمنون على الله جنته و مجاوره رسله و أمانا من عذابه. لقد خشيت عليكم أيها المتمنون على الله أن تحلّ بكم نقمه من نعماته، لأنكم بلغت من كرامه الله منزله فضلتكم بها، و من يعرف بالله لا- تكرمون، و أنتم بالله فى عباده تكرمون، و قد ترون عهود الله منقوضه فلا تفزعون و أنتم لبعض ذمم آبائكم تفزعون، و ذمه رسول الله محفوره (مخفوره خ. ل)، و العمى و البكم و الزمنى فى المدائن مهمله لا ترحمون، و لا فى منزلتكم تعملون، و لا من عمل فيها تعينون (تعنون خ. ل)، و بالآدهان و المصانعه عند الظلمه تأمنون. كل ذلك مما أمركم الله به من النهى و التناهى و أنتم عنه غافلون.

و أنتم أعظم الناس مصيبه لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تشعرون (تسعون خ. ل و فى الوافى: «لو يسعون»). ذلك بأن مجارى الأمور و الأحكام على أيدي العلماء بالله، الأئمة على حاله و حرامه. فأنتم المسلوبون تلك المنزله، و ما سلبتم ذلك إلا بتفرقكم عن الحق و اختلافكم فى السنّه بعد البينه الواضحه، و لو صبرتم على الأذى، و تحملتم المؤونه فى

ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد، و عنكم تصدر، و إليكم ترجع، و لكنكم مكنتم الظلمه من منزلتكم، و استسلمتم أمور الله في أيديهم، يعملون بالشبهات و يسرون في الشهوات. سلطهم على ذلك فراركم من الموت، و إعجابكم بالحياه التي هي مفارقتكم، فأسلمتم الضعفاء في أيديهم، فمن بين مستعبد مقهور، و بين مستضعف على معيشته مغلوب. ينقلبون في الملك بآرائهم، و يستشعرون الخزي (الجرى- وافي) بأهوائهم، اقتداء بالأشرار و جرأه على الجبار. في كل بلد منهم على منبره خطيب يصقع (مسقع- وافي).

فالأرض لهم شاغره و أيديهم فيها مبسوطه، و الناس لهم خول، لا يدفعون يد لأمس، فمن بين جبار عنيد، و ذى سطوه على الضعفه شديد، مطاع لا يعرف المبدئ المعيد. فيا عجباً! و مالي لا أعجب:

و الأرض (كلمه «و الأرض» ليست في الوافي، و لعله أصح.) من غاش غشوم، و متصدق ظلوم، و عامل على المؤمنين بهم غير رحيم. فالله الحاكم فيما فيه تنازعا، و القاضى بحكمه فيما شجر بيننا.

اللهم إنك تعلم أنه لم يكن ما كان منّا تنافسا في سلطان، و لا التماسا من فضول الحطام، و لكن

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٣

لنرى المعالم من دينك، و نظهر الإصلاح في بلادك، و يأمن المظلومون من عبادك، و يعمل بفرائضك و سننك و أحكامك، فإنكم إن لا تنصرونا و تنصفونا قوى الظلمه عليكم، و عملوا في إطفاء نور نبيكم، و حسبنا الله، و عليه توكلنا، و اليه أنبنا، و إليه المصير.» «١»

و ذكر قطعتان من الروايه في نهج البلاغه بتفاوت ما «٢».

و يظهر من الحديث الشريف شدّه اهتمام الشارع بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بمفهومهما

الوسيع، ولذا رتب عليهما ردّ المظالم، ومخالفة الظالم، وقسمه الفىء والغنائم، وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقها.

و أنت تعلم أن إجراءهما بهذه السعة يقتضى تحصيل قدره وإقامه الدوله الحقه، ولذا قلنا سابقا إنّ نفس أدله الجهاد والدفاع عن بيضه الإسلام، وأدله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أقوى الأدله على لزوم إقامه الدوله الحقه.

وبالجمله، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمفهوما الوسيط بمعنى إشاعه المعروف والعدل وقطع جذور المنكر والفساد، يلازمان الحكومه العادله، وإذا تركا خلا الجوّ والمحيط قهرا لتسلط الأشرار ودولتهم، كما قال أمير المؤمنين «ع» في وصيته المعروفه قبل وفاته: «لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيولّى عليكم شراركم ثم تدعون فلا يستجاب لكم.» (٣)

فتسلط الأشرار أثر طبيعي لتفرق الناس وعدم مراقبه بعضهم لبعض وعدم اهتمامهم بما يجرى في المجتمع، فتدبّر.

والعجب من أهل التخاذل والتواكل، كيف أغمضوا عن الآيات والأخبار الكثيره الوارده من طرق الفريقين في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو تلاعبوا بها وحصروها في الأمر والنهي الواقعين خفيه في الموارد الجزئيه؟! مع أن الظاهر من بعض الأخبار كون الجهاد بسعته شعبه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي زياره السبط الشهيد «ع»: «أشهد أنّك قد أقمت الصلاة، وآتيت الزكاه، وأمرت

(١) تحف العقول / ٢٣٧، والوافي ٢ «م ٩» / ٣٠، باب الحث على الأمر بالمعروف ... من أبواب الأمر بالمعروف ...

(٢) نهج البلاغه، فيض / ٣١٧ و ٤٠٦؛ عبده ١ / ٢٠٤ و ٢ / ١٩؛ لح / ١٥٤ و ١٨٩، الخطبه ١٠٦

(٣) نهج البلاغه، فيض / ٩٧٨؛ عبده ٣ / ٨٦؛ لح / ٤٢٢، الكتاب ٤٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٤

بالمعروف و نهيت عن المنكر. «ففيها إشاره الى أن قيامه «ع» في قبال حكومه يزيد كان لإجراء فرائض الإسلام، و من باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

و قوله «ع» في الحديث: «فاستخففتم بحق الأئمه»، لعله من جهه أن الإمامه الكبرى في تلك الأعصار كانت متعينه لأمير المؤمنين «ع» و بعده للحسين «ع»، فكان الواجب على العلماء المخاطبين في الحديث إعانه الإمام و تقويته، و التصدي للأعمال من قبله حتى لا يتسلط الجبابره، و هم قد تركوا هذا الواجب.

و يحتمل ضعيفا أن يكون المراد به أن الإمامه و شؤونها كانت حقاً للعلماء، فاستخففتم بحق الإمامه، أى تركتموها لغير أهلها.

و يحتمل أيضا أن تكون كلمه: «الأئمه» مصحّف: «الأمه». و يؤيد ذلك التفريع عليه بقوله: «فأما حقّ الضعفاء فضيِّعتم.»

و قوله: «غلبتم عليه من منازل العلماء»، مبنى للمفعول كما يظهر بالدقه فيما بعده من قوله: «فأنتم المسلوبون تلك المنزله.»

و أما قوله: «مجارى الأمور»، فالمجارى إما جمع للمصدر الميمى، أو لاسم المكان.

فإن المجارى المتشعبه لجريان الأمور يجب أن تنتهى فى النهايه إلى العلماء.

و إضافه «العلم» الى الله من جهه أن العلم به- تعالى- إذا تحقق واقعا تعقبه العلم و العمل بتكاليفه.

و يشهد بذلك قوله- تعالى-: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ.» (١) إذ الظاهر منه العلم بالله، المنتج عن العلم بآياته، كما يشهد بذلك سياق الآيه، حيث عدّ فيها آيات الله- تعالى- فى نظام التكوين. و العلم بالآيات بما هى آيات له يوجب العلم بقدرته و سطوته، فيوجب الخشيه قهرا.

و قوله: «الأمناء على حلاله و

حرامه»، يدلّ على العلم بالأحكام، و حفظها عن التغيير و التأويل، فانه مقتضى الأمانه.

و قوله: «شاغره» من شغرت الأرض، أى لم يبق لها من يحميها و يضبطها.

(١) - سورة الفاطر (٣٥)، الآية ٢٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٥

و الخطيب المسقع بكسر الميم، أى البليغ العالى الصوت. و يصح فيه الصاد و السين.

و كيف كان فالخطاب فى الحديث للعلماء المعاصرين له «ع» من الصحابه و التابعين. و يستفاد منه وجوب كون المرجع لأمر المسلمين، العلماء و ان هذه المنزله كانت لهم شرعا فسلبت عنهم باختلافهم و تشتتهم، و عدم رعايتهم لتكالييفهم، و رهبتهم من الظلمه و رغبتهم فى الدنيا، فمكّنوا الظلمه من المنزله التى كانت لهم و استسلموا أمور الله فى أيديهم ... و لا- ينافى هذا كون الإمامه الكبرى حقًا لشخصه «ع»، إذ الإمام يحتاج إلى مشاورين و قضاة و عمّال، و الواجب انتخابهم من أهل العلم الملتزمين بالشريعه الحقه. هذا.

و فى منيه الطالب:

«من المحتمل قريبا كون العلماء فيها هم الأئمه «ع» ... فإنّ فيه قرائن تدلّ على أن المراد من العلماء فيه هم الأئمه «ع» فإنهم هم الأئمه على حلال الله و حرامه.» (١)

و فى حاشيه العلامه الأصفهاني على المكاسب:

«و أورد عليه بأنّ الروايه منقوله فى تحف العقول، و سياقها يدلّ على أنّها فى خصوص الأئمه «ع». و الظاهر أنّه كذلك، فإنّ المذكور فيها هم العلماء بالله، لا العلماء بأحكام الله. و لعلّ المراد أنّهم «ع» بسبب وساطتهم للفيوضات التكوينية و التشريعيه تكون مجارى الأمور كلّها حقيقه بيدهم «ع»، لا جعلًا. فهى دليل على الولايه الباطنيه لهم كولايتهم - تعالى -، لا الأولويه الظاهريه التى هى من المناصب المجمعوله.» (٢)

أقول: الظاهر

عدم مراجعته هذين العلمين الشريفين - طاب ثراهما - لمجموع الروايه، وإلا ظهر لهما عدم إمكان حمل العلماء فيها على الأئمة «ع». و من هنا يظهر

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٣١٥

(١) - منيه الطالب ١ / ٣٢٦.

(٢) - حاشيه المكاسب ١ / ٢١٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٦

أنه يجب على العلماء و الفضلاء فى مقام الاستدلال بنص الكتاب أو الحديث، المراجعته التامه لنفس الكتاب و كتب الحديث، و عدم الاكتفاء بالمقطعات المنقوله فى بعض الكتب و المؤلفات. هذا.

فإن قلت: المتأمل فى الحديث يشاهد أن الإمام «ع» بصدد توييخ العصابه المعاصره له، و أنها لم تقم بما عليها من التكاليف و داهنوا الظلمه و تفرقوا عن الحق، فكيف يمكن أن يعبر عنهم بالعلماء بالله، الأئمة على حلاله و حرامه؟ فالمراد بالعلماء بالله فى الحديث هم الأئمة الاثنى عشر، كما ذكره هذان العلمان. و يؤيد ذلك قول الإمام الصادق «ع»: «نحن العلماء و شيعتنا المتعلمون.» «١»

و أما قوله «ع»: «و أنتم أعظم الناس مصيبه لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تشعرون»، فلا يراد أن منازل العلماء كانت لهذه العصابه فسلبت عنهم، بل المراد أن قياده الأئمة الذين هم العلماء بالحقيقه لو استقرت كانت لهم و بنفعهم و كانت بركاتها تعود اليهم، فلما اختلفت العصابه فى الحق و تفرقوا عن الأئمة «ع» سلبت عنهم قياده الأئمة و بركاته، و لذا قال الإمام «ع»: «منازل العلماء»، و لم يقل: «منازلكم».

و اما قوله «ع» بعد ذلك: «و لو

صبرتم على الأذى و تحملتم المؤونه فى ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد و عنكم تصدر و إليكم ترجع»، فالمراد به أنكم لو لم تتخاذلوا عن نصره الإمام و لم تستخفوا بحق الأئمة استقرت سلطه الإمام فصرتم أنتم بالطبع من المشاورين له و من بطانته و أمراءه و المراجع لأمر المسلمين. و القضية قضيه شخصيه خارجيه، فليس فى الحديث دلالة لا على نصب العلماء و لا على اشتراط العلم و الفقاهاه.

و يشهد لما ذكرناه من إرادته الأئمة «ع» قول الإمام «ع»: «فاستخفتم بحق الأئمة»، و قوله فى آخر الحديث: «فالله الحاكم فيما فيه تنازعنا» إلى قوله: «فإنكم إن لا تنصرونا و تنصفونا قوى الظلمه عليكم».

(١) الكافى ١/ ٣٤، كتاب فضل العلم، باب أصناف الناس، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٧

قلت: هذه غايه ما يوجه به الحديث لتطبيقه على خصوص الأئمة الاثنى عشر، و لكن كونه مخالفا لظاهر الحديث واضح، فالظاهر أن المراد به مطلق العلماء بالله، و مراده «ع» أنكم لو عملتم بواجباتكم كنتم من العلماء بالله، الأمناء على حلاله و حرامه، و جرت الأمور بأيديكم، و كانت أمور الله عليكم ترد و عنكم تصدر و إليكم ترجع، و لكنكم تركتم تكاليفكم، فسلبت عنكم منزلتكم، و تمكنت الظلمه من منزلتكم.

ثم على فرض التسليم لما ذكره هذا القائل فنقول: لا نسلم كون القضية شخصيه، إذ استفاد من الحديث إجمالا أن جريان الأمور السياسيه يجب أن يكون على أيدي العلماء بالله، الأمناء على حلاله و حرامه. و الأئمة الاثنا عشر هم المصاديق البارزه لهذا العنوان، لا أنه منحصر فيهم، فتدبر. هذا.

و على ما ذكرنا فهل يريد «ع» بكلامه النصب

و جعل الولاية للعلماء من قبل الله - تعالى - أو من قبل الإمام «ع» نظير ما نعتقده من نصب رسول الله «ص» لأمير المؤمنين «ع» في غدیر خم، أو يريد بيان أنه يشترط في الحكام على المسلمين أن يكونوا من العلماء بالله، الأئمة على حلاله و حرامه، فيجب على العلماء و على الأمة أن يحققوا ذلك حتى تصير أمور الله عليهم ترد و عنهم تصدر، و ذلك بأن يتحد العلماء و يأخذوا بالكتاب و السنه و يدعوا الناس إلى المعروف و تقبل الأمة إليهم و يساعدهم على ذلك فلا يخلو ميدان السياسة لأهل الهوى و الظلمه، فالحديث في مقام بيان الحكم الشرعي و أن الشرط في الحكام كونهم من أهل العلم و الأمانه؟

ظاهر بعض الأساتذه الاحتمال الأول. و مقتضاه كون جميع الفقهاء الواجدین للشرائط في عصر صدور الحديث و فيما بعده حكاما منصوبين بالفعل.

و لكن الالتزام بهذا مشكل و لا سيما في عصر صدوره، حيث كانت الإمامه الكبرى لنفس الإمام «ع» عندنا. و سيأتي تفصيل المسأله، و أن فعليّه الولاية للفقهاء بالنصب أو بانتخاب الأمة في الباب الخامس، فانتظر.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٨

٢٤- و مما يدل على اشتراط العلم و الفقه في الوالى أيضا ما مر من كتاب سليم،

حيث قال «ع»: «و الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين ... أن يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء و السنه ...» (١)

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره. و لو تتبعت كتب التاريخ و الحديث و الاحتجاجات الوارده عن أمير المؤمنين «ع» و أولاده المعصومين «ع» لعثرت على شواهد كثيره تشهد على المدعى، فراجع.

(١) كتاب سليم بن قيس / ١٨٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣١٩

الفصل الثامن في اعتبار القوه و حسن الولاية

إشارة

الشرط الخامس للوالى: القوه و حسن الولاية.

قد عرفت في الفصل الثانی من هذه الفصول أن العقلاء لو أرادوا تفويض أمر من الأمور إلى الغير راعوا فيه بحسب الفطره وجود أمور، و منها قدرته و قوته على الأمر المفوض إليه. فإذا كان هذا حال الأعمال الجزئية فعدم جواز تفويض إداره شئون الأمة التي

هى من أدق الأعمال و أحمرها إلى من لا يقدر و لا يقوى عليها يثبت بطريق أولى. و قدره الشخص على ذلك تتوقف:

[حكم العقل على اعتبار أمور في الوالى]

اولا: على استعداده لذلك بالذات و يسمّى ذلك بالشّم السياسى، فإنّ الناس مختلفون فى الاستعداد و الانسجام مع الأعمال و الأشغال المختلفه.

و ثانيا: على الاحاطه بكيفيه العمل و فنونه، و الاطلاع على نفسيات أمته و حاجاتهم، و شرائط الزمان و البيئه.

و ثالثا: على الشجاعه النفسيه و القاطعيه فى التصميم و قوه الإراده حتّى يتمكن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٠

من اتخاذ القرار فى المسائل المهمّه و لا يضعف، إذ كم من سائس مطلع يضعف عن الإراده و التصميم لضعفه روحا.

و رابعا: على سلامه الحواس و الأعضاء من السمع و البصر و اللسان و نحوها بمقدار ما يرتبط بعمله المفوض إليه أو يوجب عدمه شيئا يسبّب نفره الناس منه و عدم تأثير حكمه فيهم، إذ ربما لا- يتسلط على الملك و ما يجرى فى مجال عمله إلّا بمباشره الإدراك و المقاوله و النطق، و قد يحتاج إلى النهوض و الحركه أيضا. و التشويه فى الخلقه يوجب نفره الناس منه فلا يناسب الولايه المتوقع فيها جذبهم.

أضف إلى جميع ذلك صفه الحلم، فإنّه لو كان الشخص جافيا غضوبا قطع الأمه بجفائه.

و الظاهر أنّ التعبير بحسن الولايه، و

كذا القوه المذكورين فى بعض الأخبار الآتية أحسن تعبير يستفاد منه جميع ما ذكر. فنذكرها بعنوان شرط واحد مضافا إلى اشتراك رواياتها غالبا كما يظهر لك.

ولا يخفى أنّ المراد بالعلم والاطّلاع هنا غير العلم المذكور شرطا فى الفصل السابق، اذ المراد بالعلم هنا الاطّلاع على المسائل الجزئيه و فنون السياسه و حوادث الزمان، و فى الفصل السابق العلم بالمسائل الكليه المستنبطه من الكتاب و السنّه، المعبر عنه بالفقاهه.

و كيف كان فمن أدلّه اعتبار القوه فى الوالى حكم العقل و العقلاء، كما عرفت كيف؟ و الوالى على الأّمه يراد منه جبر نقص المولى عليه، فيجب أن يكون قويا يقدر على ذلك بل و أقوى من جميع من يكون تحت ولايته و نظارته. و التاريخ يشهد بأنه ربّما ابتليت الأّمه بأضرار و آفات كثيره، بل ربما سقطت بالكليه، بضعف الولاه و عدم كفايتهم.

و يدلّ على اعتبار القوه بسعتها أيضا الكتاب و السنه:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢١

١- فمن الآيات

قوله- تعالى- فى قصه طالوت: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ.» (١)

و الظاهر من بسط الجسم و ان كان كبره فقط و يناسب هذا لقائد الجيش أيضا، و لكن يمكن أن يكون كناية عن الشجاعه و القدره الروحيه أيضا، لتناسب الجسم و الروح غالبا.

و لعلّ المراد بالعلم هنا أيضا العلم بفنون الحرب المفوضه اليه، لا العلم بالمسائل الكليه و إن كان يحتمل الأعم أيضا.

٢- و من الآيات أيضا قوله حكاية عن يوسف النبى (ع): «قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ.» (٢)

إذ الظاهر إرادته كونه أمينا فى حفظ الخزائن و الأموال، عليما بفنون حفظها و صرفها

فى مصارفها اللازمه.

٣- و منها أيضا قوله- تعالى- حكاية عن بنت شعيب فى حق موسى «ع»: «قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ، إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ.» «٣»

فاذا اشترطت القوه فى راعى الغنم بحكم الفطره فاشترطها فى والى الأمه بطريق أولى، كما لا يخفى.

٤- و منها قوله حكاية عن العفريت: «قَالَ عَفْرَيْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ، وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ.» «٤»
فلايه تشعر بأن العمل يجب أن يفوض إلى القوي الأمين.

٥- و منها أيضا قوله- تعالى-: «وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ٢٤٧.

(٢)- سورة يوسف (١٢)، الآيه ٥٥.

(٣)- سورة القصص (٢٨)، الآيه ٢٦.

(٤)- سورة النمل (٢٧)، الآيه ٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٢

وَ هُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيُّنَّمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ، هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَ مَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ هُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.» «١»

و نحو ذلك من الآيات التى يمكن أن يستفاد منها- و لو بعنايه- اعتبار القوه الكامله فىمن يفوض إليه عمل عظيم.

و أمّا الروايات:

فهى فى غايه الكثره:

١- ما فى الكافى بسنده عن حنان، عن أبيه، عن أبى جعفر «ع» قال: «قال رسول الله: «لا تصلح الإمامه إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصى الله، و حلم يملك به غضبه، و حسن الولايه على من يلى حتى يكون لهم كالوالد الرحيم.» و فى روايه أخرى:

«حتى يكون للرعيه كالأب الرحيم.» «٢»

وقد مرَّ أنّ حسن الولاية بسعه معنى الكلمة يعمّ الشجاعه و السياسه و الحلم و نحوها، مما له دخل في حسن قياده الأئمه.

٢- ما مرّ من نهج البلاغه: «أيّها الناس، إنّ

أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه، و أعلمهم بأمر الله فيه. فإن شغب شاغب استعتب، فإن أبي قوتل.» (٣)

٣- ما فى الاحتجاج عن أمير المؤمنين «ع»: «أنا أولى برسول الله ... و أفقهكم فى الدين، و أعلمكم بعواقب الأمور، و أذربكم لسانا، و أثبتكم جنانا.» (٤)

٤- ما رواه ابن أبى الحديد، عن نصر بن مزاحم، عن أمير المؤمنين «ع» فى كتابه إلى معاويه و أصحابه: «فإنّ أولى الناس بأمر هذه الأئمة قديما و حديثا أقربها من الرسول، و أعلمها بالكتاب، و أفقهها فى الدين، أولها إسلاما، و أفضلها جهادا، و أشدها بما تحمله الأئمة من

(١)- سورة النحل (١٦)، الآية ٧٦.

(٢)- الكافى ١/ ٤٠٧، كتاب الحج، باب ما يجب من حق الإمام على الرعية و ...، الحديث ٨.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٥٥٨؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٣.

(٤)- الاحتجاج ١ / ٤٦ (طبعه أخرى ١ / ٩٥)، باب ما جرى بعد وفاه رسول الله «ص» ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٣

أمر الأئمة اضطلاعا.» (١)

٥- ما فى أصول الكافى عن الرضا «ع»: «و الإمام عالم لا يجهل، و راع لا ينكل ... نامى العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامه، عالم بالسياسه، مفروض الطاعه، قائم بأمر الله، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله.» (٢)

قال فى المنجد:

«نكل نكولا عن كذا او من كذا: نكص و جبن.» و فيه أيضا:

«ضلع ضلاعه: كان قويا شديد الأضلاع اضطلع بحمله: نهض و قوى عليه.» (٣)

٦- ما رواه ابن قتيبه فى الإمامه و السياسه عن عليّ «ع»: «فو الله يا معشر المهاجرين، لنحن أحقّ الناس به، لأننا أهل البيت، و نحن أحقّ بهذا الأمر منكم ما كان فينا

القارى لكتاب الله، الفقيه فى دين الله، العالم بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعيه، المدافع عنهم الأمور السيئه، القاسم بينهم بالسويه.» «٤»

٧- ما فى المحكم و المتشابه فى صفات الإمام: «و أما اللواتى فى صفات ذاته، فانه يجب أن يكون أزهد الناس، و أعلم الناس، و أشجع الناس، و أكرم الناس و ما يتبع ذلك لعل تقتضيه.» «٥»

٨- ما فى البحار عن أمالى الطوسى بسنده عن أبى ذر أن النبى «ص» قال:

«يا با ذر، إني أحب لك ما أحب لنفسي، إني أراك ضعيفا، فلا تأمرنّ على اثنين، و لا تولين مال

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣ / ٢١٠.

(٢)- الكافى ١ / ٢٠٢، كتاب الحججه، باب نادر جامع فى فضل الإمام و صفاته، الحديث ١.

(٣)- المنجد / ٨٣٨ و ٤٥٤.

(٤)- الإمامه و السياسه ١ / ١٩، باب إباءه على «ع» بيعه أبى بكر.

(٥)- المحكم و المتشابه / ٥٥، و بحار الأنوار ٩٠ / ٤٤ (طبعه إيران ٩٣ / ٤٤)، كتاب القرآن، الباب ١٢٨ (باب ما ورد فى أصناف آيات القرآن).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٤

يتيم.» «١»

٩- ما فى صحيح مسلم عن أبى ذرّ، قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملنى؟

قال: فضرب بيده على منكبى ثم قال: «يا أبا ذر، إنك ضعيف و إنّها أمانه، و إنّها يوم القيامة خزى و ندامه، إلّا من أخذها بحقها و أدّى الذى عليه فيها.» «٢»

هذا، و الخبران على فرض صحتهما فقداسه أبى ذرّ و فضائله الجمّه لا تنافى ضعفه عن التدبير و الإدارة.

١٠- ما فى الغرر و الدرر عن أمير المؤمنين «ع»: «من حسنت سياسته و جبت طاعته.» «٣»

١١- و فيه أيضا: «من أحسن الكفايه استحق الولايه.» «٤»

فيه أيضا: «يحتاج الامام إلى قلب عقول، و لسان قوول، و جنان على إقامه الحق صئول.» «٥»

١٣- ما في الكافي عن مفضل بن عمر، عن أبي عبد الله «ع» قال: «يا مفضل، ...

و العالم بزمانه لا يهجم عليه اللوابس.» «٦»

١٤- ما فيه أيضا عن طلحه بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول:

«العامل على غير بصيره كالسائر على غير الطريق؛ لا يزيده سرعه السير إلّا بعدا.» «٧»

(١)- بحار الأنوار ٢٢ / ٤٠٦، كتاب تاريخ نبينا «ص»، باب كيفية إسلام أبي ذر و ...، و البحار ٧٢ / ٣٤٢ (طبعه إيران ٧٥ / ٣٤٢)، كتاب العشرة، باب أحوال الملوك و الأمراء.

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٧، كتاب الإمارة، الباب ٤، (باب كراهه الإمارة بغير ضروره)، الحديث ١٨٢٥.

(٣)- الغرر و الدرر ٥ / ٢١١، الحديث ٨٠٢٥.

(٤)- الغرر و الدرر ٥ / ٣٤٩، الحديث ٨٦٩٢.

(٥)- الغرر و الدرر ٦ / ٤٧٢، الحديث ١١٠١٠.

(٦)- الكافي ١ / ٢٦، كتاب العقل و الجهل، الحديث ٢٩.

(٧)- الكافي ١ / ٤٣، كتاب فضل العلم، باب من عمل بغير علم، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٥

١٥- ما فيه أيضا عن أبي عبد الله «ع» قال: «قال رسول الله: «من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح.» «١» بناء على كون المراد بالعلم العلم بكيفية عمله و بفنونه، لا العلم بالكتاب و السنّه.

١٦- ما مرّ من نهج البلاغه في شرائط الوالى: «و قد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالى على الفروج و الدماء و المغانم و الأحكام و إمامه المسلمين البخيل، فتكون فى أموالهم نهمته، و لا الجاهل فيضلهم بجهله، و لا الجافى فيقطعهم بجفائه ...» «٢»

و قد مرّ معنى الحديث

مفصلاً، و أن المراد بالنهمه بإفراط الشهوه فى الطعام، و بالجفاء سوء الخلق.

١٧- ما فى نهج البلاغه فيما كتبه لمالك: «فولّ من جنودك أنصحهم فى نفسك لله و لرسوله و لإمامك، و أنقاهم جيباً، و أفضلهم حلماً، ممن يبطن عن الغضب و يستريح إلى العذر و يرأف بالضعفاء و ينبو على الأقوياء، و ممن لا- يثره العنف و لا يقعد به الضعف. ثم الصق بذوى (المروءات) الأحساب و أهل البيوتات الصالحه و السوابق الحسنه، ثم أهل النجده و الشجاعه و السخاء و السماحه.» (٣)

أقول: جيب القميص: طوقه. و يقال: «نقى الجيب»، أى طاهر الصدر و القلب. و العنف: الشده. و ينبو؛ أى يشتدّ.

و رواه فى تحف العقول هكذا: «و أفضلهم حلماً، و أجمعهم علماً و سياسه...» (٤)

و فى الدعائم: «ولّ أمر جنودك أفضلهم فى نفسك حلماً، و أجمعهم للعلم و حسن السياسه

(١)- الكافى ١/ ٤٤، كتاب فضل العلم، باب من عمل بغير علم، الحديث ٣.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٤٠٧؛ عبده ٢ / ١٩؛ لح / ١٨٩، الخطبه ١٣١.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٥؛ عبده ٣ / ١٠١؛ لح / ٤٣٢، الكتاب ٥٣.

(٤)- تحف العقول / ١٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٦

و صالح الأخلاق...» (١)

١٨- ما فى نهج البلاغه أيضاً: «و لا تدخلن فى مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل و يعدك الفقر، و لا جباناً يضعفك عن الأمور، و لا حريصاً يزين لك الشره بالجور. فان البخل و الجبن و الحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله.» (٢)

١٩- ما فى نهج البلاغه أيضاً: «ثم انظر فى أمور عمّا لك، فاستعملهم اختباراً و لا تولّهم محاباه و أثره، فإنّهم جماع من شعب

الجور والخيانة. و توخّ منهم أهل التجربه و الحياء من أهل البيوتات الصالحه و القدم فى الإسلام المتقدمه، فإنهم أكرم أخلاقاً، و أصحّ أعراضاً، و أقلّ فى المطاعم إشرافاً و أبلغ فى عواقب الأمور نظراً.» (٣)

٢٠- ما فى نهج البلاغه فى كتابه إلى أهل مصر لَمَّا ولى عليهم الأشر: «أما بعد، فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف، و لا ينكل عن الأعداء ساعات الروع. أشدّ على الكفار من حريق النار. و هو مالك بن الحارث، أخو مذحج، فاسمعوا له و أطيعوا أمره فيما طابق الحقّ، فإنّه سيف من سيوف الله، لا كليل الظبّه، و لا نابى الضريبه. فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، و إن أمركم أن تقيموا فأقيموا، فإنه لا يقدم و لا يحجم و لا يؤخر و لا يقدم إلّا عن أمرى، و قد آثرتكم به على نفسى، لنصيحتته لكم و شدّه شكيمته على عدوّكم.» (٤)

أقول: نكل عنه: نكص و جبن. و الروع: الخوف. و الظبه بالضم فالفتح مخففاً:

حد السيف و السنان. و الكليل: الذى لا يقطع و الضريبه: المضروب بالسيف و نحوه. و نبا السيف: لم يؤثر. و الشكيمه فى اللجام: الحديده المعترضه فى فم الفرس، و شدتها كناية عن قوه النفس.

(١)- دعائم الإسلام ١ / ٣٥٨.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٩٩٨؛ عبده ٣ / ٩٧؛ لح / ٤٣٠، الكتاب ٥٣.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١١؛ عبده ٣ / ١٠٥؛ لح / ٤٣٥، الكتاب ٥٣.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥١؛ عبده ٣ / ٧٠؛ لح / ٤١١، الكتاب ٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٧

إلى غير ذلك من الروايات التى يستفاد منها اعتبار القوه بسعه معناها فى الوالى و الأمير. هذا.

وفى

«قد قيل لحكيم: ما بال انقراض دوله آل ساسان؟ قال: لأنهم استعملوا أصاغر العمال على أعظم الأعمال فلم يخرجوا من عهدتها، و استعملوا أعظم العمال على أصاغر الأعمال فلم يعتنوا عليها، فعاد وفاقهم الى الشتات و نظامهم الى البتات.» (١) و إذا اعتبرت القوه في العَمال فكيف بنفس الأئمه المفوض إليهم إداره الأئمه.

(١) - منهاج البراعه ١١ / ١٤٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٢٩

الفصل التاسع في اعتبار أن لا يكون الوالى من أهل البخل و الطمع و المصانعه

الشرط السادس في الوالى: أن لا يكون من أهل البخل و الطمع و الحرص و المصانعه و حبّ الجاه. فإنّ الوالى يصير مسلّطاً على نفوس المسلمين و أموالهم، و يتوقّع منه رعايه مصالح الأئمه في القبض و البسط و الأعمال و الأخلاق. و الصفات المذكوره لا تناسب ذلك و إن فرض عدم بلوغها حدّاً يضرّ بالعداله.

فالبخيل بحسب الطبع مثلاً ربما يمسك عن صرف المال في مصلحه اجتماعيه مهمّه، فيضرّ بالأئمه قهراً، و ان فرض عدم تعمّده لذلك.

و بالجمله حبّ الشديد للمال و الجاه و شؤون الدنيا يعمى و يصم قهراً، فلا يناسب القيادة العادله الحكيمه، سواء رجع ذلك الى سلب العداله أم لا.

و يستفاد جميع ذلك من خلال الروايات المختلفه المرويّه من طرق الفريقين:

١- فمنها ما مرّ من نهج البلاغه من قوله - عليه السلام -: «و قد علمتم أنّه لا ينبغي أن يكون الوالى على الفروج و الدماء و المغانم و الأحكام و إمامه المسلمين البخيل، فتكون في أموالهم نهمته ...، و لا المرتشى في الحكم فيذهب بالحقوق.» (١)

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٤٠٧؛ عبده ١٩ / ٢؛ لح / ١٨٩، الخطبه ١٣١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٠

٢- و ما مرّ منه أيضاً في كتابه

لمالك: «و لا تدخلنَّ في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل و يعدك الفقر، و لا جانا يضعفك عن الأمور، و لا حريصا يزين لك الشره بالجور. فإنَّ البخل و الجبن و الحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله.» (١)

إذ لو اعتبر عدم البخل و الحرص في من يشاوره الوالى فاعتبارهما في نفس الوالى يكون بطريق أولى، بل المشاور للوالى يكون من الولاه غالبا و ينتخب واليا بعنوان المشاور، كما هو المتعارف في عصرنا.

٣- ما فيه أيضا: «لا يقيم أمر الله - سبحانه - إلّا من لا يصانع، و لا يضارع، و لا يتبع المطامع.» (٢)

أقول: الظاهر أنّ المراد بالأمر الولايه، و قد شاع استعماله فيها. منها قوله «ع»:

«فلما نهضت بالأمر نكثت طائفه ...» (٣)

و في شرح ابن أبي الحديد: «المصانعه: بذل الرشوه.» (٤)

و لكن الظاهر كونها بمعنى المداراه و المداهنه مطلقا. نعم، من مصاديقها المداهنه بأخذ الرشوه. فالمراد أنّ الوالى لا يكون مقيما لأمر الله إلّا أن يكون منفذا للقوانين و المقررات و لا يدهن أحدا بأخذ الرشوه، أو بسبب الصداقه، أو لكونه من الأقوياء أو نحو ذلك فيعطل أحكام الله لذلك.

و المضارعه: المشابهه. فلعلّ المراد أن الحاكم الحق يجب عليه أن يكون مستقلا في الفكر و العمل، و لا يقع أسيرا تحت تأثير العوامل الخارجيه أو الداخليه، فيترك محاسن الأخلاق و الأعمال و ما يقتضيه العقل السليم بسبب الأجواء و التقاليد الباطله.

و لعلّ في كلامه «ع» نحو طعن على معاويه و أمثاله. فقد روى ان عمر بن الخطاب اعترض عليه في سفره الى الشام لما شاهد من زيّه، فاعتذر بأنا في بلد

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٩٨؛ عبده ٣ / ٩٧؛ لح / ٤٣٠، الكتاب ٥٣.

(٢) - نهج

البلاغه، فيض / ١١٣٧؛ عبده ٣ / ١٧٦؛ لح / ٤٨٨، الحكمه ١١٠.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده ١ / ٣١؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

(٤) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٨ / ٢٧٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣١

أمراؤه كذلك.

و قد أفرط بعده الأمويون و العباسيون في الترف و الفساد، حتى صارت الخلافه الإسلاميه على طريقه الملوكة الجبابره. و قد قال أمير المؤمنين «ع»: «إنَّ الله فرض على أئمة العدل أن يقدرُوا أنفسهم بضعفه الناس، كيلا يتبيخ بالفقير فقره.» «١»

و كان - عليه السلام - يكتفى من دنياه بطمريه، و من طعمه بقرصيه. و شاهد هو في مسيره الى الشام دهاقين الأنبار قد ترجلوا له و اشتدوا بين يديه، فقال: «ما هذا الذي صنعتموه؟» فقالوا: خلق منا نعظم به أمراءنا، فقال: «و الله ما يتنفع بهذا أمراؤكم و إنكم لتشققون على أنفسكم في دنياكم و تشققون به في آخرتكم. و ما أخسر المشقه وراءها العقاب، و أربح الدعه معها الأمان من النار.» «٢»

و العجب منّا بعد نجاح الثوره الإسلاميه في إيران، و رفع النداء بشعار:

«لا شرقيه و لا غربيه»، لما ذا ما زلنا نحتفظ بعد بكثير من أزياء الغرب و الشرق و عاداتهم الباطله؟! اللهم فوفقنا للأخذ بسنه النبي و آله «ع» و السير بسيرتهم المرضيه.

٤- ما في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري - عليه السلام -: «فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه. و ذلك لا يكون إلّا بعض فقهاء الشيعة، لا جميعهم.» «٣»

فإذا كان صاحب الهوى و الحرص على الدنيا و شئونها لا يجوز تقليده في الأحكام فعدم جواز تسليطه على نفوس الناس و أموالهم

يثبت بالأولويه القطعيه، كما لا يخفى.

٥- ما فى صحيح مسلم عن أبى موسى، قال: دخلت على النبى «ص» أنا ورجلان من بنى عمى، فقال أحد الرجلين: يا رسول الله، أمرنا على بعض ما ولّاك

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٦٦٣؛ عبده ٢ / ٢١٣؛ لح / ٣٢٥، الخطبه ٢٠٩.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١١٠٤؛ عبده ٣ / ١٦٠؛ لح / ٤٧٥، الحكمة ٣٧.

(٣)- التفسير المنسوب الى الإمام العسكرى «ع» / ١٠٢ (المطبوع بهامش تفسير على بن ابراهيم)، ذيل الآيه ٧٨ من سوره البقره. (الاحتجاج / ٢٥٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٢

الله - عزّ و جلّ -، و قال الآخر مثل ذلك. فقال «ص»: «إنا و الله لا نولّى على هذا العمل أحدا سألّه، و لا أحدا حرص عليه.» «١»

و روى نحوه البخارى أيضا فى كتاب الأحكام من صحيحه. «٢»

٦- و فى سنن أبى داود، قال أبو موسى قال النبى «ص»: «لن نستعمل - او لا نستعمل - على عملنا من أرادّه.» «٣»

٧- و فى العقد الفريد: «طلب رجل إلى النبى «ص» أن يستعمله، فقال «ص»: «إنا لا نستعمل على عملنا من يريدّه.» «٤»

٨- و روى ابن قتيبه فى الإمامه و السياسه قال: قال ابن عباس لعلىّ «ع»:

أرى أنهما (طلحه و الزبير) أحبّا الولايه، فولّ البصره الزبير و ولّ طلحه الكوفه ...

فضحك علىّ «ع» ثمّ قال: «ويحك، إنّ العراقيين بهما الرجال و الأموال، و متى تملكنا رقاب الناس يستميلنا السفيه بالطمع، و يضربا الضعيف بالبلاء، و يقويا على القوى بالسلطان. و لو كنت مستعملا أحدا لضرّه و نفعه لاستعملت معاويه على الشام. و لو لا ما ظهر لى من حرصهما على الولايه لكان لى فيهما رأى.» «٥» هذا.

و دفاع أمير المؤمنين

«ع» عن حقه و مطالبته له في الفرص المختلفه لم يكن عن حرص منه، بل لبيان الحق و لحرصه على ما فيه صلاح حال المسلمين. و إلا فهو القائل أيضا: «و الله ما كانت لي في الخلافه رغبه، و لا في الولايه إربه.» «٦»

كما أن اقتراح يوسف النبي «ع» بقوله: «اجعلني على خزائن الأرض، إني حفيظٌ عليّم» «٧» أيضا لم يكن إلا للحرص على ما فيه صلاح أهل مصر في ذلك العصر. و من

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٦، كتاب الإمارة، الباب ٣ (باب النهي عن طلب الإمارة).

(٢)- صحيح البخارى ٤/ ٢٣٥. كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة.

(٣)- سنن أبى داود ٢/ ٢٦٩، كتاب الأفضيه، الباب ٣ (باب فى طلب القضاء و التسرع إليه).

(٤)- العقد الفريد ١/ ٢١.

(٥)- الإمامه و السياسه ١/ ٥١، باب اختلاف الزبير و طلحه على على «ع».

(٦)- نهج البلاغه، فيض / ٦٥٦؛ عبده ٢/ ٢١٠؛ لح / ٣٢٢، الخطبه ٢٠٥.

(٧)- سوره يوسف (١٢)، الآيه ٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٣

رأى نفسه أهلا للولايه، و أراد بها صلاح الدين و المجتمع فلا يصدق على ترشيح نفسه لها عنوان الحرص و الطمع، بل قد يجب ذلك اذا انحصر الصالح فيه. و إنما الحرص المذموم هو أن يكون الشخص طالبا للرئاسه، مولعا بها. و الفرق بين الأمرين واضح.

٩- و فى صحيح مسلم بسنده عن أبى حميد الساعدى، قال: استعمل رسول الله «ص» رجلا من الأسد يقال له: ابن اللتيه على الصدقه، فلما قدم قال:

هذا لكم و هذا لى أهدي لى. قال: فقام رسول الله «ص» على المنبر فحمد الله و أثنى عليه و قال: «ما بال عامل

أبعثه فيقول: هذا لكم و هذا أهدي لى! أفلا قعد فى بيت أبىه أو فى بيت أمه حتى ينظر أ يهدى إليه أم لا. و الذى نفس محمّد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلّا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه: بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاه تيعر. ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتى إبطيه، ثم قال: «اللهم هل بلغت؟- مرتين.» «١» و قد روى هذا المضمون بطرق مختلفه، فراجع.

أقول: تيعر، أى تصيح، و اليعار: صوت الشاه. و العفره بضم العين و فتحها:

بياض غير خالص كلون الأرض.

و يستفاد من هذا الحديث الاعتراض و الاشكال على المسؤولين الذين ربما يستفيدون من موقعيتهم السياسيه أموالا باسم الهديه و الصله، و لا يتحاشون عن ذلك.

و يعجبني هنا نقل كلام أمير المؤمنين «ع» فى نهج البلاغه، حيث قال بعد نقل قصه عقيل و الحديده المحماه: «و أعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفه فى وعائها، و معجونه شنتتها كأنما عجت بريق حيه أو قيئها، فقلت: أصله، أم زكاه، أم صدقه؟ فذلك محرّم علينا أهل البيت. فقال: لا ذا و لا ذاك، و لكنها هديه. فقلت: هبلك الهبول، أعن دين الله أتيتنى لتخدعنى؟

أ مختبئ أم ذو جنّه أم تهجر؟ و الله لو أعطيت الأقاليم السبعه بما تحت أفلاكها على أن أعصى الله فى

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٦٣، كتاب الإمارة، الباب ٧ (باب تحريم هدايا العمال)، الحديث ١٨٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٤

نمله أسلبها جلب شعيره ما فعلت، و إن دنياكم عندى لأهون من ورقه فى فم جراده تقضمها.

ما لعلّى و لنعيم يفنى و لذّه لا تبقى؟» «١»

فعلى مثل

هذا ينبغي أن يكون شيعته الموظفون في مؤسسات الحكومه الإسلاميه.

و قد تحصل من هذا الفصل أن الوالى يجب أن لا يكون بخيلا طماعا حريصا على المال و الملك، فتدبر.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٧١٣؛ عبده ٢ / ٢٤٤؛ لح / ٣٤٧، الخطبه ٢٢٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٥

الفصل العاشر فى اعتبار الذكوره

اشاره

الشرط السابع فى الوالى: الذكوره.

[اعتبار الذكوره فى القاضى و الوالى]

و لا- يخفى أن المسأله غير معنونه فى كتب الفقهاء متنا. نعم، ذكروا فى باب القضاء اعتبار الذكوره فى القاضى، و ادعوا فيه الاتفاق و عدم الخلاف، بل الإجماع.

و الظاهر أنّ القضاء شعبه من شعب الولايه، بل من أهم شعبها، بل هو أولًا و بالذات من شئون الإمام، كما صرح به فى خبر سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله «ع» قال: «اتقوا الحكومه، فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء، العادل فى المسلمين: لنبى (كئبى) أو وصى نبى.» «١» و كان أمير المؤمنين «ع» قد يتصدى بنفسه للقضاء، و لما ولى شريحا القضاء اشترط عليه أن لا ينفذ القضاء حتى يعرضه عليه «٢».

و على هذا فاشتراط الذكوره فى القاضى لعله يقتضى اشتراطها فى الولايه، و لا سيّما فى الإمامه الكبرى أيضا. و أدله المسألتين أيضا كما يأتى مشتركه.

(١) - الوسائل ١٨ / ٧ الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٦ الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٦

و أمّا علماء السنّه فالظاهر اتّفاقهم على اشتراطها فى الولايه. نعم، اختلفوا فى القضاء: فالشافعيه و المالكيه و الحنابله قالوا

بالاشتراط، و الحنفية قائلون بالتفصيل، حيث جعلوا القضاء مثل الشهاده، فما يقبل فيه شهاده النساء يقبل فيه قضاؤهن أيضا.

و محمد بن جرير الطبرى ينفى الاشتراط مطلقا.

قال فى الخلاف (كتاب القضاء، المسأله ٦):

«لا يجوز أن تكون المرأه قاضيه فى شىء من الأحكام، و به قال الشافعى. و قال أبو حنيفه: يجوز أن تكون قاضيه فيما يجوز أن تكون شاهده فيه، و هو جميع الأحكام إلا الحدود و القصاص. و قال

ابن جرير: يجوز أن تكون قاضيه في كل ما يجوز أن يكون الرجل قاضيا فيه، لأنها تعدّ من أهل الاجتهاد. دليلنا أن جواز ذلك يحتاج إلى دليل، لأن القضاء حكم شرعي فمن قال: تصلح له يحتاج إلى دليل شرعي، و روى عن النبي «ص» أنه قال: «لا يفلح قوم وليتهم امرأه» وقال- عليه السلام:-

«أخروهن من حيث أخرن الله.» فمن أجاز لها أن تولى القضاء فقد قدّمها و أخر الرجل منها. وقال: «من فاته شيء في صلاته فليسبح، فإن التسبيح للرجال و التصفيق للنساء.» فالنبي «ص» منعها من النطق لئلا يسمع كلامها مخالفه الافتتان بها، فبأن تمنع القضاء الذي يشتمل على الكلام و غيره أولى.» (١)

أقول: في مسند أحمد عن رسول الله «ص»: «إذا نابكم في الصلاة شيء فليسبح الرجال، و ليصفق النساء.» (٢)
فالظاهر كون «فاته» في الخلاف مصحف: «نابه».

و ظاهر كلام الشيخ أن نفوذ القضاء خلاف الأصل، كالولاية. ففي مورد الشك يتمسك بالأصل.

(١)- الخلاف ٣ / ٣١١.

(٢)- مسند أحمد ٥ / ٣٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٧

و في قضاء الشرائع:

«و يشترط فيه البلوغ، و كمال العقل، و الإيمان، و العدالة، و طهاره المولد، و العلم، و الذكوره ... و لا ينعقد القضاء للمرأة و ان استكملت الشرائط.» (١)

و في الجواهر:

«بلا خلاف أجده في شيء منها، بل في المسالك: هذه الشرائط عندنا موضع وفاق،» الى أن قال: «و أما الذكوره فلما سمعت من الإجماع.» (٢)

و في المغنى لابن قدامه الحنبلي بعد ما اختار في القضاء اعتبار الذكوره قال:

«و لنا قول النبي «ص»: «ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه»، و لأن القاضي يحضره محافل الخصوم و الرجال و يحتاج فيه إلى

كمال الرأى و تمام العقل و الفطنه، و المرأه ناقصه العقل، قليله الرأى، ليست أهلا للحضور فى محافل الرجال. و لا تقبل شهادتها و لو كان معها ألف امرأه مثلها ما لم يكن معهن رجل. و قد تبه الله على ضلالهن و نسيانهن بقوله- تعالى:- «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى.» (٣)

و لا تصلح للإمامه العظمى، و لا لتوليه البلدان. و لهذا لم يولّ النبى «ص» و لا أحد من خلفائه و لا من بعدهم امرأه قضاء و لا ولايه بلد فيما بلغنا. و لو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبا.» (٤)

أقول: ما ذكره من عدم قبول شهاده النساء إذا لم يكن معهن رجل بنحو الإطلاق ممنوع، إذ يقبل شهادتهن منفردات أيضا فى الأمور المرتبطه بالنساء، كالعذره و الولاده و نحوهما.

و الضلال فى الآيه إما بمعنى النسيان كما قيل، أو بمعنى الضياع. فيكون المراد أن تضيع إحدى الشهادتين بالنسيان فتذكر إحدى المرأتين الأخرى.

(١)- الشرائع ٤/ ٦٧- ٦٨.

(٢)- الجواهر ٤٠/ ١٢- ١٤.

(٣)- سوره البقره (٢)، الآيه ٢٨٢.

(٤)- المغنى ١١/ ٣٨٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٨

و كيف كان فيظهر من الآيه نقصان المرأه بالنسبه إلى الرجل فى التحمل و الحفظ.

و قوله أخيرا: «و لو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان»، شاهد صدق على المقام.

فإنّ الأمويين و العباسيين ولّوا أمر هذه الأمه أكثر من سته قرون و كانوا مولعين مغرمين بالنساء و الإماء كثيرا، و نفوذ نساءهم و بناتهم و اخواتهم مشهور، و كان يوجد فيهن أهل الفضل و العلم أيضا، و قد ولّوا الأعمال كثيرا ممن لا يليق، حتى من عبيدهم أيضا و مع ذلك لم يسمع نصبهم

أحدا من النساء للولاية أو القضاء. فيعلم بذلك استيحاش الناس من ذلك، و كونه مستنكرا عندهم بحيث لم يمكن الخلفاء مخالفتهم. هذا.

و فى الفقه على المذاهب الأربعة ما حاصله:

«إنهم اتفقوا على أن الإمام يشترط فيه أن يكون مسلما، مكلفا، حرًا، ذكرا، قرشيا، عدلا، عالما، مجتهدا، شجاعا، ذا رأى صائب، سليم السمع و البصر و النطق.» (١)

و فى كتاب الفقه الإسلامى و أدلته للدكتور الزحيلي:

«أجمع الفقهاء على كون الإمام ذكرا.» (٢)

و قال فى القضاء:

«و أمّا المذكور فهى شرط أيضا عند المالكية و الشافعية و الحنابلة. فلا تولى امرأه القضاء ... و قال الحنفية: يجوز قضاء المرأة فى الأموال، أى المنازعات المدنية. لأنه تجوز شهادتها فيها ... و أجاز ابن جرير الطبرى قضاء المرأة فى كل شىء، ليجواز إفتائها.» (٣)

أقول: ليس الغرض استقصاء الكلمات فى المقام، بل الغرض هو الفات نظر

(١) - الفقه على المذاهب الأربعة ٥ / ٤١٦، مبحث شروط الإمامة.

(٢) - الفقه الإسلامى و أدلته ٦ / ٦٩٣.

(٣) - الفقه الإسلامى و أدلته ٦ / ٧٤٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٣٩

القارئ إجمالا إلى نظر الفريقين فى المسألة، فذكرنا نماذج من كلمات الفريقين.

فإن شئت الاطلاع الوافى على الكلمات، فراجع مظانها.

بحث حول الاجماع

لا يخفى أن مسألة الإمامة لم تكن معنونه فى فقه الشيعة الإماميه. و لعله لكونها مقصوره على الأئمة الاثنى عشر عند فقهاءنا.

و أما القضاء فصاحب الجواهر وغيره و إن ادعوا الاتفاق و عدم الخلاف بل الإجماع على اعتبار الذكوره فيه و ذكره من أدله المسأله.

و لكن ليعلم انى لم أجد المسأله فى مثل المقنعه و المقنع و الهدايه و النهايه و فقه الرضا، من الكتب المعده لنقل المسائل المأثوره، و إنما تعرض لها الشيخ

فى خلافه و فى مبسوطه الذى وضعه لجمع الفروع الاجتهاديه المستنبطه، ثم تعرض له بعده المتأخرون فى كتبهم. فثبوت الإجماع فيها بنحو يكشف عن تلقى المسأله من المعصومين «ع» يدا بيد مشكل، حتى ان الشيخ فى الخلاف أيضا كما رأيت لم يستدل لها بالإجماع بل بالأصل و بالروايات فى قبال الحنفية و ابن جرير.

و كان السيد الأستاذ المرحوم آيه الله العظمى البروجردى - طاب ثراه - يقول مرّه بعد مرّه:

«إنّ المسائل المعنونه فى فقه الشيعة الإماميه على قسمين:

١- المسائل الأصلية المتلقاه يدا بيد عن الأئمه المعصومين - سلام الله عليهم -.

٢- المسائل التفريعيه التى استنبطها الفقهاء من تلك المسائل بالاجتهاد.

و القدماء من فقهاءنا كانوا لا يتعرضون فى تأليفاتهم الفقيهيه إلا للقسم الأوّل من المسائل، و كانوا يحافظون فيها غالبا على ألفاظ الروايات أيضا، بحيث كان الناظر فى كتبهم يتخيل أنهم لم يكونوا أهلا للاجتهاد و أن الأواخر منهم كانوا يقلدون الأوائل، فراجع كتب الصدوق كالفقيه و المقنع و الهدايه، و مقنعه المفيد، و رسائل

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٠

علم الهدى، و نهايه الشيخ، و مراسم سلار، و الكافى لأبى الصلاح، و المهذب لابن البراج و نحو ذلك.

و ذكر الشيخ فى أول المبسوط ما حاصله: «أن استمرار هذه الطريقه بين أصحابنا صار سببا لطعن المخالفين، فكانوا يستحقرون فقه أصحابنا الإماميه، مع أن جلّ ما ذكره من المسائل موجود فى أخبارنا، و ما كثروا به كتبهم به من مسائل الفروع أيضا له مدخل فى أصولنا و مخرج على مذهبنا لا على وجه القياس. و كنت على قديم الوقت و حديثه متشوق النفس الى عمل كتاب يشتمل على هذه الفروع، فيقطعنى عن ذلك القواطع. و

كنت عملت على قديم الوقت كتاب النهايه، و ذكرت فيها جميع ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم و أصلوها من المسائل، و عملت بآخره مختصر جمل العقود، و وعدت فيه أن أعمل كتابا في الفروع خاصه، ثم رأيت أن ذلك يكون مبتورا يصعب فهمه على الناظر فيه، لأن الفرع إنما يفهمه إذا ضبط الأصل معه، فعدلت الى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقه، و أعقد فيه الأبواب و أقسم فيه المسائل و أجمع بين النظائر و أستوفيه غايه الاستيفاء و أذكر أكثر الفروع التي ذكرها المخالفون.» (١)

فالشيوخ - قدس سرّه - صنف النهايه على طريقه أصحابنا لنقل المسائل الأصلية فقط، و صنف المبسوط جامعا للأصول و الفروع. و على هذا فإذا ذكرت المسألة في تلك الكتب المعدّه لنقل المسائل الأصلية المأثوره فاحدس بتلقيها عن المعصومين «ع» و يكون إطباقهم في تلك المسائل، بل الاشتهار فيها أيضا حجه شرعيه لاستكشاف قول المعصوم.

و أما المسائل التفريعيه المستنبطه فلا- يفيد الإجماع فيها، اذ الاجماع فيها نظير الإجماع في المسائل العقليه. و نحن الإماميه لا موضوعيه عندنا للإجماع و الاتفاق بما هو إجماع، و إنما نعتبره طريقا لكشف قول المعصوم- عليه السلام-.

انتهى كلام الأستاذ- طاب ثراه-.

(١)- راجع مقدمه المبسوط ١ / ١ - ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤١

و قد ظهر لك أنّ مسألتنا هذه لم تكن من المسائل المتلقاه، و لذا لم تذكر في تلك الكتب، فلا يفيد فيها الإجماع و إن اعتمد عليه صاحب الجواهر و غيره. فاللازم الرجوع إلى الآيات و الأخبار المستدل بها في المقام.

التنبيه على أمرين

اشاره

و ينبغي التنبيه قبل ذلك على أمرين يمكن أن ينتفع بهما في المقام:

أما الأمر الأول

[مقدمات]

اشاره

تفاوت الرجل والمرأة:

الأولى: لا- إشكال في تفاوت الرجل والمرأة في جهات و خصائص طبيعیه ذاتیه بحسب الجسم و الروح، لا بمعنى أن يكون أحدهما أنقص من الآخر، بل بمعنى أن نظام الخلقه الرباني أوجد التفاوت لتحكيم نظام العائله، حيث إن نظام الأسره يحتاج الى التدبير و الى العواطف معا. فالتفاوت بينهما نظير تفاوت أعضاء الإنسان، كالعين و الأذن و اليد و الرجل و نحوها، المفوض الى كل منها وظيفه خاصه مناسبه لبنائه. و لا ريب أن بعضا منها كالعين مثلا أظرف و ألطف من الآخر، و ليس هذا نقصا فيه. و لا يكون الإنسان موجودا كاملا إلا بجمع هذه الأعضاء و خواصها و أفعالها المختلفه.

و الحاصل ان التفاوت بينهما يرجع الى التناسب في نظام العائله، لا الى نقص و كمال. و قد خلقا كذلك ليحصل التماس و التعاون، و ليجذب أحدهما الآخر و يلتد من الكون معه و الإيثار بالنسبه اليه. و لو كانا متمثلين في الجسم و الغرائز لاستقل كل منهما و انفرد و لم ينتظم نظام الأسره.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٢

و بالجملة التفاوت بين الرجل والمرأة واضح:

فالرجل مظهر العقل و التدبير، و المرأه مظهر الرأفه و العاطفه، و النظام يحتاج الى كليهما.

المرأه ظريفه غالبا في الجسم و الروح و الصوت و نحو ذلك، و الرجل خشن فيها.

المرأه كالريحان الطريفه، و الرجل كالشجره البريّه.

المرأه تميل غالبا الى السكون و السكوت و الدعه، و الرجل الى الأعمال الشاقه و التحرك و الجهاد.

الرجل يغلب عليه القوه و الشده، و على المرأه الرقه و الانفعال.

التهوّر في الرجل أكثر، و الجبن في المرأه.

المرأه تبلغ قبل الرجل و

تأس قبله.

المرأة تميل الى الزينه و التجميل و التلون و التجدد، بخلاف الرجل.

المرأة تريد من الرجل الشجاعه و الحماسه، و الرجل يريد منها الحسن و الجمال.

المرأة الى الفن و الأدب أميل، و الرجل الى العلم و التفكير.

غليان الإحساس فى المرأة أكثر، و فى الرجل الكتمان.

التفاوت المرأة الى تربيته الأولاد و النظافه و إداره أمور البيت أكثر من الرجل.

همّ الرجل تسخير العالم، و همّ المرأة تسخير الرجل.

الرجل يرى سعادته فى المقام و الشهره و جمع المال، و المرأة فى تسخير قلب الرجل و صيده.

و يختلفان فى كثير من الأخلاق. و ربما يكون خلق واحد فى أحدهما فضيله، و فى الآخر رذيله.

و عن أمير المؤمنين «ع»: «خيار خصال النساء شرار خصال الرجال: الزهو، و الجبن، و البخل. فإذا كانت المرأة ذات زهو لم

تمكن من نفسها، و إذا كانت بخيله حفظت مالها و مال

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٣

بعلمها، و إذا كانت جبانه فرقت من كل شىء يعرض لها.» «١»

هذا، مضافا إلى ما ذكروا لهما من الاختلاف فى المتوسط من الطول و الوزن و حجم البدن و الرأس و الدماغ و الجمجمه و

القلب و الدم، و الشده و القوه فى العظم و العضلات و الأعصاب و سائر الأعضاء و الحواس الخمسه، و ليس المقام مقام التعرض

لها، فراجع محله.

و حكى الأبخ الشهيد، آيه الله المطهرى- طاب ثراه- فى كتابه: «نظام حقوق المرأة فى الإسلام» عن المرأة المتخصصه فى علم

معرفة النفس المسماة «كليود السن» ما حاصله:

«المرأة بحسب الفطره تحب أن تكون تحت رئاسه الغير و نظارتها، و أن يحسّ الغير أنه يحتاج إليها. و تنشأ هاتان الخصلتان من

كون

النساء تابعه للإحساس، و الرجال تابعين للتعقل و ربما كثر إدراك المرأه و لكن إحساسها يغلب على عقلها. فكر الرجل و أطروحته إلى الواقعيه أقرب، و هو فى القضاء و الهدايه أدق. و النساء لكونهن أشدّ إحساسا و وحشه يفرض عليهن الإذعان باحتياجهن الى الرجال.»

هذا و قد اقتبسنا ما ذكرناه من وجوه التفاوت بين الرجل و المرأه من الكتاب المذكور، و إن شئت التفصيل فراجع مظانّه.

مفهوم العدل

المقدمه الثانيه: ليس معنى العدل تساوى جميع أفراد النوع فى الإمكانيات و الوظائف، بل العدل أن يبذل كل فرد ما يقتضيه طبعه و حاجته، و ان يراد منه ما يطيقه و يقدر عليه. فالريحانه الظريفه تتفاوت مع الشجره البريه فى الطاقه و سنخ الحاجه. و الإنسانه الظريفه المليئه بالعواطف تتفاوت مع الإنسان الخشن فى الطاقه و فيما يمكن أن يتحمل من المسؤوليه. و من أفحش الظلم أن يحمل على فرد ما لا يقدر

(١) - سفينه البحار ٢ / ٥٨٦، ذيل كلمه نساء. عن البحار ١٠٠ / ٢٣٨ (طبعه إيران ١٠٣ / ٢٣٨).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٤

حملة. و بالجملة الأفراد فى الحاجات و فى الطاقات مختلفون و العدل يقتضى رعايه التناسب مع طباعهم و طاقتهم.

الولايه مسؤوليه و أمانه

المقدمه الثالثه: الولايه بشعبها و منها القضاء و إن كانت مقاما و منصبا يتنافس فيه، و لكنها بنظر الإسلام و أوليائه أمانه الهيئه تستعقب مسؤوليه خطيره. و كلما اتسع نطاقها صارت المسؤوليه فيها أكثر. و قد كتب أمير المؤمنين - عليه السلام - إلى أشعث بن قيس، عامله على آذربيجان: «إنّ عملك ليس لك بطعمه، و لكنه فى عنقك أمانه.» (١)

و العدل يقتضى أن لا يحمل عبأ المسؤوليه إلّا على من يقدر على تحمّلها و أدائها، و إلا كان ظلما له و لمن يقع تحت حيطته. و هذا أيضا واضح.

و فى الحديث: «من استعمل رجلا من عصابه و فيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله و رسوله و المؤمنين.» (٢)

[بيان الأمر الأوّل] الولايه تنافى طباع المرأه و ظرفتها:

و إذا عرفت هذه المقدمات الثلاث فنقول: الولايه بشعبها و منها القضاء من الوظائف الخطيره المرتبطه بمصالح الأمه و

مقدراتهم. فالقصور فيها فضلا عن التقصير يستعقب أضرارا كثيرة. وهى وإن احتاجت إلى العواطف أيضا ولكن احتياجها إلى العقل والتدبير والنظر فى عواقب الأمور أشد من ذلك بمراتب، كما لا يخفى على أهله. مضافا الى استلزامها لتحمل مشاق كثيرة أيضا تنافى ظرافه المرأه و احتياجها

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٣٩؛ عبده ٣ / ٧؛ لح / ٣٦٦، الكتاب ٥.

(٢) - كنز العمال ٦ / ٢٥، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٨٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٥

الى السكون و الدعاه.

ففى أصول الكافى بسند صحيح، عن معلى بن خنيس، قال: «قلت لأبى عبد الله «ع» يوما: جعلت فداك ذكرت آل فلان و ما هم فيه من النعيم، فقلت:

لو كان هذا إليكم لعشنا معكم. فقال: «هيهات يا معلى،

أما والله لو كان ذاك ما كان إلّا سياسه الليل و سياحه النهار و لبس الخشن و أكل الجشب، فروى ذلك عنّا. فهل رأيت ظلامه
قطّ صيرها الله- تعالى- نعمه إلّا هذه؟» (١)

و إذا كانت الولاية تستعقب مسئوليّه خطيره فحملها على من لا يطيقها ظلم في حقّه و في حقوق من يقع تحت ولايته. و المرأه
كما عرفت مظهر الرحمه و العواطف، و طبعها غالبا يناسب السكون و الدعه. و الرجل مظهر التدبير و النظر في عواقب الأمور، و
هو يميل الى التحرك و الجهاد. فالمناسب تفويض هذه المسئوليه الخطيره المرتبطه بشؤون الإسلام و المسلمين الى من يكون
قدرته على التحمل أكثر.

و لا- يراد بذلك، الحطّ من كرامه المرأه و احتقارها، و إنما يراد رعايه التناسب الطبيعي في تفويض المسئوليه. و التشريع
الصحيح هو التشريع المبني على التكوين.

و يشهد لما ذكرناه من عدم مناسبه طباع المرأه غالبا للولاية أنك ترى في أكثر البلدان في العالم أن رؤساء الجمهوريات و
الدول ينتخبون غالبا من الرجال دون النساء، مع أنه ليس في محيطهم منع قانوني لانتخاب المرأه.

و قد اشتبه الأمر على الذين قاموا باسم الدفاع عن المرأه، حيث استدلوا بأن نصف المجتمع الإنساني يكون معطلا ان لم تشتغل
المرأه في الدوائر و المؤسسات.

أ فلا- يرون أن المجتمع لا- يتشكل إلّا من البيوت و الأسر، و لا يصلح إلّا بصلاح الأسر؟ و إنما تصلح الأسره بالمرأه الحنونه
العطوفه على زوجها و ولدها. أ يكون حفظ الأسره و العائله، و التقويه الروحيه للزوج، و تربيّه الأولاد من البنين و البنات أعمالا
صغيره محقره؟!

لا، بل عمل المرأه بامومتها و عطوفتها من أحمز الأعمال و أفضلها. و هو الحجر

الكافي ١/ ٤١٠، كتاب الحججه، باب سيره الإمام في نفسه و...، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٦

الأساس لصلاح مستقبل المجتمع. و لا يقدر عليه الرجل بما جبل عليه من خشونه الطبع و الغلظه.

و في الحديث عن النبي «ص»: «الجنه تحت أقدام الأمهات.» «١»

و عن الإمام الباقر «ع»: «إنّ للأُمّ ثلثي البرّ، و للأب الثلث.» «٢»

و التقويه الروحيه للبعل ليتمكن من الجهاد و القيام بسائر النشاطات أيضا عمل شريف يساوي الجهاد في الفضل. و في نهج البلاغه: «جهاد المرأه حسن التبعل.» «٣»

و لا يخفى أن تربيّه الأولاد و حسن التبعل كليهما من ثمرات العواطف الذاتيه التي جعلت في طباع النساء. و اذا تأملت و دققت النظر ظهر لك أن الأعمال الشاقه و إن كانت في عهد الرجل و لكن أخلاق النساء هي المؤثره في كميه نشاط الرجل و حسن عمله. فهي الشريكه حقيقه في داخل البيت و خارجه، فتدبر.

و اعلم: أنه بما ذكرناه من التفاوت الطبيعي بين الرجل و المرأه يظهر حكمه جعل الطلاق بيد الرجل، و حكمه التفاوت في الميراث و الديات أيضا. إذ قد مرّ أن العواطف و الأحاسيس على المرأه غالبه، و ضرر الطلاق عظيم جدًا. فلو جعل أمره بيد المرأه أمكن وقوعه كثيرا من جانبها كلما غلب عليها الإحساس أو ثارت فيها العواطف لجهه من الجهات.

و أما الرجل فحيث تغلب عليه روح التدبير و النظر في عواقب الأمور فهو يجتنب عنه غالبا إذا فكر في عواقبه من انهدام أسرته و تضرر نفسه و أولاده.

و أما الميراث فانا اذا نظرنا الى مجموع الرجال و النساء جيلا بعد جيل و انتقال الثروات من نسل الى نسل

لرأينا ان المال يحتاج فى الحفظ و التكثير الى العقل و التدبير. فجعل الله- تعالى- فى مرحله الحفظ و التكثير اختيار ثلثى المال بيد الرجال

(١)- مستدرک الوسائل ٢ / ٦٢٨، الباب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١٥ / ٢٠٩، الباب ٩٤ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٤.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١١٥٢؛ عبده ٣ / ١٨٤؛ لح / ٤٩٤، الحكمه ١٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٧

و الثلث الى النساء، حفظا لكرامتهن.

و أما فى مرحله صرف المال فى المعاش فهما يتساويان غالبا فى المصرف، بل لعل المصرف للنساء أكثر. إذ الأولاد متعلقون بكليهما بالتساوى، و المرأه تحتاج غالبا الى وسائل التزين و التجميل أيضا، و قد جعل الله النفقات بأجمعها على عهدہ الرجال. فالمرأه تختص بثلث نفسها و يصرف لها نصف ما للرجل أيضا. ففى مرحله التمليك المحتاج فيها الى الحفظ و التكثير جعل الثلثان للرجل، و أما فى مرحله الصرف فيصرف الثلثان للمرأه. فلو كان هذا ظلما لكان ظلما على الرجال، لا النساء.

و أما فى القصاص و الديات فلعلّه لأن الرجل بعقله و تدبيره أكثر فائده فى الحياه. إذ هو القائم بالبناء و العمران و الاختراعات غالبا، و على عاتقهم تقع مسئوليه الأعمال الثقيله و كذا الفكرية الدقيقه. و العقل ملاك التقويم الأتم، و إن كان للعواطف أيضا قيمتها المناسبه و لها أجرها العظيم أيضا كما مرّ، فتدبر. و لا يخفى ابتناء جميع هذه الأحكام على الأعم الأغلب.

[الأمر الثانى] المرأه و التستر

الأمر الثانى من الأمرين: ان المتتبع للآيات و الروايات المرويه بطرق الفريقين يظهر له أن المرأه لظرافتها و مطلوبيتها، و احتمال الافتتان بها و وقوعها فى الفتنة يطلب منها شرعا، و لا

سيما من الشابه، الاحتجاب و الاستتار، و عدم الخروج من البيت مهما أمكن، و عدم المخالطه و المحادثه مع الرجال الأجانب إلا مع اقتضاء الضروره أو المصلحه خروجها و ورودها في أنديه الرجال مع التحفظ، كما في موارد إثبات الحق، و المعالجات، و التعلم و التعليم و الترييه و نحوها.

و الأخبار في هذا الباب كثيره على الإحصاء. فعليك بمراجعه أبواب مقدمات النكاح من الوسائل و غيرها. و في كتاب أمير المؤمنين لابنه الحسن - عليهما السلام:-

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٨

«و إن استطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل.» (١) و الوالى و كذا القاضى لا بدّ له من أن يحضر محافل الرجال كثيرا و يحادثهم و يخاصمهم، فلا يناسب للمرأة التصدى لهما.

فهذان أمران تعرضنا لهما قبل الشروع فى الاستدلال للمسأله. و لعلهما يفيدان فيها. فلنشرع فى ذكر أدله اعتبار الذكور فى الوالى و القاضى. و قد عرفت تمسك البعض بالإجماع، و مناقشتنا فيه. فلنذكر الآيات و الروايات.

آيات المسأله

اشاره

أمّا الآيات:

١- فمنها قوله - تعالى -: [الرجال قوامون]

«الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.» (٢)

و قد ورد فى شأن نزولها- على ما فى مجمع البيان: «أنّ امرأه من الأنصار نشزت على زوجها، فلطمها، فانطلق أبوها معها إلى النبی «ص» فقال: أفرشته كريمتى فلطمها، فقال النبی «ص»: لتقتصّ من زوجها. فانصرفت مع أبيها لتقتص منه، فقال النبی «ص»: ارجعوا، فهذا جبرائيل أتانى و أنزل الله هذه الآيه. فقال النبی «ص»: أردنا أمرا و أراد الله أمرا. و الذى أراد الله خير. و رفع القصاص.» (٣)

و لا يخفى أن بعض مراتب الشوز يستعقب جواز الضرب للتأديب، كما صرح به فى القرآن الكريم: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ، وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ.» (٤)

و فى مجمع البيان أيضا:

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٣٩؛ عبده ٣ / ٦٣؛ لح / ٤٠٥، الكتاب ٣١.

(٢) - سورة النساء (٤)، الآية ٣٤.

(٣) - مجمع البيان ٢ / ٤٣. (الجزء ٣).

(٤) - سورة النساء (٤)، الآية ٣٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٤٩

«يقال: رجل قيم و قِيَام و قَوَام. و هذا البناء للمبالغه و التكثير.» و فيه أيضا: «أى قيمون على النساء، مسلطون عليهن فى التدبير و التأديب و الرياضه و التعليم.» «١»

أقول: فكأن الصيغه أريد بها من يكون قائما بذاته، و مقيما لغيره. فكأن الزيادة أوجبت السرايه الى الغير. كالظهور لما يكون طاهرا بذاته، مطهرا لغيره.

و الظاهر أنه لا يراد بقوله: «فَضَّلَ اللهُ» جعل الفضيله له تشريعا، بل يراد به الفضيله التكوينية فى طباعه، أعنى قوه العقل و التدبير. و العله الثانيه أيضا من شئون الأولى و فروعها، إذ قوه عقله أوجبت جعل اختيار المال و إنفاقه بيده، كما لا

يخفى.

و كيف كان فهل الحكم فى الآيه يراى به العموم، أو قيمومه خصوص الأزواج على أزواجهم؟ وجهان.

و لا يخفى أن الاستدلال بالآيه فى المقام يتنى على الأول، و مورد النزول هو الثانى. و يظهر من بعض الأعظم تقويه العموم.

ففى مجمع البحرين:

«أى لهم عليهن قيام الولاء و السياسه. و علل ذلك بأمرين: أحدهما موهوبى لله.

و هو أن الله فضّل الرجال عليهن بأمر كثيره من كمال العقل و حسن التدبير و تزايد القوه فى الأعمال و الطاعات، و لذلك خصّوا بالنبوّه و الإمامه و الولاية و إقامة الشعائر و الجهاد و قبول شهادتهم فى كل الأمور و مزيد النصيب فى الإرث و غير ذلك.

و ثانيهما كسبى. و هو أنهم ينفقون عليهن و يعطونهن المهور، مع أن فائده النكاح مشتركه بينهما.» (٢)

و فى مسالك الإفهام للفاضل الجواد الكاظمى:

(١) - مجمع البيان ٢ / ٤٣. (الجزء ٣).

(٢) - مجمع البحرين / ٤٨٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٠

«أى الرجال على النساء. و ذلك بالعلم و العقل و حسن الرأى و التدبير و العزم و مزيد القوه فى الأعمال و الطاعات و الفروسية ورمى، و أن منهم الأنبياء و الأئمه و العلماء، و فيهم الإمامه الكبرى و هى الخلافه، و الصغرى و هى الاقتداء بهم فى الصلاه، و أنهم أهل الجهاد و الأذان و الخطبه، الى غير ذلك مما أوجب الفضل عليهن. قال فى الكشاف: و فيه دليل على أن الولاية إنما يستحق بالفضل، لا بالتغليب و الاستطاله و القهر.» (١)

و قال العلامة الطباطبائى فى تفسير الميزان:

«و عموم هذه العله يعطى أن الحكم المبني عليها، أعنى قوله: «الرجال قوامون على النساء»، غير مقصور على الأزواج بأن يختص القواميه

بالرجل على زوجته، بل الحكم مجعول لقبيل الرجال على قبيل النساء فى الجهات العامه التى ترتبط بها حياه القبيلين جميعا. فالجهات العامه التى ترتبط بفضل الرجال، كجهتى الحكومه والقضاء مثلا اللتين يتوقف عليهما حياه المجتمع، وإنما يقومان بالتعقل الذى هو فى الرجال بالطبع أزيد منه فى النساء، وكذا الدفاع الحربى الذى يرتبط بالشده وقوه التعقل، كل ذلك مما يقوم به الرجال على النساء. و على هذا فقوله: «الرجال قوامون على النساء» ذو اطلاق تام.» (٢)

هذه بعض كلماتهم فى المقام.

و لكن عندى فى التمسك بالآيه للمقام إشكال. إذ شأن النزول وكذا السياق شاهدان على كون المراد قيمومه الرجال بالنسبه الى أزواجهم. إذ لا- يمكن الالتزام بأن كل رجل بمقتضى عقله الذاتى، و بمقتضى إنفاقه على خصوص زوجه له قيمومه على جميع النساء حتى الأجنيات. و لو سلم الشك أيضا فصرف الاحتمال يكفى فى عدم صحه الاستدلال.

(١)- مسالك الافهام ٣/ ٢٥٧.

(٢)- الميزان ٤/ ٣٤٣ (طبعه أخرى ٤/ ٣٦٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥١

فان قلت: عموم العله- كما مرّ عن تفسير الميزان- يقتضى ذلك، فيؤخذ به إلّا فيما ثبت خلافه.

قلت: أوّلا إن العله الثانیه لا عموم لها. إذ إنفاق الرجل يختص بزوجه ولا يرتبط بسائر النساء.

و ثانيا إن الأخذ بالعموم و تخصيص ما ثبت خلافه يوجب تخصيص الأكثر. إذ لا قيمومه لرجل على سائر النساء إلا فى مورد الولاية أو القضاء. اللهم إلّا أن يقال إن مفاد الآيه من أول الأمر بمقتضى الانصراف و مناسبه الحكم و الموضوع خصوص موارد القيمومه كالولاية و نحوها لا مطلقا. فيكون مفادها أن فى الموارد التى يحتاج فيها إلى القيمومه

فالرجال قوامون على النساء دون العكس، فتأمل.

فان قلت: مفاد الآيه العموم قطعاً. إذ لا يمكن الالتزام بأن المرأة لا شأن لها في الدار مع زوجها، ولكن لها السلطه على الرجال الأجانب.

قلت: بل يمكن الالتزام بذلك. إذ محيط البيت والأسره لا محاله يحتاج إلى قيم، فلعل الشارع جعل الرجل بمقتضى أولويته قيماً في البيت، دفعاً للنزاع. فالرجل عقل الأسره. وهذا لا ينافي ولايه المرأة في خارج البيت مع وجدانها للشروط.

هذا مضافاً إلى أن الآيه لا تنفي قيمومه المرأة على النساء. فلم لا يصح صيرورتها قاضيه للنساء!؟

فان قلت: الإجماع المركب يقتضى ذلك. قلت: ما هو الحجه على القول بها هو القول بعدم الفصل، لا عدم القول بالفصل، فتأمل.

٢- ومن الآيات أيضاً قوله - تعالى -: [للرجال عليهن درجة]

«وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلِلرِّجَالِ

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٢

عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.» (١)

و يرد على الاستدلال: بها ما مرّ في السابقه، طابق النعل بالنعل، بل ظهورها في الاختصاص بحقوق الزوجيه أقوى. فيكون المراد أن لكل من الزوجين حقا على الآخر، وللرجل على زوجه درجه بجواز تأديبه لها مع النشوز و بكون الطلاق أيضاً بيده.

٣- ومنها أيضاً قوله - تعالى -: [من ينشؤ في الحلبه]

«أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ.» (٢)

وهي في مقام الإنكار على المشركين، حيث جعلوا الملائكه الذين هم عباد الرحمن إناثاً وقالوا هم بنات الله، فجعلوا لله البنات ولأنفسهم البنين. و تحكى الآيه عن طبيعه المرأة، و أنها ظريفه الإحساس، ميّاله الى الزينه، و أنه ليس لها منطلق قوى في مقام الخصام.

قال العلامة الطباطبائي - طاب ثراه - في تفسير الميزان:

«و إنما ذكر هذين النعتين، لأن المرأة بالطبع أقوى عاطفه و شنقه، و أضعف تعقلاً بالقياس الى الرجل. و هو بالعكس. و من أوضح مظاهر قوه عواطفها تعلقها الشديد بالحليه و الزينه، و ضعفها في تقرير الحجه المبني على قوه التعقل.» (٣)

و حيث ان الولاية بشعبها و منها القضاء تقتضى قوه التعقل و التفكير و التفوق فى إثبات الحق فيمكن الاستشهاد بالآيه للمقام بنحو التأيد، كما لا يخفى.

٤- و منها أيضا قوله - تعالى -: [قرن فى بيوتكن]

«وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ، وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ...» (٤)

و تصدى المرأه للولاية و كذا القضاء يستدعى خروجها من البيت و اختلاطها بالرجال و إسماع صوتها لهم و غير ذلك من الأمور المرغوب عنها شرعا. و قد عير الأصحاب عائشه بهذه الآيه على خروجها الى البصره، كما فى التواريخ.

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ٢٢٨.

(٢)- سورة الزخرف (٤٣)، الآيه ١٨.

(٣)- الميزان ١٨ / ٩٠ (طبعه أخرى ١٨ / ٩٣).

(٤)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآيه ٣٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٣

و بالجملة فالآيه أيضا تصلح للتأيد فى المقام. اللهم إلا أن يقال إن المخاطب بها نساء النبى. فلعل لهن لانتسابهن الى النبى «ص» خصوصيه، و قال الله - تعالى -:

«يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ، لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ، فَلَا تَخْضَعْنَ

بِالْقَوْلِ...» «١» فيكون التستر و التحجب فيهن آكد، فتدبر.

روايات المسأله:

اشاره

و أما الروايات التي يمكن ان يستدل بها في المسأله فكثيره من طرق الفريقين، و إن كان في دلالة بعضها نظر:

الأولى: ما في البخارى بسنده عن أبى بكره،

قال: لقد نفعنى الله بكلمه سمعتها من رسول الله «ص» أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم. قال: لَمَّا بلغ رسول الله «ص» أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه.» «٢»

و روى مثله أيضا النسائى عن أبى بكره. «٣». و الترمذى عنه و قال:

«هذا حديث صحيح.» «٤»

و رواه أحمد في مسنده عن أبى بكره، عن النبى بهذا اللفظ: «لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأه.» «٥»

و رواه كذلك مرسلًا في تحف العقول عن النبى «ص» «٦».

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٣٢.

(٢) - صحيح البخارى ٣ / ٩٠، كتاب المغازى، باب كتاب النبى «ص» الى كسرى و قيصر.

(٣) - سنن النسائى ٨ / ٢٢٧، كتاب آداب القضاء، باب النهى عن استعمال النساء فى الحكم.

(٤) - سنن الترمذى ٣ / ٣٦٠، الباب ٦٤ من أبواب الفتن، الحديث ٢٣٦٥.

(٥) - مسند أحمد ٥ / ٣٨.

(٦) - تحف العقول / ٣٥.

و فى نهايه ابن الاثير: «ما أفلح قوم قيمهم امرأه.» و فى حاشيتها عن اللسان و الهروى: «ما أفلح قوم قيمتهم امرأه.» «١»

و مضى من الخلاف عنه «ص»: «لا يفلح قوم وليتهم امرأه.» «٢»

و فى كنز العمال: «لا يقدر الله أمه قادتهم امرأه.» (طب، عن أبى بكره) «٣»

و كيف كان فالحديث مشهور و إن اختلفوا فى لفظه. و لعل الشهره تجبر ضعفه.

و دلالة على المسأله واضحه.

الثانيه: ما رواه الصدوق فى الخصال بسنده عن جابر بن يزيد الجعفى،

قال:

سمعت أبا جعفر، محمد بن على الباقر «ع» يقول: «ليس على النساء أذان و لا إقامه، و لا جمعه، و لا جماعه، و لا عياده المريض، و لا اتباع الجنائز و لا إجهار بالتليه، و لا الهروله بين الصفا و

المروه، و لا استلام الحجر الأسود، و لا دخول الكعبه، و لا الحلق إنما يقصّرن من شعورهن، و لا تولى المرأه القضاء، و لا تولى الإمارة، و لا تستشار، و لا تديح إلا من اضطرار....» «٤»

و رواه فى الوسائل إلا أنه قال: «و لا تلى الإمارة.» «٥»

و ظاهر العبارة الوضع، لا- التكليف فقط. فتكون المذكوره شرطاً فى الإمارة و القضاء. و ظاهر الفقرات السابقه و إن كان نفى الوجوب و الاستحباب المؤكد و لكن قوله: «و لا تولى المرأه القضاء» و ما بعده يخالف ما قبله فى السياق، لكونه بصوره النفى المراد به النهى، و ظاهره الحرمة و الفساد إلا فيما ثبت خلافه.

الثالثه: ما رواه فى آخر الفقيه بإسناده عن حماد بن عمرو و أنس بن محمد،

عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن آبائه فى وصايا النبى «ص» لعلى «ع»: «يا على، ليس على النساء جمعه و لا جماعه، و لا أذان و لا إقامه، و لا عياده مريض، و لا اتباع جنازه، و لا هروله بين

(١)- النهايه لابن أثير ١٣٥ / ٤.

(٢)- الخلاف ٣ / ٣١١.

(٣)- كنز العمال ٦ / ٤٠، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٦٣.

(٤)- الخصال / ٥٨٥ (الجزء ٢)، أبواب السبعين و ما فوقه، الحديث ١٢.

(٥)- الوسائل ١٤ / ١٦٢، الباب ٢٣ من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٥

الصفاء و المروه، و لا استلام الحجر، و لا حلق، و لا تولى القضاء، و لا تستشار...» «١»

قوله: «و لا تولى القضاء»، يحتمل فيه المصدريه و الفعل. فعلى الأول يكون معطوفاً على ما قبله، فلا يدل إلا على نفى الوجوب و الاستحباب المؤكد، فلا ينافى الصحه اذا تصدّت. و ان كان فعلاً فظاهره الوضع،

كما مرّ. و لعله أصح بقريته ما بعده، و ما مرّ في روايه جابر. اذ الظاهر كونهما روايه واحده، فتدبر.

الرابعه: ما في نهج البلاغه:

«يأتي على الناس زمان لا يقرب فيه إلا الماحل، و لا يظرف فيه إلا الفاجر، و لا يضعف فيه إلا المنصف. يعدون الصدقه فيه غرما، و صله الرحم منيا، و العباده استطاله على الناس. فعند ذلك يكون السلطان بمشوره النساء، و إماره الصبيان و تدبير الخصيان.» «٢»

أقول: «الماحل» الساعى بالوشايه. و «لا يظرف»، أى لا- يعدّ ظريفا. و «لا يضعف»، أى لا يعدّ ضعيفا، أو لا يجعل ضعيفا. و «الاستطاله»: التفوق. و المراد بإماره الصبيان إماره من يقل سنّه، فلم يحصل له تجربه و الكفايه، أو اماره من يكون عقله عقل الصبيان و إن كبر في السن. و إذا كانت السلطنه بمشوره النساء مذمومه فتفويضها إليهن بالكليه أولى بالذمّ، كما لا يخفى.

الخامسه: ما في سنن الترمذى بسنده عن أبي هريره،

قال: قال رسول الله «ص»: «إذا كانت أمراؤكم خياركم، و أغنياؤكم سمحاءكم، و أموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها. و إذا كانت أمراؤكم شراركم و أغنياؤكم بخلاءكم و أموركم الى نساءكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها.» «٣»
و رواه في تحف العقول أيضا عن النبي «ص» «٤»

(١)- الفقيه ٤/ ٣٦٤، باب النوادر، الحديث ٥٧٦٢.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١١٣٢؛ عبده ٣/ ١٧٣؛ لح / ٤٨٥، الحكمه ١٠٢.

(٣)- سنن الترمذى ٣/ ٣٦١، الباب ٦٤ من أبواب الفتن، الحديث ٢٣٦٨.

(٤)- تحف العقول / ٣٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٦

السادسه: ما في نهج البلاغه في كتاب أمير المؤمنين إلى ابنه الحسن - عليهما السلام:-

«و إياك و مشاوره النساء. فان رأيهن إلى أفن، و عزمهن الى وهن. و اكفف عليهن من أبصارهن بحجابك إياهن. فإن شدّه الحجاب أبقى عليهن. و ليس خروجهن بأشدّ من إدخالك من لا يوثق به عليهن. و إن استطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل. و لا

تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها، فإن المرأة ريحانه، وليست بقهرمانه. ولا تعد بكرامتها نفسها، ولا تطمعها في أن تشفع
بغيرها (لغيرها خ. ل.) «١»

و روى مضمون الروايه بتفاوت ما في الكافي بإسناده عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي جعفر «ع». و عن عبد الرحمن بن كثير،
عن أبي عبد الله في رساله أمير المؤمنين «ع» إلى ابنه الحسن. و عن الاصمغ بن نباته، عنه «ع» في كتابه إلى ابنه محمد. و كذا
الصدوق في نوادر آخر الفقيه عنه «ع» في كتابه إلى محمد، فراجع «٢».

و الأذن بالسكون- و يروى بالتحريك أيضا: الضعف.

و لا يخفى ما في تشبيه المرأة بالريحانه من كمال اللطف و الظرافه، حيث إنها للطافتها و ظرافتها تتأثر

من التماس مع أى شىء كان. فكمالها و بهاؤها بأن تبقى فى منبتها فيلتد بصفتها و منظرها، و إلا ضاعت.

و القهرمان من يحكم فى الأمور و يتصرف فيها.

و كيف كان فيمكن الاستشهاد للمقام بموارد من الروايه. اذ لو لم تصلح المرأه للمشاوره لضعف رأيا فعدم صلاحها لتفويض الولاية أو القضاء المحتاج فيهما الى الفكر و الرأى الصائب القوى بطريق أولى. و الأمر بحجابها و المنع من خروجها و معرفتها غيرها و كذا إدخال غيرها عليها فى بيتها دليل على عدم جواز تصديها لما يستلزم الظهور فى أنديه الرجال و المخالطه و المحاجه معهم. و تفويض الولاية اليها تمليك لها لما جاوز نفسها إلاً أن يقال إن المنهى عنه تمليكها ما يكون من أمرها، أى خصوص ما يكون بينها و بين زوجها. فلا يشمل الأمور العامه، فتدبر.

و لا يخفى أهميه ما أوصى «ع» به أخيراً من أن لا تطمع فى الشفاعه للغير. فمن

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٣٨؛ عبده ٣ / ٦٣؛ لح / ٤٠٥، الكتاب ٣١.

(٢) - الوسائل ١٤ / ١٢٠، الباب ٨٧ من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ١ و ٢ و ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٧

المصائب تدخل نساء الرجال و الشخصيات السياسيه و الاجتماعيه فى شئونهم، و رجوع أرباب الحوائج إليهن للشفاعه مع الإصرار. و قد وقع كثيرا نقض القوانين و الضوابط من هذا الطريق.

و فى شرح ابن أبى الحديد:

إن الخيزران، أم موسى الهادى، كانت تتكلم معه كثيرا فى حوائج المراجعين، فكانت المواكب تغدو إلى بابها. و آل الأمر بالآخره إلى أن قال لأئمه: «لئن بلغنى أنه وقف أحد من قوادى و خاصتى و خدمى و كتابى على بابك لأضربن عنقه

فبذلك فلتعتبر الشخصيات البارزة و مصادر الأمور، و لا يطمعوا نساءهم فى التدخّل فى السياسات و الشفاعة لأهل التوقعات.

السابعه: ما فى البحار عن كنز الكراچكى، عن أمير المؤمنين «ع»:

«إياك و مشاوره النساء، إلا من جرّبت بكمال عقل. فإن رأيهن يجزّ إلى الأفن و عزمهن إلى وهن ... و إن استطعت أن لا يعرفن غيرك فافعل. و لا تملك المرأه من أمرها ما يجاوز نفسها. فإن ذلك أنعم لبالها و بالك.»

و إنما المرأه ریحانه و لیست بقهرمانه. الحديث.» (٢)

الثامنه: ما فى نهج البلاغه من وصیه له «ع» لعسكره:

«و لا- تهيجوا النساء بأذى و إن شتمن أعراضكم و سبین أمراءكم. فإنهن ضعيفات القوى و الأنفس و العقول. إن كنّا لنؤمر بالكف عنهن و إنهن لمشركات. و إن كان الرجل ليتناول المرأه فى الجاهليه بالفهر أو الهراوه فيعيّر بها و عقبه من بعده.» (٣)

قالوا: الفهر: الحجر على مقدار ما يكسر به الجوز. و الهراوه بالكسر: العصا أو شبه الدبوس من الخشب. و تناولها بالفهر أو الهراوه كناية عن ضربها بهما.

هذا.

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١٢٥ / ١٦.

(٢)- بحار الأنوار ٢٥٣ / ١٠٠ (طبعه إيران ١٠٣ / ٢٥٣)، باب أحوال الرجال و النساء، الحديث ٥٦.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٨٥٩؛ عبده ٣ / ١٦؛ لح / ٣٧٣، الكتاب ١٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٨

و فى فروع الكافى فى حديث عن مالك بن أعين: «و لا تهيجوا امرأه بأذى و إن شتمن أعراضكم و سبین أمراءكم و صلحاءكم. فإنهن ضعاف القوى و الأنفس و العقول. و قد كنّا نؤمر بالكف عنهن وهن مشركات. و إن كان الرجل ليتناول المرأه فيعيّر بها و عقبه من بعده.» (١)

التاسعه: ما فى نهج البلاغه أيضا بعد حرب الجمل:

«معاشر الناس، إن النساء نواقص الإيمان، نواقص الحفظ، نواقص العقول. فأما نقصان إيمانهن فقعودهن عن الصلاة و الصيام في أيام حيضهن. و أما نقصان عقولهن فشهادة امرأتين كشهادة الرجل الواحد. و أما نقصان حفظهن فمواريثهن على الأنصاف من مواريث الرجال. فاتقوا شرار النساء و كونوا من خيارهن على حذر. و لا تطيعوهن في المعروف حتى لا يطمعن في المنكر.»

«٢»

أقول: قد مرّ بالتفصيل تفاوت الرجل و المرأة في طباعهما، و أنها إنسانه يغلب عليها الظرافة و الإحساس و العواطف، و على الرجل الغلظة و العقل و التفكير. و

نظام الوجود يحتاج الى كليهما. فمثلهما كمثل أعضاء الإنسان الواحد، حيث إن لكل منها وظيفتها فى الحياه، و ليس عدم قدره إحداهما على القيام بوظائف الأخرى نقصا لها.

فالعين أطف من الرجل، و الرجل أخشن. و ليست اللطافه نقصا للعين، و لا الخشونه للرجل. و هذه هى الحكمه لعدم مشاورتهن و إطاعتهن أيضا. فانهن لغليان الإحساس و سرعته فيهن لا يعتمد على رأيهن. و لو أحسن بالاعتماد عليهن و ترتيب الأثر على رأيهن غلب الطمع عليهن و تسلطن على الرجل و عقله، فبطل التدبير و الفكر فى عواقب الأمور و انهدم أساس الأسره و البيئه. و فى شرح عبده فى ذيل الحديث:

«لا- يريد أن يترك المعروف لمجرد أمرهن به، فإن فى ترك المعروف مخالفه السنه الصالحه، خصوصا إن كان المعروف من الواجبات، بل يريد أن لا يكون فعل المعروف صادرا عن مجرد طاعتهن. فإذا فعلت معروفا فافعله لأنه معروف و لا تفعله

(١)- الكافى ٥ / ٣٩، كتاب الجهاد، باب ما كان يوصى أمير المؤمنين «ع» به عند القتال، الحديث ٤.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١٧٩؛ عبده ١ / ١٢٥؛ لح / ١٠٥، الخطبه ٨٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٥٩

امثالاً لأمر المرأه. و لقد قال الإمام قولاً صدّقه التجارب فى الأحقاب المتطاوله، و لا استثناء مما قال إلا بعضا منهن وهين فطره تفوق فى سموها ما استوت به الفطن أو تقاربت أو أخذت بسلطان من التريبه طباعهن على خلاف ما غرز فيها، و حوّلتها الى غير ما وجّهتها الجبلّه إليه.» (١)

أقول: و نعم ما قال.

العاشره: ما فى سنن ابن ماجه عن رسول الله «ص» فى خطاب له «ص» لامرأه:

«ما رأيت من ناقصات عمل و دين أغلب لذي لبّ منكن. قالت. يا رسول الله و ما نقصان العقل و

الدين؟ قال: أما نقصان العقل فشهادته امرأتين تعدل شهادته رجل، فهذا من نقصان العقل. و تمكث الليالي ما تصلى و تفطر في رمضان، فهذا من نقصان الدين.» (٢)

الحادي عشره: ما فى نهج البلاغه أيضا:

«و أما فلانه فأدر كها رأى النساء، و ضغن غلا فى صدورها...» (٣)

الثانيه عشره و الثالثه عشره:

ما فى فروع الكافى بسند مرسل عن أبى عبد الله «ع» قال: «قال أمير المؤمنين «ع»: «فى خلاف النساء البركه.»

و بهذا الإسناد قال: «قال أمير المؤمنين «ع»: «كل امرئ تدبّره امرأه فهو ملعون.» (٤)

و رواهما فى الوسائل عنه باشتباه فى نقل السند، فراجع «٥». و رواهما فى الفقيه أيضا فى نوادر النكاح، فراجع «٦».

الرابعه عشره: ما فى الكافى عن عدّه من أصحابنا،

عن احمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع» قال: «ذكر رسول الله «ص» النساء

(١) - نهج البلاغه، عبده ١ / ١٢٦.

(٢) - سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٢٦، كتاب الفتن، الباب ١٩ (باب فتنه النساء)، الحديث ٤٠٠٣.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٤٨٧؛ عبده ٢ / ٦٣؛ لح / ٢١٨، الخطبه ١٥٦.

(٤) - الكافى ٥ / ٥١٨، كتاب النكاح، باب فى ترك طاعه النساء، الحديث ٩ و ١٠.

(٥) - الوسائل ١٤ / ١٣١، الباب ٩٦ من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ٣ و ٤.

(٦) - الفقيه ٣ / ٤٦٨، باب نوادر النكاح، الحديث ٤٦٢٣ و ٤٦٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٠

فقال: «اعصوهن فى المعروف قبل أن يأمرنكم بالمنكر، و تعوذوا بالله من شرارهن و كونوا من خيارهن على حذر.» (١)

و السند فى غاية الصحه. الى غير ذلك من الأخبار المذكوره فى هذا الباب بهذا المضمون، فراجع.

الخامسه عشره: ما فى اختصاص المفيد عن ابن عباس فى مسائل عبد الله بن سلام للنبي «ص»: «فأخبرنى عن آدم؛ خلق من حواء، أو حواء خلقت من آدم؟

قال: «بل خلقت حواء من آدم. و لو أن آدم خلق من حواء لكان الطلاق بيد النساء و لم يكن بيد الرجال. قال: من كله أو من بعضه؟ قال: بل من بعضه. و لو خلقت حواء من

كله لجاز القضاء فى النساء كما يجوز فى الرجال.» (٢)

السادسه عشره: ما فى مستدرک الوسائل عن كتاب تحفه الإخوان،

عن أبى بصير، عن الصادق «ع»: «قال ابن عباس: فنوديت يا حواء ... الآن اخرجى أبدا.

فقد جعلتك ناقصه العقل و الدين و الميراث و الشهاده ... و لم أجعل منكن حاكما، و لا أبعث منكن نبيا.» (٣)

السابعه عشره: ما فى كنز العمال:

«لا تكون المرأه حكما تقضى بين العامه.»

(الديلمى، عن عائشه) (٤)

إلى غير ذلك من الأخبار المتفرقة فى الأبواب المختلفه، المقطوع بصدور بعضها إجمالا- مضافا إلى صحه سند البعض. و دلالتها- بعد ضم بعضها الى بعض- على عدم تناسب الولايه بشعبها و منها القضاء مع طباع المرأه و تكليفها فى التستر و التحجب. مما لا تخفى. فالظاهر وضوح المسأله. و التشكيك فيها بلا وجه.

هذا، مضافا الى ان مجرد الشك كاف فى المقام. إذ الأصل كما عرفت عدم

(١)- الكافى ٥ / ٥١٦، كتاب النكاح، باب فى ترك طاعه النساء، الحديث ٢.

(٢)- الاختصاص / ٥٠.

(٣)- مستدرک الوسائل ٢ / ٥٥٧، الباب ٩٤ من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ٢.

(٤)- كنز العمال ٦ / ٧٩، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٩٢١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦١

ثبوت الولايه لأحد على أحد. و ليس لنا عموم أو إطلاق يدعى شموله للمرأه.

و قد يستدل أيضا: بخبر أبى خديجه، عن أبى عبد الله «ع»:

«إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور. و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا، فاجعلوه بينكم. فإنى قد جعلته قاضيا، فتحاكموا إليه.» (١)

قلت: الظاهر انه ليس محطّ النظر فى الحديث بيان شرائط القاضى، بل الردع عن الرجوع الى قضاءه الجور. و لعل ذكر الرجل كان من باب التغليب. فالاستدلال بمفهوم الرجل فى المقام كأنه تمسك بمفهوم اللقب، و لا حجه فيه فيه قطعا. و بعبارة أخرى: إن كان لنا عموم أو إطلاق فى باب جعل الولاية أو القضاء فالتخصيص أو التقييد بهذا الحديث مشكل. نعم، لو لم يكن هنا عموم و لا إطلاق فالأصل يقتضى عدم الثبوت، كما مرّ. فيكون المرجع هو الأصل، لا هذا الحديث.

و قد يستدل للمسألة أيضا: بعدم جواز إمامه المرأة للرجال بل للنساء أيضا

عند بعض فى الصلاة، فلا تتعد لها الإمامة الكبرى و لا القضاء أيضا بطريق أولى.

أقول: عدم جواز إمامتها للرجال مقطوع به ظاهرا و ان لم أجد به روايه معتبره.

نعم، فى المستدرک عن الدعائم، عن جعفر بن محمد «ع»: «لا تؤم المرأة الرجال، و تصلى بالنساء.» (٢) و كيف كان فالظاهر صحه الأولويه المدّعه. نعم، لا يثبت هذا عدم جواز كونها قاضيه للنساء، اذ الظاهر جواز إمامتها لهن، فراجع.

(١) - الوسائل ١٨ / ٤، الباب ١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٥.

(٢) - مستدرک الوسائل ١ / ٤٩١، الباب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٣

الفصل الحادى عشر فى اعتبار طهاره المولد

إشارة

الثامن من شروط الوالى و كذا القاضى: طهاره المولد.

و لم أعر على كلام من علماء السنه لبيان اعتبار هذا الشرط، لا فى الوالى و لا فى القاضى. و تعرّض له أصحابنا فى شروط القاضى، و كذا فى المفتى الذى يراى تقليده.

و ربما ادعوا عليه الاجماع. [و سيره العقلاء]

قال فى القضاء من الشرائع:

«و لا ينعد القضاء لولد الزنا مع تحقق حاله، كما لا تصح إمامته و لا شهادته في الأشياء الجليله.» (١)

و في الجواهر:

«كما هو واضح بناء على كفره. أما على غيره فالعمده الإجماع المحكى و فحوى ما دلّ على المنع من إمامته و شهادته ان كان و قلنا به مؤيدا بنفر طباع الناس منه.» (٢)

(١)- الشرائع ٦٧ / ٤.

(٢)- الجواهر ١٣ / ٤٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٤

أقول: قد مرّ في مسأله اعتبار المذكوره أن الإجماع إنما يفيد في المسائل الأصلية المأثوره المذكوره في الكتب المعده لنقل هذا السنخ من المسائل، و ليست المسأله كذلك لعدم ذكرها في مثل كتب الصدوقين و المقنعه و النهايه و نحوها. نعم التمسك بالفحوى صحيح.

نجف آبادي، حسين على منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٣٦٤

و كيف كان فالقائل بعدم الاشتراط يمكن أن يتمسك بالعمومات و الإطلاقات الأوليه على فرض ثبوتها، و بسيره العقلاء، إذ الملاك عندهم هو القوه و حسن الولايه فقط، و بإماره زياد من قبل أمير المؤمنين «ع» في فارس مع ما ورد من إلحاق معاويه إياه بأبي سفيان.

و يمكن أن يجاب عن الأول بالتخصيص بما يأتي على فرض ثبوتها. و عن الثاني بعدم ثبوت استمرارها

إلى عصر المعصومين «ع» مضافا الى ردعها بما سنذكره من الأخبار. و عن الثالث أولا بعدم كونه واليا من قبل أمير المؤمنين «ع» بل من قبل و اليه. و ثانيا بأنه ولد فى فراش عبيد، و الولد للفراش. فإلحاقه بأبى سفيان كان على خلاف الموازين الشرعيه و كتب أمير المؤمنين «ع» إلى زياد فى ذلك: «و قد كان من أبى سفيان فى زمن عمر بن الخطاب فلتة من حديث النفس و نزغته من نزغات الشيطان لا يثبت بها نسب و لا يستحق بها إرث.» «١» هذا.

و يدل على الاشتراط فى الوالى و القاضى و المفتى مضافا إلى الأصل أمور:

الأول: فحوى ما دل على اشتراطه فى الشاهد:

ففى الخلاف: (المسألة ٥٧ من الشهادات):

«شهاده ولد الزنا لا تقبل و ان كان عدلا ... دليلنا إجماع الفرقة و أخبارهم.

و روى عنه «ص» أنه قال: «ولد الزنا شرّ الثلاثة.» «٢»

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٦٣؛ عبده ٣ / ٧٧؛ لح / ٤١٦، الكتاب ٤٤.

(٢) - الخلاف ٣ / ٣٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٥

و عن الكافى بسنده عن أبى بصير «قال: سألت أبا جعفر «ع» عن ولد الزنا أ تجوز شهادته؟ فقال: لا. فقلت: إن الحكم بن عتيبه يزعم أنها تجوز. الحديث.»

و بسند صحيح عن محمد بن مسلم، قال: «قال أبو عبد الله: «لا تجوز شهاده ولد الزنا.» إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع. «١»

الثانى: فحوى ما دل على اشتراطه فى إمام الجماعة،

كصحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله «ع» قال: «خمسّه لا يؤمون الناس على كل حال، و عدّ منهم المجنون و ولد الزنا.»

و صحيحه زواره عن أبى جعفر «ع» قال: «قال أمير المؤمنين «ع»: «لا يصلين أحدكم خلف المجنون و ولد الزنا.» إلى غير ذلك من الروايات «٢».

الثالث: الأخبار الظاهره فى نجاسته و قذارته،

فلا يصلح لإمامه المسلمين ولا يناسبها. كخبر الوشاء، عمن ذكره، عن أبي عبد الله «ع» «أنه كره سؤر ولد الزنا، و سؤر اليهودى، و النصرانى، و المشرك، و كل من خالف الإسلام...» (٣)

و خبر ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله «ع» قال: «لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها غسله الحمام، فان فيها غسله ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غسله الناصب، و هو شرهما...» (٤)

الى غير ذلك، و إن كان الأقوى عدم النجاسه الظاهريه، و يراد منها القذاره المعنويه و الخبائث الذاتيه، كما يشهد بذلك قوله: «لا يطهر إلى سبعة آباء.» إذ النجاسه الظاهريه على القول بها لا تسرى إلى نسله بلا إشكال. و ليس المقام مقام البحث فى هذه المسأله، و أنه على القول بنجاسته هل هى لكفره أو إنها ثابتة و إن اخترنا إسلامه أو كونه بين الكافر و المسلم، فراجع مظانها.

(١)- الوسائل ١٨ / ٢٧٥، الباب ٣١ من أبواب الشهادات، الحديث ١ و ٣ و

(٢)- الوسائل ٥ / ٣٩٧، الباب ١٤ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١ و ...

(٣)- الوسائل ١ / ١٦٥، الباب ٣ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١ / ١٥٩، الباب ١١ من أبواب ماء المضاف، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٦

الرابع: ما دل على كون دينه كدينه الذمى،

كخبر إبراهيم بن عبد الحميد، عن جعفر «ع» قال: قال: «ديه ولد الزنا ديه الذمى: ثمانمائه درهم.» إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع. (١)

الخامس: ما دل على كونه أسوأ من الكافر،

كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع»: «لبن اليهوديه و النصرانيه و المجوسيه أحبّ إلى من ولد الزنا.» (٢)

السادس: ما دل على كونه أسوأ حالا من الكلب و الخنزير،

كخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله «ع» قال: «إن نوحا حمل فى السفينه الكلب و الخنزير، و لم يحمل فيها ولد الزنا.

و إن الناصب شرّ من ولد الزنا. «ع» (٣)

السابع: ما دل على عدم الخير فيه،

كخبر زراره، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول: «لا خير في ولد الزنا، ولا في بشره، ولا في شعره، ولا في لحمه، ولا في دمه، ولا في شئ ء منه.»
يعنى ولد الزنا «ع».

الثامن: ما ورد فى أنه لا يدخل الجنة،

كخبر سعد بن عمر الجلاب، قال: قال لى أبو عبد الله «ع»: «إن الله - عزّ و جلّ - خلق الجنة طاهره مطهره، فلا يدخلها إلّا من طابت ولادته. وقال أبو عبد الله «ع»: «طوبى لمن كانت أمه عفيفه.» «٥» إلى غير ذلك من الأخبار.
وفى خير أبى بكر، قال: كنا عنده، يعنى الصادق «ع»، ومعنا عبد الله بن

(١) - الوسائل ١٩ / ١٦٤، الباب ١٥ من أبواب ديات النفس، الحديث ٣ و

(٢) - الوسائل ١٥ / ١٨٤، الباب ٧٥ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٢.

(٣) - بحار الأنوار ٥ / ٢٨٧، باب عله عذاب الاستيصال و حال ولد الزنا، الحديث ١٣.

(٤) - بحار الأنوار ٥ / ٢٨٥، باب عله عذاب الاستيصال و حال ولد الزنا، الحديث ٦.

(٥) - بحار الأنوار ٥ / ٢٨٥، باب عله عذاب الاستيصال و حال ولد الزنا، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٧

عجلان، فقال عبد الله بن عجلان: معنا رجل يعرف ما نعرف و يقال إنه ولد زنا، فقال: «ما تقول؟ فقلت: إن ذلك ليقال له، فقال: «إن كان ذلك كذلك بنى له بيت فى النار من صدر يردّ عنه وهج جهنم و يؤتى برزقه.» «١»

و الوهج كفرس: اتقاد النار. و فى البحار:

«من صدر، أى يبنى له ذلك فى صدر جهنم و أعلاه. و الظاهر أنه مصحّف «صبر» بالتحريك، و هو الجمد.»

أقول: ولا نريد الحكم بصحة جميع هذه الأخبار ووضوح

دلالتها و لا سيما ما كان منها مخالفا لحكم العقل و العدل، بل نقول: إنه يستفاد من جميع ذلك حسّه ولد الزنا جدا و إن كان مسلما عدلا، فلا يناسب منصب الولاية و القضاء و المرجعيه.

و أما التحقيق في مفاد هذه الأخبار فله محل آخر.

قال في البحار:

«فهذه المسأله مما قد تحير فيها العقول، و ارتاب به الفحول. و الكف عن الخوض فيها أسلم، و لا نرى فيها شيئا أحسن من أن يقال: الله أعلم.» «٢»

و كيف كان فالظاهر وضوح المسأله بما ذكر، و لا سيما و ان صرف الشك كاف في المسأله لأن الأصل يقتضى عدم الولاية إلا فيما ثبت.

(١) - بحار الأنوار ٥ / ٢٨٧، باب عذاب الاستيصال و حال ولد الزنا، الحديث ١٢.

(٢) - بحار الأنوار ٥ / ٢٨٨، آخر باب عذاب الاستيصال.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٦٩

الفصل الثاني عشر في ذكر أمور آخر اختلفوا في اعتبارها في الإمام

إشاره

قد ذكرنا إلى هنا ثمانية شروط للوالى: ١- العقل الوافى. ٢- الإسلام و الإيمان.

٣- العدالة. ٤- الفقاهاه. ٥- القوه و حسن الولاية. ٦- أن لا يكون من أهل البخل و الحرص و الطمع. ٧- الذكوره. ٨- طهاره المولد.

بقى هنا أمور آخر وقع البحث في اعتبارها، و هى ستّه: ١- البلوغ. ٢- سلامه الأعضاء و الحواس. ٣- الحريه. ٤- القرشيه. ٥- العصمه. ٦- كونه منصوبا عليه.

فذكر هذه الستة في هذا الفصل:

الأول: البلوغ.

و قد تعرض لاعتباره في الوالى و كذا القاضى علماء السنه، و تعرض فقهاؤنا أيضا لاعتباره في القاضى. و قد مرّ بعض كلمات

السنة فى الفصل الأول، فراجع.

و فى قضاء الشرائع:

«و يشترط فىه البلوغ، و كمال العقل، و الإيمان، و العدالة، و طهاره المولد، و العلم،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٠

و المذكوره، فلا ينعقد القضاء لصبى و لو مراهق.» «١»

و قال فى الجواهر:

«ولا- مجنون و لو أدوارا حال جنونه، لسلب أفعالهما و أقوالهما و كونهما مؤلى عليهما، فلا يصلحان لهذا المنصب العظيم. و

منصب الإمامه ليحى «ع» و للصاحب- روى له الفداء- إنما كان لنوع من القضاء الإلهى، نحو عيسى بن مريم «ع» «٢»

أقول: السرّ فى عدم ذكرنا للبلوغ فى عداد الشرائع أن موضوع البحث فى بعض الكتب عنوان الإمامه، و نحن لا نقول باشتراط

البلوغ فى الإمام، كما لا نقول به فى النبى، لما أشار اليه فى الجواهر من نبوه عيسى و يحيى و إمامه الجواد و صاحب الأمر «ع» و

إيتائهم الحكم صبيا.

اللهم إلا- أن يقال: النبى و الإمام المعصوم خارجان عن موضوع البحث الفقهى، اذ البحث هنا فى ولايه الفقيه العادل فى عصر

الغيبه، فالصبى

لعدم استقلاله و كونه مرفوعا عنه القلم و العبارة موّلى عليه بحكم الشرع، فلا يصلح للإمامه و لا للقضاء و ان حصلت فيه سائر الشروط. مضافا إلى أن الأصل أيضا يقتضى العدم. فالأولى ذكره شرطا كما ذكروه فى القضاء، فتدبر. و قد مرّ فى عبارة نهج البلاغه: «فعد ذلك يكون السلطان بمشوره النساء، و إماره الصبيان، و تدبير الخصيان.» (٣)

الثانى: سلامه الأعضاء و الحواس.

و قد مرّ بعض الكلمات فى الفصل الأول.

ففى الماوردى فى عداد شرائط الإمام:

«الثالث: سلامه الحواس من السمع و البصر و اللسان ليصح معها مباشره ما يدرك بها. و الرابع: سلامه الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحرکه و سرعه

(١) - الشرائع ٤ / ٦٧.

(٢) - الجواهر ٤٠ / ١٢.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١١٣٢؛ عبده ٣ / ١٧٣، لح / ٤٨٦، الحكمة ١٠٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧١

النهوض.» (١)

و فى منهاج السنه للنووى:

«ذا رأى و سمع و بصر و نطق.» (٢)

و فى مقدمه ابن خلدون:

«و سلامه الحواس و الاعضاء، مما يؤثر فى الرأى و العمل.» (٣)

و فى الفقه على المذاهب الأربعة:

«سليم السمع و البصر و النطق، ليتأتى منه فصل الأمور و مباشره أحوال الرعيه.» (٤)

و فى قضاء الشرائع:

«و فى انعقاد قضاء الأعمى تردّد، أظهره انه لا ينعقد لافتقاره الى التمييز بين الخصوم» «٥».

أقول: الظاهر عدم وجود دليل بالخصوص على اعتبار سلامه الأعضاء و الحواسّ. نعم، قد مرّ أن القوه و حسن الولايه من الشروط المعبره، فإن أوجب فقد بعض الأعضاء أو الحواس أو ضعفه عدم القوه على العمل أو التشويه فى الخلقه، بحيث يوجب النفرة منه، اعتبرت السلامه لذلك و إلا فلا دليل عليه.

و قد أشرنا إلى ذلك فى تلك المساله، فراجع.

و قد وردت روايات

كثيره في صحه إمامه الأعمى في الجماعه، فراجع «٦».

فلا استبعاد في تصديه للإمامه.

و في سنن أبي داود بسنده عن أنس «أن النبي «ص» استخلف ابن أم مكتوم على

(١)- الأحكام السلطانيه / ٦.

(٢)- المنهاج / ٥١٨، كتاب البغاه.

(٣)- مقدمه ابن خلدون / ١٣٥، الفصل ٢٦ من الفصل ٣ من الكتاب الأول.

(٤)- الفقه على المذاهب الأربعة / ٥ / ٤١٧، مبحث شروط الإمامه.

(٥)- الشرائع / ٤ / ٦٨.

(٦)- الوسائل / ٥ / ٤٠٩ - ٤١٠، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجماعه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٢

المدينه مرّتين. «١»

الثالث: الحريه.

و قد ذكرها الأ-كثر شرطاً في البابين، فذكرها أبو يعلى و النووى شرطاً في الإمام، و كذلك في الفقه على المذاهب الأربعة، مدعيًا الاتفاق.

و في قضاء المبسوط في شرائط القاضى:

«أن يكون بالغاً عاقلاً حرّاً ذكراً.» «٢»

و لكن في قضاء الشرائع:

«و هل يشترط الحريّه؟ قال في المبسوط: نعم. و الاقرب انه ليس شرطاً.» «٣»

و في المسالك:

«اشتراط الحرية فى القاضى مذهب الأ-كثر و منهم الشيخ و اتباعه، لأن القضاء ولا-يه و العبد ليس محلا- لها، لاشتغاله عنها باستغراق وقته لحقوق المولى. و لأنه من المناصب الجليله التى لا تليق بحال العبد.» «٤»

و فى قضاء بدايه المجتهد:

«و أما اشتراط الحرية فلا خلاف فيه.» «٥»

أقول: يمكن أن يستدل لاشتراط الحرية بقوله- تعالى-: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ، وَ مَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَ جَهْرًا، هَلْ يَسْتَوُونَ؟» «٦»

و قد استدلوا بالآيه على الحجر عليه فى العقود و الإيقاعات أيضا. و الولاية و القضاء يستلزمان التصرف فى الأمور، فلا يناسبان الحجر الشرعى. هذا.

و لكن يمكن أن يقال إن الظاهر من عدم قدره فى الآيه عدم قدره عرفا

أبي داود ١١٨ / ٢ كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، الباب ٣ (باب فى الضرير يولى).

(٢) - المبسوط ١٠١ / ٨.

(٣) - الشرائع ٤٨ / ٤.

(٤) - المسالك ٣٥١ / ٢.

(٥) - بدايه المجتهد ٢ / ٤٤٩.

(٦) - سورة النحل (١٦)، الآيه ٧٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٣

لا شرعا، حيث إنَّ العبد لوقوعه تحت سلطه الغير خارجا ينزل غالبا عن النشاطات إلا فيما أمر به المولى. و يشهد لذلك قسيمه، أعنى قوله: «فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَ جَهْرًا.»

و كذا قوله فى الآيه التاليه: «وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَبْكَمٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ...»

فلو فرض عبد شجاع قوى الإراده، بحيث لا- تمنعه عبوديته عن تدبيره و نشاطه، و أذن له المولى أيضا فى قبول المسئوليه فأى مانع عن ذلك، على فرض شمول عمومات الأدله و إطلاقاتها له؟ و كون ارتفاع الحجر الشرعى دائرا مدار الإذن لا يضر بعد الاطمينان ببقاء الإذن، أو استيجاره من مولاه مده ممتده لذلك. مضافا إلى أن احتمال ارتفاع الإذن كاحتمال طرؤ الموت، فلا يكون مانعا عن قبول الولايه.

و ليست العبوديه نقصا شرعيا كى تمنع عن قبول الولايه، و لذا يصح إمامته للجماعه كما دلّت عليها أخبار كثيره، فراجع «١».

و فى صحيح مسلم عن يحيى بن حصين، قال سمعت جدّتى تحدّث أنها سمعت النبى «ص» يخطب فى حجه الوداع و هو يقول: «و لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و اطيعوا.» «٢»

و فى روايه أخرى: «إن أمر عليكم عبد مجدّع- حسبها قالت أسود- يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و أطيعوا.» «٣»

و الذى يسهّل الخطب أن موضوع البحث منتف فى أعصارنا.

الرابع: القرشيه.

اشاره

وقد شرطها في الإمامة أكثر من تعرض للمسألة من

علماء السنه، كالماوردى، و أبى يعلى، و النووى، و الفقه على المذاهب الأربعة و غيرهم، بل ادعى كثير منهم الاتفاق عليها. نعم، فى مقدمه ابن خلدون:

(١)- الوسائل ٥ / ٤٠٠، الباب ١٦ من أبواب صلاه الجماعة.

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٨، كتاب الإمامه، الباب ٨ (باب وجوب طاعه الأمراء فى غير معصيه)، الحديث ١٨٣٨.

(٣)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٨، كتاب الإمامه، الباب ٨ (باب وجوب طاعه الأمراء فى غير معصيه).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٤

«و اختلف فى شرط خامس، و هو النسب القرشى.» (١)

و أما نحن الإماميه القائلون بإمامه الأئمه الاثنى عشر بالنصّ فكونهم - عليهم السلام - من قريش من ولدها شم واضح. و لكن اشتراط القرشيه فى الحكام فى عصر الغيبه مما لا- دليل عليه عندنا، بل لعله مقطوع العدم و لا سيما على القول بكون الفقهاء منصوبين من قبل الأئمه «ع» فانهم يصيرون نظير مالك الأ-شتر و غيره من المنصوبين من قبل أمير المؤمنين، و نظير العمال المنصوبين من قبل رسول الله «ص» فى عصره. نعم، مع تعدد الواجد للشرائط و التساوى فيها يمكن تفضيل الهاشمى على غيره، كما قيل به فى إمام الجماعة أيضا و إن لم نجد به دليلا.

و كيف كان فلنذكر بعض الأخبار المتعرضه لوصف القرشيه فى المقام

مع بيان المراد منها:

١- ما فى البحار عن العيون، عن الرضا «ع» عن آبائه «ع» قال: «قال النبى «ص»: «الأئمه من قريش.»» (٢)

٢- ما فى نهج البلاغه: «إن الأئمه من قريش، غرسوا فى هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم و لا تصلح الولاه من غيرهم.»

«٣»

أقول: قوله: «فى هذا البطن»، لعله إشاره إلى نفسه. و الظاهر أن الحصر إضافى بالنسبه الى المدعين فى قباله و قبالي ولده المنصوبين.

(١) - مقدمه ابن خلدون / ١٣٥، الفصل ٢٦ من الفصل ٣ من الكتاب الأول.

(٢) - بحار الأنوار ١٠٤ / ٢٥، كتاب الإمامه، باب أن الأئمه من قريش ...، الحديث ١، عن عيون أخبار الرضا ٢ / ٦٣، الباب ٣١، الحديث ٢٧٢.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٤٣٧؛ عبده ٢ / ٣٧؛ لح / ٢٠١، الخطبه ١٤٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٥

و ابن أبي الحديد المعتزلى لما رأى عدم موافقه كلامه - عليه السلام - هنا لما يعتقد قال:

«إنّ المراد به كمال الإمامه، كما حمل قوله «ص»: «لا صلاه لجار المسجد إلا في المسجد»، على نفي الكمال، لا نفي الصحه.»
«١»

و فيه انه خلاف الظاهر جدًّا، و لا سيما بملاحظه التعبير بقوله «لا تصلح».

٣- ما فى روايه عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا «ع» فى أوصاف الإمام: «و هو نسل المطهره البتول، لا مغمز فيه فى نسب و لا يدانيه ذو حسب، فى البيت من قريش و الذروه من هاشم و العتره من آل الرسول.» «٢»

٤- ما فى روايه طارق بن شهاب عن أمير المؤمنين: «فهو فى الذروه من قريش و الشرف من هاشم.» «٣»

و أما الأخبار من طرق السنه فكثيره و قد كانت مستمسكا فى السقيفه للاحتجاج على الأنصار و تخطتتهم حين قالوا «منا أمير و منكم أمير.» منها:

٥- ما فى صحيح مسلم عن أبى هريره: قال رسول الله «ص»: «الناس تبع لقريش فى هذا الشأن؛ مسلمهم تبع لمسلمهم، و كافرهم تبع لكافرهم.» «٤» و نحوه غيره. و فى حاشيه الكتاب قال:

«جمله الحديث و إن كانت خبريه لكنها بمعنى الأمر، أى ايتّموا بقريش و كونوا تبعاً لهم.»

أقول: لا يخفى بطلان هذا

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٨٨ / ٩.

(٢)- بحار الأنوار ١٢٦ / ٢٥، باب جامع في صفات الإمام و...، الحديث ٤.

(٣)- بحار الأنوار ١٧٢ / ٢٥، باب جامع في صفات الإمام و...، الحديث ٣٨.

(٤)- صحيح مسلم ١٤٥١ / ٣، كتاب الإمامه، الباب ١ (باب الناس تبع لقريش...)، الحديث ١٨١٨. والحاشيه من طبعه أخرى ١٦ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٦

كفّار قريش، فبقريته الجملة الثانيه يعلم كون كل منهما جمله خبريه. و ليس الخبر عاما لجميع الأعصار و الأمصار، و إلا لكان كذبه واضحا، فالمراد الإخبار عن زمانه و بيئته، نظير ما يقول أحدنا: الناس كذا و كذا، و يريد الإخبار عن الناس في عصره و بيئته.

و يشهد لذلك ما رواه عبد الرزاق في المصنف عن الزهري، قال: قال رسول الله: «الأنصار أعفّه صبر. و الناس تبع لقريش؛ مؤمنهم تبع لمؤمنهم، و فاجرهم تبع لفاجرهم.» (١) فبقريته المقابله للأنصار يعرف أن المراد أن قريشا لقوتهم في الجسم و الروح، أو لشخصيتهم و اعتبارهم بين الناس و كون سدانه الكعبه لهم يتقدمون قهرا و يصير الأنصار تبعا لهم. و كيف كان فلا يستفاد من هذا الحديث حكم شرعي.

و نظيره ما رواه جابر بن عبد الله، عن النبي «ص»: «الناس تبع لقريش في الخير و الشر.» (٢) لوضوح أنه «ص» لا يأمر بالمتابعه في الشر، فليس الكلام إنشاء.

٦- و في صحيح البخارى عن جابر بن سمره، قال: سمعت النبي «ص» يقول: «يكون اثنا عشر أميرا.» فقال كلمه لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «كلهم من قريش.» (٣)

و في الترمذى عن جابر

بن سمره، قال: قال رسول الله: «يكون من بعدى اثنا عشر أميرا». قال: ثم تكلم بشىء لم افهمه، فسألت الذى يلينى، فقال: قال: «كلهم من قريش». «٤»

(١)- المصنف ١١ / ٥٥، باب فضائل قريش، الحديث ١٩٨٩٤.

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٥١، كتاب الإمارة الباب ١ (باب الناس تبع لقريش...)، الحديث ١٨١٩.

(٣)- صحيح البخارى ٤ / ٢٤٨، كتاب الأحكام.

(٤)- سنن الترمذى ٣ / ٣٤٠، الباب ٤٠ من كتاب الفتن، الحديث ٢٣٢٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٧

و فى صحيح مسلم عن جابر بن سمره، قال دخلت مع أبى على النبى «ص» فسمعتة يقول: «إن هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه». قال: ثم تكلم بكلام خفى علىّ، قال فقلت لأبى: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش».

و فى بعض رواياته: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا».

و فى بعضها: «لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثنى عشر خليفه».

و فى بعضها: «لا يزال هذا الأمر عزيزا إلى اثنى عشر خليفه».

و فى بعضها: «لا يزال هذا الدين عزيزا منيعا إلى اثنى عشر خليفه».

و فى بعضها: «لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعه، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفه».

و فى ذيل الجميع قوله: «كلهم من قريش» «١»

أقول: الراوى فى جميع هذه الروايات هو جابر بن سمره بن جندب، و كان مع أبيه و لم يسمع الجمله الأخيره بنفسه حتى رواها له أبوه. و ربما نظمئن بعدم تعدد الواقعه. فهى واقعته واحده و انما اختلف النقل باختلاف الرواه عن جابر. و النقل بالمعنى كان شائعا بين الرواه.

و بالجمله على فرض صحه الخبر لا يعرف عين الجمله الصادره عن

النبي «ص» فالمعتبر هو القدر المشترك منها.

و اختلف الشراح في المراد من الروايه. فقيل: المراد بالاثني عشر خليفه:

مستحقوا الخلافة من أئمة العدل. و قيل الخلفاء الذين اجتمعت عليهم الأمة كلها. و قيل غير ذلك. و الظاهر هو الأول. و ينطبق هذا الخبر على ما نذهب إليه من امامه الأئمة الاثني عشر، المنصوص عليهم من قريش و من بطن هاشم.

و لعل المقصود تكليف الناس بقبول إمامه الاثني عشر و التسليم لهم، فتأمل.

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٢ و ١٤٥٣، كتاب الإمامه، الباب ١ (باب الناس تبع لقريش ...)، الحديث ١٨٢١ و ١٨٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٨

و كيف كان فلا دلالة في الحديث على اعتبار القرشيه في الفقيه العادل المنتخب في عصر الغيبه، اذ الجملة ترتبط بالاثني عشر، فلا تدل على اعتبار القرشيه في غيرهم.

٧- و ما في غيبه النعماني عن البزاز بسنده، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله «ص»: «لن يزال هذا الأمر قائما إلى اثني عشر قيما من قريش.» و روى أيضا عنه «ص» نحو ذلك بعبارة أخرى «١».

٨- و ما في الغيبه أيضا عن عمر بن شيبه (عثمان بن ابي شيبه خ. ل) بسنده، عن أبي جحيفه، قال: كنت عند رسول الله «ص» و هو يخطب و عمى جالس بين يدي رسول الله «ص»: «لا يزال أمرنا صالحا حتى يصير اثنا عشر خليفه، كلهم من قريش.» «٢»

و وزان هذين الخبرين أيضا وزان ما سبق.

٩- و ما في مسلم عن عبد الله، قال: قال رسول الله «ص»: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان.» «٣»

و رواه البخاري أيضا عن ابن عمر، إلا أنه

قال: «ما بقى منهم اثنان.» «٤» و الظاهر أن نقل مسلم أصح كما لا يخفى. و ظاهر الجملة الخبر، لا الإنشاء.

و على فرض صحه الخبر فهو ينطبق على ما نعتقده من بقاء الإمام الثانى عشر حيا.

و فى أصول الكافى عن يونس بن يعقوب، عن أبى عبد الله «ع» قال: سمعته يقول: «لو لم يكن فى الأرض إلا اثنان لكان الإمام أحدهما.» «٥» بناء على كون المراد

(١)- الغيبة للنعمانى / ٧٥ (طبعه أخرى / ١١٩)، الباب ٦ (باب ما روى فى الأئمة الاثنى عشر من طرق العامه).

(٢)- الغيبة للنعمانى / ٧٨ (طبعه أخرى / ١٢٥)، الباب ٦.

(٣)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٢، كتاب الإمارة، الباب ١ (باب الناس تبع لقريش ...)، الحديث ١٨٢٠.

(٤)- صحيح البخارى ٢ / ٢٦٥، باب مناقب قريش.

(٥)- الكافى ١ / ١٨٠، كتاب الحججه، باب أنه لو لم يبق فى الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحججه، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٧٩

بالإمام فيه إمام الأصل المعصوم.

و لعل قوله «ع» فى حديث الثقلين: «لن يتفرقا حتى يردا علىّ الحوض»، أيضا دليل على بقاء العتره ملازمه للكتاب الى يوم اللقاء. فيكون الحديث من أدله حياه المهدي «ع» و بقاءه، فتدبر.

١٠- و ما فى الترمذى: كان ناس من ربيعه عند عمرو بن العاص، فقال رجل من بكر بن وائل: لتنتهين قريش، أو ليجعلن الله هذا الأمر فى جمهور من العرب غيرهم، فقال عمرو بن العاص: كذبت، سمعت رسول الله «ص» يقول:

«قريش و لاه الناس فى الخير و الشر الى يوم القيامة.» «١»

و فيه أولا أن الراوى لا يعتمد عليه. و ثانيا ما عرفت من أن ذكر الشر دليل على عدم كون الجملة بمعنى الأمر، فيكون خبرا

و لا محاله يجب تأويله بنحو و إلا يكون كذبه واضحا. و ثالثا أن خيرا آخر رواه قرينه: معاويه يكذب إطلاق هذا الخبر.

ففى البخارى عن محمد بن جبير بن مطعم أنه بلغ معاويه و هو عنده فى وفد من قريش أن عبد الله بن عمرو بن العاص يحدث أنه سيكون ملك من قحطان، فغضب معاويه فقام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد، فإنه بلغنى أن رجالا- منكم يتحدثون أحاديث ليست فى كتاب الله و لا تؤثر عن رسول الله «ص» فأولئك جهالكم. فإياكم و الأمانى التى تضل أهلها، فإنى سمعت رسول الله «ص» يقول: «إن هذا الأمر فى قريش لا- يعاديهم أحد إلا- كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين.» «٢» فقيده بإقامتهم للدين.

و قد أطلنا البحث فى المسألة من جهة اعتبار أكثر إخواننا السنه وصف القرشيه فى الولاة الى يوم القيامة.

(١)- سنن الترمذى ٣/ ٣٤٢، الباب ٤٢ من أبواب الفتن، الحديث ٢٣٢٨.

(٢)- صحيح البخارى ٢/ ٢٦٥، باب مناقب قريش.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٠

و نحن نقول: إن الأئمة الاثنى عشر من قريش و من بطن هاشم، و هم أمير المؤمنين و أولاده الأحد عشر «ع». و أما الحكام فى عصر الغيبه فهم نظير الحكام المنصوبين من قبل رسول الله و أمير المؤمنين لا يعتبر فيهم القرشيه و لا العصمه. نعم، يشترط فيهم ما مرّ من الشروط. هذا.

و لكن فى المصنف لعبد الرزاق عن معمر عن الزهرى، عن سليمان بن أبى حشمه أن رسول الله «ص» قال: «لا- تعلموا قريشا و تعلموا منها، و لا تتقدموا قريشا و لا تتأخروا عنها، فإن للقرشى قوه الرجلين

من غيرهم، يعنى فى الرأى. «١»

فلو صحّ سند الحديث و تمّ أمكن القول بلزوم تقديم القرشى أو رجحانه على غيره على فرض تحقق سائر الصفات المعتره فيه. و يؤيد مضمون الحديث أن اليأس فى نسائهم يتحقق بعد الستين. و الجسم و الرأى توأمان غالباً فى القوه و الضعف. اللهم إلا أن يقال: إن ظاهر الحديث هو الإرشاد المحض، و ليس بصدد بيان التكليف أو الوضع، فتأمل.

الخامس: العصمه.

اشاره

فقد قال باعتبارها فى الإمام أصحابنا الإماميه. و يستفاد ذلك من أخبار كثيره.

[كلمات الأصحاب فى اعتبار العصمه]

قال العلامة فى كشف المراد- شرح تجريد الاعتقاد:

«ذهبت الإماميه و الإسماعيليه الى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً. و خالف فيه جميع الفرق. و الدليل على ذلك وجوه...» «٢»
و قال فى التذكرة ما حاصله:

«يجب أن يكون الإمام معصوماً عند الشيعة. لأن مقتضى لوجوب الإمامه و نصب الإمام جواز الخطأ على الأمه، فلا يجوز وقوع الخطأ منه و إلا لوجب أن يكون له إمام آخر، و يتسلسل. فلهذا وجب أن يكون معصوماً. و لأنه أوجب علينا

(١)- المصنف ١١/ ٥٤، باب فضائل قریش، الحديث ١٩٨٩٣.

(٢)- كشف المراد/ ٢٨٦، المسأله ٢ من المقصد ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨١

طاعته و امتثال أوامره، لقوله- تعالى:- «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ». فلو لم يكن معصوماً لجاز أن يأمر بالخطأ؛ فإن وجب علينا اتباعه لزم الأمر بالضدين و هو محال.

و يجب أن يكون منصوصاً عليه من الله أو من النبى «ص» أو ممن ثبتت إمامته بالنص منهما، لأن العصمه من الأمور الخفيه التى لا يمكن الاطلاع عليها، فلو لم يكن منصوصاً عليه لزم تكليف ما لا يطاق.» «١»

فاستدل على اعتبار العصمة في الإمام بوجهين، و جعل اعتبارها دليلا على كون الإمامه بالنص. اشعاراً برّد المخالفين القائلين بانعقادها بالبيعة و الانتخاب العمومي.

و قد كثر كلام الأصحاب في تفسير العصمة. و في روايه عن علي بن الحسين «ع»: «قيل له يا بن رسول الله، فما معنى المعصوم؟ فقال: «هو المعتصم بحبل الله. و حبل الله هو القرآن، لا يفترقان الى يوم القيامة.» «٢»

و في روايه هشام بن الحكم،

عن أبي عبد الله: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله. وقد قال الله - تبارك و تعالی -: «وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.» (٣)

أقول: البحث في عصمه النبي الأكرم «ص» و الأئمة الاثني عشر، أو الأنبياء و أوصيائهم بحث كلامي اعتقادي، و ليس المقام مقام التعرض له. و نحن الشيعة الإماميه نعتقد بذلك للإجماع و الأخبار الكثيره: ففي بعضها: «علی «ع» و الأئمه من ولده معصومون.» و في بعضها: «كاتبنا علی «ع» لم يكتبنا عليه ذنبا.» و في بعضها «الإمام منا لا يكون إلا معصوما.» و في بعضها: «الأنبياء و أوصيائهم لا ذنوب لهم لأنهم معصومون مطهرون.» إلى غير ذلك من المضامين. «٤» و ليس بحثنا هنا في هذه الأمور.

(١)- التذکره ١ / ٤٥٢-٤٥٣.

(٢)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٩٤، كتاب الإمامه، باب عصمتهم و لزوم عصمه الإمام «ع»، الحديث ٥.

(٣)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٩٤، باب عصمتهم و لزوم عصمه الإمام «ع»، الحديث ٦.

(٤)- راجع بحار الأنوار ٢٥ / ١٩١-٢١١، باب عصمتهم و لزوم عصمه الإمام «ع».

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٢

و إنما البحث في أنه هل تعتبر العصمه في والى المسلمين مطلقا أم لا؟ و لا يخفى أنه لو قيل بذلك فكأنه صار نقضا و هدمًا لما أثبتناه الى هنا من ثبوت الولاية للفقيه العادل في عصر الغيبه.

و لا يصح الاستدلال لهذه المسأله المطلقه بتلك الأخبار المشار اليها، لاختصاصها بالأنبياء و أوصيائهم و الأئمه الاثني عشر، بل بالأخبار التي يستفاد منها اعتبار العصمه في الإمام بنحو الاطلاق و أن الإمامه مقام شامخ إلهي تثبت بالنص لا بالاختيار و الانتخاب.

[الأخبار في اعتبار العصمه]

١- فمن هذه الأخبار الخبر الطويل

لعبد العزيز بن مسلم، رواه الكليني في أصول الكافي، و الصدوق في كتبه، و ذكر في تحف العقول، و غيبه النعماني، و الاحتجاج أيضا باختلاف في بعض الالفاظ و ذكره في البحار (١).

ففي الكافي: «أبو محمد القاسم بن العلاء- رفعه- عن عبد العزيز بن مسلم، قال: كنا مع الرضا «ع» بمرو فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مقدمنا، فأداروا أمر الإمامه، و ذكروا كثرة الاختلاف فيها، فدخلت على سيدي «ع» فأعلمته خوض الناس فيه، فتبسم «ع» ثم قال: «يا عبد العزيز، جهل القوم و خدعوا عن آرائهم. ان الله- عزّ و جلّ- لم يقبض نبيه حتى أكمل له الدين ... و أقام لهم عليا «ع» علما و إماما. و ما ترك لهم شيئا يحتاج إليه الأمة إلا بيّنه. فمن زعم أن الله- عزّ و جلّ- لم يكمل دينه فقد ردّ كتاب الله، و من ردّ كتاب الله فهو كافر به. هل يعرفون قدر الإمامه و محلها من الأمة فيجوز فيها اختيارهم؟! إن الإمامه أجلّ قدرا و أعظم شأنًا و أعلا مكانا و أمنع جانبا و أبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم أو يقيموا إماما باختيارهم ... فهي في ولد علي «ع» خاصه إلى يوم القيامة، إذ لا نبي بعد محمد «ص» فمن

(١)- راجع الأمالى للصدوق / ٥٣٦- ٥٤٠، المجلس ٩٧، الحديث ١؛ و عيون أخبار الرضا ١ / ٢١٦- ٢٢٢، الباب ٢٠، الحديث ١؛ و كمال الدين / ٦٧٥- ٦٨١ (الجزء ٢)، الباب ٥٨، الحديث ٣١؛ و معاني الاخبار / ٩٦- ١٠١، باب معنى الإمام المبين، الحديث ٢؛ و تحف العقول / ٤٣٦- ٤٤٢؛ و الغيبه للنعماني / ١٤٥- ١٤٩ (طبعه أخرى / ٢١٦- ٢٢٤)، الباب

١٣ (باب ما روى فى صفته ...)، الحديث ٤؛ و الاحتجاج / ٢٣٨ - ٢٤٠ (الجزء ٢) (طبعه أخرى ٢ / ٢٢٦ - ٢٣٠)؛ و بحار الأنوار / ٢٥
١٢٠-١٢٨ كتاب الإمامه، باب جامع فى صفات الإمام ...

الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٣

أين يختار هؤلاء الجهال؟ إن الإمامه هى منزله الأنبياء وارث الأوصياء. إن الإمامه خلافه الله و خلافه رسول الله «ص» و مقام أمير المؤمنين و ميراث الحسن و الحسين - عليهما السلام - إن الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين. إن الإمامه أسّ الإسلام النامى و فرعه السامى. بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد، و توفير الفىء و الصدقات، و إمضاء الحدود و الأحكام، و منع الثغور و الأطراف. الإمام يحلّ حلال الله و يحرم حرام الله، و يقيم حدود الله و يذبّ عن دين الله، و يدعو الى سبيل ربه بالحكمه و الموعظه الحسنه و الحجّه البالغه. الإمام كالشمس الطالع المجلّله بنورها للعالم ... الإمام أمين الله فى خلقه و حجته على عباده و خليفته فى بلاده، و الداعى الى الله و الذّاب عن حرم الله. الإمام المطهر من الذنوب و المبرأ عن العيوب، المخصوص بالعلم، الموسوم بالحلم. نظام الدين و عزّ المسلمين و غيظ المنافقين و بوار الكافرين. الإمام واحد دهره؛ لا يدانيه أحد و لا يعادله عالم و لا يوجد منه بدل و لا له مثل و لا نظير. مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له و لا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب. فمن ذا الذى يبلغ معرفه الإمام أو يمكنه اختياره ... فأين الاختيار من

هذا و أين العقول عن هذا؟ و أين يوجد مثل هذا؟! أ تظنون أن ذلك يوجد في غير آل الرسول محمد «ص» كذبتهم و الله أنفسهم و منتهم الأباطيل ...

رغبوا عن اختيار الله و اختيار رسول الله و أهل بيته الى اختيارهم، و القرآن يناديهم: «و رَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَ يَخْتَارُ. مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ.» «١» و قال- عز و جل-: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لَأَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ.» «٢» ... فكيف لهم باختيار الإمام؟ و الإمام عالم لا يجهل، و راع لا ينكل، معدن القدس و الطهاره و النسك و الزهاده و العلم و العباده، مخصوص بدعوه الرسول و نسل المطهره البتول، لا- مغمز فيه في نسب و لا- يدانيه ذو حسب، فالبيت من قريش و الذروه من هاشم و العتره من الرسول و الرضا من الله- عزّ و جلّ-، شرف الأشراف و الفرع من عبد مناف. نامى العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامه، عالم بالسياسه، مفروض الطاعه، قائم بأمر الله- عزّ و جلّ-، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله ... و إن العبد إذا اختاره الله- عزّ و جلّ- لأمر عبادته شرح صدره لذلك، و أودع قلبه يناييع الحكمه، و ألهمه العلم إلهاما فلم يعى بعده بجواب و لا يحير فيه عن الصواب. فهو معصوم مؤيد موفق مسدد قد أمن من الخطايا و الزلل

(١)- سورة القصص (٢٨)، الآية ٦٨.

(٢)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٣٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٤

و العثار، يخصّه الله بذلك ليكون حجّته على عبادته و شاهده

على خلقه. و ذلك فضل الله يؤتیه من یشاء و الله ذو الفضل العظیم. فهل یقدرون على مثل هذا فیختارونه أو یكون مختارهم بهذه الصفه فیقدمونه؟ الحدیث. «١»

٢- و فی خبر سلیمان بن مهران، عن أبی عبد الله «ع» قال: «عشر خصال من صفات الإمام: العصمه، و النصوص، و أن یكون أعلم الناس و أتقاهم لله، و أعلمهم بكتاب الله، و أن یكون صاحب الوصیه الظاهره، و یكون له المعجز و الدلیل ...» «٢»

٣- و فی خبر العیاشی، عن أبی عمرو الزبیری، عن أبی عبد الله «ع»: «ان مما استحققت به الإمامه التطهیر و الطهاره من الذنوب و المعاصی الموبقه التي توجب النار، ثم العلم المنور بجميع ما یحتاج الیه الأئمه من حلالها و حرامها، و العلم بكتابها ...» «٣»

٤- و عن تفسیر النعمانی، عن أمير المؤمنین «ع»: «و الإمام المستحق للإمامه له علامات. فمنها أن یعلم أنه معصوم من الذنوب كلها، صغیرها و کبیرها، لا یزل فی الفتیا و لا یخطئ فی الجواب، و لا یسهو، و لا ینسى، و لا یلهو بشیء من أمر الدنیا.» «٤»

٥- و فی خبر سلیم بن قیس، قال سمعت أمير المؤمنین «ع» یقول: «إنما الطاعه لله - عز و جل - و لرسوله و لولاه الأمر، و إنما أمر بطاعه أولى الأمر لأنهم معصومون مطهرون لا یأمرون بمعصیه.» «٥»

٦- و فی خبر العیون فیما كتب الرضا «ع» للمأمون: «لا یفرض الله - تعالی - طاعه من یعلم انه یضلهم و یغویهم ...» «٦»

(١) - الکافی ١ / ١٩٨، کتاب الحججه، باب نادر جامع فی فضل الإمام و صفاته، الحدیث ١.

(٢) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٤٠، کتاب الإمامه، باب جامع فی صفات الإمام و ... الحدیث

(٣)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٤٩، باب جامع فى صفات الإمام و ... الحديث ٢٤.

(٤)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٦٤، باب جامع فى صفات الإمام و ... ذيل الحديث ٣٢.

(٥)- بحار الأنوار ٢٥ / ٢٠٠، باب عصمتهم و لزوم عصمه الإمام «ع»، الحديث ١١.

(٦)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٩٩، باب عصمتهم و لزوم عصمه الإمام «ع»، الحديث ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٥

٧- و فى خبر الخصال: «قوله- عزّ و جلّ-: لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (١)، عنى به أن الإمامه لا تصلح لمن قد عبد صنما أو وثنا، أو أشرك بالله طرفه عين و إن أسلم بعد ذلك. و الظلم وضع الشىء فى غير موضعه. و أعظم الظلم الشرك. قال الله- عزّ و جلّ-: إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (٢).

و كذلك لا تصلح الإمامه لمن قد ارتكب من المحارم شيئا، صغيرا كان أو كبيرا و إن تاب منه بعد ذلك. و كذلك لا يقيم الحد من فى جنبه حدّ. فإذا لا يكون الإمام إلا معصوما. و لا تعلم عصمته إلا بنصّ الله- عزّ و جلّ- عليه على لسان نبيه «ص» لأنّ العصمه ليست فى ظاهر الخلقه فترى كالسواد و البياض و ما أشبه ذلك. و هى مغيبه لا تعرف إلا بتعريف علّام الغيوب- عزّ و جلّ- «٣»

أقول: الخبر الأخير وقع فى ذيل خبر طويل رواه الصدوق فى أبواب الخمسه من الخصال عن مفضل بن عمر، عن الصادق «ع» و الظاهر كون قطعه كبيره من آخر الخبر من كلام الصدوق لا من الروايه، كما ذكر فى حاشيه الخصال أيضا. «٤»

و ما ذكرناه هنا أيضا من هذه القطعه، فراجع.

و أما سائر الأخبار التى ذكرناها فمحصل الكلام

فيها أن لفظ الإمام كما مرّ سابقاً بمشتقاته كأنه مأخوذ من كلمه الإمام بفتح الهمزة، فيراد به من يكون أمام الإنسان حقيقه أو اعتباراً، و يكون قدوه له في صلاته أو حجّه أو جميع أمورهِ.

و لا محاله طبع القدوه يقتضى أن يكون معصوماً من الخطأ و العصيان حتى يصح الأمر بإطاعته بنحو الإطلاق. و العصمه و سائر الفضائل النفسيه مما لا- يطلع عليها غالباً إلما البارى- تعالى- أو نبيّه بالوحى. فالإمام لا يكون إلا منصوباً من قبل الله- تعالى-، منصوباً عليه. و المنسوب من قبل الله- تعالى- للإمامه مباشره لا يكون إلا معصوماً.

و هذا هو المراد بالأخبار المذكوره و لا سيما خبر عبد العزيز الطويل.

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ١٢٤.

(٢)- سورة لقمان (٣١)، الآيه ١٣.

(٣)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٩٩، باب عصمتهم و لزوم عصمه الامام «ع» الرقم ١٠، عن الخصال.

(٤)- الخصال / ٣٠٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٦

و لكن هنا ملاحظه أخرى، و هى أن أصول مسئوليات الإمام و تكاليفه ثلاثه:

١- بيان أحكام الله- تعالى- و حفظها من البدع و الأوهام. ٢- حفظ نظام المسلمين على أساس الإسلام و إجراء أحكام الإسلام و قوانينه. ٣- إداره أمر القضاء و فصل الخصومات.

و قد تعرض في خبر عبد العزيز للأول بقوله: «الإمام يحلّل حلال الله، و يحرم حرام الله.» و للثانى بقوله: «نظام المسلمين،» الى قوله: «و منع الثغور و الاطراف.» و ذكر الثالث فى خبر سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله «ع» قال: «اتقوا الحكومه، فإن الحكومه إنما هى للإمام العالم بالقضاء، العادل فى المسلمين: لنبى (كئبى) أو وصى نبى.» «١»

فهذه الثلاثه من شئون الإمام. و الإمام هو المرجع فيها

أولاً وبالذات. و أنت تعلم أن كل واحد من هذه الشؤون الثلاثة اتسعت دائرته بسعه أراضى الإسلام و بلاده. و الإمام المنصوب حتى فى عصر الظهور أيضاً لم يكن يتمكن من المباشرة لجميع الأعمال. و لا- يمكن الالتزام بتعطيلها أيضاً لذلك. فلا محاله يفوض كل أمر إلى شخص أو مؤسسه.

و قد دلت أخبار كثيره على إحاله الفتيا الى مثل أبان بن تغلب، و زكريا بن آدم، و العمرى، و ابنه و غيرهم من فقهاء الأصحاب. و كذلك أمر القضاء، كما دلت عليه مقبوله عمر بن حنظله و غيرها. بل السياسه بشؤونها أيضاً كذلك. فما لك الأشر مثلاً نصب حاكماً على مصر من قبل أمير المؤمنين «ع» و قد أمره «ع» بتفويض كل عمل إلى أهله من العمال و القضاء، و لم يكن مالك و سائر الأصحاب معصومين.

فكذلك لا مانع من تفويض الأعمال الثلاثة فى عصر الغيبه الى الفقهاء العدول. و الأصحاب لا يخالفون فى جواز تصدى الفقهاء لمنصبى الفتيا و القضاء فى عصر الغيبه، بل يوجبون ذلك مع تطرق احتمال الخطأ و تسرّ به إلى ما يصدر عنهم أيضاً و عدم كونهم معصومين. فلم لا يلتزمون بذلك فى حفظ النظام و السياسه؟

(١)- الوسائل ٧/١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٧

و قد قال الإمام «ع» فى هذا الخبر: «إن الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين. إن الإمامه أسّ الإسلام النامى و فرعه السامى. بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد، و توفير الفىء و الصدقات، و إمضاء الحدود و الأحكام و منع

فهل يمكن الالتزام بتعطيل جميع ذلك في عصر الغيبة و أن الله- تعالى- أعرض عن نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين و إقامة الفرائض و منع الثغور و الأطراف بسبب غياب الإمام المعصوم؟!

و كيف يجوز للفقهاء العدول الأقوياء أن يتركوا المسلمين مأسورين تحت سيطره عملاء الكفر و الفساد و الصهاينة الطغاه، و لا يوجبون الإقدام على نجاتهم بعذر الانتظار لدوله وليّ العصر «ع»؟! و قد قال أمير المؤمنين «ع»: «أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظه ظالم و لا سغب مظلوم.» «١»

و قد ورد أن موسى بن جعفر «ع» قال لعلى بن يقطين: «إن لله- تبارك و تعالى- مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه.» «٢» و كان وزيراً لهارون فكتب إلى الإمام «ع»: «إن قلبي يضيق مما أنا عليه من عمل السلطان، فإن أذنت- جعلني الله فداك- هربت منه.» فرجع الجواب: «لا آذن لك بالخروج من عملهم، و اتق الله.» «٣»

و قال زيد الشحام: سمعت الصادق، جعفر بن محمد «ع» يقول: «من تولّى أمراً من أمور الناس فعدل و فتح بابه و رفع سترة و نظر في أمور الناس كان حقاً على الله أن يؤمن روعته يوم القيامة و يدخله الجنة.» «٤»

فنقول: لو فرض أن أمثال على بن يقطين العاملين في حكومات الظلمة تمكنوا من هدم حكومه أمثال هارون من أساسها و القيام مقامهم لغرض إشاعه العدل

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٥٢؛ عبده / ١ / ٣٢؛ لح / ٥٠، الخطبه ٣.

(٢)- الوسائل ١٢ / ١٣٩، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٢ / ١٤٣، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٦.

(٤)- الوسائل ١٢ / ١٤٠، الباب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٨

و الدفع عن أولياء الله و رفع الفساد، فهل يمكن القول بعدم جواز ذلك لعدم كونهم معصومين، و أنه إنما يجب عليهم البقاء تحت سيطره هارون و أمثاله من الظالمين و المفسدين فقط ليدفعوا خفيه و تقيه عن بعض الأولياء؟! لا- نظن أن أحدا يلتزم بذلك.

فالحق أن يقال:

إنه مع وجود الإمام المعصوم و التمكن منه لا- يجوز لغيره تقمص الخلافه و الإمارة قطعاً، و على هذه الصورة تحمل الأخبار المذكوره، و لكن مع عدم التمكن منه- بأيّ دليل كان، كما في عصر الغيبه- يجب أن ينوب عنه الفقهاء العدول الأقوياء بقدر الكفايه، لعدم رضا الله- تعالى- بتعطيل شئون الإمامه.

بل قد عرفت منا سابقاً أن حفظ بيضه الإسلام و نظام المسلمين أهم بمراتب من حفظ أموال الغيب و القصير و غير ذلك من الأمور الحسينيه الجزئيه التي يعلم بعدم رضا الشارع بإهمالها. و قد أفتى الفقهاء بالتصدي لها من قبل الفقيه، فإن لم يكن فعدول المؤمنين، بل و فسّاقهم أيضاً مع عدم العدول. فالحكم ثابت بنحو الترتيب.

و قد اشعر خبر سليم، عن أمير المؤمنين «ع» أيضاً بهذا الترتيب. ففيه: «و الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل ... أن لا يعملوا عملاً و لا يحدثوا حدثاً و لا يقدموا يداً و لا رجلاً و لا يبدءوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء و السنه يجمع أمرهم ... هذا أول ما ينبغي أن يفعلوه: أن يختاروا إماماً يجمع أمرهم إن كانت الخيره لهم و يتابعوه و يطيعوه،

و إن كانت الخيره إلى الله - عزّ وجلّ - و إلى رسوله فإن الله قد كفاهم النظر في ذلك و الاختيار. « ١ »

إذ يظهر من الروايه تقدّم الإمام المعصوم الذى اختاره الله، و لكن مع عدم التمكن منه - بأى دليل كان - فالإمامه و أحكامها لا تعطّل، و لا - تفوّض أمور المسلمين و كياناتهم إلى الكفار و الصهاينه و الطواغيت العتاه. بل تصل النوبه إلى الإمام المنتخب من قبل الأمّه، و يجب الإقدام على اختياره و انتخابه بشرائطه، فتدبّر.

(١) - كتاب سليم بن قيس / ١٨٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٨٩

فإن قلت: خطأ العمال و القضاء و اشتباهاتهم فى عصر الإمام المعصوم تجبر من ناحيه الإمام المعصوم بعد انكشاف الخلاف و الخطأ، فلعل هذا هو الفارق بينهم و بين الفقيه فى عصر الغيبه.

قلت: خطأ الفقيه و عماله أيضا يجبر بعد الانكشاف، إذ المفروض عداله الفقيه و حسن ولايته.

و كيف كان: فالأخبار الداله على لزوم عصمه الإمام لا تهدم ما أصلناه و أثبتناه من ولايه الفقيه العادل فى عصر الغيبه، بل هو فى الحقيقه نائب عن الإمام المعصوم الغائب و إن فرض كون انتخاب شخصه مفوّضا إلى الأمّه. كما كان مالك الأشر مثلا نائبا عن أمير المؤمنين «ع» و مفترضا طاعته فى نطاق حكومته. و العصمه إنما تكون شرطا فى خصوص المنصوب من قبل الله أو من قبل النبي الاكرم «ص» مباشره باسمه و شخصه. فعليك بالتدبر التام فى ما حررناه دليلا على دوام الإمامه بالمعنى الأعم، و عدم جواز تعطيلها فى عصر من الأعصار.

السادس: كون الإمام منصوبا عليه.

إشاره

فقد قال باعتبار هذا الشرط أيضا أصحابنا الإماميه، و دلّت عليه أخبارنا.

[كلمات الأصحاب فى ذلك]

قال المحقق الطوسى «ره» فى التجريد بعد اشتراط العصمه فى الإمام:

«و العصمه تقتضى النصّ و سيرته.»

و قال العلامة الحلى «ره» فى شرحه:

«ذهبت الإماميه خاصّه إلى أن الإمام يجب أن يكون منصوفاً عليه. وقالت العبّاسيه إن الطريق إلى تعيين الإمام النص أو الميراث. وقالت الزيديه تعيين الإمام بالنص أو الدعوه إلى نفسه. وقال باقي المسلمين: الطريق إنما هو النص أو اختيار أهل الحل والعقد. والدليل على ما ذهبنا إليه و جهان:

الأول: أنا قد بينا أنه يجب أن يكون الإمام معصوماً، والعصمه أمر خفي لا يعلمها

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٠

الا الله- تعالى-، فيجب أن يكون نصبه من قبله- تعالى-، لأنه العالم بالشرط دون غيره.

الثاني: أن النبي «ص» كان أشفق على الناس من الوالد على ولده، حتى أنه «ع» أرشدهم إلى أشياء لا نسبه لها إلى الخليفه بعده، كما أرشدهم في قضاء الحاجه إلى أمور كثيره مندوبه و غيرها من الوقائع. و كان- عليه و على آله السلام- إذا سافر عن المدينه يوماً أو يومين استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين. و من هذه حاله كيف ينسب إليه إهمال أُمَّته و عدم إرشادهم في أجلّ الأشياء و أسناها و أعظمها قدراً و أكثرها فائده و أشدّ حاجه إليها، و هو المتولى لأمرهم بعده؟! فوجب من سيرته «ص» نصب إمام بعده و النص عليه و تعريفهم إياه، و هذا برهان لَمَى. «١»

و قال فيما مرّ عنه من التذكرة في شروط الإمام:

«١٣- أن يكون منصوفاً عليه من الله- تعالى-، أو من النبي «ص»

أو ممن ثبتت إمامته بالنص منهما، لأن العصمة من الأمور الخفية التي لا يمكن الاطلاع عليها.

فلو لم يكن منصوباً عليه لزم تكليف ما لا يطاق.» (٢)

و أما الأخبار في هذه المسألة:

١- فمنها روايه عبد العزيز بن مسلم الطويله التي مرّت في مسأله اعتبار العصمه، عن الرضا «ع» و فيها: «و أقام لهم عليا «ع» علما و إماما و ما ترك لهم شيئا يحتاج اليه الأئمه إلما بينه. فمن زعم أن الله- عز و جل- لم يكمل دينه فقد ردّ كتاب الله، و من ردّ كتاب الله فهو كافر به. هل يعرفون قدر الإمامه و محلّها من الأئمه فيجوز فيها اختيارهم؟ إن الإمامه أجلّ قدرا و أعظم شأننا و أعلا مكانا و أمتع جانبا و أبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بأرائهم أو يقيموا إماما باختيارهم. إن الإمامه خصّ الله- عزّ و جلّ- بها إبراهيم الخليل «ع» بعد النبوه ... فهي في ولد علي «ع» خاصّه إلى يوم القيامة. إذ لا نبى بعد محمد «ص» فمن أين يختار هؤلاء الجهال؟ ... الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد و لا يعادله عالم

(١)- تجريد الاعتقاد و شرحه كشف المراد/ ٢٨٨، المسأله ٤ من المقصد ٥.

(٢)- التذكرة ١/ ٤٥٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩١

و لا- يوجد منه بدل و لا له مثل و لا نظير. مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له و لا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب، فمن ذا الذي يبلغ معرفه الإمام أو يمكنه اختياره؟! ... و كيف يوصف بـكله أو ينعت بـكنهه أو يفهم شىء من أمره أو يوجد من يقوم مقامه و يغنى غناه. لا، كيف

وَأَنى وَ هُوَ بِحَيْثِ النِّجْمِ مِنْ يَدِ الْمُتَنَاولِينَ وَ وَصَفِ الْوَاصِفِينَ؟ فَأَيْنَ الْإِخْتِيَارِ مِنْ هَذَا وَ أَنى الْعُقُولِ عَنْ هَذَا وَ أَيْنَ يَوْجَدُ مِثْلُ هَذَا؟ أَ تَظُنُّونَ أَنَّ ذَلِكَ يَوْجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ مُحَمَّدٍ «ص» ... رَامُوا إِقَامَةَ الْإِمَامِ بِعُقُولِ حَائِرَةٍ بَائِرَةٍ نَاقِصَةٍ وَ آرَاءِ مُضَلَّةٍ، فَلَمْ يَزِدَادُوا مِنْهُ إِلَّا- بَعْدًا ... رَغِبُوا عَنْ إِخْتِيَارِ اللَّهِ وَ إِخْتِيَارِ رَسُولِ اللَّهِ «ص» وَ أَهْلِ بَيْتِهِ إِلَى إِخْتِيَارِهِمْ وَ الْقُرْآنِ يَنَادِيهِمْ: «وَ رَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَ يَخْتَارُ».

مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ. وَ قَالَ- عَزَّ وَ جَلَّ-: «وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لَأُمُومَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» ... فَكَيْفَ لَهُمْ بِإِخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟ وَ الْإِمَامُ عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ وَ رَاعٍ لَا يَنْكُلُ ... فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ، قَدْ أَمِنَ مِنَ الْخَطَايَا وَ الزَّلَلِ وَ الْعَثَارِ.

يَخْصُهُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ حُجَّةً عَلَى عِبَادِهِ وَ شَاهِدَةً عَلَى خَلْقِهِ. وَ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَ اللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، فَهَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا فَيَخْتَارُونَهُ أَوْ يَكُونُ مَخْتَارَهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَيَقْدَمُونَهُ؟» «١»

٢- وَ فِي الْبَحَارِ عَنْ الْعِيُونَ بِسَنَدِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ: حَضَرَتْ مَجْلِسَ الْمَأْمُونِ يَوْمًا وَ عِنْدَهُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا «ع» وَ قَدْ اجْتَمَعَ الْفُقَهَاءُ وَ أَهْلُ الْكَلَامِ مِنَ الْفِرْقِ الْمَخْتَلِفَةِ، فَسَأَلَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ لَهُ: «يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ، بِأَيِّ شَيْءٍ تَصَحَّحَ الْإِمَامَةُ لِدَعِيهَا؟» قَالَ: «بِالنِّصِّ وَ الدَّلَائِلِ.» «٢»

٣- وَ فِيهِ أَيْضًا عَنِ الْخِصَالِ بِسَنَدِهِ عَنِ سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «ع» قَالَ: «عَشْرُ خِصَالٍ مِنْ صِفَاتِ الْإِمَامِ: الْعِصْمَةُ، وَ النَّصُوصُ (وَ النَّصُّ خ. ل)، وَ أَنْ يَكُونَ

أعلم الناس و أتقاهم لله، و أعلمهم بكتاب الله، و أن يكون صاحب الوصيه الظاهره ...» «٣»

(١)- الكافي ١/ ١٩٨، كتاب الحججه، باب نادر جامع في فضل الإمام و صفاته، الحديث ١.

(٢)- بحار الأنوار ٢٥/ ١٣٤، باب جامع في صفات الإمام و ... من كتاب الإمامه، الحديث ٦.

(٣)- بحار الأنوار ٢٥/ ١٤٠، باب جامع في صفات الإمام و ... الحديث ١٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٢

٤- و فيه أيضا عن معانى الأخبار بسنده، عن أبي الجارود، قال: سألت أبا جعفر الباقر «ع» بم يعرف الإمام؟ قال بخصال: أولها نص من الله - تبارك و تعالى - عليه و نصبه علما للناس حتى يكون عليهم حجه، لأن رسول الله «ص» نصب عليا ...» «١»

٥- و فيه أيضا عن معانى الأخبار أيضا بسنده عن علي بن الحسين «ع» قال:

«الإمام منا لا يكون إلا معصوما. و ليست العصمه في ظاهر الخلقه فيعرف بها، فلذلك لا يكون إلا منصوبا.» «٢»

٦- و فيه أيضا عن الاحتجاج، عن سعد بن عبد الله القمي، قال: «سألت القائم «ع» في حجر أبيه، فقلت: أخبرني يا مولاي عن العله التي تمنع القوم من اختيار إمام لأنفسهم. قال: مصلح أو مفسد؟ قلت: مصلح. قال: «هل يجوز أن تقع خيرتهم على المفسد بعد أن لا يعلم أحد ما يخطر ببال غيره من صلاح أو فساد؟» قلت: بلى.

قال: «فهى العله.» الحديث. «٣»

٧- و فيه أيضا عن الصدوق في كمال الدين بسنده عن عمرو بن الأشعث، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «أ ترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء؟ كلا، و الله إنه لعهد معهود من رسول الله «ص» إلى رجل فرجل، حتى

٨- وفيه أيضا عن المناقب، عن محمد بن سنان، عن الصادق «ع» في قوله:

«يخلق ما يشاء و يختار» قال: «اختار محمدا و أهل بيته.» «٥»

٩- وفيه أيضا عن المناقب، عن أنس، قال النبي «ص»: «إن الله خلق آدم من طين كيف يشاء، ثم قال: «و يختار.» إن الله اختارني و أهل بيتي على جميع الخلق فانتجينا، فجعلني

(١)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٤١، باب جامع في صفات الإمام و ... الحديث ١٣.

(٢)- بحار الأنوار ٢٥ / ١٩٤، باب عصمتهم و لزوم عصمه الإمام «ع»، الحديث ٥.

(٣)- بحار الأنوار ٢٣ / ٦٨، كتاب الإمامه، باب أن الإمامه لا تكون إلّا بالنص، الحديث ٣.

(٤)- بحار الأنوار ٢٣ / ٧٠، باب أن الإمامه لا تكون إلّا بالنص، الحديث ٧.

(٥)- بحار الأنوار ٢٣ / ٧٤، باب أن الإمامه لا تكون إلّا بالنص، الحديث ٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٣

الرسول و جعل على بن أبي طالب «ع» الوصي، ثم قال: «ما كان لهم الخيره.» يعنى ما جعلت للعباد أن يختاروا. و لكنى أختار من أشاء فأنا و أهل بيتى صفوه الله و خيرته من خلقه. «١»

١٠- وفيه أيضا عن الخصال بسنده، عن المفضل، عن الصادق «ع» قال: قلت له: يا بن رسول الله، كيف صارت الإمامه في ولد الحسين «ع» دون ولد الحسن «ع» و هما جميعا ولدا رسول الله و سبطاه و سيدا شباب أهل الجنة؟ فقال:

«إن موسى و هارون «ع» كانا نبيين مرسلين أخوين، فجعل الله النبوه في صلب هارون دون صلب موسى، و لم يكن لأحد أن يقول: لم فعل الله ذلك؟ و إن الإمامه خلافه الله - عزّ و جلّ -،

ليس لأحد أن يقول: لم جعلها الله في صلب الحسين دون صلب الحسن، لأن الله هو الحكيم في أفعاله؛ لا يسأل عما يفعل و هم يسألون.» (٢) الى غير ذلك من الاخبار المساوقه لما ذكر.

أقول: بالتأمل التام في الروايات المذكوره و غيرها، و في كلمات الأصحاب التي مرّ بعضها يظهر أن النص إنّما اعتبر طريقا إلى تشخيص العصمه و سائر الكمالات و المقامات العاليه المعنويه الخفيه التي لا يطلع عليها إلا الله - تعالى - . و لا توجد إلا في الإمام المعصوم، أعني الأئمة الاثني عشر من العتره المعيّنين بالاسم و الشخص.

فلا دليل على اعتباره في الفقهاء العدول الذين أثبتنا ولايتهم في عصر الغيبه إجمالا.

كما لم نعتبر فيهم العصمه أيضا، كما مرّ بيانه.

بل الظاهر من لفظ النص ليس إلا تعيين الفرد باسمه و شخصه. فلا يطلق على الفقيه العادل على فرض القول بِنصبه بالنصب العام أيضا أنه إمام منصوص عليه.

كما أن الظاهر من اختيار الله و اختيار رسوله أيضا اختيار الأشخاص المعيّنين اسما و شخصا، كأمر المؤمنين «ع» و الأئمه الطاهرين من ولده، كما يظهر من خبر ابن سنان و خبر انس. و لو قيل باعتبار ذلك في عصر الغيبه أيضا كان مقتضاه تعطيل الحكومه بالكلية، لوضوح أن تعيين الأشخاص و اختيارها من بين الواجدين

(١) - بحار الأنوار ٢٣ / ٧٤، باب ان الإمامه لا تكون إلّا بالنصّ، ذيل الحديث ٢٢.

(٢) - بحار الأنوار ٢٣ / ٧٠، باب ان الإمامه لا تكون إلّا بالنصّ، الحديث ٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٤

للشروط في عصر الغيبه لا يقع من قبل الله أو رسوله أو الأئمه «ع» و إنما الذي يقع من قبلهم بيان المواصفات المعتره فيهم،

و التشخيص يقع من قبل الأئمة أو خبائها، كما هو واضح.

و عمدته النظر فى خبر عبد العزيز بن مسلم الطويل و كذا غيره هو ردّ العامه، الراغبين عن اختيار الله و رسوله لأمر المؤمنين «ع» و الأئمة المعصومين من ولده. كما يشهد بذلك قوله: «رغبوا عن اختيار الله و اختيار رسول الله «ص» و أهل بيته الى اختيارهم»، و قوله: «فهو معصوم مؤيد» الى قوله: «فهل يقدرّون على مثل هذا فيختارونه أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدمونه؟»

و قد تقدم منا: و يأتي التفصيل أن انتخاب الأئمة على القول بصحّته إنما يفيد إذا لم يوجد النصّ. فإن اختيار الله و اختيار رسوله مقدّم على اختيار الأئمة قطعاً.

و الصفات التى ذكرت فى الخبر للإمام لا- توجد إلا- فى الإمام المعصوم المنسوب بالاسم و الشخص. كما هو واضح لمن راجعها.

و الفقهاء العدول على فرض كونهم منصوبين من قبل النبي «ص» أو من قبل الأئمة المعصومين «ع» بالنصب العام لا محيص فيهم عن الانتخاب و الخيره اذا تعددوا فى عصر واحد. اذ مع التعدد و التساوى فى جميع الصفات تكون الأئمة مخيره فى الرجوع إلى من تختاره من بينهم. كما ذكروا نظيره فى باب القضاء المتعددين الواجدين للشرائط.

و بالجمله، فالروايات و الكلمات مرتبطه بالإمامه بالمعنى الأخص عند الشيعة، المرتبطه بالأشخاص، لا الإمامه بالمعنى الأعم التى لا- يجوز تعطيلها و إهمال أمرها فى عصر من الأعصار. فكما لا يشترط فيها العصمه- كما مرّ- لا يشترط النص الذى هو طريق لتشخيصها أيضا.

و عليك بإعادة النظر فيما ذكرناه لنفى اعتبار العصمه فى الإمامه بالمعنى الأعم، حيث يتنا هناك أن شئونها الثلاثه، أعنى الإفتاء و الولايه و القضاء، لا تهمل

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٥

و لا تعطل قطعا فى عصر الغيبه. مع أن المتصدى لها ليس معصوما و لا منصوصا عليه.

و إن شئت قلت: الفقهاء فى عصر الغيبه صالحون لنيابه ولى العصر- عجل الله تعالى فرجه-، كنيابه مالك الأشر و أمثاله من أمير المؤمنين «ع» و لكن لما لم يمكن تعيينهم و اختيارهم بالاسم و الشخص، و لم يجز تعطيل الإمامه و إهمالها ذكر الأئمه- عليهم السلام- الصفات و الشرائط، و أحالوا تعيين واجدها و انتخاب فرد من بين الواجدين إلى الأئمه أو خبرائها. فالواجدون للصفات كلهم صالحون للإمامه، و لكن الإمام بالفعل هو الذى انتخبته الأئمه من بينهم. فبالانتخاب يصير الشخص إماما بالفعل واجب الإطاعه، فتأمل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٧

الباب الخامس فى كيفيه تعيين الوالى و انعقاد الإمامه

اشاره

و فيه ستة فصول:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٣٩٩

الفصل الأول فى ذكر الأقوال فى المسأله و نقل بعض الكلمات

اشاره

اعلم أنه قد مرّ فى الباب الأول أن الأصل عدم ولايه أحد على أحد.

و فى الباب الثانى بحث إجمالى فى ولايه النبى الأكرم «ص» و الأئمه المعصومين «ع» عندنا.

و فى الباب الثالث مرور إجمالى بأبواب فقه الإسلام و رواياته المذكور فيها لفظ الإمام أو الوالى أو السلطان أو نحو ذلك، ثم بيان ضروره الولايه فى جميع الأعصار و ما يمكن أن يستدل به لذلك.

و فى الباب الرابع الشروط التى تعتبر فى الوالى عقلا أو شرعا كتابا أو سنه.

فالآن يجب البحث فيما تنعقد به الإمامه، و كيفيه تعيين الوالى.

و ليس غرضنا هنا الرجوع الى مسائل صدر الإسلام و طرح مسأله الإمامه و الخلافه المختلف فيها بين الفريقين. فإنها مسأله كلاميه تطلب من مظانها. بل الغرض هنا البحث فى كيفيه تعيين الوالى فى عصر الغيبه إذا فرض تعدد الواجد للشرائط.

و لكن نقل بعض ما ذكره من طرق انعقاد الإمامه مما لا محيص عنه، لتوقف البحث على معرفه ذلك. فنقول:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٠

١- قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه:

«و الإمامه تنعقد من وجهين: أحدهما اختيار أهل العقد و الحلّ. و الثانى بعهد الإمام من قبل. فأما انعقادها باختيار أهل الحل و العقد فقد اختلف العلماء فى عدد من تنعقد به الإمامه منهم على مذاهب شتى: فقالت طائفه: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد و الحلّ من كل بلد، ليكون الرضا به عاما و التسليم لإمامته اجماعا.

و هذا مذهب مدفوع ببيعه أبى بكر على الخلافه باختيار من حضرها و لم ينتظر بيعته قدوم غائب عنها. و قالت طائفه أخرى: أقل من تنعقد به منهم الإمامه خمسه يجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة، استدلالا بأمرين:

أحدهما أن يبعه أبى بكر انعقدت بخمسه اجتمعوا عليها، ثم تابعهم الناس فيها. و هم عمر بن الخطاب، و أبو عبيده بن الجراح، و أسيد بن حضير، و بشير بن سعد، و سالم مولى أبى حذيفه. و الثانى أن عمر جعل الشورى فى سته ليعقد لأحدهم برضا الخمسه و هذا قول أكثر الفقهاء و المتكلمين من أهل البصره. و قال آخرون من علماء الكوفه: تنعقد بثلاثه يتولأها أحدهم برضا الاثنين ليكونوا حاكما و شاهدين، كما يصح عقد النكاح بولئى و شاهدين. و قالت طائفه أخرى: تنعقد بواحد، لأن العباس قال لعلى «ع»: امدد يدك أباعك فيقول الناس: عم رسول الله «ص» بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان، و لأنه حكم، و حكم واحد نافذ. «١»

أقول: لقائل أن يقول: إن الولاية على المسلمين أمر يرتبط بجميع المسلمين، فيجب أن يكون نصب الإمام إما من قبل الله- تعالى-، مالك الملوك، أو من ناحيه جميع المسلمين و لا أقل من ناحيه أكثرهم، أو من ناحيه أهل الحل و العقد إذا تعقبه رضا الجميع أو الأكثر. و أما نفوذ تعيين عدد قليل كخمسه مثلا فى حق الجميع و وجوب التسليم لهم و متابعتهم فلا ملاك له، لا فى العقل و لا فى الشرع.

(١)- الاحكام السلطانيه / ٦- ٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠١

و المحذور الذى أشار اليه من يبعه أبى بكر ليس محذورا فإن الأكثر منهم لا يعتقدون العصمه فى الإمام و لا فى الصحابه. و عمر بنفسه حكم بكون يبعه أبى بكر فله و قى الله شرها «١» فيظهر من ذلك انها لم تكن عنده قائمه على أساس، و لم يكن يرضى بصيرورتها

قاعده و سنه متبعه، كما زعم هؤلاء.

قال عبد الكريم الخطيب من علماء السنه فى كتاب الخلافه و الإمامه ما نصه:

«و قد عرفنا أن الذين بايعوا أول خليفه للمسلمين - أبى بكر - لم يتجاوزوا أهل المدينه، و ربما كان بعض أهل مكه، أما المسلمون جميعا فى الجزيره كلها فلم يشاركوا فى هذه البيعه، و لم يشهدوها، و لم يروا رأيهم فيها؛ و إنما ورد عليهم الخبر بموت النبى «ص» مع الخبر باستخلاف أبى بكر. فهل هذه البيعه أو هذا الأسلوب فى اختيار الحاكم يعتبر معتبرا عن إرادته الأمه حقا؟! و هل يرتفع هذا الاسلوب إلى أنظمه الأساليب الديموقراطيه فى اختيار الحكام؟! لقد فتح هذا الأسلوب الفريد الذى عرف فى المجتمع الاسلامى لاختيار الحاكم - فتح أبوابا للجدل فيه و الخلاف عليه.» «٢»

و عن الشيخ على عبد الرازق من علماء الجامع الأزهر أنه قال فى كتابه:

(الإسلام و أصول الحكم):

«إذا أنت رأيت كيف تمت البيعه لأبى بكر، و استقام له الأمر تبين لك أنها كانت بيعه سياسيه ملكيه عليها طابع الدوله المحدثه، و أنها قامت كما تقوم الحكومات على أساس القوه و السيف.» «٣»

الى غير ذلك من الكلمات، فراجع.

٢- و قال القاضى أبو يعلى:

«و الإمامه تنعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل الحل و العقد. و الثانى بعهد الإمام من قبل ... و روى عنه (أى عن أحمد) ما دل على أنها تثبت بالقهر و الغلبه

(١) - راجع صحيح البخارى ٤ / ١٨٠، باب رجم الحبلى من الزنا ..

(٢) - الخلافه و الإمامه / ٢٧٢.

(٣) - فلسفه التوحيد و الولايه / ١٩٤، نقلا عن «الإسلام و أصول الحكم» ص ١٨٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٢

و لا تفتقر الى العقد، فقال - فى روايه عبدوس بن

مالك العطار- (القطن خ. ل): «و من غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفه و سمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبیت و لا- يراه إماما، بزا كان أو فاجرا.» و قال أيضا- في روايه أبي الحرث- في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك، فيكون مع هذا قوم و مع هذا قوم: «تكون الجمعه مع من غلب.» و احتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرّه و قال: «نحن مع من غلب.» (١)

٣- و في المغني لابن قدامه الخبلي:

«و جملة الأمر أن من اتفق المسلمون على إمامته و بيعته ثبتت إمامته و وجبت معونته، لما ذكرنا من الحديث و الإجماع. و في معناه من ثبتت إمامته بعهد النبي «ص» أو بعهد إمام قبله إليه. فإن أبا بكر ثبتت إمامته بإجماع الصحابه على بيعته، و عمر ثبتت إمامته بعهد أبي بكر إليه، و أجمع الصحابه على قبوله و لو خرج رجل على الإمام فقهره و غلب الناس بسيفه حتى أقروا له و أذعنوا بطاعته و تابعوه صار إماما يحرم قتاله و الخروج عليه، فإن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله و استولى على البلاد و أهلها حتى بايعوه طوعا و كرها فصار إماما يحرم الخروج عليه.» (٢)

٤- و في المنهاج للنووي

الذي هو من أعظم الشافعيه:

«و تعتقد الإمامه بالبيعه. و الأصح بيعه أهل الحل و العقد من العلماء و الرؤساء و وجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم. و شرطهم صفه الشهود. و باستخلاف الإمام. فلو جعل الأمر شورى بين جمع فكاستخلاف، فيرتضون أحدهم. و باستيلاء جامع الشروط، و كذا فاسق و جاهل في الأصح.» (٣)

٥- و قال العلامة الحلّي - طاب ثراه - في التذكرة:

«مسألة: و إنما تعتقد الإمامه بالنص عندنا على ما سبق. و لا تعتقد بالبيعه خلافا

(١)- الأحكام السلطانيه / ٢٣.

(٢)- المغني ١٠ / ٥٢.

(٣)- المنهاج / ٥١٨، كتاب البغاه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٣

للعامه بأسرهم، فإنهم أثبتوا إمامه أبي بكر بالبيعه. و وافقونا على صحه الانعقاد بالنص، لكنهم جوزوا انعقادها بأمر: أحدها:

البيعه ... الثاني: استخلاف الإمام قبله و عهده اليه، كما عهد أبو بكر إلى عمر ... الثالث: القهر و الاستيلاء ...» (١)

٦- وقال في كشف المراد:

«ذهبت الإماميه خاصه إلى أن الإمام يجب أن يكون منصوفا عليه. وقالت العباسيه: إن الطريق إلى تعيين الإمام النص أو الميراث. وقالت الزيديه: تعيين الإمام بالنص أو الدعوه إلى نفسه. وقال باقي المسلمين: الطريق إنما هو النص أو اختيار أهل الحل و العقد.» (٢)

٧- وفي الفقه على المذاهب الأربعة:

«و اتفق الأئمة على أن الإمامه تنعقد ببيعه أهل الحل و العقد من العلماء و الرؤساء و وجوه الناس، الذين يتيسر اجتماعهم من غير شرط عدد محدّد. و يشترط في المبايعين للإمام صفه الشهود من عداله و غيرها. و كذلك تنعقد الإمامه باستخلاف الإمام شخصا عينه في حياته ليكون خليفته على المسلمين بعده ... و انعقد إجماع الأئمة على جوازه.» (٣)

٨- وفي الفقه الإسلامي و أدلته للدكتور وهبه الزحيلي:

«ذكر فقهاء الإسلام طرقا أربعة في كيفية تعيين الحاكم الأعلى للدولة و هي النص، و البيعه، و ولايه العهد، و القهر و الغلبه. و سنتبين أن طريقه الإسلام الصحيحه عملا- بمبدأ الشورى و فكره الفروض الكفائيه هي طريقه واحده. و هي بيعه أهل الحل و العقد و انضمام رضا الأمة باختياره. و أما ما عدا ذلك فمستنده ضعيف.» (٤)

٩- وقال أيضا:

(١)- التذكرة ١/ ٤٥٣.

(٢)- كشف المراد/ ٢٨٨، المسألة ٤ من المقصد ٥.

(٣)- الفقه على المذاهب الأربعة ٥/ ٤١٧، مبحث شروط الإمامه.

(٤)- الفقه الإسلامي و أدلته ٦/ ٤٧٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٤

«رأى فقهاء المذاهب الأربعة و غيرهم أن الإمامه تنعقد بالتغلب و القهر. إذ يصير المتغلب إماما دون مبايعه أو استخلاف من الإمام السابق، و إنما بالاستيلاء.

و قد يكون مع التغلب المبايعه أيضا فيما بعد.» «١»

أقول: لا- يخفى أن مقتضى ما ذكره من إمامه المتغلب مطلقا أن الخارج على الإمام الموجود فى أول الأمر باغ يجب قتاله و دفعه، ثم اذا فرض غلبته انقلب إماما واجب الإطاعة و ان كان من أفسق الفسقه و الظلمه! و هذا أمر عجيب لا يقبله الطبع السليم. و الظاهر أن هؤلاء المصنّفين من السنه كانوا غالبا بصدد التوجيه للوضع الموجود خارجا فى أمر الولاية على المسلمين، و تبريره شرعا. فلذا قالوا بكفايه التغلب أو ولاية العهد أو بيعه عدّه قليله.

و لكن المنصف المتحرى للحق ليس من شأنه السعى فى تبرير ما وقع، بل بيان ما يحكم به العقل و الشرع بذاتهما. و قد عرفت أن الإمامه على المسلمين أمر يتعلق بجميع المسلمين، فيجب أن تكون من قبل الله المالك للجميع أو برضا جميع الأمه أو

أكثرهم، ولا أقل من أهل الحل والعقد منهم، فانه يستعقب رضا الجميع عادة.

ولا- ريب أن النصب من قبل الله على فرض تحققه- كما هو معتقدنا بالنسبه إلى الأئمه الاثني عشر- مقدم على انتخاب الأمه قطعا. فالطريق الثاني فى طول الأول، لا فى عرضه. وقد قال الله- عزّ وجل-: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ.» «٢»

و الحاصل أن

لأرباب التحقيق من علماء المسلمين فى مبدأ الحكومه قولان:

اشاره

(١)- الفقه الإسلامى و أدلته ٦ / ٦٨٢.

(٢)- سوره الأحزاب (٣٣)، الآيه ٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٥

الأول: أن السيادة و الحاكميه لله - تعالى - فقط،

و بيده التشريع و الحكم (إن الحكم إلّا الله). و النبى «ص» أيضا لم يكن له حق الحكم إلّا بعد ما فوّض الله إليه ذلك، و لم يكن يتبع فى حكمه إلّا- ما كان يوحى إليه. و الأئمه أيضا قد انتخبوا من قبل النبى «ص» بأمر الله- تعالى- بلا واسطه أو مع الواسطه. حتى ان الفقهاء فى عصر الغيبه أيضا نصبوا من قبل أئمتنا «ع» لذلك، و إلّا لم يكن لهم حق الحكم.

و ليس لانتخاب الناس أثر فى هذا المجال اصلا. فالحكومه الإسلاميه تيوقراطيه محضه. و هذا القول هو الظاهر من أصحابنا الإماميه.

الثانى: أن الأمه بنفسها هى صاحب السيادة و مصدر السلطات،

و أهل الحل و العقد يمثلون سلطه الأمه. و يشهد لذلك، مضافا إلى سلطه الناس على أنفسهم تكويننا، قوله- تعالى-: «وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ.» و ما ورد من الأخبار الكثيره المتضافره فى بيعه الناس للنبى «ص» و الخلفاء و الأئمه. فيظهر بذلك أنهم مبدأ السلطه و السيادة. نعم، ليس للحكام التخلف عما أمر الله به- تعالى- فى كل مورد.

و الحق هو الجمع بين القولين بنحو الطويله.

فإن كان من قبل الله - تعالى - نصب لذلك - كما فى النبى «ص» و كذا فى الأئمه الاثنى عشر عندنا - فهو المتعين للإمامه، و لا ينعقد الإمامه لغيره مع وجوده و التمكن منه. و إلا كان للأمه حق الانتخاب، و لكن لا مطلقا بل لمن وجد الشرائط و المواصفات المعتره. و لعلّ الإمامه الفقهاء فى عصر الغيبه من هذا القبيل، كما سيأتى بيانه.

فالإمامه تنعقد أولا و بالذات بالنصب، و بعده بانتخاب الأمه بمرحله واحده أو بمراحل.

و أما التغلب بالقهر، أو ولايه العهد، أو بيعه بعض الناس فلا يكون ملاكا للإلزام و ايجاب الطاعه عند العقل و الوجدان. فإذا فرض أن الأمه انتخبت فردا للإمامه و صار هذا إماما بذلك فلا محاله يكون المنتخب نفس هذا الشخص، و لم يفوّض إليه تعيين غيره لما بعده. فبأى حق يعين غيره؟ و بأى دليل يصير تعيينه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٦

نافذا لازم الاتباع على الأمه و لا سيّما إذا لم يكن الفرد الذى عيّنه واجدا للشروط و المواصفات الثمانيه التى مرّ اعتبارها فى الوالى؟!!

و ما دلّ من الآيه و الروايات على وجوب إطاعه أولى الأمر لا يراد بها إطاعه كل من تسلّط و تأمّر و لو بالقهر و الغلبه، و لا فى جميع

قرارات الوالى و لو فى تعيين الغير لما بعده من دون تحصيل رضا الامه، بل المقصود بالآيه إطاعه من حق له الولاية و الأمر فى خصوص ما فوض إليه أمره. فوجوب الإطاعه هنا حكم شرعى يدور مدار موضوعه الخاص. و لا يحقق الحكم موضوع نفسه، كما هو واضح. و قد مرّ بيان الآيه و الاحتمالات المتطرقة اليها فى الباب الثانى عند التعرض لها.

نعم، لو كان الإمام معصوما- كما نعتقده فى الأئمه الاثنى عشر- فلا محاله يكون تعيينه للإمام بعده حجه شرعيه على تعيينه من قبل الله- تعالى-، أو من قبل الرسول «ص»، أو كون التعيين مَفَوْضا إليه، أو كون المعين أفضل الأفراد و أجمعها للشرائط، فيلزم اتباعه.

ثم هذا اذا لم يستعقب التغلب، أو ولاية العهد، أو بيعه البعض رضا جميع الأمة و بيعتهم له طوعا، و إلّا صار من مصاديق انتخاب الأمة، كما هو واضح، هذا.

و ليس كلامنا هنا فى الإمامه فى صدر الإسلام. فإنها مسأله كلاميه مفضّله تطلب من مظانّها و إن اتضح نظرنا فيها. و إنما البحث هنا فى ولاية الفقيه العادل الواجد للشرائط فى عصر الغيبه، و هى مسأله فقيهيه. فإن ثبت كونها بالنصب من قبل الأئمه «ع» من طريق المقبوله و غيرها فهو، و إلا كانت فعليتها بالانتخاب على فرض صحته كما هو المختار و لكن فى طول النصب، كما مرّ. و سيأتى البحث فى أدله النصب و أدله الانتخاب فى الفصول الآتيه، فانظر.

و كيف كان فالظاهر أن الطريق لانعقاد الإمامه ينحصر فيهما و لا ثالث لهما، فتدبر.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٧

الفصل الثانى فى البحث فى مقام الثبوت و ذكر المحتملات فيه

قد تحصل لك مما فصلناه فى الأبواب و الفصول السابقه:

اولا: لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار

حتى فى عصر الغيبه، و كونها داخله فى نسج الإسلام و نظامه،

و أن إهمالها و تعطيلها يساوق تعطيل الإسلام.

و ثانيا: أن الحاكم على المسلمين يشترط فيه شروط ثمانية:

١- العقل الوافي.

٢- الإسلام و الإيمان. ٣- العدالة. ٤- العلم بموازين الإسلام و مقرراته المعبر عنه بالفقاهه. ٥- القوه و حسن الولاية. ٦- الذكوره. ٧- طيب الولاده. ٨- أن لا- يكون من أهل البخل و الحرص و الطمع و المصانعه. و قد أقمنا الأدله عليها من العقل و الكتاب و السنه. و نعبّر عن الواجد لهذه الشروط الثمانية بالفقيه الجامع للشرائط.

و قد أشرنا فى الفصل السابق إلى أن الإمامه بالمعنى الأعمّ الشامل لولاية الفقيه تنعقد إما بالنصب من الجبهه العليا، و إما بانتخاب الأئمّه. فلها طريقان عندنا و إن كان اعتبار الثانى فى طول الأول و فى طول الشروط المذكوره، فلا مجال للانتخاب مع وجود الإمام المنصوب من قبل الله أو من قبل الرسول، و لا مجال

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٨

أيضا لانتخاب الفاقد للشروط مع وجود الواجد لها.

ففى عصر الغيبه إن ثبت نصب الأئمّه- عليهم السلام- للفقهاء الواجدين للشرائط بالنصب العام بعنوان الولاية الفعلية فهو، و إلا وجب على الأئمّه تشخيص الفقيه الواجد للشرائط و ترشيحه و انتخابه، إما بمرحله واحده أو بمرحلتين: بأن ينتخب أهل كل صقع و ناحيه بعض أهل الخبره، ثم يجتمع أهل الخبره و ينتخبون الفقيه الواجد للشرائط واليا على المسلمين. و الظاهر كون الثانى أحكم و أتقن و أقرب إلى الحق، كما يأتى بيانه. و كيف كان فالفقيه الواجد للشرائط هو المتعين للولاية، إما بالنصب أو بالانتخاب.

و لا- يخفى أن مساق كلمات الأعاضم و الأعلام فى تأليفاتهم كان إلى تعيين النصب، و كون الطريق منحصرافيه. و لم يكونوا يلتفتون الى انتخاب الأئمّه. فعندهم

الفقهاء منصوبون من قبل الأئمة المعصومين «ع» بالنصب العام و يستدلون على ذلك بمقبوله عمر بن حنظله و الروايات الكثيره الوارده فى شأن العلماء و الفقهاء و الرواه.

كما أن الأئمة الاثنى عشر «ع» منصوبون من قبل الله - تعالى -، أو من قبل الرسول الأكرم. و رسول الله «ص» كان منصوبا من قبل الله - تعالى - . فالى الله تنتهى جميع الولايات، و لا اعتبار لولايه لا تنتهى إليه. قال الله - تعالى - : «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ.» * «١»

و قد يقرب ذلك بأن الوجدان لا يلزم أحدا بإطاعه غيره إلا بإطاعه مالك الملوك أو من يكون منصوبا من قبله و لو بالواسطه. و الحكومه الحقه الصالحه هى التى لها جذور فى وجدان الناس و فطرتهم.

قال المحقق النراقى - طاب ثراه - فى العوائد:

«و أما غير الرسول و أوصيائه فلا شك أن الأصل عدم ثبوت ولايه أحد على أحد إلا من وَّلاه الله - سبحانه -، أو رسوله، أو أحد من أوصيائه على أحد فى أمر. و حينئذ فيكون هو وليا على من وَّلاه فيما وَّلاه فيه.» «٢»

(١) - سورة يوسف (١٢)، الآية ٤٠.

(٢) - العوائد / ١٨٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٠٩

أقول: لو صحَّ ما ذكروه من تعين النصب من الجبهه العليا و انحصار الطريق فيه فبضروره وجود الحكومه الحقه و عدم جواز إهمال الشارع لها فى عصر من الأعصار يستكشف النصب قهرا، حتى و إن لم يوجد ما يدلّ عليه فى مقام الإثبات أو نوقش فى دلاله ما استدل به.

و لكن يمكن الخدشه فى هذا المبني لما سيأتى منّا من إقامه أدله كثيره على صحه الانتخاب من قبل الأمه أيضا. غايه الأمر كونه فى طول النصب و فى صوره عدم ثبوته،

و قبل الانتخاب تثبت الصلاحيه و الشأنيه فقط.

و إذا فرض تصحيح الشارع الحكيم للانتخاب أيضا صار الامام المنتخب بشرائطه مثل الإمام المنصوب فى وجوب طاعته و حرمه مخالفته.

و حينئذ فيجب البحث فى دلاله ما ذكره لنصب الفقيه فى عصر الغيبه. فإن تمت دلالتة على نصبه و ولايته بالفعل فهو، و إلا وصلت النوبه الى انتخاب الأمة قهرا، و قبل التعرض للأدله التى استدلوأ بها على النصب

يجب الالتفات إلى أمرين:

الأمر الأول:

إن البحث فى النصب العام إثباتا يتوقف على صحته فى مقام الثبوت. و لكن قد يחדش فى صحته ثبوتا بتقريب أنه لو وجد فى عصر واحد فقهاء كثيرون واجدين للشرائط فالمحتملات فيه خمس:

الأول: أن يكون المنصوب من قبل الأئمه «ع» جميعهم بنحو العموم الاستغراقى، فيكون لكل واحد منهم بانفراده الولايه الفعلية و حقّ إعمالها مستقلا.

الثانى: أن يكون المنصوب الجميع كذلك، و لكن لا يجوز إعمال الولايه إلا

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١٠

لواحد منهم.

الثالث: أن يكون المنصوب واحدا منهم فقط.

الرابع: أن يكون المنصوب الجميع، و لكن يتقيد إعمال الولايه لكل واحد منهم بالاتفاق مع الآخرين.

الخامس: أن يكون المنصوب للولايه هو المجموع من حيث المجموع، فيكون المجموع بمنزله إمام واحد و يجب إطباقهم فى إعمال الولايه. و مآل هذين الاحتمالين الى واحد، كما لا يخفى.

و يرد على الاحتمال الأوّل قبح هذا النصب على الشارع الحكيم. فإن اختلاف أنظار الفقهاء غالبا فى استنباط الأحكام و فى تشخيص الحوادث اليوميه و الموضوعات المبتلى بها و لا سيّما الأمور المهمه منها مثل موارد الحرب و الصلح مع الدول و الأمم المختلفه مما لا ينكر. فعلى فرض نصب الجميع و تعدّد الولاه بالفعل لو تصدّى كل واحد

منهم للولاية و أراد إعمال فكره و سليقته لزم الهرج و المرج و نقض الغرض. إذ من الأغراض الأساسية للحكومة هو حفظ النظام و توحيد الكلمه، و قد مرّت روايات دالّه على كون الإمامه نظاماً للأمة:

منها: قوله «ع» على ما فى الغرر و الدرر للآمدى: «الإمامه نظام الأّمه.» (١)

هذا مضافاً إلى دلالة الروايات على بطلان هذا الفرض:

١- ففي الغرر و الدرر: «الشركه فى الملك تؤدّى إلى الاضطراب.» (٢)

(١)- الغرر و الدرر ١/ ٢٧٤، الحديث ١٠٩٥.

(٢)- الغرر و الدرر ٢/ ٨٦، الحديث ١٩٤١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١١

٢- و فى روايه العلل التى مرّت قطعه منها فى الدليل الثالث من أدلّه لزوم الحكومه عن الرضا «ع»: «فإن قال: فلم لا يجوز أن يكون فى الأرض إمامان فى وقت واحد أو أكثر من ذلك؟ قيل: لعل:

منها: أن الواحد لا- يختلف فعله و تدبيره و الا-ثنين لا- يتفق فعلهما و تدبيرهما. و ذلك أنا لم نجد اثنين إلا مختلفى الهمم و الإراده. فإذا كانا اثنين ثم اختلفت هممهما و إرادتهما و تدبيرهما و كانا كلاهما مفترضى الطاعه لم يكن أحدهما أولى بالطاعه من صاحبه، فكان يكون فى ذلك اختلاف الخلق و التشاجر و الفساد، ثم لا يكون أحد مطيعاً لأحدهما إلا و هو عاص للآخر، فتعمّ المعصيه أهل الأرض، ثم لا يكون لهم مع ذلك السبيل إلى الطاعه و الإيمان و يكونون إنما أتوا فى ذلك من قبل الصانع الذى وضع لهم باب الاختلاف و التشاجر، إذ أمرهم باتباع المختلفين.

و منها: أنه لو كانا إمامين كان لكل من الخصمين أن يدعو إلى غير ما يدعو إليه صاحبه فى الحكومه، ثم لا يكون

أحدهما أولى بأن يتبع من صاحبه، فتبطل الحقوق والأحكام والحدود.

و منها: أنه لا يكون واحد من الحجتين أولى بالنطق والحكم والأمر والنهي من الآخر. فإذا كان هذا كذلك وجب عليهما أن يتبدا بالكلام وليس لأحدهما أن يسبق صاحبه بشيء إذا كانا في الإمامة شرعا واحدا. فإن جاز لأحدهما السكوت جاز السكوت للآخر مثل ذلك. وإذا جاز لهما السكوت بطلت الحقوق والأحكام وعطلت الحدود وصار الناس كأنهم لا إمام لهم. «(١)»

وقد مرّ البحث في سند الحديث هنا، فراجع. و آثار الصدق والحقيقه ظاهره على مضمونه. فكم قد سفكت الدماء المحترمه و هتكت الأعراض و تعطلت مصالح المسلمين في موارد اختلاف الولاه النافذين و إن كانوا بأنفسهم مقدسين منزّهين، كما لا يخفى على أهل الدرايه و الاطلاع على الحوادث التاريخيه.

٣- و في صحيحه الحسين بن أبي العلاء: قلت لأبي عبد الله «ع»: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا. قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت. «(٢)»

(١)- عيون أخبار الرضا ٢/ ١٠١ الباب ٣٤، الحديث ١. و علل الشرائع ١/ ٢٥٤، الباب ١٨٢ (باب علل الشرائع)، الحديث ٩.

(٢)- الكافي ١/ ١٧٨ كتاب الحجّه، باب أن الأرض لا تخلو من حجّه، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١٢

٤- و في البحار عن الصدوق في كمال الدين بسند صحيح، عن ابن أبي يعفور أنه سأل أبا عبد الله «ع» هل يترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلت: فيكون إمامان؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت. «(١)»

٥- و فيه أيضا عنه بسند موثق عن هشام بن سالم، قال: قلت للصادق

«ع»:

هل يكون إمامان في وقت؟ قال: لا- إلّا أن يكون أحدهما صامتا مأموما لصاحبه، و الآخر ناطقا إماما لصاحبه. و أما أن يكون إمامين ناطقين في وقت واحد فلا. «٢»

٦- و فيه أيضا عن بصائر الدرجات بسنده عن عبيد بن زرار، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: ترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلنا: تكون الأرض و فيها إمامان؟

قال: لا إلّا إمامان أحدهما صامت لا يتكلم، و يتكلم الذي قبله. و الإمام يعرف الإمام الذي بعده. «٣»

٧- و في صحيح مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما.» «٤» إلى غير ذلك من الروايات.

هذا.

و أمير المؤمنين «ع» مع كراماته الباهره و فضائله الظاهره لم يكن يتدخل في الأمور الولائيه في عصر النبي «ص» إلا بأذنه و تحت أمره و نظره. و كذلك سيد الشهداء «ع» في عصر الإمام المجتبي «ع».

و في خبر عمران بن حصين، عن النبي «ص»: «... ما تريدون من عليّ؟ إن عليا منى و أنا منه، و هو ولى كل مؤمن من بعدى.» «٥» فجعل الولايه له «ع» من بعده.

(١)- بحار الأنوار ١٠٦/٢٥، كتاب الإمامه، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد... الحديث ٢.

(٢)- بحار الأنوار ١٠٦/٢٥، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد... الحديث ٣.

(٣)- بحار الأنوار ١٠٧/٢٥، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد... الحديث ٦.

(٤)- صحيح مسلم ٣/١٤٨٠، كتاب الإمارة الباب ١٥ (باب إذا بويع لخليفتين)، الحديث ١٨٥٣.

(٥)- سنن الترمذى ٥/٢٩٦، الباب ٨٢ (باب مناقب علي بن أبي طالب) من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه

و إذا لم تصحّ ولايه إمامين معصومين فى عصر واحد مع عصمتهم فكيف تصح الإمامه و الولايه الفعليه المطلقه لعشر فقهاء مثلا فى عصر واحد على أمّه واحده؟!

كيف؟! و لو كان فيهما آلهه إلا الله لفسدتا فكيف بتعدد الولاه و السلطات البشريه؟

و مجرد اشتراط الأعلميّه فى الوالى على القول به لا يكفى فى رفع المحذور، لإمكان التساوى فى العلم، و لاختلاف أنظار الأمه و أهل الخبره فى تشخيص الأءعلم، كما هو المشاهد خارجا فى أعصارنا. و لا- يرد هذا الإشكال على نظريه الانتخاب، لكون الملاك فيه هو الأكثريه، كما يأتى بيانه فى الفصول الآتيه.

و الحاصل أن مضارّ تعدد الحاكم و تكثّر مراكز القرار و التصميم فى وقت واحد مع اختلاف الآراء و الأنظار كثيره جدّا، و لا سيما فى المواقع الحساسه و مظانّ التصادم و القتال و الحرب و الإصلاح. فنصب ولاه بالفعل متعددين مستقلين لعصر واحد و صقع واحد إءعانه على التنازع و التشاجر، فلا يصحّ من الشارع الحكيم.

نعم، لو كان تدخّل الفقهاء منحصرا فى الأمور الجزئيه المحليه كتعيين القيم للصغار و المجانين مثلا، كما لعله هو المأنوس فى أذهان الأكثر من عنوان ولايه الفقيه، أمكن منع التشاجر و النزاع. و لكن محل البحث هو تصدى الفقيه لجميع شئون الحكومه فى مجتمع المسلمين و ترسيم الخطوط الكليه لجميع البلاد و العباد.

و حيثنذ فمضارّ تعدد مركز القرار ظاهره واضحه.

و بالجمله فاللازم فرض موضوع البحث وسيعا بسعه بلاد المسلمين و نفوسهم.

هذا كله بالنسبه الى الاحتمال الأول.

و يرد على الاحتمال الثانى أولًا: أنه كيف يعين من له حقّ التصدى فعلا؟ فإن لم يكن طريق إلى تعيينه صار الجعل لغوا، و هو قبيح.

و إن كان بانتخاب الأُمَّه أو أهل الحلّ و العقد أو خصوص الفقهاء لواحد منهم صار الانتخاب معتبرا و معيارا لتعيين الوالى، فوجب إعماله و تعيين الوالى به. اللهم إلا- أن يقال إن النصب أيضا مما لا بدّ منه لمشروعيه الولايه و انتهائه إلى الله- تعالى-. فالنصب للمشروعيه،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١٤

و الانتخاب لتعيين من له التصدّى فعلا. و لكن نقول إنه على أى حال فغير المنتخب لا يجوز له التدخّل، كما هو المفروض.

و ثانيا: أن جعل الولايه حينئذ للباقيين لغو قبيح. نعم، الشأنيه و الصلوح ثابتة للجميع.

و يرد على الاحتمال الثالث: أنه كيف يعين من جعل له الولايه الفعلية؟ فإن لم يكن طريق إلى التعيين صار الجعل لغوا و هو قبيح. و إن قيل إنه بالانتخاب، قلنا فيصير النصب لغوا و الإمامه انعقدت بالانتخاب لا به. اللهم إلا أن يقال بالجمع بينهما، كما مرّ.

فان قلت: تتعين الحكومه الفعلية للأعلم من الفقهاء.

قلت: أولا: يمكن وجود شخصين أو اشخاص متساوين فى العلم و الفضيله.

و ثانيا: إن الناس و كذا أهل الخبره كثيرا ما يختلفون فى تشخيص الأَعلم، فيلزم تعدّد الولاه بالفعل فى عصر واحد لمنطقه واحده، فلا- تحصل الوحده و الانسجام بل يختلّ النظام كما مرّ، فلا محيص إلا أن يقال بلزوم الانتخاب العام و تعيين منتخب الأكثرية للولايه الفعلية، فتدبر.

و يرد على الاحتمال الرابع، و كذا الخامس: أنه مخالف لسيره العقلاء و المتشرعه، و مما لم يقل به أحد. و قد كنت فى مجلس الخبراء فى بادى الأمر مدافعا عن هذه الفكره و لكنه ظهر لى بالتأمل أن إداره شئون الأُمَّه و لا سيما فى المواقع الحساسه المهمّه

تتوقف على وحده مركز القرار والتصميم. والتعدد يوجب غالباً تعطُّل أكثر المصالح. وقد مرّ كلام أمير المؤمنين «ع» أن:
«الشركه في الملك تؤدى إلى الاضطراب.» (١)

والله- تبارك و تعالى - خاطب نبيه فقال: «وَ شَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى

(١)- الغرر و الدرر ٨٦ / ٢، الحديث ١٩٤١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١٥

□
الله.» (١) فجعل العزم و القرار النهائى لشخص النبى الأكرم «ص»، فتدبر.

و الحاصل أن نصب الأئمه- عليهم السلام- للفقهاء فى عصر الغيبه بحيث تثبت الولاية الفعلية بمجرد النصب بمحتملاته الخمسه قابل للخدشه ثبوتاً. و إذا لم يصح بحسب مقام الثبوت فلا تصل النوبه الى البحث فيه إثباتاً. نعم، يصح ترشيحهم لذلك من قبل الشارع حتى لا- تحوم الأئمه حول غيرهم، بل يلتفتون اليهم و ينتخبون واحدا منهم و يفوضون إليه الولاية فيصير بالانتخاب و الاختيار واليا بالفعل. و يجب على الأئمه الإقدام على ذلك، بل هو من أهم الفرائض و الدعائم، و تركه من أشد المعاصى، لاستتباعه تعطيل الحقوق و الحدود و الأحكام و تسلط الكفار و العتاه على شئون المسلمين. و يأتى بيان ذلك و الاستدلال عليه بالتفصيل، فانتظر.

الأمر الثانى: لو قلنا بكون جميع الفقهاء الواجدين للشرائط فى عصر واحد

منصوبين بالنصب العام من قبل الأئمه «ع» لأمر الولاية كان مقتضى ذلك جواز بل وجوب تصدى كل واحد منهم بالوجوب الكفائى لشئون الولاية و رئاسه، من القضاء و إجراء الحدود و التعزيرات، و التصرف فى أموال الغيب و القصر و نصب القوام لهم و التصدى لأمر زواجهم و طلاقهم، و المطالبه بالضرائب الإسلاميه من الخمس و الزكاه و الجزية و نحوها، بل و الجهاد الابتدائى للدعوه إلى الإسلام على ما قويناه فضلاً عن الدفاعى،

و إعداد مقدماته من الجنود و القوى، و عقد المعاهدات مع سائر الأمم الى غير ذلك من شؤون الحكومه. و وجب قهرا على الأمة الإسلاميه إطاعتهم و التسليم لهم و إن لم يكونوا مقلدين لهم فى أخذ المسائل الفقيهيه. بل يجب على كل

(١) - سورة آل عمران (٣)، الآيه ١٥٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١٦

من الفقهاء أيضا إطاعه الآخر فيما حكم به و لا يجوز مزاحمته له، إذ لا يجوز التخلف عن حكم من جعله الإمام المعصوم واليا بالفعل و نصبه لذلك، كما لا يجوز مزاحمته.

فإذا حكم أحدهم فى حادثه بحكم لم يجز للآخر الحكم بخلافه. و اذا كانت المصارف على واحد منهم فلا يجوز للآخرين أخذ الضرائب بدون إذنه، فإنه من أشد المزاحمات، كما لا يخفى.

هذا إذا أذعنوا بكون الحاكم المتصدى واجدا للشرائط التى اعتبرها الشرع فى الوالى.

و أما إذا لم يدعنوا بذلك فلا تجب الإطاعه قهرا و إن أمكن القول بحرمه التجاهر بالمخالفه. و لا يخفى أنه من هذه النقطه أيضا ينشأ التشاجر و الاختلاف و اختلال النظام و فوت المصالح المهمه لذلك، و ليس هذا الفرض بقليل فإن كثيرا منّا ممن يكثر منه الجهل أو الاشتباه بالنسبه إلى أحوال غيره أو ممن يغلب عليه الهوى أحيانا و لا يخلو فى عمق ذاته من نحو من الإعجاب بالنفس و عدم الاعتناء بالغير و التحقير له أو الحسد له و يعسر عليه التسليم لفرد مثله و الإطاعه له إلا من عصمه الله - تعالى -. هذا.

و أما إذا قلنا بعدم كون الفقهاء منصوبين للولايه فعلا، للخدشه فيه ثبوتا أو اثباتا، بل قلنا بكون الفقيه الواجد للشرائط أهلا للولايه و صالحا

له و أصلح من غيره، و ما ورد فى فضل العلماء و الفقهاء أيضا لا يدل على أكثر من الصلاحيه و الترشيح للولاية، و إنما تنعقد ولايتهم بالفعل بانتخاب الأمة بمرحله واحده أو بمرحلتين، فلا محاله يصير الوالى بالفعل من الفقهاء من انتخبته الأمة و فوّضت إليه الأمانه الإلهيه. فهو الذى يحقّ له التصدى لشئون الولاية بالفعل، و لا يجوز للباقيين و إن وجدوا الشروط مباشرتها إلّا تحت أمره و نظره، من غير فرق بين الأمور الماليه و غيرها و الجزئيه و الكلّيه.

و إذا كانت الأمة باختيارها هى المفوضه لأمر الولاية فبالطبع تصير مدافعه عنها و قوه تنفيذيه لها، فتستحكم الولاية و يحصل النظام و يدفع الفساد و ينحى غير الآهلين لها قهرا. و للأمة عزل الحاكم المنتخب إذا فقد الشروط أو تخلف عن

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤١٧

الوظائف المحوّله إليه بتفصيل يأتى فى الفصول الآتية.

و بالجملة على هذا الفرض أمر الولاية الفعلية بيد الأمة و إن وجب عليهم فى مقام الانتخاب رعايه الشروط التى اعتبرها الشارع فى الوالى من الفقاهه و غيرها.

نعم، لو ترك الناس العمل بهذه الفريضه المهمه و لم يسعوا لانتخاب الحاكم الصالح أمكن القول على ما يأتى بوجوب تصدى الفقهاء الواجدين للشروط للأمور المعطله من باب الحسبه، فان الأمور الحسيه لا تنحصر فى الأمور الجزئيه كحفظ أموال الغيب و القصر و نحوها، بل تعين القول بذلك كما سيأتى بيانه.

و كيف كان فالولاية فى عصر الغيبه مختصّه بالفقيه الجامع للشروط التى مرّت، إما بالنصب عموما، أو بالانتخاب من قبل الأمة، أو بالتصدى للوظائف حسبه مع عدمهما. فلا يجوز تقدّم غيره عليه فى ذلك مع وجوده،

بل يجب الايتمار بأوامره، لما مرّ من اعتبار الشروط الثمانية في الوالى فتنتطبق قهرا على الفقيه الجامع لها.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٤١٨

تنبهان

الأول - بحث حول تعدد الدوله:

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٤١٨

قد عرفت أنه إذا تعدد الفقهاء الواجدون للشرائط في عصر واحد فالمحتملات فيه خمس. و قد مرّ مقتضى جميعها.

فان قال قائل: أ ليس من الممكن أن يقيم حكم الله غير واحد من الفقهاء في عصر واحد، و لكن نطاق حكم كل واحد منهم عشيره خاصه أو بلد خاص، فتوجد دويلات صغيره كلها إسلاميه يحكم فيها الإسلام و توجد بينها العلاقات إن لزمتم؟ بل يشكل جدّا إجماع جميع المسلمين في عصر واحد على إمام واحد مع اتساع البلدان و تباعدها و تعدّد القوميات و تباين المذاهب و العادات و اللغات.

فهذا احتمال سادس في البين، و قد وقع نظيره في صدر الإسلام. فقد ذكر الطبرى في وقائع سنه الأربعين ما هذا لفظه:

«و في هذه السنه - فيما ذكر - جرت بين على «ع» و بين معاويه المهادنه بعد مكاتبات جرت بينهما ... كتب معاويه إلى على «ع»: أما إذا شئت فللك العراق و لى الشام، و تكفّ السيف عن هذه الأّمه و لا تهريق دماء المسلمين. ففعل ذلك و تراضيا على ذلك، فأقام معاويه بالشام بجنوده يجبيها و ما حولها، و علىّ بالعراق يجبيها و يقسمها بين جنوده.» «١»

و أجاز هذا بعض الفقهاء في بعض الشرائط. فعن عبد القاهر البغدادي أنه

(١) - تاريخ الطبرى ٦ / ٣٤٥٢.

قال:

«فقال أصحابنا: لا- يجوز أن يكون فى الوقت الواحد إمامان واجبا الطاعه، و إنما تنعقد إمامه واحد فى الوقت و يكون الباقيون تحت رايته. و إن خرجوا عليه من غير سبب يوجب عزله فهم بغاه، إلا أن يكون بين البلدين بحر مانع من وصول نصره أهل كل واحد منهما إلى الآخرين، فيجوز حينئذ لأهل كل واحد منهما عقد الإمامه لواحد من أهل ناحيته. و زعم قوم من الكراميه أنه يجوز أن يكون فى وقت واحد إمامان و أكثر...» (١)

و عن إمام الحرمين الجويني أنه قال فى كتاب الإرشاد:

«ذهب أصحابنا إلى منع عقد الإمامه لشخصين فى طرفى العالم ... و الذى عندى فيه أن عقد الإمامه لشخصين فى صقع واحد متضايق الخطط و المخالف غير جائز و قد حصل الإجماع عليه. و أما إذا بعد المدى، و تخلل بين الإمامين شسوع النوى فلاحتمال فى ذلك مجال، و هو خارج عن القواطع.» (٢)

قلنا: نحن لا- نأبى ما ذكرت إن فرض وجود العلقه التامه بين الدويلات و جعل على رأس الجميع إمام واحد يجمع شملهم و يربطهم و يحكم عليهم فى المواقف اللازمه بحكم عام، بحيث يعدّ الجميع دوله واحده مقتدره يساند بعضها بعضا. نظير الولايات المتحده الأمريكيه و اتحاد الجماهير السوفياتيه.

و أما تعدّد الحكام المستقلين فى الرأى و الإراده فى جميع الشؤون بلا زعيم واحد ينظم شتاتهم و يقطع خلافاتهم فمظنه للفرقه و الفشل.

ألا ترى أن الله- تعالى- جعل لكل إنسان أذنين تسمعان، و عينين تبصران، و يدين و رجلين و أعضاء و جهازات مختلفه يعمل كل منها عمله، و لكن جعل له فوق الجميع رأسا

واحدًا و عقلا فarda يدبر الجميع، و لسانا واحدًا يعبر عن منوياته؟

(١) - نظام الحكم فى الشريعة و التاريخ الإسلامى / ٣٢٢.

(٢) - نظام الحكم فى الشريعة و التاريخ الإسلامى / ٣٢٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٠

فالإمام رأس الأمة، و عقلها المدبر لها، و لسانها الناطق عنها.

و هل لم تشاهد أن الأجانب و المستعمرين حينما أرادوا ضعف المسلمين و وهنهم و السلطه على بلادهم و ذخائرهم مرقوهم كل مرقق، و فرقوهم دويلات صغار يحكم عليها الخلافات الطائفية و الوطنيه و اللغويه و نحوها. و قال أحد زعماء بريطانيا جملته المشهوره: «فرق تسد». فبذلك يعرف أن الوحده حليف القوه و النصر، و أن الفرقه و التعدد مصدر الضعف و الوهن، هذا. و الأخبار الحاكمه بوجوب وحده الإمام التى قد مر كثير منها تنفى بإطلاقها هذا النحو من تعدد الإمام أيضا، فراجع.

و أما ما مرّ من الطبرى من رضا أمير المؤمنين «ع» بقسمه الملك بينه و بين معاويه فعلى فرض صحته فإنما كان بعد حروب وقعت بينهما و تخاذل جنود أمير المؤمنين «ع» و تقاعسهم عن القتال، و إلّا فهو «ع» لم يكن يرضى بحكومته معاويه قطّ، كما يظهر من كتبه «ع» و خطبه.

و إجماع جميع الأمة فى مرحله واحده على إمام واحد مع اتساع البلدان و تباعدها و إن اشكل و تعسير، و لكن يسهل ذلك إن وقع الانتخاب فى مرحلتين أو مراحل، فينتخب الخبراء من قبل الناس، و ينتخب الإمام الأعظم من ناحيه الخبراء المبعوثين لذلك.

هذا كله على فرض قدره و الإمكان، و إلا فلو فرض عدم إمكان تأسيس دوله إسلاميه واحده تعم جميع المسلمين فلا إشكال فى أن تأسيس دويله صغيره أو

دويلات على أساس موازين الإسلام أولى من إهمال الأمور حتى يتحكم على المسلمين و يتغلب عليهم الطواغيت و الجبابره الأشرار. فيتعين ذلك دفعا للظلم و الفساد، فتدبر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢١

التنبیه الثاني – نقل كلام ابن طاوس:

اعلم أن مسأله ولايه الفقيه و إقامه الدوله الحقه المطابقه لموازين الإسلام من أعظم المسائل الأساسيه فى الإسلام، فإنها الوسيله الوحيداه لحفظ بيضه الإسلام و نظام المسلمين و كيانهم و تنفيذ قوانين الإسلام و أحكامه و إجراء الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بمفهوما الواسع. و واضح أن أهميه و جوب المقدمه بأهميه و جوب ذيهها.

و لكن فقهاؤنا- رضوان الله عليهم- تركوا البحث فيها فى الكتب الفقيهيه بحثا أساسيا و اسعا مع ما رأوا من أن أخبارنا ملاء من إرجاع أمور كثيره إلى السلطان أو الوالى أو الحاكم، و ذكر السيجن أو بيت المال و نحو ذلك من لوازم الحكومه. و هم أيضا أفتوا بمضامينها فى الأبواب المختلفه من فقههم.

و السرّ فى ذلك أن علماء السنه كان نظرهم و اسعا فى مسأله الحكومه و شرائط الحاكم، و كان الأكثر منهم يبزرون الحكومات الدارجه الموجوده فى أعصارهم.

و لكن نحن معاشر الشيعه الإماميه حسب اعتقادنا نرى الحكومه فى عصر ظهور الأئمه «ع» من حقوقهم. و فى عصر الغيبه كان الشيعه و فقهاؤهم مشردين غالبا فى شدّه و تقيه، فكانوا آئسين من رجوع الحكومه اليهم و يرون كأنه بمنزله أمر ممتنع.

فكان البحث فيها و فى فروعها و فى شرائط الحاكم و نحو ذلك عندهم بحثا لغوا و بلا فائده، فلذلك لم يبحث فيها إلا بعض فقهائنا بنحو التطفل و بالنسبه الى التصرفات الجزئيه المحليه. فترى الشيخ الأعظم الأنصارى- قدس سره- مثلا يبحث فيها بحثا

ما فى مكاسبه فى مسأله التصرف فى مال الطفل. فكأن ولاية الفقيه كانت عندهم نظير ولاية الأب و الجدّ محدوده بدائره ضيقه صغيره، و لم يكن ينقدح فى أذهانهم تصدى الفقيه العادل الاقامه دوله مقتدره فى بلاد المسلمين فى قبال الدول الجائره المقتدره.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٢

و قد بلغ يأس فقهاؤنا من رجوع الأمر إليهم و شده التقيه فيهم إلى حدّ ترى السيد ابن طاوس - قدس سرّه - يرى نحو إقبال من الحكومه المغوليه إليه و إلى علماء الشيعه و إطلاقها لسراهم فى الإرشاد و إجراء بعض الأحكام نحو عنايه من الله - تعالى - به، و نحو قدره له أخير بها الإمام الصادق و تكون مقدمه لظهور وليّ الأمر «ع» و قيامه.

فقال فى كتاب الإقبال فى أعمال شهر الربيع الأول:

«وجدت حديثاً فى كتاب الملاحم للبطائنى عن الصادق «ع» يتضمّن وجود الرجل من أهل بيت النبوه بعد زوال ملك بنى العباس يحتمل أن يكون للإشاره إلينا و الإنعام علينا. و هذا ما ذكره بلفظه من نسخه عتيقه بخزانه مشهد الكاظم «ع».

و هذا ما روينا و رأينا: عن أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع» قال: قال: الله أجلّ و أكرم و أعظم من أن يترك الأرض بلا إمام عادل، قال: قلت له: جعلت فداك فأخبرنى بما استريح إليه. قال: يا أبا محمّد، ليس يرى أمّه محمّد «ص» فرجا أبداً ما دام لولد بنى فلان ملك حتى ينقرض ملكهم. فإذا انقرض ملكهم أتاح الله لأئمّه محمد «ص» رجلاً (برجل خ. ل) منا أهل البيت يشير بالتقى، و يعمل بالهدى، و لا يأخذ فى حكمه الرشى. و الله إنى لأعرفه باسمه و اسم

أبيه. ثم يأتينا الغليظ القصره، ذو الخال و الشامتين، القائم العادل الحافظ لما استودع، يملأها قسطا و عدلا كما ملأها الفجّار جورا و ظلما. ثم ذكر تمام الحديث.

أقول: و من حيث انقراض ملك بنى العباس لم أجد و لم أسمع برجل من أهل البيت يشير بالتقى، و يعمل بالهدى، و لا يأخذ فى حكمه الرشى كما قد تفضّل الله به علينا باطنا و ظاهرا. و غلب ظنى أو عرفت أن ذلك إشاره إلينا ... و قد رجوت أن يكون الله - تعالى - برحمته قد شرفنى بذكرى فى الكتب السالفه على لسان الصادق «ع» ...

و لم يتمكن أحد فى هذه الدوله القاهره (دوله مغول) من العتره الطاهره كما تمكنا نحن من صدقاتها المتواتره و استجلاب الأدعيه الباهره و الفرامين المتضمنه لعدلها و رحمتها المتظاهره. «١» انتهى كلام الإقبال.

(١) - الإقبال / ٧١ (طبعه أخرى / ٥٩٩)، الباب ٤، فصل فيما نذكره مما يختص بيوم ١٣ من ربيع الأول.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٣

أقول: و بالجمله كان يأس أصحابنا من رجوع الحكومه إليهم سببا لعدم بحثهم فى فروع الحكومه و شروطها بحثا واسعاً، و لكن بعد ما شملت عنايه الله للمسلمين فى إيران الإسلاميه، و نجحت ثورتهم بقياده الأستاذ الإمام - مد ظله -، و خرجت إيران من تحت نير الاستبداد و الاستعمار الشرقى و الغربى، و انتقضت المعادلات السياسيه الدارجه صار البحث فى الحكومه الإسلاميه بشؤونها المختلفه ضروريا. اللهم إلا - أن يتفضل الله علينا بظهور امام العصر - عجل الله تعالى فرجه - فيغنيننا من هذه الأبحاث العريضه. و قد طرحنا فى هذا الكتاب أبحاثا لعلها تكون ناقصه و غير ناضجه، و لا أدعى صحه جميع ما تبادر

إلى ذهني. فأرجو من الفضلاء الكرام أن يتابعوا الأبحاث حتى تنحلّ المشكلات و الحوادث الواقعه بالتدرّيج فى تدبير الأمور.

و إذا مثلت لعقلك سعه الحكومه و كثره مسائلها المستحدثه ظهر لك لزوم أن يكون مبدأ القرار و التصميم فيها واحداً، و أن الشركه تؤدّى إلى الاضطراب، و ان تدخّل كلّ فقيه يوجب الهرج و المرج. نعم، يجب قبل القرار و العزم المشاوره و تبادل الآراء مع المتخصصين فى المسائل المختلفه، و لكن صاحب العزيمه رجل واحد، كما يأتى تفصيله فى الباب السادس، فانتظر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٥

الفصل الثالث فى ذكر أدله القائلين بنصب الفقهاء عموماً

قد عرفت إلى هنا

أولاً: ضروره الحكومه فى جميع الأعصار و أن تعطيلها يساوق بنحو تعطيل الإسلام.

و ثانياً: أنه يشترط فى الحاكم الإسلامى ثمانيه شروط لا تنطبق قهراً إلّا على الفقيه الجامع للشرائط.

و ثالثاً: أن الولايه لا تنعقد إلّا بالنصب من العالى، أو بالانتخاب من قبل الأئمه على ما يأتى بيانه، و أنّ الانتخاب فى طول النصب و فى صوره عدمه.

و رابعاً: أنّ نصب أمير المؤمنين و الأئمه المعصومين من ولده ثابت عندنا بالأدله القطعيه، فلا اعتبار بالانتخاب فى أعصارهم.

و خامساً: أنّ الظاهر من الأصحاب و الأساتذه أنّ الفقهاء أيضاً منصوبون فى عصر الغيبه بالنصب العام، فهم ولاه بالفعل عندهم بالنصب من قبل الأئمه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٦

المعصومين «ع» و عرفت منا إجمالاً أنّ هذا إنّما يصحّ مع الإمكان ثبوتاً، و قيام الدليل عليه إثباتاً و أنّ وصلت النوبه الى الانتخاب.

و قد مرّ فى الفصل الثانى المناقشه فى إمكان النصب عموماً بحسب مقام الثبوت.

فالآن حان وقت البيان لما ذكره من الأدله لذلك فى مقام الإثبات، و هى أمور

فلتعرض لها و لما أوردوا عليها من المناقشات:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٧

الأمر الأول: مقبوله عمر بن حنظله

[المقبوله و سندها]

روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظله، قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة؛ أ يحل ذلك؟ فقال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، و ما يحكم له فإنما يأخذ سحتا و إن كان حقا ثابتا له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت و قد أمر الله أن يكفر به، قال الله - تعالى -: «يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ». قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران (إلى) من كان منكم ممن قد روى حديثنا و نظر في حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا، فليرضوا به حكما فإنني قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله، و علينا رد، و الراد علينا الراد على الله، و هو على حد الشرك بالله.» (١)

و رواه الشيخ أيضا في التهذيب في موضعين «٢» و السند في أحدهما محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن محمد بن عيسى. و في الآخر محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى ...

و قد تلقى الأصحاب الرواية بالقبول حتى اشتهرت بالمقبولة. و صفوان بن يحيى

(١) - اصول الكافي ١/ ٦٧، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠؛ و الفروع منه ٧/ ٤١٢، باب كراهيه الارتفاع إلى قضاة الجور من

كتاب القضاة، الحديث ٥؛ و الوسائل

(٢) - تهذيب الأحكام ٢ / ٦٨ و ٩١ من طبعه القديم، المطابق مع ٦ / ٢١٨ و ٣٠١، الحديث ٥١٤ و ٨٤٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٨

من أصحاب الإجماع، و عن الشيخ في العده أنه لا يروى إلا عن ثقه «١».

و بالجملة، الظاهر أنه لا بأس بالخبر من جهه السند و إن وقع بعض المناقشات في محمد بن عيسى، و داود بن الحصين، و عمر بن حنظله:

اما محمد بن عيسى اليقطيني ففي تنقيح المقال أن فيه قولين:

الأول أنه ضعيف. صرح به جمع، منهم الشيخ في فهرسته و في موضعين من رجاله. قال في الفهرست: «محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف، استثناء أبو جعفر بن بابويه من رجال نوادر الحكمه و قال: لا أروى ما يختص بروايته. و قيل إنه يذهب مذهب الغلام.» الثاني أنه ثقه. صرح به النجاشي فقال: إنه جليل في أصحابنا، ثقه، عين، كثير الروايه، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني مكاتبه و مشافهه. و قال الكشي: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان يحبّ العبيدي و يثنى عليه و يمدحه و يميل إليه و يقول: ليس في أقرانه مثله «٢».

أقول: أما استثناء ابن بابويه فالمستثنى عنده هو ما رواه محمد بن عيسى عن يونس، فلعله لم يكن هذا لاعتقاد ضعف فيه، بل للإشكال في سنّه و إدراكه ليونس. و أمّا الرمي بالغلو فلا يخفى أنه شاع في تلك الأعصار رمي بعض الأصحاب الأجلاء أيضا بالغلو لاعتقادهم بثبوت بعض المقامات العاليه للأئمه «ع». نظير ما ترى في أعصارنا من رمي بعض العرفاء و الفلاسفه بالكفر و الزندقه، فلعلّ المقام

كان من هذا القبيل، فتأمل.

و أما داود بن الحصين الأسدي (بضم الحاء) ففي تنقيح المقال:

إنّ الشيخ عدّه في رجاله من أصحاب الصادق و الكاظم «ع» و قال: إنّه واقفي.

و قال النجاشي: إنّه كوفي، ثقه، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن، كان يصحب أبا العباس البقباق، له كتاب. «٣»

(١) - راجع عدّه الأصول ١/ ٣٨٦ - ٣٨٧، و تنقيح المقال ٢/ ١٠٠ - ١٠١.

(٢) - راجع تنقيح المقال ٣/ ١٦٧.

(٣) - راجع تنقيح المقال ١/ ٤٠٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٢٩

هذا، و لا يخفى عدم التهافت بين الكلامين، لإمكان كونه واقفيا ثقه.

و أما عمر بن حنظله، ففي تنقيح المقال:

«عدّه الشيخ تاره من أصحاب الباقر «ع» و أخرى من أصحاب الصادق «ع».

و شرح الحال أنّه لم ينصّ على الرجل في كتب الرجال بشي ء، و لكن روى في الكافي «١» في باب وقت الصلاه عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله «ع» إنّ عمر بن حنظله أتانا عنك بوقت، فقال أبو عبد الله «ع»: إذا لا يكذب علينا.

و في التهذيب «٢» في باب العمل في ليله الجمعه و يومها عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبان، عن إسماعيل الجعفي، عن عمر بن حنظله، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: القنوت يوم الجمعه؟ فقال: أنت رسولي إليهم في هذا إذا صليتم في جماعه. الحديث. و يفهم من هذين الحديثين توثيقه. «٣»

أقول: و يرد على التمسك بالخبرين أنّ في سند الأوّل يزيد بن خليفة، و هو واقفي على ما صرّح به الشيخ. «٤» و لم يثبت وثاقته. و الخبر الثاني راويه نفس عمر بن

حنظله؛ فكيف يثبت به وثاقته.

نعم، يمكن أن يجعل كثره روايته عن الأئمة «ع» نحو شاهد على وثاقته، كما قيل.
و كيف كان، فالأصحاب تلقوا الخبر بالقبول حتى أطلقوا عليه مقبولة عمر بن حنظله.

(١) - الكافي ٣ / ٢٧٥، باب وقت الظهر و العصر، الحديث ١. (طبعة القديم ١ / ٧٦).

(٢) - تهذيب الأحكام ٣ / ١٦، باب العمل في ليلة الجمعة و يومها، الحديث ٥٧ (طبعة القديم ١ / ٢٤٩).

(٣) - تنقيح المقال ٢ / ٣٤٢.

(٤) - رجال الطوسي / ٣٦٤، (عدّه في أصحاب الكاظم «ع»).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٠

مشهوره أبي خديجه

اشاره

و روى الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أبي الجهم، عن أبي خديجه، قال: بعثني أبو عبد الله - عليه السلام - إلى أصحابنا فقال: قل لهم: «إياكم إذا وقعت بينكم خصومه أو تدارى بينكم في شيء من الأخذ و العطاء أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق. اجعلوا بينكم رجلا ممن قد عرفت حلالنا و حرامنا، فإنني قد جعلته قاضيا. و إياكم أن يخاصم بعضكم بعضا إلى السلطان الجائر.»

هكذا في التهذيب المطبوع بطبعته «١» و لكن في الوسائل: «فإنني قد جعلته عليكم قاضيا» بإضافه كلمه: «عليكم». فلعله سهو من النسخ أو منه، أو أن نسخه التهذيب من صاحب الوسائل كانت كذلك «٢».

و روى الصدوق بإسناده عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجه سالم بن مكرم الجمال، قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق «ع»: «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور، و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم، فإنني قد جعلته قاضيا فتحاكموا إليه.» و رواه الكليني عن الحسين بن

محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبي خديجه مثله إلا أنه قال: «شيئا من قضائنا».

و رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن محمد، مثله. (٣)

و أبو الجهم كنيه لبكير بن أعين و ثوير بن أبي فاخته، و الأول ثقة و الثاني ممدوح.

(١) - تهذيب الأحكام - طبعه القديم ١٨ / ١٠٠، كتاب القضاء؛ و طبعه الجديد ٦ / ٣٠٣، باب من الزيادات في القضايا و الأحكام، الحديث ٥٣.

(٢) - الوسائل ١٨ / ١٠٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٦.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٤، الباب ١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٤٣١

و أحمد بن عائد أيضا ثقة (١).

و إنما الإشكال في أبي خديجه، فعن الشيخ في الفهرست أنه ضعيف، و عن النجاشي أنه قال:

«ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن (ع)، له كتاب» (٢) هذا.

تفسير الآيات الثلاث، و معنى أولى الأمر

[تمسك الإمام «ع» في المقبوله بالآيه الشريفه]

أقول: حيث إن الإمام «ع» تمسك في المقبوله بالآيه الشريفه من القرآن الكريم فالأولى التعرض لها و لمفادها مقدمه، لنكون في بيان مفاد الخبرين على بصيره من أمرنا. قال الله - تعالى - في سورة النساء: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ، إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا» يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَ أَحْسَنُ تَأْوِيلًا* أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَ مَا أَنْزَلَ مِنَ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا

أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا. «٣»

و لا يخفى أنّ الآيات الثلاث مرتبطة بحسب المضمون جدًّا.

[الأمانات فى الآيه مفهوم عام]

و الظاهر أن الأمانات فى الآيه مفهوم عام: تشمل أمانات الناس بينهم من الأموال و غيرها، و أمانات الله عند عباده من الكتاب العزيز و أوامره و نواهيه، و أمانته عند الولاه؛ فإن الإمامه أمانه إلهيه عندهم، و هم مأمورون بأداء حقوق الرعيه و العدل بينهم و اللطف بهم و حملهم على موجب الدين و الشريعه و توفير الصدقات و الغنائم عليهم و تسليم ودائع الإمامه إلى الإمام بعده.

(١) - تنقيح المقال ١ / ١٨١ و ١٩٧ و ٦٣.

(٢) - تنقيح المقال ٢ / ٥، و الفهرست للطوسى / ٧٩ (ط. اخرى / ١٠٥) و رجال النجاشى / ١٣٤.

(٣) - سورة النساء (٤)، الآيه ٥٨ و ٥٩ و ٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٢

و إذا فرض كون الإمامه فى مورد بالانتخاب قآراء الناس و بيعتهم أيضا أمانه منهم عند الوالى تستعقب تكليفا خطيرا عليه.

و الأئمه المعصومون من عتره النبى «ص» أيضا كانوا من أنفس الأمانات عند الناس، و من الأسف أنّ الأئمه كانوا فى هذه الأمانه الإلهيه.

و بالجملة، فالآيه تدلّ على مفهوم عامّ و إن كان بعض المصاديق أنفس و أهمّ.

و الروايات الوارده من طرق الفريقين فى المقام تحمل على بيان المصاديق المهمه، و تكون من باب الجرى و التطبيق فلا تفيد الحصر.

فى المجمع: «قال أبو جعفر «ع»: إنّ أداء الصلاة و الزكاه و الصوم و الحج من الأمانه.» «١»

و فيه أيضا: «روى عنهم «ع» أنّهم قالوا: آيتان إحداهما لنا و الأخرى لكم: قال الله - تعالى - إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا.

الآيه. و قال: يَا

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ.

الآية. «٢»

و فى نور الثقلين عن الكافى بسنده، عن بريد العجلي قال: سألت أبا جعفر «ع» عن قول الله - عزّ و جلّ - : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ»، قال: إيانا عنى أن يؤدى الأول إلى الإمام الذى بعده الكتب و العلم و السلاح. «وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» الذى فى أيديكم، ثم قال للناس: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، إيانا عنى خاصه. أمر جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا «٣».

و فى الدر المنثور عن زيد بن أسلم فى قوله: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، قال:

(١) - مجمع البيان ٢ / ٦٣ (الجزء ٣).

(٢) - مجمع البيان ٢ / ٦٣ (الجزء ٣).

(٣) - نور الثقلين ١ / ٤٩٧؛ و الكافى ١ / ٢٧٦، كتاب الحججه، باب أن الإمام يعرف الإمام ... الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٣

«أنزلت هذه الآيه فى ولاء الأمر و فيمن ولى من أمور الناس شيئا.»

و عن شهر بن حوشب، قال:

«نزلت فى الأمراء خاصه». و عن على بن أبى طالب «ع» قال: «حقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله و أن يؤدى الأمانه، فإذا فعل ذلك فحقّ على الناس أن يسمعوا له و أن يطيعوا و أن يجيبوا إذا دعوا.» «١»

و فى كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى الأشعث بن قيس عامله على آذربيجان:

«و إن عملك ليس لك بطعمه، و لكنّه فى عنقك أمانه.» «٢»

فظهر بما ذكر أنّ الآيه و إن كانت عامه لفظا و مفهوما فتشمل

جميع الأمانات، و لكن الولاية المفوضه من قبل الله - تعالى - أو من قبل الأمة من أعظمها، و التكليف بالنسبه إليها خطير.

و لعلّ مقارنه الأمانه في الآيه للحكم بالعدل قرينه على إرادته هذا المصداق قطعاً، فيكون الحكم بالعدل من شئون الولاية و من فروعها و من مصاديق أداء الأمانه إلى أهلها. فتدبر. هذا كله بالنسبه إلى الأمانه.

و أما الحكم

فقال الراغب في المفردات:

«حكم، أصله: منع منعاً لإصلاح، و منه سميت اللجام حكمه الدابه ... و حكمت الدابه: منعتها بالحكمه، و أحكمتها: جعلت لها حكمه ... و الحكم بالشىء أن تقضى بأنه كذا أو ليس بكذا، سواء ألزمت ذلك غيرك أو لم تلزمه، قال - تعالى -: «وَ إِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» ... و يقال: حاكم و حكام لمن يحكم بين الناس، قال الله - تعالى -: «وَ تُدَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ» و الحكم:

المتخصيص بذلك فهو أبلغ، قال الله - تعالى - تعالى -: «أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا»، و قال - عزّ و جلّ -: «فَابْتَغُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا». و إنما قال: حكما و لم يقل:

(١) - الدر المنثور ٢ / ١٧٥.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٨٣٩؛ عبده ٣ / ٧؛ لح / ٣٦٦، الكتاب ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٤

حاكما تنبها أنّ من شرط الحكمين أن يتوليا الحكم عليهم و لهم حسب ما يستصوبانه من غير مراجعه إليهم في تفصيل ذلك.»
(١)

و في المقاييس:

«الحاء و الكاف و الميم أصل واحد، و هو المنع، و أول ذلك الحكم و هو المنع من الظلم. و سميت حكمه الدابه لأنها تمنعها ... و الحكمه هذا قياسها لأنها تمنع من الجهل ... و حكم فلان في كذا إذا جعل أمره إليه.» (٢)

فى النهايه:

«فى أسماء الله الحكم والحكيم، هما بمعنى الحاكم و هو القاضى. و الحكيم: فعيل بمعنى فاعل أو هو الذى يحكم الأشياء و يتقنها ... و الحكم: العلم و الفقه و القضاء بالعدل و هو مصدر حكم يحكم ... يقال: أحكمت فلانا أى منعته، و به سُمى الحاكم لأنه يمنع الظالم.» «٣»

و فى لسان العرب:

«و الحاكم: منقذ الحكم، و الجمع حكام.» «٤»

أقول: بالتتبع فى الكتاب و السنه يظهر لك أنّ الحكم و الحكومه و الحاكم و الحكام كان أكثر استعمالها فى القضاء و القاضى، و ربما استعملت فى الولايات العامه و الوالى أيضا.

و لعله من الأوّل قوله - تعالى - : «و تُدَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ.» «٥»

(١) - مفردات الراغب / ١٢٦.

(٢) - مقاييس اللغه ٢ / ٩١.

(٣) - النهايه لابن الأثير ١ / ٤١٨.

(٤) - لسان العرب ١٢ / ١٤٢.

(٥) - سوره البقره (٢)، الآيه ١٨٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٥

و عن ابن فضال نقلا عن خط أبى الحسن الثانى «ع» فى تفسير هذه الآيه:

«الحكام: القضاء.» «١»

و كذا قوله: «وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ»، بل و قوله: «يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّخَذُوا إِلَى الطَّاعُونَ» بملاحظه مورد النزول كما يأتى عن قريب.

و قول الصادق «ع» فى خبر سليمان بن خالد: «أتقوا الحكومه، فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين لنبى (كنبى) أو وصى نبى.» «٢» فتأمل.

و قول أمير المؤمنين في خطابه لمالك لاختيار القضاة: «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك...» «٣»

إلى غير ذلك من الاستعمالات.

و من قبيل الثاني ما في نهج البلاغه في الخطبه القاصعه: «فأبدلهم العزّ مكان الذلّ، و الأمن مكان الخوف فصاروا ملوكاً حكاماً، و
أئمه

أعلاما ... فهم حكام على العالمين و ملوك فى أطراف الأرضين.» «٤»

و فيه أيضا: «فتقربوا إلى أئمة الضلالة و الدعاه إلى النار بالزور و البهتان، فولّوهم الأعمال و جعلوهم حكاما على رقاب الناس.» «٥»

و ما فى البحار عن كثر الكراجكى، قال: قال الصادق «ع»: «الملوك حكام على الناس، و العلماء حكام على الملوك.» «٦»

(١) - الوسائل ١٨ / ٥، الباب ١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٧، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٠٩؛ عبده ٣ / ١٠٤؛ لح / ٤٣٤، الكتاب ٥٣.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٨٠٢؛ عبده ٢ / ١٧٧؛ لح / ٢٩٦، الخطبه ١٩٢.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ٦٦٦؛ عبده ٢ / ٢١٤؛ لح / ٣٢٦، الخطبه ٢١٠.

(٦) - بحار الأنوار ١ / ١٨٣، كتاب العلم، الباب ١ من أبواب العلم و آدابه، الحديث ٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٦

و فيه أيضا عن الاختصاص: قال أبو عبد الله «ع»: «تكون شيعتنا فى دوله القائم «ع» سنام الأرض و حكامها.» «١»

و فيه أيضا عن الخصال بسنده عن على بن الحسين: «و يكونون حكام الأرض و سنامها.» «٢»

و ما فى إعلام الورى فى خطبه أبى طالب عند تزويجه خديجه لرسول الله «ص»:

«الحمد لله الذى جعلنا من زرع إبراهيم ... و أنزلنا حرما آمنا يجرى ء إليه ثمرات كلّ شىء، و جعلنا الحكام على الناس.» «٣»

إلى غير ذلك من موارد الاستعمال.

و بالجمله، فالحاكم قد يراد به القاضى، و قد يراد به الوالى. و كذا سائر المشتقات.

و لا يخفى أن الاشتراك معنوى لا لفظى، إذ كلّ منهما بقراره و كلامه القاطع يمنع عن الفساد، و الأوّل شعبه من الثانى، و تكون قوّته الخارجيه غالبا بقوّه

الوالى و جنوده، و إلاً فهو بنفسه لا قوّه له على المنع و التنفيذ.

و أما قوله: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، فقد مرّ تفسيره بالتفصيل فى الباب الثانى.

و ملخّص ما ذكرناه هناك أنّ الأمر بإطاعه الله - تعالى - ناظر إلى إطاعته فى أحكامه. و إطاعه الرسول و الأئمة «ع» فى مقام بيان هذه الأحكام ليست أمراً وراء اطاعه الله، و أوامرهم فى هذا المجال إرشاديّه لا مولويّه. نظير أوامر الفقيه.

نعم، للرسول غير مقام رساله مقام الإمامه و الولاية أيضاً، و له «ص» و للأئمة بعده مضافاً إلى بيان الأحكام الكليّه، أو امر مولويه صادره عنهم بما أنّهم و لاه الأمر و ساسه العباد. فقوله: «أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» ناظر إلى هذا السنخ من

(١) - بحار الأنوار ٥٢ / ٣٧٢، تاريخ الإمام الثانى عشر، (الباب ٢٧) باب سيره و أخلاقه ...، الحديث ١٦٤.

(٢) - بحار الأنوار ٥٢ / ٣١٧، تاريخ الإمام الثانى عشر، (الباب ٢٧) باب سيره و أخلاقه ...، الحديث ١٢.

(٣) - إعلام الورى / ٨٥، الباب الخامس.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٣٧

الأوامر الولائيه، و لذا كترت لفظه: «أطيعوا».

و المحتملات فى «أولى الأمر» ثلاثه:

الأول: أن يراد بهم جميع الأمراء و الحكّام مطلقاً، كما لعلّه الظاهر ممّا روى عن أبى هريره أنّه قال:

«هم الأمراء منكم.» (١)

الثانى: أن يراد بهم خصوص الأئمه الاثنى عشر المعصومين «ع» كما وردت بذلك روايات مستفيضه.

الثالث: أن يراد بهم بمناسبه الحكم و الموضوع كلّ من له حقّ الأمر و الحكم شرعاً، فمن ثبت له هذا الحقّ شرعاً و جبت لا محاله إطاعته فى ذلك و إلاً لصار جعل هذا الحقّ له لغوا.

و حقّ الأمر و الحكم لا ينحصر فى الإمام المعصوم، بل

يثبت لكل من كانت حكومته مشروعه بالنصب أو بالانتخاب.

فكما وجبت إطاعه أمير المؤمنين «ع» مثلاً في أوامره الولائية تجب إطاعه المنصوبين من قبله، كمالك الأشر مثلاً.

قال الشيخ الأعظم الأنصاري «قده» في مكاسبه في معنى أولى الأمر:

«الظاهر من هذا العنوان عرفاً من يجب الرجوع إليه في الأمور العامّة التي لم تحمل في الشرع على شخص خاصّ.» «٢»

و لا محاله يتقيد الأمر بما إذا لم يكن معصية لله، إذ ليس لوليّ الأمر حقّ الأمر

(١) - الدر المثور ٢ / ١٧٦.

(٢) - المكاسب للشيخ الأنصاري / ١٥٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٤٣٨

بالمعصية.

و على ما ذكرنا فالفقيه الجامع للشرائط أيضاً على فرض ولايته شرعاً يصير مصداقاً للآية قهراً.

و ما ورد من اختصاص الآيه بالأئمة المعصومين «ع» فالمراد به الحصر الإضافي في قبال أئمة الجور المدّعين ما ليس لهم. و الحصر لا ينحصر في الحقيقي فقط.

و كيف يمكن الالتزام بولاية شخص و لو في ظرف خاصّ و لا- تجب إطاعته؟ مع أنّ الغرض من جعل المنصب لا يحصل إلّا بالإطاعة و التسليم.

و إن شئت قلت: إنّ إطاعته إطاعه الإمام المعصوم أيضاً، فإنّه منصوب من قبله أو مديم طريقته، فتدبر.

و المخاطب في قوله - تعالى -: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» «١»، هم المؤمنون المنادون في صدر الآيه، و الظاهر منه التنازع الواقع بين أنفسهم لا بينهم و بين أولى الأمر، كما يظهر من بعض علماء السنه.

و يظهر من خبر بريد العجلي أنّ هذا التفسير كان شائعاً في عصر الإمام الباقر «ع» أيضاً، فتصدّى هو «ع» لردّه حيث قال: «و كيف يأمرهم الله - عزّ و جلّ - بطاعه و لاه الأمر و يرخّص في منازعتهم؟ إنّما قيل ذلك

للمأمورين الذين قيل لهم: أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ. «٢»

فهو- تعالى- أوجب عليهم أن يردّوا المنازعات إلى الله و الرسول في قبال الذين يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ.

و لعل المراد بالردّ إلى الله و الرسول الأخذ بحكم الله المنزل على رسوله، و لذا لم يذكر أولوا الأمر ثانيا، إذ ليس لهم أن يشرّعوا حكما في قبال حكم الله- تعالى- و ليس أعمال الولاية إلا تطبيق ما حكم الله به، لا تشريع حكم جديد. أو لعلهم لم يذكروا ثانيا لكونهم من فروع الرسول و أغصانه.

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ٥٩.

(٢)- الكافي ١/ ٢٧٦، كتاب الحج، باب أن الإمام «ع» يعرف الإمام الذي... الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٤٣٩

و ربما ينقدح في الذهن أنّ صدر الآية ذكر توطئه و تمهيدا للدليل، فيكون المراد أنّه لما كانت إطاعه الله و إطاعه رسوله و أولى الأمر واجبه فلا محاله يجب أن يكون المرجع في المنازعات هو الله و رسوله لا الطاغوت الذي أرادوا أن يتحاكموا إليه المذكور في الآية التالية، فتدبر.

و أما قوله- تعالى-: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ الْآيَةَ»، ففي مجمع البيان:

«كان بين رجل من اليهود و رجل من المنافقين خصومه، فقال اليهودي: أحاكم إلى محمد «ص»، لأنه علم أنّه لا يقبل الرشوة و لا يجوز في الحكم، فقال المنافق: لا، بل بيني و بينك كعب بن الأشرف، لأنه علم أنّه يأخذ الرشوة فنزلت الآية.» «١»

و الطاغوت: فعلوت من الطغيان للمبالغة، ففيه قلب كما لا يخفى. هذا.

و قد تحصل ممّا ذكرناه أنّ الحكم بالعدل في الآية الأولى من الآيات الثلاث ظاهر في القضاء، و أنّ

مورد الآيه الثالثه أيضا هو القضاء، كما أنّ التنازع المذكور فى الآيه الثانيه أيضا يناسب القضاء.

و لكن لا يخفى أنّ القضاء بنفسه ليس قسيما للإمامه و الولايه، بل هو من شئون الإمامه، و كثيرا ما كان الإمام بنفسه يتصدى له، و تصدى القضاء له أيضا كان من جهه كونهم منصوبين من قبله.

و قد مرّ فى خبر سليمان بن خالد قوله «ع»: «فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء» و فى المقبوله: «فتحكما إلى السلطان أو إلى القضاء.» و رسول الله «ص» أيضا كان يقضى بإمامته و ولايته، و كذلك أمير المؤمنين «ع». و قال الله - تعالى - مخاطبا لداود النبي «ع»: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ.» «٢»

ففرّع جواز الحكم و نفوذه على كونه خليفه.

فيظهر بجميع ذلك أن القضاء من شئون الإمامه و الخلافه.

و الآيات الثلاث كما مرّ مرتبطه بحسب المضمون، و قد مرّ تفسير الأمانه فى الآيه

(١) - مجمع البيان ٢/ ٦٦ (الجزء ٣).

(٢) - سوره ص (٣٨)، الآيه ٢٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٠

الأولى بالإمامه و الولايه، و كون الحكم بالعدل متفرعا عليها.

و المذكور فى الآيه الثانيه أيضا وجوب إطاعه الرسول و أولى الأمر، يعنى الأئمه، و فرع عليها وجوب إرجاع التنازع إلى الله و الرسول.

و يحتمل أن يراد بالتنازع فى الآيه الأعم من التنازع فى الحكم الكلى و فى الموضوع المرتبط بالقضاء.

و الطاغوت فى الآيه الثالثه أيضا لكونه للمبالغه ظاهر فى الوالى الجائر، إذ القاضى بما هو قاض لا قوه له حتى يطغى. و لو طغى يكون بالاعتماد على قوه الوالى و جنوده.

و قال فى مجمع البيان فى تفسير الآيه الأولى:

«أمر الله الولاه

و الحَكَم أن يحكموا بالعدل و النصفه.»

و فى تفسير الآيه الثالثه:

«لما أمر الله أولى الأمر بالحكم و العدل و أمر المسلمين بطاعتهم وصل ذلك بذكر المنافقين.» (١)

و على هذا فتكون الآيات الثلاث مرتبطه إجمالاً- بمسأله الإمامه و الولايه الكبرى، و يكون أمر القضاء و الحكم بالعدل فى المنازعات من فروعها و أحكامها.

كلام الأستاذ الإمام حول المقبوله:

إذا عرفت تفسير الآيات الثلاث إجمالاً فلنرجع إلى بيان دلالة المقبوله، فنقول:

قال الأستاذ الإمام- مدّ ظله- فى تقريب الاستدلال بها على نصب الفقيه واليا ما محصّله بتوضيح منّا:

«إن قول الراوى: «بينهما منازعه فى دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى

(١)- مجمع البيان ٢/ ٦٣ و ٦٦ (الجزء ٣).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤١

القضاء»، لا شبهه فى شموله للمنازعات التى يرجع فيها إلى القضاء، كدعوى أنّ فلانا مديون أو وارث مثلاً و إنكار الطرف الآخر ممّا يحتاج إلى الترافع و إقامة البيئه أو اليمين. و المنازعات التى يرجع فيها إلى الولاه و الأمراء، كالتنازع الحاصل بينهما لأجل عدم أداء دينه أو ميراثه بعد ما كان ثابتاً و معلوماً ممّا تحتاج إلى أعمال السلطه و القدره فقط و يكون مرجعها الأمراء و السلاطين. فلو قتل ظالم شخصاً من طائفه و وقع النزاع بين الطائفتين فلا مرجع لرفعه إلّا الولاه بقدرتهم. و لذا قال:

«فتحاكما إلى السلطان، أو الى القضاء» و من الواضح عدم تدخّل الخلفاء فى ذلك العصر بل مطلقاً فى المرافعات التى ترجع فيها إلى القضاء، و كذلك العكس. و قول الإمام- عليه السلام-: «من تحاكم إليهم فى حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت»، انطباقه على الولاه أوضح، بل لو لا القرائن لكان الظاهر منه

خصوص الولاه.

و كيف كان، فلا إشكال في دخول الطغاه من الولاه فيه، سيما مع مناسبات الحكم و الموضوع، و مع استشهاده بالآيه التي هي ظاهره فيهم في نفسها.

و قول الراوى بعد ذلك: «فكيف يصنعان» يكون استفسارا عن المرجع في البابين.

و اختصاصه بأحدهما سيما القضاء في غايه البعد.

و قول الامام- عليه السلام-: «فليرضوا به حكما» يكون تعيينا للحاكم في التنازع مطلقا.

و لو توهم من قوله: «فليرضوا» اختصاصه بمورد تعيين الحكم فلا- شبهه في عدم إرادته خصوصه، بل ذكر من باب المثال، و إلّا فالرجوع إلى القضاء الذي هو المراد جزما لا يعتبر فيه الرضا من الطرفين.

فأتضح من جميع ذلك أنه يستفاد من قوله «ع»: «فإني قد جعلته عليكم حاكما» أنه «ع» قد جعل الفقيه حاكما فيما هو من شئون القضاء، و ما هو من شئون الولاية.

فالفقيه ولى الأمر في البابين و حاكم في القسمين، سيما مع عدوله «ع» عن قوله:

«قاضيا» إلى قوله: «حاكما». بل لا يبعد أن يكون القضاء أيضا أعم من قضاء القاضى و من أمر الوالى و حكمه. قال الله- تعالى:-
«وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لَأ مُؤْمِنَةٍ إِذَا

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٢

قَضَى اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ.» «١»

و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في التعميم للبابين.

و يشهد لذلك أيضا مشهوره أبى خديجه التي مرّت، إذ الظاهر من صدرها إلى قوله:

«فإني قد جعلته قاضيا» هي المنازعات التي يرجع فيها إلى القضاء. و من تحذيره بعد ذلك من الإرجاع إلى السلطان الجائر و جعله مقابلا له بقوله «ع»: «و إياكم أن يخاصم بعضكم بعضا إلى السلطان الجائر»، هي المنازعات التي يرجع فيها إلى

السلطان لرفع التجاوز و التعدى لا لفصل الخصومه».

هذا ما ذكره الأستاذ الإمام- مدّ ظله- لتقريب الاستدلال بالمقبوله و المشهوره على نصب الفقيه واليا و قاضيا.

ثم تعرّض - مدّ ظله- لبعض الشبهات الواردة و الجواب عنه، فقال ما حاصله:

«ثم إنّه قد تنقدح شبهه فى بعض الأذهان بأنّ أبا عبد الله «ع» فى أيام إمامته إذا نصب شخصا أو أشخاصا للإماره أو القضاء كان أمده إلى زمان إمامته «ع»، و بعد وفاته يبطل النصب.

و فيها ما لا يخفى، فإنّه مع الغض عن أنّ مقتضى المذهب أنّ الإمام إمام حيا و ميتا و قائما و قاعدا، إنّ النصب لمنصب الولاية أو القضاء أو نصب المتولى للوقف أو القيم على السفهاء أو الصغار لا يبطل بموت الناصب. إذ من الضرورى فى طريقه العقلاء أنّه مع تغيير السلطان أو هيئه الدوله و نحوهما لا- ينزل الولاة و القضاء و غيرهم من المنصوبين. نعم للرئيس الجديد عزلهم متى أراد، و مع عدم العزل تبقى المناصب على حالها.

و فى المقام لا- يعقل هدم الأئمه اللا-حقين لنصب الإمام الصادق «ع»، لأنّه يرجع إمّا إلى نصب غير الفقهاء العدول مع كونهم أصلح و أرجح، أو إلى إرجاع الشيعة إلى ولاه الجور و قضاته، أو إلى الإهمال لهذا الأمر الضرورى الذى يحتاج إليه الأمم. و الكل ظاهر الفساد.

(١)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآيه ٣٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٣

فمن نصبه الإمام الصادق «ع» منصوب إلى زمان ظهور ولى الأمر- عليه السلام-.

و هنا شبهه أخرى أيضا، و هى أنّ الإمام و إن كان خليفه رسول الله و له نصب الولاة و القضاء لكن لم تكن يده مبسوطه، بل كان فى سيطره خلفاء الجور،

فلا أثر لجعل منصب الولاية لأشخاص لا يمكن لهم القيام بأمرها. و أمّا نصب القضاة فله أثر في الجملة.

و فيها أنه مع وجود الأثر في الجملة لبعض الشيعة و لو سراً إنّ لهذا الجعل سراً سياسياً عميقاً، و هو طرح حكومه عادله إلهيه و تهيئه بعض أسبابها حتى لا يتحير المتفكرون لو وفقهم الله لتشكيل حكومه إلهيه.

و لقد تصدّى بعض المتفكرين لطرح الحكومه و تخطيطها في السجن لرجاء تحقّقها في الآتي.

بل الغالب في العظماء من الأنبياء و غيرهم الشروع في الطرح أو العمل من الصفر تقريباً.

و أبو عبد الله «ع» قد أسّس بهذا الجعل أساساً قوياً للأمة و المذهب، بحيث لو نشر هذا الطرح و التأسيس في جامعه التشيع و أبلغه الفقهاء و المتفكرون إلى الناس و لا سيما إلى الجوامع العلميه و ذوى الأفكار الراقية لصار ذلك موجبا لانتباه الأمة و التفاتهم و قيام شخص أو أشخاص لتأسيس حكومه إسلاميه عادله تقطع أيادي الأجانب.» «١» انتهى كلامه - مدّ ظله -.

توضيح لكلام الأستاذ

أقول: قد صار حاصل كلامه - مدّ ظله - أنّ قول السائل: «فتحاكما إلى السلطان، أو إلى القضاة» بملاحظه أن فصل الخصومات كان من وظائف القضاة،

(١) - كتاب البيع ٢ / ٤٧٨ - ٤٨٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٤

و أنّ سائر الأحكام المتوقّفه على إعمال القوّه و قدره كانت من شئون الولاة. و كذا قول الإمام «ع»: «فإنّما تحاكم إلى الطاغوت» حيث استعمل لفظ الطاغوت و استشهد بالآيه الشريفه، و كذا قوله: «فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً» بدل قوله: «قاضياً» كل ذلك قرينه على أن المقصود هو تعيين المرجع لجميع الأمور المرتبطه بالولاة التي منها القضاء. فيراد بالحاكم مطلق من يرجع إليه في الأمور

للبتّ و القرار. و إلى هذا البيان أيضا يرجع كلام كل من استدل بالمقبوله فى المقام، فتكون المقبوله دليلا على نصب الوالى و القاضى معا، لا بأن يستعمل لفظ الحاكم فى المعنيين، بل لأنّ القضاء أيضا من شئون الولاة و لذا قد ينصبون القضاء لذلك و قد يتصدّون له بأنفسهم، كما كان يصنع أمير المؤمنين «ع». و قد مرّ فى خبر سليمان بن خالد، عن الصادق «ع»: «إنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء» «١».

و بعبارة أخرى: ليس المراد أن هنا نصيين: نصب الفقيه واليا، و نصبه قاضيا و إن كان ربّما يوهم ذلك كلام الأستاذ- مدّ ظلّه- بل المراد نصبه واليا و لكنّ القضاء أيضا من شئون الوالى.

و يمكن أن يؤيد كون المراد بالحاكم هو الوالى بقوله «ع»: «عليكم» فإنّ العلوّ إنّما يكون للوالى المتسلّط، و لو أريد القضاء فقط كان المناسب أن يقول: «بينكم».

و قد مرّ منّا أيضا أنّ الظاهر كون الآيات الثلاث مرتبطة بمسأله الولاية.

و يظهر من قول الإمام «ع»: «من كان منكم»، اعتبار كون الوالى و القاضى للشيعة الإمامية من الشيعة. و من قوله: «روى حديثنا»، كون روايات العترة و حديثهم أساس حكمه و قضائه. و لا- يصدق هذا إلّا على المجتهد المستنبط من الأحاديث، إذ المقلّد أساس علمه فتوى مرجعه لا أحاديث أهل البيت.

و يظهر من قوله: «نظر فى حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا» أيضا اعتبار الاجتهاد، إذ لا يصدق على المقلّد المحض أنّه نظر و عرف، فإنّ المتبادر من النظر فى الشىء أعمال الدقة فيه، و من معرفته الإحاطة به تفصيلا. و معنى النظر فى حلالهم و حرامهم النظر

(١)- الوسائل ٧/١٨، الباب ٣ من أبواب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٥

في الفتاوى و الأحكام الصادره عن الأئمه «ع» و ليس هذا إلّا شأن المجتهد، كما لا يخفى.

و لو تعدّد المجتهد و اختلفوا في الفتيا كان المرجع أفقهم، كما يدلّ على ذلك ذيل المقبوله حيث قال: «فإن كان كلّ رجل اختار رجلا من أصحابنا، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقّهما، و اختلفا فيما حكما و كلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال:

الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقهما و أصدقهما في الحديث و أورعهما، و لا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر.» (١)

و لا يخفى أنّ من قوله: «أفقهما» أيضا استفاد اعتبار اصل الفقاهه هذا.

مناقشات حول كلام الاستاذ

اشاره

و لكن مع ذلك كلّه يمكن أن يناقش في الاستدلال بالمقبوله على نصب الفقيه واليا بوجوه:

الأول:

ما ذكرناه في الفصل السابق من الإشكال في النصب العامّ ثبوتا بشقوقه الخمسه، فراجع. و إذا فرض عدم الإمكان ثبوتا لم تصل النوبه إلى مقام الإثبات.

و لو فرض وجود ظاهر يدلّ عليه وجب تأويله بأن يحمل على بيان الصلاحيه لا الفعليه، و إنّما تتحقق الفعليه بالرضا و الانتخاب و لذا قال: «فليرضوا به حكما.»

و أنّما أمر بذلك ردعا عن انتخاب الجائر أو انتخاب غير من ذكره من الفقيه الواجد للشرائط، فتأمل.

الثاني:

أنّ الولاية بالنصب كانت ثابتة عندنا للإمام الصادق «ع» بنفسه،

(١) - الكافي ١/ ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.

و بعده أيضا للأئمه من ولده، فما معنى نصب الفقهاء و لاه بالفعل مع وجوده و ظهوره؟

و لو قيل بعدم السلطه له بالفعل، قلنا إنّ الفقيه المنصوب من قبله أيضا كذلك.

و السائل سأل عن المرجع للمحاكمات فى عصر الإمام الصادق «ع»، فلا مجال لأن يقال إنّ النصب منه «ع» كان لعصر الغيبه فإن السؤال على هذا يبقى بلا جواب و يصير المقام من قبيل استثناء المورد و هو قبيح.

نعم يعقل نصب القاضى للمخاصمات الواقعه بين الشيعه لعصر الإمام الصادق «ع» أيضا بعد عدم جواز الرجوع إلى قضاة الجور.

و مورد السؤال أيضا التخاصم، كما أنّ مورد نزول الآيه المستشهد بها أيضا كان هو النزاع و التخاصم، كما مرّ.

و المجمعول فى خبر أبى خديجه بنقله أيضا هو منصب القضاء.

و المرجع للأمر الحسيّيه و ولايه الغيب و القصير و الممتنع أيضا كان هم القضاء، كما هو المتعارف فى عصرنا أيضا. و قد ذكر الماوردى و أبو يعلى أن نظر القاضى يشتمل على عشره أحكام أحدها فصل

الخصومات، فراجع «١».

و ذكر السلطان في المقبوله و مشهوره أبى خديجه أيضا كان من جهه أن المرجع للقضاء فى الأمور المهمه المعتنى بها كان هو شخص السلطان، مضافا إلى أن التنفيذ و الإجراء أيضا كان بقدرته و قوته، و لولاه لم يتمكن القضاء من تنفيذ أحكامهم.

اللهم إلا أن يجاب عن هذا الإشكال بأنه ليس المقصود الاستدلال بالمقبوله لجعل الولاية الكبرى للفقيه، بل الإمارة و العمل من قبل الإمام المعصوم، كما فى العمال المنصوبين من قبل الخلفاء. نظير مالك الأشر من قبل أمير المؤمنين «ع».

فيصح نصب الفقهاء لذلك فى عصر الحضور و عصر الغيبه معا غاية الأمر كون تصرفاتهم فى زمن عدم بسط اليد محدوده، فتأمل.

(١) - الأحكام السلطانيه للماوردى / ٧٠، و الأحكام السلطانيه لأبى يعلى / ٦٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٧

الثالث:

أنّ الظاهر أنّ الإمام الصادق «ع» لم يكن بصدد الثوره ضد السلطه الحاكمه فى عصره لكى ينصب واليا فى قبالتها، لعدم مساعده الظروف على ذلك.

بل كان بصدد رفع مشكله الشيعة فى عصره فى باب المخاصمات. كيف؟ و لم يعهد تدخّله «ع» بنفسه فى المسائل الولائيه المرتبطه بالولاه مع كونه حقّا له عندنا، فكيف ينصب لذلك الفقهاء فى عصره؟

و كون النصب لعصر الغيبه دون عصره مساوق للإعراض عن جواب السؤال و لاستثناء المورد و هو قبيح، كما مرّ.

اللهم إلما أن يقال: إنّ القضاء كما مرّ ليس منحازا عن الولاية الكبرى، بل هو من شئون الوالى. فالإمام «ع» جعل الولاية الكبرى للفقيه لعصره و لما بعده غاية الأمر أنّ هذا الجعل بالنسبه إلى عصره كان منشئا للأثر بالنسبه إلى خصوص القضاء و الأمور الحسينيه فقط، و لعلّه فى الأعصار المتأخره يفيد

بالنسبة الى جميع الآثار كما تراه فى عصرنا حيث تهباً الجوّ لإقامه دوله إسلاميه فى إيران.

و يكفى فى الابتلاء بموضوع، الابتلاء ببعض شئونه.

و يؤيد ذلك أنه «ع» بعد ما أرجع المتخاصمين إلى من وجد الصفات المذكوره و أمر برضاها به حكما قال: «فإنى قد جعلته عليكم حاكما». إذ الظاهر من هذا التعبير أنّ الذيل بمنزله التعليل لما سبقه، و قد مرّ أن لفظه «عليكم» قرينه على إرادته الولاية و إلّا كان الأنسب أن يقول: «بينكم». فيكون المراد: «إنى جعلت الفقيه واليا عليكم»، فهو بجبهه ولايته المشروعه يصحّ منه القضاء فيجب أن يرضوا به حكما.

و إنّما قال ذلك مع أنّ قضاء الوالى و قضائه نافذ و لا يشترط فيه رضا الطرفين، لأنّ الوالى المتسلّط و قضائه تكون لحكمهم ضمانه إجرائيه و أمّا الوالى الذى نصبه الإمام الصادق «ع» فهو نظير نفس الإمام لم تكن ضمانه إجرائيه لحكمه إلّا إيمان الشخص و رضاه، و لأجل ذلك أيضا عبّر بلفظ «الحكم»، الظاهر فى قاضى التحكيم المنتخب برضا الطرفين.

و بالجملة، فالذيل كبرى كليه ذكرت عله للحكم، فيجب الأخذ بعمومها.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٨

الرابع:

أنّ الحكومه و مشتقاتها قد غلب استعمالها فى الكتاب و السنه فى خصوص القضاء، كقوله - تعالى -: «وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ»، «١» و قوله:

«وَ تُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ.» «٢»

و فى حديث ابن فضال نقلا عن خطّ أبى الحسن الثانى «ع» فى تفسير الآيه:

«الحكام: القضاء.» «٣»

و قد مرّ فى خبر سليمان بن خالد عن الإمام الصادق «ع»: «اتّقوا الحكومه، فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء.» «٤» و قد

مرّ فى

أوائل هذا الفصل في تفسير الآيات الثلاث بعض كلمات أهل اللغة و موارد الاستعمال للحكم و الحاكم و الحكام، فراجع.

بل يمكن أن يقال: إن إطلاق الحاكم و الحكام على الوالى و الولاه كقوله «ع»:

«فصاروا ملوكاً حكاماً، و أئمه أعلاماً»، «٥» و قوله: «و جعلوهم حكاماً على رقاب الناس» «٦»، و قوله «ع»: «الملوك حكام على الناس، و العلماء حكام على الملوك» «٧»، و نحو ذلك من موارد الاستعمال أيضا كان بملاحظه أن القضاء و فصل الخصومات كان من أهم شئون الولاه. و القضاء أيضا إنما كانوا يتصدون لذلك بنصبهم و بالنيابه عنهم.

و بالجملة، ليس إطلاق الحاكم على الوالى بالاشتراك اللفظى، أو بان ينخلع اللفظ عن معنى القضاء و يستعمل فى الوالى مجازاً. بل من جهة أن الوالى قاض حقيقه و أن القضاء من أهم شئونه و لا تتم الولاية إلا به. فيكون قوله: «حاكماً» فى المقبوله مساوقاً لقوله: «قاضياً» فى خبر أبى خديجه بنقله.

(١) - سورة النساء (٤) الآية ٥٨.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ١٨٨.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٥، الباب ١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٧، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ٨٠٢؛ عبده ٢ / ١٧٧؛ لح / ٢٩٦، الخطبه ١٩٢.

(٦) - نهج البلاغه، فيض / ٦٦٦؛ عبده ٢ / ٢١٥، لح / ٣٢٦، الخطبه ٢١٠.

(٧) - بحار الأنوار ١ / ١٨٣، كتاب العلم، الباب ١ من أبواب العلم و آدابه، الحديث ٩٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٩

و التعليل كان بملاحظه أن القضاء لم يكن إلا لنبى أو وصى نبى كما فى خبر سليمان بن خالد و غيره، و لا يكون مشروعاً إلا باجازه الوصى و نصبه. و مورد السؤال

أيضا المنازعات. فالإمام الصادق «ع» أرجع المتنازعين من الشيعة إلى الفقيه و أمر بوجوب الرضا به حكما من جهة أنه - عليه السلام - بولايته المطلقة الثابتة عندنا جعله قاضيا، فصار قضاؤه بذلك مشروعا فلم يجز التخلف عنه. وقد مرّ آنفا وجه الأمر بالرضا و التعبير بالحكم.

و ليس ذكر السلطان في المقبولة و خبر أبي خديجه دليلا على إرادته الأعمّ من القضاء بعد كون السؤال عن تكليف المتنازعين.

و إنّما ذكر السلطان من جهة أن الرجوع إلى القاضى المنصوب من قبل السلطان نحو رجوع إلى السلطان، و لأنّه ربّما كان السلطان بنفسه يتصدّى للقضاء فى الأمور المهمّة.

و التنازع سواء كان لادعاء طرف و إنكار آخر أو كان لاستنكاف أحد عن أداء دينه بعد معلوميته كان مرجعه القضاء، و كذلك جميع الأمور الحسينيه كما هو المتعارف فى أعصارنا أيضا. كما قد يشهد بذلك خبر إسماعيل بن سعد عن الرضا «ع»: «و عن الرجل يصحب الرجل فى سفر فيحدث به حدث الموت و لا يدرك الوصيه كيف يصنع بمتاعه و له أولاد صغار و كبار، أ يجوز أن يدفع متاعه و دوابّه إلى ولده الأكبر أو إلى القاضى، و إن كان فى بلده ليس فيها قاض كيف يصنع؟» (١)

إذ يظهر بذلك أنّ مرجع أمر الصغار كان هو القاضى. و قد مرّ الإشاره إلى كلام الماوردى و أبى يعلى و أنّهما جعلتا تكليف القاضى أوسع من فصل الخصومات.

و على هذا فما ذكره الأستاذ الإمام - مدّ ظلّه - فى بيان المقبولة من تقسيم التنازع الى قسمين و إرادته استفاده جعل الولايه الكبرى من هذا الطريق قابل للخدشه

(١) - الوسائل ١٣ / ٤٧٥، الباب ٨٨ من أحكام الوصايا، الحديث ٣.

جدًا، فتأمل.

و قد تحصيل ممّا ذكرناه بطوله أنّ المقبوله، و كذا خبر أبي خديجه بنقله كليهما فى مقام نصب القاضى للشيعة الإماميه لرفع مشاكلهم فى الأمور التى كانت ترتبط بالقضاء بعد ما حرّم عليهم الرجوع الى قضاء الجور. فلا يصح الاستدلال بهما لإثبات الولاية المطلقه بالنصب.

فإن قلت: التعبير بالطاغوت و الاستشهاد بالآيه الشريفه لا يناسبان إرادته خصوص القضاء.

قلت: الرجوع إلى قضاء الجور و الاعتناء بهم و بحكمهم كان فى الحقيقه رجوعا إلى السلاطين. فإنّ القضاء كانوا من أذناهم و منصوبين من قبلهم، و قوتهم كانت بقوتهم. ألا ترى أنّ من رجع إلى أحد العمّال فى دوله و اعتنى به بما أنّه عامل هذه الدوله يصدق عليه أنّه اعتنى بهذه الدوله و أمضى مشروعيتها. و مورد نزول الآيه أيضا كان هو القضاء، كما مرّ.

فإن قلت: استعمال حرف الاستعلاء فى قوله: «عليكم» يناسب الولاية المطلقه، لما مرّ من أنّ المناسب للقضاء أن يقال: «بينكم».

قلت: ليس استعمال حرف الاستعلاء فى القضاء غلطا، إذ فى القضاء أيضا يوجد نحو استيلاء و استعلاء. فإنّ القاضى المنصوب من قبل السلطان له علوّ و قدره بقدره من نصبه. و القاضى المنصوب من قبل الإمام الصادق «ع» أيضا له نحو قدره معنويه لوجوب العمل بحكمه و التسليم له، فيصح استعمال حرف الاستعلاء على أى تقدير.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥١

الخامس:

أنّ الظاهر كون المخاطب فى «منكم» و «عليكم» خصوص الشيعة الإماميه الاثنى عشرية، كما يشهد بذلك كلمه: «أصحابنا» فى كلام السائل.

و الشيعة فى عصر الإمام الصادق «ع» كانوا قليلين جدّا مستهلكين بين سائر المسلمين، فلم يمكن تحقّق دوله و حكمه لهم.

فيعلم بذلك أنّ الإمام «ع» لم يكن بصدد نصب الوالى، بل كان غرضه رفع مشكله الشيعة فى منازعاتهم فأرجعهم إلى تعيين قاضى التحكيم بأن يختاروا رجلا منهم و يرضوا به حكما. و لو كان بصدد نصب الوالى لكان المناسب نصبه على جميع الأمة لا على الشيعة فقط.

اللهم إلهنا أن يقال، كما مرّ فى كلام الأستاذ- مدّ ظلّه-: إنّ نظر الإمام الصادق «ع» لم يكن مقصورا على عصره فقط، بل كان بصدد طرح حكومه عادله إلهيه و بيان شرائطها و مواصفاتها حتّى لا يتحير المفكرون لو وفقهم الله- تعالى- لإقامه دوله حقّه و لو فى الأعصار الآتية. و يكفى فى صحه هذا الجعل بنحو يشمل عصره أيضا ترتّب بعض الآثار فى عصره، أعنى الأمور المرتبطه بالقضاء من القضاء و الأمور الحسينيه و نحوها، فتدبرّ.

السادس:

سلمنا أنّ الحكم بمشتقاته بحسب الوضع و المفهوم يعمّ القضاء و غيره مما يشتمل على البتّ و الفصل و لكن لما كانت المقبوله سؤالاً- و جواباً متعرضه لمسأله المنازعه فى الأموال و القضاء فيها، فالقضاء هو القدر المتيقن من الكلام، و لا دليل على إرادته الأعمّ.

و التمسك بالإطلاق إنّما يجرى فى الموضوعات لا فى المحمولات.

فلو قيل: «النار حاره» بلا ذكر قيد نحكم بكون الموضوع طبيعه النار بإطلاقها فتشمل جميع الأفراد، و لا نحكم بكون المحمول جميع مراتب الحراره و أفرادها. و لو قال المولى: «أكرم عالما» نجرى فيه مقدّمات الحكمه فنقول: كان المولى فى مقام البيان و جعل الموضوع لحكمه طبيعه العالم فيثبت الإطلاق، و نتيجته كفايه أى عالم كان.

و أما إذا قال: «زيد عالم» فلا يجرى الإطلاق فى المحمول، و لا نحكم بكونه عالما بكل ما يحتمل كونه عالما به.

دراسات فى

فكذلك إذا قال: «الفقيه حاكم أو خليفتي أو حجتي أو وارثي أو أمني أو نحو ذلك» لا يثبت به إلما الحاكميه أو الخلافه أو نحوهما بالإجمال بلا عموم و شمول.

نعم، لو لم يوجد في البين قدر متيقن و كان المولى في مقام بيان الوظيفه و التكليف حكما بالإطلاق و إلا صار الجعل لغوا. و أما مع وجود القدر المتيقن فلا لغويّه و لا إطلاق. هذا.

و لكن يمكن أن يقال: إننا لا نرى فرقا بين الموضوعات و بين المحمولات. إذ لو كان المولى في مقام الإهمال و الإجمال فلا إطلاق أصلا. و إن كان في مقام البيان فإن لم يوجد قدر متيقن ثبت الإطلاق في كليهما. و إن وجد القدر المتيقن في البين فإن قلنا بأن وجوده مضرّ بالإطلاق لم يثبت الإطلاق لا في الموضوع و لا في المحمول، و إن لم يكن مضرّا به ثبت الإطلاق في كليهما. فالفرق بينهما بلا وجه.

و الحقّ أنّه لو كانت هنا قرينه لفظيه متّصله أو لبيّه بيّنه بحيث كانت كاللفظيه المتّصله منعت هذه من انعقاد الإطلاق قهرا.

و أمّا صرف وجود القدر المتيقن بعد إعمال الدقه فلا يصلح مانعا من انعقاد الإطلاق و لا حجه لرفع اليد منه من غير فرق بين الموضوع و غيره.

فلو قال المولى: «جئني برجل راكبا» و كان في مقام البيان من كلّ جهه فكما تجرى مقدّمات الحكمه في الرجل و يثبت فيه الإطلاق و نتيجته التخيير و العموم البدلي بالنسبه الى كلّ رجل فكذلك تجرى في المجرى ء به و في الركوب أيضا، فلا يتعيّن نحو خاصّ من المجرى ء أو الركوب بل يتخيّر المكلف بين أنواع كلّ

منهما.

و لو قال: «أكرم عالما» فكما تجرى مقدّمات الحكمه فى الموضوع و نتيجته كفايه أى عالم كان فكذلك تجرى فى متعلق الحكم أعنى الإكرام و نتيجته كفايه أى نوع من الإكرام.

و فى مقام الإنشاء قد يجعل المتعلق للحكم محمولا فى القضية فىقال مثلا: «زيد مكرم» و يراد وجوب إكرامه فلو كان فى مقام البيان يثبت الإطلاق فى المحمول بلا إشكال.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٣

نعم، الإطلاق ربّما ينتج العموم الاستغراقى و ربّما ينتج العموم البدلى، و هذا بحسب اختلاف الموارد، كما لا يخفى.

هذا مضافا إلى أنّ قوله: «جعلته عليكم حاكما» يصير مفاده أنّ «حاكميه الفقيه مجعوله» فتصير الحاكميه موضوعا للجعل، اللهم إلّا أن يقال هذا خلط بين الموضوع المصطلح فى علم الأصول و الموضوع المصطلح فى علم النحو، و الحاكميه بحسب المفاد محمول على الفقيه و إن جعلت فى القضية موضوعا.

و قد تلخّص ممّا ذكرناه هنا أنّ الحكم بالإطلاق مع تحقّق مقدّماته لا يفرق فيه بين الموضوع و بين غيره، و أنّ كون القضاء هو القدر المتيقّن من لفظ الحاكم فى المقبوله لا- يوجب حمله على خصوص القضاء، و كون المورد خصوص المنازعه أيضا لا يوجب الاختصاص فإنّ المورد لا يخصّص بعد كون الجواب عاما. فالإشكال السادس مدفوع و باطل من أساسه.

السابع:

أنّ لفظ الحكم فى المقبوله ظاهر فى قاضى التحكيم، أى المحكّم من قبل المتخاصمين، فىكون المراد بالحاكم أيضا ذلك لتلائم الجملتان.

و على هذا فليس فى المقبوله نصب لا للوالى و لا للقاضى. و ليس لفظ: «الجعل» هنا بمعنى الإنشاء و الإيجاد، بل بمعنى القول و التعريف. فىصير محصّل كلام الإمام «ع» أنّى أقول لكم و أرشدكم أنّ

الرجل الكذائي صالح لأن تختاروه وترضوا به حكما بينكم.

قال فى لسان العرب فى معانى الجعل:

«جعل الطين خزفاً و القبيح حسناً: صيّرهُ إِيّاه. و جعل البصره بغداد: ظنّها إياه ...

و قوله: «و جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً»، قال الزجاج: الجعل هاهنا بمعنى القول و الحكم على الشىء. كما تقول: قد جعلت زيدا أعلم الناس، أى قد و صفته بذلك و حكمت به.» (١)

(١) - لسان العرب ١١ / ١١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٤

أقول: يظهر من الأخبار المستفيضه أنّ القضاء لا يجوز و لا ينفذ إلّا من النبىّ أو الوصىّ، ففى خبر إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله «ع» قال أمير المؤمنين «ع» لشريح: «يا شريح، قد جلست مجلساً لا يجلسه (ما جلسه خ. ل) إلّا نبىّ أو وصىّ نبىّ أو شقى.» (١)

و فى خبر سليمان بن خالد عنه «ع»، قال: «اتقوا الحكومه، فإن الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء، العادل فى المسلمين لنبىّ (كنبىّ خ. ل) أو وصىّ نبىّ.» (٢)

و على هذا فلا أحد أن يقول إنّ الإمام الصادق «ع» قد صار بصدد نصب الفقيه قاضياً ليصحّ و ينفذ قضاؤه، و فى الحقيقه يصير وصياً للوصىّ، و أوصى للمتخاصمين من الشيعة أن يختاروه و يرضوا به حكماً فى قبال قضاءه الجور. و قد مرّ أن اعتبار الرضا لعلّه يكون من جهه أنّه ليس لقضاء هذا القاضى لعدم سلطته ضمانه إجرائيه سوى رضا الطرفين و إيمانهما، و بهذه الملاحظه أيضاً عبّر عنه بالحكم. فيصير مفاد كلام الإمام «ع» أنّه يحرم عليكم الرجوع إلى قضاءه الجور، و يجب عليكم تحكيم رجل منكم وجد الصفات المذكوره، و يجب الرضا بقضائه لأنّى

جعلته قاضيا أو واليا فصار قضاؤه مشروعاً نافذاً بذلك.

و بالجمله، الظاهر من الجملة تحقّق النصب، كما هو الظاهر من مشهوره أبى خديجه أيضا. و جعل الجعل فى الحديث بمعنى القول خلاف الظاهر جدّا. و ما ذكرناه فى الفصل السابق من الخدشه ثبوتا فى نصب الوالى بنحو العموم لا يجرى فى نصب القاضى، فإنّ عمل القاضى محدود فىمكن تعدد القضاء بتعدّد الفقهاء، و كلّ منهم يعمل بتكليفه فى ظرف خاصّ و منطقته محدوده، و هذا بخلاف الولاية بالمفهوم الواسع الشامل لجميع أعمال الولاية.

و الحاصل أنّه لا- يترتب كثير إشكال على جعل الإمام الصادق «ع» جميع الفقهاء فى عصره و الأعصار المتأخره قضاء ينفذ قضاؤهم.

و أما جعل الجميع ولاية نافذى الكلمه فى جميع ما يرجع إلى الولاية من الأمور فهو الذى يوجب الاختلاف و الهرج و المرج، كما مرّ.

(١) الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٥

و قد طال الكلام فى البحث فى المقبوله، و تحضّل لك إمكان الخدشه فى الاستدلال بها لنصب الفقهاء و لاه بالفعل.

نعم، بعد ما أثبتنا ضروره الحكومه فى جميع الأعصار و عدم جواز تعطيلها و دلّت المقبوله على حرمة التسليم للطواغيت و الرجوع اليهم يظهر منها قهرا أنّ المتعين للولاية هو الواجد للصفات التى ذكرها الإمام «ع»، فيجب على الأمّه انتخابه و لا مجال لانتخاب غيره.

و بالجمله، دلّله المقبوله على أنّ الصالح للولاية و المتعين لها إجمالا- هو الفقيه الجامع للشرائط ممّا لا- إشكال فيه، و أنّما الإشكال فى أنّ فعليتها تتحقّق بالنصب من قبل الإمام «ع» أو

بالانتخاب من قبل الأمة.

اللهم إنا أن يقال: إنه إذا فرض عدم صحة القضاء بدون النصب و عدم نفوذه فعدم نفوذ الولاية بدون النصب يثبت بطريق أولى، فإن القضاء شأن من شئون الوالى و فرع من فروع الولاية، فتدبر.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٦

تمه نقل كلام الأستاذ آيه الله العظمى البروجردى و نقده

إشاره

اعلم أنّ السيد الأستاذ المرحوم آيه الله العظمى البروجردى - طاب ثراه-، على ما كتبنا عنه فى سنه ١٣٦٧ الهجرية القمريه فى تقريرات لبحثه سميناه: البدر الزاهر فى صلاه الجمعة و المسافر، المطبوع فى تلك الأيام- ذكر مقبوله عمر بن حنظله دليلا على ولاية الفقيه، ثم ذكر كلاما فى هذا الباب نرى هنا نقل ملخصه تتيما للفائده و أداء لبعض حقوقه- طاب ثراه- قال:

«إن اثبات ولاية الفقيه و بيان الضابطه لما يكون من شئون الفقيه و من حدود ولايته يتوقف على

تقديم أمور:

الأول: إن فى المجتمع أمورا لا تكون من وظائف الأشخاص و لا ترتبط بهم،

بل تكون من الأمور العامه الاجتماعيه التى يتوقف عليها حفظ نظام المجتمع، كالقضاء و الولاية على الغيب و القصر و نحوها و حفظ النظام الداخلى و سد الثغور و الأمر بالجهاد و الدفاع عند هجوم الأعداء و نحو ذلك، فليست هذه الأمور مما يتصدى لها كل شخص بل تكون من وظائف قيم المجتمع و من بيده أزمه الأمور الاجتماعيه.

الثانى: لا يبقى شك لمن تتبع قوانين الإسلام و ضوابطه فى أنه دين سياسى اجتماعى،

و ليست أحكامه مقصوره على العباديات المحضه المشرعه لتكميل الأفراد و تأمين سعادته الآخره فقط، بل يكون أكثر أحكامه مرتبطه بسياسه المدن و تنظيم الاجتماع و تأمين سعادته هذه النشأه أو جامعه للحسنين و مرتبطه بالنشأتين، و ذلك كأحكام المعاملات و السياسات و الجزائيات من الحدود و القصاص و الديات، و الأحكام القضائيه، و الضرائب التى يتوقف عليها حفظ دوله الإسلام كالأخماس

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٧

و الزكوات و نحوهما.

ولأجل ذلك اتفق الخاصه والعامه على أنه يلزم فى محيط الإسلام وجود سائس وزعيم يدبّر أمور المسلمين. بل هو من ضروريات الإسلام وإن اختلفوا فى شرائطه و خصوصياته و أن تعيينه من قبل رسول الله «ص» او بالانتخاب العمومى.

الثالث: لا يخفى أن سياسه المدن و تأمين الجهات الاجتماعيه

فى دين الإسلام لم تكن منحازه عن الجهات الروحانيه و الشؤون المربوطه بتبليغ الأحكام و إرشاد المسلمين، بل كانت السياسه فيه من الصدر الأول مختلطه بالدّيانه و من شئونها.

فكان رسول الله «ص» بشخصه يدبّر أمور المسلمين و يسوسهم و يرجع إليه لفصل الخصومات و كان ينصب الحكام و العمال للولايات و يطلب الأخماس و الزكوات و نحوهما من المالىات، و هكذا كانت سيره الخلفاء من بعده الراشدين و غيرهم و كانوا فى بادى الأمر يعملون بالوظائف السياسيه فى مراكز الإرشاد و الهدايه كالمساجد، فكان امام المسجد بنفسه أميراً لهم، و بعد ذلك أيضاً استمرت السيره على بناء المسجد الجامع قرب دار الإمارة. و كان الخلفاء و الأمراء بأنفسهم يقيمون الجمعات و الأعياد، بل و يدبّرون أمر الحج و مواقفه، حيث إنّ العبادات الثلاث مع كونها عباديه قد احتوت على فوائد سياسيه لا يوجد نظيرها فى غيرها.

و هذا النحو من الخلط بين الجهات الروحيّة و الجهات السياسيّه من خصائص الإسلام و ميزاته.

الرابع: قد تلخص ممّا ذكرناه:

١- أنّ لنا حاجات اجتماعيه تكون من وظائف سائس الاجتماع و قائده. ٢- و أنّ الديانه المقدسه الإسلاميه لم تهمل هذه الأمور، بل اهتمت بها أشدّ الاهتمام و شرّعت بلحاظها أحكاما كثيره و فوّضت إجراءها إلى سائس المسلمين. ٣- و أنّ سائس المسلمين فى بادى الأمر لم يكن إلّا شخص النبىّ الأكرم «ص» ثمّ الخلفاء بعده.

و حينئذ فنقول: إنّهُ لَمّا كان من معتقداتنا معاشر الشيعه الإماميه أنّ خلافة رسول الله «ص» و زعامه المسلمين من بعده كانت للأئمه الاثنى عشر «ع» و أن رسول الله «ص» لم يهمل أمر الخلافة بل عين لها من بعده أمير المؤمنين «ع» ثمّ انتقلت منه إلى أولاده عتره الرسول فكانوا هم المراجع الأحقّاء للأمر السياسيه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٨

و الاجتماعيه و كان على المسلمين الرجوع إليهم و تقويتهم فى ذلك، فلا محاله كان هذا مركزا فى أذهان أصحاب الأئمه «ع» أيضا و كان أمثال زراره و محمد بن مسلم من فقهاء أصحاب الأئمه و ملازميهم لا يرون المرجع لهذه الأمور إلّا الأئمه «ع» أو من نصبوه لذلك، فلذلك كانوا يراجعون إليهم فيما يتفق لهم مهما أمكن كما يعلم ذلك بمراجعته أحوالهم.

إذا عرفت هذه المقدمات فنقول:

لَمّا كان هذه الأمور و الحوائج الاجتماعيه ممّا يبتلى بها الجميع مدّه عمرهم غالبا و لم يكن الشيعه فى عصر الأئمه «ع» متمكنين من الرجوع إليهم «ع» فى جميع الأحوال، كما يشهد بذلك مضافا إلى تفرقهم فى البلدان عدم كون الأئمه «ع» مبسوطى اليد بحيث يرجع اليهم فى كلّ وقت لأىّ حاجه اتّفتت، فلا محاله يحصل لنا القطع بأنّ أمثال زراره و محمد بن مسلم و غيرهما من خواصّ الأئمه

«ع» سألوهم عمّن يرجع إليه في مثل تلك الأمور إذا لم يتمكنوا منهم «ع»، و نقطع أيضا بأنّ الأئمة «ع» لم يهملوا هذه الأمور العامه البلوى التي لا يرضى الشارع بإهمالها بل نصبوا لها من يرجع إليه شيعتهم إذا لم يتمكنوا منهم «ع» و لا سيما مع علمهم «ع» بعدم تمكّن أغلب الشيعة من الرجوع إليهم بل عدم تمكّن الجميع في عصر الغيبة التي كانوا يخبرون عنها غالبا و يهَيِّئون شيعتهم لها.

و هل لأحد أن يحتمل انهم «ع» نهوا شيعتهم عن الرجوع إلى الطواغيت و قضاة الجور و مع ذلك أهملوا لهم هذه الأمور و لم يعينوا من يرجع إليه الشيعة في فصل الخصومات و التصرف في أموال الغيب و القصير و الدفاع عن حوزة الإسلام و نحو ذلك من الأمور المهمّة التي لا يرضى الشارع بإهمالها؟

و كيف كان، فنحن نقطع بأن صحابه الأئمة «ع» سألوهم عمّن يرجع إليه الشيعة في تلك الأمور مع عدم التمكن منهم «ع» و أنّ الأئمة «ع» أيضا أجابوهم و نصبوا للشيعة مع عدم التمكن منهم «ع» أشخاصا يتمكنون منهم إذا احتاجوا.

غايه الأمر سقوط تلك الأسئلة و الأجوبة من الجوامع الحديثيه التي بأيدينا، و لم يصل إلينا إلّا ما رواه عمر بن حنظله و أبو خديجه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٥٩

و إذا ثبت بهذا البيان النصب من قبلهم «ع» و أنّهم لم يهملوا هذه الأمور المهمّة التي لا يرضى الشارع بإهمالها (و لا سيما مع إحاطتهم بحوائج شيعتهم في عصر الغيبة) فلا محاله يتعيّن الفقيه لذلك، إذ لم يقل أحد بنصب غيره. فالأمر يدور بين عدم النصب و بين نصب الفقيه العادل، و إذا

ثبت بطلان الأوّل بما ذكرناه صار نصب الفقيه مقطوعا به و تصير مقبولة ابن حنظله أيضا من شواهد ذلك.

و إن شئت ترتب ذلك على النظم القياسى فصورته هكذا: إمّا إنّه لم ينصب الأئمه «ع» أحدا لهذه الأمور العامه البلوى و أهملوها، و إمّا إنهم نصبوا الفقيه لها، لكنّ الأوّل باطل فثبت الثانى.

فهذا قياس استثنائى مؤلف من قضيه منفصله حقيقته، و حملته دلت على رفع المقدم، فينتج وضع التالى و هو المطلوب.

و بما ذكرناه يظهر أن مراده «ع» بقوله فى المقبولة: «حاكما» هو الذى يرجع إليه فى جميع الأمور العامه الاجتماعيه التى لا تكون من وظائف الأفراد و لا يرضى الشارع أيضا بإهمالها (و لو فى عصر الغيبه و عدم التمكن من الأئمه «ع») و منها القضاء و فصل الخصومات، و لم يرد به خصوص القاضى.

و لو سلّم فنقول: إنّ المترائى من بعض الأخبار أنّه كان شغل القضاء ملازما عرفا لتصدى سائر الأمور العامه البلوى، كما يظهر من خبر إسماعيل بن سعد عن الرضا «ع»: «و عن الرجل يصحب الرجل فى سفر فيحدث به حدث الموت و لا يدرك الوصيه كيف يصنع بمتاعه و له أولاد صغار و كبار، أ يجوز أن يدفع متاعه و دوابّه إلى ولده الأكبر أو إلى القاضى، و إن كان فى بلده ليس فيها قاض كيف يصنع؟...» (١)

و بالجمله، كون الفقيه العادل منصوبا من قبل الأئمه «ع» لمثل تلك الأمور العامه المهمه التى يتلى بها العامه ممّا لا إشكال فيه إجمالا بعد ما بيناه، و لا نحتاج فى إثباته إلى مقبولة ابن

(١) - الوسائل ١٣ / ٤٧٥، الباب ٨٨ من أحكام الوصايا، الحديث ٣.

حنظله. غاية الأمر كونها أيضا من الشواهد، فتدبر.» (١)

أقول: أما ما ذكره - طاب ثراه -

من كون الأئمة الاثني عشر ولاة في الأمور السياسيّة و الاجتماعيّة بالاستحقاق و النصب فحقّ عندنا، و محلّ بحثه الكتب الكلاميّة.

و أمّا أنّ أصحاب الأئمة «ع» كانوا يرجعون إليهم فيما يتفق لهم من هذه الأمور السياسيّة فأمر يحتاج إلى تتبع، و لا يتيسّر لي ذلك فعلا.

و أمّا ما ذكره أخيرا من أنّ الأئمة «ع» إمّا إنهم لم ينصبوا لهذه الأمور أحدا و أهملوها، أو إنهم نصبوا الفقيه لذلك و إذا ثبت بطلان الأوّل صار نصب الفقيه مقطوعا به.

ففيه أنّ طريق انعقاد الولاية إن كان منحصرا في النصب من العالي كما هو الظاهر منه - طاب ثراه - بل من سائر الأعظم المتعرضين للمسألة كان ما ذكره صحيحا.

و أمّا إن نوقش في ذلك و قيل بما قوّيناه من أنّها تنعقد بانتخاب الأئمة أيضا غاية الأمر كونه في طول النصب و في صورته عدمه فنقول: لعلّ الأئمة - عليهم السلام - أحوالوا الأمور الولائيّة في عصر الغيبة إلى انتخاب الأئمة، غاية الأمر لزوم كون المنتخب واجدا للشرائط و الصفات التي اعتبرها الشارع في الوالي.

فعلى الأئمة في عصر الغيبة أن يختاروا فقيها جامعا للشرائط و يولّوه على أنفسهم.

و باختيارهم و توليتهم يصير واليا بالفعل. و لا يبقى محذور في البين، فانتظر ما نحزّره في الفصل الرابع من هذا الباب دليلا على صحّته الانتخاب و اعتباره.

(١) - البدر الزاهر / ٥٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّة، ج ١، ص: ٤٦١

الأمر الثاني: حديث اللهم ارحم خلفائي

مما استدلّ به على نصب الفقهاء ولاة بالفعل ما رواه الصدوق في آخر الفقيه، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: قال رسول الله «ص»: «اللهم ارحم خلفائي.» قيل:

يا رسول الله، و من خلفاؤك؟ قال: «الذين يأتون من بعدى يروون حديثى و سنتى.» «١»

و رواه

أيضا في أواخر المعانى عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن داود اليعقوبي، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن أبي طالب «ع» قال: «قال رسول الله «ص»: «اللهم ارحم خلفائي، اللهم ارحم خلفائي، اللهم ارحم خلفائي». قيل له: يا رسول الله...» «٢»

و رواه في المجالس عن الحسين بن احمد بن إدريس، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن محمد بن حسان الرازي، عن محمد بن علي عن عيسى بن عبد الله العلوي العمري، عن أبيه، عن آباءه، عن علي «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «اللهم ارحم خلفائي» - ثلاثا - قيل: يا رسول الله، و من خلفائك؟ قال: «الذين يبلغون حديثي و سنتي ثم يعلمونها أمتي.» «٣»

(١) - الفقيه ٤ / ٤٢٠، باب النوادر، الحديث ٥٩١٩.

(٢) - معانى الأخبار ٢ / ٣٧٤، الباب ٤٢٣ (باب معنى قول النبي: «اللهم ارحم خلفائي» - ثلاثا).

(٣) - الأمالى للصدوق / ١٠٩، المجلس ٣٤، الحديث ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٦٢

و رواه أيضا في العيون عن أبي الحسن محمد بن علي بن الشاه الفقيه المروودي، قال: حدثنا أبو بكر بن محمد بن عبد الله النيسابوري، قال: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليمان (سلمويه خ. ل) الطائي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثني علي بن موسى الرضا «ع».

و حدثنا أبو منصور أحمد بن ابراهيم بن بكر الخوري، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن هارون (مروان خ. ل) بن محمد الخوري، قال: حدثنا جعفر بن محمد

بن زياد الفقيه الخورى، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله الهروى الشيبانى، عن الرضا «ع».

و حدثنى أبو عبد الله الحسين محمد الأشنانى الرازى، قال: حدثنا على بن محمد بن مهرويه القزوينى، عن داود بن سليمان الفراء، عن على بن موسى الرضا «ع»، عن آبائه، عن على بن أبى طالب، قال: «قال رسول الله «ص»: «اللهم ارحم خلفائى». قيل له: «و من خلفاؤك؟ قال: «الذين يأتون من بعدى و يروون أحاديثى و سنتى فيعلمونها الناس من بعدى.» «١»

و رواه فى المستدرک عن صحيفه الرضا «ع» مثل ما فى العيون، و عن عوالى اللئالى أيضا مثله. و زاد فى آخره: «أولئك رفقاءى فى الجنة.» «٢»

و فى البحار عن منيه المريد: قال رسول الله «ص»: «رحم الله خلفائى.» فقيل:

يا رسول الله، و من خلفاؤك؟ قال: «الذين يحيون سنتى و يعلمونها عباد الله.» «٣»

و فى كنز العمال: «رحمه الله على خلفائى. قيل: و من خلفاؤك يا رسول الله؟ قال: الذين يحيون سنتى و يعلمونها الناس.» (ابو نصر السجزى فى الإبانة، و ابن عساكر، عن

(١) - عيون أخبار الرضا ٣٧/٢، الباب ٣١، الحديث ٩٤. و روى ما فى الفقيه و المعانى و الأمالى و العيون فى الوسائل ١٨/٦٥ و ٦٦ و ١٠٠ الباب ٨ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٥٠ و ٥٣، و الباب ١١ منها، الحديث ٧. و جعل روايه المعانى مثل ما فى العيون، و ليست كذلك على ما فى العيون المطبوع، فراجع.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣/١٨٢، الباب ٨ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١٠ و ١١.

(٣) - بحار الأنوار ٢/٢٥ الباب ٨ من كتاب العلم، الحديث ٨٣، عن منيه المريد/١٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و

الحسن بن علي) «١»

و بالجمله، كثره أسناد الحديث لعلها توجب الاطمينان بصدوره إجمالاً.

مضافاً إلى أن الصدوق في الفقيه إذا أسند الحديث بنحو الجزم إلى المعصوم - عليه السلام - كما في المقام ظهر منه أنه كان قاطعاً بصدوره عنه أو كان له حجه شرعيه على ذلك.

نعم، لو عثر بقوله: «روى عنه» مثلاً أمكن كون الإرسال مضراً.

و قال «قده» في أول الفقيه:

«و لم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتى به و أحكم بصحته و أعتقد فيه أنه حجه فيما بيني و بين ربّي. و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهوره عليها المعول و إليها المرجع.» «٢»

هذا كله بالنسبه إلى سند الحديث.

و أما الدلاله فنقول: إن أمهات شئون النبي الأكرم «ص» كانت ثلاثه:

الأول: تبليغ آيات الله و أحكامه و إرشاد الناس. الثاني: فصل الخصومات و القضاء بينهم. الثالث: الولاية عليهم و تدبير أمورهم.

و إطلاق الخلافه عنه «ص» يقتضى العموم لجميع الشؤون الثلاثه لو لم نقل بكون الأخير هو القدر المتيقن، إذ المعهود من لفظ الخلافه عنه في صدر الإسلام كان هو الخلافه عنه في الرئاسة العظمى على الأمة و تدبير أمورهم. و الخلفاء جمع الخليفه.

و هل يحتمل أحد أن المفاد من لفظ الجمع كان يغير المفاد من المفرد سنخاً؟

و توهم إرادته خصوص الأئمه الاثنى عشر في غايه الوهن، إذ التعبير عنهم «ع»

(١) - كنز العمال ١٠ / ٢٢٩، الباب ٣ من كتاب العلم من قسم الأقوال، الحديث ٢٩٢٠٩.

(٢) - الفقيه ١ / ٢.

ليس المراد من قوله «ع»: «يروون حديثي و سنتي»: الحفاظ لألفاظ الحديث نظير المسجلات، بل المتفقهون في أقواله و سنته.

و يشهد لذلك قوله في بعض النقول: «فيعلمونها الناس من بعدى». إذ التعليم شأن من درى الروايه و تفهمها. بل ربّ راو لا يعلم بكون ما يرويّه كلاما للنبي «ص» و سنته له حقيقه، فإنّ تشخيص السنّه الصادقه عن الأخبار المختلقه أو المحرّفه، و معرفه ما هو الحقّ من الأخبار المتعارضه إنّما هو من شئون أهل الدرايه و الفقه و أهل التحقيق و المعرفه، كما لا يخفى على علماء الرجال و الدرايه.

هذا مضافا إلى أنّه بمناسبه الحكم و الموضوع يظهر لنا عدم إرادته الراوى المحض، إذ لا يناسب جعل منصب خلافة النبي الأكرم «ص» لمن لا شأن له إلّا حفظ ألفاظ النبي «ص» بلا درايه و درك لمفاهيمها و تفقه فيها، كما هو واضح.

فإن قلت: قوله: «يروون حديثي و سنتي»، و كذلك قوله: «فيعلمونها الناس من بعدى» قرينه على إرادته الخلافة في خصوص بيان الروايات و تعليم الأحكام.

قلت: أولا: لم يكن النبي «ص» راويا حتّى يخلفه الرواه في الروايه.

و ثانيا: إنّ الظاهر أنّ الذيل ذكر معرّفا للخلفاء لا محدّدا للخلافه، فيكون المراد توصيف من له أهليه الخلافة عنه «ص» و إن كانت الخلافة مطلقه.

بل النبي «ص» أيضا كان الملاك المهمّ لخلافته المطلقة عن الله معارفه و علومه و تعليماته، و كذلك أبونا آدم «ع».

ألا ترى أنّ الله - تعالى - بعد ما قال للملائكه: «إني جاعل في الأرض خليفه»، و قال للملائكه: «نحن نسبح بحمدك و نقدّس لك» قال - تعالى -: «وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ...»

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٣٠ و ٣١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٤٥

أنّ الحجر الأساسى للخلافه عن الله هو الإحاطه العلميه، فتدبر.

فإن قلت: إنّما ينعقد الإطلاق فى الموضوعات بإجراء مقدمات الحكمه و لا- يجرى فى المحمولات؛ فإذا قال المولى: «أكرم عالماً» ينعقد الإطلاق إذا كان فى مقام البيان، بخلاف ما إذا قال: «زيد عالم»، فإنه لا يحمل على كونه عالماً بكلّ شىء.

و الخلفاء فى الحديث الشريف بمنزله المحمول، فلا يؤخذ فيه بالإطلاق. و القدر المتيقّن منه هو الخلافه فى التعليم و الإرشاد، كما يدلّ عليه ذيل الحديث.

قلت: قد مرّ هذا الاعتراض فى عداد الاعتراضات على المقبوله، و قلنا هناك:

إنّنا لا- نرى فرقا بين الموضوع و المحمول فى ذلك، إذ المولى إن لم يكن فى مقام البيان لم ينعقد إطلاق أصلاً. و إن كان فى مقام البيان فإن لم يكن فى البين قدر متيقّن حكمنا بالإطلاق حذراً من حمل كلامه على الإجمال و اللغويه. و إن وجد قدر متيقّن فإن أضرّ وجوده بالإطلاق أضرّ فى المقامين، و إن لم يضرّ به لم يضرّ مطلقاً فالفرق بين الموضوع و المحمول بلا وجه. و قد مرّ أنّ الحقّ أنّه لو كان هنا قرينه لفظيه متصله أو لثيه بينه بحيث كانت كاللفظيه المتصله أضرّت هذه بانعقاد الإطلاق، و أمّا صرف وجود المتيقّن واقعا بعد إعمال الدقه فلا يضرّ بانعقاده، فتدبر.

فإن قلت: مقتضى إطلاق الخلافه فى المقام أن يكون للفقيه مثل ما للنبيّ الأكرم «ص» من الولايه و الأولويّه بالنسبه الى الأموال و النفوس. و بعبارة أخرى:

يكون الفقيه فى خلافته عن رسول الله «ص» نظير أمير المؤمنين «ع» فى

خلافته عنه، و هل يمكن الالتزام بذلك؟

قلت: نبوته «ص» و رسالته من خصائصه التي لا- يشاركه فيهما أحد، كما أنّ الفضائل المعنويّة و الكرامه الذاتيه له و كذلك للأئمه المعصومين «ع» من خصائصهم.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٦٦

و لكنّ البحث ليس في هذه الكمالات الذاتيه، بل الكلام هنا في الولاية الاعتباريه الجعليه التي بها يتكفّل الشخص بتدبير الأمور و سياسه البلاد و العباد و تنفيذ مقرّرات الإسلام و حدوده و تعيين الأمراء و القضاء و جبايه الضرائب و نحو ذلك من وظائف الولاة.

و ليست الولاية الاعتباريه كما مرّ في الباب الثاني ميزه و أثره، بل هي مجرد وظيفه و مسئوليّه خطيره، و لا يفرق في ذلك بين النبيّ «ص» و الأئمه «ع» بل و الفقيه الجامع للشرائط الذي تحمّل هذه المسئوليّه، فله و عليه مثل ما لهم و عليهم فيما يرجع إلى الوظائف السياسيّه.

فهل لأحد أن يحتمل مثلاً أنّ النبيّ «ص» يجلد الزاني مائه جلده و الفقيه يجلده أقلّ من ذلك؟ أو أنّ ما يطلب منه النبيّ «ص» الزكاه غير ما يطلب منه الفقيه؟ أو أنّ النبيّ «ص» له أن يعين الأمراء و القضاء للبلاد و الفقيه ليس له ذلك؟ إلى غير ذلك من وظائف الولاة.

هذه غايه تقريب الاستدلال بالحديث الشريف، و لكن مع ذلك كلّه في النفس منه شىء: فإنّ قوله «ع»: «فيعلمونها الناس من بعدى» له ظهور قويّ في تحديد الخلافه و أنّ الغرض منها هو الخلافه عنه «ص» في التعليم و التبليغ. و الاحتفاف بما يصلح للقريته مانع من انعقاد الإطلاق. فإثبات الخلافه عنه «ص» في الولاية و القضاء يحتاج إلى دليل أقوى من ذلك.

و عدم

وجود الذيل في بعض النقول لا- يوجب الحكم بالإطلاق فيه، إذ الظاهر كون الجميع روايه واحده ربّما نقلت تامّه و ربّما نقلت مقطّعه، و التقطع في نقل الأحاديث كان شائعا، فتدبر.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٦٧

الأمر الثالث: حديث العلماء ورثه الأنبياء، و ما يقرب منه

١- ما رواه في الكافي عن محمد بن الحسن و علي بن محمد، عن سهل بن زياد.

و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعا عن جعفر بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القدّاح. و علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى عن القدّاح، عن أبي عبد الله «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنّه، و إنّ الملائكّه لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا به، و إنّهُ يستغفر لطالب العلم من في السماء و من في الأرض حتّى الحوت في البحر، و فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليله البدر، و إنّ العلماء ورثه الأنبياء، إنّ الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما و لكن ورثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحظّ وافر.» «١»

و الروايه ببعض طرقها صحيحه، كما لا يخفى على أهله.

و رواه في البحار عن أمالي الصدوق، عن المكتّب، عن عليّ، عن أبيه، عن القدّاح، عن الصادق، عن أبيه، عن آباءه «ع»، قال: قال رسول الله، و ذكر مثله.

و عن ثواب الأعمال، عن أبيه، عن عليّ، عن أبيه مثله. و عن بصائر الدرجات، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن القدّاح مثله «٢».

و الظاهر سقوط حماد من سند الصدوق، كما يظهر من ملاحظه سند الكافي.

٢- و في الكافي

(١)- الكافي ١/ ٣٤، كتاب فضل العلم، باب ثواب العالم و المتعلم، الحديث ١.

(٢)- بحار الأنوار ١/ ١٦٤، الباب ١ من كتاب العلم، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٤٦٨

خالد، عن أبي البختری، عن أبي عبد الله، قال: «إن العلماء ورثة الأنبياء. و ذاك أن الأنبياء لم يورثوا درهما و لا دينارا و إنما أورشوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظا وافرا. فانظروا علمكم هذا عمّن تأخذونه، فإنّ فينا أهل البيت في كلّ خلف عدولا ينفون عنه تحريف الغالين، و انتحال المبطلين، و تأويل الجاهلين.» (١)

و السند لا- بأس به إلّا أبو البختری، فإنّه ضعيف اللهم إلّا أن يكون نقل أحمد بن محمد بن عيسى و الكليني موجبا للوثوق بالصدور. و في العوائد عبّر عنه بالصحيحه و هو سهو.

٣- و في نهج البلاغه: «و قال «ع»: إنّ أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاؤوا به.» (٢)

٤- و في البحار عن العوالي، قال النبي «ص»: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل.» (٣)

٥- و في فقه الرضا: «و روى أنّه (العالم) قال: منزله الفقيه في هذا الوقت كمنزله الأنبياء في بني إسرائيل.» (٤)

٦- و في العوائد عن جامع الأخبار عن النبي «ص» أنّه قال: «أفتخر يوم القيامة بعلماء أمتي فأقول: علماء أمتي كسائر أنبياء قبلي.» (٥)

و تقريب الاستدلال بهذه الروايات أنّ كون العلماء ورثة للأنبياء أو أولى الناس بهم أو كالأنبياء يقتضى أن ينتقل إليهم و يكون لهم كلّ ما كان للأنبياء من الشؤون إلّا ما ثبت عدم صحّه انتقاله أو عدم انتقاله. و إن شئت

قلت: المراد انتقال الشؤون العامه إلى العلماء لا الشؤون الفرديه.

(١) - الكافي ١ / ٣٢. نقله الوسائل ١٨ / ٥٣، الباب ٨ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢، و رواه عن البصائر أيضا.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١١٢٩؛ عبده ٣ / ١٧١؛ لح / ٤٨٤، الحكمه ٩٦. و رواه الآمدي أيضا في الغرر و الدرر ٢ / ٤٠٩، الحديث ٣٠٥٦، و ج ٢ / ٥٠٥، الحديث ٣٤٥٣.

(٣) - بحار الأنوار ٢ / ٢٢، الباب ٨ من كتاب العلم، الحديث ٦٧.

(٤) - فقه الرضا / ٣٣٨، في ذيل الديات، باب حق النفوس.

(٥) - العوائد / ١٨٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٦٩

و من الأنبياء نبينا «ص» و إبراهيم، و موسى و غيرهم ممن كان لهم الولايه العامه، و قد قال الله - تعالى - في حق نبينا «ص»: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم».

و لا- نريد بالولايه فى المقام الولايه التكوينيّه أو الفضائل المعنويّه و الكمالات الذاتيه غير القابله للانتقال، بل الولايه الاعتباريه القابله للانتقال و التوارث عند العقلاء، كما يشهد له ما فى نهج البلاغه: «أرى ترائى نهبا.» «١»

فإطلاق الروايات يقتضى انتقال الولايه التى كانت للنبي «ص» إلى علماء أمته.

و الاعتراض بعدم جريان الإطلاق فى المحمولات قد مرّ و مرّ الجواب عنه بعدم الفرق بينها و بين الموضوعات، فراجع ما ذكرناه فى جواب المناقشه السادسه على المقبوله.

و دعوى كون المراد بالعلماء خصوص الأئمه الاثنى عشر، كما ربّما يشهد بذلك ما فى خبر جميل عن أبى عبد الله «ع»: «نحن العلماء و شيعتنا المتعلّمون و سائر الناس غناء.» «٢»

مدفوعه أولا: بعدم الدليل على الاختصاص. و خبر جميل لعلّه يرد به العلماء الكاملون فى العلم و إلّا فيكثر ذكر العلماء و الفقهاء فى الأخبار مع وجود القرائن على

عدم إمكان الانطباق على الأئمة الاثني عشر.

و ثانيا: بأن قوله «ع» في صحيحه القدّاح: «من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنّة» (٣)، و قوله «ع» في خبر أبي البختری: «فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظا وافرا...» (٤) ظاهران في عدم إرادته الأئمة «ع»، كما لا يخفى.

فإن قلت: المتبادر من قوله «ع»: «ورثه الأنبياء»، وراثتهم لهم بما هم أنبياء، أعنى دخاله الوصف العنوانى فى الموضوع، و شأن الأنبياء بما هم أنبياء ليس إلّا الإنباء و التبليغ.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٤٦؛ عبده ١ / ٢٦؛ لح / ٤٨، الخطبه ٣.

(٢) - الكافي ١ / ٣٤، كتاب فضل العلم، باب أصناف الناس، الحديث ٤.

(٣) - الكافي ١ / ٣٤. كتاب فضل العلم، باب ثواب العالم و المتعلم، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٥٣، الباب ٨ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٠

قلت: بل المتبادر من لفظ الأنبياء فى المقام كونه عنوانا مشيرا إلى الذوات الخارجيه، فكأنه قال: العلماء ورثه إبراهيم و موسى و عيسى و محمد «ص» مثلا.

و لو قيل كذلك كان الظاهر منه الوراثه فى جميع شئونهم إلّا ما ثبت خلافه.

هذا مضافا إلى أنّ الموضوع لأولويه نبينا «ص» فى الآيه الشريفه هو عنوان نبوته، فمقتضى وراثته العلماء منه انتقال الأولويه إليهم.

هذه غايه تقريب الاستدلال بالروايات المذكوره.

و لكن لا- يخفى أنّ الظاهر عدم كون الجملة إنشائية متضمّنه للجعل و التشريع، بل خبريه حاكيه عن أمر تكوينى و هو انتقال العلم إلى العلماء. و لسان الروايات لسان بيان الفضيله للعلم و التعلّم و الطالبين للعلم، كما يشهد بذلك قوله: «إنّ الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما و لكن

ورثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحظّ وافر.» فالمراد بالوراثه هي الوراثه في العلوم و المعارف. و مع وجود هذه القرينه المتصله يشكل الحمل على الإنشاء و إثبات جميع شئون الأنبياء لهم بالجعل و التشريع.

هذا مضافا إلى أنّ ما يشترك فيه جميع الأنبياء هو العلم بالمعارف و الأحكام.

و أمّا الولاية فلا دليل على ثبوتها للجميع و لا سيّما في الأنبياء الموجودين في عصر و صقع واحد، ككثير من أنبياء بني إسرائيل. و عدم دخاله الوصف العنواني في الموضوع و كونه عنوانا مشيرا خلاف الظاهر جدّا.

و كيف كان فالاستدلال بالروايات المذكوره لإثبات نصب الفقيه واليا بالفعل في غاية الإشكال، فتدبرّ.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧١

الأمر الرابع: حديث الفقهاء حصون الإسلام

روى في الكافي، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن أبي حمزه، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر «ع» يقول: «إذا مات المؤمن بكت عليه الملائكه و بقاع الأرض التي كان يعبد الله عليها و أبواب السماء التي كان يصعد فيها بأعماله و ثلم في الإسلام ثلمه لا يسدها شيء، لأنّ المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام كحصن سور المدينة لها.» (١)

و ليس في السند من يناقش فيه إلّا علي بن أبي حمزه، و هو من عمد الواقفه.

و المشهور بين الفقهاء و علماء الرجال ضعفه، و لكن الراوى عنه هنا هو ابن محبوب و قد عدّوه ممّن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنه، مضافا إلى ما عن الشيخ في العده من أنّ الطائفه عملت بأخبار علي بن أبي حمزه، و عن ابن الغضائري في ابنه الحسن:

«أبوه أوثق منه.»

و روى عنه كثيرا الأعظم من أصحابنا، كصفوان و ابن

أبي عمير و البزنطى و ابن محبوب و غيرهم من الأجلءاء «٢»، فلعل ذلك كله يوجب الوثوق بخبره و إن كان فاسد المذهب، و لعل النقل كان فى حال استقامته، فإن الوقف حدث بعد وفات الإمام الكاظم «ع». هذا.

(١) - الكافى ٣٨ / ١، كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء، الحديث ٣.

(٢) - راجع تنقيح المقال ٢ / ٢٦٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٢

و من المحتمل سقوط لفظ الفقيه من صدر الروايه، فإن الجهات المذكوره فى الروايه تناسب موت الفقيه، و الذيل أيضا قرينه على ذلك، و كذلك قوله فى مرسله ابن أبى عمير، عن الصادق «ع»: «إذا مات المؤمن الفقيه ثلمه فى الإسلام ثلمه لا يسدها شىء». «١» هذا.

و قد روى الروايه بعينها فى فروع الكافى عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد. و على بن إبراهيم، عن أبيه جميعا عن ابن محبوب، عن على بن رئاب، قال:

سمعت أبا الحسن الأول «ع» يقول، و ذكر الحديث و أسقط لفظ الفقهاء. «٢» و السند صحيح. و لكن إذا دار الأمر بين الزيادة و النقيصه فأصالة عدم الزيادة مقدمه عند العقلاء، لأن الخطأ بالسقط كثير بخلاف الزيادة فإنها بلا وجه. و عرفت أن الأمور و الجهات المذكوره فى الروايه و لا سيما قوله: «ثلم فى الإسلام ثلمه»، و قوله: «حصون الإسلام» إنما تناسب موت الفقيه لا موت كل مؤمن. و مرسله ابن أبى عمير أيضا شاهده على ذلك، فتدبر.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٤٧٢

و أما

بيان الدلاله، فنقول: إن الإسلام كما مرّ بالتفصيل فى الباب الثالث ليس مقصورا على أحكام عباديّه و مراسيم شخصيّه فقط، بل له أحكام كثيره- غاية الكثره- فى المعاملات، و الضرائب الإسلاميه، و كيفيه تنظيم العائله، و سياسه المدن، و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و الجهاد و الدفاع، و فصل الخصومات، و الحدود و القصاص و الديات و نحو ذلك.

و ليس حفظ الإسلام بالاعتزال فى زاويه و التلاعب بالكتب فحسب. و إنما يحفظ باستنباط الأحكام، و نشرها، و تعليمها، و تطبيقها على الحوادث الواقعه و الموضوعات المستحدثه، و إجرائها و تنفيذها، و بسط العدالة، و إجراء الحدود الشرعيّه، و سدّ الثغور، و دفع هجمات الأعداء و رفعها، و جمع الضرائب و صرفها فى

(١)- الكافى ١/ ٣٨، كتاب فضل العلم، باب فقد العلماء، الحديث ٢.

(٢)- الكافى ٣/ ٢٥٤، باب النوادر من كتاب الجنائز، الحديث ١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٣

مصالح المسلمين. و لا يحصل جميع ذلك إلّا بإقامه الدوله و تحصيل القدره و نصب العمّال و القضاء و نحو ذلك. و هكذا صنع رسول الله «ص» و «لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.» «١»

و هل يصدق على فقيه اعتزل الناس و قبع فى زاويه من زوايا داره و لم يهتمّ بأمر المسلمين و لم يسع فى إصلاح شئونهم بل أطلق المجال و العرصات لأعداء الإسلام و المسلمين فأغاروا عليهم و أراقوا دماءهم و أهلکوا الحرث و النسل و منعوا من بثّ الإسلام و إعلاء كلمته و نشر كتبه كما صنعت الصهاينه فى فلسطين و لبنان، و الروس فى أفغانستان مثلا- فهل يصدق على مثل هذا الفقيه أنه حصن

الإسلام كحصن سور المدينة لها؟!!

فالسعى فى إقامة الدولة الحقّه واجب بلا إشكال و المكلف به جميع المسلمين، و القائد لهم فى ذلك و المتصدّى لإقامتها هو الفقيه الجامع للشرائط.

و كما أنّ «الجنود بإذن الله حصون الرعيه ... و ليس تقوم الرعيه إلّا بهم» كما فى نهج البلاغه «٢» فكذلك الفقهاء يكون وزانهم ووزان الجنود فى حفظ الإسلام و المسلمين.

و قد قال أمير المؤمنين «ع» - على ما فى نهج البلاغه -: «لو لا حضور الحاضر و قيام الحجة بوجود الناصر و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظّه ظالم و لا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها.» «٣»

فيظهر بذلك أنّ وظيفة العلماء فى قبال تعدّى الظالمين و حرمان المظلومين خطيره جدّا و لا يجوز لهم إهمال هذا السنخ من المسائل الاجتماعيه.

هذه غايه تقريب الاستدلال بالحديث الشريف لنصب الفقهاء و لاه.

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآيه ٢١.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٠٣؛ عبده ٣ / ١٠٠؛ لح / ٤٣٢، الكتاب ٥٣.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٥٢؛ عبده ١ / ٣١؛ لح / ٥٠، الخطبه ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٤

و لكن لأحد أن يقول: نعم، الولاية على المسلمين حقّ للفقهاء، و هم المتعيّنون لإقامه الدولة و حفظ الإسلام و لكن لا يتعيّن كون ذلك بالنصب من قبل الأئمة «ع» قهراً، بل لعلّ المراد بذلك أنّه يجب عليهم ترشيح انفسهم و إعداد القوى، و يجب على المسلمين القيام و التعاون و انتخابهم لذلك. كما يجب على أهل المدينة و قيمها بناء السور للمدينة حفظاً لها من الهجمات. فيصير المنتخب بانتخاب الأئمة واليا. و كما أنّه ليس للمدينة إلا سور واحد فكذلك ليس لمجتمع المسلمين إلّا وال واحد بالفعل،

و هو الذى انتخبه المسلمون من بين الفقهاء، و الباقون لهم الصلاحيه فقط. و قد مرّ فى الفصل السابق الإشكال ثبوتا فى النصب العام، فراجع.

نعم، لو تقاعس المسلمون عن العمل بهذه الوظيفه المهمه و جب على الفقهاء التصدى لشئونها حسبه، كما يأتى تفصيله.

و يمكن أن يقال أيضا إن المتبادر من حفظ الإسلام و القدر المتيقن منه إنما هو النشاط العلمى بالنسبه إلى أحكامه من الاستنباط و التفسير و التبليغ و دفع الشبهات عنها و نشر الكتب و نحو ذلك. و أما الإجراء و التنفيذ فى المجتمع فهو أمر آخر لا يعلم كونه مشمولاً للحديث.

و هل الإمام الصادق «ع» مثلا الذى بين معارف الإسلام و أحكامه و ربى فقهاء كثيرين لم يكن حصنا للإسلام؟ اللهم إلا أن يقال: إن «الحصون» مطلق، فيشمل بإطلاقه حفظ الإسلام علما و سياسه و تنفيذًا، فلا وجه للأخذ بالقدر المتيقن منه، و الإمام الصادق «ع» قال: «لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء ما وسعنى القعود.» (١) كما مرّ فى محلّه.

(١) - الكافى ٢/ ٢٤٣، باب فى قلبه عدد المؤمنين، من كتاب الإيمان و الكفر، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٥

الأمر الخامس: حديث الفقهاء أمناء الرسل

روى فى الكافى عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا فى الدنيا.

قيل: يا رسول الله، و ما دخولهم فى الدنيا؟ قال: اتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم.» (١)

و رواه فى المستدرک أيضا، عن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد، عن آباءه، عن رسول الله «ص». (٢)

و رواه أيضا عن نوادر الراوندى بإسناده الصحيح، عن

موسى بن جعفر، عن آبائه، عن رسول الله «ص» (٣). و رواه فى البحار عن نوادر الراوندى أيضا. «٤» إلا أنّ فى الدعائم و النوادر: «فاحذروهم على أديانكم».

و فى كنز العمال عن على «ع»: «الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا فى الدنيا و يتبعوا السلطان، فاذا فعلوا ذلك فاحذروهم» «٥». هذا.

و سند الكلينيّ موثوق به قد اعتمد فقهاؤنا على هذا السند فى الابواب المختلفه من الفقه.

(١) - الكافى ١/ ٤٦، كتاب فضل العلم، باب المستاكل بعلمه ...، الحديث ٥.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣/ ١٨٧، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٥.

(٣) - مستدرک الوسائل ٢/ ٤٣٧، الباب ٣٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٨.

(٤) - بحار الأنوار ٢/ ٣٦، الباب ٩ من كتاب العلم، الحديث ٣٨.

(٥) - كنز العمال ١٠/ ١٨٣، الباب ٢ من كتاب العلم من قسم الأقوال، الحديث ٢٨٩٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٦

بيان الاستدلال بالروايه هو أنّ أهمّ شئون الرسل و منهم رسولنا الأكرم «ص» على ما مرّ منّا ثلاثه: بيان أحكام الله - تعالى -، و فصل الخصومات، و إجراء العداله الاجتماعيه بإقامه دوله حقّه على أساس أحكام الله - تعالى - و قوانينه العادله كما صنع رسول الله «ص». و ليس شأن الرسل مجرد بيان أحكام الله فقط.

و على هذا فالفقيه إذا جعل أمينا للرسل صار أمينا لهم فى جميع شئونهم العامه على ما يقتضيه إطلاق اللفظ. و الاعتراض بعدم جريان الإطلاق فى المحمولات قد مرّ الجواب عنه بالتفصيل، و أنّه لا فرق بينها و بين الموضوعات.

و قد مرّ فى تفسير قوله - تعالى -: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» أخبار يظهر منها كون الولايه من أوضح مصاديق الأمانه.

و مرّ

فى روايه العلل فى بيان علل جعل اولى الامر قوله «ع»: «منها: ان الخلق لما وقفوا على حد محدود و امروا ان لا يتعدوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم الا بان يجعل عليهم فيه امينا يمنعهم من التعدى و الدخول فيما حظر عليهم.» فعبر عن الوالى بالامين.

و يمكن ان يقال: ان هم كل رسول صلاح امته، و لا تصلح الامه و لا تبقى الا بدوله عادله تدبر امورها و تضمن بقاءها، فمعنى كون الفقهاء امناء الرسل كونهم امناء فى حفظ الامه، و الامانه المفوضه الى الفقيه هى امه الرسول، فيجب تأمين صلاحها و بقائها بإقامه الدوله العادله. هذا.

و لكن بعد اللتيا و التى، يمكن الخدشه فى الاستدلال بالروايه على مسأله الولايه أولا- بما مر من الإشكال ثبوتا. و ثانيا بأنه بالتعمق فى ذيلها يظهر ان المراد بيان الفقيه الذى يعتمد عليه فى بيان أحكام الله- تعالى-.

فالفقيه الملتزم بالدين المستقل بالرأى يكون امينا يعتمد عليه فى بيان الأحكام، و الفقيه الداخلى فى الدنيا المتبع للسلطان تجب الحذر منه فى الدين فإن علماء السوء المرتزقه من السلاطين يحرفون كلام الله و يأولونه على وفق أهواء

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٧٧

السلاطين فلا اعتبار لأرائهم و فتاواهم.

و الحاصل ان لفظ الأمناء و إن كان مطلقا و لكن احتفاه بما يصلح للقريته، أعنى قوله: «فاحذروهم على دينكم» يمنع من انعقاد الإطلاق. هذا مضافا إلى أنه «ص» لو قال: «أمنائى» أمكن ادعاء كونه إنشاء لنصب الفقهاء من أمته، و أمّا قوله: «أمناء الرسل» فظهوره فى الإنشاء ضعيف كما لا يخفى، فتدبر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

الأمر السادس: حديث و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا

روى الصدوق في كتاب كمال الدين، قال: حدثنا محمد بن محمد بن عصام الكليني، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال:

سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان «ع»: «أمّا ما سألت عنه- أرشدك الله و ثبتك- من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا و بنى عمنا ... و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم و أنا حجه الله عليهم.» «١»

و في غيبه الشيخ الطوسي «قده»:

«أخبرني جماعه عن جعفر بن محمد بن قولويه و أبي غالب الزراري و غيرهما، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، و في آخره: «و أنا حجه الله عليكم.» «٢»

و رواه في آخر الاحتجاج أيضا عن محمد بن يعقوب الكليني و قال: «و أنا حجه الله.» «٣»

و سند الشيخ لا بأس به. و ابن عصام و إن لم يذكر في كتب الرجال بمدح و لكنّ كونه من مشايخ الصدوق و نقله عنه مترضيا عليه لعلّه يكفي في الاعتماد عليه.

و إنّما الاشكال في إسحاق بن يعقوب، فإنّه مجهول. و الروايه بمضمونها و إن

(١)- كمال الدين ٢ / ٤٨٣، الباب ٤٥، الحديث ٤.

(٢)- الغيبة للشيخ الطوسي / ١٧٦.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٤٧٩

كانت تدلّ على جلالته، و لكن الراوى لها نفسه.

اللهم إلّا أن يقال إن نقل الكليني عنه يدلّ على اعتماده عليه. و لكن في النفس منه شيء و هو أنّ الكليني لم يذكر الروايه

فى الكافى؁ فما هو الوجه فى ذلك؟

و المراد برواه حدیثنا فى الحدیث لیس الرواه لألفاظ حدیثهم بلا تفهّم و تفقه لمفاده نظیر ضبط المسجلات؁ بداهه أن الإمام «ع» لم یرجع أصحابه إلى الروایات بل إلى الرواه؁ و قال: «إنهم حجّتی» و لم یقل: «روایاتهم حجّتی». و لا معنى لإرجاع الأصحاب إلى حفّاظ الألفاظ بلا درك لمفاهیمها؁ فلا محاله یراد بذلك الفقهاء المستند فقهم إلى روایات العتره؁ الحاکیه لسنّه رسول الله «ص»؁ فى قبال الفتاوى الصادره عن الأقیسه و الاستحسانات الظنیّه غیر المعتره.

قال الشیخ المحقّق الأنصارى «قده» فى المكاسب فى تقریب الاستدلال بالروایه على و لایه الفقیه:

«فإنّ المراد بالحوادث ظاهرا مطلق الأمور التی لا- بدّ من الرجوع فیها عرفا أو عقلا أو شرعا إلى الرئیس؁ مثل النظر فى أموال القاصرین لغبیه أو موت أو صغر أو سفه.

و أمّا تخصیصها بخصوص المسائل الشرعیه فبعید من وجوه:

منها: أن الظاهر و كول نفس الحادثه إليه لیباشر أمرها مباشره أو استنباه؁ لا الرجوع فى حکمها إليه.

و منها: التعلیل بكونهم حجّتی علیکم و أنا حجّج الله؁ فإنّه إنّما یناسب الأمور التی یرجع فیها هو الرأى و النظر. فكان هذا منصب ولّاه الإمام من قبل نفسه لا أنّه واجب من قبل الله- سبحانه- على الفقیه بعد غیبه الإمام و إلّا كان المناسب أن یقول: إنهم حجج الله علیکم. كما وصفهم فى مقام آخر بأنهم أمناء الله على الحلال و الحرام.

و منها: أنّ وجوب الرجوع فى المسائل الشرعیّه إلى العلماء الذی هو من بدیهیات الإسلام من السلف إلى الخلف ممّا لم یکن یخفى على مثل إسحاق بن یعقوب حتّى یكتبه فى عداد مسائل أشکلت علیه؁ بخلاف وجوب الرجوع فى المصالح العامّه

دراسات فى و لایه

إلى رأى أحد و نظره فإنه يحتمل أن يكون الإمام «ع» قد و كله فى غيبته إلى شخص أو أشخاص من ثقافته فى ذلك الزمان.

و الحاصل أن الظاهر أن لفظ الحوادث ليس مختصا بما اشتبه حكمه و لا بالمنازعات. «١» انتهى بيانه «قده».

أقول: و إن شئت قلت: إطلاق الرجوع إلى رواه حديثهم يقتضى الرجوع إليهم فى أخذ الروايات و فى أخذ الفتاوى، و فى فصل الخصومات و رفع المنازعات، و فى تنفيذ الأحكام الشرعيه و إجراءاتها و أعمال الولاية حسب اختلاف الحاجات و الموارد.

و ظاهر المقابله بين حجته نفسه و حجيتهم أيضا تساوى اللفظين بحسب المفهوم و الانطباق. و الإمام المعصوم حجه عندنا فى الإفتاء و فى القضاء و فى أعمال الولاية، و لا يجوز التخلف عنه فى المراحل الثلاث بلا إشكال. فكل ما ثبت له من قبل الله- تعالى- من الشؤون الثلاثه يثبت للفقهاء أيضا من قبل الإمام «ع».

و الاعتراض بعدم جريان الإطلاق فى المحمولات قد مرّ الجواب عنه بالتفصيل، و أنه لا نرى فرقا بينها و بين الموضوعات. و على هذا فيجوز التمسك بكل من إطلاق الحكم و إطلاق العله، أعنى قوله: «فإنهم حجتي عليكم».

هذه غايه تقريب الاستدلال بالتوقيع الشريف.

أقول: يمكن أن يناقش فى الاستدلال أولًا: بما مرّ فى الفصل السابق من الإشكال فى مقام الثبوت، و أن جعل الولاية الفعلية لجميع الفقهاء فى عصر واحد بمحتملاته الخمسه قابل للخدشه، فراجع.

(١)- المكاسب للشيخ الأنصارى / ١٥٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨١

و ثانيا: أنه بالرجوع الى التوقيع يظهر أن كتاب إسحاق بن يعقوب إلى الناحيه المقدسه كان مشتملا على أسئله كثيره

معهوده للسائل، و في كلّ جواب منه «ع» أشير الى سؤال منها. فاللام في قوله: «و أمّا الحوادث الواقعة» لعلّها إشاره إلى حوادث وقعت في السؤال و لا يعلم ما هي، فلعلّها كانت حوادث خاصّه فيشكل الحمل على الاستغراق. اللهم إلّا أن يقال إنّ عموم التعليل يقتضى كونهم حجّه في جميع الحوادث، فتأمل.

و ثالثا: أنّ القدر المتيقّن من الجواب بمناسبه الحكم و الموضوع هو الأحكام الشرعيّه للحوادث، فإن رواياتهم «ع» مناشئ و مدارك لاستنباط الأحكام الشرعيّه الكليه. فالأخذ بالإطلاق مع وجود القدر المتيقّن و ما يصلح للقريته مشكل، فتأمل.

و رابعا: أنّ الظاهر من الحجّيه أيضا هو الاحتجاج بالنسبه إلى كشف الأحكام الكليه الواقعيّه. و تعليل الإمام «ع» بكونهم حجّتي عليكم لعلّه من جهه أنّه «ع» هو المأمور أوّلا ببيان أحكام الله - تعالى - و الفقهاء نواب عنه في ذلك.

و خامسا: أنّ المراد بالحوادث التي أرجعها «ع» إلى الفقهاء لا يخلو إمّا أن يراد بها بيان الأحكام الكليه للحوادث الواقعه، أو فصل الخصومات الجزئيه و الأمور الحسيّه الجزئيه التي كان يرجع فيها أيضا إلى القضاء كتعيين الولي للقاصر و الممتنع، أو الحوادث الأساسيه المرتبطه بالدول كالجهد و علاقات الأمم و تدبير أمور البلاد و العباد و نحوها، فعلى الأولين لا يرتبط الحديث بأمر الولاية الكبرى، كما هو واضح. و على الثالث يحتاج في حلّ الحوادث إلى إقامه دوله و تحصيل قدره.

فيصير مفاد الحديث وجوب الرجوع إلى الفقهاء و تقويتهم و تحصيل الشوكه لهم حتّى يتمكّنوا من حلّ الحادثه و إلّا كان الرجوع اليهم لغوا.

و على هذا فتحصل الولاية لهم بالانتخاب لا بالنصب. فلا مجال للاستدلال

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٢

بالتوقيع

الشريف على نصب الفقيه.

نعم، يدلّ على صلاحية الفقيه و أنّه المتعيّن للانتخاب، فلا يجوز الرجوع إلى غيره و انتخابه لذلك، فتأمل.

١- و من قبيل التوقيع الشريف بوجه ما رواه الكشي بسنده عن أبي عبد الله «ع»، قال: «عرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا.» «١»

٢- و في أواخر الاحتجاج عن الحسن العسكري «ع» في حديث طويل قيل لأمر المؤمنين «ع»: «من خير خلق الله بعد أئمة الهدى و مصابيح الدجى؟ قال: العلماء إذا صلحوا.» «٢»

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٨، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣٧.

(٢)- الاحتجاج للطبرسي ٢ / ٢٥٥ (من طبعه القديم).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٤٨٣

الأمر السابع: حديث العلماء حكّام على الناس

روى في الغرر و الدرر عن أمير المؤمنين «ع» قال: «العلماء حكّام على الناس.» «١»

أقول: قد مرّ في فصل اعتبار العلم في الوالي أنّ المحتملات في الرواية ثلاثة:

الأوّل: أن تحمل الجملة على الإخبار و يراد بها بيان فضل العلم و العلماء و أنّ العلماء بحسب الأغلّب يحكمون على قلوب الناس، و الناس تبع لهم بالطبع من غير فرق بين المذاهب و الملل و بين طبقات المجتمع، فأهل كلّ مذهب و جميع طبقات المجتمع حتّى الملوّك يكون الحاكم على عقولهم و أفكارهم علماءهم. بل لا ينحصر ذلك في علم الأديان أيضا، فالعلم بفنونه و شعبه يكون محكّما في المجتمع، و المجتمع بطبقاته المختلفة يعيش تحت ظلّ العلوم الرافعه لحاجاته. فالجملة نظير قوله «ع»:

«العلم حاكم و المال محكوم عليه.» «٢»

الثاني: أن تحمل على الإنشاء و يراد بها جعل منصب الحكومه و الولاية للعلماء.

نظير جعلها لأمر المؤمنين «ع» بقوله: «من كنت مولاه فعلى مولاه.»

(١)- الغرر و الدرر ١ / ١٣٧، الحديث ٥٠٦.

نهج البلاغه، فيض / ١١٥٥؛ عبده ٣ / ١٨٧؛ لح / ٤٩٦، الحكمه ١٤٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٤

الثالث: أن تحمل على الإنشاء أيضا و يراد بها إيجاب انتخاب العلماء للحكومه و تعينهم لذلك بحكم الشرع.

و الاستدلال بالروايه على نصب الفقهاء يتوقف على الاحتمال الثاني، و أن يراد بالعلماء فيها خصوص فقهاء الإسلام و لا دليل على تعينهما. و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. هذا مضافا إلى أن مقتضاه أن يكون أمير المؤمنين «ع» في هذه الجملة قد جعل منصب الحكومه لجميع العلماء في جميع الأعصار. فلو كان في عصر واحد ألف عالم مثلا يكون الجميع حكاما منصوبين، و هذا بعيد بل لعله مقطوع الفساد و قد مرّ الإشكال فيه ثبوتا في الفصل السابق، فراجع. هذا.

و في البحار عن كنز الكراچكى، قال: قال الصادق «ع»: «الملوك حكام على الناس، و العلماء حكام على الملوك.» «١» و لا يخفى أنّ قوله: «الملوك حكام على الناس» يراد به الإخبار قطعا، فلعله قرينه على إرادته الإخبار في الجملة الثانيه أيضا لو حده السياق، بل قرينه على المراد في الخبر السابق أيضا. فلا مجال للاستدلال بالروايتين في المقام.

و قد مرّ شرح الروايتين في فصل اعتبار العلم في الحاكم أيضا، فراجع.

(١) - بحار الأنوار ١ / ١٨٣، الباب ١ من كتاب العلم، الحديث ٩٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٥

الأمر الثامن: حديث مجارى الأمور و الأحكام على أيدى العلماء

روى في تحف العقول عن أبى عبد الله الحسين «ع» في خطبه طويله يخاطب بها علماء عصره. قال: و يروى عن أمير المؤمنين «ع»: «... و أنتم أعظم الناس مصيبه لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تشعرون. ذلك بأن مجارى الأمور و الأحكام

على أيدي العلماء بالله الأمناء على حاله و حرامه. فأنتم المسلوبون تلك المنزله، و ما سلبتم ذلك إلا بتفرقكم عن الحق و اختلافكم في السنه بعد البيئه الواضحه. و لو صيرتم على الأذى و تحمّلتهم المؤونه في ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد و عنكم تصدر و إليكم ترجع، و لكنكم مكنتم الظلمه من منزلتكم...» (١)

و حيث إنّ الروايه عاليه المضامين، كثيره البركات ذكرناها بطولها مع شرحها في الباب الرابع في فصل اعتبار العلم في الحاكم، فراجع ما ذكرناه هناك. و قد مرّ ما ذكره بعض الأعظم من أنّ المراد بالعلماء بالله في هذه الروايه خصوص الأئمه المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين - و عرفت أنّه خلاف الظاهر جدّاً، فراجع هناك.

و المقصود بالعلماء بالله الأمناء على حاله و حرامه: الفقهاء الملتزمون بالشريعه و التكليف.

و الاستدلال بالروايه في المقام مبنى على كون المراد بالجملة نصب العلماء لتدبير أمور المسلمين.

و لكنك عرفت بطلان ذلك، إذ لازمه أن يكون جميع العلماء المخاطبين في عصر

(١) - تحف العقول / ٢٣٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٦

صدور هذه الخطبه حكّاما منصوبين مع أنّ الإمام المنصوب عندنا كان نفسه الشريف المخاطب لهم.

فالظاهر أنّ الجملة و إن كانت خبريه وقعت في مقام الإنشاء و بيان التكليف، فيراد أنّ المرجع لأمر المسلمين يجب أن يكون هم العلماء الملتزمين و لكنّ تفرّقهم في الحقّ و اختلافهم في السنه و فرارهم من الموت و إعجابهم بالحياه و بعباره أخرى عدم التزامهم بتكليفهم قد مكّن الظلمه من منزلتهم و سلّطهم على المسلمين.

و بالجملة، فالمقصود أنّ جريان الأمور يجب أن يكون بيد العلماء بالله بأن يتحدوا و يتعاونوا مع المسلمين فيقيموا دوله

عادله و بقيادتهم و ثورتهم يخرجون الظلمه من عرصه السياسه و الحكم.

فالواجب على العلماء ترشيح أنفسهم للمناصب، و الواجب على المسلمين انتخابهم لذلك و تقويتهم و طرد الحكام غير المؤهلين.

و إن شئت قلت: إن الروايه فى مقام بيان أنّ الحكومه على المسلمين للعلماء الأئمة، و أما كونها بالنصب أو بالانتخاب فمسكوت عنه، فلعلها تكون بالانتخاب، فتدبر.

فهذه روايات استدلت بها الأصحاب على كون الفقهاء منصوبين للولاية فى عصر الغيبه.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٧

ذكر اخبار اخر ربما يتوهم دلالتها على النصب:

و هنا روايات كثيره أيضا وردت من طرق الفريقين فى فضل العلم و العالم ذكر المحقق النراقى فى العوائد بعضا منها فى هذا الباب، فلنذكر بعضا من هذه الروايات فى هذه المناسبه و إن كان لا دلاله لها على مسأله الولاية بوجه.

١- فى العوائد عن المجمع، عن النبى «ص»: «فضل العالم على الناس كفضلى على أديانهم.» «١»

٢- و فى البحار عن منيه المريد: قال مقاتل بن سليمان: وجدت فى الإنجيل أنّ الله- تعالى- قال لعيسى «ع»: «عظم العلماء و اعرف فضلهم، فإننى فضلتهم على جميع خلقى إلّا النبيين و المرسلين كفضل الشمس على الكواكب، و كفضل الآخره على الدنيا، و كفضلى على كلّ شىء.» «٢»

٣- و فيه عن العوالى، قال النبى «ص»: «إنّ الله لا ينتزع العلم انتزاعا و لكن ينتزعه بموت العلماء حتّى إذا لم يبق منهم أحد اتّخذ الناس رؤساء جهالا، فأفتوا الناس بغير علم فضلوا و أضلّوا.» «٣»

٤- و فيه عن العوالى، قال النبى «ص»: «فقيه واحد أشدّ على إبليس من ألف عابد.» «٤»

(١)- العوائد/ ١٨٦.

(٢)- بحار الأنوار ٢/ ٢٥، الباب ٨ من كتاب العلم، الحديث ٩١، و منيه المريد / ٣٠.

(٣)- بحار الأنوار

(٤) - بحار الأنوار ١ / ١٧٧، الباب ١ من كتاب العلم، الحديث ٤٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٨

٥- و في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري «ع»، قال: «و أشدّ من يتم هذا اليتيم يتيم ينقطع عن إمامه لا يقدر على الوصول إليه و لا يدري كيف حكمه فيما يبتلى به من شرائع دينه. ألا فمن كان من شيعتنا عالما بعلومنا، و هذا الجاهل بشريعتنا المنقطع عن مشاهدتنا يتيم في حجره، ألا فمن هداه و أرشده و علّمه شريعتنا كان معنا في الرفيق الأعلى. حدثني بذلك أبي، عن آبائه، عن رسول الله «ص».

و قال علي بن أبي طالب «ع»: من كان من شيعتنا عالما بشريعتنا و أخرج ضعفاء شيعتنا من ظلمه جهلهم إلى نور العلم الذي جبناه به جاء يوم القيامة و على رأسه تاج من نور يضيء لأهل جميع تلك العرصات ...

قال الحسن بن علي «ع»: فضل كافل يتيم آل محمد المنقطع عن مواليه الناشب في تيه الجهل يخرج من جهله و يوضح له ما اشتبه عليه على فضل كافل يتيم يطعمه و يسقيه كفضل الشمس على السهي.

و قال الحسين بن علي «ع»: ما كفل لنا يتيما قطعته عنّا محبتنا باستتارنا فواساه من علومنا التي سقطت إليه حتّى أرشده و هداه إلّا قال الله - تعالى - له: يا أيّها العبد الكريم المواسي، أنا أولى بالكرم اجعلوا له يا ملائكتي في الجنان بعدد كلّ حرف علّمه ألف ألف قصر و ضمّوا إليها ما يليق بها من سائر النعم ...

و قال موسى بن جعفر «ع»: فقيه واحد ينقذ يتيما من أيتامنا المنقطعين عنّا و عن

مشاهدتنا بتعليم ما هو محتاج إليه أشدّ على إبليس من ألف عابد ...

وقال علي بن محمّد: لو لا من يبقى بعد غيبه قائمكم من العلماء الداعين إليه و الدّالّين عليه و الذّابّين عن دينه بحجج الله ... لما بقى أحد إلّا ارتد عن دين الله ... أولئك هم الأفضلون عند الله - عز و جلّ. « (١) »

إلى غير ذلك من الروايات الواردة فى فضل العلم و العالم و التعليم.

(١) - التفسير المنسوب الى الإمام العسكري «ع» / ١١٤ - (المطبوع بهامش تفسير على بن إبراهيم)، ذيل الآيه ٨٣ من سوره البقره.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٨٩

أقول: عدم دلالة هذه الروايات على نصب الفقيه واليا واضح. بل نحن قد ناقشنا فى دلالة الروايات السابقه التى استدلت بها الأساتذه أيضا حتّى فى المقبوله التى هى رأسها.

نعم، دلالة جميع هذه الروايات على تقدم الفقيه على غيره و صلاحيته لذلك و أنّه أصلح من غيره ممّا لا إشكال فيها.

و قد مرّ بالتفصيل لزوم الحكومه و ضرورتها و عدم جواز إهمالها و أنّه يشترط فى الحاكم شروط ثمانية منها الفقاهاه بل الأفقيّه، و أنّ الولاية تنعقد إمّا بالنصب من العالى أو بانتخاب الأمّه، فإن ثبت النصب فهو و إلّا وصلت النوبه إلى الانتخاب.

بل لو تقاعست الأمّه عن العمل بهذه الوظيفه المهمّه كان على الفقيه تصدّى شئون الولاية بقدر الإمكان حسبه. فالفقيه مقدم على غيره على أىّ حال.

و ليس عدم اطلاع الفقهاء غالبا على رموز السياسه و التدبير عذرا فى انعزالهم عن ميدان السياسه، بل يجب عليهم تعلّمها و كسبها مقدّمه لأداء الواجب.

و بالجمله، فدلالة هذه الروايات بكثرتها على صلاحية الفقيه و أصلحيته من غيره ممّا لا إشكال

نقل كلام العوائد في المقام:

قال في العوائد- بعد ذكر الأخبار و دعوى أنّ كلّ ما كان للنبي «ص» و الإمام الذين هم سلاطين الأنام و حصون الإسلام فيه الولاية و كان لهم فلفقيه أيضا ذلك إلّا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما- قال- رحمه الله:-

«فالدليل عليه بعد ظاهر الإجماع حيث نصّ به كثير من الأصحاب بحيث يظهر منهم كونه من المسلّمات ما صرح به الأخبار المتقدّمه من كونه وارث الأنبياء، أو أمين الرسل، و خليفه الرسول، و حصن الإسلام، و مثل الأنبياء و بمنزلتهم، و الحاكم و القاضي و الحجه من قبلهم، و أنّه المرجع في جميع الحوادث، و أنّ على يده مجارى الأمور و الأحكام، و أنّه الكافل لأيتامهم الذين يراد بهم الرعيه.

فإنّ من البديهيّات التي يفهمه كلّ عامي و عالم و يحكم به، أنّه إذا قال نبيّ لأحد عند مسافرتة أو وفاته: فلان وارثي، و مثلي و بمنزلي، و خليفتي، و أميني، و حجّتي و الحاكم من قبلي عليكم، و المرجع لكم في جميع حوادثكم، و بيده مجارى أموركم و أحكامكم، و هو الكافل لرعيّتي، فإنّ له كلّ ما كان لذلك النبيّ في أمور الرعيّته و ما يتعلّق بأمتّه، بحيث لا يشك في أحد و يتبادر منه ذلك.

كيف لا؟! مع أنّ أكثر النصوص الواردة في حقّ الأوصياء المعصومين المستدلّ بها في مقامات إثبات الولاية و الإمامه المتضمنين لولاية جميع ما للنبيّ فيه الولاية ليس متضمنا لأكثر من ذلك سيما بعد انضمام ما ورد في حقّهم أنّهم خير خلق الله بعد الأئمه «ع»، و أفضل الناس بعد النبيّين، و فضلهم على الناس كفضل

اللّٰه على كلّ شىء، و كفضل الرسول على أدنى الرعيّه.

و إن أردت توضيح ذلك فانظر إلى أنّه لو كان حاكم أو سلطان في ناحيه و أراد المسافره إلى ناحيه أخرى و قال في حقّ شخص بعض ما ذكر فضلا عن جميعه

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩١

فقال: فلان خليفة، و بمنزلتى و مثلى، و أمينى، و الكافل لرعيّتى، و الحاكم من جانبى و حجّتى عليكم، و المرجع فى جميع الحوادث لكم، و على يده مجارى أموركم و أحكامكم فهل يبقى لأحد شكّ فى أنّ له فعل كلّ ما كان للسلطان فى أمور رعيّه تلك الناحيه إلّا ما استثناء؟ و ما أظنّ أحدا يبقى له ريب فى ذلك و لا شكّ و لا شبهه.

و لا يضّرّ ضعف تلك الأخبار بعد الانجبار بعمل الأصحاب و انضمام بعضها ببعض و ورود أكثرها فى الكتب المعتمده. «١»

أقول: قد نقلنا كلام العوائد بطوله لأنّه أحسن بيان لدلاله الروايات السابقه، و لكن لا يخفى وجود مغالطه ما فى البين، إذ ليست هذه الجملات مجتمعه متعاقبه فى روايه واحده حسبما سردها فى العوائد. بل كلّ جمله منها ذكرت فى روايه مستقله مع قرينه متّصله صالحه لتقيدها بجهه خاصّه غير جهه الولايه الكبرى، كما مرّ تفصيل ذلك.

فإن أراد «قده» الاستدلال بالروايات للنصب و الولايه الفعلية جرت المناقشات فيها.

نعم، إن أراد دلالتها على أصلحيّه الفقيه بل تعينه و أنّه على الانتخاب أيضا يكون مقدّما على غيره و متعينا لذلك صحّ ما ذكره.

و على هذا فالأحوط مع تعدّد الفقهاء الواجدين للشرائط تعين الإمامه لخصوص من انتخبته الأمه لذلك، و عدم جواز مزاحمه غيره له بل عدم جواز تصرّف غير

المنتخب فى شؤون الولاية بدون إذن المنتخب بالفعل من غير فرق بين الأمور المائيه و غيرها.

و يعجبني هنا نقل كلام للعوائد أيضا يناسب المقام، قال:

«نرى كثيرا من غير المحتاطين من أفاضل العصر و طلماب الزمان إذا وجدوا فى أنفسهم قوه الترجيح و الاقتدار على التفريع يجلسون مجلس الحكومه و يتولون أمور

(١) - العوائد / ١٨٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٢

الرعيه، فيفتون لهم فى مسائل الحلال و الحرام و يحكمون بأحكام لم يثبت لهم و جوب القبول عنهم كتبوت الهلال و نحوه و يجلسون مجلس القضاء و المرافعات و يجرون الحدود و التعزيرات و يتصرفون أموال اليتامى و المجانين و السفهاء و الغياب و يتولون أنكحتهم و يعزلون الأوصياء و ينصبون القوام و يقسمون الأخماس و يتصرفون المال المجهول مالكة و يوجرون الأوقاف العامه إلى غير ذلك من لوازم الرئاسه الكبرى، و تراهم ليس بيدهم فيما يفعلون دليل و لم يهتدوا فى أعمالهم إلى سبيل، بل اكتفوا بما رأوا و سمعوا من العلماء الأطياب، يفعلون تقليدا بلا اطلاع لهم على محط فتاويهم، فيهلكون و يهلكون. أذن الله لهم أم على الله يفترون؟» (١)

(١) - العوائد / ١٨٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٣

الفصل الرابع من الباب الخامس فيما يمكن أن يستدل به لصحه انعقاد الإمامه بانتخاب الأئمه و هى أمور:

الأمر الأول: حكم العقل

الذى هو أمّ الحجج، فإنه يحكم بالبدايه بقبح الفوضى و الهرج و الفتنه، و جوب إقامه النظام و حفظ المصالح العامه الاجتماعيه، و بسط المعروف و رفع الظلم و الفساد، و الدفاع عن المجتمع فى قبال الهجمات و الإغارات. و لا يحصل ذلك كله إلا تحت ظل دوله صالحه عادله نافذه ذات شوكة و قدره تحقّق كيانهم.

و لا تستقرّ الدوله إلا بخضوع الأئمه فى قبالها و

الإطاعة لها، فيجب تحقيق جميع ذلك بحكم العقل. و كل ما حكم به العقل حكم به الشرع، كما قرّر في محلّه.

و الدولة لا- تخلو من أن توجد بالنصب من قبل الله- تعالى- مالِك الملوك و الأمّة، أو بقهر قاهر على الأمّة، أو بالانتخاب من قبلها.

فإن تحققت بالنصب فلا كلام لما قدّمناه و بيناه مرارا من تقدّمه على الانتخاب، و لكنّ المفروض فى المقام عدمه أو عدم ثبوته بالأدلة.

و الثانى ظلم على الأمّة يحكم العقل بقبّحه، فإنّه خلاف سلطنه الناس على أموالهم و نفوسهم، و لا يحكم العقل أيضا بوجوب الخضوع و الإطاعة له.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٤

فيتعين الثالث، أعنى الانتخاب و هو المطلوب.

و لأجل ذلك استمرت سيره العقلاء فى جميع الأعصار و الظروف على الاهتمام بذلك و تعيين الولاة و الحكام بانتخاب ما هو الأصلىح و الأليق بنظرهم و إظهار التسليم و الإطاعة له بالبيعه و نحوها من الطرق، و لم تخل حياه البشر حتّى فى الغابات و فى العصور الحجرية أيضا من دويله ما تحقّق كيانهم و تدافع عن مصالحهم.

و الله- تعالى- جعل فى الإنسان غريزه الانتخاب، و مدح عباده على أعمال هذه الغريزه و انتخاب المصداق الأحسن فقال: «فَبَشِّرْ عِبَادِ* الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ.» «١»

الأمر الثانى: استمرار سيره العقلاء

فى جميع الأعصار و الظروف على الاستنابه فى بعض الأعمال، و على تفويض ما يعسر إنفاذه مباشرة إلى من يقدر عليه و يتيسر له. و من جملة ذلك، الأمور العامّة التى يحتاج إليها المجتمع أو خوطب بها المجتمع و يتوقّف إنفاذها على مقدمات كثيره و قوات متعاضده، كالدفاع عن البلاد و إيجاد الطرق و وسائل الارتباط و المخابرات العامّة و

نحوها ممّا لا يتيسّر لكلّ فرد فرد تحصيلها شخصا و مباشرة، فينتخبون لذلك واليا متمكنا و يفوضونها إليه و يساعده على تحصيلها. و من هذا القبيل أيضا إجراء الحدود و التعزيرات و فصل الخصومات، حيث إنّ لا يتيسّر لكلّ فرد فرد التصدي لها، بل يوجب ذلك الهرج و المرج و اختلال النظام، فيفوض إجرائها و تنفيذها إلى من يتبلور فيه كلّ المجتمع، و هو الوالى المنتخب من قبلهم. فوالى المجتمع كأنه ممثل لهم و نائب عنهم فى إنفاذ الأمور العامّة.

و الاستنابه و التوكيل أمر عقلاى استمرّت عليه السيره فى جميع الأعصار و أمضاه الشرع أيضا.

(١) - سورة الزمر (٣٩)، الآيه ١٧ و ١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٥

و فى نهج البلاغه فى كتاب له «ع» إلى أصحاب الخراج: «فإنكم خزّان الرعيه و وكلاء الأّمه و سفراء الأّمه». «١»

فعبّر «ع» عن أصحاب الخراج الذين هم شعبه من شعب الولاه بوكلاء الأّمه، فتأمّل.

الأمر الثالث: فحوى قاعده السلطنه،

فإنّ العقل العملى يشهد و يحكم بسلطه الناس على الأموال التى حازوها أو أنتجوها بنشاطاتهم، و استمرّت سيره العقلاء أيضا على الالتزام بذلك فى حياتهم و معاملاتهم و يحكمون بحرمة التعدى على مال الغير و كونه ظلما، و قد نفذ الشرع أيضا ذلك بحيث صار هذا من مسلّمات فقه الفريقين يتمسكون بها فى الأبواب المختلفه.

و روى فى البحار عن عوالى اللئالى، عن النبى «ص» أنّه قال: «إنّ الناس مسلّطون على أموالهم». «٢»

و فى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله «ع»: «إن لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حيا. الحديث». «٣»

إلى غير ذلك من الروايات التى يستفاد منها هذه القاعده الشامله.

فإذا فرضنا أن الناس مسلّطون على

أموالهم بحيث يكون لهم التصرف فيها إلّا ما حرّمه الله - تعالى - و ليس لغيرهم أن يتصرّفوا في مال الغير إلّا بأذنه، فهم بطريق أولى مسلّطون على أنفسهم و ذواتهم. فإنّ السلطه على الذات قبل السلطه على المال بحسب الرتبه، بل هي العله و الملاك لها، حيث إنّ مال الإنسان محصل عمله،

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٨٤؛ عبده ٣ / ٩٠؛ لح / ٤٢٥، الكتاب ٥١.

(٢) - بحار الأنوار ٢ / ٢٧٢، الباب ٣٣ من كتاب العلم، الحديث ٧.

(٣) - الوسائل ١٣ / ٣٨١، الباب ١٧ من أحكام الوصايا، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٦

و عمله نتيجه فكره و قواه، فهو بملكه لذاته و فكره و قواه تكويننا يملك أمواله المنتجه منها. و الله - تعالى - خلق الإنسان مسلّطاً على ذاته حرّاً مختاراً، فليس لأحد أن يحدّد حرّيات الأفراد أو يتصرّف في مقدراتهم بغير إذنه. و للأفراد أن ينتخبوا الفرد الأصلىح و يولّوه على أنفسهم، بل يجب ذلك بعد ما حكم العقل بأنّ المجتمع لا بدّ له من نظام و حكم و أنّهما من ضروريات حياه البشر.

و لا يخفى أنّ توافق أنظار المجتمع و تعاضدها في تشخيص لياقه الشخص و كفايته يوجب كون التشخيص أقرب إلى الواقع و أوقع في النفوس و أشدّ بعثاً على الإطاعه و الخضوع و انتظام أمر الأمّه.

نعم، مع وجود الإمام المنصوص عليه كما هو معتقدنا في الأئمّه الاثنى عشر لا مجال للانتخاب، كما مرّ. كما أنّ شارع الإسلام بعد ما شرّع في الوالى شروطاً خاصّه يجب أن يكون الانتخاب في إطارها و مع رعايتها، فلا يصحّ انتخاب الفاقد لها.

الأمر الرابع: إنّ انتخاب الأمّه للوالى و تفويض الأمور إليه و قبول الوالى لها نحو معاقده

و معاقده بين الأمّه و بين الوالى، فيدلّ على صحتها و نفاذها جميع

ما دلّ على صحّته العقود و نفاذها من بناء العقلاء، و قوله- تعالى:- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (١)، و قول الإمام الصادق «ع» فى صحّحه عبد الله بن سنان: «المسلمون عند شروطهم إلّا كلّ شرط خالف كتاب الله- عز و جل- فلا يجوز.» (٢) و نحوه غيره بناء على شمول الشرط للقرار الابتدائي أيضا كما لا يبعد.

لا يقال: وجوب الوفاء بالعقد يتوقف على كون العمل المعقود عليه تحت اختيار

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ١.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٣٥٣، الباب ٦ من أبواب الخيار، الحديث ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٧

الطرفين و ممّا يقبل العقد عليه، و كون الولاية و الحكم فى اختيار الأمّة و صحّته تفويضهم إيّاها إلى الغير أول الكلام.

فإنّه يقال: قد مرّ أنّ تعيين الوالى من قبل المجتمع و تفويض الولاية إلى الغير من قبلهم كان أمرا رائجا متعارفا فى جميع الأعصار و القرون شائعا بين القبائل و العشائر و الأمم حتّى فى الغابات و العصور الحجرية أيضا، و هى أمر اعتبارى قابل للإنشاء و كانوا ينشئونها بالبيعه و نحوها.

و الآية الشريفه ناظره إلى العقود العقلانية المتعارفه بينهم، فيستدلّ بها على صحّته كل عقد عقلاىي إلّا ما دلّ الدليل على بطلانه كالانتخاب مع وجود النصّ على خلافه، فتدبر.

الأمر الخامس: ما دلّ من الآيات و الروايات على الحث على الشورى

و الأمر بها فى الأمر و الولاية كقوله- تعالى:- «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْزُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ.» (١)

و عن رسول الله «ص»: «إذا كانت أمراؤكم خياركم و اغنياؤكم سمحاءكم و أموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها.» (٢)

و فى العيون عن الرضا «ع» بإسناده عن النبى «ص» قال: «من جاءكم يريد أن

يفرّق الجماعة و يغضب الأئمة أمرها و يتولّى من غير مشوره فاقتلوه، فإنّ الله قد أذن ذلك.» (٣)

إذ الظاهر منه ثبوت الولاية بالمشوره بناء على كون المراد المشوره فى التصدّى لأصل الولاية لا المشوره فى إعمالها. هذا.

(١) - سورة الشورى (٤٢)، الآية ٣٨.

(٢) - سنن الترمذى ٣ / ٣٦١، الباب ٦٤ من أبواب الفتن، الحديث ٢٣٦٨؛ و تحف العقول / ٣٦.

(٣) - عيون أخبار الرضا ٢ / ٦٢، الباب ٣١، الحديث ٢٥٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٨

و كلمه الأمر فى الآية الشريفه و فى الروايات ينصرف إلى الحكومه، أو هى القدر المتيقّن منه.

فعن رسول الله «ص»: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه.» (١)

و فى نهج البلاغه: «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفه.» (٢)

و فى كتاب الحسن المجتبى «ع» إلى معاويه: «ولّانى المسلمون الأمر بعده.» (٣)

إلى غير ذلك من موارد استعمال الكلمه.

و على هذا فالولاية تنعقد بشورى أهل الخيره و انتخابهم و يتعقّبها انتخاب الأئمة قهرا، فإنّ انتخاب أهل الخيره لأحد إذا كانوا منتخبين من قبل الأئمة أو معتمدين عندها يستعقب بالطبع غالبا رضا الأئمة و انتخابها أيضا، كما هو المشاهد فى جميع الملل.

و قد جعل أكثر المسلمين الشورى أساسا للخلافه بعد النبى الأكرم «ص»، و نحن الشيعة الإماميه و إن ناقشناهم فى ذلك لثبوت النصّ عندنا على ولاية أمير المؤمنين «ع» و الأئمة من ولده. و لكن عند فقد النصّ كما فى عصر الغيبه إن قلنا بدلاله المقبوله و نظائرها على النصب العامّ فهو و إلّا وصلت النوبه إلى الشورى قهرا بمقتضى عموم الآيه و الروايات.

لا يقال: الموضوع فى الآيه الأمور المضافه إلى المؤمنين. و كون الولاية منها أول الكلام لأنّها عهد الله - تعالى - كما يشهد

به قوله فى قصه إمامه إبراهيم و طلبه إياها لذريته: «لَا يَنْتَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ». فالولاية و الإمامه أمر الله و عهده، لا أمر المؤمنين.

فإنه يقال: لا منافاه بين كونها أمر الله و عهده بعنايه، و بين كونها من أمور الأمة كما يشهد بذلك مضافا إلى وضوح ارتباطها بهم التعبيرات الواردة فى الأخبار و قد مرّ بعض منها.

(١) - صحيح البخارى ٣ / ٩١، كتاب المغازى، باب كتاب النبى «ص» إلى كسرى و قيصر.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده ١ / ٣١؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

(٣) - مقاتل الطالبين / ٣٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٤٩٩

لا- يقال: يحتمل أن يراد بالآيه، الشورى فى إجراء الأمر و تنفيذه لا فى أصل عقده كما هو المراد قطعا فى قوله- تعالى- مخاطبا لنبيه: «وَ شَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ.» «١» اذ الولاية فى عصر النبى «ص» كانت له قطعا و كان هو بنفسه واليا على المسلمين بجعل الله- تعالى- و لكن الله أمره بالمشاوره معهم فى تنفيذ الأمور و إجرائها إكراما لهم و لكونها أبعث لهم فى مرحله الإطاعه و العمل.

فإنه يقال: إطلاق الآيه يقتضى مطلوبيه الشورى و نفاذها فى أصل الولاية و فى فروعها و إجرائها. و العلم بالمقصود فى الآيه الأخرى المخاطب بها شخص النبى الأكرم «ص» لا يوجب رفع اليد عن الإطلاق فى هذه الآيه.

نعم، يبقى الإشكال فى كيفية إجراء الشورى و الجواب عن الاعتراضات التى أوردوها فى المقام. و سيأتى التعرض لها فى فصل مستقل، فانتظر.

الأمر السادس: الآيات و الروايات المتضمنه للتكاليف الاجتماعيه

التى لوحظ فيها مصالح المجتمع الإسلامى بما هو مجتمع و خوطب بها الأمة مع توقّف تنفيذها على قدره و بسط اليد.

فإنّ المجتمع بما أنه مجتمع

و إن لم يكن له بالنظر الدقى الفلسفى وجود واقعى وراء وجودات الأفراد و لكنّه عند علماء الاجتماع يتمتّع بواقعيّه عرفيه عقلائيّه.

و يعتبر له فى قبال الفرد وجود، و عدم، و حياه، و موت، و رقى، و انحطاط، و حقوق و واجبات.

و قد اعتنى القرآن الكريم بتواريخ الأمم كاعتنائيه بقصص الأشخاص. و الشريعه الإسلاميه كما أوجبت على الفرد فى حياته الفرديّه واجبات عباديّه و غيرها فكذاك

(١) - سورة آل عمران (٣)، الآيه ١٥٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٠

وضعت على عاتق المجتمع واجبات و تكاليف خوطبت بها الأمه الاسلاميه.

قال الله - تعالى -: ﴿ وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفَاتِلُونَكُمْ وَ لَا تَعْتَدُوا. ﴾ (١)

وقال: ﴿وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَعَثَ إِحِدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَ أَقْسَطُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. ﴾ (٢)

وقال: ﴿وَ أَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ، تُزَهَّبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ... ﴾ (٣)

وقال: ﴿وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ. ﴾ (٤)

وقال: ﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ. ﴾ (٥)

وقال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ... ﴾ (٦)

وقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ. ﴾ (٧)

إلى غير ذلك من التكاليف التى خوطب بها المجتمع و روعى فيها مصالحه.

و حيث إن تنفيذها يتوقف على جماعه متفرغه لذلك و قدره متركره

و جهاز حكم يتولّى ذلك فلا- محاله يجب على المجتمع الإسلامى أن يقوم بتشكيل دوله مقتدره و يفوض إليها مهمه القيام بهذه التكاليف و الوظائف، إذ لا- يعقل أن يتوجه إلى المجتمع التكليف و لا يكون على عاتقه إعداد ما يتوقّف الامتثال عليه، فيجب عليه

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ١٩٠.

(٢)- سورة الحجرات (٤٩)، الآيه ٩.

(٣)- سورة الأنفال (٨)، الآيه ٦٠.

(٤)- سورة آل عمران (٣)، الآيه ١٠٤.

(٥)- سورة المائده (٥)، الآيه ٣٨.

(٦)- سورة المائده (٥)، الآيه ٣٣.

(٧)- سورة النور (٢٤)، الآيه ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠١

ذلك من جهه المقدميه، و ليس لكل فرد التصدى لأدائها ارتجالا، للزوم الهرج و المرج.

الأمر السابع: ما دلّ على استخلاف الله - تعالى - للإنسان

، و استعماره فى أرضه، و وراثه الإنسان لها.

١- قال الله - تعالى -: «هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ.» «١»

٢- و قال: «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ.» «٢»

٣- و قال: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسِّرَ لَكُمْ خُلَفَاءَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَ لِيُمْكِنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ.» «٣»

٤- و قال: «وَ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» «٤» بناء على إرادته نوع آدم لا شخصه كما قيل.

تقريب الاستدلال هو أنّ الخلافة عن الله - تعالى - فى أرضه تستلزم بإطلاقها جواز تصرف الإنسان فيها تكويننا بالإحياء و

الاستنماء، و تشريعا بالحكومہ عليها.

و قد فرّع اللّٰه - تعالى - جواز الحكم لداود في أرضه على جعله خليفه.

٥- فقال: «يَا دَاوُدُ، إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ.» «٥»

فيظهر من الآيه الشريفه أنه لو لا خلافته عن اللّٰه - تعالى - لم يحقّ له الحكم في أرضه.

(١) - سورة فاطر

(٣٥)، الآية ٣٩.

(٢) - سورة النمل (٢٧)، الآية ٦٢.

(٣) - سورة النور (٢٤)، الآية ٥٥.

(٤) - سورة البقرة (٢)، الآية ٣٠.

(٥) - سورة ص (٣٨)، الآية ٢٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٢

٦- و قال - تعالى - : «هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا.» (١)

و عمران الأرض إنّما يكون بإحيائها و عمرانها تكويننا، و بإجراء العدل فيها.

فتشمل الآية للحكومه العادله أيضا و لذا قال رسول الله «ص»: «ساعه إمام عدل أفضل من عباده سبعين سنه. و حدّ يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحا.» (٢)

هذا مضافا إلى أنّ العمران التكويني لا- يحصل عاده إلّا في ظل نظام العدل و الحكومه الصالحه الحافظه للحقوق و المانع عن الإفساد.

٧- و قال - تعالى - : «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ.» (٣)

٨- و قال: «قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ.» (٤)

٩- و قال: «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ.» (٥)

و وراثه الأرض تقتضى عمرانها و إدارتها تكويننا، و تشريعا بالحكم فيها.

و بالجملة، يستفاد من هذه الآيات الشريفه أنّ للإنسان أن يزاوّل العمران و التصرفات التكوينيّه في الأرض، و كذا الحكومه فيها و القيادة الاجتماعيه بسبب خلافته عن الله - تعالى - و وراثته للأرض. هذا.

و لكن لأحد أن يمنع كون المقصود بالخلائف و الخلفاء الخلافه عن الله - تعالى -.

إذ لعل المراد بها خلافه جيل عن جيل و نسل عن نسل، نظير قوله: «إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ*»

(١) - سورة هود (١١)، الآية ٦١.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

(٣) - سورة الأنبياء

(٢١)، الآية ١٠٥.

(٤) - سورة الأعراف (٧)، الآية ١٢٨.

(٥) - سورة القصص (٢٨)، الآية ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٣

وَ يَسْتَخْلِفُ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ» (١)، و قوله: «فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ» (٢).

و أمّا قوله - تعالى -: «إِنِّي لَجَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» (٣) فيحتمل أن يراد به آدم النبي «ص» و لا- يسرى إلى ولده. و ليس في اعتراض الملائكة بقولهم: «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَ يَسْفِكُ الدِّمَاءَ»، دلالة على إرادته نوع آدم. إذ لعلّ اعتراضهم بذلك كان من جهة اطلاعهم على طبع آدم النبي «ص» و أنّه بالطبع يولد له نسل يوجد فيهم الفساد و سفك الدماء، فتأمل.

و يحتمل بعيدا أن يراد من الآية جعل آدم خليفه للجنّ و النسناس الذين كانوا قبله في الأرض، و الملائكة شاهدوا إفسادهم و سفكهم للدماء فقاوسوا بهم أولاد آدم هذا.

و لأحد أيضا أن يمنع الإطلاق في قوله - تعالى -: «وَ اسْتَعْمَرَ كُمْ فِيهَا» أيضا بتقريب أن العمران ظاهر في التكويني فقط، فلا تدلّ الآية على تفويض الحكومه الى الناس، و مثله الكلام في وراثه الأرض أيضا، فتدبر.

الامر الثامن: ما في نهج البلاغه لما أرادوا بيعته بعد قتل عثمان

قال «ع»: «دعوني و التمسوا غيري ... و اعلّموا إن أجبّتم ركبت بكم ما أعلم و لم أصغ إلى قول القائل و عتب العاتب، و إن تركتموني فأنا كأحدكم، و لعلّي أسمعكم و أطوعكم لمن وليتموه أمركم، و أنا لكم وزيراً خيراً لكم منّي أميراً.» و نحوه في تاريخ الطبري و الكامل لابن الاثير. «٤»

يظهر من الحديث أنّ الأمر أمر المسلمين و أنّ توليته بأيديهم.

(١) - سورة الأنعام (٦)، الآية ١٣٣.

(٢) - سورة الأعراف (٧)، الآية ١٦٩.

(٣) - سورة البقره (٢)، الآية ٣٠.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٢٧١؛ عبده

١ / ١٨٢؛ لح / ١٣٦، الخطبه ٩٢. و نحوه فى تاريخ الطبرى ٦ / ٣٠٧٦، و الكامل لابن الأثير ٣ / ١٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٤

لا يقال: هذا منه «ع» جدل فى قبال المنكرين لنصبه «ع».

فإنه يقال: نعم، و لكنّه ليس جدلاً بأمر باطل خلاف الواقع، بل النصّ كما عرفت مقدّم على الانتخاب، و حيث إنهم لم يسلموا نصبه «ع» ذكر الانتخاب المتأخر عنه رتبته. و سيأتى توضيح ذلك فى بحث البيعه، فانتظر.

الأمر التاسع: ما فى تاريخ الطبرى بسنده عن محمد بن الحنفية،

قال:

«كنت مع أبى حين قتل عثمان فقام فدخل منزله فأتاه أصحاب رسول الله «ص» فقالوا: إنّ هذا الرجل قد قتل، و لا بدّ للناس من إمام، و لا نجد اليوم أحداً أحقّ بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقه و لا أقرب من رسول الله «ص». فقال: «لا تفعلوا، فإننى أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً». فقالوا: لا و الله، ما نحن بفاعلين حتى نباعك.

قال: «فى المسجد، فإنّ بيعتى لا تكون خفياً (خفيته) و لا تكون إلّا عن رضى المسلمين.» (١)

فجعل - عليه السلام - لرضى المسلمين اعتباراً و جعل الإمامه ناشئه منه.

الأمر العاشر: ما فى الكامل بعد ما مرّ منه:

«و لما أصبحوا يوم البيعه، و هو يوم الجمعة، حضر الناس المسجد و جاء على «ع»

(١) - تاريخ الطبرى ٦ / ٣٠٦٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٥

فصعد المنبر و قال: «أيها الناس - عن ملأ و أذن - إنّ هذا أمركم ليس لأحد فيه حقّ إلّا من أمرتم، و قد افترقنا بالأمس على أمر و كنت كارهاً لأمركم فأبيتم إلّا أن أكون عليكم، ألا و إنّه ليس لى دونكم إلّا مفاتيح مالكم، و ليس لى أن آخذ درهما دونكم.»

(١)

الأمر الحادى عشر: ما فى نهج البلاغه:

«و إنّما الشورى للمهاجرين و الأنصار، فإن اجتمعوا على رجل و سمّوه إماماً كان ذلك (لله) رضا، فإن خرج عن أمرهم خارج

بطعن أو بدعه ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولّاه الله ما تولّى.» (٢)

الأمر الثاني عشر: ما في كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى شيعته:

«وقد كان رسول الله «ص» عهد إلى عهدا فقال: يا بن أبي طالب لك ولاء أمتي، فإن ولّوك في عافيه و أجمعوا عليك بالرضا فقم بأمرهم، و إن اختلفوا عليك فدعهم و ما هم فيه.» (٣)

فإن الولاء و إن كان لأمر المؤمنين «ع» بالنصب عندنا و يدلّ عليه الخبر أيضا، و لكن يظهر منه أنّ لتوليه الأئمّه أيضا أثرا و أنّ الأمر أمرهم فيكون في طول النصّ و في الرتبة المتأخره، فتأمل.

(١) - الكامل لابن الأثير ٣ / ١٩٣. و رواه الطبري أيضا مقطعا ٦ / ٣٠٧٧ و ٣٠٦٧.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٨٤٠؛ عبده ٣ / ٨؛ لح / ٣٦٧، الكتاب ٦.

(٣) - كشف المحجّه لابن طاوس / ١٨٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٦

الأمر الثالث عشر: ما في شرح ابن أبي الحديد عن رسول الله «ص»

أنّه قال: «إن تولّوها علينا تجدوه هاديا مهديا.» (١)

فنسب «ص» التوليه إلى الأئمّه.

الأمر الرابع عشر: ما في كتاب الحسن بن علي - عليهما السلام - إلى معاويه:

«إنّ علينا لما مضى لسبيله ... ولّاني المسلمون الأمر بعده ... فدع التمادي في الباطل و ادخل فيما دخل فيه الناس من بيعتي فإنّك تعلم أنّي أحقّ بهذا الأمر منك.» (٢)

يظهر من الحديث أنّ التوليه حقّ للمسلمين. و الاعتراض على ذلك بكونه جدلا قد مرّ الجواب عنه و يأتي أيضا.

الأمر الخامس عشر: ما في كتاب صلح الحسن «ع» مع معاويه:

«صالحه على أن يسلم إليه ولايه أمر المسلمين على أن يعمل فيهم بكتاب الله و سنه رسوله «ص» و سيره الخلفاء الصالحين. و

ليس

(١) - شرح نهج البلاغه، لابن أبي الحديد ١١ / ١١.

(٢) - مقاتل الطالبين / ٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٧

لمعاويه بن أبي سفيان أن يعهد الى أحد من بعده عهدا، بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين.» (١)

يظهر من الحديث أنه مع عدم التمكن من العمل بالنص بأي دليل كان تصل النوبه إلى شورى المسلمين و آرائهم، فتأمل.

الأمر السادس عشر: ما رويناه بطرق مختلفه عن رسول الله «ص» أنه قال:

«ما ولت أمه قط أمرها رجلا و فيهم أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفلا حتى يرجعوا إلى ما تركوا.» (٢)

إذ دلالة على كون الأمر أمر الأمة و أن توليته بأيديهم واضح.

الأمر السابع عشر: ما في العيون عن الرضا «ع» بإسناده عن النبي «ص» قال:

«من جاءكم يريد أن يفترق الجماعة و يغصب الأمة أمرها و يتولى من غير مشوره فاقتلوه.» (٣)

إذ الظاهر من إضافه الأمر إلى الأمة كون اختياره بيدها، فتأمل.

(١) - بحار الأنوار ٤٤ / ٦٥ الباب ١٩ (باب كيفية المصالحة) من تاريخ الإمام الحسن المجتبي، الرقم ١٣.

(٢) - كتاب سليم بن قيس / ١١٨، و غيره، فراجع فصل اعتبار العلم في الحاكم.

(٣) - عيون أخبار الرضا ٢ / ٦٢، الباب ٣١، الحديث ٢٥٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٨

الأمر الثامن عشر: ما مرّ عن البخاري و غيره من قول النبي «ص»:

«لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأه.» (١)

و دلالة كسابقه.

الأمر التاسع عشر: ما فى كتاب سليم عن أمير المؤمنين «ع» قال:

«و الواجب فى حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل ... أن لا يعملوا عملا و لا يحدثوا حدثا و لا يقدموا يدا و لا رجلا و لا يبدءوا بشىء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما ورعا عارفا بالقضاء و السنّه يجمع أمرهم ...» (٢)

حيث يظهر من الحديث وجوب اختيار الناس و كونه منشئا للأثر و لكن فى الرتبة المتأخره عن اختيار الله، فإذا لم يكن منصوب كما فى زمان الغيبه مثلا فاختيار الناس هو الذى تنعقد به الإمامه، فراجع تمام الحديث.

الأمر العشرون: ما فى كتاب أعظم الكوفه إلى سيّد الشهداء «ع»

و ما فى جوابه «ع»:

(١) - صحيح البخارى ٣ / ٩١ كتاب المغازى، باب كتاب النبي «ص» إلى كسرى و قيصر.

(٢) - كتاب سليم بن قيس / ١٨٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٠٩

ففى كتابهم إليه:

«أمّا بعد فالحمد لله الذى قصم عدوك الجبار العنيد الذى انتزى على هذه الأُمّه فابتزّها أمرها و غصبها فيئها و تأمر عليها بغير رضى منها.»

و فى جوابه «ع» إليهم: «و إنى باعث إليكم أخى و ابن عمى و ثقتى من أهل بيتى مسلم بن عقيل، فإن كتب إلىّ أنه قد اجتمع رأى ملائكم و ذوى الحجى و الفضل منكم على مثل ما قدّمت به رسلكم و قرأت فى كتبكم فإننى أقدم إليكم وشيكا.» (١)

فأعظم الكوفه أمثال حبيب بن مظاهر عدّوا الإمامه أمر الأُمّه و اعتبروا فيها رضاها، و الإمام «ع» جعل الملائك رأى الملائك و ذوى الحجى و الفضل، أى أهل الحلّ و العقد المستعقب قهرا لرضا الأُمّه و رأيها.

الأمر الحادى و العشرون:

ما فى الدعائم عن جعفر بن محمد «ع» أنه قال: «ولايه أهل العدل الذين أمر الله بولايتهم، و توليتهم و قبولها و العمل لهم فرض من الله.» (٢)

إذ الظاهر منه أنّ التولية من قبل الأُمّة فريضه من الله- تعالى- فتكون صحيحه نافذه قهرا.

الأمر الثاني والعشرون:

ما فى تاريخ اليعقوبى فى غزوه موته عن بعضهم ما ملخصه أنّ رسول الله «ص»

(١)- إرشاد المفيد/ ١٨٥، و الكامل لابن الأثير ٢٠/ ٤ و ٢١.

(٢)- دعائم الإسلام ٥٢٧/ ٢، كتاب آداب القضاء.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٠

قال: «أمير الجيش زيد بن حارثه، فإن قتل فجعفر بن أبى طالب؛ فإن قتل فعبد الله بن رواحه، فإن قتل فليترض المسلمون من أحبوا.» (١)

فوّض «ص» انتخاب الأمير بعد ابن رواحه إلى أنفسهم، فيظهر منه صحه ذلك و انعقاد الإمارة له بأحكامها و لوازمها التى منها لزوم التسليم و الطاعة.

الأمر الثالث والعشرون: ما فى سنن أبى داود بسنده عن أبى سعيد الخدرى

أن رسول الله «ص» قال:

«إذا خرج ثلاثه فى سفر فليؤمروا أحدهم.» (٢) و بسنده عن أبى هريره عنه «ص» نحوه.

و فى مسند أحمد عن عبد الله بن عمرو أنّ رسول الله «ص» قال: «لا- يحلّ لثلاثه نفر يكونون بأرض فلاة إلّا أمروا عليهم أحدهم.» (٣)

فيعلم بذلك أنّ الاجتماع لا يصلح و لا ينتظم إلّا بأمر و أنّه تصلح الأُمّة لانتخابه إذا لم يكن منصوبا.

الأمر الرابع والعشرون: ما فى معاهده النبى «ص» مع أهل مقنا:

«و ان ليس عليكم أمير إلّا من أنفسكم أو من أهل رسول الله و السلام.» (٤)

و ظاهره انتخابهم لأحد من أنفسهم.

(١) - تاريخ يعقوبى ٢ / ٤٩. و روى نحوه الماوردى أيضا فى الأحكام السلطانيه / ١٣.

(٢) - سنن أبى داود ٢ / ٣٤، كتاب الجهاد، باب فى القوم يسافرون يؤمرون أحدهم.

(٣) - مسند أحمد ٢ / ١٧٧.

(٤) - الوثائق السياسيه / ١٢٠، الرقم ٣٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١١

إلى غير ذلك من الموارد التى يعثر عليها المتتبع فى خلال الروايات.

و اعلم أنه ليس الغرض هو الاستدلال بكل واحد واحد من هذه الأخبار المتفرقه حتى يناقش فى سندها أو دلالتها، بل المقصود أنه يستفاد من خلال مجموع هذه الأخبار الموثوق بصدور بعضها إجمالا كون انتخاب الأئمه أيضا طريقا عقلايا لانعقاد الإمامه و الولايه، و قد أمضاه الشارع أيضا فلا ينحصر الطريق فى النصب من طرف المقام العالى، و إن تقدمت رتبته على الانتخاب و لا مجال للانتخاب مع وجوده.

الأمر الخامس و العشرون: فحوى ما أفتوا به من الاختيار و الانتخاب فيما إذا تعدد المفتى

أو القاضى أو إمام الجماعه، و جواز انتخاب قاضى التحكيم من قبل المترافعين.

اللهم إلا أن يقال إن الانتخاب هنا بعد تحقق النصب العام و تحقق المشروعيه به.

الأمر السادس و العشرون: آيات و أخبار البيعه بكثرتها

على ما هو الأظهر من كونها من طرق إنشاء الولايه و عقدها.

و حيث إن البيعه بنفسها مسأله مهمه اعتنى بها فى الكتاب و السنه فالأولى البحث فيها و فى ماهيتها فى فصل مستقل فنقول:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٣

الفصل الخامس فى البيعه

إشاره

هل البيعه وسيله لإنشاء الولايه و إعطائها للوالى، أو أنها وسيله للاعتراف بالولايه المتحققه و تقويه لها، أو أنها ميثاق بين فردين أو قبيلتين أو بين الوالى و أمته بالنسبه إلى أمر ما من الأمور الإجرائيه و التنفيذيه، أو أنها قد تكون لعقد الولايه و قد تكون لغيره؟ وجوه:

فلتعرض أولاً لبعض الآيات و الروايات المتعرضه لها، ثم نبحت في ماهيتها.

فبقول:

[بعض الآيات المتعرضه للبيعه]

١- قال الله - عز و جل - : «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَ أَثَابَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا.» (١)

٢- و قال: «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ، فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَ مَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا.» (٢)

(١) - سورة الفتح (٤٨)، الآية ١٨.

(٢) - سورة الفتح (٤٨)، الآية ١٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٤

و الآيتان واردتان في بيعه الحديبيه في السنه السادسه من الهجره. و سميت بيعه الرضوان أخذا من الآيه.

و المراد بما في قلوبهم هو الخوف من المشركين، أو صدق التيه و الصبر.

و بالسكينه: سكون النفس و الطمأنينه. و قوله: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» تأكيد للجمله التي قبله، فكأنه جعل يده «ص» يد الله، أو أنه لما جعل بيعته «ص» بيعه الله فكأنه خيل له - تعالى - يد وقعت فوق أيديهم في المبايعه. و قيل: معناه أن قوه الله - تعالى - في نصر نبيه فوق نصرهم إياه، أى ثق بنصر الله لا بنصرتهم فلا يضررك نكثهم. و يحتمل أيضا أن يراد باليد القوه و القدره، و يراد أن قوه الله فوق قوتهم فهو يقويهم بقوته. هذا.

و يظهر من الآيه أن البيعه بنفسها و

إن كان لها أهميتها و لكن طبعها يحتمل كلا من الوفاء و النكث. و الأجر العظيم إنما هو في إبقائها بالوفاء. فلا اعتناء ببيعه من بايع رسول الله «ص» ثم نكثها و انقلب على عقبيه.

[بعض الروايات المتعزّضه للبيعه]

٣- و في مسند أحمد:

«قلت لسلمه بن الأكوع على أى شىء بايعتم رسول الله «ص» يوم الحديبيه؟ قال:

بايعناه على الموت.» (١)

٤- و فيه أيضا عن جابر:

«بايعنا نبى الله يوم الحديبيه على أن لا نفر.» (٢)

٥- و في المجمع عن عبد الله بن معقل:

«لم يبايعهم على الموت و إنما بايعهم على أن لا يفزوا.» (٣)

٦- و قال الله - تعالى -: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ

(١) - مسند أحمد ٤ / ٥١. و نحوه في الدر المنثور ٦ / ٧٤ عن معقل بن يسار، و عن سمره.

(٢) - مسند أحمد ٣ / ٢٩٢.

(٣) - مجمع البيان ٥ / ١١٧ (الجزء ٩).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٥

في مَعْرُوفٍ فَبَايَعُهُنَّ وَ اسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ.» (١)

٧- و في تفسير نور الثقلين عن الكافي بسند صحيح، عن أبان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «لما فتح رسول الله «ص» مكة بايع الرجال ثم جاءت النساء يبايعنه، فأنزل الله - عز و جل -: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ... قالَت أمّ حَكِيم ... يا رسول الله، كيف نبايعك؟ قال: إننى لا أصافح النساء، فدعا بقدر من ماء فأدخل يده ثم أخرجها فقال: أدخلن أيديكن في هذا الماء.» (٢)

و روى فيه روايات آخر أيضا بهذا المضمون.

٨- و روى

عن البخارى، عن عائشه، قالت: «كان النبي «ص» يبيع النساء بالكلام بهذه الآيه أن لا يشركن بالله شيئاً. و ما مسّت يد رسول الله «ص» يد امرأه قطّ إلّا امرأه يملكها.» (٣)

٩- و روى أنّه «ص» كان إذا بايع النساء دعا بقدرح فغمس يده فيه ثم غمسن أيديهنّ فيه. و قيل إنّ كان يبايعهن من وراء الثوب. (٤)

و بالجمله، فبيعه رسول الله في الحديبيه و في فتح مكه ذكرتا في القرآن، فيعلم بذلك كون البيعه من الأمور التي يهتمّ بها في الإسلام.

١٠- و في سيره ابن هشام عن الزهري ما حاصله:

«إن رسول الله «ص» أتى بنى عامر بن صعصعه، فدعاهم إلى الله و عرض عليهم نفسه، فقال له رجل منهم: ... إن نحن بايعناك على أمرك ثمّ أظهرك الله على من خالفك أ يكون لنا الأمر من بعدك؟ قال: «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء.»

قال: فقال: أفتهدف نحورنا للعرب دونك فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا،

(١)- سورة الممتحنه (٦٠)، الآيه ١٢.

(٢)- نور الثقلين ٣٠٧ / ٥.

(٣)- صحيح البخارى ٢٤٧ / ٤، كتاب الأحكام، باب يبيعه النساء. و روى عنه في نور الثقلين ٣٠٩ / ٥.

(٤)- نور الثقلين ٣٠٩ / ٥، تفسير سورة الممتحنه، الحديث ٣٦، و مجمع البيان ٢٧٦ / ٥ (الجزء ٩ من التفسير).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٦

لا حاجه لنا بأمرك. فأبوا عليه.» (١)

و الظاهر من لفظ الأمر هو القيادة و الحكومه، فيظهر من الروايه أنّ البيعه كانت على الحكم، أو على قبول الرساله المستتبعه للحكم.

١١- و فيه أيضا في بيعه العقبه الأولى:

«فبايعوا رسول الله «ص» على يبيعه النساء، و ذلك قبل أن تفترض عليهم الحرب.» (٢)

١٢- و عن عباده

بن الصامت، قال:

«كنت فيمن حضر العقبة الأولى و كنا اثني عشر رجلا فبايعنا رسول الله «ص» على بيعه النساء، و ذلك قبل أن تفترض الحرب.»
(٣)

و المراد ببيعه النساء مضمون الآيه في سوره الممتحنه، حيث لم يذكر فيها الجهاد.

١٣- و فيه في بيعه العقبة الثانيه:

«فتكلم رسول الله «ص» فتلا القرآن و دعا إلى الله و رغب في الإسلام ثم قال:

«أبايعكم على أن تمنعوني مِّمًا تمنعون منه نساءكم و أبناءكم.» قال فأخذ البراء بن معرور بيده ثم قال: نعم ... فبايعنا يا رسول الله، فنحن و الله أبناء الحروب و أهل الحلقة ... قال كعب: و قد قال رسول الله: أخرجوا إلي منكم اثني عشر نقيبا ليكونوا على قومهم بما فيهم فأخرجوا منهم اثني عشر نقيبا ... قال ابن إسحاق و حدثني عاصم بن عمر بن قتاده أن القوم لما اجتمعوا لبيعه رسول الله قال العباس بن عباده بن نضله الأنصاري اخو بني سالم بن عوف: يا معشر الخزرج، هل تدرون علام تبايعون هذا الرجل؟ قالوا: نعم. قال: إنكم تبايعونه على حرب الأحمر و الأسود من الناس ... قالوا: ابسط يدك فبسط يده فبايعوه ... فقال كعب بن مالك: فلما بايعنا رسول الله «ص» صرخ الشيطان من رأس العقبة بأنفذ صوت سمعته قط: يا أهل الجبابج- و الجبابج: المنازل- هل لكم في مذمم و الصباه

(١)- سيره ابن هشام ٦٦/٢.

(٢)- سيره ابن هشام ٧٣/٢.

(٣)- سيره ابن هشام ٧٥/٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٧

معه قد اجتمعوا على حربكم.» (١)

أقول: ١٤- و روى القصة في إعلام الوري، و في آخرها عن علي بن إبراهيم:

«فلما اجتمعوا و بايعوا رسول

اللّٰه صاآ بهم إبليس يا معشر قريش و العرب؁ هذا محمد و الصباه من الأوس و الخزرج على هذه العقبه يبايعونه على حربكم.»
«٢»

١٥- و لما فتح رسول اللّٰه «ص» مكّه جلس للبيعه على الصّيف و عمر بن الخطاب تحته؁ و اجتمع الناس لبيعه رسول اللّٰه «ص» على الإسلام؁ فكان يبايعهم على السمع و الطاعه لله و لرسوله فيما استطاعوا؁ فكانت هذه بيعه الرجال. و أما بيعه النساء فإنّه لما فرغ من الرجال بايع النساء فأتاها منهن نساء من نساء قريش ... «٣»

هذا كلّه بعض ما يرتبط ببيعه النبي «ص» المذكوره فى القرآن و الحديث.

١٦- و فى الاحتجاج فى قصّه غدير خم و خطبه النبي «ص» عن الباقر «ع»:

«و كذلك أخذ رسول اللّٰه «ص» البيعه لعليّ «ع» بالخلافه على عدد أصحاب موسى؁ فنكثوا البيعه ...

فأقمه للناس علما و جدّد عهده و ميثاقه و بيعته و ذكرهم ما أخذت عليهم من بيعتى و ميثاقى الذى واثقتهم و عهدى الذى عهدت إليهم من ولايه ولىي و مولاهم و مولى كلّ مؤمن و مؤمنه على بن أبى طالب «ع» ... فأقم يا محمد عليّنا علما و خذ عليهم البيعه ...

معاشر الناس؁ قد بينت لكم و أفهمتكم و هذا عليّ يفهمكم بعدى. ألا و إنّ عند انقضاء خطبتى أدعوكم إلى مصافقتى على بيعته و الإقرار به ثمّ مصافقته بعدى. ألا و إني قد بايعت اللّٰه؁ و عليّ قد بايعنى؁ و أنا آخذكم بالبيعه له عن اللّٰه - عزّ و جلّ -؁ و من نكث فإنّما

(١) - سيره ابن هشام ٢ / ٨٤.

(٢) - إعلام الورى / ٤٠؁ الفصل السابع.

(٣) - الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٥٢.

ينكث على نفسه ...

معاشر الناس، فاتقوا الله و بايعوا علياً أمير المؤمنين «ع» و الحسن و الحسين و الأئمة، كلمه طيبه باقيه يهلك الله من غدر و يرحم الله من و فى ...

فنادته القوم سمعنا و أطعنا على أمر الله و أمر رسوله بقلوبنا و ألسنتنا و أيدينا، و تداكوا على رسول الله و على علي «ع» فصافقوا بأيديهم ... و صارت المصافقه سنّه و رسماً يستعملها من ليس له حقّ فيها. «١» هذا.

١٧- و فى إرشاد المفيد:

«و من كلامه (عليّ) «ع» حين تخلف عن بيعته عبد الله بن عمر بن الخطاب، و سعد بن أبى وقاص، و محمد بن مسلمه، و حسان بن ثابت، و أسامه بن زيد ما رواه الشعبي، قال: لما اعتزل سعد و من سميّناه أمير المؤمنين، و توقّفوا عن بيعته حمد الله و أثنى عليه ثم قال: أيها الناس، إنكم بايعتموني على ما بويح عليه من كان قبلى، و إنّما الخيار للناس قبل أن يبايعوا؛ فإذا بايعوا فلا خيار لهم، و إنّ على الإمام الاستقامه و على الرعيه التسليم.

و هذه بيعه عامّه من رغب عنها رغب عن دين الإسلام و اتّبع غير سبيل أهله، و لم تكن بيعتكم إياى فلته، و ليس أمرى و أمركم واحداً و إنّى أريدكم لله و أنتم تريدونى لأنفسكم.» «٢»

و روى القطعه الأخيره فى نهج البلاغه، فراجع «٣».

١٨- و فى نهج البلاغه: «فأقبلتم إلى إقبال العوذ المطافيل على أولادها تقولون: البيعه، البيعه. قبضت يدي فبسطتموها و نازعتكم يدي فجدبتموها. اللهم إنهما قطعاني و ظلماني و نكثا بيعتي و ألّبا الناس عليّ.» «٤»

(١)- الاحتجاج للطبرسى ١ / ٣٤ - ٤١.

(٢)- إرشاد المفيد / ١١٦.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٤١٧؛ عبده

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٤٢٠؛ عبده ٢ / ٢٨؛ لح / ١٩٥، الخطبه ١٣٧، و لكن فى الفيض و الصالح: «قبضت كفى» بدل «قبضت يدي». و كذا فى الصالح: «فجاذبتموها» بدل «فجذبتموها».

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥١٩

أقول: العوذ جمع العائذ: الحديثه النتاج. و المطفل: ذات الطفل، و جمعها مطافيل. و التأليب: التحريض و الإفساد.

١٩- و فى نهج البلاغه أيضا: «و بسطتم يدي فكففتها و مددتموها فقبضتها ثم تداككتم على تداكك الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها، حتى انقطعت النعل و سقط الرداء و وطئ الضعيف و بلغ من سرور الناس ببيعتهم إياى أن ابتهج بها الصغير و هدج إليها الكبير و تحامل نحوها العليل و حسرت إليها الكعاب.» (١)

أقول: الهدج: مشيه الضعيف. و حسرت، أى كشفت الجوارى عن وجوها متوجهه إلى البيعه. و الكعاب كسحاب: الجاربه حين يبدو ثديها للنهود. و كشفهن حدث عن شوقهن و إسراعهن.

٢٠- و فى نهج البلاغه أيضا فى كتابه «ع» إلى طلحه و الزبير: «أمّا بعد، فقد علمتما- و إن كتمتما- أتى لم أرد الناس حتى أرادونى، و لم أباعهم حتى بايعونى، و إنكما ممن أردنى و بايعنى، و إن العائمه لم تباعنى لسلطان غالب و لا لعرض حاضر. فإن كتمتما بايعتمانى طائعين فارجعا و توبا إلى الله من قريب. و إن كتمتما بايعتمانى كارهين فقد جعلتما لى عليكم السبيل بإظهاركما الطاعه و إسراركما المعصيه.» (٢)

٢١- و فيه أيضا فى كتابه إلى معاويه: «إنه بايعنى القوم الذين بايعوا أبا بكر و عمر و عثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار و لا للغائب أن يردّ، و إنّما الشورى

للمهاجرين و الأنصار، فإن اجتمعوا على رجل و سمّوه إماما كان ذلك (لله) رضا. فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعه ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين و ولّاه الله ما تولّى.» (٣)

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٧٢٢؛ عبده ٢ / ٢٤٩؛ لح / ٣٥٠ و ٣٥١، الخطبه ٢٢٩.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٣٥؛ عبده ٣ / ١٢٢؛ لح / ٤٤٥، الكتاب ٥٤.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٨٤٠؛ عبده ٣ / ٨؛ لح / ٣٦٦، الكتاب ٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٠

٢٢- و فيه أيضا في كتابه «ع» إلى معاويه: «لأنها بيعه واحده لا يثنى فيها النظر و لا يستأنف فيها الخيار. الخارج منها طاعن، و المروى فيها مداهن.» (١)

إلى غير ذلك ممّا ورد في بيعه أمير المؤمنين - عليه السلام - و كتب التاريخ كالتطبرى و الكامل و الإرشاد، و كذا نهج البلاغه و غيرها من الكتب ملاء من ذلك، فراجع نهج البلاغه مضافا إلى ما مرّ، الخطب ٨ - ٣٤ - ٣٧ - ٧٣ - ١٣٦ - ١٧٢ - ١٧٣ - ٢١٨، و الكتب ١ - ٨ - ٧٥ «٢». و سيأتي بعضها في أثناء البحث.

٢٣- و في إرشاد المفيد بسنده عن أبي إسحاق السبيعي و غيره، قالوا:

«خطب الحسن بن علي «ع» في صبيحه الليله التي قبض فيها أمير المؤمنين «ع» ...

ثمّ جلس فقام عبد الله بن العباس «ره» بين يديه فقال: معاشر الناس، هذا ابن نبيكم و وصى إمامكم فبايعوه، فاستجاب له الناس فقالوا: ما أحبّه إلينا و أوجب حقّه علينا، و بادروا إلى البيعه له بالخلافه.» (٣)

٢٤- و بعد ما كتب أهل الكوفه إلى الحسين بن علي «ع» أنه ليس علينا إمام فأقبل لعلّ الله أن يجمعنا

بك على الحق، وبعث هو «ع» ابن عمّه مسلم بن عقيل إلى الكوفة رائداً و ممثلاً له أقبلت الشيعة تختلف إلى مسلم، فلما اجتمع إليه منهم جماعة قرأ عليهم كتاب الحسين «ع» و هم سيكون و بايعه الناس حتى بايعه منهم ثمانية عشر ألفاً، فكتب مسلم إلى الحسين «ع» يخبره ببيعه ثمانية عشر ألفاً و يأمره بالقدوم. «٤»

و بيعتهم لا محاله كانت على قبول إمامه الحسين «ع» و طاعته.

٢٥- و روى الصدوق في العيون بسنده إلى الريان بن شبيب:

أنّ المأمون لمّا أراد أن يأخذ البيعه لنفسه بإمره المؤمنين، و لأبي الحسن على بن موسى الرضا «ع» بولاية العهد، و للفضل بن سهل بالوزاره، أمر بثلاثة كراسي

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٨٤٣؛ عبده ٣ / ٩؛ لح / ٣٦٧، الكتاب ٧.

(٢)- راجع نهج البلاغه، مع شرحه للشيخ محمد عبده، ج ١ ص ٣٨، ٨٠، ٨٥ و ١٢٠، و ج ٢ ص ٢٦، ١٠٤، ١٠٥ و ٢٢٨، و ج ٣ ص ٣، ٩ و ١٤٩.

(٣)- إرشاد المفيد / ١٧٠.

(٤)- راجع إرشاد المفيد / ١٨٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢١

فنصبت لهم فلماً قعدوا عليها أذن للناس فدخلوا يبائعون، فكانوا يصفقون بأيمانهم على أيمان الثلاثة من أعلى الإبهام إلى الخنصر و يخرجون، حتى بايع في آخر الناس فتى من الأنصار فصفق يمينه من أعلى الخنصر إلى أعلى الإبهام، فتبسم أبو الحسن «ع» ثم قال: كل من بايعنا بايع بفسخ البيعه غير هذا الفتى فإنه بايعنا بعقدها. فقال المأمون: و ما فسخ البيعه من عقدها؟ قال أبو الحسن «ع»: عقد البيعه من أعلى الخنصر إلى أعلى الإبهام، و فسخها من أعلى الإبهام إلى أعلى الخنصر. قال: فما ج

الناس فى ذلك و أمر المأمون بإعادة الناس إلى البيعه على ما وصفه أبو الحسن «ع».

و قال الناس: كيف يستحق الإمامه من لا يعرف عقد البيعه؟ إن من علم أولى بها ممن لا يعلم. قال: فحمله ذلك على ما فعله من سمّه «ع».

و رواه عنه فى نور الثقلين. «١»

٢٦- و فى خبر أبى بصير، عن أبى جعفر «ع» فى أمر القائم «ع»: «فو الله لكأنى أنظر إليه بين الركن و المقام يبائع الناس بأمر جديد و كتاب جديد و سلطان جديد من السماء.» «٢»

و لعل المراد بالأمر الجديد الحكومه الإسلاميه الصالحه العادله أو خالص الإسلام و مصفاه الذى أتى به النبى «ص». و بالكتاب الجديد القرآن الكريم بشرحه و تفسيره بإملاء رسول الله «ص» و خطّ أمير المؤمنين «ع»، كما ورد بذلك أخبار كثيره، و إلّا فالكتاب الذى بأيدينا حق لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

٢٧- و فى خبر عبيد بن زراره، عن أبى عبد الله «ع» أنه قال: «ينادى باسم القائم «ع» فيؤتى و هو خلف المقام فيقال له: قد نودى باسمك فما تنتظر؟ ثم يؤخذ بيده فيبائع.» «٣»

٢٨- و فى خبر السراج، عن أبى عبد الله «ع»: «فيظهر عند ذلك صاحب هذا الأمر

(١)- عيون أخبار الرضا ٢/ ٢٣٨، الباب ٥٩، الحديث ٢. و رواه عنه نور الثقلين ٥/ ٦٠.

(٢)- غيبه النعمانى / ١٧٥ (طبعه أخرى / ٢٦٢)، الباب ١٤ (باب ما روى فى العلامات ...)، الحديث ٢٢.

(٣)- غيبه النعمانى / ١٧٦ (طبعه أخرى / ٢٦٣)، الباب ١٤، الحديث ٢٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٢

فيبايعه الناس و يتبعونه.» «١»

إلى غير ذلك من الروايات.

ليست البيعه فى عصر ظهور المهدي «ع» للتقيّه أو الجدل بلا إشكال. فيعلم بذلك كون البيعه منشأ للأثر فى تثبيت الحكومه و الخلافه قطعاً، فتدبر.

و كيف كان فقد ظهر بالآيات و الأخبار المتواتره إجمالاً عنايه النبي «ص» و اهتمامه بالبيعه التى كانت نحو معاهده بين الرئيس و أمته قبل الهجره و بعدها، و هكذا أمير المؤمنين و الأئمه من ولده و المسلمون جميعاً.

و الظاهر أنّها لم تكن من مخترعات الإسلام، بل كانت من رسوم العرب و عاداتها الممضاه فى الإسلام، بل لعلها كانت معمولاً بها فى سائر الأمم أيضاً.

و قد أكد الكتاب و السنّه و جوب الوفاء بها و حرمة نكثها، كما يظهر مما مرّ.

٢٩- و فى أصول الكافى عن محمد الحلبي، عن أبى عبد الله «ع» قال: «من فارق جماعه المسلمين و نكث صفقه الإمام جاء إلى الله - عزّ و جلّ - أجذم.» «٢»

و فى ذيل الصفحه:

«فى بعض النسخ: صفقه الإبهام. و الأجذم: المقطوع اليد.»

٣٠- و عن الخصال أنّ النبي «ص» قال: «ثلاث موبقات: نكث الصفقه، و ترك السنّه، و فراق الجماعه.» «٣»

(١)- غيبه النعمانى / ١٨١ (طبعه أخرى / ٢٧٠)، الباب ١٤، الحديث ٤٣.

(٢)- الكافى ١ / ٤٠٥، كتاب الحجّه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه لأئمه المسلمين، الحديث ٥.

(٣)- بحار الأنوار ٢٧ / ٦٨، الباب ٣ (باب ما أمر به النبي ...) من كتاب الإمامه، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٣

الكلام فى ماهيه البيعه

لا- يخفى أنّ البيع و البيعه مصدران لبيع، و حقيقتهما واحده؛ فكما أنّ البيع معامله خاصّه تنتج تبادل المالىن فكذلك المبيع للرئيس كأنّه بيعته له يجعل ماله و إمكاناته تحت تصرّفه و يتعهّد هو فى قبال ذلك بالسعى فى

إصلاح شئونه و تأمين مصالحه، فكأنها نحو تجاره بينهما.

و أنت تعلم أنّ المتعاملين حسب المتعارف يتقاولان أولاً في مقدار العوضين و خصوصياتهما، و يتعقب ذلك الرضا من الطرفين، و لكن المقاوله و الرضا من مقدّمات المعامله، و حقيقه المعامله إنّما تتحقق بإنشائها بالإيجاب و القبول أو بالمعاطاه أو بمصافقه الأيدى أو نحو ذلك.

فالمصافقه كانت من طرق إنشاء المعامله عندهم، كما هو المعروف في أعصارنا أيضاً في كثير من البلاد و القبائل، و كانت من أحكمها و أتقنها بحيث يقبح عندهم نقضها.

و على هذا فالذى ينسب إلى الذهن في ماهيه البيعه أنّها كانت وسيله لإنشاء التوليه بعد ما تحققت المقاوله و الرضا؛ فكانت القبائل إذا أحست بالاحتياج إلى رئيس لحفظ نظامها و الدفاع عنها في قبال الأجانب اجتمعت عند من تراه أهلاً لذلك فتقاولوا و ذكروا الحاجات و الشروط، و بعد حصول التراضى كانوا ينشئون ما تقاولوا عليه و تراضوا به بمصافقه الأيدى. و بالإنشاء كانت تثبت الولايه، كما في البيع طابق النعل بالنعل. و كما أنّ المصافقه بالأيدى في البيع كانت إحدى الطرق للإنشاء و لكنّها أحكم الطرق عندهم فكذلك في الولايه، فلذا كانوا يهتمون بخصوص البيعه.

فهذا، الذى نفهمه في تصوير ماهيته البيعه، و لعلّه المستفاد من كلمات أهل اللغه أيضاً.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٤

١- قال الراغب في المفردات:

«بايع السلطان: إذا تضمن بذل الطاعه له بما رضى له، و يقال لذلك: بيعه و مبايعه.» (١)

٢- و في نهايه ابن الأثير:

«و في الحديث أنّه قال: ألا تبايعونى على الإسلام، هو عبارته عن المعاقده عليه و المعاهده؛ كأنّ كلّ واحد منهما باع ما عنده من صاحبه و أعطاه خالصه نفسه

و طاعته و دخيله أمره. و قد تكّرر ذكرها في الحديث. «٢»

٣- و في الصحاح:

«بايعته من البيع و البيعه جميعا، و التبائع مثله.» «٣»

٤- و في لسان العرب:

«و البيعه: الصفقة على إيجاب البيع، و على المبايعه و الطاعه. و البيعه: المبايعه و الطاعه. و قد تباعوا على الأمر كقولك: أصفقوا عليه. و بايعه عليه مبايعه: عاهده.»

و بايعته من البيع و البيعه جميعا، و التبائع مثله. و في الحديث أنه قال: ألا- تباعوني على الإسلام، هو عبارته عن المعاقده و المعاهده؛ كأنّ كلّ واحد منهما باع ما عنده من صاحبه و اعطاه خالصه نفسه و طاعته و دخيله أمره. «٤»

٥- و في مقدمه ابن خلدون:

«فصل في معنى البيعه: اعلم أن البيعه هي العهد على الطاعه؛ كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين، و لا- ينازعه في شىء من ذلك، و يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط و المكروه. و كانوا إذا بايعوا الأمير و عقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري فسُمى بيعة؛ مصدر باع. و صارت البيعه مصافحه بالأيدي. هذا مدلولها في عرف

(١)- المفردات للراغب / ٦٦.

(٢)- النهايه لابن الأثير ١ / ١٧٤.

(٣)- الصحاح للجوهري ٣ / ١١٨٩.

(٤)- لسان العرب ٨ / ٢٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٥

اللغه و معهود الشرع، و هو المراد في الحديث في بيعه النبيّ «ص» ليله العقبه و عند الشجره و حيثما ورد هذا اللفظ. «١»

٦- و قال العلامة الطباطبائي- قدس سره- في تفسير الميزان:

«و الكلمه مأخوذه من البيع بمعناه المعروف؛ فقد كان من دأبهم أنهم إذا أرادوا إنجاز البيع

أعطى البائع يده للمشتري، فكأنهم كانوا يمثلون بذلك نقل الملك بنقل التصرفات التي يتحقق معظمها باليد إلى المشتري بالتصفيق. وبذلك سمى التصفيق عند بذل الطاعه بيعه و مبايعه. و حقيقه معناه إعطاء المباع يده للسلطان مثلا ليعمل به ما يشاء.» (٢)

فإن قلت: ما ذكرت من كون التولية نحو عقد و تجاره بين الوالى و الأئمه و أنّ البيعه و المصافقه كانت وسيله لإنشائها و تنجزها كما فى البيع و إن كان قريبا إلى الذهن و ربّما يلوح من كلمات أهل اللغه أيضا و لكن نحن نعلم أنّ الرساله و الولايه لرسول الله «ص» و كذلك الإمامه لأمير المؤمنين و الأئمه من ولده عندنا لم تحصلا بتفويض الأئمه و بيعتهم بل بجعل الله - تعالى - و نصبه، بايعت الأئمه أم لا.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٥٢٥

فأهل المدينه فى بيعه العقبه الأولى أو الثانيه مثلا لم يريدوا تفويض النبوه أو الرئاسه إلى النبى «ص» و إنّما بايعوه بعد قبول نبوته و زعامته على العمل بما جاء به و الدفاع عنه، فكانت البيعه تأكيدا للاعتراف القلبي و ميثاقا بينهما على تنفيذ ما التزموا به.

قلت: نعم، رسول الله «ص» كان رسولا لله و وليا من قبل الله - تعالى - بلا إشكال و إن لم تباعه الأئمه و لم تسلّم له، و كذلك الإمامه لأمير المؤمنين و الأئمه من ولده عندنا.

(١) - مقدمه ابن خلدون / ١٤٧، الفصل ٢٩ من الفصل الثالث من الكتاب الأول.

(٢) - تفسير الميزان ٢٧٤ / ١٨، (فى تفسير «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٦

و لكن لما ارتكز في أذهان الناس على حسب عاداتهم و سيرتهم ثبوت الرئاسة و الزعامه بتفويض الأئمه و بيعتهم و كانت البيعه أوثق الوسائل لإنشائها و تنجزها في عرفهم طالبهم النبي «ص» بذلك لتحكيم ولايته خارجا، فإن تمسك الناس بما عقده بأنفسهم و التزامهم بوفائه و احتجاجهم به أكثر و أوثق بمراتب.

فالمراد بالتأكيد إيجاد ما هو الوسيله لتحقيق الولاية عند الناس أيضا ليكون تحقق المسبب أقوى و أحكم، و لا محاله يترتب عليه الإطاعه و التسليم خارجا.

و الظاهر أن البيعه لرسول الله «ص» كانت على حكمه و ولايته لا على رسالته، إذ رساله يكفى فيها الإيمان و التصديق، فتدبر.

و بالجمله، إذا كان لتحقيق أمر طريقتان و كان أحدهما أعهد عند الناس و أوثق و أنفذ فإيجاده بالطريقتين يوجب تأكده قهرا، كما هو مقتضى اجتماع العلل على معلول واحد.

و قد عرفت ممّا أنّ الإمامه كما تحصل بنصب الله تحصل بنصب الأئمه أيضا بالبيعه.

و على هذا فإمامه أمير المؤمنين «ع» و إن تحققت عندنا بنصب الله أو نصب الرسول، و لكن لئما كان إنشاؤها و جعلها من قبل الأئمه بالبيعه ممّا يوجب تأكدها و أوقعيتها في النفوس و استسلام الناس لها خارجا و إمكان الاحتجاج بها فلذا أخذ له رسول الله «ص» البيعه بعد نصبه على ما مرّ. و في سوره الفتح أطلق على البيعه عهد الله حيث قال: «وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ. الْآيَةُ.» «١» و كم له مناسبه مع كلمه «عهدي» المراد به الإمامه في قوله «لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ.» «٢» فتدبر.

و لو قيل - كما لا يبعد - بكون البيعه وسيله

لإنشاء الميثاق مطلقا و لو على بعض الأمور الجزئية الإجرائيه.

(١) - سورة الفتح (٤٨)، الآية ١٠.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ١٢٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٧

قلنا: نفس الولاية و الرئاسة أيضا من أظهر مصاديق الميثاق، فإذا كان المقام مقام جعل الولاية كما فى قصه غدیر خم و فى بيعه أمير المؤمنين «ع» بعد عثمان كانت البيعه حينئذ و سيله لإنشاء الولاية.

و إنشاء ما جعله الله - تعالى - ممّا لا مانع منه، فإنّ الإنشاء خفيف المؤونه و الغرض منه تأكيد ما جعله الله - تعالى -.

و ما يقال من أن تمسك أمير المؤمنين «ع» لإثبات خلافته فى مكاتباته و مناشداته ببيعه المهاجرين و الأنصار وقع منه جدلا، فلا يراد منه أنه - عليه السلام - لم يكن يرى للبيعه أثرا و أنّها كانت عنده كالعدم. بل الجدل منه «ع» كان فى تسليم ما كان يزعمه الخصم من عدم النصب من قبل الله - تعالى -.

و قد مرّ منا أن الانتخاب من قبل الأئمّه إنّما يعتبر فى طول النصب من الله.

فلو كان هنا إمام منصوب من قبل الله - تعالى - فانتخاب الأئمّه لغيره ممّا لا أثر له فإنّ أمر الله قبل أمرنا.

و كيف كان فالبيعه ممّا تتحقّق به الولاية إجمالا - كيف! و لو لم يكن لها أثر فى تثبيت الإمامه و تحقيقها فلم طلبها رسول الله «ص» لنفسه و لأمير المؤمنين «ع»؟

و لم كان أمير المؤمنين «ع» يصرّ عليها فى بعض الموارد؟ و لم يبايع صاحب الأمر «ع» بعد ظهوره بالسيف و القدره؟

و ما قد يقال من أنّها لتأكيد النصب فمآله إلى ما نقول أيضا، إذ لو لم يكن يترتب عليها تحقيق الإمامه لم تكن مؤكّده فإنّ الشىء الأجنبى عن الشىء

لا يؤكده و إنما يطلق المؤكّد على السبب الوارد على سبب آخر.

نعم، البيعه باليد احدى الوسائل لإنشاء الولاية و تنجزها و هي أتقنها عند الناس و لكن لا- تتعين، لكفايه الإنشاء باللفظ و بالمكاتبة أيضا كما فى البيع و سائر المعاملات. هذا.

و قد مرّ فى خبر الحلبي، عن أبى عبد الله «ع» أنّه قال: «من فارق جماعه المسلمين

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٨

و نكث صفقه الإمام جاء إلى الله أجذم.» (١)

و عن النبي «ص» أنّه قال: «ثلاث موبقات: نكث الصفقه، و ترك السنّه، و فراق الجماعه.» (٢)

[المراد بنكث البيعه]

و المراد بنكث الصفقه نقض الإمامه المستعقب للخروج عن الطاعه، فإنّ الإمامه كما عرفت منصب جعلى اعتبارى و إنّما تتبلور خارجا فى طاعه الأئمّه و تسليمهم. فالخروج عن طاعه الإمام نقض لإمامته خارجا، فتدبّر.

كما أنّ المراد بالإمام، الإمام العدل الواجد لشرائط الإمامه لا أمثال يزيد و الوليد.

و المراد بالجماعه جماعه الحقّ لا كلّ جماعه، كما يشهد بذلك مضافا إلى حكم العقل و مذاق الشرع أخبار مستفيضه كخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، عن آبائه «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «من فارق جماعه المسلمين فقد خلع ربقه الإسلام من عنقه. قيل: يا رسول الله و ما جماعه المسلمين؟ قال: جماعه أهل الحقّ و إن قلّوا.» (٣)

و فى مرفوعه العلوىّ قيل لرسول الله «ص»: «ما جماعه أمّتك؟ قال: «من كان على الحقّ و إن كانوا عشره.» (٤)

و فى مرفوعه ابن حميد: جاء رجل إلى أمير المؤمنين «ع» فقال: أخبرنى عن السنّه و البدعه، و عن الجماعه و عن الفرقة. فقال أمير المؤمنين «ع»: «السنّه ما سنّ رسول الله «ص»،

و البدعه ما أحدث من بعده. و الجماعه أهل الحقّ و إن كانوا قليلا، و الفرقه أهل الباطل و إن كانوا كثيرا.» «٥»

(١) - الكافي ١/ ٤٠٥، كتاب الحجّه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه لأئمه المسلمين، الحديث ٥.

(٢) - بحار الأنوار ٢٧/ ٦٨. الباب ٣ (باب ما أمر به النبيّ ...) من كتاب الإمامه، الحديث ٤.

(٣) - بحار الأنوار ٢٧/ ٦٧. الباب ٣ (باب ما أمر به النبيّ ...) من كتاب الإمامه، الحديث ١.

(٤) - بحار الأنوار ٢/ ٢٦٦، الباب ٣٢ (باب البدعه و السنّه ...) من كتاب الإمامه، الحديث ٢٢.

(٥) - بحار الأنوار ٢/ ٢٦٦، الباب ٣٢ (باب البدعه و السنّه ...) من كتاب العلم، الحديث ٢٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٢٩

و في كتر العمال عن سليم بن قيس العامري، قال: «سأل ابن الكوّاء عليّا عن السنّه و البدعه، و عن الجماعه و الفرقه. فقال: «يا ابن الكوّاء، حفظت المسأله فافهم الجواب: السنّه و الله سنّه محمّد «ص»، و البدعه ما فارقتها. و الجماعه و الله مجامعه أهل الحقّ و إن قلّوا، و الفرقه مجامعه أهل الباطل و إن كثروا.» «١»

إلى غير ذلك من الأخبار.

كيف! و قد ثار السبط الشهيد على يزيد و جماعته، و ثار زيد على هشام و جنده و القيام على الباطل و الفساد واجب مع قدره كما مرّ في فصل الجهاد و يأتي في الفصل السادس أيضا بالتفصيل.

و قال الامام الصادق «ع» لسدير الصيرفي: «و الله يا سدير، لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود.» و كانت الجداء سبعة عشر. «٢»

و عن أمير المؤمنين «ع» أنّه قال: «اعرفوا الله باللّه و الرسول بالرساله و أولى

الأمر بالمعروف و العدل و الاحسان.» (٣)

فأهل المنكر و الجور لا ولايه لهم و لا كرامه لجماعتهم.

(١)- كنز العمال ١ / ٣٧٨، الباب ٢ من كتاب الإيمان من قسم الأفعال الحديث ١٦٤٤.

(٢)- الكافي ٢ / ٢٤٣، باب في قله عدد المؤمنين من كتاب الإيمان و الكفر، الحديث ٤.

(٣)- نور الثقلين ١ / ٥٠١ في ذيل تفسير آيه أطيعوا الله ...

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣١

الفصل السادس في ستّ عشره مسأله مهمه يجب الالتفات إليها و البحث فيها

[خلاصه في نصب الإمام في كل زمان]

قد تحضّل لك مما ذكرناه بطوله أن الإمامه تنعقد بالنصّ بلا إشكال.

و الظاهر أن علماء السنه أيضا لا ينكرون صحه انعقادها بالنصّ و إنما ناقشوا في تحقق الصغرى.

و الظاهر من أصحابنا الإماميه المتعرضين لمسأله الإمامه عدم انعقادها بغير النصّ، و لكننا قوينا انعقاد الإمامه بالمعنى الأعم بانتخاب الأئمه أيضا، و لكن لا مطلقا بل في صورته عدم النصّ، و مع رعايه الشروط الثمانيه التي مرّ اعتبارها في الإمام.

فالانتخاب مقيد و محدود من وجهين، و يكون في الرتبه المتأخره عنهما.

فمع وجود الإمام المنصوب كما هو معتقدنا في أمير المؤمنين و الأئمه المعصومين من ولده «ع» لا مجال لانتخاب غيره و لا يصير بذلك إماما مفترض الطاعه.

و في عصر الغيبه حيث إنّ الإمامه بالمعنى الأعم لا- تتعطل و تجب إقامة الدوله الحقه في كلّ عصر و زمان- كما مرّ تفصيل ذلك- فلو فرض كون الفقهاء العدول الواجدين للشرائط منصوبين من قبل الأئمه «ع» لهذا المنصب فعلا و ثبت ذلك بالأدله كما ادعاه الأعظم الباحثون في المسأله فهو، و إلّا كانت ولايه الفقيه

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٢

الواجد للشرائط ثابتة بانتخاب الأئمه و توليتها له، و وجب عليهم السعى في التعرف عليه و

ترشيحه لذلك و انتخابه بمرحله واحده أو بمرحلتين.

و قد مرّ في الفصل الثالث البحث الوافي فيما استدلوا به لنصب الفقيه من قبل الأئمه «ع» كمقبوله عمر بن حنظله و نحوها، فراجع.

و قد يتوهم أن طريق انعقاد الإمامه ينحصر في انتخاب الأمه فقط، و الذي ثبت بالنصّ من الله- تعالى- أو رسوله هو الترشيح و بيان الفرد الأصلح فقط، إذ ما لم يتحقق انتخاب الأمه و تسليمها و بيعتها لم تتحقق فعليّه الإمامه و إمكان القبض و البسط و التصرفات الولائيه.

أقول: قد مرّ منّا في التنبيه الرابع من تنبيهات الباب الثاني أن للإمامه مراتب ثلاث:

الأولى: مرتبه الصلوح و الشأنيه.

الثانيه: المنصب المجمعول للشخص اعتبارا من قبل من له ذلك.

الثالثه: السلطه الفعليه الحاصله بمبايعه الناس و متابعتهم. فأمير المؤمنين «ع» مثلا عندنا منصوب من قبل رسول الله «ص» في غدِير خمّ و جعل له منصب الإمامه كما جعل للرسول منصب الأولويه و لإبراهيم الخليل منصب الإمامه، و كانت الولايه ثابتة لهم بالنصب و إن فرض انه لم يتابعهم أحد. و نظير ذلك ثبوت منصب الولايه شرعا للأب و الجد بالنسبه إلى مال الصغير و إن منعهما ظالم من التصرف فيه.

[أسئله و اعتراضات]

اشاره

إذا عرفت ما ذكرناه فنقول هنا أسئله و اعتراضات يجب الالتفات إليها و الجواب عنها:

الأولى: هل الترشيح بمقدار الكفايه للولايه الكبرى

و لشعبها من القضاء و الوزاره و إماره الجند و نحوها لمن وجد الشرائط واجب و لا يجوز اعتزال الكل فيصيرون بذلك عصاه كما هو مقتضى الوجوب الكفائي، أو لا يجب ذلك بل- كما ربّما نسمعه من

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٣

بعض المعاصرين- يكون الاعتزال عنها أحوط و إن بدا للإسلام و المسلمين ما بدا؟!!

الثانيه: ما هو الفرق بين الحكومه الاسلاميه، و بين الحكومه الديموقراطيه

المتداوله فى عصرنا المعبر عنها بحكومته الشعب على الشعب؟

الثالثه: هل الشروط الثمانيه التى اعتبرناها فى الوالى تجب رعايتها تكليفا فقط

بحيث يترتب العصيان على تركها، أو أنه لا بدّ منها وضعا بحيث إن للمنتخب و إن أطبقت عليه الأمه لو فقد الشروط أو بعضها لم يصير بالانتخاب إماما واجب الاطاعه و كان انتخابه كالعدم كما هو الظاهر من التعبير بالشروط؟

الرابعه: على فرض اللابديّه الوضعيه فهل هى شروط واقعيه أو علميه فقط؟

فعلى الأوّل لو فرض رعايتها حين الانتخاب ثم انكشف الخلاف بطل الانتخاب و لم يترتب عليه أثر. و على الثانى لا يبطل كما فى بعض شروط الصلاه أو شرط العدله فى إمام الجماعة مثلا.

الخامسه: إذا لم يوجد من يجتمع فيه جميع الشروط

- و المفروض أن الامامه و الولايه لا يجوز تعطيلها. فوجد بعض الشروط فى بعض و بعضها فى آخر كما إذا كان أحدهما أعلم مثلا و الآخر أقوى فى التدبير أو أشجع فما هو التكليف حينئذ؟
و قد تعرّض للمسأله ابن سينا فى الشفاء و الماوردى و أبو يعلى كما يأتى.

السادسه: قد يقال إنه لو كانت الشورى و الانتخاب من قبل الأمه مصدرا للولايه شرعا

كان على شارع الإسلام تشفيف الأمه بالنسبه إلى هذا الأمر المهمّ و بيان شرائطه و حدوده كما و كيفا، مع أنّك لا تجد فى الكتاب و السنه إلّا مجرد عنوان الشورى بنحو الإهمال و الإجمال بلا تعرض لمواردها و حدودها و كيفية أخذ الآراء و المقدار اللازم منها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٤

السابعه: إن من معضلات الانتخاب أنّ أكثر أفراد المجتمع جاهلون غالبا

بالنسبه إلى المسائل السياسيه و أهلها و ليس لهم استقلال فى التفكير فتغلب عليهم العواطف و الأحاسيس الآتيه و تؤثر فيهم الدعايات الكاذبه، و قد لا يكون للأكثر منهم الترام دينى و تعهد أخلاقى فيمكن اشتراء آرائهم بالتطميع المالى و الوعود البراقه أو التأثير عليهم بأساليب غريزيه و إراءه الفتيات و الأفلام المنكره و نحو ذلك، و قد لا تكون لهم شجاعه و قوه نفسانيه فيؤثر

فيهم النفوذ المحلي و التهديدات و نحو ذلك، كما هو المشاهد في أعصارنا حتى في بعض الأمم التي يدعى أنها راقية. ففي الحقيقه لا تكون الآراء و الأصوات ناشئه عن انتخاب أصيل و اختيار من الناخبين.

الثامن: هل الملاك في الانتخاب على القول به هو رأى الجميع، أو الأكثر،

أو جميع أهل الحل و العقد، أو أكثرهم، أو رأى الحاضرين في بلد الإمام كالمدينه مثلا- في العصر الأوّل؟ ما هو الحقّ في المسأله؟

التاسع: إن حصول الإطباق و الاتفاق مما يندر جدا بل لعله لا يقع،

و الأخذ بالأكثرية و لا سيما النسبيه منها أو النصف بإضافه الواحد يوجب سحق حقوق الأقلية و ضياعها، فكيف المخلص؟ ثم إنه ليس هنا مجتمع إلّا و يوجد فيه الغائبون و القاصرون و من يولد بعد الانتخاب، فكيف ينفذ انتخاب غيرهم بالنسبه إليهم؟ و كيف تحفظ حقوقهم في الثروات و الأموال العامه كالمعادن و الغابات و المفاوز و نحوها مما خلقه الله لكافه الناس؟ فهذه مشكله عظيمه ربما لم يجد المفكرون لها مخلصا مقنعا.

العاشر: لو قيل باعتبار الأكثرية في قبال الأقلية

فلو فرض أن المفكرين و المثقفين و أهل الصلاح و السداد في طرف الأقلية، و الهمج الرعاع و ضعفاء العقول في طرف الأ-كثريه- كما لعله الغالب في كثير من البلاد- فهل تقدم الأكثرية الكذائيه على الأقلية الصالحه؟ و بعبارة أخرى: هل الاعتبار بالكمية أو بالكيفيه؟

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٥

الحادي عشر: إذا كان هنا أمور لا يجوز لأحد الأمة التصدي لها و مباشرتها،

كإجراء الحدود و التعزيرات و القضاء و إصدار الأحكام الولائيه في موارد الاضطراب مثلا، فكيف يجوز للحاكم المنتخب من قبل الأمة التصدي لها مع أن ولايته من قبلهم و هو فرع لهم؟ و كيف يزيد الفرع على الأصل و يتصدى هو لما لم يكن لهم أن يتصدوا له بأنفسهم و كيف يفوضونه إليه؟

الثاني عشر: على فرض كفايه رأى الأكثرية لو فرض تقاعس الأكثرية

و استنكافهم عن الاشتراك في الانتخابات فما هو التكليف؟ و هل يكفي حينئذ انتخاب الأقلية و ينفذ بالنسبة إلى الجميع أو يجبر الأكثرية من قبل الحاكم المتسلط فعلا بالانتخاب السابق على الشركه في الانتخابات؟

الثالثه عشره: إذا لم تقدم الأمة على الانتخاب و لم يكن إجبارها،

و لم نقل بكون الفقيه منصوبا بالفعل من قبل الأئمه- عليهم السلام- فهل تبقى الأمور معطله أو يجب على كل فقيه من باب الحسبه التصدي لما أمكنه من هذه الأمور؟

الرابعه عشره: هل الانتخاب عقد جائز من قبيل التوكيل فيجوز للأمه فسخه و نقضه مهما أرادت،

أو هو عقد لازم من قبيل البيع و نحوه فلا يجوز نقضه إلا مع تخلف الوالى عمّا شرط عليه؟

الخامسه عشره: هل يشترط في الناخبين أيضا شروط معينه وراء العقل و التميز،

أو يكون الانتخاب حقًا لكل مسلم مميز بل و غير المسلمين أيضا؟ و قد ذكر الماوردي و ابو يعلى شروطا للناخبين أيضا، كما يأتي.

السادسه عشره: هل يجوز للأمه مواجهه الإمام و الوالى و القيام و الثوره عليه

و الكفاح المسلح إذا فقد بعض الشرائط كالعداله مثلا، أو لا يجوز، أو يفصل بين

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٦

الشروط، أو بين ما إذا خيف على بيضه الإسلام و أساسه و بين غيره، أو بين الأخطاء الجزئيه و الانحرافات الأساسيه؟

فهذه ستة عشر سؤالاً سردناها بالإجمال فلنتعرض لها و لأجوبتها بالتفصيل.

فبقول:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٧

[الجواب عن الأسئلة]

المسأله الأولى الظاهر أن وجوب الترشيح للولايه و لشعبها لمن يقدر عليها واضح،

إذ الحكومه كما عرفت من ضروريات حياه البشر، و عليها يتوقف حفظ كيان الإسلام و المسلمين و حفظ ثغورهم و بلادهم و دفع الكفار و الطواغيت عنهم. و تعطيلها يوجب تضييع الحقوق و تعطيل الحدود و الأحكام و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

و بعبارة أخرى يوجب تعطيل الإسلام بمفهومه الواسع.

فإن اخترنا كون الفقهاء الواجدين للشرائط منصوبين من قبل الأئمة- عليهم السلام- للولاية، فعليهم التصدي لشئونها كفايه، و على المسلمين إطاعتهم و التسليم لهم فيما يرتبط بأمر الحكومه.

و إن قلنا بصلوحهم لذلك فقط، و أن الولاية الفعلية تتوقف على انتخاب الأئمة، فعليهم عرض أنفسهم و على المسلمين ترشيحهم و انتخابهم. و التارك لذلك من الفريقين مع الإمكان عاص بلا إشكال، كما هو مقتضى الوجوب الكفائي.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٨

المسأله الثانيه تفرق الحكومه الإسلاميه عن الحكومه الديموقراطيه بوجهين أساسيين:

الأول: أنه يشترط في حاكم المسلمين مطلقاً،

سواء كان بالنصب أو بالانتخاب، أن يكون أعلم الناس و أعدلهم و أتقاهم و أقواهم بالأمر و أبصرهم بمواقع الأمور و بالجملة أجمعهم للفضائل. ففي عصر النبي «ص» كان هو بنفسه إماماً للمسلمين و أولى بالمؤمنين من أنفسهم، و بعده كانت الإمامه عندنا حقاً للأئمة الاثنى عشر «ع» على ما فصل في الكتب الكلاميه. و في عصر الغيبه للفقيه العادل العالم بزمانه البصير بالأمور و الحوادث الحافظ لحقوق الناس حتى الأقليات غير المسلمه، فلا يجوز للأئمة انتخاب غيره. و قد مرّ تفصيل الشروط و أدلتها في الباب السابق، فراجع.

و بالجملة في صورته عدم النصب تكون آراء الأئمة معتبره و لكنّها في طول الشروط المذكوره و في الرتبة المتأخره عنها، فلا تصحّ إمامه الفاقد لها.

الثاني: أن الحكومه الإسلاميه بشعبها الثلاث:

من التشريع و التنفيذ و القضاء تكون في إطار قوانين الإسلام و موازينه و ليس لها أن تتخلف عمّا حكم به الإسلام قيد شعره. فالحكومه مشروطه مقيده، و الحاكم في الحقيقه هو الله- تعالى- و الدين الحنيف بمقرراته الجامعه. و لذا يعتبر عنها بالحكومه الثئوقراطيه في قبال الحكومه الديموقراطيه. فالمراد بالحكومه الثئوقراطيه حكومه القانون الإلهي، لا حكومه رجال الدين حكومه استبداديه على نحو ما كان لرجال الكنيسه و البابا في القرون الوسطى. هذا.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٣٩

مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. «٢»

وقال مخاطبا لنبية «ص»: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهِمِّنًا عَلَيْهِ، فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ... وَ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَ اخِذْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ.» «٣»

إلى غير ذلك من الآيات الشريفة.

فهذان الأمران خصيصتان للحكومة الإسلامية.

و أما فى الحكومة الديمقراطية الغربية فلا تقيد للشعب و لا للحاكم، لا بالنسبة إلى إيدئولوجيه خاصه، و لا بالنسبة إلى المصالح النوعيه و الفضائل الأخلاقية، بل ترى الشعب ينتخب من يجرى و ينقذ نواياه و أهواءه. و الحاكم لا يتخلف عن ذلك قهرا، فيكون الشعب بأهوائه منشأ للتشريع و التنفيذ معا. و الحاكم يكيّف نفسه وفق أهواء الشعب و إن خالفت مصالحهم الواقعيه و مصالح النوع و الفضائل الأخلاقية.

فما أكثر الحكام الذين تجاوزوا مع أهواء شعبهم و تجاهلوا نداءات الضمير و الوجدان طمعا فى الانتخاب المجدد!!

و أما الحاكم الإسلامى فبعدله و تقواه لا يتخلف قهرا عن أحكام الله - تعالى - و عن الحق و الفضيله، و لا يفكر فى الانتخاب المجدد إذا فرض توقفه على الانحراف

(١) - سورة الأنعام (٦)، الآية ٥٧ و ٦٢.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٤، ٤٥ و ٤٧.

(٣) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٨ و ٤٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٠

و التخطى عن الحق.

بل واضح أن انحرافه يوجب سقوط عدالته و عدم جواز انتخابه قهرا، فتدبر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤١

المسألة الثالثة هل الشروط الثمانية التى اعتبرناها فى الوالى تجب رعايتها تكليفا فقط حين الانتخاب،

أولا بدّ منها وضعا بحيث يبطل

الانتخاب و لا تنعقد الإمامه بدونها؟

فنقول: أمّا على القول بنصب الفقهاء من قبل الأئمة المعصومين «ع» فلا- إشكال فى المسأله، إذا المنسوب هو العنوان الواحد للشرائط المذكوره على ما تقتضيه الأدله، و غير الواحد لم ينصب فلا يكون واليا.

و أمّا على القول بالانتخاب فظاهر الآيات و الروايات المتعرضه للأوصاف أيضا كونها فى مقام بيان الحكم الوضعى و أن الإسلام و الفقهه و العداله و غيرها شروط للوالى، فلا تنعقد الولاية لمن فقدها و إن اختاروه بأرائهم. فتأمل فى قوله- تعالى:-

﴿لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (١)

و قوله: ﴿لَا يَتَّأَلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (٢)

و قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَ لَا يُصْلِحُونَ﴾ (٣)

و قوله حكاية عن يوسف النبى «ع»: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ، إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ﴾ (٤)

و قول الرسول الأكرم «ص»: «لا تصلح الإمامه إلّا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ١٤١.

(٢)- سورة البقره (٢)، الآية ١٢٤.

(٣)- سورة الشعراء (٢٦)، الآية ١٥١ و ١٥٢.

(٤)- سورة يوسف (١٢)، الآية ٥٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٢

يحجزه عن معاصى الله، و حلم يملك به غضبه، و حسن الولاية على من يلى. «(١)»

و قول أمير المؤمنين «ع»: «لا ينبغي أن يكون الوالى على الفروج و الدماء و المغانم و الأحكام و إمامه المسلمين، البخيل فتكون فى أموالهم نهمته، و لا الجاهل فيضلهم بجهله...» (٢)

و قول الإمام المجتبى «ع» فى خطبته بمحضر معاويه: «إنما الخليفة من سار بكتاب الله و سنّه نبىّه «ص» و ليس الخليفة من سار بالجور.» (٣)

وقول سيد الشهداء «ع» في جوابه لأهل الكوفة: «فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم

الى غير ذلك من الآيات و الروايات المتعرضه للشرائط.

و الأمر و النهى فى هذا السنخ من الأمور أيضا ظاهران فى الإرشاد إلى الشرطيّه و المانعيتّه. هذا.

و لكن المسأله لا تخلو من غموض، إذ لو فرض أن الأمه و لو لعصيانهم اختاروا أميرا غير واجد للشرائط و أطبقوا عليه و انتخبوه و بايعوه، و فرض أنه ينقذ مقررات الإسلام و لا يتخلف عنها فهل تبطل إمامته و يجوز لهم نقض بيعته و التخلف عنه؟! مشكل جدّا، إذ الخطأ و الاشتباه و كذا العصيان مما يكثر وقوعها فى أفراد البشر، و جواز نقض البيعه و التخلف عنها حينئذ يوجب تزلزل النظام و عدم قراره أصلا، فلا يقاس المقام بما إذا ظهر التخلف فى المبيع ذاتا أو وصفا كما إذا باع الشىء على أنه خلّ فبان أنه خمر أو على أنه صحيح فبان معيبا، حيث يحكمون فيهما بفساد البيع أو الخيار فيه، فتأمل.

و بذلك يظهر وجه الإشكال فى المسأله التاليه أيضا.

قال الماوردى:

(١) - الكافى ١/ ٤٠٧، كتاب الحججه، باب ما يجب من حق الإمام...، الحديث ٨.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٤٠٧؛ عبده ٢ / ١٩؛ لح / ١٨٩، الخطبه ١٣١.

(٣) - مقاتل الطالبين / ٤٧.

(٤) - إرشاد المفيد / ١٨٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٣

«و لو ابتداء و بايعه المفضول مع وجود الأفضل نظر؛ فإن كان ذلك لعذر دعا إليه - من كون الأفضل غائبا أو مريضا أو كون المفضول أطوع فى الناس و أقرب فى القلوب - انعقدت بيعه المفضول و صحت إمامته. و إن بويع لغير عذر فقد اختلف فى انعقاد بيعته و صحه إمامته؛ فذهبت طائفه منهم الجاحظ إلى أن بيعته لا تنعقد لأنّ

الاختيار إذا دعا إلى أولى الأمرين لم يجز العدول عنه إلى غيره مما ليس بأولى كالاتجاه في الأحكام الشرعية. وقال الأكثر من الفقهاء والمتكلمين تجوز إمامته و صحت بيعته ولا يكون وجود الأفضل مانعا من إمامه المفضل إذا لم يكن مقصرا عن شروط الإمامه، كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضل مع وجود الأفضل لأن زياده الفضل مبالغه في الاختيار و ليست معتبره في شروط الاستحقاق.» (١)

و ما ذكره غير مورد البحث و لكنه يقرب منه كما لا يخفى.

(١) - الأحكام السلطانيه للماوردى / ٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٤

المسأله الرابعه هل الشروط واقعیه أو علمیه فقط

كما في اشتراط العداله في إمام الجماعه؟

فنعول: إذا فرض استنباط الشرطيه من الأدله فظاهرها شرطيه نفس هذه الأوصاف لا إحرازها و العلم بها كما هو واضح.

نعم، يقع الإشكال على الانتخاب، إذ لو أحرزت الأمة جامعته الفرد للشرائط و اختاروه بآرائهم ثم انكشف الخلاف فكيف ينقضون بيعتهم و يتخلفون عنها بعد ما جعلوه إماما و بايعوه؟ و هل لا يصير تجويز هذا الأمر وسيله لتخلف بعض الناس عن إمامهم مستمسكا بهذا العذر؟ فيلزم الهرج و المرج.

و بالجمله فالحكم في المسألتين لا يخلو من غموض.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٥

المسأله الخامسه إذا فرض وجود بعض الشرائط في بعض و بعضها في آخر

و لم يوجد الواحد للجميع فما هو التكليف حينئذ؟

قال الماوردى في الأحكام السلطانيه:

«و لو كان أحدهما أعلم و الآخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت؛ فإن كانت الحاجه إلى فضل الشجاعه أدعى لانتشار الثغور و ظهور البغاه كان الأشجع أحق. و إن كانت الحاجه إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء و ظهور أهل البدع كان الأعلم أحق.»

و نحو ذلك فى الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى الفراء «١».

و قال ابن سينا فى الشفاء:

«و المعول عليه الأعظم، العقل و حسن الإياله، فمن كان متوسطا فى الباقى و متقدما فى هذين بعد أن لا يكون غريبا فى البواقى و صائرا إلى اضدادها فهو أولى ممن يكون متقدما فى البواقى و لا يكون بمنزلته فى هذين، فيلزم أعلمهما أن يشارك أعقلهما و يعاضده، و يلزم أعقلهما أن يعتضد به و يرجع إليه؛ مثل ما فعل عمر و علىّ - عليه السلام-» «٢»

أقول: عندنا فيما ذكره ابن سينا من المثل نقاش؛ و قد قال أمير المؤمنين «ع» على ما فى نهج البلاغه: «و الله

ما معاويه بأدهى منى و لكنّه يغدر و يفجر. و لو لا كراهيّه الغدر لكنت من أدهى الناس.» (٣)

(١) - الأحكام السلطانيه للماوردى / ٧، و لأبى يعلى / ٢٤.

(٢) - الشفاء / ٤٥٢ (طبعه أخرى / ٥٦٤)، أواخر الإلهيات، فصل فى الخليفه و الإمام.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٦٤٨؛ عبده ٢ / ٢٠٦؛ لح / ٣١٨، الخطبه ٢٠٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٦

و قال ابن أبى الحديد المعتزلى فى شرحه:

«و اعلم أن قوما ممن لم يعرف حقيقه فضل أمير المؤمنين «ع» زعموا أن عمر كان أسوس منه «ع»، و إن كان هو أعلم من عمر، و صرح الرئيس أبو على بن سينا بذلك فى الشفاء.» (١) هذا.

و موارد التراحم لا تنحصر فيما ذكروه من الأمثله بل هى كثيره جدًا بلحاظ الشروط الثمانيه المعتمبره فى الإمام، كما لا يخفى.

و الظاهر أن هذا البحث لا مجال له على القول بالنصب من قبل الأئمه «ع»، إذ المستفاد من أدلته المذكوره هو نصب الفقيه الجامع للشرائط و لا دليل على نصب غيره. فإذا لم يوجد الجامع لها فإن قلنا بصحة الانتخاب فى هذه الصوره جرى البحث و إلّا و جب كفايه على من يقدر، التصدى للشئون من باب الحسبه، كما يأتى وجهه. هذا.

و الظاهر صحة الانتخاب و عموم أدلته لهذه الصوره أيضا.

لا يقال: أدله اعتبار الشروط الثمانيه فى الوالى مخصّصه لهذه العمومات بل لها نحو حكومه عليها.

فإنه يقال: لا يبعد كونها بنحو تعدّد المطلوب؛ فمع إمكان الشرائط يجب رعايتها وجوبا شرطيا و لا تنعقد الإمامه لغير الواجد، و لكن مع عدم التمكن منها يكون أصل انتخاب الحاكم مطلوبا شرعا لعدم جواز تعطيل الحكومه و شدة اهتمام الشارع بها.

و حمل المطلق على المقيد

إنّما هو فيما إذا أحرزت وحده الحكم في الجملتين، وفي الأمور المهمّة الضروريه على أى تقدير، لا تحرز وحدته لاحتمال تعدد المطلوب؛ نظير ما إذا قال المولى لعبده: «أنقذ ابني الأسير بوسيله كذا». فإذا فرض أن العبد لا يتمكّن من الوسيله الخاصّه السريعه فهل لا يجب عليه إنقاذه بغير هذه الوسيله

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٠/٢١٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٧

و يجوز له تركه رأسا؟ لا أظن أن أحدا يلتزم بذلك.

و لا يخفى أن الحكومه من هذا القبيل؛ فتأمل في أدلتها الدالّه على ضرورتها و اهتمام الشارع بها و عدم جواز تعطيلها و لا سيّما مثل كلام أمير المؤمنين «ع»: «هؤلاء يقولون لا إمره إلّا لله و إنّه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر.» «١»

و قوله «ع»: «وال ظلوم خير من فتنه تدوم.» «٢» إلى غير ذلك من الأدله.

و على هذا فلا- يجوز تعطيل الحكومه على أى حال و لكن يجب رعايه الشرائط مهما أمكن. و مع عدم التمكن من الواجد للجميع يجب رعايه الأهمّ فالأهمّ من ناحيه نفس الشرائط و من ناحيه الظروف و الحاجات. فالعقل و الإسلام و قوه التدبير بل و العداله من أهمّ الشرائط، كما أن الحاجات و الظروف أيضا كما أشار إليه الماوردي و ابو يعلى مختلفه. و التشخيص لا محاله محوّل إلى الخبراء في كلّ عصر و مكان.

و من أهمّ موارد التراحم و أكثرها ابتلاء التراحم بين الفقاهه، و بين القوه و حسن التدبير كما تعرض له ابن سينا و إن ناقشنا في مثاله.

و لعلّ الثانی أهم، إذ النظام و تأمين المصالح و دفع الكفار و

الأجانب لا تحصل إلّا بالقوه و حسن التدبير و السياسه. و حيث فرض تحقق الإسلام و العدالة فيه فهما يلزمانه قهرا بتعلم الأحكام من أهلها و عدم الإقدام بغير علم.

و يمكن أن يفصل بحسب الشرائط و بحسب الأزمنه و الأمكنه، كما قال الماوردي و ابو يعلى.

فقد تكون الأوضاع بحرايه متأزمه و الأجواء السياسيه مسمومه، فيكون الاحتياج إلى القوه و حسن التدبير أكثر.

و قد يكون الأمر بالعكس، فتكون الشرائط و الأوضاع عاديه و الأجواء سليمه و لكن الاحتياج إلى التقنين و التشريع و الاطلاع على الموازين الإسلاميه بأدلتها أو رفع الاشتباهات و البدع الظاهره كثير جدًا، فتلزم الفقاهه و الاطلاع العميق على مقررات الإسلام و موازينه، فتدبر.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٢٥؛ عبده ١ / ٨٧؛ لح / ٨٢، الخطبه ٤٠.

(٢) - الغرر و الدرر ٦ / ٢٣٦، الحديث ١٠١٠٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٨

المسأله السادسه قد يعترض بأنه لو كانت الشورى و الانتخاب من قبل الأمه مصدرًا للولايه شرعا

كان على شارع الإسلام تثقيف الأمه و تنويرها بالنسبه إلى هذا الأمر المهمّ و بيان حدوده و شرائطه و كفيّاته.

و يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن عدم التحديد للشورى و الانتخاب بحسب الكيفيه و مواصفات الناخب كما و كيفا و غير ذلك و عدم صوغهما في قالب معيّن يجب أن يعدّ من ميزات الشريعه السمرحه السهله و من مزاياها البارزه، حيث أراد الشارع بقاءها إلى يوم القيامه و انطباقها على مختلف الأعصار و البلاد و الظروف الاجتماعيه و الإمكانيات الموجوده.

فحال تعيين الوالى حال سائر شرائط الحياه و البقاء من الغذاء و اللباس و الدواء و السكنى و وسائل السفر و الاستضاءه و غير ذلك من لوازم المعيشه، حيث لا تتقدر بقدر خاص و شكل معين لاقتضاء كل ظرف شكلا

فأنت ترى أن الانتخاب للوالى الأعظم و أخذ الآراء له بالوضع الممكن فعلا لم يكن متيسيرا فى تلك الأعصار، و كل يوم توجد امكانيات جديده.

و الأئمة الإسلاميه حيث جاءت فى آخر الزمان فقد انتهت إليها تجارب الأمم السابقيه و امتازت عن سائر الأمم بحسب التفكير و التعقل، فيجوز بيان الأصول لها و إحاله الخصوصيات إلى تشخيص المتشريعين أنفسهم.

و طبع الشريعه الباقيه الدائمه يقتضى بيان الأصول و إحاله الأشكال و القوالب و الخصوصيات إلى المتشريع المطلاعين على الحاجات و الإمكانيات و الظروف.

و أصل الشورى قد ورد فى الكتاب و السنه مؤكدا كما مر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٤٩

و فى كلام أمير المؤمنين «ع»: «و إنما الشورى للمهاجرين و الأنصار؛ فإن اجتمعوا على رجل و سمّوه إماما كان ذلك (لله) رضا.» (١)

و قال أيضا: «و لعمري لئن كانت الإمامه لا تتعقد حتى تحضرها عامه الناس فما إلى ذلك سبيل، و لكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع و لا للغائب أن يختار.» (٢)

فهو «ع» تعرض لبعض خصوصيات الشورى أيضا و جعل الملاك شورى أهل الحلّ و العقد و أهل العلم و المعرفه، و لا يخفى أن شورى أهل الحلّ و العقد تستعقب غالبا رضا جميع الأئمه أو أكثرهم قهرا.

و لعل هذا كان فى صوره عدم إمكان تحصيل آراء الأئمه مباشره، و أمّا مع إمكان تحصيلها بمرحله واحده أو بمرحلتين كما فى أعصارنا فالواجب تحصيلها لتكون الحكومه أقوى و أحكم.

و كيف كان فما هو الواجب على الشارع الحكيم بيان أصل الشورى و الحثّ عليها؛ و قد بين. و أمّا الكيفيات و الخصوصيات و الشروط فمفوضه إلى العقلاء

و أهل العلم الواقفين على حاجات الزمان و الظروف و الإمكانيات.

و لا- يخفى أنّ تبين جميع الفروع و الأحكام فى الإسلام من العبادات و المعاملات و السياسات و نحوها أيضا كان على هذا النحو. فكما أنّه ليس فى الكتاب و السنه اقتصاد منظم مدوّن و إنّما وردت فيها كليات و أصول ربّتها و شرحها الفقهاء، و صاغها فى القوالب الخاصّه علماء الاقتصاد حسب ظروف الزمان، فكذلك الأمر فى الحكومه و الدوله، حيث ترى أصولها و شرائط الحاكم و مواصفاته المذكوره فى الكتاب و السنه كما مرّ. و كذلك الشورى و بعض خصوصياتها.

فعلى الفقهاء جمع الأدله و بيانها، و على المتخصصين فى فنون السياسه و الواقفين على ظروف الزمان و إمكانياتها تطبيقها على أساس الإمكانيات المختلفه المتكامله بحسب الظروف و الأمكنه و الأزمنه كسائر الحاجات الاجتماعيه و غيرها.

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٨٤٠؛ عبده ٨ / ٣؛ لح / ٣٦٧، الكتاب ٦.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٥٥٨؛ عبده ٢ / ١٠٥؛ لح / ٢٤٨، الخطبه ١٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٠

و لم يكن الانتخاب على أساس الشورى أمرا مستحدثا بل كان رائجا بين العقلاء كما مرّ؛ ففوض الشرع إليهم الكيفيات و الخصوصيات.

و قد أراد شارع الإسلام انفتاح باب الاجتهاد و بقاء المجتهدين فى جميع الأعصار ليبقى الفقه ناميا و يتكامل بتكامل الزمان و ظهور الموضوعات الحديثه.

و عن الإمام الصادق «ع»: «إنّما علينا أن نلقى إليكم الأصول و عليكم أن تفرّعوا.» «١»

و عن الرضا «ع»: «علينا إلقاء الأصول و عليكم التفريع.» «٢»

(١)- الوسائل ١٨ / ٤١، الباب ٦ من أبواب صفات القاضى (كتاب القضاء)، الحديث ٥١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤١، الباب ٦ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٥٢.

دراسات فى

المسأله السابعه قد يقال إن من معضلات الانتخاب أن أكثر الناس بسطاء تؤثر فيهم الدعايات الكاذبه،

أو لا يكون لهم تقوى فتشتري آرائهم بالتطميع، أو لا يكون فيهم شجاعه و قوه نفسيه فتشتري الآراء بالتهديدات.

و يمكن أن يجاب عن ذلك أولاً: بالنقض بانتخاب المفتى و مرجع التقليد، حيث فوّض ذلك إلى الأمه و الطريق إليه هو العلم الشخصى، أو الشيع المفيد له، أو شهاده أهل الخبره العدول.

و ثانياً: بأن جهل الناخبين و بساطتهم أو عدم صلاحهم لا يضرنا كثيراً بعد ما بينا أن المنتخب فى الحكومه الإسلاميه يشترط فيه شروط خاصه من الإسلام و العداله و الفقاهاه و غير ذلك من الشروط الثمانيه، فلا تنعقد الولايه لفاقدها.

و فى مقام العمل و التنفيذ أيضاً يكون الحاكم مقيداً بموازين الإسلام و مقرراته و ليس له حرّيه مطلقه.

نعم، يبقى احتمال اشتباه الناخبين أو تعمدهم لانتخاب حاكم فاسد.

و يمكن أن يجبر ذلك بإحاله تشخيص واجد الشروط الى هيئه متخصصه، نظير هيئه المحافظه على الدستور الذين هم من أهل الخبره فى دستور إيران الإسلاميه.

فلا يصلح للانتخاب و لا ينتخب إلّا من يرشح من قبلهم لذلك.

نعم، ترد هذه الاعتراضات جدّاً على الديموقراطيه الغربيه، حيث لا تقيد فيها

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٢

بإيدئولوجيه خاصه. و الأساس و المحور فيها هو أهواء الناخبين و مشتهاياتهم كيف ما كانت، فتدبّر.

و ثالثاً: بأن لنا أن نشترط فى الناخبين شروطاً خاصه كما هو عند الماوردى و أبى يعلى؛ حيث شرطاً فيهم العداله و العلم و التدبير المؤدبين إلى اختيار من هو للإمامه أصلح. و سيأتى بيانه فى المسأله الخامسه عشره. و لعل مرجع ذلك إلى كون الرأى لأهل الحل و العقد لا لجميع الأمه. و

سيأتي البحث فيه.

و رابعاً: أنّ معرفه الأّمه جميعاً لشخص واحد و الاطلاع على حقيقه حاله و انتخابه مباشره ممّا يمكن أن يصادف إشكالات و عقبات.

و لكن معرفه أهل كلّ بلد لفرد خبير أو أفراد خبراء من أهل بلدهم و صقعهم مما يسهل جدّاً و لا سيما بعد الترشيح و الاعلام الصحيح من أهل الصلاح، فنتخب الأّمه الخبراء العدول، و الخبراء ينتخبون الوالى الأعظم فيكون الانتخاب ذا مرحلتين كما هو متعارف فى أعصارنا و مذكور فى دستور إيران الإسلاميه لانتخاب القائد. «١»

و بالجملة، الأّمه جميعاً يشتركون فى الانتخابات فلا- تختص بأهل الحل و العقد، و لكن النتيجة تحصل فى المرحله الثانيه. و الاطمينان بالصحه فى هذه الصوره أكثر و أقوى بمراتب، إذ الخبراء قلّمّا يحتمل فيهم ما كان يحتمل فى البسطاء من الأّمه.

و احتمال رعايه الخبراء لمصالحهم الفرديه دون مصالح المجتمع و المصالح النفس الأمريه، يدفعه اشتراط العداله فيهم مضافاً إلى خبره، فتدبّر.

(١)- راجع دستور إيران الإسلاميه، الأصل ١٠٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٣

المسأله الثامنه هل الملاك فى الانتخاب آراء الجميع، أو الأكثر،

اشاره

أو جميع أهل الحلّ و العقد أو أكثرهم، أو آراء الحاضرين فى بلد الإمام؟ وجوه.

و التحقيق أن يقال: إنه بعد ما أثبتنا صحه الانتخاب و انعقاد الإمامه به عند عدم النصّ نقول: إن حصول الإطباق و الاتفاق فى مقام الانتخاب على فرد واحد ممّا يندر جدّاً لو لم نقل بعدم وقوعه عادّه و لا سيّما فى المجتمعات الكبيره و إن فرض كون جميعهم أهل علم و صلاح، أو قلنا بأن الرأى يختص بأهل العلم و الصلاح و لا اعتبار بآراء غيرهم.

و ذلك لاختلاف الأنظار و السلائق فى هذا السنخ من الأمور. فلا مجال لحمل الأدله الدّاله

على صحة الإمامه بالانتخاب على صورته حصول الإطباق فقط.

وقد استمرت سيره العقلاء في جميع الأعصار و الأصقاع على تغليب الأكثرية

على الأقلية في هذه الموارد، فتكون الأدلة الشرعية التي أقمناها على صحة الانتخاب إمضاء لهذه السيرة قهرا.

وقد حكى:

أن النبي «ص» في غزوه أحد مع كون نظره «ص» الشخصي هو عدم الخروج من المدينة إلا أنه لما رأى «ص» أن رأى الأكثر هو الخروج أخذ بأرائهم و ترك رأيه و رأى الأقل. «١»

و بعبارة أخرى: بعد فرض ضروره الحكومه في حفظ النظام و حفظ الحقوق،

(١) - راجع الكامل لابن الأثير ٢ / ١٥٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٤

و عدم تحقق النصب من العالی، و عدم تحقق الإطباق من قبل الأمة يدور الأمر بين تعطيل الحكومه أو الأخذ بأراء الأكثرية أو بأراء الأقلية، و حيث إن الأول يوجب اختلال النظام و تضييع الحقوق بأجمعها فالأمر يدور بين الأخيرين، و لا إشكال في ترجيح الأكثرية على الأقلية من وجهين: من الوجهه الحقوقية و من وجهه الكشف عن الواقع، إذ تأمين حقوق الأكثر أهم و أوجب، و وجهه الكشف في آرائهم أيضا أقوى كما لا يخفى. فترجيح الأقلية على الأكثرية يوجب ترجيح المرجوح على الراجح و هو قبيح.

و في نهج البلاغه: «و الزموا السواد الأعظم، فإن يد الله على الجماعة. و إياكم و الفرقه، فإن الشاذ من الناس للشيطان كما أن الشاذ من الغنم للذئب.» «١»

و في مقبوله عمر بن حنظله في الخبرين المتعارضين: «و يترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه.» «٢»

و روى الترمذی في الفتن من سننه عن رسول الله «ص»: «إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمته محمد - على ضلاله، و يد الله على الجماعة. و

من شدَّ شدَّ إلى النار.» (٣)

و في كنز العمال، عن ابن عباس و ابن عمر: «لا يجمع الله أمر أمّتي على ضلاله أبدا، اتّبعوا السواد الأعظم يد الله على الجماعه.
من شدَّ شدَّ في النار.» (٤)

و عن أسامه بن شريك: «يد الله على الجماعه، فإذا اشتدَّ الشاذّ منهم اختطفه الشيطان، كما يختطف الذئب الشاه الشاذّه من الغنم.» (٥)

فيستأنس من جميع ذلك أنّه في مقام تعارض الأكثرية و الأقلية الشاذّه يؤخذ

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٣٩٢؛ عبده ٢ / ١١؛ لح / ١٨٤، الخطبه ١٢٧.

(٢) - الكافي ١ / ٦٨، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.

(٣) - سنن الترمذى ٣ / ٣١٥، الباب ٧ من أبواب الفتن، الحديث ٢٢٥٥.

(٤) - كنز العمال ١ / ٢٠٦، الباب ٢ من كتاب الإيمان من قسم الأقوال، الحديث ١٠٣٠.

(٥) - كنز العمال ١ / ٢٠٦، الباب ٢ من كتاب الإيمان من قسم الأقوال، الحديث ١٠٣٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٥

بالأكثرية.

نعم، يقع الإشكال في سحق حقوق الأقلية و الغيب و القصر و من يولد بعد الانتخاب. و يأتي الجواب عنه في المسأله الآتية.

و بالجملة، الاتفاق في مقام الانتخاب ممّا لا يحصل غالبا و لا يلزم قطعا، بل تتبع آراء الأكثرية و تقدم على الأقلية.

[اللازم هل هو شركة الأمه في مرحله واحده لانتخاب الوالى مباشره، أو في مرحلتين]

نعم، يقع الكلام في أنّ اللازم هل هو شركة الأمه في مرحله واحده لانتخاب الوالى مباشره، أو في مرحلتين بأن تنتخب العامه الخبراء، و الخبراء ينتخبون الوالى الأعظم، أو أنّ الانتخاب وظيفه و حقّ لأهل الحلّ و العقد فقط، أو الحاضرین في بلد الإمام فقط إمّا لعدم إمكان شركه الجميع فيلزم تعطيل الإمامه و لو لمده أو لأنه يشترط في الناخبين أن يكونوا أهل علم و عداله و

تدبير

فلا تصحّ شركه الجميع و لا تلزم؟ فى المسأله وجوه:

١- ففى نهج البلاغه: «و لعمرى لئن كانت الإمامه لا تتعقد حتى تحضرها عامّه الناس فما إلى ذلك سبيل. و لكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع و لا للغائب أن يختار.» (١)

و المراد بأهلها أهل الإمامه أو أهل المدينه المنوره. و لعلّ الثانى أظهر بقريته قوله: «غاب عنها». و لازم الاحتمال الأوّل عدم كون العامّه أهلا لتعيين الإمامه أصلا، بل له أهل خاصّ فينطبق قهرا على أهل الحلّ و العقد المنطبق فى ذلك العصر على المهاجرين و الأنصار.

و الظاهر أنّه «ع» أشار بقوله: «ليس للشاهد أن يرجع» إلى نكث طلحه و الزبير، و بقوله: «و لا للغائب أن يختار» إلى معاويه و أمثاله المتأبّين عن البيعه له.

٢- و فيه أيضا فى كتابه «ع» إلى معاويه: «إنه بايعنى القوم الذين بايعوا أبا بكر و عمر و عثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار و لا للغائب أن يردّ. و إنّما الشورى للمهاجرين

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٥٥٨؛ عبده ٢ / ١٠٥؛ لح / ٢٤٨، الخطبه ١٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٦

و الأنصار؛ فإن اجتمعوا على رجل و سمّوه إماما كان ذلك (لله) رضا. فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعه ردّوه إلى ما خرج منه. فإن أبى قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين و ولّاه الله ما تولّى.» (١)

و فى كتاب وقعه صفين لنصر بن مزاحم، و الإمامه و السياسه لابن قتيبه: «أما بعد، فإن بيعتى بالمدينه لزمتهك و أنت بالشام، لأنّه بايعنى القوم.» (٢) و ذكرنا نحو ما فى نهج البلاغه.

و فى

ذيل كلامه «ع» إشاره إلى قوله - تعالى - : «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُصَلِّهِ جَهَنَّمَ ۖ سَاءَتْ مَصِيرًا.» (٣)

قال ابن أبي الحديد المعتزلى فى شرحه:

«و اعلم أن هذا الفصل دالٌّ بصريحه على كون الاختيار طريقاً إلى الإمامه، كما يذكره أصحابنا المتكلمون ...

فأما الإماميه فتحمل هذا الكتاب منه «ع» على التقية و تقول: إنه ما كان يمكنه أن يصرح لمعاويه فى مكتوبه بباطن الحال و يقول أنا منصوص على من رسول الله «ص» و معهود إلى المسلمين أن أكون خليفه فيهم بلا- فصل فيكون فى ذلك طعن على الأئمه المتقدمين و تفسد حاله مع الذين بايعوه من أهل المدينة. و هذا القول من الإماميه دعوى لو عضدها دليل لوجب أن يقال بها و يصار إليها، و لكن لا دليل لهم على ما يذهبون إليه من الأصول التى تسوقهم إلى حمل هذا الكلام على التقية.» (٤)

أقول: دليل الإماميه التصريحات الكثيره منه «ص» على أمير المؤمنين «ع» فى المواقف المختلفه من أول بعثته إلى حين وفاته، و قد ذكرنا نموذجاً منها فى أوائل

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٨٤٠؛ عبده ٨ / ٣؛ لـح / ٣٦٦، الكتاب ٦.

(٢)- وقعه صفين / ٢٩، و الإمامه و السياسه ٨٤ / ١.

(٣)- سوره النساء (٤)، الآيه ١١٥.

(٤)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٤ / ٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٧

الكتاب «١» فى بيان قوله - تعالى - : «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ.»

و هو «ص» قد أراد إبرام ذلك بالكتابه عند وفاته، فدعا بدواه و قرطاس و لكنهم خالفوه فى ذلك.

و كيف كان فعند الشيعة الإماميه إمامه أمير المؤمنين «ع»

ثابته بالنص، و كان «ع» يحاجّ بذلك فى خطبه و كتبه أيضا. و كلامه فى هذا المقام و فى أمثاله صدر عنه تقيه أو مماشاه و جدلا. و لكن قد عرفت منا أنه ليس معنى الجدل هنا بطلان البيعه بالكليه و كونها كالعدم، بل الاختيار و البيعه أيضا طريق إلى الإمامه و لكنه فى طول النص و فى صوره عدمه. فالمماشاه هنا ليست بتسليم ما ليس حقا أصلا بل بتسليم عدم النصّ مع كونه ثابتا، فراجع ما حررناه فى فصل البيعه.

و على أى حال فهذا الكلام منه «ع» أيضا يدل على عدم الاحتياج إلى بيعه جميع الأمم و كفايه بيعه أهل الحل و العقد المنطبق فى ذلك العصر على المهاجرين و الأنصار، كما لا يخفى.

٣- و فيما وقع بين أمير المؤمنين «ع» و معاويه فى صفين أنّ معاويه قال:

«إن كان الأمر كما يزعمون فما له ابتزّ الأمر دوننا على غير مشوره منا و لا ممّن هاهنا معنا؟» فقال عليّ - عليه السلام -: «إنّما الناس تبع المهاجرين و الأنصار و هم شهود المسلمين فى البلاد على ولايتهم و أمر دينهم، فرضوا بى و بايعونى و لست أستحلّ أن أدع ضرب معاويه يحكم على الأمّه و يركبهم و يشقّ عصاهم.» فرجعوا (أى القراء) إلى معاويه فأخبروه بذلك فقال: «ليس كما يقول؛ فما بال من هاهنا من المهاجرين و الأنصار لم يدخلوا فى هذا الأمر فيؤامروه.» فانصرفوا إلى عليّ «ع» فقالوا له ذلك و أخبروه فقال عليّ «ع»: «و يحكم، هذا للبدرين دون الصحابه. ليس فى الأرض بدرى إلّا قد بايعنى و هو معى أو قد قام و رضى.» «٢»

و قوله: «ضرب معاويه» أى مثله و شبيهه. و يحتمل

(١)- راجع ص ٣٧ و ما بعدها من الكتاب.

(٢)- وقعه صفين / ١٨٩ و شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٧ / ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٨

تكون الكلمه مصحّفه عن «حزب».

و الظاهر من كلامه «ع» أن حقّ البيعه و الرأى ليس لعامة المسلمين، بل لفئه خاصه منهم. و لعلّ الحصر بالبدرين كان لبقائهم على العدله و الصرافه و الدفاع عن الحقّ، أو لكونهم من الصحابه الأولين السابقين، فكان وقوفهم و اطلاقهم على موازين الإسلام و أهدافه و أهداف النبي الأكرم أكثر.

٤- و فى تاريخ الخلفاء للسيوطى فيما وقع بعد قتل عثمان و بلوغ خبره إلى أمير المؤمنين «ع» قال:

«و جاء الناس يهرعون إليه فقالوا له: نبايعك، فمدّ يدك، فلا بدّ من أمير، فقال عليّ «ع»: «ليس ذلك إليكم، إنما ذلك إلى أهل بدر فمن رضى به أهل بدر فهو خليفه.» فلم يبق أحد من أهل بدر إلّا أتى عليًا فقالوا له: ما نرى أحداً أحقّ بها منك، مدّ يدك نبايعك، فبايعوه.» (١)

أقول: و العبارة صريحه فى أنّ الانتخاب حقّ لفئه خاصه.

٥- و فى كتاب الإمامه و السياسه لابن قتيبه قريب من ذلك، قال:

«فقام الناس فأتوا عليًا «ع» فى داره فقالوا: نبايعك، فمدّ يدك، لا بدّ من أمير فأت أحقّ بها فقال: ليس ذلك إليكم، إنما هو لأهل الشورى و أهل بدر، فمن رضى به أهل الشورى و أهل بدر فهو الخليفه فنجتمع و ننظر فى هذا الأمر، فأبى ان يبايعهم...» (٢)

٦- و فى الكامل لابن الأثير فى خطاب أمير المؤمنين لابنه الحسن «ع»: «و أمّا قولك: «لا تبايع حتى يبايع أهل الأمصار»، فإنّ

الأمر أمر أهل المدينة و كرهنا أن يضيع هذا الأمر.» (٣)

و ظهوره فى اختصاص الحق أيضا ظاهر.

(١) - تاريخ الخلفاء / ١٠٩.

(٢) - الإمامه و السياسه لابن قتيبه ١ / ٤٧.

(٣) - الكامل لابن الأثير ٣ / ٢٢٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٥٩

نعم، يحتمل بعيدا أن يكون هذا الكلام، و كذا قوله: «إنما الناس تبع المهاجرين و الأنصار.» خبرا لا إنشاء. فهو - عليه السلام - بعد أن انعقدت إمامته بالنصّ أراد بيان أن بيعه أهل المدينة تكفى فى تثبيت الأمر و ارتفاع الخلاف، لكون الناس تابعين لهم قهرا فلا حاجه إلى بيعه أهل الأمصار، و لم يرد بيان انعقاد الإمامه بالبيعه و أن البيعه حقّ أهل المدينة فقط، فتأمل.

٧- و فى تاريخ الطبرى بعد قتل عثمان:

«فلما اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم أهل مصر: أنتم أهل الشورى، و أنتم تعقدون الإمامه، و أمركم عابر على الأئمه؛ فانظروا رجلا تنصبونه و نحن لكم تبع. فقال الجمهور: على بن أبى طالب نحن به راضون.» (١) و نحوه فى الكامل (٢).

٨- ما مرّ من جواب سيد الشهداء «ع» لكتب أهل الكوفه: «و إنى باعث إليكم أخى و ابن عمى و ثقتى من أهل بيتى مسلم بن عقيل. فإن كتب إلىّ أنه قد اجتمع رأى ملئكم و ذوى الحجى و الفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم و قرأت فى كتبكم فإنى أقدم إليكم و شيكا.» (٣)

إلى غير ذلك من الروايات و الكلمات الظاهره فى اختصاص الشورى و البيعه بالمهاجرين و الأنصار، أو بأهل المدينة، أو بالبدرين، أو بأهل الحجى و الفضل و أن الإمامه تنعقد ببيعتهم خاصه و لا يحتاج إلى بيعه العامه و رضاهم.

و ما يختلج بالبال عاجلا

فى هذه الروايات أمور:

الأول: أن يحمل جميع هذه الروايات و أمثالها مما مرّ فى فصل البيعه على التقيه أو كونها من باب الجدل.

(١) تاريخ الطبرى ٣٠٧٥ /٦ طبع ليدن؛.

(٢) الكامل لابن الأثير ١٩٢ /٣.

(٣) - إرشاد المفيد / ١٨٥، و الكامل لابن الأثير ٢١ /٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٠

أقول: قد عرفت ممّا أنّ إمامه أمير المؤمنين و الأئمه من ولده «ع» عندنا كانت بالنص و أن الإمامه تنعقد بالانتخاب و البيعه أيضا و لكن فى صوره عدم النص.

فالجدل فى هذه الروايات ليس بتسليم ما ليس بحقّ أصلا، بل بتسليم كون المورد مورد عدم النص و الاحتياج إلى الانتخاب.

الثانى: أن يقال إنّ الشورى بطبعها تستدعى كون المشاور من أهل الخبره و الاطلاع و لا سيما فى الأمور المهمه كالولاية، فليس لكل أحد الشركه فى الشورى و انتخاب الوالى، بل يشترط فى الناخب أن يكون من أهل العلم و التدبير و العداله كما قاله الماوردى و أبو يعلى.

و حيث إن المهاجرين و الأنصار كانوا فى المدينه مع النبى «ص» فى جميع المواقف و المراحل و كانوا واقفين على سننه و أهدافه فلذلك خصّوا بهذا الأمر.

و لعلّ التخصيص بالبدرين فى بعض الروايات كان باعتبار كونهم من الصحابه الأولين، فكان وقوفهم و اطلاعهم أكثر أو لبقائهم على صفه العداله و الدفاع عن الحق و إظهاره.

و بالجممله، فانتخاب الوالى يرتبط بأهل الخبره و أهل الحلّ و العقد لا بالجميع.

فوزانه وزان جميع الأمور التخصّصيه التى يرجع فيها إلى الأخصّاء.

الثالث: أن يقال: إنّ انتخاب الوالى حقّ لجميع الأمّه لا- لفئه خاصه، و لكنه يجب أن يكون بمرحلتين: فالعامه تنتخب الخبراء العدول، و الخبراء ينتخبون الإمام و الوالى؛

فإن معرفه العامه لشخص واحد و الاطلاع على حقيقه حاله و انتخابه مباشره مما يمكن أن يواجه ببعض العقبات، إذ لعلّ الأكثر جاهلون بالسياسه و أهلها، أو تغلب عليهم العواطف الآنيه و تؤثر فيهم الدعايات، أو لا يكون لهم تدبّر و تقوى فتشترى آراؤهم بالتطميع و الوعود البرّاقه، أو لا- يكون لهم قوه و شجاعه فيؤثّر فيهم التهديدات. فلا- يبقى اطمينان بهذا النحو من الانتخاب العمومى.

فلا محاله يكون الانتخاب المباشر حقًا لخصوص الخبراء و أهل الحل و العقد

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦١

بشرط التقوى و العداله. و العامه تنتخب الخبراء أو ترضى بانتخابهم. و معرفه كلّ فرد لفرد من أهل صقع و بلده مما يسهل جدًا. بل فى تلك الأعصار السابقه لم يكن اشتراك الجميع فى الانتخابات ميسورا أصلا، لبعده البلاد و فقد الوسائل؛ كما قال أمير المؤمنين «ع»: «لئن كانت الإمامه لا تنعقد حتى تحضرها عامه الناس فما إلى ذلك سبيل.» «١»

و لكن كان انتخاب المهاجرين و الأنصار السابقين موردا لرضا العامه. فكان هذا فى حكم وقوع الانتخاب بمرحلتين.

و أما فى أعصارنا فحيث يمكن اشتراك الجميع فلا محاله يرشّح الخبراء العدول فينتخبون من قبل الأمه، ثم ينتخب الخبراء الإمام و القائد الأعظم، كما هو المقرّر فى دستور إيران الإسلاميه.

و بالجمله، حيث إنّ الأمر أمر جميع الأمه فالواجب رضا الجميع بل شركتهم مع الإمكان و لو بمرحلتين، و قد قال الله - تعالى -: «وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ» «٢» و الظاهر منه اتحاد مرجع الضميرين؛ فكما أن الأمر أمر جميع الأمه فالشورى أيضا يجب أن تكون بينهم جميعا.

نعم، ظاهر بعض الروايات التى مرّت ربّما لا يساعد على هذا المعنى، إذ الظاهر

منها كون انتخاب الوالى من وظائف أهل الحلّ و العقد و لا يرتبط بالعامه أصلا بل عليهم القبول و التسليم.

و لكنّ الاحتياط و الحرص على استحكام الأمر و الحكومه يقتضيان شرکه الجميع و لكن بمرحلتين جمعا بين الحقيين و الدليلين. اللهم إلهما أن تكون الأئمه بأجمعها أو بأكثريتها على درجه عاليه من التعقل و الوعى السياسى و التقوى و العداله، فيكفى حينئذ الانتخاب مباشره فى مرحله واحده. فكأن الجميع صاروا حينئذ من أهل

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥٥٨؛ عبده ٢ / ١٠٥؛ لح / ٢٤٨، الخطبه ١٧٣.

(٢) - سوره الشورى (٤٢)، الآيه ٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٢

الحلّ و العقد، فتدبر.

ثم على فرض كون الانتخاب حقا للجميع فلا محاله تتساوى فيه جميع الطبقات من الغنى و الفقير، و الشيخ و الشاب، و الأسود و الأبيض، و الشريف و الوضيع، كسائر الأحكام من النكاح و الطلاق و الإرث و الحدود و القصاص و الديات و نحو ذلك، فإن الاختلاف الطبقي لا أثر له فى الإسلام.

بل لعله لا فرق فى المقام بين الرجل و المرأه، فإن اختلافهما فى بعض الأحكام بدليل، لا يقتضى إسراءه إلى المقام. و القاعده تقتضى التساوى إلّا فيما ثبت خلافه.

و السرّ فى ذلك أن الولايه نظام للمجتمع، و المرأه جزء منه، كما هو واضح.

مضافا إلى أن انتخاب الحاكم من قبيل التوكيل و يجوز للمرأه توكيل غيرها بلا إشكال، فتأمل.

و ما مرّ من عدم صحه ولايتها لا يدلّ على عدم الرأى لها فى عداد الرجال، لوضوح الفرق بين المقامين. و قد بايع رسول الله «ص» - بعد فتح مكه و البيعه لرجالها - النساء أيضا بأمر من الله - تعالى - فى الكتاب الكريم «١»

كما مرّ. اللهم إلاً أن يقال إن البيعه له كانت بيعه الإطاعه و التسليم لا بيعه الانتخاب و التعيين، و لم يعهد بعده «ص» شركه النساء فى البيعه لتعيين الولاة. هذا.

و أما شمول ما ورد من النهى عن مشاورتهن للمقام فغير واضح، إذ المقام يرتبط بالنظام الذى هى جزء منه، كما عرفت. و من المحتمل أن يكون النهى مختصا بما إذا كانت المشوره مقدمه للتصميم و القرار فى الأمور المهمه و اقتنع بالمشوره معها، و حيث إن الإحساس فيها يغلب على الفكر فلا محاله لا يصلح رأيها بانفرادها لأن يكون منشأ للقرار، فتأمل. هذا.

و لو قلنا باشتراط العلم و التدبير و العدالة فى الناخب كما سيأتى البحث فيه فلا محاله يقع التفاوت بين واجد الصفات و فاقدها.

(١) - سورة الممتحنه (٦٠)، الآيه ١٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٣

المسأله التاسعه [أن الاتفاق ممّا لا يحصل غالباً]

و ممّا يعترض به على الشورى و الانتخاب أن الاتفاق ممّا لا يحصل غالباً.

و الأخذ بالأكثرية و لا سيما النسبيه منها أو النصف بإضافه الواحد يوجب ضياع حقوق الأقلية.

و فى خبر الكناسى، عن أبى جعفر «ع»: «لا تبطل حقوق المسلمين فيما بينهم.» «١»

و فى خبر أبى عبيده، عن أبى جعفر «ع»: «لا يبطل حق امرئ مسلم.» «٢»

هذا مضافاً إلى أنه قلّمّا يوجد مجتمع لا يكون فيه الغيب و القصير و من يولد بعد الانتخابات فكيف ينفذ انتخاب غيرهم بالنسبه اليهم؟ و كيف يحفظ حقوقهم فى الأموال العامه التى خلقها الله - تعالى - لكافه الناس كالمعادن و المفاوز و الغابات و نحوها؟

و لا يجرى هذا الإشكال فى الإمام المنسوب من قبل الله - تعالى - و لو بالواسطه، فإنّه - تعالى - مالك الملوكة و حكمه نافذ فى

حق الجميع بلا إشكال. هذا.

و يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن الإنسان مدنى بالطبع و له مضافا إلى الحياه الفرديه و الحياه العائليه حياه اجتماعيه. و لا تتم له الحياه إلا- فى ظل المجتمع بإمكانياته. و لازم استقرار الاجتماع و انتظامه تحديد المصالح و الحرّيات الفرديه فى إطار المصالح الاجتماعيه.

(١)- الوسائل ١٤ / ٢١٠، الباب ٦ من أبواب عقد النكاح و أولياء العقد، الحديث ٩.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٦٥، الباب ٣٥ من أبواب القصاص، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٤

و دخول الإنسان فى الحياه الاجتماعيه و فى ظل المجتمع يقتضى طبعاً التزامه بكلّ لوازمها. و إذا بدت فكرتان مختلفتان فى حفظ النظام و تأمين المصالح العامه فحفظ النظام و استقراره يتوقّف قهراً على ترجيح إحداها على الأخرى فى مقام العمل.

و فى هذه الصوره لا مناص من تغليب الأكتريه على الأقلية، و عليه استمرت سيره العقلاء أيضاً فى جميع الأعصار و الأمصار كما مرّ. إذ تغليب الأقلية ترجيح للمرجوح على الراجح و العقل يحكم بقبحه.

فالأقلية الداخله فى المجتمع بدخولها فيه كأنها التزمت بقبول فكره الأكتريه فى مقام العمل، و التنازل عن فكره نفسها عند تراحم الفكرتين.

ففى الحقيقه وقع الإطباق و الاتفاق على الأخذ بفكره الأكتريه فى مقام العمل و إن أذعن الأقلية بطلانها ذاتاً.

نظير ما إذا استدعى الإنسان تبعيه دوله خاصه، فإنها تقتضى التزامه بمقررات هذه الدوله. أو ساهم فى مؤسسه تجاريه مبتنيه على برنامج خاصّ، فإنّ نفس مساهمته فى هذه المؤسسه التزام منه ببرامجها و أحكامها.

و بالجمله، لكل من أقسام الحياه الفرديه و العائليه و الاجتماعيه لوازم و أحكام.

و التزام الإنسان بكل منها و وروده فيها التزام منه بآثارها

و لوازمتها. فكما أنّ التزامة بالحياه العائليه التزام منه بآثارها من تحديد الحريات الفرديّه و الالتزام بأداء حقوق العائله من الزوجه و الأولاد، فكذلك وروده فى الحياه الاجتماعيه و الاستمتاع من إمكانياتها التزام منه بلوازمتها، و من جملتها قبول فكره الأكتريّه و ترجيحها عند التزاحم فى المسائل الاجتماعيه المختلفه التى من أهمها مسأله انتخاب الحاكم. فإنّه أمر أذعن به العقلاء و اختاروه حلا- للمعضله، حيث إن الأمر يدور بين اختلال النظام أو الأخذ بإحدى الفكرتين، و الأول ممّا لا يجوز عقلا و شرعا، فيتعيّن الأخذ بالأكتريّه، لترجّح آراء الأكتريّه على آراء الأقلّيّه من وجهين، كما مرّ.

و قد مرّ بالتفصيل بيان استمرار سيره العقلاء على تعيين الحاكم بالانتخاب، و أقمنا أدلّه كثيره على إمضاء الشارع لهذه الطريقه عند فقد النص. و حصول

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٥

الاتفاق فى مقام الانتخاب لحاكم خاص ممّا يقلّ و ينذر جدّا لو لم نقل بعدم وقوعه عاده، فلا مجال لحمل الأدلّه على هذه الصوره فلا محاله يكفى الأكتريّه. و الشارع الحكيم أمضى هذه السيره بلوازمتها.

ثم لو قلنا بالانتخاب بمرحله واحده مباشره فالمراد بالأ-كثريّه فيها أكتريّه المجتمع. و إن قلنا بمرحلتين فالمراد بها فى المرحله الأولى أكتريه المجتمع و فى المرحله الثانيه أكتريّه أهل الخبره. هذا.

و كما أن حصول الاتفاق مما لا يقع عاده فعدم وجوب الغيب و القصير و من يولد بعد الانتخاب أيضا ممّا لا يقع عاده و لا سيّما فى المجتمع الكبير. فيعلم بذلك نفوذ انتخاب الأ-كثريه بالنسبه إلى الأقلّيّه، و كذا بالنسبه إلى الغيب و القصير و المتولّد بعد الانتخاب. كلّ ذلك لاستمرار سيره العقلاء على ذلك و إمضاء الشارع

الحكيم لها بما مرّ من الأدلّه.

و السّرّ في جميع ذلك أنّ المجتمع بما أنّه مجتمع له لوازم و أحكام خاصّه عند العقلاء، و لا يحصل النظم و الاستقرار فيه إلّا مع الالتزام بها. و المفروض أن الشارع المقدس أيضا أمضاها حفظا للنظام و الحقوق بقدر الإمكان.

و لا- يضرّ تضرّر الأقلية أو القصير أحيانا في ظل المجتمع و مقرّراته بعد ما يكون غنمها ببركه المجتمع أكثر بمراتب. و من له الغنم فعليه الغرم؛ يحكم بذلك الوجدان و العقل.

و قد عرفت أن الأولى و الأحوط كون الانتخاب للوالى بمرحلتين؛ فالعامّه ينتخبون الخبراء العدول، و الخبراء ينتخبون الوالى. و عقل الخبراء و الوالى و عدالتهم يقتضيان رعايتهم لحقوق الغيب و القصر و من يولد بعد الانتخاب أيضا حتّى في الثروات العامّه كالمعادن و المفاوز و نحوهما، فتدبّر.

فإن قلت: قد ورد في آيات كثيره من الكتاب العزيز نفى العلم أو العقل عن الأكثر، كقوله- تعالى:- «قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.» «١»

(١)- سورة الأعراف (٧)، الآية ١٨٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٦

و قوله: «وَ لَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ.» «١»

إلى غير ذلك من الآيات الشريفه، فكيف تقول باعتبار آراء الأكثرية و إثبات الولاية بها؟

قلت: يظهر بالمراجعه أنّ موارد الآيات المذكوره هي المسائل الغيبية التي أخفى علمها عن العامه، كصفات البارى و أفعاله و مسائل القضاء و القدر و خصوصيات القيامه، أو التقاليد و عادات الجاهلية المخالفة للعقل و الوجدان و نحو ذلك.

فلا تشمل العقود و المقرّرات الاجتماعيه التي لا محيص عنها في استقرار الحياه ثمّ لا مجال فيها لتقديم الأقلية على الأكثرية.

كيف! و إلا لزم تعطيل الحكومه أو تقديم المرجوح على الراجح، و كلاهما واضح البطلان.

ثم لو فرض إطلاق الآيات المذكوره بحيث تشمل المسائل الحقيقه و الاجتماعيه أيضا و عدم انصرافها عنها فنقول: إن الأقلية العالمه العاقله ليست متميزه منحازه، بل هي متفرقه منتشره في خلال المجتمع، فإذا انقسم المجتمع إلى أكثرية و أقلية في الانتخابات فلا محاله يكون عدد أهل العلم و العقل في طرف الأكثرية أكثر من عددهم في الطرف الآخر، فيكون الرجحان لآراء الأكثرية أيضا. و هذا واضح لمن تدبر. و عليك بالرجوع إلى ما حررناه في المسأله الثامنه أيضا لاشتباك المسألتين ارتباط كل منهما بالأخرى.

(١) - سورة المائده (٥)، الآية ١٠٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٧

المسأله العاشره [لو فرض أن أهل التفكير و الصلاح كانوا في طرف الأقلية]

على القول باعتبار الأكثرية - كما اخترناه - فلو فرض أن أهل التفكير و السداد و الثقافه و الصلاح كانوا في طرف الأقلية، و كان الهمج الرعاع و ضعف العقول في طرف الأكثرية - كما لعلة الغالب في كثير من البلاد - فهل تقدم هذه الأكثرية الكذائيه على الأقلية الصالحه أيضا؟ و بعبارة أخرى هل الاعتبار حينئذ بالكمية أو بالكيفيه؟

و يمكن أن يجاب عن ذلك بأن ما فرضته نادر جدا، إذ لا ننكر إمكان كون أكثر الناس في زمان أو مكان خاص بسطاء غير مطلعين على فنون السياسه أو غير صالحين و لكن الأقلية المفكره الصالحه كما مر ليست متميزه منحازه بل هي منتشره في خلال المجتمع، فإذا افترت الأمم فرقتين في مقام الانتخاب فبالطبع يكون عدد الأفراد الصالحين المفكرين في خلال الأكثرية أكثر من عددها في طرف الأقلية، فيكون الرجحان لآراء الأكثرية أيضا و لو بلحاظ أفرادها المفكرين الصالحين.

نعم، لو فرض انحياز الأقلية الصالحه

المفكره فى مقام الانتخاب أمكن القول بتقدمها على الأكثرية غير الصالحة و لا سيما على القول باشتراط العدالة و العلم و التدبير فى الناخبين كما قال به الماوردى و أبو يعلى، أى على القول بكون الانتخاب حقاً لأهل الحل و العقد كما مرّ بيانه فى المسأله الثامنه.

و يمكن أن يحمل كلام أمير المؤمنين «ع»: «و إنما الشورى للمهاجرين و الأنصار، فإن اجتمعوا على رجل و سمّوه إماما كان ذلك (لله) رضا» «١» على هذا الفرض حيث إن

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٤٠؛ عبده ٨ / ٣؛ لح / ٣٦٧، الكتاب ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٨

المهاجرين و الأنصار و لا سيما البدرين منهم كانوا هم الواقفين على مذاق الشرع و سياسه الإسلام، و كانوا منحازين عن سائر الفرق الذين كانوا حديثى العهد بالإسلام و لم يتركز الإسلام بعد فى أعماق قلوبهم، فتأمل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٦٩

المسأله الحاديه عشره [كيف يجوز للحاكم المنتخب التصدى لأمر الأمة و هو فرع لهم و الفرع لا يزيد على الأصل]

إذا كان هنا أمور لا يجوز لأحد الأمة التصدى لها و مباشرتها كإجراء الحدود و التعزيرات و القضاء و اصدار الأحكام الولائيه فى موارد الاضطراب و نحو ذلك فكيف يجوز للحاكم المنتخب من قبل الأمة التصدى لها و هو فرع لهم و منصوب من قبلهم، و الفرع لا يزيد على الأصل؟

و يمكن أن يجاب عن ذلك بأن التكليف الشرعيه على قسمين: تكاليف فرديه، و تكاليف اجتماعيه. فالصلاه مثلا تكليف فردي و إن كان الخطاب فيها بلفظ العموم و الجمع كقوله: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» * «١» فإنه ينحلّ إلى أوامر متعدده بعدد المكلفين و العام فيها عام استغراقى.

و أما التكاليف الاجتماعيه فهى الوظائف التى خوطب بها المجتمع بما هو مجتمع و

روعى فيها مصالحه و العام فيها عام مجموعى.

ففى قوله- تعالى-: «وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (٢)، و قوله: «الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» (٣)، و قوله: «وَ أَعِدُوا لَهُمْ مَا اسِيَّطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» (٤)، و قوله: «وَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً» (٥)، و نحو ذلك يكون الخطاب متوجها إلى المجتمع و يكون التكليف على عاتقه بما هو مجتمع، و ليس التكليف متوجها الى

(١)- سورة الروم (٣٠)، الآية ٣١ و سورة المزمل (٧٣)، الآية ٢٠.

(٢)- سورة المائدة (٥)، الآية ٣٨.

(٣)- سورة النور (٢٤)، الآية ٢.

(٤)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٠.

(٥)- سورة التوبة (٩)، الآية ٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧٠

كل فرد فرد. فلا- محاله يجب أن يكون المتصدى لامتثاله قيم المجتمع و من يتمثل و يتبلور فيه المجتمع إما بجعل الله- تعالى- أو بانتخاب نفس الأمة.

هذا مضافا إلى أن تنفيذ كل واحد من هذه التكاليف يستدعى تشخيص الموضوع و إحرازه، و الأنظار فى هذه الموارد تختلف كثيرا، و أكثر الناس لا- يخلون من الأهواء و كثيرا ما يستعقب تصدى كل فرد لها التنازع و الخصام و الهرج و المرج، فلاجل ذلك منع الشارع من تصدى الأفراد لها بل جعلها وظيفه لممثل المجتمع، قطعاً لماده النزاع و الفساد.

و أنت ترى أن العقلاء ربما يحيلون الأمور التى لا يتفق فيها الآراء و يتنافس فيها الأهواء إلى شخص معتمد متفق عليه و يظهرون التسليم له فى كل ما حكم به، فيرتفع بذلك النزاع و التشاجر. فهذا أمر استقرت عليه سيرتهم.

و بالجمله، الشارع الحكيم وضع هذه التكاليف على عاتق المجتمع رعايه لمصالحه،

فيجب أن يتصدى لها ممثل المجتمع و من صار قيما له، إِمَّا بجعل الله- تعالى-، أو بانتخاب المجتمع. فلا يجوز تصدى الأفراد لها لعدم كون التكليف متوجها الى الأفراد و لاستلزامه التنازع و الفساد، فارتفع الإشكال من أصله و أساسه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧١

المسأله الثانيه عشره على فرض تقاعس الأكثريه و استنكافهم عن الاشتراك في الانتخابات فما هو التكليف حينئذ،

و هل يكفي انتخاب الأقلية و ينفذ على الجميع أو يجبر الأكثرية على الاشتراك؟

و يمكن أن يجاب بأنه بعد ما ثبتت ضروره الحكومه و كونها من أهم الفرائض لتوقف حفظ الحقوق و تنفيذ سائر الفرائض عليها فإن كان هنا حاكم منصوص عليه فهو، و إلا و جب على من وجد فيه الشرائط، ترشيح نفسه لذلك و وجب على سائر المسلمين السعي لتعيينه و انتخابه.

و التقاعس عن ذلك معصيه كبيره فيجوز للحاكم المنتخب في المرحله السابقه إجبارهم على ذلك، كما هو المتعارف في بعض البلاد في عصرنا.

و لو فرض عدم إمكان ذلك فتقاعس الأ-كثريه و ابتدر الأقلية إلى الانتخاب فإن كان منتخبهم واجدا للشرائط و جب على الأكثرية إِمَّا التسليم له أو انتخاب فرد آخر واجد للشرائط و يصير التسليم له على الفرض الأول انتخابا له في الحقيقه.

بل لو فرض عصيان الجميع و عدم إمكان إجبارهم و جب على من وجد فيه الشرائط التصدى لوظائف الحكومه حسبه بنحو الوجوب الكفائي، كما يأتي بيانه و وجب على الآخرين مساعدته على ذلك.

و الظاهر وضوح كل ذلك بعد ما بيناه من ضروره الحكومه في جميع الأعصار و عدم جواز تعطيلها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧٢

المسأله الثالثه عشره إذا لم تقدم الأمه على الانتخاب

و لم يمكن إجبارهم و لم نقل بكون الفقيه منصوبا بالفعل من قبل الأئمه «ع» فهل تبقى الأمور العامه معطله، أو يجب من باب الحسبه تصدى كل فقيه لما أمكنه من هذه الأمور؟

أقول: الظاهر عدم الإشكال في وجوب تصدى الفقهاء الواجدين للشرائط للأمور المعطله من باب الحسبه إذا أحرز عدم رضا الشارع الحكيم بإهمالها و تركها في أي ظرف من الظروف.

و لا تنحصر الأمور الحسينيه في الأمور الجزئيه، كحفظ أموال الغيب

و القَصِير مثلاً. إذ حفظ نظام المسلمين و ثغورهم و دفع شرور الأعداء عنهم و عن بلادهم و بسط المعروف فيهم و قطع جذور المنكر و الفساد عن مجتمعهم من أهم الفرائض و من الأمور الحسيه التي لا يرضى الشارع الحكيم بإهمالها قطعاً، فيجب على من تمكن منها أو من بعضها التصدي للقيام بها و إذا تصدى واحد منهم لذلك و جب على باقي الفقهاء فضلاً عن الأمة مساعدته على ذلك.

و العجب ممّن يهتمّ بحفظ دراهم معدوده للصغير أو الغائب من باب الحسبه و لا يهتمّ بحفظ كيان الإسلام و نظام المسلمين و ثغورهم و بلادهم، و هل هذا إلّا نحو من قصور الفهم و عدم نيل بمذاق الشرع و أهدافه؟!

و الفقهاء العدول الواجدون للشرائط هم القدر المتيقّن لهذه الأمور، لصلوحهم للحكومه و تحقّق الشرائط فيهم على ما مرّ من الأدلّه. فهم مقدّمون على غيرهم كما لا يخفى.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧٣

فإن قلت: إذا سلّمنا أن شئون الحكومه لا تتعلّط على أيّ حال و أنّه إذا فقد النصّ و الانتخاب و جب على الفقهاء التصدي لها حسبه فلا أحد أن يقول: لا يبقى على هذا وجه لوجوب إقدام الأمة على الانتخاب، إذ المفروض عدم تعطل الحكومه.

قلت: فعليه الحكومه تحتاج إلى قوه و قدره حتّى يتمكن الحاكم من إجراء الحدود و تنفيذ الأحكام، و واضح أن بيعه الأمة و انتخابهم ممّا يوجب قوه الحكومه و نجدتها. و أمّا المتصدي حسبه فكثيراً ما لا يجد قدره تنفيذيه فيتعلّط قهراً كثير من الشؤون، فتدبّر.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧٤

المسأله الرابعه عشره هل الانتخاب للوالى عقد جائز

من قبيل الوكاله فيجوز للأّمه فسحّه و نقضه مهما

أرادت، أو هو عقد لازم من قبيل البيع فلا يجوز نقضه إلّا مع تخلف الوالى عمّا شرط عليه و تعهده؟

أقول: كنت قد كتبت فى سالف الزمان فى هامش كتابى المسمّى بالبدر الزاهر المطبوع سابقا ما هذا لفظه:

«و أما الانتخاب العمومى فلا- يغنى عن الحق شيئًا و لا- يلزم الوجدان أحدا على إطاعه منتخب الأ-كثريه، إذ المنتخب بمنزله الوكيل، و الموكل ليس ملزما على إطاعه و كيله، بل له أن يعزله متى شاء. هذا بالنسبه إلى الأ-كثريه، و أما بالنسبه إلى الأقلية فالأمر أوضح، إذ لا يجب على أحد بحسب الوجدان أن يطيع و كيل غيره.

و على هذا فيختلّ النظام فلا بدّ لتنظيم الاجتماع من وجود سائس تجب بحسب الوجدان إطاعته و ينفذ حكمه و لو كان بضرر المحكوم عليه، و ليس ذلك إلّا من كانت حكومته و ولايته بتعيين الله- تعالى- و من شئون سلطنته المطلقة و لو بوسائط كالفقيه العادل المنصوب من قبل الأئمه «ع» المتعينين بتعيين رسول الله «ص» الذى جعله الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم.» «١» هذا ما كتبناه سابقا.

و قد كنت أرى آنذاك أن الانتخاب و البيعه لا تؤثر شيئًا و لا تعطى لصاحبها حقًا حتّى مع عدم النّصّ فضلا عن وجوده.

و لكن التعمق فى أدلّه إقامه الدوله و نصوص البيعه و استقرار السيره عليها و غير

(١)- البدر الزاهر / ٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧٥

ذلك كما مرّ منّا بالتفصيل يلزمنا بالقول بصحّه الانتخاب مع عدم وجود النّصّ.

و بما أنّ النّصّ على نصب أمير المؤمنين «ع» و الأئمه من ولده «ع» ثابت عندنا بلا إشكال فلا مجال للانتخاب مع وجودهم و ظهورهم.

أما فى أعصارنا فمع عدم النّصّ

يصحّ الانتخاب أو يجب لما أقمناه من الأدلّه، و يكون عقدا شرعيا بين الأئمّه و بين المنتخب يجب الوفاء به بحكم الفطره مضافا إلى قوله- تعالى:- «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ.» (١)

و كما أن الوجدان يلزمنا بإطاعه الإمام المنصوب يلزمنا بإطاعه الإمام المنتخب أيضا، فإن طبع ولاية الأمر إذا كانت عن حقّ يقتضى الإطاعه و إلّا لمّا تمّ الأمر و لما حصل النظام. و الشرع أيضا بإمضائه للانتخاب يلزمنا بالإطاعه. و قد استظهرنا فى تفسير قوله- تعالى:- «أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (٢) شمول الآيه بعمومها لكل من صار ولى الأمر عن حقّ و إن كان بالانتخاب إذا كان واجدا للشرائط و كان انتخابه على أساس صحيح، فراجع. (٣)

و بالجمله لا فرق فى حكم الوجدان بين الإمام المنصوب و الإمام المنتخب مع فرض صحّته الانتخاب و إمضاء الشرع له.

و الانتخاب و إن أشبه الوكالة بوجه بل هو قسم من الوكالة بالمعنى الأعمّ، أعنى إيكال الأمر إلى الغير أو تفويضه إليه، و فى كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى أصحاب الخراج «فإنكم خزّان الرعيّه و وكلاء الأئمّه و سفراء الأئمّه.» (٤)

و لكن إيكال الأمر إلى الغير قد يكون بالإذن له فقط، و قد يكون بالاستتابة بأن يكون النائب وجودا تنزيليا للمنوب عنه و كأنّ العمل عمل المنوب عنه، و قد يكون بإحداث الولاية و السلطه المستقله للغير مع قبوله.

و الأوّل ليس عقدا، و الثانى عقد جائز على ما ادّعوه من الإجماع، و أمّا الثالث

(١)- سورة المائده (٥)، الآيه ١.

(٢)- سورة النساء (٤)، الآيه ٥٩.

(٣)- راجع ص ٦٤ و ما بعدها من الكتاب.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٩٨٤؛ عبده ٣ / ٩٠؛ لح / ٤٢٥، الكتاب ٥١.

فلا دليل على جوازه بل إطلاق قوله - تعالى - : «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (١) يقتضى لزومه.

كيف و استيجار الغير للعمل أيضا نحو توكيل له مع لزومه قطعا. و قد مرّ في فصل البيعه أن البيعه و البيع من باب واحد و المادّه واحده؛ فحكمها حكمه و البيع لازم قطعا.

و طبع الولاية أيضا يقتضى اللزوم و الثبات و إلّا لم يحصل النظام. و سيره العقلاء أيضا استقرت على ترتيب آثار اللزوم عليها، بحيث يذمّون الناقض لها - اللهم إلا مع تخلف الوالى عن تكاليفه و تعهداته - و قد مرّ في خبر الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» أنّه قال: «من فارق جماعه المسلمين و نكث صفقه الإمام جاء إلى الله أجذم.» (٢) و فى نهج البلاغه:

«و أمّا حقّى عليكم فالوفاء بالبيعه، و النصيحة فى المشهد و المغيّب، و الإجابة حين أدعوكم و الطاعة حين آمركم.» (٣)

نعم، لو كان الانتخاب موقتا فالولاية تنقضى بانقضاء الوقت، كما لا يخفى.

هذا.

و أمّا كفايه آراء الأكثرية و نفاذها حتّى بالنسبه إلى الأقلية فقد مرّ بيانه فى المسأله التاسعه، و محصّله أنّ الفرد بدخوله فى الحياه الاجتماعيه قد التزم بكل لوازمها التى منها تغليب الأكثرية على الأقلية عند التزاحم، فالأقلية فى الحقيقه قد التزمت بالتنازل عن فكره نفسها و قبول فكره الأكثرية فى مقام العمل و إن اعتقدت بطلانها ذاتا. ففى الحقيقه وقع الإطباق و الاتفاق على كون فكره الأكثرية مدار العمل، فلا إشكال.

(١) - سورة المائده (٥)، الآية ١.

(٢) - الكافى ١ / ٤٠٥ كتاب الحجّه، باب ما أمر النبى بالنصيحه لأئمه المسلمين، الحديث ٥.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١١٤؛ عبده ١ / ٨٠؛ لح / ٧٩، الخطبه ٣٤.

المسأله الخامسه عشره هل يشترط فى الناخب شرط خاص،

أو يكون الانتخاب حقًا لكل مسلم مميز، بل و غير المسلمين أيضا إذا كانوا فى بلاد المسلمين و فى ذمتهم؟

قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه:

«فصل: فإذا ثبت وجوب الإمامه ففرضها على الكفايه كالجهاد و طلب العلم، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكافه. و إن لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما: أهل الاختيار حتى يختاروا إماما للامه، و الثانى: أهل الإمامه حتى ينتصب أحدهم للإمامه ...

فأما أهل الاختيار فالشروط المعبره فيهم ثلاثه: أحدها: العدالة الجامعه لشروطها، و الثانى: العلم الذى يتوصل به إلى معرفه من يستحق الإمامه على الشروط المعبره فيها، و الثالث: الرأى و الحكمه المؤديان إلى اختيار من هو للإمامه أصلح و بتدبير المصالح أقوم و أعرف. و ليس لمن كان فى بلد الإمام على غيره من أهل البلاد فضل مزيه يقدم بها عليه. و إنما صار من يحضر ببلد الإمام متوليًا لعقد الإمامه عرفا لا شرعا، لسبق علمهم بموته، و لأنّ من يصلح للخلافه فى الأغلب موجودون فى بلده.» «١»

و قال القاضى أبو يعلى الفراء فى الأحكام السلطانيه:

«و هى فرض على الكفايه، مخاطب بها طائفتان من الناس: إحداهما: أهل الاجتهاد (الاختيار. ظ) حتى يختاروا. و الثانى: من يوجد فيه شرائط الإمامه حتى ينتصب أحدهم للإمامه. أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم ثلاثه شروط: أحدها:

(١) - الأحكام السلطانيه / ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٧٨

العداله. و الثانى: العلم الذى يتوصل به إلى معرفه من يستحق الإمامه. و الثالث:

أن يكون من أهل الرأى و التدبير المؤديين إلى اختيار من هو للإمامه أصلح. و ليس لمن كان فى بلد

مزيه على غيره من أهل البلاد يتقدّم بها. وإنّما صار من يختصّ ببلد الامام متولّيًا لعقد الإمامه، لسبق علمه بموته، ولأنّ من يصلح للخلافه في الغالب موجودون في بلده.» (١)

أقول: حيث إن الإمام المنتخب يشترط فيه الفقيهه و العدله و السياسه و نحوها كما مرّ، و حيث إنّ المترقب منه هو تنفيذ قوانين الإسلام و أحكامه و إداره شئون المسلمين على أساس مقرراته العادله لا كيف ما شاء و أراد، فلا محاله قد يقرب في الذهن اشتراط كون الناخب عادلا ملتزما مطلعًا على أحوال الرجال و أوصافهم.

و إلّا فلو كان الأكثر غير مبالين بمقررات الإسلام أو كانوا من البسطاء و الجهّال فلربّما باعوا آراءهم و أصواتهم بمتاع الدنيا و شئونها، أو اغتروا بالدعايات الكاذبه، أو تأثروا بالتهديدات، و أنتج ذلك كلّ انتقال الملك و القدره إلى أهل الجور و الفساد كما نشاهده في أكثر البلاد.

و قد مرّ في المسأله الثامنه الروايات من نهج البلاغه و غيره، الدالّه على كون الشورى و البيعه و الرأى للمهاجرين و الأنصار، أو لأهل المدينه، أو للبدرين، أو لأهل الحجى و الفضل، فراجع.

و هذا كله يدلّ على ما ذكرناه؛ فإن المهاجرين و الأنصار كانوا من أهل الخبره و من أهل الحل و العقد. و أهل المدينه المنوّره و البدريون كانوا مع النّبى «ص» في جميع المواقف و المراحل، فكانوا مطّلعين على سننه و أهدافه و إلّا فليس لمدينه يثرب بما هي هي خصوصيه بلا إشكال. هذا.

و في أعصارنا يمكن حلّ المشكله بأن يحال إلى هيئه المحافظه على الدستور- و هم فقهاء عدول من أهل الخبره- تعيين الواجدين للشروط من المرشحين و إعلامهم

(١)- الأحكام السلطانيه / ١٩.

للأمه فتنخب الأمه واحدا منهم، كما فى دستور إيران بالنسبه إلى رئيس الجمهوريه، أو بأن يتحقق الانتخاب بمرحلتين فتنخب الأمه الخبراء، و الخبراء الإمام، كما فى دستور إيران فى انتخاب القائد و الزعيم. فيندر الاشتباه و الخطأ حينئذ، إذ معرفه أهل كل بلد لفرد خبير من أهل بلدهم و صقعهم أيسر من معرفه المستحق للولايه الكبرى، فتأمل.

و كيف كان فإحاله الانتخاب إلى العامه بلا- تحديد فى البين مع فرض كون الأ-كثر من أهل الأهواء و الأ-جواء أو جهلاء بالمصالح و المفاسد مشكله جدًا. و فى كلام سيد الشهداء- عليه السلام- حينما نزل كربلاء: «الناس عبيد الدنيا، و الدين لعق على ألسنتهم؛ يحوطونه ما درّت معاشهم، فإذا مَحَّصُوا بالبلاء قلّ الدّيانون.» «١»

نعم، لو فرض كون الأكثر أهل عداله و علم و وعى سياسى لم يبق إشكال فى البين، كما لا يخفى. و عليك بمراجعته ما حرّراه فى المسأله الثامنه.

(١)- نفس المهموم / ١١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٠

المسأله السادسه عشره هل يجوز للأمه الكفاح المسلّح و الخروج على الحاكم المتسلّط

اشاره

إذا فقد بعض الشرائط كالعَداله مثلا، أو لا يجوز، أو يفصل بين الشروط المهمه و غيرها، أو بين ما إذا خيف على أساس الإسلام و بيضته و بين غيره، أو بين الأخطاء الجزئيه و الانحرافات الأساسيه؟ و جوه.

و ربما ظهر حكم المسأله إجمالاً ممّا ذكرناه فى الباب الثالث فى فصل الجهاد و فى فصل توجيه الأخبار التى ربّما يدعى ظهورها فى وجوب السكوت و السكون فى عصر الغيبه، و فى الباب الرابع حينما تعرضنا لاشتراط العَداله فى الحاكم «١».

و لكن الأولى أن نتعرض للمسأله هنا بصوره مستقله، و نكتفى فيها ببيان متوسط و نحيل التفصيل إلى

محلّه، فنقول:

قد يظهر من بعض الأخبار و الفتاوى من السنه وجوب الإطاعه و التسليم فى قبال الحاكم و إن كان جائراً فاجراً

، و عدم جواز الخروج عليه. فلنذكر من ذلك بعض النماذج:

١- فروى مسلم فى صحيحه بسنده عن حذيفه بن اليمان، قال: «قلت:

يا رسول الله، إنا كنا بشرّ فجاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شرّ؟

قال: نعم. قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: نعم. قلت: فهل وراء ذلك الخير شرّ؟ قال: نعم. قلت: كيف؟ قال: يكون بعدى أئمه لا يهتدون بهدأى و لا يستنون بسنتى و سيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جثمان إنس. قال: قلت: كيف أصنع

(١)- راجع الفصل ٦ من الباب الرابع.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨١

يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع و تطيع للأمر، و إن ضرب ظهرك و أخذ مالك فاسمع و أطع. «١»

أقول: لو كان هنا إمام عادل حقّ ضرب ظهر رجل مجرم حدّاً أو تعزيراً و أخذ منه الزكاه مثلاً و لو قهرا عليه فإطاعته واجبه قطعاً.

و أما الطواغيت الشياطين الذين لا يهتدون بهدى النبى «ص» فكيف يجب إطاعتهم مع ظلمهم و تعدّيهم؟ و هل لا يكون هذا الأمر مخالفاً لصريح القرآن الكريم الناهى عن إطاعه المسرف المفسد؟ و سيأتى توضيحه.

٢- و روى فيه أيضاً بسنده أنّ سلمه بن يزيد الجعفى سأل رسول الله «ص» فقال: «يا نبى الله، أ رأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقّهم و يمنعونا حقّنا فما تأمرنا؟

فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم سأله فى الثانيه أو فى الثالثه فاجذبه الأشعث بن قيس و قال: «اسمعوا و أطيعوا، فإنّما عليهم ما حملوا و عليكم ما حملتم.» «٢»

و فى روايه أخرى فيه: «فاجذبه الأشعث بن قيس فقال رسول الله «ص»:

اسمعوا و أطيعوا، فإنّما عليهم ما حمّلوا و عليكم ما حمّلتهم.» (٣)

٣- و فيه أيضا عن عباده بن الصامت، قال: «دعانا رسول الله «ص» فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع و الطاعة في منشطنا و مكْرهنا و عسرنا و يسرنا و أثره علينا و أن لا ننازع الأمر أهله. قال: «إلّا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان.» (٤)

قال النووي في شرحه:

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٦، كتاب الإِماره، الباب ١٣، الحديث ١٨٤٧.

(٢)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٤، كتاب الإِماره، الباب ١٢، الحديث ١٨٤٦.

(٣)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٥، كتاب الإِماره، الباب ١٢، في حديث آخر ذيل حديث ١٨٤٦.

(٤)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٠، كتاب الإِماره، الباب ٨، في حديث آخر ذيل حديث ١٨٤٠ (الرقم ٤٢).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٢

«في معظم النسخ بواحا بالواو، و في بعضها براحا، و الباء مفتوحه فيهما و معناهما كفرا ظاهرا.» (١)

٤- و فيه أيضا عن عوف بن مالك، عن رسول الله «ص» قال: «خيار أئمتكم الذين تحبّونهم و يحبّونكم و يصلّون عليكم و تصلّون عليهم. و شرار أئمتكم الذين تبغضونهم و يبغضونكم و تلعنونهم و يلعنونكم. قيل: يا رسول الله، أ فلا نناذبهم بالسيف؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاه. و إذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله و لا تنزعوا يدا من طاعه.» (٢)

٥- و فيه أيضا عن أم سلمه أن رسول الله «ص» قال: «ستكون أمراء فتعرفون و تنكرون. فمن عرف برئ و من أنكر سلم، و لكن من رضى و تابع. قالوا: أ فلا نقاتلهم؟ قال:

لا، ما صلّوا.» (٣)

قيل: إن المراد بقوله: «فمن عرف برئ» أنّ من

عرف المنكر فله طريق إلى البراءة من إثمه و عقوبته بأن يغيّره بيده أو بلسانه أو بقلبه.

و فى روايه أخرى: «فمن كره فقد برئ.» «٤» و عليه فالمعنى واضح.

٦- و فيه أيضا عن ابن عباس، عن رسول الله «ص»، قال: «من كره من أميره شيئا فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شيئا فمات عليه إلا مات ميتة جاهليه.» «٥»

٧- و فيه أيضا عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبى عبد الرحمن و ساده، فقال: إنى لم آتكم لأجلس، أتيتكم لأحدثكم حديثا سمعت

(١)- شرح صحيح مسلم للنووى ٣٤ / ٨ (المطبوع بهامش إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى).

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٨١، كتاب الإمارة، الباب ١٧، الحديث ١٨٥٥.

(٣)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٨٠، كتاب الإمارة، الباب ١٦، الحديث ١٨٥٤.

(٤)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٨١، كتاب الإمارة، الباب ١٦.

(٥)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٧٨، الباب ١٣ من كتاب الإمارة، الحديث ١٨٤٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٣

رسول الله «ص» يقوله، سمعت رسول الله «ص» يقول: «من خلع يدا من طاعه لقي الله يوم القيامة لا حجة له، و من مات و ليس فى عنقه بيعه مات ميتة جاهليه.» «١»

و فى حاشيه الصحيح:

«قال السنوسى: و فى هذا دليل على أن مذهب عبد الله بن عمر كمذهب الأكثرين فى منع القيام على الإمام و خلعه إذا حدث فسقه، أما إذا كان فاسقا قبل عقدها فاتفقوا على أنها لا تنعقد له، لكن إذا انعقدت له تغلبا أو اتفاقا و وقعت كما اتفق ليزيد صار بمنزله

من حدث فسقه بعد انعقادها له، فيمتنع القيام عليه.

و يدلّ على ذلك ذكر ابن عمر الحديث في سياق الإنكار على ابن مطيع في قيامه على يزيد.

و قد احتج من أجاز القيام بخروج الحسين، و ابن الزبير، و أهل المدينة على بنى أميه.

و احتج الأ-كثر على المنع بأنّه الظاهر من الأحاديث كما ترى، و بأن القيام ربما أثار فتنه و قتالا و انتهاك حرم، كما اتفق ذلك في وقعه الحرّه. «٢»

أقول: فاجعه الحرّه من أفجع الحوادث التاريخيه التي سوّدت تاريخ يزيد و بنى أميه بعد فاجعه كربلاء فقد هجم فيها جند يزيد بن معاويه بأمره على مدينه الرسول و مهبط الوحي و فيها صحابه النبي «ص» من المهاجرين و الأنصار و التابعون لهم بإحسان و أهل بيت رسول الله «ص» فقتلوا فيها آلافا من المسلمين و أغاروا عليهم و أباح يزيد المدينه لجنده ثلاثه أيام حتّى روى أنّها ولدت ألف امرأه في واقعه الحره من غير أزواج.

كما هجم جند يزيد على مكّه بالمجانيق و العرادات و هدموا البيت الشريف و أحرقوه. و قد أفرط يزيد في سفك الدماء و شرب المسكرات و الفسق و الفجور.

و عبد الله بن مطيع كان ممن ثار على يزيد لذلك، فأنكر ذلك عليه عبد الله بن

(١) - صحيح مسلم ٣ / ١٤٧٨، الباب ١٣ من كتاب الإماره، الحديث ١٨٥١.

(٢) - حاشيه الصحيح ٦ / ٢٢ (المجلد الثاني)، باب الأمر بلزوم الجماعه (من طبعه أخرى بمصر).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٤

عمر و خطّاه. و تخطّته له في الحقيقه تخطّته لقرّه عين الرسول السبط الشهيد أيضا في قيامه و ثورته.

ثم لو صحّ ما حدثه ابن عمر من لزوم كون البيعه

فى العنق فما هو عذره و عذر أمثاله فى التخلّف عن بيعه أمير المؤمنين «ع»؟!«

و أعجب من ذلك التخلّف عن بيعه مظهر الزهد و التقوى و باب علم النبى «ص»، و البيعه لمثل حجاج سفّاك الدماء بمسّ رجله كما فى ابن أبى الحديد «١».

كما أن من أظهر مظالم التاريخ تخطئه الخروج على مثل يزيد من جانب، و تبرير عمل الخارجين على أمير المؤمنين أخى رسول الله «ص» مع بيعه المهاجرين و الأنصار له من جانب آخر مع ما ترتب على خروجهم من إهدار دماء المسلمين فى الجمل و صفين. و كيف لم يمسّ هذا الخروج قداسه الخارجين و كرامتهم! هذا.

٨- و فى كتاب الخراج لأبى يوسف القاضى، عن الحسن البصرى، قال رسول الله «ص»: «لا تسبوا الولاه، فإنهم إن أحسنوا كان لهم الأجر و عليكم الشكر و إن أساءوا فعليهم الوزر و عليكم الصبر، و إنّما هم نعمة ينتقم الله بهم ممن يشاء فلا تستقبلوا نعمة الله بالحمية و الغضب و استقبلوها بالاستكانة و التضرع.» «٢»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه؛ ج ١، ص: ٥٨٤

٩- و فى سنن أبى داود، عن أبى هريره، قال رسول الله «ص»: «الجهاد واجب عليكم مع كلّ أمير برّا كان أو فاجرا، و الصلاه واجبه عليكم خلف كلّ مسلم برّا كان أو فاجرا و إن عمل الكبائر.» «٣»

إلى غير ذلك من الروايات الظاهره فى وجوب التسليم لحكام الجور و عدم جواز الخروج عليهم.

و هذه الروايات تشبه بوجه الأخبار المستفيضه الوارده بطرقنا المذكوره فى الباب

(٢) - كتاب الخراج لأبي يوسف / ١٠.

(٣) - سنن أبي داود ١٧ / ٢، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمه الجور.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٥

الثالث عشر من جهاد الوسائل و الباب الثاني عشر من جهاد المستدرک المستدلّ بها على وجوب السكوت و السكون في عصر الغيبه، و قد ذكرنا المراد منها بالتفصيل في الفصل الرابع من الباب الثالث من هذا الكتاب، فراجع.

نعم، ظاهر هذه الأخبار الوارده بطرقنا- لو سلم ظهورها- ليس إلّا عدم جواز التحرك و الخروج ضدّ الطواغيت. و أمّا الأخبار الوارده من طرق السنه فظاهر كثير منها وجوب الإطاعه و التسليم أيضا في قبّالهم. هذا.

١٠- و في شرح النووي لصحيح مسلم في ذيل ما مرّ من روايه عباده بن الصامت، قال:

«و معنى الحديث: لا- تنازعوا ولاه الأُمور في ولايتهم و لا- تعترضوا عليهم إلّا أن تروا منهم منكرًا محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم و قولوا بالحق حيث ما كنتم، و أمّا الخروج عليهم و قتالهم فحرام بإجماع المسلمين و إن كانوا فسقه ظالمين. و قد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، و أجمع أهل السنه أنّه لا ينعزل السلطان بالفسق.

و أمّا الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنّه ينعزل و حكى عن المعتزله أيضا فغلط من قائله مخالف للإجماع.

قال العلماء: و سبب عدم انعزاله و تحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن و إراقه الدماء و فساد ذات البين فتكون المفسده في عزله أكثر منها في بقائه ...

فلو طرأ على الخليفه فسق قال بعضهم: يجب خلعه إلّا أن يترتب عليه فتنه و حرب، و قال

جماهير أهل السنه من الفقهاء و المحدثين و المتكلمين: لا ينزل بالفسق و الظلم و تعطيل الحقوق و لا يخلع و لا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه و تخويله للأحاديث الواردة فى ذلك.» (١)

١١- و حكى العلامة الأمينى - طاب ثراه - فى الغدير عن الباقلانى فى التمهيد أنه قال:

(١)- شرح صحيح مسلم للنوى ٨ / ٣٤، (المطبوع بهامش إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٦

«قال الجمهور من أهل الإثبات و أصحاب الحديث: لا ينخلع الإمام بفسقه و ظلمه بغصب الأموال، و ضرب الأبخار، و تناول النفوس المحرّمه، و تضييع الحقوق و تعطيل الحدود، و لا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه و تخويله و ترك طاعته فى شىء مما يدعو إليه من معاصى الله. و احتجوا فى ذلك بأخبار كثيره متظافره عن النبى «ص» و عن الصحابه فى وجوب طاعه الأئمه و إن جاروا و استأثروا بالأموال.» (١)

١٢- و قال القاضى أبو يعلى الفراء الحنبلى فى الأحكام السلطانيه:

«و قد روى عن الإمام أحمد ألفاظ تقتضى إسقاط اعتبار العداله و العلم و الفضل فقال- فى روايه عبدوس بن مالك القطان:- «و من غلبهم بالسيف حتى صار خليفه و سمى أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يبيت و لا يراه إماما عليه، بَرَا كان أو فاجرا، فهو أمير المؤمنين.» و قال أيضا فى روايه المروزى: «فإن كان أميرا يعرف بشرب المسكر و الغلول يغزو معه، إنما ذاك له فى نفسه.» (٢)

١٣- و قال فيه أيضا:

«و إذا وجدت هذه الصفات حاله العقد ثم عدت بعد العقد نظرت فإن كان جرحا فى عدالته و هو

الفسق، فإنه لا- يمنع من استدامه الإمامه، سواء كان متعلقا بأفعال الجوارح و هو ارتكاب المحظورات و إقدامه على المنكرات
اتباعا لشهوته أو كان متعلقا بالاعتقاد و هو المتأول لشبهه تعرض يذهب فيها إلى خلاف الحق.» (٣)

١٤- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى حكاية عن أحمد:

«فإن كان القائد يعرف بشرب الخمر و الغلول يغزى معه، إنما ذلك فى نفسه.

و يروى عن النبى «ص»: إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر.» (٤)

(١)- الغدير ٧/ ١٣٧، عن التمهيد/ ١٨٦.

(٢)- الأحكام السلطانية / ٢٠.

(٣)- الأحكام السلطانية / ٢٠.

(٤)- المغنى لابن قدامه ١٠ / ٣٧١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٧

١٥- و فى العقد الفريد:

«قالوا: إذا زادك السلطان إكراما فزده إعظاما، و إذا جعلك عبدا فاجعله ربّا.» (١)

فهذه نماذج من الروايات و الفتاوى المحكيه عن السنه الظاهره فى عدم جواز الخروج على الوالى إذا صار فاسقا أو جائرا بل
يجب التسليم له و إطاعته و الصبر عليه. و قد رأيت بعضهم أنه ادعى الإجماع على ذلك.

١٦- نعم، حكى أبو بكر الجصاص الحنفى فى أحكام القرآن مخالفه أبى حنيفه لما ذكر فقال نقلا عنه:

«كان مذهبه مشهورا فى قتال الظلمه و ائمه الجور، و لذلك قال الأوزاعى: احتملنا أبا حنيفه على كل شىء حتى جاءنا بالسيف،
يعنى قتال الظلمه، فلم نحتمله.

و كان من قوله: و جوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فرض بالقول، فإن لم يؤتمر له فبالسيف على ما روى عن النبى
«ص».

و سأله إبراهيم الصائغ- و كان من فقهاء أهل خراسان و رواه الأخبار و نساكهم- عن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، فقال:
هو فرض و حدّثه بحديث عن عكرمه، عن ابن عباس أن النبى «ص»

قال: «أفضل الشهداء حمزه بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف و نهاه عن المنكر فقتل.»

فرجع إبراهيم إلى مرو وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره و نهاه و أنكر عليه ظلمه و سفكه الدماء بغير حق فاحتمله مرارا ثم قتله.

و قضيتته في أمر زيد بن علي مشهوره و في حمله المال إليه و فتياه الناس سرًا في وجوب نصرته و القتال معه و كذلك أمره مع محمد و إبراهيم ابني عبد الله بن الحسن.

و قال لأبي إسحاق الفزاري حين قال له: لم أشرت على أخي بالخروج مع إبراهيم حتى قتل؟ قال: مخرج أخيك أحب إلي من مخرجك، و كان أبو إسحاق قد خرج إلى البصرة. و هذا إنما انكره عليه اغمار أصحاب الحديث الذين بهم فقد الأمر

(١) - العقد الفريد ١ / ١٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٥٨٨

بالمعروف و النهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أمور الإسلام.» (١)

أقول: الظاهر أن مراده بأصحاب الحديث: الحنابلة الآخذون بظواهر ما مرّ من الأخبار.

١٧- و قال أبو الحسن الماوردي في الأحكام السلطانية:

«و الذي يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامه شيئان: أحدهما: جرح في عدالته، و الثاني: نقص في بدنه. فأما الجرح في عدالته و هو الفسق فهو على ضربين:

أحدهما: ما تابع فيه الشهوه. و الثاني: ما تعلق فيه بشبهه.

فأما الأوّل منهما فمتعلق بأفعال الجوارح و هو ارتكابه للمحظورات و إقدامه على المنكرات تحكيما للشهوه و انقيادا للهوى؛ فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامه و من استدامتها، فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها، فلو عاد إلى العدالة لم يعد إلى الإمامه إلّا بعقد جديد.

و قال بعض المتكلمين: يعود إلى الإمامه بعوده إلى العداله من غير أن يستأنف له عقد و لا بيعه، لعموم ولايته و لحوق المشقه فى استيناف بيعته.

و أما الثانى منهما فمتعلق بالاعتقاد المتأول بشبهه تعترض فيتأول لها خلاف الحق.

فقد اختلف العلماء فيها، فذهب فريق منهم إلى أنها تمنع من انعقاد الإمامه و من استدامتها و يخرج بحدوثه منها، لأنه لما استوى حكم الكفر بتأويل و غير تأويل و جب أن يستوى حال الفسق بتأويل و غير تأويل. و قال كثير من علماء البصره: إنه لا يمنع من انعقاد الإمامه و لا يخرج به منها، كما لا يمنع من ولايه القضاء و جواز الشهاده. «٢»

١٨- و قال أبو محمد ابن حزم الأندلسى - بعد ما صار بصدد توجيه الروايات التى مرّت:

«و الواجب إن وقع شىء من الجور و إن قل أن يكلم الإمام فى ذلك و يمنع منه،

(١) - أحكام القرآن للجصاص ١ / ٨١.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ١٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٨٩

فإن امتنع و راجع الحق و أذعن للقود من البشره أو من الأعضاء، و لإقامه حدّ الزنا و القذف و الخمر عليه فلا سبيل إلى خلعه و هو إمام كما كان، لا يحلّ خلعه. فان امتنع من إنفاذ شىء من هذه الواجبات عليه و لم يراجع و جب خلعه و إقامه غيره ممّن يقوم بالحق، لقوله - تعالى -: «تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَىٰ وَ لَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ.» «١» و لا يجوز تضييع شىء من واجبات الشرائع. «٢»

١٩- و فى شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد المعتزلى فى شرح قول أمير المؤمنين «ع»: «لا تقاتلوا الخوارج بعدى» قال:

«و عند أصحابنا أن الخروج

على أئمة الجور واجب، و عند أصحابنا أيضا أنّ الفاسق المتغلب بغير شبهه يعتمد عليها لا يجوز أن ينصر على من يخرج عليه ممن ينتمى إلى الدين و يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر، بل يجب أن ينصر الخارجون عليه و إن كانوا ضالّين فى عقيدته اعتقدوها بشبهه دينيه دخلت عليهم، لأنهم أعدل منه و أقرب إلى الحق. و لا ريب فى تلزم الخوارج بالدين، كما لا ريب فى أن معاويه لم يظهر عنه مثل ذلك.» (٣)

٢٠- و عن شرح المقاصد لإمام الحرمين:

«إن الإمام إذا جار و ظهر ظلمه و غشّه، و لم يرفعوا لزاجر عن سوء صنيعه فلأهل الحلّ و العقد التواطؤ على ردعه و لو بشهر السلاح و نصب الحروب.» (٤)

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ٢.

(٢)- الفصل فى الملل و الأهواء و النحل ١٧٥ / ٤.

(٣)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٧٨ / ٥.

(٤)- نظام الحكم و الإدارة فى الإسلام لباقر شريف القرشى / ٥٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٠

البحث فى أمرين

إشاره

و كيف كان فهناك أمران يجب البحث فىهما إجمالاً:

الأول: أنّه لا يجوز إطاعه الجائر الفاسق فى فسقه و جوره.

الثانى: أنّه هل يجوز القيام و الكفاح المسلّح ضده أم لا؟

أما الأمر الأول [إنه لا يجوز إطاعه الجائر الفاسق فى فسقه و جوره]

فنقول: إن الحاكم الفاسق الجائر لا يجب بل لا يجوز إطاعته فيما أمر به من الجور و المعصيه. و الظاهر عدم الإشكال فى ذلك. و يكفيك:

١- قوله- تعالى:- «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا.» (١) فتأمل.

٢- وقوله- تعالى:- «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ.» (٢)

٣- وقوله- تعالى- في اعتذار أهل النار: «وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا.» (٣)

الى غير ذلك من الآيات التي مرّت في الباب السابق.

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ١١٥.

(٢)- سورة الشعراء (٢٦)، الآية ١٥١ و ١٥٢.

(٣)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٥٩١

٤- و في نهج البلاغه: «لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق.» (١)

٥- و عن الفقيه، قال: و من ألقاظ رسول الله «ص»: «لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق.» (٢)

٦- و عن العيون بسنده عن الرضا، عن آبائه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»:

«من أرضى سلطانا بما أسخط الله خرج من دين الله.» (٣)

٧- و في الوسائل عن أبي جعفر «ع» في قول الله- تعالى:- «اتَّخِذُوا أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، قال: «و الله ما صلّوا لهم ولا صاموا و لكن أطاعوهم في معصية الله.» (٤)

٨- و في صحيح مسلم بسنده عن ابن عمر، عن النبي «ص» أنه قال: «على

المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره، إلّا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة.» (٥)

٩- وفيه أيضا بسنده عن عليّ «ع»: «إنّ رسول الله «ص» بعث جيشا وأمر عليهم رجلا فأوقد نارا وقال: ادخلوها فأراد ناس أن يدخلوها وقال الآخرون: إنّنا قد فررنا منها. فذكر ذلك لرسول الله «ص» فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة، وقال للآخرين قولا حسنا، وقال: لا طاعة في معصية الله، إنّما الطاعة في المعروف.» (٦)

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١١٦٧؛ عبده ٣ / ١٩٣؛ لح / ٥٠٠، الحكمة ١٦٥.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٢٢، الباب ١١ من أبواب الأمر والنهي و... الحديث ٧.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٢٢، الباب ١١ من أبواب الأمر والنهي و... الحديث ٩.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٩٦، الباب ١٠ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٥.

(٥)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩، كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٣٩. وروى نحوه البخاري أيضا ٤ / ٢٣٤، كتاب الأحكام.

(٦)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩، كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٤٠، ونحوه رواه أخرى عنه «ع».

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ١، ص: ٥٩٢

١٠- وفي كنز العمال عن أحمد عن أنس، قال: «لا طاعة لمن لم يطع الله.» (١)

إلى غير ذلك من الأخبار المتظافره، فراجع.

و أمّا ما دلّ على وجوب إطاعه أولى الأمر فإنّما يدلّ على وجوب الإطاعه والتسليم لمن يكون له ولاية الأمر وحقّ الأمر، و الجائر الفاسق ليس وليّا للأمر بمقتضى ما مرّ من الأدلّه على شرائط الوالى، و ليس لأحد حقّ الأمر فيما نهى الله عنه، فتدبر.

أما ما على أفواه بعض أعوان الظلمه من أن المأمور معذور فاعتذار شيطاني لا أساس له لا في الكتاب و السنه، و لا في العقل و الفطره.

(١) - كنز العمال ٦/ ٦٧، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٨٧٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٣

الأمر الثاني [هل يجوز القيام و الكفاح المسلح ضد الحاكم الجائر أم لا]

إشاره

إن الحاكم إذا صدرت عنه معصيه أو صار جائرا بعد ما كانت حكومته مشروعته في بادئ الأمر فالظاهر أنه لا يمكن القول بانعزاله عن الولاية قهرا، أو بجواز الخروج عليه بمجرد صدور معصيه جزئيه أو ظلم منه في مورد خاص أو صدور أمر منه بهما مع بقاء النظام على ما كان عليه من كونه على أساس موازين الإسلام.

و هذا من غير فرق بين أن تكون المعصيه الجزئيه في محاوراته و أموره الشخصيه أو في تكاليفه بالنسبه إلى المجتمع، و من غير فرق في ذلك بين الوالي الأعظم المنتخب و بين الوزراء و المدراء و الأمراء و العمال المنصوبين من قبله.

بداهه أن الحكام غير المعصومين يكثر منهم صدور الهفوات و الأخطاء و المزالتق و لا سيما من العمال المنصوبين من قبل الوالي الأعظم، و ربما يكون لبعضهم اعتذار أو تأويل أو اختلاف في الفتوى أو في تشخيص الموضوع.

فالحكم بالانعزال القهري أو الخروج عليهم، بل العصيان و التخلف عن أوامرهم المشروعه بلا ضابطه معينه يكون مخلا بنظام المسلمين و وحدتهم و يوجب الفوضى و الهرج و المرج و إراقه الدماء و إثارة الفتن في كل صقع و ناحيه في كل يوم بل في كل ساعه، و لا سيما بالنسبه إلى الأمراء و العمال لكثرتهم و كثره المزالتق فيهم.

بل يمكن الخدشه في صدق عنوان الفاسق أو

الجائر أو الظالم على هذا الشخص، إذ المتبادر من هذه العناوين هو الوصف الثبوتى و الملكة، لا صدور المبدأ و لو دفعه ما، فتأمل. بل ربما يصح إطلاق العادل عليه أيضا بناء على كونه عبارة عن الملكة.

فالظاهر فى هذه الموارد بقاء المنصب المفوض إليه و وجوب النصح و الإرشاد و وجوب إطاعتهم فيما يرتبط بشؤون الأمة من التكاليف و إن لم تجز إطاعتهم فى الجور

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٤

و المعصيه، كما مرّ.

و بالجملة، التخلفات عن الموازين الشرعيه مختلفه؛ فقد يكون التخلف جزئيا فى مورد خاص، و قد يكون انحرافا أساسيا.

و الظاهر أنه يجرى فى المسأله، المراتب المذكوره فى باب النهى عن المنكر من الإنكار بالقلب و باللسان ثم باليد بمراتبها بقدر الإمكان إلى أن تصل النوبه فى النهايه إلى الخروج و القيام بالسيف بل المسأله من مصاديق الباب بمفهومه الواسع.

و فى الحديث أنه قيل لرسول الله «ص»: «أبى الجهاد أحبّ إلى الله - عزّ و جلّ -؟» فقال «ص»: «كلمه حق تقال لإمام جائر.» «١»

و عن رسول الله «ص» أنه قال: «الدين النصيحه.» قلنا: لمن؟ قال: «لله و لكتابه و لرسوله و لأئمه المسلمين و عامّتهم.» «٢»

و الحاصل أنه إذا أخطأ الحاكم خطأ جزئيا أو عصى معصيه جزئيه لا تمسّ أصول الشريعه و مصالح الإسلام و المسلمين بل كان أساس عمله و حكمه الكتاب و السنه فلا يجب بل لا يجوز الخروج عليه و لا يحكم بانعزاله أيضا، و إنما يجب الإرشاد و النصح مع احتمال الإصرار. نعم، فى الوزراء و المدراء و العمال يجوز للوالى الأعظم عزلهم إذا رآه صلاحا.

و أما إذا انحرف الحاكم انحرافا أساسيا عن موازين

الإسلام والعدالة و صار متهتكاً و جعل أساس حكمه الاستبداد و الهوى، و جعل مال الله دولا و عباده خولا، أو صار عميلا للاستعمار و منقذا لأهواء الكفرة و الأجانب و تغلبوا من هذا الطريق على سياسه المسلمين و ثقافتهم و اقتصادهم، و لم يرتدع هو بالنصح و التذكير بل لم يزد ذلك إلما عتوا و استكبارا- و إن فرض أنه يظهر الإسلام باللسان بل و يتعبد ببعض المراسيم الظاهريه من الصلاه و الحج و الشعارات الإسلاميه، كما تراه و نراه في أكثر الملوكة و الرؤساء في بلاد المسلمين في أعصارنا- ففي الوزراء و الأمراء و العمال يرفع

(١)- مسند أحمد ٥ / ٢٥١.

(٢)- صحيح مسلم ١ / ٧٤، كتاب الإيمان، الباب ٢٣، الحديث ٥٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٥

أمرهم إلى الوالى الذى نصبهم حتى يكون هو الذى يعزلهم إن رآه صلاحا. و فى الوالى الأعظم يجوز بل يجب السعى فى خلعه و رفع يده و لو بالكفاح المسلح مع حفظ المراتب، و لكن يجب إعداد الأسباب: من إيجاد الوعى السياسى فى الأمة و تشكيل الفئات و الأحزاب و الجمعيات و اللجان و تهيه القوى و المعدّات خفيه أو علنا حسب اقتضاء الشرائط و الظروف. فإن حصل المقصود بالتكتل و المظاهرات فهو، و إلما فبالكفاح المسلح. فتجب رعايه المراتب و الأخذ بالأقل ضررا و الأكثر نفعا إلى أن يحصل النصر و الظفر. بل الظاهر أنه ينزل قهرا و إن لم تقدر الأمة على خلعه؛ فليست حكومته حينئذ حكومه مشروعته.

و يدل على جواز ما ذكر بل وجوبه أمور:

الأول: آيات شريفه من الكتاب العزيز و روايات مستفيضه

اشاره

يستفاد منها ذلك و لو بالملازمه.

[الآيات]

١- كقوله - تعالى -: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ.» «١»

دلّ على أنّ الظالم لا ينال الإمامه التى هى عهد الله. و إطلاق الآيه يشمل الحدوث و البقاء معا.

٢- و قوله: «وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ.» «٢»

و حيث لا محيص عن الدوله و الحكومه لما مرّ من الأدله، و لا يجوز تصدى الظالم لها

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ١٢٤.

(٢) - سورة الهود (١١)، الآيه ١١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٦

و لا الركون إليه بمقتضى الآيتين الشريفتين فلا محاله يجب نفيه و خلعه مع قدره حتى تخلفه الحكومه العادله الصالحه.

٣- و قوله - تعالى - فى قصه طالوت و داود: «فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ. وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ.» (١)

يظهر من الآيه الشريفه أنّ الله - تعالى - بفضله على العالمين يسلط أهل الصلاح أمثال داود و طالوت على من يفسد فى الأرض ليقطعوا جذور الفساد. و لا يختص هذا بزمان دون زمان أو بلد دون بلد؛ فإنّ فضله عامّ للعالمين جميعا إلى يوم القيام.

٤- و قوله: «وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَيَّجَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا، وَلَيُنْصِرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ* الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ لِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ.» (٢)

يظهر من الآيه الشريفه أنّ الله - تعالى - يبغض الفساد و هدم المساجد و المعابد، و

يحب أن يقوم أهل الصلاح الذين إن تمكّنوا في الأرض و صاروا حكاماً فيها أقاموا فرائض الله - تعالى - يقوموا فينصروا الله - تعالى - بدفع أهل الفساد و حفظ المعابد و إقامة دعائم الدين و فرائضه. و لا يخفى أن دفع أهل الفساد ربّما لا يتحقق إلا بالكفاح المسلّح.

٥- و قوله - تعالى - : «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ، إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ.» «٣»

يستفاد من الآيه الشريفه أنّ من الأهداف في إرسال الرسل و إنزال الكتب

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٥١.

(٢) - سورة الحج (٢٢)، الآيه ٤٠ و ٤١.

(٣) - سورة الحديد (٥٧)، الآيه ٢٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٧

قيام الناس بالقسط، و أن الله - تعالى - أنزل الحديد ضمانه لإجراء ذلك، فيجب تحقيقه و لو بالكفاح المسلّح، و يكون هذا القيام و الكفاح نصراً لله - تعالى - و لرسله، فتدبّر في الآيه الشريفه و غيرها.

٦- و قوله - تعالى - : «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا.» «١»

يظهر من الآيه وجوب الكفر بالطاغوت و حرمة التحاكم إليه، و إذا حرم التحاكم إليه فلا محاله و جب إسقاطه من عرش القدره حتّى تخلفه حكومه صالحه عادله، إذ لا محيص عن وجود الحكم و الحاكم قطعاً.

٧- و قوله: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ.» «٢»

٨- و قوله: «وَلَا تُطِيعُوا مَنْ أَغْفَلُوا»

قَلْبُهُ عَنِ ذِكْرِنَا وَ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَ كَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا. « (٣)»

٩- و قوله حكاية عن أهل النار: «وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَ كُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا. « (٤)»

١٠- و قوله: «فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَ لَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا. « (٥)»

إلى غير ذلك من الآيات الناهية عن إطاعة أهل الإثم و الفساد. هذا.

[الروايات]

١١- و فى الخصال بسنده عن عليّ «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: يا عليّ، أربعه من قواصم الظهر: إمام يعصى الله و يطاع أمره
... « (٦)»

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ٦٠.

(٢)- سورة الشعراء (٢٦)، الآية ١٥١ و ١٥٢.

(٣)- سورة الكهف (١٨)، الآية ٢٨.

(٤)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦٧.

(٥)- سورة الإنسان (٧٦)، الآية ٢٤.

(٦)- الخصال ١ / ٢٠٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٥٩٨

١٢- و فى الخطبه القاصعه من نهج البلاغه: «ألا فالحذر الحذر من طاعه ساداتكم و كبرائكم! الذين تكبروا عن حسيهم و ترفعوا فوق نسبهم و ألقوا الهجينه على ربهم، و جاحدوا الله على ما صنع بهم، مكابره لقضائه و مغالبه لآلائه. فإنهم قواعد أساس العصبية و دعائم أركان الفتنة و سيوف اعتراء الجاهليه. فاتقوا الله و لا تكونوا النعمه عليكم أضدادا و لا لفضله عندكم حسادا، و لا تطيعوا الأديعاء الذين شربتم بصفوكم كدرهم، و خلطتم بصحتكم مرضهم، و أدخلتم فى حقكم باطلهم، و هم أساس الفسوق و أحلاس العقوق، اتخذهم إبليس مطايا ضلال و جندا بهم يصول على الناس و تراجعهم ينطق على ألسنتهم استراقا لعقولكم و دخولا فى عيونكم و نثنا فى أسماعكم.» (١)

فتأمل فى هذا الحديث الشريف، و انظر كيف ينطبق مضامينه على الرؤساء الطغاه الحاكمين فى أعصارنا. و كيف يصول بهم

و حیث لا- تجوز إطاعتهم- و المفروض أنّ الحکومه ممّا لا- محیص عنها و لا تتمّ هی إلّا بالإطاعه و التسلیم- فلا محاله یجب إسقاط الحکومه المسرفه الفاسده لتخلفها الحکومه العادله الصالحه المفترض طاعتها. و إسقاطها من عرش القدره لا یتحقق غالباً إلّا بالكفاح المسلح.

فإن قلت: لعلّ النهی فی الآیات و الروایات متوجّه إلى إطاعه أهل الإثم و الفساد فی خصوص ما أمروا به من الإثم، و قد مرّ حکمها فی الأمر الأوّل، فلا ینافی ذلك بقاء حکومتهم و وجوب طاعتهم فی الشؤون الاجتماعیّه التي یتوقّف علیها حفظ النظام.

قلت: ظاهر الآیات و الروایات حرمة طاعتهم بنحو الإطلاق فی کلّ ما أمروا به.

و أنت ترى أنّ أهل الفساد و التزویر کثیراً ما یتستفیدون حتی من الأمور العبادیه و مظاهر الشرع المبین استفاده سیاسیه شیطانیه، و ربّما أحکموا بذلك قواعد ملکهم لیکثروا فیها الفساد. فلا تستغرب أن ینهى الشارع عن إطاعتهم بالکلیه حتّى فی الأمور التي تكون صلاحاً بالذات حذراً من استحکام دولتهم و حکومتهم بذلك،

(۱)- نهج البلاغه، فیض / ۷۸۵؛ عبده ۲ / ۱۶۶؛ لح / ۲۸۹، الخطبه ۱۹۲.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۱، ص: ۵۹۹

فتدبر فإن فی دلاله بعض ما ذکر علی المقصود نوع خفاء.

الثانی: إن الحکومه الإسلامیه إنّما شرعت لتنفيذ أحكام الإسلام و إقامة العدل فی الأمّه

، كما یشهد بذلك صحیحه زراره عن أبی جعفر «ع». فإنّه بعد ما حکم ببناء الإسلام علی خمس و سئل «ع» عن أفضلها قال: «الولایه أفضل، لأنها مفتاحهنّ و الوالی هو الدلیل علیهن.» «۱»

و فی روایه المحکم و المتشابهه عن أمير المؤمنین «ع»: «أولها الصلاه ثمّ الزکاه ثمّ الصیام ثمّ الحج ثمّ الولایه، و هی خاتمتها و الحافظه لجميع الفرائض و السنن.» «۲»

و فی روایه العیون و

العلل جعل الرضا «ع» علّه جعل الإمام المنع عن الفساد وإقامه الحدود والأحكام وأنه لو لم يجعل لهم إماما لدرست المله و ذهب الدين و غيرت السنن و الأحكام، و لزيد فيه المبتدعون و نقص منه الملحدون و شبهوا ذلك على المسلمين. «٣»

و فى خبر عبد العزيز بن مسلم: «إنّ الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين. إنّ الإمامه أسّ الإسلام النامى و فرعه السامى. بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد و توفير الفىء و الصدقات و إمضاء الحدود و الأحكام و منع الثغور و الأطراف.

الحديث. «٤»

إلى غير ذلك من الروايات الداله على الغرض من الإمامه و الحكومه الحقّه،

(١) - الكافى ١٨ / ٢، باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان و الكفر، الحديث ٥.

(٢) - راجع الدليل الثامن مما ذكرناه دليلا لضروره الحكومه.

(٣) - راجع الدليل الثالث من أدله ضروره الحكومه.

(٤) - الكافى ٢٠٠ / ١، باب نادر جامع فى فضل الإمام و صفاته من كتاب الحجّه، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٠

و سيجىء بعضها فى أوائل الباب السادس.

و على هذا فإذا انحرفت الحكومه عن المسير المقرر لها و لم يترتب عليها الآثار المترقبه منها كان حفظها و بقاؤها و وجوب الإطاعه و التسليم لها ناقضا للغرض المطلوب، فيجب إسقاطها و تعيين حاكم صالح لئلا يتعطل الإسلام و حدوده.

الثالث: ما دلّ من الآيات و الروايات من طرق الفريقين على وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

بمفهوما الواسع، أعنى السعى فى إشاعه المعروف و بسطه و قطع جذور المنكر و الفساد مهما أمكن.

فإذا انحرف الحاكم عن مسير الحقّ و العدالة و أشاع البدع و المنكرات بجنوده و قدرته - و الناس على دين ملوكهم بالطبع - فلا محاله يجب على

المسلمين مواصلة العمل لتحقيق أهداف الأنبياء والمرسلين من السعى في بسط المعروف و رفع المنكرات و دفعها مع قدره و الإمكان، و لكن مع رعايه المراتب؛ فإذا لم يؤثّر النصح و الإرشاد و التهديد و الوعيد فلا- محاله تصل النوبه إلى المظاهرات الجماعية، ثم القيام و الكفاح المسلح، قطعاً لمادّه الفساد. نعم، يجب أن يكون القيام و الكفاح تحت نظام صحيح و قياده رجل عالم عادل يقود الثّوار، كيلا يلزم الهرج و المرج.

١- ففي خبر جابر، عن أبي جعفر «ع»: «فأنكروا بقلوبكم و ألفظوا بألسنتكم و صكّوا بها جباههم و لا تخافوا في الله لومه لائم.»
«١»

٢- و في خبر يحيى الطويل، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «ما جعل الله بسط اللسان و كفّ اليد، و لكن جعلهما يبسطان معا و يكفان معا.» «٢»

(١)- الوسائل ١١/٤٠٣، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي و ...، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١/٤٠٤، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي و ...، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠١

٣- و روى الصدوق بإسناده عن مسعده بن صدقه، عن جعفر بن محمد «ع» قال: «قال أمير المؤمنين «ع»: «إن الله لا يعذب العامّة بذنب الخاصّه إذا عملت الخاصّه بالمنكر سرّاً من غير أن تعلم العامّة، فإذا عملت الخاصّه بالمنكر جهاراً فلم تغيّر ذلك العامّة استوجب الفريقان العقوبه من الله- عزّ و جلّ-». قال: و قال رسول الله «ص»: «إنّ المعصيه إذا عمل بها العبد سرّاً لم يضّرّ إلّا عاملها، فإذا عمل بها علانيه و لم يغيّر عليه أضرتّ بالعامّه.» قال جعفر بن محمد «ع»: «و ذلك أنّه يذلّ بعمله دين

اللّٰه و يقتدى به أهل عداوه اللّٰه. «١»

٤- و فى مرفوعه محمد بن سنان، عن أبى عبد اللّٰه «ع»، قال: «ما أقرّ قوم بالمنكر بين أظهرهم لا يغيّرونه إلّا أو شك أن يعتمهم اللّٰه بعقاب من عنده.» «٢»

٥- و فى مسند أحمد بسنده عن رسول اللّٰه «ص» يقول: «إنّ اللّٰه- عزّ و جلّ- لا يعذب العامّة بعمل الخاصّه حتّى يروا المنكر بين ظهرانيهم و هم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه، فإذا فعلوا ذلك عذب اللّٰه الخاصّه و العامّة.» «٣»

٦- و عن الطبرى فى تاريخه، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، قال: إني سمعت عليّ «ع» يقول- يوم لقينا أهل الشام: «أيّها المؤمنون، إنّه من رأى عدوانا يعمل به و منكرًا يدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم و برئ. و من أنكره بلسانه فقد أجر، و هو أفضل من صاحبه. و من أنكره بالسيف لتكون كلمه اللّٰه العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى و قام على الطريق و نور فى قلبه اليقين.» «٤»

٧- و فى نهج البلاغه: «و لعمرى ما علىّ من قتال من خالف الحقّ و خابط الغيّ من ادهان و لا إيّهان، فاتّقوا اللّٰه عباد اللّٰه و امضوا فى الذى نهجه لكم، و قوموا بما عصبه بكم فعلىّ ضامن

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٧، الباب ٤ من أبواب الأمر و النهى و ... الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٨، الباب ٤ من أبواب الأمر و النهى و ... الحديث ٣.

(٣)- مسند أحمد ٤ / ١٩٢.

(٤)- الوسائل ١١ / ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى و ... الحديث ٨. و رواه أيضا فى نهج البلاغه، فيض / ١٢٦٢؛ عبده ٣ / ٢٤٣؛ لح / ٥٤١، الحكمه

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٢

لفلجكم آجلا إن لم تمنحوه عاجلا.» (١)

و أمير المؤمنين «ع»: إمام المتقين و أسوه المؤمنين، و إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به فيجب التأسي بهداه.

٨- و في الوسائل بسنده، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «الخير كله في السيف و تحت ظلّ السيف، و لا يقيم الناس إلّا السيف، و السيوف مقاليد الجنّه و النار.» (٢)

٩- و في صحيح مسلم بسنده، عن رسول الله «ص»: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فقلبه و ذلك أضعف الإيمان.» (٣)

١٠- و فيه أيضا بسنده، عن جابر بن عبد الله، يقول: سمعت رسول الله «ص» يقول: «لا تزال طائفه من أمتي يقاتلون على الحقّ ظاهرين إلى يوم القيامة.» (٤)

١١- و فيه أيضا بسنده، عن جابر بن سمرة، عن النبي «ص» أنّه قال: «لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابه من المسلمين حتّى تقوم الساعة.» (٥)

١٢- و في سنن أبي داود بسنده، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله «ص»: «إنّ أول ما دخل النقص على بني إسرائيل كان الرجل يلقي الرجل فيقول:

يا هذا، اتق الله ودع ما تصنع فإنّه لا يحلّ لك، ثمّ يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله و شريبه و قعيده. فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض.» ثمّ قال: «لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود و عيسى بن مريم إلى قوله: فاسقون.» ثمّ قال: «كلّا و الله لتأمرن بالمعروف و لتنهون عن المنكر و لتأخذن على يدي الظالم و لتأطرنّه على الحقّ أطرا و

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٧؛ عبده / ١ / ٥٨؛ لح / ٦٦، الخطبه ٢٤. و في الفيض و الصالح هكذا: «فاتقوا الله عباد الله و فروا إلى الله من الله و ...».

(٢) - الوسائل ١١ / ٥، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣) - صحيح مسلم ١ / ٦٩، كتاب الإيمان، الباب ٢٠، الحديث ٤٩.

(٤) - صحيح مسلم ٣ / ١٥٢٤، كتاب الإيماره، الباب ٥٣، الحديث ١٩٢٣.

(٥) - صحيح مسلم ٣ / ١٥٢٤، كتاب الإيماره، الباب ٥٣، الحديث ١٩٢٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٣

قصرا. «١»

أقول: لتأطرنه على الحقّ اى لتردنه عليه.

و رواه أيضا بسند آخر عن النبي «ص» نحوه، و زاد: «أو ليضربنّ الله بقلوب بعضكم على بعض ثمّ ليلعننكم كما لعنهم.» «٢»

١٣- و فيه أيضا بسنده، عن قيس، قال: قال أبو بكر- بعد أن حمد الله و أثنى عليه: يا أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآيه و تضعونها على غير مواضعها: «عليكم أنفسكم، لا يضركم من ضلّ إذا اهتديتم.» قال عن خالد: و إنّنا سمعنا النبي «ص» يقول: «إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أو شكّ أن يعمّمهم الله بعقاب.» و قال عمرو عن هشيم: و إنّى سمعت رسول الله «ص» يقول: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثمّ يقدرّون على أن يغيّروا ثمّ لا يغيّروا إلا يوشك أن يعمّمهم الله منه بعقاب.» «٣»

١٤- و فيه أيضا بسنده، عن جرير، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول:

«ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدرّون على أن يغيّروا عليه فلا- يغيّروا إلّا أصابهم الله بعذاب من قبل أن يموتوا.» «٤»

أقول: و ربّما لا يقدر كلّ فرد فردا منفردا و لكن

يقدرّون مع التّجمع و التّشكّل، فيجب عليهم ذلك مقدّمه لتحصيل قدره، فإنّ المقدور بالواسطه مقدور.

١٥- و في سنن ابن ماجه، عن رسول الله «ص»، قال: «لا تزال طائفه من أمتي

(١)- سنن أبي داود ٢ / ٤٣٦، كتاب الملاحم، باب الأمر و النهي.

(٢)- سنن أبي داود ٢ / ٤٣٦، كتاب الملاحم، باب الأمر و النهي.

(٣)- سنن أبي داود ٢ / ٤٣٦، كتاب الملاحم، باب الأمر و النهي.

(٤)- سنن أبي داود ٢ / ٤٣٧، كتاب الملاحم، باب الأمر و النهي.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٤

قوامه على أمر الله لا يضرها من خالفها. «١»

١٦- و في الدرّ المشهور، عن رسول الله «ص»: «إنّ رحى الإسلام ستدور؛ فحيث ما دار القرآن فدوروا به يوشك السلطان و القرآن أن يقتلا و يتفرقا. إنّه سيكون عليكم ملوك يحكمون لكم بحكم و لهم بغيره، فإنّ أطعموهم أضلّوكم و إن عصيتموهم قتلوكم» قالوا:

يا رسول الله، فكيف بنا إن أدركنا ذلك؟ قال: تكونوا كأصحاب عيسى «ع»: نشروا بالمناشير و رفعوا على الخشب. موت في طاعه خير من حياه في معصيه. «٢»

١٧- و في نهج السعاده مستدرک نهج البلاغه: قال أبو عطاء: خرج علينا أمير المؤمنين على بن أبي طالب «ع» محزوناً يتنفس فقال: «كيف أنتم و زمان قد أظلكم؟

تعطل في الحدود و يتخذ المال فيه دولا و يعادى فيه أولياء الله و يوالى فيه أعداء الله؟ قلنا:

يا أمير المؤمنين، فإن أدركنا ذلك الزمان فكيف نصنع؟ قال: «كونوا كأصحاب عيسى «ع»: نشروا بالمناشير و صلبوا على الخشب. موت في طاعه الله - عزّ و جلّ - خير من حياه في معصيه الله. «٣»

١٨- و في كنز العمال: «سيكون عليكم أئمه يملكون أرزاقكم، يحدّثونكم فيكذبونكم

و يعملون فيسيؤون العمل، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم و تصدقوا كذبهم، فأعطوهم الحق ما رضوا به فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد.» (طب، عن أبي سلاله) «٤»

إلى غير ذلك من الأخبار التي مرّ بعضها في ذيل الرواية السادسة من الفصل الرابع من الباب الثالث، فراجع.

و لا يخفى أن إطلاق هذه الروايات يشمل محلّ البحث و إن لا يخل بعضها عن إشكال. و ضعف السند في بعضها لا يضرّ بعد معاضده بعضها لبعض و العلم إجمالاً بصدور بعضها، فتأمل.

(١) - سنن ابن ماجه ١ / ٥، باب اتباع سنه رسول الله «ص»، الحديث ٧.

(٢) - الدرّ المنثور ٢ / ٣٠١.

(٣) - نهج السعاده ٢ / ٦٣٩.

(٤) - كنز العمال ٦ / ٦٧، الباب ١ من كتاب الإمارة من قسم الأقوال، الحديث ١٤٨٧٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٥

الرابع: قيام سيد الشهداء - عليه السلام - و ثورته على يزيد بن معاويه،

مع أنه كان يحكم باسم الإسلام و اسم خلافة النبي «ص»، و ربّما كان يقيم شعائر الله من الصلاه و الحج و نحوهما. و الحسين الشهيد عندنا إمام معصوم، و عمله حجه شرعيه كقوله، إذ الإمام إنّما جعل إماماً ليؤتمّ به و يهتدى بهداه، و قد بين هو «ع» أهدافه من ثورته في خطبه التي ألقاها في مسيره:

فروى الطبري في تاريخه و ابن الأثير في الكامل أن الحسين «ع» خطب أصحابه و أصحاب الحرّ، فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: «أيها الناس، إن رسول الله «ص» قال: من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله «ص»، يعمل في عباد الله بالإثم و العدوان فلم يغيّر عليه بفعل و لا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله. ألا و إن

هؤلاء قد لزموا طاعه الشيطان و تركوا طاعه الرحمن، و أظهروا الفساد، و عطلوا الحدود، و استأثروا بالفى ء، و أحلوا حرام الله و حرّموا حلاله، و أنا أحقّ من غيري.» (١)

و روى الطبرى أيضا عنه «ع» فى خطبه خطبها بنى حسم: «ألا- ترون أنّ الحق لا- يعمل به، و أنّ الباطل لا يتناهى عنه؟ ليرغب المؤمن فى لقاء الله محققًا؛ فإنّى لا أرى الموت إلّا شهاده و لا الحياه مع الظالمين إلّا برما.» (٢) و رواه فى تحف العقول أيضا إلّا أنّه قال:

«لا أرى الموت إلّا سعادة» و زاد فى آخره: «إنّ الناس عبید الدنيا، و الدين لعق على ألسنتهم:

يحوطنونه ما درّت معایشهم، فإذا محّصوا بالبلاء قلّ الدّيانون.» (٣)

و هو- عليه السلام- من العتره، و عتره النبى «ص» أحد الثقلين، و قد أوصى

(١)- تاريخ الطبرى (طبع ليدن) ٧ / ٣٠٠، و الكامل لابن الأثير ٤ / ٤٨.

(٢)- تاريخ الطبرى ٧ / ٣٠١.

(٣)- تحف العقول / ٢٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٦

النبى «ص» فى الحديث المتواتر بين الفريقين بالتمسك بهما. فقولہ «ع» حجه بلا إشكال، مضافا إلى أنه «ع» روى الحديث عن النبى «ص». و نقله عنه لا يقلّ عن نقل سائر الرواه عنه «ص» بلا إشكال.

و ما رواه عنه «ص» عامّ بيّن التكليف لجميع المسلمين فى جميع الأعصار فى قبال سلاطين الجور و طواغيت الزمان، و لا يختصّ بفريق خاصّ أو عصر خاصّ.

و هل لا يكون أكثر من يحكم فى هذه الأعصار باسم الإسلام من مصاديق ما حكاه هو «ع» عن رسول الله «ص» و ممّن يسير فى طريق يزيد و أمثاله؟!

و فى تحف العقول أيضا عنه «ع»- فى كتابه إلى أهل

الكوفه لَمَّا سار إليهم و رأى خذلانهم إِيَّاه-: «أما بعد فتبا لكم أيتها الجماعة و ترحا! حين استصرختمونا ولهين، فأصرخناكم موجفين. سللتم علينا سيفا كان فى أيماننا، و حششتم علينا نارا اقتدحناها على عدونا و عدوكم؛ فأصبحتم إلبا لفا على أوليائكم و يدا لأعدائكم، بغير عدل أفشوه فيكم و لا لأمل أصبح لكم فيهم، و عن غير حدث كان منا و لا رأى تفيل عنا. الحديث.» (١)

أقول: تبا أى هلاكاً و خساراً. و الترح بفتحيتين: ضدّ الفرح. و الإيجاف:

الإسراع. حششتم: أوقدتم. و الإلب بالكسر: الجماعة. و اللّف: المجتمعون. و تفيل رأيه: أخطأ و ضعف.

الخامس: ثورة زيد بن على بن الحسين و خروجه على هشام بن عبد الملك.

و قد أمضى عمله و قدّسه أئمتنا الأطهار «ع» و علماؤنا الأخيار، كما مرّ تفصيله فى الفصل الرابع من الباب الثالث، فراجع.

(١) - تحف العقول / ٢٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٧

و من جملة الروايات التى ذكرناها هناك صحيحه عيص بن القاسم، عن أبى عبد الله «ع»، و فيها: «إن اتاكم آت منا فانظروا على أى شىء تخرجون، و لا تقولوا: خرج زيد؛ فإنّ زيدا كان عالماً و كان صدوقاً، و لم يدعكم إلى نفسه، و إنّما دعاكم إلى الرضا من آل محمد «ص». و لو ظفر لوفى بما دعاكم إليه. إنّما خرج إلى سلطان مجتمع لينقضه...» (١)

و فى روايه أخرى، عن الصادق «ع»: «إن عمى كان رجلاً لدنياً و آخرتنا. مضى و الله عمى شهيداً كشهداء استشهدوا مع رسول الله «ص» و على و الحسن و الحسين - صلوات الله عليهم -.» (٢)

إلى غير ذلك من الروايات الواردة فى قصه زيد و شأنه و ثورته، و قد مرّ كثير منها.

السادس: ثورة الحسين بن على بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب، شهيد فخ.

و قد قام فى المدينه فى خلافه موسى الهادى و استشهد بفخ - موضع أو بئر على فرسخ من مكه. و لم يعرف من أئمتنا - عليهم السلام - حديث ظاهر فى قدحه، بل وردت روايات كثيره تدل على تقديسه و تقديس قيامه نذكرها من كتاب مقاتل الطالبين لأبى الفرج الأصفهانى:

١- ما رواه بسنده، عن زيد بن على، قال: انتهى رسول الله «ص» إلى موضع فخّ فصلّى بأصحابه صلاه الجنازه، ثم قال: «يقتل هاهنا رجل من أهل بيتى فى عصابه من المؤمنين، ينزل لهم بأكفان و حنوط من الجنه، تسبق أرواحهم أجسادهم إلى الجنه.» (٣)

(١) - الوسائل ١١ / ٣٦، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو،

(٢) - عيون أخبار الرضا ١ / ٢٥٢، الباب ٢٥، الحديث ٦.

(٣) - مقاتل الطالبين / ٢٨٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٨

٢- ما رواه بسنده، عن أبي جعفر محمد بن علي «ع»، قال: «مرّ النبي «ص» بفخّ فنزل فصلّى ركعه، فلما صلّى الثانيه بكى و هو في الصلاه، فلما رأى الناس النبي «ص» يبكى بكوا، فلما انصرف قال: ما يبكيكم؟ قالوا: لَمَّا رأيناك تبكى بكينا يا رسول الله. قال: «نزل عليّ جبرئيل لَمَّا صلّيت الركعه الأولى فقال: يا محمد، إنّ رجلا من ولدك يقتل في هذا المكان. و أجر الشهيد معه أجر شهيدين.» (١)

٣- ما رواه بسنده، عن النضر بن قرواش، قال: أكرت جعفر بن محمد «ع» من المدينه إلى مكه، فلَمَّا ارتحلنا من بطن مرّ قال لي: «يا نضر، إذا انتهيت إلى فخّ فأعلمني ... فتوضأ و صلّى ثمّ ركب فقلت له: جعلت فداك رأيتك قد صنعت شيئا، أ فهو من مناسك الحج؟ قال: «لا، و لكن يقتل هاهنا رجل من أهل بيتي في عصابه تسبق أرواحهم أجسادهم إلى الجنه.» (٢)

٤- ما رواه بسنده، عن إبراهيم بن إسحاق القطان، قال: سمعت الحسين بن علي، و يحيى بن عبد الله يقولان:

«ما خرجنا حتّى شاورنا أهل بيتنا، و شاورنا موسى بن جعفر «ع» فأمرنا بالخروج.» (٣)

٥- ما رواه عن جماعه، قالوا:

«جاء الجند بالرءوس إلى موسى و العباس و عندهم جماعه من ولد الحسن و الحسين، فلم يتكلم أحد منهم بشىء إلّا موسى بن جعفر «ع»، فقال له: هذا رأس الحسين. قال: «نعم، إنّ الله و إنا إليه راجعون. مضى و الله مسلما صالحا صوّاما قوّاما آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر. ما كان في

أهل بيته مثله. فلم يجيبوه بشي ء. «٤»

و لم يكن خروجه للدعوه إلى نفسه بل كان يدعو إلى الرضا من آل محمد، نظير

(١) - مقاتل الطالبين / ٢٩٠.

(٢) - مقاتل الطالبين / ٢٩٠.

(٣) - مقاتل الطالبين / ٣٠٤.

(٤) - مقاتل الطالبين / ٣٠٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٠٩

ما صنعه زيد في دعوته:

٦- فروى أبو الفرج أيضا بسنده، عن أرطاه، قال:

«لَمَّا كَانَتْ بَيْعَةُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ صَاحِبِ فَخِّ قَالَ: «أَبَايَعُكُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ «ص»، وَ عَلَى أَنْ يَطَاعَ اللَّهُ وَ لَا يَعْصَى، وَ أَدْعُوكُمْ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ عَلَى أَنْ نَعْمَلَ فِيكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ «ص» وَ الْعَدْلِ فِي الرِّعِيَةِ وَ الْقِسْمِ بِالسُّوْيَةِ...» (١)

هذا. و لكن في أسناد الروايات ضعف، و مؤلف الكتاب من بنى مروان ينتهي نسبه إلى مروان الحمار، و في المذهب زيدى.

السابع: ما رواه في الكافي، عن سدير الصيرفي،

قال: «دخلت على أبي عبد الله «ع» فقلت له: و الله ما يسعك القعود. فقال: و لم يا سدير؟ قلت: لكثرة مواليك و شيعتك و انصارك. و الله لو كان لأمر المؤمنين «ع» مالك من الشيعة و الأنصار و الموالى ما طمع فيه تيم و لا عدى. فقال: يا سدير، و كم عسى أن تكونوا؟ قلت: مائة ألف. قال: مائة ألف؟

قلت: نعم، و مائة ألف. قال: مائة ألف؟ قلت: نعم و نصف الدنيا. قال: فسكت عني ثم قال: يخف عليك أن تبلغ معنا إلى ينبع؟ قلت: نعم. فأمر بحمار و بغل أن يسرجا فبادرت فركبت الحمار، فقال: يا سدير، ترى أن تؤثرني بالحمار؟ قلت: البغل أزين و أنبل. قال: الحمار أرفق بي. فنزلت فركب الحمار و ركبت البغل فمضينا فحانت الصلاة فقال: يا سدير،

أنزل بنا نصلي، ثم قال: هذه أرض سبخه لا يجوز الصلاة فيها. فسرنا حتى صرنا إلى أرض حمراء و نظر إلى غلام يرعى جداء فقال: والله يا سدير، لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء ما وسعنى القعود. و نزلنا و صلينا فلما فرغنا من

(١) - مقاتل الطالبين / ٢٩٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٠

الصلاه عطفت على الجداء فعددتها فإذا هى سبعة عشر.» (١)

و لم يكن مراده «ع» لا- محاله مطلق من يطلق عليهم اسم الشيعه، بل الشيعه الخالص المواتين لهم «ع» فى جميع المراحل، و هم قليلون جدًا و لا سيما فى تلك الأعصار.

فيظهر من الحديث الشريف أنه يجب القيام فى قبال حكام الجور مع وجود القدره و أنّ قعود أئمتنا «ع» لم يكن إلّا لعدم القوه و العده.

و فى نهج البلاغه: «ف نظرت فإذا ليس لى معين إلّا أهل بيتى، فضننت بهم عن الموت.» (٢)

و قال الشارح المعتزلى فى شرحه:

«فأما قوله: «لم يكن لى معين إلّا أهل بيتى فضننت بهم عن الموت» فقول ما زال على «ع» يقوله، و لقد قاله عقيب وفاه رسول الله «ص»، قال: لو وجدت أربعين ذوى عزم. ذكر ذلك نصر بن مزاحم فى كتاب صفين و ذكره كثير من أرباب السيره.» (٣)

و الإمام المجتبى أيضا قام و جاهد إلى أن خان أكثر جنده و لحقوا بمعاويه، فلم يتمكن من مواصله الجهاد.

فلم يكن أئمتنا- عليهم السلام- ذوى سياسات متضاده، كما قد يتوهم، بل هم نور واحد و سياستهم كانت واحده فى قبال سلاطين الجور و الطواغيت، و إنما الشروط و الظروف كانت مختلفه، فتدبر.

(١) - الكافى ٢ / ٢٤٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب فى قلّه

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٩٢؛ عبده ١ / ٦٢؛ لح / ٦٨، الخطبه ٢٦.

(٣) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٢ / ٢٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١١

الثامن: ما في نهج البلاغه: «لو لا حضور الحاضر و قيام الحجه بوجود الناصر

، و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظّه ظالم و لا سغب مظلوم لألقت حبلها على غاربها...» (١)

أقول: الكظّه بالكسر و التشديد: البطنه و ما يعترى الإنسان عند الامتلاء من الطعام. و السغب: الجوع.

و فيه أيضا: «سمعت رسول الله «ص» يقول- في غير موطن: لن تقدّس أمّه لا يؤخذ للضعيف فيها حقّه من القوى غير متنتع.» (٢)

و في الوسائل عن الإمام الصادق «ع»: «ما قدّست أمّه لم يؤخذ لضعيفها من قوئها غير متنتع.» (٣)

و في سنن ابن ماجه عن أبي سعيد الخدرى، عن النبي «ص»: «إنّه لا قدّست أمّه لا يأخذ الضعيف فيها حقّه غير متنتع.» (٤)

فيظهر من هذه الأحاديث أنّه لا يحلّ للإنسان المسلم و لا سيّما العالم الذى ينفذ أمره و حكمه بالطبع أن يقعد فى بيته و لا يبالى بما يقع و يشاهده فى المجتمع من الجور و الظلم و الإغاره على حقوق الضعفاء، و التبعيضات غير العادله، و لا محاله ربّما ينجّر التدخل فى ذلك إلى الكفاح المسلّح.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥٢؛ عبده ١ / ٣١؛ لح / ٥٠، الخطبه ٣.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٢١؛ عبده ٣ / ١١٣؛ لح / ٤٣٩، الكتاب ٥٣.

(٣) - الوسائل ١١ / ٣٩٥، الباب ١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٩.

(٤) - سنن ابن ماجه ٢ / ٨١٠، كتاب الصدقات، باب لصاحب الحق سلطان، الحديث ٢٤٢٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٢

التاسع: ما دلّ على جزاء المحارب و المفسد فى الأرض.

قال الله - تعالى - : ﴿إِنَّكُمْ لَأَجْرَاءُ الَّذِينَ يُخَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ. ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ

عَظِيمٌ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ...» (١)

إذ لا- فرق في الساعى بالفساد بين أن يكون فردا عاديا أو يكون صاحب قدره و سلطه، بل الفساد فى الثانى أكثر، فيجب مع الإمكان مجازاته بالقيام و الخروج عليه، فتأمل.

العاشر: إن جواز قتال البغاه بل وجوبه مما دل عليه الكتاب و السنه،

و أفتى به فقهاء الفريقين كما حقق فى محله، و مرّ منّا أيضا إجمالا فى الفصل السابع من الباب الثالث.

قال الله - تعالى -: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.» (٢)

(١)- سورة المائده (٥)، الآية ٣٣ و ٣٤.

(٢)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٣

و تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعليه بل يدل عليها. فيعلم بذلك أنّ الملا-ك فى وجوب القتال أو جوازه هو البغى و الطغيان، سواء كان من ناحيه طائفه على أخرى، أو من ناحيه الأفراد أو الطوائف على الولاه، أو من ناحيه الولاه على الأئمه. و لذلك ترى أنه مع كون المنصوص فى الآية هو بغى طائفه على أخرى تعدى الأصحاب و الفقهاء منه إلى بغى الفرد أو الطائفه على الإمام. و من لفظ الآية الشريفه اقتبسوا اسم البغاه.

نعم، يمكن المناقشه فى استفاده الوجوب من الأمر فى الآية، إذ الأمر الواقع فى مقام توهم الحظر لا يستفاد منه أزيد من الجواز، و لكنّ الجواز يكفينا فى المقام.

فإن قلت: مورد آيه البغى، و كذا آيه المحاربه التى مرّت هو صورته وجود الهجوم و إشعال نار الفتنة و الحرب فعلا، فحكم الله- تعالى - بإطفائها بالقتال و الجزاء. و أمّا الحاكم

الجائر فهو لتسلطه خارجا لا يحتاج إلى الحرب و الهجوم، بل الخروج عليه إشعال لنائره الحرب، و موجب لإراقه الدماء و تلف الأموال و النفوس، فلا مجال للتمسك بالآيتين في المقام.

قلت: تنفيذ مقررات الإسلام و بسط الحقّ و العدالة و حفظ الحدود و الحقوق من أهم أهداف الإسلام و واجباته، فإذا انحرف الحاكم عن مسير الحقّ و الإسلام و ضيّع الحدود و الحقوق و إن تسمى باسم الإسلام فلا محاله يحصل في نطاق حكمه و ملكه الفساد و الفحشاء و البغى على الضعفه كثيرا، بل ربّما خيف منه و من عمّاله على بيضه الإسلام و كيان المسلمين، و أىّ بغى أشدّ و أفحش من ذلك؟

و المراجع إلى الكتاب و السنه و إلى تاريخ صدر الإسلام يظهر له أن حفظ الإسلام و بسطه و حفظ الحدود و الحقوق من أهم الفرائض، فيجب السعى فيه و فى رفع الفساد و إن استلزم ذلك فداء الأموال و النفوس فى هذا الطريق. هذا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٤

الحادى عشر: ما دلّ على حرمه إعانته الظالم و مساعدته

، بل و حبّ بقائه. و الأخبار فى هذا الباب كثيره من طرق الفريقين، فلنذكر بعضها:

١- فروى الترمذى فى الفتن بسنده، عن كعب بن عجره، عن النبى «ص»، قال: «سيكون بعدى أمراء؛ فمن دخل عليهم فصدّقهم بكذبهم و أعانهم على ظلمهم فليس منى و لست منه و ليس بوارد علىّ الحوض.» «١»

٢- و فى مسند أحمد بسنده، عن جابر بن عبد الله أن النبى «ص» قال لكعب بن عجره: «أعاذك الله من إماره السفهاء.» قال: و ما إماره السفهاء؟ قال: «أمراء يكونون بعدى لا يقتدون بهداى و لا يستنون بسنتى؛ فمن صدّقهم بكذبهم و أعانهم

على ظلمهم فأولئك ليسوا منى و لست منهم و لا يردوا على حوضى، و من لم يصدقهم بكذبهم و لم يعنهم على ظلمهم فأولئك منى و أنا منهم و سيردوا على حوضى.» «٢»

٣- و فى صحيحه أبى حمزه، عن على بن الحسين «ع»: «إياكم و صحبه العاصين و معونه الظالمين.» «٣»

٤- و فى خبر طلحه بن زيد، عن أبى عبد الله «ع»: «العامل بالظلم و المعين له و الراضى به شركاء ثلاثتهم.» «٤»

٥- و عن سليمان الجعفرى، قال: قلت لأبى الحسن الرضا «ع»: ما تقول فى

(١)- سنن الترمذى ٣/ ٣٥٨، الباب ٦٢ من أبواب الفتن، الحديث ٢٣٦٠.

(٢)- مسند أحمد ٣/ ٣٢١.

(٣)- الوسائل ١٢/ ١٢٨، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

(٤) الوسائل ١٢/ ١٢٨، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٥

أعمال السلطان؟ فقال: «يا سليمان، الدخول فى أعمالهم و العون لهم و السعى فى حوائجهم عدل الكفر، و النظر إليهم على العمد من الكبائر التى يستحق بها النار.» «١»

و واضح أنّ المراد به السلطان الجائر.

٦- و فى خبر ابن أبى يعفور، قال: كنت عند أبى عبد الله «ع» إذ دخل عليه رجل من أصحابنا فقال له: جعلت فداك إنه ربّما أصاب الرجل منّا الضيق أو الشده فيدعى إلى البناء بينه أو النهز يكرهه أو المسناه يصلحها، فما تقول فى ذلك؟

فقال أبو عبد الله «ع»: «ما أحبّ أنّى عقدت لهم عقده أو وكيت لهم وكاء و أنّ لى ما بين لابتيتها، لا و لا مدّه بقلم؛ إن أعوان الظلمه يوم القيامه فى سراق من نار حتى يحكم الله بين العباد.»

- ٧- و في خبر السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمه و من لاق لهم دواه، أو ربط كيسا، أو مدّ لهم مدّه قلم؛ فاحشروهم معهم.» «٣»
- ٨- و في خبر آخر: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين الظلمه و أعوان الظلمه و أشباه الظلمه، حتى من برى لهم قلما و لاق لهم دواه. قال: فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنّم.» «٤»
- ٩- و في حديث آخر: «من مشى الى ظالم ليعينه و هو يعلم انه ظالم فقد خرج من الإسلام.» «٥»
- ١٠- و عن رسول الله «ص» في خبر المناهي: «ألا و من علق سوطا بين يدي سلطان

(١)- الوسائل ١٢ / ١٣٨، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٢.

(٢)- الوسائل ١٢ / ١٢٩، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١٢ / ١٣٠، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١١.

(٤)- الوسائل ١٢ / ١٣١، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٦.

(٥)- الوسائل ١٢ / ١٣١، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٦

جعل الله ذلك السوط يوم القيامة ثعبانا من النار، طوله سبعون ذراعا، يسلمه الله عليه في نار جهنّم و بئس المضير.» «١»

١١- و عن الكاهلي، عن أبي عبد الله «ع» قال: «من سوّد اسمه في ديوان الجبارين من ولد فلان حشره الله يوم القيامة حيرانا.»

١٢- و عن زياد بن أبي سلمه، قال: دخلت على أبي الحسن موسى «ع» فقال لي: «يا زياد، إنك لتعمل عمل السلطان؟» قال:

قلت: أجل. قال لي: ولم؟ قلت: أنا رجل لي مروه و علي عيال و ليس وراء ظهري شىء. فقال لي: «يا زياد، لأن أسقط من حالق فأتقطع قطعه قطعه أحب إلي من أن أتولى لأحد منهم عملاً- أو أطأ بساط رجل منهم إلّا لما ذا؟» قلت: لا أدري جعلت فداك. قال: «إلّا لتفريج كربه عن مؤمن أو فك أسره أو قضاء دينه. يا زياد، إن أهون ما يصنع الله- جلّ و عزّ- بمن تولى لهم عملاً أن يضرب عليه سرادق من نار إلى أن يفرغ من حساب الخلائق...» «٣»

١٣- و عن صفوان بن مهران الجمال، قال: دخلت على أبي الحسن الأول «ع» فقال لي: يا صفوان، كلّ شىء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً. قلت: جعلت فداك أى شىء؟ قال: إكراؤك جمالك من هذا الرجل، يعنى هارون. قلت: و الله ما أكريته أشراً و لا بطراً، و لا للصيد و لا للهوى، و لكنى أكريته لهذا الطريق، يعنى طريق مكّه، و لا أتولاه بنفسى و لكن أبعث معه غلمانى. فقال لي: يا صفوان، أيقع كراؤك عليهم؟

قلت: نعم، جعلت فداك. قال: فقال لي: أ تحبّ بقاءهم حتّى يخرج كراؤك؟ قلت:

نعم، قال: من أحبّ بقاءهم فهو منهم، و من كان منهم كان ورد النار...» «٤»

١٤- و عن عياض، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «من أحبّ بقاء الظالمين فقد أحبّ

(١)- الوسائل ١٢ / ١٣٠، الباب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٠.

(٢)- الوسائل ١٢ / ١٣٤، الباب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١٢ / ١٤٠، الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.

(٤)- الوسائل ١٢ / ١٣١، الباب ٤٢ من

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٧

أن يعصى الله. «١»

١٥- و عن سهل بن زياد- رفعه- عن أبي عبد الله «ع»- في قول الله- عزّ و جلّ-: «وَلَا تَزْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ»- قال: هو الرجل يأتي السلطان فيحبّ بقاءه إلى أن يدخل يده إلى كيسه فيعطيه. «٢»

إلى غير ذلك من الروايات الداله على حرمة إعانه الظالمين و مساعدتهم و حبّ بقائهم.

و لا يخفى أنّ التسليم للظالم و إطاعته في أوامره الولائيه من أشدّ مراتب الإعانه و المساعده. و حيث إنّ الحكومه ممّا لا بدّ منها كما مرّ و إطاعه الحاكم في الأوامر الولائيه من لوازم الحكومه و مقوماتها فلا محاله يستلزم ذلك و جوب السعي في إسقاط الحكومه الظالمه الجائره، حتّى يخلفها حكومه عادله مطاعه فيحصل النظام و ينفذ الإسلام، فتدبر.

قال في تفسير المنار- في ذيل تفسيره لآيه المحاربه:

«و من المسائل المجمع عليها قولاً و اعتقاداً: «أنه لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق، و إنّما الطاعه في المعروف»، و أنّ الخروج على الحاكم المسلم إذا ارتدّ عن الإسلام واجب، و أن إباحه المجمع على تحريمه كالزنا و السكر و استباحه إبطال الحدود و شرع ما لم يأذن به الله كفر و ردّه، و أنّه إذا وجد في الدنيا حكومه عادله تقيم الشرع و حكومه جائره تعطّله و جب على كلّ مسلم نصر الأولى ما استطاع. و أنه إذا بغت طائفه من المسلمين على أخرى و جرّدت عليها السيف و تعدّرت الصلح بينهما فالواجب على المسلمين قتال الباغيه المعتديه حتّى تفيء إلى أمر الله.

و ما ورد في الصبر على أئمه الجور إلّا إذا كفروا معارض

بنصوص أخرى، والمراد به اتقاء الفتنة و تفريق الكلمه المجتمعه. و أقواها حديث: «و أن لا- تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا.» قال النووى: المراد بالكفر هنا المعصيه. و مثله كثير.

و ظاهر الحديث أن منازعه الإمام الحق فى إمامته لنزعها منه لا يجب إلا إذا كفر

(١)- الوسائل ١٢/ ١٣٤، الباب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ١٢/ ١٣٣، الباب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦١٨

كفرا ظاهرا و كذا عماله و ولاته.

و أمّا الظلم و المعاصى فيجب إرجاعه عنها مع بقاء إمامته و طاعته فى المعروف دون المنكر، و إلا خلع و نصب غيره.

و من هذا الباب خروج الإمام الحسين سبط الرسول- صلى الله عليه و آله و سلم- على إمام الجور و البغى، الذى ولى أمر المسلمين بالقوه و المكر: يزيد بن معاويه- خذله الله، و خذل من انتصر له من الكراميه و النواصب، الذين لا يزالون يستحبون عباده الملوك الظالمين، على مجاهدتهم لإقامه العدل و الدين. و قد صار رأى الأمم الغالب فى هذا العصر وجوب الخروج على الملوك المستبدّين المفسدين. و قد خرجت الأمم العثمانيه على سلطانها عبد الحميد خان فسلبت السلطه منه و خلعتة بفتوى من شيخ الإسلام.» (١)

و قد نقلنا كلامه بطوله تأييدا لكثير مما ذكرناه.

خلاصه

و كيف كان، فقد تحصل ممّا ذكرناه فى هذه المسأله بطولها أنّ أخطاء الحاكم الذى بدت حكومته مشروعته إن كانت جزئيه شخصيه لا تمسّ كرامه الإسلام و المسلمين، فالحكم بانعزاله أو جواز الخروج عليه لذلك مشكل بل لعلّه لا يخرج بذلك من العداله بناء على

كونها عبارته عن الملكة. و لو سلّم فالواجب في قبالة النصح و الإرشاد، و يبعد جدًّا أن تصل النوبة في مثله إلى الخروج عليه و الكفاح المسلّح.

و أمّا إذا انحرف الحاكم انحرافًا كليًّا و صار أساس حكمه الاستبداد و الأهواء، بحيث صدق على حكومته حكمه الجور و الفساد و انطبق عليه عنوان الطاغوت، فحينئذ يجري فيه مراتب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و ربّما تصل النوبة إلى الكفاح المسلّح و إسقاطه و إقامة دوله حقّه مكانه. و أقمنا على ذلك أحد عشر وجهًا.

(١) - تفسير المنار ٦/ ٣٦٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّة، ج ١، ص: ٦١٩

و بعض الوجوه و إن كان قابلاً للمناقشة و لكن يظهر من المجموع و من تتبّع آيات الجهاد و أخباره و موارده، و من أدلّه الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و من سيره النبي «ص» و الأئمة «ع» و لا سيّما أمير المؤمنين و السبط الشهيد - عليهما السلام - أنّ إقامة الحكومه الحقّه و قطع جذور الفساد و الجور مطابق لروح الإسلام و مذاق الشرع، فيجب إعداد مقدماتها و الإقدام عليها بقدر الوسع. و يختلف ذلك من ناحيه المقدمات، و من ناحيه كيفيّة العمل بحسب الزمان و المكان و الظروف و الإمكانيات.

و أمّا الأخبار التي حكيناها في صدر المسألة من صحيح مسلم و غيره فإن أريد بها ما ذكرناه من التفصيل فهو، و إلّا و جب ردّ علمها إلى أهلها.

و لعل بعضها و بعض ما ورد من طرقنا - ممّا مرّ في الفصل الرابع من الباب الثالث - لعلّها من بقايا ملفّقات مرتزقه السلاطين و حكام الجور.

فانظر إلى أمثال هذه الروايات المرويّه عن لسان النبي الأكرم و الصحابه، و إلى

الفتاوى التي صدرت على أساسها أو على غير أساس وقد أوجبت على المسلمين السكوت بل التسليم والإطاعة في قبال يزيد و أمثاله، الذين غلبوا على ولايه أمور المسلمين بالسيف بلا نصّ ولا بيعه واستمرت سيرتهم على الظلم والاستعباد و قتل الأخيار و التجاهر بالفسق و الفجور.

فانظر و فكّر فيما جرّته هذه الفتاوى على المسلمين من ضعف، و انحطاط، و تشتت، و خمود روح الثوره، و تسلط الكفار و الصهاينه و الطواغيت- عملاء الشرق و الغرب- عليهم و على بلادهم. و قد ثارت الأمم المنحطه في البلاد الغريبه يوما فيوما على الملوك الجبابره، فتقدّمت في المديته و العلوم و الصنائع، و بقيت الشعوب المسلمه الراقية ببركه الإسلام تحت سيطره الجبابره الظالمين المترفين بسبب تأييد علماء السوء، الذين باعوا آخرتهم و حرّيتهم بدنياهم الدنيه.

و بعد ما تيقظت أمّه إيران المسلمه من سباتها و ثارت على عملاء الكفر فعوضا عن تأييدها و اللحاق بها هجموا عليها، فيا بعدا لعملاء الكفر و علماء السوء المبررين لجنایاتهم و مظالمهم! اللهم فخلص المسلمين من شرورهم.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ١، ص: ٦٢٠

و ليس كلّ ما يروى و ينسب إلى النبي الأكرم «ص» أو إلى الأئمه أو الصحابه بصحيح، بل يجب عرضه على الكتاب العزيز؛ فما خالفه زخرف و باطل. و يجب على أهل النظر التتبع و تشخيص الغثّ من السمين و الصحيح من السقيم.

و في نهج البلاغه: «إنّ في أيدي الناس حقًا و باطلا، و صدقا و كذبا، و ناسخا و منسوخا، و عامًا و خاصًا، و محكما و متشابها، و حفظا و وهما. و لقد كذب على رسول الله «ص» على

عهدده حتى قام خطيباً فقال: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس: رجل منافق مظهر للإيمان متصنع بالإسلام لا يتأثم ولا يتحرج يكذب على رسول الله «ص» متعمداً. فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه و لم يصدّقوا قوله و لكنهم قالوا: صاحب رسول الله رآه و سمع منه و لقف عنه، فيأخذون بقوله و قد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك...» (١)

و إذا كان هذا حال عصر أمير المؤمنين «ع» مع قربه من عصر النبي «ص» فكيف بأعصار حكام الجور من الأمويين و العباسيين و سلاطين عصورهم و ظهور أهل الأهواء و تقربهم منهم كثيراً. و قد ضبط المورّخون أحوال كثير من الوضّاعين، فراجع «٢».

و في كنز العمال، عن أبي هريره: «إذا رأيت العالم يخالط السلطان مخالطه كثيره فاعلم أنه لصّ.» (٣)

و الحمد لله ربّ العالمين، و صلّى الله على محمّد و آله الطاهرين، و لعنه الله على أعدائهم أجمعين.

تمّ الجزء الأوّل من الكتاب، و يتلوه إن شاء الله الجزء الثاني، و أوّله الباب السادس منه.

(١) نهج البلاغه، فيض / ٦٦٥؛ عبده ٢ / ٢١٤؛ لح / ٣٢٥، الخطبه ٢١٠.

(٢) راجع كتب الرجال من الفريقين، و من جمله كتب السنه: كتاب «الضعفاء» لابن حبان، و «الحافل المذيل على الكامل» لابن عدى، و «ميزان الاعتدال»، و «لسان الميزان».

(٣) كنز العمال ١٠ / ١٨٦، الباب ٢ من كتاب العلم من قسم الأقوال، الحديث ٢٨٩٧٣.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

الجزء الثانى

الباب السادس فى حدود ولايه الفقيه و اختياراته، و واجبات الحاكم الإسلامى تجاه الإسلام و الأمة، و واجبات الأمة تجاهه

اشاره

و ليس غرضنا فى هذا الباب شرح التكاليف بالتفصيل

فى تمام المراحل، فإنه بنفسه يستوعب مجلدات ضخمة، بل تقتصر على ذكر بعض الكلمات و بعض الآيات و الروايات المتعرضه لذلك مع شرح و توضيح يناسب هذا الكتاب، و نشير إجمالاً إلى السلطات الثلاث التى لا بدّ منها فى كلّ حكومه، و إلى بعض المؤسسات و المراتب الإداريه و الوظائف المهمّه.

و يشتمل هذا الباب على خمسة عشر فصلاً:

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣

الفصل الأوّل فى أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى التصدى له فى حكومته

[الحاكم فى الحقيقه هو الله تعالى و أساس الحكم هو ما أنزل الله]

اعلم أنّه قد ظهر لك فى مطاوى البحث إلى هنا أنّ الحكومه الإسلاميه ليس يراد بها السلطه على المسلمين و بلادهم و الحكم عليهم بما يريدّه الحاكم و يهواه كيف ما كان، نظير ما يشاهد من الملوك و الرؤساء فى غالب البلاد، حيث يعاملون الناس معاملة المالك مع مملوكه.

بل المراد بها تنفيذ أحكام الإسلام و حدوده، و إداره شئون الأمّه على أساس ضوابط الإسلام و قوانينه العادله، فإنّ الإسلام دين جامع واسع كافل لجميع ما يحتاج إليه الإنسان فى مراحل حياته الفرديه و العائليه و الاجتماعيه، و يتوقّف عليه خيره و سعاده فى الدارين، و قد روعى فيه حقوق جميع الأفراد و الفئات حتّى الأقلّيات غير المسلمه.

ففى الحقيقه الحاكم هو الله - تعالى - كما قال: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»*، و قال:

«إِلَّا لَهُ الْحُكْمُ» (١)، و الحكومه الإسلاميه قوّه منفذه لأحكامه - عزّ و جلّ -، و تتصدّى

(١) - سورة الأنعام (٦)، الآيه ٥٧ و ٦٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤

لمصالح الأمّه على أساس ضوابط الإسلام.

و ليست حكومه استبداديه ديكتاتوريه. و لذا نعبّر عن الحاكم الإسلامى بالإمام و الوالى و الراعى، و عن الأمّه بالرعيّه. فهو إمام لأنّه أسوه يقتدى به، و وال لأنّه

يتولّى مصالح الأُمّة كما يتولّى متولى الوقف مثلا مصالحه، و راع لأنّه يرعاهم فى جميع مراحلهم حتى لا يعترى عليهم الفساد و الضرر.

و لا- يلتفت عندنا إلى الحكومه بما هى مقام و شأن يتفاخر به و تكون حملا و عبأ ثقيلًا على ظهر الأُمّة، بل يلتفت إليها بما هى وظيفه و مسئوليّه خطيره على عاتق الحاكم تحقّق بها مصالح الأُمّة و يرفع بها عن الأُمّة إصرهم و الأغلال التى كانت عليهم وراثه أو تقليدا أو تحميلا.

يفترق نظام الحكم الإسلامى عن أنظمه الحكم الدارجه فى العالم بوجهين أساسيين كما مرّ:

الأوّل: أنّ أساس الحكم الإسلامى هو أحكام الله- تعالى- و قوانينه العادله.

الثانى: أنّ الحاكم يشترط فيه أن يكون فقيها عادلا بصيرا لا يهّمه إلّا إجراء أحكام الله و إدامه طرق الأنبياء و الأئمّه «ع».

و النبىّ الأ-كرم «ص» كان هو أوّل من أقام الدوله الإسلاميه و كان هو بنفسه يتولّى فى جنب رسالته الخطيره إداره شئون المسلمين: السياسيه و الاجتماعيه و الاقتصاديه و العسكريه، و يعين الأمراء و القضاة و الجباه للنواحى و البلاد، و يرسم لهم منهجهم فى الحكم و السياسه. و الحكم الذى قام به النبى «ص» فى عصره كان حكما فريدا فى الحياه لم تعرف البشريه إلى الآن شيئا له فى سهولته و سداجته و ما وجد فيه الناس من عدل و حرّيه و مساواه و إيثار.

و كان «ص» رءوفا بهم و حريصا عليهم يطلب خيرهم و رشادهم و يرفع عنهم إصرهم و الأغلال التى كانت عليهم. و لشده رأفته و رحمته و أخلاقه الكريمه جذب الناس إلى الإسلام و خلع سلاح أعدائه الذين جمعوا قواهم و إمكاناتهم ضدّ تقدمه؛

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

فتراه «ص» بعد ما فتح مكة و سلطه الله على أعدائه الألداء خاطبهم فقال: «يا معشر قريش، ما ترون اتنى فاعل بكم؟ قالوا خيرا، أخ كريم و ابن أخ كريم. قال: اذهبوا، فأنتم الطلقاء.» (١)

فعفا «ص» عنهم و فيهم أمثال أبى سفيان، و صفوان بن أمية و غيرهما من الرؤساء، و قد أمكنه الله منهم، و لم ينتقم حتى من وحشى قاتل عمه حمزه، و من هند مع ما صنعت فى أحد بأجساد القتلى و جسد حمزه و كبده.

و لم يكن أساس حكمه «ص» إلا ما أنزله الله - تعالى -:

١- قال الله - تعالى - فى سورة النساء: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ.» (٢)

٢- و قال فى سورة المائدة: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ، فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ. الْآيَةَ.» (٣)

٣- «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَ اخْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ.» (٤)

٤- «أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْبَغُونَ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ.» (٥)

إلى غير ذلك من الآيات الكريمة.

وظائف الحاكم الإسلامى:

[كلام الماوردى فى وظائف الحاكم]

و كيف كان فلتعرض لوظائف الحاكم الإسلامى و واجباته، فنقول:

(١)- الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٥٢، (ذكر فتح مكة).

(٢)- سورة النساء (٤)، الآية ١٠٥.

(٣)- سورة المائدة (٥)، الآية ٤٨.

(٤)- سورة المائدة (٥)، الآية ٤٩.

(٥)- سورة المائدة (٥)، الآية ٥٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦

قال الماوردى:

«و الذى يلزمه من الأمور العامه عشره أشياء:

أحدها: حفظ الدين على أصوله المستقره و ما أجمع عليه سلف الأئمه،

فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهه عنه أوضح له الحجّج و بين له الصواب، و أخذه بما يلزمه من الحقوق و الحدود، ليكون الدين محروسا من خلل، و الأئمة ممنوعه من زلل.

الثانى: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين و قطع الخصام بين المتنازعين حتّى تعمّ النصفه، فلا يتعدّى ظالم و لا يضعف مظلوم.

الثالث: حمايه البيضه و الذبّ عن الحريم، ليتصرف الناس فى المعاش و ينتشروا فى الأسفار آمنين من تفرير بنفس أو مال.

و الرابع: إقامة الحدود، لتصان محارم الله - تعالى - عن الانتهاك و تحفظ حقوق عباده من إتلاف و استهلاك.

و الخامس: تحصين الثغور بالعدّه المانع و القوّه الدافعه حتى لا تظهر الأعداء بغرّه ينتهكون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما.

و السادس: جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوه حتى يسلم أو يدخل فى الذمّه، ليقام بحقّ الله - تعالى - فى إظهاره على الدين كلّه.

و السابع: جبايه الفىء و الصدقات على ما أوجبه الشرع نصّا و اجتهادا من غير خوف و لا عسف.

و الثامن: تقدير العطايا و ما يستحق فى بيت المال من غير سرف و لا تقتير و دفعه فى وقت لا تقديم فيه و لا تأخير.

التاسع: استكفاء الأمانة و تقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال و يكله إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفايه مضبوطه، و الأموال بالأمانة محفوظه.

العاشر: أن يباشر بنفسه مشارفه الأمور و تصفّح الأحوال لينهض بسياسه الأئمه و حراسه المله، و لا يعوّل على التفويض تشاغلا بلذّه أو عباده، فقد يخون الأمين و يغشّ الناصح، و قد قال الله - تعالى -: «يَا دَاوُدُ، إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧

فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ

وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. «١» فلم يقتصر الله - سبحانه - على التفويض دون المباشرة و لا عذره في الاتباع حتى وصفه بالضلال.

و هذا و إن كان مستحقا عليه بحكم الدين و منصب الخلافة فهو من حقوق السياسة لكل مسترع.

قال النبي «ص»: «كلكم راع و كلكم مسئول عن رعيته.» «٢» ...

و إذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله - تعالى - فيما لهم و عليهم، و وجب له عليهم حقان: الطاعة و النصره ما لم يتغير حاله.» «٣»

و ذكر قريبا من ذلك أبو يعلى الفراء الحنبلي في كتابه المسمى بالأحكام السلطانية أيضا. «٤»

و الرجلان كانا في عصر واحد، إذ وفاه الماوردي كانت في «٤٥٠هـ»، و وفاه أبي يعلى في «٤٥٨هـ» و تقارب كتابيهما في العبارات يوجب العلم بأخذ أحدهما من الآخر، فعمل أبو يعلى أخذ من الماوردي.

[الآيات التي تعرضت لوظائف الحاكم الإسلامي]

و قد تعرضنا كما ترى لأصول واجبات الحكومه الإسلاميه، فالأولى أن نذكر بعض الآيات و الروايات المبيئه للأهداف من الحكومه الإسلاميه و واجباتها؛ فخير الكلام ما صدر عن منبع الوحي. و قد مضى أكثر هذه الروايات فيما مضى و لكن التكرار قد يجب و لا - محيص عنه، كما ترى نظيره في الكتاب الكريم، حيث إنه ملئ من التكرار في القصص و الآيات المذكوره، فنقول:

١- قال الله - تعالى -: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَ يَحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ، فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَ عَزَرُوهُ وَ نَصَرُوهُ وَ اتَّبَعُوا النُّورَ

(١) - سورة ص (٣٨)، الآية ٢٦.

(٢) - مسند أحمد ٢ /

١١١؛ و صحيح البخارى ١ / ١٦٠، كتاب الجمعة؛ و صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٩، كتاب الإمارة، الباب ٥، الحديث ١٨٢٩.

(٣) - الأحكام السلطانية للمواردى / ١٥.

(٤) - الأحكام السلطانية / ٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨

الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أَوْلِيَّكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. «١»

فالآيه تعرضت لخمس من الأمور المهمه التى كان النبى «ص» يهتم بها و يستمر عليها فى حياته فى قبال الأئمه، و هو «ص» أسوه حسنه لكل من يتصدى للحكومه الإسلاميه، فيجب عليه أن يتأسى به فى ذلك.

و المعروف ما تعرفه الفطره و العقول السليمه و أمر به الشرع لذلك. و المنكر ما تنكره العقول السليمه و نهى عنه الشريعه المطهره.

فعلى الحاكم الإسلامى أن يجعل الجوّ بقدرته و نفوذه جوّاً إسلامياً سالماً ينتشر فيه المعروف بشعبه و تنقطع فيه جذور المنكر و الفساد.

و لعلّ المراد بالأغلال هو الأعمّ من الرسوم و القيود الخرافيه الطائفه، و من الأحكام الصعبه المشروعه فى شريعه اليهود أو التى حرّمها إسرائيل على نفسه.

و فى الحديث عن أبى أمامه عن النبى «ص»: «إنى لم أبعث باليهوديه و لا بالنصرانيه، و لكن بعثت بالحنيفيه السمه.» «٢»

٢- و قال - تعالى -: «وَ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ* الَّذِينَ إِذْ مَكَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ لِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ.» «٣»

فالناصرون لله - تعالى - المنصورون من قبله هم الذين إن تمكّنوا فى الأرض و حكموا عليها أقاموا و نفّذوا فرائض الله من الصلاه و الزكاه و نحوهما و أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر.

٣- و قال: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَ تَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ؟!» «٤»

بناء على كون المراد التصدى للولايه،

كما لعلة الظاهر، اللهم إلاً أن يقال إن السياق يأباه، فتأمل.

(١) - سورة الأعراف (٧)، الآية ١٥٧.

(٢) - مسند احمد ٥ / ٢٦٦.

(٣) - سورة الحج (٢٢)، الآية ٤٠ - ٤١.

(٤) - سورة محمد (٤٧)، الآية ٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩

٤- وقال: «وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ* وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ، فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ» (١)

و الظاهر أن المراد بالتوَلَّى هو التصدَّى للحكم و الولاية بقريته قوله: «يُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ» و قوله: «أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ».

فالحاكم الإسلامى يحرم عليه الإفساد و التعدى على الحرث و النسل، يعنى الأموال و النفوس، و يجب عليه أن يكون خاضعا مستسلما فى قبال الذكرى و النصح.

فتدبر فى كلامه- تعالى- و انظر كيف بلى المسلمون فى أعصارنا بالحكام الطغاه الذين خمر فى طبعهم الإفساد و هتك الأموال و الأعراض و النفوس، و لا يسمحون لأحد الوعظ و النصيحة. و ليس ذلك إلا بتفرق المسلمين و اختلافهم، و فرارهم من الموت و إعجابهم بالدنيا و شئونها، و إن الله- تعالى- «لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» (٢)

[الروايات التى تعرضت لوظائف الحاكم الإسلامى]

٥- و لما بعث رسول الله «ص» معاذ بن جبل إلى اليمن وصّاه فقال: «يا معاذ، علمهم كتاب الله، و أحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة. و أنزل الناس منازلهم: خيرهم و شرهم.

و أنفذ فيهم أمر الله و لا تحاش فى أمره و لا ماله أحدا، فإنها ليست بولايتك و لا مالك، و أد إليهم الأمانة فى كل قليل و كثير. و عليك بالرفق و العفو فى غير ترك الحق، يقول الجاهل:

قد تركت من حقّ الله. واعتذر إلى أهل عملك من كلّ أمر خشيت أن يقع إليك منه عيب حتى يعذروك.

و أمت أمر الجاهليه إلّا ما سنّه الإسلام. و أظهر أمر الإسلام كلّه صغيره و كبيره. و ليكن أكثر همّك الصلاه، فإنّها رأس الإسلام بعد الإقرار بالدين. و ذكرّ الناس بالله و اليوم الآخر. و اتبع الموعظه، فإنّه أقوى لهم على العمل بما يحبّ الله. ثم بثّ فيهم المعلمين. و اعبد الله الذي إليه ترجع. و لا تخف في الله لومه لائم.

و أوصيك بتقوى الله، و صدق الحديث، و الوفاء بالعهد، و أداء الأمانه، و ترك الخيانه، و لين الكلام، و بذل السلام، و حفظ الجار، و رحمه اليتيم، و حسن العمل، و قصر الأمل، و حبّ الآخره،

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) - سورة الرعد (١٣)، الآيه ١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠

و الجزع من الحساب، و لزوم الايمان، و الفقه في القرآن، و كظم الغيظ، و خفض الجناح.

و إياك ان تشتم مسلما، أو تطيع آثما، أو تعصى إماما عادلا، أو تكذب إماما صادقا، أو تصدق كاذبا. و اذكر ربك عند كلّ شجر و حجر. و أحدث لكلّ ذنب توبه: السرّ بالسرّ و العلانيه بالعلانيه.

يا معاذ، لو لا أنّي أرى ألّا نلتقى إلى يوم القيامه لقصّرت في الوصيه، و لكنني أرى أن لا نلتقى أبدا.

ثم اعلم يا معاذ، أنّ أحبكم إليّ من يلقاني على مثل الحال التي فارقتني عليها. «١»

و ذكر في كنز العمال حديثين طويلين في بعث معاذ يشتملان على أكثر مضمون هذا الحديث و زيادات نافعه، فراجع «٢».

و قد ذكرنا الحديث بطوله لما يتضمّن من النصائح

العالية النافعه لكلّ من يتصدّى لعمل من أعمال الدوله الإسلاميه.

و قد دلّ على أنّ من تكاليف الحاكم الإسلامى فى نطاق حكومته: ١- تعليم كتاب الله. ٢- تأديب الناس على الأخلاق الصالحه الفاضله. ٣- الفرق بين خير الناس و شرهم بالتقدير عن الخير و إكرامه، و تأنيب الشر و مجازاته. ٤- إجراء المساواه فى حكم الله و ماله بالنسبه إلى الجميع بلا استثناء لأحد. ٥- أداء الأمانه إلى أهلها و إن قلت. ٦- الرفق و العفو بالنسبه إلى المسىء ما لم يستلزم ترك حقّ. ٧- تداوم الوعظ و التذكير. ٨- بثّ المعلمين فيهم لنشر العلوم.

و لا يخفى مناسبه الجملة الأخيره فى الحديث لما صار إليه أمر معاذ فى النهايه.

٦- و فى روايه أنه «ص» قال لمعاذ: «فأخبرهم أنّ الله قد فرض عليهم صدقه؛ تؤخذ من أغنيائهم فتردّ على فقرائهم، فإن هم طاعوا لك بذلك فيأياك و كرائم أموالهم، و اتق دعوه المظلوم فإنه ليس بينه و بين الله حجاب.» (٣)

يظهر من الروايه أنّ المكلف إذا أدى واجب ماله فالتعدّى إلى سائر أمواله من

(١)- تحف العقول / ٢٥.

(٢)- كنز العمال ١٠ / ٥٩٤-٥٩٥، باب غزواته و بعوثه ... من كتاب الغزوات و الوفود من قسم الأفعال، الحديث ٣٠٢٩١ و ٣٠٢٩٢.

(٣)- صحيح البخارى ٣ / ٧٣، كتاب المغازى، بعث أبى موسى و معاذ إلى اليمن قبل حجه الوداع.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١

أشدّ الظلم.

٧- و فى روايه أخرى: «إنّ رسول الله «ص» حين بعث معاذاً أوصاه و عهد إليه ثمّ قال له: يسّر و لا تعسر، و بشر و لا تنفر.» (١)

٨- و بعث رسول الله «ص» عمرو بن حزم والياً على بنى

الحارث ليفقّهم في الدين و يعلمهم السنّه و معالم الإسلام، و يأخذ منهم صدقاتهم. و كتب له كتابا عهد اليه فيه عهده و أمره فيه بأمره:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* هذا بيان من الله و رسوله، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ، عهد من محمد النبي رسول الله «ص» لعمر و بن حزم حين بعثه إلى اليمن، أمره بتقوى الله في أمره كلّه، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا و الَّذِينَ هم محسنون. و أمره أن يأخذ بالحقّ كما أمره الله، و أن يبشّر الناس بالخير و يأمرهم به، و يعلم الناس القرآن و يفقّهم فيه. و ينهى الناس؛ فلا يمسن القرآن إنسان إلّا و هو طاهر. و يخبر الناس بالذى لهم و الذى عليهم. و يلين للناس فى الحقّ، و يشتدّ عليهم فى الظلم، فَإِنَّ اللَّهَ كره الظلم و نهى عنه فقال: «ألا لعنه الله على الظالمين». و يبشّر الناس بالجنّه و بعملها، و ينذر الناس النار و عملها. و يستألف الناس حتّى يفقّوها فى الدين، و يعلم الناس معالم الحجّ و سنّته و فريضته، و ما أمر الله به فى الحجّ الأكبر و الحجّ الأصغر، و هو العمره.

و ينهى الناس أن يصلّى أحد فى ثوب واحد صغير، إلّا أن يكون ثوبا يثنى طرفيه على عاتقيه، و ينهى الناس أن يحتبى أحد فى ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء. و ينهى أن يعقص أحد شعر رأسه فى قفاه. و ينهى إذا كان بين الناس هيج عن الدعاء إلى القبائل و العشائر. و ليكن دعواهم إلى الله - عزّ و جلّ - وحده لا شريك له. فمن لم يدع إلى الله و دعا إلى القبائل و العشائر فليقطفوا بالسيف حتّى

تكون دعواهم إلى الله وحده لا شريك له.

و يأمر الناس بإسباغ الوضوء وجوههم وأيديهم إلى المرافق وأرجلهم إلى الكعبين ويمسحون برؤوسهم كما أمرهم الله وأمر بالصلاة لوقتها، وإتمام الركوع والسجود والخشوع، ويغسل

(١) - سيره ابن هشام ٢٣٧/٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢

بالصبح، و يهجر بالهاجره حين تميل الشمس، و صلاه العصر و الشمس في الأرض مدبره، و المغرب حين يقبل الليل لا يؤخر حتى تبدو النجوم في السماء، و العشاء أول الليل. و أمر بالسعى إلى الجمعه إذ نودى لها، و الغسل عند الرواح إليها.

و أمره أن يأخذ من المغنم خمس الله، و ما كتب على المؤمنين في الصدقه من العقار عشر ما سقت العين و سقت السماء، و على ما سقى الغرب نصف العشر. و في كل عشر من الإبل شاتان، و في كلّ عشرين أربع شياه. و في كلّ أربعين من البقر بقره، و في كلّ ثلاثين من البقر تبع، جذع أو جذعه. و في كلّ أربعين من الغنم سائمه وحدها، شاه. فانها فريضه الله التي افترض على المؤمنين في الصدقه، فمن زاد خيرا فهو خير له.

و أنه من أسلم من يهودي أو نصراني إسلاما خالصا من نفسه و دان بدين الإسلام فإنه من المؤمنين؛ له مثل ما لهم، و عليه مثل ما عليهم. و من كان على نصرانيته أو يهوديته فإنه لا يرد عنها.

و على كلّ حال: ذكر أو أنثى، حرّ أو عبد، دينار واف أو عوضه ثيابا. فمن أدى ذلك فإنّ له ذمّه الله و ذمّه رسوله. و من منع ذلك فإنه عدوّ لله و لرسوله

و للمؤمنين جميعا. صلوات الله على محمد و السلام عليه و رحمه الله و بركاته. «١»

و إنما نقلنا الحديث بطوله لأنه على ما قالوا أجمع و أطول كتاب حفظ التاريخ نصّه من كتبه «ص». و اعتنى به أرباب السنن و المسانيد فى الأبواب المختلفه من الفقه، و ادعى بعض إجماع الصدر الأول على الأخذ به و إن قطعوه على الأبواب و اختلفوا فى بعض ألفاظه.

و عن النووى فى التهذيب فى ترجمه عمرو بن حزم قال:

«استعمله النبى «ص» على نجران باليمن و هو ابن سبع عشره سنه، و بعث معه كتابا فيه الفرائض و السنن و الصدقات و الجروح و الديات.» «٢»

و النكات المهمه فى هذا العهد أولا: الأخذ بالحقّ على نحو ما أمر الله به، لا على نحو إعمال الرأى و السليقه الشخصيه.

(١) - سيره ابن هشام ٢٤١ / ٤؛ و تاريخ الطبرى ١٧٢٧ / ٤ - ١٧٢٩.

(٢) - راجع التراتيب الإداريه ١ / ١٦٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣

و ثانيا: البشاره بالخير و الأمر به.

و ثالثا: تعليم القرآن و تفهيمهم مطالبه المتنوعه.

و رابعا: إرشاد الناس إلى ما ينفعهم و ما يضرّهم.

و خامسا: إعمال الرفق و اللين مع المحقّ، و إعمال الشدّه فى قبال الظلم.

و سادسا: التبشير و الإنذار.

و سابعا: تأليف القلوب و تشويقها ليرغبوا فى تعلّم الدين و التفقه فيه.

و ثامنا: تعليم معالم الحجّ و سائر الفرائض و السنن. إلى غير ذلك ممّا اشتمل عليه.

و من هذا العهد و سابقه يعلم إجمالا ما يترقبه رسول الله «ص» ممّن يصير واليا على البلاد الإسلاميه.

٩- و فى نهج البلاغه: «اللهم إنك تعلم أنّه لم يكن الذى كان ممّا منافسه فى سلطان، و لا التماس شىء من

فضول الحطام، و لكن لردّ المعالم من دينك و نظهر الإصلاح فى بلادك فىأمن المظلومون من عبادك و تقام المعطّله من حدودك.» (١)

و قد مرّ نحو ذلك عن تحف العقول فى خطبه تنسب إليه تاره، و إلى سيد الشهداء «ع» أخرى (٢).

و يظهر من هذا الكلام أنّ أمير المؤمنين «ع» لم يكن ساكتا فى قبال ما كان يقع، بل كان منه مطالبه و محاجّه، و لكن لا للتنافس و طلب الدنيا و المقام، بل لإحياء معالم الدين و الإصلاح فى البلاد و رفع الظلم و إقامة الحدود المعطّله.

١٠- و فيه أيضا: «قال عبد الله بن عباس: دخلت على أمير المؤمنين «ع» بذي قار و هو يخصف نعله، فقال لى: «ما قيمه هذه النعل؟» فقلت: لا قيمه لها. فقال- عليه السلام-: و الله لهى أحبّ إلّى من إمرتكم إلّا أن أقيم حقا أو أدفع باطلا.» (٣)

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٤٠٦؛ عبده ١٩ / ٢؛ لح / ١٨٩، الخطبه ١٣١.

(٢)- راجع تحف العقول / ٢٣٩.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١١١؛ عبده ٧٦ / ١؛ لح / ٧٦، الخطبه ٣٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤

فهذا الكلام باختصاره جامع لجميع ما يكون على عهده الحاكم الإسلامى، أى: «إقامه الحقّ و دفع الباطل.»

١١- و فيه أيضا: «لولا- حضور الحاضر و قيام الحجه بوجود الناصر و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظّه ظالم و لا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها و لسقيت آخرها بكأس أولها، و لألقيتم دنياكم هذه أزهد عندى من عفته عنز.» (١)

أقول: الكظّه بالكسر و تشديد الظاء: البطنه و ما يعتري الإنسان عند الامتلاء من الطعام. و السغب: الجوع. و عفته

العنز: ما تنثره من أنفها.

يظهر من الحديث الشريف أنّ المسلمين - ولا سيّما أهل العلم الواقفين على مذاق الشرع وحتّ على العدالة الاجتماعيه - لا يجوز لهم السكوت فى قبال التفاوت الفاحش الطبقي المنتج من غصب الأتوياء لحقوق الضعفاء والمستضعفين.

وإحقاق الحقوق لا يمكن إلّا بتحصيل القوّه و القدره، فبذلك يظهر وجوب إقامه الدوله الحقّه و إحقاق الحقوق فى ضوئها.

و اعلم أنّ الله - تعالى - لم يخلق الإنسان من دون أن يخلق له ما يحتاج إليه فى عيشته و ما يتوقّف عليه حياته. و لو ترى الفقر الشديد و النقص الفاحش فى بعض منهم فإنّما نشأ من ظلم بعضهم لبعض أو من كفرانهم نعم الله - تعالى - و عدم الاستفادة منها بالاستخراج و الاستنتاج:

ففى سورة إبراهيم قال بعد ذكر أصول نعمه: «وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَإِنْ تَعِدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ.» (٢)

و الظاهر أن المقصود بالسؤال هو الحاجه التكوينية الكامنه فى الذوات؛ فالله - تعالى - علّل النقص الموجود بالأمرين، أعنى الظلم و الكفران، فتدبّر فى الآيات الشريفه.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥٢؛ عبده ١ / ٣١؛ لح / ٥٠، الخطبه ٣.

(٢) - سورة إبراهيم (١٤)، الآية ٣٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥

و فى نهج البلاغه: «إنّ الله - سبحانه - فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلّا بما متّع به غنى، و الله - تعالى - سألهم عن ذلك.» (١) هذا.

١٢- و فى نهج البلاغه أيضا فى ردّ الخوارج: «هؤلاء يقولون: لا- إمره إلما لله، و إنّه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل فى إمرته المؤمن و يستمتع فيها الكافر، و يبلغ الله فيها الأجل و

يجمع به الفىء و يقاتل به العدو و تأمن به السبل و يؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح برّ و يستراح من فاجر.» (٢)

١٣- وفيه أيضا فيما ردّه «ع» على المسلمين من قطائع عثمان: «و الله لو وجدته قد تزوج به النساء و ملك به الإمام لرددته، فإنّ في العدل سعه، و من ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق.» (٣)

يظهر من الحديث الشريف أنّ من وظائف الحاكم الإسلامي ردّ الأموال العامّة المغصوبه المتعلقة بالمجتمع إلى أهلها. و يأتي في الفصل الذي نعقده لوجوب اهتمام الإمام بأموال المسلمين شرح للخطبه و تتميم لها و روايات أخرى لها عن شرح ابن أبي الحديد و كتاب دعائم الإسلام، فانتظر.

١٤- وفيه أيضا: «إنّه ليس على الإمام إلّا ما حمل من أمر ربّه، إلّا البلاغ في الموعظه و الاجتهاد في النصيحة و الإحياء للسنة و إقامة الحدود على مستحقّيها و إصدار السهمان على أهلها.» (٤)

١٥- وفيه أيضا في خطابه «ع» لعثمان: «فاعلم أنّ أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدى و هدى؛ فأقام سنّه معلومه و أمات بدعه مجهوله.» (٥)

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٤٢؛ عبده ٣ / ٢٣١؛ لح / ٥٣٣، الحكمة ٣٢٨.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٥؛ عبده ١ / ٨٧؛ لح / ٨٢، الخطبه ٤٠.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٦٦؛ عبده ١ / ٤٢؛ لح / ٥٧، الخطبه ١٥.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٣١١؛ عبده ١ / ٢٠٢؛ لح / ١٥٢، الخطبه ١٠٥.

(٥)- نهج البلاغه، فيض / ٥٢٦؛ عبده ٢ / ٨٥؛ لح / ٢٣٤، الخطبه ١٦٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦

يظهر بذلك أنّ من تكاليف الإمام العادل إحياء السنّه و إمامته البدع.

١٦- وفيه أيضا: «أيها الناس، إنّ لى عليكم

حَقًّا، و لكم على حقّ، فأمرًا حَقِّكم علىّ فالنصيحه لكم و توفير فيئكم عليكم، و تعليمكم كيلا تجهلوا، و تأديبكم كيما تعلموا. و أمرًا حَقِّي عليكم فالوفاء بالبيعه، و النصيحه في المشهد و المغيب، و الإجابه حين أدعوكم و الطاعه حين آمركم. «١» و مفاد الحديث واضح، هذا.

و نهج البلاغه مليء من هذا القبيل من الكلمات المتعرضه لتكاليف الحاكم و لا سيّما كتابه «ع» لمالك الأشتر «٢»، فراجع.

١٧- و في الغرر و الدرر للآمدى عن أمير المؤمنين «ع»: «على الإمام أن يعلم أهل ولايته حدود الإسلام و الإيمان.» «٣»

و المراد بأهل ولايته جميع من يكون تحت لواء حكومته.

١٨- و قد مرّ في كلام له «ع» أرسله إلى معاويه: «و الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل، ضالًّا كان أو مهتديا مظلوما كان أو ظالما حلال الدم أو حرام الدم أن لا يعملوا عملا و لا يحدثوا حدثا و لا يقدّموا يدا و لا- رجلا- و لا- يبدءوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما و رعا عارفا بالقضاء و السنّه، يجمع أمرهم، و يحكم بينهم، و يأخذ للمظلوم من الظالم حقه، و يحفظ أطرافهم و يجبي فيئهم و يقيم حجّتهم (حجّهم و جمعهم- البحار) و يجبي صدقاتهم.» «٤»

١٩- و مرّ عن كتاب المحكم و المتشابه نقلا- عن تفسير النعماني، عن أمير المؤمنين «ع»: «لا- بدّ للأئمّه من إمام يقوم بأمرهم، فيأمرهم و ينهاهم و يقيم فيهم الحدود و يجاهد العدوّ و يقسم الغنائم و يفرض الفرائض و يعرفهم أبواب ما فيه صلاحهم و يحذّرهم ما فيه

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١١٤؛ عبده / ١ / ٨٠؛ لح / ٧٩،

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٩٩١؛ عبده ٣ / ٩٢؛ لح / ٤٢٦، الكتاب ٥٣.

(٣) - الغرر و الدرر ٤ / ٣١٨، الحديث ٦١٩٩.

(٤) - كتاب سليم بن قيس / ١٨٢؛ و بحار الأنوار ٨ / ٥٥٥ (ط. القديم).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧

مضارّهم، إذ كان الأمر و النهى أحد أسباب بقاء الخلق و إلّا سقطت الرغبه و الرهبه، و لم يرتدع و لفسد التدبير و كان ذلك سببا لهلاك العباد. فتمام أمر البقاء و الحياه في الطعام و الشراب و المساكن و الملابس و المناكح من النساء و الحلال و الحرام، الأمر و النهى، إذ كان - سبحانه - لم يخلقهم بحيث يستغنون عن جميع ذلك، و وجدنا أول المخلوقين و هو آدم «ع» لم يتم له البقاء و الحياه إلّا بالأمر و النهى.» (١)

٢٠- و في الخبر الطويل الذي رواه عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا «ع»: «إنّ الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين. إنّ الإمامه أسّ الإسلام النامى و فرعه السامى. بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد و توفير الفىء و الصدقات، و إمضاء الحدود و الأحكام، و منع الثغور و الأطراف. الإمام يحلّ حلال الله و يحرم حرام الله و يقيم حدود الله و يذبّ عن دين الله و يدعو إلى سبيل ربّه بالحكمه و الموعظه الحسنه و الحجّه البالغه.» (٢)

٢١- و في خبر فضل بن شاذان، عن الرضا «ع» الذي مرّ: فإن قال: فلم جعل أولى الأمر و أمر بطاعتهم، قيل: لعل كثيره:

منها: أنّ الخلق لما وقفوا على حدّ محدود و أمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم لم

يكن يثبت ذلك و لا يقوم إلّا بأن يجعل عليهم فيه أمينا ... يمنعهم من التعدّي و الدخول فيما حظر عليهم، لأنّه لو لم يكن ذلك كذلك لكان أحد لا يترك لذّته و منفعتة لفساد غيره فجعل عليهم قيما يمنعهم من الفساد و يقيم فيهم الحدود و الأحكام.

و منها: أنّا لا نجد فرقه من الفرق و لا ملّه من الملل بقوا و عاشوا إلّا بقيم و رئيس، لما لا بدّ لهم منه في أمر الدين و الدنيا، فلم يجز في حكمه الحكيم أن يترك الخلق ممّا يعلم أنّه لا بدّ لهم منه و لا قوام لهم إلّا به فيقاتلون به عدوّهم و يقسمون به فيئهم و يقيم لهم جمعهم و جماعتهم و يمنع ظالمهم من مظلومهم.

و منها: أنّه لو لم يجعل لهم إماما قيما أمينا حافظا مستودعا لدرست الملّه و ذهب الدين و غيرت

(١) - المحكم و المتشابه / ٥٠؛ و بحار الأنوار ٩٠ / ٤١ (طبعة ايران ٩٣ / ٤١)، كتاب القرآن. و فيه «في أمر البقاء» بدل «فتمام أمر البقاء».

(٢) - الكافي ١ / ٢٠٠، كتاب الحجّه، باب نادر جامع في فضل الإمام ...؛ و رواه في تحف العقول / ٤٣٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨

السّنّه (السنن - العلل). و الأحكام و لزيد فيه المبتدعون و نقص منه الملحدون و شبّهوا ذلك على المسلمين، لأنّنا قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم و اختلاف أهوائهم و تشتت أنحائهم (حالاتهم - العلل)، فلو لم يجعل لهم قيما حافظا لما جاء به الرسول لفسدوا على نحو ما بيّنا و غيرت الشرائع و السنن و الأحكام و الإيمان و كان في ذلك فساد الخلق أجمعين. «١»

و قد مرّ خبر حنان، عن أبيه، عن أبي جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»:

«لا تصلح الإمامه إلّا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، و حلم يملك به غضبه، و حسن الولاية على من يلي حتّى يكون لهم كالوالد الرحيم.»

و فى روايه أخرى: «حتّى يكون للرعيه كالأب الرحيم.» «٢»

فيجب أن يكون الوالى على الأمه بمنزله الأب الرحيم الذى قد أشرب فى قلبه محبّه الأولاد و اللطف بهم فيجبر ضعفهم و نقصهم بقوّته و إمكانياته و لا يواجههم بالخشونه و الغضب.

٢٣- و فى خبر سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «أتقوا الحكومه، فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين لنبيّ (كنبيّ خ. ل) أو وصيّ نبيّ.» «٣»

فمن واجبات الإمام فصل الخصومات و رفع المنازعات الواقعه فى الأمه بالحق و العداله مباشره أو بالتسيب.

٢٤- و فى كنز العمال: «على الوالى خمس خصال: جمع الفىء من حقّه، و وضعه فى حقّه، و أن يستعين على أمورهم بخير من يعلم، و لا يجمّرههم فيهلكهم، و لا يؤخّر أمرهم لغد.» (و لا يؤخّر أمر يوم لغد خ. ل) (عق عن وائله) «٤».

قال فى النهايه:

(١)- عيون أخبار الرضا ٢ / ١٠٠ (من نسخه مخطوطه مصححه)، الباب ٣٤، الحديث ١؛ و علل الشرائع ١ / ٩٥ (طبعه أخرى ١ / ٢٥٣)، الباب ١٨٢، الحديث ٩.

(٢)- الكافي ١ / ٤٠٧، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حق الإمام على الرعيه ...، الحديث ٨.

(٣)- الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٤)- كنز العمال ٦ / ٤٧، الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء، الفصل ٣ فى أحكام الإمارة، الحديث ١٤٧٨٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و

«تجمير الجيش: جمعهم فى الثغور و حبسهم عن العود إلى أهلهم.» (١)

٢٥- و قد مرّ روايات مستفيضه دالّه على أنّ الإمامه نظام الأمه، و فى بعضها:

«و مكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز يجمعه و يضمّه، فإذا انقطع النظام تفرّق الخرز و ذهب ثمّ لم يجتمع بحذافيره أبدا.» (٢)

فعلى إمام المسلمين جمع أمرهم و توحيد كلمتهم و قطع جذور الاختلاف و التفرق عن مجتمعهم حتى يكونوا كيد واحده على من سواهم و يكون ببركته «مثل المؤمنين فى توادهم و تعاطفهم و تراحمهم مثل الجسد إذا اشتكى منه شىء تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى.» (٣)

[الآيات و الروايات التى تعرّضت لتكليف المسلمين و إمامهم فى السياسه الخارجيه]

و هاهنا آيات و روايات كثيره أيضا يستفاد منها تكليف المسلمين و إمامهم فى السياسه الخارجيه و فى علاقاتهم مع سائر الأمم و المذاهب نذكر هنا بعضا منها و التفصيل يأتى فى فصل مستقل، فانظر.

٢٦- قال الله- تعالى:- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَهُمْ دُونَكُمْ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا. وَذُوا مَا عَنْتُمْ. قَدْ يَدَّتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، وَ مَا تُخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ. قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ.» (٤)

٢٧- و قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَ النَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.

وَ مَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ* فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ. فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ.» (٥)

(١)- النهايه لابن الأثير ١ / ٢٩٢.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٤٤٢؛ عبده ٢ / ٣٩؛ لح / ٢٠٣، الخطبه ١٤٦.

(٣)- مسند أحمد ٤ / ٢٧٠، عن رسول الله «ص».

(٤)- سوره آل عمران

(٥) - سورة المائدة (٥)، الآية ٥١ و ٥٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠

إلى غير ذلك من الآيات الكثيره الناهيه عن موالاته الكفار و موادتهم.

٢٨- وقال الله - تعالى: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا.» (١)

فالعلاقه الموجهه لسلطه الكفار على المسلمين كما نشاهددها في أعصارنا منهى عنها جدًا، و قد أمر الله - تعالى - بالقتال و جهاد الكفار و المنافقين و الغلظه عليهم و إعداد القوه في قبالهم، كما نطقت بذلك الآيات و الروايات الكثيره و قد مر بعضها في فصل الجهاد من هذا الكتاب، فراجع. هذا.

و في قبال جميع ذلك وردت أدله تدلّ على المهادنه و المعامله معهم بالبرّ و القسط إذا لم يقاتلوا المسلمين في دينهم و لم يخرجوهم من ديارهم:

٢٩- قال الله - تعالى: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِمُوا عَلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِمِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ أَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَ ظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ، وَ مَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ.» (٢)

٣٠- و قال بعد ما أمر بإعداد القوه في قبال الكفار: «وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.» (٣)

٣١- و قد وادع رسول الله «ص» أهل أيله و كتب لهم: «بسم الله الرحمن الرحيم هذه أمنه من الله و محمّد النبيّ رسول الله ليوحته بن روبه و أهل أيله و لسفنههم و لسيارتهم و لبحرهم و لبرهم. ذمه الله و ذمه محمد النبيّ «ص» و لمن كان معهم من كلّ ماّر الناس من أهل الشام و اليمن

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ١٤١.

(٢) - سورة الممتحنة (٦٠)، الآية ٨ و ٩.

(٣) - سورة الانفال (٨)، الآية ٦١.

(٤) - الاموال لأبي عبيد / ٢٥٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١

٣٢- و في كتاب النبي «ص» لأهل نجران و هم نصارى: «و لنجران و حاشيتها جوار الله و ذمه محمّد النبي رسول الله على أنفسهم و ملّتهم و أرضهم و أموالهم و غائبهم و شاهدتهم و غيرهم و بعثهم و أمثلتهم، لا- يغير ما كانوا عليه و لا يغير حقّ من حقوقهم و أمثلتهم، لا- يفتن أسقف من أسقفيتته و لا- راهب من رهبانيتها و لا واقه من وقاهيته على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير...» «١»

قال في الأموال:

«الواقه: وليّ العهد بلغتهم.»

٣٣- و في عهد طويل كتبه النبي «ص» لليهود حين ما قدم المدينة: «و إنّ يهود بنى عوف أمّه مع المؤمنين، لليهود دينهم، و للمسلمين دينهم، مواليهم و أنفسهم إلّا من ظلم و أثم...» «٢»

و سيأتي تفصيله.

إلى غير ذلك من المعاهدات الواقعة بين رسول الله «ص» و بين أهل الكتاب أو بين المشركين، و كذلك ما ورد من الروايات الكثيره في حرمة أهل الذمه و حفظ حقوقهم. فإنّه يستفاد من جميع ذلك أنّ الواجب على إمام المسلمين أن تكون علاقته مع سائر الأمم و المذاهب بالقسط و العدل و رعايه الحقوق من الطرفين؛ لا بأن يضيع حقوقهم المدنيّه و الاجتماعيّه، و لا بأن يتخذوا بطانه و يجعل لهم سبيل و استيلاء على المسلمين في السياسة أو الاقتصاد أو الثقافه أو نحو ذلك. هذا.

فهذه آيات و روايات كثيره جمعناها هنا، يستفاد من جميعها سنخ تكاليف

الإمام و واجباته فى نطاق الإسلام و فى تجاه الأمة.

[العناوين المتحصّله من الآيات و الروايات فى وظائف الحاكم الإسلامى]

و المتحصّل من جميعها مع التحفّظ على التعبيرات الواقعة فيها خمسة عشر عنوانا، و لعلّ بعضها متداخله كما ترى و لكن نذكر الجميع حفظا للتعبيرات:

١- جمع أمر المسلمين و حفظ نظامهم، و منع الثغور و الأطراف، و الدفاع عنهم

(١)- فتوح البلدان للبلاذرى / ٧٦ و نحوه فى الاموال لأبى عبيد / ٢٤٤.

(٢)- سيره ابن هشام ١٤٩ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢

و قتال مقاتليهم و البغاه عليهم.

٢- الإصلاح فى البلاد و إيجاد الأمن فيها و فى السبل.

٣- أن يضع عنهم إصرهم و الأغلال التى كانت عليهم من الرسوم و القيود و العادات و التقاليد الباطله.

٤- أن يعلمهم الكتاب و السنّه و حدود الإسلام و الإيمان، و يبيّن لهم الحلال و الحرام و ما ينفعهم و يضرّهم.

و يعمّم التعليم و التريه بيثّ المعلمين فيهم و تأليف الناس جميعا ليرغبوا فى تعلّم الدين و التفقّه فيه.

٥- إقامة فرائض الله و شعائره من الصلاه و الحج و غيرهما، و تأديب الناس على الأخلاق الفاضله.

٦- إقامة السنّه و إمامته البدع، و الذبّ عن دين الله و حفظ الشرائع و السنن عن التغيير و التأويل و الزيادة و النقصان.

٧- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بمفهومهما الواسع، أعنى السعى فى إشاعه المعروف و بسطه، و مكافحه أنواع المنكر و الظلم و الفساد.

٨- منع الظلم و إحقاق حقوق الضعفاء من الأقوياء و إعمال الشدّه فى قبال الظالمين.

٩- القضاء بالعدل و إقامة حدود الله و أحكامه.

١٠- رَدُّ مَا غَصِبَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَمْوَالِ الْعَامَّةِ، وَإِجْرَاءُ الْمَسَاوَاهِ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَرَفْعُ التَّبَعِيضَاتِ الظَّالِمَةِ

التي توجب كظّه الظالمين و سغب المظلومين.

١١- جبايه الفى ء و الصدقات على نحو ما أمر الله به و توفيرها على مستحقيها من الأشخاص و المصارف العامه.

١٢- تتابع الوعظ و التذكير و الإنذار و التبشير.

١٣- التمييز بين الأخيار من الناس و الأشرار منهم بإكرام الخير و الإحسان اليه، و تأنيب الشر و مجازاته.

١٤- إعمال الرفق و العفو فى غير ترك الحق، فيكون للرعيه كالوالد الرحيم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣

١٥- حسن العلاقه مع سائر الأمم و المذاهب بالسلم و البرّ و القسط و حفظ الحقوق المتقابله فى النفوس و المله و الأراضى و الأموال إذا لم يقاتلوا المسلمين و لم يخرجوهم من ديارهم، لا بأن يتخذهم الوالى بطانه أو يجعل لهم سبيلا على المسلمين و شئونهم.

فهذه خمس عشر عنوانا لما يجب على الحاكم الإسلامى بالأصالة، اقتبسناها ممّا ذكر من الآيات و الروايات. و لم نرد الاستقصاء فيها، بل ذكر نماذج.

و الجامع لجميع هذه العناوين هو الأمور المتعلّقه بمجتمع المسلمين بما هو مجتمع، أى بنحو العامّ المجموعى لا الاستغراقى، كحفظ نظامهم، و أمن بلادهم و سبلهم، و دفع الأعداء عنهم و إعداد القوى فى قباهم، و تعليمهم و هدايتهم، و إقامه السنه و إماته البدع و إقامه فرائض الله و شعائره فيهم، و إجراء حدود الله و أحكامه، و فصل الخصومات بينهم، و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و جبايه الفى ء و الصدقات و حفظ الأنفال و الأموال العامه و إيصالها إلى أهلها، و تنظيم علاقتهم مع سائر الأمم و نحو ذلك مما يتعلّق بالمجتمع بما هو مجتمع و لا يكون متعلّقا بشخص خاص.

و الخطابات الوارده فى الكتاب و السنّه

فى هذا السنخ من الأمور أيضا توجهت إلى المجتمع كذلك لا بنحو العموم الاستغراقى.

و على هذا فىكون المتصدى لها من ىتمثل فىه المجتمع، أعنى الحاكم المنتخب من قبل الله- تعالى- أو من قبلهم. و لعل قول أمير المؤمنين «ع» على ما فى نهج البلاغه: «إلا أن أقم حقا أو أضع باطلا» باختصاره و جامعته يعم جميع ما ذكرنا، و إن شئت فعبر «حراسه الدين و سياسه الدنيا»، فتأمل.

و أميا تعيين السلطات الثلاث و رعايه المواصفات المعتره فىها و مراقبه أعمالها و بعث العيون عليها و نحو ذلك فليست هذه الأمور من أهداف الحكومه و واجباتها بالأصالة، بل هى من قبيل المقدمات الواقعه فى طريق تحصيل الأهداف.

و إن شئت قلت: هى قوام الحكومه لا من أهدافها، و البحث فىها يأتى فى الفصول الآتیه. هذا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ٢، ص: ٢٤

و إذا كانت هذه برامج الحكومه الإسلامیه و أهدافها و كان المسؤول المنفذ لها هو الإمام المعصوم أو الفقيه العادل البصير بالأمور و الواجد لسائر ما ذكرناه من الشروط الثمانیه فأى شىء ىوجب الوحشه و الفرار منها؟ و هل لا ىكون المخالف لإقامتها من عملاء الاستعمار أو ممن ىريد الإقدام على الظلم أو على الفساد و الفحشاء و الفرار من حدود الله و أحكامه؟ هذا.

[هنا ظهر أمران]

اشاره

و بما ذكرناه من الآيات و الروایات المبیئنه لتكاليف الحاكم الإسلامى و واجباته ىظهر لك أمران:

الأول: ان الإمام و الحاكم الإسلامى قائد و مرجع للشئون الدینیة و السیاسیه معا،

و لیس الدين منفكا عن السیاسه على ما ربما ىسمع من بعض نواعق الاستعمار و أبواقه.

و على التفكيك بينهما أيضا ىكون بناء الكنيسه و عملها لما نسبوه إلى السيد المسيح «ع» من قوله: «أعطوا لقيصر ما لقيصر و ما لله لله.» «١»

نعم، ساحة الدين الحق بريئه من السیاسه الحديثه المبیئنه على المكر و الشیطنه و الهضم للحقوق و البراعه فى الكذب و الخداع.

و أما السیاسه بمعنى حفظ نظام المسلمین و حقوقهم و سيادتهم و إصلاح شئونهم العامه بشعبها المختلفه و الدفاع عنهم على أساس ما أنزل الله- تعالى- من الأحكام فهى داخله فى نسج الإسلام و نظامه، كما مرّ بالتفصيل فى الباب الثالث من الكتاب.

(١) - إنجيل مرقس، الباب ١٢، الرّقم ١٧؛ و إنجيل متى، الباب ٢٢، الرّقم ٢١؛ و إنجيل لوقا، الباب ٢٠، الرّقم ٢٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥

و من الأسف أنه قد يتفوّه بالانفكاك المذكور بعض البسطاء و المقلّده من المسلمين أيضا ممّن لم يعرف الدين و لا السياسه.

و كيف كان فبالجمع بين الشؤون الدينيه و السياسيه فى الروايات المذكوره يعرف أنّ إمام المسلمين هو المرجع لهم فى دينهم و ثقافتهم و سياستهم و الدفاع عنهم، كما كان كذلك النبى «ص».

نعم، ليس معنى ذلك أنّ الإمام بنفسه يتصدّى لجميع الشؤون بالمباشره. بل كلّما اتسع نطاق الملك و زادت التكاليف تكثرت الدوائر و المؤسسات و الأجهزه، و توجد قهرا سلطات تشريعيه و تنفيذيه و قضائيه على أساس الحاجه، و يحال كلّ أمر إلى مؤسسه تناسبه. و لكنّ الإمام و الحاكم بمنزله رأس

المخروط يحيط بجميعها و يشرف على الجميع إشرافاً تاماً، فهو المسؤول و المكلف كما يأتي بيان ذلك فى بعض الفصول الآتية.

الأمر الثانى: أن الحاكم إنما يتصدى و يتدخل فى الأمور العامه الاجتماعيه التى لا بد منها

إشاره

للمجتمع بما هو مجتمع، و لا ترتبط بشخص خاص حتى يكون هو المتصدى لها.

و أمياً الأمور و الأحوال غير العامه كالزراعه و الصناعه و التجاره و الأرزاق و المسكن و المصنع و اللباس و الزواج و التعليم و التعلّم و المسافرات و الاحتفالات و نحو ذلك من الأمور المتعلقه بالأشخاص و العائلات فالناس فى انتخابها و انتخاب أنواعها و كفياتها أحرار، و لكلّ منهم أن يختار ما يريد و يهواه ما لم يكن فيه منع شرعى.

فمصالح الأفراد و المجتمعات تقضى بترك الأفراد أحراراً فى نشاطاتهم، و يكتفى بمساعدتهم و مراقبتهم فحسب، إذ يساعد ذلك على الابتكار و كثره الإنتاج و التقدّم،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦

و التحديد يوجب أن يفقد الشخص اعتماده على النفس و أن لا يزدهر الاستعدادات فى مجالات الحياه.

اللهم إلهما إذا فرض شىء منها فى مورد خاص موجبا للإضرار بالمجتمع أو ببعض الأفراد؛ فللحاكم حينئذ تحديده فى ذلك المورد بمقدار يدفع به الضرر.

و بالجملة، يجب أن يكون البناء فى هذه الأمور و الأحوال الشخصيه على الإطلاق و الحرّيه إلهما فى موارد الضروره، لا على المنع و التحديد إلهما بإذن الحكومه.

نعم، يتوقع من الحكومه بل ربما يتعين عليها بالنسبه إلى هذه الأمور التخطيط الكلى و التعليم و الإرشاد و الهدايه إلى أنواعها و طرق تحصيلها و بيان أنفعها و الأصلح منها، و الإعانه و إيجاد الإمكانيات لها لدى الاحتياج، و المنع عمّا حرّمه الله - تعالى - من الربا و الاحتكار و التطفيف و الغشّ و الخيانه و

نحو ذلك. و أما الإِجبار على بعض الأنواع و سلب الحرّيات فمخالف لطبع الأُمّة و لمذاق الشرع إلّا مع الضروره. هذا.

و لكنك تشاهد أنّ أكثر الحكومات الدارجه فى أعصارنا ربّما يتدخّلون فى هذه الأمور و يحدّدون الاختيارات و الحرّيات التى جعلها الله - تعالى - فى طباع البشر.

و يوجب تدخّلهم ذلك:

أولاً: كراهه الأُمّة و بغضاءها فى قبال الحكومه.

و ثانياً: كثرة العصيان و الهتك لها.

و ثالثاً: احتياج الحكومه إلى استخدام موظّفين كثيرين للتدخّل و التحديد و المراقبه.

و رابعاً: إلى وضع ضرائب كثيره فوق طاقه الأشخاص لمصارف الموظّفين و أجهزتهم. فلا تنتج هذه التدخّلات إلّا البغضاء و التنافر و الخصام المتتابع بين الحكومه و بين الأُمّة بلا ضروره.

هذا مضافاً إلى أنّ سلب الحرّيه فى الأمور الإنتاجيه و الصناعيه و التحديد فيها كما أشرنا إليه يوجب قلّة الإنتاج جدّاً، فإنّ العلاقه النفسيه و الحرّيه الطبيعيه أقوى باعث يحفز الإنسان إلى الصناعه و الإنتاج و تحمّل المشاقّ فى سبيلهما.

و من الأسف أنّ أكثر هذه التحديدات و التدخّلات إنّما تقع فى بعض البلاد

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧

الإسلاميه و الحكومات الدارجه فيها. و ربّما تقع بإلقاء شياطين الاستعمار و إيجائهم إلى عملائهم، أو بتقليد بعض البسطاء من الحكّام لبعض آخر. مع أنّك ترى أن رءوس الكفر و الاستعمار قد أطلقوا أممهم و تابعوا أهواءهم، فهل لا يكون هذا إلّا نحو مكر مكروه لعدم راحه الأُمّة الإسلاميه و عدم استقرار نظامهم و عدم ثبات دويلاتهم؟! فاعتبروا يا أولى الأبصار! هذا.

و أسوأ من هذه التدخّلات و التحديدات مباشره الدوله بنفسها للزراعه و التجاره و الصناعات؛ فقد عقد ابن خلدون فى مقدّمته فصلاً بديعاً بعنوان أنّ التجاره من

السلطان مضرّه بالرعايا مفسده للجبايه.

و محصل كلامه:

«أنّ تصدى السلطان للتجاره و الفلاحه غلط عظيم، و إدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعدده، و منها أنّ له القدره و المال الكثير فيجعل السوق تحت قبضته و اختياره، فلا يحصل أحد من التجار على غرضه في شىء من حاجاته فيدخل على النفوس من ذلك غمّ و نكد، و يدخل به على الرعايا من العنت و المضايقه و فساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى و يؤدى إلى فساد الجبايه، فإنّه إذا انقبض الفلاحون عن الفلاحه و قعد التجار عن التجاره ذهبت الجبايه جمله أو دخلها النقص المتفاحش. و إذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجبايه و بين هذه الأرباح و جدها بالنسبه إلى الجبايه أقلّ من القليل. ثمّ فيه التعرّض لأهل عمرانه و اختلال الدوله بفسادهم و نقصه، فإنّ الرعايا إذا قعدوا عن تسمير أموالهم بالفلاحه و التجاره نقصت و تلاشت بالنفقات، و كان فيها إتلاف أحوالهم.» (١)

هذا.

و لنذكر مثالين من تحديد النبي «ص» و تدخّله بما أنّه كان واليا و حاكما في هذا السنخ من الأمور مقتصرًا على قدر الضروره:

(١) - مقدمه ابن خلدون/ ١٩٧، الفصل ٤١ من الفصل ٣ من الكتاب الأوّل (طبعه أخرى / ٢٨١، الفصل ٤٠).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨

[مثالين في تدخّل النبي «ص» بما أنّه كان واليا في الأمور الاجتماعيه الصغيره]

الأوّل:

ما رواه في الوسائل بسنده، عن علي بن أبي طالب «ع» أنّه رفع الحديث إلى رسول الله «ص» أنّه «ص» مرّ بالمحتكرين، فأمر بحكرتهم أن تخرج إلى بطون الأسواق و حيث تنظر الأبصار إليها. فقيل لرسول الله «ص»: لو قوم عليهم، فغضب رسول الله «ص» حتّى عرف الغضب في وجهه، فقال: أنا أقوم عليهم؟! إنّما السعر إلى

اللّٰه؛ يرفعه إذا شاء و يخفضه إذا شاء.» (١)

و فى روايه حذيفه، عن أبى عبد اللّٰه «ع»، قال: «نفد الطعام على عهد رسول اللّٰه «ص»، فأتاه المسلمون فقالوا: يا رسول اللّٰه، قد نفد الطعام و لم يبق منه شىء إلّا عند فلان فمره بيعه. قال: فحمد اللّٰه و أثنى عليه ثمّ قال: يا فلان، إنّ المسلمين ذكروا أنّ الطعام قد نفد إلّا شىء عندك فأخرجه و بعه كيف شئت و لا تحبسه.» (٢)

فانظر أنّه «ص» بمقتضى الضروره ألزم البيع فى مورد الاحتكار و لكنّه لم يسعّر، إذ لم تكن فيه ضروره فى ذلك العصر، فأحال ذلك إلى ما تقتضيه طبيعه العرض و الطلب. و يأتي منّا البحث فى مسأله الاحتكار و التسعير فى فصل مستقل، فانظر.

الثانى:

ما رواه المشايخ الثلاثه بسند معتبر، عن زراره، عن أبى جعفر «ع» قال: «إنّ سمرة بن جندب كان له عذق فى حائط لرجل من الأنصار، و كان منزل الأنصارى بباب البستان فكان يمرّ به إلى نخلته و لا يستأذن. فكلمه الأنصارى أن يستأذن إذا جاء، فأبى سمرة، فلمّا تأبى

(١) - الوسائل ٣١٧/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ٣١٧/١٢، الباب ٢٩ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩

جاء الأنصارى إلى رسول اللّٰه «ص» فشكا إليه و خبّره الخبر، فأرسل إليه رسول اللّٰه «ص» و خبّره بقول الأنصارى و ما شكاه و قال: إذا أردت الدخول فاستأذن، فأبى، فلمّا أبى ساومه حتّى بلغ به من الثمن ما شاء اللّٰه، فأبى أن يبيع، فقال: لك بها عذق يمدّ لك (مدلّل - يب) فى الجنه، فأبى أن يقبل.

فقال

رسول الله «ص» للأنصاري: اذهب فاقلعها وارم بها إليه، فإنه لا ضرر ولا ضرار.» (١)

و في روايه أخرى لزراره عنه «ع» نحوه، و فيه: «فقال له رسول الله «ص» خلّ عنه و لك مكانه عذق في مكان كذا و كذا. فقال: لا. قال: فلنك اثنان. قال: لا أريد. فلم يزل يزيده حتّى بلغ عشره أعذاق. فقال: لا. قال: فلنك عشره أعذاق في مكان كذا و كذا. فأبى. فقال:

خلّ عنه و لك مكانه عذق في الجنّه. قال: لا أريد. فقال له رسول الله «ص»: إنك رجل مضارّ، و لا ضرر و لا ضرار على مؤمن. الحديث» (٢)

و الظاهر أنّ المراد بالضرر هو النقص في المال أو في النفس، و الضرار أعّم منه، فيشمل مطلق التضييق. أو أنّ الضرر فعل الواحد، و الضرار فعل الاثنان كما في النهايه. (٣) و قيل غير ذلك. و العذق كفلس: النخلة و بالكسر: العرجون بما فيه من الشماريخ.

و كيف كان فهو «ص» لم يأمر بقلع الشجره في بادئ الأمر، بل أمر بالاستيذان، ثمّ ساومه حتّى بلغ به من الثمن عشره أعذاق، فلمّا أبى ذلك و أبى العذق في الجنه أيضا و رأى منه اللجاجه اضطرّ إلى الحكم بقلع الشجره لقلع جذر الفساد و قطع رجاء المفسد.

فإن قلت: لم لم يحكم هو «ص» بالبيع جبّرا و قهرا عليه فإن الحاكم وليّ الممتنع؟

(١) - الوسائل ١٧ / ٣٤١، الباب ١٢ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٣.

(٢) - الكافي ٥ / ٢٩٤، كتاب المعيشه، باب الضرار، الحديث ٨.

(٣) - النهايه لابن الأثير ٣ / ٨١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠

قلت: يظهر من معامله سمره مع رسول الله «ص» و الأنصاري أنه لم يكن

يتعبد بالبيع و رفع المزاحمه عن الأنصارى و إن حكم به النبى «ص» و دفع إليه الثمن، فتدبر. هذا.

و فى مسند أحمد بن حنبل روى بسنده عن عباده بن الصامت، عن رسول الله «ص» حديثا طويلا يشتمل على قضايا كثيره و فيه: «و قضى أن لا ضرر و لا ضرار.» «١»

و هل يراد بقوله: «لا ضرر» نفي الضرر ادعاء، يعنى نفي الحكم الضررى، أو يكون نهيا إلهيا نظير سائر النواهي الشرعيه، أو يكون نهيا ولائيا من قبل النبى الأكرم «ص» كما ربما يشهد بذلك التعبير بالقضاء منه «ص»، فيكون نظير سائر النواهي الصادره فى مقام إعمال الولايه؟ وجوه. و للبحث فيه محل آخر.

و كيف كان فالأحكام الولايه الصادره عن اضطرار إنما تتقدّر بقدر الاضطرار و الضروره.

(١) - مسند أحمد ٥ / ٣٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١

الفصل الثانى فى الشورى

إشاره

و فيها جهات من البحث:

١ - اهتمام الإسلام بالاستشاره:

[التشاور و القرآن]

لا يخفى أن بناء الحكم الإسلامى على إعمال التشاور و تبادل الآراء فى الأمور، و الاجتناب عن الاستبداد و الديكتاتوريه.

و الإسلام - على ما يظن - أول نظام قانونى حث على الشورى فى مجال الحكم و تدبير الأمور، حينما كان العصر عصر الحكومات الاستعباديه الديكتاتوريه.

فترى فى القرآن الكريم سوره باسم الشورى عدّ فيها التشاور فى الأمور فى عداد الفرائض و الخلقيات المرغّب فيها، فقال - تعالى -: «و الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَ الْفَوَاحِشِ، وَ إِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ* وَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ، وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَ أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ.» «١»

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢

و قد بلغت الشورى من الأهميه بحيث أمر الله - تعالى - نبيه الأكرم «ص» مع عصمته و اتّصاله بمنبع الوحي أن يشاور أصحابه و يحصّل آراءهم، و استمرت سيرته «ص» على ذلك و إن كان العزم و القرار النهائى له «ص».

فقال - تبارك و تعالى - : «[□] وَ شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ. » (١)

و لفظ الأمر و إن كان بحسب اللغه و المفهوم يعمّ جميع الشؤون الفرديه و الاجتماعيه من السياسه و الاقتصاد و الثقافه و الدفاع، و تحسن المشاوره أيضا فى جميع ذلك حتى فى الشؤون الفرديه المهمه، و لكن المتبادر منه و المتيقن هو الحكومه و الإمارة بشعبها التى من أهمها مسأله الحرب و الدفاع، كما يشهد بذلك ما عن رسول الله «ص»: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه.» (٢) و ما عن أمير المؤمنين «ع»: «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفه. الحديث.» (٣) و ما عن

الإمام المجتبي «ع» في كتابه إلى معاويه: «وللأني المسلمون الأمر بعده.» «٤» إلى غير ذلك من موارد استعمال كلمه الأمر.

و وقوع قوله - تعالى - : «و شاورهم في الأمر» في سياق الآيات الحاكيه عن غزوه أحد لا يدلّ على اختصاص الكلمه بالحرب و الأمور الدفاعيه، و لا على اختصاص مشاوره النبي «ص» بها، و إن كانت الحرب بنفسها من أهمّ شئون الحكومه و من أحوجها إلى التشاور. هذا.

و ينبغي أن يزداد إعجابنا بهذا الدستور القرآني إذا مثلنا لعقولنا الوضع الحاكم في تلك الأعصار في الحكومات الدارجه، حيث لم يكن لعامة الناس وعى سياسى يحفزهم إلى التدخل في الأمور و مطالبته، و كان للحكام عند أكثرهم قداسه ذاتيه تقربهم من الآلهه و تفرض التسليم لهم بلا نقد و اعتراض، و المسلمون كانوا خاضعين لرسول الله «ص» لا يتوقعون منه «ص» تشريكهم في الأمر و الحكم؛ ففي هذا الظرف

(١) - سورة آل عمران (٣)، الآية ١٥٩.

(٢) - صحيح البخارى ٣ / ٩١، كتاب المغازي، باب كتاب النبي «ص» إلى كسرى و قيصر.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده / ١ / ٣١؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

(٤) - مقاتل الطالبيين / ٣٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣

تشاهد القرآن الكريم يؤكّد على مشاوره النبي «ص» المسلمين و على مشاوره بعضهم بعضا لتصير الشورى أساسا خالدا في الشريعه الإسلاميه.

و السرّ في ذلك أنّ الشورى توجب تبادل الأفكار و تلاقحها و اتضاح الأمر و اطمينان خاطر بعدم الاشتباه و الخطأ.

ففي الأمور المهمّه نظير تدبير أمور الأمّه و مسائل الحرب و الدفاع و نحوها لا - محيص عنها و لعلّ تركها يكون ظلما على المجتمع و الأمّه.

نعم، تعيين شخص الإمام إن وقع من قبل الله - تعالى -

أو من قبل الرسول الأكرم أو الإمام المعصوم فلا يبقى معه مجال للشورى في أصله، فإن أمر الله حاكم على كل شىء و قد مرّ بالتفصيل، فراجع. هذا.

و أمّا الأخبار الواردة في الحث على الشورى و الاهتمام بها

ففى غاية الكثرة من طرق الفريقين، فلنذكر بعضها:

١- ما رواه فى العيون عن الرضا «ع» بإسناده عن النبى «ص»، قال: من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة و يغضب الأُمّة أمرها و يتولّى من غير مشوره فاقتلوه، فإن الله قد أذن ذلك.» (١)

يظهر من الحديث الاهتمام بالمشوره فى التصدى لأصل الولاية أو فى اعمالها، و لعلّ الثانى أظهر.

هذا و لكن الظاهر أنّ جواز القتل يرتبط بتفريق الجماعة و غضب أمر الأُمّة، لا بترك المشوره فقط، فتدبر.

٢- ما رواه الترمذى بسنده عن أبى هريره، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا كانت أمراؤكم خياركم و أغنياؤكم سمحاءكم و أموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها...» (٢) و رواه فى تحف العقول أيضا عن النبى «ص» (٣).

(١)- عيون أخبار الرضا ٢ / ٦٢، الباب ٣١، الحديث ٢٥٤.

(٢)- سنن الترمذى ٣ / ٣٦١، أبواب الفتن، الباب ٦٤، الحديث ٢٣٦٨.

(٣)- تحف العقول / ٣٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤

٣- ما رواه فى البحار عن الخصال، عن الصادق «ع»، قال: «لا يطمعنّ القليل التجربه المعجب برأيه فى رئاسه.» (١)

٤- ما رواه فى الوسائل عن أبى هريره، قال: سمعت أبا القاسم «ع» يقول:

«استرشدوا العاقل و لا تعصوه فتندموا.» (٢)

٥- و فيه أيضا عن أبى عبد الله «ع»، قال: فيما أوصى به رسول الله «ص» عليا «ع» قال: «لا مظاهره أوثق من المشاوره، و لا عقل كالتدبير.» (٣)

أقول: التدبير: ملاحظه دبر الشىء و عاقبته.

٦- وفيه أيضا عن جعفر بن

فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق أو مشوره بعدل، فإنني لست بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلى إلا أن يكفى الله من نفسى ما هو أملك به منى.» (٣)

فليتبه شيعه أمير المؤمنين المدعون للاقتداء به، وليتدبروا فى هذه الكلمات الصادره عن باب علم النبى «ص» و أخيه و وزيره، و لا يستكفوا عن المشاوره و لا يستثقلوا عن الحق الذى ربما يقال لهم، حتى ممن هو دونهم بحسب العناوين الرسميه الاعتباريه.

١٣- فروى الحسن بن جهم، قال: «كنا عند أبى الحسن الرضا «ع» فذكر أباه «ع» فقال: كان عقله لا توازن به العقول و ربما شاور الأسود من سودانه. فقيل له تشاور مثل هذا؟ فقال: إن الله - تبارك و تعالى - ربما فتح على لسانه. قال: فكانوا ربما أشاروا عليه بالشىء فيعمل به من الضيعه و البستان.» (٤)

١٤- و فى آخر الفقيه فى وصيه أمير المؤمنين «ع» لابنه محمد بن الحنفية: «اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض ثم اختر أقربها إلى الصواب و أبعدها من الارتياب.» (إلى أن قال): «قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه و من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ.» (٥)

(١) - نهج البلاغه / فيض / ١١٨١؛ عبده ٣ / ٢٠٠؛ لح / ٥٠٦، الحكمة ٢١١.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١١٦٩؛ عبده ٣ / ١٩٣؛ لح / ٥٠١، الحكمة ١٧٣.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٦٨٦؛ عبده ٢ / ٢٢٦؛ لح / ٣٣٥، الحكمة ٢١٦.

(٤) - الوسائل ٨ / ٤٢٨، الباب ٢٤ من ابواب احكام العشره، الحديث ٣.

(٥) - الفقيه ٤ / ٣٨٥ و ٣٨٨، باب النوادر، الحديث ٥٨٣٤.

١٥- وفي الغرر و الدرر للآمدى عن أمير المؤمنين «ع»: «أفضل الناس رأيا من لا يستغنى عن رأى مشير.» «١»

١٦- وفيه أيضا: «إنما حصّ على المشاوره لأنّ رأى المشير صرف و رأى المستشار مشوب بالهوى.» «٢»

١٧- وفيه أيضا: «حقّ على العاقل أن يضيف إلى رأيه رأى العقلاء و يضمّ إلى علمه علوم الحكماء.» «٣»

١٨- وفيه أيضا: «من لزم المشاوره لم يعدم عند الصواب مادحا و عند الخطأ عاذرا.» «٤»

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره الوارده فى هذا الباب.

و قال قائل فى هذا الشأن:

اقرن برأيك رأى غيرك و استشر فالحق لا يخفى على الاثنين للمرء مرآه تريه وجهه و يرى قفاه بجمع مرآتين

و قال آخر:

شاور سواك إذا نابتك نائبه يوما و إن كنت من أهل المشورات فالعين تنظر منها ما دنا و نأى و لا ترى نفسها إلّا بمرآه

هذا.

و الظاهر أنّ عمدته مشاوره النبى الأ-كرم «ص» كانت مع وجوه القبائل لجلب أنظارهم و إعطاء الشخصيه لهم و إظهار الاعتماد عليهم، و لا محاله كانت نفس هذا العمل من أقوى العوامل المؤثره فى قوه عزمهم و تحرّكهم و متابعتهم فى جميع المراحل.

و أمّا غيره «ص» من الحكّام غير المعصومين فاللازم أن يكون لهم مشاورون

(١)- الغرر و الدرر ٢/ ٤٢٩، الحديث ٣١٥٢.

(٢)- الغرر و الدرر ٣/ ٩٢، الحديث ٣٩٠٨.

(٣)- الغرر و الدرر ٣/ ٤٠٨، الحديث ٤٩٢٠.

(٤)- الغرر و الدرر ٥/ ٤٠٦، الحديث ٨٩٥٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧

أخصّـيـئـون فى الأمور العامه المهمه من السياسه و الاقتصاد و الثقافه و الدفاع، فيطرح لهم المسائل و يطلب منهم تبادل الآراء و استحصال الفكر الصحيح فى كل مسأله

و تنظيم البرامج و الخطوط الكليّة لإداره النفوس و البلاد.

و ليحذر الحاكم من الإعجاب بالنفس و بأفكار نفسه، بل يستمع الآراء المختلفه و يقلّب وجوه الرأى، و بعد التأمل و التعمّق فيها يختار ما هو الأصلح فى مجالات الحكم، و لا يتبادر إلى التصميم و القرار قبل المشاوره و تبادل الأفكار و تلاقحها، فإنّ الجواد قد يكبو و الصارم قد ينبو، و ضرر الخطأ و الاشتباه من العظيم عظيم.

نعم، لما كان المسؤول و المكلف هو الحاكم فالملاك بعد المشاوره و استماع الأنظار المختلفه هو تشخيص نفسه، و لا يتعيّن عليه متابعه الأ-كثريّه، و لا- يلزم من ذلك كون الشورى بلا- فائده، إذ يترتب عليها مضافا إلى جلب أنظار المشاورين و إعطاء الشخصيّة لهم نضج الفكر و الاطلاع على جوانب الأمر و عواقبه حتّى يختار ما هو الأصلح بعد التأمل فى الأنظار المختلفه و المقايسه بينها.

و فى نهج البلاغه: «و قال- عليه السلام- لعبد الله بن العباس و قد أشار عليه فى شىء لم يوافق رأيه: لك أن تشير علىّ و أرى، فإن عصيتك فأطعنى.» «١»

و بالجملة فالإمام أو الأمير المسؤول هو الذى يختار و يعزم بعد إنضاج الفكر بالمشاوره.

و اعتبار الأ-كثريّه إنّما يكون فيما إذا كان المسؤول هو الأئمه أو أهل الحلّ و العقد، كما فى انتخاب الإمام أو الممثّلين، و كما فى التقنين فى مجلس الشورى؛ ففى هذه الموارد يكون الملاك آراء الجميع أو الأ-كثريّه، كما لا يخفى.

و أمّا جعل الإمامه و الولاية للشورى لا للشخص- كما قد يتلقّى بألسنه بعض المتتفّفين و كنت أنا أيضا فى مجلس الخبراء مدافعا عن هذه الفكره- فالظاهر أنّه مخالف لسيره العقلاء و المتشرعه، و ليس أمرا صالحا

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٢٣٩؛ عبده ٣ / ٢٣٠؛ لح / ٥٣١، الحكمة ٣٢١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨

المواقع الحساسه الخطيره، حيث يتوقّف مضىّ الأمور فيها على وحده مركز القرار و التصميم.

و عن أمير المؤمنين «ع»: «الشركه في الملك تؤدى إلى الاضطراب.» «١»

و الله - تعالى - خاطب نبيّه «ص» فقال: «وَ شَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ.» فجعل العزم و القرار في النهايه لشخص النبي الأكرم «ص» فتأمل.

(١) - الغرر و الدرر ٨٦ / ٢، الحديث ١٩٤١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩

٢- مواصفات من يستشار

١- معاويه بن وهب، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «استشر في أمرك الذين يخشون ربهم.» «١»

٢- الحسين بن المختار، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال علي «ع»: «شاور في حديثك الذين يخافون الله.» «٢»

٣- سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «استشر العاقل من الرجال الورع، فإنّه لا يأمر إلا بخير، و إياك و الخلاف، فإنّ مخالفه الورع العاقل مفسده في الدين و الدنيا.» «٣»

٤- منصور بن حازم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «مشاوره العاقل الناصح رشد و يمن و توفيق من الله، فإذا أشار عليك الناصح العاقل إياك و الخلاف، فإنّ في ذلك العطب.» «٤»

٥- المعلى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «ما يمنع أحدكم إذا ورد عليه ما لا قبل له به أن يستشير رجلا عاقلا له دين و ورع، ثمّ قال أبو عبد الله «ع»: «أما إنّه إذا فعل ذلك لم يخذله الله بل يرفعه الله و رماه بخير الأمور و

(١) - الوسائل ٨ / ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ٨ / ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٤.

(٣) - الوسائل ٨ / ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٥.

(٤) - الوسائل ٨ / ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٦.

(٥) - الوسائل ٨ / ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠

٦- الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال: إن المشوره لا تكون إلّا بحدودها، فمن عرفها بحدودها و إلّا كانت مضرتّها على المستشير أكثر من منفعتها له، فأولها أن يكون الذي تشاوره عاقلًا و الثانيه أن يكون حراً متديّناً، و الثالثه أن يكون صديقاً مؤاخياً، و الرابعه أن تطلععه على سرّك فيكون علمه به كعلمك بنفسك، ثم يسرّ ذلك و يكتمه. فإنّه إذا كان عاقلًا انتفعت بمشورته، و إذا كان حراً متديّناً أجهد نفسه في النصيحة لك، و إذا كان صديقاً مؤاخياً كتم سرّك إذا اطّلعته عليه، و إذا اطّلعته على سرّك فكان علمه به كعلمك به تمّت المشوره و كملت النصيحة. « ١ »

و قد نقلنا هذه الأخبار الستة من الوسائل.

٧- و في الغرر و الدرر: «أفضل من شاورت ذو التجارب، و شرّ من قارنت ذو المعايب.» « ٢ »

٨- و فيه أيضاً: «جهل المشير هلاك المستشير.» « ٣ »

٩- و فيه أيضاً: «خير من شاورت ذوا النهى و العلم و أولوا التجارب و الحزم.» « ٤ »

١٠- و في نهج البلاغه في كتابه «ع» لمالك الاشر: «و لا تدخلنّ في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل و يعدك الفقر، و لا جباناً يضعفك عن الأمور، و لا حريصاً يزّين لك الشره

بالجور؛ فإنَّ البخل و الجبن و الحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظنَّ باللَّه. «٥»

١١- الحسن بن راشد، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «يا حسن، إذا نزلت بك نازله فلا تشكها إلى أحد من أهل الخلاف، و لكن اذكرها لبعض إخوانك، فإنَّك لن تعدم خصله من خصال أربع: إمَّا كفايه بمال، و إمَّا معونه بجاه، أو دعوه تستجاب، أو مشوره برأى». «٦»

(١)- الوسائل ٨ / ٤٢٦، الباب ٢٢ من أبواب أحكام العشرة، الحديث ٨.

(٢)- الغرر و الدرر ٢ / ٤٥٦، الحديث ٣٢٧٩.

(٣)- الغرر و الدرر ٣ / ٣٦٧، الحديث ٤٧٦٧.

(٤)- الغرر و الدرر ٣ / ٤٢٨، الحديث ٤٩٩٠.

(٥)- نهج البلاغه، فيض / ٩٩٨؛ عبده ٣ / ٩٧؛ لح / ٤٣٠، الكتاب ٥٣.

(٦)- الوسائل ٢ / ٦٣١، الباب ٦ من أبواب الاحتضار، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١

١٢- و في البحار عن العلل بسنده عن عمّار الساباطي، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «يا عمّار، إن كنت تحب أن تستتب لك النعمه و تكمل لك المروءه و تصلح لك المعيشه فلا تستشر العبد و السفله في أمرك؛ فإنَّك إن ائتمنتهم خانوك، و إن حدّثوك كذبوك، و إن نكبت خذلوك، و إن وعدوك لم يصدقوك». «١»

١٣- و قد مرّ في حديث وصايا النبي «ص» لعلّي: «يا عليّ ليس على النساء جمعه و لا جماعه ... و لا تستشار». «٢»

١٤- و مرّ عن نهج البلاغه في كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى ابنه الحسن «ع»:

«إياك و مشاوره النساء، فإنّ رأيهنّ إلى أفنّ و عزمهنّ إلى وهن». «٣»

إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع.

(١)- بحار الأنوار ٧٢ / ٩٩ (طبعه ايران ٧٥ / ٩٩)، كتاب العشرة، الباب ٤٨، الحديث ٩.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٩٣٨؛ عبده ٣ / ٦٣؛ لح / ٤٠٥، الكتاب ٣١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢

٣- حقّ المستشار على المشير و بالعكس

١- تحف العقول في رساله الحقوق المرويه عن علي بن الحسين «ع»: «و أمّا حقّ المستشار فإن حضر ك له وجه رأى جهدت له في النصيحه و أشرت عليه بما تعلم أنّك لو كنت مكانه عملت به. و ذلك ليكن منك في رحمه و لين، فإنّ اللين يؤنس الوحشه، و إنّ الغلظ يوحش موضع الأنس. و إن لم يحضر ك له رأى و عرفت له من تثق برأيه و ترضى به لنفسك دللته عليه و أرشدته اليه، فكنّت لم تأله خيرا و لم تدّخره نصحا، و لا حول و لا قوّه إلّا باللّه.

و أمّا حقّ المشير عليك فلا- تتهمه فيما لا- يوافقك عليه من رأيه إذا أشار عليك. فإنّما هي الآراء و تصرّف الناس فيها و اختلافهم، فكن عليه في رأيه بالخيار إذا اتّهمت رأيه، فأما تهمته فلا تجوز لك إذا كان عندك مّمن يستحقّ المشاوره. و لا تدع شكره على ما بدا لك من إشخاص رأيه و حسن وجه مشورته، فإذا وافقك حمدت اللّه و قبلت ذلك من أخيك بالشكر و الإرصاء بالمكافأه في مثلها إن فرغ إليك، و لا قوّه إلّا باللّه.» «١»

٢- و في سنن أبي داود بسنده عن أبي هريره، قال: قال رسول اللّه «ص»:

«المستشار مؤتمن.» «٢»

و مثله في سنن ابن ماجه عن أبي هريره، و كذا عن أبي مسعود عنه «ص». و في سفينه البحار عن أمير المؤمنين «ع» «٣».

٣- و في سفينه البحار للمحدث القمي عن أبي عبد اللّه «ع»: «من استشار أخاه

(٢) - سنن أبي داود ٢ / ٦٢٦، كتاب الادب، باب في المشوره.

(٣) - سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٣٣، كتاب الأدب، الباب ٣٧، الحديث ٣٧٤٥ و ٣٧٤٦؛ و سفينه البحار ١ / ٧١٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣

فلم يمحضه محض الرأى سلبه الله - عزّ و جلّ - رأيه. و رواه في الوسائل إلّا أنّه قال:

«فلم ينصحه محض الرأى.» (١)

٤- و في الغرر و الدرر: «ظلم المستشار ظلم و خيانه.» (٢)

٥- و فيه أيضا: «على المشير الاجتهاد في الرأى و ليس عليه ضمان النجح.» (٣)

٦- و فيه أيضا: «من غشّ مستشيريه سلب تديره.» (٤)

(١) - سفينه البحار ١ / ٧١٨، باب الشين بعده الواو؛ و الوسائل ٨ / ٤٢٧، الباب ٢٣ من أبواب أحكام العشره، الحديث ٢.

(٢) - الغرر و الدرر ٤ / ٢٧٢، الحديث ٦٠٣٧.

(٣) - الغرر و الدرر ٤ / ٣١٦، الحديث ٦١٩٤.

(٤) - الغرر و الدرر ٥ / ٢١٧، الحديث ٨٠٥٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤

٤- ذكر بعض موارد استشاره النبي «ص» تميما للفائده

الأول في غزوه البدر:

ففي كتاب المغازي للواقدي:

«قالوا: و مضى رسول الله «ص» حتّى إذا كان دوين بدر أتاه الخبر بمسير قريش، فأخبرهم رسول الله «ص» بمسيرهم و استشار رسول الله «ص» الناس، فقام أبو بكر فقال فأحسن، ثمّ قام عمر فقال فأحسن، ثمّ قال: يا رسول الله، إنّها و الله قريش و عزّها، و

اللّٰه ما ذلّت منذ عزّت، و اللّٰه ما آمنت منذ كفرت، و اللّٰه لا تسلّم عزّها أبدا، و لتقاتلنّك، فاتّهب لذلک اهبتہ و أعدّ لذلک عدّته.
ثمّ قام المقداد بن عمرو فقال: يا رسول اللّٰه، امض لأمر اللّٰه؛ فنحن معك. و اللّٰه لا- نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لنبيّها:
«فاذهب أنت و ربّك فقاتلا، إنا

هاهنا قاعدون.» (١) و لكن اذهب أنت و ربّيك فقاتلا، إنّنا معكما مقاتلون. و الذى بعثك بالحقّ لو سرت بنا إلى برك الغماد لسرنا معك- و برك الغماد من وراء مكّه بخمس ليال من وراء الساحل ممّا يلي البحر و هو على ثمان ليال من مكّه إلى اليمن- فقال له رسول الله خيرا و دعا له بخير. ثمّ قال رسول الله «ص»: أشيروا عليّ أيّها الناس! و إنّما يريد رسول الله «ص» الأنصار. و كان يظن أنّ الأنصار لا تنصره إلّا فى الدار، و ذلك أنّهم شرطوا له أن يمنعوه ممّا يمنعون منه أنفسهم و أولادهم. فقال رسول الله «ص»: أشيروا عليّ. فقام سعد بن معاذ فقال: أنا أجيب عن الأنصار،

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ٢٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥

كأنّك يا رسول الله تريدنا. قال: أجل. قال: إنك عسى أن تكون خرجت عن أمر قد أوحى إليك فى غيره، و إنا قد آمنا بك و صدقناك، و شهدنا أنّ كلّ ما جئت به حقّ و أعطيناك موثيقنا و عهدنا على السمع و الطاعة، فامض يا نبيّ الله، فو الذى بعثك بالحقّ لو استعرضت هذا البحر فخضته لخضناه معك ما بقى منا رجل، وصل من شئت، و اقطع من شئت، و خذ من أموالنا ما شئت، و ما أخذت من أموالنا أحبّ إلينا ممّا تركت. و الذى نفسى بيده ما سلكت هذا الطريق قطّ، و مالى بها من علم، و ما نكره أن يلقانا عدوّنا غدا، إنّنا لصبر عند الحرب، صدق عند اللقاء، لعلّ الله يريك ممّا ما تقرّ به عينك ... قالوا فلما فرغ سعد من المشوره قال

رسول الله «ص»: «سيروا على بركة الله، فإن الله قد وعدني إحدى الطائفتين، والله لكأني أنظر إلى مصارع القوم. قال: و أرانا رسول الله «ص» مصارعهم يومئذ.» (١)

و روى نحوه على بن إبراهيم في تفسيره في تفسيره سورة الأنفال «٢».

و في مسند أحمد:

«استشار رسول الله «ص» الناس في الأسارى يوم بدر.» (٣)

الثانى فى غزوه أحد:

ففى سيره ابن هشام:

«قال رسول الله «ص» للمسلمين: إني قد رأيت والله خيرا؛ رأيت بقرا، و رأيت فى ذباب سيفى ثلما، و رأيت انى أدخلت يدى فى درع حصينه، فأولتها المدينة ... فإن رأيتم

(١) - المغازى ١ / ٤٨.

(٢) - تفسير على بن إبراهيم / ٢٣٨.

(٣) - مسند أحمد ٣ / ٢٤٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦

أن تقيموا بالمدينه و تدعوهم حيث نزلوا، فإن أقاموا بشرّ مقام، و إن هم دخلوا علينا قاتلناهم فيها. و كان رأى عبد الله بن أبى بن سلول مع رأى رسول الله «ص»؛ يرى رأيه فى ذلك و ألا يخرج إليهم، و كان رسول الله «ص» يكره الخروج.

فقال رجال من المسلمين مّمن أكرم الله بالشهاده يوم أحد و غيره مّمن كان فاته بدر: يا رسول الله، اخرج بنا إلى أعدائنا لا يرون أننا جبنا عنهم و ضعفنا.

فقال عبد الله بن أبى بن سلول: يا رسول الله، أقم بالمدينه لا تخرج إليهم؛ فو الله ما خرجنا منها إلى عدوّ لنا قطّ إلا أصاب منا و لا دخلها علينا إلا أصبنا منه ...

فلم يزل الناس برسول الله «ص» الذين كان من أمرهم حبّ لقاء القوم حتّى دخل رسول الله «ص» بيته فلبس لأمته ... ثم خرج عليهم و قد ندم الناس، و قالوا:

استكرهنا رسول الله «ص» و

لم يكن لنا ذلك. فلما خرج عليهم رسول الله «ص» قالوا: يا رسول الله، استكرهناك و لم يكن ذلك لنا، فإن شئت فاقعد، صلى الله عليك. فقال رسول الله «ص»: ما ينبغي لنبى إذا لبس لأمته أن يضعها حتى يقاتل.

فخرج رسول الله «ص» فى ألف من أصحابه. «١»

و فى المغازى بعد نقل رؤيا النبى:

«و قال النبى «ص»: أشيروا علىّ. و رأى رسول الله «ص» ألا يخرج من المدينة لهذه الرؤيا.» ثم ذكر القصه بالتفصيل، فراجع «٢».

فهو «ص» مع ما كان يرى من عدم الخروج من المدينة لَمَا رأى إصرار أكثر أصحابه على الخروج و حرصهم على الشهاده فى سبيل الله ترك رأى نفسه و تابع رأيهم، حرصا على حفظ حرمتهم و إبقاء لروح الإيثار و الشجاعه المحياه فى نفوسهم.

(١) - سيره ابن هشام ٣ / ٦٦.

(٢) - المغازى للواقدي ١ / ٢٠٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧

الثالث فى غزوه الأحزاب (الخذق):

ففى المغازى:

«ندب رسول الله «ص» الناس و أخبرهم خبر عدوّهم، و شاورهم فى أمرهم بالجدّ و الجهاد، و وعدهم النصر إن هم صبروا و اتّقوا، و أمرهم بطاعه الله و طاعه رسوله، و شاورهم رسول الله «ص». و كان رسول الله «ص» يكثر مشاورتهم فى الحرب، فقال: أ نبرز لهم من المدينة، أم نكون فيها و نخندقها علينا، أم نكون قريبا و نجعل ظهورنا إلى هذا الجبل؟ فاختلفوا؛ فقالت طائفه: نكون مما يلى بعث إلى تتيه الوداع، إلى الجرف، فقال قائل: ندع المدينة خلوقا، فقال سلمان يا رسول الله، إنا إذ كنّا بأرض فارس و تخوفنا الخيل خندقنا علينا، فهل لك يا رسول الله أن نخندق؟

فأعجب رأى سلمان المسلمين و ذكروا حين دعاهم النبى «ص» يوم

أحد أن يقيموا ولا يخرجوا، فكره المسلمون الخروج و أحبوا الثبات في المدينة.» (١)

الرابع في غزوه الأحزاب أيضا:

حينما اشتد الأمر على رسول الله «ص» وأصحابه:

ففي المغازي أيضا ما ملخصه:

«حصر رسول الله «ص» وأصحابه بضع عشره حتى خلع إلى كل امرئ منهم الكرب، فأرسل رسول الله «ص» إلى عيينه بن حصن وإلى الحارث بن عوف وقال لهما: أ رأيت إن جعلت لكم ثلث تمر المدينة ترجعان بمن معكم و تخذلان بين الأعراب؟

(١) - المغازي للواقدي ١/ ٤٤٤، (الجزء الثاني).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨

قالا: تعطينا نصف تمر المدينة، فأبى رسول الله «ص» أن يزيدهما على الثلث، فرضيا بذلك.

و جاء في عشره من قومهما حين تقارب الأمر، فجاءوا و قد أحضر رسول الله «ص» أصحابه، و أحضر الصحيفه و الدواه.

فأقبل أسيد بن حضير إلى رسول الله «ص» فقال: يا رسول الله، إن كان أمرا من السماء فامض له، و إن كان غير ذلك فوالله لا نعطيهم إلا السيف، متى طمعوا بهذا منا؟

فأسكت رسول الله «ص» و دعا سعد بن معاذ و سعد بن عباده، فاستشارهما في ذلك و هو متكئ عليهما و القوم جلوس، فتكلم بكلام يخفيه، و أخبرهما بما قد أراد من الصلح.

فقالا: إن كان أمرا من السماء فامض له، و إن كان أمرا لم تؤمر فيه و لك فيه هوى فامض لما كان لك فيه هوى، فسمعا و طاعه، و إن كان إنما هو الرأي فما لهم عندنا إلا السيف، و أخذ سعد بن معاذ الكتاب.

فقال رسول الله «ص»: إني رأيت العرب رمتكم عن قوس واحده فقلت: أرضيهم و لا أقاتلهم.

فقالا: يا رسول الله، إن كانوا ليأكلون

العلهز فى الجاهلىه من الجهه؁ ما طمعوا بهذا منّا قط أن يأخذوا تمره إلّا بشرى أو قرى! فحىن أتانا الله- تعالى- بك؁ و أكرمنا بك؁ و هداانا بك نعطى الءىئه! لا نعطىهم أبءا إلّا السىف.

فقال رسول الله «ص»: شقّ الكءاب. فءفل سعد فىه ثم شقّه؁ و قال: بىنا السىف.» «١»

و فى النهاءه:

«العلهز: هو شىء ىتخذونه فى سنى المءاءه؁ ىخلطون الءم بأوبار الإبل ثم ىشوونه بالنار و يأكلونه؁ و قىل: كانوا ىخلطون فىه القردان.» «٢»

(١)- المءازى للواقءى ١/ ٤٧٧؁ (الءزه الءانى).

(٢)- النهاءه لابن الأءىر ٣/ ٢٩٣.

ءراساء فى ولاءه الفقىه و فقه الءوله الإسلامىه؁ ء ٢؁ ص: ٤٩

أقول: الظاهر أنّ ما كان منه «ص» أوّلا- مع عىنه و الحارء لم ىكن إلّا مجرد المءاوله و المفاوضه؁ و لم ىكن ءرضه «ص» إلّا ءفظ كىان الأنصار و ءقن ءمائهم؁ فلما رأى قوءهم و شءه بأسهم أءال الأمر إىهم. فهو «ص» لم ىءلف و عءا ءازما و لا أقءم على ما لا ىصء؁ بل أخذ بعء المشاوره بما ظهر كونه أصلء.

و كىف كان فالظاهر كما مرّ أنّ عمءه مشاوره النبى «ص» كانت مع ءوه القبائل لءلب أنظارهم و إظهار الءءماء علىهم؁ ءقوىه لءزمهم و ءءرّ كهم؁ و إلّا فهو «ص» كان مءصلا بمنبع الوءى و كان الءقّ واضءا له. فما كان اسءءارءه «ص» أمءه إلّا وزان اسءءاره الله إىاه: ففى مسنء أءمء؁ عن ءذىفه؁ عنه «ص» أنه قال: «إنّ ربى- ءبارك و تعالى- اسءءارنى فى أمءى ما ءا أفعل بهم؟ فقلت:

ما شءت أى رب؁ هم ءلقك و عباءك. فاسءءارنى الءانى؁ فقلت له كءلك؁ فقال: لا أءزنك فى أمءك. الءءء.» «١»

الخامس فى قسه الءءىبه:

ففى سنن البىهقى بسنءه عن المسور بن مءرمه و مروان بن

الحكم، قال:

خرج رسول الله «ص» زمن الحديبيه فى بضع عشره مائه من أصحابه، حتّى إذا كانوا بذى الحليفه قلّد رسول الله «ص» الهدى و أشعره و أحرم بالعمره، و بعث بين يديه عينا له من خزاعه يخبره عن قريش.

و سار رسول الله «ص» حتّى إذا كان بوادى الأشطاظ قريب من عسفان أتاه عينه الخزاعى فقال: إني تركت كعب بن لؤى و عامر بن لؤى قد جمعوا لك الأحابيش و جمعوا لك جموعا و هم مقاتلونك و صاّدوك عن البيت.

(١) - مسند أحمد ٥/ ٣٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠

فقال النبى «ص»: أشيروا علىّ، أ ترون أن نميل إلى ذرارى هؤلاء الذين أعانوهم فنصيبهم، فإن قعدوا قعدوا موتورين محزونين و إن نجوا تكن عنقا قطعها الله، أو ترون أن نؤمّ البيت فمن صدنا عنه قاتلناه؟

فقال أبو بكر: الله و رسوله أعلم يا نبى الله، إنّما جئنا معتمرين و لم نجئ نقاتل أحدا، و لكن من حال بيننا و بين البيت قاتلناه.

فقال النبى «ص» فروحوا إذا. قال الزهرى: و كان أبو هريره يقول: ما رأيت أحدا قطّ كان أكثر مشوره لأصحابه من رسول الله. «١»

السادس فى غزوه الطائف:

و بعد ما حاصر رسول الله «ص» الطائف «قيل إنّهُ استشار نوفل بن معاويه الدئلى فى المقام عليهم، فقال: يا رسول الله ثعلب فى جحر؛ إن أقت عليه أخذته، و إن تركته لم يضرك، فأذن بالرحيل.» «٢»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٥٠

إلى غير ذلك من الموارد التى ربما يعثر

(١) - سنن البيهقي ٢١٨ / ٩. كتاب الجزية، باب المهادنه على النظر للمسلمين.

(٢) - الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٦٧، (في ذكر حصار الطائف).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١

الفصل الثالث في أن المسؤول في الحكومه الإسلاميه هو الإمام، و السلطات الثلاث أياديه و أعضاده

اعلم أنَّ المستفاد من الآيات و الروايات التي مرّت في بيان تكاليف الحاكم و كذلك من سيره النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» هو أنَّ الإمام و الحاكم في الحكومه الإسلاميه يكون هو المكلف و المسؤول لحفظ كيان المسلمين و تدبير أمورهم و إصلاح شئونهم على أساس ضوابط الإسلام و مقرراته.

فهو المكلف بإصلاح الملك و المسؤول عن فساد.

و لكنّه إذا اتّسعت حيطه ملكه و الاحتياجات و التكاليف المتوجّهه إليه احتاج قهرا إلى تكثير المشاورين و الأيادي و العمّال في شتى الدوائر المختلفه، و لا محاله يفوّض كلّ أمر إلى فرد متخصص أو دائره تناسبه. و من هنا تنشأ السلطات الثلاث.

فليس وزان الحاكم الإسلامى وزان الملك في الحكومه المشروطه الدارجه في أعصارنا في بعض البلاد كإنكلترا مثلا، حيث ترى أنّه لا يكون إلّا وجودا تشريفيا يتمتّع من أعلى الإمكانيات و أغلاها من دون أن يتحمّل أيّه مسؤوليه علميه أو

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢

نشاطيه نافع، و إنّما تتوجّه المسؤوليات و التكاليف من أوّل الأمر إلى السلطات الثلاث.

و بالجملة، فالمسؤول و المكلف في الحكومه الإسلاميه هو الإمام الصلاه و الحاكم، و السلطات الثلاث أياديه و أعضاده، و يكون هو بمنزله رأس المخروط مشرفا على الجميع شرافا تامّا.

١- ففي خبر عبد العزيز بن مسلم، عن الرضا «ع»: «بالإمام تمام الصلاه و الزكاه و الصيام و الحج و الجهاد و توفير الفى ء و الصدقات و إمضاء الحدود و الأحكام

و منع الثغور و الأطراف.

الإمام يحلّ حلال الله و يحزّم حرام الله و يقيم حدود الله و يذبّ عن دين الله ...» (١)

٢- و مرّ في خبر فضل بن شاذان، عن الرضا «ع» في حكمه جعل الإمام:

«فجعل عليهم قيما يمنعهم من الفساد و يقيم فيهم الحدود و الأحكام ... فيقاتلون به عدوّهم و يقسّمون به فيئهم و يقيم لهم جمعهم و جماعتهم و يمنع ظالمهم من مظلومهم.» (٢)

٣- و في خبر المحكم و المتشابه عن أمير المؤمنين «ع»: «لا- بدّ للأئمّه من إمام يقوم بأمرهم، فيأمرهم و ينهاهم و يقيم فيهم الحدود و يجاهد فيهم العدوّ و يقسّم الغنائم و يفرض الفرائض و يعرفهم أبواب ما فيه صلاحهم و يحذّرهم ما فيه مضارهم ...» (٣)

٤- و في خبر سليم عنه «ع»: «يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا عالما و رعا عارفا بالقضاء و السنّه يجمع أمرهم و يحكم بينهم، و يأخذ للمظلوم من الظالم حقّه، و يحفظ أطرافهم و يجبي فيئهم و يقيم حجّتهم (حجّهم و جمعهم - البحار) و يجبي صدقاتهم.» (٤)
إلى غير ذلك ممّا ورد في بيان واجبات الإمام و تكاليفه، حيث يظهر منها أن

(١)- الكافي ١/ ٢٠٠، كتاب الحجّه، باب نادر جامع في فضل الإمام، الحديث ١.

(٢)- عيون أخبار الرضا ٢/ ١٠١، الباب ٣٤، الحديث ١.

(٣)- المحكم و المتشابه / ٥٠؛ و في بحار الأنوار ٩٠ / ٤١ (طبعه إيران ٩٣ / ٤١)، كتاب القرآن، باب ما ورد في أصناف آيات القرآن. و لكن في البحار: «و يجاهد العدو»، بدل «و يجاهد فيهم العدو».

(٤)- كتاب سليم بن قيس / ١٨٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٣

المسؤول هو الإمام و الحاكم، و قد نسب

٥- و يشهد لذلك أيضا ما رواه الكليني بسنده عن المعلّى بن خنيس، قال:

قلت لأبي عبد الله «ع» يوما: جعلت فداك، ذكرت آل فلان و ما هم فيه من النعيم، فقلت: لو كان هذا إليكم لعشنا معكم. فقال «ع»: هيهات يا معلّى، أما والله لو كان ذاك ما كان إلّا سياسه الليل و سياحه النهار و لبس الخشن و أكل الجشب، فزوى ذلك عنا. فهل رأيت ظلامه قطّ صيرها الله - تعالى - نعمه إلّا هذه؟» (١)

فالمعلّى تمنى أن تكون الحكومه للإمام الصادق «ع» ليعيش هو أيضا فى ضوئها مرفّها، و الامام «ع» تبهه على خطأه و اشتباهه و أنّه لو كان الأمر كذلك كان على الإمام صرف الليل فى التدبير و السياسه و ترسيم الخطوط، و صرف النهار فى التحرك و السياحه للإشراف على المسؤولين و الموظّفين و الاطلاع على أوضاع البلاد و العباد، و مع هذا كلّه يكون فى المعيشه فى سطح ضعفه الناس بلبس الخشن و أكل الجشب.

٦- و فى وصيه الإمام الكاظم «ع» لهشام بن الحكم: «و يجب على الوالى أن يكون كالراعى لا يغفل عن رعيتيه و لا يتكبر عليهم.» (٢)

٧- و فى كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك حين وّلاه مصر بعد ذكر العمّال و انتخابهم قال: «ثمّ تفقّد أعمالهم، و ابعث العيون من أهل الصدق و الوفاء عليهم. فإنّ تعاهدك فى السرّ لأموورهم حدوه لهم على استعمال الأمانه و الرفق بالرعيتيه، و تحفّظ من الأعوان. فإنّ أحد منهم بسط يده إلى خيانه اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا فبسطت عليه العقوبه فى بدنه و أخذته بما أصاب من عمله، ثمّ نصبته بمقام المذلّه

(١) - الكافي ١ / ٤١٠، كتاب الحجج، باب سيره الإمام في نفسه ...، الحديث ٢.

(٢) - تحف العقول / ٣٩٤.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١٠١١؛ عبده ٣ / ١٠٦؛ لح / ٤٣٥، الكتاب ٥٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤

٨- و فيه أيضا: «و اجعل لذوى الحاجات منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك و تجلس لهم مجلسا عامًا فتتواضع فيه لله الذى خلقك، و تقعد عنهم جندك و أعوانك من أحراسك و شرطك، حتى يكلمك متكلمهم غير متتبع، فأنى سمعت رسول الله «ص» يقول في غير موطن: «لن تقدس أمه لا يؤخذ للضعيف فيها حقّه من القوى غير متتبع.»

ثم احتمل الخرق منهم و العي، و نَحَّ عنهم الضيق و الأنف يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته و يوجب لك ثواب طاعته. و أعط ما أعطيت هنيئًا، و امنع في إجمال و إعدار.

ثم أمور من أمورك لا بدّ لك من مباشرتها؛ منها: إجابته عمّا لك بما يعيا عنه كتابك. و منها:

إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك. « (١) »

أقول: التعتبه في الكلام: التردد فيه من عجز. و الخرق بالضم: العنف و الشده. و العي بالكسر: العجز عن النطق. و الأنف محرکه: الاستنكاف و الاستكبار. و أكناف الرحمه: أطرافها. و تخرج: تضيق.

٩- و فيه أيضا: «و مهما كان في كتابك من عيب فتغايبت عنه الزمته.» « (٢) »

١٠- و في نهج البلاغه أيضا في كتاب له «ع» إلى عبد الله بن عباس عامله على البصره: «فأربع ابا العباس - رحمك الله - فيما جرى على لسانك و يدك من خير و شر؛ فإننا شريكان في ذلك، و كن عند صالح ظنّي

بك ولا يفيلن «٣» رأبي فيك. و السلام.» «٤»

إلى غير ذلك من الروايات الداله على مسئوليه الإمام بشخصه، و منها الحديث النبوي المشهور المروي من طرق السنه الذي رواه البخارى و مسلم و أحمد و غيرهم:

١١- ففي البخارى بسنده عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «كلكم راع، و كلكم مسئول عن رعيتته: الإمام راع و مسئول عن رعيتته، و الرجل راع فى

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٢١؛ عبده ٣ / ١١٢؛ لح / ٤٣٩، الكتاب ٥٣.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١٦؛ عبده ٣ / ١٠٩؛ لح / ٤٣٧، الكتاب ٥٣.

(٣)- قال: أخطأ و ضعف.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٨٦٨؛ عبده ٣ / ٢١؛ لح / ٣٧٦، الكتاب ١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥

أهله و هو مسئول عن رعيتته، و المرأه راعيه فى بيت زوجها و مسئوله عن رعيتها، و الخادم راع فى مال سيده و مسئول عن رعيتته. قال: و حسبت أن قد قال: و الرجل راع فى مال أبيه و مسئول عن رعيتته، و كلكم راع و مسئول عن رعيتته.» «١»

و روى نحوه مسلم، و أحمد، فراجع «٢».

و بالجمله، يظهر من جميع هذه الروايات أن الإمام و الحاكم الإسلامى هو المسئول و المكلف بإداره الأمور العامه؛ فالوزراء و العمال و الكتاب و الجنود و القضاء أعوانه و أياديه، و يجب عليه الإشراف عليهم و على أعمالهم، و ليس له سلب المسئوليه عن نفسه.

و قد صرح بما ذكرناه الماوردى و أبو يعلى، حيث ذكرا فيما يلزم الإمام من الأمور العامه مباشره نفسه بمشارفه الأمور:

قال الماوردى فى عداد ما يلزم الإمام:

«العاشر: أن يباشر بنفسه مشارفه الأمور و تصفح الأحوال، لينهض بسياسه الأئمه

و حراسه المله. و لا- يعول على التفويض تشاعلا- بلذه أو عباده؛ فقد يخون الأمين و يغش الناصح، و قد قال الله- تعالى:- «يا داود، إنا جعلناك خليفه في الأرض، فأحكم بين الناس بالحق، و لا تتبع الهوى فيضه لك عن سبيل الله.» فلم يقتصر الله- سبحانه- على التفويض دون المباشره و لا عذره في الاتباع حتى وصفه بالضلال.

و هذا و إن كان مستحقا عليه بحكم الدين و منصب الخلافه فهو من حقوق السياسه لكل مسترع. قال النبي «ص»: «كلكم راع و كلكم مسئول عن رعيتته.»... «(٣)

(١)- صحيح البخارى ١/ ١٦٠، كتاب الجمع، باب الجمع في القرى و المدن.

(٢)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٩، كتاب الإماره، الباب ٥، الحديث ١٨٢٩؛ و مسند أحمد ٢/ ١١١.

(٣)- الأحكام السلطانيه للماوردي/ ١٦؛ و ذكر أبو يعلى أيضا نحو ذلك في الأحكام السلطانيه/ ٢٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧

الفصل الرابع في بيان إجمالى لأنواع السلطات و الدوائر في الحكومه الإسلاميه

إشاره

و هو مع بساطته فصل طويل.

قد عرفت في مطاوى بعض الفصول السابقه أنه ليس معنى ولايه الإمام أو الفقيه تصديه بنفسه لجميع الأعمال و الشؤون مباشره، بل كلما اتسع نطاق الملك و تكثرت الاحتياجات و التكاليف تكثرت السلطات و الدوائر و فوض كل أمر إلى دائره تناسبه. و لكن الإمام أو الفقيه الواجد للشرائط بمنزله رأس المخروط يشرف على جميعها إشرافا تاما و هو المسئول العالى و هو الذى تتوقع منه الأمه سياسه البلاد و العباد. و سائر المسئولين بمراتبهم أياديه و أعضاده.

و أصول السلطات في الحكومه ثلاثه: التشريعيه و التنفيذيه و القضائيه.

إذ تدبير أمور الأمه يتوقف أولا: على ترسيم الخطوط الكليه و تعيين المقررات.

و ثانيا: على إجراء المقررات و الخطوط المعينه في شتى الأمور

الواجبه على الحكومه.

و ثالثا: على فصل خصومات الأّمه و القضاء بينهم فى المنازعات. فإلى هذه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨

السلطات الثلاث يرجع جميع تكاليف الحاكم فى نطاق حكومته حتّى إن دائره الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه و الإذاعه و التلفزيون أيضا تعدّ من شعب التنفيذ. و إنّما عدّ القضاء سلطه مستقلّه لأنّ شأنه الحكم لا التنفيذ و الإجراء، و للاهتمام بشأنه، و لأنّ المقصود عموم سلطته حتّى بالنسبه إلى أعضاء سلطه التنفيذ و التشريع أيضا، و لذا يحال تعيين القضاء إلى نفس الإمام لا رئيس سلطه التنفيذ، فتدبّر، و بالجمله، فهنا سلطات ثلاث:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩

الأولى: السلطه التشريعيّه و فيها جهات من البحث:

١- فى بيان الحاجه إليها و حدودها و تكاليفها:

اشاره

فنقول: قد اصطلح على هذه السلطه فى عصرنا مجلس الشورى و القوه المقتننه، و تعدّ من أهمّ الأركان فى الحكومات الديموقراطيه الدارجة.

و الحاجه إليها مع فرض اتساع نطاق الملك و كثره الحوادث الواقعه و الحاجه إلى ترسيم المخططات الكثيره فى غايه الوضوح لا نحتاج فيها إلى بيان.

لكن لا- يخفى عليك وجود التفاوت الأساسى بين السلطه التشريعيّه فى الحكومه الإسلاميه، و بين ما تعارف فى الحكومات الدارجة العصريّه: إذ النّوّاب فى الحكومات الدارجة لا يلتزمون بشىء إلّا بما يرونه مصلحه لناخبيهم فقط، و يبدعون القوانين على حسب أهوائهم و إن باينت العقل و الشرع.

و أمّا فى الحكومه الإسلاميه فالأساس هو ضوابط الإسلام و أحكام الله- تعالى- النازله على رسوله الأ-كرم «ص» فى شتى المسائل المرتبطه بالحياه بشؤونها المختلفه.

و لا يحقّ لأحد و إن بلغ ما بلغ من العلم و الثقافه و القدره أن يشرّع حكما أو يبدع قانونا بارتجال. حتّى إنّ النّبىّ

الأكرم «ص» بعلو شأنه وقربه من الله - تعالى - أيضا يكون تابعا لما أنزله الله - تعالى - حاكما على أساسه.

قال الله - تعالى - : «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ» * وقال: «أَلَا لَهُ الْحُكْمُ» «١»

(١) - سورة الأنعام (٦)، الآية ٥٧ و ٦٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠

وقال: «وَ أَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَ لَآ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ، وَ اخِذْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ... أَ فَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ، وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ؟» «١»

و ما سمعت منّا سابقا من تقسيم الأحكام إلى أحكام إلهيه كان الرسول داعيا إليها و واسطه لإبلاغها، و كانت الأوامر الصادره عنه فى بيان هذه الأحكام أوامر إرشاديّه محضه، و إلى أحكام سلطانيه مولويّه صدرت عنه بما أنّه كان وليّ أمر المسلمين و حاكمهم، فليس معنى ذلك أنّه «ص» كان يحكم فى القسم الثانى بما يريد و يهواه، و أنّه كان له أن يحكم بأحكام مضاده لأحكام الله - تعالى - ناسخه لها. بل الظاهر أنّ القسم الثانى كان أحكاما عادله موسميّه من قبيل الصغريات و المصاديق للأحكام الكلّيه الشامله النازله من قبل الله - تعالى - على قلبه الشريف.

فالروح الحاكم على مجتمع المسلمين ليس إلّا ما أنزله الله - تعالى - حتىّ فيما ربّما نسّمياها بالأحكام الثانويه، فإنّها أيضا مستفاده من كبريات كلّيه أنزلها الله - تعالى - على نبيّه، فتدبر. هذا.

و المأخذ لأحكام الله - تعالى -، كتابه العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، و السنّه القويمه، و العقل الخالى عن شوائب الأوهام و التعصّبات الكاشف عن حكم الله - تعالى - . و المستخرج لها من هذه المآخذ هم الفقهاء الأمناء على حاله

و

حرامه.

و ليس عمل مجلس الشورى فى الحكومه الإسلاميه إلّا المشاوره فى ترسيم الخطوط و البرامج الصحيحه العادله للبلاد و العباد و لا سيّما القوّه التنفيذيه على أساس ضوابط الإسلام المستخرجه باجتهاد الفقهاء.

فالحكم الشرعى ثلاث مراحل:

الأولى: مرحله التشريع.

و هو حقّ لله - تعالى - الذى يملك البلاد و العباد،

(١) - سورة المائده (٥)، الآيه ٤٩ و ٥٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١

و يطلع على مصالحهم و مفسدهم و مضارهم و منافعهم. و لا يشركه فى ذلك أحد من خلقه.

الثانيه: مرحله استنباط الأحكام و استخراجها من منابعها الصحيحه،

و الإفتاء بها. و مرجعها الفقهاء العدول.

الثالثه: مرحله ترسيم الخطوط الكليه

و البرامج الصحيحه للبلاد و المسؤولين على ضوء الفتاوى المستخرجه من قبل الفقهاء. لا بتطبيق قوانين الإسلام كيف ما كان على المشاكل و أهواء الأمم، بل بتطبيق المشاكل و الحوادث الواقعه على قوانين الإسلام بواقعيتها و قداستها، و بين الطريقتين بون بعيد، كما لا يخفى.

نعم، يعتبر فيها فهم الوقائع و الحوادث و ادراك حقيقتها أيضا، لاختلاف الأحكام الشرعيّه بتفاوت الوقائع قهرا.

فقوانين الإسلام و مقرراته هى الأساس، و المسلمون جميعا لها تبع فى شتى المسائل من العباده و الثقافه و الاقتصاد و السياسه و نحو ذلك، و ليس لمجلس الشورى التخلف عنها.

و بالجملة ليس لمجلس الشورى فى الحكومه الإسلاميه التقنين و التشريع بارتجال أو على حسب أهواء الأمم، بل على أساس

ولا يلزم من ذلك ضيق المجال أو انسداد الطرق في بعض الأحيان، إذ الإسلام بجامعيته و خاتمته قد التفت إلى جميع جوانب الحياه و حاجاتها، و جميع الظروف و الحالات حتى موارد الضرر و الضروره، و العسر و الحرج، و تراحم الموضوعات و الملاكات و نحو ذلك.

و قد مرّ عن النبي «ص» أنه قال في خطبته في حجه الوداع: «يا أيها الناس و الله ما من شىء يقربكم من الجنّه و يباعدكم من النار إلّا و قد أمرتكم به. و ما من شىء يقربكم من النار و يباعدكم من الجنّه إلّا و قد نهيتكم عنه.» «١»

(١) - أصول الكافي ٧٤ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب الطاعه و التقوى، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢

و في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله «ع»: قال أمير المؤمنين «ع»:

«الحمد لله»

الذى لم يخرجنى من الدنيا حتى بينت للأمة جميع ما تحتاج إليه.» (١)

و فى خبر حماد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سمعته يقول: «ما من شىء إلّا و فيه كتاب أو سنّه.» (٢)

و فى خبر المعلّى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلّا و له أصل فى كتاب الله - عزّ و جلّ -، و لكن لا تبلغه عقول الرجال.» (٣)

إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع.

٢- انتخاب النّوّاب لمجلس الشورى:

قد عرفت فى الفصل السابق أنّ المسؤول و المكلف فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام و الحاكم و أنّ السلطات الثلاث بمراتبها أياديه و أعضاده.

و على هذا فطبع الموضوع يقتضى أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى بيده و باختياره، ليتمّ من يساعده فى العمل بتكاليفه.

نعم، لئما كان الغرض من مجلس الشورى التشاور و اتخاذ القرار فى الأمور العامه المتعلقه بالأمة، فلو أمكن أن يفوض إليها انتخاب الأعضاء و تكون السلطه التشريعيه منبثقه عن إرادتها و اختيارها كاختيار نفس الوالى عند عدم النصّ كان ذلك أولى و أوقع فى نفوس الأمة و أدعى لهم إلى الاحترام بالقرارات المتخذة و التسليم فى قبالتها، بل يجرى ذلك فى انتخاب بعض الوزراء و الأمراء أيضا كما هو المتعارف فى بعض البلاد.

(١) - تهذيب الأحكام ٦ / ٣١٩، آخر كتاب القضايا و الأحكام، باب الزيادات، الحديث ٨٦.

(٢) - الكافى ١ / ٥٩، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب و السنّه، الحديث ٤.

(٣) - الكافى ١ / ٦٠، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب و السنّه، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣

و لعلّ آيه الشورى و قاعده السلطنه و توجه الخطابات القرآنيه المتضمّنه للأمور العامه كآيات

القتال و الجهاد و إعداد القوى و حدّ السرقة و الزنا و نحو ذلك إلى المجتمع أيضا تناسب ذلك.

إذ الأمر إذا كان أمر الأمة و التكليف تكليفها فالتصميم و اتخاذ القرار فيه أيضا يناسب أن يكون من قبل ممثلى الأمة.

و لكن الإمام العادل لو رأى عدم تهيؤ الأمة لانتخاب الأعضاء أو لم يكن لهم رشد و وعى سياسى لانتخاب الرجال الصالحين أو كانوا فى معرض التهديدات و التطميعات و اشتراء آرائهم بذلك كان للإمام الذى فرض علمه و عدله و حسن ولايته انتخاب الأعضاء بنفسه. اللهم إلا أن يشترط عليه حين انتخابه على القول بصحّته كون انتخاب فريق الشورى بيد الأمة لا بيده، فتدبر.

ثم إن اتفاق الآراء فى مجلس الشورى ممّا لا يحصل غالبا، فلا محاله يكون الاعتبار بآراء الأكثرية كما هو المتعارف فى جميع الاجتماعات و الأحزاب السياسيه.

و الإشكال فى ذلك بلزوم سحق حقوق الأقلية و ضياع حقوق الغيب يظهر الجواب عنه بما مرّ مستقصى فى مسأله انعقاد الإمامه بانتخاب الأمة، فراجع الفصل السادس من الباب الخامس.

٣- مواصفات الناخبين و المنتخبين:

لا- إشكال فى أنّ الناخب يعتبر فيه البلوغ و العقل و الرشد الفكرى بحيث يقدر على تشخيص من يكون أصلح لتحمل هذه المسؤوليه الخطيره المتعلقه بمصالح الأمة.

و اللازم فى المنتخب أن يكون بالغا عاقلا متدينا و رعا عالما بزمانه مطلعا على حاجات الأمة شجاعا قادرا على أخذ التصميم و القرار.

و قد مرّ فى الفصل الثانى أخبار مستفيضه تدلّ على مواصفات من يستشار.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤

و سيأتى فى هذا الفصل شرائط الوزراء و العمّال.

و كأنّ النائب فى مجلس الشورى مشاور و عامل، فيعتبر فيه مواصفات كليهما.

و لكنك ترى أنّ المتعارف

فى أكثر الممالك و البلاد أنهم يراعون فى المنتخب الاعتبار القوميه و العنصريه و العشائريه، و كون الشخص ذا شهره قوميه و جبروت و ثروه، من دون أن يراعوا علمه و دينه و تقواه و شجاعته و كفايته و قدرته على الدفاع عن الإسلام و حقوق المسلمين.

و كثيرا ما يقع من هذه الناحيه سقوط الملك و ضياع حقوق الأئمه و سلطه الطواغيت و الجبابره، بل و نفوذ الأجانب و تدخلهم فى شئون المسلمين و بلادهم.

و ربما توسلوا لذلك باشتراء آراء الناخبين أو بالتمويه عليهم و إغوائهم. فيجب على الناخبين الدقه و التشاور فى انتخاب النواب للمجلس و عدم الوقوع تحت تأثير الأجواء الكاذبه و الدعايات الباطله و التهديدات و التطميعات الماديّه. اللهم فاعذنا من شياطين الجنّ و الإنس.

٤- منابع الحكم الإسلامى و مصادره:

[الكتاب العزيز، و السنّه القويمه بأقسامها]

قد مرّ منا أن أساس الحكومه الإسلاميه هو قوانين الإسلام و مقرّراته فى شتى مسائل الحياه، و أنّ منابعها و مصادرها هى الكتاب العزيز، و السنّه القويمه بأقسامها من قول المعصوم و فعله و تقريره الثابته بطريق صحيح معتبر، و حكم العقل القطعى الخالى عن شوائب الأوهام و التعصّبات، كالحسن و القبح العقليين و كالملازمات العقليه القطعيّه. و هذه الثلاثه ممّا اتفق عليها الشيعه و السنّه.

و ما يرى فى بعض الكلمات من التشكيك فى حجّيه العقل مطلقا فهو بظاهره كلام واه لا يعتنى به، إذ لو حصل بحكم العقل القطعى القطع بحكم الشارع فلا مجال لإنكار حجّيته، فإن القطع حجه ذاتا، و العقل أمّ الحجج و أساسها. و هل يثبت التوحيد و النبوه و حجّيه كتاب الله و سنّه رسول الله إلّا من طريق العقل؟

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥

و فى

خبر عن الإمام الصادق «ع» قال: «العقل دليل المؤمن.» «١»

و في خبر آخر عنه «ع» قلت له: ما العقل؟ قال: «ما عبد به الرحمن و اكتسب به الجنان.» «٢»

و في خبر هشام بن الحكم، عن موسى بن جعفر «ع»: «يا هشام، إنَّ لله على الناس حجّتين: حجّته ظاهره و حجّته باطنه، فأما ظاهره فالرسل و الأنبياء و الأئمّه - عليهم السلام-، و أما الباطنه فالعقول.» «٣»

و بالجملة، فأصل حجّيه العقل القطعي إجمالاً ممّا لا مجال للإشكال فيه و إن وقع الإشكال في بيان مصاديقه. و للبحث فيه محل آخر. و كذا لا إشكال في حجّيه الكتاب و السنّه إجمالاً على من أذعن بالإسلام و النبوه.

نعم،

هنا أمور اختلف في حجّيتها الفريقان:

الأول - الإجماع بما هو إجماع و اتفاق:

فعلماء السنّه يعتبرون إجماع الفقهاء بما هو إجماع حجّه مستقلة. و يستندون في ذلك إلى آيات و روايات:

أهمّها قوله - تعالى -: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُصِئِهِ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا.» «٤»

(١) - الكافي ١ / ٢٥، كتاب العقل و الجهل، الحديث ٢٤.

(٢) - الكافي ١ / ١١، كتاب العقل و الجهل، الحديث ٣.

(٣) - الكافي ١ / ١٦، كتاب العقل و الجهل، الحديث ١٢.

(٤) - سورة النساء (٤)، الآية ١١٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦

و ما رووه عن النبي «ص» من قوله: «لا تجتمع أمّتي على ضلاله أو خطأ.»

فروى ابن ماجه في سننه، عن أنس بن مالك، عنه «ص» أنّه قال: «إنَّ أمّتي لا- تجتمع على ضلاله، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم.» «١»

و روى الترمذى بسنده، عن ابن عمر أن رسول الله «ص» قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ: أُمَّهُ مُحَمَّد - عَلَى ضَلَالَةٍ، وَ

يد الله على الجماعه، و من شدَّ شدَّ إلى النار.» (٢)

و لم أجد في كتب الحديث للسَّنه ما يشتمل على لفظ الخطأ، نعم هو مذكور في كتب الاستدلال.

و أمّا علماء الشيعة الإماميه فيقولون: لا موضوعيه للإجماع بما هو إجماع و اتفاق عندنا. نعم، لو اتفقت الأئمه على قول بحيث لا يشدّ منها أحد فلا- محاله يكون الإمام المعصوم من العتره الظاهره داخلها فيها، فيكون حججه لذلك. كما أنه كذلك لو كانت كثره القائل في المسأله بحيث يحدس منها تلقى المسأله عن النبي «ص» أو عن الإمام المعصوم «ع» حدسا قطعيا، فيكون الإجماع كاشفا عن الحججه، أعنى قول المعصوم، و ذلك إنّما يكون في المسائل الأصليه المأثوره المتلقاه يدا بيد عن المعصومين- عليهم السلام- المذكوره في كتب القدماء من أصحابنا المعده لنقل هذه المسائل، لا في المسائل التفريعيه الاستنباطيه التي أعمل فيها الرأى و النظر.

و بالجملة، فالحججه في الحقيقه هو قول المعصوم المكشوف به؛ إمّا بدخوله في المجمعين أو بالحدس عن قوله لا الإجماع بما هو إجماع.

فوزان الإجماع حينئذ وزان الخبر الواحد الصحيح الكاشف عن السنه القويمه، فليس في عرض السنه بل في طولها و يكون حججه عليها.

قال الفقيه الهمداني في مبحث صلاه الجمعه من مصباح الفقيه:

«المدار في حججه الإجماع على ما قرناه في محلّه و استقرّ عليه رأى المتأخرين ليس على اتفاق الكل بل و لا اتفاقهم في عصر واحد، بل على استكشاف رأى المعصوم

(١)- سنن ابن ماجه ٢/١٣٠٣، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، الحديث ٣٩٥٠.

(٢)- سنن الترمذى ٣/٣١٥، أبواب الفتن، الباب ٧، الحديث ٢٢٥٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧

بطريق الحدس من فتوى علماء الشيعة الحافظين

لشريعته. وهذا ممّا يختلف باختلاف الموارد؛ فربّ مسأله لا يحصل فيها الجزم بموافقته الإمام «ع» وإن اتفقت فيها آراء جميع الأعلام، كبعض المسائل المبنيه على مبادئ عقليّه أو النقليه القابله للمناقشه. و ربّ مسأله يحصل فيها الجزم بالموافقته و لو من الشهره. «١» هذا

و أمّا آيه المشاقّه فأجيب عنها بوجه: منها: أنا لا- نسلم أنّ سبيل المؤمنين هو إجماعهم، بل لعلّ المراد به هو سبيلهم بما هم مؤمنون، أي سبيل الإيمان بالرسول في قبال مشاقته «ص»، و قد حَقّق في محلّه أنّ ذكر الوصف يشعر بالعلّيه و الدخاله، فمرجع ذلك إلى سنّه الرسول «ص» و ليس أمرا وراءها.

و في المستصفى للغزالي، قال:

«و الذي نراه أنّ الآيه ليست نصّا في الغرض، بل الظاهر أنّ المراد بها أنّ من يقاتل الرسول و يشاقّه و يتبع غير سبيل المؤمنين في مشايعته و نصرته و دفع الأعداء عنه نوّله ما تولّى. فكأنّه لم يكتف بترك المشاقّه حتّى تنضمّ إليه متابعه سبيل المؤمنين في نصرته و الذبّ عنه و الانقياد له فيما يأمر و ينهى. و هذا هو الظاهر السابق إلى الفهم، فإن لم يكن ظاهرا فهو محتمل.» «٢» هذا.

و أمّا الروايه التي استندوا إليها فلم تثبت عندنا بسند يعتمد عليه.

و في سنن ابن ماجه قد حكى في ذيل الحديث عن الزوائد:

«في إسناده أبو خلف الأعمى، و اسمه حازم بن عطاء، و هو ضعيف، و قد جاء الحديث بطرق في كلّها نظر. قاله شيخنا العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي.» «٣»

نعم، في تحف العقول في رساله الإمام الهادي «ع» إلى أهل الأهواز، قال:

(١)- مصباح الفقيه - كتاب الصلاه / ٤٣٦.

(٢)- المستصفى للغزالي / ١ / ١٧٥.

(٣)- سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٠٣، كتاب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨

«و قد اجتمعت الأُمَّه قاطبه لا- اختلاف بينهم أن القرآن حق لا- ريب فيه عند جميع أهل الفرق، و في حال اجتماعهم مقرّون بتصديق الكتاب و تحقيقه، مصييون مهتدون، و ذلك بقول رسول الله «ص»:»

«لا تجتمع أمتي على ضلاله» فأخبر أنّ جميع ما اجتمعت عليه الأُمَّه كلّها حق.» (١)

أقول: على فرض صحّ الحديث فظاهره إطباق جميع الأُمَّه؛ فلا يختص بالفقهاء و المجتهدين، كما لا يختص بعلماء السنّه فقط، بل يعمّ جميع طوائف المسلمين و منهم الشيعة الإماميه بأئمتهم الاثني عشر، و قد مرّ منّا أنّ اتّفاق جمع يوجد فيه الإمام المعصوم حجّه عندنا بلا إشكال، فتدبّر.

الثاني - القياس و الاستحسانات الظنيه:

فأكثر علماء السنه يعتمدون عليهما، حيث إنهم تركوا التمسك بأقوال العتره و لم يتمكّنوا من استنباط الفروع المبتلى بها من الكتاب و السنّه النبويّه الواصله اليهم، فلجئوا إلى الآراء و الاستحسانات، و لكن أخبار أهل البيت - عليهم السلام - و الروايات الحاكبه لسيرتهم مليئه بالمعارف و الأحكام و الآداب، بحيث تشفى العليل و تروى الغليل و معها لا تصل النوبه إلى القياس و الاستحسانات الظنيه.

و النبي «ص» جعل العتره قرين الكتاب في وجوب التمسك بهما على ما دلّ عليه حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين.

و قد استفاضت بل تواترت أخبارنا على عدم حجّيه القياس و الآراء الظنّيه، فراجع «٢».

(١) - تحف العقول / ٤٥٨.

(٢) - راجع الوسائل ١٨ / ٢٠، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي؛ و مستدرک الوسائل ٣ / ١٧٥، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩

و من جمله أخبار الباب ما رواه الكليني بسنده، عن عيسى بن عبد

اللّه القرشى، قال: دخل أبو حنيفه على أبي عبد الله «ع» فقال له: يا أبا حنيفه، بلغنى أنك تقيس؟ قال:

نعم. قال: لا تقس، فإنّ أوّل من قاس إبليس حين قال: خلقتنى من نار و خلقتة من طين.

فقاس ما بين النار و الطين. و لو قاس نوريه آدم بنوريه النار عرف فضل ما بين النورين و صفاء أحدهما على الآخر. «١»

و منها: ما رواه بسند صحيح، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«إنّ السنّه لا تقاس. ألا ترى أنّ المرأه تقضى صومها و لا تقضى صلاتها، يا أبان، إنّ السنّه إذا قيست محق الدين.» «٢»

و منها: موثقه مسعده بن صدقه عن جعفر بن محمد عن أبيه أنّ عليا «ع» قال:

«من نصب نفسه للقياس لم يزل دهره فى التباس. و من دان الله بالرأى لم يزل دهره فى ارتماس.» «٣»

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره.

و فى سنن الدارمى عن ابن سيرين، قال:

«أوّل من قاس إبليس. و ما عبت الشمس و القمر إلّا بالمقاييس.» «٤»

و عن الحسن أنّه تلا هذه الآيه: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَ خَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»* قال:

«قاس إبليس، و هو أوّل من قاس.» «٥»

و فى إعلام الموقعين بسنده عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: قال رسول الله «ص»: «تفترق أمتى على بضع و سبعين فرقه،

أعظمها فتته قوم يقيسون الدين برأيهم؛ يحزّمون به ما أحلّ الله و يحلّون ما حرّم الله.» «٦»

(١) - الكافى ١ / ٥٨، كتاب فضل العلم، باب البدع و الرأى و المقاييس، الحديث ٢٠.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٢٥، الباب ٦ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١٠.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٢٥، الباب ٦ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١١.

(٤) - سنن الدارمى ١ / ٦٥، باب

تغيّر الزمان و ما يحدث فيه.

(٥) - سنن الدارمى ١/ ٦٥، باب تغيّر الزمان و ما يحدث فيه.

(٦) - إعلام الموقعين ١/ ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٠

و الظاهريون من فقهاء السنّه و بعض المعتزله أيضا ينكرون العمل بالقياس و الرأى:

قال ابن حزم الأندلسى فى المحلّى:

«و لا- يحلّ القول بالقياس فى الدين و لا بالرأى، لأنّ أمر الله- تعالى - عند التنازع بالردّ إلى كتابه و الى رسوله «ص» قد صحّ، فمن ردّ إلى قياس و إلى تعليل يدعيه، أو إلى رأى فقد خالف أمر الله- تعالى - المعلق بالإيمان و ردّ إلى غير من أمر الله- تعالى - بالردّ إليه، و فى هذا ما فيه، قال على: و قول الله- تعالى -: «مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ءِ»، و قوله- تعالى -: «تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ ءِ»، و قوله- تعالى -: «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»، و قوله- تعالى -: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» إبطال للقياس و للرأى.» (١)

الثالث - أقوال العتره الطاهره:

لا يخفى أن قول النبى «ص» و فعله و تقريره من السنّه قطعا و تكون حجّه بلا إشكال. و بعض علماء السنه يعدّون أقوال الصحابه بل و أعمالهم أيضا حجّه.

و أمّا الشيعة الإماميه فيعدّون أقوال الأئمه الاثنى عشر من العتره و كذا أفعالهم و تقريرهم حجّه، لعصمتهم عندنا، و لأنّهم عتره النبى «ص» و قد عدّ النبى «ص» عترته عدلا للكتاب العزيز و قرينا له فى خبر الثقلين المتواتر بين الفريقين.

و قد تعرض له أكثر أرباب الصحاح و السنن و المسانيد، فراجع.

و من ذلك ما رواه الترمذى بسنده، عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله «ص»: «إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدى، أحدهما أعظم من

الآخر: كتاب الله جبل ممدود من السماء الى الأرض، و عترتى أهل بيتى. و لن يتفرقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما.» (٢)

(١)- المحلى لابن حزم ١/ ٥٦، المسألة ١٠٠.

(٢)- سنن الترمذى ٥/ ٣٢٨، أبواب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي «ص»، الحديث ٣٨٧٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١

و دلالة الخبر على حجتيه أقوال العتره ظاهره، لايجاب التمسك بهم و بالكتاب العزيز.

و مسأله حجتيه أقوالهم غير مسأله الإمامه و الخلافه، فإن الأولى مسأله أصوليه و الثانيه مسأله كلاميه.

و فى كنز العمال، عن أبى سعيد، قال: قال رسول الله «ص»: «أيها الناس إننى تارك فيكم أمرين، إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدى أبدا، و أحدهما أفضل من الآخر: كتاب الله هو جبل الله الممدود من السماء إلى الأرض، و أهل بيتى عترتى. ألا و إنهما لن يتفرقا حتى يردا على الحوض.» (ابن جرير) «١».

إلى غير ذلك من الأخبار من طرق الفريقين.

و عتره النبي «ص» أهل بيته، و أهل البيت أدرى بما فى البيت. و هم لا يحدّثون إلّا بما سمعوه من آبائهم عن النبي «ص»، كما دلّ على ذلك بعض الأخبار:

ففى خبر هشام بن سالم، و حماد بن عثمان و غيره، قالوا: سمعنا أبا عبد الله «ع» يقول: «حديثى حديث أبى، و حديث أبى حديث جدّى، و حديث جدّى حديث الحسين، و حديث الحسين حديث الحسن، و حديث الحسن حديث أمير المؤمنين «ع»، و حديث أمير المؤمنين حديث رسول الله «ص»، و حديث رسول الله «ص» قول الله - عزّ و جلّ. «٢»

و لا يخفى أنّ محل البحث فى هذه المسائل هو علم الكلام و علم أصول الفقه، و

غرضنا هنا ليس إلّا إشاره إجماليّه إليها، فراجع مظانّها.

٥- الاستنباط و الاجتهاد:

أمّا الاستنباط، ففي لسان العرب:

(١)- كنز العمال ١ / ٣٨١، الباب ٢ من كتاب الإيمان و الإسلام من قسم الأفعال، الحديث ١٦٥٧.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٨، الباب ٨ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٢

«نبت الماء ينبط و ينبط نبوطا: نبع. و كلّ ما أظهر فقد أنبط. و استنبطه و استنبط منه علما و خبرا و مالا: استخرجه. و الاستنباط: الاستخراج. و استنبط الفقيه: إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده و فهمه. قال الله - عزّ و جلّ -: «لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ.» (١)»

أقول: فكأنّ حكم الله - تعالى - ماء حياه أو شىء نفيس دفين في خلال مصادره و منابعه يستخرجه الفقيه منها.

و أمّا الاجتهاد، ففي لسان العرب:

«الاجتهاد و التجاهد: بذل الوسع و المجهود. و في حديث معاذ: «أجتهد رأيي.»

الاجتهاد بذل الوسع في طلب الأمر، و هو افتعال من الجهد: الطاقه، و المراد به ردّ القضيّه التي تعرض للحاكم من طريق القياس إلى الكتاب و السنّه، و لم يرد الرأي الذي رآه من قبل نفسه من غير حمل على كتاب أو سنّه.» (٢)»

أقول: أمّا الحديث الذي أشار إليه فهو ما رواه أبو داود و الترمذى و غيرهما: ففي سنن أبي داود بسنده عن أناس من أصحاب معاذ بن جبل أنّ رسول الله «ص» لما أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: «كيف تقضى إذا عرض لك قضاء؟» قال:

«أقضى بكتاب الله.» قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: «فبسنة رسول الله «ص» قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله «ص» و لا في كتاب الله؟» قال: «أجتهد رأيي و لا

آلو. فضرب رسول الله «ص» صدره وقال: «الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله.» «٣»

و أما قوله: «من طريق القياس»، فلعله أراد به أعم من القياس والاستحسانات العقلية الظنية.

(١) - لسان العرب ٧ / ٤١٠.

(٢) - لسان العرب ٣ / ١٣٥.

(٣) - سنن أبى داود ٢ / ٢٧٢، كتاب الاقضية، باب اجتهاد الرأى فى القضاء

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣

و قد صار لفظ الاجتهاد، و كذا الرأى فى أعصار أئمتنا - عليهم السلام - ظاهرين فى هذا المعنى. و بهذا المعنى وقع النهى عنهما فى رواياتنا «١».

و أمّا الاجتهاد بمعنى إفراغ الوسع و الطاقه فى استنباط الأحكام من أدلتها الشرعيه من الكتاب و السنّه و العقل القطعى فهو أمر واجب ضرورى لا منع فيه و ليس لأحد إنكاره.

و عن أبى عبد الله «ع»: «إنما علينا أن نلقى إليكم الأصول و عليكم أن تفرّعوا.» «٢»

و عن الرضا «ع»: «علينا إلقاء الأصول و عليكم التفرع.» «٣»

و الروايات الوارده فى الإرجاع إلى الكتاب و السنّه فى غايه الكثره. و على هذا فالاجتهاد عندنا غير الاجتهاد باصطلاح السنّه.

و أما ما ذكره أخيرا فكأنه أراد به نفي إرادته التصويب. و البحث فيه يأتى فى العنوان التالى.

٦- التخطئه و التصويب:

لا- يخفى أنّ المسائل الدينيه على قسمين: فقسم منها مسائل أصلية ضروريه أجمع عليها جميع فرق المسلمين و دلّ عليها نصّ الكتاب العزيز أو السنّه المتواتره القطعيه أو العقل السليم، و القسم الآخر فروع اجتهاديه استنباطيه تحتاج إلى أعمال الاجتهاد و النظر و استنباطها من الأصول المبيّنه فى الكتاب و السنه أو من حكم العقل القطعى.

(١) - راجع الوسائل ١٨ / ٢٠، الباب ٦ من ابواب صفات القاضى.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤١، الباب ٦ من ابواب صفات القاضى، الحديث ٥٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤

أمّا القسم الأول، فلا خلاف فيها و لا إشكال و لا مجال فيها للاجتهاد و الاستنباط.

و أمّا القسم الثانى المتوقف على أعمال الاجتهاد و النظر، فلا محاله قد يقع فيها الخلاف لاختلاف فى معانى الألفاظ، أو للاختلاف فى صحه الحديث و ضعفه، أو لاختلاف الروايات المنقوله، أو للاختلاف فى أسباب الترجيح عند التعارض، أو للاختلاف فى حجّيه بعض الأمور و عدم حجّيتها كالمفاهيم و خبر الواحد و الإجماع و لا سيّما المنقول منه و الشهره بقسميها و كحجّيه أقوال الأئمه الطاهرين من العتره الثابته عندنا و حجّيه أقوال الصحابه عند بعض السنّه، و حجّيه القياس و الاستحسانات الظنيه عندهم و نحو ذلك. و يرجع الجميع إلى الاختلاف فى الدرك أو المدرك.

و فى هذا القسم قد وقع البحث فى أنّ الآراء المستنبطه المختلفه كلّها حقّ و صواب، أو أنّ الحقّ واحد منها و الباقون مخطئون و إن كانوا معذورين؟

فاتّفق أصحابنا الإماميه على أنّ لله - تعالى - فى كلّ واقعه خاصّه حكما واحدا يشترك فيه الجميع. و جميع المسلمين مأمورون أوّلا و بالذات بالعمل به. فالدين فى جميع المراحل واحد و الشرع واحد و الحقّ واحد، و إنّما الاختلاف وقع فى إحراز الواقع و استنباطه من منابعه، فأصابه بعض و أخطأه بعض آخر.

فليست الاجتهادات المختلفه فى مسأله واحده يمثّل كلّها حكم الله المنزل على رسوله و إن جاز العمل بها لأهلها فى الظاهر، و إنّما تكون آراء الفقهاء و المجتهدين طرقا محضه قد تصيب الواقع و قد تخطئه، كما

أن العلم الذى هو أم الحجج و تكون حجته ذاته يكون كذلك، و كذلك سائر الطرق و الأمارات العقلانيه و الشرعيه.

فكأن حكم الله الواقعى دفين فى خلال مبانيه و مصادره و يستخرجه الفقيه باستنباطه؛ فقد يعثر عليه و قد يخطئ، و يكون للمصيب أجران و للمخطئ أجر واحد.

فليس الحكم الواقعى تابعا لمفاد الطريق، مجعولا على وفقه كيفما كان، كما لا يوجب قيام الطريق على خلاف الواقع تبدل الواقع و انقلابه إلى مفاد الطريق.

هذا ما عليه أصحابنا الإماميه. فهم بأجمعهم ينكرون التصويب. و يسمون

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥

بذلك مخطئه.

و أما علماء السنه ففيهم خلاف: بعضهم مخطئه، و بعض منهم مصوبه: قال الامام فخر الدين الرازى فى بحث الاجتهاد من كتاب المحصول:

«فإن لم يكن لله - تعالى - فيها حكم فهذا قول من قال: «كل مجتهد مصيب.» و هم جمهور المتكلمين منا كالأشعرى و القاضى أبى بكر، و من المعتزله كأبى الهذيل و أبى على و أبى هاشم و اتباعهم.» (١)

و قال الإمام الغزالي فى المستصفى:

«الذى ذهب إليه محققوا المصوبه أنه ليس فى الواقعه التى لا- نصّ فيها حكم معين يطلب بالظنّ، بل الحكم يتبع الظن. و حكم الله على كل مجتهد ما غلب على ظنه، و هو المختار، و إليه ذهب القاضى.» (٢)

أقول: عمدته نظر المصوبه كان إلى تصويب آراء الصحابه و أفعالهم. فكانوا يظنون أن مطلق من صاحب النبى «ص» فهو ممن لم يخطئ أبدا فضلا عن أن يصدر عنه فسق أو جور.

و لكنّ الحقّ فى المسأله هو ما عرفته من أصحابنا الإماميه من القول بالتخطئه.

و قال ابن حزم الأندلسى فى المحلى:

«مسأله: و الحقّ من الأقوال فى واحد منها

و سائرهما خطأ ... فصَحَّ أَنْ الْحَقَّ فِي الْأَقْوَالِ مَا حَكَمَ اللَّهُ - تعالی - به فيه، و هو واحد لا يختلف، و أنّ الخطأ ما لم يكن من عند الله - عزّ و جلّ -.

و من ادّعى أن الأقوال كلّها حقّ و أنّ كلّ مجتهد مصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن و لا سنّه و لا إجماع و لا معقول، و ما كان هكذا فهو باطل. «(٣)»

(١) - المحصول / القسم الثالث من الجزء الثاني / ٤٧.

(٢) - المستصفي ٢ / ٣٦٣.

(٣) - المحلّي لابن حزم ١ / ٧٠، المسأله ١٠٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦

و في الفقه الإسلامى و أدلته للدكتور وهبه الزحيلي بعد ذكر المخطئه، قال:

«و هم جمهور المسلمين، منهم الشافعيّ و الحنفيّ على التحقيق، الذين يقولون بأنّ المصيب في اجتهاده واحد من المجتهدين، و غيره مخطئ، لأنّ الحقّ لا يتعدّد.» «(١)»

و لكن في المستصفي للغزالي بعد ذكر الاجتهاد و التصويب و التخطئه، قال:

«و قد اختلف الناس فيها، و اختلفت الروايه عن الشافعي و أبي حنيفه» «(٢)». هذا.

و يدلّ على التخطئه - مضافاً إلى وضوحها، فإنّ الاجتهاد في الحكم و استنباطه متفرع على وجوده واقعا في الرتبة السابقه، فلا يعقل كونه تابعا له - روايات:

١- ففي صحيح مسلم، عن سليمان بن بريده، عن أبيه، عن رسول الله «ص» في وصاياه لمن أمره أميراً على جيش أو سرية: «و إذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله و لكن أنزلهم على حكمك، فإنّك لا تدري أ تصيب حكم الله فيهم أم لا.» «(٣)»

٢- و روى الترمذى، عن أبي هريره، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران

و إذا حكم فأخطأ فله أجر واحد.» «٤»

٣- و فى نهج البلاغه: «ترد على أحدهم القضييه فى حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه، ثم ترد تلك القضييه بعينها على غيره فيحكم فيها بخلافه، ثم يجتمع القضاء بذلك عند الإمام الذى استقضاهم فيصوّب آراءهم جميعاً، وإلهم واحد، و نبيهم واحد، و كتابهم واحد...» «٥»

٤- و فى الدر المنثور بإسناده عن الشعبي، قال: سئل أبو بكر عن الكلاله فقال:

(١)- الفقه الإسلامى و أدلته ١/ ٧٢.

(٢)- المستصفى ٢/ ٣٦٣.

(٣)- صحيح مسلم ٣/ ١٣٥٨، كتاب الجهاد، الباب ٢، ذيل الرقم ١٧٣١.

(٤)- سنن الترمذى ٢/ ٣٩٣، أبواب الأحكام، الباب ٢، الحديث ١٣٤١.

(٥)- نهج البلاغه، فيض / ٧٤؛ عبده ١/ ٥٠؛ لح / ٦٠، الخطبه ١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧

«إننى سأقول فيها برأىي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، و إن كان خطأ فمئى و من الشيطان، و الله منه برىء، أراه ما خلا الوالد و الولد.» «١»

٥- و قال عمر لكاتبه:

«اكتب: هذا ما رأى عمر. فإن كان صواباً فمن الله، و إن كان خطأ فمنه.» «٢»

٦- و قال ابن مسعود فى المفوضه:

«أقول فيها برأىي. فإن كان صواباً فمن الله، و إن كان خطأ فمئى و من الشيطان.

و الله و رسوله عنه بريئان.» «٣»

٧- و فى كنز العمال:

«اقض بينهما يا عمرو، فإذا قضيت بينهما القضاء فلك عشر حسنات، و إن اجتهدت فأخطأت فلك حسنه.» (حم طب، عن عمرو)

٨- وفيه أيضا:

«اجتهد، فإذا أصبت فلک عشر حسنات، و إن أخطأت فلک حسنه.» (عد، عن عقبه بن عامر) «٥»

٩- وفيه أيضا عن موسى بن ابراهيم، عن رجل من آل ربيعه أنه

بلغه أنّ أبا بكر حين استخلف قعد في بيته حزينا، فدخل عليه عمر فأقبل عليه يلومه و قال:

أنت كلّفتني هذا الأمر، و شكّا إليه الحكم بين الناس فقال له عمر: أو ما علمت أنّ رسول الله «ص» قال: «إنّ الوالى إذا اجتهد فأصاب الحقّ فله أجران و إن اجتهد فأخطأ الحقّ فله أجر واحد.» فكأنّه سهّل على أبى بكر. (ابن راهويه و خيثمه فى فضائل الصحابه

(١) - الدر المثور ٢ / ٢٥٠.

(٢) - المحصول للإمام الرازى / القسم الثالث من الجزء الثانى / ٧٠ (فى الاجتهاد).

(٣) - المحصول / القسم الثالث من الجزء الثانى / ٧١ (فى الاجتهاد).

(٤) - كنز العمال ٦ / ٩٩، الباب ٢ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الاقوال، الحديث ١٥٠١٨.

(٥) - كنز العمال ٦ / ٩٩، الباب ٢ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٥٠١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٨

هب) «١».

١٠- و فى ديواجه الموطأ لمالك المطبوع بمصر: «قال معن بن موسى:

سمعت مالكا يقول: إنّما أنا بشر أخطئ و أصيب، فانظروا فى رأىى فما وافق السنّه فخذوا به.» «٢» هذا.

و لعلّ ما قد يتلقّى بالألسن و الأفواه حتّى من بعض الشيعة أيضا من قولهم:

«هذا ما أفتى به المفتى، و كلّ ما أفتى به المفتى فهو حكم الله فى حقّى» يكون كلاما و رثوه من أهل التصويب، و إلّا فهو بظاهره ممنوع، فإنّ حكم الله لا يكون تابعا لإفتاء الفقيه كما مرّ.

نعم، الأنبياء كلّهم و النبى الأكرم «ص» و كذا الأئمّه الاثنا عشر من العتره عندنا معصومون من الذنوب و من الخطأ، و محلّ البحث فيه الكتب الكلاميه، فراجع.

٧- افتتاح باب الاجتهاد المطلق:

قد ظهر بما مرّ أنّ أساس الحكومه الحقّه و أساس جميع أعمال المسلمين فى

جميع شؤونهم هو أحكام الله - تعالى - التي نزلت على رسوله الكريم بالوحي و يشترك فيها الجميع. و أنّ منابعها و مصادرها هي الكتاب العزيز، و السنّه القويمه، و العقل القطعي الخالي عن الأوهام.

فيجب أولاً و بالذات الرجوع إلى هذه المنابع و أخذ الأحكام منها.

فمن كان قادراً على الرجوع إليها و الاستنباط منها عمل على وفق ما استنبط و استفاد. و من لم يقدر على الاستنباط رجع إلى فتوى من استنبط، رجوع الجاهل في

(١) - كنز العمال ٥ / ٦٣٠، الباب ١ من كتاب الخلافه مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤١١٠.

(٢) - الموطأ لمالك ١ / ج. (- أدبه مع آل رسول الله و كرم أخلاقه).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩

كلّ فنّ تخصصي إلى العالم الخبير به. و في الحقيقة هو طريق علمه العادي بالأحكام و لكن بنحو الإجمال.

و ليس لفتوى الفقيه موضوعيه و سببیه، بل هو طريق محض كسائر الطرق العقلانيه و الشرعيه قد يصيب و قد يخطئ.

و الأحوط بل الأقوى في المسائل الخلافيه هو الرجوع إلى الأعلم، كما هو طريقه العقلاء في تقديم الأعلم على غيره في المسائل المهمه المختلف فيها.

و على هذا فليس لمجتهد خاصّ و فقيه مخصوص خصوصيه. و قد كثر الفقهاء من الشيعه و كذا من السنّه في جميع الأعصار.

و ربّما اختلف الفقهاء في الفتاوى و منابعها و في طريق الاستنباط و كيفيتها كما مرّ.

و الخلاف في علماء السنه أكثر، حيث إنّ الشيعه تقيّدوا في فتاويهم بالكتاب، و بالنصوص من النبي «ص» أو الأئمه الاثني عشر «ع».

و أمّا فقهاء السنّه فحيث اعتمد أكثرهم على القياس و الاستحسانات الظنيّه و المناطات الحدسيه تشتت آراؤهم و جاؤوا كثيراً بفتاوى

متناقضه متهافته. و كم تدخّلت التعصّبات أو أيادي السياسه و الحكومات الدارجه فى بعض البلاد و المناطق فى تفضيل بعض الآراء على بعض، بل و فى تحريم بعض المذاهب الفقهيّه و تعذيب متابعيها و الإلزام بأخذ مذهب آخر، كما شهد بذلك التاريخ، و الناس كانوا غالبا على دين ملوكهم.

و ربّما استعانوا فى إعمال سياساتهم ببعض العلماء و العملاء أيضا، إلى أن استقرت آراء علمائهم و حكّامهم فى النهايه على حصر المذاهب فى المذاهب الأربعة الدارجه لهم فعلا، أعنى مذاهب أبى حنيفه، و مالك، و الشافعى، و أحمد بن حنبل. و فى رياض العلماء للمتبع الخبير الميرزا عبد الله الأفندى الأصفهانى نقلا من كتاب «تهذيب الأنساب و نهايه الأعقاب» تأليف أحد من بنى أعمام السيد المرتضى «ره» ما ملخصه أنه:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠

«اشتهر على ألسنه العلماء أنّ العامّه فى زمن الخلفاء لَمّا رأوا تشتّت المذاهب فى الفروع و اختلاف الآراء، بحيث لم يمكن ضبطها فقد كان لكلّ واحد من الصحابه و التابعين و من تبعهم مذهب برأسه فى المسائل الشرعيّه و الأحكام الدينيه، التجنّوا إلى تقليلها فأجمعوا على أن يجمعوا على بعض المذاهب ...

فالعامّه أيضا لَمّا اضطربت اتّفتت كلمات رؤسائهم و عقيدته عقلائهم على أن يأخذوا من أصحاب كلّ مذهب خطيرا من المال و يلتمسوا آلاف ألف دراهم و دنانير من أرباب الآراء فى ذلك المقال.

فالحنيفيه، و الشافعيّه، و المالكيه، و الحنبلية لوفور عدّتهم و بهور عدّتهم جاؤوا بما طلبوه، فقرّروهم على عقائدهم.

و كلّفوا الشيعه، المعروفه فى ذلك العصر بالجعفريه، لمجىء ذلك المال الذى أرادوا منهم، و لَمّا لم يكن لهم كثره مال توانوا فى الإعطاء و لم يمكنهم

ذلك.

و كان ذلك فى عصر السيد المرتضى «ره» و هو قد كان رأسهم و رئيسهم، و قد بذل جهده فى تحصيل ذلك المال و جمعه من الشيعة فلم يتيسر له، حتى إنّه كلّفهم بأن يجيئوا بنصف ما طلبوه و يعطى النصف الآخر من خاصّه ماله، فما أمكن للشيعة هذا العطاء. فلذلك لم يدخلوا مذهب الشيعة فى تلك المذاهب، و أجمعوا على صحّه خصوص الأربعة و بطلان غيرها. فآل أمر الشيعة إلى ما آل فى العمل بقول الآل الساده الأنجاب.

و العامّة قد جوّزوا الاجتهاد فى المذهب و لم يجوّزوا الاجتهاد من المذهب، حتى إنهم لم يجوزوا تلفيق أقوال هذه الأربعة و القول فى بعض المسائل بقول بعض و فى بعضها بقول الآخر. و استمروا على هذا الرأى إلى يومنا هذا، و لم يخالفهم أحد منهم فى تلك الأعصار المتماديه سوى محبى الدّين العربى المعاصر لفخر الدين الرازى، حيث خالفهم فى الفروع؛ فتاره يقول بقول واحد من هؤلاء الأئمه الأربعة فى مسأله و يقول فى مسأله أخرى بقول الآخر، و تاره يخترع فى بعض المسائل و ينفرد بقول

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١

لم يدخل فى تلك الأقاويل. «١» انتهى كلام رياض العلماء.

و فى روضات الجنّات بعد نقل ما فى رياض العلماء، قال:

«و يؤيد هذا التفصيل ما ذكره صاحب «حدائق المقرّبين»: أنّ السيد المرتضى «ره» واطأ الخليفه- و كأنّه القادر باللّه المتقدم إليه الإشاره- على أن يأخذ من الشيعة مائه ألف دينار ليجعل مذهبهم فى عداد تلك المذاهب و ترفع التقيّه و المؤاخذه على الانتساب إليهم، فتقبل الخليفه، ثمّ إنّه بذل لذلك من عين ماله ثمانين ألفا، و طلب من الشيعة

و كيف كان فالمقصود من الاجتهاد هو استخراج أحكام الله - تعالى - وإحرازها.

و المنابع لها هي الأدلة الأربعة من الكتاب، و السنه، و العقل، و الإجماع على القول به. و هي - بحمد الله - باقيه لنا، و قد شرحت و فسرت و تنقّحت أكثر مما كانت في عصر الأئمة الأربعة للسنة.

و قد تقدّم الفقهاء الأربعة و تأخر عنهم فقهاء كثيرون و يوجدون في أعصارنا أيضا، و لم يكن الفقهاء الأربعة معاصرين للنبي «ص»، و لا - وراث علمه بلا - واسطه، بل تأخروا عنه «ص» بأكثر من قرن، و لم يجعل الله - تعالى - العلم و الاجتهاد ملكا طلقا لبعض دون بعض، و لم يرد آيه و لا روايه على تعيين الأربعة، و لا دلّ عليه دليل من العقل.

فبأى وجه ينسب باب الاجتهاد من الكتاب و السنه، و يتعين التقليد منهم، أو الاجتهاد في نطاق مذاهبهم فقط؟! و هل كان يوحى إليهم و لا - يوحى إلى غيرهم؟! أو كان لهم نبوغ علمي و شرائط غير طبيعيه لا - توجد لغيرهم أبدا؟! و هل يكون إلزام الخليفه العباسي حجه شرعيه لا تجوز مخالفتها؟!

و بالجملة، نحن لا نرى وجها ميّرا لحصر الاجتهاد المطلق و الاستنباط من

(١) - رياض العلماء ٣٣ / ٤.

(٢) - روضات الجنّات ٣٠٨ / ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢

الكتاب و السنه على فئه خاصه عاشوا بعد النبي «ص» بأكثر من قرن، و لم يتميّزوا قطّ بخصائص غير عاديه لا توجد لغيرهم إلى يوم القيامة، و قد سبقهم أساتذتهم، و تقدّمهم و عاصرهم أئمه أهل البيت - عليهم السلام -، و لحقهم فقهاء كثيرون ملكوا علوم القدماء و تجاربهم و أضافوا إليها استنباطات

جديده و يكونون أعلم بشرائط الزمان و أعرف بحاجاته و خصوصياته.

و فى كتاب نظم الحكم و الإدارة فى الشريعة الإسلاميه تأليف على منصور:

عن أبى حنيفه أنه كان يقول: «علمنا هذا رأى لنا و هو أحسن ما قدرنا عليه؛ فمن جاءنا بأحسن منه فهو الصواب. و لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلنا.»

و كان مالك يقول: «إنما أنا بشر؛ أخطئ و أصيب، فانظروا فى رأى، فإن وافق الكتاب و السنّه فخذوا به، و ما لم يوافقهما فاتركوه.»

و كان الشافعى يقول لأتباعه: «لا تقلّدونى فى كلّ ما أقول، و انظروا فى ذلك، فإنّه دين.»

و يقول الإمام أحمد بن حنبل: «لا تقلّدونى، و لا مالكا، و لا الشافعى، و لا الثورى.

و خذوا من حيث أخذوا.» (١)

و فى ديباجه المغنى لابن قدامه نقلا عن أبى حنيفه أنه قال:

«لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم مأخذه من الكتاب و السنّه و إجماع الأئمّه و القياس الجليّ فى المسأله.» (٢)

و فى كتاب «السنّه» لعبد الله بن أحمد بن حنبل بسنده أنّ أبى حنيفه قال لأبى يوسف:

«يا يعقوب لا ترو عنى شيئا، فوالله ما أدرى أخطئ أم مصيب.» (٣)

و فى الفقه الإسلامى و أدلته عن الشافعى أنه قال:

(١) - نظم الحكم و الإدارة فى الشريعة الإسلاميه / ٣٥.

(٢) - المغنى ١ / ١٤.

(٣) - السنه ١ / ٢٢٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٣

«إذا صحّ الحديث فهو مذهبي. و اضربوا بقولى عرض الحائط.» (١)

و فى ذيل مبادئ نظم الحكم فى الإسلام:

«كان الإمام أحمد يقول: لا تقلد في دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا. و من ترك الحديث و أخذ

يقول الرجال فقد ترك من لا يغلط إلى من يغلط. ... إن أبا حنيفة كان يقول: «هذا رأيي؛ فمن جاء برأى خير منه قبلته.»

و إن الإمام أحمد كان يقول: «لا تقلدني، و لا تقلد مالكا، و لا الشافعي، و لا الثوري.

و تعلم كما تعلمنا.» (٢)

إلى غير ذلك مما حكى عن الأئمة الأربعة في شأن آرائهم و فتاواهم.

نعم، الأئمة الاثنا عشر من العتره الطاهره «ع» لهم ميز بلا ريب، لأنهم أهل البيت، و أهل البيت أدرى بما في البيت، و قد جعلهم رسول الله «ص» عدلا للكتاب العزيز و قرينا له في حديث الثقلين المتواتر بطرق الفريقين. و قد رواه في عبقات الأنوار من طرق علماء السنه عن خمسة و ثلاثين من الصحابه عنه «ص».

و قد مرّ نقل بعض أسناده في الباب الثاني من هذا الكتاب، و بيان دلالة على حجّيه أقوال العتره الطاهره، و أنّها غير مسأله الإمامه المختلف فيها بين الفريقين، فراجع.

و في نهج البلاغه: «هم موضع سرّه و لجأ أمره و عيبه علمه و موئل حكمه و كهوف كتبه و جبال دينه. بهم أقام انحناء ظهره و أذهب ارتعاد فرائضه ... لا- يقاس بآل محمد «ص» من هذه الأئمه أحد، و لا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا. هم أساس الدين و عماد اليقين. إليهم يفيء الغالي، و بهم يلحق التالي و لهم خصائص حقّ الولاية و فيهم الوصيه و الوراثة.» (٣)

و فيه أيضا: و من خطبه له- عليه السلام- يذكر فيها آل محمد- صلّى الله عليه و آله و سلم-: «هم عيش العلم و موت الجهل يخبرهم حلمهم عن علمهم (و ظاهرهم عن باطنهم)

(١)- الفقه الإسلامي و أدلته ١ / ٣٧.

مبادئ نظم الحكم فى الإسلام لعبد الحميد المتولى / ٣٢٧.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٤٤؛ عبده ١ / ٢٤؛ لح / ٤٧، الخطبه ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٤

و صمتهم عن حكم منطقتهم، لا يخالفون الحق و لا يختلفون فيه. هم دعائم الإسلام و ولائح الاعتصام.

بهم عاد الحق فى نصابه، و انزاح الباطل عن مقامه، و انقطع لسانه عن منبته، عقلوا الدين عقل وعايه و رعايه لا عقل سماع و روايه، فإن رواه العلم كثير و رعاته قليل. «١»

و فى مستدرك الحاكم النيسابورى بسنده، عن أبى ذر، قال: سمعت النبى «ص» يقول: «ألا إن مثل أهل بيتى فيكم مثل سفينه نوح من قومه؛ من ركبها نجا و من تخلف عنها غرق.» «٢»

و فيه أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، و أهل بيتى أمان لأمتى من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيله من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس.» «٣»

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره الوارده فى حقهم - عليهم السلام -.

و قال العلامة شرف الدين الموسوى فى كتاب المراجعات:

«و المراد بأهل بيته هنا مجموعهم من حيث المجموع باعتبار أئمتهم، و ليس المراد جميعهم على سبيل الاستغراق، لأن هذه المنزله ليست إلما لحجج الله و القوامين بأمره خاصه، بحكم العقل و النقل. و قد اعترف بهذا جماعه من أعلام الجمهور. ففى الصواعق المحرقة لابن حجر: و قال بعضهم: يحتمل أن المراد بأهل البيت الذين هم أمان، علماؤهم لأنهم الذين يهتدى بهم كالنجوم، و الذين إذا فقدوا جاء أهل الأرض من الآيات ما يوعدون...» «٤»

أقول: و لا أظن أن أحدا من المسلمين المنصفين يجترئ على تفضيل الأئمه الأربعة فى

فقه السنّه على الأئمه الطاهره من عتره النبي «ص» و أهل بيته في العلم و الفضائل.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٢٥؛ عبده ٢ / ٢٥٩؛ لح / ٣٥٧، الخطبه ٢٣٩.

(٢) - مستدرک الحاكم ٣ / ١٥١، كتاب معرفه الصحابه.

(٣) - مستدرک الحاكم ٣ / ١٤٩، كتاب معرفه الصحابه.

(٤) - المراجعات / ٧٦ (المراجعه الثامنه).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٥

نعم، سياسه الأمويين و العباسيين في عصرهم صنعت ما صنعت بالعتره و الآل، و ما أدراك ما السياسه، و ما الذي يتعقبها إذا كانت شيطانيه!! فتدبر في المقام و احتط لدينك.

و قد ظهر لك بما ذكرناه أنّ حصر الاجتهاد في الأئمه الأربعة لأهل السنّه لا أساس له في الشريعه و أنّه قبل أن يكون أمرا ديتيا فقهيا كان أمرا سياسيا متطورا على حسب تطوّر السياسه في الأزمنه و الأمكنه. و الأئمه الأربعة بأنفسهم أيضا بريئون منه، فراجع الكتب المتعرضه لتاريخ المذاهب الأربعة و المتمذهبين بها.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٦

٨- التقليد و أدلته

[معنى التقليد و منشأه]

لا يخفى أنّ استنباط الأحكام الشرعيه و استخراجها من أدلتها و منابعها يكون بتصدي المجتهد الفقيه العالم بالكتاب، و السنّه، و أحكام العقل القطعيه، و ما يتوقّف عليه الاستنباط من العلوم المختلفه.

فمن يكون مجتهدا فعليه الاستنباط و العمل بما فهمه و استنبطه، أو الاحتياط في مقام العمل.

و من لم يبلغ مرتبه الاجتهاد فلا محاله يحتاط في العمل مع الإمكان أو يرجع إلى فتوى من اجتهد و استنبط.

و على هذا فعلى النواب في مجلس الشورى أيضا الرجوع في تخطيطهم و برامجهم السياسيه إلى فتاوى المجتهد الواحد للشرائط. و الأحوط بل الأقوى في المسائل الخلافيه رعايه الأعلميّه أيضا على ما يقتضيه ارتكاز العقلاء و سيرتهم، كما

أنه المتعين لأمر الولاية أيضا إذا وجد سائر الشرائط كما مر.

وقد استقرت سيره العقلاء في جميع الأعصار والأمصار من جميع الأمم والمذاهب على رجوع الجاهل في كل فن إلى العالم الخبير المتخصص فيه إذا كان ثقة، وقد يعبر عنه بأهل الخبرة.

فالمريض يرجع إلى الطبيب الحاذق الثقة ويعمل برأيه. والمتعاملان يرجعان في معاملتهما إلى المتخصص في معرفه الأمتعه و قيمها. وهكذا في سائر الأمور التخصصيه.

بل لا يمكن أن يستقيم نظام بدون التقليد إجمالا، إذ لا يوجد مجتمع يستطيع جميع أفراده تحصيل المعرفه التفصيليه بجميع ما يتصل بحياتهم من الهندسه والطب وأصول

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٧

الصناعات و الحرف الضروريه.

و استمرت سيره أصحاب النبي «ص» و الأئمه «ع» أيضا على استفتاء بعضهم من بعض و العمل بقوله و فتياه من دون ردع منهم «ع».

و التقليد المذموم في الكتاب العزيز هو تقليد الأبناء للآباء أو الاتباع للرؤساء تعصبا، أي تقليد الجاهل لجاهل مثله أو لفاسق غير مؤتمن، لا رجوع الجاهل في كل فن إلى العالم الخبير فيه إذا كان ثقة؛ فإنه أمر فطري ضروري لا محيص عنه للمجتمعات و إن كانت في أعلى مراتب الرقى. و في الحقيقه ليس هذا تقليدا بل كسب علم بنحو الإجمال.

فالمجتهد يعرف حكم الواقعه بنحو التفصيل، و المقلد يرجوعه إلى العالم الثقة يكسب العلم أو الوثوق به إجمالا و يعمل بما حصل له من العلم.

و الإشكال في سيره بأنها إنما تفيد إذا اتصلت بعصر الأئمه «ع» و لم يردعوا عنها، و الاجتهاد بنحو يوجد في أعصارنا من أعمال الدقه و استنباط الفروع من الأصول الكليه لم يعهد

وجوده في تلك الأعصار، مدفوع. إذ التفرع على الأصول، وكذا مقايسه الأخبار المتعارضة و إعمال الترجيح فيها كان متعارفا بين أصحاب الأئمة «ع» أيضا، كما يشهد بذلك قوله «ع»: «إنما علينا أن نلقى إليكم الأصول و عليكم أن تفرعوا» «١» هذا.

ما استدلووا به على حجّيه فتوى الفقيه:

إشاره

و استدلووا على حجّيه فتوى الفقيه مضافا إلى السيره المذكوره ببعض الآيات و الروايات أيضا:

(١)- الوسائل ١٨ / ٤١، الباب ٦ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٨

[الآيات]

١- فمن الآيات قوله- تعالى:- «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ، فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ». «١»

بتقريب أنّ وجوب السؤال يستلزم وجوب القبول و ترتيب الأثر عليه و إلّا وقع لغوا، و إذا وجب قبول الجواب وجب قبول كلّ ما يصحّ أن يسأل عنه، إذ لا خصوصيته لسبق السؤال.

٢- و منها قوله- تعالى:- «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً، فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ، وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ». «٢»

بتقريب أنّ الظاهر من الآيه بمقتضى كلمه «لو لا» وجوب النفر، فتجب الغايه و غايه الغايه أيضا، أعنى التفقه و الإنذار و حذر القوم، و لأنّ طبع الحذر يناسب اللزوم. و المراد بالإنذار بقرينه لفظ التفقه في الدين هو بيان الأحكام الشرعيه، فذكر اللزوم و أريد الملزوم. فتدل الآيه على وجوب ترتيب الأثر على قول الفقيه المبيّن للأحكام. و إن شئت قلت إذا وجب بيان الأحكام وجب ترتيب الأثر و إلّا وقع لغوا.

٣- و منها قوله: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَانَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَ الْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَ يَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ». «٣»

فإنّ حرمة الكتمان تستلزم وجوب القبول بعد الإظهار و إلّا لزم اللغو.

٤- و منها قوله- تعالى- حكاية عن إبراهيم الخليل: «يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ، فَاتَّبِعْنِي أَلْهَدِكْ صِرَاطًا سَوِيًّا».

(١) - سورة النحل

(١٦)، الآية ٤٣.

(٢) - سورة التوبة (٩)، الآية ١٢٢.

(٣) - سورة البقره (٢)، الآية ١٥٩.

(٤) - سورة مريم (١٩)، الآية ٤٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٩

دلت الآيه على وجوب إطاعه العالم فى علمه و المتابعه له. إلى غير ذلك من الآيات.

[الروايات]

إشاره

و أمّا الروايات فهى فى غايه الكثره و تنقسم إلى طوائف سبع.

الطائفة الأولى: ما ورد فى مدح الرواه

و الترغيب فى نشر الأحاديث و بيان الأحكام الشرعيه، و هى كثيره:

٥- فمنها ما رواه الرضا «ع» عن آبائه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «اللهم ارحم خلفائى» - ثلاث مرات - فقيل له: يا رسول الله و من خلفائك؟ قال: «الذين يأتون من بعدى و يروون عنى أحاديثى و سنتى، فيعلمونها الناس من بعدى.» «١»

و قد مرّت أسانيد الحديث و شرحه فى الفصل الثالث من الباب الخامس فى الاستدلال به لإثبات ولايه الفقيه، و قلنا هناك أنه ليس المراد به الحفاظ لألفاظ الحديث نظير المسجلات، بل المتفقهون فى أقواله «ص» و سنته، فراجع ما حررناه هناك.

٦- و منها خبر عبد السلام بن صالح الهروى، قال: سمعت الرضا «ع» يقول:

«رحم الله عبداً أحيا أمرنا.» قلت: و كيف يحيى أمركم؟ قال: «يتعلم علومنا و يعلمها الناس.» «٢»

و تقريب الاستدلال بالحديثين يظهر ممّا مرّ و إن كان فى الجميع إشكال يأتى بيانه.

(١)- الوسائل ١٨ / ٦٦، الباب ٨ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٠٢، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩٠

الطائفة الثانيه من الروايات: ما ورد من الأئمه - عليهم السلام - من إرجاع شيعتهم إلى الفقهاء منهم

بنحو العموم:

٧- منها ما في توقيع صاحب الزمان- عليه السلام- الذي رواه الصدوق في كتاب كمال الدين، عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان «ع»، وفيه: «و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، و أنا حجّ الله عليهم.» و رواه الشيخ أيضا في الغيبة بسنده

عن الكليني.

و رواه الطبرسى فى آخر الاحتجاج أيضا عنه «١».

و قد مرّ البحث فى سند الحديث و متنه فى الفصل الثالث من الباب الخامس فى إثبات ولاية الفقيه، و قلنا هناك أنّ إسحاق بن يعقوب مجهول، و أنّ الروايه و إن دلّت على جلالته و لكن الراوى لها نفسه. و نقل الكليني عنه و إن أشعر باعتماده عليه و لكن الروايه لم تذكر فى الكافى و لا ندرى ما هو الوجه فى ذلك؟!

و كيف كان فالظاهر أنّ المراد بالرواه فى الحديث هم الفقهاء المستند علمهم و فقههم إلى روايات أهل البيت، فى قبال أهل القياس و الاجتهادات الظنّيّه.

و احتمال العهد و عدم العموم فى الحوادث لا يضرّ بالاستدلال بعد عموم التعليل، أعنى قوله «ع»: «فإنهم حجّتى عليكم.» فهم بجعله «ع» صاروا حجّجنا، كما هو حجّج الله المطلق. و اطلاقه يقتضى جواز الرجوع إلى فقهاء الشيعه و الأخذ

(١) - كمال الدين / ٤٨٣، باب ذكر التوقيعات ...، الحديث ٤، و الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩١

بقولهم، سواء حصل العلم أو الوثوق من قولهم أم لا، فيكون حججه مطلقا.

٨- و منها ما فى التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى - عليه السلام -: «فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام أن يقلّدوه، و ذلك لا يكون إلّا بعض فقهاء الشيعه لا جميعهم.» «١»

و رواه الطبرسى أيضا فى أواخر الاحتجاج عنه «ع» «٢».

و الراوى لهذا التفسير هو الصدوق - عليه الرحمه - عن أبى الحسن محمد بن القاسم المفسّر الأسترآبادى الخطيب، قال: حدثنى أبو يعقوب يوسف بن محمد

بن زياد و أبو الحسن علي بن محمد بن سيار. و الثلاثة كلهم مجاهيل و إن تكلف في تنقيح المقال لتوثيقهم «٣».

و مجرد روايه الصدوق عنهم لا يدل على توثيقهم، فإنه في غير الفقيه روى عن غير الموثقين كثيرا، بل فيه أيضا.

و قد قطع جمع من الأعلام منهم ابن الغضائري بكون التفسير موضوعا، و قالوا إن فيه مطالب لا يناسب صدورها عن الإمام - عليه السلام -.

و أمّا دلالة الروايه فواضح. و إطلاقها يدل على حجّيه قول الفقيه الواجد للشرائط مطلقا؛ حصل الوثوق من قوله أم لا. و لعلّ عدم إيجاب التقليد من جهه التخيير بينه و بين الاحتياط.

٩- و منها ما رواه الكشي بسنده، عن أحمد بن حاتم بن ماهويه، قال: كتبت إليه، يعنى أبا الحسن الثالث «ع» أسأله عمّن آخذ معالم ديني، و كتب أخوه أيضا بذلك، فكتب «ع» إليهما: «فهمت ما ذكرتما، فاصمدا في دينكما على كلّ مسنّ في حنّ، و كلّ كثير القدم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله - تعالى -». «٤»

(١) - الوسائل ١٨ / ٩٥، الباب ١٠ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢٠.

(٢) - الاحتجاج للطبرسي / ٢٥٥ (طبعه أخرى ٢ / ٢٦٣).

(٣) - راجع تنقيح المقال ٣ / ١٧٥ و ٣٣٦، و ٢ / ٣٠٥.

(٤) - الوسائل ١٨ / ١١٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٤٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩٢

و المراد بأخيه على ما قيل فارس أو طاهر بن حاتم. و أحمد بن حاتم مجهول.

و هل المراد بأخذ معالم الدين تعلّمها، أو أخذها تعييدا و إن لم يحصل العلم و الوثوق؟ فعلى الثانى يكون وزان الخبر وزان الروايتين السابقتين. و لو أريد بمعالم الدين الأعمّ من الأصول و الفروع كما هو

الظاهر يرد عليه أنّ التقليد التعبدى لا يجرى فى الأصول إلّا أن تخصّص الروايه بالنسبه إلى أصول الدين بدليل آخر، فتدبر. فهذه ثلاث روايات ضعيفه من حيث السند، و لكن لها دلالة على حجّيه قول الفقيه مطلقا و إن لم يحصل علم أو وثوق.

الطائفة الثالثه: ما ورد من الأئمّه - عليهم السلام - من إرجاع بعض الشيعة إلى بعض،

و بيان وثافتهم و أمانتهم. و هى أيضا كثيره:

١٠- فمنها ما رواه الكلينى، عن محمد بن عبد الله الحميرى و محمد بن يحيى جميعا، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن إسحاق، عن أبى الحسن «ع»، قال سألته و قلت: من أعامل أو عمّن آخذ و قول من أقبل؟ فقال له: العمرى ثقّيتى، فما أدّى إليك عنّى فعنّى يؤدّى، و ما قال لك عنّى فعنّى يقول، فاسمع له و أطع، فإنّه ثقّه المأمون.

و أخبرنى أبو على أنّه سأل أبا محمد «ع» عن مثل ذلك، فقال له: العمرى و ابنه ثقّتان.

فما أدّى إليك عنّى فعنّى يؤدّيان، و ما قال لك فعنّى يقولان، فاسمع لهما و أطعهما، فإنّهما الثقّتان المأمونان...» و رواه الشيخ أيضا فى كتاب الغيبه «١».

و الروايه صحيحه. و أحمد بن إسحاق شيخ القميين من خواصّ أبى محمد «ع».

(١)- الكافى ١ / ٣٢٩، كتاب الحجّه، باب فى تسميه من رآه، الحديث ١؛ و الوسائل ١٨ / ٩٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩٣

و المراد بالعمرى و ابنه: عثمان بن سعيد العمرى و ابنه محمد بن عثمان، و كلاهما من نواب الناحيه المقدسه.

و هل الروايه فى مقام جعل الحجّيه التعبدية لروايتهما أو لفتواهما، أو تكون إمضاء لما استقرت عليه السيره من العمل بقول الثقّه المأمون روايه أو فتوى، و

إنما تعرضت لكون الرجلين من مصاديق ما استقرت عليه السيره؟ وجهان.

ظاهر تعليل الإمام- عليه السلام- هو الثاني. إذ التعليل يقع عادة بذكر كبرى كتيه ارتكازيه معلومه للمخاطب. و سبق العهد بكبرى كتيه شرعيه بهذا المضمون بعيد جدا.

ثم هل تكون الروايه دليلا لحجتيه روايه الثقه أو فتواه، أو كليهما؟ لعل الظاهر هو الأخير. إذ الفتوى فى تلك الأعصار كانت قليله المؤونه؛ فإن ذكر الروايه بقصد الحكايه عن الإمام كان روايه، و إن ذكرها بقصد الحكايه عمّا فهمه و أدركه من الحكم الشرعى كان فتوى.

١١- و منها ما رواه الكشى بسنده، عن شعيب العرقوفى، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»، ربّما احتجنا أن نسأل عن الشىء، فمن نسأل؟ قال: «عليك بالأسدى، يعنى أبا بصير.» (١)

١٢- و منها ما رواه الكشى أيضا، عن عبد الله بن أبى يعفور، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»: إنّه ليس كلّ ساعه ألقاك و لا يمكن القدوم، و يجىء الرجل من أصحابنا فيسألنى و ليس عندى كلّ ما يسألنى عنه؟ فقال: «ما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفى، فإنّه سمع من أبى و كان عنده وجيها.» (٢)

و الروايه بنفسها شاهده على أنّ رجوع بعض الأصحاب إلى بعض و الاستفتاء منه كان أمرا متعارفا.

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٣، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١٥.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٠٥، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩٤

١٣- و منها ما رواه أيضا عن يونس بن يعقوب، قال: كنّا عند أبى عبد الله «ع» فقال: «أ ما لكم من مفرع؟ أ ما لكم من مستراح تستريحون إليه؟ ما يمنعكم من الحارث بن المغيره النضرى؟»

١٤- و منها ما رواه عن عليّ بن المسيّب الهمداني، قال: قلت للرضا «ع»:

«شقتي بعيده و لست أصل إليك في كلّ وقت، فممنّ آخذ معالم ديني؟ قال: «من زكريا بن آدم القميّ المأمون على الدين و الدنيا.» قال عليّ بن المسيّب: فلما انصرفت قدمنا على زكريا بن آدم فسألته عمّا احتجت إليه «٢».

١٥- و منها ما رواه عن عبد العزيز بن المهتدي و الحسن بن علي بن يقطين جميعا عن الرضا «ع»، قال: قلت: لا أكاد أصل إليك أسألك عن كلّ ما احتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبد الرحمن ثقة آخذ عنه ما احتاج إليه من معالم ديني؟

فقال: نعم. «٣»

١٦- و منها ما رواه أيضا عن عبد العزيز بن المهتدي- و كان خير قميّ رأيته، و كان وكيل الرضا «ع» و خاصّيته- قال: سألت الرضا «ع» فقلت: إنّي لا ألقاك في كلّ وقت، فممنّ آخذ معالم ديني؟ فقال: «خذ عن يونس بن عبد الرحمن.» «٤»

١٧- و منها ما رواه أيضا عن عبد العزيز بن المهتدي، قال: قلت للرضا «ع»: إنّ شقتي بعيده فلست أصل إليك في كلّ وقت، فأخذ معالم ديني عن يونس مولى آل يقطين؟ قال: نعم. «٥»

أقول: الشقّه بالضم و التشديد: المسافه التي يشقّها المسافر.

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٥، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٤.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٠٦، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٧.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٠٧، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣٣.

(٤)- الوسائل ١٨ / ١٠٧، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣٤.

(٥)- الوسائل ١٨ / ١٠٧، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣٥.

١٨- و يشبه هذه الطائفة ما رواه الكشي بسنده عن جميل بن دراج، قال:

سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «بَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ بِالْجَنَّةِ: بريد بن معاوية العجلي، و أبو بصير ليث بن البختری المرادي، و محمد بن مسلم، و زراره. أربعه نجباء أمناء الله على حلاله و حرامه.

لو لا هؤلاء انقطعت آثار النبوة و اندرست.» «١»

١٩- و ما رواه بسنده عن سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «ما أجد أحداً أحيا ذكرنا و أحاديث أبي «ع» إلا زراره، و أبو بصير ليث المرادي، و محمد بن مسلم، و بريد بن معاوية العجلي. و لو لا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا. هؤلاء حفاظ الدين و أمناء أبي على حلال الله و حرامه...» «٢» هذا.

و الظاهر أنّ هذه الأحاديث بكثرتها ليست في مقام جعل الحجية التعبدية لخبر الثقة أو فتواه، بل مفادها إمضاء السيره المستمره و بيان المصداق لموضوعها، فتدبر.

الطائفة الرابعة: ما اشتمل على الأمر بالإفتاء و الترغيب فيه:

٢٠- فمنها ما رواه الشيخ الطوسي، عن أبي جعفر الباقر «ع» أنّه قال لأبان بن تغلب: «اجلس في مسجد المدينة و أفت الناس، فإنّي أحبّ أن يرى في شيعتي مثلك.» «٣»

٢١- و منها ما رواه الكشي بسنده، عن معاذ بن مسلم النحوي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «بلغني أنّك تقعد في الجامع فتفتي الناس؟» قلت: نعم و أردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج. إنّي أقعد في المسجد فيجيء الرجل فيسألني عن الشيء، فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون. و يجيء الرجل أعرفه بمودّتكم

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٣، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٤.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٠٤، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢١.

(٣)- الفهرست للطوسي /

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩٦

و حَبِّكُمْ، فأخبره بما جاء عنكم. و يجيىء الرجل لا أعرفه و لا أدري من هو، فأقول:

جاء عن فلان كذا و جاء عن فلان كذا، فأدخل قولكم فيما بين ذلك. فقال لى:

«اصنع كذا، فإننى كذا أصنع.» و رواه الصدوق فى العلل أيضا. «١»

٢٢- و منها ما فى نهج البلاغه فى كتابه إلى قثم بن عباس، و هو عامله على مكه:

«أما بعد، فأقم للناس الحج، و ذكرهم بأيام الله و اجلس لهم العصرين فأفت المستفتى و علم الجاهل و ذاكر العالم.» «٢»

و يشبه هذه الطائفة ما فى قصه بعث رسول الله «ص» مصعب بن عمير و عمرو بن حزم:

٢٣- فى سيره ابن هشام فى قصه بيعه العقبه: «قال ابن إسحاق: فلما انصرف عنه القوم بعث رسول الله «ص» معهم مصعب بن

عمير ... و أمره أن يقرئهم القرآن و يعلمهم الإسلام و يفقههم فى الدين.» «٣»

٢٤- و فى سيره، و الطبرى: «و بعث رسول الله «ص» عمرو بن حزم واليا على بنى الحارث ليفقههم فى الدين و يعلمهم السنه و

معالم الإسلام.» «٤»

إذ تفهيم فروع الدين و الأحكام لم يكن إلّا بالإفتاء فيها، كما لا يخفى.

و تقريب الاستدلال بهذه الروايات أن فائده الإفتاء هى ترتيب الأثر عليه و العمل على طبق الفتوى، و إلما وقع لغوا. فبدلاله

الاقتضاء يفهم جواز العمل به.

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٨، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣٦.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٦٢؛ عبده ٣ / ١٤٠؛ لح / ٤٥٧، الكتاب ٦٧.

(٣)- سيره ابن هشام ٢ / ٧٦.

(٤)- سيره ابن هشام ٤ / ٢٤١؛ و نحوه فى تاريخ الطبرى ٤ / ١٧٢٧.

الطائفة الخامسة من الروايات: ما دلّ على حرمة الإفتاء بغير علم،

حيث يستفاد منها جواز أصل الإفتاء و صحّته:

٢٥- فمنها ما رواه الصدوق في معاني الأخبار بسنده، عن حمزه بن حرمان، قال:

«سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «من استأكل بعلمه افتقر.» قلت: إن في شيعتك قوما يتحملون علومكم و يبثونها في شيعتكم، فلا يعدمون منهم البرّ و الصله و الإكرام؟

فقال: «ليس أولئك بمستأكلين، إنّما ذاك الذي يفتى بغير علم و لا هدى من الله ليضل به الحقوق طمعا في حطام الدنيا.» «١»

٢٦- و منها ما رواه الكليني بسند صحيح، عن أبي عبيده، قال: قال أبو جعفر «ع»: «من أفتى الناس بغير علم و لا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة و ملائكة العذاب، و لحقه وزر من عمل بفتياه.» «٢»

إلى غير ذلك من الروايات، فراجع.

الطائفة السادسة: ما دلّ على أنّ الإفتاء و الأخذ به كان متعارفا

و لم يردع عنه الأئمّه بل قرّروه:

٢٧- فمنها خبر على بن أسباط، قال: قلت للرضا «ع»: يحدث الأمر لا أجد بدّا

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٢، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٢.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٩، الباب ٤ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٩٨

من معرفته، و ليس في البلد الذي أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك، قال: فقال:

«أيت فقيه البلد فاستفتته من أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإنّ الحقّ فيه.» «١»

و لعلّ الراوى كان بلغه حديثان متعارضان في المسأله، و في مثله يحمل الموافق لأهل الخلاف على صدوره تقيّه، أو أنّه في عصر

الرضا «ع» كان بناء فقهاء السلاطين على الإفتاء بخلاف أهل البيت.

٢٨- و منها ما رواه الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، رفعه، قال: سألت امرأة أبا عبد الله «ع» فقالت: إنني كنت أقعد في

نفاسي

عشرين يوماً حتى أفتونى بثمانيه عشر يوماً؟ فقال أبو عبد الله «ع»: و لم أفتوك بثمانيه عشر يوماً؟ فقال رجل للحديث الذي روى عن رسول الله «ص»... «٢»

إلى غير ذلك من الروايات التي يظهر منها إمضاء الإمام و تقريره لأصل الإفتاء و الأخذ به.

الطائفة السابعة: ما دلّ على إرجاع أمر القضاء إلى الفقهاء من الشيعة

و إيجاب القبول لحكمهم:

٢٩- فمنها ما مرّ من مقبوله عمر بن حنظله في حكم المتنازعين، و فيها: «ينظران من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، و نظر في حلالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا؛ فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً. فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخفّ بحكم الله و علينا ردّ، و الرادّ علينا الرادّ على الله و هو على حدّ الشرك بالله.» «٣»

(١)- الوسائل ١٨ / ٨٣، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣٣.

(٢)- الوسائل ٢ / ٦١٣، الباب ٣ من أبواب النفاس، الحديث ٧.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٩٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٩٩

٣٠- و منها خبر أبي خديجه، و فيه: «اجعلوا بينكم رجلاً ممّن قد عرف حلالنا و حرامنا، فإنّي قد جعلته قاضياً.» «١»

و تقريب الاستدلال بها أنّ القضاء يلازم الإفتاء؛ فإذا كان القضاء نافذاً و لم يجر ردّه لزم منه كون الإفتاء أيضاً نافذاً.

نجف آبادي، حسين علي منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج ٢، ص: ٩٩

فهذه سبع طوائف من الروايات التي ربّما استدلت بها على حجّيته فتوى المجتهد لمن رجع إليه و قلّده.

المناقشه في أدله التقليد:

أقول: التقليد المصطلح عليه في أعصارنا عبارته عن الأخذ بقول الفقيه العادل تعبيداً، وإن فرض أنه لم يحصل للمقلد الوثوق و
الاطمينان بمطابقتها للواقع. فيكون قول الفقيه العادل وفتياه حجة تأسيسية تعبيديه، نظير حجته البينه الثابتة بخبر مسعده بن صدقه.

و لا يخفى أنّ إثبات ذلك بالآيات المذكوره و أكثر الروايات

التي مرّت مشكل، لعدم كونها في مقام جعل التكليف الظاهري للجاهل و أنّه متعيّد بالأخذ بأقوال العلماء و فتاواهم و إن لم يحصل له وثوق بكونها مطابقه للواقع.

بل الظاهر من آيه السؤال أنّ الجاهل يجب عليه السؤال حتى يحصل له العلم و لو بنحو الإجمال. و يشهد لذلك أنّ الظاهر منها بقرينه المورد كون المقصود هو السؤال عن مواصفات الأنبياء التي لا يجزى فيها الظن و التقليد قطعاً.

و المراد بأهل الذكر على هذا أهل الكتاب من اليهود، كما عن ابن عباس

(١)- الوسائل ١٨ / ١٠٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٦. و لفظه «عليكم» بعد قوله «جعلته» ليست في التهذيب بطبعه، و إن وجدت في الوسائل.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٠

و مجاهد. و في بعض الأخبار أنّ المراد بأهل الذكر هم الأئمه الاثنا عشر - عليهم السلام - (١).

و كيف كان فلا ترتبط بباب التقليد التعبدى.

هذا مضافاً إلى أنّ الآيه في مقام بيان وجوب السؤال، لا- وجوب العمل بما أجيب حتى يتمسك بإطلاقه لصوره عدم حصول الوثوق و العلم أيضاً. و يكفي في عدم لغويه السؤال ترتب فائده ما عليه، و هو العمل بالجواب مع الوثوق.

و بذلك يظهر الجواب عن آيه الكتمان أيضاً.

و أمّا آيه النفر، فمحطّ النظر فيها هو بيان وجوب تعلّم العلوم الدينيه و التفقّه فيها بالنفر إلى مظانّها، ثمّ نشرها في البلاد ليعمّ العلم جميع العباد فيتعلّم غير النافرين من النافرين لعلّهم يحذرون.

و ليست في مقام جعل الحجّيه التعبدية لقول الفقيه و بيان وجوب الحذر من قوله مطلقاً حتّى يتمسك بإطلاقه لصوره عدم حصول العلم و الوثوق أيضاً.

نعم، يحصل غالباً للجهال العلم العادى و سكون النفس

بصحة ما أُنذروا به إجمالاً إذا كان المنذر ثقة من أهل الخبرة. و يكفي هذا قطعاً، إذ العلم حجّه ذاتاً و يكون عند العقلاء أعمّ ممّا لا يحتمل فيه الخلاف أصلاً، أو يكون احتمال الخلاف فيه ضعيفاً جدّاً بحيث لا يعتنى به و يكون وجوده كالعدم، و نعبّر عنه بالوثوق و الاطمينان و سكون النفس و نحو ذلك.

و يشهد لعدم كون الآية فى مقام بيان الحكم الظاهرى التعبدى روايه عبد المؤمن الأنصارى، عن أبى عبد الله «ع» الوارده فى تفسيرها، قال «ع»: «فأمرهم أن ينفروا إلى رسول الله «ص» فيتعلموا ثم يرجعوا إلى قومهم فيعلموهم.» «٢» فالغرض هو التعلّم ثمّ التعليم، لا التعبد المحض.

(١) - راجع اصول الكافى ١ / ٢١٠، كتاب الحجّه، باب أن أهل الذكر ... هم الأئمه.

(٢) - الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠١

و يشهد له أيضاً الاستدلال بها فى أخبارنا لوجوب نفر البعض لمعرفه الإمام ثم تعريفه للباقيين. «١»

مع وضوح أنّ الإمامه من المسائل الاعتقاديّه التى لا يجرى و لا يجرى فيها التعبد و التقليد.

و بذلك يظهر الأمر فى قول الخليل «ع» لأبيه أيضاً، إذ ليس مراده المتابعه التعبديه، فإنّ التوحيد و نفى الشرك من أصول الدين و لا مجال للتعبد فيه.

و كذلك الكلام فى الطائفة الأولى من الروايات، فإن المقصود فيها بثّ العلم و نشره، و لذا قال: «فيعلمونها الناس من بعدى.» فلا ربط لها بالتقليد التعبدى.

و أمّا الطائفة الثالثه الوارده فى إرجاع بعض الشيعة إلى بعض، فالظاهر أنّها ليست بصدد التأسيس و جعل الحجيه لقول الفقيه أو الراوى تعبدًا، بل تكون إمضاء لما استقرت عليه السيره

من الأخذ بقول الخبير الثقة و بيانا لكون الأفراد المذكوره من مصاديق موضوعها.

هذا مضافا إلى امكان منع كونها مرتبطه باب الاجتهاد و الإفتاء، بل لعلها مرتبطه باب الروايه. و بين الباين بون بعيد. فإن الراوى يحكى عن الإمام، و المفتى يحكى عن فهم نفسه و رأيه. اللهم إلا أن يقال بعمومها لكلا الباين.

و أمّا ما دلّ على الترغيب فى الإفتاء أو جوازه أو تقريره، فلا يدلّ على وجوب القبول و التعبد به مطلقا، لعدم كونها فى مقام البيان من هذه الجهه، بل لعلّ الواجب هو العمل بالفتوى بعد حصول الوثوق بمطابقتها للواقع، كما عليه السيره.

و ليست فائده الإفتاء منحصره فى التعبد به بنحو الإطلاق حتّى يحكم بذلك بدلاله الاقتضاء.

(١) - أصول الكافي ١ / ٣٧٨، كتاب الحجّه، باب ما يجب على الناس عند مضى الإمام.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٢

و أما ما دلّ على إرجاع أمر القضاء إلى الفقهاء فالتعدى منه إلى غير باب القضاء متوقّف على إلغاء الخصوصيه و القطع بعدم دخالتها، و هو ممنوع. لارتباط القضاء بالمتنازعين، فلا يمكن فيه الاحتياط، و فصل الخصومه ممّا لا محيص عنه. ففى مثله يكون حكم الفقيه نافذا حتّى مع العلم بالخلاف أيضا فضلا عن صورته الشكّ.

و بالجملة، إثبات التقليد التعبدى بهذه الآيات و الروايات مشكل.

نعم، الطائفه الثانيه من الروايات، أعنى التوقيع الشريف و ما فى تفسير الإمام و خبر أحمد بن حاتم بن ماهويه ظاهره فى جعل الحجّيه لقول الفقيه الثقة و جواز العمل بقوله مطلقا و إن لم يحصل العلم و الوثوق، فيكون حجّه تأسيسيه شرعيه.

و لكن الإشكال فى سندها، كما مرّ. فإثبات هذا الحكم الأساسى بمثل هذه الروايات الضعيفه غير

المذكوره فى الكتب الأربعة التى عليها المدار مشكل.

فالعده فى الباب هى بناء العقلاء و سيرتهم

على رجوع الجاهل فى كل فن إلى العالم فيه. و لا مجال للإشكال فيها، لوصولها فى جميع الأعصار و الأمصار و جميع الأمم و المذاهب.

و قد استقرت سيره الأصحاب أيضا فى عصر النبى «ص» و الأئمه «ع» على رجوع الجاهل إلى العالم و الاستفتاء منه و العمل بما سمعه من الخير الثقه.

و لكن ليس بناء العقلاء مبيّنا على التعيّد من ناحيه الآباء أو الرؤساء، و لا- على إجراء دليل الانسداد و أنّهم مع الالتفات إلى انسداد باب العلم اضطروا إلى العمل بالتقليد و الظنّ، و لا على اعتماد كل فرد فى عمله على عمل سائر العقلاء و بنائهم.

بل من جهه اعتماد كل فرد فى عمله هذا على علم نفسه و الإدراك الحاصل فى ضميره. فالمراد بناء العقلاء بما هم عقلاء، حيث إنّ الجاهل برجوعه إلى الخير الثقه يحصل له الوثوق و الاطمينان، و هو علم عادى تسكن به النفس، و العلم حجّه عند العقل.

فيرجع بناء العقلاء هنا إلى حكم العقل، حيث إنّهم لا يتقيّدون فى نظامهم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٣

بالعلم التفصيلى المستند إلى الدليل فى جميع المسائل، بل يكتفون بالعلم الإجمالى أيضا. كما لا يتقيّدون بما لا يحتمل فيه الخلاف أصلا، بل يكتفون بالوثوق و العلم العادى أيضا، أى ما يكون احتمال الخلاف فيه ضعيفا جدا. و ليس فى هذا تعبد أصلا، لعدم التعبد فى عمل العقلاء بما هم عقلاء.

فإذا فرض أنّه فى مورد خاص لم يحصل لهم الوثوق الشخصى بقول أهل خبره لجهه من الجهات- كما ربما يتفق ذلك فى المسائل التفريعيه الدقيقه الخلافيه- فإن لم يكن الموضوع

مهّمًا و جاز فيه التسامح أمكن أيضا العمل رجاء. و أمّا إذا كان الموضوع من الأمور المهمّة التي لا يتسامح فيها كالمريض الدائر أمره بين الحياه و الموت مثلا فلا محاله يحتاطون حينئذ إن أمكن، أو يرجعون فيه إلى خبير آخر أو شورى طبيّه مثلا.

و لا يخفى أن مسائل الدين و الشريعة كلّها مهمّة لا يجوز لها فيها التسامح و التساهل.

و بالجمله، فالملاّك في بناء العقلاء و عملهم حصول الوثوق الشخصيّ. و ليس هذا تقليدا تعبديّا، بل هو علم عادى بنحو الإجمال يكتفى به العقلاء.

و بعبارة أخرى، إن كان التقليد عبارة عن العمل بقول الغير من دون مطالبه الدليل فهذا يكون تقليدا، و أمّا إذا كان عبارة عن الأخذ بقول الغير تعبدا فعمل العقلاء ليس تقليدا، إذ ليس بينهم تعبد.

و يجرى ما ذكرناه في جميع الأمارات العقلانيّة التي لا تأسيس فيها للشارع، فإنّ العقلاء لا يعتمدون عليها إلّا مع حصول الوثوق و العلم العادى.

فإن قلت: المعتبر في إحراز الواقعيّات و إن كان هو الوثوق الشخصى و العلم العادى، و لكنّ بناء العقلاء في مقام الاحتجاج الدائر بين الموالى و العبيد هو الاحتجاج بقول الخبير الثقة مطلقا، فلا يسمع اعتذار العبد في مخالفته لقول الخبير الثقة بأنّه لم يحصل له الوثوق شخصا.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٤

قلت: لا- نسلم الفرق بين المقامين؛ فلو فرض أنّ المولى فوّض أمر ابنه إلى عبده، فمرض الابن و ذهب به العبد إلى طبيب، فصادف أنّ العبد تردّد في صحّحه طبابته لجهه من الجهات، و كان يتمكّن من الاحتياط أو الرجوع إلى طبيب آخر أو شورى طبيّه، فترك ذلك و عمل بقول الطبيب الأوّل و

اتَّفَق أنَّ الابن مات لذلك، فإذا اطَّلَعَ المولى على تفصيل الواقعة فهل ليس له أن يعاتب العبد؟ و هل يسمع اعتذار العبد بأنه عمل بتكليفه من الرجوع إلى الطيب؟

و الحاصل أنَّ الرجوع إلى فقهاء أصحاب النبي «ص»، و كذا أصحاب الأئمة - عليهم السلام - أمثال زراره، و محمَّد بن مسلم، و بريد العجلي، و ليث بن البختری المرادى، و يونس و غيرهم من بطانه الأئمة «ع» كان أمرا متعارفا، كما تعارف إرجاع الأئمة «ع» أيضا إليهم، و لكن لم يكن الاجتهاد فى تلك الأعصار بحسب الغالب مبتنیا على المبانى الصعبة الدقيقه، بل كان خفيف المؤونه جدًا، فكان يحصل الوثوق غالبا للمستفتى و كان يعمل بوثوقه و اطمينانه الحاصل من فتوى الفقيه.

فكذلك فى أعصارنا لو حصل الوثوق بصحَّه فتوى المفتى و كونه مطابقا للواقع، كما لعلة الغالب أيضا للأغلب، صحَّ الأخذ به.

و فى الحقيقه العمل إنَّما يكون بالوثوق الذى هو علم عادى تسكن به النفس، لا بالتقليد و التعبد.

و أمَّا إذا لم يحصل الوثوق فى مورد خاصَّ لجهه من الجهات، فالعمل به تعبدا مشكل.

نعم، لو ثبت جعل الشارع قول الفقيه حجَّه تأسيسيه تعديديه، نظير جعل البيه حجَّه فى الدعاوى، صحَّ العمل به و إن لم يحصل الوثوق، بل و إن حصل ظنَّ ما بالخلاف، و لكن إثبات ذلك مشكل. إذ ما استدلَّ به من الآيات و الروايات لإثبات ذلك إمَّا أن تكون مرتبطه بباب التعليم و التعلُّم، أو تكون إرشادا إلى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٥

ما عليه بناء العقلاء و سيرتهم، أو تكون فى مقام بيان المصاديق لذلك، أو يكون سندها مخدوشا، فتدبّر. هذا.

و لكن لقائل أن يقول: إنَّ مقتضى

ما ذكرت وجوب الاحتياط فيما إذا لم يحصل الوثوق الشخصى من قول الثقة أو فتواه أو غيرهما من الأمارات مطلقا، سواء كان الشك فى ثبوت التكليف أو فى سقوطه بعد ثبوته، و سواء كان الموضوع من الأمور المهمه كالدماء و الفروج أو من غيرها، و لا نظنّ أحدا يلتزم بذلك.

فالحقّ فى المسأله هو التفصيل؛ فإن كان الشك فى سقوط التكليف بعد ثبوته و لو بالعلم الإجمالى و جب الاحتياط أو العمل بأماره شرعيه أو عقلائيّه توجب العلم أو الوثوق بالامتنال. و كذلك الكلام إذا كان الشك فى أصل ثبوت التكليف و لكن الموضوع كان من الأمور المهمه. و أمّا فى غيرها فتجرى البراءه العقليه و الشرعيه. نعم، مع وجود الأماره الشرعيه أو العقلائيّه على التكليف يجب الأخذ بها و إن لم يحصل الوثوق الشخصى، إذ مع وجودها يحكم العقلاء بجواز احتجاج المولى على العبد، و لا يسمع اعتذاره بعدم حصول الوثوق له شخصا، فتدبر. هذا.

كلام ابن زهره فى التقليد:

و قد ناسب فى المقام نقل كلام ابن زهره فى أوائل الغنيه، قال:

«فصل: لا يجوز للمستفتى تقليد المفتى، لأنّ التقليد قبيح. و لأنّ الطائفه مجمعه على أنّه لا يجوز العمل إلّا بعلم.

و ليس لأحد أن يقول: قيام الدليل و هو إجماع الطائفه على وجوب رجوع العامى إلى المفتى و العمل بقوله مع جواز الخطأ عليه يؤمنه من الإقدام على قبيح و يقتضى إسناد عمله إلى علم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٦

لأنّا لا نسلّم إجماعها على العمل بقوله مع جواز الخطأ عليه، و هو موضع الخلاف.

بل إنما أمروا برجوع العامى إلى المفتى فقط، فأما ليعمل بقوله تقليدا فلا.

فإن قيل: فما الفائدة فى رجوعه إليه إذا لم

يجز له العمل بقوله؟

قلنا: الفائدة في ذلك أن يصير له بفتياه وفتيا غيره من علماء الإماميه سبيل إلى العلم بإجماعهم فيعمل بالحكم على يقين.» (١) انتهى كلام الغنيه.

ثم على فرض دلالة الآيات و الروايات و السيره على الحجّيه التعبدية لقول الفقيه فالاطلاع عليها و تحقيق دلالتها خارج من وسع العامي لتوقف ذلك على الاجتهاد في هذه المسأله. اذ التقليد فيها يوجب التسلسل، كما لا يخفى. كما أن جواز العمل بالاحتياط و تشخيص موارد و كفيته أيضا يتوقف على الاجتهاد في هذه المسأله أو التقليد فيها.

فلا يبقى للعامي في بادي الأمر إلا الرجوع إلى أهل الخبره و العمل بقوله بعد حصول الوثوق و الاطمينان الذي هو علم عادى، و حجّيته تكون ذاتيه، فتدبر.

و أمّا ما قد يرى من بعض العوام من التعبد المحض بفتوى المجتهد مطلقا من دون التفات إلى أنه يطابق الواقع أم لا، بل و إن التفتوا إلى ذلك و شكّوا في مطابقته له، فلعله من جهه ما لقنوا كثيرا بأن تكليف العامي ليس إلا العمل بفتوى المجتهد، و أنّ ما أفتى به المفتى فهو حكم الله في حقه مطلقا. و الظاهر أنّ هذه الجملة تكون من بقايا إلقاءات المصوّبه، و إن ترددت على ألسنتنا أيضا. هذا.

طريق آخر إلى مسأله التقليد:

و لكن هنا طريق آخر إلى مسأله التقليد ربّما ينقدح في بعض الأذهان، و إن كان لا يخلو من إشكال. و هو أنّ المناصب الثلاثه أعنى بيان الشريعه، و أمر

(١) - الجوامع الفقيهيه / ٤٨٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٧

القضاء، و الولايه الكبرى كلّها اجتمعت في عصر النبي الأكرم «ص» للنبي «ص». و في عصر الأئمه الاثني عشر أيضا كانت الثلاثه

لهم عندنا. و في الحقيقه كان بيان الأحكام و القضاء أيضا من شئون من له الولاية و الإمامه الحقّه.

فكذلك في عصر الغيبه أيضا يكون المرجع للقضاء و للإفتاء من له الولاية الكبرى، أعنى الفقيه الجامع للشرائط التي مرّت بالتفصيل. حيث إنّ الدين و السياسه في الشريعة الإسلاميه متلازمان. فالمتصدى لإداره شئونهما يجب أن يكون شخصا واحدا جامعا لصفات الإفتاء و القضاء و الولاية، و إن توقفت إداره كلّ منها على الاستعانه بالآخرين.

و يشهد لذلك مجموع الآيات و الروايات التي مرّت منّا في الفصل الأول من هذا الباب، حيث ذكر فيها جهات الدين و السياسه توأما.

و يدلّ عليه أيضا ما مرّ من قوله «ص»: «اللّهم ارحم خلفائي». ثلاث مرّات فقول له: «يا رسول الله، و من خلفاؤك؟» قال: «الذين يأتون من بعدى و يروون عنى أحاديثي و سنّتي، فيعلّمونها الناس من بعدى.» «١»

حيث إنّ المتبادر من خلفائه خلفاؤه في جميع شئونه العامّه، فتشمل الثلاثه.

و كذا قوله «ع» في التوقيع الذي مرّ: «و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، و أنا حجه الله عليهم.» «٢»

إذ المراد بالحوادث، الأمور الحادّثه للمسلمين في كلّ عصر و زمان إذا أشكل عليهم تشخيص هويّتها أو الأحكام المنطبقه عليها. فيعلم بذلك أنّ المرجع للعلم بالكليات المأثوره و للعلم بالحوادث الواقعة شخص واحد. فصاحب العصر - عجل الله فرجه - جعل الفقيه المبتنى فقهه على روايات أهل البيت مرجعا لكلا الأمرين من الإفتاء و الولاية.

(١)- الوسائل ١٨ / ٦٦، الباب ٨ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٩. و اعتمد في النقل على كمال الدين / ٤٨٤.

و كذلك ما مرّ في كلام سيد الشهداء «ع» من قوله: «ذلك بأنّ مجارى الأمور و الأحكام على أيدي العلماء بالله الأمناء على حلاله و حرامه.» (١) فجعل منصب الولاية لمن له حقّ الإفتاء.

و هكذا مقبوله عمر بن حنظله «٢». إذ منصب القضاء أو الولاية المجعوله فيها يلازم دائما الإفتاء أيضا.

و بالجملة، المناصب الثلاثة متلازمه، و كلّها مجعوله لشخص واحد، فيكون منصب الإفتاء أيضا مجعولا تعبدّيّا. و لا محاله يشترط في المفتى شروط خاصّه أيضا ذكروها في محلّها.

و بالجملة مرجعيّه الفتوى ليست إلّا تداوم مقام الولاية و الإمامه، و لأجل ذلك أجمع فقهاؤنا على عدم جواز تقليد الميت. هذا.

و لكن قد مرّ منا الإشكال في انحصار طريق الإمامه في النصب، و في دلالة الأدلّه عليه ثبوتا و إثباتا. و لعلّ الشارع المقدّس أحال تعيين الوالى فى عصر الغيبه إلى انتخاب الأئمّه مع رعايه الشرائط المعتمره، و أمر الإفتاء إلى ما استقرّت عليه السيره كما مرّ بيانها، فتدبّر.

و حيث إنّ الوالى المنتخب يراعى فيه الشروط الثمانيه التى مرّت و منها الفقاهه بل الأعلميّه مع الإمكان فلا محاله مع كون الأعلم واجدا لسائر الشرائط يتعيّن انتخابه للولاية، فتجتمع المناصب الثلاثة لواحد قهرا. و هو الأنسب لمصالح الإسلام و المسلمين، حيث إنّ المقصود جمع أمر المسلمين و توحيد كلمتهم، و لا يحصل ذلك إلّا بوحده الإمام و القائد.

(١) - تحف العقول / ٢٣٨.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٩٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٠٩

و لكن اللازم هو أن يستعين الإمام فى كلّ شأن من الشؤون الثلاثه بأهل خبره فيه.

ففى الإفتاء أيضا يلزم أن يدعو جماعه

من أهل الفتوى و النظر و يعقد شورى فتوى يرجع إليها فى المسائل المعضله، فلا يفتى فيها إلّا بعد تلاقح الأفكار و استماع الأنظار المختلفه، إذ ربّما هلك من استبدّ برأيه.

بل ربّما يتوقّف الإفتاء فى بعض المسائل السياسيه أو الاقتصاديه أو العسكريه المستحدثه على معرفه خصوصيات الموضوعات المستحدثه و الإحاطه بأطرافها و نواحيها أيضا، فيجب الاستمداد من المتخصصين فيها؛ فلربّما يؤثّر ذلك فى معرفه الحكم الشرعى المنطبق عليها، فتدبّر.

و قد طال البحث فى هذه المسأله فأعتذر من القراء الكرام.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٠

الثانيه من السلطات الثلاث: السلطه التنفيذيه و فيها جهات من البحث:

١- المراد منها و الحاجه اليها و مراتبها:

المراد بهذه السلطه هم الوزراء و الأمراء و المدراء و العمّال و الضباط و الكتّاب فى الشؤون المختلفه و الدوائر المتفرقه فى البلاد و النواحي. و أهمّها و أعلى مراتبها فى أعصارنا هى وزاره. و ليس اسم الوزاره أمرا مستحدثا بعد النبى «ص» كما توهم.

١- فقد ترى أنّ موسى «ع» استدعى من ربّه وزاره أخيه و قال على ما فى القرآن الكريم: «وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَاشْرِكْهُ فِي أَمْرِي.» (١)

٢- و قال- تعالى:- «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا.» (٢)

٣- و عن أمير المؤمنين أنّ النبى «ص» قال مخاطبا لعشيرته فى قصّه دعوته لهم: «فأيتكم يوازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى و وصيى و خليفتى فيكم؟» فقال أمير المؤمنين «ع» قلت: «أنا يا نبى الله أكون وزيرك عليه.» قال: فأخذ برقبتي ثم قال: «إنّ هذا أخى و وصيى و خليفتى فيكم، فاسمعوا له و أطيعوا.» (٣)

(١)- سورة طه (٢٠)، الآيات ٢٩-٣٢.

(٢)- سورة الفرقان (٢٥)، الآيه ٣٥.

(٣)- تاريخ الطبرى ٣/

١١٧٢؛ و الكامل لابن الأثير ٢/ ٦٣؛ و شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٣/ ٢١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١١

٤- و في أواخر الخطبه القاصعه من نهج البلاغه أنّ النبيّ «ص» قال لعليّ «ع»: «أنّك تسمع ما أسمع و ترى ما أرى، إلّا أنّك لست بنبيّ و لكنّك وزير». «١»

٥- و في مسند أحمد بسنده عن عليّ «ع»، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «ليس من نبيّ كان قبليّ إلّا قد أعطى سبعة نقباء وزراء نجباء. و إنّي أعطيت أربعة عشر وزيرا نقيبا نجيبا:

سبعة من قريش، و سبعة من المهاجرين». «٢»

٦- و فيه أيضا بسنده عن عليّ «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «إنّه لم يكن قبليّ نبيّ إلّا قد أعطى سبعة رفقاء نجباء وزراء، و إنّي أعطيت أربعة عشر: حمزه و جعفر و عليّ و حسن و حسين و أبو بكر و عمر و المقداد و عبد الله بن مسعود و أبو ذر و حذيفه و سلمان و عمّار و بلال». «٣»

٧- و فيه أيضا عن عائشه قالت: قال رسول الله «ص»: «من وّلاه الله - عزّ و جلّ - من أمر المسلمين شيئا فأراد به خيرا جعل له وزير صدق، فإن نسي ذكره، و إن ذكر أعانه». «٤»

٨- و في سنن أبي داود بسنده عن عائشه قالت: قال رسول الله «ص»: «إذا أراد الله بالأمر خيرا جعل له وزير صدق، إن نسي ذكره، و إن ذكر أعانه. و إذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء، إن نسي لم يذكره، و إن ذكر لم يعنه». «٥»

٩- و في البحار عن اعلام الدين، قال النبيّ «ص»: «ما

من أحد ولى شيئا من أمور المسلمين فأراد الله به خيرا إلّا جعل الله له وزيرا صالحا، إن نسي ذكره، و إن ذكر أعانه، و إن همّ بشرّ كفه و زجره.» (٦)

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨١٢؛ عبده ٢ / ١٨٣؛ لح / ٣٠١، الخطبه ١٩٢.

(٢) - مسند أحمد ١ / ٨٨.

(٣) - مسند أحمد ١ / ١٤٨.

(٤) - مسند أحمد ٦ / ٧٠.

(٥) - سنن أبي داود ٢ / ١١٨، كتاب الخراج، باب في اتخاذ الوزير.

(٦) - بحار الأنوار ٧٢ / ٣٥٩ (طبعه ايران ٧٥ / ٣٥٩)، كتاب العشره، الباب ٨١ (باب أحوال الملوك و الأمراء) الحديث ٧٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٢

١٠- و فيه أيضا عن أمالي الصدوق بسنده، عن المفضل، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «إذا أراد الله - عزّ و جلّ - برعيه خيرا جعل لها سلطانا رحيمًا، و قيض له وزيرا عادلا.» (١)

١١- و في مسند أحمد بسنده، عن أبي هريره، عن النبي «ص»، قال: «ويل للوزراء! ليتمنى أقوام يوم القيامة أن ذوائبهم كانت معلّقه بالثرية يتذبذبون بين السماء و الأرض و إنهم لم يلوا عملا.» (٢) إلى غير ذلك من الأخبار.

فما في مقدمه ابن خلدون:

«كان رسول الله «ص» يشاور أصحابه و يفاوضهم في مهمّاته العامه و الخاصه ...

و لم يكن لفظ الوزير يعرف بين المسلمين، لذهاب رتبه الملك بسداجه الإسلام.» (٣)

واضح الفساد. هذا.

و روى الشيخ عبد الحى الكتّانى عن القاضى أبى بكر بن العربى فى أحكام القرآن أنّ:

«الوزاره عباره عن رجل موثوق به فى دينه و عقله يشاوره الخليفه فيما يعنّ له من الأمور.» (٤)

و ذكر الماوردى فى الأحكام السلطانيه فى اشتقاق اسم الوزاره ثلاثه أوجه:

«احدها: أنه مأخوذ من الوزر و هو الثقل، لأنه يحمل عن الملك أثقاله.

الثاني:

أنه مأخوذ من الوزر و هو الملجأ، و منه قوله- تعالى:- «كَلَّا لَأَوْزَرَ». «٥» أى لا ملجأ. فسُمي بذلك لأن الملك يلجأ إلى رأيه و معونته.

و الثالث: أنه مأخوذ من الأزر و هو الظهر، لأن الملك يقوى بوزيره، كقوه البدن بالظهر. «٦»

(١)- بحار الأنوار ٧٢ / ٣٤٠ (طبعه ايران ٧٥ / ٣٤٠)، كتاب العشره، الباب ٨١، الحديث ١٩.

(٢)- مسند أحمد ٢ / ٥٢١.

(٣)- المقدمة لابن خلدون / ١٦٦، الفصل ٣٥ (طبعه أخرى / ٢٣٧، الفصل ٣٤) من الفصل ٣ من الكتاب الأول.

(٤)- التراتيب الإداريه ١ / ١٧.

(٥)- سوره القيامه (٧٥)، الآيه ١١.

(٦)- الأحكام السلطانيه للماوردي / ٢٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٣

و كيف كان فهمه السلطه التنفيذيه بمراتبها من الوزاره و غيرها تنفيذ القوانين و التصميمات المتخذة من قبل السلطه التشريعيه فى شتى مسائل الحياه.

و الاحتياج إليها واضح، فإن القانون مهما كان صالحا راقيا فهو بنفسه لا يكفى فى إصلاح شئون المجتمع و رفع حاجاته العامه ما لم يكن هنا مسئول يلتزم بإجرائه و تنفيذه. و لا- يمكن أن يفوض تنفيذ التكاليف العامه المتعلقة بالمجتمع، مثل نظم البلاد و إيجاد الأمن فيها و الدفاع عنها و إجراء الحدود و التعزيرات و نحو ذلك، إلى عامه المجتمع. فإنه يوجب إهمال كثير من الأمور و الفوضى و الاختلاف، فلا بد من أن يفوض كل قسمه منها إلى مسئول خاص يكون متخصصا فيها و يصير ملتزما بإجرائها.

و لا تتحدد السلطه التنفيذيه بشكل خاص أو عدد خاص أو مرتبه خاصه. بل كلما اتسع نطاق الملك و حيظته و تشعبت مسائل الحياه و احتياجاتها تشعبت الدوائر و كثر العمال قهرا.

نعم، تجب رعايه القصد فيها و الاحتراز عن الإفراط و التفريط.

فإنّ كثرة العمّال و الموظّفين توجب كثرة الدوائر و تفرّقها و تضييع أوقات المراجعين و وضع ضرائب كثيره على عاتق المجتمع. و كلّ ذلك خساره.

و قد كانت الحكومه فى عصر النبى «ص» فى غايه السذاجه و البساطه، فكان هو «ص» بنفسه يتولّى قسما كبيرا من الشؤون السياسيه و القضائيه و الاقتصاديه و العسكريه. نعم، كان يفوّض بعض التكاليف و المسؤوليات أيضا إلى الأفراد الصالحين للقيام بها حسب الضروره و الحاجه، فكان يعيّن الولاة على البلاد، و الجباه على الصدقات، و الأمراء للسرايا و فى بعض الغزوات و يرسم لهم تكاليفهم و منهجهم كما ضبطها التواريخ.

و كذلك نشاهد السذاجه فيما بعده و فى خلافه أمير المؤمنين «ع» أيضا مع سعه نطاق الملك و كثرة البلاد. فالمهمّ هو إنجاح الطلبات و رفع الحاجات و العمل بالتكاليف بأسهل الطرق و فى أسرع الأوقات و الأزمان بأقلّ المؤونات.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٤

و بذلك يستقرّ الملك و يكتسب رضا الأُمّه الذى يكون ضمانه لبقاء الدوله و الأمن.

قال أمير المؤمنين على ما فى نهج البلاغه فى كتابه للأشتر النخعي: «و ليكن أحبّ الأمور إليك أوسطها فى الحقّ و أعمّها فى العدل و أجمعها لرضا الرعيّه، فإنّ سخط العامّه يجحف برضا الخاصّه، و إنّ سخط الخاصّه يغتفر مع رضا العامّه.» «١»

٢- مصدر السلطه التنفيذيه:

لا- يخفى أنّ الوزراء و العمّال بأصنافهم و مراتبهم إمّا أن ينتخبوا من قبل الامام و الوالى الأعظم، أو من قبل مجلس الشورى، أو من قبل الأُمّه مباشره، أو بالتبعيض فينتخب بعض المراتب من قبل الأُمّه بالمباشره و بعضها من قبل الوالى أو المجلس، كما هو المتعارف فى بعض البلاد. و لا محاله ينتهى

جميع ذلك إلى انتخاب الأئمة قهرا إذا فرض كون انتخاب الوالى و كذا المجلس من قبلها.

و قد عرفت فى الفصل الثالث أنّ المكلف و المسؤول فى الحكومه الإسلاميه أولا و بالذات هو الإمام و الوالى، و أنّ السلطات الثلاث أياديه و أعضاده.

و على هذا فطبع الموضوع يقتضى أن يكون انتخاب هذه السلطه أيضا بيده لينتخب من يراه مساعدا له فى تكاليفه مسانخا له فى فكره و سليقته، اللهم إلا أن يشترط عليه أمر آخر.

و المتعارف فى بلادنا ترشيح الوزراء من قبل الوالى أو رئيس الجمهوريه المنتخب و عرضهم على المجلس للتعين و يكون للمجلس الردّ و القبول. و يكون انتخاب سائر العمال من شئون الوزراء على حسب أعمالهم و مسئولياتهم. و لا ضير فى ذلك بعد تشريعه فى مجلس الخبراء و رعايه الشرائط المعتمبره عقلا و شرعا.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٩٦؛ عبده ٣ / ٩٥؛ لح / ٤٢٩، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٥

٣- مواصفات الوزراء و العمال و الأمراء بمراتبهم:

[شروط فى الولاه و الوزراء و العمال]

لا- يخفى أنّ أكثر المشاكل التى تعانيتها أنظمه الحكم فى العالم ترجع إلى سوء انتخاب الوزراء و الأمراء و العمّال قصورا أو تقصيرا، و إلى فساد المسؤولين أو عدم كفايتهم، فيوجب ذلك تشتت الأمور و عدم انسجام الملك و بغضاء الأئمه المنتهيه إلى ثورتها أحيانا.

و العقل و الشرع يحكمان باعتبار شروط و مواصفات فى الولاه و الوزراء و العمال تجب رعايتها و أعمال الدقه فى تحقيقها، و يكون إهمالها خيانه بالإسلام و الأئمه.

و عمدتها العقل الوافى و الإيمان و التخصص و التجربه و القدره على التصميم و العمل و الوثاقه و الأمانه و أن لا يكون من أهل الحرص و الطمع.

و قسم الماوردى الوزاره على قسمين:

«وزاره

تفويض، و وزاره تنفيذ. فأما وزاره التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه و إمضائها على اجتهاده.»

قال:

«و يعتبر في تقليد هذه الوزاره شروط الإمامه إلّا النسب وحده، لأنه ممضى الآراء و منفذ الاجتهاد، فافتضى أن يكون على صفات المجتهدين.»

و قال في وزاره التنفيذ إنه

«يراعى فيه سبعة أوصاف:

أحدها: الأمانه، حتى لا يخون فيما قد أوّتمن عليه و لا يغشّ فيما قد استنصح فيه.

و الثاني: صدق اللهجه، حتى يوثق بخبره فيما يؤدّيه و يعمل على قوله فيما ينهيه.

و الثالث: قلّه الطمع، حتى لا يرتشى فيما يمل و لا ينخدع فيتساهل.

و الرابع: أن يسلم فيما بينه و بين الناس من عداوه و شحناه، فإنّ العداوه تصدّ عن التناصف و تمنع من التعاطف.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٦

و الخامس: أن يكون ذكورا لما يؤدّيه إلى الخليفه و عنه، لأنه شاهد له و عليه.

و السادس: الذكاء و الفطنه، حتى لا تدلّس عليه الأمور فتشبهه و لا تموّه عليه فتلتبس، فلا يصح مع اشتباهها عزم و لا يصلح مع التباسها حزم ...

و السابع: أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحقّ إلى الباطل و يتدلّس عليه المحق من المبطل، فإنّ الهوى خادع الألباب و صارف له عن الصواب، و لذلك قال النبي «ص»: «حبك الشئى ء يعمى و يصمّ.» ...

فإن كان هذا الوزير مشاركا في الرأى احتاج إلى وصف ثامن، و هو الحنكه و التجربه التي تؤدّيه إلى صحّه الرأى و صواب التدبير، فإن في التجارب خبره بعواقب الأمور.» «١»

و ذكر نحو ذلك أبو يعلى الفراء أيضا «٢». هذا.

[الولاه في الآيات]

و قد مرّ ذكر الشروط الثمانية المعتمده في الولاه،

و بيان حكم العقل، و الآيات و الروايات الداله على اعتبارها في الباب الرابع. و لعله يستفاد من كثير منها أدله المقام أيضا، فلنذكر بعضها هنا مضافا إلى ما ورد في خصوص الوزراء و الأمراء:

١- قال الله- تعالى:- «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا.» (٣)

٢- و قال: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ.» (٤)

و الوزراء و الأمراء و العمال يراد إطاعتهم في نطاق عملهم، فلا يجوز أن ينتخبوا من المسرفين المفسدين.

٣- و قال: «أَفَجَعَلَ الْمُشْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ، كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟» (٥)

(١)- الأحكام السلطانيه للماوردي / ٢٢ و ٢٦ و ٢٧.

(٢)- الأحكام السلطانيه لأبي يعلى / ٢٩، ٣١.

(٣)- سوره النساء (٤)، الآيه ١٤١.

(٤)- سوره الشعراء (٢٦)، الآيه ١٥١-١٥٢.

(٥)- سوره القلم (٦٨)، الآيه ٣٥-٣٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٧

٤- و قال: «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا، لَا يَسْتَوُونَ.» (١)

٥- و قال: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ؟ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ.» (٢)

٦- و قال: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا.» (٣)

٧- و قال حكاية عن يوسف النبي «ص»: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ، إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ.» (٤)

٨- و قال حكاية عن بنت شبيب النبي «ص»: «قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ، إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ.» (٥)

[الولاه في الروايات]

٩- و قد مر في صحيحه العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله «ع»: «انظروا لأنفسكم، فو الله إن الرجل ليكون له الغنم فيها الراعي، فإذا وجد رجلا هو أعلم بغنمه من الذي هو فيها يخرجها و يجيء بذلك الرجل الذي هو أعلم بغنمه من الذي كان

١٠- وفي أصول الكافي عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح.» «٧»

١١- وفيه أيضا عن طلحة بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول:

«العامل على غير بصيره كالسائر على غير الطريق؛ لا يزيده سرعه السير إلّا بعدا.» «٨»

(١)- سورة السجده (٣٢)، الآية ١٨.

(٢)- سورة الزمر (٣٩)، الآية ٩.

(٣)- سورة النساء (٤)، الآية ٥.

(٤)- سورة يوسف (١٢)، الآية ٥٥.

(٥)- سورة القصص (٢٨)، الآية ٢٦.

(٦)- الوسائل ١١ / ٣٥، الباب ١٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٧)- أصول الكافي ١ / ٤٤، كتاب فضل العلم، باب من عمل بغير علم، الحديث ٣.

(٨)- الكافي ١ / ٤٣، كتاب فضل العلم، باب من عمل بغير علم، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ١١٨

١٢- وفيه أيضا عن مفضل بن عمر، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس.» «١»

[الولاه في كلام أمير المؤمنين في عهده إلى الأشر]

١٣- وفي نهج البلاغه في كتابه «ع» لمالك الأشر: «إنّ شرّ وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، و من شركهم في الآثام، فلا يكوننّ لك بطانه فإنّهم أعوان الأئمه و إخوان الظلمه. و أنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم و نفاذهم، و ليس عليه مثل آصارهم و أوزارهم ممّن لم يعاون ظالما على ظلمه و لا آثما على إثمه. أولئك أخفّ عليك مثونه و أحسن لك معونه ...

و لا- يكوننّ المحسن و المسىء عندك بمنزله سواء، فإنّ في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان و تدريبا لأهل الإساءه على الإساءه و ألزم كلّا منهم ما ألزم نفسه ...

فولّ من جنودك أنصحهم

فى نفسك لله و لرسوله و لإمامك، و أنقاهم جيبا، و أفضلهم حلما، ممن يبطئ عن الغضب و يستريح إلى العذر، و يرأف بالضعفاء و ينبو على الأقوياء، و ممن لا يثيره العنف و لا يقعد به الضعف. ثم الصق بذوى (المروءات) الأحساب و أهل البيوتات الصالحة و السوابق الحسنه، ثم أهل النجده و الشجاعه و السخاء و السماحه، فإنهم جماع من الكرم و شعب من العرف ...

ثم انظر فى أمور عمالك، فاستعملهم اختبارا و لا تولهم محاباه و أثره، فإنهم (فإنهما خ. ل) جماع من شعب الجور و الخيانه. و توخ منهم أهل التجربه و الحياء من أهل البيوتات الصالحة و القدم فى الإسلام المتقدمه، فإنهم أكرم أخلاقا و أصح أعراضا و أقل فى المطامع إشرافا و أبلغ فى عواقب الأمور نظرا. ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإن ذلك قوه لهم على استصلاح أنفسهم، و غنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم و حجه عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك ...

ثم انظر فى حال كتّابك، فولّ على أمورك خيرهم، و اخصص رسائلك التى تدخل فيها مكائذك و أسرارك بأجمعهم لوجوه صالح الأخلاق، ممن لا تبطره الكرامه فيجتري بها عليك فى خلاف لك بحضره ملاً و لا تقصر به الغفله عن إيراد مكاتبات عمّا لك عليك و إصدار جواباتها على

(١) - الكافى ١/ ٢٦، كتاب العقل و الجهل، الحديث ٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١١٩

الصواب عنك ...

ثم لا يكن اختيارك إياهم على فراستك و استنامتك و حسن الظنّ منك، فإنّ الرجال يتعرّفون لفراسات الولاه بتصنعهم و حسن خدمتهم، و ليس وراء ذلك من النصيحه و الأمانه شىء، و لكن

اختبرهم بما ولّوا للصالحين قبلك، فاعمد لأحسنهم كان في العامّة أثرا و أعرفهم بالأمانه وجهها، فإنّ ذلك دليل على نصيحتك لله و لمن وليت أمره.» (١)

١٤- و في نهج البلاغه أيضا: «لا يقيم أمر الله سبحانه إلّا من لا يصانع و لا يضارع و لا يتبع المطامع.» (٢)

١٥- و فيه أيضا: «آله الرئاسه سعه الصدر.» (٣)

[الولاه في كلمات أمير المؤمنين القصار]

و في الغرر و الدرر للآمدى الجامع لكلمات أمير المؤمنين «ع» كلمات كثيره يستفاد منها مواصفات الحكّام و الوزراء و الأمراء و العمّال، و ما ينبغي أن يكونوا عليها نذكر بعضا من ذلك:

١٦- كقوله: «العدل نظام الإمره.» (٤)

١٧- و قوله: «الإنصاف زين الإمره.» (٥)

١٨- و قوله: «آفه الوزراء خبث السريره.» (٦)

١٩- و قوله: «آفه الزعماء ضعف السياسه.» (٧)

٢٠- و قوله: «آفه العمران جور السلطان.» (٨)

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٩٩٩؛ عبده ٣ / ٩٧؛ لح / ٤٣٠، الكتاب ٥٣.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١١٣٧؛ عبده ٣ / ١٧٦؛ لح / ٤٨٨، الحكمه ١١٠.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١١٦٩؛ عبده ٣ / ١٩٤؛ لح / ٥٠١، الحكمه ١٧٦.

(٤)- الغرر و الدرر ١ / ١٩٨، الحديث ٧٧٣.

(٥)- الغرر و الدرر ١ / ٢٣٠، الحديث ٩٢٣.

(٦)- الغرر و الدرر ٣ / ١٠٢، الحديث ٣٩٢٩.

(٧)- الغرر و الدرر ٣ / ١٠٣، الحديث ٣٩٣١.

(٨)- الغرر و الدرر ٣ / ١٠٩، الحديث ٣٩٥٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٠

٢١- و قوله: «إذا ملك الأراذل هلك الأفاضل.» «١»

٢٢- و قوله: «إذا استولى اللئام اضطهد الكرام.» «٢»

٢٣- و قوله: «تولّى الأراذل و الأحداث الدول دليل انحلالها و إدارها.» «٣»

٢٤- و قوله: «حسن السياسه قوام الرعيه.» «٤»

٢٥- و قوله: «حسن السياسه يستديم الرئاسه.» «٥»

٢٦- و قوله: «حسن التدبير و تجنّب التبذير من حسن السياسه.» «٦»

٢٧- و قوله:

«حسن العدل نظام البرية.» «٧»

٢٨- و قوله: «خير السياسات العدل.» «٨»

٢٩- و قوله: «دوله العادل من الواجبات.» «٩»

٣٠- و قوله: «خور» «١٠» السلطان أشد على الرعية من جور السلطان.» «١١»

(١)- الغرر و الدرر ٣ / ١٢٩، الحديث ٤٠٣٣.

(٢)- الغرر و الدرر ٣ / ١٢٩، الحديث ٤٠٣٥.

(٣)- الغرر و الدرر ٣ / ٢٩٥، الحديث ٤٥٢٣.

(٤)- الغرر و الدرر ٣ / ٣٨٤، الحديث ٤٨١٨.

(٥)- الغرر و الدرر ٣ / ٣٨٥، الحديث ٤٨٢٠.

(٦)- الغرر و الدرر ٣ / ٣٨٥، الحديث ٤٨٢١.

(٧)- الغرر و الدرر ٣ / ٣٨٥، الحديث ٤٨١٩.

(٨)- الغرر و الدرر ٣ / ٤٢٠، الحديث ٤٩٤٨.

(٩)- الغرر و الدرر ٤ / ١٠، الحديث ٥١١٠.

(١٠)- «الخور» بفتحيتين: الضعف.

(١١)- الغرر و الدرر ٣ / ٤٤٢، الحديث ٥٠٤٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢١

٣١- و قوله: «دوله اللثام مذله الكرام.» «١»

٣٢- و قوله: «دول الفجار مذله الأبرار.» «٢»

٣٣- و قوله: «دول اللثام من نواب الأيام.» «٣»

٣٤- وقوله: «دوله الأوغاد مبتيه على الجور و الفساد.» «٤»

٣٥- وقوله: «زوال الدول باصطناع السفل.» «٥»

٣٦- وقوله: «شرّ الناس من يظلم الناس.» «٦»

٣٧- وقوله: «شرّ الملوک من خالف العدل.» «٧»

٣٨- وقوله: «شرّ الولاه من يخافه البرىء.» «٨»

٣٩- وقوله: «شرّ الوزراء من كان للأشرار وزيراً.» «٩»

٤٠- وقوله: «شرّ الأمراء من كان الهوى عليه أميراً.» «١٠»

٤١- وقوله: «شرّ الأمراء من ظلم رعيتيه.» «١١»

(١)- الغرر و الدرر ٤ / ١٠، الحديث ٥١١٣.

(٢)- الغرر و الدرر ٤ / ١١، الحديث ٥١١٥.

(٣)- الغرر و الدرر ٤ / ١١، الحديث ٥١١٦.

(٤)- الغرر و الدرر ٤ / ١١، الحديث ٥١١٨.

(٥)- الغرر و الدرر ٤ / ١١٢، الحديث ٥٤٨٦.

(٦)- الغرر و الدرر ٤ / ١٦٤، الحديث ٥٦٧٦.

(٧)- الغرر و الدرر ٤ / ١٦٥، الحديث ٥٦٨١.

(٨)- الغرر و

الدرر ٤/ ١٦٦، الحديث ٥٦٨٧.

(٩)- الغرر و الدرر ٤/ ١٦٧، الحديث ٥٦٩٢.

(١٠)- الغرر و الدرر ٤/ ١٦٧، الحديث ٥٦٩٣.

(١١)- الغرر و الدرر ٤/ ١٧٢، الحديث ٥٧١٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٢

٤٢- و قوله: «فقدان الرؤساء أهون من رئاسه السفلى». «١»

٤٣- و قوله: «كيف يعدل فى غيره من يظلم نفسه». «٢»

٤٤- و قوله: «من حسنت سياسته وجبت طاعته». «٣»

٤٥- و قوله: «من أحسن الكفايه استحقّ الولاية». «٤»

٤٦- و قوله: «من لم يصلح نفسه لم يصلح غيره». «٥»

٤٧- و قوله: «وزراء السوء أعوان الظلمه و إخوان الأئمه». «٦»

٤٨- و قوله: «ولاه الجور شرار الأئمه و أضداد الأئمه». «٧»

٤٩- و قوله: «لا يكون عمران حيث يجور السلطان». «٨»

٥٠- و قوله: «ليكن أحبّ الناس إليك و أحظاهم لديك أكثرهم سعيًا فى منافع الناس». «٩»

٥١- و قوله: «ليكن أحظى الناس منك أحوطهم على الضعفاء و أعملهم بالحق». «١٠»

(١)- الغرر و الدرر ٤/ ٤٢٤، الحديث ٦٥٦٩.

(٢)- الغرر و الدرر ٤/ ٥٦٤، الحديث ٦٩٩٦.

(٣)- الغرر و الدرر ٥/ ٢١١، الحديث ٨٠٢٥.

(٤)- الغرر و الدرر ٥/ ٣٤٩، الحديث ٨٦٩٢.

(٥)- الغرر و الدرر ٥ / ٤١٥، الحديث ٨٩٩٠.

(٦)- الغرر و الدرر ٦ / ٢٣٩، الحديث ١٠١٢١.

(٧)- الغرر و الدرر ٦ / ٢٣٩، الحديث ١٠١٢٢.

(٨)- الغرر و الدرر ٦ / ٤٠٤، الحديث ١٠٧٩١.

(٩)- الغرر و الدرر ٥ / ٤٩، الحديث ٧٣٧٧.

(١٠)- الغرر و الدرر ٥ / ٥٠، الحديث ٧٣٨٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٣

٥٢- و قوله: «ليكن أخطى الناس عندك أعملهم بالرفق.» «١»

٥٣- و قوله: «ليكن أبغض الناس إليك و أبعدهم منك أطلبهم لمعايب الناس.» «٢»

٥٤- و فيما رواه ابن أبى الحديد فى آخر شرحه من الحكم المنسوبه إلى

أمير المؤمنين «ع» قوله: «لا تقبلن في استعمال عمالك و أمرائك شفاعه إلّا شفاعه الكفايه و الأمانه» (٣)

٥٥- و قوله: «من علامات المأمون على دين الله بعد الإقرار و العمل، الحزم في أمره و الصدق في قوله، و العدل في حكمه، و الشفقه على رعيتته، لا- تخرجه قدره إلى خرق، و لا- اللين إلى ضعف، و لا- تمنعه العزّه من كرم عفو، و لا- يدعوه العفو إلى إضاعه حقّ، و لا يدخله الإعطاء في سرف، و لا يتخطى به القصد إلى بخل، و لا تأخذه نعم الله ببطر.» (٤)

أقول: الخرق بالضم: ضد الرفق. و القصد: الاعتدال بين الإفراط و التفريط.

٥٦- و في دعائم الإسلام عن عليّ «ع»: «أنه كتب إلى رفاعه قاضيه على الأهواز: «اعلم يا رفاعه، إنّ هذه الإمارة أمانه، فمن جعلها خيانه فعليه لعنة الله إلى يوم القيامة، و من استعمل خائناً فإنّ محمداً «ص» برىء منه في الدنيا و الآخرة.» (٥)

[الولاه في كلام النبي ص و سائر الأئمه]

٥٧- و في البحار عن الغوالي، عن النبي «ص»: «أصلح وزيرك، فإنّه الذي يقودك إلى الجنّه و النار.» (٦)

٥٨- و فيه أيضاً عن رساله الغيبه للشهيد الثاني بسنده إلى الإمام الصادق «ع»

(١)- الغرر و الدرر ٥ / ٤٩، الحديث ٧٣٧٥.

(٢)- الغرر و الدرر ٥ / ٥٠، الحديث ٧٣٧٨.

(٣)- شرح نهج البلاغه، لابن أبي الحديد ٢٠ / ٢٧٤ (الحديث ١٨٤).

(٤)- شرح نهج البلاغه، لابن أبي الحديد ٢٠ / ٢٥٥ (الحديث ٦).

(٥)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣١، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٨٩٠.

(٦)- بحار الأنوار ٧٤ / ١٦٥ (طبعه ايران ٧٧ / ١٦٥)، كتاب التّوضيه، الباب ٧ (باب ما جمع من مفردات كلماته «ص»).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٤

في رسالته إلى النجاشي والى الأهواز:

«فأما من تأنس به و تستريح إليه و تلجئ أمورك إليه فذلك الرجل الممتحن المستبصر الأمين الموافق لك على دينك، و ميز عوامك و جزب الفريقين، فإن رأيت هنالك رشدا فشأنك و إياه.» (١)

٥٩- و فيه أيضا عن الخصال بسنده عن أبي عبد الله «ع»: «لا- يطمعن ذو الكبر في الثناء الحسن ... و لا- المعاقب على الذنب الصغير في السؤدد، و لا القليل التجربه المعجب برأيه في رئاسه.» (٢)

٦٠- و في تحف العقول عن الإمام الصادق «ع»: «و ليس يحب للملوك أن يفرطوا في ثلاث: في حفظ الثغور، و تفقد المظالم، و اختيار الصالحين لأعمالهم.» (٣)

٦١- و في البحار عن أمالي الطوسي بسنده، عن أبي ذر أن النبي «ص» قال:

«يا با ذر، إنني أحب لك ما أحب لنفسى، إنني أراك ضعيفا، فلا تأمرن على اثنين و لا تولين مال يتيم.» (٤)

٦٢- و في صحيح مسلم بسنده، عن أبي ذر أن رسول الله «ص» قال: «يا أبا ذر، إنني أراك ضعيفا، و إنني أحب لك ما أحب لنفسى، لا تأمرن على اثنين و لا تولين مال يتيم.» (٥)

٦٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبي ذر، قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟

قال: فضرب بيده على منكبي، ثم قال: «يا با ذر، إنك ضعيف و إننا أمانه و إننا يوم القيامة خزي و ندامه إلا من أخذها بحقها و أدى الذي عليه فيها.» (٦)

(١)- بحار الأنوار ٧٢ / ٣٦١ (طبعه ايران ٧٥ / ٣٦١)، كتاب العشرة، الباب ٨١ (باب أحوال الملوك و الأمراء)، الحديث ٧٧.

(٢)- بحار الأنوار ٧٢ / ٦٧ (طبعه ايران ٧٥ / ٦٧)، كتاب العشرة، الباب ٤٤ (باب الأدب و من عرف قدره)، الحديث ٤.

(٣)- تحف العقول /

(٤)- بحار الأنوار ٢٢/٤٠٦، تاريخ نبينا، الباب ١٢ (باب كيفية إسلام أبي ذر)، الحديث ٢٠، و ج ٧٢ / ٣٤٢ (طبعه إيران ٧٥ / ٣٤٢)، كتاب العشرة، الباب ٨١ (باب أحوال الملوك و الأمراء)، الحديث ٢٧.

(٥)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٨، كتاب الإمارة، باب كراهه الإمارة بغير ضروره، الحديث ١٨٢٦.

(٦)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٧، كتاب الإمارة باب كراهه الإمارة بغير ضروره، الحديث ١٨٢٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٥

٦٤- و فيه أيضا بسنده عن أبى موسى، قال: دخلت على النبى «ص» أنا و رجلان من بنى عمى فقال أحد الرجلين: يا رسول الله، أمرنا على بعض ما ولّك الله - عزّ و جلّ - . و قال الآخر مثل ذلك، فقال «ص»: «إنا و الله لا نوّلى على هذا العمل أحدا سألته و لا أحدا حرص عليه.» «١»

٦٥- و فى سنن البيهقى بسنده عن ابن عباس، عن رسول الله «ص»: «من استعمل عاملا من المسلمين و هو يعلم أنّ فيهم أولى بذلك منه و أعلم بكتاب الله و سنّه نبيه فقد خان الله و رسوله و جميع المسلمين.» «٢»

٦٦- و فى كنز العمّال، عن حذيفه: «أيما رجل استعمل رجلا على عشره أنفس علم أنّ فى العشره أفضل ممّن استعمل فقد غشّ الله و غشّ رسوله و غشّ جماعه المسلمين.» «٣»

٦٧- و فيه أيضا، عن ابن عباس: «من استعمل رجلا من عصابه و فيهم من هو أَرْضَى لله منه فقد خان الله و رسوله و المؤمنين.» «٤»

٦٨- و فيه أيضا، عن واثله: «على الوالى خمس خصال: جمع الفىء من حقّه و وضعه فى حقّه، و أن يستعين على أمورهم بخير من يعلم، و لا يجمّرهم فيهلكهم،

و لا يؤخر أمرهم لغد.» «٥»

٦٩- وفيه أيضا عن أبي هريره: «يكون في آخر الزمان أمراء ظلمه، و وزراء فسقه، و قضاة خونه، و فقهاء كذبه. فمن أدركهم فلا يكونن لهم عريفا و لا جايبا و لا خازنا و لا شرطيا.» «٦»

إلى غير ذلك من الآيات و الروايات الكثيره التي يستفاد منها و لو بالالتزام مواصفات الحكام و الوزراء و الأمراء و العمال و أنه يجب على المسؤولين رعايتها في

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٦، كتاب الإمارة باب النهي عن طلب الإمارة و الحرص عليها.

(٢)- سنن البيهقي ١٠/ ١١٨، كتاب آداب القاضي، باب لا يولى الوالى امرأه و لا فاسقا و لا جاهلا أمر القضاء.

(٣)- كنز العمال ٦/ ١٩، الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٥٣.

(٤)- كنز العمال ٦/ ٢٥، الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٨٧.

(٥)- كنز العمال ٦/ ٤٧، الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٨٩.

(٦)- كنز العمال ٦/ ٧٧، الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٩٠٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٦

انتخابهم. و مع ذلك كله فقد غفل الأكثر في البلاد الإسلاميه عن ذلك، و كم قد وردت و ترد من قبل ذلك خسارات على الأمم، فتدبر. هذا.

و في منهاج البراعه:

«قد قيل لحكيم: ما بال انقراض دوله آل ساسان؟ قال: لأنهم استعملوا أصاغر العميال على أعظم الأعمال فلم يخرجوا من عهدتها، و استعملوا أعظم العمال على أصاغر الأعمال فلم يعتنوا عليها، فعاد وفاقهم الى الشتات و نظامهم الى البتات.» «١»

و نذكر في الخاتمه أمرين مناسبين للبحث:

الأول: في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغه قال:

«استكتب أبو موسى الأشعري نصرانيا. فكتب

إليه عمر: اعزله و استعمل بدله حنيفيًا. فكتب له أبو موسى إن من غنائه و خيره و خبرته كيت و كيت. فكتب له عمر: ليس لنا أن نأتمنهم و قد خوّنهم الله، و لا أن نرفعهم و قد وضعهم الله، و لا أن نستنصحهم في الدين و قد وترهم الإسلام، و لا أن نعزهم و قد أمرنا بأن يعطوا الجزية عن يد و هم صاغرون. فكتب أبو موسى: إن البلد لا يصلح إلّا به. فكتب إليه عمر: مات النصراني. و السلام.» (٢)

أقول: فعلى شيعه الخليفه الثاني في البلاد الإسلاميه أن يعتبروا بذلك و يقللوا من تسليطهم اليهود و النصراني على أراضي المسلمين و بلادهم و سياستهم و اقتصادهم و ثقافتهم، و ان يستحيوا من الله - تعالى - و من أولياء الله و من أممهم و يرجعوا إلى قداستهم الإسلاميه. و لا يقبل الله قطّ اعتذارهم بالخشيّه من أن تصيبهم دائره من قبل ذلك، فتدبر.

(١) - منهاج البراعه ١١ / ١٤٤.

(٢) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٧ / ١٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٧

الثاني: قال الماوردي في الأحكام السلطانيه:

«حكى أنّ المأمون كتب في اختيار وزير: إنّي التمسّت لأموري رجلا جامعا لخصال الخير ذا عفه في خلائقه و استقامه في طرائقه قد هدّبه الآداب و أحكمته التجارب، إن أوّتمن على الأسرار قام بها. و إن قلّد مهمّات الأمور نهض فيها، يسكته الحلم و ينطقه العلم و تكفيه اللحظه و تغنيه اللحمه. له صوله الأمراء و أناه الحكماء و تواضع العلماء و فهم الفقهاء، إن أحسن إليه شكر، و إن ابتلى بالإساءه صبر، لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده، يسترّق قلوب الرجال بخلايه لسانه و حسن بيانه.» (١)

أقول: لو

فرض كون وزراء الحاكم بهذه الصفات التي ذكرها المأمون فمرحبا بهذا الحاكم و طوبى لمن يعيش في ظلّ حكمه.

٤- إشاره إلى دوائر من السلطه التنفيذيه:

لا يخفى أنّ المقصود بالسلطه التنفيذيه هي الدوائر و المؤسسات التي تباشر إجراء الأهداف و التكاليف العامه التي تكون على عهد الحاكم سوى أمر القضاء و توابعه الذي لأهميته يعدّ سلطه مستقله، كما سيأتي. و قد مرّ بيان تكاليف الحاكم و واجباته.

و على هذا فوزاره الدفاع و المؤسسات المرتبطه بتعليم الجنود و تمرينهم و إعداد القوى و تقويه الصنائع العسكريه و حفظ الثغور و الأطراف، و دوائر إيجاد الأمن في السبل و في البلاد، و دائره التعليم و الترييه، و إداره الكليات و الجوامع و الحوزات العلميه الدينيه، و دائره الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و دائره الحسبه بشعبها، و وزاره الخارجيه و تنظيم العلاقات مع سائر الأمم و البلاد، و وزاره الماليه المتصديه لجمع الفىء و الخراج و الصدقات و صرفها في مصارفها المقرره و نحو ذلك من الأمور العامه كلّها تكون من شعب سلطه التنفيذ. و نحن لا نبحت في هذا الكتاب إلّا في

(١)- الأحكام السلطانيه / ٢٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٢٨

بعض من ذلك، نذكره بعد ذلك في فصول مستقله. إذ ذكره هنا في هذا الفصل يوجب طول الفصل و ملال القارئ.

٥- ذكر بعض من ولاة النبي «ص» على النواحي:

أخذنا ذلك من كتاب التراتيب الإداريه للشيخ عبد الحىّ الكتاني «١» بنحو التلخيص:

«قال الزرقاني في شرح المواهب: أمراؤه- عليه السلام:- ولاة الذين ولّاهم على البلاد و القضاء و الصدقات. الأمراء الذين وجههم رسول الله «ص» على الجهات كثيرين، منهم أمير مكّه عتاب بن أسيد.

١- قال ابن جماعه: أمر رسول الله «ص» عتاب بن أسيد على مكّه و إقامة الموسم و الحج بالمسلمين سنه ثمان. قلت: «قال ابن القيم في الهدى: و هو دون

٢- و فى صبح الأعى لى لى أسلم بادن نائب كسرى ولما النبى «ص» على جمیع مخالفین الیمن. و كان منزله بصنعاء مملکه التبابعه. و بقى حتى مات بعد حجّه الوداع.

٣- فولى النبى «ص» ابنه شهر بن بادن على صنعاء. و ولى على كلّ جهه واحدا من أصحابه.

٤- و فى ترجمه عبد الله بن جحش من الإصابه عن البغوى أنه أول أمير فى الإسلام.

٥- و ترجم فى الإصابه لعامر بن شهر الهمدانى أنه أحد عمال النبى «ص» على الیمن.

٦- و ترجم فيها أيضا لعبد الله بن عمرو بن سبيع الثعلبى، فذكر عن الشعبى: أنّ

(١)- التراتیب الإداریة ١ / ٢٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ٢، ص: ١٢٩

المصطفى «ص» استعمله على بنى تغلبه و عبس و بنى عبد الله بن غطفان.

٧- و فى ترجمه أبى موسى الأشعري أنه «ع» استعمله على بعض الیمن، كزبيد و عدن و أعمالهما.

٨- و ترجم فى الإصابه للحارث بن بلال المارنى (المزنى) أنه كان عامل رسول الله «ص» على نصف جديله بنى طيئ.

٩- و ترجم للحارث بن نوفل الهاشمى أنه ولّاه المصطفى «ع» بعض أعمال مكّه.

و عن ابن سعد: صحب الحارث المصطفى «ع» فاستعمله على بعض عمله بمكّه، و أقزّه أبو بكر و عمر و عثمان.

١٠- و ترجم لحصين بن نيار فقال: كان أحد عمال النبى «ص».

١١- و ترجم للحارث بن عبد المطلب أنه صحب المصطفى «ع» و استعمله على بعض أعمال مكّه و ولّاه أبو بكر و عثمان. ثم حرّر أنّ ترجمه لحفيده الحارث بن نوفل السابق.

١٢- و ترجم لرافع بن عمرو الطائى، فذكر أنّ الحاكم خرّج أنه لما كانت غزوه السلاسل استعمل رسول الله «ص»

عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر و عمر.

١٣- و ترجم فيها لزيد الباهلي، والد الهرماس، فذكر عن الدارقطني عن الهرماس، قال: أتيت رسول الله «ص» مع أبي، فولّاه على عشيرته من باهله.

١٤- و ترجم للسائب بن عثمان عن ابن إسحاق أنه استعمله النبي «ص» على المدينة في غزوه بواط.

١٥- و ترجم لسعد الدوسي، قال: أتيت رسول الله «ص» فأسلمت، فاستعملني على قومي و جعل لهم ما أسلموا عليه من أموالهم. الحديث.

١٦- و ترجم أيضا لسعيد بن خفاف التميمي أنه كان عاملا للنبي «ص» على بطون تميم، و أقره أبو بكر.

١٧- و ترجم لسعد بن عبد الله بن ربيعة أنه «ص» استعمله على الطائف.

١٨- و ترجم لسلمه بن يزيد الجعفي أنه «ع» استعمله على مروان و كتب له كتابا.

١٩- و ترجم لصيفي بن عامر من بني ثعلبة فقال: أمره النبي «ص» على قومه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٠

٢٠- و ترجم للضحاك بن قيس فقال فيه: عامل النبي «ص».

٢١- و ترجم لامرئ القيس بن الأصبغ الكلبي فقال: كان زعيم قومه، و بعثه النبي «ص» عاملا على كلب في حين إرساله إلى قضاعه.

٢٢- و ترجم للحارث بن بلال المزني فقال: عامل رسول الله «ص».

٢٣- و ترجم لعبد الرحمن بن إيزي الخزاعي فنقل عن ابن السكن فقال: استعمله النبي «ص» على خراسان.

٢٤- و ترجم عثمان بن أبي العاص فقال: استعمله «ص» على الطائف و أقره أبو بكر و عمر.

٢٥- و في عكاشه بن ثور أنه كان عامل المصطفى «ص» على السكاسك و السكون.

٢٦- و في العلاء بن الحضرمي أنه «ص» استعمله على البحرين.

٢٧- و في عمرو بن حزم الأنصاري: استعمله «ص»

على نجران، و روى عنه كتابا كتبه له فى الفرائض و الزكاه و الديات و غير ذلك. و فى أسد الغابه: استعمله «ص» على أهل نجران، و هو ابن سبع عشره سنه، بعد أن بعث إليهم خالد بن الوليد فأسلموا.

٢٨- و فى عمرو بن الحكم القضاعى: أنه «ص» بعثه عاملا على بنى القيس.

٢٩- و فى عمرو بن سعيد بن العاص: كان النبى «ص» استعمله على وادى القرى و غيرها و قبض و هو عليها.

٣٠- و فى عمرو بن محبوب العامرى أنه كان من عمال النبى «ص».

٣١- و فى عوف الوركاني: أنه كان من عمال رسول الله «ص».

٣٢- و فى عبد الله بن زيد الكندى: أنه كان عامل المصطفى على اليمن.

٣٣- و فى عبد الله بن سوار: أنه من عمال المصطفى «ص» على البحرين.

٣٤- و فى فروه بن مسيك: استعمله المصطفى «ص» على مراد و مذحج و زييد كلها.

٣٥- و فى مرده بن نفاتة السلولى: أنه قدم على النبى «ص» فى جماعه من بنى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣١

سلول فأسلموا و أمره عليهم.

٣٦- و ترجمه السيوطى فى درّ السحابه لأبى جديع المرادى فقال: إنه كان عاملا للنبى «ص» و إنه كان من أهل مصر.

٣٧- و فى ترجمه قضاعه بن عامر الدوسى: أنه كان عامل النبى «ص» على بنى أسد.

٣٨- و فى ترجمه بعدها أنه ولى عليهم أيضا سنان بن أبى سنان.

٣٩- و فى ترجمه قيس بن مالك الأرحبى: أنه لما أسلم و أسلم قومه كتب له عهدا على قومه همذان: عربها و مواليها و خلائطها أن يسمعوا له و يطيعوا، و أن لهم ذمه الله ما أقاموا الصلاه.

٤٠- و

فى مالك بن عوف النصرى: استعمله «ص» على من أسلم من قومه و من تلك القبائل من أعماله، فكان يقاتل بهم ثقيف.

٤١- و فى المنذر بن ساوى الدارمى: كان عامل النبى «ص» على هجر.

٤٢- و فى ترجمه أبى هيضم المزنى: دعا رسول الله «ص» فقال: اللهم إني مستعمله على هذا الوادى.

٤٣- و فى ترجمه سواد بن عزيزه البلوى الأنصارى: كان عامل رسول الله «ص» على خيبر.

٤٤- و فى ترجمه عمر بن أبى ربيعه الشاعر: أن المصطفى «ص» ولّى والده عبد الله بن أبى ربيعه المخزومى الجند (بفتح الجيم و النون: بلد باليمن و مخاليفها).

٤٥- و فى السيره الشاميه تراجم تضمّنت تأمير النبى «ص» خالد بن الوليد على صنعاء و أعمالها.

٤٦- و تأميره للمغافر بن أبى أميه المخزومى على كنده.

٤٧- و تأميره زياد بن لبيب على حضرموت.

٤٨- و تأميره لأبى موسى الأشعري على زبيد و عدن و ريع الساحل.

٤٩- و معاذ بن جبل على الجند.

٥٠- و أبى سفيان على نجران.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٢

٥١- و أبى زيد بن سفيان على غيرها. «١»

٦- ذكر بعض من بعثه رسول الله «ص» على الصدقات:

فى سيره ابن هشام:

«قال ابن إسحاق: و كان رسول الله «ص» قد بعث أمراءه و عمّاله على الصدقات، إلى كلّ ما أوطأ الإسلام من البلدان:

١- فبعث المهاجر بن أبى أميه بن المغيره إلى صنعاء، فخرج عليه العنسى و هو بها.

٢- و بعث زياد بن ليلى أخا بنى بياضه الأنصارى إلى حضرموت و على صدقاتها.

٣- و بعث عدى بن حاتم على طيى و صدقاتها و على بنى أسد.

٤- و بعث مالك بن نويرة- قال ابن هشام: اليربوعي- على صدقات بني حنظله.

٥- و فرّق صدقه بني سعد على رجلين

منهم، فبعث الزبرقان بن بدر على ناحيه منها.

٦- وقيس بن عاصم على ناحيه.

٧- و كان قد بعث العلاء بن الحضرمي على البحرين.

٨- و بعث علي بن أبي طالب «ع» إلى أهل نجران ليجمع صدقتهم و يقدم عليه بجزيتهم. «٢»

٩- أقول: و في التراتيب الإداريه عن الاستبصار:

«أن رسول الله «ص» استعمل عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري على نجران و هو ابن سبع عشره سنه ليفقّهم في الدين و يعلمهم القرآن و يأخذ صدقاتهم و ذلك سنه عشر». «٣»

(١)- التراتيب الإداريه ١ / ٢٤٠ - ٢٤٥.

(٢)- سيره ابن هشام ٤ / ٢٤٦.

(٣)- التراتيب الإداريه للكثاني ١ / ٤٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٣

١٠- و فيه أيضا عن الاستيعاب:

«أن رسول الله «ص» بعث معاذ بن جبل قاضيا على الجند من اليمن يعلم الناس القرآن و شرائع الإسلام و يقضى بينهم و جعل إليه قبض الصدقات من العمّال الذين باليمن عام فتح مكّه». «١»

٧- في عدد غزوات النبي «ص» و سراياه:

في أوّل كتاب المغازي للواقدي بعد ما عدّ مغازي النبي «ص» و سراياه و ذكرها بأساميها و مواضعها و تواريخها قال:

«فكانت مغازي النبي «ص» التي غزا بنفسه سبعا و عشرين غزوه. و كان ما قاتل فيها تسعا: بدر القتال، و أحد، و المريسيع، و الخندق، و قريظه، و خيبر، و الفتح، و حنين، و الطائف. و كانت السرايا سبعا و أربعين سريره». «٢»

و ذكر نحو ذلك ابن سعد في الطبقات «٣».

و في التراتيب الإداريه قال:

«فصل فى مخرج النبىّ «ص» بنفسه و كم غزوه غزاها: قال فى الاستيعاب: أكثر ما قيل فى ذلك أنّ غزواته بنفسه كانت ستة و عشرين غزوه. و كانت أشرف غزواته و أعظمها حرمة عند الله و عند

رسوله و عند المؤمنين غزوه بدر الكبرى، حيث قتل صناديد قريش و ظهر دينه من يومئذ... قال أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب:

كانت بعوثه «ص» و سراياه خمسه و ثلاثين، من بين بعث و سريه. و قال غيره:

بلغت ستًا و خمسين، كما ذكر الحافظ الدميطي. و قيل: ثمانيا و أربعين. و قيل:

(١) - التراتيب الإداريه للكتّاني ١ / ٤٣.

(٢) - المغازي ١ / ٧.

(٣) - الطبقات ١ / ٢ (القسم الأول من الجزء الثاني).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٤

سبعًا و أربعين. و قيل: ستًا و ثلاثين. «١»

أقول: و في تحف العقول فيما روى عن أبي الحسن الثالث «ع»، قال: «و كان المتوكل نذر أن يتصدق بمال كثير إن عافاه الله من علة. فلمّا عوفى سأل العلماء عن حدّ المال الكثير، فاختلفوا و لم يصيبوا المعنى. فسأل أبا الحسن «ع» عن ذلك، فقال «ع»: «يتصدق بثمانين درهمًا». فسأل عن عله ذلك؟ فقال: إنّ الله قال لنبّيه «ص»: لقد نصركم الله في مواطن كثيرة. فعددنا مواطن رسول الله «ص» فبلغت ثمانين مواطنًا و سمّاها الله كثيره. فسّر المتوكل بذلك. «٢»

٨ - ذكر من استخلفه رسول الله «ص» على المدينة أو على أهله حينما خرج من المدينة:

قال الواقدي في المغازي:

«قالوا: و استخلف رسول الله «ص» في مغازيه على المدينة: في غزوه وّدان، سعد بن عباد، و استخلف في غزوه بواط سعد بن معاذ، و في طلب كرز بن جابر الفهري زيد بن حارثه، و في غزوه ذى العشيره أبا سلمه بن عبد الأسد المخزومي، و في غزوه بدر القتال أبا لبابه بن عبد المنذر العمري، و في غزوه السويق أبا لبابه بن عبد المنذر العمري، و في غزوه الكدر ابن أمّ مكتوم المعيصي، و في غزوه ذى أمّ عثمان بن عفّان،

و فى غزوه بحران ابن أم مكتوم، و فى غزوه أحد ابن أم مكتوم، و فى غزوه حمراء الأسد ابن أم مكتوم، و فى غزوه بنى النضير ابن أم مكتوم، و فى غزوه بدر الموعد عبد الله بن رواحه، و فى غزوه ذات الرقاع عثمان بن عفان، و فى غزوه دومه

(١) - التراتيب الإداريه ٣١٣ / ١.

(٢) - تحف العقول / ٤٨١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٥

الجنديل سباع بن عرفطه، و فى غزوه المريسيع زيد بن حارثه، و فى غزوه الخندق ابن أم مكتوم، و فى غزوه بنى قريظه ابن أم مكتوم، و فى غزوه بنى لحيان ابن أم مكتوم، و فى غزوه الغابه ابن أم مكتوم، و فى غزوه الحديبيه ابن أم مكتوم، و فى غزوه خيبر سباع بن عرفطه الغفارى، و فى عمره القضييه أبا رهم الغفارى، و فى غزوه الفتح و حنين و الطائف ابن أم مكتوم، و فى غزوه تبوك ابن أم مكتوم، و يقال: محمد بن مسلمه الأشهلئ، و فى حجه رسول الله «ص» ابن أم مكتوم. «١»

و فى التراتيب الإداريه:

«كان يستخلف المصطفى «ص» فى كل غزواته. و آخرها غزوه تبوك استخلف محمد بن مسلمه الانصارى.

و فى الإصابه نقلا عن ابن عبد البرّ و جماعه من أهل العلم بالنسب و السير: أنّ النبئ «ص» استخلف ابن أم مكتوم ثلاث عشره مرّه حتئ فى تبوك و خروجه لحجه الوداع و فى خروجه إلى بدر، ثم استخلف أبا لبابه لما رده من الطريق.

و فيها أيضا فى ترجمه جعال بن سراقه الضمرئ نقلا عن ابن إسحاق: لما غزا رسول الله «ص» بنئ المصطلق فى شعبان سنه ستّ استعمل على المدينه

و فيها لَمَّا ترجم لسباع بن عرفطه الغفاري ذكر أنه «ص» استخلفه على المدينة لَمَّا ذهب لغزوه خيبر.

و فيها في ترجمه أبي رهم الغفاري: استخلفه النبي «ص» على المدينة في غزوه الفتح.

و في المواهب و شرحها: و استخلف النبي «ص» على المدينة في غزوه تبوك على ما قال ابن هشام محمد بن مسلمة الأنصاري. قال الدمياطي تبعاً للواقدي و هو عنده أثبت مَمَّن قال: استخلف علياً أو سالماً أو ابن أم مكتوم. و لكن قال الحافظ زين الدين العراقي في ترجمه عليّ «ع» من شرح التقريب: لم يتخلف عليّ «ع» عن المشاهد إلَّا تبوك، فإنَّ النبيّ «ص» خلفه على المدينة كما رواه عبد الرزاق في

(١) - المغازي ٧/١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٦

مصنّفه بسند صحيح عن سعد بن أبي وقاص. و لفظه: إنّ رسول الله «ص» لَمَّا خرج إلى تبوك استخلف على المدينة على بن أبي طالب.

و في الاستيعاب: كان رسول الله «ص» لَمَّا قدم المدينة يستخلف عليّاً في أكثر غزواته.

و في محاضرات الأبرار للشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي: نَوَّابه «ص» الذين استعملهم على المدينة في وقت خروجه لغزوه أو عمره: أبو لبابه، و بشير بن المنذر، و عثمان بن عفان، و عبد الله بن أم مكتوم، و أبو ذرّ، و عبد الله بن عبد الله بن أبي سلول، و سباع بن عرفطه، و نميله بن عبد الله الليثي، و عريف بن أضببط الديلمي، و أبو رهم، و محمد بن مسلمة الأنصاري، و زيد بن حارثه، و السائب بن عثمان بن مظعون، و أبو سلمه بن عبد الأسد، و سعد بن عباده، و أبو دجانة الساعدي.

ثم فصل ولايه كل واحد من هؤلاء.

باب في الرجل يستخلفه الإمام على أهله إذا سافر:

خلف المصطفى في غزوه تبوك على بن أبي طالب على أهله، وأمره بالقيامه فيهم.

قلت: في المواهب نقلا عن شرح التقريب: إن النبي «ص» استخلف عليا «ع» على المدينة وخلفه على عياله.

قال الزرقاني: خلفه على عياله فقال: يا علي، اخلفني في أهلي، واضرب وخذ وأعط. ثم دعا نساء فقال: اسمعن لعلي واطعن

...

وأخرج ابن إسحاق عن سعد بن أبي وقاص: خلف «ص» عليا على أمر أهله، وأمره بالإقامة فيهم. «١»

أقول: لسنا نحن فيما نقلناه من ذكر عمال النبي «ص» وأمرائه وخلائفه وغزواته وسراياه بصدد المسائل التاريخية وتمييز الصحيح منها من السقيم. بل الغرض أن يتضح للقارئ الكرام إجمالا أن رسول الله «ص» أتى بدين وسلطه

(١) - التراتيب الإداريّه ١ / ٣١٤ - ٣١٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٧

دينه معا، و أنه كان صاحب شريعته و مؤسس حكومه و دوله.

فما قد يتوهم من أنه «ص» لم يكن إلّا نذيرا و بشيرا للبشر، و أنه لم يكن من برامج الحكومه و لوازمها ناش من الغفله أو الجهل بموازين الإسلام و قوانينه الشامله لجميع مجالات الحياه، و من الجهل بسيرته «ص» و سنته، فتدبر.

٩- ذكر بعض من بعثه النبي «ص» إلى الملوك للدعوه إلى الإسلام:

قال ابن هشام في السيره:

«بعث رسول الله «ص» رسلا من أصحابه، و كتب معهم كتبا إلى الملوك يدعوهم فيها إلى الإسلام:

١- فبعث دحيه بن خليفه الكلبي إلى قيصر، ملك الروم.

٢- و بعث عبد الله حذافه السهمي إلى كسرى، ملك فارس.

٣- و بعث عمرو بن أميّه الضمري إلى النجاشي، ملك الحبشه.

حاطب بن أبى بلتعنه إلى المقوقس، ملك الإسكندريه.

٥- و بعث عمرو بن العاص السهمى إلى جيفر و عياذ ابني الجلندى الأزديين، ملكى عمان.

٦- و بعث سليط بن عمرو، أحد بنى عامر بن لؤى، إلى ثمامه بن أثال، و هوذ بن على الحنفيين، ملكى اليمامه.

٧- و بعث العلاء بن الحضرمى إلى المنذر بن ساوى العبدى، ملك البحرين.

٨- و بعث شجاع بن وهب الأسدى إلى الحارث بن أبى شمر الغسانى، ملك تخوم الشام. «١»

و فى التراتيب الإداريه للكتاتى:

(١)- سيره ابن هشام ٢٥٤/٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٨

٩- «و بعث المهاجر بن أبى أميه المخزومى إلى الحارث، ملك اليمن. قال ابن جماعه: بعث رسول الله «ص» ستّه نفر فى يوم واحد فى المحرمّ سنه سبع. و فى شرح الزرقانى على المواهب و شرح الألفيه لابن كيران: و بعث ستّه نفر فى يوم واحد إلى الملوک و أصبح كلّ منهم يتكلّم بلسان القوم الذين بعث إليهم، كذا لابن سعد و غيره، و هذه معجزه أخرى.» «١»

١٠- ذكر من بعثه النبى «ص» إلى الجهات يعلم الناس القرآن و يفقههم فى الدين:

نذكر ذلك أيضا بالتلخيص من كتاب التراتيب الإداريه:

١- فمنهم مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف. فى سيره ابن إسحاق: لما انصرف النبى «ص» من القوم الذين بايعوه فى عقبه الأولى- قال: و هم اثنا عشر- بعث معهم مصعبا و أمره أن يقرئهم القرآن و يعلمهم الإسلام و يفقههم فى الدين، و كان يسمّى المقرئ بالمدينه.

قلت: فى الاستبصار لابن قدامه المقدسى: لما قدم مصعب بن عمير المدينه نزل على أسعد بن زراره، فكان يطوف به على دور الأنصار يقرئهم القرآن و يدعوهم إلى الله- عزّ و جلّ-، فأسلم على يديهما جماعه منهم سعد بن معاذ

و أسيد بن حضير و غيرهما.

٢- و منهم معاذ بن جبل. فى الاكتفاء: استخلف رسول الله «ص» عتاب بن أسيد على مکه، و خلف معه معاذ بن جبل يفقه الناس فى الدين و يعلمهم القرآن. و فى الاستيعاب: بعثه النبى «ص» قاضيا على الجند من اليمن يعلم الناس القرآن و شرائع الإسلام و يقضى بينهم، و جعل إليه قبض الصدقات من العمال الذين

(١)- التراتيب الإداريه ١/ ١٩٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٣٩

باليمن عام فتح مکه.

٣- و منهم عمرو بن حزم الخزرجى. فى الاستيعاب: استعمله النبى «ص» على نجران ليفقههم فى الدين و يعلمهم القرآن و يأخذ صدقاتهم، و ذلك سنه عشر بعد أن بعث إليهم خالد بن الوليد فأسلموا، و كتب له كتابا فى الفرائض و السنن و الصدقات و الدييات.

٤- و منهم أبو عبيده بن الجراح. أخرج أحمد فى مسنده، عن أنس، قال: لَمَا وفد أهل اليمن على رسول الله «ص» قالوا: ابعث معنا رجلا يعلمنا السنه و الإسلام.

فأخذ بيد أبى عبيده بن الجراح فقال: هذا أمين هذه الأمه. و سيره إلى الشام أميرا، فكان فتح أكثر الشام على يده.

٥- و منهم رافع بن مالك الأنصارى. ترجمه فى الإصابه فذكر عن ابن إسحاق: أنه أول من قدم المدينه بسوره يوسف و أن الزبير بن بكار روى فى أخبار المدينه أن رافعا لَمَا لقي المصطفى «ص» بالعقبه أعطاه ما أنزل إليه فى العشر سنين التى خلت، فقدم به رافع إلى المدينه ثم جمع قومه فقرا عليه فى موضعه.

٦- و منهم أسيد بن حضير. ترجم فى الإصابه لإبراهيم بن جابر فقال: كان من جمله العبيد الذين نزلوا على النبى

«ص» أيام حصاره الطائف، فأعتقه و بعثه إلى أسيد بن حضير و أمره أن يمونه و يعلمه. ذكره الواقدي.

٧- و ترجم في الإصابه أيضا للأزرق بن عقبه الثقفي، فذكر أنه ممن نزل على النبي «ص» في حصار الطائف و أنه أسلم و أعتقه و سلمه لخالد بن سعيد بن العاص ليمونه و يعلمه. «١»

(١)- التراتيب الإداريه ١ / ٤٢ - ٤٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٠

الثالثه من السلطات الثلاث: السلطه القضائيه و فيها جهات من البحث:

١- الحاجه إليها:

لا- يخفى على من راجع تواريخ الأمم و الأجيال في العالم أن لأمر القضاء و فصل الخصومات مكانه خاصه حساسه في جميع الأمم و المجتمعات البشريه. إذ عليه و على سلامه نظامه تبنى سلامه المجتمع و أمنه و استقرار العدل فيه و حفظ الحقوق و الحرمان.

و لو لم ينسجم انسجاما سالما، أو فوض أمره إلى غير أهله فشا الجور و الفساد و ضاعت الحقوق و ضعفت الدوله. بل ربّما أعقب ذلك سقوطها و زوالها.

و السرّ في ذلك أن عالم الطبيعه عالم التزاحم و التصادم، و الإنسان في طبعه مجبول على الولع و الطمع، و قد زين له حبّ الشهوات من النساء و الضياع و الأموال، و «يشيب ابن آدم و تشبّ فيه خصلتان: الحرص و طول الأمل.» «١»

فربّما يستفيد الشخص من قوّته و قدرته أو من غفله غيره استفاده سوء فينزو على أموال الناس و حقوقهم. هذا.

مضافا إلى أنه قد يشتهب الأمر عليه فيتسلط على مال غيره عن جهل و شبهه، و يستعقب ذلك التنازع و البغضاء، بل ربّما يؤول الأمر إلى القتال و إتلاف النفوس و الأموال.

فلا محيص عن وجود سلطه عالمه عادله نافذ الأمر تصلح بينهم أو تقضى بينهم

(١)- جامع السعادات ٨٣

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤١

بالحقّ و العدل فيرتفع النزاع و يجد كلّ ذى حقّ حقه.

و لأجل ذلك ترى الشريعة الإسلاميه قد حتّ على الصلاح و الإصلاح و نفى الإيمان عمّن لم يحكّم هذه السلطه و لم يسلم لها تسليمًا، و أكّد في سلامه سلطه القضاء و تفويضها إلى أهلها.

١- قال الله - تعالى :- «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ، فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ.» (١)

٢- و قال: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ.» (٢)

٣- و في نهج البلاغه عن رسول الله «ص»: «صلاح ذات البين أفضل من عامّه الصلاه و الصيام.» (٣)

٤- و قال - تعالى :- «فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.» (٤)

٢- القضاء لله و لرسوله و للأنبياء و الأوصياء، و كان الأنبياء و الأئمه يتصدّون له:

لما كان الأصل الأوّلى كما مرّ يقتضى عدم ثبوت الولاية لأحد على أحد إلا لله - تعالى - أو لمن ولّاه الله أو أجاز له و نفّذه، و القضاء أيضا شعبه من شعب الولاية بل من أهمّها و يكون ملازما للتصرّف في سلطه الغير، فلا محاله لا يصح القضاء و لا ينفذ إلا من قبل الله - تعالى - مالك الجميع أو من ولّاه الله أو أجاز له ذلك و لو بالواسطه باسمه و شخصه أو بعنوان عامّ:

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ١٤١

(١) - سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٠.

(٢) - سورة الأنفال (٨)، الآية ١.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٩٧٧؛ عبده ٣ / ٨٥؛ لح / ٤٢١، الكتاب ٤٧.

(٤) - سورة النساء (٤)، الآية ٦٥.

دراسات في

١- قال الله- تعالى:- «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ.» (١)

٢- وقال: «وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.» (٢)

٣- وقال: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ.» (٣)

٤- وفي خبر سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله «ع»: «اتَّقُوا الْحُكُومَةَ، فَإِنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ بِالْقَضَاءِ الْعَادِلِ فِي الْمُسْلِمِينَ، لِنَبِيِّ (كُنْبِيِّ) أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ.» (٤)

٥- وفي خبر إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع» لشريح: «يا شريح، قد جلست مجلسا لا يجلسه (ما جلسه) إِلَّا نَبِيُّ أَوْ وَصِيُّ نَبِيِّ، أَوْ شَقِيٌّ.» (٥)

٦- وفي مصباح الشريعة عن الصادق «ع»: «وَالْحُكْمُ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِرَهَانِهِ.» (٦)

و كان من شئون الأنبياء و تكاليفهم أيضا فصل الخصومات و القضاء بين الناس بالعدل. و النبي الأكرم «ص» أيضا كان يمارس بنفسه أمر القضاء على أساس ما أنزله الله عليه:

٧- قال الله- تعالى:- «يَا دَاوُدُ، إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ.» (٧)

(١)- سورة الأنعام (٦)، الآية ٥٧.

(٢)- سورة غافر (٤٠)، الآية ٢٠.

(٣)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٣٦.

(٤)- الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢.

(٦)- مصباح الشريعة / ٤١، الباب ٦٣ في الفتيا (طبع بيروت / ١٦، الباب ٦ في الفتيا).

(٧)- سورة ص (٣٨)، الآية ٢٦.

فَاللّٰه- تعالیٰ- فرع جواز حکم داود علی جعله خلیفه له- تعالیٰ- فیظہر من ذلك عدم نفوذ حکمه لو لا ذلك.

٨- و قال: «وَدَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ، وَ كُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ.» (١)

٩- و قال مخاطبا لنبينا: «فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ، وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.» (٢)

١٠- و في صحيحه سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «في كتاب علي «ع» أن نبيا من الأنبياء شكَا إلى ربّه فقال: يا ربّ، كيف أفضى فيما لم أر و لم أشهد؟ قال:

فأوحى الله إليه: احكم بينهم بكتابي و اضفهم إلى اسمي، فحلفهم (تحلفهم خ. ل) به، و قال: هذا لمن لم تقم له بينه.» (٣)

١١- و في حديث آخر عنه «ع»، قال: «في كتاب علي «ع» أن نبيا من الأنبياء شكَا إلى ربه القضاء فقال: كيف أفضى بما لم تر عيني و لم تسمع أذني؟ فقال: افض عليهم بالبينات و أضفهم إلى اسمي يحلفون به. الحديث.» (٤)

١٢- و في خبر هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»:

«إنما أفضى بينكم بالبينات و الأيمان و بعضكم ألحن بحجته من بعض، فأتما رجل قطعت له من مال أخيه شيئا فإتما قطعت له به قطعه من النار.» (٥)

أقول: «ألحن الرجل» من باب علم: فظن بحجته و انتبه.

(١)- سورة الأنبياء (٢١)، الآية ٧٨.

(٢)- سورة النساء (٤)، الآية ٦٥.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٦٧، الباب ١ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٨ / ١٦٧، الباب ١ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٢.

(٥)- الوسائل ١٨ /

١٦٩، الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٤

١٣- و في سنن أبي داود بسنده عن أم سلمه، قالت: قال رسول الله «ص»:

«إنما أنا بشر، و إنكم تختصمون إليّ و لعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حقّ أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فإنّما أقطع له قطعه من النار.» (١)

و رواه أيضا مالك في أوّل الأفضيه من الموطأ عن أم سلمه عنه «ص» (٢).

و قد كان رسول الله «ص» يبعث القضاء إلى النواحي أيضا، فيتولّون هذه المهّمه بنصبه و أمره:

١٤- ففي سنن أبي داود أيضا بسنده عن عليّ «ع»، قال: «بعثني رسول الله «ص» إلى اليمن قاضيا فقلت: يا رسول الله، ترسلني و أنا حديث السن و لا علم لي بالقضاء؟ فقال: إنّ الله سيهدى قلبك و يثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضينّ حتّى تسمع من الآخر كما سمعت من الأوّل، فإنّه أحرى أن يتبين لك القضاء، قال: فما زلت قاضيا أو ما شككت في قضاء بعد.» (٣)

أقول: و قال عمر بن الخطاب في حقّه: «عليّ اقضانا.» (٤)

١٥- و فيه أيضا بسنده عن أناس من أصحاب معاذ بن جبل أنّ رسول الله «ص» لمّا أراد أن يبعث معاذًا إلى اليمن قال: «كيف تقضى إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضى بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنّه رسول الله «ص». قال: «فإن لم تجد في سنّه رسول الله «ص» و لا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي و لا آلو. فضرب رسول الله «ص» صدره

و قال: «الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله.» «٥»

(١) - سنن أبى داود ٢ / ٢٧٠، كتاب الأفضيه، باب فى قضاء القاضى إذا أخطأ.

(٢) - الموطأ للمالك ٢ / ١٠٦، كتاب الأفضيه، باب الترغيب فى القضاء بالحق.

(٣) - سنن أبى داود ٢ / ٢٧٠، كتاب الأفضيه، باب كيف القضاء.

(٤) - مسند أحمد ٥ / ١١٣.

(٥) - سنن أبى داود ٢ / ٢٧٢، كتاب الأفضيه، باب اجتهاد الرأى فى القضاء.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٥

١٦- و فى سنن ابن ماجه بسنده عن معاذ بن جبل، قال: لما بعثنى رسول الله «ص» إلى اليمن قال: «لا تقضين و لا تفصلن إلّا بما تعلم. و إن أشكل عليك أمر فقف حتى تبينه أو تكتب إليّ فيه.» «١»

١٧- و فى كنز العمال عن عليّ «ع»، قال: قلت: «يا رسول الله، إن عرض لى أمر لم ينزل فيه قضاء فى أمره و لا- سنّه كيف تأمرنى؟ قال: تجعلونه شورى بين أهل الفقه و العابدين من المؤمنين و لا تقضى فيه برأى خاصّه.» (طس و أبو سعيد فى القضاء) «٢»

أقول: و الخبران يوهنان ما فى خبر معاذ من قوله: «أجتهد رأبى و لا آلو.»

فيظهر منهما عدم الاعتبار بالرأى.

و كيف كان فأمر القضاء عظيم، و هو من أعظم شعب الولايه و يكون تصرّفا فى سلطه الغير. فالأصل يقتضى عدم صحّته و نفوذه إلّا أن يكون من قبل الله- تعالى- مالك الملك و الملكوت أو من وّلاه الله- تعالى- أو أجاز له ذلك من نبيّ أو وصيّ نبيّ.

و الظاهر أنّ المقصود بالوصيّ الوارد فى الروايه هو الأعمّ من الوصايه بلا واسطه أو معها، جعلت لشخص خاصّ أو لعنوان عامّ معرّف بالمواصفات،

فيشمل الفقهاء الواجدين للشرائط المجاز لهم القضاء في عصر الغيبة أيضا، فإنّ حاجه الناس إلى القضاء في كلّ عصر واضحه كما مرّ، و لا يمكن تعطيله و إهماله في عصر من الأعصار، كما لا يجوز تعطيل الولاية الكبرى، فيتعيّن له الفقيه الجامع للشرائط فإنّه القدر المتيقّن. و يستفاد أيضا من مقبوله عمر بن حنظله و مشهوره أبي خديجه المتقدمين، حيث منع الإمام فيهما من الرجوع إلى قضاة الجور و أرجع شيعته إلى من يعرف أحكامهم «ع». و ظاهرهما اعتبار الاجتهاد و الفقاهاه في القاضى، كما يأتى

(١)- سنن ابن ماجه ١ / ٢١، المقدمه، باب اجتناب الرأى و القياس، الحديث ٥٥.

(٢)- كنز العمال ٥ / ٨١٢، الباب ٢ من كتاب الخلافه مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٤٥٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٦

بيانه عن قريب.

و ظاهر الخبرين جعل المنصب من قبله «ع» و تفرّيع جواز التحاكم إلى الفقيه على جعله- عليه السلام-، فيظهر من ذلك أنّه لو لا نصبه و جعله إياه قاضيا لم يجز الرجوع إليه و لم يكن قضاؤه شرعيا نافذا.

٣- شرائط القاضى و مواصفاته:

قد ظهر بما مرّ أولا: أنّ الأصل يقتضى عدم نفوذ القضاء إلّا فيما قام الدليل عليه.

و ثانيا: أنّ المستفاد من الآيات و الروايات كون القضاء لله و لرسوله و لأوصيائه.

و ثالثا: أنّه لا يمكن القول بتعطيله في عصر الغيبة، فيجوز للفقيه الواجد للشرائط التصدّى له لأنّه القدر القدر المتيقّن و لدلاله المقبوله و المشهوره و غيرهما عليه كما يأتى بيانه. فلا محاله يراد بالوصىّ فى الروايه ما يشمل الوصايه بعنوان عامّ أيضا، أو يكون مستثنى ممّا دلّ على الحصر.

بل يمكن القول بأنّ الحاكم المنتخب من قبل الأئمّه أيضا-

بعد فرض صحّته انتخابه و كونه واجدا للشرائط التي منها الفقاهه و إمضاء الشرع لذلك- يصير بحكم الوصيّ، فتدبّر.

إذا عرفت هذا فقد حان الوقت لبيان الواصفات المعتبره فيمن يقلّد أمر القضاء و يتولّى له، فنقول:

١- قال المحقّق في القضاء من الشرائع:

«و يشترط فيه البلوغ و كمال العقل و الإيمان و العدالة و طهاره المولد و العلم

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٧

و الذكوره.» (١)

و في المسالك في شرح العباره:

«هذه الشرائط عندنا موضع وفاق.» (٢)

٢- و قال العلّامة في القواعد:

«و يشترط فيه البلوغ و العقل و الذكوره و الإيمان و العدالة و طهاره المولد و العلم.» (٣)

٣- و في مختصر أبي القاسم الخرقى في فقه الحنابله:

«و لا يولّى قاض حتّى يكون بالغا عاقلا مسلما حرّا عدلا عالما فقيها و رعا.» (٤)

٤- و في المنهاج للنووى في فقه الشافعيه:

«و شرط القاضى: مسلم مكلف حرّ ذكر عدل سميع بصير ناطق كاف مجتهد.» (٥)

٥- و في بدايه المجتهد لابن رشد:

«فأمّا الصفات المشترطه في الجواز فأن يكون حرّا مسلما بالغا ذكرا عاقلا عدلا ...

و اختلفوا في كونه من أهل الاجتهاد، فقال الشافعي: يجب أن يكون من أهل الاجتهاد و مثله حكى عبد الوهّاب عن المذهب. و

قال أبو حنيفه: يجوز حكم العامّي ... و كذلك اختلفوا في اشتراط الذكوره، فقال الجمهور: هي شرط في صحّته الحكم. و قال

أبو حنيفه: يجوز أن تكون المرأه قاضيا في الأموال. قال الطبرى: يجوز أن تكون المرأه حاكما على الإطلاق في كلّ شىء.» (٦)

٦- و قال أبو الحسن الماوردى في الأحكام السلطانيه ما ملخصه:

«و لا يجوز أن يقلّد القضاء إلّا من تكاملت فيه شروطه، و هي سبعة:

فالشرط الأول:

أن يكون رجلاً. وهذا الشرط يجمع البلوغ والذكورية.

والشرط الثاني: العقل. وهو مجمع على اعتباره. ولا يكتفى فيه بالعقل الذي يتعلّق

(١) - الشرائع ٤ / ٦٧.

(٢) - المسالك ٢ / ٣٥١.

(٣) - القواعد ٢ / ٢٠١.

(٤) - راجع المغنى لابن قدامة ١١ / ٣٨٠.

(٥) - المنهاج / ٥٨٨، (كتاب القضاء).

(٦) - بدايه المجتهد ٢ / ٤٤٩، كتاب الأفضيه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٨

به التكليف من علمه بالمدركات الضروريه، حتى يكون صحيح التمييز جيّد الفطنه بعيدا من السهو و الغفله يتوصّل بذكائه إلى إيضاح ما أشكل و فصل ما أعضل.

و الشرط الثالث: الحرّيه.

و الشرط الرابع: الإسلام ... و لا- يجوز أن يقلمد الكافر القضاء على المسلمين و لا على الكفّار، و قال أبو حنيفه: يجوز تقليده القضاء بين أهل دينه.

و الشرط الخامس: العداله. و هي معتبره في كلّ ولايه. و العداله أن يكون صادق اللهجه ظاهر الأمانه عفيفا عن المحارم متوقّيا المآثم، بعيدا من الريب، مأمونا في الرضا و الغضب، مستعملا لمروءه مثله في دينه و دنياه.

و الشرط السادس: السلامه في السمع و البصر، ليصحّ بهما إثبات الحقوق و يفترّق بين الطالب و المطلوب، و يعرف المحقّ من المبطل. فإن كان ضريرا كانت ولايته باطله. و جوّزها مالك، كما جوّز شهادته.

و الشرط السابع: أن يكون عالما بالأحكام الشرعيّه. و علمه بها يشتمل على علم أصولها و الارتياض بفروعها. «١»

٧- و قال أبو يعلى الفراء في الأحكام السلطانيه:

«لا يجوز تقليد القضاء إلّا لمن كملت فيه سبع شرائط: الذكوريه و البلوغ، و العقل، و الحرّيّه، و الإسلام، و العداله، و السلامه في السمع و البصر، و العلم.» «٢»

و لا يخفى أنّ ما ذكره ثمانية لا سبعة، اللهم إلّا ان

يعدّ الأوّلان واحداً، كما فى الماوردى.

ثم أقول: أمّا اعتبار البلوغ والعقل فلقصور الصغير والمجنون وكونهما موّلى عليهما مسلوبى العباره والأفعال شرعاً، وإذا لم تنفذ عبارتهما فى حقّ أنفسهما فكيف تنفذ فى حقّ الغير.

(١) - الأحكام السلطانيه / ٦٥.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٩

□ و أمّا الإيمان فإن أريد به ما فى قبال الكفر فيدلّ على اعتباره كلّ ما دلّ على حرمه توّلى الكفّار، وقوله - تعالى -: «لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» (١) و ما عن النبى «ص»: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.» (٢) و القضاء على المؤمن سبيل عليه و علوّ، نعم، لا يجرى هذا فى القضاء على الكافر. هذا مضافاً إلى وضوح الحكم و أنّ الكافر ليس نبياً ولا وصياً.

و إن أريد بالإيمان كونه إمامياً فيدلّ على اعتباره - مضافاً إلى أصاله عدم الانعقاد مع الشك - قوله «ع»: «منكم» فى خبر أبى خديجه، و كذا المقبوله كما يأتى بيانه «٣».

هذا مضافاً إلى أنّ القضاء يجب أن يكون على أساس مذهب المترافعين، فطبع الموضوع يقتضى أن يكون القاضى لهم منهم. و لعلّ القاضى فى كلّ مذهب يناسب أن يكون من أنفسهم، فتدبر.

و أمّا العداله فيدلّ على اعتبارها - مضافاً إلى الأصل المشار إليه، و إلى وضوحه، و إلى كثير ممّا دلّ على اعتبارها فى الولايه من الآيات و الروايات، فراجع الفصل السادس من الباب الرابع - خصوص خبر سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «أتقوا الحكومه، فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين لنبى (كنبىّ خ. ل) أو وصى نبى.» «٤»

و يدلّ عليه خبر أبى خديجه و

كذا المقبوله أيضا.

و أما طهاره المولد، و كذا الذكوره فيدلّ على اعتبارهما ما دلّ على اعتبارهما في

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ١٤١.

(٢) - الفقيه ٤/٣٣٤، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل، الحديث ٥٧١٩.

(٣) - الوسائل ٤/١٨، الباب ١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥، و ٩٩/١٨، الباب ١١ منها، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ٧/١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٠

الوالى، فراجع الفصل العاشر و الحادى عشر من ذلك الباب.

و فى اعتبار الحرّيه كلام، و قد مرّ البحث فيه فى الفصل الثانى عشر من ذلك الباب، و مرّ أنّ موضوع البحث منتف فى أعصارنا.

و أمّا السمع و البصر فإنّ توقّف عليهما معرفه المحقّ و المبطل و القضاء بالحقّ و العدل لزم رعايتهما و إلّا فلا دليل على اعتبارهما بالخصوص، فتدبر.

٤- اعتبار العلم فى القاضى:

و أمّا العلم فيدلّ على اعتباره إجمالاً - مضافاً إلى الأصل، و إلى وضوح ذلك لتوقّف القضاء بالحقّ عليه، و إلى كثير من أدلّه اعتباره فى الوالى من الآيات و الروايات التى مرّت - خصوص خبرى أبى خديجه و كذا مقبوله عمر بن حنظله كما يأتى، و خبر سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «أتقوا الحكومه، فإنّ الحكومه إنّما هى للإمام العالم بالقضاء العادل فى المسلمين لنبى (كنبى) أو وصى نبى.» «١»

و ما رواه الكلينى مرفوعاً، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «القضاء أربعة: ثلاثه فى النار و واحد فى الجنّه: رجل قضى بجور و هو يعلم فهو فى النار، و رجل قضى بجور و هو لا يعلم فهو فى النار، و رجل قضى بالحقّ و هو لا يعلم فهو

فى النار، و رجل قضى بالحقّ و هو يعلم فهو فى الجنّة.» (٢)

و روى أبو داود فى السنن بسنده عن ابن بريده، عن أبيه، عن النبىّ «ص»، قال: «القضاء ثلاثة: واحد فى الجنّة و اثنان فى النار: فأما الذى فى الجنّة فرجل عرف الحقّ ففضى به، و رجل عرف الحقّ فجار فى الحكم فهو فى النار، و رجل قضى للناس على جهل فهو فى

(١)- الوسائل ٧ / ١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١١ / ١٨، الباب ٤ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥١

النار.» (١)

و فى نهج البلاغه فى صفه من يتصدّى للقضاء و ليس أهلا له: «و رجل قمش جهلا موضع فى جهال الأمه، عاد فى أغباش الفتنة، عم بما فى عقد الهدنه. قد سمّاه أشباه الناس عالما و ليس به. بكر فاستكثر من جمع ما قلّ منه خير ممّا كثر، حتّى إذا ارتوى من آجن و اكتنز من غير طائل جلس بين الناس قاضيا ضامنا لتخليص ما التبس على غيره.

فإن نزلت به إحدى المبهمات هيا لها حشوا رثا من رأيه ثم قطع به، فهو من لبس الشبهات فى مثل نسج العنكبوت لا يدرى أصاب أم أخطأ: فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، و إن أخطأ رجا أن يكون قد أصاب.

جاهل ختياط جهالات عاش ركب عشوات. لم يعضّ على العلم بضرر قاطع. يذرى الروايات إذراء الريح الهشيم. لأملئ- و الله- بإصدار ما ورد عليه و لا- هو أهل لما فوض إليه. لا يحسب العلم فى شىء ممّا أنكره، و لا يرى أنّ من وراء ما بلغ مذهبا لغيره. و

إن أظلم أمر اكنتم به لما يعلم من جهل نفسه. تصرخ من جور قضائه الدماء، و تعج منه المواريث.» (٢)

و روى نحوه الكليني فى الكافى، فراجع (٣).

أقول: قمش جهلا: جمعه. موضع فيهم: أى مسرع. و الأغباش جمع الغبش بالتحريك: الظلمات. عاد فيها: أى مسرع فيها. و روى غارّ بالتشديد، أى غافل. عم بما فى عقد الهدنه: جاهل بمصالح السكون و الدّعه. و يحتمل أن يراد أنه غافل عمّا فى التسامح و التساهل من المفاسد و المضارّ، و لعلّه أظهر. الآجن: الماء المتغير. الحشو:

فضل الكلام. و الرث: الخلق البالى. و الخياط، مبالغه الخابط: السائر على غير هدى. و العاشى: الأعمى أو ضعيف البصر. و العشوه: ركوب الأمر على غير هدى.

و الهشيم: ما يبس من النبت و تفتت. و العج: رفع الصوت.

(١) - سنن أبى داود ٢ / ٢٦٨، كتاب الأقضية باب فى القاضى يخطئ.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٧١؛ عبده ١ / ٤٧؛ لح / ٥٩، الخطبه ١٧.

(٣) - راجع أصول الكافى ١ / ٥٥، كتاب فضل العلم، باب البدع و الرأى و المقاييس، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٢

فليتأمل شيعه أمير المؤمنين - عليه السلام - المتصدّون لأمر القضاء فى هذه الخطبه الشريفه، و ليلتفتوا إلى موقع عملهم و سلطتهم على دماء الناس و الأعراض و الأموال و أنّ أمرها لشديد عند الله - تعالى - فعليهم الدقه و الاحتياط، و ليس بناكب عن الصراط من سلك سبيل الاحتياط.

و عن المفيد فى المقنعه، عن النبىّ «ص»، قال: «من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين.» (١)

و فى روايه أنس بن مالك، عن النبىّ «ص»: «لسان القاضى بين جمرتين من نار حتّى يقضى بين الناس، فإمّا إلى الجنّه و إمّا إلى

و روى الترمذى بسنده عن رسول الله «ص»: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة.» «٣» هذا.

و لكن لَمَّا كان أمر القضاء عظيماً لا ينسجم نظام بلاد المسلمين و حفظ حقوقهم إلَّا به فالتصدى له إذا كان أهلاً له و راعى جانب الدقَّة و الاحتياط في عمله فلا محاله كان أجره عند الله أيضاً عظيماً. و لا يجوز لمن يقدر عليه و يوجد فيه الشرائط أن يتركه إلَّا مع وجود الكفاية.

و عن رسول الله «ص»: «ساعة إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنة.» «٤» هذا.

و ذكر أمير المؤمنين - عليه السلام - في كتاب كتبه لمالك الأشتر مواصفات من يريد أن يختاره للقضاء، فقال: «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن

(١) - الوسائل ١٨ / ٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٨.

(٢) - الوسائل ١٨ / ١٦٧، الباب ١٢ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٢.

(٣) - سنن الترمذى ٢ / ٤٣٨، أبواب الحدود، الباب ٢، الحديث ١٤٤٧.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ١٥٣

لا تضيق به الأمور و لا تمحكه الخصوم و لا يتمادى في الزلَّة، و لا يحصر من الفىء إلى الحق إذا عرفه، و لا تشرف نفسه على طمع، و لا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه. و أوقفهم في الشبهات، و آخذهم بالحجج، و أقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، و أصبرهم على تكشف الأمور، و أصرمهم عند انضاح الحكم، ممن لا يزدنيه إطرأ و لا يستميله إغراء، و أولئك قليل.

ثم أكثر تعاهد قضائه

و افسح له فى البذل ما يزيل علقته، و تقلّ معه حاجته إلى الناس. و أعطه من المنزله لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك، فانظر فى ذلك نظرا بليغا. فإنّ هذا الدين قد كان أسيرا فى أيدي الأشرار يعمل فيه بالهوى و تطلب به الدنيا.» (١)

أقول: أمحكه: جعله محكان، أى عسر الخلق. حصر كفرح: ضاق صدره و التبرّم: الملل و التضجّر. لا يزدنيه إطراء: لا يستخفه كثره الثناء عليه.

فعلى حكام المسلمين و ولائهم أن يهتموا بأمر القضاء و القضاء، كما اهتم به أمير المؤمنين «ع»، و أمر مالكا بالاهتمام بهم و بما يزيل علقته و حاجاتهم.

و فى كنز العمّال: «إذا أراد الله بقوم خيرا ولى عليهم علماؤهم و جعل المال فى سمحائهم. و إذا أراد الله بقوم شرا ولى عليهم سفهاءهم و قضى بينهم جهّالهم و جعل المال فى بخلائهم.» (فر، عن مهران) (٢)

٥- هل يعتبر فى علم القاضى كونه عن اجتهاد؟

إشارة

هل يعتبر فى القاضى أن يكون علمه عن اجتهاد، أو يكفى التقليد أيضا؟ و على الأوّل فهل يعتبر كونه مجتهدا مطلقا، أو يكفى التجزى؟

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٠٩؛ عبده ٣ / ١٠٤؛ لح / ٤٣٤، الكتاب ٥٣.

(٢)- كنز العمال ٦ / ٧ الباب ١ من كتاب الإمامه و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٥٩٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٤

[كلمات الأصحاب]

١- قال الشيخ فى الخلاف:

«و لا- يجوز أن يتولّى القضاء إلّا من كان عارفا (عالما خ. ل) بجميع ما ولى، و لا يجوز أن يشدّ عنه شىء من ذلك، و لا يجوز أن يقلّد غيره ثمّ يقضى به. و قال الشافعى:

ينبغى أن يكون من أهل الاجتهاد و لا يكون عامّيا، و لا يجب أن يكون عالما بجميع ما وليه. و قال فى القديم مثل ما قلناه. و قال أبو حنيفه: يجوز أن يكون جاهلا- بجميع ما وليه إذا كان ثقه و يستفتى الفقهاء و يحكم به، و وافقنا فى العامّى أنّه لا يجوز أن

يفتى. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «١»

٢- وقال فى القضاء من النهايه:

«و ينبغى أن لا يتعرض للقضاء أحد حتى يثق من نفسه بالقيام به. و ليس يثق أحد بذلك من نفسه حتى يكون عاقلا كاملا، عالما بالكتاب و ناسخه و منسوخه، و عامه و خاصه، و ندبه و إيجابه، و محكمه و متشابهه، عارفا بالسنة و ناسخها و منسوخها، عالما باللغه، مضطعا بمعانى كلام العرب، بصيرا بوجوه الإعراب، ورعا من محارم الله- تعالى-، زاهدا فى الدنيا، متوقفا على الأعمال الصالحات، مجتنباً للكبائر و السيئات، شديد الحذر من الهوى، حريصا على التقوى. فإذا كان بالصفات التى ذكرناها جاز له

أن يتولّى القضاء و الفصل بين الناس.» (٢)

و قد ذكر نحو ذلك أستاذه الشيخ المفيد «قده» في المقنعه، فراجع «٣». و يأتي كلام الشيخ في المبسوط أيضا.

٣- و قال ابن زهره في الغنيه:

«يجب في المتولّى للقضاء أن يكون عالما بالحقّ في الحكم المرّد إليه، بدليل إجماع الطائفة. و أيضا فتوليه المرء ما لم يعرفه قبيحه عقلا- ولا- يجوز فعلها. و أيضا فالحاكم مخير في الحكم عن الله- تعالى- و نائب عن رسول الله «ص» و لا شك في قبح ذلك من دون العلم. و أيضا قوله- تعالى-: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ.»

(١)- الخلاف ٣ / ٣٠٩، كتاب القضاء، المسألة ١.

(٢)- النهايه / ٣٣٧.

(٣)- المقنعه / ١١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٥

و من حكم بالتقليد لم يقطع على الحكم بما أنزل الله- تعالى-». (١)

٤- و قال المحقّق في قضاء الشرائع:

«و كذا لا ينعقد لغير العالم المستقلّ بأهليته الفتوى، و لا يكفيه فتوى العلماء. و لا بدّ أن يكون عالما بجميع ما وليه و يدخل فيه أن يكون ضابطا، فلو غلب عليه النسيان لم يجز نصبه.» (٢)

٥- و قال في المسالك:

«المراد بالعالم هنا المجتهد في الأحكام الشرعيه، و على اشتراط ذلك في القاضى إجماع علمائنا. و لا فرق بين حاله الاختيار و الاضطرار.» (٣)

٦- و في الجواهر:

«بلا خلاف أجده فيه، بل في المسالك و غيرها الإجماع عليه من غير فرق بين حالتي الاختيار و الاضطرار.» (٤)

٧- و قال الماوردي في الأحكام السلطانيه:

«و جَوّز أبو حنيفة تقليد القضاء ممّن ليس من أهل الاجتهاد ليستفتى في أحكامه وقضاياه. و الذى عليه جمهور الفقهاء أنّ ولايته باطله و أحكامه مردوده.»

٨- و فى كتاب الأفضيه من بدايه المجتهد:

«و اختلفوا فى كونه من أهل الاجتهاد، فقال الشافعى: يجب أن يكون من أهل الاجتهاد، و مثله حكى عبد الوهاب عن المذهب. و قال أبو حنيفه: يجوز حكم العامى.» «٦»

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٥٦٢.

(٢)- الشرائع / ٤ / ٦٧.

(٣)- المسالك / ٢ / ٣٥١.

(٤)- الجواهر / ٤٠ / ١٥.

(٥)- الأحكام السلطانيه / ٦٦.

(٦)- بدايه المجتهد / ٢ / ٤٤٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٦

ما يستدلّ به على اعتبار الاجتهاد فى القاضى:

أقول: قد يستدلّ على اعتبار الاجتهاد فى القاضى - مضافا إلى الأصل الحاكم بعدم صحّه القضاء و نفوذه إلّا فيما ثبت بالدليل، و إلى الاجماع المدعى فى الخلاف و الغنيه و المسالك و غيرها و إن أمكن المناقشه فى تحققه بنحو يفيد - بمقبوله عمر بن حنظله، و خبرى أبى خديجه، و توقيع صاحب الأمر - عجل الله تعالى فرجه -:

أمّا المقبوله فهى ما رواه الكلينى بسند لا بأس به، عن عمر بن حنظله، قال:

«سألت أبا عبد الله «ع» عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه فى دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان و إلى القضاء، أ يحلّ ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم فى حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت. و ما يحكم له فإنّما يأخذ سحتنا و إن كان حقّا ثابتا له، لأنّه أخذه بحكم الطاغوت و قد أمر الله أن يكفر به، قال الله - تعالى -: «يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ.» «١»

قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران (إلى) من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، و نظر فى حلالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا، فليرضوا به حكما فإنّى قد جعلته عليكم حاكما فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنّما استخفّ بحكم الله و علينا ردّ، و

الراءد علينا الراءد على الله، و هو على حد الشرك بالله.

قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما و اختلفا فيما حكما، و كلاهما اختلفا في حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقهما و أصدقهما في الحديث و أورعهما، و لا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر...»
(٢)

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ٦٠.

(٢) - أصول الكافي ١ / ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠؛ و الوسائل ١٨ / ٩٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ١٥٧

و قد مرّ البحث في سند الحديث في الفصل الثالث من الباب الخامس، فراجع.

و مرّ أنّه و إن استدلوا بالحديث لإثبات منصبى الولاية و القضاء للفقيه و لكنّ القدر المتيقّن منه هو القضاء فقط على فرض دلالة على النصب، كما لعلّه الظاهر من قوله: «فإنّي قد جعلته».

و تقريب الاستدلال به للمقام هو أنّ الظاهر من قوله: «روى حديثنا» كون حديث العترة الطاهرة أساس حكمه و قضائه، في قبال من كان يعتمد على القياس و الاستحسانات الظنيّة. و مقتضى ذلك كونه مجتهدا، إذ منبع علم المقلّد هو فتوى المجتهد لا الأحاديث الصادرة عنهم - عليهم السلام -.

و الظاهر من قوله «ع»: «نظر في حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا» أيضا كونه من أهل النظر و المعرفة بالنسبة إلى أحكام الأئمة «ع» و فتاواهم الصادرة عنهم في الحلال و الحرام، و أن يعلم أنّ ما يحكم به هو حكمهم «ع». و ظاهر ذلك أيضا اعتبار الاجتهاد، إذ لا يصدق على المقلّد لغيره أنّه نظر و عرف، فإنّ المعرفة إنّما تصدق مع

الإحاطه بجميع خصوصيات الشىء و مميزاته. ففرق بين العلم الإجمالى بوجود الشىء، و بين معرفته بخصوصياته.

و تشخيص أحكام الأئمة «ع» و فتاواهم فى الحلال و الحرام من خلال أحاديثهم المرويّه، و لا سيّما إذا كانت متعارضه بحسب الظاهر أو محتاجه إلى الشرح و التفسير لا يتيسّر إلّا لمن كان له ملكه الاجتهاد و الفقاهاه.

و كذلك قوله «ع» فى جواب سؤال السائل عن صورته اختلاف الرجلين: «الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقهما و أصدقهما فى الحديث»

و قول السائل فى ذيل الحديث: «أ رأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب و السنّه» كلّ ذلك ممّا يظهر منه اعتبار الفقاهاه فى من نصبه الإمام الصادق «ع» للقضاء بالنصب العامّ.

و احتمال أنّ الاجتهاد أخذ طريقا لا موضوعا، فالملاك هو الاطلاع على الأحكام و وقوع القضاء على وفق الحقّ و لو كان عن تقليد، مخالف لظاهر الحديث جدّا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٨

و العلم الاجتهادى بالأحكام علم تفصيلى و إحاطه تفصيليه بها، و من المحتمل جدّا موضوعيه ذلك لهذا المنصب الشريف.

و أمّا خبرا أبى خديجه فالأولى منهما ما رواه عن الإمام الصادق «ع» أنّه قال:

«إيّاكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور، و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا، فاجعلوه بينكم فإنّى قد جعلته قاضيا فتحاكموا إليه.» «١»

و الثانيه ما رواه فقال: «بعثنى أبو عبد الله «ع» إلى أصحابنا فقال: «قل لهم:

إيّاكم إذا وقعت بينكم خصومه أو تدارى فى شىء من الأخذ و العطاء أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق. اجعلوا بينكم رجلا ممّن قد عرف حلالنا و حرامنا، فإنّى قد جعلته قاضيا. و إيّاكم أن يخاصم

بعضكم بعضا إلى السلطان الجائر.» (٢)

و تقريب الاستدلال بهما أيضا واضح و لا سيّما الثاني، لظهور المعرفه في الإحاطه بالشىء بجمع خصوصياته. و من المحتمل جدّا اتّحاد الخبرين، فيشكل الاعتماد على ظهور الأول منهما في كفايه التجزّي كما يأتي بيانه.

و أمّا التوقيع فهو ما رواه إسحاق بن يعقوب، عن صاحب الزمان «ع» من قوله «ع»: «و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم و أنا حجّج الله عليهم.» (٣)

بناء على شموله للإفتاء و الولاية و القضاء، كما مرّ بيانه في فصل اثبات الولاية به.

و تقريب الاستدلال أنّ الإرجاع وقع إلى رواه الحديث، و المقلّد ليس مبني علمه الأحاديث كما مرّ.

(١)- الوسائل ١٨ / ٤، الباب ١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٠٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٦. و لفظه «عليكم» بعد قوله «جعلته» ليست في التهذيب بطبعيه، و ان وجدت في الوسائل.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٩. و اعتمد في النقل على كمال الدين / ٤٨٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٥٩

فهذه روايات يمكن أن يستدل بها لاعتبار الاجتهاد في القاضي.

بل يمكن أن يقال: إنّ العالم في خبر سليمان بن خالد: «فإنّ الحكومه إنّما هي للإمام العالم بالقضاء»، (١) و في غيره من الأخبار أيضا منصرف إلى العلم عن اجتهاد، إذ المقلّد لا يطلق عليه أنّه عالم إلّا بنحو من العناية. هذا.

كلام صاحب الجواهر: [في عدم اعتبار الاجتهاد في القاضي]

و لكن في الجواهر ما حاصله و ملخصه:

«إنّ المستفاد من الكتاب و السنّه صحّح الحكم بالحقّ و العدل و القسط من كلّ مؤمن.

قال الله - تعالى -: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَ

إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ. «٢»

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ «٣»

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ. إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا. «٤»

و مفهوم قوله: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ* ... وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ* ... وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.» «٥»

(١)- الوسائل ٧/١٨، الباب ٣ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣.

(٢)- سورة النساء (٤)، الآية ٥٨.

(٣)- سورة المائدة (٥)، الآية ٨.

(٤)- سورة النساء (٤)، الآية ١٣٥.

(٥)- سورة المائدة (٥)، الآية ٤٤، ٤٥ و ٤٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ١٦٠

و قال على «ع»: «الحكم حكمان: حكم الله، و حكم الجاهليه. فمن أخطأ حكم الله حكم الجاهليه.» «١»

و قال أبو جعفر «ع»: «الحكم حكمان: حكم الله- عزّ و جلّ-، و حكم أهل الجاهليه.

و قد قال الله- عزّ و جلّ-: «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» و أشهد على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهليه.» «٢»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على أنّ المدار هو الحكم بالحقّ الذي هو عند محمّد و أهل بيته. و لا ريب أنّه يندرج في ذلك من سمع منهم- عليهم السلام- أحكاما خاصّه مثلا، و حكم بها بين الناس و إن لم يكن له مرتبه الاجتهاد.

و في خبر أبي خديجه: «انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من

قضاياها، فاجعلوه بينكم فإنني قد جعلته قاضيا فتحاكموا إليه.» (٣)

بناء على إرادة الأعم من المجتهد منه، بل لعل ذلك أولى من الأحكام الاجتهادية الظئية.

بل قد يقال باندرج من كان عنده أحكامهم بالاجتهاد الصحيح أو التقليد الصحيح و حكم بها بين الناس كان حكما بالحق و القسط و العدل.

نعم، قد يقال بتوقف صحه ذلك على الإذن منهم - عليهم السلام-، لخبر سليمان بن خالد «٤» و غيره مما يقتضى توقف الحكم و ترتب الأثر عليه على الإذن و النصب.

اللهم إلمأ أن يقال بأن النصوص دالمة على الإذن منهم - عليهم السلام- لشيعتهم الحافظين لأحكامهم فى الحكم بين الناس بأحكامهم الواصلة إليهم بقطع أو اجتهاد صحيح أو تقليد كذلك.

و فى خبر عبد الله بن طلحه «٥» الوارد فى اللص الداخلى على المرأة و قتل ولدها و أخذ

(١)- الوسائل ١٨ / ١١، الباب ٤ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١١، الباب ٤ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٨.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤، الباب ١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٥.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٧، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ١٩ / ٤٥، الباب ٢٣ من أبواب قصاص النفس، الحديث ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦١

ثيابها عن الصادق «ع» أمر السائل بالقضاء بينهم بما ذكره الإمام - عليه السلام -.

و إنما شدّه الإنكار فى النصوص على المعرضين عنهم المستغنين عنهم بأرائهم و قياساتهم.

قال الحلبي: قلت لأبي عبد الله «ع»: «ربما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعة فى الشىء فيتراضيان برجل منّا؟ فقال: ليس هو

ذاك. إنما هو الذى يجبر الناس على حكمه بالسيف و السوط.» (١)

و لو سلم عدم ما يدل على الإذن

فليس فى شىء من النصوص ما يدل على عدم جواز الإذن لهم فى ذلك.

بل قد يدعى أنّ الموجودين فى زمن النبىّ «ص» ممّن أمر بالترافع إليهم قاصرون عن مرتبه الاجتهاد، و إنّما يقضون بين الناس بما سمعوه من النبىّ «ص».

و نصب خصوص المجتهد فى زمان الغيبه بناء على ظهور النصوص فيه لا يقتضى عدم جواز نصب الغير. و يمكن بناء ذلك - بل لعلّه الظاهر - على إرادته النصب العامّ فى كلّ شىء على وجه يكون له ما للإمام - عليه السلام - و حينئذ فتظهر ثمره ذلك بناء على عموم هذه الرئاسة أنّ للمجتهد نصب مقلّده للقضاء بين الناس بفتاواه التى هى حلالهم و حرامهم.

و أمّا دعوى الإجماع التى قد سمعتها فلم أتحقّقها، بل لعلّ المحقّق عندنا خلافها خصوصا بعد أن حكى فى التنقيح عن المبسوط أقوالا ثلاثة: أولها جواز كونه عاميا و يستفتى الفقهاء و يقضى بفتواهم، بناء على كون فتاوى المجتهد أحكامهم - عليهم السلام - فالقضاء حينئذ بها.

خصوصا إذا قلنا أنّ القضاء فى زمن الغيبه من باب الأحكام الشرعيه لا - النصب القضائى، و أنّ ذلك هو المراد من قوله «ع»: «جعلته قاضيا و حاكما». فإنّ الفصل بها حينئذ من المقلّد كالفصل بها من المجتهد. إذ الجميع مرجعه إلى القضاء بين الناس بحكم أهل البيت، و الله العالم.» «٢»

(١) - الوسائل ١٨ / ٥، الباب ١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٨.

(٢) - الجواهر ١٥ / ٤٠ - ٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٢

انتهى ما فى الجواهر بتلخيص منا. و قد ذكرناه بطوله لاشتماله على عمدته ما يمكن أن يستدلّ به لعدم اعتبار الاجتهاد فى القاضى.

الجواب عمّا فى الجواهر: [فى عدم اعتبار الاجتهاد فى القاضى]

أقول: محضّل ما استدلّ به فى الجواهر لعدم اعتبار الاجتهاد فى

القاضي أمور:

الأول: إطلاق ما دلّ على الحكم بالحقّ و العدل و القسط.

الثاني: مفهوم الآيات الثلاث.

الثالث: ما دلّ على أنّ المدار هو الحكم بالحقّ.

الرابع: خبر أبي خديجه.

الخامس: خبر عبد الله بن طلحه.

السادس: خبر الحلبي.

السابع: أنّ الموجودين في عصر النبيّ «ص» ممّن أمر بالترافع إليهم كمعاذ بن جبل و غيره من الصحابه كانوا قاصرين عن مرتبه الاجتهاد.

الثامن: أنّ نصب خصوص المجتهدين في عصر الغيبه لا يقتضى عدم جواز نصب الغير.

التاسع: أنّ مقتضى عموم ولايه الفقيه أنّ له نصب مقلده للقضاء.

العاشر: عدم ثبوت الإجماع المدعى على اعتبار الاجتهاد.

الحادى عشر: أنّ القضاء في عصر الغيبه من باب بيان الأحكام الشرعيه لا النصب القضائى.

و يرد على الأول أَوْلَانِ: أنّها في مقام بيان أنّ الحكم يجب أن يكون بالحقّ و العدل و القسط، لا في مقام بيان من له الحكم و شرائطه، فلا إطلاق لها من هذه الجهه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٤٣

و ثانيا: قد مرّ منّا سابقا أنّ الأحكام العامه المتعلّقه بالمجتمع بما هو مجتمع تتوجّه إلى ممثل المجتمع و من يتبلور فيه المجتمع، و هو الحاكم. فلا يجوز للأحاد التصدّى لها، للزوم الهرج و المرج.

و يؤيّد ذلك أنّ الخطاب في الآيه الأولى يتوجّه إلى من عنده الأمانات، و قد فسّرت في أخبار الفريقين بالاماره و الولايه، كما مرّ شرح ذلك في الفصل الثالث من الباب الخامس، فراجع.

فالمخاطب في الآيه هم الحكّام و الولاه لا جميع الناس، فتأمّل.

وفى روايه معلّى بن خنيس، عن الصادق «ع» قال: قلت له: قول الله - عزّ وجلّ -: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ». فقال: «عدل الإمام أن

يدفع ما عنده إلى الإمام الذي بعده و أمرت الأئمة أن يحكموا بالعدل، و أمر الناس أن يتبعوهم.» (١)

يظهر من الحديث أنّ المخاطب في الآية و المكلف بالتكليفين هو الإمام، فتدبر.

و يرد على الثاني أنّ الآيات الثلاث في مقام بيان حرمه الحكم بغير ما أنزل الله لا في مقام بيان من له الحكم و شرائطه، فلا يستفاد منها جوازه لكلّ أحد، لعدم الإطلاق من هذه الجهة.

و يرد على الثالث ما مرّ على الأول، فراجع.

و يرد على الرابع أنّ العلم بشىء من قضاياهم بما هي قضاياهم (ع) يختص بالفقيه، أو منصرف إليه لما مرّ من انصراف لفظ العلم و العالم عن المقلد التابع لغيره.

نعم، يستفاد من هذه الرواية على فرض صحّتها كفايه التجزى، فلا يعتبر كونه مجتهدا مطلقا.

(١) - الوسائل ١٨ / ٤، الباب ١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٤

و يرد على الخامس أنّها قضيه في واقعه خاصه، فلعلّ المخاطب كان مجتهدا.

و الاجتهاد في تلك الأعصار كان خفيف المؤونه و لم يكن يتوقّف على علوم و مقدّمات كثيره كما في أعصارنا. فمن كان يقدر على استنباط أحكام الله - تعالى - من الروايات الصادره عن النبي (ص) و الأئمة (ع) و كان يتّصف بكونه ممّن روى حديثهم و نظر في حلالهم و حرامهم و عرف أحكامهم كان يصدق عليه أنّه فقيه مجتهد. و كثير من أصحاب النبي (ص) و الأئمة (ع) كانوا كذلك. هذا.

مضافا إلى أنّه يمكن أن يكون القضاء في قوله (ع): «اقض على هذا كما وصفت لك» بمعنى بيان الحكم الشرعى لا القضاء الاصطلاحي بمعنى إعمال الولاية و إنشاء الحكم، فتأمل.

و أمّا السادس، أعنى خبر الحلبي

فتقريب الاستدلال به أنّ الإمام- عليه السلام- ترك الاستفصال. و ترك الاستفصال يقتضى العموم، فيشمل غير المجتهد أيضا. كما أنّ حصر عدم الجواز فى من يجبر على حكمه بالسيف يدلّ على جواز غيره مطلقا.

و السند صحيح رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبى عمير، عن حمّاد، عن الحلبي. هذا.

و لكن يرد عليه أولا: أنّ الخبر ليس نصّا فى القضاء، فلعلّ الرجل الذى كانا يتراضيان به كان يصلح بينهما بما يرتضيان به، كما هو المتعارف كثيرا فى من ينتخب حكما من قبل المتنازعين فى أعصارنا.

و ثانيا: أنّ قوله «ع»: «ليس هو ذاك» قرينه على كون الكلام مسبوqa بكلام لم ينقل لنا، و لعله كان فيه قرينه على المراد. و معه يشكل الاعتماد على ترك الاستفصال.

و ثالثا: أنّه يمكن أن يقال إنّ الخبر ليس فى مقام بيان عقد الإثبات حتّى يتميّك بالإطلاق فيه، بل عقد النفي أعنى عدم صلاحية من يجبر الناس على حكمه

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٥

فى تلك الأعصار لأمر القضاء.

و الحصر فيه إضافى قطعاً، ضروره عدم جواز الرجوع إلى قضاء أهل الخلاف و سائر من لا يوجد فيه شرائط القاضى و إن لم يكن من أهل السيف و السوط أيضا، فلا يدلّ الحصر على جواز غيره مطلقا.

و رابعا: أنّ العموم على فرض ثبوته يخصّص بالمقبوله و غيرها ممّا دلّ على اعتبار الاجتهاد.

و يرد على السابع ما مرّ من كون الاجتهاد فى تلك الأعصار خفيف المؤونه.

ألا- ترى أنّ رسول الله «ص» لمّا قال لمعاذ: «بما تقضى» قال: «بكتاب الله و سنّه رسول الله.» و الاجتهاد فى تلك الأعصار لم يكن إلّا فهم الكتاب و

السنة و الاستنباط منهما، فتدبر.

و يرد على الثامن أنّ ظاهر المقبوله و المشهوره حصر القضاء شرعا فى من وجد الصفات المذكوره، حيث إنّ الظاهر منهما كونهما فى مقام التحديد و بيان شرائط القاضى و من يجوز التحاكم إليه شرعا، لا مجرد ما اعتبره الإمام «ع» بنفسه فى موضوع نصبه، فتأمل.

و بذلك يظهر الجواب عن التاسع أيضا و سيأتى تفصيل لذلك، فانتظر.

و أمّا ما ذكره عاشرا من نفى الإجماع فلعلّه صحيح لا لوجود القائل بالخلاف فىنا كما يتوهم من نقله لكلام المبسوط، بل لأنّ الملاك فى حجّيته الإجماع كما مرّ أن يحدث منه عن قول المعصوم «ع» حدسا قطعيا. و ثبوته هنا مشكل، لعدم تعرّض كثير من القدماء للمسألة و إن تعرض لها بعض. هذا. و لكن لا يضرّنا ذلك بعد ما مرّ من اقتضاء الأصل و كذا المقبوله اعتبار الاجتهاد.

و ليعلم أنّ ظاهر كلام المبسوط أيضا اتفاق أصحابنا على اعتبار الاجتهاد.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٦

و القائل بعدم اعتباره إنّما هو من أهل الخلاف كأبى حنيفه و أصحابه.

قال فى المبسوط:

«القضاء لا ينعقد لأحد إلّا بثلاث شرائط: أن يكون من أهل العلم، و العدالة، و الكمال. و عند قوم بدل كونه عالما أن يكون من أهل الاجتهاد. و لا يكون عالما حتّى يكون عارفا بالكتاب و السنّه و الإجماع و الاختلاف و لسان العرب، و عندهم و القياس.

فأما الكتاب فيحتاج أن يعرف من علومه خمس أصناف: العام و الخاص، و المحكم و المتشابه، و المجمل و المفسّر، و المطلق و المقيد، و الناسخ و المنسوخ ...

و أمّا السنّه فيحتاج أيضا أن يعرف فيها خمس أصناف: المتواتر و الآحاد، و المرسل

و المتصل، و المسند و المنقطع، و العام و الخاص، و الناسخ و المنسوخ ...

و فى الناس من أجاز أن يكون القاضى عامياً و يستفتى العلماء و يقضى به. و الأول هو الصحيح عندنا.» (١)

أقول: العالم على ما ذكره «قده» فى بيان مفهومه مساوق للمجتهد المطلق، فلم يذكر فى المسألة أقوالاً ثلاثه على ما حكاه فى الجواهر عن التنقيح بل قولين:

اعتبار الاجتهاد، و عدمه. و ظاهره اتفاق الشيعه على الأول. فقوله: «و عند قوم بدل كونه عالماً أن يكون من أهل الاجتهاد» ليس قولاً آخر، بل تعبير آخر عن القول الأول.

و قوله: «و فى الناس من أجاز أن يكون القاضى عامياً» لا يراد به علماء الشيعه بل علماء أهل الخلاف كأبى حنيفه و أصحابه كما مرّ.

و كيف كان فلم نجد من قدماء الأصحاب من يصرح بعدم اعتبار الاجتهاد فى القاضى. و قد مرّ عن النهايه و كذا المقنعه ما يستفاد منه اعتبار الاجتهاد و قدره الاستنباط من الكتاب و السنّه، من دون أن يعبر بلفظ الاجتهاد، فراجع.

(١) - المبسوط ٨ / ٩٩ - ١٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٧

و يرد على الحادى عشر أنه خلاف ظاهر المقبوله و المشهوره، فإنّ الظاهر منهما هو نصبه قاضياً و حاكماً. و لا يصحّ القول باختصاصهما بزمان الحضور، إذ لا يمكن القول بتعطيل أمر القضاء بآثاره فى عصر الغيبه و كون المسلمين محرومين من هذا الأمر الضرورى المتوقّف عليه حفظ الحقوق و النظام طول غيبه الإمام الثانى عشر «ع» و إن طال ما طالت. هذا.

كلام بعض الأساتذه فى كتابه جامع المدارك:

و لكن قال بعض الأساتذه - طاب ثراه - فى كتابه جامع المدارك فى شرح المختصر النافع ما محصّله بتوضيح منّا:

«المعروف أنّ القضاء

منصب من المناصب الشرعية، إذ هو ولاية و سلطه على الغير فى نفسه أو ماله أو أمر من أموره، كولاية الأب و الجد، و ليس هو مثل الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و الظاهر من المقبوله بقرينه الذيل، أعنى قوله: «فإن كان كل رجل اختار رجلا من أصحابنا فرضيا أن يكونا الناظرين فى حقهما و اختلفا فيما حكما، و كلاهما اختلفا فى حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به عدلها و أفقهما و أصدقهما فى الحديث» كون المورد من الشبهات الحكميه و الاختلاف فى الحكم. و القضاء فيها بإنشاء الحكم و الإلزام من قبل الحاكم لا يتصور، إذ الإلزام فيها ثابت من ناحيه الشارع فلا يعقل إلزام مولوى فوق إلزامه، و لا يكون أمر الحاكم فيها إلّا إرشادا إلى حكم الشارع. نظير الأمر بالمعروف، و أوامر الفقيه فى مقام بيان الأحكام، بل أوامر النبى «ص» و الأئمه «ع» فى مقام بيان أحكام الله- تعالى- أيضا.

فلو تنازع الوارث و الأجنبي الموهوب له فى مرض الموت فى كون منجزات المريض من الثلث أو من الأصل، أو اختلف الوارث فى حرمان الزوجه من أراضى غير

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٨

الرباع فحكم الحاكم بالخروج من الثلث أو الأصل أو حرمان الزوجه و عدم حرمانها ليس أزيد من بيان الحكم الإلهى الثابت له من طرف الشرع. و على هذا فالمقبوله ترتبط بباب الاستفتاء و الإفتاء لا القضاء المشتمل على أعمال الولاية.

نعم، فى الاختلاف الموضوعى يتصور أعمال الولاية، كما لو اختلف المتنازعان فى مال و كان أحدهما مدعىا و الآخر منكرا فتفصل الخصومه بقضاء الحاكم بعد إقامه البيئه أو اليمين و ينفذ القضاء فيها حتى

فى حقّ من يقطع بالخلاف، إذ الواقع غير مشخّص للقاضى و المقصود فيها رفع النزاع و التخاصم بالموازين المشروعه.

هذا مضافا إلى أنه إذا فرضنا كون الاختلاف فى الحكم الشرعى الكلى فكيف يمكن المراجعه فيه إلى الحاكم مع اختلاف الحاكم و المحكوم عليه بحسب الاختلاف فى الحجّج الشرعيّه اجتهادا أو تقليدا؟ و كيف ينفذ حكم الحاكم فى حقّ من يراه باطلا بحسب اجتهاده أو تقليده؟ و المذكور فى المقبوله أنّه إذا حكم بحكمننا فلم يقبله منه فإنّما استخفّ بحكم الله، و المحكوم عليه فى الشبهه الحكميّه ربّما لا يرى الحكم حكمهم «ع» بل على خلاف حكمهم.

و يمكن أن يقرّر الإشكال بوجه ثالث، و هو أنّ الظاهر من الروايه كون الموضوع لوجوب القبول و التسليم تشخيص كون الحكم حكمهم - عليهم السلام-. و الظاهر من ذلك تشخيص المتنازعين و اعتقادهما لا تشخيص الحاكم و اعتقاده، و إذا فرض تشخيصهما لذلك كان الإلزام من هذه الناحيه لا من ناحيه حكم الحاكم، فلا يكون حكمه إلّا من قبيل الأمر بالمعروف لا من باب إعمال الولاية. و لا يفرّق فيه بين أن يكون الحاكم مجتهدا مطلقا أو متجزّيا أو مقلّدا، إذ المتخاصمان لا يأخذان إلّا بما ثبت كونه حكم الله بنظرهما و اعتقادهما. و كيف كان فالمقبوله ترتبط بباب الإفتاء لا بباب القضاء.

فإن قلت: قوله: «فإنّى قد جعلته عليكم حاكما» ظاهر فى جعل المنصب، فلا يناسب باب الإفتاء.

قلت: لعلّ الجعل هنا بمعنى القول و التعريف، كما مرّ عن لسان العرب عن الزجاج فى قوله - تعالى -: «وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً»،

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٦٩

فراجع. «١» انتهى كلامه قدّس سرّه بتوضيح منّا.

أقول:

يمكن أن يجاب عن إشكاله- طاب ثراه- أولًا: بأن الظاهر من قول السائل: «بينهما منازعه في دين أو ميراث» كون النزاع في الموضوع لا- في الحكم، إذ الاختلاف و التنازع في الدين يقع بحسب الموضوع غالبًا. و الظاهر من قول الإمام- عليه السلام:- «فإني قد جعلته عليكم حاكمًا» أيضا هو جعل المنصب. و احتمال كون الجعل بمعنى القول و التعريف بعيد جدًا.

فالمقبوله تشتمل على ثلاث قطعات: صدرها مرتبط بباب القضاء في الموضوعات، أو الأعمّ منها و من الأحكام. و الوسط، أعنى قوله: «فإن كان كل رجل اختار رجلا...» يرتبط باختلاف المجتهدين في الحكم و ترجيح أحدهما على الآخر بالأفقيه و غيرها. و الذيل يرتبط بباب اختلاف الحديثين و بيان المرجحات للحديث من الشهره و موافقه الكتاب و نحوها، فراجع. و كون روايه واحده مشتمله على أحكام و مسائل متعدده مختلفه غير عزيز، كما يظهر بالتتبع.

و ثانيا: بمنع ما ذكره أخيرا، إذ ليس المراد تشخيص المتنازعين بكون حكم الحاكم حكمهم- عليهم السلام- في كل واقعه واقعه، بل المراد أن يكون حكم الحاكم مستندا إلى حديثهم- عليهم السلام- في قبال الأحكام المستنده إلى الأقيسه و الاستحسانات الظنيّه، كما يشهد بذلك ردعه «ع» عن الرجوع إلى قضاه الجور، و إرجاعه إلى من روى حديثهم و نظر في حلالهم و حرامهم. فإذا كان الحاكم من شيعتهم- عليهم السلام- فلا محاله يكون حكمه كذلك.

و ثالثا: أنّ كون الأمر أو النهي في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر إرشاديا أيضا قابل للمنع، بل لعله يكون مولويا مؤكّدا لأمر الشارع و نهيه، كما لعله يشهد

(١)- جامع المدارك ٣/٦ و ما بعدها.

بذلك قوله - تعالى -: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ». حيث إنه - تعالى - ذكر الأمر والنهي بعد إثبات مرتبه من الولاية لكل أحد على أحد حتى يحق له الأمر والنهي.

ولعل القضاء في الشبهات الحكمية والاختلاف الحكمي أيضا كذلك ويكون نافذا واجب الإطاعة. فإذا فرض اختلاف الزوجه وسائر الورثة في أراضى غير الرباع بحسب الحكم الشرعي اجتهادا أو تقليدا فهل يوجد طريق لفصل الخصومه إلا المراجعة إلى قاض عادل مجتهد يحكم بينهم ويقطع نزاعهم وإن كان فتواه مخالفا لفتوى أحد المتخاصمين أو مرجعه؟

و بالجمله فصدر المقبوله يرتبط بباب القضاء قطعا على ما هو الظاهر منها، فتدبر.

وقد ظهر بما ذكرناه بالتفصيل إمكان الخدشه فى جميع ما ذكره فى الجواهر لجواز تصدى المقلد لأمر القضاء.

كلام للفاضل النراقى فى المستند:

وفى المستند - بعد ما نسب إلى المشهور اعتبار الاجتهاد واستدل له بالإجماع المنقول وبالأصل وباشتراط الإذن ولم يثبت لغير المجتهد - قال ما حاصله:

«إن كان مرادهم نفي قضاء غير المجتهد الذى لم يقلد حيا أو ميتا بتقليد حتى بل رجوع إلى ظواهر الأخبار و كتب الفقهاء من غير قوه الاجتهاد فهو كذلك ولا ينبغى الريب فيه.

و إن كان مرادهم نفي قضاء غير المجتهد مطلقا فبعد ما علمت من عدم حجيه الإجماع المنقول يعلم ضعف الأدله، لأن المقلد إذا علم فتوى مجتهد فى جميع تفاصيل واقعه حادثه بين متنازعين من مقلديه يعلم حكم الله فى حقهما، فذلك المقلد عارف عالم بحكم الشارع فى حقهما فيكون مأذونا بالأخبار المتقدمه عالما بالحكم خارجا من

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص:

تحت الأصل، إلما أن يتحقق إجماع على خلافه و هو غير محقق. كيف؟! و كلمات أكثر القدماء خاليه عن ذكر المجتهد أو ما يرادفه.

إلّا أنه يمكن أن يقال: إن أكثر تلك الأخبار و إن كان مطلقا شاملا للمقلد المذكور أيضا إلّا أن قوله «ع» فى المقبوله: «ممن قد روى حديثنا» و فى التوقيع:

«فارجعوا إلى رواه أحاديثنا» مقيد بالمجتهد، إذ المتبادر منه الراوى للحديث المستنبط المستخرج منه الأحكام على الطريق الذى ارتضاه الشارع.

و يدل على التخصيص أيضا المروى فى مصباح الشريعه «١» المنجبر ضعفه بما ذكر أنه قال أمير المؤمنين على «ع» لقاض: هل تعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال:

فهل أشرفت على مراد الله - عزّ و جلّ - فى أمثال القرآن؟ قال: لا، قال: إذا هلكت و أهلكت. و المفتى يحتاج إلى معرفه معانى القرآن و حقائق السنن و مواطن (بواطن خ. ل) الإشارات و الآداب و الإجماع و الاختلاف، و الاطلاع على أصول ما اجتمعوا (أجمعوا خ. ل) عليه و ما اختلفوا فيه، ثم إلى حسن الاختيار، ثم إلى العمل الصالح، ثم الحكمه، ثم التقوى. و قال الصادق «ع»: «لا يحلّ الفتيا لمن لا يستفتى (لا يصطفى خ. ل) من الله - عزّ و جلّ - بصفاء سرّه و إخلاص عمله و علانيته و برهان من ربّه فى كلّ حال، لأنّ من أفتى فقد حكم و الحكم لا يصحّ إلّا بإذن من الله و برهانه.» «٢»

أقول: تسليمه - قدّس سرّه - صدق عنوان العارف العالم على المقلد بعيد من مثله و لا سيما لفظ العارف، حيث عرفت أنّ المعرفه لا تطلق إلّا مع الإحاطه بجميع خصوصيات الشىء و مميزاته، و المقلد ليس كذلك.

و أبعد من ذلك احتمال شمول

الروايات الواردة في فضل العلماء و الإرجاع إليهم المستدل بها للولاية و الإذن في القضاء لمن علم الحكم عن تقليد. هذا.

و أما ما رواه الكشي في عروه القنات بسنده عن أحمد بن الفضل الكناسي، قال: قال

(١)- مصباح الشريعة / ٤١-٤٢ الباب ٦٣ في الفتيا. (ط بيروت / ١٦-١٧، الباب ٦ في الفتيا).

(٢)- المستند ٥١٧ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٢

لى أبو عبد الله «ع»: «أى شىء بلغنى عنكم؟» قلت: ما هو؟ قال: «بلغنى أنكم أقعدتم قاضيا بالكناسه.» قال: قلت: نعم جعلت فداك، ذاك رجل يقال له: عروه القنات و هو رجل له حظ من عقل نجتمع عنده فتكلم و نتسائل ثم نرد ذلك إليكم. قال:

«لا بأس.» «١» فليس دالاً على جواز تصدى العامى للقضاء، بل دلالة على عدم الجواز أظهر. يظهر لك ذلك من اعتراض الإمام «ع» و من جواب الراوى، حيث يستفاد منه عدم تحقق قضاء جازم، فتدبر.

٦- هل للفقيه أن ينصب المقلد للقضاء؟

قد يقال إن الأدلة الدالة على الإذن كما مرّ و إن كانت تختص بالفقهاء و المجتهدين، و لكن يجوز للمجتهد المأذون فيه نصب مقلده العالم بمسائل القضاء عن تقليد لأمر القضاء، بتقريب أن للنبي «ص» و الوصى بمقتضى الولاية المطلقة نصب كل أحد لذلك و إن لم يكن مجتهدا. و كل ما كان لهما كان للفقيه الجامع للشرائط أيضا، لعموم أدله الولاية و النيابة.

فإن قلت: لا نسلم جواز نصب العامى من قبل النبي «ص» أو الوصى، لدلاله المقبوله على اعتبار الاجتهاد فى المنسوب له.

قلت: إن المقبوله لا تدلّ إلّا على نصب الفقيه، و أما كون ذلك بإلزام شرعى و كون الفقيه معتبرا بحكم الشرع فممنوع. فلعلّ الإمام الصادق «ع»

حيث أراد النصب بنحو عامّ راعى فى نصبه جانب الاحتياط، فلم ينصب غير الفقيه حذرا من أن يتمتع بهذا النصب بعض من لا يكون أهلا للقضاء، و على هذا فلا مانع من

(١) - اختيار معرفه الرجال / ٣٧١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٣

نصب غير الفقيه أيضا بحسب الشرع و لا سيما إذا كان لفرد خاصّ يكون تحت إشراف الوالى، كما كان شريح تحت إشراف أمير المؤمنين (ع).

هذا.

و لكن يمكن أن يقال - مضافا إلى ما مرّ من ظهور المقبوله فى كون الإمام (ع) بصدد بيان شرائط القاضى و من يجوز التحاكم إليه شرعا لا شرائط المنسوب من قبله فقط - إنّ الاستفادة من خبرى سليمان بن خالد و إسحاق بن عمار المتقدمين اختصاص القضاء شرعا بالنبيّ و الوصىّ، فلا أهليه لغيرهما له، غايه الأمر استثناء الفقيه الجامع للشرائط بالدليل فلا دليل على استثناء غيره. بل لعلّ الفقيه أيضا كما مرّ يكون من مصاديق الوصىّ، فإنّه وصىّ الوصىّ بمقتضى أدلّه الولايه و لا سيما قوله: «اللهم ارحم خلفائى»، فلا استثناء أصلا، فتأمل.

و كيف كان فلا دليل على صحّ قضاء المقلّد و استثنائه. و لا يكفى فى ذلك عموم دليل الولايه، إذ الولايه لا تتحقّق واقعا فيما لا شرعيه له و مقتضى مفهوم الحصر فى الخبرين عدم شرعيه قضاء غير النبيّ و الوصىّ. فبين الدليلين عموم من وجه فيتعارضان فى نصب المقلّد للقضاء، إذ مقتضى عموم الولايه شرعيته، و مقتضى عموم مفهوم الحصر عدم شرعيته، و بعد تساقط الدليلين يرجع إلى الأصل فى المسأله، و مقتضاه عدم الصحّ و الشرعيه، فتأمل.

٧- هل يجوز للمجتهد أن يوكل العامى المقلّد للقضاء؟

قد يقال سلّمنا أنّ القضاء منصب لا يصحّ جعله لغير الفقيه على ما

مرّ، و لكن يجوز للفقهاء أن يوكل المقلد العالم بمسائل القضاء عن تقليد لذلك بإطلاق أدله الوكالة. فهو يقضى فى الوقائع نيابه عن الفقيه الذى وكله. و لعل قوله «ع» فى قصه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٤

اللّصّ الوارد على المرأه و قتل ولدها: «اقض على هذا كما وصفت لك» «١» كان من هذا القبيل.

و أجيب عن ذلك بمنع الإطلاق فيما توهم إطلاقه من أدله الوكالة كصحيحه معاويه بن وهب و جابر بن يزيد جميعا عن أبى عبد الله «ع» أنه قال: «من وكل رجلا على إمضاء أمر من الأمور فالوكالة ثابتة أبدا حتى يعلمه بالخروج منها كما أعلمه بالدخول فيها» «٢»

و صحيحه هشام بن سالم، عن أبى عبد الله «ع»: «فى رجل وكل آخر على وكاله فى أمر من الأمور ... قال: نعم، إنّ الوكيل إذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض أبدا، و الوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقه يبلغه أو يشافه بالعزل عن الوكالة.» «٣»

إذ التمسك بالإطلاق يتوقف على كون الخبرين فى مقام البيان من هذه الجهه، و ليست الروايتان فى مقام بيان ما فيه الوكالة، بل بيان أنّ الوكالة بعد ثبوتها تبقى ما لم يبلغه العزل، فتدبر.

و توهم كون التوكيل من الأمور العقلانيه غير المحتاجه إلى دليل شرعى، بل يكفى فيها عدم الردع، مدفوع أولا بأنّ التمسك ببناء العقلاء إنّما يصحّ فيما ثبت بناؤهم و استقرّت سيرتهم عليه حتى فى عصر النبى «ص» و الأئمه «ع»، كما فى العقود و الإيقاعات المتعارفه و الوكالة فى أمثالها.

و أمّا الوكالة فى القضاء فلم يثبت كونها أمرا متعارفا فى تلك الأعصار. و ثبوت السيره فى

بعض مصاديق الوكالة لا يكفي لإثبات السيره و الإمضاء فى غيره.

و ثانيا على فرض ثبوت السيره فما دلّ على حصر القضاء فى النبىّ و الوصىّ،

(١)- الوسائل ١٩ / ٤٥، الباب ٢٣ من ابواب قصاص النفس، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٣ / ٢٨٥، الباب ١ من أحكام الوكالة، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٣ / ٢٨٦، الباب ٢ من أحكام الوكالة، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٥

و كذا المقبوله و نحوها يكفى فى الردع عنها.

و بالجمله قد تحصل لك مما مرّ بطوله أنّ القضاء أوّلا و بالذات لله - تعالى - و لرسله و للأوصياء. و ثبوته لغيرهم يحتاج إلى دليل. و الأصل عدم نفوذه إلّا من أهله.

و القدر المتيقّن ممّن ثبت له فى عصر الغيبه هم الفقهاء. و يشهد لذلك المقبوله و المشهوره و غيرهما من الأدله.

و الاحتياط الذى يحكم به العقل و الشرع فى باب الدماء و الأموال و الأعراض أيضا يقتضى رعايه هذا الشرط.

و قد ترى أنّ شريحا مع سابقته فى أمر القضاء اشترط عليه أمير المؤمنين «ع» أن لا ينفذ القضاء حتّى يعرضه عليه:

ففى صحيحه هشام بن سالم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لما ولى أمير المؤمنين «ع» شريحا القضاء اشترط عليه أن لا ينفذ القضاء حتّى يعرضه عليه.» «١»

فهو - عليه السلام - كان يلتفت إلى أهميه أمر القضاء، و أنّ له ارتباطا عميقا بالنفوس المحترمه و الأعراض و الأموال فتجب الدقه و الاحتياط فيها.

و على هذا فإذا لم يوجد قضاء مجتهدون واجدون للشرائط بقدر المحاكم الدارجه كما لعلّه كذلك فى عصرنا فالأحوط إن لم يكن أقوى تصدى بعض من يقدر و يطلع على موازين القضاء إجمالا و لو عن تقليد لأمر التحقيق

و تهيئه المقدمات، ثم يحال القضاء و الحكم الجازم إلى القاضى المجتهد الواجد للشرائط. و يجب على المجتهدين التصدى لذلك و قبوله بقدر الكفايه، كما هو واضح. هذا.

و لكن لو لم يتيسر ذلك بأى عله كان فلا يبعد أن يقال إنه حيث لا يتصور حاكمه إسلاميه بدون سلطه القضاء و ربما كان ضرر تعطيل القضاء و إهماله كثيرا جدّا بحيث يخاف منه على بيضه الإسلام و كيان المسلمين ففى هذه الصوره يجوز بل يجب على الفقيه المتصدى للحكومه الإسلاميه نصب بعض الملتزمين المحتاطين مّمن

(١) - الوسائل ١٨ / ٦، الباب ٣ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٦

يطلع على الموازين و لو عن تقليد أو توكيله بمقدار الضروره، و لكن يراقب أعمالهم و على فرض الخطأ يجبر أخطاءهم. و وجه ذلك واضح بعد فرض الضروره و الأهميه.

و باب التراحم باب واسع فى الفقه يحلّ به كثير من الحوادث الواقعه.

و فى الحديث عن الإمام الصادق «ع»: «ليس شىء مما حرّم الله إلّا و قد أحله لمن اضطر إليه.» «١»

و ليس أمر القضاء بأهمّ من الإمامه الكبرى، و لو فرض عدم وجود الفقيه الواجد للشرائط لأن يتصدى لها فلا شك فى وجوب تصدى المؤمنين العدول الواقفين على مصالح الإسلام و المسلمين لها، و لا يجوز تعطيلها أو إحاله أمور المسلمين إلى الطغاه الظالمين، فتدبر.

٨ - هل يجزى التجزى فى الاجتهاد؟

على فرض اعتبار الاجتهاد فى القاضى فهل يجزى التجزى فيه، أو يعتبر كونه مجتهدا مطلقا، أو يفصّل بين وجود المطلق و عدمه؟ و جوه. و اختار التفصيل فى كفايه الأحكام «٢»

أقول: قد يقع الإشكال فى أصل فرض التجزى فى الاجتهاد بتقريب أنّ الاجتهاد إن كان

عبارة عن الاستنباط الفعلي للأحكام بأن يستخرجها من أدلتها التفصيلية بالفعل أمكن فيه التجزى والتبعض، و أما إذا أريد به ملكه الاستنباط والقدرة عليه فهي أمر بسيط، وأمرها دائر بين الوجود والعدم، فلا يتصور فيه تبعض.

(١) - الوسائل ١٦ / ١٣٧، الباب ١٢ من كتاب الايمان، الحديث ١٨.

(٢) - كفايه الأحكام / ٢٤١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٧

اللهم إلهما أن يقال إن مباني مسائل الفقه بحسب السهولة والغموض مختلفه، ولعل استنباط بعض المسائل يتوقف على إدراك بعض المباني الصعبة الدقيقه والإحاطه بها، وبعضها يبتنى على المباني السهله الساذجه، والأفراد بحسب مراتب الإدراك مختلفون فيمكن التجزى والتبعض. و تحقيق البحث موكول إلى محل آخر.

و كيف كان فاستدل في الكفايه لكفايه التجزى بخبر أبى خديجه عن الصادق «ع»:

«انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فاجعلوه بينكم فإننى قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه.» (١)

ولا يعارضه المقبوله الظاهره فى اعتبار الاجتهاد المطلق بمنطوقها بل بمفهومها، فيقدم منطوق خبر أبى خديجه على مفهوم المقبوله لكونه أظهر. و إن شئت قلت: إنه يخصص إطلاق مفهوم المقبوله بمنطوق الخبر.

و لكن يرد على ذلك أولاً أن إطلاق الخبر يقتضى كفايه التجزى و إن تمكنا من المجتهد المطلق.

و ثانياً أن خبر أبى خديجه ورد بنقل آخر و فيه: «اجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا و حرامنا، فإننى قد جعلته قاضياً.» (٢)

و ظاهره اعتبار الاجتهاد المطلق كالمقبوله.

و كون النقلين روايتين مستقلتين صادرتين حتى يؤخذ بكل منهما مشكل، إذ من المحتمل قريباً كونهما روايه واحده وقع الاختلاف فيها من ناحيه الرواه.

فلا مجال للاستدلال بها للمقام، فيرجع إلى الأصل فى المسأله، و

(١) - الوسائل ١٨ / ٤، الباب ١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٥.

(٢) - الوسائل ١٨ / ١٠٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٦. و لفظه «عليكم» بعد قوله «جعلته» ليست في التهذيب بطبعيه و إن وجدت في الوسائل. و اعتمد في النقل على التهذيب.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٧٨

و ربّما يقال: إنّ الظاهر من قوله: «عرف أحكامنا» و «عرف حلالنا و حرامنا»، هو المعرفه الفعلية التفصيلية، و من الواضح ندره تحقّق ذلك بالنسبه إلى جميع الأحكام فيجزى التجزى بحسب الفعلية قطعا.

و لا بأس بهذا القول، فتدبّر.

٩- هل يتعين الأعلّم مع الإمكان أو لا؟

[كلمات الأصحاب]

قال المحقق في قضاء الشرائع:

«إذا وجد اثنان متفاوتان في الفضيله مع استكمال الشرائط المعتمره فيهما فإن قلّم الأفضل جاز. و هل يجوز العدول إلى المفضول؟ فيه تردّد. و الوجه الجواز، لأنّ خلله ينجبر بنظر الإمام.» (١)

و قال في المسالك ما ملخصه:

«لا- إشكال في رجحان تقديم الأعلّم لكن هل يتعين ذلك؟ فيه قولان مرتبان على أنّ المقلّد هل يجب عليه تقليد الأعلّم أم يتخير؟ فيه قولان للأصوليين و الفقهاء:

أحدهما: الجواز، لاشتراك الجميع في الأهليه، و لما اشتهر من أنّ الصحابه كانوا يفتون مع اشتهارهم بالاختلاف في الأفضليه و لم ينكر عليهم أحد من الصحابه، فيكون إجماعا منهم.

و الثاني: و هو الأشهر بين الأصحاب المنع، لأنّ الظنّ بقول الأعلّم أقوى، و اتباع الأقوى أولى. و لأنّ أقوال المفتين بالنسبه إلى المقلّد كالأدلّه، فكما يجب العمل بالدليل الراجح يجب تقليد الأفضل. و روايه عمر بن حنظله عن الصادق «ع» صريحه في هذا.

و في كل واحد من أدله الجانبيين نظر...» (٢)

(١) - الشرائع ٤ / ٦٩.

(٢) - المسالك ٢ / ٣٥٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه،

أقول: إن كان اختلاف المتخصصين يرجع إلى الاختلاف في الحكم الشرعي الكلي فترتب اعتبار الأعلميّة في القاضى بينهما على اعتبارها في أمر التقليد واضح. وأمّا إذا كان اختلافهما في الموضوعات و كانت الشبهه موضوعيّة كما هو الغالب في الدعاوى فالترتب على تلك المسأله غير واضح. هذا.

و لكن الأصل في المسأله يقتضى اعتبار الأعلميّة، فإنّه القدر المتيقن.

[دليل القائل بعدم الاعتبار]

و للقائل بعدم الاعتبار أن يستدلّ بوجهين:

الأوّل: إطلاق المقبوله و المشهوره و التوقيع الشريف و نحوها ممّا استفيد منه ولاية الفقيه و الإذن له في القضاء. بل المشهوره بأحد النقلين تدلّ على كفايه التجزّي أيضا كما مرّ، فيكفى المطلق غير الأعلم بطريق أولى.

و دعوى عدم كون المقبوله و المشهوره في مقام البيان من هذه الجبهه بل في مقام الردع عن الرجوع إلى قضاء الجور، مدفوعه. إذ الظاهر كونهما في مقام بيان عقد النفي و عقد الإثبات معا، و لا سيّما المقبوله فإنّها تشتمل على سؤالين و جوابين مستقلين: الأوّل: للردع عن الرجوع إليهم، و الثاني: للإرجاع إلى الفقهاء من شيعتهم، فراجع.

الثاني: استقرار السيره في زمان النبيّ «ص» و الأئمّه «ع» على الرجوع و الإرجاع إلى آحاد الصحابه من غير لحاظ الأعلميّة مع وضوح اختلافهم في الفضيله، بل النبيّ «ص» أرجع بنفسه إلى بعض الصحابه مع وجود نفسه و وجود أمير المؤمنين «ع» الذي قال: هو «ص» في حقّه: «أقضاهم على بن أبي طالب». «١»

هذا.

(١) - سنن ابن ماجه ١/ ٥٥، المقدمه، الباب ١١، الحديث ١٥٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٠

ما يستدلّ به على اعتبار الأعلميّة:

و يستدلّ على اعتبار الأعلميّة بأمور:

الأوّل: الأصل.

و يرد عليه أنّ الأصل لا يقاوم ما مرّ من الدليلين.

الثانى: ما فى الجواهر من:

«الإجماع المحكى عن المرتضى فى ظاهر الذريعة و المحقق الثانى فى صريح حواشى الجهاد من الشرائع على وجوب الترافع ابتداء إلى الأفضل و تقليده، بل ربّما ظهر من بعضهم أنّ المفضل لا ولايه له أصلا مع وجود الأفضل.» « ١ »

و یرد علیه عدم ثبوت الإجماع المفید، بل المحقق عدمه لعدم كون المسأله معنونه فى كتب القدماء من أصحابنا. و قد مرّ

أنّ المقبوله و قد مرّ أن المقبوله و غيرها تشمل الأعلّم و غيره، و عليه استقرّت السيره أيضا.

و في الدروس:

«لو حضر الإمام في بقعه و تحوكم إليه فله ردّ الحكم إلى غيره إجماعاً، فإنّ النبيّ «ع» كان يردّ الحكم إلى عليّ «ع» في مواضع.»
«٢»

و في الجواهر:

«لم نتحقّق الإجماع عن المحقّق الثاني، و إجماع المرتضى مبنيّ على مسأله تقليد

(١) - الجواهر ٤٥ / ٤٠.

(٢) - الدروس / ١٧١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨١

المفضول الإمامه العظمى مع وجود الأفضل، و هو غير ما نحن فيه.» «١»

الثالث: أنّ الظنّ بقول الأعلّم أقوى، و ترجيح المرجوح قبيح.

و يرد عليه مضافاً إلى منع القوّه دائماً إذ لعلّ المفضول يوافق كثيراً من أفاضل الأموات، أنّه لا- دليل على تعيّن الأخذ بهذا الرجحان هنا بعد احتمال وجود الرجحان في تسهيل الأمر على الناس بالتخيير بين الأفضل و غيره. و إطلاق المقبوله و غيرها شاهد بذلك.

الرابع: ما في كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك: «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيّتك في نفسك ممّن لا تضيق به الأمور و لا تمحكه الخصوم و لا يتمادى في الزلّه...» «٢»

و يرد عليه أنّه لا- دلالة فيه على اعتبار الأعلّميه، إذ المراد بالأفضل في كلامه «ع» من اشتمل على صفات كماله عديده ذكرها «ع»، كما يظهر بالمراجعه. و لو سلّم شمول إطلاقه للأعلّميه أيضا فهو في مقام بيان وظيفه الوالى، فلا- يدلّ على تكليف المتخاصمين، فتأمّل.

الخامس: بعض الروايات الداله على تقديم الأفقه على غيره:

ففي مقبوله عمر بن حنظله السابقه: «قلت: فإن كان كلّ رجل اختار رجلاً من أصحابنا فرضياً أن يكونا الناظرين في حقّهما، و اختلفا فيما حكما و كلاهما اختلفا في

حديثكم؟ قال: الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقههما و أصدقهما في الحديث و أورعهما،

(١) - الجواهر ٤٠ / ٤٥.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٠٩؛ عبده ٣ / ١٠٤؛ لح / ٤٣٤، الكتاب ٥٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٢

و لا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر. «١»

و روى الصدوق بإسناده عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله «ع» في رجلين اتفقا على عدلين جعلاهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف، فرضيا بالعدلين فاختلف العدلان بينهما، عن قول أيهما يمضى الحكم؟ قال: «ينظر إلى أفقههما و أعلمهما بأحاديثنا و أورعهما فينفذ حكمه، و لا يلتفت إلى الآخر.» و رواه الشيخ أيضا «٢».

و روى الشيخ بإسناده عن موسى بن أكيل، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سئل عن رجل يكون بينه و بين أخ له منازعه في حق فيتفقان على رجلين يكونان بينهما فحكما فاختلفا فيما حكما. قال: و كيف يختلفان؟ قال: حكم كل واحد منهما للذى اختاره الخصمان. فقال: «ينظر إلى أعدلهما و أفقههما في دين الله فيمضى حكمه.» «٣»

و من المحتمل رجوع الروايات الثلاث إلى قصه واحده، فإن الراوى عن عمر بن حنظله كما مرّ هو داود بن الحصين، فلعلّ روايه الصدوق نقل بالمعنى لقطعه من الروايه الأولى و سقط عمر بن حنظله من سندها، و موسى بن أكيل لم يكن سائلا- بل كان حاضرا في المجلس حين ما سأل ابن حنظله، فتدبر.

نقل كلام صاحب العروه و نقده:

قال صاحب العروه في كتاب القضاء من ملحقاتها بعد اختيار تقديم الأعلم في البلد أو ما يقرب منه:

«لكون الإطلاقات مقيدة بالأخبار الداله على الرجوع إلى المرجحات عند اختلاف

(١) - الوسائل ١٨ / ٧٥، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث

١. و يعتمد فى النقل على الكافى ١/ ٤٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٨٠، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢٠.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٨٨، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٣

الحاكمين من الأفقيه و الأصدقيه و الأعدليه ...

و دعوى أنّ مورد أخبار المرّجحات التى هى العمده فى المقام خصوص صورته اختيار كلّ من المترافعين حاكما، أو صورته رضاهما بحكمين فاختلفا فلا دلالة فيها على وجوب الرجوع إلى الأعلم مطلقا، مدفوعه بأنّ الظاهر منها أنّ المدار على الأرجح عند التعارض مطلقا، كما هو الحال فى الخبرين المتعارضين بل فى صورته عدم العلم بالاختلاف أيضا، لوجوب الفحص عن المعارض.

لكنّ هذا إذا كان مدرّك الحكم هو الفتوى و كان الاختلاف فيها، بأن كانا مختلفين فى الحكم من جهة اختلاف الفتوى. و أمّا إذا كان أصل الحكم معلوما و كان المرجع إثبات الحقّ بالبينه و اليمين و الجرح و التعديل و نحو ذلك فلا دلالة فى الأخبار على تعيّن الأعلم. «١»

أقول: ما ذكره «قده» من عدم دلالة الروايات بالنسبه إلى الشبهه الموضوعيه التى هى أكثر موارد الترافع واضح.

و أمّا ما ذكره من الدلالة فى الشبهه الحكميه مطلقا فيمكن المناقشه فيه، إذ مورد الروايات كما ذكر هو صورته اختيار كلّ منهما حاكما، أو رضاهما معا بحاكمين و اختلف الحاكمان فى حكمهما. و حيث لا يرتفع التخاصم حينئذ إلّا بتعيّن أحدهما فلا محاله حكم الإمام «ع» بإعمال الترجيح و تقديم الأفقه الأعدل فلا دلالة لها على تعيّن اختياره فى بادية الأمر و عدم جواز رضاهما بغير الأفقه.

بل المفروض فى المقبوله اختيار أحدهما

لغير الأفقه، و لو لم يجر ذلك لكان على الإمام «ع» الردع عنه لا الاقتناع ببيان حكم اختلافهما فقط بإعمال الترجيح.

هذا مضافا إلى أنّ المستفاد من هذه الروايات هو الترجيح بالأعدليّ و الأصدقيّ و نحوهما أيضا، و لم نجد أحدا يفتى بتعيّنها في الابتداء.

نعم، لو قلنا في مسأله التقليد بتعيّن تقليد الأعلّم، كما هو الأقوى في صورته

(١) - ملحقات العروه الوثقى لآيه الله المرحوم السيد محمد كاظم اليزدي ٨/٣ و ٩، كتاب القضاء الفصل ١، المسأله ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٤

العلم باختلافهما تفصيلا أو إجمالا في المسائل المبتلى بها، فالمترافعان لو جهلا حكم المسأله و كان غرضهما تحصيل العلم بها فلا- محاله يجب عليهما من أوّل الأمر الرجوع إلى الأعلّم. و أمّا إذا علما بها عن اجتهاد أو تقليد صحيح و اختلفا في النظر، كما إذا كان نظر الورثه كون منجزات المريض من الثلث و نظر الموهوب له في مرض الموت كونها من الأصل فاحتاجا إلى الترافع و القضاء، فلا دليل حينئذ على تعيّن الرجوع إلى الأعلّم، بل إطلاق المقبوله و غيرها يقتضى العدم، فتأمل.

و كيف كان فمقتضى إطلاق المقبوله و المشهوره و التوقيع الشريف ممّا دلّ على الإذن في القضاء هو كفايه الاجتهاد و عدم اعتبار الأعلّميه و لم نجد ما يوجب رفع اليد عن هذا الإطلاق، فالظاهر عدم اعتبارها. و لو سلّم فالظاهر أنّ المراد به هو الأعلّم في البلد و ما يقرب منه لا مطلقا كما هو واضح. هذا كلّه في مسأله القضاء.

و أمّا مسأله التقليد فالتفصيل فيها محل آخر. و ملخص الكلام فيها أنّه إن كان المستند للتقليد هي الروايات كالتوقيع الشريف و

روايه تفسير الإمام و نحوهما فالإطلاق فيها يقتضى العموم و عدم تعين الأعلم.

و أمّا إذا قلنا بكون المستند فيه هو بناء العقلاء فى رجوع الجاهل فى كل فنّ إلى أهل الخبره فيه و أنّه ليس للشرع فيه تأسيس فالظاهر أنّ العقلاء مع العلم باختلاف أهل الخبره كالأطباء مثلا تفصيلا أو إجمالا فى المسائل المبتلى بها لهذا المقلد يقدمون الأعلم على غيره، بل لعلمهم كذلك مطلقا فى المسائل المهمه كالمريض الذى يخاف عليه التلف اللهم إلا إذا كان فتوى غير الأعلم مطابقا للاحتياط أو حصل منه وثوق و اطمينان أقوى.

نعم، فى المسائل الساذجه غير المهمه ربّما يرجعون فيها إلى غير الأعلم أيضا، لكونه أسهل أو أقرب أو أخفّ مؤونه و نحو ذلك. و لا يخفى أنّ المسائل الدينيه كلّها مهمه عند الشارع و المتشرعه. و الاشتغال اليقيني بها يقتضى تحصيل البراهه اليقينيّه، و أصاله عدم الحجّيه أيضا تقتضى تعين الأعلم، فتدبر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٥

١٠- اهتمام الإسلام بالقسط و العدل و الحكم بالحق:

[الآيات]

١- قال الله - تعالى -: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ.» (١)

يظهر من الآيه الشريفه أنّ من الأهداف الأساسيه لبعث الرسل و إنزال الكتب و وضع الموازين المقرره هو القسط، و قد جعل الله الحديد و السلاح ضمانه لتنفيذها و إجرائها.

٢- و قال: مخاطبا للنبي الأكرم «ص»: «وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.» (٢)

٣- و قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ.» (٣)

وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ، إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا، وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا.» «٤»

٥- وقال: «قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ.» «٥»

٦- وقال: «فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.» «٦»

(١) - سورة الحديد (٥٧)، الآية ٢٥.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٢.

(٣) - سورة المائدة (٥)، الآية ٨.

(٤) - سورة النساء (٤)، الآية ١٣٥.

(٥) - سورة الأعراف (٧)، الآية ٢٩.

(٦) - سورة الحجرات (٤٩)، الآية ٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ١٨٦

٧- وقال: «وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ، لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَ لَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ.» «١»

٨- وقال: «وَ نَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَ كَفَىٰ بِنا حَاسِبِينَ.» «٢»

٩- وقال: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.» «٣»

١٠- وقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ، إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا.» «٤»

١١- وقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسَانِ وَ إِيْتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ، وَ يَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ وَ الْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.» «٥»

١٢- وقال: «فَلِذَلِكَ فَادُعْ وَ اسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ، وَ قُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ، وَ

أَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ، اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ، لَنَا أَعْمَالُنَا وَلكُمْ أَعْمَالُكُمْ.» (٦)

١٣- وقال: «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ.» (٧)

١٤- وقال: «يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَ لَا تَتَّبِعِ

(١)- سورة الأنعام (٦)، الآية ١٥٢.

(٢)- سورة الأنبياء (٢١)، الآية ٤٧.

(٣)- سورة الممتحنة (٦٠)، الآية ٨.

(٤)- سورة النساء (٤)، الآية ٥٨.

(٥)- سورة النحل (١٦)، الآية ٩٠.

(٦)- سورة الشورى (٤٢)، الآية ١٥.

(٧)- سورة المائدة (٥)، الآية ٤٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٧

الْهُوَى فَيُضِلُّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا الْحِسَابَ.» (١)

إلى غير ذلك من الآيات الأمره بالعدل و القسط و الحكم بالحق.

[الروايات]

١٥- و فى نهج البلاغه فيما رده أمير المؤمنين «ع» من قطائع عثمان: «و الله لو وجدته قد تزوج به النساء و ملك به الإماء لرددته، فإن فى العدل سعه. و من ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيقت.» (٢)

أقول: و وجهه أنه إذا كان الحاكم على النظام هو العدل ففى ظلّه تحفظ و تصان حقوق جميع الأفراد و الطبقات، و أمّا إذا فشا الجور و الظلم صار مثله مثل النار إذا أصابت الديار يحرق بها الرطب و اليابس.

١٦- و فى نهج البلاغه أيضا مخاطبا لزيد عامله على فارس و أعمالها: «استعمل العدل و احذر العسف و الحيف، فإن العسف يعود بالجلاء، و الحيف يدعو إلى السيف.» (٣)

أقول: العسف: الشدّه في غير حقّ. و الجلاء: التفرّق و ترك الأوطان. و الحيف:

الميل إلى

الظلم. و ظلم الحاكم و عمّاله هو العامل الأساسي لثوره الأئمه و قيامهم بالسيف في قبال الحكومه.

١٧- و في أصول الكافي عن أبي عبد الله «ع»، قال: «العدل أحلى من الشهد و ألين من الزبد و أطيب ريحا من المسك.» «٤»

١٨- و في الوسائل عن أبي إبراهيم «ع» في قول الله - عزّ و جلّ -:

(١) - سورة ص (٣٨)، الآية ٢٦.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٦٦؛ عبده ١ / ٤٢؛ لح / ٥٧، الخطبه ١٥.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١٣٠٤؛ عبده ٣ / ٢٦٦؛ لح / ٥٥٩، الحكمة ٤٧٦.

(٤) - أصول الكافي ٢ / ١٤٧، كتاب الإيمان و الكفر، باب الإنصاف و العدل، الحديث ١٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٨

«يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا.»* قال: «ليس يحييها بالقطر، و لكن يبعث الله رجلا فيحيون العدل فتحيي الأرض لإحياء العدل.» «١»

١٩- و فيه عن رسول الله «ص»: «ساعه إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنه.

نجف آبادي، حسين علي منتظري، دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ١٨٨

و حدّ يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحا.» «٢»

٢٠- و في نهج البلاغه خطابا لعثمان: «فاعلم أنّ أفضل عباد الله عند الله، إمام عادل هدى و هدى، فأقام سنّه معلومه و أمات بدعه مجهوله.» «٣»

٢١- و في سنن الترمذي عن رسول الله «ص»: «إن أحبّ الناس إلى الله يوم القيامة و أدناهم منه مجلسا إمام عادل. و أبغض الناس إلى الله - تعالى - و أبعدهم منه مجلسا إمام جائر.» «٤»

٢٢- و فيه أيضا عنه «ص»: «الله مع القاضى ما لم يجز، فإذا

جار تخلى عنه و لزمه الشيطان.» (٥)

٢٣- و فى الوسائل عنه «ص»: «لسان القاضى بين جمرتين من نار حتى يقضى بين الناس فإما إلى الجنة و إما إلى النار.» (٦)

٢٤- و فى تفسير مجمع البيان فى تفسير قوله- تعالى-: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»، قال:

«ورد فى الآثار أن صبيبن ارتفعا إلى الحسن بن على «ع» فى خط كتبه و حكماه فى ذلك ليحكم أى الخطين أجود، فبصر به على «ع» فقال: يا بنى انظر كيف تحكم، فإن هذا حكم و الله سائلك عنه يوم القيامة.» (٧)

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٥٢٦؛ عبده ٢ / ٨٥؛ لح / ٢٣٤، الخطبه ١٦٤.

(٤)- سنن الترمذى ٢ / ٣٩٤، أبواب الأحكام، الباب ٤، الحديث ١٣٤٤.

(٥)- سنن الترمذى ٢ / ٣٩٥، أبواب الأحكام، الباب ٤، الحديث ١٣٤٥.

(٦)- الوسائل ١٨ / ١٦٧، الباب ١٢ من أبواب آداب القاضى، الحديث ٢.

(٧)- مجمع البيان ٢ / ٦٤. (الجزء ٣).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٨٩

٢٥- و فى الوسائل عن أبى بصير قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «من حكم فى درهمين بغير ما أنزل الله- عزّ و جلّ- فهو كافر بالله العظيم.» (١)

٢٦- و فى نهج البلاغه: «و أيم الله لأنصفنّ المظلوم من ظالمه، و لأقودنّ الظالم بخزامة حتى أوردّه منهل الحقّ و إن كان كارها.» (٢)

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره الوارده فى وجوب العدل و بركات العدل و العادل، و ذمّ الجور و الجائر، فراجع مظانها. هذا.

و ليس معنى العدالة تساوى الأفراد فى المواهب و الأعمال و

المناصب، بل المراد بها إعطاء كل ذي حق حقه، وتقديم الضوابط و الموازين التي شرّعها الله - تعالى - على أساس الطباع و القابليات على الأهواء و العلاقات الشخصيه، و إنما فالمناصب و الأعمال إنما تفوّض على أساس القابليات. و عدم رعايه الاستعدادات و القابليات و الاختصاصات المكتسبه فيها ظلم على الشخص و على الأُمَّه.

و قد مرّ عن رسول الله «ص»: «من استعمل رجلا من عصابه و فيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله و رسوله و المؤمنين.» «٣» و نحوه غيره.

و فى نهج البلاغه فى كتابه «ع» لمالك: «و لا يكوننّ المحسن و المسىء عندك بمنزله سواء، فإنّ فى ذلك تزهيدا لأهل الإحسان فى الإحسان، و تدريبا لأهل الإساءه على الإساءه و ألزم كلّا منهم ما ألزم نفسه.» «٤»

يعنى أنّ المسىء يإساءته ألزم نفسه استحقاق اللوم و العقاب، و المحسن بإحسانه ألزمها استحقاق الكرامه و الثواب. هذا.

و فى ظلّ العدل الاجتماعى و إعطاء المناصب و الأعمال على أساس القابليات

(١) - الوسائل ١٨ / ١٨، الباب ٥ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٤١٧؛ عبده ٢ / ٢٦؛ لح / ١٩٤، الخطبه ١٣٦.

(٣) - كنز العمال ٦ / ٢٥، الباب ١ من كتاب الإمامه و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٦٨٧.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٠٠؛ عبده ٣ / ٩٨؛ لح / ٤٣٠، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٠

و التخصصات تنمو القابليه و تبرز الاستعدادات الكامنه قهرا.

نعم، جميع آحاد المجتمع و طبقاته متشاركون و متساوون أمام القانون، كما يأتى بيانه فى البند الآتى.

١١- المساواه أمام القانون:

يتميز الحكم الإسلامى عن غيره بأنّه لا يفرّق فيه بين أفراد المجتمع و طبقاته فى تطبيق القوانين الحقوقيه و

الجزائريه عليهم و إخضاعهم لها. فلا- فرق فيه بين القوى و الضعيف، و الرئيس و المرؤوس، و الراعى و الرعيه، و العربى و الأعجمى، و الأسود و الأحمر، و الغنى و الفقر، بل و البرّ و الفاجر. فالقانون للجميع واحد و الحاكم واحد و المحكمه واحده.

نعم، للتقوى كرامتها و قداستها المعنويه كما قال الله- تعالى:- «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ.» (١)

و عن رسول الله «ص»: «أيها الناس، ألا إن ربكم واحد و إن أباكم واحد. ألا لا فضل لعربى على عجمى و لا عجمى على عربى، و لا لأسود على أحمر و لا لأحمر على أسود إلا بالتقوى.» (٢)

كما أن الأعمال و المناصب لا تنال إلا بالقابليات و المؤهلات و ليست جزافيه كما مرّ آنفا، و لكن القوانين الحقوقية و الجزائيه شامله للجميع على وزن واحد، و لا يوجب الاختلاف فى النسب أو اللون أو الوطن أو اللغه أو المنصب تفاوتها فيها:

١- فرى الكتاب الكريم يقول فى باب القصاص حاكيا عن التوراه: «و كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ، وَ الْأَنْفَ بِالْأَنْفِ، وَ الْأُذُنَ بِالْأُذُنِ، وَ السِّنَّ بِالسِّنِّ،

(١)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٣.

(٢)- تفسير القرطبي ١٦ / ٣٤٢. (فى تفسير سورة الحجرات).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩١

وَ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ. فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ.» (١)

فلم يفرق فيه بين نفس و نفس.

٢- و عن النبى «ص»: «الناس كأسنان المشط سواء.» (٢)

٣- و عنه أيضا: «لن تقدس أمه لا يؤخذ للضعيف فيها حقه»

من القوى غير متتبع.» (٣)

٤- وقد جسد النبي «ص» هذه المساواه على نفسه في قصته مع سواده: ففي سفينه البحار: «سواده بن قيس هو الذي قال للنبي «ص» في أيام مرضه «ص»:

يا رسول الله، إنك لما أقبلت من طائف استقبلتك و أنت على ناقتك العضباء و بيدك القضيب الممشوق فرفعت القضيب و أنت تريد الراحله فأصاب بطني، فأمره النبي «ص» أن يقتص منه فقال: اكشف لي عن بطنك يا رسول الله، فكشف عن بطنه، فقال سواده: أ تأذن لي أن أضع فمي على بطنك، فأذن له، فقال: أعوذ بموضع القصاص من رسول الله من النار يوم النار، فقال «ص»:

يا سواده بن قيس، أ تعفو أم تقتص؟ فقال: بل أعفو يا رسول الله. فقال: اللهم اعف عن سواده بن قيس كما عفا عن نبيك محمد «ص» (٤)

٥- و في صحيح مسلم: «إن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا من يكلم فيها رسول الله «ص»، فقالوا: و من يجترى عليه إلا أسامه حب رسول الله «ص»، فكلمه أسامه، فقال رسول الله «ص»: أتشفع في حد من حدود الله؟

ثم قام فاخطب فقال: أيها الناس، إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه و إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، و أيم الله لو أن فاطمه بنت محمد سرقت

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ٤٥.

(٢)- الفقيه ٤/ ٣٧٩، باب النوادر، الحديث ٥٧٩٨.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٢١؛ عبده ٣/ ١١٣؛ لح / ٤٣٩، الكتاب ٥٣.

(٤)- سفينه البحار ١/ ٦٧١. (باب السين، سواده بن قيس).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٢

لقطعت يدها.» (١)

٦- و في صحيحه محمد بن قيس، عن

أبي جعفر «ع»، قال: «كان لأم سلمه زوج النبي «ص» أمه فسرقته من قوم، فأتى بها النبي «ص» فكلّمته أم سلمه فيها، فقال النبي «ص»:

يا أم سلمه، هذا حدّ من حدود الله لا يضيع، فقطعها رسول الله «ص».» (٢)

٧- و روى الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قال أمير المؤمنين «ع» لعمر بن الخطاب: ثلاث إن حفظتهنّ و عملت بهنّ كفتك ما سواهنّ، و إن تركتهنّ لم ينفعك شيء سواهنّ.

قال: و ما هنّ يا أبا الحسن؟ قال: «إقامه الحدود على القريب و البعيد، و الحكم بكتاب الله في الرضا و السخط، و القسم بالعدل بين الأحمر و الأسود.» قال عمر: لعمرى لقد أوجزت و أبلغت.» (٣)

٨- و في حديث أنّ إحدى بنات أمير المؤمنين «ع» استعارت من أمين بيت المال على بن أبي رافع عقد لؤلؤ كان فيه، عاريه مضمونه، فقال له أمير المؤمنين «ع»: «أ تخون المسلمين؟» فقال: معاذ الله أن أخون المسلمين، فقال:

كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين بغير إذن و رضاهم؟

فقال: يا أمير المؤمنين، إنّها ابنتك و سألتني أن أعيرها إياه تترين به، فأعرتها إياه عاريه مضمونه مردوده، فضمنتها في مالي و عليّ أن أردّه سليماً إلى موضعه.

قال: فردّه من يومك، و إياك أن تعود لمثل هذا فتالك عقوبتي ثمّ أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عاريه مضمونه مردوده لكانت إذا أول هاشميّه قطعت يدها في سرقه.

قال: فبلغ مقالته ابنته فقالت له: يا أمير المؤمنين: أنا ابنتك و بضعه منك، فمن أحقّ بلبسه منّي؟

فقال لها أمير المؤمنين «ع»: يا بنت علي بن أبي طالب، لا تذهبنّ بنفسك عن الحقّ، أكلّ نساء المهاجرين تترين

(١)- صحیح مسلم ٣/ ١٣١٥، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف و غيره، الحديث ١٦٨٨.

(٢)- الوسائل ١٨/ ٣٣٢، الباب ٢٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٨/ ١٥٦، الباب ١ من أبواب آداب القاضى، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٣

قال: فقبضته منها و رددته إلى موضعه «١».

٩- و فى كتاب لأمير المؤمنين «ع» إلى بعض عمّاله حين اختطف بعض ما كان عنده من أموال المسلمين: «و الله لو أنّ الحسن و الحسين فعلا- مثل الذى فعلت ما كانت لهما عندى هواده و لا- ظفرا منى بإرادته حتى آخذ الحقّ منهما و أزيل الباطل عن مظلّمتهما.» «٢»

١٠- و فى البحار عن المناقب:

«بلغ معاويه أنّ النجاشى هجاه قدّس قوما شهدوا عليه عند على «ع» أنّه شرب الخمر، فأخذه على «ع» فحدّه، فغضب جماعه على على «ع» فى ذلك، منهم طارق بن عبد الله النهدى، فقال: يا أمير المؤمنين ما كنّا نرى أنّ أهل المعصيه و الطاعه و أهل الفرقه و الجماعه عند ولّاه العقل و معادن الفضل سيّان فى الجزاء حتى ما كان من صنيعك بأخى الحارث- يعنى النجاشى- فأوغرت صدورنا و شتت أمورنا، و حملتنا على الجادّه التى كنّا نرى أنّ سبيل من ركبها النار. فقال على «ع»: «إنّها لكبيره إلّا على الخاشعين.» يا أبا بنى نهد، هل هو إلّا رجل من المسلمين انتهك حرمه من حرمه الله فأقمنا عليه حدّها زكاه له و تطهيرا؟ يا أبا بنى نهد، إنّ من أتى حدّا فأليم (فأقيم) كان كفّارته. يا أبا بنى نهد، إنّ الله- عزّ و جلّ- يقول فى كتابه العظيم: «و لا يجرمّنكم شأن

قوم على أن لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى.»

فخرج طارق و النجاشى معه إلى معاويه و يقال: إنّه رجع.» (٣)

فالنجاشى مع كونه من أشرف شيعه عليّ «ع» و ممّن هجا معاويه لأجله «ع» لمّا قام عليه الشهود بشرب الخمر أقام «ع» عليه الحدّ، و بذلك جسّد «ع» العدالة و المساواه أمام القانون.

١١- و من أظهر مظاهر العدل و المساواه أنّ أمير المؤمنين - عليه السلام - فى عصر

(١) - تهذيب الأحكام ١٠ / ١٥١، كتاب الحدود، باب من الزيادات، الحديث ٣٧؛ و الوسائل ١٨ / ٥٢١، الباب ٢٦ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٩٥٧؛ عبده ٣ / ٧٤؛ لح / ٤١٤، الكتاب ٤١.

(٣) - بحار الأنوار ٩ / ٤١، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٠، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٤

خلافته و حكومته حضر مجلس القضاء عند شريح القاضى و جلس فى جنب يهودى مخاصم؛ ففى البحار أيضا، عن المناقب، عن حليه الأولياء و نزّهه الأبصار:

«أنّه مضى عليّ «ع» فى حكومه إلى شريح مع يهودى فقال: يا يهودى، الدرع درعى و لم أبع و لم أهب. فقال اليهودى: الدرع لى و فى يدي، فسأله شريح البيئه، فقال «ع»: هذا قبر و الحسين يشهدان لى بذلك. فقال شريح: شهادة الابن لا تجوز لأبيه. و شهادة العبد لا تجوز لسيدّه و إنّهما يجزّان إليك. فقال أمير المؤمنين «ع»:

ويلك يا شريح، أخطأت من وجوه: أمّا واحده فأنا إمامك تدين الله بطاعتي و تعلم أنّى لا أقول باطلا، فرددت قولى و أبطلت دعواى، ثمّ سألتنى البيئه فشهد عبد، و أحد سيدى شباب أهل الجنه فرددت شهادتهما، ثمّ ادّعت عليهما أنّهما يجزّان إلى أنفسهما. أمّا إنى

لا- أرى عقوبتك إلّا أن تقضى بين اليهود ثلاثه أيام، أخرجوه. فأخرجه إلى قبا، فقضى بين اليهود ثلاثا ثم انصرف. فلما سمع اليهودى ذلك قال: هذا أمير المؤمنين جاء إلى الحاكم و الحاكم حكم عليه، فأسلم ثم قال: الدرع درعك سقطت يوم صفين من جمل أورك فأخذتها.» «١» هذا.

١٢- و فى نهج البلاغه و من كلام له- عليه السلام- لَمَّا عوتب على التسويه فى العطاء: «أ تأمرونى أن أطلب النصر بالجور فىمن وليت عليه؟ و الله ما أطور به ما سمر سمير، و ما أمّ نجم فى السماء نجما. لو كان المال لى لسوّيت بينهم، فكيف و إنّما المال مال الله! ألا و إنّ إعطاء المال فى غير حقّه تبذير و إسراف، و هو يرفع صاحبه فى الدنيا و يضعه فى الآخرة و يكرمه فى الناس و يهينه عند الله. و لم يضع امرؤ ماله فى غير حقّه و لا- عند غير أهله إلّا حرّمه الله شكرهم و كان لغيره ودهم، فإن زلت به النعل يوما فاحتاج إلى معونتهم فشرّ خدين و ألام خليل.» «٢»

أقول: قوله «ما أطور به ما سمر سمير»، أى لا أفعله و لا أقاربه مدى الدهر. و الخدين:

الصديق.

(١)- بحار الأنوار ٤١/ ٥٦، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٥، الحديث ٦.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٣٨٩؛ عبده ٢ / ١٠؛ لح / ١٨٣، الخطبه ١٢٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٥

١٣- و فى كنز العمال: «إياكم و الإقراء، يكون أحدكم أميرا أو عاملا فتأتى الأرملة و اليتيم و المسكين فيقال: اقعده حتى ننظر فى حاجتك فيتركون مقردين لا تقضى لهم حاجه و لا يؤمروا فينفصوا، و يأتى الرجل الغنى الشريف

فيقعه إلى جانبه ثم يقول: ما حاجتك؟ فيقول:

حاجتي كذا و كذا فيقول: اقضوا حاجته و عجلوا.» (حل عن أبي هريره) «١»

أقول: أقرد الرجل: إذا سكت ذلًا، كما في النهاية. «٢»

١٤- و في خاتمه هذا البحث نذكر تفسيراً ذكره أمير المؤمنين «ع» للحقّ، و هو من أبلغ الكلمات و أطفها في بيان أنّ جميع آحاد الناس في عرض واحد أمام الحقّ و القانون، قال «ع»:

«أما بعد فقد جعل الله- سبحانه- لي عليكم حقًا بولايه أمركم، و لكم عليّ من الحقّ مثل الذي لي عليكم. فالحقّ أوسع الأشياء في التواصف، و أضيقتها في التناصف، لا يجري لأحد إلّا جرى عليه، و لا يجري عليه إلّا جرى له. و لو كان لأحد أن يجري له و لا يجري عليه لكان ذلك خالصاً لله- سبحانه- دون خلقه، لقدرته على عباده و لعدله في كلّ ما جرت عليه صروف قضائه.» «٣»

و خلاصه الكلام أنّ الإسلام جاء و البشر أجناس متفرقون يتعادون و يتفاضلون في الأنساب و الألوان و اللغات و الأوطان، و الأديان و المذاهب و المشارب، و الشعوب و القبائل، و الحكومات و السياسات، يقاتل كلّ فريق منهم من خالفه في شىء من هذه العلاقات البشرية، فدعاهم إلى الوحدة و التآخي و المساواه أمام القوانين العادله الصالحه لحفظ الحقوق و إعطاء كلّ ذى حقّ حقه.

فمن الأسف عدم معرفه المسلمين لبرامج الإسلام و عدم التفاتهم إلى مزاياها، و اغترارهم بما ورد من الغرب و الشرق.

(١)- كنز العمال ٦ / ٢٩ الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٠٥.

(٢)- النهاية لابن الأثير ٤ / ٣٦.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٦٨١؛ عبده ٢ / ٢٢٣؛ لح / ٣٣٢، الخطبه ٢١٦.

١٢- استقلال القاضى:

لا يخفى أن انسجام النظام و سلامه الملك و المجتمع يتوقف على سلامه أمر القضاء و قوته، كما مرّ.

و لا- يحصل ذلك إلا باستقلال القاضى و قوته فى السياسه و الاقتصاد حتى لا يطمع أحد فى إجباره و إخضاعه أو استمالاته و إطماعه.

و قد ألفت أمير المؤمنين «ع» إلى هذه النكته المهمه فى عهده إلى مالك، فقال عقيب الإشاره إلى مواصفات من ينتخب للقضاء: «ثم أكثر تعاهد قضائه و افسح له فى البذل ما يزيل علته و تقلّ معه حاجته إلى الناس. و أعطه من المنزله لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصّتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك، فانظر فى ذلك نظرا بليغا.» «١»

و بالجمله، فيجب أن يكون القاضى مستقلا فى الفكر و الإراده، قويا فى التصميم و القرار، غير متأثر بشىء من السلطات السياسيه و الاقتصاديه.

و إنّما عدّت سلطه القضاء مستقله عن سلطه التنفيذ لثلاث تآثر عنها و لتعمّ سلطته مراتب سلطه التنفيذ فيها منها جميع الوزراء و العمّال و الأمراء، بل قد رأيت أنّ أمير المؤمنين «ع» أيضا فى عصر خلافته حضر مجلس قضاء شريح مع خصمه اليهودى. فيعلم بذلك أهميه موقعه القاضى. و لو لا ذلك لأثرت السلطات السياسيه أو الاقتصاديه فى أمر القضاء و القضاء، فتدبرّ.

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١٠؛ عبده ٣ / ١٠٥؛ لح / ٤٣٥، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٧

١٣- بعض آداب القضاء:

و نكتفى فى هذا المجال بذكر بعض الأخبار و كلام الشيخ فى النهايه، و التفصيل يطلب من محلّه:

١- روى محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع

من

الآخر، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء.» (١)

٢- و روى الصدوق بسنده، عن الرضا «ع»، عن آبائه، عن علي «ع»، قال:

قال النبي «ص» لَمَّا وَجَّهَنِي إِلَى الْيَمَنِ: «إِذَا تَحَوَّكُم إِلَيْكَ فَلَا تَحْكُم لِأَحَدٍ الْخَصْمِينَ دُونَ أَنْ تَسْأَلَ مِنَ الْآخِرِ. قَالَ: فَمَا شَكَّكَ فِي قَضَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ.» (٢)

٣- و روى العياشي، عن الحسن، عن علي «ع»: «أَنَّ النَّبِيَّ «ص» بَعَثَهُ ... فَقَالَ:

«إِنَّ النَّاسَ سَيَتَقَاضُونَ إِلَيْكَ، فَإِذَا أَتَاكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ لِوَاحِدٍ حَتَّى تَسْمَعَ الْآخَرَ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ تَعْلَمَ الْحَقَّ.» (٣)

٤- صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «ع» لَا يَأْخُذُ بِأَوَّلِ الْكَلَامِ دُونَ آخِرِهِ.» (٤)

٥- و روى السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «من ابتلى

(١)- الوسائل ١٨ / ١٥٨، الباب ٤ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٥٩، الباب ٤ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٥٩، الباب ٤ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٧.

(٤)- الوسائل ١٨ / ١٥٨، الباب ٤ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ١٩٨

بالقضاء فليواس بينهم في الإشاره و في النظر و في المجلس.» (١)

٦- و بهذا الإسناد أنّ رجلاً نزل بأمير المؤمنين «ع» فمكث عنده أياماً ثمّ تقدّم إليه في خصومه (حكومه خ. ل) لم يذكرها لأمير المؤمنين «ع» فقال له: «أخضم أنت؟» قال: نعم. قال:

«تحوّل عنّا، فإنّ رسول الله «ص» نهى أن يضاف الخصم إلّا و معه خصمه.» (٢).

٧- و روى السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «من ابتلى بالقضاء فلا يقضى و هو غضبان.» (٣)

٨- و روى الكليني: قال

أمير المؤمنين «ع» لشريح: «لا تشاور (لا تسار) أحدا في مجلسك. وإن غضبت فقم، ولا تقضين و أنت غضبان.» قال: وقال أبو عبد الله «ع»: «لسان القاضي وراء قلبه، فإن كان له قال، وإن كان عليه أمسك.» «٤»

٩- و روى الكليني بسنده، عن سلمه بن كهيل، قال: سمعت عليا «ع» يقول لشريح: «انظر إلى أهل المعك و المطل و دفع حقوق الناس من أهل المقدره و اليسار ممن يدلى بأموال الناس إلى الحكام، فخذ للناس بحقوقهم منهم و بع فيها العقار و الديار. فإني سمعت رسول الله «ص» يقول: «مطل المسلم الموسر ظلم للمسلم» و من لم يكن له عقار و لا دار و لا مال فلا سبيل عليه. و اعلم أنه لا يحمل الناس على الحق إلا من ورعهم عن الباطل.

ثم واس بين المسلمين بوجهك و منطقك و مجلسك حتى لا يطمع قريبك في حيفك و لا يئس عدوك من عدلك. و رد اليمين على المدعى مع بينته، فإن ذلك أجلى للعمى و أثبت في القضاء.

و اعلم أن المسلمين عدول بعضهم على بعض إلا مجلود في حد لم يتب منه أو معروف بشهاده زور، أو ضنين.

(١)- الوسائل ١٨ / ١٥٧، الباب ٣ من أبواب آداب القاضي، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٥٧، الباب ٣ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٨ / ١٥٦، الباب ٢ من أبواب آداب القاضي، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٨ / ١٥٦، الباب ٢ من أبواب آداب القاضي، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ١٩٩

و إياك و التضجر و التأذى في مجلس القضاء، الذي أوجب الله فيه الأجر و يحسن فيه الذخر لمن قضى بالحق.

اعلم أنّ الصلح جائز بين المسلمين إلّا صلحا حرّم حلالا أو أحلّ حراما، و اجعل لمن ادعى شهودا غيّبا أمدا بينهما (بينهم)، فإن أحضرهم أخذت له بحقّه، وإن لم يحضرهم أوجبت عليه القضيّه.

و إياك أن تنفذ قضيّه في قصاص أو حدّ من حدود الله أو حقّ من حقوق المسلمين حتّى تعرض ذلك علىّ ان شاء الله. و لا تقعد في مجلس القضاء حتّى تطعم.» و رواه الشيخ و الصدوق أيضا «١».

١٠- و في سنن أبي داود بسنده، عن عبد الله بن الزبير، قال: «قضى رسول الله «ص» أنّ الخصمين يقعدان بين يدي الحكم.» «٢»

١١- و فيه أيضا:

«دخل رجلان من أبواب كنده، و أبو مسعود الأنصاري جالس في حلقة، فقالا:

ألا- رجل ينفذ بيننا؟ فقال رجل من الحلقة: أنا. فأخذ أبو مسعود كفا من حصي فرماه به و قال: مه، إنّه كان يكره التسرع إلى الحكم.» «٣»

١٢- و في سنن الترمذي بسنده، عن أبي هريره، قال: «لعن رسول الله «ص» الراشي و المرتشي في الحكم.» «٤»

١٣- و في الوسائل، عن سماعه، عن أبي عبد الله «ع»: «و أمّا الرشا في الحكم فهو الكفر بالله.» «٥»

(١)- الوسائل ١٨ / ١٥٥، الباب ١ من أبواب آداب القاضى، الحديث ١.

(٢)- سنن أبي داود ٢ / ٢٧١، كتاب الأفضيه، باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضى.

(٣)- سنن أبي داود ٢ / ٢٦٩، كتاب الأفضيه، باب في طلب القضاء و التسرع إليه.

(٤)- سنن الترمذي ٢ / ٣٩٧، أبواب الأحكام، الباب ٩، الحديث ١٣٥١.

(٥)- الوسائل ١٨ / ١٦٣، الباب ٨ من أبواب آداب القاضى، الحديث ٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٠

١٤- و في كنز العمال، عن أم سلمه: «من ابتلى بالقضاء

بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته و مقعده و مجلسه.» (١)

١٥- وفيه أيضا عن أم سلمة: «من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فلا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لم يرفع على الآخر.» (٢)

١٦- وفيه أيضا عن ابن عمر: «لا يضيفن ذو سلطان خصما ولا يدنيه منه ولا يسمع منه إلّا و خصمه معه.» (٣)

١٧- وفيه أيضا عن أبي سعيد: «لا يقضى القاضى بين اثنين إلّا و هو شعبان ريان.» (٤)

هذا.

١٨- و فى نهايه الشيخ الطوسى «قده»:

«و إذا أراد أن يجلس للقضاء ينبغى أن ينجز حوائجه التى تتعلق نفسه بها ليفرغ للحكم و لا- يشتغل قلبه بغيره، ثم يتوضأ وضوء الصلاة و يلبس أحسن ثيابه و أطهرها، و يخرج إلى المسجد الأعظم فى البلد الذى يحكم فيه، فإذا دخله صلى ركعتين، و يجلس مستدبر القبلة لتكون وجوه الخصم إذا وقفوا بين يديه مستقبلة القبلة.

و لا يجلس و هو غضبان و لا جائع و لا عطشان و لا مشغول القلب بتجاره و لا خوف و لا حزن و لا فكر فى شىء من الأشياء، و ليجلس و عليه هدى و سكينه و وقار ...

و إذا دخل عليه الخصمان فلا يبدأ أحدهما بالكلام. فإن سلّم أو سلّم أحدهما ردّ السلام دون ما سواه، و ليكن نظره إليهما واحدا و مجلسهما بين يديه على السواء.

و لا ينبغى للحاكم أن يسأل الخصمين بل يتركهما حتى يبدأ بالكلام.» (٥)

(١)- كنز العمال ٦/ ١٠٢، الباب ٢ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٥٠٣٢.

(٢)- كنز العمال ٦/ ١٠٢، الباب ٢ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٥٠٣٣.

(٣)- كنز العمال ٦/

١٠٣، الباب ٢ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٥٠٣٧.

(٤) - كنز العمال ١٠٣ / ٦، الباب ٢ من كتاب الإمارة و القضاء من قسم الأقوال، الحديث ١٥٠٤٠.

(٥) - النهاية / ٣٣٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠١

١٤- فى تكاليف القاضى و اختياراته:

قال الماوردى فى الاحكام السلطانيه ما ملخصه:

«فصل: و لا تخلو ولايه القاضى من عموم أو خصوص، فإن كانت ولايته عامه مطلقه فنظره مشتمل على عشره أحكام:

أحدها: فصل فى المنازعات و قطع الشاجر و الخصومات، إمّا صلحا عن تراض أو إجبارا بحكم باتّ.

و الثانى: استيفاء الحقوق ممّن مطل بها و إيصالها إلى مستحقّيه بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين: اقرار، أو بيّنه.

و اختلف فى جواز حكمه فيها بعلمه فجوزه مالك و الشافعى فى أحد قوليه. و قال أبو حنيفه: يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه فى ولايته و لا يحكم بما علمه قبلها.

و الثالث: ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو صغر، و الحجر على من يرى الحجر عليه لسفه أو فلس حفظا للأموال على مستحقّيه.

و الرابع: النظر فى الأوقاف بحفظ أصولها و تنميه فروعها و القبض عليها و صرفها فى سبلها. فإن كان عليها مستحقّ للنظر فيها راعاه، و إن لم يكن تولّاه.

و الخامس: تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيما أباحه الشرع و لم يحظره. فإن كان فيها وصى راعاه، و إن لم يكن تولّاه.

و السادس: تزويج الأيامى بالأكفاء إذا عدّ من الأولياء و دعين إلى النكاح.

و لا يجعله أبو حنيفه من حقوق ولايته لتجويزه لتفرد الأيم بعقد النكاح.

و السابع: اقامه الحدود على مستحقّيه، فإن كانت من حقوق الله - تعالى - تفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت بإقرار أو بيّنه، و

إن كان من حقوق الأدميين كان موقوفا على طلب مستحقه. وقال أبو حنيفة لا يستوفيهما معا إلا بخصم مطالب.

و الثامن: النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدى فى الطرقات و الأفنيه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٢

و إخراج ما لا يستحق من الأجنحه و الأبنيه، و له أن ينفرد بالنظر فيها و إن لم يحضره خصم. و قال أبو حنيفة: لا يجوز النظر فيها إلا بحضور خصم مستعد.

و التاسع: تصفح شهوده و أمنائه و اختبار النائبين عنه من خلفائه فى إقرارهم و التعويل عليهم مع ظهور السلامه و الاستقامه و صرفهم و الاستبدال بهم مع ظهور الجرح و الخيانه.

و العاشر: التسويه فى الحكم بين القوى و الضعيف و العدل فى القضاء بين المشروف و الشريف، و لا يتبع هواه فى تقصير المحق أو ممايله المبطل، قال الله- تعالى:- «يَا دَاوُدُ، إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَ لَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ.» «١» الخ. «٢»

و ذكر نحو ذلك أيضا أبو يعلى الفراء فى الأحكام السلطانيه، فراجع. «٣»

أقول: فيظهر من ذلك أن عمل القاضى فى تلك الأعصار لم يكن منحصرًا فى القضاء و فصل الخصومات فقط، بل كان هو المرجع أيضا فى الأمور العامه الحسينيه التى لا- مناص عن إجرائها و لا- يجوز إهمالها و ليس لها مسؤل خاص. و ربّما يصير تصدى آحاد الناس لها و مباشرتهم لتنفيذها موجبا للتنازع و التشاجر. و كذلك المتعارف فى أعصارنا أيضا كما تراه. و نحو ذلك إقامة الحدود و التعزيرات، بل و

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و لعلّ المراد بلفظ الحاكم المعول إليه الأمور الحسينيه العامه في كلمات فقهاءنا في الأبواب المختلفه من الفقه أيضا هو الفقيه بما أنّه منصوب للقضاء.

و هو المحتمل بل المظنون أيضا في قول الإمام الصادق «ع» في المقبوله: «فإني قد جعلته عليكم حاكما» بقرينه مورد السؤال، و قوله في مشهوره أبي خديجه: «فإني

(١) - سورة ص (٣٨)، الآية ٢٦.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ٧٠.

(٣) - الأحكام السلطانيه / ٦٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٣

قد جعلته قاضيا.»

١- و في خبر إسماعيل بن سعد، قال: سألت الرضا «ع» عن رجل مات بغير وصيه و ترك أولادا ذكرا و إناثا و غلمانا صغارا، و ترك جوارى و مماليك، هل يستقيم أن تباع الجوارى؟ قال: نعم.

و عن الرجل يصحب الرجل في سفره فيحدث به حدث الموت، و لا يدرك الوصيه، كيف يصنع بمتاعه و له أولاد صغار و كبار، أ يجوز أن يدفع متاعه و دوابه إلى ولده الكبار أو إلى القاضى؟ فان كان في بلده ليس فيها قاض كيف يصنع؟ و إن كان دفع المال إلى ولده الأكبر و لم يعلم به فذهب فلم يقدر على رده كيف يصنع؟

قال: إذا أدرك الصغار و طلبوا فلم يجد بدا من إخراجهم، إلّا أن يكون بأمر السلطان.

و عن الرجل يموت بغير وصيه و له ورثه صغار و كبار، أ يحلّ شراء خدمه و متاعه من غير أن يتولّى القاضى بيع ذلك؟ فإن تولاه قاض قد تراضوا به و لم يستأمرؤا الخليفه أ يطيب الشراء منه أم لا؟ فقال: إذا كان الأكبر من ولده معه في البيع فلا بأس به إذا رضى الورثه و قام

عدل في ذلك «١».

يظهر من هذا الخبر أيضا أنّ التصديّ لأمر الصغار في تلك الأعصار كان من شئون القضاة.

ولعلّ المراد بالسلطان في الخبر أيضا هو القاضى المتسلّط لا الخليفة، و بقوله في آخر الخبر: «قام عدل» هو العدل من القضاة لا أى عدل كان، فتأمل.

٢- وفي خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: مات رجل من أصحابنا و لم يوص. فرفع أمره إلى قاضى الكوفة، فصير عبد الحميد القيم بماله ... قال:

فذكرت ذلك لأبى جعفر «ع» و قلت له: يموت الرجل من أصحابنا و لا يوصى إلى أحد و يخلف جوارى فيقيم القاضى رجلا منّا فيبيعهنّ؟ أو قال: يقوم بذلك رجل

(١)- فروع الكافى ٦٦ / ٧ (ط. القديم ٢ / ٢٥٣)، كتاب الوصايا، باب من مات على غير وصيه ... الحديث ١؛ و الوسائل ١٣ / ٤٧٥، الباب ٨٨ من كتاب الوصايا، الحديث ٣؛ و الوسائل ١٢ / ٢٧٠، الباب ١٦ من أبواب عقد البيع، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٤

منّا فيضعف قلبه لأنهنّ فروج فما ترى في ذلك؟ قال: فقال: إذا كان القيم به مثلك و مثل عبد الحميد فلا بأس «١».

يظهر من الحديث أن التصديّ لأمر من لم يوص أيضا كان من شئون القضاة في تلك الأعصار.

٣- و في روايه حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله «ع»: من يقيم الحدود؟ السلطان أو القاضى؟ فقال: «إقامه الحدود إلى من إليه الحكم.» «٢»

و المراد بمن إليه الحكم هو القاضى الذى حكم فى واقعه، كما لا يخفى. هذا.

و لكن قال الكتانى:

«قال ابن العربى فى الأحكام: الحدود على قسمين: الأوّل إيجابها و ذلك للقضاة، و تناول استيفائها و قد

جعلهُ النبيّ «ص» لقوم منهم علي بن أبي طالب و محمد بن مسلمه.» (٣)

يظهر من ذلك أنّ للوالي و الإمام تفويض إقامة الحدود إلى غير من قضى بها، و هو الموافق للقاعده أيضا فإنّ الجميع من شئون الوالي يفوض ما شاء منها إلى من شاء ممّن يراه صالحا له. هذا.

و يتفرّع على ما ذكرنا من شئون القضاء أنّه إذا منع أئمتنا المعصومون- عليهم السلام- من الرجوع إلى قضاء عصرهم من قضاء الجور و أرجعوا شيعتهم إلى فقهاء الشيعة كما في المقبوله و المشهوره فيمكن أن يستفاد من ذلك إرجاعهم إليهم في كلّ ما كان يرجع فيها إلى هؤلاء القضاء من فصل الخصومات و التصدّي للأُمور الحسينيه و إقامة الحدود الشرعيّه و التعزيرات و الإشراف على الوصايا و الأوقاف و نحو ذلك.

اللهم إلّا أن يجعل كون مورد السؤال هي المنازعات قرينه على إرادته خصوص فصل الخصومات، فتأمل.

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٧٠، الباب ١٦ من أبواب عقد البيع، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٣٨، الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٣)- التراتيب الإداريه ١ / ٣١٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٥

و يظهر بما ذكر أيضا أنّ ما ذكره الأستاذ الإمام- مدّ ظلّه- في بيان مفاد المقبوله و تقريب دلالتها على نصب الفقيه للقضاء و الولاية الكبرى معا، بتقسيم المنازعات و إرجاع بعضها إلى القضاء و بعضها إلى الولاية، محلّ إشكال، فإن المنازعات و لو كانت للمطل و الظلم على الضعيف كانت إلى القضاء.

و قد مرّ تفصيل الكلام في الفصل الثالث من الباب الخامس في تقريب دلاله المقبوله على الولاية، فراجع.

١٥- في ولاية المظالم: [و هي المرجع الأعلى للشكايات أو لمظالم نفس القضاء]

[كلام الماوردي في ذلك]

قد عقد الماوردي في الأحكام السلطانيه بعد باب القضاء بابا باسم ولاية المظالم،

و مثله أبو يعلى الفراء فى كتابه. و هى - كما يظهر لك ممّا نذكر - تكون من متمّمات القضاء و تكون المرجع الأعلى للشكايات و المظالم الّتى لا يقدر القضاء على حلّها، أو لمظالم نفس القضاء.

و نظيرها فى عصرنا و بلادنا - بوجه ما - مجموع الديوان العالى و المحكمه العليا، و ديوان العدالة، و إداره التفتيش عن مظالم الموظفين. و لعلّها بوحدتها تتضمّن جميع ذلك.

قال الماوردى ما ملخصه:

«و نظر المظالم هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبه، و زجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه، فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبه، ظاهر العفه، قليل الطمع، كثير الورع، لأنّه يحتاج فى نظره إلى سطوه الحماه و ثبت القضاء، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين، و أن يكون بجلاله القدر نافذ الأمر فى الجهتين.

فإن كان ممن يملك الأمور العامه كالوزراء و الأمراء لم يحتج النظر فيها إلى تقليد، و كان له بعموم ولايته النظر فيها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٦

و إن كان ممن لم يفوض إليه عموم النظر احتاج إلى تقليد و توليه إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمه ...

فقد نظر رسول الله «ص» المظالم فى الشرب الذى تنازعه الزبير بن العوام و رجل من الأنصار، فحضره بنفسه فقال للزبير: «اسق أنت يا زبير ثم الأنصارى.» فقال الأنصارى: إنّه لابن عمّتك يا رسول الله. فغضب من قوله و قال: «يا زبير أجره على بطنه حتى يبلغ الماء إلى الكعبين.»

و إنّما قال: أجره على بطنه أدبا له لجرأته عليه. و اختلف لم أمره بإجراء الماء إلى الكعبين هل كان حقّا بينه لهما حكما أو كان مباحا فأمر به زجرا؟ على

جوابين.

و لم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة احد، لأنهم فى الصدر الأوّل مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف الى الحقّ أو يزرجه الوعظ عن الظلم، و انما كانت المنازعات تجرى بينهم فى أمور مشتبهه يوضحها حكم القضاء ...

ثمّ زاد من جور الولاة و ظلم العتاه ما لم يكفهم عنه إلّا أقوى الأيدى و أنفذ الأوامر.

فكان عمر بن عبد العزيز أوّل من ندب نفسه للنظر فى المظالم، فردّها و راعى السنن العادله و أعادها. و ردّ مظالم بنى أميّه على أهلها حتّى قيل له- و قد شدّد عليهم فيها و أغلظ- إنّنا نخاف عليك من ردّها العواقب، فقال: كلّ يوم أتقيه و أخافه دون يوم القيامه لا وقته!

ثم جلس لها من خلفاء بنى العباس جماعه فكان أوّل من جلس لها المهدي، ثمّ الهادي، ثمّ الرشيد، ثمّ المأمون، فأخر من جلس لها المهتدي حتّى عادت الأملاك إلى مستحقّيها.

و قد كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك و قوانين العدل الذى لا يعمّ الصلاح إلّا بمراعاته، و لا يتمّ التناصف إلّا بمباشرة.

و كانت قريش فى الجاهليه حين كثر فيهم الزعماء و انتشرت فيهم الرئاسة و شاهدوا من التغالب و التجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفا على ردّ المظالم و إنصاف المظلوم من الظالم ...

و اجتمعت بطون قريش فتحالفوا فى دار عبد الله بن جدعان على ردّ المظالم بمكّه و أن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٧

لا يظلم أحد إلّا منعه و أخذوا للمظلوم حقه.

و كان رسول الله «ص» يومئذ معهم قبل النبوه و هو ابن خمس و عشرين سنه فعقدوا حلف الفضول فى دار عبد الله

بن جدعان، فقال رسول الله «ص» ذاكرا للحال:

لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول ما لو دعيت إليه لأجبت و ما أحبُّ أن لي به حمر النعم.» (١) و أتى بقصته و ما يزيده الإسلام إلّا شده ...

و هذا و إن كان فعلا جاهليا دعتهم إليه السياسة فقد صار بحضور رسول الله «ص» له و ما قاله في تأكيد أمره حكما شرعيا و فعلا نبويا.

فصل: فإذا نظر في المظالم من انتدب لها جعل لنظره يوما معروفا يقصده فيه المتظلمون و يراجعه فيه المتنازعون، ليكون ما سواه من الأيام لما هو موكول إليه من السياسة و التدبير إلّا أن يكون من عمال المظالم المنفردين لها فيكون مندوبا للنظر في جميع الأيام. و ليكن سهل الحجاب، نزه الأصحاب.

و يستكمل مجلس نظره بحضور خمسه أصناف لا يستغنى عنهم و لا ينتظم نظره إلّا بهم:

أحدهم: الحماء و الأعوان، لجذب القوى و تقويم الجرى ء.

و الصنف الثاني: القضاء و الحكام، لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق و معرفه ما يجرى في مجالسهم بين الخصوم.

و الصنف الثالث: الفقهاء، ليرجع إليهم فيما أشكل.

و الصنف الرابع: الكتّاب، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم.

و الصنف الخامس: الشهود، ليشهدهم على ما أوجبه من حقّ و أمضاه من حكم.

و الذي يختصّ بنظر المظالم يشتمل على عشره أقسام:

فالقسم الأول: النظر في تعدّي الولاة على الرعيه و أخذهم بالعسف في السيره.

فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامه متظلم، فيكون لسيره

(١) - في نهايه ابن الأثير ٣ / ٤٥٦ في لغه فضل: «و فيه» شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا لو دعيت إلى مثله في الإسلام

لأجبت.» يعنى حلف الفضول، سمى به تشبيها

بحلف كان قديماً بمكّه أيام جرهم على التناصف و الأخذ للضعيف من القوى، و للغريب من القاطن، قام به رجال من جرهم كلهم يسمي الفضل، منهم الفضل بن الحارث، و الفضل بن وداعه، و الفضل بن فضاله.»

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٨

الولاه متصفّحاً و عن أحوالهم مستكشفاً ليقويهم إن أنصفوا و يكفهم إن عسفوا، و يستبدل بهم إن لم ينصفوا ...

و القسم الثاني: جور العمّال فيما يجبونه من الأموال، فيرجع فيه إلى القوانين العادله في دواوين الأئمه فيحمل الناس عليها و يأخذ العمّال بها و ينظر فيما استرادوه، فإن رفعوه إلى بيت المال أمر برده و إن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه ...

و القسم الثالث: كتاب الدواوين، لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه له و يوفونه منه، فيتصفّح أحوال ما و كل إليهم فإن عدلوا بحقّ من دخل أو خرج إلى زياده أو نقصان أعاده إلى قوانينه و قابل على تجاوزه ...

و هذه الأقسام الثلاثه لا يحتاج والى المظالم في تصفّحها إلى متظلم.

و القسم الرابع: تظلم المسترزقه من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم و إجحاف النظر بهم، فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجريهم عليه و ينظر فيما نقصوه أو منعه من قبل فإن أخذه و لاه أمورهم استرجعه منهم، و إن لم يأخذوه قضاء من بيت المال.

كتب بعض و لاه الأجناد إلى المأمون أنّ الجند شعبوا و نهبوا. فكتب إليه: لو عدلت لم يشعبوا و لو وفيت لم ينهبوا، و عزله عنهم، و أدرّ عليهم أرزاقهم.

و القسم الخامس: ردّ الغصوب، و هي ضربان:

أحدهما: غصوب سلطانيه قد تغلب عليها و لاه الجور كالأملاك المقبوضه عن أربابها إمّا لرغبه فيها و إمّا

لتعدّ على أهلها. فهذا إن علم به والى المظالم عند تصفّح الأمور أمر برده قبل التظلم إليه، وإن لم يعلم به فهو موقوف على تظلم أربابه ...

و الضرب الثانى من الغصوب ما تغلب عليها ذوو الأيدى القويّه و تصرّفوا فيه تصرّف الملاك بالقهر و الغلبه. فهذا موقوف على تظلم أربابه و لا ينتزع من يد غاصبه إلّا بأحد أربعة أمور: و إمّا باعتراف الغاصب، و إمّا بعلم والى المظالم، و إمّا بيّنه تشهد على الغاصب و إمّا بتظاهر الأخبار الذى ينفى عنها التواطؤ.

و القسم السادس: مشارفه الوقوف، و هى ضربان: عامه و خاصه، فأما العامّه فيبدأ بتصفّحها و إن لم يكن فيها متظلم ليجريها على سبيلها و يمضيها على شروط

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٠٩

واقفها ... و أمّا الوقوف الخاصّه فإنّ نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها لوقفها على خصوم متعيّنين ...

و القسم السابع: تنفيذ ما وقف القضاء من أحكامها، لضعفهم عن إنفاذها و عجزهم عن المحكوم عليه لتعزّزه و قوّه يده أو لعلوّ قدره و عظم خطره ...

و القسم الثامن: النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبه فى المصالح العامّه، كالمجاهره بمنكر ضعف عن دفعه و التعدى فى طريق عجز عن منعه و التحيف فى حقّ لم يقدر على ردّه ...

و القسم التاسع: مراعاة العبادات الظاهره، كالجمع و الأعياد و الحجّ و الجهاد من تقصير فيها و إخلال بشروطها، فإنّ حقوق الله أولى أن تستوفى و فروضه أحقّ أن تؤدّى.

و القسم العاشر: النظر بين المتشاجرّين و الحكم بين المتنازعين، فلا يخرج فى النظر بينهم عن موجب الحقّ و مقتضاه. و لا يسوغ أن

يحكم بينهم إلّا بما يحكم به الحكّام و القضاء، و ربّما اشتبه حكم المظالم على الناظرين فيها فيجورون في أحكامها و يخرجون إلى الحدّ الذي لا يسوغ فيها.

و الفرق بين نظر المظالم و نظر القضاء من عشره أوجه:

أحدها: أنّ لناظر المظالم من فضل الهيبة و قوه اليد ما ليس للقضاء.

و الثاني: أنّ نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعه الجواز، فيكون الناظر فيه أفسح مجالا و أوسع مقالا.

و الثالث: أنّه يستعمل من فضل الإرهاب و كشف الأسباب بالأمارات الدّاله و شواهد الأحوال ما يضيق على الحكّام، فيصل به إلى ظهور الحقّ و معرفه المبطل من المحقّ.

و الرابع: أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب.

و الخامس: أنّ له من التأتى في ترداد الخصوم عند اشتباه أمورهم ما ليس للحكّام إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم.

و السادس: أنّ له ردّ الخصوم إذا أعضلوا إلى وسطه الأمانء ليفصلوا التنازع بينهم

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١٠

صلحا عن تراض، و ليس للقاضى ذلك إلّا عن رضى الخصمين بالردّ.

و السابع: أن يفسح في ملازمه الخصمين إذا وضحت أمارات التّجاهد و يأذن في إلزام الكفاله فيما يسوغ فيه التكلّف لينقاد الخصوم إلى التناصف.

و الثامن: أنه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاء في شهاده المعدلين.

و التاسع: أنّه يجوز له إحلاف الشهود عند ارتيابه بهم إذا بذلوا أيمانهم طوعا و يستكثر من عددهم ليزول عنه الشك، و ليس ذلك للحاكم.

و العاشر: أنّه يجوز أن يتدئ باستدعاء الشهود و يسألهم عمّا عندهم في تنازع الخصوم، و عاده القضاء تكليف المدعى إحضار البيئه.

فهذه عشره أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم و نظر القضاء في التشاجر و التنازع، و هما فيما عداهما متساويان. «١»

انتهى ما

أردنا نقله من كلام الماوردي، و نحو ذلك في كلام أبي يعلى، فراجع «٢».

[كلام المؤلف في ذلك]

أقول: يظهر لك بالتأمل في التكاليف العشر التي ذكرها الماوردي و أبو يعلى في البحث السابق لولاية القضاء و التكاليف العشر التي ذكرها هنا لولاية المظالم، و بالمقاييسه بين التكاليف في البابين أنّ ولاية المظالم عندهم كأنّها كانت مرتبه عاليه لولاية القضاء امتزج فيها كما قال الماوردي قوّه السلطنه بنصف القضاء، و كانت تفترق عن القضاء العادي بالقوّه و الشوكه الكثيره، و كلتاهما كانتا من شئون الولاية الكبرى.

و ربّما كان الوالى الأعظم بنفسه يتصدّى لهما، كما نراه من تصدّى رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع» كثيرا لكليهما. و أنت إذا تتبعت كلمات أمير المؤمنين «ع» فى خطبه و فى كتبه إلى عمّاله تجد عنايته و اهتمامه كثيرا إلى ردّ المظالم و إحقاق الحقوق من قبل نفس الوالى، حيث إنّه بقدرته و قوّته يكون أقدر على

(١) - الأحكام السلطانيه / ٧٧ - ٨٤.

(٢) - الأحكام السلطانيه لأبى يعلى / ٧٣ - ٧٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١١

ذلك من كلّ أحد:

١- فهو «ع» بعد تصدّيه للخلافه ردّ على المسلمين ما أقطعه عثمان من أموالهم، و قال: «و الله لو وجدته قد تزوّج به النساء و ملك به الإمام لرددته، فإنّ فى العدل سعه.» «١»

٢- و قال «ع» فى كتابه لمالك: «و اجعل لذوى الحاجات منك قسما تفرّغ لهم فيه شخصك و تجلس لهم مجلسا عامّا، فتتواضع فيه لله الذى خلقك، و تقعد عنهم جندك و أعوانك من أحراسك و شرطك حتّى يكلمك متكلمهم غير متتبع، فإنّى سمعت رسول الله «ص» يقول فى غير موطن: «لن تقدّس أمّه لا يؤخذ للضعيف فيها

حقّه من القوى غير متنتع.» «٢»

٣- وقال أيضا: «ثم إنّ للوالى خاصّه و بطانه فيهم استشار و تطاول، و قلّه إنصاف فى معامله، فاحسم مادّه أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، و لا تقطن لأحد من حاشيتك و حامتك قطيعه، و لا يطمعنّ منك فى اعتقاد عقده تضرّ بمن يليها من الناس فى شرب أو عمل مشترك يحملون مئونه على غيرهم، فيكون مهناً ذلك لهم دونك و عيبه عليك فى الدنيا و الآخرة.

و ألزم الحقّ من لزمه من القريب و البعيد. و كن فى ذلك صابرا محتسبا واقعا ذلك من قرابتك و خاصّتك حيث وقع.» «٣»
و أنت تعلم أنّ أكثر المظالم الكبيره تقع من خاصّه السلاطين و عمّا لهم بالاستناد إليه و القرب منه.

٤- وقال فى ضمن كتاب كتبه إلى بعض عمّاله حين اختطف بعض ما كان فى يده من أموال المسلمين: «و الله لو أنّ الحسن و الحسين فعلا- مثل الذى فعلت ما كانت لهما عندى هواده و لا- ظفرا منى بإرادته حتّى آخذ الحقّ منهما و أزيل الباطل عن مظلّمتهما.» «٤»

إلى غير ذلك من الكلمات، و راجع فى ذلك الفصل الثالث أيضا.

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٦٦؛ عبده / ١ / ٤٢؛ لح / ٥٧، الخطبه ١٥.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٢١؛ عبده / ٣ / ١١٢؛ لح / ٤٣٩، الكتاب ٥٣.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٢٥؛ عبده / ٣ / ١١٥؛ لح / ٤٤١، الكتاب ٥٣.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥٧؛ عبده / ٣ / ٧٤؛ لح / ٤١٤، الكتاب ٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١٣

الفصل الخامس فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و إداره الحسبه

إشاره

و المقصود هنا التعرض لهما و لشروطهما إجمالا، و بيان أنّ لهما مراتب: بعضها من الوظائف العامه الواجبه على كلّ مسلم بنحو الوجوب العينى على

ما قيل أو الكفائي على الأصح، و بعض مراتبها مميّلا- يتمكّن منه كلّ أحد بل لا يجوز له التصدّي له، و يكون من شئون الحكومه الإسلاميه و السلطه التنفيذيه و لا يجوز للأشخاص التصدّي لها إلّا بإذن الحاكم.

و قد اصطلاحوا على تسميه المؤسسه المفوض إليها هذه الوظيفه بإداره الحسبه، و الشخص المسؤول عنها بالمحتسب.

فقول: في المسأله جهات من البحث:

الجهه الأولى: في أنّ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر من أهمّ الفرائض الشرعيّه،

بل يحكم بوجوبهما العقل أيضا:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١٤

اعلم أنّهما من أهمّ الفرائض التي حثّ عليها الكتاب و السنّه، و عليهما يبتنى بقاء أساس الدّين و استمرار الرساله الإلهيه و حفظ نظام المسلمين و كيانهم.

و لعلّ الاهتمام بهما من خصائص الشريعه الإسلاميه التي شرّعت لكافّه الناس و تكون باقيه طوال القرون و الأعصار إلى يوم القيامه، فجعلت كلّ واحد ممّن آمن بها مسئولا إجمالا عن بسطها و نشرها و حفظها.

و السّرّ في ذلك أنّ الفرد من أفراد المجتمع ليس منعزلا عن غيره منفردا في المسير و المصير، بل الإنسان مدنيّ بالطبع و يتأثر بعضه ببعض في العقائد و الأخلاق و الأعمال بلا إشكال، كما هو المشاهد في جميع الأجيال و الأمم. و انحراف الفرد كما يضرّ بشخصه يضرّ بالمجتمع أيضا، فيحكم العقل بلزوم الرقابه العامه و حفظ المجتمع عن الفساد مهما أمكن، و الشرع أيضا أوجب ذلك و جعلها من أهمّ الفرائض.

فكما أنّه لو أصيب أحد من أفراد المجتمع بمرض جسماني معدّ كالوباء و الطاعون و نحوهما يعالج فورا بإعدام الجراثيم حذرا من السرايه و الشيوخ في الأفراد و العائلات و يحكم العقل بحسن ذلك بل بلزومه أيضا، فكذلك الأمراض الروحيه و التخلفات الأخلاقيه لو لم يقف المجتمع

فى وجهها و لم يجاهد فى قبالها لشاعت و أوجبت فى النهايه سقوط المجتمع و فسادة.

فعلى الأُمَّه الإسلاميه و لا- سيمًا على إمامها و ممثلها أن تراقب بجميع طاقاتها ما يقع خلال المجتمع و أن تساعد على بسط المعروف و نمو الخير و ازدهاره و على قلع جذور الشرّ و إنكاره.

و قد بلغت هذه الفريضة من الأهميه حدًا جعلها أمير المؤمنين «ع» فوق الجهاد و سائر أعمال البرّ بمراتب: ففى نهج البلاغه قال:

«و ما أعمال البرّ كلّها و الجهاد فى سبيل الله عند الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر إلّا كنفثه فى بحر لجىّ.» (١)

و السرّ فى ذلك أن قوام جميع الفرائض و بقاءها بحدودها و شروطها رهين بإقامه

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٦٣؛ عبده ٣ / ٢٤٤؛ لح / ٥٤٢، الحكمة ٣٧٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١٥

هذه الفريضة. مضافا إلى أن الجهاد كفاح خارجى، و لا أثر له و لا أهميه ما لم يصلح الداخل، فالواجب أوّلا تطهير الداخل و إصلاحه ثم الإقدام على إصلاح الخارج، فتأمل.

الجهه الثانيه: فى أنّ للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر درجات و مراتب:

لا يخفى أنّ الفريضتين ببعض مراتبهما ممّا يتمكّن منه كلّ مسلم عارف بأحكام الإسلام و ضروريّاته، فيستوى فيه الحاكم و غيره و المحتسب و غيره. و ذلك كالإنكار بالقلب و باللسان، فيجب على جميع الناس و منهم الولاه فعل ذلك و إعانه من يفعله، و يبدأ فى الإنكار بالأسهل، فإن زال المنكر فهو، و إلّا أغلظ. فإن توقّف على الضرب و الجراح فهل يجوز لكلّ أحد التصدّى له و يجب عليه، أو يكون من شئون الإمام أو من نصبه لذلك و لا يجوز التصدّى له إلّا بإذن الحاكم؟ فى المسأله قولان:

قال الشيخ

فى النهايه:

«الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فرضان من فرائض الإسلام، و هما فرضان على الأعيان، لا يسع أحدا تركهما و الإخلال بهما.

و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر يجبان بالقلب و اللسان و اليد إذا تمكن المكلف من ذلك و علم أنه لا يؤدى إلى ضرر عليه و لا على أحد من المؤمنين لا فى الحال و لا فى مستقبل الأوقات، أو ظن ذلك ... و قد يكون الأمر بالمعروف باليد بأن يحمل الناس على ذلك بالتأديب و الردع و قتل النفوس و ضرب من الجراحات إلا أنّ هذا الضرب لا يجب فعله إلا بإذن سلطان الوقت المنصوب للرئاسه. فإن فقد الإذن من جهته اقتصر على الأنواع التى ذكرناها.

و إنكار المنكر يكون بالأنواع الثلاثه التى ذكرناها، فأمّا باليد فهو أن يؤدّب فاعله بضرب من التأديب: إمّا الجراح أو الألم أو الضرب، غير أنّ ذلك مشروط

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١٦

بالإذن من جهه السلطان حسب ما قدمناه. فمتى فقد الإذن من جهته اقتصر على الإنكار باللسان و القلب ...

فأمّا إقامه الحدود فليس يجوز لأحد إقامتها إلا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله- تعالى- أو من نصبه الإمام لإقامتها، و لا يجوز لأحد سواهما إقامتها على حال.» «١»

و قال المحقق فى الشرائع:

«و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر واجبان إجماعا، و وجوبهما على الكفايه يسقط بقيام من فيه كفايه. و قيل: بل على الأعيان، و هو أشبه ... و لو لم يرتفع إلا باليد مثل الضرب و ما شابهه جاز.

و لو افتقر إلى الجراح أو القتل هل يجب؟ قيل: نعم. و قيل: لا إلا بإذن الإمام، و هو الأظهر.»

فالشَّيْخُ وَالمَحَقِّقُ أَفتِيَا بِاشْتِراطِ الجِراحِ بِإِذْنِ الإِمامِ. نَعَم، اِختَلَفَا فِيمَا اشْتَمَلَ عَلى الضَّرْبِ فَقطِ كَمَا لا يَخْفَى. وَ لَعَلَّ الحَقَّ مَعَ المَحَقِّقِ فِى الضَّرْبِ القَليلِ غَيرِ المَبْرَحِ إِذا مَسَّتِ الحَاجَةُ إِليه، لِاسْتِقرارِ السَّيرِهِ وَ إِطْلاقِ الأدْلَةِ.

وَ قال العَلَّامَةُ فِى المِخْتَلَفِ ما مَلَّخَصَهُ:

«لو افْتَقَرَ الأَمْرُ بِالمَعروفِ وَ النَهْيِ عَنِ المَنكَرِ إِلى ضَرْبِ مِنَ التَّأديبِ وَ الإيْلامِ وَ الإِضْرارِ بِهِ وَ الجِراحِ وَ إِتْلافِ نَفْسِهِ قال الشَّيْخُ فِى الاِقتِصادِ: الظَّاهِرُ مِنَ مَذْهَبِ شِيوخِنا الإِمامِيَّةِ أَنَّ هَذا الجِنْسَ مِنَ الإِنْكارِ لا يَكُونُ إِلاَّ لِلائِمَّةِهُ أَوْ لِمَنْ يَأْذَنُ لَهُ الإِمامُ.»

ثُمَّ قال:

«وَ كانِ المَرْتَضَى يَخالِفُ فِى ذلِكَ وَ يَقولُ: يَجوزُ ذلِكَ بِغَيرِ إِذْنِهِ. وَ الشَّيْخُ وافقَ المَرْتَضَى فِى كِتابِ التَّبيانِ، وَ فِى النِّهايةِ قالَ بِقولِهِ فِى الاِقتِصادِ. وَ قالَ سَلَّارٌ: وَ أَمَّا القَتْلُ وَ الجِراحُ فِى الإِنْكارِ فِالى السُّلْطانِ وَ مِنَ يَأْمُرُهُ. وَ أَبُو الصِّلاحِ لَمْ يَشْترطِ السُّلْطانَ فِى

(١) - النِّهايةِ / ٢٩٩.

(٢) - الشُّرائعُ / ١ / ٣٤١ وَ ٣٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميَّة، ج ٢، ص: ٢١٧

ذلِكَ وَ بِهِ قالَ ابنُ إِدرِيسَ. وَ ابنُ البَرَّاجِ اشْتَرطَ إِذْنَ الإِمامِ. وَ الأَقْرَبُ ما قالَهُ السَّيِّدُ.» (١)

أقول: وَ يَسْتَدلُّ للقولِ بِعَدَمِ الاِشْتِراطِ بِأَنَّهُما واجِبانِ لِمصلِحَةِ العالِمِ، فلا يَتوقَّفانِ عَلى شَرطِ كَغيرِهِما مِنَ المِصالِحِ، وَ بِأَنَّهُما واجِبانِ عَلى النَبِيِّ «ص» وَ الإِمامِ «ع» فيجِبانِ عَلَينا أَيْضا لِوَجوبِ التَّأسَى.

وَ بِإِطْلاقِ الآياتِ وَ الرواياتِ الوارِدَةِ فِى البابِ وَ لا سِئِما ما اشْتَمَلَ مِنْها عَلى الوَجوبِ وَ لو بِبِسطِ اليَدِ وَ صَكِّ الجِباةِ:

ففى خَبرِ جابِرٍ، عَنِ أبى جَعْفَرٍ «ع»: «فَأَنكَروا بِقُلوبِكُمْ وَ الفِظوا بِألسِنَتِكُمْ وَ صَكَّوا بِها جِباةَهُمْ.» (٢)

وَ فِى خَبرِ يَحْيَى الطَّويلِ، عَنِ أبى عَبْدِ اللَّهِ «ع»، قالَ: «ما جَعَلَ اللَّهُ بِسطَ اللِّسانِ

و كَفَّ اليَدَ و لَكِن جَعَلَهُمَا يَسْطَانِ مَعَا و يَكْفَانِ مَعَا. «٣»

و فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: «و مَن أَنْكَرَهُ بِالسَّيْفِ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْعَلِيَا و كَلِمَةُ الظَّالِمِينَ السُّفْلَى فَذَلِكَ الَّذِي أَصَابَ سَبِيلَ الْهُدَى.» «٤»

و فِيهِ أَيْضًا: «فَمِنْهُمْ الْمُنْكَرُ لِلْمُنْكَرِ بِقَلْبِهِ و لِسَانِهِ و يَدِهِ، فَذَلِكَ الْمُسْتَكْمَلُ لِمُخَالَفَةِ الْخَيْرِ.» «٥»

و فِي تَفْسِيرِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ «ع»: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فَلْيُنْكَرْ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ.» «٦»

و يَرُدُّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّ وَجُوبَهُمَا لِمُصْلِحَةِ الْعَالَمِ لَا يَنَافَى اشْتِرَاطُهُمَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ

(١) - المختلف ١ / ٣٣٩.

(١) - الوسائل ١١ / ٤٠٣، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١١ / ٤٠٤، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٢.

(٣) - الوسائل ١١ / ٤٠٤، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٨.

(٤) - الوسائل ١١ / ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٨.

(٥) - الوسائل ١١ / ٤٠٦، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٩.

(٦) - الوسائل ١١ / ٤٠٧، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٢١٨

حذرا من الهرج و المرج و اختلال النظام، فلعلّ المفسده المترتبه عليهما حينئذ أقوى.

و يَرُدُّ عَلَى الثَّانِي أَنَّ التَّأْسِيَّيَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ لَا فِي الْوُضَائِفِ الْخَاصَّةِ، وَ الْحُكُومَةِ وَ شُؤْنِهَا مِنَ الْوُضَائِفِ الْخَاصَّةِ،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يَجِبُ الْأَخْذُ بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» «١» مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ.

و أَمَّا الرِّوَايَاتُ الْمَذْكُورَةُ فَخَبَرُ جَابِرٍ ضَعِيفٌ بِوَجْهِهِ، وَ يَحْيَى الطَّوِيلُ مَجْهُولٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْبُرَ ذَلِكَ بِكَوْنِ الرَّوَايِ عَنْهُ ابْنِ أَبِي
عَمِيرٍ، وَ عِبَارَتَا نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لَا تَنْفِيَانِ الْأَشْرَاطَ، إِذْ لَيْسَتْ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ مِنْ

هذه الجبهة، نظير ما ورد في فضل الحج و الصلاة، حيث لا يستفاد منهما عدم اشتراط الوجوب أو الواجب بشىء. هذا مضافا إلى أن إلقاء الخطبة الأولى كان فى صفتين لتحريض شيعته على القتال، و واضح أنّ قتالهم كان تحت لوائه «ع» و بأمره، فتأمل إذ الإنصاف أنّ إطلاق الروايات و آيه التأسى ممّا يمكن التمسك بهما لعدم الاشتراط.

و يمكن أن يستدل للاشتراط، بوجود عصمه النفوس و حرمة إراقه الدماء و التصرف فى سلطه الغير إلّا بالمقدار المتيقن جوازه. و بأنّ الضرب و الجراح يتوقّفان على قدره و السلطه.

و بأنّه لا يتيسر لكلّ فرد تشخيص الموارد و الشروط و الظروف المناسبه و إنّما يتيسر ذلك لمن له إحاطه بالمجتمع و علاقته و إمكانياته.

و بأنّ تصدّى كلّ فرد فرد لذلك يوجب اختلال النظام غالبا، حيث إنّ الضرب و الإيلاء إذا لم يكونا على أساس القدره و السلطه الخارجيه يستعقبان غالبا ردّ الفعل و المقاومه من الطرف فيقع النزاع و الكفاح و الهرج و المرج و فى النهايه يختل النظام قهرا.

و لأجل ذلك كلّه أيضا جعلت إقامه الحدود الشرعيه و التعزيرات المعينه من

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآيه ٢١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢١٩

شئون الحاكم، و ليس لكلّ أحد التصدّى لها و إن كان عالما بالمسائل و الأحكام:

ففى خبر حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله «ع»: من يقيم الحدود:

السلطان أو القاضى؟ فقال: «إقامه الحدود إلى من إليه الحكم.» «١» هذا.

و لا يخفى أنّ الاحتياط فى باب الدماء و قاعده السلطنه يقتضيان العمل بالاشتراط. اللهمّ إلّا إذا لم نتمكن من الوصول إلى الإمام و توقّف حفظ بيضه الإسلام و كيان

المسلمين على الإقدام، فإنّ الدفاع عنهما لا يشترط فيه إذن الإمام بلا إشكال، فتدبر.

نعم، هنا شىء يجب التنبية عليه، وهو أنّ ظاهر الشيخ و المحقق وغيرهما كون إذن الإمام شرطاً للوجوب، نظير اشتراط وجوب الحج بالاستطاعه، فلا يجب تحصيل الشرط، إذ الشرط للوجوب بمنزله الموضوع له و الحكم متأخر رتبه عن موضوعه، فلا يعقل تأثيره فى إيجابه.

و لكن سبق منا فى الباب الثالث عند التعرّض الإجمالى لمسأله الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر استظهار كون الوجود مشروطاً بالإذن لا للوجوب، نظير اشتراط وجود الصلاه بالطهاره. فالوجوب مطلق و الواجب مشروط بإذن الإمام و كونه تحت إشرافه و نظره حذراً من الهرج و اختلال النظام.

و على هذا فيجب على كلّ مسلم السعى فى بسط المعروف و إشاعته و قطع جذور المنكر و الفساد و السعى فى إقامة الحدود الإلهية بقدر المكنه و القدره.

غايه الأمر أنّ وجود العمل فيما إذا استلزم الجراح مشروط بإذن الحاكم فيجب الاستيذان منه و إيقاع العمل تحت إشراف حكمه لتلا يلزم الهرج و المرج و الاختلال.

و لو فرض ضعف الحكومه و قلّه أعوانها و جب إعانتها و مساعدتها فى بسط المعروف و دفع المنكر. و لو فرض عدم وجود الحكومه الحقه العادله و جب على الجميع

(١) - الوسائل ١٨ / ٣٣٨، الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٠

السعى لتحقيقها لذلك و لو بتشكيل دويله صغيره فى منطقه معينه، كما يشهد بذلك صحيحه زواره التى جعل فيها الولايه أفضل الخمسه التى بنى عليها الإسلام لكونها مفتاحهنّ و الوالى هو الدليل عليهن «١».

فلا يجوز للمسلمين أن يقعدوا فى بيوتهم و لا يبالوا بما

يقع فى مجتمعهم من الفحشاء و الفساد و إراقه الدماء و غضب الأموال و هتك النواميس و هضم الكفّار و الصهاينه لحقوق المسلمين و المستضعفين بعذر أنّ رفع هذه المفاسد كلّها من وظائف الحاكم.

و لذا قلنا فى محلّه بأنّ أدلّه الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بإطلاقها و بمفهومهما الواسع من أقوى الأدلّه على وجوب تأسيس الحكومه العادله و الدوله الحقّه، فراجع ما حررناه هناك.

الجهه الثالثه: فى أنه هل يكون وجوبهما على الأعيان أو على الكفايه؟

[كلمات الأصحاب]

قد مرّ من نهايه الشيخ أنّهما فرضان على الأعيان.

و قال فى الاقتصاد:

«و اختلفوا فى كيفيه وجوبه: فقال الأكثر إنّهما من فروض الكفايات إذا قام به البعض سقط من الباقين. و قال قوم: هما من فروض الأعيان، و هو الأقوى عندى لعموم آى القرآن و الأخبار.» «٢»

و فى الشرائع أفتى أولا بوجوبهما على الكفايه، ثمّ جعل وجوبهما على الأعيان أشبه، أى أشبه بالقواعد و الإطلاقات «٣».

و حكى فى الجواهر عن السيّد و الحلبيّ و القاضى و الحلّى و الفاضل و الشهيدين

(١) - الوسائل ١ / ٧، الباب ١ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ٢.

(٢) - الاقتصاد / ١٤٧. فصل فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

(٣) - الشرائع ١ / ٣٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢١

و جمع آخر وجوبهما على الكفايه، و عن الشيخ و ابن حمزه و فخر الإسلام و بعض آخر وجوبهما على الأعيان «١». هذا.

و حكى فى المختلف عن السيّد المرتضى أنّه احتجّ للكفايه:

«بأنّ المطلوب فى نظر الشرع تحصيل المعروف و ارتفاع المنكر، و لم يتعلّق غرضه من مباشر بعينه فيكون واجبا على الكفايه «٢».

قال علامه:

«و الأقرب قول السيّد، وهو اختيار أبي الصلاح و ابن إدريس.» «٢»

أقول: و الظاهر أن الحقّ مع هؤلاء لما ذكره السيّد

من الدليل.

فإن قلت: إنَّ لكلَّ كلامٍ تأثيراً خاصّاً في النفوس، فلعلَّ الفاعل للمنكر لا يرتدع بنهي هذا و يرتدع بنهي ذاك، أو لعلّه لا يرتدع بنهي واحد و يرتدع بنهي جماعه، فما دام المنكر باقياً يجب على كلِّ من اطّلع عليه النهي عنه. و ظاهر الآيات و الروايات أيضاً هو العيّيّه، بل هي الأصل في الوجوب على ما قيل.

قلت: نحن نفرض قيام أشخاص بالنهي بمقدار نقطع بكفايته في ارتداع الطرف لو كان ممّن يرتدع، بحيث لا يكون أثر لما زاد قطعاً، فهل يجب مع ذلك شركه البقيه في عرض هؤلاء مع العلم بأنّ الغرض يحصل بدونهم؟ لا أظنّ أنّ أحداً يلتزم بذلك، فالوجوب كفايً بلا إشكال، و ظاهر الآيات و الروايات إنّما يؤخذ به ما لم يظهر الخلاف. هذا.

(١) - الجواهر ٢١ / ٣٥٩.

(٢) - المختلف ١ / ٣٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٢

تصوير الوجوب الكفائي:

و قد ناسب هنا أن نتعرّض إجمالاً لماهيّه الوجوب الكفائي، و الفرق بينه و بين العيني و ما يقتضيه الإطلاق منهما ليتّضح حكم المقام أيضاً، فنقول: قال في الكفايه:

«و التحقيق أنّه سنخ من الوجوب و له تعلّق بكلّ واحد بحيث لو أُخِلَّ بامثاله الكلّ لعوقبوا على مخالفته جميعاً، و إن سقط عنهم لو أتى به بعضهم.» (١)

أقول: لا يخفى أنّ ما ذكره - قدّس سرّه - تعريف له بلحاظ الخاصّه و الأثر لا بلحاظ الماهيّه.

و قال في موضع آخر:

«قضيه إطلاق الصيغه كون الوجوب نفسياً تعيينياً عينياً، لكون كلّ واحد ممّا يقابلها يكون فيه تقيّد الوجوب و تضيق دائرته، فإذا كان في مقام البيان و لم ينصب قرينه عليه فالحكمه تقتضى كونه مطلقاً، و جب هناك شيء آخر أولاً، أتى بشيء آخر أولاً،

و ظاهر هذا الكلام أنّ العيني والكفائي بعد اشتراكهما في توجّه الخطاب إلى الجميع يفتقران بأنّ الوجوب في العيني مطلق و في الكفائي مشروط بعدم إتيان الغير، فإن أتى به البعض لم يجب على الآخرين، و إن لم يأت به أحد وجب على الجميع لوجود شرطه في الجميع.

و قال السيد الأستاذ آية الله العظمى البروجردى - طاب ثراه - ما محصّله بتوضيح منّا:

(١) - كفايه الأصول ١ / ٢٢٨.

(٢) - كفايه الأصول ١ / ١١٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٣

«إنّ الفرق بينهما عند القوم يكون في ناحيه المكلف، بتقريب أنّ المكلف في العيني هو جميع الأفراد بنحو العموم الاستغراقي، فيكون كلّ فرد مكلفًا بالاستقلال. و أمّا في الكفائي فعند البعض هو المجموع من حيث المجموع، و عند آخرين أحد الأفراد.

و يرد على الأوّل أنّ المجموع من حيث المجموع أمر اعتباري لا - حقيقه له، فلا يتصوّر تكليفه. و على الثاني أنّ أحد الأفراد إن أريد مفهومه ففيه أنّه غير قابل للتكليف، و إن أريد به مصداقه أعنى الفرد المردد خارجا ففيه أنّه لا خارجيه له حتّى يتوجّه إليه البعث.

فالتحقيق أنّ الوجوب له ثلاث إضافات: إضافه إلى الطالب، و إضافه إلى المطلوب، و إضافه إلى المطلوب منه. و الفرق بين العيني و الكفائي ليس في المكلف و المطلوب منه كما يظهر من القوم، و لا في إطلاق الوجوب و اشتراطه كما في الكفايه. بل الفرق بينهما بعد اشتراكهما في كون كلّ فرد مكلفًا مستقلا إنّما يكون في المطلوب و المكلف به. فالمطلوب في الوجوب الكفائي هو نفس طبيعه الفعل بإطلاقها الذاتي، و في العيني طبيعه الفعل بقيد صدورها من هذا الفاعل الخاصّ.

السّرّ في ذلك أنّ الأوامر تابعه للمصالح والأغراض، فإن كانت المصلحه في صدور الفعل عن كلّ واحد من المكلفين بحيث تترتب المصلحه على الفعل بقاء صدورهم عن الفاعل الخاصّ كما في الأمر الصلّاتي حيث إنّ تكامل الشخص وارتداعه عن الفحشاء والمنكر يترتبان على صلاه نفسه فحينئذ يكون الوجوب عينيا.

وإن كانت المصلحه في مجرد تحقق طبيعه الفعل في الخارج من غير دخاله لصدورها عن فاعل خاصّ كما في دفن الميت و تجهيزه فحينئذ يتعلّق التكليف بنفس الطبيعه بإطلاقها الذاتى و يكون الواجب كفاثيا، إذ تقيدها بقاء صدورها من الشخص يكون جزافا.

و حيث إنّ كلّ واحد من المكلفين قادر على تحصيل هذه الطبيعه المطلقه أمر المولى كلّ واحد منهم بذلك، فإذا حصلت في الخارج سقط جميع الأوامر قهرا بحصول متعلّقها، و إن عصى الجميع عوقبوا جميعا.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٤

و الحاصل أنّ الفرق بين العيني و الكفاثي لا يرجع إلى المكلف، بل إلى المكلف به.

و المكلف به في الكفاثي مطلق الطبيعه، و في العيني الطبيعه بقاء صدورها من الفاعل الخاصّ. و على هذا فإطلاق المتعلّق يقتضى الكفاثيه. نعم، لا ننكر أن توجه الخطاب و التكليف يوجب الانصراف إلى العيني، فتدبر. «١»

انتهى ما أردنا نقله من كلام السيد الأستاذ- قدس سرّه- و إن شئت التفصيل فراجع ما قرّناه من أبحاثه في كتاب نهايه الأصول المطبوع سابقا.

و الظاهر أنّ ما ذكره حقّ لا مريه فيه.

نعم، ما ذكره من عدم إمكان توجه التكليف إلى المجموع من حيث المجموع قابل للخدشه، إذ الظاهر أنّ الواجبات الاجتماعيه و الحدود الإلهيه كلّها وضعت على عاتق المجتمع بنحو العام المجموعى، غايه الأمر أنّ

المتصدى لامثالها هو قيم المجتمع و ممثله، أعنى الإمام و الحاكم كما فضلنا فى بعض المباحث السابقه.

و لكن الظاهر أنّ الواجبات الكفائيه ليست من هذا القبيل، فتأمل. إذ من الممكن إرجاع الواجبات الاجتماعيه أيضا إلى الكفائيه، و إن كان الواجب مباشره الإمام و عمّاله لتنفيذها. فالواجب على الأئمه كفايه هو تحصيل الحكومه و تأييدها و مساعدتها، و الواجب على الحاكم تنفيذ الواجبات الاجتماعيه كإجراء الحدود و نحوها، فتدبر.

الجهه الرابعه: فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى المسأله:

اشاره

لا يخفى أنّ الآيات و الروايات الوارده فى المسأله أيضا على طائفتين، يستفاد من بعضها كون الفريضه فريضه عامه كلف بها كلّ مسلم و من بعضها كونها فريضه خاصه أعنى كونها من شئون الحكومه.

(١) - نهايه الأصول ١ / ٢١٠ و ٢١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٥

و محصل الجمع بينهما أنّ العمل بهذه الفريضه كغيرها من الفرائض يتوقف على العلم و القدره. فمثل الإنكار بالقلب و الإرشاد باللسان فى الأحكام الواضحه الضروريه ممّا يقدر عليه كلّ مسلم، و أمّا الضرب و الجرح بل و بعض مراتب الإرشاد باللسان فى بعض الأحيان فهى ممّا لا يقدر عليه كل فرد أو لا يخلو صدور عنه من ضرر كما مرّ، فيكون على عاتق الحاكم المتسلط و أياديه قهرا. نعم، يجب على الأئمه تأييده و مساعدته، بل و السعى لتحقيق الحكومه الحقه أيضا كما مرّت الإشاره إليه. فلنذكر بعض آيات المسأله و رواياتها:

[الطائفه الأولى من الآيات ما دلّت على كونها فريضه عامه]

١- فمن الطائفه الأولى قوله- تعالى:- «**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ يُطِيعُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ. أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.**» (١)

فالحكم فى الآيه عامّ لكلّ مؤمن و مؤمنه. و قد صرح بخصوص المؤمنات أيضا ليكون نصّا فى التعميم. و الظاهر من الولايه هو سلطه الشخص و أولويته. فالله- تعالى- بولايته العامه على عباده جعل لكلّ مؤمن و مؤمنه حقّ الولايه و السلطه على غيره ليكون له حقّ الأمر و النهى، غايه الأمر أنّ الولايه لها مراتب و الولايه هنا محدوده بمقدار جواز الأمر و النهى.

لا يقال: الأمر و النهى فى باب الأمر بالمعروف و النهى

عن المنكر إرشادَيان لكونهما إرشادا إلى إطاعه أمر الله و نهيه، نظير أوامر الفقيه في مقام بيان الأحكام، فلا يتوقفان على ثبوت الولاية و السلطه الشرعيه.

فإنه يقال: لا نسلم ذلك و إن زعمه بعض، بل الظاهر من الأدله و جوب الأمر و النهى المولويين تأكيداً لأمر الله و نهيه، نظير أمر الوالدين مولويًا بشىء أمر الله به قبلهما فيكون التخلف معصيه لله و للوالدين معا. و بالجمله، سبق أمر الله و نهيه

(١) - سورة التوبه (٩)، الآيه ٧١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٦

بالشىء لا يدل على كونهما إرشاديين، و ظاهر الأمر و النهى و الأصل فيهما هو المولويه، فتأمل.

٢- و قال: «التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْمَامِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ، وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ.» (١)

فالموضوع فى الآيه جميع المؤمنين كما يظهر من الآيه التى قبلها، أعنى قوله: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ.»

٣- و قال: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ.»

وَ لَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ، مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَ أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ.» (٢)

و الظاهر أن الخطاب للمسلمين، و المراد بالناس جميع الناس من المسلمين و غيرهم. و الإخراج: الخلق و الإظهار، كقوله- تعالى:- «أَخْرَجَ الْمُرْعَى.» فيكون المراد- و الله اعلم- أن المسلمين بما هم مسلمون خير أمة خلقت و أخرجت لنفع المجتمعات البشرية، و ملاك خيريتهم بسطهم للمعروف و ردهم عن المنكرات و إصلاح المجتمعات. و فى المجمع عن النبى «ص»: «أنتم و فيتم سبعين أمة، أنتم خيرها و أكرمها على الله.» (٣)

و أما ما فى الدر المنثور: «أخرج

ابن أبي حاتم، عن أبي جعفر «ع»: كنتم خير أمة أخرجت للناس، قال: أهل بيت النبي «ص» «(٤) فلا- محاله يكون من الجرى و التطبيق، حيث إنهم «ع» المصاديق الكامله من هذه الأُمَّه.

و الفعل فى قوله: «كنتم» قيل بكونه زائدا جى ء به للتأكيد. و قيل إن المراد:

(١)- سورة التوبه (٩)، الآيه ١١٢.

(٢)- سورة آل عمران (٣)، الآيه ١١٠.

(٣)- مجمع البيان ١/ ٤٨٦ (الجزء ٢)؛ و روى نحوه فى الدر المنثور ٢/ ٦٤، حيث قال: قال النبي «ص»: «إنكم تتمون سبعين أُمَّه، أنتم خيرها و أكرمها على الله.» و لكن فى المجمع طبعه صيدا- سنة ١٣٣٣-: «أنتم زيتم ستين أُمَّه» بدل «أنتم و فيتم سبعين أُمَّه».

(٤)- الدر المنثور ٢/ ٦٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٧

كنتم خير أُمَّه عند الله فى اللوح المحفوظ أو مبشر بها فى الكتب الماضيه.

فهذه ثلاث آيات ظاهره فى كون الفريضة فريضة عامه على حد سائر الفرائض.

[الطائفة الثانيه من الآيات ما دلّت على كونها فريضة خاصه]

٤- و من الطائفة الثانيه قوله- تعالى:- «و لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّه يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ أُولِئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ.» «١»

قيل: إن سياق الآيه يدل على كون الوجوب كفائيا.

أقول: الظاهر أن الخطاب فى الآيه لِمَا كان موجها إلى جميع المسلمين كان المستفاد منه أنه يجب على الجميع السعى فى تمحيض جماعه خاصه لهذا الشأن، و هذا يؤيد ما قدّمناه من أن تأسيس الدوله الحقه وظيفه عامه خوطب بها الجميع و إن كانت إداره شؤون الحكومه و منها بعض مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر وظيفه خاصه، فتدبر. هذا.

و يحتمل فى قوله: «كنتم خير أُمَّه أخرجت للناس» الواقع بحسب الترتيب بعد هذه الآيه أيضا إرادته أُمَّه

خاصه شأنها الأمر والنهي لا جميع المؤمنين. و يؤيد ذلك وحده السياق و بعض الروايات الواردة في تفسير الآيه و تطبيقها على الأئمه «ع».

٥- و من الآيات الظاهره في الوظيفه الخاصه أيضا قوله- تعالى:- «الَّذِينَ إِذَا مَكَدَاهُمْ فِي الْمَأْرَضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَ لِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ.» «٢»

فيكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المذكوران في الآيه من النوع الذي يتوقف على السلطه و التمكّن في الأرض. و يشهد لذلك وقوع الآيه في سياق آيات القتال و دفع الناس بعضهم ببعض.

و لا يراد بإقامه الصلاه و إيتاء الزكاه أيضا الإتيان بهما شخصيا، بل إشاعتهما

(١)- سورة آل عمران (٣)، الآيه ١٠٤.

(٢)- سورة الحج (٢٢)، الآيه ٤١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٨

و ترويجهما و تثبيتهما في المجتمع، أعنى ما يكون من شئون الحكومه الحقه، نظير ما ورد في زياره السبط الشهيد «ع»: «أشهد أنك قد أقتت الصلاه و آتيت الزكاه و أمرت بالمعروف و نهيت عن المنكر.»

٦- و من هذا القبيل أيضا قوله- تعالى:- «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَ الْأَنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَ يَحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْجَبَائِثَ وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَ الْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ. الْآيَةُ.» «١»

[الروايات الواردة في المقام]

٧- و في موثقه مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله «ع» قال: سمعته يقول- و سئل عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أ واجب هو على الأئمه جميعا؟- فقال:

لا، فقيل له: و لم؟ قال: إنما هو على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر، لا على الضعيف

الذى لا يهتدى سبيلا إلى أى، يقول: من الحق إلى الباطل. و الدليل على ذلك كتاب الله- عزّ و جلّ- قوله: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ». فهذا خاص غير عام، كما قال الله- عزّ و جلّ-: «وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْتَدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ.» و لم يقل على أمّة موسى و لا على كلّ قومه، و هم يومئذ أمم مختلفه. و الأمّة واحد فصاعداً، كما قال الله- عزّ و جلّ-: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ.» يقول: مطيعاً لله- عزّ و جلّ-. و ليس على من يعلم ذلك في هذه الهدنه من حرج إذا كان لا قوّه له و لا عدد و لا طاعه.

قال مسعده: و سمعت أبا عبد الله «ع» يقول- و سئل عن الحديث الذى جاء عن النبي «ص»: إنّ أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر، ما معناه؟- قال: هذا على أن يأمره بعد معرفته و هو مع ذلك يقبل منه، و إلّا فلا. «٢»

فالنظر فى هذه الموثقه أيضا إلى نوع خاصّ من الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، أعنى ما يتوقّف على القوه و السلطه خارجا، فيراد منه ما يوجب الكفاح ممّا يشتمل على الضرب و الجرح و كذا بعض مراتب اللسان و موارده، و إلّا فالأمر

(١)- سورة الأعراف (٧)، الآية ١٥٧.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٠، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١. و الكافي ٥ / ٥٩ باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، الحديث ١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٢٩

و النهى الجزئيان فى الموارد الجزئيه العاديه لا يختصان بفرد دون فرد،

بل هما من الفرائض العامّة بلا إشكال. هذا.

و لعلّ الإمام الصادق «ع» كان مواجهها لبعض الأفراد المعترضين على سكوت الأئمّه «ع» و شيعتهم في قبال المنكرات بلا ملاحظه للإمكانات و الظروف، نظير ما مرّ من سدير الصيرفي و أمثاله كما مرّ، فالموثّقه وردت في قبال هؤلاء، فتدبّر.

و بعض أخبار الباب خبر جامع يشتمل على جميع المراتب ممّا هي وظيفه خاصّه و ممّا تكون من الفرائض العامّه.

٨- مثل ما في نهج البلاغه عن محمد بن جرير الطبري، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنّه قال: سمعت عليّا «ع» يقول يوم لقينا أهل الشام: «أيّها المؤمنون، إنّّه من رأى عدوانا يعمل به و منكرا يدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم و برئ، و من أنكره بلسانه فقد أجر و هو أفضل من صاحبه، و من أنكره بالسيف لتكون كلمه الله هي العليا و كلمه الظالمين هي السفلى فذلك الذي أصاب سبيل الهدى و قام على الطريق و نور في قلبه اليقين.» (١)

و إلقاء هذه الخطبه يوم لقائه «ع» أهل الشام دليل على أنّ غرضه «ع» كان تحريض جنوده على القتال في صفّين، و واضح أنّ قتالهم كان تحت لوائه و أمره، فلا يستفاد من هذا الحديث جواز الإنكار بالسيف و لو بدون إذن الإمام.

و قد مرّ ممّا أنّ في الموارد التي تكون الفريضة وظيفه خاصّه و تحتاج إلى إذن الحاكم ليس الوجوب فيها مشروطا، بل الواجب مشروط و تقدّم بيان ذلك و الفرق بينهما.

٩- و قال الرضى «ره»: و في كلام آخر له يجرى هذا المجرى: «فمنهم المنكر للمنكر بيده و لسانه و قلبه، فذلك المستكمل لخصال الخير. و منهم المنكر بلسانه و قلبه و التارك بيده،

فذلك متمسك بخصلتين من خصال الخير و مضيع خصله. و منهم المنكر بقلبه و التارك بيده و لسانه، فذلك الذى ضيع أشرف الخصلتين من الثلاث و تمسك بواحدة. و منهم تارك لإنكار المنكر بلسانه و قلبه

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٢٦٢؛ عبده ٣ / ٢٤٣؛ لح / ٥٤١، الحكمة ٣٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٠

و يده، فذلك ميّت الأحياء.

و ما أعمال البرّ كلّها و الجهاد فى سبيل الله عند الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر إلّا كنفثه فى بحر لجى، و إنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لا يقربان من أجل و لا ينقصان من رزق، و أفضل من ذلك كلّه كلمه عدل عند إمام جائر. «١»

١٠- و من الروايات الجامعه فى هذا الباب أيضا خبر جابر، عن أبى جعفر «ع»، قال: «يكون فى آخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مراءون يتقرؤون و يتتسّكون، حدثاء سفهاء لا- يوجبون أمرا بمعروف و لا- نهيا عن منكر إلّا إذا أمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرخص و المعاذير، يتبعون زلّات العلماء و فساد علمهم، يقبلون على الصلاه و الصيام و ما لا يكلمهم فى نفس و لا مال، و لو أضرت الصلاه بسائر ما يعملون بأموالهم و أبدانهم لرفضوها كما رفضوا أتمّ الفرائض و أشرفها.

إنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فريضه عظيمه بها تقام الفرائض. هنالك يتمّ غضب الله عليهم فيعمّهم بعقابه فيهلك الأبرار فى دار الفجّار، و الصغار فى دار الكبار.

إنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر سبيل الأنبياء و منهاج الصالحين، فريضه عظيمه بها تقام الفرائض و تأمن المذاهب و تحلّ المكاسب و تردّ المظالم، و تعمر الأرض و ينتصف من

الأعداء و يستقيم الأمر. فأنكروا بقلوبكم و الفظوا بالسنتكم و صكّوا بها جباههم و لا تخافوا في الله لومه لائم، فإن اتّعظوا و إلى الحقّ رجعوا فلا- سبيل عليهم، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَ يَتَّعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم و أبغضوهم بقلوبكم غير طالين سلطانا و لا باغين مالا و لا مرّدين بالظلم ظفرا حتّى يفيئوا إلى أمر الله و يمشوا على طاعته.

قال أبو جعفر «ع»: «أوحى الله إلى شعيب النبيّ - عليه السلام -: إني لمعدّب من قومك مائة ألف: أربعين ألفا من شرارهم، و ستين ألفا من خيارهم. فقال: يا ربّ هؤلاء الأشرار فما بال الأخيار؟ فأوحى الله - عزّ و جلّ - إليه: أنّهم داهنوا أهل المعاصي و لم يغضبوا لغضبي.» «٢»

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٢٦٣؛ عبده ٣ / ٢٤٣؛ لح / ٥٤٢، الحكمة ٣٧٤.

(٢) - تهذيب الأحكام ١٨٠ / ٦، باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، الحديث ٢١؛ و روى نحوه في فروع الكافي ٥ / ٥٥، باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، الحديث ١. و رواه في الوسائل ١١ / ٣٩٤، ٤٠٢ و ٤٠٣، الباب ١ و ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٦، و الباب ٣ منها، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّه، ج ٢، ص: ٢٣١

و الروايه من الروايات العاليه المضامين و لكن سندها ضعيف، إذ مضافا إلى إرساله يشتمل على رجلين مجهولين و هما بشر بن عبد الله، و أبو عصمه قاضي مرو، فراجع.

و لا- يخفى أنّ الروايه مع جامعيتها لجميع مراتب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فإن عمده النظر فيها إلى الأمر و النهي الموجبين لإقامه الفرائض في المجتمع و

ردّ المظالم و أمن السبل و عماره الأرض و الانتصاف من الظالمين و لو بصكّ الجباه.

و من الواضح أن هذه الأمور بسعتها لا تحصل إلّا بالقدره الواسعه و السلطه الحاكمه، فيجب تحصيلها قهرا بإعداد مقدماتها و شرائطها.

و من النكت المهمه التي صرّحت بها الروايه أنّ الهدف من الأمر و النهي يجب أن يكون إقامه فرائض الله - تعالى - و بسط العدل و عماره الأرض و في الأعداء إلى الله - تعالى -، لا تحكيم السلطه عليهم و بغى المال و تحصيل الظفر و لو بالظلم. و هذه نكته دقيقه يجب أن يلتفت إليها كلّ من يتصدّى للجهاد و الكفاح. و قد سمّى رسول الله «ص» في الخبر المعروف جهاد النفس الجهاد الأكبر «١»، فنعوذ بالله من وساوس النفس و نزغاتها.

١١- و من الأخبار الجامعه أيضا ما رواه في الوسائل عن النبيّ «ص» أنّه قال:

«لا- تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر، و تعاونوا على البر. فإذا لم يفعلوا ذلك نزعنا منهم البركات و سلطنا بعضهم على بعض و لم يكن لهم ناصر في الأرض و لا في السماء.» «٢»

١٢- و في وصيه أمير المؤمنين «ع» قبيل وفاته: «لا تتركوا الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فيولّي عليكم شراركم ثم تدعون فلا يستجاب لكم.» «٣»

١٣- و في روايه محمد بن عرفه، قال: سمعت أبا الحسن الرضا «ع» يقول:

(١)- الوسائل ١١ / ١٢٢، الباب ١ من أبواب جهاد النفس، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٣٩٨، الباب ١ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١٨.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٩٧٨؛ عبده ٣ / ٨٦؛ لح / ٤٢٢، الكتاب ٤٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٢

عن المنكر أو ليستعملنّ عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم.» (١)

١٤- و بالإسناد عنه «ع» قال: «كان رسول الله «ص» يقول: إذا أمتى توأكلت الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله - تعالى -.» (٢)

أقول: الوقاع: المحاربه و الإيقاع فى الشرّ.

فإذا راعت الأمّة الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و اهتّمت بصلاح المجتمع صارت أمّه صالحه و العلاقات بينها مبرمه، و كانت كالبنيان المرصوص يدعم بعضه بعضا فلا محاله يرأسها فنه صالحه عادله منها.

و إذا لم تهتّم بهذه الفريضة و اتّبع كلّ واحد منها ما يشتهيه و يهواه صارت أمّه متشثته متفرّقه متباغضه يلعن بعضها بعضا فيغتنم الأشرار و الكفّار هذه الفرصه و يترأسون عليها و يغتصبون حقوقها و ذخائرها و إمكاناتها، كما هو المشاهد فى أعصارنا فى أكثر البلاد الإسلاميه، فلا حول و لا قوه إلّا بالله.

١٥- و من الروايات الجامعه فى هذا الباب أيضا الروايه الطويله المرويه فى تحف العقول عن السبط الشهيد- سلام الله عليه-. قال: و يروى عن أمير المؤمنين «ع»، و قد مرّت الروايه فى فصل اعتبار العلم فى الحاكم، فراجع «٣».

و فيها قوله «ع»: «فبدأ الله بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فريضه منه، لعلمه بأنّها إذا أدّيت و أقيمت استقامت الفرائض كلّها، هيّنها و صعّبها. و ذلك أنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر دعاء إلى الإسلام مع ردّ المظالم و مخالفه الظالم و قسمه الفىء و الغنائم، و أخذ الصدقات من مواضعها و وضعها فى حقّها. الحديث بطوله.» (٤)

(١)- الوسائل ١١ / ٣٩٤، الباب ١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٣٩٤، الباب ١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٥.

(٣)- راجع الفصل

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٣

١٦- و في موثقه مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال النبي «ص»:

كيف بكم إذا فسدت نساؤكم و فسق شبانكم و لم تأمروا بالمعروف و لم تنهوا عن المنكر؟ فقيل له:

و يكون ذلك يا رسول الله؟ فقال: نعم، و شرّ من ذلك، كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر و نهيتم عن المعروف؟ فقيل له: يا رسول الله، و يكون ذلك؟ قال: نعم، و شرّ من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكرا و المنكر معروفا؟ «١»

١٧- و في خبر أبي سعيد الزهري، عن أبي جعفر و أبي عبد الله «ع»، قال: «ويل لقوم لا يدينون الله بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.» «٢» هذا.

١٨- و في كتاب الجمعة من صحيح البخاري بإسناده عن عبد الله بن عمر، يقول: سمعت رسول الله «ص» يقول: «كلّكم راع و كلّكم مسئول عن رعيته: الإمام راع و مسئول عن رعيته، و الرجل راع في أهله و هو مسئول عن رعيته، و المرأه راعيه في بيت زوجها و مسئوله عن رعيته، و الخادم راع في مال سيده و مسئول عن رعيته - قال: و حسبت أن قد قال: - و الرجل راع في مال أبيه و مسئول عن رعيته، و كلّكم راع و مسئول عن رعيته.» «٣»

و الأخبار في باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر كثيره متواتره إجمالا من طرق الفريقين، فراجع.

و لم يشكّ و لم يتردّد في وجوبهما إجمالا أحد من المسلمين، بل هو من ضروريات الدين.

الجهه الخامسه: في وجوب إنكار العامه على الخاصه و تغيير المنكر عليهم إذا علموا به:

(١) - الوسائل ١١ / ٣٩٦، الباب ١ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١٢.

(٢) - الوسائل

(٣)- صحيح البخارى ١/١٦٠، كتاب الجمعة، باب الجمعة فى القرى والمدن.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٤

١- روى الصدوق بإسناده عن مسعده بن صدقه، عن جعفر بن محمد- عليهما السلام- قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ إِذَا عَمِلَتِ الْخَاصَّةُ بِالْمَنْكَرِ سِرًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْلَمَ الْعَامَّةُ، فَإِذَا عَمِلَتِ الْخَاصَّةُ بِالْمَنْكَرِ جَهَارًا فَلَمْ تَغْتَيَّرْ ذَلِكَ الْعَامَّةُ اسْتَوْجِبَ الْفَرِيقَانِ الْعُقُوبَةَ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -».

قال: و قال رسول الله «ص»: «إِنَّ الْمَعْصِيَةَ إِذَا عَمِلَ بِهَا الْعَبْدُ سِرًّا لَمْ يَضُرَّ إِلَّا عَامِلَهَا، فَإِذَا عَمِلَ بِهَا عَلَانِيَةً لَمْ يَغْتَيَّرْ عَلَيْهِ أَضْرَتٌ بِالْعَامَّةِ.» قال جعفر بن محمد «ع»: «و ذَلِكَ أَنَّهُ يَذَلُّ بِعَمَلِهِ دِينَ اللَّهِ وَ يَقْتَدِي بِهِ أَهْلُ عِدَاوَةِ اللَّهِ.» «١»

٢- و بهذا الإسناد قال: قال علي «ع»: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ، وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ ثُمَّ قَالَ: وَ قَالَ: لَا يَحْضُرَنَّ أَحَدُكُمْ رَجُلًا يَضْرِبُهُ سُلْطَانٌ جَائِرٌ ظَلَمًا وَ عِدْوَانًا، وَ لَا مَقْتُولًا وَ لَا مَظْلُومًا إِذَا لَمْ يَنْصُرْهُ، لِأَنَّ نَصْرَتَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ إِذَا هُوَ حَاضِرٌ، وَ الْعَافِيَةُ أَوْسَعُ مَا لَمْ تَلْزِمَكَ الْحَجَّةُ الظَّاهِرَةُ.» قال: و لما جعل التفضّل فى بنى إسرائيل جعل الرجل منهم يرى أخاه على الذنب، فينهاه فلا ينتهى، فلا يمنع ذلك أن يكون أكيله و جليسه و شريبه، حتى ضرب الله - عزّ و جلّ - قلوب بعضهم ببعض و نزل فيهم القرآن حيث يقول - عزّ و جلّ -: لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَ كَانُوا يَعْتَدُونَ،

كَانُوا لَّا يَتَّاهُونَ عَن مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ. الْآيَةُ. «٢»

٣- و في مرفوعه محمّد بن سنان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «ما أقرّ قوم بالمنكر بين أظهرهم لا يغيّرونه إلّا أو شك أن يعمّمهم الله بعقاب من عنده.» «٣»

٤- و في مسند أحمد بسنده عن عدى، يقول: سمعت رسول الله «ص» يقول:

«إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَعْذِبُ الْعَامَّةَ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ حَتَّى يَرَوْا الْمُنْكَرَ بَيْنَ ظَهْرَاتِهِمْ وَ هُمْ قَادِرُونَ عَلَى

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٧، الباب ٤ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٨، الباب ٤ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٠٨، الباب ٤ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٥

أن ينكروه فلا ينكروه، فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصّة و العامّة.» «١»

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة بهذا المضمون. و يظهر بها أنّ تكليف العامّة في قبال الفسق المتجاهر به أشدّ، و أنّه يجب عليهم القيام في قبال الخاصّة و إن كانت لهم السلطة و القدره و أوجب ذلك الكفاح. و إطلاقها يشمل الكفاح المسلح أيضا.

و قد مرّ حكم الثوره و الكفاح المسلح ضد أهل الجور و السلطات الطاغية الباغية في المسألة السادسة عشره من الفصل السادس من الباب الخامس، فراجع.

الجهه السادسة: في وجوب إنكار المنكر بالقلب و تحريم الرضا به و وجوب الرضا بالمعروف:

١- قد مرّ في أخبار كثيره الترغيب في الإنكار بالقلب و منها خبر جابر، و فيه:

«فأنكروا بقلوبكم، و ألفظوا بألسنتكم و صكّوا بها جباههم.» «٢»

٢- و في خبر السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «من شهد أمرا فكرهه كان كمن غاب عنه. و من غاب عن أمر فرضيه كان كمن

٣- و في مرفوعه محمد بن مسلم، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «إنما يجمع الناس الرضا و السخط، فمن رضى أمرا فقد دخل فيه، و من سخطه فقد خرج منه.» «٤»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٢٣٥

٤- و فى نهج البلاغه قال «ع»: «الراضى بفعل قوم كالدخل فيه معهم، و على كلِّ

(١)- مسند أحمد ١٩٢ / ٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٣، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٠٩، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١١ / ٤١١، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٦

داخل فى باطل إثم: إثم العمل به، و إثم الرضا به.» «١»

٥- و فيه أيضا: «أيها الناس، إنما يجمع الناس الرضا و السخط، و إنما عقر ناقه ثمود رجل واحد فعّمهم الله بالعذاب لما عمّوه بالرضا فقال - سبحانه: فعقروها فأصبحوا نادمين.» «٢»

٦- و فيه أيضا فى خطبه يذكر فيها أصحاب الجمل: «فو الله لو لم يصيبوا من المسلمين إلّا رجلا واحدا معتمدين لقتله، بلا جرم جرّه، لحلّ لى قتل ذلك الجيش كلّه إذ حضروه فلم ينكروا و لم يدفعوا عنه بلسان و لا بيد، دع ما أنّهم قد قتلوا من المسلمين مثل العده التى دخلوا بها عليهم.» «٣»

٧- و فى خبر طلحه بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن على «ع»، قال:

«العامل بالظلم، و الراضى به، و المعين عليه شركاء ثلاثه.» «٤»

و فى روايه أبى أبى عمير، رفعه، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «الساعى قاتل ثلاثه:

قاتل نفسه، و قاتل من سعى به، و قاتل من سعى إليه.» «٥»

٩- و فى خبر عبد السلام بن صالح الهروى، قال: «قلت لأبى الحسن على بن موسى الرضا «ع»: يا بن رسول الله، ما تقول فى حديث روى عن الصادق «ع»، قال: إذا خرج القائم «ع» قتل ذرارى قتله الحسين «ع» بفعال آبائها؟ فقال «ع»: هو كذلك.

فقلت: قول الله - عزّ و جلّ -: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»*، ما معناه؟ قال: صدق الله فى جميع أقواله، و لكن ذرارى قتله الحسين «ع» يرضون بفعال آبائهم و يفتخرون بها، و من رضى شيئا كان كمن أتاه. و لو أنّ رجلا- قتل بالمشرق فرضى بقتله رجل بالمغرب لكان الراضى عند الله - عزّ و جلّ -

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١١٦٣؛ عبده ٣ / ١٩١؛ لح / ٤٩٩، الحكمة ١٥٤.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٦٥٠؛ عبده ٢ / ٢٠٧؛ لح / ٣١٩، الخطبه ٢٠١.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٥٥٦؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٢.

(٤) - الوسائل ١١ / ٤١٠، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٦.

(٥) - الوسائل ١١ / ٤١٠، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٧

شريك القاتل، و إنّما يقتلهم القائم «ع» إذا خرج لرضاهم بفعال آبائهم... «١»

١٠- و بهذا الإسناد عن الرضا «ع»، قال: قلت له: لأئىّ علّه أغرق الله - عزّ و جلّ - الدنيا كلّها فى زمن نوح «ع» و فيهم الأطفال و من لا ذنب له؟ فقال: ما كان فيهم الأطفال، لأنّ الله - عزّ و جلّ - أعقم أصلاب قوم نوح و أرحام

نسائهم أربعين عامًا فانقطع نسلهم فغرقوا ولا طفل فيهم، ما كان الله ليهلك بعذابه من لا ذنب له، و أمّا الباقون من قوم نوح فأغرقوا بتكذيبهم لنبيّ الله نوح «ع»، و سائرهم أغرقوا برضاهم بتكذيب المكذّبين، و من غاب عن أمر فرضى به كان كمن شاهده و أتاه.» «٢»

١١- و عنه «ع»، عن آبائه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «يأتى على الناس زمان يذوب فيه قلب المؤمن فى جوفه كما يذوب الآنك فى النار، يعنى الرصاص. و ما ذاك إلّا لما يرى من البلاء و الإحداث فى دينهم و لا يستطيعون له غيرا.» «٣»

١٢- و فى حديث سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لو أنّ أهل السماوات و الأرض لم يحبّوا أن يكونوا شهدوا مع رسول الله «ص» لكانوا من أهل النار.» «٤»

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى هذا المجال، فتتبع. هذا.

ولا يخفى أنّ إنكار المنكر بالقلب بعد العلم به و إن كان من لوازم الإيمان قهرا، و لكن المؤاخذه على مجرد الرضا القلبى بالمنكر ربّما تنافى ما دلّ على أنّ العبد إذا همّ بالسيئه لم تكتب عليه «٥». و إذا لم يؤاخذ بنيه فعل نفسه فكيف يؤاخذ بالرضا بفعل غيره؟! فتأمل.

فعلّ المقصود فى هذه الروايات هو الرضا الظاهر فى مقام العمل. فإنّ من سمع ارتكاب غيره للمنكر وجب عليه السعى فى نهيه و رفع المنكر أو إظهار البراءة

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٩، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤١٠، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٥.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤١١، الباب ٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ١١ /

٤١١، الباب ٥ من أبواب الأمر والنهي، الحديث ١٠.

(٥)- الوسائل ١/ ٣٦ و ما بعدها، الباب ٦ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ٦-٧-٨-١٠ و ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٣٨

ممن ارتكبه، فإن ترك ذلك بل ظهر منه أمارات الرضا به بل و الافتخار به أحيانا صار بهذا شريكا في ذلك المنكر، و هكذا كان قوم صالح، و أصحاب الجمل، و أولاد قتله الحسين «ع».

و في الجواهر:

«إنَّ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لا يعقل كونهما بالقلب وحده، ضروره عدم كون ذلك أمرا و نهيا. كضروره عدم كون المعروف و المنكر بالقلب أمرا و ناهيا، و إنما هو من توابع الإيمان بما جاء به النبي «ص»، فلا بدّ من اعتبار أمر آخر في المرتبه الأولى به تعدّد في الأمر و النهي، و هو إظهار عدم الرضا بضرب من الإعراض و إظهار الكراهه و نحو ذلك.» (١)

الجهه السابعه: في وجوب الإعراض عن فاعل المنكر و هجره إذا لم يرتدع:

١- في خبر السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «أمرنا رسول الله «ص» أن نلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهّره.» (٢)

٢- و في روايه أخرى قال أمير المؤمنين «ع»: «أدنى الإنكار أن تلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهّره.» (٣)

٣- و في روايه الحارث بن المغيرة، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «لأخذنّ البرىء منكم بذنب السقيم، و لم لا أفعل و يبلغكم عن الرجل ما يشينكم و يشينني فتجالسونهم و تحدّثونهم فيمرّ بكم المارّ فيقول: هؤلاء شرّ من هذا؟ فلو أنّكم إذا بلغكم عنه ما تكرهونه زبرتموهم و نهيتموهم كان

(١)- الجواهر ٢١/ ٣٦٨.

(٢)- الوسائل ١١/ ٤١٣، الباب ٦ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

(٣)- الوسائل

أبّر بكم و بي.» «١»

٤- و في روايه أخرى له أنّ أبا عبد الله «ع» قال له: «لأحملنّ ذنوب سفهائكم إلى (على خ. ل) علمائكم (إلى أن قال): ما يمنعكم إذا بلغكم عن الرجل منكم ما تكرهون و ما يدخل علينا به الأذى أن تأتوه فتؤنّبوه و تعدّلوه و تقولوا له قولا بليغا؟ قلت: جعلت فداك إذا لا يقبلون منّا. قال: اهجرهم و اجتنبوا مجالسهم.» «٢»

٥- و في روايه الشيخ- قدّس سرّه-، قال: قال الصادق «ع» لقوم من أصحابه: «إنّه قد حقّ لي أن آخذ البرىء منكم بالسقيم، و كيف لا يحقّ لي ذلك و أنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا تنكرون عليه و لا تهجرونه و لا تؤذونه حتّى يترك.» «٣»

٦- و في روايه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «لو أنكم إذا بلغكم عن الرجل شىء تمشيتم إليه فقلتم: يا هذا، إمّا أن تعزلنا و تجتنبنا و إمّا أن تكفّ عن هذا، فإن فعل، و إلّا فاجتنبوه.» «٤»

إلى غير ذلك من الأخبار في هذا المجال.

و بالجملة، يجب إنكار المنكر بالقلب و باللسان بقول لئين بليغ أوّلا، ثمّ يغلظ عليه في ذلك إلى أن تصل النوبه إلى اليد بمراتبها، و الأحوط كونها بإذن الحاكم فإن لم يتيسّر ذلك أو لم يؤثّر فبالإعراض و الهجر و ترك المجالسه معه. كلّ ذلك ليتأثّر الفاعل و يرتدع، لا للانتقام و نحوه.

و رعايه المراتب لازمه و بها صرّح الفقهاء و هو المستفاد من الأخبار أيضا، فراجع.

و قد مرّت عبارته صاحب الجواهر في

(١)- الوسائل ١١ / ٤١٤، الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤١٥، الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤١٥، الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ١١ / ٤١٥، الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٠

الفاعل و الإعراض عنه. و قصده لا محاله أن يكون ذلك فى آخر الأمر أو أول الأمر بعد العلم بعدم تأثير اللسان و اليد أو عدم إمكانهما، فتدبر.

الجهه الثامنه: فى رفع توهم و شبهه:

قد يتوهم أنّ قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ. لَئِلاَّ يُضْرَبَكُمْ مِنْ ضَلَالٍ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فِيمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (١)

يدلّ على أنّ الإنسان إذا لزم بيته و أصلح نفسه فلا يبال بما يقع فى المجتمع من الفساد و الضلال، فيعارض ظاهر الآيه ما مرّ من الدليل على وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و فيه أنّه لا- يمكن رفع اليد عن الآيات الكثيره، و الأخبار المتواتره، و إجماع المسلمين بهذا الظهور المتوهم. بل الظاهر أنّ المقصود بالآيه بيان أنّه يجب على الإنسان أن يكون مستقلاً فى فكره و إرادته، و أنّه إذا فرض ضلال أفراد المجتمع أو بعضهم فليس له أن يجعل نفسه تابعا لهم و مهضوما فيهم كما هو المتعارف فى أكثر المجتمعات، بل يجب على كل فرد أن يهتدى بهدى الله و يعمل بوظائفه المقرّره من قبله التى من أهمّها الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بمقدار قدره، و إذا فعل ذلك نفعه هداه قهرا و لم يضرّه ضلال من ضلّ، فإنّ

الحق حقّ يثاب عليه و إن أعرض عنه الأكثر، و الباطل باطل يعاقب عليه و إن أقبل إليه الأكثر.

و فى نهج البلاغه: «أيها الناس، لا تستوحشوا فى طريق الهدى لقله أهله، فإنّ الناس قد اجتمعوا على مائده شبعها قصير و جوعها طويل.» (٢) هذا.

(١) - سورة المائده (٥)، الآية ١٠٥.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٦٤٩؛ عبده ٢ / ٢٠٧؛ لح / ٣١٩، الخطبه ٢٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤١

و فى مجمع البيان فى ذيل الآيه ما محصله:

«إنّ فى جواب الإشكال وجوها: أحدها: أنّ الآيه لا تدلّ على جواز ترك الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بل توجب أنّ المطيع لربّه لا يؤاخذ بذنوب العاصي.

و ثانيها: أنّ ذلك فى حال التقية أو حال لا يجوز الإنسان تأثير إنكاره أو يتعلّق بإنكاره مفسده.

و روى أن أبا ثعلبه سأل رسول الله «ص» عن هذه الآيه فقال: «ايتمروا بالمعروف و تناهوا عن المنكر حتّى إذا رأيت دنيا مؤثره و شحّاً مطاعاً و هوى متبعاً و إعجاب كلّ ذى رأى برأيه فعليكم بخويصه نفسك و ذر الناس و عوامهم.» و ثالثها: إنّ هذه أوكد آيه فى وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، لأنّ الله - تعالى - خاطب بها المؤمنين فقال: عليكم أنفسكم، يعنى عليكم أهل دينكم، كما قال: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» لا يضرّكم من ضلّ من الكفار. و هذا قول ابن عباس فى روايه عطاء عنه، قال: «يريد يعظ بعضكم بعضاً و ينهى بعضكم بعضاً و يعلم بعضكم بعضاً ما يقربه إلى الله و يبعده من الشيطان، و لا يضرّكم من ضلّ من المشركين و المنافقين و أهل الكتاب.» (١)

الجهه التاسعه: فى بيان ما ذكره شرطاً لوجوبهما:

الشرط الأول: [أن يعلمه منكراً]

قال المحقق فى الشرائع:

«و لا يجب النهى

عن المنكر ما لم يكمل شروط أربعه: الأول: أن يعلمه منكرا ليأمن الغلط في الإنكار. الثاني: أن يجوّز تأثير إنكاره فلو غلب على ظنه أو علم أنه لا يؤثر لم يجب. الثالث: أن يكون الفاعل له مصراً على الاستمرار فلو لاح منه أماره

(١) - مجمع البيان ٢/ ٢٥٤ (الجزء ٣).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٢

الامتناع أو أقلع عنه سقط الإنكار. الرابع: أن لا يكون في الإنكار مفسده فلو ظنّ توجه الضرر إليه أو إلى ماله أو إلى أحد من المسلمين سقط الوجوب.» (١)

و الظاهر أنّ ذكر النهى عن المنكر من باب المثال، فالشروط شروط لكلتا الفريضتين.

و قال العلامة في الإرشاد:

«و إنّما يجبان بشرط علمهما، و تجويز التأثير، و إصرار الفاعل على المنهى أو خلاف المأمور، و انتفاء الضرر عنه و عن ماله و عن إخوانه.» (٢)

و هكذا ذكر الشروط الأربعة في المنتهى و التذكرة و غيرهما.

أقول: كون الشرط الأول شرطاً للوجوب بحيث لا يجب تحصيل العلم و كون الجاهل بالحكم و لو عن تقصير معذورا في هذا الباب لا يخلو من إشكال. إذ الموضوع هو واقع المعروف و المنكر، لا المعلوم منهما. نعم، لَمَّا كان العلم طريقاً إلى الواقع فبدونه لا يمكن الأمر و النهى فهو شرط للوجود قهراً، و الجاهل القاصر معذور لا محاله.

و قد تعرض لهذا الإشكال المحقق الكركي في حاشيته، و الشهيد الثاني في المسالك.

قال في المسالك:

«و قد يناقش في اعتبار الشرط الأول نظراً إلى ان عدم العلم بالمعروف و المنكر لا ينافي تعلّق الوجوب بمن لم يعلم، و إنّما ينافيه نفس الأمر و النهى حذراً من الوقوع في الأمر بالمنكر و النهى عن المعروف، و

حينئذ فيجب على كل من علم بوقوع المنكر أو ترك المعروف من شخص معين في الجملة بنحو شهاده عدلين أن يتعلم ما يصحّ معه الأمر و النهى ثم يأمر أو ينهى، كما يتعلّق بالمحدث وجوب الصلاة و يجب عليه تحصيل شروطها.

و حينئذ فلا منافاه بين عدم جواز أمر الجاهل و نهيّه حاله جهله، و بين وجوبهما عليه

(١)- الشرائع ١ / ٣٤٢.

(٢)- الإرشاد للعلامه، المقصد الخامس في الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر؛ و المنتهى ٢ / ٩٩٣؛ و التذكرة ١ / ٤٥٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٣

كما يجب الصلاة على المحدث و الكافر و لا يصحّ منهما على تلك الحاله. «١»

و حكى في الجواهر قريبا من ذلك عن المحقّق الكركى في حاشيته «٢».

و أجاب عنهما في الجواهر بقوله:

«و فيه- مع أنّه مناف لما سمعته من الأصحاب من دون خلاف فيه بينهم كما اعترف به في المنتهى - أنّه مناف أيضا لما مرّ في خبر مسعده السابق الذي حصر الوجوب فيه على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر، بل يمكن دعوى أن المنساق من إطلاق الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر هو ما علمه المكلف من الأحكام من حيث كونه مكلفا بها، لا أنّه يجب أن يتعلّم المعروف من المنكر زائدا على ذلك مقدّمه لأمر الغير و نهيّه الذين يمكن عدم وقوعهما ممّن يعلمه من الأشخاص.

و أمّا ما ذكره من المثال فهو خارج عمّا نحن فيه، ضروره العلم حينئذ بتحقّق موضوع الخطاب، بخلاف من فعل أمرا أو ترك شيئا و لم نعلم حرمه ما فعله و لا وجوب ما تركه، فإنّه لا يجب تعرّف ذلك مقدّمه للأمر و النهى لو فرضنا كونهما منه،

بل أصل البراءة محكم، و هو مراد الأصحاب بكونه شرطا للوجوب، و الله العالم.» (٣)

و محصّل ما ذكره- قدس سرّه- بعد ردّ الصدر من كلامه إلى الذيل، أولاً: أنّ الموضوع هو المعروف و المنكر بوجودهما الواقعي كما هو الظاهر منهما، لا- معلوم المعروفيه و المنكريه و لكنّ الطريق إليهما هو العلم، فإن لم يحصل العلم كان موردا للبراءة لكون الشبهه موضوعيه و جويته، و إن حصل العلم بهما و لو إجمالاً كما في المثال و جب الأمر و النهي حينئذ للعلم بتحقق الموضوع، و هو مراد الأصحاب بكون العلم شرطا للوجوب، و في خبر مسعده أيضا حصر الوجوب على القوى المطاع العالم

(١)- المسالك ١ / ١٦١.

(٢)- الجواهر ٢١ / ٣٦٦.

(٣)- الجواهر ٢١ / ٣٦٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٤

بالمعروف من المنكر.

و ثانيا: أنه يمكن دعوى أنّ المنساق من إطلاق الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر هو ما علمه المكلف من الأحكام لتكليف نفسه لا أنه يجب أن يتعلّمهما زائدا على ذلك مقدمه لأمر الغير و نهيّه.

أقول: المفروض في المثال هو العلم إجمالاً- بوقوع المنكر أو ترك المعروف من شخص معيّن خارجا من دون أن يعلم بما هو معروف أو منكر شرعا، فلا يشمل خبر مسعده إذ مفاده اعتبار كونه عالما بما هو المعروف شرعا، فالإشكال باق بحاله.

و أما ما ذكره من البراءة في الشبهه الموضوعيه الوجويّه فهو صحيح، و لكن إجراؤها بدون الفحص مشكل. ألا- ترى أنّ الأصحاب احتاطوا على من احتمل استطاعته للحج أو بلوغ ماله إلى حد النصاب للخمس و الزكاه أن يحسب ماله و يتفحص، و لو قال المولى: أكرم علماء قم مثلا و جب الفحص عن علمائها.

و أما ما ذكره

من الدعوى فيشكل الالتزام بها، إذ لو فرض أنه كان هنا رجل عالم بكل ما يتلى به الرجال من المسائل و لم يعلم المسائل المختصه بالنساء و كان حوله نسوه يعلم بابتلائهن بها إجمالاً و لا يوجد من يعرفها منهنّ فهل لا يجب عليه تعلّمها لإرشادهنّ و أمرهنّ بالمعروف؟ هذا.

و لقائل أن يقول: أولاً: إنّ مفاد خبر مسعده ليس إلّا ما هو حكم العقل من توقّف العمل و تنجّز التكليف به على القدره و العلم بالموضوع، إذ العاجز و كذا الجاهل في حال العجز و الجهل لا يمكن أن يصدر عنهما الفعل، و هذا لا ينافي وجوب تحصيل القدره و العلم عليه لما بعد ذلك. و ثانياً: لعلّ محطّ النظر في الخبر بقريته ذكر القويّ المطاع و نفى الوجوب عن الأمّة جميعاً هو الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر الواقعيين من المحتسب بولاية الحسبه، و لا ننكر أنّ المنصوب لأمر الحسبه من قبل الولاة يجب أن يكون قويا مطاعاً عالماً بالمعروف من المنكر. فهذه شرائط لتصدّي هذا المنصب الشريف الذي هو من شعب الولاة، و أمّا ما يجب على العامه من

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٥

الأمر و النهي في الموارد الجزئيه فالعلم شرط لوجودهما لا لوجوبهما. هذا.

و لكن الإنصاف أن دلالة خبر مسعده على شرطيه العلم لنفس الوجوب غير قابله للإنكار، فتأمل و الله العالم.

هذا كلّه فيما يرتبط بالشرط الأوّل.

الشرط الثاني: أن يجوّز تأييد انكاره.

اشاره

و يدلّ على اعتبار هذا الشرط أخبار مستفيضه:

١- منها ما في ذيل موثقه مسعده، قال مسعده: و سمعت أبا عبد الله «ع» يقول- و سئل عن الحديث الذي جاء عن النبي «ص»: إنّ أفضل الجهاد كلمه عدل عند

إمام جائز ما معناه؟- قال: «هذا على أن يأمره بعد معرفته و هو مع ذلك يقبل منه، و إلّا فلا.» «١»

٢- و منها خبر ابن أبي عمير عن يحيى الطويل، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «إنّما يؤمر بالمعروف و ينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ، أو جاهل فيتعلّم، فأما صاحب سوط أو سيف فلا.» «٢»

٣- و منها خبر أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله «ع»، قال: كان المسيح «ع» يقول:

«إنّ التارك شفاء المجروح من جرحه شريك جارحه لا محاله (إلى أن قال): فكذلك لا تحدّثوا بالحكمه غير أهلها فتجهلوا، و لا تمنعوها أهلها فتأثموا، و ليكن أحدكم بمنزله الطيب المداوى إن رأى موضعا لدوائه، و إلّا أمسك.» «٣»

٤- و منها خبر الريان بن الصلت، قال: جاء قوم بخراسان إلى الرضا «ع» فقالوا: إنّ قوما من أهل بيتك يتعاطون أمورا قبيحه، فلو نهيتهم عنها. فقال «ع»:

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٠، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٠، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٠١، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٦

لا أفعل. قيل: و لم؟ قال: لأنّى سمعت أبى «ع» يقول: «النصيحه خشنه.» «١»

٥- و منها خبر الحارث بن المغيرة أنّ أبا عبد الله «ع» قال له: «ما يمنعكم إذا بلغكم عن الرجل منكم ما تكرهون و ما يدخل علينا به الأذى أن تأتوه فتؤنّبوه و تعدّلوه و تقولوا له قولاً- بليغاً؟ قلت: جعلت فداك إذا لا- يقبلون منّا. قال: اهجرهم و اجتنبوا مجالسهم.» «٢»

٦- و منها خبر داود الرقى، قال: سمعت أبا

عبد الله «ع» يقول: «لا ينبغي للمؤمن أن يذلل نفسه. قيل له: وكيف يذلل نفسه؟ قال: يتعرض لما لا يطيق.» (٣)
إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على المقصود.

فروع

إشاره

و هنا فروع ينبغي الالتفات إليها:

الأول: أنه لو لا هذه الأخبار أمكن القول بالوجوب مطلقا

حتى مع العلم بعدم التأثير لإطلاق الأدلة، و فائدته إتمام الحجة على الفاعل.

الثاني: يظهر بذلك أن الساقط مع العلم بعدم التأثير هو الوجوب لا الجواز،

اللهم إلا مع الضرر الذي لا يجوز تحمله.

الثالث: مقتضى إطلاق الأدلة عدم كفايه غلبه الظن في السقوط

و إن حكم به المحقق بل الأ-كثر على ما قيل، اللهم إلا أن يريدوا بذلك خصوص الاطمينان الملحق بالعلم عادة، بل مقتضى التشبيه بالطبيب أيضا هو الوجوب حتى مع الظن

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٢، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤١٥، الباب ٧ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٢٥، الباب ١٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٧

بعدم التأثير، إذ الطبيب يعطى الدواء مع احتمال الشفاء أيضا. و لا يراد بقوله:

«يقبله» في خبر مسعده خصوص العلم بالقبول، بل مجرد الاحتمال و المعرضيه، إذ لم يقل أحد باشتراط العلم بالقبول، فتدبر.

الرابع: قال في المنتهى:

«قد جعل أصحابنا هذا شرطاً على الإطلاق، و الأولى أن يجعل شرطاً للأمر بالمعروف و النهي عن المنكر باليد و اللسان دون القلب.» (١)

أقول: و قد مرّ كلام صاحب الجواهر و أنه لا يعدّ مجرد ما في القلب أمراً و نهياً ما لم يضمّ إليه إظهار عدم الرضا و لو بضرب من الإعراض و الهجر.

الخامس: الظاهر أنه لا يتعين أن يكون التأثير في الحال،

فلو جَوَز التأثير فيه و لو في المآل و جب الأمر و النهي، بل يمكن أن يقال: إنّه لو علم أنّ النهي لا يؤثّر في شخص الفاعل و لكنّه يؤثّر في غيره ممّن رأى أو سمع فيوجب إعراضه عن الفاعل و عمله و لو لا- نهيه كان مظنّه لمتابعه الغير له و اقتدائه به فلا يبعد و جوب النهي حينئذ، بل لو كان الناهي عالماً دينياً شاخصاً مثلاً و كان سكوته موجبا لضعف عقائد المسلمين و وهن علماء الدين، و نهيه و اعتراضه على الفاعل سبباً لِقوّه إيمانهم أمكن القول بالوجوب أيضاً و إن لم يؤثّر في شخص الفاعل.

و يمكن أن يقال: إنّ تجويز التأثير يصدق في جميع هذه الموارد. فالمقصود بهذا الشرط إخراج صورته لغويه الإنكار بحيث لا يترتب عليه أثر لا في الفاعل و لا في غيره، فتدبر.

الشرط الثالث: أن يكون الفاعل له مصراً على الاستمرار.

فلو لاح منه أماره الامتناع أو أقلع عنه سقط الإنكار. هكذا في الشرائع (٢).

(١) - المنتهى ٩٩٣ / ٢.

(٢) - الشرائع ٣٤٢ / ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٨

و في الجواهر في شرح العبارة قال:

«بلا خلاف مع فرض استفاده القطع من الأماره، بل و لا إشكال، ضروره عدم موضوع لهما، بل هما محرمان حينئذ كما صرح به

غير واحد. كما أنه لا أشكال في عدم السقوط بعد العلم بإصراره. إنما الإشكال في السقوط بالأماره الظنيه بامتناعه كما هو مقتضى المتن و غيره باعتبار إطلاق الأدله و استصحاب الوجوب الثابت، اللهم إلا أن يريد الظن الغالب الذي يكون معه الاحتمال و هما لا يعتد به عند العقلاء.» «١»

أقول: و ملخص الكلام هو أنّ التعرّض للغير هتك لحرمة و مخالف لسلطته على نفسه، فلا يجوز إلا مع

كونه فاعلا- للمنكر فيجب رده. فمع الشك الابتدائي و الاحتمال لا يجوز التعرض له قطعا و لا التفتيش و التجسس، قال الله-
تعالى:-

﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ «٢»

و أما مع سبق العصيان و احتمال الإصرار و الاستمرار باستدامه العمل خارجا أو بمجرد قصد التكرار فهل يحكم بجواز النهي عن المنكر بل بوجوبه لإطلاق الأدلة كما قيل- و إن كان الإشكال فيه واضحا، حيث إن موضوع الأدلة هو المنكر و المفروض الشك فيه- أو لاستصحاب الوجوب ما لم يحرز الامتناع أو الندم و التوبه.

أو بعدم الجواز إلما مع إحراز الإصرار كما عن جماعه أو ظهور أماره الاستمرار كما عن آخرين. أو يفصل بين كون المحتمل استدامه العمل خارجا و بين كونه مجرد القصد إذ لا حرمة لقصد المعصيه حتى ينهى عنه؟
في المسأله وجوه بل أقوال. و الاحتياط حسن على كل حال.

ثم هل يكفي مجرد الامتناع عن الاستمرار أو لا بد من التوبه؟ ربما استظهر من

(١)- الجواهر ٢١ / ٣٧٠.

(٢)- سورة الحجرات (٤٩)، الآيه ١٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٩

الأكثر سقوط النهي عن المنكر بمجرد الامتناع.

نعم، لما وجبت التوبه و جب الأمر بالمعروف إن ظهر منه إصراره على تركها بل بمجرد الاحتمال أيضا للاستصحاب. هذه بعض كلمات الأصحاب في المقام.

قال المحقق الأردبيلي- قدس سره- في مجمع الفائده:

«و الذي يظهر أنهم كانوا يكتفون بترك المنكر مثلا، و ما نقل تكليفهم أحدا بالتوبه بل بمجرد الترك كانوا يخلون سبيله، و كذا في الأمر بالمعروف فإنهم كانوا يتركون بارتكابه فقط.» «١»

أقول: و الحق صحه ما ذكره، بل الظاهر استقرار السيره في جميع الأعصار على مراقبه ظواهر الشرع المبين و المنع عن التجاهر بالمعصيه، و لم يكن بناء

الأفراد ولا المحتسبين على التفتيش والتدخل في دخائل الناس أو الأمر والنهي بمجرد الاستصحاب ونحوه. وفي روايه محمد بن مسلم أو الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: لا تطلبوا عثرات المؤمنين، فإن من تتبع عثرات أخيه تتبع الله عثراته، ومن تتبع الله عثراته يفضحه و لو في جوف بيته.» وبهذا المضمون روايات مستفيضه، فراجع «٢» و روى مالك في حدود الموطأ عن زيد بن أسلم، عن رسول الله «ص» أنه قال:

«أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله، من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله.» «٣»

و روى نحوه الشيخ أيضاً في كتاب الإقرار من المبسوط و في كتاب السرقة منه «٤».

و في الموطأ أيضاً بسنده عن سعيد بن المسيب أنه قال: بلغني أنّ رسول الله «ص»

(١) - مجمع الفوائد، المقصد الخامس في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

(٢) - راجع الكافي ٢ / ٣٥٥، كتاب الإيمان و الكفر، باب من طلب عثرات المؤمنين؛ و الوسائل ٨ / ٥٩٤، الباب ١٥٠ من أبواب أحكام العشره.

(٣) - الموطأ ٢ / ١٦٩، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا.

(٤) - المبسوط ٣ / ٢، و ٨ / ٤٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٠

قال لرجل من أسلم يقال له هزال: «يا هزال، لو سترته بردائك لكان خيراً لك.» «١»

الشرط الرابع: أن لا يكون في الإنكار مفسده.

فلو ظنّ توجه الضرر إليه أو إلى ماله أو إلى أحد من المسلمين سقط الوجوب. هكذا في الشرائع «٢».

و أرادوا بالضرر الأعمّ ممّا في النفس أو العرض أو المال في الحال أو في المآل،

و الاكتفاء بالظنّ هنا من جهة أنّ الملاك في باب الضرر خوفه و هو يحصل مع الظنّ بل و بعض مراتب الاحتمال أيضا.

و قال في الجواهر:

«بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به بعضهم، لنفي الضرر و الضرار، و الحرج في الدين، و سهوله المله و سماحتها، و إرادته الله اليسر دون العسر.» (٣)

ثمّ تعرّض لأخبار خاصّه في المسأله:

١- مثل ما رواه الصدوق في الخصال بإسناده، عن الأعمش، عن جعفر بن محمد «ع»، قال: «و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر واجبان على من أمكنه ذلك، و لم يخف على نفسه و لا على أصحابه.»

و رواه في العيون بإسناده، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا «ع» في كتابه إلى المأمون نحوه و أسقط قوله: «و لا على أصحابه.» (٤)

٢- و مثل قول الصادق «ع» في موثقه مسعده السابقه: «و ليس على من يعلم ذلك في هذه الهدنه من حرج إذا كان لا قوه له و لا عدد و لا طاعه.» (٥)

٣- و خبر يحيى الطويل، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «إنّما يؤمر بالمعروف و ينهى عن

(١)- الموطأ ٢ / ١٦٦، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم.

(٢)- الشرائع ١ / ٣٤٢.

(٣)- الجواهر ٢١ / ٣٧١.

(٤)- الوسائل ١١ / ٣٩٨، الباب ١ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٢٢.

(٥)- الوسائل ١١ / ٤٠٠، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥١

المنكر مؤمن فيتعظ، أو جاهل فيتعلّم. فأما صاحب سوط أو سيف فلا.» (١)

٤- و خبر مفضل بن يزيد، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال لى: «يا مفضل، من تعرض لسلطان جائر فأصابته بئيه لم يؤجر عليها،

و لم يرزق الصبر عليها.» (٢)

٥- و خبر داود الرقي، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «لا- ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه، قيل له: و كيف يذلّ نفسه؟ قال: يتعرّض لما لا يطيق.» (٣) إلى غير ذلك من الأخبار.

و استدللّ في مجمع الفائدة لذلك بقوله:

«لأنه قبيح و الضرر أيضا قبيح، و رفع القبيح بالقبيح قبيح. و وجوب إدخال الضرر على نفسه أو المسلمين لدفع حرام غير ظاهر و إن فرض كونه أقلّ من الأول.

و الظاهر عدم الخلاف فيه أيضا.» (٤)

و قال الشيخ في كتاب الاقتصاد:

«سواء كان ما يقع عنده من القبيح صغيرا أو كبيرا من قتل نفس أو قطع عضو أو أخذ مال كثير أو يسير، فإنّ الكلّ مفسده» (٥)

أقول: يمكن أن يقال أولا: إنّه ليس الغرض من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر تحصيل المثوبه مثلا، بل هما شرعا بمفهوم و سيع لإصلاح المجتمع و قطع جذور المنكر و الفساد. و مقتضى رعايه ملاكات الأحكام و مصالحها، و اختلاف مراتب الضرر، و مراتب المنكر أن يعامل مع الدليلين معامله التراحم فيقدّم الأهمّ منهما ملاكا، فلربّما يريد أحد قتل واحد أو جماعه أو التجاوز على امرأه مسلمه محترمه

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٠، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠١، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٢٥، الباب ١٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

(٤)- مجمع الفائدة، المقصد الخامس في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

(٥)- الاقتصاد / ١٤٩، فصل في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٢

مثلا و يكون نهيه و ردعه موجبا لخساره ما

على الناهى، فهل يمكن القول بعدم وجوب النهى عن المنكر حينئذ؟! و ربّما يكون المنكر منكرا فظيحا يتجاهر به و يكون فى معرض السرايه إلى المجتمع و ربّما يفسد المجتمع بسببه، أو يكون المرتكب له ذا شخصيه اجتماعيه أو دينيه يقتدى به الناس طبعاً، أو يكون عمله موجبا لهدم أساس الدين، أو يريد بعمله تغيير قانون من قوانين الإسلام أو تحريفه، أو يريد إقامة سلطه الظالمه الغاصبه على شئون المسلمين و سياستهم و اقتصادهم و ثقافتهم، و نحو ذلك من الأمور المهمه التى لا يجوز السكوت فى قبالها، و كان الناهى مّين يقبل قوله، أو يوجب إقدامه و نهيه لا- محاله وحشه المرتكب أو خفته أو التزلزل فى وضعه الاجتماعى، فهل لا يجب النهى و الردع بظن ضرر مالى أو حيس أو تضيق أو نحو ذلك؟! يشكل جدّا الالتزام بذلك، هذا.

مضافا إلى دلالة روايات كثيره على وجوب الإقدام و القيام فى قبال المنكر و الفساد و لو ترتب عليه ضرر أو شده:

١- ففى خبر جابر، عن أبى جعفر «ع»، قال: «يكون فى آخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مرءون يتقرؤون و يتنسى كون، حدثاء سفهاء لا يوجبون أمرا بمعروف و لا نهيا عن منكر إلّا إذا أمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرخص و المعاذير، يتبعون زلات العلماء و فساد علمهم، يقبلون على الصلاه و الصيام و ما لا يكلمهم فى نفس و لا مال، و لو أضرت الصلاه بسائر ما يعملون بأموالهم و أبدانهم لرفضوها كما رفضوا أتمّ الفرائض و أشرفها ... فأنكروا بقلوبكم و ألفظوا بألسنتكم و صكّوا بها جباههم و لا تخافوا فى الله لومه لائم.» «١»

٢- و فى خبر آخر لجابر، عن أبى جعفر

«ع»: «من مشى إلى سلطان جائر فأمره بتقوى الله و وعظه و خوفه كان له مثل أجر الثقلين: الجنّ و الإنس و مثل أعمالهم.» «٢»

و واضح أن تخويف السلطان الجائر يلازم غالبا ردّ الفعل و التضيق.

(١)- الوسائل ١١ / ٣٩٤، و ٤٠٢ و ٤٠٣ الباب ١ و ٢ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٦، و الباب ٣ منها، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٦، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٣

٣- و في روايه تحف العقول عن السبط الشهيد «ع»: «و إنّما عاب الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمه المنكر و الفساد فلا ينهونهم عن ذلك رغبه فيما كانوا ينالون منهم و رهبه ممّا يحذرون، و الله يقول: **فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي**.» «١»

٤- و في روايه نهج البلاغه: «و إنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لا يقربان من أجل و لا ينقصان من رزق. و أفضل من ذلك كلّ كلمه عدل عند إمام جائر.» «٢»

٥- و في نهج البلاغه أيضا: «و من أنكره بالسيف لتكون كلمه الله العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى و قام على الطريق و نور في قلبه اليقين.» «٣»

٦- و في روايه مسعده، عن جعفر بن محمد «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْدُبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ إِذَا عَمِلَتْ الْخَاصَّةُ بِالْمَنْكَرِ سِرًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْلَمَ الْعَامَّةُ، فَإِذَا عَمِلَتْ الْخَاصَّةُ بِالْمَنْكَرِ جَهَارًا فَلَمْ تَغْتَبِرْ ذَلِكَ الْعَامَّةُ اسْتَوْجِبَ الْفَرِيقَانِ الْعُقُوبَةَ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -.» «٤»

٧- و خطب السبط الشهيد أصحابه و أصحاب الحرّ فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

«ص» قال: «من رأى سلطانا جائرا مستحلا لحرم الله ناكثا لعهد الله مخالفا لسنه رسول الله «ص» يعمل في عباد الله بالإثم و العدوان فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقا على الله أن يدخله مدخله. ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان. الحديث.» «٥»

٨- و خطب «ع» أيضا بذى حسم فقال: «ألا- ترون أنّ الحق لا- يعمل به و أنّ الباطل لا يتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله محققا فأني لا أرى الموت إلّا شهاده و لا الحياه مع الظالمين إلّا برما.» «٦»

(١)- الوسائل ١١ / ٤٠٣، الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٩.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٠٦، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٩.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ١١ / ٤٠٧، الباب ٤ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١.

(٥)- تاريخ الطبري ٧ / ٣٠٠، (طبعه ليدن).

(٦)- تاريخ الطبري ٧ / ٣٠١؛ و تحف العقول / ٢٤٥ إلّا أنّ فيه: «لا أرى الموت إلّا سعادة».

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٤

و هو «ع» إمام المسلمين و قدوتهم، و قد برّر قيامه و ثورته بما ألفت إليه في خطبتيه، و قد استشهد هو و أولاده و أصحابه في هذا الطريق، و في زيارته الشريفه:

«أشهد أنّك قد أقتت الصلاة و آتيت الزكاه و أمرت بالمعروف و نهيت عن المنكر.» فعلى المسلمين و لا سيما شيعته جميعا أن يقتدوا به و يهتدوا بهداه.

٩- و في الدر المنثور عن رسول الله «ص»: «إنّ رحى الإسلام ستدور، فحيث ما دار القرآن فدوروا به، يوشك السلطان و القرآن أن يقتتلا و يتفرقا.»

إنه سيكون عليكم ملوك يحكمون لكم بحكم و لهم غيره، فإن أطعموهم أضلوكم و أن عصيتموهم قتلوكم». قالوا: يا رسول الله فكيف بنا إن أدركنا ذلك؟ قال: تكونوا كأصحاب عيسى «ع»: نشروا بالمنشير و رفعوا على الخشب. موت في طاعه خير من حياه في معصيه. «١»

١٠- و في نهج السعاده: قال أبو عطاء: خرج علينا أمير المؤمنين على بن أبي طالب «ع» محزوناً يتنفس فقال: كيف أنتم و زمان قد أظلكم، تعطل في الحدود و يتخذ المال فيه دولا و يعادى فيه أولياء الله و يوالى فيه أعداء الله؟ قلنا: يا أمير المؤمنين، فإن أدركنا ذلك الزمان فكيف نصنع؟ قال: كونوا كأصحاب عيسى «ع»: نشروا بالمنشير و صلبوا على الخشب، موت في طاعه الله- عزّ و جلّ - خير من حياه في معصيه الله. «٢»

١١- و في كنز العمّال: «سيكون عليكم أئمه يملكون أرزاقكم، يحدثونكم فيكذبونكم، و يعملون فيسيؤون العمل، لا يرضون منكم حتّى تحسّنوا قبيحهم و تصدّقوا كذبهم، فأعطوهم الحقّ ما رضوا به فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد.» «٣»

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره، و قد مرّ بعضها في ذيل الروايه السادسه من الفصل الرابع من الباب الثالث، و بعضها في المسأله السادسه عشره من الفصل السادس من الباب الخامس، فراجع.

(١)- الدر المنثور ٢ / ٣٠١.

(٢)- نهج السعاده ٢ / ٦٣٩.

(٣)- كنز العمال ٦ / ٦٧، الباب ١ من كتاب الإمارة و القضاء، الحديث ١٤٨٧٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٥

اللهم إله أن يقال: إنّ محطّ النظر في بعض هذه الروايات هو عدم إطاعه الجائر في جوره لا أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر، فيجوز تحمّل الضرر في الأوّل دون

١٢- وفي أصول الكافي بسنده، عن ابن مسكان، عن اليمان بن عبيد الله، قال:

«رأيت يحيى بن أم الطويل وقف بالكناسه ثم نادى بأعلى صوته: معشر أولياء الله، إنا برآء مما تسمعون. من سب علينا «ع» فعليه لعنة الله، و نحن برآء من آل مروان و ما يعبدون من دون الله. ثم يخفض صوته فيقول: من سب أولياء الله فلا تقاعدوه، و من شك فيما نحن فيه فلا تفتاحوه، الحديث.» «١»

و العلامة المجلسي - قدس سره - في مرآه العقول بعد ذكر جمع من أصحاب علي بن الحسين منهم يحيى بن أم الطويل قال:

«و روى عن أبي جعفر «ع» أنّ الحجاج طلبه و قال: تلعن ابا تراب و أمر بقطع يديه و رجله و قتله.

و أقول: كأنّ هؤلاء الأجلاء من خواص أصحاب الأئمة «ع» كانوا مأذونين من قبل الأئمة «ع» بترك التقيّه لمصلحه خاصه خفيّه، أو إنّهم كانوا يعلمون أنّه لا ينفعهم التقيّه و أنّهم يقتلون على كلّ حال بإخبار المعصوم أو غيره، و التقيّه إنّما تجب إذا نفعت. مع أنّه يظهر من بعض الأخبار أنّ التقيّه إنّما تجب إبقاء للدين و أهله، فإذا بلغت الضلاله حدًا توجب اضمحلال الدين بالكليّه فلا تقيّه حينئذ و إن أوجب القتل، كما أنّ الحسين «ع» لما رأى انطماس آثار الحقّ رأسا ترك التقيّه و المسالمه.» «٢»

أقول: و هذا يؤيد ما ذكرناه من تحكيم التراحم بين الدليلين و اختيار الأهمّ منهما. هذا.

(١) - أصول الكافي ٢ / ٣٧٩، كتاب الإيمان و الكفر، باب مجالسه أهل المعاصي، الحديث ١٦.

(٢) - مرآه العقول ١١ / ٩٨. (ط. القديم ٢ / ٣٧٠).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٦

و أمّا الأخبار التي مرّت فمضافا

إلى ضعف أكثرها تحمل على صورته عدم القوه و القدره و هى شرط عقلى، أو تحمل على صورته عدم إعداد المقدمات بحيث يقع عمله لغوا لا- يترتب عليه أثر إلما هلا-ك نفسه أو على كون المورد جزئيا لا- يجوز بسببه إيقاع النفس فى المهالك أو نحو ذلك من المحامل.

و بالجمله، فالواجب فى المقام إجراء باب التزام، و تقديم ما هو الأهم ملاكا، و هكذا كانت سيره أصحاب النبى «ص» و الأئمه «ع» الملتزمين بالموازن الشرعيه أمثال أبى ذرّ، و ميثم التمار، و حجر بن عدى، و رشيد، و مسلم، و هانى، و قيس بن مسهر، و زيد بن على، و حسين بن على شهيد فخّ، و قد استشهدوا فى طريق الدفاع عن الحقّ، فما فى الجواهر هنا من قوله:

«و ما وقع من خصوص مؤمن آل فرعون و أبى ذرّ و غيرهما فى بعض المقامات فلامور خاصّه لا يقاس عليها غيرها،» «١» كلام بلا وجه، فتدبرّ.

هذا كلّ ما يقال أولا.

و ثانيا: إنّ الظاهر أنّ محل بحث المحقّق و أمثاله هو الأمر و النهى الصادران عن الأشخاص العاديين فى الموارد الجزئيه. و أمّا صاحب المقام المسؤول من قبل الحاكم لذلك فعليه تفويض الأمر إلى العالم بالمعروف و المنكر القادر على الأمر و النهى و لو بالقدره الحاصله من قبل الحكومه. و لعلّ المراد أيضا بقوله «ع» فى خبر مسعده:

«إنّما هو على القوى المطاع العالم.» و لو لم يوجد هنا حكومه عادله ملتزمه فعلى المسلمين التعاضد و التعاون و التجمع و التشكل و تهيه الأسباب مقدّمه لتحصيل القدره على ذلك و القيام فى قبال الطغاه، كما مرّ بيانه بالتفصيل، فلاحظ.

و فى الجواهر بعد بيان الشرائط الأربعة للوجوب قال:

«و

عن البهائي - رحمه الله - في أربعينه عن بعض العلماء زياده أنه لا يجب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر إلا بعد كون الأمر و النهى متجنباً عن المحرمات

(١) - الجواهر ٢١ / ٣٧٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٧

و عدلاً، لقوله - تعالى -: «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَ تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ» (١) و قوله - تعالى -:

«لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ» و قوله: «كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ» (٢) و قول الصادق «ع» في خبر محمد بن أبي عمير المروى، عن الخصال و عن روضه الواعظين:

«إنما يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر من كانت فيه ثلاث خصال: عامل بما يأمر به، تارك لما ينهى عنه الحديث» (٣) و قول أمير المؤمنين «ع» في نهج البلاغه: «و أمروا بالمعروف و ائتمروا به، و انهوا عن المنكر و انتهوا (تناهوا- الوسائل) عنه. و إنما أمرنا بالنهى بعد التناهى» (٤) و فى الخبر: «و لا يأمر بالمعروف من قد أمر أن يؤمر به، و لا ينهى عن المنكر من قد أمر أن ينهى عنه.» على أن هدايه الغير فرع الاهتداء، و الإقامه بعد الاستقامه.

و فيه أن الأول إنما يدل على ذم غير العامل بما يأمر به لا على عدم الوجوب عليه.

و احتمال الثانى اللوم على قول «فعلنا» أو ما يدل على ذلك و لا- فعل. و الثالث الإشاره إلى الإمام القائم بجميع أفراد الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و التعريض بأئمه الجور المتلبسين بلباس أئمه العدل. كل ذلك لإطلاق ما دل على الأمر بهما كتاباً و سنه و إجماعاً من غير اشتراط للعداله، بل ظاهر حصرهم الشرائط فى الأربعة عدم اشتراط غيرها.» انتهى

أقول: و عن إرشاد الديلمي عن رسول الله «ص» قال: قيل له: لا- نأمر بالمعروف حتّى نعمل به كلّه و لا ننهى عن المنكر حتّى ننهى عنه كلّه؟ فقال: «لا، بل مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به كلّه و انهوا عن المنكر و إن لم تنتهوا عنه كلّه.» «٦»

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ٤٤.

(٢)- سورة الصفّ (٦١)، الآيه ٢-٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤١٩ و ٤٠٣، الباب ١٠ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٣. و الباب ٢ منها، الحديث ١٠.

(٤)- الوسائل ١١ / ٤٢٠، الباب ١٠ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٨. لكن لم اجده فى نهج البلاغه، نعم فى ذيل الخطبه ١٠٥: «و انهوا عن المنكر و تناهوا عنه، فإنما أمرتم بالنهى بعد التناهى».

(٥)- الجواهر ٢١ / ٣٧٣.

(٦)- الوسائل ١١ / ٤٢٠، الباب ١٠ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٨

و فى معالم القربه عن ابن عباس، عن النبىّ «ص»، قال: «مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به كلّه و انهوا عن المنكر و إن لم تنتهوا عنه كلّه.» «١»

و فى كشف الغطاء فى بيان شروطهما قال:

«و يجب الأمر بالواجب و النهى عن المحرم و جوبا كفاثيا بشروط أربعة عشر:

احدها: التكليف بجمع و صفى البلوغ و العقل حين الأمر و النهى.

ثانيها: العلم بجهه الفعل من وجوب و حرمة. و مع الاحتمال يدخل فى السنّه للاحتياط.

ثالثها: امكان التأثير. و مع عدمه يلحق بالسنّه.

رابعها: عدم التقيّه و لو بمجرد الاطلاع.

خامسها: عدم ترتّب الفساد الدينوى على المأمور أو غيره بسببه.

سادسها: عدم مظنه قيام الغير به.

سابعها: مظنه الوقوع ممن تعلق به الخطاب.

ثامنها: ألا يتقدم منه أو من غيره.

خطاب يظنّ تأثيره.

تاسعها: عدم البعث على ارتكاب معصيه أو ترك واجب للمأمور أو غيره بسببه.

عاشرها: عدم ترتّب نقص مخلّ بالاعتبار على الأمر.

حادى عشرها: فهم المأمور مراد الأمر.

ثانى عشرها: ضيق الوقت فى الواجب الفورى.

ثالث عشرها: عدم معارضه واجب مضيق من صلاه و نحوها.

رابع عشرها: كون المأمور مّمن يجوز له النظر إليه أو اللمس له إذا توقّف عليهما. «٢»

(١) - معالم القربه / ١٧ (ط. مصر / ٦٤).

(٢) - كشف الغطاء / ٤٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٥٩

الجهه العاشره: فى بيان مفهوم الحسبه، و شروط المحتسب، و الفرق بينه و بين المتطوع:

من الدوائر التى كانت رائجه فى أعصار الخلافه الإسلاميه هى دائره الحسبه، و ربّما كان يعبر عنها بولايه الحسبه، و يرجع تاريخها إلى عصر النبى «ص» كما سيظهر.

و كانت وظيفتها إجمالاً- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بمراتبهما و مفهومهما الواسع، و لعلّها توجد الآن أيضا فى بعض البلاد الإسلاميه بهذا الاسم أو ما يقرب منه. و قد وّزعت وظائفها فى أعصارنا فى أكثر البلاد على الوزارات و المؤسسات المختلفه المنشعبه من سلطه التنفيذ، كما فوّض بعض وظائفها أيضا إلى سلطه القضاء.

و كانت فى عصر بساطه الخلافه و سذاجتها تحت إشراف نفس الخليفه و الإمام الأعظم، بل ربّما كان الإمام بنفسه يتصدّى لأكثر وظائفها. فلنتعرّض لها هنا إجمالاً فنقول:

١- قال ابن الأثير فى النهايه:

«و الحسبه اسم من الاحتساب، كالعده من الاعتداد. و الاحتساب فى الأعمال الصالحه و عند المكروهات: هو البدار إلى طلب الأجر و تحصيله بالتسليم و الصبر، أو باستعمال أنواع البرّ و القيام بها على الوجه المرسوم فيها طلباً للثواب المرجو منها.» «١»

٢- وفي الصّحاح:

«احتسبت عليه كذا: إذا أنكرته عليه. قال ابن دريد: و احتسبت بكذا [طلبت] أجرا عند الله، و الاسم الحسبه بالكسر و

(١) - النهاية لابن الأثير ١ / ٣٨٢.

(٢) - الصحاح للجوهري ١ / ١١٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٠

٣- و فى مجمع البحرين:

«يقال: احتسب فلان: عمله طلبا لوجه الله و ثوابه، و منه الحسبه بالكسر و هى الأجر ... و الحسبه: الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و اختلف فى وجوبهما عينا أو كفايه.» (١)

أقول: و يحتمل أن تكون الحسبه من المحاسبه بمعنى مراقبه أحد الرجلين للآخر و حسابه عليه، و لعلّ منه أيضا الحسيب بمعنى المحاسب، قال الله - تعالى -: «وَ كَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا» * (٢) هذا.

٤- و فى أول معالم القربه لابن الأخوه:

«الحسبه من قواعد الأمور الدينيه. و قد كان أئمه الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم، لعموم صلاحها و جزيل ثوابها. و هى أمر بالمعروف إذا ظهر تركه و نهى عن المنكر إذا ظهر فعله، و إصلاح بين الناس، قال الله - تعالى -: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصِدْقِهِ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ». و المحتسب: من نصبه الإمام أو نائبه للنظر فى أحوال الرعيه و الكشف عن أمورهم و مصالحهم (و بيعاتهم و مأكولاتهم و ملبوسهم و مشروبهم و مساكنهم و طرقاتهم و أمرهم بالمعروف و نهيه عن المنكر خ. ل).

و من شرط المحتسب أن يكون مسلما حزا بالغا عاقلا عدلا قادرا حتى يخرج منه الصبي و المجنون و الكافر، و يدخل فيه آحاد الرعايا و إن لم يكونوا مآذونين، و يدخل فيه الفاسق و الرقيق و المرأه ... و أن يكون ذا رأى و صرامه و خشونه فى الدين، عارفا بأحكام الشريعه ليعلم ما يأمر به و ينهى عنه، فإنّ الحسن ما حسنه الشرع، و القبيح

(١) - مجمع البحرين / ١٠٦.

(٢) - سورة النساء (٤)، الآية ٦؛ و سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٣٩.

(٣) - معالم القربة / ٧-٨. (ط. مصر / ٥١).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦١

أقول: ما ذكره من قوله: «و يدخل فيه آحاد الرعايا...» يريد به لا محاله من يتصدى للحسبه تطوعاً، فلا يناقض ما قبله. و أمّا ما ذكره من مباشره أئمه الصدر الأول لأمر الحسبه فأمر يظهر لكل من راجع الأخبار و التواريخ، و سيأتى ذكر بعض مواردّها.

٥- و فى التراتيب الإداريه للكتّانين عن التيسير لابن سعيد:

«اعلم أنّ الحسبه من أعظم الخطط الدينيه، فلعوم مصلحتها و عظيم منفعتها تولّى أمرها الخلفاء الراشدون، لم يكلوا أمرها إلى غيرهم مع ما كانوا فيه من شغل الجهاد و تجهيز الجيوش للمكافحه و الجلال.» (١)

٦- و فيه أيضاً عن كشف الظنون:

«علم الاحتساب علم باحث عن الأمور الجاربه بين أهل البلد من معاملاتهم اللاتيه لا يتمّ التمدّن بدونها من حيث إجرائها على القانون المعدّل بحيث يتمّ التراضى بين المتعاملين، و عن سياسه العباد بنهى المنكر و أمر بالمعروف بحيث لا- يؤدى إلى مشاجرات و تفاخر بين العباد بحيث ما رآه الخليفه من الزجر و المنع.

و مباديه بعضها فقهي و بعضها أمور استحسانيه ناشئه من رأى الخليفه. و الغرض منه تحصيل الملكه فى تلك الأمور. و فائدته إجراء أمور المدن فى المجارى على الوجه الأتمّ.

و هذا أدقّ العلوم و لا يدركه إلّا من له فهم ثاقب و حدس صائب، إذ الأشخاص و الأزمان و الأحوال ليست على وتيره واحده، بل لا بدّ لكلّ واحد من الأزمان و الأحوال سياسه خاصّه،

و ذلك من أصعب الأمور، فلذلك لا يليق بمنصبها إلّا من له قوّه قدسيّه مجردة عن الهوى.» (٢)

٧- وقال القاضي أبو يعلى الفراء فى الأحكام السلطانيه فى أحكام الحسبه:

«و الحسبه هى أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، و نهى عن المنكر إذا ظهر فعله. و هذا

(١)- التراتيب الإداريه ٢٨٦ / ١.

(٢)- التراتيب الإداريه ٢٨٧ / ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٢

و إن صحّ من كلّ مسلم، فالفرق بين المحتسب و المتطوّع من تسعه أوجه:

أحدها: أنّ فرضه متعيّن على المحتسب بحكم الولاية، و فرضه على غيره داخل فى فرض الكفايه.

الثانى: أنّ قيام المحتسب به من حقوق تصرّفه الذى لا يجوز أن يتشاغل عنه بغيره، و قيام المتطوّع به من النوافل الذى يجوز التشاغل عنه بغيره.

الثالث: أنّه منصوب للاستعداد إليه فيما يجب، و ليس المتطوّع منصوباً للاستعداد.

الرابع: أنّ على المحتسب إجابته من استعدى به، و ليس على المتطوّع إجابته.

الخامس: أنّ عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهره، ليصل إلى إنكارها.

و يفحص عمّا ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته، و ليس على غيره من المتطوّعه بحث و لا فحص.

السادس: أنّ له أن يتخذ على الإنكار أعواناً، لأنّه عمل هو له منصوب و إليه مندوب ليكون له أقهر و عليه أقدر، و ليس لمتطوّع أن يندب لذلك أعواناً.

السابع: له أن يعزّر على المنكرات الظاهره و لا يتجاوزها إلى الحدود، و ليس للمتطوّع أن يعزّر على منكر.

الثامن: أن له أن يرتزق من بيت المال على حسبه، و لا يجوز لمتطوّع أن يرتزق على إنكاره.

التاسع: أنّ له اجتهاد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع، كالمقاعد فى الأسواق، و إخراج الأجنحه، فيقرّ و ينكر من ذلك ما أذاه

اجتهاده إليه، وليس هذا للمتطوع.

فيكون الفرق بين والى الحسبه و إن كانت أمرا بالمعروف و نهيا عن المنكر، و بين غيره من المتطوعه، و إن جاز أن يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعه.

و من شروط والى الحسبه أن يكون خبيراً عدلاً ذا رأى و صرامه و خشونه فى الدين، و علم بالمنكرات الظاهره. و هل يفتقر إلى أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد فى أحكام الدين ليجتهد رأيه؟ يحتتمل أن يكون من أهله، و يحتتمل أن لا يكون ذلك

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٣

شرطاً إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها. «١» و ذكر نحو ذلك أيضاً الماوردى. «٢»

أقول: و فى بعض ما ذكره من الفروق التسعه نظر بل منع و لا سيما فى الثانى و السادس، كما لا يخفى وجهه.

الجهه الحاديه عشره: فى ذكر بعض الموارد التى تصدى فيها رسول الله «ص» أو أمير المؤمنين «ع» لأمر الحسبه

أو أمراً بها:

١- سيأتى فى فصل الاحتكار: «أن رسول الله «ص» مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم أن تخرج إلى بطون الأسواق و حيث تنظر الأبصار إليها.» «٣»

٢- و سيأتى أيضاً فى روايه حذيفه بن منصور: «أن رسول الله «ص» قال: يا فلان، إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد نفذ إلّا شىء عندك فأخرجه و بعه كيف شئت.» «٤»

٣- و فى خبر ابن أبى يعفور، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «جاء رجل إلى النبى «ص» فقال: يا رسول الله، إنى سألت رجلاً بوجه الله فضربنى خمسه أسواط؟ فضربه النبى «ص» خمسه أسواط أخرى و قال: سل بوجهك اللثيم.» «٥»

٤- و فى خبر سعد الإسكاف، عن أبى جعفر «ع»، قال: «مرّ النبى «ص» فى سوق

(١)- الأحكام السلطانيه / ٢٨٤.

(٢)- الأحكام السلطانيه للماوردى / ٢٤٠.

(٣)- الوسائل / ١٢

٣١٧، الباب ٣٠ من أبواب التجاره، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٢ / ٣١٧، الباب ٢٩ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٥٧٧، الباب ٢ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٤٤

المدينه بطعام فقال لصاحبه: ما أرى طعامك إلا طيبا، و سأله عن سعره، فأوحى الله - عزّ و جلّ - إليه أن يدسّ (يدير - يب) يده فى الطعام ففعل فأخرج طعاما رديا، فقال لصاحبه: «ما أراك إلا و قد جمعت خيانه و غشا للمسلمين.» «١»

٥- و فى سنن الترمذى بسنده عن أبى هريره أنّ رسول الله «ص» مرّ على صيره من طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال: «يا صاحب الطعام، ما هذا؟ قال:

أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أ فلا جعلته فوق الطعام حتّى يراه الناس؟» ثمّ قال:

«من غشّ فليس منا.» «٢»

٦- و فى سنن أبى داود بسنده عن أبى هريره أنّ رسول الله «ص» مرّ برجل يبيع طعاما فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره، فأوحى اليه أن أن أدخل يدك فيه، فأدخل يده فيه فإذا هو مبلول، فقال رسول الله «ص»: «ليس منّا من غشّ.» «٣»

٧- و فى كنز العمال عن محمد بن راشد، قال: سمعت مكحولا يقول: مرّ رسول الله «ص» برجل يبيع طعاما قد خلط جيّدا بقبيح، فقال له النبى «ص»:

ما حملك على ما صنعت؟ فقال: أردت أن ينفق، فقال له النبى «ص»: «مّيز كلّ واحد منهما على حده، ليس فى ديننا غشّ.» (عب). «٤»

٨- و فى صحيح البخارى بسنده عن ابن عمر: «إنّهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبى «ص» فبيعت عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتّى

ينقلوه حيث يباع الطعام.» (٥)

٩- وفيه أيضا بسنده عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: «رأيت الذين

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٠٩ - ٢١٠، الباب ٨٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٨.

(٢)- سنن الترمذى ٢ / ٣٨٩، أبواب البيوع، الباب ٧٢، الحديث ١٣٢٩.

(٣)- سنن أبي داود ٢ / ٢٤٤، كتاب الإجاره، باب فى النهى عن الغش.

(٤)- كنز العمال ٤ / ١٥٩، الباب ٢ من كتاب البيوع من قسم الأفعال، الحديث ٩٩٧٤.

(٥)- صحيح البخارى ٢ / ١٤، كتاب البيوع، الباب ٤٩ (باب ما ذكر فى الأسواق).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٥

يشترون الطعام مجازفه يضربون على عهد رسول الله «ص» أن يبيعه حتى يؤووه إلى رحالهم.» (١)

و روى نحوه عن سالم عن ابن عمر أيضا (٢).

١٠- و فى التراتيب الإداريه للكتّابى عن ابن عبد البرّ فى الاستيعاب: «استعمل رسول الله «ص» سعيد بن سعيد بن العاص بعد

الفتح على سوق مكه.» (٣)

١١- و فيه أيضا عن الاستيعاب:

«سمراء بنت نهيك الأسديه أدركت النبى «ص» و عمّرت و كانت تمرّ فى الأسواق تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر و تنهى

الناس عن ذلك بسوط معها.» (٤)

أقول: قد يقال: إن حسبتها لم تكن على عهد رسول الله «ص» بل فى عهد عمر، و عن القاضى ابن سعيد: إنّ ولايتها كانت فى

أمر خاصّ يتعلّق بأمر النساء.

١٢- و فى كنز العمال عن أبى سعيد، قال: مرّ النبى «ص» بسلاخ و هو يسلاخ شاه و هو ينفخ فيها فقال: «ليس منّا من غشنا و دحس

بين جلدها و لحمها و لم يمس ماء.» (كر) (٥)

أقول: دحس القصاب: أدخل يده بين الجلد و الصفاق للسلاخ.

بن وائل الأزدي، قال: رأيت على بن أبي طالب مرّ بالقصّابين فقال: «يا معشر القصّابين، لا تنفخوا، فمن نفخ اللحم فليس منّا.» (عب) «٦»

١٤- و أمر أمير المؤمنين «ع» مالكا بمنع التجار من الاحتكار و معاقبه من قارف الحكره بعد نهيه. «٧»

(١)- صحيح البخارى ١٥ / ٢، كتاب البيوع، الباب ٥٤ (باب ما يذكر فى بيع الطعام و الحكره).

(٢)- صحيح البخارى ١٦ / ٢، كتاب البيوع، الباب ٥٦ (باب من رأى إذا اشترى طعاما جزافا ...).

(٣)- التراتيب الإداريه ١ / ٢٨٥.

(٤)- التراتيب الإداريه ١ / ٢٨٥.

(٥)- كنز العمال ١٥٨ / ٤، الباب ٢ من كتاب البيوع من قسم الأفعال، الحديث ٩٩٧٢.

(٦)- كنز العمال ١٥٨ / ٤، الباب ٢ من كتاب البيوع من قسم الأفعال، الحديث ٩٩٦٩.

(٧)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١٧؛ عبده ٣ / ١١٠؛ لح / ٤٣٨، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٦

١٥- و أمر «ع» رفاعه قاضيه على الأهواز بالنهى عن الاحتكار و أنّه من ركبهُ فأوجعه و عاقبه بإظهار ما احتكر «١».

١٦- و فى المحلّى لابن حزم عن حبيش قال: «أحرق لى على بن أبى طالب «ع» بيادر بالسواد كنت احتكرتها لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفه.» «٢»

١٧- و فيه أيضا بسنده عن أبى الحكم: «أنّ على بن أبى طالب «ع» أحرق طعاما احتكر بمائه ألف.» «٣»

١٨- و فى خبر حبابه الوالبيّه، قالت: «رأيت أمير المؤمنين «ع» فى شرطه الخميس و معه درّه لها سبابتان يضرب بها يتاعى الجزى و المارماهى و الزمار.» «٤»

١٩- و فى خبر رزين، قال: «كنت أتوضأ فى ميضأ الكوفه فإذا رجل قد جاء فوضع نعليه و وضع درّته فوقها، ثم دنا فتوضأ معى، فزحمته حتّى وقع على يديه،

فقام فتوضاً فلما فرغ ضرب رأسى بالدرّه - ثلاثاً - ثم قال: إياك أن تدفع فتكسر فتغرم. فقلت: من هذا؟ فقالوا: أمير المؤمنين، فذهبت أعتذر إليه فمضى ولم يلتفت إليّ. «٥»

٢٠- و في خبر طلحه بن زيد، عن أبي عبد الله «ع»: «أنّ أمير المؤمنين «ع» أتى برجل عبث بذكره فضرب يده حتّى احمرّت ثمّ زوجه من بيت المال.» «٦»

٢١- و في خبر زراره، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إنّ علياً «ع» أتى برجل عبث

(١) - دعائم الإسلام ٣٦ / ٢، كتاب البيوع، الفصل ٦ (ذكر ما نهى عنه في البيوع)، الحديث ٨٠.

(٢) - المحلّي ٦ / ٦٥، (الجزء ٩)، المسأله ١٥٦٧.

(٣) - المحلّي ٦ / ٦٥، (الجزء ٩)، المسأله ١٥٦٧.

(٤) - الوسائل ١٦ / ٣٣٢، الباب ٩ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٣.

(٥) - الوسائل ١٨ / ٥٨٣، الباب ٩ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، الحديث ١.

(٦) - الوسائل ١٨ / ٥٧٤، الباب ٣ من أبواب نكاح البهائم و ...، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٧

بذكره حتى أنزل فضرب يده حتّى احمرّت. قال: و لا أعلمه إلّا قال: «و زوجه من بيت مال المسلمين.» «١»

٢٢- و في صحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله «ع»: «أنّ أمير المؤمنين «ع» رأى قاصّاً في المسجد فضربه بالدرّه و طرده.» «٢»

٢٣- و في خبر السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «أتى أمير المؤمنين «ع» برجل نصراني كان أسلم و معه خنزير قد شواه و أدرجه بريحان. قال: ما حملك على هذا؟ قال الرجل:

مرضت فقرمت إلى اللحم. فقال: أين أنت عن لحم الماعز فكان خلفاً منه، ثمّ قال: لو أنّك أكلته لا قمت عليك الحدّ و لكنّي سأضربك ضرباً فلا

أقول: قرم إلى اللحم: اشتدت شهوته له حتى لا يصبر عنه. و شجر الكلب: رفع إحدى رجله ليبول.

٢٤- و في خبر السكوني أيضا، عن أبي عبد الله «ع»: «أنَّ أمير المؤمنين «ع» ألقى صبيان الكتاب الواحهم بين يديه ليخير بينهم، فقال: أما إنَّها حكومه، و الجور فيها كالجور في الحكم، أبلغوا معلّمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب اقتص منه.» «٤»

٢٥- و عن الكليني و الشيخ بسندهما عن جابر، عن أبي جعفر «ع» قال: «كان أمير المؤمنين «ع» عندكم بالكوفة يفتدي كل يوم بكره من القصر فيطوف في أسواق الكوفة سوقا سوقا، و معه الدرّه على عاتقه، و كان لها طرفان، و كانت تسمّى السبيبه فيقف على أهل كل سوق فينادي: يا معشر التجار، اتقوا الله، فإذا سمعوا صوته ألقوا ما بأيديهم و أرعوا إليه بقلوبهم و سمعوا بآذانهم فيقول: قدّموا الاستخاره، و تبرّكوا بالسهوله، و اقتربوا من المبتاعين، و تزيّنوا بالحلم، و تناهوا عن اليمين، و جانبوا الكذب، و تجافوا عن الظلم، و أنصفوا المظلومين، و لا تقربوا الربا، و أوفوا الكئيل

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٧٥، الباب ٣ من أبواب نكاح البهائم و ...، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٧٨، الباب ٤ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٥٨٠، الباب ٧ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٥٨٢، الباب ٨ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٨

و الميزان، و لا تبخسوا الناس أشياءهم و لا تعثوا في الأرض مفسدين. فيطوف في جميع أسواق الكوفة ثم يرجع فيقعد للناس.»

و عن

الصدوق بسنده عن محمد بن قيس عن أبي جعفر «ع» نحوه «١»

أقول: في حاشيه فروع الكافي أنّ السبب به بمعنى الشقّ، إذ كانت لدرّته «ع» سبابتان «٢». و قوله: «و أروعوا إليه بقلوبهم.» من قولهم: «أرعيته سمعي»، أي أصغيت إليه.

٢٦- و في الغارات بسنده عن أبي سعيد، قال: كان عليّ «ع» يأتي السوق فيقول: يا أهل السوق، اتقوا الله. و إياكم و الحلف، فإنّه ينفق السلعه و يمحق البركه فإنّ التاجر فاجر إلّا من أخذ الحقّ و أعطاه، السلام عليكم. ثمّ يمكث الأيام ثمّ يأتي فيقول مثل مقالته فكان إذا جاء قالوا: قد جاء المردشكبه فكان يرجع إلى سرّته فيقول: «إذا جئت قالوا: قد جاء المردشكبه فما يعنون بذلك؟» قال: يقولون: قد جاء عظيم البطن، فيقول «ع»: «أسفله طعام و أعلاه علم.» و رواه عنه في المستدرک «٣».

٢٧- و في دعائم الإسلام عن علي «ع» أنّه كان يمشى في الأسواق و بيده درّه يضرب بها من وجد من مطّفّف أو غاش في تجاره المسلمين. قال الأصمغ: قلت له يوما: أنا أكفيك هذا يا أمير المؤمنين و اجلس في بيتك. قال: ما نصحتني يا أصمغ.

و كان يركب بغله رسول الله «ص» الشهباء و يطوف في الأسواق سوقا سوقا فأتى يوما طاق اللّخامين فقال: يا معشر القصابين، لا تعجلوا الأنفس قبل أن تزهد، و إياكم و النفخ في اللحم. ثمّ أتى إلى التّيارين فقال: أظهروا من ردّي بيعكم ما تظهرون من جيّده. ثمّ أتى السماكين، فقال: لا تبيعوا إلّا طيبا و إياكم و ما طفا. ثمّ أتى الكناسه و فيها من أنواع التجاره من نخّاس و قمّاط و بائع إبل و صيرفيّ و بزّاز و خياط فنأدى بأعلى

صوت: يا معشر التجار، إن أسواقكم هذه تحضرها الإيمان فشربوا إيمانكم بالصدق، و كّفوا عن الحلف فإن الله

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٨٤، الباب ٢ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٢)- الكافي ٥ / ١٥١، كتاب المعيشه، باب آداب التجاره.

(٣)- الغارات ١ / ١١٠؛ و رواه في المستدرک ٢ / ٤٦٣، الباب ٣ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٦٩

- تبارك و تعالى- لا يقُدّس من حلف باسمه كاذبا. «١»

٢٨- و عن الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين «ع» أنّ رجلا قال له: إنّ هذا زعم أنّه احتلم بأُمّي. فقال «ع»: إنّ الحلم بمنزله الظلّ، فإن شئت جلدت لك ظلّه.

ثمّ قال: لكنّي أوّدبه لئلا يعود يؤذى المسلمين. «٢»

و في صحيحه الحسين بن ابى العلاء، عن أبى عبد الله «ع» نحوه، و قال: «فضربه ضربا وجيعا». «٣»

٢٩- و في التراتيب الإداريه للكتّاني عن عبد بن حميد في مسنده، عن مطرف، قال: «خرجت من المسجد فإذا رجل ينادى من خلفي: ارفع إزارك، فإنّه أنقى لثوبك و أبقى له. فمشيت خلفه و هو بين يديّ مؤتزر بإزار، مرتد برداء و معه الدرّه كأنّه أعرابي بدويّ، فقلت: من هذا؟ فقال لي رجل: هذا على بن أبى طالب أمير المؤمنين «ع».

حتّى انتهى إلى الإبل فقال: بيعوا و لا تحلفوا، فإنّ اليمين تنفق السلعه و تمحق البركه. ثمّ أتى إلى أصحاب التمر فإذا خادم يبيكي فقال: ما يبكيك؟ قال: باعنى هذا الرجل تمرا بدرهم فردّه عليّ مولاي. فقال له عليّ «ع»: خذ تمرك و أعطه درهمه، فإنّه ليس له من الأمر شىء، فدفعه. «٤»

و روى نحوه ابن عساكر في تاريخه عن أبى المطر. و في

كنز العمال أيضا عن مسند علي «ع»، عن أبي مطر نحوه، فراجع «٥».

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال مما يعثر عليها المتتبع.

أقول: و ليس مقتضى نقلنا لهذه الروايات الكثيره الالتزام بصحّحه الجميع و جواز

(١)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٨، كتاب آداب القضاة، الحديث ١٦١٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٥٨، الباب ٢٤ من أبواب حد القذف، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤٥٨، الباب ٢٤ من أبواب حد القذف، الحديث ١.

(٤)- التراتيب الإداريه ١ / ٢٨٩.

(٥)- تاريخ ابن عساكر، ترجمه الإمام علي بن أبي طالب ٣ / ١٩٤؛ و كنز العمال ١٣ / ١٨٣، باب فضائل الصحابه من كتاب

الفضائل من قسم الأفعال، الحديث ٣٦٥٤٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٠

الاعتماد على كلّ واحد منها بانفرادها، بل الغرض هو إثبات اهتمام النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» بأمر الحسبه إجمالاً، بحيث

كانا بأنفسهما يتصدّيان لها. و الظاهر تحقّق الوثوق بصدور بعض هذه الروايات إجمالاً، و هذا يكفيها في مقام الاستدلال، فتدبر.

الجهه الثانيه عشره: في وظيفه المحتسب:

اشاره

وظيفه المحتسب إجمالاً هي نشر المعروف و بسطه في المجتمع، و دفع المنكر و المكروه عنه.

[المراد بالمعروف في هذا الباب]

و الظاهر أنّ المراد بالمعروف في هذا الباب مطلق ما يستحسنه العقل أو الشرع من الواجب و المندوب بل و بعض المباحات

الراجحه لجهه من الجهات الراجعه إلى مصالح المجتمع. و المراد بالمنكر مطلق ما يستنكره العقل أو الشرع، محرّماً كان أو

مكروهاً أو مباحاً له حرازه عرفيه لجهه من الجهات، إذ ربّ أمر لا يكون بالذات محرّماً و لكن مصالح المجتمع و البلاد تقتضى

تحديد حرّيات الأفراد بالنسبه إليه، كما لا يخفى على أهله.

قال المحقق في الشرائع:

«والمعروف ينقسم إلى الواجب والندب. فالأمر بالواجب واجب، وبالمندوب مندوب. والمنكر لا ينقسم. فالنهي عنه كله واجب.» «١»

قال في الجواهر:

«وكأنه اصطلاح، وإلا فيمكن قسمته إليهما أيضا على معنى وجوب النهي عن الحرام واستحباب النهي عن المكروه.» «٢»

(١) - الشرائع ١ / ٣٤١.

(٢) - الجواهر ٢١ / ٣٦٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧١

أقول: و ما ذكره صحيح، و لذا قال ابن حمزه في الوسيله:

«و الأمر بالمعروف يتبع المعروف في الوجوب والندب، والنهي عن المنكر يتبع المنكر فإن كان المنكر محظورا كان النهي عنه واجبا و إن كان مكروها كان النهي عنه مندوبا.» «١»

[كلام ابن خلدون في وظائف المحتسب]

و كيف كان: فلتعرض في المقام لبعض الكلمات المتعرضه لوظائف المحتسب:

ففي مقدمه ابن خلدون في فصل الخطط الدينيه الخلافيه:

«أمّا الحسبه فهي وظيفه دينيه من باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين، يعين لذلك من يراه أهلا- له فيتعين فرضه عليه، و يتخذ الأعداء على ذلك، و يبحث عن المنكرات، و يعزّر و يؤدّب على قدرها، و يحمل الناس على المصالح العامه في المدينه مثل المنع من المضايقه في

الطُّرقات و منع الحَمَّالين و أهل السفن من الإكثار فى الحمل، و الحكم على أهل المباني المتداعيه للسقوط بهدمها، و إزاله ما يتوقَّع من ضررها على السابله، و الضرب على أيدي المعلمين فى المكاتب و غيرها فى الإبلاغ فى ضربهم للصبيان المتعلِّمين.

و لا- يتوقَّف حكمه على تنازع أو استعداد، بل له النظر و الحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك و يرفع إليه، و ليس له إمضاء الحكم فى الدعاوى مطلقا بل فيما يتعلَّق بالغشِّ و التدليس فى المعاش و غيرها و فى المكاييل و الموازين. و له أيضا حمل المماطلين على الإنصاف و أمثال ذلك ممَّا ليس فيه سماع بيَّنه و لا إنفاذ حكم.

و كأنَّها أحكام ينزهه القاضى عنها لعمومها و سهوله أغراضها فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها، فوضعها على ذلك أن تكون خادمه لمنصب القضاء.» (٢)

هذا.

(١)- الجوامع الفقيهه / ٧٣٣.

(٢)- المقدمه / ١٥٨، الفصل ٣٢ من الفصل ٣ من الكتاب الأوَّل (طبعه أخرى / ٢٢٥، الفصل ٣١).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٢

[خلاصه كتاب ابن الأخوه محمد بن محمد بن أحمد القرشى «معالم القربه فى أحكام الحسبه»]

اشاره

أقول: و ابن الأخوه محمد بن محمد بن أحمد القرشى - المتوفى ٧٢٩ هـ - قد ألَّف كتابا جامعاً فى الحسبه سمَّاه «معالم القربه فى أحكام الحسبه» و عقد فيه أبوابا و فصولا كثيره عدد أبوابه سبعون بابا، و فصل فيها وظائف المحتسب فى المجالات المختلفه.

فلنذكر بعض ما ذكره إجمالا تلخيصا من كتابه، لاشتماله على ما يعمُّ نفعه و يكثُر الابتلاء به، و إن كان للبحث و الإشكال فى بعض ما ذكره مجال واسع كما لا يخفى على أهله. و أوصى الفضلاء بمطالعه هذا الكتاب، فإنَّه كتاب وزين فى موضوعه «١».

[فى وجوب الأمر بالمعروف]

١- قال فى الباب الثانى منه ما ملخصه:

«أمَّا بعد فإنَّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر هو القطب الأعظم فى الدين، و هو المهمم الذى ابتعث الله به النبيين أجمعين. و لو طوى بساطه و أهمل عمله و علمه لتعطَّلت النبوه و اضمحلت الديانه و عمَّت الفتره و فشت الضلاله و شاعت الجهاله و انتشر الفساد و اتسع الخرق و خربت البلاد و هلك العباد ... فمن سعى فى تلافى هذه الفتره و سدَّ هذه الثلمه إمَّا متكلِّفا بعلمها أو

متقلدا لتنفيذها مجردا عزيمته لهذه السنّة الدائره ناهضا باعتنائها و مشمرا في إحيائها، كان مستاثرا من بين الناس باحتسابه و مستندا بقربه ينال بها درجات القرب.

و أما الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فقد وردت فيه فضائل كثيرة: قال الله- تعالى:- «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّهٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ.» و قال الله- تعالى- «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ.» ...

و أما الأخبار فيها فما رواه الحسن

عن النبي «ص»: «من أمر بالمعروف و نهى عن المنكر فهو خليفه الله في أرضه و خليفه رسوله و خليفه كتابه.» و عن درّه بنت أبي لهب، قالت: جاء رجل إلى النبي «ص» و هو على المنبر فقال: من خير الناس

(١)- و حيث يوجد اختلاف بين النسختين الموجودتين عندنا من الكتاب، نشير ذيل الصفحات إلى طبعته - طبعه دار الفنون بكيمبرج (ليدن)، و طبعه مصر-.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٣

يا رسول الله؟ قال: «أمرهم بالمعروف و أنهاهم عن المنكر و أتقاهم لله و أوصلهم.» ...

و روى عن أبي ثعلبه أنه سأل رسول الله «ص» عن تفسير قوله - تعالى - : «لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ، فقال: يا أبا ثعلبه، مر بالمعروف و انه عن المنكر، فإذا رأيت شحاً مطاعاً و هوى متبعا و دنيا مؤثره و إعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بنفسك و دع العوام.

الحديث. «١»

و عن ابن عباس قال: قلنا: يا رسول الله، إنك لتأمرنا بالمعروف حتى لا يبقى من المعروف شيء إلا عملنا به، و تنهانا عن المنكر حتى لا يبقى من المنكر شيء إلا انتهينا عنه، لم تأمر بالمعروف؟ و لم تنهى عن المنكر؟ فقال «ص»: «مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به كله و انهوا عن المنكر و إن لم تنتهوا عنه كله.» و قال علي بن أبي طالب «ع»: «أفضل الجهاد الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر. فمن أمر بالمعروف شدّ ظهر المؤمنين، و من نهى عن المنكر أرغم أنف المنافقين.» ...

و قال النبي «ص»: «لا يأمر بالمعروف و لا ينهى عن المنكر إلا رقيق فيما يأمر به، رقيق فيما ينهى عنه، حكيم فيما

يأمر به، حكيم فيما ينهى عنه، فقيه فيما يأمر به، فقيه فيما ينهى عنه.»

و هذا يدلّ على أنّه لا يشترط أن يكون فقيها مطلقا بل فيما يأمر به.

و أوصى بعض السلف بنيه و قال: إذا أراد أحدكم أن يأمر بالمعروف فليوطن نفسه على الصبر و ليثق بالثواب من الله، فمن وثق بالثواب لم يجد مسّ الأذى.

فأدب من آداب الحسبه توطين النفس على الصبر، و لذلك قرن الله به الصبر حاكيا عن لقمان: «يَا بُنَيَّ، أَقِمِ الصَّلَاةَ وَ أْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَ انْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ اصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ، إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ.»

و قال رسول الله «ص»: «ما من عين رأت منكرا و معصيه لله فلم تغتيره إلّا أبكاها الله يوم القيامة و ان كان ولينا لله.»

و قال رسول الله «ص»: «من رأى منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه و هو أضعف الإيمان.»

(١) - إحياء العلوم ٢ / ٣٠٨؛ و روى نحوه فى الدر المنثور ٢ / ٣٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٤

و قال الحسن البصرى: قال رسول الله «ص»: «أفضل شهداء أمتى رجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف و نهاه عن المنكر فقتله على ذلك، فذلك الشهيد منزلته فى الجنّه بين حمزه و جعفر.» (١)

[سيره العلماء الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر]

٢- و كانت سيره العلماء و عاداتهم الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و قلّه المبالاه بسطوه الملوك، لكنّهم اتكلوا على فضل الله أن يحرسهم و رضوا بحكم الله أن يرزقهم الشهاده، فلمّا أخلصوا لله التيه أثر كلامهم فى القلوب القاسيه، و أمّا الآمن فقد استولى عليهم حبّ الدنيا، و من استولى عليه حبّ الدنيا لم

يقدر على الحسبه على الأراذل فكيف على الملوك و الأكابر، و كانت من عادات السلف الحسبه على الولاه ...

و عن سفيان الثورى قال: «حجّ المهدي فرأيته يرمى جمره العقبه و الناس محيطون به يمينا و شمالا يضربون الناس بالسياط فوقفت فقلت يا حسن الوجه، حدثنا أيمن بن نابل عن قدامه، قال: رأيت رسول الله «ص» يرمى جمره يوم النحر على جمل لا ضرب و لا طرد و لا جلد و لا إليك إليك. و ها أنت يخبط الناس بين يديك يمينا و شمالا.» ...

و قال أبو الدرداء: «إذا كان الرجل محبباً في جيرانه، محموداً عند إخوانه فاعلم أنه مدهن.» «٢»

[معنى المعروف]

٣- و قال بعض العلماء: المعروف كل فعل أو قول أو قصد حسن شرعاً، و المنكر كل فعل أو قول أو قصد قبح شرعاً. و الإنكار في ترك الواجب و فعل الحرام واجب، و في ترك المندوب و فعل المكروه مندوب. و الإنكار باليد إن أمكن و إلّا باللسان و إلّا بالقلب. و على الناس و الولاه فعل ذلك و إعانه من يفعله و تقويته فإنه حفظ الدين، و يجب الإنكار على من ترك الإنكار الواجب. و يبدأ في الإنكار بالأسهل، فإن زال و إلّا أغلظ، فإن زال و إلّا رفعه إلى الإمام. و لا ينكر على غير مكلف إلّا

(١) - معالم القربه / ١٥ (ط. مصر / ٦١).

(٢) - معالم القربه / ٢٠ (ط. مصر / ٧٠).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٥

تأديبا و زجرا و لا على ذمى لا يجهر بالمنكر. «١»

[الأمر بالمعروف ينقسم إلى ثلاثة أقسام]

إشاره

٤- و أمّا الأمر بالمعروف فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تعلق بحقوق الله. و الثانى: ما تعلق بحقوق الآدميين. و الثالث: ما كان مشتركاً بينهما.

و أمّا المتعلق بحقوق الله - تعالى - فضربان:

أحدهما ما يلزم الأمر به في الجماعه دون الانفراد

كثر ترك الجمعه فى وطن مسكون، فإن كانوا عددا قد اتفق على انعقاد الجمعه بهم كالأربعين فما زاد فواجب أن يأخذهم بإقامتها و يأمرهم بفعلها، و يؤدب على الإخلال بها ...

فأما صلاه الجماعه فى المساجد و إقامه الأذان فيها للصلوات فمن شعائر الإسلام و علامات متعبّداته التى فرق النبىّ «ص» (بها خ. ل) بين دار الإسلام و دار الشرك، فإذا اجتمع أهل محلّه أو بلد على تعطيل الجماعات فى مساجدهم و ترك الأذان فى أوقات الصلوات كان المحتسب مندوبا إلى أمرهم بالأذان و الجماعه فى الصلوات ... فأما من ترك صلاه الجماعه من آحاد الناس أو ترك الأذان و الإقامه لصلاته فلا اعتراض للمحتسب عليه إذا لم يجعله عادة لأنّها من الندب الذى يسقط بالأعذار إلّا أن يقترن بها استرابه أو يجعله إلفا و عادة و يخاف تعدّى ذلك إلى غيره فى الاقتداء، فمراعاة حكم المصلحه فى زجره عمّا استهان به من سنن عبادته و يكون وعيده على ترك الجماعه معتبرا بشواهد حاله، كالذى روى عن النبىّ «ص» أنّه قال: «لقد هممت أن آمر أصحابى أن يجمعوا حطبا و آمر بالصلاه فيؤذّن لها و تقام ثم أخالف إلى منازل قوم لا يحضرون الصلاه فأحرقها عليهم.» «٢»

٥- و أمّا ما يؤمر به آحاد الناس و أفرادهم

فكتأخير الصلاه حتّى يخرج وقتها فيذكر بها و يؤمر بفعلها و يراعى جوابه عنها فإن قال: تركتها للنسيان حتّ على فعلها بعد ذكره و لم يؤدبه، و إن تركها لتوان و اهوان أدبه زجرا و أخذه بفعلها جبّرا، و لا اعتراض على

(١) - معالم القربه / ٢٢ (ط. مصر / ٧٢).

(٢) - معالم القربه / ٢٢ (ط. مصر / ٧٣).

٦- و أمّا الأمر بالمعروف فى حقوق الآدميين فضربان: عامّ و خاصّ.

فأما العامّ

فكالبلد إذا تعطلّ سربه و استهدم سوره، و كذلك لو استهدم مساجدهم و جوامعهم، فأما إذا أعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورهم و إصلاح سربهم و عماره مساجدهم و جوامعهم متوجّها إلى كافه ذوى المكنه منهم و لا يتعيّن أحدهم فى الأمر به، فإنّ شرع ذووا المكنه فى عمله و باشروا القيام به سقط عن المحتسب حقّ الأمر به.

و أمّا الخاصّ

كالحقوق إذا بطلت (مطلت خ. ل) و الديون إذا أخّرت فللمحتسب أن يأمر بالخروج منها مع المكنه إذا استعداه أصحاب الحقوق ... (٢)

٧- و أمّا الأمر بالمعروف فيما كان مشتركاً بين حقوق الله - تعالى - و حقوق الآدميين

فكأخذ الأولياء بنكاح الأيا مى من أكفائهنّ إذا طلبن، و إلزام النساء أحكام العدد إذا فورقن، و له تأديب من خالف فى العده من النساء، و ليس له تأديب من امتنع من الأولياء، و من نفى ولداً قد ثبت فراش أمّه و لحوق نسبه أخذه بأحكام الآباء جبراً و عزّره على النفى أدباً. و يأخذ الساده بحقوق العبيد و الإماء: نفقتهم و كسوتهم لقوله «ص»: للمملوك طعامه و كسوته بالمعروف. و أن لا يكلفوا من العمل ما لا يطيقون ...

و من ملك بهيمه و جب عليه القيام بعلفها و لا يحمل عليها ما يضرّها كما فى العبد و لا يحلب من لبنها إلّا ما فضل عن ولدها لأنّه خلق غذاء للولد فلا يجوز منعه منه.

و إن امتنع من الإنفاق عليها أجبر على ذلك ... (٣)

٨- و أمّا النهى عن المنكرات فينقسم أيضا على ثلاثة أقسام:

إشاره

أحدها: ما كان من حقوق الله - تعالى - و الثانى: ما كان من حقوق الآدميين.

و الثالث: ما كان مشتركاً بين الحقيين.

فأما النهى عنها في حقوق الله - تعالى - فعلى ثلاثة أقسام:

إشاره

(١) - معالم القربه / ٢٤ (ط. مصر / ٧٥).

(٢) - معالم القربه / ٢٦ (ط. مصر / ٧٦).

(٣) - معالم القربه / ٢٦ (ط. مصر / ٧٧).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٧

أحدها: ما تعلق بالعبادات. و الثاني: ما تعلق بالمحظورات. و الثالث: ما تعلق بالمعاملات.

فأما المتعلق بالعبادات

فكالقاصد مخالفه هيئات الصلاه ... فللمحتسب إنكارها و تأديب العامل فيها و كذلك إذا أخل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع صلاته أنكر عليه إذا تحقّق ذلك منه، و لا يؤاخذ به بالتهم و الظنون ... لكن يجوز له بالتهم أن يعظ و يحذّر من عذاب الله - تعالى - على إسقاط حقوقه و الإخلال بمفروضاته. فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يقدم على تأديبه إلّا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا التبست عليه أحواله فرّما كان مريضاً أو مسافراً، و يلزمه السؤال إذا ظهرت أمارات الريب، فإن ذكر في الأعدار ما يحمل حاله صدّقه و كفّ عن زجره و أمره بإخفاء أكله لئلا يعرّض نفسه لتهمه، و لا يلزمه إحلافه عند الاستراجه بقوله لأنّه موكول الى امانته، و إن لم يكن له عذر جاهر بالإنكار عليه و ردعه و أدبه عليه تأديب زجر ... «١»

٩- فإن رأى المحتسب رجلاً يتعرّض لمسأله الناس و طلب الصدقه و علم أنّه غنى إمّا بمال أو عمل أنكره عليه و أدبه فيه و كان المحتسب أخصّ بالإنكار من غيره فقد فعل عمر مثل ذلك في قوم من أهل الصدقه ... «٢»

١٠- و هكذا لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق الإجماع و خالف فيه النصّ و ردّ قوله علماء عصره أنكر عليه و زجره عنه، فإن أقلع و تاب و إلّا فالسلطان بتهديب الدين أحقّ.

و إذا

تعرّض بعض المفسّرين لكتاب الله - تعالى - بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعه يتكلّف له إغماض (أغمض خ. ل) معانيه أو انفرد بعض الرواه بأحاديث مناكير تنفر منها النفوس أو يفسد بها التأويل كان على المحتسب إنكار ذلك و المنع منه، و هذا إنّما يصحّ منه إنكاره إذا تميّز عنده الصحيح من الفاسد و الحقّ من الباطل ...

(١) - معالم القربه / ٢٧ (ط. مصر / ٧٨).

(٢) - معالم القربه / ٢٩ (ط. مصر / ٧٩).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٨

و المحتسب الجاهل إن خاض فيما لا يعلمه كان ما يفسده أكثر ممّا يصلحه، و لهذا قالوا: العاميّ لا يحتسب إلّا فى الجليّات ...
«١»

١١- و أنّا ما تعلق بالمحظورات

[منع الناس من مواقف الريب و مظانّ التّهم]

فهو أن يمنع الناس من مواقف الريب و مظانّ التّهم، فقد قال «ص»: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.» فيقدّم الإنذار، و لا يعجّل بالتأديب قبل الإنذار.

حكى إبراهيم النخعي أنّ عمر بن الخطاب نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء، فرأى رجلاً يصلى مع النساء فضربه بالدرّه، فقال له الرجل: و الله لئن كنت أحسنت لقد ظلمتني، و لئن كنت أسأت فما أعلمتني. فقال عمر: أ ما شهدت عزيمتي؟ قال: ما شهدت لك عزمه، فألقى إليه الدرّه و قال: اقتصّ. قال: لا أقتصّ اليوم، قال: فاعف. قال: لا أعفو، فافترقا على ذلك ثم لقيه من الغد فتغيّر لون عمر ...

و اذا رأى وقفه رجل مع امرأه فى طريق سابل لم تظهر منهما أمارات الريب لم يتعرّض عليهما بزجر و لا إنكار، فما يجد الناس بدّاً من هذا. و إن كانت الوقفه فى طريق خال فخلوا بمكان ريبه فينكر على هؤلاء، و لا يعجّل فى التأديب عليهما حذرا من

أن تكون ذات محرم، و ليقبل إن كانت ذات محرم فصنفا عن مواقف الريب و إن كانت أجنبيه فخف الله- تعالى- من خلوه تؤديك إلى معصيه الله- تعالى- ...

و يلزم المحتسب أن يتفقد المواضع التي يجتمع فيها النسوان مثل سوق الغزل و الكتان و شطوط الأنهار و أبواب حمامات النساء و غير ذلك، فإن رأى شابًا متعرّضًا بامرأه و يكلمها في غير معامله في البيع و الشراء أو ينظر إليها عزّره و منعه من الوقوف هناك، فكثير من الشباب المفسدين يقفون في هذه المواضع و ليس لهم حاجة غير التلاعب على النسوان، فمن وقف من الشباب في طريقهنّ بغير حاجة عزّره على ذلك «٢».

(١)- معالم القربه / ٢٩ (ط. مصر / ٧٩).

(٢)- معالم القربه / ٣٠ (ط. مصر / ٨٠).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٧٩

[في إظهار الخمر]

١٢- و قال في الباب الثالث من الكتاب ما ملخصه:

«و إذا جاهر رجل بإظهار الخمر فإن كان مسلما أراقها و أدبه، و إن كان ذميًا أدب على إظهارها، و اختلف الفقهاء في إراقتها عليه ... و روى عن عمر أنّه قال على منبر رسول الله «ص»: أيها الناس، إنّه نزل تحريم الخمر و هي من خمس: العنب و التمر و البرّ و الشعير و الزبيب. و الخمر ما خامر العقل، أي غطّاه. و قد لعن رسول الله «ص» في الخمر عشره، قال العلماء: أدخل فيه بيع العصير ممّن يتخذ الخمر. قال الشافعي: أكره ذلك. و لا شكّ أنّه إعانه على المعصيه يضاهيه بيع السلاح من قطاع الطريق و بيع السلاح من أهل الحرب ...

نجف آبادي، حسين على منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٢٧٩

و من شرب المسكر و هو بالغ عاقل مسلم مختار و جب عليه الحد ... و لا حدّ على الحربى و المجنون و الصبى، و لا يجب على الدمى، لأنّه لا يعتقد تحريمه، و لا يجب على المكره ...

[إظهار الملاهى المحرّمه]

فأمّا المجاهره بإظهار الملاهى المحرّمه مثل الزمر و الطنبور و العود و الصنج و ما أشبه ذلك من آلات الملاهى فعلى المحتسب أن يفصلها حتّى تصير خشبا يصلح لغير الملاهى و يؤدّب على المجاهره عليها و لا يكسرها إن كان خشبا يصلح لغير الملاهى، فإن لم يصلح لغير الملاهى كسرها ...

و إن كان الرضاى يعدّ مالا ففى جواز بيعها قبل الرضّ و جهان ... و يجىء الوجهان فى الأصنام و الصور المتّخذة من الذهب و الخشب و غيرهما ...

و أمّا آله اللعب التى ليس يقصد بها المعاصى و إنّما يقصد بها إلف القينات لتربيته الأولاد ففيتها وجه من وجوه التدبير ... و قد دخل رسول الله «ص» على عائشه و هى تلعب بالبنات فأقرّها و لم ينكر عليها ...

و ليس يمتنع إنكار المجاهره ببعض المباحات كما تنكر المجاهره بالمباح من مباشره الأزواج.

فأمّا ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب أن يبحث عنها و لا أن لا يهتك الأستار حذرا من الاستتار بها. قال النبى «ص»: من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله، فإنّه من بيد لنا صفحته يقم حدّ الله عليه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٠

و من شرط المنكر الذى ينكره المحتسب أن يكون ظاهرا. فكلّ من ستر معصيه فى داره و

أغلق بابه لا يجوز له أن يتجسس عليه إلا أن يكون ذلك في انتهاك حرمه يفوت استدراكها، مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلا برجل ليقته أو بامرأه ليزني بها ...

حكى أن عمر بن الخطاب دخل على قوم يتعاقرون على شراب و يوقدون في الأخصاص فقال: نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتم، و نهيتكم عن الإيقاد في الأخصاص فأوقدتم. فقالوا: نهاك الله عن التجسس فتجسست، و عن الدخول بغير إذن فدخلت. فقال: هاتين بهاتين، و انصرف و لم يتعرض لهم.

فإن سمع المحتسب أصوات ملاء منكروه من دار تظاهر أهلها بأصواتها أنكرها خارج الدار و لم يهجم عليها بالدخول، لأن المنكر ظاهر و ليس له أن يكشف عما سواه. «١»

أقول: عاقر الشيء: لازمه و أدمن عليه. و الخصص بالضم: حانوت الخمار.

[التساهل مع أهل الذمه في أمور الدين]

١٣- و ذكر في الباب الرابع، الحسبه على أهل الذمه فقال ما ملخصه:

«اعلم أن التساهل مع أهل الذمه في أمور الدين خطر عظيم، و قد قال الله - سبحانه و تعالى - في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ، وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ.﴾

و قد ورد في الحديث عن النبي «ص» أنه قال: «لأخرجن اليهود و النصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع بها إلا مسلما». ...

و هذا أصل يعتمد عليه في ترك الاستعانة بالكافر، فكيف استعمالهم على رقاب المسلمين؟ فحينئذ يجب على المحتسب النظر في أهل الذمه و أن يلزمهم بما هو مشروط عليهم و بما التزموه على أنفسهم و لا يرخص لهم في ترك شيء منه قولاً و لا فعلاً

...

و يمنعون من أحداث بيع

و كنائس في دار الإسلام و قد أمر عمر بهدم كل كنيسة

(١) - معالم القريه / ٣٢ (ط. مصر / ٨٤).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨١

استجدت بعد الهجره و لم يبق إلّا ما كان قبل الإسلام. و أرسل عروه من نجد فهدم الكنائس بصنعاء، و صانع القبط على كنائسهم بمصر و هدم بعضها و لم يبق من الكنائس إلّا ما كان قبل مبعثه «ص». أمّا إذا استهدم منها شيء فلا يمنعون من إعادته ...

و على الإمام حفظ من كان منهم في دار الإسلام و دفع من قصدهم بالأذى، أي من المسلمين، و إن تحاكموا إلينا مع المسلمين و جب الحكم بينهم ...

و يأخذ منهم الجزية على قدر طاقتهم. على الفقير المعيل دينار، و على المتوسط ديناران، و على الغنى اربعة دنانير عند رأس الحول ... و يشترط مع الجزية التزام أحكام الإسلام، فإن امتنع من لزوم الأحكام أو قاتل المسلمين أو زنى بمسلمه أو أصابها باسم نكاح أو فتن مسلماً عن دينه أو قطع الطريق على مسلم أو آوى المشركين أو دلّهم على عورات المسلمين أو قتل مسلماً أو ذكر الله - تعالى - أو رسوله أو دينه بما لا يجوز فقد انتقضت ذمته في ذلك جميعه، فقتل في الحال و غنم ماله في أصح القولين ... «١»

[الحسبه على أهل الجنائز و مراقبه شئونها]

١٤- و ذكر في الباب الخامس، الحسبه على أهل الجنائز و مراقبه شئونها من التجهيز و الغسل و التكفين و الصلاه و التدفين بمباشره أولياء الميت:

و لا- يمكن المحتسب من يتصدى لغسل الموتى من الرجال و النساء إلّا ثقة أميناً صالحاً خبيراً قد قرأ كتاب الجنائز في الفقه و عرف واجباته و سننه و مستحباته و

يسأله المحتسب عن ذلك ... و يستر الميِّت في الغسل عن العيون بأن يكون في موضع ليس فيه إلّا الغاسل و من لا بدّ منه في معونته، و لا ينظر الغاسل إلّا إلى ما لا بدّ له منه لأنّه قد يكون فيه عيب فلا يهتكه، و أولى أن يغسله في قميص، لأنّه أستر ... و تكفين الميِّت فرض على الكفايه و يجب ذلك في ماله مقدّما على الدين و الوصيه و إن كانت امرأه لها زوج فعلى زوجها ... و القبر محترم فيكره الجلوس و المشى و الاتكاء عليه و ليخرج الزائر منه إلى حدّ كان

(١) - معالم القبره / ٣٨ (ط. مصر / ٩٢).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٢

يقرب منه لو كان حيًّا، و لا- يحلّ نبش القبور إلّا إذا انمحق أثر الميِّت بطول الزمان أو دفن في أرض مغصوبه و طلب المالك إخراجه ...

ثمّ يتفقّد المحتسب الجنائز و المقابر، فإذا سمع نائحه أو نادية منعها و عزّرها لأنّ النوح حرام، قال رسول الله «ص»: النائحه و من حولها في النار ...

أمّا البكاء فجنائز من غير ندب و لا نياحه و لا شق جيب و لا ضرب خدّ ...

فإذا خرجت جنازه أمر النساء أن يتأخّرن عن الرجال و لا يختلطن بهم و يمنعهنّ من كشف وجوههنّ و رءوسهنّ خلف الميِّت و يأمر مناديا ينادى في البلد بالمنع من ذلك، و الأولى أن يمنع من تشييع الجنازه، و متى سمع بامرأه نائحه أو معنّيه أو عاهر استتابها عن معصيتها، فإن عادت عزّرها و نفاها من البلد ... «١»

أقول: في إطلاق حرمة النياحه نظر.

[المعاملات المنكره]

[لا يجوز للمحتسب تسعير البضائع على أربابها]

١٥- و ذكر في الباب السادس المعاملات المنكره كالبيع الفاسده

و الربا و السلم الفاسد و الإجاره الفاسده و الشركه الفاسده، و الشروط المعتره فى العقد و العاقد و المعقود عليه ذكرها بالتفصيل، فراجع «٢»

و قال:

«و لا يجوز للمحتسب تسعير البضائع على أربابها، فإن المسعّر هو الله - تعالى - فلا يتصرّفن فيه الإمام و الوالى، فإن فعل ذلك إلّا فى سنين القحط كان ذلك محرّماً، إذ غلا السعر على عهد رسول الله «ص» فقالوا: يا رسول الله، سعّر لنا. فقال رسول الله «ص»: «إنّ الله - تعالى - هو القابض و الباسط و الرازق و المسعّر، و إنى لأرجو أن ألقى الله و ليس أحد يطالبنى بمظلمه فى نفس و لا مال.» ...

فإذا قلنا: التسعير جائز، فإذا سعّر الإمام و باع الناس بذلك السعر فحسن، و إن خالفوه فى ذلك فهل ينعقد البيع أم لا؟ الصحيح أنّه ينعقد، و يعزّره لمخالفه ذلك. و إذا رأى المحتسب أحداً قد احتكر من سائر الأقوات - و هو أن يشتري ذلك

(١) - معالم القربه / ٤٤ (ط. مصر / ١٠١).

(٢) - معالم القربه / ٥٢ (ط. مصر / ١٠٨).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٣

فى وقت الغلاء و يتربّص ليزداد فى ثمنه - ألزمه بيعه إجباراً، لأنّ الاحتكار حرام و المحتكر ملعون. قال رسول الله «ص»: «من احتكر طعاماً أربعين يوماً ثمّ تصدّق بثمنه لم تكن صدقته كفّاره لاحتكاره» ...

[ترويح الدراهم المزيفه على الناس ظلم]

ترويح الصيارف الدراهم المزيفه على الناس ظلم يستصّر به المعاملون، فعلى المحتسب أن يأمرهم بقصّها و تغييرها عن هيئتها و أن لا يغشّوا الناس بها ... و يحرم على التاجر أن يثنى على السلعه و يصفها بما ليس فيها، فإن فعل ذلك فهو تلبيس و ظلم مع كونه كذباً ... و لا ينبغى

أن يحلف عليه البتّه، فإنّه إن كان كاذباً فقد جاء باليمين الغموس و هي من الكبائر، و إن كان صادقاً فقد جعل الله عرضه لأيمانه
«...» (١)

[حرمة لبس الحرير و الذهب على الرجال و حرمة اتخاذ الأواني من الذهب و الفضة]

١٦- و تعرّض في الباب السابع لحرمة لبس الحرير و الذهب على الرجال، و حرمة اتخاذ الأواني من الذهب و الفضة مطلقاً، و المنع من تحليه الكعبه و المساجد بقناديل الذهب و الفضة «٢».

[منكرات الأسواق و الطرق]

١٧- و ذكر في الباب الثامن، الحسبه على منكرات الأسواق و الطرق فقال ما ملخصه:

«أما الطّرق الضيّقه فلا يجوز لأحد من السوقه الجلوس فيها و لا إخراج مصطبه دكّانه عن سمت أركان السقائف إلى الممرّ، لأنّه عدوان و يضيق على المارّه فيجب على المحتسب إزالته و المنع من فعله، و كذا إخراج الفواصل و الأجنحه و غرس الأشجار و نصب الدكّه في الطّرق الضيّقه ... و قال الجويني لا يجوز الغراس في الشارع، و الدكّه المرتفعه في معناها. و لا نظر إلى اتساع الطريق و تضايقها، فإنّ الزقاق قد تصطدم ليلاً و يزدحم اسراب البهائم، و ينضمّ إليه أنّه قد يلتبس على طول الزمان محلّ البناء و الغراس و ينقطع أثر استحقاق الطرق.

و كذا كلّ ما فيه أذيه و إضرار على السالكين. و كذلك ربط الدوابّ على الطرق

(١) - معالم القربه / ٦٤ (ط. مصر / ١٢٠).

(٢) - معالم القربه / ٧٦ (ط. مصر / ١٣٣).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٤

منكر يجب المنع منه إلّا بقدر حاجه النزول و الركوب، لأنّ الشوارع مشتركه المنفعه. و كذا طرح الكناسه على جوانب الطرق و تبديد قشور البطيخ أو رشّ الماء بحيث يخشى منه التزلّق و السقوط.

و كذا إرسال الماء من الميازيب المخرجه من الحائط إلى الطرق الضيقه، فإنّ ذلك ينجس الثياب و يضيق الطرق. و كذا ترك مياه المطر و الأوحال في الطرق من غير كسح، فذلك كلّ منكر يجب على المحتسب

أن يكلف الناس بالقيام بها.» (١)

[ينبغي للمحتسب أن يمنع أحمال الحطب و أعدل التبن]

١٨- و ينبغي للمحتسب أن يمنع أحمال الحطب و أعدل التبن و روياء الماء و شرائج السرجين و الرماد و أحمال الحلفاء و الشوك بحيث تمزق ثياب الناس، فإن أمكن العدول بها إلى موضع واسع و إلما فلا- منع لحاجه أهل البلد إليه. و يأمر حاملي الحطب و التبن و البلاط و الكبريت و اللفت و البطيخ إذا وقفوا في العراض أن يضعوها عن ظهور الدواب، لأنها إذا وقفت و الأحمال عليها أضرتّها و كان ذلك تعذيبا لها، و قد نهى رسول الله «ص» عن تعذيب الحيوان لغير مأكله.

و يأمر أهل الأسواق بكنسها و تنظيفها من الأوساخ المجتمعه و غير ذلك ممّا يضرّ الناس، لأنّ النبيّ «ص» قال: لا ضرر و لا ضرار. (٢)

أقول: الشرائح جمع الشريجه: جوالق ينسج من سعف النخل. و الحلفاء: نبت محدّده الأطراف يشبه سعف النخل. و البلاط: صفائح الحجارة التي يفرش بها.

و اللفت بالكسر: السلجم.

[التطلّع على الجيران من السطوحات و النوافذ]

١٩- و لا يجوز لأحد التطلّع على الجيران من السطوحات و النوافذ، و لا أن يجلس الرجال في طرقات النساء من غير حاجه، فمن فعل شيئا من ذلك عزّره المحتسب. (٣)

[معرفة القناطير و الأرتال]

٢٠- و تعرّض في الباب التاسع و الباب العاشر لمعرفة القناطير و الأرتال و المثاقيل و الدراهم و الموازين و المكايل و الأذرع:

(١)- معالم القربه / ٧٨ (ط. مصر / ١٣٥).

(٢)- معالم القربه / ٧٩ (ط. مصر / ١٣٦).

(٣)- معالم القربه / ٧٩ (ط. مصر / ١٣٦).

حيث إنّها أصول المعاملات و بها اعتبار المبيعات، فعلى المحتسب معرفتها و تحقيقها و مراقبتها لتقع المعامله بها على الوجه الشرعى ... و يأمر أصحاب الموازين بمسحها و تنظيفها من الأدهان و الأوساخ فى كلّ ساعه، فإنّه ربّما تحمل شيئاً فيضّر ... فيلزم المحتسب مراعاة ذلك فى كلّ وقت.

و اعلم أنّك وليت من الكيل و الميزان أمر من هلكت فيها الأمم السالفه، فباشرها بيدك مباشرة الاختيار و الاختبار و لا تقل لأهلها عثره، فإنّ الإقاله لا- تنهى عن العثار، و كلّ هؤلاء من سواد الناس فمن لم يفقه نفسه و ليس همّته إلّا فرجه أو ضرسه فحدّهم التعزير.

و القبان القبطى فينبغى للمحتسب أن يختبره بعد كلّ حين، فإنّه يفسد بكثرة استعماله فى وزن الحطب و البضائع الثقيله ... و ينبغى أن يتخذ الأبطال من حديد و يعيّرهما المحتسب و يختم عليها بختم من عنده و لا يتخذوها من الحجاره، لأنّها إذا قرع بعضها ببعض فتتقص ...

و ينبغى للمحتسب أن يتفقّد عيار المئاقيل و الصنج و الأبطال و الحبات على حين غفله من أصحابها «١».

[الحسبه على العلافين و الطحّانين]

٢١- و تعرّض فى الباب الحادى عشر للحسبه على العلافين و الطحّانين فقال ما ملخصه:

«يحرم عليهم احتكار الغلّه و لا يخلطوا ردّى الحنطه بجديدها و لا عتيقها بجديدها، فإنّه تدليس على الناس. و يلزم الطحّانين بغربله الغلّه من التراب و تنقيتها من

الطين و تنظيفها من الغبار قبل طحنها، و لهم أن يرشوا على الحنطه ماء يسيرا عند طحنها، فإن ذلك يزيد الدقيق بياضا، و يغير عليهم مناخل الدقيق فى كلّ ثلاثه أشهر أو أقلّ. و يختبر المحتسب الدقيق، فإنهم ربّما خلطوا فيه دقيق الحمص أو الفول حتّى يزيده زهره، و هذا غش فمن وجده فعل شيئا من ذلك أنكر عليه و أدبه، و يمنعهم أن لا يطحنوا على إثر نقر الحجر فإنّه يضرّ بالناس إذا نزل مع الدقيق، و يلزمهم

(١) - معالم القربه / ٨٠ (ط. مصر / ١٣٧).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٦

بنقاء الغله و كثره دوسها.

و ينبغى لأرباب الدوابّ أن يتّقوا الله - سبحانه - فى استعمالها و أن يريحوها فى كلّ يوم و ليله لحاجتها إلى الراحة. و يتفقد موازينهم المرصده لوزن الدقيق و أرتالهم ...» (١)

[الحسبه على الفرانين و الخبازين]

٢٢- و تعرّض فى الباب الثانى عشر للحسبه على الفرانين و الخبازين فقال ما ملخصه:

«ينبغى أن يأمرهم المحتسب برفع سقائف أفرانهم، و يجعل فى سقوفها منافس واسع للبخان، و يأمرهم بكنس بيت النار فى كلّ تعميره و غسل البسليت و تنظيف مائه و غسل المعاجن و تنظيفها ... و لا يعجن العجان بقدميه و لا بركبتيه و لا بمرفقيه، لأنّ فى ذلك مهانه للطعام، و ربّما قطر فى العجين شىء من عرق إبطيه أو بدنه، و لا يعجن إلّا و عليه ملعبه ضيقه الكمين، و يكون ملثما أيضا لأنّه ربّما عطس أو تكلم فقطر شىء من بصاقه أو مخاطه فى العجين، و يشدّ على جبينه عصابه بيضاء لئلا يعرق فيقطر منه شىء، و يحلق شعر ذراعيه لئلا يسقط منه شىء فى العجين.

و إذا عجن

فى النهار فلىكن عنده إنسان على يده مذبه يطرد عنه الذباب. و يعتبر عليهم المحتسب ما يغشون به الخبز من الكركم و الزعفران ... و يلزمهم أن لا- يخبزه حتى يختمر، فإنّ الفطير يثقل فى الميزان و المعده ... و لا- يخرجون الخبز من بيت النار حتى ينضج نضجا جيّدا من غير احتراق. و المصلحه أن يجعل على كلّ حانوت وظيفه رسما يخبزونه فى كلّ يوم لئلا يختلّ البلد عند قلّه الخبز، و يتفقّد الأفران فى آخر النهار...» (٢)

أقول: الفرن بالضم: بيت غير التنور معدّ لأن يخبز فيه. الملعبه: الثوب بلا كمّ أو قصير الكمّ. و الكركم كقنفذ: الزعفران أو نبات يشبهه فى اللون. و لم يظهر لى

(١) - معالم القربه / ٨٩ (ط. مصر / ١٥٢).

(٢) - معالم القربه / ٩١ (ط. مصر / ١٥٤).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٧

معنى البسليت، و لعله كان اسما لإناء ماء يستعمله الخباز لترطيب يده و غيره.

[الحسبه على الفرانين و الخبازين]

٢٣- و تعرّض فى الباب الثالث عشر و عدّه أبواب آخر للحسبه على صنّاع الأغذيه و الحلويات: الشوائن و النقانقين و الكبوديين و البوارديين و الروّاسين و الطباخين و الشرائحين و الهرايسيين و قلائى السمك و قلائى الزلابيه و الحلوائيين بأنواعها و أصنافها المختلفه، و ذكر المواد المستعمله فيها و كيفيه صنعها و أن المحتسب يراقبهم فى أعمالهم ليحسنوا صنعا و يحترزوا عن الغشّ و الخيانه و يراعوا موازين السلامه و الصّحه و النظافه «١».

أقول: النقائق: اللحوم تدقّ و تخلط بغيرها و تحشى بها المصارين ثمّ تطفى.

و الشريحه: اللحم تقطع للكباب. و البوارد جمع بارده، و يعنى بها الحشائش و البقول المبرّده، و كأنّها كانت تجعل فى أوراق الكرنب

[الحسبه على الجزارين و القصابين]

٢٤- و تعرّض في الباب السادس عشر للحسبه على الجزارين و القصابين و كيفيّة الذبح و النحر و شرائطهما و آدابهما، قال:

و لا يجزّ شاه برجلها جزّا عنيفا و لا يذبح بسكين كاله، لأنّ في ذلك تعذيب الحيوان و قد نهى النبي «ص» عن تعذيب الحيوان، و لا يشرع في السلخ بعد الذبح حتّى تبرد الشاه ... و يمنعهم المحتسب من الذبح على أبواب دكاكينهم، فإنّهم يلوّثون الطريق بالدم و الروث فإنّ في ذلك تضييقا للطريق و إضرارا بالناس، و يمنعهم من إخراج توالى اللحم من حدّ مصاطب حوانيتهم و يأمرهم أن يفرّدوا لحوم المعز عن لحوم الضأن و لا يخلطوا بعضها ببعض و يجعلوا لها علامه و لا يخلطوا شحوم المعز بشحوم الضأن و لا اللحم السمين بالهزيل و لا الذكر بالأنثى ...

ثمّ تعرّض لأنواع الحيوان و ما يؤكل منه و ما لا يؤكل، فراجع.

ثمّ قال:

و لا يجوز أكل ما فيه ضرر كالسمّ و الزجاج و التراب و الحجر، لقوله - تبارك و تعالى -:

(١) - معالم القربة / ٩٢ (ط. مصر / ١٥٦) من الباب ١٣ إلى الباب ٢٣ إلّا الباب ١٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّه، ج ٢، ص: ٢٨٨

و لا تقتلوا أنفسكم، و لا يحلّ كلّ شيء نجس لأنّه من الخبائث «١».

[الحسبه على الشرايين و صنّاع أنواع الأشربه]

٢٥- و تعرّض في الباب الرابع و العشرين للحسبه على الشرايين، و أراد بذلك صنّاع أنواع الأشربه المتّخذة من العقاقير المختلفه للتداوى بها، و قال:

«تدليس هذا الباب كثير لا يمكن حصر معرفته على التمام، لأنّ العقاقير و الأشربه مختلفه الطبائع و الأمزجه، و التداوى على قدر أمزجتها ... فالواجب عليهم أن يراقبوا الله - تعالى - في ذلك، فينبغي للمحتسب أن يخوّفهم و يعظهم

و يندرهم العقوبه و يحذرهم بالتعزير، و يعتبر عليهم أشربتهم و عقاقيرهم فى كل وقت على حين غفله ...

أمّا الأشربه فأسمائها كثيره و تزيد على سبعين اسما و نذكر ما اشتهر من أسمائها ...

أمّا المعاجين فكثير أسمائها و كذلك الأقراص و الربوبات و اللعوقات و الجوارشيات و الحبوب و الايارجات و الفتائل و ما يعمل من المطبوخات و لو ذكرت كل باب من ذلك و استقصيته لطال. «٢»

أقول: ففى الحقيقه يراد بالحسبه فى هذا الباب و الباب التالى الحسبه على أنواع الأدويه المستعمله للتداوى و كيفيه صنعها و تركيباتها، و هى أمور سرّيه خفيه غالبا و يكثر فيها التدليس كما ذكر فيحتاج إلى مراقبه كثيره و دقيقه جدّا.

[الحسبه على العطارين و الشمّاعين]

٢٦- و تعرّض فى الباب الخامس و العشرين للحسبه على العطارين و الشمّاعين و قال:

«إنّ هذا الباب من أهمّ الأشياء التى ينبغى للمحتسب الاعتناء بها و الكشف عنها و يجب على المحتسب أن لا يمكن أحدا من بيع العقاقير و أصناف العطر إلّا من له معرفه و خبره و تجربه، و مع ذلك يكون ثقّه أمينا فى دينه عنده خوف من الله

(١)- معالم القربه / ٩٨ (ط. مصر / ١٦٢).

(٢)- معالم القربه / ١١٥ (ط. مصر / ١٨٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٨٩

- تعالى، فإنّ العقاقير إنّما تشتري من العطارين مفرده ثمّ تركّب غالبا، و قد يشتري الجاهل عقّارا من العقاقير معتمدا على أنّه هو المطلوب ثمّ يبتاعه منه جاهل آخر فيستعمله فى الدواء متيقّنا منفعته فيحصل له باستعماله عكس مطلوبه و يتضرّر به.»

ثمّ تعرّض لأنواع الغشّ و طرقه فى الأدويه و العقاقير المختلفه، و كذا الغشّ فى الشموع و قال:

«هذا كله غشّ

و تدليس، فيراعى المحتسب ذلك جميعه عليهم من غير إهمال.» «١»

أقول: وهذا ما أشرنا إليه من أهميته أمر الأدوية و لزوم مراقبه الصيادله فى صنعهم و معاملاتهم، و تحتاج إداره الحسبه لا محاله إلى المتخصصين فى الفنون المختلفه.

[لحسبه على البياعين و اللبائين و البزازين]

٢٧- و تعرض فى الباب السادس و العشرين و ما بعده للحسبه على البياعين و اللبائين و البزازين و أنه يعتبر عليهم الموازين و المكايل و الصنج و الأذرع و النظافه و سلامه الجنس و معرفه أحكام البيع و عقود المعاملات و ما يحلّ لهم و ما يحرم عليهم و صدق القول فى أخبار الشراء و مقدار رأس المال. و أن يظهروا جميع عيوب السلعه خفيها و جليها، فإنّ الغش حرام. «٢»

[الحسبه على الدالين]

٢٨- و تعرض فى الباب التاسع و العشرين للحسبه على الدالين:

فينبغى أن لا يتصرف أحد من الدالين حتى يثبت فى مجلس المحتسب ممن يقبل شهادته من الثقات العدول من أهل الخبره، أنه خير ثقه من أهل الدين و الأمانه و الصدق فى النداء، فإنهم يتسلمون بضائع الناس و يقلدونهم الأمانه فى بيعها، و لا ينبغى لأحد منهم أن يزيد فى السلعه من نفسه إلا أن يزيد فيها التاجر و لا يكون شريكا للبزاز و لا يشتري السلعه لنفسه و يوهم صاحبها أنّ بعض الناس اشتراها

(١)- معالم القربه / ١٢١ (ط. مصر / ١٩٩).

(٢)- معالم القربه / ١٢٨ (ط. مصر / ٢٠٧).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٠

و يواطئ غيره على شرائها منه ... و متى علم المنادى فى السلعه عيبا و جب عليه أن يعلم المشتري بذلك و يوقفه عليه، و على المحتسب أن يعتبر عليهم جميع ذلك ... «١»

[لحسبه على الحاكه و الخياطين و الرفائين و القصارين]

٢٩- و تعرض فى الباب الثلاثين و الأيواب بعده للحسبه على الحاكه و الخياطين و الرفائين و القصارين و صنّاع القلانص، و

الحريريين و الصبّاغين و القطنين و الكتّانين و الصاغة و النّحاسين و الحدّادين و الأساكفه و غيرهم من أرباب المهن و الحرف، فيؤمرون بحسن العمل و جودته و الإنصاف و ترك الغشّ و الخيانه و السرقة و حفظ الأمانه و ترك المماطله. «٢»

[الحسبه على الصيارفه]

٣٠- و تعرّض في الباب السادس و الثلاثين للحسبه على الصيارفه و قال:

إنّ التعيش بالصرّف خطر عظيم على دين متعاطيه و على المحتسب أن يتفقّد سوقهم و يتجسّس عليهم، و إن عثر بمن رابى أو فعل في الصرّف ما لا يجوز عزّره و أقامه من السوق إذا تكرر ذلك منه ... «٣»

[الحسبه على البياطره]

٣١- و تعرّض في الباب الأربعين للحسبه على البياطره و قال:

«البيطره علم جليل سطرته الفلاسفه في كتبهم، و وضعوا فيها تصانيف، و هي أصعب علاجا من أمراض الأدميين، لأنّ الدوابّ ليس لها نطق تعبّر به عمّا تجد من المرض و الألم، و إنّما يستدلّ على عللها بالحسّ و النظر، فيحتاج البيطار إلى حسن بصيره بعلل الدوابّ و علاجها، فلا يتعاطى البيطره إلّا من له معرفه و خبره بالتهجّم على الدوابّ بفصد أو قطع أو كىّ و ما أشبهه، فمن قدم على ذلك بغير مخبره فيؤدّى إلى هلاك الدابّه أو عطبها فيلزّمه أرش ما نقص من قيمتها من طريق الشرع و يعزّره المحتسب من طريق السياسه ... و ينبغى للبيطار أن يكون خبيراً بعلل الدوابّ و معرفه ما يحدث فيها من العيوب، و يرجع الناس إليه إذا اختلفوا في الدابّه، و قد ذكر بعض الحكماء في كتاب البيطره أنّ علل الدوابّ ثلاثمائه و عشرون

(١)- معالم القريه / ١٣٥ (ط. مصر / ٢١٦).

(٢)- معالم القريه / ١٣٦ (ط. مصر / ٢١٨)، من الباب ٣٠ إلى الباب ٣٩ إلّا الباب ٣٦.

(٣)- معالم القريه / ١٤٣ (ط. مصر / ٢٢٧).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩١

علّه، و نذكر ما اشتهر من ذلك ... «١»

[لحسبه على سماره العبيد و الجوارى و الدوابّ و الدور]

٣٢- و تعرّض فى الباب الحادى و الأربعين للحسبه على سماره العبيد و الجوارى و الدوابّ و الدور و قال:

«ينبغى أن لا يتصرّف فى سماره العبيد و الجوارى إلّا من ثبتت عند الناس أمانته و عفته و صيانته و أن يكون مشهور العداله، لأنّه يتسلّم جوارى الناس و غلمانهم و ربّما اختلى بهم فى منزله ...

و متى علم بالمبيع عيبا و جب عليه بيانه للمشترى كما

ذكرنا، و ينبغي أن يكون بصيرا بالعيوب خيرا بابتداء العلل و الأمراض، و يؤخذ على دلالين العقارات و يستحلفوا ألا يبيعوا ما يظنّ به أنه خرج من يد صاحبه بكتابه تحييس أو كتاب إقرار أو رهن، و لا شبهه و لا لصبي و لا ليتيم إلا باذن وصيه...» (٢)

[لحسبه على الحمامات و قوامها]

٣٣- و تعرّض في الباب الثاني و الأربعين للحسبه على الحمامات و قوامها و قال:

«يأمرهم المحتسب بإصلاحها و نضاجه مائها. و قد ذكر عن بعض الحكماء أنه قال:

خير الحمامات ما قدم بناؤه و اتسع هواؤه و عذب ماؤه، و الحمام يشتمل على منافع و مضارّ... و قال ابن عمر: الحمام من النعيم الذي أحدثوه، و قد دخل أصحاب رسول الله «ص» الحمامات بالشام. و ينبغي أن لا يكثر صبّ الماء بل يقتصر على قدر الحاجه ...

و ينبغي أن يأمرهم المحتسب بغسل الحمّام و كنسه و تنظيفه بالماء الطاهر غير ماء الغساله، يفعلون ذلك مرارا في اليوم، و أن يدلّكوا البلاط بالأشياء الخشنه لئلا يتعلّق بها السدر و الخطمي فيزلق الناس عليه ...

و يلزم المحتسب أن يتفقّد الحمّام في كلّ وقت و يعتبر ما ذكرناه، و إن رأى أحدا قد كشف عورته عزّره على كشفها، لأنّ كشف العوره حرام، و قد لعن رسول الله «ص» الناظر و المنظور إليه، و النساء في هذا المقام أشدّ تهالكا من

(١)- معالم القربه / ١٥٠ (ط. مصر / ٢٣٤).

(٢)- معالم القربه / ١٥٢ (ط. مصر / ٢٣٨).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٢

الرجال، «١»

[لحسبه على الأطباء و الكّالين و الجّازحين و المجبرين و الفّصادين و الحّجامين]

٣٤- و تعرّض في الباب الرابع و الأربعين و الخامس و الأربعين للحسبه على الأطباء و الكّالين و الجّازحين و المجبرين و الفّصادين و الحّجامين و الختّانين، و قال في الفصد:

«ينبغي أن لا يتصدّى له إلّا من اشتهرت معرفته و أمانته و جوده علمه بتشريح الأعضاء و العروق و العضل و الشرايين و أحاط بمعرفتها و كيفيتها...»

وقال في الطب ما ملخصه:

«الطب علم نظري و عملي أباحته الشريعة تعلمه لما فيه

من حفظ الصحه و دفع العلل و الأمراض عن هذه البنيه الشريفه.

و قد ورد فى ذلك أحاديث، فعن رسول الله «ص» أنه قال: ما أنزل الله داء إلّا و أنزل له دواء.

و قال «ص»: يا أيها الناس، تداووا فإنّ الله لم ينزل داء إلّا و أنزل له شفاء... و هو من فروض الكفايه و لا قائم به من المسلمين، و كم من بلد ليس فيه طبيب إلّا من أهل الذمّه!... و الطبيب هو العارف بتركيب البدن و مزاج الأعضاء و الأمراض الحادثه فيها و أسبابها و أعراضها و علاماتها و الأدوية النافعه فيها و الاعتياض عمّا لم يوجد منها... فمن لم يكن كذلك فلا يجعل له مداواه المرضى و لا يتعرّض لما لا علم له فيه...،

قال رسول الله «ص»: من تطبّب و لم يعلم منه طبّ قبل ذلك فهو ضامن.

و ينبغى أن يكون لهم مقدّم من أهل صناعتهم، فقد حكى أنّ ملوك يونان كانوا يجعلون فى كلّ مدينه حكيمًا مشهورًا بالحكمه ثمّ يعرضون عليه بقيه أطباء البلد فيمتحنهم فمن وجدّه مقصّرًا فى علمه أمره بالاشتغال و قراءه العلم و نهاه عن المداواه...

و ينبغى للمحتسب أن يأخذ عليهم عهد ابقراط الذى أخذه على سائر الأطباء

(١) - معالم القربه / ١٥٤ (ط. مصر / ٢٤٠).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٣

و يحلفهم أن لا يعطوا أحدا دواء مضرًا و لا يركّبوا له سمًا و لا يضعوا السمّام عند أحد من العامّه، و لا يذكروا للنساء الدواء الذى يسقط الأجنّه و لا- للرجال الذى يقطع النسل، و ليغضوا أبصارهم عن المحارم عند دخولهم على المرضى، و لا يفسخوا الأسرار و

لا يهتكوا الأستار و لا يتعزّضوا لما ينكر عليهم فيه ...» (١)

أقول: و من الأمور المهمّة في هذا المجال في عصرنا هو أجره الطبيب و الجراح، فعليهما رعايه الإنصاف و لا سيّما في معالجه الضعفاء و أن يكتفيا بالكفاف و لا يبيعا علمهما الشريف و خدمتهما الشريفه بالمتاع الفانى، و على المحتسب مراقبتهما في ذلك و منعهما من الإجحاف بالوعظ و التوبيخ و التخويف.

[لحسبه على مؤدّبي الصبيان]

٣٥- و تعرّض في الباب السادس و الأربعين للحسبه على مؤدّبي الصبيان و قال:

«و اعلم أنّها من أجلّ المعاش، لقوله «ص»: خيركم من تعلّم القرآن و علّمه.

و في حديث آخر: خير من مشى على الأرض المعلّمون الذين كلّما خلق الدين جدّوه.

فحينئذ يشترط في المعلّم أن يكون من أهل الصلاح و العقّه و الأمانه حافظا للكتاب العزيز حسن الخطّ و يدرى الحساب، و الأولى أن يكون مزوّجا، و لا يفسح لعازب أن يفتح مكتبا لتعليم الصبيان إلّا أن يكون شيئا كبيرا و قد اشتهر بالدين و الخير، و مع ذلك فلا يؤذن له بالتعليم إلّا بتزكيه مرضيّه و ثبوت أهليته لذلك، و ينبغي للمؤدّب أن يترقّق بالصغير و أن يعلمه السور القصار من القرآن بعد حذاقته بمعرفه الحروف ...» (٢)

[الحسبه على القومه و المؤذنين]

٣٦- و تعرّض في الباب السابع و الأربعين للحسبه على القومه و المؤذنين، فقال:

«و ينبغي أن يشرف المحتسب على الجوامع و المساجد و يأمر قومتها بكنسها و تنظيفها في كلّ يوم من الأوساخ و نفض حصرها من الغبار و مسح حيطانها و غسل قناديلها ... و يلزم بغلاق أبوابها عقيب الصلوات و صيانتها من الصبيان و المجانين،

(١)- معالم القربه / ١٥٩ (ط. مصر / ٢٤٧).

(٢)- معالم القربه / ١٧٠ (ط. مصر / ٢٦٠).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٤

و ممّن يأكل فيها الطعام و ينام أو يعمل صناعه أو يبيع فيها سلعه أو ينشد فيها ضالّه أو يجلس فيها لحديث الدنيا فجميع ذلك قد ورد الشرع بتزيره المساجد عنه و كراهيه فعله، و يتقدّم إلى جيران كلّ مسجد بالمواظبه على صلاه الجماعه عند سماع الأذان

لإظهار معالم الدين و إشهار شعائر الإسلام، لقوله «ص»: لا

صلاه لجار المسجد إلّا فى المسجد ...

و يشترط فى الإمام أن يكون رجلا عاقلا قارئا فقيها سليم اللفظ من رث أو لثغ ...

و يمنع المحتسب أيضا من يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة بعد النداء لما فيه من الإيذاء. و إذا كان فى أئمه المساجد و الجوامع من يطيل الصلاه حتّى يعجز عنها الضعيف و ينقطع بها ذووا الحاجات عن حاجاتهم أنكر المحتسب ذلك عليه كما أنكر رسول الله «ص» على معاذ حين أطال الصلاه بقومه فقال: أفتان أنت يا معاذ؟ ...

و لا يؤذّن فى المناره إلّا عدل ثقه أمين عارف بأوقات الصلوات، لأنّ النبىّ «ص» قال: «المؤذّنون أمناء و الأئمه ضمنا، فأرشد الله الأئمه و غفر للمؤذّنين.»

و ينبغى للمحتسب أن يمتحنهم بمعرفه الأوقات فمن لم يعرف ذلك منعه من الأذان حتّى يعرفها ... فيجب عليه معرفه الوقت و يقرأ باب الأذان و الإقامه فى الفقه.

و يستحبّ أن يكون المؤذّن حسن الصوت و ينهأه المحتسب عن التغنى فى الأذان و هو التمثيط الفاحش و التطريب، و يأمره إذا صعد المناره أن يغضّ بصره عن النظر إلى حريم الناس و دورهم و يأخذ عليه العهد فى ذلك، و لا يصعد إلى المناره غير المؤذّن فى أوقات الصلوات ...

و يأمر المحتسب القومه أن يقفوا على أبواب الجامع يوم الجمعة و يمنعوا الصعاليك من الدخول للكديه جمله واحده ففى دخولهم ضرر على الناس، و يمنعونهم من الاشتغال بالذكر و العباده فإنّهم يشوّشون عليهم فى الصلاه لا سيّما من يقف و يحكى أخبارا و قصصا ما أنزل الله بها من سلطان ...» (١)

(١) - معالم القريه / ١٧٢ (ط. مصر / ٢٦٣).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص:

[الحسبه على الوعظ]

٣٧- و تعرّض في الباب الثامن و الأربعين للحسبه على الوعظ فقال:

«يجب على المحتسب أن ينظر في أمر الوعظ ولا يمكن أحدا يتصدى لهذا الفن إلّا من اشتهر بين الناس بالدين و الخير و الفضيله، و أن يكون عالما بالعلوم الشرعيه و علم الأدب، حافظا للكتاب العزيز و لأحاديث النبي «ص» و أخبار الصالحين و حكايات المتقدمين، و يمتحن بمسائل يسأل عنها من هذه الفنون فإن أجاب و إلّا منع كما اختبر الإمام عليّ بن أبي طالب «ع» الحسن البصرى و هو يتكلم على الناس فقال له: ما عماد الدين؟ قال: الورع. قال: فما آفته؟ قال: الطمع. قال: تكلم الآن إن شئت ... و من لا يدري ذلك و كان جاهلا بذلك منع من الكلام، فإن لم يمتنع و دام على كلامه عزر.

و من عرف شيئا يسيرا من كلام الوعظ و حفظ من الأحاديث و أخبار الصالحين قبل ذلك و قصد الكلام يسترزق به و يستعين على قوته فيبيح له بشرط أن لا يصعد المنبر بل يقف على قدميه، فإنّ رتبه صعود المنبر رتبه شريفه لا يليق أن يصعد عليه إلّا من اشتهر بما وصفناه، و كفى به علوا و سموّا أنّ النبي «ص» صعد عليه و الخلفاء الراشدون من بعده و الأئمه ... فلا يمكن من ذلك إلّا رجلا مشهورا بالدين و الخير و الفضيله، كما تقدّم. و من شرطه أن يكون عاملا لله، مجتهدا، قوالا، فعالا ...

و مهما كان الواعظ شابا متزينا للنساء في ثيابه و هيئته كثير الأشعار و الإشارات و الحركات و قد حضر مجلسه النساء فهذا منكر يجب المنع منه، فإن الفساد أكثر من الصلاح. و يبين

ذلك منه بقرائن أحواله، بل لا ينبغي أن يسلم الوعظ إلا لمن ظاهره الورع و هيئته السكون و الوقار و زيّه زيّ الصالحين و إلا فلا يزداد الناس إلا تماديا في الضلال. و يجب أن يضرب بين النساء و الرجال حائل يمنع النظر إليهنّ، فإن ذلك مظنّه الفساد...» (١)

[الحسبه على المنجّمين و كتاب الرسائل]

٣٨- و تعرّض في الباب التاسع و الأربعين للحسبه على المنجّمين و كتاب الرسائل فقال:

(١)- معالم القريه / ١٧٩ (ط. مصر / ٢٧١).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٦

«أما المنجّمون فقد ورد في ذلك أحاديث دالّه على النهي بالاشتغال بهذا العلم، لقوله «ص»: من أتى حرّارا فصدّقه في مقاله فقد كفر بما أنزل الله على محمد «ص» ...

و حينئذ يؤخذ عليهم و على كتاب الرسائل أن لا يجلسوا في درب و لا زقاق و في حانوت بل على قارعه الطريق، فإن معظم من يجلس عندهم النسوان ... و يلزمهم بالقسامه أنّهم لا يكتبون لأحد من الناس شيئا من الروحانيات مثل محبّه و تهيج و نزيّف و رمد و عقد لسان و غير ذلك، فإن السحر حرام فعله، و متى وجد أحدا يفعل ذلك عزّره ليرتدع به غيره...» (١)

[الحسبه على الحدود و التعزيرات الشرعيه]

٣٩- و تعرّض في الباب الخمسين من الكتاب «٢» للحدود و التعزيرات الشرعيه، فذكر فيه ما فيه الحدّ و ما فيه التعزير أو التأديب و كيفيه إجراء الحدود و التعزيرات و آله إجرائهما و حكم التعزير بالمال و بالحبس و نحو ذلك من الفروع. و حيث إنّنا سوف نحكي عنه بعض ذلك في فصل التعزيرات الآتي فلا نتعرّض لها هنا.

و قال في هذا الباب:

«و يمنع المحتسب من خصي الآدمي و البهائم و يؤدّب عليه و إن استحقّ فيه قودا أو ديه استوفاه لمستحقّه ما لم يكن فيه تخاصم و تنازع ...

و يمنع المحتسب من التكبّس بآله اللهو و يؤدّب عليه الآخذ و المعطى و ينهى الاضرار و أهل الكديه المقيمين عن قراءه القرآن في الأسواق و الكديه به و قد نهت الشريعه عن

[القضاء و الشهود]

٤٠- و تعرّض في الباب الحادى و الخمسين «٤» للقضاء و الشهود و ذكر فيه معنى القضاء و بعض الآيات و الروايات الواردة فيه و تصدى النبى «ص» و الخلفاء له، و شرائط القاضى و الشهود و آداب القضاء و ذكر بعض المحرّمات الشرعيّه. و حيث مرّ منّا بحث إجمالى عن القضاء فى الفصل الرابع من هذا الباب فلا نعيد هنا.

(١)- معالم القربه / ١٨٢ (ط. مصر / ٢٧٥).

(٢)- معالم القربه / ١٨٤ (ط. مصر / ٢٧٧).

(٣)- معالم القربه / ١٩٧ (ط. مصر / ٢٩١).

(٤)- معالم القربه / ٢٠٠ (ط. مصر / ٢٩٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٧

و قال فى هذا الباب:

«و متى رأى المحتسب رجلا يسفه فى مجلس الحكم أو يطعن على الحاكم فى حكمه أو لا ينقاد إلى حكمه عزّره على ذلك. و أمّا إذا رأى القاضى قد استشاط على رجل غيظا و يشتمه أو يحقد عليه فى كلامه ردعه عن ذلك و وعظه و خوّفه باللّه - عزّ و جلّ - فإنّ القاضى لا يحكم و هو غضبان و لا يقول هجرا و لا يكون فظّا غليظا.

و غلمانه الذين بين يديه و أعوانه إن كان فيهم شابّ حسن الصوره لا يبعثه القاضى لإحضار النسوان.» «١»

[الأمراء و الولاه]

٤١- و تعرّض فى الباب الثانى و الخمسين للأمراء و الولاه فقال:

«ينبغى للمحتسب أن يقصد مجالس الأمراء و الولاه و يأمرهم بالشفقه على الرعيّه و الإحسان إليهم و يذكر لهم ما ورد فى ذلك من الأحاديث عن النبى «ص» أنّه قال: «ما من أمير يلى أمر المسلمين و لا يجهد لهم و ينصح إلّا لم يدخل الجنّه.» و فى روايه: «لم يجد ريح الجنّه.» و قال رسول اللّه «ص»: «ما من

أمير يؤمر على عشره إلّا و هو يأتي يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه حتّى يكون عمله هو الذى يطلقه أو يوثقه.»

... و كان عمر بن الخطّاب يخرج كلّ ليله يطوف مع العسس حتّى يرى خللاً يتداركه، و كان يقول: لو ضاعت شاه بالفرات
لخشيت أن أسأل عنها يوم القيامة ...

و قال مكحول الدمشقى: ينادى مناد يوم القيامة: أين الظلمه و أعوانهم، فلا يبقى أحد مدّ لهم دواه أو برى لهم قلما فما فوق
ذلك إلّا حضروا فيجمعون فى تابوت من نار فيلقون فى جهنّم.

و فى الحديث عن النّبىّ «ص» أنّه قال: «لا يقف أحدكم موقفا يضرب فيه رجل مظلوم، فإنّ اللعنه تنزل على من حضر حيث لم
يدفع عنه.» ...

و خطر الولاية عظيم و خطبها جسيم، و لا يسلم الوالى إلّا بمخالطه العلماء و الصلحاء و فضلاء الدين، ليعلموه طريق العدل و
يسهلوا عليه خطر هذا الأمر. و من أعظم

(١) - معالم القربه / ٢٠٨ (ط. مصر / ٣٠٥).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٨

خصال الوالى و أحمدها توقعا فى نفوس الخاصّه و العامّه إنصافه من خاصّيته و حاشيته و أعوانه و تفقّدهم فى كلّ ساعه، و
يمنعهم أن يأخذوا من الغرماء فوق ما يستحقّونه ...

و ليكن فى وعظه و قوله فى ردعهم عن الظلم لطيفا ظريفا لئلا يقول بشوشا غير جبار و لا عبوس، قال الله - سبحانه -: «وَلَوْ كُنْتَ
فَطًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ.» ... «١»

٤٢- و تعرّض فى الباب الثالث و الخمسين لما يجب على المحتسب فعله، و نحن نذكر خلاصه ذلك مع ملخّص ما ذكره فى
الباب الأوّل من آداب الاحتساب و ما يجب على

المحتسب و ينبغي له في خاتمه هذا الفصل، فانتظر.

[الحسبه على أصحاب السفن و المراكب]

٤٣- و تعرّض في الباب الرابع و الخمسين للحسبه على أصحاب السفن و المراكب، قال:

«و يؤخذ على أصحاب السفن و المراكب أُلّا يحملوها فوق العاده خوف الغرق، و كذلك يمنعهم من السير وقت هبوب الرياح و اشتدادها، و إذا حملوا فيها النسوان مع الرجال حجبا بينهما بحائل.» «٢»

أقول: و ما ذكره في هذا الباب أمر خطير مهمّ يلزم رعايته و الاهتمام به في السيّارات و الطيّارات أيضا، كما لا يخفى.

[الحسبه على السّارين]

٤٤- و تعرّض في الباب الثالث و الأربعين بعد باب الحّمّات للحسبه على السّارين «٣».

و تعرّض في الباب الخامس و الخمسين إلى السبعين للحسبه على أمور- ففي الباب ٥٥ على باعه قدور الخزف و الكيزان.- و في الباب ٥٦ على الفاخراتين و الغضارين.- ٥٧ على الأبارين و المسلاتين.- ٥٨ على المرادتين.- ٥٩ على

(١)- معالم القربه / ٢١٦ (ط. مصر / ٣١٦).

(٢)- معالم القربه / ٢٢٢ (ط. مصر / ٣٢٤).

(٣)- معالم القربه / ١٥٨ (ط. مصر / ٢٤٥).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٢٩٩

الحنّويين.- ٦٠ على الامشاطيين.- ٦١ على معاصر الشيرج و الزيت.- ٦٢ على الغرابليين.- ٦٣ على الدبّاغين و البططيين.- ٦٤ على اللبوديين.- ٦٥ على الفرائين.- ٦٦ على الحصريين العبداني و الكركر.- ٦٧ على التبانين.- ٦٨ على الخشّابين و القشّاشين.- ٦٩ على النّجّارين و النّشّارين و البّنائين و الدهّانين و المبيّضين و الضّبّيين و الجبّاسين و الجيّارين.- ٧٠ على الرّزّازين و المراوحيين و باعه الكبريت و المكناس و الزّقّاتين و سقّائي الكيزان و أرباب الروايا و القرب و الدّلاء و الغسّالين لأقمشه الناس، و الإنكار على نطاح الكباش و نقار الديوك و صياح السّمان و أمثالها «١».

و من أراد المقصود من هذه العناوين و وظيفه

المحتسب في قبالتها يرجع إلى الكتاب المذكور.

و الحكم في الجميع واحد، و هو أنه يجب على المحتسب مراقبة الأعمال و آليات العمل و المواد المستعمله و محالّ العمل و مقدار الأجره و كون العامل متخصصا في عمله و نحو ذلك، و المتخلف يعزّر.

فهذا ما اقتبسناه من كتاب معالم القربه في بيان وظيفه المحتسب.

و قد وزّعت في أعصارنا هذه الوظائف على الدوائر و الوزارات المختلفه، و لكنّ المباشر لأكثرها الضباط و الحراس و المستخبرون.

و جلّ ما ذكره ممّا يمكن أن يستدلّ عليه بعمومات الكتاب و السنه و إن كان للإشكال في بعضها مجال، كما مرّ.

و ممّا يؤسفني أنه لا مجال لي للتتبع في هذا المجال لكثرة الأشغال المتفرقه، فأوصي الإخوان من الفضلاء الشبان أن يهتموا بها، لكثرة الابتلاء بها في بلادنا بعد نجاح الثورة الإسلاميه فيها، و يطبقوا العناوين المذكوره على المصاديق و الموضوعات الرائجه في عصرنا.

(١) - معالم القربه / ٢٢٢ (ط. مصر / ٣٢٥).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٠

و أنت ترى أنّ المتعرّض لهذه المسائل و لجلّ مسائل الدوله و الحكومه هم علماء السنّه و مؤلّفوهم. و السرّ في ذلك أنّ الشيعه و علماءهم كانوا بمعزل عن الحكم و السلطه في شتّى الأعصار إلّا في آونه قليله، و لكنّ الروايات الداله على هذه المسائل من ناحيه العتره الطاهره كثيره جدّا يعثر عليها المتتبع في خلال الأخبار المرويّه عنهم - عليهم السلام - فتتبع.

خاتمه [في آداب المحتسب و ما يجب عليه أو ينبغي له في احتسابه]

إشاره

قد تعرّض ابن الأخواه في الباب الأوّل من معالم القربه و في الباب الثالث و الخمسين منه لآداب المحتسب و ما يجب عليه أو ينبغي له في احتسابه، فنحن نذكرها تلخيصا من كتابه تميما للفائده.

[أن يعمل بما يعلم]

١- فقال في الباب الأوّل منه:

«أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْتَسِبِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا يَعْلَمُ، وَ لَا يَكُونَ قَوْلُهُ مُخَالَفًا لِفِعْلِهِ فَقَدْ قَالَ- تَبَارَكَ وَ تَعَالَى- فِي ذَمِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ: «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَ تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ؟» وَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ «ص»، قَالَ: رَأَيْتَ لَيْلَةَ أُسْرَى بِي رَجَالًا- تَقْرُضُ شَفَاهِمَ بِالْمُقَارِيضِ فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَ يَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ. وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ- تَعَالَى- مَخِيرًا عَنِ شُعَيْبٍ «ع» لَمَّا نَهَى قَوْمَهُ عَنِ بَخْسِ الْمَوَازِينِ وَ نَقَصِ الْمَكَايِيلِ: «وَ مَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَى مَا أَنهَاكُمُ عَنْهُ، إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ.» وَ لَا يَكُونَ كَمَا قِيلَ:

لَا تَنَّهُ عَنِ خَلْقٍ وَ تَأْتِي مِثْلَهُ عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا.»

«١» أَقُولُ: وَ فِي الْوَسَائِلِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «ع»، قَالَ: إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ

(١)- معالم القربة / ١٢ (ط. مصر / ٥٦).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣٠١

حسره يوم القيامة من وصف عدلا ثم خالفه إلى غيره. «١»

وَ فِي خَيْرِ قَتِيْبِهِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «ع»، قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَدْلًا وَ عَمَلَ بِغَيْرِهِ.» «٢»

وَ فِي خَيْرِ أَبِي بَصِيرٍ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «ع»، قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ- عَزَّ وَ جَلَّ-: فَكَبِكُوا فِيهَا هُمْ وَ الْغَاوُونَ، فَقَالَ: يَا بَا بَصِيرٍ، هُمْ قَوْمٌ وَصَفُوا عَدْلًا بِالْسُّنْتِهِمْ ثُمَّ خَالَفُوهُ إِلَى غَيْرِهِ «٣» هَذَا.

[أَنْ يَقْصِدَ بِقَوْلِهِ وَ فِعْلُهُ وَجْهَ اللَّهِ- تَعَالَى]

٢- ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْأَخْوَةِ:

«وَ يَجِبُ عَلَى الْمُحْتَسِبِ أَنْ يَقْصِدَ بِقَوْلِهِ وَ فِعْلِهِ وَجْهَ اللَّهِ- تَعَالَى- وَ طَلَبَ مَرْضَاتِهِ خَالِصَ التَّيِّبَةِ لَا يَشُوبُهُ فِي طَوَيْتِهِ رِيَاءٌ وَ لَا مِرَاءٌ، وَ يَتَجَنَّبُ فِي رِئَاْسَتِهِ مَنَافَسَةَ الْخَلْقِ وَ

مفاخره أبناء الجنس، لينشر الله عليه رداء القبول و علم التوفيق و يقذف له فى القلوب مهابه و جلاله و مبادره إلى قبول قوله بالسمع و الطاعه، فقد قال «ص»: «من أرضى الله بسخط الناس كفاه شرهم، و من أرضى الناس بسخط الله و كله إليهم، و من أحسن فيما بينه و بين الله أحسن الله فيما بينه و بين الناس، و من أصلح سريره أصلح الله علانيته، و من عمل لآخرته كفاه الله أمر دنياه.» «٤»

[ان يكون مواظبا على سنن رسول الله «ص»]

٣- «و ينبغي للمحتسب ان يكون مواظبا على سنن رسول الله «ص» من قصّ الشارب و نتف الابط و حلق العانه و تقليم الأظافر و نظافه الثياب و تقصيرها و التعطر بالمسك و نحوه و جميع سنن الشرع و مستحباته، هذا مع القيام على الفرائض و السنن الراتبه ...» «٥»

[أن يكون عفيفا عن أموال الناس]

٤- «و من الشروط اللازمه للمحتسب أن يكون عفيفا عن أموال الناس متورعا عن قبول الهديه من المتعيشين و أرباب الصناعات، فإن ذلك رشوه و قد قال «ص»: لعن الله

(١)- الوسائل ١١ / ٢٣٤، الباب ٣٨ من أبواب جهاد النفس، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٢٣٤، الباب ٣٨ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٢٣٥، الباب ٣٨ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٤.

(٤)- معالم القربه / ١٢، (ط. مصر / ٥٧).

(٥)- معالم القربه / ١٣، (ط. مصر / ٥٨).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٢

الراشى و المرتشى. و لأنّ التعفّف عن ذلك أصون لعرضه و أقوم لهيبته.» «١»

[من الآداب تقليل العلائق]

٥- «و من الآداب تقليل العلائق. روى عن بعض المشايخ أنه كان له سنور و كان يأخذ له كلّ يوم من قصاب شيئا لغذائه، فرأى

على القصاص منكرًا فدخل الدار و أخرج السنور ثم جاء و احتسب على القصاب. فقال القصاب: لا أعطيك بعد اليوم للسنور شيئًا. فقال الشيخ: ما احتسبت عليك إلا بعد إخراج السنور و قطع الطمع منك.

و يلزم غلمانه و أعوانه بما التزمه من هذه الشروط، فإن أكثر ما تتطرق التهم إلى المحتسب من غلمانه و أعوانه ...» (٢)

[ليكن سمته الرفق و لين القول]

٦- «و ليكن سمته الرفق و لين القول، و طلاقه الوجه و سهوله الأخلاق عند أمره الناس و نهييه، فإن ذلك أبلغ في استماله القلوب و حصول المقصود. قال الله- تبارك و تعالى- لنبينه «ص»: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ». و لأن الإغلاظ في الزجر ربما أغرى بالمعصية، و التعنيف في الموعظة ينفر القلوب. حكى أن رجلا دخل على المأمون فأمره بمعروف و نهاه عن منكر و أغلظ له في القول. فقال له المأمون: يا هذا، إن الله أرسل من هو خير منك لمن هو شر مني فقال لموسى و هارون: «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى.» ثم أعرض عنه و لم يلتفت إليه.

و لأن الرجل قد ينال بالرفق ما لا ينال بالتعنيف، كما قال «ص»: إن الله رفيق يحب كل رفيق يعطى على الرفق ما لا يعطى على التعنيف.» (٣)

أقول: و عن أبي عبد الله «ع»: «إنما يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر من كانت فيه ثلاث خصال: عامل بما يأمر به، تارك لما ينهى عنه، عادل فيما يأمر، عادل

(١) - معالم القربه / ١٣، (ط. مصر / ٥٩).

(٢) - معالم القربه / ١٤، (ط. مصر / ٥٩).

(٣) - معالم القربه / ١٤، (ط. مصر / ٦٠).

(٤) - الوسائل ١١ / ٤١٩، الباب ١٠ من أبواب الأمر والنهي ...، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٣

[أن يكون ملازماً للأسواق]

٧- و قال في الباب الثالث والخمسين:

«ينبغي أن يكون ملازماً للأسواق، يركب في كل وقت، ويدور على السوقه و البلاغه، و يكشف الدكاكين و الطرقات، و يتفقد الموازين و الأرتال، و يتفقد معاشهم و أطعمتهم، و ما يغشونه. و يفعل ذلك في النهار و الليل في أوقات مختلفه، و ذلك على غفله منهم، و يختم في الليل حوانيت من لا يتمكن من الكشف عليه بالنهار ...»

و ليكن معه أمين عارف ثقه يعتمد على قوله، و مع ذلك فلا يعتمد في الكشف إلّا على ما يظهر له و يباشره بنفسه. و لا يهمل كشف الأسواق، فقد ذكر أنّ على بن عيسى الوزير وّقع إلى محتسب كان في وقت وزارته يكثر الجلوس في داره ببغداد: الحسبه لا تحتمل الحجه، فطف الأسواق تحلّ لك الأرزاق، و الله إن لزمتم دارك نهاراً لأضرّ منّها عليك ناراً. « (١)»

[أن يتخذ رسلاً و غلماناً و أعواناً بين يديه بقدر الحاجه]

٨- «و ينبغي للمحتسب أن يتخذ رسلاً و غلماناً و أعواناً بين يديه بقدر الحاجه دائماً إن كان جالساً أو راكباً، فإنّ ذلك أعظم لحرمة و أوفر لهيبته، و إعانه للناس على طلب غرمائهم و خلاص الحقّ منهم. و يشترط فيهم العفه و الصيانه و النهضه و الشهامه، و يؤدّبهم و يهدّبهم و يعرفهم كيف يتصرّفون بين يديه و كيف يخرجون في طلب الغرماء، و أنّهم لا يعرفون الخصم الذي طلب، لما ذا طلب؟ لئلا يتفكر في حجه يتخصّص بها فإذا طلب شخصاً بعدّته و آلته فليحضروه على هيئته التي وجدوه عليها ... و لا يخرج أحد من الرسل في طلب أحد من الناس إلّا بعد مشاوره المحتسب، و إذا خرج فليخرج بعزم و قوه نفس حادّه و يطلب الخصم

بسرعه، فإنّ ذلك ممّا يرعبه و يخوّفه و يردعه...» (٢)

(١) - معالم القربه / ٢١٩، (ط. مصر / ٣٢٠).

(٢) - معالم القربه / ٢٢٠، (ط. مصر / ٣٢٢).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٥

الفصل السادس فى البحث حول التعزيرات الشرعيه

[ما يتعلق به التعذير]

قال الشيخ فى أواخر كتاب الأشربه من المبسوط:

«كل من أتى معصيه لا يجب بها الحدّ فإنّه يعزّر. مثل أن سرق نصابا من غير حرز، أو أقلّ من نصاب من حرز، أو وطئ أجنبيّه فيما دون الفرج أو قبلها، أو شتم إنسانا أو ضربه، فإنّ الإمام يعزّره.» (١)

و قال المحقق فى حدود الشرائع:

«كل من فعل محرما أو ترك واجبا فلإمام تعزيره بما لا يبلغ الحدّ. و تقديره إلى الإمام، و لا يبلغ به حدّ الحرّ فى الحرّ و لا حدّ العبد فى العبد.» (٢)

و فى الجواهر:

«لا خلاف و لا إشكال نصابا و فتوى.» (٣)

و قال العلامة فى القواعد:

(١) - المبسوط ٦٩ / ٨.

(٢) - الشرائع ١٦٨ / ٤.

(٣) - الجواهر ٤٤٨ / ٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٦

«و كل من فعل محرماً أو ترك واجباً كان للإمام تعزيره بما لا يبلغ الحدّ لكن بما يراه الإمام، ولا يبلغ حد الحرّ في الحرّ ولا حد العبد في العبد.» (١)

أقول: لا يخفى أن مراد المحقق و العلامة أيضاً المحرمات التي لم يرد فيها حدود معينة.

و يدل على الحكم مضافاً إلى وضوحه و عدم الخلاف فيه كما مرّ من الجواهر أولاً: استقرار سيره النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» على ذلك على ما مرّ منا من حسبتهما في موارد كثيره بعد إلغاء الخصوصيه، فراجع.

و ثانياً: ما دل من الأخبار على وجوب الإنكار و لو باليد كما في خبر جابر المتقدم، عن أبي جعفر

«ع»: «فأنكروا بقلوبكم و الفظوا بألستكم و صكّوا بها جباههم.» «٢»

و فى خبر يحيى الطويل، عن أبى عبد الله «ع»: «ما جعل الله بسط اللسان و كفّ اليد و لكن جعلهما يبسطان معا و يكفّان معا.» «٣»

و فى خبر ابن أبى ليلى، عن أمير المؤمنين «ع»: «و من أنكره بالسيف لتكون كلمه الله العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى.» «٤»

و فى خبر العسكرى «ع»: «من رأى منكم منكرا فلينكر بيده إن استطاع.» «٥»

إلى غير ذلك من الروايات الواردة بطرق الفريقين، فراجع.

و قد مرّ البحث فى أن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر إذا وصلت النوبه فيهما إلى الضرب و الجراح فهل يجوز أن يتصدى له كلّ أحد أو يكون مخصوصا بالإمام أو

(١) - القواعد ٢ / ٢٦٢.

(٢) - الوسائل ١١ / ٤٠٣، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١١ / ٤٠٤، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٢.

(٤) - الوسائل ١١ / ٤٠٥، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٨.

(٥) - الوسائل ١١ / ٤٠٧، الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ١٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٧

من نصبه؟ و عرفت أن الأحوط هو الثانى. هذا.

و لكن يمكن أن يقال إن هذا الاستدلال خلط بين باب الأمر و النهى و باب التعزيرات، إذ المقصود فى هذه الروايات هو الردع و المنع عن وقوع المنكر، فلا تدلّ على جواز التعزير بعد وقوعه، فتأمل.

و ثالثا: الروايات الداله على أن الله - تعالى - جعل لكل شىء حدّا، و جعل على من تعدّى حدّا من حدود الله حدّا؛ و هى مستفيضة:

منها صحيحه داود بن فرقد، عن أبى عبد الله

«ع»، عن رسول الله «ص»: «إن الله قد جعل لكل شىء حدًا و جعل لمن تعدى ذلك الحد حدًا.» (١)

و فى خبر ابن رباط، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «إن الله - عزّ و جلّ - جعل لكل شىء حدًا، و جعل على من تعدى حدًا من حدود الله - عزّ و جلّ - حدًا.» (٢)

إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع الباب الثانى من مقدمات الحدود من الوسائل «٣». و واضح أن الحد فى هذه الأخبار أعم من الحدّ المصطلح، إذ هو لا يثبت إلّا فى موارد خاصه، فتدبر.

و فى الباب الخمسين من معالم القربه:

«التعزير اسم يختص بفعلة الإمام أو نائبه فى غير الحدود و التأديب. و الدليل على جواز التعزير ما روى أن النبى «ص» قال: «لا قطع فى ثمر و لا - كثر حتى يؤويه الجرين، فإذا آواه الجرين و بلغ ثمنه ثمن المجنّ فيه القطع، و إن كان دون ذلك ففيه غرم مثله و جلدات نكالًا.»

... و كل من أتى معصيه لا حدّ فيها و لا كفاره كالمباشره المحرمه فيما دون الفرج، و السرقة فيما دون النصاب، و القذف بغير الزنا، و الخيانه بما لا يوجب القصاص، و الشهاده بالزور

(١) - الوسائل ١٨ / ٣١٠، الباب ٢ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٣١٠، الباب ٢ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٣٠٩ - ٣١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٨

و ما أشبه ذلك من المعاصى عزّر. روى ذلك عن الخلفاء الراشدين، و لأن الله - تعالى - أباح الضرب للزوج عند نشوز الزوجه، و قسنا عليه سائر المعاصى على حسب ما يراه الإمام أو نائبه.» (١)

أقول:

ما رواه عن النبي «ص» ورد في مورد خاصّ، فلا يقاس عليه و لا على الضرب في نشوز الزوجه، لمنع حجيه القياس عندنا. نعم، لو كان ذكر الموردین من باب المثال فأريد مجموع الروایات الكثيره الوارده في موارد مختلفه و منها ما ورد من التعزیر في من سبّ رجلا أو هجاه أو نسبه إلى ما ليس فيه «٢» بإلغاء الخصوصیه و تنقيح المناط القطعی صحّ الاستدلال بها، و صار هذا دليلا رابعا في المقام. هذا.

و في نهايه ابن الأثير:

«و في حديث الحدود: لا قطع في ثمر حتّى يؤويه الجرين، هو موضع تجفيف التمر ...

و يجمع على جرن.» «٣»

و فيه أيضا:

«الكثر بفتحيتين: جمّار النخل و هو شحمه الذي وسط النخلة.» «٤»

و الحديث مروى بطرقنا أيضا، ففي الوسائل عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: لا قطع في ثمر و لأكثر. و الكثر: شحم النخل.» «٥»

(١) - معالم القريه / ١٩٠ - ١٩١، (ط. مصر / ٢٨٤)، فصل في التعاذير.

(٢) - راجع الوسائل ١٨ / ٤٥٢ - ٤٥٤، الباب ١٩ من أبواب حدّ القذف.

(٣) - النهايه ١ / ٢٦٣.

(٤) - النهايه ٤ / ١٥٢.

(٥) - الوسائل ١٨ / ٥١٧، الباب ٢٣ من أبواب حدّ الشرقة، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٠٩

جهات البحث في المسأله

اشاره

إذا عرفت ما ذكرناه فاعلم أن هنا جهات في المسأله يجب الالتفات إليها و البحث فيها:

الجهة الأولى: في اهتمام الإسلام بإقامه الحدود و التعزيرات:

لا يخفى أن إداره المجتمع و حفظ النظام و أمن السبل و إقامه القسط و العدل تتوقف على تحديد الحرّيات و وضع المقرّرات، و على تأديب المتخلفين و مجازاه المجرمين. إذ لو لا خوف أهل الفساد من العقوبه و الخذلان لما بقى للنفوس و الأعراض و الأموال حرمة، و لا اختلّ أمر الحياه و شاعت الفوضى و الهرج.

و قد استقرت سيره عقلاء البشر في كل عصر و زمان على وضع المقررات و تحديد الحرّيات و على سياسه المتخلفين. فهذا أمر لا محيص عنه في كل نظام و مجتمع.

و الإسلام بجامعيته لجميع ما يحتاج إليه الإنسان في معاشه و معاده و ما به صلاحه في الدارين اهتمّ بهذا الأمر أشدّ الاهتمام:

قال الله - تعالى -: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ، إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ». (١)

(١) - سورة الحديد (٥٧)، الآية ٢٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٠

فالرسالات السماويه كلها قد تكفلت لما به صلاح الناس، و في خاتمتها شرع نبينا - صلى الله عليه و آله - و قد جعل الله الحديد و السلاح ضمانه لتنفيذ كتبه و موازينه و إقامه القسط و العدل و نصر رسله و بسط أحكامه.

و في خبر عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم «ع» في قول الله - عزّ و جلّ -:

«يُخِي الْأَرْضَ بَعِيدَ مَوْتِهَا»*، قال: «ليس يحييها بالقطر، و لكن يبعث الله رجالا فيحيون العدل فتحي الأرض لإحياء العدل. و لإقامه

الحدّ لله أنفع في الأرض من القطر أربعين صباحا.»

و بهذا المضمون روايات مستفيضه، فراجع الوسائل (١).

و قد مرّ الحديث عن رسول الله «ص»: «إن الله قد جعل لكل شيء حدًا، و جعل لمن تعدّى ذلك الحدّ حدًا.» (٢)

و الظاهر من الروايات و من فتاوى الأصحاب أن إقامة الحدود بحسب الطبع واجبه لا يجوز تعطيلها:

ففي خبر ميثم، عن أمير المؤمنين «ع»: «... يا محمّد، من عطّل حدًا من حدودي فقد عاندني و طلب بذلك مصادتي.» (٣)

و لما شفعت أم سلمه عند النبي «ص» لأمتها التي سرقت، قال النبي «ص»:

«يا أم سلمه، هذا حدّ من حدود الله لا يضيّع، فقطعها رسول الله «ص».» (٤)

و في صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إنّ في كتاب علي «ع» أنّه كان يضرب بالسوط، و بنصف السوط، و ببعضه في الحدود. و كان إذا أتى بغلام و جاريه لم يدره لم يدره لا يبطل حدًا من حدود الله - عزّ و جلّ - . قيل له: و كيف كان يضرب؟ قال: كان يأخذ السوط بيده من وسطه أو من ثلثه ثم يضرب به على قدر أسنانهم، و لا يبطل حدًا من حدود الله - عزّ

(١) - الوسائل ١٨ / ٣٠٨، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣ و ...

(٢) - الوسائل ١٨ / ٣١٠، الباب ٢ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٣٠٩، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٦.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٣٣٢، الباب ٢٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١١

و جلّ - .» (١)

و في سنن أبي داود بسنده، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله «ص» قال: «تعافوا الحدود

فيما بينكم. فما بلغني من حدّ فقد وجب.» (٢)

إلى غير ذلك من الروايات، فراجع.

نعم، لو تاب المجرم قبل قيام البيئه عليه سقط الحد، كما أنه لو كان الثبوت بالإقرار لا بالبيئه كان للإمام عفوّه، بل مطلقاً على قول «٣». و سيأتي البحث فيه إجمالاً و التحقيق موكول إلى كتاب الحدود. هذا كلّه في الحدود المصطلحه.

و أما التعزيرات فهل يكون تنفيذها واجبا، أو تكون باختيار الإمام، أو فيه تفصيل؟ في المسأله وجوه.

قال الشيخ في أشربه الخلاف (المسأله ١٣):

«التعزير إلى الإمام بلا خلاف، إلّا أنه إذا علم أنه لا يردعه إلّا التعزير لم يجز له تركه. و إن علم أنّ غيره يقوم مقامه من الكلام و التعنيف كان له أن يعدل إليه، و يجوز له تعزيره، و به قال أبو حنيفة. و قال الشافعي: هو بالخيار في جميع الأحوال دليلنا ظواهر الأخبار و تناولها الأمر بالتعزير، و ذلك يقتضى الإيجاب.» (٤)

و قال في أواخر الأشربه من المبسوط:

«و التعزير موكول إلى الإمام لا- يجب عليه ذلك؛ فإن رأى التعزير فعل، و إن رأى تركه فعل، سواء كان عنده أنه لا يردعه غير التعزير، أو كان يرتدع بغير تعزير.

و قال بعضهم: متى كان عنده أنه يرتدع بغيره فهو بالخيار بين إقامته و تركه، و إن كان عنده أنه لا يردعه إلّا التعزير فعليه التعزير، و هو الأحوط.» (٥)

و ظاهر كلام الشيخ أن التعزير عنده يختصّ بالضرب، و أن التعنيف ليس من

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٠٧، الباب ١ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٢)- سنن أبي داود ٢ / ٤٤٦، كتاب الحدود، باب العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان.

(٣)- راجع الوسائل ١٨ / ٣٣٠-٣٣١، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الحدود.

(٤)-

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣١٢

مصاديقه، هذا.

و ما مرّ من الشرائع و القواعد في صدر المسأله أيضا لا ظهور لهما في الوجوب و التعيين، كما لا يخفى.

و في المغنى لابن قدامه:

«و التعزير فيما شرع فيه التعزير واجب إذا رآه الإمام، و به قال مالك و أبو حنيفة.

و قال الشافعي: ليس بواجب، لأن رجلا جاء إلى النبي «ص» فقال: إنى لقيت امرأه فأصبت منها ما دون أن أطأها، فقال: «أ صليت معنا؟» قال: نعم. فتلا عليه: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ. و قال في الأنصار: «اقبلوا من محسنهم و تجاوزوا عن مسيئهم.» «١»

و لكن المستفاد من أكثر الأخبار الواردة في التعزيرات، و كذا من أكثر كلمات الأصحاب و جوب التعزير في موارد بدوا و بالطبع، و إن قلنا بسقوطه إن تاب قبل قيام بينه، و بجواز عفو الحاكم عنه إن كان الثبوت بالإقرار لا بالبينه كما هو الظاهر، نظير ما مرّ في الحدّ.

فأنت ترى روايات الباب و كلمات الأصحاب مشحونه بقولهم: عزّر، أو يعزّر، أو أدّب، أو يؤدّب، أو ضرب، أو يضرب تعزيرا، أو عليه تعزير، أو جلد، أو يجلد و نحو ذلك من الألفاظ التي تكون بصوره الاخبار و يراد بها الأمر قطعا. و قد حَقَّق في محلّه أن ظهور هذا النحو من التعبير في الوجوب أقوى و أوكد من ظهور الأمر فيه، لبنائه على فرض تحقق الأمر و تأثيره في المأمور و وقوع الفعل منه خارجا بامتناله فيخبر هو عن ذلك. اللهم إلّا أن يقال إن تعزير الغير لما كان تصرفا في سلطته و هي محرّمه بالطبع كان مفاد الأمر و ما في معناه في

مثل المقام رفع الحظر فقط فلا- يدل على الوجوب، فتأمل. و بعض فقهاءنا أيضا عبّروا بلفظ الوجوب. و ظاهره الوجوب الاصطلاحى. و حمله على معناه اللغوى، أعنى الثبوت خلاف الظاهر:

ففى الغنيه:

(١)- المغنى ١٠ / ٣٤٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٣

«فصل: و اعلم أن التعزير يجب بفعل القبيح و الإخلال بالواجب الذى لم يرد من الشارع بتوظيف حدّ عليه، أو ورد بذلك فيه و لم يتكامل شروط إقامته؛ فيعزّر على مقدمات الزنا و اللواط من النوم فى إزار واحد و الضم و التقييل...» (١)

و فى آخر كتاب الحدود من التحرير:

«التعزير يجب فى كل جنايه لا- حدّ فيها، كالوطى فى الحيض للزوجه، و الأجنبيه فيما دون الفرج ... و هو يكون بالضرب و الحبس و التوبيخ من غير قطع و لا جرح و لا أخذ مال. و التعزير واجب فيما يشرع فيه التعزير و لا ضمان لمن مات به.» (٢)

فظاهر كلام هذين العلمين وجوب التعزير مثل الحدّ.

نعم عند العلامة «ره» لا ينحصر التعزير بالضرب، بل يعمّ الحبس و التوبيخ أيضا. و سيأتى البحث فى ذلك أيضا. هذا.

و يدل على وجوب التعزير أيضا- مضافا إلى ما مرّ- صحيحه الحلبي التى مضت آنفا، إذ المراد بالحد فيها ما يشمل التعزير أيضا بقريته ذكر الغلام و الجاربه الّذين لم يدركا، إذ الثابت فيهما هو التعزير لا الحد المصطلح، بل يحتمل أن يراد بالحدّ فى خبر ميشم الماضى أيضا هو الأعم لكثرة استعماله فيه، فتأمل.

نعم، روت عائشه، قالت: قال رسول الله «ص»: «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلّا الحدود.» (٣)

و فى الدعائم: روينا عن رسول الله «ص» أنه قال: «ادرءوا الحدود بالشبهات، و أقبلوا الكرام عثراتهم

إِلَّا فِي حَدِّ مَنْ حُدَّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ. «٤»

فلعله يستفاد من هذا الحديث التفاوت بين الحدود و التعزيرات في وجوب التنفيذ و عدمه.

(١) - الجوامع الفقيهيه / ٥٦٢.

(٢) - تحرير الأحكام ٢ / ٢٣٩.

(٣) - سنن أبي داود ٢ / ٤٤٦، كتاب الحدود، باب في الحدِّ يشفع فيه.

(٤) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٦٥، كتاب الحدود، الفصل ٥ (ذكر القضايا في الحدود)، الحديث ١٦٤٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٤

و لكن من المحتمل على فرض صحه الحديث كون المراد بالحدود فيه هو الأعم؛ فتشمل التعزيرات أيضا. فيكون المقصود أن الناس و إن تساوا في وجوب إجراء الحدود و التعزيرات عليهم و لكن بعد إجرائها ينبغي التفاوت بين ذوى الهيئات و غيرهم في كيفية العشره معهم و هجرهم أو اجتذابهم و إظهار المودّه لهم. هذا.

و في نهج البلاغه: «أقبلوا ذوى المروءات عثراتهم، فما يعثر منهم عاثر إلّا و يد الله بيده يرفعه.» «١»

و نحوه في الغرر و الدرر «٢». و ليس فيه استثناء الحدود.

و في تحف العقول عن النبي «ص» ورد الحديث هكذا: «أقبلوا ذوى الهناه عثراتهم.» «٣» و الهناه هي الداهيه و المصيبه. هذا.

و الظاهر جواز عفو الإمام عما كان من حقوق الله و لم يرد فيه حدّ خاص إذا رأى ذلك صلاحا و لم يوجب تجرأ المجرم.

و يمكن أن يستفاد هذا من إطلاق الآيات و الروايات الكثيره الوارده في العفو و إقاله العثرات. و سيأتى التعرض لها في الجهه العاشره، فانتظر.

الجهه الثانيه: في عموم الحكم للصغائر أيضا:

ظاهر ما مرّ من المبسوط و الشرائع و القواعد عموم الحكم لكل محرم، صغيرا كان أو كبيرا. و لكن في الجواهر:

«قد يقال باختصاص التعزير بالكبائر دون الصغائر ممن كان يجتنب الكبائر، فإنّها

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٩٥؛ عبده

(٢) - الغرر و الدرر ٢ / ٢٦٠، الحديث ٢٥٥٠.

(٣) - تحف العقول / ٥٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٥

حينئذ مكفره لا شىء عليها، أما إذا لم يكن مجتنباً لها فلا يبعد التعزير لها أيضاً. «١»

أقول: نظره «ره» إلى قوله - تعالى - : «إِنْ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ، وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا.» «٢»

فإن قلت: إذا لم يثبت التعزير في الصغائر مع اجتناب الكبائر أمكن القول بعدمه فيها مطلقاً، لعدم القول بالفصل.

قلت: لا - دليل على حجية ذلك ما لم يرجع إلى القول بعدم الفصل، و المسألة لم تكن معنونه في كلمات القدماء من أصحابنا حتى يحرز هذا القول. هذا.

و يمكن الإشكال في أصل الاختصاص بالكبائر، لأن المفروض كون الصغيره أيضاً محرمة مبعوضه شرعاً، و الآية إنما تدل على التكفير و العفو عنها في العقبي فلا - ينافي جواز التعزير عليها فعلاً - ردعاً للفاعل عن تكرارها و لغيره عن الإتيان بمثلها. و عموم قوله «ص»: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَ جَعَلَ لِمَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا» «٣»، يشملها أيضاً، فتدبر.

الوجه الثالث: في بيان مفهوم التعزير بحسب اللغة:

١ - قال في الصحاح:

«التعزير: التعظيم و التوقير، و التعزير أيضاً: التأديب، و منه سُميَ الضرب دون الحدّ

(١) - الجواهر ٤١ / ٤٤٨.

(٢) - سورة النساء (٤)، الآية ٣١.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٣١٠، الباب ٢ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٦

٢- وفي القاموس:

«العز: اللوم. عزه يعزره و عزوه، التعزير: ضرب دون الحد أو هو أشدّ الضرب.

و التفخيم و التعظيم. ضدّ.» «٢»

٣- وفي لسان العرب:

«العز: اللوم. و عزره يعزره عزرا و عزّره: ردّه. و العزر و التعزير:

ضرب دون الحد لمنعه الجاني من المعاودة و ردعه عن المعصيه ... و قيل: هو أشدّ الضرب. و عزّره:

ضربه ذلك الضرب. و العزر: المنع. و العزر: التوقيف على باب الدين ... و التعزير:

التوقيف على الفرائض و الأحكام. و أصل التعزير: التأديب، و لهذا يسمّى الضرب دون الحد تعزيراً، إنّما هو أدب، يقال: عزّرتة و عزّرتة. فهو من الأضداد. و عزّره: فحّمه و عظّمه. «٣»

٤- و قال الراغب في المفردات:

«التعزير: النصره مع التعظيم، قال: وَ تُعَزِّرُوهُ، و عزّرتموهم. و التعزير: ضرب دون الحدّ و ذلك يرجع إلى الأول، فإنّ ذلك تأديب، و التأديب نصره ما لكن الأول نصره بقمع ما يضرّه عنه، و الثاني نصره بقمعه عمّا يضرّه، فمن قمعته عمّا يضرّه فقد نصرته. و على هذا الوجه قال «ص»: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قال: أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ فقال: كفّه عن الظلم.» «٤»

٥- و في نهايه ابن الأثير:

«التعزير: الإعانته و التوقير و النصر مرّه بعد مرّه. و أصل التعزير: المنع و الردّ؛ فكأنّ من نصرته فقد رددت عنه أعداءه و منعته من أذاه، و لهذا قيل للتأديب الذي هو دون الحدّ تعزير لأنه يمنع الجاني أن يعاود الذنب.» «٥» هذا.

(١) - صحاح اللغه ٢ / ٧٤٤.

(٢) - القاموس / ٢٧٨.

(٣) - لسان العرب ٤ / ٥٦١ - ٥٦٢.

(٤) - مفردات الراغب / ٣٤٥.

(٥) - النهايه ٣ / ٢٢٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٧

٦- و قال المحقق في الشرائع:

«كل ماله عقوبه مقدره يسمّى حدّاً، و ما ليس كذلك يسمّى تعزيراً.» «١»

و لا يخفى وجود مسامحه ما في عبارته؛ فإن الحدّ و التعزير اسمان لنفس العقوبه لا لما فيه العقوبه.

٧- وفي المسالك:

«التعزير لغة: التأديب، و شرعا عقوبه أو إهانته

لا تقدير لها بأصل الشرع غالبا.» (٢)

أقول: و قيد بالغالب ليشمل مثل تعزير من أتى زوجته الصائمه أو أتى البهيمة، حيث قدر بخمسه و عشرين سوطا، فراجع.

٨- و في الأحكام السلطانيه للماوردي:

«و التعزير: تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود. و يختلف حكمه باختلاف حاله و حال فاعله.» (٣) و نحو ذلك في الأحكام السلطانيه لأبي يعلى الفراء، فراجع (٤).

٩- و في معالم القربه:

«التعزير: اسم يختص بفعله الإمام أو نائبه في غير الحدود و التأديب ... فأما ضرب الزوج زوجته و المعلم الصبي فذاك يسمّى تأديبا. و اصله العزر و هو المنع و الزجر، يقال: عزّره إذا رفعه. و هو من الأسماء الأضداد، و منه سمى النصر تعزيرا لأنه يدفع العدو و يمنعه، و إليه الإشاره بقوله: «و تُعزّروهُ وَ تُوقّروهُ.» (٥)

١٠- و في المغنى لابن قدامه الحنبلي:

«التعزير هو العقوبه المشروعه على جنايه لا حدّ فيها ... و الأصل في التعزير:

المنع، و منه التعزير بمعنى النصره لأنه منع لعدوّه من أذاه.» (٦)

(١)- الشرائع ١٤٧ / ٤.

(٢)- المسالك ٤٢٣ / ٢.

(٣)- الأحكام السلطانيه / ٢٣٦.

(٤)- الأحكام السلطانيه / ٢٧٩.

(٥)- معالم القربه / ١٩٠ - ١٩١ (ط. مصر / ٢٨٤)، الباب ٥٠، فصل في التعازير.

(٦)- المغنى ٣٤٧ / ١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٨

أقول: لا- يخفى أن ظاهر أكثر كلمات أهل اللغه و فقهاء الفريقين اختصاص التعزير بالضرب و العقوبه البدنيه، و ربما يظهر من

بعضها شموله لمثل الإهانه و التهديد و التويخ و نحوها أيضا. و سيأتى تفصيل ذلك، فانتظر.

الجهه الرابعه: فى أن التعزير يراد به الضرب و الإيلام، أو مطلق التأديب؟

[التعزير فى الكلمات]

قد عرفت فى الجهه الثالثه أن العزر و التعزير فى كلمات أهل اللغه فسرا بالتوقير، و بالمنع، و الرد، و اللوم، و التأديب، و التوقيف.

و فى الصحاح:

«التعزير أيضا:

التأديب، و منه سَمِيَ الضرب دون الحدّ تعزيراً.»

و فى لسان العرب:

«و العزر و التعزير: ضرب دون الحدّ، لمنعه الجانى من المعاوده ... و أصل التعزير: التأديب، و لهذا يسمّى الضرب دون الحدّ تعزيراً، إنما هو أدب.»

فيظهر من تتبع أكثر كلمات أهل اللغة أن اللفظ بحسب الوضع لم يوضع للضرب، بل للمنع و التأديب و نحوهما، و إنما استعمل فى الضرب بعنايه كونه من مصاديق المفهوم الذى وضع له اللفظ.

نعم، يظهر من أكثر كلمات الفقهاء كونه بمعنى الضرب الذى دون الحدّ، كما أنه الظاهر من بعض كلمات أهل اللغة كالقاموس أيضاً، و لعله المفهوم منه فى الاستعمالات العرفيه فى أعصارنا.

و لكن يظهر من بعض الفقهاء و لا- سيما فقهاء السنه كونه بحسب الاصطلاح أيضاً بمعنى مطلق ما يتحقق به المنع و التأديب؛ فيشمل التوبيخ و التهديد و الحبس و المجازاه المالىه. فليس فى المقام نقل و لا حقيقه شرعيه، بل الملحوظ نفس المفهوم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣١٩

اللغوى بعمومه، و الضرب ليس إلماً مصداقاً شائعاً من مصاديقه، و لعل اختياره من بين المصاديق غالباً كان من جهه كونه أشدّ تأثيراً و أعم نفعاً فيما يترقّب منه و أسهل تناولاً.

كما أنه يظهر من بعض آخر أن المراد باللفظ خصوص الضرب و لكنه لا يتعين اختياره، بل يكون بحسب الرتبّه متأخراً عن مثل التوبيخ و الهجر و نحوهما، فلا تصل النوبه إليه إلأ بعد عدم تأثير غيره.

و كيف كان، فهل يتعين الضرب و العقوبه البدنيه فى من تخلف مطلقاً، أو يكون مشروطاً بما إذا لم ينته بالنهى و التوبيخ و التهديد و الهجر و نحو ذلك، أو يكون الإمام

مخيرا بين الضرب و بين غيره؟ وجوه بل أقوال:

ظاهر أكثر الكلمات و منها ما مرّ من الشرائع و القواعد هو الأول.

و لكن: ١- قال الشيخ في أشربه المبسوط:

«إذا فعل إنسان ما يستحقّ به التعزير مثل أن قبل امرأه حراما، أو أتاها فيما دون الفرج، أو أتى غلاما بين فخذه - عندهم لأن عندنا ذلك لواط - أو ضرب إنسانا، أو شتمه بغير حق فللإمام تأديبه؛ فإن رأى أن يوبّخه على ذلك و يبكته أو يحبسّه فعل، و إن رأى أن يعزّره فيضربه ضربا لا يبلغ به أدنى الحدود - و أدناها أربعون جلده - فعل، فإذا فعل فإن سلم منه فلا كلام، و إن تلف منه كان مضمونا عند قوم.

و قال قوم: إن علم الإمام أنه لا يردعه إلّا التعزير و جب عليه أن يعزّره، و إن رأى أنه يرتدع بغيره كان التعزير إليه: إن شاء عزّره و إن شاء تركه، فإن فعل ذلك فلا ضمان على الإمام، سواء عزّره تعزيرا واجبا أو مباحا. و هو الذى يقتضيه مذهبنا.» «١»

و ظاهره كون التأديب أعم من التعزير، و التعزير ينحصر فى الضرب، و لكن

(١) - المبسوط ٦٦ / ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٠

الإمام مخير بين الضرب و غيره. و قد مرّ فى الجبهه الأولى كلام آخر من الشيخ من أواخر أشربه المبسوط، و كلام منه من أشربه الخلاف (المسأله ١٣) يناسبان المقام، فراجع.

٢- و فى آخر كتاب الحدود من التحرير:

«التعزير يجب فى كلّ جنايه لا حدّ فيها ... و هو يكون بالضرب و الحبس و التوبيخ، من غير قطع و لا جرح و لا أخذ مال.» «١»

و ظاهره كون التعزير أعمّ، و كون الإمام مخيرا

بين أفراده.

٣- وفي كشف اللثام في شرح ما قدمناه من القواعد قال:

«ثم وجوب التعزير في كل محرّم من فعل أو ترك إن لم ينته بالنهاي والتوبيخ ونحوهما فهو ظاهر لوجوب إنكار المنكر، و أمّا إن انتهى بما دون الضرب فلا دليل إلّا في مواضع مخصوصه ورد النصّ فيها بالتأديب أو التعزير. ويمكن تعميم التعزير في كلامه وكلام غيره لما دون الضرب من مراتب الإنكار.» (٢)

أقول: ظاهر كلامه الخلط بين باب التعزير و باب النهي عن المنكر، و كأنه توهم أن التعزير إنما يقع للردع عما وجد من المنكر، فإذا حصل الارتداع بدون ذلك فلا يبقى مجال له.

و لكن يمكن أن يقال: إن الحكمه في تشريعه ارتداع الفاعل في المستقبل، و كذا ارتداع غيره ممن قد رأى أو سمع، كما هو الحكمه في جعل الحدود أيضا، فتدبر.

و أما ما احتمله من تعميم التعزير لمثل النهي و التوبيخ فكأنه أخذه من تحرير العلامه و نحوه.

و يمكن أن يورد عليه أولا- بكونه خلاف ظاهر كلمات أصحابنا و إن اختاره كثير من مصنفي السنه، كما سيجي ء. و ثانيا بأن المذكور في كثير من أخبار الباب

(١)- تحرير الأحكام ٢ / ٢٣٩.

(٢)- كشف اللثام ٢ / ٢٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢١

ليس لفظ التعزير حتى يحمل على الأعم، بل الضرب مطلقا أو بمقدار خاص، أو فسّر في النهايه بالضرب كما في خبر إسحاق بن عمار و صحيحه حماد بن عثمان، الواقع فيهما السؤال عن مقدار التعزير «١». و اما ما وقع فيه لفظ التعزير بنحو الإطلاق فاللفظ و إن كان بحسب اللغه يعم الضرب و غيره و لكن تعارف الضرب خارجا

فى مقام العمل فى عصر صدور الأخبار لعله كان يوجب انصراف المطلقات إلى خصوص الضرب. هذا.

و لكن الأقوى كما سياتى هو التعميم، فتدبر.

٤- و فى الأحكام السلطانية للماوردى:

«و يختلف حكمه باختلاف حاله و حال فاعله؛ فيوافق الحدود من وجه و هو أنه تأديب استصلاح و زجر يختلف بحسب اختلاف الذنب، و يخالف الحدود من ثلاثه أوجه: أحدها أن تأديب ذوى الهياه من أهل الصيانه أخفّ من تأديب أهل البذاء و السفاهه، لقول النبى «ص»: «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم.»

فتدرج فى الناس على منازلهم و ان تساوا فى الحدود المقدره؛ فيكون تعزير من جلّ قدره بالإعراض عنه، و تعزير من دونه بالتعنيف له، و تعزير من دونه بزواجر الكلام، و غايته الاستخفاف الذى لا قذف فيه و لا سبّ، ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذى يحبسون فيه على حسب ذنبهم و بحسب هفواتهم؛ فمنهم من يحبس يوماً، و منهم من يحبس أكثر منه إلى غايه مقدره.» «٢» و ذكر أبو يعلى الفراء أيضاً قريباً من ذلك «٣».

٥- و فى معالم القربه:

«و يختلف حكمه باختلاف حاله و حال فاعله؛ فيوافق الحدود من وجه: و هو أنه تأديب استصلاح و زجر يختلف بحسب اختلاف الذنب، و يخالف الحدود من وجه:

و هو أن تأديب ذوى الهياه من أهل الصيانه أخفّ من تأديب أهل البذاء و السفاهه.

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٨٣ - ٥٨٤، الباب ١٠ من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات، الحديث ١ و ٣.

(٢)- الأحكام السلطانية / ٢٣٦.

(٣)- الأحكام السلطانية لأبى يعلى / ٢٧٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٢

فيتدرج فى الناس على منازلهم و إن تساوا فى الحدود المقدره؛ فيكون تعزير من جلّ قدره بالإعراض

عنه، و تعزير من دونه بزواج الكلام، و غايته الاستخفاف الذى لا- قذف فيه و لا سب، ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذى ينزلون فيه على حسب رتبهم بحسب هفواتهم، فمنهم من يحبس يوماً، و منهم من يحبس أكثر إلى غايه مقدوره، و قال أبو عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى تقدر غايته شهراً للاستبراء و الكشف، و سته أشهر للتأديب و التقويم. و إن رأى الإمام أو نائبه أن يجلده جلده، و لا يبلغ أدنى الحدّ لقوله «ص»: «من بلغ ما ليس بحدّ فهو من التعزير.»

و لأن هذه المعاصى دونها، فلا يجب فيها ما يجب فى ذلك...» (١)

٦- و فى المنهاج للنووى فى فقه الشافعيه:

«فصل: يعزّر فى كل معصيه لا حدّ لها و لا كفاره بحبس، أو ضرب، أو صفع، أو توبيخ. و يجتهد الامام فى جنسه و قدره. و قيل: إن تعلق بآدمى لم يكف توبيخ.» (٢)

٧- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«فصل: و التعزير يكون بالضرب و الحبس و التوبيخ.» (٣)

٨- و فى إحياء العلوم للغزالي:

«الركن الرابع: نفس الاحتساب. و له درجات و آداب: أما الدرجات فأولّها التعرف، ثمّ التعريف، ثمّ الوعظ و النصيح، ثمّ السبّ و التعنيف، ثمّ التغيير باليد، ثمّ التهديد بالضرب، ثمّ إيقاع الضرب و تحقيقه، ثمّ شهر السلاح، ثمّ الاستظهار فيه بالأعوان و جمع الجنود.»

ثمّ شرع فى شرح هذه العناوين و بيان خصوصياتها بالتفصيل، فراجع «٤».

٩- و فى بدائع الصنائع للكاشانى فى فقه الحنفيه:

«و من مشايخنا من رتبّ التعزير على مراتب الناس فقال: التعازير على أربعة

(١)- معالم القربه / ١٩١ (ط. مصر / ٢٨٥)، الباب ٥٠، فصل فى التعازير.

(٢)- المنهاج / ٥٣٥.

(٣)- المغنى ١٠ / ٣٤٨.

حسين على منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٣٢٢

(٤)- إحياء العلوم ٢ / ٣٢٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٣

مراتب: تعزير الأشراف و هم الدهاقون و القواد، و تعزير أشراف الأشراف و هم العلويه و الفقهاء، و تعزير الأوساط و هم السوقه، و تعزير الأخساء و هم السفله؛ فتعزير أشراف الأشراف بالإعلام المجرد، و هو أن يبعث القاضى أمينه إليه فيقول له: بلغنى أنك تفعل كذا و كذا، و تعزير الأشراف بالإعلام و الجزّ إلى باب القاضى و الخطاب بالمواجهه، و تعزير الأوساط الإعلام و الجرو و الحبس، و تعزير السفله الإعلام و الجزّ و الضرب و الحبس، لأن المقصود من التعزير هو الزجر و أحوال الناس فى الانزجار على هذه المراتب.» «١»

١٠- و فى الفقه على المذاهب الأربعة:

«و بالجملة، فإن التعزير باب واسع يمكن الحاكم أن يقضى به على كلّ الجرائم التى لم يضع الشارع لها حدًا أو كفّاره، على أن يضع العقوبه المناسبه لكل بيئه و لكل جريمه من سجن، أو ضرب، أو نفي، أو توبيخ أو غير ذلك.» «٢»

١١- و فى الفقه الإسلامى و أدلته:

«و التعزير يكون إما بالضرب، أو بالحبس، أو الجلد، أو النفي، أو التوبيخ، أو التغيريم المالى و نحو ذلك مما يراه الحاكم رادعا للشخص بحسب اختلاف حالات الناس حتى القتل سياسه، كما قرّر فقهاء الحنفيه و المالكيه.

و التعزير مفوّض للدوله فى كل زمان و مكان؛ تضع للقضاء أنظمه يطبقونها بحسب المصلحه.» «٣»

أقول: فيظهر من هؤلاء المصنفين من علماء السنه أن

مفهوم التعزير عندهم بحسب الاصطلاح أيضا يكون أعمّ من الضرب و الإيلام، كما يكون كذلك بحسب اللغه؛ فيشمل التويخ و الهجر و نحوهما فضلا عن مثل النفي و الحبس. و لا- يبعد ما ذكروه، و إنما شاع ذكر الضرب و إجراؤه خارجا لكونه أظهر أفراد التعزير و أشدها

(١)- بدائع الصنائع ٧/ ٦٤.

(٢)- الفقه على المذاهب الأربعة ٥/ ٤٠٠.

(٣)- الفقه الإسلامي و أدلته ٤/ ٢٨٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٤

تأثيرا في الغالب و أعمّها نفعاً و أسهلها تناولاً، كما لا يخفى.

ما ورد في التآديب بغير الضرب و الإيلام أو معه:

١- و قد نفى رسول الله «ص» الحكم بن أبي العاص إلى الطائف، لكونه حاكاه في مشيته و في بعض حر كاته، فسبّه و طرده و قال له: «كذلك فلتكن». فكان الحكم متخلجا يرتعش «١».

٢- و هجر هو «ص» هلال بن أمية، و مراره بن الربيع، و كعب بن مالك و نهى عن مكالمتهم، و أمر نساءهم باعتزالهم حتى ضاقت عليهم. الأرض بما رحبت، حينما تخلفوا عن رسول الله «ص» في سفره إلى تبوك، إلى أن تاب الله عليهم و ورد في حقهم آيه من سوره التوبه، فراجع «٢».

٣- و في سنن أبي داود بسنده عن أبي هريره «أن النبي «ص» أتى بمخنث قد خضب يديه و رجله بالحناء، فقال النبي «ص»: «ما بال هذا؟» فقيل:

يا رسول الله، يتشبه بالنساء، فأمر به فنفي إلى النقيع، فقالوا، يا رسول الله، ألا نقتله؟

فقال: «إني نهيت عن قتل المصلين». قال أبو أسامه: و النقيع ناحيه عن المدينه و ليس بالنقيع. «٣»

٤- و فيه أيضا بسنده عن ابن عباس أن النبي «ص» لعن المختئين من الرجال، و المترجلات من النساء و قال: «أخرجوهم

من بيوتكم و أخرجوا فلانا و فلانا»، يعنى المخنثين «٤».

(١)- التراتيب الإداريّه ١ / ٣٠١.

(٢)- راجع مجمع البيان ٣ / ٧٩- ٨٠ (الجزء ٥) و غيره من التفاسير، ذيل الآيه ١١٨ من سوره التوبه.

(٣)- سنن أبى داود ٢ / ٥٨٠، كتاب الأدب، باب الحكم فى المخنثين.

(٤)- سنن أبى داود ٢ / ٥٨٠، كتاب الأدب، باب الحكم فى المخنثين.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٥

٥- و فى الوسائل عن مكارم الأخلاق: «و لعن رسول الله «ص» المخنثين و قال:

أخرجوهم من بيوتكم.» «١»

٦- و فى التاج الجامع للأصول عن ابن عمر، قال:

إن النبى «ص» ضرب و غرّب، و أن أبا بكر ضرب و غرّب، و إن عمر ضرب و غرّب.

رواه الترمذى و الحاكم و ابن خزيمة و صحّحه «٢».

٧- و فى الغرر و الدرر عن أمير المؤمنين «ع»: «ربّ ذنب مقدار العقوبه عليه إعلام المذنب به.» «٣»

٨- و روى الصدوق بإسناده عن البرقى، عن أبيه، عن عليّ «ع»: قال: «يجب على الإمام أن يحبس الفسّاق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الأكرياء.» قال:

و قال «ع»: «حبس الإمام بعد الحدّ ظلم.» «٤»

٩- و فى خبر طلحه بن زيد، عن جعفر، عن أبيه «ع»: أنه رفع إلى أمير المؤمنين «ع» رجل وجد تحت فراش امرأه فى بيتها، فقال: هل رأيتم غير ذلك؟ قالوا: لا، قال: «فانطلقوا به إلى مخروّه فمرّغوه عليها ظهرها لبطن ثم خلّوا سبيله.» «٥»

١٠- و فى خبر حفص بن البختري، عن أبى عبد الله «ع» قال: «أتى أمير المؤمنين «ع» برجل وجد تحت فراش رجل آخر، فأمر أمير المؤمنين «ع»، فلوّث فى مخروّه.» «٦»

و المخروّه: مكان الخره، أى الغائط. و لا يخفى

التناسب بين اللواط وبين هذه المجازاه، و كونها أوفى بالردع عن مثل الضرب و نحوه.

(١)- الوسائل ١٤ / ٢٥٩، الباب ٢٢ من أبواب النكاح المحرم، الحديث ٦.

(٢)- التاج ٣ / ٣٢، كتاب الحدود، التعزير بالضرب و الحبس و النفي.

(٣)- الغرر و الدرر ٤ / ٧٣، الحديث ٥٣٤٢.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٢٢١، الباب ٣٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٣.

(٥)- التهذيب ١٠ / ٤٨، باب حدود الزنا، الحديث ١٧٥.

(٦)- الوسائل ١٨ / ٤٢٤، الباب ٦ من أبواب حد اللواط، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٦

١١- و في خبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه «أن علياً ع» كان إذا أخذ شاهد زور فإن كان غريباً بعث به إلى حيّه، و إن كان سوقياً بعث به إلى سوقه فطيف به ثمّ يحبسه أياماً ثمّ يخلّى سبيله.» (١)

١٢- و في خبر السكوني، عن أبي عبد الله ع «أن أمير المؤمنين ع» أتى برجل اختلس درّه من أذن جاريه، فقال: «هذه الدغاره المعلنه، فضر به و حبسه.» (٢)

١٣- و في خبر عباد بن صهيب، قال: سئل أبو عبد الله ع «عن نصرانيّ قذف مسلماً فقال له: يا زان؟ فقال: «يجلد ثمانين جلده لحق المسلم، و ثمانين سوطاً إلا سوطاً لحرمة الإسلام، و يحلق رأسه، و يطاف به في أهل دينه لكي ينكل غيره.» (٣)

١٤- و في نهج السعاده، مستدرک نهج البلاغه بعد ما فرّ العدو من يد المسيب إلى معاويه:

«و قدم المسيب على عليّ ع» و قد بلغه الخبر فحجبه أياماً ثم دعا به فوبّخه و قال له:

نابيت قومك و داهنت و ضيّعت؟ فاعتذر إليه و كلمه و جوه أهل الكوفه بالرضا عنه فلم يجبههم و ربطه إلى

ساربه من سوارى المسجد و يقال: إنه حبسه، ثم دعا به ...» (٤)

و لعل المتبع يقف على موارد كثيره من هذا القبيل. و هذه كلها من باب التعزير قطعاً، إذ لا ثالث للحد و التعزير، فيكون مفهومه أعم من الضرب و هو المطلوب فتأمل. هذا.

(١) - الوسائل ١٨ / ٢٤٤، الباب ١٥ من أبواب الشهادات، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٥٠٣، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٤.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٤٥٠، الباب ١٧ من أبواب حدّ القذف، الحديث ٣.

(٤) - نهج السعادة ٢ / ٥٧٨، الخطبه ٣٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٢٧

ما يستدل به لتعين الضرب و الإيلام:

اشاره

و يمكن أن يستدل لتعين الضرب بوجوه:

الأول: إطلاق ما دل على الضرب فى موارد خاصه،

كوطى الحائض و الصائمه و نحوهما.

الثانى: عموم ما دل على أن الله جعل لكل شىء حدًا،

و جعل على من تعدى حدًا من حدود الله حدًا.

و هذه الروايات كانت عمدته دليلنا على ثبوت التعزير فى كل معصيه كما مرّ، و حيث إن الحدّ المصطلح يكون من سنخ الضرب فلا محاله يكون التعزير أيضا من سنخه، و قد أطلق عليهما لفظ الحدّ بعنايه واحده.

الثالث: أن الأصل و قاعده السلطنه يقتضيان عدم التصرف فى سلطه الغير إلّا فيما أجازّه الشرع،

و الضرب مجاز من قبله بالدليل و غيره مشكوك فيه فلا يجوز.

و بعبارة أخرى: الأمر يدور بين التعيين و التخير في مقام الامتثال، و العقل في مثله يحكم بالتعيين.

و يمكن أن يجاب عن الأول:

أولاً: بأننا نسلّم تعين الضرب في الموارد التي ورد فيها الضرب بخصوصه، كوطى الصائمه أو الحائض؛ حيث ورد فيهما خمس و عشرون جلده، و ككون الرجلين أو المرأتين أو الرجل و المرأة الأجنبية تحت لحاف واحد مجردين؛ حيث ورد فيها من ثلاثين إلى تسع و تسعين جلده. و إنما الكلام في غيرها من التخلفات التي لم يذكر لها بخصوصها شىء في الأخبار.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣٢٨

و ثانياً: أنه في مسأله الرجلين و المرأة أيضا ورد ما مرّ من أمير المؤمنين «ع» من الأمر بالتلوّث في المخروءه.

و عن الثاني بأن الحدّ في هذه الروايات لا يراد به الحد المصطلح قطعاً

كما هو مبنى الاستدلال، فلا محاله يراد به معناه اللغوى، و بعنايته استعمل اللفظ، و هو في اللغة بمعنى المنع و الكف و الصرف؛ فيراد به في هذه الروايات كل ما يوجب تحديد فاعل المنكر و منعه في قبال كون الشخص مطلق العنان لا يعترض عليه أحد، فيشمل الحدود المصطلحه و كذا التعزيرات بأنواعها، كما أنه في الجملة الأولى، أعنى قوله: «إن الله جعل لكل شىء حدّاً»، لا يراد به إلا محدوديه الأفعال و التروك و منع الإطلاق فيها. و بهذه العناية أيضا استعمل اللفظ في قوله - تعالى - بعد بيان سهام الموارث: «تلك حُدُودُ اللَّهِ، وَ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ...» * وَ مَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَتَعَدَّ حُدُودَهُ» «١» و في قول أمير المؤمنين «ع»: «إن الله حد حدودا فلا تعتدوها.» «٢»

و بالجملة، فلفظ الحد في هذه الروايات التي هي محط الاستدلال لا يراد به معناه المصطلح، بل استعمل في كلتا الجملتين بلحاظ معناه اللغوى، أعنى المنع و الصرف، فيشمل مثل التوبيخ و التهديد و نفي البلد

و الحبس أيضا لحصول المنع بسببها و إن فرض عدم إطلاق التعزير عليها، و يكون التعيين بحسب الجنس و المقدار لا محاله مفوضا إلى الحاكم على حسب ما يراه صلاحا.

ثم لو سلم ظهور الأخبار و عبارات الأصحاب في اعتبار المسانحة بين الحد المصطلح و بين التعزيرات فنقول: إن الحد المصطلح أيضا لا ينحصر في العقوبة و الإيلاء، لثبوت النفي في بعض موارد الزنا مع الجلد، و كذا في القيادة. و في حد المحارب يكون النفي أحد أفراد التخيير.

و في الوسائل عن تفسير العياشي، عن أبي جعفر الثاني «ع» في حديث طويل:

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ١٣ و ١٤.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٣١٢، الباب ٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣٢٩

«فإن كانوا أخافوا السبيل فقط و لم يقتلوا أحدا و لم يأخذوا ما لا- أمر بإيداعهم الحبس، فإن ذلك معنى نفيهم من الأرض بإخافتهم السبيل.» (١)

فيظهر بذلك أن النفي و الحبس أيضا من مصاديق الحد المصطلح.

و يجاب عن الثالث

أولا: بمنع كون الدوران بين التعيين و التخيير في المقام، في مقام الامتثال و السقوط بل يكون في مقام ثبوت التكليف، حيث لا يعلم أن الوجوب تعلق بخصوص الضرب أو بالأعم منه و من غيره، و الحق في مثله هو البراءة لا الاشتغال، فتأمل.

و ثانيا: بمنع كون المورد من موارد دوران الأمر بين التعيين و التخيير، إذ لا- نسلم جواز الضرب مطلقا بل من المحتمل وجوب رعايه المراتب من التوبيخ و التعنيف و الهجر و التهديد إلى أن تصل النوبة إلى الضرب؛ فالمعاصي مختلفه، و الناس متفاوتون، و البيئات متفاوتة، و قد ورد من طرق الفريقين أن الحدود تدرأ بالشبهات،

و الظاهر إرادته الأعم بها فلا يجوز الضرب إذا كان الذنب حقيرا و فرض حصول الارتداع و المنع بالأخف منه. و المسأله مشكله جدّا.

و بما ذكرناه يظهر حكم المجازاه الماليه و لكن لأهميتها نبحت فيها بحثا مستقلا فى الجبهه التاليه.

الجبهه الخامسه: فى التعزير المالى:

هل يجوز التعزير بالمال أيضا بإتلافه أو أخذه منه أم لا؟

فيه وجهان: من أن الغرض ردع فاعل المنكر و ربّما يكون التعزير المالى أوفى بالمقصود و أردع و أصلح له

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٣٦، الباب ١ من أبواب حدّ المحارب، الحديث ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٠

و للمجتمع، فيدل على جوازه إطلاق أدلّه الحكومه و ربما يستأنس له أيضا ببعض الأخبار الوارده فى موارد خاصه.

و من أن أحكام الشرع توقيفيه، فلا يجوز التعدى عما ورد فى باب الحدود و التعزيرات. و المسأله من المسائل المهمه التى كثر الابتلاء بها فى عصرنا.

قال ابن الأخوه فى الباب الخمسين من معالم القربه:

«فصل: و أما التعزير بالأموال فجائز عند مالك، و هو قول قديم عند الشافعى بدليل أنه أوجب على من وطئ زوجته الحائض فى إقبال الدم ديناراً، و فى إداره نصف دينار، رواه ابن عباس.

و فى من غلّ الزكاه تؤخذ منه و يؤخذ شطر ماله عقوبه له، و استدل بحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده أن النبى «ص» قال: «و فى كلّ أربعين من الإبل السائمه بنت لبون، من أعطاها مرتجزا فله أجرها، و من منعها فأنا آخذها، و شطر ماله، عزمه من عزمات ربنا، ليس لآل محمد فيها شىء.» و قد روى أن سعيد بن المسيّب (سعد بن أبى وقاص خ. ل) أخذ سلب رجل قتل صيدا بالمدينه و قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «من رأى رجلا يصطاد

بالمدينه فله سلبه.» و المراد هاهنا بالسلب الثياب فحسب. و هذا ما أورده الإمام. و قد روى أنهم كَلَمُوا سعدا فى هذا السلب فقال: ما كنت أردّ طعمه أطعمنيها رسول الله «ص».

و روى أن عمر أراق لبنا مغشوشا.

و عن عليّ «ع»: أنه أحرق طعاما محتكرا بالنار.

قال الغزالي: للوالى أن يفعل ذلك اذا رأى المصلحه فيه. و أقول: و له أن يكسر الظروف التى فيها الخمر زجرا، و قد فعل ذلك فى زمن رسول الله «ص» تأكيدا للزجر و لم يثبت نسخه، و لكن كانت الحاجه إلى الزجر و الفطام شديده، و إذا رأى الوالى باجتهاده مثل تلك الحاجه جاز مثل ذلك، فإن كان هذا منوطا بنوع اجتهاد دقيق لم يكن ذلك لآحاد الرعيه. «١» انتهى ما أردنا نقله من معالم القربه.

(١) - معالم القربه / ١٩٤ - ١٩٥، (ط. مصر / ٢٨٧ - ٢٨٨).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣١

أقول: أما حديث الكفاره فى وطى الحائض فقد استفاضت الروايات على ذلك من طرفنا أيضا، و حملها بعضهم على الاستحباب و هو الأقوى، فراجع الوسائل «١».

ففى خبر محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر «ع» عن الرجل يأتى المرأه و هى حائض. قال: يجب عليه فى استقبال الحيض دينار، و فى استدباره نصف دينار. قال: قلت جعلت فداك يجب عليه شىء من الحد؟ قال: نعم، خمس و عشرون سوطا، ربع حد الزانى ...» «٢»

و أما حديث بهز بن حكيم فرواه أبو داود فى السنن، و فيه: «من أعطاها مؤتجرا بها» «٣» و هو الصحيح ظاهرا.

و روى أيضا فى السنن بسنده عن سليمان بن أبى عبد الله، قال: رأيت سعد بن أبى وقاص أخذ رجلا يصيد فى

حرم المدينة الذي حرّم رسول الله «ص» فسلبه ثيابه، فجاء مواليه فكلّموه فيه، فقال: إن رسول الله «ص» حرّم هذا الحرم وقال: «من وجد احدا يصيد فيه فليسلبه (ثيابه)». ولا أردّ عليكم طعامه أطعمنيها رسول الله «ص» و لكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه «(٤)».

و رواه أحمد في مسنده أيضا إلّا أنه قال: «من رأيتموه يصيد فيه شيئا فله سلبه.» «(٥)»

و في السنن أيضا بسنده عن مولى لسعد أن سعدا وجد عبيدا من عبيد المدينة يقطعون من شجر المدينة، فأخذ متاعهم و قال-
يعنى لمواليهم-: سمعت رسول الله «ص» ينهى أن يقطع من شجر المدينة شىء و قال: «من قطع منه شيئا فلمن

(١)- راجع الوسائل ٢ / ٥٧٤، الباب ٢٨ من أبواب الحيض؛ و ١٨ / ٥٨٦، الباب ١٣ من أبواب بقيه الحدود.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٨٦، الباب ١٣ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ١.

(٣)- سنن أبي داود ١ / ٣٦٣، كتاب الزكاه، باب في زكاه السائمه.

(٤)- سنن أبي داود ١ / ٤٧٠، كتاب المناسك (الحج)، باب في تحريم المدينة.

(٥)- مسند أحمد ١ / ١٧٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٢

أخذه سلبه.» «(١)»

أقول: قال ابن الأثير في النهايه:

«و فيه: من قتل قتيلًا فله سلبه. و قد تكرر ذكر السلب في الحديث، و هو ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه مما يكون عليه و معه من سلاح و ثياب و دابّه و غيرها. و هو فعل بمعنى مفعول، أى مسلوب.» «(٢)»

و على هذا فهو أعم من الثياب، كما لا يخفى. و ما هو المناسب في الصيد الممنوع أخذ آله الصيد، و في قطع الشجر الممنوع أخذ آله القطع. هذا.

و روايه إحراق على «(٤)»

للطعام، رواها ابن حزم فى المحلّى بسنده عن أبى الحكم: «أن على بن أبى طالب أحرقت طعاما احتكر بمائه ألف.» و عن حبش، قال: «أحرق لى على بن أبى طالب «ع» بيادر بالسواد كنت احتكرتها لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفه.» (٣)

و فى الفقه على المذاهب الأربعة:

«و أجاز بعض الحنفية التعزير بالمال على أنه إذا تاب يردّ له. فإذا استثنينا من العقوبات حدّ السرقة و حدّ القذف، و استثنينا القصاص و بعض الأشياء التى جعل الشارع لها كفّاره كالحلف بأقسامه و إتيان الزوجه و هى حائض، فإن عقوبات الجرائم الخلقية و المائيه و سائر المعاصى منوطه بتقدير الحاكم و اجتهاده، فعليه أن يضع جميع العقوبات التى تقضى على الرذائل و تزجر المجرمين.» (٤) هذا.

و لكن فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«فصل: و التعزير يكون بالضرب و الحبس و التوبيخ، و لا يجوز قطع شىء منه و لا جرحه و لا أخذ ماله، لأن الشرع لم يرد بشىء من ذلك عن أحد يقتدى به،

(١) - سنن أبى داود ١ / ٤٧٠، كتاب المناسك (الحج) باب فى تحريم المدينة.

(٢) - النهاية ٢ / ٣٨٧.

(٣) - المحلّى ٩ / ٦٥ (المجلد ٦)، المسأله ١٥٦٧.

(٤) - الفقه على المذاهب الأربعة ٥ / ٤٠١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٣

و لأن الواجب أدب، و التأديب لا يكون بالإتلاف.» (١)

و بالجملة، فالتعزير بالمال كان معنونا فى كلمات الفقهاء من السنه، و قد رأيت حكاية جوازه عن مالك و الشافعى فى القديم و بعض الحنفية، و استدلوا على جوازه بما مرّ من الروايات الوارده فى أخذ سلب الصائند فى حرم المدينة أو القاطع لشجرها، أو أخذ شطر المال، مضافا إلى الزكاه ممن منعها، أو إحراق

أمير المؤمنين «ع» طعام المحتكر، أو أخذ الكفاره ممن وطئ الحائض.

ما يمكن أن يستدل به للتعزير بالمال بإتلافه أو بأخذه:

إشارة

أقول: و يمكن أن يستدل لذلك مضافا إلى ما مرّ بأمور آخر و إن كان بعضها قابلا للمناقشه:

الأول: تحريق موسى «ع» للعجل المتخذ إليها:

ففى سورة طه: «وَ أَنْظُرْ إِلَىٰ إِلٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا.» (٢)

و أحكام الشرائع السابقه يجوز استصحابها ما لم يثبت نسخها، و العجل كان قيما جدا؛ صنعه السامرى من مجموع حلّى بنى إسرائيل.

و بذلك يظهر أن إفناء مظاهر الفساد التى ربما ينجذب إليها أهواء البسطاء و أهل الزيغ أولى من إبقائها فى المتاحف.

الثانى: هدم مسجد الضرار و تحريقه مع مآلته:

(١) - المغنى ١٠ / ٣٤٨.

(٢) - سورة طه (٢٠)، الآية ٩٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٤

ففى مجمع البيان:

«فوجّه رسول الله «ص» - عند قدومه من تبوك - عاصم بن عوف العجلانى، و مالك بن الدخشم ... فقال لهما: انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله فاهدماه و حرّقاه. و روى: أنه بعث عمّار بن ياسر، و وحشيّا فحرّقاه، و أمر بأن يتخذ كناسه يلقى فيها الجيف.» (١) و راجع الدر المنثور (٢).

الثالث: تهديد رسول الله «ص» بتحريق بيوت التاركين للجماعات:

ففى صحيحه ابن سنان، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سمعته يقول: إن أناسا كانوا على عهد رسول الله «ص» أبطؤوا عن الصلاه فى المسجد فقال رسول الله «ص»: «ليوشك قوم يدعون الصلاه فى المسجد أن تأمر بحطب فيوضع على أبوابهم فيوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم.» «٣»

و فى حديث آخر عنه «ص»: «ليتتهين أقوام لا- يشهدون الصلاه أو لآمرن مؤذنا يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلا من أهل بيتى، و هو على، فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم الحطب، لأنهم لا يأتون الصلاه.» «٤»

الرابع: ما ورد من تهديد النبى «ص» بإحلال سلب من كان يستزق بالدق

و استأذنه فى الغناء:

فقال له: «قم عنى، و تب إلى الله. أما إنك إن فعلت بعد التقدمه إليك ضربتك ضربا وجيعا، و حلقت رأسك مثله، و نفيتك من أهلك، و أحللت سلبك نهبه لفتيان أهل المدينة.» «٥»

(١)- مجمع البيان ٧٣ / ٣ (الجزء ٥).

(٢)- الدر المنثور ٢٧٧ / ٣.

(٣)- الوسائل ٣٧٧ / ٥، الباب ٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ١٠.

(٤)- الوسائل ٣٧٦ / ٥، الباب ٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

(٥)- سنن ابن ماجه ٨٧٢ / ٢، كتاب الحدود، باب المخنثين، الحديث ٢٦١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٥

الخامس: ما ورد من أمر النبى «ص» بكسر دنان الخمر و شق ظروفها:

١- ففى سنن الترمذى بسنده عن أبى طلحه أنه قال: يا نبى الله، إننى اشتريت خمرا لأيتام فى حجرى. قال: «أهرق الخمر و اكسر الدنان.» «١»

٢- و فى مسند أحمد بسنده عن عبد الله بن عمر، قال: «أمرنى رسول الله «ص» أن آتية بمدية، و هى الشفره، فأتيتها بها، فأرسل بها فأرھفت «٢» ثم أعطانيها و قال: اغد على بها، ففعلت، فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينه، و فيها زقاق خمر قد جلبت من الشام، فأخذ المدية منى فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم أعطانيها و أمر أصحابه الذين كانوا معه أن يمضوا معى و أن

يعاونوني، و أمرني أن آتي الأسواق كلها فلا أجد فيها زقّ خمر إلّا شققته، ففعلت فلم أترك في أسواقها زقاً إلّا شققته.» «٣»

و روى نحو ذلك في موضع آخر من مسنده، فراجع «٤».

٣- و في روايه أخرى: «كان عبد الله يحلف بالله أن التي أمر بها رسول الله «ص» حين حرّمت الخمر أن تكسر إناءه و أن تكفأ لمن التمر و الزبيب.» «٥» هذا.

و لكن الذي وجدته

فى رواياتنا أنه بعد ما نزل تحريم الخمر خرج رسول الله «ص» فقعد فى المسجد ثم دعا بآئيتهم التى كانوا ينبذون فيها فأكفأها كلها، و ليس فيها اسم الكسر و الشق للظروف. و ورد نحو ذلك أيضا فى روايات السنه، فراجع ما ورد فى تفسير قوله- تعالى:-
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلٍ

(١)- سنن الترمذى ٣٧٩ / ٢، أبواب البيوع، الباب ٥٨، الحديث ١٣١١.

(٢)- أرهف المديه: رقق حدّه.

(٣)- مسند أحمد ١٣٢ / ٢.

(٤)- مسند أحمد ٧١ / ٢.

(٥)- نيل الأوطار ٣٣٠ / ٥، كتاب الغصب و الضمانات، باب ما جاء فى كسر أوانى الخمر، عن الدارقطنى، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٦

الشَّيْطَانِ فَاجْتَبِئُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ. «١» و راجع الأشربه من صحيح مسلم «٢».

السادس: ما قيل من أمره «ص» بكسر قدور لحوم الحمر يوم خبير:

ففى البخارى فى حديث: فقال النبى «ص»: «ما هذه النيران؟ على أى شىء توقدون؟» قالوا: على لحم. قال: «على أى لحم؟» قالوا: لحم الحمر الإنسيه. قال النبى «ص»: «أهريقوها و اكسروها.» فقال رجل: يا رسول الله أ و نهريقها و نغسلها؟ قال: «او ذاك.» «٣» هذا.

و لكن حرمه لحم الحمر عندنا غير واضح، نعم هى مكروهه. و أضعف من ذلك نجاسته كما تستفاد من تقريره لغسل الأوعيه، و من الحكم بكونه رجسا فى روايه أنس من هذا الباب فراجع «٤». نعم، يحتمل الحكم بالحرمة الموقته لمصلحه موقته، فتدبر.

السابع: ما ورد من أمر النبى «ص» بتحريق الثوبين المعصفرين:

ففى سنن النسائى عن عبد الله بن عمرو أنه أتى النبى «ص» و عليه ثوبان معصفران، فغضب النبى «ص» و قال: «اذهب فاطرحهما عنك.» قال: أين يا رسول الله؟ قال: «فى النار.» «٥»

الثامن: ما ورد فى إحراق متاع الغال:

ففى كتاب الجهاد من سنن أبى داود عن النبى «ص»: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ

(١) - سورة المائدة (٥)، الآية ٩٠. راجع تفسير البرهان ١/ ٤٩٧؛ و الدر المنثور ٢/ ٣١٦، وغيرهما.

(٢) - صحيح مسلم ٣/ ١٥٧٠، الباب ١ (باب تحريم الخمر و...).

(٣) - صحيح البخارى ٣/ ٤٩، كتاب المغازى، باب غزوه خيبر.

(٤) - صحيح البخارى ٣/ ٤٩، كتاب المغازى، باب غزوه خيبر.

(٥) - سنن النسائى ٨/ ٢٠٣، كتاب الزينه، ذكر النهى عن لبس المعصفر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٧

فأحرقوا متاعه و اضربوه.» (١)

و فى روايه أخرى: «أن رسول الله «ص» و أبابكر و عمر حرقوا متاع الغالّ و ضربوه.» (٢)

التاسع: ما ورد فى هدم أمير المؤمنين «ع» و تحريقه دور من فارقه

و لحق بمعاويه، أو ببعض البلاد:

١- ففى كتاب وقعه صفين بعد ما ذكر اعتراض مالك الأشرى على جرير بعد رجوعه من الشام، قال: «فلما سمع جرير ذلك لحق بقرقيسيا، و لحق به أناس من قسر (قيس خ. ل) من قومه ... و خرج على «ع» إلى دار جرير فشعث منها و حرق مجلسه، و خرج أبو زرع بن عمر بن جرير فقال: أصلحك الله إن فيها أرضا لغير جرير، فخرج منها إلى دار ثوير بن عامر فحرقها و هدم منها. و كان ثوير رجلا شريفا، و كان قد لحق بجرير.» (٣)

٢- و فيه أيضا فى قصه لحوق ابن المعتم و حنظله بن الربيع الصحابى الكاتب و قومهما بمعاويه، قال: «و أما حنظله فخرج بثلاثه و عشرين رجلا من قومه و لكنهما لم يقاتلا مع معاويه و اعتزلا الفريقين جميعا ... فلما هرب حنظله أمر على «ع» بداره فهدمت، هدمها عرفهم بكر بن تميم و شبت بن ربعى.» (٤) و

رواه عنه ابن أبي الحديد «٥».

٣- و في شرح ابن أبي الحديد: «و يذكر أهل السير أن علياً «ع» هدم دار جرير و دور قوم ممن خرج معه، حيث فارق علياً «ع» منهم أبو أراكه بن مالك بن عامر القسري، كان ختنه على ابنته. و موضع داره بالكوفه كان يعرف بدار أبي أراكه قديماً.» «٦»

(١)- سنن أبي داود ٢/ ٦٣، كتاب الجهاد، باب عقوبه الغالّ.

(٢)- سنن أبي داود ٢/ ٦٣، كتاب الجهاد، باب عقوبه الغالّ.

(٣)- وقعه صفّين / ٦٠.

(٤)- وقعه صفّين / ٩٧.

(٥)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣/ ١٧٦-١٧٧.

(٦)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣/ ١١٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٨

٤- و في المستدرک عن کتاب الغارات في قصه مصقله بن هبیره الشيباني بعد ما فرّ و لحق بمعاويه و قال فيه أمير المؤمنين ما قال: «ثم سارع «ع» إلى داره فهدمها.» «١»

العاشر: ما عن أمير المؤمنين «ع» من تحريق المكان الذي كان يباع فيه الخمر «٢».

الحادي عشر: جميع موارد الكفارات الوارده

من عتق الرقبه أو التصدق بمال أو إطعام مسكين بمدّ أو إطعام ستين مسكينا أو إطعام عشره مساكين أو كسوتهم، حيث إنّها بأجمعها تتضمن صرف المال و تكون نوعاً من التأديب و التعزير و إن كانت أموراً عباديه يشترط فيها القربه، فيستأنس منها إمكان التعزير بالمال، فتأمل.

الثاني عشر: ما ورد في ذبح البهيمة الموطوءه و إحراقها بالنار، «٣» فتأمل.

الثالث عشر: ما حكم به أمير المؤمنين «ع» بالنسبه إلى منذر بن الجارود،

عامله على إصطخر، حيث كتب إليه: «أما بعد فإن صلاح أبيك غزني منك، فإذا أنت لا تدع انقيادا لهواك ... فأقبل إلى حين تنظر في كتابي و السلام.» فأقبل فعزله و أغرمه ثلاثين ألفا. «٤» و قد ذكر الكتاب في نهج البلاغه بتفاوت، فراجع «٥».

الرابع عشر: الروايات الواردة في تغريم المتاع مرتين:

(١) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٠٧، الباب ٢٤ من أبواب كيفيه الحكم، الحديث ٦.

(٢) - كتاب الحسبه لابن تيميه / ٥٩.

(٣) - راجع الوسائل ١٨ / ٥٧٠، الباب ١ من أبواب نكاح البهائم و ...

(٤) - تاريخ يعقوبى ٢ / ١٧٩.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٧٣؛ عبده ٣ / ١٤٥؛ لح / ٤٦١، الكتاب ٧١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٣٩

فروى السكونى بسند لا بأس به عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قضى النبى «ص» فيمن سرق الثمار فى كتمه «١»: فما أكل منه فلا شىء عليه، و ما حمل فيعزر و يغرم قيمته مرتين.» «٢»

و الاستدلال به مبنى على كون تغريم القيمه مرتين بيانا للتعزير، فيكون العطف تفسيريا أو كونه متمما له. و ظاهر قوله: قضى النبى «ص» أن الحكم كان حكما ولائيا منه «ص»، لا حكما فقها. هذا.

و لكن من المحتمل أن يكون ذلك من جهة أن الثمر الموجود فى الغلاف قابل للنمو و النَّضج بحيث تضاعف قيمته قهرا، و يشهد لذلك أن الظاهر من التغريم فى الروايه هو التغريم لصاحب الثمر، و لو كان من باب التعزير كان الأنسب جعله فى بيت المال. هذا.

و لكن الإفتاء بهذا المضمون مما لم ينقل من أحد و يشكل الالتزام به، إذ الملاك فى تقويم التالف أو المتلف و تضمينه هو لحاظ فعليته لا إمكانه و ماله؛ فلو أتلف الزرع أو الأشجار الصغار أو الأسماك الصغار

فى حىاضها أو سائر الحىوانات فى حال صغرها فهل يلتزم أحد بتقوىمها بلحاظ استعدادها و المآل المترقب منها فى الأشهر أو السنوات الآتية؟ لا- أظن ذلك، اللهم إلا- أن يفرق بين القوه القريبه من الفعلية كما فى المقام، و بين غيرها كما فى الأمثله المذكوره، فتدبر.

و قال العلامه المجلسى «ره» فى مرآه العقول فى شرح هذه الروايه:

«و لم يعمل بظاهره أحد من الأصحاب فيما رأينا، قال الوالد العلامه «ره»: يمكن أن يكون المرّتان لما أكل و لما حمل، لأن جواز الأكل مشروط بعدم الحمل.» «٣»

أقول: ما ذكره والده خلاف ظاهر الروايه، إذ الظاهر منها أنه لا شىء عليه لما أكل و إن اجتمع مع الحمل. هذا.

(١)- كمّ الثمر: غلافه.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥١٦، الباب ٢٣ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٣)- مرآه العقول ٤ / ١٧٨، (ط. القديم).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٠

و نظير روايه السكونى ما رواه أحمد فى المسند بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سأل النبى «ص» عن الثمار و ما كان فى أكمامه، فقال: «من أكل بفمه و لم يتخذ خبئه فليس عليه شىء، و من وجد قد احتمل ففيه ثمنه مرّتين و ضرب نكال.» «١»

أقول: و الخبئه بالضم على ما فى النهايه: «معطف الإزار و طرف الثوب.» «٢»

و لكن فى سنن أبى داود بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن رسول الله «ص» أنه سئل عن التمر المعلق فقال: «من أصاب بفيه من ذى حاجه غير متّخذ خبئه فلا شىء عليه، و من خرج بشىء منه فعليه غرامه مثليه و العقوبه. و من سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ

ثمن المجنّ فعليه القطع، و من سرق دون ذلك فعليه غرامه مثليه و العقوبه. «٣»

و رواه النسائي أيضا في السنن ثم روى روايه أخرى عن عبد الله بن عمرو: «أن رجلا- من مزينه أتى رسول الله «ص» فقال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسه الجبل؟ فقال: هي و مثلها و النكال، و ليس في شىء من الماشيه قطع إلّا فيما آواه المراح فبلغ ثمن المجنّ فففيه قطع اليد، و ما لم يبلغ ثمن المجنّ فففيه غرامه مثليه و جلدات نكال. قال:

يا رسول الله، كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: هو و مثله معه و النكال، و ليس في شىء من الثمر المعلق قطع إلّا فيما آواه الجرين؛ فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المجنّ فففيه القطع، و ما لم يبلغ ثمن المجنّ فففيه غرامه مثليه و جلدات نكال. «٤»

أقول: الجرين على ما فى النهايه: موضع تجفيف التمر. و المراد بحريسه الجبل:

المحروسه فى الجبال فى قبال المحروسه فى مراحها. و المراح بالضم: الموضع الذى

(١)- مسند أحمد ٢/٢٠٧.

(٢)- النهايه لابن الأثير ٢/٩.

(٣)- سنن أبى داود ٢/٤٤٩، كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه.

(٤)- سنن النسائي ٨/٨٥-٨٦، كتاب قطع السارق، الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤١

تروح إليه الماشيه و تأوى إليه ليلا. و المراد بالثمر المعلق: ما يكون معلقا بالأشجار.

و لا يخفى عدم تطرق الاحتمال الذى ذكرناه فى خبر السكونى فى هاتين الروايتين فيكون التغريم من باب التعزير و إن أدى إلى صاحب المال.

و المتحصل من مجموع هذه الروايات و أشباهها هو أن التعزير المالى ياتلاف المال أو أخذه مما

قد ثبت في الشرع إجمالاً فلا وجه لاستيحاش البعض منه، و النفس تطمئن بصدور بعض هذه الروايات إجمالاً و إنما لم يتعرض فقهاؤنا الإمامية لهذه المسألة لكونها من شئون الحكومه و هم كانوا بمعزل منها، كما لا يخفى.

الخامس عشر: ما ورد في تغريم من عذب عبده قيمه العبد:

ففي خبر مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله «ع»: «أن أمير المؤمنين «ع» رفع إليه رجل عذب عبده حتى مات فضربه مائة نكالا و حبسه سنه و أغرمه قيمه العبد فتصدق بها عنه.» «١»

و في روايه أخرى عن أبي عبد الله «ع»: «في رجل قتل مملوكه أنه يضرب ضربا وجيعا و تؤخذ منه قيمته لبيت المال.» «٢»

و في روايه يونس عنهم «ع» قال: سئل عن رجل قتل مملوكه؟ قال: «إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضربا شديدا و أخذ منه قيمه العبد و يدفع إلى بيت مال المسلمين.» «٣»

السادس عشر: الاعتبار العقلي الموجب للوثوق بالحكم.

بتقريب أن التعزير ليس أمرا عباديا تعديدا محضا شرع لمصالح غيبية لا نعرفها، بل الغرض منه هو تأديب الفاعل و ردعه و كذا كل من رأى و سمع فيصلح بذلك الفرد و المجتمع، و لأجل ذلك فوض تعيين حدوده و مقداره إلى الحاكم المشرف على

(١) - الوسائل ١٩ / ٦٨، الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٥.

(٢) - الوسائل ١٩ / ٦٩، الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١٠.

(٣) - الوسائل ١٩ / ٦٩، الباب ٣٨ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٢

المجتمع، و ربما يكون التعزير المالي أشد تأثيرا في النفوس و أصلح بحال الفاعل و بحال المجتمع أيضا، و بالعكس يكون الضرب و الإيلام مضرًا و منفرا، فتأمل.

السابع عشر: الأولويه القطعيه.

فإن الإنسان كما يكون مسلطا على ماله بحكم العقل و الشرع فلا يجوز التصرف في ماله بدون أذنه، فكذلك يكون مسلطا على نفسه و بدنه، بل هي ثابتة بالأولويه القطعيه، حيث إن السلطه على المال من شئون السلطه على النفس و من لواحقها؛ فإذا جاز

نقض سلطته على بدنه و هتك حریمه بضربه و إيلامه بداعى الردع و التأديب فليجز نقض السلطه المالىه بطريق أولى و لكن بهذا الداعى و بمقدار لا بد منه لذلك، و يكون الأمر فى التعيين مفوضا إلى الحاكم العالم بمصالح المجتمع.

و لقد كان فى شرع يوسف النبى «ص» أن من وجد متاع السرقة فى رحله فهو جزاؤه يسترقّ لذلك، فهل يصحّ عند العقل استرقاق الشخص و تملك ذاته و نفسه لذلك و لا يصحّ مصادره بعض أمواله لذلك؟

و إنما شاع التعزير البدنى خارجا و فى الأخبار و الروايات لكونه أسهل

تناولا و أعم موردا و أشد تأثيرا فى الغالب. نعم الحدود الشرعيه المقدره يتساوى فيها جميع الأفراد، و لا شفاعة فيها و لا تعطيل و لا تعويض و لا تبويض، كما هو واضح. هذا.

و يؤيد ما ذكرناه استقرار سيره العقلاء فى الأعصار المختلفه على التغيريم المالى فى كثير من الخلافات و لا سيما إذا كان المورد خلافا مائيا. و قد شاع هذا فى عصرنا فى تخلفات السيارات و الكمارك و الضرائب و الاحتكارات و الإجحافات، فتدبر.

الثامن عشر: إطلاقات أدله الحكومه و ولايه الفقيه الجامع للشرائط.

فإن الغرض من تأسيس الدوله و الحكومه الحقه ليس إلّا تنظيم المجتمع و إصلاحه و جبر نقائصه و انحرافاتة و إشاعه المعروف فيه و قطع جذور المنكر و الفساد، فيجوز للحاكم المشرف على المجتمع بل يجب عليه الحكم بكل ما رآه صلاحا لهم و لنظامهم. و من هذا القبيل أنواع التعزيرات لتأديب المجرمين و إصلاحهم. و يسمّى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٣

هذا الصنف من الأحكام أحكاما و لائيه و سلطانيه، و قد قال الله - تعالى -: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ.» «١» فإذا كان للإنسان أن يتصرف فى نفسه و ماله بعض التصرفات كان النبى «ص» بولايته عليه أولى به فى هذه التصرفات و قد عرفت أن مقتضى ولايه الفقيه فى عصر الغيبه أن له كل ما كان للنبى «ص» بحق الولايه الشرعيه، فراجع.

هذا مضافا إلى أن إداره المجتمع تتوقف على صرف الأموال كثيرا، و من منابعها المهمه الموافقه لحكم العقل و العرف التغيريمات المالىه، فيجب أخذها لوجوب المقدمه بوجوب ذيهها.

و مضافا إلى أن الولايه إذا كانت بانتخاب المجتمع للوالى فالمجازاه المائيه و غيرها من المقررات يجوز اعتبارها و اشتراطها فى ضمن عقد الولايه

للحاكم المنتخب، بل يكون انتخاب الحاكم على أساس تنفيذها و بداعي إجرائها، فتأمل.

و لكن يمكن أن يناقش بأن وظيفه الحاكم الإسلامى ليس إلّا تنظيم المجتمع و إصلاحه على أساس ما أنزله الله و بينه، لا على أساس ما اقترحه و ابتدعه. و ليس الفقيه بأولى في هذا الأمر من نفس النبي «ص» و قد خاطبه الله - تعالى - بقوله: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» (٢)، و بقوله: «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ، فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ.» (٣)

و كما أن الحدود الشرعيه أمور مقدره معينه لا يجوز التخلف عنها و لا تعويضها بشىء آخر، فكذلك التعزيرات. فإن عمده الدليل على تعميم التعزير فى كل معصيه كما مرّ هى الروايات الحاكمه بأن الله - تعالى - جعل لكل شىء حدًا، و جعل على من تعدّى حدًا من حدود الله حدًا، و لعل الظاهر منها كون التعزيرات أيضا من سنخ الحدود المقرره المعينه، أعنى الجلد و الضرب فيشكل التعدى عنه.

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦.

(٢) - سورة النساء (٤)، الآية ١٠٥.

(٣) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٤

و بالجملة، فالأمر يدور بين الأخذ بإطلاق لفظى الحدّ و التعزير بلحاظ مفهومهما اللغوى الواسع أعنى المنع و التأديب فيشملان كل ما يوجب منع الفاعل و تأديبه و لو كان بالمال، أو الأخذ بما ينصرف إليه إطلاقهما العرفى فعلا من الضرب و الجلد، و قد مرّ تفصيل ذلك فى الجبهه الرابعه، فراجع.

[فى تقسيم العقوبات المالىه]

إشاره

و فى الخاتمه من هذه الجبهه نذكر ما ذكره بعض

فى تقسيم العقوبات المالىة تميما للبحث:

ففى كتاب «الفقه الإسلامى و أدلته» نقلا عن بعض:

«تقسم العقوبات المالىة إلى ثلاثة أقسام: الإتلاف، و التغير، و التملك:

١- الإتلاف:

هو إتلاف محل المنكرات من الأعيان و الصفات تبعا لها. مثل إتلاف مادة الأصنام، بتكسيها و تحريقها، و تحطيم آلات الملاهى عند أكثر الفقهاء، و تكسير و تخريق أوعيه الخمر، و تحريق الحانوت الذى يباع فيه الخمر، على المشهور فى مذهب أحمد و مالك و غيرهما، عملا بما فعله عمر من تحريق حانوت خمار، و بما فعله على «ع» من تحريق قريه كان يباع فيها الخمر، لأن مكان البيع مثل الأوعيه. و مثل إراقه عمر اللبن المخلوط بالماء للبيع، و به أفتى طائفه من الفقهاء. و مثله إتلاف المغشوشات فى الصناعات كالتياب الرديئه النسج.

٢- التغير:

قد تقتصر العقوبه المالىة على تغيير الشىء. مثل نهى النبى «ص» عن كسر العمله الجائزه بين المسلمين، كالدراهم و الدنانير إلّا إذا كان بها بأس، فإذا كان فيها بأس كسرت. و مثل فعل النبى «ص» فى التمثال الذى كان فى بيته، و الستر الذى به تماثيل، إذ أمر بقطع رأس التمثال فصار كهيه الشجره، و بقطع الستر فصار و سادتين توطآن.

و هكذا اتفق العلماء على إزاله و تغيير كل ما كان من العين أو التآليف المحرم، مثل تفكيك آلات الملاهى و تغيير الصور المصوّره.

لكنّ العلماء اختلفوا فى جواز إتلاف محلّ هذه الأشياء تبعا للشىء الحالّ فيها، قال:

و الصواب جوازه كما دلّ عليه الكتاب و السنه و إجماع السلف، و هو ظاهر مذهب

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٥

مالك و أحمد و غيرهما.

٣- التملك:

مثل ما روى أبو داود و غيره من أهل السنن عن النبى «ص» فىمن سرق من الثمر المعلق، قبل أن يؤويه إلى الجرين، أن عليه

جلدات نكال، و غرمه مَرَّتَيْن. و فى من سرق من الماشيه قبل أن تؤولى إلى المراح أن عليه جلدات نكال، و غرمه مَرَّتَيْن. و كذلك قضاء عمر بن الخطّاب فى الضالّه المكتومه أن يضعّف غرمها على كاتمها، و قال بهذا طائفه من العلماء مثل أحمد و غيره. و أضعف عمر و غيره الغرم فى ناقيه أعرابى أخذها مماليك جياح؛ أضعف الغرم على سيدهم و درأ عنه القطع. و أضعف عثمان بن عفان فى المسلم إذا قتل الذمى عمدا؛ أضعف عليه الديه، فتجب عليه الديه الكامله. إذ أن ديه الذمى نصف ديه المسلم، و أخذ به أحمد بن حنبل.» «١»

أقول: و بعض ما ذكره

لا يوافق ما ذهب إليه أصحابنا، وإنما ذكرناه من أجل استيفاء الآراء.

الجهة السادسة: في حدّ التعزير البدني ومقداره قلّه و كثره:

[كلمات العلماء في بيان الأقوال في المسألة]

١- قال الشيخ «ره» في أشربه الخلاف (المسألة ١٤):

«لا يبلغ بالتعزير حدّ كامل، بل يكون دونه. و أدنى الحدود في جنب الأحرار ثمانون؛ فالتعزير فيهم تسعة و سبعون جلده. و أدنى الحدود في المماليك أربعون؛ و التعزير فيهم تسعة و ثلاثون. و قال الشافعيّ: أدنى الحدود في الأحرار أربعون: حدّ الخمر، و لا يبلغ بتعزير حرّ أكثر من تسعة و ثلاثين جلده. و أدنى الحدود في العبيد

(١)- الفقه الإسلاميّ و أدلّته ٦ / ٢٠٢-٢٠٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٦

عشرون في الخمر، و لا يبلغ تعزيرهم أكثر من تسعة عشر. و قال أبو حنيفه: لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود، و أدناها عنده أربعون في حدّ العبد في القذف و في شرب الخمر، فلا يبلغ بالتعزير أبداً أربعين. و قال ابن أبي ليلى و أبو يوسف: أدنى الحدود ثمانون، فلا يبلغ به التعزير، و أكثر ما يبلغ تسعة و سبعون. و هذا مثل ما قلناه. و قال مالك و الأوزاعي هو إلى اجتهاد الإمام؛ فإن رأى أن يضربه ثلاثمائة و أكثر فعل، كما فعل عمر بمن زور عليه الكتاب فضربه ثلاثمائة. «١»

أقول: لا يخفى أن ما ذكره الشيخ في الخلاف لا يوافق الحق، و لا ما اختاره في بعض كتبه، إذ على فرض اعتبار كون التعزير دون أدنى الحدود فأدناها خمس و سبعون: حد القياده، كما في خير عبد الله بن سنان «٢»، بل اثنا عشر و نصف: حدّ من تزوج أمه على حرّه أو ذميه على مسلمه، كما في خير منصور بن حازم «٣»، بناء على

عدّ هذا القبيل أيضا من الحدود لتقديره شرعا.

٢- وقال الشيخ في نهايته:

«و متى وجد رجلان في إزار واحد مجردين أو رجل و غلام و قامت عليهما بذلك بيّنه أو اقرا بفعله ضرب كل واحد منهما تعزيرا من ثلاثين سوطا إلى تسعه و تسعين سوطا بحسب ما يراه الإمام.» «٤»
فعلى م تحمل عبارته الشيخ في أشربه الخلاف، حيث جعل الملاك ثمانين؟

٣- قال ابن ادريس في السرائر:

«و الوجه في ذلك أنه إن كان الفعال مما يناسب الزنا و اللواط و السحق فإن الحد في هذه الفواحش مائة جلده فيكون التعزير دونها و لا يبلغها؛ فللحاكم أن يعزّر من

(١)- الخلاف ٣ / ٢٢٤.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٢٩، الباب ٥ من أبواب حدّ السحق و القيادة، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤١٥، الباب ٤٩ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ١.

(٤)- النهاية / ٧٠٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣٤٧

ثلاثين إلى تسعه و تسعين فينقص عن المائة سوطا، فأما إذا كان التعزير على ما يناسب فيمائل الحد الذي هو الثمانون، و هو حدّ شارب الخمر عندنا و حدّ القاذف، فيكون التعزير لا- يبلغه بل من الثلاثين إلى تسعه و سبعين. فهذا معنى ما يوجد في بعض المواضع من الكتب تارة تسعه و تسعون، و تارة تسعه و سبعون.»

ثم قال:

«و الذي يقتضيه أصول مذهبنا و أخبارنا أن التعزير لا يبلغ الحد الكامل الذي هو المائة أيّ تعزير كان، سواء كان ما يناسب الزنا أو القذف. و إنما هذا الذي لوّح به شيخنا من أقوال المخالفين، و فرع من فروع بعضهم و من اجتهاداتهم و قياساتهم الباطلة.» «١»

أقول: لازم كلامه الأخير أن القاذف يضرب ثمانين، و من يشبهه

و يكون عمله أخف منه يجوز أن يضرب إلى تسعه و تسعين، و لا أظن أن يلتزم بذلك أحد. هذا.

٤- و قال المحقق في الشرائع:

«و لا يبلغ به حدّ الحرّ في الحر، و لا حدّ العبد في العبد.»

و نحوه في القواعد و قد مرّ «٢».

٥- و في الجواهر فسيّر حدّ الحرّ بالمائة، و حدّ العبد بالأربعين- و لم يظهر لنا وجه تفسيره حدّ الحرّ بالأكثر، و حدّ العبد بالأقلّ-
ثم قال:

«بل قد يقال بعدم بلوغه أدنى الحدّ في العبد مطلقا. كما أنه قيل: يجب أن لا يبلغ به أقلّ الحدّ؛ ففي الحر خمسة و سبعون، و في العبد أربعون. و قيل: إنه فيما ناسب الزنا يجب أن لا يبلغ حدّه، و فيما ناسب القذف أو الشرب يجب أن لا يبلغ حدّه، و فيما لا مناسب له أن لا يبلغ أقلّ الحدود و هو خمسة و سبعون حدّ القوَاد. و حكاها في المسالك عن الشيخ و الفاضل في المختلف.» «٣»

(١)- السرائر / ٤٥٠.

(٢)- الشرائع ٤ / ١٦٨؛ و القواعد ٢ / ٢٦٢.

(٣)- الجواهر ٤١ / ٤٤٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٨

٦- و في المنهاج للنووي في فقه الشافعيه:

«فإن جلد و جب أن ينقص في عبد عن عشرين جلده، و حرّ عن أربعين. و قيل:

عشرين. و يستوى في هذا جميع المعاصي في الأصحّ.» «١»

٧- و في المغني لابن قدامه الحنبلي:

«و اختلف عن أحمد في قدره: فروى عنه أنه لا يزداد على عشر جلدات. نصّ أحمد على هذا في مواضع، و به قال إسحاق، لما روى أبو برده، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلّا في حدّ من حدود الله-»

تعالى - متفق عليه.

و الروايه الثانيه: لا يبلغ به الحدّ، وهو الذى ذكره الخرقى ... و يحتمل كلام أحمد و الخرقى أنه لا يبلغ بكل جنايه حدًا مشروعًا فى جنسها، و يجوز أن يزيد على حدّ غير جنسها. و روى عن أحمد ما يدل على هذا. فعلى هذا ما كان سببه الوطى جاز أن يجلد مائة إلا سوطا لينقص عن حدّ الزنا، و ما كان سببه غير الوطى لم يبلغ به أدنى الحدود ...

و قال مالك: يجوز أن يزداد التعزير على الحدّ إذا رأى الإمام، لما روى أن معن بن زائده عمل خاتما على نقش خاتم بيت المال ثمّ جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالا، فبلغ عمر فضربه مائة و حبسه، فكلم فيه، فضربه مائة أخرى، فكلم فيه من بعد، فضربه مائة و نفاه. «٢»

٨- و فى بدائع الصنائع للكاشانى فى فقه الحنفيه:

«فالتعزير فيه (قذف الصبى أو المجنون) بالضرب، و يبلغ أقصى غاياته و ذلك تسعه و ثلاثون فى قول أبى حنيفة. و عند أبى يوسف: خمسة و سبعون، و فى روايه النوادر عنه تسعه و سبعون.» «٣»

٩- و فى المحلّى لابن حزم:

(١)- المنهاج / ٥٣٥.

(٢)- المغنى ١٠ / ٣٤٧.

(٣)- بدائع الصنائع ٧ / ٦٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٤٩

«اختلف الناس فى مقدار التعزير: [١]- فقالت طائفه: ليس له مقدار محدود و جائز أن يبلغ به الإمام ما رآه و أن يجاوز به الحدود بالغًا ما بلغ، و هو قول مالك و أحد أقوال أبى يوسف، و هو قول أبى ثور و الطحاوى من أصحاب أبى حنيفة.

[٢]- و قال طائفه: التعزير مائة جلده فأقل. [٣]- و قالت طائفه: أكثر التعزير

مائة جلده إلاً جلده. [٤]- و قالت طائفه: أكثر التعزير تسعه و سبعون سوطاً فأقلّ، و هو أحد أقوال أبي يوسف. [٥]- و قالت طائفه: أكثر التعزير خمسه و سبعون سوطاً فأقلّ، و هو قول ابن أبي ليلى و أحد أقوال أبي يوسف. [٦]- و قال طائفه: أكثر التعزير ثلاثون سوطاً. [٧]- و قالت طائفه: أكثر التعزير عشرون سوطاً. [٨]-

و قالت طائفه: لا يتجاوز بالتعزير تسعه، و هو قول بعض أصحاب الشافعي. [٩]-

و قالت طائفه: أكثر التعزير عشره أسواط فأقلّ لا يجوز أن يتجاوز به أكثر من ذلك، و هو قول الليث بن سعد و قول أصحابنا. «١»

١٠- و فى معالم القربه:

«و لا يبلغ به أدنى الحدّ، لقوله «ص»: «من بلغ ما ليس بحدّ فهو من التعزير» و لأن هذه المعاصى دونها فلا يجب فيها ما يجب فى ذلك، فإن كان حرّاً لم يبلغ به أربعين جلده، و إن كان عبداً لم يبلغ به عشرين جلده.

و قال أبو حنيفة: أكثره تسعه و ثلاثون فى الحرّ و العبد. و قال أبو يوسف: خمسه و سبعون. و قال مالك و الأوزاعي: الضرب إلى الإمام يضربه ما يرى.

و دليلنا ما روى أنّ النبى «ص» قال: «لا تجلدوا أحداً فوق عشره (عشرين) جلده إلاً فى حدّ من حدود الله - تعالى -». و ظاهره أنه لا يجوز الزيادة على العشره (العشرين) بحال إلاً ما دلّ عليه الدليل. و لأنّ النبى «ص» جعل الحدود عقوبه لمعاصى مقدّره، فلا يجوز أن يعاقب على ما دون المعاصى عقوبتها بل لا بد أن ينقص منها. «٢»

(١)- المحلّى ٨ / ٤٠١ (الجزء ١١)، المسأله ٢٣٠٥.

(٢)- معالم القربه / ١٩٢ (ط. مصر / ٢٨٥) الباب ٥٠، فصل فى التعازير.

ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٠

فهذه بعض كلمات علمائنا و علماء السنه فى بيان الأقوال فى المسأله.

[الأقوال فى المسأله]

إشاره

و المتحصل مما ذكرنا أن الأقوال فى المسأله كثيره:

الأول: أن لا يبلغ حد الحرّ فى الحرّ و حد العبد فى العبد،

كما فى الشرائع و القواعد.

و لا يخفى أن فى عبارتهما نحو إجمال، لاحتمال أكثر الحد و أقله. و قد مرّ تفسير الجواهر حد الحرّ بالمائه أعنى الأكثر، و حدّ العبد بالأربعين أعنى الأقل. و لعل غرضه كان شمول هذا المقياس للمائه إلّا سوطا التى أفتى بها الأصحاب و دلّت عليها الأخبار فى الرجلين أو المرأتين أو الرجل و المرأه الأجنبيه إذا وجدا مجرّدين تحت لحاف واحد، فراجع الباب العاشر من أبواب حدّ الزنا من الوسائل «١».

الثانى: أن لا يبلغ أدنى حدّ الحرّ فى الحرّ، و أدنى حدّ العبد فى العبد،

و فسير أدنى الحدّ فيهما تاره بالثمانين و بالأربعين كما فى الخلاف و إن ناقشناه، و أخرى بالخمسه و السبعين و بالأربعين كما حكاه فى الجواهر، و ثالثه بالأربعين و بالعشرين كما عن الشافعى و غيره.

الثالث: أن لا يبلغ أدنى حدّ العبد مطلقا،

و فسير تاره بالأربعين كما هو الظاهر مما حكاه فى الجواهر و كذا مما عن أبى حنيفه، و أخرى بالعشرين كما هو الظاهر مما فى المنهاج و معالم القربه.

الرابع: أن لا يبلغ أكثر الحدّ و الحد الكامل أعنى المائه مطلقا،

كما هو الظاهر من السرائر.

(١) - راجع الوسائل ١٨ / ٣٦٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥١

الخامس: أن يفصل بين المعاصي؛ فيلاحظ في كل منها ما يناسبها،

كما وجهه في السرائر، و نسبه في المسالك إلى الشيخ و الفاضل في المختلف، و حكاه في المغنى عن أحمد أيضا.

السادس: أن الأكثر خمسه و سبعون،

كما عن ابن أبي ليلي و أبي يوسف.

السابع: أن التعزير مائة فأقل،

على ما حكاه المحلى و يشهد له بعض الأخبار الوارده في المجردين تحت لحاف واحد، فراجع الباب العاشر من أبواب حدّ الزنا من الوسائل.

الثامن: أن أكثره ثلاثون سوطا.

التاسع: أن أكثره تسعه،

حكاها في المحلى.

العاشر: أن لا يزداد على عشر جلدات،

كما عن أحمد في إحدى الروايتين عنه.

الحادى عشر: أنه إلى اجتهاد الإمام،

فلا حدّ له كما عن مالك و الأوزاعي.

فهذه ما عثرنا عليه من الأقوال فى المسأله.

ثم لا يخفى أن ما ذكر من الأقوال إنما هو فيما إذا لم يرد من قبل الشرع تقدير مخصوص، وإلا وجبت رعايه ما قدره، اللهم إنا أن يقال إنه بالتقدير يخرج عن كونه تعزيرا، و يصير من مصاديق الحدود.

قال فى المسالك:

«و أما التعزير فالأصل فيه عدم التقدير، و الأغلب فى أفراده كذلك، و لكن

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٢

قد وردت الروايات بتقدير بعض أفراده، و ذلك فى خمسة مواضع.

الأول: تعزير المجامع زوجته فى نهار رمضان؛ مقدر بخمسه و عشرين سوطا.

الثانى: من تزوج أمه على حرّه و دخل بها قبل الإذن؛ ضرب اثنى عشر سوطا و نصفًا، ثمن حدّ الزانى.

الثالث: المجتمعان تحت إزار واحد مجردين؛ مقدر بثلاثين إلى تسعه و تسعين على قول.

الرابع: من افتض بكرة بإصبغه؛ قال الشيخ: يجلد من ثلاثين إلى سبعة و سبعين، و قال المفيد: من ثلاثين إلى ثمانين، و قال ابن إدريس: من ثلاثين إلى تسعه و تسعين.

الخامس: الرجل و المرأة يوجدان فى لحاف واحد و إزار مجردين؛ يعزران من عشره إلى تسعه و تسعين. قاله المفيد، و أطلق الشيخ التعزير، و قال فى الخلاف: روى أصحابنا فيه الحدّ. «١»

أقول: و كان عليه إضافه وطى الحائض و البهيمه، حيث ورد فىهما خمسة و عشرون جلده اللهم إنا أن يدرجا فى الحدود المصطلحه. و لم أعثر على ما حكاه عن الشيخ فىمن افتض بكرة، بل فى النهايه: «جلد من ثلاثين سوطا إلى تسعه و تسعين سوطا.» «٢»

إذا عرفت هذا فلنذكر اخبار المسأله، و

هى على قسمين: القسم الأول ما ورد لجرائم خاصه بتقدير خاص، و قد مرّ موارد من المسالك. القسم الثانى ما ورد لتحديد التعزير بنحو الإطلاق و هو محل الكلام هنا:

الأخبار الواردة فى مقدار التعزير:

١- فمنها صحيحه حماد بن عثمان، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «قلت له: كم

(١)- المسالك ٢/ ٤٢٣.

(٢)- النهايه / ٦٩٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٣

التعزير؟ فقال: دون الحدّ. قال: قلت: دون ثمانين؟ قال: لا، و لكن دون أربعين، فإنّها حدّ المملوك. قلت: و كم ذاك؟ قال: على قدر ما يراه الوالى من ذنب الرجل و قوّه بدنه.» (١)

و ظاهر الحديث انحصار التعزير فى الضرب، اللهم إلّا أن يقال إنه تحديد للفرد الغالب الرائج، لا لمطلق التعزير. و الحديث دليل على القول الثالث، أعنى اعتبار أن لا يبلغ أدنى حدّ العبد مطلقا: فى الحر و العبد و فى جميع المعاصى. و فى ناحيه القله لا حدّ له، بل هى إلى الوالى. و عموم مفاده يخصص بسبب الموارد الخاصه التى مرّت من المسالك.

و كان فى ذهن حماد كون الثمانين أدنى حدّ الأحرار، و لعل ظاهر الحديث تقرير الإمام لذلك مع ما مرّ من كون الخمسه و السبعين، أعنى حدّ القيادة أدناه. فهذا مما يشكل فى الحديث.

٢- و منها موثقه إسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا إبراهيم «ع» عن التعزير كم هو؟ قال: «بضعه عشر سوطا؛ ما بين العشره إلى العشرين.» (٢)

و روى نحوها فى المستدرک عن نوادير أحمد بن محمد بن عيسى، عن إسحاق بن عمار. (٣)

و مفاد هذه الموثقه يخالف لمفاد الصحيحه فى ناحيه الكثره و القله معا، كما لا يخفى. و أفتى بمضمونها ابن حمزه فى الوسيله فى

تعزير القذف إذا لم يتحقق فيه شرائط الحد «٤».

٣- و منها مرسله الصدوق «ره»، قال: قال رسول الله «ص»: «لا يحلّ لوال يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يجلد أكثر من عشرة أسواط إلّا في حدّ. و أذن في أدب المملوك من ثلاثه إلى خمسّه.» «٥»

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٨٤، الباب ١٠ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٨٣، الباب ١٠ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ١.

(٣)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٨، الباب ٦ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٢.

(٤)- راجع الجوامع الفقيهيه / ٧٨٣.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٥٨٤، الباب ١٠ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٤

و إسناد الصدوق الحديث إلى رسول الله «ص» بنحو البتّ يدل على ثبوت مضمون الحديث عنده و العلم بصدوره عنه «ص». و مفاده موافق للقول العاشر الذي مرّ عن أحمد في إحدى الروايتين عنه.

٤- و في المستدرک عن الجعفریات بسنده، عن عليّ «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «لا يحلّ لأحد يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يزيد على عشرة أسواط إلّا في حدّ.» «١»

٥- و في صحيح البخارى بسنده، عن أبي برده، قال: كان النبي «ص» يقول:

«لا يجلد فوق عشر جلدات إلّا في حدّ من حدود الله.»

و في روايه أخرى فيه عنه «ص»: «لا عقوبه فوق عشر ضربات إلّا في حدّ من حدود الله.»

و في روايه ثالثة عنه «ص»: «لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلّا في حدّ من حدود الله.» «٢»

أقول: أبو برده بضم الباء هو ابن نيار الأنصاري؛ شهد العقبه الثانيه مع السبعين و بدرا و أحدا و المشاهد كلها مع رسول الله «ص»

و مع

أمير المؤمنين «ع» في جميع حروبه.

و توافق مضامين هذه الروايات لمضمون مرسله الصدوق، كما ترى.

٦- و في المستدرک عن فقه الرضا، قال:

«التعزير ما بين بضعة عشر سوطا إلى تسعة و ثلاثين، و التأديب ما بين ثلاثة إلى عشرة.» (٣)

(١)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٨، الباب ٦ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٣.

(٢)- صحيح البخارى ٤ / ١٨٣، كتاب المحاربين ...، باب كم التعزير و الأدب.

(٣)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٨، الباب ٦ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ١، عن فقه الرضا / ٣٠٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٥

أقول: و كأنه جمع بين أخبار الباب، فحمل أخبار العشر على تأديب من تصدى أمرا فيه حرازه و لم يصل إلى حد الحرمه، فتكون الأخبار في مقام بيان أكثر التأديب. و يشهد لذلك ذيل المرسله، و يحمل الحد المذكور فيها على الأعم من الحد المصطلح و من التعزير. و حمل الموثقه على تحديد التعزير في جانب القله، و صحيحه حماد على تحديده في جانب الكثره، و المقصود بالبضعة عشر أحد عشر فما فوق.

هذا، و لكن ذكر الوالى في المرسله ربما يبعد حملها على التأديب، إذ التأديب لا يختص بالوالى فقط فتأمل، و لكن لا يجرى هذا الإشكال في سائر أخبار العشر.

٧- و في روايه عبيد بن زراره، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «لو أتيت برجل قذف عبدا مسلما بالزنا لا نعلم منه إلّا خيرا لضربته الحدّ حدّ الحرّ إلّا سوطا.» (١)

و المراد بالحدّ فيه هو التعزير، إذ يشترط في حدّ القذف المصطلح أن يكون المقذوف حرّا، كما يشهد بذلك موثقه أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «من افتري على مملوك عزّر لحرمه

و تشعر روايه عبيد بل تدلّ- و لا سيما بضميمه ما ورد في مقدمات الزنا من جلد مأثّه إلا سوطا- على القول الخامس، أعنى التفصيل بين المعاصي، فيلاحظ في كل منها ما يناسبها، فالتعزير في مقدمات الزنا مثلا يكون دون حدّ الزنا، و التعزير فيما يناسب القذف يكون دون حدّ القذف. و قد مرّ عن المسالك نسبه هذا القول إلى الشيخ و الفاضل. و قوله: «لضربته الحد حدّ الحرّ إلّا سوطا» لا يدل على تعين ذلك، بل هو في مقام بيان الحد الأكثر و أنه- عليه السلام- يختار ذلك بالنسبه إلى المورد الذي ذكره. هذا ما وجدناه من الأخبار في هذا المجال. و إنما الإشكال في الجمع بينها و رفع التعارض الموجود فيها.

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٣٤، الباب ٤ من أبواب حدّ القذف، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٣٦، الباب ٤ من أبواب حدّ القذف، الحديث ١٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٦

و لأحد أن يقول: إن خبر عبيد بن زراره يقتصر فيه على مورده، أعنى قذف العبد المسلم بالزنا. فوزانه ووزان سائر الأخبار الوارده في الموارد الخاصه التي تعرّض لها في المسالك كما مرّ، فنفتى بكل منها في مورده.

و على هذا فالأمر في التعزيرات العامه يدور بين كونها دون الأربعين بلا حدّ في ناحيه القله كما في صحيحه حمّاد، أو بين بضعه عشر إلى تسعه و ثلاثين كما في فقه الرضا، أو بين بضعه عشر إلى عشرين كما في الموثقه، أو لا تزيد على عشره كما في مرسله الصدوق و ما بمضمونها.

فإن قلت: قد أشرنا إلى أن خبر عبيد بضميمه الأخبار الوارده في مقدمات الزنا ربما يدل على أن التعزير فيما

يناسب الزنا يكون دون حدّ الزنا، وفيما يناسب القذف يكون دون حدّ القذف، فلتحمل الأخبار العامّة على المعاصى التى لا تناسب الزنا و اللواط و السحق و القذف.

قلت: مورد خبر عبيد هو خصوص قذف العبد المسلم الخيّر بالزنا، فلا يعمّ جميع موارد القذف و لا الشتم و السبّ و الهجاء و الإيذاء، و اختيار الإمام الصادق «ع» فى مقام العمل أيضا لمرتبته خاصه لا يدل على تعيّن هذه المرتبه للجميع.

و الأخبار المشار إليها وردت فى خصوص تجردهما تحت لحاف واحد، فلا تدل على حكم التقييل و اللمس و نحوهما، و إن استدل بها بعضهم لذلك أيضا.

فالأولى هو ما أشرنا إليه من حمل الأخبار الخاصه على مواردّها الخاصه، و الحكم بكون غيرها مشمولاً للأخبار العامّة. و على هذا فالمهم هو رفع التعارض بين هذه الأخبار، و هو فى غايه الإشكال.

و يمكن أن يقال: إن مرسله الصدوق و ما بمضمونها، أعنى ما دل على عدم جواز الزيادة على العشره، لم نجد من يفتى بها من أصحابنا الإماميه، و إنما أفتى بمضمونها بعض فقهاء السنه كما مرّ عن أحمد فى إحدى الروايتين عنه. و قد مرّ احتمال حملها

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٧

على التأديب بقريته ذيل المرسله و حمل الحدّ فيها على الأعم من الحد المصطلح و من التعزير.

و يرد على الموثقه أيضا أولا أنا لم نجد من يفتى بها إلّا ابن حمزه فى الوسيله فى خصوص ما يناسب القذف. نعم، أفتى الشافعى فى إحدى الروايتين عنه بعدم جواز الزيادة على العشرين، كما مرّ عن المنهاج.

و ثانيا بأنها ظاهره فى كون الأكثر عشرين أو تسعه عشر، و لعل ظهور الصحيحه

فى جواز الأكثر إلى تسعه و ثلاثين أقوى منه، مضافا إلى صحه السند، فتقدم الصحيحه عليها.

و يمكن حمل مفاد الموثقه على كونه من باب المثال و تعيين بعض المصاديق.

و يؤيد ذلك إطلاقات التعزير الوارده فى أخبار كثيره فى الأبواب المختلفه فى مقام البيان من غير ذكر المقدار.

فبذلك يجمع بين الصحيحه و بين الموثقه، و تصير عباره فقه الرضا شاهده لهذا الجمع.

و الظاهر عندى على ما تتبعت أن فقه الرضا هو رساله على بن بابويه القمى التى كانت مرجعا لأصحابنا الإماميه عند اعواز النصوص فى المسأله. و كان هو «ره» فقيها بصيرا بفقه أهل البيت - عليهم السلام -.

فتلخص مما ذكرناه أن الأخبار المتضمنه لتعزيرات خاصه تحمل على مواردنا الخاصه، و الجمع بين الأخبار العامه يقتضى الأخذ بما فى فقه الرضا، أعنى ما بين بضعه عشر سوطا إلى تسعه و ثلاثين. هذا.

و ربما يحمل اختلاف الأخبار فى المقام على تفاوت الجرائم و كذا المجرمين بحسب الموقعيه و السوابق الحسنه أو السيئه، و اختلاف مراتب التعزير و الشرائط الزمانيه و المكانيه و نحو ذلك. و ليس التعزير أمرا تعبديا محضا يقتصر فيه على مقدار خاص نظير الحدّ، بل الغرض منه تأديب الشخص و تنبيه المجتمع فيختلف باختلاف الجهات المذكوره، و على ذلك تحمل الاخبار المختلفه. و كأن الأمر فى كلّ منها إرشاد

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٨

إلى مرتبه خاصه منها. و قد يشعر بذلك قوله «ع» فى صحيحه حماد: «على قدر ما يراه الوالى من ذنب الرجل و قوّه بدنه.» «١»

نعم، لا يجوز تجاوزه عن الحد بل بلوغه إلى حدّه أيضا كما يدل عليه معتبر السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، عن

آبائه، قال: قال رسول الله «ص»: «من بلغ حدًا في غير حدّ فهو من المعتدين.» «٢» و رواه البيهقي أيضا بسنده، عن الضحاك، عن النبي «ص» «٣».

الجهه السابعه: فى مقدار الضرب التأديبى:

لا- يخفى أن تأديب الصبى أو المملوك المتخلف غير تعزير المجرم، فإن التعزير يكون فى قبال العمل المحرم ذاتا بخلاف التأديب، فإنه يقع فى قبال ما لا ينبغى صدور عاده و لم يصل إلى حدّ الحرمة الشرعيه ذاتا. و مقدار الضرب فيه أيضا لا يبلغ مقدار الضرب فى التعزير.

قال الشيخ فى آخر الحدود من كتاب النهايه:

«و الصبى و المملوك إذا أخطأ أدبا بخمس ضربات إلى ستّ، و لا يزداد على ذلك.» «٤»

و قال المحقق فى الشرائع:

«يكراه أن يزداد فى تأديب الصبى على عشره أسواط، و كذا المملوك.» «٥»

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٨٤، الباب ١٠ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣١٢، الباب ٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٦.

(٣)- سنن البيهقى ٨ / ٣٢٧ كتاب الأشربه و الحد فيها، باب ما جاء فى التعزير و أنه لا يبلغ به أربعين.

(٤)- النهايه / ٧٣٢.

(٥)- الشرائع ٤ / ١٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٥٩

أقول: و الأصل فى المسأله أخبار مستفيضه:

١- فى خبر حماد بن عثمان، قال: قلت لأبى عبد الله «ع» فى أدب الصبى و المملوك، فقال: «خمسه أو ستّه، و ارفق.» «١»

٢- و فى خبر زراره، قال: قلت لأبى عبد الله «ع» ما ترى فى ضرب المملوك؟

قال: «ما أتى فيه على يديه فلا شىء عليه، و أما ما عصاك فيه فلا بأس.» قلت: كم أضربه؟

قال: «ثلاثه أو أربعه أو خمسه.» «٢»

٣- و في خبر السكونى، عن أبى عبد الله «ع» أن أمير المؤمنين «ع» ألقى

صبيان الكتاب ألواحهم بين يديه ليخير بينهم، فقال: «أما إنها حكومه، و الجور فيها كالجور في الحكم. أبلغوا معلّمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب اقتص منه.» (٣)

٤- و في موق إسحاق بن عمار، قال: «قلت لأبي عبد الله (ع): ربما ضربت الغلام في بعض ما يجرم؟ قال: و كم تضربه؟ قلت: ربما ضربته مائة، فقال: مائة؟! مائة؟! فأعاد ذلك مرّتين ثم قال: حدّ الزنا؟! أتق الله. فقلت: جعلت فداك فكم ينبغي لي أن أضربه؟ فقال: واحدا. فقلت: و الله لو علم أني لا- أضربه إلا- واحدا ما ترك لي شيئا إلا أفسده. قال: فاثنين. فقلت: هذا هو هلاكى. قال: فلم أزل أماكسه حتى بلغ خمسه، ثم غضب، فقال: يا إسحاق، إن كنت تدري حدّ ما أجرم فأقم الحدّ فيه و لا تعدّ حدود الله.» (٤)

٥- و في خبر علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع)، قال: «سألته عن رجل هل يصلح له أن يضرب مملوكه في الذنب يذنبه؟ قال: يضربه على قدر ذنبه؛ إن

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٨١، الباب ٨ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٨٢، الباب ٨ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٥٨٢، الباب ٨ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٣٩، الباب ٣٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٠

زنى جلده، و إن كان غير ذلك فعلى قدر ذنبه: السوط و السوطين و شبهه، و لا يفرط في العقوبه.» (١)

٦- و في المستدرک عن فقه الرضا: «و التأديب ما بين ثلاثه إلى عشره.» (٢)

إلى غير ذلك من الأخبار في هذا الباب

وقد مرّ في الجبهه السادسة حمل أخبار العشر جلدات كلها على التأديب أيضا، فراجع.

ولا يخفى كما أشرنا إليه انصراف الأخبار المذكوره عن صورته ارتكاب المملوك المكلف لواحد من المعاصي الشرعيه التي شرّع فيها الحدّ أو التعزير، بل انصرافها أيضا عن صورته ارتكاب الصبي المميّز لواحد منها كاللواط و السرقة و نحوهما، إذ الظاهر أن الثابت حينئذ هو التعزير لا التأديب.

فمورد التأديب هو التخلفات العاديه لا الشرعيه و لا سيما الفظيحه منها، فتدبّر.

و هل يجب التأديب في موارد أم لا؟ فنقول: إن حصرنا موردته في التخلفات العاديه كما هو الظاهر فلا وجه للوجوب، و إن قلنا بكونه أعم منها و من بعض المحرمات الشرعيه ذاتا ففيه تفصيل: فإن ترتب الفساد على تركه وجب و إلّا فلا.

و لو كان تأديب المملوك لتضييعه حق سيده كان العفو أرجح، كما يشهد بذلك سيره الأئمه «ع» في تخلفات عبيدهم.

و في الجواهر:

«ينبغي أن يعلم أن مفروض الكلام في التأديب الراجع إلى مصلحه الصبيّ مثلا لا ما يثيره الغضب النفساني، فإن المؤدّب حينئذ قد يؤدّب.» (٣) هذا.

و لم نجد لما في الشرائع دليلا واضحا، إذ لا دلالة لما مرّ عن فقه الرضا من قوله: «و التأديب ما بين ثلاثه إلى عشره» على ما أفتى به من الكراهه، مضافا إلى عدم نجيته. و ما مرّ من مرسله الصدوق يشكل حملها على الكراهه، لظهورها قويا في الحرمة. و لعلّ موردتها أيضا بقريته ذكر الوالي هو التعزير لا التأديب. نعم، مفاد خبر

(١) - الوسائل ١٨ / ٣٤٠، الباب ٣٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٨.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٨، الباب ٦ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ١، عن فقه الرضا / ٣١٠.

(٣) - الجواهر ٤١ / ٤٤٦.

فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦١

أبى برده و نحوه هو الأعم، فيمكن حملة على التأديب جمعا، كما مرّ.

و كيف كان، فالأحوط فى المسأله هو الأخذ بما فى النهايه و إن أمكن القول بجواز التعدى عن الستّ مع الاحتياج إذا لم يفرط، إذ الغرض هو حصول الأذب، و ليس أمثال التعزيرات و التأديبات كما مرّ أمورا تعبدية صرفه و لذا أمر بها فى مواردنا بنحو الإطلاق الظاهر فى إحاله مقاديرها إلى المعزّر أو المؤدّب بحسب ما يراه من المقتضيات و الشرائط.

و حيث إن بحثنا فى وظائف الحكام، و ليس التأديبات من هذا القبيل أدرجنا البحث فيها.

الجهه الثامنه: فى حكم من قتله الحد أو التعزير أو التأديب:

[كلمات العلماء فى المسأله]

١- قال الشيخ «ره» فى أشربه الخلاف (المسأله ٩):

«إذا ضرب الإمام شارب الخمر ثمانين فمات لم يكن عليه شىء. و قال الشافعى:

يلزمه نصف الديه. دليلنا أنا قد بينا أن الحدّ ثمانون، و الشافعى بنى هذا على أن الحدّ له أربعون، فلأجل هذا ضمّنه ديته على بيت المال.»

و (المسأله ١٠):

«إذا عزّر الإمام من يجب تعزيره أو من يجوز تعزيره و إن لم يجب فمات منه لم يكن عليه شىء، و به قال أبو حنيفه. و قال الشافعى: يلزمه ديته. و أين تجب؟ فيه قولان: أحدهما- هو الصحيح عندهم- على عاقلته. و الثانى فى بيت المال. دليلنا أن الأصل براءة الذمه و شغلها يحتاج إلى دليل...» (١)

(١)- الخلاف ٣ / ٢٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٢

٢- و قال فى أشربه المبسوط:

«إذا عزّر الإمام رجلا فمات من الضرب ففيه كمال الديه لأنه ضرب تأديب.

و أين تجب الديه؟ قال قوم: فى بيت المال و هو الذى يقتضيه مذهبنا. و قال قوم:

على

عاقلته، و هو أصحهما عندهم. و إن قلنا نحن: لا ضمان عليه أصلا كان قويا، لما روى عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال: «من أقمنا عليه حدًا من حدود الله فمات فلا ضمان.» و هذا حدّ و إن كان غير معيّن.» «١»

٣- و فى أشربه المبسوط أيضا:

«فإن فعل ذلك فلا ضمان على الإمام، سواء عزّره تعزيرا واجبا أو مباحا، و هو الذى يقتضيه مذهبنا. فمن قال: مضمون أين ضمّنه (يضمّنه خ. ل) على ما مضى، عند قوم: فى بيت المال، و عند آخرين: على عاقلته، و فيه الكفاره على ما مضى القول فيه.

فأما إن ضرب الأب أو الجدّ الصبىّ تأديبا فهلك، أو ضربه الإمام أو الحاكم أو أمين الحاكم أو الوصىّ، أو ضربه المعلم تأديبا فهلك منه فهو مضمون، لأنه إنما أبيح بشرط السلامه. و يلزم عندنا فى ماله، و عندهم على عاقلته.» «٢»

٤- و قال المحقق فى حدود الشرائع:

«من قتله الحدّ أو التعزير فلا دية له، و قيل: تجب على بيت المال، و الأول مروى.» «٣»

٥- و فى أواخر الحدود منه أيضا:

«الثامنه: إذا أدّب زوجته تأديبا مشروعا فماتت، قال الشيخ: عليه ديتها لأنه مشروط بالسلامه. و فيه تردّد، لأنه من جمله التعزيرات السائغه. و لو ضرب الصبىّ أبوه أو جده لأبيه (تأديبا خ. ل) فمات فعليه ديته فى ماله.» «٤»

٦- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

(١)- المبسوط ٨ / ٦٣.

(٢)- المبسوط ٨ / ٦٦.

(٣)- الشرائع ٤ / ١٧١.

(٤)- الشرائع ٤ / ١٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٣

«فصل: و إذا مات من التعزير لم يجب ضمانه، و بهذا قال مالك و أبو حنيفه. و قال الشافعى: يضمّنه، لقول على «ع»: ليس أحد

أقيم

عليه الحد فيموت فأجد في نفسى شيئا، إن الحق قتله إلما حدّ الخمر، فإن رسول الله «ص» لم يسته لنا. و أشار «ع» على عمر بضمان التى أجهضت جنينها حين أرسل إليها.

و لنا أنها عقوبه مشروعه للردع و الزجر، فلم يضمن من تلف بها كالحدّ. «١»

أقول: ما حكاه عن أمير المؤمنين «ع» من عدم سنّ رسول الله «ص» حدّ الخمر معارض بما فى الخصال عنه «ع» أن رسول الله «ص» ضرب فى الخمر ثمانين «٢».

و فى المصنف لعبد الرزاق بسنده عن الحسن أن النبى «ص» ضرب فى الخمر ثمانين.

و فيه أيضا بسنده عن الحسن، قال: «همّ عمر بن الخطاب أن يكتب فى المصحف أن رسول الله «ص» ضرب فى الخمر ثمانين، و وقت لأهل العراق ذات عرق.» «٣»

و أما ضمان الجنين فلا يدل على الضمان فى المقام، إذ الجنين لم تصدر منه جنايه، و لا تعزير عليه، فتدبر.

٧- و فى المغنى أيضا:

«فصل: و ليس على الزوج ضمان الزوجه إذا تلفت من التأديب المشروع فى النشوز، و لا على المعلم إذا أدب صبيه الأذب المشروع، و به قال مالک. و قال الشافعى و أبو حنيفة: يضمن. و وجه المذهبين ما تقدم فى التى قبلها.

قال الخلال: إذا ضرب المعلم ثلاثا كما قال التابعون و فقهاء الأمصار و كان ذلك ثلاثا فليس بضامن. و إن ضربه ضربا شديدا مثله لا يكون أدبا للصبى ضمن، لأنه قد تعدى فى الضرب.

قال القاضى: و كذلك يجىء على قياس قول أصحابنا إذا ضرب الأب أو الجد

(١)- المغنى ١٠ / ٣٤٩.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٦٨، الباب ٣ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ٨.

(٣)- المصنّف ٧ / ٣٧٩، باب حد الخمر، الحديث ١٣٥٤٧ و ١٣٥٤٨.

الصبي تأديبا فهلك أو الحاكم أو أمينه أو الوصى عليه تأديبا فلا ضمان عليهم كالمعلم.» (١)

٨- و قال الماوردي في الوجوه الفارقه بين الحدّ و التعزير:

«و الوجه الثالث أن الحدّ و إن كان ما حدث عنه من التلف هدرا فإن التعزير يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف، قد أذهب عمر بن الخطاب امرأه فأخمست بطنها فألقت جنينا ميتا، فشاور عليا «ع» و حمل ديه جنيها.» (٢)

٩- و في معالم القربه:

«و إذا عزر الإمام رجلا- فمات و جب الضمان عليه. و قيل: لا يجب. و المذهب الأول، لأنه روى ذلك عن عمر و علي «ع» و لا مخالف لهما، و لأنه ضرب غير محدود فكان مضمونا كضرب الزوج زوجته و المعلم الصبي. و إنما ضمنا التعزير لأنه تأديب مشروط فيه السلامه، فإذا أفضى فيه إلى التلف تبينا أنه لم يكن مأذونا فيه فوجب ضمانه.

و قال أبو حنيفه: إذا رأى الإمام أنه لا- يصلحه إلا الضرب لزمه أن يضربه، و إن رأى أنه يصلحه غير الضرب فهو بالخيار في ذلك، و أيّ الأمرين فعل فمات فلا ضمان عليه.» (٣) هذا.

١٠- و لكن في الأحكام السلطانيه لأبي يعلى الفراء:

«و التعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف، و كذلك المعلم إذا ضرب صبيا أدبا معهودا في العرف فأفضى إلى تلفه، و كذلك الزوج إذا ضرب عند النشوز و تلفت فلا ضمان عليه.

و قد نصّ على ذلك في روايه أبي طالب و قد سئل هل بين المرأه و زوجها قصاص؟

فقال: «إذا كان في أدب بضربها فلا.» و كذلك نقل بكر بن محمد: «في الرجل يضرب امرأته، فيكسر يدها أو

(١)- المغنى ١٠ / ٣٤٩.

(٢)- الأحكام السلطانيه / ٢٣٨.

(٣)- معالم القربه / ١٩٣ (ط. مصر / ٢٨٦) الباب ٥٠، فصل فى التعازير.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٥

عليه. و ذكر ابو بكر الخلال فى كتاب الأدب فقال: «إذا ضرب المعلم الصبيان ضربا غير مبرح و كان ذلك ثلاثا فليس بضامن.»
و على قياس هذا، الأب إذا أدب ابنه.» (١)

فهذه بعض كلمات العلماء و المصنفين من الفريقين فى هذه المسأله، و يظهر منهم التسالم على عدم الضمان فى الحدود المقدره
إلا مع التعدى، و إنما وقع النزاع فى التعازير و التأديبات.

و الفارق بينهما كما يظهر من بعض الكلمات أيضا هو أن الحدّ المصطلح له مقدار معين مشروع من قبل الله - تعالى -، فإذا أجراه
الحاكم المأمور بإجرائه بلا تعدد و تفريط فلا يتصور وجه لزمانه، لأن الحكم من قبل الله - تعالى -، و هو ممثّل لأمره - تعالى -.

و أما التعزير و التأديب فحيث لم يقدر لهما مقدار خاص بل الحاكم أو الولي هو الذى يعين حدّهما و مقدارهما و الغرض هو
الأدب مع حفظ موضوعه و سلامته فيمكن أن يقال فيهما إن الموت مستند إلى خطأه و اشتباهه فى تعيين المقدار، فيثبت الضمان
و إن كان استقرار ضمان الحاكم على بيت مال المسلمين لا على نفسه كما يشهد بذلك خبر الأصبغ بن نباته: قال: قضى أمير
المؤمنين «ع»: «أن ما أخطأت القضاء فى دم أو قطع فهو على بيت مال المسلمين.» (٢)

و نحوه ما رواه فى الكافى بسند موثوق به عن أبى مريم، عن أبى جعفر «ع» قال: «قضى أمير المؤمنين ...» (٣) هذا.

و أما أخبار المسأله فهى طائفتان:

إشاره

(١)- الأحكام السلطانيه / ٢٨٢.

(٢)- الوسائل / ١٨

١٦٥، الباب ١٠ من أبواب آداب القاضى، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ١١١، الباب ٧ من أبواب دعوى القتل، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٦

الأولى: ما دلت على عدم الدية فيما قتله الحدّ أو القصاص مطلقا:

١- فمنها صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «أئما رجل قتله الحدّ أو القصاص فلا ديه له.» «١»

٢- و منها خبر الكنانى، عن أبي عبد الله «ع» قال: سألته عن رجل قتله القصاص له ديه؟ فقال: «لو كان ذلك لم يقتص من أحد.»
و قال: «من قتله الحدّ فلا ديه له.» و نحو ذلك خبر الشحام، عن أبي عبد الله «ع». «٢»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٣٦٦

٣- و منها خبر معلّى بن عثمان، عن أبي عبد الله «ع» قال: «من قتله القصاص أو الحدّ لم يكن له ديه.» «٣»

٤- و فى المستدرک عن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين «ع» أنّه قال: «من أقيم عليه حدّ فمات فلا ديه و لا قود.» «٤»

٥- و فيه أيضا، عن الدعائم، عنه «ع» أنّه قال: «من مات فى حدّ أو قصاص فهو قتيل القرآن، فلا شىء عليه.» «٥»

و لعل الحدّ فى هذه الأخبار و أمثالها هو الأعم من الحدّ المصطلح و من التعزير بتقريب أنّ اللفظان إذا اجتمعا افترقا، و إذا افترقا
اجتمعا، فتأمل.

فإن قلت: الظاهر من الحدّ فى هذه الروايات بقريته المرادفه مع القصاص هو خصوص حدّ القتل، فلا يعمّ الضرب الذى ربما
يصادف الموت فضلا عن مثل التعزيرات.

(١)- الوسائل ١٩ / ٤٧، الباب ٢٤ من أبواب القصاص

فى النفس، الحديث ٩.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٤٦، الباب ٢٤ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٤٧، الباب ٢٤ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٦.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٥٥، الباب ٢٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٢، عن الدعائم ٢ / ٤٦٦.

(٥)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٥٥، الباب ٢٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٣، عن الدعائم ٢ / ٤٢٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٧

قلت: لا نسلم ذلك، بل المراد بالقصاص أيضا هو الأعم من قصاص النفس و قصاص الأعضاء، فتدبر.

الطائفة الثانية من الأخبار: ما دل على التفصيل بين حدود الله و حدود الناس:

٦- كخبر الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح بن حى الثورى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سمعته يقول: «من ضربناه حدًا من حدود الله فمات فلا ديه له علينا، و من ضربناه حدًا من حدود الناس فمات فإنّ ديته علينا.» «١»

٧- و قال الصدوق «ره»: قال الصادق «ع»: «من ضربناه حدًا من حدود الله فمات فلا ديه له علينا، و من ضربناه حدًا من حدود الناس فمات فإنّ ديته علينا.» «٢»

و الظاهر اتحاد الخبرين. و إسناد الصدوق المتن إلى الإمام «ع» بنحو البتّ يدلّ على ثبوته عنده، و إلّا لم يجر هذا التعبير لحرمة القول و النسبه بغير علم و لا سيّما إلى الإمام «ع».

هذا مضافا إلى أن السند إلى الثورى صحيح، و ابن محبوب من أصحاب الإجماع، و لعل هذا كلّه يكفى فى الاعتماد على الخبر، و إن كان الثورى بنفسه من الزيديه البتريه و لم تثبت وثاقته.

و ظاهر الشيخ فى الاستبصار «٣» أيضا أنه اعتمد على الخبر و حمل الأخبار الأول عليه، و نتيجته الأخذ بالتفصيل.

و كيف كان، فالأحوط فى باب الحدود

هو الأخذ بهذا التفصيل جمعاً بين الأخبار فتأمل. و مثال حدود الناس حد القذف. و الظاهر أن المراد بكون ديته علينا كون ديته عليهم بما هم حكام المسلمين، فتكون على بيت مال المسلمين كما دلّ عليه خبر الأصمغ الذي مرّ.

(١)- الوسائل ١٩ / ٤٦، الباب ٢٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣١٢، الباب ٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٤.

(٣)- الاستبصار ٤ / ٢٧٩، باب من قتله الحدّ، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٨

و أما التعازير و التأديبات فالقاعده الأوليه تقتضى الضمان فيها، لقوله «ع»:

«لا يبطل دم امرئ مسلم.» (١)

و يمكن أن يستدل لعدم الضمان فيها بأصالة البراءة، و بقاعده الإحسان، و بالأخبار التي مرّت بناء على عموم الحدّ لهما بتقريب أن لفظ الحد كلما ذكر منفرداً فلا يراد به إلّا كلّ ما شرّع لتحديد الجاني و منعه. هذا مضافاً إلى ظهور اتحاد الحكم في الجميع بنظر العرف أيضاً.

و لكن الأحوط هو الحكم بالضمان و لا سيما في التأديبات، فإن الأصل لا يقاوم الدليل. و الضمان في التعازير على بيت المال لا على الحاكم المحسن. و كون المراد بالحدّ في الأخبار المذكوره هو الأعم قابل للمنع. و قد مرّ الفرق بين الحدود و بين التعازير و التأديبات بأن الموت في الحد مستند إلى حكم الله و أما فيهما فيحتمل استناده إلى خطأ الحاكم أو الولي في تعيين المقدار. نعم، لا يجري هذا في الإمام المعصوم.

[حكم ما إذا تعدّى المنفذ للحكم عن وظيفته]

ثم إنّ هذا كلّه فيما إذا لم يتعدّ المنفذ للحكم عن وظيفته، و إلّا فهو ضامن قطعاً و استقر الضمان على نفسه:

١- ففي خبر سماعه، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«إن لكل شىء حدًا، و من تعدى ذلك الحد كان له حدّ.»

٢- وقال الصدوق: خطب أمير المؤمنين «ع» فقال: «إنّ الله حدّ حدودا فلا تعتدوها.»

٣- و فى خبر السكونى، عن أبى عبد الله «ع» عن آباءه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «من بلغ حدًا فى غير حدّ فهو من المعتدين.»

٤- و فى صحيحه حمران بن أعين، عن أبى جعفر «ع» قال: «من الحدود ثلث جلد،

(١)- الوسائل ١٩/ ١١٢، الباب ٨ من أبواب دعوى القتل، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٦٩

و من تعدى ذلك كان عليه حدّ.»

٥- و فى خبر الحسن بن صالح الثورى، عن أبى جعفر «ع»، قال: إن أمير المؤمنين «ع» أمر قنبرا أن يضرب رجلا حدًا فغلط قنبر فزاده ثلاثه أسواط، فأقاده على «ع» من قنبر بثلاثه أسواط.»

إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع الوسائل «١».

و إذا ثبت كون الشخص معتديا صار مصداقا لقوله - تعالى - : «فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ.» «٢»

و هل تنصّف المديه على الحدّ و على الزيادة مطلقا لكون الموت مستندا إلى كليهما عرفا و القود و المديه يقسطان على عدد الجانين لا على مقدار الجنایات، أو تقسّط بينهما بحسب الأسواط كما فى الجواهر، أو يستقر الجميع على الحدّاد لكونه معتديا، و الزيادة هى الجزء الأخير من العله، و المعلول يستند عرفا بل عقلا إلى الجزء الأخير من العله لأنه الذى يستعقب المعلول كما لو ضرب المشرف على الموت بعلل أخرى فمات بضربه أو ألقى حجرا فى سفينه مثقله فغرقت؟ فى المسأله وجوه. و نحيل التحقيق فيه إلى محل آخر، و الأظهر عندي هو

قال المحقق فى الشرائع فى آخر حد الخمر:

«الثالثه: لو أقام الحاكم الحدّ بالقتل فبان فسوق الشاهدين كانت الديه فى بيت المال و لا يضمّنها الحاكم و لا عاقلته. و لو أنفذ الى حامل لإقامه الحد فأجهضت خوفا قال الشيخ: ديه الجنين فى بيت المال. و هو قوَى لأنه خطأ، و خطأ الحاكم فى بيت المال. و قيل: يكون على عاقله الإمام، و هى قضيه عمر مع على «ع».

و لو أمر الحاكم بضرب المحدود زياده عن الحدّ فمات فعليه نصف الديه فى ماله إن لم يعلم الحدّ لأنه شبيه العمده، و لو كان سهوا فالنصف على بيت المال. و لو أمر بالاعتصار على الحدّ فزاد الحدّ عمدا فالنصف على الحدّ فى ماله، و لو زاد سهوا

(١) - الوسائل ١٨ / ٣١١ - ٣١٣، الباب ٣ من أبواب مقدّمات الحدود.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآيه ١٩٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٠

فالديه على عاقلته، و فيه احتمال آخر. «١»

أقول: قضيه عمر مع على «ع» قد مرّت فى كلمات علماء السنه و رواها فى الوسائل «٢».

و قوله: «فيه احتمال آخر»، قال فى الجواهر:

«و هو تقسيط الديه على الأسواط التى حصل بها الموت و هى جميع ما ضرب بها من أسواط الحد و الزياده.» «٣»

و نحن احتملنا كون الجميع على الحدّ لكون الزياده هى الجزء الأخير من العله، فتدبّر.

الجهه التاسعه: فى إشاره إجماليه إلى ما تثبت به موجبات الحدود و التعزيرات:

[فى موجبات الحدود و التعزيرات من كتاب الشرائع]

نذكرها من كتاب الشرائع للمحقق الحلى. و محل البحث التفصيلى فيه كتاب الحدود، فراجع:

قال فى الشرائع:

«يثبت الزنا بالإقرار أو البيّنه: أما الإقرار فيشترط فيه بلوغ المقر و كماله و الاختيار و الحرّيّه و تكرار الإقرار أربعاً فى أربعه

مجالس. ولو أقر دون الأربع لم يجب الحدّ و

وجب التعزير. و لو أقر أربعا فى مجلس واحد قال فى الخلاف و المبسوط: لا يثبت و فيه تردد ...

و أما البينه فلا تكفى أقل من أربعه رجال، أو ثلاثه و امرأتين. و لا تقبل شهاده

(١) - الشرائع ١٧١ / ٤.

(٢) - الوسائل ١٩ / ٢٠٠، الباب ٣٠ من أبواب موجبات الضمان، الحديث ١.

(٣) - الجواهر ٤١ / ٤٧٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧١

النساء منفردات، و لا شهاده رجل و ستّ نساء. و تقبل شهاده رجلين و أربع نساء، و يثبت به الجلد لا الرجم. و لو شهد ما دون الأربع لم يجب، و حدّ كل منهم للفريه. «١»

و فيه أيضا:

«فى اللواط و السحق و القيادة: أما اللواط فهو وطى الذكران بإيقاب و غيره.

و كلاهما لا يثبتان إلا بالإقرار أربع مرّات، أو شهاده أربعه رجال بالمعانيه.

و يشترط فى المقر البلوغ و كمال العقل و الحرّيّه و الاختيار فاعلا كان أو مفعولا.

و لو أقرّ دون أربع لم يحدّ و عزّر. و لو شهد بذلك دون الأربعه لم يثبت، و كان عليهم الحد للفريه. و يحكم الحاكم فيه بعلمه إماما كان أو غيره على الأصحّ. «٢»

أقول: و لم يذكر هنا ما يثبت به السحق، و فى كتاب الشهادات جعله مثل اللواط.

و فيه أيضا فى القيادة:

«و تثبت بالإقرار مرتين مع بلوغ المقرّ و كمال عقله (كما له خ. ل) و حرّيّته و اختياره، أو شهاده شاهدين. «٣»

و فيه أيضا فى القذف:

«و يثبت القذف بشهاده عدلين أو الإقرار مرّتين. و يشترط فى المقرّ التكليف و الحرّيه و الاختيار. «٤»

و فيه أيضا فى المسكر:

«و يثبت بشهادة عدلين مسلمين، ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضمات، و

بالإقرار دفعتين، ولا يكفى المره (الواحد خ. ل) و يشترط فى المقر البلوغ و كمال العقل و الحره و الاختيار.» «٥»

(١)- الشرائع ١٥١ /٤ - ١٥٢.

(٢)- الشرائع ١٥٩ /٤.

(٣)- الشرائع ١٦١ /٤.

(٤)- الشرائع ١٦٧ /٤.

(٥)- الشرائع ١٦٩ /٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٢

و فيه أيضا فى السرقة:

«و تثبت بشهاده عدلين أو بالإقرار مرتين، و لا يكفى المرّه. و يشترط فى المقرّ البلوغ و كمال العقل و الحره و الاختيار.» «١»

و فيه أيضا فى المحارب:

«و تثبت هذه الجنايه بالإقرار و لو مرّه، و بشهاده رجلين عدلين. و لا تقبل شهاده النساء فيه منفردات و لا مع الرجال.» «٢»

و فيه فى وطى البهائم:

«و يثبت هذا بشهاده رجلين عدلين، و لا يثبت بشهاده النساء انفراد أو انضمام، و بالإقرار و لو مرّه إن كانت الدائمه له و إلا يثبت التعزير حسب و إن تكرر الإقرار.»

و قيل: لا يثبت إلا بالإقرار مرتين، و هو غلط.» «٣»

و فيه فى الاستمنا:

«و يثبت بشهاده عدلين أو بالإقرار و لو مره. و قيل: لا يثبت بالمره، و هو وهم.» «٤»

و فيه أيضا فى ذيل القذف:

«الخامسه: كل ما فيه التعزير من حقوق الله- سبحانه- يثبت بشاهدين أو بالإقرار مرتين على قول.» «٥»

هذا ما أردنا نقله من الشرائع.

و لا يخفى أن مقتضى العمومات الأولى كفايه شهادة العدلين أو الإقرار مره واحده إلّا فيما دلّ الدليل على خلافه. نعم، لا يعتبر الإقرار فيما إذا كان على غيره بوجه كإقرار العبد، فإنه يرجع إلى ضرر مولاه، فتدبر. و لعل القول باعتبار التعدد في الإقرار في التعزير و أمثاله وقع بقياسها على باب الزنا و أمثاله، حيث اعتبر في

(١) - الشرائع ١٤

(٢) - الشرائع ١٨٠ / ٤.

(٣) - الشرائع ١٨٨ / ٤.

(٤) - الشرائع ١٨٩ / ٤.

(٥) - الشرائع ١٦٧ / ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٣

الإقرار فيها عدد الشهود فيها، فتدبر.

[الكلام فيما إذا وجد الاتهام و لم يثبت بعد بالدليل]**إشاره**

بقى الكلام فيما إذا وجد الاتهام و لم يثبت بعد بالدليل؛ فهل يجوز بمجرد ذلك مزاحمه المتهم و حبسه أو تعزيره للكشف؟ فى المسأله تفصيل يطول البحث بالتعرض له، فلنكتف بنقل ما ذكره الماوردى فى المقام ملخصا ثم نتعرض لنكت من البحث بنحو الإجمال و نحيل التفصيل إلى الفضلاء المتتبعين.

[كلام الماوردى فى الأحكام السلطانيه]

قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه ما ملخصه:

«الجرائم محظورات شرعيه زجر الله - تعالى - عنها بحدّ أو تعزير. و لها عند التهمه حال استبراء تقتضيه السياسه الدينيه، و لها عند ثبوتها و صحتها حال استيفاء توجهه الأحكام الشرعيه.

فأما حالها بعد التهمه و قبل الثبوت فمعتبر بحال الناظر فيها: فإن كان حاكما رفع إليه رجل قد اتهم بسرقة أو زنا، لم يكن للتهمه تأثير عنده و لم يجر له أن يحبسه لكشف و لا استبراء، و لا أن يأخذه بأسباب الإقرار إجبارا، و لم يسمع الدعوى فى السرقة إلّا من خصم مستحق، و راعى ما يبدو من إقرار المتهم أو إنكاره. و إن اتهم بالزنا لم يسمع الدعوى عليه إلّا بعد أن يذكر المرأه التى زنى بها و يصف ما فعله بها بما يوجب الحدّ، فإن أقرّ حدّه، و إن أنكر و كانت بينه سمعها عليه، و إلّا أحلفه فى حقوق الآدميين إذا طلب الخصم دون حقوق الله.

و إن كان الناظر الذى دفع إليه المتهم أميرا أو من و لاه الأحداث كان له من أسباب الكشف و الاستبراء ما ليس للقضاء و

الحكام، و ذلك من تسعه أوجه يختلف بها حكم النظرين:

الأول: أنه يجوز للأمير أن يسمع قرف المتهم من أعوان الإمارة من غير تحقيق للدعوى المقرره، و يرجع إلى قولهم فى الإخبار عن حال المتهم و هل هو

من أهل الريب؟ وهل هو معروف بمثل ما قرف أم لا؟ فإن برؤوه من مثل ذلك خفت التهمه و وضعت و عجل إطلاقه، و إن قرفوه بأمثاله غلظت التهمه و قويت و استعمل فيها من حال الكشف. و ليس هذا للقضاء.

و الثانى: أن للأمير أن يراعى شواهد الحال و أوصاف المتهم فى قوه التهمه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٤

و ضعفها، فإن كانت التهمه زنا و كان المتهم مطيعا للنساء ذا فكااه و خلايه قويت التهمه، و إن كان بضده ضعف. و ليس هذا للقضاء.

و الثالث: أن للأمير أن يعجل حبس المتهم للكشف و الاستبراء. و اختلف فى مدّه حبسه لذلك، فذكر عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى أن حبسه لذلك مقدر بشهر واحد. و قال غيره: ليس هو بمقدر بل هو موقوف على رأى الإمام و اجتهاده. و ليس للقضاء أن يحبسوا أحدا إلا بحقّ و جب.

و الرابع: أنه يجوز للأمير مع قوه التهمه أن يضرب المتهم ضرب التعزير لا ضرب الحدّ ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به و اتّهم. فإن أقرّ و هو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه، فإن ضرب ليقرّ لم يكن لإقراره تحت الضرب حكم، و إن ضرب ليصدق عن حاله و أقرّ تحت الضرب قطع ضربه و استعيد إقراره، فإذا أعاده كان مأخوذاً بالإقرار الثانى دون الأول، فإن اقتصر على الإقرار الأول و لم يستعده لم يضيق عليه ان يعمل بالإقرار الأول و إن كرهنه.

و الخامس: أنه يجوز للأمير فيمن تكثرت منه الجرائم و لم ينزجر منها بالحدود أن يستديم حبسه إذا استنصرّ الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته و

كسوته من بيت المال، وإن لم يكن ذلك للقضاء.

و السادس: أنه يجوز للأمر إحصاف المتهم استبراء لحاله و تغليظا عليه فى الكشف عن أمره فى التهمه بحقوق الله - تعالى - و حقوق الأدميين، و لا- يضيق عليه أن يجعله بالطلاق و العتاق و الصدقه. و ليس للقضاء إحصاف أحد على غير حقّ و لا- أن يجاوزوا الإيمان بالله إلى الطلاق أو العتق.

و السابع: أن للأمر أن يأخذ أهل الجرائم بالتوبه إجبارا و يظهر من الوعيد ما يقودهم إليها طوعا، و لا يضيق عليه الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لأنه وعيد إرهاب و تعزيز.

و الثامن: أنه يجوز للأمر أن يسمع شهادات أهل الملل و من لا يجوز أن يسمع منه القضاء، إذا كثر عددهم.

و التاسع: أن للأمر النظر فى الموائبات و إن لم توجب غرما و لا حدا، فإن لم يكن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٥

بواحد منهما أثر سمع قول من سبق بالدعوى، و إن كان بأحدهما أثر فقد ذهب بعضهم إلى أنه يبدأ بسماع دعوى من به الأثر و لا يراعى السابق. و الذى عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أسبقهما بالدعوى. و يكون المبتدى بالموائبه أعظمهما جرما و أغلظهما تأديبا ...

فهذه أوجه يقع بها الفرق فى الجرائم بين نظر الأمراء و القضاء فى حال الاستبراء و قبل ثبوت الحدّ، لاختصاص الأمير بالسياسه، و اختصاص القضاء بالأحكام.» (١)

و ذكر قريبا من ذلك أبو يعلى (٢).

أقول: ربما يخطر بالبال أن الماوردى و أبا يعلى كانا فيما ذكرناه من الاعتماد على أعوان الإمارة من غير تحقيق و جواز ضرب المتهمين لذلك، بصدد تبرير ما استقرت عليه سيره الخلفاء

و الأمراء فى الأعصار المختلفه من تعزير المتهمين و تعذيبهم بمجرد الاتهام،

[تفصيل الكلام فى ضمن مسائل]

و لنا فى ذلك بحث نتعرض له إجمالاً بعقد مسائل:

المسأله الأولى: [ضرب المتهم و تعزيره بمجرد الاتهام ظلم فى حقّه]

الظاهر أن ضرب المتهم و تعزيره بمجرد الاتهام لكشف ما يحتمل أن يطلع عليه من فعل نفسه أو فعل غيره أو الحوادث و الوقائع الخارجيه ظلم فى حقّه و اعتداء عليه، و يخالف هذا حكم الوجدان و سلطه الناس على أنفسهم، و أصاله البراءه عن التهم إلا أن تثبت بالدليل، و ما دلّ من الأخبار على حرمه ضرب الناس و تعذيبهم:

١- ففى صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «إن أعتى الناس على الله - عزّ و جلّ - من قتل غير قاتله، و من ضرب من لم يضربه.» «٣»

(١) - الأحكام السلطانيه للماوردى / ٢١٩ - ٢٢١؛ و الأحكام السلطانيه لأبى يعلى / ٢٥٧ - ٢٦٠.

(٢) - الأحكام السلطانيه للماوردى / ٢١٩ - ٢٢١؛ و الأحكام السلطانيه لأبى يعلى / ٢٥٧ - ٢٦٠.

(٣) - الوسائل ١٩ / ١١، الباب ٤ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٦

٢- و فى روايه الوشاء، قال: سمعت الرضا «ع» يقول: قال رسول الله «ص»:

«لعن الله من قتل غير قاتله، أو ضرب غير ضاربه...» «١» و نحوهما أخبار آخر، فراجع.

٣- و فى خبر جابر، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من نار.» «٢»

٤- و فى خبر السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «إن أبغض الناس إلى الله - عزّ و جلّ - رجل جرّد ظهره مسلم بغير حقّ.» «٣»

و بمجرد الشك و الاتهام لم يثبت حقّ، فتأمّل.

۵- و فی صحیح مسلم بسنده، عن عروه أن هشام بن حکیم وجد رجلا و هو علی حمص

يشمّس ناسا من النبط في أداء الجزية، فقال: ما هذا؟ إني سمعت رسول الله «ص» يقول: «إِنَّ اللَّهَ يَعَذِّبُ الَّذِينَ يَعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا.» (٤)

و في خبر آخر عن هشام بن حكيم بن حزام، قال: مرّ بالشام على أناس، وقد أقيموا في الشمس و صبّ على رءوسهم الزيت، فقال: ما هذا؟ قيل: يعذبون في الخراج، فقال: أما إني سمعت رسول الله «ص» يقول: «إِنَّ اللَّهَ يَعَذِّبُ الْعَذِّبِينَ يَعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا.» (٥) و نحوها أخبار أخرى.

و روى نحو ذلك أحمد في مسنده، فراجع «٦». هذا.

و في الكامل لابن الأثير:

«و قال أبو فراس: خطب عمر الناس فقال: أيها الناس إني ما أرسل إليكم عمّالا

(١) - الوسائل ١٩ / ١١، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ١٩ / ١٢، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٧.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٣٣٦، الباب ٢٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٤) - صحيح مسلم ٤ / ٢٠١٨، كتاب البرّ و الصلّة و الآداب، الباب ٣٣ (باب الوعيد الشديد لمن عذب الناس بغير حقّ)، ذيل الحديث ٢٦١٣.

(٥) - صحيح مسلم ٤ / ٢٠١٧، كتاب البرّ و الصلّة و الآداب، الباب ٣٣، الحديث ٢٦١٣.

(٦) - مسند أحمد ٣ / ٤٠٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣٧٧

ليضربوا أباشاركم و لا ليأخذوا أموالكم و إنّما أرسلهم إليكم ليعلّموكم دينكم و سنّتكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إليّ، فوالذي نفس عمر بيده لأقصيه منه. فوثب عمرو بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين أ رأيتك إن كان رجل من أمراء المسلمين على رعيته فأدب بعض رعيته إنك لتقصه منه؟ قال: أي و الذي نفس عمر بيده إذن لأقصنه منه، و كيف لا

أقَصَّهُ مِنْهُ وَقَدْ رَأَيْتَ النَّبِيَّ «ص» يَقْصُّ مِنْ نَفْسِهِ! أَلَا- لَا- تَضْرِبُوا الْمُسْلِمِينَ فَتَذَلُّوهُمْ وَلَا- تَحْمَدُوهُمْ فَتَفْتِنُوهُمْ، وَلَا- تَمْنَعُوهُمْ حُقُوقَهُمْ فَتَكْفُرُوهُمْ، وَلَا تَنْزِلُوهُمْ الْغِيَاضَ فَتَضَيِّعُوهُمْ» (١).

أقول: و التّعريض للناس و ضربهم و تعذيبهم بمجرد الاتهام يوجب تزلزل الناس و عدم إحساسهم بالأمن الاجتماعى حتى الناس البرءاء الأعفاء. و قد نهى الكتاب و السنه عن التجسس ليكون الناس فى حياتهم آمنين مطمئنين. و هذا من أعظم المصالح التى اهتم به الشرع المبين:

قال الله - تعالى -: «وَلَا تَجَسَّسُوا.» (٢)

و فى سنن البيهقى بسنده، عن جمع من الصحابه، عن النبى «ص»، قال: «إن الأمير إذا ابتغى الريه فى الناس أفسدهم.» (٣)

و عنه «ص»: «إنك إن اتبعت عورات الناس أو عثرات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم.» (٤)

و الاخبار فى هذا المجال كثيره يأتى بعضها فى فصل الاستخبارات.

اللهم إلمأ أن يقال: إن الموضوع إذا كان فى غايه الأهميه كحفظ النظام مثلا، بحيث يتنجز مع الاحتمال أيضا و إن كان ضعيفا، و فرض توقفه على تعزيز المتهم

(١)- الكامل ٣ / ٥٦.

(٢)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٢.

(٣)- سنن البيهقى ٨ / ٣٣٣، كتاب الأشربه و الحدّ فيها، باب ما جاء فى النهى عن التجسس.

(٤)- سنن البيهقى ٨ / ٣٣٣، كتاب الأشربه و الحدّ فيها، باب ما جاء فى النهى عن التجسس.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٧٨

للكشف، أمكن القول بجوازه على أساس باب التزاحم؛ حيث يتزاحم الواجب الأهمّ و الحرام الذى ليس فى حدّه، فتدبر.

المسأله الثانيه: لا إشكال فى أن الاعتراف مع التعذيب و التشديد لا اعتبار به شرعا

فى المحاكم الشرعيه. و يدلّ على ذلك- مضافا إلى ما ورد من رفع ما استكروهوا عليه- أخبار مستفيضه:

١- ففى خبر أبى البخترى، عن أبى عبد الله «ع» أنّ أمير

المؤمنين «ع» قال: «من أقرّ عند تجريد، أو تخويف، أو حبس، أو تهديد فلا حدّ عليه.» «١»

٢- وفي خبر إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه أنّ عليّاً «ع» كان يقول:

«لا قطع على أحد يخوّف من ضرب ولا قيد ولا سجن ولا تعنيف. وإن لم يعترف سقط عنه لمكان التخويف.» «٢»

أقول: قوله: «وإن لم يعترف»، أى بإرادته واختياره كما هو واضح.

٣- وفي صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل سرق سرقة فكابر عنها فضرب، فجاء بها بعينها هل يجب عليه القطع؟ قال: «نعم».

ولكن لو اعترف ولم يجئ بالسرقة لم تقطع يده، لأنه اعترف على العذاب.» «٣»

٤- وفي دعائم الإسلام، عن عليّ «ع»: «من أقرّ بحدّ على تخويف أو حبس أو ضرب لم يجز ذلك عليه ولا يحدّ.» «٤»

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٩٧، الباب ٧ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٩٨، الباب ٧ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤٩٧، الباب ٧ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١.

(٤)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٦٦، كتاب الحدود، الفصل ٥ (ذكر القضايا في الحدود)، الحديث ١٦٥٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٣٧٩

٥- وفيه أيضاً، عن عليّ «ع»: «أنّه أتى برجل اتّهم بسرقة- أظنّه خاف عليه أن يكون إذا سأله تهيبّ بسؤاله فأقرّ بما لم يفعل - فقال له عليّ «ع»: أ سرت؟ قل: لا، إن شئت، فقال: لا. ولم تكن عليه بينه، فخلّى سبيله.» «١» و رواهما عنه في المستدرک «٢».

٦- وفي مسند زيد بن عليّ: «حدثني زيد بن عليّ، عن أبيه،

عن جدّه، عن عليّ «ع»، قال: «لَمَّا كان في ولايته عمر أتى بامرأه حامل فسألها عمر، فاعترفت بالفجور، فأمر بها عمر أن ترحم، فلقبها عليّ بن أبي طالب، فقال: ما بال هذه؟

قالوا: أمر بها عمر أن ترحم، فردّها عليّ «ع» فقال: أمرت بها أن ترحم؟ فقال: نعم، اعترفت عندي بالفجور، فقال عليّ «ع»: هذا سلطانك عليها فما سلطانك علي ما في بطنها؟

قال: ما علمت أنها حبلية. قال أمير المؤمنين «ع»: إن لم تعلم فاستبرئ رحمها. ثم قال «ع»: فلعلك انتهرتها أو أخفتها؟ قال: قد كان ذلك، فقال: أو ما سمعت رسول الله «ص» يقول: «لا حدّ علي معترف بعد بلاء، إنه من قيّدت أو حبست أو تهددت فلا إقرار له.» قال: فخلّي عمر سيبلها ثم قال: عجزت النساء أن تلد مثل عليّ بن أبي طالب، لو لا عليّ لهلك عمر. «٣» و روى في البحار، عن كشف الغمّة، عن مناقب الخوارزمي، عن الزمخشري مرفوعاً إلى الحسن نحو ذلك «٤».

٧- و في الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه أنه سئل عن الرجل يقرّ علي نفسه بقتل أو حدّ؟ فقال أبو عبد الله «ع»: «لا يجوز علي رجل قود و لا حدّ بإقرار بتخويف و لا حبس و لا بضرب و لا بقيد.» «٥»

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٦٩، كتاب السراق و المحاربين، الفصل ١، الحديث ١٦٦٩.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٧ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١ و ٢.

(٣) - مسند زيد / ٢٩٩، كتاب الحدود، باب حدّ الزّاني.

(٤) - بحار الأنوار ٤٠ / ٢٧٧، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ٩٧ (باب قضاياه ...)، الحديث ٤١.

(٥) - الجعفریات (المطبوع مع قرب الإسناد) / ١٢٢.

٨- و في سنن أبي داود بسنده:

«إن قوما من الكلاعيين سرق لهم متاع، فاتَّهَمُوا أناسا من الحاكة، فأَتوا النعمان بن بشير صاحب النبي «ص» فحبسهم أياما ثم خَلَّى سبيلهم، فأَتوا النعمان فقالوا: خَلَّيت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان؟ فقال النعمان ما شئتم؛ إن شئتم أن أضربهم، فإن خرج متاعكم فذاك وإلما أخذت من ظهوركم مثل ما أخذت من ظهورهم. فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: هذا حكم الله و حكم رسوله.» (١) و رواه النسائي أيضا في سننه (٢).

و الظاهر أن المشار إليه بلفظ: «هذا» هو القصاص إن ضرب، لا أصل جواز الضرب فلا يعارض ما تقدّم. و لا أقلّ من وجود الإجمال فيه، مضافا إلى عدم اعتمادنا على سنده، فلاحظ.

٩- و في كنز العمال عن ابن مسعود، قال:

«لا يحلّ في هذه الأُمَّة التجريد و لا مدّ و لا غلّ و لا صفد.» (عب.) (٣)

١٠- و في البحار، عن العلل، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إن أوّل ما استحلّ الأمراء العذاب لكذبه كذبها أنس بن مالك على رسول الله «ص»: «أنه سمر يد رجل إلى الحائط.» و من ثمّ استحلّ الأمراء العذاب.» (٤)

١١- و في كتاب «علّيّ إمام المتقين» لعبد الرحمن الشرقاوى:

«وضع الإمام «ع» أصولا- كثيرة ... من ذلك أنه نهى عن ضرب المتهم، و رفض الوصول إلى الاعتراف من ضرب المتهم أو تعذيبه، في عصر جعل التعذيب أسلوبا

(١)- سنن أبي داود ٢/ ٤٤٨، كتاب الحدود، باب في الامتحان بالضرب.

(٢)- سنن النسائي ٨/ ٦٦، كتاب قطع السارق، باب امتحان السارق بالضرب و الحبس.

(٣)- كنز العمال ٥/ ٤٠٤، كتاب الحدود من قسم الأفعال، فصل في أحكامها، الحديث ١٣٤٣٥.

(٤)- بحار

الأنوار ٢٠٣ / ٧٦ (طبعة إيران ٢٠٣ / ٧٩)، كتاب النواهي، الباب ٩٤ (باب النهي عن التعذيب ...)، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨١

للتحقيق، و كان يقول في حمايه ضمانات المتهم: «إن يثبت عليه الجرم بإقرار أو يئنه أقت عليه الحد و إلّا لم أعترضه.» «١»

أقول: و لعل المتتبع يعثر على أزيد من ذلك في هذا الباب.

و بالجملة، فتعزير المتهم و تعذيبه بمجرد الاحتمال مشكل. و ترتيب الأثر على الاعتراف المبني عليه أشكل.

و بما ذكرنا يظهر عدم جواز اعتماد الإمام و القضاء على أقارير المتهمين التي ينتزعها بعض أجهزه التحقيق و التجسس بواسطه الحبس و التخويف و التعذيب و الخداع و أمثالها، و أنه لا قيمه لها في المحاكم الشرعيه، فتدبر.

و في دستور الجمهوريه الإسلاميه في إيران:

«يمنع أي نوع من التعذيب لانتزاع الاعتراف أو كسب المعلومات. و من غير الجائز إجبار الشخص على أداء الشهاده، أو الإقرار، أو اليمين. و مثل هذه الشهاده أو الإقرار أو اليمين يكون فاقدا لقيمته و اعتباره. المخالف لهذه الماده يجازى وفق القانون.» «٢»

المسأله الثالثه: الظاهر أنه يجوز حبس المتهم لكشف الحق أو أدائه في حقوق الناس

و لا سيما الدم مع احتمال فراره و عدم التمكن منه:

١- ففي الوسائل بسند لا بأس به، عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«إن النبي «ص» كان يحبس في تهمة الدم سته أيام؛ فإن جاء أولياء المقتول بثبت، و إلّا خلى

(١)- كتاب «عليّ إمام المتقين» ٢ / ٣٦٩.

(٢)- دستور الجمهوريه الإسلاميه في إيران، المادّه ٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٢

سبيله.» «١»

٢- و في سنن الترمذى بسنده، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه: «إن النبي «ص» حبس رجلا في تهمة ثم خلى عنه.»

«٢» و روى نحوه أبو داود «٣».

٣- و فى التراتيب الإداريه «ذكر بعضهم أن رسول الله «ص» سجن فى المدينه فى تهمة. رواه عبد الرزاق و النسائى فى مصنفيهما من طريق بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه. و ذكر أبو داود عنه فى مصنفه، قال: «حبس رسول الله «ص» ناسا من قومى فى تهمة بدم». ... و فى غير المصنف عن عبد الرزاق بهذا السند: أن النبى «ص» حبس رجلا فى تهمة ساعه من نهار ثم خلّى عنه.» «٤»

٤- و فى دعائم الإسلام، عن على «ع» أنه قال: «لا حبس فى تهمة إلّا فى دم.

و الحبس بعد معرفه الحق ظلم.» «٥» و رواه عنه فى المستدرک «٦».

٥- و فى سنن البيهقى بسنده، عن أبى جعفر «ع» أن عليا «ع» قال: «إنما الحبس حتى يتبين للإمام؛ فما حبس بعد ذلك فهو جور.» «٧»

٦- و فى كتاب الغارات، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال: «إنى لا آخذ على التهمة، و لا أعاقب على الظنّ، و لا أقاتل إلّا من خالفنى و ناصبنى و أظهر لى العداوه ...» «٨»

و رواه عنه ابن أبى الحديد «٩»، و الطبرى فى تاريخه «١٠».

(١)- الوسائل ١٩ / ١٢١، الباب ١٢ من أبواب دعوى القتل، الحديث ١.

(٢)- سنن الترمذى ٢ / ٤٣٥، أبواب الديات، الباب ١٩، الحديث ١٤٣٨.

(٣)- سنن أبى داود ٢ / ٢٨٢، كتاب الأفضيه، باب فى الحبس فى الدين و غيره.

(٤)- التراتيب الإداريه ١ / ٢٩٦.

(٥)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٩، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩١٦.

(٦)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٦٢، الباب ١٠ من أبواب دعوى القتل، الحديث ١.

(٧)- سنن البيهقى ٦ / ٥٣، كتاب التفليس، باب حبسه إذا اتهم ...

(٨)- الغارات ١ / ٣٧١.

(٩)- شرح نهج البلاغه

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٣

٧- وفيه أيضا في قصه خروج الخزيه بن راشد من بني ناجيه على أمير المؤمنين «ع» و اعتراض عبد الله بن قعين عليه بعدم استيثاقه، قال: «فقلت:

يا أمير المؤمنين «ع» فلم لا تأخذه الآن فتستوثق منه؟ فقال «ع»: إنا لو فعلنا هذا لكل من نتهمه من الناس ملأنا السجون منهم. و لا أراني يسعني الوثوب على الناس و الحبس لهم و عقوبتهم حتى يظهروا لنا الخلاف.» «١» و رواه عنه ابن أبي الحديد «٢».

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال، و ستأتي في الطائفة الأولى من الجبهه الحاديه عشره من فصل السجون.

أقول: مقتضى الأصل الأولي عدم جواز التعرض للشخص بمجرد التهمه، فإنه مخالف لحرية و سلطته على نفسه، و لأصالة البراءه. فالجواز يحتاج إلى دليل متقن.

و مورد معتبره السكوني هو خصوص الدم فلا تدل على الجواز في غيره. و روايه بهز بن حكيم على فرض صدورها قضيه في واقعه خاصه فلا- إطلاق لها و لا نعرف موردها، و لعل المورد كان هو الدم. و مقتضى خبر الدعائم عدم الجواز في غير تهمه الدم.

و مقتضى روايتي الغارات عدم الجواز مطلقا اللهم إلا أن يقال: إن موردهما النشاطات السياسيه كما هو الظاهر. و كيف كان فجواز القبض و الحبس بمجرد الاتهام في غير الدم في غايه الإشكال. هذا.

و لكن يمكن أن يقال: إن حفظ نظام المسلمين و كيانهم، و كذلك حفظ أموالهم و حقوقهم أمران مهمان عند الشارع و هما يتوقفان كثيرا على القبض على المتهمين و حبسهم بداعي الكشف و التحقيق إذا كانوا في

معرض الفرار. فالقول بعدم الجواز لذلك يوجب ضياع الحقوق و الأموال و اختلال النظم، و لا سيما إذا غلب الفساد على الزمان و أهله.

فالظاهر هو الجواز إذا كان الأمر مهمًا معتنى به بحيث يكون احتمالاه أيضا

(١) - الغارات ١ / ٣٣٥.

(٢) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ / ١٢٩. و فيه: «بكلّ من يتّهم» بدل «لكلّ من نتهمه»، و «لى» بدل «لنا».

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٤

منجزا عند العقلاء، و لكن مع رعايه الدقه و الاحتياط و حفظ شئون الأشخاص مهما أمكن.

نعم، لا يجوز التعرض و الحبس بمجرد الوهم و الاتهامات الموهومه التافهه، و على مثل هذا ينبغى أن يحمل بعض الأخبار المانع. و أما خبر الدعائم فمضافا إلى عدم ثبوت صدوره فالحصر فيه يمكن أن يكون إضافيا بالنسبه إلى هذا السنخ من الأمور أيضا، و نظير ذلك كثير فى المحاورات. فلعل الحبس بسبب الأمور الجزئيه التافهه القابله للإغماض كان رائجا فى تلك الأعصار كما فى عصرنا أيضا فأريد نفيه.

و بالجملة، فالمقام من قبيل سائر موارد التراحم التى يؤخذ فيها بأهمّ الأمرين.

هذا.

و لكن بعد اللتيا و التى فإن القبض على المسلم و حبسه بمجرد الاتهام و الاحتمال فى غير الدم لا يخلو من إشكال، لشده اهتمام الشرع بحريم المسلمين و شئونهم، اللهم إلّا أن يكون المورد فى الأهميه فى حدّ الدم، فتدبر.

قال المحقق فى قصاص الشرائع:

«الرابعه: إذا اتهم و التمس الولى حبسه حتى يحضر بينه ففى إجابته تردّد، و مستند الجواز ما رواه السكونى، عن أبى عبد الله «ع»: أن النبى «ص» كان يحبس فى تهمة الدم سته ايام، فإن جاء الأولياء بثبت و إلّا خلّى سبيله. و فى السكونى

و عقب ذلك في الجواهر بقوله:

«يمنع من العمل به فيما خالف أصل البراءة وغيره، إذ هو تعجيل عقوبه لا مقتضى له، ولذا كان خيره الحلّي والفخر و جدّه و غيرهم على ما حكى العدم.

و في محكي المختلف: «التحقيق أن نقول: إن حصلت التهمة للحاكم بسبب لزم الحبس ستة أيام، عملا بالروايه و تحفظا للنفوس عن الإلتلاف، و إن حصلت لغيره فلا، عملا بالأصل.» ...

و على كل حال فلا يخلو العمل بالخبر المزبور هنا من قوه لاعتضاده بعمل من

(١) - الشرائع ٢٢٧ / ٤، و الروايه في الوسائل ١٩ / ١٢١، الباب ١٢ من أبواب دعوى القتل.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٥

عرفت، و حكاية الإجماع على العمل بأخبار الراوى المزبور ...

نعم، الظاهر اختصاص الحكم بالقتل دون الجراح، اقتصارا فيما خالف الأصل على المتيقن من الخبر المزبور.» (١)

المسألة الرابعه: [إذا علم الحاكم أنه يوجد عند الشخص معلومات نافعه في حفظ النظام و رفع الفتنه]

ما ذكرناه كلّه كان مع التهمة و الاحتمال، و أمّا إذا علم الحاكم أنه يوجد عند الشخص معلومات نافعه في حفظ النظام و رفع الفتنه، أو في تقوية الإسلام و رفع شرّ الأعداء، أو في إحقاق حقوق المسلمين بحيث يحكم العقل و الشرع بوجود الإعلام عليه و كان الوجوب بيّنا واضحا له أيضا، بحيث يعتقد هو أيضا بوجوبه و أهميته شرعا و لا يكون في شبهه و لكنه مع ذلك يكتنم الشهاده و الإعلام عنادا و فرارا من الحقّ جاز حينئذ تعزيره للكشف و الإعلام فقط، من دون أن يترتب عليه المجازاه إلّا مع علم الحاكم و جواز حكمه بعلمه.

و ذلك لما عرفت من جواز التعزير على ترك الواجب مطلقا، و قد قال الله - تعالى -: «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَ مَنْ

و لعل ما ورد في بعض الروايات من التعذيب أو التهديد بداعي الكشف على فرض صحتها كان من هذا القبيل، أي كان في صورة العلم باطلاع الشخص و كتمانها، أو كان من جهة كونه مهدور الدم شرعا:

١- فمن ذلك قصه كنانة بن أبي الحقيق، حيث صالح رسول الله «ص» أهل خيبر على حقن دمائهم و ترك جميع أموالهم للمسلمين، و كنز كنانة حلي آل أبي الحقيق و كتمها، فلما ظهر الكنز و أخرج، أمر رسول الله «ص» الزبير بن العوام أن يعذب

(١)- الجواهر ٢٧٧/٤٢ (بتصحيح آخر ص ٢٦٠).

(٢)- سورة البقره (٢)، الآية ٢٨٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٦

كنانه حتى يستخرج كل ما عنده، فعذبه الزبير حتى جاءه بزند يقده في صدره «١».

٢- و في سيره ابن هشام: «انه «ص» اتى بكنانه، و كان عنده كنز بنى النضير، فسأله عنه فوجد أن يكون يعرف مكانه ... فأمر رسول الله «ص» بالخربه، فحفرت فأخرج منها بعض كنزهم، ثم سأله عما بقى فأبى أن يؤديه، فأمر رسول الله «ص» الزبير بن العوام، فقال: عذبه حتى تستأصل ما عنده، فكان الزبير يقده بزند في صدره حتى أشرف على نفسه، ثم دفعه رسول الله «ص» إلى محمد بن مسلمه فضرب عنقه بأخيه محمود بن مسلمه.» «٢» و في تاريخ الطبرى نحو ذلك «٣».

أقول: بعد ما صالحهم النبي «ص» على أن يصير أموالهم للمسلمين صار الكنز من أموالهم، و ادعى كنانة أنه لم يبق منه شيء و أنه برئت منه ذمه الله و ذمه رسوله و حلّ دمه إن كان بقى منه شيء، فلما ظهر الكنز انكشف كذبه و

صار بذلك حلال الدم، فلا- يقاس عليه المسلم المحقون دمه و حریمه، هذا مضافا إلى أن الظاهر حصول العلم بعلم كنانه و كتمانہ عنادا، فتدبر.

٣- و فی بدر أتوا رسول الله «ص» بسلامین و هو قائم یصلی، فقالوا: نحن سقاء قریش بعثونا نسقیهم من الماء، فكره القوم خبرهما و رجوا أن یكونا لأبى سفیان فضربوهما، فلما أدلقتوهما قالوا: نحن لأبى سفیان فتركوهما، و ركع رسول الله «ص» و سجد سجديته ثم سلم و قال: إذا صدقاكم ضربتموهما و إذا كذباكم تركتموهما؟ صدقا، و الله إنهما لقریش. «٤»

و روى نحوه البيهقي في سننه بسنده عن أنس «٥»، و الواقدي في المغازي «٦».

(١)- المغازي للواقدي ٢ / ٦٧٢.

(٢)- سيره ابن هشام ٣ / ٣٥١.

(٣)- تاريخ الطبري ٣ / ١٥٨٢.

(٤)- سيره ابن هشام ٢ / ٢٦٨.

(٥)- سنن البيهقي ٩ / ١٤٨، كتاب السير، باب الأسير يستطلع منه خبر المشركين.

(٦)- المغازي ١ / ٥٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٧

و الاستدلال بالروايه مبنى على استفاده تقرير النبي «ص» لأصل الضرب للكشف و لكنه ممنوع، مضافا إلى عدم حرمة الغلامين لكونهما من أهل الحرب.

٤- و بعد ما كتب حاطب بن أبى بلتعہ من المدینة کتابا إلى قریش یخبرهم بما أجمع علیه رسول الله «ص»، و أعطاه امرأه تبغیه قریشا فجعلته فی رأسها و فتلت علیه قرونها، و أتى رسول الله «ص» الخبر من السماء بعث هو «ص» علی بن أبى طالب و الزبیر، فخرجا فأدرکاهما فالتمساه فی رحلها فلم یجدا شیئا، فقال لها علی «ع»: إني أحلف بالله ما كذب رسول الله «ص» و ما كذبنا، لتخرجن لنا هذا الكتاب أو لنكشفنک ... «١»

و لا یخفی أن كشف المرأه و تجریدها

فى تلك الأعصار كان تعذبا لها. هذا.

و يؤيد ذلك كله ما ورد من التعذيب أو التهديد فى قبال ترك الفرائض و الواجبات و الاستنكاف عن الإتيان بها:

١- فى الوسائل، عن الرضا «ع»، عن آباءه، عن على «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «لئى الواجد بالدين يحلّ عرضه و عقوبته ما لم يكن دينه فيما يكره الله - عزّ و جلّ -». «٢»

و فيه أيضا، عن حماد بن عثمان، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «المولى إذا أبى أن يطلق، قال: كان أمير المؤمنين «ع» يجعل له حظيره من قصب و يجعله (يحسبه - التهذيب) فيها و يمنعه من الطعام و الشراب حتى يطلق». «٣»

٢- و فيه أيضا، عن تفسير على بن إبراهيم، قال: روى عن أمير المؤمنين «ع» أنه بنى حظيره من قصب و جعل فيها رجلا آلى عن امرأته بعد أربعة أشهر و قال له:

«إما أن ترجع إلى المناكحة و إما أن تطلق، و إلّا أحرقت عليك الحظيره». «٤»

(١) - راجع سيره ابن هشام ٤ / ٤١.

(٢) - الوسائل ١٣ / ٩٠، الباب ٨ من أبواب الدين و القرض، الحديث ٤.

(٣) - الوسائل ١٥ / ٥٤٥، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١٥ / ٥٤٦، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٨

٣- و فيه أيضا عن النبى «ص»: «لئن تهين أقوام لا يشهدون الصلاة أو لآمرن مؤذنا يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلا من أهل بيتى، و هو على، فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم الحطب لأنهم لا يأتون الصلاة». «١»

و قد مرّ فى باب الحسبه موارد كثيره من حسبه النبى «ص» و أمير المؤمنين «ع» أو أمرهما بها و كان فى كثير

منها الضرب و التعذيب، فراجع. هذا.

و بالجمله، فبيما يرتبط بحفظ النظام و تقويه الإسلام و صيانه الحقوق يحكم العقل و الشرع بوجود الإعلام على من له علم و اطلاع، فإذا علم الحاكم استنكاف الشخص عن العمل بهذه الوظيفه المهمه جاز له تعزيره لذلك كسائر الواجبات الشرعيه.

المسأله الخامسه: [لا يجب على مرتكب حقوق الله إظهارها]

قد كان ما ذكرناه فى الحقوق العامه، و حقوق الناس المهمه. و أمّا فى مثل الزنا و اللواط و شرب الخمر و نحو ذلك من حقوق الله فلا- يجب على المرتكب إظهارها، و ليس للحاكم أيضا تهديده أو تعزيره لذلك، بل الأولى فى مثلها هو الستر و التوبه إلى الله- عزّ و جلّ-. و الأحاديث فى هذا المجال كثيره:

١- ففى خبر أبى العباس، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «أتى النبى «ص» رجل فقال: إني زنيت (إلى أن قال) فقال رسول الله «ص»: لو استترتّم تاب كان خيرا له.» «٢»

٢- و فى خبر الأصبغ بن نباته، قال: «أتى رجل أمير المؤمنين «ع» فقال:

يا أمير المؤمنين، إني زنيت فطهرنى، فأعرض عنه بوجهه، ثم قال له: اجلس، فقال:

(١)- الوسائل ٥ / ٣٧٦، الباب ٢ من أبواب صلاه الجماعه، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٢٨، الباب ١٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٨٩

أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه أن يستر على نفسه كما ستر الله عليه؟ فقام الرجل فقال:

يا أمير المؤمنين، إني زنيت فطهرنى. فقال: و ما دعاك إلى ما قلت؟ قال: طلب الطهاره.

قال: و أى طهاره أفضل من التوبه. ثم أقبل على أصحابه يحدّثهم، فقام الرجل فقال:

يا أمير المؤمنين إني زنيت فطهرنى. فقال له: أ تقرأ شيئا من القرآن؟ قال:

نعم. قال:

اقرأ، فقراً فأصاب. فقال له: أتعرف ما يلزمك من حقوق الله في صلاتك و زكاتك؟ قال:

نعم. فسأله فأصاب. فقال له: هل بك مرض يعرفك أو تجد وجعا في رأسك أو بدنك؟

قال: لا. قال: اذهب حتى نسأل عنك في السرِّ كما سألناك في العلانيه، فإن لم تعد إلينا لم نطلبك...» (١)

٣- وفي مرسل البرقي، عن أمير المؤمنين «ع» في حديث الزاني الذي أقرّ أربع مَرّات أنه قال لقبير: «احتفظ به، ثم غضب و قال: ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه الفواحش فيفضح نفسه على رءوس الملائم! أ فلا تاب في بيته؟ فو الله لتوبته فيما بينه و بين الله أفضل من إقامتي عليه الحد.» (٢)

٤- و في حدود الموطأ لمالك، عن زيد بن أسلم، عن رسول الله «ص» أنه قال:

«أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله. من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله، فإنّه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله.» (٣) و روى نحوه الشيخ أيضاً في كتاب الإقرار و كتاب السرقة من المبسوط «٤».

٥- و في الموطأ أيضاً بسنده، عن سعيد بن المسيّب أنه قال: بلغني أن رسول الله «ص» قال لرجل من أسلم يقال له هزال: «يا هزال لو سترته بردائك لك كان خيراً لك.» (٥)

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٢٨، الباب ١٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٢٧، الباب ١٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

(٣)- الموطأ ٢ / ١٦٩، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا.

(٤)- راجع المبسوط ج ٣ / ٢؛ و ج ٨ / ٤٠.

(٥)- الموطأ ٢ / ١٦٦، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم.

إلى غير ذلك من الروايات.

نعم، لو كان مع حق الله- تعالى- حق الناس أيضا. كما إذا ادعى عليه أنه لاط بغلام مكرها له فجرحه، أو زنى بامرأه مكرها لها كان حكمه حكم ما سبق من حقوق الناس، كما هو واضح.

و قد تحصل لك مما ذكرناه فى المقام خمس مسائل:

الأولى: عدم جواز التعزير بمجرد الاتهام و أنه ظلم.

الثانيه: عدم الاعتبار شرعا بالاعتراف المنتزع عن تعذيب.

الثالثه: جواز حبس المتهم لكشف الحق أو أدائه فى حقوق الناس و لا سيما الدم حذرا من الفرار.

الرابعه: جواز تعزير من يعلم الحاكم باطلاعه على معلومات مهمه نفعه فى حفظ النظام أو فى إحقاق حقوق المسلمين.

الخامسه: عدم جواز ذلك فى مثل الزنا و أمثاله من حقوق الله المحضه.

الجهه العاشره: فى إشاره إجماليه إلى فروع أخرى فى المسأله:

إشاره

لا- يخفى أن هنا فروعاً كثيره تعرض لها الأصحاب فى كتاب الحدود، و الظاهر اتحاد حكم الحدود و التعزيرات فى أكثرها. و البحث فيها هنا بالتفصيل لا يناسب وضع هذا الكتاب، فلنذكر بعض الروايات الوارده فيها و نحيل التفصيل إلى الكتب الفقهيه الباحثه فى مسائل الحدود. و نوصى قضاة المحاكم الإسلاميه و منفذى الأحكام فيها إلى الالتفات إلى هذه الروايات، و إلى ما مرّ منا فى مبحث السلطه القضائيه من آداب الحكم و القضاء:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩١

الأول- ليس فى الحدود بعد ثبوتها نظر ساعه:

١- روى السكونى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ «ع»، قال: «ليس فى الحدود نظر ساعه.» «١»

٢- و روى الصدوق، عن أمير المؤمنين «ع»، قال: «إذا كان فى الحدّ لعلّ أو عسى فالحدّ معطل.» «٢»

الثانى- الحدود ندرأ بالشبهات و لا شفاعه و لا يمين فيها:

١- عن الصدوق «ره»، قال: قال رسول الله «ص»: «ادرءوا الحدود بالشبهات.

و لا شفاعة و لا كفاله و لا يمين في حدّ.» (٣)

٢- و روى الترمذى بسنده، عن رسول الله «ص»: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام ان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبه.» (٤)

٣- و فى سنن ابن ماجه، عن أبى هريره، قال: قال رسول الله «ص»: «ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا.» (٥)

٤- و فى خبر مثنى الحنات، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص» لأسامه بن زيد: «لا يشفع فى حدّ.» (٦)

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٣٦، الباب ٢٥ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٣٦، الباب ٢٥ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٣٦، الباب ٢٤ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٤.

(٤)- سنن الترمذى ٢ / ٤٣٨، أبواب الحدود، الباب ٢، الحديث ١٤٤٧.

(٥)- سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٠، كتاب الحدود، الباب ٥ (باب الستر على المؤمن ...)، الحديث ٢٥٤٥.

(٦)- الوسائل ١٨ / ٣٣٣، الباب ٢٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٢

٥- و روى السكونى بسند معتبر، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «لا يشفعن أحد فى حدّ إذا بلغ الإمام، فإنّه لا يملكه. و اشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم. و اشفع عند

الإمام في غير الحدّ مع الرجوع من المشفوع له. و لا يشفع في حق امرئ مسلم و لا غيره إلّا بإذنه.» (١)

و في عدم جواز الشفاعة في الحد أخبار آخر أيضا، فراجع.

٦- و في خبر إسحاق بن عمار، عن جعفر بن محمد، عن أبيه «ع»: «أن رجلا استعدى عليّا «ع» على رجل فقال: إنه افتري عليّ «ع» فقال عليّ «ع» للرجل: أ فعلت ما فعلت؟

فقال: لا، ثم قال عليّ «ع» للمستعدى أ لك بينه؟ قال: فقال: مالي بينه فأحلفه لي، قال عليّ «ع»: ما عليه يمين.» (٢)

الثالث - حرمه ضرب المسلم بغير حقّ و عند الغضب، و وجوب الدفاع عن المظلوم:

١- روى السكوني بسند معتبر، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»:

«إنّ أبغض الناس إلى الله - عزّ و جلّ - رجل جرّد ظهر مسلم بغير حقّ.» (٣)

٢- و في مرسل ابن أسباط: «نهى رسول الله «ص» عن الأدب عند الغضب.» (٤)

٣- و في موثقه مسعده بن صدقه، عن جعفر، عن أبيه «ع»، قال: «لا يحضرن أحدكم رجلا يضربه سلطان جائر ظلما و عدوانا، و لا- مقتولا- و لا- مظلوما إذا لم ينصره، لأن نصره المؤمن على المسلم فريضه واجبه إذا هو حضره، و العافيه أوسع ما لم تلزمك الحجة الظاهره.» (٥)

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٣٣، الباب ٢٠ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٣٥، الباب ٢٤ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٣٦، الباب ٢٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٣٧، الباب ٢٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٣١٣، الباب ٤ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٣

٤- و في المستدرک، عن دعائم الإسلام، عن النبي «ص»

أنه قال: «ظهر المؤمن حمى الله إلّا من حدّ.» (١)

٥- وفيه أيضا، عن الدعائم، عن أمير المؤمنين «ع» أنه كتب إلى رفاعه: «دار عن المؤمنين ما استطعت، فإن ظهره حمى الله، و نفسه كريمه على الله، و له يكون ثواب الله، و ظالمه خصم الله فلا يكون خصمك.» (٢)

٦- وفيه أيضا، عن مناقب ابن اشوب آشوب، عن أمير المؤمنين «ع»، قال: لَمَّا أدرك عمرو بن عبد ودّ لم يضربه فوقع في على «ع» فردّ عنه حذيفه فقال النبي «ص»: «مه يا حذيفه، فإن عليا سيدك سبب وقفته. ثم إنّه ضربه، فلَمَّا جاء سأله النبي «ص» عن ذلك، فقال: «قد كان شتم أُمى و تفل في وجهي، فخشيت أن أضربه لحظّ نفسي، فتركته حتى سكن ما بي ثم قتلته في الله.» (٣)

الرابع - في عفو الإمام عن الحدود و التعزيرات:

[أخبار المسأله]

١- خبر ضريس الكناسي، عن أبي جعفر «ع»، قال: «لا يعفى عن الحدود التي لله دون الإمام. فأما ما كان من حق الناس في حدّ فلا بأس بأن يعفى عنه دون الإمام.» (٤)

و السند إلى ضريس صحيح. و ضريس الكناسي مجهول الحال، اللهم إلّا أن يجبر ذلك بأن ابن محبوب في السند و هو من أصحاب الاجماع.

و ما يكون الخبر في مقام بيانه هو عقد السلب، أعنى عدم جواز عفو غير الإمام لحقوق الله، لا عقد الإيجاب أعنى جواز عفو الإمام له. نعم، هو مفهوم الكلام إجمالا و لكن لا إطلاق له، فيمكن أن يحمل على خصوص صورته الإقرار بقريته الأخبار

(١) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٢٠، الباب ٢٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٢٠، الباب ٢٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٣) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٢٠، الباب ٢٣ من

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٣١، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٤

الأخر. و على فرض الإطلاق أيضا يجب تقييده بها.

٢- مرسل البرقي، عن بعض الصادقين «ع»، قال: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين «ع» فأقرّ بالسرقه، فقال له: أ تقرأ شيئا من القرآن؟ قال: نعم، سوره البقره. قال: قد وهبت يدك لسوره البقره. قال: فقال الأشعث: أ تعطلّ حدّا من حدود الله؟ فقال: ما يدريك ما هذا؟ إذا قامت البيّنه فليس للإمام أن يعفو، و إذا أقرّ الرجل على نفسه فذاك إلى الإمام: إن شاء عفا، و إن شاء قطع.» «١»

و نحوه خبر طلحه بن زيد، عن جعفر بن محمد «ع» «٢».

و السند إلى طلحه صحيح. و طلحه و إن كان بترّيّا على ما قيل و لكن قال الشيخ إن كتابه معتمد «٣».

و مفاد الخبر هو التفصيل بين البيّنه و بين الإقرار. و أفتى بذلك الشيخ في النهايه، كما يأتي.

٣- و عن تحف العقول، عن أبي الحسن الثالث «ع» في حديث قال: «و أما الرّجل الذى اعترف باللواط فإنه لم يقم عليه البيّنه، و إنما تطوّع بالإقرار من نفسه. و إذا كان للإمام الذى من الله أن يعاقب عن الله كان له أن يمرّ عن الله. أما سمعت قول الله: «هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب.» «٤».

و ظاهر الروايه أيضا هو التفصيل، و إن كان المترائى من التعليل المستفاد من الكلام الأخير جواز العفو فى كلتا الصورتين. هذا.

و أما الأقوال فى المسأله

فقال المفيد فى المقنعه:

«و من زنى و تاب قبل أن تقوم الشهاده عليه بالزنا درأت عنه التوبه الحدّ، فإن تاب بعد قيام

الشهادة عليه كان للإمام الخيار في العفو عنه أو إقامه الحدّ عليه - حسب

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٣١، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٣١، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

(٣)- الفهرست للشيخ / ٨٦ (ط. أخرى / ١١٢).

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٣١، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٥

ما يراه من المصلحه في ذلك له و لأهل الإسلام- فإن لم يتب لم يجز العفو عنه في الحدّ بحال.» (١)

و قال الشيخ في النهايه:

«و من زنى و تاب قبل قيام البيّنه عليه بذلك درأت التوبه عنه الحدّ. فإن تاب بعد قيام الشهاده عليه و جب عليه الحدّ و لم يجز للإمام العفو عنه. فإن كان أقّرّ على نفسه عند الإمام ثمّ أظهر التوبه كان للإمام الخيار في العفو عنه أو إقامه الحدّ عليه حسب ما يراه من المصلحه في ذلك. و متى لم يتب لم يجز للإمام العفو عنه على حال.» (٢)

و قال أبو الصلاح الحلبي في الكافي:

«فإن تاب الزانى أو الزانيه قبل قيام البيّنه عليه، و ظهرت توبته و حمدت طريقته سقط عنه الحدّ. و إن تاب بعد قيام البيّنه فالإمام العادل مخير بين العفو و الإقامه، و ليس ذلك لغيره إلّا بإذنه. و توبه المرء سرّاً أفضل من إقراره ليحدّ.» (٣)

و قال ابن زهره في الغنيه:

«و إن تاب بعد ثبوت الزنا عليه فالإمام العفو عنه، و ليس ذلك لغيره.» (٤)

فموضوع العفو عند المفيد الثبوت بالشهادة، و عند الحلبي الثبوت بالبيّنه، و عند الشيخ الثبوت بالإقرار، و عند ابن زهره مطلق. و لعل المفيد و الحلبي أيضاً قائلان بالإطلاق، إذ لو

جاز العفو عند البيّنه جاز عند الإقرار بطريق أولى، بل يمكن أن يقال: إن الشهاده فى كلام المفيد تعم البيّنه و الإقرار، فإن الإقرار أيضا شهاده و لكنها على النفس.

و جميعهم اشترطوا التوبه، و ظاهرهم عدم جواز العفو بدونها. و ليس فى الروايات التى مرّت اسم منها، اللهم إلّا أن يقال إن الظاهر من المقرّ تطوعا أنّه تاب و إلّا

(١) - المقنعه / ١٢٣.

(٢) - النهايه / ٦٩٦.

(٣) - الكافى / ٤٠٧.

(٤) - الجوامع الفقهيّه / ٥٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٦

لم يقرّ، مضافا إلى عدم الوجه للعفو مع إصرار المرتكب و عدم توبته.

و لكن كلا الوجهين ممنوعان، إذ لعل عمله كان فى معرض الثبوت بالشهاده فأقرّ برجاء العفو أو التخفيف، و لعل الإمام رأى أن عفوّه يوجب حسن ظنه بالإسلام فيعود إلى الإسلام و تكاليفه أو أنه توقّع منه عملا نافعا للإسلام و المسلمين فيعفو عنه و إن لم يتب ترغيبا له فى هذا العمل.

و كيف كان فمقتضى الجمع بين الروايات فى المقام هو التفصيل بين ما ثبت بالبيّنه، و ما ثبت بالإقرار. و لو أجزنا إجراء الحدود بعلم الحاكم فهل يلحق ذلك بالبيّنه أو بالإقرار؟ و جهان. و لعل المستفاد من عموم التعليل فى روايه تحف العقول جواز العفو فيه أيضا، فتدبر.

و المقصود بالإمام فى أمثال المقام هو المتصدّى للحكومه الحقه العادله فى كل عصر و زمان، لا خصوص الإمام المعصوم. و ذلك واضح لكل من ثبت له بما حققناه فى هذا الكتاب لزوم وجود الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار، و يطلق على قائد المسلمين فى كل عصر لفظ الإمام، فراجع المباحث السابقه.

ثمّ إن الظاهر أن مورد عفو الإمام هو الحدود التى

تكون لله و ليس فيها حق الناس، و أما الحد الذى يغلب عليه جانب حق الناس كحد القذف فالعفو فيه دائر مدار عفو من له الحق. و وجهه واضح، فتدبر.

العفو عن التعزيرات:

اشاره

هذا كله فى الحدود الشرعيه المقدره. و أما التعزيرات المفوضه إلى الإمام و الحاكم فإن كانت فى قبال حق الناس فالظاهر أن العفو فيها أيضا دائر مدار عفو من له الحق. و أما ما كانت فى قبال حقوق الله- تعالى- فالمستفاد من إطلاق الآيات و الروايات الكثيره الوارده فى العفو و الإغماض، و من سيره النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» و غيرهما جواز عفو الإمام عنها إذا رآه صلاحا و لم يوجب تجزى المرتكب:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٧

[الآيات]

- ١- قال الله- تبارك و تعالى:- «وَ الْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ، وَ الْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ، وَ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ.» «١»
- ٢- و قال: «وَ لَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَ اصْفَحْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ.» «٢»
- ٣- و قال: «خُذِ الْعَفْوَ، وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ، وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ.» «٣»
- ٤- و قال: «فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ.» «٤»
- ٥- و قال: «ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ. نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ.» «٥»
- ٦- و قال: «وَ اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ، وَ اهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا.» «٦»

[الروايات]

٧- و فى أصول الكافى بسنده، عن السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «عليكم بالعفو، فإن العفو لا يزيد العبد إلا عزًا، فتعافوا يعزكم الله.» «٧»

٨- و فيه بسنده، عن حمران، عن أبى جعفر «ع»، قال: «الندامة على العفو أفضل و أيسر من الندامة على العقوبه.» «٨»

٩- وفيه أيضا بسنده، عن زراره، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إن رسول الله «ص»، أتى باليهوديه التي سمّت الشاه للنبي «ص» فقال لها: ما حملك على ما صنعت؟

(١) - سورة آل عمران (٣)، الآية ١٣٤.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ١٣.

(٣) - سورة الأعراف (٧)، الآية ١٩٩.

(٤) - سورة الحجر (١٥)، الآية ٨٥.

(٥) - سورة المؤمنين (٢٣)، الآية ٩٦.

(٦) - سورة المزمل (٧٣)، الآية ١٠.

(٧) - الكافي ١٠٨ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب العفو، الحديث ٥.

(٨) - الكافي ١٠٨ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب العفو، الحديث، ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٨

فقلت: قلت: إن كان نبيا لم يضره، و إن كان ملكا أرحت الناس منه، قال: فعفا رسول الله «ص» عنها. «١»

١٠- و في نهج البلاغه في كتابه «ع» للأشتر النخعي

لَمَّا وَلِمَاءَ مِصْرَ: «وَأَشْعِرَ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللِّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ. فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخَ لَكَ فِي الدِّينِ، أَوْ نَظِيرَ لَكَ فِي الْخَلْقِ. يَفْرُطُ مِنْهُمْ الزَّلَلَ وَتَعْرُضُ لَهُمُ الْعِلَلَ، وَيُؤْتِي عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمَدِ وَالْخَطَأِ، فَأَعْطَهُمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تَحِبُّ أَنْ يُعْطِيكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ. فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ، وَالْإِلَهَ الْأَمْرَ عَلَيْكَ فَوْقَكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَوَلَّاكَ ... وَلَا تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوِكَ، وَلَا تَبْجَحَنَّ بِعَقُوبَتِهِ.» (٢)

١١- وفيه أيضا: «أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة.» (٣)

١٢- وفيه أيضا: «أقبلوا ذوى المروءات عشرا تهم. فما يعثر منهم عاثر إلا و يد الله بيده يرفعه.» (٤)

و نحوه فى الغرر و الدرر (٥). و قد مرّ فى آخر الجبهه الأولى قريب من ذلك أيضا عن الدعائم، و عن أبى داود، فراجع (٦).

١٣- و فى شرح ابن أبى الحديد: «و حاربه أهل البصره، و ضربوا وجهه و وجوه أولاده بالسيوف، و شتموه و لعنوه. فلما ظفر بهم رفع السيف عنهم و نادى مناديه فى أقطار العسكر: ألا لا يتبع مولاً و لا يجهز على جريح و لا يقتل مستأسر. و من ألقى سلاحه فهو آمن، و من تحييز إلى عسكر الإمام فهو آمن. و لم يأخذ أثقالهم، و لا سبى ذراريهم و لا غنم شيئا من أموالهم.

و لو شاء أن يفعل كل ذلك لفعل، و لكنه أبى إلا الصفح و العفو، و تقبّل سنة رسول الله «ص» يوم

(١)- الكافى ١٠٨ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب العفو، الحديث، ٩.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٩٩٣؛ عبده ٣ / ٩٣ - ٩٤؛

لح ٤٢٧-٤٢٨، الكتاب ٥٣.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١١١٢؛ عبده ٣ / ١٦٤؛ لح / ٤٧٨، الحكمة ٥٢.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٩٥؛ عبده ٣ / ١٥٥؛ لح / ٤٧١، الحكمة ١٩.

(٥)- الغرر و الدرر ٢ / ٢٦٠، الحديث ٢٥٥٠.

(٦)- راجع ص ٣١٣ من الكتاب.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٣٩٩

فتح مکه، فإنه عفا و الأحقاد لم تبرد و الإساءه لم تنس. «١»

أقول: تقبيل زيد أباه: أشبهه.

١٤- و في الخصال، عن علي بن الحسين «ع» في رساله الحقوق: «و أمّا حقّ رعيتك بالسلطان فإن تعلم أنهم صاروا رعيتك لضعفهم و قوّتك، فيجب أن تعدل فيهم و تكون لهم كالوالد الرحيم، و تغفر لهم جهلهم و لا تعاجلهم بالعقوبه و تشكر الله - عزّ و جلّ - على ما آتاك من القوّه عليهم.» «٢»

١٥- و في تحف العقول، عن الإمام الصادق «ع»: «ثلاثه تجب على السلطان للخاصّه و العامّه: مكافأه المحسن بالإحسان ليزدادوا رغبه فيه، و تغمّد ذنوب المسيء ليتوب و يرجع عن غيّه، و تألّفهم جميعا بالإحسان و الإنصاف.» «٣»

١٦- و في البحار، عن مصباح الشريعه، قال الصادق «ع»: «العفو عند القدره من سنن المرسلين و المتقين. و تفسير العفو أن لا تلزم صاحبك فيما أجرم ظاهرا و تنسى من الأصل ما أصبت منه باطنا، و تزيد على الاختيارات إحسانا.» «٤»

١٧- و في الغرر و الدرر للآمدی، عن أمير المؤمنين «ع»: «العفو زكاه القدره.» «٥»

١٨- و فيه أيضا: «المبادره إلى العفو من أخلاق الكرام.» «٦»

١٩- و فيه: «أقل العثره، و ادرء الحدّ، و تجاوز عمّا لم يصرّح لك به.» «٧»

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٢٣ / ١.

(٢)- الخصال / ٥٦٧ (الجزء ٢).

(٣) - تحف العقول / ٣١٩.

(٤) - بحار الأنوار / ٤٨٨.

٤٢٣ (طبعة إيران ٧١ / ٤٢٣)، كتاب الإيمان و الكفر- مكارم الأخلاق، الباب ٩٣، الحديث ٦٢.

(٥)- الغرر و الدرر ١ / ٢٣٠، الحديث ٩٢٤.

(٦)- الغرر و الدرر ٢ / ٤، الحديث ١٥٦٦.

(٧)- الغرر و الدرر ٢ / ١٩٧، الحديث ٢٣٦٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٠

٢٠- و فيه: «تجاوز عن الزلل و أقل العثرات ترفع لك الدرجات.» «١»

٢١- و فيه: «لا تعاجل الذنب بالعقوبه، و اترك بينهما للعفو موضعا تحرز به الأجر و المثوبه.» «٢»

٢٢- و فيه: «اقبل أعذار الناس تستمتع بإخائهم، و القهم بالبشر تمت أضغانهم.» «٣»

٢٣- و فيه: «أعرف الناس بالله أعذرهم للناس و إن لم يجد لهم عذرا.» «٤»

٢٤- و فيه: «شّر الناس من لا يقبل العذر و لا يقبل الذنب.» «٥»

٢٥- و فيه: «قبول عذر المجرم من مواجب الكرم و محاسن الشيم.» «٦»

٢٦- و فيه: «ما أقبح العقوبه مع الاعتذار.» «٧»

٢٧- و فيه: «شّر الناس من لا يعفو عن الزلّه و لا يستر العوره.» «٨»

٢٨- و فيه: «المروءه العدل فى الإمرة، و العفو مع القدره، و المواساه فى العشره.» «٩»

٢٩- و فيه: «جمال السياسه العدل فى الإمرة، و العفو مع القدره.» «١٠»

(١)- الغرر و الدرر ٣ / ٣١٤، الحديث ٤٥٦٦.

(٢)- الغرر و الدرر ٦ / ٣٠٦، الحديث ١٠٣٤٣.

(٣)- الغرر و الدرر ٢ / ٢١٥، الحديث ٢٤٢٠.

(٤)- الغرر و الدرر ٢ / ٤٤٤، الحديث ٣٢٣٠.

(٥) - الغرر و الدرر ٤ / ١٦٥، الحديث ٥٦٨٥.

(٦) - الغرر و الدرر ٤ / ٥١٧، الحديث ٦٨١٥.

(٧) - الغرر و الدرر ٦ / ٦٨، الحديث ٩٥٤١.

(٨) - الغرر و الدرر ٤ / ١٧٥، الحديث ٥٧٣٥.

(٩) - الغرر و الدرر ٢ / ١٤٢، الحديث ٢١١٢.

(١٠) - الغرر و الدرر ٣ / ٣٧٥، الحديث ٤٧٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢،

- ٣٠- وفيه: «ظفر الكرام عفو و إحسان. ظفر اللئام تجبر و طغيان.» «١»
- ٣١- وفيه: «عند كمال قدره تظهر فضيله العفو.» «٢»
- ٣٢- وفيه: «كفى بالظفر شافعا للمذنب.» «٣»
- ٣٣- وفيه: «من عفا عن الجرائم فقد أخذ بجوامع الفضل.» «٤»
- ٣٤- وفيه: «من الدين التجاوز عن الجرم.» «٥»
- ٣٥- وفيه: «جاز بالحسنه و تجاوز عن السيئه ما لم يكن ثلما فى الدين أو وهنا فى سلطان الإسلام.» «٦»
- ٣٦- وفيه: «لا يقابل مسيء قط بأفضل من العفو عنه.» «٧»
- ٣٧- وفيه: «ربّ ذنب مقدار العقوبه عليه إعلام المذنب به.» «٨» و قد مرّ.
- ٣٨- و فى البحار، عن الحسن بن علىّ «ع»: «لا تعاجل الذنب بالعقوبه و اجعل بينهما للاعتذار طريقا.» «٩» هذا. و الأخبار فى هذا المجال كثيره جدا يعثر عليها المتتبع فى مظانّها.

(١)- الغرر و الدرر ٢٧٣/٤ - ٢٧٤، الحديث ٦٠٤٤ و ٦٠٤٥.

(٢)- الغرر و الدرر ٣٢٤/٤، الحديث ٦٢١٥.

(٣)- الغرر و الدرر ٥٧٩/٤، الحديث ٧٠٥٢.

(٤)- الغرر و الدرر ٣٠٧/٥، الحديث ٨٤٩٩.

(٥)- الغرر و الدرر ٣٧/٦، الحديث ٩٤٠٠.

(٦)- الغرر و الدرر ٣٧٣/٣، الحديث ٤٧٨٨.

(٧)- الغرر و الدرر ٤٢٧/٦، الحديث ١٠٨٨٠.

(٨)- الغرر و الدرر ٧٣/٤، الحديث ٥٣٤٢.

(٩) - بحار الأنوار ١١٥ / ٧٥ (طبعه إيران ١١٥ / ٧٨)، كتاب الروضة، الباب ١٩ (باب مواعظ الحسن «ع»)، الحديث ١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٢

٣٩- و في سنن البيهقي بسنده، عن ابن مسعود أن رجلا- أصاب من امرأه قبله فأتى النبي «ص» فذكر ذلك له فأنزلت: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ، ذَلِكَ ذِكْرِي لِلذَّاكِرِينَ.» «١» قال الرجل: يا

رسول الله، ألى هذه؟ قال: «لمن عمل بها من أمتى». رواه البخارى فى الصحيح عن مسدد، و أخرجه مسلم عن أبى كامل و غيره (٢).

٤٠- و فيه أيضا بسنده، عن عبد الله، قال: جاء رجل إلى النبى «ص» فقال:

يا رسول الله، إننى عالجت امرأه فى أقصى المدينة، و إنى أصبت منها ما دون أن أمسيها. فأنا هذا، فاقض فى ما شئت. فقال له عمر: لقد سترك الله لو سترت نفسك. قال: و لم يردّ عليه النبى «ص» شيئا، فقام الرجل فانطلق، فأتبعه النبى «ص» رجلا دعاه، فتلا عليه هذه الآية: «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَى النَّهَارِ وَ زُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ، ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ». فقال رجل من القوم: يا نبى الله، هذا له خاصه؟ قال: بل للناس كافة. رواه مسلم فى الصحيح «٣».

أقول: و يستفاد من هذين الحديثين رجحان العفو بالنسبه إلى من كان متدينا ملازما للصلوات، و لعل المراد بذوى الهيئات فى الحديث السابق أيضا أهل الدين و الفضائل و السوابق الحسنه، لا أهل الملابس و الأموال و الميزات الكاذبه. و يشهد لذلك خبر سيف بن عميره، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «أَجِيزُوا (أَقِيلُوا خ. ل) لِأَهْلِ الْمَعْرُوفِ عَشْرَاتِهِمْ.» «٤»

و من موارد العفو بالسوابق الحسنه قصه حاطب بن أبى بلتعه، الذى أرسل كتابا إلى قريش يخبرهم بما أجمع عليه رسول الله من الوقوع عليهم بغته، فعفا

(١)- سورة هود (١١)، الآية ١١٤.

(٢)- سنن البيهقى ٨ / ٢٤١، كتاب الحدود، باب من أصاب ذنبا دون الحدّ ثم تاب ...

(٣)- سنن البيهقى ٨ / ٢٤١، كتاب الحدود، باب من أصاب ذنبا دون الحدّ ثم تاب ...

(٤)- الوسائل ١١ / ٥٣٥، الباب ٦ من أبواب فعل المعروف، الحديث

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٣

عنه «ص» بسابقه كونه بدريا، فقال: «قد شهد بدرا و ما يدريك لعلّ الله اطلع على أهل بدر.» «١» هذا.

و بالجملة، فيصح العفو بل يستحسن فيما إذا كان التعزير لحقّ الله- تعالى-، و كان الشخص صالحا للعفو و الإغماض. و أمّا إذا كان لحق آدمي فهل يجوز عفو الحاكم بدون إذن من له الحق أم لا؟ وجهان بل قولان. و إن استظهرنا نحن عدم العفو فيها ما لم يتجاوز صاحب الحق، اللهم إلّا في المعارك العامّة:

قال الماوردي في الأحكام السلطانية في وجوه الفرق بين الحد و التعزير:

«الوجه الثاني أن الحد و إن لم يجز العفو عنه و لا الشفاعة فيه فيجوز في التعزير العفو عنه و تسوغ الشفاعة فيه. فإن تفرد التعزير بحق السلطنة و حكم التقويم، و لم يتعلق به حقّ آدمي جاز لولى الأمر أن يراعى الأصلح في العفو أو التعزير، و جاز أن يشفع فيه من سأل العفو عن المذنب. روى عن النبي «ص» أنه قال: «اشفعوا إليّ و يقضى الله على لسان نبيه ما يشاء.»

و لو تعلق بالتعزير حقّ لآدمي كالتعزير في الشتم و الموائبه، ففيه حقّ للمشتوم و المضروب و حقّ السلطنة للتقويم و التهذيب. فلا يجوز لوالى الأمر أن يسقط بعفوه حقّ المشتوم و المضروب، و عليه أن يستوفى له حقه من تعزير الشاتم و الضارب، فإن عفا المضروب و المشتوم كان وليّ الأمر بعد عفوهما على خياره في فعل الأصلح من التعزير تقويما و الصفح عنه عفوا.

فان تعافوا عن الشتم و الضرب قبل الترافع اليه سقط التعزير الآدمي، و اختلف في سقوط حقّ السلطنة عنه و

و في الباب الخمسين من معالم القربه:

«و إن رأى الإمام أو نائبه ترك التعزير جاز. هذا نقل الشيخ أبى حامد. من غير فرق بين أن يتعلّق به حقّ آدمى أو لا يتعلّق، لقوله «ص»: «أقبلوا ذوى الهيئات

(١) - سنن أبى داود ٢ / ٤٥، كتاب الجهاد، باب فى حكم الجاسوس إذا كان مسلما.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ٢٣٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٤

عثراتهم إلّا فى الحدود.» و أدنى درجات الأمر الإباحه، لأنه ضرب غير محدود فلم يكن واجبا كضرب الزوجه.

و قال فى المهدّب: ليس له تركه إذا تعلّق به حقّ الآدمى. و قال الغزالي: إذا تعلّق به حقّ الآدمى فليس له الإهمال مع الطلب، لكن هل يجوز الاقتصار على التوبيخ باللسان؟ فيه وجهان. و على المتولى أن يستوفى له حقه من تعزير الشاتم و الضارب؛ فإن عفا المشتم أو المضروب كان وليّ الأمر بعد عفوهم على خياره فى فعل المصلحه و تعزيره تقويما، لأن التقويم من حقوق المصالح العامه، أو الصّح عنه عفوا. فإن تعافوا عن الشتم و الضرب قبل الترافع اليه سقط من التعزير حقّ الآدمى.» «١»

أقول: و مما يدلّ على جواز العفو أيضا استقرار سيره النبى «ص» و الأئمه «ع» على العفو و الإغماض فى كثير من موارد التخلف الموجبه للتعزير، كما يظهر ذلك لمن تتبع التاريخ.

فإن قلت: إذا كان للإمام و نائبه العفو فى التعزيرات مطلقا أو فيما كان لحق الله - تعالى - فما هو المحمل للروايات و الفتاوى الظاهره فى الوجوب، و لا سيّما ما عبّر فيها بلفظ الوجوب؟

قلت: يتعين لا محاله حمل الوجوب على مفهومه اللغوى، أعنى الثبوت، أو يراد به الوجوب بحسب طبع

الفعل مع قطع النظر عن كون المحل محلاً للإغماض والعفو.

و يسمى وجوباً اقتضائياً. كما قد يشعر بذلك لفظ العفو أيضاً، أو يراد به موارد كون الحق للآدمي إذا لم يرض بعفوه، فتدبر.

الخامس – لا تضرب الحدود في شدّة الحرّ أو البرد:

١- ما رواه الكليني بسنده، عن هشام بن أحمر، عن العبد الصالح «ع»، قال:

(١) - معالم القربة / ١٩٢، (ط. مصر / ٢٨٦).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٥

كان جالسا في المسجد و أنا معه، فسمع صوت رجل يضرب صلاه الغداه في يوم شديد البرد، فقال: ما هذا؟ قالوا: رجل يضرب. فقال: «سبحان الله، في هذه الساعه؟

إنّه لا يضرب أحد في شىء من الحدود في الشتاء إلّا في أحزّ ساعه من النهار، و لا في الصيف إلّا في أبرد ما يكون من النهار.»
«١»

٢- ما رواه بسنده، عن أبي داود المسترق، عن بعض أصحابنا، قال: مررت مع أبي عبد الله «ع» و اذا رجل يضرب بالسياط. فقال أبو عبد الله «ع»: «سبحان الله، في مثل هذا الوقت يضرب؟» قلت له: و للضرب حدّ؟ قال: نعم، إذا كان في البرد ضرب في حرّ النهار، و إذا كان في الحرّ ضرب في برد النهار.» و رواهما الشيخ أيضا «٢».

٣- ما رواه بسنده، عن سعدان بن مسلم، عن بعض أصحابنا، قال: خرج أبو الحسن «ع» في بعض حوائجه فمرّ برجل يحدّ في الشتاء، فقال: «سبحان الله، ما ينبغي هذا.» فقلت: و لهذا حدّ؟ قال: نعم، ينبغي لمن يحدّ في الشتاء أن يحدّ في حرّ النهار، و لمن حدّ في الصيف أن يحدّ في برد النهار.» «٣»

أقول: إطلاق الروايات يشمل جميع الحدود حتى حدّ الزنا الذي يطلب فيه شدّه. و ظاهر الروايتين الأوليين الحرمة،

و ربما تحملا-ن على الكراهه بقرينه لفظ «ينبغي» في الأخيره. و لكن نقول إن اللفظ بحسب اللغه لا- ينافي الحرمه. نظير لفظ الكراهه في اللغه و إن صارا في اصطلاحنا ظاهرين في الكراهه الاصطلاحيه. هذا مضافا إلى احتمال اتحاد الواقعه في الأولى و الأخيره، فتكون إحداهما أو كلاهما نقلًا بالمعنى، فتدبر.

قال في الجواهر:

نجف آبادي، حسين علي منتظري، دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٤٠٥

«ثم إن ظاهر النص و الفتوى كما اعترف به في المسالك كون الحكم على الوجوب

(١)- الوسائل ١٨ / ٣١٥، الباب ٧ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣١٥، الباب ٧ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣١٦، الباب ٧ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٦

دون الندب. و حينئذ فلو أقامه على غير الوجه المزبور ضمن.» (١) هذا.

و الظاهر استفاده حكم الضرب التعزيري أيضا من هذه الروايات بالمناط و الأولويه، كما لا يخفى.

السادس - لا تجرى الحدود على من به قروح أو يكون مريضا حتى تبرأ، أو يرفق به في الضرب:

١- روى الكليني بسنده، عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «أتى أمير المؤمنين «ع» برجل أصاب حدًا و به قروح في جسده كثيره، فقال أمير المؤمنين «ع»: «أقرّوه حتى تبرأ. لا تنكثوها «٢» عليه فتقتلوه.» و رواه الصدوق أيضا «٣».

٢- و روى بسنده، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «أتى رسول الله «ص» برجل دميم قصير قد سقى بطنه و قد درّت عروق بطنه قد فجر بامرأه، فقالت المرأه:

ما علمت به إلّا و قد دخل عليّ. فقال له

رسول الله «ص»: أ زنيت؟ فقال له: نعم- و لم يكن أحسن- فصعد رسول الله «ص» بصره و خفضه، ثم دعا بعذق فقدّه مائه، ثم ضربه بشماريخه.» (٤)

٣- و في موثقه سماعه، عن أبي عبد الله «ع»، عن أبيه، عن آبائه- عليهم السلام-، عن النبي «ص» «أنه أتى برجل كبير البطن قد أصاب محرما، فدعا رسول الله «ص» بعرجون فيه مائه شمراخ، فضربه مرّه واحده، فكان الحدّ.» (٥)

٤- و روى الصدوق بإسناده، عن موسى بن بكر، عن زراره، قال: قال أبو جعفر «ع»: «لو أنّ رجلا أخذ حزمه من قضبان أو أصلا فيه قضبان فضربه ضربه واحده

(١)- الجواهر ٤١ / ٣٤٤.

(٢)- نكأ القرحة: قشرها قبل أن تبرأ.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٢١، الباب ١٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٢٢، الباب ١٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٥.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٣٢٢، الباب ١٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٧

أجزأه عن عدّه ما يريد أن يجلد من عدّه القضبان.» (١)

و في هذا الباب روايات أخر أيضا تقرب مضامينها مما ذكر، فراجع.

أقول: حمل الأصحاب روايات الشماريخ على المريض الذي لا يرجى شفاؤه أو اقتضت المصلحه التعجيل في حدّه.

قال الشيخ في النهايه:

«و من وجب عليه الجلد و كان عليلا، ترك حتى يبرأ ثم يقام عليه الحدّ. فإن اقتضت المصلحه تقديم الحدّ عليه أخذ عرجون فيه مائه شمراخ أو ما ينوب منابه و يضرب به ضربه واحده، و قد أجزأه.» (٢)

و في الشرائع:

«و إن اقتضت المصلحه التعجيل ضرب بالضغث المشتمل على العدد، و لا يشترط وصول كلّ شمراخ إلى جسده.» (٣) هذا.

و ظاهر الروايه الأخيره التي رواها

الصدوق كفايه هذه الكيفيه مطلقا و لو فى حال الصحه و الاختيار. و لكن لا أظنّ أن أحدا يلتزم بذلك. فتحمل لا محاله على المريض، بقرينه ما سبق.

و لا- يخفى أن المتفاهم من أخبار هذا الفرع و الفرع السابق أن الشارع المقدّس لا يرضى بإيذاء المجرم و إيلامه بأكثر مما يقتضيه طبع الجلد فى الحاله العاديه، فتدبّر.

و يستفاد حكم الضرب التعزيرى أيضا من هذه الأخبار بتنقيح المناط و الأولويه.

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٢٣، الباب ١٣ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٨.

(٢)- النهايه / ٧٠١.

(٣)- الشرائع ٤ / ١٥٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٨

السابع - كيفيه إجراء الحدود و التعزيرات:

[الروايات]

١- فعن الكافى بسند موثوق به، عن زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «يضرب الرجل الحدّ قائما، و المرأه قاعده. و يضرب على كل عضو، و يترك الرأس و المذاكير.» و رواه الصدوق أيضا إلّا أنّه قال: «و يترك الوجه و المذاكير.» (١)

٢- موثق إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم «ع» عن الزانى كيف يجلد؟ قال: «أشدّ الجلد.» قلت: فمن فوق ثيابه؟ قال: «بل تخلع ثيابه.» قلت:

فالمفتري؟ قال: «يضرب بين الضربين جسده كلّه فوق ثيابه.» (٢)

٣- موثقه الآخر، قال: سألت أبا إبراهيم «ع»: عن الزانى كيف يجلد؟ قال:

أشدّ الجلد. فقلت: من فوق الثياب؟ فقال: «بل يجرد.» (٣)

أقول: المقصود غير ما يستر العوره، و المرأه كلّها عوره. و وجهه واضح.

٤- موثق سماعه، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «حدّ الزانى كأشدّ ما يكون من الحدود.» (٤)

٥- خبر حريز، عمن أخبره، عن أبي جعفر «ع» أنه قال: «يفرق الحدّ على الجسد كله، و يتقى الفرج و الوجه. و يضرب بين الضريين.» قال في الوسائل: «لعله مخصوص بغير الزنا.» «٥»

٦- خبر

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٦٩، الباب ١١ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٦٩، الباب ١١ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٦٩، الباب ١١ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ٤.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٠٩

رسول الله «ص»: «الزاني أشدّ ضربا من شارب الخمر، و شارب الخمر أشدّ ضربا من القاذف.

و القاذف أشدّ ضربا من التعزير.» (١)

٧- و خير أبي البختری، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ «ع»، قال: «حدّ الزاني أشدّ من حدّ القاذف، و حدّ الشارب أشدّ من حدّ القاذف.» (٢)

٨- و عن الصدوق في العيون و العلل بأسانيد، عن محمد بن سنان، عن الرضا «ع» فيما كتب إليه: «و علّه ضرب الزاني على جسده بأشدّ الضرب لمباشرته الزنا و استلذاذ الجسد كله به، فجعل الضرب عقوبه له، و عبره لغيره. و هو أعظم الجنایات.» (٣)

٩- و روى الشيخ، عن طلحه بن زيد، عن جعفر، عن أبيه «ع»، قال: «لا يجرد في حدّ و لا يشنّج.» - یعنی: يمدّ- و قال: «و يضرب الزاني على الحال التي يوجد عليها: إن وجد عريانا ضرب عريانا، و إن وجد و عليه ثيابه ضرب و عليه ثيابه.» (٤)

و السند إلى طلحه صحيح. و طلحه بن زيد و إن قالوا أنّه بترى، و لكن قال الشيخ «إنّ كتابه معتمد» (٥) و الاصحاب يأخذون بروايته.

١٠- و في دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أنه قال في قول الله

«وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ» (٦) قال: إقامة الحدود. إن وجد الزانى عريانا ضرب عريانا، وإن وجد و عليه ثياب ضرب و عليه ثيابه. و يجلد أشد الجلد. و يضرب الرجل قائما، و المرأة قاعده. و يضرب كل عضو منه و منها ما خلا الوجه و الفرج و المذاكير كأشد ما يكون من الضرب.» (٧) و رواه عنه فى المستدرک «٨».

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٤٩، الباب ١٥ من أبواب حدّ القذف، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ٩.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٣٧٠، الباب ١١ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ٧.

(٥)- الفهرست للشيخ / ٨٦ (ط. اخرى / ١١٢).

(٦)- سورة النور (٢٤)، الآية ٢.

(٧)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٥١، كتاب الحدود، الفصل ٢، الحديث ١٥٨٠.

(٨)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٢٣، الباب ٩ من أبواب حدود الزنا، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٠

أقول: قال فى الشرائع:

«و يجلد الزانى مجرّدا. و قيل: على الحال التى وجد عليها.» (١)

و يمكن أن يؤيد القول الأول بأن مفهوم الجلد هو ضرب الجلد. نظير قولهم:

ظهره و بطنه و رأسه، أى ضرب ظهره و بطنه و رأسه. فهى أفعال مأخوذه من الأسماء.

و لكن الأحوط هو القول الثانى، إذ الحدود و كذا خصوصياتها تدرأ بالشبهات.

و إطلاق قوله: «و تخلع ثيابه»، أو «يجرّدا» فى موثقه اسحاق بن عمار يحمل على التفصيل فى خبر طلحه حمل كل مطلق على

المفصل و المقيّد. و لعل الأغلب فى الزانى أن يوجد مجرّدا، فيحمل الإطلاق على الغالب، فتدبر. هذا.

١١- و فى سنن أبى داود بسنده، عن أبى

هريره، عن النبي «ص»، قال: «إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه.» (٢)

١٢- و في سنن البيهقي بسنده، عن هنيده بن خالد أنه شهد عليا «ع» أقام على رجل حدًا فقال للجالد: «اضرب و أعط كل عضو حقه، و اتق وجهه و مذاكيره.» (٣)

و روى نحوه عبد الرزاق في المصنف، عن عكرمه بن خالد (٤).

١٣- و في سنن البيهقي أيضا بسنده، عن علي «ع» أنه أتى برجل في خمر فقال:

«دع له يديه يتقى بهما.» (٥)

و روى نحوه عبد الرزاق في المصنف أيضا (٦).

(١)- الشرائع ١٥٧ / ٤.

(٢)- سنن أبي داود ٤٧٦ / ٢، كتاب الحدود، باب في ضرب الوجه في الحد.

(٣)- سنن البيهقي ٣٢٧ / ٨، كتاب الأشربة و الحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط و الضرب.

(٤)- المصنف ٣٧٠ / ٧، باب ضرب الحدود ...، الحديث ١٣٥١٧.

(٥)- سنن البيهقي ٣٢٦ / ٨، كتاب الأشربة و الحد فيها، باب ما جاء في صفة السوط و الضرب.

(٦)- المصنف ٣٧٠ / ٧، باب ضرب الحدود ...، الحديث ١٣٥١٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٤١١

١٤- و في المصنف لعبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير: أن رجلا- جاء إلى النبي «ص» فقال: يا رسول الله، إنى أصبت حدًا فأقمه عليّ، فدعا رسول الله «ص» بسوط جديد عليه ثمرته. فقال: لا، سوط دون هذا. فأتى بسوط مكسور العجز (الفجر). فقال: لا، سوط فوق هذا. فأتى بسوط بين السوطين. فأمر به فجلد، ثمّ صعد المنبر و الغضب يعرف في وجهه فقال: «أيها الناس، إن الله - تعالى - حرم عليكم الفواحش ما ظهر منها و ما بطن. فمن أصاب منها شيئًا فليستر بستر الله. فإنه من يرفع إلينا من ذلك شيئًا نقمه.»

و روى نحو ذلك البيهقي فى السنن بسنده، عن زيد بن أسلم، فراجع «٢».

أقول: ثمره السوط: طرفه الذى فى أسفله و يكون فيه عقده.

[نقل كلام من معالم القربه فى كيفية إجراء الحدود و التعزيرات]

و قد ناسب هنا نقل كلام من معالم القربه فى كيفية إجراء الحدود و التعزيرات، ذكرها فى أول الباب الخمسين من كتابه، قال:

«فمن ذلك السوط و الدرّه: أمّا السوط فيتخذ وسطاً، لا بالغليظ الشديد و لا بالرقيق اللين، بل يكون من وسطين حتّى لا يؤلم الجسم، لما روى زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف عند النبى «ص» بالزنا فدعا له بالسوط. فأتى بسوط مكسور، فقال: فوق هذا. فأتى بسوط جديد، فقال: دون هذا. فأتى بسوط قد لان، فضرب به.

و أما الدرّه فتكون من جلد البقر أو الجمل مخروزه. و تكون هذه الآله معلقه على دكّه المحتسب ليشاهدها الناس فترعد منها قلوب المفسدين و ينزجر بها أهل التدليس. فإذا أتى له بمن زنى و هو بكر جلده مائة جلده فى ملأ من الناس، كما قال الله- تعالى: «و لِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ» ...

و يضرب الرجل فى الحد و التعزير قائماً. و لا يمدّ و لا يربط، لأنّ لكل عضو قسطاً من الضرب. و يتوقى الوجه و الرأس و الفرج و الخاصره و سائر المواضع المخوفه، لما روى أنّ علياً «ع» قال للجلاّد: اضربه و أعط كلّ عضو حقّه، و اتق وجهه و مذاكيره.

(١)- المصنف ٧/ ٣٦٩، باب ضرب الحدود ...، الحديث ١٣٥١٥.

(٢)- سنن البيهقى ٨/ ٣٢٦، كتاب الأشربة و الحدّ فيها، باب ما جاء فى صفة السوط و الضرب.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٢

و اعلم أنّ أكثر أصحاب الشافعى قالوا: لا يتقى الرأس، لأنّ أبا

بكر قال للجلاد:

اضرب الرأس، فإن الشيطان فى الرأس، ولأنه يكون مغطى فى العاده فلا يخاف إفساده. و الخاصره كالرأس.

و قال أبو حنيفه: يلزمه اتقاؤه. و هو أشبه، لأن الضرب عليه أخوف.

و لا يجرد بل يكون عليه قميص. فإن كان عليه جبّه محشوّه أو فروه جرد منها، لأنها تقيه الضرب. و لا يتولى الضرب غير الرجال، لأنهم أبصر به. و لا يبلغ بالضرب ما يجرح و ينهر الدم.

و أما المرأة فتضرب جالسها فى إزارها، لأنها عوره؛ فإذا كانت قائمه ربما تكشفت. و تشدّ عليها ثيابها لتستر بها. قال الشافعى: و يلى ذلك منها امرأه، يعنى شدّ الثياب عليها ...

و أما صفات الضرب فى التعزير فيجوز أن يكون بالعصا و بالسوط الذى كسرت ثمرته، لا يجوز أن يبلغ بتعزيره كما تقدم إنهار الدم.

و ضرب الحدّ يجوز أن يفرّق فى البدن كله بعد توقى مواضع المقاتل، ليأخذ كل عضو نصيبه من الحدّ. و لا يجوز أن يجمع فى موضع واحد من الجسد.

و اختلف فى ضرب التعزير، فأجراه جمهور أصحاب الشافعى مجرى ضرب الحدّ فى التفريق. و جوز عبد الله الزبيرى جمعه فى موضع واحد من الجسد.

و يجوز فى مكان التعزير أن يجرد من ثيابه إلّا قدر ما يستر عورته. و يشهر فى الناس و ينادى عليه بذنبه إذا تكرر منه و لم يقلع عنه. و يجوز أن يحلق شعر رأسه و لا تحلق لحيته. و اختلف فى جواز تسويد وجهه، فجوزه الأكثرون. أما ركوبه الدابّه مستديرا فنقل الخلف عن السلف و الحكام أنهم يفعلونه. و يجوز أن يصلب فى التعزير حيّا. و لا يمنع من طعام أو شراب. و لا يمنع من الوضوء للصلاه و يصلّى مؤميا

و يعيد إذا أرسل و لا يجاوز بصلبه ثلاثه أيام.» (١) هذا.

و قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه:

(١) - معالم القربه / ١٨٤ - ١٨٥ و ١٩٣ - ١٩٤ (ط. مصر / ٢٧٧ - ٢٧٨ و ٢٨٧).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٣

«و أمّا صفة الضرب فى التعزير فيجوز أن يكون بالعصا و بالسوط الذى كسرت ثمرته، كالحّد. و اختلف فى جوازه بسوط لم تكسر ثمرته، فذهب الزبيرى إلى جوازه، و إن زاد فى الصفه على ضرب الحدود و أنه يجوز أن يبلغ به إنهار الدم.

و ذهب جمهور أصحاب الشافعى إلى حظره بسوط لم تكسر ثمرته، لأن الضرب فى الحدود أبلغ و أغلظ، و هو كذلك محظور، فكان فى التعزير أولى أن يكون محظورا، و لا يجوز أن يبلغ بتعزير إنهار الدم.

و ضرب الحدّ يجب أن يفرّق فى البدن كلّ بعد توقّى المواضع القاتله، ليأخذ كلّ عضو نصيبه من الحدّ و لا يجوز أن يجمع فى موضع واحد من الجسد.

و اختلف فى ضرب التعزير، فأجراه جمهور أصحاب الشافعى مجرى الضرب فى الحدّ فى تفريقه و حظر جمعه. و خالفهم الزبيرى، فجوّز جمعه فى موضع واحد من الجسد، لأنه لما جاز إسقاطه عن جميع الجسد جاز إسقاطه عن بعضه بخلاف الحدّ.

و يجوز أن يصلب فى التعزير حيّا. قد صلب رسول الله «ص» رجلا على جبل يقال له أبو ناب. و لا يمنع إذا صلب أداء طعام و لا شراب. و لا يمنع من الوضوء للصلاه، و يصلّى مؤميا و يعيد إذا أرسل و لا يجاوز بصلبه ثلاثه أيام. و يجوز فى نكال التعزير أن يجرد من ثيابه إلّا قدر ما يستر عورته. و يشهر فى الناس و ينادى

عليه بذنبه إذا تكرر منه و لم يتب. و يجوز أن يحلق شعره و لا يجوز أن تحلق لحيته. و اختلف في جواز تسويد وجوههم، فجوزه الأكثرون و منع منه الأقلون.» (١)

أقول: و لا يخفى أن إقامه الدليل على بعض ما ذكروه في المقام مشكل، و أكثرها أمور استحسانيه، و بعضها يخالف مضامين الأخبار التي مضت. و الاحتياط حسن على كل حال، و طريق الاحتياط واضح.

(١) - الأحكام السلطانيه / ٢٣٨ - ٢٣٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٤

الجهه الحاديه عشره: عود الى البدء: [في تكميل بحث التعزيرات]

قد مرّ في أول بحث التعزيرات عن المبسوط:

«أن كل من أتى معصيه لا يجب بها الحد فإنه يعزّر.» (١)

و عن الشرائع و القواعد:

«أن كل من فعل محرّماً أو ترك واجباً فلإمام تعزيره بما لا يبلغ الحد.» (٢)

و هذه الكليه مما أفتى به فقهاء الفريقين من الشيعه و السنه، ثم تعرّض كل منهم لمصاديق لها من باب المثال.

و ممن تعرّض لها و ذكر لها مصاديق كثيره أبو الصلاح الحلبي، من أعظم فقهاء الشيعه الإماميه، المتوفى في ٤٤٧ من الهجره النبويه، فلنذكر كلامه في المقام تكميلاً لبحث التعزيرات الشرعيه:

قال في كتابه المسمى بالكافي:

«التعزير تأديب تعبد الله - سبحانه - به لردع المعزّر و غيره من المكلفين. و هو مستحق للإخلال بكل واجب و إثارة كل قبيح لم يرد الشرع بتوظيف الحد عليه.

و حكمه يلزم بإقرار مرتين أو شهاده عدلين.

فمن ذلك أن يخلّ ببعض الواجبات العقلية كردّ الوديعه و قضاء الدين، أو الفرائض الشرعيه كالصلاه و الزكاه و الصوم و الحج إلى غير ذلك من الواجبات و الفرائض المبتدئه و المسببه و المشترطه. فيلزم سلطان الإسلام تأديبه بما يردعه و غيره عن

(١) - المبسوط ٨ / ٦٩.

(٢) - الشرائع ٤ / ١٦٨؛

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٥

الإخلال بالواجب و يحمله و سواه على فعله.

و من ذلك أن يفعل بعض القبائح. و هى على ضرور: منها وجود الرجل و المرأه لا عصمه بينهما فى إزار واحد أو بيت واحد، إلى غير ذلك من ضمّ أو تقبيل فما فوقهما، فيعزّرا بحسب ما يراه ولىّ التأديب من عشره أسواط إلى تسعه و تسعين سوطا.

و كذلك حكم الرجلين فى شعار واحد مجردين، و المرأتين كذلك، و الغلام فى بيت واحد و فى شعار واحد مع الريبه على كل حال، إلى غير ذلك مع (من. ظ) ضمّ و تقبيل يوجب التعزير.

و يعزّر الصبى المتلوط به، و الناقص العقل، و الصبيان المتلاوطان، و الصغيرتان المتفاعلتان، و الصبى العايب بالمرأه، و الصغير و الصبيّه، و المئوفه المفعول بها، و الأمه إذا ادعت إكراه السيده لها على السحق، و العبد المفعول به إذا ادعى إكراه السيد له على التلوط به، و يعزّر مالك الأمه إذا أكرهها على البغاء و تحدّ هى (و لا تحدّ هى. ظ).

و يعزّر من أقرّ على نفسه بزنا أو لواط أو سحق أقلّ من أربع مرّات مع الإقامه عليه. و يعزّر من أقرّ مرّتين أو شهد عليه شاهدان بوطء دون الفرج.

و يعزّر واطئ الأمه المشتركه بالابتياح أو الغنيمه، و الأمه المكاتبه إذا تحزّر بعضها.

و كذلك حكم من عقد نكاح شبهه و وطئ معه. و يعزّر من افتضّ بكرا بإصبغه و يغرم مهر مثلها.

و يعزّر من استمنى بكفّه أو أتى بهيمه أو جامع بعض حلائله بعد الموت أو بعض المحرمات بعد الحدّ.

و يعزّر من عرّض بغيره بما يفيد القذف بالزنا

أو اللواط، كقوله يا ولد خبث، أو حملت أمك بك في حيضها، أو أتيت بهيمه أو استمنيت أو سرقت أو قدت أو شربت خمرا، أو أكلت محرما أو كذبت، و للمرأة يا ساحقه، أو نبزه بما يقتضى النقص كقوله: يا سفله، أو يا ساقط أو يا سفیه أو يا أحمق أو فاسق أو مجرم أو كافر أو تارك الصلاة أو الصوم، و هو غير مشهور بما يقتضى ذلك. فإن كان مشهورا به

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٦

لم يعزّر من قرنه بفعله أو وصفه بما يقتضيه. كالمجاهرين بشرب الخمر أو الفقاع أو بيعهما أو ضرب العود و غيره من الملاهى، أو ترك الصلاة و الإفطار فى الصوم.

لا- تأديب على من قال لمن هذه حاله: يا فاسق أو ساقط أو مجرم أو عاص. كما لا حدّ على من قال لمعترف بالزنا: يا زان، و باللواط: يا لاأظ.

و إذا تقاذف العاقلان عزّرا جميعا. و إذا قذف الحرّ المسلم أو المسلمه الحرّه عبدا أو أمه أو ذمّيا أو ذمّيه أو صبيه أو مجنونا أو مجنونا أو مجنونه، عزّر. و يعزّر العبيد و الإمام و أهل الذمّه إذا تقاذفوا.

و إذا قذف المسلم أو الكافر غيره بما هو مشهور به و معترف بفعله من كفر أو فسق فلا شىء عليه، بل المسلم عابد بذلك.

و إذا عتبر المسلم ببعض الآفات كالعمى و العرج و الجنون و الجذام و البرص عزّر.

و إن عتبه بذلك كافر أنهك عقوبه. و إن كان المعتير كافرا من مسلم فلا شىء عليه. و حكم تعريض الواحد بالجماعه بما يوجب التعزير بلفظ واحد أو لكل منهم بتعريض يخصصه ما قدمناه فى القذف.

و إذا قذف المرء ولده أو عبده أو أمته عَزَّر.

و يعزَّر من سرق ما لا يوجب القطع لاختلال بعض الشروط: كسرقة العبد من سيِّده، و الوالد من ولده، و من تجب نفقته ممن تجب عليه، و الشريك من شريكه، و المتأول، و ما نقص عن ربع دينار، و ما بلغه فما فوقه من غير حرز مأذون فيه (من غير حرز أو من حرز مأذون فيه. ظ) أو منه و لَمَّا يخرج عنه أو من مال مشترك كالمغنم، أو اختلس أو مكر، أو بَنَج غيره، أو طَفَّف عليه. و يرجع عليه بما أخذه.

و يعزَّر من أكل أو شرب أو باع أو ابتاع أو تعلَّم أو علم أو نظر أو سعى أو بطش أو أصغى أو آجر أو استأجر أو أمر أو نهى على وجه قبيح.

فإن كان من أتى ما يوجب التعزير عقاباً- (عاملاً- ظ) فى يوم أو ليلة معظمين كيوم الجمعة و العيد و زمان الصوم أو ليلته، أو مكان معظم كالمسجد الحرام أو مسجد الرسول «ص» أو مسجد الكوفة أو بعض مشاهد الأئمة «ع» أو مسجد الجامع أو المحلَّة غلظت عليه العقوبة. و ان كان ذلك مما يوجب الحدَّ أضيف إليه لحرمة

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٧

الزمان أو المكان تعزير مغلظ.

فإن رجع من وجب عليه التأديب بإقراره عنه أو تاب قبل رفعه إلى السلطان و كان من حقوق الله سقط عنه فرض إقامته، و إن كان من حقوق الآدميين لم تؤثر التوبه و لا الرجوع عن الإقرار فى إسقاطه، و كان ذلك إلى ولى الاستيفاء و العفو.

و التعزير لما يناسب القذف من التعريض و النبز و التلقب من

ثلاثه أسواط إلى تسعه و سبعين سوطا، و لما عدا ذلك من ثلاثه إلى تسعه و تسعين سوطا. و حكمه يلزم القاصد العالم أو المتمكن من العلم دون الساهى بفعله، و الطفل الذى لا يصح منه القصد، و المجنون المطبق.

و إذا عاود المعزّر إلى ما يوجهه عزّر ثانيه و ثالثه و رابعه و استتيب، فإن أصرّ و عاود بعد التوبه قتل صبّرا. « ١ »

انتهى كلام الكافى، و قد ذكرناه بطوله لجامعيته فى الجملة، فلاحظ.

الجهه الثانيه عشره: فى الفروق التى ذكرها بعض المصنفين بين أحكام الحد و التعزير:

قال المحقق فى أول الحدود من الشرائع:

« كلّ ماله عقوبه مقدره يسمى حدّا، و ما ليس كذلك يسمى تعزيرا. » « ٢ »

و ربما يعترض على الأوّل بعدم الطرد، و على الثانى بعدم العكس. إذ كل من القصاص و الديات عقوبه مقدره و ليسا بحدّ. و كذلك الكفارات، و عقوبه وطى الصائمه و الحائض و نحوها مقدره و مع ذلك تسمى تعزيرا.

(١) - الكافى لأبى الصلاح / ٤١٦ - ٤٢٠.

(٢) - الشرائع ١٤٧ / ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٨

و ربما يجاب عن الأوّل بالتقييد بكونه حق الله ليخرج القصاص و الديات، و عن الثانى بالتقييد بقولهم: «غالبا» كما فى بعض الكلمات ليشمل التعزيرات المقدره أيضا.

و لكن يرد على الأوّل - مضافا إلى بقاء إشكال الكفارات - النقص بحدّ القذف فانه حدّ بلا إشكال مع كونه من حقوق الناس، و على الثانى بتداخل حدّ الحدّ و التعزير حينئذ. هذا.

و قال الشهيد الأوّل فى كتابه المسمى بالقواعد و الفوائد:

«فائده: يفرق بين الحد و التعزير من وجوه عشره:

الأوّل: عدم التقدير فى طرف القلّه لكنه مقدر فى طرف الكثره بما لا يبلغ الحدّ.

و جوزه كثير من العامه، لأنّ عمر جلد رجلا زور كتابا عليه و نقش خاتما مثل خاتمه، فشفع فيه قوم فقال: أذكرنى الطعن و كنت ناسيا، فجلده مائه أخرى، ثم جلده بعد ذلك مائه أخرى.

الثانى: استواء الحرّ و العبد فيه.

الثالث: كونه على وفق الجنائيات فى العظم و الصغر بخلاف الحدّ، فإنه يكفى فيه مسمى الفعل. فلا فرق فى القطع بين سرقة ربع دينار و قنطار، و شارب قطره من الخمر و شارب جرّه مع عظم اختلاف مفاستها.

الرابع: أنه تابع للمفسده و إن لم يكن معصيه كتأديب الصبيان و البهائم و المجانين استصلاحاً لهم. و بعض الأصحاب يطلق على هذا التأديب. أمّا الحنفى فيحدّ بشرب النبيذ

و إن لم يسكر، لأن تقليده لإمامه فاسد، لمنافاته النصوص عندنا مثل:

«ما أسكر كثيره فقليله حرام» «١»، و القياس الجلى عندهم، و تردّ شهادته، لفسقه.

الخامس: إذا كانت معصيه حقيره لا تستحق من التعزير إلّا الحقيقير و كان لا أثر له البته فقد قيل: لا يعزّر، لعدم الفائدة بالقليل و عدم إباحه الكثير.

السادس: سقوطه بالتوبه، و فى بعض الحدود الخلاف. و الظاهر أنّه إنّما يسقط

(١)- الوسائل ١٧ / ٢٢٢، الباب ١ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤١٩

بالتوبه قبل قيام البينه.

السابع: دخول التخيير فيه بحسب أنواع التعزير، و لا تخيير فى الحدود إلّا فى المحاربه.

الثامن: اختلافه بحسب الفاعل و المفعول و الجنايه، و الحدود لا تختلف بحسبها.

التاسع: لو اختلفت الإهانات فى البلدان روعى فى كل بلد عادته.

العاشر: أنّه يتنوع إلى كونه على حق الله- تعالى- كالكذب، و على حق العبد محضاً كالشتم، و على حقّهما كالجنايه على صلحاء الموتى بالشتم. و لا يمكن أن يكون الحدّ تاره لحقّ الله و تاره لحقّ الآدمى، بل الكل حق الله- تعالى- إلّا القذف على خلاف. «١»

و قال الفاضل السيورى:

«عندى فى الأخير نظر. إذ كونه على حق العبد محضاً ممنوع، لأنّه- تعالى- أمر بتعظيم المؤمن و حرّم إهانته. فإذا فعل خلاف ذلك استحق التعزير.» «٢»

أقول: فالشهاده أيضاً مثل المحقق و العلامه و من حدا حدوهما لم يعتبر فى التعزير إلّا عدم بلوغه الحدّ، و لم يفت بأخبار العشر أو بضعه عشر. و لعله حملها على التأديب أو على الإرشاد إلى بعض المراتب أو كونها من باب المثال، كما مرّ. و ما ذكره بالنسبه إلى الحنفى لا يوافق القواعد و الأصول، كما لا

يخفى على أهله. هذا.

و قد يناقش فى بعض ما ذكره، كما أنه توجد فروق أخرى بينهما تقدم بعضها، فلاحظ.

و قد فرق الماوردى فى الأحكام السلطانية فى فصل التعزير بين الحد و التعزير

بثلاثة وجوه فقال:

«و يخالف الحدود من ثلاثة أوجه: أحدها: أن تأديب ذوى الهيئه من أهل الصيانه أخفّ من تأديب أهل البداء و السفاهه، لقول النبي «ص»: «أقبلوا ذوى الهيئات

(١)- القواعد و الفوائد ٢ / ١٤٢-١٤٤؛ و نضد القواعد / ٤٧٢-٤٧٣.

(٢)- نضد القواعد / ٤٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٠

عثراتهم.» فتدرج فى الناس على منازلهم، و إن تساوا فى الحدود المقدره. فيكون تعزير من جلّ قدره بالإعراض عنه، و تعزير من دونه بالتعنيف له، و تعزير من دونه بزواجر الكلام و غايه الاستخفاف الذى لا قذف فيه و لا سبّ، ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذى يحبسون فيه على حسب ذنبهم و بحسب هفواتهم؛ فمنهم من يحبس يوماً، و منهم من يحبس أكثر منه إلى غايه مقدره. و قال أبو عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى: تقدر غايته بأشهر (فى معالم القربه: غايته شهراً) للاستبراء و الكشف، و بسته أشهر للتأديب و التقويم. ثم يعدل بمن دون ذلك إلى النفي و الإبعاد إذا تعدّت ذنوبه إلى اجتذاب غيره إليها و استضراره بها ... ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الضرب ينزلون فيه على حسب الهفوه فى مقدار الضرب و بحسب الرتبه فى الامتهان و الصيانه ...

و الوجه الثانى: أن الحدّ و إن لم يجز العفو عنه و لا الشفاعه فيه فيجوز فى التعزير العفو عنه و تسوغ الشفاعه فيه. فإن تفرد التعزير بحق السلطنه و حكم التقويم و لم يتعلق به حقّ لآدمى جاز لولى الأمر أن يراعى الأصلح

فى العفو أو التعزير، و جاز أن يشفع فيه من سأل العفو عن الذنب. روى عن النبى «ص» أنه قال: «اشفعوا إلیّ، و يقضى الله على لسان نبیه ما یشاء.» و لو تعلق بالتعزير حق لآدمى كالتعزير فى الشتم و الموائبه ففیه حق المشتوم و المضروب، و حق السلطنه للتقویم و التهذیب ...

و الوجه الثالث: أنّ الحدّ و إن كان ما حدث عنه من التلف هدرا فإن التعزير یوجب ضمان ما حدث عنه من التلف ...» (١)

أقول: و ما ذكره من عدم جواز العفو فى الحدود ینافى ما بیناه فى الجبهه العاشره من جواز عفو الإمام عنها إذا كان ثبوتها بالإقرار و تاب المجرم و ندم، فراجع. نعم، یصح ما ذكره من جواز عفوہ للتعزیرات إذا رآه صلاحا و لم یوجب تجرأ المجرم، و قد مرّ تفصیله.

(١) - الأحكام السلطانيه / ٢٣٦ - ٢٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢١

الفصل السابع فى أحكام السجون و آدابها

إشاره

و فيه جهات من البحث:

الجبهه الأولى: فى بیان مفهوم السجن بحسب اللغه:

اعلم أنه يعبر عن مفهوم السجن بألفاظ كثيره، كالسجن، و الحبس، و الوقف، و الإيقاف، و الحصر، و الإثبات، و الإقرار، و الامساك و نحو ذلك، و لكن أعرفها و أشهرها الأُولان. فلنذكر بعض كلمات أهل اللغه فى مفادهما:

١- قال الراغب فى المفردات:

«السَّجْنُ: الحبس فى السجن. و قرئ: «رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ». بفتح السين و كسرهما. قال: «لَيْسَ جُنَنُهُ حَتَّى حِينَ.» «و دَخَلَ مَعَهُ السَّجْنِ فَيَأْتِي.» (١)

(١) - المفردات / ٢٣٠، و الآيات من سوره يوسف (١٢)، رقمها ٣٣ و ٣٥ و ٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٢

٢- وقال:

«الحبس: المنع من الانبعاث. قال- عزّ وجلّ -: «تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ»

و الحبس: مصنع الماء الذى يحبسه.» (١)

٣- و فى الصحاح:

«السجن: الحبس. و السجن بالفتح: المصدر. و قد سجنه يسجنه، أى حبسه.» (٢)

٤- و فيه أيضا:

«الحبس: ضدّ التخليه. و حبسته و احتبسته بمعنى. و احتبس أيضا بنفسه، يتعدى و لا يتعدى. و تحبس على كذا، أى حبس نفسه على ذلك.» (٣)

٥- و فى القاموس:

«سجنه: حبسه، و الهمّ: لم يبيّه. و السجن بالكسر: المحبس، و صاحبه سجان، و السجين:

المسجون.»

٦- و فيه أيضا:

«الحبس: المنع كالمحبس كمقعد. حبسه يحبسه.» (٤)

٧- و فى لسان العرب:

«السّجن: الحبس. و السّجن بالفتح: المصدر. سجنه يسجنه سجنا، أى حبسه ...

و السّجان: صاحب السجن، و رجل سجين: مسجون. و كذلك الأثنى بغير هاء.» (٥)

٨- و فيه أيضا:

«حبسه يحبسه حبسا فهو محبوس و حبيس. و احتبسه و حبسه: أمسكه عن وجهه.

و الحبس ضدّ التخليه. و احتبسه و احتبس بنفسه، يتعدى و لا يتعدى ... و الحبس و المحبسه و المحبس: اسم الموضع.» (٦)

من سورة المائدة (٥)، رقمها ١٠٦.

(٢) - صحاح اللغه ٥ / ٢١٣٣.

(٣) - صحاح اللغه ٣ / ٩١٥.

(٤) - القاموس / ٨٢٤ و ٣٤٥.

(٥) - لسان العرب ١٣ / ٢٠٣.

(٦) - لسان العرب ٦ / ٤٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٣

فيظهر من جميع ذلك أن مفاد اللفظين هو تحديد الشخص و منعه من الانبعاث و الانطلاق و التصرفات الحرّه، فليس للمكان و خصوصياته و وجود الإمكانيات و عدمها دخل فيه، و إنما المهم صيروره الشخص ممتنعاً مقيداً.

و فى الخطط المقريزيه:

«الحبس الشرعى ليس هو السجن فى مكان ضيق، و إنما هو تعويق الشخص و منعه من التصرف بنفسه، سواء كان فى بيت أو مسجد، أو كان بتولّى نفس الخصم أو وكيله عليه و ملازمته له. و لهذا سمّاه النبى «ص» أسيراً، كما روى أبو داود و ابن ماجه، عن الهرماس بن حبيب، عن أبيه، قال: أتيت النبى «ص» بغريم لى فقال لى: الزمه. ثمّ قال لى: يا أخا بنى تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك؟ و فى روايه ابن ماجه: ثمّ مرّ رسول الله «ص» بى آخر النهار فقال: ما فعل أسيرك يا أخا بنى تميم؟

و هذا كان هو الحبس على عهد النبى «ص» و أبى بكر الصديق و لم يكن له محبس معدّ لحبس الخصوم، و لكن لما انتشرت الرعيه فى زمن عمر بن الخطاب ابتاع من صفوان بن أميّه داراً بمكّه بأربعه آلاف درهم و جعلها سجناً يحبس فيها.

و لهذا تنازع العلماء هل يتخذ الإمام حبساً على قولين: فمن قال: لا يتخذ حبساً، احتجّ بأنّه لم يكن لرسول الله «ص» و لا لخليفته من بعده حبس و لكن يعوّقه بمكان من الأمكنه أو يقيم عليه حافظاً و هو

الذى يسمّى الترسيم، أو يأمر غريمه غلامه بملازمته. و من قال: له أن يتخذ حبسا، احتجّ بفعل عمر بن الخطاب.

و مضت السنّه فى عهد رسول الله «ص» و أبى بكر و عمر و عثمان و علىّ «رض» أنه لا- يحبس على الديون و لكن يتلازم الخصمان. و أول من حبس على الدين شريح القاضى.

و أمّا الحبس الذى هو الآن فإنّه لا يجوز عند أحد من المسلمين. و ذلك أنّه يجمع الجمع الكثير فى موضع يضيق عنهم، غير متمكين من الوضوء و الصلاه، و قد يرى بعضهم عوره بعض، و يؤذيه الحرّ فى الصيف و البر فى الشتاء، و ربما يحبس

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٤

أحدهم السنه و أكثر و لا جدّه له و أن أصل حبسه على ضمان.» «١»

أقول: و قد حكى قريبا مما ذكر فى التراتيب الإداريه «٢» عن الماوردى فى الأحكام السلطانيه، و لكنى لم اجده فيه. و ما ذكره كلام متين، لما عرفت من عدم دخل للمكان الخاص فى صدق مفهوم الحبس و ما هو المقصود منه. و الحبس الرائج المتعارف فى أعصارنا أكثر مصاديقه ظلم على الانسان و الإنسانيه، و مخالف لموازين العقل و الشرع. هذا.

و فى التراتيب الإداريه:

«و قال الإمام أبو عبد الله بن فرج مولى ابن الطلاع فى كتاب الأفضيه: اختلف أهل العلم هل سجن رسول الله «ص» و أبو بكر أحدا قطّ أم لا؟ فذكر بعضهم: أن رسول الله «ص» لم يكن له سجن و لا سجن أحدا قطّ، و ذكر بعضهم أن رسول الله «ص» سجن فى المدينه فى تهمة. رواه عبد الرزاق و النسائى فى مصنفيهما من طريق بهز

بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه. و ذكر أبو داود عنه في مصنّفه، قال:

حبس رسول الله «ص» ناسا من قومي في تهمة بدم ...

و في بدائع السلك للقاضي ابن الأزرق نقلا- عن ابن فرحون، عن ابن القيم الجوزية: أن الحبس الشرعي ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو تعويق الشخص و منعه من التصرف، كان في بيت أو مسجد، أو ملازمه الغريم له. و لهذا سمّاه النبي «ص» أسيرا.» (٣)

أقول: لا يخفى أن في حرّيه الشخص و انطلاقه و انبعائه منافع و بركات لنفسه و لمن تعلق به، و ربما توجد فيها أيضا خسارات و أضرار. فيترتب على انبعث الشخص و حرّيته أثران متضادان. فإن وقع الحبس بداعي المنع عن الأول كان

(١)- الخطط ٣ / ٩٩.

(٢)- التراتيب الإداريّة ١ / ٢٩٥.

(٣)- التراتيب الإداريّة ١ / ٢٩٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٥

من قبيل العقوبه و المجازاه حدّا أو تعزيرا، و إن وقع بداعي المنع عن الثاني فقط لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل حفظ حقوق الناس و رفع الشر و الظلم عنهم.

و لعلّ أكثر موارد السجن في الشريعة الإسلاميه بل في الشرائع الإلهيه كانت من القسم الثاني، كما سيأتي بيانه.

الجهه الثانيه: في مشروعيه الحبس إجمالا:

اشاره

الحبس مشروع بالأدله الأربعة: أما الكتاب فاستدلوا منه بآيات:

[الآيات]

١- منها: قوله - تعالى - في سوره المائد:

«إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ

حيث فسّر كثير من المفسرين و الفقهاء النفي في الآية بالحبس. و به فسّر في بعض الروايات أيضا. فإليك نماذج منها:

١- قال الطبرسي في مجمع البيان:

«و قال أبو حنيفة و أصحابه إنّ النفي هو الحبس و السجن. و احتجوا بأنّ المسجون يكون بمنزله المخرج من الدنيا إذا كان ممنوعا من التصرف محولا بينه و بين أهله مع مقاساته الشدائد في الحبس، و أنشد قول بعض المسجونين:

خرجنا من الدنيا و نحن من أهلها فلسنا من الأحياء فيها و لا الموتى إذا جاءنا السجن يوما لحاجه عجبنا و قلنا جاء هذا من الدنيا.»

«٢» ٢- و حكى قريبا من ذلك الكاشاني في بدائع الصنائع عن النخعي في روايه

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ٣٣.

(٢)- مجمع البيان ١٨٨ / ٢ (الجزء ٣).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٦

عنه، فراجع «١».

٣- و قال الماوردي في الأحكام السلطانية:

«أَوْ يُنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ، فقد اختلف أهل التأويل فيه على أربعة أقاويل: أحدها: أنّه إبعادهم من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك، و هذا قول مالك بن أنس و الحسن و قتاده و الزهري. و الثاني: أنّه إخراجهم من مدينه إلى أخرى، و هذا قول عمر بن عبد العزيز و سعيد بن جبير. و الثالث: أنّه الحبس، و هو قول أبي حنيفة و مالك.

و الرابع: و هو أن يطلبوا لإقامه الحدود عليهم فيبعدوا، و هذا قول ابن عباس و الشافعي.» «٢»

٤- و في المدونه

الكبرى فى فتاوى مالك بن أنس:

«قال مالك: منهم من يخرج بعضا أو بشىء، فيؤخذ على تلك الحال و لم يخف السبيل و لم يأخذ المال و لم يقتل. قال مالك: فهذا لو أخذ فيه بأيسره لم أر فى ذلك بأسا. قلت: و ما أيسره عند مالك؟ قال: أيسره و أخفّه أن يجلد و ينفى و يسجن فى الموضوع الذى نفى إليه... قلت: و كم يسجن حيث ينفى؟ قال مالك: يسجن حتى تعرف له توبه.» (٣)

٥- و فى المنهاج للنووى فى فقه الشافعيه فى باب قاطع الطريق:

«و لو علم الإمام قوما يخيفون الطريق و لم يأخذوا مالا و لا نفسا عزّهم بحبس و غيره.» (٤)

و الظاهر أنّه و أمثاله أخذوا الفتوى من الآيه الشريفه بحمل النفى فيها على الحبس، هذا.

٦- و فى الوسائل، عن العياشى، عن أبى جعفر محمد بن على الرضا «ع» فى

(١) - بدائع الصنائع ٧ / ٩٥.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ٦٢.

(٣) - المدونه الكبرى ٤ / ٤٢٩.

(٤) - المنهاج / ٥٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٧

حديث: «فإن كانوا أخافوا السبيل فقط و لم يقتلوا أحدا و لم يأخذوا مالا- أمر بإيداعهم الحبس. فإن ذلك معنى نفيهم من الأرض بإخافتهم السبيل.» (١)

٧- و فى مسند زيد: «حدثنى زيد بن علىّ، عن أبيه، عن جدّه، عن علىّ «ع»، قال: إذا قطع الطريق للصوص و أشهروا السلاح و لم يأخذوا مالا و لم يقتلوا مسلما ثم أخذوا، حبسوا حتى يموتوا. و ذلك نفيهم من الأرض...» (٢)

أقول: و قد يقال فى توجيه ذلك: إن النفى من الأرض حقيقه غير ممكن، إذ كلّ مكان يرسل هو إليه يكون من الأرض لا محاله، فالمراد جعله بحيث لا

يتمكن أن يتصرف فيها تصرف الأحياء، فينطبق قهرا على الحبس. وقد أشار إلى هذا المعنى في مجمع البيان، كما مرّ. هذا مضافا إلى أنّ الملاك والغرض من النفي و هو الانقطاع من أهله و أهل بلده يحصل بالحبس أيضا، كما لا يخفى. فتأمل. هذا.

و لكن معظم أصحابنا الإماميه لم يفتوا بالحبس في المقام. فالشيخ الطوسي «ره» في نهايته الذي وضعه لنقل الفتاوى المأثوره قال في المقام:

«إن لم يجرح و لم يأخذ المال و جب عليه أن ينفي من البلد الذي فعل فيه ذلك الفعل إلى غيره، ثم يكتب إلى أهل ذلك المصر بأنّه منفي محارب، فلا تواكلوه و لا تشاربوه و لا تبايعوه و لا تجالسوه.» (٣)

اللهم إلّا أن يسمى هذا التضييق أيضا حبسا.

و قال في الخلاف (المسألة ٣ من كتاب قطع الطريق):

«قد بينا أن نفيه من الأرض أن يخرج من بلده و لا يترك أن يستقرّ في بلد حتّى يتوب. فإن قصد بلد الشرك منع من دخوله و قوتلوا على تمكينهم من دخوله إليهم.

و قال أبو حنيفة: نفيه أن يحبس في بلده. و قال أبو العباس بن سريج: يحبس في غير

(١) - الوسائل ١٨ / ٥٣٦، الباب ١ من أبواب حدّ المحارب، الحديث ٨.

(٢) - مسند زيد / ٣٢٣، كتاب السير، باب قطع الطريق.

(٣) - النهاية / ٧٢٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٢٨

بلده. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (١)

و لم يذكر الحبس في المقنعه و في الشرائع أيضا على ما رأيت.

نعم، في المبسوط:

«فقال قوم إذا شهر السلاح و أخاف السبيل لقطع الطريق كان حكمه متى ظفر به الإمام التعزير. و هو أن ينفي عن بلده و يحبس

في غيره، و فيهم من

قال: (لا. ظ) يحبس في غيره. و هذا مذهبا غير أن أصحابنا رووا أنه لا يقتر في بلده و ينفى عن بلاد الإسلام كلها...» (٢)

و في الكافي لأبي الصلاح:

«و إن لم يقتلوا و لم يأخذوا مالا أن ينفيهم من الأرض بالحبس أو النفي من مصر إلى مصر.» (٣) هذا.

و المسألة محل إشكال اللهم إلا أن يقال إن النفي هنا من مصاديق التعزير كما عبر بذلك في الخلاف و المبسوط و غيرهما، و يجوز في جميع موارد التعزير اختيار الحاكم للحبس إذا رآه صلاحا. أو يقال إن ما ذكر في الأخبار و الفتاوى مصاديق للنفي، فلا ينافي جواز اختيار سائر الأنحاء من النفي أيضا، فتأمل.

٢- و من الآيات الواردة في الحبس قوله - تعالى - في سورة النساء:

«و اللّٰتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَهُ مِنْكُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا.» (٤)

و قد فسّر المفسّرون و الفقهاء الإمساك في الآية بالحبس. و الأغلب على نسخ الآية بما ورد في الجلد و الرجم و قالوا إنهما السبيل المجمعول لهن.

قال الطبرسي في مجمع البيان:

(١)- الخلاف ٣ / ٢١١.

(٢)- المبسوط ٨ / ٤٧.

(٣)- الكافي / ٢٥٢.

(٤)- سورة النساء (٤)، الآية ١٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٤٢٩

«أى فاحسوهن «في البيوت حتى يتوفاهن الموت»، أى يدركهن الموت فيمتن في البيوت. و كان في مبدأ الإسلام إذا فجرت المرأة و قام عليها أربعة شهود حبست في البيت أبدا حتى تموت، ثم نسخ ذلك بالرجم في المحصنين و الجلد في البكرين «أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا». قالوا لما نزل قوله: «الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» قال النبي «ص»: «خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا: البكر بالبكر جلد

مائة و تغريب عام، و الثيب بالثيب جلد مائه و الرجم.» (١)

٣- و من الآيات أيضا قوله - تعالى - في سورة المائدة:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصَايَا إِنَّ ذُوَ عَيْدِكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ، تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ (٢)

و ظاهر تفريع إقسامهما على حبسهما أن حبسهما بعد الصلاة يؤثر في إقسامهما و شهادتهما بالحق. و لعل هذا يكون شاهدا على أن المراد بالصلاة صلاة أنفسهما:

قال الطبرسي في مجمع البيان:

«تحسبونهما من بعد صلاتهما العصر، لأن الناس كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر لاجتماع الناس و تكاثرهم في ذلك الوقت. و هو المروى عن أبي جعفر (ع) و قتاده و سعيد بن جبير و غيرهم. و قيل هي صلاة الظهر أو العصر، عن الحسن.

و قيل: بعد صلاة أهل دينهما يعني الدّميين، عن ابن عباس و السدي.

و معنى تحسبونهما تقفونهما و تقيمونهما ... و الخطاب في تحسبونهما للورثة. و يجوز أن يكون خطابا للقضاء و يكون بمعنى الأمر، أي فاحبسوهما. ذكره ابن الأنباري.» (٣)

و عن ابن العربي في أحكام القرآن:

«تحسبونهما من بعد الصلاة. و في ذلك دليل على حبس من وجب عليه الحق. و هو

(١) - مجمع البيان ٢ / ٢٠ - ٢١ (الجزء ٣).

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ١٠٦.

(٣) - مجمع البيان ٢ / ٢٥٧ (الجزء ٣).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٤٣٠

أصل من أصول الحكمه و حكم من أحكام الدين، فإن الحقوق المتوجهه على قسمين: منها ما يصح استيفاؤه معجلا، و منها ما لا يمكن استيفاؤه إلا

مؤجلاً. فإن خلى من عليه الحق و غاب و اختفى بطل الحق و توى (أى ذهب)، فلم يكن بد من التوثق منه، فإما بعوض عن الحق و يكون بماليه موجوده فيه و هى المسمى رهنا و هو الأولى و الأوكد، و إما شخص ينوب منابه فى المطالبه و الذمه و هو دون الأول، لأنه يجوز أن يغيب كغيته و يتعذر وجوده كتعذره، و لكن لا يمكن أكثر من هذا. فإن تعذرا جميعا لم يبق إلا التوثق بحبسه حتى تقع منه التوفيه لما كان عليه من حق، فإن كان الحق بدنيا لا يقبل البدل كالحدود و القصاص و لم يتفق استيفاؤه معجلاً لم يبق إلا التوثق بسجنه، و لأجل هذه الحكمة شرع السجن. و قد روى الترمذى و أبو داود أن النبي «ص» حبس فى تهمه رجلاً ثم خلى عنه.» (١)

٤- و من الآيات أيضا قوله - تعالى - فى سورة التوبه:

«فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ، وَ خُذُوهُمْ وَ أَحْضَرُوهُمْ.» (٢)

قال فى المجمع:

«معناه: و احبسوهم و استرقوهم، أو فادوهم بمال. و قيل: و امنعوهم دخول مكه و التصرف فى بلاد الإسلام.» (٣)

أقول: قد عرفت أنه لا يراد بالحبس فى الكتاب و السنه حصر الشخص فى مكان ضيق، بل هو ضد التخليه. فيراد به تحديد الشخص و منعه من الانبعاث و التصرفات الحره.

فهذه أربع آيات يستدل بها على مشروعيه الحبس.

و أما السنه فالروايات الداله على مشروعيه الحبس إجمالاً مستفيضه

اشاره

، بل لعلها

(١) - أحكام السجون للوائلى / ٣٨؛ عن «أحكام القرآن» لابن العربى أبى بكر محمد بن عبد الله ٢ / ٧٢٣.

(٢) - سورة التوبه (٩)، الآيه ٥.

(٣) - مجمع البيان ٣ / ٧ (الجزء ٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣١

متواتره إجمالاً من طرق الفريقين نذكر منها نماذج و يأتى كثير منها فى الفروع و الجهات الآتيه:

١- ففي الخصومات من صحيح البخارى بسنده، عن أبى هريره، قال: «بعث رسول الله «ص» خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بنى حنيفه يقال له: ثمامه بن أثال سيد أهل اليمامة، فربطوه بساريه من سوارى المسجد فخرج إليه رسول الله «ص» قال: ما عندك يا ثمامه؟ قال: عندى يا محمد خير، فذكر الحديث.

قال: أطلقوا ثمامه. «١»

٢- وفيه أيضا قال: «و يذكر عن النبى «ص»: «لئى الواجد يحل عقوبته و عرضه.»

قال سفيان: عرضه، يقول: مطلتنى، و عقوبته الحبس. «٢»

و روى نحوه أبو داود و ابن ماجه كما سيأتى فى خلال روايات الحبس فى الدين فى الجبهه الحاديه عشره «٣».

٣- و روى أبو داود بسنده، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه «أن النبى «ص» حبس رجلا فى تهمه.» «٤»

٤- و فى صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع»، قال: جاء رجل إلى رسول الله «ص» فقال: إن أمى لا تدفع يد لأمس؟ قال: فاحبسها. قال: قد فعلت. قال: فامنع من يدخل عليها. قال: قد فعلت. قال: قيدها، فإنك لا تبرّها بشىء أفضل من أن تمنعها من محارم الله - عزّ و جلّ - «٥».

و عموم التعليل فى الصحيحه يدلّ على جواز الحبس و التقييد بالنسبه الى كل

فى الاستقراض و أداء الديون ... باب التوثيق ممن تخشى معرّته.

(٢)- صحيح البخارى ٢ / ٥٨، كتاب فى الاستقراض و أداء الديون ... باب لصاحب الحقّ مقال.

(٣)- راجع ص ٤٨٤ من الكتاب.

(٤)- سنن أبى داود ٢ / ٢٨٢، كتاب الأقضية، باب فى الحبس فى الدين و غيره.

(٥)- الوسائل ١٨ / ٤١٤، الباب ٤٨ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٢

من لا يتمكن من منعه عن محارم الله تعالى الا بذلك.

٥- و فى خبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر «ع»، عن أبيه أنّ علياً «ع» كان يحبس فى الدين فإذا تبين له حاجه و إفلاس خلّى سبيله حتى يستفيد مالا. «١»

٦- و فى موثقه عمار، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «أتى أمير المؤمنين «ع» برجل قد تكفل بنفس رجل، فحبسه و قال: اطلب صاحبك.» «٢» و بهذا المضمون روايات آخر أيضا.

٧- و عن البرقى، عن أبيه، عن على «ع»، قال: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الاكرباء.» «٣»

أقول: الأكرباء جمع الكرى: يستعمل بمعنى المكارى و بمعنى المكترى معا. و لعلّه يشمل جميع الدلائل و وسائط المعاملات.

٨- و فى خبر حريز، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لا يخلد فى السجن إلّا ثلاثه: الذى يمسك على الموت يحفظه حتى يقتل، و المرأه المرتده عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» «٤»

إلى غير ذلك من الأخبار و سيجىء كثير منها فى الجبهه التى نعقدها لذكر ما ورد فى السجن و الحبس من الأخبار، و قد أشرنا إلى تواترها إجمالاً.

[بيان فى الخبر المتواتر و أنواعه]

اشاره

و اعلم: أنّ الخبر المتواتر - أعنى ما بلغ كثره الطرق

و المخبرين فيه حدًا يوجب العلم بصدوره - على ثلاثة أقسام:

(١) - الوسائل ١٣ / ١٤٨، الباب ٧ من كتاب الحجر، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١٣ / ١٥٦، الباب ٩ من كتاب الضمان، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٢٢١، الباب ٣٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٣.

(٤) - الوسائل ١٨ / ٢٢١، الباب ٣٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٣

الأول: المتواتر لفظاً.

و يراد بذلك أن المخبرين بأجمعهم رووا واقعه واحده و معنى واحدا بلفظ واحد.

الثاني: المتواتر معنى.

بمعنى أنهم بأجمعهم حكوا واقعه واحده وقعت في وقت خاص و لكن بألفاظ مختلفه، فيكون الجميع أو غير واحد منهم ناقلاً بالمعنى و المضمون. نظير ما وقع في نقل قصه الغدير و نصب أمير المؤمنين «ع» فيه.

الثالث: المتواتر اجمالاً.

بمعنى أن كل واحد من المخبرين حكى واقعه خاصه غير ما حكاه الآخرون، و لعل كل واحد منهم حكى واقعه خاصه عن إمام خاص، و لكن كثره الوقائع المنقوله توجب العلم بصدق بعضها لا محاله بحيث لا يحتمل كذب الجميع، كما في المقام. فإن كل واحد من الروايات تحكى عن مسأله خاصه و قول خاص عن إمام خاص و لكن يحصل لنا العلم بعدم كذب الجميع. فإذا كان يستفاد من كل واحد منها مشروعيه السجن فلا محاله تثبت تلك. و نظير هذا في أبواب الفقه كثير.

و أما الإجماع

فقد ادعاه بعض الفقهاء من الحنفية و الشافعية في المقام، كما حكاه في كتاب «أحكام السجن» «١». و لكن لما لم تكن المسأله بنفسها معنونه في كتب الفقهاء القدماء من أصحابنا بل و في أكثر كتب الفقهاء من السنه فلا محاله لا يوجد فيها إجماع محقق.

نعم، لا بأس بادعائه مقدرًا، بمعنى وضوح المسألة بحيث إن كل فقيه من الفريقين لو سئل عنها لأفتى بها بلا شك. هذا.

و لكن بعد وضوح المسألة و ثبوتها بالكتاب و السنه لا حاجه فيها إلى الإجماع.

و قد عرفت منّا مرارا أنّ الإجماع بما هو إجماع لا موضوعيه له عندنا بل تكون حجّيته

(١)- راجع أحكام السجون / ٤٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٤

من جهه كشفه عن قول النبي «ص» و الأئمه - عليهم السلام - و تلقى المسأله منهم.

و إذا كان المكشوف بذاته قطعياً عندنا فلا حاجه فيه إلى الكاشف و الكشف، فتدبر.

و أما العقل

فبيانّه إجمالاً هو أنّ العقل يحكم بوجود حفظ النظام و صيانه الحقوق و المصالح العامه، و واضح أنّه لا يحصل هذا الغرض إلّا بدوله عادله مطاعه مقتدره تحقق مصالحهم و ترفع شرور العتاه و الظالمين عنهم، و حبس الجاني و إن كان فيه ضرر لنفس المحبوس و يكون منافياً لسلطه الناس على نفوسهم و جميع شئونهم و لكن إطلاقه تهديد لأمن العامه و تضييع لحقوقهم، فيحكم العقل السليم بوجود تقديم المصالح العامه على مصلحه الفرد و حبس الجاني لحفظها و رفع شرّه، و كلّ ما حكم به العقل حكم به الشرع، كما حقق في محله. فتلخص من جميع ما ذكرناه مشروعيه الحبس، بل وجوبه و ضرورته إجمالاً.

الجهه الثالثه: في أول من بنى السجن في الإسلام:

قد عرفت أن الحبس كان متعارفاً في عصر النبي «ص»، و لكن مفهوم الحبس كما مرّ لا يلزم وجود مكان خاصّ ممخّض له، بل كان يمكن أن يقع في بيت أو مسجد أو دهليز أو نحو ذلك من الأماكن، و لم يكن الغرض منه إلّا تحديد الشخص و منعه من التصرف و الانبعاث.

و قد وقع الكلام في تعيين أول من أحدث السجن في الإسلام، فقيل: إنّه عمر.

و قيل: إنّه عليّ «ع». فلنذكر بعض ما قيل في المقام و إن لم تترتب عليه فائده ففقيه مهمه:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٥

١- ففى مسند زبيد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ «ع»: «أنّه بنى سجنًا و سمّاه نافعًا، ثم بدا له فنقضه (و بنى آخر - ظ.) و سمّاه

مخيساً، و جعل يرتجز و يقول:

ألم ترانى كىسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيساً.»

«١» أقول: فى القاموس:

«خيسه تخيساً: ذلله. و المخيس كمعظم و محدث: السجن،

و سجن بناه عليّ «ع».

و كان أوّلا من جعله من قصب سمّاه نافعاً فنقبه اللصوص فقال:

أ ما ترانى كيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا

بابا حصينا و أمينا كيسا «٢».

٢- و فى كتاب «أحكام السجون» عن السيوطى فى كتابه: «الوسائل إلى مسامره الأوائل»:

«أول من بنى سجنا فى الإسلام على بن أبى طالب «ع». و كان الخلفاء يجسسون قبله فى الآبار. و روى أنّه حبس أعرابيا سارقا، ففرّ من حبسه و أنشأ يقول:

و لو أنى بقيت به إليهم لجرّونى إلى شيخ بطين.»

«٣» ٣- و فيه أيضا عن ابن الهمام فى كتابه شرح فتح القدير فى الفقه الحنفى، قال:

«و لم يكن فى عهده- أى النبى «ص»- و أبى بكر سجن، و إنما كان يجس فى المسجد أو الدهليز حتى اشترى عمر دارا بمكة بأربعة آلاف درهم و اتخذه محبسا. و قيل:

لم يكن فى زمن عمر و لا- عثمان أيضا إلى زمن عليّ «ع» فبناه. و هو أوّل سجن بنى فى الإسلام. قال فى الفائق: بنى سجنا من قصب فسّماه نافعاً، فنقبه اللصوص و تسيّب الناس منه، ثم بنى سجنا من مدر فسّماه مخيسا. و فى ذلك يقول عليّ «ع»:

أ ما ترانى كيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا

(١)- مسند زيد / ٢٦٦، كتاب الشهادات، باب القضاء.

(٢)- القاموس / ٣٤٩.

(٣)- أحكام السجون / ٤٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٦

سجنا حصينا و أمينا كيسا.»

(١) ٤- و فى كتاب الغارات بسنده، عن سابق البربرى، قال:

«رأيت المحبس و هو خصّ. و كان الناس يفرجونه و يخرجون منه، «فبناه عليّ «ع» بالحصّ و الآجر. قال: فسمعتة يقول:

ألا ترانى كيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا.

و فى التراتيب الإداريّه قال:

«و فى إتخاف الرواه بمسلسل القضاء، للإمام أحمد بن الشلبى الحنفى لى ذكره أوليات على «ع»: و أول من بنى السجن فى الإسلام، و كانت الخلفاء قبله يحبسون فى الآبار. و فى شفاء الغليل للخفاجى: لم يكن فى زمن رسول الله «ص» و أبى بكر و عمر و عثمان سجن. و كان يحبس فى المسجد أو فى الدهاليز حيث أمكن، فلمّا كان زمن على «ع» أحدث السجن، و كان أول من أحدثه فى الإسلام و سمّاه نافعاً، و لم يكن حصينا فانفلت الناس منه، فبنى آخر و سمّاه مخيساً بالخاء المعجمه و الياء المشدّده فتحا و كسرا ...

قلت: و لعلّ عمر كان يحبس فى الآبار قبل شراء الدار التى أعدها للسجن، فقد أخرج البيهقى من حديث نافع بن عبد الحارث أنه اشترى من صفوان بن أميه داراً لسجن عمر بن الخطاب بأربعه آلاف.»

ثم قال: «كان السلطان أبو الأملأك المولى اسماعيل بن الشريف العلوى سأل علماء فاس: القاضى بردله، و المناوى، و ابن رحال و غيرهم من أول من أحدث السجن؟ و كيف كان الناس يسجنون فى الآبار؟ و كيف الجمع بين ما ذكره السيوطى من أن أول من أحدث السجن على «ع»، و بين ما ذكره ابن فرحون من أنه عمر لما اتسعت مملكته؟

فأجاب الشيخ المناوى بأنّ التعارض يدفع ما بين ابن فرحون و السيوطى بحمل

(١) - أحكام السجن / ٤٦.

(٢) - الغارات / ١ / ١٣٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٧

كلام السيوطى على أنّ علياً «ع» أول من أحدث له مكاناً مخصوصاً و اتّخذ به بقصده فى ابتداءه، و ما كان من عمر فإنّه كان فى ثانى حال

و عارضا للدار المتخذة بالقصد الأوّل لغيره من السكنى و نحوها.

و أمّا استشكال السجن فى الآبار فإنّ المراد بها السرايب و المطامير المتخذة تحت الأرض، و قد تكون من الاتساع بحيث تحمل المئين من الناس لا- سيما مصانع ملوك الأمم السالفه، فإنها كانت على قدر قواهم التى لا نسبه بينها و بين من جاء بعدهم، و تسميه ذلك بالآبار للشبه الصورى بالكون تحت الأرض مع ضيق أبوابها و مداخلها.» (١)

أقول: و فى الخصومات من صحيح البخارى:

«اشترى نافع بن عبد الحارث دارا للسجن بمكه من صفوان بن أميه على أنّ عمر إن رضى فاليق بيعه، و إن لم يرض عمر فلصفوان أربعمائه دينار.» (٢)

و ليس فى هذه الروايه أنّ عمر رضى بذلك أم لا، و أن الدار صارت سجنا أم لا.

الجهه الرابعه: فى موضوع الحبس الشرعى و الغرض منه:

[الغرض من السجن]

لا يخفى أن موضوع العقوبات الشرعيه هو الإنسان البالغ العاقل القادر المختار.

و هذا واضح لمن كان خبيرا بفقّه الشيعه و السنه. نعم، ربما يؤدب الصبى و المجنون بل البهائم أيضا و لو بحبس ما و لكن الأدب غير العقوبه.

و الغرض الأساسى من وضع العقوبات الشرعيه ليس هو الانتقام و إرضاء القوه

(١)- التراتيب الإداريّه ١/ ٢٩٧- ٢٩٩.

(٢)- صحيح البخارى ٢/ ٦٢، كتاب فى الاستقراض و أداء الديون ...، باب الربط و الحبس فى الحرم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقّه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٨

الغضبيّه، و ليست هى أيضا أمورا تعبيديه محضه ليؤتى بها بداعى القرب و التعبد المحض. بل الملاك فى تشريعها قلع جذور الفساد و إصلاح الفرد و المجتمع. و يظهر هذا لكل من تتبع الكتاب و السنه.

ألا ترى أنّ أهمّ العقوبات الشرعيه و أشدّها هو قصاص النفس، و هو على ما

نراه إعدام وإفناء للشخص، ولكن الله - تعالى - جعله حياه للناس فقال: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ.» (١)

بل جميع أحكام الله - تعالى - في جميع شؤون الإنسان تابعه للمصالح و المفسد النفس الأمريه و إن لم نعرفها و ليست تكاليف جزافيه بلا ملاك:

ففى العلل، عن الرضا «ع» فى جواب كتاب محمد بن سنان إليه: «جاءنى كتابك؛ تذكر أن بعض أهل القبلة يزعم أن الله - تبارك و تعالى - لم يحل شيئا و لم يحرمه لعله أكثر من التبعّد لعباده بذلك! قد ضلّ من قال ذلك ضلالا بعيدا و خسرنا خسرانا مُبيناً، لأنّه لو كان ذلك لكان جائزا أن يستعبدهم بتحليل ما حرم و تحريم ما أحلّ، حتى يستعبدهم بترك الصلاة و الصيام و أعمال البرّ كلها، و الإنكار له و لرسوله و كتبه و الجحود، (و- ظ.) بالزنا و السرقة و تحريم ذوات المحارم، و ما أشبه ذلك من الأمور التى فيها فساد التدبير و فناء الخلق ... إنا وجدنا كلّ ما أحلّ الله ففیه صلاح العباد و بقاؤهم و لهم إليه الحاجه التى لا يستغنون عنها، و وجدنا المحرم من الأشياء لا حاجه بالعباد إليه و وجدناه مفسدا داعيا إلى الفناء و الهلاك.» (٢)

و الأخبار فى هذا المجال كثيره تظهر لمن تتبع.

و على هذا فيجب أن يلحظ فى السجون الشرعيه أن لا تكون خاضعه لأهواء الحكّام و الضبّاط و المراقبين، بل تنظّم على نحو تصير موانع قبل الفعل، و زواجر بعده. يعنى أنّ العلم بشرعيّتها يمنع من الإقدام على العمل، و تنفيذها بعد وقوعه يوجب تثبه المرتكب و ارتداعه عن العود اليه و يصلحه و يقومه. و بهذا الملاك أيضا يقع التشديد

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ١٧٩.

(٢) - علل الشرائع / ١٩٧ (طبعه أخرى / ٥٩٢ - الجزء ٢)، الباب ٣٨٥ (باب نوادر العلل)، الحديث ٤٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٣٩

و بالجمله، فالعقوبات الشرعيه و منها السجنون التعزيريّه تستهدف الإصلاح و تحقيق المصالح العامه، لا الانتقام من المجرم و إنفائه أو تحقيره و تحطيم شخصيته و نفسيّاته. فالمتصدى للسجن و السجن يجب أن يكون كطبيب حاذق لا يستهدف إلّا علاج المريض و سلامته و لو بكى الأعضاء الفاسده المسريه و قطعها، فيعود المرضى إلى المجتمع سالمين. هذا.

[خسارات السجنون الرائجه فى أعصارنا فى أكثر البلاد]

اشاره

و لكن من المؤسف عليه أنّ السجنون الرائجه فى أعصارنا فى أكثر البلاد حتى البلاد الإسلاميه ليست على وزان ما يريد الشرع و يحكم به العقل، بل لا تنتج إلّا خسارات فى الأموال و النفوس.

قال فى كتاب «التشريع الجنائى الإسلامى» ما ملخصه:

«المقياس الصحيح لنجاح عقوبه ما هو أثرها على المجرمين و الجريمه، فإن نقص عدد المجرمين و قلت الجرائم فقد نجحت العقوبه، و إن زاد عدد المجرمين و الجرائم فقد فشلت العقوبه و وجب أن تستبدل بها عقوبه أخرى قمينه بأن تردع المجرمين و تصرفهم عن ارتكاب الجرائم ...

و عقوبه الحبس هذه هى العقوبه الأساسيه لمعظم الجرائم، يجازى بها المجرم الذى ارتكب جريمته لأول مرّه، و يجازى بها المجرم العاتى الذى تخصّص فى الأجرام، و يجازى بها الرجال و النساء و الشبان و الشيب، و يجازى بها من ارتكب جريمه خطيره و من ارتكب جريمه تافهه، و تنفذ العقوبه على هؤلاء جميعا بطريقه واحده تقريبا.

و قد أدى تطبيق هذه العقوبه على هذا الوجه إلى نتائج خطيره و مشاكل دقيقه نبسطها فيما يلى:

١ - إرهاب خزانه الدوله و تعطيل الإنتاج:

يوضع المحكوم عليهم بعقوبه الحبس على اختلاف أنواعها فى محابس يقيمون بها حتى تنتهى مدّه العقوبه ...

و المحكوم عليهم يكونون فى الغالب من الأشخاص الأصحاء القادرين على العمل.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٠

فوضعهم فى السجون هو تعطيل لقدرتهم على العمل و تضييع لمجهود كبير كان من الممكن أن يبذله فىستفيد منه المجتمع لو عوقبوا بعقوبه أخرى غير الحبس تكفى لتأديبهم و ردع غيرهم.

و لا شكّ أنّ هناك من العقوبات ما يمكن أن يؤدى وظيفه الزجر و الردع و يكون له أثره فى محاربه الجريمة دون أن يؤدى

إلى تعطيل مجهود المحكوم عليه كالجلد مثلا ...

و لقد حاولت مصلحة السجون أن تستغل قدره المسجونين على العمل، و لكنها لم تستطع حتى الآن أن توجد عملا إلّا لعدد قليل من المسجونين، أمّا الباقون فيكادون يقضون حياتهم فى السجون دون عمل، يأكلون و يتطيبون و يلبسون على حساب الحكومه ...

٢- إفساد المسجونين:

و كان من الممكن أن تتحمل الجماعه هذه الخساره الكبيره سنويا لو كانت عقوبه الحبس تؤدى إلى إصلاح المسجونين، و لكنها فى الواقع تؤدى بالصالح إلى الفساد، و تزيد الفساد فسادا على فساده.

فالسجن يجمع بين المجرم الذى ألف الأجرام و تمرّس بأساليبه، و بين المجرم المتخصص فى نوع من الأجرام، و بين المجرم العادى. كما يضمّ السجن أشخاصا ليسوا بمجرمين حقيقيين، و إنما جعلهم القانون مجرمين اعتبارا كالمحكوم عليهم فى حمل الأسلحه، أو لعدم زراعه نسبه معينه من القمح و الشعير، و كالمحكوم عليهم فى جرائم الخطأ و الإهمال.

و اجتماع هؤلاء جميعا فى صعيد واحد يؤدى الى تفشى عدوى الأجرام بينهم، فالمجرم الخبير بأساليب الأجرام يلحق ما يعلمه لمن هم أقلّ منه خبره، و المتخصص فى نوع من الجرائم لا يبخل بما يعلم عن زملائه، و يجد المجرمون الحقيقيون فى نفوس زملائهم السذج أرضا خصبه يحسنون استغلالها دائما، فلا يخرجون من السجن إلّا و قد تشبعت نفوسهم إجراما.

و لقد دلّت المشاهدات على أنّ الرجل يدخل السجن لأمر لا يعتبره العرف جريمه كضبط قطعه سلاح معه، و كان المعروف عنه قبل دخوله السجن أنّه يكره المجرمين و يأنف أن يكون منهم، فإذا خرج من السجن حُبب إليه الأجرام و احترفه بل

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤١

صار يتباهى به ...

فالسجن

الذى يقال عنه إنه إصلاح و تهذيب ليس كذلك فى الواقع، و إنما هو معهد للإفساد و تلقين أساليب الأجرام.

... أما جمع الشبان فى محبس واحد، و الكهول فى محبس واحد فلن يكون علاجاً، لأن الإحصائيات تدلّ على أنّ أكثر المجرمين من الشبان ... و وجود الشبان المحكوم عليهم لأوّل مرّة مع شبّان ذوى السوابق كفىل بأن يخلق الأوّلين بأخلاق الآخرين.

٣- انعدام قوه الردع:

إنّ عقوبه الحبس قد فرضت على أساس أنّها عقوبه رادعه. و لكن الواقع قد أثبت أنّها لا- فائده منها و لا- أثر لها فى نفوس المجرمين. فالذين يعاقبون بالأشغال الشاقه و هى أقصى أنواع الحبس لا يكادون يخرجون من السجن حتّى يعودوا لارتكاب الجرائم. و لو كانت العقوبه رادعه لما عادوا لما عوقبوا عليه بهذه السرعه ...

٤- قتل الشعور بالمسؤوليه:

و عقوبه الحبس- فوق أنّها غير رادعه- تؤدّى إلى قتل الشعور بالمسؤوليه فى نفس المجرمين و تحبّب إليهم التعطلّ. فالكثير من المسجونين يقضون فى السجن مدداً طويله نوعاً ما ينعمون فيها بالتعطل عن العمل و يكفون فيها مئونه أنفسهم من مطعم و ملبس و علاج ... و أنهم يموت فيهم كلّ شعور بالمسؤوليه نحو أسرهم بل نحو أنفسهم. فلا يكادون يخرجون من السجن حتى يعملوا للعوده إليه، لا حبّاً فى الجريمة و لا حرصاً عليها، و إنّما حبّاً فى العوده إلى السجن و حرصاً على حياه البطاله.

٥- ازدياد سلطان المجرمين:

و من المجرمين من يغادر السجن ليعيش عاله على الجماعه يستغلّ جريمته السابقه لإخافه الناس و إرهابهم و ابتزاز أموالهم و يعيش على هذا السلطان الموهوم ...

٦- انخفاض المستوى الصحى و الأخلاقى:

و تنفيذ عقوبه الحبس يقتضى وضع عدد كبير من الرجال الأصحاء الأقياء فى مكان واحد لمدد مختلفه يمنعون فيها من التمتع بحريّاتهم، و من الاتصال بزوجاتهم. و لما كان عدد المحبوسين يزيد عاماً

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٢

بعد عام، و المحابس لا تزيد، فقد اضطرّ و لاه الأمور إلى حشرهم حشراً فى غرف السجن، كما يحشر السردين فى علبته ... و قد أدّى ازدحام السجن و عدم توفّر الوسائل الصحيه بها و حرمان المسجونين من الاتصال بزوجاتهم إلى انتشار الأمراض السريه و الجلديه و الصدرية و غيرها من الأمراض الخطيره بين المسجونين ...

فالسجون إذن أداه لنشر الأمراض بين المسجونين و لإفساد أخلاقهم و تضييع رجولتهم. و لا يقتصر شرّ السجن على هذا، بل إنّها تؤدّى إلى فساد الأخلاق فى خارجها، لأن وضع الرجال فى السجن معناه تعريض زوجات هؤلاء الرجال و بناتهم و أخواتهم

إلى الحاجه و إلى الفتنة، و وضعهن وجها لوجه أمام الشيطان.

٧- ازدياد الجرائم:

و قد وضعت عقوبه الحبس على اختلاف أنواعها لمحاربه الجريمه، و لكن الإحصائيات التي لا تكذب تدلّ على أنّ الجرائم تزداد عاما بعد عام زياده تسترعى النظر و تبعث على التفكير الطويل ...

يؤدّي تنفيذ النظام الوضعى إلى وضع عدد كبير من الرجال الأصحاء القادرين على العمل فى المحبس و الإنفاق عليهم دون أن يؤدّوا عملا مجديا. فتخسر الأمه من وجهين: تخسر المال الذى تنفقه على المحبوسين، و تخسر ما كان يمكن أن ينتجه هؤلاء لو لم يوضعوا فى المحابس.

و لكن هذه الخسائر تنتفى لو نفذ النظام الإسلامى، لأن الشريعة لا تعرف الحبس فى جرائم الحدود و القصاص، و هى كما بينا تبلغ ثلثى الجرائم

عاده. كما أنّ الشريعة تفضل في التعازير عقوبه الجلد على عقوبه الحبس، و لا- تفضل عقوبه الحبس إلّا إذا كان حبسا غير محدود المدّة، حيث يبقى المجرم بعيدا عن الجماعه مكفوفا شرّه و أذاه حتى يموت. و لا يحكم بهذا النوع من الحبس إلّا في الجرائم الخطيره أو على المجرمين العائدين. و إذا فرض أنّ عقوبه الجلد تطبق في نصف الجرائم الباقية كان الباقي الأخير من الجرائم- حوالي ١٥٪ من مجموع الجرائم- يقسم بين عقوبات الحبس و الغرامه و التغريب و غير ذلك من عقوبات التعازير المتعدده، و المفروض أن الجرائم التي يجلد فيها هي جرائم التعازير الخطيره. فالجرائم التي تبقى أخيرا ليعاقب

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٣

عليها بغير الجلد و الحبس غير المحدّد المده هي جرائم تافهه في الغالب يكفى في عقابها النصح و التوبيخ و الغرامه و الحبس مع إيقاف التنفيذ، فتكون النتيجة أن لا يحبس فعلا إلّا في حوالي ٥٪ من مجموع الجرائم. و هذه نتيجة لا- يمكن الوصول إليها إلّا بتطبيق نظريه الشريعة الإسلاميه في العقاب...» (١)

أقول: و حيث إنّ مشكله السجون في القوانين الوضعيه الرائجه في البلاد صارت من أعظم المشاكل و المصائب للدول، بل صارت مما يخاف منها على الأنظمه أحيانا فاللازم التفكير في تقليل السجن و السجناء مهما أمكن، و تنفيذ سائر التعزيرات بل و التوضيل بالعمو و الإغماض أو القناعه بمثل التعنيف و التوبيخ و التهديد في أكثر الموارد التي لا يرى فيها ضروره للتعزير أو الحبس، فتدبر.

الجهه الخامسه: في إشاره إجماليه إلى مكان السجن من العقوبات في الشريعة الإسلاميه:

هل الحبس الشرعى حدّ أو تعزير، أو قسيم لهما، أو يختلف بحسب الموارد؟

فلنذكر لبيان ذلك مقدمه، فنقول: العقوبات المشرعه في الإسلام

فى قبال الجرائم عباره عن الحدود، و التعزيرات، و الكفارات، و القصاص، و الديات. و تنقسم العقوبات إلى قسمين: قسم يغلب فيه جانب حقّ الله- تعالى-، أو يمحض فيه كالكفارات و أكثر الحدود الشرعيه، و كذلك التعزيرات الواقعه فى قبال مقدمات الزنا و اللواط و شبههما، و قسم يغلب فيه جانب حق الناس كالقصاص و الديات بل و حدّ القذف و التعزير لما يناسبه من السبّ و الشتم و نحوهما.

و قد مرّ من الشرائع بيان الفارق بين الحد و التعزير، فقال فى أوّل الحدود من الشرائع:

(١)- التشريع الجنائى الإسلامى ١ / ٧٣٠-٧٤٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٤

«كلّ ماله عقوبه مقدره يسمّى حدّا، و ما ليس كذلك يسمّى تعزيرا.» (١)

و قد مرّ وجود التسامح فى التعريفين، حيث إنّ الحد و التعزير اسمان لنفس العقوبه لا لموضوعها. كما مرّ الإشكال فىهما طردا و عكسا فى الجهه الثانيه عشره من بحث التعزيرات.

و قد أشرنا فى الجهه الأولى من جهات البحث هنا أنّ فى حرّيه الشخص و إطلاقه منافع و بركات لنفسه و لمن تعلق به من ولده و والديه و عائلته و أقاربه بل للمجتمع أيضا بحسب شغله و عواطفه و آثاره الوجوديه، و ربما يترتب على حرّيته أضرار و خسارات و تضييع لحقوق الأشخاص و المجتمع أيضا.

فإن وقع حبسه بداعى المنع عن انتفاعه بالحرّيه و إطلاق التصرفات تأديبا له و تنبيها له و لغيره كان الحبس مصداقا للعقوبه حدّا أو تعزيرا. و إن كان بداعى الردع عن ورود الخساره و الضرر من قبله على الأفراد و المجتمع و لو بسبب فراره لو لم يحبس لم يكن حبسه حينئذ بداعى التأديب و

العقوبه حدًا أو تعزيرا، بل بداعى عدم الفرار أو بداعى دفع شرّه و ضرره عن الغير ليحفظ مال الغير أو نفسه أو عرضه فى قبال ظلمه و تعدّيه أو فراره فقط. و لو سلّم صدق التأديب و العقوبه حينئذ أيضا فلا إشكال فى عدم صدقهما فى حبس المتّهم الذى لم يعلم بعد كونه مجرما أم لا.

إذا عرفت هذا فنقول: يظهر مما ذكر أنّ الحبس فى الإسلام قد يقع حدًا. مثل ما يقع بدل النفى من الأرض فى حدّ المحاربه على احتمال، و مثل تخليد السارق الذى قطعت يده و رجله فى السجن، إذ الظاهر كونه من قبيل القطع الذى هو حدّ قطعاً.

و قد يقع تعزيرا. مثل ما يقع من قبل الحكام فى موارد التعزير بدل الضرب أو بضميمته بناء على جواز ذلك، كما هو الأقوى. و قد مرّ تفصيله و يأتى الأخبار الوارده فى موارد الجمع بين الجلد و الحبس فى الجبهه التاليه.

و قد لا يكون الحبس حدا و لا تعزيرا. كحبس المتّهم للكشف أو الانكشاف

(١) - الشرائع ١٤٧ / ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٥

المعتبر عنه بالتوقيف الموقت، حيث لم يثبت الجرم بعد حتى يعاقب المرتكب. بل و كذا كلّ من يحبس لرفع شرّه و ضرره فقط، إذ لم يلحظ فى حبسه تأديبه و تنبيهه حتى يصدق عليه التعزير، اللهم إلّا أن يقال إنّ الأدب يترتب قهرا و إن لم يقصد، و كفى ذلك فى صدق عنوان التعزير، فتأمل.

و لعل المتتبع فى أخبار الفريقين الوارده فى موارد الحبس فى عصر النبو «ص» و أمير المؤمنين «ع» يظهر له أنّ أكثر موارد حبسهما كان من قبيل القسم الثالث أو الرابع،

فلم يكن من قبيل الحدّ أو التعزير فتدبّر. هذا.

و لكن في كتاب «أحكام السجون» للوائلى حكم بكون السجن مطلقا من التعزيرات، فقال ما محصّله:

«أما أدلّه كونه من التعزيرات:

١- إنّ الحدّ عقوبه مقدّره منصوص على قدرها، في حين أنّ التعزيرات ليست بمحدّده بل متروكه إلى نظر الإمام، و بما أنّ السجن فيما جعل عقوبه غير محدّد فهو داخل في التعزيرات.

٢- السجن يتناوله عفو الإمام أو نائبه فيما إذا ظهرت دلائل التوبه. و لو كان من الحدود لما جاز للإمام أن ينقص من مدّته شيئا، فإنّه ليس للإمام العفو في جرائم الحدود.

٣- عقوبه السجن كانت توقع في المسجد كما في عصر النبي «ص». و لو كان من الحدود لم يكن يقام فيه، لنهيه «ص» عن ذلك. و لذلك نرى الفقهاء يدرجون السجن في قسم التعزيرات و ينصّون على كونه تعزيرا. «١»

أقول: لا- يخفى أن التعزيرات من أقسام العقوبات، و ليس كل سجن بداعى عقوبه الشخص و تأديبه كحبس المتهم مثلا. و أمّا الوجه الثالثه التي ذكرها دليلا فيرد على الوجه الأول أوّلا أنّ التعزير غير مقدر، لا أنّ كل غير مقدر فهو تعزير، و بينهما فرق. و ثانيا أن الإخلاء في السجن مقدر من قبل الشارع في بعض الموارد،

(١)- أحكام السجون / ٥٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٦

فيمكن أن يعدّ حدّا. و على الوجه الثاني أنّ الحدّ أيضا قد يشمل عفو الإمام، كما إذا ثبت بالإقرار بل مطلقا على قول المفيد و من تبعه كما مرّ تفصيله. و على الوجه الثالث أوّلا أنّ ما كان يوقع في المسجد لعلّه لم يكن عقوبه، كما في حبس المتهم.

و ثانيا أنّ النهي لعلّه كان ينصرف

إلى خصوص الجلد الذى ربما يوجب تلوث المسجد ووجود الصياح و الغوغاء فيه، فتدبر.

الجهه السادسه: فى إشاره إجماليه إلى موارد الجمع بين الحبس و بعض العقوبات الأخر:

[الحبس و التضييق للضروره، و الضرورات تتقدر بقدرها]

قد ظهر من مطاوى ما ذكرناه أنّ الحبس قد يقع بداعى العقوبه حدّا، أو تعزيراً.

فيراد به تنبيه الشخص المجرم و ارتداعه، و كذا تتبه غيره ممن رأى أو سمع. و قد يراد به إمساك الشخص فقط حذراً من فراره، لينكشف الحق أو يستكشف منه أو يطالب به. و قد يراد به دفع شرّه و ضرره فقط من دون أن يرجى منه التّبه و الصلاح. فهذه أربعة أقسام.

أمّا القسمان الأوّلان، أعنى ما يقع بداعى العقوبه حدّا أو تعزيراً، فيجوز بل قد يجب أن يضاف إليه بعض العقوبات الأخر من القيد و الغلّ و الضرب قبل الحبس أو فى الحبس، و التضييق فى المأكّل و المشرب و زياره الأهل و العيال و الإخوان و سائر الإمكانات إذا رأى الحاكم العادل البصير به و بنفسياته دخل هذه الأمور فى تتبهه و فى إصلاحه و تهذيبه.

و لكن تجب الدقه و التعمق فى تشخيص لزومها و فى مقدارها و كفياتها. إذ ربما يتسرّب فى البين أحاسيس الانتقام و وساوس النفس الأمّاره بالسوء، أو يقع التنفيذ و الإجراء بأيدي الجهّال بالموازن الشرعيه أو من فى قلبه مرض أو غلّ أو حقد أو سوء خاطره، فيعتدى على الأسراء و المسجونين، و بذلك يوجد فى نفوسهم العقده و توجب هذه استنكافهم من التسليم و الانقياد للحقّ بعد ما كان يرجى منهم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٧

ذلك فى بادئ الأمر.

و بالجمله، فهذه الأعمال وزانها وزان العلاجات الطيبه الشاقّه التى لا يجوز أن تقع إلّا من قبل من له خبره بها و بطرقها

و محالها و المقدار الضروري منها.

هذا كله فى القسم الأوّل و الثانى من أقسام الحبس، أعنى ما يقع بداعى العقوبه حدّا أو تعزيرا.

و أمّا فى القسم الثالث و الرابع من أقسام الحبس فلا وجه غالبا للتضييقات و ضمّ سائر العقوبات، بل تكون ظلما على الإنسان و الإنسانيه. إذ الغرض يحصل غالبا بمجرد حبسه و منعه من الفرار و الانبعاث، و التضييق على الإنسان مخالف لسلطه كل أحد على نفسه بحسب العقل و الشرع، بل الضرب و نحوه يوجب القصاص و الديه أيضا.

نعم، فى خصوص الحبس الموقت بداعى الكشف ربما يتوقف ذلك على منع زياره أهله و إخوانه له. و ربما تقع الحاجه إلى الضرب و نحوه تعزيرا له ليظهر الحق و الواقع إذا فرض وجوب الإظهار عليه و استنكف عنه، لما مرّ من جواز التعزير على ترك الواجب، فتدبّر.

و أمّا من يحبس لعدم الفرار فقط، أو من يحبس لدفع شرّه و ضرره فقط بعد العلم بعدم ارتداعه أصلا فلا وجه لإيراد التضييقات عليه، و طبع الحبس لا يقتضى أزيد من منعه من الانبعاث فقط.

و بالجملة، فالحبس و كذا التضييقات إنّما تقع للضرورة، و الضرورات تتقدر بقدرها، و الزائد عليها حرام شرعا.

إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيّة:

و بذلك يظهر أنّ إجبار المسجونين على المقابله التلفزيونيه الرائجه فى عصرنا

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٨

و تحطيم شخصياتهم الاجتماعيه أمر محرّم لا يرضى به الشارع الذى له اهتمام كثير بعرض المسلمين و حفظ شخصياتهم.

١- و فى أصول الكافى بسنده، عن رسول الله «ص»، قال: «لا- تتبعوا عثرات المسلمين، فإنّه من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته، و من تتبع الله عثرته يفضحه.» «١»

٢- و فيه أيضا

بسند، عنه «ص»، قال: قال الله - عزّ وجلّ -: «قد نابذني من أذلّ عبدي المؤمن.» «٢»

٣- وفيه أيضا بسنده، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت له: عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: نعم. قلت: تعنى سفليه؟ قال: ليس حيث تذهب؛ إنّما هو إذاعه سرّه. «٣»

٤- وفي الغرر و الدرر للآمدى، عن أمير المؤمنين «ع»: «من كشف حجاب أخيه انكشف عورات بيته.» «٤»

٥- وفيه أيضا عنه «ع»: «شرّ الناس من لا يعفو عن الزلّه ولا يستر العوره.» «٥» والأخبار في هذا المجال كثيره.

و في دستور الجمهوريه الإسلاميه في إيران:

«إنّ هتك حرمة و شخصيّه أيّ شخص تمّ اعتقاله أو توقيفه أو سجنه أو تبيعه بحكم القانون، ممنوع بأيّ شكل من الأشكال و موجب للمجازاه.» «٦»

نعم، لو بلغ الشخص المجرم في الأجرام و التجاهر به و العناد في قبال الحق حدّا

(١)- الكافي ٢ / ٣٥٥، كتاب الإيمان و الكفر، باب من طلب عثرات المؤمنين ...، الحديث ٤.

(٢)- الكافي ٢ / ٣٥٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب من أذى المسلمين ...، الحديث ٦.

(٣)- الكافي ٢ / ٣٥٨، كتاب الإيمان و الكفر، باب الروايه على المؤمن، الحديث ٢.

(٤)- الغرر و الدرر ٥ / ٣٧١، الحديث ٨٨٠٢.

(٥)- الغرر و الدرر ٤ / ١٧٥، الحديث ٥٧٣٥.

(٦)- دستور الجمهوريه الإسلاميه في إيران، المادّه ٣٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٤٩

لا يبقى له مع ذلك حرمة عند الله - تعالى - و عند عقلاء الناس، و صار عندهم رجلا متهتكا ساقطا عن الإنسانيه فالظاهر حينئذ عدم حرمة الإذاعه لأسراره ما لم يسر ذلك إلى هتك حرمة غيره. و كذلك إذا كان الشخص بحيث يجب أن يعرفه الناس حتى

لا

يغتروا به أو يعتمدوا عليه. كما في شاهد الزور الذي يطاف به، و أمين السوق الذي ينادى عليه كما سيأتي في قصة ابن هرمه، و غير ذلك من الموارد التي يوجد في الإفشاء و الإذاعة مصلحه ملزمه.

و بما ذكرنا أيضا يظهر عدم جواز إجبار الشخص المسجون على أمور آخر تسلب حرّيته و سلطته على نفسه، كالشركه في بعض الحفلات، أو التصدي لبعض الأعمال، أو المساعدة في الاستخبارات أو نحو ذلك، فتدبر. هذا.

[العقوبات المكمله للحبس العقوبى فى الأخبار و الفتاوى]

إشارة

و قد ورد ذكر العقوبات المكمله للحبس العقوبى فى كثير من الأخبار و الفتاوى نشير إلى ما عثرنا عليه من الموارد:

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٤٤٩

١- المرأة المرتده:

ففى صحيحه حماد، عن أبى عبد الله «ع» فى المرتده عن الإسلام، قال: «لا تقتل، و تستخدم خدمه شديده، و تمنع الطعام و الشراب إلّا ما يمسك نفسها، و تلبس خشن الثياب، و تضرب على الصلوات.» «١»

و فى خبر آخر: «و المرأة إذا ارتدت عن الإسلام استتيت، فإن تابت و إلّا خلدت فى السجن، و ضيق عليها فى حبسها.» «٢»

٢- المختلس، و الطرار، و النباش:

ففى خبر السكونى، عن أبى عبد الله «ع»: «إنّ أمير المؤمنين «ع» اتى برجل اختلس درّه من أذن جاريه، فقال «ع»: هذه الدغاره المعلنه، فضربه

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٤٩، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٥٠، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٠

و حبسه. «١» و نحوه خير الجعفریات «٢» و سیأتی.

و فی الدعائم، عن جعفر بن محمد «ع»: «أنه لا يقطع الطرّار و هو الذى يقطع النفقه من كمّ الرجل أو ثوبه، و لا المختلس و هو الذى يختطف الشىء، و لكن يضربان ضربا شديدا و يحبسان.» «٣»

و فيه أيضا: و قال جعفر بن محمد «ع»: «لا تقطع يد النباش إلا أن يؤخذ و قد نبش مرارا. و يعاقب فى كلّ مرّه عقوبه موجهه، و ينكل و يحبس.» «٤»

و فى مسند زيد بن عليّ «ع»، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ «ع»: «إنّه كان يحبس فى النفقه، و فى الدين، و فى القصاص، و فى الحدود، و فى جميع الحقوق. و كان يقيد الدّعار بقيود لها أقفال، و يوكل بهم من يحلّها لهم فى أوقات الصلاه من أحد الجانيين.» «٥»

أقول: الدّعار بالضم جمع داعر بالمهملات الثلاث: الخبيث الفاسد.

و بالذال المعجمه: الخيـث المعيوب. و بالغين المعجمه: المهاجم.

٣- الحائق شعر المرأة:

ففى خبر عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»: «

جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأه فحلق رأسها؟ قال: يضرب ضرباً وجيعاً، و يحبس فى سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساءها، و إن لم ينبت أخذ منه الديه كامله...» «٤»

٤- المولى إذا أبى أن يطلق أو يفىء:

ففى خبر حماد بن عثمان، عن أبى

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٠٣، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٤.

(٢)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٧، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١.

(٣)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٣، كتاب السراق، الفصل ٢، الحديث ١٦٩٠.

(٤)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٦، كتاب السراق، الفصل ٢، الحديث ١٧٠٧.

(٥)- مسند زيد / ٢٦٥، كتاب الشهادات، باب القضاء.

(٦)- الوسائل ١٩ / ٢٥٥، الباب ٣٠ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥١

عبد الله «ع»، قال: «المولى إذا أبى أن يطلق؟ قال: كان أمير المؤمنين «ع» يجعل له حظيره من قصب، و يجعله (يحبسه يب.) فيها و يمنعه من الطعام و الشراب حتى يطلق.» «١» و نحوه روايات آخر و سيأتى.

٥- شارب الخمر فى رمضان:

ففى خبر أبى مريم، قال: اتى أمير المؤمنين «ع» بالنجاشى الشاعر قد شرب الخمر فى شهر رمضان، فضربه ثمانين، ثم حبسه ليله، ثم دعا به من الغد فضربه عشرين، فقال له: يا أمير المؤمنين، هذا ضربتني ثمانين فى شرب الخمر، و هذه العشرون ما هى؟ قال: هذا لتجرئك على شرب الخمر فى شهر رمضان.» «٢» فتأمل.

٦- من أمسك أحداً ليقتله الآخر:

ففى خبر عمرو بن أبى المقدام، الحاكى لقصه رجل شكأ إلى المنصور عن رجلين أخرجأ أخاه من منزله ليلا فأمسكه أحدهما و قتله الآخر، أن المنصور طلب من جعفر بن محمد «ع» أن يقضى بينهم، فأمر «ع» أخاه أن يضرب عنق القاتل، ثم أمر بالآخر فضرب جنبيه، و حبسه فى السجن، و وقّع على رأسه: يحبس عمره و يضرب فى كل سنه خمسين جلده. «٣» و روى نحوه فى دعائم الإسلام، فراجع. «٤»

٧- القاتل عمدا إذا لم يقتض منه:

ففى خبر الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى جعفر «ع»: عشره قتلوا رجلا؟ قال: إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا و غرموا تسع ديات، و إن شاءوا تخيروا رجلا فقتلوه و أدى التسعه الباقون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم.

قال: ثم الوالى بعد يلى أدبهم و حبسهم. «٥»

(١)- الوسائل ١٥ / ٥٤٥، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٧٤، الباب ٩ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٣٦، الباب ١٨ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

(٤)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٠٦-٤٠٧، كتاب الديات، الفصل ٢ (ذكر القصاص)، الحديث ١٤١٩.

(٥)- الوسائل ١٩ / ٣٠، الباب ١٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٢

و من هذا القبيل أيضا مرسله الكلينى، قال: و فى روايه أخرى: «ثم للوالى بعد أدبه و حبسه.» «١» إذ الظاهر كون الأدب غير الحبس.

٨- شاهد الزور:

ففى خبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه أن عليا «ع» كان إذا أخذ شاهد زور، فإن كان غريبا بعث به إلى حيه، و إن كان سوقيا بعث به إلى سوقه، فطيف به، ثم يحبسه أيا ما ثم يخلّى سبيله. «٢» هذا.

و فى سنن البيهقى، عن مكحول:

«أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله فى كور الشام فى شاهد الزور أن يجلد أربعين، و يحلق رأسه، و يسخّم وجهه، و يطاف به، و يطال حبسه.» «٣»

أقول: سَخَم وجهه: سَوّده. هذا. و البيهقي ضَعَف الروايه، فراجع.

٩- أمين السوق إذا خان:

ففى دعائم الإسلام، عن عليّ «ع»: «إنه استدرك على ابن هرمة خيانه- و كان على سوق الأهواز- فكتب إلى رفاعه: إذا قرأت كتابي فَنَح ابن هرمة عن السوق، و أوقفه للناس و اسجنه و ناد عليه. و اكتب إلى أهل عملك تعلمهم رأيي فيه.

و لا تأخذك فيه غفله و لا تفريط فتهلك عند الله و أعز لك أخبث عزله، و أعيدك بالله من ذلك.

فإذا كان يوم الجمعة فأخرجه من السجن و اضربه خمسه و ثلاثين سوطا و طف به إلى الأسواق.

فمن أتى عليه بشاهد فحلفه مع شاهده و ادفع إليه من مكسبه ما شهد به عليه، و مر به إلى السجن مهانا مقبوحا منبوحا، و احزم رجله بحزام و أخرجه وقت الصلاة.

و لا تحل (و لا تخلّ خ. ل) بينه و بين من يأتيه بمطعم أو مشرب أو ملبس أو مفرش، و لا تدع أحدا يدخل إليه ممن يلقنه اللدد و يرجيه الخلوص (الخلاص خ. ل). فإن صحّ عندك أنّ أحدا لقّنه ما يضرّ به مسلما فاضربه بالدرّه فاحبسه حتى يتوب.

(١)- الوسائل ١٩/٣٠٣، الباب ٤ من أبواب العاقله، الحديث ٢.

الوسائل ١٨ / ٢٤٤، الباب ١٥ من أبواب الشهادات، الحديث ٣.

(٣) - سنن البيهقي ١٠ / ١٤٢، كتاب آداب القاضي، باب ما يفعل بشاهد الزور.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٣

و مر بإخراج أهل السجن في الليل إلى صحن السجن ليتفرجوا غير ابن هرمه، إلّا أن تخاف موته فتخرجه مع أهل السجن إلى الصحن. فإن رأيت به طاقه أو استطاعه فاضربه بعد ثلاثين يوماً خمسه و ثلاثين سوطاً بعد الخمسه و الثلاثين الأولى. و اكتب إليّ بما فعلت في السوق و من اخترت بعد الخائن، و اقطع عن الخائن رزقه. «١»

و رواه عنه في المستدرک «٢».

١٠- من يلقن المجرم بما يضر مسلماً:

و يدل عليه هذا الخبر الذي مرّ من الدعائم.

١١- من قتل مملوكه:

١- ففي روايه أبي الفتح الجرجاني، عن أبي الحسن «ع» في رجل قتل مملوكه أو مملوكته؟ قال: إن كان المملوك له أدب و حبس إلّا أن يكون معروفاً بقتل المماليك فيقتل به. «٣»

٢- و في خبر مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله «ع» أنّ أمير المؤمنين «ع» رفع إليه رجل عدّب عبده حتّى مات، فضربه مائة نكالاً، و حبسه سنه، و أغرمه قيمه العبد فتصدّق بها عنه. «٤»

١٢- من سرق ثلثه:

١- فعن العياشي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ «ع»: «أنه أتى بسارق فقطع يده، ثم أتى به مره أخرى فقطع رجله اليسرى، ثم أتى به ثلثه فقال إنّي أستحيي من ربّي أن لا أدع له يداً يأكل بها و يشرب بها و يستنجي بها و لا رجلاً يمشى عليها، فجلده و استودعه السجن و أنفق عليه من بيت المال.» «٥»

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٢، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٨٩٢.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٠٧، الباب ٢٤ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٥.

(٣) - الوسائل ١٩ / ٦٩، الباب ٣٨ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١٩ / ٦٨، الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٥.

(٥) - الوسائل ١٨ / ٤٩٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٤

٢- و في المستدرک، عن الجعفریات بسنده «و كان أمير المؤمنین «ع» إذا سرق السارق بعد أن تقطع يده و رجله، جلد و حبس في السجن و أنفق عليه من فيء المسلمین.» (١)

أقول: و في كتاب الخراج لأبي يوسف في حكم الجواسيس:

«و سألت يا أمير المؤمنین عن الجواسيس يوجدون و هم من أهل الذمه

أو أهل الحرب أو من المسلمين، فإن كانوا من أهل الحرب أو من أهل الذمّة ممّن يؤدّي الجزية من اليهود و النصارى و
المجوس فاضرب أعناقهم، و إن كانوا من أهل الإسلام معروفين فأوجعهم عقوبه و أطل حبسهم حتّى يحدثوا توبه.» (٢)

و قد مرّ عن مالك في المدونه الكبرى في من خرج بعضا أو بشىء و لم يخف السبيل و لم يأخذ المال و لم يقتل، قال مالك:

«فهذا لو أخذ فيه بأيسره لم أر في ذلك بأسا. قلت: و ما أيسره عند مالك؟ قال:

أيسره و أخفّه أن يجلد و ينفى و يسجن في الموضع الذى نفى إليه.» (٣)

و حكى نحو ذلك عن مالك في الزانى البكر (٤).

(١) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٢) - الخراج / ١٨٩.

(٣) - المدونه الكبرى ٤ / ٤٢٩.

(٤) - راجع أحكام السجون / ١٠٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٥

الجهه السابعه: في أقسام السجون بحسب أصناف السجناء:

لا ريب أنّ السجون الشرعيه يجب أن تلاحظ فيها و في برامجها الموازين الشرعيه و الأهداف الإصلاحيه الإسلاميه. و من الواضح أنّ اختلاط الرجال بالنساء في مكان خلوه مما يوجب الفساد قطعا. كما أن اختلاط الصبيان بل الشبان الأحداث السذج بالرجال المجرمين لطرق الفساد و الدعاره و التلصص في مكان خلوه لا- شغل لهم فيه إلّا المقاوله و المفاكهه و صرف الوقت يوجب نشوء الصبيان و الشبان على الفساد في الأخلاق و الأفعال، و لا يرضى الشرع المبين بذلك قطعا.

فيجب أن يفرد لكل صنف من هؤلاء و من أصناف المجرمين مكان خاصّ، لئلا يؤدّي الأمر إلى الفساد. و بذلك يظهر وجوب أفراد سجن الشباب السذج أيضا عن سجن من توغّل في الانحراف الفكرى و العقائد

الفاسده و المناهج الباطله المعديّه، إذ المعاشره المستمرّه مؤثّره قطعاً؛ فينقلب السجن المعدّ للإصلاح إلى محل الفساد و الإفساد. هذا.

و فى التراتيب الإداريه للكتانى قال:

«فى كتب السيره من خبر إسلام عدّى بن حاتم و فراره إلى الشام حين سمع بجيش رسول الله «ص» و طى بلادهم: فخرج يتبعه خيل رسول الله «ص» فأصابت بنت حاتم ممن أصابته فقدم بها فى سبايا طيى، و قد بلغ رسول الله «ص» أنه هرب إلى الشام، فجعلت بنت حاتم فى حصيره بباب المسجد و كانت النساء تحتبس فيها.» (١)

(١) - التراتيب الإداريه ١ / ٢٩٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٦

أقول: يظهر بذلك وجود السجن فى عصر النبى «ص» و أنّ سجن النساء كان منفرداً عن سجن الرجال.

و فى كتاب أحكام السجون للوائلى:

«نصّ ابن عابدين فى كتابه «ردّ المحتار على الدرّ المختار»، فقال: و يجعل للنساء سجن على حده دفعا للفتنه، كما نصّ على ضروره تفريق الأحداث عن الكبار.

و نصّ السرخسى فى المبسوط، فقال: و ينبغى أن يكون محبس النساء فى الدين على حده، و لا يكون معهن رجل حتى لا يؤدى إلى فتنه.» (١)

أقول: ذكر الدين من باب المثال قطعاً، حيث كان أكثر حبسهن لذلك.

و الظاهر أنه أراد بقوله: «ينبغى» اللزوم لا الاستحباب، فتدبر.

الجهه الثامنه: فى تقسيمها بملاحظه أسبابها الرئيسيه:

إشاره

نلخص ذلك من كتاب «أحكام السجون»، قال فيه ما ملخصه:

«للدخول فى السجن أسباب تستفاد من تتبع الروايات و آراء الفقهاء و أنها أربعه أقسام رئيسيه:

الاول: السجن الاحتياطي.

و هو إجراء تحفظى يتخذ قبل المتهم الذى لم تثبت إدانته بعد و يحتمل أن تظهر براءته. و الحبس بالنسبه له ليس عقوبه و إنما مجرد وسيله احتياطيه أثناء التحقيق لمنعه من الهروب أو عن التأثير على مجرى التحقيق، و لذلك يعامل فى السجنون معاملة تختلف عن المحكوم عليهم.

فعن ابن القيم فى كتاب الطرق الحكيمه: أن من الدعاوى أن يكون المتهم مجهول الحال لا يعرف ببرّ و لا فجور، فيحبس حتى ينكشف حاله، و هو ثابت عند عامه

(١) - أحكام السجنون / ١٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٧

علماء الإسلام. و المنصوص عليه عند أكثر الأئمه أنه يحبسه القاضى و الوالى. هكذا نصّ عليه مالك و أبو حنيفه و أحمد و أصحابهم. و قال الإمام أحمد: قد حبس النبى «ص» فى تهمه، قال أحمد: و ذلك حتى يتبين للحاكم أمره ...

و من أمثله هذا النوع ما ذكره السيد محسن العاملى فى كتابه عجائب أحكام أمير المؤمنين «ع»، قال: إن عليًا «ع» حبس متهما بالقتل حتى نظر فى أمر المتهمين معه.

الثانى: السجن الاستبرائى،

كحبس من أشكل حاله فى العسر و اليسر كما روى فى الوسائل أنّ عليًا «ع» قضى فى الدين أن يحبس صاحبه، فإن تبين إفلاسه و الحاجه فيخلّى سبيله حتى يستفيد مالا. و كمن يحبس اختبارا لما ينسب إليه من السرقة و الفساد.

الثالث: السجن الحقوقى بقسميها من العامه و الخاصه.

فمن ذلك فى الحقوق الخاصه ما رواه فى الوسائل: أن أمير المؤمنين «ع» كان يحبس ثلاثه: رجلا أكل مال اليتيم، أو غصبه، أو أوّتمن على أمانه فذهب بها. و فى الحقوق العامه ما أورد ابن النجار الحنبلى فى منتهى الإرادات: إنّ من عرف بأذى الناس حتى بعينه - أى الغمز - حبس مؤبدا. و مثل حبس الجاسوس المسلم و عقابه و تركه سجيناً حتى يحدث توبه.

الرابع: السجن الجنائى.

و أمثلته مستفيضه، من ذلك ما ورد «أنّ علياً ع» قضى في أربعه تباعجوا بالسكاكين و هم سكارى، فسجنهم حتى يفيقوا، فمات منهم اثنان و بقى اثنان، فقضى بالديه على قبائل الأربعة و أخذ جراحه الباقين من ديه المقتولين.» إلى آخر ما ذكره، فراجع «١».

أقول: بعج البطن: شقّه. و لم يظهر لى فرق بين القسم الأوّل و الثانى، فالأولى جعلهما قسما واحدا. كما أنّ من المسجونين من يسجن لحقّ الله المحض، كالمرأه المرتده. فهل يدرج هذا فى القسم الثالث أو يجعل قسما على حده؟

ثمّ إنّّه لم يذكر فى الأقسام الأسباب و الآراء السياسيه الموجهه للسجن فى أعصارنا، اللهم إلّا أن تدخل هذه فى قسم الحقوق العامه، أو يقال إنّ السجن

(١) - أحكام السجون / ١٢٨ - ١٣٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٨

بسببها بدعه و مخالف لحرّيه الناس فى إظهار آرائهم السياسيه ما لم يترتب عليه القتل و الإغاره و سلب الأمن من المجتمع. و يشهد لذلك عمل أصحاب النبى «ص» و الأئمه «ع»، فتدبّر.

الجهه التاسعه: فى نفقات السجن و السجناء:

[نفقات بناء السجن و عمارته و مراقبيه على بيت المال]

أمّا السجن فحيث إنّّه من المصالح العامه و مما يتوقف عليه استيفاء الحقوق و تأديب المجرمين و حفظ النظام و أمن السبل، فلا محاله تكون نفقات بنائه و عمارته و مراقفه و مراقبيه على بيت المال. و احتمال كونها فى مال المسجون ضعيف.

و أضعف منه كونها فى مال الحاكم بشخصه.

هذا مضافا إلى أنّه لم يعهد فى التاريخ و لا فى عصر النبى «ص» و أمير المؤمنين «ع» كون أجره السجن و مراقبيه على المسجون أو على الحاكم بشخصه. و قد مرّ بناء أمير المؤمنين «ع» سجين فى الكوفه سماهما نافعا و مخيسا، و الظاهر أنّه بناهما

من بيت المال لا من أمواله الشخصية أو من أموال السجناء.

و أما نفقه المسجون فهل تكون على بيت المال مطلقا، أو على نفسه كذلك، أو يفصل بين من له مال أو يقدر على تحصيله و لو بالاشتغال في السجن، و بين غيره، أو يفصل بين المخلد في السجن فتكون على بيت المال كما في بعض الأخبار، و بين غيره فتكون على نفسه، أو يفصل بين التوقيف الموقت للكشف فتكون على بيت المال لعدم ثبوت تقصيره، و بين المحكوم بالسجن لثبوت تقصيره فتكون على نفسه على طبق القاعده؟ في المسأله وجوه:

و نحن نتعرض أولا لما تقتضيه القواعد الأوليه، ثم للروايات الوارده في المسأله، ثم نذكر بعض ما ذكره الفقهاء و المصنّفون في هذا المقام تميما للفائده:

فنقول: حيث إن نفقه الإنسان و كذا نفقات عائلته تكون أولا و بالذات في

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٥٩

أمواله و على عهده نفسه- و المفروض أنّ كلامنا ليس في مطلق السجن و لو كان غير مشروع، بل في السجن المشروع من قبل الله- تعالى-، أعني ما وقع في قبال تهمه أجاز الشارع كشفها و لو بالسجن، أو في قبال إفساد الشخص أو عصيانه أو مطله و امتناعه- فمع فرض تمكنه من تحصيل النفقه و أدائها لا يرى وجه لتحميلها بيت المال المتعلق بالمسلمين.

نعم، لو كان فقيرا و بقى هو و عائلته بلا معاش، و كان السجن مانعا من شغله و عمله المناسب صار حكمه حكم سائر الفقراء و المساكين في الارتزاق من بيت المال المعدّ لسدّ الخّلات.

و بالجمله، يفصل بين الغنى بالفعل أو بالقوه، و بين غيره. فنفقه الغنى و لو بالقوه على نفسه،

و نفقه الفقير على بيت المال.

لا يقال: إن الغرض من سجنه كَفَّ شره و أذاه عن المسلمين، فتكون نفقته في طريق المصالح العامه، نظير نفقه السجن و مراقبيه.

فإنه يقال: فرق بين السجن و المسجون، إذ نفقه الشخص بحسب الطبع الأولى تكون على نفسه، و المفروض أن حبسه مستند إلى عمل نفسه و تقصيره و أن قدرته الماليه و تمكنه باقيه و لو في السجن، فلا وجه لتحميل نفقته على بيت المال.

نعم، لأحد أن يقول: إن ما ذكرت صحيح في من ثبت تقصيره و حكم بحبسه لذلك، و أمّا المسجون في تهمة قبل كشفها فلم يثبت تقصيره، و حيث إن توقيفه الموقت يكون في طريق المصالح العامه و تحمله النفقه حينئذ ضرر عليه لا يجبر، كان المناسب رزقه من بيت المال حتى يتضح الحال.

و هذا التفصيل عندى قوى و إن لم أعر على من أفتى به. و يحتمل في المتهم أيضا ثبوت حق المطالبه منه إذا ثبت بعد ذلك كونه مقصرا، فتدبر.

و كيف كان، فاللازم رعايه ما تقتضيه القواعد الأولى ما لم يرد دليل على خلافها.

[الروايات الواردة]

فلنرجع إلى الروايات الواردة في المسأله و لنبين المستفاد منها فنقول:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٠

١- روى في الوسائل عن قرب الإسناد بسنده، عن جعفر، عن أبيه أن علي بن أبي طالب «ع» لما قتله ابن ملجم قال: «احبسوا هذا الأسير و أطعموه و أحسنوا إيساره. فإن عشت فأنا أولى بما صنع بي: إن شئت استقدت و إن شئت عفوت ...» «١»

و روى نحوه البيهقي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه «٢».

أقول: لا يخفى أن هذه حكايه عن واقعه خاصه، فلا تدل على حكم

كَلَّى بالنسبه إلى كل سجين و لو كان متمكنا بالفعل. و لعله كان أمرا عاطفيا منه «ع» بالنسبه إلى الأسير المحبوس فى بيته. و الظاهر من كلامه «ع» إطعامه من طعامه لا من بيت المال، فتدبر.

٢- و فى خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع»: «إِنَّ عَلِيًّا «ع» كَانَ يَطْعَمُ مِنْ خَلْدٍ فِي السِّجْنِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.» «٣»

و الظاهر من الخبر عموم الحكم بالنسبه إلى كل من خلد، فان التعبير يدل على الاستمرار.

٣- و روى الكلينى عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سألته عن رجل سرق، فقال: سمعت أبى يقول: اتى على «ع» فى زمانه برجل قد سرق فقطع يده، ثم اتى به ثانيه فقطع رجله من خلاف، ثم اتى به ثالثه فخلده فى السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين و قال: هكذا صنع رسول الله «ص» لا أخالفه.» «٤»

و رواه الشيخ بسنده، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن أبى القاسم «٥».

(١)- الوسائل ١٩ / ٩٦، الباب ٦٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٤.

(٢)- سنن البيهقى ٨ / ١٨٣، كتاب قتال أهل البغى، باب الرجل يقتل واحدا من المسلمين ...

(٣)- الوسائل ١١ / ٦٩، الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب حد السرقة، الحديث ٣.

(٥)- التهذيب ١٠ / ١٠٤، الباب ٨ من كتاب الحدود، الحديث ٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦١

أقول: الظاهر أنّ المراد بالقاسم فى سند الكلينى قاسم بن سليمان، و حاله غير معلوم و إن قيل بأنّ

نقل النضر بن سويد عنه يلحقه بالحسان. و أما أبو القاسم في سند الشيخ فلم يعلم المراد منه، و لعله مصحف القاسم.

ثم لا- يخفى أنّ المحكى من فعل أمير المؤمنين «ع» هو واقعه خاصه. فلعل الشخص كان فقيرا غير متمكن، فلا يدل الخبر على وجوب الإنفاق على كل مسجون. و الظاهر أن المشار اليه في قوله: «هكذا صنع رسول الله «ص»»، ليس هو مسألة الإنفاق، بل مسألة الحبس في الثالثه في قبال ما كان يفعله أبو بكر و عمر من القطع في الثالثه و الرابعه أيضا كما دلت عليه أخبارهم.

٤- صحيحه أبي بصير، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «تقطع رجل السارق بعد قطع اليد، ثم لا يقطع بعد، فإن عاد حبس في السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين.» «١»

٥- صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» في حديث في السرقة، قال: «تقطع اليد و الرجل ثم لا يقطع بعد، و لكن إن عاد حبس و أنفق عليه من بيت مال المسلمين.» «٢»

و الظاهر جواز الاستدلال بإطلاق الصحيحتين. و احتمال خصوصيه السرقة ضعيف، و كذا احتمال خصوصيه التخليد في السجن و إن كان المورد من موارد الإخلاء في السجن كما يدل عليه بعض أخبار الباب. اللهم إلا أن يقال: إنّ الغالب في من يخلد في السجن هو الفقر و عدم التمكّن، فلا يستفاد من هذه الأخبار حكم المسجون المتمكّن.

٦- موثقه سماعه، قال: «سألته عن السارق و قد قطعت يده، فقال: تقطع رجله بعد يده، فإن عاد حبس في السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين.» «٣»

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٩٤، الباب ٥

من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٧.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤٩٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٢

٧- و روى الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين «ع»: «أنه كان إذا سرق الرجل أولاً قطع يمينه، فإن عاد قطع رجله اليسرى، فإن عاد ثلثه خلد السجين و أنفق عليه من بيت المال.» «١»

٨- و عن العياشى فى تفسيره، عن السكونى، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن عليّ «ع» أنه اتى بسارق فقطع يده ... فجلبده و استودعه السجن و أنفق عليه من بيت المال.» «٢»

٩- و فى دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أنه قال: «من خلد فى السجن رزق من بيت المال و لا يخلد فى السجن إلّا ثلاثة: الذى يمسك على الموت، و المرأه ترتدّ إلّا أن تتوب، و السارق بعد قطع اليد و الرجل، يعنى إذا سرق بعد ذلك فى الثالث.» «٣» و رواه عنه فى المستدرک «٤».

١٠- و فيه أيضا فى حديث: «و كان عليّ «ع» إذا اتى بالسارق فى الثالثه بعد أن قطع يده و رجله فى المرتين خلد فى السجن و أنفق عليه من فى ء المسلمين، فإن سرق فى السجن قتله.» «٥» و رواه عنه فى المستدرک «٦».

١١- و فى المستدرک، عن الجعفریات بسنده: «و كان أمير المؤمنين إذا سرق السارق بعد أن تقطع يده و رجله جلد و حبس فى السجن و أنفق عليه من فى ء المسلمين.» «٧»

١٢- و فيه أيضا، عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى بسنده، عن أبى عبد الله «ع» فى حديث، قال: «و يقطع من السارق الرجل بعد اليد، فإن عاد فلا قطع و

- (١)- الوسائل ١٨ / ٤٩٥، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١٠.
- (٢)- الوسائل ١٨ / ٤٩٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١٦.
- (٣)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٩، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩١٧.
- (٤)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٤.
- (٥)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٠، كتاب السراق، الفصل ١، الحديث ١٦٧٤.
- (٦)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٣.
- (٧)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.
- (٨)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٣

هذا ما عثرنا عليه من أخبار المسأله.

[المستفاد من الأخبار]

و دلالتها إجمالاً على كون نفقه السجناء على بيت المال ظاهره، و ظاهر بعضها الإطلاق أيضاً، فيرفع بسببها اليد عما أصلناه من القاعده الأوليه. اللهم إلا أن يقال إن مورد الجميع السرقة الثالثه، و حكمها التخليد في السجن، و الغالب فيمن خلد فيه تلاشى طرق المعيشه و اضمحلها، فلا يستفاد من هذه الروايات حكم من بقى رأس ماله و ثروته. هذا.

و في كتاب القضاء من ملحقات العروه:

«الظاهر أنّ مؤونه الحبس من بيت المال. و إذا لم يكن فعلى المحبوس. و يحتمل كونها على المحكوم له.» «١»

أقول: محل بحثه مطل المديون، فيوجد في قبالة مطالب الدين الذي حكم له بسجن المديون.

و في كتاب القضاء من المستند:

«مئونه المحبوس حال الحبس من ماله، و وجهه ظاهر. و يشكل الأمر لو لم يكن له شىء ظاهر، و كان ينفق كل يوم بقرض أو كسب قدر مئونه أو سؤال أو كلّ على غيره و

نحوها، بل قد يغتتم المحبس لذلك. وكذا الإشكال في مئونه الحبس، فإنه يحتاج إلى مكان و مراقب ليلا و نهارا لئلا يهرب، فإن كان هنا بيت مال فالمؤناتان عليه، وإلا فإن بذله خصمه من ماله فلا إشكال أيضا، وإلا فتحمله على الحاكم ضرر عليه منفى. فيعارض بأدلة أدله الحبس، فيرجع إلى أصل عدم وجوب الحبس عليه، أو يقال بالتخيير فله إطلاقه ولا يجب عليه شىء. «٢»

[كلام القاضى أبى يوسف فيما كتبه لهارون الرشيد فى هذا المطلب]

و فى كتاب الخراج للقاضى أبى يوسف، الذى كتبه لهارون الرشيد، كلام طويل فى هذا المقام يناسب ذكره، قال فيه:

(١) - ملحقات العروه الوثقى ٣ / ٥٦، كتاب القضاء، الفصل ٣، المسألة ١٣.

(٢) - مستند الشيعة ٢ / ٥٤٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٤

«و أمّا ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أمر أهل الدعاره و الفسق و التلصيص إذا أخذوا فى شىء من الجنایات و حبسوا هل يجرى عليهم ما يقوتهم فى الحبس، و الذى يجرى عليهم من الصدقه أو من غير الصدقه؟ و ما ينبغى أن يعمل به فيهم.

قال: لا بد لمن كان فى مثل حالهم إذا لم يكن له شىء يأكل منه لا مال و لا وجه شىء يقيم به بدنه أن يجرى عليه من الصدقه أو من بيت المال. من أى الوجهين فعلت فذلك موشع عليك، و أحبّ إلى أن تجرى من بيت المال على كل واحد منهم ما يقوته، فإنه لا يحل و لا يسع إلا ذلك.

قال: و الأسير من أسرى المشركين لا بدّ أن يطعم و يحسن إليه حتى يحكم فيه، فكيف برجل مسلم قد اخطأ أو أذنب: يترك يموت جوعا؟ و إنما حملة على ما صار

إليه القضاء أو الجهل.

و لم تزل الخلفاء يا أمير المؤمنين تجرى على أهل السجون ما يقوتهم فى طعامهم و آدمهم و كسوتهم الشتاء و الصيف. و أول من فعل ذلك على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - بالعراق، ثم فعله معاويه بالشام، ثم فعل ذلك الخلفاء من بعده.

قال: حدثنى إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، عن عبد الملك بن عمير، قال: كان على بن أبى طالب إذا كان فى القبيله أو القوم الرجل الداعر حبسه، فإن كان له مال أنفق عليه من ماله، و إن لم يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: يحبس عنهم شره و ينفق عليه من بيت مالهم.

قال: و حدثنا بعض أشياخنا، عن جعفر بن برقان، قال: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز: «لا تدعنّ فى سجونكم أحدا من المسلمين فى وثاق لا يستطيع أن يصلّى قائما، و لا تبتن فى قيد إلّا رجلا مطلوباً بدم. و أجروا عليهم من الصدقه ما يصلحهم فى طعامهم و آدمهم. و السلام.»

فمر بالتقدير لهم ما يقوتهم فى طعامهم و آدمهم، و صير ذلك دراهم تجرى عليهم فى كل شهر يدفع ذلك إليهم، فإنك إن أجريت عليهم الخبز ذهب به و لاه السجن و القوام و الجلاوزه. و ولّ ذلك رجلا من أهل الخير و الصلاح يثبت أسماء من فى السجن ممن تجرى عليهم الصدقه، و تكون الأسماء عنده، و يدفع ذلك إليهم شهرا

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٥

بشهر؛ يقعد و يدعو باسم رجل رجل و يدفع ذلك إليه فى يده، فمن كان منهم قد أطلق و خلّى سبيله ردّ ما يجرى عليه، و يكون

للإجراء عشره دراهم فى الشهر لكل واحد، و لىس كل من فى السجن ىحتاج إلى أن ىجرى علیه.

و كسوتهم فى الشتاء قمىص و كساء، و فى الصىف قمىص و إزار، و ىجرى على النساء مثل ذلك، و كسوتهن فى الشتاء قمىص و مقنعه و كساء، و فى الصىف قمىص و إزار و مقنعه.

و أغنهم عن الخروج فى السلاسل ىتصدق عليهم الناس، فإنّ هذا عظیم أن ىكون قوم من المسلمین قد أذنبوا و أخطئوا و قضى الله علیه ما هم فىه فحبسوا ىخرجون فى السلاسل ىتصدقون. و ما أظنّ أهل الشرك ىفعلون هذا بأسارى المسلمین الذین فى أیدیهم، فكیف ینبغى أن ىفعل هذا بأهل الإسلام؟ و إنما صاروا إلى الخروج فى السلاسل ىتصدقون لما هم فىه من جهد الجوع. فربّما أصابوا ما ىأكلون و ربّما لم ىصیبوا.

إنّ ابن آدم لم ىعر من الذنوب، فتفقّد أمرهم، و مر بالإجراء علیه مثل ما فسرت لك.

و من مات منهم و لم ىكن له ولّی و لا قرابه، غسل و كفن من بیت المال و صلّى علیه و دفن، فإنه بلغنى و أخبرنى به الثقات أنّه ربّما مات منهم المیت الغربى، فیمكث فى السجن الیوم و الیومین حتى ىستأمر الوالى فى دفنه و حتى ىجمع أهل السجن من عندهم ما ىتصدقون و ىكترون من ىحمله إلى المقابر فیدفن بلا غسل و لا كفن و لا صلاه علیه! فما أعظم هذا فى الإسلام و أهله!

و لو أمرت بإقامه الحدود لقلّ أهل الحبس و لخاف الفسّاق و أهل الدعاره و لتناهوا عما هم علیه. و إنما ىكثر أهل الحبس لقله النظر فى أمرهم. إنّما هو حبس و لىس فىه نظر. فمر ولا تك

جميعا بالنظر فى أمر أهل الحبوس فى كل أيام؛ فمن كان عليه أدب وأدب و أطلق، و من لم يكن له قضيه خلى عنه. و تقدّم إليهم أن لا- يسرفوا فى الأدب و لا يتجاوزوا بذلك إلى ما لا يحلّ و لا يسع، فإنه بلغنى أنهم يضربون الرجل فى التهمه و فى الجنايه: الثلاثمائه و المائتين و أكثر و أقل! و هذا مما لا يحلّ و لا يسع. ظهر

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٦

المؤمن حمى إلا من حقّ يجب بفجور أو قذف أو سكر أو تعزير لأمر أتاه لا يجب فيه حدّ. و ليس يضرب فى شىء من ذلك، كما بلغنى أن ولاتك يضربون و إنّ رسول الله «ص» قد نهى عن ضرب المصلين.» «١»

انتهى كلام أبى يوسف. و إنما حكيناها بطوله لاشتماله على أمور مهمه دقيقه، و لأنه يرينا أيضا سنخ أعمال الولاه و الأمراء فى تلك الأعصار و معاملتهم للسجناء و الأسراء، و يظهر منه التفصيل بين واجد المال و فاقده مستندا فى ذلك إلى ما رواه عن أمير المؤمنين «ع».

و قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه:

«يجوز للأمير فيمن تكررت منه الجرائم و لم ينزجر عنها بالحدود أن يستديم حبسه إذا استصرّ الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته و كسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس.» «٢»

و فى كتاب أحكام السجون عن كتاب نظم الحكم بمصر:

«و أوّل من أجرى من الخلفاء الراشدين على أهل السجون ما يقوتهم فى طعامهم و كسوتهم صيفا و شتاء هو الإمام على «ع». فإذا كان للمجرم مال أنفق منه عليه فى السجن، و إن لم يكن له مال أنفق

عليه من بيت مال المسلمين حتى يحبس عن الناس شرّه.» (٣)

أقول: و كيف كان فالأقوى فى المسأله هو التفصیل بین المتمكن فعلا أو بالقوه من تحصيل ما يعيش به، و بین غیره، ففى الأول يكون على نفسه و فى الثانى على بيت المال، اللهم إلهما أن يكون للحكومته مانع من قبول المال و المؤونه من الخارج و تقتضى المصلحه كون الجميع على بيت المال تحت نظام واحد، كما لعله الغالب فى سجون عصرنا، فتدبر.

(١) - الخراج / ١٤٩ - ١٥١.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ٢٢٠.

(٣) - أحكام السجون / ١٢٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٧

الجهه العاشره: فى التعرض لفروع آخر جزئيه:

اشاره

يظهر من جميعها إجمالا وجوب رعايه السجناء فى معاشهم و معادهم، و السعى فى خلاصهم من السجن، و الاهتمام بمراقبتهم بمقدار لا ينافى المقصود من حبسهم:

الأول: النظر فى حال المحبوسين:

حيث إن السجون فى جميع الأعصار كانت تحت أمر السلطه القضائيه، كما هو المتعارف فى عصرنا أيضا، ذكر الفقهاء فى آداب القضاء أن من وظائف القاضى المنصوب فى أول نصبه أن ينظر فى حال المحبوسين بأمر القاضى المعزول، كيلا يبقى فى السجن شخص بلا جهه ملزمه.

ففى آداب القضاء من المبسوط:

«فإذا جلس للقضاء فأول شىء ينظر فيه حال المحبوسين فى حبس المعزول، لأنَّ الحبس عذاب فيخلصهم منه، و لأنه قد يكون منهم من تمَّ عليه الحبس بغير حقّ.»

إلى آخر ما ذكره (١).

و فى قضاء الشرائع فى الآداب المستحبه للقاضى:

«ثم يسأل عن أهل السجون و يثبت أسماءهم و ينادى فى البلد بذلك ليحضر

(١)- المبسوط ٨ / ٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٨

الخصوم و يجعل لذلك وقتا، فإذا اجتمعوا أخرج اسم واحد واحد و يسأله عن موجب حبسه، و عرض قوله على خصمه، فإن ثبت لحبسه موجب أعاده، و إلّا أشاع حاله بحيث إن لم يظهر له خصم أطلقه. و كذا لو أحضر مجوسا فقال: لا خصم لى، فإنه ينادى فى البلد، فإن لم يظهر له خصم أطلقه، و قيل: يحلفه مع ذلك.» (١)

و فى المنهاج للنووى فى فقه الشافعيه:

«و ينظر أولًا فى أهل الحبس، فمن قال: حبست بحق أدامه، أو ظلما فعلى خصمه حجّه.» (٢)

و فى أحكام السجون عن المهذب لأبى إسحاق الشيرازى من فقهاء الشوافع، قال:

«و يستحب أن يبدأ فى نظره المحبسين، لأنّ الحبس عقوبه و عذاب، و ربما كان فيهم من تجب

تخليته، فاستحب البدايه بهم. و يكتب أسماء المحبسين و ينادى فى البلدان: القاضى يريد النظر فى أمر المحبسين فى يوم كذا، فليحضر من له محبوس.

فإذا حضر الخصوم أخرج خصم كل واحد منهم، فإن وجب إطلاقه أطلقه، و إن وجب حبسه أعاده إلى الحبس.» (٣)

أقول: و قد صرح بهذا المضمون أكثر فقهاء الشيعة و السنه فى كتاب القضاء، فراجع و انظر كيف اهتم الفقه الإسلامى بأمر المحبوسين و تفقد حالاتهم، و لاحظ ما تعارف فى أكثر البلدان من امتلاء السجون بمتهمين قضوا أشهراً عديده بل سنوات فى السجون بلا تعيين لحالهم و أوضاعهم و ما إليه مآلهم، فتدبر.

(١) - الشرائع ٧٣ / ٤.

(٢) - المنهاج / ٥٩١.

(٣) - أحكام السجون / ١٢٠؛ عن المهذب ٢ / ٢٩٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٦٩

الثانى: رعايه حاجات المحبوسين:

إنّ على الإمام أن يراعى حاجات المحبوسين فى معاشهم من الغذاء و الدواء و الهواء الصافى و الألبسه الصيفيه و الشتويه و سائر المرافق و الإمكانيات.

و قد مرّ بالتفصيل البحث فى نفقه المحبوسين فى الجبهه التاسعه، و مرّ عن كتاب الخراج لأبى يوسف قوله:

«و لم تزل الخلفاء تجرى على أهل السجون ما يقوتهم فى طعامهم و أدمهم و كسوتهم الشتاء و الصيف. و أوّل من فعل ذلك على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - بالعراق، ثمّ فعله معاويه بالشام، ثمّ فعل ذلك الخلفاء من بعده.» (١)

و فى كتاب أحكام السجون فى بيان ما يلزم رعايته:

«أن يكون بناء السجن مريحا و واقيا من الحرّ و البرد مما يتوفر معه راحه السجين.

و من هنا ترى النبى «ص» يحبس فى الدور الاعتياديه التى يسكنها سائر الناس و يتوفر فيها النور و السعه. فقد حبس الأسرى المقاتلين الذين حكمهم

القتل فى دور اعتياديه، إذ فرقههم على بيوت الصحابه، و أحيانا كان يحبسهم فى دار واحده كما حبسهم فى دار امرأه من بنى النجار من الأنصار.» (٢)

و فى بدائع الصنائع:

«و أمّا بيان ما يمنع المحبوس عنه و ما لا يمنع: فالمحبوس ممنوع عن الخروج إلى أشغاله و مهمّاته، و إلى الجمع و الجماعات و الأعياد و تشييع الجنائز و عياده المرضى و الزياره و الضيافه، لأن الحبس للتوسل إلى قضاء الدين فإذا منع عن أشغاله و مهمّاته

(١)- الخراج / ١٤٩.

(٢)- أحكام السجون / ١١٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٠

الدينه و الدينويه تضجّر فيسارع إلى قضاء الدين. و لا يمنع من دخول أقاربه عليه، لأنّ ذلك لا يخلّ بما وضع له الحبس، بل قد يقع وسيله إليه. و لا يمنع من التصرفات الشرعيه من البيع و الشراء و الهبه و الصدقه و الإقرار لغيرهم من الغرماء، حتى لو فعل شيئاً من ذلك نفذ و لم يكن للغرماء ولايه الإبطال، لأنّ الحبس لا يوجب بطلان أهليه التصرفات ...» (١)

أقول: ما ذكره من عدم الخروج الى الجمع ربما ينافى ما نذكره عن قريب من إخراج الإمام المحبوسين إلى الجمع و الأعياد و لكن تحت مراقبه الحراس و ضمانه الأولياء. هذا.

و من الأمور المهمّه التى ينبغى رعايتها إيجاد شرائط اللقاء بين المسجون و زوجه و إمكان الخلوه بينهما، فإن الحاجه الجنسيه من أشدّ الحاجات، و الفصل الطويل بينهما يستعقب غالباً أموراً لا يرضى بها العقل و الشرع، و ربما يوجب الفرقه، و تلاشى الحياه العائليه.

و فى المستدرک، عن الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ «ع»: «إن امرأه استعدت

عليًا «ع» على زوجها، فأمر عليّ «ع» بحبسه.

و ذلك الزوج لا ينفق عليها إضراراً بها، فقال الزوج احبسها معي. فقال عليّ «ع»: لك ذلك؛ انطلقى معه. «٢»

الثالث: ضمان السّجان إذا فرّط:

لو فرّط السّجان في أمن مكان السجين أو تهويته أو غذائه أو دوائه أو سائر

(١) - بدائع الصنائع ٧/ ١٧٤.

(٢) - مستدرک الوسائل ٢/ ٤٩٧، الباب ٦ من كتاب الحجر، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧١

وسائل عيشته فمات أو مرض لأجل تفریطه فالظاهر ضمانه له قصاصاً أو ديه، لاستناد الموت و المرض إلى عمله.

١- قال الشيخ في الخلاف (المسأله ١٩ من الجنایات):

«إذا أخذ صغيراً فحبسه ظلماً فوقع عليه حائط أو قتله سبع أو لسعته حيّه أو عقرب فمات كان عليه ضمانه، و به قال أبو حنيفة. و قال الشافعي: لا ضمان عليه.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و أيضاً طريقه الاحتياط تقتضيه. و أما إذا مات حتف أنفه فلا ضمان عليه بلا خلاف.» «١»

أقول: الظاهر أن مراده بأخبار الفرقه الأخبار الداله على الضمان في أشباه المقام مما كان الموت فيها مستندا إلى فعل السبب عرفاً. و مراده بحتف الأنف ما كان الموت فيه مستندا إلى بلوغ أجله الطبيعي.

و لعلّ ذكر الصبي كان من جهه وضوح استناد موته إلى هذه الأمور التي ذكرها، إذ الكبير يدافع عن نفسه غالباً و لو بالصياح و الاستمداد، و إلّا فلو لم يتمكن هو من الدفاع لأجل حبسه و تفریط الحابس فالظاهر هو الضمان فيه أيضاً.

و كذلك لا فرق بين الحبس ظلماً أو عن حقّ، إذ الحقّ هو الحبس لا جعله في معرض السبع أو الحيّه أو الحائط المشرف على الوقوع، فتأمل.

٢- و قال في كتاب الجراح من

«إذا أخذ حرًا فحبسه فمات في حبسه فإن كان يراعيه بالطعام و الشراب فمات في الحبس فلا ضمان بوجه، صغيرا كان أو كبيرا. وقال بعضهم: إن كان كبيرا مثل هذا، و إن كان صغيرا فإن مات حتف أنفه فلا ضمان، و إن مات بسبب مثل أن لدغته حية أو عقرب أو قتله سبع أو وقع عليه حائط أو سقف فقتله فعليه الضمان. و هذا الذي يقتضيه مذهبنا و أخبارنا.

فأما إن منعه الطعام أو الشراب أو هما، أو طين عليه البيت فمات، فإن مات في

(١) - الخلاف ٣ / ٩٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٤٧٢

مدّه يموت فيها غالبا فعليه القود، و إن كان لا يموت فيها غالبا فلا قود و فيه الديه.

و هذا يختلف باختلاف حال الإنسان و الزمان: فإن كان جائعا أو عطشانا و الزمان شديد الحرّ، مات في الزمان القليل. و إن كان شعبانا أو ريّانا و الزمان معتدل أو شديد البرد، لم يموت في الزمان الطويل، فيعتبر هذا فيه، فإن كان في مدّه يموت مثله فيها فعليه القود، و إن كان لا يموت غالبا فعليه الديه.» (١)

٣- و في كتاب الجنائيات من قواعد العلّامة في بيان أنحاء القتل:

«لو حبسه و منعه الطعام و الشراب مدّه لا يحتمل في مثله البقاء فيها فمات، أو أعقبه مرضا مات به، أو ضعف قوه حتّى تلف بسببه فهو عمد. و يختلف ذلك باختلاف الناس و قواهم، و اختلاف الأحوال و الأزمان. فالريّان في البرد يصبر ما لا يصبر العطشان في الحرّ، و بارد المزاج يصبر على الجوع أكثر من حارّه. و لو حبس الجائع حتى مات جوعا فإن علم جوعه

لزمه القصاص، كما لو ضرب مريضا ضربا يقتل المريض دون الصحيح، وإن جهله ففي القصاص إشكال. فإن نفيناه ففي إيجاب كل الدية أو نصفها إحاله للهلاك على الجوعين إشكال.» (٢)

٤- وفي كتاب أحكام السجون نقلا عن مبسوط السرخسى:

«لو حبسه فى البيت فطبق عليه الباب حتى مات فعند الصاحبين - أى أبى يوسف و محمد بن الحسن - أنه يضمن ديته، لأنه تسبب فى إتلافه على وجه متعدّد فيه، فيكون بمنزله حافر البئر فى الطريق.» (٣)

٥- وفيه أيضا عن أبى اسحاق الشيرازى فى المهذب:

«وإن حبس رجلا و منع عنه الطعام و الشراب مدّه لا يبقى فيها من غير طعام و لا شراب فمات، و جب عليه القصاص.» (٤)

إلى غير ذلك من كلمات فقهاء الفریقين. و العمده صحه استناد الموت إليه

(١) - المبسوط ١٨ / ٧.

(٢) - القواعد ٢٧٨ / ٢.

(٣) - أحكام السجون / ١١٨.

(٤) - أحكام السجون / ١١٩؛ عن المهذب ١٧٦ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٣

عرفا و لو بالتسبيب إذا كان أقوى من المباشرة. و لا ينحصر الحكم فى الطعام و الشراب بل يعمّ الدواء و سائر ما يتوقف عليه إدامه الحياه بالنسبه إلى هذا الشخص و لو مثل وسائل التهويه و التدفئه و نحوهما، فتدبّر.

الرابع: على الإمام أن يراعى الشؤون الدينيه للسجناء:

١- فعن الصدوق بإسناده، عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع» أنه قال: «على الإمام أن يخرج المحبسين فى الدين يوم الجمعة إلى الجمعة، و يوم العيد إلى العيد.

فيرسل معهم، فإذا قضاوا الصلاه و العيد ردهم إلى السجن.» (١)

و سند الصدوق إلى عبد الله بن سنان صحيح، فالروايه صحيحه.

و عن الشيخ بسنده، عن عبد الرحمن بن سيّابه، عن أبي عبد الله «ع» مثله «٢».

سنده إلى ابن سَيَّابَه صحیح، و الظاهر كون ابن سَيَّابَه موثوقا به و إن رماه صاحب المدارك بالجهاله.

٢- و عن الجعفریَّات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه «ع»: «أَنَّ عَلِيًّا «ع» كان يخرج أهل السجون من الحبس في دين أو تهمه إلى الجمعة، فيشهدونها، و يضمّنهم الأولياء حتى يردّونهم.» (٣)

و الظاهر أنه لا خصوصية للدين و التهمه، بل الظاهر عموم الحكم لكل مسجون مسلم. نعم، ربّما يظهر من هاتين الروايتين أن الحبس في تلك الأعصار لم يكن غالبا إلّا في الديون أو التهم، و لم يكن الأمر مثل ما في أعصارنا بحيث يحكم بالحبس

(١)- الوسائل ١٨ / ٢٢١، الباب ٣٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ٥ / ٣٦، الباب ٢١ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ١.

(٣)- مستدرک الوسائل ١ / ٤١٠، الباب ١٧ من أبواب صلاة الجمعة، الحديث ١؛ و ٣ / ٢٠٧، الباب ٢٤ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٤

لكل كبيره و صغيره بل لكل أمر تافه موهوم أيضا، بل لم يعهد في عصر أمير المؤمنين «ع» و ما قبله وجود السجون السياسيّه الرائجه في عصرنا، حيث إن الناس كانوا أحرارا في عرض آرائهم السياسيّه ما لم يترتب عليها البغى و الطغيان و القتل و الإغاره. هذا.

٣- و عن الجعفریَّات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه «ع»: «أَنَّ عَلِيًّا «ع» كان يخرج الفسّاق إلى الجمعة، و كان يأمر بالتضييق عليهم.» (١)

و لعل الظاهر منه الإخراج من السجن. و إن أبيت ذلك فعمومه يشمل المسجونين.

٤- و في كتاب «أحكام السجون» نقلا عن الأستاذ توفيق الفكيكي في بحثه في تاريخ السجن الإصلاحی:

«قد جاءت الأخبار

و دلت الآثار التي يجدها القارئ في كتب التاريخ و الآداب و السير و في مدونات الفقه الإسلامي بأن العبادات الشرعية و الآداب التهذيبية و التعاليم القرآنية و القراءه و الكتابه كانت مرعيه و محتمه في النافع و المخيس. «٢»

و كان أمير المؤمنين «ع» يؤدب المسجونين المكلفين بالنفعات - العصي - على تركهم الشعائر الدينيه، و يعزّر المهمل منهم أو المتهاون بأدائها. كما كان يلحظ بروح الإنصاف أحوال معيشتهم و إدارتهم و شؤونهم الأخرى ملاحظه دقيقه، و يشملهم برعايته و يرأف بحالهم. «٣»

الجهه الحاديه عشره: في ذكر ما عثرت عليه من موارد السجن في أخبار الشيعة و السنه:

اشاره

(١) - مستدرک الوسائل ١ / ٤١٠، الباب ١٧ من أبواب صلاه الجمعه، الحديث ٢.

(٢) - سجنان بناهما أمير المؤمنين «ع» كما مرّ.

(٣) - أحكام السجن / ١٢٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٥

[ضابطه ذكرها الشهيد الأول و كتاب «الفقه الإسلامي و أدلته» لذلك]

و قبل التعرض لها نذكر ضابطه ذكرها الشهيد الأول لذلك في كتابه المسمى بالقواعد و الفوائد، و ضابطه حكاها في كتاب «الفقه الإسلامي و أدلته» عن بعض علماء السنه:

قال الشهيد في القواعد:

«ضابط الحبس: توقف استخراج الحق عليه. و يثبت في مواضع:

[١]- الجاني إذا كان المجنى عليه غائبا أو وليه، حفظا لمحل القصاص.

[٢]- و الممتنع من أداء الحق مع قدرته عليه.

[٣]- و المشكل أمره في العسر و اليسر إذا كانت الدعوى مالا، أو علم له أصل مال و لم يثبت إعساره، فيحبس ليعلم أحد الأمرين.

[٤]- و السارق بعد قطع يده و رجله مرّتين، أو سرق و لا يد له و لا رجل.

[٥]- من امتنع من التصرف الواجب عليه الذى لا يدخله النيابة كتعيين المختاره و المطلقه، و تعيين المقرّ به من العينين أو الأعيان، و قدر المقرّ به عينا أو ذمّه، و تعيين المقرّ له.

[٦]- و المتهم بالدم، سته أيام.

فإن قلت: القواعد تقتضى أنّ العقوبه بقدر الجنايه، و من امتنع عن أداء درهم حبس حتى يؤدّيه، فربّما طال الحبس، و هذه عقوبه عظيمه فى مقابله جنايه حقيره.

قلت: لمّا استمر امتناعه قوبل كل ساعه من ساعات الامتناع بساعه من ساعات الحبس، فهى جنايات متكرّره و عقوبات متكرّره.»
«١»

انتهى كلام الشهيد «ره».

أقول: كأنّ الشهيد «قده» لم يكن يرى للسجن التعزيرى و لا السجن السياسيه الرائجه فى جميع الأعصار اعتبارا شرعيا، و لذا لم يتعرض لهما. كما أنّه لم يذكر من

(١)- القواعد و الفوائد

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٦

موارد الإخلاق فى السجن الوارده فى الروايات إلّا موردا واحدا و هو السارق بعد قطع يده و رجله، مع أنّ موارد الإخلاق أكثر كما سيظهر.

و فى الفقه الإسلامى و أدلته، عن القرافى المالكى فى كتاب الفروق:

«و يشرع الحبس فى ثمانية مواضع:

الأول: يحبس الجانى لغيبه المجنى عليه، حفظا لمحل القصاص.

الثانى: حبس الآبق سنه، حفظا للماليه رجاء أن يعرف صاحبه.

الثالث: يحبس الممتنع عن دفع الحقّ، إلجاء إليه.

الرابع: يحبس من أشكل أمره فى العسر و اليسر، اختبارا لحاله، فإذا ظهر حاله حكم بموجه عسرا أو يسرا.

الخامس: الحبس للجانى، تعزيرا و ردعا عن معاصى الله - تعالى -.

السادس: يحبس من امتنع من التصرف الواجب الذى لا تدخله النيايه، كحبس من أسلم متزوجا بأختين أو عشر نسوه، أو امرأه و ابنتها، و امتنع من تعيين واحده.

السابع: من أقرّ بمجهول، عينا أو فى الذمّه، و امتنع من تعيينه، فيحبس حتى يعينهما، فيقول: العين هو هذا الثوب أو هذه الدابّه و نحوهما، أو الشىء الذى أقررت به هو دينار فى ذمتى.

الثامن: يحبس الممتنع فى حقّ الله - تعالى - الذى لا تدخله النيايه عند الشافعيه كالصوم. و عند المالكيه، يقتل كالصلاه.

قال القرافى: و ما عدا هذه الثمانية لا يجوز الحبس فيه، و لا يجوز الحبس فى الحقّ إذا تمكن الحاكم من استيفائه. فإن امتنع المدين من دفع الدين، و عرف ماله، أخذنا منه مقدار الدين، و لا يجوز لنا حبسه. و كذلك إذا ظفرنا بماله أو داره أو شىء يباع له فى الدين رهنا كان أو غيره فعلنا ذلك و لا نحبسه، لأن فى حبسه استمرار ظلمه، و دوام المنكر

أقول: كلام هذا القائل أيضا خال من ذكر السجون السياسيه التى صارت

(١) - الفقه الإسلامى و أدلته ١٩٩ / ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٧

مشكله اجتماعيه فى جميع البلاد، فتدبر.

إذا عرفت هذا فنقول: الأخبار الوارده فى الحبس على طائفتين:

الأولى: ما تعرضت لمطلق الحبس و السجن بنحو الإجمال أو لمدّه معينه.

و الثانیه: ما تعرضت لمن يخلد فى السجن حتى يموت أو حتى يتوب.

فذكر الطائفه الأولى أوّلا ثمّ نعقبها بالطائفه الثانيه. و لا يخفى أنه ربما يرجع بعض العناوين إلى بعض و يدخل بعضها فى بعض، و لكن المقصود التعرض لجميع الموارد المذكوره فى الروايات. و ربما يجرى فى بعضها تنقيح المناط القطعى و إلغاء الخصوصيه أو يصطاد من الجميع قاعده كليته عامّه، فلاحظ.

أما الطائفه الأولى:

فالأول منها - مورد التهمه:

١- فروى الكلينى و الشيخ بأسانيد معتبره، عن النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «إن النبى «ص» كان يحبس فى تهمه الدم سته أيام، فإن جاء أولياء المقتول بثبت، و إلّا خلّى سبيله.» «١»

أقول: الثبت بفتحيتين: الحججه و الدليل. و التعبير بالماضى الاستمرارى، أعنى قوله: «كان يحبس» كاشف عن تعدّد الوقائع الصادره عنه. و الموضوع فى الحديث و إن كان خصوص الدم و لكن إثبات الشىء لا يدلّ على نفى غيره، فلا يدلّ هذا الحديث على عدم جواز الحبس لغير الدم.

و ليلاحظ أن الدم مع أهميته و اهتمام الإسلام بأمره لم يكن النبى «ص» يحبس بداعى كشفه إلّا سته أيام، ثمّ كان يخلّى سبيل المتهم. و ظاهر عباره الشهيد فى

(١) - الوسائل ١٩ / ١٢١، الباب ١٢ من أبواب دعوى القتل، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٨

القواعد

كما مر أيضا تعين سته أيام، و عدم جواز التعدي عنها. و ليس هذا إلا لأن شخصيات الناس و أوقاتهم أيضا محترمه مهتم بها في الإسلام، فلا يجوز التعرض لها و تضييعها إلا بقدر الضروره، فتدبر.

٢- و في سنن أبي داود بسنده، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه: «أنّ النبي «ص» حبس رجلا في تهمة.» (١)

٣- و في سنن الترمذى بسنده، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه: «أنّ النبي «ص» حبس رجلا في تهمة ثم خلّى عنه.» (٢)

٤- و في سنن البيهقي بسنده، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه: «أنّ النبي «ص» حبس رجلا في تهمة ساعه من نهار ثم خلّى عنه.» (٣)

و الظاهر أنّ الثلاثة روايه واحده نقلت بوجه مختلفه.

٥- و في التراتيب الإداريه: «ذكر بعضهم أنّ رسول الله «ص» سجن في المدينه في تهمة. رواه عبد الرزاق و النسائي في مصنفيهما من طريق بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه. و ذكر أبو داود عنه في مصنّفه، قال: «حبس رسول الله «ص» ناسا من قومي في تهمة بدم.» ... و في غير المصنّف، عن عبد الرزاق بهذا السند: أنّ النبي «ص» حبس رجلا في تهمة ساعه من نهار ثم خلّى عنه.» (٤) هذا.

٦- و في سنن البيهقي بسنده، عن أبي جعفر «ع»: أنّ عليّا «ع» قال: «إنّما الحبس حتى يتبين للإمام. فما حبس بعد ذلك فهو جور.» (٥)

(١)- سنن أبي داود ٢/ ٢٨٢، كتاب الأقضيه، باب في الحبس في الدين و غيره

(٢)- سنن الترمذى ٢/ ٤٣٥، أبواب الديات، الباب ١٩، الحديث ١٤٣٨.

(٣)- سنن البيهقي ٦/ ٥٣، كتاب التفليس، باب حبسه إذا اتهم و تخليته ...

(٤)- التراتيب الإداريه

(٥) - سنن البيهقي ٥٣ / ٦، كتاب التفليس، باب حبسه إذا آثمهم و تخليته ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٧٩

٧- و في الوسائل بسنده، عن أبي بصير، عن أبي جعفر «ع» في قصه شاب شكّا عند أمير المؤمنين «ع» عن نفر خرجوا بأبيه في السفر، فرجعوا و لم يرجع أبوه و قالوا:

مات و ما ترك مالا ففرّقهم أمير المؤمنين و سأل واحدا منهم، فادّعى موت الرجل و لم يقرّ بالقتل، فأمر «ع» أن يغطّي رأسه و ينطلق به إلى السجن، ثم دعا بآخر للسؤال ... «١» و روى نحوه في البحار «٢». و الحديث طويل.

٨- و في البحار، عن المناقب في قصه غلام قتل مولاه، فأمر عمر بقتله، فادّعى الغلام أنّ مولاه آتاه في ذاته، قال: «إن عليّا «ع» قال لعمر: احبس هذا الغلام، فلا تحدث فيه حدثا حتّى تمرّ ثلاثه أيام ...». «٣»

فمورد الخبرين أيضا الاتهام، و وقع الحبس للكشف و التحقيق.

٩- و في دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أنّه قال: «لا حبس في تهمة إلّا في دم، و الحبس بعد معرفه الحقّ ظلم». «٤» و رواه عنه في المستدرک «٥».

١٠- و في المصنّف لعبد الرزاق بسنده، قال: «أقبل رجلان من بني غفار حتّى نزلا منزلا بضجنان من مياه المدينه و عندها ناس من غطفان، عندهم ظهر لهم، فأصبح الغطفانيون قد أضلّوا قرينتين من إبلهم، فاتهموا الغفاريين، فأقبلوا بهما إلى النبي «ص» و ذكروا له أمرهم، فحبس أحد الغفاريين و قال للآخر: اذهب فالتمس، فلم يكن إلّا يسيرا حتّى جاء بهما ...» «٦».

و ظاهر الخبر أيضا هو مورد التهمه و المورد هو المال، فيعارض خبر الدعائم اللّهم إلّا

أن يقال إنَّ النبي «ص» كان عالماً أو حصل له العلم، فلم يقع الحبس بمجرد الاتهام.

(١)- الوسائل ١٨ / ٢٠٤-٢٠٥، الباب ٢٠ من أبواب كيفيته الحكم، الحديث ١.

(٢)- بحار الأنوار ٤٠ / ٢٥٩ و ما بعدها، كتاب تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ٩٧ (باب قضاياها...)، الحديث ٣٠.

(٣)- بحار الأنوار ٤٠ / ٢٣٠، كتاب تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ٩٧، الحديث ١٠.

(٤)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٩ كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩١٦.

(٥)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٦٢، الباب ١٠ من أبواب دعوى القتل، الحديث ١.

(٦)- المصنّف ١٠ / ٢١٦، باب التهمه، الحديث ١٨٨٩٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٠

١١- و في كتاب الغارات، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال: «إني لا- آخذ على التهمه، و لا- أعاقب على الظن و لا- أقاتل إلا من خالفني و ناصبني و أظهر لي العداوه...» «١»

و رواه عنه ابن أبي الحديد و الطبري «٢».

أقول: يمكن أن يقال: إن هذا حكاية عن سيره نفسه، فلا يدل على عدم جواز الأخذ على التهمه.

١٢- و في الغارات أيضا في قصه خروج الخريّت بن راشد من بني ناجيه على أمير المؤمنين «ع» و اعتراض عبد الله بن قعين عليه بعدم استيثاقه، قال: «فقلت:

يا أمير المؤمنين فلم لا تأخذه الآن فتستوثق منه؟ فقال: «إنّا لو فعلنا هذا لكلّ من نتهمه من الناس ملأنا السجون منهم. و لا أراني يسعني الوثوب على الناس و الحبس لهم و عقوبتهم حتى يظهروا لنا الخلاف.» «٣» و رواه عنه ابن أبي الحديد «٤».

أقول: يمكن أن يقال: إن ظاهر الخبر أن تركه «ع» لأخذ المتهمين كان لإشكال سياسى لا للإشكال الشرعى.

و فيه أن ظاهر قوله: «و لا أراني

يسعنى الوثوب على الناس» هو عدم الوسعه شرعا، فتأمل.

١٣- و فى تاريخ الطبرى: «قال أبو مخنف، عن مجاهد، عن المحلّ بن خليفه أنّ رجلا منهم من بنى سدوس يقال له العيزار بن الأخنس كان يرى رأى الخوارج خرج إليهم، فاستقبل وراء المدائن عدىّ بن حاتم و معه الأسود بن قيس و الأسود بن يزيد المراديان، فقال له العيزار حين استقبله: أ سالم غانم أم ظالم آثم؟ فقال:

(١)- الغارات ١ / ٣٧١.

(٢)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣ / ١٤٨؛ و تاريخ الطبرى ٦ / ٣٤٤٣.

(٣)- الغارات ١ / ٣٣٥.

(٤)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣ / ١٢٩. و فيه «بكلّ من يتّهم» بدل «لكلّ من نتّهم»، و «لى» بدل «لنا».

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨١

عدىّ: لا، بل سالم غانم. فقال له المراديان: ما قلت هذا إلا لشرفى نفسك، و إنك لنعرفك يا عيزار برأى القوم، فلا تفارقنا حتى نذهب إلى أمير المؤمنين «ع» فنخبره خبرك، فلم يكن بأوشك أن جاء علىّ «ع» فأخبراه خبره و قال: يا أمير المؤمنين إنه يرى رأى القوم قد عرفناه بذلك، فقال: ما يحلّ لنا دمه و لكننا نحبسه. فقال عدىّ بن حاتم: يا أمير المؤمنين، ادفعه إلىّ و أنا أضمن أن لا يأتيك من قبله مكروه، فدفعه إليه. «١»

أقول: و لعلّ الخبر يدلّ على جواز السجن بالاتهامات السياسيه، فتأمل.

فهذه ما عثرنا عليه من الأخبار فى المسأله.

إذا عرفت هذا فنقول: إن مقتضى الأصل الأولى عدم جواز التعرض للشخص بمجرد التهمه، فإنّه مخالف لحرّيته و سلطته على نفسه، و لأصالة البراءه. فالجواز يحتاج إلى دليل متقن. و مورد معتبره السكونى هو خصوص الدم، فلا تدل على الجواز

فى غيرہ. و روايه بهز بن حكيم على فرض صدورھا قضيه فى واقعه خاصه، فلا- إطلاق لها و لا نعرف موردها. و مقتضى خبر الدعايم عدم الجواز فى غير تهمة الدم، و لكن لم تثبت حجيتہ. و خبر الغفاريين مورده المال. و الخبر الأخير مورده النشاط السياسى أو البغى، و لكن لم تثبت حجيتهما. و كيف كان، فيشكل الأمر فى غير الدم.

و لكن يمكن أن يقال: إنّ حفظ نظام المسلمين و كيانهم، و كذا حفظ أموالهم و حقوقهم أمران مهمّان عند الشرع، و هما يتوقفان كثيرا على القبض على المتهمين و حبسهم بداعى الكشف و التحقيق إذا كانوا فى معرض الفرار. فالقول بعدم الجواز لذلك يوجب ضياع الحقوق و الأموال و اختلال النظم، و لا سيما إذا غلب الفساد على الزمان و أهله.

فالظاهر هو الجواز إذا كان الأمر مهمّا معتنى به عرفا، بحيث يكون احتمالہ

(١)- تاريخ الطبرى ٦ / ٣٣٨٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٢

أيضا منجزا عند العقلاء، و لكن مع رعايه الدقه و الاحتياط فى مقام العمل و حفظ حيثيات الأشخاص مع الإمكان. نعم، لا يجوز التعرض و الحبس بمجرد الوهم و الاتهامات الموهومه و لا- سيما فى الأمور التافهه الجزئيه، و على مثل هذه ينبغى أن يحمل بعض الأخبار المانعہ.

و أمّا خبر الدعايم فمضافا إلى عدم ثبوت صدورہ فالحصر فيه يمكن أن يكون إضافيا بالنسبه إلى هذا السنخ من الأمور أيضا، و نظير ذلك كثير فى الروايات و المحاورات. فلعلّ الحبس بسبب الأمور التافهه الموهومه القابله للإغماض كان رائجا فى تلك الأعصار كما فى أعصارنا أيضا فأريد نفيه.

و بالجمله، فالمقام من قبيل سائر موارد التتراحم التى يؤخذ

فيها بأهمّ الأمرين.

هذا.

و لكن بعد اللتيا و التي فإن القبض على المسلم و حبسه بمجرد الاتهام و الاحتمال في غير الدم لا يخلو من إشكال لشده اهتمام الشرع بحريم المسلم و حيثيته اللهم إلا إذا كان المورد في الأهميه في حدّ الدّم.

و كيف كان فهذا النحو من الحبس ليس بحد و لا تعزير. و قد مرّ في الجهه التاسعه من فصل التعزيرات بحث في هذا المجال، و ذكرنا هناك كلام المحقق في الشرائع و كلام صاحب الجواهر أيضا في هذه المسأله، فراجع قصاص الجواهر «١».

الثاني و الثالث و الرابع – الفساق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الأكرياء:

١- عن الفقيه و التهذيب، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن عليّ «ع»، قال: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفاليس من الأكرياء.» «٢»

(١)- الجواهر ٢٧٧ / ٤٢ (طبعه أخرى بتصحيح آخر ص ٢٦٠).

(٢)- الوسائل ١٨ / ٢٢١، الباب ٣٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٣

أقول: الأكرياء جمع الكرى، و يستعمل بمعنى المكارى و المكترى معا. قيل:

و هم المقاولون الذين يخدعون الناس و لا يفون بالتزامهم.

و لا- يخفى عدم الخصوصيه للعناوين الثلاثه، بل المستفاد من الروايه بإلغاء الخصوصيه أنّ كلّ من تصدى لعمل و شغل في المجتمع و لم يكن أهلا له، بحيث يتضرر بعمله و سيرته المجتمع، يجب ردعه و منعه عن ذلك و لو بحبسه.

و إن شئت قلت: أحد العناوين الثلاثه يرتبط بدين الناس، و الثاني بحياتهم و نفوسهم، و الثالث بأموالهم. فكل من يرتبط بالشئون الثلاثه لأبناء النوع، و لم يكن أهلا لما اتخذه من الحرف كان على الإمام حبسه و منعه. و لا محاله يكون الحبس

بعد عدم تأثير الوعظ و التعنيف و التخويف، فإن كان ممن يتأدّب بالحبس كان حبسه تعزيراً و تأديباً له، و إلا كان لرفع شرّه و إضراره فقط، فلا يكون حدّاً و لا تعزيراً، فتأمل.

الخامس و السادس و السابع – الغاصب لمال الغير، و آكل مال اليتيم ظلماً، و الخائن فى الأمانه:

١- فروى الشيخ بسند صحيح، عن زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «كان علىّ «ع» لا يحبس فى الدين إلاّ ثلاثه: الغاصب، و من آكل مال اليتيم ظلماً، و من أوّتمن على أمانه فذهب بها. و إن وجد له شيئاً باعه، غائباً كان أو شاهداً.» «١»

قال الشيخ:

«هذا يحتمل وجهين: أحدهما أنّه ما كان يحبس على وجه العقوبه إلاّ الثلاثه الذين ذكرهم، و الثانى ما كان يحبس حبساً طويلاً إلاّ الثلاثه الذين استثناهم، لان الحبس فى الدين إنما يكون مقدار ما يبيّن حاله.» «٢»

(١)- الوسائل ١٨ / ١٨١، الباب ١١ من أبواب كيفيه الحكم، الحديث ٢ و ذيله.

(٢)- الوسائل ١٨ / ١٨١، الباب ١١ من أبواب كيفيه الحكم، الحديث ٢ و ذيله.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٤

٢- خبر عبد الرحمن بن الحجاج- رفعه- أنّ أمير المؤمنين «ع» كان لا يرى الحبس إلاّ فى ثلاث: رجل آكل مال اليتيم، أو غصبه، أو رجل أوّتمن على أمانه فذهب بها.» «١»

أقول: يظهر من هاتين الروايتين أنّ للموارد الثلاثه خصوصيه من بين جميع موارد الدين. و هو كذلك، كما لا يخفى.

و لعل الحصر فى الخبرين إضافى فى قبال بعض الأمور غير المهمه التى كانوا يحبسون الناس لها و كان هو- عليه السلام- مخالفاً لمزاحمه الناس فيها، و إلاّ فموارد حبسه «ع» أكثر من هذا، كما سيأتى. أو لعلّ الحبس فى الموارد الثلاثه يكون على وجه العقوبه دون غيرها، كما ذكره الشيخ.

الثامن و التاسع – المديون المماطل و المدعى للإفلاس:

إشارة

١- فى صحيح البخارى: «و يذكر عن النبى «ص»: «لئى الواجد يحلّ عقوبته و عرضه. قال سفيان: عرضه يقول: مطلتنى، و عقوبته: الحبس.» «٢»

٢- و في سنن أبي داود بسنده، عن عمرو بن الشريد، عن

أبيه، عن رسول الله «ص»، قال: «لئى الواجد يحلّ عرضه و عقوبته.» قال ابن المبارك: يحلّ عرضه: يغلظ له، و عقوبته: يحبس له
(٣)

٣- و فى سنن ابن ماجه بسنده، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، قال: قال رسول الله «ص»: «لئى الواجد يحلّ عرضه و عقوبته.» قال
علّى الطنافسى: يعنى عرضه:

شكايته، و عقوبته: سجنه (٤).

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٧٨، الباب ٥ من أبواب بقيه الحدود، الحديث ١.

(٢)- صحيح البخارى ٢ / ٥٨، كتاب فى الاستقراض و أداء الديون ... باب لصاحب الحقّ مقال.

(٣)- سنن أبى داود ٢ / ٢٨٢، كتاب الأقضية، باب فى الحبس فى الدين و غيره.

(٤)- سنن ابن ماجه ٢ / ٨١١، كتاب الصدقات، الباب ١٨ (باب الحبس فى الدين ...)، الحديث ٢٤٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٥

أقول: التفسير بالحبس و السجن ليس من النبى «ص» كما ترى، و لكن إطلاق العقوبه يشمل الحبس أيضا بلا إشكال.

قال فى ملحقات العروه الوثقى:

«إذا كان المقرّ المحكوم عليه واجدا للمال ألزم به، و إن امتنع أجبر عليه، و إن ماطل و أصرّ على الامتناع جازت عقوبته بالتغليظ
فى القول و رفع الصوت عليه و الشتم بمثل قوله: يا ظالم، يا فاسق، بل بالحبس و الضرب حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهى
عن المنكر؛ الأهون فالأهون، لقوله «ص»: «لئى الواجد يحلّ عقوبته و عرضه.» (١)

٤- و فى دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد «ع» أنّه قال: «من امتنع من دفع الحقّ و كان موسرا حاضرا عنده ما وجب عليه،
فامتنع من أدائه و أبى خصمه إلّا أن يدفع إليه حقّه، فإنّه يضرب حتى يقضيه. و إن كان الذى عليه لا يحضره إلّا فى عروض

فإنه يعطيه كفيلاً أو يحبس له إن لم يجد الكفيل إلى مقدار ما يبيع و يقضى. «٢» و رواه عنه فى المستدرک «٣».

٥- و روى الكلينى و الشيخ بسند موثوق به، عن عمار، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «كان أمير المؤمنين «ع» يحبس الرجل إذا التوى على غرمائه ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالحصص، فإن أبى باعه فيقسم، يعنى ماله.» «٤»

٦- و عن الشيخ بسنده، عن الأصغ بن نباته، عن أمير المؤمنين «ع»: «أنه قضى أن يحجر على الغلام حتى يعقل. و قضى فى الدين أنه يحبس صاحبه، فإن تبين إفلاسه و الحاجه فى حله حتى يستفيد مالا. و قضى فى الرجل يلتوى على غرمائه أنه يحبس ثم يؤمر به فيقسم

(١)- ملحقات العروه ٣ / ٥٠، كتاب القضاء الفصل ٣، المسألة ٥.

(٢)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٤٠، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩٢٣.

(٣)- مستدرک الوسائل ٣ / ١٩٩، الباب ٩ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ١.

(٤)- الكافى ٥ / ١٠٢، (الفروع، ط. القديم ١ / ٣٥٦) كتاب المعيشه، باب إذا التوى الذى عليه الدين على غرمائه، الحديث ١، و الوسائل ١٣ / ١٤٧، الباب ٦ من كتاب الحجر، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٦

ماله بين غرمائه بالحصص، فإن أبى باعه فقسمه بينهم.» «١»

٧- و عن الشيخ أيضا بسنده، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه «ع»: «أن علياً «ع» كان يحبس فى الدين، فإن تبين له إفلاس و حاجه فى حله حتى يستفيد مالا.» «٢»

٨- و عن الشيخ أيضا بسنده، عن السكونى، عن جعفر، عن أبيه «ع»: «أن علياً «ع» كان يحبس فى الدين ثم ينظر، فإن كان له مال أعطى الغرماء،

و إن لم يكن له مال دفعه إلى الغرماء فيقول لهم: اصنعوا به ما شئتم: إن شئتم آجروه، و إن شئتم استعملوه.» (٣)

٩- و في المستدرک، عن كتاب الغارات- في قصة مصقله بن هبيرة الشيباني بعد ما اشترى أسارى بنى ناجيه و أعتقهم و لم يدفع بعض أثمانهم ثم فرّ و لحق بمعاويه- قال: فبلغ ذلك علياً «ع» فقال: «ما له؟! ترحه الله، فعل فعل السيد و فرّ فرار العبد و خان خيانه الفاجر. أمّا إنّه لو أقام فعجز ما زدنا على حبسه، فإن وجدنا له شيئاً اخذناه، و إن لم نقدر له على مال تركناه، ثمّ سار إلى داره فهدمها.» (٤)

أقول: الترح ضد الفرح. و في المستدرک: «طرحه الله».

١٠- و في الغارات قال: «كان عليّ «ع» ولى المنذر بن الجارود فارساً فاحتاز مالا- من الخراج؛ قال: كان المال أربعمائه ألف درهم، فحبسه عليّ «ع» فشفع فيه صعصعه بن صوحان إلى عليّ «ع» و قام بأمره و خلّصه.» (٥)

١١- و فيه أيضاً: «كان يزيد بن حجّيه قد استعمله عليّ «ع» على الرىّ

(١)- الوسائل ١٨ / ١٨٠، الباب ١١ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٣ / ١٤٨، الباب ٧ من كتاب الحجر، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٣ / ١٤٨، الباب ٧ من كتاب الحجر، الحديث ٣.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٠٧، الباب ٢٤ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٦؛ عن الغارات ١ / ٣٦٥-٣٦٦.

(٥)- الغارات ٢ / ٥٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٧

و دستبى، فكسر الخراج و احتجن المال لنفسه فحبسه عليّ «ع» (١)

و لعل المتتبع يعثر على موارد أكثر من هذا القبيل. و يمكن إدراجها في ما مرّ من

حبس الخائن في الأمانه، فإن بيت المال أمانه في يد العامل. هذا.

١٢- و في دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أنّه قال: «لا حبس على معسر؛ قال الله- عزّ و جلّ-: وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنُظِرَ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ ﴿٢﴾. فالمعسر إذا أثبت عدمه لم يكن عليه حبس.» «٣» و رواه عنه في المستدرک «٤».

أقول: هنا

مسألان ينبغى الإشارة إليهما

إشاره

، و التفصيل موكول إلى كتب الفقه الموسوعه:

الأولى:

قال في الخلاف (المسأله ١٠ من كتاب التفليس):

«يجوز للحاكم أن يبيع مال المفلس و يقسمه بين الغرماء، و به قال الشافعي.

و قال أبو حنيفة: ليس له بيعه و إنما يجبره على بيعه، فإن باعه و إلّا حبسه إلى أن يبيعه و لا يتولاه بنفسه من غير اختياره.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و قد أوردناها فيما مضى، و أيضا روى كعب بن مالك أنّ النبي «ص» حجر على معاذ و باع ماله في دينه، و هذا يقتضى أنه باعه بغير اختياره.» «٥»

(١)- الغارات ٢ / ٥٢٥.

(٢)- سورة البقره (٢)، الآية ٢٨٠.

(٣)- دعائم الإسلام ٢ / ٧١، كتاب البيوع، الفصل ١٧، الحديث ١٩٧.

(٤)- مستدرک الوسائل ٢ / ٤٩٦، الباب ٦ من كتاب الحجر، الحديث ٢. و فيه: «على مفلس» بدل «على معسر».

(٥)- الخلاف ٢ / ١١٥.

أقول: المذكور في بعض ما مرّ من الروايات أن أمير المؤمنين «ع» كان يأمر أن يقسم ماله بينهم، فإن أبي باعه فيقسم. و ظاهر هذا تصدّي نفس المديون للبيع، فإن أبي باعه الإمام. و هو الأحوط اللهم إلّا أن لا يرضى به الغرماء و لا يعتمدوا عليه، فيحجره الحاكم عن التصرف مطلقاً حتى عن البيع لأداء الدين.

المسأله الثانيه:

قال في الخلاف (المسأله ١٥ من التفليس):

«إذا أفلس من عليه الدين و كان ما في يده لا يفي بقضاء ديونه فإنه لا يؤاجر ليكتسب و يدفع إلى الغرماء، و به قال أبو حنيفه و الشافعي و مالك و أكثر الفقهاء. و قال أحمد و إسحاق و عمر بن عبد العزيز و عبيد الله بن الحسن العنبري و سوار بن عبد الله القاضي إنّه يؤاجر و يؤخذ أجرته فتقسم

بين غرمائه.

دليلنا أن الأصل براءة الذمه، ولا دليل على وجوب إجارتها وتكسبه، وأيضا قوله - تعالى -: «وإن كان ذو عسره فنظره إلى ميسره، ولم يأمر بالكسب.» (١)

أقول: لا مجال لأصل البراءة، إذ أداء الدين واجب مع الإمكان. ولو توقف العمل بهذا الواجب على قبول المديون للاستيجار والاستعمال وكان الشخص ممن يعتاد هذا ولا يشقّ عليه فالقواعد تقتضي وجوب القبول، وهذا أحد طرق استفادة المال. ولعلّ قوله: «فيحلى سبيله حتى يستفيد مالا» لا يراد به إلّا تخليته من السجن، فلا ينافي جواز استيجاره واستعماله. والقدره على تحصيل المال بالعمل المناسب لشأنه بلا مشقة عرفية تعدّ ميسره عرفا، ولذا تحرم عليه الزكاه، فلا ينافي استيجاره واستعماله لمفاد الآيه الشريفه.

و مقتضى معتبره السكونى جواز استيجار الغرماء واستعمالهم إياه، فلا يصحّ

(١) - الخلاف ١١٦/٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٨٩

ما ذكره الشيخ من عدم الدليل.

و فى الوسائل بعد ذكر روايه السكونى قال:

«يمكن أن يحمل هذا على من يعتاد إجاره نفسه والعمل بيده، لما تقدّم هنا و فى الدين وغيره من وجوب إنظار المعسر. ذكره بعض علمائنا.» (١)

و ظاهر كلامه هو التفصيل بين من يعتاد العمل ولا يشقّ عليه، و بين غيره.

و فى الدروس:

«و يجب التكسب لقضاء الدين على الأقوى بما يليق بالمديون و لو كان إجاره نفسه، و عليه تحمل الروايه عن عليّ «ع.» (٢)»

و فى متن اللمعه:

«و عن عليّ «ع.»: «إن شئتم فأجروه، و إن شئتم استعملوه.» و هو يدل على وجوب التكسب. و اختاره ابن حمزه و العلامه، و منعه الشيخ و ابن

إدريس. و الأول أقرب.»

و ذيل هذا فى شرحها بقوله:

«لوجوب قضاء الدين على القادر مع المطالبه، و المتكسب قادر، و لهذا يحرم عليه الزكاه، و حينئذ فهو خارج من الآية. و إنما يجب عليه التكسب فيما يليق بحاله عادة و لو بمؤاجره نفسه، و عليه تحمل الروايه.» «٣»

و كيف كان فالأقوى فى المسأله هو التفصيل. و قد تعرض للمسأله فى الجواهر عند قول المحقق: «ولا يجوز إلزامه و لا مؤاجرتة»، فراجع «٤».

و تعرض لها و لرواياتها البيهقى فى سننه فى بابين. و فيه عن أبى سعيد الخدرى:

«أنّ النبى «ص» باع حرًا أفلس فى دينه.» و فى روايه أخرى عن شيخ يقال له سرق أنّ

(١) - الوسائل ١٣ / ١٤٨، الباب ٧ من كتاب الحجر، ذيل الحديث ٣.

(٢) - الدروس / ٣٧٣.

(٣) - اللمعه و شرحها (الروضه) ٤ / ٤٠ - ٤١ (طبعه أخرى ١ / ٤٠٤)، كتاب الدين.

(٤) - الجواهر ٢٥ / ٣٢٤ - ٣٢٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٠

رسول الله «ص» سماه بهذا الاسم و قال: «قدمت المدينه فأخبرتهم أنّ مالى يقدم، فبايعونى، فاستهلكت أموالهم، فأتوا بى النبى «ص» فقال: أنت سرق، فباعنى بأربعه أبعره.» «١»

و لا يخفى أن الروايتين على فرض صحتهما موافقتان لما تضمنته روايه السكونى، إذ المراد بالبيع فيهما هو استيجار الشخص، فتدبر.

العاشر - من ترك الإنفاق على زوجته بلا إيسار:

١- فى المستدرک، عن الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ «ع»: «إنّ امرأه استعدت عليّ «ع» على زوجها، فأمر عليّ «ع» بحبسها - و ذلك الزوج لا ينفق عليها إضرار بها - فقال الزوج احبسها معى. فقال عليّ «ع»: لك ذلك، انطلقى معه.» «٢»

٢- و في الجعفریات بهذا السند، عن عليّ «ع»، قال: «يجبر الرجل على النفقه

على امرأته، فإن لم يفعل حبس.» (٣)

٣- وفي الوسائل بسنده، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ «ع»:

«إنّ امرأه استعدت على زوجها أنّه لا ينفق عليها و كان زوجها معسرا، فأبى أن يحبسه و قال: إنّ مع العسر يسرا.» (٤)

٤- وفي الجعفریات بالسند الذي مرّ، عن عليّ «ع»: «إنّ امرأه استعدت على زوجها و كان زوجها معسرا، فأبى أن يحبسه أول مرّه و قال: إنّ مع العسر يسرا.» (٥)

(١)- سنن البيهقي ٦/ ٤٩- ٥٠، كتاب التفليس، باب لا يؤاجر الحرّ في دين عليه ...، و باب ما جاء في بيع الحرّ المفلس في دينه.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢/ ٤٩٧، الباب ٦ من كتاب الحجر، الحديث ٣.

(٣)- الجعفریات (المطبوع مع قرب الإسناد) / ١٠٩.

(٤)- الوسائل ١٣/ ١٤٨، الباب ٧ من كتاب الحجر، الحديث ٢.

(٥)- الجعفریات (المطبوع مع قرب الإسناد) / ١٠٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩١

٥- و يأتي في خبر مسند زيد أيضا ذكر الحبس للنفقه (١).

الحادى عشر - الكفيل حتى يحضر المكفول أو ما عليه:

١- عن الكليني بسند موثوق به، عن عمار، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «أتى أمير المؤمنين «ع» برجل قد تكفل بنفس رجل، فحبسه و قال: اطلب صاحبك.» (٢)

٢- و عن الصدوق بسنده، عن الأصبغ بن نباته، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» في رجل تكفل بنفس رجل أن يحبس، و قال له: اطلب صاحبك.» (٣)

٣- و عن الشيخ بسنده، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه: «أنّ عليّ «ع» أتى برجل كفل برجل بعينه، فأخذ بالمكفول فقال: احبسوه حتى يأتي بصاحبه.» (٤)

أقول: قوله: «فأخذ بالمكفول»، يعنى: أخذ الكفيل بسبب المكفول.

٤- و عنه بسنده، عن عامر بن مروان، عن جعفر، عن أبيه، عن

علِّي «ع»:

«أته أتى برجل قد كفل بنفس رجل، فحبسه فقال: اطلب صاحبك.» «٥»

٥- و في المستدرک، عن فقه الرضا: «روى: إذا كفل الرجل حبس إلى أن يأتي صاحبه.» «٦»

٦- و في مسند زيد: زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي «ع»: «أن رجلا كفل لرجل بنفس رجل، فحبسه حتى جاء به.» «٧»

(١)- راجع ص ٤٩٣ من الكتاب.

(٢)- الوسائل ١٣ / ١٥٦، الباب ٩ من كتاب الضمان، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٣ / ١٥٦، الباب ٩ من كتاب الضمان، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١٣ / ١٥٦، الباب ٩ من كتاب الضمان، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ١٣ / ١٥٦، الباب ٩ من كتاب الضمان، الحديث ٤.

(٦)- مستدرک الوسائل ٢ / ٤٩٨، الباب ٧ من كتاب الضمان، الحديث ١؛ عن فقه الرضا / ٢٥٦.

(٧)- مسند زيد / ٢٥٧، باب الحوالة و الكفالة و الضمانه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٤٩٢

٧- و في دعائم الإسلام، عن أبي جعفر «ع» أنه قال: «إذا تحمل الرجل بوجه الرجل إلى أجل فجاء الأجل من قبل أن يأتي به و طلب الحماله حبس، إلما أن يؤدي عنه ما وجب عليه، إن كان الذي يطلب به معلوما، و له أن يرجع به عليه، و إن كان الذي قد طلب به مجهولا، ما لا بدّ فيه من إحضار الوجه كان عليه إحضاره إلّا أن يموت، و إن مات فلا شىء عليه.» «١»

و رواه عنه في المستدرک «٢».

أقول: قال الله- تعالى- في قصة اخوه يوسف: «نَفَقْتُ صُورَ الْمَلِكِ، وَ لِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ، وَ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ.» «٣» فالزعيم و الكفيل و الحميل و القبيل و الضمين و الصبير كلها بمعنى واحد، كما في الدعائم.

و الكفاله صحيحه عندنا

و عند أكثر فقهاء السنه. و خالف فيها بعضهم، فراجع الخلاف (المسأله ١٦ من كتاب الضمان) «٤». و الاستدلال فى الأخبار التى ذكرناها بفعل على «ع» يشعر بوجود الخلاف فى تلك الأعصار.

و فى الشرائع:

«و للمكفول له مطالبه الكفيل بالمكفول عنه ... و إن امتنع كان له حبسه حتى يحضره، أو يؤدى ما عليه.» «٥» و قد حكى فى الجواهر ذلك عن النهايه و غيرها أيضا.

و لكنك ترى أن التخيير بين الإحضار و الأداء ليس فيما تقدم من الأخبار إلّا فى خبر الدعائم و لذا استشكل فيه فى التذكرة و غيرها، إذ قد يكون للمكفول له غرض لا يتعلق بالأداء، أو لا يريد من غير المكفول عنه. فالمسأله غير خاليه عن الإشكال، فراجع الجواهر «٦».

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٦٤، كتاب البيوع، الفصل ١٦، الحديث ١٧٩.

(٢) - مستدرک الوسائل ٢ / ٤٩٨، الباب ٧ من كتاب الضمان، الحديث ٣ مع تفاوت.

(٣) - سورة يوسف (١٢)، الآية ٧٢.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٤٩٢

(٤) - الخلاف ٢ / ١٣٦.

(٥) - الشرائع ٢ / ١١٥.

(٦) - الجواهر ٢٦ / ١٨٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٣

و يشبه الكفيل فى المقام من خلص القاتل من أيدي أولياء المقتول. و به روايه نذكرها فى عداد من يخلد فى السجن، كما سيأتى «١».

الثاني عشر – من عليه حق من حقوق الناس أو حقوق الله غير ما ذكر فيجبس لاستيفائه:

١- في مسند زيد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ «ع»: «أنّه كان يجبس في النّفقه، و في الدين، و في القصاص، و في الحدود، و في جميع الحقوق. و كان يقيد الدّعار بقيود لها أفعال،

و يؤكل بهم من يحلها لهم فى أوقات الصلاة من أحد الجانبين.» (٢)

أقول: الدَعَار بالضّم جمع داعر بالمهملات الثلاث: الخبيث و الفاسد، و بالذال المعجمه: الخبيث المعيوب، و بالغين المعجمه: المهاجم.

٢- و فى الوسائل عن قرب الإسناد بسنده، عن جعفر، عن أبيه: «أنّ على بن أبى طالب (ع) لما قتله ابن ملجم قال: «احبسوا هذا الأسير و أطعموه و أحسنوا إيساره، فإن عشت فأنا أولى بما صنع بى: إن شئت استقدت، و إن شئت عفوت، و إن شئت صالحت. و إن متّ فذلك إليكم، فإن بدا لكم أن تقتلوه فلا تمثّلوا به.» (٣)

و روى نحوه البيهقى بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (٤).

٣- و فى مرفوعه أبى مريم، قال: اتى أمير المؤمنين (ع) بالنجاشى الشاعر قد شرب الخمر فى شهر رمضان، «فضربه ثمانين، ثم حبسه ليله، ثم دعا به من الغد فضربه عشرين.

فقال له: يا أمير المؤمنين هذا ضربتني ثمانين فى شرب الخمر، و هذه العشرون ما هى؟

قال: «هذا لتجرئك على شرب الخمر فى شهر رمضان.» (٥)

(١)- راجع ص ٥٣١ من الكتاب.

(٢)- مسند زيد/ ٢٦٥، كتاب الشهادات، باب القضاء.

(٣)- الوسائل ١٩/ ٩٦، الباب ٦٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٤.

(٤)- سنن البيهقى ٨/ ١٨٣، كتاب قتال أهل البغى، باب الرجل يقتل واحدا من المسلمين ...

(٥)- الوسائل ١٨/ ٤٧٤، الباب ٩ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٤

٤- و فى دعائم الإسلام، عن على (ع) «أنّه اتى بالنجاشى الشاعر و قد شرب الخمر فى شهر رمضان، فجلده ثمانين جلده، ثم حبسه، ثم أخرجته من غد فضربه تسعه و ثلاثين سوطا. فقال: ما هذه العلوه

يا أمير المؤمنين؟ قال: لتجرئك على الله و إفتارك في شهر رمضان.» (١) و رواه عنه في المستدرک (٢).

٥- و في صحيحه محمد بن قيس، عن أبي جعفر (ع)، قال: «قضى أمير المؤمنين (ع) في وليده كانت نصرانيه، فأسلمت و ولدت لسيدها، ثم إن سيدها مات و أوصى بها عتاقه السريه على عهد عمر، فنكحت نصرانيا ديرانيا و تنصّرت فولدت منه ولدين و حبلت بالثالث، فقضى فيها أن يعرض عليها الإسلام، فعرض عليها الإسلام فأبت، فقال: ما ولدت من ولد نصرانيا فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول، و أنا أحبسها حتى تضع ولدها فإذا ولدت قتلتها.» (٣)

قال في الوسائل:

«ذكر الشيخ: أنه مقصور على ما حكم به عليّ (ع) و لا يتعدى إلى غيرها، قال:

و لعلها تزوّجت بمسلم ثم ارتدت و تزوجت فاستحقت القتل لذلك» (٤).

أقول: و لعلها صارت معانده للإسلام و داعيه ضده فصارت بذلك مفسده مستحقة للقتل، و إلّا فالمرأه المرتده لا تقتل بالارتداد بل تحبس في السجن حتى تتوب أو تموت، كما سيأتي.

٦- و في صحيحه أبي مریم، عن أبي جعفر (ع) قال: «أت امرأه أمير المؤمنين (ع) فقالت: إني قد فجرت، فأعرض بوجهه عنها، فتحوّلت حتى استقبلت وجهه فقالت: إني قد فجرت، فأعرض عنها، ثم استقبلته فقالت: فقال:

إني فجرت، فأمر بها فحبست و كانت حاملا، فتربص بها حتى وضعت ثم أمر بها بعد ذلك فحفر

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٦٤، كتاب الحدود، الفصل ٤، الحديث ١٦٤٤.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٤، الباب ٧ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ١.

(٣) الوسائل ١٨ / ٥٥٠، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتد، الحديث ٥ و ذيله.

(٤) الوسائل ١٨ / ٥٥٠،

الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ٥ و ذيله.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٥

لها حفيره في الرحبه ...» (١)

٧- و في سنن البيهقي بسنده، عن الشعبي، قال: «جىء بشراحه الهمدانيه إلى عليّ «ع» فقال لها: ويلك لعلّ رجلا وقع عليك و أنت نائمه؟ قالت: لا. قال: لعلك استكرهك؟ قالت: لا. قال: لعلّ زوجك من عدونا هذا أتاك فأنت تكرهين أن تدلى عليه؛ يلقنها لعلها تقول: نعم. قال: فأمر بها فحبست، فلمّا وضعت ما في بطنها أخرجها يوم الخميس فضربها مائة و حفر لها يوم الجمعة في الرحبه ...» (٢)

الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و السادس عشر – المختلس، و الطرّار، و النباش، و الداعر:

١- ففي الوسائل بسنده، عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»: «أنّ أمير المؤمنين «ع» أتى برجل اختلس درّه من أذن جاريه فقال: هذه الدغاره المعلنه، فضربه و حبسه.» (٣)

٢- و في المستدرک، عن الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه «ع»: «أنّ عليّا «ع» رفع إليه أنّ رجلا اختلس ظرفا (طوقا خ. ل) من ذهب من جاريه، فقال عليّ «ع»: أدرا عنه الدغاره المعلنه، فضربه و حبسه، و قال: لا قطع على المختلس.» (٤)

٣- و فيه أيضا، عن الجعفریات بهذا الإسناد، عن عليّ «ع» أنّه قال: «أربعة لا قطع عليهم: المختلس؛ فإنما هي الدغاره المعلنه، عليه ضرب و حبس ...» (٥)

٤- و في دعائم الإسلام، عن عليّ «ع»: أنّه قال في المختلس: «لا يقطع، و لكنه

(١)- الوسائل ١٨ / ٣٨٠، الباب ١٦ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ٥.

(٢)- سنن البيهقي ٨ / ٢٢٠، كتاب الحدود، باب من اعتبر حضور الإمام و الشهود ...

(٣)- الوسائل ١٨ / ٥٠٣، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٤.

(٤)- مستدرک الوسائل

٣ / ٢٣٧، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١.

(٥) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٧، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٦

يضرب و يسجن. «١» و رواه عنه في المستدرک «٢».

٥- و فيه أيضا، عن جعفر بن محمد «ع»: «أنه لا يقطع الطرّار؛ و هو الذي يقطع النفقه من كمّ الرجل أو ثوبه، و لا المختلس؛ و هو الذي يختطف الشىء. و لكن يضربان ضربا شديدا و يحبسان.» «٣» و رواه عنه في المستدرک «٤».

٦- و فيه أيضا: و قال جعفر بن محمد «ع»: «لا تقطع يد الثبّاش إلّا ان يؤخذ و قد نبش مرارا، و يعاقب في كل مرّه عقوبه موجعه و ينكل و يحبس.» «٥» و رواه عنه في المستدرک «٦».

٧- و في خراج أبى يوسف بسنده، قال: «كان علىّ بن أبى طالب إذا كان في القبيله أو القوم الرجل الداعر حبسه، فإن كان له مال أنفق عليه من ماله، و إن لم يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين و قال: يحبس عنهم شرّه و ينفق عليه من بيت مالهم.» «٧»

أقول: طرّ الشىء: قطعه، و طرّ الثوب: شقّه. و قد مرّ معنى الداعر باحتمالاته.

و لا يخفى أن عدم القطع في المختلس واضح، إذ يشترط في القطع أن يكون المال محرزا في حرز و يؤخذ منه سرّا، و يدل عليه أيضا أخبار كثيره من الفريقين، فراجع الوسائل «٨» و البيهقي «٩».

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٢، كتاب السراق، الفصل ٢، الحديث ١٦٨٦.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٧، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٣.

(٣) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٣، كتاب السراق، الفصل

٢، الحديث ١٦٩٠.

(٤) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٧، الباب ١٣ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٥) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٦، كتاب السراق، الفصل ٢، الحديث ١٧٠٧.

(٦) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٨، الباب ١٨ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٧) - الخراج / ١٥٠.

(٨) - الوسائل ١٨ / ٥٠٢ - ٥٠٤، الباب ١٢ من أبواب حدّ السرقة.

(٩) - سنن البيهقي ٨ / ٢٧٩، كتاب السرقة، باب لا قطع على المختلس ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٧

و أما الطّار و التّباش: فالروايات فيهما مختلفه يدل بعضها على القطع و بعضها على العدم، فراجع الوسائل «١» و البيهقي «٢».

و في الشرائع:

«و لا يقطع من سرق من جيب إنسان أو كمّه الظاهرين، و يقطع لو كانا باطنين.» «٣»

و عقّب ذلك في الجواهر بقوله:

«على المشهور بين الأصحاب، بل في كشف اللثام: أنّهم قاطعون بالتفصيل المزبور، كما عن غيره نفي الخلاف فيه، بل عن الشيخ و ابن زهره الإجماع عليه.

و لعلّه لصدق الحرز عرفاً، مضافاً إلى قوَى السكونى ... و خبر مسمع أبى سيار ...

و بهما بعد انجبارهما و اعتضادهما بما سمعت يقيد إطلاق القطع و عدمه في غيرهما من النصوص.» «٤»

أقول: و قوَى السكونى يراد به ما رواه الكليني، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «أتى أمير المؤمنين «ع» بطّار قد طرّ دراهم من كمّ رجل، قال: إن كان طرّ من قميصه الأعلى لم أقطعه، و إن كان طرّ من قميصه السافل (الداخل) قطعته.» و نحوه خبر مسمع «٥».

و أما التّباش: فقال المحقق في الشرائع:

«و يقطع سارق الكفن، لان القبر حرز له.» «٦»

(١) - الوسائل ١٨ / ٥٠٤ - ٥٠٥ و ٥١٠ - ٥١٤، الباب ١٣ و

(٢) - سنن البيهقي ٨ / ٢٦٩، كتاب السرقة، باب الطرّار و باب التّباش ...

(٣) - الشرائع ٤ / ١٧٥.

(٤) - الجواهر ٤١ / ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٥) - الوسائل ١٨ / ٥٠٤ - ٥٠٥، الباب ١٣ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٦) - الشرائع ٤ / ١٧٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٨

و ذيله في الجواهر بقوله:

«إجماعاً في صريح المحكى عن الإيضاح و الكنز و التنقيح و ظاهر الديلمى. و ما عن المقنع و الفقيه من عدم القطع على التّباش إلّا أن يؤخذ و قد نبش مرارا، مع شدوذه يمكن حمله كمستنده على التّباش غير السارق، لا على أنّ القبر غير حرز كما استظهره منه في المسالك تبعاً لغايه المراد. و على تقديره فهو محجوج بما عرفت و بالعرف و ظاهر النصوص.» (١)

و اما علماء السنه فالمسأله عندهم على قولين كما فى الخلاف (المسأله ٢٨ من كتاب السرقة)، قال فيه:

«التّباش يقطع إذا أخرج الكفن من القبر إلى وجه الأرض، و به قال ابن الزبير و عائشه و عمر بن عبد العزيز و الحسن البصرى و إبراهيم النخعى، و إليه ذهب حماد بن أبى سليمان و ربيعه و مالك و الشافعى و عثمان البتّى و أبو يوسف و أحمد و إسحاق.

و قال الأوزاعى و الثورى و أبو حنيفة و محمّد: لا يقطع التّباش، لأنّ القبر ليس بحرز، لأنه لو كان حرزاً لشيء لكان حرزاً لمثله كالخزائن الوثيقه.

دليلنا قوله - تعالى - : **وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** (٢). و هذا سارق ... (٣)

أقول: يمكن أن تحمل روايات عدم القطع على التّقيه، أو على النّيش بلا سرقة؛ نظير من نقب بيتاً و لم يأخذ منه شيئاً، أو على سرقة ما دون النصاب، أو

على سرقة غير الكفن مما ربما كانوا يدفنونه مع الميت حيث إن القبر ليس حرزا لغير الكفن عرفا، فتأمل.

و محل البحث التفصيلي في هذه المسائل كتاب الحدود من الفقه، و إنما تعرضنا له إجمالا استطرادا بمناسبة مسأله السجن.

(١) - الجواهر ٤١ / ٥١٥.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ٣٨.

(٣) - الخلاف ٣ / ٢٠٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٤٩٩

السابع عشر - أمين السوق إذا خان:

ففي دعائم الإسلام، عن عليّ «ع»: أنه استدرك على ابن هرمه خيانه - و كان على سوق الأهواز - فكتب إلى رفاعه: «إذا قرأت كتابي فنحّ ابن هرمه عن السوق، و أوقفه و اسجنه و ناد عليه...» «١» و قد مرّ بطوله في الجبهه السادسة عند البحث في العقوبات التكميليه للحبس، فراجع. و رواه في المستدرك أيضا «٢».

الثامن عشر - من يلقن المجرم بما يضرّ مسلما:

و يدل عليه قوله في هذا الخبر من الدعائم: «فإن صحّ عندك أنّ أحدا لقّنه ما يضرّ به مسلما فاضربه بالدّرّه فاحبسه حتى يتوب.»

التاسع عشر - شاهد الزور:

ففي خبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه «ع» أنّ عليّا «ع» كان إذا أخذ شاهد زور فإن كان غريبا بعث به إلى حيّه، و إن كان سوقيا بعث به إلى سوقه فطيف به، ثمّ يحبسه أيّاما ثمّ يخلّي سبيله. «٣» هذا.

و في سنن البيهقي بسنده، عن عبد الله بن عامر، قال:

«أتى عمر بشاهد زور فوقفه للناس يوما إلى الليل يقول: هذا فلان، يشهد بزور فاعرفوه، ثمّ حبسه.» «٤»

و فيه أيضا بسنده، عن مكحول:

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٢؛ راجع ص ٤٥٢ من الكتاب.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣/ ٢٠٧، الباب ٢٤ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٥.

(٣) - الوسائل ١٨/ ٢٤٤، الباب ١٥ من كتاب الشهادات، الحديث ٣.

(٤) - سنن البيهقي ١٠/ ١٤١، كتاب آداب القاضي، باب ما يفعل بشاهد الزور.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٠

«أنّ عمر بن الخطاب كتب إلى عمّاله في كور الشام في شاهد الزور أن يجلد أربعين، و يحلق رأسه، و يسخّم وجهه «١»، و يطاف به، و يطال حبسه.» قال البيهقي: سند الروايه ضعيف «٢».

العشرون - من وثب على امرأه فحلق رأسها:

١- ففي خبر عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأه فحلق رأسها؟ قال: يضرب ضرباً وجيعاً، و يحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساءها، و إن لم ينبت أخذ منه الديه كامله.

قلت: فكيف صار مهر نساءها إن نبت شعرها؟ فقال: يا ابن سنان، إنّ شعر المرأه و عذرتها شريكان في الجمال، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً.» رواه المشايخ الثلاثة «٣».

و أفتى بمضمونه الأصحاب؛ ففي الشرائع:

«أمّا شعر المرأه ففيه ديتها. و لو نبت ففيه

و فى الجواهر:

«بلا خلاف أجده فيه إلّا من الإسكافى فى الثانى خاصه فجعل فيه ثلث الديه.» «٥»

و فى الجواهر أيضا:

«و لو زاد مهر نساها على مهر السنه أخذته، لإطلاق النص و الفتوى. نعم، لو زاد على ديتها لم يكن لها إلّا الديه، للإجماع كما فى كشف اللثام على أنّه لا يزيد ديه عضو من إنسان على ديه نفسه.» «٦»

(١) - سخّم وجهه: سوّده.

(٢) - سنن البيهقى ١٠ / ١٤٢، كتاب آداب القاضى، باب ما يفعل بشاهد الزور.

(٣) - الوسائل ١٩ / ٢٥٥، الباب ٣٠ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ١.

(٤) - الشرائع ٤ / ٢٦١.

(٥) - الجواهر ٤٢ / ١٧٤ (كتاب الديات).

(٦) - الجواهر ٤٢ / ١٧٥ (كتاب الديات).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠١

٢- و لكن روى فى الدعائم، عن جعفر بن محمد «ع»: «و إن كانت امرأه فحلق رجل رأسها حبس فى السجن حتى يئب، و يخرج بين ذلك ثم يضرب فيردّ إلى السجن، فإذا نبت أخذ منه مثل مهر نساها إلّا أن يكون أكثر من مهر السنّه، فإن كان أكثر من مهر السنّه ردّ إلى السنّه.» «١» و رواه عنه فى المستدرک «٢».

و لكن الاعتماد على ما يختصّ به هذا الكتاب مشكل. هذا.

و المذکور فى الروایتين و إن كان هو الرجل و لكن الظاهر مساواه المرأه له، فلو حلق رأس امرأه رأس امرأه كان حکمها حکم الرجل. و لو حلق الزوج رأس زوجته فهل الحكم فيه ذلك؟ لا يبعد ذلك و إن كان لا يخلو من خفاء.

الحادى و العشرون - الأمّ إذا كانت تزنى:

١- ففى صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «جاء رجل إلى رسول الله «ص» فقال: إن أمى لا تدفع يد لا مس؟

فقال «ص»: فاحبسها. قال:

قد فعلت. قال:

فامنع من يدخل عليها. قال: قد فعلت. قال: قيدها، فإنك لا تبرّها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله - عزّ وجلّ -». «٣»

أقول: عموم التعليل في الصحيحه يفيدنا جواز الحبس و التقييد بالنسبه إلى كل من لا يتمكن من منعه من محارم الله - تعالى - إلّا بذلك.

الثاني والعشرون - السكارى المتباعدون بالسكاكين:

١- فعن الشيخ بإسناده، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»:

«قال: كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون «٤» بسكاكين كانت معهم، فرفعوا إلى أمير المؤمنين «ع»

(١) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٣٠، كتاب الديات، الفصل ٨، الحديث ١٤٨٩.

(٢) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٨٠، الباب ٢٨ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ٣.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٤١٤، الباب ٤٨ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ١.

(٤) - بعج بطنه بالسكين: شقّه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٢

فسجنهم فمات منهم رجلان و بقى رجلان. فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين، أقدما بصاحبينا.

فقال «ع» للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نرى أن تقيدهما. فقال عليّ «ع» للقوم: فلعلّ ذينك الذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه.

قالوا: لا ندرى. فقال عليّ «ع»: بل أجعل ديه المقتولين على قبائل الأربعة، و آخذ ديه جراحه الباقيين من ديه المقتولين. «١»

و رواه الصدوق أيضا عن السكوني. و السند لا بأس به. و روى المفيد في المقنعه و الإرشاد أيضا نحوه «٢».

و روى في المستدرک أيضا عن الجعفریات نحوه «٣».

٢- و في دعائم الإسلام، عن عليّ «ع»: «أنّه قضى في أربعة نفر شربوا الخمر فتباعجوا بالسكاكين، فأتى بهم فحبسهم، فمات منهم

رجلان و بقى رجلان، فقال أهل المقتولين:

أقدنا من هذين - و لم يكن أحد منهم أقرّ، و لم تقم عليهم بينه - فقال عليّ «ع»: فلعلّ

المذنبين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه. قالوا: لا ندري. فقضى بديه المقتولين على الأربعة، و أخذ جراحه الباقين من ديه المقتولين. «٤» و رواه عنه في المستدرک «٥».

أقول: مفاد خبر الدعائم استقرار ديه المقتولين على الأربعة، و ظاهر خبر السكوني كونها على عاقله الأربعة.

و روى الكليني و الشيخ في هذه المسأله بسند صحيح، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر «ع»، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» في أربعة شربوا مسكرا فأخذ بعضهم على بعض السلاح فاقتتلوا فقتل اثنان و جرح اثنان، فأمر المجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلده، و قضى بديه المقتولين على المجروحين و أمر أن تقاس جراحه المجروحين فترفع من الديه، فإن مات المجروحان فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء.» «٦»

(١) - الوسائل ١٩ / ١٧٣، الباب ١ من أبواب موجبات الضمان، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ١٩ / ١٧٣، الباب ١ من أبواب موجبات الضمان، الحديث ٢.

(٣) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٨، الباب ١ من أبواب موجبات الضمان من كتاب الديات، الحديث ١.

(٤) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٢٣، كتاب الديات، الفصل ٥، الحديث ١٤٧٥.

(٥) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٨، الباب ١ من أبواب موجبات الضمان، الحديث ٢.

(٦) - الوسائل ١٩ / ١٧٢، الباب ١ من أبواب موجبات الضمان، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٣

و مفاده كون ديه المقتولين على المجروحين، فاختلف مفاد الروايات الثلاث في حكم ديه المقتولين.

و في الشرائع بعد التعرض لمفاد صحيحه محمد بن قيس و خبر السكوني قال:

«و من المحتمل أن يكون على «ع» قد اطلع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم.» «١»

أقول: و لم يتعرض هو لرفع التعارض بين الصحيحه و الخبر، مع أنّ الظاهر حكايتهما

عن واقعه واحده.

و فى المسالك بعد المناقشه فى سند الصحيحه باشتراك محمد بن قيس بين الثقه و الضعيف قال:

«إنّ الاجتماع المذكور و الاقتتال لا يستلزم كون القاتل هو المجروح و بالعكس، فينبغى أن يخص حكمها بواقعتها. نعم، يمكن الحكم بكون ذلك لو ثابقت القتل بالقسامه من عمد أو خطأ و قتل و جرح.

و أورد عليها شيخنا الشهيد فى الشرح بأنه إذا حكم بأن المجروحين قاتلان فلم لم يستقدمنهما؟ و بأن الحكم بأخذ ديه الجرح و إهدار الديه لو ماتا أشكل أيضا، و كذا فى الحكم بوجوب الديه فى جراحتهما لأن موجب العمد القصاص.

و جوابه أن القتل وقع منهما حال السكر، فلا يكون عمدا بل يوجب الديه خاصه، و فرض الجرح غير قاتل، كما هو ظاهر الروايه. و وجوب ديه الجرح لوقوعه أيضا من السكران كالقتل أو لفوات محل القصاص.» (٢)

أقول: ما ذكره من اشتراك محمد بن قيس يدفعه أن الظاهر أن الذى يروى عنه عاصم بن حميد هو محمد بن قيس البجلي الثقه الراوى لقضايا أمير المؤمنين «ع».

و فى الجواهر بعد التعرض للصحيحه قال:

«لم يحك العمل به إلّا عن أبى على و القاضى، خصوصا بعد معارضته بما فى روايه السكونى ...

بل فى كشف الرموز: إنّ هذا الخبر اقرب إلى الصواب لأن القاتل غير معين،

(١) - الشرائع ٢٥٣ / ٤.

(٢) - المسالك ٤٩٤ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٤

و اشتراكهم فى القتل أيضا مجهول لجواز أن يكون حصل القتل من أحدهم فرجع إلى الديه لأن لا يبطل دم امرء مسلم، و جعل على قبائل الأربعه لأن لكل منهم تأثيرا فى القتل. و إن كان فيه أن تغريم العاقله على خلاف الأصل، خصوصا بعد

الاتفاق ظاهراً على أن عمد السكران موجب للقصاص أو شبه عمد موجب للديه من ماله، ولا قائل بكونه خطأ محضاً. على أنه إن علم أن لكل منهما أثراً في القتل كان لأولياء المقتولين قتل الباقيين، وإن لم يعلم فلم جعلت الديه على قبائلهم؟

و في كشف اللثام: إنه يمكن تنزيل الخبر على أن ولي كل قتل ادعى على الباقيين اشتراكهم، وقد حصل اللوث و لم يحلف هو و لا الباقيان و لا أولياء القتلين.

و فيه نظر. فلا محيص عن مخالفه الخبر المزبور للقواعد. «١» انتهى كلام الجواهر.

أقول: لعل وجه النظر هو أن اللوث و ترك الحلف لا يقتضيان استقرار الديه على العاقله، بل اللازم استقرارها على المجروحين بعد الا- دعاء عليهما و امتناعهما من الحلف. اللهم إلا أن يقال: حيث إن دم المسلم لا يطلّ بلا إشكال، و الأربعة قد بلغوا في السكر حدّاً زال عنهم العقل بالكلية و لو موقتا، فصار وزانهم وزان المجنون. و كما يوزع الدينار المودع المردد بين الشخصين بينهما بالمناصفه رعايه للإنصاف الحاكم به العقلاء و الشرع أيضا كما في خبر السكوني عن الصادق «ع» «٢» فكذلك الديه المردده بين الأربعة تقسم عليهم أو على عاقلتهم، إذ وزان الغرم وزان الغنم عرفاً و شرعاً.

نعم، يقع الإشكال في كسر ديه جراحه الباقيين من ديه المقتولين، اللهم إلا أن تحمل الجراحه على كونها ما دون الموضحه فلا تكون على العاقله بل على نفس الجراح فتدفع من الديه المنتقله إلى المقتول كسائر الديون، و لكن يرد على ذلك أن الديه للقتيلين و لعل الجرح لم يقع من قبلهما بل من قبل المجروحين أو أحدهما أو من

(الديات).

(٢)- الوسائل ١٣ / ١٧١، الباب ١٢ من كتاب الصلح، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٥

قبل الأربعة، فتأمل.

و الذى يهون الخطب أنّ الصحيحه و معتبره السكونى متعارضتان، و المحكى فيهما واقعه واحده، و لم يحرز عمل المشهور بواحد منهما ليترجح، فتسقطان عن الحجيه.

و الاعتبار العقلائى فى أمثال المقام يقتضى التوزيع، كما مرّ. و إن أبيت كان اللازم أداء الدية من بيت المال، كما ورد فى ديه من مات فى زحام الناس فى جمعه أو عرفه أو على جسر، إذ لا يطلّ دم المسلم، فراجع الوسائل «١».

الثالث و العشرون - القاتل عمدا إذا لم يقتص منه:

١- فى الوسائل بسنده، عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى جعفر «ع»:

عشره قتلوا رجلا؟ قال: «إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا و غرموا تسع ديات، و إن شاءوا تخيروا رجلا فقتلوه و أدى التسعه الباقون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم». قال: «ثم الوالى بعد يلى أدبهم و حبسهم.» «٢»

أقول: روى الحديث المشايخ الثلاثة، و السند موثوق به.

٢- و فيه أيضا بسنده، عن أبى بصير، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل قتل رجلا متعمدا ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه؟ قال: «إن كان له مال أخذت الدية من ماله و إلّا فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم يكن له قرابه أذاه الإمام، فإنّه لا يبطل دم امرئ مسلم.» قال الكلينى: و فى روايه أخرى: «ثم للوالى بعد أدبه و حبسه.» «٣»

أقول: و الظاهر أنّ المراد بالأدب الضرب. فمقتضى الحديثين أنّ القاتل عمدا إذا أدى الدية كان للوالى تعزيره و حبسه أيضا للحق العامّ الاجتماعى، اللهم إلّا أن تقتضى المصلحه عفوّه. هذا.

(١)- راجع الوسائل ١٩ / ١٩٤، الباب ٢٣ من

(٢)- الوسائل ١٩ / ٣٠، الباب ١٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٣٠٣، الباب ٤ من أبواب العاقله، الحديث ١ و ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٦

و أما ما دلّ عليه خبر الفضيل من تخيير الأولياء فى القصاص، فقال المحقق فى الشرائع:

«إذا اشترك جماعه فى قتل واحد قتلوا به. و الولي بالخيار بين قتل الجميع بعد أن يردّ عليهم ما فضل عن ديه المقتول فيأخذ كل واحد منهم ما فضل من ديته عن جنايته، و بين قتل البعض، و يردّ الباقيون ديه جنائيتهم.» (١)

و عقب ذلك فى الجواهر بقوله:

«بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى معلوميه كون شرع القصاص لحقن الدماء، فلو لم يجب عند الاشتراك لاتخذ ذريعه إلى سفكها، و إلى صدق كون المجموع قاتلا فيندرج فى قوله - تعالى - : «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا» إلا أنه منهي عن الإسراف فى القتل. و لعلّ منه قتلهم أجمع من دون ردّ ما زاد على جنائيتهم عليهم.» (٢) هذا.

و يدلّ على الحكم مضافا إلى ما مرّ أخبار مستفيضه و فيها الصحيح و الموتق أيضا. و قد أفتى بها أصحابنا الإماميه بلا خلاف، فراجع.

نعم، يظهر من بعض الأخبار عدم جواز أن يقتل بواحد أكثر من واحد: منها خبر أبى العباس و غيره، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «إذا اجتمع العده على قتل رجل واحد حكم الوالى أن يقتل أيّهم شاءوا، و ليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد، إن الله - عزّ و جلّ - يقول: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ.» (٣).

لكن يحمل ذلك على التنزه أو التقية أو قتل الأكثر من دون ردّ الدية كما هو الظاهر من فقهاء السنّة.

و بالجمله، فإجماع أصحابنا على الأخذ بالأخبار الأوّله فتطرح الأخيره أو تحمل على ما ذكر. و أوّل المرجحات للأخبار المتعارضه هو الأخذ بما اشتهر.

و أمّا فقهاء السنّة فالمشهور بينهم أيضا جواز قتل الأكثر بواحد، و لكن لبعضهم

(١) - الشرائع ٢٠٢ / ٤.

(٢) - الجواهر ٤٢ / ٦٦ (طبعه أخرى بتصحيح آخر ص ٦٣). و الايه المذكوره من سوره الإسراء (١٧)، رقمها ٣٣.

(٣) - الوسائل ١٩ / ٣٠، الباب ١٢ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٧

خلاف فى المسأله:

قال فى الخلاف (المسأله ١٤ من كتاب الجنایات) ما ملخصه:

«إذا قتل جماعه واحدا قتلوا به أجمعين، و به قال فى الصحابه على «ع» و عمر و المغیره بن شعبه و ابن عباس، و فى التابعين سعيد بن المسيّب و الحسن البصرى و عطاء، و فى الفقهاء مالك و الأوزاعى و الثورى و أبو حنيفه و أصحابه، و الشافعى و أحمد و إسحاق، إلّا أنّ عندنا أنّهم لا يقتلون بواحد إلّا إذا ردّ أولياؤه ما زاد على ديه صاحبهم. و متى أراد أولياء المقتول قتل كلّ واحد منهم كان لهم ذلك و ردّ الباقيون على أولياء هذا المقاد منه ما يزيد على حصه صاحبهم. و لم يعتبر ذلك أحد من الفقهاء.

و ذهبت طائفه إلى أن الجماعه لا تقتل بالواحد لكن وليّ المقتول يقتل منهم واحدا و يسقط من الديه بحصته و يأخذ من الباقيين الباقي من الدية على عدد الجناه، ذهب إليه فى الصحابه عبد الله بن الزبير و معاذ، و فى التابعين ابن

سيرين و الزهرى. و ذهب طائفه إلى أن الجماعه لا- تقتل بالواحد و لا- واحد منهم، ذهب إليه ربيعه و أهل الظاهر داود و أصحابه.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم ... و هو إجماع الصحابه، روى عن عليّ «ع» و عمر و ابن عباس و المغيره، و روى سعيد بن المسيّب أنّ عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسا أو سبعا برجل قتلوه غيله و قال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا، و روى عن عليّ «ع» أنّه قتل ثلاثه قتلوا واحدا، و عن المغيره بن شعبه أنّه قتل سبعة بواحد، و عن ابن عباس: أنّه إذا قتل جماعه واحدا قتلوا به و لو كانوا مائة.» (١)

أقول: و قد تعرض للمسأله ابن قدامه الحنبلى فى المغنى، فراجعه «٢» و راجع سنن البيهقى «٣». هذا.

(١)- الخلاف ٩٢ / ٣.

(٢)- المغنى ٣٦٦ / ٩.

(٣)- سنن البيهقى ٤٠ / ٨ - ٤١، كتاب الجنایات، باب النفر يقتلون الرجل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٨

و فى نهج البلاغه فى ذكر أصحاب الجمل قال: «فو الله لو لم يصيبوا من المسلمين إلّا رجلا واحدا معتمدين لقتله بلا جرم جرّه لعلّ لى قتل ذلك الجيش كلّه، إذ حضروه فلم ينكروا و لم يدفعوا عنه بلسان و لا بيد.» «١» فتأمل، إذ لعلّ القتل فيه كان للبعى لا للقصاص.

الرابع و العشرون - الأسراء:

١- فى سنن البيهقى بسنده، عن أبى هريره، قال: «بعث رسول الله «ص» خيلا نحو أرض نجد، فجاءت برجل يقال له ثمامه بن أثال الحنفى سيد أهل اليمامه، فربطوه بساريه من سوارى المسجد، فخرج عليه رسول الله «ص» فقال:

ما عندك يا ثمامه؟ قال: عندى يا محمد خير؛ إن تقتلنى تقتل ذا دم، و

إن تنعم تنعم على شاكر، و إن ترد المال فسل تعط منه ما شئت. فتركه رسول الله «ص» حتى إذا كان من الغد. ثم قال: ما عندك يا ثمامه؟ فقال: عندي ما قلت لك، فردها عليه. ثم أتاه اليوم الثالث فردّها عليه، فقال رسول الله «ص»: أطلقوا ثمامه. فخرج ثمامه إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل من الماء ثم دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، و أشهد أنّ محمّدا رسول الله. يا محمّد، و الله ما كان على وجه الأرض وجه أبغض إليّ من وجهك و قد أصبح وجهك أحب الأديان إليّ...» (٢)

أقول: فانظر إلى تأثير عفو الرسول «ص» و إغماضه في روح هذا الرجل و فكره، و هكذا ينبغي أن يعمل الكرام لا أن يصروا في المجازاه و الانتقام.

٢- و روى البيهقي أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: «لما أمسى رسول الله «ص» يوم بدر و الأسارى محبوسون بالوثائق بات رسول الله «ص» ساهرا أوّل اللّيل، فقال له أصحابه: يا رسول الله، مالك لا تنام؟- و قد أسر العباس رجل

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٥٥٦؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٢.

(٢)- سنن البيهقي ٩ / ٦٥، كتاب السير، باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٠٩

من الأنصار- فقال رسول الله «ص»: سمعت أنين عمى العباس في وثاقه. فأطلقوه فسكت، فنام رسول الله «ص».» (١)

٣- و في إرشاد المفيد في قصه أسارى بنى قريظه، قال:

«و لما جيء بالأسارى إلى المدينه حبسوا في دار من دور بنى

٤- و في سيره ابن هشام:

«فجعلت بنت حاتم في حظيره بباب المسجد كانت السبايا يحبسن فيها.» «٣»

٥- و قد مرّ عن التراتيب الإداريه في قصه بنت حاتم:

«فقدم بها في سبايا طى ء ... فجعلت بنت حاتم في حصيره بباب المسجد. و كانت النساء تحتبسن فيها.» «٤»

الخامس و العشرون - من عذّب عبده حتى مات:

١- خبر مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله «ع»: «أنّ أمير المؤمنين «ع» رفع إليه رجل عذّب عبده حتى مات، فضربه مأث نكالاً و حبسه سنه، و أغرمه قيمه العبد فتصدق بها عنه.» «٥»

و روى نحوه في المستدرک، عن الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه «٦».

أقول: و يستفاد من الخبر جواز التعزير إلى مأث، أعنى الحد الكامل، و كذلك جواز التعزير بالمال، كما لا يخفى.

٢- خبر أبي الفتح الجرجاني، عن أبي الحسن «ع» في رجل قتل مملوكه أو

(١)- سنن البيهقي ٨٩ / ٩، كتاب السير، باب الأسير يوثق.

(٢)- ارشاد المفيد / ٥١ (طبعه أخرى / ٥٨).

(٣)- سيره ابن هشام ٢٢٥ / ٤.

(٤)- التراتيب الإداريه ٣٠٠ / ١.

(٥)- الوسائل ٦٨ / ١٩، الباب ٣٧ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٥.

(٦)- مستدرک الوسائل ٢٥٧ / ٣، الباب ٣٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٠

مملوكته، قال: «إن كان المملوك له أدب و حبس، إلّا أن يكون معروفاً بقتل المماليك فيقتل به.» «١»

و قال المحقق فى الشرائع:

«و لو قتل المولى عبده كَفَّرَ و عَزَّرَ و لم يقتل به. و قيل: يغرم قيمته و يتصدق بها، و فى المستند ضعف. و فى بعض الروايات: إن اعتاد ذلك قتل به.» «٢»

السادس و العشرون – من أعتق نصيبه من مملوكه المشترك فيه فيحبس ليشتري البقية و يعتقها:

ففى سنن البيهقى بسنده، عن أبى مجلّز: «أنّ غلامين من جهينه كان بينهما غلام، فأعتق أحدهما نصيبه، فحبسه رسول الله «ص» حتى باع فيه غنيمه له.» «٣»

أقول: حيث إنّ من خواصّ العتق السرايه، فمن أعتق شقصا من مملوكه سرى العتق إلى كلّه، و لو كان له فيه شريك قوم عليه نصيب الشريك مع يساره أو استسعى فيها

المملوك بنفسه فيعتق الجميع. و يدل على الحكم أخبار كثيرة، فراجع الوسائل «٤».

قال في الشرائع:

«من أعتق شقصا من عبده سرى العتق فيه كله إذا كان المعتق صحيحا جائز التصرف. و إن كان له فيه شريك قوم عليه إن كان موسرا و سعى العبد في فكِّ ما بقي منه إن كان المعتق معسرا.» «٥»

(١) - الوسائل ١٩ / ٦٩، الباب ٣٨ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١.

(٢) - الشرائع ٤ / ٢٠٥.

(٣) - سنن البيهقي ٦ / ٤٩، كتاب التفليس، باب الحجر على المفلس و بيع ماله في ديونه.

(٤) - راجع الوسائل ١٦ / ٢٥ - ٢٨، الباب ١٨ من كتاب العتق.

(٥) - الشرائع ٣ / ١١١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٥١١

السابع والعشرون - القواد المحكوم بالنفي على ما روى:

ففي فقه الرضا:

«و إن قامت بينه على قواد جلد خمسة و سبعين، و نفى عن المصر الذي هو فيه.

و روى أن النفي هو الحبس سنة أو يتوب.» «١»

و رواه عنه في البحار «٢»، و المستدرک «٣».

قال في الشرائع:

«يجب على القواد خمس و سبعون جلده ... و هل ينفي بأول مرّه؟ قال في النهاية:

نعم. و قال المفيد ينفي في الثانية. و الأوّل مروى.» «٤»

الثامن والعشرون - المرند المليّ يحبس ليتوب:

ففي الوسائل، عن عبد الله بن سنان، عن أبيه، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إنّ عبد الله بن سبا كان يدعى النبوه، و كان يزعم أنّ

أمير المؤمنين «ع» هو الله - تعالى عن ذلك - فبلغ أمير المؤمنين «ع» فدعاه فسأله فأقرّ وقال: نعم أنت هو، وقد كان ألقى في روعي أنك أنت الله و أنا نبيّ، فقال له أمير المؤمنين «ع»: ويلك قد سخر منك الشيطان، فارجع عن هذا ثكلتك أمك و تب، فأبى فحبسه و استتابه ثلاثه أيام فلم يتب، فأخرجه فأحرقه بالنار...» «٥»

و ذكر الكشي عن بعض أهل العلم أنّ عبد الله بن سبأ كان يهوديًا فأسلم «٦».

(١) - فقه الرضا / ٣١٠.

(٢) - بحار الأنوار ١١٦ / ٧٦ (طبعه إيران ١١٦ / ٧٩)، كتاب النواهي، الباب ٨٤ (باب الدياثة و القياده)، الرقم ١٢.

(٣) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٠، الباب ٥ من أبواب السحق و القياده، الحديث ١.

(٤) - الشرائع ٤ / ١٦٢.

(٥) - الوسائل ١٨ / ٥٥٤، الباب ٦ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ٤.

(٦) - اختيار معرفه الرجال / ١٠٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٢

التاسع و العشرون - من قطع يده فيحبس للعلاج:

١- فروى الكليني بسنده، عن الحارث بن حضيره، قال: مررت بحبشى و هو يستقى بالمدينه فإذا هو أقطع، فقلت له: من قطعك؟ قال: قطعني خير الناس: إنا أخذنا في سرقة و نحن ثمانيه نفر، فذهب بنا إلى عليّ بن أبي طالب «ع»، فأقررنا بالسرقه، فقال لنا: تعرفون أنّها حرام؟ فقلنا: نعم. فأمر بنا فقطعت أصابعنا من الراحه و خلّيت الإبهام، ثم أمر بنا فحبسنا في بيت يطعمنا فيه السمن و العسل حتى برئت أيدينا، ثم أمر بنا فأخرجنا و كسانا فأحسن كسوتنا، ثم قال لنا: إن تتوبوا و تصلحوا

فهو خير لكم يلحقكم الله بأيديكم في الجنة، وإلا تفعلوا يلحقكم الله بأيديكم في النار.» (١)

٢- وفي دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أنه أمر بقطع سراق، فلما قطعوا أمر بحسمهم فحسموا (أمر بحبسهم فحبسوا- المستدرک)، ثم قال: يا قنبر خذهم إليك فداو كلومهم و أحسن القيام عليهم فإذا برءوا فأعلمني، فلما برءوا أتاه فقال: يا أمير المؤمنين قد برئت جراحهم، فقال: اذهب فاكس كل واحد منهم ثوبين و أتنى بهم، ففعل و أتاه بهم كأنهم قوم محرمون...» (٢) و رواه عنه في المستدرک «٣».

أقول: يقال: حسم العرق: كوّاه لثلا يسيل دمه.

الطائفة الثانية من أخبار الحبس و السجن: ما تعرضت لمن يخلد في السجن، حتى يموت أو حتى يتوب:

إشاره

و مواردّه أيضا كثيره. و سيأتى المراد من التخليد:

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٢٨، الباب ٣٠ من أبواب حد السرقة، الحديث ١.

(٢)- دعائم الإسلام ٢ / ٤٧٠، كتاب السراق، الفصل ١، الحديث ١٦٧٨.

(٣)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٩، الباب ٢٨ من أبواب حد السرقة، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٣

الأول- من سرق نالته:

و الأخبار في هذا المورد في غاية الكثره:

١- صحيحه محمد بن قيس، عن أبي جعفر «ع»، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» في السارق إذا سرق قطعت يمينه، و إذا سرق مژه أخرى قطعت رجله اليسرى، ثم إذا سرق مژه أخرى سجنه، و تركت رجله اليمنى يمشى عليها إلى الغائط، و يده اليسرى يأكل بها و يستنجى بها، فقال:

إنى لأستحيى من الله أن أتركه لا ينتفع بشىء، و لكنى أسجنه حتى يموت في السجن. و قال: ما قطع رسول الله «ص» من سارق بعد يده و رجله.» (١)

٢- خبر زراره، عن أبي جعفر «ع»، قال: «كان عليّ «ع» لا يزيد على قطع اليد و الرجل، و يقول: إنى لأستحيى من ربى أن أدعه

ليس له ما يستنجى به أو يتطهر به. قال: و سألته إن هو سرق بعد قطع اليد و الرجل؟ قال: استودعه السجن أبدا و أغنى (أكفى)
عن الناس شرّه. «٢»

٣- خبر القاسم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سألته عن رجل سرق، فقال:

سمعت أبي يقول: اتى عليّ «ع» فى زمانه برجل قد سرق فقطع يده، ثم أتى به ثانية فقطع رجله من خلاف، ثم أتى به ثالثة فخلده فى السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: هكذا صنع رسول الله «ص» لا أخالفه. «٣»

٤- موثقه سماعه بن

مهران، قال: قال: إذا أخذ السارق قطعت يده من وسط الكفّ، فإن عاد قطعت رجله من وسط القدم، فإن عاد استودع السجن، فإن سرق في السجن قتل.» «٤»

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٩٢، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٤٩٢، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٤

٥- صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» في حديث في السرقة، قال: «تقطع اليد و الرجل ثم لا يقطع بعد، و لكن إن عاد حبس و أنفق عليه من بيت مال المسلمين.» «١»

٦- صحيحه زراره، عن أبي جعفر «ع» و عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع»: «إنّ الأشلّ إذا سرق قطعت يمينه على كل حال، شلاء كانت أو صحيحه. فإن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى، فإن عاد خلد في السجن و أجرى عليه من بيت المال و كفّ عن الناس.» «٢»

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره في هذا المجال، فراجع الوسائل «٣»، و المستدرک «٤».

و ما ذكر فيه منها الحبس أو السجن بنحو الإطلاق يحمل لا محاله على التّخليد فيه حملا للمطلق على المقيد.

و أفتى أصحابنا الإماميه بمضمون هذه الأخبار؛ ففي الشرائع:

«فإن سرق ثالثه حبس دائما» «٥»

و عقبه في الجواهر بقوله:

«حتى يموت أو يتوب، و أنفق عليه من بيت المال إن لم يكن له مال، و لا يقطع شىء منه، بلا خلاف أجده في شىء من ذلك نصّا و فتوى، بل يمكن دعوى القطع به من النصوص.» «٦»

أقول: و

فى كثر من النصوص تصرّح بعمل أمير المؤمنين «ع» و صنع رسول الله «ص»، و إشاره إلى وجود خلاف فى المسأله. و هو كذلك، لاختلاف

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٩٤، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٠٢، الباب ١١ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٤.

(٣)- راجع الوسائل ١٨ / ٤٩٢ - ٤٩٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة.

(٤)- راجع مستدرک الوسائل ٣ / ٢٣٦، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة.

(٥)- الشرائع ٤ / ١٧٦.

(٦)- الجواهر ٤١ / ٥٣٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٥

علماء السنه فى ذلك:

قال فى الخلاف (المسأله ٣٠ من كتاب السرقة):

«إذا سرق السارق بعد قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى فى الثالثه خلّد الحبس و لا قطع عليه، فإن سرق فى الحبس من حرز و جب عليه القتل.

و قال الشافعى: تقطع يده اليسرى فى الثالثه و رجله اليمنى فى الرابعه، و به قال مالك و إسحاق.

و قال الثورى و أبو حنيفه و أصحابه و أحمد: لا- يقطع فى الثالثه، مثل ما قلناه غير أنهم لم يقولوا بتخليد الحبس. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (١)

و فى المحلى لابن حزم:

«اختلف الناس فيما يقطع من السارق، فقالت طائفه: لا تقطع إلّا اليد الواحده فقط، ثم لا يقطع منه شىء. و قالت طائفه: لا يقطع منه إلّا اليد و الرجل من خلاف، ثم لا يقطع منه شىء. و قالت طائفه: تقطع اليد ثم الرجل الأخرى.

و قالت طائفه: تقطع يده ثم رجله من خلاف ثم رجله الثانيه.»

ثمّ تعرض للدليل كل من الأقوال، ثمّ قال:

«فإذ إنّما جاء القرآن و السنه بقطع يد السارق لا بقطع رجله فلا يجوز قطع رجله أصلا. و هذا ما لا

إشكال فيه، و الحمد لله. فوجب من هذا إذا سرق الرجل أو المرأة أن يقطع من كل واحد منهما يدا واحده، فإن سرق أحدهما
ثانيه قطعت يده الثانيه بالنص من القرآن و السنه، فإن سرق فى الثالثه عزّر و ثقف و منع الناس ضرّه حتى يصلح حاله.» (٢)

و فى المغنى لابن قدامه - بعد قول الخرقى:

«فإن عاد حبس، و لا يقطع غير يد و رجل.» - قال: «يعنى إذا عاد فسرق بعد قطع يده و رجله لم يقطع منه شىء آخر و حبس. و
بهذا قال على «ع» و الحسن

(١) - الخلاف ٣ / ٢٠١.

(٢) - المحلى ٨ / ٣٥٤ و ٣٥٧، (الجزء ١١): المسأله ٢٢٨٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٦

و الشعبى و النخعى و الزهرى و حمّاد و الثورى و أصحاب الرأى.

و عن أحمد أنه تقطع فى الثالثه يده اليسرى، و فى الرابعه رجله اليمنى، و فى الخامسه يعزّر و يحبس.

و روى عن أبى بكر و عمر أنّهما قطعاً يد أقطع اليد و الرجل، و هذا قول قتاده و مالك و الشافعى و أبى ثور و ابن المنذر.

و روى عن عثمان و عمرو بن العاص و عمر بن عبد العزيز أنّه تقطع يده اليسرى فى الثالثه و الرجل اليمنى فى الرابعه و يقتل فى
الخامسه، لأن جابراً قال: جىء إلى النبى «ص» بسارق، فقال: اقتلوه. فقالوا: يا رسول الله إنّما سرق. فقال: اقطعوه.

قال فقطع. ثمّ جىء به الثانيه، فقال: اقتلوه. قالوا: يا رسول الله إنّما سرق. قال:

اقطعوه، فقطع. ثمّ جىء به الثالثه، فقال: اقتلوه. فقالوا: يا رسول الله إنّما سرق.

قال: اقطعوه. قال ثمّ أتى به الرابعه، فقال: اقتلوه. قالوا: يا رسول الله إنّما

سرق.

قال: اقطعوه. ثم أتى به الخامسة، قال: اقتلوه. قال: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجتررناه فألقيناه في بئر. رواه أبو داود.

و عن أبي هريره: أن النبي «ص» قال في السارق: «و إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله.»

و لأن اليسار تقطع قودا فجاز قطعها في السرقة كاليمينى، و لأنه فعل أبى بكر و عمر، و قد قال النبي «ص»: «اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر و عمر.»

و لنا ما روى سعيد: حدثنا أبو معشر، عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى، عن أبيه، قال: حضرت على بن أبى طالب «ع» اتى برجل مقطوع اليد و الرجل قد سرق، فقال لأصحابه: ما ترون فى هذا؟ قالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين، قال: قتلته إذا و ما عليه القتل؛ بأى شىء يأكل الطعام؟ بأى شىء يتوضأ للصلاه؟ بأى شىء يغتسل من جنبته؟ بأى شىء يقوم على حاجته؟ فردّه إلى السجن أيّاما ثم أخرج فاستشار أصحابه، فقالوا مثل قولهم الأوّل، و قال لهم مثل ما قال أوّل مرّه، فجلده جلدا شديدا ثم أرسله.»

و روى عنه أنه قال: لأستحى من الله أن لا أدع له يدا يبطش بها، و لا رجلا يمشى عليها ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٧

و أمّا حديث جابر ففى حقّ شخص استحق القتل، بدليل أنّ النبي «ص» أمر به فى أوّل مرّه و فى كل مرّه، و فعل ذلك فى الخامسة. و رواه النسائى و قال: حديث منكر.

و أما الحديث الآخر و فعل أبى بكر و عمر فقد عارضه قول على «ع»، و قد روى عن عمر

أنه رجع إلى قول عليّ «ع»: فروى سعيد: حدثنا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عائذ، قال: أتى عمر بجل أقطع اليد و الرجل قد سرق، فأمر به عمر أن تقطع رجله، فقال عليّ «ع»: إنما قال الله - تعالى -: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا» (١) الآية، وقد قطعت يد هذا و رجله، فلا ينبغي أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمه يمشى عليها؛ إما أن تعزّره و إما أن تستودعه السجن، فاستودعه السجن. «٢»

انتهى ما أردنا نقله من كتاب المغنى بطوله.

أقول: خبر جابر رواه أبو داود في الحدود باب في السارق يسرق مرارا «٣»، و النسائي في كتاب قطع السارق من سننه و قال: «هذا حديث منكر». «٤» و وجهه واضح، إذ كيف حكم رسول الله «ص» في جميع المراتب الأربعة بالقتل، و كيف أضرب عما قاله بقول أصحابه؟! و هل الأمر اشبه على رسول الله «ص» و نسي حكم القطع المنزل في الكتاب العزيز حتى ذكره أصحابه؟! و خبر عبد الرحمن بن عائذ رواه البيهقي «٥» و روى البيهقي أيضا، عن عبد الله بن سلمه: «أنّ عليّا «ع» أتى بسارق فقطع يده، ثم أتى به فقطع رجله، ثم أتى به، فقال: أقطع يده، بأيّ شىء يتمسّح، و بأيّ شىء يأكل؟ ثم قال: أقطع رجله، على أى شىء يمشى؟ إنى لأستحيى

(١) - سورة المائدة (٥) الآية ٣٣.

(٢) - المغنى ١٠ / ٢٧١ - ٢٧٣.

(٣) - سنن أبي داود ٢ / ٤٥٤.

(٤) - سنن النسائي ٨ / ٩٠ - ٩١، كتاب قطع السارق، باب قطع اليدين و الرجلين من السارق.

(٥) - سنن البيهقي ٨ / ٢٧٤، كتاب السرقة، باب السارق يعود فيسرق ...

الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٨

الله. قال: ثمّ ضربه و خلده السجن. «١»

فالحقّ في المسأله ما أفتى به أصحابنا الإماميه.

ثمّ إنّ الظاهر أن المراد بتخليده في السجن عدم كون حبسه موقتا محدودا بزمان معين كالسنه مثلا بل يبقى فيه حتى يظهر صلاحه و توبته فيطلق، فإن لم يتب بقى فيه دائما، و هو الظاهر من الجواهر أيضا كما مرّ.

و يشهد لذلك قوله «ع» في خبر زراره السابق: «و أغنى عن الناس شرّه»، و في صحيحته السابقه: «و كفّ عن الناس». إذ بعد التوبه لا شرّ له.

و احتمال تعين بقائه فيه تعييدا و إن تاب و صلح بعيد جدّا، و إن كان ربّما يلوح هذا من أخبار الباب بل يمكن أن يستأنس له بأنه بدل القطع الذي هو حدّ إلهي يجب تنفيذه و إن تاب بعد رفع أمره إلى الإمام. نعم، للإمام العفو عنه إذا كان الثبوت بالإقرار على الأصح أو مطلقا على قول المفيد، كما مرّ.

الثاني من موارد التخليد في السجن – المرأة المرتدّه:

و الأخبار فيها مستفيضه:

١- صحيحه حريز، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «لا يخلد في السجن إلّا ثلاثه:

الذي يمسك على الموت، و المرأه ترتدّ عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» «٢»

و الحصر إضافي لا حقيقي، إذ موارد التخليد أكثر من ثلاثه، كما سيظهر. و لعلّه شاع في تلك الأعصار تخليد الناس في السجن بلا جهه مبرره، فكان قوله «ع» تلميحا إلى تخطئتهم.

٢- خبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ «ع»، قال: «إذا ارتدّت المرأه عن الإسلام لم تقتل و لكن تحبس أبدا.»

«٣»

(١)- سنن البيهقي ٢٧٥ / ٨، كتاب السرقة، باب السارق يعود فيسرق ...

(٢)- الوسائل ١٨ / ٥٥٠، الباب ٤ من

(٣)- الوسائل ١٨ / ٥٤٩، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥١٩

٣- خبر عباد بن صهيب، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «المرتدّ يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. والمرأه تستتاب، فإن تابت وإلا حبست في السجن و أضربّ بها.» (١)

٤- خبر ابن محبوب، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي جعفر و أبي عبد الله «ع» في المرتدّ يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، و المرأه إذا ارتدت عن الإسلام استتبت، فإن تابت وإلا خلدت في السجن و ضيق عليها في حبسها.» (٢)

٥- و في دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أنّه قال: «من خلّم في السجن رزق من بيت المال. و لا يخلّم في السجن إلاّ ثلاثه: الذي يمسك على الموت، و المرأه ترتدّ إلاّ أن تتوب، و السارق بعد قطع اليد و الرجل، يعني إذا سرق بعد ذلك في الثالثه.» (٣) و رواه عنه في المستدرک (٤).

٦- و فيه أيضا، عن عليّ «ع» أنّه قال: «إذا ارتدت المرأه فالحكم فيها أن تحبس حتى تسلم أو تموت، و لا تقتل.

و إن كانت أمه فاحتاج موالها إلى خدمتها استخدموها و ضيق عليها بأشدّ الضيق، و لم تلبس إلاّ من خشن الثياب بمقدار ما يوارى عورتها و يدفع عنها ما يخاف منه الموت من حرّ أو برد، و تطعم من خشن الطعام حسب ما يمسك رمقها...» (٥) و رواه عنه في المستدرک (٦).

٧- و فيه أيضا في حديث المرتدّ: «و إن كانت امرأه حبست حتى تموت أو تتوب.» (٧)

و رواه عنه في المستدرک (٨). هذا.

٥٥٠، الباب ٤ من أبواب حد المرتد، الحديث ٤.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٥٥٠، الباب ٤ من أبواب حد المرتد، الحديث ٦.

(٣) - دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٩، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩١٧.

(٤) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٠٧، الباب ٢٤ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٤.

(٥) - دعائم الإسلام ٢ / ٤٨٠، كتاب الردّ و البدعه، الفصل ١، الحديث ١٧٢٠.

(٦) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٣، الباب ٣ من أبواب حد المرتد، الحديث ١.

(٧) - دعائم الإسلام ١ / ٣٩٨، كتاب الجهاد، ذكر من يسع قتله من أهل القبلة.

(٨) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٣، الباب ٣ من أبواب حد المرتد، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٠

و في صحيحه حماد، عن أبي عبد الله «ع» في المرتد عن الإسلام قال: «لا تقتل، و تستخدم خدمه شديده، و تمنع الطعام و الشراب إلّا ما يمسك نفسها، و تلبس خشن الثياب، و تضرب على الصلوات.»

و رواه الصدوق بإسناده، عن حماد، عن الحلبي مثله إلّا أنه قال: «أخشن الثياب.» «١»

و بالجمله، فالمرتد لا تقتل بحال، بل تحبس حتى تتوب أو تموت، و به أفتى أصحابنا الإماميه؛ قال في الشرائع:

«و لا تقتل المرأه بالردّه، بل تحبس دائما و إن كانت مولوده على الفطره، و تضرب أوقات الصلاه.» «٢» و ذيله في الجواهر بقوله:
«إجماعا بقسميه، و نصوصا.» «٣»

و أمّا فقهاء السنه فالمسأله مختلف فيها عندهم:

قال الشيخ في كتاب المرتد من الخلاف (المسأله ١):

«المرأه إذا ارتدّت لا تقتل، بل تحبس و تجبر على الإسلام حتى ترجع أو تموت في الحبس، و به قال أبو حنيفه و أصحابه، و قالوا: إن لحقت بدار الحرب سييت و استرقت.»

و روى عن عليّ «ع» أنها تسترقت، و به قال

وقال الشافعي: إذا ارتدت المرأة قتلت مثل الرجل إن لم يرجع، و به قال أبو بكر، و روى عن عليّ «ع» أنه قال: كل مرتدّ مقتول، ذكرًا كان أو أنثى. و به قال في التابعين الحسن البصرى و الزهرى، و فى الفقهاء مالك و الأوزاعى و الليث بن سعد و أحمد بن حنبل و إسحاق.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و روى عن النبي «ص» أنه نهى عن قتل النساء

(١) - الوسائل ١٨ / ٥٤٩، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ١.

(٢) - الشرائع ٤ / ١٨٣.

(٣) - الجواهر ٤١ / ٦١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢١

و الولدان، و لم يفرّق، و روى عن النبي «ص» أنه نهى عن قتل المرتدّه، و روى عن ابن عباس أنه قال: المرتدّه تحبس و لا تقتل. و أيضا الأصل حقن الدماء، و لم يقم دليل على جواز قتلها. فعلى من ادّعى قتلها الدلاله. «١»

و فى المغنى لابن قدامه - بعد قول الخرقى:

«و من ارتدّ عن الإسلام من الرجال و النساء و كان بالغًا عاقلًا دعى إليه ثلاثه أيام و ضيق عليه، فإن رجع و إلّا قتل.» - قال ابن قدامه: «... لا - فرق بين الرجال و النساء فى وجوب القتل. روى ذلك عن أبى بكر و عليّ «ع»، و به قال الحسن و الزهرى و النخعى و مكحول و حماد و مالك و الليث و الأوزاعى و الشافعى و إسحاق.

و روى عن عليّ و الحسن و قتاده أنّها تسترقّ و لا - تقتل، لأنّ أبى بكر استرقّ نساء بنى حنيفه و ذراريهم، و أعطى عليًا منهم امرأه فولدت له محمد بن الحنفية، و كان هذا بمحضر من الصحابه فلم

ينكر فكان إجماعاً.

وقال أبو حنيفة: تجبر على الإسلام بالحبس والضرب، ولا تقتل لقول النبي «ص»:

«لا تقتلوا امرأة.» ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي فلا تقتل بالطارئ كالصبي.

ولنا قوله «ع»: «من بدل دينه فاقتلوه.» رواه البخاري وأبو داود. «٢» هذا.

والمستفاد مما مرّ عن الدعائم خلاصها من السجن إن تابت وأسلمت. وهو الأظهر الأقوى، إذ لا وجه لبقائها فيه بعد ما صلحت وطابت؛ وهو الظاهر من الخلاف أيضاً. وفي الجواهر:

«نعم، إن تابت عفى عنها، كما صرح به غير واحد.» «٣»

وفي التحرير:

«ولو تابت فالوجه قبول توبتها وسقوط ذلك عنها وإن كانت عن فطره.» «٤»

(١) - الخلاف ٣ / ١٧٠.

(٢) - المغنى ١٠ / ٧٤.

(٣) - الجواهر ٤١ / ٦١٢.

(٤) - تحرير الأحكام ٢ / ٢٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٢

و في المسالك:

«إنما تحبس المرتده دائماً على تقدير امتناعها من التوبه، فلو تابت قبل منها و إن كان ارتدادها عن فطره عند الأصحاب.» «١»

و لكنه ناقش بعد ذلك باحتمال أن يكون الحبس الدائم حدّها في الفطريه من غير أن تقبل توبتها، كما لا تقبل توبه الفطري.

و لكن الأظهر ما ذكرناه وقوّيناه. و يمكن أن يستأنس لذلك بما ورد من الإضرار بها و التضييق عليها و ضربها على الصلوات. و يشهد له ما مرّ من الدعائم. هذا مضافاً إلى أن للحاكم العفو عن الحدود إن ثبتت بالإقرار بل مطلقاً على قول المفيد كما مرّ، فتأمل. و المراد بتخليدها في السجن كما مرّ عدم كون حبسها محدوداً بزمان معين، لا بقاؤها في السجن و إن صلحت و تابت.

الثالث – المؤلى إذا أبى أن يفىء أو يطلق:

١- ففى صحيفه أبى بصير، عن أبى عبد الله

«ع»، قال: «الإيلاء هو أن يحلف الرجل على امرأته أن لا يجامعها، فإن صبرت عليه فلها أن تصبر، وإن رفعته إلى الإمام أنظره أربعة أشهر ثم يقول له بعد ذلك: إمّا أن ترجع إلى المناكحة و إمّا أن تطلق، فإن أبي حبسه أبدا.» (٢)

٢- خبر حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «المؤلى إذا أبى أن يطلق، قال:

كان أمير المؤمنين «ع» يجعل له حظيره من قصب و يجعله (يحبسه- يب) فيها و يمنعها من الطعام و الشراب حتى يطلق.» (٣)

٣- خبر غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «كان أمير المؤمنين «ع» إذا أبى المؤلى أن يطلق جعل له حظيره من قصب و أعطاه ربع قوته حتى يطلق.» (٤)

(١)- المسالك ٢ / ٤٥١.

(٢)- الوسائل ١٥ / ٥٤١، الباب ٨ من أبواب الإيلاء، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١٥ / ٥٤٥، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٥ / ٥٤٥، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٣

٤- مرسله الصدوق، قال: «روى أنه إن فاء و هو أن يراجع إلى الجماع، و إلّا حبس فى حظيره من قصب و شدّد عليه فى المأكل و المشرب حتى يطلق.» (١)

٥- ما عن تفسير العياشى، عن صفوان بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله «ع» فى المؤلى إذا أبى أن يطلق؟ قال: «كان على «ع» يجعل له حظيره من قصب و يحبسه فيها و يمنعها من الطعام و الشراب حتى يطلق.» (٢)

٦- ما عن تفسير على بن إبراهيم، قال: «روى عن أمير المؤمنين «ع» أنه بنى حظيره من قصب و جعل فيها رجلا آلى من امرأته

بعد أربعة أشهر، و قال له: إِمَّا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْمَنَاحِكِ، وَ إِمَّا أَنْ تَطَّلِقَ، وَ إِلَّا أَحْرَقْتُ عَلَيْكَ الْحَظِيرَةَ.» (٣)

إلى غير ذلك من الأخبار، و منها ما ذكر فيه لفظ الوقف، فراجع.

و مقتضى هذه الأخبار أن الإمام أو الحاكم من قبله بعد الأربعة أشهر يخيِّره بين أن يفىء إلى النكاح أو يطلق. و بذلك أفتى أصحابنا الإمامية، و أكثر فقهاء السنه أيضا. و قال بعضهم: إنَّ وقت الفىء فى الأربعة أشهر فإن ترك الجماع فيها وقعت الطلقه قهرا بانقضاء الأربعة طلقه بائنه. و قال بعضهم: إنه يقع الطلاق قهرا بانقضائها طلقه رجعيه، فراجع الخلاف (المسألة ٢ من كتاب الإيلاء) (٤).

و وردت فى هذا المجال روايات كثيرة من طرق السنه أيضا، فراجع سنن البيهقى (٥).

الرابع من موارد التخليد فى السجن – من أمسك رجلا ليقتله غيره:

١- صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قضى عليّ «ع» فى رجلين أمسك

(١)- الوسائل ١٥ / ٥٤٥، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١٥ / ٥٤٦، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ٧.

(٣)- الوسائل ١٥ / ٥٤٦، الباب ١١ من أبواب الإيلاء، الحديث ٦.

(٤)- الخلاف ٣ / ٦.

(٥)- سنن البيهقى ٧ / ٣٧٦ و ما بعدها، كتاب الإيلاء.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٤

أحدهما و قتل الآخر، قال: يقتل القاتل و يجبس الآخر حتى يموت غمًا كما حبسه حتى مات غمًا...» (١)

٢- موثقه سماعه، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» فى رجل شدّ على رجل ليقتله و الرجل فارّ منه فاستقبله رجل آخر فأمسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله، فقتل الرجل الذى قتله، و قضى على الآخر الذى أمسكه عليه أن يطرح فى السجن أبدا حتى يموت فيه لأنه أمسكه على الموت.» (٢)

٣- معتبره السكونى،

عن أبي عبد الله «ع»: «إنّ ثلاثة نفر رفعوا إلى أمير المؤمنين «ع»:

واحد منهم أمسك رجلا، وأقبل الآخر فقتله، والآخر يراهم، فقاضى فى (صاحب- الفقيه) الرؤيه أن تسمل عيناه، و فى الذى أمسك أن يسجن حتى يموت كما أمسكه، و قاضى فى الذى قتل أن يقتل. «٣»

أقول: هل المراد بالرؤيه مجرد الرؤيه و النظر، أو كون الشخص عينا و ربيئه للقاتل بحيث أعانه فى عمله؟ و جهان. و المتيقن هو الثانى، فيجب الأخذ به، إذ الحدود تدرأ بالشبهات. و يشهد لذلك أيضا قوله فى خبر الدعائم الآتى: «و آخر ينظر لهما»، كما لا يخفى.

٤- خبر عمرو بن أبى المقدام، الحاكى لقصه رجل شكأ إلى المنصور عن رجلين أخرجا أخاه من منزله ليلا، فأمسكه أحدهما و قتله الآخر، فطلب المنصور من جعفر بن محمد «ع» أن يقضى بينهم، فأمر «ع» أخا المقتول أن يضرب عنق القاتل، ثم أمر بالآخر فضرب جنبه و حبسه فى السجن و وقّع على رأسه: يحبس عمره و يضرب فى كل سنه خمسين جلده. «٤»

أقول: لعل إضافة الضرب فى هذا الحديث كانت فى قبال إخراجهما الرجل

(١)- الوسائل ١٩ / ٣٥، الباب ١٧ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٣٥، الباب ١٧ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٣٥، الباب ١٧ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١٩ / ٣٦، الباب ١٨ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٥

ليلا من منزله، أو لأن الحاكم يعززه بما يراه صلاحا.

٥- و قد مرّ فى بحث المرتدّه صحيحه حريز، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لا

يخلد في السجن إلّا ثلاثة: الذي يمسك على الموت، والمرأه ترتدّ عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» (١)

٦- و في المستدرک، عن الجعفریات بسنده، عن علیّ «ع»: «أنّه أتى برجلین أمسک أحدهما و جاء الآخر فقتل، فقال: أمّا الذي قتل فيقتل، و أمّا الذي أمسک فإنّه يحبس في السجن حتى يموت.» (٢)

٧- و فيه أيضا، عن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين «ع»: «أنّه قضى في رجل قتل رجلا، و آخر يمسكه للقتل، و آخر ينظر لهما لئلا يأتيهم أحد، فقضى بأن يقتل القاتل، و أن يمسك الممسك في الحبس حتى يموت بعد أن يجلد و يخلد في السجن و يضرب في كل عام خمسين سوطا نكالا، و يسمل عينا الذي كان ينظر لهما.» (٣)

٨- و فيه أيضا، عن كتاب درست بن أبي منصور، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله «ع» و عن أبي جعفر «ع» في رجل عدا على رجل و جعل ينادى: احبسوه احبسوه، قال: فحبسه رجل، و أدركه فقتله، قال: فقال أمير المؤمنين «ع»: يحبس الممسك حتى يموت، كما حبس المقتول على الموت.» (٤)

٩- و فيه أيضا، عن البحار، عن كتاب مقصد الراغب: «قضى علیّ «ع» في رجل أمسك رجلا حتى جاء آخر فقتله، و رجل ينظر، فقضى بقتل القاتل، و قلع عين الذي نظر و لم يعنه، و خلّد الذي أمسك في الحبس حتى مات.» (٥) هذا.

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٥٠، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ٣.

(٢)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٥٤، الباب ١٥ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١.

(٣)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٥٤، الباب ١٥ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٣.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣ /

٢٥٤، الباب ١٥ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٤.

(٥) - مستدرک الوسائل ٣ / ٢٥٤، الباب ١٥ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٦

١٠- و فى سنن البيهقى بسنده، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا أمسك الرجل الرجل و قتله الآخر يقتل الذى قتل، و يحبس الذى أمسك.» «١»

١١- و فيه أيضا عن إسماعيل بن أميه، قال: «قضى رسول الله «ص» فى رجل أمسك رجلا و قتل الآخر؟ قال: يقتل القاتل، و يحبس الممسك.» و عن جابر، عن عامر، عن عليّ «ع»: «أنه قضى بذلك.» «٢»

و قد افتى أصحابنا الإماميه بمضمون هذه الأخبار:

قال فى الشرائع:

«و لو أمسك واحد و قتل الآخر فالقود على القاتل دون الممسك، لكن الممسك يحبس أبدا. و لو نظر لهما ثالث لم يضمن لكن تسمل عيناه، أى تفتأ.» «٣»

و فى الجواهر ذيل المسأله الأولى بقوله:

«بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل عن الخلاف و الغنيه و غيرهما الإجماع عليه، للمعتبره المستفيضه.»

و ذيل المسأله الثانيه بقوله:

«للإجماع فى محكّ الخلاف، و لخبر السكونى.» «٤»

و أمّا فقهاء السنه ففهم خلاف:

قال الشيخ فى الخلاف (المسأله ٣٦ من كتاب الجنایات):

«روى أصحابنا أن من أمسك إنسانا حتى جاء آخر فقتله: أنّ على القاتل القود، و على الممسك أن يحبس أبدا حتى يموت، و به قال ربيعه.»

و قال الشافعى: إن كان أمسكه متلعبا مازحا فلا شىء عليه، و إن كان أمسكه عليه للقتل أو ليضربه و لم يعلم أنه يقتله فقد عصى و أثم و عليه التعزير. و روى

(١) - سنن البيهقي ٨ / ٥٠، كتاب الجنایات، باب الرجل يحبس الرجل للآخر فيقتله.

(٢) - سنن

البيهقي ٨ / ٥٠ - ٥١، كتاب الجنایات، باب الرجل يحبس الرجل للآخر فيقتله.

(٣) - الشرائع ٤ / ١٩٩.

(٤) - الجواهر ٤٢ / ٤٦ (طبعه أخرى بتصحيح آخر ص ٤٢ - ٤٣).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٧

ذلك عن عليّ «ع». و إليه ذهب أهل العراق: أبو حنيفه و أصحابه.

و قال مالك: إن كان متلاعبا لا شىء عليه، و إن كان للقتل فعليهما القود معا كما لو اشتركا في قتله.

دليلنا إجماع الطائفة و أخبارهم، لأنهم ما رووا خلافا لما بيناه، و روى عن النبي «ص» أنه قال: «يقتل القاتل و يصبر الصابر.» قال

أبو عبيد: معناه: يحبس الحابس؛ فإن المصبور: المحبوس.

(المسألة ٣٧):

«إذا كان معهم ردة ينظر لهم فإنه يسمل عينه و لا يجب عليه القتل. و قال أبو حنيفه: يجب على الردء القتل دون الممسك. و قال

مالك: يجب على الممسك دون الردء على ما حكيناه. و قال الشافعي: لا يجب القود إلّا على المباشر دون الممسك و الردء.

دليلنا ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.» (١)

و في المغنى لابن قدامة الحنبلي - بعد قول الخرقى:

«و إذا أمسك رجلا - و قتله آخر قتل القاتل و حبس الماسك حتى يموت» - قال ما ملخصه: «لا خلاف أن القاتل يقتل. و أمّا

الممسك فإن لم يعلم أن القاتل يقتله فلا شىء عليه، و إن أمسكه له ليقته فاختلفت الروايه فيه عن أحمد؛ فروى عنه أنه يحبس

حتى يموت، و هذا قول عطاء و ربيعه و روى ذلك عن عليّ «ع». و روى عن أحمد أنه يقتل أيضا، و هو قول مالك. و قال أبو

حنيفه و الشافعي و أبو ثور و ابن المنذر يعاقب و يأثم و لا يقتل.

و لنا

ما روى الدارقطنى بإسناده عن ابن عمر أنّ النبي «ص» قال: «إذا أمسك الرجل و قتلته الآخر يقتل الذى قتل، و يحبس الذى أمسك.» و لأنه حبسه إلى الموت فيحبس الآخر إلى الموت، كما لو حبسه عن الطعام و الشراب حتى مات فإننا نفعل به ذلك حتى يموت.» «٢» هذا.

(١) - الخلاف ٣ / ١٠٠.

(٢) - المغنى ٩ / ٤٧٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٨

ثم إنّ هاهنا مشكله يجب التنبه لها و التتبع و الدقه لحلّها، و هى أنّ حبس الممسك، و سمل عين الرائي، و كذا حبس الأمر بالقتل على ما يأتى هل تكون هذه الثلاثه من قبيل حقّ الناس كحقّ القصاص فيشترط فى تنفيذها مطالبه الأولياء و يجوز لهم العفو عنهم، أو من قبيل حقوق الله الموضوعه للتقويم؟ و على الثانى فهل تكون من قبيل التعزيرات الشرعيه التى يجوز للإمام عفوها مطلقا كما مرّ، أو من قبيل الحدود، حيث فضّلنا فيها بين ما ثبت بالإقرار فيصح العفو و بين ما ثبت بالبينه فلا يصح؟ فى المسأله وجوه. هذا.

و يمكن أن يناقش الوجه الأوّل باستبعاد أن يجعل فى قبال نفس واحده أكثر من نفس بعنوان الاستحقاق، و الوجه الثالث بأن اللازم منه زياده الفرع على الأصل، فإنّ الثلاثه بمنزله الفروع لنفس القاتل، و الأصل قابل للعفو فكيف لا يصحّ العفو عمّن هو أقلّ منه جرما.

و بالجملة، فالمسأله محتاجه إلى الدقه و التأمل. و لم أر من تعرض لها. و لعلّ الاحتياط يقتضى عدم تنفيذها إلّا مع مطالبه أولياء الدم نظير نفس القصاص، فإنّ الحدود تدرأ بالشبهات، فتأمل.

الخامس من موارد التخليد فى السجن - من أمر رجلا حرًا بقتل رجل:

١- فعن الكلينى بسند صحيح، عن زراره، عن أبى جعفر «ع»: «فى رجل أمر رجلا

بقتل رجل (فقتله)، فقال: يقتل به الذى قتله، و يحبس الأمر بقتله فى الحبس حتى يموت.»

و عن الشيخ أيضا مثله. و عن الصدوق أيضا نحوه إلّا أنّه قال: «أمر رجلا حرًا.» (١) و الرواية مفتى بها عند أصحابنا، كما سيظهر.

(١) - الوسائل ١٩ / ٣٢، الباب ١٣ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٢٩

السادس - العبد القاتل بأمر سيده:

١- فعن الكلينى، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلى، عن السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: فى رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله، فقال أمير المؤمنين «ع»: و هل عبد الرجل إلّا كسوطه أو كسيفه؟ يقتل السيد، و يستودع العبد السجن.»

و عن الصدوق بإسناده، عن السكونى مثله. و عنه أيضا بإسناده إلى قضايا على «ع» إلّا أنّه قال: «و يستودع العبد فى السجن حتى يموت.» و عن الشيخ أيضا بإسناده، عن على بن إبراهيم «١».

٢- و فى سنن البيهقى بسنده، عن خلاص، عن على «ع»، قال: «إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا فإثما هو كسيفه أو كسوطه؛ يقتل المولى و يحبس العبد فى السجن.» (٢)

أقول: قال الشيخ فى نهايه:

«و إذا أمر إنسان حرًا بقتل رجل فقتله المأمور و جب القود على القاتل دون الأمر، و كان على الإمام حبسه ما دام حيًا. فإن أمر عبده بقتل غيره فقتله كان الحكم أيضا مثل ذلك سواء. و قد روى: أنّه يقتل السيد و يستودع العبد السجن. و المعتمد ما قلناه.» (٣)

و قال فى الخلاف (المسألة ٣٠ من كتاب الجنایات):

«اختلف روايات أصحابنا فى أنّ السيد إذا أمر غلامه بقتل غيره فقتله على من يجب القود؟

فرووا فى بعضها أن على السيد القود، و فى بعضها أن على العبد القود و لم يفصلوا.

(١) - الوسائل ١٩ / ٣٣، الباب ١٤ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٢.

(٢) - سنن البيهقى ٨ / ٥٠، كتاب الجنائيات، باب ما جاء فى أمر السيد عبده.

(٣) - النهايه / ٧٤٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٣٠

و الوجه فى ذلك أنه إن كان العبد مميزا عاقلا يعلم أنّ ما أمره به معصيه فإن القود على العبد، و إن كان صغيرا أو كبيرا لا يميز و يعتقد أنّ جميع ما يأمره سيده به واجب عليه فعله كان القود على السيد.

و الأقوى فى نفسى أن نقول: إن كان العبد عالما بأنه لا يستحق القتل أو متمكنا من العلم به فعليه القود، و إن كان صغيرا أو مجنونا فإنه يسقط القود و يجب فيه الديه ...» (١)

و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«و متى كان العبد يعلم تحريم القتل فالقصاص عليه، و يؤدّب سيده - لأمره بما أفضى إلى القتل - بما يراه الإمام من الحبس و التعزير، و إن كان غير عالم بحظره فالقصاص على سيده و يؤدّب العبد. قال أحمد: يضرب و يؤدّب. و نقل عنه أبو طالب، قال: يقتل الولي و يحبس العبد حتى يموت، لأن العبد سوط المولى و سيفه. كذا قال عليّ و أبو هريره، و قال عليّ (ع): يستودع السجن. و ممن قال بهذه الجملة الشافعى. و ممن قال إنّ السيد يقتل: عليّ و أبو هريره. و قال قتاده: يقتلان جميعا.» (٢)

أقول: صحيحه زواره بنقل الصدوق مختصه بكون المأمور حرّا، و بنقل الكلينى و الشيخ و إن كانت مطلقه من هذه الجهه و لكن معتبره السكونى خاصه

بل حاكمه عليها بوجه، فيتعين الأخذ بها. و يؤيدها ما روينا عن البيهقي، بل و موثقه إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله «ع» في رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله، قال: فقال: يقتل السيد به «٣».

و يؤيد ذلك الاعتبار العقلاني أيضا، فإن الغالب في العبيد كونهم مسخرين تحت إرادة المولى و لا يلتفتون إلى أنه لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق. نعم، لو كان

(١) - الخلاف ٣ / ٩٨.

(٢) - المغني ٩ / ٤٧٩.

(٣) - الوسائل ١٩ / ٣٣، الباب ١٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٥٣١

العبد بصيرا ملتفتا إلى هذا الأمر و مع ذلك اطاع المولى صحّ القول بكون المباشر حينئذ أقوى في استناد العمل إليه و المعتبره محموله على الغالب كما هو ظاهرها، فتدبر.

السابع - من خلص القاتل من أيدي الأولياء:

فروى المشايخ الثلاثة بسند صحيح، عن حريز، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«سألته عن رجل قتل رجلا عمدا، فرفع إلى الوالى، فدفعه الوالى إلى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل من أيدي الأولياء؟ قال: أرى أن يحبس الذين خلصوا القاتل من أيدي الأولياء (أبدا- الفقيه) حتى يأتوا بالقاتل. قيل: فإن مات القاتل و هم في السجن؟ قال: إن مات فعليهم الديه، يؤدونها جميعا إلى أولياء المقتول.» «١»

أقول: قال الشيخ في الكفالات من النهايه:

«و من خلّى قاتلا من يد وليّ المقتول بالجبر و الإكراه كان ضامنا لديه المقتول إلّا أن يردّ القاتل إلى الوليّ و يمكنه منه.» «٢»

و ليس في كلامه ذكر الحبس و إجباره بإحضار القاتل، بل الظاهر منه أن ادائه للديه يوجب براءته و خلاصه. و الالتزام به مشكل، و لا نرى وجهها لترك العمل بظاهر الخبر،

فراجع مظانّ البحث عن المسأله.

و وزن الباب وزان الكفاله؛ و قد قالوا فيها كما مرّ أن الكفيل يحبس حتى يحضر المكفول أو يؤدي ما عليه. و ظاهرهم التخيير بينهما، و قد ناقشنا في ذلك- كما مرّ- تبعا للعلامه في التذكره و غيرها، فراجع ما مر منا في حبس الكفيل «٣».

(١)- الوسائل ٣٤/١٩، الباب ١٦ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١؛ و ١٣/١٦٠، الباب ١٥ من كتاب الضمان، الحديث ١.

(٢)- النهايه / ٣١٦.

(٣)- راجع ص ٤٩٢ من الكتاب.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٣٢

و كان الأنسب ذكر هذه المسأله عقيب مسأله حبس الكفيل، و لكن ذكرناها هنا لما في روايه الفقيه من قوله: «أبدا».

الثامن - المحارب المحكوم بالنفي على ما في بعض الأخبار و الفتاوى:

١- فعن العياشى، عن أبى جعفر محمد بن علىّ الرضا «ع» في حديث: «فإن كانوا أخافوا السبيل فقط و لم يقتلوا أحدا و لم يأخذوا مالا أمر بإيداعهم الحبس، فإن ذلك معنى نفيهم من الأرض بإخافتهم السبيل.» «١»

٢- و في مسند زيد: عن أبيه، عن جدّه، عن علىّ «ع»، قال: «إذا قطع الطريق للصوم و أشهروا السلاح و لم يأخذوا مالا و لم يقتلوا مسلما ثم أخذوا حبسوا حتى يموتوا، و ذلك نفيهم من الأرض.» «٢»

و قد مرّت الفتاوى في هذا المجال في أوائل البحث، فراجع «٣».

٣- و في خبر عبيد الله المدائنى، عن أبى عبد الله «ع»: «و إن حارب الله و سعى في الأرض فسادا و لم يقتل و لم يأخذ من المال نفى في الأرض. قال: قلت: و ما حدّ نفيه؟ قال: سنه ينفى من الأرض التي فعل فيها إلى غيرها، ثم يكتب إلى ذلك المصر بأنّه منفى، فلا تؤاكلوه و لا

تشاربوه و لا تناكحوه، حتى يخرج إلى غيره فيكتب إليهم أيضا بمثل ذلك. فلا يزال هذه حاله سنه، فإذا فعل به ذلك تاب و هو صاغر.» «٤»

و مقتضى ذلك كون مده السجن أيضا سنه لأنه بدل النفي، و لكن فى الجواهر قال:

«لكن المصنف و غيره بل الأكثر على عدم التقييد بالسنه، بل لم يحك إلا عن ابن سعيد.» «٥»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٥٣٢

(١)- الوسائل ١٨ / ٥٣٦، الباب ١ من أبواب حدّ المحارب، الحديث ٨.

(٢)- مسند زيد / ٣٢٣، كتاب السير، باب قطع الطريق.

(٣)- راجع ص ٤٢٥ من الكتاب.

(٤)- التهذيب ١٠ / ١٣١، باب الحدّ فى السرقة و ...، الحديث ١٤٠.

(٥)- الجواهر ٤١ / ٥٩٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٣٣

التاسع من موارد التخليد - الذى يمثّل:

فروى الكلينى بسنده، عن حماد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لا يخلّد فى السجن إلا ثلاثه: الذى يمثّل، و المرأه ترتدّ عن الإسلام، و السارق بعد قطع اليد و الرجل.» «١»

أقول: قال المجلسى فى مرآه العقول:

«قوله: «الذى يمثّل»، التمثيل عمل الصور و التمثال، أو التنيكيل و التشويه بقطع الأنف و الأذن و الأطراف. و الحبس فيهما مخالف للمشهور، و فى التهذيب: يمسك على الموت، و هو الموافق لسائر الأخبار و أقوال الأصحاب كما سيأتى. و لعله كان «يمسك»

فصحّف.» «٢»

و أقول: خبر التهذيب مرّ في المرأه المرتده عن حريز، و رواه في الوسائل «٣».

و لو صحّ خبر الكليني فلا محاله يراد بقوله: «الذي يمثّل» الذي يصرّ على العمل و يدوم عليه، و الاستمرار

أحد معاني الفعل المستقبل.

و لا يبعد جواز حكم الإمام بالسجن على من يصرّ على عمل حرام مستهجن بحيث لا يردعه عنه رادع إلّا ذاك، فتدبّر.

العاشر – المنجّم المصرّ على التنجيم:

ففى نهج السعادة: «نادى علىّ «ع» بالرحيل [إلى النهروان]، فأتاه مسافر بن عفيف الأزدي فقال: يا أمير المؤمنين، لا تسر في هذه الساعه ... و قال «ع»: لئن بلغني أنّك تنظر في النجوم لأخلدنّك في الحبس ما دام لي سلطان. فوالله ما كان محمد «ص» منجما

(١) - الوسائل ١٨ / ٤٩٣، الباب ٥ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٥.

(٢) - مرآة العقول ١٨٧ / ٤، فى آخر كتاب الحدود من ط. القديم.

(٣) - راجع الوسائل ١٨ / ٥٥٠، الباب ٤ من أبواب حدّ المرتدّ، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٣٤

و لا كاهنا. «١»

أقول: و هذا أيضا يؤيد ما أشرنا إليه من جواز حكم الإمام بحبس من يصرّ على أمر حرام و بقاءه فيه ما لم يرتدع.

الحادى عشر – من وقع على أخته و لم يمت بالضربه:

١- ففى خبر عامر بن السمط، عن على بن الحسين «ع» فى الرجل يقع على أخته؟ قال: «يضرب ضربه بالسيف؛ بلغت منه ما بلغت، فإن عاش خلد فى السجن حتى يموت.» «٢»

٢- مرسله محمد بن عبد الله بن مهران، عمّن ذكره، عن أبى عبد الله «ع»، قال:

«سألته عن رجل وقع على أخته؟ قال: يضرب ضربه بالسيف. قلت: فإنه يخلص؟

قال: يحبس أبدا حتّى يموت.» «٣» «٤»

[مجموعه القواعد لمعامله المسجونين التى أقرتها هيئه الأمم المتحده]

(١) - نهج السعادة فى مستدرک نهج البلاغه ٢ / ٣٧١ - ٣٧٢، الخطبه ٢٤٣.

(٢) - الوسائل ١٨ / ٣٨٧، الباب ١٩ من أبواب حدِّ الزَّنا، الحديث ١٠.

(٣) - الوسائل ١٨ / ٣٨٦، الباب ١٩ من أبواب حدِّ الزَّنا، الحديث ٤.

(٤) أقول: قد انتهى إلى هنا ما أردنا تحقيقه في أحكام السجون، و قد نقل في كتاب «أحكام السجون» للوائلى (ص ١٦٥ - ١٧٩) مجموعه القواعد لمعامله المسجونين، التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في المؤتمر الذي عقده في مدينه جنيف بسويسرا في سنه ١٩٥٥ م. و قد ترجمت بلغات مختلفه. و نحن نذكر هنا في الذليل بعض هذه القواعد تميمًا للفائده، حيث إنَّها مقررات نافعه بحال المسجونين و النظم الحاكمه، يحكم بحسنها بل بلزوم أكثرها العقل و العقلاء، فينبغى رعايتها مهما أمكن:

القاعده ٦: نصّت بوجوب مسك سجلّ للمسجونين يتضمن: هوياتهم، و مصدر حبسهم، و أسباب الحبس، و تاريخ الدخول للسجن و الأخلاء، و عدم قبول أى شخص بدون هذا السجلّ.

القاعدتان ٧ و ٨: نصّتا على وجوب فصل طوائف السجناء حسب سنّهم و جنسهم و سوابقهم و سبب حبسهم، و ما تقتضيه معاملتهم.

القاعده ١٠: نصّت على ضروره توفير الشروط الصحيّيه من حيث السعه و الهواء و الإضاءة و التدفئه و التهويه بالسجن.

القاعده ١٢: أوجبت توفير الأدوات الصحيّيه لقضاء حاجه

السجناء، مع لياقتها و نظافتها.

القاعده ١٣: أوجبت تهيئه حمّامات كافيه يراعى فيها الفصول السنويّه، و وجوب استحمام السجين كل

أسبوع على الأقلّ.

القاعده ١٤: أوجبت صيانه الأماكن التي يرتادها المسجونون و نظافتها.

القاعده ١٧ و ١٨: أوجبتا تزويد المساجين بالملابس الكافيه مع نظافتها، و رخصت لهم ارتداء ملابسهم الخاصه بالمناسبات.

القاعده ١٩: أوجبت لكل سجين سريرا خاصا و فراشا كافيا و نظيفا، و حسب العرف المحليّ مع تبديله إذا اتّسخ.

القاعده ٢٠: أوجبت على إداره السجن تزويد السجن بواجبات غذائيه كافيه مع ماء صالح للشرب دائما.

القاعده ٢١: أوجبت للسجين الذي لا يعمل ساعه رياضه بالهواء، و لصغار السنّ تدريبا رياضيا خلال مده مخصصه لذلك.

القاعده ٢٢: أوجبت وجود طبيب نفسى واحد على الأقلّ فى كل مؤسسه عقابيه مع تنظيم الخدمات الطبيه، و تخصيص قسم للطبّ النفسى و نقل المرضى إلى مؤسّسات منيه إذا دعت الحاجه، و إذا كان بالمؤسسه مستشفى فيجب تزويده بكل حاجاته من حيث الإداريين و الفنيين و الأدوات و توفير خدمات طبيه للأسنان.

القاعده ٢٣: أوجبت فى سجون النساء أماكن خاصه لرعايتهن و علاجهن قبل و أثناء و بعد الوضع، و لا يذكر بشهاده الميلاد ولاده الوليد بالسجن، و فى حاله السماح للأمهات بالارتباط بأطفالهن تهيئه أماكن خاصه للحضانه.

القاعده ٢٥ و ٢٦: أوجبتا على الطبيب إجراء الكشف يوميّا على كل سجين، أو لمن يطلب أو يسترعى الانتباه، و يقدم لمدير السجن تقريرا عمّا تستدعيه بعض الحالات، و أن يديم الطبيب التفتيش و يقدم تفتيشاته لمدير السجن فى نوع الغذاء و كميّته، و حاله الصحيه، و نظافه المؤسسه و المنشآت الصحيه، و التدفئه و التهويه و نظافه الملابس و الفراش و مراعاة قواعد التربيه البدنيه، و على مدير السجن العناية

بالتقارير و تنفيذها فيما إذا أقرت، و رفع الأمر للسلطات العليا إذا لم يكن ذلك من صلاحيته.

القاعده ٢٧: تعرّضت لحفظ النظام و للجزاءات و أوجبت حفظ النظام بحزم و بالقدر الضروري من القيود.

القاعده ٢٨: منعت أن يمنح أى سجين سلطه تأديبيه على زملائه على أن لا تحول هذه القاعده دون قيام مجموعات من السجناء بأعمال ذات طابع ثقافى أو اجتماعى بقصد إصلاحهم، و تكون هذه الأعمال تحت رقابه المؤسسه.

القاعده ٣٠: منعت معاقبه السجنين إلّا وفق القانون المشار إليه، و منعت العقاب مرّتين عن نفس المخالفه، و أوجبت سبق إخطاره بالتهمه ليدافع عن نفسه، و السماح له بتقديم دفاعه و لو بمرّجم إذا لزم ذلك، و أن تدرس أمثال هذه الحالات بدقه.

القاعده ٣١: منعت العقوبات اللإنسانيه و القاسيه كجزاءات تأديبيه مثل الوضع فى زنزانه مظلمه.

القاعده ٣٣: منعت استعمال وسائل الإكراه كالسلاسل و قمصان الأكتاف لكن لا مطلقا، بل كجزء تأديبى. و منعت مطلقا- كوسيله إكراهيه- استعمال السلاسل و الحديد. أمّا وسائل الإكراه الأخرى فتستخدم فيما يلى ...

القاعده ٣٤: حدّدت نماذج أدوات الإكراه و كيفيه استعمالها، و نصّت على أنّها للضرورة فقط.

القاعده ٣٥: أوجبت تزويد كل سجين بالمعلومات و النظم المقرره لمعامله المسجونين من صنفه و ذلك كتيبًا،

إلّا للأمى فتكون شفويه.

القاعده ٣٦: أوجبت تهيئه الفرصه لكلّ مسجون لتقديم التماساته و شكواه فى كل يوم لمدير المؤسسه أو للمفتش أثناء قيامه بالتفتيش، و له الحديث مع المفتش منفردا، و أن لا تراقب شكواه التى يرفعها، و يجب فحصها من قبل من قدمت له للردّ عليها بسرعه.

القاعده ٣٧: أوجبت إخبار المسجونين بجواز الاتصال بأسرهم و أصدقائهم الطيبين؛ إمّا مراسله أو بزياره تعين بأوقات مع مراقبتهم حال الزياره.

القاعده ٣٨: أوجبت

السماح للمسجونين الأجانب بالاتصال بممثليهم أو الهيئات المكلفه برعايه مصالحهم.

القاعده ٣٩: أوجبت اطلاع المسجونين على الأنباء المهمه بوسائل الاطلاع كالصحف و الإذاعه و النشرات.

القاعده ٤٠: أوجبت إيجاد مكتبه لجميع المساجين بكل مؤسسه تزود بما يكفى من الكتب، و حث المسجونين على المطالعه.

القاعده ٤١: أوجبت انتداب ممثل دينى إذا كان بالسجن عدد كاف من دين واحد للقيام بخدمات دينيه لهم و يسمح للممثل بالقيام بخدماته على انفراد و بالأوقات المناسبه، و يحق لكل سجين الاتصال بممثل لأى دين إذا أراد، و للسجين رفض أى ممثل لا يريده.

القاعده ٤٢: أوجبت السماح لكل مسجون بممارسه طقوسه الدينيه و حيازته للكتب الخاصه بذلك.

القاعده ٤٣: أوجبت حفظ مملوكات السجن من نقود و ملابس و اشياء ثمينه و إثباتها بقائمه يوقع عليها، و إرجاعها له عند الخروج و استلام وصل منه، أما ما يرسل له من الخارج فيخضع لنظام المؤسسه، أما إذا كان عنده مواد مخدره و أدويه فيتصرف بها حسب رأى الطبيب.

القاعده ٤٤: أوجبت إخطار ذوى السجن بمرضه أو موته أو نقله إلى مؤسسه أخرى، و إخطار السجن نفسه بموت أحد أقاربه أو مرضه، و يؤذن للسجين بزيارته إن سمحت الحاله، كما تخطر أسره السجن بحبسه ابتداء.

القاعده ٤٥: أوجبت للسجين الواسطه المريحه عند نقله، و عدم تعريضه للإهانه من الجمهور، و تحمل مصاريف نقله من الإداره و مساواه السجناء بذلك.

القاعده ٤٦: أوجبت اختيار السجنائين من ذوى الكفاءه و الإنسانيه على مختلف درجاتهم، كما أوجبت توعيه السجنائين و توعيه الرأى العام بمهمه السجن و تستخدم الوسائل المناسبه لذلك، و يجب أن يكون موظفو السجن متفرغين، و أن يتمتعوا بحقوق موظفى الدوله المدنيين و تكون رواتبهم كافيه نظرا لعملهم الشاق.

القاعده ٤٧:

أوجبت كون موظفى السجن بمستوى ثقافى و ذهنى لائق، على أن يجتازوا تدريبا عامًا و تخصّصًا قبل توظيفهم، و أن يحافظوا على هذا المستوى و يعملوا لرفعه أثناء الخدمة.

القاعده ٤٨: أوجبت على موظفى السجن أن يكونوا قدوه حسنه للمسجونين فى سلوكهم.

القاعده ٤٩: أوجبت ضمّ أخصّصيّين بعلم النفس و الاجتماع و الصناعه و الأمراض العقليه إلى موظفى السجن، و أن تكون خدمات هؤلاء مستديمه و يستبعد منهم من يعمل بصورة موقته.

القاعده ٥٠ و ٥١: أوجبتا أن يكون مدير المؤسّسه ذا أهليه كافيه خلقيا و إداريًا و تدريبا، و أن يكون عمله دائميا بالمؤسّسه و يقيم بالقرب منها، و إذا عيّن بمؤسّستين أو أكثر يجب أن يزور كلّها منها بفترات متعدده، و يعيّن من قبله موظفًا دائمًا يكون مسئولًا عنها، و أن تكون لغته لغه غالبية المسجونين.

القاعده ٥٢: أوجبت فى المؤسسات التى تحتاج إلى أكثر من طبيب إقامه طبيب واحد بصورة دائميّه بالمؤسّسه

أو بقربها، أمّا المؤسسات الأخرى فيقوم الطبيب بزيارتها يوميا و عليه الحضور فى الحالات العاجله فورا.

القاعده ٥٣: أوجبت فى المؤسسات التى تقبل الجنسين وضع قسم النساء بإداره موظفه مسئوله شخصيا عن مفاتيحه، و لا يجوز لذكور الموظفين دخول هذا القسم بدون إحدى الموظفات. و هذا الإجراء لا يمنع الموظفين الذكور كالأطباء و المدرسين من أداء واجباتهم بالمؤسّسه.

القاعده ٥٤: منعت موظفى المؤسسات من استعمال القوه إلّا فى حاله الدفاع عن النفس أو محاوله هرب السجين، أو مقاومته بدنيا، إيجابيًا أو سلبيا. و إذا اضطروا لاستعمال القوه فبالقدر الضرورى مع تبليغ الحادث لمدير المؤسّسه فورا، كما أوجبت تدريب موظفى السجن تدريبا بدنيا خاصًا لمقاومه المسجونين المعتدين، و لا يجوز للموظف حمل السلاح إلّا بظروف خاصه و بشرط

كونهم مدربين على استعماله.

القاعده ٥٥: خاصه بالتفتيش. و قد اوجبت تفتيش المؤسسات العقابيه بصوره منظمه و من قبل مفتشين مختصين، على أن يديروا المؤسسات وفقا للقوانين و يحققوا أهداف الخدمات العقابيه.

القاعده ٥٧: اعتبرت عقوبه الحبس مؤلمه و أوصت بأن لا- يزيد نظام السجن من العناء للمحبوس زياده على ألم الحبس ما لم يكن لهذه الزياده ما يبررها.

القاعده ٥٨: أوصت بتأهيل السجن للعوده للمجتمع من جديد سليما، لأنّ غايه السجن حمايه المجتمع.

القاعده ٥٩: أوصت بتحقيق غايه السجن بمختلف الوسائل العلاجيّه و التربويه و الأخلاقيه وفق العلاج الفردي لكل سجين و بطريقه فرديه.

القاعده ٦١: أوجبت معاملة السجن باعتباره جزء من المجتمع و ليس بمنبوذ منه، و يجب تجديد المجتمع لتأهيل السجن اجتماعيا و أن يعهد لباحثين اجتماعيين بمهمّه المحافظه على صلات السجن بأسرته أو بالهيئات التي تعمل على إفادته، و اتخاذ الخطوات لحمايه حقوق السجن المدنيّه و حقوقه في الضمان الاجتماعى فى حدود القانون.

القاعده ٦٤: قررت أنّ واجب المجتمع لا ينتهى بالإفراج عن المسجون؛ فأوجبت وجود هيئات حكوميه لتأهيل المسجون اجتماعيا و أوصت بعدم التحامل عليه.

القاعده ٦٥: أوجبت معاملة السجناء بما يخلق الرغبه فى نفوسهم لأن يعيشوا فى ظلّ القانون و يعولوا أنفسهم، و أن ينمى فيهم الشعور بالمسؤوليه و احترام النفس.

القاعده ٧١: أوجبت على كل سجين العمل وفق استعداده الجسمى و العقلى حسب تقرير الطبيب، و أن لا- يكون طابع العمل بالسجون التعذيب و الإيلام و توفير العمل الكافى الذى يستوعب نشاط المسجونين على أن يكون العمل مما يساعدهم بعد الإفراج عنهم لكسب أرزاقهم بطرق شريفه و توفير التدريب المهنى للقادرين خصوصا صغار السن على أن يختاروا هم نوع العمل.

القاعده ٧٢: أوجبت كون نظام العمل فى

المؤسسات على غرار مثله في الخارج حتى يعد المسجون إعدادا مرضيًا للحياه الطبيعیه، و تقدم مصلحه المسجونين على ربح المؤسسه من صناعه ما.

القاعده ٧٥: أوجبت تحديد ساعات العمل يوميًا و أسبوعيًا بنفس قانون العرف المحلى للعمال غير المسجونين، و تخصيص يوم للراحه أسبوعيًا و وقت كاف لأوجه النشاط الأخرى التى يزاولها السجناء.

القاعده ٧٦: أوجبت أن يثاب السجنين بمكافأه عادله وفق النظام و يسمح له بإتفاق جزء من مكسبه على حاجاته غير الممنوعه، و إرسال جزء لعائلته، و تحتفظ المؤسسه بجزء من مكاسبه له يتسلمه عند الخروج.

القاعده ٧٧: أوجبت توفير و تنميه وسائل التعليم للقادرين خصوصًا التعليم الدينى، و أوجبت تعليم الأمتين إجباريًا و كذلك صغار السنّ و بشرط تنسيق التعليم مع نظام التعليم العامّ للدوله ليتابع السجنين تعليمه عند الإفراج عنه.

القاعده ٨٠: أوجبت التفكير بمستقبل السجنين و العنايه بذلك منذ بدء سجنه، و أوصت بتشجيع صلاته بالهيئات المفيده له و لأسرته و بتأهيله اجتماعيًا.

القاعده ٨٢: أوجبت منع حبس المجنون و أوصت بنقله لمؤسسات الأمراض العقليه و وضع هؤلاء تحت رقابه خاصه من الطبيب، و أوصت بتوفير العلاج العقلى للمسجونين حسب الحاجه.

القاعده ٨٤: أوجبت فى الشخص الموقوف تحت حفظ البوليس أو غيره أن يسمّى بالمتهم قبل المحاكمه و أن يفترض فيه البراءه و يعامل على أساسها، و يجب مراعه حمايه الحريه الفرديه، و يتمتع هؤلاء بنظام خاصّ موادّه كما يلى:

القاعده ٨٥: أوجبت الفصل بين الموقوف و المحكوم عليه، و بين الصغار و البالغين و أن يحبسوا بمؤسسات مستقلّه.

القاعده ٨٦: أوجبت أن ينام الموقوف بحجره مستقله مع مراعه العرف المحلى بالطقس.

القاعده ٨٧: جوّزت للموقوفين الحصول على طعامهم من الخارج إمّا على نفقتهم أو نفقه أسرهم و إلّا

فمن إداره السجن وفق النظام.

القاعده ٨٨: سمحت للموقوف بارتداء ملابسه الخاصه بشرط كونها نظيفه و إلا بكساء يختلف عن لباس المسجونين.

القاعده ٨٩: أعطت الموقوف حق العمل و أخذ أجور عليه و لكن بدون أن يجبر على ذلك.

القاعده ٩٠: أوجبت السماح للموقوف بالحصول على الكتب و الصحف و أدوات الكتابه على نفقته أو نفقه الغير، و ذلك مع مراعاة أمن المؤسسة و نظامها.

القاعده ٩١: أوجبت السماح للموقوف بأن يعالجه طبيبه الخاصّ حال تمكّنه من دفع النفقات و قيام طلبه على أساس معقول.

القاعده ٩٢: سمحت للمتهم بإخبار أسرته بتوقيفه، و أوصت له بتسهيل الاتصال بهم، و السماح بزيارتهم له مع رعايه أمن المؤسسة و حسن النظام فيها و أن يكون ذلك وفق العداله.

القاعده ٩٣: سمحت له بتعيين محام للدفاع عنه حسب نصوص القانون، و للمحامي أن يزوره لتحضير دفاعه، و أجازت له مقابله المحامي على انفراد و بإشراف موظفي المؤسسة و لكن دون أن يسمعا كلامهما.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٣٩

الفصل الثامن في التجسس و الاستخبارات العامه

اشاره

و فيه أيضا جهات من البحث:

الجهه الأولى: في وجوب حفظ أعراض المسلمين و أسرارهم:

[الأصل عدم ولاية أحد على أحد و التجسس عليه]

و نقدّم هذه الجهه من جهه أنّ مضمونها مطابق للأصل، إذ الأصل كما مرّ في الباب الأول من الكتاب عدم ولاية أحد على أحد، و مراقبه الغير و التجسس عليه و إذاعه عيوبه و أسرارهم نحو تصرف في شؤون الغير، فالأصل يقتضى عدم جوازه.

و كيف كان فنقول: إن من الوظائف الخطيره التي اهتمّ بها الإسلام حفظ حرّامات المسلمين و أعراضهم، و الاجتناب عن التفتيش عن عقائد الناس و أسرارهم، فلم يجز التجسس على دخائل الناس و خفياهم، و لم يسمح لأحد إشاعه أسرار المسلمين و عثرتهم، و على هذين الأصلين المهمّين بنيت حياه الناس و طمأننت

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٠

خواطرهم فى نشاطاتهم:

[الآيات]

١- قال الله- تعالى- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَ لَا تَجَسَّسُوا وَ لَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا، أ يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا؟ فَكَرِهْتُمُوهُ.﴾ «١»

قال فى المجمع:

«أى و لا تتبعوا عثرات المؤمنين. عن ابن عباس و قتاده و مجاهد.

و قال أبو عبيده: التجسس و التحسس واحد. و روى فى الشواذ عن ابن عباس:

«و لا- تحسسوا» بالحاء، قال الأ-خفش: و ليس يبعد أحدهما عن الآخر إلا أن التجسس: البحث عما يكتم و منه الجاسوس، و التحسس بالحاء: البحث عما تعرفه.» «٢»

أقول: فالله- تبارك و تعالى- نهى أولًا- عن سوء الظنّ بالمؤمنين، و ثانيا عن التفتيش و التجسس على دخائلهم، و ثالثا عن إذاعتها و إشاعتها على فرض الاطلاع عليها، و لعل المستفاد من الآيه أن حياه الإنسان إنما هى بعرضه و شخصيته الاجتماعيه، و الهتك لهما كأنه سلب لحياته هذه، فتأمل.

و فى مكاسب الشيخ الأنصارى- قدس سرّه-:

«فجعل

المؤمن أخا، و عرضه كلحمه، و التفكّه به أكلا، و عدم شعوره بذلك بمنزله حاله موته.» (٣)

٢- و قال الله- تعالى:- «إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.» (٤)

٣- و في تفسير القرطبي في ذيل آيه الحجرات: «ثبت في الصحيحين عن أبي هريره: أن النبي «ص» قال: إياكم و الظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث. و لا تحسّسوا

(١)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٢.

(٢)- مجمع البيان ١٣٧/٥، (الجزء ٩).

(٣)- المكاسب / ٤٠.

(٤)- سورة النور (٢٤)، الآية ١٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤١

و لا تجسّسوا، و لا تناجشوا و لا تحاسدوا و لا تباغضوا و لا تدابروا و كونوا عباد الله إخوانا.» (١) و رواه البيهقي (٢).

أقول: نجش الحديث: أذاعه.

[الروايات]

٤- و فيه أيضا عن النبي «ص»: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الْمُسْلِمِ دَمَهُ وَ عَرْضَهُ وَ أَنْ يَظُنَّ بِهِ ظَنًّا سَوْئًا.» (٣)

٥- و في أصول الكافي بسنده عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «من قال في مؤمن ما رأته عيناه و سمعته أذناه فهو من الذين قال الله- عزّ و جلّ:- إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.» (٤)

٦- و في تفسير نور الثقلين عن كتاب ثواب الأعمال للصدوق بسنده عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن موسى بن جعفر «ع»، قال: قلت له: جعلت فداك، الرجل من إخواني بلغني عنه الشىء الذى أكرهه فأسأله عنه فينكر ذلك و قد أخبرني عنه قوم ثقات؟ فقال لى: يا محمد، كذب سمعك و بصرك عن أخيك. و إن شهد عندك خمسون قسامه، و قال لك قولا

فصدقه و كذبهم، و لا تزدعنّ عليه شيئا تشينه به و تهدم به مروّته فتكون من الذين قال الله - عزّ و جلّ - : إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. «٥» و روى نحوه الكليني في روضه الكافي «٦».

أقول: و لا يراد بتكذيب الخمسين تكذيبهم حقيقة، بل يراد بذلك عدم ترتيب الأثر على شهادتهم بعد إنكار المشهود عليه المساوق عادة للاعتذار و طلب العفو على

(١) - تفسير القرطبي ١٦ / ٣٣١.

(٢) - سنن البيهقي ٨ / ٣٣٣، كتاب الأشربة و الحدّ فيها، باب ما جاء في النهي عن التجسس.

(٣) - تفسير القرطبي ١٦ / ٣٣٢.

(٤) - أصول الكافي ٢ / ٣٥٧، كتاب الإيمان و الكفر، باب الغيبة و البهت، الحديث ٢.

(٥) - تفسير نور الثقلين ٣ / ٥٨٢.

(٦) - الكافي ٨ / ١٤٧، الحديث ١٢٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٢

فرض الارتكاب، كما لا يخفى.

٧- و في أصول الكافي بسنده عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: قال رسول الله «ص»: «يا معشر من أسلم بلسانه و لم يخلص الإيمان إلى قلبه، لا- تدموا المسلمين و لا- تتبعوا عوراتهم، فإنّه من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، و من تتبع الله - تعالى - عورته يفضحه و لو في بيته.» «١»

٨- و فيه أيضا بسنده عن أبي بصير، عن أبي جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «يا معشر من أسلم بلسانه و لم يسلم بقلبه، لا تتبعوا عثرات المسلمين، فإنّه من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثرته، و من تتبع الله عثرته يفضحه.» «٢»

٩- و فيه أيضا بسنده عن محمد بن مسلم أو الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

قال رسول الله «ص» «لا تطلبوا

عثرات المؤمنين، فإنّ من يتبع عثرات أخيه تتبع الله عثراته، و من تتبع الله عثراته يفضحه و لو فى جوف بيته.» (٣)

١٠- و فى تفسير القرطبي عن أبى برزه الأسلمى، قال: قال رسول الله «ص»:

«يا معشر من آمن بلسانه و لم يدخل الإيمان فى قلبه، لا تغتابوا المسلمين و لا تتبعوا عوراتهم، فإنّ من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، و من يتبع الله عورته يفضحه فى بيته.» (٤)

١١- و فى اصول الكافى بسنده عن زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخى الرجل الرجل على الدين فيحصى عليه زلّاته ليعيره بها يوما ما.» (٥) و نحو ذلك روايتان أخريان أيضا، فراجع.

(١)- الكافى ٢/ ٣٥٤، كتاب الإيمان و الكفر، باب من طلب عثرات المؤمنين ...، الحديث ٢.

(٢)- الكافى ٢/ ٣٥٥، كتاب الإيمان و الكفر، باب من طلب عثرات المؤمنين ...، الحديث ٤.

(٣)- الكافى ٢/ ٣٥٥، كتاب الإيمان و الكفر، باب من طلب عثرات المؤمنين ...، الحديث ٥.

(٤)- تفسير القرطبي ١٦/ ٣٣٣.

(٥)- الكافى ٢/ ٣٥٥، كتاب الإيمان و الكفر، باب من طلب عثرات المؤمنين ...، الحديث ٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٣

١٢- و فيه أيضا بسنده عن عبد الله بن سنان، قال: قلت له: «عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: نعم. قلت: تعنى سفليه؟ قال: ليس حيث تذهب، إنّما هى إذاعه سرّه.» (١)

١٣- و فى نهج البلاغه فى كتابه «ع» لمالك: «و ليكن أبعد رعيتك منك و أشنأهم عندك أطلبهم لمعايب الناس، فإنّ فى الناس عيوباً الوالى أحقّ من سترها، فلا تكشفن عمّا غاب عنك منها، فإنّما عليك تطهير ما ظهر لك، و الله يحكم

على ما غاب عنك فاستر العوره ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك..» (٢)

١٤- وفي الغرر و الدرر عن أمير المؤمنين (ع): «تتبع العورات من أعظم السوءات.» (٣)

١٥- وفيه أيضا: «تتبع العيوب من أقبح العيوب و شر السيئات.» (٤)

١٦- وفيه أيضا: «شر الناس من لا يعفو عن الزله و لا يستر العوره.» (٥)

١٧- وفيه أيضا: «من بحث عن أسرار غيره أظهر الله أسرار.» (٦)

١٨- وفيه أيضا: «من كشف حجاب أخيه انكشف عورات بيته.» (٧)

١٩- وفيه أيضا: «سوء الظن يفسد الأمور و يبعث على الشرور.» (٨)

(١)- الكافي ٢ / ٣٥٨، كتاب الإيمان و الكفر، باب الروايه على المؤمن، الحديث ٢.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٩٩٧؛ عبده ٣ / ٩٦؛ لح / ٤٢٩، الكتاب ٥٣.

(٣)- الغرر و الدرر ٣ / ٣١٨، الحديث ٤٥٨٠.

(٤)- الغرر و الدرر ٣ / ٣١٨، الحديث ٤٥٨١.

(٥)- الغرر و الدرر ٤ / ١٧٥، الحديث ٥٧٣٥.

(٦)- الغرر و الدرر ٥ / ٣٧١، الحديث ٨٧٩٩.

(٧)- الغرر و الدرر ٥ / ٣٧١، الحديث ٨٨٠٢.

(٨)- الغرر و الدرر ٤ / ١٣٢، الحديث ٥٥٧٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٤

٢٠- و في تفسير نور الثقلين عن خصال الصدوق، عن محمد بن مروان، عن أبي عبد الله (ع)، قال: سمعته يقول: «ثلاثه يعذبون

يوم القيامه (إلى أن قال): و المستمع حديث قوم و هم له كارهون يصب في أذنيه الآنك.» (١)

٢١- و فيه أيضا عنه، عن عكرمه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (ص): «في حديث له. «و من استمع إلى حديث قوم و هم له

كارهون يصب في أذنيه الآنك يوم القيامه.» قال سفيان: «الآنك: الرصاص.» (٢)

التي مرّت عن أمير المؤمنين «ع» أنّه قال لرجل أقرّ عنده بالزنا: «أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه أن يستر على نفسه كما ستر الله عليه؟» «٣»

أقول: و نظير هذه الروايه روايات أخر قد مرّت في فصل التعزيرات، و يظهر منها أنّ هذا السنخ من المعاصي الجنسيه الشخصيه الخفيه لا يجوز التفتيش عنها و التجسس عليها و يكون المطلوب شرعا استئثارها.

٢٣- و في سنن البيهقي بسنده، عن جمع من الصحابه، عن النبي «ص»، قال:

«إن الأمير إذا ابتغى الريه في الناس أفسدهم.» «٤» و رواه القرطبي أيضا في تفسيره عن أبي أمامه «٥»

٢٤- و فيه أيضا بسنده عن رسول الله «ص» يقول: «إنك إن أتبت عورات الناس أو عثرات الناس أفسدتهم او كدت أن تفسدهم.» و رواه القرطبي أيضا. «٦»

(١)- نور الثقلين ٩٣ / ٥.

(٢)- نور الثقلين ٩٣ / ٥.

(٣)- الوسائل ٣٢٨ / ١٨، الباب ١٦ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ٦.

(٤)- سنن البيهقي ٣٣٣ / ٨، كتاب الأشربه، باب ما جاء في النهي عن التجسس.

(٥)- تفسير القرطبي ٣٣٣ / ١٦.

(٦)- سنن البيهقي ٣٣٣ / ٨، كتاب الأشربه، باب ما جاء في النهي عن التجسس؛ و تفسير القرطبي ٣٣٣ / ١٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٥

٢٥- و في صحيح البخارى بسنده عن رسول الله «ص» في خطبته في حجّه الوداع قال: «إنّ الله - تبارك و تعالي - قد حرّم دماءكم و أموالكم و أعراضكم إلّا بحقّها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟ ثلاثا...» «١»

إلى غير ذلك من الأخبار الوارده في هذا المجال من طرق الفريقين.

أقول: فليتأمل كلّ من له عناية و اهتمام بالشرع و أحكامه فيما ذكر من الآيات و

الروايات و في غيرها ممّا ورد في هذا المجال، و ليحفظ أسرار المسلمين و عثراتهم الخفيّه الفرديّه و العائليّه، و لا يتعرّض لها بالاستماع و التفتيش و النشر و الإشاعه، و لا- يعتذر بكونه موظفا في الاستخبارات، فإنّ الموظفين فيها لا يجوز لهم التفتيش و التحقيق إلّا في الأمور المهمّه العامّه الماسّه بمصالح النظام و المجتمع بمقدار الضروره و سيأتي بيانه.

و في دستور الجمهوريه الإسلاميه الإيرانيه (المادّه ٢٣):

«يمنع تفتيش العقائد و لا يمكن مؤاخذه أيّ شخص أو التعرّض له لمجرّد اعتناقه عقيدته معيّنه.»

(المادّه ٢٥):

«يمنع تفتيش الرسائل و عدم إيصالها، تسجيل و إفشاء المكالمات الهاتفية، إفشاء المخابرات البرقيه و التلكس و مراقبتها، و عدم مخابراتها، و عدم إيصالها، استراق السمع، و كلّ أنواع التجسس إلّا بحكم القانون.» هذا.

و ليس من المروّه التفتيش عن كلّ خطأ و عثره و تعقيبهما و إن خفيتا أو تاب صاحبهما، و إنّما المروّه بالصفح و الإغماض و النصح و الإرشاد و تقويم الشخص و جذبه إلى الاعتدال و الاستقامه تدريجا، إذ قلّ من يعتصم عن الخطأ و الانحراف.

و قد قال الشاعر:

«فمن ذا الذي ترضى سجايه كلّها، كفى المرء نبلا أن تعدّ معاييه.»

(١)- صحيح البخارى ١٧٢ / ٤، كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى إلّا في حدّ أو حقّ.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٦

نعم، يعاقب المتجاهر المصّرّ على الذنب، بل كلّ من ثبت جرمه عند الحاكم إلّا إذا صلح للعفو و عفا عنه. فتدبّر. هذا.

و في كنز العمال عن ثور الكندي:

«إنّ عمر بن الخطّاب كان يعسّ بالمدينه من الليل، فسمع صوت رجل في بيت يتغنّى، فتسوّر عليه فقال: يا عدوّ الله، أظننت أنّ الله

يسترک و أنت فى معصيته؟

فقال: و أنت يا أمير المؤمنين لا تعجل علىّ، إن أكن عصيت الله واحده فقد عصيت الله فى ثلاث: قال: «و لا تجسّسوا» و قد تجسّست، و قال: «و أتوا البيوت من أبوابها» و قد تسوّرت علىّ، و قد دخلت علىّ بغير إذن و قال الله - تعالى -: «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْأَلُوا بِأُيُوتِهَا عَلَيْهِمْ وَأَسْأَلُكُمْ عَلَيْهَا أَهْلُهَا» قال عمر: فهل عندك من خير إن عفوت عنك؟ قال: نعم، فعفا عنه و خرج و تركه.» (١)

الجهه الثانيه: فى لزوم الاستخبارات العامه و ضرورتها إجمالاً:

قد ظهر لك مما مرّ أنّ اطمينان الناس و إحساسهم بالأمن فى دخالهم أمر اهتمّ به الشرع المبين، و لأجل ذلك أوجب حفظ حريم الناس و التحفظ على أسرارهم، و حرّم التفتيش و التجسس عن دخال الناس و خفياهم.

و لكنّ المتأمل فى الآيات و الروايات الوارده فى هذا المجال يظهر له أن محطّ هذا التحريم و موضوعه هى الأسرار الفرديّه و العائليه التى لا تمسّ مصالح المجتمع.

و أما التى ترتبط بمصالح المجتمع و حفظ النظام فلا محيص فيها عن التفتيش و المراقبه، إذ على الدوله الاسلاميه الحافظه لنظام المسلمين أن تحصل على الاطلاعات الكافيه حول أوضاع الدول و الأمم الأجنبيّه و قراراتهم ضدّ الإسلام

(١) - كنز العمال ٣ / ٨٠٨، الباب ٢ من كتاب الأخلاق من قسم الأفعال، الحديث ٨٨٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٧

و المسلمين، و تجمع الأخبار حول تحركاتهم و تحركات عملائهم و جواسيسهم، و مؤامرات الكفّار و أهل النفاق و البغى و الطغيان، و أن تراقب رجال الدوله و الموظفين و أحوال الناس و حوائجهم العامه، و العقل السليم و الشرع القويم يحكمان بترجيح المصالح العامه على

الحرّيات الفرديّة و وجوب الاهتمام بنظام المسلمين و كيانهم.

و هذه المسؤوليّة المهمّة الواسعة النطاق تفوض لا- محاله من قبل الدولة الإسلاميّة إلى مؤسسه عادله صالحه لها من جميع الجهات، و يطلق على هذه المؤسسه فى اصطلاح عصرنا: «إداره الأمن و الاستخبارات».

و لا- يتبادر إلى ذهنك من هذه الكلمه ما يشابه و يسانخ الأجهزه الجهنميّه المخيفه الموضوعه فى أكثر البلاد لقمع الشعوب و خنقها و إخضاعها لسياسه الطواغيت و الجبابره المستبدّين، و تحطيم الحركات العادله و إعاقه نموّ الأممه و رشدّها فى العقل و السياسه و العلوم و الصناعات.

و إنّما نقصد بذلك مؤسسه عادله صالحه تهدف إلى الدفاع عن شئون الأممه و مصالحها و الحفاظ على كيانهها فى قبال خطط الأعداء و الشياطين و التّحركات الداخليّه و الخارجيه المشكوكه.

و على هذا فيجب أن تفوّض هذه المسؤوليّة كغيرها من المسؤوليّات العامّه إلى أهلها و أن يدقّق فى انتخاب الأعضاء لها و اختيارهم من بين العقلاء الأذكياء الملتزمين بالموازن الشرعيّه المهتمّين بمصالح الأفراد و المجتمع، و يجب أن يتعرّف كلّ منهم على ما يجب الاطلاع عليه و ما يحرم، و يميّز الخطّ الدقيق الفاصل بينهما، فإنّ الأمر فى كثير من الموارد دائر بين الواجب المهمّ و الحرام المؤكّد.

و كما يضرّ قطعاً اختيار من لا التزام له و لا تقوى لهذه المسؤوليّة المهمّه الماسّه بدخائل الناس و حرمانهم، فكذلك يضرّ اختيار من لا- يشخص الموارد الّتى يجب تعرّفها و التحقيق فيها من الموارد الشخصيه المحرّمه، أو من تغلب عليه الأحاسيس الآنيه الخشنه فيزاحم الناس و يواجههم بوجه عبوس مكفهر، و لا محاله ينبت بذلك فى قلوبهم البغضاء و الشقاق.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٨

و لو كان الفرد المسؤول للتحقيق و الاستخبار عاقلا ذكيا حليما لئنا رءوفا بالناس عارفا بحدود وظيفته المهمه لساعده الناس في جميع مراحل عمله، و لصار أكثر الناس عمّالا متطوعين للأمن العام و بذلك تتشابك الدوله و الأّمه و تحصل المعاضده بينهما في جميع المراحل، فتدبّر. هذا.

و يدلّ على وجوب الاستخبارات و ضرورتها إجمالاً مضافاً إلى ما يأتي بالتفصيل من الروايات الخاصّه أنّ حفظ نظام المسلمين و كيانهم يتوقّف على الحذر من الأعداء بمراقبتهم و التجسس على القرارات و التّحركات الصادره عنهم، و حيث إنّ حفظ النظام من أهمّ ما اهتمّ به الشرع و أوجبه على الدوله و الأّمه فلا محاله و جبت مقدّماته بحكم العقل و الفطره. و يستفاد وجوب حفظ النظام- مضافاً إلى كونه ضروريّاً و بديهيّاً- من أخبار كثيره مضى أكثرها في الأبواب و الفصول السابقه و نلفت هنا النظر إلى بعضها:

١- ففي نهج البلاغه: «إنّ هؤلاء قد تمالؤوا على سخطه إمارتي، و سأصبر ما لم أخف على جماعتكم، فإنّهم إن تمّموا على فياله هذا الرأى انقطع نظام المسلمين.» (١)

قال «ع» ذلك في خطبه له عند مسير أصحاب الجمل إلى البصره. و فياله الرأى: ضعفه.

٢- و فيه أيضاً في كلام له «ع» لعمر بن الخطاب حين استشاره في غزو الفرس بنفسه، قال: «و مكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز يجمعه و يضمّه، فإذا انقطع النظام تفرّق الخرز و ذهب ثمّ لم يجتمع بحذافيره أبدا.» (٢)

٣- و فيه أيضاً: «فرض الله الإيمان تطهيراً من الشرك ... و الإمامه نظاماً للأّمه و الطاعه تعظيماً للإمامه.» (٣)

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٥٤٩؛ عبده ٢ / ١٠٠؛ لح / ٢٤٤، الخطبه ١٦٩.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٤٤٢؛ عبده ٢ / ٣٩؛

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١١٩٧؛ عبده ٣ / ٢٠٨؛ لح / ٥١٢، الحكمة ٢٥٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٤٩

و قد مرّ شرح اختلاف نسخ الحديث في الدليل السابع من أدلّه وجوب الإمامه، في الفصل الثالث من الباب الثالث، فراجع.

٤- و في أصول الكافي عن الرضا «ع» في حديث طويل: «إنّ الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين و صلاح الدنيا و عزّ المؤمنين.»
«١»

٥- و في كشف الغمه في خطبه الزهراء - سلام الله عليها-: «و طاعتنا نظاما للملّه، و إمامتنا لِمَا للفرقه.» «٢»

٦- و في أمالي المفيد بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»:

«اسمعوا و أطيعوا لمن و لاه الله الأمر، فإنّه نظام الإسلام.» «٣»

٧- و في الوسائل في صحيحه يونس، عن أبي الحسن الرضا «ع» فيمن أخذ السلاح من قبل الحكومه و ذهب إلى الثغور قال:
«فإن جاء العدو إلى الموضع الذي هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال: يقاتل عن بيضه الإسلام. قال: يجاهد؟ قال: لا، إلّا أن يخاف
على دار المسلمين. أ رأيتك لو أنّ الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ (لم يسع خ. ل) لهم أن يمنعوهم. قال: يربط و لا يقاتل، و
إن خاف على بيضه الإسلام و المسلمين قاتل فيكون قتاله لنفسه ليس للسلطان، لأنّ في دروس الإسلام دروس ذكر محمد
«ص.» «٤»

إلى غير ذلك من الأخبار التي يستفاد منها وجوب حفظ النظام و أنّه من أهمّ الفرائض الإسلاميه فيجب تمهيد مقدماته و منها
مراقبه الأعداء و التجسس عليهم.

(١)- الكافي ١ / ٢٠٠، كتاب الحجّه، باب نادر جامع في فضل الإمام صفاته، الحديث ١.

(٢)- كشف الغمه ٢ / ١٠٩.

(٣)- أمالي المفيد / ١٤، المجلس ٢، الحديث

(٤)- الوسائل ١١ / ٢٠، الباب ٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٠

الجهه الثالثه: فى بيان شعب الاستخبار و أهدافه و ذكر الأخبار و الروايات الوارده فيها:

اشاره

فنقول: هى أربع شعب:

١- مراقبه العمّال و الموظفين، و أنهم هل يقومون بمسؤولياتهم الإداريّه بالصدق و الأمانه أم لا؟ و كيف يواجهون الناس و يتصرّفون فى بيت المال؟

٢- مراقبه التّحرّكات العسكريّه من قبل الأعداء.

٣- مراقبه نشاطات المخالفين و الجواسيس و أهل النفاق و الأحزاب الداخليه السريّه المعاديه للإسلام و الحكومه و الأمّه.

٤- مراقبه الأمّه و أحوال الناس فى حاجاتهم و خلّاتهم و بعض شكاياتهم و الارتباط الدائم بينهم و بين الحكومه المركزيّه.

و لا نأبى تصدّى بعض الموظّفين لوظائف جميع الشعب المتقدّمه أو الأكثر من واحده منها، و إنّما المقصود بيان كون كلّ منها وظيفه خاصّه مهمّه يترتب عليها غرض مخصوص مهمّ.

فلتعرّض للشعب الاربع فى اربعة فصول:

الفصل الأول: فى مراقبه العمّال و الموظّفين:

لا- يخفى أنّ مجرّد تعيين الوزراء و العمّال و الأمراء للمناصب و الوظائف الإداريّه و إداره الجنود و تفويض المسؤوليّه إليهم لا يكفى فى إداره الملك و سياسه الأمّه بنحو

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥١

يرضى به العقل و الشرع، بل اللازم مضافا إلى إحراز الأهليه و الشروط المعتره فيهم نصب من يراقبهم و يرصد أعمالهم و معاملاتهم مع المراجعين فى شتى المؤسّسات و لا سيّما فى المناطق البعيده عن مقرّ الحكومه المركزيّه، إذ النفس أماره بالسوء، و الأطماع ربّما تغلب على النفوس، و الإنسان محلّ الخطأ و النسيان، و الأقوياء يغلب على طباعهم الإعجاب بالنفس و الاستبداد فى

الرأى، و تحقير الضعفاء و المستضعفين و عدم الاعتناء بهم، فلا بدّ من المراقبه و التفتيش عنهم فى نشاطاتهم و بعث عيون خفيّه ترصدهم كما كان يصنعه رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع»:

١- فى قرب الإسناد عن الرّيان بن الصلت، قال: سمعت الرضا «ع» يقول:

«كان رسول الله «ص»

إذا وجّه جيشاً فأثمهم أمير بعث معه من ثقاته من يتجسس له خبره. «(١)»

و رواه عنه في الوسائل هكذا: «إذا بعث جيشاً فأثمهم أميراً بعث معه...» (٢)»

٢- و في نهج البلاغه في عهد أمير المؤمنين «ع» إلى مالك بعد ذكر العمّال و اختيارهم من أهل التجربه و الحياء من أهل البيوتات الصالحه و القدم في الإسلام المتقدّمه، قال: «ثم تفقّد أعمالهم، و ابعث العيون من أهل الصدق و الوفاء عليهم، فإنّ تعاهدك في السرّ لأموارهم حدودهم لهم على استعمال الأمانة و الرّفق بالرّعيتيه. و تحفّظ من الأعوان، فإن أحد منهم بسط يده إلى خيانه اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهداً فبسطت عليه العقوبه في بدنه، و أخذته بما أصاب من عمله، ثمّ نصبته بمقام المذلّه و ستمته بالخيانة و قلّدتها عار التهمه.» (٣)»

و روى نحو ذلك في تحف العقول و دعائم الإسلام «(٤)».

فأمير المؤمنين «ع» لم يكتف بالأمر بانتخاب العمّال من أهل التجربه و الحياء و التقدّم في الإسلام، بل أوجب مع ذلك أن تبعث عليهم عيون تبلغ في الصدق

(١)- قرب الإسناد / ١٤٨.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٤، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١١؛ عبده ٣ / ١٠٦؛ لح / ٤٣٥، الكتاب ٥٣.

(٤)- تحف العقول / ١٣٧؛ و دعائم الإسلام ١ / ٣٦١، كتاب الجهاد.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٢

و الوفاء حدّاً يوثق بهم ثقّه مطلقه بحيث يكتفى بأخبارهم في خيانه العمّال، و أوجب عقوبه الخائن و تذليله حتّى يعتبر بذلك كلّ من سمع و لا يحوم أحد حول الخيانه.

فهذا الذي يحكم أساس الملك و الحكومه و يوجب انجذاب الأمم إلى الدوله و دفاعها

عنها، لا ما قد يتوهم من الإغماض و التغاضى عن تقصيرات المسؤولين و خياناتهم باسم الدفاع عن الدوله.

٣- و فى تحف العقول فى عهده هذا إلى مالک فى وصيته للجنود و أمرائهم، قال: «ثم لا تدع أن يكون لك عليهم عيون من أهل الأمانه و القول بالحقّ عند الناس فيثبتون بلاء كلّ ذى بلاء منهم ليثق أولئك بعلمك ببلائهم ثم اعرف لكلّ امرئ منهم ما أبلى». «١» و روى نحوه فى الدعائم فراجع «٢».

أقول: و فيه نقل بالمعنى لا محاله كما هو ظاهر.

و إذا رأينا أن أمير المؤمنين «ع» اهتمّ بمراقبه العمّال و بعث العيون عليهم و أمر مالكا بذلك فلا محاله كان هو بنفسه يراقب عمّاله بعيونه، و لعلّه يشعر بذلك بل يدلّ عليه ما ورد فى كتبه إلى عمّاله من بلوغ أخبارهم إليه مع بعد المسافه بين البلاد، حيث إنّ وسائل الإعلام و الاخبار الموجوده فى عصرنا لم تكن توجد فى تلك الأعصار و مع ذلك كان يبلغه جزئيات أعمال العمّال حتى مثل شركه بعضهم فى مجلس ضيافه، فيظهر بذلك شدّه عنايته بذلك و بعثه عيوناً ترصد أعمالهم و تخبره بها:

١- ففى كتابه إلى عثمان بن حنيف عامله على البصره: «أمّا بعد يا بن حنيف، فقد بلغنى أنّ رجلاً من فتيه أهل البصره دعاك إلى مأدبه فأسرعت إليها، تستطاب لك الألوان و تنقل إليك الجفان، و ما ظننت أنّك تحييب إلى طعام قوم عائلهم مجفوّ و غيّهم مدعوّ». «٣»

٢- و فى كتابه إلى ابن عباس على ما قيل: «أمّا بعد فقد بلغنى عنك أمر إن كنت

(١)- تحف العقول / ١٣٣.

(٢)- دعائم الإسلام ١ / ٣٥٩، كتاب الجهاد.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٩٦٥؛ عبده ٣ / ٧٨؛

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٣

فعلته فقد أسخطت ربك و عصيت إمامك و أخزيت أمانتك، بلغني أنك جرّدت الأرض فأخذت ما تحت قدميك و أكلت ما تحت يديك فارفع إليّ حسابك.» (١)

٣- و في كتابه إلى مصقله بن هبيرة عامله على أردشير خزّه: «بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت إلهك و أغضبت إمامك: أنك تقسم فيء المسلمين الذي حازته رماحهم و خيولهم و أريقت عليه دماؤهم في من اعتامك من أعراب قومك.» (٢)

أقول: الاعتيام: الاختيار.

٤- و في كتابه إلى زياد بن أبيه لما كتب إليه معاويه يريد استلحاقه:

«و قد عرفت أنّ معاويه كتب إليك يسترل لبك و يستفلّ غربك، فاحذره.» (٣)

أقول: اللب: القلب. و الغرب: الحدّه و النشاط. و يستفلّ غربك: يطلب فلّ غربك أي تلم حدّتك.

٥- و في كتابه إلى أبي موسى الأشعري عامله على الكوفه و قد بلغه عنه تشبيطه الناس عن الخروج إليه لما ندبهم لحرب الجمل: «أما بعد، فقد بلغني عنك قول هو لك و عليك.» (٤)

٦- و في كتابه إلى المنذر بن جارود العبدى: «أما بعد، فإنّ صلاح أبيك عزّنى منك و ظننت أنّك تتبع هديه و تسلك سبيله، فإذا أنت فيما رقى إليّ عنك لا تدع لهواك انقيادا...» (٥)

٧- و في كتابه إلى محمد بن أبي بكر عامله على مصر: «أما بعد، فقد بلغني موجدتك من تسريح الأشر الى عملك...» (٦)

٨- و في كتابه إلى زياد حين كان خليفه لابن عباس عامله على البصره:

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥٥؛ عبده ٧٢ / ٣؛ لح / ٤١٢، الكتاب ٤٠.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٩٦١؛ عبده ٧٦ / ٣؛ لح / ٤١٥، الكتاب ٤٣.

نهج البلاغه، فيض / ٩٦٢؛ عبده ٣ / ٧٦؛ لح / ٤١٥، الكتاب ٤٤.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٥٢؛ عبده ٣ / ١٣٣؛ لح / ٤٥٣، الكتاب ٦٣.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٧٣؛ عبده ٣ / ١٤٥؛ لح / ٤٦١، الكتاب ٧١.

(٦) - نهج البلاغه، فيض / ٩٤٤؛ عبده ٣ / ٦٦؛ لح / ٤٠٧، الكتاب ٣٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٤

«و إني أقسم بالله قسما صادقا لئن بلغنى أنك خنت من فى ء المسلمين شيئا صغيرا أو كبيرا لأشدن عليك.» (١)

إلى غير ذلك من الموارد التى يعثر عليها المتتبع. هذا.

و فى كتاب الخراج الذى كتبه أبو يوسف القاضى لهارون:

«قال أبو يوسف: و أنا أرى أن تبعث قوما من أهل الصلاح و العفاف ممّن يوثق بدينه و أمانته يسألون عن سيره العمّال و ما عملوا به فى البلاد و كيف جبوا الخراج على ما أمروا به و على ما وظف على أهل الخراج و استقرّ، ...

و إن أحللت بواحد منهم العقوبه الموجهه انتهى غيره و اتقى و خاف، و إن لم تفعل هذا بهم تعدّوا على أهل الخراج و اجترءوا على ظلمهم و تعسّفهم و أخذهم بما لا يجب عليهم. و إذا صحّ عندك من العامل و الوالى تعدّ بظلم و عسف و خيانه لك فى رعيتك و احتجاج شىء من الفىء أو خبث طعمته أو سوء سيرته فحرام عليك استعماله و الاستعانه به و أن تقلّده شيئا من أمور رعيتك.» (٢)

و فيه أيضا:

«و حدثنى بعض علماء أهل الكوفه: أن عليّ بن أبى طالب كتب إلى كعب بن مالك و هو عامله: أمّا بعد فاستخلف على عمالك و اخرج فى طائفه من أصحابك حتّى تمرّ بأرض السواد كوره كوره فتسألهم عن عمّالهم و

تنظر في سيرتهم حتى تمر بمن كان منهم فيما بين دجله و الفرات ...» (٣)

الفصل الثاني: في مراقبة التحركات العسكريه للسلطات الخارجيه:

لا يخفى أن مراقبه التحركات العسكريه و غيرها للعدو، و التعرف على مواقعه

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٨٧٠؛ عبده ٣ / ٢٢؛ لح / ٣٧٧، الكتاب ٢٠.

(٢)- الخراج / ١١١.

(٣)- الخراج / ١١٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٥

و أسرار النظاميه و الاقتصاديه و عن عدته و عدته من أهم الأسباب للانتصار عليه و الظفر به.

و قد أصبحت فنون التجسس و طرق التعرف على قوى الخصم و إمكانياته من المسائل المهمه التي تدرس اليوم في الجامعات و يربى فيها طلاب متخصّصون، إذ صار النجاح و التفوق على الخصم مرهونا بالإشراف و الاطلاع على قواه و إمكانياته، و قد أبى الله أن يجرى الأمور إلا بأسبابها.

و قد حكى عن نابليون أنه قال:

«رجل واحد ذكى من الاستخبارات خير من ألف مقاتل في ميدان الحرب.»

فلا- محيص للحكومه الإسلاميه من العنايه و الاهتمام بهذه المسأله المهمه الحياتيه في تقويه الملك و الدوله. و قد كان النبي «ص» و كذا أمير المؤمنين «ع» يهتمان بهذه المسأله في الغزوات و السرايا.

و لو لم يكن لنا في هذا المجال إلما قوله- تعالى:- «وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عِيدُوا لِلَّهِ وَ عِدُّوا لَهُمْ» (١) لكفى في الدلاله على شرعيته و وجوب الاهتمام به.

كيف؟! و عمل النبي «ص» أمير المؤمنين «ع» في حروبهما، و الأخبار الوارده المستفيضه بل المتواتره إجمالاً تدلنا على أهميه هذا الأمر، و لا يضرنا عدم ثبوت صحه السند في كل واحد واحد من الأخبار بعد العلم إجمالاً بصدور بعضها لا محاله:

١- ففى سيره ابن هشام فى

سريه عبد الله بن جحش:

«و بعث رسول الله «ص» عبد الله بن جحش ... و بعث معه ثمانيه رهط من المهاجرين، ليس فيهم من الأنصار احد، و كتب له كتابا، و أمره أن لا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه فيمضى لما أمره به و لا يستكره من أصحابه أحدا ...

فلما سار عبد الله بن جحش يومين فتح الكتاب فنظر فيه، فإذا فيه: إذا نظرت في

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٦

كتابي هذا فامض حتى تنزل نخله بين مكه و الطائف، فترصد بها قريشا و تعلم لنا من أخبارهم. فلما نظر عبد الله بن جحش في الكتاب قال: سمعا و طاعة. ثم قال لأصحابه: قد أمرني رسول الله «ص» أن أمضى إلى نخله أرصد بها قريشا حتى آتية منهم بخبر ...» (١)

٢- و في المغازي للواقدي في غزوه بدر الكبرى ما ملخصه:

«قالوا: و لَمَّا تحيّن رسول الله «ص» انصراف العير من الشام ندب أصحابه للعير، و بعث رسول الله «ص» طلحه بن عبيد الله و سعيد بن زيد قبل خروجه من المدينة بعشر ليال يتحسّسان خبر العير حتى نزلا على كشد الجهني بالنخار فأجارهما و أنزلهما و لم يزالا مقيمين عنده في خباء حتى مرّت العير فنظر إلى القوم و إلى ما تحمل العير، و جعل أهل العير يقولون: يا كشد، هل رأيت أحدا من عيون محمّد؟ فيقول:

أعوذ بالله و أتى عيون محمّد بالنخار؟ فلما راحت العير باتا حتى أصبحا ثم خرجا و خرج معهما كشد خفيرا فخرجا يعترضان النبي «ص» فلقياه بتربان، و قدم كشد بعد ذلك فأخبر النبي «ص» سعيد

و طلحه إجارته إياهما فحيّاه رسول الله «ص».

الخبر. «٢»

٣- و في سيره ابن هشام في غزوه بدر أيضا ما ملّخصه:

«ثم ارتحل رسول الله «ص» من ذفران ثم نزل قريبا من بدر فركب هو و رجل من أصحابه حتى وقف على شيخ من العرب فسأله عن قريش و عن محمد و أصحابه و ما بلغه عنهم ثم رجع إلى أصحابه، فلما أمسى بعث على بن أبي طالب و الزبير بن العوام و سعد بن أبي وقاص في نفر من أصحابه إلى ماء بدر يلتمسون الخبر له عليه فأصابوا روايه لقريش فيها أسلم، غلام بنى الحجّاج، و عريض أبو يسار، غلام بنى العاص فأتوا بهما فسألوهما و رسول الله «ص» قائم يصلي، فقالا: نحن سقاه قريش بعثونا نسقيهم من الماء، فكره القوم خبرهما و رجوا أن يكونا لأبي سفيان، فضربوهما

(١)- سيره ابن هشام ٢/ ٢٥٢؛ و روى نحوه الواقدي في المغازي ١/ ١٣.

(٢)- المغازي ١/ ١٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٧

فلما أذلقوهما قالوا: نحن لأبي سفيان فتركوهما، و ركع رسول الله و سجد سجديته ثم سلّم و قال: إذا صدقاكم ضربتموهما و إذا كذباكم تركتموهما، صدقا و الله إنهما لقريش! أخبراني عن قريش قالوا: هم و الله وراء هذا الكتيب. فقال لهما رسول الله «ص»: كم القوم؟ قالوا: كثير. قال: ما عدّتهم؟ قالوا: لا ندرى. قال: كم ينحرون كلّ يوم؟ قالوا: يوما تسعا و يوما عشرا. فقال رسول الله «ص»: القوم فيما بين التسعمائه و الألف. ثم قال لهما: فمن فيهم من أشرف قريش؟ قالوا: عتبه بن ربيعه و شيبه بن ربيعه و أبو البختري بن هشام ... فأقبل رسول

اللّٰه «ص» على الناس فقال:

هذه مكّه قد ألقّت إليكم أفلاذ كبدها. «١»

٤- وفي صحيح مسلم بسنده عن أنس بن مالك، قال:

«بعث رسول اللّٰه «ص» بسيسه عينا ينظر ما صنعت غير أبي سفيان» «٢»

و رواه البيهقي عن مسلم، و رواه أبو داود في السنن أيضا بسنده عن أنس «٣».

و في سيره ابن هشام وردت الروايه هكذا:

«حتّى إذا كان «ص» قريبا من الصفراء بعث بسبس بن الجهني حليف بنى ساعده و عدّى بن أبي الزغباء الجهني حليف بنى النجار إلى بدر يتجسّسان له الأخبار عن أبي سفيان بن حرب و غيره.» «٤» (إلى أن قال): «و كان بسبس بن عمرو و عدّى بن أبي الزغباء قد مضيا حتّى نزلا بدرا فأناخا إلى تلّ قريب من الماء ثمّ أخذنا شتا لهما يستقيان فيه، و مجدّى بن عمرو الجهني على الماء فسمع عدّى و بسبس جاريتين من جواري الحاضر و هما يتلازمان على الماء، و الملزومه تقول لصاحبتهما: إنّما تأتي العير غدا أو بعد غد فاعمل لهم ثمّ أقضيك الذي لك. قال مجدّى: صدقت، ثمّ خلص بينهما و سمع ذلك عدّى و بسبس فجلسا على بعيريهما ثم انطلقا حتّى أتيا رسول اللّٰه «ص» فأخبراه بما سمعا.» «٥»

(١)- سيره ابن هشام ٢/ ٢٦٧.

(٢)- صحيح مسلم ٣/ ١٥١٠، كتاب الإمارة، الباب ٤١ (باب ثبوت الجّه للشهيد)، الحديث ١٩٠١.

(٣)- سنن البيهقي ٩/ ١٤٨، كتاب السير، باب بعث العيون؛ و سنن أبي داود ٢/ ٣٧، كتاب الجهاد، باب في بعث العيون.

(٤)- سيره ابن هشام ٢/ ٢٦٥.

(٥)- سيره ابن هشام ٢/ ٢٦٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٨

أقول: في مسلم و البيهقي و أبي داود: بسيسه كفعيله مصغره،

و في السيره: بسبس كفعلل و روى بسبسه كفعلله و بسبسه كفعلله مصغره، و راجع في ذلك الإصابه لابن حجر. «١» و التلازم: تعلق الغريم بغريمه. و الملزومه: المدينه.

٥- و في التراتيب الإداريه قال:

«و في ترجمه أبي تميم الأسلمى من طبقات ابن سعد: هو أرسل غلامه مسعود بن هنيده من العرج على قدميه إلى رسول الله «ص» يخبره بقدم قريش عليه و ما معهم من العدد و العدد الخيل و السلاح ليوم أحد.» «٢»

أقول: فهو كان متطوعا في الاستخبارات، و نظائره كانت كثيره في صدر الإسلام.

٦- و في المغازى للواقدي في غزوه أحد:

«و بعث النبي «ص» عينين له أنسا و مونس ابني فضاله ليله الخميس، فاعترضا لقريش بالعقيق فسارا معهم حتى نزلوا بالوطاء فأتيا رسول الله «ص» فأخبراه.» «٣»

٧- و فيه أيضا في غزوه أحد:

«فلما نزلوا و حلوا العقد و اطمأنوا بعث رسول الله «ص» الحباب بن منذر بن الجموح إلى القوم فدخل فيهم و حزر و نظر إلى جميع ما يريد و بعثه سرا و قال للحباب:

لا تخبرني بين أحد من المسلمين إلا أن ترى في القوم قلّه فرجع إليه فأخبره خاليا...» «٤»

أقول: حزر: قدر و حمن.

٨- و في سيره ابن هشام في غزوه أحد بعد ما انصرف قريش:

«ثم بعث رسول الله «ص» على بن أبي طالب فقال: اخرج في آثار القوم فانظر ما ذا

(١)- الإصابه لابن حجر ١/ ١٤٧.

(٢)- التراتيب الإداريه ١/ ٣٦٢.

(٣)- المغازى ١/ ٢٠٦.

(٤)- المغازى ١/ ٢٠٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٥٩

يصنعون و ما يريدون: فإن كانوا قد جنّبوا الخيل و امتطوا الإبل فإنّهم يريدون مكّه، و إن ركبوا الخيل و ساقوا الإبل

فإنهم يريدون المدينة. و الذي نفسى بيده لئن أرادوها لأسيرن إليهم فيها ثم لأناجزنهم. قال عليّ: فخرجت في آثارهم أنظر ما ذا يصنعون، فجنبوا الخيل و امتطوا الإبل و وجّهوا إلى مكّه.» (١)

٩- و في طبقات ابن سعد في غزوه أحد:

«و كتب العباس بن عبد المطلب خبرهم كلّه إلى رسول الله «ص»، فأخبر رسول الله «ص» سعد بن الربيع بكتاب العباس.» (٢)

١٠- و في التراتيب الإداريه عن الاستيعاب في أخبار العباس بن عبد المطلب عم رسول الله «ص»، قال:

«أسلم العباس قبل فتح خيبر و كان يكتن إسلامه، و كان يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله «ص»، فكتب إليه: أنّ مقامك بمكّه خير.» (٣)

١١- و في سيره ابن هشام في غزوه الخندق ما ملخصه:

«ثم إنّ نعيم بن مسعود أتى رسول الله «ص» فقال: يا رسول الله، إني قد أسلمت و إنّ قومي لم يعلموا بإسلامي فمرني بما شئت، فقال رسول الله «ص»: إنّما أنت فينا رجل واحد فخذل عنّا إن استطعت، فإنّ الحرب خدعه.

فخرج نعيم بن مسعود حتّى أتى بنى قريظه و كان لهم نديما في الجاهليه، فقال:

يا بنى قريظه، قد عرفتم ودى إيّاكم و خاصّه ما بيني و بينكم. قالوا: صدقت، لست عندنا بمتهم، فقال لهم: إنّ قريشا و غطفان ليسوا كأنتم، البلد بلدكم، فيه أموالكم و أبناؤكم و نساؤكم لا تقدرّون على أن تحولوا منه إلى غيره، و إن قريشا و غطفان قد جاؤوا لحرب محمّد و أصحابه و قد ظاهرتموهم عليه، و بلدهم و أموالهم و نساؤهم بغيره فليسوا كأنتم، فإن رأوا نهزه أصابوها، و إن كان غير ذلك لحقوا ببلادهم و خلّوا بينكم و بين الرجل و لا طاقه لكم به فلا

(١) - سيره ابن هشام ٣ / ١٠٠.

(٢) - طبقات ابن سعد، القسم الأول من الجزء الثاني / ٢٥.

(٣) - التراتيب الإداريه ١ / ٣٦٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٠

رهننا من أشرافهم يكونون بأيديكم ثقة لكم على أن تقاتلوا معهم محمدا حتى تناجزوه، فقالوا له: قد أشرت بالرأى.

ثم خرج حتى أتى قريشا فقال لأبى سفيان: قد عرفتم ودى لكم و فراقى محمدا و إنه قد بلغنى أن معشر يهود قد ندموا على ما صنعوا فيما بينهم و بين محمدا، و قد أرسلوا إليه أنا قد ندمنا فهل يرضيك أن نأخذ من القبيلتين - من قريش و غطفان - رجالا من أشرافهم فنعطيكهم فتضرب أعناقهم ثم نكون معك.

ثم خرج إلى غطفان و قال لهم مثل ما قال لقريش.

فلما كانت ليله السبت أرسل أبو سفيان و رءوس غطفان إلى بنى قريظه أن اعدوا للقتال حتى تناجز محمدا، فأرسلوا إليهم أن اليوم يوم السبت و لا نعمل فيه شيئا، و لسنا مع ذلك بالذين نقاتل معكم محمدا حتى تعطونا رهنا من رجالكم يكونون بأيدينا ثقة لنا.

فلما رجعت إليهم الرسل بما قالت بنو قريظه، قالت قريش و غطفان: و الله إن الذى حدّثكم نعيم بن مسعود لحقّ، فأرسلوا إلى بنى قريظه: إننا و الله لا ندفع إليكم أحدا من رجالنا، فإن كنتم تريدون القتال فاخرجوا فقاتلوا، فقالت بنو قريظه حين انتهت الرسل إليهم بهذا: إن الذى ذكر لكم نعيم بن مسعود لحقّ، ما يريد القوم إلا أن يقاتلوا فإن رأوا فرصه انتهزوها، و إن كان غير ذلك انشمروا إلى بلادهم و خلّوا بينكم و بين الرجل فى بلدكم، فخذل الله بينهم، و بعث الله عليهم

١٢- وفيه أيضا في غزوه الخندق أيضا ما ملخصه:

«فلما انتهى إلى رسول الله «ص» ما اختلف من أمرهم و ما فزق الله من جماعتهم دعا حذيفه بن اليمان فبعثه إليهم لينظر ما فعل القوم ليلا.

قال حذيفه: التفت إلينا رسول الله «ص» فقال: من رجل يقوم فينظر لنا ما فعل القوم ثم يرجع؟ فما قام رجل من القوم من شدة الخوف و شدة الجوع و شدة البرد، فلما لم يقم أحد دعاني رسول الله «ص» فقال: يا حذيفه، اذهب فادخل في القوم

(١)- سيره ابن هشام ٣/ ٢٤٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٥٦١

فانظر ما ذا يصنعون و لا تحدثن شيئا حتى تأتينا.

قال: فذهبت فدخلت في القوم، و الريح و جنود الله تفعل بهم ما تفعل لا تقتر لهم قدرا و لا نارا و لا بناء، فقام أبو سفيان فقال: يا معشر قريش، لينظر امرؤ من جلسه؟

قال حذيفه: فأخذت بيد الرجل الذي كان إلى جنبي فقلت: من أنت؟ قال:

فلان بن فلان، ثم قال أبو سفيان: يا معشر قريش، لقد هلك الكراع و الخف و اخلفتنا بنو قريظه و لقينا من شدة الريح ما ترون، فارتحلوا فإني مرتحل، ثم قام إلى جملة. و لو لا عهد رسول الله «ص» إلى: «إن لا تحدث شيئا حتى تأتيني» لقتلته بسهم.

فرجعت إلى رسول الله «ص» و هو قائم يصلي في مرط لبعض نساءه، فلما رأني أدخلني إلى رجليه و طرح عليّ طرف المرط ثم ركع و سجد و إني لفيه فلما سلم أخبرته الخبر.» (١)

١٣- و في المغازي للواقدي في غزوه الخندق قال:

«قال خوات بن جبير: دعاني رسول الله «ص» و نحن

محاصرو الخندق، فقال:

انطلق إلى بنى قريظة فانظر هل ترى لهم غزوه أو خلا من موضع فتخبرني. قال:

فخرجت من عنده عند غروب الشمس فتدلّيت من سلع و غربت لى الشمس.»

الحديث بطوله، فراجع «٢».

١٤- و فى المغازى للواقدى أيضا فى غزوه دومه الجندل ما ملخصه:

«أنه قد ذكر لرسول الله «ص» أن بدومه الجندل جمعا كثيرا و أنهم يظلمون من مرّ بهم من الضافطه و كان بها سوق عظيم و تجّار، فندب رسول الله «ص» الناس فخرج فى ألف من المسلمين فكان يسير الليل و يكمن النهار و معه دليل له من بنى عذره. و لما دنا رسول الله من دومه الجندل قال له الدليل يا رسول الله، إن سوائهم ترعى فأقم حتى أطلع لك، فخرج طليعه حتى وجد آثار النعم و الشاء و هم مغربون ثم رجع إلى النبي «ص» فأخبره و قد عرف مواضعهم فسار

(١)- سيره ابن هشام ٣/ ٢٤٢.

(٢)- المغازى ١/ ٤٦٠ (الجزء ٢).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٢

النبي «ص»... «١»

أقول: دومه بضم الدال و تفتح، قيل: بين دومه الجندل و المدينه خمس عشره ليله. و الضافطه جمع ضافط الذى يجلب المتاع إلى المدن. و المغرب من غرب بالتشديد: بعد و نزع عن الوطن.

١٥- و فيه أيضا فى غزوه بنى المصطلق و يقال لها غزوه المريسيه باسم ماء لهم يسمى بذلك، قال:

«إن سيد بنى المصطلق الحارث بن أبى ضرار قد سار فى قومه و من قدر عليه من العرب فدعاهم إلى حرب رسول الله فابتاعوا خيلا و سلاحا و تهيئوا للمسير إليه، و جعلت الركبان تقدم من ناحيتهم فيخبرون بمسيرهم فبلغ رسول الله «ص» فبعث بريده

بن الحصيب الأسلمي يعلم علم ذلك. و استأذن النبي «ص» أن يقول، فأذن له، فخرج حتى ورد عليهم ماءهم فوجد قوما مغرورين قد تألبوا و جمعوا الجموع، فقالوا: من الرجل؟ قال: رجل منكم قدمت لما بلغني عن جمعكم لهذا الرجل فأسير في قومي و من أطاعني فتكون يدنا واحده حتى نستأصله. قال الحارث بن أبي ضرار: فنحن على ذلك فعجل علينا. قال بريده: أركب الآن فأتكم بجمع كثيف من قومي و من أطاعني فسروا بذلك منه و رجع إلى رسول الله فأخبره خبر القوم...» (٢)

أقول: و يدل الخبر على جواز الكذب في الحرب لإغفال العدو، فإن الحرب خدعه.

١٦- و في مجمع البيان في غزوه الحديبية:

«و بعث «ص» بين يديه عينا له من خزاعه يخبره عن قريش: و سار رسول الله «ص» حتى إذا كان بغدير الأشطاط قريبا من عسفان أتاه عينه

(١)- المغازي ١/٤٠٣.

(٢)- المغازي ١/٤٠٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٥٦٣

الخزاعي فقال: إنني تركت كعب بن لؤي و عامر بن لؤي قد جمعوا لك الأحابيش و جمعوا جموعا و هم قاتلوك أو مقاتلوك و صادوك عن البيت. فقال «ص»: «روحو فراحوا.» (١)

أقول: في لسان العرب:

«و الأحبوش: جماعة الحبش ... و قيل هم الجماعة أيا كانوا لأنهم إذا تجمّعوا اسودّوا ... و حبشى: جبل بأسفل مكّة يقال منه سمى أحابيش قريش، و ذلك أنّ بني المصطلق و بني الهون بن خزيمه اجتمعوا عنده فحالفوا قريشا ... فسّموا أحابيش قريش باسم الجبل.» (٢)

و في المنجد:

الحباشه و الأحبوش و الأحبوشه: الجماعة من الناس ليسوا من قبيله واحده. (٣)

١٧- و في المغازي في غزوه خيبر ما ملّخصه:

«و بعث رسول الله

«ص» عباد بن بشر في فوارس طليعه، فأخذ عينا لليهود من أشجع فقال: من أنت؟ قال: باغ أبتغي أبعره ضلّت لي، قال له عباد: أ لك علم بخير؟ قال: عهدي بها حديث، فيم تسألني عنه؟ قال: عن اليهود. قال: نعم، كان كنانه و هوذ في حلفائهم من غطفان معدّين مؤيدين بالكراع و السلاح، و في حصونهم عشرة آلاف مقاتل، و هم أهل الحصون التي لا ترام و سلاح و طعام كثير لو حصروا لسنين لكفاهم، ما أرى لأحد بهم طاقه، فرفع عباد بن بشر السوط فضربه ضربات و قال: ما أنت إلّا عين لهم، اصدقني و إلّا ضربت عنقك، فقال الأعرابي:

القوم مرعوبون منكم خائفون و وجلون لما قد صنعتم بمن كان يشرب من اليهود ...» (٤)

١٨- و فيه أيضا في غزوه حنين ما ملخصه:

(١)- مجمع البيان ١١٧ / ٥، (الجزء ٩).

(٢)- لسان العرب ٦ / ٢٧٨.

(٣)- المنجد / ١١٤.

(٤)- المغازي للواقدي ١ / ٦٤٠ (الجزء ٢).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٤

«قالوا: و دعا رسول الله «ص» عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي فقال: انطلق فادخل في الناس حتّى تأتى بخبر منهم و ما يقول مالك فخرج عبد الله فطاف في عسكرهم ثم انتهى إلى ابن عوف فيجد عنده رؤساء هوازن فسمعه يقول لأصحابه ... إذا كان في السحر فصفوا مواشيكم و نساءكم و أبناءكم من ورائكم ثم صفوا صفوفكم ثم تكون الحمله منكم و اكسروا جفون سيوفكم و احملوا حمله رجل واحد و اعلّموا أنّ الغلبه لمن حمل أولًا- فلما وعى ذلك عبد الله بن أبي حدرد رجع إلى النبي «ص» فأخبره بكلّ ما سمع ...» (١)

و روى نحوه في التراتيب الإداريه عن

١٩- و في تفسير نور الثقلين عن أمالي الشيخ بسنده عن الحلبي، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن قول الله - عزّ وجلّ -: «وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا.» قال: وجّه رسول الله «ص» عمر بن الخطاب في سرّيه فرجع منهزماً يخبّئ أصحابه و يخبّئونه. فلما انتهى إلى النبي «ص» قال لعليّ «ع»: أنت صاحب القوم فتهياً أنت و من تريد من فرسان المهاجرين و الأنصار فوجه رسول الله «ص» و قال له: اكمن النهار و سر الليل و لا تفارقك العين. قال: فأنتهى عليّ «ع» إلى ما أمره رسول الله «ص» فسار إليهم. فلما كان عند وجهه الصبح أغار عليهم فأنزل الله على نبيه: «وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا» إلى آخرها. «٣»

٢٠- و في طبقات ابن سعد في سرّيه أسامه بن زيد:

«أمر رسول الله «ص» الناس بالتهيؤ لغزو الروم. فلما كان من الغد دعا أسامه بن زيد فقال: سر إلى موضع مقتل أبيك فأوطئهم الخيل فقد وليتكم هذا الجيش فاغر صباحاً على أهل ابني و حرّق عليهم و اسرع السير تسبق الأخبار، فإن ظفرك الله فاقبل اللبث فيهم و خذ معك الأدلاء، و قدم العيون و الطلائع أمامك.» «٤»

(١)- المغازي ٢ / ٨٩٣ (الجزء ٣).

(٢)- التراتيب الإداريه ١ / ٣٦٢.

(٣)- نور الثقلين ٥ / ٦٥١.

(٤)- طبقات ابن سعد، القسم الأوّل من الجزء الثاني / ١٣٦؛ و روى نحوه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغه ١ / ١٥٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٥

٢١- و في التراتيب الاداريه قال:

«و في البخاري في قصه الهجره عن عائشه قالت: و كان عبد الله بن أبي بكر يأتيهما بأخبار قريش و هو غلام شابّ فطن، فكان يبيت عندهما

و يخرج من السحر فيبيت مع قريش.» (١)

٢٢- وفيه أيضا قال:

«و ترجم في الإصابه لأميته بن خويلد فذكر أنّ المصطفى «ص» بعثه عينا وحده إلى قريش قال: فجئت إلى خشبه خبيب و أنا أتخوّف العيون فرقيت فيها فحللت خبيبا.

٢٣- و ترجم فيها أيضا لبشر بن سفيان العتكي فذكر فيها:

أنّه «ص» أرسله إلى مكّه يتجسس له أخبار قريش.

٢٤- و ترجم فيها أيضا لجبله بن عامر البلوي فذكر أنّه كان عين المصطفى يوم الأحزاب.

٢٥- و ترجم فيها أيضا لخبيب بن عدى الأنصاري فذكر عن البخاري:

بعث رسول الله «ص» عشره رهط عينا، و أمر عليهم عاصم بن ثابت. ثمّ نقل أيضا عن تخريج ابن أبي شيبه أنّه «ص» بعثه وحده عينا لقريش.» (٢)

٢٦- وفيه أيضا قال:

«و ترجم في الإصابه لأنس بن أبي مرثد الغنوي فنقل عن ابن سعد: هو كان عين النبي «ص» بأوطاس.» (٣)

هذا ما عثرنا عليه عاجلا من عيون النبي «ص» و طلائعه في غزواته و سراياه.

و لعلّ المتتبع يقف على أكثر من هذا.

٢٧- و في نهج البلاغه في كتابه «ع» إلى قثم بن العباس عامله على مكّه: «أما بعد، فإن عيني بالمغرب كتب إليّ يعلمني أنّه وجّه إلى الموسم أناس من أهل الشام، العمى

(١)- التراتيب الإداريه ١ / ٣٦١.

(٢)- التراتيب الإداريه ١ / ٣٦٢.

(٣)- التراتيب الإداريه ١ / ٣٦٣.

القلوب الصمّ الأسماع الكمه الأبصار الذين يتمسون الحقّ بالباطل ... فأقم على ما فى يديك قيام الحازم الصليب ...» «١»

٢٨- و فى نهج البلاغه أيضا فى وصيه له- عليه السلام- وصّى بها جيشا:

«و اجعلوا لكم رقباء فى صياصى الجبال و مناكب الهضاب لئلا يأتىكم العدو من

مكان مخافه أو أمن. و اعلموا أنّ مقدمه القوم عيونهم، و عيون المقدمه طلائعهم، و إياكم و التفرق ...» (٢)

٢٩- و فى تحف العقول فى وصيه أمير المؤمنين «ع» لزيد بن النضر حين أنفذه على مقدمته إلى صفين:

«اعلم أنّ مقدمه القوم عيونهم، و عيون المقدمه طلائعهم، فإذا أنت خرجت من بلادك و دنوت من عدوك فلا تسأم من توجيه الطلائع فى كلّ ناحيه و فى بعض الشعاب و الشجر و الخمر و فى كلّ جانب حتى لا يغيركم عدوكم و يكون لكم كمين ...

و إذا نزلتم بعدو أو نزل بكم فليكن معسكركم فى أقبال الأشراف أو فى سفاح الجبال أو أثناء الأنهار كيما يكون لكم رداء و دونكم مردًا. و لتكن مقاتلتكم من وجه واحد أو اثنين، و اجعلوا رقباءكم فى صياصى الجبال و بأعلى الاشراف و بمناكب الأنهار يريئون لكم لئلا يأتيكم عدو من مكان مخافه أو أمن.» (٣)

أقول: «الخمر» بفتحيتين: كلّ ما وراءك من جبل أو غيره. و القبل من الجبل بضمّتين: سفحه، و الجمع أقبال. و الشرف بفتحيتين: المكان العالى، و الجمع أشراف. و الصياصى: الحصون و القلاع، و صياصى الجبال: أطرافها العالیه.

و مناكب الأنهار: جوانبها. و الهضاب جمع الهضبه: الجبل المنبسط.

٣٠- و فى دعائم الإسلام: عن عليّ «ع» أنّه رأى بعثه العيون و الطلائع بين أيدي

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٩٤٢؛ عبده ٣ / ٦٥؛ لح / ٤٠٦، الكتاب ٣٣.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٨٥٤؛ عبده ٣ / ١٤؛ لح / ٣٧١، الكتاب ١١.

(٣)- تحف العقول / ١٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٧

الجيش و قال: «إنّ رسول الله «ص» بعث عامّ الحديبيّه بين يديه عيناه من خزاعه.» (١)

شرح ابن أبي الحديد عن كتاب الغارات:

«أن معاوية اختلق كتابا نسبه إلى قيس بن سعد وقرأه على أهل الشام... فشاع في الشام كلها أن قيسا صالح معاويه، وأتت عيون على بن أبي طالب إليه بذلك فأعظمه وأكبره وتعجب له...» (٢)

إلى غير ذلك من الروايات التي يعثر عليها المتتبع.

و يظهر من الروايات أنه لا ينحصر مراقبه الأعداء بميادين القتال و حاله الحرب الفعلية، بل يتعين مراقبتهم و لو في عقر دارهم و التجسس على قواهم و إمكاناتهم النفسيه و العسكريه و الصناعيه و الاقتصاديه بعد ما ظهر و تبين عنادهم و بغضاؤهم للإسلام و المسلمين.

و في أعصارنا قد كان الواجب على الدول الإسلاميه أن يتجسسوا على دول الكفر العالمى و قراراتهم و صناعاتهم الحربيه و غير ذلك، و لكنهم تركوا ذلك و أغفلوا عنها حتى واجهوا استيلاء الكفار على بلادهم و شئونهم و إحاطه جواسيس الكفر بهم من كل جانب، اللهم فأعز الإسلام و أهله، و اخذل الكفر و أهله.

الفصل الثالث: في مراقبه نشاطات المخالفين و أهل النفاق و الجواسيس و الأحزاب السريه الداخليه المعانده:

لا- يخفى أن حفظ النظام و الدوله الحقه العادله يتوقف على دفع التتحركات الداخليه المخالفه و تفريق الجموع المعاديه، و إلّا خيف على الدوله و الأمه أن تفاجئا

(١)- دعائم الإسلام ١ / ٣٦٩، كتاب الجهاد.

(٢)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٦ / ٦٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٨

مواجهه قوى متجمعه معانده ضدّهما فتتنفشان و تسقط الدوله و تتحليل الأمه خسارات كثيره فى الأموال و النفوس، و من الواضح أن ذلك يتوقف على المراقبه الصحيحه لتتحركات أهل الريب و الطابور الخامس و تجمعاتهم السريه بالاستخبارات الدقيقه و العيون البصيره المحدّقه.

و يدلّ على جواز ذلك بل

وجوبه مضافا إلى ما مرّ من الأدلّة العامّة على وجوب حفظ النظام، و إلى تنقيح المناط القطعي ممّا مرّ من الروايات في الموارد الخاصّه بعض ما ورد في خصوص المقام أيضا:

١- قال الله- تعالى- في شأن المنافقين: «هُمُ الْعَدُوُّ، فَاحْذَرُوهُمْ، قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنْتَى يُؤَفِّكُونَ؟» (١)

قال الراغب:

«الحذر: احتراز عن مخيف.» (٢)

فالله- تعالى- أوجب الاحتراز عن المنافقين. و إطلاق الحذر و الاحتراز يقتضى مراقبتهم فى نشاطاتهم و تجمعاتهم، بل هى من أظهر طرق الحذر و مصاديقه، و المسلمون فى عصر النبى «ص» صاروا ببركه الوعى و الرشده السياسى الذى تلقوه منه «ص» بأجمعهم إلّا ما شدّ عيوننا للنبي «ص» يرصدون و يراقبون قرارات المنافقين و تحركاتهم، كما كانوا يراقبون تحركات الكفار فى الغزوات و السرايا و غيرها، و كانوا يرون ذلك وظيفه إسلاميه جعلت على عاتقهم، فترى زيد بن أرقم لما سمع من عبد الله بن أبى المنافق قوله: «لَيْسَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَيْدَانِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَابُ مِنْهَا الْأَذَلَّ» (٣) مريدا بالأعراب نفسه و بالأذلّ رسول الله «ص» عارضه زيد بذلك ثم مشى إلى رسول الله «ص» و أخبره حتّى قال له رسول الله «ص» فى نهايه الأمر: «يا غلام، صدق فوك و وعت أذناك و وعى قلبك، و قد أنزل الله فيما قلت قرآنا.» (٤)

(١)- سورة المنافقين (٦٣)، الآية ٤.

(٢)- مفردات الراغب / ١٠٩.

(٣)- سورة المنافقين (٦٣)، الآية ٨.

(٤)- مجمع البيان ٥ / ٢٩٤، (الجزء ١٠) فى تفسير سورة المنافقين.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٦٩

٢- و لما فارق الخزيت بن راشد الناجى و أصحابه بعد واقعه صفين أمير المؤمنين «ع» و تفرّقوا فى البلاد كتب أمير المؤمنين «ع» إلى عمّاله فى البلاد:

«بسم الله الرحمن

الرحيم من عبد الله على أمير المؤمنين إلى من قرأ كتابي هذا من العمّال. أمّا بعد، فإنّ رجالاتنا عندهم بيعة خرجوا هزّاباً فنظّتهم ووجهوا نحو بلاد البصره فاسأل عنهم أهل بلادك و اجعل عليهم العيون في كلّ ناحيه من أرضك ثمّ اكتب إليّ بما ينتهي إليك عنهم، والسلام.» (١)

و لعلّ المتتبع يقف على موارد آخر من هذا القبيل فتتبع.

و لا يخفى أنّ هذا القسم من المراقبه كأنّه شعبه من القسم الثاني، أعنى مراقبه التحركات العسكريه للأعداء، فيدلّ عليه جميع ما أقمناه من الأدلّه للقسم الثاني، و لكن أفردناه بالبحث إشعاراً بأهميته و لزوم الاهتمام بتحركات المنافقين و الأحزاب الداخليه كما يهتمّ بتحركات الأجانب و الكفار.

٣- و لعلّه يكون من هذا القبيل أيضاً ما رواه في نكاح الوسائل عن زراره، عن أبي جعفر «ع»، قال: «دخل رجل على عليّ بن الحسين «ع» فقال: إنّ امرأتك الشيبانيه خارجيه تشتم عليّاً «ع» فإنّ سرّك أن أسمعك ذلك منها اسمعتك؟ قال: نعم. قال: فإذا كان حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعند فاكمن في جانب الدار. قال: فلمّا كان من الغد كمن في جانب الدار و جاء الرجل فكلّمها فتبيّن منها ذلك فخلّى سبيلها و كانت تعجبه.» (٢)

أقول: يظهر من التواريخ أنّ الخوارج في تلك الأعصار كانوا ذوي تشكيلات و لجان سياسيّه سرّيّه، فلعّلّ المرأه كانت عنصراً نفوذياً في بيته «ع» من قبل تشكيلاتهم لأغراض سياسيّه، فلا يعترض بأنّ التفتيش عن العقائد الشخصيه غير جائزه، فتدبر. هذا.

(١)- الغارات ١/ ٣٣٧؛ و تاريخ الطبري ٦/ ٣٤٢٢ (طبعه ليدن)؛ و شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣/ ١٣٠.

(٢)- الوسائل ١٤/ ٤٢٥، الباب ١٠ من أبواب ما يحرم بالكفر،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٠

و لعلّ المقصود بالمريب الذى أمر أمير المؤمنين «ع» بعض عمّاله بالشّدّه عليه أيضا هو المنافق أو محتمل النفاق المشكوك في حركاته و أفعاله، و لا يخفى أنّ من الشّدّه عليه مراقبه قراراته و تحركاته. و على هذا فيدلّ على الحكم الروايات التاليه أيضا:

٤- ففي كتابه «ع» إلى حذيفه بن اليمان عامله على المدائن: «و قد وليت أموركم حذيفه بن اليمان، و هو ممّن أرضى بهداه، و أرجو صلاحه، و قد أمرته بالإحسان إلى محسنكم و الشده على مريبكم، و الرفق بجمعكم...» (١)

٥- و في كتابه «ع» إلى أهل مصر لما ولي عليهم قيس بن سعد: «و قد بعثت لكم قيس بن سعد الأنصارى أميرا فوازره و أعينوه على الحقّ، و قد أمرته بالإحسان إلى محسنكم و الشده إلى (على خ. ل) مريبكم، و الرفق بعوامكم و خواصكم، و هو ممّن أرضى هديه و أرجو صلاحه و نصحه.» (٢)

٦- و في الغرر و الدرر للآمدى عن أمير المؤمنين «ع»: «أقم الناس على سنّتهم و دينهم، و ليأمنك برئهم و ليخفك مريبهم و تعاهد ثغورهم و أطرافهم.» (٣)

٧- و في نهج البلاغه: «و لكنى أضرب بالمقبل إلى الحقّ المدبر عنه، و بالسامع المطيع العاصى المريب أبدا.» (٤)

أقول: قال ابن الأثير في النهايه:

«قد تكرّر في الحديث ذكر الريب، و هو بمعنى الشكّ، و قيل: هو الشكّ مع التهمه يقال: رابى الشىء و أرابى بمعنى شككنى.» (٥)

(١)- نهج السعاده ٢٤ / ٤.

(٢)- نهج السعاده ٢٨ / ٤ عن الغارات.

(٣)- الغرر و الدرر ٢ / ٢١٥، الحديث ٢٤١٩.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٥٩؛ عبده / ١ / ٣٧؛ لح / ٥٣، الخطبه ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧١

الفصل الرابع: في مراقبه الأُمّه في حاجاتها و خلائتها و شكاياتها و ما تتوقّعه من الحكومه المركزيه و في تعيّن داتها للحكومه و ما تتوقّعه الحكومه منها:

[تأسيس الدوله ليس لإعمال السلطه و القدره على العباد]

اعلم أنّ تأسيس الدوله عندنا ليس لإعمال السلطه و القدره على العباد و الاستبداد عليهم من الحاكم بما شاء و أراد، بل لإداره أمور الأُمّه بالقسط و العدل على طبق موازين الشرع و مصالح الأُمّه. فالغرض منها إصلاح أمر الأُمّه. و ما هو الحافظ للدوله و الضامن لقدرتها على التنفيذ هو قوّه الأُمّه و دفاعها، فلا محاله يتعيّن وجود الارتباط التام بين الحكومه و الأُمّه و التعرّف على حاجات الطرفين و توقّعاتهما بوسائط منصوبه أو منتخبه يراقبون الأُمّه و يتردّدون بينها و بين الحكومه.

و قد كان يطلق في الأعصار الأول للإسلام على هذه الوسائط اسم النقباء و العرفاء.

و في بعض الأخبار الوارده و إن ورد ذمّ العرافه، و لكنّها نظير الأخبار الوارده في ذمّ الإمارة لا يراد بالعرافه فيها إلّا ما كانت من قبل حكّام الجور للتعرّف على من يخالفهم من أهل الصدق و الإيمان كما يظهر ذلك بمراجعه أخبار الباب، و إلّا فرسول الله «ص» و كذا أمير المؤمنين «ع» أمضيا في حكمهما و سياستهما لأمر الأُمّه أمر النقباء و العرافه، كما سيظهر:

١- ففي سيره ابن هشام: «أنّ رسول الله «ص» حين ما بايعه أهل المدينه في العقبه الثانيه قال لهم: «أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيبا ليكونوا على قومهم بما فيهم».

فأخرجوا منهم اثني عشر نقيبا: تسعه من الخزرج و ثلاثه من الأوس ... إنّ رسول الله «ص» قال للنقباء: أنتم على قومكم بما فيهم كفلاء ككفاله الحواريين لعيسى بن مريم، و أنا كفيل على قومي - يعني المسلمين - قالوا: نعم.» (١)

(١) - سيره ابن هشام ٢ / ٨٥.

و روى هذا فى البحار عن على بن إبراهيم هكذا: «فقال رسول الله «ص»:

«أخرجوا إلى منكم اثني عشر نقيبا يكفلون عليكم بذلك كما أخذ موسى «ع» من بنى إسرائيل اثني عشر نقيبا. فقالوا: اختر من شئت.» (١)

وفيه أيضا عن المناقب هكذا: «أخرجوا إلى منكم اثني عشر نقيبا. فاختاروا، ثم قال: أبايعكم كييعه عيسى بن مريم للحواريين كفلاء على قومهم بما فيهم، و على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم و أبناءكم. فبايعوه على ذلك.» (٢)

أقول: قال الله - تعالى - : «وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا.» (٣)

٢- و فى التراتيب الإداريه قال:

«ترجم فى الإصابه لأسعد بن زراره فخرج فى ترجمته من طريق الحاكم أنه لما مات جاء بنو النجار فقالوا: يا رسول الله، مات نقيبا فنقب علينا. قال: أنا نقيبكم ... و نحوه فى ترجمته من الاستبصار.» (٤) هذا.

و سيأتى معنى النقيب، و كذا العريف بعد نقل الروايات.

٣- و فى سنن أبى داود بسنده عن غالب القطان، عن رجل، عن أبيه، عن جدّه أنهم كانوا على منهل من المناهل فلما بلغهم الإسلام جعل صاحب الماء لقوه مائه من الإبل على أن يسلموا، فأسلموا و قسّم الإبل بينهم، و بدا له أن يرتجعها منهم فأرسل ابنه إلى النبى «ص» فقال له: ايت النبى «ص» ... فقل له: إن أبى شيخ كبير و هو عريف الماء و إنه يسألك أن تجعل لى العرافه بعده. فأثاه فقال ... إن أبى شيخ كبير و هو عريف الماء و إنه يسألك أن تجعل لى العرافه بعده. فقال: «إن

(١)- بحار الأنوار ١٩/١٣، تاريخ نبينا «ص»، باب دخوله

الشعب و...، الحديث ٥.

(٢) - بحار الأنوار ٢٦/١٩، تاريخ نبينا «ص»، باب دخوله الشعب و...، الحديث ١٥.

(٣) - سورة المائدة (٥)، الآية ١٢.

(٤) - التراتيب الإداريه ١/٢٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٣

العرفه حقّ، و لا بدّ للناس من العرفاء، و لكن العرفاء فى النار.» (١)

أقول: المنهل: مورد الماء للشرب و الاستقاء. و يظهر من الحديث أنّ العرفاه للماء كان منصبا يفوض من قبل الدوله، و صريحه كونه حقًا لا مناص منه، فقوله: «لكنّ العرفاء فى النار» محمول على الغالب من عدم رعايتهم للحقّ و العداله.

٤- و فى صحيح البخارى بسنده عن عروه أنّ مروان و المسور بن مخرمه أخبراه أنّ النبىّ «ص» قام حين جاءه وفد هوازن فسألوه أن يردّ إليهم أموالهم و سيبيهم، فقال: إنّ معى من ترون ... فقام النبىّ «ص» فى الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثمّ قال: ... فمن أحبّ منكم أن يطيب ذلك فليفعل ... فقال الناس: طيبنا ذلك.

قال: إنّنا لا ندرى من أذن منكم ممّن لم يأذن فارجعوا حتّى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم، فرجع الناس فكلّمهم عرفاؤهم ثمّ رجعوا إلى النبىّ «ص» فأخبروه أنّهم طيبوا و أذنوا. (٢) هذا.

٥- و فى أصول الكافى بسنده عن حبيب بن أبى ثابت، قال: «جاء إلى أمير المؤمنين «ع» عسل و تين من همدان و حلوان، فأمر العرفاء أن يأتوا باليتامى، فأمكنهم من رءوس الأرزاق يلحقونها و هو يقسمها للناس قدحا قدحا. فقيل له:

يا أمير المؤمنين، ما لهم يلحقونها؟ فقال: إنّ الإمام أبو اليتامى و إنّما ألحقتم هذا برعايه الآباء.» (٣)

٦- و فى الوسائل عن الصدوق بسنده، عن الصادق «ع»، عن آباءه «ع» فى

حديث المناهى، قال: قال رسول الله «ص»: «من تولّى عرافه قوم أتى به يوم القيامة و يده مغلولتان إلى عنقه، فإن قام فيهم بأمر الله - عزّ وجلّ - أطلقه الله، و إن كان ظالما هوى به فى نار جهنّم و بئس

(١) - سنن ابى داود ١١٩ / ٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب فى العرافه.

(٢) - صحيح البخارى ٨٢ / ٢، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقا ...

(٣) - الكافى ٤٠٦ / ١، كتاب الحجّه، باب ما يجب من ...، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٤

المصير. «١»

٧- و فيه أيضا عن الصدوق فى عقاب الأعمال بسنده عن النبی «ص» فى حديث، قال: «من تولّى عرافه قوم (و لم يحسن فيهم خ. ل) حبس على شفیر جهنّم بكلّ يوم ألف سنه، و حشر و يده مغلولة إلى عنقه، فإن كان قام فيهم بأمر الله أطلقها الله، و إن كان ظالما هوى به فى نار جهنّم سبعين خريفًا.» «٢»

٨- و فيه أيضا عن الكشى بسنده عن عقبه بن بشير، عن أبى جعفر «ع» فى حديث، قال: «و أمّا قولك إنّ قومى كان لهم عريف فهلك فأرادوا أن يعرفونى عليهم، فإن كنت تكره الجنّه و تبغضها فتعرف عليهم، يأخذ سلطان جائر بامرئ مسلم فيسفك دمه فتشرك فى دمه و لعلك لا تنال من دنياهم شيئا.» «٣»

أقول: و فى الحديث دلالة على ما مرّ منّا من أنّ ذم العرافه فى بعض الروايات كان من جهه أنّ الغالب فيها كان هو العرافه من قبل حکام الجور، فكان العريف يعرفهم أهل الصدق و الإيمان فيسفكون دماءهم. فوزان هذه الروايات و زان ما ورد فى ذمّ

الإماره، و إلاً فالاجتماع لا يتم بلا أمير و عريف، بل يجب التصدى لهما إن لم يقيم بهما الغير كما هو واضح:

٩- ففي دعائم الإسلام عن عليّ «ع» أنّه قال: «لا- بدّ من إماره و رزق للأمير، و لا بدّ من عريف و رزق للعريف، و لا بدّ من حاسب و رزق للحاسب، و لا بدّ من قاض و رزق للقاضي.» «٤»

بل المجتمع في عالم الآخره أيضا لا يكون بلا عريف:

(١)- الوسائل ١٢ / ١٣٦، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١٢ / ١٣٧، الباب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

(٣)- الوسائل ١١ / ٢٨٠، الباب ٥٠ من أبواب جهاد النفس، الحديث ١٠.

(٤)- دعائم الإسلام ٢ / ٥٣٨، كتاب آداب القضاء، الحديث ١٩١٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٥٧٥

١٠- ففي خبر السكوني، عن أبي عبد الله «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «حمله القرآن عرفاء أهل الجنة.» «١»

نجف آبادي، حسين علي منتظري، دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٥٧٥

١١- و في سنن الدارمي عن عطاء بن يسار، قال: «حمله القرآن عرفاء أهل الجنة.» «٢» هذا.

١٢- و في مسند أحمد بسنده عن أبي هريره، عن النبي «ص»، قال: «ويل للأمرء، وويل للعرفاء، وويل للأمناء. ليطمئن أقوام يوم القيامة أن ذوائبهم كانت معلقه بالثريا يتذبذبون بين السماء و الأرض و لم يكونوا عملوا على شيء.» «٣»

١٣- و فيه أيضا أنّ أبا ذرّ قال لمن حضره في الربذه حين الموت:

«أنشدكم الله أن لا يكفني رجل منكم كان أميرا أو

١٤- و في سنن أبي داود بسنده عن المقدم بن معديكرب أنّ رسول الله «ص» ضرب على منكبه ثم قال له: «أفلحت يا قديم، إن متّ و لم تكن أميرا و لا كاتباً و لا عريفا.» «٥»

١٥- و في الوسائل عن الخصال بسنده عن نوف، عن أمير المؤمنين «ع» في حديث قال: «يا نوف، إتيك أن تكون عشّارا أو شاعرا أو شرطيا أو عريفا أو صاحب عرطبه- و هي الطنبور-، أو صاحب كوبه- و هو الطبل-، فإنّ نبيّ الله خرج ذات ليله فنظر إلى السماء فقال: أما إنّها الساعه التي لا تردّ فيها دعوه إلّا دعوه عريف أو دعوه شاعر أو دعوه عاشر أو شرطى أو صاحب عرطبه أو صاحب كوبه.» «٦»

(١)- أصول الكافي ٢/٦٠٦، كتاب فضل القرآن، باب فضل حامل القرآن، الحديث ١١.

(٢)- سنن الدارمي ٢/٤٧٠، كتاب فضائل القرآن، باب في ختم القرآن.

(٣)- مسند أحمد ٢/٣٥٢.

(٤)- مسند أحمد ٥/١٦٦.

(٥)- سنن أبي داود ٢/١١٩، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب في العرافه.

(٦)- الوسائل ١٢/٢٣٤، الباب ١٠٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٦

١٦- و في نهج البلاغه عن نوف البكالى عنه «ع»: «يا نوف، إنّ داود- عليه السلام- قام في مثل هذه الساعه من الليل فقال: إنّها ساعه لا يدعو فيها عبد إلّا استجيب له إلّا أن يكون عشّارا أو عريفا أو شرطيا أو صاحب عرطبه (و هي الطنبور) أو صاحب كوبه (و هي الطبل).» «١»

١٧- و في شرح ابن أبي الحديد عن نصر بن مزاحم:

«و أمر عليّ «ع» بهدم دار حنظله فهدمت، هدمها

عريفهم شبت بن ربيعي و بكر بن تميم» (٢)

أقول: و كان سبب ذلك أنّ حنظله خرج إلى معاوية في ثلاثه و عشرين رجلا من قومه، كما في الكتاب.

١٨- و في التراتيب الإداريه قال:

«ترجم في الإصابه جندب بن النعمان الأزدي، فنقل عن تاريخ ابن عساكر قال:

قدم أبو عزيز على النبيّ «ص» فأسلم و حسن إسلامه و جعله عريف قومه. و ترجم فيها أيضا رافع بن خديج الأنصاري، فذكر أنّه كان عريف قومه بالمدينه.» (٣)

إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المتتبع.

و يستفاد من جميع ذلك مشروعيته النقابه و العرافه و تعارفهما في عصر النبيّ «ص» و الأئمه - عليهم السلام - بل ضرورتهما في إداره المجتمع على وجه صحيح و إن كان المتصدّي لهما في معرض الخطر الديني، و هذا من لوازم كلّ منصب و مقام إلّا من عصمه الله - تعالى -.

الكلام في معنى النقيب و العريف:

بقي الكلام في معنى اللفظين، فنقول:

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١١٣٤؛ عبده ٣ / ١٧٤؛ لح / ٤٨٦، الحكمه ١٠٤.

(٢) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣ / ١٧٧.

(٣) - التراتيب الإداريه ١ / ٢٣٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٧

١- قال الراغب في المفردات:

«و النقيب: الباحث عن القوم و عن أحوالهم، و جمعه نقباء. قال: «وَ بَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا.» (١)

٢- و في الصحاح:

«و النقيب: العريف و هو شاهد القوم و ضمّينهم، و الجمع النقباء. و قد نقب على قومه ينقب نقابه.» (٢)

٣- وفيه أيضا:

«بعثوا إلى عريفهم يتوسّهم، أي عارفهم. و العريف: النقيب و هو دون الرئيس، و الجمع عرفاء.» «٣»

٤- و في نهايه ابن الأثير:

«في حديث عباده بن الصامت «و كان من النقباء». النقباء جمع نقيب و هو كالعريف على القوم: المقدم عليهم الذي يتعرّف

أخبارهم و ينقب عن أحوالهم، أى يفتش.» (٤)

٥- وفيه أيضا:

«و فيه: العرافه حقّ، و العرفاء فى النار. العرفاء جمع عريف و هو القيم بأمر القبيله أو الجماعه من الناس، يلى أمورهم و يتعرّف الأمير منه أحوالهم، فعيل بمعنى فاعل، و العرافه عمله. و قوله: العرافه حقّ، أى فيها مصلحه للناس و رفق فى أمورهم و أحوالهم. و قوله: العرفاء فى النار، تحذير من التعرض للرئاسه لما فى ذلك من الفتنه و أنه إذا لم يحم بحقه أثم و استحق العقوبه.» (٥)

٦- و فى لسان العرب:

(١)- مفردات الراغب / ٥٢٩.

(٢)- الصحاح للجوهري ١ / ٢٢٧.

(٣)- الصحاح ٤ / ١٤٠٢.

(٤)- النهايه ٥ / ١٠١.

(٥)- النهايه ٣ / ٢١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٨

«و النقيب: عريف القوم، و الجمع نقباء. و النقيب: العريف و هو شاهد القوم و ضميرهم.» (١)

٧- وفيه أيضا:

«عريف القوم: سيدهم. و العريف: القيم و السيد لمعرفته بسياسه القوم ...

و العريف: النقيب و هو دون الرئيس.» (٢)

أقول: فظاهر كلمات أهل اللغه كونهما بمعنى واحد أو متقاربين. و قد كان النقيب و العريف رابطا بين القبيله أو العشيره، و بين الإمام أو الأمير يتعرّف منه حالاتهم، و كان المتعارف انتخابه من أفراد القبيله لكونه أعرف بهم من غيره.

و لم يؤخذ فى مفهومهما تعرّف خصوص الحالات المتعلقه بالحرب و القتال، نعم لما كانت عمدته نظر الحكام فى تعيين النقباء و العرفاء معرفه القوى المستعدّه للحرب و النضال خصّهما بعض بالجنود:

قال الكتّاني في التراتيب الإداريّه في تعريف العرفاء:

«هم رؤساء الأجناد وقوّادهم، ولعلّهم سمّوا بذلك لأنّ بهم يتعرّف أحوال الجيش. قاله الباجي في المنتقى.» «٣»

و في آخر كتاب الفياء وقسمه الغنائم من المبسوط:

«و

يستحب للإمام أن يجعل العسكر قبائل و طوائف و حزبا حزبا، و يجعل على كل قوم عريفا عريفا، لقوله - تعالى -: و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا. و النبي «ص» عزّف عام خيبر على كلّ عشره عريفا. «٤»

و قال العلامه فى التذكرة:

«ينبغى للإمام أن يتخذ الديوان، و هو الدفتر الذى فيه أسماء القبائل قبيله قبيله و يكتب عطاياهم، و يجعل لكل قبيله عريفا و يجعل لهم علامه بينهم و يعقد لهم

(١) - لسان العرب ١ / ٧٦٩.

(٢) - لسان العرب ٩ / ٢٣٨.

(٣) - التراتيب الإداريه ١ / ٢٣٥.

(٤) - المبسوط ٢ / ٧٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٧٩

ألويه لأنّ النبيّ «ص» عزّف عام خيبر على كلّ عشره عريفا. «١»

و كيف كان فعلى إمام الأئمه و رئيسها أن يشرف عليها و يعرف حالات الناس و احتياجاتهم و توقّعاتهم من الحكومه ليسعى فى تنظيم أمورهم و رفع حاجاتهم و توقّعاتهم إلى الإمام، و يكون فى هذا الأمر ضمانه لبقاء الملك و انتظام الأمور، و لو لا ذلك لخيف الفشل و سقوط الملك.

فهذه شعبه رابعه من شعب التجسس و الاستخبارات.

قال الكتّانى فى التراتيب الإداريه:

«باب فى جعل الإمام العين على الناس فى بلده: فى شمائل الترمذى من حديث ابن أبى هاله الطويل: كان «ص» يسأل الناس عمّا فى الناس. قال ابن التلمسانى فى شرح الشفاء: ليس من باب التجسس المنهى عنه، و إنّما هو ليعرف به الفاضل من المفضول فيكونون عنده فى طبقاتهم، و ليس هو من الغيبه المنهى عنها، و إنّما هو من باب النصيحة المأمور بها. و قال المناوى على الشمائل: و هذا إرشاد للحكّام إلى أن يكشفوا و يتفحصوا، بل و لغيرهم ممّن كثر أتباعه كالفقهاء و

الصالحين و الأكابر فلا يغفلوا عن ذلك لئلا يترتب عليه ما هو معروف من الضرر الذي قد لا يمكن تدارك رفعه.» (٢)

أقول: و يجب أن يكون المنسوب لهذا الشأن عاقلا ذكيا فطنا ثقة عدلا صدوقا ذا صرامه و صراحه لا يمنعه أبهه الإمام من بيان جميع ما عاينه و شاهده، و أن يكون معاشرًا للناس حاضرًا في أسواقهم و مجامعهم بحيث يطلع على أهوائهم و أفكارهم و توقّعاتهم، و أن يكون عمدته همّة الدفاع عن الناس و لا سيّما الضعفاء و المحرومين منهم فيرفع حاجاتهم و توقّعاتهم إلى الإمام و يصرّ في انجاح طلباتهم بقدر الإمكان، لا أن يفكر فقط في فرض سياسة الدولة و آرائها كيف ما كانت عليهم، و في ترضيه

(١) - التذكرة ١ / ٤٣٧.

(٢) - التراتيب الإدارية ١ / ٣٦٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٥٨٠

خاطر السلطان و الأمراء و العمّال فقط.

فإلى هنا تعرّضنا لنبذه يسيره من مسائل التجسس و الاستخبارات العامّة، و قد قسمناها إلى أربع شعب كما عرفت. و يبقى هنا بحث في حكم جاسوس العدوّ الأجنبي نتعرّض له إن شاء الله في فصل السياسة الخارجيه للإسلام، فانتظر.

الجهة الرابعة: في أمور آخر في الاستخبارات ينبغي التنبيه عليها:

الأول: [عمل المراقبه و التجسس عمل خطير]

قد مرّ أنّ عمل المراقبه و التجسس عمل خطير له مساس تامّ بحريم الناس و حرّياتهم المشروعه فلا يجوز أن يستخدم لهذا العمل إلّا من يكون عاقلا، ذكيا، ثقة، ملتزما بالشرع، عالما بموازينه و بما يجب و يحرم، رءوفا بالناس، حافظا لأسرارهم، لا يحقرّ الناس و لا يريد تذليلهم و لا سيّما بالنسبه إلى ذوى الهيئات و السوابق الحسنه في المجتمع، و لا يكون فيه حقد أو حسد أو بغضاء بالنسبه إلى أحد.

الثاني: [سنخ المراقبه للأعداء يختلف عن سنخ المراقبه للعمّال و للأئمّه]

لا يخفى أنّ سنخ المراقبه للأعداء من الكفّار و أهل النفاق المعاندين للإسلام و الدوله الإسلاميّه يختلف عن سنخ المراقبه للعمّال و للأئمّه، حيث إنّ الشعبين الأولين تلازمان بحسب العاده نوعا من الغلظه و الخشونه و يوجد للمسئولين لهما بسبب ذلك ذهنيه خاصّه توقعهم غالبا في سوء الظن و عدم الاعتماد، فلا تناسب

هذه الحاله لمراقبه الأئمه و كذا العمّال البرءاء غالباً، إذ المراقبه لهما و لا سيّما للأئمه تقتضى رعايه اللطف و الرحمه غالباً، و اجتماع الخصلتين المتضادّتين في شخص واحد نادر جدّاً، فلأجل ذلك يترجّح بل يتعيّن تفكيك الشعب بحسب المسؤولين و لا يفوّض الجميع إلى شخص واحد.

و مثله أمر السؤال و التحقيق في أجهزه القضاء أيضاً، فيجب أن يكون المحقّق و السائل عن الفرد المؤمن و لا سيّما ذى الهيئه و أهل الفضل غير من شغله التحقيق عن الأعداء من الكفّار و أهل النفاق، فتدبّر.

الثالث: [التجسس على دخائل الناس فيما يرتبط بحياتهم الفرديّه حرام مؤكّد]

قد عرفت في الجبهه الأولى من البحث أنّ التجسس على دخائل الناس فيما يرتبط بحياتهم الفرديّه أو العائليّه و التفتيش عنها حرام مؤكّد، كما أنه لا يجوز إذاعه أسرار الناس و عيوبهم الخفيّه الشخصيه و تحطيم شخصياتهم في المجتمع. و كذلك لا يجوز منع الناس و لا سيّما أهل العلم و الفضل من الوعظ و النصيحه لأئمه المسلمين و العمّال و الأمراء، و النقد و الاعتراض الصحيح على التخلّفات الشرعيّه و القانونيه التي تصدر عن بعض المسؤولين في إطار الالتزام بالإسلام و بالنظام العدل، و لا يجوز مزاحمتهم لذلك، و إنّما الذي يجوز بل يجب مؤكّداً التجسس عليه و التفتيش عنه تحرّكات الناس ضدّ الإسلام و

و حيث إنّ الأمر فى كثير من الموارد يشتهب على الموظفین و ربّما يدور الأمر بين الواجب المهمّ و الحرام المؤكّد، و الأمر خطير و حسّاس جدّاً، و النفس أماره بالسوء إلّا ما رحم الله و قدره تبعث النفس على الطغيان و التعدى غالباً، فلا محاله يتعيّن:

أولاً: تعيين الخط الفاصل بين ما يجوز و ما لا يجوز بتشريع حدود و قوانين يبيّن فيها بالتفصيل الموارد التى يجوز فيها مراقبه الناس و القبض عليهم و التحقيق منهم، و كيفيه معاملتهم فى التحقيقات، و تنظيم البرامج الصحيحه الدقيقه لذلك، و يبيّن كيفيه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٢

ارتباط المستخبرين بجهاز القضاء و غيره من أجهزه الحكومه، و يميز وظيفه كلّ منها لئلا يتدخّل أحد منهم فيما ليس من شأنه و مسؤوليته. و لا يجوز أن يفوض الأمر بنحو الإطلاق إلى الموظّف فى الاستخبارات بحيث يصنع كلّ ما شاء و أراد، كما هو الراجح فى الحكومات الاستبداديه.

و ثانياً: إعمال الدقه و التعمّق فى انتخاب الموظّفين من بين أهل العقل و تجربه و الصدق و الأمانه و الفطنه و الصرامه و الرحمه و الشفقه بالعباد و الالتزام بموازين الإسلام، كما مرّ. و قد مرّ فى الفصل الرابع من الباب السادس عند البحث عن السلطه التنفيذيه روايات كثيره تدلّ على مواصفات الوزراء و العمّال، فراجع.

و ثالثاً: مراقبتهم حيناً بعد حين بعيون بصيره نافذه تراقبهم فى أعمالهم و عشرتهم، ثمّ مجازاه المتخلّفين منهم بأشدّ المجازاه، و ليس كلّ ذلك إلّا لخطوره هذه الوظيفه و حساسيتها.

و لو فرض انحراف هذه المؤسسه الخطيره الدقيقه عن برامجها و أهدافها و لو بنقطه صارت فى المآل

فاجعه على الدوله و الأّمه معا، كما شوهد نظيره فى كثير من الدول.

ألا ترى أنّ وقوع انفراج ما فى رأس الزاويه يوجب تزايد الانفراج و تباعد الخطين بازدياد البعد عن نقطه الرأس، فتدبّر.

و بما ذكرنا يظهر أنّ جهاز الاستخبارات أيضا يحتاج إلى جهاز استخبار فوقه يراقب موظفيه و يتجسس على أعضائه و موظفيه و لا سيّما إذا اتّسع الجهاز و تكثرت شعبه و أعضاؤه كما فى عصرنا.

كيف؟! و يمكن أن يبلغ جهاز الاستخبارات بسعته و كثره شعبه و قدرته المخوفه و خفاء قراراته و نشاطاته حدّا يتدخّل سراً فى جميع الشؤون و فى نصب المقامات و عزلها و إسقاط الحكومات و الدول، بل ربّما يتدخّل فى شئون سائر البلاد حتّى فى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٣

تحكيم حكوماتها أو إسقاطها، كما نراه من جهاز.. فى الولايات المتّحده.

فعلى الإمام مراقبه جهاز الأمن و الاستخبارات أشدّ المراقبه.

الرابع: [هل للمستخبر أن يتصدّى فى طريق استخباراته للكذب و لسائر المحرّمات]

ربّما يتوهم من إجازة النبى «ص» لبريده بن الحصيبي الأسمى - الذى أرسله للاستخبار عن بنى المصطلق - للكذب و التمويه كما مرّ أنّ للمستخبر أن يتصدّى فى طريق استخباراته للكذب، بل و لسائر المحرّمات الشرعيّه من شرب الخمر و أكل لحم الخنزير و ترك الصلاه و الصيام و مصافحه الأجنبيّه بل و الروابط الجنسيّه المحرّمه و نحو ذلك مطلقا كما هو المتعارف بين جواسيس بلاد الكفر و قد يعبرون عن ذلك بأن الهدف يبرّر الوسيله.

أقول: هذا بكلّيته ممنوع جدّا، إذ الحكومه بنفسها ليست عندنا هدفا بل الهدف ليس إلّا تثبيت موازين الإسلام و تنفيذ أحكامه فى المجتمع، و لا تشرع الحكومه و الدوله و الاستخبارات إلّا ما دامت واقعته فى طريق ذلك، و يجب

أن يفدَى الجميع فى هذا الطريق. نعم، ربّما يتوقّف حفظ النظام أو المصالح العامّة أو تثبيت واجب مهمّ على ارتكاب محرّم ليس بهذه الأهمّيّة كالكذب و التوريه مثلا. لحفظ النبىّ «ص» أو نظام العدل مثلا، فيجرى هنا موازين باب التزاحم، فالواجب رعايه مرّجحات باب التزاحم، و هذا يختلف بحسب اختلاف الأحكام و الأشخاص و الأصقاع و الأزمنه، كما لا يخفى على أهل الفن. فالقول بتبرير الهدف للوسيله مطلقا باطل جدّا بحكم العقل و الشرع.

و هذه نكته مهمّه يجب أن يلتفت إليها الموظّفون فى الاستخبارات و فى أجهزه التحقيق، إذ قد يشتهب الأمر عليهم بما رأوه أو سمعوه من أعمال الجواسيس و المستخبرين فى بلاد الكفر فى استخباراتهم حيث يستحلّون كلّ جنايه و جريمه فى طريق عملهم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٤

و هل يجوز الانتحار عمدا لأجل التخلّص من العدو، كما إذا تيقّنت المرأه المسلمه بأنّها تهتك فى عرضها أو علم المسلم بأنّه يعذّب عذابا لا طاقه له به فيعترف بما يضرّ المسلمين؟

فى المسأله وجهان. و الظاهر أنّ الواجب رعايه موازين التزاحم و مرّجحاته، و لكن تشخيص المهمّ و الأهمّ يحتاج إلى اطلاع و سيع على أحكام الشرع و موازينه و ليس هذا شأن كلّ أحد.

الخامس: [تعزير المتّهم بمجرد الاتهام ظلم]

قد مرّ منّا فى الجبهه التاسعه من فصل التعزيرات بحث فى تعزير المتّهم للكشف و الاعتراف نذكر ملخصا منه هنا، و من أراد التفصيل فليراجع هناك.

و محصّل ما ذكرناه أنّ تعزير المتّهم بمجرد الاتهام لكشف ما يحتمل أن يطلع عليه من فعله أو فعل غيره أو الحوادث و الوقائع الأخر ظلم فى حقّه و يخالف حكم الوجدان و سلطه الناس على أنفسهم و براءتهم عن

التهم ما لم تثبت، وقد وردت روايات مستفيضه في حرمه ضرب الناس و تعذيبهم. كما أنّ الاعتراف مع التعذيب لا اعتبار به شرعا كما يدلّ عليه أخبار مستفيضه:

و منها خبر أبي البختری، عن أبي عبد الله «ع» أن أمير المؤمنين «ع» قال: «من أقرّ عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تهديد فلا حدّ عليه.» (١)

نعم، يجوز حبس المتّهم لكشف الحقّ أو أدائه في حقوق النّاس و لا سيّما في الدم مع احتمال فراره و عدم التمكن منه:

ففي الوسائل بسند لا بأس به، عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إنّ

(١) - الوسائل ١٨ / ٤٩٧، الباب ٧ من أبواب حدّ السرقة، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٥

النبيّ «ص» كان يحبس في تهمة الدم ستة أيام، فإن جاء أولياء المقتول بثبت و إلّا خلى سبيله.» (١)

و قد مرّ في فصل الحبس و السجن أخبار مستفيضه في هذا المجال، فراجع. و إن كان الحكم في غير الدم لا يخلو من إشكال كما مرّ، فراجع. هذا مع التهمة و الاحتمال.

و أمّا إذا علم الحاكم أنّه يوجد عند الشخص اطلاعات نافعه في حفظ النظام و رفع الفتنه أو في تقوية الإسلام أو في إحقاق حقوق المسلمين بحيث يحكم العقل و الشرع بوجوب الإعلام عليه و كان وجوبه واضحا بيّنا له أيضا و هو مع ذلك يكتنم الشهاده عنادا جاز حينئذ تعزيز المتّهم للكشف و الإعلام فقط من دون أن يترتّب على اعترافه المجازاه، لما عرفت من جواز التعزيز على ترك الواجب مطلقا، و المفروض أن الإعلام واجب عليه.

و أمّا في مثل الزنا و اللواط و شرب الخمر و نحو ذلك

من حقوق الله المحضه فلا يجب على المرتكب إظهارها، و ليس للحاكم أيضا تهديده أو تعزيره لذلك، بل اللازم في مثلها هو الستر و التوبه إلى الله- عزّ و جلّ-.

فهذا ملخص ما ذكرناه هناك، و التفصيل يطلب من ذلك المقام فقد عقدنا هناك خمس مسائل في هذا المجال، فراجع.

و لا- يخفى أنّ تشخيص موارد وجوب الإخبار و الإعلام بحيث يصحّ تعزير الشخص لذلك، و كيفيه التعزير و نوعه المناسب لهذا الشخص و مقداره اللازم أمور دقيقه لا يجوز تفويضها إلّا إلى من يكون أهلا للتشخيص و واجدا للشرائط التي مرّت من العقل و الفطنه و الصدق و الأمانه مع نوع من الشّفقه و الرحمه، و إلّا حصل الطغيان و التعدّي و صار في المآل فاجعه على الدوله و الأمّه، فتدبّر.

(١)- الوسائل ١٩ / ١٢١، الباب ١٢ من أبواب دعوى القتل، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٦

السادس: [لا يتوقّف اتّخاذ الشخص عينا و مراقبا على كونه فارغا]

لا يتوقّف اتّخاذ الشخص عينا و مراقبا على كونه فارغا لا شغل له، بل الملاك كونه خبيرا أهلا لذلك واجدا للشرائط التي أشرنا إليها، فيمكن أن يستفاد لهذه المسؤوليه من نواب مجلس الشورى الواقفين على حالات الناخبين لهم و كذلك بعض المسؤولين و أئمّه الجمعه و الجماعات و الخطباء و الأساتذه و المحصلين و بعض الكسبه و السائقين و نحو ذلك فضلا عن مثل رؤساء العشائر و القبائل.

بل الأولى و الأحوط لبيت المال أن يستفاد لذلك من بعض المتطوّعين المخلصين، فإنّ استخدام أفراد كثيرين من بيت المال و تحميل ميزانيه كثيره على عاتق المسلمين خساره عظيمه عليهم، فمهما أمكن تحصيل المطلوب بأقلّ ما يتوقّف عليه من صرف المال و الوقت وجب ذلك. و

الناس إذا آمنوا بدولتهم صاروا عمّالاً- متطوعين لها مع الإيمان والإخلاص و تعاضدت الدوله و الأئمّه و اشتدّ أمر الملك، فالعمده تحصيل رضا الناس و إيمانهم بالحكومه و خططها، و هذه نكته مهمّه يجب أن يلتفت إليها كلّ من يريد بقاء الملك و الدوله.

السابع: [هل يرتبط جهاز الاستخبارات بالسلطه التنفيذيه و يكون جزء منها،]

هل يرتبط جهاز الاستخبارات الإسلامى بالسلطه التنفيذيه و يكون جزء منها، أو بالسلطه القضائيه، أو بالإمام مباشره؟ فى المسأله وجوه:

و ربّما يؤيّد الاحتمال الأوّل، بأنّ إداره الملك تكون على عهدّه رئيس الدوله و وزرائه، و الوزارات المختلفه تحتاج إلى الاستخبارات لمراقبه العدو الخارجى و الداخلى و الموظّفين من قبلها و أوضاع الناس و شكاياتهم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٧

فإن قلت: الإمام هو المسؤول الأعظم كما مرّ بيانه فى الفصل الثالث من الباب، و السلطات الثلاث أعوانه و أعضاده، فيجب أن يكون جهاز الاستخبارات فى خدمته ليراقب بسببه السلطات الثلاث بفروعها و يراقب الأئمّه أيضا.

قلت: كونه جزء من السلطه التنفيذيه لا يمنع عن مباشره الإمام بمسؤوله و أن يأمره بأوامره، أو يأمره بتشكيل شعبه خاصّه تكون تحت اختيار الإمام مباشره فإنّ الكلّ عمّال له و يكونون تحت سلطته و أمره.

و يؤيّد الاحتمال الثانى: أنّ للاستخبارات مساسا خاصّا بأعمال السلطه القضائيه، و كأن جهاز الاستخبارات ضابط من ضباطها، فإنّ المتخلّفين فى جميع الشعب يرجع أمرهم فى النهايه إلى جهاز القضاء و ليس لجهاز الاستخبار أيضا القبض على المتهمين و التحقيق منهم إلّا بإجازة السلطه القضائيه.

و يؤيّد الاحتمال الثالث، أنّ مراقبه رئيس الدوله و وزرائه بفروعها المختلفه من أهمّ شعب الاستخبار، و المناسب أن تكون العين المراقبه غير من يراقب بل أعلى منه و مستولى عليه، و

لعلّ السلطة التنفيذية تآبى غالباً من انكشاف أخطائها و انحرافاتهما، أو حاجات الناس و شكاياتهم عنها فلا يظهرون الواقعيّات للإمام و يجعلونه فى اشتباه و غفله عمّياً يقع فى الدوائر و فى المجتمعات، و ربّما يقبلون الحقائق عنده لئلا يظهر تقصيرهم أو ضعفهم، و فى ذلك خساره عظيمه على الدوله و الأمته معا، بل ربّما يخاف منه ثوره الناس و سقوط الدوله.

أقول: و الأنسب الأولى هو اختيار الثالث، لأنّ الإمام هو الأصل فى الحكومه الإسلاميه و هو الحاكم و المسؤول حقيقه، و مسئوليته البقيه من فروع مسئوليته، فيكون هو إلى الاستخبارات أحوج، فالأنسب أن تكون الاستخبارات مرتبطه به مباشره و هو يأمر جهاز الاستخبار بالتحقيق مع سائر الأجهزة.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٨

و يحتمل أيضاً تعدّد أجهزة الاستخبار، فما يختصّ بمراقبه الأعداء بشعبتيه يشترك بين الإمام و الدوله و يجعل للإمام أيضاً جهاز استخبارى مستقلّ يراقب به المسؤولين و الأمته، و لرئيس الدوله و وزرائه أيضاً جهاز يختصّه.

و يؤيد ذلك ما مرّ من أمر أمير المؤمنين «ع» مالكا ببعث العيون على عمّاله مع ما ظهر من أنّ الإمام بنفسه أيضاً كان له عيون تخبره.

و كيف كان فالإمام الذى هو الأصل و المسؤول فى الحكومه لا مناص له عن الاطلاع التام على عمّاله و أمته.

قال المسعودى فى مروج الذهب:

«ذكر المقرئ قال: سئل بعض شيوخ بنى أميه و محصلها عقيب زوال الملك عنهم إلى بنى العباس: ما كان سبب زوال ملككم؟ قال: إنّنا شغلنا بلداتنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا، فظلمنا رعيتنا فيسوا من إنصافنا و تمّنوا الراحة منّا، و تحومل على أهل خراجنا فتخلّوا عنّا، و خربت ضياعنا فخلت

بيوت أموالنا، و وثقنا بوزرائنا فأثروا مرافقهم على منافعنا، و امضوا أمورنا دوننا، أخفوا علمها عنا، و تأخر عطاء جنودنا فزالت طاعتهم لنا، و استدعاهم أعادينا فتظافروا معهم على حربنا، و طلبنا أعداءنا فعجزنا عنهم لقله أنصارنا، و كان استتار الأخبار عنا من أوكد أسباب زوال ملكنا.» (١)

أقول: فتأمل في هذه الجملات و لا سيّما الجملة الأخيرة، و عليك بتطبيقها على جميع الأصقاع و الأزمنه.

الثامن: [الهدف من جهاز الاستخبارات في الدوله الإسلاميه]

إشاره

في آخر فصل الاستخبارات نلفت نظر القارئ الكريم إلى ما لوّحنا إليه أولاً

(١)- مروج الذهب ٢/ ١٩٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٨٩

من أنّ الهدف من جهاز الاستخبارات في الدوله الإسلاميه ليس إلّا حفظ مصالح الإسلام و المسلمين و تحكيم نظام العدل و تطمين النفوس و حفظ الحقوق، لا- الحفاظ على منافع الرؤساء و الزعماء و تحكيم سلطتهم كيف ما كانوا و أرادوا و لو بإخماد أصوات الأئمه المظلومه و خنقهم و كبت حرّياتهم المشروعه، كما قد يتوهم ذلك من سماع هذا اللفظ بقياسه على أجهزه الأمن و الاستخبارات الرائجه فعلا في أكثر البلاد الإسلاميه و غيرها من بلاد العالم الثالث.

و عمدته ما أوجب الفساد في أجهزه الأمن الرائجه هي الأمور التاليه:

١- فساد نفس الحاكم،

حيث يعتمد في حكمه على إرادته القوي الأجنبيّه الكافره، لا على إرادته الشعب المسلم و اختياره طبقا للضوابط الإسلاميه. فيكون مصدرا للفساد و تضييع الحقوق و تضعيف الإسلام و المسلمين و تقويه خطط الكفر، و ينعكس ذلك في جميع أجهزه حكمه و لا سيّما جهاز أمنه و استخباراته، فيأخذون الناس بالتهمة و الظنّه و يعذبونهم بأنواع العذاب يهتكون حرّيات المسلمين و يقتلون النفوس المحترمه، يوجد كلّ ذلك على أساس خطط الكفر و الضلال و إن تسمّوا باسم الإسلام.

و أمّا الحاكم الذي يقوم حكمه على أساس الإسلام و إرادته المسلمين فلا محاله يجب أن يكون جهاز أمنه و استخباراته جهاز أمن و تطمين للمسلمين الملتزمين بموازين الإسلام بلا- تخويف و إرهاب، و أن يكون الأصل المحكّم عند مسئوله و موظفيه حبّ المسلمين و حسن الظنّ بهم و حمل أعمالهم على الصّحه إلى أن يثبت العكس بدليل شرعيّ صحيح. كما أمر الله- تعالى-

فى الكتاب الكرىم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا، اجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ. وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا.» (١)

و عن النَّبِيِّ «ص»: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ. وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَنَاجَشُوا.» (٢)

(١) - سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٢.

(٢) - تفسير القرطبي ١٦ / ٣٣١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٠

و قد مرّ كثير من الأحاديث في هذا المجال في أول الفصل فراجع.

كيف؟! و سيره إمام المسلمين سيره رسول الله «ص»، و قد قال الله - تعالى - في حقّه: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ، غَزِيْرٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ، حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيْمٌ.» (١)

فكذلك يجب أن تكون سيره عماله و الموظفين من قبله.

٢- إن أجهزه الأمن و الاستخبارات

الموجوده فعلا في البلاد الإسلاميه و العالم الثالث مقلده لأجهزه الاستخبارات الغريبه و الشرقيه في ثقافتها و تشكيلاتها و أعمالها. و لما كان الجوّ الحاكم عند هؤلاء هو معاداه الشعوب الإسلاميه و المستضعفين و استخدام أجهزتهم لخلق أصواتها سرى ذلك إلى الحكام المقلدين لهم و إلى أجهزه استخباراتهم.

بينما يتعين على الجهاز الإسلامى أن يكون إسلاميا في ثقافته و أساليب عمله و تشكيلاته، و أن يحذر عن تقليد أعداء الإسلام حتّى في تسمياته، حيث إنّ الأسمى تكون مرايا للمسميات قهرا.

٣- إن الموظفين في جهاز الأمن و الاستخبارات في أكثر البلاد ينتخبون غالبا من بين الأشخاص الفاسدين

المفسدين البعيدين عن موازين الشرع و الأخلاق، فيصير الجوّ الحاكم على الاستخبارات هو الفساد و الخديعه و الغدر و الكذب و الإرهاب و التعذيب و غيرها من الأخلاق و الأعمال الفاسده.

بينما يجب أن يكون مسئول الجهاز الإسلامى و جميع موظفيه من خواص المتدينين المتعبدين من أهل الصدق و الوفاء و الأمانه و العقل و الفطنه، المتخلقين بالأخلاق الفاضله الإسلاميه، كما مرّ.

٤- إن هدف أجهزه الأمن و الاستخبارات فى البلاد و محور عملها هو حفظ الحكام

و شخص الحاكم الأعظم و تحكيم سلطته كيف ما كان، فكلّ الأمور توزن عندهم بهذا الميزان فقط، و لا عبره عندهم بغير ذلك من الموازين الشرعيه

(١)- سورة التوبه (٩)، الآيه ١٢٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩١
و الأخلاقيه.

و لكن جهاز الاستخبارات فى الدوله الإسلاميه يجب أن يتقيد بالموازين الشرعيه و المعايير الأخلاقيه. و الهدف منه كما مرّ ليس إلّا حفظ مصالح الإسلام و المسلمين و تحكيم نظام العدل و الإنصاف. و إن كان من أهمّ المصالح أيضا حفظ حرّيم الإمام فى إطار حفظ الإسلام و مقرّراته، فتدبّر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٣

الفصل التاسع هل يثبت الهلال بحكم الإمام و الوالى أم لا؟

[يُثبت الهلال عندنا بأمر]

أقول: يثبت الهلال عندنا بالرؤيه، و بالشياع المفيد للعلم أو الاطمينان، بل بالعلم من أى طريق حصل، و بشهاده عدلين إجمالا و إن لم تكن عند الحاكم، و بمضى ثلاثين من الشهر السابق، و كذا بحكم الإمام المعصوم بلا إشكال.

و هل يثبت بحكم الحاكم الشرعى غير المعصوم مطلقا، أو لا يثبت مطلقا، أو يفصل بين ما إذا ثبت له بشاهدين و بين ما إذا ثبت له برؤيته أو بعلمه؟

و على فرض الثبوت فهل يقتصر فيه على الإمام و الوالى الأعظم أو يكفى الفقيه المنصوب من قبله لعمل أو قضاء، أو يكفى فى ذلك أى فقيه كان و إن لم يكن متصدّيا لعمل أو قضاء؟ فى المسأله وجوه.

قال فى الحدائق ما ملخصه:

«قد صرح جملته من الأصحاب منهم العلّامه و غيره بأنه لا يعتبر فى ثبوت الهلال بالشاهدين فى الصوم و الفطر حكم الحاكم؛ بل لو رآه عدلان و لم يشهدا عند الحاكم و جب على من سمع شهادتهما و عرف عدالتهما الصوم أو

و الظاهر أنّ هذا الحكم لا ريب فيه و لا إشكال. و إنما الإشكال في أنّه هل يجب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٤

على المكلف العمل بحكم الحاكم الشرعى متى ثبت ذلك عنده و حكم به أم لا بدّ من سماعه بنفسه من الشاهدين؟

ظاهر الأصحاب الأوّل بل زاد بعضهم كما سيأتى الاكتفاء برؤيه الحاكم الشرعى. و يظهر من بعض أفاضل متأخرى المتأخرين العدم، قال: إنّ لا- يجب على المكلف العمل بما ثبت عند الحاكم الشرعى هنا، بل إن حصل الثبوت عنده و جب عليه العمل بمقتضى ذلك و إلّا فلا. و ظاهر كلامه إجراء البحث في غير مسأله الرؤيه أيضا، حيث قال: فلو ثبت عند الحاكم غضبيّه الماء فلا دليل على أنّه يجب على المكلف الاجتناب عنه، و كذا لو حكم بأنّه دخل الوقت في زمان معين. «١» انتهى كلام الحدائق.

أقول: ظاهر إسناده القول الأوّل إلى ظاهر الأصحاب كونه مشهورا عندهم، و لكنّه- قدّس سرّه- بعد التعرّض لأدلّته و المناقشه فيها قال: «المسأله عندى موضع توقّف و إشكال.»

و الفاضل النراقى أيضا تعرّض للمسأله في المستند و تبع الحدائق في الإشكال فيها بل قوّى العدم «٢».

و قال الشهيد في الدروس:

«و هل يكفى قول الحاكم وحده في ثبوت الهلال؟ الأقرب نعم.» «٣»

و ظاهر كلامه عدم الفرق بين أنحاء مستند الحكم فيشمل رؤيه الحاكم و علمه أيضا.

و في المدارك:

«هل يكفى قول الحاكم الشرعى وحده في ثبوت الهلال؟ فيه وجهان: أحدهما نعم، و هو خيره الدروس لعموم ما دلّ على أنّ للحاكم أن يحكم بعلمه، و بأنّه

(١)- الحدائق الناضره ٢٥٨ / ١٣.

(٢)- مستند الشيعه ١٣٢ / ٢.

(٣)- الدروس / ٧٧.

لو قامت عنده البيئنه فحكم بذلك وجب الرجوع إلى حكمه كغيره من الأحكام، و العلم أقوى من البيئنه، ولأنّ المرجع في الاكتفاء بشهاده العدلين و ما يتحقّق به العدل (العمل. ظ) إلى قوله فيكون مقبولاً في جميع الموارد. و يحتمل العدم لإطلاق قوله «ع»: «لا أجزى في رؤيه الهلال إلّا شهاده رجلين عدلين.» (١)

و ظاهر كلامه المفروغيه من الثبوت بحكمه المستند إلى شهاده العدلين.

و في كفايه السبزواری:

«و في قبول قول الحاكم الشرعى وحده في ثبوت الهلال وجهان: أحدهما نعم و هو خيره الدروس و هو غير بعيد.» (٢)

و في كشف الغطاء:

«سادسها: حكم الفقيه المجتهد المأمون بالنسبه إلى مقلديه سواء حكم برؤيه أو بيئنه أو غيرهما.» (٣)

و في الجواهر:

«كما أنّ الظاهر ثبوته بحكم الحاكم المستند إلى علمه، لإطلاق ما دلّ على نفوذه و أنّ الرادّ عليه كالرادّ عليهم «ع» من غير فرق بين موضوعات المخاصمات و غيرها كالعداله و الفسق و الاجتهاد و النسب و نحوها.» (٤)

و في العروه الوثقى في بيان طرق ثبوت هلال رمضان و شوال قال:

«السادس: حكم الحاكم الذي لم يعلم خطأه و لا خطأ مستنده.» (٥)

و لم يفرق بين كون مستند حكمه البيئنه أو الرؤيه أو غيرهما.

و في الفقه على المذاهب الأربعة:

«لا يشترط في ثبوت الهلال و وجوب الصوم بمقتضاه على الناس حكم الحاكم،

(١) - مدارك الاحكام / ٣٧٠.

(٢) - كفايه الأحكام / ٥٢.

(٣) - كشف الغطاء / ٣٢٥.

(٤) - جواهر الكلام ١٦ / ٣٥٩.

(٥) - العروه الوثقى، كتاب الصوم، فصل فى طرق ثبوت هلال رمضان و شوال.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٦

و لكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أى طريق فى مذهبه وجب الصوم على عموم

المسلمين و لو خالف مذهب البعض منهم، لأنَّ حكم الحاكم يرفع الخلاف، و هذا متَّفَق عليه إلَّا عند الشافعيه.»

و فى ذيل الخط:

«الشافعيه قالوا: يشترط فى تحقيق الهلال و وجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم، فمتى حكم به و جب الصوم على الناس و لو وقع حكمه عن شهاده عدل واحد.» «١»

أقول: ظاهر الصدر رجوع استثناء الشافعيه إلى الحكم الثانى، أعنى حجّيه حكم الحاكم، و مقتضاه عدم حجّيته عندهم و لكن بملاحظه الذيل يظهر رجوع الاستثناء إلى الحكم الأوّل، أعنى عدم اشتراط حكم الحاكم فى الشهاده و نحوها من الأمارات. و على هذا فحجّيه الحكم متَّفَق عليه عندهم.

فهذه بعض كلمات المتأخّرين و لكن بعد الرجوع إلى عدّه من كتب الفقه من الشيعه و السنّه فى باب الصوم نرى أنّ مسأله حجّيه حكم الحاكم و وجوب العمل بحكمه فى الهلال غير معنونه فى كثير من الكتب و لم يتعرّضوا لها فى عرض سائر الأمارات مع كثره الابتلاء بها فى الصوم و الفطر و الحجّ فى جميع الأعصار.

نعم، يظهر من فحوى كلماتهم فى باب ما يثبت به الهلال أنّ حجّيته كأنها كانت مفروغا عنها عندهم، حيث ذكروا أنّ البيّنه أو العدل الواحد على القول باعتباره هل يعتبران مطلقا لكلّ أحد أو يتوقّف اعتبارهما على حكم الحاكم؟

فأصحابنا و أكثر علماء السنّه اعتبروا البيّنه لكلّ أحد و قالوا إنّّه لا يشترط حكم الحاكم فى حقّ من قامت عنده، و حكى عن الشافعيه اعتبار حكمه. و لكن كان المناسب البحث فى أصل المسأله أيضا، و كأنّهم تركوا البحث فيها هنا لعدم كون حكم الحاكم فى عرض سائر الأمارات بل فى طولها و مستندا إلى أحدها أو أنّ محلّ

(١)- الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٥٥١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٧

البحث فى اختيارات الحاكم و حجّيه حكمه و موارد نفوذه كتاب الإمارة أو القضاء. هذا.

و لكن لا أظنّ كون الاعتذارين مبرّرين لترك عنوان المسأله فى باب الصوم من الفقه، فتدبّر.

[هل ينفذ حكم الحاكم فى الهلال أم لا؟]

إشاره

و كيف كان فهل ينفذ حكم الحاكم فى الهلال أم لا؟ ذكروا فى المسأله أقوالا ثالثها التفصيل بين ما إذا استند إلى البيّنه، و بين ما إذا استند إلى رؤيه الحاكم و علمه كما مرّ من المدارك.

و استدلال القائل بعدم الحجّيه

كما فى المستند «١» بالأصل، و بالأخبار الكثيره المعلقه للصوم و الفطر على الرؤيه أو الشاهدين أو مضى ثلاثين الظاهره فى الحصر، و بالأخبار الناهيه عن اتباع الشكّ و الظنّ فى أمر الهلال، و معلوم أنّ حكم الحاكم لا يفيد أزيد من الظنّ.

و يرد على ما ذكر أنّ الأصل لا- يقاوم الدليل إن ثبت. و ظهور الأخبار فى الحصر ممنوع، و مفهومها من قبيل مفهوم اللقب، و الحصر الظاهر فى قول الصادق «ع»: «إنّ عليا كان يقول: لا أجزى فى الهلال إلّا شهادة رجلين عدلين» «٢»، حصر إضافى فى قبال شهادة النساء و شهادة العدل الواحد، كما هو واضح.

و مع قيام الدليل على اعتبار الحكم صارت حجّيته قطعيه كسائر الأمارات المعتمره، فلا يشملها ما دلّ على النهى عن اتباع الظنّ.

و لعلّ عدم تعرّض الأخبار هنا له لكونه فى طول سائر الأمارات و مستندا إليها.

فالعمده إقامه الدليل على اعتبار الحكم فى المقام و أمثاله.

و استدلال القائل بالحجّيه

بإطلاق الأخبار الداله على وجوب الرجوع

(١) - مستند الشيعة ٢ / ١٣٢.

(٢) - الوسائل ٧ / ٢٠٧، الباب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٨

إلى الفقهاء المستند فقهم إلى أحاديث أهل البيت و قبول حكمهم، كقول الصادق «ع» على ما في المقبوله: «إذا حكم بحكمتنا فلم يقبله منه فإئنا استخفّ بحكم الله و علينا ردّ، و الرادّ علينا الراد على الله.» «١»

و قول صاحب الزمان - عجل الله فرجه - على ما في التوقيع: «و أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم و أنا حجه الله عليهم.» «٢»

و أمر الهلال من أظهر الحوادث العامه الواقعه في جميع الأعصار.

إلى غير ذلك ممّا

دَلَّ عَلَى وَجوب الرجوع إلى نوابهم - عليهم السلام -.

و بصحيحه محمّد بن قيس، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوما أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، وإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم و آخر الصلاة إلى الغد فصلّى بهم.» «٣»

قال في الحدائق بعد التّعريض لهذين الدليلين ما ملخصه:

«و أنت خبير بأن للمناقشه في ذلك مجالا، أمّا المقبوله و نحوها فإنّ المتبادر منها إنّما هو الرجوع فيما يتعلّق بالدعاوى و القضاء بين الخصوم أو الفتوى في الأحكام الشرعيه.

و أمّا صحيحه محمّد بن قيس فالظاهر من لفظ الإمام فيها إنّما هو إمام الأصل أو ما هو الأعمّ منه و من أئمّه الجور و خلفاء العائمه المتولّين لأمر المسلمين

نعم، للقائل أن يقول: إذا ثبت ذلك لإمام الأصل ثبت لنائبه لحقّ النيابة، إلّا أنّه لا يخلو أيضا من شوب الإشكال لعدم الوقوف على دليل لهذه الكليه، و ظهور أفراد كثيره يختصّ بها الإمام دون نائبه.

و بالجملة فالمسأله عندي موضع توقّف و إشكال لعدم الدليل الواضح في وجوب

(١) - الوسائل ١٨ / ٩٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١٨ / ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٩. كذا في كمال الدين ص ٤٨٤ ط. قم، و لكن لم أجد في الوسائل المطبوع لفظه «عليهم».

(٣) - الوسائل ٧ / ١٩٩، الباب ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٥٩٩

الأخذ بحكم الحاكم بحيث يشمل موضع النزاع.

ثمّ أنت خبير أيضا بأنّ ما ذكره من العموم أنّه لو ثبت عند الحاكم بالبينه

نجاسه الماء و حرمة اللحم و لم يثبت عند المكلف لعدم سماعه من اليئنه مثلا فإن تنجيس الأول و تحريم الثاني بالنسبه إليه بناء على وجوب الأخذ عليه بحكم الحاكم ينافى الأخبار الداله على أن كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قدر، و كل شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه، حيث إنهم لم يجعلوا من طرق العلم فى القاعدتين المذكورتين حكم الحاكم بذلك و إنما ذكروا اخبار المالک و شهاده الشاهدين، و على ذلك تدل الأخبار أيضا.» (١)

أقول: ما ذكره أخيرا من النقض بمثل نجاسه ماء أو حرمة لحم خاص و نحوهما من الموضوعات الجزئيه الشخصيه غير وارد، فإن أمر الهلال المتوقف عليه صوم المسلمين و عيدهم و حجهم و نحو ذلك يكون من الأمور المهمه العامه للمسلمين، و ليس أمرا جزئيا شخصيا بل هو أمر يتلى به مجتمع المسلمين حيناً بعد حين، و كان رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع» و الحكام و القضاة فى جميع الأعصار يهتمون به و كان تحقيقه و إثباته من وظائفهم التى يتولونها، و لم يكن بناء المسلمين على اعتزال كل شخص و انفراده بصومه و فطره و وقوفه و إفاضته، بل كانوا يرجعون فيها إلى ولاة الأمر من الحكام و نوابهم، كما يشهد بذلك السيره المستمره الباقية إلى أعصارنا و الروايات الكثيره التى يأتى بعضها.

فأمور الحج مثلا كانت مفوضه إلى أمير الحاج المنسوب من قبل الخلفاء لذلك، و ربما كانوا هم بأنفسهم يتصدون لها و الناس كانوا متابعين لهم، و لم يعهد أن يتخلف مسلم عن أمير الحاج أو يسأل المسلمون حاكما عن مستند حكمه و أنه اليئنه أو العلم الشخصى

مثلاً، و قد تحقّق في محلّه جواز حكم الحاكم بعلمه.

فإذا منع الإمام الصادق «ع» في المقبولة عن الرجوع إلى قضاء الجور لكونهم

(١) - الحدائق الناضرة ١٣ / ٢٥٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٠

طواغيت و جعل الفقيه من شيعته حاكماً بدلهم لرفع حاجات الشيعة فيمكن أن يقال بنفوذ حكمه في كلّ ما كان يرجع فيه إلى القضاء في تلك الأعصار و الظروف و منها كان أمر الهلال قطعاً كما هو كذلك في أعصارنا. و إذا أرجع صاحب العصر - عجل الله فرجه - شيعته في الحوادث الواقعة لهم إلى رواه حديثهم فأى حادثه واقعه أهمّ و أشدّ ابتلاء من أمر الهلال الذي يبتلى به في يوم واحد مجتمع المسلمين؟

اللهم إلما أن يقال: إنّ مورد السؤال في المقبولة هو المنازعات في مثل الدين و الميراث فلا- يعمّ مثل الهلال، و قال «ع»: «فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه.» و كون حكمه في الهلال هو حكمهم «ع» أوّل الكلام، و لا يمكن إثباته بهذه الروايه، فإن الحكم لا يثبت موضوع نفسه، فتأمل.

كما أنّ إرادته العموم في الحوادث الواقعة في التوقيع غير معلومه بعد كون الجواب مسبقاً بسؤال غير مذكور، و لعلّ المسؤول عنه كان حوادث خاصّه. و الجواب أيضاً مجمل، حيث لا يعلم أنّ الإرجاع هل هو في حكم الحوادث فيدلّ على حجّيه الفتوى أو فصلها و حسمها فيدلّ على نفوذ القضاء أو رفع إجمالها ليشمل المقام.

و يمكن دعوى انصرافها إلى خصوص الحوادث المهمّه التي لا- مخلص فيها إلما حكم الحاكم و ليس المقام منه لإمكان معرفه الهلال بغيره من الرؤيه و الشهود و نحوهما. هذا.

و اما ما ذكره في الحدائق من حمل لفظ الإمام

فى الصلحه على إمام الأصل فهو خلاف الظاهر جدًا يظهر ذلك لمن تتبّع موارد استعمال اللفظ فى الأبواب المختلفه من الفقه والحديث، كما مرّ كثير منها فى الباب الثالث من هذا الكتاب، فراجع.

وقد عرفت سابقا أن أنس أذهان أصحابنا بإمامه الأئمه الاثنى عشر «ع» صار موجبا لتوهم كون اللفظ موضوعا لهم أو منصرفا إليهم، مع أنّ لفظ الإمام وضع للقائد الذى يؤتمّ به فى الصلاه أو الجهاد أو الحجّ أو جميع الشؤون العامه بحقّ كان أو باطل.

فقد أطلق الإمام الصادق «ع» اللفظ على أمير الحاجّ إسماعيل بن علىّ حين

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠١

سقط هو «ع» من بغلته حين الإفاضه من عرفات فوقف عليه إسماعيل فقال له أبو عبد الله «ع»: «سر، فإنّ الإمام لا يقف.» «١»

وفى رساله الحقوق لعلّى بن الحسين «ع»: «و كل سائس إمام.» «٢»

وبالجملة فالإمام هو القائد فى شأن عامّ أو جميع الشؤون العامه. والمراد به هنا الحاكم العدل وإن لم يكن معصوما كما يقتضيه إطلاق اللفظ، وإن كانت الأئمه الاثنا عشر مع ظهورهم أحقّ بهذا المنصب الشريف عندنا.

وقد عرفت بالتفصيل أنّ الإمامه و شئونها داخله فى نسج الإسلام و نظامه و أنّها لا تتعطلّ فى عصر من الأعصار. و تحقيق الهلال و إثباته و تعيين تكليف المسلمين فى صيامهم و عيدهم و وقوفهم من أهمّ الوظائف العامه.

[موارد تصدىّ النبىّ «ص» و الخلفاء لأمر الهلال و تعيين تكليف المسلمين]

وقد تصدىّ لأمر الهلال و تعيين تكليف المسلمين النبىّ «ص» فى عصره بما أنّه كان حاكما عليهم و كذلك أمير المؤمنين و جميع الخلفاء:

١- ففى سنن أبى داود بسنده عن عكرمه، عن ابن عباس، قال: «جاء أعرابى إلى

النَّبِيِّ «ص» فقال: إنني رأيت الهلال - قال الحسن في حديثه: يعني رمضان - فقال «ص»: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم. قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال:

نعم. قال «ص»: يا بلال، أذن في الناس فليصوموا غداً. «(٣)»

٢- و عن عكرمه:

«أنهم شكوا في هلال رمضان مره فأرادوا أن لا يقوموا و لا يصوموا، فجاأ أعرابي من الحرّه فشهد أنه رأى الهلال، فأتى به النبي «ص» فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله و أتى رسول الله؟» قال: نعم، و شهد أنه رأى الهلال، فأمر بلالا فنادى في الناس أن يقوموا و أن يصوموا.» «(٤)»

(١)- الوسائل ٨ / ٢٩٠، الباب ٢٦ من أبواب آداب السفر.

(٢)- الخصال للصدوق / ٥٦٥ (الجزء ٢)، أبواب الخمسين، الحديث ١.

(٣)- سنن أبي داود ١ / ٥٤٧، كتاب الصيام، باب في شهاده الواحد على رؤيه هلال رمضان.

(٤)- سنن أبي داود ١ / ٥٤٧، كتاب الصيام، باب في شهاده الواحد على رؤيه هلال رمضان.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٢

و الخبران يرجعان إلى خبر واحد، و لعلّ ابن عباس سقط من الثاني.

٣- و عن ابن عمر، قال:

«ترأى الناس الهلال فأخبرت رسول الله «ص» أنّي رأيت «فصام و أمر الناس بصيامه.» «(١)»

و لعلّ شهاده الأعرابي أو ابن عمر كانت محفوفه بقرائن خارجيه توجب الوثوق أو الاطمئنان، مضافا إلى ما للرسول «ص» من العلم و الإحاطه، فلا تنافي هذه الروايات لما دلّ على اعتبار التعدّد في الشاهد.

و التفصيل بين هلال رمضان و هلال شوال بكفايه الواحد في الأول دون الثاني كما عن بعض فقهاء السنيّه ممنوع عند المشهور من أصحابنا. و التحقيق موكول إلى محلّه.

٤- و عن رجل من أصحاب النبي «ص» قال:

«اختلف

الناس فى آخر يوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبى «ص» بالله لأهلاً الهلال أمس عشية، فأمر رسول الله «ص» الناس أن يفطروا و أن يغدوا إلى مصلاهم.» (٢)

٥- و فى المحلى لابن حزم: «روينا من طريق أبى عثمان النهدى، قال: قدم على رسول الله «ص» أعرابيان، فقال رسول الله «ص» «أ مسلمان أنتما؟ قالوا: نعم. فأمر الناس فأفطروا أو صاموا.» (٣)

٦- و روى ابن ماجه بسنده عن أبى عمير بن أنس بن مالك، قال:

«حدّثنى عمومتى من الأنصار من أصحاب رسول الله «ص» قالوا: «أغمى علينا هلال شوال فأصبحنا صياما فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند النبى «ص» أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم رسول الله «ص» أن يفطروا و أن يخرجوا إلى

(١)- سنن أبى داود ١/ ٥٤٧، كتاب الصيام، باب فى شهاده الواحد على رؤيه هلال رمضان.

(٢)- سنن أبى داود ١/ ٥٤٦، كتاب الصيام، باب شهاده رجلين ...

(٣)- المحلى لابن حزم ٣/ ٢٣٧ (الجزء ٦)، المسأله ٧٥٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٣

عيدهم من الغد.» (١)

و روى هذا الخبر بعينه فى المصنّف، و فيه:

«فأمر النبى «ص» الناس أن يفطروا من يومهم و أن يخرجوا لعيدهم من الغد.» (٢)

٧- و فى الجواهر عن النبى «ص»:

«أنّ ليله الشكّ أصبح الناس فجاء أعرابىّ إليه فشهد برؤيه الهلال فأمر النبى «ص» مناديا ينادى من لم يأكل فليصم، و من أكل فليمسك.» (٣)

و لم أجد الروايه كذلك فى كتب السنّه و لكن فى صحيح مسلم:

«بعث رسول الله «ص» رجلا- من أسلم يوم عاشوراء فأمره أن يؤذّن فى الناس من كان لم يصم فليصم و من كان أكل فليتمّ صيامه إلى الليل.» (٤)

و في الوسائل عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن سنان، عن رجل، قال:

«صام عليّ «ع» بالكوفة ثمانية و عشرين يوماً شهر رمضان فرأوا الهلال فأمر منادياً ينادى اقبضوا يوماً فإنّ الشهر تسعة و عشرون يوماً.» «٥»

٩- و في أمّ الشافعي بسنده عن فاطمه بنت الحسين:

«أنّ رجلاً شهد عند عليّ «ع» على رؤيه هلال رمضان فصام، و أحسبه قال: و أمر الناس أن يصوموا.» «٦»

فيظهر من هذه الروايات أنّ رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع» كانا يتصدّيان لأمر الهلال و صوم المسلمين و عيدهم، و يحكمان عليهم بالصوم و الفطر بعد ما ثبت الهلال عندهما. و احتمال كون ذلك من خصائص النبيّ «ص» و الأئمة المعصومين «ع» واضح البطلان لمن ثبت له عدم تعطيل الإمامه و شئونها في عصر

(١)- سنن ابن ماجه ١/ ٥٢٩، كتاب الصيام، الباب ٦، الحديث ١٦٥٣.

(٢)- المصنف لعبد الرزاق ٤/ ١٦٥، كتاب الصيام، باب أصبح الناس صياماً و قد رئي الهلال، الحديث ٧٣٣٩.

(٣)- الجواهر ١٦/ ١٩٧.

(٤)- صحيح مسلم ٢/ ٧٩٨، كتاب الصيام، باب من أكل في عاشوراء ...، الحديث ١١٣٥.

(٥)- الوسائل ٧/ ٢١٤، الباب ١٤ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١.

(٦)- الأمّ للشافعي ٢/ ٨٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٤

الغيبه و عدم جواز إهمال الشرع لهذا الأمر الخطير المبتلى به في جميع الأعصار. و لنا في رسول الله «ص» أسوه حسنه فيجب التأسي به فيما لم يثبت اختصاصه به و كذلك الأئمة «ع».

١٠- و مضت صحيحه محمد بن قيس، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم.» «١»

فى روايه رفاعه، عن رجل، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «دخلت على أبى العباس بالحيره فقال: يا با عبد الله، ما تقول فى الصيام اليوم؟ فقلت: ذاك إلى الإمام إن صمت صمنا، وإن أفطرت أفطرتنا. فقال: يا غلام، على بالمائده فأكلت معه و أنا أعلم و الله أنه يوم من شهر رمضان، فكان إفطارى يوما و قضاؤه أيسر على من أن يضرب عنقى و لا يعبد الله.» «٢»

و كون الإمام- عليه السلام- فى ظرف التقيّه لا- يوجب حمل قوله «ع»: «ذاك إلى الإمام» على التقيّه، فإنّه كبرى كليّه لم يكن ضروره فى بيانها لو لم تكن حقا، و الضرورات تتقدّر بقدرها. و قضاؤه «ع» لا ينافى صحّه العباده المأتى بها عن تقيّه، فإنّ ترك الصوم ليس عملا و جوديا حتّى يجرى عن الصوم الواجب.

١٢- و فى روايه أخرى قال «ع»: «فدنوت فأكلت، و قلت: الصوم معك و الفطر معك.» «٣»

١٣- و فى روايه ثالثه: «ما صومى إلّا بصومك و لا إفطارى إلّا بإفطارك.» «٤»

١٤- و عن الصدوق بإسناده عن عيسى بن أبى منصور أنّه قال: «كنت عند أبى عبد الله «ع» فى اليوم الذى يشكّ فيه، فقال «ع»: يا غلام، اذهب فانظر أ صام

(١)- الوسائل ٧ / ١٩٩، الباب ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٧ / ٩٥، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ...، الحديث ٥.

(٣)- الوسائل ٧ / ٩٥، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ...، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ٧ / ٩٥، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ...، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٥

السلطان أم لا. فذهب ثم

عاد فقال: لا، فدعا بالغداء فتغدينا معه.» (١)

و سند الصدوق الى ابن أبي منصور صحيح و هو أيضا ثقة.

و دلالة هذه الأخبار الكثيره على أنّ أمر الهلال كان بيد الحاكم الإسلامى و أنّه كان من شئون الحكومه واضحه. و الناس كانوا متابعين لها فى الصوم و الفطر و الحجّ، فكان للناس رمضان واحد و عيد واحد و موقف واحد و كان نظامها بيد الحاكم دفعا للاختلاف و الهرج و المرج.

و فى الجواهر:

«إنّ احتمال العدم مناف لإطلاق الأدلّه و تشكيك فيما يمكن تحصيل الإجماع عليه خصوصا فى أمثال هذه الموضوعات العامّه التى هى من المعلوم الرجوع فيها إلى الحكّام، كما لا يخفى على من له خبره بالشرع و سياسته و بكلمات الأصحاب فى المقامات المختلفه.» (٢)

١٥- و فى روايه أبى الجارود قال: «سألت أبا جعفر «ع»: أنا شككنا سنه فى عام من تلك الأعوام فى الأضحى فلما دخلت على أبى جعفر «ع» و كان بعض أصحابنا يضخى فقال «ع»: الفطر يوم يفطر الناس، و الأضحى يوم يضخى الناس، و الصوم يوم يصوم الناس.» (٣)

١٦- و فى كنز العمال عن الترمذى، عن عائشه:

«الفطر يوم يفطر الناس و الأضحى يوم يضخى الناس.» (٤)

١٧- و روى الترمذى بسنده عن أبى هريره أنّ النبى «ص» قال: «الصوم يوم تصومون و الفطر يوم تفطرون، و الأضحى يوم تضخون.»

قال الترمذى:

(١)- الوسائل ٧ / ٩٤، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ...، الحديث ١.

(٢)- الجواهر ١٦ / ٣٦٠.

(٣)- الوسائل ٧ / ٩٥، الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ...، الحديث ٧.

(٤)- كنز العمال ٨ / ٤٨٩، الباب ١ من كتاب الصوم من قسم الأقوال، الحديث ٢٣٧٦٣.

«فسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إنما معنى هذا: الصوم و الفطر مع الجماعة و عظم الناس.» (١)

و هذه الروايات و إن ضعف أكثرها من جهة السند و لكنّ الوثوق و الاطمينان بصدور بعضها مضافا إلى صحّحه البعض يكفي لإثبات أن أمر الهلال لم يكن أمرا فرديًا بل كان من الأمور العامّة التي كان الحاكم الإسلامي مصدرها لها و أمرا جماعيًا كان الحاكم نظاما له.

و السيره المستمرّه أيضا شاهده على ذلك فكان الحاكم في جميع الأعصار مرجعا للناس في صومهم و فطرهم، و كان أمير الحاجّ المنسوب من قبل الإمام يأمر بالوقوف و الإفاضه، و الناس يتبعونه.

و قد عدّ الماورديّ خمسه تكاليف لأمير الحاجّ فقال:

«أحدها: إشعار الناس بوقت إحرامهم و الخروج إلى مشاعرهم ليكونوا له متّبعين و بأفعاله مقتدين.» و ذكر مثله أبو يعلى «٢».

و كان أئمتنا المعصومون- عليهم السلام- و أصحابهم أيضا في مدّه أكثر من مأتى سنه يحجّون في جماعه الناس، و لم يعهد و لم ينقل تخلفهم عن الناس في الوقوف و الإفاضه و النحر و سائر الأعمال، و لو كان لبان و نقله المؤرّخون و الأصحاب.

و احتمال اتّفاقهم مع الناس و مع أمير الحاجّ في رؤيه الهلال بأنفسهم في جميع هذه السنين بعيد جدّا.

و بذلك يظهر اجتزاء العمل بحكم الحاكم من أهل الخلاف أيضا و لا أقلّ في صوره عدم العلم بالخلاف.

و قد مرّ سابقا أنّ الحجّ لم يكن بدون أمير الحاجّ المنسوب لذلك، المتبوع في جميع المواقف.

و قد عقد المسعودي في آخر مروج الذهب بابا لتسميه من حجّ بالناس من سنه

(١)- سنن الترمذى ٢/ ١٠٢، أبواب الصوم، الباب ١١، الحديث ٦٩٣.

(٢)- الأحكام السلطانيّه / ١١٠، باب

ولايه الحجّ، و الأحكام السلطانيه لأبى يعلى / ١١٢، فصل ولايه الحجّ.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٧

ثمان من الهجره إلى سنه خمس و ثلاثين و ثلاثمائه، فراجع «١».

فروع:

[الأول: حكم الحاكم فى باب الهلال يعمّ كلّ فقيه واجد للشرائط]

الأول: لا- يخفى أنّ الدليل على حجّيه حكم الحاكم فى باب الهلال إن كان هو المقبوله أو التوقيع الشريف و نحوهما من العمومات فالموضوع فيها هو الفقيه من الشيعة المبتنى فقهه على الكتاب و السنّه و أحاديث الأئمّه «ع»، فيعمّ كلّ فقيه واجد للشرائط سواء تصدّى للإمامه أو القضاء فعلا أو كان منغزلا عنهما.

و أقيا إذا كان الدليل هو الأخبار الخاصه التى مرّت فالموضوع فيها هو الإمام، و الظاهر منه هو المتصدّى فعلا لمقام الإمامه و زعامه المسلمين. فشمول الحكم لعماله فى البلاد و للقضاء المنصوبين من قبله محلّ إشكال.

و أشكل من ذلك الفقيه المنغزل عنهما فعلا و إن صلح لهما. اللهم أن يدعى ثبوت الولاية الفعلية لكلّ فقيه و أنّ له كلّ ما كان للإمام بمقتضى أدلّه ولايه الفقيه، و لكن نحن ناقشنا فى ذلك كما مرّ.

و لكن يمكن أن يقال: نحن نعلم أنّ إبلاغ حكم الخليفه و الإمام الأعظم إلى سائر الأمصار و البلاد فى تلك الأعصار لم يكن يتيسّر عادة، فإذا استنبطنا من هذه الروايات و من السيره المستمرّه إلى اليوم أنّ بناء الشرع كان على توحيد كلمه المسلمين فى أمر الهلال و صومهم و عيدهم و مواقف حجّهم فلا- محاله يجب أن يتصدّى لذلك فى كلّ بلد من ينوب عنه من العمّال و القضاء كما هو المتعارف فى أعصارنا فى البلاد الإسلاميه، حيث يتصدّى لأمر الهلال قاضى القضاء فى كلّ بلد، و لا سيّما إذا قلنا بأنّه مع اختلاف

الآفاق يكون لكل بلد حكم نفسه كما هو المشهور و الأقوى فى المسأله.

(١) - مروج الذهب ٢ / ٥٦٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٨

و المناسب فى باب الحجّ تصدّى أمير الحجاج له و إن لم يكن نفس الإمام، فيجوز بل يجب تصدّيها له و لا سيّما إذا فوّض الإمام إليهما ذلك بالصراحه.

نعم، فى النفس شىء بالنسبه إلى القضاء و هو أنّ الماوردى و أبا يعلى لم يذكر ذلك فى عداد ما ذكره من اختيارات القضاء، و لو كان الهلال أمرا مرتبطا بهم فى تلك الأعصار كان المناسب تعرّضهما له كما تعرّضا له فى ولايه الحج كما مرّ. هذا.

و قد يقال: إنّه يجب على الفقيه كفايه التصدّى له إذا لم يكن الهلال واضحا للناس و اختلفوا فيه، لأنّه من الأمور الحسينيه التى لا يجوز إهمالها، و لأنّه باب من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و دفع الهرج و المرج. و يجب على الناس أيضا الرجوع إليهم فى ذلك، لأنّه من الحوادث الواقعه التى أمروا بالرجوع فيها إلى رواه حديثهم.

أقول: مقتضى ذلك أن يجب مع عدم الفقيه تصدّى عدول المؤمنين له و نفوذ حكمهم فيه، و الظاهر أنّه لا يقول بذلك أحد، فتدبّر.

الثانى: الحكم عبارته عن إنشاء الإلزام بشىء أو ثبوت أمر،

و لا يتعيّن أن يقع بلفظ: «حكمت» أو غيره من مشتقات هذه المادّه أو ما يرادفه، بل يكفى فيه قوله:

«اليوم من رمضان أو شوال، أو يجب عليكم صوم اليوم أو الفطر فيه» و نحو ذلك مما هو حكم واقعا و بالحمل الشائع، فاللازم واقع الحكم لا مفهومه. و فى كفايه قوله: «ثبت عندي» اشكال اذ ظاهره الخبر لا الانشاء كما لا يخفى.

الثالث: [ليس حكم الحاكم فى الهلال و سائر الموضوعات ملحوظا بنحو السبب]ه

ليس حكم الحاكم فى الهلال و فى سائر الموضوعات على القول به ملحوظا بنحو السبب في عرض الواقع و مغيّرا له، بل هو طريق شرعى إلى الواقع و حجّه عليه كسائر الأمارات و الطرق، فلا مجال له مع العلم بالواقع سواء أصابه أم أخطأه. نعم، فى باب المنازعات يجب التسليم لحكمه ظاهرا على المترافعين حسما

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٠٩

لمادّه النزاع كما هو واضح.

و كذلك لا مجال للعمل به إذا علم بتقصير الحاكم في مقدّمات حكمه، لسقوطه بالتقصير عن أهليّته الحكم، و لقول الصادق «ع» في المقبولة: «فإذا حكم بحكمنا.» إذ ليس المراد به العلم بكون حكمه حكمهم - عليهم السلام- و إلّا كان وجوب القبول لذلك لا لأنّه حكمه. بل المراد كون حكمه على أساس حكمهم و موازينه بأن يستند إلى الكتاب و السنّه الصحيحه في قبال من يستند إلى الأقيسه و الاستحسانات الظنيّه فلا- يصدق ذلك على من قصّر في مبادئ حكمه، بل من غفل عنها و لو كان عن قصور، فتدبّر.

الرابع: أنّ فتوى المجتهد حجه في حقّه و حقّ مقلّديه دون سائر المجتهدين.

و أمّا حكمه في الهلال و نحوه على فرض حجّيته فلا- ينحصر في حقّ مقلّديه بل يعمّ المجتهدين أيضا إذا أذعنوا باجتهاده و جامعّيته لشرائط الحكم و عدم تقصيره في مبادئه.

و كذلك حكمه في المرافعات و لو كانت الشبهه حكميّة مختلفا فيها بين الفقهاء كما إذا اختلفا في منجزات المريض مثلا و أنّها من الأصل أو من الثلث فترافعا إليه فحكم بالأصل مثلا فيكون حكمه نافذا حتّى في حقّ من يرى أنّها من الثلث، إذ حسم النزاع يقتضى وجوب الأخذ بحكم الحاكم للمترافعين و إن خالف نظر أحدهما اجتهادا أو تقليدا.

و بالجملة فحكم الحاكم نافذ

حتى في حق سائر المجتهدين إذ الإمام «ع» حكم في التوقيع الشريف بكونهم حجّه له- عليه السلام-، و من الواضح أنّه لا يجوز لأحد مخالفه حجّه الإمام- عليه السلام-.

و لدلاله المقبوله على وجوب قبوله و حرمة ردّه و أنّ ردّه ردّهم- عليهم السلام-، و إطلاقه يشمل المجتهد أيضا. و مورد المقبوله هو الشبهه الحكميه أو الأعمّ، كما لا يخفى على من راجعها.

و لا- ينتقض هذا بالفتوى، فإنّ الفتوى ليس إنشاء لحكم بل هو إخبار عمّا فهمه من الكتاب و السنّه فلا يكون حجّه في حقّ من يقدر على الاستنباط منهما، فتدبرّ.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٠

هذا كلّه مضافا إلى أنّ امام المسلمين و المنصوب من قبله إذا حكم بحكم لتوحيد كلمه المسلمين و حفظ نظامهم كما هو كذلك في أمر الهلال فليس لأحد أن يفارق جماعتهم و يخالف الإمام و الوالي قيد شبر، مجتهدا كان أو مقلّدا، كما كان كذلك في عصر النبيّ «ص» و في عصر أمير المؤمنين «ع» و إلّا لزم اختلال النظام و الهرج و المرج، و لتفصيل المسأله محلّ آخر.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١١

الفصل العاشر في الاحتكار و التسعير

إشاره

لما صارت مسأله احتكار الأمتعه و السلع الضروريه و تسعيرها من أهم مشاكل عصرنا الحاضر و مما بليت بها و بلوازمها و آثارها الحكومات الدارجه، بحيث ربما توشك بسببها على التزلزل و السقوط، و صارت الناحيه السياسيه فيها تغلب على الناحيه الاقتصاديه البحته، كان من المناسب في البحث حول الحكومه الإسلاميه التعرض لها، و إن كان محل البحث فيها كتاب التجاره من الفقه، فنقول: فيه جهات من البحث:

الاحتكار

[١]- الاحتكار و الحصار التجاري مشكله حضاره العصر:

لا يخفى أن الاحتكار ليس أمرا مستحدثا غير معروف في القرون السالفه، بل كان هو في جميع الأعصار مشكله اجتماعيه كبيره و لا سيما طوال الحروب الواسع

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٢

النطاق، فإنه وليد الحرص و الطمع المَجبول عليهما نوع الإنسان. نعم، قد كانت الحكمة في تخمير الإنسان بغريزه الحرص هي أن لا يجمد الإنسان في كسب المعارف و الفضائل و العلوم، و لا يقف فيها عند حدّ خاصّ، بل يجهد دائما في تحصيل العلوم و الفضائل النفسانية و الأعمال الصالحة و الاعتلاء بروحه و نفسه. و لكن الغرائز الأصيله المقدسه في ذاتها ربما انحرفت عن مسيرها و أهدافها، فأوجب ذلك سقوط الإنسان في المهالك الماديه.

و كيف كان، فعملية الاحتكار للسلع و الأمتعه مما يعود تاريخها إلى أولى أعصار حياه الإنسان الاجتماعيه و التي كان التبادل التجارى يسود فيها دائما بين أفراد البشر. و كلما اتسعت مجالات التبادل التجارى و تكاملت فنونها كثر الحكره و الحصاراقتصاديه و سرت الى جميع ما يحتاج إليه الإنسان في نفقاته و صناعاته و انتاجاته، فعمت شرورها و كثر أضرارها.

و قد بلغت سعه مجالاتها في أعصارنا حدا صارت أكبر و سيله استعماريه تستخدمها الدول الكبرى

المستكبره ضد الدول و الامم المستضعفه، للضغط عليها و التسلط على سياستها و ثقافتها و ثرواتها.

يفرض على الرجال العقلاء الملتزمين من العالم الثالث أن يفكروا في حل هذه المشكله التي بليت بها دولهم و أممهم.

و نقول إجمالاً: إن الوسيله الوحيدده لذلك هي التمسك بالإسلام و شرائعه، و توحيد الكلمه تحت لوائه، و قطع العلاقات مع الدول الكبرى الظالمه إلّا بقدر الضروره. و للتفصيل في ذلك محل آخر.

[٢] - مفهوم الاحتكار في اللغة:

قال ابن الأثير في النهاية:

«فيه: «من احتكر طعاماً فهو كذا»، أى اشتراه و حبسه ليقبّل فيغلو. و الحكر

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٣

و الحكره: الاسم منه، و منه الحديث: «انه نهى عن الحكره»، و منه حديث عثمان: «انه كان يشتري العير حكره»، أى جمله، و قيل: جزافاً. و أصل الحكر:

الجمع و الإمساك ... الحكر بالتحريك: الماء القليل المجتمع، و كذلك القليل من الطعام و اللبن. «١»

و في لسان العرب:

«الحكر: ادّخار الطعام للتربص. و صاحبه محتكر. ابن سيده: الاحتكار: جمع الطعام و نحوه مما يؤكل و احتباسه انتظار وقت الغلاء به ... و في الحديث: «من احتكر طعاماً فهو كذا»، أى اشتراه و حبسه ليقبّل فيغلو. و الحكر و الحكره: الاسم منه ... و حكره يحكره حكراً: ظلمه و تنقصه و أساء معاشرته. قال الأزهري:

الحكر: الظلم و التنقص و سوء العشره. و يقال: فلان يحكر فلاناً: إذا أدخل عليه مشقه و مضره في معاشرته و معاشته ... و الحكر: اللجاجه. «٢»

و في القاموس:

«الحكر: الظلم و إساءه المعاشره، و الفعل كضرب ... و بالتحريك: ما احتكر، أى احتبس انتظاراً لغلائه ... و اللجاجه و الاستبداد بالشىء ... و الماء المجتمع. «٣»

و في الصحاح:

«احتكار

الطعام: جمعه و حبسه يترتب به الغلاء و هو الحكره بالضم. « (٤)»

و فى المنجد:

«حكره: أساء عشرته. أدخل عليه مشقه و مضره فى معاشته. ظلمه. تنقصه. حكر حكرا: لَج ... حكر بالأمر: استبد، و منه الاستبداد بحبس البضاعه كى تباع بالكثير. تحكر و احتكر الشىء: جمعه و احتبسه انتظارا لغلائه فيبيعه بالكثير.» « (٥)»

(١) - النهاية ١ / ٤١٧.

(٢) - لسان العرب ٤ / ٢٠٨.

(٣) - القاموس المحيط / ٢٣٩.

(٤) - الصحاح ٢ / ٦٣٥.

(٥) - المنجد / ١٤٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٤

أقول: لا- يخفى أن المفهوم من كلمات أهل اللغة، أن مفاد الكلمه بحسب أصلها و وضعها هو جمع الشىء الذى يحتاج إليه الناس، و الاستبداد به و حبسه و منعهم منه، و يلزم ذلك اللجاجه و الظلم و سوء العشره؛ أو لعل الأصل فيه هو الظلم و سوء العشره، ثم استعمل فى حبس ما يحتاج إليه الناس، لكونه من أظهر مصاديق الظلم.

و كيف كان، فهو بحسب المفهوم، عام لكل ما يحتاج إليه الناس و يكون منعهم منه موجبا للظلم و التنقص، فلا يختص بالطعام. و إضافته إليه فى الكلمات من باب المثال لكون الطعام من أظهر الحاجات. هذا.

[٣] - مفهوم الاحتكار فى كلمات الفقهاء:

و المذكور فى كلمات الفقهاء غالبا هو الطعام، أو الأقوات، أو أشياء خاصه:

ففى المقنعه:

«و الحكره: احتباس الأطمعه مع حاجه أهل البلد إليها و ضيق الأمر عليهم فيها، و ذلك مكروه.» « (١)»

و فى النهايه:

«الاحتكار: هو حبس الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن من البيع.» «٢»

و فى المختصر النافع - فى عداد المعاملات المكروهه -:

«و الاحتكار و هو حبس الأقوات، و قيل: يحرم» «٣»

و فى الدروس - فى عداد المناهى -:

(١) - المقنعه / ٩٦.

(٢) - النهايه للشيخ / ٣٧٤.

(٣) - المختصر النافع / ١٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و

«و منه الاحتكار، و هو حبس الغلات الأربع و السمن و الزيت و الملح على الأقرب فيهما توقعا للغلاء، و الأظهر تحريمه مع حاجه الناس إليه.» (١)

و في القواعد:

«و يحرم الاحتكار على رأى، و هو حبس الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن و الملح بشرطين: الاستبقاء للزيادة، و تعذر غيره.» (٢)

إلى غير ذلك من كلماتهم الوارده بلسان التعريف للاحتكار.

و لكن الظاهر أن الفقهاء لم يكونوا بصدد تعريف اللفظ بحسب وضعه و مفهومه، بل بصدد تعريف ما ثبت عندهم حرمة أو كراهته بالروايات الوارده، حيث إن المذكور فى كثير منها- كما سيأتى- أشياء خاصه، أعنى الغلات الأربع و السمن و الزيت.

و الحاصل أن كون اللفظ بحسب الوضع اللغوى مختصا بالأشياء الخاصه و كونها مأخوذه فى مفهومه بعيد جدا، و كذلك كونه حقيقه شرعيه أو متشرعه لها خاصه.

فهو بحسب المفهوم عام و إن فرض كون المحزّم منه بحسب الأدلّه خصوص الأشياء الستة أو السبعه. و سنعود إلى هذا البحث ثانيا، فانتظر.

[٤]- هل الاحتكار محزّم أو مكروه؟ و ذكر بعض الكلمات من الفقهاء:

قال العلامه فى المختلف:

«اختلف علماءنا فى الاحتكار هل هو محرم أو مكروه؛ قال الصدوق فى مقنعه إنه حرام، و به قال ابن البراج و الظاهر من كلام ابن إدريس. و قال الشيخ فى

(١)- الدروس / ٣٣٢، كتاب المكاسب.

(٢)- القواعد ١ / ١٢٢.

و قال فى فصل البىع: إنّه حرام. و الأقرب الكراهه. لنا الأصل عدم التحريم، و ما رواه الحلبي ...» «١»

و فى مفتاح الكرامه:

«و الاحتكار منهى عنه إجماعاً، كما فى نهايه الاحكام. و

مراده ما هو أعم من المكروه بقريته ما بعده، وقد حكم المصنف بأنه حرام وفاقا للمقنع والفقهاء في ظاهره والهدايات للصدوق على ما نسب إليها والاستبصار والسرائر والتحرير والتذكرة والدروس وجامع المقاصد والمسالك والروضه، وهو قوي كما في التنقيح والميسيه، وهو المنقول عن القاضي والحلي في أحد قوليه والمنتهى... والقول بالكراهه خيره المقنعه والنهايه والمبسوط والمراسم والشرائع والنافع والإرشاد والمختلف وإيضاح النافع، وهو المنقول عن التقى في القول الآخر. «٢»

أقول: لم أجد كلاما في هذا الباب عن الصدوق في الهداياه، ولا تصريحاً بالكراهه في النهايه.

نعم، قال في النهايه:

«و يكره بيع الطعام لأنه لا يسلم معه من الاحتكار.» (٣) ولكن ليس هذا حكما للاحتكار. هذا.

ولا- يتوهم أن مورد القول بالحرمه هو صورته احتياج الناس إلى الطعام ووجود الضروره، و مورد القول بالكراهه صورته كثره المتاع وعدم الضروره، بل الظاهر أن محطّ القولين معا هو صورته حاجه الناس إلى المتاع وكون الحبس له من ناحيه هذا الشخص موجبا للضييق والشده عليهم. وأما مع وجود ما يرفع به حاجتهم وعدم وقوعهم في الضيق من ناحيه حبس هذا الشخص، فخارج عن مورد القولين هنا

(١)- المختلف / ٣٤٥.

(٢)- مفتاح الكرامه، ج ٤، كتاب المتاجر / ١٠٧.

(٣)- النهايه للشيخ / ٣٦٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٧

و لو قيل بالكراهه لوجه آخر، بل ظاهر بعض الكلمات عدم صدق عنوان الاحتكار حينئذ. فكأن اللفظ عندهم أخذ في مفهومه الضيق والشده، وقد

عرفت أنه المستفاد من كلمات أهل اللغة أيضا. هذا.

ففى مقنع الصدوق:

«و لا- بأس أن يشتري الرجل طعاما فلا- يبيعه؛ يلتمس به الفضل إذا كان بالمصر طعام غيره. و إذا لم يكن بالمصر طعام غيره، فليس له إمساكه و عليه بيعه و هو محتكر.» «١»

و فى نهايه الشيخ:

«و إنما يكون الاحتكار إذا كان بالناس حاجه شديده إلى شىء منها و لا يوجد فى البلد غيره، فأما مع وجود أمثاله فلا بأس أن يحبسها صاحبه و يطلب بذلك الفضل.» «٢»

و فى بيع الكافى لأبى الصلاح:

«و لا يحل لأحد أن يحتكر شيئا من أقوات الناس مع الحاجه الظاهره إليها.» «٣»

و فى مهذب ابن البراج- فى عداد المكاسب المحظوره- قال:

«و احتكار الغلات عند عدم الناس لها و حاجتهم الشديده إليها.» «٤»

و فى الغنيه:

«و لا يجوز الاحتكار فى الأقوات مع الحاجه الظاهره إليها.» «٥»

و فى السرائر:

«و إنما يكون الاحتكار منهيًا عنه إذا كان بالناس حاجه شديده إلى شىء منها (الغلات الأربع و السمن) و لا يوجد فى البلد غيره.» «٦»

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٣١.

(٢)- النهايه / ٣٧٤.

(٣)- الكافى / ٣٦٠.

(٤)- المهذب / ١ / ٣٤٦.

(٥) - الجوامع الفقهيه / ٥٢٨.

(٦) - السرائر / ٢١٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٨

و قد مرّ عن الدروس قوله:

«و الأظهر تحريمه مع حاجه الناس اليه.» «١»

و عن القواعد قوله:

«بشرطين: الاستبقاء للزياده، و تعذّر غيره.» «٢»

هذه بعض الكلمات ممن ظاهره الحرمة.

و قال في المقنعه:

«و الحكره احتباس الأطمعه مع حاجه أهل البلد إليها و ضيق الأمر عليهم فيها، و ذلك مكروه.» «٣»

و في المبسوط:

«و أما الاحتكار فمكروه في الأقوات إذا أضّر ذلك بالمسلمين و لا يكون موجودا إلّا عند إنسان بعينه.» «٤»

و بالجمله فالظاهر أنّ محطّ القولين للأصحاب كان صورته

الحاجه و الشده، فراجع و تتبع كلماتهم.

و فى الشرح الكبير المطبوع فى ذيل المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«و الاحتكار حرام لما روى أبو أمامه ... و الاحتكار المحرّم ما جمع ثلاثه شروط:

أحدها: أن يشتري. فلو جلب شيئاً أو أدخل عليه من غلته شيئاً فادّخره لم يكن محتكراً. روى ذلك عن الحسن و مالك ... الثانى: أن يكون قوتا. فأما الإيدام و العسل و الزيت و علف البهائم فليس احتكاره بمحرّم ... الثالث: أن يضيق على الناس بشرائه، و لا يحصل ذلك إلّا بأمرين:

أحدهما: أن يكون فى بلد يضيق بأهله الاحتكار، كالحرمين و الثغور، قاله أحمد.

فظاهر هذا أن البلاد الواسعه الكبيره كبغداد و البصره و مصر و نحوها لا يحرم فيها

(١) - الدروس / ٣٣٢، كتاب المكاسب.

(٢) - القواعد ١ / ١٢٢.

(٣) - المقنعه / ٩٦.

(٤) - المبسوط ٢ / ١٩٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦١٩

الاحتكار، لان ذلك لا يؤثر فيها غالباً.

الثانى: أن يكون فى حال الضيق، بأن يدخل البلد قافله فيتبادر ذووا الأموال فيشترونها و يضيقون على الناس، و أما إن اشتراه فى حال الاتساع و الرخص على وجه لا يضيق على أحد لم يحرم. «١»

أقول: ما قاله من عدم تأثير الاحتكار فى البلاد الكبيره إنما كان من جهه أنه لم يكن يوجد فى تلك الأعصار الشركات الواسعه و الحصاراات الاقتصاديه العظيمة التى ربما تقبض بأيادها و برائنها الخبيثه جميع المنابع الماديه لمنطقه كبيره بل لمناطق كثيره و تحكم فيها بما تريد و تستخدمها للضغط على الدول فضلاً عن الأمم كما توجد فى أعصارنا.

و فى بدائع الصنائع فى فقه الحنفية فى تفسير الاحتكار:

«هو أن يشتري طعاماً فى مصر و يمتنع عن بيعه و ذلك يضر بالناس. و

كذلك لو اشتراه من مكان قريب يحمل طعامه إلى المصر و ذلك المصر صغير و هذا يضرّ به يكون محتكرا. و إن كان مصرا كبيرا لا يضرّ به لا يكون محتكرا.» (٢)

و في موسوعه الفقه الاسلامى - عن الرملى الشافعى، و كذا النووى الشافعى فى شرحه لصحيح مسلم:-

«أنه اشتراء القوت وقت الغلاء ليمسكه و يبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق.» (٣)

فأنت ترى أن الضرر و الضيق مأخوذ فى الاحتكار المحرم فى كلمات فقهاء السنه أيضا.

(١)- المغنى ٤/ ٤٦، كتاب البيع.

(٢)- بدائع الصنائع ٥/ ١٢٩.

(٣)- موسوعه الفقه الإسلامى ٣/ ١٩٥، فى الاحتكار.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٠

[٥]- أدلّه الطرفين:

استدلّ القائل بالكراهه و عدم الحرمة بالأصل، و بقاعده تسلط الناس على أموالهم، المعترضه بنصوص الاتجار و حسن التعيش و الحزم و التدبير كما فى الجواهر، و بالتعبير بالكراهه فى صحيحه الحلبي الآتیه.

أقول: الأصل و القاعده لا يقاومان الروايات الآتیه، و صحيحه الحلبي يظهر الجواب عنها فى محله.

و احتجّ القائلون بالحرمة بالأخبار الكثيره الوارده من طرق الفريقين الظاهره فى الحرمة بل فى شدتها و كونه موجبا للدخول فى النار و فى عرض بعض المحرمات الكبيره كالإدمان على الخمر و القيادة و أكل الربا و نحو ذلك، و بما ورد فى إجبار المحتكر على البيع و تنكيهه و عقوبته.

و الأقوى هو القول الثانى فى مفروض البحث، أعنى فيما إذا كان الاحتكار موجبا للضيق و الضرر على الناس، بل لعلّه على ما عرفت لا يصدق فى غير هذه الصوره إلّا مجازا.

[٦]- أخبار الاحتكار على خمس طوائف:

فلتعرض لأخبار المسأله، وهى بأجمعها خمس طوائف و إن كان بعضها متداخلا كما سيظهر:

الأولى: ما دلت على منعه مطلقا.

الثانية: ما دلت على المنع مطلقا فى خصوص الطعام.

الثالثة: ما دلت على المنع بعد الثلاثه أيام فى الشده، و الأربعين فى الخصب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢١

الرابعه: ما دلت على التفصيل بين انحصار الطعام فى البلد أو قلته، و بين غيره؛ فيختص المنع بالأول.

الخامسه: ما دلت على المنع فى أشياء خاصه.

الطائفه الأولى - ما دلت على المنع مطلقا:

١- خبر ابن القداح، عن أبى عبد الله «ع» قال: قال رسول الله «ص»: «الجالب مرزوق، و المحتكر ملعون.» «١»

و فى السند سهل بن زياد، و الأمر فيه سهل.

٢- ما رواه ورام بن أبى فراس فى كتابه عن النبى «ص» عن جبرئيل، قال:

«اطلعت فى النار فرأيت واديا فى جهنم يغلى، فقلت يا مالك، لمن هذا؟ فقال لثلاثه: المحتكرين، و المدمنين الخمر، و

القوادين.» «٢»

٣- و عن الفقيه، قال:

«و نهى أمير المؤمنين «ع» عن الحكره فى الأمصار.» «٣»

و إسناد النهى إلى أمير المؤمنين «ع» بنحو البتّ و الجزم، يدلّ على ثبوت الروايه عند الصدوق، إذ فرق بين هذا التعبير و بين أن

يقول مثلا: «روى عن أمير المؤمنين.» و ظاهر النهى مادّه و صيغته هو الحرمة.

٤- و فى نهج البلاغه فى كتابه «ع» إلى مالك الأشر، قال فى شأن التجار:

«و اعلم - مع ذلك - أن فى كثير منهم ضيقا فاحشا، و شحا قبيحا، و احتكارا للمنافع، و تحكما فى البياعات، و ذلك باب مضره

للعامه و عيب على الولاه، فامنع من الاحتكار فإن رسول الله «ص»

(١) - الوسائل ١٢ / ٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ١٢ / ٣١٤،

الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١١.

(٣) - الوسائل ١٢ / ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٢

منع منه. و ليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل و أسعار لا تجحف بالفريقين من البائع و المبتاع، فمن قارف حكره بعد نهيك إياه فنكّل به و عاقبه فى غير إسراف.» (١)

و تقريب الاستدلال أن أمره «ع» بالتنكيل و المعاقبه دليل واضح على الحرمة، لعدم جواز العقوبه على المكروه.

فإن قلت: ظاهر الروايه أن ممنوعيه الحكره ليست بالذات و من قبل الله - تعالى - لتكون حرمة فقهيه، بل هى من قبل الوالى و من شئون الولايات؛ فهو «ع» أمر مالكا بالمنع منه بولايته كما منع منه رسول الله «ص» كذلك. و بعد منع الوالى تصير حراما ولائيا، و لذا قال: «فمن قارف حكره بعد نهيك إياه.» و هذا البيان يجرى فى الروايه السابقه، و كذا اللاحقه أيضا.

قلت: الظاهر أن الحكم الولائى الصادر عن النبى «ص» و كذا عن الأئمه «ع» أيضا يعمّ جميع الأئمه لعموم ولايتهم، اللهم إلا أن تكون هنا قرينه على الاختصاص. ألا ترى أن أمير المؤمنين «ع» علّل منعه بمنع النبى «ص».

و يظهر للمتبع فى الروايات، أن الأئمه - عليهم السلام - كانوا كثيرا ما يستدلّون فى المسائل المختلفه بالأحكام الولائيه الصادره عن النبى «ص»، فولايه النبى «ص» على المؤمنين الثابته بالآيه الشريفه لا تختص بالمؤمنين فى عصره فقط. و قوله - تعالى -:

﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (٢) يعمّ الأمر و النهى الولائيين أيضا، كما أن جعل الإمام الصادق «ع» الحكومه للفقيه فى مقبوله عمر بن حنظله (٣) مع كونه حكما ولائيا لا يختص

بعصر الإمام الصادق «ع»، فتأمل.

٥- و في دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين «ع» أنه كتب إلى رفاعه: «انه عن

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١٧، عبده ٣ / ١١٠؛ لح / ٤٣٨، الكتاب / ٥٣.

(٢)- سورة الحشر (٥٩)، الآية ٧.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٩٩، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٣

الحكره، فمن ركب النهى فأوجعه ثم عاقبه بإظهار ما احتكر.» (١)

و رفاعه هذا قالوا في حقه إنه كان قاضيا من قبل أمير المؤمنين «ع» على الأهواز.

٦- و فيه أيضا عنه «ع»: «المحتكر آثم عاص.» (٢)

٧- و فيه أيضا عن جعفر بن محمد «ع»: «و كلّ حكره تضرّ بالناس و تغلى السعر عليهم فلا خير فيها» (٣)

٨- و في الغرر و الدرر للآمدی عن أمير المؤمنين «ع»: «الاحتكار رذيله.» (٤)

٩- و فيه أيضا عنه «ع»: «الاحتكار داعيه الحرمان.» (٥)

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٦٢٣

١٠- و فيه أيضا عنه «ع»: «الاحتكار شيمه الفجار.» (٦)

١١- و فيه أيضا عنه «ع»: «المحتكر محروم من نعمته» (٧)

١٢- و فيه أيضا عنه «ع»: «كن مقتدرا و لا تكن محتكرا.» (٨)

١٣- وفيه أيضا عنه «ع»: «من طبائع الاغمار إتعاب النفوس في الاحتكار.» «٩»

١٤- وفي مستدرک الوسائل، عن الآمدی، عنه «ع»: «المحتكر البخیل جامع لمن لا يشكره، وقادم على من لا يعذره.» «١٠»

(١)- دعائم الإسلام ٣٦ / ٢، كتاب البيوع، الفصل ٦، الحديث ٨٠.

(٢)- دعائم الإسلام ٣٥ / ٢، كتاب البيوع، الفصل ٦، الحديث ٧٧.

(٣)- دعائم الإسلام

٣٥ / ٢، كتاب البيوع، الفصل ٦، الحديث ٧٨.

(٤)- الغرر و الدرر ١ / ٣٩، الحديث ١١١.

(٥)- الغرر و الدرر ١ / ٦٦، الحديث ٢٥٥.

(٦)- الغرر و الدرر ١ / ١٦٠، الحديث ٦٠٦.

(٧)- الغرر و الدرر ١ / ١٢٧، الحديث ٤٦٤.

(٨)- الغرر و الدرر ٤ / ٦٠١، الحديث ٧١٣٩.

(٩)- الغرر و الدرر ٦ / ٢٨، الحديث ٩٣٤٩.

(١٠)- مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٤

١٥- و في صحيح مسلم بسنده عن معمر، قال: قال رسول الله «ص»: «من احتكر فهو خاطئ.» «١»

و في روايه أخرى عن معمر، عنه «ص»: «لا يحتكر إلا خاطئ» «٢»

و رواها الترمذى أيضا بهذا اللفظ، و قال:

«و في الباب عن عمر و علي و أبي أمامه و ابن عمر. حديث معمر حديث حسن صحيح. و العمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا احتكار الطعام، و رخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام.» «٣»

و رواها ابن ماجه أيضا بهذا اللفظ، و قال محشى الكتاب في ذيل الحديث:

«إلا- خاطئ: بمعنى آثم. و المعنى: لا يجترى على هذا الفعل الشنيع إلا من اعتاد المعصيه. ففيه دلالة على أنها معصيه عظيمه لا يرتكبها الإنسان أولا، و إنما يرتكبها بعد الاعتياد و بالتدريج.» «٤»

١٦- و في مستدرک الحاكم النيسابورى بسنده عنه «ص»: «من احتكر يريد أن يتغالى بها على المسلمين فهو خاطئ و قد برئ منه ذمه الله.» «٥»

١٧- و فيه أيضا بسنده عنه «ص»: «المحتكر ملعون.» «٦»

١٨- و فيه أيضا بسنده عن اليسع بن المغيره، قال: «مرّ رسول الله «ص» برجل بالسوق يبيع طعاما بسعر هو أرخص من سعر السوق

فقال: تباع في سوقنا بسعر هو أرخص

من سعرنا؟ قال: نعم. قال: صبرا و احتسابا؟ قال: نعم. قال: أبشر، فإن الجالب إلى

(١)- صحيح مسلم ٣/ ١٢٢٧، كتاب المساقاه، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، الحديث ١٦٠٥.

(٢)- صحيح مسلم ٣/ ١٢٢٨، كتاب المساقاه، باب تحريم الاحتكار في الأقوات.

(٣)- سنن الترمذى ٢/ ٣٦٩، كتاب البيوع، باب ما جاء في الاحتكار، الحديث ١٢٨٥.

(٤)- سنن ابن ماجه ٢/ ٧٢٨، كتاب التجارات، باب الحكره، الحديث ٢١٥٤.

(٥)- مستدرک الحاكم ٢/ ١٢، كتاب البيوع.

(٦)- مستدرک الحاكم ٢/ ١١، كتاب البيوع.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٥

سوقنا كالمجاهد في سبيل الله، و المحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب الله. «١»

و المورد و إن كان هو الطعام، و لكن كلام رسول الله «ص» عامّ يعمّ الطعام و غيره.

١٩- و فيه أيضا بسنده عن معقل بن يسار، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «من دخل في شىء من أسعار المسلمين ليغلى

عليهم كان حقا على الله أن يقذفه في معظم جهنم رأسه أسفله.» «٢»

٢٠- و في كنز العمال عن معاذ:

«بئس العبد المحتكر: إن أرخص الله - تعالى - الأسعار حزن، و إن أغلاها الله فرح.» «٣»

٢١- و فيه أيضا عن ابن عمر: «من تمنى على أمتي الغلاء ليله واحده أحبط الله عمله أربعين سنه.» «٤»

٢٢- و فيه أيضا عن علي «ع»: «نهى عن الحكره بالبلد.» «٥»

٢٣- و فيه أيضا عن صفوان بن سليم: «لا يحتكر إلّا الخوانون.» «٦»

٢٤- و فيه أيضا عن أبي هريره: «يحشر الحكارون و قتله الأنفس إلى جهنم في درجه.» «٧»

٢٥- و فيه أيضا: «أيها الناس، احفظوا: لا تحتكروا و لا تناجشوا و لا تلقوا السلعه...» «٨»

(١) - مستدرک الحاکم ١٢ / ٢، کتاب البیوع.

(٢) - مستدرک الحاکم

(٣) - كنز العمال ٩٧ / ٤، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧١٥.

(٤) - كنز العمال ٩٨ / ٤، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٢١.

(٥) - كنز العمال ٩٨ / ٤، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٢٤.

(٦) - كنز العمال ١٠١ / ٤، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٣٨.

(٧) - كنز العمال ١٠١ / ٤، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٣٩.

(٨) - كنز العمال ١٧٨ / ٤، الباب ٢ من كتاب البيوع من قسم الأفعال، (باب فى أحكام البيع و آدابه و محظوراته)، الحديث ١٠٠٥٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٦

٢٦- و فيه أيضا عن ابن مسعود: «و يقوم المحتكر مكتوب بين عينيه: يا كافر، تبوأ مقعدك من النار.» (١)

و ظهور هذه الأخبار الكثيره فى حرمه الاحتكار واضح، بل أكثرها يدل على التشديد فيها. و التشكيك فى ذلك تشكيك فى أمر بين.

الطائفه الثانيه - ما دلت على المنع مطلقا فى خصوص الطعام:

١- ما رواه الشيخ بسنده عن إسماعيل بن أبى زياد، عن أبى عبد الله، عن أبيه «ع»، قال: «لا يحتكر الطعام إلّا خاطئ» (٢)

و إسماعيل بن أبى زياد هو السكونى. و السند لا بأس به ظاهرا.

٢- و روى الصدوق، قال: قال رسول الله «ص»: «لا يحتكر الطعام إلّا خاطئ.» (٣)

و قد مضت الروايه بدون لفظ الطعام عن مسلم و الترمذى و ابن ماجه. و إسناد الصدوق بنحو الجزم إلى رسول الله «ص» يدل على ثبوت الروايه عنده.

٣- و فى مستدرک الوسائل عن دعائم الإسلام، عن رسول الله «ص» أنه نهى عن الحكره، و قال: «لا يحتكر الطعام إلا خاطئ.»

(٤)

٤- و فى مستدرک الحاكم بسنده عن أبى

«نهى رسول الله «ص» أن يحتكر الطعام.» «٥»

(١)- كنز العمال ١٦ / ٦٥، الباب ٢ من كتاب المواعظ و الحكم من قسم الأقوال، الحديث ٤٣٩٥٨.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٣١٥، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١٢.

(٣)- الوسائل ١٢ / ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٨.

(٤)- مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٤.

(٥)- مستدرک الحاكم ٢ / ١١، كتاب البيوع.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٧

٥- و في مستدرک الوسائل، عن طب النبي، عنه «ص»: «من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجذام و الإفلاس.» «١»

٦- و في البحار بسنده عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه- عليهم السلام- قال: قال رسول الله «ص»: «طرق طائفه من بنى إسرائيل ليلا عذاب فأصبحوا و قد فقدوا أربعه أصناف: الطباليين، و المغننين، و المحتكرين للطعام، و الصيارفه آكله الربا منهم.» «٢»

و رواه المستدرک عن البحار و الجعفریات مثله «٣».

٧- و فيه أيضا عن الخصال بسنده عن الثمالي، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «إن الله - عزّ و جلّ - تطوّل على عباده بالحبه فسأط عليها القمله، و لو لا ذلك لخزنتها الملوک كما يخزنون الذهب و الفضة.» «٤»

٨- و روى ابن حزم في المحلّي بسنده عن أبي الحكم:

«أن علي بن أبي طالب أحرق طعاما احتكر بمائه ألف.» «٥»

٩- و روى فيه أيضا عن حبيش، قال:

«أحرق لي علي بن أبي طالب «ع» بيادر بالسواد كنت احتكرتها لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفه.» «٦»

١٠- و في كنز العمال عن أبي أمامه: «أهل المدائن الحبساء في سبيل الله، فلا تحتكروا عليهم الطعام و لا تغلوا عليهم الأسعار

- (١) - مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٩.
- (٢) - بحار الأنوار ١٠٠ / ٨٩ (طبعه إيران ١٠٣ / ٨٩)، كتاب العقود و الإيقاعات، باب الاحتكار، الحديث ١٢.
- (٣) - مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.
- (٤) - بحار الأنوار ١٠٠ / ٨٧ (طبعه إيران ١٠٣ / ٨٧)، كتاب العقود و الإيقاعات، باب الاحتكار، الحديث ٣.
- (٥) - المحلّي ٦ / ٦٥ (الجزء ٩)، المسأله ١٥٦٧.
- (٦) - المحلّي ٦ / ٦٥ (الجزء ٩)، المسأله ١٥٦٧.
- (٧) - كنز العمال ٤ / ١٠٠، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٣٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٨

و ظهور هذه الأخبار في الحرمة أيضا واضح.

و هل تعارض هذه الروايات للطائفة الأولى المطلقة فتحمل الأولى عليها حمل المطلق على المقيد، أو يكون ذكر الطعام في هذه الروايات من باب الغلبه، حيث إن الطعام من أظهر ما يحتاج إليه الإنسان و من أظهر ما شاع فيه الحبس و يكون حسبه موجبا للضييق و الشده المأخوذین في مفهوم الحكره؟ و إن شئت قلت: إن المفهوم في هذه الروايات من قبيل مفهوم اللقب و لا حجيّه له؟ وجهان. و لعل الثاني هو الأظهر.

و حمل المطلق على المقيد إنما يكون مع إحراز وحده الحكم؛ كما في قوله: «إن ظاهرت فأعتق رقبه مؤمنه»، حيث إنه بسبب وحده السبب يحرز وحده الحكم، و ليس المقام كذلك لاحتمال حرمة الاحتكار مطلقا، و شدّه الحرمة في مثل الطعام لكون الاحتياج فيه أظهر. هذا مع قطع النظر عن سائر الطوائف من الأخبار الناهيه الآتيه.

ثم إنه هل يراد بالطعام مطلق ما يطعم من الأقوات و الأغذيه، فيعم جميع الغلات الأربع و

غيرها من الأرز و الذره و نحوهما، أو يراد به خصوص الحنطه، لعدّها من معانيه فى اللغه و لاستعماله فيها فى بعض الأخبار؟
وجهان:

قال ابن الأثير فى النهايه:

«الطعام عامّ فى كل ما يقتات من الحنطه و الشعير و التمر و غير ذلك ... و فى حديث أبى سعيد: كنّا نخرج زكاه الفطر صاعا من
طعام أو صاعا من شعير، قيل: أراد به البرّ ... و قال الخليل: إنّ العالى فى كلام العرب أن الطعام هو البرّ خاصه.» (١)

أقول: و فسّر الطعام المذكور فى قوله - تعالى -: «وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ» (٢) فى أخبارنا بالحبوب و البقول و
بالعدس و الحمص و غير ذلك، فراجع

(١) - النهايه ٣ / ١٢٦.

(٢) - سورة المائده (٥)، الآيه ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٢٩

الوسائل (١).

الطاقفه الثالثه - ما دلت على المنع بعد الثلاثه، أو بعد الأربعين يوما:

١- ما رواه السكونى عن أبى عبد الله «ع»، قال: «الحكره فى الخصب أربعون يوما، و فى الشده و البلاء ثلاثه أيام. فما زاد على
الأربعين يوما فى الخصب فصاحبه ملعون، و ما زاد على ثلاثه أيام فى العسر فصاحبه ملعون.» (٢)

و السند لا بأس به. و ظاهر الحديث جواز الحكره فى الأربعين و فى الثلاثه و المنع بعدهما، فىكون للعديد موضوعيه و بظاهره
أفتى الشيخ:

قال فى النهايه:

«و حدّ الاحتكار فى الغلاء و قلّه الأطمعه ثلاثه أيام، و فى الرخص و حال السعه أربعون يوما.» (٣)

و قال فى المختلف:

«قال الشيخ: حدّ الاحتكار فى الغلاء و قلّه الأطمعه ثلاثه أيام، و فى الرخص و حال السعه أربعون يوما. و تبعه ابن البراج.» (٤)

أقول: يشكل الالتزام بموضوعيه الأربعين و الثلاثه شرعا و لو بنحو الأماره الشرعيه المجعوله، بل الظاهر أن

التحديد بهما كان بلحاظ الأعمّ الأغلّب. فإنّ الإنسان و لو فى الشده يتمكّن غالبا من تهيئه القوت لثلاثه أيام، فلا يصدق الاحتكار المضرّ إلّا بعد هذه المده. كما أنه لو تحقق حبس الأوقات أربعين يوما فلا محاله

(١)- الوسائل ١٦ / ٣٨٠-٣٨٢، الباب ٥١ من أبواب الأطمعه المحرّمه من كتاب الأطمعه و الأشربه.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٣١٢، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٣)- النهايه للشيخ / ٣٧٤.

(٤)- المختلف / ٣٤٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٠

يتحقق الضيق و الغلاء للأكثر و لو فى حال الخصب. فالملاك فى الاحتكار المحرم هو وقوع الناس بسببه فى الضيق و الشده.

قال الشهيد فى شرح اللمعه:

«و لا- يتقيد بثلاثه أيام فى الغلاء، و أربعين فى الرخص. و ما روى من التحديد بذلك محمول على حصول الحاجه فى ذلك الوقت، لأنه مظنتها.» «١» هذا.

و بهذا البيان يجاب عمّا قد يراد من التمسك بهذه الروايه و أمثالها لنفى حرمه الاحتكار بتقريب أن الزائد على أربعين فى الخصب لا- يكون حراما قطعا لعدم الضيق و الشده و مع ذلك وقع اللعن فيه، فيعلم بذلك اجتماع اللعن مع الكراهه أيضا؛ فلا يكون اللعن لما بعد الثلاثه أيضا دليلا على الحرمة.

٢- ما رواه ابراهيم بن عبد الحميد، عن موسى بن جعفر «ع»، عن النبى «ص»، و فيه: «و أما الحنّاط فإنه يحتكر الطعام على أمتى. و لأن يلقى الله العبد سارقا أحبّ إلى من أن يلقاه قد احتكر الطعام أربعين يوما.» «٢»

٣- روايه أبى مريم، عن أبى جعفر «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «أيّما رجل اشترى طعاما فكبسه أربعين صباحا يريد به غلاء المسلمين ثم باعه فتصدق بثمنه لم يكن

كفاره لما صنع.» (٣)

٤- و في البحار من كتاب الأعمال المانعه من الجنه بسنده، قال: قال رسول الله «ص»: «من احتكر فوق أربعين يوما فإن الجنه توجد ريحها من مسيره خمسمائه عام و إنه لحرام عليه.» (٤)

٥- و في مستدرک الوسائل عن طب النبي، عنه «ص» قال: «من حبس طعاما يتربّص به الغلاء أربعين يوما فقد برئ من الله و برئ منه.» (٥)

(١)- الروضه البهيه ٢٩٩/٣.

(٢)- الوسائل ٩٨/١٢، الباب ٢١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤.

(٣)- الوسائل ٣١٤/١٢، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٦.

(٤)- بحار الأنوار ٨٩/١٠٠ (طبعه إيران ١٠٣/٨٩)، كتاب العقود و الإيقاعات، باب الاحتكار، الحديث ١١.

(٥)- مستدرک الوسائل ٤٦٨/٢، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣١

٦- و في مستدرک الحاكم النيسابوري بسنده، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله «ص»: «من احتكر طعاما أربعين ليله فقد برئ من الله و برئ الله منه. و أيما أهل عرصه أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمه الله.» (١)

٧- و في كنز العمال عن معاذ: «من احتكر طعاما على أمتي أربعين يوما و تصدق به لم تقبل منه.» (٢) و روى نحوه عن أنس «٣».

و قد عرفت وجه التقييد بالأربعين و أنه بحسب الأغلبيه.

و ظهور هذه الأخبار في الحرمه أيضا واضح. و استفاضتها توجب الوثوق بصدر بعضها، مضافا إلى اعتبار خبر السكوني عندنا.

الطائفة الرابعه - ما دلت على التفصيل بين وجود الطعام في البلد و عدمه:

اشاره

١- صحيحه سالم الحنّاط، قال: قال لى أبو عبد الله «ع»: «ما عملك؟ قلت:

حنّاط، و ربما قدمت على نفاق، و ربما قدمت على كساد فحبست. قال: فما يقول من قبلك فيه؟

قلت: يقولون: محتكر. فقال «ع»: يبيعه أحد غيرك؟ قلت: ما أبيع أنا من ألف جزء جزء. قال: لا بأس، إنما كان ذلك رجل من قريش يقال له: حكيم بن حزام، و كان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله، فمرّ عليه النبي «ص» فقال: «يا حكيم بن حزام، إياك أن تحتكر.» «٤»

و السند صحيح، و قوله «ص»: «إياك أن تحتكر» ظاهر فى التحذير بوجه شديد، فيلزم الحرمة. و مجرد وجود هذا النحو من التعبير فى المكروهات المؤكده أيضا لا يجوز

(١)- مستدرک الحاكم ١٢ / ١١، كتاب البيوع.

(٢)- كنز العمال ٩٧ / ٤، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٢٠.

(٣)- كنز العمال ٩٩ / ٤ - ١٠٠، الباب ٣ من كتاب البيوع من قسم الأقوال، الحديث ٩٧٣٣ و ٩٧٣٥.

(٤)- الوسائل ١٢ / ٣١٦، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٢

رفع اليد عن ظاهره ما لم يثبت الترخيص. نظير ما ذكره فى باب الأوامر و النواهي من وجوب حملهما على الوجوب و الحرمة و إن شاع استعمالهما فى الندب و الكراهه أيضا. و قوله «ع»: «يبيعه أحد غيرك»، لا يراد به بيع واحد و لو لم يكن بقدر الكفايه، بل المراد أن يبيع غيره بقدر الكفايه بحيث لا يكون حبسه موجبا للضييق و الشده.

و قوله «ع»: «لا- بأس»، ظاهره نفى الكراهه أيضا، فيحمل على نفيها من حيث الاحتكار، و إلّا فكون الكسب بيع الطعام عدّ بنفسه من المكروهات، لكونه مظنه للاحتكار، فراجع «١».

و يظهر من هذه الصحيحه أن الاحتكار المضر المنهى عنه هو الذى يصدر من قبل الأفراد أو الشركات التجاربه التى تقدم على الحصار الاقتصادى بحيث

يستقر جميع المتاع في قبضتهم و يعاملون معه كيف ما شاءوا كما هو المعمول في عصرنا في الدول الكبرى الرأسمالية. و أمّا بائع الجزء الذي لا يوجب حسبه تأثيرا عميقا في السوق بحيث يستعقب فقد المتاع فلا يكون محتكرا.

٢- ما رواه الكليني بسنده عن حذيفه بن منصور، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«نفد الطعام على عهد رسول الله «ص» فأتاه المسلمون فقالوا: يا رسول الله، قد نفد الطعام و لم يبق منه شيء إلا عند فلان، فمره ببيعه. قال: فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: يا فلان، إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد نفد إلا شيء عندك، فأخرجه و بعه كيف شئت و لا تحبسه». و رواه الشيخ أيضا إلا أنه قال: «فقد»، مكان «نفد» في المواضع الثلاثة «٢».

و لا كلام في رجال السند إلا في حذيفه و محمد بن سنان. و الظاهر أن الأمر فيهما سهل و ليسا في حدّ الضعف الموجب لطح الروايه بالكليه. و لعل فلان في الحديث كان هو حكيم بن حزام المذكور في الصحيحه السابقه.

و أمره «ص» بإخراج الطعام و بيعه، و نهيه عن حسبه يحتمل أن يكون حكما إلهيا فقهيا و الأمر و النهي منه «ص» إرشاديا، و أن يكون حكما ولائيا مولويا صدر

(١)- الوسائل ٩٧/١٢، الباب ٢١ من أبواب ما يكتسب به.

(٢)- الوسائل ٣١٦/١٢، الباب ٢٩ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٣

عنه «ص» بما أنه كان واليا على الأئمه.

و كيف كان، فظاهر الأمر الوجوب، و يجب على الأئمه الأخذ به، و لا يختص بزمانه «ص» و لو على الاحتمال الثاني، فإنه «ص» ولي

المؤمنين و أولى بهم إلى يوم القيامة. و مقتضى وجوب البيع حرمة الحبس و الاحتكار، مضافا إلى التصريح به.

٣- و روى الكليني بسند صحيح عن الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

سألته عن الرجل يحتكر الطعام و يتربص به، هل يصلح ذلك؟ قال: «إن كان الطعام كثيرا يسع الناس فلا بأس به. و إن كان الطعام قليلا لا يسع الناس فإنه يكره أن يحتكر الطعام و يترك الناس ليس لهم طعام.» و رواه الشيخ أيضا عنه «١».

و لفظ الكراهه بحسب اللغة، و اصطلاح الكتاب و السنه أعم من الحرمة و الكراهه المصطلحه عند الفقهاء. بل لعل ظهورها في الحرمة كان أقوى، كما هو ظاهر لمن تتبع موارد استعمال اللفظ في الكتاب و السنه، كقوله - تعالى -: «وَ كَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ وَ الْعِصْيَانَ»، «٢» و قوله في سورة الإسراء - بعد النهي عن مثل الزنا، و قتل الأولاد، و أكل مال اليتيم و نحو ذلك -: «كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا»، «٣» و نحو ذلك.

و حينئذ فإذا دلّ دليل على كون عمل مكروها للشارع المقدّس فلا يجوز ارتكابه إلّا إذا ورد دليل على الترخيص فيه. نظير ما ذكره في باب النهي. و حيث إنه «ع» نفى البأس في الجملة الأولى، و الجملة الثانية تكون بيانا لمفهوم الأولى، صار قوله: «فإنه يكره» بمنزله أن يقول: «فيه بأس» و ظاهره الحرمة أيضا، فتأمل.

هذا، مضافا إلى أن ترك الناس بلا طعام مما يحكم العقل بقبحه، و الحكم بجوازه بعيد من مذاق الشرع جدّا. فكأنّ الإمام «ع» ذكر الجملة للتعليل بأمر ارتكازي يدركه العقل، فتدبر.

(١) - الوسائل ١٢ / ٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.

(٢) - سورة الحجرات (٤٩)،

(٣) - سورة الإسراء (١٧)، الآية ٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٤

و كيف كان، فلا- ظهور للصحيحه في الكراهه المصطلحه بنحو يرفع به اليد عن ظهور الروايات الكثيره التي مرّت في الحرمه الشديده.

٤- و روى الصدوق بسنده عن الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سئل عن الحكره فقال: «إنما الحكره أن تشتري طعاما ليس في المصر غيره فتحتكره. فإن كان في المصر طعام أو متاع (أو بيع - كما). غيره فلا بأس أن تلمس بسلعتك الفضل.» «١»

و روى الكليني نحوه و زاد: «قال: و سألته عن الزبيب فقال: إذا كان عند غيرك فلا بأس بامساكه» و رواه الشيخ أيضا مع الزيادة «٢».

و السند صحيح لا ريب فيه. و يشبه كون هذا الحديث عين الصحيحه السابقه نقلت بالمعنى بتقديم و تأخير، كما يشهد بذلك اتحاد الراوى، و المروى عنه، و المضمون.

٥- و في المستدرک عن دعائم الإسلام، عن أبي عبد الله «ع»، أنه قال:

«إنما الحكره أن يشتري طعاما ليس في المصر غيره فيحتكره. فإن كان في المصر طعام أو متاع غيره، أو كان كثيرا يجد الناس ما يشترون فلا بأس به. و إن لم يوجد فإنه يكره أن يحتكر.»

و إنما النهى من رسول الله «ص» عن الحكره أن رجلا من قريش يقال له حكيم بن حزام كان إذا دخل المدينه طعام، اشتراه كلّه فمرّ عليه النبي «ص» فقال له: «يا حكيم، إياك و أن تحتكر.» «٣»

أقول: قوله: «و إنما النهى» عقيب قوله: «فإنه يكره» يمكن أن يستشهد به على إرادته الحرمه من قوله: «يكره»، كما لا يخفى.

فإلى هنا ذكرنا أربع طوائف من أخبار الباب، و بعضها و إن كان قاصرا

سندا أو دلالة إلّا أنه يوجد فيها ما يتم فيهما. مضافا إلى أن كثرتها توجب العلم بصدور

(١)- الوسائل ١٢ / ٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢، الكافي ٥ / ١٦٥، كتاب المعيشه، باب الحكره، الحديث ٣.

(٣)- مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢٢ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢؛ عن الدعائم ٢ / ٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٥

بعضها إجمالاً. و دلالة الأكثر بل الجميع على الحرمة تامه.

الجمع بين الطوائف الأربع:

لا يخفى أن المستفاد من الطائفة الرابعه من أخبار الباب هو أن الحكره المنهى عنها إنما هي فيما إذا لم يكن في البلد طعام أو متاع بقدر الكفايه بحيث يكون حسبه موجبا لأن يبقى الناس بلا طعام. بل الظاهر من بعضها أن الحكره لا تصدق إلّا في هذه الصورة. و يشهد لذلك ما مرّت إليه الإشاره من كون الأصل في الكلمه هو الضرر و الظلم و التنقيص و سوء العشره و نحو ذلك.

و بهذه الطائفة من الأخبار المصّرّحه بالتفصيل تفسّر الأخبار السابقه من الطوائف الثلاث و إن كانت بصوره الإطلاق.

قال الشيخ في الاستبصار بعد نقل الأخبار العامه:

«هذه الأخبار عامه في النهي عن الاحتكار على كل حال، و قد روى أن المحظور من ذلك هو أنه إذا لم يكن في البلد طعام غير الذى عند المحتكر و يكون واحدا فإنه يلزمه إخراجه و بيعه بما يرزقه الله، كما فعل النبي «ص». و ينبغى أن نحمل هذه الأخبار المطلقة على هذه المقيدته.» ثم ذكر صحيحتي الحلبي و صحيحه الحنات «١». هذا.

و قد عرفت منّا أن محطّ القولين من الحرمة و الكراهه أيضا

هو هذه الصورة.

و عرفت أيضا أن ظاهر الأخبار هو الحرمة بل ظاهر كثير منها التشديد فيها و كونه موجبا للدخول في النار و في عرض المحرمات الكبيره من قبيل الإدمان على الخمر و القيادة و نحوهما.

هذا، مضافا إلى أنه لو لم يكن محرما لم يكن وجه لعقوبه فاعله و إجباره على البيع

(١) - الاستبصار ٣ / ١١٥، باب النهي عن الاحتكار.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٦

من قبل الحاكم.

كيف؟! و هل يمكن القول برضا الشارع بعمل يوجب الضرر و الضيق على الناس؟ فمناسبه الحكم و الموضوع أيضا تقتضى القول بالحرمة. هذا.

كلام صاحب الجواهر:

و لكن صاحب الجواهر أفتى بالكراهه وفاقا للمحقق في الشرائع، و ذكر الأخبار و حملها على الكراهه، بل قال ما حاصله:

«أنها كادت تكون صريحه في الكراهه، ضروره كون اللسان لسانها و التأديه تأديتها، و لذا صرح بها في صحيحه الحلبي، بل ربما أشعر بذلك أيضا التقييد بالأمصار، إذ لا فرق على الحرمة بين المصّر و غيره، و إنما يختلف بذلك شدة و ضعفا على الكراهه. و كذلك التفصيل بالأربعين و الثلاثه و غير ذلك من أمارات الكراهه.

و موضوع البحث حبس الطعام انتظارا لعلو السعر على حسب غيره من أجناس التجاره، لا مع قصد الإضرار بالمسلمين، و لو شراء جميع الطعام فيسعره عليهم بما يشاء، أو لأجل صيروره الغلاء بالناس بسبب ما يفعله، أو لإطباق المعظم على الاحتكار على وجه يحصل الغلاء و الإضرار على وجه ينافي سياسه الناس، أو لغير ذلك من المقاصد التي لا مدخلية لها فيما نحن فيه، مما هو معلوم الحرمة لأمر خارجي.» (١)

أقول: لم يظهر لي أن ما دل على كون المحتكرين و المدمنين على الخمر

و القوادين في واد من جهنم يغلى، و ما دل على حرمه ريح الجنه على المحتكر، و ما ورد في لعنه و الأمر بتنكيه و عقوبته و إجباره على البيع و كونه أبغض عند الله من السارق و نحو

(١)- الجواهر ٢٢ / ٤٨٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٧

ذلك كيف يكون لسانها لسان الكراهه و صريحا فيها؟ و التعبير بالكراهه في صحيح الحلبي مرّ الجواب عنه.

و كأنّ صاحب الجواهر جعل محطّ البحث غير ما هو مورده عند الأصحاب و في أخبار الباب بعد حمل بعضها على بعض.

إذ قد عرفت أن محطّ بحث الفقهاء في المسأله، و مورد القولين فيها هو صورته كون الاحتكار موجبا للضرر و الضيق، بل لعلّ اللفظ لا يصدق بحسب مفهومه - على ما استفدناه من اللغه - في غير هذه الصوره. و المستفاد من الأخبار أيضا بعد جمعها و حمل بعضها على بعض حرمه هذه الصوره، كما عرفت.

و التحديد بالثلاثه و بالأربعين يكون بحسب الأعم الأغلب، فإن الشده و الضيق يحصلان غالبا بعدهما. و ذكر الأمصار أيضا يكون بهذا اللحاظ، فإن فقدان للأقوات و القحط كانا في الأمصار غالبا.

نعم، لقائل أن يقول: إن النزاع بيننا و بين صاحب الجواهر نزاع لفظي، فإن صورته التي نحكم فيها بالحرمه، هو أيضا يقول فيها بالحرمه و لكن لا بعنوان الاحتكار بل بعنوان الظلم و الإضرار و نحوهما، فتدبر.

أقسام حبس المتاع:

إشاره

لا يخفى أن حبس المتاع على أقسام:

الأول: أن يكون حبس هذا الشخص، أو حبسه و حبس أمثاله موجبا لفقد المتاع

أو قلته في السوق، بحيث يقع الناس في ضيق و شده.

و هذا هو القدر المتيقن من الحكره و يكون موردا للنهي في صحیحتي الحلبي و الحنّاط و غيرهما من الأخبار. و الظاهر حرمة بمقتضى الأخبار بل بحكم العقل.

سواء وقع الحبس بقصد الإضرار و التضيق أم لا. فالملاك نفس تحقق الضيق.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٨

و لعلّ تشخيص كون الحبس من هذا القبيل يكون من وظائف الحاكم المحيط بأوضاع البلد و احتياجات أهله، و لذا أمر أمير المؤمنين «ع» مالكا و رفاعه بالمنع و النهى عنه و تنكيل المرتكب و معاقبته.

الثاني: أن يحصل بحسه و حبس أمثاله ترقى قيمه السوقيه للمتع

و لكن لا بنحو يقع الناس في الضيق و الشده، إذ يوجد من يعرض المتاع كثيرا بقدر الحاجه، و يكون الترقى بنحو يتحمل عاده.

و شمول أدله النهى لهذه الصوره مشكل بل ممنوع، و لا- سيما إذا لم نقل بجواز التسعير على المالك، بل لعلّ الاستفادة من إطلاق الصحيحتين و نحوهما عدم الحرمة في هذه الصوره.

نعم، قد يقال: إن ما دل على اللعن بعد الأربعين في الخصب يدل على الحرمة بعد الأربعين مطلقا، فيشمل المقام أيضا، و لكنه مشكل لقوه احتمال كون ذكر الثلاثه و الأربعين بلحاظ الأعم الأغلب، كما مر.

الثالث: أن يكون الحبس لانتظار النفاق و الرواج.

فإن الأمتعه حين حصادها و ورودها في السوق من جميع النواحي ربما تواجه الكساد و نزول القيمه، فربما تحبس للأزمه الآتية فرارا من الكساد. و التجار كما يراعون في تجاراتهم أسعار الأمكنه و البلدان المختلفه و رغباتها يراعون أسعار الأزمه و رغباتها أيضا، و كلما احتاج الناس إلى الأمتعه عرضوها بأسعار عادله.

و لا يخفى أن هذه تجاره مربحه مرغّب فيها شرعا، و لا يصدق على هذا النحو من الحبس مفهوم الحكره أصلا.

الرابع: أن يكون حبسه لادّخار قوت سنته؛ له و لعياله،

لا للبيع و التجاره.

و قد تعارف ادّخار الناس لقوت سنتهم و إن صار إقدام الكثير منهم لهذا الأمر موجبا لرواج المتاع و ترقى قيمته قهرا.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٣٩

و هذا أيضا مما لا إشكال فيه، بل يظهر من الروايات استحبابه:

ففى روايه ابن بكير، عن أبى الحسن «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «إن النفس إذا أحرزت قوتها استقرت.»

و فى روايه معمر بن خلّاد أنه سأل أبا الحسن الرضا «ع» عن حبس الطعام سنه فقال: أنا أفعله. يعنى بذلك إحراز القوت.

و فى روايه أخرى عن الرضا «ع» أنه سمعه يقول: كان أبو جعفر و أبو عبد الله «ع» لا يشتريان عقده حتى يدخل طعام السنه، و قالوا: «إن الانسان إذا أدخل طعام سنه خفّ ظهره و استراح.» إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع «١».

الطائفة الخامسة – ما دلت على أن الحكره المنهى عنها إنما هى فى أمور خاصه:

١- ما رواه المشايخ الثلاثة عن غياث، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «ليس الحكره إلا- فى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن.» و رواه الصدوق بإسناده عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه إلا أنه قال: «و الزبيب و السمن و الزيت.» «٢»

و سند الكلينى و الشيخ الى غياث، صحيح. و غياث بن إبراهيم وثقه النجاشى «٣» و بعض آخر و إن اختلف فى مذهبه، و الأكثر على أنه بترى. «٤»

٢- ما رواه فى الخصال بسنده عن السكونى، عن جعفر بن محمد، عن آبائه «ع» عن النبى «ص»، قال: «الحكره فى سته أشياء: فى الحنطه و الشعير و التمر و الزيت و السمن

(١)- الوسائل ١٢ / ٣٢٠، الباب ٣١ من أبواب آداب التجاره.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٣١٣، الباب

(٣) - رجال النجاشي / ٢١٥ (طبعه أخرى ٣٠٥). و تنقيح المقال ٢ / ٣٦٦.

(٤) - رجال النجاشي / ٢١٥ (طبعه أخرى ٣٠٥). و تنقيح المقال ٢ / ٣٦٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٠

و الزبيب. «١»

و سند الروايه هكذا: «حمزه بن محمد العلوي، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني». و حمزه بن محمد و إن لم يوثق في كتب الرجال و لكن ربما يقال إن كثره روايه الصدوق عنه مترضيا عليه تدلّ على مدحه، و بقيه السند لا بأس بها.

٣- ما رواه الحميري في قرب الإسناد عن السندي بن محمد، عن أبي البختری، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن عليا «ع» كان ينهى عن الحكره في الأمصار، فقال: «ليس الحكره إلا في الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن.» «٢»

و أبو البختری، هو وهب بن وهب. و قالوا في حقه:

«إنه ضعيف عامي المذهب و كان كذابا.» «٣»

٤- و في مستدرک الوسائل عن دعائم الإسلام عن علي «ع»: «ليس الحكره إلا في الحنطه و الشعير و الزبيب و الزيت و التمر.» «٤»

٥- و فيه أيضا عن طب النبي، قال «ص»: «الاحتكار في عشره، و المحتكر ملعون: البر و الشعير و التمر و الزبيب و الذره و السمن و العسل و الجبن و الجوز و الزيت.» «٥»

هذه هي الأخبار الحاصره للحكره المنهى عنها في أشياء خاصه.

و لا يوجد في هذه الروايات الخمس صحيح أعلائي أصلا، و لا يوجد في الكتب الأربعة إلّا واحده منها. فمن حصر الحجيه بالصحيح الأعلائي كصاحبى المعالم و المدارك يشكل له الأخذ بها. و من حصرها على الكتب الأربعة يشكل

(١) - الوسائل ١٢ / ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١٠.

(٢) - الوسائل ١٢ / ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٧.

(٣) - راجع تنقيح المقال ٣ / ٢٨١.

(٤) - مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٥.

(٥) - مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٨، الباب ٢١ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤١

[مدار الفتوى هو الحصر فى الأشياء الخاصه]

و كيف كان، بعد الأخذ بهذه الروايات فالذى تقتضيه الصناعه الفقيهيه فى بادئ الأمر هو تحكيمها على المطلقات السابقه و حمل المطلقات السابقه عليها.

و الذى عليه مدار الفتوى لأكثر أصحابنا أيضا، هو الحصر فى الأشياء الخاصه أو فى الأطعمة أو الأقوات. و صرح كثير منهم بعدم جريان الحكره فى غيرها:

ففى النهايه:

«الاحتكار هو حبس الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن من البيع. و لا يكون الاحتكار فى شىء سوى هذه الأجناس.» (١)

و فى المبسوط:

«و أما الاحتكار فمكروه فى الأقوات إذا أضّر ذلك بالمسلمين ... و الأقوات التى يكون فيها الاحتكار: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الملح و السمن.» (٢)

و فى الوسيطه لابن حمزه:

«الاحتكار يدخل فى سته أشياء: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن و الملح.

و لا احتكار مع فقد الحاجه.» (٣)

و فى السرائر:

«و نهى عن الاحتكار. و الاحتكار عند أصحابنا هو حبس الحنطه و الشعير و التمر.

و الزبيب و السمن من البيع. و لا يكون الاحتكار المنهى عنه فى شىء من الأقوات سوى هذه الأجناس.» «٤»

و فى الشرائع:

«و إنما يكون فى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن، و قيل: و فى الملح.» «٥» و مثله فى

النهايه للشيخ / ٣٧٤.

(٢) - المبسوط ١٩٥ / ٢.

(٣) - الجوامع الفقيهيه / ٧٤٥.

(٤) - السرائر / ٢١٢.

(٥) - الشرائع ٢ / ٢١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٢

المختصر النافع «١»

و في القواعد:

«و هو حبس الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن و الملح.» «٢»

و مثله في المنتهى إلا أنه قال: «وقيل: و الملح.» «٣»

و في التذكره مثل ما في القواعد، ثم قال:

«و تحريم الاحتكار مختص بالأقوات، منها التمر و الزبيب، و لا يعم جميع الأطعمة، قاله الشافعي.» «٤»

و في الدروس:

«و هو حبس الغلات الأربع و السمن و الزيت و الملح على الأقرب فيهما.» «٥»

و في اللمعه:

«ترك الحكره في سبعة: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و السمن و الزيت و الملح.» «٦»

هذا.

و في المقنعه:

«و الحكره: احتباس الأطعمة مع حاجه أهل البلد إليها و ضيق الأمر عليهم فيها.» «٧»

و في الكافي لأبي الصلاح:

«و لا يحل لأحد أن يحتكر شيئاً من أقوات الناس مع الحاجة الظاهره إليها.» «٨»

و فى الغنيه:

«و لا يجوز الاحتكار فى الأقوات مع الحاجة الظاهره إليها.» «٩»

(١)- المختصر النافع / ١٢٠.

(٢)- القواعد / ١ / ١٢٢.

(٣)- المنتهى / ٢ / ١٠٠٧.

(٤)- التذكرة / ١ / ٥٨٥.

(٥)- الدروس / ٣٣٢، كتاب المكاسب.

(٦)- اللمعة الدمشقيه / ٣ / ٢٩٨.

(٧)- المقنعه / ٩٦.

(٨)- الكافى / ٣٦٠.

(٩)- الجوامع الفقيهه / ٥٢٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٣

و فى المقنع للصدوق:

«و إذا لم يكن بالمصر طعام غيره فليس له إمساكه و عليه بيعه و هو محتكر.» «١»

إلى غير ذلك من كلمات الأصحاب فى المسأله. و قد رأيت أن الأشياء الخاصه المذكوره فى كلماتهم متخذة من الأخبار، غير الملح، فإنه غير مذكور فيها و لكن الشيخ ذكره فى المبسوط و تبعه آخرون. و لعلّه لشده الحاجه إليه.

بالجملة، فالحكره المنهى عنها عند أصحابنا على ما عرفت، كانت منحصره في الأَطعمه، أو الأَقوات، أو الأشياء الخمسه أو السته أو السبعه المذكوره. و مستندهم الأخبار المذكوره بعد حمل مطلقاتها على المقيّدات منها.

و أما فقهاء السنه، فعن الرملى من فقهاء الشافعيه و النووى فى شرحه لصحيح مسلم فى تعريف الاحتكار:

«أنه اشتراء القوت وقت الغلاء ليمسكه و يبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق.» «٢»

و قد عرفت نقل التذكرة أيضا عن الشافعى.

و قد مرّت عبارته الشرح الكبير فى فقه الحنابله، حيث اشترط فى الاحتكار المحرم ثلاثه شروط، و قال:

«الثانى: أن يكون قوتا. فأما الإدام و العسل و الزيت و علف البهائم فليس احتكاره بمحرم.» «٣»

فعند الشافعى و أحمد يختص الاحتكار بقوت الانسان.

نعم فى سنن أبى داود قال:

«سألت أحمد ما الحكره؟ قال: ما فيه عيش الناس.» «٤» و لعله أعم من القوت.

و فى بدائع الصنائع للكاشانى فى فقه الحنفيه:

(١) - الجوامع الفقيهيه / ٣١.

(٢) - موسوعه الفقه الإسلامى ٣ / ١٩٥، فى الاحتكار.

(٣) - المغنى ٤ / ٤٧، كتاب البيع.

(٤) - سنن أبى داود ٢ / ٢٤٣، كتاب الإجاره، باب فى النهى عن الحكره.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٤

«ثم الاحتكار يجرى فى كل ما يضرّ بالعامّه عند أبى يوسف، قوتا كان أو لا. و عند محمد لا يجرى الاحتكار إلّا فى قوت الناس

و علف الدواب من الحنطه و الشعير و التبن و القت.» «١»

و فى المدوّنه الكبرى فى فقه مالك:

«و سمعت مالكا يقول: الحكره فى كل شىء فى السوق من الطعام و الكتاب و الزيت و جميع الأشياء و الصوف و كل ما يضرّ

بالسوق.» قال: «و السمن و العسل و العصفرو كل شىء؟» قال مالك: «يمنع

من يحتكره، كما يمنع من الحبّ».

قلت: «فإن كان ذلك لا يضّرّ بالسوق؟» قال مالك: «فلا بأس بذلك إذا كان لا يضّرّ بالسوق.» «٢» هذا.

[٧] - هل تختصّ الحكره المنهى عنها بأقوات الإنسان، أو الأشياء الخاصه أم لا؟

قد ظهر لك أن ظاهر كلمات أصحابنا الإماميه حصر الحكره المنهى عنها فى أقوات الإنسان، أو الأشياء الخاصه المذكوره فى الروايات. و هو الذى تقتضيه الأخبار فى بادئ النظر بعد جمعها و حمل بعضها على بعض. و هو المنسوب الى الشافعى و أحمد أيضا، و لكن الحنفية و المالكية يكون الموضوع عندهم أعم من ذلك، فيشمل كل ما يحتاج إليه الإنسان فى حياته و عيشه. فما هو الحق فى المسأله؟

أقول: الظاهر أن حرمه الاحتكار أو كراهته ليس حكما تعديا بلا ملاك أو بملاك غيبى لا يعرفه أبناء نوع الإنسان. بل الملاك له على ما هو المستفاد من أخبار

(١) - بدائع الصنائع ٥/ ١٢٩.

(٢) - المدوّنه الكبرى ٣/ ٢٩٠، باب ما جاء فى الحكره.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٥

الباب أيضا هو حاجه الناس إلى المتاع و ورود الضيق و الضرر عليهم من فقده.

ففى صحيح الحلبي: «إن كان الطعام كثيرا يسع الناس فلا بأس به. و إن كان قليلا لا يسع الناس فإنه يكره أن يحتكر الطعام و يترك الناس ليس لهم طعام.» «١»

يظهر من هذه الصحيحه عله الحكم و ملاك، و أن نظر الشارع الحكيم فى تشريعه إلى كون الناس فى سعه و أن لا يتركوا بلا طعام يتوقف عليه حياتهم.

و فى ذيل صحيحته الأخرى بنقل الكلينى: «و سألته عن الزبيب فقال: إذا كان عند غيرك فلا بأس بامساكه.» «٢»

و اتفقت الروايات و الفتاوى فى الزبيب، مع أنه كثيرا ما تكون حاجه الناس إلى كثير من الأمتعه

أكثر بمراتب من حاجتهم إلى مثل الزبيب.

وقد ذكر الزيت أيضا في بعض الروايات الحاصره وأفتى به الفقهاء، وأنت تعلم أن الزيت ليس مما تحتاج إليه عامه الناس، بل كان إداما في بعض المناطق، كالشامات و أمثالها.

وقد كثرت البلاد التي تنحصر أقوات أهلها في الأرز أو الذره مثلا، و يصير احتكارهما موجبا لصيرورتهم بلا طعام. فهل يجوز احتكارهما في هذه البلاد، و لا- يجوز احتكار مثل الزبيب أو الزيت فيها؟ و هل تكون حاجتهم إلى الأرز أو الذره أقل من حاجتهم إلى الزبيب؟!

بل و ربما تكون حاجه الناس إلى بعض الأشياء من غير الأقوات أيضا في زمان أو بلد خاص أشد بمراتب من حاجتهم إلى مثل الزيت و الزبيب. كما إذا شاع مرض في منطقه خاصه و اشتدت حاجه الناس إلى دواء خاص يتوقف عليه حفظ حياتهم أو سلامتهم فاحتكره بعض الصيادله، أو وقعت الحكره في جميع الألبسه الصيفيه و الشتويه و موادها الأوليه، أو في مثل الوقود و المياه و الأراضي و نحوها و وقع

(١)- الوسائل ١٢ / ٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢؛ عن الكافي ٥ / ١٦٥، كتاب المعيشه، باب الحكره، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٦

الناس في ضيق شديد لذلك.

وقد أوضح أمير المؤمنين «ع» في كتابه إلى مالك ما هو الملاك في المنع من الاحتكار، فقال في شأن التجار:

«واعلم- مع ذلك- أن في كثير منهم ضيقا فاحشا، و شحا قبيحا، و احتكارا للمنافع، و تحكما في البياعات، و ذلك باب مضره للعامه و عيب على الولاه؛

و لم يذكر «ع» الاشياء الخاصه، و لا الأقوات مع كونه فى مقام البيان.

و بالجمله، ليست أحكام الشريعة الإسلاميه جزافيه بلا ملاك، بل شرّعت على أساس المصالح و المفسد. و ليست أيضا لزمان خاص أو مكان خاص، بل شرّعت لكافّه الناس فى جميع البلدان إلى يوم القيامه. و حاجات الناس و ضروريات معاشهم تختلف بحسب الأزمنه و الحالات و الظروف. و إطلاقات الروايات الكثيره الناهيه عن مطلق الحكره تشمل الجميع. و مناسبه الحكم و الموضوع، و ملاحظه الملاك أيضا تقتضيان الأخذ بالاطلاق. و الأخبار الحاصره أيضا بنفسها مختلفه؛ فترى الزيت مذكورا فيما روى عن النبى «ص» و لم يذكر فيما روى عن أمير المؤمنين «ع»، و ترى الملح مذكورا فى كلام الشيخ و من بعده و لم يذكر فى كلام من قبله و لا فى الروايات، فاحدس من جميع ذلك عدم انحصار الاحتكار المحرم فى أشياء خاصه.

[٨] - وجوه الحمل فى الأخبار الحاصره:

اشاره

فإن قلت: فعلى أى محمل تحمل الأخبار الحاصره؟

قلت: يحتمل فيها وجوه:

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٠١٧؛ عبده ٣ / ١١٠؛ لح / ٤٣٨، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٧

الأول: أن تكون القضيّه فيها خارجيه لا حقيقته

بتقريب أن الأشياء الخاصه كانت عمدته ما يحتاج إليه الناس فى عصر صدور الخبر و فى تلك الظروف، و لا محاله كانت هى التى تقع موردا للحكره و الحبس و لم يكن غيرها من الأمتعه قليله بحيث تحتكر أو كثيره المصرف بحيث يرغب فى حبسها و حكرتها، أو يضرهم فقدها على فرض الحبس، و بهذا يوجّه أيضا ذكر الزيت فيما روى عن النبى «ص»، و تركه فيما روى عن أمير المؤمنين «ع».

الثانى: ما ربما ينسب إلى الخاطر من أن فتوى أبى حنيفه و مالك

فقيهى العراق و الحجاز لعله كان موردا لعمل الخلفاء و عمّالهم فى البلاد فى عصر الإمام الصادق «ع»، و كانوا باستناد ذلك يتعرضون لأموال الناس باسم المنع عن الحكره مع أن غير الأشياء الخاصه لم يكن فى ذلك العصر فى معرض الحاجه الشديده بحيث يدخل فى عنوان الحكره و يكون مجوّزا لتدخل الحكومه، نظير ما هو المشاهد فى عصرنا من الأعمال الحادّه الصادره من

بعض المحاكم الإفراطيه، فأراد الإمام الصادق «ع» ردعهم عن ذلك ببيان أن عملهم على خلاف الموازين.

و الظاهر أن لحن التعبير في الروايات الحاصره يشعر بأنه كان في تلك الأعصار من يصرّ على عموم الحكره وسعتها لسائر الأشياء، فحكى «ع» قول النبي «ص» و قول أمير المؤمنين «ع» لإلزامهم، و في الحقيقه هذا بيان آخر لكون القضيّه خارجيه لا حقيقته.

[الثالث:] تعيين موضوعات الحكره من شؤون الوالى:

الثالث: أن الحصر في الروايات الحاصره لم يكن حكما فقهيا كليا لجميع الأزمنه و الظروف، بل حكما ولائيا لعصر خاص و مكان خاص، فيكون تعيين الموضوع من

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٨

شئون الحاكم بحسب ما يراه من احتياجات الناس في عصره و مجال حكمه.

و المناسب للشريعته السمره السهله المشرّعه لجميع الأعصار و الظروف أن يشرّع فيها الكليات القابله للانطباق في كل عصر و مكان، و يفوّض تعيين الموضوعات الجزئيه لها إلى الحكّام و الولاه.

نظير ما احتملناه في باب الزكاه من أن المشرّع في الكتاب الكريم كان أصل وجوب الزكاه و أخذ الصدقات من أموال الناس، و تعيين الموضوع لها فوّض إلى الولاه و الحكّام على حسب تشخيصهم للشروات العموميه. و تعيين الموضوعات التسعه من قبل النبي «ص» كان حكما ولائيا صدر عنه بما أنه كان

واليا على المسلمين في عصره و كان عمده ثروه العرب الموضوعات التسعه، كما ربما يشعر بذلك بعض التعبيرات الوارده في الروايات كقوله «ع»: «وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك.» «١»

و بالجمله، تعيين موضوعات الحكره من شئون الوالى فى كل عصر. و تعيينها فى الأخبار الحاصره كان من هذا القبيل فلا يعم جميع الأعصار، فتدبر.

و مما يشهد لكون أمر الحكره و النهى عنها من شئون الولاه و الحكام أمر أمير المؤمنين «ع» مالكا و رفاعه بالنهى عن الحكره و معاقبه من تخلف، بل أمر رسول الله «ص» بالإخراج و البيع فى خبر حذيفه، فتدبر.

فإن قلت: قد مرّ منكم أن الاحكام الولائيه الصادره عن النبى «ص» و الأئمه - عليهم السلام - أيضا مثل الأحكام الإلهيه تعم جميع المسلمين إلى يوم القيامه.

قلت: نعم و لكن إذا لم تكن قرينه على الاختصاص. فمنعه «ص» عن الاحتكار يعم جميع الأعصار، كنفية الضرر و الضرار. و أما حصر الحكره فى الأشياء الخاصه فيفهم من الدقه فى ملاك الحكم كونه مختصا بعصر خاص، فتدبر.

(١) - الوسائل ٦ / ٣٢، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٤٩

[٩] - نقل كلام بعض الفقهاء:

و صاحب الجواهر بعد ما أفتى بكراهه الاحتكار بذاته و حرمة مع قصد الإضرار، أو حصول الغلاء و الإضرار بفعله، أو بإطباق المعظم عليه قال:

«بل هو كذلك فى كل حبس لكل ما تحتاجه النفوس المحترمه و يضطرون اليه و لا مندوحه لهم عنه من مأكول أو مشروب أو ملبوس أو غيرها، من غير تقييد بزمان دون زمان، و لا أعيان دون أعيان، و لا انتقال بعقد، و لا تحديد بحد،

بعد فرض حصول الاضطرار. بل الظاهر تسعيره حينئذ بما يكون مقدورا للطالين إذا تجاوز الحد في الثمن. بل لا يبعد حرمه قصد الاضطرار بحصول الغلاء و لو مع عدم حاجه الناس و وفور الأشياء. بل قد يقال بالتحريم بمجرد قصد الغلاء و حبه و إن لم يقصد الإضرار. و يمكن تنزيل القول بالتحريم على بعض ذلك.» (١)

و فيه أيضا:

«و لو اعتاد الناس طعاما في أيام القحط مبتدعا جرى فيه الحكم لو بنى فيه على العله. و فى الأخبار ما ينادى بأن المدار على الاحتياج، و هو مؤيد للتنزيل على المثال، و إن كان فيه ما لا يخفى.» (٢)

فهو- قدس سره- قائل بالتعميم و لكن بملاك الحاجه و الاضطرار.

و ممن أفتى بالتعميم من الفقهاء المتأخرين آيه الله الأصفهاني- طاب ثراه- فإنه قال فى كتابه وسيله النجاه:

«الاحتكار و هو حبس الطعام و جمعه يترتب به الغلاء حرام مع ضروره المسلمين و حاجتهم و عدم وجود من يبذلهم قدر كفايتهم ... و إنما يتحقق الاحتكار بحبس

(١)- الجواهر ٢٢ / ٤٨١.

(٢)- الجواهر ٢٢ / ٤٨٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٠

الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الدهن، و كذا الزيت و الملح على الأحوط لو لم يكن أقوى، بل لا يبعد تحققه فى كل ما يحتاج إليه عامه أهالى البلد من الأطعمة، كالأرز و الذره بالنسبه إلى بعض البلاد.» (١)

أقول: الأرز و الذره لم يذكر فى الروايات الحاصره. فمن تعدّيه إليهما يظهر أنه- طاب ثراه- حمل الأشياء المذكوره فى الروايات على كونها من باب المثال الظاهر للأشياء الضروريه التى يحتاج إليها الإنسان. و حينئذ فيمكن أن يقال بأنه لا خصوصيه للأرز و الذره.

اللهم

إلا- أن يقال: إن الاستفادة من الروايات و كلمات الفقهاء كون الموضوع خصوص القوت و الطعام، فلا يتعدى الى غير الأقوات، فتدبر.

و قال المحقق الحائري- طاب ثراه- في كتابه ابتغاء الفضيله في شرح الوسيله:

«إذا فرض الاحتياج إلى غير الطعام من الأمور الضرورية للمسلمين كالدواء و الوقود في الشتاء بحيث استلزم من احتكارها الحرج و الضرر على المسلمين فمقتضى ما تقدم من دلالة دليل الحرج و الضرر حرمة و إن لم تصدق عليه لغه الاحتكار.

و يمكن التمسك بالتذييل الذي هو في مقام التعليل بحسب الظاهر المتقدم في معتبر الحلبي، بناء على أنه إذا كان الظاهر أن التعليل بأمر ارتكازي فيحكم بإلغاء قيد الطعام، لأنه ليس بحسب الارتكاز إلا- من جهة توقف حفظ النفس عليه. فإذا وجد الملاك المذكور في الدواء مثلا فلا ريب أنه بحكمه عرفا، و هذا يوجب إلغاء الخصوصيه المأخوذه في التعليل.» «٢»

أقول: استدلاله للتعميم بذيل صحيحه الحلبي حسن جدا. و احتمال عدم صدق لغه الاحتكار عليه في غايه الضعف، لما مرّ منا من أنّ اللفظ بحسب اللغه لم يؤخذ

(١)- وسيله النجاه ٢ / ٨.

(٢)- ابتغاء الفضيله ١ / ١٩٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥١

فيه العناوين و الأشياء الخاصه، و إنما ذكرها الفقهاء في تعريفهم له إذ كانوا بصدد تحديد ما هو الموضوع عندهم للحرمه أو الكراهه بحسب الأدله. هذا.

و السيد الأستاذ الإمام- مدّ ظلّه- في تحرير الوسيله منع التعميم فقال:

«و الأقوى عدم تحققه إلا- في الغلات الأربع و السمن و الزيت، نعم هو أمر مرغوب عنه في مطلق ما يحتاج إليه الناس، لكن لا يثبت لغير ما ذكر أحكام الاحتكار.» «١»

[١٠]- هل يشترط فيه الاشتراء أم لا؟

قال العلامة في المنتهى:

«قال مالك و الأوزاعي

إنما يثبت الاحتكار بشرط أن يشتري. و لو جلب شيئا أو دخل من غلته شيء فادخره لم يكن محتكرا. «٢» و ظاهره ارتضاء هذا القول.

و في مفتاح الكرامه- في شرائط الاحتكار:-

«و زاد في نهايه الإحكام أن يكون قد اشتراه. فلو جلب أو ادخر من غلته فلا بأس.

و هو المحكى عن ظاهر المنتهى، و مال إليه في جامع المقاصد أو قال به. «٣»

و قد مر عن الشرح الكبير لابن قدامه أنه قال في شروط الاحتكار:

«أحدها: أن يشتري. فلو جلب شيئا أو أدخل عليه من غلته شيئا فادخره لم يكن محتكرا، روى ذلك عن الحسن و مالك. «٤»

و في بدائع الصنائع في تفسير الاحتكار:

«هو أن يشتري طعاما في مصر و يمتنع عن بيعه و ذلك يضرب بالناس. و كذلك

(١)- تحرير الوسيله ١/ ٥٠٢، المسأله ٢٣ من المكاسب المحرمه.

(٢)- المنتهى ٢/ ١٠٠٧.

(٣)- مفتاح الكرامه ج ٤، كتاب المتاجر / ١٠٨.

(٤)- المغنى ٤/ ٤٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٢

لو اشتراه من مكان قريب يحمل طعامه الى مصر. «١»

و في موسوعه الفقه الإسلامى عن الشافعيه:

«أنه اشتراء القوت وقت الغلات ليمسكه و يبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق. «٢» هذا.

و لكن كلمات أكثر أصحابنا الإماميه و لا سيما المتقدمين منهم مطلقه تشمل صوره الاشتراء و غيره. كما أن أكثر أخبار الباب أيضا مطلقه. نعم، في إحدى صحيحتي الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» قال: «إنما الحكره أن تشتري طعاما و ليس في المصر غيره فتحتكره. «٣»

و ظاهر كلمه «إنما» هو الحصر. كما أن المذكور في صحيحه الحناط أن حكيم بن حزام كان إذا دخل الطعام المدينه اشتره
كله، الحديث «٤». و الموضوع في خبر

أبي مریم أيضا اشتراء الطعام «٥».

أقول: الظاهر أن الحصر في صحيحه الحلبي إنما يكون في قبال فقره الثانيه، أعنى قوله: «فإن كان في المصر طعام أو متاع غيره فلا بأس أن تلتمس بسلعتك الفضل»، لا- في قبال كون الملكيه بغير الاشتراء. فيكون ذكر الاشتراء من باب المثال و الغلبه، و يشهد لذلك عدم ذكره في الصحيحه الأخرى للحلبى «٦». و قد عرفت استظهار كونهما روايه واحده لوحده الراوى، و المروى عنه، و المضمون.

و كون المورد في صحيح الحنات و خبر أبي مریم خصوص الاشتراء لا يدل على الاختصاص و نفى الغير.

و النهى عن الاحتكار إنما هو لرفع الضيق و الحاجه عن الناس، كما أشار إلى

(١)- بدائع الصنائع ١٢٩ /٥.

(٢)- موسوعه الفقه الإسلامى ٣ /١٩٥، في الاحتكار.

(٣)- الوسائل ١٢ /٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٢ /٣١٦، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ١٢ /٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٦.

(٦)- الوسائل ١٢ /٣١٣، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٣

ذلك في الصحيحه بقوله «ع»: «و يترك الناس ليس لهم طعام.» فلا دخاله لخصوصيه الاشتراء في ذلك.

قال الشيخ الأعظم- قدس سره- في المكاسب بعد الاستدلال بذلك:

«و عليه فلا فرق بين أن يكون ذلك من زرعه، أو من ميراث، أو يكون موهوبا له، أو كان قد اشتراه لحاجه فانقضت الحاجه و بقى الطعام لا يحتاج إليه المالك فحبسه متربصا للغلاء.» (١)

[١١]- اشتراط كون الاستبقاء للزيادة:

الظاهر أن مورد البحث هو صورته كون الاستبقاء للزيادة في الثمن. فلو استبقاه لحاجه نفسه و عائلته، أو للبذر لم يكن محتكرا و

يحرم، اللهم إلا فى بعض الفروض.

ففى الوسيله لابن حمزه:

«و إذا احتبس لقوته و قوت عياله لم يكن ذلك احتكارا.» «٢»

و قال فى الشرائع:

«بشرط أن يستبقيا للزياده فى الثمن.» «٣»

و فى الجواهر فى شرح العبارة:

«لا إشكال نسا و فتوى بل و لا خلاف كذلك فى أن الاحتكار يكره أو يحرم [بشرط ان يستبقيا للزياده فى الثمن]، فلو استبقاها لحاجه إليها للبذر أو نحوه لم يكن به بأس. بل الظاهر عدم كونه احتكارا كما دلّ عليه النص و الفتوى.» «٤»

و فى المختصر النافع:

(١) - المكاسب / ٢١٣.

(٢) - الجوامع الفقيهه / ٧٤٥.

(٣) - الشرائع ٢ / ٢١.

(٤) - الجواهر ٢٢ / ٤٨٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٤

«و تتحقق الكراهيه إذا استبقاه لزياده الثمن و لم يوجد باذل (بائع خ. ل) غيره.» «١»

و فى القواعد:

«بشرطين: الاستبقاء للزياده، و تعذر غيره.» «٢»

إلى غير ذلك من الكلمات الداله على كون مورد البحث صورته إرادته الزيادة فى قيمه و الغلاء.

و فى روايه أبى مريم: «يريد به غلاء المسلمين.» «٣»

و فى صحيفه الحلبي: «فلا بأس أن تلتبس بسلعتك الفضل.» «٤»

و فى روايه الحاكم النيسابورى عن النبى «ص»: «من احتكر يريد أن يتغالى بها على المسلمين فهو خاطئ.» «٥»

إلى غير ذلك من الروايات. و كيف كان فالظاهر وضوح المسأله.

نعم، يستحب مساواه الناس حاله الغلاء و لو ببيع ما عنده من الجيد إذا لم يقدر الناس إلا على الردى:

١- ففى خبر حماد قال: «أصاب أهل المدينه قحط حتى أقبل الرجل الموسر يخلط الحنطه بالشعير و يأكله و يشتري ببعض الطعام. و كان عند أبى عبد الله «ع» طعام جيد قد اشتراه أول السنه فقال لبعض مواليه: اشتر لنا شعيرا فاخلطه بهذا الطعام، أو بعه. فإننا نكره

أن نأكل جيّداً و يأكل الناس رديّاً.» «٦»

٢- و في خبر معتب، قال: قال أبو عبد الله «ع»- و قد يزيد السعر بالمدينه:- كم

(١)- المختصر النافع / ١٢٠.

(٢)- القواعد / ١ / ١٢٢.

(٣)- الوسائل ١٢ / ٣١٤، الباب ٢٧ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٦.

(٤)- الوسائل ١٢ / ٣١٥، الباب ٢٨ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

(٥)- مستدرک الحاكم ١٢ / ٢، كتاب البيوع.

(٦)- الوسائل ١٢ / ٣٢١، الباب ٣٢ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٥

عندنا من طعام؟ قال: قلت: عندنا ما يكفينا أشهراً كثيراً. قال: أخرجه و بعه. قال:

قلت له: و ليس بالمدينه طعام. قال: بعه. فلما بعته قال: اشتر مع الناس يوماً بيوم.

و قال: يا معتب، اجعل قوت عيالي نصفاً شعيراً و نصفاً حنطه، فإن الله يعلم أنى و اجد أن أطعمهم الحنطه على وجهها، و لكنى

أحببت أن يرانى الله قد أحسنت تقدير المعيشه «١».

[١٢]- إجبار المحتكر على البيع:

١- قال المفيد في المقنعه:

«و للسلطان أن يكره المحتكر على إخراج غلته و بيعها في أسواق المسلمين إذا كانت بالناس حاجه ظاهره إليها.» «٢»

٢- و قال الشيخ في النهايه:

«و متى ضاق على الناس الطعام و لم يوجد إلا عند من احتكره كان على السلطان أن يجبره على بيعه و يكرهه عليه.» «٣»

٣- و في المبسوط:

«فمتى احتكر و الحال على ما وصفناه أجبره السلطان على البيع دون سعر بعينه.» «٤»

٤- و فى الكافى لأبى الصلاح:

«و إذا فعل، خوطب فى إخراجها إلى أسواق المسلمين. فإن امتنع، أكره على ذلك.» «٥»

٥- و فى الوسيلىه:

(١)- الوسائل ١٢ / ٣٢١، الباب ٣٢ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.

(٢)- المقنعه / ٩٦.

(٣)- النهايه / ٣٧٤.

(٤)- المبسوط ٢ / ١٩٥.

(٥)- الكافى / ٣٦٠.

دراسات فى ولايه

«فإذا احتبس المبيع و مسّت الحاجه إليه من الناس و لم يبعه أجبّر على البيع دون السعر.» «١»

٦- و في السرائر:

«و متى ضاق على الناس الطعام و لم يوجد إلّا عند من احتكره كان على السلطان و الحكام من قبله أن يجبره على بيعه و يكرهه عليه.» «٢»

٧- و في الشرائع:

«و يجبر المحتكر على البيع.» «٣» و مثله في المختصر «٤».

٨- و في القواعد:

«و يجبر على البيع لا التسعير على رأى.» «٥»

٩- و في الدروس:

«يجبر على البيع حينئذ.» «٦»

إلى غير ذلك من كلمات الأصحاب.

١٠- و في الحدائق:

«لا خلاف بين الأصحاب في أن الإمام يجبر المحتكرين على البيع، و عليه تدلّ جملة من الأخبار المتقدمه.» «٧»

١١- و في الجواهر:

«و كيف كان فقد قيل: لا خلاف بين الأصحاب في أن الإمام و من يقوم مقامه و لو عدول المسلمين [يجبر المحتكر على البيع]، بل عن جماعه الإجماع عليه على القولين.» «٨»

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٧٤٥.

(٢)- السرائر / ٢١٢.

(٣)- الشرائع ٢ / ٢١.

(٤) - المختصر النافع / ١٢٠.

(٥) - القواعد / ١ / ١٢٢.

(٦) - الدروس / ٣٣٢، كتاب المكاسب.

(٧) - الحدائق / ١٨ / ٦٤.

(٨) - الجواهر / ٢٢ / ٤٨٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٧

١٢- و في مكاسب الشيخ الأعظم:

«الظاهر عدم الخلاف كما قيل في إجبار المحتكر على البيع حتى على القول بالكراهه، بل عن المهذب البارع الإجماع، و عن التنقيح كما في الحدائق عدم الخلاف فيه. و هو الدليل المخرج عن قاعده عدم الإجبار لغير الواجب، و لذا ذكرنا أن ظاهر أدله الإجبار تدلّ على التحريم لأن إلزام غير اللازم خلاف القاعده.» «١»

أقول: و يدل على الحكم، بعد وضوحه و الإجماع و عدم الخلاف المدعى، أمر النبي

«ص» بالبيع و عدم الحبس فى خبر حذيفه السابق، و إخراج الحكره إلى بطون الأسواق فى خبر ضميره الآتى، و أمر أمير المؤمنين «ع» مالكا و رفاعه بالمنع من الاحتكار و النهى عنه و عقاب من تخلف، كما مرّ. هذا.

و فى الجواهر:

«و لو تعدّر الإجماع قام الحاكم مقامه، بل ظاهر بعض قيامه مقامه مع عدم تعذر الإجماع خصوصا الإمام، و ان كان قد يناقش بأنه خلاف المأثور.» «٢»

(١) - المكاسب / ٢١٣.

(٢) - الجواهر ٢٢ / ٤٨٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٨

التسعير:

[١٣] - هل يجوز التسعير أم لا؟ و ذكر بعض كلمات الفقهاء فيه:

اختلفت كلماتهم فى ذلك، و الأكثر على المنع بل فى مفتاح الكرامه:

«إجماعا و أخبارا متواتره كما فى السرائر، و بلا خلاف كما فى المبسوط، و عندنا كما فى التذکره.» «١»

أقول: ١- فى نهايه الشيخ:

«و لا يجوز له أن يجبره على سعر بعينه، بل يبيعه بما يرزقه الله - تعالى - و لا يمكنه من حبسه أكثر من ذلك.» «٢»

٢- و فى المبسوط:

«فصل فى حكم التسعير: لا يجوز للإمام و لا النائب عنه أن يسعّر على أهل الأسواق متاعهم من الطعام و غيره، سواء كان فى حال الغلاء أو فى حال الرخص، بلا خلاف. و روى عن النبى «ص» أن رجلا أتاه فقال: سعّر على أصحاب الطعام، فقال: بل أدعو الله. ثم جاء آخر فقال: يا رسول الله، سعّر على أصحاب الطعام، فقال: بل الله يرفع و يخفض. و إنى لأرجو أن ألقى الله و ليست لأحد عندى مظلّمه. فإذا ثبت ذلك، فإذا خالف إنسان من أهل السوق بزياده سعر أو نقصانه

(١) - مفتاح الكرامه، ج ٤، كتاب المتاجر / ١٠٩.

(٢) - النهايه / ٣٧٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٥٩

فلا اعتراض

لأحد عليه.» «١»

٣- وفيه أيضا:

«فمتى احتكر و الحال على ما وصفناه أجبره السلطان على البيع دون سعر بعينه.» «٢»

٤- وفي الغنيه:

«و لا يجوز إكراه الناس على سعر مخصوص.» «٣»

٥- وفي الشرائع:

«و لا يسعّر عليه. و قيل: يسعّر. و الأول أظهر.» «٤»

٦- و في المختصر:

«و هل يسعّر عليه؟ الأصح، لا.» «٥»

٧- و في القواعد:

«و يجبر على البيع، لا التسعير على رأى.» «٦»

٨- و لكن في المقنعه:

«و له أن يسعّرهما على ما يراه من المصلحه و لا يسعّرهما بما يخسر أربابها فيها.» «٧»

٩- و في وسيله ابن حمزه:

«أجبر على البيع دون السعر إلا إذا تشدّد. و إن خالف أحد في السوق بزياده أو نقصان لم يعترض عليه.» «٨»

١٠- و في الدروس:

(١)- المبسوط ٢/ ١٩٥.

(٢)- المبسوط ٢/ ١٩٥.

(٣)- الجوامع الفقيهيه/ ٥٢٨.

(٤) - الشرائع ٢ / ٢١.

(٥) - المختصر النافع / ١٢٠.

(٦) - القواعد ١ / ١٢٢.

(٧) - المقنعه / ٩٦.

(٨) - الجوامع الفقيهيه / ٧٤٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٠

«و لا يسعّر عليه إلّا مع التشدّد.» (١)

و لعلّ المراد بالتشدّد هو الإجحاف، كما في كلام آخرين:

١١- ففي مفتاح الكرامه هكذا:

«و في الوسيله و المختلف و الايضاح و الدروس و اللمعه و المقتصر و التنقيح أنه يسعّر عليه إن أجحف في الثمن، لما فيه من

الإضرار المنفي.» (٢)

هذه بعض كلمات الفقهاء من أصحابنا.

و أما فقهاء السنه:

١٢- فقال العلامه في المنتهى:

نجف آبادي، حسين على منتظري، دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٦٦٠

«على الإمام أن يجبر المحتكرين على البيع، و ليس له أن يجبرهم على التسعير بل يتركهم يبيعوا كيف شاءوا. به

قال أكثر علمائنا و هو مذهب الشافعي. و قال المفيد و سلار «ره»: للإمام أن يسعّر عليهم فيسعّر بسعر البلد. و به قال مالك. «٣»

١٣- و في موسوعه الفقه الإسلامى:

«نصّ المالكيه على أن من اشترى الطعام من الأسواق و احتكره و أضمرّ بالناس فإن الناس يشتركون فيه بالثمن الذى اشتراه به.»
«٤»

١٤- و فيه أيضا:

«صرّح الحنابله بأن لولّى الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمه المثل عند ضروره الناس إليه. مثل من عنده طعام يحتاج إليه الناس فى مخمسه، فإن من اضطرّ إلى طعام غيره أخذه منه بغير اختياره بقيمه المثل. و لو امتنع عن بيعه إلّا بأكثر من سعره أخذه منه بقيمه المثل ... و من هنا ذهب كثير من الفقهاء إلى القول بأن من حقّ الإمام، بل من واجبه، أن يسعّر السلع و أن يمنع الناس أن

(١)- الدروس / ٣٣٢، كتاب المكاسب.

(٢)- مفتاح الكرامه، ج ٤، كتاب المتاجر / ١٠٩.

(٣)- المنتهى ٢ / ١٠٠٧.

(٤)- موسوعه الفقه الإسلامى ٣ / ١٩٨، فى الاحتكار.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦١

يبعوا إلا بقيمه المثل و لا يشترى إلا بها بلا تردّد فى ذلك عند أحد من العلماء.» «١»

فقد ظهر بما حكيناه من الكلمات أن المسأله خلافه بين فقهاء الفريقين، و لكن الأكثر من فقهاءنا على منع التسعير اللهم إلّا مع إجحاف المالك.

و استدال العلامه- طاب ثراه- فى المنتهى على المنع بالأخبار المرويه من الفريقين و ستأتى، و بأن الأصل تحريم نقل مال الغير عنه بغير اذنه، و لأنه مال فلم يجوز منعه من بيعه بما تراضيا عليه، و لان فيه مفسده لأنه ربما سمع الجالب بذلك فلا يقدم بسلعته و ربما سمع

صاحب البضاعة بالإكراه فحبس ماله عنده فيحصل الإضرار بالجانبين: جانب المالك في منع بيع سلعته، و جانب أهل البلد في منع الجلب إليهم «٢».

[١٤] - أخبار التسعير:

١- ما رواه الكليني بسنده عن حذيفه بن منصور، عن أبي عبد الله «ع» قال:

«نفد الطعام على عهد رسول الله «ص» فأتاه المسلمون فقالوا: يا رسول الله، قد نفد الطعام و لم يبق منه شىء إلا عند فلان، فمره ببيعه. قال: فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «يا فلان، إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد نفد إلا شىء عندك، فأخرجه و بعه كيف شئت و لا تحبسه.» و رواه الشيخ أيضا بسنده إلا أنه قال «فقد»، مكان «نفد» فى المواضع الثلاثة «٣».

و قد مرّ الحديث و أنه لا كلام فى رجاله إلا فى حذيفه و محمد بن سنان. و الظاهر أن الأمر فىهما سهل.

فرسول الله «ص» رخصه فى البيع كيف شاء و لم يسعّر عليه.

(١) - موسوعه الفقه الإسلامى ٣ / ١٩٨، فى الاحتكار.

(٢) - المنتهى ٢ / ١٠٠٧.

(٣) - الوسائل ١٢ / ٣١٦، الباب ٢٩ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٢

٢- ما رواه الشيخ بسنده عن الحسين بن عبيد الله بن ضميره، عن أبيه، عن جده، عن على بن أبى طالب «ع» أنه قال: رفع الحديث إلى رسول الله «ص» أنه مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم أن تخرج إلى بطون الأسواق، و حيث تنظر الأبصار إليها. فقيل لرسول الله «ص»: لو قومت عليهم، فغضب رسول الله «ص» حتى عرف الغضب فى وجهه فقال: «أنا أقوم عليهم؟! إنما السعير إلى الله؛ يرفعه إذا شاء و يخفضه إذا شاء.» «١» و رواه الصدوق أيضا فى الفقيه مرسلا،

و فى التوحيد بسند موثوق به «٢».

٣- ما رواه الصدوق فى الفقيه، قال: قيل للنبي «ص» لو سَعَرْت لَنَا سَعْرًا، فَإِنَّ الْأَسْعَارَ تَزِيدُ وَ تَنْقُصُ. فقال «ص»: «ما كنت لألقى الله ببدعه لم يحدث إليّ فيها شيئًا، فدعوا عباد الله يأكل بعضهم من بعض، و إذا استنصحتهم فانصحو» و رواه فى التوحيد أيضا إلى قوله: من بعض «٣».

٤- ما رواه أيضا بإسناده عن أبي حمزه الثمالى، عن على بن الحسين «ع»، قال:

«إن الله - عزّ و جلّ - و كلّ بالسعر ملكا يدبّره بأمره.» و رواه فى التوحيد أيضا بسند صحيح «٤».

٥- ما رواه أيضا عن أبي حمزه الثمالى، قال: ذكر عند على بن الحسين «ع» غلاء السعر فقال: «و ما علىّ من غلائه، إن غلا فهو عليه، و ان رخص فهو عليه.» و رواه فى التوحيد كالذى قبله «٥».

٦- ما رواه الكلينى بسنده عن محمد بن أسلم، عن ذكره، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إن الله - عزّ و جلّ - و كلّ بالسعر ملكا فلن يغلو من قله و لن يرخص من كثره.» «٦»

(١)- الوسائل ٣١٧/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١. الفقيه ٢٦٥/٣، الحديث ٣٩٥٥ التوحيد/٣٨٨، باب القضاء و القدر، الحديث ٣٣.

(٢)- الوسائل ٣١٧/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١. الفقيه ٢٦٥/٣، الحديث ٣٩٥٥ التوحيد/٣٨٨، باب القضاء و القدر، الحديث ٣٣.

(٣)- الوسائل ٣١٨/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ٣١٨/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ٣١٨/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٤.

(٦)- الوسائل ٣١٨/١٢، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٥.

دراسات

- ٧- ما رواه أيضا بسنده عن يعقوب بن يزيد، عن ذكره، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إن الله وكل بالأسعار ملكا يدبرها.» «١»
- ٨- و فى سنن أبى داود بسنده عن أبى هريره أن رجلا جاء فقال: يا رسول الله، سَعَر. فقال: «بل أدعو»، ثم جاء رجل فقال: يا رسول الله، سَعَر. فقال: «بل الله يخفض و يرفع. و إنى لأرجو أن ألقى الله و ليس لأحد عندى مظلمه.» «٢»
- ٩- و فيه أيضا بسنده عن أنس بن مالك، قال: قال الناس: يا رسول الله، غلا السعر فسَعَر لنا، فقال رسول الله «ص»: «إن الله هو المسَعِر القابض الباسط الرازق. و إنى لأرجو أن ألقى الله و ليس أحد منكم يطالبنى بمظلمه فى دم و لا مال.» «٣»
- و رواه ابن ماجه أيضا «٤». و أحمد فى المسند «٥».
- و روى نحوه عبد الرزاق فى المصنف عن الحسن، قال: «غلا السعر مره بالمدينه فقال الناس. الحديث» «٦».
- ١٠- و روى ابن ماجه بسنده عن أبى سعيد، قال: غلا السعر على عهد رسول الله «ص» فقالوا: لو قومت يا رسول الله، قال: «إنى لأرجو أن أفارقكم و لا يطلبنى أحد منكم بمظلمه ظلمته.» «٧»
- ١١- و روى عبد الرزاق فى المصنف بسنده عن سالم بن أبى الجعد، قال: قيل للنبي «ص» سَعَر لنا الطعام، فقال: «إن غلاء السعر و رخصه بيد الله. و إنى أريد أن ألقى

(١)- الوسائل ١٢ / ٣١٨، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٦.

(٢)- سنن أبى داود ٢ / ٢٤٤، كتاب الإجاره، باب فى التسعير.

(٣)- سنن أبى داود ٢ / ٢٤٤، كتاب الاجاره، باب فى التسعير.

(٤)- سنن ابن

ماجه ٢ / ٧٤١، كتاب التجارات، الباب ٢٧، الحديث ٢٢٠٠.

(٥) - مسند أحمد ٣ / ١٥٦.

(٦) - المصنف ٨ / ٢٠٥ باب هل يسعّر، الحديث ١٤٨٩٧.

(٧) - سنن ابن ماجه، ٢ / ٧٤٢، كتاب التجارات، الباب ٢٧، الحديث ٢٢٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٤

الله لا يطلبنى أحد بمظلمه ظلمتها إياه فى مال و لا دم.» (١)

إلى غير ذلك من الروايات فى هذا الباب. و روى بعضها أبو يوسف فى كتاب الخراج، فراجع «٢».

[١٥] - متى يجوز التسعير؟

أقول: السعر العادى الطبيعى دائر مدار الظروف و الشرائط الطبيعىه، من كثره المتاع و قلته، و كثره الرغبات و قلتها، و مصارف الإنتاج و التوزيع، و أجره الحمل و النقل و الحفظ و غير ذلك من الجهات الطبيعىه.

و بعبارة أخرى: السعر المتعارف معلول لمسأله العرض و الطلب و الظروف الطبيعىه و الاجتماعيه. و أمر الجميع ينتهى إلى مشيئه الله و إرادته الحاكمه على نظام الوجود.

و الظاهر أن قول رسول الله «ص»: «إنّما السعر إلى الله يرفعه إذا شاء و يخفضه إذا شاء» (٣)، و ما مر من الأئمه «ع» فى أمر السعر أيضا لا يراد به إلّا هذا السعر الطبيعى المتعارف أو ما يقرب منه، فإنه الذى يكون إلى الله لا ما يقع إجحافا و ظلما من المالك بعد الحصار الاقتصادى.

فكأنّ القوم أرادوا من النبى «ص» التصرف فى السعر الطبيعى و التسعير بما دون المتعارف، فغضب «ص» عليهم لذلك و أحال السعر إلى ما يقتضيه العرض و الطلب و نحوهما من العوامل الطبيعىه.

و أما إذا فرض إيجاد الحصار الاقتصادى فلا محاله يحتاج إلى تدخّل الحكومه و الإلزام من قبلها بمقدار الضروره. و لا يجوز التجاوز عنه، فإن حرمه مال المؤمن

(٢) - كتاب الخراج / ٤٩.

(٣) - الوسائل ١٢ / ٣١٧، الباب ٣٠ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٥

كحرمه دمه، و الناس مسلطون على أموالهم بحكم الشرع و العقل، و لا يتصرف في مال الغير إلا بإذنه أو بتجاره عن تراض. فلا يجوز الإجبار بأكثر من الضروره الاجتماعيه التي يحكم برعايتها العقل و الشرع، فقد ترتفع الضروره بالأمر بإخراج المتاع و عرضه على الناس فقط. و قد يواجه الحاكم إجحاف المالك بما يعسر على المجتمع تحمّله فيمنعه عن الإجحاف و الإضرار. و قد لا تعالج المشكله إلا بالتسعير.

و قد يواجه الحاكم تعنت المالك و استبداده و عصيانه لأوامر الحاكم بالكليه فيتدخل بنفسه في بيع الأمتعه المحتكره بثمان المثل.

و بالجمله، فروايات المنع من التسعير بكثرتها ناظره إلى الموارد الغالبه التي لا- تصل فيها النوبه إلى تسعير الحاكم بل تنحلّ المشكله بمجرد عرض المتاع و كثرته في السوق.

قال الصدوق في كتاب التوحيد:

«فما كان من الرخص و الغلاء عن سعه الأشياء و قلتها فإن ذلك من الله- عزّ و جلّ- و يجب الرضا بذلك و التسليم له. و ما كان من الغلاء و الرخص بما يؤخذ الناس به لغير قله الأشياء و كثرتها من غير رضا منهم به، أو كان من جهه شراء واحد من الناس جميع طعام بلد فيغلو الطعام لذلك، فذلك من المسعّر و المتعدى بشرى طعام المصر كله، كما فعله حكيم بن حزام: كان إذا دخل الطعام المدينه اشتراه كله فمّرّ عليه النبي «ص» فقال: يا حكيم بن حزام، إياك أن تحتكر.» (١)

و في المسالك- بعد استظهار المصنف عدم التسعير- قال:

«إلا مع الإجحاف

و إلاً لانتفت فائده الإيجاب، إذ يجوز أن يطلب في ماله ما لا يقدر على بذله أو يضرّ بحال الناس، والغرض دفع الضرر.» (٢)

و في الروضه:

«و لا يجوز التسعير في الرخص مع عدم الحاجه قطعاً. و الأقوى أنه مع الإجحاف

(١) - التوحيد / ٣٨٩.

(٢) - المسالك / ١ / ١٧٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٦

حيث يؤمر به لا يسعّر عليه أيضا بل يؤمر بالنزول عن المجحف و إن كان في معنى التسعير إلاً أنه لا ينحصر في قدر خاص.» (١)

و في الجواهر:

«نعم لا يبعد ردّه مع الإجحاف، كما عن أبي حمزه و الفاضل في المختلف و ثانى الشهيدين و غيرهم لنفى الضرر و الضرار. و لأنه لو لا ذلك لانتفت فائده الإيجاب، إذ يجوز أن يطلب في ماله ما لا يقدر على بذله و يضرّ بحال الناس. و الغرض دفع الضرر. و ليس ذلك من التسعير و لذا تركه الأكثر. فما عن بعضهم من عدم جواز ذلك أيضا للإطلاق، و صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله «ع» أنه قال في تجار قدموا أرضاً اشتركوها على أن لا يبيعوا بيعهم إلا بما أحبوا، قال: «لا بأس»، و قوله «ع» في خبر حذيفه: «بعه كيف شئت» واضح الضعف. ضروره تقييد الإطلاق بما عرفت مما هو أقوى منه. و خروج الصحيح عما نحن فيه. و الاذن بالبيع كيف يشاء محمول على ما هو الغالب من عدم اقتراح المجحف.» (٢)

و يدل على كون المنع من الإجحاف من وظائف الحاكم، مضافاً إلى وضوحه، ما مرّ من كلام أمير المؤمنين «ع» في كتابه إلى مالك الأشتر، حيث قال: «فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله «ص» منع منه.

و ليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل و أسعار لا تجحف بالفريقين من البائع و المبتاع.»

و قد روى هذا العهد قبل الشريف الرضى - قدس سرّه - الحسن بن على بن شعبه فى تحف العقول بتفاوت، و فى الدعائم باختلاف كثير.

و النص نفسه يؤكّد صحته إجمالاً، مضافاً إلى اشتهاره بين الأصحاب. و ذكر النجاشى و الشيخ فى الفهرست فى اصبع بن نباته سندهما إليه، و لا بأس بالسند إجمالاً.

(١) - الروضة البهيه ٢٩٩ / ٣.

(٢) - الجواهر ٢٢ / ٤٨٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٧

خاتمه [فى تحالف أرباب المتاع]

صحيح ابن سنان الذى حكاه صاحب الجواهر آنفاً و إن دل على جواز تحالف أرباب المتاع جميعاً على سعر خاص لاستزاده فى الربح، و لكن هذا فيما إذا لم يوجب التحالف المذكور إجحافاً بالناس و إلا فهو مرجوح عند العقل و الشرع.

و بالجملة، فمجرد التحالف على سعر خاص مما لا بأس به بل قد يكون ضروره ليمنع من تنزل قيمه المتاع و تضرر أهله، و لكن اللازم رعايه الإنصاف و عدم الإجحاف فى التسعير.

فروى الكلينى بسنده عن أبى جعفر الفزارى، قال: «دعا أبو عبد الله «ع» مولى يقال له: مصادف، فاعطاه ألف دينار، و قال له: تجهز حتى تخرج إلى مصر، فإن عيالى قد كثروا. قال: فتجهز بمتاع و خرج مع التجار إلى مصر، فلما دنوا من مصر استقبلهم قافله خارجة من مصر فسألوهم عن المتاع الذى معهم ما حاله فى المدينه - و كان متاع العامه - فأخبروهم أنه ليس بمصر منه شىء، فتحالفوا و تعاقدوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً، فلما قبضوا أموالهم انصرفوا إلى المدينه، فدخل مصادف على أبى عبد الله «ع» و معه

كيسان؛ كل واحد ألف دينار. فقال:

جعلت فداك هذا رأس المال، وهذا الآخر ربح. فقال: إن هذا الربح كثير، ولكن ما صنعتم في المتاع؟ فحدثه كيف صنعوا و كيف تحالفوا، فقال: سبحان الله، تحلفون على قوم مسلمين أن لا تبيعوهم إلا بربح الدينار ديناراً؟! ثم أخذ أحد الكيسين وقال: هذا رأس مالي، ولا حاجه لنا في هذا الربح. ثم قال: يا مصادف: مجالده السيوف أهون من طلب الحلال. «١»

فالإمام «ع» في هذه الرواية لم يخطئ أصل التحالف على السعر، وإنما خطأ التحالف على ربح الدينار ديناراً الذي كان يعدّ إجحافاً، فتدبر.

(١)- الوسائل ١٢ / ٣١١، الباب ٢٦ من أبواب آداب التجاره، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٦٩

الفصل الحادى عشر فى وجوب اهتمام الإمام و عماله بالأموال العامه للمسلمين

إشاره

و حفظها، و صرفها فى مصارفها المقرره، و رعايه العدل فى قسمها، و التسويه فيها، و إعطاء كل ذى حقّ حقّه، و قطع أيادى الغاصبين عنها بمصادرتها

[تسويه على ع بين الناس]

١- فى روضه الكافى بسند صحيح، عن محمّد بن مسلم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لما وليّ علىّ «ع» صعد المنبر فحمد الله و أتى عليه ثمّ قال: إنى و الله لا- أرزؤكم من فيكم درهما ما قام لى عذق بيثرب، فليصدّقكم أنفسكم، أفترونى مانعا نفسى و معطيكم؟ قال: فقام إليه عقيل - كرم الله وجهه - فقال له: و الله لتجعلنى و أسود بالمدينه سواء؟! فقال: اجلس أما كان هاهنا أحد يتكلّم غيرك؟! و ما فضلك عليه إلا بسابقه أو بتقوى؟» «١»

أقول: قوله: «لا أرزؤكم»، أى لا أنقصكم. قوله: «فليصدّقكم أنفسكم»، أى ليقبل أنفسكم لكم صدقا فى ذلك و يؤمن أنفسكم به.

٢- و فيه أيضا: خطب أمير المؤمنين «ع» فحمد الله و أتى عليه ثمّ قال: «أيّها

(١)- الكافى ٨ / ١٨٢ (الروضه)، الحديث ٢٠٤. و رواه عنه فى الوسائل ١١ / ٧٩، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

الناس، إنّ آدم لم يلد عبدا ولا أمه، و إنّ الناس كلّهم أحرار، و لكنّ الله خوّل بعضكم بعضا، فمن كان له بلاء فصبر فى الخير فلا- يمنّ به على الله- عزّ و جلّ-. ألا و قد حضر شىء و نحن مسوّون فيه بين الأسود و الأحمر. فقال مروان لطلحه و الزبير: ما أراد بهذا غير كما. قال: فأعطى كلّ واحد ثلاثه دنانير، و أعطى رجلا من الأنصار ثلاثه دنانير، و جاء بعد غلام أسود فأعطاه ثلاثه

دنانير، فقال الأنصاري: يا أمير المؤمنين، هذا غلام اعتقته بالأمس تجعلني وإياه سواء؟! فقال: إنني نظرت في كتاب الله فلم أجد لولد إسماعيل على ولد إسحاق فضلا.» (١)

أقول: قوله: «فمن كان له بلاء فصبر...» لعلّه لبيان أنّ من له بلاء و صبر فقد وقع أجره على الله و الله - تعالى - يوجره لا محاله، فليس له أن يتوقع التفضيل في العطايا لذلك. فإنّ العطايا على أساس الحاجات لا الفضائل، كما يأتي بيانه.

٣- و في فروع الكافي بسند فيه إرسال، عن أبي مخنف الأزدي، قال: أتى أمير المؤمنين «ع» رهط من الشيعة فقالوا: يا أمير المؤمنين، لو أخرجت هذه الأموال ففرقتها في هؤلاء الرؤساء و الأشراف و فضّمتهم علينا حتّى إذا استوسقت الأمور عدت إلى أفضل ما عودك الله من القسم بالسويّيه و العدل في الرعيّه. فقال أمير المؤمنين «ع»: «أ تأمروني - و يحكم - أن أطلب النصر بالظلم و الجور فيمن وليت عليه من أهل الإسلام؟! لا و الله لا يكون ذلك ما سمر السمير و ما رأيت في السماء نجما، و الله لو كانت أموالهم مالي لساويت بينهم فكيف و إنّما هي أموالهم؟»

قال: ثمّ أزم ساكتا طويلا ثمّ رفع رأسه فقال:

«من كان فيكم له مال فإياه و الفساد، فإنّ إعطاءه في غير حقّه تذيير و إسراف و هو يرفع ذكر صاحبه في الناس و يضعه عند الله، و لم يضع امرؤ ماله في غير حقّه و عند غير أهله إلّا حرّمه الله شكرهم و كان لغيره و دهم، فإن بقي معه منهم بقيه ممّن يظهر الشكر له و يريه النصح فإنّما ذلك ملق منه و كذب، فإن زلّت بصاحبهم النعل ثمّ احتاج إلى معونتهم

(١) - الكافي ٨ / ٦٩ (الروضة)، الحديث ٢٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧١

خدين، و لم يضع امرؤ ماله في غير حقّه و عند غير أهله إلّا لم يكن له من الحظّ فيما أتى إلّا محمده اللثام و ثناء الأشرار ما دام عليه منعما مفضلا، و مقالته الجاهل ما أجوده و هو عند الله بخيل، فأى حظّ أبور و أحسنّ (أخسر خ. ل) من هذا الحظّ؟ و أىّ فائده معروف أقلّ من هذا المعروف، فمن كان منكم له مال فليصل به القرابه و ليحسن منه الضيافه و ليفكّ به العانى و الأسير و ابن السبيل، فإن الفوز بهذه الخصال مكارم الدنيا و شرف الآخره.» (١)

و روى صدر الروايه في الوسائل عن الكافي، و كذا عن السرائر نحوه «٢».

أقول: أزم عن الكلام من باب ضرب: أمسك عنه.

٤- و في كتاب الغارات بسنده: «أنّ طائفه من أصحاب عليّ «ع» مشوا إليه فقالوا: يا أمير المؤمنين، أعط هذه الأموال و فضّل هؤلاء الأشراف من العرب و قريش على الموالى و العجم و من تخاف خلافه من الناس و فراره، قال: و إنّما قالوا له ذلك للذى كان معاويه يصنع من أتاه، فقال لهم عليّ «ع»: «أ تأمرونى أن أطلب النصر بالجور إلخ» و ذكر قريبا ممّا فى الكافي، فراجع «٣».

و روى نحوه في الوسائل عن أمالى ابن الشيخ «ره». و فى المستدرک عن أمالى المفيد، فراجع «٤».

٥- و فى نهج البلاغه: و من كلام له «ع» لَمَّا عوتب على التسويه فى العطاء:

«أ تأمرونى أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه؟ و الله ما أطور به ما سمر سمير

و ما أمّ نجم في السماء نجما، لو كان المال لى لسوّيت بينهم، فكيف و إنّما المال مال الله؟! ألا و إنّ إعطاء المال في غير حقّه تذيير و إسراف، و هو يرفع صاحبه في الدنيا و يضعه في الآخرة، و يكرمه في الناس و يهينه عند الله. و لم يضع امرؤ ماله في غير حقّه و لا عند غير أهله إلّا حرّمه الله شكرهم و كان لغيره و دّهم، فإن

(١) - فروع الكافي ٣١ / ٤، (ط. القديم ١ / ١٧٠)، كتاب الزكاه، باب وضع المعروف موضعه، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ١١ / ٨٠، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣) - الغارات ١ / ٧٥.

(٤) - الوسائل ١١ / ٨١، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦؛ و المستدرك ٢ / ٢٦٠، الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٢

زلّت به النعل يوما فاحتاج إلى معونتهم فشّرّ خدين و الأمّ خليل.» (١)

أقول: طار به: قرب منه. و السمر محرّك: الليل و حديثه. و السمر: الدهر و المسامر. و ما سمر سمير، أى ما اختلف الليل و النهار. و المقصود أنّى لا أقرب منه و لا أفعله مدى الدهر. و الخدين: الصديق.

و في شرح ابن أبي الحديد المعتزلى في شرح الخطبه، قال:

«و اعلم أنّ هذه مسأله فقهيته، و رأى على «ع» و أبى بكر فيها واحد و هو التسويه بين المسلمين في قسمه الفىء و الصدقات، و إلى هذا ذهب الشافعى. و أمّا عمر فإنّه لمّا ولى الخلافه فضّل بعض الناس على بعض: ففضل السابقين على غيرهم، و فضّل المهاجرين من قريش على غيرهم من المهاجرين، و فضّل المهاجرين كافّه على

الأنصار كآفه، وفضّل العرب على العجم، وفضّل الصريح على المولى. وقد كان أشار على أبي بكر أيام خلافته بذلك فلم يقبل، وقال: إن الله لم يفضل أحدا على أحد ولكنه قال: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ» و لم يخصّ قوما دون قوم، فلما أفضت إليه الخلافة عمل بما كان أشار به أولا. وقد ذهب كثير من فقهاء المسلمين إلى قوله، و المسألة محلّ اجتهاد، و للإمام أن يعمل بما يؤدّيه إليه اجتهاده، و إن كان أتباع عليّ «ع» عندنا أولى، و لا سيّما إذا عضده موافقه أبي بكر على المسألة. و إن صحّ الخبر أنّ رسول الله «ص» سوى فقد صارت المسألة منصوصا عليها لأنّ فعله «ع» كقوله. «٢» انتهى كلام ابن أبي الحديد.

أقول: لا- يخفى أنّ محلّ البحث في التسويه و التفضيل هو العطايا المعطاه مجانا من الفى ء و الصدقات في غير المؤلفه قلوبهم لحاجه الأشخاص، و واضح أنه لا وجه للتفضيلات التي ذكروها في ذلك كتفضيل الأسود على الأحمر، أو العرب على

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٣٨٩؛ عبده ٢ / ١٠؛ لح / ١٨٣، الخطبه ١٢٦. و في الصالح و الفيض: «لا أطور»، و في الصالح: «فشرّ خليل و ألام خدين».

(٢)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٨ / ١١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٣

العجم و نحو ذلك. بل و السوابق الحسنه و الفضائل العلميه و القربات عند الله- تعالى- أيضا لا توجب التفضيل في العطايا الملحوظ فيها رفع الحاجه في المعيشه، بل فضائلهم بينهم و بين الله كما في الخبر الآتى. نعم، كثره الحاجه و العائله تكون ملاكا للتفضيل في ذلك.

و أمّا استخدام

الأشخاص و استيجارهم لأعمال خاصه فهو تابع لقيمه العمل فى المجتمع. و قيمه الأعمال و التخصصات لا محاله تختلف حسب الأضعاف و الأزمنه كما هو واضح. فاللازم فيه إعطاء كل ذى حقّ حقّه حتّى تنتظم الأمور.

٦- و فى الوسائل عن الشيخ بسنده، عن حفص بن غياث، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول- و سئل عن قسم بيت المال- فقال: «أهل الإسلام هم أبناء الإسلام أسوى بينهم فى العطاء و فضائلهم بينهم و بين الله، أجعلهم كبنى رجل واحد، لا يفضل أحد منهم لفضله و صلاحه فى الميراث على آخر ضعيف منقوص. قال: و هذا هو فعل رسول الله «ص» فى بدو أمره. و قد قال غيرنا: أقدمهم فى العطاء بما قد فضّلهم الله بسوابقهم فى الإسلام إذا كان بالإسلام قد أصابوا ذلك فأنزلهم على مواريث ذوى الأرحام بعضهم أقرب من بعض و أوفر نصيبا لقربه من الميت، و إنّما ورثوا برحمهم، و كذلك كان عمر يفعله.» «١»

٧- و فى نهج البلاغه من كلام له «ع» كَلّم به عبد الله بن زمعه و هو من شيعته، و ذلك أنّه قدم عليه فى خلافته يطلب منه مالا فقال «ع»: «إنّ هذا المال ليس لى و لا لك، و إنّما هو فى ء للمسلمين و جلب أسيافهم، فإن شركتهم فى حربهم كان لك مثل حظّهم، و إلّا فجنّاه أيديهم لا تكون لغير أفواهم.» «٢»

[عتاب على ع فى حفظ بيت المال]

٨- و فيه أيضا من كتاب له «ع» إلى زياد بن أبيه، و هو خليفه عامله:

عبد الله بن عباس على البصره- و عبد الله عامل أمير المؤمنين «ع» يومئذ عليها و على كور الأهواز و فارس و كرمان:- «و إنى أقسم بالله قسما صادقا

(١)- الوسائل ١١ / ٨١، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣؛ لح / ٣٥٣، الخطبه ٢٣٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٤

المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً لأشدن عليك شدّه تدعك قليل الوفّر ثقيل الظهر ضئيل الأمر، و السلام.» (١)

أقول: في ء المسلمين ما لهم من غنيمه أو خراج. و الوفّر: المال الواسع. و الضئيل:

الضعيف النحيف. فهو «ع» هددّه بأخذ المال و مصادرتّه ليرجع إلى أهله.

٩- و فيه أيضاً من كتاب له «ع» إلى مصقله بن هبيرة الشيباني، و هو عامله على أردشير خزّه: «بلغنى عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخّطت إلهك، و أغضبت إمامك: أنك تقسم في ء المسلمين الذي حازته رماحهم و خيولهم، و أريقت عليه دماؤهم، فيمن اعتمالك من أعراب قومك، فو الذي فلق الحبه و برأ النسمة، لئن كان ذلك حقاً لتجدن بك على هوانا، و لتخفنّ عندي ميزانا، فلا- تستهن بحق ربّك، و لا- تصلح دنياك بمحق دينك، فتكون من الأخرسين أعمالا- ألا- و إن حق من قبلك و قبلنا من المسلمين في قسمه هذا الفى ء سواء، يردون عندي عليه، و يصدرون عنه.» (٢)

أقول: أردشير خزّه بضم الخاء و تشديد الراء: كوره من كور فارس، و الظاهر أنّه ما يسمّى في عصرنا «فيروزآباد». و أردشير خزّه أصله: فزه أردشير. اعتام: اختار العيمه، أى خيار المال. و اعتمالك: اختارك. و القبل بكسر ففتح: ظرف بمعنى عند.

[حساب على ع عاملى بيت المال]

١٠- و فيه أيضاً و من كتاب له «ع» إلى بعض عمّاله: «أمّا بعد، فقد بلغنى عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخّطت ربّك، و عصيت إمامك، و أخزيت

أمانتك. بلغني أنك جرّدت الأرض فأخذت ما تحت قدميك، و أكلت ما تحت يديك فارفع إليّ حسابك، و اعلم أنّ حساب الله أعظم من حساب الناس، و السلام.» (٣)

و لعلّ المخاطب في الكتاب هو ابن عباس، كما يأتي بيانه في الكتاب التالي.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٧٠؛ عبده ٣ / ٢٢؛ لح / ٣٧٧، الكتاب ٢٠.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٩٦١؛ عبده ٣ / ٧٦؛ لح / ٤١٥، الكتاب ٤٣.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٩٥٥؛ عبده ٣ / ٧٢؛ لح / ٤١٢، الكتاب ٤٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٥

١١- و فيه أيضا من كتاب له «ع» إلى بعض عمّاله: «أمّا بعد، فإنّي كنت أشركتكم في أمانتي، و جعلتكم شعاري و بطانتي، و لم يكن رجل من أهلي أو ثقتك في نفسي لمواساتي و موازرتي و أداء الأمانه إليّ، فلمّا رأيت الزمان على ابن عمّك قد كلب، و العدو قد حرب، و أمانه الناس قد خزيت، و هذه الأمّه قد فنكت و شغرت، قلبت لابن عمّك ظهر المجن ففارقتهم مع المفارقين و خذلتهم مع الخاذلين، و خنتهم مع الخائنين، فلا- ابن عمّك آسيت، و لا- الأمانه أدّيت، و كأنّك لم تكن الله تريد بجهادك، و كأنّك لم تكن على بينه من ربّك، و كأنّك إنّما كنت تكيد هذه الأمّه عن دنياهم، و تنوى غرتهم عن فيئهم، فلمّا أمكنتك الشدّه في خيانه الأمّه أسرع الكره و عاجلت الوثبه، و اختطف ما قدرت عليه من أموالهم المصونه لأراملهم و أيتامهم اختطاف الذئب الأنزلّ داميه المعزى الكسيره، فحملته إلى الحجاز رحيب الصدر بحمله غير متأثم من أخذه كأنّك- لا- أبا لغيرك- صدرت إلى أهلك تراثا من أبيك و أمّك. فسبحان الله! أمّا

تؤمن بالمعاد؟ أو ما تخاف نقاش الحساب؟

أيها المعدود- كان- عندنا من ذوى الألباب كيف تسيغ شرابا و طعاما و أنت تعلم أنك تأكل حراما و تشرب حراما؟ و تبتاع الإماء و تنكح النساء من مال اليتامى و المساكين و المؤمنين و المجاهدين الذين أفاء الله عليهم هذه الأموال و أحرز بهم هذه البلاد؟!!!

فاتق الله و اردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منك لأعذرني إلى الله فيك، و لأضربنك بسيفي الذي ما ضربت به أحدا إلا دخل النار!

و الله لو أن الحسن و الحسين فعلا- مثل الذى فعلت ما كانت لهما عندى هواده، و لا ظفرا منى بإرادته حتى آخذ الحق منهما و أزيل الباطل عن مظلتهما. و أقسم بالله رب العالمين: ما يسرنى أن ما أخذته من أموالهم حلال لى أتركه ميراثا لمن بعدى، فضح رويدا فكأنك قد بلغت المدى، و دفنت تحت الثرى، و عرضت عليك أعمالك بالمحل الذى ينادى الظالم فيه بالحسره، و يتمنى المضيق فيه الرجعه، و لات حين مناص.» «١»

أقول: أشركتك فى أمانتى، المراد بها بيت المال الذى فى يده، أو أمر الولاية،

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥٦؛ عبده ٣ / ٧٢؛ لح / ٤١٢، الكتاب ٤١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٦

و قد كتب هو «ع» إلى أشعث بن قيس عامله على آذربيجان: «إن عملك ليس لك بطعمه و لكنّه فى عنقك أمانه.» «١» و الشعار بالفتح و الكسر: ما يلى الشعر من الثياب.

و بطانه الرجل: خاصيته. و كلب الرجل: اشتدّ. و حرب العدو: استأسد و اشتدّ غضبه. و خزيت أمانه الناس: هانت. و الفنك: التعدى و الغلبه بلا حقّ. و شغرت

الأُمَّه: خلت من الخير وقيل: تفرقت. و ظهر المجنّ في الحرب يكون إلى طرف العدو فإذا قلبه فكأنه صار مع العدو. و أسرع الكره: أى حملت على أموال الناس. و الذئب الأزلّ: خفيف الوركين، فإنها أسرع لو ثبته. و الداميه: المجروح المدميه. و التأثم:

التحرّز من الإثم. و الهواده: المصالحه و المصانعه. فضحّ رويدا: أمر بالاناه و السكون.

قالوا و أصلها الرجل يطعم إبله ضحى و يسيرها مسرعا ليسير فلا يشبعها، فيقال له:

ضحّ رويدا. هذا.

و لعلّ المخاطب في هذا الكتاب و الذى قبله شخص واحد.

و اختلف في المراد منه: فقيل إنّه عبيد الله بن عباس عامله «ع» على اليمن و الذى لحق في نهايه الأمر بمعاويه. و قيل إنّه عبد الله بن عباس عامله على البصره و الأهواز و فارس و ملازمه في أكثر ملاحمه و حروبه.

و ربّما يشهد لهذا القول التعبيرات الوارده في الكتاب من قوله «ع»: «أشركتكم في أمانتى و جعلتكم شعارى و بطانتى و لم يكن في أهلى رجل أوثق منك في نفسى»، و قوله: «قلبت لابن عمّك»، و قوله: «فلا ابن عمّك آسيت»، و قوله: «أيها المعدود- كان- عندنا من ذوى الألباب» إلى غير ذلك من تعبيرات الكتاب.

و روى الكشّى في عبد الله بن عباس بسنده عن الزهرى، قال:

«سمعت الحارث يقول: استعمل عليّ «ع» على البصره عبد الله بن عباس، فحمل كلّ مال في بيت المال بالبصره و لحق بمكّه و ترك عليّا «ع»، و كان مبلغه ألفى ألف درهم، فصعد عليّ «ع» المنبر حين بلغه ذلك فيكافق: «هذا ابن عمّ رسول الله «ص» في علمه و قدره يفعل مثل هذا فكيف يؤمن من كان دونه، اللهم إني

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٧

قد مللتهم فأرحني منهم و اقبضني إليك غير عاجز و لا ملول.»

قال الكشي:

قال شيخ من أهل اليمامة يذكر عن معلى بن هلال، عن الشعبي قال: لما احتمل عبد الله بن عباس بيت مال البصره و ذهب به إلى الحجاز كتب إليه على بن أبي طالب- و ذكر قريبا من الكتاب الذي مرّ من نهج البلاغه. ثم قال:-

فكتب إليه عبد الله بن عباس: «أما بعد، فقد أتاني كتابك تعظم عليّ إصابه المال الذي أخذته من بيت مال البصره، و لعمرى إنّ لى فى بيت مال الله أكثر ممّا أخذت، و السلام.»

قال: فكتب إليه على بن أبي طالب «ع»: «أمّا بعد، فالعجب كلّ العجب من تزيين نفسك أنّ لك فى بيت مال الله أكثر ممّا أخذت و أكثر ممّا لرجل من المسلمين، فقد أفلحت إن كان تمّيتك الباطل و ادعائك ما لا يكون، ينجيك من الإثم و يحلّ لك ما حرّم الله عليك، عمرك الله إنك لأنت العبد المهتدى إذن، فقد بلغنى أنّك اتّخذت مكّه و طنا، و ضربت بها عطنا تشتري مولدات مكّه و الطائف، تختارهنّ على عينك و تعطى فيهنّ مال غيرك. و إني لأقسم بالله ربّي و ربّك ربّ العزّه ما يسرّنى أنّ ما أخذت من أموالهم لى حلال أدعه لعقبى ميراثا، فلا غرور أشد باغباطك بأكله رويدا رويدا، فكأنّ قد بلغت المدى و عرضت على ربّك و المحلّ الذى تتمنى الرجعه، و المضيق للتوبه كذلك، و ما ذلك و لات حين مناص. و السلام.»

قال: فكتب إليه عبد الله بن عباس: «أما بعد، فقد

أكثر عليّ، فوالله لأين ألقى الله بجميع ما في الأرض من ذهبها و عقيانها أحبّ إليّ من أن ألقى الله بدم رجل مسلم.» (١) انتهى كلام الكشي.

و روى قريبا من ذلك ابن أبي الحديد في الشرح، فراجع (٢).

أقول: ليس المقام مقام تحقيق هذه المسألة التاريخيه و بيان صحتها و سقمها،

(١) - اختيار معرفه الرجال / ٦٠ - ٦٢.

(٢) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٦ / ١٧٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٨

و ربّما يخطر ببعض الأذهان أنّ حبر الأئمه و عالمها و من روى أنّه دعا له النبيّ «ص» بالفقه و الحكمه و التأويل، و عرف حاله في المحبّه و الإخلاص لأمر المؤمنين «ع» و النصر له و الذبّ عنه في المواقف الخطيره كيف يمكن أن يصدر عنه هذه الخيانه!! و كلّ من يقرأ التواريخ و السير يظهر له ثناؤه الدائم لأمر المؤمنين «ع» و ذكره لفضائله و مناقبه، و خصامه و مشاقته لمعاويه حتّى بعد شهادته أمير المؤمنين «ع» و قد كان معاويه يستميل الأشخاص و يجتذبهم بالأموال كما اجتذب عبيد الله أخاه و لم يسمع ميل عبد الله إلى ساحته أبدا، فيعلم بذلك طهاره ذيله و كذب القصّه. هذا.

و لكن نقول: الروايات التي نقلنا بعضها من الكشي أخبار ضعاف بل و يعلم عداوه بعض روايتها لأهل البيت فلا يعتمد عليها، و لكن ما حكاه السيد الرضى «ره» في نهج البلاغه قد أطبقت الرواه على روايته و ذكر في أكثر كتب السير كما في شرح ابن أبي الحديد، و يشكل حمله على أخيه عبيد الله مع ما فيه من القرائن التي مرّت.

و الذي يسهّل الخطب أنّ ابن عباس مع جلالته و

عظم قدره لم يكن عندنا معصوما، و لعله بعد ما أيس من دوام الحكومه العادله الحقه و اطمأنّ بأنّ الحكومه سوف تقع فى أيدى الأعداء و قد علم سجيته بنى أميته و شيمتهم و أنهم لا- محاله ينتقمون يوما من بنى هاشم و يمنعونهم حقوقهم و يضيقون الأمر عليهم قد فكّر فى ادّخار بيت المال ليوم الشده و المآل، و النفس أماره بالسوء إلّا ما رحم الله و من شأنها دائما التوجيه و التبرير، و قد كفى المرء نبلا أن تعدّ معايبه كما قيل.

و هل لم نر فى جميع الأعصار من رجال العلم و الدين رجالا كانوا مخلصين ملتزمين و لكن بعد ما أقبلت الدنيا إليهم و صاروا مراجع للأموال العامه وقع منهم أو من بعض حواشيهم و أولادهم ما لم يكن يترقّب من الإسراف و التبذير و ادّخار الأموال العامه و الاستبداد بها فى ضوء بعض التوجيهات؟ فنعوذ بالله من وساوس النفس و هواجسها. هذا.

و لكن بعد اللتيا و التى يشكل الجزم بكون المخاطب فى الخطبتين هو عبد الله بن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٧٩

عباس، و ليس لتعقيب الموضوع أثر عمليّ شرعيّ، و الله العالم بالأمر.

[طلب عقيل زياده عن حقه من بيت المال]

١٢- و فى نهج البلاغه أيضا: «و الله لأن أبيت على حسك السعدان مسهدا و أجرّ فى الأغلال مصفّدا، أحبّ إليّ من أن ألقى الله و رسوله يوم القيامه ظالما لبعض العباد و غاصبا لشيء من الحطام، و كيف أظلم أحدا لنفس يسرع إلى البلى قفولها و يطول فى الثرى حلولها؟! و الله لقد رأيت عقيلًا و قد أملق حتّى استماحنى من برّكم صاعا، و رأيت صبيانه شعث الشعور غير الألوان

من فقرهم كأنما سؤدت وجوههم بالعظم، و عاودنى مؤكداً و كرّر علىّ القول مردداً، فأصغيت إليه سمعى فظنّ أنى أبيعه دينى و أتبع قياده مفارقاً طريقيّ، فأحميت له حديده ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضجّ ضجيج ذى دنف من ألمها، و كاد أن يحترق من ميسمها، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أ تئنّ من حديده أحماها إنسانها للعبه، و تجرّنى إلى نار سجرها جبارها لغضبه؟! أ تئنّ من الأذى و لا أئنّ من لظى؟!!

و أعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفه فى وعائها و معجونه شنتتها كأنما عجت بريق حيّه أو قيئها، فقلت: أ صلّه أم زكاه أم صدقه؟ فذلك محرّم علينا أهل البيت فقال: لا ذا و لا ذاك و لكنّها هديّه، فقلت هبلتك الهبول، أ عن دين الله أتيتنى لتخدعنى؟ أ مختبئ أم ذو جنّه أم تهجر؟

و الله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصى الله فى نمله أسلبها جلب شعيره ما فعلت (ما فعلته خ. ل)، و إن دنياكم عندى لأهون من ورقه فى فم جراده تقضمها، ما لعلّى و لنعيم يفنى، و لدّه لا تبقى؟! نعوذ بالله من سبات العقل و قبح الزلل و به نستعين.» (١)

أقول: و إنّما ذكرنا الخطبه بتمامها، لاشتمالها على ما ينبغى لكلّ من يتصدّى للولاية العامه و يتسلّط على الأموال العامه و بيت مال المسلمين أن يلاحظها و يطالعها و يجعلها نصب عينيه و يعتبر بها.

و السعدان بالفتح: نبت له شوك و يقال له: حسك السعدان، و تشبه به حلمه الثدى. و المسهد: الأرق و القليل النوم. و المصفد: المقيّد. و القفول: الرجوع.

و الاستماحه: طلب العطيّه. و العظم كزبرج: نبت يصبغ به

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٧١٣؛ عبده ٢ / ٢٤٣؛ لح / ٣٤٦، الخطبه ٢٢٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٠

و سَجَرها: أوقدها. و الظاهر أن قوله: فذلك محرم إشاره إلى الزكاه و الصدقه. و كذلك قول الأشعث: لا ذا و لا ذاك، و على هذا فالمراد بالهديه و الصله واحد. و الهبول بالفتح: المرأه التي اعتادت بثكل الولد. و جلب الشعيره بالضم و قيل بالكسر:

قشرها.

و في شرح ابن أبي الحديد:

«قوله: «بملفوفه في وعائها» كان أهدي له الأشعث بن قيس نوعا من الحلواء تأتق فيه. و كان - عليه السلام - يبغض الأشعث، لأنّ الأشعث كان يبغضه، و ظنّ الأشعث أنّه يستميله بالمهاداه لغرض دنيوى كان في نفس الأشعث. و كان أمير المؤمنين «ع» يفظن لذلك و يعلمه، و لذلك ردّ هديه الأشعث، و لو لا ذلك لقبها، لأنّ النّبىّ «ص» قبل الهديه، و قد قبل على «ع» هدايا جماعه من أصحابه.

و دعاه بعض من كان يأنس إليه إلى حلواء عملها يوم نوروز فأكل و قال: لم عملت هذا؟ فقال: لأنّه يوم نوروز: فضحك و قال: نوروزوا لنا في كلّ يوم إن استطعتم.» (١)

١٣- و في شرح ابن أبي الحديد: «سأل معاويه عقيلاً عن قصّه الحديده المحماه المذكوره. فبكى و قال: أنا أحدثك يا معاويه عنه «ع»، ثمّ أحدثك عمّا سألت:

نزل بالحسين ابنه ضيف فاستسلف درهما اشترى به خبزاً، و احتاج إلى الإدام فطلب من قنبر خادمهم أن يفتح له زقاً من زقاق عسل جاءتهم من اليمن فأخذ منه رطلاً، فلمّا طلبها - عليه السلام - ليقسمها، قال: يا قنبر، أظنّ أنّه حدث بهذا الزق حدث، فأخبره، فغضب - عليه السلام - و قال: علىّ بحسين! فرفع عليه

الدَّرّه فقال: بحقِّ عمِّي جعفر- و كان إذا سئل بحق جعفر سكن- فقال له: ما حملك أن أخذت منه قبل القسمه؟ قال:

إنّ لنا فيه حقًّا، فإذا أعطيناها رددناها. قال: فداك أبوك! وإن كان لك فيه حقّ فليس لك أن تنتفع بحقِّك قبل أن ينتفع المسلمون بحقوقهم! أما لو لا أنّي رأيت رسول الله «ص» يقبل ثنيتك لأوجعتك ضرباً. ثم دفع إلى قنبر درهما كان مصرورا في ردائه و قال: اشتر به خير غسل تقدر عليه.

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١١ / ٢٤٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨١

قال عقيل: و الله لكأني أنظر إلى يدي عمي، و هي على فم الزق، و قنبر يقلب العسل فيه، ثم شدّه و جعل يبكي، و يقول: اللهم اغفر لحسين فإنه لم يعلم!

فقال معاوية: ذكرت من لا ينكر فضله، رحم الله أبا حسن، فلقد سبق من كان قبله، و أعجز من يأتي بعده! هلم حديث الحديده.

قال: نعم، أقويت و أصابتني مخمصه شديده، فسألته فلم تند صفاته فجمعت صبياني و جثته بهم، و البؤس و الضرّ ظاهران عليهم، فقال: ايتني عشيه لأدفع إليك شيئا.

فجثته يقودني أحد ولدي، فأمره بالتنحي، ثم قال: ألا فدونك. فأهويت حريصا قد غلبنى الجشع - أظنّها صرّه - فوضعت يدي على حديده تلتهب نارا، فلما قبضتها نبذتها و خرت كما يخور الثور تحت يد جازره، فقال لي: ثكلتك أمك! هذا من حديده أوقدت لها نار الدنيا، فكيف بك و بي غدا إن سلطنا في سلاسل جهنّم. ثم قرأ: «إذ الأغلال في أعناقهم و السلاسل يسحبون.»

ثم قال: ليس لك عندي فوق حقِّك الذي فرضه الله لك إلّا ما ترى، فانصرف إلى

أهلك.

فجعل معاويه يتعجب و يقول: هيهات هيهات! عقت النساء أن يلدن مثله.» (١)

أقول: و روى نظير قصه الحسين و العسل فى المناقب (٢) عن الفائق فى شأن الحسن بن على (ع)، و لعلهما واحده وقع فى إحداهما تصحيف.

و رواه فى البحار عن المناقب، فراجع (٣).

[عطاء الحسن ع للعقيل من ماله]

١٤- و فى المناقب عن جمل أنساب الأشراف: «و قدّم عليه عقيل فقال للحسن: اكس عمّك. فكساه قميصا من قمصه و رداء من أرديته، فلما حضر العشاء فإذا هو خبز و ملح فقال عقيل: ليس إلّا ما أرى؟ فقال: أو ليس هذا من نعمه الله فله الحمد كثيرا. فقال: أعطنى ما أفضى به دينى و عجل سراحتى حتّى أرحل عنك،

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١١ / ٢٥٣.

(٢)- المناقب لابن شهر آشوب ١ / ٣٧٥.

(٣)- بحار الأنوار ٤١ / ١١٢، تاريخ أمير المؤمنين (ع)، الباب ١٠٧ (باب جوامع مكارم أخلاقه)، الحديث ٢٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٢

قال: فكم دينك يا أبا يزيد؟ قال: مائة ألف درهم. قال: و الله ما هى عندى و لا أملكها و لكن اصبر حتّى يخرج عطائى فأواسيكه، و لو لا أنه لا بدّ للعيال من شىء لأعطيتك كله، فقال عقيل:

بيت المال فى يدك و أنت تسوّفنى إلى عطائك! و كم عطاؤك و ما عسى يكون و لو أعطيتنيه كله؟! فقال: ما أنا و أنت فيه إلّا بمنزله رجل من المسلمين. و كانا يتكلّمان فوق قصر الإمارة مشرفين على صناديق أهل السوق. فقال له على (ع): إن أبيت يا أبا يزيد ما أقول فانزل إلى بعض هذه الصناديق فاكسر أقفاله و خذ ما فيه. فقال: و ما فى هذه الصناديق؟ قال: فيها أموال

قال: أ تأمرنى ان أكسر صناديق قوم قد توكلوا على الله و جعلوا فيها أموالهم؟

فقال أمير المؤمنين «ع»: أ تأمرنى أن أفتح بيت مال المسلمين فأعطيك أموالهم و قد توكلوا على الله و أقفلوا عليها؟ و إن شئت أخذت سيفك و أخذت سيفى و خرجنا جميعا إلى الحيره فإن بها تجارا مياسير فدخلنا على بعضهم فأخذنا ماله. فقال: أو سارقا جئت؟! قال: تسرق من واحد خير من أن تسرق من المسلمين جميعا. قال له: أ فتأذن لى أن أخرج إلى معاويه؟ فقال له:

قد أذنت لك. قال: فأعنى على سفرى هذا. قال: يا حسن أعط عمك أربعمائه درهم فخرج عقيل و هو يقول:

سيغينى الذى أغناك عنى و يقضى ديننا ربّ قريب.

و ذكر عمرو بن العاص (عمرو بن العلاء- البحار) أن عقيلاً- لَمّا سأل عطاءه من بيت المال، قال له أمير المؤمنين «ع»: تقيم إلى يوم الجمعة. فأقام فلَمّا صَلَّى أمير المؤمنين «ع» الجمعة قال لعقيل: «ما تقول فيمن خان هؤلاء أجمعين؟ قال: بس الرجل ذاك. قال: فأنت تأمرنى أن أخون هؤلاء و أعطيك.» و رواه عنه فى البحار. «١»

[على ع و إطفاء سراج بيت المال]

١٥- و فيه أيضا: «و سمعت مذاكره أنه دخل عليه عمرو بن العاص ليله و هو فى بيت المال، فطفئ السراج و جلس فى ضوء القمر، و لم يستحلّ أن يجلس فى الضوء من

(١)- المناقب لابن شهر آشوب ١/ ٣٧٦؛ و رواه فى بحار الأنوار ١١٣/ ٤١، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٧ (باب جوامع مكارم أخلاقه)، الحديث ٢٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٣

غير استحقاق.» «١»

١٦- و فى تعليقات إحقاق الحقّ عن كتاب المناقب المرتضويه، قال: «كان أمير المؤمنين على

«ع» دخل ليله في بيت المال يكتب قسمه الأموال فورد عليه طلحه و زبير فأطفأ السراج الذي بين يديه و أمر بإحضار سراج آخر من بيته فسألاه عن ذلك فقال: كان زيتته من بيت المال لا ينبغي أن نصاحبكم في ضوئه.» «٢»

[انتزع الحلل من الناس و ردّها في البز]

١٧- و في المناقب أيضا عن تاريخ الطبري و فضائل أمير المؤمنين عن ابن مردويه أنه لما أقبل من اليمن تعجّل إلى النبيّ «ص» و استخلف على جنده الذين معه رجلا من أصحابه فعمد ذلك الرجل فكسا كلّ رجل من القوم حلّه من البز الذي كان مع عليّ «ع» فلمّا دنى جيشه خرج عليّ «ع» ليتلقّاهم فإذا هم عليهم الحلل، فقال: ويلك ما هذا؟ قال: كسوتهم ليتجمّلوا إذا قدموا في الناس. قال:

ويلك، من قبل أن ينتهي إلى رسول الله «ص»؟! قال: فانتزع الحلل من الناس و ردّها في البز.

و أظهر الجيش شكايه لما صنع بهم.

ثمّ روى عن الخدرى أنه قال: شكا الناس علينا فقام رسول الله «ص» خطيبا فقال: «أيها الناس، لا تشكوا علينا، فوالله إنّه لخشن في ذات الله.» «٣»

[طلحه و الزبير جاءا إلى أمير المؤمنين «ع» ليزيد في حقهم]

١٨- و فيه أيضا: «و في روايه عن أبي الهيثم بن التيهان و عبد الله بن أبي رافع أنّ طلحه و الزبير جاءا إلى أمير المؤمنين «ع» و قالوا: ليس كذلك كان يعطينا عمر.

قال: فما كان يعطيكمما رسول الله «ص»؟ فسكتا. قال: أليس كان رسول الله «ص» يقسم بالسّويه بين المسلمين؟ قالوا: نعم. قال: «فسنّه رسول الله «ص» أولى بالاتباع عندكم أم سنّه عمر؟

قالوا: سنّه رسول الله. يا أمير المؤمنين، لنا سابقه و عناء و قرابه. قال: سابقتكما أقرب أم سابقتي؟ قالوا: سابقتك. قال: فقرابتكما أم قرابتى؟ قالوا: قرابتك. قال: فعناؤكما أعظم من

(١)- المناقب لابن شهر آشوب ١ / ٣٧٧.

(٢)- إحقاق الحق ٨ / ٥٣٩.

(٣)- المناقب لابن شهر آشوب ١ / ٣٧٧.

عنائی؟ قالاً: عنائوك. قال: فوالله ما أنا و أجیری هذا إلا بمنزله واحده.

و أومى بيده إلى الأجير.» (١)

و روى نحوه فى المستدرک عن دعائم الإسلام. و فى هذا الباب من المستدرک روايات آخر تناسب المقام، فراجع «٢».

[إحدى بنات أمير المؤمنين «ع» استعارت من أمين بيت المال]

١٩- و فى التهذيب و الوسائل فى حديث أن إحدى بنات أمير المؤمنين «ع» استعارت من أمين بيت المال على بن أبى رافع عقد لؤلؤ كان فيه عاريه مضمونه، فقال له أمير المؤمنين «ع»: «أ تخون المسلمين؟» فقال: معاذ الله أن أخون المسلمين.

فقال: كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذى فى بيت مال المسلمين بغير أذننى و رضاهم؟

فقال: يا أمير المؤمنين، إنها ابنتك و سألتنى أن أعيرها إياه تترين به فأعرتها إياه عاريه مضمونه مردوده فضمته فى مالى و على أن أردّه سليما إلى موضعه. قال:

فردّه من يومك، و إياك أن تعود لمثل هذا فتنالك عقوبتى ثم أولى لابنتى لو كانت أخذت العقد على غير عاريه مضمونه مردوده لكانت إذا أول هاشميّه قطعت يدها فى سرقه. قال: فبلغ مقالته ابنته فقالت له: يا أمير المؤمنين، أنا ابنتك و بضعه منك، فمن أحقّ بلبسه منى؟

فقال لها أمير المؤمنين «ع»: يا بنت على بن أبى طالب، لا تذهبن بنفسك عن الحقّ، أكلّ نساء المهاجرين تترين فى هذا العيد بمثل هذا؟! قال: فقبضته منها و رددته إلى موضعه «٣».

[لا يحلّ للخليفة من مال الله إلّا قصعتان]

٢٠- و فى كنز العمّال عن على «ع»، قال: «لا- يحلّ للخليفة من مال الله إلّا قصعتان: قصعه يأكلها هو و أهله، و قصعه يطعمها.» (كر) «٤».

٢١- و فيه أيضا عن على «ع»، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «لا يحلّ للخليفة من مال الله إلّا قصعتان: قصعه يأكل منها هو و أهله، و قصعه يضعها بين يدي الناس.»

(١)- المناقب لابن شهر آشوب ١/ ٣٧٨.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٦٠، الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣)- تهذيب الأحكام ١٠/ ١٥١، كتاب الحدود، باب الزيادات، الحديث ٣٧؛ و

الوسائل ١٨ / ٥٢١، الباب ٢٦ من أبواب حد السرقة، الحديث ١.

(٤) - كنز العمال ٥ / ٧٧٣، الباب ٢ من كتاب الخلافه مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٣٤٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٥

(كرحم) «١». و رواهما ابن عساكر في تاريخه، فراجع «٢».

[بيع على ع سيفه لأربعة دراهم]

٢٢- و في تاريخ ابن عساكر بسنده عن مجمع التيمي، قال: خرج علي بن أبي طالب «ع» بسيفه إلى السوق فقال: «من يشتري مني سيفي هذا؟ فلو كان عندي أربعة دراهم اشتري بها إزارا ما بعته.» «٣»

[ما بنى علي آجره على آجره و لا لبنه على لبنه]

٢٣- و فيه أيضا بسنده عن سفيان، يقول: «ما بنى علي آجره على آجره و لا لبنه على لبنه و لا قصبه على قصبه، و إن كان ليؤتي بحبوه من المدينه في جراب.» «٤»

[ما قال أمير المؤمنين «ع» حين التوجه إلى الكوفه]

٢٤- و في كتاب الجمل للشيخ المفيد: «روى أبو مخنف لوط بن يحيى عن رجاله، قال: لما أراد أمير المؤمنين «ع» التوجه إلى الكوفه قام في أهل البصره فقال:

ما تنقمون علي يا أهل البصره؟ و أشار إلى قميصه و رداءه فقال: و الله إنهما لمن غزل أهلي، ما تنقمون مني يا أهل البصره؟ و أشار إلى صرّه في يده فيها نفقته فقال: و الله ما هي إلّا من غلّتي بالمدينه فإن أنا خرجت من عندكم بأكثر ممّا ترون فأنا عند الله من الخائنين.» «٥»

٢٥- و في كتاب الغارات بإسناده عن بكر بن عيسى، قال: كان علي «ع» يقول: «يا أهل الكوفه، إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي و راحلتي و غلامي فأنا خائن.

و كانت نفقته تأتيه من غلّته بالمدينه من ينبع. و كان يطعم الناس الخبز و اللحم و يأكل من الثريد بالزيت. الحديث.» و رواه ابن أبي الحديد في الشرح «٦».

[ما قال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لعلي «ع»]

٢٦- و في الغارات أيضا بسنده عن حبيب بن أبي ثابت، قال: قال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لعلي «ع»: يا أمير المؤمنين، لو أمرت لي بمعونه أو نفقه، فو الله

(١) - كنز العمال ٥ / ٧٧٣، الباب ٢ من كتاب الخلافة مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٣٤٩.

(٢) - تاريخ ابن عساكر، ترجمه الإمام علي بن أبي طالب ٣ / ١٨٧.

(٣) - تاريخ ابن عساكر، ترجمه الإمام علي بن أبي طالب ٣ / ١٨٩.

(٤) - تاريخ ابن عساكر، ترجمه الإمام علي بن أبي طالب ٣ / ١٨٨.

(٥) - الجمل / ٢٢٤.

(٦) - الغارات ١ / ٦٨؛ و شرح البلاغه لابن أبي الحديد ٢ / ٢٠٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٦

ما عندي إلا أن أبيع بعض

علوفتي، قال له: لا والله، ما أجد لك شيئا إلا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك.» (١)

أقول: عن المجلسي «ره» أن العلوفه: الناقه أو الشاه تعلقها ولا ترسلها فترعى (٢).

و روى الروايه ابن أبي الحديد، إلا أنه قال: «إلا أن أبيع دابتي.» (٣)

[التسويه بين العرب والعجم]

٢٧- وفي الغارات أيضا بسنده عن ابى اسحاق الهمداني: «أن امرأتين أتتا عليا «ع» عند القسمة إحداهما من العرب والأخرى من الموالي، فأعطى كل واحد خمسة وعشرين درهما وكرا من الطعام، فقالت العربيّة: يا أمير المؤمنين، إنني امرأة من العرب، وهذه امرأة من العجم؟! فقال علي «ع»: إنني والله لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفىء فضلا على بني إسحاق.» و رواه عنه في الوسائل. و روى نحوه ابن أبي الحديد. (٤)

٢٨- وفي شرح ابن أبي الحديد:

«روى علي بن محمد بن أبي يوسف المدائني عن فضيل بن الجعد قال: أكد الأسباب في تقاعد العرب عن أمير المؤمنين «ع» أمر المال، فإنه لم يكن يفضل شريفا على مشروف، ولا عريبا على عجمي، ولا يصانع الرؤساء وأمرء القبائل كما يصنع الملوك ولا يستميل أحدا إلى نفسه. و كان معاويه بخلاف ذلك فترك الناس عليا و التحقوا بمعاويه.» (٥) هذا.

[تعويد ما ذهب من بيت المال إلى محلّه]

٢٩- وفي نهج البلاغه فيما ردّه «ع» على المسلمين من قطائع عثمان: «والله لو وجدته قد تزوج به النساء و ملك به الإمام لرددته، فإن في العدل سعه، و من ضاق عليه العدل

(١)- الغارات ١ / ٦٦.

(٢)- الغارات ج ١ في ذيل ص ٦٧.

(٣)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٢ / ٢٠٠.

(٤)- الغارات ١ / ٦٩؛ و الوسائل ١١ / ٨١، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤؛ و شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٢ / ٢٠٠.

(٥)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٢ / ١٩٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٧

فالجور عليه أضيّق.» «١»

أقول: و لعلّ المقصود أنّ في العدل سعه

الإمام و الأُمّة معا، فإنّ الأُمّة تطمئنّ نفوسها تحت لواء العدل فتتقاد قهرا للحكومه العادله الحافظه لحقوقها، و بذلك يرى الحاكم أيضا سعه و راحه، و أمّا جور الحاكم فيوجب فى المآل مخالفه الأُمّة له و ثورتها عليه فيضيق الأمر على الإمام و الأُمّة معا، فتدبّر.

و فى شرح ابن أبى الحديد المعتزلى:

«القطائع ما يقطعه الإمام بعض الرعيه من أرض بيت المال ذات الخراج و يسقط عنه خراجه، و يجعل عليه ضريبه يسيره عوضا عن الخراج، و قد كان عثمان أقطع كثيرا من بنى أميّه و غيرهم من أوليائه و أصحابه قطائع من أرض الخراج على هذه الصوره ...

و هذه الخطبه ذكرها الكلبي مرويه مرفوعه إلى أبى صالح، عن ابن عباس «رض»: أنّ عليّا- عليه السلام- خطب فى اليوم الثانى من بيعته بالمدينه فقال: «ألا- إنّ كلّ قطيعه أقطعها عثمان و كلّ مال أعطاه من مال الله فهو مردود فى بيت المال، فإنّ الحقّ القديم لا يبطله شىء، و لو وجدته و قد تزوّج به النساء و فرّق فى البلدان لرددته إلى حاله، فإنّ فى العدل سعه، و من ضاق عليه الحقّ فالجور عليه أضيّق.» ...

قال الكلبي: «ثمّ أمر- عليه السلام- بكل سلاح وجد لعثمان فى داره ممّا تقوى به على المسلمين فقبض، و أمر بقبض نجائب كانت فى داره من ابل الصدقه فقبضت، و أمر بقبض سيفه و درعه، و أمر أن لا يعرض لسلاح وجد له لم يقاتل به المسلمين، و بالكفّ عن جميع أمواله التى وجدت فى داره و فى غير داره، و أمر أن ترتجع الأموال التى أجاز بها عثمان حيث أصيبت أو أصيب أصحابها. فبلغ ذلك عمرو بن العاص- و كان

بأيله من أرض الشام، أتاها حيث وثب الناس على عثمان فنزلها- فكتب إلى معاوية: ما كنت صانعا فاصنع إذ قشرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٦٦؛ عبده / ١ / ٤٢؛ لح / ٥٧، الخطبه ١٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٨

كما تقشر عن العصا لحاها. «١»

٣٠- وقال المسعودي في مروج الذهب:

«و انتزع عليّ «ع» أملاكها كانت لعثمان أقطعها جماعه من المسلمين، و قسم ما في بيت المال على الناس و لم يفضل أحدا على أحد.» «٢»

٣١- و في دعائم الإسلام:

«روينا عن عليّ «ع» أنّه لما بايعه الناس أمر بكلّ ما كان في دار عثمان من مال و سلاح و كلّ ما كان من أموال المسلمين فقبضه، و ترك ما كان لعثمان ميراثا لورثته.» «٣»

٣٢- و فيه أيضا: «روينا عنه «ع» أنّه خطب الناس بعد أن بايعوه فقال في خطبته: «ألا و كلّ قطعه أقطعها عثمان أو مال أعطاه من مال الله فهو ردّ على المسلمين في بيت ما لهم، فإنّ الحقّ لا يذهب الباطل، و الذي فلق الحبه و برئ النسمة لو وجدته قد تزوج به النساء و تفرّق في البلدان لرددته على أهله، فإنّ في الحقّ و العدل لكم سعه و من ضاق به العدل فالجور به أضيق.» «٤»

أقول: يظهر من الحديث الشريف برواياته المختلفه المتقاربه أنّ من التكاليف و الوظائف المهمه الموضوعه على عاتق الحاكم الإسلامى مضافا إلى إحقاق حقوق الضعفاء من الأقوياء، هو ردّ الأموال العامه المغصوبه المتعلقه بالمجتمع، إلى بيت مال المسلمين، و يعتبر عن هذا بالمصادره. و مرور الزمان و التداول بالأيدى المتعاقبه و التفرّق في البلدان لا يوجب ذلك

كله بطلان الحق و عدم رده، اللهم إلا أن يرى الإمام من وجد عنده المال مصرفا شرعيا له فيحسبه عليه.

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١/ ٢٦٩.

(٢)- مروج الذهب ٢/ ٤.

(٣)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٦، كتاب الجهاد.

(٤)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٦، كتاب الجهاد.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٨٩

و قد ترى الناس في هذه المسأله غالبا مفرطا أو مفرطا. فقد يتوهم أن ما مضى مضى فلا يتعرض له أصلا، و قد يتوهم أن الغاصب يؤخذ بأشق الأحوال فيصادر حتى أمواله المحلله الشخصيه، و كلاهما باطلان. فأموال بيت المال ترد إلى بيت المال، و أمواله الشخصيه المحلله لا يجوز التصرف فيها بغير إذنه، فتدبر.

٣٣- و يحتمل أن يكون من هذا القبيل أيضا ما حكم به أمير المؤمنين «ع» بالنسبه إلى منذر بن الجارود عامله على إصطخر، حيث كتب إليه: «أميا بعد، فإن صلاح أيبك غزني منك فإذا أنت لا تدع انقيادا لهواك ... فاقبل إليّ حين تنظر في كتابي، و السلام.» فأقبل فعزله و أغرمه ثلاثين ألفا. «١» و الكتاب مذكور في نهج البلاغه بتفاوت «٢».

و لعلّ المتتبع يعثر على أكثر من هذا، فتتبع.

خاتمه [في بعض ما حكى عن الخليفه الثاني]

من المناسب أن نذكر في هذا المجال بعض ما حكى عن الخليفه الثاني نذكرها من شرح ابن أبي الحديد المعتزلي على نهج البلاغه:

١- و فد على عمر و فديه رجال الناس من الآفاق، فوضع لهم بسطا من عباء، و قدّم إليهم طعاما غليظا، فقالت له ابنته حفصه أم المؤمنين: إنهم وجوه الناس و كرام العرب، فأحسن كرامتهم.

فقال: يا حفصه، أخبريني بألين فراش فرشته لرسول الله «ص»، و أطيب طعام أكله عندك؟

قالت: أصبنا كساء ملتبدا عام

خير فكننت أفرشه له فينام عليه، و إني رفعتة ليله،

(١) - تاريخ اليعقوبي ١٧٩ / ٢.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٧٣؛ عبده ٣ / ١٤٥؛ لح / ٤٦١، الكتاب ٧١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٠

فلما أصبح قال: ما كان فراشى الليله؟ قلت: فراشك كل ليله، إلا أنني الليله رفعتة لك ليكون أوطأ، فقال: أعيديه لحالته الأولى، فإنّ وطأته منعتني الليله من الصلاه.

و كان لنا صاع من دقيق سلت فنخلته يوما و طبخته له، و كان لنا قعب من سمن فصبته عليه، فيينا هو - عليه السلام - يأكل إذ دخل أبو الدرداء، فقال: أرى سمنكم قليلا، و إن لنا لقعبا من سمن. قال: - عليه السلام -: فارسل فأت به.

فجاء به فصبته عليه فأكل، فهذا أطيب طعام أكله عندي رسول الله «ص».

فأرسل عمر عينيه بالبكاء، و قال لها: و الله لا أزيدهم على ذلك العباء و ذلك الطعام شيئا، و هذا فراش رسول الله «ص» و هذا طعامه «١»

٢- لما قدم عتبه بن فرقد آذربيجان اتى بالخييص، فلما أكله وجد شيئا حلوا طيبا فقال: لو صنعت من هذا لأمير المؤمنين! فجعل له خييصا في منقلين عظيمين، و حملهما على بعيرين إلى المدينه. فقال عمر: ما هذا؟ قالوا: الخييص فذاقه فوجده حلوا، فقال للرسول: ويحك، أكل المسلمون عندكم يشبع من هذا؟ قال: لا.

قال: فارددهما. ثم كتب إلى عتبه: أمّا بعد، فإنّ خييصك الذي بعثته ليس من كد أبيك و لا من كد أمك أشبع المسلمين ممّا تشبع منه في رحلك، و لا تستأثر فإنّ الأثره شرّ، و السلام. «٢»

أقول: الخييص: ضرب من الحلواء، هذا.

فليتبه و ليعتبر شيعه الخليفه الثاني الناسبون أنفسهم إليه من الرؤساء و الشيوخ المترفين المتسلطين

على منابع ثروه المسلمين و ذخائرهم الذين يصرفون الأموال العامه فى مصالح أنفسهم فيسرفون و يبذرون و يقامرون و يشترون القاعات و المستغلات بأثمان غاليه فى أوروبا و أمريكا و يهيئون لأنفسهم وسائل الفحشاء و الترف،

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣٤ / ١٢.

(٢)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣٥ / ١٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩١

و المسلمون فى شتى البلاد يكابدون أنواع الفقر المالى و الصحى و الإعلامى و الثقافى، فعليهم إن لم يكن لهم دين أن يكونوا لا محاله أحرارا فى دنياهم.

٣- و روى عتبه بن فرقد أيضا، قال: قدمت على عمر بخلواء من بلاد فارس فى سلال عظام. فقال: ما هذه؟ قلت: طعام طيب أتيتك به. قال: ويحك! و لم خصصتنى به؟ قلت: أنت رجل تقضى حاجات الناس أول النهار فأحببت إذا رجعت إلى منزلك أن ترجع إلى طعام طيب فتصيب منه فتقوى على القيام بأمرك. فكشف عن سلّه منها فذاق فاستطاب، فقال: عزمت عليك يا عتبه إذا رجعت إلّما رزقت كلّ رجل من المسلمين مثله! قلت: و الذى يصلحك يا أمير المؤمنين لو أنفقت عليه أموال قيس كلّها لما وسع ذلك. قال: فلا حاجه لى فيه إذا. «١»

٤- كان عمر يصادر خونه العمّال، فصادر أبا موسى الأشعري، و كان عامله على البصره و قال له: بلغنى أنّ لك جاريتين، و أنّك تطعم الناس من جفنتين، و أعاده بعد المصادره إلى عمله. «٢»

٥- و صادر أبا هريره، و أغلظ عليه و كان عامله على البحرين، فقال له: ألا تعلم أنّى استعملتك على البحرين و أنت حاف لا نعل فى رجلك! و قد بلغنى أنّك بعت أفراسا

بألف و ستمائه دينار. قال أبو هريره: كانت لنا أفراس ففتنتجت. فقال: قد حبست لك رزقك و مؤنتك، و هذا فضل. قال أبو هريره: ليس ذلك لك. قال: بلى، و الله و أوجع ظهرك! ثم قام إليه بالدره فضرب ظهره حتى أدماه، ثم قال: ايت بها، فلما أحضرها، قال أبو هريره: سوف أحسبها عند الله. قال عمر: ذاك لو أخذتها من حلّ و أديتها طائعا، أما و الله ما رجت فيك أميمه أن تجبى أموال هجر و اليمامه و أقصى البحرين لنفسك، لا لله و لا للمسلمين، و لم ترج فيك أكثر من رعيه الحمر.

و عزله «٣».

٦- و صادر الحارث بن وهب أحد بنى ليث بكر بن كنانه، و قال له: ما قلاص و أعبد

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٣٥ / ١٢.

(٢)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٤٢ / ١٢.

(٣)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ٤٢ / ١٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٢

بعتهما بمائه دينار؟ قال: خرجت بنفقه لى فاتتجرت فيها. قال: و إنا و الله ما بعثناك للتجاره، أدها. قال: أما و الله لا أعمل لك بعدها. قال: انا و الله لا أستعملك بعدها. ثم صعد المنبر، فقال: يا معشر الأمراء، إنّ هذا المال لو رأينا أنّه يحلّ لنا لأحللناه لكم، فأما إذ لم نره يحلّ لنا و ظلفنا أنفسنا عنه فاطلفوا عنه أنفسكم، فإنّى و الله ما وجدت لكم مثلاً إلّا عطشان ورد اللّجه، و لم ينظر الماتح، فلما روى غرق «١».

٧- و كتب عمر إلى عمرو بن العاص و هو عامله فى مصر: «أما بعد، فقد بلغنى أنّه قد ظهر لك مال من إبل

و غنم و خدم و غلمان، و لم يكن لك قبله مال، و لا ذلك من رزقك، فأنتى لك هذا؟! و لقد كان لى من السابقين الأولين من هو خير منك، و لكننى استعملتك لغنائك، فإذا كان عملك لك و علينا، بم نؤثرك على أنفسنا؟! فاكتب إلتى من أين مالك؟ و عجل، و السلام.»

فكتب إلتى عمرو بن العاص: «قرأت كتاب أمير المؤمنين، و لقد صدق، فأما ما ذكره من مالى، فأنتى قدمت بلده، الأسعار ففها رخصه و الغزو ففها كشر، فجعلت فضول ما حصل لى من ذلك ففما ذكره أمير المؤمنين. و الله ففأ أمير المؤمنين، لو كانت ففانتك لنا حلالا ما خناك ففث ائتممتنا فاقصر عنا عناك، ففان لنا أحسابا إذا رجعنا إلتىها أغتتنا عن العمل لك، و أما من كان لك من السابقين الأولين ففهلأ استعملتهم! فو الله ما دقت لك بابا.»

فكتب إلتى عمر: «أما بعد، ففاننى لست من تسطيرك و تشققك الكلام فى شىء، إنكم معشر الأمراء أكلتم الأموال، و أخذتم إلتى الأعذار، ففانما تأكلون النار و تورثون العار، و قد و جهت إلتىك محمد بن مسلمه لىشاطرك على ما فى ففديك. و السلام.»

فلما قدم إلتىه محمد أخذ له طعاما و قدمه إلتىه، فأبى أن ففأكل، فقال: مالك لا تأكل طعامنا؟ قال: إنك عملت لى طعاما هو تقدمه للشر، و لو كنت عملت لى طعام الضفف لأكلته، فابعد عنى طعامك و احضر لى مالك، فلما كان الغد

(١) - شرح نهج البلاغه لابن أبى الحدفد ١٢ / ٤٢.

دراسات فى ولافه الففقه و ففه الدوله الإسلامفه، ج ٢، ص: ٦٩٣

و احضر ماله جعل محمد ففأخذ شطرا و ففعطى عمروا شطرا فلما رأى عمرو

ما جاز محمد من المال قال: يا محمد، أقول؟ قال: قل ما تشاء. قال: لعن الله يوما كنت فيه واليا لابن الخطاب ...» (١)

(١) - شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٢ / ٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٥

الفصل الثاني عشر في وجوب اهتمام الإمام و عماله بأمر الضعفاء و الأراامل و الأيتام و من لا حيله له:

[النَّبِيُّ «ص» أُولَىٰ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ وَ مِنْ تَرَكَ دِينًا فَعَلَيْهِ ص]

١- ففي أصول الكافي بسنده عن سفيان بن عيينه، عن أبي عبد الله «ع» أَنَّ النَّبِيَّ «ص» قَالَ: «أَنَا أُولَىٰ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَ عَلَيَّ أُولَىٰ بِهِ مِنْ بَعْدِي.» فقيل له: ما معنى ذلك؟ فقال: «قول النَّبِيِّ «ص»: من ترك دينا أو ضياعا فعلي، و من ترك مالا فلورثته، فالرجل ليست له على نفسه ولا-يه إذا لم يكن له مال، و ليس له على عياله أمر و لا نهى إذا لم يجر عليهم النفقه، و النبي و أمير المؤمنين - عليهما السلام- و من بعدهما ألزمهم هذا، فمن هناك صاروا أولى بهم من أنفسهم. و ما كان سبب إسلام عامه اليهود إلّا من بعد هذا القول من رسول الله «ص» و أنّهم آمنوا على أنفسهم و على عيالاتهم.» (١)

أقول: الضياع بالفتح: العيال كما في النهايه، و بالكسر جمع ضائع (٢).

و قوله: ألزمهم هذا، قال في مرآه العقول:

(١) - أصول الكافي ١ / ٤٠٦، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حقّ الإمام ...، الحديث ٦.

(٢) - النهايه لابن الأثير ٣ / ١٠٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٦

«لعلّ الضمير المستتر راجع إلى الله - تعالى -، و الضمير البارز إلى النبي «ص» و الأئمّه - عليهم السلام-، و الإشارة إلى الإنفاق و أداء الديون.» (١)

٢- و في البحار عن الصدوق في معاني الأخبار بسنده عن الرضا «ع»، قال:

«صعد النبي «ص» المنبر فقال: من ترك دينا

أو ضياعاً فعلياً وإلحياً، و من ترك مالا فلورثته. فصار بذلك أولى بهم من آباؤهم و أمهاتهم، و صار أولى بهم منهم بأنفسهم. و كذلك أمير المؤمنين «ع» بعده جرى ذلك له مثل ما جرى لرسول الله «ص». «٢».

٣- و في مسند أحمد عن النبي «ص»: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك ديناً أو ضياعاً فإلحياً، و من ترك مالا فللوارث.» «٣»

أقول: و هذا المضمون مستفيض بل متواتر في كتب الفريقين و لا سيما في كتب السنن، فراجع.

٤- و في أصول الكافي بسنده عن صباح بن سيبان، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

قال رسول الله «ص»: «أئمة مؤمن أو مسلم مات و ترك ديناً لم يكن في فساد و لا إسراف فعلى الإمام أن يقضيه، فإن لم يقضه فعليه إثم ذلك. إن الله - تبارك و تعالى - يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ. الْآيَةَ.» فهو من الغارمين و له سهم عند الإمام، فإن حبسه فإثمه عليه.» «٤»

٥- و فيه أيضاً بسنده عن علي بن موسى الرضا «ع»: «المغرم إذا تدبّر أو استدان في حقّ أجل سنه، فإن اتسع و إلّا قضى عنه الإمام من بيت المال.» «٥»

٦- و في خبر موسى بن بكر، قال: قال لي أبو الحسن «ع»: «من طلب هذا الرزق من حلّه ليعود به على نفسه و عياله كان كالمجاهد في سبيل الله، فإن غلب عليه فليستدن على الله

(١) - مرآة العقول ٤/ ٣٤٢ (ط. القديم ١/ ٣٠٦)، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حق الإمام... الحديث ٦.

(٢) - بحار الأنوار ٢٧/ ٢٤٢، كتاب الإمامه، باب حق الإمام على الرعيه و... الحديث ١.

(٣) - مسند أحمد ٢/ ٤٦٤.

(٤) - أصول الكافي

١/٤٠٧، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حقّ الإمام...، الحديث ٧.

(٥) - أصول الكافي ١/٤٠٧، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حقّ الإمام...، الحديث ٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٧

و على رسوله «ص» ما يقوت به عياله. فإن مات و لم يقضه كان على الإمام قضاؤه، فإن لم يقضه كان عليه وزره. إنَّ الله - عزَّ و جلَّ - يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا» إلى قوله: «وَ الْغَارِمِينَ». فهو فقير مسكين مغرم. «١»

إلى غير ذلك من الروايات الواردة بهذا المضمون، و قد مرَّ بعضها في الباب الثالث في فصل الزكاه، فراجع.

[كتاب على «ع» لمالك حين ولّاه مصر]

٧- و في نهج البلاغه في كتابه «ع» لمالك حين ولّاه مصر: «ثمَّ الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيله لهم من المساكين و المحتاجين و أهل البؤسى و الزمنى، فإنَّ في هذه الطبقة قانعا و معترا، و احفظ لله ما استحفظك من حقّه فيهم، و اجعل لهم قسما من بيت مالك، و قسما من غلات صوافى الإسلام في كلِّ بلد، فإنَّ للأقصى منهم مثل الذى للأدنى. و كلَّ قد استرعيت حقّه فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنَّك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكامك الكثير المهمّ، فلا تشخص همّك عنهم، و لا تصعّر خدك لهم. و تفقّد أمور من لا يصل إليك منهم ممّن تقتحمه العيون و تحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشيه و التواضع، فليرفع إليك أمورهم. ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه، فإنَّ هؤلاء من بين الرعيّه أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، و كلَّ فأعذر إلى الله في تأديه حقّه إليه. و تعهد أهل اليتيم و ذوى

الرَّقَه فِي السَّنِّ مَمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ، وَلَا يَنْصَبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاءِ ثَقِيلٌ [وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ] وَقَدْ يَخَفِّفُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَثِقُوا بِصَدَقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ.

وَأَجْعَلْ لِدَوَى الْحَاجَاتِ مِنْكَ قَسْمًا تَفْرَغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصُكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِسًا عَامًّا فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتَقْعُدُ عَنْهُمْ جَنْدَكَ وَأَعْوَانِكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يَكَلِّمَكَ مَتَكَلِّمَهُمْ غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ «ص» يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: «لَنْ تَقْدَسَ أُمَّهُ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوَى غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ». ثُمَّ احْتَمَلَ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعَيْ، وَنَحَّ عَنْهُمْ الضِّيْقَ وَالْأَنْفَ، يَبْسُطُ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ، وَأَعْطَى مَا أُعْطِيَْتَ هَنِيئًا، وَآمَنَعَ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ.» (٢)

(١) - الوسائل ١٣ / ٩١، الباب ٩ من أبواب الدين، الحديث ٢.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠١٩؛ عبده ٣ / ١١١؛ لح / ٤٣٨، الكتاب ٥٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٨

أقول: البؤسى بضم الباء: شدة الفقر. و الزمنى جمع زمين: المصاب بالزمانه.

و القانع: السائل المتذلّل. و المعتزّ بتشديد الراء: المتعرّض للعطاء بلا سؤال. و الصوافى جمع صافيه: أرض الغنيمه. و البطر: الطغيان بالنعمة. و التافه: القليل. و صعرّ خدّه: أماله تهاونا و كبرا. تفتحمه العيون: تكره النظر إليه احتقارا. و التعتعه فى الكلام: التردّد فيه من عجز و عي. و الخرق بالضم: العنف. و العي بالكسر: العجز عن النطق. و الأنف محرکه: الاستكبار و الاستنكاف. و الأكناف: الأجنحه.

٨- و فى نهج البلاغه أيضا من عهد له - عليه السلام - إلى بعض عمّاله، و قد بعثه على الصدقه: «آمره بتقوى

اللّٰه في سرائر أمره و خفيات عمله، حيث لا شاهد غيره و لا وكيل دونه.

و أمره أن لا يعمل بشيء من طاعه اللّٰه فيما ظهر فيخالف إلى غيره فيما أسرّ. و من لم يختلف سرّه و علانيته، و فعله و مقالته فقد أدّى الأمانه و اخلص العباده.

و أمره أن لا يجبههم و لا يعصهم و لا يرغب عنهم تفضّلا بالإماره عليهم، فإنّهم الإخوان في الدين، و الأعوان على استخراج الحقوق.

و إن لك في هذه الصدقه نصيبا مفروضا و حقّا معلوما و شركاء أهل مسكنه، و ضعفاء ذوى فاقه، و إنّنا موفّوك حقّك فوفّهم حقوقهم، و إنّما فإنّك من أكثر الناس خصوما يوم القيامه، و بؤسا لمن خصمه عند اللّٰه الفقراء و المساكين و السائلون و المدفوعون و الغارم و ابن السبيل. و من استهان بالأمانه و رتع في الخيانه و لم ينزّه نفسه و دينه عنها فقد أحلّ بنفسه في الدنيا الذلّ و الخزي و هو في الآخره أذلّ و أخزى. و إنّ أعظم الخيانه خيانه الأمّه و أفضح الغشّ غشّ الأئمّه. « (١) »

أقول: قوله: «فيخالف إلى غيره» هو مصبّ النهى كما لا يخفى. و جبهه: ضرب جبهته. و عضه: بهته و شتمه. و البؤس: شدّه الحاجه. و قوله: «و بؤسا» دعاء. و الخزي جمع الخزيه، أى البليّه.

[وصيه على ع في اليتامى]

٩- و في نهج البلاغه أيضا في وصيه له بعد ما ضربه ابن ملجم: «اللّٰه في

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٨٨٤؛ عبده ٣ / ٣٠؛ لح / ٣٨٢، الكتاب ٢٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٦٩٩

اليتامى، فلا تغبوا أفواههم و لا يضيعوا بحضرتكم. « (١) »

١٠- و في أصول الكافي بسنده عن حبيب بن أبي ثابت،

قال: «جاء إلى أمير المؤمنين «ع» عسل و تين من همدان و حلوان، فأمر العرفاء أن يأتوا باليتامى فأمكنهم من رءوس الأزقاق يلحقونها، و هو يقسمها للناس قدحا قدحا. فقليل له:

يا أمير المؤمنين، ما لهم يلحقونها؟ فقال: إنَّ الإمام أبو اليتامى و إنما ألحقهم هذا برعايه الآباء.» «٢»

[حمل على ع قربه الماء على كتفه للمرأة و السؤال عن حالها]

١١- و فى مناقب ابن شهر آشوب فى مناقب أمير المؤمنين «ع» عن أبي نعيم:

«و كان «ع» بشره دائم و ثغره باسم، غيث لمن رغب، و غياث لمن وهب (رهب).

ظ) مآل الآمل و ثمال الأرامل، يتعطف على رعيته و يتصرف على مشيته و يكلاه بحجته، و يكفيه بمهجته.

و نظر عليّ إلى امرأه على كتفها قربه ماء فأخذ منها القربه فحملها إلى موضعها و سألها عن حالها فقالت: بعث عليّ بن أبي طالب صاحبى إلى بعض الثغور فقتل و ترك عليّ صبيانا يتامى و ليس عندى شىء، فقد ألجأتنى الضروره إلى خدمه الناس.

فانصرف و بات ليلته قلقلًا، فلما أصبح حمل زنبيلًا فيه طعام فقال بعضهم: أعطنى أحمله عنك، فقال: من يحمل وزرى عنى يوم القيامة

فأتى و قرع الباب، فقالت: من هذا؟ قال: أنا ذلك العبد الذى حمل معك القربه، فافتحى فإنّ معى شيئًا للصبيان. فقالت: رضى الله عنك، و حكم بينى و بين عليّ بن أبي طالب.

فدخل و قال: إننى أحببت اكتساب الثواب فاخترى بين أن تعجنين و تخبزين، و بين أن تعللين الصبيان لأخبز أنا. فقالت: أنا بالخبز أبصر و عليه أقدر و لكن شأنك

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٧٧؛ عبده ٣ / ٨٦؛ لح / ٤٢١، الكتاب ٤٧.

(٢) - أصول الكافى ١ / ٤٠٦؛ كتاب الحجّه، باب ما يجب من حق الإمام ...، الحديث ٥.

و الصبيان، فعلمهم حتى أفرغ من الخبز.

فعمدت إلى الدقيق فعجنته و عمد عليّ «ع» إلى اللحم فطبخه و جعل يلقم الصبيان من اللحم و التمر و غيره، فكلّما ناول الصبيان من ذلك شيئاً قال: يا بنى اجعل عليّ بن أبي طالب في حلّ ممّا مرّ في أمرك. فلما اختمر العجين قالت: يا عبد الله، سجّر التنور. فبادر لسجّره، فلما أشعله و لفح في وجهه جعل يقول: ذق يا عليّ، هذا جزء من ضيّع الأرامل و اليتامى.

فرأته امرأه تعرفه فقالت: ويحك، هذا أمير المؤمنين!

قال: فبادرت المرأه و هي تقول: و احيائي منك يا أمير المؤمنين!

فقال: بل و احيائي منك يا أمه الله فيما قصرت في أمرك! «١» و رواه في البحار أيضا عن المناقب «٢»، هذا.

و لا يخفى أنّه في هذه الأعصار التي اتسعت فيها مجالات الحياه و كثرت الضعفاء و الزمنى و الأيتام و من لا حيله له، و يتصوّر أعمال يمكن أن يتصدّى لها بعض هذه الصنوف فالواجب على الإمام و عمّاله تنظيم برامج واسعة لإحداث أشغال مناسبة لهذه الصنوف حتّى لا يحسّوا بالفقر و الاحتياج و لا تحطّم شخصياتهم مهما أمكن، و يتّسع الأعمال و الإنتاجات أيضا. فهذا أولى و أحوط لهم من التصدّق عليهم مجانا الملازم غالبا لتحقيرهم و إحساسهم للحقاره و الاحتياج.

(١) - المناقب لابن شهر آشوب ١ / ٣٨٢.

(٢) - بحار الأنوار ٤١ / ٥١، تاريخ أمير المؤمنين، الباب ١٠٤ (باب حسن خلقه و حلمه و عفوه)، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٠١

الفصل الثالث عشر في السياسة الخارجيه للإسلام و معاملته مع الأقليات غير المسلمه

إشاره

و فيها جهات من البحث نتعرض لها إجمالاً:

الجهه الأولى: في أن الإسلام دين و سياسه، و تشريع و حكومه:

قد مرّ ممّا في الباب الثالث من الكتاب أنّه بالمداقّه في الكتاب العزيز، و بالتبع في أحاديث الفريقين من الشيعة و السنه، و فتاوى فقهاءهم في الأبواب المختلفه من الطهاره إلى الديات يظهر أنّ الإسلام ليس - كما يزعمه بعض بسطاء المسلمين، بل و بعض

علماء الدين، نتيجة لإلقاءات المستعمرين و أياديهم الخبيثه- ليس منحصرًا في أعمال عباديه و آداب و مراسيم شخصيه فقط من دون التفات إلى المسائل الاجتماعيه و السياسيه و الاقتصاديه، بل هو نظام جامع كافل لجميع ما يحتاج إليه الإنسان في معاشه و معاده، من بدو تكوّنه إلى آخر مراحل حياته من الشؤون الفرديه و الاجتماعيه، و ما يجب أو ينبغي أن يكون عليه الإنسان في علاقته بخالقه و حاكمه و عائلته و أمته و سائر الأمم ممن أسلم أو لم يسلم. و أنه بحسب

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٠٢

المحتوى غنى قوئى معتمد على الوحي الإلهي قابل للانطباق على جميع الأمكنه و الأزمنه، و إنه يحقّق لتابعيه الاستقلال و الحرّيّه و الرقى و التكامل في جميع المجالات.

و ليس الإسلام منحصرًا بمجرد التقنين و التشريع فقط، بل شرّعت أحكامه و مقرراته على أساس الحكومه الصالحه المنفذه لقوانينه العادله. فهو دين و سياسه، و تشريع و حكومه، فراجع ما حرّرناه بالتفصيل.

الجهه الثانيه: في أن الحاكم هو الله - تعالى -:

قد مرّ في أوّل الباب السادس أن الحكومه الإسلاميه ليس يراد بها السلطه على المسلمين و الحكم عليهم و على بلادهم بما يريدّه الحاكم و يهواه كما هو دأب الملوك المستبدّه، بل يراد بها تنفيذ مقررات الإسلام و حدوده و إداره شؤون الأمم على أساس ما شرّعه الله - تعالى - و أنزله على رسوله في شتى مجالات

الحياه من العباده و السياسه و الاقتصاد و الآداب و الأحكام.

ففى الحقيقه الحاكم هو الله- تعالى- مالك البلاد و العباد، العالم بما ينفعمهم أو يضرهم. و النبى الأ-كرم «ص» هو المبلغ لأحكامه- تعالى-، و المنفذ لها. و يخلفه فى ذلك الأئمه الهداه، و الخلفاء الصالحون فى جميع الأعصار إلى يوم القيامه؛ فلا يجوز تعطيل برامج الإسلام و لا الحكومه المنفذه لها فى عصر من الأعصار.

الجهه الثالثه: فى أن الإسلام دين عامّ عالمى أبدى:

إشاره

ليس الإسلام على ما يرى فى بعض المنشورات المعانده دينا لجزيره العرب أو

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٠٣

شريعته للعرب فقط. بل هو دين عالمى أتى به النبى الأكرم «ص» لجميع البشر إلى يوم القيامه. فهو خاتم الأديان، و النبى «ص» خاتم النبيين و لا نبى بعده إلى يوم القيامه، كما نطقت بذلك آيات الكتاب العزيز و الأخبار المتواتره:

[الآيات]

١- قال الله- تعالى-: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.» «١»

٢- وقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا، الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، يُحْيِي وَيُمِيتُ؛ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ، وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ.» «٢»

٣- وقال: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ.» «٣»

٤- وقال: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسِّرَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَ لَيَمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ، وَ لَيَغْفِرَنَّ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا، وَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.» «٤»

٥- وقال: «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَ لَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَ كَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا.» «٥»

٦- و فى مجمع البيان- فى تفسير سوره الجمعه فى ذيل قوله تعالى: «وَ آخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ.» «٦»:-

(١) - سورة السبأ (٣٤)، الآية ٢٨.

(٢) - سورة الأعراف (٧)، الآية ١٥٨.

(٣) - سورة التوبة (٩)، الآية ٣٣.

(٤) - سورة النور (٢٤)، الآية ٥٥.

(٥) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٤٠.

(٦) -

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٠٤

«قيل: هم الأعاجم و من لا يتكلم بلغه العرب؛ فإن النبي «ص» مبعوث إلى من شاهده و إلى كل من بعدهم من العرب و العجم. عن ابن عمر و سعيد بن جبير، و روى ذلك عن أبي جعفر «ع».

و روى أنّ النبي «ص» قرأ هذه الآيه، فقيل له من هؤلاء؟ فوضع يده على كتف سلمان و قال: لو كان الإيمان في الثريا لنالته رجال من هؤلاء.» (١)

[الروايات]

٧- و فيه أيضا في تفسير سوره الأحزاب: «و صحّ الحديث عن جابر بن عبد الله، عن النبي «ص»، قال: إنّما مثلي في الأنبياء كمثل رجل بنى دارا فأكملها و حسنها إلّا موضع لبنة، فكان من دخل فيها فنظر إليها قال: ما أحسنها إلّا موضع هذه اللبنة، قال «ص»: فأنا موضع اللبنة، ختم بي الأنبياء. و أورده البخاري و مسلم في صحيحهما.» (٢)

٨- و في نهج البلاغه: «ثم إنّ هذا الإسلام دين الله الذي اصطفاه لنفسه ... ثم جعله لا- انفصام لعروته، و لا فكّ لحلقته، و لا انهدام لأساسه، و لا زوال لدعائمه، و لا انقلاع لشجرته، و لا انقطاع لمدّته، و لا عفاء لشرائعه، و لا جدّ لفروعه.» (٣)

و الأخبار في خاتميّه الإسلام، و أن حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، و حرامه حرام إلى يوم القيامة كثيره جدّا من طرق الفريقين:

٩- و من ذلك صحيحه زراره، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الحلال و الحرام فقال: «حلال محمد حلال أبدا إلى يوم القيامة و حرامه حرام أبدا إلى يوم القيامة لا يكون غيره و لا يجيئ غيره.» (٤)

[مكاتب النبي ص إلى الملوك]

إشاره

و قد راسل النبي «ص» الملوك من غير العرب و في خارج الجزيره و دعاهم إلى قبول الإسلام و التسليم له «ص» هم و أممهم، كما ضبطها المحدّثون و المورّخون، فلنذكر بعضها تيمّنا و تأييدا لما ذكر- نذكرها من كتاب مجموعه الوثائق السياسيّه.

(٢) - مجمع البيان ٣٦٢ / ٤ (الجزء ٨).

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٦٣٨؛ عبده ٢ / ٢٠٠؛ لح ٣١٣ - ٣١٤، الخطبه ١٩٨.

(٤) - الكافي ١ / ٥٨، كتاب فضل العلم، باب البدع و... الحديث ١٩.

دراسات في ولايه الفقيه و

و من أراد التفصيل و الاطلاع على منابع النقل و أساندها فليرجع إليه و إلى سائر الكتب المؤلفه فى هذا الموضوع:

١- كتابه «ص» إلى النجاشى ملك الحبشه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد رسول الله إلى النجاشى: الأصحم ملك الحبشه.

سلم أنت. فإنى أحمد إليك الله (الذى لا إله إلا هو)، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن، و أشهد أن عيسى بن مريم روح الله و كلمته، ألقاها إلى مريم البتول الطيبه الحصينه، فحملت بعيسى، فخلقه الله من روحه و نفخه كما خلق آدم بيده و نفخه.

و إنى أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، و الموالاه على طاعته، و أن تتبعنى و تؤمن بالذى جاءنى، فإنى رسول الله.

و قد بعثت إليك ابن عمى جعفرًا و نفرًا معه من المسلمين، فإذا جاءك فاقهم و دع التجبر، فإنى أدعوك و جنودك إلى الله، فقد بلغت و نصحت، فاقبلوا نصحى، و السلام على من اتبع الهدى.»

و فى روايه أخرى لهذا الكتاب وجدت بخاتم النبى «ص» هكذا:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد رسول الله إلى النجاشى عظيم الحبشه.

سلام على من اتبع الهدى.

أمّا بعد، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو، الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن.

و أشهد أن عيسى بن مريم روح الله و كلمته، ألقاها إلى مريم البتول الطيبه الحصينه، فحملت بعيسى من روحه و نفخه كما خلق آدم بيده.

و إنى أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، و الموالاه على طاعته، و أن تتبعنى و توقن بالذى جاءنى، فإنى رسول الله. و إنى أدعوك و جنودك إلى الله - عزّ و جلّ -، و قد بلغت و نصحت فاقبلوا نصيحتى، و السلام على من اتبع الهدى. محمّد رسول الله.»

(١) - الوثائق السياسيّة / ١٠٠ - ١٠٣، الرقم ٢١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّة، ج ٢، ص: ٧٠٦

٢- كتاب آخر له «ص» إليه:

بسم الله الرحمن الرحيم

«هذا كتاب من محمّد النبيّ إلى النجاشي الأصحح عظيم الحبشه.

سلام على من اتبع الهدى، و آمن بالله و رسوله، و شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، لم يتخذ صاحبه و لا ولدا، و أن محمدا عبده و رسوله.

و أدعوك بدعايه الإسلام، فإنّي أنا رسوله فأسلم تسلّم و «يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمه سواء بيننا و بينكم: ألا نعبد إلا الله و لا نشرك به شيئا، و لا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون.» فإن أبيت فعليكم إثم النصارى من قومك.» «١»

أقول: و لعلّه «ص» كتب إليه كتابين في وقتين.

٣- كتابه «ص» إلى هرقل عظيم الروم:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من محمّد عبد الله و رسوله إلى هرقل عظيم الروم.

سلام على من اتبع الهدى.

أمّا بعد فإنّي أدعوك بدعايه الإسلام، أسلم تسلّم، و أسلم يؤتكَ الله أجرَكَ مَرْتين، فإن توليت فعليكم إثم الأريسيين. و «يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمه سواء بيننا و بينكم: ألا نعبد إلا الله و لا نشرك به شيئا، و لا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون.» «٢»

٤- كتاب آخر له «ص» إلى قيصر الروم:

«من محمد رسول الله إلى صاحب الروم.

إني أدعوك إلى الإسلام، فإن أسلمت فلك ما للمسلمين و عليك ما عليهم. فإن لم تدخل في الإسلام فأعط الجزية، فإن الله- تبارك و تعالی- يقول: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ،

(١)- الوثائق السياسيّه / ١٠٣، الرقم ٢٢.

(٢)- الوثائق السياسيّه / ١٠٩، الرقم ٢٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٠٧

وَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ لَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ. وَ إِلَّا فَلَا تَحِلُّ بَيْنَ الْفَلَاحِينَ وَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَدْخُلُوا فِيهِ، أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ. «١»

٥- كتابه «ص» إلى المقوقس عظيم القبط:

«بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله و رسوله إلى المقوقس عظيم القبط.

سلام على من اتبع الهدى.

أما بعد فإنني أدعوك بدعايه الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فعليك إثم القبط: «يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمه سواء بيننا و بينكم: ألما نعبد إلما الله و لا- نشرك به شيئا و لا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون.» «٢»

٦- روايه أخرى عن نص كتابه «ص» إلى المقوقس:

«من محمد رسول الله إلى صاحب مصر و الإسكندريه.

أميا بعد فإن الله- تعالی- أرسلني رسولا و أنزل عليّ قرآنا، و أمرني بالإعذار و الإنذار و مقاتله الكفار حتى يدينوا بديني، و يدخل الناس في ملّتي. و قد دعوتك إلى الإقرار بوحدانيه الله- تعالی-، فإن فعلت سعدت و إن ابیت شقيت، و السلام.» «٣»

٧- كتابه «ص» إلى أبرويز عظيم فارس:

«بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس.

سلام على من اتبع الهدى، و آمن بالله و رسوله، و شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله.

(١) - الوثائق السياسيّه / ١١٠، الرقم ٢٧.

(٢) - الوثائق السياسيّه / ١٣٥، الرقم ٤٩.

(٣) - الوثائق السياسيّه / ١٣٨، الرقم ٥١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٠٨

و أدعوك بدعاء الله، فإنّي أنا رسول الله إلى الناس كافّه لأنذر من كان حيا و يحقّ القول على الكافرين. فأسلم تسلم، فإن أبيت فإنّ إثم المجوس عليك.» (١)

٨ - كتابه «ص» إلى كسرى أيضا:

«من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس، أن أسلم تسلم. من شهد شهادتنا و استقبل قبلتنا و أكل ذبيحتنا فله ذمه الله و ذمه رسوله.» (٢)

٩ - كتابه «ص» إلى الهرمزان عامل لكسرى:

«من محمد رسول الله «ص» إلى الهرمزان.

إنّي أدعوك إلى الإسلام أسلم تسلم.» (٣)

إلى غير ذلك من الروايات، فراجع محالّها. و قد مرّ في بحث القوه التنفيذيه عن الكتاني أسامى رسله «ص» إلى الملوك.

الجهه الرابعه: في أن الإسلام يدعو إلى الحق و العداله:

قد فطر الله - تعالى - آدم و ذريّته على الحق و العدل و أودع فيهم العقول الحاكمه بهما، و لكن النفس أمّاره بالسوء و شياطين الجن و الإنس حرصاء على إغوائهم، فاحتاجوا إلى عقول منفصله، فبعث الله النبيين مبشرين و منذرين ليستأدوهم ميثاق الفطره و يثيروا لهم دفائن العقول:

١- قال الله - تعالى - «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ

(١) - الوثائق السياسيّه / ١٤٠، الرقم ٥٣.

(٢) - الوثائق السياسيّه / ١٤٣، الرقم ٥٣ / ألف.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّة، ج ٢، ص: ٧٠٩

النَّاسُ بِالْقِسْطِ. «١»

٢- وقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ، وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.» «٢»

٣- وقال: «قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ.» «٣»

٤- وقد أمر الله - تعالى - نبينا بالدعوة إلى الحق و التبليغ له، فقال: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَ جَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ.» «٤»

و قد ذكر ثلاث مراتب للدعوة حسب اختلاف الناس في التعقل و في الانقياد.

٥- وقال: «فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَ اسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ.» «٥»

٦- وقال: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَ اللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ.» «٦»

و قد صرف هو «ص» ليله و نهاره و جميع قواه و

طاقاته في دعوه الأُمَّه و هدايتهم حتى كاد أن يبئع نفسه على آثارهم، و بعث رسله و سفراءه إلى القبائل و إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام. و قد اتبعت الأُمَّه أيضا في الدعوه و بسط العدل و إقامة المعروف، كما هو واضح.

٧- و في الكتاب الكريم: «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي،

(١) - سورة الحديد (٥٧)، الآية ٢٥.

(٢) - سورة النحل (١٦)، الآية ٩٠.

(٣) - سورة الأعراف (٧)، الآية ٢٩.

(٤) - سورة النحل (١٦)، الآية ١٢٥.

(٥) - سورة الشورى (٤٢)، الآية ١٥.

(٦) - سورة المائدة (٥)، الآية ٦٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١٠

وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. «١»

و الآيات و الروايات من طرق الفريقين في وجوب الدعوه إلى الحق و إرشاد الجاهل و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و إقامة الحق و العدل كثيره فوق حد الإحصاء. و قد مرّ في بحث القضاء آيات و روايات كثيره دالّه على اهتمام الإسلام بالقسط و العدل و اقامه الحق.

فلا يسمح لأحد من المسلمين بالسكوت في قبال الطغاه و الظالمين، بل إنّ الجهاد الذي حتّ عليه العقل و الشرع ليس إلّا الدفاع عن الحق و العدالة كما مرّ تفصيل ذلك في فصل الجهاد.

فقوله - تعالى -: «وَمَا لَكُمْ لَأْتِيَ لَكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ الْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا، وَ اجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، وَ اجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا» (٢) مشعر بأن لزوم القتال في سبيل بسط التوحيد و الدفاع عن المستضعفين أمر يحكم به العقل و الفطره، فويجهم الله - تعالى - على تركه. و كثير من

الناس يغلب عليهم الهوى و على طبعهم التجاوز و الاعتداء و لا يقيمهم على الحق و العدالة إلّا القوه و السيف، كما قال رسول الله على ما فى الكافى عن الإمام الصادق «ع»: «الخير كله فى السيف و تحت ظلّ السيف و لا يقيم الناس إلّا السيف.» «٣» و عن أمير المؤمنين «ع»: «إنّ الله فرض الجهاد و عظّمه و جعله نصره و ناصره، و الله ما صلحت دنيا و لا دين إلّا به.» «٤»

و لا يجوز قتال أحد من الكفار إلّا بعد دعائهم إلى الإسلام و الالتزام بشرائعه، فإن لم يجيبوا حلّ قتالهم:

فعن الكافى بسند لا بأس به عن أمير المؤمنين «ع»، قال: «بعثنى رسول الله «ص»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٧١٠

(١) - سوره يوسف (١٢)، الآيه ١٠٨.

(٢) - سوره النساء (٤)، الآيه ٧٥.

(٣) - الوسائل ١١ / ٥، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١١ / ٩، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١١

إلى اليمن فقال: يا على، لا تقاتلن أحدا حتى تدعوه إلى الإسلام، و أيم الله لأن يهدى الله - عزّ و جلّ - على يديك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس و غربت ...» «١»

و الالتزام بالدين أمر اختيارى للبشر و لا - إكراه فى الدين، و لكن أكثر الناس بفطرتهم التى فطر الله الناس عليها متميلون إلى دين الحق إذا عرض عليهم صحيحا. فلو وقفت أمام عرضه عليهم و طرحه لهم السلطات

الكافره أو الظالمه التي اتخذت مال الله دولا و عباده خولا، كما هو المشاهد غالبا فى المجتمعات، وجب من باب اللطف قتالها و رفع شرها عن الأمم.

و قد قال الله - تعالى -: «و قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.» «٢»

و عن رسول الله «ص»: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا- إله إلا الله، فإذا قالوها منعوا منى دماءهم و أموالهم إلا بحقها، و حسابهم على الله - عزّ و جلّ.» «٣»

و بالجملة، فالجهاد فى الإسلام للدفاع عن التوحيد الذى هو حقّ الله على عباده و عن حقوق المستضعفين، لا السلطه على البلاد و العباد على ما هو دأب المستعمرين:

فعن أبى جعفر «ع» فى بيان حدود الجهاد: «و أوّل ذلك الدعاء إلى طاعه الله من طاعه العباد، و إلى عباده الله من عباده العباد، و إلى ولايه الله من ولايه العباد ... و ليس الدعاء من طاعه عبد إلى طاعه عبد مثله.» «٤»

و كيف كان، فالواجب على الأمه الإسلاميه بشعوبها إدامه خطّ النبى «ص» و تعقيب أهدافه القيمه و أن يصرفوا جميع طاقتهم و إمكاناتهم البدنيه و الماليه و السياسيه و الثقافيه فى بسط التوحيد و العداله و رفع الظلم و الفساد و العمل على تحقيق شرائط ذلك و ظروفه و تقويه المجاهدين فى سبيل الله و المدافعين عن حقوق المستضعفين فى جميع البلاد الإسلاميه، قاصيها و دانيها، و إن اختلفوا فى العنصر

(١)- الوسائل ١١ / ٣٠، الباب ١٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٣٩.

(٣)- سنن أبى داود ٢ / ٤١، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟

(٤)- الوسائل ١١ / ٧، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

و اللون و اللغه، فإن المسلمين جميعا أمه واحده لا- تفرقهم و لا تحكم عليهم الفروقات الماديه من العنصريه و اللون و اللغه و الوطن، كما سيأتى فى البند الآتى.

الجهه الخامسه: فى أن المسلمين بأجمعهم أمه واحده و لا فضل لأحد منهم على أحد إلا بالتقوى:

العناصر التى تحقق مفهوم الأمه الواحده خارجا هى الأرض و الجنسيه و اللغه و اللون و المصلحه المشتركه و الفكر و العقيده، و لا شك أن لكل من هذه تأثيرا فى تحقيق الوحده بين الأفراد و فى نشوء الإنسان و تربيته، فإن الإنسان ليس منعزلا فى حياته عن الشؤون الماديه و خواصها و آثارها.

و لكنه من الواضح لكل أحد أن إنسانيته الإنسان و كرامته ليس ببدنه و مزاجه و قواه الماديه، بل بعقله و فكره و آرائه، و الذى يحكم على قلبه و روحه هو فكره و إيمانه الذى يعتبره أعز الأشياء لديه بحيث يضحى نفسه فى طريقه. فلو فرضنا مواطنين ولدا على أرض واحده و اشتركا فى جميع العناصر الماديه و لكنهما اختلفا فى العقيده و الفكر، نراهما كل يوم يتناحران و يتشاجران و لا يوجد بينهما العلاقه و المحبه.

و بالعكس؛ لو فرضنا إنسانين اختلفا فى الوطن و العناصر الماديه و لكنهما اتفقا فى العلاقات الروحيه و الأفكار و الآراء، نراهما متحابين متجاذبين كأنهما روح واحد فى جسدين. و لا يمتاز الإنسان عن سائر أنواع الحيوان إلا بروحه و فكره و عقائده.

فالوحده فى الفكر و الإيمان هى القادره على جمع أفراد الإنسان و إيجاد العلاقه بينهم، لا وحده الوطن و العنصر.

و لأجل ذلك ترى الإسلام يحكم بوحده الأمه الإسلاميه و أخوه المؤمنين بما هم مؤمنون، و لا يرى للامتيازات الماديه من الجنس و اللغه

و اللون شأننا بحيث توجب فضيله للإنسان فى قبال الفضائل الروحيه و فضيله الإيمان و التقوى:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١٣

١- قال الله- تعالى :- «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ.»
«١»

٢- وقال: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ.» «٢»

٣- وقال: «فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ.» «٣»

٤- وقال: «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ.» «٤»

٥- وقال: «وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ.» «٥»

بناء على كون الأمة فى الآيتين بمعنى الجماعة، لا بمعنى الدين و المله كما قيل.

فالمسلمون كلهم أمة واحدة و ربهم واحد و دينهم واحد و نبئهم واحد و كتابهم واحد، و لا ميز لأحد منهم إلا بالتقوى و التسليم لأوامر الله، الموجه لكمال روحه و رقيه و التى بها تحصل كرامه الإنسان و شرفه.

٦- و عن رسول الله «ص»: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ. أَلَا لَافِضِلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجْمِيٍّ، وَ لَافِعْجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَ لَافِضِلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجْمِيٍّ، وَ لَافِعْجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ.» «٦»

٧- و عنه «ص» فى حجه الوداع: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ.

كَلِّمِ لَادِمًا، وَ آدَمَ مِنْ تَرَابٍ.» «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» و ليس لعربى على عجمى فضل إلا

(١)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٣.

(٢)- سورة الحجرات (٤٩)، الآية ١٠.

(٣)- سورة التوبة (٩)، الآية ١١.

(٤)- سورة الأنبياء (٢١)، الآية ٩٢.

(٥)- سورة المؤمنین (٢٣)، الآية ٥٢.

(٦) - تفسير القرطبي ١٦ / ٣٤٢، ذيل الآيه ١٣ من سوره

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١٤

بالتقوى. ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: فليبلغ الشاهد الغائب. «١»

٨- و عن أبي جعفر الباقر «ع»، قال: صعد رسول الله «ص» المنبر يوم فتح مكة فقال:

«أيها الناس إن الله قد أذهب عنكم نخوه الجاهليه و تفاخرها بآبائها. ألا إنكم من آدم «ع»، و آدم من طين. ألا إن خير عباد الله عبد اتقاه. إن العريبه ليست بأب والد، و لكنها لسان ناطق؛ فمن قصر به عمله لم يبلغه حسبه. ألا إن كل دم كان في الجاهليه أو إحنه- و الإحنه: الشحناء- فهي تحت قدمي هذه إلى يوم القيامة.» «٢»

٩- و عنه «ص» في خطبته في مسجد الخيف: «المسلمون إخوه؛ تتكافى دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم.» «٣»

١٠- و في روايه أخرى عنه «ص»: «المؤمنون إخوه تتكافأ دماؤهم، و هم يد على من سواهم؛ يسعى بذمتهم أدناهم.» «٤»

١١- و عنه «ص» أيضا في حجه الوداع: «أيها الناس، اسمعوا قولي و اعقلوه، تعلمن أن كل مسلم أخ للمسلم، و أن المسلمين إخوه فلا يحل لا مرئ من أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه، فلا تظلمن أنفسكم، اللهم هل بلغت؟» «٥»

١٢- و عنه «ص» أيضا: «إن الله - تعالى - جعل الإسلام دينه، و جعل كلمه الإخلاص حسنا له، فمن استقبل قبلتنا، و شهد شهادتنا، و أحل ذبيحتنا فهو مسلم، له ما لنا و عليه ما علينا.» «٦»

١٣- و عن أمير المؤمنين «ع»، قال: «من استقبل قبلتنا، و أكل ذبيحتنا، و آمن بنبينا،

(١)- تحف العقول / ٣٤.

(٢)- الكافي ٨ / ٢٤٦ (الروضه)، الحديث ٣٤٢.

(٣)- الكافي ١ / ٤٠٣، كتاب الحججه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه لأئمه المسلمين ...، الحديث

(٤)- الكافي ١/ ٤٠٤، كتاب الحججه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه لأئمه المسلمين... الحديث ٢.

(٥)- سيره ابن هشام ٤/ ٢٥١.

(٦)- بحار الأنوار ٢٨٨ / ٦٥ (طبعه إيران ٦٨ / ٢٨٨)، كتاب الإيمان و الكفر، الباب ٢٤ (باب الفرق بين الإيمان و الإسلام)، الحديث ٤٧؛ عن «نوادير الراوندى»، عن موسى بن جعفر «ع» عنه «ص».

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١٥

و شهد شهادتنا دخل فى ديننا؛ أجرينا عليه حكم القرآن، و حدود الإسلام، ليس لأحد على أحد فضل إلا بالتقوى. ألا و إن للمتقين عند الله أفضل الثواب، و أحسن الجزاء و المآب. «١»

١٤- و عن رسول الله «ص»: «مثل المؤمنين فى توادهم و تعاطفهم و تراحمهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه شىء تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى.» «٢»

١٥- و فى صحيحه أبى بصير، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «المؤمن أخو المؤمن كالجسد الواحد، إن اشتكى شيئاً منه وجد ألم ذلك فى سائر جسده، و أرواحهما من روح واحده. و إن روح المؤمن لأشدّ اتصالاً بروح الله من اتصال شعاع الشمس بها.» «٣»

١٦- و فى خبر مفضل بن عمر، قال أبو عبد الله «ع»: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ بَنُو أَبٍ وَ أُمَّ، و إذا ضرب على رجل منهم عرق سهر له الآخرون.» «٤»

١٧- و فى خبر على بن عقبه، عن أبى عبد الله «ع»: «المؤمن أخو المؤمن، عينه و دليله، لا يخونه و لا يظلمه و لا يغشّه و لا يعده عدّه فيخلفه.» «٥»

١٨- و فى روايه الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه و لا يخذله و لا يغتابه

ولا يخونه ولا يحرمه. «٦»

١٩- وفي خبر الحارث بن المغيرة، قال أبو عبد الله «ع»: «المسلم أخو المسلم، هو عينه و مرآته، و دليله، لا يخونه و لا يخدعه و لا يظلمه و لا يكذبه و لا يغتابه.» «٧»

٢٠- و عن الصادق «ع»: «المسلم أخو المسلم. و حق المسلم على أخيه المسلم أن لا يشبع

(١)- بحار الأنوار ٢٩٢ / ٦٥ (طبعه إيران ٢٩٢ / ٦٨)، كتاب الإيمان و الكفر، الباب ٢٤، الحديث ٥٢.

(٢)- مسند أحمد ٢٧٠ / ٤.

(٣)- الكافي ١٦٦ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، الحديث ٤.

(٤)- الكافي ١٦٥ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، الحديث ١.

(٥)- الكافي ١٦٦ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، الحديث ٣.

(٦)- الكافي ١٦٧ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، الحديث ١١.

(٧)- الكافي ١٦٦ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧١٦

و يجوع أخوه، و لا يروى و يعطش أخوه، و لا يكتسى و يعرى أخوه، فما أعظم حق المسلم على أخيه المسلم.» «١»

٢١- و عن أبي عبد الله «ع» أن النبي «ص» قال: «من أصبح لا- يهتم بأمور المسلمين فليس منهم. و من سمع رجلا- ينادى يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم.» «٢»

٢٢- و في خبر أبي المعز، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «يحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل و التعاون على التعاطف و المواساة لأهل الحاجة و تعاطف بعضهم على بعض حتى تكونوا كما أمركم الله- عز و جل-: «رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» متراحمين، مغتمين لما

غاب عنكم من أمرهم، على ما مضى عليه معشر الأنصار على عهد رسول الله «ص.» «٣»

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره الوارده من طرق الفريقين فى هذا المجال.

و أوصيك أن تراجع فى هذا الباب أيضا القصص المحكيه عن النبى «ص» و الأئمه المعصومين، الحاكيه عن روح المؤاخاه و المواساه بين طبقات المسلمين و إلغاء الامتيازات الماديه و العنصريه التى يهتم بها أبناء الدنيا.

و من هذا القبيل الروايات الوارده فى تزويج النبى زينب بنت جحش لزيد بن حارثه، و تزويجه ضباعه بنت الزبير بن عبد المطلب لمقداد، و خطبته للذلفاء بنت زياد بن لبيد من شرفاء الأنصار لجويبر الأسود المحتاج، و خطبه محمد بن على بن الحسين ابنه رجل من الأشراف لمنجح بن رباح، و تزوج على بن الحسين بمولاه له أعتقها و تزوجها. إلى غير ذلك من القصص، راجع فروع الكافى «٤». و قصه جويبر قصه عجيبه جدًا.

و بالجملة، فالمسلمون لو خلّوا و فطرتهم و وظيفتهم الإسلاميه فكأنهم أمه واحده

(١) - سفينه البحار ١/ ١٢، فى كلمه الأخ؛ عن البحار ٧١ / ٢٢١ (طبعه إيران ٧٤ / ٢٢١)؛ عن «الاختصاص».

(٢) - الكافى ١٦٤ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب الاهتمام بأمر المسلمين ... الحديث ٥.

(٣) - الكافى ١٧٥ / ٢، كتاب الإيمان و الكفر، باب التراحم و التعاطف، الحديث ٤.

(٤) - الكافى ٣٣٩ - ٣٤٧، كتاب النكاح، باب أن المؤمن كفو المؤمنه، و ما بعده.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١٧

و دينهم واحد و إلههم واحد و نبيهم و كتابهم واحد. و من الواجب أن يحكم عليهم و على بلادهم حكم واحد و تسوسهم سياسه واحده، كما كان كذلك فى صدر الإسلام، و لكن أعداء الإسلام

ألقوا بينهم التعصبات الباطله و الخلافات العنصريه الماديه، و مزقوهم بذلك كل ممزق و أشعلوا بينهم نيران الفتنة و سلبوا عليهم أياديهم الخبيثه و عملاءهم الظلمه المتأيدين بعلماء السوء، و بذلك تسلطوا على بلادهم و ثقافتهم و ذخائرهم. فيا مصيبه للإسلام و المسلمين من هاتين الشجرتين الخبيثتين، و قى الله المسلمين شرهما بحق محمد و آله.

فليتنبه المسلمون و ليستيقظوا من نوم الغفله العميقه و يلتفتوا إلى أنّ العدو الإسرائيلي جمع أبناءه من شتى أرجاء العالم باسم الدين و تحت لواء الدين، من دون أن يفترق بينهم باللغه و اللون و الوطن، و شكّل بذلك قوه و قدره ضدّ الإسلام و المسلمين، بينما راح المسلمون مع كثره عددهم و سعه بلادهم و ذخائرهم يعنونون القوميات: العربيه و الفارسيه و التركيّه و نحوها فخرسروا بذلك أمام إسرائيل الغاصبه المعاديه. فهذه نتيجه الافتراق و ذلك ثمره الاتفاق.

و على هذا يفرض على الحكومه الإسلاميه و أمته أن لا تحصر نظرها و إمكانياتها على منطقه خاصه و مجتمع خاص، بل تلتفت إلى جميع المسلمين في شتى البلاد أقاليمها و أدانيها، فتوجد لهم بقدر الوسع و سائل التعلم و الثقافه و الدفاع، و يسعى في توحيد كلمتهم و رفع الفقر و الاستضعاف و الظلم عنهم و رفع شرّ الأعداء الخارجيين و الداخليين عنهم و عن بلادهم، و الميسور من ذلك كله لا يترك بالمعسور، و ما لا يدرك كله لا يترك كله كما هو واضح بالعقل و الشرع، فتنبه.

الجهه السادسه: في النهي عن تولي الكفار و اتخاذهم بطانه:

قد اهتم الإسلام باستقلال المسلمين و مجدهم و عزّهم و أن لا يستولى عليهم الكفار

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧١٨

أو يستغلّوهم أو يجدوا عليهم سيلا.

و لعلك لا تجد

فى الكتاب الكرىم بعد مسأله الجهاد مسأله سىاسىه عنى بها القرآن الكرىم بمثل هذه المسأله المهمه التى هى أساس السىاسه الخارجىه للإسلام، حىث إن الكفر مله واحده يعاند بتمام وجوده الإسلام، و الكافرون بأجمعهم أعداء ألداء للمسلمىن. و العدو همّه المعاداه و الإضرار بخصىمه علنا أو سرًا و لو تحت ستار التظاهر بالصدافه و التعطف و باسم العمران و الحماىه، كما بلى المسلمون بذلك فى القرون الأخرىه.

و قد أخبرنا الله- تعالى- بالحق و العداوه الكامنه فى قلوب الكفار و المشركىن فى آىات كثرىه:

- ١- كقوله- تعالى-: «مَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَ لَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ.» «١»
- ٢- و قال: «إِنَّ تَمَسُّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ، وَ إِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا، وَ إِنْ تُصْبِرُوا وَ تَتَّقُوا لَا يُضْرَكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا، إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ.» «٢»
- ٣- و قال: «وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا، حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ.» «٣»
- ٤- و قال فى حق اليهود: «فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَ جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَ نَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ، وَ لَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ.» «٤»
- ٥- و قال فى حق المشركىن: «كَيْفَ وَ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَ لَا ذِمَّةً،

(١)- سورة البقره (٢)، الآىه ١٠٥.

(٢)- سورة آل عمران (٣)، الآىه ١٢٠.

(٣)- سورة البقره (٢)، الآىه ١٠٩.

(٤)- سورة المائده (٥)، الآىه ١٣.

دراسات فى ولاىه الفقىه و فقه الدوله الإسلامىه، ج ٢، ص: ٧١٩

يُزُؤُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَ تَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَ أَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ.» «١»

إلى غير ذلك من آىات الكتاب العزىز الوارده فى هذا المجال.

لأجل ذلك فرض الله - تعالى - على الأمة الإسلامية أن تتجهز دائماً بأنواع أجهزه الدفاع و أكملها و تعدد لنفسها ما استطاعت من قوه و سلاح لإرهاب العدو و إخافته حتى لا - يخطر ببالهم الهجوم على بلاد المسلمين، من غير فرق بين من عرف عداوته و غيرهم ممن يحتمل هجمته من العناصر الخارجيه و الداخليه، و رغب في إنفاق المال في هذا السبيل فقال - تعالى -

٦-: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مِمَّا اسْتِطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ، وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ، تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ. وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ.» (٢)

كما بالغ و شدد في النهي عن تولي الكفار و اتخاذهم بطانه بحيث يطلعون على أسرار المسلمين و دواخلهم:

٧- قال الله - تعالى -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا، وُدُّوا مَا عَنِتُّمْ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمِمَّا تَخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ* هَا أَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ تَحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ، وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَإِذَا لَقُوا لَقُواكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ، قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ.» (٣)

٨- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَ لَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ الْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ، وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.» (٤)

٩- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ

(١) - سورة التوبة (٩)، الآية ٨.

(٢) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٠.

(٣) - سورة آل عمران (٣)، الآية ١١٨ و ١١٩.

(٤) - سورة

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٢٠

تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا. «١»

١٠- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَتَّخِذُوا عِدُوِّي وَعِدْوَكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ، يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ، وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ.» «٢»

١١- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ* فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصِيبُحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ.» «٣»

١٢- وقال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُزِدُواكُمْ عَلَىٰ أَغْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا حَاسِرِينَ* بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ.» «٤»

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الناهية عن موالاته الكفار و موادتهم و إطاعتهم و الاعتماد عليهم.

فتأمل في هذه الآيات الشريفة و انظر كيف بلى المسلمون في أعصارنا بولاه و حكام مرضى القلوب ضعفاء النفوس قد حطّموا شخصيات أنفسهم و قداسه أممهم و جعلوا بلادهم و ثقافتهم و ذخائرهم و إمكاناتهم المتنوعة تحت سيطره الكفار و الصهاينة، معتذرين بالخشية من أن تصيبهم دائره!

فعسى الله أن يأتي بالفتح العاجل للمسلمين في شتى البلدان، كما أتى به في إيران الإسلامية بإيمانهم و استقامتهم و اتحادهم، و وجود القيامة الجازمه فيهم،

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ١٤٤.

(٢)- سورة الممتحنة (٦٠)، الآية ١.

سوره المائدہ (۵)، الآیہ ۵۱-۵۲.

(۴)- سوره آل عمران (۳)، الآیہ ۱۴۹ و ۱۵۰.

دراسات فی ولایہ الفقیہ و فقہ الدولہ الإسلامیہ، ج ۲، ص: ۷۲۱

و یسقط هؤلاء الفسقه الخونه من عروش القدره الشیطانیہ و السلطه الطاغوتیہ فی مزبلہ التاريخ و مهملاته، كما سقط أمثالهم، و تقطع أيادی الکفر و عملاته من أصلها إن شاء الله- تعالیٰ.

فانظر إلى آثار رحمہ الله- تعالیٰ- و انتظر رحمته الواسعه.

و لكن على المسلمين الهمة و الثوره ضد هذه السلطات الطاغوتیہ، فإن الله- تعالیٰ- «لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ.»

الجهه السابعه: فی مداراه الكفار و حفظ حقوقهم و حرمتهم:

قد ظهر بما مرّ أنّ كيان الإسلام و مجد المسلمين يستدعيان الحفاظ على الاستقلال فى الثقافه و السياسه و الاقتصاد، و الحذر من وقوعهم فى حبال الكفر و شبكاته.

و لكن نقول: إنّ ذلك كله لا ينافى مداراه الكفار و دعوتهم إلى الحق، بل و البرّ و الإحسان إليهم و تأليفهم كما يرغبوا فى الإسلام، بل و التعاهد و إيجاد العلاقات السياسيه و الاقتصاديه معهم إذا رآه الحاكم صلاحا للإسلام و المسلمين مع رعايه الاحتياط و الالتفات إلى جميع الجوانب و الجهات كيلا يتغفلوا أحيانا:

۱- قال الله بعد الأمر بإعداد القوه فى قبال الكفار: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.» (۱)

۲- و قال بعد الأمر بقتال الكفار: «إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ، وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ،

(۱)- سوره الأنفال (۸)، الآیہ ۶۱.

دراسات فى ولایہ الفقیہ و فقہ الدولہ الإسلامیہ، ج ۲، ص: ۷۲۲

فَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَ أَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا.» (۱)

وقال: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسَطِينَ* إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ أَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَ ظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ، وَ مَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ.» (٢)

٤- وقال: «وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ.» (٣)

٥- وقال: «وَ لَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ.» (٤)

٦- وقد عاهد رسول الله «ص» مشركى مكه و يهود المدينة و نصارى نجران و غيرهم، و كان يعاشرهم و يعاملهم بالآداب و الأخلاق الحسنه، و قد جعله الله - تعالى - أسوه لنا فقال: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْآخِرَ وَ ذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا.» (٥)

٧- و فى سنن أبى داود، عن رسول الله «ص»: «ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة.» (٦)

٨- و فى فتوح البلدان للبلاذرى، عنه «ص»: «من ظلم معاهدا و كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه.» (٧)

٩- و فى كتاب أمير المؤمنين للأشتر النخعى: «و أشعر قلبك الرّحمه للرّعيه و المحبّه لهم

(١)- سورة النساء (٤)، الآية ٩٠.

(٢)- سورة الممتحنه (٦٠)، الآية ٨ و ٩.

(٣)- سورة التوبه (٩)، الآية ٦.

(٤)- سورة العنكبوت (٢٩)، الآية ٤٦.

(٥)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٢١.

(٦)- سنن أبى داود ٢ / ١٥٢، كتاب الخراج و الفىء و الإمارة، باب فى تعشير أهل الذمه ...

(٧)- فتوح البلدان / ١٦٧.

دراسات فى ولاية الفقيه

و اللطف بهم، و لا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا تغتتم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق.» (١)

فيجب على حاكم المسلمين الرّحمه لرعيته و اللطف بهم و إن لم يكونوا مسلمين.

و يجب على المسلمين أن يجذبوا بسيرتهم و أخلاقهم كل إنسان و إن كان كافرا.

١٠- و في حديث أنّه مرّ شيخ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين «ع»:

ما هذا؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، نصرانيّ. فقال أمير المؤمنين «ع»: استعملتموه حتى إذا كبر و عجز منعموه؟ أنفقوا عليه من بيت

المال.» (٢)

و يرى أمير المؤمنين «ع» لأعراض أهل الكتاب و أموالهم حرمه مثل ما يراه لأعراض المسلمين و أموالهم، فقد قال «ع»- بعد ما

سمع إغاره خيل معاويه على الأنبار و تعرضهم لنساء المسلمين و لنساء أهل الذمه-

١١-: «و لقد بلغني أنّ الرّجل منهم كان يدخل على المرأه المسلمه و الأخرى المعاهده، فينتزع حجلها و قلبها و قلائدها و رعاثها،

ما تمنع منه إلّا بالاسترجاع و الاسترحام، ثم انصرفوا وافرین؛ ما نال رجلا منهم كلم و لا أريق لهم دم، فلو أنّ امرأ مسلما مات من

بعد هذا أسفا ما كان به ملوما بل كان به عندي جديرا.» (٣)

١٢- و قال «ع» في كتاب أرسله إلى عمّاله على الخراج: «و لا تبعنّ للناس في الخراج كسوه شتاء و لا صيف و لا دابّه يعتملون

عليها و لا عبدا، و لا تضربنّ أحدا سوطا لمكان درهم، و لا تمسّنّ مال أحد من الناس: مصّلّ و لا معاهد إلّا أن تجدوا فرسا أو

سلاحا يعدى به على أهل الإسلام، فإنّه لا ينبغي للمسلم أن يدع

ذلك في أيدي أعداء الإسلام فيكون شوكة عليه.» (٤)

١٣- وقد بلغ احترام الإسلام للذمي حدًا يسمح له أن يخاصم إمام المسلمين

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٩٩٣؛ عبده ٣ / ٩٣؛ لح / ٤٢٧، الكتاب ٥٣.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٩، الباب ١٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥؛ عبده ١ / ٦٤؛ لح / ٦٩ - ٧٠، الخطبه ٢٧.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٩٨٤؛ عبده ٣ / ٩٠؛ لح / ٤٢٥، الكتاب ٥١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٢٤

و يطالبه بالبينه لدعواه، كما اتفق ذلك في قصه درع أمير المؤمنين «ع» و مخاصمته في عصر خلافته مع رجل من اليهود عند شريح القاضي، و قد مرّ الحديث في مبحث المساواه أمام القانون، فراجع «١».

و لم يكتف الإسلام باحترام الأحياء من أهل الكتاب بل ترى النبي «ص» يحترم بنفسه أمواتهم و يأمرنا بذلك أيضا:

١٤- ففي صحيح البخارى بسنده، عن جابر بن عبد الله، قال: «مرّ بنا جنازه فقام لها النبي «ص» و قمنا به، فقلنا: يا رسول الله، إنّها جنازه يهودي. قال: «إذا رأيتم الجنازه فقوموا.» (٢)

١٥- و فيه أيضا: «كان سهل بن حنيف و قيس بن سعد قاعدين بالقادسيه، فمروا عليهما بجنازه، فقاما، فقيل لهما: إنّها من أهل الأرض، أى من أهل الذمه، فقالا: إنّ النبي «ص» مرّت به جنازه فقام فقيل له: إنّها جنازه يهودي، فقال:

أ ليست نفسا.» (٣)

أقول: فهذا منطق الإسلام يرى للإنسان و حتّى لجنازته بأى مله و دين كان حرمه و شأننا ما لم يتجاوز على حقوق غيره. هذا.

و قد وجد اليهود و النصارى و المجوس في ظلّ الحكومات الإسلاميه من كرامه العيش و الحرمة في جميع مجالات الحياه: من السياسه

و الاقتصاد و الحرّيه فى اكتساب العلوم و الصنائع ما لم يجدوه فى ظلّ الحكومات المسيحيه و غيرها. و قد كانت الدول المسيحيه فى أوروبا يستعبدون اليهود و يذلّونهم و يسومونهم سوء العذاب، و كانت البلاد الإسلاميه ملجأ لهم و ملاذا يتمتعون فيها بأحسن ما كان يتمتع به المسلمون، كما شهدت بذلك التواريخ. و لكنك رأيت فى نهايه الأمر كيف جبروا

(١)- راجع ص ١٩٣ من الكتاب.

(٢)- صحيح البخارى ١/ ٢٢٨، فى الجنائز، باب من قام لجنازه يهودى.

(٣)- صحيح البخارى ١/ ٢٢٨، فى الجنائز، باب من قام لجنازه يهودى.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٢٥

و يجبرون إحسان المسلمين إليهم و كافئوهم فى مجازر فلسطين و لبنان، فترجو من الله العزيز المنتقم الجبار أن يخذلهم و يضرب عليهم الذلّه و المسكنه بأيدى المسلمين الغيارى، و يخلص القدس الشريف من براثنهم الخبيثه إن شاء الله- تعالى-.

الجهه النامنه: فى الأمان و الهدنه:

اشاره

لا- يخفى أنّه من المناسب هنا البحث فى ثلاث مسائل متقاربه متناسبه تعرّض لها الفقهاء فى كتاب الجهاد، و هى مسأله إعطاء الأمان للعدوّ، و مسأله الجزيه، و مسأله الهدنه.

و المراد بالأول أن يعطى الإمام أو نائبه، أو فرد من المسلمين و لو كان من أدناهم الذمام و الأمان لفرد أو فئه من الكفار المقاتلين.

و المراد بالثانى الضريبه المقرّره على الكفار من أهل الكتاب أو غيرهم على الخلاف فى ذلك على أن يقروا على دينهم عائشين فى ظلّ الحكومه الإسلاميه آمنين فى الأموال و الأعراض و النفوس.

و المراد بالثالث ما يعقده الإمام أو نائبه مع المقاتلين من ترك القتال فى مدّه مع العوض أو بلا عوض على ما يراه من مصلحه الإسلام و المسلمين.

و لكن لما

كانت دائره هذه المسائل واسعه جدًا و محل بحثها الكتب الفقهيّه الموسوعه أحلنا التفصيل فيها إلى محلها، و نبحت عن الجزيه بحثا بسيطا في الباب الثامن من الكتاب المعقود للبحث عن المنايع الماليه للدوله الإسلاميه.

و أما الأمان و الهدنه فنشير إليهما هنا بذكر بعض الآيات و الروايات و الكلمات لأطلاع القارئ إجمالاً:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٢٦

١- عقد الأمان:

١- قال الله - تعالى -: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ.» (١)

٢- و عن رسول الله «ص» في خطبته في مسجد الخيف: «المسلمون إخوه، تتكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم.» (٢)

٣- و روى السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت له: ما معنى قول النبي «ص»: يسعى بذمتهم أدناهم؟ قال: لو أنّ جيشاً من المسلمين حاصروا قوماً من المشركين فأشرف رجل فقال: أعطوني الأمان حتى ألقى صاحبكم و أناظره، فأعطاه أدناهم الأمان و جب على أفضلهم الوفاء به.» (٣)

٤- و روى مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله «ع» أنّ علياً «ع» أجاز أمان عبد مملوك لأهل حصن من الحصون، و قال: «هو من المؤمنين.» (٤)

٥- و عن محمد بن الحكم، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «لو أنّ قوماً حاصروا مدينه فسألوهم الأمان فقالوا: لا، فظنّوا أنّهم قالوا: نعم، فنزلوا إليهم كانوا آمنين.» (٥)

٦- و قال الشيخ في المبسوط:

«عقد الأمان جائز للمشركين، لقوله - تعالى -: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

(١) - سورة التوبه (٩)، الآية ٦.

(٢) - الكافي ١/ ٤٠٣، كتاب الحجه، باب ما أمر النبي «ص» بالنصيحه لأئمه المسلمين ... الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١١ / ٤٩، الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١١ /

٤٩، الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٥)- الوسائل ١١ / ٥٠، الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٢٧

فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَلْبَغُهُ مَأْمَنَهُ. و عقد النبي «ص» الأمان للمشركين عام الحديبيه.

فإذا ثبت جوازه نظر، فإن كان العاقد الإمام جاز أن يعقده لأهل الشرك كلهم في جميع البقاع و الأماكن، لأنّ إليه النظر في مصالح المسلمين، و هذا من ذلك.

و إن كان العاقد خليفه الإمام على إقليم فإنه يجوز أن يعقد لمن يليه من الكفار دون جميعهم، لأنّ إليه النظر في ذلك دون غيرها.

و إن كان العاقد آحاد المسلمين جاز أن يعقد لآحادهم و الواحد و العشره. و لا يجوز أن يعقد لأهل بلد عام و لا لأهل إقليم، لأنّه ليس له النظر في مصالح المسلمين.

فإذا ثبت جوازه لآحاد المسلمين فإن كان العاقد حرّاً مكلفاً جاز بلا خلاف، و إن كان عبداً صحّ، سواء كان مأذوناً له في القتال أو غير مأذون- و فيه خلاف- لقوله «ص»: «يسعى بذمتهم أدناهم.» و أدناهم: عبيدهم.

و أمّا المرأة فيصحّ أمانها بلا خلاف، لأنّ أم هاني بنت أبي طالب أجارت رجلاً من المشركين يوم فتح مكّه فأجاز النبي «ص» أمانها و قال: أجرنا من أجرت، و آمنّا من آمنت.

و الصبي و المجنون لا يصحّ أمانهما لأنهما غير مكلفين. «١»

٧- و في الشرائع:

«و يجوز أن يذمّ الواحد من المسلمين لآحاد من أهل الحرب، و لا يذمّ عامّاً و لا لأهل إقليم. و هل يذمّ لقريه أو حصن؟ قيل: نعم، كما أجاز عليّ «ع» ذمام الواحد لحصن من الحصون. و قيل: لا، و هو الأشبه. و فعل

علی «ع» قضیه فی واقعه فلا يتعدى.

و الإمام یدم لأهل الحرب عموماً و خصوصاً. و کذا من نصبه الإمام للنظر فی جهة یدم لأهلها. و يجب الوفاء بالذمام ما لم یکن متضمناً لما یخالف الشرع. «۲»

(۱) - المبسوط ۱۴ / ۲.

(۲) - الشرائع ۱ / ۳۱۴.

دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۲، ص: ۷۲۸

۸- و فی کتاب الجهاد من بدایه المجتهد لابن رشد:

«و اتفقوا علی جواز تأمین الإمام. و جمهور العلماء علی جواز أمان الرجل الحرّ المسلم إلّا ما كان ابن الماجشون یرى أنه موقوف علی إذن الإمام.

و اختلفوا فی أمان العبد و أمان المرأه فالجمهور علی جوازه، و كان ابن الماجشون و سحنون یقولان: أمان المرأه موقوف علی إذن الإمام. و قال أبو حنیفه: لا یجوز أمان العبد إلّا أن یقاتل. «۱»

۲- الهدنه و ترک القتال:

۱- قال الله - تعالی -: «إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَ لَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا، فَاتَّبِعُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ.» «۲»

۲- و قال: «إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ.» «۳»

فجعل الله - تعالی - الوفاء بالمعاهده من آثار التقوى و لوازمه.

۳- و قال: «وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا، وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.» «۴»

۴- و فی نهج البلاغه: «و لا تدفعنّ صلحا دعاك إليه عدوك [و] لله فيه رضا، فإنّ فی الصلح دعه لجنودك و راحه من همومك و أمانا لبلادك، و لكن الحذر كلّ الحذر من عدوك بعد صلحه، فإنّ العدو ربما قارب ليتغفل، فخذ بالحزم و اتهم فی ذلك حسن الظن.» «۵»

(١) - بدايه المجتهد ٣٧٠ / ١ (طبعه أخرى ٣٢٦ / ١).

(٢) - سورة التوبه (٩)،

(٣) - سورة التوبة (٩)، الآية ٧.

(٤) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٦١.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٢٧؛ عبده ٣ / ١١٧؛ لح / ٤٤٢، الكتاب ٥٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٢٩

٥- و قال الشيخ في المبسوط:

«الهدنه و المعاهده واحده، و هو وضع القتال و ترك الحرب إلى مدّه من غير عوض.

و ذلك جائز، لقوله - تعالى -: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا»، و لأنّ النبي «ص» صالح قريشا عام الحديبيه على ترك القتال عشر سنين ...

و ليس يخلو الإمام من أن يكون مستظها أو غير مستظهر، فإن كان مستظها و كان في الهدنه مصلحه للمسلمين و نظر لهم بأن يرجو منهم الدخول في الإسلام أو بذل الجزيه فعل ذلك، و إن لم يكن فيه نظر للمسلمين بل كانت المصلحه في تركه بأن يكون العدو قليلا ضعيفا و إذا ترك قتالهم اشتدت شوكتهم و قرّوا فلا تجوز الهدنه، لأنّ فيها ضررا على المسلمين.

فإذا هادنهم في الموضع الذي يجوز فيجوز أن يهادنهم أربعة أشهر بنص القرآن العزيز، و هو قوله - تعالى -: «فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ». و لا يجوز إلى سنه و زياده عليها ...

فأمّا إذا لم يكن الإمام مستظها على المشركين، بل كانوا مستظهرين عليه، لقوتهم و ضعف المسلمين أو كان العدو بالبعد منهم و في قصدهم الترام مؤن كثيره فيجوز أن يهادنهم إلى عشر سنين، لأنّ النبي «ص» هادن قريشا عام الحديبيه إلى عشر سنين، ثمّ نقضوها من قبل نفوسهم. «١»

أقول: و الظاهر أنّ قوله: «من غير عوض» يريد به عدم اشتراط كون الهدنه بعوض، لا أنّ شرط العوض غير جائز.

٦- و لذا قال العلّامة في التذكرة:

«المهادنه و الموادعه و المعاهده ألفاظ مترادفه،

معناها وضع القتال و ترك الحرب مدّه بعوض و غير عوض. و هى جائزه بالنصّ و الإجماع.» (٢)

(١)- المبسوط ٢ / ٥٠ - ٥١.

(٢)- التذكرة ١ / ٤٤٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٠

٧- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«و معنى الهدنه أن يعقد لأهل الحرب عقدا على ترك القتال مدّه بعوض و بغير عوض، و تسمى مهاده و مواده و معاهده. و ذلك جائز بدليل قول الله - تعالى -:

﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَ رَسُوْلِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ و قال - سبحانه -: «وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا». و روى مروان و مسور بن مخرمه أنّ النبى «ص» صالح سهيل بن عمرو بالحديبيه على وضع القتال عشر سنين. و لأنّه قد يكون بالمسلمين ضعف، فيهادنهم حتى يقوى المسلمون ...» (١)

٨- و فى التذكرة:

«و يشترط فى صحه عقد الذمه أمور أربعة:

الأوّل: أن يتولاه الإمام أو من يأذن له، لأنّه من الأمور العظام ...

الثانى: أن يكون للمسلمين إليه حاجه و مصلحه إمّا لضعفهم عن المقاومه فينتظر الإمام قوتهم، و إمّا لرجاء إسلام المشركين، و إمّا لبذل الجزية منهم و التزام أحكام الإسلام. و لو لم تكن هناك مصلحه للمسلمين، بأن يكون فى المسلمين قوه و فى المشركين ضعف و يخشى قوتهم و اجتماعهم إن لم يبادرهم بالقتال، لم تجز له مهادنتهم ...

و الثالث: أن يخلو العقد من شرط فاسد- و هو حقّ كلّ عقد- فإن عقدها الإمام على شرط فاسد مثل أن يشترط ردّ النساء أو مهورهنّ أو ردّ السلاح المأخوذ منهم أو دفع المال إليهم مع عدم الضروره الداعيه إلى ذلك ... فهذه الشروط كلها فاسده يفسد بها عقد الهدنه ...

الرابع: المدّه، و يجب ذكر

أقول: فهذا بحث بسيط إجمالي عن مسألتى الأمان والهدنة، وقد عرفت أنّ محل بحثهما التفصيلي كتاب الجهاد من الفقه، فراجع.

(١) - المغنى ٥١٧/١٠.

(٢) - التذكرة ١/٤٤٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٣١

الجهه التاسعه: في وجوب الوفاء بالعهد و حرمة الغدر و لو مع الكفار:

اشاره

إذا عاهدت الحكومه الإسلاميه أو أمّتها دوله أو فردا من الكفار، أو مؤسسه تجاريه أو خدماتيه لهم، و استحکم العقد بينهما و جب الوفاء به و لا يجوز نقضه بوجه إلّا مع تخلف الطرف و نقضه. و يدلّ على ذلك العقل و الشرع:

[الآيات]

١- قال الله - تعالى - في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾. (١)

افتتح الله - تعالى - هذه السوره بإيجاب الوفاء بكل عهد. و التعبير فيه يشعر بكونه من لوازم الإيمان.

و شدّد في هذه السوره أمر الميثاق من المسلمين و اليهود و النصرى:

٢- فقال: ﴿وَ اذْكُرُوا لِلّٰهِ عَلَيْكُمْ و مِيثَاقَهُ الَّذِى و اتَّفَقْتُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا و اطَّعْنَا﴾. (٢)

٣- و قال: ﴿وَ لَقَدْ أَخَذَ اللّٰهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ و بَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾. (٣)

٤- و قال: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ و جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾. (٤)

٥- و قال: ﴿وَ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾. (٥)

فسوره المائده كأنها سوره العقد و الميثاق.

وعدّ الله- تعالى - من صفات المؤمنين و خواصهم رعايه العهد:

(١)- سورة المائده (٥)، الآيه ١.

(٢)- سورة المائده (٥)، الآيه ٧.

(٣)- سورة المائده (٥)، الآيه ١٢.

(٤)- سورة المائده (٥)، الآيه ١٣.

(٥)- سورة المائده (٥)، الآيه ١٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٢

٦- فقال: «وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ.»* «١»

٧- وقال: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ، وَ لَا تَنْفُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا، إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ.»
«٢»

٨- وقال: «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا.» «٣»

و إطلاق الآيات يشمل معاهدات المسلمين مع الكفار أيضا، مضافا إلى التصريح بها فى بعض

٩- فقال: «إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَ لَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا، فَاتَّبِعُوا إِلَيْهِمْ وَعَاهَدْتُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ.» (٤)

١٠- وقال: «كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ، إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ.» (٥)

فجعل الوفاء بالعهد فى الآيتين من لوازم التقوى.

[الروايات]

١١- وعن حبه العرنى، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «من ائتمن رجلا- على دمه ثم خاس به فأنا من القاتل برىء، وإن كان المقتول فى النار.» (٦)

١٢- وعن عبد الله بن سليمان، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول: «ما من رجل آمن رجلا على ذمه (على دمه خ. ل) ثم قتله إلا جاء يوم القيامة يحمل لواء الغدر.» (٧)

(١)- سورة المؤمنین (٢٣)، الآية ٨.

(٢)- سورة النحل (١٦)، الآية ٩١.

(٣)- سورة الإسراء (١٧)، الآية ٣٤.

(٤)- سورة التوبة (٩)، الآية ٤.

(٥)- سورة التوبة (٩)، الآية ٧.

(٦)- الوسائل ١١ / ٥١، الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٧)- الوسائل ١١ / ٥٠، الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٣

١٣- و عن السكونى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قلت له: ما معنى قول النبى «ص»: «يسعى بذمتهم أدناهم»؟ قال: «لو أن جيشا من

المسلمين حاصروا قوما من المشركين فأشرف رجل فقال: أعطوني الأمان حتى ألقى صاحبكم و أناظره، فأعطاه أدناهم الأمان،
ووجب على أفضلهم الوفاء به.» «١»

١٤- و في الخصال بسنده، عن ابن مسعود، عن النبي «ص»، قال: «أربع من كنَّ فيه فهو منافق، و إن كانت فيه واحده منهن كانت
فيه خصله

من النفاق حتى يدعها: من إذا حدّث كذب، و إذا وعد أخلف، و إذا عاهد غدر، و إذا خاصم فجر.» (٢)

١٥- و فى نهج البلاغه: «إنّ الوفاء توأم الصدق، و لا أعلم جنّه أوقى منه. و لا يغدر من علم كيف المرجع. و لقد أصبحنا فى زمان قد اتّخذ أكثر أهله الغدر كيسا، و نسبهم أهل الجهل فيه إلى حسن الحيله، ما لهم؟ قاتلهم الله! قد يرى الحوّل القلب وجه الحيله، و دونه مانع من أمر الله و نهيه، فیدعها رأى عين بعد القدره عليها و ينتهز فرصتها من لا حريجه (٣) له فى الدين.» (٤)

١٦- و فى سنن أبى داود بسنده، عن عمرو بن عبسه، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «من كان بينه و بين قوم عهد فلا يشدّ عقده و لا يحلّها حتى ينقضى أمدّها أو ينبذ إليهم على سواء.» (٥)

١٧- و فيه أيضا بسنده، عن أبى بكره، قال: قال: رسول الله «ص»: «من قتل معاهدا فى غير كنهه (٦) حرّم الله عليه الجنة.» (٧)

(١)- الوسائل ١١ / ٤٩، الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الخصال ١ / ٢٥٤، باب الأربعة، الحديث ١٢٩.

(٣)- الحريجه: التحرّز من الآثام.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٦؛ عبده ١ / ٨٨؛ لح / ٨٣، الخطبه ٤١.

(٥)- سنن أبى داود ٢ / ٧٦، كتاب الجهاد، باب فى الإمام يكون بينه و بين العدو عهد فيسير إليه.

(٦)- يعنى فى غير وقته و غايه عهده.

(٧)- سنن أبى داود ٢ / ٧٦، كتاب الجهاد، باب فى الوفاء للمعاهد و حرمة ذمّته.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٤

١٨- و فيه أيضا بسنده، عن ابن عمر أنّ رسول الله «ص» قال: «إنّ الغادر

ينصب له لواء يوم القيامة، فيقال: هذه غدرة فلان بن فلان.» «١»

وقد أكد أمير المؤمنين «ع» على حفظ العهود و الذمم و لو كانت مع العدو، و بالغ في الحث عليه:

١٩- فقال في كتابه إلى مالك: «و إن عقدت بينك و بين عدوك عقده، أو ألبسته منك ذمه فحط عهدك بالوفاء، و ارع ذمتك بالأمانه، و اجعل نفسك جنه دون ما أعطيت، فإنه ليس من فرائض الله شىء الناس أشد عليه اجتماعا مع تفرق أهوائهم و تشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود.

و قد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين لما استوبلوا من عواقب الغدر، فلا تغدرن بذمتك و لا تخيسن بعهدك و لا تختلن عدوك، فإنه لا يجترئ على الله إلا جاهل شقي.

و قد جعل الله عهده و ذمته أمانا أفضاه بين العباد برحمته، و حرما يسكنون إلى منعه، و يستفيضون إلى جواره، فلا إدغال و لا مدالسه و لا خداع فيه، و لا تعقد عقدا تجوز فيه العلل، و لا تعولن على لحن قول بعد التأكيد و التوثقه، و لا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق، فإن صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجه و فضل عاقبه خير من غدر تخاف تبعته، و ان تحيط بك من الله فيه طلبه فلا تستقيل فيها دنياك و لا آخرتك.» «٢»

٢٠- و فى المستدرک، عن دعائم الإسلام، عن عليّ «ع» أن رسول الله «ص» قال له فيما عهد إليه: «و إياك و الغدر بعهد الله و الإخفار لذمته، فإن الله جعل عهده و ذمته أمانا أمضاه بين العباد برحمته. و الصبر على ضيق ترجو انفراجه خير من غدر تخاف أوزاره

(١) - سنن أبي داود ٧٥ / ٢، كتاب الجهاد، باب في الوفاء بالعهد.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٢٧؛ عبده ٣ / ١١٧؛ لح / ٤٤٢ - ٤٤٣، الكتاب ٥٣.

(٣) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥٠، الباب ١٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٥

فهذه: سياسه الإسلام المبنيه على أساس الصدق و الوفاء بالعهود و الذمم و لو كانت مع الأعداء و أعقب الوفاء بها ضيقا و شدّه، فلا مدالسه و لا خداع و لو مع الاعداء.

نعم، سياسه أبناء الدنيا و أهل الهوى مبنيه على أساس الغدر و الخداع، كما تراه. و من يتّهم أمير المؤمنين «ع» بعدم السياسه فلا محاله يريد بها هذه السياسه المبنيه على الكذب و الغدر، و قد قال - عليه السلام -: «و الله ما معاويه بأدهى منّي و لكنه يغدر و يفجر، و لو لا كراهيه الغدر لكنت من أدهى الناس.» (١) هذا.

و الوفاء بالعهد على ما ذكره أمير المؤمنين «ع» من الفضائل التي اجتمع عليه الناس مع تفرقهم في الآراء و الأهواء، و لزمه المشركون أيضا فيما بينهم مع كونهم دون المسلمين في العقائد و الأخلاق. فهو أمر فطري تستحسنه عقول جميع الناس، و يجب على كل مسلم أن يلتزم به و لو فرض كونه بضرره و كان الطرف كافرا.

و لو لا ذلك لم يعتمد أحد على أحد، و اختلّ النظام فأعقب ذلك الضرر لجميع البشر.

[رسول الله «ص» كان يلتزم بمعاهداته]

٢١- و قد اهتم بذلك رسول الله «ص» في سيرته؛ فكان يلتزم بمعاهداته ما لم يخن صاحبه:

فهو «ص» في الحديبيه بعد ما تمّ عقد الصلح بينه و بين سهيل بن عمرو من قبل المشركين و كان في

عده معهم أنه «من أتى محمدا من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم»، فيينا هو «ص» يكتب الكتاب هو و سهيل إذ جاء أبو جندل، و كان ممن أسلم من قبل، فقام سهيل و ضرب وجهه و قال يا محمّد، قد لجت القضية بيني و بينك قبل أن يأتيك هذا. قال: صدقت. فجعل سهيل يجرّه ليردّه إلى قريش، و جعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته يا معشر المسلمين، أ أردّ إلى المشركين يفتنوني في ديني؟ فقال رسول الله «ص»: «يا أبا جندل، اصبر و احتسب، فإنّ الله جاعل لك و لمن معك من المستضعفين فرجا و مخرجا. إنّنا قد عقدنا بيننا و بين القوم صلحا و أعطيناهم على ذلك و أعطونا عهد الله، و إنّنا

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٦٤٨؛ عبده ٢ / ٢٠٦؛ لح / ٣١٨، الخطبه ٢٠٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٦

لا تغدر بهم. «١»

و لما رجع رسول الله «ص» إلى المدينه أتاه أبو بصير عتبه بن أسيد، و كان ممن حبس بمكه، فلما قدم على رسول الله «ص» كتب فيه الأزهر و الأخنس إلى رسول الله «ص» و بعثا رجلا من بنى عامر و معه مولى لهم فقدا على رسول الله «ص» بكتاب الأزهر و الأخنس، فقال رسول الله «ص»: «يا أبا بصير، إنّنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما قد علمت، و لا يصلح لنا في ديننا الغدر، و إنّ الله جاعل لك و لمن معك من المستضعفين فرجا و مخرجا فانطلق إلى قومك.» قال: يا رسول الله، أ تردّني إلى المشركين يفتنوني في ديني؟ قال: «يا أبا بصير، انطلق فإنّ الله - تعالى - سيجعل لك و لمن معك

من المستضعفين فرجا و مخرجا.» (٢)

و قول سهيل: «لجّت القضية»، أى تمت المعاهده بينى و بينك.

فتدبر فى اهتمام رسول الله «ص» و عنايته بعهدده، بحيث لا يرضى بالتخلف عنه و لو فى طريق مصلحه بعض من آمن به و التجأ إليه.

[وفاء على ع بعهدده بعد التحكيم]

٢٢- و فى وقعه صفين بعد ما أصرّ أكثر جند أمير المؤمنين «ع» على التحكيم و اختيار أبى موسى الأشعري لذلك، و اضطرّ أمير المؤمنين إلى قبوله، لمّا رجعوا عن ذلك و قالوا له «ع»: «قد كانت منّا زلّه حين رضينا بالحكمين، فرجعنا و تبنّا، فارجع أنت يا علىّ كما رجعنا...»، قال أمير المؤمنين «ع»: «و يحكم، أبعده الرضا و الميثاق و العهد نرجع؟ أ و ليس الله - تعالى - قال: «أوفوا بالعهد»، و قال: «و أوفوا بعهد الله إذا عاهدتم و لا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها و قد جعلتم الله عليكم كفيلاً». فأبى علىّ «ع» أن يرجع «٣». هذا.

و قد تحصل لك من جميع ما ذكرناه فى هذا الفصل فى السياسه الخارجيه للإسلام

(١)- راجع سيره ابن هشام ٣/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٢)- راجع سيره ابن هشام ٣/ ٣٣٧.

(٣)- وقعه صفين / ٥١٤. و الآيتان من سورتي الإسراء (١٧)، الرقم ٣٤؛ و النحل (١٦)، الرقم ٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٧

و معامله المسلمين للكفار أنّ الإسلام دين و سياسه معا، و هو دين عامّ عالميّ أبدى و دين حق و عداله، فيجب دعوه جميع الناس إليه و الدفاع عنه و عمن أسلم فى شرق الأرض و غربها. و أنّ جميع المسلمين أمه واحده لا يحكم عليهم إلّا الإسلام. و أنّ الكفر بشعبه أيضا مله واحده، و هو يعاند بجميع شعبه

الإسلام، فيجب أن يستعدّ المسلمون و يتجهزوا و يعدّوا القوى في قبال الكفّار و أن يتركوا موالاتهم و اتخاذهم بطانه.

كلّ ذلك لأداء حقّ الله و حقّ الإنسانيه و الدفاع عن التوحيد و عن العداله.

و لكن مع ذلك كلّه لو لم يقاتلوا المسلمين و لم يظاهروا عليهم جاز معاملتهم بالبرّ و القسط و التعاهد معهم إذا اقتضته مصلحه الإسلام و المسلمين. و هم ما داموا يوفون بعهدهم و موائيقهم و جب على الحكومه الإسلاميه و الأئمه المسلمه رعايه عهودهم و موائيقهم، فهي من لوازم الإيمان و التقوى على ما ظهر من نصّ الكتاب العزيز.

نعم، إذا هم غدروا بالمسلمين و نقضوا العهد ارتفعت حرمتهم قهرا بما عملته أيديهم. كما أنه لو ظهرت أمارات الغدر و الخيانه فالصبر ربّما يكون مخالفا للحزم و الاحتياط و موجبا لسلطتهم على المسلمين على حين غفله منهم.

فعلى حاكم المسلمين حينئذ إعلامهم بقطع العلاقات احتياطا للإسلام و الأئمه، و لا يجوز له قتالهم قبل الإبلاغ و الإعلام:

قال الله - تعالى - : «الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَ هُمْ لَا يَتَّقُونَ* فَأَمَّا تَثَقَفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَدْكُرُونَ* وَ إِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ.» (١)

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٥٦ - ٥٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٨

الجهه العاشره: في الحصانه السياسيه للسفراء و الرسل:

للسفراء و الرسل حصانه سياسيه و احترام خاصّ عند حاكم الإسلام، بحيث يجترئ أحدهم أن يبلغ رسالته و يبرز عقائده المخالفه بجدّ و صراحه من دون أن يعرضه خوف أو يلحقه ضرر:

١- فعن قرب الإسناد، عن السندی بن محمد، عن أبي البختری، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن

آبائه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «لا يقتل الرسل ولا الرهن». «١»

٢- وفي سيره ابن هشام أنّ مسيلمه كتب إلى رسول الله «ص»: «من مسيلمه رسول الله إلى محمد رسول الله: سلام عليك. أمّا بعد فإنّي قد أشركت في الأمر معك، وإنّ لنا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض ولكن قریشا قوم يعتدون.»

فقدم إليه رسولان بهذا الكتاب، فقال لهما: ما تقولان أنتما؟ قال: نقول كما قال.

فقال «ص»: «أما والله لو لا أنّ الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما.» ثمّ كتب إلى مسيلمه:

«بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى مسيلمه الكذاب: السلام على من اتبع الهدى، أمّا بعد فإنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين.» وذلك في آخر سنة عشر «٢».

٣- وفي سنن أبي داود بسنده، عن نعيم بن مسعود، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول لهما حين قرءا كتاب مسيلمه: «ما تقولان أنتما؟» قال: نقول كما

(١)- الوسائل ١١ / ٩٠، الباب ٤٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- سيره ابن هشام ٤ / ٢٤٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٣٩

قال. قال: «أما والله لو لا أنّ الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما.» «١»

٤- وفيه أيضا بسنده، عن عبد الله، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول:

«لو لا أنّك رسول لضربت عنقك.» «٢»

٥- وفي سنن البيهقي بسنده، عن عبد الله، قال: «مضت السنه أن لا تقتل الرسل.» «٣»

٦- وفي سنن أبي داود أيضا بسنده، عن أبي رافع، قال: بعثني قریش إلى رسول الله «ص» فلما رأيت رسول الله «ص» ألقى في قلبي الإسلام، فقلت:

يا رسول الله،

إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ «ص»: «إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبِسُ الْبِرْدَ، وَلَكِنْ أَرْجِعُ فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الْآنَ فَارْجِعْ». قَالَ:

فذهبت ثم أتيت النبي «ص» فأسلمت «٤».

أقول: و البرد جمع البريد: و هو الرسول. و لعلّ كلام رسول الله «ص» ناظر إلى أمر ارتكازي تحكم به الفطره، فإنّ الحفاظ على الأنظمه الاجتماعيه يتوقف على حفظ الروابط الاجتماعيه من حصانه الرسل و الكتب و الوفاء بالمعاهدات و نحو ذلك، و لذلك ترى استقرار سيره العقلاء على الاهتمام بأمر السفراء و الرسل و حصانتهم.

٧- و في أنساب الأشراف للبلاذري في ذكر الصحيفه التي كتبها معاويه إلى عليّ «ع» قال: «فلَمَّا رآها عليّ قال: ويلك، ما وراءك؟ قال: أخاف أن تقتلني، قال: و لم أقتلك و أنت رسول؟!» «٥»

(١)- سنن أبي داود ٧٦ / ٢، كتاب الجهاد، باب في الرسل.

(٢)- سنن أبي داود ٧٦ / ٢، كتاب الجهاد، باب في الرسل.

(٣)- سنن البيهقي ٢١٢ / ٩، كتاب الجزية، باب السنّه ان لا يقتل الرسل.

(٤)- سنن أبي داود ٧٥ / ٢، كتاب الجهاد، باب في الإمام يستجّن به في العهود.

(٥)- أنساب الأشراف ٢ / ٢١١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٠

الجهه الحاديه عشره: في حكم جاسوس العدو:

من المسائل المهمه التي تبلى بها الأنظمه و الدول استخبارات العدو الأجنبي بأيديه و جواسيسه الداخليه و الخارجيّه النافذه في المجتمعات و الدوائر و الجنود و مراكز التصميم و القرار.

و خساره المترتبه عليها كثيره و لا سيما في المعارك و الحروب، فيجب على الحاكم المدبّر العاقل مراقبه أعمال الأفراد و حر كاتهم و التهيؤ الدائم في قبالتها. إذ ربّ غفله عن ذلك توجب هزيمه فظيعه و خساره فادحه

لا- يجبرها شىء، و لعلّ قوله- تعالى- بعد الأمر بإعداد القوّه فى قبال الكفّار: «و آخرين من دونهم لا تعلمونهم، الله يعلمهم» ناظر إلى هذا الطابور الخامس و الشبكة الداخليه التى يستخدمها العدو للتجسس و الاطلاع على إمكانات المسلمين و روحياتهم.

و يظهر من الآثار و الروايات الإسلاميه أنّ الجزاء المناسب لهذا الذنب العظيم هو القتل و الإعدام إلّا أن يعفى عنه لجهات مبرّره له، فإنّ عظم الجنايه و جزاءها متناسبان للشرور و الخسارات المترتبه عليها. فلنذكر بعض الروايات:

١- بعد ما نقض المشركون معاهده الحديبيه و رأى رسول الله «ص» عنادهم للإسلام و منعهم عن بسط الحق و العداله، صمّم «ص» على فتح مكه و رفع شرهم و كسر شوكتهم بمفاجأتهم و الوقوع عليهم بلا- تهيؤ منهم، فأعلم الناس أنّه سائر إلى مكه، و أمرهم بالجدّ و التهيؤ، و قال: «اللهم خذ العيون و الأخبار عن قريش حتّى نبغتها فى بلادها». فتجهّز الناس، فلما أجمع رسول الله «ص» المسير إلى مكه كتب حاطب بن أبى بلتعه كتابا إلى قريش يخبرهم بالذى أجمع عليه رسول الله «ص»، ثمّ أعطاه امرأه و جعل لها جعلاً على أن تبلغه قريشا، فجعلته فى رأسها ثمّ قتلت عليه قرونها

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤١

و خرجت به، و أتى رسول الله الخبر من السماء، فبعث على بن أبى طالب و الزبير بن العوّام فقال: أدركا المرأه، فخرجا حتّى أدركاها فاستنزلاها فالتمسا فى رحلها فلم يجدا شيئا، فقال لها على بن أبى طالب: إنى أحلف بالله ما كذب رسول الله «ص» و لا كذبتنا، و لتخرجن الكتاب أو لنكشفنك، فلما رأت الجدّ منه قالت: أعرض، فأعرض

فحلّت قرون رأسها فاستخرجت الكتاب فدفعته إليه، فأتى به رسول الله «ص»، فدعا رسول الله «ص» حاطبا فقال: يا حاطب، ما حملك على هذا؟ فقال: يا رسول الله، أما والله إنني لمؤمن بالله ورسوله، ما غيرت ولا بدّلت، ولكنني كنت امرأ ليس لي في القوم من أصل ولا عشيره و كان لي بين أظهرهم ولد وأهل فصانعتهم عليهم. فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله، دعني فلاضرب عنقه فإن الرجل قد نافق، فقال رسول الله «ص»: وما يدريك يا عمر، لعل الله قد اطلع إلى أصحاب بدر يوم بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، فأنزل الله - تعالى - في حاطب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ انتهى ما في سيره ابن هشام ملخصا «١».

و روى نحوه أبو داود في الجهاد من سننه وفيه: «فقال عمر: دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال رسول الله «ص»: قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم.» «٢»

و روى قصه حاطب أيضا على بن إبراهيم في تفسيره في تفسير سورة الممتحنة «٣»، و الطبرسي في مجمع البيان «٤»، و البخاري في كتاب الجهاد «٥». و يوجد في النقول اختلافات جزئية، فراجع.

و رسول الله «ص» لم يردع عمر عما اعتقده من جواز قتل المنافق المتجسس، بل لعله «ص» قرّره على ذلك و لكنه جعل سابقه حاطب في الإسلام و في بدر مبرّرا

(١) - سيره ابن هشام ٤/ ٣٩ - ٤١.

(٢) - سنن أبي داود ٢/ ٤٤ - ٤٥، كتاب الجهاد، باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلما.

(٤) - مجمع البيان ٥ / ٢٦٩ - ٢٧٠ (الجزء ٩).

(٥) - صحيح البخارى ٢ / ١٧٠، كتاب الجهاد و السير، باب الجاسوس.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٢

للعفو عنه، فلا ينافى ذلك كون جزاء العمل بطبعه هو القتل كما يظهر من الروايات الآتية.

فما فى جهاد المبسوط «١» من عدم حلّ قتل الجاسوس المسلم تمسكا بعدم استحلال النبي «ص» لقتل حاطب قابل للمناقشه.

٢- و فى المغازى للواقدي فى غزوه المريسيع (بنى المصطلق) ما ملخصه:

«فلما نزل رسول الله ببقاء أصاب عينا للمشركين، فقالوا له: ما وراءك؟ أين الناس؟ قال: لا علم لى بهم. قال عمر: لتصدقن أو لأضربن عنقك. قال: فأنا رجل من بلمصطلق تركت الحارث بن أبى ضرار قد جمع لكم الجموع و تجلب إليه ناس كثير و بعثنى إليكم لآتيه بخبركم و هل تحركتم من المدينه، فأتى عمر بذلك رسول الله «ص» فأخبره الخير، فدعاه رسول الله «ص» إلى الإسلام فأبى، فقال عمر: يا رسول الله، اضرب عنقه. فقدمه رسول الله «ص» فضرب عنقه.» «٢»

٣- و فى مستدرک الوسائل عن دعائم الإسلام: «و الجاسوس و العين إذا ظفر بهما قتلا.

كذلك روينا عن أهل البيت.» «٣»

٤- و فى سنن أبى داود بسنده، عن سلمه بن الأكوع، قال: أتى النبي «ص» عين من المشركين و هو فى سفر، فجلس عند أصحابه ثم انسل، فقال النبي «ص»:

«اطلبوه فاقتلوه.» قال: فسبقتهم إليه فقتلته و أخذت سلبه فنفلنى إياه «٤».

٥- و فيه أيضا عن سلمه، قال: غزوت مع رسول الله «ص» هوازن، قال: فبينما نحن نتضحى و عامتنا مشاه و فينا ضعفه إذ جاء رجل على جمل أحمر، فانتزع طلقا من حقو البعير فقيد

به جملة ثم جاء يتغذى مع القوم، فلما رأى ضعفهم و رقّه ظهرهم

(١)- المبسوط ١٥ / ٢.

(٢)- المغازى ١ / ٤٠٦.

(٣)- مستدرک الوسائل ٣ / ٢٤٩، الباب ١ من أبواب الدفاع، الحديث ١.

(٤)- سنن أبي داود ٢ / ٤٥، كتاب الجهاد، باب في الجاسوس المستأمن.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٣

خرج يعدو إلى جملة فأطلقه ثم أناخه فقعده عليه، ثم خرج يركضه، و اتبعه رجل من أسلم على ناقه و رقاء هي أمثل ظهر القوم، قال: فخرجت أعدو فأدركته و رأس الناقه عند ورك الجملة و كنت عند ورك الناقه، ثم تقدمت حتى كنت عند ورك الجملة ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجملة فأنخته، فلما وضع ركبته بالأرض اخترطت سيفي فأضرب رأسه فندر، فجئت براحلتها و ما عليها أقودها فاستقبلني رسول الله «ص» في الناس مقبلا فقال: «من قتل الرجل؟» فقالوا: سلمه بن الأكوع.

قال: «له سلبه أجمع.» «١» و رواه مسلم أيضا في صحيحه «٢»

أقول: الطلق محرکه: العقال من جلد. و حقو البعير: كشحه. و الظهر: المركوب.

و قوله: فندر، أى انفصل عن جسده و مات.

٦- و فيه أيضا بسنده، عن فرات بن حيان أن رسول الله «ص» أمر بقتله و كان عينا لأبى سفيان و كان حليفا لرجل من الأنصار، فمّر بحلقه من الأنصار فقال: إني مسلم، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله إنه يقول: إني مسلم، فقال رسول الله «ص»: «إن منكم رجلا نكلهم إلى إيمانهم، منهم فرات بن حيان.» «٣»

٧- و في إرشاد المفيد: «فلما بلغ معاوية بن أبي سفيان وفاه أمير المؤمنين «ع» و بيعه الناس ابنه الحسن «ع» دسّ رجلا من حمير إلى الكوفة و رجلا من بنى

القين إلى البصره ليكتبا إليه بالأخبار و يفسدا على الحسن «ع» الأمور، فعرف ذلك الحسن «ع» فأمر باستخراج الحميري من عند لحيّام (حجام خ. ل) بالكوفه، فأخرج و أمر بضرب عنقه، و كتب إلى البصره باستخراج القيني من بنى سليم، فأخرج و ضربت عنقه. و كتب الحسن «ع» إلى معاويه: أمّا بعد فإنّك دسست الرجال للاحتيال

(١) - سنن أبي داود ٢/ ٤٥، كتاب الجهاد، باب فى الجاسوس المستأمن.

(٢) - صحيح مسلم ٣/ ١٣٧٤، كتاب الجهاد و السير، الباب ١٣ (باب استحقاق القاتل سلب القتل)، الحديث ١٧٥٤.

(٣) - سنن أبي داود ٢/ ٤٥، كتاب الجهاد، باب فى الجاسوس الذمى.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٤

و الاغتيال و أرصدت العيون، كأنّك تحبّ اللقاء، و ما أوشك ذلك... «١»

و بالجمله، فالظاهر أنّ استحقاق الجواسيس للقتل كان أمرا واضحا فى عصر النبى «ص» و الأئمه «ع» و إن كان قد يعفى عنهم لجهات مبرّره.

هذا مضافا إلى صدق عنوان المنافق و المفسد و المحارب و الباغى على الجاسوس غالبا، فتدبّر.

و فى خراج أبى يوسف:

«و سألت يا أمير المؤمنين عن الجواسيس يوجدون و هم من أهل الذمه أو أهل الحرب أو من المسلمين، فإن كانوا من أهل الحرب أو من أهل الذمه ممن يؤدى الجزية من اليهود و النصارى و المجوس فاضرب أعناقهم، و إن كانوا من أهل الإسلام معروفين فأوجعهم عقوبه و أطل حبسهم حتى يحدثوا توبه.

قال أبو يوسف: و ينبغى للإمام أن تكون له مسالحو على المواضع التى تنفذ إلى بلاد أهل الشرك من الطرق، فيفتشون من مرّ بهم من التجار؛ فمن كان معه سلاح أخذ منه و ردّ، و من كان معه رقيق ردّ،

و من كانت معه كتب قرئت كتبه؛ فما كان من خبر من أخبار المسلمين قد كتب به أخذ الذي أصيب معه الكتاب و بعث به إلى الإمام ليرى فيه رأيه.» (٢)

و الحاصل أنّ حفظ النظام الذي هو من أهمّ الفرائض يتوقف على سياسته الحزم مع المنافقين و جواسيس الأعداء، كما يتوقف على بعث العيون و المراقبين ليستخبروا مكائد العدو و قراراته.

و الفرق بين جاسوس العدو و جاسوس المسلمين أنّ الأوّل يقوَى جانب الكفر و الفساد، و الثاني يقوَى نظام الحق و العدل، فيجب دفع شرّ الأوّل و تقويه الثاني، فتدبّر.

(١) - الإرشاد للمفيد / ١٧٠ (طبعه أخرى / ١٨٨).

(٢) - الخراج / ١٨٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامي، ج ٢، ص: ٧٤٥

الجهه الثانيه عشره: في ذكر بعض معاهدات النبي «ص» مع الكفار من أهل الكتاب و غيرهم:

اشاره

من المناسب في هذا الفصل ذكر بعض معاهدات النبي «ص» مع الكفار تميماً للفائده و التفصيل موكول إلى الكتب المفصّله:

١- عهد كتبه «ص» بين أهل المدينه:

اشاره

بعد ما ورد النبي «ص» يثرب - المدينه - عقد وثيقه سياسيه تحدّد العلاقات الإنسانيه و الحقوق المتقابله بين أهل المدينه من المسلمين و اليهود و غيرهم، و تعتبر قانوناً أساسياً للدولة الإسلاميه التي أسّسها النبي «ص» في المدينه:

ففي سيره ابن هشام: «قال ابن إسحاق: و كتب رسول الله «ص» كتاباً بين المهاجرين و الأنصار، و ادع فيه يهود و عاهدهم، و أقرهم على دينهم و أموالهم، و شرط لهم، و اشترط عليهم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذا كتاب من محمد النبي «ص»، بين المؤمنين و المسلمين من قريش و يثرب، و من تبعهم فلحق بهم و جاهد معهم، إنهم أمه واحده من دون الناس. المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم، و هم يقدون عانيهم بالمعروف و القسط بين المؤمنين. و بنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولي، كلّ طائفه تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين

المؤمنين. و بنو ساعده على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه منهم تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين و بنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين. و بنو جشم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٦

على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه منهم تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين.

و بنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه منهم تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين. و بنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه تفدى عانيها

بالمعروف و القسط بين المؤمنين. و بنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين. و بنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، و كل طائفه منهم تفدى عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين.

و إنّ المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

قال ابن هشام: المفرح: المثقل بالدين و الكثير العيال. قال الشاعر:

إذا أنت لم تبرح تؤدّي أمانه و تحمل أخرى أفرحتك الودائع.

و أن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه. و إنّ المؤمنين المتقين (أيديهم- الأموال) على من بغى منهم أو ابتغى دسيعه ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، و إنّ أيديهم عليه جميعا، و لو كان ولد أحدهم.

و لا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر. و لا ينصر كافرا على مؤمن. و إنّ ذمه الله واحده، يجير عليهم أديانهم.

و إنّ المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس. و إنّهم من تبعنا من يهود فإنّ له النصر و الأسوه، غير مظلومين و لا- متناصرين عليهم. و إنّ سلم المؤمنين واحد، لا- يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلّا على سواء و عدل بينهم. و إنّ كلّ غازيه غزت معنا يعقب بعضها بعضا.

و إنّ المؤمنين يبئ بعضهم على (عن خ. ل) بعض بما نال دماءهم في سبيل الله.

و إنّ المؤمنين المتقين على أحسن هدى و أقومه. و إنّهم لا يجير مشرك مالا لقريش و لا نفسا، و لا يحول دونه على مؤمن. و إنّهم من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينه فإنّه قود به إلّا أن يرضى وليّ المقتول، و إنّ المؤمنين عليه كافه، و لا يحلّ لهم إلّا قيام

عليه. وإنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة، و آمن بالله و اليوم الآخر أن ينصر محدثا و لا يؤويه، و إنّه من نصره أو آواه فإنّ عليه لعنة الله و غضبه يوم القيامة، و لا يؤخذ منه صرف و لا عدل.

و إنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإنّ مردّه إلى الله - عزّ و جلّ -، و إلى محمّد «ص».

و إنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. و إنّ يهود بنى عوف أمّه مع المؤمنين، لليهود

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٧

دينهم، و للمسلمين دينهم، مواليتهم و أنفسهم إلّا من ظلم و أثم فإنّه لا يوتغ إلّا نفسه و أهل بيته. و إنّ ليهود بنى النجار مثل ما ليهود بنى عوف. و إنّ ليهود بنى الحارث مثل ما ليهود بنى عوف. و إنّ ليهود بنى ساعده مثل ما ليهود بنى عوف. و إنّ ليهود بنى جشم مثل ما ليهود بنى عوف. و إنّ ليهود بنى الأوس مثل ما ليهود بنى عوف. و إنّ ليهود بنى ثعلبه مثل ما ليهود بنى عوف، إلّا من ظلم و أثم فإنّه لا يوتغ إلّا نفسه و أهل بيته. و إنّ جفنه بطن من ثعلبه كأنفسهم. و إنّ لبنى الشطيبة مثل ما ليهود بنى عوف. و إنّ البرّ دون الإثم. و إنّ موالى ثعلبه كأنفسهم. و إنّ بطانه يهود كأنفسهم. و إنّه لا يخرج منهم أحد إلّا بإذن محمد «ص»، و إنّه لا ينحجز على ثار جرح. و إنّه من فتك فبنفسه فتك، و أهل بيته إلّا من ظلم. و إنّ الله على أبرّ هذا.

و إنّ على اليهود نفقتهم، و على

المسلمين نفقتهم. وإنّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الضحيفه. وإنّ بينهم النصح و النصيحه و البرّ دون الإثم. وإنّه لا يآثم امرؤ بحليفه، وإنّ النصر للمظلوم. وإنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وإنّ يثرب حرام جوفها لأهل هذه الضحيفه. وإنّ الجار كالنفس غير مضارّ ولا آثم. وإنّه لا تجار حرمه إلّا بإذن أهلها.

وإنّه ما كان بين أهل هذه الضحيفه من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإنّ مرده إلى الله- عزّ و جلّ-، و إلى محمد رسول الله «ص». و إنّ الله على أتقى هذه الضحيفه و أبرّه. و إنّ لا تجار قريش و لا من نصرها. و إنّ بينهم النصر على من دهم يثرب، و إذا دعوا إلى صلح يصلحون و يلبسونه فإنّهم يصلحون و يلبسونه، و إنّهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنّهم على المؤمنين إلّا من حارب في الدين، على كل أناس حصّيتهم من جانبهم الذي قبلهم. و إنّ يهود الأوس مواليتهم و أنفسهم على مثل ما لأهل هذه الضحيفه مع البرّ المحض من أهل هذه الضحيفه.

قال ابن هشام: و يقال: مع البرّ المحسن من أهل هذه الضحيفه.

قال ابن إسحاق: و إنّ البرّ دون الإثم، لا يكسب كاسب إلّا على نفسه. و إنّ الله على أصدق ما في هذه الضحيفه و أبرّه. و إنّّه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم و آثم، و إنّّه من خرج آمن و من قعد آمن إلّا من ظلم أو آثم، و إنّ الله جار لمن برّ و اتقى، و محمد رسول الله «ص». «١»

(١)- سيره ابن هشام ١٤٧/٢ - ١٥٠.

أقول: و رواه مع اختلاف أبو عبيد في الأموال «١» و رواه أيضا في مجموعه الوثائق السياسيّه «٢».

و إنّما ذكرناه بطوله لكونه أقدم عهد سياسى باق و أطوله فى الإسلام و الحجر الأساسى للحكومه الإسلاميه، و يكون دليلا واضحا على بعد نظر رسول الله «ص» و عظمته السياسيّه، فقد ربط بهذا العهد جميع أهل المدينه من الأوس و الخزرج و اليهود، مع ما كان بينهم من التنازع و التناحر، و جعل منهم حصنا منيعا فى قبال الكفر و الشرك، و أسّس لهم دوله عادله تحت لوائه و حكمه.

و الربعه و روى «رباعه» بالكسر و الفتح: الحال و العاده التى كانوا عليها فى الدماء و الديات. و العانى: الأسير. و المعائل جمع المعقله: الديات. و المفرح بفتح الراء:

المثقل بدين أو ديه أو فداء، فيجب على المسلمين أن يعينوه. و الدسيعة: العطيّه العظيمه. و الظاهر أنّ معنى الجملة أنّه يجب على المؤمنين أن يتعاونوا على دفع كلّ من طلب منهم عطيه على وجه الظلم و الإثم. و الأسوه: العون، و التسليه، و المساواه.

و فى النهايه: «يعقب بعضها بعضا، أى يكون الغزو بينهم نوبا.» «٣» و يبيى بمعنى يقرّ أو يرجع، و لعلّ الثانى أنسب، فيرجع معناه إلى معنى ما سبقه. و قوله: «لا يجير مشرك مالا لقريش و لا نفسا»، أى لا يجوز لمشرك من أهل يثرب أن يحمى مالا لقريش و لا- نفسا. و اعتبطه، أى قتله بلا جنايه منه توجب قتله. و الصرف: التوبه. و العدل: الفداء. و «إنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين»، أى يؤدّون حصّتهم من نفقه الحرب. لا يوتغ، أى لا يهلك. لا ينحجز على

ثار جرح، أى لا- يمنع من طلب الجرح بقصاص أو ديه. و «إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ أَبْرَ هَذَا»، أى على الرضا به و يكون مع من يكون أطوع لهذا العهد. دهم يشرب:

هاجمها.

(١)- الأموال / ٢٦٠-٢٦٤، الرقم ٥١٨.

(٢)- الوثائق السياسيته / ٥٩-٦٢، الرقم ١.

(٣)- التّهاييه لابن الأثير ٢٦٧ / ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٩

و العهد كما ترى يشتمل على أصول مهمه أهمّها:

١- جعل المسلمين على اختلاف شعوبهم و قبائلهم أمّه واحده فى قبال سائر الناس.

٢- إقرار المهاجرين و قبائل الأنصار كلّا منهم على عاداتهم و سننهم فى أحكام الديات و الدماء. و قد نسخ ذلك فيما بعد بما ورد فى الحدود و القصاص و الديات فى الإسلام.

٣- يجب على كل طائفه أن تفدى أسيرها بالمعروف و القسط.

٤- على المؤمنين إعانه المثقل منهم بفداء أو ديه.

٥- على المؤمنين أن يقيموا بأجمعهم على القائم بينهم بالظلم و الإثم و العدوان و الفساد و لو كان ولدا لأحدهم.

٦- لا يقتل مؤمن بكافر، و لا ينصر كافر على مؤمن.

٧- يجوز لأدنى المسلمين أن يجير عليهم أى شخص أراد.

٨- لا يسمح لمشرك أن يجير مالا أو دما لمشرك من قريش.

٩- القاتل للمؤمن يقاد منه إلّا أن يرضى ولىّ المقتول بالديه.

١٠- لا يسمح لأحد أن ينصر محدثا أو يؤويه.

١١- لقبائل اليهود و مواليهم و بطانتهم حقوقهم العامه من الأمن و الحريه فى الدين و سائر الشؤون بشرط أن يسايروا المسلمين،

و إنّ عليهم مثل ما على المؤمنين من نفقه الحرب فى قبال المهاجمين.

١٢- على جميع أهل هذا العهد القيام فى قبال من هاجم المدينة، و إن دعا أحد الطرفين إلى الصلح فله ذلك إلّا من حارب فى الدين.

١٣- الجار كالنفس غير مضارّ و لا

١٤- النبي «ص» مرجع لهم فى المشاكل و الخصومات الواقعه بين المسلمين أو بين اليهود أو بين المسلمين و بين اليهود.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٠

٢- هدنه الحديبيه:

فى أواخر السنه السادسه من الهجره خرج رسول الله «ص» بمن معه معتمرا لا- يريد حربا، و أحرم بالعمره و سار حتى نزل الحديبيه، و فيها وقعت بيعه الرضوان.

و صممت قريش على منعهم من دخول مكه. و تبادل النبي «ص» بينه و بينهم سفراء، ثم بعثت قريش سهيل بن عمرو إليه «ص» و قالوا له ايت محمدا فصالحه، و لا يكن فى صلحه إلا أن يرجع عنا عامه هذا، فو الله لا تحدث العرب عنا أنه دخلها علينا عنوه أبدا. فتراجع سهيل و رسول الله «ص»، ثم جرى بينهما الصلح، فدعا رسول الله «ص» عليا «ع» و أمره بكتابتته، و هذه صورته:

«باسمك اللهم هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو.

و اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس و يكف بعضهم عن بعض، [على أنه من قدم مكه من أصحاب محمد «ص» حاجا أو معتمرا أو يتغى من فضل الله فهو آمن على دمه و ماله، و من قدم المدينه من قريش مجتازا إلى مصر أو إلى الشام يتغى من فضل الله فهو آمن على دمه و ماله].

على أنه من أتى محمدا من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم، و من جاء قريشا ممن مع محمد لم يردوه عليه.

و أن بيننا عيبه مكفوفه، و أنه لا إسلال و لا إغلال.

و أنه من أحب أن يدخل فى عقد محمد و عهده دخله، و من أحب أن يدخل

فى عقد قريش و عهدهم دخل فيه.

و أنت ترجع عَنَّا عامك هذا، فلا تدخل علينا مكة. و أَنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقمت بها ثلاثا، معك سلاح الراكب، السيوف فى القرب، و لا تدخلها بغيرها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥١

[و على أَن هذا الهدى حيث ما جئناه و محلّه فلا تقدمه علينا]. ...

أشهد على الصلح رجال من المسلمين و رجال من المشركين ... «١»

أقول: الإسلال: الغاره الظاهره أو سلّ السيوف، و الإغلال: الخيانه.

٣- عهد أمان منه «ص» ليهود بنى عاديا من تيماء:

«بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمّد رسول الله لبنى عاديا: إنّ لهم الذمه و عليهم الجزية، و لا عدا و لا جلاء، الليل مدّ و النهار شدّ، و كتب خالد بن سعيد.» «٢»

أقول: العدا: الظلم و التجاوز. و الجلاء: الإخراج عن الوطن. «الليل مدّ و النهار شدّ»، يعنى أَنه حلف أبد لطول أمد يزيده طلوع الشمس شدّا و ظلام الليل مدّا.

٤- معاهدته «ص» مع أهل أيله:

«بسم الله الرحمن الرحيم هذه أمانه من الله و محمّد النبى رسول الله ليحّنه بن رؤبه و أهل أيله. سفنهم و سيّارتهم فى البرّ و البحر، لهم ذمه الله و ذمه محمد النبى، و من كان معهم من أهل الشام و أهل اليمن و أهل البحر.

(١)- الوثائق السياسيه/ ٧٧ و ٨٠، الرقم ١١؛ و سيره ابن هشام ٣/ ٣٣١-٣٣٢؛ و الأموال/ ٢٠٦-٢٠٩، الرقم ٤٤٠ و ما بعده، باختلاف فى النقل و قد نقلناه من الوثائق.

(٢)- الوثائق السياسيه/ ٩٨، الرقم ١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٢

فمن أحدث منهم حدثا فإنّه لا يحول ماله دون نفسه، و إنّه طيب لمن أخذه من الناس.

وإنه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه، ولا طريقا يريده من برّ أو بحر.»

هذا كتاب جهيم بن الصلت و شرحيل بن حسنه بإذن رسول الله «١».

٥- دعوته «ص» أساقفه نجران:

«من محمد رسول الله إلى أساقفه نجران:

بسم إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب،

أمّا بعد فيأني أدعوكم إلى عبادة الله من عباده العباد، و أدعوكم إلى ولايه الله من ولايه العباد. فإن أبيتهم فالجزية. و إن أبيتهم
أذنتكم بحرب. و السلام.» «٢»

٦- كتابه «ص» لأبي الحارث بن علقمه أسقف نجران:

«بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي، إلى الأسقف أبي الحارث، و أساقفه نجران و كهنتهم، و من تبعهم، و رهبانهم:

إنّ لهم ما تحت أيديهم من قليل و كثير، من بيعهم و صلواتهم و رهبانيتهم، و جوار الله و رسوله.

لا يغير أسقف من أسقفيته، و لا راهب من رهبانيته، و لا كاهن من كهنته. و لا يغير حقّ من حقوقهم و لا سلطانهم، و لا شيء
مما كانوا عليه. [على ذلك جوار الله و رسوله أبدا] ما نصحوا و اصطلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم و لا ظالمين.» «٣»

(١)- الوثائق السياسيّة / ١١٧، الرقم ٣١؛ و الأموال / ٢٥٨، الرقم ٥١٤، بتفاوت بينهما.

(٢)- الوثائق السياسيّة / ١٧٤، الرقم ٩٣.

(٣)- الوثائق السياسيّة / ١٧٩، الرقم ٩٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٣

٧- معاهدته «ص» مع نصارى نجران:

«بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب محمد النبي رسول الله لأهل نجران ... و لنجران و حاشيتها جوار الله و ذمّه محمد النبي
رسول الله على أموالهم، و أنفسهم، و ملتهم، و غائبهم، و شاهدهم، و عشيرتهم، و بيعهم، و كل ما تحت أيديهم من قليل أو

كثير. لا يغير أسقف من اسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته. وليس عليهم دئيه (رئيه خ. ل)، ولا دم جاهليه، ولا يحشرون، ولا يعشرون، ولا يطأ أرضهم جيش. و من سأل منهم حقاً فينهم التّصف غير ظالمين ولا مظلومين.

و من أكل ربا من ذى قبل فذمتى منه بريئه. ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر.

و على ما فى هذا الكتاب جوار الله و ذمه محمد النبى رسول الله حتى يأتى الله بأمره، ما نصحوا

و أصلحوا ما عليهم، غير مثقلين بظلم.» (١)

أقول: قوله: «لا يحشرون»، أى لا يندبون إلى المغازى و لا تضرب عليهم البعوث.

و «لا يعشرون»: لا يؤخذ منهم العشر.

و روى فى الوثائق من تاريخ النسطوريين نسختين طويلتين لمكتوب النبى «ص» إلى نجران تشتملان على مسائل مهمه جدا، و لكن من المحتمل كونهما موضوعتين، فراجع «٢».

(١)- الوثائق السياسيه / ١٧٥-١٧٦، الرقم ٩٤، و راجع أيضا فتوح البلدان / ٧٦ و الأموال لأبى عبيد / ٢٤٤، الرقم ٥٠٣.

(٢)- الوثائق السياسيه / ١٨١-١٩٠، الرقم ٩٦ و ٩٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٥

الفصل الرابع عشر فى إشاره إجماليه إلى اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه:

[الدفاع فى نظام الطبيعه أمر طبيعى ضرورى]

قد مرّ منا فى الفصل السادس من السير الإجمالى فى روايات الفقه الإسلامى من الباب الثالث بحث فى الجهاد و الدفاع و تعرّض لبعض الآيات و الروايات الوارده فيهما، فراجع.

و نقول هنا إجمالا أنّ ما ذكره من الجهاد الابتدائى للدعوه إلى الإسلام يرجع بوجه إلى الدفاع أيضا، كما مرّ بيانه.

و دفاع الإنسان عن نفسه و عما يتعلق به أمر يحكم بحسنه و ضرورته العقل و الفطره. بل الحيوانات أيضا مفضوره على ذلك و مجهّزه فى خلقها بأجهزه الدفاع.

و كما أودع الله - تعالى - فى بناء روح الإنسان و غيره من الحيوانات شهوه الغذاء لحفظ البدن، فكذلك أودع فيه قوه الغضب أيضا لينبث قهرا إلى الدفاع عن نفسه و عما يتعلّق به. و كما خلق فى الدم الكريات الحمر لنقل المواد النافعه إلى جميع أجزاء البدن، فكذلك خلق فيه الكريات البيض أيضا لتدافع عن ملك البدن فى قبال الجرائم المفسده المهاجمه.

فالدفاع فى نظام الطبيعه أمر طبيعى ضرورى لا محاله. و كما يحتاج الفرد إلى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٦

عن منافعه و مصالحه، فكذلك الأمة و المجتمع.

فقوام الدولة و الأمة بقدرتهما العسكريه، و بقدر ما تجهّزت الأمة بالعدّه و العدّه، و القوى العسكريه الراقية تقدر على البقاء فى مجالات الحياه و الحفاظ على كيانها و استقلالها و أمنها.

و لكن الجنود و الأجهزه العسكريه يجب أن تنظّم و تراقب جدّا تحت قياده صالحه عادله، لتجعل فى خدمه الشعب و الدين الحقّ لا فى خدمه الشخص و مصالحه و مصالح أقاربه كما فى بعض البلاد، و لا وسيله للتجاوز على حقوق الناس و أموالهم و التسلطّ على البلاد و العباد بالظلم و الفساد كما هو المشاهد فى أكثر البلاد و لا سيّما فى الدول الإمبرياليه الغربيه و الشرقيه.

[بعض الآيات الدّاله على اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه]

و كيف كان، فلنذكر بعض الآيات و الروايات الدّاله على اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه و إعدادها و تقويتها:

١- قال الله - تعالى -: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ، تُزَهَّبُونَ بِهِ وَعِدُّوا لِلَّهِ وَعِدُّواكُمْ وَ آخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ. وَ مَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَ أَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ.» «١»

فالآيه الشريفه تتضمن نكات ينبغى الإشارة إليها:

أ- ضروره القوه العسكريه، حيث إنّ المجتمع الإنسانى يتألف من أفراد و أقوام مختلفين فى الطباع و الأفكار و الأهواء، و يوجد بينهم التضادّ فى المنافع و السنن، فلو لا التهيؤ و التجهّز و إعداد القوه لتجرأ الطرف على الهجوم و الغلبه.

ب- و الواجب هو إعداد القوه بمفهومها الواسع، و هى كلّ ما يتقوى به على حفظ النظام و الدفاع عنه من أنواع السلاح و إحداث الجامعات و المعاهد الحربيه و مصانع الطائرات و الهليكوبترات النظاميه و تربيه الرجال المدربين و الأخصائيين

فى الفنون العسكرىه و نحو ذلك، و يختلف ذلك باختلاف الأحوال و الأزمان و البلاد

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآيه ٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٧

و الشرائط. و الخيل كان أقوى المراكب و أسرعها فى تلك الأعصار. و كان من أهم القوى حينئذ مرابطه الفرسان فى ثغور البلاد، و فى كل عصر يكون حفظ الثغور فى أعلى مراتب الأهميه، كما لا يخفى.

ج- المخاطب فى الآيه هو الأمة لا النبى «ص» أو إمام المسلمين فقط، فتشعر الآيه بأن المسؤول فى هذه الوظيفه ليس هو النبى أو الحاكم بانفراده، بل على كل فرد من آحاد المسلمين أن يقوم بذلك على حد استطاعته فيتدرب فى بعض ما يتعلق بالحرب و ينفق فى سبيله، و إن كان التصدى لبعض شئونها المهمه و تنظيم برامجها من وظائف الحكومه بما أنها ممثله لجميع الأمة، و لها أن تفرض التجنيد الإجبارى و تعلم فنون الحرب إذا رأته صلاحا للإسلام و المسلمين.

د- إن إعداد القوه ليس لإشعال نار الحرب، و ليس التكليف منحصر فى مورد وجد العدو و تحقق الهجوم فعلا، بل الغرض من إعداد القوى و رقابه الثغور إرهاب العدو الموجود أو المفروض المحتمل و إخافته جدا، ليحصل الأمن فى البلاد و تطمئن النفوس فى عقر دارهم. و يطلق على هذا السلم المسلح.

ه- إن العدو لا ينحصر فىمن يعلم عداوته، بل لعل بعض من يظنه الإنسان سلما مواليا للمسلمين و يتظاهر بالإسلام يكون بحسب الواقع من ألد الأعداء كالطابور الخامس و المنافقين، و لعل التهيؤ فىقبالهم يحتاج إلى مئونه أكثر، كما لا يخفى.

و- إن إعداد القوه يتوقف على نفقات كثيره لا يتمكن منها إلا بالتعاون

الاجتماعى و تطوع الجميع فى سبيل الله، فرغب فى ذلك بقوله: «وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوفَّ إِلَيْكُمْ.» و إطلاقها يشمل إنفاق الأموال و النفوس و غيرهما، فتدبر.

٢- و فى مجمع البيان فى تفسير الآيه قال: «روى عقبه بن عامر عن النبي «ص»: «أَنَّ الْقُوَّةَ الرَّمَى.» (١)»

(١)- مجمع البيان ٥٥٥ / ٢ (الجزء ٤).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٨

٣- و فى الوسائل، عن الكافى بسنده، عن عبد الله بن المغيرة، رفعه، قال: قال رسول الله «ص» فى قول الله - عز و جل -: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ»، قال: الرمى. (١)

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٧٥٨

٤- و فيه أيضا، عن الكافى بسنده، عن طلحه بن زيد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «الرّمى سهم من سهام الإسلام.» (٢)

٥- و فى تفسير نور الثقلين، عن تفسير العياشى، عن أبى عبد الله «ع» فى قول الله: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»، قال: سيف و ترس (٣).

٦- و فيه أيضا، عن تفسير على بن إبراهيم: قوله: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»، قال: السلاح (٤).

٧- و فى الدرّ المنثور فى تفسير الآيه، عن أحمد و مسلم و أبى داود و ابن ماجه و غيرهم، عن عقبه بن عامر الجهنى، قال: سمعت النبي «ص» يقول و هو على المنبر:

«وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمَى، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمَى.» قالها ثلاثا

٨- وفيه أيضا، عن ابن المنذر، عن مكحول، قال: ما بين الهدفين روضه من رياض الجنة، فتعلموا الرمي، فإني سمعت الله- تعالى - يقول: و أعدوا لهم ما استطعتم من قوه. قال: فالرّمي من القوّه «٦».

٩- وفيه أيضا، عن أبي الشيخ و ابن مردويه، عن ابن عباس في قوله: و أعدوا لهم

(١)- الوسائل ١٣ / ٣٤٨، الباب ٢ من كتاب السبق و الرمايه، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٣ / ٣٤٨، الباب ٢ من كتاب السبق و الرمايه، الحديث ٢.

(٣)- نور الثقلين ٢ / ١٦٤، الحديث ١٣٩.

(٤)- نور الثقلين ٢ / ١٦٥، الحديث ١٤٠.

(٥)- الدرّ المنثور ٣ / ١٩٢.

(٦)- الدرّ المنثور ٣ / ١٩٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٥٩

ما استطعتم من قوّه، قال: الرّمي و السيوف و السّلاح «١».

[بعض الروايات الدّاله على اهتمام بالرمي و السباحه]

١٠- و في الوسائل، عن الكافي بسنده، عن عبد الله بن المغيرة- رفعه- قال: قال رسول الله «ص» في حديث: «كلّ لهو المؤمن باطل إلّا في ثلاث: في تأديبه الفرس، و رميه عن قوسه، و ملاعبته امرأته، فإنهن حقّ.» «٢»

أقول: الظاهر أنّ المراد بالباطل هنا هو الهدر لا الأمر المحرّم، إذ لا دليل على حرمة اللهو بلا رهان في البين و قد ورد عن النبي «ص» انه قال: «الهُوا و العبوا، فإني أكره أن يرى في دينكم غلظه.» «٣»

١١- وفيه أيضا، عن الصدوق في الفقيه، قال: قال الصادق «ع»: «إنّ الملائكه لتتفر عند الرهان و تلعن صاحبه ما خلا الحافر و الخفّ و الريش و النصل، و قد سابق رسول الله «ص» أسامه بن زيد و أجرى الخيل.» «٤»

١٢- وفيه أيضا، عن الشيخ بسنده، عن العلاء بن سيّابه، عن أبي عبد الله «ع» في

حديث أن رسول الله «ص» قد أجرى الخيل و سابق، و كان يقول: «إن الملائكة تحضر الرهان في الخفّ و الحافر و الريش، و ما سوى ذلك فهو قمار حرام.» «٥»

إلى غير ذلك مما ورد في الرهان و المسابقه في كتب الفريقين.

١٣- و فيه أيضا، عن الكليني بسنده، عن عليّ بن إسماعيل - رفعه - قال:

قال رسول الله «ص»: «اركبوا و ارموا، و أن ترموا أحبّ إليّ من أن تركبوا.» ثم قال: «كل لهو المؤمن باطل إلّا في ثلاث: في تأديبه الفرس، و رميه عن قوسه، و ملاعبته امرأته، فإنهنّ حقّ، ألا إنّ

(١)- الدرّ المنثور ٣ / ١٩٢.

(٢)- الوسائل ١٣ / ٣٤٧، الباب ١ من كتاب السبق و الرمايه، الحديث ٥.

(٣)- نهج الفصاحه / ١٠٥، الحديث ٥٣١.

(٤)- الوسائل ١٣ / ٣٤٧، الباب ١ من كتاب السبق و الرمايه، الحديث ٦.

(٥)- الوسائل ١٣ / ٣٤٩، الباب ٣ من كتاب السبق و الرمايه، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٠

الله - عزّ و جلّ - ليدخل بالسهم الواحد الثلاثه الجنه: عامل الخشبه، و المقوّى به في سبيل الله، و الرامى به في سبيل الله. و روى عن الشيخ أيضا نحوه «١».

١٤- و في الدرّ المنثور، عن أبي داود و الترمذى و ابن ماجه و الحاكم و البيهقي، عن عقبه بن عامر الجهني، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «إنّ الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثه نفر الجنه: صانعه الذي يحتسب في صنعه الخير، و الذي يجهّز به في سبيل الله، و الذي يرمى به في سبيل الله.» و قال: «ارموا و اركبوا، و أن ترموا خير من أن تركبوا.» و قال:

«كلّ شيء يلهو به ابن آدم فهو باطل إلّا ثلاثه:

رميه عن قوسه، و تأديبه فرسه، و ملاعبته أهله، فإنهن من الحق، و من علم الرمي ثم تركه فهي نعمه كفرها.» (٢)

أقول: من تسويغ الإسلام للرهان و السبق في الخيل و الخف و الرمي بل ترغيبه فيه مع تحريمه الرهان في غير ذلك يعلم مقدار اهتمام الإسلام بتدرب المسلمين في فنون الحرب و تهيئهم للدفاع و الجهاد في سبيل الله.

و المذكور في الروايات و فتاوى الأصحاب في باب السبق و إن كان خصوص الخيل و الخف و الرمي، و لكن من المحتمل إلغاء الخصوصية و تنقيح المناط، فيتعدى إلى جميع الوسائل العسكريه الحديثه من الطائرات و الهليكوبترات النظاميه و الأساطيل البحريه و المدرعات و المدافع و القنابل و الصواريخ و نحو ذلك، لوضوح مناط الحكم و ملاكه و ليس حكما تعديدا محضاً لمصالح غيبية لا يعلمها إلا الله - تعالى -. و محل التحقيق في المسأله كتاب السبق و الرمايه من الفقه.

١٥- و في الدرّ المنثور أيضاً، عن البيهقي، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله «ص»: «علموا أبناءكم السباحه و الرمي، و المرأه المغزل.» (٣)

(١)- الوسائل ١١/ ١٠٧، الباب ٥٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٢)- الدرّ المنثور ٣/ ١٩٢.

(٣)- الدرّ المنثور ٣/ ١٩٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤١

١٦- و فيه أيضاً بسنده، عن أبي رافع، قال: قال رسول الله «ص»: «حقّ الولد على الوالد أن يعلمه الكتابه و السباحه و الرمي.» (١)

١٧- و في كنز العمال، عن أبي رافع: «حقّ الولد على والده أن يعلمه الكتابه و السباحه و الرمايه، و أن لا يرزقه إلا طيباً.» (٢)

و رواه في نهج الفصاحه و زاد في آخره: «و أن يزوجه إذا

[الجنود على صنفين]

أقول: حيث إنّ الدفاع عن الإسلام و كيان المسلمين و بلادهم و ثقافتهم من أهمّ الفرائض الإسلاميه و وجب على المسلمين أن يقوموا به فى أىّ حال إلى أن يتصدّى له من فيه الكفايه فلأجل ذلك كان التدرّب فى الفروسية و الرمى أمرا ضرورياً ينبغى أن يهتمّ به كلّ مسلم، و لذلك وقع الترغيب و التحريض على تعلّم الرّمى و التدرّب فيه بنحو عامّ، و واضح أنّ ذلك يختلف بحسب اختلاف آلات الحرب فى الأعصار و البلاد.

و الإسلام بإيجابه الجهاد على المسلمين جعل المسلمين بأجمعهم جندا واحدا للإسلام.

و من أحسن الجيوش و أنجحها الجيوش المتطوّعه المقبلون إلى الجهاد و الدفاع محتسبين به إلى الله- تعالى- بالإيمان و الإخلاص، حيث إنّ سلاح الإيمان من أقوى الأسلحة و أقطعها. و هكذا كان الأمر فى صدر الإسلام، و لأجل ذلك كان عشرون صابرون منهم يغلبون مأتين مع قله الوسائل و الأجهزه.

و لا- ينافى هذا استخدام الحكومه أيضا لجنود منظمه ثابتة مجهزه باحدث الأسلحة و الأجهزه و يفرض لهم العطاء المستمر احتياطا لحفظ البلاد و الثغور.

و قد صرّح بهذين الصنفين من الجنود الماوردى فى الأحكام السلطانيه، فقال:

(١)- الدّرّ المنشور ٣/ ١٩٤.

(٢)- كنز العمّال ١٦/ ٤٤٣، الباب ٧ من كتاب النكاح من قسم الأفعال، الحديث ٤٥٣٤٠.

(٣)- نهج الفصاحه / ٢٩٣، الحديث ١٣٩٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٢

«و هم صنفان: مسترزقه، و متطوّعه. فأمرًا المسترزقه فهم أصحاب الديوان من أهل الفى ء و الجهاد، يفرض لهم العطاء من بيت المال من الفى ء بحسب الغناء و الحاجه.

و أمّا المتطوّعه فهم الخارجون عن الديوان من البوادي و الأعراب و سكّان القرى و الأمصار، الذين خرجوا فى النفير

الذى ندب الله - تعالى - إليه بقوله: «انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.»

و فى قوله - تعالى - : «خِفَافًا وَثِقَالًا» أربعة تأويلات: أحدها: شبانا و شيوخا؛ قاله الحسن و عكرمه. و الثانى: أغنياء و فقراء؛ قاله أبو صالح. و الثالث: ركبانا و مشاه؛ قاله أبو عمرو. و الرابع: ذا عيال و غير ذى عيال؛ قاله الفراء.

و هؤلاء يعطون من الصدقات دون الفى ء من سهم رسول الله، المذكور فى آيه الصدقات، و لا يجوز أن يعطوا من الفى ء لأنَّ حقهم فى الصدقات. و لا يعطى أهل الفى ء المسترزقه من الديوان من مال الصدقات لأنَّ حقهم فى الفى ء. و لكل واحد من الفريقين مال لا يجوز ان يشارك غيره فيه. و جوز أبو حنيفة صرف كل واحد من المالىين إلى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة...» (١)

أقول: مراده من «سهم رسول الله» هو سهم سبيل الله، إذ كان رسول الله «ص» يصرفه فى الجهاد. و يحتمل التصحيف و الغلط، و المذكور فى أبى يعلى سهم سبيل الله، فراجع (٢).

ثم إنَّ الظاهر جواز إعطاء كل من الصنفين من كل من المالىين، بل لعلَّ الزكاه قسم من أقسام الفى ء العائد إلى بيت المال و لذا كان الواجب فى عصر النبى «ص» إيصالها إليه.

و قال الشيخ فى المبسوط:

«الغزاه على ضربين: المتطوعه، و هم الذين إذا نشطوا غزوا و إذا لم ينشطوا اشتغلوا

(١) - الأحكام السلطانيه / ٣٦.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٣

بمعايشهم. فهؤلاء لهم سهم من الصدقات، فإذا غنموا فى دار الحرب شاركوا الغانمين و أسهم لهم.

و الضرب الثانى هم الذين أرسدوا أنفسهم للجهاد. فهؤلاء لهم من

الغنيمة الأربعة أخماس. و يجوز عندنا أن يعطوا أيضا من الصدقه من سهم ابن السبيل لأنّ الاسم يتناولهم، و تخصيصه يحتاج إلى دليل، «١» هذا.

و لم يتغلب الكفّار على بلاد المسلمين و جميع شئونهم، و ما ضعف المسلمون و ما استكانوا إلّا بعد ما أغفلوا بسبب تسويلات الكفّار و عملائهم و علماء السوء المرتزقه و العلماء السدّج، عن مسائل الجهاد و الدفاع، و عن التسلّح بسلاح اليوم و التدرّب فيه، و هم كلّ يوم يقرءون آيات الجهاد و القتال و الأمر بإعداد القوّه و رباط الخيل، و روايات الفريقين الوارده في هذا المجال. فكأنّهم سحروا و سَخروا في الفكر و العقل و الإراده، فلا يلتفت القارئ إلى مغزى هذه الآيات و مفادها و مفاد الأخبار الوارده بمضمونها.

[ما في ترك الجهاد من الذلّ]

١٨- و قد قال رسول الله «ص» على ما في خبر السكوني، عن أبي عبد الله: «من ترك الجهاد ألبسه الله ذلّا و فقرا في معيشته، و محقا في دينه. إنّ الله أغنى (أعزّخ. ل) أمّتي بسنابك خيلها و مراكز رماحها.» «٢»

فانظر كيف ذلّ المسلمون في قبال الكفّار الأجانب، و نهبت أموالهم و ذخائرهم و استولى الفقر المالي و الصّحى و الثقافى على بلادهم بما هادنوا الكفّار المهاجمين و تركوا الدفاع و الكفاح المسلّح.

١٩- و في نهج البلاغه: «أمّا بعد، فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنه فتحه الله لخاصّه أوليائه، و هو لباس التقوى و درع الله الحصينه و جنّته الوثيقه. فمن تركه رغبه عنه ألبسه الله ثوب الذلّ و شمله البلاء، و ديّث بالصغار و القماءه، و ضرب على قلبه بالأسداد، و أدبيل الحق منه بتضييع

(١)- المبسوط ٢ / ٧٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥، الباب ١ من

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٤

الجهاد، و سيم الخسف و منع النصف ...» (١)

أقول: فالجهاد جته تقى مجتمع المسلمين من نفوذ الكفر و مظهره من الفساد و الفحشاء إليه، و تركه يوجب سلطه الكفار و ذلّه المسلمين و حقارتهم.

و قوله: «ديث» مبنى للمفعول من ديته، أى ذلّه، و القماء: الذلّه. و الأسداد: الحجب التى تحول دون بصيره الإنسان و رشاده. و من لوازم الذله و العبوديه للغير انهدام شخصيه الإنسان و عدم إحساسه بنفسيته و استقلاله. و قوله: «أدبل الحق»، لعلّ الهمزه للسلب، أى سلب منه دوله الحق. و قوله: «سيم الخسف»، أى كلف الذلّ و المشقه. و النصف: الإنصاف و العدل. هذا.

و قد مرّ كثير من آيات الجهاد و رواياته فى فصل عقدناه لذلك فى الباب الثالث، فراجع (٢).

٢٠- و يظهر اهتمام الإسلام بأمر الجنود من وصيه أمير المؤمنين «ع» بهم و برفاههم و الرفق بهم و ما ينبغى أن يراعى فى انتخاب الأمراء و الولاه عليهم فى كتابه «ع» لمالك الأشر حين ولّاه مصر فقال:

«فالجنود- ياذن الله- حصون الرعيه، و زين الولاه، و عزّ الدين، و سبل الأمن، و ليس تقوم الرعيه إلّا بهم.

ثمّ لا قوام للجنود إلّا بما يخرج الله لهم من الخراج الذى يقوون به على جهاد عدوّهم، و يعتمدون عليه فيما يصلحهم، و يكون من وراء حاجتهم ...

فولّ من جنودك أنصحهم فى نفسك لله و لرسوله و لإمامك، و أنقاهم جيباً، و أفضلهم حلماً ممن يبطن عن الغضب و يستريح إلى العذر، و يرأف بالضعفاء و ينبو على الأقوياء، و ممن لا يثيره العنف و لا يقعد به الضعف.

ثم الصق

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٤؛ عبده ١ / ٦٣؛ لح / ٦٩، الخطبه ٢٧.

(٢) - راجع ١ / ١١٢ و ما بعدها من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٤٥

النجده و الشجاعه و السخاء و السماحه فإنهم جماع من الكرم و شعب من العرف.

ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما، و لا يتفاقم في نفسك شىء قويتهم به، و لا تحقرن لطفًا تعاهدتهم به و إن قل، فإنه داعيه لهم إلى بذل النصيحة لك و حسن الظن بك، و لا تدع تفقد لطيف أمورهم اتكالا على جسيمها، فإن لليسير من لطفك موضعا ينتفعون به، و للجسيم موقعا لا يستغنون عنه.

و ليكن أثر رءوس جنديك عندك من واساهم فى معونته و أفضل عليهم من جدته بما يسعهم و يسع من وراءهم من خلوف أهليهم حتى يكون همهم هميا واحدا فى جهاد العدو، فإن عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك، و إن أفضل قره عين الولاه استقامه العدل فى البلاد و ظهور موده الرعيه، و إنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامه صدورهم، و لا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاه الأمور و قلّه استئقال دولهم و ترك استبطاء انقطاع مدتهم.

فافسح فى آمالهم و واصل فى حسن الثناء عليهم و تعديد ما أبلى ذوا البلاء منهم، فإن كثره الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع و تحرض الناكل إن شاء الله. ثم اعرف لكل امرئ منهم ما أبلى، و لا تضيفن بلاء امرئ إلى غيره، و لا تقصرن به دون غايه بلائه، و لا يدعونك شرف امرئ إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا، و

لا ضعه امرئ إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيما.» (١)

أقول: و للماوردى فى بيان حقوق الجيش على أميرهم عند تسييرهم إلى جبهات القتال كلام نذكر ملخصه تميما للفائدة. قال فى الأحكام السلطانية:

«و عليه فى السير بهم سبعة حقوق: أحدها: الرفق بهم فى السير الذى يقدر عليه أضعفهم و تحفظ به قوه أقواهم، و لا يجد السير فيهلك الضعيف و يستفرغ جلد القوى و قد قال النبى «ص»: «هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، فإن المنبت لا أرضا قطع و لا ظهرا أبقى. و شرّ السير الحقيقه.» و روى عن النبى «ص» أنه قال: «المضعف أمير الرفقه.» يريد أن من ضعفت دابته كان على القوم أن يسيروا بسيره.

و الثانى: أن يتفقد خيلهم التى يجاهدون عليها و ظهورهم التى يمتطونها ...

و الثالث: أن يراعى من معه من المقاتله، و هم صنفان: مسترزقه، و متطوعه ...

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٠٣؛ عبده ٣ / ١٠٠؛ لح / ٤٣٢، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٦

و الرابع: أن يعرف على الفريقين العرفاء و ينقب عليهما النقباء، ليعرف من عرفائهم و نقبائهم أحوالهم ...

و الخامس: أن يجعل لكل طائفه شعارا يتدعون به، ليصيروا متميزين و بالاجتماع متطافرين ...

و السادس: أن يتصفح الجيش و من فيه، ليخرج منهم من كان فيه تخذيل للمجاهدين و إرجاف للمسلمين، أو عينا عليهم للمشركين ...

و السابع: أن لا-يمالى من ناسبه أو وافق رأيه و مذهبه على من باينه فى نسب أو خالفه فى رأى و مذهب، فيظهر من أحوال المباينه ما تفرق به الكلمه الجامعه تشاغلا بالتقاطع و الاختلاف ...» (١)

أقول: المنبت: المنقطع المتفرق. و الحقيقه: أرفع السير و

أتعبه. و قيل: السير فى أول الليل. هذا.

و باب الدفاع و الجهاد و التجنيد و إعداد القوّه باب واسع يحتاج البحث فيه إلى تأليف كتاب كبير، و الغرض هنا هو الإشاره إلى أنّ من وظائف الإمام إجمالاً هو إعداد العدّه و العدّه بقدر الكفايه للتجهز فى قبال العدوّ الموجود فى الحال أو المفروض وجوده فى المآل، فتدبّر.

(١) - الأحكام السلطانيه / ٣٥ - ٣٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٧

تنبيه [فى التسليح بالأسلحه الحديثه]

اعلم أنّ أكثر التشكيلات السياسيه و الولائيه إنّما تعرّضت الشريعه الإسلاميه لأصولها و أحكامها الكليه، و تركت تفاصيلها لولّى الأمر فى كلّ عصر يحددها حسب تغيّر حاجات المسلمين و الشرائط و الإمكانيات الزمانيه و المكانيه.

و من هذا القبيل تشكيلات القوّات المسلحه و الصنائع الحربيه، حيث وردت فى الكتاب و السنّه أحكامها الكليه فى مثل قوله - تعالى -: «و أعدوا لهمّ ما استطعتم من قوّه و من رباط الخيل، تزهبون به عدوّ الله و عدوّكم...»،

و قول أمير المؤمنين «ع» فى عهده لمالك الأشر: «فالجنود - بإذن الله - حصون الرعيه، و زين الولاه، و عزّ الدين، و سبل الأمن، و ليس تقوم الرعيه إلّا بهم» و نحو ذلك، و تركت تفصيلات نظامها لحكم العقل و سيره العقلاء فى كل عصر و مكان.

و حيث إنّ الأمه الإسلاميه فى المجال العسكري تحتاج إلى قوتين مسلّحتين:-

قوه تكون بإذن الله حصون الرعيه فى قبال الأجانب فتحفظ الحدود و الثغور من الأعداء الخارجيين، و قوه أخرى تكون سبل الأمن الداخلى فتحفظ البلاد و العباد من الأعداء الداخليين و المخلّين بأمن الناس فى النفوس و الأموال و الحقوق - فلا محاله يحكم العقل بضروره إيجاد هاتين القوتين المسلّحتين الأساسيتين بشعبهما المحتاج إليها من

الأرضيّه و الجويّه و البحريه، و تجهيزاتها المناسبه لأعمالها و أهدافها.

و من المناسب أن تجعل القوّه الأولى تحت إشراف وزاره الدفاع، و الثانيه تحت إشراف الوزاره الداخليه أو القوّه القضائيه، و يطلق على الأولى القوّه النظاميه و على الثانيه القوّه الانتظاميه أو ما شئت فعبّر، و لا محاله يؤسّس لتربيه الأفراد لكل منهما معهد علمي يخصّها و يناسبها.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٨

كما أنّه يحكم العقل و الشرع بلزوم إعداد جميع المسلمين القادرين على القتال و الدفاع، و تدريبهم و تعبئتهم حتى يكونوا جنودا متطوّعين مستعدّين للدفاع عن الإسلام و المسلمين متى عرضت شرائط خاصه غير متوقعه مسّت الحاجه إلى إعانتهم لإحدى القوتين. هذا.

و لإنتاج أنواع الأسلحه و الوسائل العسكريه من القنابل و المدافع و الصواريخ و الأساطيل البحريه و المدرّعات و الطائرات و الهليكوبترات النظاميه و غيرها، أيضا يلزم إيجاد المصانع العسكريه المناسبه تحت إشراف مديريّه واحده قويّه عادله حتى يعدّ فيها جميع ما يحتاج إليها القوى المسلحه بأصنافها.

فهذا كلّ ما يحكم بضرورته العقل و الشرع.

و بما ذكرنا يتّضح أنّ التشكيلات المسلّحه المتعدده المتكثره الموجوده في عصرنا و في بلدنا مثل تشكيلات الجيش، و حرس الثوره الإسلاميه، و اللجان الثوريه الإسلاميه، و شرطه البلد، و شرطه الحدود، و الشرطه القضائيه و الضباط و نحوها ينبغي أن تدغم بالتدريب - بحسب الملا- كين المتقدمين، أعنى حفظ الحدود، و حفظ الأمن الداخلي - في القوتين الأساسيتين و ترجع الجميع إليهما، إذ تعدّد القوى المسلّحه المتشابهه و تكثرها بشعبها الثلاث من الأرضيه و الجويّه و البحريه، و كذا تعدّد مؤسّسات الصنائع الحربيه المستقله المتشابهه بحسب الإنتاج بلا ارتباط بينها يوجب أولاً: تحميل نفقات كثيره

على بيت مال المسلمين بلا موجب. و ثانيا: اختلاط الوظائف و المسؤوليات، و تعقيد تفكيكها، و تحيّر الناس فى ارتباط الأعمال بالقوى الموظفه، و ثالثا: وجود خطر تضادّ هذه التشكيلات المتشابهه فى المستقبل، و تصارعها على النفوذ و السلطه، و هذا أمر مهمّ ينبغى للولّى المدبّر أن يحسب له حسابه بحسب المآل مهما كانت التشكيلات فى الوقت الحاضر مخلصه و منزهه، و مهما كان المجتمع فى الإيمان و الوعى فى حدّ أعلى فعلا، فتدبّر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٦٩

الفصل الخامس عشر فى ذكر الآيات و الروايات الدالّه على ثبوت الحقوق المتقابله بين الإمام و الأئمّه،

إشاره

و أنّه يجب على الأئمّه التسليم له و إطاعته، و كذا إطاعه عمّاله المنصوبين من قبله، إجمالا:

[الآيات]

١- قال الله - تعالى -: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ.» «١»

و قد مرّ تفسير الآيه الشريفه و معنى أولى الأمر، و الوجه فى تكرار قوله: «أطيعوا» فى الباب الثانى عند ذكر الآيه السادسه من الآيات الداله على ولايه النبى «ص» و الأئمّه «ع»، و كذا فى الفصل الثالث من الباب الخامس مقدمه لشرح مقبوله عمر بن حنظله، فراجع «٢».

و محصل ما مرّ هو أنّ الأمر بإطاعه الله - تعالى - ناظر إلى إطاعته فى أحكامه المبيّنه فى الكتاب و السنّه، و الأمر بها إرشادى، و الأمر بإطاعه الرسول و أولى الأمر ناظر إلى إطاعتهم فى أوامره المولويه الصادره عنهم بما أنّهم و لاه الأمر و ساسه العباد، و الأمر بها

(١) - سورة النساء (٤)، الآيه ٥٩.

(٢) - راجع ١/ ٦٤ و ٤٣٦ من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٠

مولوى لا إرشادى، و لأجل ذلك كرّرت لفظه: «أطيعوا».

و المقصود بالأمر فى الآيه هو الولاية و الحكومه. سمّيت به، لقوامها بالأمر من طرف و الطاعه من طرف آخر، و بهذا الملاك أيضا تسمى حكما و حكومه. فالمراد بأولى الأمر الحكّام الذين لهم حقّ الأمر و النهى فى سياسه البلاد و فصل الخصومات.

و الإمامه العظمى و إن كانت حقًا عندنا للأئمّه المعصومين «ع» من عتره النبىّ «ص» مع حضورهم، و معهم تبطل إمامه غيرهم، و لكن قد مرّ بالتفصيل أنّ الحكومه لا تتعطل فى عصر الغيبه، و أنّ تعطيلها يساوق تعطيل الإسلام.

و للحاكم الحقّ مطلقاً حقّ الأمر و النهى فى مجال حكمه

و نطاق ولايته، و تجب طاعته لا محاله.

إذ كيف يمكن الالتزام بولايه شخص شرعا بالنصب أو بالانتخاب و لو فى شعبه أو منطقه خاصه و لا يلتزم بوجوب إطاعته، مع أنّ الأمر لا يتمّ و الغرض لا يحصل إلّا بالطاعه و التسليم؟!

و تعليق وجوب الإطاعه على كونه صاحب الأمر كأنه من قبيل تعليق الحكم على الوصف، المشعر بالعلّيه. فالملاك فى وجوب الإطاعه كونه صاحب أمر بحيث يحق له الأمر و النهى، معصوما كان أو غير معصوم.

و لا- مجال لحصر وجوب الطاعه فى الإمام المعصوم، إذ كيف يمكن الالتزام بعدم وجوب طاعه المنصوبين من قبل النبى «ص» أو أمير المؤمنين «ع» أمثال مالك الأشر فى نطاق ولايته و حكومته.

فالحصر المذكور فى بعض الأخبار الوارده فى تفسير الآيه كقول أبى جعفر «ع» فى خبر بريد: «إيانا عنى خاصّه. أمر جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا» ١) مثلا يجب أن يحمل على الحصر الإضافى بالنسبه إلى حكام الجور المتصددين للحكومه فى أعصار الأئمه «ع».

(١)- الكافى ١/ ٢٧٦، كتاب الحجّه، باب أنّ الإمام «ع» يعرف الإمام الذى يكون بعده... الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧١

كما أنّ إطاعتهم «ع» أيضا واجبه إلى يوم القيامة، و لكن لا ينافى هذا وجوب تأسيس الدوله الحقه فى عصر الغيبه و وجوب إطاعتها. و آيات الكتاب العزيز لا تنقيد بالموارد الخاصّه، و الجرى و التطبيق فى بعض الروايات على بعض المصاديق لا يمنع من التمسك بالإطلاق و العموم.

اللهم إلما أن يقال: إنّ إطاعه المنسوب من قبلهم أو المنتخب على أساس موازين الإسلام و الضوابط المبيّنه من قبلهم - عليهم السلام- كأنها ترجع إلى إطاعتهم أيضا، و نحن

لا نأبى ذلك بعد الالتزام بوجوب الإطاعة.

نعم، لا- تجوز إطاعتهم فى معصية الله كما هو المستفاد من الأخبار كما ستأتى، بل من نفس الآية أيضا، إذ الظاهر منها وجوب إطاعه صاحب الأمر، أى من يكون له حقّ الأمر، ولا يحقّ لأحد الأمر بمعصية الله. ولا يطلق صاحب الأمر إلّا على من ثبت له حق الأمر، كما لا يطلق صاحب الدار إلّا على من ملكها شرعا دون من تسلط عليها غضبا و ظلما. فأمرء السوء خارجون من الآية تخصّصا، فتدبر.

قال الزمخشري فى الكشاف فى تفسير الآية:

«و المراد بأولى الأمر منكم أمرء الحقّ، لأن أمرء الجور الله و رسوله بريئان منهم، فلا- يعطفون على الله و رسوله فى وجوب الطاعه لهم، و إنّما يجمع بين الله و رسوله و الأمرء الموافقين لهما فى إيثار العدل و اختيار الحقّ و الأمر بهما و النهى عن أضدادهما ...

و كيف تلزم طاعه أمرء الجور و قد جنح الله الأمر بطاعه أولى الأمر بما لا يبقى معه شكّ، و هو أن أمرهم أوّلا بأداء الأمانات و بالعدل فى الحكم، و أمرهم آخرا بالرجوع إلى الكتاب و السنّه فيما أشكل، و أمرء الجور لا يؤدّون أمانه و لا يحكمون بعدل و لا يردّون شيئا إلى كتاب و لا إلى سنّه، إنّما يتبعون شهواتهم حيث ذهبت بهم، فهم منسلخون عن صفات الذين هم أولوا الأمر عند الله و رسوله، و أحقّ أسمائهم: اللصوص المتغلّب». «١»

(١)- الكشاف ١/ ٥٣٥ (طبعه أخرى ١/ ٥٢٤).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٢

٢- و قال- تعالى:- «فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ

حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (١)

بناء على عدم اختصاص الحكم به «ص» و استفاده كون الملاك فيه هو ولايته «ص» و كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فيعمّ الحكم كل وليّ كانت ولايته ثابتة بالشرع.

[الروايات]

٣- و في أصول الكافي بسند موثوق به، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله «ع» أنّ رسول الله «ص» خطب الناس في مسجد الخيف فقال: «نصر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها و حفظها، و بلغها من لم يسمعها، فربّ حامل فقه غير فقيه، و ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه. ثلاث لا يغلّ عليهنّ قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، و النصيحة لأئمة المسلمين، و الزوم لجماعتهم، فإنّ دعوتهم محيطه من ورائهم. المسلمون إخوه تتكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم، و هم يد على من سواهم.» (٢)

و روى نحوه أيضا بسنده، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد «ع»، عنه «ص» (٣).

أقول: قوله: «لا- يغلّ» من غلّ يغلّ بالضمّ، أي خان. أو من يغلّ بالكسر، أي كان ذا حقد و غشّ. و قوله: «فإنّ دعوتهم»، قال المجلسي في مرآة العقول:

«و الدّعوة المرّه من الدّعاء، و إضافتها إلى الضمير إضافه إلى المفعول، أي دعاء النّبىّ «ص» لهم محيطه بهم فإذا دخل فيهم و لزم جماعتهم شمله ذلك الدّعاء، أو إلى الفاعل، أي دعاء المسلمين بعضهم لبعض يشمله.» (٤) هذا.

و الحديث مما رواه الفريقان عنه، بل مضمونه مستفيض في كتب الفريقين.

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ٦٥.

(٢) - الكافي ١/ ٤٠٣، كتاب الحجّه، باب ما أمر النّبىّ «ص» بالنّصيحة لأئمة المسلمين و ...، الحديث ١.

(٣) - الكافي ١/ ٤٠٣، كتاب الحجّه، باب ما أمر النّبىّ «ص» بالنّصيحة لأئمة المسلمين و ...،

(٤) - مرآة العقول ٤/ ٣٢٥ (ط. القديم ١/ ٣٠٢).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٣

٤- و من ذلك ما رواه أحمد في مسنده بسنده عن أنس بن مالك، عن رسول الله «ص»، قال: «نُصِرَ الله عبدا سمع مقالتي هذه فحملها، فرب حامل الفقه فيه غير فقيه، و رب حامل الفقه إلى من هو أفقه منه. ثلاث لا يغلّ عليهن صدر مسلم: إخلاص العمل لله - عزّ و جلّ -، و مناصحه أولى الأمر، و لزوم جماعه المسلمين، فإنّ دعوتهم تحيط من ورائهم.» «١»

و فيه أيضا بسنده، عن جبير بن مطعم، عنه «ص» نحوه، و فيه: «إخلاص العمل، و النصيحة لولئ الأمر، و لزوم الجماعه، فإنّ دعوتهم تكون من ورائه.» «٢»

٥- و من الروايات الجامعه في بيان ثبوت الحقوق المتقابلة بين الإمام و الأئمّه ما خطبه أمير المؤمنين «ع» بصفتين فقال: «أما بعد، فقد جعل الله لى عليكم حقّا بولايه أمركم، و لكم على من الحقّ مثل الّذى لى عليكم. فالحقّ أوسع الأشياء فى التواصف و أضيقتها فى التناصف، لا يجرى لأحد إلّا جرى عليه، و لا يجرى عليه إلّا جرى له ...

و أعظم ما افترض الله - سبحانه - من تلك الحقوق حقّ الوالى على الرعيه، و حقّ الرعيه على الوالى، فريضه فرضها الله - سبحانه - لكلّ على كلّ، فجعلها نظاما لألفتهم و عزّا لدينهم. فليست تصلح الرعيه إلّا بصلاح الولاه، و لا يصلح الولاه إلّا باستقامه الرعيه.

فإذا أدّت الرعيه إلى الوالى حقّه، و أدّى الوالى إليها حقّها عزّ الحقّ بينهم، و قامت مناهج الدّين، و اعتدلت معالم العدل، و جرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، و طمع فى بقاء الدوله، و يئست

و إذا غلبت الرعيته و اليها، أو أجحف الوالى برعيته اختلفت هنالك الكلمه و ظهرت معالم الجور و كثر الإدغال فى الدين، و تركت محاج السنن فعمل بالهوى و عطلت الأحكام و كثرت علل النفوس ...» «٣»

أقول: أذلال جمع ذل بالكسر، و ذل الطريق محجته. و الإدغال فى الدين: إدخال ما يخالفه و يفسده.

(١) - مسند أحمد ٣ / ٢٢٥.

(٢) - مسند أحمد ٤ / ٨٠.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٦٨١؛ عبده ٢ / ٢٢٣؛ لح / ٣٣٢، الخطبه ٢١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٤

٦- و فى نهج البلاغه أيضا: «أيها الناس إن لى عليكم حقا، و لكم على حق، فأما حقاكم على فالنصيحه لكم و توفير فيئكم عليكم، و تعليمكم كيلا- تجهلوا، و تأديبكم كيما تعلموا، و أما حقاى عليكم فالوفاء بالبيعه، و النصيحه فى المشهد و المغيب، و الإجابه حين أدعوكم، و الطاعه حين آمركم.» «١»

٧- و فيه أيضا: «و إن فى سلطان الله عصمه لأمركم فأعطوه طاعتكم غير ملومه و لا مستكره بها.» «٢»

بناء على كون المراد بسلطان الله الحكومه العادله المرضيه لله- تعالى- كما لعله الظاهر.

٨- و فيه أيضا: «أنبت بسراقه اليمى، و إنى و الله لأظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم، باجتماعهم على باطلهم و تفرقكم عن حقاكم، و بمعصيتكم إمامكم فى الحق و طاعتهم إمامهم فى الباطل، و بأدائهم الأمانه إلى صاحبهم و خيانتكم.» «٣»

٩- و فيه أيضا من كتاب له «ع» إلى أمرائه على الجيوش: «أما بعد، فإن حقا على الوالى أن لا يغيره على رعيته فضل ناله و لا طول خص به، و أن يزيده ما قسم الله له من نعمه دنوا من عباده و

عطفًا على إخوانه، ألا- وإنّ لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سرًا إلّا في حرب، و لا أطوى دونكم أمرًا إلّا في حكم، و لا أؤخر لكم حقًا عن محلّه، و لا أقف به دون مقطعه، و أن تكونوا عندي في الحقّ سواء.

فإذا فعلت ذلك وجبت لله عليكم النعمة ولى عليكم الطاعه، و أن لا- تنكصوا عن دعوه و لا- تفرّطوا في صلاح و أن تخوضوا الغمرات إلى الحقّ.

فإن أنتم لم تستقيموا [لى] على ذلك لم يكن أحد أهون علىّ ممّن اعوجّ منكم، ثمّ أعظم له العقوبه، و لا- يجد عندي فيها رخصه، فخذوا هذا من أمرائكم، و أعطوهم من أنفسكم ما يصلح الله

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١١٤؛ عبده ١ / ٨٠؛ لح / ٧٩، الخطبه ٣٤.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٥٤٨؛ عبده ٢ / ٩٩؛ لح / ٢٤٤، الخطبه ١٦٩.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٨٩؛ عبده ١ / ٦٠؛ لح / ٦٧، الخطبه ٢٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٥

به أمركم.» «١»

١٠- وفيه أيضا في كتابه «ع» إلى أهل مصر لمّا ولى عليهم الأشر: «أمّا بعد، فقد بعثت إليكم عبدا من عباد الله لا ينام أيام الخوف و لا ينكل عن الأعداء ساعات الروع، أشدّ على الكفّار من حريق النّار، و هو مالك بن الحارث أخو مذحج، فاسمعوا له و أطيعوا أمره فيما طابق الحقّ، فإنّه سيف من سيوف الله لا- كليل الظبه و لا نابى الضريبه. فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، و إن أمركم أن تقيموا فأقيموا، فإنّه لا يقدم و لا يحجم، و لا يؤخر و لا يقدم إلّا عن أمرى.» «٢»

أقول: نكل: نكص و جبن. و الزرع بفتح الزاء: الخوف و

الفرع. و مدحج كمجلس: قبيله مالك و الظبه بضم الأول و فتح الثاني مخففا: حدّ السيف و السنان.

و الضريبه: المضروب بالسيف. و نبا عنه السيف: لم يؤثر فيه.

١١- و في أصول الكافي بسند صحيح، عن بريد بن معاويه، عن أبي جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «ما نظر الله - عزّ و جلّ - إلى وليّ له يجهد نفسه بالطاعة لإمامه و النصيحة إلّا كان معنا في الرفيق الأعلى.» «٣»

١٢- و فيه أيضا بسنده، عن الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «من فارق جماعه المسلمين و نكث صفقه الإمام جاء إلى الله - عزّ و جلّ - أجذم.» «٤»

١٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبي حمزه، قال: «سألت أبا جعفر «ع»: ما حقّ الإمام على الناس؟ قال: حقّه عليهم أن يسمعوا له و يطيعوا. قلت: فما حقّهم عليه؟

قال: يقسم بينهم بالسويه و يعدل في الرعيه...» «٥»

١٤- و فيه أيضا بسنده، عن مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٨٢؛ عبده ٣ / ٨٨؛ لح / ٤٢٤، الكتاب ٥٠.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٩٥١؛ عبده ٣ / ٧٠؛ لح / ٤١١، الكتاب ٣٨.

(٣) - الكافي ١ / ٤٠٤، كتاب الحجّه، باب ما أمر النبيّ «ص» بالنصيحه لأئمّه المسلمين و ...، الحديث ٣.

(٤) - الكافي ١ / ٤٠٥، كتاب الحجّه، باب ما أمر النبيّ «ص» بالنصيحه لأئمّه المسلمين و ...، الحديث ٥.

(٥) - الكافي ١ / ٤٠٥، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حقّ الإمام على الرعيه و ...، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٦

أمير المؤمنين «ع»: «لا تختانوا ولا تكتم و لا تغشوا هدايتكم و لا تجهلوا أئمتكم و لا تصدّعوا عن جبلكم فتفشلوا و

تذهب ربحكم، و على هذا فليكن تأسيس أموركم و الزموا هذه الطريقة ...» (١)

١٥- و فيه أيضا بسنده، عن سدير، قال: «قلت لأبي جعفر (ع): إني تركت مواليك مختلفين، يبرأ بعضهم من بعض. قال: فقال: و ما أنت و ذاك؟ إنما كلف الناس ثلاثه: معرفه الأئمه، و التسليم لهم فيما ورد عليهم، و الرد إليهم فيما اختلفوا فيه.» (٢)

و في هذا الباب روايات آخر في التسليم للإمام، فراجع.

١٦- و فيه أيضا بسند صحيح، عن زراره، عن أبي جعفر (ع)، قال: «ذروه الأمر و سنامه و مفتاحه و باب الأشياء و رضا الرحمن- تبارك و تعالى:- الطاعه للإمام بعد معرفته.»

ثم قال: «إِنَّ اللَّهَ - تبارك و تعالى - يَقُولُ: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا.» (٣)

١٧- و فيه أيضا بسنده، عن محمد بن الفضيل، قال: «سألته عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله - عزّ و جلّ -، قال: أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله - عزّ و جلّ - طاعه الله و طاعه رسوله و طاعه أولى الأمر.» (٤)

و في هذا الباب روايات آخر في فرض طاعه الإمام، فراجع.

١٨- و فيه أيضا بسنده، عن ابن أبي ليلى، عن أبي عبد الله (ع) في حديث طويل، قال: «و صل الله طاعه وليّ أمره بطاعه رسوله، و طاعه رسوله بطاعته، فمن ترك طاعه و لاه الأمر لم يطع الله و لا رسوله.» (٥)

(١)- الكافي ١/ ٤٠٥، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حقّ الإمام على الرعيّه و ...، الحديث ٣.

(٢)- الكافي ١/ ٣٩٠، كتاب الحجّه، باب التسليم و فضل المسلمين، الحديث ١.

(٣)- الكافي ١/ ١٨٥، كتاب الحجّه، باب فرض طاعه الأئمه، الحديث ١. و

الآية المذكورة من سورة النساء، رقمها ٨٠.

(٤)- الكافي ١/ ١٨٧، كتاب الحجّة، باب فرض طاعه الأئمّه، الحديث ١٢.

(٥)- الكافي ١/ ١٨١، كتاب الحجّة، باب معرفه الإمام و الرّد إليه، الحديث ٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٧

١٩- و في الأمالى للشيخ المفيد بسنده، عن عبد الله بن عباس، قال: قال رسول الله «ص»: «اسمعوا و أطيعوا لمن وّلاه الله الأمر، فإنّه نظام الإسلام.» «١»

٢٠- و في تحف العقول في رساله الحقوق لعلى بن الحسين «ع»: «فأما حق سائسك بالسلطان فإن تعلم أنك جعلت له فتنه و أنّه مبتلى فيك بما جعله الله له عليك من السلطان، و أن تخلص له في النصيحة و أن لا تماحكه «٢» و قد بسطت يده عليك فتكون سبب هلاك نفسك و هلاكه ...» «٣».

و روى نحوه في الخصال في رساله الحقوق و قال: «و أما حق رعيتك بالسلطان فإن تعلم أنّهم صاروا رعيتك لضعفهم و قوتك، فيجب أن تعدل فيهم و تكون لهم كالوالد الرحيم و تغفر لهم جهلهم و لا- تعاجلهم بالعقوبه، و تشكر الله- عزّ و جلّ- على ما أتاك من القوّه عليهم.» «٤»

٢١- و في تحف العقول أيضا في وصيه موسى بن جعفر «ع» لهشام، قال:

«و طاعه و لاه العدل تمام العزّ.» «٥»

٢٢- و فيه أيضا عن الإمام الصادق «ع»: «ثلاث خصال تجب للملوك على أصحابهم و رعيتهم: الطاعه لهم، و النصيحة لهم في المغيب و المشهد، و الدعاء بالنصر و الصلاح.

ثلاثه تجب على السلطان للخاصّه و العامّه: مكافأه المحسن بالإحسان ليزدادوا رغبه فيه، و تغميد ذنوب المسيء ليتوب و يرجع عن غيّه، و تألفهم جميعا بالإحسان و الإنصاف.» «٦»

٢٣- و فيه

أيضا عن النبي «ص»: «وإياك أن تشتم مسلما أو تطيع آثما أو تعصى إماما عادلا.» (٧)

(١) - الأمل / ١٤، المجلس ٢، الحديث ٢.

(٢) - ماحكه: خاصمه ولاجه.

(٣) - تحف العقول / ٢٦٠.

(٤) - الخصال / ٥٦٧ (الجزء ٢).

(٥) - تحف العقول / ٣٩٠.

(٦) - تحف العقول / ٣١٩.

(٧) - تحف العقول / ٢٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٨

٢٤- وفيه أيضا في مواعظ علي بن الحسين «ع»: «فقدّموا أمر الله و طاعته و طاعه من أوجب الله طاعته بين يدي الأمور كلّها، و لا تقدّموا الأمور الوارده عليكم من طاعه الطواغيت و فتنه زهره الدنيا بين يدي أمر الله و طاعته و طاعه أولى الأمر منكم ... فاتّقوا الله و استقبلوا من إصلاح أنفسكم و طاعه الله و طاعه من تولّونه فيها ... و اعلموا أنّه من خالف أولياء الله و دان بغير دين الله و استبدّ بأمره دون أمر وليّ الله، في نار تلتهب تأكل أبدانا غلبت عليها شقوتها ...» (١)

٢٥- و في البحار، عن كتاب مطالب السؤول، عن أمير المؤمنين «ع»، قال:

«العالم حديقه سياحها الشريعه، و الشريعه سلطان تجب له الطاعه، و الطاعه سياسه يقوم بها الملك، و الملك راع يعضده الجيش، و الجيش أعوان يكفلهم المال، و المال رزق يجمعه الرعيه، و الرعيه سواد يستعبدهم العدل، و العدل أساس به قوام العالم.» (٢)

٢٦- و في أول كتاب الأموال لأبي عبيد بسنده، عن تميم الداري، قال: قال رسول الله «ص»: «الدّين النّصيحه. قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: لله و لرسوله و لكتابه و للأئمّه و لجماعه المسلمين.» (٣)

أقول: النصيحه: الإخلاص و التصفيه. و أقوى مراتب الإخلاص للإمام هو إطاعته و التسليم له في غير معصيه الله -

تعالى -.

٢٧- وفيه أيضا بسنده، عن مصعب بن سعد، قال: قال علي بن أبي طالب «ع» كلمات أصاب فيهنّ الحقّ، قال: «يحقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله و أن يؤدّي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحقّ على الناس أن يسمعوا له و يطيعوا و يجيبوه إذا دعا.» «٤» و روى نحوه في كنز العمال عنه «ع» «٥».

(١)- تحف العقول / ٢٥٤.

(٢)- بحار الأنوار ٨٣ / ٧٥ (طبعه إيران ٨٣ / ٧٨)، كتاب الروضة، الباب ١٦ (باب ما جمع من جوامع كلم أمير المؤمنين «ع»)، الحديث ٨٧.

(٣)- الأموال / ١٠.

(٤)- الأموال / ١٣.

(٥)- كنز العمال ٧٦٤ / ٥، الباب ٢ من كتاب الخلافة مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٣١٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٧٩

٢٨- و في مسند زيد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ «ع»، قال: «حقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، و أن يعدل في الرعيه، فإذا فعل ذلك فحقّ عليهم أن يسمعوا و أن يطيعوا، و أن يجيبوا إذا دعوا. و أيما إمام لم يحكم بما أنزل الله فلا طاعه له.» «١»

٢٩- و في صحيح مسلم بسنده، عن ابن عباس: «نزل يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فِي عِندِ اللَّهِ بن حذافه بن قيس بن عدّي السهمي، بعثه النبيّ «ص» في سرّيه.» «٢»

٣٠- وفيه أيضا بسنده، عن أبي هريره، عن رسول الله «ص» أنّه قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، و من عصاني فقد عصى الله. و من أطاع أميرى فقد أطاعني، و من عصى أميرى فقد عصاني.» «٣»

٣١- وفيه أيضا بسنده، عن أبي هريره، قال: قال رسول الله «ص»: «عليك

السمع والطاعة في عسرك و يسرك، و منشطك و مكرهك و أثره عليك.» «٤»

٣٢- وفيه أيضا بسنده، عن أبي ذر، قال: «إنّ خليلي أوصاني أن أسمع و أطيع و إن كان عبدا مجدّع الأطراف.» «٥»

٣٣- وفيه أيضا بسنده، عن يحيى بن حصين، قال: سمعت جدّتي تحدّث أنّها سمعت النبي «ص» يخطب في حجه الوداع و هو يقول: «و لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و أطيعوا.» «٦»

(١)- مسند زيد / ٣٢٢، كتاب السير، باب طاعة الإمام.

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٥، كتاب الإمارة، الباب ٨ (باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصيه...)، الحديث ١٨٣٤.

(٣)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٦، كتاب الإمارة، الباب ٨.

(٤)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٧، كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٣٦.

(٥)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٧، كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٣٧.

(٦)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٨، كتاب الإمارة، الباب ٨، الحديث ١٨٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٨٠

٣٤- وفيه أيضا بسنده، عن يحيى بن حصين، عن جدّته أمّ الحصين، قال:

سمعتها تقول: «حججت مع رسول الله «ص» حجه الوداع، قالت: فقال رسول الله «ص» قولاً كثيراً، ثم سمعته يقول: «إنّ أمر عليكم عبد مجدّع (حسبتها قالت:) أسود يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له و أطيعوا.» «١»

٣٥- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عمر، عن النبي «ص» أنّه قال: «على المرء المسلم السمع و الطاعة فيما أحبّ و كره إلّا أن يؤمر بمعصيه، فإن أمر بمعصيه فلا سمع و طاعة.» «٢»

٣٦- وفيه أيضا بسنده، عن عباده، قال:

«بايعنا رسول الله «ص» على السمع و الطاعة في العسر و اليسر و المنشط و المكره، و على أثره علينا،

و على أن لا ننازع الأمر أهله، و على أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومه لائم.» «٣»

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال.

و لا يخفى أن المقصود منها هو إطاعة الإمام أو الأمير فيما حكم به من الأمور المرتبطة بسياسه الملك و الأئمه أمرا مولويا بتيا، و في مثلها يكون العزم و القرار النهائي للإمام و يجب على كل فرد إطاعته و التسليم له و لو كان نظره الشخصي مخالفا له في هذا الموضوع الخاص حفظا للنظام، و في نهج البلاغه: «و قال «ع» لعبد الله بن عباس- و قد أشار عليه في شىء لم يوافق رأيه-: لك أن تشير على و أرى، فإن عصيتك فأطعنى.» «٤» هذا.

و أميا ما يصدر عن الإمام في مقام بيان أحكام الله- تعالى- فالأمر فيه إرشادي لا إطاعه له سوى إطاعه المرشد إليه، نظير أوامر الفقيه في مقام بيان أحكام الله- تعالى-.

(١)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٨، كتاب الإماره، الباب ٨.

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩، كتاب الإماره، الباب ٨، الحديث ١٨٣٩.

(٣)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٧٠، كتاب الإماره، الباب ٨.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٣٩؛ عبده ٣ / ٢٣٠؛ لح / ٥٣١، الحكمه ٣٢١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٨١

لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق

كما أنه لا- طاعه للإمام و لا تجوز إطاعته إذا كان المأمور به من قبل الإمام أو الأمير معصيه لله- سبحانه- و يدلّ على ذلك- مضافا إلى كونه- تعالى- وليّ الأولياء و لا حقّ لأحد في قبال حقوقه- الآيات و الأخبار المستفيضة بل المتواتره التي مرّ بعضها في الكتاب و في هذا الفصل.

و يكفينا في ذلك ١- قوله- تعالى- حكاية عن أهل النار:

«وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا.» (١)

٢- وقوله: «وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ.» (٢)

٣- وقوله: «وَلَا تُطِيعُوا مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا.» (٣)

٤- وفي نهج البلاغه في الخطبه القاصعه: «ألا فالحذر الحذر من طاعه ساداتكم و كبرائكم الذين تكبروا عن حسبهم و ترفعوا فوق نسبهم و ألقوا الهجينه على ربهم و جاحدوا الله على ما صنع بهم مكابره لقضائه و مغالبه لآلائه.» (٤)

٥- وفيه أيضا: «لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق.» (٥)

٦- وفي الوسائل عن الفقيه قال: من أَلْفَاظِ رَسُولِ اللَّهِ «ص»: «لا طاعه لمخلوق في

(١) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦٧.

(٢) - سورة الشعراء (٢٦)، الآية ١٥١ و ١٥٢.

(٣) - سورة الكهف (١٨)، الآية ٢٨.

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٧٨٥؛ عبده ٢ / ١٦٦؛ لح / ٢٨٩، الخطبه ١٩٢.

(٥) - نهج البلاغه، فيض / ١١٦٧؛ عبده ٣ / ١٩٣؛ لح / ٥٠٠، الحكمة ١٦٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٨٢

معصيه الخالق.» (١)

٧- وفي دعائم الإسلام: «روينا عن عليّ «ع» أنه قال: «بعث رسول الله «ص» سرّيه و استعمل عليهم رجلا من الأنصار و أمرهم أن يطيعوه، فلمّا كان ذات يوم غضب عليهم، فقال: أليس قد أمركم رسول الله «ص» أن تطيعوني؟ قالوا: نعم. قال: فاجمعوا لي حطباً فجمعوه، فقال: أضرموه نارا، ففعلوا، فقال لهم: ادخلوها، فهّموا بذلك، فجعل بعضهم يمسك بعضها و يقولون: إنّما فررنا إلى رسول الله «ص» من النار، فما زالوا كذلك حتّى خمدت النار، و سكن غضب الرجل. فبلغ ذلك رسول الله «ص» فقال: لو دخلوها ما خرجوا منها

إلى يوم القيامة، إنّما الطاعة في المعروف. و عن عليّ «ع» أنّه قال: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. «٢»

و روى القصّه إلى قوله: «إنّما الطاعة في المعروف» مسلم في صحيحه أيضا عن عليّ «ع» «٣».

٨- و في المصنف لعبد الرزاق: «إنّ النبي «ص» بعث عبد الله بن حذافه على سرّيه، فأمر أصحابه فأوقدوا نارا ثمّ أمرهم أن يثوبوا، فجعلوا يثوبونها، فجاء شيخ ليثبها فوق فيها فاحترق منه بعض ما احترق، فذكر شأنه لرسول الله «ص» فقال:

ما حملكم على ذلك؟ قالوا: يا رسول الله، كان أميرا و كانت له طاعة. قال: أيما أمير أمرته عليكم فأمركم بغير طاعة الله فلا تطيعوه، فإنّه لا طاعة في معصية الله. «٤»

و قد مرّ الحديث و بيانه في فصل اشتراط العدالة في الحاكم، فراجع «٥».

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في كتب الفريقين في هذا المجال.

و أمّا ما اشتهر بين العوامّ من أنّ المأمور معذور فاعتذار شيطاني لا دليل له لا في العقل و لا في النقل.

(١)- الوسائل ١١ / ٤٢٢، الباب ١١ من أبواب الأمر و النهي ...، الحديث ٧.

(٢)- دعائم الإسلام ١ / ٣٥٠، كتاب الجهاد، في ذكر ما يجب للأمرء و ما يجب عليهم.

(٣)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩، كتاب الإمارة، الباب ٨ (باب وجوب طاعة الأمرء في غير معصية ...)، الحديث ١٨٤٠.

(٤)- المصنف ١١ / ٣٣٥، باب لا طاعة في معصية، الحديث ٢٠٦٩٩.

(٥)- راجع ١ / ٢٩٩ من الكتاب.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّة، ج ٢، ص: ٧٨٣

الباب السابع في ذكر بعض الآيات و الروايات الواردة في سيره الإمام و أخلاقه في معاشرته المسلمين و غيرهم،

إشاره

و في مطعمه و ملبسه و نحو ذلك و فيه ثلاثه فصول:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّة، ج ٢، ص: ٧٨٥

الفصل الأوّل في مكارم أخلاقه و لطفه و عفوه و رحمته

[الآيات الواردة في أخلاق النبي ص و لطفه و عفوه و رحمته]

١- قال الله - تعالى - مخاطبا لنبيه «ص»: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَمَأَنَفُضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَ شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ.» (١)

أقول: لا يخفى أن رسول الله «ص» إمام الأئمة و الأمة جميعا، و للجميع فيه أسوه حسنه، فعلى إمام المسلمين و من يلي أمرهم أن يكون لنا عفواً رحيماً بهم عطوفاً عليهم خالياً من الفظاظه و الغلظه حتى ينجذب إلى الإسلام جميع الأنام إلا من طبع الله على قلبه، و لا- ينافي هذا إجراء حدود الله و أحكامه في مواردنا إذ المنظور فيها أيضاً هو إصلاح الأمة و المجتمع لا التحقير و الانتقام.

قال العلامة المجلسي في البحار ما ملخصه:

«و اختلف في فائده مشاورته مع استغنائه بالوحي على أقوال: ١- أنه على وجه

(١)- سورة آل عمران (٣). الآية ١٥٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٨٦

التطبيب لنفوسهم و الرفع من أقدارهم. ٢- أنه ليقترى به أمته في المشاوره و لا- يرونها نقيصه. ٣- أنه لكلا- الوجهين. ٤- أن ذلك ليمتحنهم ليمتيز الناصح من الغاش. ٥- أن ذلك في أمور الدنيا و مكائد الحرب و في مثل ذلك يجوز أن يستعين بآرائهم.» (١)

٢- و قال - تعالى - : «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ* وَإِن يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.» (٢)

أقول: قال: في مجمع البيان ما محضه:

«العفو ما عفا من أموال الناس، أي

ما فضل من النّفقه. وقيل: خذ العفو من أخلاق الناس، ومعناه أنّه أمره بالتساهل و ترك الاستقصاء في القضاء و الاقتضاء.

وقيل: هو العفو في قبول العذر من المعتذر. و روى أنّه لما نزلت الآية سأل رسول الله «ص» جبرائيل عن ذلك فقال: لا أدرى حتّى أسأل العالم، ثمّ أتاه فقال:

يا محمّد، إنّ الله يأمرك أن تعفو عمّن ظلمك، و تعطى من حرمك، و تصل من قطعك.

و أمر بالعرف، يعنى بالمعروف و هو كلّ ما حسن في العقل أو الشرع و لم يكن منكرا و قبيحا.

و النزغ: الوسوسة و النخسه في القلب. قال ابن زيد: لما نزلت هذه الآية قال النبي «ص»: كيف يا ربّ و الغضب؟ فنزل قوله: و إمّا ينزغنك من الشيطان نزغ. «٣»

٣- و قال: «و مِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَ يَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ، قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ رَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ.» «٤»

(١)- بحار الأنوار ١٦ / ١٩٨، تاريخ نبينا «ص»، الباب ٩ (باب مكارم أخلاقه ...)، عن مجمع البيان ١ / ٥٢٧ (الجزء ٢).

(٢)- سورة الأعراف (٧)، الآية ١٩٩ و ٢٠٠.

(٣)- مجمع البيان ٢ / ٥١٢ (الجزء ٤).

(٤)- سورة التوبة (٩)، الآية ٦١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٨٧

٤- و قال: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ، حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ.» «١»

قال في المجمع:

«معناه شديد عليه عنتكم، أى ما يلحقكم من الضرر بترك الإيمان.» «٢»

٥- و قال: «وَ عِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَ إِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا.» إلى قوله: «وَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَ ذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَ اجْعَلْنَا

أقول: هونا، أى بسكينه و وقار بلا تجبر و تبختر.

٦- و قال: «وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ* وَ اخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.» «(٤)»

٧- و قال: «فَاصْبِرْ، إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ، وَ لَا يَسْتَخْفَنُكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ.» «(٥)»

و فى البحار:

«و لا يستخفك، أى و لا يحملك على الخفه و القلق الذين لا يوقنون بتكذيبهم.» «(٦)»

٨- و قال: «وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا* وَ لَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَ الْمُتَافِقِينَ وَ دَعْ أَذَاهُمْ وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَ كَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا.» «(٧)»

٩- و قال: «وَ لَا تَسْتَوِيَ الْحَسَنَةُ وَ لَا السَّيِّئَةُ، اذْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ عِدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ* وَ مَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا، وَ مَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ* وَ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ

(١)- سورة التوبه (٩)، الآيه ١٢٨.

(٢)- مجمع البيان ٨٦ /٣ (الجزء ٥).

(٣)- سورة الفرقان (٢٥)، الآيه ٦٣-٧٤.

(٤)- سورة الشعراء (٢٦)، الآيه ٢١٤-٢١٥.

(٥)- سورة الروم (٣٠)، الآيه ٦٠.

(٦)- بحار الأنوار ٢٠٥ /١٦، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه ...

(٧)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآيه ٤٧-٤٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٨٨

مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.» «(١)»

١٠- و قال: «مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ* وَ إِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ* وَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ.» «(٢)»

١١- وقال: «فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا.» «٣»

١٢- وقال: «وَاصْبِرْ عَلَيَّ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا* وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِيَ النَّعْمَةِ وَمَهَلْهُمْ قَلِيلًا.» «٤»

[الروايات الواردة في أخلاق النبي ص و لطفه و عفوه و رحمته]

١٣- و في البحار عن أمالي الطوسي بسنده، عن أمير المؤمنين «ع» في أوصاف النبي «ص»:

«ليس بالعاجز ولا بالليليم،

أكرم الناس عشره، و أليئهم عريكه، و أجودهم كفأ، من خالطه بمعرفه أحبّه، و من رآه بديهه هابه، عزّه بين عينيه، يقول ناعته: لم أر قبله و لا بعده مثله. «٥»

أقول: العريكه: الطبعه.

١٤- و فيه أيضا عن عيون أخبار الرضا بسنده، عن الحسن بن علي بن أبي طالب «ع»، قال: «سألت خالي هند بن أبي هاله عن حليه رسول الله «ص» فقال ... و يمشى هونا، ذريع المشيه، إذا مشى كأنما ينحطّ في صعب، و إذا التفت التفت جميعا، خافض الطرف، نظره إلى الأرض أطول من نظره إلى السماء، جلّ نظره الملاحظه، يبدر من لقيه بالسلام ... و لا يتكلّم في غير حاجه، يفتتح الكلام و يختمه بأشداقه، يتكلّم بجوامع الكلم فصلا، لا فضول فيه و لا تقصير، دمثا ليس بالجافى و لا بالمهين ...» «٦»

(١)- سورة فصلت (٤١)، الآيه ٣٤-٣٦.

(٢)- سورة القلم (٦٨)، الآيه ٢-٤.

(٣)- سورة المعارج (٧٠)، الآيه ٥.

(٤)- سورة المزمل (٧٣)، الآيه ١٠-١١.

(٥)- بحار الأنوار ١٦/١٤٧، تاريخ نبينا «ص»، الباب ٨ (باب أوصافه ...)، الحديث ٣.

(٦)- بحار الأنوار ١٦/١٤٨-١٥٠، تاريخ نبينا «ص»، باب أوصافه ...، الحديث ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٨٩

أقول: الذريع: السريع. و الصبب: ما انحدر من الأرض. و الأشداق: جوانب الفم. و الدمث: سهل الخلق. و هند بن أبي هاله ربيب رسول الله «ص» أمّه خديجه أمّ المؤمنين، و كان و صافا لحليه رسول الله «ص». و روى روايه هند بطولها في كتر العمال، فراجع «١».

١٥- و في البحار أيضا عن العيون بسنده، عن الحسين بن علي «ع»، عن أبيه «ع» في وصف رسول الله «ص»، قال: «كان

«ص» يخزن لسانه إلما عما يعنيه و يؤلفهم و لا ينفرهم، و يكرم كريم كل قوم و يؤليه عليهم، و يحذر الناس و يحترس منهم من غير أن يطوى عن أحد بشره و لا خلقه، و يتفقد أصحابه، و يسأل الناس عما فى الناس، و يحسن الحسن و يقويه، و يقبح القبيح و يوهنه، معتدل الأمر غير مختلف، لا يغفل مخافه أن يغفلوا أو يميلوا، و لا يقصر عن الحق و لا يجوزه، الذين يلونه من الناس خيارهم، أفضلهم عنده أعمهم نصيحه للمسلمين، و أعظمهم عنده منزله أحسنهم مواساه و موازره ... و لا يوطن الأماكن و ينهى عن إبطانها، و إذا انتهى إلى قوم جلس حيث ينتهى به المجلس و يأمر بذلك. و يعطى كل جلسائه نصيبه، و لا يحسب أحد من جلسائه أن أحدا أكرم عليه منه، من جالسه صابره حتى يكون هو المنصرف عنه، من سأله حاجه لم يرجع إلّا بها أو بميسور من القول، قد وسع الناس من خلقه و صار لهم أبا و صاروا عنده فى الحق سواء، مجلسه مجلس حلم و حياء و صدق و أمانه، لا ترفع فيه الأصوات، و لا تؤبّن (لا توهن خ. ل) فيه الحرم، و لا تنشى فلتاته، متعادلين متواصلين فيه بالتقوى، متواضعين يوقرون الكبير و يرحمون الصغير، و يؤثرون ذا الحاجه و يحفظون الغريب.

فقلت: فكيف كان سيرته فى جلسائه؟ فقال: كان دائم البشر، سهل الخلق، لين الجانب، ليس بفظ و لا صخاب و لا فحاش و لا عياب و لا مداح، يتغافل عما لا يشتهى فلا يؤيس منه و لا يخيب مؤمليه، قد ترك نفسه من ثلاث: المرء و الإكثار و ما لا

يعنيه، و ترك الناس من ثلاث: كان لا يذمّ أحدا ولا يعيره ولا يطلب عورته ولا عثراته. الحديث «٢»

(١)- كنز العمال ٧/ ١٦٣، كتاب الشمائل من قسم الأفعال، باب في حليته «ص»، الحديث ١٨٥٣٥.

(٢)- بحار الأنوار ١٦/ ١٥١-١٥٣، تاريخ نبينا «ص»، باب أوصافه...، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٩٠

أقول: قوله: «و لا- يوطن الأماكن»، أى لا- يتخذ لنفسه مجلسا يعرف به. و أئنه: عابه و آتهمه. لا- تنشى فلتاته، أى لا- تشاع و لا يتحدث بها. الصخّاب: الشديد الصباح و مثله الصخّاب بالسين.

١٦- و فى البحار أيضا عن العياشى، عن أبى جعفر و أبى عبد الله «ع»، عن النبى «ص» فى حديث: «إنى أنا الذى سمانى الله فى التوراه و الإنجيل محمد رسول الله المجتبى المصطفى، ليس بفحاش و لا سخّاب فى الأسواق، و لا يتبع السيئه السيئه، و لكن يتبع السيئه الحسنه...» (١)

١٧- و فيه أيضا عن الكازرونى فى المنتقى، عن على «ع» فى وصف النبى «ص»: «إذا مشى يتقلع كأنما يمشى فى صيب، و إذا التفت جميعه، بين كتفيه خاتم النبوه و هو خاتم النبيين. أجود الناس كفا، و أرحب الناس صدرا، و أصدق الناس لهجه، و أوفى الناس ذمه، و أليهم عريكه، و أكرمهم عشره، من رآه بديه هابه، و من خالطه معرفه أحبّه، يقول ناعته: لم أر قبله و لا بعده مثله.» و روى نحوه بتفاوت ما عن كتاب الغارات عن على «ع» (٢).

١٨- و فيه أيضا عن أمالى الصدوق بسنده، عن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آباءه، عن أمير المؤمنين «ع»، قال: إن يهوديا كان له

على رسول الله «ص» دنانير فتقاضاه، فقال له: يا يهودي، ما عندي ما اعطيك. فقال: فإني لا أفارقك يا محمد حتى تقضييني، فقال: إذا أجلس معك، فجلس معه حتى صلي في ذلك الموضع الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والغدا، و كان أصحاب رسول الله «ص» يتهدّدونه و يتواعدونه، فنظر رسول الله «ص» إليهم فقال:

ما الذي تصنعون به؟ فقالوا: يا رسول الله، يهودي يحبسك؟ فقال «ص»: لم يبعثني ربّي - عزّ وجلّ - بأن أظلم معاهدا و لا غيره، فلما علا النهار قال اليهودي: أشهد أن لا إله إلا الله، و أشهد أنّ محمدا عبده و رسوله، و شطر مالي في سبيل الله. أما و الله ما فعلت بك الذي فعلت إلا لأنظر إلى نعتك في

(١) - بحار الأنوار ١٦ / ١٨٥، تاريخ نبينا «ص»، باب أوصافه ...، الحديث ٢١.

(٢) - بحار الأنوار ١٦ / ١٩٠ و ١٩٤، تاريخ نبينا «ص»، باب أوصافه ...، الحديث ٢٧ و ٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩١

التوراه، فإني قرأت نعتك في التوراه: محمد بن عبد الله مولده بمكه و مهاجره بطيبه، و ليس بفظّ و لا غليظ و لا سخّاب، و لا مترين بالفحش و لا - قول الخناء. و أنا أشهد أن لا - إله إلا الله و أنّك رسول الله، و هذا مالي فاحكم فيه بما أنزل الله. و كان اليهودي كثير المال. «١»

١٩- و فيه أيضا عن الأمالي بسنده، عن أبي جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «خمس لا أدعهنّ حتى الممات: الأكل على الحضيض مع العبيد، و ركوبى الحمار مؤكفا، و حلبي العنز بيدي، و لبس الصوف، و التسليم على الصبيان

لتكون سنّه من بعدى.» (٢)

٢٠- وفيه أيضا عن الخصال بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن عليّ «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «خمس لست بتاركهنّ حتى الممات: لباسى الصوف، و ركوبى الحمار موكفا، و أكلى مع العبيد، و خصفى النعل بىدى، و تسلىمى على الصبيان لتكون سنّه من بعدى.» (٣)

٢١- وفيه أيضا عن أمالى الطوسى بسنده، عن ابن عباس، قال:

«كان رسول الله «ص» يجلس على الأرض، و يأكل على الأرض، و يعتقل الشاه، و يجيب دعوه المملوك على خبز الشعير.» (٤)

٢٢- وفيه أيضا عن الكافى بسنده، عن جميل، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «كان رسول الله «ص» يقسم لحظاته بين أصحابه ينظر إلى ذا، و ينظر إلى ذا بالسويه.» (٥)

٢٣- وفيه أيضا عن مكارم الأخلاق، عن أنس بن مالك، قال:

«كان رسول الله «ص» إذا فقد الرجل من إخوانه ثلاثة أيام سأل عنه، فإن كان

(١)- بحار الأنوار ١٦ / ٢١٦، تاريخ نبينا «ص»، الباب ٩ (باب مكارم أخلاقه ...) الحديث ٥.

(٢)- بحار الأنوار ١٦ / ٢١٥، تاريخ نبينا «ص» باب مكارم أخلاقه، الحديث ٢.

(٣)- بحار الأنوار ١٦ / ٢١٩، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ١١.

(٤)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٢٢، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ١٩.

(٥)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٨٠، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ١٢١؛ و أصول الكافى ٢ / ٦٧١، كتاب العشرة، باب النوادر، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٢

غائبا دعا له، و إن كان شاهدا زاره، و إن كان مريضا عاده.» (١)

٢٤- و فى مناقب ابن شهر آشوب:

«أما آدابه «ص» فقد جمعها بعض العلماء و التقطها من

الأخبار: كان النبي «ص» أحكم الناس و أحلمهم و أشجعهم و أعدلهم و أعطفهم لم تمسّ يده يد امرأة لا تحلّ، و أسخى الناس لا يثبت عنده دينار و لا درهم، فإن فضل و لم يجد من يعطيه و يجنّه الليل لم يأو إلى منزله حتى يتبرأ منه إلى من يحتاج إليه، لا يأخذ مما آتاه الله إلّا قوت عامه فقط من يسير ما يجد من التمر و الشعير، و يضع سائر ذلك في سبيل الله، و لا يسأل شيئاً إلّا أعطاه. ثمّ يعود إلى قوت عامه فيؤثر منه حتى ربّما احتاج قبل انقضاء العام إن لم يأتته شىء.

و كان يجلس على الأرض و ينام عليها و يأكل عليها، و كان يخصف النعل، و يرقع الثوب، و يفتح الباب، و يحلب الشاه، و يعقل البعير و يحلّه، و يطحن مع الخادم إذا أعيى، و يضع طهوره بالليل بيده، و لا يتقدمه مطرق، و لا يجلس متكئاً، و يخدم في مهنة أهله، و يقطع اللحم، و إذا جلس على الطعام جلس محقراً، و كان يلطع أصابعه، و لم يتجشأ قطّ. و يجيب دعوه الحرّ و العبد و لو على ذراع أو كراع، و يقبل الهدية و لو أنّها جرعه لبن، و يأكلها و لا يأكل الصدقه، و لا يثبت بصره في وجه أحد، يغضب لربّه و لا يغضب لنفسه، و كان يعصب الحجر على بطنه من الجوع، يأكل ما حضر، و لا يردّ ما وجد، لا يلبس ثوبين، يلبس برداً حبره يمينه و شمله جبّه صوف و الغليظ من القطن و الكتان، و أكثر ثيابه البياض، و يلبس العمامه تحت العمامه، يلبس القميص من قبل ميامنه،

و كان له ثوب للجمعه خاصه، و كان إذا لبس جديدًا أعطى خلق ثيابه مسكينا، و كان له عباء يفرش له حيث ما ينقل ثنيتين.

يلبس خاتم فضه في خنصره الأيمن، يحبّ البطيخ، و يكره الريح الرديّه و يستاك عند الوضوء، يردف خلفه عبده أو غيره، و يركب ما أمكنه من فرس أو بغله أو حمار، و يركب الحمار بلا سرج و عليه العذار، و يمشى راجلا و حافيا بلا رداء

(١) - بحار الأنوار ١٦ / ٢٣٣، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٣

و لا عمامه و لا قلنسوه، و يشيع الجنائز، و يعود المرضى في أقصى المدينه، يجالس الفقراء و يؤاكل المساكين و يناولهم بيده، و يكرم أهل الفضل في أخلافهم، و يتألف أهل الشرف بالبرّ لهم.

يصل ذوى رحمه من غير أن يؤثرهم على غيرهم إلّا بما أمر الله، و لا يجفو على أحد، يقبل معذره المعتذر إليه، و كان أكثر الناس تبسّما ما لم ينزل عليه قرآن و لم تجر عظه، و ربّما ضحك من غير قهقهه، لا يرتفع على عبيده و إمائه في مأكل و لا في ملبس، ما شتم أحدا بشتمه و لا لعن امرأه و لا خادما بلعنه، و لا لاموا أحدا إلّا قال: دعوه، و لا يأتيه أحد: حرّ أو عبد أو أمه إلّا قام معه في حاجته، لا فظّ و لا غليظ و لا صخّاب في الأسواق، و لا يجزى بالسيئه السيئه و لكن يغفر و يصفح، و يبدأ من لقيه بالسلام، و من رame بحاجه صابره حتّى يكون هو المنصرف، و ما أخذ أحد يده فيرسل

يده حتى يرسلها، وإذ لقي مسلماً بدأه بالمصافحه، و كان لا يقوم و لا يجلس إلّا على ذكر الله، و كان لا يجلس إليه أحد و هو يصلى إلّا خفف صلاته و أقبل عليه و قال: أ لك حاجه؟ و كان أكثر جلوسه أن ينصب ساقيه جميعاً، و كان يجلس حيث ينتهي به المجلس، و كان أكثر ما يجلس مستقبل القبله، و كان يكرم من يدخل عليه حتى ربّما بسط ثوبه، و يؤثر الداخل بالوساده التي تحته، و كان في الرضا و الغضب لا يقول إلّا حقاً. الحديث. «١»

أقول: قال في البحار:

«قوله: «لا يتقدمه مطرق»، أي كان أكثر الناس إطراقاً إلى الأرض حياءً، يقال:

أطرق، أي سكت و لم يكلم و أرخى عينيه ينظر إلى الأرض. و المهنة بالفتح و الكسر: الخدمه. و الكراع كغراب من البقر و الغنم: مستدقّ الساق.» «٢»

و العذار: ما سال من اللجام على خدّ الفرس.

(١) - مناقب ابن شهر آشوب ١ / ١٢٦؛ و رواه عنه في بحار الأنوار ١٦ / ٢٢٦، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ٣٤.

(٢) - بحار الأنوار ١٦ / ٢٢٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٤

٢٥- و في أصول الكافي بسنده، عن زراره، عن أبي جعفر «ع»، قال: «إنّ رسول الله «ص» أتى باليهوديه التي سمّت الشاه للنبي «ص» فقال لها: ما حملك على ما صنعت؟

فقال: قلت: إن كان نبيا لم يضرّه و إن كان ملكا أرحت الناس منه. قال: فعفا رسول الله «ص» عنها.» و رواه أيضا ابن هشام في السيره. «١»

٢٦- و سيره رسول الله «ص» في فتح مكه و معاملته مع رؤساء الكفار و المشركين بعد ما غلب عليهم من أهم الوقائع

التي ترشدنا إلى ما ينبغي أن يكون عليه إمام المسلمين و زعيمهم من سعه الصدر و كثره الإغماض و العفو في قبال الأعداء بعد أن أظفره الله عليهم، فقد كان أبو سفيان و أهله من ألد الأعداء لرسول الله «ص» و من أعظم من أوقد نيران الحرب على المسلمين، فلمّا ظفر عليه رسول الله «ص» في فتح مكة عرض عليه الإسلام ثم جعل داره مأمنًا فقال: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن.» (٢)

و زوجته هند مع ما كانت تؤذى الرسول «ص» في مكة و ما صنعت في أحد بأجساد القتلى و جسد حمزه جاءت إليه متخفيه فأسلمت و أهدت إلى رسول الله «ص» جديين و اعتذرت من قله ولاده غنمها فدعا لها رسول الله «ص»، بالبركة في غنمها فكثرت (٣).

و غلامهما وحشى بن حرب، قاتل حمزه هرب إلى الطائف ثم قدم في وفد أهله على رسول الله «ص» و أسلم، فسأله عن كيفية قتل حمزه فأخبره، فبكى «ص» و قال له: غيب وجهك عني. (٤)

و لما دخل «ص» مكة نادى قريش فقال: «يا معشر قريش، ما ترون أنّي فاعل بكم؟

قالوا: خيرا، أخ كريم و ابن أخ كريم.» قال: «أذهبوا، فأنتم الطلقاء.» فعفا عنهم

(١) - أصول الكافي ٢ / ١٠٨، كتاب الإيمان و الكفر، باب العفو، الحديث ٩؛ و نحوه في سيره ابن هشام ٣ / ٣٥٢.

(٢) - سيره ابن هشام ٤ / ٤٦؛ و الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٤٥.

(٣) - الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٥١.

(٤) - الكامل لابن الأثير ٢ / ٢٥٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٧٩٥

و كان الله قد أمكنه منهم و كانوا له فينا «١».

إلى غير ذلك ممّا عامل به المشركين في فتح

مَكَّةَ وَ قَد كَانَ رُؤَسَاءَ مَكَّةَ حَارِبُوهُ فِي غَزَوَاتٍ كَثِيرَةٍ وَ قَتَلُوا الْمُسْلِمِينَ، فَعَفَا عَنْهُمْ وَ لَمْ يَنْتَقِمِ حَتَّىٰ مِنْ قَاتِلِ عَمَّةِ حَمْزَةَ وَ مِنْ هِنْدِ آكَلَةِ الْأَكْبَادِ.

٢٧- وَ فِي غَزْوِهِ حَنِينَ بَعْدَ مَا ظَفَرَ النَّبِيُّ «ص» عَلَىٰ هَوَازِنَ بَدَأَ بِقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ فَقَسَمَهَا، ثُمَّ قَدَّمَ عَلَيْهِ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ فَرَدَّ عَلَيْهِمُ السَّبِيَّ، وَ سَأَلَهُمْ عَنِ رِئِيسِهِمْ مَالِكِ بْنِ عَوْفِ النَّصْرِيِّ فَقَالُوا: هُوَ مَعَ ثَقِيفٍ بِالطَّائِفِ، فَقَالَ: أَخْبِرُوهُ أَنَّهُ إِنْ أَتَانِي مُسْلِمًا رَدَدْتُ عَلَيْهِ أَهْلَهُ وَ مَالَهُ وَ أَعْطَيْتُهُ مَائَتَهُ مِنَ الْإِبِلِ. فَلَمَّا أَخْبَرُوا مَالِكًا بِذَلِكَ رَكِبَ مُسْتَخْفِيًا فَأَدْرَكَ النَّبِيَّ «ص» بِالْجَعْرَانَةِ، وَ قِيلَ: بِمَكَّةَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ أَهْلَهُ وَ مَالَهُ وَ أَعْطَاهُ مَائَتَهُ مِنَ الْإِبِلِ كَمَا وَعَدَهُ، وَ حَسَنَ إِسْلَامَهُ. وَ قَالَ حِينَ أُسْلِمَ يَمْدَحُ النَّبِيَّ «ص» ... وَ اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ «ص» عَلَىٰ مَنْ أُسْلِمَ مِنْ قَوْمِهِ، فَكَانَ يُقَاتِلُ بِهِمْ ثَقِيفًا لَا يُخْرِجُ لَهُمْ سِرْحًا إِلَّا أَغَارَ عَلَيْهِ وَ ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ حَتَّىٰ أُسْلِمُوا، وَ شَهِدَ فَتْحَ الْقَادِسِيَّةِ وَ فَتْحَ دِمَشْقَ فِي خِلَافَتِهِ عَمْرًا «٢».

وَ مَالِكِ بْنِ عَوْفٍ هُوَ الَّذِي جَمَعَ الْجُمُوعَ فِي حَنِينَ ضِدَّ رَسُولِ اللَّهِ «ص» وَ كَانُوا ثَلَاثِينَ أَلْفًا ثُمَّ بَعْدَ الْإِنْهَازِ فَرَّ إِلَىٰ الطَّائِفِ. فَانظُرْ إِلَىٰ سَعَةِ صَدْرِ رَسُولِ اللَّهِ «ص» وَ أَنَّهُ كَيْفَ كَانَ يِعَامَلُ مِقَاتِلِيهِ بَعْدَ أَنْ أَظْفَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

فَعَلَىٰ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ وَ قَائِدِهِمُ الْعَفْوُ وَ الْإِعْمَاضُ عَنِ خَطَايَا الْأُمَّةِ مَهْمَا تَسَيَّرَ ذَلِكَ وَ لَمْ يُوجِبْ تَعْطِيلَ الْحُقُوقِ وَ الْحُدُودِ وَ لَا تَجْرِي الْكُفَّارِ وَ الْمَجْرَمِينَ.

وَ لَا يَنَافِي هَذَا أَمْثَالَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَ الْمُتَافِقِينَ وَ اغْلُظْ عَلَيْهِمْ» * «٣»، وَ قَوْلِهِ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ». «٤» إِذْ مَوْرَدُهَا

(٢) - سيره زينى دحلان المطبوع بحاشيه السيره الحلبيه ٢ / ٣٠٦؛ و نحوه فى سيره ابن هشام ٤ / ١٣٣.

(٣) - سوره التحريم (٦٦)، الآيه ٩.

(٤) - سوره الفتح (٤٨)، الآيه ٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٦

صوره المواجهه و التهجم و إعدادهم القوى لذلك أو نقضهم العهود مرّه بعد مرّه، كما صنع بنو قريظه و يهود المدينه. و مورد العفو و الرحمه صوره الانتصار و التسلّط عليهم و الأمن من هجومهم و توطئتهم، كما لا يخفى على أهله.

و فى الغرر و الدرر: «جمال السياسه العدل فى الإمراه، و العفو مع القدره.» (١)

و فيه أيضا: «ظفر الكرام عفو و إحسان. ظفر اللثام تجبّر و طغيان.» (٢) هذا.

أقول: و يمكن أن يستفاد من أمثال هذه الوقائع، و كذا من قصّه عفو أمير المؤمنين «ع» لأصحاب الجمل، بعد ما ظفر عليهم و فيهم الرؤساء كمروان و عبد الله بن الزبير و أمثالهما و فى رأسهم أمّ المؤمنين عائشه مع ما سببوا لقتل كثير من المسلمين، أنه فى موارد الحرب و قتال جيش ضدّ جيش و انتصار أحدهما على الآخر تكون رعايه المصالح العامه أولى و أقدم من رعايه الحقوق الشخصيه الفرديه، و أمر الانتقام و العفو فيها إلى الإمام، و حكم القصاص و التغريم المالى بلحاظ الحقوق الفرديه إنّما يجريان فى الموارد الشخصيه الحادئه فى خلال المجتمع لا فى هذه الموارد العامه التى يظفر فيها نظام على نظام، بل لعلّ الدليل عليهما منصرف عن أمثالها.

فرسول الله «ص» عفا عن مشركى مكّه و هم قد شاركوا فى إراقه دماء المسلمين فى بدر و أحد و غيرهما من المعارك،

و عفا عن مثل وحشى قاتل عمه حمزه من غير أن يسترضى فيه بنت حمزه و وزائه، و عفا عن مالك بن عوف المسبب لقتل كثير من المسلمين فى هوازن.

و أمير المؤمنين «ع» عفا عن أصحاب الجمل و قد قال فيهم على ما فى نهج البلاغه:

«فقدموا على عاملى بها و خزّان بيت مال المسلمين و غيرهم من أهلها فقتلوا طائفه صبورا و طائفه غدرا. فو الله لو لم يصيبوا من المسلمين إلّا رجلا واحدا معتمدين لقتله بلا جرم جرّه لحلّ لى قتل ذلك

(١) - الغرر و الدرر ٣/ ٣٧٥، الحديث ٤٧٩٢.

(٢) - الغرر و الدرر ٤/ ٢٧٣ و ٢٧٤، الحديث ٦٠٤٤ و ٦٠٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٧

الجيش كلّه، إذ حضروه فلم ينكروا و لم يدفعوا عنه بلسان و لا بيد، دع ما أنهم قد قتلوا من المسلمين مثل العده التى دخلوا بها عليهم.» (١)

فهذه نكته فقيهه ينبغى أن يلاحظها الفقيه إذ بها يفتح باب واسع فى الفقه.

و يمكن أن تقرّب هذه المسأله - بعد دلالة سيره النبى «ص» و أمير المؤمنين «ع» عليها - بوجه:

الأول: أنّ أدلّه القصاص و الضمان و إن كانت مطلقه و لكن مع تراحم الملاكات تتقدّم المصالح العامه لأهميتها على المصالح الخاصه، فيجوز للإمام العفو عن الجيش الكافر أو الباغى بعد الغلبه عليه إذا رأى ذلك صلاحا للإسلام و الأئمه، حيث إنّه بذلك تنجذب الفئه الكافره أو الباغيه إلى الإسلام.

الثانى: أن حق القصاص و إن جعل لولى الدّم مطلقا و لكن الإمام ولىّ الأولياء و يكون أولىّ بالمؤمنين من أنفسهم، فتقدّم ولايته على ولايه ولىّ الدم كما تقدّم ولايه الجدّ على ولايه الأب مع التعارض.

و لعلّه على

هذا الأساس جعل النبي «ص» كل دم كان في الجاهليه تحت قدميه.

الثالث: أنّ أدله القصاص و الضمان منصرفه عن صوره مقابله جيش لجيش و نظام لنظام، حيث إن كلاً من الطرفين بإقدامه على الحرب كأنه جعل نفسه و ماله باختياره في معرض التلف. فالمعتدى باعتدائه أهدر ماله و دمه، و المؤمن بإقدامه على الجهاد باع نفسه و ماله في سبيل الله.

و لا يتوهم أن الإغماض عن مثل أبي سفيان و أمثالهم كان لإسلامهم و أنّ

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥٥٦؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٨

الإسلام يجبّ ما قبله، إذ الجبّ كان في مقام الامتنان، و لا امتنان في إسقاط الضمانات و الحقوق. فلو كان كافر مدينا لمسلم ثمّ أسلم فهل يمكن الالتزام بجبّ الإسلام لدينه؟ فمورد الجبّ التكليف و الأحكام، فتدبّر.

٢٨- و في سنن ابن ماجه بسنده عن ابن مسعود، قال: «أتى النبي «ص» رجل فكلمه فجعل ترعد فرائصه، فقال له: هوّن عليك، فإنّي لست بملك، إنّما أنا ابن امرأه تأكل القديد.» «١» هذا.

و إنّما تعرّضنا في هذا الباب للآيات و الروايات الوارده في خلق النبي «ص» و أدبه و عشرته و عفوه و رحمته لأنّه «ص» أوّل من أسّس الدوله الإسلاميه و أوّل إمام و قدوه للمسلمين، فعلى الأئمه الإسلاميه و لا سيّما أئمتهم و قادتهم و المنصوبين من قبلهم الايتمام به في سيرته و أخلاقه و أعماله، كما قال الله - تعالى - في كتابه: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْآخِرَ وَ ذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا.» «٢»

و لم يصحّ خلوّ الباب المعقود لبيان سيره

الإمام و أخلاقه من بيان سيره أول من أقام الحكم الإسلامى و أسس أساسه. كما أنه من المتوقع من حكام المسلمين و نوابهم فى جميع الأعصار التفقه فى سيرته «ص» و أعماله الفردية و العائليه، و فى عباداته و معاملاتة، و فى غزواته و سراياه، و فى معاملته مع من كان تحت حكمه و مع أعدائه و مخالفيه. هذا.

٢٩- و فى الكافى بسنده عن حنّان، عن أبيه، عن أبى جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «لا تصلح الإمامه إلّا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصى الله، و حلم يملك به غضبه، و حسن الولاية على من يلى حتّى يكون لهم كالوالد الرحيم.» و فى روايه أخرى: «حتّى يكون للرعيّه كالأب الرحيم.» «٣»

(١)- سنن ابن ماجه ٢ / ١١٠١، كتاب الأطمعه، الباب ٣٠، الحديث ٣٣١٢.

(٢)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٢١.

(٣)- أصول الكافى ١ / ٤٠٧، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حق الإمام على الرعيه ...، الحديث ٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٧٩٩

٣٠- و فيه أيضا بسنده عن حنان بن سدير الصيرفى، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: نعت إلى النبى «ص» نفسه و هو صحيح ليس به وجع، قال: نزل به الروح الأمين، قال: فنادى «ص»: الصلاة جامع و أمر المهاجرين و الأنصار بالسلاح، و اجتمع الناس، فصعد النبى «ص» المنبر فنعى إليهم نفسه ثم قال: أذكر الله الوالى من بعدى على أمتى ألما يرحم على جماعه المسلمين فأجلّ كبيرهم و رحم ضعيفهم، و وقّر عالمهم (عاملهم خ. ل)، و لم يضربهم فيذلّهم، و لم يفقرهم فيكفرهم، و لم يغلّق بابه دونهم فيأكل قوتهم ضعيفهم، و لم

يخبزهم في بعوثهم فيقطع نسل أمتي، ثم قال: «قد بلغت و نصحت فاشهدوا.» وقال أبو عبد الله «ع»: هذا آخر كلام تكلم به رسول الله «ص» على منبره «١».

أقول: المراد بالبعوث: الجيوش. وقوله: «لم يخبزهم»، فالمستفاد من البحار و من مرآة العقول «٢» أنه إمّا بالخاء المعجمه و الباء الموحّده ثم الزاى المعجمه من الخبز بمعنى السوق الشديد. أو بالجيم و النون و الزاى المعجمه من جزه إذا ستره و جمعه. أو بالجيم و التاء و تشديد الزاى المعجمه افتعال من اجترّ الحشيش إذا قطعه بحيث لم يبق منه شىء.

قال: و فى قرب الإسناد: «و لم يجرهم فى ثغورهم.» «٣» و هو أظهر نظرا إلى التعليل.

قال فى النهايه:

«فى حديث عمر: «لا تجمروا الجيش فتفتنوّهم.» تجمير الجيش: جمعهم فى الثغور و حبسهم عن العود إلى أهلهم.» «٤»

٣١- و فى كنز العمال: «أوصى الخليفه من بعدى بتقوى الله، و أوصيه بجماعه المسلمين أن يعظّم كبيرهم و يرحم صغيرهم، و يوقّر عالمهم، و أن لا يضربهم فيذلهم، و لا يوحشهم فيكفرهم،

(١)- أصول الكافي ١/ ٤٠٦، كتاب الحجّه، باب ما يجب من حق الإمام على الرعيه ...، الحديث ٤.

(٢)- بحار الأنوار ٢٧/ ٢٤٧ و ٢٢/ ٤٩٦؛ و مرآة العقول ٤/ ٣٣٩ (ط. القديم ١/ ٣٠٥).

(٣)- قرب الإسناد/ ٤٨، و فيه «و لم يجهّزهم فى ثغورهم.»

(٤)- النهايه لابن الأثير ١/ ٢٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٠

و أن لا يخصيهم فيقطع نسلهم، و أن لا يغلق بابه دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم.» (هق، عن أبى أمامه) «١».

[الروايات الواردة فى أخلاق أمير المؤمنين ع و الأئمه من بعده فى هذا المجال]

٣٢- و فى نهج البلاغه من عهد له «ع» إلى محمد بن أبى بكر حين قلده مصر:

«فاخفض

لهم جناحك و ألن لهم جانبك، و ابسط لهم وجهك، و آس بينهم فى اللحظه و النظره، حتّى لا يطمع العظماء فى حيفك لهم، و لا- ييأس الضعفاء من عدلك عليهم، فإنّ الله- تعالى- يسائلكم معشر عباده عن الصغيره من أعمالكم و الكبيره، و الظاهره و المستوره فإن يعذب فأنتم أظلم، و إن يعف فهو أكرم.» (٢)

٣٣- و فيه أيضا فى كتاب له «ع» إلى بعض عمّاله: «فاستعن بالله على ما أهّمك، و اخلط الشدّه بضغث من اللين، و ارفق ما كان الرفق أرفق و اعترم بالشدّه حين لا يغنى عنك إلّا الشده، و اخفض للرعيّه جناحك (و أبسط لهم وجهك) و ألن لهم جانبك و آس بينهم فى اللحظه و النظره، و الإشاره و التحيّه حتّى لا يطمع العظماء فى حيفك، و لا ييأس الضعفاء من عدلك، و السلام.» (٣)

٣٤- و فيه أيضا من وصيه له «ع» لعبد الله بن عباس عند استخلافه إيّاه على البصره: «سع الناس بوجهك و مجلسك و حكمك. و إيّاك و الغضب، فإنّه طيره من الشيطان.» (٤)

أقول: فى شرح عبده:

«الطيره: الفأل الشؤم. و الغضب يتفأل به الشيطان فى نيل مأربه من الغضبان.»

٣٥- و فيه أيضا: «أما بعد، فإنّ حقّا على الوالى أن لا يغيّره على رعيّته فضل ناله، و لا طول

(١)- كنز العمال ٤٧/٦، الباب الأول من كتاب الإماره من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٨٧.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٨٨٦؛ عبده ٣ / ٣١؛ لح / ٣٨٣، الكتاب ٢٧.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٩٧٦؛ عبده ٣ / ٨٥؛ لح / ٤٢٠، الكتاب ٤٦.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ١٠٨٠؛ عبده ٣ / ١٤٩؛ لح / ٤٦٥، الكتاب ٧٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص:

خصّ به، و أن يزيد ما قسم الله له من نعمه دنوا من عباده و عطفاً على إخوانه. ألا و إن لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سرّاً إلّا في حرب، و لا- أطوى دونكم أمراً إلّا في حكم، و لا أوخر لكم حقاً عن محلّه، و لا أقف به دون مقطعه، و ان تكونوا عندي في الحق سواء، فإذا فعلت ذلك و جبت لله عليكم النعمة و لى عليكم الطاعة، و أن لا تنكصوا عن دعوته، و لا تفرطوا في صلاح، و أن تخوضوا الغمرات إلى الحق. الحديث. «١»

و روى نحوه في البحار عن كتاب الصفيين، فراجع «٢».

أقول: الطول بالفتح: عظيم النعمة و الفضل. قوله: «و لا- أطوى دونكم أمراً إلّا في حكم»، يعني: لا أدع مشاورتكم في الأمور إلّا في حكم صرح به الشرع، حيث إنّ حكم الله هو النافذ.

٣٦- و فيه أيضاً في كتابه «ع» لمالك: «و أشعر قلبك الرحمة للرعيتيه و المحبّه لهم و اللطف بهم، و لا تكوننّ عليهم سبعا ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، و تعرض لهم العلل و يؤتى على أيديهم في العمد و الخطأ، فأعطهم من عفوك و صفحك مثل الذي تحبّ أن يعطيك الله من عفوه و صفحه فإنك فوقهم، و والى الأمر عليك فوقك، و الله فوق من و لاك، و قد استكفأك أمرهم و ابتلاك بهم، و لا تنصبنّ نفسك لحرب الله، فإنّه لا يدي لك بنقمته و لا غنى بك عن عفوه و رحمته، و لا تندمنّ على عفوه. و لا تبجحنّ بعقوبه و لا تسرعنّ إلى بادره و جدت منها مندوحة، و

لا تقولن إنني مؤمّر آمر فأطاع، فإنّ ذلك إدغال في القلب و منهكه للدين و تقرب من الغير.» (٣)

أقول: يؤتى على أيديهم مبنى للمفعول، و على أيديهم نائب للفاعل، و المقصود أن السيئات و الخطايا تأتي على أيديهم. و قوله: لا يدي لك بنقمته، أي لا تقدر على دفعها.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٨٢؛ عبده ٣ / ٨٨؛ لح / ٤٢٤، الكتاب ٥٠.

(٢) - بحار الأنوار ٣٥٤ / ٧٢ (طبعه إيران ٣٥٤ / ٧٥)، كتاب العشره، باب أحوال الملوك و الأمراء، الحديث ٧٠؛ و كتاب وقعه صفين / ١٠٧.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٩٩٣؛ عبده ٣ / ٩٣؛ لح / ٤٢٧، الكتاب ٥٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٢

بجح به كفرح لفظا و معنى. و البادره: ما ييدر من الحدّه و الغضب. و المندوحه:

المخلص. و الإدغال: الإفساد. و نهكه: أضعفه. و الغير: حوادث الدهر و تبدل الدول.

٣٧- و فيه أيضا من كتاب له «ع» إلى بعض عمّاله: «أمّا بعد، فإنّ دهاقين أهل بلدك شكوا منك غلظه و قسوه، و احتقارا و جفوه. و نظرت فلم أرهم أهلا لأن يدنوا لشركهم، و لا أن يقصوا و يجفوا لعهدهم، فالبس لهم جلبابا من اللين تشوبه بطرف من الشدّه، و داوّل لهم بين القسوه و الرأفه، و امزج لهم بين التقريب و الإدناء، و الإبعاد و الإقصاء، إن شاء الله.» (١)

٣٨- و فيه أيضا: «و إنّ من أسخف حالات الولاه عند صالح الناس أن يظنّ بهم حبّ الفخر و يوضع أمرهم على الكبير، و قد كرهت أن يكون جال في ظنكم أنّي أحبّ الإطراء و استماع الثناء، و لست - بحمد الله - كذلك، و لو كنت أحبّ أن يقال ذلك لتركته انحطاطا لله - سبحانه -

عن تناول ما هو أحقّ به من العظمه والكبرياء، وربّما استحلّى الناس الثناء بعد البلاء فلا تشنوا عليّ بجميل ثناء لإخراجي نفسي إلى الله وإليكم من التقيه في حقوق لم أفرغ من أدائها وفرائض لا بدّ من إمضائها، فلا تكلموني بما تكلم به الجبابره، ولا تحفّظوا منّي بما يتحفّظ به عند أهل البادره، ولا تخالطوني بالمصانعه، ولا تظنّوا بي استثقالا في حقّ قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي، فإنّه من استثقل الحقّ أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفّوا عن مقاله بحق أو مشوره بعدل، فإنّي لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي إلّا أن يكفى الله من نفسي ما هو أملك به منّي فإنّما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا. الحديث. «٢»

٣٩- وفيه أيضا: وقال- عليه السّلام- وقد لقيه عند مسيره إلى الشام دهاقين الأنبار فترجّلوا له و اشتدّوا بين يديه فقال: «ما هذا الذي صنعتموه؟» فقالوا: خلق منّا نعظّم به أمراءنا. فقال «ع»: «والله ما ينتفع بهذا أمراؤكم وإنكم لتشقّون على أنفسكم في دنياكم، وتشقّون به في آخرتكم، وما أخسر المشقّه وراءها العقاب، وأربح الدعه معها الأمان من

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٨٦٩؛ عبده ٣ / ٢١؛ لح / ٣٧٦، الكتاب ١٩.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٦٨٦؛ عبده ٢ / ٢٢٦؛ لح / ٣٣٤، الخطبه ٢١٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٣

النار. «١»

أقول: ترجّلوا، أي نزلوا عن خيولهم مشاه. و اشتدوا: أسرعوا. و الدعه:

٤٠- و في فروع الكافي بسنده عن رجل من ثقيف، قال: استعملني علي بن أبي طالب «ع» على بانقيا و سواد من سواد الكوفه، فقال لي و الناس حضور: «انظر خراجك فجدّ فيه و لا- تترك منه درهما، فإذا أردت أن تتوجّه إلى عملك فمرّ بي.» قال فأتيته فقال لي: «إنّ الذي سمعت منّي خدعه، إيّاك أن تضرب مسلما أو يهوديا أو نصرانيا في درهم خراج أو تبع دابّه عمل في درهم، فإنّما أمرنا أن نأخذ منهم العفو.» و رواه عنه في البحار «٢».

٤١- و في أصول الكافي بسنده عن مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله «ع»، عن آبائه- عليهم السّلام-: «أنّ أمير المؤمنين «ع» صاحب رجلا ذميا، فقال له الذمّي: أين تريد يا عبد الله؟ فقال: أريد الكوفه، فلمّا عدل الطريق بالذمّي عدل معه أمير المؤمنين «ع» فقال له الذمّي: أ لست زعمت أنّك تريد الكوفه؟ فقال له: بلى. فقال له الذمّي: فقد تركت الطريق، فقال له: قد علمت. قال: فلم عدلت معي و قد علمت ذلك؟ فقال له أمير المؤمنين «ع»: هذا من تمام حسن الصحبه أن يشيع الرجل صاحبه هنيئه إذا فارقه، و كذلك أمرنا نبينا «ص». فقال له الذمّي: هكذا قال؟ قال: نعم. قال الذمّي: لا جرم إنّما تبعه من تبعه لأفعاله الكريمة، فأنا أشهدك أنّي على دينك. و رجع الذمّي مع أمير المؤمنين «ع»، فلمّا عرفه أسلم.» «٣»

٤٢- و فيه أيضا بسنده عن عبد الله بن القدّاح، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«دخل رجلان على أمير المؤمنين «ع» فألقى لكل واحد منهما و ساده فقعد عليها أحدهما و أبي الآخر.

فقال أمير المؤمنين «ع»: «اقعد عليها، فإنّه لا يأبى الكرامه

إِلَّا حِمَار. ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «ص»:

إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرَمُوهُ. «ع» (٤)

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١١٠٤؛ عبده ٣ / ١٦٠؛ لح / ٤٧٥، الحكمة ٣٧.

(٢) - فروع الكافي ٣ / ٥٤٠، (ط. القديم ١ / ١٥٢)، كتاب الزكاه، باب أدب المصدق، الحديث ٨؛ و في بحار الأنوار ٤١ / ١٢٨، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٧ (باب جوامع مكارم أخلاقه)، الحديث ٣٧.

(٣) - أصول الكافي ٢ / ٦٧٠، كتاب العشرة، باب حسن الصحابه و حق الصاحب في السفر، الحديث ٥.

(٤) - أصول الكافي ٢ / ٦٥٩، كتاب العشرة، باب إكرام الكريم، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٤

٤٣- و في المناقب عن مختار التمار، عن أبي مطر البصرى «أن أمير المؤمنين «ع» مرّ بأصحاب التمر فإذا هو بجاريه تبكى، فقال: يا جاريه، ما يبكيك؟ فقالت: بعثنى مولاى بدرهم فابتعت من هذا تمرا فأتيتهم به فلم يرضوه، فلما أتته به أبى أن يقبله. قال: يا عبد الله، إنها خادم و ليس لها أمر فاردد إليها درهما و خذ التمر. فقام إليه الرجل فلكره. فقال الناس: هذا أمير المؤمنين «ع». فربا الرجل و اصفرّ و أخذ التمر و ردّ إليها درهما ثم قال: يا أمير المؤمنين ارض عني. فقال: ما أرضاني عنك إن أصلحت أمرك.

و في فضائل أحمد: إذا وفيت الناس حقوقهم.

و دعا «ع» غلاما له مرارا فلم يجبه، فخرج فوجده على باب البيت فقال:

ما حملك على ترك إجابتى؟ قال: كسلت عن إجابتك و أمنت عقوبتك. فقال: الحمد لله الذى جعلنى ممن يأمنه خلقه. امض فأنت حرّ لوجه الله ...

و كان على «ع» فى صلاه الصبح فقال ابن الكواء من خلفه: «و لَقَدْ أُوجِيَ إِلَيْكَ وَ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ

لِئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ.» (١) فأنصت عليّ «ع» تعظيماً للقرآن حتى فرغ من الآية، ثم عاد في قراءته، ثم أعاد ابن الكوّاء الآية فأنصت عليّ «ع» أيضاً ثم قرأ، ثم أعاد ابن الكوّاء فأنصت عليّ «ع» ثم قال:

«فاصبر، إنّ وعد الله حقّ، ولا يستخفّنك الذين لا يوقنون.» ثم أتمّ وركع ...

و جاء أبو هريره- و كان يتكلّم فيه و أسمعه في اليوم الماضي- و سأله حوائجه فقضاها فعاتبه أصحابه على ذلك، فقال: إنّي لأستحي أن يغلب جهله علمي، و ذنبه عفوي، و مسألته جودي.» و رواه عنه في البحار (٢).

أقول: اللکز: الضرب بجمع الكف. و الربو و الربوه: انتفاخ الجوف و علّه تحدث في الرئه فتصير النفس صعبا. و ابن الكوّاء كان من رؤساء الخوارج و اسمه عبد الله.

(١)- سورة الزمر (٣٩)، الآية ٦٥.

(٢)- مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٧٩؛ و بحار الأنوار ٤١ / ٤٨، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٤ (باب حسن خلقه)، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٥

٤٤- و في المناقب أيضا عن العقد و نزهه الأبصار: «و أسر مالك الأشر يوم الجمل مروان بن الحكم فعاتبه «ع» و أطلقه. و قالت عائشه يوم الجمل: ملكت فأسجح «١»، فجهرها أحسن الجهاز و بعث معها بتسعين امرأه أو سبعين. و استأمنت لعبد الله بن الزبير على لسان محمد بن أبي بكر فآمنه و آمن منعه سائر الناس. و جىء بموسى بن طلحه بن عبيد الله فقال له: قل: أستغفر الله و أتوب إليه ثلاث مرّات، و خلّى سبيله و قال: اذهب حيث شئت، و ما وجدت لك في عسكرنا من سلاح أو

كراع فخذة و اتق الله فيما تستقبله من أمرك و اجلس في بيتك.» و رواه عنه في البحار «٢».

٤٥- و في شرح ابن أبي الحديد المعتزلي:

«و قد علمتم ما كان من عائشه في أمره، فلما ظفر بها أكرمها، و بعث معها إلى المدينة عشرين امرأه من نساء عبد القيس عممهن بالعمائم، و قلمدهن بالسيوف. فلما كانت ببعض الطريق ذكرته بما لا يجوز أن يذكر به، و تأفقت و قالت: هتك ستري برجاله و جنده الذين و كلهم بي، فلما وصلت المدينة ألقى النساء عمائمهن و قلن لها: إنما نحن نسوه.

و حاربه أهل البصره، و ضربوا وجهه و وجوه أولاده بالسيوف و شتموه و لعنوه، فلما ظفر بهم رفع السيف عنهم و نادى مناديه في أقطار العسكر: ألا- لا- يتبع مولّ و لا يجهز على جريح و لا يقتل مستأسر، و من ألقى سلاحه فهو آمن، و من تحيّر إلى عسكر الإمام فهو آمن.

و لم يأخذ أثقالهم و لا- سبي ذراريهم، و لا غنم شيئاً من أموالهم، و لو شاء أن يفعل كل ذلك لفعل، و لكنّه أبى إلّا الصفح و العفو، و تقبّل سنّه رسول الله «ص» يوم فتح مكّه، فإنّه عفا و الأحقاد لم تبرد و الإساءه لم تنس.» «٣»

(١)- أسجح الوالى: أحسن العفو.

(٢)- مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٨١؛ و بحار الأنوار ٤١ / ٥٠، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، باب حسن خلقه، الحديث ٢.

(٣)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١ / ٢٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٦

أقول: تقبّل أباه: أشبهه.

٤٦- و في أنساب الأشراف للبلاذري في أمر وقعه النهروان: «و كان عليّ «ع» يقول: إنّنا لا نمنعهم الفى ء و لا

نحول بينهم و بين دخول مساجد الله و لا نهيجهم ما لم يسفكوا دما و ما لم ينالوا محرّما.» (١)

٤٧- و فى مصنف ابن أبى شيبه بسنده عن كثير بن نمر، قال: بينا أنا فى الجمعة و على بن أبى طالب على المنبر إذ جاء رجل فقال: لا- حكم إلّا لله، ثمّ قام آخر فقال: لا حكم إلّا لله، ثمّ قاموا من نواحى المسجد يحكمون الله. فأشار عليهم بيده: اجلسوا. نعم، لا- حكم إلّا لله، كلمه حقّ يبتغى بها باطل، حكم الله ينتظر فيكم. ألا إنّ لكم عندى ثلاث خلال ما كنتم معنا: لن نمنعكم مساجد الله أن يذكر فيها اسمه، و لا نمنعكم فينا ما كانت أيديكم مع أيدينا، و لا نقاتلكم حتّى تقاتلوا. ثمّ أخذ فى خطبته.» (٢)

و رواه عنه البيهقى فى سننه. و روى البيهقى قريبا من ذلك أيضا عن الشافعى، عن علىّ، فراجع (٣).

٤٨- و فى الوسائل عن قرب الإسناد بسنده عن مسعده بن زياد، عن جعفر، عن أبيه «ع» أنّ عليّا «ع» لم يكن ينسب أحدا من أهل حربته إلى الشرك و لا إلى النفاق، و لكنه كان يقول: «هم إخواننا بغوا علينا.» (٤)

قال فى الوسائل: «هذا محمول على التقيه.»

أقول: و وجهه غير واضح، فإنّ الظاهر أنّ أمير المؤمنين «ع» كان يعاملهم معاملة المسلمين.

٤٩- و روى قريبا من هذه الرواية ابن أبى شيبه فى مصنّفه، فروى بسنده عن

(١)- أنساب الأشراف ٢ / ٣٥٩.

(٢)- مصنف ابن أبى شيبه ١٥ / ٣٢٧، كتاب الجمل، الحديث ١٩٧٧٦.

(٣)- سنن البيهقى ٨ / ١٨٤، كتاب قتال أهل البغى، باب القوم يظهرون رأى الخوارج ...

(٤)- الوسائل ١١ / ٦٢، الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١٠.

أبى البخترى قال: سئل على عن أهل الجمل، قال: قيل: أ مشركون هم؟ قال: من الشرك فزوا. قيل: أ منافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا. قيل:

فما هم؟ قال: إخواننا بغوا علينا. «١»

أقول: فانظر إلى سعه صدر أمير المؤمنين إمام المسلمين و أنه كيف كان يحتمل مخالفيه و أهل حربيه و أنه كان يواجههم بالصفح و العفو و حسن العبارة.

٥٠- و فى المناقب عن زاذان: أنه «ع» كان يمشى فى الأسواق وحده و هو ذاك يرشد الضال و يعين الضعيف و يمرّ بالبئاع و البقال فيفتح عليه القرآن و يقرأ: تلك الدار الآخرة نجعلها ... «٢»

٥١- و فى كنز العمال عن ابن عساكر، عن زاذان، عن على «ع» أنه كان يمشى فى الأسواق وحده و هو وال يرشد الضالّ و ينشد الضالّ و يعين الضعيف و يمرّ بالبئاع و البقال فيفتح عليه القرآن و يقرأ: «تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فى الأرض و لا فساداً» «٣»، و يقول: نزلت هذه الآية فى أهل العدل و التواضع من الولاة و أهل القدره من سائر الناس «٤».

٥٢- و فى كتاب الجمل للشيخ المفيد عن الواقدي، عن رجاله، قال: لما أراد أمير المؤمنين «ع» الخروج من البصره استخلف عليها عبد الله بن عباس و وصّاه و كان فى وصيته له أن قال: «يا ابن عباس، عليك بتقوى الله و العدل بمن وليت عليه و أن تبسط للناس وجهك و توسع عليهم مجلسك و تسعهم بحلمك. و إياك و الغضب، فإنه طيره الشيطان. و إياك و الهوى، فإنه يصدك عن سبيل الله. و اعلم

أن ما قرّبك من الله فهو مباعداك من النار، و ما باعدك من الله فمقرّبك من النار. و اذكر الله كثيرا و لا تكن من الغافلين.» و قد مرّ نحوه عن نهج البلاغه «٥».

(١) - مصنف ابن أبي شيبة ١٥ / ٢٥٦، كتاب الجمل، الحديث ١٩٦٠٩.

(٢) - مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٧٢.

(٣) - سورة القصص (٢٨)، الآية ٨٣.

(٤) - كنز العمال ١٣ / ١٨٠، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابة، الحديث ٣٦٥٣٨.

(٥) - كتاب الجمل / ٢٢٣؛ و نهج البلاغه، فيض / ١٠٨٠؛ عبده ٣ / ١٤٩؛ لح / ٤٦٥، الكتاب ٧٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٨٠٨

٥٣- و في الوسائل عن الشهيد الثاني في رساله الغيبه بسنده عن النوفلي، قال كنت عند جعفر بن محمد الصادق «ع» فإذا بمولى لعبد الله النجاشي قد ورد عليه فسلمّ و أوصل إليه كتابه ففضّه و قرأه و إذا أوّل سطر فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم (إلى أن قال): إنّي بليت بولايه الأهواز فإن رأى سيدى و مولاي أن يحدّ لى حدّا أو يمثّل لى مثالا ...

فأجابه أبو عبد الله «ع»: بسم الله الرحمن الرحيم ... و اعلم أنّى سأشير عليك برأى إن أنت عملت به تخلّصت ممّا أنت متخوّفه، و اعلم أنّ خلاصك ممّا بك (و نجاتك خ. ل) من حقن الدماء و كفّ الأذى عن أولياء الله، و الرفق بالرعيّه، و التأنى و حسن المعاشره مع لين في غير ضعف، و شدّه في غير عنف، و مداراه صاحبك، و من يرد عليك من رسله، و ارتق فتق رعيتك بأن توقفهم على ما وافق الحقّ و العدل إن شاء الله. و إياك و السعاه و أهل النمائم، فلا يلتزقن بك أحد

منهم. ولا يراكم الله يوما و ليله و أنت تقبل منهم صرفا و لا عدلا فيسخط الله عليك ...» و الحديث طويل، فراجع «١».

٥٤- و فى تحف العقول عن الإمام الصادق «ع»: «أفضل الملوك من أعطى ثلاث خصال: الرأفة، و الجود، و العدل. و ليس يحبّ للملوك أن يفرّطوا فى ثلاث: فى حفظ الثغور، و تفقّد المظالم، و اختيار الصالحين لأعمالهم ... ثلاثة تجب على السلطان للخاصّه و العامّه: مكافأه المحسن بالإحسان ليزدادوا رغبه فيه، و تعمّد ذنوب المسىء ليتوب و يرجع عن غيّه، و تألّفهم جميعا بالإحسان و الإنصاف.» «٢»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٢، ص: ٨٠٨

٥٥- و فى أصول الكافى بسند صحيح عن معاويه بن وهب، قال: قلت له:

كيف ينبغى لنا أن نصنع فيما بيننا و بين قومنا و بين خلطاننا من الناس ممّن ليسوا على أمرنا؟ قال: «تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون بهم فتصنعون ما يصنعون فوالله إنهم ليعودون مرضاهم و يشهدون جنائزهم و يقيمون الشهاده لهم و عليهم و يؤدّون الأمانه إليهم.» «٣»

(١)- الوسائل ١٢ / ١٥٠-١٥٢، الباب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١، عن رساله الغييه / ١٢٢.

(٢)- تحف العقول / ٣١٩.

(٣)- أصول الكافى ٢ / ٦٣٦، كتاب العشره، باب ما يجب من المعاشره، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٠٩

٥٦- و فيه أيضا بسند صحيح عن معاويه بن وهب أيضا، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»: كيف ينبغى لنا أن نصنع فيما بيننا و بين قومنا

و فيما بيننا و بين خلطاننا من الناس؟ قال: فقال: «تؤدّون الأمانة إليهم و تقيمون الشهاده لهم و عليهم و تعودون مرضاهم و تشهدون جنائزهم.» «١»

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال، فراجع.

أقول: و قد عثرت بعد جمع هذه الروايات و تنظيمها على روايه لها نظر إلى مضمون روايتي مسعده و أبي البختری (الرقم ٤٨ و ٤٩)، فلنتعرّض لها هنا استدراكاً، و هي ما رواه العياشي في تفسير سورة الأعراف بسنده، قال: «جاء رجل من أهل الشام إلى علي بن الحسين «ع» فقال: أنت علي بن الحسين؟ قال: نعم. قال: أبوك الذي قتل المؤمنين؟ فبكى علي بن الحسين «ع» ثم مسح عينيه فقال: ويلك! كيف قطعت علي أبي أنه قتل المؤمنين؟ قال: قوله: إخواننا قد بغوا علينا، فقاتلناهم على بغيهم.

فقال: ويلك! أما تقرأ القرآن؟ قال بلى. قال: فقد قال الله: «وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا»، «وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا»؛ فكانوا إخوانهم في دينهم أو في عشيرتهم؟ قال له الرجل: لا، بل في عشيرتهم. قال: فهؤلاء إخوانهم في عشيرتهم، و ليسوا إخوانهم في دينهم. قال:

فَرَجَتْ عَنِّي، فَرَجَ اللَّهُ عَنكَ.» «٢»

(١) - أصول الكافي ٢ / ٦٣٥، كتاب العشره، باب ما يجب من المعاشره، الحديث ٢.

(٢) - تفسير العياشي ٢ / ٢٠. و الآيه الأولى في سور الأعراف (٧)، الرقم ٨٥، و هود (١١)، الرقم ٨٤، و العنكبوت (٢٩)، الرقم ٣٦؛ و الآيه الثانيه في سورة هود (١١)، الرقم ٦١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١١

الفصل الثاني في أنه على الإمام أن لا يحتجب عن رعيتيه

١- في البحار عن عيون أخبار الرضا بسنده عن الحسين بن علي «ع»، عن أبيه في وصف النبي «ص»: «إذا آوى إلى منزله جزأً دخوله ثلاثه أجزاء:

جزء لله، و جزء لأهله، و جزء لنفسه. ثم جزأ جزءه بينه و بين الناس فيردّ ذلك بالخاصّه على العامّه، و لا يدّخر عنهم منه شيئاً. و كان من سيرته في جزء الأئمّه إيثار أهل الفضل بإذنه و قسمه على قدر فضلهم في الدين، فمنهم ذو الحاجه، و منهم ذو الحاجتين، و منهم ذو الحوائج، فيتشاكل بهم و يشغلهم فيما أصلحهم و الأئمّه: من مسألته عنهم، و إخبارهم بالذى ينبغي، و يقول: ليبلغ الشاهد منكم الغائب، و أبلغوني حاجه من لا يقدر على إبلاغ حاجته، فإنّه من أبلغ سلطانا حاجه من لا يقدر على إبلاغها ثبت الله قدميه يوم القيامة. الحديث» (١)

و روى نحوه في كنز العمال عن هند بن أبى هاله، فراجع (٢).

قال المجلسى في البحار:

(١) - بحار الأنوار ١٦ / ١٥٠، تاريخ نبينا «ص» باب أوصافه ...، الحديث ٤.

(٢) - كنز العمال ٧ / ١٦٣، كتاب الشمائل من قسم الأفعال، باب في حليته «ص»، الحديث ١٨٥٣٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٢

«قوله «يردّ ذلك بالخاصه على العامّه»، معناه أنّه كان يعتمد في هذه الحال على أنّ الخاصّه يرفع إلى العامّه علومه و آدابه و فوائده. و فيه قول آخر: فيردّ ذلك بالخاصّه على العامّه أن يجعل المجلس للعامّه بعد الخاصّه.»

٢- و في نهج البلاغه في كتابه «ع» لمالك: «و أمّا بعد، فلا تطولنّ احتجاجك عن رعيتك، فإنّ احتجاج الولاه عن رعيتهم شعبه من الضيق و قلّه علم بالأمور، و الاحتجاج منهم يقطع عنهم علم ما احتجوا دونه فيصغر عندهم الكبير، و يعظم الصغير، و يقبح الحسن، و يحسن القبيح و يشاب الحق بالباطل، و إنّما الوالى بشر لا يعرف ما توارى

عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب، وإنما أنت أحد رجلين: إما امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحق، فقيم احتجاجك؟ من واجب حقّ تعطيه، أو فعل كريم تسديه؟ أو مبتلى بالمنع. فما أسرع كفّ الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بذلك. مع أنّ أكثر حاجات الناس إليك ممّا لا مئونه فيه عليك من شكاه مظلّمه أو طلب إنصاف في معاملته.» (١)

و روى نحوه في كنز العمال عن ابن عساكر و الدينوري، فراجع «٢».

٣- وفيه أيضا من كتاب له «ع» إلى قثم بن العباس، وهو عامله على مكة:

«أما بعد، فأقم للناس الحج، و ذكّهم بأيام الله، و اجلس لهم العصرين، فأفت المستفتي، و علّم الجاهل، و ذاكر العالم، و لا يكن لك إلى الناس سفير إلّا لسانك، و لا حاجب إلّا وجهك، و لا تحجّب ذا حاجه عن لقائك بها، فإنّها إن ذيدت عن أبوابك في أوّل وردها لم تحمد فيما بعد على قضائها.» (٣)

أقول: العصران: الغداة و العشي. إن ذيدت، أي دفعت الحاجه. و الورد بالكسر: الورد.

٤- و في البحار عن أمالي الصدوق بسنده عن الصادق «ع»، قال: «من تولّى أمرا من أمور الناس فعدل، و فتح بابه و رفع شرّه، و نظر في أمور الناس كان حقّا على الله - عزّ و جلّ -

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٢٤؛ عبده ٣ / ١١٤؛ لح / ٤٤١، الكتاب ٥٣.

(٢) - كنز العمال ١٣ / ١٨٥، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٥٣.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٦٢؛ عبده ٣ / ١٤٠؛ لح / ٤٥٧، الكتاب ٦٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٣

أن يؤمن روعته يوم

٥- وفيه أيضا عن الخصال بسنده عن هشام بن معاذ، قال: «دخل الباقر (ع) على عمر بن عبد العزيز فوعظه و كان فيما وعظه: يا عمر افتح الأبواب، و سهّل الحجاب، و انصر المظلوم، و ردّ المظالم.» (٢)

٦- وفيه أيضا عن ثواب الأعمال بسنده عن ابن نباته، عن أمير المؤمنين (ع)، قال: «أيما وال احتجب عن حوائج الناس احتجب الله يوم القيامة عن حوائجه، و إن أخذ هديه كان غلولا، و إن أخذ رشوه فهو مشرك.» (٣)

٧- و في مسند أحمد بسنده عن عمرو بن مَرّه الجهني أنه قال لمعاوية: يا معاوية، إني سمعت رسول الله (ص) يقول: «ما من إمام أو وال يغلق بابه دون ذوى الحاجة و الخله و المسكنه إلا أغلق الله - عزّ و جلّ - أبواب السماء دون حاجته و خلّته و مسكنته.» (٤)

٨- و في كنز العمال: «من ولّاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم و خلّتهم و فقرهم احتجب الله عنه يوم القيامة دون حاجته و خلّته و فقره.» (د و ابن سعد و البغوي، عن أبي مريم الأزدي) (٥)

٩- وفيه أيضا: «من ولى من أمر المسلمين شيئا فاحتجب عن ضعفه المسلمين و أولى الحاجه

(١) - بحار الأنوار ٧٢ / ٣٤٠ (طبعه إيران ٧٥ / ٣٤٠)، كتاب العشرة، الباب ٨١ (باب أحوال الملوك و الأمراء)، الحديث ١٨.

(٢) - بحار الأنوار ٧٢ / ٣٤٤ (طبعه إيران ٧٥ / ٣٤٤)، كتاب العشرة، باب الأحوال الملوك و الأمراء، الحديث ٣٦.

(٣) - بحار الأنوار ٧٢ / ٣٤٥ (طبعه إيران ٧٥ / ٣٤٥)، كتاب العشرة، باب أحوال الملوك و الأمراء، الحديث ٤٢.

(٤) - مسند أحمد ٤ / ٢٣١.

(٥) - كنز العمال ٦ / ٣٥، الباب الأول من كتاب

الإماره من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٣٩، و نحوه الحديث ١٤٧٤٠ و غيره.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٤

احتجب الله عنه يوم القيامة.» (حم طب، عن معاذ) «١».

١٠- وفيه أيضا عن علي «ع»، قال: «ثلاثه من كَنّ فيه من الأئمه صلح أن يكون إماما اضطلع بأمانته: إذا عدل في حكمه، و لم يحتجب دون رعيته، و أقام كتاب الله - تعالى - في القريب و البعيد.» (الديلمي) «٢»

١١- و في مسند زيد عن علي «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «أيما وال احتجب من حوائج الناس احتجب الله منه يوم القيامة.» «٣»

و بالجمله، فمقتضى هذه الأخبار أنّ علي الإمام أن لا يحتجب عن رعيته بالكليه، و الرعيه عامه تشمل جميع طبقات المجتمع اللهم إلا أن يكون هناك مانع خاصّ و شرائط خاصه كما يستفاد من بعض الأخبار، فراجع.

أقول: و يناسب هنا نقل كلامين في هذا الباب عن الخليفه الثاني:

ففي المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، عن معمر، عن عاصم بن أبي النجود:

«أن عمر بن الخطاب كان إذا بعث عماله شرط عليهم أن لا تركبوا برذونا و لا تأكلوا نقتيا، و لا تلبسوا رقيقا، و لا تغلقوا أبوابكم دون حوائج الناس. فإن فعلتم شيئا من ذلك فقد حلت بكم العقوبه.» قال: ثم شيعهم فإذا أراد أن يرجع قال:

«إني لم أسلطكم على دماء المسلمين و لا على أعراضهم و لا على أموالهم، و لكني بعثتكم لتقيموا بهم الصلاه و تقسموا فيهم و تحكموا بينهم بالعدل، فإن أشكل عليكم شيء فارفعوه إليّ...» «٤»

و في كنز العمال عن إبراهيم، قال:

(١)- كنز العمال ٣٦ / ٦، الباب ١ من كتاب الإمامه من قسم الأقوال، الحديث ١٤٧٤٢.

(٢)- كنز العمال ٥ / ٥

٧٦٤، الباب ٢ من كتاب الخلافة مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٣١٥.

(٣) - مسند زيد / ٣٢٣، كتاب السير، باب طاعه الإمام.

(٤) - المصنف ١١ / ٣٢٤، باب الإمام راع، الحديث ٢٠٦٦٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٥

كان عمر إذا استعمل عاملاً- فقدم إليه الوفد من تلك البلاد قال: كيف أميركم أ يعود المملوك؟ أ يتبع الجنازه؟ كيف بابه؟ أ لئن هو؟ فإن قالوا: بابه لئن و يعود المملوك تركه و إلّا بعث إليه ينزعه. (هناد) «١»

(١) - كنز العمال ٥ / ٧٧٠، الباب ٢ من كتاب الخلافة مع الإمامه من قسم الأفعال، الحديث ١٤٣٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٧

الفصل الثالث في سيره الإمام في مطعمه و ملبسه و إعراضه عن الدنيا و زخارفها

[ما في نهج البلاغه في هذا المجال]

١- ففي نهج البلاغه: «و كذلك من عظمت الدنيا في عينه و كبر موقعها في قلبه آثرها على الله فانقطع إليها و صار عبدا لها. و قد كان في رسول الله «ص» كاف لك في الأسوه، و دليل لك على ذم الدنيا و عيبها، و كثره مخازيها و مساويها، إذ قبضت عنه أطرافها و وطئت لغيره أكنافها، و فطم عن رضاعها، و زوى عن زخارفها.

و إن شئت ثبت بموسى كليم الله «ص» إذ يقول: «ربّ إني لما أنزلت إليّ من خير فقير.» و الله ما سأله إلّا خبزا يأكله، لأنّه كان يأكل بقله الأرض. و لقد كانت خضره البقل ترى من شفيف صفاق بطنه لهزاله و تشدّب لحمه.

و إن شئت ثلث بدادود «ص» صاحب المزامير، و قارئ أهل الجنه، فلقد كان يعمل سفائف الخوص بيده و يقول لجلسائه: أيكم يكفيني بيعها؟ و يأكل قرص الشعير من ثمنها.

و إن شئت قلت في عيسى ابن مريم «ع»، فلقد كان يتوسّد الحجر

و يلبس الخشن، و يأكل الجشب، و كان إدامه الجوع و سراجة بالليل القمر، و ظلّله في الشتاء مشارق الأرض و مغاربها، و فاكهته و ريحانه ما تنبت الأرض للبهائم، و لم تكن له زوجه تفتنه، و لا ولد يحزنه، و لا مال يلفته، و لا طمع يذلّه، دابته رجلاه و خادمه يداه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٨

فتأسّ بنبيّك الأطيب الأطهر «ص»، فإنّ فيه أسوه لمن تأسّى، و عزاء لمن تعزّى. و أحبّ العباد إلى الله المتأسّي بنبيّه و المقتصّ لأثره، قضم الدنيا قضمًا، و لم يعرها طرفًا، أهضم أهل الدنيا كشحًا، و أخصمهم من الدنيا بطنا، عرضت عليه الدنيا فأبى أن يقبلها، و علم أنّ الله - سبحانه - أبغض شيئًا فأبغضه، و حقّر شيئًا فحقّره، و صغّر شيئًا فصغّره. و لو لم يكن فينا إلّا حبنا ما أبغض الله و رسوله، و تعظيمنا ما صغّر الله و رسوله، لكفى به شقاقًا لله و محادّه عن أمر الله.

و لقد كان «ص» يأكل على الأرض، و يجلس جلسه العبد، و يخصف بيده نعله، و يرقع بيده ثوبه و يركب الحمار العارى و يردف خلفه، و يكون الستر على باب بيته فتكون فيه التصاوير فيقول:

يا فلانه - لإحدى أزواجه - غيبه عنّي، فإنّي إذا نظرت إليه ذكرت الدنيا و زخارفها، فأعرض عن الدنيا بقلبه، و أمات ذكرها من نفسه و أحبّ أن تغيب زيتها عن عينه، لكيلا - يتخذ منها ريشًا و لا يعتقدها قرارًا، و لا يرجو فيها مقاما، فأخرجها من النفس، و أشخصها عن القلب، و غيبها عن البصر. و كذلك من أبغض شيئًا أبغض أن ينظر إليه، و أن يذكر عنده.

و لقد

كان في رسول الله «ص» ما يدلّك على مساوى الدنيا و عيوبها، إذ جاع فيها مع خاصّيته، و زويت عنه زخارفها مع عظيم زلفته. فلينظر ناظر بعقله، أكرم الله محمدا «ص» بذلك أم أهانه؟

فإن قال: «أهانه» فقد كذب و أتى بالإنفك العظيم. و إن قال: «أكرمه» فليعلم أن الله قد أهان غيره حيث بسط الدنيا له، و زواها عن أقرب الناس منه، فتأسّى متأسّ بنبيّه و اقتصّ أثره، و ولج مولجه، و إلما فلا- يأمن الهلكه، فإنّ الله جعل محمّدا «ص» علما للساعه، و مبشرا بالجنّه، و منذرا بالعقوبه، خرج من الدنيا خميصا، و ورد الآخره سليما، لم يضع حجرا على حجر حتّى مضى لسبيله، و أجاب داعى ربّه. فما أعظم منّه الله عندنا حين أنعم علينا به سلفا نتبعه، و قائدا نطأ عقبه.

و الله لقد رقعت مدرعتى هذه حتى استحيت من راقعها. و لقد قال لى قائل: ألا تنبذها عنك؟

فقلت: اغرب عتّى فعند الصباح يحمد القوم السرى. «١»

أقول: الاسوه بالضم و بالكسر: القدوه. المخازى جمع مخزاه: ما يستحى من ذكره

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٥٠٥؛ عبده ٧٢ / ٢؛ لح / ٢٢٦، الخطبه ١٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨١٩

لقبحه. و المساوى: العيوب. الأكناف: الجوانب و الأطراف. زوى: قبض. شفّ الثوب شفاً و شفيفاً: رقّ فحكى ما تحته. الصفاق ككتاب: جلد البطن. الهزال بالضم: نقيض السمن. التشدّب: التفرّق و انهضام اللحم. و مزامير داود: ما كان يتغنّى به من الزبور و الأدعيه. السفائف جمع السفيفه: النسيجه. الخوص: بالضم:

ورق النخل. الجشب: الخشن الغليظ السىء المأكّل. الظلال جمع الظلّ: الماوى و الكنّ. القضم: الأكل بأطراف الأسنان بحيث لم يملأ بالشىء فمه و كأنّه

لم يأكله.

لم يعرها طرفا، أى لم يعطها النظر على وجه العاربه فكيف بأن يجعلها مطمح نظره.

و الهضم: خلوّ البطن من الجوع. و الكشح: الخاصره فما دونها. خصف النعل:

خرزها. الرياش: اللباس الفاخر. أشخصها: أبعدها. و المدرعه: ثوب من صوف.

و السّيرى بالضمّ: السير فى الليل. و الستر الذى فيه تصاوير كان على باب عائشه، كما فى كنز العمال عن ابن عساكر عن عروه، قال: «كان على باب عائشه ستر فيه تصاوير فقال النبىّ «ص»: «يا عائشه أخرجى هذا، فإننى إذا رأيتك ذكرت الدنيا.» «١» هذا.

فليتأمل فى هذه الخطبه الشريفه قاده المسلمين و من جعل نفسه إماما لهم، فليتأسوا بأنبياء الله و بالنبى الأكرم فى سيرتهم و لا يغتروا بزينه الدنيا و زخارفها ليجزيهم الله - تعالى - بذلك من درجات الآخره و نعيمها مع أنبيائه و أوليائه.

٢- و فيه أيضا فى الخطبه القاصعه: «فلو رخص الله فى الكبر لأحد من عباده لرخص فيه لخاصه أنبيائه و أوليائه، و لكنته - سبحانه - كره إليهم التكابر، و رضى لهم التواضع، فألصقوا بالأرض خدودهم، و عقروا فى التراب و جوههم، و خفضوا أجنحتهم للمؤمنين، و كانوا أقواما مستضعفين، و قد اختبرهم الله بالمخمصه و ابتلاهم بالمجهده، و امتحنهم بالمخاوف، و مخضهم بالمكاره. فلا تعتبروا الرضا و السخط بالمال و الولد جهلا بمواقع الفتنة و الاختبار، فى مواضع الغنى و الاقتدار (الإقتار خ. ل)، و قد قال الله - سبحانه و تعالى - : «أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَ بَيْنَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ، بَلْ لَا يَشْعُرُونَ.» «٢» فإن الله - سبحانه - يختبر عباده المستكبرين فى أنفسهم بأوليائه المستضعفين فى أعينهم.

(١) - كنز العمال ٧ / ١٨٦، كتاب الشمائل من قسم الأفعال، باب شمائل الأخلاق، الحديث ١٨٦٠٤.

(٢) - سوره

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٠

و لقد دخل موسى بن عمران و معه أخوه هارون- عليهما السلام- على فرعون و عليهما مدارع الصوف و بأيديهما العصي، فشرطا له إن أسلم بقاء ملكه و دوام عزّه، فقال: «ألا تعجبون من هذين؟ يشرطان لي دوام العزّ و بقاء الملك و هما بما ترون من حال الفقر و الذل، فهلّا ألقى عليهما أساور من ذهب؟!» إعظاما للذهب و جمعه و احتقارا للصوف و لبسه.

و لو أراد الله- سبحانه- لأنبيائه حيث بعثهم أن يفتح لهم كنوز الذهبان و معادن العقيان و مغارس الجنان، و أن يحشر معهم طير السماء و وحوش الأرض لفاعل. و لو فعل لسقط البلاء، و بطل الجزاء و اضمحلت الأنباء، و لما وجب للقابلين أجور المبتلين، و لا استحق المؤمنون ثواب المحسنين، و لا لزمّت الأسماء معانيها، و لكن الله- سبحانه- جعل رسله أولى قوه في عزائمهم و ضعفه فيما ترى الأعين من حالاتهم، مع قناعه تملأ القلوب و العيون غنى، و خصاصه تملأ الأبصار و الأسماع أذى. «١».

[ما ورد من سائر الأئمه ع في هذا المجال]

٣- و في البحار عن أمالي الصدوق بسند صحيح، عن العيص بن القاسم، قال:

قلت للصادق جعفر بن محمد «ع»: حديث يروى عن أبيك «ع» أنّه قال: «ما شبع رسول الله «ص» من خبز برّ قطّ.» أ هو صحيح؟ فقال: «لا، ما أكل رسول الله «ص» خبز برّ قطّ و لا شبع من خبز شعير قطّ.» «٢»

٤- و فيه عن الأمالي، عن أمير المؤمنين «ع» قال: «كان فراش رسول الله «ص» عباءه و كانت مرففته ادم حشوها ليف، فثّبت له ذات ليله فلما أصبح قال: لقد

منعنى الفراش الليله الصلاه. فأمر «ص» أن يجعل بطاق واحد. «٣»

٥- وفيه أيضا عن قرب الإسناد بسنده، عن جعفر، عن أبيه «ع» أن رسول الله «ص» لم يورث ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا وليده ولا شاه ولا بعيراً. ولقد قبض «ص» وإن درعه مرهونه عند يهودى من يهود المدينة بعشرين صاعاً من شعير استلفها نفعه لأهله. «٤»

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٧٨٩؛ عبده ٢ / ١٦٧؛ لح / ٢٩٠، الخطبه ١٩٢.

(٢) - بحار الأنوار ١٦ / ٢١٦، تاريخ نبينا «ص»، الباب ٩ (باب مكارم أخلاقه ...)، الحديث ٤.

(٣) - بحار الأنوار ١٦ / ٢١٧، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه ...، الحديث ٥.

(٤) - بحار الأنوار ١٦ / ٢١٩، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢١

٦- وفيه أيضا عن الكافى بسنده عن أبى عبد الله «ع»، قال: «إياك أن تطمح نفسك إلى من فوقك، وكفى بما قال الله - عز و جل - لرسول الله «ص»: «فلا تُعْجِبَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ». «١» وقال الله - عز و جل - لرسوله: «وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا». «٢» فإن خفت شيئاً من ذلك فاذكر عيش رسول الله «ص»، فإنما كان قوته الشعير و حلواه التمر و وقوده السعف إذا وجد. «٣»

٧- وفيه أيضا بسنده عن ابن سنان، عن أبى عبد الله، قال: «إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ قُوْتَهُ الشَّعِيرَ مِنْ غَيْرِ أَدَمٍ». «٤»

٨- وفيه أيضا عن عيون أخبار الرضا بأسانيده، عن الرضا «ع»، عن آبائه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «أتانى ملك فقال: يا

محمد،

إِنَّ رَيْبِكَ يَقْرَأُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ: إِنَّ شَيْئًا جَعَلْتُ لَكَ بَطْحَاءَ مَكَّةَ ذَهَبًا، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ: يَا رَبِّ، أَشْبِعْ يَوْمًا فَأَحْمَدُكَ، وَ أَجُوعُ يَوْمًا فَأَسْأَلُكَ..» (٥)

٩- وفيه أيضا عن محاسن البرقي بسنده، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «كان رسول الله «ص» يأكل أكل العبد، و يجلس جلوس العبد، و يعلم أنه عبد.»

و رواه أيضا عن الكافي، عن هارون بن خارجه، عن أبي عبد الله «ع» «٦».

١٠- وفيه أيضا عن المحاسن بسنده، عن جابر، عن أبي جعفر «ع»، قال:

«كان رسول الله «ص» يأكل أكل العبد، و يجلس جلوسه العبد، و كان يأكل على الحضيض، و ينام على الحضيض.»

(١)- سورة التوبة (٩)، الآية ٥٥.

(٢)- سورة طه (٢٠)، الآية ١٣١.

(٣)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٨٠، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ١٢٠.

(٤)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٨١، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ١٢٥.

(٥)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٢٠، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ١٢.

(٦)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٢٥ و ٢٦٢، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ٢٩ و ٥٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ص: ٨٢٢

و رواه أيضا عن الكافي، عن جابر عنه «ع» «١».

١١- و في أصول الكافي بسند صحيح عن حميد و جابر، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي إِمَامًا لَخَلْقِهِ، ففرض عليّ التقدير في نفسي و مطعمي و مشربي و ملبسي كضعفاء الناس كي يقتدى الفقير بفقرى و لا يطغى الغنى غناه.» «٢»

١٢- وفيه أيضا بسند صحيح عن المعلّى بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله «ع» يوما جعلت فداك ذكرت آل فلان

و ما هم فيه من النعيم فقلت: لو كان هذا إليكم لعشنا معكم. فقال «ع»: «هيئات يا معلّى، أما والله إن لو كان ذاك ما كان إلّا سياسه الليل و سياحه النهار و لبس الخشن و أكل الجشب فزوى ذلك عنّا. فهل رأيت ظلامه قطّ صيرها الله نعمه إلّا هذه؟» «٣»

١٣- و فى البحار عن غيبه النعمانى بسنده عن المفضّل، قال: كنت عند أبى عبد الله «ع» بالطواف، فنظر إلّى و قال لى: يا مفضل، مالى أراك مهموما متغيّر اللون؟ قال: فقلت له: جعلت فداك نظرى إلى بنى العباس و ما فى أيديهم من هذا الملك و السلطان و الجبروت، فلو كان ذلك لكم لكننا فيه معكم، فقال: «يا مفضل، أما لو كان ذلك لم يكن إلّا سياسه الليل، و سياحه النهار و أكل الجشب و لبس الخشن، شبه أمير المؤمنين، و إلّا فالنار، فزوى ذلك عنّا فصرنا نأكل و نشرب. و هل رأيت ظلامه جعلها الله نعمه مثل هذا؟» «٤»

١٤- و فيه أيضا عن غيبه النعمانى بسنده عن عمرو بن شمر، قال: كنت عند أبى عبد الله فى بيته و البيت غاصّ بأهله ... فقال: «لا تبك يا عمرو، نأكل أكثر الطيب و نلبس اللين و لو كان الذى تقول لم يكن إلّا أكل الجشب و لبس الخشن، مثل أمير المؤمنين على بن أبى

(١)- بحار الأنوار ١٦ / ٢٢٥ و ٢٦٢، تاريخ نبينا «ص»، باب مكارم أخلاقه، الحديث ٣٠ و ٥٥.

(٢)- أصول الكافى ١ / ٤١٠، كتاب الحجّه، باب سيره الإمام ...، الحديث ١.

(٣)- أصول الكافى ١ / ٤١٠، كتاب الحجّه باب سيره الإمام ...، الحديث ٢.

(٤)- بحار الأنوار ٥٢ / ٣٥٩، تاريخ الإمام الثانى عشر

«ع»، الباب ٢٧ (باب سيره و أخلاقه ...)، الحديث ١٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٣

طالب «ع»، و إلّا فمعالجه الأغلال فى النار.» «١»

[بعض ما ورد من سيره على ع فى هذا المجال]

١٥- و فى أصول الكافى أيضا بسند صحيح عن حماد بن عثمان، قال: حضرت أبا عبد الله «ع» و قال له رجل: أصلحك الله ذكرت أنّ على بن أبى طالب «ع» كان يلبس الخشن، يلبس القميص بأربعه دراهم و ما أشبه ذلك، و نرى عليك اللباس الجديد. فقال له: «إنّ على بن أبى طالب «ع» كان يلبس ذلك فى زمان لا ينكر عليه، و لو لبس مثل ذلك اليوم شهر به، فخير لباس كل زمان لباس أهله، غير أنّ قائمنا أهل البيت - عليهم السلام - إذا قام لبس ثياب على «ع» و سار بسيره على «ع». «٢»

أقول: الظاهر عدم معارضه هذه الروايه لغيرها، إذ لا منافاه بين لزوم رعايه أوضاع الزمان و مقدوراته و تعارفاته و بين لزوم تقدير الإمام نفسه بأضعف أهل زمانه، فتأمل. و لعلّه يوجد الفرق بين الإمام المبسوط اليد و بين غيره أيضا.

١٦- و فيه أيضا: «على بن محمد عن صالح بن أبى حمّاد، و عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، و غيرهما بأسانيد مختلفه فى احتجاج أمير المؤمنين «ع» على عاصم بن زياد حين لبس العباء و ترك الملاء و شكاه أخوه الربيع بن زياد إلى أمير المؤمنين «ع» أنّه قد غمّ أهله و أحزن ولده بذلك. فقال أمير المؤمنين «ع»: علىّ بعاصم بن زياد. فجىء به، فلما رآه عبس فى وجهه، فقال له: أما استحييت من أهلك؟

أما رحمت ولدك؟ أ ترى الله أحلّ لك الطيبات و هو يكره أخذك

منها؟ أنت أهون على الله من ذلك! أ و ليس الله يقول: «وَأَلْمَازِضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ* فِيهَا فَكَيْهٌ وَ النَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ» (٣)؟ أ و ليس الله يقول: «مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ* بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ*» (إلى قوله) يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجَانُ» (٤)؟ فبالله لا بتدال نعم الله بالفعال أحب إليه من ابتذاله لها بالمقال، و قد قال الله- عزّ

(١)- بحار الأنوار ٥٢ / ٣٦٠، تاريخ الإمام الثاني عشر «ع»، باب سيره و أخلاقه ...، الحديث ١٢٨.

(٢)- الكافي ١ / ٤١١، كتاب الحجج، باب سيره الإمام ...، الحديث ٤.

(٣)- سورة الرحمن (٥٥)، الآية ١٠ و ١١.

(٤)- سورة الرحمن (٥٥)، الآية ١٩-٢٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٤

و جلّ:- «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ.» (١)

فقال عاصم: يا أمير المؤمنين، فعلى ما اقتصرت في مطعمك على الجشوبه، و في ملبسك على الخشونه؟ فقال: ويحك، إنّ الله- عزّ و جلّ- فرض على أئمه العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفه الناس كيلا يتبيغ بالفقير فقره. فألقى عاصم بن زياد العباء و لبس الملاء.» (٢)

أقول: العباء: الكساء من الصوف و هي لباس خشن. و الملاء بالضم: الثوب اللين الرقيق. و في مرآه العقول: «ابتذال نعمه الله بالفعال بالفتح: أن يصرفها فيما ينبغي متوسعا من غير ضيق.» (٣) و طعام جشوب، أى غليظ. و تبيغ به و تبوغ به: هاج به.

١٧- و روى القصة في نهج البلاغه بنحو آخر، قال: «و من كلام له- عليه السلام- بالبصره، و قد دخل على العلاء بن زياد الحارثي- و هو من أصحابه- يعوده، فلمّا رأى سعه داره قال: ما كنت تصنع بسعه هذه الدار في الدنيا؟ أما أنت إليها في الآخرة

كنت أحوج؟ و بلى إن شئت بلغت بها الآخرة، تقرى فيها الضيف، و تصل فيها الرحم، و تطلع منها الحقوق مطالعها، فإذا أنت قد بلغت بها الآخرة. فقال له العلاء: يا أمير المؤمنين، أشكو إليك أخى عاصم بن زياد. قال: و ماله؟ قال: لبس العباء و تخلى عن الدنيا.

قال: على به. فلما جاء قال: «يا عدى نفسه، لقد استهام بك الخبيث. أما رحمت أهلك و ولدك؟ أ ترى الله أحل لك الطيبات و هو يكره أن تأخذها؟ أنت أهون على الله من ذلك! قال:

يا أمير المؤمنين، هذا أنت فى خشونه ملبسك و جشوبه مأكلك! قال: ويحك، إنى لست كأنت. إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدرُوا أنفسهم بضعفه الناس كيلا يتبغ بالفقير فقره.» «٤»

أقول: عدى تصغير عدو. و استهام بك الخبيث، أى جعلك الشيطان هائما ضالاً.

(١) - سورة الضحى (٩٣)، الآية ١١.

(٢) - أصول الكافي ١ / ٤١٠، كتاب الحجج، باب سيره الإمام ...، الحديث ٣.

(٣) - مرآة العقول ٤ / ٣٦٧ (ط. القديم ١ / ٣١١).

(٤) - نهج البلاغه، فيض / ٦٦٢؛ عبده ٢ / ٢١٣؛ لح / ٣٢٤، الخطبه ٢٠٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٥

و فى شرح ابن أبى الحديد المعتزلى:

و اعلم أن الذى رويته عن الشيوخ، و رأيته بخط عبد الله بن أحمد بن الخشاب «ره» أن الربيع بن زياد الحارثى أصابته نصابه فى جبينه فكانت تنتفض عليه فى كل عام فأتاه على «ع» عائدا ... قال الربيع: يا أمير المؤمنين، ألا أشكو إليك عاصم بن زياد أخى؟ قال: ماله؟ قال: لبس العباء و ترك الملاء و غم أهله و حزن ولده ...

إلى آخر ما ذكره، و قد ذكر قريبا ممّا فى الكافي، فراجع. قال:

الربيع بن زياد هو الذى افتتح بعض خراسان ... و أميا العلاء بن زياد الذى ذكره الرضى - رحمه الله - فلا أعرفه، و لعل غيرى يعرفه. «١»

١٨- و فى نهج السعاده مستدرک نهج البلاغه عن سبط ابن الجوزى بسنده عن الأحنف بن قيس، قال: دخلت على أمير المؤمنين «ع» ليله عند إفطاره فقال لى: قم فتعش مع الحسن و الحسين. ثم قام إلى الصلاه، فلمّا فرغ دعا بجراب مختوم بخاتمه فأخرج شعيرا مطحونا ثم ختمه. فقلت: يا أمير المؤمنين، لم أعهدك بخيلا فكيف ختمت على هذا الشعير؟! فقال: لم أختمه بخلا و لكن خفت أن يبسه الحسن و الحسين بسمن أو إهاله. فقلت: أ حرام هو؟ قال: «لا، و لكن على أئمه الحق أن يتأسوا بأضعف رعيتهم حالا فى الأكل و اللباس، و لا يتميزون عليهم بشىء لا يقدرون عليه، ليراهم الفقير فىرضى عن الله - تعالى - بما هو فيه، و يراهم الغنى فيزداد شكرا و تواضعا.» «٢»

أقول: بسّ السويق: خلطه بسمن أو زيت. و الإهاله بالكسر: الشحم المذاب أو دهن يؤتدم به.

١٩- و فى نهج البلاغه من كتاب له «ع» إلى عثمان بن حنيف الأنصارى - و هو عامله على البصره و قد بلغه أنه دعى إلى وليمه قوم من أهلها فمضى إليها-: «أما بعد، يا ابن حنيف فقد بلغنى أنّ رجلا من فتيه أهل البصره دعاك إلى مأدبه فأسرعت إليها

(١)- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١١ / ٣٥ - ٣٧.

(٢)- نهج السعاده ٢ / ٤٨، الخطبه ١٦٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٦

تستطاب لك الألوان، و تنقل إليك الجفان. و ما ظننت أنك تحيب إلى طعام قوم عائلهم مجفوّ و غتّيبهم مدعوّ،

فانظر إلى ما تقضمه من هذا المقضم، فما اشتبه عليك علمه فالفظه، و ما أيقنت بطيب وجوهه فنل منه.

ألا وإن لكلّ مأموم إماما يقتدى به ويستضيء بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه و من طعمه بقرصيه. ألا وإنكم لا- تقدرّون على ذلك و لكن أعينوني بورع و اجتهاد و عفة و سداد. فوالله ما كنت من دنياكم تبرا و لا ادّخرت من غنائمها وفرا، و لا أعددت لبالي ثوبى طمرا، و لا حزت من أرضها شبرا ...

و لو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل و لباب هذا القمح و نسائج هذا القرّ، و لكن هيهات أن يغلبنى هواى و يقودنى جشعى إلى تخيير الأ-طعمه و لعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا- طمع له فى القرص و لا عهد له بالشبع!! أو أبيت مبطانا و حولى بطون غرثى و أكباد حرّى!! أو أكون كما قال القائل:

و حسبك داء أن تبيت ببطنه و حولك أكباد تحنّ إلى القدّ.

أ أقنع من نفسى بأن يقال: أمير المؤمنين و لا أشاركهم فى مكاره الدهر؟ أو أكون أسوه لهم فى جشوبه العيش؟ الحديث.» «١»

أقول: المأدبه بفتح الدال و ضمّها: الطعام يصنع لدعوه أو عرس. و الجفان جمع الجفنه و هى القصعه. و القضم: الأكل بطرف الأسنان. و الطمر بالكسر: الثوب الخلق. و التبر بالكسر: ما كان من الذهب غير مصوغ أو غير مضروب. و الوفّر: المال الكثير الواسع. و القمح: البرّ. و الجشع: شدّه الحرص. و البطنه: الامتلاء من الطعام.

و القدّ بالكسر و التشديد: القطعه من الجلد غير المدبوغ.

فتأمل فى هذا الكتاب الشريف، و انظر إلى سيره أمير المؤمنين «ع»

فى مطعمه و ملبسه حينما كان متصديا للولاية العامه، و كان فى قبضته الأموال العامه و بيت مال المسلمين، و انظر إلى أنه مع ما كان بين الكوفه و البصره من المسافه البعيده و لم تكن توجد فى تلك الأعصار ما يوجد من المخابرات كيف كان أمير المؤمنين «ع»

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٦٥؛ عبده ٣ / ٧٨؛ لح / ٤١٦، الكتاب ٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٧

يتطلع على أحوال أمرائه و عمّاله؟ و كيف كان يناقشهم على أمور جزئيه تبلغه منهم.

فهكذا يجب أن يكون الأئمه و الولاة فى مراقبه الأمراء و العمّال و الضبّاط المنصوبين من قبلهم، و فى حفظ الأموال العامه و الاحتياط فى صرفها، اللهم فأعنا على العمل بوظائفنا و لا تكلنا إلى أنفسنا طرفه عين أبدا.

٢٠- و فى نهج البلاغه أيضا: «و رى عليه «ع» إزار خلق مرقوع فقيل له فى ذلك فقال: «يخشع له القلب، و تذللّ به النفس، و يقتدى به المؤمنون. الحديث.» (١)

٢١- و فى الوسائل بسند صحيح، عن محمد بن قيس، عن أبى جعفر «ع» أنه قال: «و الله إن كان على «ع» ليأكل أكل العبد، و يجلس جلسه العبد، و ان كان ليشتري القميصين السنبلانيين فيختر غلامه خيرهما، ثم يلبس الآخر، فإذا جاز أصابعه قطعه، و إذا جاز كعبه حذفه، و لقد ولّى خمس سنين ما وضع آجره على آجره و لا لبنه على لبنه، و لا أقطع قطيعا، و لا أورث بيضاء و لا حمراء، و ان كان ليطعم الناس خبز البرّ و اللحم و ينصرف إلى منزله و يأكل خبز الشعير و الزيت و الخلّ، و ما ورد عليه أمران

كلاهما لله رضى إلا أخذ بأشدهما على بدنه، ولقد أعتق ألف مملوك من كد يده، و تربت فيه يداه و عرق فيه وجهه، و ما أطاق عمله أحد من الناس.

الحديث. «٢»

و رواه أيضا فى البحار عن أمالى الصدوق بسند صحيح، عن محمد بن قيس، عن أبى جعفر «ع» «٣».

أقول: فى البحار عن القاموس:

«قميص سنبلانى: سابغ الطول، أو منسوب إلى بلد بالروم.»

٢٢- و فى المناقب عن الغزالى فى إحياء العلوم: «كان على بن أبى طالب يمتنع

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١١٣٢؛ عبده ٣ / ١٧٣؛ لح / ٤٨٦، الحكمة ١٠٣.

(٢)- الوسائل ١ / ٦٦، الباب ٢٠ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ١٢.

(٣)- بحار الأنوار ٤١ / ١٠٢، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٧ (باب جوامع مكارم أخلاقه)، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٨

من بيت المال حتى يبيع سيفه، و لا يكون له إلا قميص واحد فى وقت الغسل لا يجد غيره.» «١»

٢٣- و فيه أيضا: «قال معاويه لضرار بن ضميره: صف لى علينا. قال: كان و الله صواما بالنهار قواما بالليل، يحب من اللباس أخشنه، و من الطعام أجشبهه، و كان يجلس فينا، و يبتدئ إذا سكتنا، و يجب إذا سألنا، يقسم بالسويّه و يعدل فى الرعيه، لا يخاف الضعيف من جوره، و لا يطمع القوى فى ميله. و الله لقد رأيت له ليله من الليالى و قد أسبل الظلام سدوله و غارت نجومه و هو يتململ فى المحراب تمللم السليم و يبكى بكاء الحزين، و لقد رأيت مسيلا للدموع على خده قابضا على لحيته يخاطب دنياه فيقول: يا دنيا أبى تشوقت و لى تعرضت؟! لا حان حينك، فقد أبنتك ثلاثا لا

رجعه لى فيك، فعيشك قصير و خطرک يسير، آه من قلّه الزاد و بعد السفر و وحشه الطريق.» (٢)

٢٤- و فى أمالى الصدوق بسنده عن الأصبع بن نباته، قال: دخل ضرار بن ضميره النهشلى على معاويه بن أبى سفيان فقال له: صف لى علينا «ع» قال: أو تعفينى، فقال: لا، بل صفه لى.

قال ضرار: رحم الله عليّ، كان و الله فىنا كأحدنا يدنينا إذا أتيناها و يجيبنا إذا سألناه و يقربنا إذا زرناه لا يغلق له دوننا باب و لا يحجبنا عنه حاجب، و نحن و الله مع تقريبه لنا و قربه منا لا نكلّمه لهيبته و لا نبتديه لعظمته، فإذا تبسّم له نغر مثل اللؤلؤ المنظوم. فقال معاويه: زدنى فى صفته.

فقال ضرار: رحم الله عليّ، كان و الله طويل السهاد قليل الرقاد، يتلو كتاب الله آناء الليل و أطراف النهار و وجود لله بمهجته و يبوء إليه بعبرته، لا تغلق له الستور و لا يدّخر عنا البدور و لا يستلين الاتكاء و لا يستخشن الجفاء، و لو رأيتّه إذ مثل فى

(١)- مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٦٦.

(٢)- مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٧١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٢٩

محرابه و قد أرخى الليل سدوله و غارت نجومه و هو قابض على لحيته يتململ يتململ السليم و يبكى بكاء الحزين و هو يقول: يا دنيا، ألى تعرّضت أم إلى تشوّقت؟ هيهات هيهات، لا- حاجه لى فيك أبتتك ثلاثا لا رجعه لى عليك. ثمّ يقول: واه واه لبعده السفر، و قلّه الزاد، و خشونه الطريق.

قال: فبكى معاويه و قال: حسبك يا ضرار كذلك كان و الله علىّ، رحم الله أبا الحسن.» (١)

و

رواه عنه في البحار و قال:

«البدور جمع البدره. و السدول جمع السدل و هو الستر. و تململ: تقلب. و السليم:

من لدغته الحيه.» (٢)

أقول: البدره: المال الكثير - عشره آلاف درهم.

٢٥- و في نهج البلاغه قال: و من خبر ضرار بن حمزه الضبابي عند دخوله على معاويه و سألته له عن أمير المؤمنين «ع» و قال: فاشهد لقد رأيت في بعض مواقفه و قد أرخى الليل سدوله و هو قائم في محرابه قابض على لحيته يتململ يتململ السليم و يبكي بكاء الحزين و يقول: «يا دنيا يا دنيا، إليك عنى، أبى تعرّضت؟! أم إلى تشوّقت؟

لا حان حينك، هيهات! عزى غيرى، لا حاجه لى فيك، قد طلقتك ثلاثا لا رجعه فيها فعيشك قصير و خطرک يسير، و أملك حقير، آه من قله الزاد و طول الطريق و بعد السفر و عظيم المورد.» (٣)

أقول: و الظاهر اتحاد الخبرين و أحد الاسمين مصحّف الآخر. و المذكور في تنقيح المقال ضرار بن ضميره الضبابي، و كذا في نسخه قديمه مخطوطه من نهج البلاغه. و إن شئت تفصيل الخبر فراجع الشرح لابن أبى الحديد «٤».

(١) - الأمالى / ٣٧١ (طبعه أخرى / ٤٩٩)، المجلس ٩١، الحديث ٢.

(٢) - بحار الأنوار ١٤ / ٤١، تاريخ أمير المؤمنين، الباب ١٠١ (باب عبادته و خوفه)، الحديث ٦.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١١١٨؛ عبده ٣ / ١٦٦؛ لح / ٤٨٠، الحكمة ٧٧.

(٤) - شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ١٨ / ٢٢٥؛ تنقيح المقال ٢ / ١٠٥؛ و نهج البلاغه المخطوط في سنة ٤٩٤ هـ.

ق، ص ٢٦٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٣٠

٢٦- و في المناقب أيضا عن الإبانة عن ابن بطّه، و الفضائل عن أحمد: أنه عليه السلام - اشترى تمرا بالكوفه

فحملة في طرف رداثة فتبادر الناس إلى حملة و قالوا: يا أمير المؤمنين، نحن نحمله. فقال «ع»: «رب العيال أحق بحمله.» «١»

٢٧- وفيه أيضا عن قوت القلوب عن أبي طالب المكي: كان عليّ «ع» يحمل التمر و المالح بيده و يقول:

«لا ينقص الكامل من كماله ما جرّ من نفع إلى عياله.»

«٢» ٢٨- و في تاريخ ابن عساكر بسنده عن عبد الرحمن بن أبي بكره، قال: «لم يرزأ علي بن أبي طالب من بيت مالنا يعنى بالبصره حتى فارقنا غير جبّه محشوّه أو خميصه درابجرديه.» «٣»

و رواه ابن أبي شيبة في مصنّفه «٤».

أقول: الخميصة: ثوب أسود مربع.

٢٩- وفيه أيضا بسنده عن عبد العزيز بن محمد، عن أبيه أنّ عليا «ع» أوتى بالمال فأقعد بين يديه الوزان و النقّاد فكوّم كومه من ذهب و كومه من فضّه و قال:

«يا حمراء، يا بيضاء، احمرّي و ابيضّي و غرّي غيري.» «٥»

٣٠- وفيه أيضا بسنده عن هارون بن عنترة، عن أبيه، قال: دخلت عليّ بن أبي طالب بالخورنق و عليه قطيفه و هو يردد من البرد!! فقلت:

يا أمير المؤمنين، إنّ الله قد جعل لك و لأهل بيتك في هذا المال نصيبا و أنت تفعل بنفسك هذا؟! فقال: إي و الله، لا أرزأ من أموالكم شيئا، و هذه هي القطيفه التي أخرجتها من

(١)- مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٧٢.

(٢)- مناقب ابن شهر آشوب ١ / ٣٧٢.

(٣)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه علي بن أبي طالب «ع» ٣ / ١٨١.

(٤)- مصنّف ابن أبي شيبة ١٤ / ٥٩٥، كتاب المغازي، الحديث ١٨٩٤٢.

(٥)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه علي بن أبي طالب «ع» ٣ / ١٨٢.

بيتي، أو قال: من المدينه «١».

٣١- وفيه أيضا بسنده عن سفيان، يقول: «ما بنى عليّ آجره على آجره ولا لبنه على لبنه، ولا قصبه على قصبه، وإن كان ليؤتى بحبوه من المدينه في جراب.» «٢»

٣٢- وفيه أيضا بسنده عن مجمع التيمي، قال: خرج علي بن أبي طالب بسيفه إلى السوق فقال: «من يشتري مني سيفي هذا؟ فلو كان عندي أربعة دراهم اشتري بها إزارا ما بعته.» ونحوها روايه أخرى، فراجع «٣».

٣٣- وفيه أيضا بسنده عن ابن عباس، قال: اشتري علي بن أبي طالب قميصا بثلاثه دراهم- وهو خليفه- و قطع كمّيه من موضع الرصغين و قال: الحمد لله الذي هذا من ريشه. «٤»

٣٤- وفيه أيضا بسنده عن مولى لآل عصفير، قال: رأيت عليا خرج فأتى رجلا من أصحاب الكرايس فقال له: عندك قميص سنبلاني؟ قال: فأخرج إليه قميصا فلبسه فإذا هو إلى نصف ساقيه، فنظر عن يمينه و عن شماله فقال: ما أرى إلّا قدرا حسنا، بكم هو؟ قال: بأربعة دراهم يا أمير المؤمنين، قال: فحلّها من إزاره فدفعها إليه ثم انطلق. «٥»

٣٥- وفيه أيضا بسنده عن سعيد الرجاني، قال: اشتري عليّ قميصين سنبلانيين انبجانيين بسبعة دراهم فكسا قنبر أحدهما، فلما أراد أن يلبس قميصه فإذا إزاره مرقوع برقعته من أديم «٦».

(١)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه علي بن أبي طالب «ع» ١٨٨ / ٣.

(٢)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه علي بن أبي طالب «ع» ١٨٨ / ٣.

(٣)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه علي بن أبي طالب «ع» ١٨٩ / ٣.

(٤)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه علي بن أبي طالب «ع» ١٩١ / ٣.

(٥)- تاريخ ابن عساكر،

قسم ترجمه على بن أبى طالب «ع» ٣ / ١٩١.

(٦) - تاريخ ابن عساکر، قسم ترجمه على بن أبى طالب «ع» ٣ / ١٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٣٢

٣٦- و فيه أيضا بسنده عن زيد بن وهب الجهنى، قال: خرج علينا على بن أبى طالب ذات يوم و عليه بردان متّزر بأحدهما، مرتد بالآخر قد أرخى جانب إزاره و رفع جانبا قد رقع إزاره بخرقه، فمرّ به أعرابى فقال: أيّها الإنسان، البس من هذا الثياب، فإنّك ميّت أو مقتول. فقال: «أيّها الأعرابى، إنّما ألبس هذين الثوبين ليكونا أبعد لى من الزهو، و خيرا لى فى صلاتى، و سنّه للمؤمن.»
(١)

٣٧- و فيه أيضا بسنده عن صالح بياع الأكسيه، عن جدّته، قالت: رأيت عليا اشترى تمرا بدرهم فحمله فى ملحفته فقالوا: يا أمير المؤمنين ألا نحمله عنك؟

فقال «أبو العيال أحق بحمله.» و رواه عنه فى كنز العمال «٢»

٣٨- و فى كنز العمال عن ابن عساکر و غيره، عن على بن الأرقم، عن أبيه، قال: «رأيت على بن أبى طالب يعرض سيفا له فى رجه الكوفه و يقول: من يشتري منى سيفى هذا؟ و الله لقد جلوت به غير مرّه من وجه رسول الله «ص». و لو أنّ عندى ثمن إزار ما بعته.» «٣»

٣٩- و فيه أيضا عن على «ع» قال: «نكحت ابنه رسول الله «ص» و ليس لنا فراش إلّا فروه كبش فإذا كان الليل بتنا عليها و إذا أصبحنا فقلبنا و علفنا عليها الناضح.» «٤»

أقول: هذا لم يكن فى عصر خلافته و إمامته.

٤٠- و فيه أيضا عن عمرو بن قيس، قال: رأى على على «ع» إزار مرقوع فقيل له. فقال: يقتدى به

(١)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه على بن أبي طالب «ع» ٣ / ١٩٢.

(٢)- تاريخ ابن عساكر، قسم ترجمه على بن أبي طالب «ع» ٣ / ٢٠٠؛ و كنز العمال ١٣ / ١٨٠، كتاب الفضائل، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٣٧.

(٣)- كنز العمال ١٣ / ١٧٨، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٣١.

(٤)- كنز العمال ١٣ / ١٧٩، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٣٦.

(٥)- كنز العمال ١٣ / ١٨١، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٤٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٢، ص: ٨٣٣

٤١- و فيه أيضا عن مسند عليّ، عن عبد الله بن شريك، عن جدّه أنّ علي بن أبي طالب «ع» أتى بفالوذج فوضع قدامه، فقال: إنك طيب الريح حسن اللون طيب الطعم، و لكن أكره أن أعوّد نفسي ما لم تعتد «١».

٤٢- و فيه أيضا عن ابن المبارك، عن زيد بن وهب، قال: خرج علينا عليّ «ع» و عليه رداء و إزار قد رقعته بخرقه فقيل له، فقال: «إنما ألبس هذين الثوبين ليكون أبعده لي من الزهو، و خيرا لي في صلاتي، و سنّه للمؤمنين.» «٢»

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال.

و قد مرّ في الفصل الأوّل من هذا الباب أيضا روايات كثيره تدلّ على مضمون هذا الفصل، فراجع.

و الحمد لله رب العالمين، و صلّى الله على محمّد و آله الطّاهرين، و لعنه الله على أعدائهم أجمعين.

تمّ الجزء الثاني من الكتاب، و يتلوه إن شاء الله الجزء الثالث، و أوّله الباب الثامن منه في المنابع الماليّه للدوله الإسلاميه و يحقّ هنا أن أبرز تقديري و شكرى للعلمين الفاضلين حجّتي

الإسلام الشيخ محمود واحد و الشيخ قربانعلی حبيب اللّهي، دامت إفاضاتهما؛ حيث صرفا طاقاتهما في تصحيح الكتاب و تطبيقه على مصادره، فلله - تعالى - درهما و عليه أجرهما.

(١) - كنز العمال ١٣ / ١٨٤، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٤٩.

(٢) - كنز العمال ١٣ / ١٨٥، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل الصحابه، الحديث ٣٦٥٥٢.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

الجزء الثالث

الباب الثامن من الكتاب في البحث عن المنابع الماليه للدوله الإسلاميه

اشاره

و فيه مقدمه و سته فصول:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣

مقدمه

لا- يخفى أنّ إداره المجتمعات و تأسيس الدوله و تشكيل السلطات الثلاث و التصدي للأمر العامه الاجتماعيه في المجالات المختلفه لا- تيسر قهرا إلّا بصرف أموال كثيره ضخمة في طريقها. و كلّما اتّسع نطاق الحكومه و ازدادت توقعات الأمم من حكوماتها اتّسع نطاق الاحتياج إلى الأموال العامه أيضا. و على هذا فلا بدّ لمن يخطّط دوله و حكومه و لو في منطقه خاصه من أن يخطّط لها منابع ماليه تناسب المصارف اللازمه.

و التاريخ يشهد بأن من أهمّ ما كان يفكر فيها السلاطين و رؤساء الدول في الأعصار و البلدان المختلفه كان هو تخطيط منابع ماليه و تثبيتها لتطبيق خططهم الفكريه في المجتمعات، فهذا أمر بديهي لا يشوبه شك و ترديد.

و الإسلام كما مرّ تفصيله في أبواب هذا الكتاب من بدأ ظهوره كان دينا و دوله و مشتملا على العباده و الاقتصاد و السياسه معا.

و القرآن و السنّه حاويان لبيان منابع ماليه للدوله الإسلاميه يرفع بها الحاجات العامه بحسب الأعصار و القرون المتتاليه:

فقد ترى آيات الكتاب العزيز أنها في أكثر الموارد التي يحثّ فيها على الصلاه التي هي عمود الدين و أساسه يحثّ فيها أيضا

على الزكاه و الإنفاق فى سبيل الله.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤

فمن ذلك يظهر أهميه المال لبقاء الدين و الدوله مدّ الأعصار و القرون. هذا.

و حيث إن بيان المنابع الماليه الوارده فى الإسلام بنحو التفصيل فى باب خاص من هذا الكتاب ليس إلّا كصبّ بحر فى جرّه، و هذا مما لا يعقل، فلا محاله نكتفى فيها ببيان بسيط،

حرصا على عدم خلوّ الكتاب منها. و نوصى القراء الكرام

بالرجوع إلى الكتب المفصلة المؤلفه فى ذلك من الفريقين.

و قد طبع من مؤلفاتنا فى هذا المجال الى الآن مجلدان فى الزكاه و مجلد فى الخمس و الأنفال. و لعلّ الله- تعالى - يوفقنا على
تتميم بحث الزكاه فى المآل بحوله و قوّته، إن شاء الله تعالى.

إذا عرفت هذا فنقول: العناوين المهمه الوارده فى الكتاب و السنه للمنابع المالىه أمور:

الأول: الزكاه و الصدقات بسعتها التى منها الصدقات المندوبه و الأوقاف و المشاريع العامه.

الثانى: الخمس بأقسامه التى منها خمس أرباح المكاسب و الفوائد اليوميه بسعتها و شمولها.

الثالث: غنائم الحرب التى منها الأرضون المفتوحه عنوه و السبايا.

الرابع: الفىء بما له من المعنى و منه الخراج و الجزايا.

الخامس: الأنفال التى من أهم أقسامها الأرضون و الآجام و البحار و المعادن الظاهره و الباطنه كما يأتى بيانها.

فلنتعرض إجمالاً لهذه العناوين الخمسه فى خمس فصول، ثم نعقب ذلك بفصل سادس للبحث عن ضرائب أخرى ربّما يقال بأن
للحكومه و الدوله الحقّه أن تفرضها حسب احتياجاتها و عدم كفايه الضرائب المنصوصه. فهنا ستة فصول:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥

الفصل الاول فى الزكاه و الصدقات

اشاره

و فيه جهات من البحث:

الجهه الأولى: فى بيان مفهوم الزكاه و الصدقه:

[مفهوم الزكاه]

اعلم ان الزكاه فى اللغه: النماء و الطهاره، و إليهما يرجع سائر المعانى:

ففى معجم مقاييس اللغه- فى لغه زكى :-

«الزاي والكاف والحرف المعتل اصل يدل على نماء و زياده. و يقال: الطهاره.

زكاه المال، قال بعضهم: سميت بذلك لأنها مما يرجى به زكاء المال و هو زيادته و نماءؤه. و قال بعضهم: سميت زكاه لأنها طهاره. قالوا: و حجه ذلك قوله- جل ثناؤه-: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا» (١) و الأصل فى ذلك كله راجع

(١)- سورة التوبه (٩)، الآيه ١٠٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦

إلى هذين المعنيين و هما النماء و الطهاره. «١»

و فى مفردات الراغب:

«أصل الزكاه: النمو الحاصل عن بركه الله- تعالى- ... يقال: زكا الزرع يزكو إذا حصل منه نمو و بركه.» (٢)

أقول: و من النماء ظاهرا ما فى نهج البلاغه: «المال تنقصه النفقه، و العلم يزكو على الإنفاق.» (٣) و من الطهاره قوله- تعالى-: «ذَلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَ أَطْهَرُ» (٤) و قوله: «فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا» (٥) و قوله: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا» (٦) بل و قوله: «فَذَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ.» (٧) و التفعيل للنسبه.

و الزكاه المصطلحه يمكن أخذها من كل من المعنيين، إذ بالزكاه ينمو المال و بها يطهر المال و صاحبه، و لكن الأنسب بقوله- تعالى-: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا» (٨) هو المعنى الثانى. و حيث إن المقصود بها طهاره صاحب المال اعتبر فيها

قصد القربه، و هذا من ميزات اقتصاد الإسلام حيث صبغ واجباته المالىه بصبغه العبوديه و القربه. هذا.

و الزكاه اصطلاحا عباره عن: «قدر مخصوص يطلب

إخراجه من المال بشروط خاصه» أو: «حق مالي يعتبر في وجوبه النصاب» أو: «صدقه متعلقه بنصاب بالأصالة» أو غير ذلك مما قيل في تعريفها.

(١) - معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٧.

(٢) - مفردات الراغب / ٢١٨.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ١١٥٥؛ عبده ٣/ ١٨٧؛ لج / ٤٩٦، الحكمة ١٤٧.

(٤) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٣٢.

(٥) - سورة الكهف (١٨)، الآيه ١٩.

(٦) - سورة الشمس (٩١)، الآيه ٩.

(٧) - سورة النجم (٥٣)، الآيه ٣٢.

(٨) سورة التوبه (٩)، الآيه ١٠٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧

[مفهوم الصدقه]

و أما الصدقه فقال الراغب في المفردات:

«و الصدقه ما يخرجها الإنسان من ماله على وجه القربه كالزكاه، لكن الصدقه في الأصل يقال للمتطوع به و الزكاه للواجب، و قد يسمى الواجب صدقه إذا تحرى صاحبها الصدق في فعله، قال: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» و قال: إنما الصدقات للفقراء» (١).

و في مجمع البيان:

«الفرق بين الصدقه و الزكاه أن الزكاه لا تكون إلا فرضا و الصدقه قد تكون فرضا و قد تكون نفلا.» (٢)

أقول: يمكن نقض ما ذكره بالزكوات المستحبه كزكاه مال التجاره و زكاه الخيل و نحوهما و قد أطلقت في القرآن أيضا على غير الواجب بل غير المقدر أيضا كما في قوله - تعالى -: «إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ.» (٣) حيث فسرت في أخبار الفريقين بالخاتم الذي تصدق به أمير المؤمنين (ع) في صلاته.

و فى الأحكام السلطانية للماوردى:

«الصدقه زكاه، و الزكاه صدقه، يفترق الاسم و يتفق المسمى، و لا يجب على المسلم فى ماله حق سواها، قال رسول الله «ص»: ليس فى المال حق سوى الزكاه.» «٤»

أقول: كأن الصدقه مأخوذه من الصدق و قد اشرب

فى مفهومها الشفقه و الرحمه على المعطى له كما يشهد بذلك قول إخوه يوسف له: «تَصَدَّقْ عَلَيْنَا» (٥)، سواء كان

(١)- المفردات / ٢٨٦.

(٢)- مجمع البيان ١ / ٣٨٤، (الجزء ٢).

(٣)- سورة المائده (٥)، الآيه ٥٥.

(٤)- الأحكام السلطانيه / ١١٣.

(٥)- سورة يوسف (١٢)، الآيه ٨٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨

لها تقدير خاص أم لا، و سواء كانت فرضا أو نفلا. و بهذه المناسبه أيضا لم تحلّ لبنى هاشم الذين هم من بيت الإمارة على المسلمين و شرّع لهم الخمس بعنوان حق الإمارة كما سيأتى بيانه.

و أما الزكاه فهى حقّ مالى مقدر فى مال خاص أو على فرد خاص شرّع لتطهير المال أو صاحبه فرضا كان أو نفلا، فتشمل زكاه المال و الفطره و الزكوات الواجبه و المستحبه، بل لعلها تشمل الخمس المصطلح أيضا، كما يساعد ذلك ملاحظه مفهومها بحسب اللغه، إذ لا- فرق فى حصول البركه و الطهاره بين الزكاه المعهوده و بين الخمس، و هو المناسب أيضا لذكرها رديفا للصلاه فى آيات كثيره من الكتاب العزيز.

و لو سلّم كونها قسيما للخمس المصطلح فالظاهر أنها ذكرت فى الآيات الشريفه من باب المثال، فتكون كناية عن كل حق مالى شرّعه الله- تعالى- فيراد فى الآيات الشريفه الحثّ على الواجبات البدنيه و المالىه معا و أن المؤمن من تعبّد بكليتهما، فتدبّر.

و كيف كان فلو جعلنا الزكاه قسيما للخمس المصطلح كانت الصدقه أعم منها مطلقا، و لو جعلناها أعم منه كانت النسبه بين الصدقه و الزكاه عموما من وجه كما لا يخفى.

[الزكاه ليست من مخترعات الإسلام]

و ليست الزكاه من مخترعات الإسلام بل كانت ثابتة فى الشرائع السالفه أيضا مثل الصلاه؛ فالقرآن يحكى عن عيسى بن مريم أنه قال:

«وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا.» (١) و عن إسماعيل صادق الوعد: «وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.» (٢)

و يذكر الأنبياء السالفين فيقول: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَتَمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا، وَ أَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَ إِقَامَ الصَّلَاةِ وَ إِتَاءَ الزَّكَاةِ.» (٣)

و هذا أيضا مما يؤيد ما لوجنا إليه من كون المراد بالزكاة كل حق مالي مقدر،

(١) - سورة مريم (١٩)، الآية ٣١.

(٢) - سورة مريم (١٩)، الآية ٥٥.

(٣) - سورة الأنبياء (٢١)، الآية ٧٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٩

و لا محاله يختلف مقدارها و موردا بحسب الشرائع و الأصقاع و الأزمنة، فتدبر. هذا.

[التعبير عن الزكاة بلفظ الصدقة]

و قد عبّر عما هو قسيم الخمس المصطلح في روايات الفريقين بلفظ الصدقة على وفق القرآن، حيث قال - تعالى - : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا.» (١) و قال:

«إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ. الآية.» و قال: «وَ مِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ.» (٢)

و وقع التعبير عما لا يحلّ لبنى هاشم أيضا في روايات الفريقين بلفظ الصدقة لا الزكاة، فراجع الباب التاسع و العشرين من أبواب المستحقين للزكاة من الوسائل و ما بعده من الأبواب. (٣)

نعم، في خبر إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن الصدقة التي حرمت على بنى هاشم ما هي؟ فقال: «هي الزكاة.» (٤)

و لكن لا- يخفى أن التركيز في ذهن السائل في هذه الرواية أيضا كون المحرم هو الصدقة، و الجواب بالزكاة يكون في كلام الإمام «ع» و يمكن أن يقال: إن الزكاة في كلامه «ع» إشارة إلى الصدقة الواجبة المقدره في قبال الصدقات المستحبه، حيث إنها تحلّ لهم على ما في بعض الأخبار.

و نظير هذه الرواية روايه زيد

الشحام، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «سألته عن الصدقة التي حرمت عليهم؟ فقال: هي الزكاة المفروضة، و لم يحرم علينا صدقة بعضنا على بعض.» «٥» هذا.

و مسلم فى صحيحه ذكر ثمان روايات فى تحريم الصدقة على رسول الله «ص» و على آله، و المذكور فى جميعها لفظ الصدقة أيضا لا الزكاة. نعم، المذكور فى عنوان الباب هو لفظ الزكاة و لعله اشتباه منه، فراجع صحيح مسلم. «٦»

(١) - سورة التوبة (٩)، الآية ١٠٣.

(٢) - سورة التوبة (٩)، الآية ٦٠ و ٥٨.

(٣) - الوسائل ٦ / ١٨٥ و ما بعدها.

(٤) - الوسائل ٦ / ١٩٠، الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٥.

(٥) - الوسائل ٦ / ١٩٠، الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٤.

(٦) - صحيح مسلم ٢ / ٧٥١، كتاب الزكاة، الباب ٥٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠

الجهه الثانيه: فى بيان ما فيه الزكاة إجمالاً:

[كلمات الفريقين]

و أما ما فيه الزكاة فروايات الفريقين و فتاواهما مختلفه فى هذا المجال، و قد تعرّضنا للمسأله تفصيلاً فى الجزء الأول من زكاتنا المطبوع «١»، فلنذكر هنا نماذج و نحيل التفصيل و التحقيق فى المسأله إلى ذلك الكتاب:

١- قال السيد المرتضى «ره» فى الانتصار:

«و مما ظنّ انفراد الإماميه به القول بأن الزكاة لا تجب إلّا فى تسعه أصناف:

الدنانير و الدراهم، و الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و الإبل و البقر و الغنم، و لا- زكاة فيما عدا ذلك، و باقى الفقهاء يخالفونهم فى ذلك. و حكى عن ابن أبى ليلى و الثورى و ابن حى انه ليس فى شىء من المزروع زكاة إلّا الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و هذه موافقه للإماميه. و أبو حنيفه و زفر يوجبون العشر فى جميع ما أنبتت الأرض

إلا الحطب و القصب و الحشيش. و ابو يوسف و محمد يقولان: لا يجب العشر إلّا فيما له ثمره باقيه و لا شىء فى الخضروات. و قال مالك: الحبوب كلها فيها الزكاه و فى الزيتون. و قال الشافعى: إنما يجب فيما يبس و يذخر مأكولاً، و لا شىء فى الزيتون. و الذى يدل على صحه مذهبنا مضافاً إلى الاجماع أن الأصل براءة الذمه من الزكاه و إنما يرجع إلى الأدله الشرعيه فى وجوب ما يجب منها، و لا خلاف فيما أوجبت الإماميه الزكاه فيه، و ما عداه فلم يقم دليل قاطع على وجوب الزكاه فيه فهو باق على الأصل و هو قوله- تعالى:- و لا يسألكم أموالكم.» «٢»

٢- و قال العلامه فى التذكره:

(١)- كتاب الزكاه ١/ ١٤٧ و ما بعدها.

(٢)- الجوامع الفقيهيه / ١٥٢ (طبعه أخرى / ١١٠).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١

«قد أجمع المسلمون كافه على إيجاب الزكاه فى تسعه أشياء: الإبل و البقر و الغنم، و الذهب و الفضة، و الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و اختلفوا فيما زاد على ذلك.» «١»

٣- و قال فى المختلف:

«قال ابن الجنيد: تؤخذ الزكاه فى أرض العشر من كل ما دخله القفيز من حنطه و شعير و سمسم و أرز و دخن و ذره و عدس و سلت و سائر الحبوب و من التمر و الزبيب.

و الحق الاستحباب فيما عدا الأصناف الأربعة.» «٢»

٤- و فيه أيضاً:

«اختلف علماءنا فى مال التجاره على قولين فالأكثر قالوا بالاستحباب و آخرون قالوا بالوجوب.» «٣»

٥- و فى الفقه على المذاهب الأربعة:

«الأنواع التى تجب فيها الزكاه خمسها أشياء: الأول: النعم و هى الإبل و البقر

و الغنم ... و لا- زكاه فى غير ما بيناه من الحيوان فلا زكاه فى الخيل و البغال و الحمير و الفهد و الكلب المَعْلَم و نحوها إلّا إذا كانت للتجاره ... الثانى: الذهب و الفضة و لو غير مضروبين. الثالث: عروض التجاره. الرابع: المعدن و الركاز. الخامس:

الزروع و الثمار و لا زكاه فيما عدا هذه الأنواع الخمسه. «٤»

٦- و فيه أيضا:

«جمهور الفقهاء يرون وجوب الزكاه فى الأوراق المالىه لأنها حلّت محلّ الذهب و الفضة فى التعامل، و يمكن صرفها بالفضه بدون عسر، فليس من المعقول أن يكون لدى الناس ثروه من الأوراق المالىه و يمكنهم صرف نصاب الزكاه منها بالفضه و لا يخرجون منها زكاه، و لذا أجمع فقهاء ثلاثه من الأئمه على وجوب الزكاه فيها،

(١)- التذكره ١ / ٢٠٥.

(٢)- المختلف / ١٨٠.

(٣)- المختلف / ١٧٩.

(٤)- الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٥٩٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢

و خالف الحنابله فقط. «١»

أقول: نحن وجّهنا زكاه الأوراق المالىه فى أول زكاه النقدين من كتابنا فى الزكاه «٢» بوجه ثلاثه:

الأول: أن الأوراق المالىه لا موضوعيه لها و لا قيمه، بل هى حواله على النقدين فالمالك لها فى الحقيقه مالك لهما.

الثانى: إلغاء الخصوصيه بتقريب أن الذهب و الفضة المسكوكتين إنما وجبت فيهما الزكاه بما أنهما نقدان رائجان و بهما تقوم سائر الأشياء و تعتبر مالىتها، فالموضوع فى الحقيقه هو النقد الرائج الذى تقوّم به الأشياء و يصير واسطه فى المبادلات، و ربما نلتزم بذلك فى باب المضاربه أيضا بناء على ما ادعوه من الإجماع على عدم صحتها فى غير النقدين.

الثالث: العمومات و الإطلاقات التى يستفاد منها ثبوت الزكاه فى جميع الأموال كقوله- تعالى:- «خُذْ مِنْ

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَهُ» (٣) وقوله: «إِنَّمَا أُتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفُقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ». (٤) و التخصيص بالتسعه كان فى تلك الأعصار التى راج فيها النقدان و كانت التسعه عمدته ثروه العرب. هذا.

و يمكن أن يناقش الوجه الأول، بأن الأوراق الماليه فى أعصارنا صارت لها موضوعيه و قيمه بحسب الاعتبار العقلانى و ليست حواله على النقدين و إنما لكانا محفوظين للمحتال فيما إذا تلفت الأوراق أو ضاعت، و لبطلت المعاملات على الأوراق لمن لا يعلم ما بإزائها من النقدين، و الالتزام بهما مشكل.

و الوجه الثانى بأنه قياس مستنبط العله و نحن لا نقول به.

(١) - الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٦٠٥.

(٢) - كتاب الزكاه ١ / ٢٨٠ و ما بعدها.

(٣) - سورة التوبه (٩)، الآية ١٠٣.

(٤) - سورة البقره (٢)، الآية ٢٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣

و الوجه الثالث بأنها خصصت بالروايات الخاصه، فتدبر.

الروايات الوارده فيما فيه الزكاه:

اشاره

و أما أخبار ما فيه الزكاه فهى كثيره من طرق الفريقين و تنقسم إلى أربع طوائف على ما فصلناه فى كتاب الزكاه «١».

الطائفه الأولى: ما تضمنت أن رسول الله «ص» وضع الزكاه على تسعه أشياء و عفا عما سواها.

و مفاد هذه الأخبار نقل واقعه تاريخيه فقط و إن كان فيها إشعار ببيان الحكم أيضا، و لكن لا تعارض ما دلت على ثبوتها فيما عدا التسعه أيضا.

١- و من هذه الطائفه ما رواه الكلينى بسند صحيح، عن زراره و محمد بن مسلم و أبى بصير و بريد بن معاويه العجلي و الفضيل بن يسار كلهم عن أبى جعفر و أبى عبد الله «ع»، قالوا: «فرض الله - عز و جل - الزكاه مع الصلاه فى الأموال، و سنّها رسول الله «ص» فى تسعه أشياء، و عفا (رسول الله «ص») عما سواهن: فى الذهب و الفضة، و الابل و البقر و الغنم، و الحنطه و الشعير و

التمر و الزبيب، و عفا رسول الله «ص» عمّا سوى ذلك.» «٢»

٢- و منها أيضا ما رواه بسند لا بأس به، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه أشياء: الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و الذهب و الفضة، و الإبل و البقر و الغنم، و عفا عمّا سوى ذلك.» قال يونس: معنى قوله: إن الزكاه فى تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك، إنما كان ذلك فى أول النبوه كما كانت الصلاه ركعتين، ثم زاد رسول الله «ص» فيها سبع ركعات، و كذلك

(١)- كتاب الزكاه ١ / ١٥٠ و ما بعدها.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٤، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤

الزكاه

وضعها و سنّها في أول نبوته على تسعه أشياء ثم وضعها على جميع الحبوب.» (١)

الطائفة الثانية: [ما دلت على أن هذا الحكم أبدي]

ما اشتملت على بيان هذه الواقعة التاريخيه مع التصريح أو الظهور في كون الحكم الفعلي في عصر الإمام الحاكى لها أيضا ذلك و أنه حكم أبدي يجب الأخذ به في جميع الأعصار و إن كان حكما سلطانيا منه «ص».

١- و من هذه الطائفة خبر محمد الطيار، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عما تجب فيه الزكاه، فقال: «في تسعه أشياء: الذهب و الفضة، و الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و الإبل و البقر و الغنم، و عفا رسول الله «ص» عما سوى ذلك.» فقلت: أصلحك الله فإن عندنا حبا كثيرا، قال: فقال: و ما هو؟ قلت: الارز، قال: نعم ما أكثره. فقلت: أ فيه الزكاه؟

فزبرنى، قال: ثم قال: «أقول لك: إن رسول الله «ص» عفا عما سوى ذلك و تقول: إن عندنا حبا كثيرا أ فيه الزكاه؟» (٢)

٢- و منها أيضا خبر جميل بن دراج، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سمعته يقول:

«وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك: على الفضة و الذهب، و الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و الإبل و البقر و الغنم.» فقال له الطيار و أنا حاضر: إن عندنا حبا كثيرا يقال له: الأرز، فقال له أبو عبد الله: «و عندنا حبا كثيرا.» قال: فعليه شيء؟

قال: «لا، قد أعلمتك أن رسول الله عفا عما سوى ذلك.» (٣)

و قوله «ع» في خبر الطيار: «أقول لك إن رسول الله «ص» عفا...» يحتمل فيه أمران:

الأول و هو الأظهر: أن يريد أنه بعد عفو الرسول «ص» عن غير التسعه

(١) - الكافى ٣ / ٥٠٩، كتاب الزكاه، باب ما وضع رسول الله...، الحديث ٢؛ و الوسائل ٦ / ٣٤، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٥.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٦، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ١٢.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٦، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥

الثانى: أن يريد أن ما صدر عنى هو نقل فعل النبى «ص» و عفوّه عن غير التسعه و هذا لا ينافى ثبوت الزكاه فى غيرها بعد ذلك فيكون سؤالك بلا وجه، و لكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر، مضافا إلى أن ظاهر السؤال فى صدر الخبر هو السؤال عن الحكم الفعلى لا عما صنعه رسول الله «ص»، فتأمل.

٣- و منها أيضا مرسله القمّاط، عمن ذكره، عن أبى عبد الله «ع» أنه سئل عن الزكاه فقال: «وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه و عفا عما سوى ذلك: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و الذهب و الفضة، و البقر و الغنم و الإبل.» فقال السائل: و الدرّه، فغضب «ع» ثم قال: «كان و الله على عهد رسول الله «ص» السماسم و الدرّه و الدخن و جميع ذلك.» فقال:

إنهم يقولون: إنه لم يكن ذلك على عهد رسول الله «ص» و إنما وضع على تسعه لما لم يكن بحضرته غير ذلك، فغضب و قال: «كذبوا. فهل يكون العفو إلا عن شىء قد كان؟»

و لا و الله ما أعرف شيئا عليه الزكاه غير هذا، فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر.» «١»

و الحديث مرسل، مضافا إلى أن

عدم ذكره في الكتب الأربعة أيضا ربما يوهنه.

و ظاهر هاتين الطائفتين سعه موضوع الزكاه بحسب الجعل الأولى من قبل الله- تعالى- و لكن رسول الله «ص» بما أنه كان سلطانا و حاكما على المسلمين وضعها على تسعه و عفا عما سواها، و ظاهر الطائفة الثانيه أن حكمه السلطاني مستمر دائم لا أنه مخصوص بعصره «ص». و التعبير بعفو الرسول «ص» وقع في أحاديث السنّه أيضا بالنسبه إلى بعض الأشياء: ففي سنن البيهقي بسنده، عن معاذ بن جبل أن رسول الله «ص» قال: «فيما سقت السماء و البعل و السيل العشر، و فيما سقى بالنضح نصف العشر.» و إنما يكون ذلك في التمر و الحنطة و الحبوب، فأما القثاء و البطيخ و الرمان و القضب فقد عفا عنه رسول الله «ص». «٢» إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع.

(١)- الوسائل ٦/ ٣٣، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٣.

(٢)- سنن البيهقي ٤/ ١٢٩، كتاب الزكاه، باب الصدقه فيما يزرعه الآدميون.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦

الطائفة الثالثه: ما دلت بالمصراحه على ثبوت الزكاه في غير التسعه أيضا

من الذره و الأرز و سائر الحبوب:

١- فمنها ما رواه الكليني بسند صحيح، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال:

سألته «ع» عن الحبوب ما يزكى منها؟ قال: «البرّ و الشعير و الذره و الدخن و الأرز و السلت و العدس و السمسم، كل هذا يزكى و أشباهه.» و رواه الشيخ أيضا عن الكليني «١».

٢- ثم قال الكليني: حريز، عن زراره، عن أبي عبد الله «ع» مثله و قال:

«كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاه. و قال: جعل رسول الله «ص» الصدقه في كل شىء أنبتت الأرض إلا ما كان في الخضر و

و الظاهر فى أمثال هذه الموارد من الكافى كون السند معلقا على ما قبله، فالروايه صحيحه مسنده بالسند السابق عليها.

٣- ما رواه الكلينى بسنده، عن محمد بن إسماعيل، قال: قلت لأبى الحسن «ع» إن لنا رطبه و أرزا، فما الذى علينا فيها؟ فقال: «أما الرطبه فليس عليك فيها شىء، و أما الأرز فما سقت السماء العشر و ما سقى بالدلو فنصف العشر من كل ما كلت بالصاع، أو قال: و كيل بالمكيال.» «٣»

٤- ما رواه الكلينى أيضا بسند فيه إرسال، عن أبان، عن أبى مريم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سألته عن الحرث ما يزكى منه؟ فقال: «البرّ و الشعير و الذره و الأرز و السلت و العدس، كل هذا مما يزكى. و قال: كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاه.» «٤»

(١)- الكافى ٣/ ٥١٠، كتاب الزكاه، باب ما يزكى من الجوب، الحديث ١؛ و الوسائل ٦/ ٤٠، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦/ ٤٠، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٤.

(٣)- الوسائل ٦/ ٣٩، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ٦/ ٣٩، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧

٥- ما رواه الشيخ بسند موثوق به، عن زراره، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»:

فى الذره شىء؟ فقال لى: «الذره و العدس و السلت و الجوب فيها مثل ما فى الحنطه و الشعير.

و كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق التى يجب فيها الزكاه فعليه الزكاه.» «١»

٦- ما رواه أيضا

بسند موثوق به، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»:

هل في الأرز شىء؟ فقال: نعم. ثم قال: «إن المدينة لم تكن يومئذ أرض أرز فيقال فيه، ولكنه قد جعل فيه، وكيف لا يكون فيه و عامّه خراج العراق منه.» «٢»

و ظاهر الروايات الوجوب، و يشهد له أيضا عدّ الذره و الأرز و أمثالهما في عداد البرّ و الشعير الواجب فيهما الزكاه. و الحمل على التقية ينافيه تعرض الإمام «ع» في آخر بعض الروايات لبيان الميزان الكلى لما فيه الزكاه، إذ التقية ضروره و الضرورات تتقدر بقدرها و السائل سأل في بعضها عن الأرز أو عن الذره مثلاً؛ فأتى داع دعاه «ع» إلى أن يذكر الزكاه في كل ما كيل إذا فرض كون الحكم على خلاف الواقع أو ينسب إلى رسول الله «ص» أمراً مخالفاً للواقع، و الضروره كانت ترتفع بقوله: «نعم» مثلاً.

اللهم إلا أن يقال: إن التقية قد تكون للإمام و قد تكون للسائل و قد تكون لسائر الشيعة، و لعلها تكون هنا من قبيل الثالث، حيث إن الشيعة كانت مبتلاه بحكام الجور و هم كانوا يطلبون الزكاه من كل ما كيل، فأراد الإمام «ع» أداءهم للزكاه إليهم و عدم مقاومتهم في قبالتهم حفظاً لهم من تعرضاتهم و ظلاماتهم. هذا.

٧- و في سنن البيهقي بسنده، عن مجاهد، قال: «لم تكن الصدقه في عهد رسول الله «ص» إلا في خمسة أشياء: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الذره» «٣» و الحصر إضافي لا محاله، أى فيما أثبتت الأرض.

(١)- الوسائل ٦ / ٤١، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ١٠.

(٢)- الوسائل ٦ / ٤١، الباب ٩ من أبواب ما تجب

فيه الزكاه، الحديث ١١.

(٣)- سنن البيهقي ١٢٩ / ٤، كتاب الزكاه، باب الصدقه فيما يزرعه الآدميون.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨

٨- وفيه أيضا بسنده، عن عاصم بن ضميره، عن علي «ع»، قال: «ليس في الخضر و البقول صدقه.» «١» و ظاهره الثبوت في غيرهما.

٩- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عمر، عن النبي «ص»، قال: «العسل في كل عشره أزقاق زق.» «٢»

١٠- وفيه أيضا بسنده، عن أبي هريره، قال: كتب رسول الله «ص» إلى أهل اليمن: «أن يؤخذ من العسل العشر.» «٣»

١١- وفيه أيضا بسنده، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله «ص»: «في الإبل صدقتها و في الغنم صدقتها و في البز صدقته.» «٤»

١٢- نعم، فيه أيضا بسنده، عن أبي موسى و معاذ بن جبل أن رسول الله «ص» بعثهما إلى اليمن فأمرهما أن يعلما الناس أمر دينهم و قال: «لا تأخذا في الصدقه إلا من هذه الأصناف الأربعة: الشعير و الحنطه و الزبيب و التمر.» «٥»

١٣- وفيه أيضا بسنده، عن أبي موسى الأشعري أنه لما أتى اليمن لم يأخذ الصدقه إلا من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب. «٦»

١٤- وفيه أيضا بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي «ع»، قال:

«ليس في العسل زكاه.» «٧» إلى غير ذلك من الأخبار. هذا.

(١)- سنن البيهقي ١٣٠ / ٤، كتاب الزكاه، باب الصدقه فيما يزرعه الآدميون.

(٢)- سنن البيهقي ١٢٦ / ٤، كتاب الزكاه، باب ما ورد في العسل.

(٣)- سنن البيهقي ١٢٦ / ٤، كتاب الزكاه، باب ما ورد في العسل.

(٤)- سنن البيهقي ١٤٧ / ٤، كتاب الزكاه، باب زكاه التجاره.

(٥)- سنن البيهقي ١٢٥ / ٤، كتاب الزكاه، باب لا

تؤخذ صدقه شىء من الشجر غير النخل و العنب.

(٦) - سنن البيهقي ١٢٥ / ٤، كتاب الزكاه، باب لا تؤخذ صدقه شىء من الشجر غير النخل و العنب.

(٧) - سنن البيهقي ١٢٨ / ٤، كتاب الزكاه، باب ما ورد فى العسل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩

و هنا أخبار مستفيضه وردت من طرفنا يستفاد منها ثبوت الزكاه فى مال التجاره و ظاهرها الوجوب أيضا، كما وردت أخبار تدل على عدم الوجوب فيه، فراجع الوسائل. «١» و قد أشبعنا الكلام فى زكاه مال التجاره فى المجلد الثانى من كتابنا فى الزكاه، فراجع «٢».

الطائفة الرابعه من أخبار الباب: ما اشتملت على مضمون الطائفتين: الثانيه و الثالثه

المتعارضتين، بحيث يستفاد منها صدور كلتا الطائفتين و عدم كذب إحداهما، و هى ما رواه الكليني بسند صحيح، عن على بن مهزيار، قال: قرأت فى كتاب عبد الله بن محمد إلى أبى الحسن «ع»: جعلت فداك روى عن أبى عبد الله «ع»: أنه قال: «وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه أشياء: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و الذهب و الفضة، و الغنم و البقر و الإبل، و عفا رسول الله «ص» عما سوى ذلك. فقال له القائل: عندنا شىء كثير يكون أضعاف ذلك، فقال: و ما هو؟ فقال له: الأرز، فقال أبو عبد الله «ع»: أقول لك: إن رسول الله «ص» وضع الزكاه على تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك و تقول: عندنا أرز و عندنا ذره و قد كانت الذره على عهد رسول الله «ص».

فوقع «ع»: كذلك هو. و الزكاه على كل ما كيل بصاع.»

و كتب عبد الله: و روى غير هذا الرجل عن أبى عبد الله «ع»: أنه سأله عن الجوب، فقال: و ما هى؟

فقال: السمسم و الأرز و الدخن، و كل هذا غله كالحنطه و الشعير، فقال أبو عبد الله «ع»: «فى الحبوب كلها زكاه.»

و روى أيضا عن أبى عبد الله «ع»: أنه قال: «كل ما دخل القفيز فهو يجرى مجرى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب.» قال: فأخبرنى - جعلت فداك. هل على هذا الأرز و ما أشبهه من الحبوب: الحمص و العدس زكاه؟ فوقع «ع»: «صدقوا، الزكاه فى كل شىء كيل.» «٣»

(١)- الوسائل ٦/ ٤٥ و ٤٨، الباب ١٣ و ١٤ من ابواب ما تجب فيه الزكاه.

(٢)- كتاب الزكاه ١٨١ / ٢ و ما بعدها.

(٣)- الكافى ٣/ ٥١٠ و ٥١١، كتاب الزكاه، باب ما يزكى من الحبوب، الحديث ٣ و ٤؛ و الوسائل ٦/ ٣٩، الباب ٩ من

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠

فهذه أربع طوائف من الأخبار الواردة فى الباب، و قد تعرضنا لها فى المجلد الأول من كتاب الزكاه، فراجع «١».

ثم تعرضنا لوجوه الجمع بينها:

الوجه الأول: ما مرّ فى كلام يونس من أن العفو عن غير التسعه كان فى أول النبوه.

و فيه أولا: أن الأمر بأخذ الزكاه لم يكن فى أول النبوه، حيث إن قوله - تعالى - «حُذِّمْنَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدَقَةً» «٢» فى سوره التوبه، و هى قد نزلت فى أواخر النبوه.

و فى صحيحه عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «لما نزلت آيه الزكاه:

«حُذِّمْنَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا» فى شهر رمضان فأمر رسول الله «ص» مناديه، فنادى فى الناس: إن الله - تبارك و تعالى - قد فرض عليكم الزكاه كما فرض عليكم الصلاه، ففرض الله عليكم من الذهب و الفضة، و الإبل و البقر و الغنم، و من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و نادى فيهم بذلك فى شهر رمضان، و

عفا لهم عما سوى ذلك. الحديث. «٣»

و ثانيا: أن كلامه لا يفيد في الجمع بين جميع الأخبار، إذ الاستفادة من أخبار الطائفة الثانية حصر الزكاة في التسعة بعد النبي «ص» أيضا فضلا عن عصره.

الوجه الثاني: حمل ما دل على الزكاة في غير التسعة على الاستحباب،

اختاره

«- أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ١.

(١)- كتاب الزكاة ١ / ١٥٠ و ما بعدها.

(٢)- سورة التوبة (٩)، الآية ١٠٣.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٢، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢١

المفيد و الشيخ و من تبعهما:

ففي المقنعه ما حاصله:

«و يزكى سائر الحبوب ... سنة مؤكده دون فريضه واجبه، و ذلك أنه قد ورد في زكاة سائر الحبوب آثار عن الصادقين «ع» مع ما ورد في حصرها في التسعة، و قد ثبت أن أخبارهم لا تتناقض فلم يكن لنا طريق إلى الجمع بينها إلا إثبات الفرض فيما أجمعوا على وجوبه فيه، و حمل ما اختلفوا فيه مع عدم التأكيد في الأمر به على السنه المؤكده.» «١»

و في الاستبصار:

«و ما يجرى مجرى هذه الأخبار التي تتضمن وجوب الزكاة في كل ما يكال أو يوزن فالوجه فيها أن نحملها على ضرب من الاستحباب و الندب دون الفرض و الإيجاب لثلا تتناقض الأخبار، و لأننا قد قدمنا في أكثر الأخبار ان رسول الله «ص» عفا عما سوى ذلك، و لو كانت هذه الأشياء تجب فيها الزكاة لما كانت معفوا عنها.» «٢»

أقول: و فيه- مضافا إلى أن كثيرا من الأخبار مما يأبى هذا الحمل- أن الجمع بين الدليلين يجب أن يكون مما يقبله العرف و الوجدان كما في حمل المطلق على المقيد و تخصيص العام بالخاص و نحوهما، و أما الجمع

التبرعى بين الدليلين بإعمال الدقه العقلية فاعتباره بحيث يصير أساسا للافتاء و مصححا للفتوى بالاستحباب محل إشكال، إذ الاستحباب كسائر الاحكام يحتاج إلى دليل شرعى و ليس فى أخبار الباب اسم منه، و ليس ينسب إلى الذهن من أخبار الباب.

الوجه الثالث: حمل ما دل على الزكاه فى غير التسعه على التقيه،

ذكره السيد المرتضى فى الانتصار، و أصرّ عليه صاحب الحدائق، و قرّبه المحقق الهمدانى فى مصباح الفقيه. و لكن الالتزام بذلك مشكل و لا سيما فى كثير من هذه الأخبار،

(١) - المقنعه / ٤٠.

(٢) - الاستبصار ٢ / ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢

فراجع.

قال فى الانتصار بعد ما ادعى إجماع الإماميه على أن الزكاه لا تجب إلّا فى تسعه، و قد مرّ بعض كلامه، قال ما ملخصه:

«فإن قيل: كيف تدعون إجماع الإماميه، و ابن الجنيد يخالف فى ذلك و يذهب إلى أن الزكاه واجبه فى جميع الحبوب و روى فى ذلك أخبار كثيره عن أئمتنا و ذكر أن يونس كان يذهب إلى ذلك.

قلنا: لا اعتبار بشذوذ ابن الجنيد و لا يونس و قد تقدم إجماع الإماميه و تأخر عن ابن الجنيد و يونس. و الأخبار التى تعلق ابن الجنيد بها معارضه بأظهر و أكثر و أقوى منها و يمكن حملها بعد ذلك على أنها خرجت مخرج التقيه فإن الأكثر من مخالفى الإماميه يذهبون إلى أن الزكاه واجبه فى الأصناف كلها.» (١)

و قال فى الحدائق ما ملخصه و محصله:

«و الأصحاب قد جمعوا بين الأخبار بحمل هذه الأخبار الأخيره على الاستحباب كما هى قاعدتهم و عادتهم فى جميع الأبواب. و الأظهر عندى حمل هذه الأخبار على التقيه التى هى فى اختلاف الأحكام الشرعيه أصل كل بليه، فإن القول بوجوب الزكاه فى هذه الأشياء مذهب الشافعى

و أبي حنيفة و مالك و أبي يوسف و محمد كما نقله في المنتهى.

و يدل على ذلك ما رواه الصدوق عن أبي سعيد القمّاط، عن ذكره، عن أبي عبد الله «ع»: أنه سئل عن الزكاه فقال: «وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه و عفا عما سوى ذلك: الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و الذهب و الفضة، و البقر و الغنم و الإبل». فقال السائل: و الذره؟ فغضب «ع» ثم قال: «كان و الله على عهد رسول الله «ص» السماسم و الذره و الدخن و جميع ذلك». فقال: إنهم يقولون: إنه لم يكن ذلك على عهد رسول الله «ص»، و إنما وضع على التسعه لما لم يكن بحضرته غير ذلك؟ فغضب و قال: «كذبوا. فهل يكون العفو إلا عن شيء قد كان، فلا و الله

(١) - الجوامع الفقيهيه / ١٥٣ (طبعه أخرى / ١١١).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣

لا أعرف شيئاً عليه الزكاه غير هذا، فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر.» (١)

و مما يستأنس به لذلك صحيحه على بن مهزيار المتقدمه، حيث إنه أقرّ السائل على ما نقله عن أبي عبد الله «ع» من تخصيص الوجوب بالتسعه و العفو عما سواها و إنكاره على السائل لما راجعه في الأرز، و مع هذا قال له: الزكاه في كل ما كيل بالصاع، فلو لم يحمل كلامه على التقيه للزم التناقض بين الكلامين، و لو كان الاستحباب مراداً لما خفى على أصحاب الأئمه المعاصرين لهم و لما احتاجوا إلى عرض هذه الأخبار على الإمام «ع»... «٢»

و في مصباح الفقيه بعد الإشاره إلى الوجوه الثلاثه للجمع قال ما محصله:

«و ملخص الكلام

أن الجمع بين الخبرين المتعارضين بحمل أحدهما على الاستحباب و إن كان في حد ذاته أقرب من الحمل على التقيه الذي هو في الحقيقه بحكم الطرح، و لكنه في غير مثل المقام الذي يكون احتمال التقيه فيه أقوى، فإن الحمل على التقيه حينئذ أقرب إلى الواقع من الحمل على الاستحباب ... فالذي ينبغي أن يقال: إن الأخبار المثبتة للزكاه في كل ما يكال ليست جميعها على نسق واحد، بل بعضها يعدّ في العرف معارضا للروايات الحاصره للزكاه في التسعه، فهذا ما يتعين حمله على التقيه مثل قوله «ع» في صحيحه زراره: «و جعل رسول الله «ص» الصدقه في كل شىء أنبت الأرض إلما الخضسر و البقول»، فإنه ينافى التصريح بأن رسول الله لم يضع الزكاه على غير التسعه بل عفا عنها، و بعضها ليس كذلك فإنه قد يوجد فيها ما لا يراه العرف مناقضا لتلك الأخبار بل يجعل تلك الأخبار قرينه على حمل هذا البعض على مطلق الثبوت غير المنافى للاستحباب ... فالإنصاف أن حمل الأخبار المثبتة للزكاه في سائر الأجناس بأسرها على التقيه أشبه. اللهم إلا أن يقال: إن رجحان الصدقه بالذات و إمكان إرادته استحبابها بعنوان الزكاه من هذه الأخبار و لو على سبيل التوريه مع اعتضاده بفهم الأصحاب و فتاويهم كاف في

(١) - الوسائل ٦ / ٣٣، الباب ٨ من ابواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٣.

(٢) - الحدائق ١٢ / ١٠٨ و ١٠٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤

إثبات استحبابها من باب المسامحه. «١»

أقول: و ربما يؤيد الحمل على التقيه القرائن الداخليه و الخارجيه:

أما الخارجيه فاشتهار الفتوى بوجوب الزكاه فيما عدا التسعه بين أهل الخلاف.

و أما الداخليه فالتعبيرات الواقعه

فى بعض الأخبار، فراجع مرسله القمات و روايه الطيار و روايه جميل «٢». مضافا إلى تأكيد الأئمه «ع» فى أخبار كثيره بأن رسول الله «ص» عفا عما سوى ذلك حيث يستشعر من ذلك وجود خلاف فى البين فأراد الأئمه «ع» إقناعهم ببيان عمل النبى «ص». هذا.

و لكن يمكن أن يقال: أولا: إن ما قد يتوهم من كون أئمتنا «ع» ضعفاء مستوحشين يقلبون الحق بأدنى خوف من الناس أمر يعسر علينا قبوله. كيف؟! و إن بناءهم كان على بيان الحق و رفع الباطل فى كل مورد انحرف الناس عن مسير الحق. ألا ترى كيف أنكروا العول و التعصيب فى المواريث، و الجماعه فى صلاه التراويح و صلاه الضحى، و الطلاق ثلاثا و أمثال ذلك ممّا استقرّ عليه فقه أهل الخلاف بلسان قاطع صريح؟

و ثانيا: قد أشرنا إلى أن التقيه ضروره، و الضرورات تتقدر بقدرها مع أن أجوبه الأئمه «ع» فى الطائفه الثالثه وقعت فوق مقدار الضروره.

و ثالثا: إن الانحصار فى التسعه ليس من خصائص الشيعة الإماميه بل أفتى به بعض فقهاء السنّه و وردت به رواياتهم أيضا، فلا يبقى مجال للتقيه. و قد حكينا بعضا من أقوالهم فى صدر المسأله و نتم ذلك بنقل عباره المغنى لابن قدامه الحنبلى، قال:

«و قال مالك و الشافعى: لا زكاه فى ثمر إلا التمر و الزبيب، و لا فى حبّ إلا ما كان قوتا فى حاله الاختيار لذلك إلا فى الزيتون على اختلاف. و حكى عن أحمد إلا فى

(١) - مصباح الفقيه / ١٩.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٣ و ما بعدها، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥

و التمر و الزبيب. و هذا قول ابن عمر و موسى بن طلحه و الحسن و ابن سيرين و الشعبي و الحسن بن صالح و ابن أبي ليلى و ابن المبارك و أبي عبيد ...

و قد روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو أنه قال: إنما سنَّ رسول الله «ص» الزكاه فى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب. و فى روايه عن أبيه، عن جده، عن النبى «ص» أنه قال: «و العشر فى التمر و الزبيب و الحنطه و الشعير.» و عن موسى بن طلحه، عن عمر أنه قال: «إنما سنَّ رسول الله «ص» الزكاه فى هذه الأربعة: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب.» و عن أبى برده، عن أبى موسى و معاذ «أن رسول الله «ص» بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم، فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقه إلا من هذه الأربعة: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب.» رواه ن كلهن الدار قطنى.» «١»

اللهم إلا- أن يقال كما مرَّ أن التقيه لم تكن من الفقهاء و المفتين و لا لمصلحه الإمام «ع» بل لحفظ الشيعة من شرّ السلاطين و حكام الجور و جباتهم، حيث إن الزكاه كانت من منابع ثرواتهم و كانوا يطالبونها من غير التسعه أيضا فأراد الأئمه «ع» حتّ الشيعة على أداء الزكاه المطالب بها إليهم دفعا لشرورهم، فتدبّر.

الوجه الرابع: [ثبتت الزكاه فى الإسلام و فوض بيان ما فيه الزكاه إلى أولياء المسلمين]

ما ذكرناه بنحو الاحتمال و إن أشكل الالتزام به. و محصل ذلك أن أصل ثبوت الزكاه من القوانين الأساسيه للإسلام، بل لجميع الأديان الإلهيه. و قد جعلت الزكاه فى آيات الكتاب العزيز عدلا للصلاه التى هى عمود الدين، و تكررت فى آيات كثيره لأنها أساس ماليه الحكومه

الإسلاميه، و لا سيما إن أرجعنا الخمس أيضا إليها و جعلناه من مصاديق الزكاه كما مرّ بيانه. و قد مرت الآيات الحاكيه لها عن المسيح و إسماعيل و الأنبياء السالفين، فهي كانت أمرا ثابتا في جميع الأديان الإلهيه و شرّعت في الإسلام أيضا.

و حيث إن ثروات الناس و منابع أموالهم تختلف بحسب الأزمنه و الأمكنه،

(١) - المغنى ٢ / ٥٤٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦

و دين الإسلام شرّع لجميع البشر و لجميع الأعصار كما نطق بهما الكتاب و السنّه، فلا محاله ذكر في الكتاب العزيز أصل ثبوت الزكاه و خوطب النبي «ص» بقوله - تعالى - : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدَقَةً» (١) و لم يذكر فيه ما فيه الزكاه بنحو التعيين، بل الجمع المضاف يفيد العموم، و ذكر فيه عمومات اخر أيضا كقوله - تعالى - : «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» (٢) * و قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» (٣) و غير ذلك من الآيات العامه - و المقصود بالإنفاق هو الزكاه بدليل قوله - تعالى - : «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ.» (٤) -

و فوض بيان ما فيه الزكاه إلى أولياء المسلمين و حكام الحق في كل صقع و كل زمان، و قد وضع رسول الله «ص» بما أنه كان حاكما على المسلمين في عصره الزكاه على تسعه أشياء لما كانت هذه التسعه عمدته ثروه العرب في عصره و مجال حكمه و عفا عما سوى ذلك، و لعله «ص» جعلها في آخر عمره الشريف في أكثر من ذلك، كما في كلام يونس، و هو كان رجلا بصيرا بالكتاب و السنّه و

كان من أجلاء أصحاب الرضا «ع» و من علمائهم، و أئمتنا «ع» أيضا ربما جعلوها في بعض الأحيان في أكثر من التسعه كما تدلّ على ذلك روايات كثيره و فيها الصحاح و الحسان، و ربما شاهدوا في بعض الأحيان أن الزكوات المأخوذه كانت تصرف في تقويه دول الضلال و الجور و رأوا أن الجباه لها يستندون في تعميمها لسائر الحبوب و أموال التجاره و غيرها إلى النقل عن النبي «ص» فأراد الأئمه «ع» تضعيف دولتهم بسدّ منابعهم الماليه فنقلوا ما هو الواقع من أن النبي «ص» وضعها في تسعه ليرتدع الناس عن إعطاء الزكاه إليهم.

و بالجمله، حيث إن ثروات الناس و منابع أموالهم تتطور و تتغير بحسب الأصقاع

(١) - سورة التوبه (٩)، الآية ١٠٣.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ٣.

(٣) - سورة البقره (٢)، الآية ٢٦٧.

(٤) - سورة التوبه (٩)، الآية ٣٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧

و الأعصار و كذلك الخلفاء و الحاجات فلا مناص عن إحاله تعيين ما فيه الزكاه من الأعيان إلى ولاه الأمر و حكام العدل في كل عصر و مكان حسب ما يبدو لهم من الحاجات، و البلاد و الأصقاع من حيث الإنتاجات و الاحتياجات في غايه الاختلاف.

و يشهد لذلك ما ورد من جعل أمير المؤمنين «ع» الزكاه في الخيل، و ظاهر ذلك جعلها بنحو الوجوب:

ففي صحيحه محمد بن مسلم و زراره، عنهما - عليهما السلام - جميعا، قالوا: «وضع أمير المؤمنين «ع» على الخيل العتاق الراعيه في كل فرس في كل عام دينارين و جعل على البراذين ديناراً» (١)

و الظاهر أن المراد بها الزكاه لا الخراج، لتسميه ذلك صدقه في صحيحه زراره، قال: قلت لأبي عبد الله «ع» هل

فى البغال شىء؟ فقال: لا، فقلت: فكيف صار على الخيل و لم يصير على البغال؟ فقال: لأن البغال لا تلقح و الخيل الإناث ينتجن، و ليس على الخيل الذكور شىء. قال: قلت: فما فى الحمير؟ قال: ليس فيها شىء. قال: قلت:

هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبهما شىء؟ فقال: «لا ليس على ما يعلف شىء، انما الصدقه على السائمه المرسله فى مرجها عامها الذى يقتنيها فيه الرجل.» «٢»

هذا.

و هل يمكن الالتزام فى مثل أعصارنا بحصر الزكاه فى التسعه المعهوده بالشرائط الخاصه؟! مع أن الذهب و الفضه المسكوكين و كذا الأنعام الثلاثه السائمه لا توجد إلا أقل قليل و كأنها منتفيه موضوعا، و الغلات الأربع فى قبال سائر منابع الثروه:

من المصانع العظيمه، و التجارات الضخمه المربحه، و الأبنيه المرتفعه، و السفن

(١)- الوسائل ١٦ / ٥١، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ...، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٦ / ٥١، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ...، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨

و السيارات و الطيارات و المحصولات الزراعيه المتنوعه غير الغلات الأربع، قليله القيمه جدًا. و مصارف الزكاه الثمانيه التى تساقق عمدته خلّات المجتمع و الدول و احتياجاتهم فى المجالات المختلفه تحتاج إلى أموال كثيره.

و قد دلت أخبار كثيره على أن الله- تعالى- فرض للفقراء فى أموال الأغنياء ما يكفيهم. و لعل ذكر الفقراء كان من باب المثال فكان المقصود المصارف الثمانيه المذكوره للزكاه:

١- ففى صحيحه زراره و محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «إن الله- عزّ و جلّ- فرض للفقراء فى مال الأغنياء ما يسعهم، و لو علم أن ذلك

لا يسعهم لزادهم. إنهم لم يؤتوا من قبل فريضه الله- عزّ وجلّ- و لكن أوتوا من منع من منعهم حقهم لا مما فرض الله لهم. و لو أن الناس أدّوا حقوقهم لكانوا عائشين بخير.» (١)

٢- و في صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إن الله- عزّ وجلّ- فرض الزكاه كما فرض الصلاة، فلو أن رجلا- حمل الزكاه فأعطاها علانيه لم يكن عليه في ذلك عيب، و ذلك أن الله- عزّ وجلّ- فرض للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به، و لو علم أن الذي فرض لهم لا- يكفيهم لزادهم. و إنما يؤتى الفقراء فيما أوتوا من منع من منعهم حقوقهم لا- من الفريضه.» (٢)

٣- و في خبر معتب مولى الصادق «ع» قال: قال الصادق «ع»: «إنما وضعت الزكاه اختبارا للأغنياء و معونه للفقراء، و لو أن الناس أدّوا زكاه أموالهم ما بقى مسلم فقيرا محتاجا و لاستغنى بما فرض الله له. و إن الناس ما افتقروا و لا احتاجوا و لا جاعوا و لا عروا إلا بذنوب الأغنياء: الحديث.» (٣)

(١)- الوسائل ٣/٦، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ...، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ٣/٦، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ...، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ٤/٦، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ...، الحديث ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩

٤- و في كتاب الأموال لأبي عبيد: حدثني أحمد بن يونس، عن أبي شهاب الحنات، عن أبي عبد الله الثقفي قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث أن عليا «ع» قال:

«إن الله - عز و جل - فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي للفقراء. فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء، و حق على الله - تبارك و تعالى - أن يحاسبهم و يعذبهم.» (١)

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال.

فنفس هذه الروايات الكثيره من أقوى الأدله على أن الزكاه ليست من الواجبات العباديه المجهوله الملاك التي يؤتى بها بداعى التقرب المحض من دون أن يلحظ فى تشريعها الحكم و المصالح الاجتماعيه. بل الزكاه المفروضه فى كل زمان و صقع يجب أن تناسب المصارف الثمانيه المذكوره لها فى الكتاب العزيز.

و بعبارة أخرى: هذه الروايات الداله على حكمه الزكاه محكمات و ميزان يوزن به الحق من أخبار الباب.

و حيث إن منابع الثروه و كذا المصارف و الحاجات تتغير بحسب الأصقاع و الأزمنه فلا محاله يتغير ما فيه الزكاه أيضا بحسبهما و لا- يتحقق ذلك إلا- بما لَوْحنا إليه من كون المشرّع بحسب حكم الله - تعالى - أصل و جوب الزكاه و إيجاب أخذها من قبل الحكومه الحقه و صرفها فى مصارفها الثمانيه على ما نطق به القرآن، و أما ما فيه الزكاه فالكتاب دلّ عليه بنحو العموم، و تعيينه فى الأموال الخاصه مفوض إلى من إليه الحكم فى كل صقع و زمان حسب تشخيصه للأموال و الحاجات و لعل موضوعها فى الشرائع السالفه أيضا كان مسانخا لعمد ثروتهم فى تلك الأعصار.

ثم إن القول بأن الله - تعالى - جعل الزكاه أعنى العشر و ربع العشر و نحوهما فى التسعه المعهوده فقط بشرائطها الخاصه للمصارف الثمانيه بسعتها، و جعل الخمس فى سبعة أمور منها المعادن بسعتها و أرباح المكاسب بشعبها للإمام و لفقراء بنى هاشم

(١) - الأموال / ٧٠٩.

فقط بالمناصفه بحيث يصير عشر كل المستفادات لفقراء بنى هاشم فقط مع أن زكاه بنى هاشم تكفى لأنفسهم إذا لوحظوا بالنسبه إلى سائر الناس و هم يستفيدون أيضا مما صرف فى سبل الخير و المشاريع العامه، يوجب هذا القول القول بعدم إحاطه الله تعالى - نعوذ بالله - بأعداد الناس و احصائياتهم و حاجاتهم، و لا يكفى فى الفرار من هذا الإشكال ما ورد من أن ما زاد عن بنى هاشم يرجع إلى الإمام بعد عدم كون المجعولين فى البابين متعادلين و متناسبين فى مقام الجعل و التشريع، فتدبر. هذا.

و مقتضى ما احتملناه أن تصير المالىات المفروضه من قبل الحكومه الحقه فى كل عصر و زمان على أموال الناس حسب الاحتياجات العارضه مصداقا للزكاه و منصبغه بصبغتها. و لو أبيت ذلك و ثقل عليك تسليمه فلا محاله يلتزم بذلك فيما إذا فرضها الوالى فى الموارد التى استحبّت فيها الزكاه و ندب إليها، و هى أيضا كثيره أنهيناها فى المجلد الثانى من كتاب الزكاه الى اثنى عشر موردا:

الأول: مال التجاره مع بقاء رأس المال طول الحول.

الثانى: كل ما يكال أو يوزن مما تنبت الأرض.

الثالث: الخيل الإناث.

الرابع: حاصل المساكن و البساتين و الدكاكين و الحمامات و الخانات و غيرها من الأبنيه و العقارات التى لها عوائد.

الخامس: الحلّى، و زكاته إعارته.

السادس: المال الغائب أو المدفون بعد ما تمكن منهما، فيزكى لسنة واحده على ما قالوا.

السابع: ما تصرف فيه بالمعاوضه فى أثناء الحول بقصد الفرار من الزكاه.

الثامن: الغلات الأربع من غير البالغ.

التاسع: مال التجاره إذا لم يطلب فى الحول برأس المال أو بزياده.

العاشر: الإبل العوامل و معلوفتها.

الحادى عشر: الرقيق.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

الثانى عشر: الحلى المحرم لبسه، مثل حلى النساء للرجال و بالعكس.

و تفصيل شرائط الزكاه و مقدارها و الدليل عليها فى هذه الأمور يطلب من الكتاب المذكور و غيره، فراجع. «١»

فيقال: إن الزكاه فى هذه الأمور و إن كانت بحسب الجعل الشرعى مندوبه و لكن للحاكم فى كل عصر أن يفرضها حسب الاحتياج، كما صنع أمير المؤمنين «ع» فى الخيل على ما نطقت به الأخبار. «٢» هذا.

و لكن الإنصاف أن ما بيناه و حررناه و إن كان موافقا للاعتبار و لكنه ليس فى الحقيقه جمعا بين أخبار الباب بل طرحا لكثير منها فلا بد لرفع المعضله من إبداء فكر آخر.

و يمكن بيان حلّ المعضله بتعبير آخر، و هو أن أخبار التعميم مضافا إلى كونها أكثر و فيها الصحاح و الحسان لما كانت موافقه لعمومات الكتاب و لما دلت على مصالح التشريع و حكمه من سدّ جميع الخللّات فلأجل ذلك تقدّم على أخبار التخصيص بالتسعه، فتطرح أخبار الحصر أو تحمل على ما مرّ من إرادته الأئمه «ع» تضعيف الدول و الحكومات الجائره بسدّ منابعهم الماليه، و لا نسلم كون الشهره الفتوائيه مرجحه مطلقا حتى مع وجود عمومات الكتاب و مع وضوح مبنى فتواهم، فتدبر. هذا.

و سيجى ء فى الفصل التالى احتمال كون فعليه خمس الأرباح مجعوله من قبل أئمتنا «ع» لجبران ما ذكرنا من وجوب كون الماليه المفروضه متطوره بتطور الأصقاع و الأزمنه و مناسبه للمصارف و الحاجات الطاريره فى كل صقع و عصر، و على هذا فيكون خمس الأرباح بمنزله المتمم للزكاه التى فرضت فى أشياء خاصه بل لا نأبى من تسميته زكاه أيضا كما عرفت، و لا نسلم تقسيمه بين الإمام

و بنى هاشم و إن قيل بذلك فى سائر أقسام الخمس و سيأتى تفصيل ذلك، و لعله بذلك يرتفع الإشكال و المعضله، فافهم.

(١) - كتاب الزكاه ٢ / ١٨١ - ٢٨٤.

(٢) - الوسائل ٦ / ٥١، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢

الجهه الثالثه: فى أن الزكاه تكون تحت اختيار الإمام:

اعلم أن الزكاه على ما يظهر من بيان مصارفها فى الكتاب العزيز لم تكن تختص بالفقراء و المساكين فقط و لم تكن تحت اختيار الأشخاص يضعونها حيث شاءوا، بل شرعت لسد جميع الخلل التى تحدث فى المجتمع، و بقرينه ذكر العاملين عليها و المؤلفه قلوبهم فى عداد مصارفها يظهر أنها ميزانيه إسلاميه تقع تحت اختيار الحكومه الإسلاميه، و يكون الحاكم هو الذى يتصدى لأخذها و صرفها فى مصارفها.

و يشهد لذلك أيضا قوله - تعالى - : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» (١)، حيث إن النبى «ص» بما أنه كان حاكما على المسلمين أمر بأخذها، و هكذا كان عمله و عليه استقرت سيرته و سيره الخلفاء من بعده فكانوا يبعثون العمال و الجباه و يطالبونها. و الأخبار الداله على هذا المعنى فى غايه الكثره:

١- ففى صحيحه زراره و محمد بن مسلم أنهما قالا- لأبى عبد الله «ع»: أ رأيت قول الله - تبارك و تعالى - : «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهِمْ وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ» (٢) «أكل هؤلاء يعطى و إن كان لا يعرف؟ فقال «ع»: «إن الإمام يعطى هؤلاء جميعا لأنهم يقرون له بالطاعه.» قال زراره:

قلت: فإن كانوا لا يعرفون؟ فقال: «يا زراره، لو كان يعطى من يعرف دون من لا يعرف

لم يوجد لها موضع، وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب في الدين فيثبت عليه. فأما اليوم فلا تعطها أنت

(١) - سورة التوبة (٩)، الآية ١٠٣.

(٢) - سورة التوبة (٩)، الآية ٦٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣

و أصحابك إلا من يعرف. الحديث. «١»

يظهر من هذه الصحيحه أن الزكاه بحسب التشريع الأولى تكون في تصرف الإمام و هو يسدّ بها خلّات من يكون تحت لوائه و حكمه، عارفاً كان أو غير عارف.

و لكن لما تصدى للحكومه غير أهلها و كانت الزكوات تصرف في غير مصارفها و كان الشيعة يبقون محرومين أمر الإمام «ع» بإعطاء الشيعة زكواتهم للعارفين بحقهم. فهذا حكم موقت منه «ع» و إجازة موقته.

٢- و في خبر على بن إبراهيم في تفسيره، عن العالم «ع»: «و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعه الله من غير إسراف، فيجب على الإمام أن يقضى عنهم و يفكّهم من مال الصدقات. و في سبيل الله قوم يخرجون في الجهاد و ليس عندهم ما يتقون به، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به، أو في جميع سبل الخير، فعلى الإمام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج و الجهاد. و ابن السبيل أبناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعه الله فيقطع عليهم و يذهب ما لهم، فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات.» «٢»

٣- و في خبر صباح بن سيبه، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»:

«أيا ما مؤمن أو مسلم مات و ترك ديناً لم يكن في فساد و لا إسراف فعلى الإمام أن يقضيه فإن لم يقضه فعليه إثم ذلك،

إن الله - تبارك و تعالی - یقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ . الْآیة.» فهو من الغارمین، و له سهم عند الإمام فإن حبسه فأثمه علیه.» (۳)

۴- و فی مرسله حماد الطویل، عن العبد الصالح «ع»، قال: «و الأرضون التي أخذت عنوه ... فإذا أخرج منها ما أخرج بدأ فأخرج منه العشر من الجميع مما سقت السماء أو سقى سبعا، و نصف العشر مما سقى بالدوالي و النواضح، فأخذة الوالی فوجهه فی الوجهة التي وجهها الله على ثمانية أسهم: للفقراء و المساكین و العاملين علیهم و المؤلفة قلوبهم و فی الرقاب و الغارمین و فی سبیل الله

(۱)- الوسائل ۶ / ۱۴۳، الباب ۱ من أبواب المستحقین للزكاة، الحديث ۱.

(۲)- الوسائل ۶ / ۱۴۵، الباب ۱ من أبواب المستحقین للزكاة، الحديث ۷.

(۳)- الكافي ۱ / ۴۰۷، كتاب الحج، باب ما يجب من حق الإمام على الزعيه و ...، الحديث ۷.

دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامیه، ج ۳، ص: ۳۴

و ابن السبیل، ثمانية أسهم یقسم بينهم فی مواضعهم بقدر ما یستغنون به فی سنتهم بلا ضیق و لا تقتیر.

فإن فضل من ذلك شیء ردّ إلى الوالی، و إن نقص من ذلك شیء و لم یکتفوا به كان على الوالی أن یمونهم من عنده بقدر سعتهم حتی یستغنوا. الحديث.» (۱)

۵- و فی خبر أبی علی بن راشد، قال: «سألته عن الفطره لمن هی؟ قال:

للإمام. قال: قلت له: فأخبر أصحابی؟ قال: نعم، من أردت أن تطهره منهم.» (۲)

إلى غیر ذلك من الأخبار فی هذا المجال، و هی كثيرة مرّ بعضها فی الباب الثالث من هذا الكتاب، فراجع.» (۳)

قال الشيخ المفید فی الزكاة من المقنعه:

«باب وجوب إخراج الزكاة إلى الإمام: قال الله - عزّ

و جلّ:- «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِدْقَ لِمَاتِكَ سَيَكُنْ لَهُمْ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» فأمر نبيه بأخذ صدقاتهم تطهيرا لهم بها من ذنوبهم، و فرض على الأمة حملها إليه بفرضه عليها طاعته و نهيها لها من خلافه. و الإمام قائم مقام النبي «ص» فيما فرض عليه من إقامة الحدود و الأحكام لأنه مخاطب بخطابه في ذلك على ما بيّناه فيما سلف و قدمناه، فلما وجد النبي «ص» كان الفرض حمل الزكاه إليه، و لما غابت عينه من العالم بوفاته صار الفرض حمل الزكاه إلى خليفته. فإذا غاب الخليفة كان الفرض حملها إلى من نصبه من خاصته لشيعته، فإذا عدم السفراء بينه و بين رعيته وجب حملها إلى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته لأن الفقيه أعرف بموضعها ممن لا فقه له في ديانته.» «٤» هذا.

أقول: و كان يترقب في بحث الزكاه بيان مصارفها الثمانية أيضا، و لكن رأينا أن البحث المختصر لا يقنع و التفصيل لا يناسب هذا الكتاب، فنحيل القراء الكرام إلى

(١)- الوسائل ٦ / ١٨٤، الباب ٢٨ من أبواب المستحقين للزكاه، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ٦ / ٢٤٠، الباب ٩ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ٢.

(٣)- راجع ١ / ٩٨ و ما بعدها من الكتاب.

(٤)- المقنعه / ٤١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥

الكتب الموسوعه المؤلفه في فقه الزكاه، و لنقتصر هنا على ذكر الآيه الشريفه و روايه جامعه في هذا الباب:

قال الله - تعالى - في سورة التوبه: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْعَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ

و فى الوسائل عن الشيخ بإسناده، عن على بن إبراهيم أنه ذكر فى تفسيره تفصيل هذه الثمانية الأصناف فقال: «فسر العالم «ع» فقال:

الفقراء هم الذين لا- يسألون و عليهم مئونات من عيالهم، و الدليل على أنهم هم الذين لا- يسألون قول الله- تعالى:- «لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْيَاءً مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْئَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا.» (٢)

و المساكين هم أهل الزمانات، و قد دخل فيهم الرجال و النساء و الصبيان.

و العاملين عليها هم السعاه و الجباه فى أخذها و جمعها و حفظها حتى يؤدوها إلى من يقسمها.

و المؤلفه قلوبهم قال: هم قوم و خدوا الله و خلعوا عباده من دون الله و لم يدخل المعرفة قلوبهم أن محمدا رسول الله «ص»، و كان رسول الله «ص» يتألفهم و يعلمهم و يعزفهم كيما يعرفوا فجعل لهم نصيبا فى الصدقات لكي يعرفوا و يرغبوا.

وَ فِي الرُّقَابِ قَوْمٌ لَزِمْتَهُمْ كَفَارَاتٍ فِي قَتْلِ الْخَطَا و فى الظهار و فى الأيمان و فى قتل الصيد فى الحرم، و ليس عندهم ما يكفرون و هم مؤمنون، فجعل الله لهم سهما فى الصدقات ليكفر عنهم.

و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها فى طاعه الله من غير إسراف، فيجب على الإمام أن يقضى عنهم و يفكهم من مال الصدقات.

و فى سبيل الله قوم يخرجون فى الجهاد و ليس عندهم ما يتقون به، أو قوم من المؤمنين ليس

(١)- سورة التوبه (٩)، الآية ٦٠.

(٢)- سورة البقره (٢)، الآية ٢٧٣.

الصدقات حتى يقووا على الحج و الجهاد.

وَ ابْنِ السَّبِيلِ أَبْنَاءَ الطَّرِيقِ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْأَسْفَارِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَيَقْطَعُ عَلَيْهِمْ وَيَذْهَبُ مَالَهُمْ، فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى أَوْطَانِهِمْ مِنْ مَالِ الصَّدَقَاتِ.» و عن تفسير علي بن إبراهيم عن الصادق «ع» نحوه «١»

(١)- الوسائل ٦ / ١٤٥، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧

الجهه الرابعه: فى الصدقات المندوبه و الأوقاف العامه:

هذا كله فى الزكاة، و أما الصدقات المندوبه فلا نصاب لها و لا حدّ، و موضوعها جميع الأموال و الطاقات، فهى منبع غنىّ عامّ لسدّ الخللّات و الحاجات، و قد حثّ عليها الكتاب و السنه بنحو عامّ بحيث يتشوق إليها كل من كان له قلب أو ألقى السمع، و لو كانت الحكومات صالحه عادله و الحكام عقلاء متشابكين مع الأمه و واجهوا الناس بالصدقه و الرحمه لتطارت قلوب الناس إليهم و آثروهم على أنفسهم بالأموال و الطاقات. و ما ينفقه الإنسان بطوعه و رغبته أولى و أهنأ مما يؤخذ منه جبرا عليه.

و من أوفر الصدقات و أكثرها نفعاً و عائده الأوقاف و المشاريع العامه، فلو كان للحكومه سياسه و كفايه لأوجدت للأوقاف العامه نظاماً صحيحاً صالحاً، بحيث لا يقع فيها التفريط و لا تصل إليها أيدي الغاصبين، فتكثر عوائدها و يرتفع ببركتها كثير من الحاجات و الخللّات فى المجالات المختلفه، هذا.

و الآيات و الروايات الوارده فى الإنفاق و الصدقات فى غايه الكثره، فلنذكر بعضاً منها نموذجاً:

١- قال الله - تعالى - فى سورة البقره: «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ، وَ اللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ.» «١»

قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٦١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨

وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ. «١»

و الموصول عام، و عمومه بعموم صلته، فالآيه تشمل جميع عوائد الإنسان كما هو ظاهر.

٣- و قال: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ.» «٢»

فقد وردت فى هذه السوره أربع عشره آيه متتاليه فى الحث على الإنفاق فى سبيل الله و الإخلاص فيه و أنحائه، و من تلا الآيات بالتفات و توجه أعجب أمر الإنفاق فى سبيل الله و تآقت إليه نفسه قهرا، فتدبر.

و قد تعرض فى أول هذه الآيات لمضاعفه ما ينفقه الإنسان فى سبيل الله سبعمائ مره، و ذكر بعد آيات الإنفاق بلا فصل آيات الربا الذى يتصوره الناس زياده المال، و من جملتها قوله: «يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَاَ وَ يُزْبِى الصَّدَقَاتِ.» «٣» فهو - تعالى - قابل بين الإنفاق الذى يراه الناس غرما و الربا الذى يرونه زياده، و وعد بمضاعفه الأول أضعافا مضاعفه و محق الثانى الذى يرونه زياده، و هذا من أحسن التعبيرات و أوقع البواعث فى نفوس أهل المعرفه بالله - تعالى -، فتدبر.

٤- و فى سوره البقره أيضا: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ، قُلِ الْعَفْوَ.» «٤»

قال فى المجمع:

«فيه أقوال: أحدها: أنه ما فضل عن الأهل و العيال أو الفضل عن الغنى، عن ابن عباس و قتاده. و ثانيها: أن العفو الوسط من غير اسراف و لا اقتار، عن الحسن و عطاء و هو

المروى عن أبي عبد الله «ع». و ثالثها: أن العفو ما فضل عن قوت السنه، عن أبي جعفر الباقر «ع». قال و نسخ ذلك بآيه الزكاه، و به قال السدى. و رابعها: أن

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٦٧.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٧٠.

(٣) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٧٦.

(٤) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩

العفو أطيب المال و أفضله. «١»

٥- و فى سورة آل عمران: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ، وَ مَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ.» «٢»

٦- و فى سورة التوبه: «أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَ يَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ.» «٣»

٧- و فى سورة الحديد: «آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ أَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ أَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ.» «٤»

إلى غير ذلك من آيات الكتاب الكريم.

٨- و فى الوسائل بسنده، عن السكونى، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «الصدقه تدفع ميتته السوء.» «٥»

٩- و فيه أيضا بسنده، عن السكونى، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «تصدقوا فإن الصدقه تزيد فى المال كثره، فتصدقوا رحمكم الله.» «٦»

١٠- و فيه أيضا بإسناده، عن الرضا «ع»، عن آبائه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «التوحيد نصف الدين، و استنزله الرزق بالصدقه.» «٧»

١١- و فيه أيضا بسنده، عن الرضا «ع»، عن آبائه «ع»، قال: قال النبى «ص»:

(٢) - سورة آل عمران (٣)، الآية ٩٢.

(٣) - سورة التوبه (٩)، الآية ١٠٤.

(٤) - سورة الحديد (٥٧)، الآية ٧.

(٥) - الوسائل ٦ / ٢٥٥،

الباب ١ من أبواب الصدقه، الحديث ٢.

(٦) - الوسائل ٦ / ٢٥٧، الباب ١ من أبواب الصدقه، الحديث ٨.

(٧) - الوسائل ٦ / ٢٥٨، الباب ١ من أبواب الصدقه، الحديث ١٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠

«خير مال المرء و ذخائره الصدقه». «١»

١٢- و فيه أيضا بسنده، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «داووا مرضاكم بالصدقه». «٢»

١٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبي جعفر «ع»، قال: «البرّ و الصدقه ينفيان الفقر و يزيدان في العمر و يدفعان عن صاحبهما سبعين ميته السوء». «٣»

١٤- و فيه أيضا بسنده، عن عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله «ع»:

«داووا مرضاكم بالصدقه و ادفخوا البلاء بالدعاء، و استنزلوا الرزق بالصدقه، فإنها تفكّك من بين لحي سبعمائه شيطان». «٤»

و نحو ذلك أخبار آخر أيضا، فراجع.

١٥- و في تفسير العياشي، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله «ع»:

«أ ترى الله أعطى من أعطى من كرامته عليه، و منع من منع من هوان به عليه؟ لا، و لكن المال مال الله يضعه عند الرجل ودائع، و جوّز لهم أن يأكلوا قصدا، و يشربوا قصدا، و يلبسوا قصدا، و ينكحوا قصدا، و يركبوا قصدا، و يعودوا بما سوى ذلك على فقراء المؤمنين و يلمّوا به شعثهم، فمن فعل ذلك كان ما يأكل حلالا و يشرب حلالا و يركب حلالا و ينكح حلالا، و من عدا ذلك كان عليه حراما. ثم قال: «و لا تُشْرِفُوا، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.» أ ترى الله ائتمن رجلا على مال خوّل له أن يشتري فرسا بعشره آلاف درهم و يجزيه فرس بعشرين درهما، و يشتري

جاريه بألف دينار و يجزيه جاريه بعشرين ديناراً و قال: وَ لَّا تُسْرِفُوا، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.؟! «٥»

١٦- و فى الوسائل بسند صحيح، عن عبد الأعلى، عن أبى عبد الله «ع»، قال:

(١)- الوسائل ٦/ ٢٥٨، الباب ١ من أبواب الصدقه، الحديث ١٤.

(٢)- الوسائل ٦/ ٢٥٨، الباب ١ من أبواب الصدقه، الحديث ١٨.

(٣)- الوسائل ٦/ ٢٥٥، الباب ١ من أبواب الصدقه، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ٦/ ٢٦٠، الباب ٣ من أبواب الصدقه، الحديث ١.

(٥)- تفسير العياشى ٢/ ١٣؛ و الميزان- عنه- ٨/ ٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١

قال رسول الله «ص»: «كل معروف صدقه.» «١»

١٧- و فيه أيضا بسند صحيح، عن معاوية بن وهب، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «كل معروف صدقه.» «٢»

١٨- و فيه أيضا بسنده، عن هشام بن سالم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال:

صدقه أجزاها فى حياته فهى تجرى بعد موته، و سنه هدى سنّها فهى يعمل بها بعد موته، و ولد صالح يدعو له.» «٣»

و نحو ذلك أخبار آخر أيضا، فراجع. «٤»

١٩- و فيه أيضا بسنده، عن أيوب بن عطيه، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «قسّم رسول الله «ص» الفىء فأصاب عليا «ع»

أرض، فاحتفر فيها عينا فخرج منها ماء ينبع فى السماء كهيئه عنق البعير فسماها عين ينبع، فجاء البشير، يبشّره، فقال: بشّر الوارث،

بشّر الوارث، هى صدقه بتا بتلا فى حجيج بيت الله و عابر سبيله، لا تباع و لا توهب و لا تورث، فمن باعها أو وهبها فعليه لعنه الله

و الملائكه و الناس أجمعين، لا

يقبل الله منه صرفا ولا عدلا.» (٥)

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في صدقات رسول الله «ص» و أمير المؤمنين و فاطمه و الأئمه - عليهم السلام-. (٦)

(١)- الوسائل ٦ / ٣٢١، الباب ٤١ من أبواب الصدقه، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٢١، الباب ٤١ من أبواب الصدقه، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٣ / ٢٩٢، الباب ١ من كتاب الوقوف و الصدقات، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٣ / ٢٩٢، و ما بعدها، الباب ١ من كتاب الوقوف و الصدقات.

(٥)- الوسائل ١٣ / ٣٠٣، الباب ٦ من كتاب الوقوف و الصدقات، الحديث ٢.

(٦)- راجع الوسائل ج ١٣، كتاب الوقوف و الصدقات.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣

الفصل الثاني في الخمس

إشاره

و فيه أيضا جهات من البحث:

الجهه الأولى: في بيان مفهوم الخمس و تشريعه:

[الخمس لغه]

قال في المقاييس:

«و الخمس: واحد من خمسه. يقال: خمست القوم: أخذت خمس أموالهم أخمسهم.» (١)

و في لسان العرب:

«و الخمس و الخمس و الخمس: جزء من خمسه، يترد ذلك في جميع هذه الكسور عند بعضهم، و الجمع أخماس. و الخمس: أخذك واحدا من خمسه، تقول: خمست

(١) - معجم مقاييس اللغة ٢ / ٢١٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤

مال فلان و خمسهم يجمعهم بالضم خمسا: أخذ خمس أموالهم ... و فى حديث عدى بن حاتم: ربت فى الجاهليه و خمست فى الإسلام، يعنى قدت الجيش فى الحالين، لأن الأمير فى الجاهليه كان يأخذ الربع من الغنيمه و جاء الإسلام فجعله الخمس و جعل له مصارف. «١»

و ذكر نحو ذلك ابن الاثير فى النهايه. «٢»

و هذا مما يؤيد ما سنذكره من كون الخمس حق الإمامه و كونه حقا وحدانيا تحت اختيار الحاكم. هذا بحسب اللغه.

و أما شرعا

فالخمس ضريبه ماليه تعادل واحدا من خمسة جعلها فى الشرع على أمور يأتى بيانها. و كونه حقيقه شرعيه ممنوع بل اللفظ استعمل بمعناها اللغوى.

[آيه الخمس]

و ثبوت الخمس إجمالا من ضروريات الإسلام، و يدل عليه الكتاب و السنه و الإجماع:

قال الله - تعالى -: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِخْوَتِكُمُ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَكُمْ وَ لِلْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.» «٣»

صدّر - سبحانه و تعالى - كلامه بالبعث على العلم اهتماما بالحكم المذكور فى الآيه، و أكدّه بالإتيان بحرف التأكيد، و علّقه على الموصول الذى هو من المبهمات و يدل على العموم بعموم صلته، و فسّره بمبهم آخر للدلاله على التعميم، فكل ما انطبق عليه مفهوم الصله و صدق عليه لفظ الشىء فهو موضوع لهذا الحكم.

و اختلفت كلمات أهل اللغه فى معنى الغنم بمشتقاته، فيظهر من بعضها اختصاصها بما أصيب به بالحرب، و من بعضها عمومها لكل ما يستفیده الإنسان و يفوز به من الأموال، و الظاهر أن المراد بها ما يفوز به الإنسان من غير مشقه،

(٢) - النهايه ٢ / ٧٩.

(٣) - سورة الأنفال (٨)، الآيه ٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥

فتكون فى الحقيقه نعمه غير مترقبه، سواء أصيب به بالحرب أم بغيرها، فيكون إطلاق الكلمه على غنائم الحرب من باب إطلاق المطلق على أظهر أفراده:

قال فى المقاييس:

«الغين و النون و الميم أصل صحيح واحد يدلّ على إفاده شىء لم يملك من قبل، ثم يختص به ما أخذ من مال المشركين بقهر و غلبه.» «١»

أقول: لعل قوله:

«يختص به» يراد به غلبه إطلاقه عليه لا الاختصاص بنحو يهجر إطلاقه على المطلق.

و في القاموس:

«والمغنم والغنيم والغنيمه والغنم بالمضم: الفى ء ... و الفوز بالشى ء بلا مشقه.» «٢»

و في النهاية:

«قد تكرر فيه ذكر الغنيمه و الغنم و المغنم و الغنائم، و هو ما أصيب من أموال أهل الحرب و أوجف عليه المسلمون بالخيل و الركاب ... و منه الحديث: «الصوم فى الشتاء الغنيمه البارده.» إنما سماه غنيمه لما فيه من الأجر و الثواب، و منه الحديث:

«الرهن لمن رهنه، له غنمه و عليه غرمه.» «٣»

أقول: ما رواه من الحديثين يشهدان بأن مفهوم اللفظ أعمّ من غنائم الحرب، كما لا يخفى.

و في لسان العرب:

«و الغنم: الفوز بالشى ء من غير مشقه، و الاغتنام: انتهاز الغنم، و الغنم و الغنيمه و المغنم: الفى ء.» «٤»

و عن خليل بن أحمد فى عين اللغه:

(١) - معجم مقاييس اللغه ٣٩٧ / ٤.

(٢) - قاموس اللغه / ٧٨٣.

(٣) - النهايه لابن الأثير ٣ / ٣٨٩.

(٤) - لسان العرب ١٢ / ٤٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦

«الغنم هو الفوز بالشى ء من غير (فى غير خ. ل) مشقه.» «١»

و فى مفردات الراغب:

«الغنم معروف، قال: وَ مِنَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا، و الغنم: إصابته و الظفر به ثم استعمل فى كل مظفور به من جهه

العدى و غيرهم.» «٢»

أقول: والظاهر أنه أحسن ما قيل في المقام. وربما قيل:

«الغنم ما يناله الإنسان و يظفر به من غير مقابل يبذله في سبيله، ضدّ الغرم و هو ما يتحمّله الإنسان من خسر و ضرر بغير خيانه و جنايه.»

و لا يصدق الغنم على كل ما يظفر به الإنسان و إن كان بتبديل ماله به

بلا حصول فائده، فلا محاله يعتبر في صدقه خصوصيه، و الظاهر أن الخصوصيه التي أشربت في معناه هو المجانيه و عدم الترقب، فهو عباره عما ظفر به الإنسان بلا توقع لحصوله و تصدّ مستقيم لتحصيله، و عباره أخرى: النعمه غير المترقبه.

فما يتصدى الإنسان لتحصيله في الحروب هو خذلان العدوّ و الغلبه عليه، لا اغتنام الأموال، فهو نعمه غير مترقبه، و كذلك ما يحصل بالظفر بالكنز و المعدن و بالغوص نعم غير مترقبه بحسب العاده قد تحصل و قد لا تحصل. و ما يتصدى الإنسان لتحصيله في مكاسبه و حرفه اليوميه بحسب العاده هو ما يعيش به و يرفع به حاجاته اليوميه، فالزائد على ذلك نعمه غير مترقبه، و لذا قلنا في باب أرباح المكاسب إن مقدار المؤونه اليوميه خارج تخصّصا لا تخصيصا.

و كيف كان فالظاهر أنه لم يؤخذ في مفهوم الغنم خصوصيه الحرب و القتال كما يعرف ذلك بملاحظه ضده أعنى الغرم. و الغنيمه و المغنم أيضا من مشتقاته، فلا تختصان بمغانم الحرب. و لو سلّم ذلك فيهما بسبب كثره الاستعمال فلا نسلم ظهور الفعل في ذلك، فالآيه تشمل بإطلاقها غنائم الحرب و غيرها. و وقوع الآيه في سياق آيات غزوه بدر لا يوجب التخصيص، إذ المورد غير مخصص و إلا لوجب اختصاص

(١) - عين اللغه ٤ / ٤٢٦.

(٢) - مفردات الراغب / ٣٧٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧

الخمس بغنائم بدر فقط، و لا مانع من أن يصير مورد خاص موجبا لتزول حكم كلى يشمله بعمومه و إطلاقه، بل هو المتعارف في آيات الكتاب العزيز.

و بالجملة، فالآيه الشريفه بعمومها تشمل المعادن و الكنوز و الغوص و أرباح المكاسب بل و الهبات و

الجوائز أيضا، وقد نطقت بهذا العموم الأخبار المستفيضه الوارده فى تفسيرها فى الأبواب المختلفه:

١- فى حديث وصايا النبى «ص» لعلى «ع»: «يا على، إن عبد المطلب سنّ فى الجاهليه خمس سنن أجزاها الله له فى الإسلام. (إلى أن قال:) و وجد كنزا فأخرج منه الخمس و تصدق به فأنزل الله: و اعلموا أنما غنمتم من شىء فأنّ لله خمسَه. الآية.» «١»

٢- و فى صحيحه على بن مهزيار الطويله، عن أبيهم جعفر الثانى «ع»: «فأما الغنائم و الفوائد فهى واجبه عليهم فى كل عام، قال الله - تعالى -: «وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ. الآية». فالغنائم و الفوائد - يرحمك الله - فهى الغنيمه يغنمها المرء و الفائده يفيدها و الجائزه من الإنسان للإنسان التى لها خطر، و الميراث الذى لا يحتسب ...» «٢»

٣- و فى روايه حكيم مؤذن بنى عيس، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قلت له:

«وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ»؟ قال: «هى و الله الإفاده يوما بيوم إلا أن أبى جعل شيعتنا من ذلك فى حلّ ليزكوا.» «٣»

٤- و فى باب الغنائم و الخمس من فقه الرضا:

«و قال - جلّ و علا -: «وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى» ... و كل ما أفاده الناس فهو غنيمه، لا فرق بين الكنوز و المعادن و الغوص و مال الفىء الذى لم يختلف فيه و هو ما ادعى فيه الرخصه، و هو ربح التجاره، و غلّه

(١) - الوسائل ٦ / ٣٤٥، الباب ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ٦ / ٥٠ - ٣٤٩، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس،

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الأنفال و ما يختص بالإمام، الحديث ٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨

الضيعة و سائر الفوائد، من المكاسب و الصناعات و الموارث و غيرها، لأن الجميع غنيمه و فائده من رزق الله - تعالى -، فإنه روى أن الخمس على الخياط من إبرته و الصانع من صناعته، فعلى كل من غنم من هذه الوجوه مالا فعليه الخمس. «١»

أقول: قوله: «و هو ربح التجاره» الظاهر زياده الضمير فيه كما لا يخفى.

و قال المحقق فى المعبر بعد ذكر الآيه الشريفه:

«و الغنيمه اسم للفائده، و كما يتناول هذا اللفظ غنيمه دار الحرب بإطلاقه يتناول غيرها من الفوائد.» «٢»

و المحقق «ره» مضافا إلى كونه فقيها عرب أصيل عارف بلغه العرب.

أقول: و يمكن أن يحمل على ذلك أيضا صحيحه عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «ليس الخمس إلّا فى الغنائم خاصه.» «٣»

فتحمل الغنائم فيها على المعنى الأعم لا خصوص غنائم الحرب، و يكون الحصر فى قبال ما يملكه الإنسان بالاشترء و نحوه بلا ربح، بل و الأرباح بمقدار تصرف فى مؤنه السنه أيضا، بناء على ما أشرنا إليه من عدم صدق الغنيمه عليه و كون خروجها تخصصا لا تخصيصا. هذا.

و يحتمل فى الصحيحه أن يكون الحصر فيها بالإضافة إلى الفى ء و الأنفال، و محطّ النظر فيها خصوص ما يصل إلى المسلمين من أموال الكفار، فيكون المراد أن ما يصل إليهم من أموال الكفار لا تخمس إلا الغنائم التى تقسم بين المقاتلين، و أما الفى ء و الأنفال فكلّها للإمام و لا خمس فيها خلافا لما عن الشافعى و غيره من ثبوت الخمس فى الفى ء

أيضاً كما يأتي في محلّه.

و أما الخمس في الحلال المختلط بالحرام و الأرض التي اشتراها الذمي فسيأتي

(١) - فقه الرضا / ٢٩٣.

(٢) - المعتبر / ٢٩٣.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٣٨، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩

منا المناقشه في كونهما من الخمس المصطلح، و الصحيحه ناظره إلى الخمس المصطلح. هذا.

و قد يقال:

«إنه قد ورد أن رسول الله «ص» قسّم أموال غزوه أهل بدر بسير على أميال من بدر.» «١»

و ظاهره تقسيم الجميع.

و روى عن ابن عباس و ابن الزبير و زيد بن ثابت أن سوره الأنفال نزلت بالمدينه. «٢»

و عن عباده بن الصامت قال:

«سلمنا الأنفال لله و رسوله، و لم يخمس رسول الله «ص» بدرا و نزلت بعد: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ»

فاستقبل رسول الله «ص» بالمسلمين الخمس فيما كان من كل غنيمه بعد بدر.» «٣»

و عن أبي عبيد:

«لم يخمس رسول الله «ص» غنائم بدر.» «٤»

و في تفسير على بن إبراهيم:

«فلم يخمس رسول الله «ص» ببدر و قسّمه بين أصحابه ثم استقبل يأخذ الخمس بعد بدر.» «٥»

فيظهر بذلك كله عدم كون غنائم بدر موردا لآيه الخمس.

أقول: يرد على ذلك أولاً: أن ظاهر آية الخمس كونها نازله في بدر و في يوم

(١) - الأَمّ للشافعيّ ٤ / ٦٥، تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل و الركاب؛ و سيره ابن هشام ٢ / ٢٩٧.

(٢) - الدّر المثنور ٣ / ١٥٨.

(٣) - الدّر المثنور ٣ / ١٨٧.

(٤) - تفسير القرطبي ٨ / ٩.

(٥) - تفسير عليّ بن إبراهيم (القَمي) ١ / ٢٣٥، في تفسير سورة الأنفال (ط. أخرى ١ / ٢٥٥).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّه، ج ٣، ص: ٥٠

حادثته، لأنّه المراد

بيوم الفرقان يوم التقى الجمعان فى الآيه الشريفه كما وردت به أخبار، اللهم إلا- أن يقال إن قوله: و ما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان إشاره إلى نزول آيه الأنفال لا آيه الخمس.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ٥٠

و ثانيا: أن ما ذكر من الأخبار أخبار آحاد عارضها أخبار آخر:

فعن سعيد بن جبیر قال: قلت لابن عباس: سورة الأنفال؟ قال: «نزلت فى بدر.» (١)

و ظاهرها تمام السوره.

و عن أمير المؤمنين «ع» قال: «كان لى شارف من نصيبى من المغنم يوم بدر، و كان رسول الله «ص» أعطانى شارفا من الخمس يومئذ.» (٢)

أقول: الشارف: الناقه المسنه.

و فى الرساله المنسوبه إلى الإمام الصادق «ع» بعد ذكر نزول آيه الأنفال فى بدر قال: «فلما قدم رسول الله «ص» المدينة أنزل الله عليه: «و اعلموا أنما غنمتم ... فخمّس رسول الله «ص» الغنيمه التى قبض بخمسه أسهم فقبض سهم الله لنفسه ... فهذا يوم بدر و هذا سبيل الغنائم التى أخذت بالسيف ...» (٣) و ظاهره تخميس غنيمه بدر.

و ثالثا: لعل عدم تخميس النبى «ص» لغنائم بدر على فرض صحته كان من جهه عدم الاحتياج إليه و عدم وجود مصرفه فى ذلك اليوم، و لكن الله - تعالى - أراد بإنزال الآيه الشريفه تفهيمهم بأن الخمس ثابت بحسب التشريع لئلا يتوقع المقاتلون فى الوقائع الآتية تقسيم جميع الغنيمه.

و رابعا: أن عدم تخميس مغنم بدر لا يدل على عدم ثبوت الخمس فى سائر مغنم الحروب، فتدبر.

(١)- الدر المنثور ٣ / ١٥٨.

(٢)- تفسير القرطبي ٨ / ٩، عن

مسلم فى صحيفه.

(٣) - تحف العقول / ٣٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥١

الجهه الثانيه: فيما يجب فيه الخمس:

اشاره

قال المحقق فى خمس الشرائع:

«فما يجب فيه، و هو سبعة: الأول: غنائم دار الحرب مما حواه العسكر و ما لم يحوه من أرض و غيرها، ما لم يكن غصبا من مسلم أو معاهد، قليلا كان أو كثيرا.

الثانى: المعادن، سواء كانت منطبعه كالذهب و الفضة و الرصاص، أو غير منطبعه كالياقوت و الزبرجد و الكحل، أو مائعه كالقير و النفط و الكبريت ...

الثالث: الكنوز، و هو كل مال مذخور تحت الأرض ...

الرابع: كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر و الدرر ...

الخامس: ما يفضل عن مثونه السنه له و لعياله من أرباح التجارات و الصناعات و الزراعات.

السادس: إذا اشترى الذمى أرضا من مسلم و جب فيها الخمس ...

السابع: الحلال إذا اختلط بالحرام و لا يتميز و جب فيه الخمس.» «١»

و قال فى المدارك:

«هذا الحصر استقرائى مستفاد من تتبع الأدله الشرعيه، و ذكر الشهيد فى البيان أن هذه السبعه كلها مندرجه فى الغنيمه.» «٢»

أقول: إدراج الحلال المختلط بالحرام و الأرض التى اشترها الذمى من المسلم فى عنوان الغنيمه لا يخلو من إشكال، و لعل الخمس فيهما أيضا سنخ آخر و له مصرف آخر كما

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٢

سيأتي، و أما الخمسه الأخر فهي مندرجه تحت عنوان الغنيمه و تشملها الآيه الشريفه بعمومها كما مرّ، و لا نتقيد بصدق العناوين الخاصه بعد صدق عنوان الغنيمه عليها.

و بالجمله، فموضوع الخمس المصطلح هو أمر واحد تعرّض له الكتاب العزيز، و الملاك في جميع الموارد هو صدق هذا

العنوان أعنى قوله: «أَتَمَّا غَنِمْتُمْ» بمفهومه العام، فتدبر.

و تفصيل البحث فى الخمس يطلب من الكتب الفقهيّه، و قد طبع مَنّا فى سالف الزمان أيضا كتاب فى الخمس و الأنفال، و إنما نتعرض هنا للموضوعات السبعه بنحو الإجمال فنقول:

الأول: غنائم دار الحرب:

و يدل على ثبوت الخمس فيها إجمالاً الكتاب و السنّه و إجماع المسلمين. و قد مرّ البحث فى الآيه الشريفه إجمالاً.

و من السنّه قوله «ع» فى صحيحه عبد الله بن سنان السابقه، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «ليس الخمس إلا فى الغنائم خاصه.» «١» و المتيقن منها غنائم الحرب.

و خبر أبى بصير، عن أبى جعفر «ع»، قال: «كل شىء قوتل عليه على شهاده أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله «ص» فإن لنا خمسه...» «٢»

و مرسله حماد الطويله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال:

«الخمس من خمسه أشياء: من الغنائم و الغوص، و من الكنوز، و من المعادن و الملاحه. الحديث.» «٣»

(١) - الوسائل ٦ / ٣٣٨، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٣٩، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٣٩، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٣

إلى غير ذلك من الأخبار و منها صحيحه ربعى الآتيه. «١»

و بالجملة ثبوت الخمس إجمالاً فى غنائم الحرب مما لا إشكال فيه، من غير فرق بين القليل منها و الكثير، فلا يعتبر فيها نصاب.

و ظاهر المشهور ثبوت الخمس حتى فى الأراضى التى لا تقسم عندنا بين الغانمين بل تبقى للمسلمين، فقد لاحظت آنفاً عبارته الشرائع فى الخمس و قال

فى الجهاد منه:

«و أما ما لا- ينقل فهو للمسلمين قاطبه و فى الخمس، و الإمام مخير بين إفراز خمسه لأربابه و بين إبقائه و إخراج الخمس من ارتفاعه.» (٢)

و قال الشيخ فى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ١٨):

«ما لا ينقل و لا يحول من الدور و العقارات و الأرضين عندنا إن فى الخمس، فىكون لأهله و الباقى لجميع المسلمين من حضر القتال و من لم يحضر فىصرف ارتفاعه إلى مصالهم، و عند الشافعى أن حكمه حكم ما ينقل و يحول: خمسه لأهل الخمس و الباقى للمقاتله الغانمين، و به قال ابن الزبير...» (٣)

و بذلك أفتى الشيخ فى النهايه و المبسوط أيضا، فراجع. (٤)

و استدل لذلك بعموم الآيه و عموم روايه أبى بصير التى مرت. (٥)

و خالف فى ذلك صاحب الحدائق فقال ما حاصله:

«قد تتبع ما حضرنى من كتب الأخبار فلم أقف فيها على ما يدل على دخول الأرض و نحوها فى الغنيمه التى يتعلق بها الخمس.» (٦)

ثم ذكر ثلاث طوائف من الأخبار و أراد أن يستنتج منها عدم الخمس فيها:

الأولى: ما وردت فى تقسيم الغنيمه، مثل صحيحه ربهى، عن أبى عبد الله «ع»،

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٣.

(٢)- الشرائع ١ / ٣٢٢ (طبعه أخرى / ٢٤٥).

(٣)- الخلاف ٢ / ٣٣٣.

(٤)- النهايه / ١٩٨؛ و المبسوط ١ / ٢٣٥ و ٢٣٦.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٣٩، الباب ٢ من أبواب ما يجب فى الخمس، الحديث ٥.

(٦)- الحدائق ١٢ / ٣٢٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٤

قال: «كان رسول الله «ص» إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له ثم يقسم ما بقى خمسة أخماس و يأخذ خمسة ثم يقسم
أربعة أخماس

فمن أمثال هذه الروايات لا يستفاد حكم الأرض قطاعاً، إذ الأرض لا تقسم بين المقاتلين قطاعاً، بل لعل المستفاد منه أن الخمس إنما يثبت فيما يقسم.

الثانية: ما دلت على أن الأرض المفتوحة عنوه فيء لجميع المسلمين من وجد و من سيوجد إلى يوم القيامة و أن أمرها إلى الإمام يقبلها أو يعمرها و يصرف حاصلها في مصالح المسلمين.

و الظاهر منها أن ذلك حكم جميع الأرض لا أربعة أخماسها.

الثالثة: ما ورد في بيان عمل النبي «ص» و الإمام بالنسبة إلى الأرض المفتوحة عنوه و منها أرض خيبر، و لم يتعرض في واحده منها للتخميس مع بيان الزكاه في حاصلها، و لو ثبت الخمس فيها لكان أولى بالذكر لتعلقه برقبه الأرض.

فمن هذه الروايات ما عن الكافي بسنده، عن صفوان و البنزطي، قالوا: ذكرنا له الكوفه و ما وضع عليها من الخراج و ما سار فيها أهل بيته، فقال: «من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده... و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذي يرى، كما صنع رسول الله «ص» بخيبر: قتل سوادها و بياضها، يعنى أرضها و نخلها... و على المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر و نصف العشر في حصصهم، الحديث.» (٢) و نحوه صحيحه البنزطي، عن الرضا «ع» (٣).

أقول: لا يخفى أن الطائفة الأولى لا دلالة لها على المقصود، إذ غاية الأمر قصورها عن إفاده التعميم لا أنها صالحه لتقييد الآيه و الروايه، و أما الطائفتان الأخيرتان فدلالتهما واضحه، و هما أخصّ مورداً من الآيه و الروايه- و إطلاق الخاص مقدم-، بل في المستمسك:

«أن ظاهر النصوص الإشاره إلى الأرض الخارجيه الخراجيه، فالموضوع نفس

الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٣.

(٢) الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣) الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٥

الأرض، و الحمل على المقدار الزائد على الخمس تجوز لا قرينه عليه.» (١)

و الحاصل أن الروايات الكثيره الوارده فى بيان حكم أرض الخراج و بيان سيره النبى «ص» فيها مع كونها فى مقام البيان ساكنه عن ثبوت الخمس فيها و هى أخص موردا من الآيه و الروايه.

بل لأحد أن يدعى انصراف الآيه الشريفه عن مثل الأراضى التى هى فى لعنوان المسلمين عموما، كما يظهر من تقارير بحث السيد الأستاذ آيه الله العظمى البروجردى - طاب ثراه - فى الخمس «٢»، فإن الخطاب فيها متوجه إلى خصوص من غنم بشخصه أو حضر الحرب و جاهد و اغتتم، و الأراضى ليست غنيمه عائده إليهم كما هو المفروض، بل هى غنيمه للإسلام و عنوان المسلمين، و ظاهر الخطاب فى قوله: «غَنِمْتُمْ» كونه للأشخاص الغانمين لا للحثيات و العناوين، فتدبر.

بل يظهر من بعض أن لفظ الغنيمه منصرف إلى خصوص المنقولات، قال الماوردى: «و أما الأموال المنقوله فهى الغنائم المألوفه.» (٣)

هذا مضافا إلى أنه لم يعهد من الخلفاء و من أمير المؤمنين «ع» تخميس أراضى العراق و غيرها من الأراضى التى فتحت عنوه، و لا تخميس خراجها و عوائدها السنويه، و لو كان هذا لبان و أثبتته المؤرخون.

و إلى أن الخمس كما يأتى بيانه من الضرائب و المالىات المقرره فى الإسلام لمنصب الإمامه و الحكومه الحقه، كما أن الأراضى المفتوحه عنوه أيضا تكون من هذا القبيل و تكون تحت اختيار الحكومه الإسلاميه

و إمام المسلمين كما مرّ في خبر صفوان و البنظي «٤».

و لم يعهد في الحكومات المتعارفه جعل الضرائب على الضرائب و الأموال العامه الواقعه تحت اختيار الحكومه و إن اختلفت فيها المصارف و الجهات. و إنما توضع

(١) - المستمسك ٩ / ٤٤٤.

(٢) - زبده المقال / ١٦.

(٣) - الأحكام السلطانيه / ١٣٨.

(٤) - الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٦

الضرائب على غنائم الناس و فوائدهم بنفع بيت المال.

و يشهد لذلك قوله «ع» في مرسله حماد الطويله، عن العبد الصالح «ع»:

«و ليس في مال الخمس زكاه لأن فقراء الناس جعل أرزاقهم في أموال الناس ... و لذلك لم يكن على مال النبي «ص» و الوالى زكاه.» «١»

و يمكن أن يحمل على ذلك أيضا ما رواه أبو بصير، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

قلت له: أما على الإمام زكاه؟ فقال: «أحلت يا أبا محمد؟ أما علمت أن الدنيا و الآخره للإمام يضعها حيث يشاء و يدفعها إلى من يشاء؟ الحديث.» «٢»

فيكون المراد أن ما هو ملك للإمام بما أنه إمام أى ما حصل في بيت مال المسلمين لا يتعلق به زكاه، و إلا فيستبعد جدّا عدم تعلق الزكاه بما هو ملك لشخص الإمام «ع» إذا بلغ النصاب المقرر، فإنه «ع» أحد من المكلفين، و عمومات التكليف تشملها، فكما تجب عليه الصلاه في أوقاتها الخمسه فكذلك تتعلق الزكاه بأمواله الشخصيه أيضا إذا بلغت النصاب المقرر. هذا.

و في كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشى قال:

«و قال بعض الفقهاء: الأرض لا تخمس لأنها في ء و ليست بغنيمه لأن الغنيمه لا توقف، و الأرض إن شاء الإمام وقفها و إن شاء

قسمها كما يقسم الفى ء فليس فى الفى ء خمس و لكنه لجميع المسلمين ...» (٣). هذا.

و قد عثرت بعد ما كتبت المسأله على أخبار ربما يستفاد منها تخميس رسول الله «ص» لأراضى خيبر أو عوائدها و خيبر كانت مفتوحه عنوه:

ففى سيره ابن هشام:

«قال ابن إسحاق: و كانت المقاسم على أموال خيبر على الشق و نطاه و الكتيبه، فكانت الشق و نطاه فى سهمان المسلمين، و كانت الكتيبه خمس الله و سهم

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥٩، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٨.

(٢)- الكافى ١ / ٤٠٨، كتاب الحججه، باب أن الأرض كلها للإمام، الحديث ٤.

(٣)- الخراج / ٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٧

النبي «ص» و سهم ذوى القربى و اليتامى و المساكين (و ابن السبيل - الطبرى).

و طعم أزواج النبي «ص» و طعم رجال مشوا بين رسول الله «ص» و بين أهل فدك بالصلح ... فأخبرنى ابن شهاب أن رسول الله «ص» افتتح خيبر عنوه بعد القتال و كانت خيبر مما أفاه الله - عزّ و جلّ - على رسول الله «ص» خمّسها رسول الله «ص» و قسمها بين المسلمين. «١»

و روى صدر الحديث الطبرى أيضا «٢»، و روى خبر ابن شهاب أبو عبيد أيضا «٣».

و لكن يمكن أن يقال: إن الظاهر مما ذكر تقسيم رسول الله «ص» نفس أراضى خيبر لا تقسيم عوائدها فقط، فلعل التخميس على فرض صحه الروايه كان ثابتا عند التقسيم لا مطلقا لما عرفت من أنه لم يعهد التخميس فى أراضى العراق و نحوها، و لعل الحكم الشرعى فى بادى الأمر كان تقسيم الأراضى أيضا أو تخيير الإمام بينه و بين وقفها للمسلمين ثم نسخ بعد ذلك على ما

يشهد به الروايات و العمل كما يأتي.

قال أبو عبيد:

«فقد تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوه بهذين الحكيمين: أما الأول منهما فحكم رسول الله «ص» في خيبر و ذلك أنه جعلها غنيمه فخمسةا و قسمها ... و أما الحكم الآخر فحكم عمر في السواد و غيره، و ذلك أنه جعله فيئا موقوفا على المسلمين ما تناسلوا و لم يخمسه، و هو الرأي الذي أشار به عليه على بن أبي طالب و معاذ بن جبل.» «٤»

هذا مضافا إلى أن المستفاد من صحيحه صفوان و البنزطى الماضيه و نحوها عدم التقسيم لأراضى خيبر و لم يذكر فيها الخمس أيضا.

(١) - سيره ابن هشام ٣ / ٣٦٣ و ٣٧١.

(٢) - تاريخ الطبرى ٣ / ١٥٨٨ (طبعه ليدن).

(٣) - الأموال / ٧٠.

(٤) - الأموال / ٧٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٨

و فى البخارى أيضا بسنده، عن عبد الله، قال: «أعطى رسول الله «ص» خيبر اليهود أن يعملوها و يزرعوها و لهم شطر ما يخرج منها.» «١»

فليس فيه أيضا اسم من التقسيم و لا الخمس، و لعل إعطاءه «ص» سهما من عوائدها إلى أزواجه و عائلته قد عبّر عنه الأصحاب بالخمس و هما منهم أنه كان من باب التخميس المصطلح، و قد يعبر عن سهم النبى و سهم ذى القربى فى باب الفى ء أيضا بالخمس توها منهم على و جوب تخميس الفى ء خمسة أسهم حذفاً لسهم الله.

و يأتي تتمه لذلك فى فصل الفى ء و مصرفه، فتدبر.

فإن قلت: فى صحيح مسلم عن رسول الله «ص»: «و أيما قرية عصمت الله و رسوله فإن خمسها لله و لرسوله ثم هى لكم.» «٢»

و رواه أحمد أيضا فى المسند. «٣» و ظاهر الحديث أيضا تقسيم الأرض و تخميسها.

قلت:

يمكن أن يحمل الحديث أيضا على تقسيم الفىء، فتكون القرية مفتوحة صلحا، أو يراد تقسيم أموال القرية التي حواها العسكر فتخمس و تقسم البقيه بين المقاتلين، فتأمل.

الثانى مما فيه الخمس: المعادن:

من الذهب و الفضة و الرصاص و الصفر و الحديد و الياقوت و الزبرجد و الفيروزج و العقيق و الزيتق و النفط و الكبريت و القير و الملح و نحو ذلك.

و لا إشكال عندنا فى تعلق الخمس بها. و يدل على ذلك مضافا إلى عموم الآيه

(١)- صحيح البخارى ٧٦ / ٢، باب مشاركه الذمى و المشركين فى المزارعه.

(٢)- صحيح مسلم ١٣٧٦ / ٣، كتاب الجهاد و السير، باب حكم الفىء، الحديث ١٧٥٦.

(٣)- مسند أحمد ٣١٧ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٩

الشريفه كما مرّ، الأخبار المستفيضه:

١- كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع»، قال: سألته عن معادن الذهب و الفضة و الصفر و الحديد و الرصاص، فقال: «عليها الخمس جميعا.» (١)

٢- و صحيحه زراره، عن أبى جعفر «ع» قال: سألته عن المعادن ما فيها؟

فقال: «كل ما كان ركازا ففيه الخمس.» و قال: «ما عالجتة بمالك ففيه ما أخرج الله - سبحانه - منه من حجارته مصفى الخمس.» (٢)

٣- و صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الكنز كم فيه؟ قال:

الخمس. و عن المعادن كم فيها؟ قال: الخمس. و عن الرصاص و الحديد و ما كان من المعادن كم فيها؟ قال: «يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب و الفضة.» (٣)

٤- و صحيحه محمد بن مسلم الأخرى، قال: «سألت أبا جعفر «ع» عن الملاحه، فقال: و ما الملاحه؟ فقلت: أرض سبخه مالحه يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً، فقال: هذا المعدن فيه الخمس.

فقلت: والكبريت و التّفط يخرج من الأرض؟ قال: فقال: هذا و أشباهه فيه الخمس. « (٤)»

إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع الوسائل: الباب الثالث مما يجب فيه الخمس.

و وافقنا فى المسأله بعض فقهاء السنه أيضا:

ففى زكاه الخلاف (المسأله ١٣٧):

«المعادن كلها يجب فيها الخمس من الذهب و الفضة و الحديد و الصفر و النحاس و الرصاص و نحوها مما ينطبع و مما لا ينطبع كالياقوت و الزبرجد و الفيروزج و نحوها،

(١)- الوسائل ٦ / ٣٤٢، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٤٢، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٠

و كذلك القير و الموميا و الملح و الزجاج و غيره.

و قال الشافعى: لا يجب فى المعادن شىء إلا الذهب و الفضة، فإن فيهما الزكاه، و ما عداهما ليس فيه شىء، انطبع أو لم ينطبع.

و قال أبو حنيفه: كل ما ينطبع مثل الحديد و الرصاص و الذهب و الفضة ففيه الخمس، و ما لا ينطبع فليس فيه شىء ...

دليلنا إجماع الفرقة و أخبارهم، و أيضا قوله- تعالى:- «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ... و روى عن النبى «ص» أنه قال: «فى

الركاز الخمس» و المعدن ركاز.» (١)»

و فى خراج أبى يوسف القاضى:

«قال أبو يوسف: فى كل ما أصيب من المعادن من قليل أو كثير الخمس، و لو أنّ رجلا أصاب فى معدن أقلّ من وزن مأتى

درهم فضه أو أقلّ من وزن

عشرين مثقالا ذهباً فإن فيه الخمس، ليس هذا على موضع الزكاه، إنما هو على موضع الغنائم، وليس في تراب ذلك شىء، إنما الخمس في الذهب الخالص و في الفضة الخالصة و الحديد و النحاس و الرصاص ... و ما استخراج من المعادن سوى ذلك من الحجارة مثل الياقوت و الفيروزج و الكحل و الزبيق و الكبريت و المغره فلا خمس في شىء من ذلك، إنما ذلك كله بمنزله الطين و التراب ... قال: و أما الركاز فهو الذهب و الفضة الذى خلقه الله - عز و جل - في الأرض يوم خلقت، فيه أيضا الخمس ... قال أبو يوسف: و حدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن جده، قال: كان أهل الجاهليه إذا عطب الرجل في قلب جعلوا القلب عقله، و إذا قتله دابه جعلوها عقله، و إذا قتله معدن جعلوه عقله، فسأل سائل رسول الله «ص» عن ذلك. فقال «ص»: «العجماء جبار، و المعدن جبار، و البئر جبار، و في الركاز الخمس». فقليل له: و ما الركاز؟ يا رسول الله! فقال: الذهب و الفضة الذى خلقه الله في الأرض يوم خلقت.» «٢»

(١) - الخلاف / ١ / ٣١٩.

(٢) - الخراج / ٢١ و ٢٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦١

أقول: الجبار بالضم: الهدر. و الركاز بالكسر من الرکز بمعنى الثبات، فتخصيصه بالذهب و الفضة بلا وجه إلا أن يكونا من باب المثال، و الظاهر أن الركاز بمفهومه يشمل المعدن و الكنز كليهما، بل صدق مفهوم الثبات في المعدن أقوى و أشد. و قوله في الحديث: «خلق الله في الأرض يوم خلقت» أيضا ظاهر في المعدن.

و في نهايه ابن الأثير:

«الركاز عند أهل الحجاز

كنوز الجاهليه المدفونه فى الأرض، و عند أهل العراق:

المعادن. و القولان تحتملها اللغه، لأن كلا منهما مركزوز فى الأرض، أى ثابت» «١»

و فى كتاب الأموال لأبى عبيد:

«و قد اختلف الناس فى معنى الركاز: فقال أهل العراق: هو المعدن و المال المدفون كلاهما، و فى كل واحد منهما الخمس. و قال أهل الحجاز: الركاز هو المال المدفون خاصه، و هو الذى فيه الخمس. قالوا: فأما المعدن فليس برکاز و لا خمس فيه، إنما فيه الزكاه فقط.» «٢»

و قد مرت صحيحه زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: سألته عن المعادن ما فيها؟

فقال: «كل ما كان ركازا ففيه الخمس.» «٣» و ظاهرها إراداه المعدن من الركاز.

و فى سنن البيهقى بسنده، عن أبى هريره، قال: قال رسول الله «ص»: «الركاز:

الذهب الذى ينبت فى الأرض.» «٤» و هذا أيضا ينطبق على المعدن.

و لكن فى صحيح البخارى:

«قال مالك و ابن إدريس: الركاز دفن الجاهليه، فى قليله و كثيره الخمس، و ليس المعدن برکاز.» «٥»

(١) - النهايه ٢ / ٢٥٨.

(٢) - الأموال / ٤٢٢.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٤) - سنن البيهقى ٤ / ١٥٢، كتاب الزكاه، باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس.

(٥) - صحيح البخارى ١ / ٢٦٢، باب فى الركاز الخمس.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٢

و لم يعلم وجه ما ذكره، اللهم إلا أن يقال: إن النبى «ص» كان يتكلم بلغه الحجاز. هذا.

و حديث الخمس فى الركاز - على ما قيل - مروى عن ابن عباس و أبى هريره و جابر و عباده بن الصامت و أنس بن مالك عن

النبي «ص». رواه البخارى و مسلم و أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و

مالك و أحمد و البيهقي. راجع كتاب الزكاه من البخارى باب فى الركاز الخمس، و الحدود من مسلم باب جرح العجماء و المعدن و البئر جبار، و الزكاه من البيهقي «١»، و راجع أيضا ديات الوسائل «٢».

و الخمس عندنا ثابت فى جميع المعادن: المنطبعة و غيرها و الجامده و المائعه، فنفى الخمس عن الياقوت و أمثاله بلا وجه.

و قد شرحنا مفهوم المعدن و حكينا كلمات أهل اللغه فيه فى كتاب الخمس «٣».

و محصل ما اخترناه أن المراد به مطلق ما تكوّن فى الأرض و لو كان مائعا إذا اشتمل على خصوصيه يعظم الانتفاع بها و تصيره ذا قيمه و إن لم يخرج بها عن حقيقه الأرضيه كبعض الأحجار القيمه.

و هل يعتبر فى خمس المعدن النصاب؟ فى المسأله أقوال ثلاثه: الأول: عدم اعتباره. الثانى: اعتبار بلوغه عشرين ديناراً. الثالث: اعتبار بلوغه ديناراً. نسب الأول إلى أكثر القدماء، و ظاهر الخلاف و السرائر الإجماع عليه، و اختار بعض الأصحاب و منهم الشيخ فى النهايه الثانى، و آخر الثالث، و بكل من الأخيرين روايه، فراجع كتاب الخمس «٤».

و هاهنا إشكال ينبغى الالتفات إليه، و هو أن الأقوى عندنا على ما يأتى بيانه و يستفاد من بعض الأخبار كون المعادن من الأنفال، و الأنفال تكون بأجمعها

(١) - صحيح البخارى ١/ ٢٦٢؛ و صحيح مسلم ٣/ ١٣٣٤؛ و سنن البيهقي ٤/ ١٥٢.

(٢) - الوسائل ١٩/ ٢٠٣، الباب ٣٢ من أبواب موجبات الضمان.

(٣) - كتاب الخمس / ٤٣ و ما بعدها.

(٤) - كتاب الخمس / ٤٨ و ما بعدها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٣

للإمام بما أنه إمام المسلمين، و ظاهر الأخبار الداله على وجوب الخمس فى المعدن كون الباقي بعد

الخمس لمن أخرجه فكيف الجمع بين هذين الأمرين؟

و يمكن أن يجاب عن ذلك أولاً: بأن جعل الخمس فيها لعله كان من قبل النبي «ص» و الأئمه «ع» بما هم أئمه، و حكما سلطانيا بعنوان حق الإقطاع، فيكون نفس ذلك إذنا منهم - عليهم السلام- في استخراج المعادن بإزاء تأديه الخمس من حاصلها.

و ثانيا: باحتمال كون التخميس حكما شرعيا إليها ثابتا لمن أخرج المعادن بإذنهم - عليهم السلام- و لو بالتحليل المطلق في عصر الغيبة. و كون الخمس بعنوان حق الإقطاع لا- يقتضى اختصاص الإمام- عليه السلام- به و عدم صرف نصفه إلى الساده كما توهم، إذ هو تابع لكيفية جعل الإمام إياه.

هذا مضافا إلى ما يأتي منّا من احتمال كون الخمس بأجمعه مطلقا حقا وحدانيا ثابتا للإمام كما يدلّ عليه بعض الأخبار و يعبر عنه بحق الإمامه غايه الأمر أن إداره أمر فقراء بنى هاشم تكون من وظائف الإمام و من شئونه بما أنهم من أغصان شجره النبوه و الإمامه، فتدبر. هذا.

و تحليل الأئمه «ع» الأنفال لشيعتهم في عصر الغيبة لا ينافى جواز دخاله الحاكم الشرعى فيها مع بسط يده، إذ الظاهر أن التحليل صدر عنهم توسعه للشيعة عند عدم بسط اليد للحكومه الحقه و عدم تصرفها فيها بنفسها.

و على هذا فإذا فرض تصرف الحكومه الحقه في المعادن و استخراجها لها مباشره فالظاهر عدم تعلق الخمس بها حينئذ، إذ الخمس كما عرفت ضريبه إسلاميه، و مورده هو ما يغنمه الناس فلا يتعلق بما يغنمه الدوله و الحكومه بنفسها، و سيأتى لذلك تفصيل في مبحث الأنفال.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٤

الثالث مما فيه الخمس: الكنز:

و هو المال المذخور في الأرض أو الجدار أو الجبل، سواء

كان من الذهب أو الفضة أو غيرهما من الجواهر، و لا خلاف في ثبوت الخمس فيه إجمالاً بين الفريقين:

قال الشيخ في زكاه الخلاف (المسألة ١٤٥):

«الركاز هو الكنز المدفون، يجب فيه الخمس بلا خلاف. و يراعى عندنا فيه أن يبلغ نصاباً يجب في مثله الزكاه، و هو قول الشافعي في الجديد، و قال في القديم: يخمس قليله و كثيره، و به قال مالك و أبو حنيفة. دليلنا إجماع الفرقه...» (١)

نعم، في مصرف خمس الكنز و المعادن عند فقهاء السنه خلاف: قال في الخلاف (المسألة ١٥١):

«مصرف الخمس من الركاز و المعادن مصرف الفىء، و به قال أبو حنيفة. و قال الشافعي و أكثر أصحابه: مصرفها مصرف الزكاه، و به قال مالك و الليث بن سعد.

و قال المزني و ابن الوكيل من أصحاب الشافعي: مصرف الواجب في المعدن مصرف الصدقات، و أما مصرف حق الركاز فمصرف الفىء...» (٢) هذا.

و يدل على ثبوت الخمس في الكنز - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه و صدق الغنم في الآيه - أخبار مستفيضه:

منها صحيحه الحلبي أنه سأل أبا عبد الله «ع» عن الكنز، كم فيه؟ فقال:

«الخمس...» (٣)

و منها صحيحه البزنطي، عن أبي الحسن الرضا «ع»، قال: سألته عما يجب فيه

(١) - الخلاف ١ / ٣٢١.

(٢) - الخلاف ١ / ٣٢٢.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٤٥، الباب ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٥

الخمس من الكنز، فقال: «ما يجب الزكاه في مثله ففيه الخمس...» (١)

و هل المراد بالمثلية، المثلية في الجنس أو المقدار أو كليهما؟ وجوه ذكرناها في كتاب الخمس، فراجع «٢».

و هاهنا أمر ينبغى الإشارة إليه، و هو أنه من المحتمل جدا كون الكنز

أيضا مثل المعدن من الأنفال، أعنى الأموال العامه التي تكون بأجمعها تحت اختيار الإمام.

و الحكم بالتخمس إما أن يكون إذنا من قبل الأئمه «ع» فى استخراجه و يكون الخمس حكما سلطانيا بعنوان حق الإقطاع، أو يكون حكما شرعيا إلهيا ثابتا على من استخرجه بإذن الإمام.

و كيف كان فللإمام أو الحاكم الشرعى عند بسط اليد منع الأشخاص عن استخراجهم. و لو استخرجه الإمام أو الحاكم الشرعى بنفسه فلا- خمس فيه. فوزانه وزان المعدن على ما مرّ. و يساعد ذلك الاعتبار العقلاني و السيره الجاربه فى جميع البلاد أيضا، فتدبر.

الرابع مما فيه الخمس: الغوص:

و هو إخراج الجواهر من البحر بلا خلاف فيه عندنا.

و يشهد له، مضافا إلى صدق الغنم فى الآيه، النصوص:

ففى خبر البنظي، عن محمد بن على بن أبى عبد الله، عن أبى الحسن «ع»، قال:

سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزبرجد، و عن معادن الذهب و الفضة

(١) - الوسائل ٦ / ٣٤٥، الباب ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

(٢) - كتاب الخمس / ٧٩ و ما بعدها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٦

هل فيها زكاه؟ فقال: «إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس.» (١)

و فى صحيحه الحلبي، قال: «سألت أبا عبد الله «ع» عن العنبر و غوص اللؤلؤ، فقال: عليه الخمس.» (٢) إلى غير ذلك من الأخبار.

و نصاب الغوص دينار كما هو المشهور شهره محققه، و يدلّ عليه روايه محمد بن على.

الخامس مما فيه الخمس: ما يفضل عن مؤنه السنه:

من أرباح التجارات و الصناعات و الزراعات.

و ثبوت الخمس فيه إجمالاً مما لا إشكال فيه عند أصحابنا و إن لم يوافقنا فقهاء السنه.

و يدلّ عليه عموم الكتاب و إجماع أصحابنا و الروايات المستفيضه إن لم تكن متواتره.

أما الكتاب

فواضح، لصدق قوله: «ما غَنِمْتُمْ»، على ما مرّ من بيان مفاده.

و في الانتصار:

«و مما انفردت به الإماميه القول بأن الخمس واجب من جميع المغانم و المكاسب، و مما استخرج من المعادن و الغوص و الكنوز، و مما فضل من أرباح التجارات و الزراعات و الصناعات بعد المؤونه و الكفايه في طول السنه على اقتصاد.» «٣»

و قال الشيخ في زكاه الخلاف (المسأله ١٣٨):

«يجب الخمس في جميع المستفاد من أرباح التجارات و الغلات و الثمار على

(١) - الوسائل ٦/ ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

(٢) - الوسائل ٦/ ٣٤٧، الباب ٧ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

(٣) - الجوامع الفقيهيه / ١٥٥ (طبعه أخرى / ١١٣).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٧

اختلاف أجناسها بعد إخراج حقوقها و مؤنّها، و إخراج مؤونه الرجل لنفسه و مؤونه عياله سنه، و لم يوافقنا على ذلك أحد من الفقهاء. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و طريقه الاحتياط تقتضى ذلك.» «١»

و في الغنيه:

«و يجب الخمس أيضا في الفاضل عن مؤونه الحول على الاقتصاد من كل مستفاد بتجاره أو زراعه أو صناعه أو غير ذلك من وجوه الاستفاده أيّ وجه كان، بدليل الإجماع المشار إليه و طريقه الاحتياط.» «٢»

و قال العلامه في المنتهى:

«الصنف الخامس: أرباح التجارات و الزراعات و الصنائع و جميع أنواع الاكتسابات و فواضل الأقوات من الغلات و الزراعات
عن مؤونه السنه على الاقتصاد. و يجب

فيها الخمس، و هو قول علمائنا أجمع، و قد خالف فيه الجمهور كافة، لنا قوله - تعالى -: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنَ الْبَأْسِ بَيْنِ يَدَيْهِ» (٣)

و ذكر نحو ذلك في التذكرة أيضا، فراجع «٤». إلى غير ذلك من كلمات الأصحاب في المقام، فراجع كتاب الخمس منّا. «٥»

و أما الأخبار

في المسألة فكثيره ذكرها في الوسائل في الباب الثامن مما يجب فيه الخمس، فلنذكر بعضها:

١- موثقه سماعه، قال: سألت أبا الحسن «ع» عن الخمس، فقال: «في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير». «٦»

٢- و في صحيحه على بن مهزيار الطويله، قال: كتب إليه أبو جعفر «ع» (إلى

(١)- الخلاف ١ / ٣١٩.

(٢)- الجوامع الفقيهيه / ٥٠٧ (طبعه أخرى / ٥٦٩).

(٣)- المنتهى ١ / ٥٤٨، و الآيه من سورة الأنفال (٨) الآيه ٤١.

(٤)- التذكرة ١ / ٢٥٣.

(٥)- كتاب الخمس / ١٤٥ و ما بعدها.

(٦)- الوسائل ٦ / ٣٥٠، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٨

أن قال: «فأما الغنائم و الفوائد فهي واجبه عليهم في كل عام. قال الله - تعالى -: و اعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسسه. الآيه. فالغنائم و الفوائد - يرحمك الله - فهي الغنيمه يغنمها المرء و الفائده يفيدها، و الجائزه من الإنسان للإنسان التي لها خطر، و الميراث الذي لا - يحتسب من غير أب و لا ابن، و مثل عدوٍ يصطلم فيؤخذ ماله، و مثل مال يؤخذ و لا يعرف له صاحب، و ما صار إلى قوم من موالى من أموال الخزيمه الفسقه. فقد علمت أن أموالا عظاما صارت إلى قوم من موالى، فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصله إلى وكيلى، و من كان نائبا بعيد الشقه فليتعهد لإيصاله و

لو بعد حين. الحديث.» (١)

و الروايه من الروايات الجامعه فى الباب و قد شرحناها فى كتاب الخمس، فراجع «٢».

و لعل تقييد الجائزه بالتى لها خطر و الميراث بالذى لا يحتسب يشهدان بما مر منّا من اشتراط عدم الترقب فى صدق عنوان الغنيمه.

٣- و فى صحيحه أخرى لعلى بن مهزيار قال: قال لى أبو على بن راشد: قلت له:

أمرتنى بالقيام بأمرك و أخذ حقك، فأعلمت مواليك بذلك، فقال لى بعضهم: و أى شىء حقه؟ فلم أدر ما أجيبه؟ فقال: «يجب عليهم الخمس». فقلت: ففى أى شىء؟

فقال: «فى أمتعتهم و صنائعهم (ضياعهم خ. ل.)». قلت: و التاجر عليه و الصانع بيده؟

فقال: «إذا أمكنهم بعد مؤنتهم.» (٣)

و أبو على بن راشد اسمه الحسن، بغدادى ثقة من أصحاب الجواد و الهادى - عليهما السلام-، و كان وكيلا للإمام الهادى - عليه السلام-، فالظاهر عود الضمير فى قوله: «قلت له» إليه - عليه السلام-.

٤- حسنه محمد بن الحسن الأشعري، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبى جعفر الثانى «ع»: أخبرنى عن الخمس، أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل و كثير من

(١) - الوسائل ٦ / ٣٤٩، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

(٢) - كتاب الخمس / ١٦٥.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٦٩

جميع الضروب و على الصنّاع، و كيف ذلك؟ فكتب «ع» بخطه: «الخمس بعد المؤونه» (١)

٥- و فى خبر محمد بن على بن شجاع النيسابورى أنه سأل أبا الحسن الثالث «ع» عن رجل أصاب من ضيعته من الحنطه مائه كتر ما يزرّكى، فأخذ منه العشر عشره أكرار، و ذهب منه بسبب عماره الضيعه

ثلاثون كرا، و بقى فى يده ستون كرا، ما الذى يجب لك من ذلك؟ و هل يجب لأصحابه من ذلك عليه شىء؟ فوقَّع: «لى منه الخمس مما يفضل من مئنته.» «٢»

و محمد بن على بن شجاع مجهول.

٦- و فى صحيحه الریان بن الصلت أو حسنته، قال: كتبت إلى أبى محمد «ع»: ما الذى يجب علىّ يا مولای فى غلّه رضى أرض فى قطيعه لى و فى ثمن سمك و بردى و قصب أبيعته من أجمه هذه القطيعه؟ فكتب «ع»: «يجب عليك فيه الخمس إن شاء الله- تعالى.» «٣»

٧- و فى خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع»، قال: كتبت إليه فى الرجل يهدى إليه مولاه و المنقطع إليه هديّه تبلغ ألفى درهم أو أقل أو أكثر، هل عليه فيها الخمس؟ فكتب «ع»: الخمس فى ذلك. و عن الرجل يكون فى داره البستان فيه الفاكهه يأكله العيال إنما يبيع منه الشىء بمائه درهم أو خمسين درهما، هل عليه الخمس؟ فكتب «ع»: أما ما أكل فلا، و أما البيع فنعم هو كسائر الضياع. «٤»

و فى السند ضعف باحمد بن هلال.

٨- و فى خبر عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «على كل امرئ غنم أو

(١)- الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٩.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٠

اكتسب الخمس مما أصاب لفاطمه-

عليها السلام- و لمن يلى أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس، فذاك لهم خاصه يضعونه حيث شاءوا و حرّم عليهم الصدقه، حتى الخياط ليخيط قميصا بخمسه دوانيق فلنا منه دائق إلا من أحللناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولاده، إنه ليس من شىء عند الله يوم القيامة أعظم من الزنا، إنه ليقوم صاحب الخمس فيقول: يا ربّ سل هؤلاء بما أبيعوا.» (١)

و فى سند الروايه ضعف.

إلى غير ذلك من الروايات المستفاد منها ثبوت الخمس فى الفوائد اليوميه بعد إخراج المؤونه له و لعيله و هى كثيره. و ظاهر أكثرها أو صريحها كونها فى مقام بيان الوظيفه الفعلية للشيعة، و أكثرها صادره عن الأئمه المتأخرين، و هم كانوا يطالبون الخمس من شيعتهم و ينصبون الوكلاء لمطالبته و أخذه، و استمرت هذه السيره حتى فى عصر النّوّاب الأربعة للإمام الثانى عشر «ع»، فلا مجال لأن يحمل هذه الأخبار على أصل الجعل و التشريع و يقال إنه لا يعارضها أخبار التحليل بل تحكّم عليها.

و خمس الأرباح ماليه كثيره ضخمه جدا و تتغير بحسب منابع الثروه و الأصقاع و الأزمان. و سيجى ء كون الخمس و لا سيما خمس الأرباح حقا و حدانيا يكون تحت اختيار إمام المسلمين، و لو طوب و جبي فى كل عصر بنظام صحيح لسدّ به كثير من الحاجات و الخلّات.

نعم،

يقع البحث هنا فى أمور

اشاره

ذكرناها فى كتاب الخمس و لنشر هنا إلى أمور ثلاثه:

الأمر الأول: فى الإشاره إلى إشكال وقع فى خمس الأرباح و الجواب عنه:

إن الأخبار الداله على هذا الخمس مرويه عن الصادقين - عليهما السلام - و من

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧١

بعدهما من الأئمه «ع»، بل أكثرها مرويه عن الجواد و الهادى - عليهما السلام - من الأئمه المتأخرين، و لا تجد فى صحاحنا و لا صحاح السنّه حديثا فى هذا الباب مرويا عن النبى «ص» أو أمير المؤمنين «ع»، اللهم إلا بعض العمومات التى ربما يحتمل انطباقها

عليه، و لم يضبط فى التوارىخ أىضا مطالبتهما «ع» لهذا الخمس من أحد، مع أنه لو كان ثابتا مشرّعا فى عصرهما كان مقتضى عموم الابتلاء به نقل الرواه و المؤرخين له من طرق الفريقين.

و ليس هذا مما يخالفه حكومات الجور حتى يظن ذلك سببا لاختفائه كيف؟! و هو كان يوجب مزيد بيت المال و تقويه الجهات الماليه.

فلم صار هذا الحكم مهجورا عند فقهاء السنه و رواتهم بحيث لم يفت به أحد منهم و لم يتعرض لثبوته أو مطالبته و أخذه أحد من أهل الحديث و التاريخ؟!!

و لم لا يوجد فى كتب النبى «ص» و كتب أمير المؤمنين «ع» إلى العمّال و جباه الأموال اسم و لا رسم من خمس الأرباح، مع أنه لو كان لنقل لعموم الابتلاء به، إذ يعمّ الحكم كل تاجر و كاسب و صانع و زارع و عامل؟!!

نعم، فى روايه ابن طاوس بإسناده، عن عيسى بن المستفاد، عن موسى بن جعفر، عن أبيه «ع»: «أن رسول الله «ص» قال لأبى ذرّ و سلمان و المقداد ... و إخراج الخمس من

كل ما يملكه أحد من الناس حتى يرفعه إلى وليّ المؤمنين و أميرهم.» (١)

و لكن فيه مضافا إلى ضعف السند أن هذا غير خمس الأرباح، و لعله كان مندوبا إليه من باب صله الإمام، فتأمل.

و قد يقال: إنما في بعض كتب النبي «ص» و عهوده من أخذ الخمس من المغنم كقوله «ص» في كتابه لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن: «و أمره أن يأخذ من المغنم خمس الله و ما كتب على المؤمنين في صدقه من العقار. الحديث.» (٢)

(١) - الوسائل ٦ / ٣٨٦، الباب ٤ من أبواب الأنفال و ...، الحديث ٢١.

(٢) - سيره ابن هشام ٤ / ٢٤٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٢

و قوله لوفد عبد القيس: «و أن تعطوا من المغنم الخمس.» (١)

و في كتابه «ص» لملوك حمير: «و آتيتم الزكاه و أعطيتم من المغنم خمس الله و سهم النبيّ و صفيه.» (٢)

و في كتابه «ص» لصيفي بن عامر سيد بني ثعلبه: «من أسلم منهم و أقام الصلاه و آتى الزكاه و أعطى خمس المغنم و سهم النبي «ص» و الصفّي فهو آمن بأمان الله.» (٣)

إلى غير ذلك مما في كتب النبي «ص» و عهوده للوفود، لا- يمكن أن يراد. بالخمس فيها خمس مغنم الحرب لنهايه «ص» عن الإغاره و نهب الأموال، و كون أمر الحروب بيده «ص»، فلا محاله يراد بالخمس فيها خمس الأرباح و الاستفادات اليوميه.

و لكن يمكن أن يورد على ذلك أولا: بأننا لا نسلم عدم إجازة الحرب من قبله «ص»، إذ قتال الكفار لدعوتهم إلى الإسلام لم يكن منهيّا عنه، و يشهد لذلك ذكر الصفّي أيضا في بعض هذه الأخبار و هو ما كان يصطفي

من غنائم الحرب.

قال فى النهايه:

«الصفى: ما كان يأخذه رئيس الجيش و يختاره لنفسه من الغنيمه قبل القسمة و يقال له: الصفيه و الجمع: الصفايا، و منه حديث عائشه: كانت صفيه «رض» من الصفى.» (٤)

و فى مرسله حماد الطويله: «و للإمام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها الجاربه الفارهه و الدابه الفارهه.» (٥) و نحوها أخبار أخر.

و ثانيا: أن خمس الركاز أيضا مما أمر به النبى «ص» و يصدق عليه المغنم أيضا، و أما خمس الأرباح فلو كان واجبا فى عصره و تعارف مطالبته و أخذه لذاع و شاع

(١)- صحيح البخارى ١ / ٢٠، باب أداء الخمس من الإيمان.

(٢)- فتوح البلدان / ٨٢.

(٣)- الإصابه ٢ / ١٩٧.

(٤)- النهايه لابن الأثير ٣ / ٤٠.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال و ... الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٣

ذكره فى المحاورات و الكتب و لم يكن يخفى و يهمل إلى عصر الصادقين «ع»، فهذه معضله قويه ينبغى الالتفات إليها و التحرى لحلها، هذا.

و لكن مع ذلك لا يضرّ هذا الإشكال بأصل الحكم بعد ما ثبت بعموم الكتاب و إجماع الفرقه المحقه و الأخبار المستفيضه كما مرّ.

و لعل الحكم ثبت فى عصر النبى «ص» بنحو الاقتضاء و الإنشاء المحض، و لكن لما كان تنفيذه و إجراؤه موجبا للخرج بسبب الفقر النوعى أو لاستيحاش المسلمين منه لكونهم حديثى العهد بالإسلام، أو كونه «ص» مظنه للتهمه حيث إن الخمس كان بنفع شخصه و أهل بيته فلاجل ذلك أخرت فعليته و تنفيذه إلى عصر الأئمه - عليهم السلام -.

و أحكام الإسلام تدريجيه و ربما أخرت فعليته بعضها حتى إلى عصر ظهور الإمام المنتظر لعدم تحقق شرائطها

قبل ذلك.

ويمكن أن يقال أيضا: إن هذا الخمس ضريبه سلطانيه وضعها الأئمه المتأخرون من العتره الطاهره بما هم أئمه العباد و ساسه البلاد شرعا حسب الاحتياج فى أعصارهم، حيث إن الزكوات و الأموال العامه و سائر الضرائب الإسلاميه قد انحرفت عن مسيرها الأصلي و صارت تحت اختيار خلفاء الجور و عمّالهم، و لذلك ترى الأئمه- عليهم السلام- محللين له تاره و مطالبين له أخرى.

و قد احتملنا نظير ذلك فى خمس المعادن و الكنوز أيضا بناء على كونهما من الأنفال و كون الخمس فيهما بعنوان حق الإقطاع و إجازة التصرف فيهما.

و مقتضى ذلك جواز تجديد النظر فى ذلك بحسب مقتضيات الزمان و الشرائط.

و لكن يبيّن هذا الاحتمال استدلالهم- عليهم السلام- لهذا الخمس و كذا لخمس الكنز بالآيه الشريفه و تطبيقهم الآيه عليهما. اللهم إلّا أن يكون الاستدلال بها وقع جدلا لإقناع من فى قلبه مرض و ريب من سعه اختيارهم- عليهم السلام-، أو يراد بذكر الآيه تثبيت الحكم إنشاء و اقتضاء و إن كانت فعليته من قبلهم- عليهم السلام-.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٤

و كيف كان فلا إشكال فى أصل الحكم. و ربما يؤيده ما دلّ من الأخبار الوارده من طرق الفريقين على حرمة الزكاه على بنى هاشم و تعويضهم منها بالخمس، فكما أن موضوعات الزكاه كانت أمورا مستمره سنويه و جب أن يكون للخمس الذى هو عوض عنها أيضا موضوع مستمر سنوى و ليس هو إلّا أرباح المكاسب، إذ غنائم الحرب و المعادن و الكنوز و نحوها أمور اتفاهيه قد لا تتحقق فى سنوات متلاحقه فيلزم من ذلك حرمان بنى هاشم فى كثير من الأحيان، فتدبر.

الأمر الثانى: فى ذكر أخبار التحليل و الجواب عنها:

لا يخفى أن

هنا أخبارا كثيرة يستفاد منها تحليل الخمس إجمالا. و ليس مفاد ما دلّ على ثبوت الخمس فى الأرباح و غيرها مجرد الجعل و التشريع اقتضاء و إنشاء حتى يحكم بحكومته أخبار التحليل عليها و عدم المعارضه بينهما. بل قد عرفت أن أكثرها ظاهره أو صريحه فى بيان الحكم الفعلى و أن الأئمة «ع» كانوا يطالبونه و يعينون الوكلاء لمطالبته أو كانوا يأمرن بأدائه، فلا بد من بيان محمل لأخبار التحليل:

أما إجمالا فنقول: إن ما دلّ على المطالبه و وجوب الأداء رويت عن موسى بن جعفر «ع» و من بعده من الأئمة المتأخرين - عليهم السلام- و هى مستفيضه بل لعلها متواتره أفتى بمضمونها الأصحاب.

و أما أخبار التحليل فمرويه عن الإمامين الهمامين: الباقر و الصادق - عليهما السلام- إلا صحيحه على بن مهزيار عن أبى جعفر الثانى «ع» و لكن موردها صورته الإعواز و عدم إمكان الأداء.

و التوقيع المروى عن صاحب الزمان «ع». و فيه إجمال، لكون الجواب فيه ناظرا إلى سؤال السائل و هو غير معلوم، فلعله كان فى مورد خاص، مضافا إلى ظهوره فى المناكح خاصه بقرينه التعليل فيه بطيب الولاده، فعلى هذا يكون التحليل فى زمان خاص أو موضوع خاص و يتعين العمل بالأخبار الصادره عن الأئمة المتأخرين عن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٥

الصادقين «ع» الداله على وجوب الأداء و فعليته.

و أما تفصيلا، فأخبار التحليل منها ما يختص بحال الإعواز بالنسبه إلى حق الإمام فقط.

كصحيحه على بن مهزيار، قال: قرأت فى كتاب لأبى جعفر «ع» من رجل يسأله أن يجعله فى حلّ من مأكله و مشربه من الخمس، فكتب بخطه: «من أعوزه شىء من حقى فهو فى حلّ.»

و المراد بأبى جعفر هنا بقريته الراوى هو أبو جعفر الثانى، أعنى جواد الأئمه «ع».

ولا يخفى أن هذه الصحيحه بنفسها شاهده على أن البناء و العمل فى عصر الإمام الجواد «ع» كان على أداء الخمس و لذا استحلّ الرجل لنفسه، فيعلم بذلك أن أخبار التحليل مع كثرتها و صدورها عن الصادقين «ع» لم تكن بإطلاقها موردا للعمل فى عصره «ع»، و ظاهر الجواب هو التحليل لخصوص المعوز لا مطلقا، بل لعل التحليل وقع للمعوز فى عصره فقط.

و منها ما يدل على تحليل المناكح لشيعتهم:

١- كخبر ضريس الكناسى، قال: قال أبو عبد الله «ع»: أتدرى من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا أدرى، فقال: «من قبل خمسنا أهل البيت إلا لشيعتنا الأتبيين، فإنه محلل لهم و لميلادهم». «٢»

٢- و خير أبى خديجه، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رجل و أنا حاضر: حلل لى الفروج، ففزع أبو عبد الله «ع»، فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق، إنما يسألك خادما يشتريها أو امرأه يتزوجها أو ميراثا يصيبه أو تجاره أو شيئا أعطيه، فقال: «هذا لشيعتنا حلال: الشاهد منهم و الغائب، و الميت منهم و الحى و ما يولد

(١)- الوسائل ٦/ ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال و ...، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال و ...، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٦

منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال، أما و الله لا يحلّ إلا لمن أحلنا له، و لا و الله ما أعطينا أحدا ذمه و ما عندنا لأحد عهد (هواده) و لا لأحد عندنا ميثاق. «١»

بالميراث و التجاره و ما أعطيه بقيرنه السؤال خصوص الإمام و الفتيات.

و لو أريد الأعم فيحمل على خصوص ما انتقل إليه ممن لا يعتقد الخمس أو لا يخمس، إذ الظاهر من الحديث تعلق حق الإمام به قبل أن ينتقل إليه فلا يشمل الخمس المتعلق بأموال نفسه قطعاً، بل يشكل هذا الحمل أيضاً لمعارضته بخبر أبي بصير عن أبي جعفر «ع»، قال: سمعته يقول: «من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله، اشترى ما لا يحل له.» «٢» و خبره الآخر عنه «ع»، قال: «لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا.» «٣»

فالمتيقن من الروايه خصوص الإمام و الفتيات المغنومه المنتقله إليه بالشراء أو بالميراث أو نحوهما.

٣- و مما ورد في المناكح أيضاً خبر محمد بن مسلم، عن أحدهما «ع»، قال: «إن أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول: يا ربّ خمسى، و قد طيّبنا ذلك لشيئتنا لتطيب ولادتهم و لتزكو أولادهم.» «٤»

و لعل مرسل العياشى أيضاً قطعه من هذا الحديث فيحمل إطلاقه على المناكح أيضاً. «٥»

٤- و خير الحارث بن المغيرة النصرى، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت له: إن لنا أموالاً من غلات و تجارات و نحو ذلك، و قد علمت أن لك فيها حقاً، قال: «فلم

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٣٨، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٨٠، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ٥.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٨٦، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٧

أحللنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم، و كل من والى آبائى فهو فى حل مما فى أيديهم من حقنا، فليبلغ الشاهد الغائب.» (١)
إلى غير ذلك من الأخبار الناظره إلى المناكح بلحاظ التعليقات الواردة فيها، فتأمل.

و منها ما يحمل على تحليل ما يشتري ممن لا يعتقد الخمس أو من لا يخمس فى زمان خاص:

كبعض ما ذكر، و كروايه يونس بن يعقوب، قال: كنت عند أبى عبد الله «ع» فدخل عليه رجل من القمّاطين فقال: جعلت فداك، تقع فى أيدينا الأموال والأرباح و تجارات نعلم أن حقك فيها ثابت و أنا عن ذلك مقصرون، فقال أبو عبد الله «ع»: «ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم.» (٢)

و ظهورها فى التحليل فى زمان خاص ظاهر، كظهورها فيما تعلق به الخمس أو حق آخر فى يد الغير ثم انتقل إليه، فلا تشمل ما تعلق به الحق فى يده.

و منها ما دل على تحليل الفىء و غنائم الحرب الواصلة إلى الشيعة من أيدي المخالفين:

كصحيحه الفضلاء، عن أبى جعفر «ع»، قال: «قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب «ع»: «هلك الناس فى بطونهم و فروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا، الا و إن شيعتنا من ذلك و آباءهم فى حل.» و رواه الصدوق أيضا مثله إلا أنه قال: «و أبناءهم» (٣).

إذ الظاهر أن المشار إليه لقوله: «من ذلك» الحق الثابت عند الناس إذا وصل إلى الشيعة.

(١) - الوسائل ٦ / ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٩.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٨٠، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٦.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

و خبر أبى حمزه، عن أبى جعفر «ع»، قال: «إن الله جعل لنا أهل البيت سهاما ثلاثة فى جميع الفى ء فقال- تبارك و تعالى:- «وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ لِالْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ». فنحن أصحاب الخمس و الفى ء، و قد حرمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا. و الله يا أبا حمزه ما من أرض تفتح و لا خمس يخمس فيضرب على شى ء منه إلا كان حراما على من يصيبه فرجا كان أو مالا. الحديث.» (١)

و قد كثرت الغنائم الحرييه و الجوارى المسيبه فى تلك الأعصار و كثر ابتلاء الشيعة بها فاقتضت المصلحه تسهيل الأمر على الشيعة و تحليلها لهم فعدم شمول هذه الأخبار لمثل أرباح المكاسب و سائر الموضوعات التى تعلق بها الخمس عند الإنسان و اوضح جدا.

و منها ما دلّ على تحليل الأراضى و الأنفال، ككثير من أخبار الباب، فراجع و يأتى بحثه فى فصل الأنفال. (٢)

بقى الكلام فى التوقيع المروى فى الإكمال و الاحتجاج، عن الكلينى، عن إسحاق بن يعقوب، عن صاحب الزمان «ع»:

ففى الاحتجاج: محمد بن يعقوب الكلينى، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمرى أن يوصل لى كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علىّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان- عليه السلام:- ... و أما المتلبسون بأموالنا فمن استحل منها شيئا فأكله يأكل النيران. و أما الخمس فقد أبيع لشيعتنا و جعلوا منه فى حلّ إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم و لا تخبث.» (٣)

و إسحاق بن يعقوب لم يذكر بمدح و لا قدح.

(٢) - راجع المسأله الثانيه من الجهه الرابعه من فصل الأنفال فى الجزء التالى من الكتاب.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٧٩

و يظهر من هذا التوقيع بنفسه أن صاحب الأمر «ع» أيضا كان يطالب الأموال و يأخذها و لم يكن حلّها بالكلية استغناء منها، فلعل الخمس المذكور فى التوقيع كان نوعا خاصا منه اقتضت المصلحه تحليله كما يشعر بذلك التعليل بطيب الولاده، فلعله كان مرتبطا بخمس الغنائم و الجوارى المسيه من قبل حكّام الجور المبتلى بها الشيعه فى عيشتهم. و لا دليل على حمل اللام على الاستغراق بعد كون جوابه «ع» مسبقا بالسؤال، و السؤال غير مذكور و لا- معلوم، فلعل المسؤول عنه كان نوعا خاصا من الخمس، و اللام للعهد و الإشاره اليه، و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

هذا مضافا إلى أن ظاهر الكلام فى التوقيع و غيره تحليل جميع الخمس حتى سهم الساده منه، و هو المستفاد من سائر أخبار التحليل أيضا.

و لا يمكن الالتزام بذلك بعد ما حرم الصدقه عليهم و جعل الخمس عوضا عنها.

و بالجمله، فصحيحه على بن مهزيار كان موضوعه من أعوز، و التوقيع أيضا فيه إجمال، و أما غيرهما من أخبار التحليل المذكوره فى الباب الرابع من أبواب الأنفال من الوسائل فجميعها صادرة عن الإمامين الهمامين الباقر و الصادق «ع» إلا روايه واحده عن تفسير الإمام حاكميه لتحليل أمير المؤمنين «ع». «١»

و إذا شاهدنا الأئمه المتأخرين عنهما «ع» يحكمون بوجوب الخمس فى الأرباح و يطالبونه و يأخذونه كلا أو بعضا فلا محاله يجب أن تحمل

أخبار التحليل على موضوعات خاصه أو زمان خاص:

فمنها ما تدل على تحليل المناكح و الجوارى المسيبه المبثلى بها فى تلك الأعصار، حفظا لطيب الولادات.

و منها ما تدل على تحليل الفىء و غنائم الحرب الواصله إلى الشيعة من أيدي

(١)- الوسائل ٦/ ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٠

المخالفين، و قد كثرت الغنائم الحريه و الجوارى المسيبه فى تلك الأعصار و كثر ابتلاء الشيعة بها.

و منها ما تحمل على تحليل ما يشتري ممن لا يعتقد الخمس أو لا يخمس.

و منها ما تحمل على التحليل فى زمان خاص.

و منها ما تدل على تحليل الأراضى و الأنفال.

فلا يستفاد من هذه الأخبار تحليل خمس أرباح المكاسب و سائر الموضوعات التى يتعلق بها الخمس عند المكلف، فتدبر. و إن شئت التفصيل فراجع ما ذكرناه فى كتاب الخمس «١». هذا.

١- و روى الصدوق بإسناده، عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله «ع» أنه قال: «إني لآخذ من أحدكم الدرهم و إني لمن أكثر أهل المدينة مالا، ما أريد بذلك إلا أن تطهروا.» «٢»

٢- و روى الكليني بإسناده، عن محمد بن زيد الطبرى، قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا «ع» يسأله الإذن فى الخمس، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم. إن الله واسع كريم، ضمن على العمل الثواب و على الضيق الهتم، لا- يحل مال إلا من وجه أحله الله، إن الخمس عوننا على ديننا و على عيالنا و على موالينا و ما نبذله و نشترى من أعراضنا ممن نخاف سطوته، فلا تزوه عنا و لا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم

عليه، فإن إخراجهم مفتاح رزقكم و تمحيص ذنوبكم، و ما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، و المسلم من يفى لله بما عهد إليه، و ليس المسلم من أجاب باللسان و خالف بالقلب. و السلام.» (٣)

٣- و بالإسناد، عن محمد بن زيد، قال: قدم قوم من خراسان على أبي الحسن الرضا «ع» فسألوه أن يجعلهم في حلّ من الخمس، فقال «ع»: «ما أمحل هذا؟!»

(١)- كتاب الخمس / ١٥١ و ما بعدها.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٧٥، الباب ٣ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨١

تمحضونا المودّه بألستكم و تزوون عنا حقا جعله الله لنا و جعلنا له و هو الخمس، لا نجعل، لا نجعل، لا نجعل لأحد منكم في حلّ. «١»

و رواهما الشيخ أيضا بإسناده، عن محمد بن زيد مثله. «٢»

٤- و روى الكليني و الشيخ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني «ع» إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل - و كان يتولّى له الوقف بقم - فقال: يا سيدي، اجعلني من عشره آلاف درهم في حلّ، فإني قد أنفقتها.

فقال له: أنت في حلّ. فلما خرج صالح قال أبو جعفر «ع»: «أحدهم يشب على أموال آل محمد و أيتامهم و مساكينهم و فقراهم و أبناء سبيلهم فيأخذها ثم يجيىء فيقول: اجعلني في حلّ، أترأه ظن أني أقول: لا أفعل، و الله ليسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً.» (٣)

و الشيخ في الاستبصار بعد نقل أخبار التحليل و الأخبار الثلاثة الأخيره قال:

«فالوجه في الجمع بين هذه الروايات ما كان يذهب

إليه شيخنا «ره»، وهو أنه ما ورد من الرخصة في تناول الخمس و التصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصة للعله التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمة «ع» لتطيب ولأده شيعتهم، و لم يرد في الأموال، و ما ورد من التشدد في الخمس و الاستبداد به فهو يختص بالأموال.» (٤)

هذا.

مضافا إلى أن الخمس و كذا الأنفال ليسا ملكا لشخص الإمام المعصوم كما قد يتوهم، بل هما لمنصب الإمامه أعنى منصب زعامه المسلمين و إداره شؤونهم العامه، و الإمامه و الزعامه من الضروريات لمجتمع المسلمين في جميع الأعصار، و الخمس من أهم الميزانيات و الضرائب المشرعه لها و لذا عتبر عنه في روايه المحكم و المتشابه عن أمير المؤمنين «ع» بوجه الإيماره «٥».

كما أن الأنفال أيضا أموال عامه راجعه إلى الحكومات في جميع المنظمات

(١) الوسائل ٦ / ٣٧٦، الباب ٣ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣.

(٢) الوسائل ٦ / ٣٧٦، الباب ٣ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٧٥، الباب ٣ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

(٤) - الاستبصار ٢ / ٦٠، كتاب الزكاه، الباب ٣٢، ذيل الحديث ١١.

(٥) - الوسائل ٦ / ٣٤١، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٢

و منها نظام الإسلام.

فالتحليل المطلق للخمس و الأنفال هدم لأساس الإمامه و الحكومه الحقه، فلا محاله يجب أن تحمل أخبار التحليل كما عرفت على موضوعات خاصه أو زمان خاص أو شرائط خاصه.

و لعل تحليل الأنفال العامه كالأراضى و الآجام و نحوهما للشيعه كان يختص بعصر استبدد بها حكام الجور و أياديهم، و احتاج بعض الشيعه إليها و لم يتيسر لهم الاستيذان من أئمه

العدل و نوابهم، و إلا- فإطلاق سراح الأنفال مطلقاً و عدم السماح لتحديدها و تقسيمها على وفق موازين العدل و الإنصاف يوجب استبداد جمع بها و حرمان المستحقين الضعفاء منها كما هو المشاهد في أعصارنا. و هذا أمر مرغوب عنه شرعاً كما لا يخفى على من عرف مذاق الشرع المبين، فتدبر.

الأمر الثالث: في أن الموضوع في هذا القسم من الخمس هل هو الأرباح أو مطلق الفائدة؟

لا يخفى أن المحتملات فيه أربعة: الأول: اعتبار صدق التكسب، أعني القصد إلى حصول المال و التصدي لذلك مطلقاً، نسب إلى المشهور.

الثاني: اعتبار ذلك مع اتخاذه مهنة و حرفه مستمره، كما نسب إلى المحقق الخونساري في حاشيته على شرح اللمعة.

الثالث: عموم الحكم للتكسب و للفائدة الاتفاقيه أيضاً مع حصولها بالاختيار كالهبة و الجائزه.

الرابع: عموم الحكم و لو للفائدة غير الاختياريه كالموارث و نحوها.

و المذكور في كلمات أكثر القدماء من أصحابنا خصوص ما يستفاد بالاكْتساب كأرباح التجارات و الصناعات و الزراعات.

و لكن المستفاد من الآيه الشريفه و الأخبار هو الأعمّ من ذلك و مما لا يتصدى لتحصيله، سواء كان بالاختيار كالهبات و الجوائز أو غيره كالميراث الذي لا يحتسب بل مطلقاً على قول.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٣

توضيح ذلك أن المتعارف بين الناس أن يتوصل كل منهم بشغل من الأشغال لرفع حاجاته اليوميه. فمنهم من يتوصل بالتوليد و الإنتاج كالزراع، و منهم من يتوصل بنقل الأموال كالتجار، و منهم من يتوصل بتغيير صور الأمتعه و العمل عليها بما يزيد في قيمتها كالصنّاع.

فهذه هي عمدته و جوه الاستفاده المتعارفه بين الناس و قد تعرّض لها الأصحاب في كلماتهم.

نعم، قد يحصل للإنسان المال من دون تعب و تصدّ لتحصيله إما مع الاختيار كالهبات و الجوائز و الصداق و عوض الخلع و نحوها

أو بلا- اختيار له كالميراث و نذر النتيجة على القول بصحته، و لكنها فوائد اتفقيه نادره و ليس بناء اقتصاد الناس عليها و لا يصدق عليها الاكتساب و يشكل شمول كلمات الأصحاب لها.

اللهم إلا أن يحمل العناوين المذكوره فى كلماتهم على المثل و يقال إن غرضهم بيان مطلق الفوائد اليوميه غير العناوين الخاصه التى مرت من الغنائم و المعادن و الكنوز و الغوص التى لها أحكام خاصه.

و يؤيد ذلك كلمه «غير ذلك» المذكوره فى النهايه و الغنيمه بعد عناوين التجاره و الصناعه و الزراعه.

و كيف كان فقد نسب إلى المشهور عدم ثبوت الخمس فى الفوائد الاتفقيه، و لكن الأقوى هو الثبوت فى مثل الهديه و الجائزه.

و يدل على ذلك، مضافا إلى عموم الآيه الشريفه لصدق الغنيمه عليها، أخبار مستفيضه:

١- ففى صحيحه على بن مهزيار، عن أبى جعفر الثانى «ع»- بعد الحكم بوجوب الخمس فى الغنائم و الفوائد- قال: «فالغنائم و الفوائد- يرحمك الله- فهى الغنيمه يغنمها المرء و الفائده يفيدها، و الجائزه من الإنسان للإنسان التى لها خطر، و الميراث الذى لا يحتسب من غير أب و لا ابن، و مثل عدوّ يظلم فيؤخذ ماله، و مثل مال يؤخذ و لا يعرف له صاحب.

الحديث. «١»

(١)- الوسائل ٦/ ٥٠- ٣٤٩، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٤

و تقييد الجائزه بالتى لها خطر لعله من جهه أن الجائزه الحقيه تصرف فوراً فلا تبقى إلى السنه. و من تقييد الميراث يستفاد عدم الخمس فى الموارث المتعارفه التى تحتسب كما أتى بيانه.

٢- و فى موثقه سماعه قال: سألت أبا الحسن «ع» عن الخمس، فقال: «فى

كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير.» (١) بناء على عموم اللفظ للفوائد الاتفاقية أيضا كما لا يبعد.

٣- و في صحيحه على بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد، عنه «ع»، قال: «يجب عليهم الخمس.» فقلت: ففي أي شيء؟ فقال: «في أمتعتهم و صنائعهم. الحديث.» (٢)

بتقريب أن المتاع بحسب اللغة و الاستعمال يراد به كل ما يتمتع به في الحاجات فيعم جميع لوازم المعيشة و إن حصلت بالهبة و نحوها.

و في القاموس:

«و المتاع: المنفعة و السلعة و الأداة و ما تمتعت به من الحوائج، ج: أمتعته.» (٣)

و الظاهر أن الموضوع له هو الأخير و الباقي من قبيل المصاديق له.

٤- و في خبر أبي بصير، عن أبي عبد الله «ع»، قال: كتبت إليه في الرجل يهدى إليه مولاه و المنقطع إليه هديه تبلغ ألفي درهم أو أقل أو أكثر هل عليه فيها الخمس؟ فكتب «ع»: «الخمس في ذلك.» (٤)

أقول: في سند الرواية أحمد بن هلال، و فيه كلام.

٥- و في خبر عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب لفاطمه «ع» و لمن يلي أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس. الحديث.» (٥)

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥٠، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٣)- قاموس اللغة / ٥٠٨.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٠.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨.

من الراوى. و فى سند الروايه ضعف كما لا يخفى على أهله.

٦- و فى خبر أحمد بن محمد بن عيسى، عن يزيد، قال: كتبت: جعلت لك الفداء تعلمنى ما الفائدة و ما حدّها؟ رأيك- أبقاك الله- أن تمنّ علىّ ببيان ذلك لكى لا أكون مقيماً على حرام لا صلاه لى و لا صوم، فكتب: «الفائده مما يفيد إليك فى تجاره من ربحها و حرث بعد الغرام أو جائزه.» (١)

و يزيد هذا يظن كونه يزيد بن إسحاق بقريته روايه أحمد بن محمد بن عيسى عنه، و قد وثقوه.

٧- و فى روايه على بن الحسين بن عبد ربّه، قال: سرّح الرضا «ع» بصله إلى أبى، فكتب إليه أبى: هل علىّ فيما سرّحت إلىّ خمس؟ فكتب إليه: «لا خمس عليك فيما سرّح به صاحب الخمس.» (٢)

يظهر من الروايه أن الصله بالطبع فيها الخمس. و فى سند الروايه سهل بن زياد، و الأمر فيه سهل.

٨- و فى تحف العقول، عن الرضا «ع» فى كتابه إلى المأمون قال: «و الخمس من جميع المال مره واحده.» (٣) و لكن ليست هذه الجملة فى نقل العيون.

٩- و فى روايه عيسى بن المستفاد، عن أبى الحسن موسى بن جعفر عن أبيه «ع» أن رسول الله «ص» قال: «... و إخراج الخمس من كل ما يملكه أحد من الناس حتى يرفعه إلى وليّ المؤمنين و أميرهم. الحديث.» (٤)

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥٠، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٥٤، الباب ١١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٤١، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٣.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٨٦، الباب ٤ من أبواب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٦

١٠- و في فقه الرضا بعد ذكر الآيه الشريفه قال:

«و كل ما أفاده الناس فهو غنيمه، لا فرق بين الكنوز و المعادن و الغوص ... و هو ربح التجاره و غلّه الضيعة و سائر الفوائد من المكاسب و الصناعات و الموارث و غيرها، لأن الجميع غنيمه و فائده.» «١»

هذا مضافا إلى أنه إذا كان ما يحصل للإنسان بتعب و مشقه موردا للماليه و الضريبه فما يحصل له مجانا و بلا تعب أولى بذلك و أحق، فهذا أمر يحكم به العقل و الاعتبار العرفي.

و بالجملة، قد تحصل لك أن المستفاد من الآيه الشريفه و الأخبار المستفيضه ثبوت الخمس في مطلق الفائده.

و لكن المذكور في كلمات الأصحاب خصوص أرباح التجارات و الصناعات و الزراعات، فهل يؤخذ بعموم الآيه و مفاد الروايات المذكوره و تحمل كلماتهم على قصد المثال و بيان المنابع المتعارفه لتحصيل المال، أو يؤخذ بظاهر كلماتهم و يرفع اليد عمّا دلّ على ثبوت الخمس في مثل الهديه و الجائزه و الميراث بإعراض الأصحاب، بتقريب أن عدم تعرّضهم لمثل الميراث و الهديه و الجائزه في كتبهم المعده لنقل الفتاوى المأثوره عن الأئمه «ع» مع عموم الابتلاء بها يكشف كسفا قطعيا عن خروجها عندهم عن موضوع الخمس و أنهم تلقوا ذلك عن الأئمه يدا بيد.

قال في السرائر:

«قال بعض أصحابنا إن الميراث و الهديه و الهبه فيه الخمس، ذكر ذلك أبو الصلاح الحلبي في كتاب الكافي الذي صنّفه، و لم يذكره أحد من أصحابنا إلا المشار إليه، و لو كان صحيحا لنقل نقل أمثاله متواترا، و الأصل براءه الذمه.» «٢»

و في مصباح الفقيه ما

(١) - فقه الرضا / ٢٩٤.

(٢) - السرائر / ١١٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٧

«لا ينبغي الارتياح فى عدم تعارفه بين المسلمين فى زمان النبى «ص» و لا بين الشيعة فى عصر أحد من الأئمه «ع»، و إلا امتنع عادة اختفاء مثل هذا الحكم أعنى وجوب صرف خمس الموارىث، بل و كذا العطايا مع عموم الابتلاء به، على النساء و الصبيان من المسلمين فضلا عن صيرورته خلفيا أو صيروره خلفه مشهورا لو لم يكن مجمعا عليه، ففوق الخلاف فى مثل المقام أماره قطعيه على عدم معرفيته فى عصر الأئمه «ع» بل و لا فى زمان الغيبه الصغرى، و إلا لقصت العاده بصيرورته من ضروريات الدين لو كان فى عصر النبى «ص» أو المذهب لو كان فى أعصار الأئمه «ع»» (١)

أقول: قد عرفت فى أوائل بحث الخمس أن الغنيمه اسم لكل فائده غير مترقبه أو زائده على ما يترقب، فتشمل مثل الهديه و الجائزه الخطيره بلا إشكال. و تعرضت لها الأخبار أيضا.

و أما الميراث فحيث إنه مما يقتضيه نظام التكوين لكل أحد بلا استثناء فيمكن أن يقال إنه أمر مترقب و مرجو الحصول و مقطوع التحقق، فلا يصدق عليه الاغتنام إلا فيما لا يحتسب كما دلّ على ذلك صحيحه ابن مهزيار.

بل يمكن أن يقال إن الاغتنام إنما يصدق فى تبديل الأموال و نقلها، و ما هو المتبديل فى الموارىث إنما هو الملاك لا الأموال فكأن الأموال و العقارات باقيه على حالها و فى مكانها و إنما تبدل ملاكها بحسب ما اقتضاه نظام التكوين، فتأمل.

ثم لو أبيت إلا عن صدق الغنيمه على الميراث أمكن الاستدلال على عدم الخمس فى ما يحتسب منه بمفهوم الوصف فى

الصحيحه و بأنه لو كان الخمس ثابتا فيه لاشتهر غايه الاشتهار بين العوام أيضا فضلا عن الخواص لكثرة الابتلاء به فى جميع البلاد و فى جميع الأعصار.

و لعل وزان الصداق أيضا وزان الميراث، فإنه أمر يرجى حصوله بحسب نظام

(١) - مصباح الفقيه / ١٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٨

المجتمع. بل يمكن أن يقال إنه عوض عن الزوجيه و البضع، حيث إن الزوجه تجعل نفسها تحت سلطنه الزوج بإزائه و تسلب حريتها بذلك فلا يصدق عليه الاغتنام

و من هذا القبيل أيضا عوض الخلع، فإنه بإزاء رفع اليد عن السلطه المملوكه.

هذا مضافا إلى أنه لو ثبت فيهما الخمس لاشتهر و بان لكثرة الابتلاء بهما و لا سيما بالصداق. هذا.

و أما رفع اليد عن العمومات و الأخبار المستفيضة الداله على ثبوت الخمس فى الهبه و الهديه و الجائزه و الميراث الذى لا يحتسب باستناد إعراض الأصحاب عنها فالالتزام به مشكل، لعدم ثبوت الإعراض، و إنما الثابت هو عدم تعرض الأكثر، و لعلمهم ذكروا عناوين التجاره و الصناعه و الزراعه من باب المثال و من باب ذكر المصاديق الغالبه التى يزاولها الأكثر، و لذا قد عطف بعضهم عليها كلمه: «و غير ذلك.»

و كيف كان فالأقوى فيها ثبوت الخمس، وفاقا لأبى الصلاح و استحسنة فى اللعنه و مال إليه فى شرحها و قواه الشيخ الأعظم فى خمسه بل لعله الظاهر من المعبر أيضا، فتدبر.

ثم لا يخفى أن من مصاديق الفوائد التى قوينا فيها الخمس ما إذا اشترى شيئا للكنيه لا للتجاره، ثم اتفق أن باعه بأكثر مما اشتراه به، فالزائد على الثمن يكون من فوائد سنه البيع فيثبت الخمس فيما زاد منها على

مئونه السنه، بل لأحد أن يدرج هذا في عنوان التكسب أيضا، إذ حين الشراء و إن لم يكن قاصدا للنماء و الزياده و لكنه قصدها حين ما باعه و يكفى هذا في صدق عنوان التكسب. بل قد يقال بذلك في مثل الهبه أيضا بتقريب أن قبولها نوع من التكسب، فتأمل.

السادس مما فيه الخمس على ما قالوا: الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم:

«عند ابني حمزه و زهره و أكثر المتأخرين من أصحابنا، بل في الروضه نسبتة إلى

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٨٩

الشيخ و المتأخرين أجمع، بل في المنتهى و التذكرة نسبتة إلى علمائنا، بل في الغنيه الإجماع عليه، و هو- بعد اعتضاده بما عرفت- الحجه.» كذا في الجواهر. (١)

و في نهايه الشيخ:

«و الذمي إذا اشترى من مسلم أرضا و جب عليه فيها الخمس.» (٢)

و في المبسوط:

«و إذا اشترى ذمي من مسلم أرضا كان عليه فيها الخمس.» (٣)

و في الغنيه:

«و في المال الذي لم يتميز حاله من حرامه، و في الأرض التي يبتاعها الذمي بدليل الإجماع المتردد.» (٤) هذا.

و لكن في المختلف:

«لم يذكر ذلك ابن الجنيد و لا ابن أبي عقيل و لا المفيد و لا سَلَّار و لا أبو الصلاح.» (٥)

فالمسألة مختلف فيها. و الأصل في المسألة ما رواه الشيخ بسند صحيح، عن أبي عبيده الحذاء، قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: «أَيُّمَا ذَمِي اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ أَرْضًا فَإِنَّ عَلَيْهِ الْخُمْسَ.» و رواه الصدوق أيضا بإسناده، عن الحذاء (ع). (٦).

و في زيادات المقنعه عن الصادق (ع) قال: «الذمي إذا اشترى من المسلم الأرض فعليه فيها الخمس.» (٧) و هي مع إرسالها يحتمل رجوعها إلى الصحيحه و وقوع الوهم في النسبه إلى الصادق (ع).

و الظاهر من الحديث و لا سيما المرسله تعلق الخمس

برقبه الأرض، و هو الظاهر من النهايه و المبسوط و غيرهما. و لكن التتبع يوجب التزلزل فى المسأله:

(١)- الجواهر ١٦ / ٦٥.

(٢)- النهايه / ١٩٧.

(٣)- المبسوط ١ / ٢٣٧.

(٤)- الجوامع الفقيهيه / ٥٠٧ (طبعه أخرى / ٥٦٩).

(٥)- المختلف / ٢٠٣.

(٦)- الوسائل ٦ / ٣٥٢، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

(٧)- الوسائل ٦ / ٣٥٢، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٠

١- ففى خراج أبى يوسف:

«قال أبو يوسف: و كل أرض من أرض العشر اشتراها نصرانى تغلبى فإن العشر يضاعف عليه كما يضاعف عليهم فى أموالهم التى يختلفون بها فى التجارات، و كل شىء يجب على المسلم فيه واحد فعلى النصرانى التغلبى اثنان. قال: و إن اشترى رجل من أهل الذمه سوى نصارى بنى تغلب أرضا من أرض العشر فإن أبا حنيفة قال: أضع عليها الخراج ... و أنا أقول أن يوضع عليها العشر مضاعفا فهو خراجها ... قال أبو يوسف: حدثنى بعض أشياخنا أن الحسن و عطاء قالا فى ذلك العشر مضاعفا، قال أبو يوسف: فكان قول الحسن و عطاء أحسن عندى من قول أبى حنيفة.» (١)

٢- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد:

«أخبرنى محمد، عن أبى حنيفة، قال: إذا اشترى الذمى أرض عشر تحوّلت أرض خراج، قال: و قال أبو يوسف: يضاعف عليه العشر ... قال أبو عبيد: و كان سفيان بن سعيد يقول: عليه العشر على حاله ... و روى بعضهم عن مالك أنه قال: لا عشر عليه و لكنه يؤمر ببيعها لأن فى ذلك إبطالا للصدقه، و كذلك يروى عن الحسن بن صالح أنه قال: لا عشر عليه و لا خراج.» (٢)

فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«قال حرب: سألت أحمد عن الذمى يشتري أرض العشر؟ قال: لا أعلم شيئاً و أهل المدينة يقولون فى هذا قولاً حسناً: يقولون: لا يترك الذمى يشتري أرض العشر، و أهل البصره يقولون قولاً عجيباً: يقولون: يضاعف عليهم، و قد روى عن أحمد أنهم يمنعون من شرائها، اختارها الخلال و هو قول مالك و صاحبه فإن اشتروها ضوعف عليهم العشر فأخذ منهم الخمس.» «٣» هذا.

٤- و الشيخ «ره» عنون فى الخلاف ثلاث مسائل متعاقبه متناسبه فقال فى المسأله

(١)- الخراج / ١٢١.

(٢)- الأموال / ١١٦-١١٨.

(٣)- المغنى ٢ / ٥٧٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩١

«٨٤»: من الزكاه:

«إذا اشترى الذمى أرضاً عشريه و جب عليه فيها الخمس، و به قال أبو يوسف فإنه قال: عليه فيها عشرين. و قال محمد: عليه عشر واحد. و قال أبو حنيفه: تنقلب خراجيه. و قال الشافعى: لا عشر عليه و لا خراج. دليلنا إجماع الفرقه فإنهم لا يختلفون فى هذه المسأله، و هى مسطوره لهم منصوص عليها، روى ذلك أبو عبيده الحذاء، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول: أيما ذمى اشترى من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس.» «١»

و فى المسأله «٨٥»:

«إذا باع تغلبى و هم نصارى العرب أرضه من مسلم و جب على المسلم فيها العشر أو نصف العشر، و لا- خراج عليه. و قال الشافعى: عليه العشر. و قال أبو حنيفه:

يؤخذ منه عشرين. دليلنا أن هذه ملك قد حصل لمسلم و لا يجب عليه فى ذلك أكثر من العشر، و ما كان يؤخذ من الذمى من الخراج كان جزيه، فلا يلزم المسلم ذلك.» «٢»

و فى المسأله «٨٦»:

«إن اشترى تغلبى من ذمى أرضاً لزمته الجزيه كما

كانت تلزم الذمي. و قال أبو حنيفة و أصحابه: عليه العشران. و هذان العشران عندهم خراج يؤخذ باسم الصدقه. و قال الشافعي: لا عشر عليه و لا خراج. دليلنا أن هذا ملك قد حصل لذمي فوجب عليه فيه الجزية كما يلزم في سائر أهل الذمه.» (٣)

٥- و قال العلامة في المنتهى:

«الذمي إذا اشترى أرضا من مسلم و جب عليه الخمس. ذهب إليه علماؤنا.

و قال مالك: يمنع الذمي من الشراء إذا كانت عشريه، و به قال أهل المدينة و أحمد في روايه. فإن اشتراه ضوعف العشر فوجب عليه الخمس. و قال أبو حنيفة: تصير

(١)- الخلاف ١ / ٣٠٠.

(٢)- الخلاف ١ / ٣٠٠.

(٣)- الخلاف ١ / ٣٠٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٢

أرض خراج. و قال الثوري و الشافعي و أحمد في روايه أخرى: يصح البيع و لا- شىء عليه و لا عشر أيضا. و قال محمد بن الحسن: عليه العشر. لنا أن في إسقاط العشر إضرارا بالفقراء، فإذا تعرضوا لذلك ضوعف عليهم فأخرج الخمس. و يؤيده ما رواه الشيخ عن أبي عبيده الحذاء. الحديث.» (١)

و نحو ذلك في التذكرة أيضا.» (٢)

و تعرض للمسألة و نقل الأقوال المحقق في المعبر أيضا، فراجع.» (٣)

٦- و في منتقى الجمان بعد نقل الصحيحه قال:

«قلت: ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أن المراد من الخمس في هذا الحديث معناه المعهود، و للنظر في ذلك مجال. و يعزى إلى مالك القول بمنع الذمي من شراء الأرض العشريه و أنه إن اشترها ضوعف العشر فيجب عليه الخمس، و هذا المعنى يحتمل إرادته من الحديث إما موافقه عليه أو تقيه على الرأي الظاهر لأهل الخلاف وقت صدور الحكم. و معلوم أن رأى مالك

كان هو الظاهر في زمن الباقر «ع».

و مع قيام هذا الاحتمال بل قربه لا- يتجه التمسك بالحديث في إثبات ما قالوه، و ليس هو بمظنه بلوغ حد الإجماع ليغنى عن طلب الدليل فإن جمعا منهم لم يذكروه أصلا و صرح بعضهم بالتوقف فيه... «(٤)»

أقول: ولاده مالك على ما في مقدمه الموطأ كانت في ٩٥ من الهجره، و في هذه السنه أيضا بدأت إمامه الباقر «ع» على ما في أصول الكافي، و وفاه الإمام «ع» كانت في ١١٤ «(٥)» فلم يكن مالك في عصر إمامته «ع» أهلا لأن يظهر فتواه و يتقى منه. نعم، هذه الفتوى كانت ظاهره قبل ذلك عن الحسن و عطاء كما مرّ بل كان

(١)- المنتهى ١ / ٥٤٩.

(٢)- التذكرة ١ / ٢٥٣.

(٣)- المعتمد ٢٩٣ / ٢٩٣.

(٤)- منتقى الجمان ٢ / ٤٤٣.

(٥)- الموطأ، أو اخر المقدمه؛ و أصول الكافي ١ / ٤٦٦ و ٤٦٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ٩٣

هذا عمل النبي «ص» و كذا الخليفه الثاني كما يأتي عن قريب.

نجف آبادي، حسين على منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ٩٣

و كيف كان فهل نلتزم بثبوت الخمس في رقبه الأرض تمسكا بظاهر الصحيحه و الإجماع المنقول و شهره المتأخرين من أصحابنا، أو نمنع ذلك بتقريب أن صدور الحديث من الإمام «ع» في جوّ كان البحث عن بيع الأرض العشريه من الذمّي و عن كيفية المعامله معه من أخذ الخراج أو العشر أو الخمس ظاهرا بينهم يوجب التردد في الحكم لاحتمال صدور الحديث تقيه أو كون مراد الإمام- عليه السلام-

أيضا ثبوت الخمس أى العشرين فى حاصل الأرض بعنوان الزكاه وفقا لهم و لما حكى عن النبى «ص». إذ لا- بعد فى كون الحكم ذلك لئلا- يرغب أهل الذمه فى شراء أراضى المسلمين، بل أنس ذهن الراوى بالحكم الشائع فى ذلك الجو يوجب انسباق ذلك من كلام الإمام أيضا. فيمنع بذلك ظهور الصحيحه فى خمس الرقبه.

كيف؟! و عمدته الدليل على حجيه الخبر بناء العقلاء، و يمكن منع بنائهم على العمل مع تلك القرائن الموجهه لعدم الظهور أو عدم إرادته.

و لعل نظر بعض المفتين فى المسأله كالشيخ فى الخلاف و العلامه فى المنتهى و التذكره أيضا كان إلى ثبوت الخمس فى حاصل الأرض لا فى رقبته، فتأمل فى العبارات التى مرت، بل الظاهر من عباره الخلاف كون موضوع البحث عند أصحابنا أيضا هو حاصل الأرض العشريه و أنهم حملوا الصحيحه أيضا على ذلك.

نعم للحاكم الإسلامى منع الذمى من شراء الأرض و سائر العقارات من المسلمين إذا كان هذا مقدمه لاستيلائهم الاقتصادى و السياسى كما شوهد ذلك فى فلسطين، و له أيضا جعل الخمس على رقبه الأرض إذا فرض اشتراؤها و يصير هذا نحو جزية عليهم. هذا.

و ليس جعل الخمس فى حاصل أراضى الكفار أمرا غريبا يستوحش منه، بل له سابقه فى سيره النبى «ص» و الخلفاء:

ففى خبر محمد بن مسلم، قال: قلت لأبى عبد الله «ع» أ رأيت ما يأخذ هؤلاء من

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٤

هذا الخمس من أرض الجزية و يأخذ من الدهاقين جزية رء و سهم؛ أما عليهم فى ذلك شىء مؤظف؟ فقال: «كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم، و ليس للإمام أكثر من الجزية؛ إن شاء الإمام

وضع ذلك على رءوسهم وليس على أموالهم شىء، وإن شاء فعلى أموالهم وليس على رءوسهم شىء» فقلت: «فهذا الخمس؟» فقال: «إنما هذا شىء كان صالحهم عليه رسول الله «ص.»» (١)

و روى الصدوق، قال: قال الرضا «ع»: «إن بنى تغلب أنفوا من الجزية و سألوا عمر أن يعفيهم، فخشى أن يلحقوا بالروم فصالحهم على أن صرف ذلك عن رءوسهم و ضاعف عليهم الصدقه، فعليهم ما صالحوا عليه و رضوا به إلى أن يظهر الحق.» (٢)

و قد ظهر مما ذكرناه بطوله الإشكال فى خمس رقبه الأرض التى اشتراها الذمى من المسلم، بل الثابت هو الخمس فى حاصلها بعنوان الزكاه، و على ذلك تحمل الصحيحه و كثير من كلمات الأصحاب أيضا، فليس فى المسأله إجماع و لا شهره مقنعه، و الظاهر من كلمه الأرض فى تلك الأعصار كان أراضى الزراعه و التميمه لا- مثل أراضى الدور و الدكاكين و نحوها لعدم الاهتمام فيها بأرضها، فتدبر.

السابع مما فيه الخمس: الحلال المختلط بالحرام

على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه و بمقداره، فيحل بإخراج خمسه:

و قد أفتى بذلك فى النهايه و الغنيه و غيرهما بل ادعى عليه الإجماع و الشهره:

قال فى النهايه:

«و إذا حصل مع الإنسان مال قد اختلط الحلال بالحرام و لا يتميز له، و أراد تطهيره

(١)- الوسائل ١١/ ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١١/ ١١٦، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٥

أخرج منه الخمس و حلّ له التصرف فى الباقي.» (١)

و فى الغنيه فى عداد ما فيه الخمس:

«و فى المال الذى لم يتميز حلاله من حرامه، و فى الأرض التى يبتاعها

الذمي، بدليل الإجماع المتردد.» (٢)

نعم، لم يذكره المفيد و ابن أبي عقيل و ابن الجنيد، كما في المختلف.

و قال في المدارك:

«المطابق للأصول وجوب عزل ما يتيقن انتفاؤه عنه و التفحص عن ماله إلى أن يحصل اليأس من العلم به فيتصدق به على الفقراء، كما في غيره من الأموال المجهولة المالك.» (٣)

و كيف كان فقد استدلوا لوجوب الخمس في المقام بروايات، فلنذكر بعضها:

١- صحيحه عمار بن مروان، المرويه عن الخصال، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «فيما يخرج من المعادن و البحر و الغنيمه و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز الخمس.» (٤)

و الروايه لا بأس بها سندا و دلالة. و ظاهر الخمس فيها، هو الخمس المصطلح، نعم ربما يوهنها عدم ذكرها في الكتب الأربعة.

٢- ما رواه الشيخ بسنده، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«إن رجلا أتى أمير المؤمنين «ع» فقال: يا أمير المؤمنين، إنى أصبت مالا لا أعرف حلاله من حرامه؟

فقال له: أخرج الخمس من ذلك المال، فإن الله - عزّ و جلّ - قد رضى من ذلك المال بالخمس،

(١) - النهاية / ١٩٧.

(٢) - الجوامع الفقيهيه / ٥٠٧ (طبعه أخرى / ٥٦٩).

(٣) - المدارك / ٣٣٩.

(٤) - الوسائل ٦ / ٣٤٤، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٦

و اجتنب ما كان صاحبه يعلم.» (١)

هكذا في الوسائل، و لكن الشيخ رواها في موضعين من التهذيب ذكر في الموضع الأول «يعمل» بدل قوله: «يعلم»، و في الموضعين «قد رضى من المال» بدل قوله: «قد رضى من ذلك المال.» (٢)

٣- ما رواه المشايخ الثلاثة بسند لا بأس به، عن السكوني، عن أبي عبد الله «ع»: ففى

الفقيه: «روى السكوني، عن أبي عبد الله «ع»، عن أبيه، عن آبائه «ع»، قال: «أتى رجل عليا «ع» فقال: إني كسبت مالا أغمضت في طلبه حلالا- و حراما، فقد أردت التوبه و لا- أدرى الحلال منه و لا- الحرام فقد اختلط عليّ؟ فقال علي «ع»: أخرج خمس مالك، فإن الله- عزّ و جلّ- قد رضى من الإنسان بالخمس، و سائر المال كله لك حلال.» «٣»

و رواه الكليني أيضا إلا- أنه قال: «فقال أمير المؤمنين «ع»: «تصدق بخمس مالك، فإن الله- جلّ اسمه- رضى من الأشياء بالخمس، و سائر الأموال لك حلال.» «٤» و رواه الشيخ أيضا بسنده عن الكليني. «٥»

و الظاهر رجوع روايتي السكوني و الحسن بن زياد إلى روايه واحده، لتشابههما في السؤال و نقلهما لواقعه واحده اتفقت في زمان أمير المؤمنين «ع». و يبعد تعدد واقعه.

و على هذا فيشكل الاعتماد على ما اختلفنا فيه من الخصوصيات.

و هل تحمل الروايتان على المال الذى أصابه الإنسان من شخص آخر بالوراثه أو الاشتراء أو نحوهما و قد اختلط مال ذلك الشخص إجمالا- و لكن يحتمل كون المال المنتقل إليه بأجمعه من الحلال فيكون حلالا له و يحمل الخمس فيه على خمس الأرباح و الفوائد كما قد يحتمل، أو يراد المال الذى قد اختلط عند نفسه أو عند غيره و لكن المختلط قد انتقل إليه فيكون الخمس للتحويل؟ و جهان، و لعل الثانى هو الأظهر.

(١)- الوسائل ٦/ ٣٥٢، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

(٢)- التهذيب ٤/ ١٢٤ و ١٣٨، كتاب الزكاه، الباب ٣٥ و ٣٩.

(٣)- الفقيه ٣/ ١٨٩، كتاب المعيشه، باب الدين و القرض، الحديث ٣٧١٣.

(٤)- الكافي ٥/ ١٢٥ (ط). القديم من الفروع

١/٣٦٣)، كتاب المعيشه، باب المكاسب الحرام، الحديث ٥.

(٥)- الوسائل ٦/٣٥٣، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٧

و يحتمل فيهما أيضا أن يراد حليه المال المختلط أو المشتبه بسبب توبه الشخص و يكون الخمس فيه أيضا من قبيل خمس الفوائد، و لا بعد في أن يحل المال المختلط أو المشتبه و ينصبغ الحرام في البين بصبغه الحليه بسبب التوبه، كما يشهد بذلك الأخبار المستفيضه الوارده في المال المختلط بالربا، فراجع الوسائل الباب الخامس من أبواب الربا. «١» و كذلك موثقه سماعه فيمن أصاب مالا من عمل بنى أميّه. «٢»

و يشهد بذلك أيضا مرسله الصدوق في المقام، و قد فضلنا البحث في ذلك في كتاب الخمس، فراجع. «٣»

٤- مرسله الصدوق، قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين «ع» فقال:

يا أمير المؤمنين، أصبت مالا- أغمضت فيه، أ فلى توبه؟ قال: ايتنى خمسه، فأتاه بخمسه، فقال: «هو لك، إن الرجل إذا تاب تاب ماله معه.» «٤»

و الظاهر كونها مشيره إلى نفس الوقعه المذكوره في روايتى السكونى و الحسن بن زياد، فيجرى فيها ما مضى فيهما.

٥- موثقه عمّار الساباطى، عن أبى عبد الله «ع» أنه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل؟ قال: «لا، إلّا أن لا يقدر على شىء يأكل و لا يشرب و لا يقدر على حيله، فإن فعل فصار في يده شىء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت.» «٥»

أقول: الظاهر أن المراد بالخمس فيه هو الخمس المصطلح و لكن المورد في الحديث هو المال المشتبه لا المختلط، إذ المنتقل إليه لا يعلم بوجود الحرام فيه، فالخمس فيه هو خمس الأرباح، فتأمل.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٥٩، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به الخمس، الحديث ٢.

(٣)- كتاب الخمس / ١١٠ و ما بعدها.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٥٣، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٥٣، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٨

فالعمده في المسأله هو صحيحه عمار بن مروان و معتبره السكونى. و عمدته الإشكال في المسأله هو أن الحكم الشرعى في المال الذى لا يعرف صاحبه أو لا يمكن إيصاله إلى صاحبه كاللقطه و ما أودعه للصوص عند الإنسان و غير ذلك هو التصدق به كما نطقت بذلك الأخبار في الموارد المختلفه.

و من البعيد جدا كون المصرف هو التصدق فيما إذا علم مقدار الحرام، و الخمس المصطلح فيما إذا لم يعلم مقداره. فيحتمل قويا كون مصرف الخمس في المقام هو مصرف الصدقات، غايه الأمر أن المقدار لما كان مجهولا - فالله - تعالى -، مالك الأملاك و ولي الغائب، صالح الحرام الموجود في بين بالخمس.

و يؤيد ذلك قوله «ع» في خبر السكونى بنقل الكلينى: «تصدق بـخمس مالك».

و الكلينى ذكر روايات الخمس في أواخر كتاب الحججه من الكافى، لكونه عنده من حقوق الإمامه، و لكنه ذكر خبر السكونى الذى مرّ في كتاب المعيشه من الفروع، فيظهر بذلك أنه لم يجعل الخمس في المال المختلط من قبيل الخمس المصطلح.

و في حاشيه الفروع عن مرآه العقول قال: «و اختلفوا في أنه خمس أو صدقه، و الأخير أشهر.» «١»

و ليس لفظ الخمس حقيقه شرعيه في الخمس المصطلح المعهود كما قد يتوهم، بل يراد به جزء من الأجزاء الخمسه. نعم، قرينه السياق في صحيحه عمّار بن

مروان ربما تشهد بإرادته الخمس المصطلح. هذا.

و لو قيل بأن الخمس المصطلح بأجمعه حق وحدانتي لمنصب الإمامه كما سيأتي بيانه، و أن مصرف الصدقه مطلقا هو جميع المصارف الثمانية التي منها جميع سبل الخير لا خصوص الفقراء و المساكين كما لا يبعد، و يشهد له آيه مصرف الصدقات، و كذا إطلاق الصدقه على الأوقاف العامه، و قوله «ع»: «كل معروف صدقه» «٢»، و قوله «ع»: «عونك للضعيف من أفضل الصدقه» «٣»، و نحو ذلك من الاستعمالات، انحَلَّ

(١) - الكافي ٥ / ١٢٥، كتاب المعيشه، باب المكاسب الحرام، ذيل خبر السكوني.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٢١، الباب ٤١ من أبواب الصدقه، الحديث ١ و ٢.

(٣) - تحف العقول / ٤١٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٩٩

الإشكال من رأسه، إذ يصرف الجميع في مصالح الإسلام و المسلمين و شؤون الإمامه و الحكومه، و منها فقراء المسلمين و فقراء بني هاشم، فتأمل، لبقاء الإشكال إن منعنا إعطاء الصدقه لبني هاشم، اللهم إلا أن يقال باختصاص ذلك بالزكاه الواجبه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٠

الجهه الثالثه: في مصرف الخمس:

[كلمات الفريقين]

١- قال الشيخ في كتاب الفىء من الخلاف (المسأله ٣٧):

«عندنا أن الخمس يقسم ستة أقسام: سهم لله و سهم لرسوله و سهم لذى القربى، فهذه الثلاثه أسهم كانت للنبي «ص» و بعده لمن يقوم مقامه من الأئمه، و سهم لليتامى و سهم للمساكين و سهم لأبناء السبيل من آل محمد «ص» لا يشركهم فيه غيرهم.

و اختلف الفقهاء في ذلك: فذهب الشافعي إلى أن خمس الغنيمه يقسم على خمس أسهم: سهم لرسول الله «ص» و سهم لذى القربى و سهم لليتامى و سهم للمساكين و سهم لأبناء السبيل، فأما سهم

رسول الله «ص» فيصرف في مصالح المسلمين، و أما سهم ذى القربى فإنه يصرّف إلى ذوى القربى على ما كان يصرّف إليهم على عهد النبي «ص» على ما نبينه فيما بعد.

و ذهب أبو العالیه الرياحی إلى أن الخمس من الغنيمه و الفیء مقسوم على ستة أقسام: سهم لله - تعالى -، و سهم لرسوله، و سهم لذی القربى، و سهم للیتامی، و سهم للمساكين، و سهم لأبناء السبیل. و ذهب مالک إلى أن خمس الغنيمه و أربعه أخماس الفیء مفوض إلى اجتهاد الإمام ليصرفه إلى من رأى أن يصرفه إليه.

و ذهب أبو حنيفه إلى أن خمس الغنيمه و أربعه أخماس الفیء يقسم على ثلاثة أسهم:

سهم للیتامی و سهم للمساكين و سهم لأبناء السبیل. هذا الذى رواه عنه الحسن بن زياد اللؤلؤى ...

دليلنا إجماع الفرقه المحقه و أخبارهم، و أيضا قوله - تعالى -: «فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ الْآيَةَ.» (١)

(١) - الخلاف ٢ / ٣٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠١

٢- و فيه أيضا (المسأله ٣٨):

«سهم ذى القربى ثابت لم يسقط بموت النبي «ص»، و هو لمن قام مقامه. و قال الشافعى: سهم ذى القربى ثابت و هو خمس الخمس يصرّف إلى أقاربه الغنى و الفقير منهم و يستحقونه بالقرابه. و قال أبو حنيفه: سهم ذى القربى سقط بموت النبي «ص» ... دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و أيضا قوله - تعالى -: «و لذى القربى ...» (١)

٣- و فيه أيضا (المسأله ٣٩):

«عندنا أن سهم ذى القربى للإمام، و عند الشافعى لجميع ذى القربى يستوى فيه القريب و البعيد و الذكر و الأنثى ... دليلنا إجماع الفرقه.» (٢)

٤- و فيه أيضا (المسأله ٤١):

«الثلاثة أسهم التى هى للیتامی و

المساكين و أبناء السبيل من الخمس، يختص بها من كان من آل الرسول «ص» دون غيرهم، و خالف جميع الفقهاء فى ذلك و قالوا: إنها لفقراء المسلمين و أيتامهم و أبناء سبيلهم دون من كان من آل الرسول خصوصا. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (٣)

٥- و فى خراج أبى يوسف القاضى:

«و أما الخمس الذى يخرج من الغنيمه فإن محمد بن السائب الكلبي حدثنى عن أبى صالح، عن عبد الله بن عباس: أن الخمس كان فى عهد رسول الله «ص» على خمسة أسهم: لله و للرسول سهم، و لذى القربى سهم، و لليتامى و المساكين و ابن السبيل ثلاثة أسهم، ثم قسمه أبو بكر و عمر و عثمان على ثلاثة أسهم، و سقط سهم الرسول و سهم ذوى القربى، و قسم على الثلاثة الباقية، ثم قسمه على بن أبى طالب على ما قسمه عليه أبو بكر و عمر و عثمان. و قد روى لنا عن عبد الله بن عباس أنه قال:

عرض علينا عمر بن الخطاب أن نزوج من الخمس أيمننا و نقضى منه عن مغرنا،

(١)- الخلاف ٢ / ٣٤١.

(٢)- الخلاف ٢ / ٣٤٣.

(٣)- الخلاف ٢ / ٣٤٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٢

فأبينا إلا أن يسلمه لنا، و أبى ذلك علينا.

قال: و أخبرنى محمد بن اسحاق، عن أبى جعفر (عن جعفر خ. ل)، قال: قلت له:

ما كان رأى على فى الخمس؟ قال: كان رأيه فيه رأى أهل بيته و لكنه كره أن يخالف أبا بكر و عمر ...

قال: و حدثنى عطاء بن السائب أن عمر بن عبد العزيز بعث بسهم الرسول و سهم ذوى القربى إلى بنى هاشم.» (١)

٦- و فى تفسير القرطبي:

«قال مالك:

هو موكول إلى نظر الإمام و اجتهاده فيأخذ منه من غير تقدير و يعطى منه القرابه باجتهاد، و يصرف الباقي في مصالح المسلمين، و به قال الخلفاء الأربعة و به عملوا و عليه يدلّ قوله «ص»: «مالي مما أفاء الله عليكم إلّا الخمس، و الخمس مردود عليكم.» «٢»

٧- و في المغنى لابن قدامه الحنبلي:

«الفصل الرابع أن الخمس يقسم على خمسة أسهم، و بهذا قال عطاء و مجاهد و الشعبي و النخعي و قتاده و ابن جريج و الشافعي. و قيل يقسم على ستة: سهم لله، و سهم لرسوله ...

و روى ابن عباس أن أبا بكر و عمر قسما الخمس على ثلاثة أسهم، و نحوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية، و هو قول أصحاب الرأي: قالوا: يقسم الخمس على ثلاثة: اليتامى و المساكين و ابن السبيل، و أسقطوا سهم رسول الله «ص» بموته و سهم قرابته أيضا.

و قال مالك: الفىء و الخمس واحد يجعلان في بيت المال، قال ابن القاسم: و بلغنى عن أثق به أن مالكا قال: يعطى الإمام أقرباء رسول الله «ص» على ما يرى، و قال الثوري و الحسن: يضعه الإمام حيث أراه الله - عزّ و جلّ - . و لنا قول الله

(١) - الخراج / ١٩ - ٢١.

(٢) - تفسير القرطبي ٨ / ١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٣

- تعالى:- «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ. الآيه.» «١»

أقول: ما في كلام الشيخ و غيره من أصحابنا من كون الأسهم الثلاثه حتى سهم ذى القربى في عصر النبي «ص» للنبي «ص» يشهد لما سنيينه من كون الأسهم الثلاثه بل الستة حقا للإمامه و الإمارة، حيث إن منصب الإمامه في عصر النبي «ص» كان

له نفسه و كانت الإمامه قائمه به «ص». و لازم ذلك انتقال هذه السهام منه «ص» إلى الإمام بعده و هكذا.

و ما أفتى به أبو حنيفه و أتباعه من سقوط السهام الثلاثه بموته «ص» يكون على أساس ما حكوه من عمل الخلفاء بعده «ص». و يشاهد من له ثقافه من خلفه يد السياسه قهرا، و إلّا فأى وجه لسقوط حق ذى القربى بموت النبى «ص».

و ما أفتى به مالك من جعل الخمس و الفى ء فى بيت المال و إعطاء الإمام منه أقرباء الرسول «ص» يرجع الى ما سنينيه من كون الخمس بأجمعه حقا وحدانيا يكون فى اختيار إمام المسلمين، و وزانه و زان الفى ء و الأنفال، غايه الأمر أن الإمام يسدّ به خلّات الأصناف الثلاثه من الساده بما أنهم من بيت الوحى و الإمامه، فتدبّر.

و كيف كان فتقسيم الخمس سته أسهم نسب إلى المشهور، و فى مجمع البيان:

«ذهب إليه أصحابنا». و فى الانتصار و الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، و عن الأمالى أنه من دين الإماميه.

و استدلو عليه- مضافا إلى الإجماع المدعى و الشهره المحققه- بظاهر الآيه و بأخبار مستفيضه:

(١)- المغنى ٧ / ٣٠٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٤

بيان مفاد الآيه الشريفه:

قال الله - تعالى - : «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِخْوَتِكُمُ الَّذِينَ قَرَّبُوا وَ لِلْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ .
الآيه» (١).

و قد مرّ فى أول البحث بيان صدر الآيه، فراجع.

و أما قوله: «فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...» ففیه بالنظر البدوى احتمالان:

الأول: أن يراد به التقسيم و التسهيم، فيكون المراد تقسيمه سته أسهم، كما عليه المشهور من أصحابنا، أو خمسه أسهم بجعل سهم الله و الرسول واحدا كما قال

به بعض، و يدل على هذا الاحتمال ظواهر كثير من الأخبار أيضا.

الثانى: أن يراد به الترتيب فى الاختصاص، بتقريب أن الخمس بأجمعه حق وحدانى جعله الله - تعالى - لمنصب الإمامه و الحكم، و حيث إن الحكم يكون أولا- و بالذات لله - تعالى -، مالك الملك و الملكوت (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) «٢»* و قد جعله الله تعالى للرسول بقوله: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» «٣» و جعله النبى «ص» لذى القربى كما يشهد بذلك قوله «ص» فى غدیر خم: «من كنت مولاه فعلى مولاه» «٤» فلا محاله يكون الخمس بأجمعه أولا و بالذات لله - تعالى -، و فى طول ذلك بأجمعه للرسول، و بعده لمن قام مقامه من ذوى قرباه، إماما بعد إمام، على ما هو معتقدنا فى الإمامه.

و أما قوله: «وَ الْيَتَامَىٰ» و ما بعده فحيث لم يدخل عليه لام الملك و الاختصاص فلا اختصاص للخمس بهم و ليس ملكا لهم، و إنما يكونون من قبيل المصارف، و قد

(١)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٤١.

(٢)- سورة الأنعام (٦)، الآية ٥٧، و سورة يوسف (١٢)، الآية ٤٠ و ٤٧.

(٣)- سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦.

(٤)- راجع الغدير ٩ / ١ و ما بعدها، و هذا الجزء من كلام النبى «ص» فى «ص» ١١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٥

ذكروا فى الآية اهتماما بشأنهم و إشعارا بأنهم من شئون الحكومه و من لواحقها.

و لعل فى عدم ذكر اللام مضافا إلى ذلك نكته أخرى أيضا، و هى الإشارة إلى شدّه اتّصالهم بالرسول و بذى القربى، فتدلّ الآية على اعتبار انتسابهم إليهما، فتدبر.

و أما قوله - تعالى - : «وَ لِدَى الْقُرْبَىٰ» ففيه بالنظر البدوى ثلاث احتمالات:

الأول: أن يراد به أقارب

من تعلق به الخمس، نظير قوله- تعالى-: «وَ آتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ.» «١»

و الظاهر أنه لم يقل بهذا الاحتمال في هذا المقام فيما أعرف أحد من الخاصه و لا العامه.

الثاني: أن يراد به أقارب النبي «ص» من قريش أو من بني هاشم أو بني هاشم و بني المطلب مطلقا، و اختار هذا فقهاء السنه و نسب إلى ابن الجنيد من فقهاءنا أيضا.

الثالث: أن يراد به خصوص الإمام «ع»، و قد ذكر مفردا للإشعار بذلك، حيث إن الإمام في كل عصر شخص واحد، و قد أشعر الله- تعالى- بهذا التعبير إلى أن المستحق لمنصب الإمامه بعد الرسول هو ذو القربى منه، و هذا الاحتمال هو ظاهر أصحابنا الإماميه و عليه دلت رواياتنا، و قد مرّت عباره الخلاف في ذلك و لم ينسب الخلاف فيه إلا إلى ابن الجنيد من أصحابنا.

و حيث إن الأصناف الثلاثة لا- يراد بها عندنا إلا من انتسب إلى النبي «ص» كما يأتي فلا محاله لا يراد بذي القربى مطلق من يتقرب به حذرا من التكرار، فالمراد به من له قرابه خاصه و هو الإمام بعده، فتأمل.

و أما قوله- تعالى-: «وَ الْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ»، فالمشهور بين أصحابنا اختصاصها بمن كان من آل الرسول «ص»، و ادعى بعضهم عليه الإجماع.

(١)- سورة البقره (٢) الآية ١٧٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٦

و أما فقهاء السنه فقالوا بعمومها لجميع يتامى المسلمين و مساكينهم و أبناء سبيلهم، و وافقهم في الجمله ابن الجنيد منا.

و استدل أصحابنا على ذلك بعد الإجماع المدعى و الشهره المحققه بأخبار مستفيضه:

منها قوله «ع» في مرسله

ابن بكير، عن أحدهما «ع»: «و اليتامى يتامى الرسول و المساكين منهم و أبناء السبيل منهم، فلا يخرج منهم إلى غيرهم.» «١»

و منها قوله فى مرسله حماد الطويله، عن العبد الصالح «ع»: «و نصف الخمس الباقي بين أهل بيته، فسهم لیتاماهم، و سهم لمساكينهم، و سهم لأبناء سبيلهم. الحديث.» «٢» إلى غير ذلك من الأخبار، فراجع.

و يمكن أن يقرب التعميم بوجهين: الأول: أن مفاد الآيه و إن كان عاما لكن موردها غزوه بدر الواقعه فى السنه الثانيه من الهجره، و فى ذلك الوقت لم يكن لمن أسلم من بنى هاشم أيتام و مساكين و أبناء سبيل يوزع عليهم خمس الغنيمه و لكن كثرت الأصناف الثلاثه من غيرهم و لا سيما من المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم. اللهم إلا أن يقال إن التشريع وقع بلحاظ الأعصار اللاحقه لا عصر النزول فقط.

الثانى: مماثلة آيه الفىء المذكوره فى سوره الحشر «٣» لهذه الآيه فى الألفاظ و الخصوصيات، و الفىء عندنا من الأنفال المختصه بالإمام و لا تقسيم و لا تسهيم فيه، نعم للإمام صرفه فى الأصناف الثلاثه مطلقا كما صرفه رسول الله «ص» فى الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم و فى بعض الأنصار. هذا.

و فى أخبارنا أيضا ما يدل على التعميم: ففى رساله المنسوبه إلى الإمام الصادق «ع» المرويه فى تحف العقول قوله: «فخمس رسول الله «ص» الغنيمه التى قبض

(١) - الوسائل ٦ / ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٥٨، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٨.

(٣) - سوره الحشر (٥٩)، الآيه ٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٧

بخمسه أسهم، فقبض سهم الله لنفسه يحيى به ذكره

و يورث بعده، و سهما لقربته من بنى عبد المطلب، فأنفذ سهما لأيتام المسلمين و سهما لمساكينهم و سهما لابن السبيل من المسلمين فى غير تجاره، فهذا يوم بدر. الحديث.» (١)

الروايات المتعرضه لمصرف الخمس:

و أما الروايات المتعرضه لمصرف الخمس فكثيره يظهر من بعضها تقسيمه ستة أسهم و من بعضها تقسيمه خمسة أسهم، و قد تعرضنا لها بالتفصيل فى كتاب الخمس، فراجع «٢». و لنذكر هنا نماذج:

١- مرسله حماد الطويله المشتمله على أحكام كثيره، رواها الكلينى و الشيخ:

ففى أواخر كتاب الحججه من أصول الكافى: «على بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال: الخمس من خمسة أشياء: من الغنائم و الغوص و من الكنوز و من المعادن و الملاحه يؤخذ من كل هذه الصنوف الخمس فيجعل لمن جعله الله - تعالى - له و يقسم الأربعة الأقسام بين من قاتل عليه و ولى ذلك.

و يقسم بينهم الخمس على ستة أسهم: سهم لله و سهم لرسول لله و سهم لذى القربى و سهم لليتامى و سهم للمساكين و سهم لأبناء السبيل، فسهم الله و سهم رسول الله «ص» لأولى الأمر من بعد رسول الله «ص» وراثه فله ثلاثة أسهم: سهمان وراثه و سهم مقسوم له من الله، و له نصف الخمس كاملاً.

و نصف الخمس الباقى بين أهل بيته: فسهم لیتاماهم و سهم لمساکينهم و سهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكتاب و السنه (على الكفاف و السعه - التهذيب). ما يستغنون به فى سنتهم، فإن فضل عنهم شىء فهو للوالى، و إن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده

(١) - تحف العقول / ٣٤١.

(٢) - كتاب الخمس / ٢٥٥ و

ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٨

بقدر ما يستغنون به، و إنما صار عليه أن يمونهم لأن له ما فضل عنهم. الحديث. «١»

و الروايه مع إرسالها قد عمل بفقراتها الأصحاب في الأبواب المختلفه، و حماد ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه.
«٢»

و محط النظر في الروايه بيان كيفيه تقسيم الإمام و صرفه للأموال و الضرائب الإسلاميه من الأحماس و الزكوات و خراج الأراضي و الأنفال بعد فرض كونه مبسوط اليد و متصديا للحكومه الإسلاميه و كونه بحيث يجتمع عنده الضرائب.

فالاستدلال بها لتتيمم حاجات الدرّيّه من سهم الإمام في عصر الغيبه أو عدم بسط اليد مع كون الوجوه المجتمعه أقل قليل و كون بعض المصارف أهمّ بمراتب مشكل جدًا كما لا يخفى.

و عدم تعرض الروايه لخمس الأرباح مع كونها في مقام الاستقصاء و كون خمس الأرباح في عصر الإمام الكاظم - عليه السلام - مما تعم به البلوى يوجب نوع وهن و إشكال في خمس الأرباح، فتدبر.

٢- و نظير هذه المرسله في موارد الخمس و تقسيمه سته أسهم و تتيمم حق الساده إن نقص مرفوعه أحمد بن محمد التي رواها الشيخ، فراجع. «٣»

٣- ما رواه الشيخ بسند موثوق به، عن عبد الله بن بكير، عن بعض أصحابه، عن أحدهما «ع» في قول الله - تعالى - : «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ...» قال: «خمس الله للإمام، و خمس الرسول للإمام، و خمس ذوى القربى لقرابه الرسول: الإمام. و اليتامى يتامى الرسول، و المساكين منهم، و أبناء السبيل منهم، فلا يخرج منهم إلى غيرهم.» «٤»

و عبد الله بن بكير ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه. «٥»

(١) - أصول الكافي ١ / ٥٣٩، كتاب الحجّه،

باب الفى ء و الأنفال ...؛ و الوسائل ٦ / ٣٥٨، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٨.

(٢) - تنقيح المقال ١ / ٣٦٧.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٥٩، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٩.

(٤) - الوسائل ٦ / ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٢.

(٥) - تنقيح المقال ٢ / ١٧١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٠٩

٤- و فى الدرّ المثور: «و أخرج ابن المنذر من طريق أبى مالك، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله «ص» يقسم ما افتتح على خمسه أخماس: فأربعة أخماس لمن شهدته و يأخذ الخمس خمس الله فيقسمه على ستة أسهم: فسهم لله، و سهم للرسول، و سهم لذى القربى، و سهم لليتامى، و سهم للمساكين، و سهم لابن السبيل. الحديث.» «١»

٥- صحيحه ربيعى بن عبد الله، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «كان رسول الله «ص» إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له ثم يقسم ما بقى خمسه أخماس و يأخذ خمسه، ثم يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه. ثم قسم الخمس الذى أخذه خمسه أخماس:

يأخذ خمس الله - عزّ و جلّ - لنفسه. ثم يقسم الأربعة أخماس بين ذوى القربى و اليتامى و المساكين و أبناء السبيل يعطى كل واحد منهم حقا. و كذلك الإمام يأخذ كما أخذ الرسول «ص.» «٢»

و مفاد الصحيحه نقل ما كان يصنعه النبى «ص» فى الغنيمه و فى الخمس لا - مرّه بل بالاستمرار، و لعله كان يصنع ذلك فى الخمس توفيراً على سائر المستحقين.

و لا ينافى ذلك قوله «ع»: «و كذلك الإمام»، اذ لعل المماثله كان فى أخذ الصفو و الخمس، لا فى جميع الجهات.

و ظاهر هذه الصحيحه عموم الأصناف

الثلاثة و عدم اختصاصها بالذريه.

و الحمل على التقيه مشكل، إذ يبعد جدا نسبه خلاف الواقع إلى النبي «ص» بداعى التقيه. هذا و لكن يشكل مقاومه الصحيحه لظاهر الآيه و صريح الأخبار و الفتاوى الداله على سته أسهم، فتأمل. هذا.

(١)- الدر المثور ٣/ ١٨٦.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٠

الخمس حق وحدانى ثابت لمنصب الإمامه:

و لكن قد مرّ منّا فى تفسير الآيه الشريفه احتمال آخر قوى فى نفسه، و هو أن يراد بها الترتيب فى الاختصاص لا التقسيم و التسهيم، بتقريب أن الخمس حق وحدانى جعل لمنصب الإمامه و الحكم. و حيث إن الحكم يكون أولا و بالذات لله- تعالى-، و من قبله- تعالى- جعل للرسول حق الحكم، و من قبل الرسول «ص» جعل لذى القربى فى غدير خم فلا محاله يكون الخمس بأجمعه أولا و بالذات لله- تعالى-، و فى الرتب المتأخره يكون بأجمعه للرسول بما أنه خليفه الله فى الحكم، و بعده للإمام القائم مقامه. و مثله الأنفال أيضا.

لا- أقول: إنهما لشخص الإمام، بل أقول: إنهما لمنصب الإمامه، نظير ما يحكم على الأموال العامه أنها للدوله و الحكومه. و أما الأصناف الثلاثة فلا ملكيه لها و لا اختصاص بل هى مصارف له، و لذا لم يدخل عليها اللام لا فى آيه الخمس و لا فى آيه الفى .

و يشهد لهذا الاحتمال سياق الآيه و أخبار كثيره:

أما الآيه فأولا- من جهه أنه- تعالى- أدخل لام الاختصاص على اسمه الشريف و على كل من الرسول و ذى القربى، دون الأصناف الثلاثة، و ظاهر اللام الاختصاص التام و الملكيه المستقله.

و مقتضى ذلك اختصاص جميع الخمس بالله-

تعالى - مستقلا و بالرسول كذلك و بذي القربى كذلك و لا محاله يكون ذلك طوله مترته.

و أما الأصناف الاخر فلا- اختصاص بهم و لا- ملكيه لهم و إنما هم مصارف محضه، فيرتزون من ميزانيه الحكومه و الإمامه لكونهم من بيتها و من شئونها، و بذلك يفتزون عن سائر الفقراء، حيث إنهم يرتزون من أموال الناس و صدقاتهم.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١١

و ثانيا من جهه أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، و على هذا فتقديم قوله:

□
«لِلَّهِ» على قوله: «خُمْسَهُ» مما يظهر منه اختصاص جميع الخمس باللّه.

ثم لو فرض ظهور الآيه في التقسيم كان مقتضاه التقسيم أثلاثا لا أسداسا فيجعل سهم لله و سهم لرسوله و سهم لذى القربى و الأصناف الثلاثة التابعه له المسانحه له من جهه الانتساب إلى النبي «ص».

و أما الأخبار الظاهره في كون الخمس حقا و حدانيا ثابتا لمنصب الإمامه فكثيره نذكر بعضها:

الأول: ما رواه السيد المرتضى في المحكم و المتشابه، نقلا- عن تفسير النعماني بإسناده عن علي «ع»، قال: «و أما ما جاء في القرآن من ذكر معاش الخلق و أسبابها فقد أعلمنا- سبحانه- ذلك من خمسه أوجه: وجه الإماره و وجه العماره و وجه الإجاره و وجه التجاره و وجه الصدقات.

فأما وجه الإماره فقوله- تعالى-: و اعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه و للرسول و لذى القربى و اليتامى و المساكين فيجعل لله خمس الغنائم... الحديث» (١)

فانظر أنه- عليه السلام- سمى الخمس بأجمعه وجه الإماره ثم صرح بكونه لله- تعالى-، و ليس المقصود مالكيته تكويننا فإنها لا تختص بالخمس بل المقصود كونه لله تشريعا، و لو كان له السدس فقط لم

يحسن نسبه الجميع إليه، فصح ما قلنا من كون الخمس بأجمعه حقا وحدانيا ثابتا لمن له الحكم والأمر. والحكم لله - تعالى - ورسوله و لمن قام مقامه على سبيل الترتيب.

وقد يسمّى الأموال العامه الواقعه تحت اختيار الإمام بمال الله كما فى نهج البلاغه: «يخضمون مال الله خضمه الإبل نبتة الربيع.» «٢» هذا.

ولكن فى صحه روايات الكتاب كلام مرّ فى بعض المباحث السابقه.

(١) - الوسائل ٦ / ٣٤١، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٢.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده / ١ / ٣٠؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٢

الثانى: ما رواه الصدوق فى الفقيه بإسناده، عن السكونى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه «ع»، قال: قال على «ع»: «الوصيه بالخمس، لأن الله - عزّ و جلّ - قد رضى لنفسه بالخمس.» «١»

يظهر منه أن الخمس بأجمعه لله - تعالى - . نعم لأحد أن يقول: إن المراد بالخمس هنا ليس هو الخمس المصطلح بل ما يوصى به فى القربات.

الثالث: ما رواه الصفار فى بصائر الدرجات، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر «ع»، قال: قرأت عليه آيه الخمس فقال: «ما كان لله فهو لرسوله، و ما كان لرسوله فهو لنا»، ثم قال: «و الله لقد يسّر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسه دراهم جعلوا لرّبهم واحدا و أكلوا أربعه أحلّاء.» «٢»

يظهر من الروايه أن الخمس حق وحدانى جعل للرب، و يكون للرسول و للإمام فى طوله لا فى عرضه، فتأمل.

و الأخبار الداله على كون الخمس بأجمعه لله - تعالى - المعبر فيها عنه بخمس الله كثيره من طرق الفريقين يجدها المتتبع فى مظانها. و احتمال كون الإضايفه إليه -

تعالى - بلحاظ تشريعه من ناحيته أو كونه واقعا في سبيل قربه و مرضاته كسائر القربات خلاف الظاهر، فتأمل.

الرابع: قوله - عليه السلام - في روايه ابن شجاع النيسابورى التى مرّت: «لى منه الخمس مما يفضّل من مؤنّته.» (٣) فأضّاف الإمام «ع» جميع الخمس إلى نفسه.

الخامس: صحّحه أبى على بن راشد، قلت له: أمرتنى بالقيام بأمرك و أخذ حقك، فأعلّمت مواليك بذلك، فقال لى بعضهم: و أىّ شىء حقه؟ فلم أدر ما أجيبه، فقال: «يجب عليهم الخمس.» فقلت: ففى أىّ شىء؟ فقال: «فى أمتعتهم

(١) - الوسائل ١٣ / ٣٦١، الباب ٩ من أبواب أحكام الوصايا، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٣٨، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٣

و صنائعهم. الحديث.» (١)

يظهر منها أن الخمس بأجمعه حق للإمام. و أبو على بن راشد بغدادى ثقّه و كان و كيلا للإمام الهادى «ع». (٢)

السادس: قول الرضا «ع» فى تفسير آيه الخمس: «الخمس لله و الرسول، و هولنا.» (٣)

فجعل جميع الخمس لأنفسهم.

السابع: قوله «ع» فى آخر مرسله حماد الطويله فى مقام التعليل لعدم الزكاه فى مال الخمس: «و لى فى مال الخمس زكاه، لأن فقراء الناس ... و لذلك لم يكن على مال النبى «ص» و الوالى زكاه.» (٤) فجعل جميع الخمس للنبى «ص» و الوالى مع كون هذه المرسله بعينها متعرضه للتقسيم أسداسا فيجب توجيه التقسيم كما يأتى بيانه، فتأمل.

الثامن: خبر محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع» فى قول الله - عزّ و جلّ -:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي

القُرْبِيِّ» قال: «هم قرابه رسول الله «ص» و الخمس لله و للرسول و لنا.» «٥»

التاسع: صحيحه البزنطى، عن الرضا «ع» قال: سئل عن قول الله - عزّ و جلّ -: «وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ. الآية.» فقيل له: فما كان لله فلمن هو؟ فقال:

لرسول الله «ص»، و ما كان لرسول الله «ص» فهو للإمام. فقيل له: أ رأيت إن كان صنف من الأصناف أكثر و صنف أقلّ ما يصنع به؟ قال: «ذاك إلى الإمام، أ رأيت رسول الله «ص» كيف يصنع، أ ليس إنما كان يعطى على ما يرى؟ كذلك الإمام.» «٦»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٢)- تنقيح المقال ٣ / ٢٧ من فصل الكنى.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٤١، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ١٨.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٥٩، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٨.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٥٧، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٥.

(٦)- الوسائل ٦ / ٣٤٢، الباب ٢ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٤

فالصحيحه صريحه فى أن مرجع المال بأجمعه هو الإمام «ع» و أنه يقسمه على ما يرى و لا يجب التقسيم أسداسا أو أخماسا، فتأمل.

العاشر: خبر ابن سنان، قال: قال أبو عبد الله: «على كل امرئ غنم أو اكتسب:

الخمس مما أصاب لفاطمه «ع» و لمن يلى أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس، فذاك لهم خاصه يضعونه حيث شاءوا.» «١»

و الظاهر أن المراد بأمر فاطمه أمر الإمامه و الولايه، و إنما ذكرت هى لكونها صدف درر الإمامه - عليها و عليهم السلام -.

و بالجمله فظاهر كثير من أخبار الخمس و كذا الأنفال أن الجميع

حق وحداني ثابت للإمام بما هو إمام، أى لوحظت الإمامه حيثه تقييده لا تعليليه، فالمال لمنصب الإمامه لا لشخص الإمام و لذا ينتقل منه إلى الإمام بعده لا- إلى ورثته كما يدل على ذلك ما رواه الصدوق بإسناده عن أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي الحسن الثالث «ع» إنا نؤتى بالشيء فيقال: هذا كان لأبي جعفر «ع» عندنا فكيف نصنع؟ فقال «ع»: «ما كان لأبي «ع» بسبب الإمامه فهو لي، و ما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله و سنه نيئه.» «٢»

و مما يشهد أيضا لكون الخمس حقا وحدانيا ثابتا للإمام بما أنه إمام أخبار التحليل بكثرتها، إذ يستفاد منها أنه «ع» هو المرجع الوحيد في الخمس و أنه بأجمعه له و أن الأصناف الثلاثة من باب المصروف.

و يشهد لذلك أيضا أنه - تعالى - جعل الفىء أيضا فى آيه الفىء المذكوره فى سوره الحشر لنفس المصارف الستة المذكوره فى آيه الخمس بلا تفاوت بينهما، فهو

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٥

- سبحانه - ذكر نفسه و الرسول و ذا القربى مع لام الاختصاص، و الأصناف الثلاثة بدونها مع اختصاص الفىء بالإمام و عدم وجوب تقسيمه ستة أسهم، و سيأتى البحث فى آيه الفىء فى الفصل الرابع.

و الكلينى «قده» لم يعقد فى فروع الكافى بحثا فى الخمس و الأنفال و إنما تعرض لرواياتهما فى آخر كتاب الحجج من الأصول «١»، فيظهر بذلك أنه جعلهما من حقوق الإمامه و شئونها، فتدبر.

فإن قلت: ما ذكرت من كون

الخمس بأجمعه حقا وحدانيا للإمام ينافي ما دلّ من الأخبار المستفيضه على تقسيم الخمس ستة أسهم أو خمسة أسهم، و أن النبي «ص» كان يقسمه كذلك و كذلك الإمام. بل الاستفادة من مرسله حماد الطويله و مرفوعه أحمد بن محمد هو التقسيم بسهم متساويه؛ حيث حكم فيهما بعد تقسيمه ستة أسهم بأن للإمام نصف الخمس كاملا و النصف الباقي للأصناف الثلاثة الباقية. و هذا هو المفتى به لأصحابنا في الأعصار المختلفه.

قلت: صدر المرسله و كذا المرفوعه و إن دلّ على التقسيم بسهم متساويه، و لكن ذكر فيهما بعد ذلك أن الإمام يقسم بين الأصناف الثلاثة ما يستغنون به في سنتهم، فإن فضل شىء كان للوالى، و إن نقص كان عليه أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به، فيعلم بذلك عدم تعيين التسهيم، نعم على الإمام أن يمون أهل الحاجه.

و يشهد لذلك أولا: وقوع التعبير بثمانيه أسهم فى مرسله حماد بالنسبه إلى الزكاه أيضا، مع أن المصارف الثمانيه فى باب الزكاه مصارف محضه، و لا يتعين فيها التسهيم عندنا.

و ثانيا: عدّ الخمس بأجمعه فى آخر المرسله مالا للنبي و الوالى كما مرّ.

(١) - أصول الكافى ١ / ٥٣٨. كتاب الحجّه، باب الفى ء و الأنفال ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٦

و لعل اصرار الإمام «ع» على التعبير بالسهم كان فى مقام الإلزام و الجدل، حيث إن الفتوى الرائج فى عصر الإمام موسى بن جعفر «ع» و بعده كان فتوى أبى حنيفه، و هو كان قائلا بسقوط حق النبي «ص» و حق ذى القربى بعد وفاه النبي «ص»، فيقسم الخمس عنده ثلاثه أسهم للأصناف الثلاثة. و فقهاء السنه جميعا كانوا يقولون بالتعميم فى

الأصناف الثلاثة لغير الساده أيضا. وقد أنتج ذلك حرمان أئمتنا «ع» و الساده الأطياب عن حقهم المشروع لهم. بل كان هذا مدار عمل الخلفاء بعد وفاه النبي «ص» كما مر فيما حكيناه فى نقل الأقوال عن خراج أبى يوسف «١»، فأراد أئمتنا «ع» إثبات حقهم بقدر الإمكان بظاهر الآيه الشريفه على مذاق فقهاء السنه حيث حملوها على التقسيم و التسهيم.

و الحاصل أن مقتضى الجمع بين ما دلّ على كون جميع الخمس حقا للإمام بما أنه إمام، و بين أخبار التقسيم هو حمل أخبار التقسيم على الجدل و الإلزام أو نحو ذلك من المحامل، و الإلتزام بكون الخمس بأجمعه للإمام، و على هذا كان عمل أئمتنا «ع» فهم كانوا يطالبون الخمس بأجمعه جملة واحده، و هكذا كان يصنع وكلاؤهم.

و يشهد لذلك نفس أخبار التقسيم أيضا، حيث دلت على أن الزائد عن مؤونه السنه للأصناف الثلاثة كان للإمام و كان يرجع إليه. و قد أفتى بهذا المضمون كثير من أصحابنا فينتفى ملكيه الأصناف الثلاثة و ثبوت التقسيم المتساوى قهرا، فتدبر.

و المفروض فى مرسله حماد وجود إمام مبسوط اليد و رجوع جميع الأخماس و الزكوات و غيرهما من الأموال الشرعيه إليه، و حينئذ فيكفى فى أعصارنا خمس بلد من البلاد الكبيره كطهران مثلا لفقراء جميع الساده، فكيف يجعل نصف خمس ثروه العالم بكثرتها لهم.

(١) - الخراج / ١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٧

فيعلم بذلك كله أنه ليس للأصناف الثلاثة بالنسبه إلى الخمس ملكيه و اختصاص، بل الخمس بأجمعه حق وحدانى ثابت للإمام، نعم عليه أن يمون منه فقراء الساده، فهم ذكروا بعنوان المصارف فقط نظير ذكر الأصناف الثلاثة و ذكر فقراء المهاجرين فى

سوره الحشر بعد آيه الفى ء مع وضوح أن الفى ء يختص بالإمام بما هو إمام كما يأتي بيانه.

توضيح و تكميل: المعروف بين أصحابنا الإماميه وجوب الزكاه فى تسعه أشياء و وجوب الخمس فى سبعة،

و ذكروا من السبعة المعادن بكثرتها و أرباح المكاسب بشعبها. و لا يخفى كثره المعادن المستخرجه و عوائدها، و كذا أرباح المكاسب بشعبها المختلفه فى جميع الأعصار و لا سيما فى هذه الأزمان، فالخمس ثروه عظيمه موفوره لا تحصى بالمليارات فما فوقها.

و أما الأموال الزكويه التسعه فهى بنفسها أقل من مواضع الخمس بمراتب، و الزكاه المفروضه عليها أيضا أقل من الخمس فإنها العشر أو نصف العشر أو ربع العشر.

و ذكروا ان نصف الخمس فى جميع الموارد لفقراء الساده لا- يشركهم فيه غيرهم، و ذكروا للزكاه مصارف ثمانية على ما فى القرآن منها الفقراء و منها سبل الخير كلها كإحداث المساجد و المعاهد العلميه و المستشفيات و الطرق و القناطر و تهيئه العده و العده للجهد و نحو ذلك من المصارف المهمه العامه المتوقفه على صرف أموال كثيره.

و ذكروا أن زكوات بنى هاشم يجوز صرفها فى أنفسهم، و أنت ترى أن عدد بنى هاشم بالنسبه إلى غيرهم فى غايه القله و لا سيما فى صدر الإسلام و حين تشريع هذه الأحكام.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١١٨

فعلى مذاق القوم شرّع نصف الخمس كملا مع كثرته موضوعا و مقدارا للفقراء من بنى هاشم مع قلتهم جدّا و لا يشركهم فيه غيرهم، و شرّع الزكاه مع قلتها جدّا بالنسبه إلى الخمس موضوعا و مقدارا لأن تصرف فى مصارف ثمانية منها جميع سبل الخير التى يستفيد منها الجميع حتى الساده و منها جميع الفقراء حتى فقراء الساده بالنسبه إلى زكاه أموال الساده، فهل لا يعدّ هذا الجعل

والتشريع ظلما وزورا مخالفا للعقل والحكمه، لا يوجد فيه التعادل و التناسب أصلا؟! و لا سيما مع ملاحظه ما فى أخبار كثيره من أن الله- تعالى- جعل للفقراء فى أموال الأغنياء ما يسعهم و لو علم أن ذلك لا- يسعهم لزادهم، حيث يستفاد من هذه الروايات أن جعل و التشريع كان على حساب الحاجات و الخلات.

و على هذا فيتعين ما قلناه من أن الخمس حق وحدانى جعل لمنصب الإمامه و الحكم و تحت اختيار الإمام، و أن له أن يصرفه فى جميع ما يراه من مصالح نفسه و مصالح المسلمين، و منها أيضا إدارة عيشه الفقراء، كما جعلت الزكاه و سائر الضرائب الإسلاميه أيضا تحت اختياره، غايه الأمر أنه يتعين عليه أن يمون فقراء بنى هاشم من تلك الضريبه المنسوبه إلى الإمامه و الإمارة رفعا لشأنهم لأنهم من أهل بيت النبوه و الإمامه، و المرء يكرم فى بيته و عائلته.

قال الإمام الخمينى- مدّ ظلّه- فى كتاب البيع من أبحاثه:

«و بالجمله من تدبر فى مفاد الآيه و الروايات يظهر له أن الخمس بجميع سهامه من بيت المال، و الوالى ولى التصرف فيه، و نظره متبع بحسب المصالح العامه للمسلمين، و عليه إدارة معاش الطوائف الثلاث من السهم المقرر ارتزاقهم منه حسب ما يرى. كما أن أمر الزكوات بيده فى عصره يجعل السهام فى مصارفها حسب ما يرى من المصالح. هذا كله فى السهمين. و الظاهر أن الأنفال أيضا لم تكن ملكا لرسول الله و الأئمه- صلوات الله عليهم أجمعين- بل لهم ملك التصرف، و بيانه يظهر مما تقدم.» «(١)» هذا.

(١)- كتاب البيع ٢ / ٤٩٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص:

الورود في المسأله من طريق آخر:

و لو أبيت ما ذكرناه فلنا أن نشيد المطلب بطريق آخر، و محصله: أن خمس المال المخلوط بالحرام لعله يكون من قبيل الصدقات كما مرّ بيانه.

و خمس أرض الذمي أيضا يكون من قبيل الزكوات و يكون متعلقا بحاصل الأرض لا رقبته كما مرّ.

و المعادن و الكنوز و ما في قعر البحار أيضا حيث إنها من الأنفال المختصه بالإمام فالخمس فيها من قبيل حق الإقطاع المجعول من ناحيه الإمام لمن تصرف في ملكه و استخرجه، فلا- يرتبط بينى هاشم بل هو بأجمعه للإمام بما هو إمام، أى للإمامه و الحكومه الحقّه.

و أما خمس الأرباح فقد عرفت فيما مرّ احتمال كونه من الضرائب المرسومه من قبل الأئمه المتأخرين «ع» لإحساس الاحتياج إليه بعد انقطاع أيديهم من الزكوات و الضرائب الإسلاميه المشروعه من قبل الله- تعالى-، فهو أيضا يختص بالإمام، و لذا أضافه فى روايه ابن شجاع النيسابورى إلى نفسه بقوله «ع»: «لى منه الخمس مما يفضل من مئونه»، و عدّ فى صحيحه أبى على بن راشد حقًا له «ع». «١»

و فى الحدائق نقلا عن المنتقى فى مقام الجواب عن الإشكالات الوارده على صحيحه على بن مهزيار الطويله: احتمال اختصاص هذا الخمس بالإمام و استظهاره من بعض أخبار الباب و من جماعه من القدماء، فراجع. «٢»

و يظهر من المحقق السبزوارى فى الكفايه و الذخيره الميل إلى كون الخمس بأجمعه للإمام. «٣»

(١)- الوسائل ٦/ ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٢ و ٣.

(٢)- الحدائق ١٢/ ٣٥٦.

(٣)- الكفايه/ ٤٤؛ و الذخيره/ ٤٨٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٠

و فى أواخر الخمس من الجواهر فى المسأله الرابعه قال:

وحشه الانفراد عن ظاهر اتفاق الأصحاب لأمكن دعوى ظهور الأخبار في أن الخمس جميعه للإمام «ع» و إن كان يجب عليه الإنفاق منه على الأصناف الثلاثة الذين هم عياله، و لذا لو زاد كان له «ع»، و لو نقص كان الإتمام عليه من نصيبه، و حللوا منه من أرادوا.» «١»

و على هذا فلا يبقى للتقسيم و التسهيم إلّا خمس مغانم الحرب. و موضوعه منتف في أعصارنا.

و لا يخفى أن مغانم الحرب تمتاز عن سائر الأموال بوقوعها من أول الأمر في اختيار الرسول أو الإمام بسبب الظفر على العدو، و ليست من قبيل الضرائب التي تؤخذ من الناس، فلعلّ رفع خلات بني هاشم منها دون الزكوات و سائر الضرائب المأخوذة من الناس كان لرفع التهمة عنه «ص» بأن يتوهم الحدباء في الإسلام أن إصراره «ص» على أخذ الزكوات و سائر الضرائب يكون لتموين عائلته و عشيرته فحرّمها لهم.

و التعبير بالأوساخ في الزكوات على فرض صحته أيضا كان لاشمزاز عائلته منها و عدم إصرارهم على الاستفاده منها، و إلّا فأى فرق بين الزكوات و بين الأخماس المأخوذة من الناس؟ و لم صارت الأولى أوساخا دون الثانية؟

اللهم إلّا أن يفرّق بينهما بأن الزكوات تؤخذ من الناس مباشرة باسم الفقراء و المساكين بداعي تطهير الناس كما يدلّ عليه قوله - تعالى - : «تَطَهَّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا.» «٢»

فلذلك سمّيت أوساخا، و أما الأخماس فجعلت أولا و بالذات بأجمعها لله - تعالى - كما بيناه، و من ناحيته - تعالى - ينتقل إلى الرسول و ذى القربى و ذوى الحاجه من بني هاشم بتبع انتقال الحكومه منه - تعالى - إلى الرسول و إلى ذى القربى. ففقراء الناس عيال للناس، و فقراء بني هاشم عيال الله و من شئون

الإمامه و الحكومه الإسلاميه، و بين الاعتبارين فرق واضح، فتأمل.

(١) - الجواهر ١٦ / ١٥٥.

(٢) - سورة التوبه (٩)، الآيه ١٠٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢١

نعم يبقى هنا إشكال ربما يتفوه به، و هو أن الميز بين بنى هاشم و بين غيرهم خلاف ما يقتضيه طبع الإسلام و روحه من المساواه بين الطبقات و العناصر و هدم أساس الامتيازات العنصريه و الشعييه. هذا.

و لكن إكرام الرجل فى عشيرته و عائلته أمر عقلائى عرفى يقبله روح الاجتماع، و احترام ذريه الرسول «ص» و أقربائه يعدّ احتراماً له «ص»، فأى مانع من أن يسدّ خلاتهم من أموال الحكومه الإسلاميه لكونهم من أغصان شجره النبوه؟

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٢

الجهه الرابعه: فى حكم الخمس فى عصر الغيبه:

قال الشيخ الطوسى - قدس سرّه - فى النهايه:

«فأما فى حال الغيبه فقد رخصوا لشيعتهم التصرف فى حقوقهم مما يتعلق بالأخماس و غيرها فيما لا بدّ لهم منه من المناكح و المتاجر و المساكن. فأما ما عدا ذلك فلا يجوز له التصرف فيه على حال.

و ما يستحقونه من الأخماس فى الكنوز و غيرها فى حال الغيبه فقد اختلف قول أصحابنا فيه، و ليس فيه نص معين إلّا أن كل واحد منهم قال قولاً يقتضيه الاحتياط: فقال بعضهم: إنه جار فى حال الاستتار مجرى ما أبيع لنا من المناكح و المتاجر.

و قال قوم: إنه يجب حفظه ما دام الإنسان حيّاً، فإذا حضرته الوفاه وصّى به إلى من يثق به من إخوانه المؤمنين ليسلمه إلى صاحب الأمر إذا ظهر، أو يوصى به حسب ما وصّى به إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر «ع».

و قال قوم: يجب دفنه، لأن الأرضين تخرج كنوزها عند قيام القائم «ع».

و قال قوم: يجب

أن يقسم الخمس ستة أقسام: فثلاثة أقسام للإمام يدفن أو يودع عند من يوثق بأمانته. و الثلاثة أقسام الأخر يفرق على مستحقيه من أيتام آل محمد و مساكينهم و أبناء سييلهم.

و هذا مما ينبغى أن يكون العمل عليه، لأن هذه الثلاثة أقسام مستحقها ظاهر و إن كان المتولى لتفريق ذلك فيهم ليس بظاهر، كما أن مستحق الزكاه ظاهر و إن كان المتولى لقبضها و تفريقها ليس بظاهر. و لا أحد يقول فى الزكاه إنه لا يجوز تسليمها إلى مستحقيها.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٣

و لو أن إنسانا استعمل الاحتياط و عمل على أحد الأقوال المقدم ذكرها من الدفن أو الوصايه لم يكن مأثوما. فأما التصرف فيه على ما تضمنه القول الأول فهو ضد الاحتياط، و الأولى اجتنابه حسب ما قدمناه. «١»

أقول: و الغرض من نقل كلامه بطوله أن يظهر لك كون المسأله خلافيه عند القدماء أيضا و أنه لا إجماع فيها و لا شهره، فيجب أن يعمل فيها بما تقتضيه القواعد.

و قد صرّح بالاختلاف فى المقنعه أيضا فقال:

«قد اختلف قوم من أصحابنا فى ذلك عند الغيبه، و ذهب كل فريق منهم فيه إلى مقال فممنهم من يسقط فرض إخراج له غيبه الإمام...» «٢»

و قد أنهى الأقوال فى الحدائق إلى أربعة عشر: «٣»

الأول: عزل الخمس جميعا و الوصيه به من ثقه إلى آخر إلى وقت ظهور الإمام «ع»

و إليه ذهب المفيد.

الثانى: القول بالتحليل و سقوطه مطلقا،

نسب إلى سلار و الفاضل الخراسانى و جمع من الأخباريين. و لكن الدقه فى عباره المراسم توجب الاطمينان بأن مورد حكمه بالتحليل هو الأنفال لا الخمس، فراجع. «٤»

الثالث: القول بدفنه جميعا،

نقله فى المقنعه و النهايه عن بعض الأصحاب استنادا إلى ما رواه فى المقنعه من أن الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الإمام «ع».

الرابع: دفع النصف إلى الأصناف الثلاثة، و النصف الذى له «ع» يودع أو يدفن،

و هو مذهب الشيخ فى النهايه.

الخامس: كسابقه بالنسبه إلى حصه الأصناف،

و أما حقه «ع» فيحفظ إلى أن يصل اليه، استصوبه في المقنعه و اختاره أبو الصلاح و ابن البراج و ابن إدريس و استحسنة العلامه في المنتهى و اختاره في المختلف.

(١) - النهايه / ٢٠٠.

(٢) - المقنعه / ٤٦.

(٣) - الحدائق ١٢ / ٤٣٧ و ما بعدها.

(٤) - الجوامع الفقيهه / ٥٨٢ (طبعه أخرى / ٦٤٤).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٤

السادس: دفع حصه الأصناف إليهم و كذا حصه الإمام تميميما لهم،

استقر به في المختلف و نقله عن جمله من علمائنا و هو اختيار المحقق في الشرائع و المشهور بين المتأخرين من أصحابنا و عمدته دليلهم للتميم مرسله حماد و مرفوعه أحمد المتقدمتان.

السابع: صرف النصف إلى الأصناف، و أما حصه الإمام فتوصل إليه مع الإمكان

و إلا فتصرف إلى الأصناف الثلاثه و مع تعذر الإيصال و عدم حاجه الأصناف تباح للشيعة، و هو اختيار صاحب الوسائل.

الثامن: صرف النصف إلى الأصناف و إباحه حصه الإمام للشيعة

فيسقط إخراجها، و هو ظاهر المدارك و المحدث الكاشاني في الوافي و المفاتيح و استقر به في الحدائق.

التاسع: صرف النصف إلى الأصناف و صرف حصته في مواليه العارفين،

و هو اختيار ابن حمزه.

العاشر: تخصيص التحليل بخمس الأرباح

لكونه بأجمعه للإمام، و أما خمس سائر ما فيه الخمس فهو مشترك بينه و بين الأصناف، اختاره في المنتقى حملا لأخبار التحليل على خصوص خمس الأرباح.

أقول: حمل جميع أخبار التحليل على خصوص خمس الأرباح مشكل و لا سيما ما اشتمل منها على تحليل السبي و الفروج.

الحادى عشر: عدم إباحه شىء بالكليه حتى من المناكح و المساكن و المتاجر

التي جمهور الأصحاب على تحليلها، بل ادعى إجماعهم على إباحه المناكح، و هو الظاهر من أبى الصلاح الحلبي فى الكافى.

الثانى عشر: قصر أخبار التحليل على جواز التصرف فى المال الذى فيه الخمس قبل إخراج الخمس منه

بأن يضمن الخمس فى ذمته، و هو مختار المجلسى «ره».

الثالث عشر: صرف حصه الأصناف إليهم و التخيير فى حصه الإمام

بين الدفن و الوصيه على الوجه المتقدم وصله الأصناف مع الإعواز بإذن الفقيه، و هو مذهب الشهيد فى الدروس.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٥

الرابع عشر: صرف حصه الأصناف إليهم و جوبا أو استحبابا و حفظ نصيب الإمام إلى حين ظهوره،

و جواز صرف العلماء إياه فى المستحقين من الأصناف، و هو اختيار البيان.

فهذه أربعه عشر قولاً فى المسأله ذكرها فى الحدائق.

و هنا قولان آخرا للمتأخرين من أصحابنا:

الأول: صرف حصه الأصناف إليهم، و التصدق بحصه الإمام من قبله،

لما يستفاد من أخبار التصدق بالمال المجهول مالكة من أن الملاك فى وجوب التصدق هو عدم إمكان إيصال المال إلى صاحبه و إن كان يعرفه بشخصه كما فى روايه يونس عن الرضا «ع» فىمن بقى عنده بعض المتاع من رقيق له بمكه بعد ما رحل إلى منزله و لا يعرف بلده فقال «ع»: «إذا كان كذا فبعه و تصدق بثمانه.» «١» و قد قوى هذا القول فى الجواهر و مصباح الفقيه.

«٢»

الثانى: صرف حصه الأصناف إليهم و صرف حصه الإمام فيما يعلم برضاه

أو يوثق به من تتميم نصيب الذريه أو إعانه فقراء الشيعة أو إداره الحوزات العلميه و كل ما فيه تشييد مبانى الدين المبين.

بتقريب أن التصدق بالمال الذى لا يمكن إيصاله إلى صاحبه إنما يجوز إذا لم يعلم بما يرتضيه المالك، و أما إذا أحرز رضاه بالصرف فى مصرف خاص و لم يحرز رضاه بغيره أو أحرز عدمه فلا يجوز التعدى عنه، فلو كان مال زيد عند عمرو مثلا و لم يمكنه إيصاله إليه و لكن كان لصاحب المال أهل بيت فقراء أو دار مشرفه إلى الخراب فهل يرضى صاحبه بأن يتصدق بماله و لا يصرف فى عائلته أو تعمير داره؟ و نحن نعلم من سيره الأئمه «ع» فى أعصارهم أن تتميم إعاشه الذريه و إعانه فقراء الشيعة و إقامة دعائم الدين و ترويج الشرع المبين كانت من أهم الأمور عندهم، فالواجب علينا صرف مال الإمام «ع» فيما نعلم قطعا

باهتمامه به. و يختلف ذلك باختلاف المقامات.

(١) - الوسائل ١٧ / ٣٥٧، الباب ٧ من أبواب اللقطه، الحديث ٢.

(٢) - الجواهر ١٦ / ١٧٧؛ و مصباح الفقيه / ١٥٨ - ١٥٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٦

فالتخصيص بفقراء الذريه كما في كلام كثير من المتأخرين

بلا وجه بعد ما يوجد هنا أمور ربما تكون أهم عنده بمراتب. و المفروض فى المرسله و المرفوعه الدالتين على تميم نصيب الذريه و التوسع عليهم هو صورته بسط يد الإمام و اجتماع جميع الضرائب و الأموال العامه لديه و إدارته لجمع الخلات، فلا يستفاد منهما حكم صورته تزامم المصارف و كون بعضها أهم من التوسع على الذريه بمراتب.

و على هذا فإذا أحرز من عنده مال الإمام «ع» رضاه بصرف ماله فى جهه خاصه جاز له التصدى لذلك بلا رجوع إلى الفقيه، و كون الفقيه وليًا على الغائب لا- يشمل المقام، إذ أدله ولايه الفقيه بنيابته عن الإمام «ع» فى الأمور العامه الحسيه و ولايته على الغائب تنصرف عن الولايه على نفس الإمام «ع». اللهم إلا أن يقال بان الفقيه أبصر بمصالح الدين و بما يرتضيه الأئمه «ع».

أقول: تبقى على هذا الوجه نكته و هى أن مجرد رضا المالك قلبا بصرف ماله فى جهه خاصه لا يخرج المعاملات الواقعه على ماله عن الفضوليه ما لم يكن فى البين إذن مالكي أو شرعى أو إجازته لا حقه، إذ اللازم استناد العقد إلى المالك بحيث يقال باع ملكه مثلا- و لا- يتحقق هذا إلما بإذنه أو إجازته، و قد أشار إلى هذه النكته الشيخ الأنصارى- قدس سرّه- فى أول مبحث الفضولى من مكاسبه و إن قوى هو كفايه الرضا، فراجع. «١»

[المختار فى المسأله]

ثم نقول: هذه أقوال أصحابنا فى حكم الخمس فى عصر الغيبه. و ضعف بعضها واضح كالقول بوجوب دفن الجميع أو حصه الامام إلى أن يظهر الإمام و يستخرجه، أو عزله و حفظه و إيداعه إلى أن يصل إليه و نحو ذلك مما يوجب ضياع المال و

تلفه و حرمان مستحقه و تعطيل مصارفه الضروريه، و كالقول بالتحليل المطلق و لا سيما بالنسبه إلى سهام الأصناف مع حرمانهم عن الزكاه أيضا.

(١)- راجع المكاسب/ ١٢٤ (ط. أخرى ٨/ ١٥٦-١٥٧).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٧

و لا- يخفى ابتناء أكثر هذه الأقوال على كون الخمس بالطبع منصفًا بنصفين و كون النصف ملكًا للأصناف الثلاثة و النصف الآخر لشخص الإمام المعصوم و من أمواله الشخصيه بحيث يجب أن يحفظ ليوصل إليه أو يتصدق به عنه أو يتصرف فيما أحرز رضاه به. و لكن قد مرّ مرارًا أن الخمس بأجمعه حق وحداني جعل لمنصب الإمامه و الحكومه الحقه، فهو مال للإمام بما أنه إمام لا- لشخصه، و حيثه الإمامه لوحظت تقييده لا تعليليه، و نحوه الأنفال أيضا و المتصدى لأخذهما و صرفهما في شئون الإمامه و الحكومه من له حق الحكم، و هو النبي «ص» في عصره الشريف، و بعده للإمام المعصوم، و في غيبته للفقيه العادل العالم بمصالح الإسلام و المسلمين. و إن شئت قلت: إنهما أموال عامه جعلتا شرعا في اختيار ممثل المجتمع و من له حق الحكم عليهما، و إذنه و إجازته مصححان للمعاملات الواقعه عليهما، فمعنى كونهما للإمام هو أن الإمام وليّ التصرف فيهما و بيده اختيارهما، و مصرفهما المصالح العامه على ما يشخصها الإمام العادل. و من أهم المصالح إداره عائله شخص الإمام أيضا و حفظ شئونه، كما أن تموين الأصناف الثلاثة أيضا من أظهر وظائفه، فتدبر.

و حيث إن الإمامه و الحكومه لا تتعطل شرعا، و لا يجوز تعطيل شئونها و وظائفها و لو في عصر الغيبه كما بيناه بالتفصيل في هذا الكتاب فلا

محاله لا- يجوز حذف النظام المالى المقرر لها و تعطيله بالكليه. و الخمس و الأنفال من أهمّ المنابع المالىة للحكومة الإسلاميه فلا- مجال لتحليلهما المطلق، أو إيجاب حفظهما و الإباء عن صرفهما فى مصارفهما المقرره، أو استبدال الناس فى صرفهما بلا رجوع إلى من ثبت له الحكم و لو فى بلد خاص أو منطقته خاصه.

و عدم بسط يد الفقهاء الصالحين للحكومة و عدم استقرار الحكومة المطلقه لهم لا ينافى وجوب تصديهم لبعض شئونها الممكنه و صرف الأموال المقرره فى مصارفها بقدر سعه نطاق الحكم كما استقرّ على ذلك عمل أئمتنا «ع».

و من أهمّ المصارف الواجبه عقلا- و شرعا حفظ الحوزات العلميه الدينيه و ترويج الشرع المبين و تهيئه المقدمات و الوسائل لتحقيق الحكومة الصالحه الدينيه و توسعه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٨

نطاقها التى ببركتها يرجى إقامه العدل فى البلاد و تنفيذ قوانين الإسلام بين الأمه و لو فى منطقته خاصه. هذا.

و هل يمكن الالتزام بأن الله- تعالى- جعل خمس أموال الناس أو عشرها بكثرتها و جميع الأموال التى ليس لها مالك خاص كأرض الموات و الآجام و الأوديه و الجبال و المعادن و البحار و نحوها لشخص خاص و لو كان معصوما بحيث يعدّ من أمواله الشخصيه يتصرف فيها كيف يشاء بلا لحاظ لمصالح الأمه و ينتقل إلى ورثته نظير ما دخل فى ملكه بنشاطه و صنعه أو بالوراثه من مورثه؟ لا أظن ذلك، فتدبر.

و قد اقتبسنا كثيرا مما ذكرناه هنا فى الزكاه و الخمس مما كتبناه سابقا فى البابين و قد طبع الكتابان فى السنين السابقه. و لأجل ذلك أدرجنا البحث فيهما هنا، فإن شئت التفصيل فراجع

إليهما.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٢٩

الفصل الثالث في غنائم الحرب التي منها الأراضي المفتوحة عنوه و السبايا و الأسارى

إشاره

و نحن نبحت فيها هنا بنحو الإجمال و نحيل من أراد التفصيل إلى كتاب الجهاد من كتب الفقه الموسوعه.

و في المسأله جهات من البحت:

الجهه الأولى: في مفاد الغنيمه و الفرق بينها و بين الفى ء:

١- قال الراغب في المفردات:

«الغنم معروف، قال: «وَمِنَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا.» و الغنم: إصابته و الظفر به، ثم استعمل في كل مظفور به من جهه العدى و غيرهم، قال: «وَ اغْلَمُوا أَنْتُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ»، فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا. «١»

(١)- مفردات الراغب / ٣٧٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٠

و قد مرّ في أول بحث الخمس كلام في معنى الغنيمه و نقل لبعض الكلمات، فراجع. «١»

٢- و في مجمع البيان في ذيل آيه الخمس:

«الغنيمه ما أخذ من أموال أهل الحرب من الكفار بقتال، و هى هبه من الله - تعالى - للمسلمين، و الفى ء ما أخذ بغير قتال، و هو قول عطاء و مذهب الشافعى و سفيان، و هو المروى عن أئمتنا «ع». و قال قوم: الغنيمه و الفى ء واحد، و ادّعوا أن هذه الآيه ناسخه للتى فى الحشر من قوله: مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِأَبْنِي الْقُرْبَى وَ لِلْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ. «٢»

و ذكر نحو ذلك الشيخ أيضا فى التبيان فى ذيل آيه الخمس. «٣»

٣- و فى تفسير القرطبى فى ذيل الآيه:

«الغنيمه فى اللغه ما يناله الرجل أو الجماعه بسعى ... و المغمم و الغنيمه بمعنى، يقال: غنم القوم غنما. و اعلم أن الاتفاق حاصل على أن المراد بقوله- تعالى:-

«غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ» مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبه و القهر.

و لا تقتضى اللغه هذا التخصيص على ما بيناه، و لكن عرف

الشرع قيد اللفظ بهذا النوع. و سَمِيَ الشرع الواصل من الكفار إلينا من الأموال باسمين: غنيمه و فيئا.

فالشىء الذى يناله المسلمون من عدوهم بالسعى و إيجاف الخيل و الركاب يسمّى غنيمه، و لزم هذا الاسم هذا المعنى حتى صار عرفا. و الفىء مأخوذ من فاء يفىء إذا رجع. و هو كل مال دخل على المسلمين من غير حرب و لا- إيجاف كخراج الأرضين و جزية الجماجم و خمس الغنائم. و نحو هذا قال سفيان الثورى و عطاء بن السائب.

و قيل: إنهما واحد و فيهما الخمس، قاله قتاده. و قيل: الفىء عبارة عن كل ما صار للمسلمين من الأموال بغير قهر، و المعنى متقارب. «٤»

(١)- راجع ص ٤٤ و ما بعدها من الكتاب.

(٢)- مجمع البيان ٥٤٣ / ٢ (الجزء ٤).

(٣)- التبيان ٧٩٧ / ١. فى تفسير سورة الأنفال.

(٤)- تفسير القرطبي ١ / ٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣١

٤- و قال الماوردى فى الأحكام السلطانيه:

«و أموال الفىء و الغنائم ما وصلت من المشركين أو كانوا سبب وصولها، و يختلف المالان فى حكمهما. و هما مخالفان لأموال الصدقات من أربعة أوجه ...»

أما الفىء و الغنيمه فهما متفقان من وجهين و مختلفان من وجهين:

فأما وجهها اتفاقهما فأحدهما: أن كل واحد من المالين واصل بالكفر. و الثانى: أن مصرف خمسهما واحد.

و أما وجهها افتراقهما فأحدهما: أن مال الفىء مأخوذ عفوا و مال الغنيمه مأخوذ قهرا.

و الثانى: أن مصرف أربعة أخماس الفىء مخالف لمصرف أربعة أخماس الغنيمه على ما سنوضح إن شاء الله تعالى. «١»

و ذكر نحو ذلك أبو يعلى الفراء فى الأحكام السلطانيه. «٢»

أقول: سيجىء فى الفصل الرابع البحث فى معنى الفىء و حكمه و أنه هل

يثبت فيه الخمس أم لا؟ و هل يقسم أو يكون كله للإمام؟ و يظهر من كلماتهم أن الغنيمه و الفى ء عندهم إما متباينان أو متساويان على ما مرّ من القولين.

و لكن يمكن أن يقال: إنهما متخالفان مفهوما و إن بينهما عموما من وجه أو يكون الفى ء أعم مطلقا: إذ الفى ء يراد به ما رجع إلى إمام المسلمين و بيت مالهم إما مطلقا أو من ناحيه الكفار فقط كما لعله الأظهر فيعم غنائم الحرب و القتال أيضا، و قد أطلق عليها فى كثير من الأخبار كما سيأتى، و من ذلك ما فى نهج البلاغه: «إن هذا المال ليس لى و لا لك و إنما هو فى ء للمسلمين و جلب أسيافهم.» (٣)

و كون مورد آيه الفى ء فى سوره الحشر ما حصل بغير حرب لا يدل على اختصاص اللفظ به.

و الغنيمه عندنا يراد بها كل مال مظفور به و لو بالكسب مثلا، و تطلق على غنائم

(١) - الأحكام السلطانيه / ١٢٦.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ١٣٦.

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣؛ لح / ٣٥٣، الخطبه ٢٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٢

الحرب أيضا بلحاظ ظفر المقاتلين به و حصولها لهم، و لا يضاف إليهم إلّا بعد ما أريد تقسيمها بينهم، و على هذا فيكون بينهما عموم من وجه.

و إن أريد بالغنيمه خصوص غنائم الحرب لكثرة استعمالها فيها كان الفى ء أعم مطلقا منها، اللهم إلّا أن يدعى إطلاق الغنيمه على ما حصل من الكفار بغير حرب و قتال أيضا كما لا يبعد، فيتساوى اللفظان مفهوما و موردا، فتدبر. و ظاهر ما مرّ من كلماتهم أن الغنيمه تختص بما يؤخذ من الكفار فقط. و سيأتى البحث فى

حكم ما يؤخذ من البغاه و إطلاق الغنيمه عليه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٣

الجهه الثانيه: فى أن الغنائم لله و للرسول و أنها من الأنفال، و آيه الأنفال نزلت فيها:

١- قال فى مجمع البيان فى ذيل آيه الأنفال:

«قال ابن عباس أن النبى «ص» قال يوم بدر: من جاء بكذا فله كذا، و من جاء بأسير فله كذا، فتسارع الشبان و بقى الشيوخ تحت الرايات فلما انقضى الحرب طلب الشبان ما كان قد نفلهم النبى «ص» به فقال الشيوخ كذا ردء لكم و لو وقعت عليكم الهزيمه لرجعتم إلينا. و جرى بين أبى اليسر بن عمرو الأنصارى أخى بنى سلمه و بين سعد بن معاذ كلام فترع الله- تعالى- الغنائم منهم و جعلها لرسوله يفعل بها ما يشاء فقسما بينهم بالسويه.

و قال عباده بن الصامت: اختلفنا فى النفل و ساءت فيه أخلاقنا فترعه الله من أيدينا فجعله إلى رسوله «ص» فقسمه بيننا على السواء، و كان ذلك فى تقوى الله و طاعته و صلاح ذات البين.

و قال سعد بن أبى وقاص: قتل أخى عمير يوم بدر فقتلت سعيد بن العاص بن أميه و أخذت سيفه و كان يسمّى ذا الكتيفه فجئت به إلى النبى «ص» و استوهبته منه، فقال: «ليس هذا لى و لا لك، اذهب فاطرحه فى القبض»، فطرحته و رجعت و بى ما لا يعلمه إلا الله من قتل أخى و أخذ سلبى و قلت: عسى أن يعطى هذا لمن لم يبيل بلائى، فما جاوزت إلا قليلا حتى جاءنى الرسول و قد أنزل الله: «يَسْئَلُونَكَ. الآيه.»

فخفت أن يكون قد نزل فى شىء. فلما انتهيت إلى رسول الله «ص» قال:

«يا سعد، إنك سألتنى السيف و ليس لى و إنه قد صار لى فاذهب فخذهُ فهو لك.»

و قال على بن طلحه

عن ابن عباس: كانت الغنائم لرسول الله «ص» خاصة ليس لأحد فيها شيء، و ما أصاب سرايا المسلمين من شيء أتوه به فمن حبس منه إبرة أو

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ١٣٤

سلكا فهو غلول فسألوا رسول الله «ص» أن يعطيهم منها فنزلت الآية.

وقال ابن جريج: اختلف من شهد بدرا من المهاجرين والأنصار في الغنيمه فكانوا ثلاثا فنزلت الآية و ملكها الله رسوله يقسمها كما أراه الله. «١»

أقول: القبض - بالتحريك - ما جمع من الغنيمه قبل أن تقسم. وقوله: «فكانوا ثلاثا» أى ثلاث طوائف: طائفه عقبت العدو و طائفه تحوز الغنائم و طائفه أهدت برسول الله «ص» يحفظونه من العدو.

٢- وفي رساله المنسوبه إلى الإمام الصادق «ع» المرويه في تحف العقول

ما ملخصه: «و أما المغنم فإنه لما كان يوم بدر قال رسول الله «ص»: من قتل قتيلا فله كذا و كذا، و من أسير أسيرا فله من غنائم القوم كذا و كذا. فلما هزم الله المشركين و جمعت غنائمهم قام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله، إنى قتلت قتيلين - لى بذلك البيئه - و أسرت أسيرا، فأعطنا ما أوجبت على نفسك يا رسول الله ثم جلس.

فقام سعد بن عباده فقال: يا رسول الله، ما منعنا أن نصيب مثل ما أصابوا جبن عن العدو و لا زهاده فى الآخره و المغنم، و لكننا تخوفنا إن بعد مكاننا منك فيميل إليك من جند المشركين أو و لا زهاده فى الآخره و المغنم، و لكننا تخوفنا إن بعد مكاننا منك فيميل إليك من جند المشركين أو يصيبوا منك ضيعه، و إنك إن تعط هؤلاء القوم ما طلبوا يرجع سائر المسلمين ليس لهم من الغنيمه شيء، ثم جلس فقام الأنصارى فقال

مثل مقالته الأولى ثم جلس، يقول ذلك كل واحد منهما ثلاث مرات، فصَدَّ النبي «ص» بوجهه، فأَنْزَلَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» وِ الْأَنْفَالِ اسم جامع لما أصابوا يومئذ مثل قوله: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ» و مثل قوله: «أَتَمَّا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ» ثم قال: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» فاختلجها اللهُ من أيديهم فجعلها لله و لرسوله ...

فلما قدم رسول الله «ص» المدينة أنزل الله عليه: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ». الآية ... فهذا يوم بدر و هذا سبيل الغنائم التي أخذت بالسيف.» (٢)

٣- وفي سيره ابن هشام:

«ثم إن رسول الله «ص» أمر بما في العسكر مما جمع الناس جمع، فاختلف المسلمون فيه فقال من جمعه: هو لنا، و قال الذين كانوا يقاتلون العدو و يطلبونه: و الله لو لا

(١) - مجمع البيان ٥١٧ / ٢ (الجزء ٤).

(٢) - تحف العقول / ٣٣٩ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ١٣٥

نحن ما أصبتموه، لنحن شغلنا عنكم القوم حتى أصبتم ما أصبتم، و قال الذين كانوا يحرسون رسول الله «ص» مخافه أن يخالف إليه العدو: و الله ما أنتم بأحق به منا، و الله لقد رأينا أن نقتل العدو إذ منحنا الله أكتافه، و لقد رأينا أن نأخذ المتاع حين لم يكن دونه من يمنعه و لكننا خفنا على رسول الله «ص» كره العدو فقمنا دونه، فما أنتم بأحق به منا ...

ثم روى بسنده عن أبي أمامه، قال:

«سألت عباده بن الصامت عن الأنفال، فقال: فينا أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل، و ساءت فيه اخلاقنا فنزعه الله من أيدينا فجعله إلى رسوله، فقسمه رسول الله «ص» بين المسلمين عن بواء - يقول:

عن السواء- ... ثم أقبل رسول الله «ص» حتى إذا خرج من مضيق الصفراء نزل على كتيب بين المضيق و بين النازيه- يقال له: سير- إلى سرحه به فقسم هنالك النفل الذي أفاء الله على المسلمين من المشركين على السواء.» (١)

أقول: لا يخفى أنه في هذه العبارة أطلق النفل و كذا الفى ء على غنائم الحرب.

و روى روايه عباده بن الصامت السيوطى أيضا فى الدرّ المنثور عن أحمد و عبد بن حميد و ابن جرير و أبى الشيخ و ابن مردويه و الحاكم و البيهقى، فراجع. (٢)

٤- وفى الدرّ المنثور:

«أخرج ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبى حاتم و ابن مردويه و البيهقى فى سننه عن ابن عباس فى قوله: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» قال: الأنفال:

المغانم كانت لرسول الله «ص» خالصه ليس لأحد منها شىء، ما أصاب سرايا المسلمين من شىء أتوه به، فمن حبس منه إبره أو سلكا فهو غلول، فسألوا رسول الله «ص» أن يعطيهم منها شيئا فأنزل الله: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِي جَعَلْتُهَا لِرَسُولِي لَيْسَ لَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصِلُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» ثم أنزل الله: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ، الْآيَةَ» ثم قسم ذلك

(١)- سيره ابن هشام ٢/ ٢٩٥.

(٢)- الدرّ المنثور ٣/ ١٥٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٦

الخمس لرسول الله و لذى القربى و اليتامى و المساكين و المهاجرين فى سبيل الله، و جعل أربعه أخماس الناس فيه سواء للفرس سهمان و لصاحبه سهم و للراجل سهم.» (١)

و عليك بمراجعته تفسير على بن إبراهيم و التبيان و المجمع و الدر المنثور و القرطبي

و سنن البيهقي و الأموال لأبي عبيد «٢» و غير ذلك من الكتب في شأن نزول آيه الأنفال، يظهر لك بذلك أن الغنائم من الأنفال قطعا و أنها التي وقع فيها النزاع و السؤال.

و سيأتي في فصل الأنفال أن المقصود بالأنفال هي الأموال العامه التي ليس لها مالك شخصي. و بهذا المعنى يطلق اللفظ على غنائم الحرب و على مثل أرض الموت و الآجام و الجبال و الأدويه و نحوها بمعنى واحد، و إن كان الغالب في أخبارنا و فتاوى أصحابنا إطلاق اللفظ على القسم الثاني، بل هو المنصرف إليه في أعصارنا.

و التخاصم في الأنفال و السؤال عنها و إن وقعا في خصوص غنائم الحرب على ما في الأخبار التي مرت، و لكن لا مانع من حمل الجواب في الآيه على ظاهره من العموم و الاستغراق، فتكون اللام في قوله: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» للعهد، و في قوله: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ» للاستغراق.

بل يمكن أن يقال: إن مورد السؤال و إن كان هو الغنائم و لكن السؤال وقع عنها بما هي من الأنفال، لا بما هي غنائم مأخوذه عنوه، فيكون السؤال و الجواب متطابقين في الورد على الأنفال بإطلاقتها و عمومها، و اللام في كليهما للاستغراق، فتدبر.

ليست الغنائم و الأنفال لشخص الرسول و الإمام بل هما تحت اختيارهما:

و ليس المقصود من جعل الغنائم و الأنفال للرسول أو الإمام بعده جعلهما ملكا

(١) - الدر المنثور ٣ / ١٦٠.

(٢) - تفسير على بن إبراهيم (القمي) / ٢٣٥؛ التبيان ١ / ٧٨٠؛ مجمع البيان ٢ / ٥١٧؛ الدر المنثور ٣ / ١٥٨ و ما بعدها؛ تفسير القرطبي ٨ / ٢؛ سنن البيهقي ٦ / ٢٩١، كتاب قسم الفى ء و الأنفال؛ الأموال / ٣٨٢ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٧

لشخصه نظير ما يملكه

بتجاره أو وراثه مثلاً. بل المقصود جعلهما تحت اختياره و تدبيره ينفل منها ما يشاء لمن يراه صلاحاً و يصرف منها ما يريد فيما ينوبه، فإن بقي من الغنائم شىء أخرج الخمس منها لأهله، و قسم البقيه بين من قاتل، فهو المتولّى لأمرها و للتصرف فيها، و ليس لمن قاتل الاعتراض عليه بذلك و إن استوعب النفل و الجعائل جميع المغنم، و ليس التقسيم بين المتقاتلين متعينا فيها:

١- ففي مرسله حماد الطويله التى عمل بها الأصحاب، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع» قوله: «و للإمام صفو المال: أن يأخذ من هذه الأموال صفوها:

الجاريه الفارجه، و الدابه الفارجه، و الثوب و المتاع مما يحبّ أو يشتهى، فذلك له قبل القسمة و قبل إخراج الخمس. و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غير ذلك مما ينوبه، فإن بقي بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسمة فى أهله، و قسم الباقي على من ولى ذلك،

و إن لم يبق بعد سدّ النوائب شىء ففلا شىء لهم. و ليس لمن قاتل شىء من الأرضين و لا ما غلبوا عليه إلّا ما احتوى عليه العسكر.» (١)

٢- و فى صحيحه زراره قال: «الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما يشاء قبل أن تقع السهام، و قد قاتل رسول الله «ص» بقوم لم يجعل لهم فى الفىء نصيباً، و إن شاء قسم ذلك بينهم.» (٢)

أقول: كون الروايه مقطوعه لا يضّر بالاستدلال بعد كون زراره من فقهاء أصحاب الباقر و الصادق «ع» و واقفا على نظر الأئمه «ع» و أنه لم يكن مثله يتكلم فى أحكام الله - تعالى - إلّا عن نصّ وصل إليه، فتأمّل.

و ما

فى المرآه «٣» من تفسير القوم فى الروايه بالأعراب الذين لا سهم لهم فى الغنائم تفسير لا شاهد له. و قد ذكر زراره فعل الرسول «ص» شاهدا على ما ذكره من فعل الإمام.

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤. و تمام الحديث فى الكافى ١ / ٥٣٩-٥٤٣، كتاب الحججه، باب الفى ء و الأنفال، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢.

(٣)- مرآه العقول ٦ / ٢٧١ (ط. القديم ١ / ٤٤٦).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٨

و يظهر من الروايه أن الفى ء كان يطلق على غنائم الحرب أيضا، فليس الفى ء قسيما للغنيمه و إن قال به بعض كما مرّ، و سيأتى التحقيق فى معناه.

و بما ذكرنا يظهر صحه عدّ غنائم الحرب من المنابع المالىه للدوله الإسلاميه، فإن الأرضين و العقارات و ما ليس فى العسكر لا تقسم أصلا بل تجعل تحت اختيار الإمام، و له أيضا أن يسدّ النوائب و الخلات بما احتوى عليه العسكر و إنما يقع التقسيم على خصوص هذا بعد سدّ جميع النوائب و الخلات لوجود نحو اختصاص له بالمقاتلين. هذا.

و قد أفتى أصحابنا بمفاد الحديثين إجمالا:

١- قال المفيد فى المقنعه:

«و للإمام قبل القسمة من الغنيمه ما شاء على ما قدمناه فى صفو الأموال، و له أن يبدأ بسدّ ما ينوبه بأكثر ذلك المال، و إن استغرق جميعه فيما يحتاج إليه من مصالح المسلمين كان ذلك له جائزا و لم يكن لأحد من الأمه عليه اعتراض.» «١»

و سيأتى فى هذا المجال عبارته عن المبسوط أيضا فى بيان فتح مكه عنوه. «٢»

٢- و فى الكافى لأبى الصلاح الحلبى:

«يجب فى جميع

ما غنمه المسلمون من ضروب المحاربيين - منفردين به و متناصرين، بجمله الجيش أو السرايا، بحرب و غير حرب - إحضاره إلى وليّ الأمر. فإذا اجتمعت المغنم كان له إن كان إمام المله أن يصفى قبل القسمة لنفسه الفرس و السيف و الدرع و الجاربه، و أن يبدأ بسدّ ما ينوبه من خلل فى الإسلام و ثغوره و مصالح أهله. و لا يجوز لأحد أن يعترض عليه و إن استغرق جميع المغنم. و يجوز ذلك لمن عداه من أولياء السلطان فى الجهاد عن تشاور من صلحاء المسلمين. ثم يخرج الخمس من الباقي لأربابه، و يقسم الأربعة الأقسام الباقيه بين من قاتل عليها دون من عداهم من المسلمين: للراجل سهم و للفارس سهمان ...

و من السنه تفيل النساء قبل القسمة، لأنهن يداوين الجرحى و يعلّن المرضى

(١) - المقنعه / ٤٦، باب الزيادات.

(٢) - راجع ص ١٤١ من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٣٩

و يصلحن أزواد المجاهدين.» (١)

٣- و فى الغنيه لابن زهره:

«و للإمام أن يصطفى لنفسه قبل القسمة ما شاء من فرس أو جاريه أو درع أو سيف أو غير ذلك، و هذا من جمله الأنفال، و أن يبدأ بسدّ ما ينوبه من خلل فى الإسلام، و ليس لأحد أن يعترض عليه و إن استغرق ذلك جميع الغنيمه، ثم يخرج منها الخمس لأربابه، و يقسم ما بقى مما حواه العسكر بين المقاتله خاصه: لكل راجل سهم و لكل فارس سهمان.» (٢)

٤- و فى الوسيله لابن حمزه:

«فالأموال يخرج منها الصفايا للإمام قبل القسمة، و هى ما لا نظير له من الفرس الفاره و الثوب المرتفع و الجاريه الحسناء و غير ذلك. ثم تخرج منها المؤن

و هي ثمانية أصناف: أجره الناقل و الحافظ، و النقل، و الجعائل، و الرضيعه للبيد و النساء و من عاونهم من المؤلفه و الأعراب على حسب ما يراه الإمام، ثم يخرج الخمس من الباقي لأهله. ثم يقسم الباقي بين من قاتل و من هو في حكمه بالسويه: للراجل سهم و للفارس سهمان...» (٣)

٥- و في جهاد القواعد:

«المطلب الثاني في قسمه الغنيمه: تجب البدأ بالمشروط كالجعائل و السلب و الرضخ، ثم بما يحتاج إليه الغنيمه من النفقه مدّه بقائها حتى تقسم كأجره الراعى و الحافظ، ثم الخمس، و تقسم أربعه الأخماس الباقيه بين المقاتله و من حضر و إن لم يقاتل حتى المولود بعد الحيازه قبل القسمه، و المدد المتصل بهم بعد الغنيمه قبل القسمه، و المريض بالسويه، و لا يفضل أحد لشده بلائه: للراجل سهم و للفارس سهمان و لذى الأفراس ثلاثه.» (٤)

(١)- الكافي لأبي الصلاح / ٢٥٨.

(٢)- الجوامع الفقيهه / ٥٢٢ (طبعه أخرى / ٥٨٤).

(٣)- الجوامع الفقيهه / ٧٣٢ (طبعه أخرى / ٦٩٦).

(٤)- القواعد ١ / ١٠٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٠

٦- و في التذكره:

«يجوز للإمام أن يجعل جعلاً لمن يدله على مصلحه من مصالح المسلمين كسهوله طريق أو ماء في مفازه أو موضع فتح القلعه أو مال يأخذه أو عدوّ يغير عليه أو ثغر يدخل منه بلا خلاف. و قد استأجر النبي «ص» في الهجره من دلهم على الطريق.» و ذكر نحو ذلك في المنتهى (١).

٧- و في المراسم:

«فإن اختار الإمام قبل القسمه شيئاً من الغنيمه كائناً ما كان فهو له.» (٢)

٨- و في جهاد الدروس:

«و للإمام الاصطفاء من الغنيمه، و جَوَز الحلبى أن يبدأ بسد ما ينوبه من خلل في الإسلام

٩- و في متن اللعنه:

«و المنقول بعد الجعائل و الرضخ و الخمس و النفل و ما يصطفيه الإمام يقسم بين المقاتله و من حضر حتى الطفل المولود بعد الحيازه و قبل القسمه، و كذا المدد الواصل إليهم حينئذ: للفارس سهمان و للراجل سهم و لذوى الأفراس ثلاثه.» «٤»

إلى غير ذلك من كلمات الأصحاب في هذا المجال، و يشترك الجميع في الدلاله على كون الغنائم في اختيار الإمام و أنه يصطفي منها و ينفل منها حسب المصالح. نعم، تتفاوت كلماتهم في ما للإمام سعه و ضيقا.

و لعل الصفايا أيضا على قسمين: قسم يصطفيه الإمام لشخصه لشده حاجته إليه، و هو أحق بأن يسد خلّاته، و سدّ خلّاته من أهم المصالح العامه. و قسم يصطفيه ليدخره في بيت مال المسلمين لغلائه و علوّ قيمته و أنه مما يرغب فيه جدّا و لا يمكن تقسيمه، و إثارة البعض به دون بعض يوجب التبعض و الفتنة، فيدخر في

(١)- التذكرة ١ / ٤٢٩؛ و المنتهى ٢ / ٩٣٨.

(٢)- الجوامع الفقيهه / ٥٨١ (طبعه أخرى / ٦٤٣).

(٣)- الدروس / ١٦٢.

(٤)- اللعنه الدمشقيه ٢ / ٤٠٣ و ما بعدها (طبعه أخرى من متن اللعنه / ٤٥).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤١

المتاحف لمستقبل المسلمين، و ذلك كالجواهر الثمينه النفيسه و نحوها، فتدبر. هذا.

عدم تقسيم النبي «ص» غنائم مكه و حنين بين المقاتلين و قد فتحتا عنوه:

لا يخفى أن ما في صحيحه زواره السابقه من نقل عمل رسول الله «ص» لعله إشاره إلى ما صنعه هو «ص» في فتح مكه و هوازن، حيث إنهما فتحتا عنوه و لم يقسم هو «ص» بين المقاتلين شيئا:

١- قال الشيخ في كتاب السير من الخلاف (المسأله ١٣):

«مكه فتحت عنوه بالسيف،

و به قال الأوزاعي و أبو حنيفة و أصحابه و مالك. و قال الشافعي: إنها فتحت صلحا، و به قال مجاهد. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.

و روى أن النبي «ص» لما دخل مكة استند إلى الكعبه ثم قال: «من ألقى سلاحه فهو آمن، و من أغلق بابه فهو آمن.» فآمنهم بعد أن ظفر بهم، و لو كان دخلها صلحا لم يحتج إلى ذلك. و أيضا قوله - تعالى: «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا»، و إنما أراد فتح مكة، و الفتح لا يسمّى إلا ما أخذ بالسيف. و قال - تعالى: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَ الْفَتْحُ» يعنى فتح مكة. و قال - تعالى: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ»، و هذا صريح فى الفتح. و من قرأ السير و الأخبار و كيفية دخول النبي «ص» مكة علم أن الأمر على ما قلناه. و روى عن النبي «ص» أنه قال: «كل بلده فتحت بالسيف إلا المدينة فإنها فتحت بالقرآن.»

و روى عن النبي «ص» أنه دخل مكة و على رأسه المغفر. و قتل خالد بن الوليد أقواما من أهل مكة. و هذا علامه القتال.» «١»

٢- و قال فى المبسوط:

«ظاهر المذهب أن النبي «ص» فتح مكة عنوه بالسيف ثم آمنهم بعد ذلك، و إنما

(١) - الخلاف ٣ / ٢٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٢

لم يقسم الأرضين و الدور لأنها لجميع المسلمين كما نقوله فى كل ما يفتح عنوه إذا لم يمكن نقله إلى بلد الإسلام فإنه يكون للمسلمين قاطبه. و من النبي «ص» على رجال من المشركين فأطلقهم، و عندنا أن للإمام أن يفعل ذلك،

و كذلك أموالهم منّ عليهم بها لما رآه من المصلحه. «١»

٣- وقال العلامة فى المنتهى:

«مسأله: الظاهر من المذهب أن النبى «ص» فتح مكه بالسيف ثم آمنهم بعد ذلك، و به قال أبو حنيفه و مالك و الأوزاعى.

و قال الشافعى إنه «ع» فتحها صلحا بأن قدر لهم قبل الدخول، و هو منقول عن أبى سلمه بن عبد الرحمن و مجاهد.

لنا ما رواه الجمهور عن النبى «ص» أنه قال لأهل مكه: ما ترونى صانعا بكم؟

فقالوا: أخ كريم و ابن أخ كريم. فقال: أقول كما قال أخى يوسف: لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم و هو أرحم الراحمين، أنتم الطلقاء.

و من طريق الخاصه ما رواه الشيخ، عن صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبى نصر، قالوا: ذكرنا له الكوفه- إلى أن قال:- إن أهل الطائف أسلموا و جعلوا عليهم العشر و نصف العشر. و إن مكه دخلها رسول الله «ص» عنوه و كانوا أسراء فى يده فأعتقهم فقال:

اذهبوا فأنتم الطلقاء.

احتجّ الشافعى بما رواه عبد الله بن عباس، قال: لما نزل رسول الله بمصر الظهران قال العباس: قلت: و الله لئن دخل رسول الله «ص» عنوه قبل أن يأتوه و يستأمنوه إنه لهلاك قريش... «٢»

أقول: خبر صفوان و أحمد بن محمد بن أبى نصر رواه فى جهاد الوسائل، فراجع. «٣»

و دلالتة واضحه و إن كان السند مخدوشا بعلى بن أحمد بن أشيم، و يأتى البحث

(١)- المبسوط ٢/ ٣٣٣.

(٢)- المنتهى ٢/ ٩٣٧.

(٣)- الوسائل ١١/ ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو... الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٣

فيه و أن المجلسى «ره» صحّحه. «١»

«و قد كان صفوان بن أميه و عكرمه بن أبي جهل و سهيل بن عمرو قد دعوا إلى قتال رسول الله «ص» و ضوى إليهم ناس من قريش و ناس من بنى بكر و هذيل و تلبسوا السلاح و يقسمون بالله لا يدخلها محمد عنوه أبدا. فكان رجل من بنى الدليل يقال له: حماس بن قيس بن خالد الديلي لما سمع برسول الله «ص» جلس يصلح سلاحه، فقالت له امرأته: لمن تعدّ هذا؟ قال: لمحمد و أصحابه، فإنني أرجو أن أخدمك منهم خادما فإنك إليه محتاجه ... فلما دخل خالد بن الوليد وجد جمعا من قريش و أحابيشها قد جمعوا له، فيهم صفوان بن أميه و عكرمه بن أبي جهل و سهيل بن عمرو، فمنعوه الدخول، و شهروا السلاح و رموا بالنبل، و قالوا لا تدخلها عنوه أبدا. فصاح خالد بن الوليد في أصحابه و قاتلهم، فقتل منهم أربعة و عشرين رجلا من قريش و أربعة من هذيل و انهزموا أقبح الانهزام حتى قتلوا بالحزوره و هم مؤلون في كل وجه، و انطلقت طائفه منهم فوق رءوس الجبال و أتبعهم المسلمون، فجعل أبو سفيان بن حرب و حكيم بن حزام يصيحان: يا معشر قريش، على م تقتلون أنفسكم؟ من دخل داره فهو آمن، و من وضع السلاح فهو آمن ...» «٢» و روى نحو ذلك ابن هشام في السيره. «٣»

أقول: الحزوره: سوق مكه، و قد دخلت في المسجد لما زيد فيه. هذا.

و لم يقع منه «ص» تخميس و لا تقسيم لأموال أهل مكه، بل نادى قريشا فقال:

«يا معشر قريش، ما ترون أنى فاعل بكم؟ قالوا: خيرا، أخ كريم و ابن أخ كريم.

قال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء.»

فعفا عنهم و كان الله قد أمكنه منهم و كانوا له فيئا. «٤»

(١)- راجع ص ١٩٣ من الكتاب.

(٢)- المغازى ٢/ ٨٢٣ و ما بعدها.

(٣)- سيره ابن هشام ٤/ ٤٩.

(٤)- الكامل ٢/ ٢٥٢؛ و نحوه سيره ابن هشام ٤/ ٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٤

٥- و فى سيره ابن هشام و كذا فى غيرها من كتب السير و الحديث فى شأن غنائم حنين ما محصله:

«و لما فرغ رسول الله «ص» من ردّ سبايا حنين إلى أهلها ركب «ص» و أتبعه الناس يقولون: يا رسول الله، اقسم علينا فيئنا من الإبل و الغنم، حتى ألجئوه إلى شجره، فقام إلى جنب بعير فأخذ و بره من سنامه ثم قال: أيها الناس، و الله مالى من فيئكم و لا هذه الوبره إلا- الخمس، و الخمس مردود عليكم، فأدوا الخياط و المخيط، فإن الغلول يكون على أهله عارا و نارا و شنارا يوم القيامة.

و أعطى رسول الله «ص» المؤلفه قلوبهم و كانوا أشرافا من أشراف الناس يتألفهم و يتألف بهم قومهم: فأعطى أبا سفيان و ابنه معاويه و حكيم بن حزام و الحارث بن كلده و الحارث بن هشام و سهيل بن عمرو و حويطب بن عبد العزى و العلاء بن جاريه و عيينه بن حصن و الأقرع بن حابس و مالك بن عوف النضرى و صفوان بن أميه كل واحد منهم مائة بعير. و أعطى دون المائة رجالا من قريش منهم مخرمه بن نوفل و عمير بن وهب و هشام بن عمرو ...

لما أعطى رسول الله «ص» ما أعطى من تلك العطايا فى قريش و فى قبائل العرب و لم يكن فى الأنصار

منها شىء وجد هذا الحى من الأنصار فى أنفسهم حتى كثرت منهم القاله حتى قال قائلهم: لقي و الله رسول الله «ص» قومه، فدخل عليه سعد بن عباده فقال: يا رسول الله، إن هذا الحى من الانصار قد وجدوا عليك فى أنفسهم لما صنعت فى هذا الفىء الذى أصبت، قال: فأين أنت من ذلك يا سعد؟ قال:

يا رسول الله، ما أنا إلا من قومى. قال فاجمع لى قومك فى هذه الحظيره.

فخرج سعد فجمع الأنصار، فأتاهم رسول الله «ص»، فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: «يا معشر الأنصار، ما قاله بلغتنى عنكم و جده وجدتموها على فى أنفسكم؟»

ألم آتكم ضللاً فهداكم الله، و عاله فأغناكم الله، و أعداء فألف الله بين قلوبكم» قالوا: بلى، الله و رسوله أمنّ و أفضل. ثم قال: ... ألا- ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاه و البعير و ترجعوا برسول الله «ص» إلى رحالكم؟ فوالذى نفس محمد بيده لو لا الهجره لكنت امرأ من الأنصار ... فبكى القوم حتى أخضلوا لحاهم و قالوا:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٥

رضينا برسول الله «ص» قسماً و حظاً، ثم انصرف رسول الله «ص» و تفرّقوا. «١»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ١٤٥

أقول: الغلول: الخيانه. الشنار- بالفتح -: اقبح العار. القاله: القول الردى.

الجده: الغضب. عاله- جمع عائل -: الفقير. المنّ و المنّه: النعمه. أخضلوا لحاهم:

بلّوها بالدموع.

٦- و فى روايه أنس بن مالك:

«أنّ ناساً من الأنصار قالوا ...: يغفر الله لرسوله «ص»؛ يعطى

قريشا و يتركنا و سيوفنا تقطر من دمائهم.» (٢)

و راجع فى هذه القصة تفسير مجمع البيان فى شرح غزوه حنين من سورة التوبه، (٣) و روايات أنس بن مالك و عبد الله بن زيد بن عاصم فى سنن البيهقى (٤) و البخارى (٥)، و روايات غزوه حنين من جامع الأصول لابن الأثير. (٦)

٧- و قد ورد فى كتب السير: أنه زحمت ناقه أبى رهم الغفارى ناقه رسول الله «ص»، فوقع حرف نعله على ساق رسول الله «ص» فأوجعه، ففرع رجله بالسوط ثم استرضاه و أعطاه من الغنائم غنما عوضا من ضربته. (٧)

٨- و حكى وقوع نحو ذلك عن عبد الله بن أبى حدرد فأوجعه بعصاه ثم أعطاه ثمانين شاه ضائنه. (٨)

٩- و ضرب هو «ص» ناقته بالسوط فأصاب سوطه أبا زرعه الجهنى فأعطاه غنما و قال: خذ هذه الغنم بالذى أصابك من السوط أمس. قال: فعددتها فوجدتها عشرين

(١)- سيره ابن هشام ١٣٤ / ٤ - ١٤٣.

(٢)- سنن البيهقى ٣٣٧ / ٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما كان النبى «ص» يعطى المؤلفه ...

(٣)- مجمع البيان ١٩ / ٣ (الجزء ٥).

(٤)- سنن البيهقى ٣٣٧ / ٦ و ٣٣٩، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما كان النبى «ص» يعطى المؤلفه ...، و باب سهم الله و سهم رسوله ...

(٥)- صحيح البخارى ١٩٨ / ٢ - ١٩٩، كتاب الجهاد و السير، باب ما كان النبى «ص» يعطى المؤلفه قلوبهم.

(٦)- جامع الأصول ٢٦٩ - ٢٨٦، غزوه حنين.

(٧)- المغازى للواقدى ٩٣٩ / ٢ (الجزء ٣).

(٨) المغازى ٩٤٠ / ٢ (الجزء ٣).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٦

و مأته رأس. (١)

١٠- و طاف صفوان بن أميه مع النبى «ص» و هو يتصفح

الغنائم إذ مرّ بشعب مما أفاء الله عليه، فيه غنم و إبل و رعاؤها مملوء. فأعجب صفوان و جعل ينظر إليه، فقال رسول الله «ص»: أعجبتك يا أبا وهب هذا الشعب؟ قال: نعم، قال: هو لك و ما فيه، فقال صفوان: أشهد ما طابت بهذا نفس أحد قط إلّا نبي و أشهد أنك رسول الله. «٢»

١١- و كانت في سبى هوازن أخته «ص» من الرضاع و هي الشيماء، قيل: و أمّه حليمه: و لما قالت له الشيماء: أنا أختك يا رسول الله، قال: و ما علامه ذلك؟ فأخبرته بعضه كان عضها إياها حين كان مسترضعا عندهم و أرتة إياها، فعرفها و تذكر ذلك فقام و بسط لها رداءه ...

فقال «ص»: إن أحببت فعندي محبته مكرمه، و إن أحببت أن أمتعك و ترجعي إلى قومك، قالت: بل تمتعني و أرجع إلى قومي، فأعطاهما نعمًا و شاء و غلامًا و جاريه. «٣»

١٢- و قال «ص» في أسارى بدر: «لو كان المطعم بن عدى حيا ثم كلمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له.» «٤»

أقول: و كل هذه العطايا كانت من الغنائم، و حملها على كونها من سهمه «ص» من الخمس مشكل بل ممنوع قطعًا في بعضها.

و محصل ما يستفاد من الآيتين الشريفتين و من أخبار الباب الواردة من طرق الفريقين بعد إرجاع بعضها إلى بعض هو أن الغنائم كسائر الأنفال تكون من الأموال العامه التي لا تتعلق بالأشخاص و لا تدخل بمجرد الاغتنام أيضا في ملك المقاتلين، بل تقع تحت اختيار قائد المسلمين و إمامهم فيضبطها و يحفظها و ينفل منها و يجعل منها الجعائل حسب ما اقتضته المصالح العامه في عصره و بيئته و إن استوعبت

(٢) - المغازى ١٢ / ٩٤٦ (الجزء ٣).

(٣) - سيره زينى دحلان (المطبوع بهامش السيره الحلييه) ٢ / ٣٠٦.

(٤) - صحيح البخارى ١٢ / ١٩٦، باب منّ النبى على الأسارى من غير أن يخمس.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٧

كلّها، وليست من الأملاك الشخصيه للرسول أو الإمام، بل هو و الناس فيها سواء. و ليس له أن يتصرف فيها جزافا أو يهبها لمن أراد بلا ملاك، بل الملاك هو رعايه المصالح العامه فى كل مورد، و ليس للناس الاعتراض عليه.

و من جملة المصالح العامه المهمه تأليف القلوب و جذب الرجال و النساء و لا سيما أهل الشوكه منهم إلى قبول الحق و التسليم له و رفع شرهم و أذاهم و حفظ الموازين الأخلاقيه و العاطفيه التى يهتم بها العقلاء فى نظامهم.

فإن بقى منها شىء أخذ منها الخمس لأهله و لما يمكن أن يواجهه الإمام من الحاجات فى المستقبل و قسم البقيه بين المقاتلين حسب ما حكم به الشرع المبين.

رإنما يؤخذ منها الخمس بعد لحاظ تعلقها بالمقاتلين و كونها غنيمه لهم و إرادته تقسيمها بينهم.

و بالجملة، قد كانت العرب تعدّ الغنائم ملكا للمقاتلين و حقا طلقا لهم، بل ربما كان الاغتنام هدفا أساسيا لهم فى المقاتلات و الحروب فكانت تغير قبيله على قبيله بداعى اغتنام الأموال و سبى الذراريّ و النساء، و بذلك ساءت أخلاقهم، و قد أراد الله - تعالى - أن يكون بسط التوحيد و العدل هدفهم و مغزاهم، فجعل بإنزال آيه الأنفال الغنائم تحت اختيار الرسول و الإمام، فهو الذى يتصرف فيها حسب المصالح العامه و قد يقسمها بينهم، فتدبر.

ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و ليس فى البين نسخ:

و لا تهافت بين كون الأنفال لله و الرسول و بين

تعيّن المصارف من قبل الشرع المبين و منها التخميس و التقسيم بعد الجعائل و النوائب. إذ ليس كونها للرسول أو الإمام إلّا بمعنى كونها تحت اختياره و تدبيره و أنه المتصرف فيها و لو بالتقسيم:

فقد مرّ في قصه غنائم حنين عن رسول الله «ص» أنه قال: «و الله ما لي من فيئكم

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٨

و لا هذه الوبره إلا الخمس، و الخمس مردود عليكم، فأدوا الخياط و المخيط.» ثم رأيت أنه «ص» أعطى هذه المغانم لأشراف قريش و رؤساء القبائل.

و مرّ في مرسله حماد الطويله، عن العبد الصالح «ع» أنه قال: «و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غير ذلك مما ينوبه، فإن بقى بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسّمه في أهله و قسم الباقي على من ولى ذلك، و إن لم يبق بعد سدّ النوائب شىء فلا شىء لهم.» «١»

و في نهج البلاغه من كلام له «ع» كَلِمَ به عبد الله بن زمره لما قدم عليه في خلافته يطلب منه مالا قال: «إنّ هذا المال ليس لي و لا لك، و إنما هو فيء للمسلمين و جلب أسيافهم، فإن شركتهم في حربهم كان لك مثل حظّهم و إلا فجنّاه أيديهم لا تكون لغير أفواههم.» «٢»

هذا.

و قد ظهر بما ذكرنا من عدم التهافت بين الآيتين بطلان ما توهم من كون آيه الخمس ناسخه لآيه الأنفال:

١- قال الشيخ الطوسي في التبيان في تفسير آيه الأنفال:

«و اختلفوا هل هي منسوخه أم لا؟ فقال قوم: هي منسوخه بقوله: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ الْآيَةَ. و روى ذلك عن مجاهد

و عكرمه و السدى و عامر الشعبي، و اختاره الجبائي. و قال آخرون: ليست منسوخه، ذهب إليه ابن زيد و اختاره الطبري و هو الصحيح، لأن النسخ محتاج إلى دليل. و لا تنافي بين هذه الآيه و بين آيه الخمس، فيقال إنها نسختها. «(٣)»
فشيخ الطائفة في التبيان أيضا أنكر التنافي و النسخ كما قلناه.

٢- و لكنه قال في المبسوط بخلاف ذلك، فقال في كتاب قسمه الفى ء و الغنائم منه:

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال و ...، الحديث ٤.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣؛ لح / ٣٥٣، الخطبه ٢٣٢.

(٣)- التبيان ١ / ٧٨١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٤٩

«و الغنيمه كانت محرّمه في الشريعه المتقدمه، و كان يجمعون الغنيمه فتنزل النار من السماء فتأكلها، ثم أنعم الله - تعالى - على النبي «ص» فجعلها له خاصه بقوله:

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ.» و روى عن النبي «ص» أنه قال:

أحلّ لى الخمس، لم يحلّ لأحد قبلى. و جعلت لى الغنائم. و كان النبي «ص» يقسم الغنيمه أولا لمن يشهد الوقعه، لأنها كانت له خاصه. و نسخ بقوله: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ. الآيه.» فأضاف المال إلى الغانمين ثم انتزع الخمس لأهل السهمان فبقى الباقي على ملكهم، و عليه الإجماع. «(١)» هذا.

٣- و فى الدر المنثور:

«و أخرج أبو عبيد و ابن المنذر عن ابن عباس فى قوله: يسألونك عن الأنفال، قال:

هى الغنائم، ثم نسخها: و اعلموا أنما غنمتم من شى ء. الآيه.» «(٢)»

٤- و فيه أيضا:

«و أخرج ابن أبى شيبه و النحاس فى ناسخه و أبو الشيخ عن مجاهد و عكرمه قالا:

كانت الأنفال لله و الرسول حتى

نسخها آية الخمس: و اعلموا أنما غنمتم من شئ ء.

الآية. «٣»

٥- وفيه أيضا:

«و أخرج النحاس في ناسخه عن سعيد بن جبير أن سعدا و رجلا من الأنصار خرجا يتنفلان فوجدا سيفا ... فنزلت: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ... ثم نسخت هذه الآية فقال: وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ الْآيَةَ. «٤»

٦- وفي تفسير القرطبي:

«هذه الآية ناسخه لأول السوره عند الجمهور. و قد ادعى ابن عبد البر الإجماع على أن هذه الآية نزلت بعد قوله: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ.» و أن أربعه أخماس الغنيمه

(١)- المبسوط ٢/ ٦٤.

(٢)- الدر المنثور ٣/ ١٦٠.

(٣)- الدر المنثور ٣/ ١٦١.

(٤)- الدر المنثور ٣/ ١٦٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٠

مقسومه على الغانمين على ما يأتي بيانه، و أن قوله: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» نزلت في حين تشاجر أهل بدر في غنائم بدر على ما تقدم في أول السوره ...

و قد قيل: إنها محكمه غير منسوخه و إن الغنيمه لرسول الله «ص»، و ليست مقسومه بين الغانمين، و كذلك لمن بعده من الأئمه. كذا حكاه المازري عن كثير من أصحابنا، و أن للإمام أن يخرجها عنهم. و احتجوا بفتح مكه و قصه حنين. و كان أبو عبيد يقول: افتتح رسول الله «ص» مكه عنوه و منّ على أهلها فردّها عليهم و لم يقسمها و لم يجعلها عليهم فيئا. و رأى بعض الناس أن هذا جائز للأئمه بعده.

قلت: و على هذا يكون معنى قوله- تعالى-: وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ و الأربعة الأخماس للإمام، إن شاء حبسها، و إن شاء قسمها بين الغانمين. و هذا ليس بشئ ء، لما ذكرناه، و لأن الله- سبحانه- أضاف الغنيمه

للغانمين فقال:

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...» (١)

أقول: الظاهر أن القول بالنسخ كان اجتهادا من ابن عباس و سعيد بن جبير و مجاهد و عكرمه و من تبعهم لتوهم التهافت بين الآيتين، و قد عرفت عدم التهافت بينهما و أن محطّ النظر في آيه الأنفال بيان حكم الأموال العامه بما هي أموال عامه و ليس لها مالك شخصي يدبرها و يتصرف فيها، فتفيد أنها تكون تحت اختيار الرسول أو الإمام الذي هو ممثّل المجتمع فهو المتصرف فيها على حسب ما تقتضيه المصالح و بينه الشرع المبين. و آيه الخمس ناظره إلى تشريع الخمس في جميع الغنائم الواصله إلى الأشخاص و منها غنائم الحرب بعد إخراج الجعائل و النوائب منها و إرادته تقسيمها بين المقاتلين، حيث إنها بلحاظ تقسيمها بينهم تصير غنيمه لهم و عائده إليهم، فتأمل.

و يظهر من السياق و من الأخبار الوارده نزول الآيتين في شأن غنائم بدر فيقرب زمان نزول إحداهما من الأخرى فيبعد جدّا النسخ في مثله، اللهم إلا أن يراد

(١) - تفسير القرطبي ٢ / ٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥١

بالنسخ تبين مصرف الغنائم إجمالا في آيه الخمس بالتخميس و التقسيم بعد ما كان غير مبين في الأخرى. و إن شئت قلت: إن النسبه بين الآيتين نسبه المجمل و المبيّن لا نسبه المنسوخ و الناسخ، فتدبر.

فإن قلت: في مرسله الوراق عن أبي عبد الله «ع» أنه قال: «إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلها للإمام. و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام الخمس.» (١)

و مفاد هذه المرسله يختلف عما تقول من كون الغنيمه من الأنفال و كونها للإمام، إذ التفصيل

دليل التفاوت و قد أفتى بمضمونها الأصحاب.

قلت: نحن لا نأبى وجود تفاوت ما بين الغنيمتين بعد اشتراكهما فى كونهما تحت اختيار الإمام، إذ لا تخميس و لا تقسيم فيما إذا كان الغزو بغير إذن الإمام لعدم احترام عمله بعد اشتراط الغزو بإذنه. و أما فيما وقع بإذنه فينفل منها و يتصرف فيها حسب المصالح الملمزمه أو الراجحه و إن استوعبتها، فإن بقى منها شىء و جب التخميس ثم التقسيم، حيث إنها جلب أسيافهم، فلهم نحو اختصاص بها بعد ما كان الغزو بإذن الإمام، فهذا هو الفارق كما مر. و الإمام هو المتصدى لهما، فتدبر.

فإن قلت: فى روايه حفص بن غياث، عن أبى عبد الله «ع» قوله: «قلت: فهل يجوز للإمام أن ينفل؟ فقال: له أن ينفل قبل القتال، فأما بعد القتال و الغنيمه فلا يجوز ذلك لأن الغنيمه قد أحرزت.» «٢»

قلت: النفل كان يطلق غالبا على جعل يجعله الإمام لسريه تغير على العدو زائدا على سهامها فى الغنيمه، أو لمن يدلّه على مصلحه كسهوله طريق أو ماء فى مفازه أو موضع فتح القلعه أو مال يفتنم أو عدو يغار عليه أو ثغر يدخل منه،

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٦.

(٢)- الوسائل ١١ / ٧٩، الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٢

فلا محاله لا يبقى له موضوع بعد القتال و الغنيمه.

و هذا بخلاف النوائب و المصالح العامه التى تنوب الإمام مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و نحوه، فإنها تعرض كثيرا بعد الاغتنام أيضا كما فيما صنعه النبى «ص» فى حينين، و قد دلّت النصوص و الفتاوى التى مرت على جواز سدّ

الإمام إياها من الغنيمه.

فإن قلت: قد ورد في كتب السير و الحديث ما محصّله:

«أن وفد هوازن أتوا رسول الله «ص» بالجعرانه و قالوا: إنا أصل و عشيره فامنن علينا منّ الله عليك، فقال لهم: اختاروا إحدى الطائفتين إما السبى و إما المال، قالوا فإننا نختار سينا، فقام رسول الله «ص» فى المسلمين و قال: إن إخوانكم قد جاؤوا تائبين و إنى قد رأيت أن أردّ إليهم سبيهم فمن أحبّ منكم أن يطيب ذلك فليفعل، و من أحبّ منكم أن يكون على حظّه حتى نعطيه من أول ما يفى ء الله علينا فليفعل. فقال الناس:

قد طيبنا ذلك يا رسول الله، فقال: إنا لا ندرى من أذن منكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم، فكلمهم عرفاؤهم فأخبروا أنهم طيبوا و أذنوا.»

فيقال: لو كان أمر السبى و الغنائم إلى النبى «ص» فلم استأذن هو «ص» أصحابه فى ردّ السبى؟

قلت: الظاهر أنه كان هذا بعد ما قسّم النساء و الذرارى أو أكثرها و تملكها أصحابه، فاحتاج إلى الاستيذان قهرا، كما يشهد بذلك قوله على ما فى المغازى:

«فمن كان عنده منهن شى ء فطابت نفسه أن يرده فليرسل، و من أبى منكم و تمسك بحقه فليردّ عليهم و ليكن فرضا علينا ستّ فرائض من أول ما يفى ء الله به علينا». فراجع المغازى للواقدى و البخارى و ابن هشام و غيرها من الكتب. «١»

و من المحتمل أيضا أن يكون الاسترضاء عملا أخلاقيا عاطفيا منه «ص» و إن لم يكن يجب، فتأمل.

(١) - المغازى ٢ / ٩٤٩ و ما بعدها (الجزء ٣)؛ و صحيح البخارى ٣ / ٦٦؛ و سيره ابن هشام ٤ / ١٣١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٣

١- قال الشيخ الطوسى - قدس سره - فى كتاب الفى ء و قسمه الغنائم من الخلاف (المسأله ١٥):

«مال الغنيمه لا- يخلو من ثلاثه أحوال: ما يمكن نقله و تحويله إلى بلد الإسلام مثل الثياب و الدراهم و الدنانير و الأثاث و العروض، أو يكون اخشاشا (احسانا خ. ل) مثل النساء و الولدان، أو كان مما لا يمكن نقله كالأرض و العقار و البساتين. فما يمكن نقله يقسم بين الغانمين بالسويه لا يفضل راجل على راجل و لا فارس على فارس.

و إنما يفضل الفارس على الراجل، و به قال الشافعى غير أنه لا يدفع الغنيمه إلى من لم يحضر الوقعه، و عندنا يجوز ذلك أن يعطى لمن يلحق بهم مددا لهم و إن لم يحضر الوقعه، و يسهم عندنا للصبيان و من يولد فى تلك الحال و سيجى ء الخلاف فيه.

و قال أبو حنيفه: لا يجوز أن يعطى لغير الغانمين لكن يجوز أن يفضل بعض الغانمين على بعض.

و قال مالك: يجوز أن يفضل بعضهم على بعض، و يجوز أن يعطى منها لغير الغانمين.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «١»

أقول: لم يتعرض هو لتخمس الغنيمه اعتمادا على وضوحه و ذكره فى محله.

٢- و قال فى جهاد النهايه:

«كل ما غنمه المسلمون من المشركين ينبغى للإمام أن يخرج منه الخمس، فيصرفه إلى أهله و مستحقه حسب ما قدمناه فى كتاب الزكاه. و الباقى على ضربين: ضرب

(١) - الخلاف ٢ / ٣٣١، و الظاهر أنه سقط من هذه الطبعه قوله: «و قال مالك: يجوز أن يفضل بعضهم على بعض و يجوز أن يعطى منها لغير الغانمين».

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٤

منه للمقاتله خاصه دون غيرهم من المسلمين، و

ضرب هو عام لجميع المسلمين:

مقاتلتهم و غير مقاتلتهم. فالذى هو عام لجميع المسلمين فكل ما عدا ما حوى العسكر من الأرضين و العقارات و غير ذلك، فإنه بأجمعه فى ء للمسلمين: من غاب منهم و من حضر على السواء. و ما حوى العسكر يقسم بين المقاتله خاصه و لا يشاركهم فيه غيرهم.

فإن قاتلوا و غنموا فلحقهم قوم آخرون لمعاونتهم، كان لهم من القسمه مثل مالهم، يشاركونهم فيها.

و ينبغى للإمام أن يسوّى بين المسلمين فى القسمه، و لا يفضّل أحدا منهم لشرفه أو علمه أو زهده على من ليس كذلك فى قسمه الفى ء. و ينبغى أن يقسم للفارس سهمين و للراجل سهما، فإن كان مع الرجل أفراس جماعه لم يسهم منها إلّا لفرسين منها. و من ولد فى أرض الجهاد كان له من السهم مثل ما للمقاتل على السواء.» «١»

٣- و قال المحقق فى جهاد الشرائع:

«الطرف الخامس فى أحكام الغنيمه ... و هى أقسام ثلاثه:

[١]- ما ينقل كالذهب و الفضه و الأمتعه. [٢]- و ما لا ينقل كالأرض و العقار.

[٣]- و ما هو سبى كالنساء و الأطفال.

و الأول: ينقسم إلى ما يصحّ تملكه للمسلم و ذلك يدخل فى الغنيمه، و هذا القسم يختص به الغانمون بعد الخمس و الجعائل، و لا يجوز لهم التصرف فى شى ء منه إلّا بعد القسمه و الاختصاص.

و قيل: يجوز لهم تناول ما لا بدّ منه كعليق الدابه و أكل الطعام.

و إلى ما لا- يصحّ تملكه كالخمر و الخنزير، و لا- يدخل فى الغنيمه بل ينبغى إتلافه كالخنزير أو يجوز إتلافه و إبقاؤه للتخليل كالخمر ...

و أما ما لا ينقل فهو للمسلمين قاطبه و فيه الخمس، و الإمام مخيّر بين إفراز خمس له لأربابه

(١) - النهاية / ٢٩٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٥

و أما النساء و الذراري فمن جمله الغنائم و يختصّ بهم الغانمون و فيهم الخمس لمستحقه ...

الثالث في قسمه الغنيمه: يجب أن يبدأ بما شرطه الإمام كالجعائل و السلب إذا شرط للقاتل، و لو لم يشرط لم يختص به، ثم بما يحتاج إليه من النفقه مده بقائها حتى يقسم كأجره الحافظ و الراعى و الناقل، و بما يرضخه للنساء و العبيد و الكفار إن قاتلوا بإذن الإمام، فإنه لا سهم للثلاثه، ثم يخرج الخمس. و قيل: بل يخرج الخمس مقدما عملا بالآيه، و الأول أشبه. ثم يقسم الأربعة الأخماس بين المقاتله و من حضر القتال و لو لم يقاتل حتى الطفل و لو ولد بعد الحيازه و قبل القسمه، و كذا من اتصل بالمقاتله من المدد و لو بعد الحيازه و قبل القسمه. ثم يعطى الراجل سهمًا و الفارس سهمين، و قيل: ثلاثه، و الأول أظهر. و من كان له فرسان فصاعدا أسهم لفرسين دون ما زاد. «١»

٤- و في خراج أبى يوسف بعد ذكر آيه الخمس قال:

«فهذا- و الله اعلم- فيما يصيب المسلمون من عساكر أهل الشرك، و ما أجليبوا به من المتاع و السلاح و الكراع فإن في ذلك الخمس لمن سمى الله- عزّ و جلّ- في كتابه العزيز، و أربعة أخماسه بين الجند الذين أصابوا ذلك من أهل الديوان و غيرهم، يضرب للفارس منهم ثلاثه أسهم: سهمان لفرسه و سهم له، و للراجل سهم على ما جاء في الأحاديث و الآثار و لا يفضل الخيل بعضها على بعض ...» «٢»

٥- و في

المغنى لابن قدامه بعد قول الخرقى:

«و أربعة أخماس الغنيمه لمن شهد الوقعه؛ للراجل سهم و للفارس ثلاثة أسهم إلا- أن يكون الفارس على هجين فيكون له سهمان: سهم له و سهم لهجينه.»

قال:

«أجمع أهل العلم على أن أربعة أخماس الغنيمه للغانمين، و قوله- تعالى:- «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» يفهم منه أن أربعة أخماسها لهم، لأنه أضافها

(١)- الشرائع ١/ ٣٢٠-٣٢٤ (طبعه أخرى / ٢٤٤-٢٤٨).

(٢)- الخراج / ١٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٦

إليهم، ثم أخذ منها سهمها لغيرهم فبقى سائرهما لهم كقوله- تعالى:- «وَ وَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ» و قال عمر: الغنيمه لمن شهد الوقعه.

و ذهب جمهور أهل العلم إلى أن للراجل سهمها و للفارس ثلاثة أسهم. و قال أبو حنيفه للفارس سهمان، و خالفه أصحابه فوافقوا سائر العلماء، و قد ثبت عن ابن عمر: أن النبى «ص» أسهم للفارس ثلاثة أسهم: سهم له و سهمان لفارسه. متفق عليه. و قال خالد الحذاء: إنه لا يختلف فيه عن النبى «ص» أنه أسهم للفارس سهمين و لصاحبه سهمها و للراجل سهمها. و الهجين من الخيل هو الذى أبوه عربى و أمه غير عربيه. «١»

الأخبار الواردة فى تقسيم الغنيمه:

١- صحيحه ربيعى بن عبد الله، عن أبى عبد الله «ع»، قال: كان رسول الله «ص» إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له، ثم يقسم ما بقى خمسه أخماس و يأخذ خمسه، ثم يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه، الحديث. «٢» و ظاهر الصحيحه استقرار عمل النبى «ص» على ذلك و استمراره.

٢. مرسله حماد الطويله، عن العبد الصالح «ع»، قال: «الخمس من خمسه أشياء:

من الغنائم و الغوص و

من الكنوز و من المعادن و الملاحه، يؤخذ من كل هذه الصنوف الخمس فيجعل لمن جعله الله له و يقسم الأربعة الأخماس بين من قاتل عليه و ولى ذلك ... و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غير ذلك مما ينوبه، فإن بقى بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسمه فى أهله، و قسم الباقي على من ولى ذلك، و إن لم يبق بعد سدّ النوائب

(١)- المغنى ٧ / ٣١٢.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٧

شىء فلا شىء لهم.» (١)

٣- صحيحه معاويه بن وهب، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»: السريه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم، كيف تقسم؟ قال: «إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرسول و قسم بينهم أربعة أخماس، و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام يجعله حيث أحب.» (٢)

٤- خبر هشام بن سالم، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سألته عن الغنيمه فقال:

يخرج منها خمس لله و خمس للرسول، و ما بقى قسم بين من قاتل عليه و ولى ذلك.» (٣)

٥- خبر عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع» فى الغنيمه، قال: يخرج منه الخمس، و يقسم ما بقى بين من قاتل عليه و ولى ذلك. و أما الفىء و الأنفال فهو خالص لرسول الله «ص». (٤)

و فى المستدرک، عن العياشى فى تفسيره، عن ابن سنان مثله. (٥)

٦- و فى المستدرک، عن العياشى، عن ابن الطيار، عن أبى عبد الله «ع»، قال:

«يخرج خمس الغنيمه ثم

يقسم أربعه أخماس على من قاتل على ذلك و وليه.» «٦»

٧- وفيه أيضا، عن دعائم الإسلام، عن أبي عبد الله «ع» أنه قال: «الغنيمه يقسم على خمسه أخماس فيقسم أربعه أخماس على من قاتل عليها، والخمس لنا أهل البيت.

الحديث.» «٧»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥٨ و ٣٦٥، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٨، و الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٨٤، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١١ / ٨٦، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ٥.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣.

(٥)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦١، الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ١.

(٦)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦١، الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ٢.

(٧)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦١، الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو ...، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٨

٨- و في سنن البيهقي بسنده، عن عبد الله بن عمرو، قال: «كان رسول الله «ص» إذا أصاب غنيمه أمر بلالا- فينادى في الناس فيجيئون بغنائمهم فيخمسها و يقسمها، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال: يا رسول الله، هذا فيما كُنَّا أصبناه من الغنيمه، فقال: أسمع بلالا نادى ثلاثا؟ قال: نعم. قال: فما منعك أن تجيء به؟

فاعتذر، فقال: كن أنت تجيء به يوم القيامة، فلن أقبله عنك.» «١»

٩- وفيه أيضا بسنده، عن رجل من بلقين، قال: «أتيت النبي «ص» و هو بوادي القرى و هو يعرض فرسا، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في الغنيمه؟ قال: لله خمسها و أربعه أخماس للجيش. قلت: فما

أحد أولى به من أحد؟ قال: لا، ولا السهم تستخرجه من جنبك ليس أنت أحق به من أخيك المسلم.» (٢)

١٠- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عباس: «في سورة الأنفال قوله: يَسْتُلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ قَالَ: الأنفال: المغانم، كانت لرسول الله «ص» خالصه ليس لأحد منها شيء، ما أصاب سرايا المسلمين أتوا به فمن حبس منه إبرة أو سلكا فهو غلول، فسألوا رسول الله «ص» أن يعطيهم منها: قال الله- تبارك و تعالی-: يَسْتُلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِي جعلتها لرسولي ليس لكم منها شيء، فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، إلى قوله: إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. ثم أنزل الله- عزّ وجلّ:-

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ. ثم قسم ذلك الخمس لرسول الله وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ يَعْنِي قَرَابَةَ النَّبِيِّ «ص» وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَ جَعَلَ أَرْبَعَهُ أَخْمَاسَ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ النَّاسِ، النَّاسِ فِيهِ سَوَاءٌ، لِلْفَرَسِ سَهْمَانٌ وَ لِصَاحِبِهِ سَهْمٌ وَ لِلرَّجُلِ سَهْمٌ. كذا وقع في الكتاب: «والمجاهدين»، و هو غلط إنما هو ابن السبيل.» (٣)

(١)- سنن البيهقي ٢٩٣/٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب بيان مصرف الغنيمه ...

(٢)- سنن البيهقي ٣٢٤/٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب إخراج الخمس من رأس الغنيمه و ...

(٣)- سنن البيهقي ٢٩٣/٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب بيان مصرف الغنيمه ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٥٩

أقول: و قد مرت هذه الروايه عن الدرّ المشثور أيضا، فراجع. «١»

المشهور بيننا أنّ للفارس سهمين و للراجل سهما واحدا:

١- قال الشيخ فى كتاب الفى ء و قسمه الغنائم من الخلاف (المسأله ٢٤):

«للراجل سهم و للفارس سهمان: سهم له

و سهم لفرسه، و به قال أبو حنيفة. و فى أصحابنا من قال: للفارس ثلاثة أسهم: سهم له و سهمان لفرسه، و به قال الشافعى، و فى الصحابه على «ع» و عمر، و فى التابعين عمر بن عبد العزيز و الحسن البصرى و ابن سيرين، و فى الفقهاء مالك و أهل المدينة و الأوزاعى و أهل الشام و الليث بن سعد و أهل مصر و أحمد و إسحاق و أبو يوسف و محمد. دليلنا على الأول الأخبار التى رواها أصحابنا...» (٢)

٢- و فى الشرائع:

«ثم يعطى الراجل سهمًا و الفارس سهمين، و قيل ثلاثة، و الأول أظهر.» (٣)

٣- و فى الجواهر فى ذيل عبارته الشرائع قال:

«و أشهر، بل المشهور شهره عظيمه، بل عن الغنيمه الإجماع عليه، و هو الحجه بعد خبر حفص بن غياث.» (٤)

٤- و فى خراج أبى يوسف:

«يضرب للفارس منهم ثلاثة أسهم: سهمان لفرسه، و سهم له، و للراجل سهم على ما جاء فى الأحاديث و الآثار، و لا يفضل الخيل بعضها على بعض... قال أبو يوسف: حدثنا الحسن بن على بن عماره، عن الحكم بن عتيبه، عن مقسم، عن

(١)- الدر المنثور ٣ / ١٦٠.

(٢)- الخلاف ٢ / ٣٣٥.

(٣)- الشرائع ١ / ٣٢٤ (طبعه أخرى / ٢٤٧).

(٤)- الجواهر ٢١ / ٢٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٠

عبد الله بن عباس أن رسول الله «ص» قسم غنائم بدر: للفارس سهمان و للراجل سهم. قال: و حدثنا قيس بن الربيع، عن محمد بن على، عن إسحاق بن عبد الله، عن أبى حازم، قال: حدثنا أبو ذر الغفارى، قال: شهدت أنا و أخى مع رسول الله «ص» حنينًا و معنا فرسان لنا فضرب لنا

رسول الله ستة أسهم: أربعة لفرسينا و سهمين لنا فبعنا الستة الاسهم بحنين بيكرين.

قال أبو يوسف: و كان الفقيه المقدم أبو حنيفة يقول: للرجل سهم و للفرس سهم، و قال: لا أفضل بهيمه على رجل مسلم، و يحتج بما حدثناه عن زكريا بن الحارث، عن المنذر بن أبي خميصه الهمداني أن عاملا لعمر بن الخطاب قسم فى بعض الشام للفرس سهم و للرجل سهم فرفع ذلك إلى عمر فسلمه و أجازته، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا الحديث و يجعل للفرس سهما و للرجل سهما ...» (١)

أقول: و يدل على القول المشهور بيننا:

١- خبر حفص بن غياث، عن أبي عبد الله «ع» أنه سأله عن سرية كانوا فى سفينه فقاتلوا و غنموا و فيهم من معه الفرس، و إنما قاتلوهم فى السفينه، و لم يركب صاحب الفرس فرسه، كيف تقسم الغنيمه بينهم؟ فقال: للفرس سهمان و للراجل سهم. قلت: و لم يركبوا و لم يقاتلوا على أفراسهم؟ قال: أ رأيت لو كانوا فى عسكر فتقدم الرجاله فقاتلوا فغنموا كيف أقسم بينهم؟ ألم أجعل للفرس سهمين و للراجل سهما، و هم الذين غنموا دون الفرسان. الحديث.» (٢)

٢- ما عن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال: «أربعة أخماس الغنيمه لمن قاتل عليها: للفرس سهمان و للراجل سهم.» (٣)

(١)- الخراج / ١٨.

(٢)- الوسائل ١١ / ٧٩، الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ١.

(٣)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦١، الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦١

٣- ما عن عوالى اللئالى، عن النبى «ص»: «أنه قسم فى النفل للفرس سهمين و للراجل سهما.» (١)

٤- ما فى

سنن البيهقي بسنده، عن مجمع بن جاريه الأنصاري في حديث طويل يذكر فيه تقسيم النبي «ص» غنائم خيبر على أهل الحديبيه، قال: «فأعطى الفارس سهمين و الراجل سهما.» «٢»

٥- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عمر: «أن النبي «ص» قسم يوم خيبر للفارس سهمين و للراجل سهما.» «٣»
أقول: و لكن البيهقي ضعف سند الحديثين.

٦- خبر ابن عباس الذي مرّ عن أبي يوسف في تقسيم رسول الله «ص» غنائم بدر. «٤»

٧- و في كتاب الفى ء من الخلاف (المسألة ٢٤) و الجواهر عن المقداد قال:

«أعطاني رسول الله «ص» سهمين: سهما لى و سهما لفرسى.» «٥»

و أما القول الآخر فيدل عليه أخبار من طرقنا و أخبار كثيره من طرق السنه:

١- خبر مسعده بن زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، قال: «كان رسول الله «ص» يجعل للفارس ثلاثه أسهم و للراجل سهما.» «٦» قال فى الوسائل: هذا محمول

(١)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٤١، الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو... الحديث ٨.

(٢)- سنن البيهقي ٦ / ٣٢٥، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما جاء فى سهم الراجل و الفارس.

(٣)- سنن البيهقي ٦ / ٣٢٥، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما جاء فى سهم الراجل و الفارس.

(٤)- الخراج لأبى يوسف / ١٨.

(٥)- الخلاف ٢ / ٣٣٦؛ و الجواهر ٢١ / ٢٠١.

(٦)- الوسائل ١١ / ٧٩، الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو... الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٢

على تعدد الأفراس.

٢- خبر إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه: «أن عليا «ع» كان يجعل للفارس ثلاثه أسهم و للراجل سهما.» «١» قال فى الوسائل: حملة الشيخ على تعدد الأفراس للفارس.

عن أبيه: «أن علياً «ع» كان يسهم للفارس ثلاثة أسهم: سهمين لفارسه و سهماً له و يجعل للراجل سهماً.» (٢)

أقول: التعبير بالماضى الاستمرارى فى الأخبار الثلاثة يدل على الاستمرار فى العمل، و الحمل على تعدد الأفراس خلاف الظاهر و لا سيما مع هذا التعبير.

و يحتمل أن يراد الجعل قبل القتال تشويقاً فيه لا التقسيم بعد إحراز الغنيمه.

و يحتمل أيضاً حملها على التقيه، فإن هذا القول مشهور بين فقهاء السنه و استفاضت به أخبارهم، فراجع البيهقى. (٣)

و يحتمل أيضاً حمل اختلاف الأخبار على اختلاف المقامات من كثرة الأفراس و قلتها و شدة الحاجه إليها و ضعفها، فكان الاختيار فى ذلك إلى الإمام حسب إحساس الحاجه إلى الخيل و محصول عملها و اختلافها فى النفقات و العنصر و القوه و الضعف و نحو ذلك، و قد عرفت بالتفصيل أن الغنيمه بأجمعها تكون تحت اختيار الإمام.

و لو أبيت جميع ذلك فالشهره مرجحه للطائفة الأولى من الأخبار، و هى أول المرجحات فى باب تعارض الأخبار. و أما حديث تعدد الأفراس فرواه الكلينى بسنده، عن حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، قال: قال أمير المؤمنين «ع»:

«إذا كان مع الرجل أفراس فى الغزو لم يسهم له إلا لفارسين منها.» و رواه الشيخ أيضاً بسنده عن حسين بن عبد الله مثله. (٤)

(١) - الوسائل ١١ / ٨٨، الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ١١ / ٨٩، الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٣.

(٣) - سنن البيهقى ٦ / ٣٢٥، كتاب قسم الفىء و الغنيمه، باب ما جاء فى سهم الراجل و الفارس.

(٤) - الوسائل ١١ / ٨٨، الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ١.

و الذى يسهّل الخطب فى المقام انتفاء موضوع هذه المسائل فى أعصارنا، فإن الأفراس قد تبدّلت بالسيارات و الطائرات و الهليكوبترات العسكرية و سيأتى الإشارة إلى حكمها.

حكم المدد و الصبيان و النساء و العبيد و الكفار فى هذا الباب:

١- قال الشيخ فى كتاب الفىء من الخلاف (المسألة ٣٢):

«إذا انفلت أسير من يد المشركين فلحق بالمسلمين بعد تقضى القتال و حيازه المال قبل القسمة فإنه يسهم له، و عند الشافعى لا يسهم له. دليلنا إجماع الفرقه على أن من لحقهم مددا قبل القسمة فإنه يسهم له، و هذا منهم.» (١)

٢- و فيه أيضا (المسألة ٢٠):

«الصبيان يسهم لهم مع الرجال، و به قال الأوزاعى. و كذلك من يولد قبل القسمة. و أما النساء و العبيد و الكفار فلا سهم لهم، و إن شاء الإمام أن يرضخ لهم فعل، و عند الشافعى له أن يرضخ لهؤلاء الأربعة و لا سهم لهم. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (٢)

٣- و فيه أيضا (المسألة ٢١):

«النساء لا سهم لهن و إنما يرضخ لهن، و به قال جميع الفقهاء إلا الأوزاعى فإنه قال: يسهم للنساء. دليلنا إجماع الفرقه ...» (٣)

٤- و فيه أيضا (المسألة ٢٢):

«الكفار لا سهم لهم مع المسلمين سواء قاتلوا بإذن الإمام أو بغير إذن الإمام، و إن قاتلوا بإذنه أرضخ لهم إن شاء الإمام و به قال الشافعى إلا أنه قال: يرضخ لهم.

(١) - الخلاف ٢ / ٣٣٨.

(٢) - الخلاف ٢ / ٣٣٤.

(٣) - الخلاف ٢ / ٣٣٥.

٥- و فى الوسائل بسنده عن حفص بن غياث، قال: «كتب إى بعض إخوانى أن أسأل أبا عبد الله «ع» عن مسائل من

السيره (السنن خ. ل) فسألته و كتبت بها إليه، فكان فيما سألت: أخبرني عن الجيش إذا غزوا أرض الحرب فغنموا غنيمه ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام و لم يلقوا عدوًا حتى خرجوا إلى دار الإسلام هل يشاركونهم فيها؟ قال: نعم. «٢»

٦- و فيه أيضا بسنده، عن طلحه بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي «ع» في الرجل يأتي القوم و قد غنموا و لم يكن ممن شهد القتال؟ قال: فقال: «هؤلاء المحرمون (المحرمون خ. ل) فأمر أن يقسم لهم.» «٣»

٧- و في صحيح البخارى بسنده عن أبى موسى، قال: «بلغنا مخرج النبى و نحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه أنا و أخوان لى أنا أصغرهم، أحدهما أبو بردة و الآخر أبو رهم، إما قال: فى بضع و إما قال: فى ثلاثه و خمسين أو اثنين و خمسين رجلا من قومي، فركبنا سفينه فألقنا سفينتنا إلى النجاشى بالحبشه، و وافقنا جعفر بن أبى طالب و أصحابه عنده فقال جعفر: إن رسول الله «ص» بعثنا هاهنا و أمرنا بالإقامه فأقيموا معنا، فأقمنا معه حتى قدمنا جميعا فوافقنا النبى «ص» حين افتتح خيبر فأسهم لنا أو قال: فأعطانا منها، و ما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا إلا لمن شهد معه إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر و أصحابه قسم لهم معهم.» «٤»

٨- و فى الوسائل بسنده عن مسعده بن صدقه، عن جعفر، عن أبيه، عن

(١)- الخلاف ٢ / ٣٣٥.

(٢)- الوسائل ١١ / ٧٨، الباب ٣٧ من أبواب جهاد العدو... الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١١ / ٧٨، الباب ٣٧ من أبواب جهاد العدو... الحديث ٢.

(٤)- صحيح البخارى ٢ / ١٩٥، باب و من الدليل

على أن الخمس لنوائب المسلمين.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٥

آبائه «ع» أن عليا «ع» قال: «إذا ولد المولود في أرض الحرب قسم له مما أفاء الله عليهم.» «١»

٩- وفيه أيضا بسنده عن أبي البختری، عن جعفر، عن أبيه، عن علي «ع» قال: «إذا ولد المولود في أرض الحرب أسهم له.» «٢»

١٠- وفيه أيضا بسند موثوق به، عن سماعه، عن أحدهما «ع»، قال: «إن رسول الله «ص» خرج بالنساء في الحرب يداوين الجرحى، و لم يقسم لهن من الفىء شيئا و لكنه نفلهن.» «٣»

١١- وفيه أيضا في مرسله حماد الطويله، عن أبي الحسن «ع»، قال: «و ليس للأعراب من الغنيمه شىء و إن قاتلوا مع الإمام، لأن رسول الله «ص» صالح الأعراب أن يدعهم في ديارهم و لا- يهاجروا على أنه إن دهم رسول الله «ص» من عدوه دهم أن يستنفرهم فيقاتل بهم، و ليس لهم في الغنيمه نصيب، و سنته جاريه فيهم و في غيرهم.» «٤»

١٢- وفيه أيضا بسنده، عن عبد الكريم بن عتبه، عن أبي عبد الله «ع» أنه قال لعمر بن عبيد: «أ رأيت إن هم أبوا الجزية فقاتلتهم فظهرت عليهم كيف تصنع بالغنيمه؟» قال: أخرج الخمس و أقسم أربعة أخماس بين من قاتل عليه- إلى أن قال:- «أ رأيت الأربعة أخماس تقسمها بين جميع من قاتل عليها؟» قال: نعم. قال: «فقد خالفت رسول الله «ص» في سيرته؛ بينى و بينك فقهاء المدينة و مشيختهم و أسألهم، فإنهم لا- يختلفون أن رسول الله «ص» صالح الأعراب على أن يدعهم في ديارهم و لا يهاجروا على أنه إن دهمهم من عدوه دهم أن يستنفرهم

فيقاتل بهم، و ليس لهم في القسمه (الغنيمة- الكافي) نصيب، و أنت تقول: بين جميعهم، فقد خالفت رسول الله «ص» في كل ما قلت في سيرته في المشركين.» «٥»

(١)- الوسائل ١١ / ٨٧، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٨.

(٢)- الوسائل ١١ / ٨٧، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٩.

(٣)- الوسائل ١١ / ٨٦، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٦.

(٤)- الوسائل ١١ / ٨٥، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٢.

(٥)- الوسائل ١١ / ٨٥، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٦

١٣- و في المستدرک، عن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين «ع» أن رسول الله «ص» قال: «ليس للعبيد من الغنيمة شىء. و إن حضر و قاتل عليها فرأى (فإن رأى- الدعائم) الإمام أو من أقامه الإمام أن يعطيه على بلائه إن كان منه أعطاه من خرثي المتاع ما يراه.» «١»

أقول: الخرثي: أردأ المتاع و سقطه.

و راجع في مسأله العبيد، الجواهر «٢» و سنن البيهقي. «٣»

و قد طويتنا هذه المسائل لعدم الابتلاء به في أعصارنا و التفصيل يطلب من محله.

و اعلم أن المذكور في كلمات الفقهاء في المقام هو «الرضخ»، و فسر في اللغه بالعطاء القليل، و قال في المسالك:

«الرضخ: العطاء الذي ليس بالكثير. و المراد به هنا وجوب العطاء الذي لا يبلغ سهم الفارس إن كان المرضخ له فارسا و لا الراجل إن كان راجلا.» «٤»

أقول: لا يخفى أن إقامه الدليل على هذا التحديد مشكله. و لو فرض إشرابه في معناه لغه أمكن الإيراد على ذلك بأن المذكور في أخبار الباب ليس لفظ الرضخ، و إنما ذكر هذا في

و هنا فروع ينبغى الإشارة إليها:

الأول: إن المتعارف في أعمارنا استعمال السيارات و الطائرات و الهليكوبترات العسكريه في الحروب.

فإذا فرض أن شارك أحد في الحرب بسيارته مثلا فهل

(١)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٤١، الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦، عن الدعائم ١/ ٣٨٧.

(٢)- الجواهر ٢١/ ١٩٢.

(٣)- سنن البيهقي ٩/ ٥٣، كتاب السير، باب العبيد و النساء و الصبيان يحضرون الوقعه.

(٤)- المسالك ١/ ١٥٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٧

لا يسهم لسيارته أصلا لعدم الدليل على إلحاقها بالفرس، أو يسهم لها سهم الفرس بالأولويه القطعيه، أو يعتبر مقدار تأثيرها في الظفر على العدو و مقدار نفقاتها، فلعل سياره واحده تساوى عشره أفراس مثلا في الأثر المترقب منها و تقتضى نفقات كثيره؟ وجوه.

و حيث اخترنا أن اختيار الغنيمه يكون بيد الإمام ينفل منها حسب ما يراه صلاحا فالأمر يدور مدار جعل الإمام أو من يقوم مقامه في ذلك.

الثاني: إن تقسيم الغنيمه بين المقاتلين كان في عصر كانت الجيوش متطوعين

يشاركون في الحروب بداع إلهي، و كانت الآلات العسكريه و الأفراس ملكا لأنفسهم، فلعل تقسيم الغنيمه بينهم كان بلحاظ الجزاء لنشاطاتهم و تضحياتهم و الجبر لنفقاتهم، كما ربّما يشهد بذلك الفرق بين الراجل و الفارس، حيث إن الفرس كانت له مئونه و نفقه زائده فناسب هذا الجزاء الأوفى و إن لم يتفق القتال عليه.

و على هذا، فإذا كانت الجيوش موظفين من قبل الحكومه أجراء على الأعمال العسكريه، و كانت النفقات و المراكب و الوسائل العسكريه أيضا ملكا للحكومه، كما هو الغالب في عصرنا، فهل يجب في هذه الصوره أيضا تقسيم الغنيمه بينهم، أو يجرى حكم التقسيم في المتطوعين فقط؟ في المسأله و جهان.

و العمده هى ما ذكرناه من عدم تعين التقسيم إذا كان هنا مصارف مهمه و نواب تنوب الإمام بحيث تستوعب الغنائم، فتدبر.

الثالث: قال العلامة فى جهاد المتهى ما ملخصه:

«مسأله: لا يجوز التصرف فى شىء من الغنيمه، قيل: إلا ما لا بد له منه كالطعام و علف الدواب. و قد أجمع العلماء على جواز التصرف فى الطعام و علف الدواب إلا من شد. و به قال سعيد بن المسيب و عطاء و الحسن البصرى و الشعبى و الثورى و الأوزاعى و مالك و الشافعى و أحمد و أصحاب الرأى. و قال الزهرى: لا يؤخذ إلا بإذن الإمام.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٨

لنا ما رواه الجمهور، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كُنَّا نَصِيبُ الْعَسَلِ وَالْفَوَاكِهِ فِي مَغَازِينِنَا فَأَكَلَهُ وَ لَا نَرْفَعُهُ. وَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ وَ كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ مِنْهُ مَقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ. وَ كَتَبَ صَاحِبُ جَيْشِ الشَّامِ إِلَى عُمَرَ: إِنَّا أَصَبْنَا أَرْضًا

كثيره الطعام و العلف، فكتب إليه عمر دع الناس يعلفون و يأكلون، فمن باع منهم شيئاً بذهب أو فضه ففيه خمس الله و سهام المسلمين.

و من طريق الخاصه ما رواه الشيخ، عن مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله «ع» فى وصيه رسول الله «ص» لأمير السريه: «و لا تقطعوا شجره مثمره، و لا- تحرقوا زرعاً، لأنكم لا تدرّون لعلكم تحتاجون إليه. و لا تعقروا من البهائم ما يؤكل لحمه إلا ما لا بدّ لكم من أكله.» (١)

و لأن الحاجه يشتد إليه و فى المنع مضره عظيمه بالمسلمين و بدوائهم، لتعسر نقل الطعام و العلف من بلاد الإسلام، و لا يجدون بدار الحرب ما يشرونه، و لو وجدوه لم يوجد الثمن ...

الثالث: إذا ذبحت الأنعام للأكل ردّ جلودها إلى المغنم و لم يجز استعمالها، لأنه ليس مما يدعو الحاجه إليه مع اشتراك الغانمين فيها، و لأنه ليس بطعام فلا يثبت فيه الترخص كغيره من أموال الغنيمه.

الرابع: لا يجوز تناول ما عدا الطعام و العلف و اللحم و استعماله و لا الانفراد به، لقوله «ع»: «أدوا الخيط و المخيط، فإن الغلول عار و نار و شئار يوم القيامه.

الخامس: الدهن المأكول يجوز استعماله فى الطعام عند الحاجه، لأنه طعام فأشبهه الحنطه و الشعير.

السادس: يجوز أن يأكل ما يتداوى به أو يشربه، كالجلاب و السكنجبين و غيرهما عند الحاجه، لأنه من الطعام. و قال أصحاب الشافعى ليس له تناوله، لأنه ليس من القوت و لا يصلح به القوت.

(١)- الوسائل ١١ / ٤٤، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٦٩

السابع: لا يجوز أن يغسل ثوبه بالصابون، لأنه ليس

بطعام و لا علف و إنما يراد للتحسين و التزيين لا للضرورة.» (١) انتهى كلام المنتهى.

أقول: قد تعرّض لجواز التصرف في الطعام و العلف في التذكرة أيضا، و تعرض له الشيخ أيضا في المبسوط. و عمدته الدليل فيه الإجماع المدعى و سيره في عصر النبي «ص» في غزواته و سراياه. فإن ثبت بدليل قاطع فهو، و إلّا فالأصل يقتضى عدم الجواز إلّا في صورته الضرورة بمقدارها مع الضمان. و خبر مسعده لا يدل على أزيد من مقدار الضرورة العرفية، و لا يستفاد منه عدم الضمان. و نسب الجواز فيما مر من عبارته الشرائع إلى القليل مشعرا بتمريضه. نعم، للإمام الإذن في ذلك بناء على ما مر من كون الغنائم من الأنفال و اختيارها بيد الإمام، فتدبر.

الرابع: هل التخمس يقَدّم على الجعائل و النوائب و النفقات و الرضخ،

أو يؤخر عنها، أو يفصل بين الرضخ و غيره؟ وجوه:

من أن الغنيمه تصدق على الجميع، فيدل على تخميسه الآية الشريفه و الروايات.

و من أن الغنائم على ما مر تكون من الأنفال، أعنى الأموال العامّة الواقعة تحت اختيار الإمام بما هو إمام، و لا يتعلق بمال الإمام الخمس و الزكاه و نحوهما، و إنما يتعلق بها الخمس بعد إرادته تقسيمها بين الأشخاص بلحاظ صيرورتها بالتقسيم غنيمه لهم و عائده إليهم فيخرج خمسها. و فى مرسله حماد الطويله: «و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غير ذلك مما ينوبه. فإن بقى بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسمه فى أهله.» (٢) فيظهر منها أن الخمس يكون بعد النوائب و قبل التقسيم.

و من أن الرضخ فى الحقيقه نوع من قسمة الغنيمه، غايته أنه ناقص عن

(١) - المنتهى ٢ / ٩٢٣.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١

من أبواب الأنفال من كتاب الخمس، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٠

السهم، فيتفاوت مع غيره بتقديم الخمس عليه. كما قواه في المسالك و الروضه، و لعله الأقوى.

قال في المسالك:

«تقديم السلب و الجعائل على الخمس متجه، لخروجها عن اسم الغنيمه التي أوجب الله - تعالى - فيها الخمس بالآيه. و أما تقديم الرضخ عليه فغير واضح، لأن الرضخ في الحقيقه نوع من قسمه الغنيمه، غايته أنه ناقص عن السهام، و ذلك غير مانع. كما أن نقص سهم الراجل عن سهم الفارس غير مؤثر في تقديم الخمس عليه. و إطلاق اسم الغنيمه على المال المدفوع رضخا واضح، فوجوب الخمس فيه قوى.» (١)

(١)- المسالك ١/ ١٥٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧١

الجهه الرابعه: في السلب:

اشاره

١- في سيره ابن هشام في قصه غزوه حنين، عن ابن إسحاق بسنده، عن أبي قتاده ما ملخصه: «فلما وضعت الحزب أوزارها و فرقنا من القوم قال رسول الله «ص»: «من قتل قتيلا فله سلبه.» فقلت: يا رسول الله، و الله لقد قتلت قتيلا ذا سلب فأجهضني عنه القتال فما أدري من استلبه. فقال رجل من أهل مكه: صدق يا رسول الله، و سلب ذلك القتيل عندي. فقال رسول الله «ص»: «أردد عليه سلبه. و عن أنس بن مالك، قال: لقد استلب أبو طلحه يوم حنين وحده عشرين رجلا.» (١)

و راجع في قصه أبي قتاده صحيح مسلم (٢)، و البيهقي (٣) و غيرهما من الكتب.

٢- و في سنن أبي داود بسنده، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله «ص»: «من قتل كافرا فله سلبه.» فقتل أبو طلحه يومئذ عشرين رجلا و

أخذ أسلابهم. «٤»

٣- و في صحيح مسلم بسنده، عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال ما ملخصه:

«بيننا أنا واقف في الصف يوم بدر فإذا أنا بين غلامين من الأنصار فغمزني أحدهما فقال: يا عمّ، تعرف أبا جهل؟ قلت: نعم، و ما حاجتك إليه؟ قال: أخبرت أنه

(١)- سيره ابن هشام ٩١ / ٤.

(٢)- صحيح مسلم ١٣٧٠ / ٣، كتاب الجهاد و السير، الباب ١٣ (باب استحقات القاتل سلب القتيل)، الحديث ١٧٥١.

(٣)- سنن البيهقي ٣٠٦ / ٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب السلب للقاتل.

(٤)- سنن أبي داود ٦٥ / ٢، كتاب الجهاد، باب فى السلب يعطى القاتل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٢

يسبّ رسول الله «ص». فغمزني الآخر فقال مثلها. فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل، فقلت: ألا- تريان؟ هذا صاحبكما الذى تسألان عنه، فابتدراه فضرباه بسيفيهما حتى قتلاه، ثم انصرفا إلى رسول الله «ص» فأخبراه، فقال: «أيكما قتله؟» فقال كل واحد منهما: أنا قتلته، فقال «ص»: «مسحتما سيفيكما؟» قالوا: لا. فنظر فى السيفين فقال: «كلا كما قتله.» و قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح. و الرجلان:

معاذ بن عمرو بن الجموح، و معاذ بن عفراء. «١»

و رواه البخارى «٢»، و البيهقى فى السنن «٣».

و قد روى البيهقى فى هذا الباب روايات كثيره. و فى بعضها: «فطعنت رجلا فقتلته فنفلنى رسول الله «ص» سلبه.» و فى بعضها: «فشددت على رجل فطعنته فقطرته و أخذت سلبه فنفلنيه رسول الله.» و فى بعضها: «بارز عقيل بن أبى طالب رجلا يوم موته فنفله رسول الله «ص» سيفه و ترسه.» و فى بعضها أنه بعد ما هشم عتبه بن أبى وقاص فى أحد وجه رسول الله «ص»

و دق ربايعته بحجر قال حاطب بن أبي بلتعنه: «فمضيت حتى ظفرت به فضربته بالسيف فطرح رأسه فهبطت فأخذت رأسه و سلبه و فرسه و جئت بها إلى النبي «ص» فسلم ذلك إلي و دعا لي.»

إلى غير ذلك من التعبيرات الواردة في أخبار الباب الدالّ على أن إعطاء السلب كان نفلا منه «ص» بعد الظفر على العدو.

إذا عرفت هذا فنقول: البحث في السلب يقع في مسائل شتى نشير إلى بعضها إجمالا و نحيل التفصيل إلى الكتب الموسوعه:

(١) - صحيح مسلم ٣ / ١٣٧٢، كتاب الجهاد و السير، الباب ١٣، الحديث ١٧٥٢.

(٢) - صحيح البخارى ٢ / ١٩٧، كتاب الجهاد و السير، باب من لم يخمس الأسلاب ...

(٣) - سنن البيهقي ٦ / ٣٠٥، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب السلب للقاتل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٣

المسأله الأولى: هل السلب للقاتل مطلقا، أو فيما إذا شرطه الإمام له؟

١- قال الشيخ فى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ٨):

«السلب لا يستحقه القاتل إلّا أن يشرط له الإمام، و به قال أبو حنيفه و مالك.

و قال الشافعى: هو للقاتل و إن لم يشرط له الإمام، و به قال الأوزاعى و الثورى و أحمد بن حنبل.

دليلنا أنه إذا شرط استحقه بلا خلاف، و إذا لم يشرط له ليس على استحقاقه له دليل.» (١)

٢- و قال فى المبسوط:

«السلب لا يختص السالب إلّا بأن يشرط له الإمام، فإن شرطه له كان له خاصه، و لا يخمس عليه. و إن لم يشرط كان غنيمه.» (٢)

٣- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى فى بحث السلب قال:

«الفصل السادس: إن القاتل يستحق السلب، قال ذلك الإمام أو لم يقل، و به قال الأوزاعى و الليث و الشافعى و إسحاق و أبو

عبيد و أبو

ثور. و قال أبو حنيفه و الثورى: لا يستحقه إلا أن يشرطه الإمام له. و قال مالك: لا يستحقه إلا أن يقول الإمام ذلك. و لم ير أن يقول الإمام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب على ما تقدم من مذهبه فى النفل ...

و لنا قول النبى «ص»: «من قتل قتيلًا فله سلبه.» و هذا من قضايا رسول الله «ص» المشهوره التى عمل بها الخلفاء بعده. و أخبارهم التى احتجوا بها تدل على ذلك، فإن عوف بن مالك احتج على خالد حين أخذ سلب المددى، فقال له عوف: أما

(١) - الخلاف ٢ / ٣٣٠.

(٢) - المبسوط ٢ / ٦٦، كتاب قسمه الفىء و الغنائم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٤

تعلم أن رسول الله «ص» قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى ...» (١)

أقول: قصه المددى رواها البيهقى بسنده، عن عوف بن مالك الأشجعى، قال ما ملخصه:

«خرجت مع زيد بن حارثه فى غزوه موته و رافقنى مددى من أهل اليمن، فلقينا جموع الروم و فيهم رجل على فرس له أشقر عليه سرج مذهب و سلاح مذهب، فجعل الرومى يفرى بالمسلمين، و قعد له المددى خلف صخره فمّر به الرومى فعرب فرسه فخرّ و علاه فقتله و حاز فرسه و سلاحه، فلما فتح الله - عزّ و جلّ - للمسلمين بعث إليه خالد بن الوليد فأخذ السلب. قال عوف فأتيته فقلت: يا خالد، أما علمت أن رسول الله «ص» قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى و لكنى استكثرت. قلت: لتردّنه إليه أو لأعرفنكها (لأعرفنكما خ. ل) عند رسول الله «ص». قال: لن نردّ عليه.

قال عوف فاجتمعنا عند رسول الله «ص» فقصصت عليه قصه المددى و ما فعل خالد، فقال رسول الله

«ص»: يا خالد، ما حملك على ما صنعت؟ قال: استكثرته، فقال: رد عليه ما أخذت منه. قال عوف: فقلت: دونك يا خالد، ألم أف لك؟ فقال رسول الله «ص»: و ما ذاك؟ فأخبرته. قال: فغضب رسول الله «ص» فقال: يا خالد، لا تردّ عليه، هل أنتم تاركوا لى أمرائى لكم صفوه أمرهم و عليهم كدره؟» (٢)

و روى القصة أيضا مسلم، فراجع. (٣)

و يظهر من احتجاج عوف على خالد بقضاء رسول الله «ص» أن الأصحاب فهموا من قضائه «ص» كونه حكما دائما لا مختصا بموارد خاصه.

و يمكن أن يستدل لهذا أيضا بأن المتبادر من جعل النبي «ص» السلب للقاتل فى

(١)- المغنى ١٠/٤٢٦-٤٢٧.

(٢)- سنن البيهقى ١٦/٣١٠، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما جاء فى تخميس السلب.

(٣)- صحيح مسلم ٣/١٣٧٣، كتاب الجهاد و السير، الباب ١٣ (باب استحقاق القاتل سلب القتيل)، الحديث ١٧٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٥

موارد كثيره من غزواته، و كذا من قوله: «من قتل قتيلا- فله سلبه»، أو «من قتل كافرا فله سلبه» أنه حكم كلى إلهى أجراه النبى «ص» و بينه بقوله على ما هو شأن النبوه، فإن شأن النبى بما هو نبى إنما هو تلقى الأحكام بالوحى و بيانه للأئمه.

و لو سلّم كون كلامه «ص» قضاء منه و حكما سلطانيا فلا دليل أيضا على حصره بعصره و غزواته، نظير قوله «ص»: «لا ضرر و لا ضرار»، بناء على كونه حكما سلطانيا منه على ما هو ظاهر لفظ القضاء.

و يؤيد ذلك أيضا مساعده العرف و الاعتبار العقلانى لكون القاتل أولى بسلب مقتوله، و كأنه محصول عمله و نشاطه، و الإنسان يملك

محصول نشاطه و عمله. هذا.

و لكن الظاهر من الروايات بعد إرجاع بعضها إلى بعض كون السلب نفلا منه «ص» و حكما سلطانيا منه فى الموارد الخاصيه تشويقا لأصحابه فى أمر الجهاد و المبارزه.

و ليس فى كلامه «ص» ما يشهد بكونه فى مقام بيان حكم كلى ثابت لجميع الأعصار و الموارد حتى يخصص به عمومات تقسيم الغنيمه بين الجميع بالسويه.

و المخصص إذا كان مجملا- مرددا أمره بين الأقل و الأ-كثر و كان منفصلا لم يسر إجماله إلى العام، فىكون العام حجه فى الموارد المشكوكه، فتدبر.

و قصه المددى أيضا تشهد بعدم تعيين السلب للمقتول، فإن النبى «ص» و إن أمر فى بادى الأمر برده إليه و لكنه فى النهايه قال: «يا خالد، لا ترد عليه.» و لا يتوهم أنه وقع تعزيرا للمددى حيث استخف بالأمير، إذ المستخف به هو عوف لا المددى، فكيف يمنع حقه إن ثبت؟! اللهم إلا أن يقال: لعل المورد كان من الصفى و اختياره كان إلى النبى «ص». هذا.

و قد مرّ عن الشرائع قوله: «و السلب، إذا شرط للقاتل، و لو لم يشرط لم يختص به.» «١»

و نسبه فى الجواهر إلى المشهور ثم قال: «بل لا أجد فيه خلافا إلا من الإسكافى.» «٢»

(١)- الشرائع ١/ ٣٢٣ (ط. أخرى / ٢٤٧).

(٢)- الجواهر ٢١ / ١٨٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٦

و هذا القول هو الأقوى و إن كان الاحتياط يقتضى الأخذ بالأول.

المسأله الثانيه: هل القاتل يستحق السلب مطلقا، أو يعتبر فى ذلك شروط؟

قال الشيخ فى الخلاف (المسأله ١١):

«إذا شرط له الإمام السلب إذا قتله فإنه متى قتله استحق سلبه على أى حال قتله. و قال داود و أبو ثور: السلب للقاتل من غير مراعاة شرط. و قال الشافعى و بقية الفقهاء:

إن السلب لا يستحقه إلا بشروط ثلاثه: أحدها: أن يقتله مقبلا مقاتلا و الحرب قائمه، و لا يقتله منهزما و قد انقضت الحرب. و الثاني: أن لا يقتله و هو مثخن بالجراح. و الثالث: لا يكون ممن يرمى سهما من صف المسلمين إلى صف المشركين فيقتله لأنه يحتاج أن يكون مغررا بنفسه.

دليلنا أنه إذا شرط الإمام السلب فالظاهر أنه متى حصل القتل استحق السلب، و لأن قول النبي «ص»: «من قتل كافرا فله سلبه» على عمومته، و من راعى شرطا زائدا فعليه الدلاله.» «١»

أقول: و قد يضاف إلى الشروط الثلاثه شروط أخرى: الأول: أن يكون القاتل ممن يستحق السهم أو الرضخ. الثاني: أن يقتل أو يثخن بالجراح. فلو جرحه بجراح غير مثخن أو أسره و قيده لم يستحق سلبه. الثالث: أن يكون المقتول من المقاتله الذين يجوز قتلهم. فلو قتل صبيا أو امرأه أو شيخا فانيا غير مقاتلين أو رجلا مستأمنا لم يستحق سلبه، للنهي عن قتلهم. هذا.

و لا يخفى أن البحث في اعتبار الشروط كان على القول باستحقاق السلب

(١) - الخلاف ٢ / ٣٣٠، كتاب الفى ء.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٧

شرعا، و أما على ما اخترناه من استحقاقه بشرط الإمام ذلك و أنه من مصاديق النفل الذى قد يجعله الإمام لبعض فالحكم تابع لجعله سعه و ضيقا، كما لا يخفى.

المسأله الثالثه: فى المقصود من السلب:

قال الشيخ فى المبسوط:

«و أما السلب الذى يستحقه القاتل فكل ما كان يده عليه و هو جتّه للقاتل أو سلاح كان له، مثل الفرس و البيضه و الخوده و الجوشن و السيف و الرمح و الدرقة و الثياب التى عليه، فإن جميع ذلك كله له. و ما لم يكن

يده عليه، مثل المضرب و الرحل و الجنايب التي تساق خلفه و غير ذلك، فإنه يكون غنيمه و لا يكون سلبا.

و ما كان يده عليه و ليس بجنه للقتال، مثل المنطقه و الخاتم و السوار و الطوق و النفقه التي معه، فالأولى أن نقول: إنه له، لعموم الخبر.» (١)

و راجع في المسأله المنتهى (٢)، و المغنى (٣)، و الجواهر (٤).

و الذى يسهل الخطب أن الاستحقاق عندنا يكون بجعل الإمام، فالأمر تابع لموضوع جعله سعه و ضيقا.

و على فرض كونه حكما كليا فلا محاله يكون المرجع فى موارد الشك عمومات تقسيم الغنيمه على السواء كما مر نظيره، فتدبر.

(١) - المبسوط ٢ / ٦٧، كتاب قسمه الفى ء.

(٢) - المنتهى ٢ / ٩٤٥؛ و المغنى لابن قدامه ١٠ / ٤٢٨؛ و الجواهر ٢١ / ١٩٠.

(٣) - المنتهى ٢ / ٩٤٥؛ و المغنى لابن قدامه ١٠ / ٤٢٨؛ و الجواهر ٢١ / ١٩٠.

(٤) - المنتهى ٢ / ٩٤٥؛ و المغنى لابن قدامه ١٠ / ٤٢٨؛ و الجواهر ٢١ / ١٩٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٨

المسأله الرابعه: هل السلب يخمس خمس غنائم الحرب أم لا؟

قال الشيخ فى الخلاف (المسأله ٩):

«إذا شرط له الإمام السلب لا يحتسب عليه من الخمس و لا يخمس. و عند أبى حنيفه يحتسب عليه من الخمس. و قال الشافعى: لا - يخمس، و به قال سعد بن أبى وقاص. و قال ابن عباس: يخمس السلب، قليلا - كان أو كثيرا. و قال عمر: إن كان قليلا لا يخمس و إن كان كثيرا خمس.

دليلنا أنه ينبغى أن يكون لشرط الإمام تأثير، و لو احتسب عليه من الخمس لم يكن فيه فائده، و كذلك لو خمس. على أن ظاهر شرط الإمام يقتضى أنه له، و من قال إنه يحتسب عليه أو يخمس فعليه الدلاله.» (١)

و فى

«الفصل الخامس: إن السلب لا يخمس. روى ذلك عن سعد بن أبي وقاص، و به قال الشافعي و ابن المنذر و ابن جرير. و قال ابن عباس: يخمس، و به قال الأوزاعي و مكحول، لعموم قوله - تعالى -: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ.» و قال إسحاق: إن استكثر الإمام السلب خمسه، و ذلك إليه، لما روى ابن سيرين أن البراء بن مالك بارز مرزبان الزاره بالبحرين، قطعنه فذق صلبه و أخذ سواريه و سلبه، فلما صلى عمر الظهر أتى أبا طلحه في داره فقال: إنا كنا لا نخمس السلب، و إن سلب البراء قد بلغ مالا و أنا خامسه، فكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء. رواه سعيد في السنن. و فيها إن سلب البراء بلغ ثلاثين ألفا. و لنا ما روى عوف بن مالك و خالد بن الوليد أن رسول الله «ص» قضى بالسلب للقاتل و لم يخمس السلب. رواه أبو داود. و عموم الأخبار التي ذكرناها. و خير عمر

(١) - الخلف ٢ / ٣٣٠، كتاب الفى ء و قسمه الغنائم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٧٩

حجه لنا، فإنه قال: إنا كنا لا نخمس السلب... «١»

أقول: قد مرّ أن السلب إنما يستحقه القاتل بجعل الإمام، و قد عرفت منّا تقديم الجعائل على الخمس.

و لكن مع ذلك يمكن أن يقال بافتراق السلب عنها كما فى الجواهر باندراجة تحت اسم الغنيمه بالمعنى الأخص بالنسبه إلى السالب دونها، فيشمله عموم آيه الخمس و الروايات. و مثله ما ينقله الإمام من الغنيمه لبعض المقاتلين زائدا على سهمه، و كذلك الرضخ كما مرّ.

اللهم إلّا أن يقال بانصراف أدلّه خمس الغنيمه

بالمعنى الأخص عن مثله.

أو يقال بأن الظاهر من جعل الإمام إياه للسالب جعل مجموعه لا أربعه أخماسه، و خمس الغنيمه بالمعنى الأخص يأخذه الإمام قبل تقسيمها.

و على هذا فالمتبع ظاهر الجعل؛ فإن كان ظاهرا في كونه له بأجمعه بلا خمس فهو، و إلا فعموم دليل خمس الغنيمه محكم فيأخذ الإمام خمسه و يعطيه البقيه، فتدبر.

و على فرض العدم فالظاهر شمول أدله خمس الفائده له، كما لا يخفى.

(١) - المغنى ١٠ / ٤٢٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٠

الجهه الخامسه: في الصفايا و أنها للإمام:

قد كان من المتعارف في جميع الأعصار اصطفاء الملوك و الأمراء من بين غنائم العدو الأشياء القيمه النفيسه منها لأنفسهم أو لبيوت أموالهم و متاحفهم، و كان يطلق عليها الصفايا.

و هذا الصنف من الأشياء النفيسه لا تقبل التقسيم غالبا. و إثثار البعض بها دون بعض تورث الخلاف و الضغائن. فلا مجال إلا لإبقائها ذخرا لمستقبل الأئمه تحت اختيار إمامهم. و ربما يستفيد منها الإمام الذي هو مقبول الأئمه جميعا و يكون أحق الأشخاص بالاستفاده منها. و نحن نحيل البحث التفصيلي في الصفايا إلى فصل الأنفال لمناسبتها لها و إن ناقشنا في إطلاق لفظ الأنفال عليها، و الغرض هنا هو الإشارة إليها و أنها مما يستثنى من الغنائم قبل التقسيم، فانتظر.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨١

الجهه السادسه: في حكم الأراضى المفتوحه عنوه:

اشاره

و قبل البحث فيها نشير إلى أقسام الأراضين و أحكامها، فنقول:

[أقسام الأراضين و أحكامها]

الأرض إما موات وإما عامره، و كل منهما إما أن تكون كذلك بالأصالة أو عرض لها ذلك، فهي أربعة أقسام:

أما الموات بالأصالة، فلا إشكال ولا خلاف منّا في كونها من الأنفال و كونها للإمام بما هو إمام. و مثلها العامره بالأصالة، أى لا من معمر، سواء كانتا فى بلاد الإسلام أو فى بلاد الكفر، إذ لم يتحقق فيهما ما هو الملاك لتملك الشخص و هو الإحياء. و سيأتى البحث فيهما فى فصل الأنفال.

و أما الموات بالعرض، فإن كانت العماره السابقه فيها أصليه أو من معمر بقصد الملك و لكن باد أهلها بالكلية أو أعرض عنها كذلك فهي أيضا للإمام، و صار حكمها حكم الموات بالأصالة.

و إن كانت من معمر بقصد الملك و لم يبد أهلها و لم يعرض عنها ففى بقائها بعد الموت على ملك معمرها أو خروجها عن ملكه، أو يفصل بين ما كان الملك بغير الإحياء كالميراث و الشراء و نحوهما فيبقى أو بالإحياء فيزول؟ و جوه سيأتى تفصيله فى فصل الأنفال.

و أما العامره بالعرض، فإن كانت العماره بنفسها فهي أيضا للإمام.

و إن كانت من معمر بقصد التملك فهي له و يملكها المحيى إجمالاً إما لرقبتها أو لحيثه الإحياء فقط، كما سيأتى.

و حيثئذ فإن كان المحيى مسلماً أو أسلم عليها فلا- تخرج عن ملكه إلماً بالإعراض أو المعاملات الناقله أو النواقل القهريه كالميراث مثلاً أو صيرورتها مواتاً

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٢

على الخلاف فيه كما مرّ. و كذلك الذمىّ و المعاهد.

و إن كان المالك لها كافراً محارباً فملكه يزول بما يزول به ملك المسلم،

و بالاغتنام عنوه كسائر أموالهم فتصير ملكا للمسلمين بما هم مسلمون.

و كذلك إن صولح عليها على أن تكون للمسلمين بما هم مسلمون، و المتولى للتصرف فيها و تقبيلها هو الإمام يصرف حاصلها في مصالحهم.

و إن أخذت بغير حرب و عنوه أو صولح عليها على أن تكون للإمام صارت للإمام و تكون من الأنفال.

[حكم الأراضى المفتوحة عنوه و قهرا]

إشاره

إذا عرفت هذا فنقول: البحث هنا في الأراضى المفتوحة عنوه و قهرا التى هى قسم من غنائم الحرب. و فى حكمها ما صولح عليها على أنها للمسلمين. و لا إشكال عندنا فى عدم تقسيمها بين المقاتلين، بل يجب أن تبقى وفقا على مصالح المسلمين.

و قد تطابقت على ذلك فتاوى أصحابنا و رواياتهم، و إن كانت المسأله خلافه بين فقهاء السنه:

[كلمات الفقهاء]

١- قال الشيخ فى كتاب الزكاه من النهايه:

«الأرضون على أربعه أقسام: ضرب منها يسلم أهلها عليها طوعا من قبل نفوسهم من غير قتال، فتترك فى أيديهم و يؤخذ منهم العشر أو نصف العشر، و كانت ملكا لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع و الشرى و الوقف و سائر أنواع التصرف. و هذا حكم أراضيههم إذا عمروها و قاموا بعمارتها، فإن تركوا عمارتها و تركوها خرابا كانت للمسلمين قاطبه ...

و الضرب الآخر من الأرضين ما أخذ عنوه بالسيف، فإنها تكون للمسلمين بأجمعهم.

و كان على الإمام أن يقبلها لمن يقوم بعمارتها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع، و كان على المتقبل إخراج ما قد قبل به من حق الرقبه، و فيما يبقى فى يده و خاصه العشر أو نصف العشر. و هذا الضرب من الأرضين لا يصح التصرف فيه بالبيع و الشرى و التملك و الوقف و الصدقات. و للإمام أن ينقله من متقبل إلى غيره عند انقضاء مده ضمانه. و له التصرف فيه بحسب ما يراه من مصلحه المسلمين.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٣

و هذه الأرضون للمسلمين قاطبه، و ارتفاعها يقسم فيهم كلهم: المقاتله و غيرهم، فإن المقاتله ليس لهم على جهه الخصوص إلّا ما يحويه العسكر من

و الضرب الثالث كل أرض صالح أهلها عليها، و هى أرض الجزية يلزمهم ما يصلحهم الإمام عليه من النصف أو الثلث أو الربع، و ليس عليهم غير ذلك.

فإذا أسلم أربابها كان حكم ارضيهم حكم أرض من أسلم طوعا ابتداء، و يسقط عنهم الصلح لأنه جزية بدل من جزية رءوسهم و أموالهم و قد سقطت عنهم بالإسلام ...

و الضرب الرابع كل أرض انجلى أهلها عنها، أو كانت مواتا فأحييت، أو كانت آجاما و غيرها مما لا يزرع فيها فاستحدثت مزارع، فإن هذه الأرضين كلها للإمام خاصه ليس لأحد معه فيها نصيب، و كان له التصرف فيها بالقبض و الهبه و البيع و الشرى حسب ما يراه، و كان له أن يقبلها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع ...» (١)

أقول: لم يتعرض هو - قدس سرّه - لمسأله الخمس فى الأراضى المفتوحه عنوه، خلافا لما يأتى عنه فى الخلاف.

و فى قوله فى الأراضى التى أسلم أهلها و تركوها خرابا: إنها للمسلمين، كلام.

إذ الظاهر أنها بالإعراض عنها تصير من الأنفال و تكون للإمام. و كأن الشيخ أخذ هذا من خبر صفوان و البنظى، و يأتى الكلام فى ذلك.

و ما ذكره فى ارتفاع الأراضى المفتوحه عنوه من أنه يقسم فيهم كلهم، قابل للمناقشه، إذ لا يتعين فيه التقسيم بل يكون مفوضا إلى نظر الإمام. و كأنه أخذ ذلك مما ورد من تقسيم رسول الله «ص» ارتفاع أراضى خيبر، فراجع.

و ما ذكره فى الضرب الثالث من كونها أرض الجزية و سقوط حق القبالة عنهم بإسلامهم، إنما يصح إذا وقع الصلح على أن تبقى رقبه الأرض ملكا لأنفسهم. و أما

(١) - النهايه / ١٩٤.

إذا وقع الصلح على أن تقع الأرض ملكا للمسلمين أو لإمام المسلمين فلا وجه لرجوعها إليهم بالإسلام، كما لا يخفى وجهه.

٢- وقال في الخلاف في كتاب الفىء (المسألة ١٨):

«ما لا ينقل ولا يحول من الدور والعقارات والأرضين عندنا أن فيه الخمس فيكون لأهله، والباقي لجميع المسلمين: من حضر القتال و من لم يحضر، فيصرف ارتفاعه إلى مصالحهم.

و عند الشافعى أن حكمه حكم ما ينقل و يحول: خمسه لأهل الخمس و الباقي للمقاتله الغانمين، و به قال ابن الزبير.

و ذهب قوم إلى أن الإمام مخير فيه بين شيئين: بين أن يقسمه على الغانمين، و بين أن يقفه على المسلمين. ذهب إليه عمر و معاذ و الثورى و عبد الله بن المبارك.

و ذهب أبو حنيفة و أصحابه إلى أن الإمام مخير فيه بين ثلاثة أشياء: بين أن يقسمه على الغانمين، و بين أن يقفه على المسلمين، و بين أن يقف أهلها عليها و يضرب عليهم الجزية باسم الخراج؛ فإن شاء أقر أهلها الذين كانوا فيها، و إن شاء أخرج أولئك و أتى بقوم آخرين من المشركين و أقرهم فيها و ضرب عليهم الجزية باسم الخراج.

و ذهب مالك إلى أن ذلك يصير وقفا على المسلمين بنفس الاغتنام و الأخذ من غير إيقاف الإمام، فلا يجوز بيعه و لا شراؤه.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم. و روى أن النبى «ص» فتح هوازن و لم يقسم أرضها بين الغانمين. فلو كانت للغانمين لقسمها فيهم. و روى أن عمر فتح قرى بالشام فقال له بلال: اقسمها بيننا، فأبى عمر ذلك و قال: اللهم اكفنى شر بلال و ذريته.

فلو كانت القسمة واجبه لكان يفعلها عمر.

و روى

أن عمر استشار علياً «ع» في أرض السواد، فقال علي «ع»: دعها عدّه للمسلمين و لم يأمره بقسمتها. و لو كان واجبا لكان يشير عليه بالقسمه.» (١)

و تعرض في كتاب السير (المسألة ٢٣) من الخلاف أيضا للمسألة، فراجع. (٢)

(١) - الخلاف ٢ / ٣٣٣.

(٢) - الخلاف ٣ / ٢٣٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٥

أقول: قد مرّ منّا في بحث خمس الغنائم الإشكال في وجوب الخمس في الأراضي المفتوحة عنوه، فراجع. و معقد الإجماع المدعى هو أصل المسألة أعنى عدم تقسيم الأراضي عندنا، كما يستفاد من سائر ما ذكره دليلا، لا مسألة الخمس فإنها ذكرت تطفلا.

٣- و قال في جهاد المبسوط:

«ظاهر المذهب أن النبي «ص» فتح مكة عنوه بالسيف ثم آمنهم بعد ذلك، و إنما لم يقسم الأرضين و الدور لأنها لجميع المسلمين، كما نقوله في كل ما يفتح عنوه إذا لم يمكن نقله إلى بلد الإسلام، فإنه يكون للمسلمين قاطبه. و من النبي «ص» على رجال من المشركين فأطلقهم، و عندنا أن للإمام أن يفعل ذلك. و كذلك أموالهم منّ عليهم بها لما رآه من المصلحة.

و أما أرض السواد فهي الأرض المغنومه من الفرس التي فتحها عمر، و هي سواد العراق. فلما فتحت بعث عمر عمار بن ياسر أميرا، و ابن مسعود قاضيا و واليا على بيت المال، و عثمان بن حنيف ماسحا فمسح عثمان الأرض. و اختلفوا في مبلغها فقال البيهقي (الساجي خ. ل): اثنان و ثلاثون ألف ألف جريب. و قال أبو عبيده: ستة و ثلاثون ألف ألف جريب. و هي ما بين عبّادان و الموصل طولاً، و بين القادسيه و حلوان عرضاً. ثم ضرب على كل جريب نخل ثمانية دراهم،

و الرطبه سته، و الشجر كذلك، و الحنطه اربعه، و الشعير درهمين. و كتب إلى عمر فأمضاه. و روى أن ارتفاعها كان في عهد عمر مائه و ستين ألف ألف درهم، فلما كان في زمن الحجاج رجع إلى ثمانيه عشر ألف ألف درهم، فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع إلى ثلاثين ألف ألف درهم في أول سنه، و في الثانيه بلغ ستين ألف ألف، فقال: لو عشت سنه أخرى لرددتها إلى ما كان في أيام عمر، فمات تلك السنه. و كذلك أمير المؤمنين «ع» لما أفضى الأمر إليه أمضى ذلك، لأنه لم يمكنه أن يخالف و يحكم بما يجب عنده فيه.

و الذي يقتضيه المذهب أن هذه الأراضي و غيرها من البلاد التي فتحت عنوه أن يكون خمسها لأهل الخمس و أربعه أخماسها يكون للمسلمين قاطبه: للغانمين و غير

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٦

الغانمين في ذلك سواء. و يكون للإمام النظر فيها و تقبيلها و تضمينها بما شاء، و يأخذ ارتفاعها و يصرفه في مصالح المسلمين و ما ينوبهم من سد الثغور و معونه المجاهدين و بناء القناطر و غير ذلك من المصالح. و ليس للغانمين في هذه الأرضين خصوصاً شىء بل هم و المسلمون فيها سواء.

و لا يصح بيع شىء من هذه الأرضين و لا هبته و لا معاوضته و لا تملكه و لا وقفه و لا رهنه و لا إجارته و لا إرثه.

و لا يصح أن يبنى دوراً و منازل و مساجد و سقايات و لا غير ذلك من أنواع التصرف الذي يتبع الملك. و متى فعل شىء من ذلك كان التصرف باطلاً و هو باق

على الأصل. و على الروايه التي رواها أصحابنا: «أن كل عسكر أو فرقه غزت بغير أمر الإمام فغنمت يكون الغنيمه للإمام خاصه» هذه الأرضون و غيرها مما فتحت بعد الرسول إلما ما فتحت فى أيام أمير المؤمنين «ع» إن صح شىء من ذلك تكون للإمام خاصه و تكون من جملة الأنفال التي له خاصه لا يشركه فيها غيره.» (١)

أقول: لم يفصل الشيخ- قدس سرّه- فى عباراته الثلاث بين المحياه من أراضيههم وقت الفتح و الموات منها، و لكن الظاهر كما يأتى اختصاص الحكم بالمحياه منها وقت الفتح، إذ الموات ليس ملكا للكفار حتى يغنم منهم، اللهم إلا أن يقال: إن الموات منها أيضا يكون تحت استيلاء دوله الكفر، فيشملة عموم ما أخذت بالسيف المذكور فى بعض أخبار الباب. و فى موضع آخر من جهاد المبسوط فرق بين المحياه وقت الفتح و الموات، فقال:

«و أما الأرضون المحياه فهى للمسلمين قاطبه، و للإمام النظر فيها ... فأما الموات فإنها لا تغنم و هى للإمام خاصه، فإن أحيها أحد من المسلمين كان أولى بالتصرف فيها و يكون للإمام طسقتها.» (٢)

و لم يفرق الشيخ بين المحياه قبل نزول آيه الأنفال و المحياه بعده، و هو الحق

(١)- المبسوط ٢/ ٣٣.

(٢)- المبسوط ٢/ ٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٧

و سيأتى البحث فيه.

و ما نقله عن أبى عبيده فى مقدار أراضى السواد يحتمل فيه كون أبى عبيده مصحف أبى عبيد؛ ففى كتاب الأموال لأبى عبيد بسنده، عن الشعبى:

«أن عمر بعث عثمان بن حنيف فمسح السواد فوجده سته و ثلاثين ألف ألف جريب.» (١)

و قوله: «و لا يصح أن يبنى دورا و منازل ...»، أراد به

لا محاله الاستبداد بالتصرف فيها بدون إذن الإمام أو الاستيجار منه.

و ما ذكره أخيرا في المبسوط مبنى على عدم إذن أمير المؤمنين «ع» للغزوات التي وقعت في عصره بعد النبي «ص» و القول بشمول الروايه التي أشار إليها للأرضين أيضا، و سيأتي الكلام في ذلك.

٤- و قال العلامة في المنتهى:

«الأرضون أربعة أقسام: أحدها ما يملك بالاستغنام و يؤخذ قهرا بالسيف، فإنها تكون للمسلمين قاطبه فلا يختص بها المقاتله، بل يشاركهم غير المقاتله من المسلمين. و كما لا يختصون بها كذلك لا يفضلون، بل هي للمسلمين قاطبه. ذهب إليه علماؤنا أجمع، و به قال مالك. و قال الشافعي: إنها تقسم بين الغانمين كسائر الأموال...» (٢)

٥- و فيه أيضا:

«أرض السواد هي الأرض المغنومه من الفرس، التي فتحها عمر بن الخطاب، و هي سواد العراق. و حدّه في العرض من منقطع الجبال بحلوان إلى طرف القادسيه المتصل بعذيب من أرض العرب، و من تخوم الموصل طولاً إلى ساحل البحر ببلاد عبّادان من شرقي دجله. فأما الغربي الذي يليه البصره فإنما هو إسلامي مثل شط عثمان بن أبي العاص. و ما والاها كانت سبأخا و مواتا فأحياها عثمان بن أبي العاص. و سمّيت هذه الأرض سواداً لأن الجيش لما خرجوا من البادية و رأوا هذه

(١) - الأموال / ٨٨.

(٢) - المنتهى ٢ / ٩٣٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٨٨

الأرض و التفاف شجرها سمّوها السواد لذلك. و هذه الأرض فتحت عنوه فتحها عمر بن الخطاب ثم بعث إليها بعد فتحها ثلاثه أنفس: عمّار بن ياسر على صلاتهم أميراً، و ابن مسعود قاضياً و والياً على بيت المال، و عثمان بن حنيف على مساحه الأرض، و فرض

لهم فى كل يوم شاه: شطرها مع السواقط لعمّار، و شطرها للآخرين. وقال: ما أرى قريه يؤخذ منها كل يوم شاه إلّا سريع فى خرابها...» (١)

٦- و فى جهاد الشرائع:

«كل أرض فتحت عنوه و كانت محياه فهى للمسلمين قاطبه، و الغانمون فى الجملة.

و النظر فيها إلى الإمام، و لا يملكها المتصرف على الخصوص، و لا يصح بيعها و لا هبتها و لا وقفها، و يصرف الإمام حاصلها فى المصالح مثل سدّ الثغور و معونه الغزاه و بناء القناطر.» (٢)

٧- و فى الجواهر فى شرح الجملتين الأوليين قال:

«بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك بيننا... بل فى الغنيه و المنتهى و قاطعه اللجاج للكركى و الرياض و موضعين من الخلاف بل و التذكره على ما حكى عن بعضها الإجماع عليه بل هو محصل.» (٣)

٨- و فى خراج أبى يوسف:

«قال أبو يوسف: و حدثنى بعض مشايخنا عن يزيد بن أبى حبيب أن عمر كتب إلى سعد حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغنى كتابك، تذكّر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم و ما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابى هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به إلى العسكر من كراع و مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، و اترك الأرضين و الأنهار لعمّالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين، فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شىء...»

قال أبو يوسف: و حدثنى غير واحد من علماء أهل المدينة، قالوا: لما قدم على

(١)- المنتهى ٢/ ٩٣٧.

(٢)- الشرائع ١/ ٣٢٢ (ط. أخرى/ ٢٤٥).

(٣)- الجواهر ٢١/ ١٥٧.

العراق من قبل سعد بن أبي وقاص شاور أصحاب محمد في تدوين الدواوين ...

و شاورهم في قسمه الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق و الشام، فتكلم قوم فيها و أرادوا أن يقسم لهم حقوقهم و ما فتحوا. فقال عمر: فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت و ورثت عن الآباء و حيزت؟ ما هذا برأى ... فإذا قسمت أرض العراق بعلوجها و أرض الشام بعلوجها فما يسدّ به الثغور، و ما يكون للذرية و الأراامل بهذا البلد و غيره من أرض الشام و العراق؟ فأكثرنا على عمر و قالوا: أوقف ما أفاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا و لم يشهدوا ...

و رأى عثمان و علي و طلحة و ابن عمر رأى عمر. فأرسل إلى عشره من الأنصار:

خمسه من الأوس و خمسه من الخزرج من كبرائهم و أشرفهم، فلما اجتمعوا حمد الله و أثنى عليه بما هو أهله ثم قال: ... و قد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها و أضع عليهم فيها الخراج و في رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للمسلمين: المقاتله و الذرية و لمن يأتي من بعدهم. أ رأيتم هذه الثغور لا بدّ لها من رجال يلزمونها، أ رأيتم هذه المدن العظام - كالشام و الجزيرة و الكوفة و البصره و مصر - لا بدّ لها من أن تشحن بالجيوش و إدرار العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون و العلوج؟ فقالوا جميعا: الرأي رأيك، فنعم ما قلت و ما رأيت، إن لم تشحن هذه الثغور و هذه المدن بالرجال و تجرى عليهم ما يتقون به رجع أهل الكفر إلى مدنهم.

فقال: قد بان لي الأمر

فمن رجل له جزاله و عقل يضع الأرض مواضعها، و يضع على العلوج ما يحتملون؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف و قالوا: تبعته إلى أهمّ ذلك، فإن له بصرا و عقلا و تجربه، فأسرع إليه عمر فولّاه مساحه أرض السواد، فأدت جبايه سواد الكوفه قبل أن يموت عمر بعام مائة ألف ألف درهم. و الدرهم يومئذ درهم و دانقان و نصف، و كان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال ...» «١»

(١)- الخراج / ٢٤-٢٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٠

٩- و في كتاب الخراج أيضا:

«و حدثني محمد بن إسحاق، عن حارثه بن مضرب، عن عمر بن الخطاب أنه أراد أن يقسم السواد بين المسلمين فأمر بهم أن يحصوا، فوجد الرجل يصيب الاثنين و الثلاثه من الفلّاحين، فشاور أصحاب محمد «ص»، فقال على: «دعهم يكونوا ماده للمسلمين.» فبعث عثمان بن حنيف فوضع عليهم ثمانيه و أربعين درهما، و أربعه و عشرين درهما، و اثني عشر درهما.» «١»

و في كتاب الأموال لأبي عبيد عن إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن ابن إسحاق نحو ذلك، فراجع. «٢»

١٠- و في تاريخ اليعقوبي:

«و شاور عمر أصحاب رسول الله «ص» في سواد الكوفه فقال له بعضهم: تقسمها بيننا، فشاور عليا «ع» فقال: «إن قسمتها اليوم لم يكن لمن يجيء بعدنا شيء، و لكن تقرّها في أيديهم يعملونها فتكون لنا و لمن بعدنا.» فقال: «وفّقك الله، هذا الرأي.» «٣»

أقول: ظاهر هذه القصة التي تعرض لها أبو يوسف و أبو عبيد و غيرهما باختلاف في بعض الجزئيات هو أن حفظ الأرض المفتوحه عنوه لمستقبل المسلمين و عدم تقسيمها بين المقاتلين كان أمرا خاصا اقترحه عمر في خصوص ما

افتتح في عصره، و استشار أمير المؤمنين و أعظم الصحابه في ذلك فصوّبوا رأيه، أو رأيا ألقاه أمير المؤمنين «ع» فصوّبه عمر.

فيستفاد من ذلك أن الأراضي تكون تحت اختيار إمام المسلمين و لكن الظاهر من فتاوى فقهاءنا و من الأخبار الكثيره الآتيه أن إبقاءها للمسلمين كان حكما إلهيا كليا أو حكما سلطانيا كليا نافذا في جميع الأعصار لجميع الأراضي التي فتحت أو تفتتح في كل عصر. و بين الأمرين فرق ظاهر، كما لا يخفى. إذ لو كان

(١)- الخراج / ٣٦.

(٢)- الأموال / ٧٤.

(٣)- تاريخ اليعقوبي ١٢٩ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩١

حكما كليا ثابتا لم يحتج إلى الشور و النظر. هذا.

١١- و في كتاب الأموال أيضا بسنده، عن أبي مجلز- لا حق بن حميد:-

«أن عمر بن الخطاب بعث عمّار بن ياسر إلى أهل الكوفه على صلاتهم و جيوشهم، و عبد الله بن مسعود على قضائهم و بيت مالهم، و عثمان بن حنيف على مساحه الأرض، ثم فرض لهم في كل يوم شاه بينهم. قال: أو قال: جعل لهم في كل يوم شاه:

شطرها و سواقطها لعمّار، و الشطر الآخر بين هذين، ثم قال: ما أرى قريه يؤخذ منها كل يوم شاه إلّا سريعا في خرابها...» (١)

أقول: السواقط، يراد به مثل الكبد و الكرش و أمثالهما. قيل: و يظهر بذلك أن عمّارا كان أكثر عيالا من صاحبيه، فخصّه عمر بنصف الشاه و سواقطها. هذا.

و لا حظ كيف استكثر عمر شاه واحده على أهل ثلاثه بيوت كان يمثلون الهيئه الحاكمه على مدينه كبيره مثل الكوفه و توابعها. و عليك بالمقاييسه بين هذا و بين الإسرافات و التبذيرات التي ربما ترتكب في أعصارنا

فى قاعات الحكام و دوائرهم.

١٢- و فى كتاب الأموال أيضا:

«قال أبو عبيد: وجدنا الآثار عن رسول الله «ص» و الخلفاء بعده قد جاءت فى افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام: أرض أسلم عليها أهلها، فهى لهم ملك أيمانهم، و هى أرض عشر لا شىء عليهم فيها غيره. و أرض افتتحت صلحا على خرج معلوم، فهم على ما صولحوا عليه لا يلزمهم أكثر منه. و أرض أخذت عنوه، فهى التى اختلف فيها المسلمون: فقال بعضهم: سبيلها سبيل الغنيمه فتخمس و تقسم فىكون أربعة أحماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصه، و يكون الخمس الباقى لمن سمى الله - تبارك و تعالى - . و قال بعضهم: بل حكمها و النظر فيها إلى الإمام: إن رأى أن يجعلها غنيمه فيختمسها و يقسمها كما فعل رسول الله «ص» بخير، فذلك له. و إن رأى أن يجعلها فيئا فلا يختمسها و لا يقسمها و لكن تكون موقوفه على المسلمين عامه

(١)- الأموال / ٨٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٢

ما بقوا، كما صنع عمر بالسواد، فعل ذلك.» (١)

١١- و فيه أيضا بإسناده، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال:

«سمعت عمر يقول: لو لا آخر الناس ما فتحت قريه إلا قسمتها كما قسم رسول الله «ص» خير.» (٢)

و رواه البخارى أيضا (٣). و راجع فى أحكام الأراضى الماوردى أيضا (٤).

ما ورد من الروايات فى الأراضى المفتوحه عنوه و حكم بيعها و شرائها:

١- ما عن الكلينى، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن على بن أحمد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبى نصر جميعا قالا: «ذكرنا له الكوفه و ما وضع عليها من الخراج و ما سار فيها أهل بيته. فقال: من أسلم طوعا

تركت أرضه في يده و أخذ منه العشر مما سقت السماء و الأنهار، و نصف العشر مما كان بالرشا فيما عمروه منها.

و ما لم يعمره منها أخذه الإمام فقبله ممن يعمره و كان للمسلمين. و على المتقبلين في حصصهم العشر و نصف العشر. و ليس في أقل من خمسه أو ساق شىء من الزكاه.

و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى، كما صنع رسول الله «ص» بخيبر: قبل سوادها و بياضها- يعنى أرضها و نخلها-، و الناس يقولون: لا- يصلح قبالة الأرض و النخل، و قد قبل رسول الله «ص» خيبر. و على المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر و نصف العشر في حصصهم.

و قال: إن أهل الطائف أسلموا و جعلوا عليهم العشر و نصف العشر، و إن مكه دخلها

(١)- الأموال / ٦٩.

(٢)- الأموال / ٧١.

(٣)- صحيح البخارى ١٩٣ / ٢، كتاب الجهاد و السير، باب الغنيمه لمن شهد الوقعه.

(٤)- الأحكام السلطانيه / ١٤٦ و ما بعدها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٣

رسول الله «ص» عنوه فكانوا أسراء فى يده فأعتقهم و قال: اذهبوا، فأنتم الطلقاء.» «١»

أقول: لا- يخفى أن صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبى نصر البنزلى كليهما من أعاضم أصحاب الرضا «ع»، فالضمير المجرور عائد إليه «ع» ظاهرا، كما يشهد بذلك الروايه الآتية التى يقرب جدًا اتحادها مع هذه الروايه.

و لا إشكال فى رجال الحديث إلّا فى على بن أحمد بن أشيم، حيث عدّه الشيخ فى أصحاب الرضا «ع» و قال: إنه مجهول. «٢»

و لكن العلامه المجلسى فى مرآه العقول «٣» صحح الحديث. و قال العلامه الوحيد البهبهانى فى تعليقه على منهج المقال:

«حكم خالى العلامه بحسنه، لوجود طريق

للصدوق إليه، و الروايه عنه كثيره.

و يؤيده روايه أحمد بن محمد بن عيسى عنه. «٤» هذا.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ١٩٣

و الأراضى المفتوحه عنوه كانت تسمى أراضى خراجيه. و الخراج و المقاسمه كانا يطلقان على الطسق الذى كان يؤخذ منها:
فإن كان التقييل بمال معين بنحو الإجاره سُمى خراجا، و إن كان بسهم مشاع من عائده الأرض بنحو المزارعه سُمى مقاسمه. و
ربما أطلق على كليهما الخراج.

و قد كان خراج الأراضى الخراجيه من أهمّ المنابع المالىه للحكومه الإسلاميه على ما يشهد به التواريخ، فراجع.

و الظاهر أن المراد بقوله «ع»: «و ما لم يعمره منها»، هو الموات من الأراضى، و يأتى أنه يعدّ من الأنفال التى تكون للإمام بما
هو إمام. فقوله «ع»: «و كان للمسلمين» أقوى شاهد على ما نصرّ عليه من عدم تفاوت أساسى بين الأرض المفتوحه عنوه و أرض

(١) - الكافى ٣ / ٥١٣، كتاب الزكاه، باب أقلّ ما يجب فيه من الحرث، الحديث ٢؛ و الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧٢ من أبواب
جهاد العدو، الحديث ١.

(٢) - رجال الشيخ / ٣٨٤.

(٣) - مرآه العقول ١٦ / ٢٦ (ط. القديم ٣ / ١٨٧).

(٤) - راجع التعليقه (المطبوعه بهامش منهج المقال) / ٢٢٥؛ و راجع أيضا تنقيح المقال ٢ / ٢٦٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٤

النفل، و أن كليهما من الأموال العامه المتعلقه بالمسلمين، و أن المتولى لهما و المتصدى للتصرف فيهما هو الإمام بما أنه إمام و
ممثل للمجتمع، و عليه أن يراعى فى ذلك مصالح المسلمين و

يصرف الخراج فيما يصلحهم.

و كما يكون للإمام تقييل الأراضى المفتوحة عنوه و أخذ الطسق منها يجوز له ذلك فى أرض الموات أيضا، كما دلت عليه صحيحه أبى خالد الكابلى و غيرها.

نعم، يجوز له تحليلها لمن أحيها أيضا إذا رآه صلاحا، و سيأتى تفصيل ذلك فى مبحث الأنفال، فانتظر.

و يطلق على هذا السنخ من الأموال المتعلقة بالمجتمع مال الله و مال الإمام و مال المسلمين، و مآل الجميع واحد. هذا.

و الشيخ الطوسى و أكثر الفقهاء حملوا قوله: «و ما لم يعمره منها» فى الحديث على ما كان ملكا لمن أسلم، بالإحياء أو غيره ثم ترك عمرانها، و اختلفوا فى حكمها فقال الشيخ فى زكاه المبسوط إن الإمام يقبلها ممن يعمرها و يعطى صاحب الرقبه طسقتها. و قال ابن حمزه إنها صارت للمسلمين، أى بحكم الموات التى يأخذ الإمام طسقتها للمسلمين. و قال ابن إدريس إنه لا- يجوز التصرف فيها بغير إذن صاحبها، فراجع جهاد المختلف. «١»

و المتبادر من قوله: «و ما أخذ بالسيف»، المحياه من أراضيههم لا مطلق الأراضى و إن توهم. و هل يراد به طبيعه ما أخذ بالسيف بإطلاقها، أو يكون إشاره إلى خصوص ما أخذ بالسيف من أراضى الكوفه و سواد العراق المذكوره فى السؤال؟ لعل الأظهر هو الأول.

و قوله: «و الناس يقولون: لا- تصلح قبالة الأرض و النخل»، إشاره إلى منع أبى حنيفه للمساقاه، و منع مالك و أبى حنيفه و الشافعى للمزارعه أيضا، و الإمام «ع» استدلل بعمل النبى «ص» على صحه كلا العقدين.

و قد تعرض فى الحديث لفتح مكه عنوه و أن رسول الله «ص» أعتق أهلها، فهل منّ عليهم بأراضيهما أيضا أو أنه أبقاها للمسلمين؟ قد مرّ من المبسوط

(١)- المختلف ١/ ٣٣٢، عن المبسوط ١/ ٢٣٥؛ و الجوامع الفقيهه / ٧١٧ (ط. أخرى ٦٨١)؛ و السرائر / ١١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٥

لم يقسم الأرضين و الدور لأنها لجميع المسلمين، كما نقوله في كل ما يفتح عنوه. «١»

و لكنه من المحتمل أنه «ص» من عليهم بها أيضا. و عليه فلا- يتعين إبقاء الأراضى المفتوحه عنوه للمسلمين بل تكون تحت اختيار الإمام كسائر الغنائم كما مرّ، و الإبقاء أحد شقوق اختياره، فتدبر.

٢- ما عن الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: ذكرت لأبى الحسن الرضا «ع» الخراج و ما سار به أهل بيته، فقال: «العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا، تركت أرضه في يده و أخذ منه العشر و نصف العشر فيما عمر منها، و ما لم يعمر منها أخذه الوالى فقبله ممن يعمره و كان للمسلمين. و ليس فيما كان أقل من خمسه أو ساق شىء. و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى، كما صنع رسول الله «ص» بخيبر: قبل أرضها و نخلها. و الناس يقولون: لا تصلح قبالة الأرض و النخل إذا كان البياض أكثر من السواد، و قد قبل رسول الله «ص» خيبر و عليهم في حصصهم العشر و نصف العشر.» «٢»

أقول: من اتحاد الراوى و المروى عنه و المضمون ربما يحدث اتحاد الروايتين.

و السند في هذه الروايه و إن كان بحسب الظاهر صحيحا و لكن يحتمل جدا سقوط ابن أشيم من سندها، فيأتى فيها ما مرّ في السابقه، فتدبر.

و كيف كان فالروايتان ظاهرتان في عدم تقسيم الأراضى المفتوحه عنوه بل

وجوب إبقائها للمسلمين.

٣- مرسله حماد الطويله التي رواها الكليني و الشيخ: ففي أواخر كتاب الحجه من أصول الكافي: علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال: «... و ليس لمن قاتل شىء من الأرضين و لا ما غلبوا عليه إلّا ما احتوى عليه العسكر ...

و الأرضون التي أخذت عنوه بخيل و رجال فهي موقوفه متروكه في يد من يعمرها و يحييها و يقوم

(١)- المبسوط ٢/ ٣٣.

(٢)- الوسائل ١١/ ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٦

عليها، على ما يصلحهم الوالى على قدر طاقتهم من الحق: النصف أو الثلث أو الثلثين، و على قدر ما يكون لهم صلاحا و لا يضرّهم. فإذا أخرج منها ما أخرج بدأ فأخرج منه العشر من الجميع مما سقت السماء أو سقى سيحا، و نصف العشر مما سقى بالدوالى و النواضح، فأخذه الوالى فوجّهه فى الجبهه التى وجهها الله على ثمانيه أسهم ...

و يؤخذ بعد ما بقى من العشر فيقسم بين الوالى و بين شركائه الذين هم عمال الأرض و أكرتها، فيدفع إليهم أنصباؤهم على ما يصلحهم عليه. و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و فى مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين فى وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه، ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير.» (١)

أقول: العنوه: الخضوع و الذلّ، و منه قوله - تعالى -: «وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ.» (٢)

و المراد كون الفتح بالقهر و إخضاع الطرف. و هذه المرسله قد عمل بها الأصحاب

فى الأبواب المختلفه. و حماد من أصحاب الإجماع الذين أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنهم. و التعبير عن الشخص المبهم ببعض أصحابنا يشعر بنحو إجلال له، فعمل الروايه مع إرسالها لا تنقص عن روايه حسنه. و الدلاله على المقصود واضحه.

و قوله «ع»: «ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير»، فالظاهر أنه لا يراد به إلا تأكيد كون الأرضين لجميع المسلمين و أنه تصرف عوائدها فى مصالحهم، دفعا لتوهم كون بعضها ملكا لشخص الإمام. و على هذا فلا يدل على منع استفاده شخصه منها إذا فرض احتياجه إليها، حيث إن سدّ خلّات الإمام و عائلته من أهمّ مصالح العامه.

و يشهد لذلك الروايات المستفيضه الدالّه على أن النبى «ص» صرف من عوائد خيبر فى مصارف نفسه و أزواجه. و خيبر فتحت عنه.

فمن هذه الروايات ما رواه أبو داود فى السنن بسنده، عن بشير بن يسار: «أن رسول الله «ص» لما أفاء الله عليه خيبر قسمها ستة و ثلاثين سهما جمع: فعزل للمسلمين الشطر

(١) - الكافى ١ / ٥٣٩، كتاب الحجّه، باب الفى ء و الأنفال ...، الحديث ٤.

(٢) - سوره طه (٢٠)، الآيه ١١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٧

ثمانيه عشر سهما يجمع كل سهم مائه، النبى «ص» معهم له سهم كسهم أحدهم. الحديث. «١»

فراجع السنن و الأموال لأبى عبيد «٢» و غيرهما.

و قد يناقش فى المرسله بأن الظاهر منها كون التقييل بنحو المزارعه و الشركه فى العوائد و قد حكم فيها بتقديم الزكاه على تقسيم العوائد، مع أن المحقق عندنا أن النصاب فى المال المشترك يراعى بعد التقسيم لاعتباره فى نصيب كل واحد منهما.

و يدل على ذلك خبر صفوان و البنظى أيضا.

اللهم إلاً أن يحمل ما فى المرسله على الغالب من كون نصيب كل منهما يبلغ النصاب. هذا. مع أن الظاهر أن حق الإمام لا يتعلق به زكاه، إذ الزكاه إنما تتعلق بأموال الناس بنفع بيت المال، فتدبر.

٤- صحيحه محمد الحلبى، قال: سئل أبو عبد الله «ع» عن السواد ما منزلته؟

فقال: «هو لجميع المسلمين: لمن هو اليوم، و لمن يدخل فى الإسلام بعد اليوم، و لمن لم يخلق بعد.»

فقلت: الشراء من الدهاقين؟ قال: «لا- يصلح، إلمّا أن يشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين، فإذا شاء ولى الأمر أن يأخذها أخذها.» قلت: فإن أخذها منه؟ قال: «يردّ عليه رأس ماله و له ما أكل من غلتها بما عمل.» «٣»

أقول: المراد بالسواد أرض العراق، كما مرّ. و الظاهر أن المقصود من ذيل الحديث عدم صحه اشتراء رقبه الأرض، و لكن يجوز اشتراء حق الزراع فيها من بناء أو مرز أو غيرهما، و لا أقلّ من حق اختصاصه بها، و ينتقل حق المسلمين إلى عهده.

٥- روايه أبى الربيع الشامى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لا تشتري من أرض السواد (أراضى أهل السواد خ. ل) شيئاً إلا من كانت له ذمّه، فإنما هو فى ء للمسلمين.» «٤»

و المراد أنه لا يجوز اشتراؤها إلا لمن تقبل الخراج على ذمته، أو أنه لا يناسب اشتراؤه لغير أهل الذمه، حيث إنه كان يعد ذلك عيباً فى تلك الأعصار، كما

(١)- سنن أبى داود ١٤٣/٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب ما جاء فى حكم أرض خيبر.

(٢)- الأموال / ٧١.

(٣)- الوسائل ٢٧٤/١٢، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٤.

(٤)- الوسائل ٢٧٤/١٢، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٨

يشهد به الخبر التالي، أو أن أهل الذمه كانت تترك أراضيهم لهم لقبولهم الجزية فيجوز شراؤها منهم، فتأمل.

٦- خبر محمد بن شريح، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن شراء الأرض من أرض الخراج، فكرهه و قال: «إنما أرض الخراج للمسلمين.» فقالوا له: فإنه يشتريها الرجل و عليه خراجها؟ فقال: «لا بأس، إلا أن يستحي من عيب ذلك.» «١»

٧- رواه أبي بردة بن رجاء، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: كيف ترى في شراء أرض الخراج؟ قال: «و من يبيع ذلك، هي أرض المسلمين؟» قال: قلت: يبيعه الذي هي في يده. قال: «و يصنع بخراج المسلمين ما ذا؟» ثم قال: «لا بأس، اشترى حقه منها و يحول حق المسلمين عليه، و لعله يكون أقوى عليها و أملى بخراجهم منه.» «٢»

أقول: في الوسائل و التهذيب و الاستبصار أبو بردة بن رجاء، و ليس منه اسم في كتب الرجال. و في رجال الشيخ في أصحاب الصادق «ع»: «بردة بن رجاء.» «٣»

و لم يذكر في الرجال بمدح و لا قدح، فهو مجهول. نعم يمكن أن يكون نقل صفوان عنه في الحديث جابرا لضعفه.

و قوله: «اشترى حقه فيها» يحتمل أن يراد به حق البائع في الأرض، و يحتمل أن يراد حق المشتري من جهة أن لكل مسلم حقا فيها، كما يظهر من بعض الأخبار الآتية.

و هل يكون أرض الجزية و أرض الخراج في روايات الباب إشاره إلى أراضي خاصه كان عليها الخراج في تلك الأعصار كأرض السواد مثلا، أو يراد بهما طبيعه الأرض المفتوحه عنوه بإطلاقها في أي عصر فتحت؟ كل محتمل. و قد مرّ

تطرق الاحتمالين في خبرى صفوان و البرنطى أيضا. نعم ظاهر مرسله حماد هو الاحتمال الثانى.

و قد عرفت أنه يحتمل أن يكون الحكم بكون الأراضى المفتوحه عنوه للمسلمين

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٧٥، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٩.

(٢)- الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١، عن التهذيب ٤ / ١٤٦، و الاستبصار ٣ / ١٠٩.

(٣)- رجال الشيخ / ١٥٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ١٩٩

حكما كليا إلهيا أو سلطانيا كليا ثابتا، كما يحتمل أن يكون الحكم فيها هو أنها فى اختيار الإمام فى كل عصر، و إبقاؤها للمسلمين يكون أحد شقوق اختياره، كما هو المستفاد من قصه صنع الخليفه الثانى فى أرض السواد و تصويب أمير المؤمنين «ع» له كما مرّ. نعم، ظاهر أصحابنا الإجماع على الأول، فتدبر.

٨- موثقه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله «ص» عن الشراء من أرض اليهود و النصارى؟ فقال: «ليس به بأس، قد ظهر رسول الله «ص» على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها، فلا- أرى بها بأسا لو أنك اشتريت منها شيئا. و أيما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.» «١»

أقول: الظاهر أن منشأ السؤال أن أراضى اليهود و النصارى لم تكن لأنفسهم بل للمسلمين و هم كانوا زراعتها و أكرتها. و أراضى خيبر كانت كذلك، لأنها فتحت عنوه، فمتعلق الاشراف فيها لا محاله لم يكن رقبتها بل حق الإحياء الثابت لليهود فيها بالنسبه إلى ما حصل بعد الفتح.

و يستفاد من هذا الحديث أمران ينبغى الالتفات اليهما:

الأول: أن الإحياء يوجب الأحقيه و لو كان المحيى

غير مسلم، و هو الذى يقتضيه الطبع أيضا، حيث إن حياه الأرض محصول عمل المحيى، و عمله محصول فكره و قواه، و الإنسان مالك لفكره و قواه تكويننا فيملك محصولها أيضا، إذ نظام التشريع الصحيح تابع لنظام التكوين.

الثانى: ما يأتى منا فى محله من أن إحياء الأرض لا يستلزم ملكيه الرقبه، و إنما يستلزم ملكيه ما صدر عن المحيى، و هو حيثيه الإحياء و العمران فقط. و يستفاد هذا المعنى من تطبيق الإمام «ع» قوله: «و أيما قوم أحيوا...» على أرض خيبر، مع أن رقبتها خرجت عن ملك اليهود بالاعتنام. و على هذا فالاستدلال بهذا التعبير على ملكيه الرقبه محل نظر و إشكال، فتدبر.

(١)- الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٠

٩- صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن شراء أرضهم، فقال: «لا بأس أن

تشرىها، فتكون إذا كان ذلك بمنزلتهم تؤدى فيها كما يؤدون فيها.» (١)

١٠- صحيحته الأخرى، عن أبى جعفر «ع»، قال: سألته عن شراء أرض أهل الذمه فقال: «لا بأس بها، فتكون إذا كان ذلك بمنزلتهم تؤدى عنها كما يؤدون.» (٢)

و نحو ذلك موثقه محمد بن مسلم و عمر بن حنظله، عن أبى عبد الله «ع». (٣)

١١- خبر إبراهيم بن أبى زياد، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الشراء من أرض الجزيه، قال: فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» (٤)

١٢- خبر محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع»، و الساباطى و زراره، عن أبى عبد الله «ع» أنهم سألوها عن شراء أرض الدهاقين من أرض الجزيه، فقال: «إنه إذا كان ذلك

انتزعت منك أو تؤدي عنها ما عليها من الخراج؟» قال عمّار: ثم أقبل عليّ فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» «٥»

١٣- خبر إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل اشترى (اكتري خ. ل) أرضاً من أهل الذمه من الخراج وأهلها كارهون، وإنما يقبلها من السلطان لعجز أهلها أو غير عجز؟ فقال: «إذا عجز أربابها عنها فلك أن تأخذها إلا أن يضاروا، وإن أعطيتهم شيئاً فسخت أنفس أهلها لكم فخذوها.»

قال: وسألته عن رجل اشترى أرضاً من أرض الخراج فبنى بها أو لم يبن غير أن أناساً من أهل الذمه نزلوها، له أن يأخذ منهم أجره البيوت إذا أدوا جزية

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٧٥، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ١٢ / ٢٧٥، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٨.

(٣)- راجع الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٥)- الوسائل ١٢ / ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠١

رءوسهم؟ قال: «يشارطهم، فما أخذ بعد الشرط فهو حلال.» «١»

١٤- ما عن الجعفریات، بسنده، عن علي «ع»، قال: «لا تشتري من عقار أهل الذمه و لا من أرضهم شيئاً، لأنه فيء المسلمين.» «٢»

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال، فراجع.

و الاستفادة من هذه الأخبار

أن الأرض المفتوحة عنوه لا تقسم بين المقاتلين، بل تكون لجميع المسلمين و يجب أن تبقى عدّه لهم و تكون في اختيار الإمام و لا يجوز

بيع ولا- اشتراء رقبتهما، نعم يجوز نقل الآثار المحدثه فيها و الحق المتعلق بها لكل متصرف مع التزام المشتري بخراجها، و على هذا استقرت فتاوى أصحابنا و حكى عليه إجماعهم.

فإن قلت: نعم، و لكن ينافى هذا أولا إطلاق آيه الغنيمه، حيث إن ظاهرها تخميس الغنيمه مطلقا و كون البقيه للغنمين كالأموال المنقوله. و ثانيا ما هو المأثور من سيره رسول الله «ص» فى تقسيم غنائم خيبر:

ففى سيره ابن هشام:

«قال ابن إسحاق: و كانت المقاسم على أموال خيبر على الشق و نطاه و الكتيبه، فكانت الشق و نطاه فى سهمان المسلمين، و كانت الكتيبه خمس الله و سهم النبى «ص» و سهم ذوى القربى و اليتامى و المساكين (و ابن السبيل- الطبرى) و طعم أزواج النبى «ص» و طعم رجال مشوا بين رسول الله «ص» و بين أهل فدك بالصلح... فأخبرنى ابن شهاب أن رسول الله «ص» افتتح خيبر عنوه بعد القتال، و كانت خيبر مما أفاء الله على رسول الله «ص»، خمسه رسول الله «ص» و قسمها بين المسلمين» (٣)

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٧٥، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ١٠.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢ / ٤٦٢، الباب ١٣ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ١.

(٣)- سيره ابن هشام ٣ / ٣٦٣ و ٣٧١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٢

و روى صدر الحديث الطبرى أيضا. «١» و روى خبر ابن شهاب أبو عبيد «٢» أيضا.

قلت: أمّا آيه الغنيمه فيجاب عنها أولا بأن تخميس الغنيمه لا يدل على كون الباقي لخصوص المقاتلين. و ثانيا بأن المطلق صالح للتقييد، فلا يقاوم الأخبار التى مرت. و ثالثا بأن الخطاب فى الآيه

متوجه إلى كل من غنم بشخصه بكسب أو باغتنام في حرب أو نحوهما. فإذا فرض دلالة الأخبار على أن الأراضي لا تعود إلى الأشخاص بل تعود إلى عنوان المسلمين، فالآية تنصرف عنها قهرا.

قال الماوردي: «و أما الأموال المنقولة فهي الغنائم المألوفه.» (٣)

و أما ما ذكرت من تقسيم رسول الله «ص» غنائم خيبر و أراضيها فيرد عليه:

أولا: أنه لو ثبت تقسيمه لنفس الأراضي فلعله لأن الحكم الشرعي في بادئ الأمر كان تقسيم الأراضي أو تخيير الإمام بينه و بين إبقائها عدّه للمسلمين ثم نسخ بعد ذلك أو أنه تعين بعد ذلك الإبقاء بالحكم الولاىئى الدائم عن النبي «ص» أو عن أمير المؤمنين «ع» في عصر عمر بعد ما استشار هو إياه و جمعا من الصحابه كما مرّ، فتدبر.

و ثانيا: أن من المحتمل بل الظاهر أن رسول الله «ص» لم يقسم رقبه الأراضي في خيبر بحيث يملكها الأشخاص و إن أوهم ذلك بعض التعبيرات الواقعه في التواريخ، و إنما قسم عوائدها و خراجها. و هو «ص» بما أنه كان وليّ أمر المسلمين و إمامهم قبل الأراضي و صرف عوائدها في مصالح المسلمين و نوائبهم، و إن كان من أهمّ المصالح و النوائب أيضا سدّ خلّات نفسه و عائلته و أزواجه و فقراء المسلمين و المجاهدين في سبيل الله.

و هذا هو الذى ربما يتحصل من الجمع بين الأخبار المختلفه الوارده في المقام:

(١) - تاريخ الطبرى ٣ / ٥٨٨ (من ط. ليدن).

(٢) - الأموال / ٧٠.

(٣) - الأحكام السلطانيه / ١٣٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٣

١- فقد مرّ في خبر صفوان و البزنطى قوله «ع»: «و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله

«ص» بخبير: قَبِيل سوادها و بياضها- يعنى أرضها و نخلها- و الناس يقولون: لا يصلح قبالة الأرض، و قد قَبِل رسول الله «ص»
خبير. الحديث. «١»

٢- و نحو ذلك صحيحه البزنطى التى مرّت. «٢»

٣- و مرّ فى موثقه محمد بن مسلم قول الصادق «ع»: «قد ظهر رسول الله «ص» على أهل خبير فخارجهم على أن يترك الأرض
فى أيديهم يعملونها و يعمرونها. الحديث. «٣»

٤- و فى البخارى بسنده، عن عبد الله، قال: «أعطى رسول الله «ص» خبير اليهود أن يعملوها و يزرعوها و لهم شطر ما يخرج
منها. «٤»

٥- و فى سنن أبى داود بسنده، عن ابن عمر: «أن رسول الله «ص» عامل أهل خبير بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع. «٥»

٦- و فيه أيضا بسنده، عن ابن عمر: «أن النبى «ص» دفع إلى يهود خبير نخل خبير و أرضها على أن يعتملوها من أموالهم و أن
رسول الله «ص» شطر ثمرتها. «٦»

٧- و فيه أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: «افتتح رسول الله «ص» خبير و اشترط أن له الأرض و كل صفراء و بياض. قال أهل
خبير: نحن أعلم بالأرض منكم فأعطاناها على أن لكم نصف الثمره و لنا نصف. فزعم أنه أعطاهم على ذلك، فلما كان حين
يصرم النخل بعث إليهم عبد الله بن رواحه فحزر عليهم

(١)- الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٤)- صحيح البخارى ٢ / ٧٦، كتاب المظالم، باب مشاركته الذمى و المشركين فى المزارعه.

(٥)- سنن أبى داود ٢ / ٢٣٥، كتاب البيوع،

(٦) - سنن أبى داود ٢ / ٢٣٥، كتاب البيوع، باب فى المساقاه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٤

النخل. الحديث. «١»

أقول: حزر الشىء بالمهمله ثم المعجمه ثم المهمله: قدره بالحدس و التخمين.

٨- و فيه أيضا بسنده، عن سهل بن أبى حثمه، قال: «قسم رسول الله «ص» خيبر نصفين: نصفًا لنوائبه و حاجته، و نصفًا بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما.» «٢»

٩- و فيه أيضا بسنده، عن بشير بن يسار، عن رجال من أصحاب النبى «ص»:

«أن رسول الله «ص» لما ظهر على خيبر قسمها على ستة و ثلاثين سهما، جمع كل سهم مائة سهم، فكان لرسول الله «ص» و للمسلمين النصف من ذلك، و عزل النصف الباقي لمن نزل به من الوفود و الأمور و نوائب الناس.» «٣»

١٠- و فيه أيضا بسنده، عن بشير بن يسار أيضا: «أن رسول الله «ص» لما أفاء الله عليه خيبر قسمها ستة و ثلاثين سهما جمع: فعزل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سهما يجمع كل سهم مائة، النبى «ص» معهم له سهم كسهم أحدهم، و عزل رسول الله «ص» ثمانية عشر سهما - و هو الشطر - لنوائبه و ما ينزل به من أمر المسلمين، فكان ذلك الوطيح و الكتيبه و السلالم و توابعها، فلما صارت الأموال بيد النبى «ص» و المسلمين لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها، فدعا رسول الله «ص» اليهود فعاملهم.» «٤»

و نحو ذلك روايات أخر. و راجع فى ذلك كتاب الأموال لأبى عبيد أيضا «٥»، و سيره ابن هشام «٦»، و فتوح البلدان للبلاذرى «٧».

(١) - سنن أبى داود ٢ / ٢٣٥، كتاب البيوع، باب فى المساقاه.

(٢) - سنن أبى داود ٢ / ١٤٢، كتاب الخراج

و الفى ء و الإمارة، باب ما جاء فى حكم أرض خبير.

(٣)- سنن أبى داود ١٤٢ / ٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب ما جاء فى حكم أرض خبير.

(٤)- سنن أبى داود ١٤٣ / ٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب ما جاء فى حكم أرض خبير.

(٥)- الأموال / ٧٠ و ما بعدها.

(٦)- سيره ابن هشام ٣ / ٣٦٤.

(٧)- فتوح البلدان / ٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٥

فالمجمع بين هذه الأخبار و غيرها مما وردت فى هذا المجال يقتضى الحكم بأن تقبيل جميع أراضي خبير كان بتصدى رسول الله «ص» بما أنه كان وليّ أمر المسلمين و الأراضي المفتوحه عنوه كانت لهم. و التقسيم كان يقع على عوائدها و خراجها حسب الحاجات و المصالح و النوائب، و لا مانع من وقوع التقسيم و التسهيم بحسب القرى و المزارع، كما هو المذكور فى بعض هذه الأخبار، و لم يقصد بذلك تقسيم رقبه الأراضي و تملكها للأشخاص.

و ما ذكر فى بعض الروايات من تخميسها أيضا لعلّه كان من جهه توهم الرواه أن صرفه «ص» لبعض العوائد فى مصارف نفسه و عائلته كان من باب الخمس المذكور فى آيه الخمس، و قد مرّ منّا الإشكال فى ثبوت الخمس فى الأراضي المفتوحه عنوه فى رقبته و فى عوائدها، فإنها من الأموال العامه الواقعه تحت اختيار الإمام و لا ضريبه فى الضرائب، فراجع ما ذكرناه فى باب خمس الغنائم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٦

البحث فى أمور:

إشاره

إذا عرفت ما ذكرناه من الفتاوى و الأخبار فى الأراضي المفتوحه عنوه فلنبحث فى أمور:

الأمر الأول: [المفتوحه عنوه لجميع المسلمين لا يراد بها صيرورتها كالمباحات الأصلية]

لا- يخفى أن صيروره الأرض المفتوحه عنوه لجميع المسلمين لا- يراد بها صيرورتها كالمباحات الأصلية التى الناس فيها شرع سواء، و لا- مالكتهم لها و لبنائها و عمرانها بنحو الإشاعه و الشركه، بل صيرورتها ملكا للعنوان و الجهه، نظير ملك الفقراء للزكاه، و يتصدى للتصرف فيها ممثل المسلمين و إمامهم.

و الملكيه أمر اعتبارى يصح اعتبارها للعناوين و الجهات أيضا، كما يصح اعتبارها للبقاع و الأمكنه كالمساجد و المدارس و المعاهد و نحوها. و هذا هو المراد من قولهم: «إنها للمسلمين قاطبه: من وجد و من سيوجد إلى يوم القيامة.» و يدل عليه صحيحه محمد الحلبي كما مرّت.

بل يمكن أن يقال: إنها تصير بمنزله الوقف على الجهه لا ملكا لها، فتكون إضافتها إلى المسلمين إضافه حق لا ملك. نظير العين الموقوفه و الموصى بها كذلك.

و عليه فيشكل بيع رقبتها و تبديلها حتى لإمام المسلمين أيضا، بل يجب إبقاؤها و صرف حاصلها و عوائدها في مصالحهم على ما أفتى به الأصحاب، و يشهد له مرسله حمّاد.

قال المقدّس الأردبيلي في الجهاد من مجمع البرهان ما ملخصه:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٧

«معنى كون هذه الأرض للمسلمين كونها معدّه لمصالحهم العامه مثل بناء القناطر و المساجد و نفقه الأئمه و القضاء و الكتاب و مثونه الغزاه و غيرها من المصالح العامه.

و الناظر عليها هو الإمام، فيوجرها و يأخذ قبالتها و يصرفها في المصالح حتى لا يحل للمستأجر حصه من الأرض و الأجره لأنه ليس مالكا بالحقيقه، بل هي أرض جعلها الله - تعالى - كالوقف على مصالح المستأجر و غيره من

المسلمين، لا أنها ملك للمسلمين على الشركه.» (١)

و فى إحياء الموات من الكفايه:

«المراد بكونها للمسلمين أن الإمام يأخذ ارتفاعها و يصرفه فى مصالحهم على حسب ما يراه، لا أن من شاء من المسلمين له التسلط عليها أو بعضها بلا خلاف فى ذلك.» (٢)

أقول: فظاهر هاتين العبارتين أن وزانها وزان الأرض الموقوفه للمصالح العامه.

و القول بأن خروجها عن ملك الكفار بالاغتنام يستلزم دخولها فى ملك غيرهم إذ لا يتصور الملك بلا مالك ممنوع، لاحتمال كون اغتنامها موجبا لانفكاكها عن الملكيه بالكلية. و هو أحد الاحتمالين فى الوقف و لا سيما الأوقاف العامه.

و مفاد اللام هو الاختصاص و هو اعتم من الملكيه، فتأمل.

بل يمكن أن يقال إنها لو كانت ملكا للجبهه لجاز للإمام تملكها للشخص بتطبيق الجبهه عليه كما فى الزكاه، و الظاهر عدم جوازها، فيتعين كونها نظير الوقف.

و الحق فى الوقف أنه لا يصير ملكا للموقوف عليه، بل الواقف كأنه يجعله على رأس الموقوف عليه لتدبر منافعه عليه كالسحابه الممطره. و لذا يتعدى بعلى، فيكون باقيا على ملك الواقف أو يكون فكاً للملكيه. و للبحث فيه محل آخر.

(١) - مجمع الفائده و البرهان، كتاب الجهاد، المطلب الثالث من المقصد الثالث.

(٢) - كفايه الأحكام / ٢٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٨

الأمر الثانى: [هل المراد بالأرض المفتوحه ما استولت عليها دوله الكفر من الأراضى]

هل المراد بالأرض المفتوحه عنوه فى الأخبار و الفتاوى مطلق ما استولت عليها دوله الكفر من الأراضى: من الموات و العامره بالأصالة أو بالعرض، أو خصوص العامره منها بالإحياء؟ الأقوى هو الثانى، إذ الظاهر من الأخبار و الفتاوى إرادته انتقال ما كان ملكا للكفار إلى المسلمين. و الموات و كذا العامره بالأصالة كالأجام و الغابات الطبيعیه لم تكن ملكا للكفار حتى تغتنم منهم.

فهي باقية على اشتراكها الأصلي و تكون كسائر الموات و الآجام من الأنفال المتعلقة بالإمام، و سيأتي البحث فيها.

١- قال الشيخ في إحياء الموات من الخلاف (المسألة ١):

«الأرضون الغامرة في بلاد الإسلام التي لا- يعرف لها صاحب معين للإمام خاصة ... دليلنا إجماع الفرقة على أن أرض الموات للإمام خاصة و أنها من جملة الأنفال و لم يفصلوا بين ما يكون في دار الإسلام و بين ما يكون في دار الحرب».

و (المسألة ٢):

«الأرضون الغامرة في بلد الشرك التي لم يجر عليها ملك أحد للإمام خاصة. و قال الشافعي: كل من أحيها من مشرك و مسلم فإنه يملك بذلك. دليلنا ما قلناه في المسألة الأولى سواء.» (١)

٢- و في جهاد المبسوط:

«و أما الأرضون المحياه فهي للمسلمين قاطبه، و للإمام النظر فيها ... فأما الموات فإنها لا تغنم و هي للإمام خاصة.» (٢)

(١)- الخلاف ٢ / ٢٢٢.

(٢)- المبسوط ٢ / ٢٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٠٩

٣- و في جهاد الشرائع:

«كل أرض فتحت عنوه و كانت محياه فهي للمسلمين ... و ما كانت مواتا وقت الفتح فهو للإمام خاصة.» (١)

٤- و في الجواهر في شرح العبارة الأخيره:

«بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه ...» (٢) و نحو ذلك في إحياء الموات منه، فراجع (٣).

٥- و في إحياء الموات من الكفايه:

«و ما كان مواتا وقت الفتح فهو للإمام (ع) بلا خلاف.» (٤)

٦- و قال في مجمع البرهان:

«و سيظهر لك كون المراد بما كان له هذا الحكم المعموره منها حال الفتح و القهر و الغلبه دون مواتها حينئذ، فإنها للإمام (ع)»

كسائر الموات التي ليست ملكاً لأحد و لم تجر عليه يد الملكيه بالاتفاق.» «٥» هذا.

يشهد لذلك - مضافا إلى وضوحه و الإجماع و الاتفاق و عدم الخلاف المذكورات - عموم ما دل على أن الموات من الأرض و كذا ما لا رب له للإمام.

و لا- يعارضه إطلاق قوله «ع» في خبر صفوان و البزنطى: «و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله...» «٦»، لانصرافه إلى خصوص ما كان ملكا للكفار و اغتتم منهم. هذا.

و لكن قد يقال: إن الموات و العامره بالأصالة و إن لم يكونا ملكا لأحد شرعا، و لكنهما بعد ما كانتا تحت استيلاء دوله الكفر و تحررتا بالسيف لا نرى مانعا من شمول عموم الموصول لهما، فيكون بين الدليلين عموم من وجه، و لا نرى وجها لتقديم أحدهما على الآخر.

(١)- الشرائع ١/ ٣٢٢. (ط. أخرى / ٢٤٥).

(٢)- الجواهر ٢١ / ١٦٩، و ٣٨ / ١٨.

(٣)- الجواهر ٢١ / ١٦٩، و ٣٨ / ١٨.

(٤)- كفايه الأحكام / ٢٣٩.

(٥)- مجمع الفوائد و البرهان، كتاب الجهاد، المطلب الثالث من المقصد الثالث.

(٦)- الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٠

بل يمكن أن يقال: إن قوله: «و ما أخذ بالسيف...»، يكون واردا على ما فى موثقه عمار «١» من عدّ كل أرض لا رب لها من الأنفال، إذ عنوان المسلمين يصير ربا لها.

أقول: سيأتى منّا فى مبحث الأنفال أن الملكيه الشرعيه لا تتحقق إلّا بالإنتاج أو الانتقال ممن أنتج، و أن كون المشتركات كأرض الموات و الجبال و الأودية و نحوها للإمام و تحت اختيار قائد الأُمّه ليس أمرا أبدعه الشرع المبين، بل هو أمر يحكم به عقلاء الأُمم و استقرت عليه سيرتهم فى جميع الأعصار. و ارتكاز هذا فى الأذهان يوجب انصراف

قوله: «ما أخذ بالسيف» إلى خصوص ما ملكه الكفار، فتبقى المشتركات و الأموال العامه على ما كانت عليه، غايه الأمر أن الإمام الحقّ يخلف الإمام الباطل في ذلك، فتدبر.

و الذى يسهّل الخطب فى المقام أنه لا يوجد عندنا فرق بين ما يكون للمسلمين بما هم مسلمون و بين ما يكون للإمام بما هو إمام و قائم بأمرهم. و سيأتى فى مبحث الأنفال أن الأنفال ليست لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه مشتركه خلقها الله- تعالى- لمصالح العباد و جعلت تحت اختيار الإمام الصالح العادل، فانتظر.

الأمر الثالث: [كون الأرض المفتوحه للمسلمين أنه ينتقل إليهم بالفتح]

لا يخفى أن معنى كون الأرض المفتوحه عنوه للمسلمين أنه ينتقل إليهم بالفتح ما كان يملكه الكفار فى الأراضى و العقارات، فإن قلنا بأنهم بإحياء الأرض يملكون رقبتهما و عمرانها معا فلا محاله هما بالفتح ينتقلان إلى المسلمين. و إن قلنا بأن الإحياء يوجب ملكيه العمران فقط مطلقا أو فى صورته إذن الإمام و أن الذى يثبت للمحيى

(١)- راجع الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس، الحديث ٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١١

بالنسبه إلى الرقبه هو الحق فقط فالمنتقل إلى المسلمين هو العمران و الحق فقط.

و سيأتى منّا فى مبحث الأنفال تقريبا أن الثابت بالإحياء هو الحق فقط لا الملكيه.

و كيف كان فالظاهر أن الحكم بكون الأرض المفتوحه عنوه للمسلمين حكم عام يجرى فى جميع الأعصار و فى جميع الأراضى، سواء كان الإحياء قبل نزول آيه الأنفال أو بعده.

و ربما يتوهم اختصاص الحكم بما إذا كان الإحياء قبل نزول الآيه، إذ مقتضى الآيه الشريفه أن موات الأرض للإمام، فلو أحيها الكافر بعد نزولها لم يملكها حتى

تنتقل منه إلى المسلمين، بل تبقى على ملك الإمام.

قال صاحب الجواهر في مبحث الأنفال منه:

«نعم لا يعتبر فيما له «ع» من الموات بقاؤه على صفه الموت، للأصل و ظاهر صحيح الكابلي السابق. فلو اتفق حينئذ إحياءه كان له «ع» أيضا من غير فرق بين المسلمين و الكفار إلّا مع إذنه «ع». و إطلاق الأصحاب و الأخبار ملكيه عامر الأرض المفتوحه عنوه للمسلمين يراد به ما أحياه الكفار من الموات قبل أن جعل الله الأنفال لنبيه «ص» و إلّا فهو له أيضا و إن كان معمورا وقت الفتح.» (١)

أقول: مورد كلامه - قدس سرّه - صورته عدم إذن الإمام في الإحياء، فيصح ما ذكره بالنسبه إلى رقبه الأرض ملكا و حقا، و أما العمران المتحقق بالإحياء فأى مانع من القول بملكيه الكافر له و انتقاله منه إلى المسلمين؟! و أما إذا فرض إذن الإمام للكافر أيضا و لو بعموم أدله الإحياء فلا - إشكال و إن اخترنا عدم ملكيه الرقبه لانتقال الحق و العمران حينئذ إلى المسلمين، لإطلاق قوله: «و ما أخذ بالسيف...»،

فتأمل.

و قال في كتاب إحياء الموات من الجواهر في تقريب عدم اشتراط الإسلام في المحيي ما هذا لفظه:

(١) - الجواهر ١٦ / ١١٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٢

«كل ذلك مضافا إلى ما يمكن القطع به من ملك المسلمين ما يفتحونه عنوه من العامر في أيدي الكفار و إن كان قد ملكوه بالإحياء. و لو أن إحياءهم فاسد لعدم الإذن لوجب أن يكون على ملك الإمام «ع»، و لا أظنّ أحدا يلتزم به.» (١) هذا.

و كأن القائلين بالتفصيل بين كون الإحياء قبل نزول آيه الأنفال أو بعده توهموا أن الحكم بكون الأنفال أي

الأموال العامه لله و الرسول و للإمام بعده أمر حادث أبدعه الإسلام، و قبل هذا الحكم كانت الأموال العامه بلا ربّ و صاحب شرعا و كان يملكها كل من غلب عليها بلا ملاك.

و لكن ستعرف مّنا في مبحث الأنفال أن كون الأموال العامه في اختيار الإمام بما أنه إمام و حاكم أمر عرفي عقلائي كان ثابتا في جميع القرون و الأعصار، و شرع الإسلام قد أمضاه بالآيه. و الأرض لم تخل في عصر من الأعصار من حجه الله - تعالى - و وليه في أرضه و عبادته، و إنما الناس اشتبه عليهم الأمر فيعاملون مع حكام الجور و الطواغيت معاملته أئمه العدل و ولاء الله في أرضه، فتدبر.

و قد عرفت أيضا أن الذي يسهّل الخطب في المقام و نظائره أنه لا يوجد عندنا فرق بين أساسى بين ما يكون للمسلمين بما هم مسلمون و بين ما يكون للإمام بما أنه إمام، إذ كلاهما من الأموال العامه و تحت اختيار الإمام فيقبلهما و يصرف حاصلهما في مصالح المسلمين، فتأمل.

الأمر الرابع: [عدم جواز بيع رقبه الأرض المفتوحه عنوه و لا شرائها]

ظاهر ما مرّ من الأخبار و الفتاوى عدم جواز بيع رقبه الأرض المفتوحه عنوه و لا شرائها على أن تكون جزء من البيع. نعم، يجوز نقل الآثار و الأبنيه المحدثه فيها بعد الاغتنام، بل و الحق المتعلق بها للمتصرف. فتصير الأرض للمشتري على وجه

(١) - الجواهر ٣٨ / ١٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٣

كانت للبائع من ثبوت حق الأولويه و عدم جواز المزاحمه إذا فرض كون التصرف و إحداث الآثار بإذن الإمام، أو بإجازته العامه للشيعه على القول بها، أو بإذن نائبه الخاص أو العام، أو بتقبيل السلطان الجائر بناء على إمضائهم «ع» لذلك

كما يأتي.

١- قال ابن إدريس في أواخر الزكاه من السرائر (باب أحكام الأرضين):

«و هذا الضرب من الأرضين لا يصح التصرف فيه بالبيع و الشراء و الوقف و الهبه و غير ذلك، أعنى نفس الرقبه. فإن قيل: نراكم تبيعون و تشترون و تقفون أرض العراق و قد أخذت عنوه. قلنا: إنما نبيع و نقف تصرفنا فيها و تحجيرنا و بناءنا، فأما نفس الأرض لا يجوز ذلك فيها.» (١)

٢- و فى المنتهى:

«و إذا تصرف فيها أحد بالبناء و الغرس صح له بيعها على معنى أنه يبيع ماله فيها من الآثار و حق الاختصاص بالتصرف لا الرقبه، لأنها ملك المسلمين قاطبه.» (٢)

٣- و فى المسالك عند قول المصنف: «و لا يجوز بيعها و لا وقفها و لا هبتها»، قال:

«أى لا- يصح شىء من ذلك فى رقبته مستقلة، أما لو فعل ذلك بها تبعاً لآثار المتصرف من بناء و غرس و زرع فجائز على الأقوى. فإذا باعها بائع مع شىء من هذه الآثار دخلت فى البيع على سبيل التبع، و كذا الوقف و غيره. و يستمر كذلك ما دام شىء من الآثار باقياً، فإذا ذهبت أجمع انقطع حق المشتري و الموقوف عليه و غيرهما عنها. هكذا ذكره جمع من المتأخرين، و عليه العمل.» (٣)

و بالجمله فرقته الأرض و كذا الآثار و الأبنية الموجوده حين الاغتنام تصير للمسلمين و تكون بحكم العين الموقوفه، فلا يصح نقلها و لا وقفها، و تكون تحت اختيار امام المسلمين يقبلها لمن رآه صلاحاً بما رآه و يصرف حاصلها فى مصالحهم، و لكن

(١)- السرائر / ١١١.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٣٦.

(٣)- المسالك ١ / ١٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٤

المتصرف بإذنه له

حق اختصاص بها و يملك الآثار المحدثه فيها بإذنه و له نقلها و وقفها و يتبعها الأرض أيضا فى الانتقال و الوقفيه، نظير ما تعارف بين الفلاحين من بيع الآثار فى أراضى الزراعه التى هى للغير.

و سيأتى منّا فى مبحث الأنفال تقويه نظير ذلك فى أرض الموات التى يتصدى الإنسان لإحيائها أيضا، فيملك حيشه الإحياء الذى هو أثر فعله و قواه و فكره لا- الرقبه، نعم هو أحق بها ما دامت الآثار باقيه فيها و لم يتركها. و اختار هذا الشيخ أيضا و ابن زهره، و يدلّ عليه أخبار مستفيضه كما يأتى. هذا.

و لكن ظاهر كلام الشيخ «ره» فى التهذيب جواز شراء الأرض المفتوحه عنوه فى عصر الغيبه دون أراضى الأنفال. قال فى زيادات الزكاه:

«فأما الأرضون فكل أرض تعين لنا أنها مما قد أسلم أهلها عليها فإنه يصح لنا التصرف فيها بالشراء منهم و المعاوضه و ما يجرى مجراهما.

و أما أراضى الخراج و أراضى الأنفال و التى قد انجلى أهلها عنها فإننا قد أبحننا أيضا التصرف فيها ما دام الإمام «ع» مستترا، فإذا ظهر يرى هو «ع» فى ذلك رأيه.

فنكون نحن فى تصرفنا غير آثمين. و قد قدمنا ما يدل على ذلك. و الذى يدل عليه أيضا ما رواه ...

فإن قال قائل: إن جميع ما ذكرتموه إنما يدل على إباحه التصرف لكم فى هذه الأرضين، و لم يدل على أنه يصح لكم تملكها بالشراء و البيع، فإذا لم يصح الشراء و البيع فما يكون فرعا عليه أيضا لا يصح، مثل الوقف و النحله و الهبه و ما يجرى مجرى ذلك.

قيل له: إنا قد قسمنا الأرضين فيما مضى على ثلاثه أقسام: أرض يسلم أهلها عليها، فهى

تترك في أيديهم و هي ملك لهم، فما يكون حكمه هذا الحكم صح لنا شراؤها و بيعها.

و أما الأرضون التي تؤخذ عنوه أو يصلح أهلها عليها فقد أبحنا شراءها و بيعها، لأن لنا في ذلك قسما لأنها أراضى المسلمين. و هذا القسم أيضا يصح الشراء و البيع

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٥

فيه على هذا الوجه.

و أما الأنفال و ما يجرى مجراها فليس يصح تملكها بالشراء و البيع، و إنما أبيع لنا التصرف حسب. و الذى يدل على القسم الثانى ما رواه...» (١)

ثم ذكر خبر أبى برده، و موثقه محمد بن مسلم اللتين مرتا، و صحيحه محمد بن مسلم و عمر بن حنظله، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سألته عن ذلك فقال: «لا بأس بشرائها، فإنها إذا كانت بمنزلتها فى أيديهم يؤدى عنها كما يؤدى عنها». و خبر إبراهيم بن أبى زياد، قال: سألت أبى عبد الله «ع» عن الشراء من أرض الجزية، قال: فقال:

«اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك». إلى غير ذلك من الأخبار. (٢)

أقول: من الدقه فى جميع كلامه و من استدلاله بخبر أبى برده، و صحيحه محمد بن مسلم و عمر بن حنظله يظهر أن مراده - قدس سره - من جواز الشراء شراء حق التصرف لا شراء نفس الرقبه، نعم يقع الإشكال فى تفريقه بينها و بين أراضى الأنفال مع صحه ذلك فى أراضى الأنفال أيضا بعد إحيائها. اللهم إلا أن يقال إن مقصوده منع بيع و شراء الأنفال قبل التصرف فيها بالإحياء، فيصح ما ذكره و وجهه واضح.

و فى جهاد الدروس:

«و لا يجوز التصرف فى المفتوحه عنوه إلا بإذن الإمام

«ع»، سواء كان بالوقف أو بالبيع أو غيرهما، نعم في حال الغيبه ينفذ ذلك. و أطلق في المبسوط أن التصرف فيها لا ينفذ. و قال ابن إدريس: إنما يباع و يوقف تحجيرنا و بناؤنا و تصرفنا لا نفس الأرض.» «٣»
فظاهره أيضا جواز البيع و الوقف في حال الغيبه.

(١) - التهذيب ١٤٤ / ٤ و ما بعدها.

(٢) - التهذيب ١٤٧ / ٤، كتاب الزكاه، الباب ٣٩ (باب الزيادات)، الحديث ٣٠ و ٣١. و نقل عنه الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣ و ٤.

(٣) - الدروس / ١٤٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٤

و في جهاد جامع المقاصد أيضا في ذيل قول المصنف:

«و لا يصح بيعها و لا وقفها و لا هبتها» قال:

«هذا في حال ظهور الإمام «ع»، أما في حال الغيبه فينفذ ذلك كله، كما صرح به في الدروس و صرح به غيره.» «١»

و اعترض عليهما المحقق الأردبيلي - طاب ثراه - في مجمع البرهان بقوله:

«و فيه تأمل، لأنها ملك للغير، و البيع و الوقف موقوفان على كونها ملكا للبائع و الواقف. بل يحصل الشبهه في جواز هذه حال الحضور، لبعده حصول الإذن بذلك عنه «ع» إلما أن يقتضى مصالح العامه ذلك بأن يجعل قطعه منها مسجدا لهم أو حصل الاحتياج إلى ثمنها. و مع ذلك الظاهر أنه لا يبعد قول الدروس مع المصلحه، إذ قد تكون المصلحه في ذلك مع غيبته «ع». و أيضا قد يؤول إلى التصرف فيما له من البناء و العماره و الأحقيه.» «٢»

أقول: الأظهر أن تحمل العبارات و كذا الروايات الموهمه لجواز البيع و الشراء على ما ذكره أخيرا من نقل البناء و العماره و الأحقيه من غير فرق

و لعل نظر من فرق بينهما إلى أنه في عصر الظهور لا يصح التصرف بدون الإذن، بخلاف عصر الغيبه لوجود الإذن العام فيه للشيعة على القول به.

و أما رقبه الأرض و كذا الآثار و الأبنيه الموجوده حال الفتح و الاغتنام فقد مرّ كونها للمسلمين قاطبه: من وجد و من يوجد، فلا يجوز بيعها و لا نقلها و لا وقفها، بل يشكل بيع نفس الإمام أيضا لها في حال الظهور و بسط اليد.

بل يمكن الإشكال في جعلها مساجد أيضا. اللهم إلا أن يقال: إنها بنفسها من المصالح العامه التي جعلت مصرفا لها. و يؤيد ذلك السيره المستمره في عصر

(١) - جامع المقاصد ٣/ ٤٠٣ (ط. القديم ١/ ١٩٠).

(٢) - مجمع الفائده و البرهان، كتاب الجهاد، المطلب الثالث من المقصد الثالث.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٧

الخلفاء من إحداث المساجد و غيرها من المشاريع العامه في العراق و مكه و غيرها مما فتحت عنوه من دون أن نقف في ذلك على ردع من الأئمه «ع» و من أصحابهم، و لو كان لبان قطعا.

و اشتراط كون أرض المسجد ملكا شخصا حتى يصح وقفه لذلك مما لم يرق عليه دليل، و إلا لم يصح إحداثها في أرض الموات أيضا إلا بعد إحيائها و تملكها، و الاستفادة من بعض الأخبار خلاف ذلك:

ففي صحيحه أبي عبيده الحذاء، عن أبي جعفر «ع» أنه قال: «من بنى مسجدا كمفحص قطاه بنى الله له بيتا في الجنة». قال أبو عبيده: و مر بي و أنا بين مكه و المدينه أضع الأحجار فقلت: هذا من ذاك؟ قال: نعم. «١»

و نحوها صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله

و فى خبر آخر قال أبو الصباح لأبى عبد الله «ع»: ما تقول فى هذه المساجد التى بنتها الحاج فى طريق مكه؟ فقال: «بخ بخ، تيك أفضل المساجد. من بنى مسجدا كمفحص قطاه بنى الله له بيتا فى الجنة.» (٣)
فليس فى هذه الأخبار دلالة على وجوب تملك الأرض ثم وقفها مسجدا، فتأمل.

الأمر الخامس: [المتصدى للتصرف فى هذه الأراضى هو الإمام أو نائبه]

إن المتصدى للتصرف فى هذه الأراضى بالتقيل والإجاره والإجازة هو الإمام أو نائبه، فإنه ولّى أمر المسلمين والأولى بهم من أنفسهم.

(١) - الوسائل ٣ / ٤٨٦، الباب ٨ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ٣ / ٤٨٥، الباب ٨ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ٣ / ٤٨٦، الباب ٨ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٨

و تدل على ذلك مضافا إلى وضوحه ما مرّ من روايه صفوان و البنظى و مرسله حمّاد الطويله و غير ذلك من الأخبار. و لا يجوز لأحد أن يتصرف فيها جزافا بلا إذن. و ما مرّ من المبسوط من قوله: «و لا يصح أن يبنى دورا و منازل و مساجد و سقايات و لا غير ذلك من أنواع التصرف»، يحمل لا محاله على صورته عدم الإذن أو ما إذا تصرف فيها بقصد تملك الأرض غصبا. هذا فى حال حضور الامام و التمكن منه.

و أما فى عصر الغيبه فالقاعدته تقتضى أن يكون المتصدى لها هو الفقيه الجامع لشرائط الحكم و الولاية، على ما مرّ بيانه من عموم ولايته. و لو لم يوجد أو تعذر الرجوع إليه تصدى لها عدول المؤمنين، لكونه من الأمور الحسينيه التى لا مجال لإهمالها.

و لا وجه للرجوع فيها إلى حكام الجور و

الطواغيت في حال الاختيار مع ما نراه من تحذير الأئمة «ع» من الرجوع إليهم.

و ربما يستفاد من بعض العبارات- مثل ما مرّ في الأمر السابق من التهذيب و الدروس و جامع المقاصد و نحو ذلك من الكلمات- القول بإباحة الأئمة «ع» لشيعتهم التصرف فيها في عصر الغيبة تسهيلا لهم، كما أباحوا التصرف في سائر الأنفال، إما بلا خراج أو مع الالتزام بخراجها و صرفه في مصالح المسلمين.

قال في الحقائق:

«و احتمال التصرف فيها للشيعة مطلقا و الحال هذه لا يخلو من قوه، لأنها و إن كانت منوطه بنظر الإمام «ع» كما هو مدلول خبري أحمد بن محمد بن أبي نصر المتقدمين و كذا روايه حمّاد بن عيسى، مع وجوده و تمكنه، إلّا أنه مع عدم ذلك لا يبعد سقوط الحكم و جواز التصرف. و ليس الرجوع إلى حاكم الجور- بعد تعذر الرجوع إليه «ع» كما عليه ظاهر الأصحاب- بأولى من الرجوع إلى المسلمين يتصرفون كيف شاءوا و أرادوا، لا سيما مع استلزام ما ذكره المعاونه على الإثم

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢١٩

و العدوان و تقويه الباطل و تشييد معالمه، للنهي عنه كتابا و سنه.» (١)

أقول: أولا: نحن لا نقول بجواز الرجوع إلى حاكم الجور في حال الاختيار حتى يقال بأن الرجوع إلى المسلمين أولى منه.

و ثانيا: لو فرض أن الجائر يصرف الفوائد في مصالح المسلمين و حفظ نظامهم فلعله يكون أولى من تصرف المسلمين فيها تصرف الملاك في أملاكهم الشخصيه، كيفما أرادوا بلا خراج و طسق.

و قد روى عن النبي «ص» أنه قال: «إن الله- تبارك و تعالی- سيؤيد هذا الدين بأقوام لأخلاق لهم.» (٢)

و في روايه أخرى عنه

«ص»: «إن الله - عزّ و جلّ - يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر.» «٣»

و فى روايه طويله عن أبى عبد الله «ع» قال فى آخرها: «إن الله ينصر هذا الدين بأقوام لأخلاق لهم.» «٤»

و ثالثا: إذا فرض التمكّن من الفقيه العادل الواجد لشرائط الحكم فلم لا يرجع إليه فى أمر يرتبط بالإمام بما أنه إمام؟! و قد مرّ منّا بالتفصيل أن وظائف الإمامه لا تتعطل بغيبه الإمام الثانى عشر «ع». بل قد أشرنا إلى احتمال وجوب الرجوع إلى عدول المؤمنين و الاستيجار منهم مع عدم التمكّن من الفقيه، حيث إن حفظ مصالح المسلمين و ثغورهم من أهمّ الأمور الحسيه التى لا يجوز إهمالها.

و فى المسالك:

«و ليس هذا من باب الأنفال التى أذنوا «ع» لشيعتهم من التصرف فيه حال

(١) - الحدائق ١٨ / ٣٠١.

(٢) - مسند أحمد ٥ / ٤٥.

(٣) - مسند أحمد ٢ / ٣٠٩.

(٤) - الوسائل ١١ / ٢٨، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٠

الغيبه، لأن ذلك حقهم فلمهم الإذن فيه مطلقا. بخلاف الأرض المفتوحه عنوه، فإنها للمسلمين قاطبه و لم ينقل عنهم «ع» الإذن فى هذا النوع.» «١»

و فى مكاسب الشيخ الأعظم فى مبحث شرائط العوضين قال:

«و أما فى زمان الغيبه ففى عدم جواز التصرف إلّا فيما أعطاه السلطان الذى حل قبول الخراج و المقاسمه منه، أو جوازه مطلقا نظرا إلى عموم ما دلّ على تحليل مطلق الأرض للشيعة لا- خصوصا الموات التى هى مال الإمام «ع»، و ربما يؤيده جواز قبول الخراج الذى هو كأجره الأرض فيجوز التصرف فى عينها مجانا، أو عدم جوازه إلّا بإذن الحاكم الذى هو نائب الإمام، أو التفصيل بين من يستحق أجره هذه

الأرض فيجوز له التصرف فيها لما يظهر من قوله «ع» للمخاطب في بعض أخبار حل الخراج: «وإن لك نصيباً في بيت المال» و بين غيره الذي يجب عليه حق الأرض و لذا أفتى غير واحد على ما حكى بأنه لا يجوز حبس الخراج و سرقة عن السلطان الجائر و الامتناع عنه، و استثنى بعضهم ما إذا دفعه إلى نائب الإمام «ع»، أو بين ما عرض له الموت من الأرض المحياه حال الفتح و بين الباقية على عمارتها من حين الفتح فيجوز إحياء الأول لعموم أدلّه الإحياء و خصوص روايه سليمان بن خالد و نحوها وجوه، أوقفها بالقواعد الاحتمال الثالث ثم الرابع ثم الخامس.» «٢»

أقول: و من الأخبار التي استدل بها لتحليل الأراضي و لو كانت خراجيه للشيعة خبر عمر بن يزيد أو صحيحته:

ففي أصول الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: رأيت مسمعا بالمدينة و قد كان حمل إلى أبي عبد الله «ع» تلك السنه مالا، فردّه أبو عبد الله «ع»، فقلت له: لم ردّ عليك أبو عبد الله «ع» المال الذي حملته إليه؟ قال: فقال لي: إنني قلت له حين حملت إليه المال: إنني كنت وليت

(١) - المسالك ١ / ١٥٥.

(٢) - المكاسب / ١٦٣ (ط. أخرى ١٠ / ٨١).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢١

البحرين الغوص، فأصبت أربعمائه ألف درهم، و قد جئتكم بخمسها: بثمانين ألف درهم و كرهت أن أحبسها عنك و أن أعرض لها و هي حقك الذي جعله الله - تبارك و تعالی - في أموالنا. فقال: «أو ما لنا من الأرض و ما أخرج الله منها إلّا الخمس؟»

يا أبا سيار!

إن الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شىء فهو لنا.» فقلت له:

و أنا أحمل إليك المال كله؟ فقال: «يا أبا سيار، قد طينناه لك و أحللناك منه، فضمم إليك مالك. و كل ما كان فى أيدى شيعة من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا فيجيهم طسق ما كان فى أيديهم فيترك الأرض فى أيديهم. و أما ما كان فى أيدى غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا، فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.» (١)

و رواه الشيخ أيضا فى التهذيب بتفاوت ما، فراجع. (٢)

أقول: الاستدلال بالخبر للمقام إما بإطلاق لفظ الأرض و عمومه أو بذكر الطسق الظاهر فى الخراج.

و لكن يمكن أن يقال: إن مورد الخبر هو البحرين، فلعلّ اللام فى قوله: «من الأرض» تكون للعهد. و البحرين مما لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب كما فى موثقه سماعه (٣)، فتكون خالصة للإمام، و لا مانع من أخذ الطسق من الأنفال أيضا، كما يأتى بيانه فى مبحث الأنفال.

هذا مضافا إلى أن الغوص يكون فى البحر و هو أيضا من الأنفال التى تكون خالصة للإمام، فتدبر.

و من الأخبار التى يستدل بها للإباحة و التحليل فى المقام أيضا ما رواه الكلينى بسنده، عن يونس بن ظبيان أو المعلى بن خنيس، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»:

مالكم من هذه الأرض؟ فتبسم ثم قال: «إن الله - تبارك و تعالى - بعث جبرئيل «ع» و أمره أن يخرق بإبهامه ثمانية أنهار فى الأرض: منها سيحان و جيحان و هو نهر بلخ، و الخشوع و هو نهر

(١) - الكافى ١/ ٤٠٨، كتاب الحج، باب أن الأرض كلها للإمام «ع»، الحديث ٣.

(٢) - الوسائل ٦/ ٣٨٢، الباب

٤ من أبواب الأنفال...، الحديث ١٢، عن التهذيب ١٤٤/٤.

(٣)- الوسائل ٣٦٧/٦، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٢

الشاش، و مهران و هو نهر الهند، و نيل مصر، و دجله، و الفرات. فما سقت أو استقت فهو لنا، و ما كان لنا فهو لشيعتنا، و ليس لعدونا منه شيء إلا ما غضب عليه، و إن ولينا لفي أوسع فيما بين ذه إلى ذه.

يعنى بين السماء و الأرض. ثم تلا هذه الآية: «قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (المغصوبين عليها) خَالِصَةً (لهم) يَوْمَ الْقِيَامَةِ (بلا غضب)». «١»

بتقريب أن ذكر الفرات و دجله شاهد على شمول الأرض المحلله لأراضى الخراج أيضا.

و فى دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد «ع» أنه سئل عن الأرض تفتح عنوه- أى قهرا- قال: «توقف رداء للمسلمين: لمن فى ذلك اليوم و لمن يأتى من بعدهم إن رأى ذلك الإمام، و إن رأى قسمتها قسمها. و الأرض و ما فيها لله و لرسوله، و الإمام فى ذلك بعد الرسول يقوم مقامه.»

ثم قال لمن حضره من أصحابه: «احمدوا الله، فإنكم تأكلون الحلال و تلبسون الحلال و تطؤون الحلال، لأنكم على المعرفه بحقنا و الولايه لنا، أخذتم شيئا طبنا لكم به نفسا. و من خالفنا و دفع حقنا يأكل الحرام و يلبس الحرام و يطأ الحرام.» «٢»

فظاهر الحديث أن الأرض المذكوره فيه يعم أرض الخراج أيضا و أن التحليل يشملها و إنما ذكر الأكل و غيره من باب المثال.

و من هذا القبيل أيضا الأخبار الدالّه على جواز شرائهم لأرض الخراج، معللا بأن لهم من الحق ما هو أكثر من ذلك،

كخبر إبراهيم بن أبي زياد، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الشراء من أرض الجزية. قال: فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» «٣» ونحوه خير محمد بن مسلم، عن أبي جعفر، و عمّار و زراره، عن أبي عبد الله؛ و صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبيه، عن أبي عبد الله؛ و صحيحه أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله «ع». و يأتي ذكرها و بيان مفادها في الأمر

(١) - الوسائل ٦ / ٣٨٤، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٧، عن أصول الكافي ١ / ٤٠٩.

(٢) - دعائم الإسلام ١ / ٣٨٤، كتاب الجهاد - ذكر قسمه الغنائم.

(٣) - الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢٢٣

التاسع، فانتظر «١».

و يؤيد ذلك أيضا الأخبار الكثيره الوارده في تحليل الخمس و الأنفال، و ما دل على تحليل المناكح و المساكن و المتاجر، مما يستفاد منها عناه الأئمه «ع» بشيعتهم و تسهيل الأمر عليهم، فيشمل التحليل كل ما كان تحت اختيارهم سواء كان للإمام بما هو إمام أو للمسلمين بما هم مسلمون. هذا. و لكن الأحوط مع ذلك الرجوع إلى الفقيه الواجد لشرائط الحكم، لما مرّ من أدلّه ولايته و عدم تعطل الحكومه في عصر من الأعصار.

الأمر السادس: [إذا كانت هذه الأراضي تحت استيلاء حكام الجور]

قد عرفت أن المتصدى للتصرف في هذه الأراضي بالتقيل و نحوه هو الإمام أو نائبه الخاص أو العام أو عدول المؤمنين حسبه. و لا وجه للرجوع فيها إلى حكام الجور و عمالهم، فنقول: هذا كله في حال الاختيار.

و أما إذا كانت هذه الأراضي تحت استيلائهم و تصرفهم و بليت الشيعة بالمعامله معهم و الرجوع إليهم

فى قباله الأرض و دفع الخراج أو أخذه منهم مجاناً أو بعوض، فمقتضى القاعده و إن كان حرمتها و بطلانها لعدم استحقاق الجائر لذلك و كون التراضى معه نظير تراضى مستأجر دار الغير مع ظالم فى دفع الأجره إليه، حيث لا تبرأ ذمته قطعاً، و لو قهره على أخذ شىء منه بهذه العناوين ففساده أوضح، لكن الظاهر من الأخبار و الفتاوى إجازة الأئمه «ع» لذلك تسهلاً لشيعتهم بل حكى الإجماع و عدم الخلاف فى ذلك عن كثير من الأصحاب:

١- قال الشيخ فى النهايه:

«و لا بأس بشراء الأطمعه و سائر الحبوب و الغلات على اختلاف أجناسها من

(١)- راجع ص ٢٣٤ من هذا الجزء من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٤

سلاطين الجور و إن علم من أحوالهم أنهم يأخذون ما لا يستحقون و يغصبون ما ليس لهم ما لم يعلم فى ذلك شيئاً بعينه غصبا، فإن علمه كذلك فلا- يتعرض لذلك. فأما ما يأخذونه من الخراج و الصدقات، و إن كانوا غير مستحقين لها جاز له شراؤها منهم.» (١)

٢- و قال المحقق فى تجاره الشرائع:

«السابعه: ما يأخذه السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمه، و الأموال باسم الخراج عن حق الأرض، و من الأنعام باسم الزكاه يجوز ابتياعه و قبول هبته، و لا يجب إعادته على أربابه و إن عرف بعينه.» (٢)

٣- و ذيل ذلك فى المسالك بقوله:

«ما يأخذه الجائر فى زمن الغيبه قد أذن أئمتنا «ع» فى تناوله منه. و أطبق عليه علماؤنا لا- نعلم فيه مخالفاً و إن كان ظالماً فى أخذه، و لاستلزام تركه و القول بتحريمه الضرر العظيم و الحرج العظيم على هذه الطائفه. و لا يشترط

رضا المالك، و لا يقدح فيه تظلمه ما لم يتحقق الظلم بالزيادة عن المعتاد أخذه من عامه الناس فى ذلك الزمان ...

و لا يشترط قبض الجائر له و إن أفهمه قوله: «ما يأخذه الجائر.» فلو أحاله به أو وكله فى قبضه أو باعه هو فى يد المالك أو ذمته حيث يصح البيع كفى و وجب على المالك الدفع، و كذا القول فيما يأخذه باسم الزكاه.» «٣»

٤- و فى المختصر النافع:

«يجوز أن يشتري من السلطان ما يأخذه باسم المقاسمه و اسم الزكاه من ثمره و حبوب و نعم و إن لم يكن مستحقا له.» «٤»

٥- و ذيله فى التنقيح بقوله:

(١)- النهايه / ٣٥٨.

(٢)- الشرائع ١٣ / ٢ (ط. أخرى / ٢٦٦).

(٣)- المسالك ١ / ١٦٨.

(٤)- المختصر النافع / ١١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٥

«و إنما قلنا بجواز الشراء من الجائر مع كونه غير مستحق، للنص الوارد عنهم «ع» بذلك و الإجماع و إن لم يعلم مستنده. و يمكن أن يكون مستنده أن ما يأخذ الجائر حق لأئمه العدل و قد أذنوا لشيعتهم فى شراء ذلك، فيكون تصرف الجائر كتصرف الفضولى إذا انضم إليه إذن المالك.» «١»

٦- و فى الرياض:

«و الأصل فى المسأله بعد عدم الخلاف فى الطائفه و الإجماع المستفيض حكايته فى كلام جماعه: المعتبره المستفيضه.» «٢»

٧- و فى جامع المقاصد:

«و لا- فرق بين قبض الجائر إياها و إحالته بها إجماعا. و لا يعتبر رضا المالك قطعا، لأن ذلك حق عليه لا يجوز له منعه بحال. و الجائر و إن كان ظالما بالتصرف فيه إلما أن الإجماع من فقهاء الإماميه و الأخبار المتواتره عن الأئمه «ع» دلت على جواز أخذ أهل الحق لها عن قول

إلى غير ذلك من الكلمات الحاويه لا دعاء الإجماع فى المسأله.

و يدل على الحكم - بعد الإجماع، و السيره القطعيه من الأئمه «ع» و أصحابهم فى الدولتين: الأمويه و العباسيه من المعامله معهم فى قباله الأراضى و استيجارها و دفع خراجها و أخذها منهم معامله الدوله العادله من غير نكير، و لزوم الحرج العظيم بل اختلال النظام من الاجتناب عن هذه الأموال بالكلية - الأخبار الكثيره الوارده فى هذا المجال و فى أخذ الجوائز منهم، فلنذكر بعضها:

١- صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله «ع» أنه قال فى حديث: «لا- بأس بأن يتقبل الرجل الأرض و أهلها من السلطان.» و عن مزارعه أهل الخراج بالربع و النصف

(١)- التنقيح الرائع ١٩ / ٢.

(٢)- الرياض ٥٠٨ / ١.

(٣)- جامع المقاصد ٤٥ / ٤ (ط. القديم ٢٠٧ / ١)، كتاب المتاجر، ذيل قول المصنف: و الذى يأخذه الجائر ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٦

و الثلث؟ قال: نعم، لا بأس به، قد قبل رسول الله «ص» خبير، أعطاه اليهود حين فتحت عليه بالخبر. و الخبر هو النصف.» (١)

إذ الظاهر أن السلطان فى الحديث إشاره إلى سلاطين الجور الموجودين فى عصره، فيدل على صحه التقبل منهم و أن حكمه حكم التقبل من الإمام العادل.

و بالجمله القضيه فى الروايه تشبه القضيه الخارجيه. و يشهد لذلك صدر الحديث أيضا، فراجع.

و أما احتمال أن يراد طبيعه السلطان بشرائطه التى منها العداله بنحو القضيه الحقيقيه فبعيد جدا، فتدبر.

٢- موثقه إسماعيل بن الفضل الهاشمى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «سألته عن الرجل استأجر من السلطان من أرض الخراج بدراهم مسمّاه أو بطعام مسمّى، ثم آجرها و شرط لمن

يزرعها أن يقاسمه النصف أو أقل من ذلك أو أكثر، و له فى الأرض بعد ذلك فضل، أ يصلح له ذلك؟ قال: نعم، إذا حفر لهم نهرًا أو عمل لهم شيئًا يعينهم بذلك فله ذلك.

قال: و سألته عن الرجل استأجر أرضًا من أرض الخراج بدرهم مسماه أو بطعام معلوم فيؤاجرها قطعه قطعه أو جريبا جريبا بشىء معلوم، فيكون له فضل فيما استأجر من السلطان، و لا- ينفق شيئًا، أو يؤاجر تلك الأرض قطعا على أن يعطيهم البذر و النفقه، فيكون له فى ذلك فضل على إجارته، و له تره الأرض أو ليست له؟ فقال له: إذا استأجرت أرضًا فأنفقت فيها شيئًا أو رمت فيها فلا بأس بما ذكرت.» (٢)

إذ الظاهر منها كون الاستيجار من السلطان مفروض الجواز و الصحه، و إنما الشبهه كانت فى حليه الفضل الباقي. و السلطان كما مر إشاره إلى السلاطين الموجودين من الأمويه و العباسيه و نحوها من السلاطين المبتلى بهم خارجا و لو فى الأعصار المستقبليه.

(١)- تهذيب الأحكام ٢٠٢/٧، كتاب التجارات، الباب ١٩ (باب المزارعه)، الحديث ٣٤.

(٢)- الوسائل ٢٦١/١٣، الباب ٢١ من كتاب الإجاره، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٧

و حمله على السلطان العادل الحق بعيد جدًّا، لاستلزام حمله على موضوع فرضى لا وجود له خارجا.

٣- موثقه الأخرى عنه «ع»: «فى الرجل يتقبل بعجزيه رءوس الرجال و بخراج النخل و الآجام و الطير، و هو لا يدري لعلّه لا يكون من هذا شىء أبداً أو يكون، أ يشتريه و فى أىّ زمان يشتريه و يتقبل منه؟ قال: إذا علمت أن من ذلك شيئًا واحدًا أنه قد أدرك فاشتره و تقبل به

(منه).»

و رواه الصدوق نحوه إلما أنه قال: «بخراج الرجال و جزیه رءوسهم و خراج النخل و الشجر و الآجام و المصاید و السمك و الطير.» (١)

حيث إن التقبل من سلطان الجور كان مفروض الجواز، و الشبهه كانت فى إمكان عدم حصول الثمر و الطير و نحوهما.

٤- روايه الفيض بن المختار، قال: «قلت لأبى عبد الله «ع»: جعلت فداك، ما تقول فى أرض أتقبلها من السلطان ثم أؤاجرها أكرتى على أن ما أخرج الله منها من شىء كان لى من ذلك النصف أو الثلث بعد حق السلطان؟ قال: لا بأس به، كذلك أعامل أكرتى.» (٢)

و الظاهر أن محطّ النظر فى السؤال بقرينه الجواب هو صحه المزارعه المخالف لها أكثر فقهاء السنه. و يظهر بذلك أن صحه التقبل من السلطان كانت مفروغا عنها، و الحمل على التقيه لا يحتمل مع هذا الفرض و هذا الجواب.

٥- موثقه إسحاق بن عمّار، قال: سألته عن الرجل يشتري من العامل و هو يظلم؟ قال: «يشترى منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحدا.» (٣)

بتقريب أن الظاهر من الشراء من العامل هو شراء ما هو عامل فيه من قبل

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٤٤، الباب ١٢ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١٣ / ٢٠٨، الباب ١٥ من كتاب المزارعه و المساقاه، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٢ / ١٦٣، الباب ٥٣ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٨

السلطان و منه الخراج.

٦- صحيحه أبى عبيده الحذاء، عن أبى جعفر «ع»، قال: سألته عن الرجل منّا يشتري من السلطان من إبل الصدقه و غنم الصدقه و هو يعلم أنهم يأخذون منهم أكثر من

الحق الذى يجب عليهم؟ قال: فقال «ع»: «ما الإبل إلّا مثل الحنطه و الشعير و غير ذلك، لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه.»

قيل له: فما ترى فى مصدق يجيئنا فيأخذ مئتا صدقات أغنامنا فنقول: بعناها، فيبيعناها، فما تقول فى شرائها منه؟ فقال: «إن كان قد أخذها و عزلها فلا بأس.» قيل له:

فما ترى فى الحنطه و الشعير، يجيئنا القاسم فيقسم لنا حنطنا و يأخذ حنطه فيعزله بكييل، فما ترى فى شراء ذلك الطعام منه؟ فقال: «إن كان قبضه بكييل و أنتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه من غير كييل.» «١»

تدل هذه الصحيحه على أن شراء الصدقات و الخراج من السلطان و عماله كان مفروغ الجواز عند السائل إجمالا، و إنما سأل أولا عن الجواز مع العلم الإجمالى بحصول الحرام أيضا فى أيديهم. و ثانيا عن جواز الاشتراء منه بتوهم مرجوحيه شراء ما أخرج فى الصدقه. و ثالثا عن جواز الاعتماد على الكيل الأول.

و الظاهر من السؤال الأخير السؤال عن حكم المقاسمه التى هى قسم من الخراج بالمعنى الأعم.

و بالجمله ففى الصحيحه سؤالا و جوابا إشعار بأن الجواز كان من الواضحات غير المحتاجه إلى السؤال، و إلّا لكان أصل الجواز أولى بالسؤال.

و لكن يظهر من المحقق الأردبيلي فى المتاجر من مجمع البرهان التأمل فى دلالة الحديث، فقال:

«و فى الدلالة عليه أيضا تأمل، إذ لا دلالة فى قوله: «لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه» إلّا على أنه يجوز شراء ما كان حلالا بل مشتبه أيضا، و لا يجوز شراء ما هو معروف أنه حرام. و لا يدل على جواز شراء الزكاه بعينها صريحا، نعم ظاهرها ذلك

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٢٩

و لكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاته للعقل و النقل. و يحتمل أن يكون سبب الإجمال التقيه. و يؤيد عدم الحمل على الظاهر أنه غير مراد بالاتفاق، إذ ليس بحلال ما أخذه الجائر، فتأمل.» (١)

و اعترض عليه الشيخ الأعظم في المكاسب بقوله:

«و أنت خبير بأنه ليس في العقل ما يقتضى قبح الحكم المذكور. و أى فارق بين هذا و بين ما أحلوه لشيعتهم مما فيه حقوقهم؟ و لا في النقل إلا عمومات قابله للتخصيص بمثل هذا الصحيح و غيره المشهور بين الأصحاب روايه و عملا، مع نقل الاتفاق عن جماعه. و أما الحمل على التقيه فلا يجوز بمجرد معارضه العمومات، كما لا يخفى.» (٢)

أقول: و الروايات التى يمكن الاستدلال بها للمقام كثيره متفرقه فى الأبواب المختلفه، و منها ما دلت على حلّ جوائز السلاطين و قد كان جلّها من الخراج. و ابتلى بها الأئمه «ع» و الصحابه و أصحاب أئمتنا «ع»، و ربما كانوا يقبلونها كما تدل عليه التواريخ و الروايات، فراجع الوسائل «٣» و غيره من الكتب.

الأمر السابع: [هل وزان الجائر فى خراج الأراضى التى تسلط عليها وزان الإمام العادل مطلقا]

هل الحكم الذى مرّ مختصّ بما أخذه الجائر و قبضه من الخراج فقبل أخذه له لا يصح شراؤه منه و لا قبوله بحواله منه، أو يعمّ جميع الصور فيكون وزان الجائر فى خراج الأراضى التى تسلط عليها وزان الإمام العادل مطلقا؟ وجهان، بل قولان.

و الظاهر هو التعميم، و هو المستفاد من الروايات الوارده فى تقبل الأراض و خراج الرجال و النخل و الشجر و نحوهما، فراجع. و قد مرّ عن المسالك قوله:

(١) - مجمع الفائده و البرهان، كتاب المتاجر، ذيل قول المصنف:

و ما يأخذه السلطان الجائر ...

(٢) - المكاسب / ٧٣ (ط. أخرى ٥ / ٢٥١).

(٣) - الوسائل ١٢ / ١٥٦، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٠

«و لا يشترط قبض الجائر له و إن أفهمه قوله: «ما يأخذه الجائر»، فلو أحاله به أو وكله في قبضه أو باعه هو في يد المالك أو ذمته حيث يصح البيع كفى و وجب على المالك الدفع.» (١)

و عن جامع المقاصد قوله: «و لا فرق بين قبض الجائر إياها و إحالته بها إجماعا.» (٢)

الأمر الثامن: هل يختص حكم الجواز بمن ينتقل إليه الخراج،

فلا استحقاق للجائر في أخذه أصلا و لم يمض الشارع من هذه المعامله إلا حلّ ذلك المال للمنتقل إليه بل في بعض كلمات الشيخ الأ-عظم أن المال باق على ملك المأخوذ منه و مع ذلك يجوز قبضه عن الجائر بلا خلاف، أو يكون الشارع قد أمضى سلطنه الجائر عليه، فيكون منعه عنه أو عن بدله المعوض عنه حراما؟ و جهان:

فعن رساله المحقق الكركي أنه قال:

«ما زلنا نسمع من كثير ممن عاصرناهم - لا سيما شيخنا الأعظم الشيخ على بن هلال «قده» - أنه لا يجوز لمن عليه الخراج سرقة و لا جحوده و لا منعه و لا شيء منه، لأن ذلك حق واجب عليه.» (٣)

و في المسالك:

«و قد ذكر الأصحاب أنه لا يجوز لأحد جحدها و لا منعها و لا التصرف فيها إلّا بإذنه، بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه ... و كيف كان فظاهر الأصحاب أن الخراج و المقاسمه لازمه للجائر حيث يطلبه أو يتوقف على إذنه.» (٤)

(١) - المسالك ١ / ١٦٨.

(٢) - جامع المقاصد ٤ / ٤٥ (ط. القديم ١ / ٢٠٧)، كتاب المتاجر، ذيل قول المصنف: و الذي يأخذه الجائر ...

(٣) - المكاسب / ٧٤

(ط. أخرى ٥ / ٢٧٠)؛ و كلمات المحققين / ١٩٠ (آخر الرساله الخراجيه).

(٤) - المسالك ١ / ١٥٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣١

أقول: قال الشيخ الأعظم في المكاسب:

«إن أريد منع الحصة مطلقا فيتصرف في الأرض من دون أجره فله وجه، لأنها ملك المسلم فلا بد لها من أجره تصرف في مصالحهم.

و إن اريد منعها من خصوص الجائر فلا دليل على حرمة، لأن اشتغال ذمه مستعمل الأرض بالأجره لا يوجب دفعها إلى الجائر، بل يمكن القول بأنه لا يجوز مع التمكن لأنه غير مستحق فيسلم إلى العادل أو نائبه الخاص أو العام، و مع التعذر يتولى صرفه في المصالح حسبه. مع أن في بعض الأخبار ظهورا في جواز الامتناع، مثل صحيحه زراره، قال: اشترى ضريس بن عبد الملك و أخوه من هبيرة أرزا بثلاثمائة ألف. قال: فقلت له: ويلك - أو ويحك! - انظر إلى خمس هذا المال فابعث به إليه و احتبس الباقي، فأبى على. قال: فأدى المال و قدم هؤلاء فذهب أمر بنى أميه. قال: فقلت ذلك لأبى عبد الله «ع»، فقال مبادرا للجواب: هو له، هو له.

فقلت له: إنه قد أداها، فعضّ على إصبغه. «١»

و لا يخفى أن ما ذكره الشيخ الأعظم أوفق بالقواعد.

و الظاهر أنه لا - إشكال في أن الجائر يحرم عليه التصرف تكليفا و يثبت عليه الضمان وضعاء، و إن جاز للآخذ الأخذ منه و التصرف.

و ربما يتوهم عدم ضمانه بوجهين: الأول: أن المستفاد من الأخبار أن أئمتنا «ع» أجازوا له التصرف في هذا المال بعد ما تقمص الخلافه و غضبها بنحو الترتب حفظا لمصالح المسلمين.

الثاني: أن صحه المعامله من طرف يستدعى الصحه من الطرف الآخر، إذ لا يتصور أن تكون معاملة واحده

صحيحه من طرف و فاسده من طرف آخر، فإذا صحَّ الشراء من الجائر صحَّ البيع أيضا.

و كلا- الوجهين قابلان للمناقشه، إذ الأول ادعاء محض لا دليل عليه. و يرد على الثانى أن إذن الإمام الذى هو وليّ المال لمن أخذه من شيعته لا يستلزم إجازته لما

(١)- المكاسب/ ٧٤ (ط. أخرى ٥/ ٢٧٢). و الروايه فى الوسائل ١٢ / ١٦١، الباب ٥٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٢

صدر عن الجائر و تصحيح معاملاته حتى يرتفع عنه الضمان، و ليس فى الأخبار دلالة على ذلك. فإذا إمام لآخذ من شيعته نظير اجازته المالك لعقد الفضولى، حيث لا يستلزم ذلك، رفع الإثم عنه فى تصرفه و غصبه و انتقال العوض إليه، فتدبر.

و الحاصل أن المحتملات فى المسأله ثلاثه:

الأول: أن يقال: إن المال باق على ملك المأخوذ منه، و مع ذلك أجزى لآخذ التصرف فيه، كما هو ظاهر ما حكيناه عن الشيخ.

الثانى: أن الإمام «ع» أجاز تصرفات الجائر و معاملاته، و أمر أن يعامل معه معامله الإمام العادل حتى إنه يحرم منع الجائر من أجره الأرض بعد ما كان هو المتصدى لإجارته.

الثالث: أن يقال: إن وزن الجائر فى المقام وزن الفضولى، فتصرفه حرام و لو أتلّف المال أو ثمنه يكون ضامنا، غايه الأمر أن الإمام الذى هو وليّ أمر المسلمين أجاز التصرفات و المعاملات بالنسبه إلى شيعتهم، فالمال انتقل إلى الآخذ و لكن بإجازته، كما أنه فى المعاملات الفضولىه ينتقل المال بإجازته المالك إلى المشتري و الثمن إلى المالك من دون أن يقتضى ذلك رفع الحرمة أو الضمان بالنسبه إلى الفضولى أو انتقال العوض إليه. و أقوى

المحتملات هو الثالث، فتدبر.

الأمر التاسع: هل الحكم الذي مضى يختص بالسلطان المخالف

المعتقد لاستحقاق أخذ الخراج، أو يعم كلا من المؤمن والمخالف بل والكافر أيضا؟:

من اختصاص موارد الأخبار بالمخالف المعتقد لاستحقاقه التقبيل والأخذ والإعطاء، فيقتصر في الحكم المخالف للقواعد عليه. وكأنه من قبيل إلزام الناس بما ألزموا به أنفسهم.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢٣٣

و من لزوم الحرج والضرر وتنقيح المناط القطعي، بل وإطلاق بعض الأخبار على ما قيل:

كصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»: «لا بأس بأن يتقبل الرجل الأرض وأهلها من السلطان. الحديث» «١»

و صحيحه أبي بصير و محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع» أنهما قالاه: هذه الأرض التي يزارع أهلها ما ترى فيها؟ فقال: «كل أرض دفعها إليك السلطان فما حرثته فيها فعليك مما أخرج الله منها الذي قاطعك عليه. الحديث.» «٢»

و غير ذلك من الأخبار التي وقع فيها الحكم على طبعه السلطان فيؤخذ بإطلاقه.

في المسألة قولان: قال الشهيد في المسالك:

«و الظاهر أن الحكم مختص بالجائر المخالف للحق، نظرا إلى معتقده من استحقاقه ذلك عندهم. فلو كان مؤمنا لم يحل أخذ ما يأخذه منهما، لا اعترافه بكونه ظالما فيه، وإنما المرجع حينئذ إلى رأى حاكمهم الشرعي. مع احتمال الجواز مطلقا، نظرا إلى إطلاق النص والفتوى. و وجه التقييد أصاله المنع إلما ما أخرجه الدليل، و تناوله للمخالف متحقق، و المسؤول عنه للأئمة «ع» إنما كان مخالفا للحق فيبقى الباقي، و إن وجد مطلقا فالقرائن داله على إرادته المخالف منه التفاتا إلى الواقع أو الغالب.» «٣»

و اعترض عليه في كفايه الأحكام بقوله:

«ما يظهر من كلام الشهيد الثاني من الميل إلى اختصاص حكم حل الخراج

بالمأخوذ من المخالفين فلا وجه له، إذ الظاهر أن ترخيص الأئمة «ع» إنما هو لغرض

(١) - تهذيب الأحكام ٧/ ٢٠٢، كتاب التجارات، الباب ١٩ (باب المزارعة)، الحديث ٣٤.

(٢) - الوسائل ٦/ ١٢٩، الباب ٧ من أبواب زكاه الغلات، الحديث ١.

(٣) - المسالك ١/ ١٦٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٤

توصل الشيعة إلى حقوقهم في بيت مال المسلمين لعلمهم بأن ذلك غير مقدور لهم لعجزهم و استيلاء السلاطين على الأموال، كما يشير إليه روايه عبد الله بن سنان، عن أبيه و روايه أبي بكر الحضرمي. و اعتقاد الجائر إباحته بالنسبه إليه جهلا غير مؤثر في جواز الأخذ منه، لأن الجهل ليس بعذر، و لو كانت مؤثره لكان تأثيرها في تسويغه بالنسبه إليه أولى. «١»

أقول: الظاهر أنه أراد بالروايتين ما رواه الشيخ بسند صحيح، عن عبد الله بن سنان، عن أبيه، قال: «قلت لأبي عبد الله «ع»: إن لي أرض خراج و قد ضقت بها، أفأدعها؟ قال: فسكت عنى هنيهة ثم قال: «إن قائمنا لو قد قام كان نصيبك من الأرض أكثر منها.» و قال: «لو قد قام قائمنا كان للإنسان أفضل من قطائعهم.» و روى نحوها الكليني أيضا. «٢»

و ما رواه الشيخ أيضا بسند صحيح، عن أبي بكر الحضرمي، قال: دخلت على أبي عبد الله «ع» و عنده إسماعيل ابنه، فقال: «ما يمنع ابن أبي سماك أن يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس و يعطيهم ما يعطى الناس؟» ثم قال لي: «لم تركت عطاءك؟» قال: قلت: مخافه على ديني. قال: «ما منع ابن أبي سماك أن يبعث إليك بعطائك؟ أما علم أن لك في بيت المال نصيبا؟» «٣»

و يشهد لهذا المضمون

أيضا خير إبراهيم بن أبي زياد، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الشراء من أرض الجزية. قال: فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» «٤»

و خبر محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع»، و الساباطي و زراره، عن أبي

(١) - كفايه الأحكام / ٧٩.

(٢) - الوسائل ١١ / ١٢١، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٣) - الوسائل ١٢ / ١٥٧، الباب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

(٤) - الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢٣٥

عبد الله «ع» أنهم سألوها عن شراء أرض الدهاقين من أرض الجزية، فقال: «إنه إذا كان ذلك انتزعت منك أو تؤدي عنها ما عليها من الخراج.» قال عمار: ثم أقبل عليّ فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» «١»

فيستفاد من هذه الأخبار أن من كان له حق في الزكاة أو الخراج أو نحوهما يجوز له استنقاذ حقه و لو كان من يد الجائر الغاصبه. فكأن الإمام «ع» بولايته أجاز و أنفذ تصرف الجائر و أخذه و إعطاه بالنسبه إلى حق من له حق و يصل إليه حقه، و لا سيما إذا كان من شيعتهم تسهيلا لهم و تعطفوا عليهم. و مقتضى ذلك تحليل جوائز السلطان و الأراضي و الأموال المأخوذه منه لخصوص من كان مستحقا لها و مصرفا لها شرعا، و إن لم تحل لغيره.

و لعلّه إلى هذا المعنى أشار العلامة في بيع التذكرة، حيث قال:

«ما يأخذ الجائر من الغلات باسم المقاسمه، و من الأموال باسم الخراج عن حق الأرض، و من الأنعام باسم الزكاة يجوز شراؤه و اتّهابه،

و لا- تجب إعادته على أصحابه و إن عرفوا، لأن هذا مال لا- يملكه الزارع و صاحب الأنعام و الأرض فإنه حق لله أخذه غير مستحقه فبرئت ذمته و جاز شراؤه.» «٢» هذا.

و يمكن أن يوجّه المورد و أمثاله بأنها من الأمور الحسبيه التى لا يرضى الشارع الحكيم بتعطّلها و إهمالها، فإذا لم يتمكن الإمام من إقامتها و لا الحاكم الشرعى و لا عدول المؤمنين صحت إقامتها من حكام الجور و عمّالهم بل كل جائر و فاسق تصدى لها، سواء كان مؤمنا أو مخالفا.

و بهذا البيان يصحح جميع تصرفاتهم التى تكون من وظائف الإمامه الحقه، مثل ما يقع منهم فى حفظ بيضه الإسلام و حفظ الثغور و الدفاع عن حرّات المسلمين و حقوقهم، و إيجاد الأمن فى السبل و إحداث المساجد و المستشفيات و المشاريع العامه و بسط المعروف و قطع جذور الفساد و غير ذلك، و إن عوقبوا لتصدى الخلافه و تقمصها و عدم تفويضها إلى أهلها، و وجب على الأمة أيضا السعى فى إقامه

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ١.

(٢)- التذكرة ١ / ٥٨٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٦

الدوله الحقه العادله، إذ لا- منافاه بين الوظيفتين: فعلى الأمة السعى فى إرجاع الحكم إلى أهله و وجب عليه أيضا تفويض الأمر إليه، و لكنه مع ذلك يجب عليه بعد تقمص الخلافه و تحصيل القدره التصدى للأمر المهمه التى لا يرضى الشارع بإهمالها من باب الحسبه، و يجب على الأمة أيضا إطاعته و إعانتته فى هذا السنخ من الأمور إلى أن تستقر الدوله الحقه فيرجع الأمور إليها، فتدبر.

و يمكن أن يناقش فى

الأدله التي ذكرت للتعميم فى المسأله:

اولا: بانصراف لفظ السلطان فى الروايات إلى سلاطين عصرهم من الأمويه و العباسيه المدعين للخلافه، و اللام للعهد، و القضايا قضايا خارجيه لا حقيقيه، كيف؟! و إلا حملت على السلطان الواجد للشرائط الشرعيه.

و ثانيا: بمنع الإطلاق، لكون ما توهم إطلاقه مسوقا لبيان حكم آخر كجواز إدخال أهل الأرض الخراجيه فى تقبلها فى صحيحه الحلبي، و جواز التقييل بالأكثر مما تقبل به الأرض من السلطان فى روايه الفيض بن المختار و نحو ذلك.

و ثالثا: بمنع لزوم الحرج و الضرر المدعى، لكون حرمه الأخذ مختصه بما علم تفصيلا كونه زكاه أو خراجا، و ليس جميع ما فى أيديهم كذلك لاحتمال وجود الحلال فى ما بأيديهم، و مجرد الاحتمال يكفى فى جواز الأخذ. و لا يضر العلم الإجمالى بعد كون بعض الأطراف خارجا عن محل الابتلاء، نظير الأخذ ممن لا يؤدى الحقوق الواجبه.

و رابعا: بالنقض بلزوم الحرج بالامتناع عن سائر ما يأخذونه ظلما من العشور و الضرائب أيضا، فلا بدّ من الحكم بجوازه و لم يقل به أحد.

و خامسا: بما فى كلام الشيخ الأعظم، من أن عنوان المسأله فى كلامهم ما يأخذه الجائر لشبهه المقاسمه أو الزكاه كما فى المنتهى أو باسم الخراج أو المقاسمه كما فى غيره، و ما يأخذه الجائر المؤمن ليس لشبهه الخراج و المقاسمه، لأن المراد بشبهتهما شبهه استحقاقهما الحاصله فى مذهب العامه دون مذهب الشيعه.

و على هذا فالأحوط الرجوع إلى الحاكم الشرعى و الاستيذان منه فى كل مورد

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٧

شك فى الحليه و الجواز.

الأمر العاشر: [ما ورد فى أرض السواد من كونها للمسلمين]

ربما أشكل الاستدلال للحكم فى المقام بما ورد فى أرض السواد من كونها للمسلمين،

بتقريب أن سواد العراق لم يفتح بأمر الإمام و إذنه، و المشهور بين أصحابنا بل قيل لا خلاف فيه: أن ما يغنمه المقاتلون بغير إذن الإمام يكون من الأنفال و يكون للإمام خاصة.

و يشهد له مرسل الورداق، عن رجل سمّاه، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلها للإمام، و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام الخمس.» «١»

و قد مرّ عن مبسوط الشيخ - قدّس سرّه - قوله:

«و على الروايه التي رواها أصحابنا: «أن كل عسكر أو فرقه غزت بغير أمر الإمام فغنمت يكون الغنيمه للإمام خاصة»، هذه الأرضون و غيرها مما فتحت بعد الرسول إلّا ما فتح في أيام أمير المؤمنين «ع» إن صح شيء من ذلك تكون للإمام خاصة.» «٢»
و على هذا فيجب أن تحمل لا محاله أخبار أرض السواد على التقيه. هذا.

و أجب عن هذا الإشكال أولاً: بأن المتبادر من المرسل خصوص الغنيمه التي تخمس و تقسم، فلا تشمل الأراضي التي لا خمس فيها و لا تقسيم كما مرّ.

و ثانياً: بأن عمر استشار أمير المؤمنين «ع» في ذلك. و يدل على ذلك فعل

(١) - الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال و ما يختصّ بالإمام، الحديث ١٦.

(٢) - المبسوط ٢ / ٣٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٨

عمّار، حيث كان من خواص أصحابه «ع» و لم يكن يصدر إلّا عن أمره. اللهم إلّا أن يقال: إن مجرد الرضا و الإذن لا يكفي في ذلك، بل يعتبر أن يكون الغزاء بأمر الإمام و تحت قياده أمير أمره.

و في كفايه الأحكام بعد تضعيف المرسل قال:

«ثم لو صحت لا تضرّ، لأن الظاهر أن الفتوح

التي وقعت في زمن عمر كانت بإذن أمير المؤمنين «ع» لأن عمر كان يشاور الصحابه خصوصا أمير المؤمنين «ع» في تدبير الحروب و غيرها، و كان لا- يصدر إلما عن رأيه «ع». و النبي «ص» أخبره بالفتوح و غلبه المسلمين على أهل الفرس و الروم. و قبول سلمان توليه المدائن و عمّار إماره العساكر مع ما روى فيهما قرينه على ما ذكرنا.

و مع ذلك وقع التصريح بحكم أرض السواد و كونها للمسلمين في النص الصحيح كما ذكرنا.

و قد روى الشيخ، عن محمد بن مسلم في الصحيح، عن أبي جعفر «ع»، قال:

سألته عن سيره الإمام «ع» في الأرض التي فتحت بعد رسول الله «ص»، فقال:

إن أمير المؤمنين «ع» قد سار في أهل العراق بسيره، فهم إمام لسائر الأرضين.

الحديث. «١»

و في الجواهر بعد نقل كلام الكفايه قال:

«و عن الصدوق أنه روى مرسلا استشاره عمر عليا «ع» في هذه الأراضي فقال:

«دعها عدّه للمسلمين».

و عن بعض التواريخ أن عمر لما رأى المغلوبيه في عسكر الإسلام في غالب الأسفار و الأوقات استدعى من أمير المؤمنين «ع» أن يرسل الحسن «ع» إلى محاربه يزدجرد، فأجابه و أرسله. و حكى أنه ورد رى و شهریار، و في المراجعه ورد قم، و ارتحل منها إلى كهنك، و منها إلى أردستان، و منها إلى قهبان و منها إلى أصفهان، و صلّى في المسجد الجامع العتيق، و اغتسل في الحمام الذي كان متصلا بالمسجد، ثم نزل

(١)- كفايه الأحكام / ٧٩. و الروايه في الوسائل ١١ / ١١٧، الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٣٩

لبنان و صلّى في مسجده. إلّا أن ذلك كما ترى لا

يعول عليه بعد عدم كونه بسند معتبر.

و يحتمل بعضه أو جميعه غير صدور الإذن.

لكن قد يقال بأن الحكم فى النصوص المعتبره السابقه بكون هذه الأراضى للمسلمين بعد معلوميه اعتبار الإذن فيها شاهد على صدورها منهم - عليهم السلام -.

و لعله أولى من الحمل على التقيه خصوصا بعد عدم معرفيته بين العامه، و إنما يحكى عن مالك منهم و لم يكن مذهبه معروفا كى يتقى منه، خصوصا بعد مخالفه الشافعى و أبى حنيفه له. «١»

أقول: و الحق الصحيح هو ما ذكره أخيرا.

و يشهد لذلك أيضا ما رواه الصدوق فى الأبواب السبعه من الخصال بسنده، عن أبى جعفر «ع» فى حديث طويل يذكر فيه أن عليا «ع» قال لرأس اليهود عند منصرفه عن النهروان: «إن الله - عزّ و جلّ - يمتحن الأوصياء فى حياه الأنبياء فى سبعة مواطن ... ثم يمتحن الأوصياء بعد وفاه الأنبياء «ع» فى سبعة مواطن - إلى أن قال: «و أما الرابعه يا أخا اليهود، فإن القائم بعد صاحبه (يعنى عمر بعد أبى بكر) كان يشاورنى فى موارد الأمور فيصدرها عن أمرى و يناظرنى فى غوامضها فيمضيها عن رأى، لا أعلم أحدا و لا يعلمه أصحابى يناظره فى ذلك غيرى. الحديث. «٢»

و لا يخفى أن عموم الأمور يشمل مثل الخروج إلى الكفار و دعائهم إلى الإسلام، و إنما الإشكال فى سند الحديث، إلّا أن يقال أن اعتماد الصدوق عليه جابر لضعفه. هذا.

و الذى يسهّل الخطب ما مرّ منّا من عدم تفاوت أساسى بين كون الأراضى للإمام بما أنه إمام، أو للمسلمين بما هم مسلمون، حيث إن الإمام يقبل كليهما

(١) - الجواهر ٢١ / ١٦١.

(٢) - الخصال / ٣٦٥ و ٣٧٤ (الجزء ٢)، باب السبعه، الحديث ٥٨.

و يصرف حاصلهما فى مصالح المسلمين و سدّ خلّاتهم. نعم، يوجد التفاوت بين وجود الإذن و عدمه بالنسبه إلى المنقولات، حيث إن ما غنم بالإذن يقسم ما زاد منه عن النوائب و الخمس بين المقاتلين بخلاف ما غنم بغير إذن. و قد مرّ احتمال كون الموضوع فى مرسل الورّاق هو المنقولات فقط فلا يشمل الأراضى أصلاً، فتدبّر.

الأمر الحادى عشر: [إثبات الأمور الثلاثه مع تقادم الزمان و تقلب الأحوال فى غايه الإشكال]

قد ظهر مما مرّ إلى هنا أن كون الأراض خراجيه و كونها للمسلمين بما هم مسلمون يتوقف على أمور ثلاثه: الأول: كونها مفتوحه عنوه أو صلحا على أنها للمسلمين. الثانى: كونها محياه حال الفتح. الثالث: كون الفتح بإذن الإمام على ما هو المشهور، و يستدل عليه بمرسل الورّاق و سيأتى بيانه فى مبحث الأنفال. و لا يخفى أن إثبات هذه الأمور الثلاثه مع تقادم الزمان و تقلب الأحوال و الأراضى فى غايه الإشكال.

قال الشيخ الأعظم - قدّس سرّه - فى المكاسب:

«يثبت الفتح عنوه بالشياع الموجب للعلم، و بشهاده العدلين، و بالشياع المفيد للظن المتأخّم للعلم، بناء على كفايته فى كل ما يعسر إقامه البينه عليه، كالنسب و الوقف و الملك المطلق. و أما ثبوتها بغير ذلك من الأمارات الظنيه حتى قول من يوثق به من المؤرخين فمحل إشكال، لأن الأصل عدم الفتح عنوه و عدم تملك المسلمين. نعم، الأصل عدم تملك غيرهم أيضاً، فإن فرض دخولها بذلك فى الأنفال و ألحقناها بأرض الخراج فى الحكم فهو، و إلّا فمقتضى القاعده حرمة تناول ما يؤخذ قهراً من زراعتها. و أما الزراع فيجب عليهم مراجعه حاكم الشرع فيعمل بما معهم على طبق ما يقتضيه القواعد عنده من كونه مال الإمام «ع» أو مجهول المالك أو غير

(١) - المكاسب / ٧٧ (ط. أخرى / ٥ / ٣٣٧).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤١

و قال الشهيد في المسالك:

«و يثبت كونها مفتوحه عنوه بنقل من يوثق بنقله، و اشتهاه بين المؤرخين. و قد عدّوا من ذلك مكه المشرفه و سواد العراق و بلاد خراسان و الشام. و جعل بعض الأصحاب من الأدله على ذلك ضرب الخراج من الحاكم و إن كان جابرا، و أخذ المقاسمه من ارتفاعها، عملا بأن الأصل في تصرفات المسلمين الصحه، و كونها عامره وقت الفتح بالقرائن المفيده للظن المتأخم للعلم كتقادم عهد البلد و اشتهاه تقدمها على الفتح، و كون الأرض مما يقضى القرائن المذكوره بكونها مستعمله في ذلك الوقت لقربها من البلد و عدم المانع من استعمالها عاده و نحو ذلك مما لا يضبطه إلّا الأمارات المفيده للعلم أو ما يقاربه.» « ١ »

أقول:

هاهنا نكات و مناقشات ينبغى الإشارة إليها:

الأولى: أن ما في كلام الشيخ من الثبوت بشهادة العدلين يمكن أن يورد عليه

بأنهما إن شهدا على السماع من بينه سابقه عليهما، و السابقه أيضا على السماع من سابقتها، و هكذا إلى زمان الواقعه فلا إشكال في حجيتها، و لكن تحقق مثلها مقطوع العدم.

و أما الشهاده المستنده إلى ما في التواريخ أو ما على الأفواه أو غيرهما من الأمارات الظنيه فيشكل الاعتماد عليها بعد عدم الاعتماد على مستنداتها.

و الحاصل أنه يعتبر في الشهاده المعتمده أن تكون عن حس لا عن حدس و اجتهاد.

الثانيه: قد يقال: إن الاشتهار بين المؤرخين إن أفاد العلم فلا إشكال في حجيته،

و لكن يبعد جدا تحقق ذلك مع كثره الاختلاف بينهم، و تأخر زمانهم عن الحوادث، و ابتناء أكثر آرائهم على الحدسيات و النقليات الضعيفه. و أما إن أورث الظن فقط فلا دليل على حجيته. هذا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٢

و ربما يقرب حجيته بوجهين: الأول: أن قول المؤرخ الثبت الثقه نظير قول اللغوى فى اللغه و الطبيب فى طبه و الصانع فى صنعتة، و قد استقرت سيره العقلاء فى جميع الأعصار حتى فى عصر الأئمه «ع» على الأخذ بقول أهل الخيره فى كل فن و حرفه. و لم يرد عنهم ردع عن ذلك.

الثانى: أن فى هذا السنخ من الموضوعات الشرعيه التى يكثر الابتلاء بها و يعسر تحصيل العلم فيها و لا يجوز إهمالها بالكلية لا محيص عن العمل بالظن، و إلّا لزم تعطيل الأحكام، و يطلق على هذا الانسداد الصغير.

و تقريبه أنا نعلم إجمالاً بثبوت التكليف فيها و عدم جواز إهمالها و انسداد باب العلم فيها غالباً. و لا يمكن الاحتياط فيها غالباً، لدوران الأمر بين المتباينين، أو كونه موجبا لاختلال النظام، أو مرجوحاً قطعاً لمخالفته لسهوله الشريعة السمحه.

و تقديم المرجوح على الراجح قبيح عقلاً فيتعين

العمل بالظن دون الوهم.

و يظهر من الكفايه اعتماده على الظن لذلك ثم قال:

«و الظن قد يحصل بالتواريخ المعتمره إذا كان صاحب الكتاب اشتهر بصحة النقل و الاعتماد على كتابه و العمل بقوله بين الناس، كابن جرير الطبرى، و صاحب المغازى: الواقدى، و البلاذرى، و المدائنى، و ابن الأثير، و المسعودى و أضرابهم. و قد يحصل باستمرار أخذ السلاطين الخراج منه و أخذ المسلمين من السلاطين، إذ الظاهر أن أخذ الخراج من ذلك البلد إذا كان مستمرا فى الأعصار التى نعلمها لم يكن شيئا حادثا من بعد سلاطين الجور، بل كان شيئا مستمرا من الصدر الأول من غير نكير، و أنه لو كان حادثا فالظاهر أنه كان ذلك منقولا- فى كتب التواريخ و الأخبار لاعتناء أهل التواريخ ببيان أمثال هذه المبتدعات و الحوادث. و أخذ الناس ذلك الخراج من السلاطين مستمرا شاهد على ذلك، فإن الظاهر جريان أفعال المسلمين على وجه الصحة و المشروعيه ما لم يعلم خلاف ذلك.» (١)

(١)- كفايه الأحكام / ٧٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٣

أقول: ثبوت الحجيه لمطلق الظن و لا سيما إذا كان فى قبالة أماره معتبره كاليد المدعيه للملك أو المتصرفه تصرف الملاك فى أموالهم ممنوع. نعم، إذا بلغ حد الوثوق و سكون النفس بحيث لا يعتنى العقلاء باحتمال خلافه فالظاهر حينئذ حجتيه و يعدّ هذا علما عاديا. و كثيرا ما يحصل ذلك من استفاضه نقل المؤرخين بل من نقل مؤرخ واحد إذا كان ثقة ثبتا. و بناء العقلاء فى جميع مراحل الحياه على العمل بالوثوق و سكون النفس، و لا يلتزمون بتحصيل العلم بنحو المائه فى المائه، و التشكيك فى ذلك يعدّ وسواسا.

و أما

استقرار السيره على العمل بقول أهل الخيره فى كل فن، فإن أريد بذلك تعبد العقلاء به عملا و إن لم يحصل لهم وثوق بصدقه نظير ما نلتزم به فى حجيه البينه شرعا، ففيه أن الظاهر عدم وجود الحجيه التعبديه عند العقلاء بما هم عقلاء.

و حجيه البينه شرعا إنما ثبتت بالروايات الداله عليها تعبدا.

و إن أريد به أخذهم به بعد ما حصل لهم الوثوق بقوله كما هو الغالب، فهو الذى أشرنا إليه من كونه علما عاديا عندهم. فإذا رجع شخص إلى الطبيب و حصل له الوثوق و سكون النفس برأيه و تشخيصه أخذ به و إلّا رجع إلى طبيب آخر أو شورى طبيه، اللهم إلّا أن يعمل به رجاء و احتياطا إذا أمن الضرر و الخطر من ناحيته.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ٢٤٣

ثم لو فرض وجود التعبد عند العقلاء و جواز الأخذ بسيرتهم فى ذلك فيجب أن يتصل السيره فى كل شىء بخصوصه إلى عصر الأئمه «ع» حتى ينكشف إمضاؤهم لها، و لم يثبت استقرار السيره على العمل بقول اللغوى أو المؤرخ فى أعصارهم. و لا يكفى تحقق السيره فى بعض الأمور فى أعصارهم لإثبات حجيه ما لم يثبت استقراره فى أعصارهم، فتدبر.

الثالثه: و أما ما ذكر من إنبات كون الأرض خراجيه بضرب الخراج عليها

من السلطان الجائر و أخذه منها حملا لتصرف المسلم على الصحه، ففيه أنه إن أريد بفعل المسلم تصرف الجائر بأخذ الخراج فلا ريب أن تصرفه و أخذه حرام و إن علم

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٤

كون الأرض خراجيه و

لا اعتبار بعقده و عقد عمّاله مع العلم بعدم ولايته على الأرض فكيف يصح فعله!؟

و دعوى أنّ أخذه الخراج من أرض الخراج أقل فسادا يدفعها أولا: عدم الفرق لأن مناط الحرمة فى المقامين واحد و هو أخذ مال الغير بلا استحقاق. و اشتغال ذمه المأخوذ منه بالخراج لا يهون الحرمة بالنسبة الى الآخذ.

و ثانيا: أنه لا- دليل على وجوب حمل الفاسد على الأقل فسادا فيما إذا لم يتعدد عنوان الفساد، كما إذا دار الأمر بين كون الزنا يكره المرأه أو برضاها، حيث إن الظلم محرم آخر غير الزنا.

هذا مضافا إلى أن الحمل على الصحة إنما يكون فيما إذا احتمل اعتناء الفاعل بالموازنين الشرعيه، و أما إذا علم من طبعه و سيرته أنه لا يريد إلّا ما استهواه فيشكل الحمل على الصحة.

و إن أريد بفعل المسلم تصرف المسلمين فيما يأخذونه من الجائر من خراج الأرض ففيه أنه لا عبره بفعلهم إذا علمنا بأنهم مثلنا فى الجهل بحال هذه الأراضي.

و ربما يقال: إن الجائر الذى يرى نفسه وليا على المسلمين إذا ضرب الخراج على أرض بهذا العنوان فبعمله تقع الأرض تحت يد المسلمين، و هى أماره الملكيه نظير ما إذا وقع ملك فى تصرف الوقف عملا و إن كان المتصدى له غير المتولى الشرعى.

و فيه مالا يخفى، إذ الموجود خارجا هى اليد الغاصبه، و إثباتها الملكيه للجيهه المنتحله محل إشكال، فتدبر.

الرابعه: و أما ما ذكره الشهيد من كون سواد العراق و بلاد خراسان و الشام مما فتحت عنوه

فقد ناقشه فى الكفايه، حيث حكى عن بعض التواريخ ما ملخصه:

«إن حيره بقرب الكوفه فتحت صلحا، و نيشابور و بلخ و هرات و فوسخ و التوابع من بلاد خراسان فتحت صلحا و بعضها فتحت عنوه، فحال بلاد خراسان مختلفه، و كذلك بلاد الشام، فحكى أن حلب

و حماه و حمص و طرابلس فتحت صلحا. و أن أهل طبرستان صالحوا أهل الإسلام، و آذربايجان فتحت صلحا، و أهل أصفهان

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٥

عقدوا أمانا، و الرى فتح عنوه ...» (١)

أقول: غالب بلاد الإسلام فتحت عنوه، و منها مکه المكرمه على ما مرّ و سواد العراق و أكثر بلاد الشام و أكثر بلاد إيران و بلاد السند و شمال إفريقيا و مصر و بلاد أندلس و نحوها. و تحقيق حال البلاد يحتاج إلى تتبع كثير لا يناسب وضع هذا الكتاب، فراجع.

و قوله: «فوسخ» في الجواهر: «قوسيخ» و في حاشيه المكاسب للسيد «ترشيح» (٢)، و لعله الأصح. و يراد به «كاشمر» الفعلی.

الخامسه: و أما ما ذكره الشيخ الأعظم من أصله عدم التملك فنقول:

إن كان الشك في أصل التملك فأصله عدم التملك تدخل الأرض في أرض لا رب لها، و قد عدّ هذا العنوان من الأنفال، كما في خبر أبي بصير، عن أبي جعفر «ع» المروى في المستدرک من كتاب عاصم بن حميد. «٣»

و أما إن علم التملك إجمالا- و شك في كونها للمسلمين أو للأشخاص فالأصلان يتعارضان، و تصير الأرض من مصاديق مجهول المالك، و مصرفه التصديق به، و اختيارها إلى الإمام. و لو أريد بالتصدق في مجهول المالك معناه الأعم، بحيث يشمل الصرف في المصارف الثمانية التي منها سبل الخير كما لعله المستفاد من آيه مصرف الصدقات، فلا يبقى إشكال في البين، إذ الصرف في المصالح العامه صرف في مصرف مشترك، و إلّا فالأحوط إعطاؤه لفقير يقوم ببعض المصالح العامه.

و مقتضى صحيحه الكابلي و غيرها كما يأتي أن للإمام تقبيل الأنفال و ضرب الطسق عليها أيضا.

و لعلّ المستفاد مما دلّ على تنفيذ الأئمه «ع» لأعمال

الجائر بالنسبة إلى شيعتهم المبتلاه بهم تسهيلات لهم وإجازه أن يعامل معهم في هذا السنخ من الأمور معاملة

(١) - كفايه الأحكام / ٧٦.

(٢) - الجواهر ٢١ / ١٦٧؛ و حاشيه المكاسب / ٥٣.

(٣) - مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٣، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٦

الإمام العادل هو جواز ما يعطونه للشيعة من خراج هذه الأراضي أيضا، كما أجازوا التصرف فيما يأخذونه من الخراج و المقاسمه و الزكوات، فتدبر.

السادسه: في مكاسب الشيخ الأعظم أيضا:

«ثم إنه يثبت الحياه حال الفتح بما كان يثبت به الفتح عنوه. و مع الشك فيها فالأصل العدم و إن وجدناها الآن محياه لأصالة عدمها حال الفتح، فيشكل الأمر في كثير من محياه أراضي البلاد المفتوحه عنوه. نعم، ما وجد منها في يد مدع للملكيه حكم بها له. أما إذا كانت بيد السلطان أو من أخذها منه فلا يحكم لأجلها بكونها خراجيه، لأن يد السلطان عاديه على الأراضي الخراجيه أيضا.

و ما لا يد لمدعى الملكيه عليها كان مرددا بين المسلمين و مالك خاص مردد بين الإمام لكونها تركه من لا وارث له و بين غيره، فيجب مراجعه حاكم الشرع في أمرها. و وظيفه الحاكم في الأجره المأخوذه منها إما القرعه و إما صرفها في مصرف مشترك بين الكل، كفقير يستحق الإنفاق من بيت المال لقيامه ببعض مصالح المسلمين.» (١)

أقول: ظاهر كلامه - قدس سره - أن ميراث من لا وارث له يكون لشخص الإمام، مع أنه من الأنفال كما دلت عليه أخبار مستفيضه، و الأنفال للإمام بما أنه إمام لا لشخصه، و إن شئت قلت: إنها أموال عامه و إنما الإمام ولي أمرها فله التصرف فيها بما رآه صلاحا، و سيأتي

تحقيقه في محله.

السابعه: و فيه أيضا:

«ثم اعلم أن ظاهر الأخبار تملك المسلمين لجميع أرض العراق المسمى بأرض السواد، من غير تقييد بالعامر، فينزل على أن كلها كانت عامره حال الفتح ...

(١) - المكاسب / ٧٨، (ط. أخرى / ٥ / ٣٦٢).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٧

فما قيل من أن البلاد المحدثه بالعراق، مثل البغداد و الكوفه و الحله و المشاهد المشرفه إسلاميه بناها المسلمون و لم تفتح عنوه و لم يثبت أن أرضها يملكها المسلمون بالاستغنام، و التي فتحت عنوه و أخذت من الكفار قهرا قد انهدمت، لا يخلو عن نظر، لأن المفتوحه عنوه لا يختص بالأبنيه حتى يقال إنها انهدمت. فإذا كانت البلاد المذكوره و ما يتعلق بها من قراها غير مفتوحه عنوه فأين أرض العراق المفتوحه عنوه المقدره بسته و ثلاثين ألف ألف جريب؟ و أيضا من البعيد عاده أن يكون بلد المدائن على طرف العراق بحيث يكون الخارج منها مما يليه البلاد المذكوره مواتا غير معموره وقت الفتح.» (١)

أقول: قد مر أن السواد كان يطلق عليها باعتبار أشجارها و نخيلها، و سواد العراق لا يدل على كون جميع الأرض سوادا و عامره، فلعله من إضافه الجزء إلى الكل لا الصفه إلى الموصوف.

نعم، كون أراضي العراق أراضي سهله واقعه بين النهرين العظيمين يوجب الحدس القوي بكون أكثرها محياه حال الفتح و لو بالزراعته، فإن الاحياء لا يختص بإحداث الأبنيه.

و احتمال كون جميع المشاهد المشرفه و البلاد المبثلى بها في أعصارنا محدثه في الموات حال الفتح بعيد جدا. فهذا أمر واضح ظاهر. و لكن تأييد الشيخ - قدس سره - ذلك بالمساحه التي نقلها أمر غريب، فإن مساحه العراق أزيد من ذلك بكثير:

ففي الجغرافيه المطبوعه أخيرا

المسمّاه: «گیتاشناسی» أن مساحتها:

۴۳۸۴۴۶ كم. «۲» و هكذا حکى عن جغرافيه العراق.

و فى أعلام المنجد: ۴۴۸۷۴۲ كم «۳». فلو جعلنا الجريب ألف مترا كما هو

(۱)- المکاسب / ۷۸، (ط. أخرى / ۵ / ۳۶۴ و ۳۶۷).

(۲)- گیتاشناسی / ۲۰۲ (من الطبعه الرابعه بالفارسيه).

(۳)- المنجد فى الأعلام / ۴۵۸.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۳، ص: ۲۴۸

المعروف صارت مساحتها على الأول: ۴۳۸۴۴۶۰۰۰ جريبا، و على الثانى:

۴۴۸۷۴۲۰۰۰ جريبا.

فلعل المساحه المنقوله كانت لخصوص الأراضى المجاوره منها لأرض الحجاز المفتوحه بدوا. نعم، العراق الفعلى شامله لبلاد الكرد أيضا.

و كيف كان فاحتمال خروج البلاد المعموره فعلا عما كانت محياه حال الفتح بعيد جدا، و لكن فى كتاب البيع للأستاذ الإمام- مدّ ظلّه:-

«فعلى ما ذكر تكون أرض الأعتاب المقدسه و سائر ما حدثت فيه العماره فى عصر الخلفاء و من بعدهم باقيه تحت الأصل الذى قدمناه من كونها للإمام «ع» و أن من أحيائها فهى له فلا يبقى إشكال فيها. و توهم العلم الإجمالى بأن كثيرا من أرض العراق كانت محياه فلا بد من الاحتراز عن الجميع مدفوع بأن كثيرا من البلاد معلوم حياتها فى عصر الفتح تفصيلا، و هى التى كانت فى صدر الإسلام معروفه مذكوره فى جميع الكتب و التواريخ، و ليس لنا علم زائد على ما ذكر. هذا مع الغضّ عن عدم منجزيه العلم الإجمالى فيما إذا كان بعض الأطراف خارجا عن محل الابتلاء...» «۱»

أقول: و قد ظهر بما ذكرنا ما فيه، فلا نعيد. هذا.

و هنا فروع آخر فى مسأله الأراضى المفتوحه عنوه نحيلها إلى الكتب الموسوعه و يأتى الإشاره إلى بعضها فى مبحث الأنفال. و قد خرجنا فى هذه المسأله عن طور الاختصار المناسب لهذا الكتاب، فمن

(١) - كتاب البيع ٣ / ٧٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٩

الجهه السابعه: فى الأسارى:

قال الراغب فى المفردات:

«الأسر: الشدّ بالقيد، من قولهم: أسرت القتب. و سُمى الأسير بذلك، ثم قيل لكل مأخوذ و مقيد و إن لم يكن مشدودا ذلك، و قيل فى جمعه اسارى و أسارى و اسرى.» «١»

[الإسلام و الاسترقاق]

و قد كانت الأسارى فى جميع البلدان و الأعصار مما يرغب فيها المقاتلون كثيرا و يعدونها من أوفر الغنائم و أنفعها. بل ربما كانت القبائل يشنون الإغارات كثيرا لأخذ الأسارى و استعبادهم و يهاجمون على الضعفاء و يسترقونهم لتوفير الأموال و الثروات. و قد استمرت هذه الخصله السيئه الظالمه إلى قرب أعصارنا، فكان المتمكنون من الغربيين يهاجمون على قبائل السود فى إفريقيا بخشونه و قسوه و يسترقونهم للبيع فى الأسواق أو الاستخدام فى المزارع و المصانع.

و لكن نظر الشريعه الإسلاميه بالنسبه إلى الحروب و الغنائم و الأسارى نظر آخر يباين هذه الطريقه المشؤومه بالكلية، فليس بناء الجهاد الإسلامى على أساس أن يسمح للمسلمين الاستبداد بالتغلب على الأناسى و البلدان بداع الاستغنام و الاستعباد.

نعم، فرض الإسلام على متابعيه السعى فى بسط التوحيد و العداله و الدفاع عن الحق و الإنسانيه. و إذا فرض أن وقفت أمام هذا الهدف الصالح المهم سلطات كافره أو ظالمه اتخذوا مال الله دولا و عباده خولا أوجب حينئذ على المسلمين أن

(١) - المفردات / ١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥٠

يجاهدوا فى سبيل الله و يدافعوا عن الحق تحت لواء النبى «ص» أو الإمام العادل.

وَأَوَّلُ حُدُودِ الْجِهَادِ عَلَى مَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ «ع»: «الدَّعَاءُ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ مِنْ طَاعَةِ الْعِبَادِ، وَإِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ مِنْ عِبَادَةِ الْعِبَادِ، وَإِلَى وِلَايَةِ اللَّهِ مِنْ وِلَايَةِ الْعِبَادِ... وَ لَيْسَ الدَّعَاءُ مِنْ طَاعَةِ عَبْدٍ إِلَى طَاعَةِ

فشرع الجهاد للدعاء إلى طاعه الله، و فرض أن يكون تحت إشراف النبي «ص» أو الإمام العادل الصالح، لئلا يتخطى المقاتلون عن موازين الشرع و الأهداف الأساسية.

نعم، الغنائم و الأسارى نتائج طبيعيه قهريه للحروب و الغزوات، و لكنها أيضا جعلت تحت اختيار الإمام، فله أن يصرف جميع الغنائم فى نوائب المسلمين و لا يقسم منها شيئا بين المقاتلين كما مرّ بالتفصيل، و له أيضا أن يطلق الأسارى إن رآه صلاحا كما صنع رسول الله «ص» فى فتح مكه و حنين. فليس تقسيم الغنائم و الأسارى حكما إلزاميا.

و لو قسمت الأسارى فلا يراد به إلّا هضم بقيه السيف من الفئه الكافره المعانده و ذراريهم و نساءهم فى خلال بيوتات الإسلام ليتعلموا بالتدريج موازين الإسلام و يكتسبوا جنسيه إسلاميه، و لئلا يتمكنوا من التجمع و التشكل ثانيا ضد الإسلام و الحق.

ثم بعد ذلك شرع الإسلام طرقا عديده لتحريرهم، و حكم بالإعتاق أو الانعتاق القهرى فى موارد كثيره بعد ما حصل لهم بالطبع الانعطاف و التربيه الإسلاميه و انصبغوا بصبغته.

و قد أمر الله - تعالى - نبيّه باستمالتهم و تسليتهم، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ إِنَّ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَ يَغْفِرَ لَكُمْ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.﴾ «٢» و أوصى النبي «ص» و الأئمه «ع» بحسن معاشرتهم و السعى فى إعتاقهم.

(١) - الوسائل ٧/١١، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٢) - سورة الأنفال (٨)، الآيه ٧٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥١

و قد أعتق أمير المؤمنين «ع» ألف مملوك من كد يده. «١»

فهذا ما شرعه الشريعه الإسلاميه فى الأسارى. و هذا

أمر يحكم بحسنه العقل و الفطره. و المعيار فى هذه الأمور أحكام الإسلام و موازينه المقرره فى الكتاب و السنه، لا ما كان يصنعه الملوك و الطواغيت المنتحله به فى الأعصار المختلفه باسم الإسلام.

و لأجل ذلك كله لم يشرع الأسر إلّا فى حق النساء و الأطفال، حيث لا قتال لها و يغلب على طباعها الانهضام فى المجتمع قهرا. و لم يجز عندنا أسر الرجال الكبار من الكفار المقاتلين و إبقاؤهم باليمن أو الفداء إلّا بعد ما غلب المسلمون، و صارت الفئه الكافره المقاتله مقهوره مثخنه، بحيث ارتفع خطر تجمعهم و هجمتهم ثانيا.

قال الله - تعالى - فى سورة الأنفال: ﴿مَّا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَشِيرَىٰ حَتَّىٰ يُثَخِّنَ فِي الْأَرْضِ، تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْأٰخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ «٢»

و قال فى سورة محمد «ص»: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَغِيْدٌ وَّ إِمَّا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا. الْآيَةُ﴾ «٣»

فيظهر من الآيتين الشريفتين منع إبقاء الأسير من الكفار المقاتلين حيا باليمن أو الفداء إلّا بعد إثنانهم، و المراد به إكثار القتل و الجرح فيهم بحيث لا يقدرّون ثانيا على النهوض و التهاجم.

قال فى المفردات:

«يقال: ثخن الشئ ء فهو ثخين: إذا غلظ فلم يسئل و لم يستمرّ فى ذهابه. و منه استعير قولهم: أثخنه ضربا و استخفافا.» «٤»

(١) - راجع الوسائل ١٦ / ٤، الباب ١ من أبواب كتاب العتق، الحديث ٦.

(٢) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٧.

(٣) - سورة محمد «ص» (٤٧)، الآية ٤.

(٤) - المفردات / ٧٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥٢

و آيه سورة الأنفال على ما قالوا يرتبط بقصه بدر. و يظهر من الأخبار و السير

أن أصحاب النبي «ص» اختلف أنظارهم في قتل أسارى بدر أو أخذ الفداء منهم، و النبي «ص» كان يكره أخذ الفداء:

ففي سورة الأنفال من تفسير علي بن إبراهيم:

«فلما قتل رسول الله «ص» النضر و عقبه خافت الأنصار أن يقتل الأسارى كلهم فقاموا إلى رسول الله «ص» فقالوا: يا رسول الله، قد قتلنا سبعين و أسرنا سبعين و هم قومك و أسارك، هبهم لنا يا رسول الله و خذ منهم الفداء و أطلقهم...» (١)

و في كنز العرفان:

«روى ان النبي «ص» كان يكره أخذ الفداء، و لما رأى سعد بن معاذ كراهته في وجهه قال: يا رسول الله، هذا أول حرب لقينا فيه المشركين أردت أن تثخن فيهم القتل حتى لا يطمع أحد منهم في خلافك و قتالك، فقال: كرهت ما كرهت، و لكن رأيت ما صنع القوم.

و استدل جماعه من مخالفينا كأحمد بن حنبل و غيره بهذه القصة على جواز الاجتهاد على النبي «ص» فإن أخذ الفداء لم يكن بالوحى و إلا لما أنكره الله. و الجواب: جاز أنه كان مخيرا بين القتل و الفداء، و كان القتل أولى و العتاب على تركه. «٢» هذا.

و كيف كان فناء الكفار و صبيانهم لا تقتل بلا خلاف و لا إشكال، بل تسبى و يكون حكمها حكم الغنائم التي تنقل: يقسمها الإمام بعد التخميس. نعم، لو أقدمن على القتال جاز قتالهن

و أما الرجال المقاتلون منهم إذا أسروا فقد فصل فيهم فقهاؤنا بين ما إذا أسروا و الحرب قائمه و بين ما إذا أسروا بعد ما وضعت الحرب أوزارها. و فتاوى فقهاء السنه خاليه من هذا التفصيل. نعم، لهم خلاف في حكم الأسارى البالغين.

(١) - تفسير علي بن إبراهيم

فهنا مسألتان:

المسأله الأولى: في حكم النساء و الذراري:

[كلمات الفقهاء]

١- قال الشيخ في جهاد المبسوط:

«الآدميون على ثلاثه أضرب: نساء و ذريته، و مشكل، و بالغ غير مشكل. فأما النساء و الذريه فإنهم يصيرون مماليك بنفس السبى. و أما من أشكل بلوغه فإن كان أنبت الشعر الخشن حول الذكر حكم ببلوغه، و إن لم ينبت ذلك جعل في جملة الذريه لأن سعدا حكم في بنى قريظه بهذا فأجازته النبي «ص.» «١»

٢- و قال المحقق في الشرائع:

«الطرف الرابع فى الأسارى. و هم ذكور و إناث. فالإناث يملكن بالسبى و لو كانت الحرب قائمه. و كذا الذراري. و لو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر بالإناث، فمن لم ينبت و جهل سنه ألحق بالذراري.» «٢»

أقول: و فى إيجاب الاعتبار بالإناث إشعار بوجود الفحص فى الشبهات الموضوعيه حتى مع جريان الاستصحاب. نعم، لا إشكال فى عدم الوجوب فى باب الطهاره و النجاسه، كما حقق فى محله.

٣- و فيه أيضا:

«و أما النساء و الذراري فمن جملة الغنائم. و يختص بهم الغانمون، و فيهم الخمس لمستحقه.» «٣»

٤- و فى الجواهر فى شرح العبارة الأولى فى ذيل قول المصنف: «و كذا الذراري» قال:

«أى غير البالغين، بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك كما اعترف به فى المنتهى،

(٢) - الشرائع ٣١٧ / ١ (ط. أخرى / ٢٤١).

(٣) - الشرائع ٣٢٢ / ١ (ط. أخرى / ٢٤٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥٤

بل عن الغنيه و التذكره الإجماع عليه. و هو الحجه مع ما أرسله فى المنتهى من أن النبى «ص» نهى عن قتل النساء و الولدان، و كان يسترّقهم إذا سباهم.

نعم،

يعتبر في التملك تحقق صدق السبي و القهر لأصالة عدمه مع عدمهما، فلا يكفي مجرد النظر، و لا وضع اليد و لا غير ذلك مما لا- يتحقق معه صدقهما. نعم، لا يعتبر استمرار القهر، فيبقى على الملك لو هرب، كالصيد الذي ما نحن فيه نحوه بعد أن أباح الشارع تملكهم بذلك. بل الظاهر عدم اعتبار نية التملك بعد الاستيلاء على الوجه المزبور، كما قلناه في حيازه المباح...» (١)

٥- و في المغنى لابن قدامه الحنبلي:

«و جملته أن من أسر من أهل الحرب على ثلاثة أضرب: أحدها: النساء و الصبيان، فلا يجوز قتلهم و يصيرون رقيقا للمسلمين بنفس السبي، لأن النبي «ص» نهى عن قتل النساء و الولدان. متفق عليه. و كان «ع» يسترقهم إذا سباهم.» (٢)

و أما أخبار المسألة:

١- فعن الكليني بسند صحيح، عن معاوية بن عمّار، قال: أظنه عن أبي حمزه الثمالي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «كان رسول الله «ص» إذا أراد أن يبعث سرّيه دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: سيروا باسم الله و بالله و في سبيل الله و على مله رسول الله، لا تغلوا و لا تمثلوا و لا تغدروا، و لا تقتلوا شيئا فانيا و لا صبيا و لا امرأه، و لا تقطعوا شجرا إلّا أن تضطروا إليها. الحديث.» (٣)

٢- و في فروع الكافي بسند لا بأس به، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «كان رسول الله «ص» إذا بعث سرّيه دعا بأمرها فأجلسه إلى جنبه و أجلس أصحابه بين يديه ثم قال:

(١)- الجواهر ٢١ / ١٢٠.

(٢)- المغنى ١٠ / ٤٠٠.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٣، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢، عن الكافي ٥ / ٢٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله

سيروا باسم الله و بالله و فى سبيل الله و على مله رسول الله «ص». لا- تغدروا و لا- تغلوا، و لا تمثلوا، و لا تقطعوا شجره إلا أن تضطروا إليها، و لا تقتلوا شيخا فانيا و لا صبيا و لا امرأه. الحديث. «١»

و رواه الشيخ أيضا فى التهذيب. «٢»

٣- و فى دعائم الإسلام: «روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن على «ع» أن رسول الله «ص» كان إذا بعث جيشا أو سرية أوصى صاحبها بتقوى الله ... و قال:

اغزوا باسم الله و فى سبيل الله ... و لا تقتلوا وليدا و لا شيخا كبيرا و لا امرأه- يعنى: إذا لم يقاتلوكم-، و لا تمثلوا و لا تغلوا و لا تغدروا.» «٣»

و رواه عنه فى المستدرک. «٤»

٤- و فى الوسائل بسنده، عن السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه «ع» أن النبى «ص» قال: «اقتلوا المشركين، و استحيوا شيوخهم و صبيانهم.» «٥»

٥- و فيه أيضا بسنده، عن حفص بن غياث أنه سأل أبا عبد الله «ع» عن النساء كيف سقطت الجزية عنهن و رفعت عنهن؟ قال: فقال: «لأن رسول الله «ص» نهى عن قتل النساء و الولدان فى دار الحرب إلا أن يقاتلن، فإن قاتلن أيضا فأمسك عنها ما أمكنك و لم تخف خلا. الحديث.» «٦»

٦- و فيه أيضا بسنده، عن أبى البختري، عن جعفر، عن أبيه، قال: قال: «ان رسول الله «ص» عرضهم يومئذ على العانات، فمن وجده أنبت قتله، و من لم يجده أنبت ألحقه بالذرارى.» «٧»

(١)- الكافى ٥ / ٣٠، كتاب الجهاد، باب وصية رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع» فى السرايا، الحديث ٩.

(٢)- تهذيب

الأحكام ١٣٩ / ٦، كتاب الجهاد، باب ما ينبغي لوالى الإمام أن يفعله...، الحديث ٣.

(٣)- دعائم الإسلام ١ / ٣٦٩، كتاب الجهاد- ذكر الأفعال التى ينبغى فعلها قبل القتال.

(٤)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٤٩، الباب ١٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١١ / ٤٨، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٦)- الوسائل ١١ / ٤٧، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٧)- الوسائل ١١ / ١١٢، الباب ٦٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥٦

٧- و فى دعائم الإسلام: «روينا عن جعفر بن محمد «ع» أن بنى قريظه نزلوا من حصنهم على حكم سعد بن معاذ، فأمر رسول الله «ص» بأن يحكم سعد، فحكم بأن تقتل مقاتلتهم و تسمى ذراريهم، فقال رسول الله «ص» لسعد: لقد حكمت بحكم الله- تعالى- من فوق سبعة أرقعه.» (١)

أقول: فى المنجد:

«الرقيع: السماء عموماً، أو السماء الأولى فى عرف الأقدمين.» (٢)

٨- و فى سنن البيهقى بسنده، عن ابن عمر: «أن يهود بنى النضير و قريظه حاربوا رسول الله «ص» فأجلى رسول الله «ص» بنى النضير، و أقرّ قريظه و منّ عليهم حتى حاربت قريظه بعد ذلك فقتل رجالهم و قسم نساءهم و أولادهم و أموالهم بين المسلمين إلّا بعضهم لحقوا برسول الله «ص» فأمنهم و أسلموا. الحديث.» (٣)

٩- و فيه أيضاً بسنده، عن عامر بن سعد، عن أبيه أن سعد بن معاذ حكم على بنى قريظه أن يقتل منهم كل من جرت عليه الموسى و أن تقسم أموالهم و ذراريهم.

فذكر ذلك لرسول الله «ص» فقال: «لقد حكم اليوم فيهم بحكم الله الذى حكم به من فوق سبع سماوات.» (٤)

١٠- و فيه

أيضا بسنده، عن أبي سعيد الخدري، وفيه عن سعد بن معاذ أنه قال: فإني أحكم فيهم أن يقتل مقاتلتهم و تسبي ذراريهم. قال: فقال رسول الله «ص»: «حكمت بحكم الملك.» و ربما قال: «حكمت بحكم الله.» «٥»

١١- وفيه أيضا بسنده عن عطيه القرظي، قال: «كنت فيمن حكم فيهم

(١)- دعائم الإسلام ١/ ٣٧٧، كتاب الجهاد- ذكر الحكم في الأسارى.

(٢)- المنجد / ٢٧٥.

(٣)- سنن البيهقي ٦/ ٣٢٣، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما جاء فى قتل من رأى الإمام منهم.

(٤)- سنن البيهقي ٦/ ٣٢٣، كتاب السير، باب ما يفعله بذراري من ظهر عليه.

(٥)- سنن البيهقي ٩/ ٦٣، كتاب السير، باب ما يفعله بذراري من ظهر عليه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥٧

سعد بن معاذ، فأمر رسول الله «ص» أن يقتل مقاتلتهم و تسبي ذراريهم.» قال:

«فجاءوا بى و لا أراى إلا سيقتلونى، فكشفوا عانتى فوجدوها لم تنبت، فجعلونى فى السبى.» «١»

١٢- وفيه أيضا بسنده، عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره: «أن امرأة وجدت فى بعض مغازى رسول الله «ص» مقتوله، فانكر رسول الله «ص» قتل النساء و الصبيان.» «٢» رواه عن البخارى و مسلم.

١٣- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عمر، قال: «وجدت امرأة مقتوله فى بعض تلك المغازى، فنهى رسول الله «ص» عن قتل النساء و الصبيان.» «٣» رواه أيضا عنهما.

١٤- وفيه أيضا بسنده، عن الأسود بن سريع، قال: أتيت رسول الله «ص» فغزوت معه، فأصبنا ظفرا فقتل الناس يومئذ حتى قتلوا الذريه، فبلغ ذلك رسول الله «ص» فقال: «ما بال أقوام جاوز بهم القتل حتى قتلوا الذريه؟» فقال رجل:

يا رسول الله، إنما هى (هم)

خ. ل) أبناء المشركين. قال: «ألا إن خياركم أبناء المشركين.» ثم قال: «لا تقتلوا الذرية.» قالها ثلاثا و قال: «كل نسمة تولد على الفطره حتى يعرب عنها لسانها فأبواها يهودانها و ينصرانها.» (٤)

١٥- و فيه أيضا بسنده، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه أن النبي «ص» لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء و الولدان. «٥»

١٦- و فيه أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: أخبرني الصعب بن جثامه أنه

(١)- سنن البيهقي ٩ / ٦٣، كتاب السير، باب ما يفعله بذراري من ظهر عليه.

(٢)- سنن البيهقي ٩ / ٧٧، كتاب السير، باب النهي عن قصد النساء و الولدان بالقتل.

(٣)- سنن البيهقي ٩ / ٧٧، كتاب السير، باب النهي عن قصد النساء و الولدان بالقتل.

(٤)- سنن البيهقي ٩ / ٧٧، كتاب السير، باب النهي عن قصد النساء و الولدان بالقتل.

(٥)- سنن البيهقي ٩ / ٧٨، كتاب السير، باب قتل النساء و الصبيان في التبييت ...

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٥٨

سمع النبي «ص» يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم و ذراريهم، فقال النبي «ص»: «هم منهم.» و زاد عمرو بن دينار عن الزهري: «هم من آبائهم.» ...

قال الشافعي: فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي «ص»: «هم منهم» إباحه لقتلهم و أن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له. قال (أبو عبد الله): و كان الزهري إذا حديث بحديث الصعب بن جثامه أتبعه حديث ابن كعب بن مالك. «١»

أقول: المستفاد من حديث التبييت هو أن الضروره في الحرب إن أدت إلى التبييت جاز الإقدام عليه و إن استلزم تلف بعض النساء و الولدان قهرا، فلا يدل على جواز التعمد

لقتلهن.

المسألة الثانية: في حكم الأسارى البالغين من الكفار:

[الفرق بين ما إذا كانت الحرب قائمه و بين غيره]

و قد مرّ أن فقهاءنا الإماميه فرّقوا فيها بين ما إذا كانت الحرب قائمه و بين غيره:

١- قال الله- تعالى- في سورة الأنفال: «مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْأٰخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.» (٢)

٢- و قال في سورة محمد: «فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا.» (٣)

فظاهر الآيتين عدم جواز إبقاء من أسر قبل إيثان العدو.

٣- و في المجمع في تفسير الآية الثانية قال:

«و اختلف في ذلك: فقيل: كان الأسر محرماً بآيه الأنفال ثم أبيح بهذه الآية، لأن هذه السورة نزلت بعدها. فإذا أسروا فالإمام مخير بين المنّ و الفداء بأسارى المسلمين و بالمال و بين القتل و الاستعباد، و هو قول الشافعي و أبي يوسف و محمد بن إسحاق.

(١)- سنن البيهقي ٧٨ / ٩، كتاب السير، باب قتل النساء و الصبيان في التبيت ...

(٢)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٦٧.

(٣)- سورة محمد «ص» (٤٧)، الآية ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢٥٩

و قيل: إن الإمام مخير بين المنّ و الفداء و الاستعباد و ليس له القتل بعد الأسر، عن الحسن. و كأنه جعل في الآية تقديماً و تأخيراً، تقديره فضرِب الرقاب حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، ثم قال: حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً.

و قيل: إن حكم الآية منسوخ بقوله: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»، (١) و بقوله:

«فَإِذَا تَتَقَفَّيْتُمْ فِي الْحَرْبِ.» «٢» عن قتاده و السدي و ابن جريج.

و قال ابن عباس و الضحاك: الفداء منسوخ.

و قيل: إن حكم الآية ثابت

غير منسوخ، عن ابن عمر و الحسن و عطاء. قالوا: لأن النبي «ص» من على أبي عزه، و قتل عقبه بن أبي معيط، و فادى اسارى بدر.

و المروى عن أئمه الهدى «ص» أن الاسارى ضربان: ضرب يؤخذون قبل انقضاء القتال و الحرب قائمه، فهؤلاء يكون الإمام مخيرا بين أن يقتلهم أو يقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف و يتركهم حتى ينزفوا، و لا يجوز المنّ و لا الفداء. و الضرب الآخر الذين يؤخذون بعد أن وضعت الحرب أوزارها و انقضى القتال، فالإمام مخير فيهم بين المنّ و الفداء إما بالمال أو بالنفس و بين الاسترقاق و ضرب الرقاب. فإذا أسلموا فى الحالين سقط جميع ذلك و كان حكمهم حكم المسلمين. «حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا»، أى حتى يضع أهل الحرب أسلحتهم فلا يقاتلون. و قيل: حتى لا يبقى أحد من المشركين، عن ابن عباس. و قيل: حتى لا يبقى دين غير دين الإسلام، عن مجاهد...» (٣)

أقول: حكمه بجواز ضرب الرقاب فيمن أخذ بعد انقضاء القتال مخالف لما هو المشهور بيننا، كما سيأتى.

٤- و قال الشيخ فى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ١٧):

«الأسير على ضربين: ضرب يؤسر قبل أن تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، فالإمام مخير فيه

(١)- سورة التوبه (٩)، الآية ٥.

(٢)- سورة الأنفال (٨)، الآية ٥٧.

(٣)- مجمع البيان ٩٧ / ٥ (الجزء ٩).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٠

بين شيئين: إما أن قتله، أو يقطع يديه و رجله و يتركه حتى ينزف. و أسير يؤخذ بعد أن تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، فهو مخير بين ثلاثه أشياء: المنّ و الاسترقاق و المفاداه.

و قال الشافعى: هو مخير بين أربه أشياء: القتل و المنّ و

المفاداه و الاسترقاق، و لم يفصل.

و قال أبو حنيفه: هو مخير بين القتل و الاسترقاق، دون المنّ و المفاداه.

و قال أبو يوسف و محمد: هو مخير بين القتل و الاسترقاق و المفاداه على الرجال دون الأموال. و أجمعوا كلهم على أن المفاداه على الأموال لا تجوز، أعنى أهل العراق.

دليلنا: إجماع الفرقه و أخبارهم، و قد ذكرناها فى الكتاب الكبير. و يدل على جواز المنّ قوله - تعالى -: «فَصَزَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ، فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا.» و من ادعى نسخ هذه الآيه فعليه الدلاله.

و روى الزهرى، عن جبير بن مطعم، عن أبيه (محمد بن جبير، عن أبيه - البخارى)، عن النبى «ص» قال فى اسارى بدر: «لو كان مطعم بن عدى حَيًّا و كلمنى فى هؤلاء السبى لأطلقتهم.» و فى هؤلاء التتنى لتركتمهم له - البخارى. فأخبر أنه لو كان مطعم حَيًّا لمنّ عليهم، لأنه كان له عنده يد لو سأله فى أمرهم فأطلقهم.

فدلّ على جواز المنّ.

و روى أبو هريره: أن النبى «ص» بعث سريه قبل نجد، فأسروا رجلا يقال له ثمامه بن أثال الحنفى سيد يمامه فأتوا به و شدّوه إلى ساريه من سوارى المسجد، فمرّ به النبى «ص» فقال: ما عندك؟ يا ثمامه! فقال: خير، إن قتلت قتلت ذا رحم (ذا دم خ. ل) و إن مننت مننت (و إن أنعمت أنعمت خ. ل) على شاكرك، و إن أردت مالا - فاسأل تعط ما شئت. فتركه و لم يقل شيئا. فمرّ به اليوم الثانى فقال له مثل ذلك، فمرّ به اليوم الثالث فقال له مثل ذلك و لم يقل النبى «ص» شيئا، ثم قال:

أطلقوا ثمامه. فأطلقوه فمرّ و اغتسل

و جاء فأسلم، و كتب إلى قومه فجاءوا مسلمين.

و هذا نص في جواز المنّ، لأنه أطلقه من غير شىء.

و روى أن أبا عزة الجهني (الجمحي خ. ل) وقع في الأسر يوم بدر، فقال: يا محمد،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢٦١

إني ذو عيله فامنن علي، فمنّ عليه علي أن لا يعود إلى القتال. فمّر إلى مكة فقال:

إني سخرت بمحمد. و عاد إلى القتال يوم أحد، فدعا رسول الله «ص» أن لا يفلت، فوقع في الأسر، فقال: إني ذو عيله فامنن علي، فقال النبي «ص»: أمنّ عليك حتى ترجع إلى مكة فتقول في نادي قريش: إني سخرت بمحمد مرتين؟ لا يلسع المؤمن من جحر مرتين، فقتله «ص» بيده. و هذا نص في جواز المنّ.

و أما الدليل على جواز المفاداة بالرجال ما رواه أبو قلابه، عن أبي المهلب، عن عمران بن الحصين: أن النبي «ص» فادى رجلا برجلين.

و أما الدليل على جواز المفاداة بالمال ما فعله النبي «ص» يوم بدر؛ فإنه فادى جماعه من كفار قريش بمال. و القصة مشهوره. قيل: إنه فادى كل رجل بأربعمائه، و قال ابن عباس بأربعة آلاف، و فيهم نزل قوله - تعالى -: «مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشِيرَىٰ حَيْثَىٰ يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ - عَذَابٌ عَظِيمٌ.» و روى أن أبا العاص زوج زينب بنت رسول الله «ص» كان ممن وقع في الأسر، و كانت هي بمكة فأنفذت مالا له لتفكّه من الأسر، و كانت فيه قلاده كانت لخديجه أدخلت بها زينب علي أبي العاص، فلما رآها رسول الله «ص» عرفها، فرق لها رقه شديده، فقال: لو خليتم أسيرها و رددتم مالها. قالوا: نعم: ففعلوا ذلك. و

هذا نصّ، لأنهم فادوه بالمال ثم منّوا عليه بردّ المال عليه.» (١)

أقول: راجع للروايات التي ذكرها الشيخ في هذه المسألة سنن البيهقي. (٢)

٥- وفي صحيح البخارى بسنده، عن الزهرى، عن محمد بن جبير، عن أبيه أن النبي «ص» قال في أسارى بدر: «لو كان المطعم بن عدى حيا ثم كلمنى فى هؤلاء النتنى لتركتهم له.» (٣)

(١)- الخلاف ٢ / ٣٣٢.

(٢)- سنن البيهقى ٦ / ٣١٩ و ما بعدها، كتاب قسم الفىء و الغنيمه، باب ما جاء فى منّ الإمام ...، و باب ما جاء فى مفاداه رجال منهم بالمال.

(٣)- صحيح البخارى ٢ / ١٩٦، كتاب الجهاد، باب ما منّ النبى «ص» على الأسارى من غير أن يخمس.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٢

٦- و فى نهايه الشيخ:

«و الأسارى على ضربين: ضرب منهم هو كل أسير أخذ قبل أن تَصْعَ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا و ينقضى القتال، فإنه لا يجوز للإمام استبقاؤهم، و يكون مخيرا بين أن يضرب رقابهم أو يقطع أيديهم و أرجلهم و يتركهم حتى ينزفوا و يموتوا. و الضرب الآخر هو كل أسير أخذ بعد أن وضع الحرب أوزارها، فإنه يكون الإمام فيه مخيرا: إن شاء منّ عليه فأطلقه، و إن شاء استعبده، و إن شاء فاداه.» (١)

٧- و فى المبسوط بعد العبارة التى حكيناها عنه فى المسألة السابقة قال:

«و أما من لم يشكل أمر بلوغه فإن كان أسرق قبل تقضى القتال فالإمام فيه بالخيار بين القتل و قطع الأيدى و الأرجل و يتركهم حتى ينزفوا، إلّا أن يسلموا فيسقط ذلك عنهم.

و إن كان الأسر بعد انقضاء الحرب كان الإمام مخيرا بين الفداء و المنّ و الاسترقاق، و ليس له قتلهم، أى

هذه الثلاثة رأى صلاحا و حظًا للمسلمين فعله.

و إن أسلموا لم يسقط عنهم هذه الأحكام الثلاثة، و إنما يسقط عنهم القتل لا غير. و قد قيل: إنه إن أسلم سقط عنه الاسترقاق، لأن عقيلًا أسلم بعد الأسر ففاداه النبي «ص» و لم يسرقه ...

و إن أسر الرجل بالغ فإن كان من أهل الكتاب أو ممن له شبهه كتاب فالإمام مخير فيه على ما مضى بين الثلاثة أشياء، و إن كان من عبده الأوثان فإن الإمام مخير فيه بين المفاداة و المنّ، و سقط الاسترقاق. لأنه لا يقتر على دينه بالجزية كالمتردد. «٢»

أقول: التفصيل الأخير لم يكن فى الخلاف و النهايه، و لا دليل عليه أيضا. و عدم الجزية لا يستلزم عدم الاسترقاق، كما ترى انفكاكهما فى النساء و الولدان.

٨- و فى الشرائع:

«و الذكور البالغون يتعين عليهم القتل إن كانت الحرب قائمه ما لم يسلوا، و الإمام

(١)- النهايه / ٢٩٦.

(٢)- المبسوط ٢ / ٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٣

مخير: إن شاء ضرب أعناقهم، و إن شاء قطع أيديهم و أرجلهم من خلاف و تركهم يتزفون حتى يموتوا. و إن أسروا بعد تقضى الحرب لم يقتلوا و كان الإمام مخيرا بين المنّ و الفداء و الاسترقاق، و لو أسلموا بعد الأسر لم يسقط عنهم هذا الحكم. «١»

و بالجمله، لا خلاف بيننا فى القسم الأولى فى تعين القتل و حرمة الإبقاء.

و يساعده الاعتبار العقلى أيضا، لبقاء خطر انضوائه إلى جيش الكفار.

و فى القسم الثانى أمره مفوض إلى الإمام، فيختار المنّ أو الفداء أو الاسترقاق حسب ما يراه صلاحا. و فى المنتهى و التذكرة «٢» نسب هذا إلى علمائنا أجمع. و المشهور بيننا عدم

جواز القتل في هذه الصورة و أفتى بعض أصحابنا بجوازه أيضا، كما أفتى به الشافعي و سيأتي. و صريح الكتاب العزيز يدل على جواز المنّ و الفداء، و لا دليل على نسخه و إن قيل. و إطلاق الفداء يعمّ الفداء بالمال و بالرجال، و يدلّ عليهما أيضا عمل النبي «ص» كما مرّ عن الخلاف. و لم يذكر الشيخ في الخلاف دليلا للاسترقاق.

و يدل على حكم المسألة

مضافا إلى ما مرّ:

١- ما رواه في الكافي، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: كان أبي «ع» يقول:

«إن للحرب حكيمين: إذا كانت الحرب قائمه لم تضع أوزارها و لم يتخن أهلها فكل أسير أخذ في تلك الحال فإن الإمام فيه بالخيار: إن شاء ضرب عنقه، و إن شاء قطع يده و رجله من خلاف بغير حسم و تركه يتشخّط في دمه حتى يموت. و هو قول الله - عزّ و جلّ -: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسِيْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.» (٣)

(١)- الشرائع ٣١٧ / ١ (ط. أخرى / ٢٤٢).

(٢)- راجع المنتهى ٩٢٧ / ٢؛ و التذكرة ١ / ٤٢٤.

(٣)- سورة المائدة (٥)، الآية ٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٢٦٤

ألا- ترى أن المخير الذي خير الله الإمام على شيء واحد و هو الكفر، و ليس هو على أشياء مختلفه. فقلت لأبي عبد الله «ع»: قول الله - عزّ و جلّ -: «أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ؟ قال: ذلك الطلب؛ أن

تطلبه الخيل حتى يهرب، فإن أخذته الخيل حكم عليه ببعض الأحكام التي وصفت لك.

و الحكم الآخر إذا وضعت الحرب أوزارها و أثنخ أهلها، فكل أسير أخذ في تلك الحال فكان في أيديهم فالإمام فيه بالخيار: إن شاء منّ عليهم فأرسلهم، و إن شاء فاداهم أنفسهم، و إن شاء استعبدهم فصاروا عبيدا.»

و روى الشيخ أيضا بإسناده، عن طلحه بن زيد، عنه «ع» نحوه. «١»

و السند إلى طلحه صحيح، و طلحه و إن كان بتريا و لكن عمل بروايته الأصحاب، و قال الشيخ إن كتابه معتمد. «٢»

و الحسم: الكي بعد قطع العرق لثلا يسيل دمه.

و قوله: «و هو الكفر»، قال في حاشيه الكافي المطبوع:

«المراد بالكفر هاهنا: الإهلاك بحيث لا يرى أثره. قال في الصحاح: الكفر- بالفتح-: التغطية. و كفرت الشىء- بالفتح- كفرا: إذا سترته. و روى الشيخ هذا الخبر بإسناده في التهذيب. و فيه مكان الكفر الكلّ باللام المشدده، و هو كما في القاموس: السيف.» «٣»

و كيف كان فالحديث دليل على المسأله بشقيها. و لا- يضّر بالاستدلال به عدم وضوح المراد بهذه الكلمه، كما لا يضّر به الاستشهاد بآيه المحاربه الشامله بإطلاقها للمحارب المسلم و المشتمله على غير القتل أيضا على الظاهر.

٢- و فى الوسائل بإسناده، عن الزهرى، عن على بن الحسين «ع» فى حديث قال: «إذا أخذت أسيرا فعجز عن المشى و لم يكن معك محمل فأرسله و لا تقتله، فإنك لا تدري

(١)- الوسائل ١١ / ٥٣، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١، عن الكافي ٥ / ٣٢، و التهذيب ٦ / ١٤٣.

(٢)- راجع الفهرست / ٨٦ (ط. أخرى / ١١٢).

(٣)- الكافي ٥ / ٣٢، كتاب الجهاد.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٥

حكم الإمام فيه.» و قال: «الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا.» (١)

ففى صدر الروايه إشعار بجواز القتل أيضا و لكن بحكم الإمام. و فى الذيل دلالة على جواز الاسترقاق.

٣- و روى البيهقى بسنده، عن ابن عباس فى قوله: «مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخَّنَ فِي الْأَرْضِ»: «و ذلك يوم بدر، و المسلمون يومئذ قليل، فلما كثروا و اشتد سلطانهم أنزل الله - تعالى - هذا فى الأسارى: «فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ». فجعل الله النبى و المؤمنين بالخيار فى أمر الأسارى: إن شاءوا قتلوهم، و إن شاءوا استعبدوهم، و إن شاءوا فادوهم.» (٢)

بل لعل الاسترقاق هو الأصل فى الأسير عند العرف و المتشرعة، و غيره من القتل أو المنّ أو الفداء يحتاج إلى دليل.

بل ربما ورد فى بعض الأخبار جواز إجراء حكم الرقّ على ما سباه و سرقه بعض الظلمه من أولاد أهل الحرب، معللا- بأنهم أخرجوهم بذلك من الشرك إلى دار الإسلام، يعنى أنهم ينهضمون بالطبع فى المجتمعات الإسلاميه و يكتسبون جنسيه إسلاميه:

ففى صحيحه رفاعه النخّاس، قال: قلت لأبى الحسن «ع»: إن الروم يغيرون على الصقالبه فيسرقون أولادهم من الجوارى و الغلمان فيعمدون إلى الغلمان فيخصونهم ثم يبعثون بهم إلى بغداد إلى التجار، فما ترى فى شرائهم و نحن نعلم أنهم قد سرقوا و إنما أغاروا عليهم من غير حرب كانت بينهم؟ فقال: «لا بأس بشرائهم، إنما أخرجوهم من الشرك إلى دار الإسلام.» (٣)

أقول: فى حاشيه الكافى:

«الصقالبه- بالصاد و السين- جيل من الناس حمر الألوان كانوا بين بلغر و قسطنطينيه.»

(١)- الوسائل ١١/٥٣، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- سنن البيهقى ٦/٣٢٤، كتاب قسم الفى ء

و الغنيمه، باب ما جاء فى استعباد الأسير.

(٣) - الكافى ٥ / ٢١٠، كتاب المعيشه، باب شراء العقيق، الحديث ٩؛ و فى الوسائل ١٣ / ٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٦

و ليس فى الصحيحه إمضاء لسرقتهم و إخصائهم للغلمان، بل إمضاء للشراء منهم فقط، فتأمل.

و فى خبر اللجّام، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل يشتري من رجل من أهل الشرك ابنته فيتخذها (أمه خ. ل). قال: «لا بأس». و فى خبر آخر له قال:

سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل يشتري امرأه رجل من أهل الشرك يتخذها؟

قال: فقال: «لا بأس». «١»

أقول: شراء المرأة يوجب التحاقها بدار الإسلام و اكتسابها بالتدريج جنسيه إسلاميه، و المفروض أن أباه أو زوجها قد أقدم على بيعها فجاز إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم، و أهل الشرك لا حرمه لهم أصلاً، و لأجل ذلك لم يجر ذلك فى أهل الذمه كما فى خبر زكريا بن آدم، قال: و سألته (الرضا «ع») عن أهل الذمه أصابهم جوع فأتاه رجل بولده فقال: هذا لك أطمعه و هو لك عبد، فقال «ع»: «لا تتبع حرّاً، فإنه لا يصلح لك و لا من أهل الذمه». «٢»

و كيف كان فأصحابنا الإماميه فضّلموا فى الأسير البالغ بين من أسر قبل إثنان العدو، و من أسر بعده، فيتعيّن فى الأول القتل أو تقطيع اليد و الرجل حتى يموت إلّا أن يسلم، و فى الثانى يتخير الإمام بين ثلاث خصال أو أربع. و لا نرى لهذا التفصيل أثراً فى كلمات فقهاء السنه، مع أن الآيتين الشريفتين ربما تشعان بذلك كما مرّ.

و قد مرّ عن الخلاف و المجمع ذكر أقوالهم، فلنذكر هنا كلام ابن قدامه

قال فی المغنی:

«و جملته أن من أسر من أهل الحرب على ثلاثة أضرب:

(١) - الوسائل ٢٨ / ١٣، الباب ٣ من أبواب بيع الحيوان من كتاب التجاره، الحديث ٢ و ٣.

(٢) - الوسائل ٢٨ / ١٣، الباب ٣ من أبواب بيع الحيوان، الحديث ١.

دراسات فی ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٧

أحدها: النساء و الصبيان. فلا يجوز قتلهم، و يصيرون رقيقا للمسلمين بنفس السبي، لأن النبي «ص» نهى عن قتل النساء و الولدان متفق عليه. و كان «ع» يسترقهم إذا سباهم.

الثاني: الرجال من أهل الكتاب و المجوس الذين يقرون بالجزية. فيخير الإمام فيهم بين أربعة أشياء: القتل و المنّ بغير عوض و المفاداه بهم و استرقاقهم.

الثالث: الرجال من عبده الأوثان و غيرهم ممن لا يقرب بالجزية. فيتخير الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء: القتل أو المنّ و المفاداه، و لا يجوز استرقاقهم. و عن أحمد جواز استرقاقهم، و هو مذهب الشافعي. و بما ذكرنا في أهل الكتاب قال الأوزاعي و الشافعي و أبو ثور. و عن مالك كمنهنا. و عنه: لا يجوز المنّ بغير عوض لأنه لا مصلحه فيه، و إنما يجوز للإمام فعل ما فيه المصلحه.

و حكى عن الحسن و عطاء و سعيد بن جبیر كراهه قتل الأسرى و قالوا لو منّ عليه أو فاداه. كما صنع بأسارى بدر. و لأن الله - تعالى - قال: «فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَّنا بَعْدُ وَ إِما فِدَاءٌ»، فخير بين هذين بعد الأسر لا غير.

و قال أصحاب الرأي: إن شاء ضرب أعناقهم، و إن شاء استرققهم لا غير، و لا يجوز منّ و لا فداء لأن الله - تعالى - قال: «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» بعد قوله:

«فَأِما مَنَّنا بَعْدُ»

وَإِمَّا فِدَاءً.» و كان عمر بن عبد العزيز و عياض بن عقبه يقتلان الأسارى.

و لنا على جواز المنّ و الفداء قول الله - تعالى -: «فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً»، و أن النبي «ص» منّ على ثمامه بن أثال و أبي عزه الشاعر و أبي العاص بن الربيع، و قال فى أسارى بدر: «لو كان مطعم بن عدى حيا ثم سألتنى فى هؤلاء التنى لأطلقتهم له.»

وفادى أسارى بدر و كانوا ثلاثه و سبعين رجلا- كلّ رجل منهم بأربعمائه، وفادى يوم بدر رجلا برجلين و صاحب العضباء برجلين.

و أما القتل فلأن النبي «ص» قتل رجال بنى قريظه و هم بين الستمائه و السبعمائه، و قتل يوم بدر النضر بن الحارث و عقبه بن أبى معيط صببرا، و قتل أبا عزه يوم أحد.

و هذه قصص عمّت و اشتهرت و فعلها النبي «ص» مرات و هو دليل على جوازها،

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٤٨

و لأن كل خصله من هذه الخصال قد تكون أصلح فى بعض الأسرى ...» (١)

و فى الأحكام السلطانيه للماوردى:

«فأما الأسرى فهم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء، فقد اختلف الفقهاء فى حكمهم:

فذهب الشافعى إلى أن الإمام أو من استنابه الإمام عليهم فى أمر الجهاد مخير فيهم إذا أقاموا على كفرهم فى الأصلح من أحد أربعة أشياء: إما القتل، و إما الاسترقاق، و إما الفداء بمال أو أسرى، و إما المنّ عليهم بغير فداء. فإن أسلموا سقط القتل عنهم و كان على خياره فى أحد الثلاثه.

و قال مالك: يكون مخيرا بين ثلاثه أشياء: القتل أو الاسترقاق أو المفاداه بالرجال دون المال، و ليس له المنّ.

و قال

أبو حنيفه: يكون مخيرا بين شيئين: القتل أو الاسترقاق، و ليس له المَنّ و لا المفاداه بالمال ...» (٢)

(١) - المغنى ١٠ / ٤٠٠.

(٢) - الأحكام السلطانية / ١٣١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٦٩

و هاهنا أمور ينبغى التعرض لها إجمالاً:

الأول: [حكم تعيين قتل الأسارى مختص بما إذا كان فى إبقائهم محذور و خطراً]

يمكن أن يقال: إن الحكم بتعيين قتل الأسارى و الحرب قائمه مختص بما إذا كان فى إبقائهم محذور و خطر تجمع و هجمه، كما كان الأمر كذلك فى غزوات صدر الإسلام، حيث إن الإمكانيات كانت محدوده جداً فكان يعسر عليهم حفظ الأسارى و الحرب قائمه، ففى كل وقت و ظرف كان الأمر كذلك تعيين قتلهم لا محاله حذرا من الخطر المحتمل.

و يمكن أن يستفاد ذلك من قوله - تعالى -: «حَيْتَى يُتَخَنَ فِي الْأَرْضِ»، و قوله: «حَيْتَى إِذَا أَتَخْتَمُوا وَهُمْ»، حيث يظهر منهما أن الغرض إثنان العدو و إضعافه بحيث لا يقوى على التعرض و الهجمه.

فإذا فرض أن كان المسلمون أقوياء و كثرت إمكانياتهم لنقل الأسارى و حفظهم و لم يكن فى قتلهم تقويه للمسلمين و إضعاف لعدوهم فالآيات و الأخبار ربما تنصرف عنه فجاز إبقاؤهم بل ربما كان كثره الأسارى موجباً لتسليم العدو و خضوعه و انعطافه.

و قد أشار إلى هذه النكته الجصاص فى أحكام القرآن، فقال فى تفسير سوره محمد:

«إن الله - تعالى - أمر نبيه «ص» بالإثخان بالقتل و حظر عليه الأسر إلّا بعد إذلال المشركين و قمعهم، و كان ذلك فى وقت قله عدد المسلمين و كثره عدد عدوهم من المشركين، فمتى أثنى المشركون و أذلوا بالقتل و التشريد جاز الاستبقاء، فالواجب أن يكون هذا حكماً ثابتاً إذا وجد مثل الحال التى كان عليها المسلمون فى أول الإسلام.» (١)

(١) - أحكام القرآن ٣ / ٤٨١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه،

و فى تفسير المنار فى تفسير آيه الأنفال:

«فإذا التقى الجيشان فالواجب علينا بذل الجهد فى قتل الأعداء دون أخذهم أسرى، لئلا يفضى ذلك إلى ضعفنا ورجحانهم علينا، إذا كان هذا القتل قبل أن نثخن فى الأرض بالعزه والقوه التى ترهب أعداءنا، حتى إذا أثنانهم فى المعركه جرحا و قتلا و تمّ لنا الرجحان عليهم فعلا، رجحنا الأسر المعبر عنه بشد الوثاق، لأنه يكون حينئذ من الرحمه الاختياريه و جعل الحرب ضروره تقدر بقدرها، لا ضراوه بسفك الدماء و لا تلذذا بالقهر و الانتقام.» (١)

و قد مرّ خبر البيهقى بسنده، عن ابن عباس فى قوله - تعالى - : «مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخَّنَ فِي الْأَرْضِ»، قال: «و ذلك يوم بدر و المسلمون يومئذ قليل، فلما كثروا و اشتد سلطانهم أنزل الله - تعالى - هذا فى الأسارى: «فَمَا مِنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءٌ»، فجعل الله النبى و المؤمنين بالخيار فى أمر الأسارى إن شاءوا قتلهم، و إن شاءوا استعبدهم، و إن شاءوا فادوهم.» (٢)

الثانى: [روايه طلحه تدلّ على تخيير الإمام]

قد أشرنا إلى أن المشهور بيننا فى من أسر بعد إثنان العدو و تقضى القتال هو تخيير الإمام بين المنّ و الفداء و الاسترقاق. و يدل ذلك رويه طلحه.

و صرح الأكثر بعدم جواز قتلهم حينئذ، و ادعى فى مجمع البرهان عدم الخلاف فيه، بل ظاهر التذكرة و المنتهى الإجماع عليه.

و لكن صرح بعض أصحابنا بجواز القتل أيضا، كما أفتى به الشافعى، فيقع التخيير فى أمور أربعه:

قال الشيخ فى تفسير سوره محمد من التبيان:

«و الذى رواه أصحابنا أن الأسير إن أخذ قبل انقضاء الحرب ...

و إن كان أخذ بعد وضع الحرب أوزارها و انقضاء الحرب و القتال

كان مخيرا بين المنّ و المفاداه إما بالمال أو النفس، و بين الاسترقاق و ضرب الرقاب. فإن أسلموا

(١) - المنار ١٠ / ٨٤.

(٢) - سنن البيهقي ٦ / ٣٢٤، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب ما جاء فى استعباد الأسير.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧١

فى الحالين سقط جميع ذلك، و صار حكمه حكم المسلم.» (١)

و قد مر نحو ذلك عن المجمع أيضا و نسبه إلى المروى عن أئمه الهدى (ع) فراجع (٢).

و قال القاضى ابن البراج فى المهذب:

«إن شاء قتلهم، و إن شاء فاداهم، و إن شاء من عليهم، و إن شاء استرقهم.» (٣)

فجوز هؤلاء الأعاضم من أصحابنا القتل أيضا.

نعم، يمكن أن ينسب كلام الشيخ و الطبرسى - قدس أسرارهما - إلى سهو القلم، إذ لم نعر على روايه عن أئمتنا (ع) تشمل على التخيير بين أربع خصال، و الشيخ قد أفتى فى كتبه الثلاثه الفتاويه كما مر بالتخيير بين ثلاث خصال، لا أربع.

و كيف كان فيمكن أن يقال: إن الكافر المعاند الذى صفّ فى قبال الإسلام و أهدر الله دمه بقوله: «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» و غيره من الآيات كيف صار محقون الدم محرم القتل بمجرد الأسر، مع أنه لم يسلم بعد و لم يتب، بل يكون باقيا على كفره و عناده؟! و غلبه المسلمين فى هذه الغزوه الخاصه لا- توجب رفع خطر هجمته فى المآل مع بقائه على ما كان من الكفر و العناد، بل لعله بالأسر و القهر ازداد عنادا و حقدا.

و أما قوله: «فَأِمَّا مَنَّا بَعِيدٌ وَ إِمَّا فِدَاءٌ»، فلعل المقصود منه بيان عدم تعيين ضرب الرقاب حتى بعد الإثخان. و قد ذكر المنّ و الفداء من جهه شده توهم

الحظر بالنسبه إليهما. فسوق الكلام لرفع الحظر المتوهم، فلا- ظهور له في تعيينهما و نفى ضرب الرقاب بالكليه، كما لا ينفى الاسترقاق أيضا.

و لعلّ الإمام يرى الشخص الأسير ذا قوه و حزم و حقد للإسلام و المسلمين

(١)- تفسير التبيان ٥٩٢ / ٢.

(٢)- مجمع البيان ٩٧ / ٥ (الجزء ٩).

(٣)- المهذب ٣١٦ / ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٢

و يشاهد فيه روح التجري و الإفساد، بحيث لا ينهضم في مجتمع المسلمين، و مثله لا يصلح لأن يبقى فيهم.

و خبر طلحه و إن كان ظاهرا في التخيير بين ثلاث خصال لا أربع، و لكنه ليس بصريح في نفى القتل بحيث يعارض ما يأتي من الشواهد على جواز القتل أيضا، بل يمكن أن يحمل أيضا على رفع الحظر المتوهم حيث حكم بتعيين القتل في القسم الأول.

و قد قتل رسول الله «ص» يوم بدر عقبه بن أبي معيط و النضر بن الحارث، و الظاهر أنه كان بعد تقضى القتال.

و في صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «لم يقتل رسول الله «ص» صبيرا قط غير رجل واحد: عقبه بن أبي معيط. و طعن أبي بن أبي خلف فمات بعد ذلك.» «١»

و قتل أبا عزه الجمحي بعد ما أسر مره ثانيه في احد. «٢»

و أصحابنا لم يفرّقوا بين الأسر الأول و الثاني، و هكذا في خبر طلحه.

و لما حاصر رسول الله «ص» بني قريظه رضوا بأن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ و بذلك تم القتال و أثنى العدو، فحكم سعد بأن يقتل مقاتلتهم و تقسم أموالهم و ذراريهم، فقال رسول الله «ص» في حقه: «لقد حكم اليوم فيهم بحكم الله الذي حكم به

من

فوق سبع سماوات.» (٣) و لعله دَلٌّ على هذه القصة خبر أبي البختري أيضا، كما مرّ. «٤» و استفاض نقل هذه القصة، و قد قتل في هذه الواقعة ستمائه أو سبعمائه من اليهود على ما روى.

و في التذكرة قال في مسأله التحكيم:

«فإن حكم بقتل الرجال و سبى النساء و الذرية و غنيمه المال نفذ إجماعا، كقضيه سعد.» (٥)

(١) - الوسائل ١١ / ١١٣، الباب ٦٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢) - راجع سنن البيهقي ٦ / ٣٢٠، كتاب قسم الفىء و الغنيمه، باب ما جاء فى من الإمام ...

(٣) - سنن البيهقي ٩ / ٦٣، كتاب السير، باب ما يفعله بذراري من ظهر عليه.

(٤) - الوسائل ١١ / ١١٢، الباب ٦٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٥) - التذكرة ١ / ٤١٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٣

فنقول: كيف يجوز للحكم قتلهم و لا يجوز للإمام الأبصر بالأشخاص و المصالح ذلك؟! و المحقون لا يصير مهدورا باختيار نفسه، اللهم إلا أن يقال: إنهم حيث عاهدوا النبي «ص» ثم غدروا به كان هذا جزاء غدوهم، فتدبر. هذا.

و لكن بعد ذلك كله يشكل مخالفه المشهور، اللهم إلا أن ينطبق عنوان آخر مجوز للقتل، و الاحتياط حسن على كل حال، و لا سيما فى الدماء و الفروج و الأموال.

الثالث: [التخيير بين الخصال يختص بالأسارى من أهل الكتاب]

قد يقال: إن التخيير بين الخصال الثلاث أو الأربع يختص بالأسارى من أهل الكتاب، و أما غيرهم من المشركين و الوثنيين و غيرهما ممن لا يقمّ بالجزية فلا يجوز استرقاقهم، و قد مرّ هذا التفصيل فى كلام ابن قدامه. و مرّ عن المبسوط أيضا قوله:

«و إن أسر رجل بالغ فإن كان من أهل الكتاب أو ممن له شبهه كتاب فالإمام مخير فيه على

ما مضى بين الثلاثة أشياء، وإن كان من عبده الأوثان فإن الإمام مخير فيه بين المفاداة والمن، و سقط الاسترقاق لأنه لا يقَرّ على دينه بالجزية كالمترد.» (١)

و فى المختلف بعد نقل هذا الكلام من المبسوط قال: «و هو حق.» (٢) و أفتى بالتفصيل ابن حمزه فى الوسيله أيضا «٣»، و لكن الشيخ فى النهايه و الخلاف و كذا المحقق فى الشرائع لم يفصلا بين أهل الذمه و غيرهم، كما مرّ. «٤» و فى التذكرة:

«و هذا التخيير ثابت فى كل أصناف الكفار، سواء كانوا ممن يقَرّ على دينه بالجزية كأهل الكتاب أو لا كأهل الحرب، و به قال الشافعى، لأن الحربى كافر أصلى فجاز استرقاقه كالكتابى، و لأن حديث الصادق «ع» عام فى كل أسير.» ثم نقل

(١) - المبسوط ٢ / ٢٠.

(٢) - المختلف ١ / ٣٣١، كتاب الجهاد.

(٣) - الوسيله / ٢٠٢؛ و فى الجوامع الفقيهيه / ٧٣٢ (ط. أخرى / ٦٩٦).

(٤) - راجع ص ٢٥٩ و ما بعدها من هذا الجزء من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٤

كلام المبسوط ثم قال: «و به قال أبو سعيد الإصطخرى. و عن أحمد روايتان، و قال أبو حنيفه: يجوز فى العجم دون العرب، و هو قول الشافعى فى القديم.

و احتج الشيخ «ره» بأنه لا يجوز له إقرارهم بالجزية فلا يجوز له إقرارهم بالاسترقاق، و نمنع الملازمه و تبطل بالنساء و الصبيان فإنهم يسترقون و لا يقَرّون بالجزية.» (١)

و نحو ذلك فى المنتهى أيضا. «٢»

أقول: و مراد العلامه بحديث الصادق ما مرّ من خير طلحه، عنه «ع». و الأقوى عدم الفرق بين أهل الكتاب و غيرهم فى جواز الاسترقاق أيضا، لإطلاق الأخبار و أكثر الفتاوى، فتدبر.

الرابع: هل التخيير فى المقام تخيير شهوه أو مصلحه؟

عن المبسوط قوله:

«أى هذه الثلاثه رأى صلاحا و حظًا للمسلمين فعله.» «٣»

و فى التذكرة:

«و هذا التخيير تخيير مصلحه و اجتهاد لا تخيير شهوه، فمتى رأى الإمام المصلحه فى خصله من هذه الخصال تعينت عليه و لم يجز العدول عنه. و لو تساوت المصالح تخير تخيير شهوه. و قال مالك: القتل أولى.» «٤» و نحو ذلك فى المنتهى أيضا. «٥»

و فى التذكرة أيضا فى مقام التعليل للخصال الأربع قال:

«و لأن كل خصله من هذه الخصال قد تكون أصلح من غيرها فى بعض الأسرى:

فإن ذا القوه و النكايه فى المسلمين قتله أنفع و بقاءه أضرّ، و الضعيف ذا المال لا قدره له على الحرب ففداؤه أصلح للمسلمين، و منهم من هو حسن الرأى فى

(١) - التذكرة ١ / ٤٢٤.

(٢) - المنتهى ٢ / ٩٢٧.

(٣) - المبسوط ٢ / ٢٠.

(٤) - التذكرة ١ / ٤٢٤.

(٥) - المنتهى ٢ / ٩٢٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٥

الإسلام و يرجى إسلامه فالمنّ عليه أولى، أو يرجى بالمنّ عليه المنّ على الأسارى من المسلمين، أو يحصل بخدمته نفع يؤمن ضرره كالصبيان و النساء فاسترقاقه أولى. و الإمام أعرف بهذه المصالح فكان النظر إليه فى ذلك كله.» «١»

و نحوه فى المنتهى أيضا. «٢»

و العلامه فى هذين الكتابين أفتى بالتخيير بين الخصال الثلاث و صرح بعدم جواز القتل بل ادعى عليه إجماع علمائنا، فتعرضه فى مقام التعليل للقتل أيضا لا- بدّ أن يحمل على سهو القلم، أو يراد به قتل من أسرق قبل تقضى الحرب أو ذكره على وجه المماشاه.

و فى المغنى لابن قدامه قال:

«ولأن كل خصله من هذه الخصال قد تكون أصلح فى بعض الأسرى، فإن منهم من له قوه و نكايه فى المسلمين و

بقاؤه ضرر عليهم فقتله أصلح، و منهم الضعيف الذى له مال كثير ففداؤه أصلح، و منهم حسن الرأى فى المسلمين يرجى إسلامه بالمنّ عليه أو معونته للمسلمين بتخليص أسراهم و الدفع عنهم فالمنّ عليه أصلح، و منهم من ينتفع بخدمته و يؤمن شره فاسترقاقه أصلح كالنساء و الصبيان. و الإمام أعلم بالمصلحه فينبغى أن يفوض ذلك إليه.» (٣)

فيستفاد من هذه الكلمات أن التخيير عندهم تخيير مصلحه.

و لكن الشيخ فى الخلاف و النهايه و كذا المحقق فى الشرائع أطلقا التخيير، كما مرّ. و روايه طلحه أيضا مطلقه من هذه الجبهه.

اللهم إلاً أن يقال: إن تخيير الإمام بما هو إمام المسلمين و وليهم بما اعتبر فيه الإسلام من العصمه أو العداله ينصرف لا محاله إلى تخيير مصلحتهم، فإنه مقتضى ولايه الأمر، مضافا إلى كونه مطابقا للاحتياط، فتدبر.

(١) - التذكرة ١ / ٤٢٤.

(٢) - المنتهى ٢ / ٩٢٧.

(٣) - المغنى ١٠ / ٤٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٦

الخامس: قال فى الجواهر:

«و مع اختيار الاسترقاق أو المال فداء فلا ريب فى أنه من الغنيمه التى يتعلق بها حق الغانمين، كما صرح به الفاضل و الشهيدان و غيرهم.

و لا ينافيه تخيير الإمام «ع» بين ما يكون غنيمه و غيره بعد أن كانوا هم الذين أسروه و قهروه. و أقصى تخيير الإمام أن له المنّ عليه باعتبار كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم. فمع فرض اختياره المالىه بالاسترقاق أو الفداء تعلق به حق الغانمين كأولياء القصاص إذا اختاروا الدين، فإنه يتعلق بها حق الدين و غيره.» (١)

أقول: قد مرّ فى أوائل بحث الغنائم أنه لا يتعين فيها التقسيم، بل للإمام أن ينفلها أو يهبها إذا رأى ذلك صلاحا، و له أيضا أن يسد بها

النوائب و إن استوعبت جميعها، فلم لا يجرى ذلك في الفداء و المسترق أيضا؟

السادس: قد مرّ عن المبسوط قوله:

«و إن أسلموا لم يسقط عنهم هذه الأحكام الثلاثة، و إنما يسقط عنهم القتل لا غير.

و قد قيل: إنه إن أسلم سقط عنه الاسترقاق، لأن عقيلاً أسلم بعد الأسر ففاداه النبي «ص» و لم يسترقه.» (٢)

و مر عن الشرائع قوله: «و لو أسلموا بعد الأسر لم يسقط عنهم هذا الحكم.» (٣) يعنى الحكم بالخصال الثلاث.

و فى المغنى:

«و إن أسلم الأسير صار رقيقاً فى الحال و زال التخيير و صار حكمه حكم النساء، و به قال الشافعى فى أحد قوليّه، و فى الآخر:

يسقط القتل و يتخير بين الخصال

(١) - الجواهر ٢١ / ١٢٧.

(٢) - المبسوط ٢ / ٢٠.

(٣) - الشرائع ١ / ٣١٨ (ط. أخرى / ٢٤٢).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٧

الثلاث، لما روى أن أصحاب رسول الله «ص» أسروا رجلاً من بنى عقيل فمر به النبي «ص»، فقال: يا محمد، علام أخذت و أخذت سابقه الحاج؟ فقال: أخذت بجريره حلفائك من ثقيف، فقد أسرت رجلين من أصحابى. فمضى النبي «ص» فناداه يا محمد، يا محمد، فقال له: ما شأنك؟ فقال: إني مسلم، فقال: «لو قلتها و أنت تملك أمرك لأفلحت كل الفلاح.» و فادى به النبي «ص» الرجلين. رواه مسلم و لأنه سقط القتل بإسلامه، فبقى باقى الخصال على ما كانت عليه.» (١)

و فى المنتهى:

«إذا أسلم الأسير بعد الأسر سقط عنه القتل إجماعاً، سواء أخذ قبل تقضى الحرب أو بعده. و لا نعلم فيه خلافاً، لقوله «ص»:

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا:

لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم و أموالهم إلا بحقها.»

بن يونس، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين «ع»، قال: الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا.» «٢»

ثم تعرض لأقوال فقهاء السنه و ذكر قصه الرجل من بنى عقيل على ما مرّت من المغنى. «٣»

و الحديث الذى رواه عن النبى «ص» رواه البيهقى بإسناده، عن البخارى و مسلم، بإسنادهما عن أبى هريره، عنه «ص» بتفاوت ما، فراجع. «٤» و قصه الرجل من بنى عقيل رواها البيهقى عن مسلم. «٥»

و فى التذكره: «لو أسلم الأسير بعد الأسر سقط عنه القتل إجماعا.» ثم ذكر نحو ما فى المنتهى. «٦»

(١)- المغنى ١٠ / ٤٠٢.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٣، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- راجع المنتهى ٢ / ٩٢٨.

(٤)- سنن البيهقى ٩ / ١٨٢، كتاب الجزيه، باب من لا تؤخذ منه الجزيه من أهل الأوثان.

(٥)- راجع سنن البيهقى ٦ / ٣٢٠، كتاب قسم الفىء و الغنيمه، باب ما جاء فى مفاداه الرجال منهم بمن أسرمناء؛ و ٩ / ٧٢، كتاب السير، باب جريان الرّق على الأسير و إن أسلم ...

(٦)- راجع التذكره ١ / ٤٢٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٨

أقول: لا- إشكال و لا- خلاف فى عدم جواز قتله بعد إسلامه، لوضوح حقن الدم بالإسلام، و لما فى المنتهى و التذكره من الإجماع و الحديثين، و لا فرق فى ذلك بين من أسر قبل تقضى الحرب أو بعده.

و أما غير القتل من الخصال فنقول: إن كان الأسر بعد تقضى الحرب فالظاهر بقاء التخيير بين الخصال الثلاث، و به أفتى فى المبسوط و الشرائع، كما مرّ.

و فى الجواهر قال:

«بلا خلاف معتد به أجده فيه، بل و لا إشكال للأصل و الإطلاق.» «١»

و مراده بالأصل

استصحاب حكمه قبل إسلامه، و بالإطلاق إطلاق خبر طلحه، و كذا خبر الزهري بالنسبه إلى الاسترقاق.

و ما مرّ من المبسوط من أن النبي «ص» فادى عقيلاً و لم يسترقه لا يدل على عدم جواز الاسترقاق، إذ لعله «ص» اختار المفاداه من جهه كونها احد أطراف التخيير و رآها أصح.

و أما من أسر قبل تقضى الحرب ثم أسلم فربّما يقال فيه أيضا بالتخيير بين الخصال الثلاث.

و يستدل لجواز استرقاقه بإطلاق خبر الزهري، و لجواز المفاداه بما مرّ من أن النبي «ص» فادى بالرجل الذى أسلم من بنى عقيل الرجلين الأسيرين من أصحابه، و لجواز المنّ بأولويته بذلك ممن أسر بعد تقضى الحرب و لما يسلم كما فى الجواهر.

و لكن يمكن أن يناقش ما ذكر بأن خبر الزهري و خبر المفاداه لم يجمعا لشرائط الحجية، و لم يثبت كون أسر الرجل العقيلي قبل تقضى القتال، و استرقاق المسلم إهانته، و الأصل فى كل إنسان الحرية. و لا يقاس المقام بمن أسر بعد تقضى الحرب، إذ الإسلام هناك وقع بعد تعلق حق الاسترقاق به و لو على نحو التخيير

(١)- الجواهر ٢١ / ١٢٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٧٩

فيستصحب، بخلاف المقام. و المفاداه بالمسلم أيضا خلاف الأصل و خلاف حرمه الإسلام، إذ هى فرع تعلق حق به. هذا مضافا إلى أن ردّ المسلم إلى الكفّار مفاداه إضرار بالمسلم و خطر على دينه، اللهم إلا- أن يكون ذا عشيره تمنعه منهم. فلاحتياط يقتضى الاقتصار على المنّ، فتدبر. هذا.

و للأسارى أحكام كثيره ذكروها فى الكتب الفقهيه الموسوعه، كحكم من أسلم ثم أسر، و حكم الزوجين إذا أسرا معا، و حكم مشرك أو كتابى أسر

وله زوجه لم تؤسر، و حكم الطفل الذى أسر بدون والديه، و حكم التفريق بين الولد و والده أو والدته، إلى غير ذلك من الفروع. و البحث فى هذه الفروع لا يناسب هذا الكتاب، فنحيلها إلى تلك الكتب، و لله الحمد و المنه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٠

الجهه النامنه: فى غنائم أهل البغى و أسراهم:

قال فى الجواهر فى معنى البغى:

«هو لغه: مجاوزه الحدّ، و الظلم، و الاستعلاء، و طلب الشىء. و فى عرف المشرعه:

الخروج عن طاعه الإمام العادل «ع» على الوجه الآتى. و المناسبه بينه و بين الجميع واضحه. و إن كانت هى فى الظلم أتم.» (١)

[فى موارد البغى و حكمه]

أقول: يشبه أن يرجع جميع المعانى إلى المعنى الأول، أعنى المجاوزه و التجاوز عن الحد. حتى إن الطلب أيضا لا يسمّى بغيا و ابتغاء إلّا إذا جاوز الحد المتوسط.

و يمكن إرجاع الجميع إلى الطلب أيضا، فيراد هنا طلب المجاوزه و الظلم.

و الظاهر عدم اختصاص البغى و أحكامه شرعا بتجاوز الأمه على الإمام العادل، و إن كان هذا من أظهر مصاديقه، لعموم الآيه و بعض الأخبار الوارده:

قال الله - تعالى - فى سوره الحجرات: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحِدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ.» (٢)

فحكم القتال فى الآيه قد علق على صفة البغى، و تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعليه بل يدل عليها، فيعلم بذلك أن الملاك فى وجوب القتال أو جوازه هو البغى و التجاوز، سواء كان من فئه على فئه، أو دوله على دوله، أو فئه على الإمام العادل، أو الإمام الجائر بجنوده على الأمه. و الطائفة تصدق على الثلاثة فما فوقها،

(١)- الجواهر ٢١ / ٣٢٢.

(٢)- سوره الحجرات (٤٩)، الآيه ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨١

بل على الاثنين و الواحد أيضا على ما قالوه فى تفسير قوله - تعالى - : « وَ لِيُشْهِدَ عِندَ رَبِّهِمَا [□] [□] طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ. » « ١ » و رواه فى
المجمع عن أبى جعفر «ع» « ٢ ». هذا مضافا إلى أن الحكم دائر مدار

العله، و هى البغى.

و يشهد للتعميم ما ورد فى مورد نزول الآيه، ففى المبسوط:

«قيل نزلت فى رجلين اقتتلا. و قيل فى فئتين، و ذلك أن النبى «ص» كان يخطب فنازعه عبد الله بن أبى بن سلول المنافق، فعاونه قوم و أعان عليه آخرون، فأصلح النبى «ص» بينهم، فنزلت هذه الآيه. و الطائفتان: الأوس و الخزرج.» «٣»

و فى المجمع:

«نزل فى الأوس و الخزرج، وقع بينهما قتال بالسعف و النعال، عن سعيد بن جبير.

و قيل: نزل فى رهط عبد الله بن أبى بن سلول من الخزرج و رهط عبد الله بن رواحه من الأوس.» «٤»

و بالجمله ليس فى الآيه التى هى الأصل فى هذا الحكم اسم من الإمام. نعم، القتال مطلقا يتوقف خارجا على وجود إمام أو أمير يقود المقاتلين و يجمع أمرهم و كلمتهم. و لكنه شرط للوجود فيجب انتخابه و تحصيله لا- للوجوب، كما مر فى بحث الجهاد إجمالا، فراجع. «٥»

و من لفظ الآيه الشريفه اقتبس الفقهاء اسم البغاه للخارجين على الإمام.

و البغى عندنا صفة ذم و يكون محرما بلا إشكال، خلافا لبعض حيث حملوه على الاجتهاد الخطأ تصحيحا لعمل كل صحابى.

و التعبير عن الباغى بالمؤمن محمول على ضرب من المجاز باعتبار حاله قبل

(١)- سورة النور (٢٤)، الآيه ٢.

(٢)- مجمع البيان ١٢٤ / ٤ (الجزء ٧).

(٣)- المبسوط ٧ / ٢٦٢، كتاب قتال أهل البغى.

(٤)- مجمع البيان ١٣٢ / ٥ (الجزء ٩).

(٥)- راجع ص ١٢٥ من الجزء ١ من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٢

البغى أو بلحاظ اعتقاد نفسه، أو أن الفسق لا ينافى الإيمان ببعض مراتبه، فتأمل.

فالمقام نظير قوله - تعالى - : « إِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ

كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ.» (١)

فإن المقصود به المنافقون بلا خلاف. هذا.

و في المبسوط:

«و لا يجب قتال أهل البغي و لا تتعلق بهم أحكامهم إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكونوا في منعه لا يمكن كفهم و تفريق جمعهم إلا بانفراق و تجهيز جيوش و قتال. فأما إن كانوا طائفه قليله و كيدها كيد ضعيف فليسوا بأهل البغي. فأما قتل عبد الرحمن بن ملجم أمير المؤمنين «ع» عندنا كفر، و تأويله غير نافع له، و عندهم هو و إن تأول فقد أخطأ و وجب قتله قودا.

و الثاني: أن يخرجوا عن قبضه الإمام منفردين عنه في بلد أو باديه. فأما إن كانوا معه و في قبضته فليسوا أهل البغي، و روى أن عليا «ع» كان يخطب فقال رجل من باب المسجد «لا حكم إلا لله»، تعريضا بعلي «ع» أنه حكّم في دين الله فقال علي «ع»: كلمه حق يراد بها باطل، لكم علينا ثلاث: أن لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، و لا تمنعكم الفىء ما دامت أيديكم معنا، و لا نبذكم بقتال. فقال:

«ما دامت أيديكم معنا»، يعنى لستم منفردين.

و الثالث: أن يكونوا على المباينه بتأويل سائغ عندهم. و أما من باين و انفرد بغير تأويل فهؤلاء قطع الطريق، حكمهم حكم المحاربيين.» (٢)

أقول: لا- يخفى أن الظاهر من قوله: «ما دامت أيديكم معنا»، كونهم معهم في قبال العدو المشترك، فلا يكفى في صدقه عدم انفرادهم منهم.

و في الجواهر بعد التعرض لأخبار المسأله الوارده في قصتي الجمل و صفين قال ما ملخصه:

«و لعلّه لهذه النصوص و نحوها قال الشيخ و ابنا إدريس و حمزه- فيما حكى عنهم- أنه

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٣

يعتبر في جريان حكم البغاه كونهم في منعه و كثره، فأما إن كانوا نفرا يسيرا و كيدهم ضعيف لم يجر عليهم حكم البغى. و هو المحكى عن الشافعى. مستدلين عليه بأن أمير المؤمنين «ع» أوصى بالإحسان إلى ابن ملجم. و لكن عن بعض الجمهور جريان حكم البغاه حتى على الواحد إذا خرج بالسيف، بل في المنتهى و عن التذكرة أنه قوى، بل قيل: إنه مقتضى إطلاق المتن و غيره. و إن كان قد يناقش بانسياق غيره من الإطلاق، خصوصا بعد ذكر الفئه الظاهر في الاجتماع المعتد به، و لا أقل من الشك فيبقى الأصل بحاله. نعم، يجرى حكم المحارب لو فرض الإشهار للسلاح.

و حكى عن الشيخ و ابنى حمزه و إدريس أيضا اشتراط الخروج عن قبضه الإمام منفردين عنه، أما لو كانوا معه و في قبضته فليسوا أهل بغى. و لعلّه للمرسل: «أن علينا كان يخطب فقال رجل بباب المسجد: «لا حكم إلا لله» تعريضا بعلئ «ع» أنه حكم في دين الله الرجال، فقال على «ع»: «كلمه حق أريد بها باطل. لكم عندنا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا اسم الله فيها، و لا نمنعكم الفىء ما دامت أيديكم معنا، و لا نبداكم بقتال.» «١»

إذ المراد من قوله «ع»: «ما دامت أيديكم معنا» عدم الانفراد. و لكنه مرسل غير جامع لشرائط الحجية.

و ربما حكى عنهم أيضا اشتراط أن يكونوا على المباينة بتأويل يعتقدونه. و لم نجد لهم ما يدل عليه. «٢»

أقول: لا نرى وجها لاعتبار الشرط الأول و الثالث بعد إطلاق الآيه، و لا سيما بملاحظه ما ذكر في

شأن نزولها. و لا- دليل على دخل الخصوصيات الموجوده فى أصحاب الجمل و صفين و النهروان فى الأحكام المعلقه على عنوان البغى و الباغى.

(١)- روى نحو ذلك فى مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٤، الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٩، عن الدعائم ١/ ٣٩٣.

(٢)- الجواهر ٢١/ ٣٣١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٤

نعم، لو فرض تعليق الحكم على عنوان آخر أخص لم يسر منه إلى مطلق الباغى.

و صدق عنوان المحارب على مورد خاص لا- ينافى صدق عنوان الباغى أيضا، فيكون مجمعا للعنوانين و محكما بحكمين، و نظائره فى الفقه كثيره.

و ابن ملجم فى بادئ الأمر كان باغيا و جب قتاله، و لكن بعد القبض عليه و صيرورته تحت اختيار الإمام «ع» كان للإمام العفو عنه، حيث كان هو المبعى عليه، فتدبر.

و كيف كان فلا خلاف بين المسلمين فى وجوب قتال الباغى إجمالا، و أن التأخر عنه كبيره من الكبائر. و الحروب الثلاث التى اتفقت لأمر المؤمنين «ع» فى البصره و صفين و النهروان كانت من هذا القبيل، و لكن لسنا نحن هنا بصدد البحث فى وجوب قتال البغاه و شرائطه، فإن له محلا آخر، بل نريد هنا البحث فى بعض آثاره و توابعه الشرعيه.

فتعرض لمسألتين:

اشاره

الأولى: حكم المدبر و الجريح و المأسور منهم. الثانیه: حكم النساء و الذراري و حكم أموالهم مما حواها العسكر و ما لم يحوها. و لا يخفى أن الموضوع فى المسأله الأولى ليس أمرا ماليا و لكن لشده الارتباط بين المسألتين نبحت فيها استطرادا.

المسأله الأولى: فى حكم المدبر، و الجريح، و المأسور منهم:

اشاره

فهى فى الحقيقه ثلاث مسائل جعلناها واحده لتشابكها روايه و فتوى:

١- قال الشيخ في كتاب الباغي من الخلاف (المسألة ٤):

«إذا ولى أهل البغي إلى غير فئه، أو ألقوا السلاح أو قعدوا أو رجعوا إلى الطاعه حرم قتالهم بلا خلاف. وإن وُلوا منهزمين إلى فئه لهم جاز أن يتبعوا و يقتلوا، و به قال أبو حنيفه و أبو إسحاق المروزي. و قال باقي أصحاب الشافعي: إنه لا يجوز

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٥

قتالهم و لا اتباعهم. دليلنا قوله- تعالى -: «فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ».

و هؤلاء ما فاءوا إلى أمر الله. و لا ينافي ذلك ما روى أن عليا «ع» يوم الجمل نادى أن لا يتبع مدبرهم، لأن أهل الجمل لم يكن لهم فئه يرجعون إليها. و على ما قلناه إجماع الفرقه، و أخبارهم وارده به.» «١»

٢- و فيه أيضا (المسألة ٦):

«إذا وقع أسير من أهل البغي في المقاتله كان للإمام حبسه و لم يكن له قتله، و به قال الشافعي. و قال أبو حنيفه: له قتله. دليلنا إجماع الفرقه، و أيضا روى عبد الله بن مسعود، قال: قال لى رسول الله «ص»: يا ابن أمّ عبد، ما حكم من بغي من أمتي؟

قال: قلت: الله و رسوله أعلم، فقال: لا يتبع و لا يجاز على جريحهم، و لا يقتل أسيرهم، و لا يقسم فيئهم. و هذا نصّ... «٢»

٣- و قال في جهاد النهايه:

«و أهل البغي على ضربين: ضرب منهم يقاتلون و لا تكون لهم فئه يرجعون إليه، و الضرب الآخر تكون لهم فئه يرجعون إليه. فإذا لم يكن لهم فئه يرجعون إليه فإنه لا

غير فئه أطلقناه. و إن ولّوا مدبرين إلى فئه لا يطلق عندنا في هذه الحاله. و قال بعضهم: يطلق لأنه لا يتبع مدبرهم. و قد بينا أنه يتبع مدبرهم إذا ولّوا منهزمين إلى فئه. «٢»

أقول: و في كلامه في الأسير في المبسوط و الخلاف نحو تهافت مع ما ذكره في النهايه، إذ حكم فيهما بعدم قتل الأسير مطلقا و نسبه إلى مذهبننا، و في النهايه فصل فيه بين من له فئه و غيره نظير المدبر.

٦- و في الشرائع:

«و من كان من أهل البغي لهم فئه يرجع إليها جاز الإجهاز على جريحهم و إتباع مدبرهم و قتل أسيرهم. و من لم يكن له فئه فالقصد بمحاربتهم تفریق كلمتهم، فلا يتبع لهم مدبر، و لا يجهز على جريحهم، و لا يقتل لهم مأسور.» «٣»

٧- و ذیل هذا في الجواهر بقوله:

«بلا خلاف أجده في شىء من ذلك. نعم، في الدروس: «و نقل الحسن أنهم يعرضون على السيف، فمن تاب منهم ترك و إلّا قتل.» إلّا أنه لم نعرف القائل به.

بل المعلوم من فعل عليّ «ع» في أهل الجمل خلافه. و حينئذ فلا خلاف معتدّ به

(١)- المبسوط ٧ / ٢٤٨.

(٢)- المبسوط ٧ / ٢٧١.

(٣)- الشرائع ١ / ٣٣٦ (ط. أخرى / ٢٥٦).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٧

فيه، بل في المنتهى و محكى التذكرة نسبه إلى علمائنا. بل عن الغنيه الإجماع عليه صريحا و هو الحجج... «١»

٨- و في الفقه على المذاهب الأربعة:

«المالكيه قالوا: يمتاز قتال البغاه عن قتال الكفار بأحد عشر وجها: ١- أن يقصد الإمام بالقتال ردعهم لا قتلهم. ٢- و أن يكف عن مدبرهم. ٣- و لا يجهز على جريحهم. ٤- و لا

تقتل أسراهم. ٥- ولا تغنم أموالهم. ٦- ولا تسبي ذراريهم. ٧-

ولا يستعان عليهم بمشرك. ٨- ولا يوادعهم على مال. ٩- ولا تنصب عليهم الردعات. ١٠- ولا تحرق مساكنهم. ١١- ولا يقطع شجرهم ...

الحنفيه قالوا: فإن كانت لهم فئه أجهز على جريحهم، و أتبع موليهم، دفعا لشرهم كيلا يلحقوا بهم، و إن لم يكن لهم فئه لم يجهز على جريحهم، و لم يتبع موليهم لاندفاع الشر بدون ذلك و هو المطلوب ...

الشافعيه و الحنابله قالوا: لا يجوز الإجهاز على الجريح، و لا إتباع المولّى فى حالتى الفئه و عدمها. «٢»

أقول: الردع: الزعفران. و الظاهر أنهم كانوا يلطخون بدن الأسارى و ألبستهم بالزعفران و نحوه ليمتازوا عن غيرهم فى المجتمعات.

و بالجملة فأصحابنا الإماميه فصّلوا فى المدبر و الجريح و المأسور من البغاه بين من لا يكون لهم فئه يرجعون إليها و رئيس يلجئون إليه، نظير أهل الجمل، حيث انكسرت شوكتهم و تفرقت أياديهم، و بين من لهم فئه و رئيس ربما يرجعون إليهما و يتجهزون ثانيا للقتال و الهجمه، نظير جنود معاويه فى صفين. و بهذا التفصيل أفتى أبو حنيفه أيضا، و لكن أكثر فقهاء السنه لم يفصلوا فى المسأله.

[الأخبار]

و يدل على التفصيل بعض الأخبار، فلنتعرض لأخبار المسأله:

(١)- الجواهر ٢١ / ٣٢٨.

(٢)- الفقه على المذاهب الأربعة ٥ / ٤١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٨

١- ما رواه الكليني بسنده، عن حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الطائفتين من المؤمنين: إحداهما باغيه و الأخرى عادله، فهزمت العادله الباغيه؟ فقال: «ليس لأهل العدل أن يتبعوا مدبرا، و لا يقتلوا أسيرا، و لا يجهزوا على

و هذا إذا لم يبق من أهل البغي أحد و لم يكن لهم فئه يرجعون إليها. فإذا كان لهم فئه يرجعون إليها فإن أسيرهم يقتل، و مدبرهم يتبع، و جريحهم يجهز.» و رواه الشيخ أيضا بإسناده، عن حفص. «١»

أقول: أجزت على الجريح و أجهزت عليه: أسرعت في قتله. و بهذا المعنى أيضا ذفقت و أذفقت بالذال المعجمه.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ٣، ص: ٢٨٨

و حيث نهى فی الفقره الأولى عن الإتياع و القتل و الإجهاز فلا محاله لا يستفاد من الفقره الثانيه إلّا الجواز، كما هو الشأن فی كل أمر وقع عقيب الحظر أو توهمه.

و الروايه اشتملت على المسائل الثلاث، أعنى حكم المدبر و الجريح و المأسور، و قد حكم فی الجميع بالتفصيل بين وجود الفئه و غيره.

٢- ما رواه الكليني أيضا بسنده، عن عبد الله بن شريك، عن أبيه، قال: لَمَّا هزم الناس يوم الجمل قال أمير المؤمنين «ع»: «لا تتبعوا موليا، و لا تجيزوا على جريح. و من أغلق بابه فهو آمن.» فلَمَّا كان يوم صفين قتل المقبل و المدبر، و أجاز على جريح.

فقال أبان بن تغلب لعبد الله بن شريك: هذه سيرتان مختلفتان؟ فقال: إن أهل الجمل قتل طلحه و الزبير، و إن معاويه كان قائما بعينه و كان قائدهم.» و رواه الشيخ أيضا بإسناده. «٢»

٣- و عن تحف العقول، عن أبي الحسن الثالث «ع» أنه قال في جواب مسائل يحيى بن أكثم: و أما قولك: «إن علينا «ع» قتل أهل صفين مقبلين و مدبرين، و

(١) - الكافي ٥ / ٣٢، كتاب الجهاد، و رواه عنه و عن التهذيب ٦ / ١٤٤ فى الوسائل ١١ / ٥٤، الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١١ / ٥٥، الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٨٩

جريحهم، و أنه يوم الجمل لم يتبع موليا، و لم يجز على جريح، و من ألقى سلاحه آمنه، و من دخل داره آمنه، فإن أهل الجمل قتل إمامهم و لم يكن لهم فئه يرجعون إليها، و إنما رجع القوم إلى منازلهم غير محاربين و لا مخالفين و لا منابذين، (و) رضوا بالكف عنهم، فكان الحكم فيهم رفع السيف عنهم و الكف عن أذاهم، إذ لم يطلبوا عليه أعوانا. و أهل صفين كانوا يرجعون إلى فئه مستعده و إمام يجمع لهم السلاح (و) الدروع و الرماح و السيوف، و يسنى لهم العطاء و يهين لهم الأنزال، و يعود مريضهم و يجبر كسيرهم و يداوى جريحهم، و يحمل راجلهم، و يكسو حاسرهم، و يردهم فيرجعون إلى محاربتهم و قتالهم، فلم يساو بين الفريقين فى الحكم لما عرف من الحكم فى قتال أهل التوحيد، لكنه شرح ذلك لهم، فمن رغب عرض على السيف أو يتوب عن ذلك.» (١)

أقول: يقال: أسنى له الجائزه: جعلها سنیه أى رفيعه. و النزل بفتحين: الفضل و العطاء. و الحاسر: العارى.

٤- و فى الكافي أيضا بسنده، عن أبى حمزه الثمالى، قال: قلت لعلى بن الحسين «ع»: إن عليا «ع» سار فى أهل القبله بخلاف سيره رسول الله «ص» فى أهل الشرك؟ قال: فغضب «ع» ثم جلس ثم قال: «ساروا الله فيهم بسيره رسول الله «ص»

يوم الفتح، إنَّ عليًا «ع» كتب إلى مالك و هو على مقدمته في يوم البصره بأن لا يطعن في غير مقبل و لا يقتل مدبرا، و لا يجيز على جريح، و من أغلق بابه فهو آمن. فأخذ الكتاب فوضعه بين يديه على القربوس من قبل أن يقرأه، ثم قال: اقتلوهم فقتلهم حتى أدخلهم سكك البصره، ثم فتح الكتاب فقرأه ثم أمر مناديا فنادى بما في الكتاب. و رواه الشيخ أيضا عنه. «٢»

٥- و في خبر الأسياف الخمسه الذي رواه حفص بن غياث، عن أبي عبد الله، عن أبيه -عليهما السلام-: «و أما السيف المكفوف فسيف على أهل البغي و التأويل. قال الله - عزَّ و جلَّ - : و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما ...

و كانت السيره فيهم من أمير المؤمنين «ع» ما كان من رسول الله «ص» في أهل مكه يوم فتح مكه، فإنه لم يسب لهم ذريته، و قال: من أغلق بابه فهو آمن، و من ألقى سلاحه أو دخل دار أبي

(١)- الوسائل ١١ / ٥٦، الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤، عن تحف العقول / ٤٨٠.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٥، الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٠

سفيان فهو آمن. و كذلك قال أمير المؤمنين «ع» يوم البصره؛ نادى لا تسبوا لهم ذريه، و لا تجهزوا على جريح، و لا تتبعوا مدبرا، و من أغلق بابه و ألقى سلاحه فهو آمن. «١»

أقول: الظاهر من هذا الحديث بل و من سابقه أن هذا الحكم من أمير المؤمنين «ع» وقع منه منّا على أهل البصره، كما وقع نظيره من رسول الله

«ص» على أهل مكة، وإلّا كان لهم الإجهاز على جريحهم وإتباع مدبرهم، و سيأتى بيان ذلك.

٦- و فى المستدرک، عن المفید بسنده، عن کتاب أمير المؤمنين «ع» إلى أهل الكوفه بعد واقعه الجمل: «فلما هزمهم الله أمرت أن لا يتبع مدبر ولا يجاز على جريح، ولا يكشف عوره ولا يهتك ستر ولا يدخل دار إلّا بإذن و آمنت الناس. الخبر.» «٢»

٧- و فيه أيضا، عن أمالى المفید بسنده، عن حبه العرنى فى واقعه الجمل: فولّى الناس منهزمين، فنادى منادى أمير المؤمنين «ع»: «لا تحيزوا على جريح ولا تتبعوا مدبرا، و من أغلق بابه فهو آمن و من ألقى سلاحه فهو آمن.» «٣»

و فيه أيضا بهذا المضمون روايات آخر. فراجع.

٨- و فيه أيضا، عن غيبه النعمانى بسنده، عن أبى بصير، قال: قال أبو عبد الله «ع»: لما التقى أمير المؤمنين «ع» و أهل البصره نشر الرايه - رايه رسول الله «ص» - فتزلزلت أقدامهم، فما اصفرّت الشمس حتى قالوا: آمنا يا بن أبى طالب. فعند ذلك قال: «لا تقتلوا الأسرائ، و لا تجهزوا على جريح، و لا تتبعوا مؤلّيا، و من ألقى سلاحه فهو آمن، و من أغلق بابه فهو آمن.» «٤»

(١) - الوسائل ١١ / ١٦، الباب ٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥١، الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥١، الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٤) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥١، الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩١

٩- و فيه أيضا، عن كتاب صفين بإسناده، فى قصه وقعت بين

مالك الأشتر و الأصمغ بن ضرار الذى أسره مالك فى صفين، و فيها: «و كان على «ع» ينهى عن قتل الأسير الكافّ ... قال «ع»: هو لك يا مالك، فإذا أصبت أسير أهل القبلة فلا تقتله، فإن أسير أهل القبلة لا يفادى و لا يقتل.» (١)

أقول: ظاهر هذا الخبر على فرض صحته حرمة قتل الأسير من أهل القبلة مطلقا و لو كان له فئه كما فى صفين، و مورد الرواية حرب صفين. اللهم إنا أن يحمل على الأسير الكافّ، كما يشهد به فقره الأولى من الرواية.

١٠- و فيه أيضا، عن كتاب صفين بسنده، عن الشعبي، قال: لما أسر على «ع» الأسرى يوم صفين فخلّى سبيلهم أتوا معاويه، و قد كان عمرو بن العاص يقول لأسرى أسره معاويه: اقتلهم. فما شعروا إلا بأسراهم قد خلّى سبيلهم على «ع»، فقال معاويه: يا عمرو، لو أطعناك فى هؤلاء الأسرى لوقعنا فى قبيح من الأمر.

ألا ترى قد خلّى سبيل أسرانا؟ فأمر بتخليه من فى يديه من أسرى على «ع». و قد كان على «ع» إذا أخذ أسيرا من أهل الشام خلّى سبيله إلا أن يكون قد قتل من أصحابه أحدا فيقتله به. فإذا خلّى سبيله فإن عاد الثانية قتله و لم يخلّ سبيله.» (٢)

أقول: ليس فى الخبر دلالة على عدم جواز قتل الأسير منهم، إذ لعل تخليته «ع» لسبيلهم كان فى مورد خاص و وقع منه منا لحكمه خاصة، فالأمر موكول إلى نظر الإمام. و يشهد لذلك الخبر التالى:

١١- و فى دعائم الإسلام: «أتى بأسير يوم صفين، فقال: لا تقتلنى يا أمير المؤمنين. قال: أفيك خير تباع؟ قال: نعم. فقال للذى جاء به: لك سلاحه و خلّ

مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٢، الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٩.

(٢) - مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥١، الباب ٢١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٢

سييله. و أتاه عمّار بن ياسر بأسير فقتله على «ع» «١» و رواه عنه في المستدرک. «٢»

١٢- و في الدعائم أيضا: «و إذا انهزم أهل البغي و كانت لهم فئه يلجئون إليها أتبعوا و طلبوا و أجهز جرحاهم، و قتلوا بما أمكن قتلهم. و كذلك سار على «ع» في أصحاب صفين، لأن معاويه كان وراءهم. و إذا لم يكن لهم فئه لم يتبعوا بالقتل، و لم يجهز على جرحاهم، لأنهم إذا ولّوا تفرّقوا. و كذلك روينا عن على «ع» أنه سار في أهل الجمل لما قتل طلحه و الزبير و أخذ عائشه و هزم أصحاب الجمل نادى مناديه: لا تجهزوا على جريح و لا تتبعوا مدبرا، و من ألقى سلاحه فهو آمن. ثم دعا بيغله رسول الله «ص» الشهباء فركبها ... حتى انتهى إلى دار عظيمه، فاستفتح ففتح له، فإذا هو بنساء يبكين بفناء الدار، فلما نظرن إليه صحن صيحه واحده و قلن: هذا قاتل الأحمه. قال: فلم يقل لهن شيئا و سأل عن حجره عائشه، ففتح له بابها، فسمع منها كلام شبيه بالمعاذير ... قال: ... و لو قتلت الأحمه لقتلت من في هذه الحجره، و من في هذه الحجره، و من في هذه الحجره. و أوما إلى ثلاث حجرات ... قال الأصبع:

و كان في إحدى الحجر عائشه و من معها من خاصتها، و في الأخرى مروان بن الحكم و شباب من قريش، و في الأخرى عبد الله بن الزبير

و أهله.

فقيل له: فهلا بسطتم أيديكم على هؤلاء فقتلتموهم؟ أليس هؤلاء كانوا أصحاب القرحة فلم استبقاهم؟ قال الأصمغ: قد ضربنا و الله بأيدينا على قوائم السيوف و حددنا أبصارنا نحوه لكي يأمرنا فيهم بأمر فما فعل و وسعهم عفوه. «٣»

و رواه عنه في المستدرک. «٤»

١٣- و في سنن البيهقي بسنده، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله «ص» لعبد الله بن مسعود: يا ابن مسعود أتدرى ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال ابن مسعود:

(١)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٣، كتاب الجهاد- ذكر قتال أهل البغي.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥١، الباب ٢١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٤، كتاب الجهاد- ذكر قتال أهل البغي.

(٤)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥١، الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٣

الله و رسوله أعلم. قال: فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم، و لا يقتل أسيرهم، و لا يذف على جريحهم ...

و في روايه الخوارزمي: و لا يجاز على جريحهم. زاد: و لا يقسم فيئهم. «١»

١٤- و فيه أيضا بسنده، عن علي بن الحسين «ع»، قال: «دخلت على مروان بن الحكم فقال: ما رأيت أحدا أكرم غلبه من أبيك، ما هو إلا أن ولىنا يوم الجمل فنادى مناديه:

لا يقتل مدبر، و لا يذف على جريح. «٢»

١٥- و فيه أيضا بسنده، عن حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: أمر علي «ع» مناديه فنادى يوم البصره: «لا يتبع مدبر، و لا يذف على جريح، و لا يقتل أسير، و من أعلق بابه فهو آمن، و من ألقى سلاحه فهو

آمن. و لم يأخذ من متاعهم شيئا.» «٣»

١٦- وفيه أيضا بسنده، عن يزيد بن ضبيعه العبسي، قال: نادى منادى عمّار- أو قال علي- يوم الجمل وقد ولى الناس: ألا لا يذافّ علي جريح ولا يقتل مولّ، و من ألقى السلاح فهو آمن. فشقّ علينا ذلك.» «٤»

١٧- وفيه أيضا بسنده، عن أبي أمامه، قال: «شهدت صفين و كانوا لا يجيزون علي جريح، و لا يقتلون مولّيا، و لا يسلبون قتيلًا.» «٥»

أقول: الروايات الكثيره الواردة في قصه الجمل لا- تنافي التفصيل الذي دلت عليه أخبار حفص و شريك و تحف العقول و الدعائم و أفتى به أصحابنا الإماميه،

(١)- سنن البيهقي ٨ / ١٨٢، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا ...

(٢)- سنن البيهقي ٨ / ١٨١، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا ...

(٣)- سنن البيهقي ٨ / ١٨١، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا ...

(٤)- سنن البيهقي ٨ / ١٨١، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا ...

(٥)- سنن البيهقي ٨ / ١٨٢، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٤

لأنها متعرضه لشقّ واحد من المسأله. و إطلاق خبر ابن مسعود على فرض صحته أيضا يحمل عليه. نعم، خبر أبي أمامه الوارد في قصه صفين ربما ينافي ذلك. و يمكن أن يقال على فرض صحته إن أبا أمامه لم يكن شاهدا لجميع مشاهد صفين.

و حرب صفين وقعت في منطقه واسعه و قد طال زمانها، فلعل أبا أمامه يحكى عما شاهده بنفسه في منطقه خاصه و زمان خاص، فتدبّر.

ثم لا يخفى أن الظاهر من الفتاوى و

بعض الأخبار التي مرت تعيين التفصيل و أن من ليس لهم فئه يرجعون إليها لا يجوز الإجهاز على جريحهم و إتباع مدبرهم و قتل أسيرهم، و من لهم فئه يجوز ذلك فيهم.

و لكن المستفاد من بعض الأخبار الأخر أن النهى عن الإجهاز و الإبتاع و القتل فى أهل البصره وقع من أمير المؤمنين «ع» عفوا و متنا منه عليهم، كما من رسول الله «ص» على أهل مكه و عفا عنهم، و ظاهر ذلك كونه حكما موسميا فى مورد خاص و أن الحكم الأولى جواز الإبتاع و الإجهاز و القتل إذا لم يكن المورد محلا للعتو و الإغماض و لم يره الإمام صلاحا، فيكون الأمر موكولا إلى نظره:

- ١- ففى خبر أبى حمزه الثمالى، قال: قلت لعلى بن الحسين «ع»: بما سار على بن أبى طالب «ع»؟ فقال: إن أبى يقظان كان رجلا حادا- رحمه الله- فقال: يا أمير المؤمنين، بما تسير فى هؤلاء غدا؟ فقال: بالمن، كما سار رسول الله «ص» فى أهل مكه. «١»
- ٢- و فى دعائم الإسلام: «و سأله عمّار حين دخل البصره فقال: يا أمير المؤمنين، بأى شىء تسير فى هؤلاء؟ فقال: بالمنّ و العفو، كما سار النبى «ص» فى أهل مكه حين افتتحها بالمنّ و العفو.» «٢»

(١)- الوسائل ١١ / ٥٨، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٢)- دعائم الإسلام ١ / ٣٩٤، كتاب الجهاد- ذكر قتال أهل البغى.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٥

٣- و قد مر هذا المضمون فى خبر الأسياف أيضا، فراجع. «١»

٤- و فى خبر عبد الله بن سليمان، عن أبى عبد الله «ع»: «و لو قتل على «ع» أهل البصره جميعا و اتخذ

أموالهم لكان ذلك له حلالاً، و لكنه منّ عليهم ليمنّ على شيعته من بعده.» (٢)

٥- و في نهج البلاغه في ذكر أصحاب الجمل: «فو الله لو لم يصيبوا من المسلمين إلّا رجلاً واحداً معتمدين لقتله بلا جرم جره لحلّ لى قتل ذلك الجيش كله، إذ حضروه فلم ينكروا و لم يدفعوا عنه بلسان و لا بيد. دع ما أنهم قد قتلوا من المسلمين مثل العده التي دخلوا بها عليهم.» (٣)

٦- و عن غيبه النعماني بسنده، عن أبي خديجه، عن أبي عبد الله «ع» أنه قال:

«إن علياً «ع» قال: «كان لى أن أقتل المولّى و أجهز على الجريح، و لكن تركت ذلك للعافيه من أصحابى إن خرجوا لم يقتلوا. و القائم «ع» له أن يقتل المولّى و يجهز على الجريح.» (٤)

إلى غير ذلك من الأخبار، و سيأتى بعضها فى المسأله الثانيه.

و بالجمله فمقتضى هذه الأخبار الكثيره أن الحكم الأولى فى المدبر و الجريح و المأسور من البغاه كان هو جواز الإتياع و الإجهاز و القتل، و عمل أمير المؤمنين «ع» و أمره بالمنّ فيها وقع منه عفواً و منياً، فكيف جعل المنّ حكماً مستمراً فى جميع الأعصار و أفتى به أصحابنا؟

اللهم إلما أن يقال: إن حكمه «ع» بالعفو و المنّ و إن كان حكماً ولائياً و لكنه لم يكن موسمياً فى مورد خاص بل كان حكماً ولائياً مستمراً إلى عصر ظهور

(١)- الوسائل ١١ / ١٦ و ١٨، الباب ٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٨ - ٥٩، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ٥٥٦؛ عبده ٢ / ١٠٤؛ لح / ٢٤٧، الخطبه ١٧٢.

(٤)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥٢، الباب ٢٢ من أبواب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٦

القائم «ع» لحكمه حفظ شيعته و الإرفاق بهم و إتمام الحجه على أعدائه في مواجهتهم للشيعه إلى عصر ظهوره «ع»، و يستفاد هذا من بعض الأخبار الآتية في المسأله الآتية. و في كلام الأصبغ بن نباته: «إنا لما هزمنا القوم نادى مناديه: لا يذف على جريح، و لا يتبع مدبر، و من ألقى سلاحه فهو آمن، سنّه يستنّ بها بعد يومكم هذا.» (١)

و ظاهر الأخبار التي مرّت في صدر المسأله كخبر حفص و نحوه كون الحكم بالتفصيل حكما دائما مستمرا، و قد أفتى به جميع أصحابنا، فلا يجوز رفع اليد عنه.

هذا.

و يظهر من المبسوط و الخلاف كما مرّ عدم جواز قتل الأسير من البغاه مطلقا و أنه يجوز حبسه، و قد مرّ دلالة بعض الأخبار على عدم جواز القتل مطلقا، و لكن لم نجد فيما رأيناه من الأخبار ما يدلّ على جواز الحبس، ففتبع. و فتوى الشيخ - قدّس سرّه - ينبغي أن يؤخذ من نهايته، كما لا يخفى على أهله. و سيأتى في المسأله الآتية ماله نفع في المقام.

تنبيه

لا- يخفى أن كثيرا من أفراد الفئه الباغيه ربما كانوا حضروا المعركه كارهين مكرهين، كما في الحرب المفروضه علينا من قبل طاغوت العراق، فاللازم حينئذ الاجتناب عن قتل النفوس إلّا بمقدار الضروره في أثناء المعركه و الهجمه. ففي دعائم الإسلام، قال: «روينا عن علي «ع» أنه قال: قال رسول الله «ص» يوم بدر: من استطعتم أن تأسروه من بني عبد المطلب فلا تقتلوه، فإنهم إنما أخرجوا كرها.» (٢) و رواه في المستدرک. (٣)

فإذا كان هذا حكم المشرك المخرج كرها فكيف بمن كان مسلما

(١) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥٢، الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٧.

(٢) - دعائم الإسلام ١ / ٣٧٦، كتاب الجهاد - ذكر قتال المشركين.

(٣) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥١، الباب ٢١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٧

المسأله الثانيه: في حكم نساء البغاه، و ذراريهم، و حكم أموالهم مما حواها العسكر، و ما لم يحوها:

اشاره

فتشتمل هذه المسأله أيضا على ثلاث مسائل، و لكن لما كان أكثر أخبار المسائل مشتركه و المسائل متشابهه روايه و فتوى جعلناها مسأله واحده، حذرا من التكرار.

و قد حكى إجماع أصحابنا الإماميه، بل إجماع المسلمين على عدم جواز سبي النساء و الذراري، و عدم اغتنام ما لم يحوها العسكر من أموالهم، و اختلف فيما حواها العسكر منها.

[كلمات العلماء]

١- قال في كتاب الباغي من الخلاف (المسأله ٧):

«إذا أسر من أهل البغي من ليس من أهل القتال مثل النساء و الصبيان و الزمنى و الشيوخ الهرمى لا يجسسون. و للشافعي فيه قولان: نص في الأمّ على مثل ما قلناه، و من أصحابه من قال: يجسسون كالرجال الشباب المقاتلين.

دليلنا أن الأصل براءة الذمه، و إيجاب الحبس عليهم يحتاج إلى دليل.» (١)

٢- و قال فيه أيضا (المسأله ١٧):

«ما يحويه عسكر البغاه يجوز أخذه و الانتفاع به، و يكون غنيمه يقسم في المقاتله.

و ما لم يحوه العسكر لا يتعرض له.

وقال الشافعي: لا يجوز لأهل العدل أن يستمتعوا بدواب أهل البغي ولا بسلاحهم ولا يركبونها للقتال ولا يرمون بنشابهم حال القتال ولا في غير حال القتال. ومتى حصل من ذلك شيء عندهم كان محفوظاً لأربابه، فإذا انقضت الحرب يرد عليهم.

وقال أبو حنيفة: يجوز الاستمتاع بدوابهم وبسلاحهم والحرب قائمه، فإذا انقضت

(١) - الخلاف ٣ / ١٦٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٨

كان ذلك ردًا عليهم.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و أيضا قوله - تعالى - : «فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ.» فأمر بقتالهم و لم يفرق بين أن يقاتلوا بسلاحهم و على دوابهم أو بغير ذلك. «١»

أقول: ولا

يخفى ما فى دليله الأخير، إذ الآيه ليست فى مقام بيان ما يقاتل به و أنه يجب القتال و لو بسلاح الغير.

٣- و فى باب قتال أهل البغى من النهايه:

«و لا يجوز سبى الذرارىّ على حال، و يجوز للإمام أن يأخذ من أموالهم ما حوى العسكر و يقسم على المقاتله حسب ما قدمناه. و ليس له ما لم يحوه العسكر و لا له إليه سبيل على حال.» (٢)

٤- و فى المبسوط:

«إذا انقضت الحرب بين أهل العدل و البغى إما بالهزيمة أو بأن عادوا إلى طاعه الإمام، و قد كانوا أخذوا الأموال و أتلفوا و قتلوا نظرت؛ فكل من وجد عين ماله عند غيره كان أحقّ به، سواء كان من أهل العدل أو أهل البغى، لما رواه ابن عباس أنّ النبى «ص» قال: «المسلم أخو المسلم، لا يحل دمه و ماله إلا بطيبه من نفسه.»

و روى أن عليا «ع» لما هزم الناس يوم الجمل قالوا له: يا أمير المؤمنين، ألا تأخذ أموالهم؟ قال: «لا، لأنهم تحرموا بحرمة الإسلام فلا يحل أموالهم فى دار الهجره.»

و روى أبو قيس أن عليا «ع» نادى: «من وجد ماله فليأخذه.» فمرّ بنا رجل فعرف قدرا يطبخ فيها فسألناها أن يصبر حتى ينضج فلم يفعل و رمى برجله فأخذها.

و قد روى أصحابنا: أن ما يحويه العسكر من الأموال فإنه يغنم، و هذا يكون إذا لم يرجعوا إلى طاعه الإمام، فأما إن رجعوا إلى طاعته فهم أحقّ بأموالهم.» (٣)

(١)- الخلاف ٣ / ١٦٩.

(٢)- النهايه / ٢٩٧.

(٣)- المبسوط ٧ / ٢٦٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٢٩٩

٥- و فيه أيضا:

«يجوز لأهل العدل أن يستمتعوا بدوابّ أهل البغى و سلاحهم يركبونها

للقتال، و يرمون بنشاب لهم حال القتال و فى غير حال القتال، متى حصل شىء من ذلك مما يحويه العسكر كان غنيمه، و لا يجب رده على أربابه.

و قال قوم: لا يجوز شىء من ذلك، و متى حصل شىء من كان محفوظا لأربابه، فإذا انقضت الحرب ردّ عليهم.

و قال بعضهم: يجوز الاستمتاع بدوابهم و سلاحهم و الحرب قائمه، فإذا انقضت كان ذلك ردّا عليهم.

و من منع منه قال: لا يجوز ذلك حال الاختيار، فأما حال الاضطرار مثل أن وقعت هزيمه و احتاج الرجل إلى دابّه ينجو عليها فإذا وجد دابّه لهم حلّ ذلك له، و كذلك إذا لم يجد ما يدفع به عن نفسه إلّا سلاحهم جاز ذلك لما أوجبه الحال. لأنها أموال أهل البغى، و أموال أهل البغى و غيرهم فيها سواء، كما لو اضطرّ إلى طعام الغير جاز له أكله. «١»

أقول: فظاهر كلامه الأول عدم جواز تملك أموالهم مطلقا و إنما نسب الجواز فيما يحويه العسكر إلى روايه أصحابنا. و ظاهر كلامه الثانى جواز التملك فيما حواه العسكر كما فى الخلاف و النهايه.

٦- و قال السيد المرتضى «قده» فى الناصريات (المسأله ٢٠٦) بعد ما حكى عن الناصر تقسيم ما احتوت عليه عساكر أهل البغى:-

«هذا غير صحيح، لأن أهل البغى لا يجوز غنيمه أموالهم و قسمتها كما تقسم أموال أهل الحرب. و لا أعلم خلافا بين الفقهاء فى ذلك. و مرجع الناس كلهم فى هذا الموضع على ما قضى به أمير المؤمنين «ع» فى محاربى البصره، فإنه منع من غنيمه أموالهم. فلما رجع «ع» فى ذلك قال: «أيكم يأخذ عائشه فى سهمه؟» و ليس يمنع أن يخالف حكم قتال أهل البغى لقتال أهل دار

(١) - المبسوط ٧ / ٢٨٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٠

يخالف في أننا لا نتبع مؤلّهم و إن كان إتباع المؤلّى من باقى المحاربين جائزا.

و إنما اختلف الفقهاء في الانتفاع بدوابّ أهل البغى و بسلاحهم في حال قيام الحرب، فقال الشافعى: لا يجوز ذلك. و قال أبو حنيفه: يجوز ما دامت الحرب قائمه.

و ليس يمنع عندى أن يجوز قتالهم بسلاحهم لا على وجه التملك له، كأنهم رموا حربه إلى جهه أهل الحق فيجوز أن يرموا بها على سبيل المدافعه و المقابله. «١»

٧- و في السرائر بعد نقل كلمات الشيخ و كلام السيد قال:

«الصحيح ما ذهب إليه المرتضى «رض». و هو الذى أختاره و أفتى به. و الذى يدل على صحه ذلك ما استدل به «رض». و أيضا فإجماع المسلمين على ذلك، و إجماع أصحابنا منعقد على ذلك، و قد حكينا فى صدر المسأله أقوال شيخنا أبى جعفر الطوسى «رض» فى كتبه، و لا دليل على خلاف ما اخترناه، و قول الرسول «ص»:

لا يحل مال امرئ مسلم إلّا عن طيب نفس منه. و هذا الخبر قد تلقته الأمه بالقبول، و دليل العقل يعضده و يشيده لأن الأصل بقاء الأملاك على أربابها و لا يحل تملكها إلّا بالأدله القاطعه للأعداء. «٢»

٨- و فى جهاد الشرائع:

«مسائل: الأولى: لا يجوز سبى ذرارىّ البغاه، و لا تملك نسائهم إجماعا. الثانيه:

لا يجوز تملك شىء من أموالهم التى لم يحوها العسكر، سواء كانت مما ينقل كالثياب و الآلات، أو لا ينقل كالعقارات، لتحقق الإسلام المقتضى لحقن الدم و المال. و هل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل و يحوّل؟ قيل: لا، لما ذكرناه

من العله، و قيل: نعم، عملا بسيره على «ع»، و هو الأظهر.» (٣)

٩- و فى الجواهر فى ذيل المسأله الأولى قال:

«محصلا و محكيا عن التحرير و غيره، بل عن المنتهى: «نفى الخلاف فيه بين أهل العلم»، و عن التذكرة: «بين الأمة». لكن فى المختلف و المسالك نسبتة إلى

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٢٦١ (ط. أخرى / ٢٢٥).

(٢)- السرائر / ١٥٩.

(٣)- الشرائع / ١ / ٣٣٧ (ط. أخرى / ٢٥٧).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠١

المشهور. و لعله لما فى الدروس، قال: «و نقل الحسن: أن للإمام ذلك إن شاء، لمفهوم قول على «ع»: إني مننت على أهل البصره كما من رسول الله «ص» على أهل مكه. و قد كان لرسول الله «ص» أن يسبى فكذا الإمام «ع»، و هو شاذ.» (١)

١٠- و فيه أيضا فى ذيل المسأله الثانيه فى حكم ما لم يحوها العسكر من الأموال قال:

«بلا- خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل فى المسالك هو موضع وفاق، بل فى صريح المنتهى و الدروس و محكى الغنيه و التحرير الإجماع عليه، بل يمكن دعوى القطع به بملا-حظه ما وقع من أمير المؤمنين «ع» فى حرب أهل البصره و النهر بعد الاستيلاء عليهم.» (٢)

١١- و فى الفقه على المذاهب الأربعة:

«الحنفية و المالكيه قالوا: لا يجوز أن يسبى للبغاه ذريه لأنهم مسلمون. و لا يقسم لهم مال لعدم الاستغنام فيها، لقول الإمام على «رض» يوم الجمل: «و لا- يقتل أسير، و لا- يكشف ستر، و لا يؤخذ مال.» و هو القدوه لنا فى هذا الباب، و لأنهم مسلمون، و الإسلام يعصم النفس و المال. و لا بأس بأن يقاتلوا بسلاحهم إن احتاج المسلمون إليه، لأن الإمام عليا

«رض» قسم السلاح فيما بين أصحابه بالبصره، و كانت قسمته للحاجه لا للتملك ... و روى ابن أبى شيبه أن عليًا لما هزم طلحه و أصحابه أمر مناديه فنادى: أن لا يقتل مقبل و لا مدبر- يعنى بعد الهزيمة- و لا يفتح باب، و لا يستحل فرج و لا مال ...

الشافعيه قالوا ...: و يحبس أسيرهم و إن كان صبيًا أو امرأه أو عبدا حتى تنقضى الحرب و يفرق جمعهم و قالوا: إذا انقضت الحرب يجب على الإمام أن يردّ إلى البغاه سلاحهم و خيلهم و غيرها، و يحرم استعمال شىء من سلاحهم و خيلهم و غيرها من أموالهم إلّا لضروره ...

الحنفيه قالوا: و يحبس الإمام أموال البغاه، فلا يردّها عليهم و لا يقسمها حتى يتوبوا

(١)- الجواهر ٢١ / ٣٣٤.

(٢)- الجواهر ٢١ / ٣٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٢

فيردها عليهم. أما عدم القسمة فلأنها ليست غنائم، و أما الحبس فلدفع شرهم بكسر شوكتهم و لهذا يحبسها عنهم ...» (١)

أقول: من المحتمل كون كلمه «الحنفيه» الأخيره مصحف «الحنابله».

١٢- و فى مختصر الخرقى فى فقه الحنابله:

«و إذا دفعوا لم يتبع لهم مدبر و لا يجاز على جريحهم و لم يقتل لهم أسير، و لم يغنم لهم مال و لم تسب لهم ذريه.» (٢)

و فى المغنى شرح المختصر:

«فصل: فأما غنيمه أموالهم و سبى ذريتهم فلا نعلم فى تحريمه بين أهل العلم خلافا، و قد ذكرنا حديث أبى أمامه و ابن مسعود، و لأنهم معصومون و إنما أبيع من دمائهم و أموالهم ما حصل من ضروره دفعهم و قتالهم، و ما عداه يبقى على أصل التحريم.

و قد روى أن عليا «ع» يوم الجمل قال:

«من عرف شيئاً من ماله مع أحد فليأخذه.» و كان بعض أصحاب عليّ قد أخذ قدرا و هو يطبخ فيها، فجاء صاحبها ليأخذها فسأله الذي يطبخ فيها إمهاله حتى ينضج الطبخ فأبى و كبه و أخذها ...

و لأن قتال البغاه إنما هو لدفعهم و ردّهم إلى الحق لا لكفرهم، فلا يستباح منهم إلّا ما حصل ضروره الدفع كالصائل و قاطع الطريق، و بقي حكم المال و الذريّه على أصل العصمه.

و ما أخذ من كراعهم و سلاحهم لم يردّ إليهم حال الحرب لئلا يقاتلونا به.

و ذكر القاضي: أن أحمد أوماً إلى جواز الانتفاع به حال التحام الحرب و لا يجوز في غير قتالهم. و هذا قول أبي حنيفة، لأن هذه الحال يجوز فيها إتلاف نفوسهم و حبس سلاحهم و كراعهم فجاز الانتفاع به كسلاح أهل الحرب.

و قال الشافعي: لا يجوز ذلك إلّا من ضروره إليه، لأنه مال مسلم فلم يجز الانتفاع به بغير إذنه كغيره من أموالهم ...» (٣)

(١) - الفقه على المذاهب الأربعة ٤٢١ / ٥.

(٢) - المغنى ١٠ / ٦٣.

(٣) - المغنى ١٠ / ٦٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٣

و بالجملة، فالظاهر إجماع أصحابنا الإماميه بل جميع الفقهاء من الفريقين على حرمة سبى النساء و الذراريّ منهم، و كذا حرمة اغتنام أموالهم التي لم يحوها العسكر.

و إنما وقع الاختلاف من فقهاءنا في أموالهم التي حواها العسكر، فأحلّها بعضهم و حرّمها آخرون.

فالمسأله تنحل إلى ثلاث مسائل:

[الدليل من الأخبار على المسألتين الأوليين]

و يدلّ على المسألتين الأوليين - مضافاً إلى الإجماع و عدم الخلاف بين المسلمين و الأصل المسلّم في نفس المسلم و ماله و عرضه المستفاد من الكتاب و السنه - أخبار كثيره:

١- خبر حفص، عن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، عن مروان بن الحكم، قال:

هزمننا على «ع» بالبصره ردّ على الناس أموالهم، من أقام بينه اعطاه، و من لم يقم بينه أحلفه. قال: فقال له قائل: يا أمير المؤمنين، اقسام الفىء بيننا و السبى. قال: فلما أكثروا عليه قال: «أيكم يأخذ أمّ المؤمنين فى سهمه؟» فكفّوا. «١»

٢- مرسله صدوق، قال: «و قد روى أنّ الناس اجتمعوا إلى أمير المؤمنين «ع» يوم البصره فقالوا: يا أمير المؤمنين، اقسام بيننا غنائمهم. قال: أيكم يأخذ أمّ المؤمنين فى سهمه؟» «٢»

٣- و قد مرّ عن المبسوط قوله: «و روى أن عليّ «ع» لما هزم الناس يوم الجمل قالوا له: يا أمير المؤمنين، ألا تأخذ أموالهم؟ قال: لا، لأنهم تحرّموا بحرمة الإسلام فلا يحلّ أموالهم فى دار الهجره.» «٣»

(١)- الوسائل ١١ / ٥٨، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٩، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٧.

(٣)- المبسوط ٧ / ٢٦٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٤

٤- و مرّ عنه أيضا قوله: «و روى أبو قيس أنّ عليّ «ع» نادى: من وجد ماله فليأخذه، فمرّ بنا رجل فعرف قدرا يطبخ فيها فسألناه أن يصبر حتى ينضج فلم يفعل ورمى برجله فأخذها.» «١»

٥- و فى دعائم الإسلام: «روينا عن على «ع»: أنه لما هزم أهل الجمل جمع كل ما أصابه فى عسكرهم مما أجلبوا به عليه فخمّسه و قسم أربعه أخماسه على أصحابه و مضى. فلما صار إلى البصره قال أصحابه: يا أمير المؤمنين، اقسام بيننا ذراريهم و أموالهم. قال: ليس لكم ذلك. قالوا: و كيف أحللت لنا دماءهم و لا تحلّ لنا سبى ذراريهم؟ قال: حاربنا الرجال فحاربناهم، فأما النساء و الذراري فلا سبيل لنا

عليهنّ، لأنهنّ مسلمات و في دار هجره، فليس لكم عليهنّ سبيل. فأما ما أجلبوا عليكم به و استعانوا به على حربكم و ضمّه
عسكرهم و حواه فهو لكم، و ما كان في دورهم فهو ميراث على فرائض الله لذراريهم، و على نسائهم العده، و ليس لكم عليهن
و لا- على الذراريّ من سبيل. فراجعوه في ذلك، فلمّا أكثروا عليه قال: هاتوا سهامكم و اضربوا على عائشه أيكم يأخذها فهي
رأس الأمر.

قالوا: نستغفر الله. قال: و أنا أستغفر الله. فسكتوا. و لم يعرض لما كان في دورهم، و لا لنسائهم، و لا لذراريهم. و هذه السيره في
أهل البغي. «٢»

و رواه عنه في المستدرک. «٣» إلى غير ذلك، و سيأتي بعضها في المسأله الثالثه.

٦- و في سنن البيهقي بسنده، عن حمير بن مالك، قال: سمعت عمّار بن ياسر سأل عليا «ع» عن سبى الذريه، فقال: «ليس عليهم
سبى، إنما قاتلنا من قاتلنا». قال:

لو قلت غير ذلك لخالفتك. «٤»

٧- و قد مرّ عن البيهقي أيضا في ذيل خبر عبد الله بن مسعود عن رسول الله «ص»

(١)- المبسوط ٧/ ٢٦٦.

(٢)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٥، كتاب الجهاد- ذكر الحكم في غنائم أهل البغي.

(٣)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٢، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٤)- سنن البيهقي ٨/ ١٨٢، كتاب قتال أهل البغي، باب أهل البغي إذا فاءوا ...

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٥

بروايه الخوارزمي: «و لا يقسم فيهم». «١»

٨- و مرّ عنه أيضا خبر حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه «ع»، قال: أمر علي «ع» مناديه فنادى يوم البصره ... و لم
يأخذ من متاعهم شيئا. «٢»

٩- و

فى البهقى أيضا بسنده، عن شقيق بن سلمه، قال: «لم يسب على «ع» يوم الجمل ولا يوم النهروان.» «٣» هذا.

ولكن يظهر من أخبار كثيره أن ما صنعه أمير المؤمنين «ع» أو أمر به فى أهل البصره وقع منه مّنا عليهم كما منّ رسول الله «ص» على أهل مكه، وأنه «ع» أراد بذلك أن يقتدى به بالنسبه إلى شيعته، لما كان يعلم من غلبه الدول الباطله الظالمه عليهم فى الأزمنه اللاحقه، وإلّا كان له - عليهم السلام - السبى والاستغنام.

و إذا انقضى زمان الهدنه و ظهر القائم «ع» سار فيهم بالسيف و السبى و الاستغنام:

١- فى الوسائل بسند لا بأس به، عن أبى بكر الحضرمى، قال: «سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: لسيره على «ع» فى أهل البصره كانت خيرا لشيعته مما طلعت عليه الشمس، إنه علم أن للقوم دوله فلو سباهم لسببت شيعته. قلت: فأخبرنى عن القائم «ع» يسير بسيرته؟ قال: لا، إن عليا «ع» سار فيهم باليمنّ لما علم من دولتهم، و إن القائم يسير فيهم بخلاف تلك السيره لأنه لا دوله لهم.» «٤»

٢- و فيه أيضا بسنده، عن الحسن بن هارون يّناح الأنماط، قال: كنت عند أبى عبد الله «ع» جالسا فسأله معلى بن خنيس أ يسير الإمام (القائم خ. ل) بخلاف سيره على «ع»؟ قال: «نعم، و ذلك أن عليا «ع» سار باليمنّ و الكفّ، لأنه علم أن شيعته سيظهر

(١)- سنن البهقى ٨ / ١٨٢، كتاب قتال أهل البغى، باب أهل البغى إذا فاءوا ...

(٢)- سنن البهقى ٨ / ١٨١، كتاب قتال أهل البغى، باب أهل البغى إذا فاءوا ...

(٣)- سنن البهقى ٨ / ١٨٢، كتاب قتال أهل البغى، باب أهل

(٤)- الوسائل ١١ / ٥٦، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٦

عليهم، و أن القائم «ع» إذا قام سار فيهم بالسيف و السبى، لأنه يعلم أن شيعته لن يظهر عليهم من بعده أبدا. «١»

٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبى حمزه الثمالى، قال: «قلت لعلى بن الحسين «ع»: بما سار على بن أبى طالب «ع»؟ فقال: إن أبى اليقظان كان رجلا حادًا- رحمه الله- فقال:

يا أمير المؤمنين، بما تسير فى هؤلاء غدا؟ فقال: بالمنّ، كما سار رسول الله «ص» فى أهل مكه. «٢»

٤- و فيه أيضا بسند صحيح، عن زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «لو لا أن عليًا «ع» سار فى أهل حربته بالكفّ عن السبى و الغنيمه للقيت شيعته من الناس بلاء عظيمًا. ثم قال: و الله لسيرته كانت خيرا لكم مما طلعت عليه الشمس. «٣»

٥- و فيه أيضا بسنده، عن عبد الله بن سليمان، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»:

إن الناس يروون أن عليا «ع» قتل أهل البصره و ترك أموالهم، فقال: إن دار الشرك يحلّ ما فيها، و إن دار الإسلام لا يحلّ ما فيها. فقال «ع»: «إن عليًا «ع» إنما منّ عليهم كما منّ رسول الله «ص» على أهل مكه. و إنما ترك على «ع» أموالهم لأنه كان يعلم أنه سيكون له شيعه، و أن دوله الباطل ستظهر عليهم، فأراد أن يقتدى به فى شيعته، و قد رأيتم آثار ذلك، هو ذا يسار فى الناس بسيره على «ع» و لو قتل على «ع» أهل البصره جميعا و اتخذ أموالهم لكان ذلك له حلالا، لكنه منّ عليهم

ليمنّ على شيعته من بعده.» (٤)

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة بهذا المضمون.

[العمده فى المسألتين هى الإجماعات المدعاه]

أقول: العمده فى المسألتين هى الإجماعات المدعاه فيهما و تسالم الفريقين على المنع، بل كأنه من ضروريات الفقه. و لو لا ذلك أمكن المناقشه فى أخبار المنع - مضافا إلى ضعف السند أو الإرسال فيها و عدم دلاله بعضها- باحتمال صدورها

(١)- الوسائل ١١ / ٥٧، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٨، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٣)- الوسائل ١١ / ٥٩، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ١١ / ٥٨، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٧

تقيه أو لمصلحه خاصه موسميه، يشهد لها ما يعلم من وضع أمير المؤمنين «ع» فى عصره من كثره المخالفين له المنتهزين للفرصه على النقاش و الاعتراض، و ظهور مثل قوله «ع»: «أيكم يأخذ أم المؤمنين فى سهمه»، فى كونه جوابا إسكاتيا. و يشهد لذلك كله الأخبار الكثيره الداله على وقوع الحكم هده و منّا على ما مرّ. هذا.

و لكن يستفاد من الجواهر أن المستفاد من هذه الأخبار أن التقيه جعلت الحكم بالمنع ثابتا فى جميع زمان الهدنه إلى عصر ظهور القائم بالحق. (١)

و مقتضى ذلك أن الحكم الأولى و إن اقتضى عدم الاحترام لمن بغى على الإمام العادل لا لنفسه و لا لماله و ذريته، و كونه فى ذلك بحكم الكفار، و لكن التقيه و الضروره المستمرتين أوجبتا إجراء أحكام الإسلام عليهم و احترام نفوسهم و أموالهم فى جميع زمان الهدنه. فالمنّ الصادر عن أمير المؤمنين «ع» و إن كان حكما ولائيا و لكنه حكم ولائى مستمر

لا يختص بأهل البصره و نحوهم.

و قد مرّ مرارا أن الأحكام السلطانيه الصادره عن النبي «ص» و الأئمه «ع» على قسمين: بعضها أحكام خاصه موسميه، و بعضها أحكام سلطانيه مستمره، نظير ما احتملناه في قول النبي «ص»: «لا ضرر» من كونه حكما سلطانيا له «ص»، و نظير وضع رسول الله «ص» الزكاه في تسعه و عفوه عما سواها على ما في بعض الأخبار و أفتى به المشهور، فتدبر.

و كيف كان فالظاهر إجماع الفقهاء من الشيعه و السنه على المنع في النساء و الذراريّ و أموالهم التي لم يحوها العسكر. و إنما الإشكال و الخلاف في أموالهم التي حواها العسكر، و لا سيما وسائل الحرب و أدواتها.

قال العلامة في جهاد المختلف:

«مسأله: اختلف علماؤنا في قسمه ما حواه العسكر من أموال البغاه: فذهب السيد المرتضى في المسائل الناصريه إلى أنها لا تقسم و لا تغنم. قال: و مرجع الناس في

(١) - راجع الجواهر ٢١ / ٣٣٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٨

ذلك كله إلى ما قضى به أمير المؤمنين «ع» في محاربي أهل البصره، فإنه منع من غنيمه أموالهم و قسمتها كما تقسم أموال أهل الحرب. و لا أعلم خلافا من الفقهاء في ذلك ...

و إنما اختلف الفقهاء في الانتفاع بدوابّ أهل البغي و سلاحهم في دار الحرب.

و قال الشافعي: لا يجوز. و جوزه أبو حنيفه ... و ابن إدريس وافق السيد المرتضى.

و قال ابن أبي عقيل: يقسم أموالهم التي حواها العسكر.

و قال الشيخ في الخلاف: ما يحويه عسكر البغاه يجوز أخذه و الانتفاع به و يكون غنيمه يقسم في المقاتله، و ما لم يحوه العسكر لا يتعرض له، و استدل على

ذلك بإجماع الفرقه و أخبارهم ...

و قال فى النهايه: يجوز للإمام أن يأخذ من أموالهم ما حواه العسكر و يقسم فى المقاتله حسب ما قدمناه، و ليس له ما لم يحوه. و جوز ابن الجنيد قسمه ما حواه العسكر أيضا، و هو اختيار ابن البراج و أبى الصلاح.

و استدل ابن أبى عقيل بما روى أن رجلا من عبد القيس قام يوم الجمل فقال:

يا أمير المؤمنين، ما عدلت حين تقسم بيننا أموالهم و لا تقسم بيننا نساءهم و لا أبناءهم، فقال له: إن كنت كاذبا فلا أمانك الله حتى تدرك غلام ثقيف، و ذلك إن دار الهجره حرمت ما فيها و دار الشرك أحلت ما فيها، فأيكم يأخذ أمه من سهمه؟ ...

و الأقرب ما ذهب إليه الشيخ فى النهايه. لنا ما رواه ابن أبى عقيل، و هو شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعدالته و معرفته ...» (١)

أقول: و ذكر هو- قدس سره- للجواز أدله غير مقنعه، فراجع. فالعلامة فى المختلف جعل المسأله ذات قولين، كما ترى. و قد مرّ فى صدر المسأله بعض كلمات الفقهاء: فالسيد المرتضى فى الناصريات أفتى بالمنع، و تبعه ابن إدريس فى السرائر و ادعى عليه إجماع أصحابنا و إجماع المسلمين.

و ظاهر الشيخ فى موضع من المبسوط أيضا المنع، و فى النهايه و الخلاف و موضع

(١)- المختلف ١ / ٣٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٠٩

من المبسوط الجواز، و ادعى عليه فى الخلاف إجماع الفرقه و أخبارهم.

و فى الغنيه:

«و لا يغنم ممن أظهر الإسلام و من البغاه و المحاربين إلّا ما حواه العسكر من الأموال و الأمتعه التى تخصهم ... كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.» (١)

و فى الشرائع أيضا استظهر الجواز، كما مرّ.

و فى المسالك:

«القول بالجواز للأكثر و منهم المصنف و العلامه فى المختلف. و من حججهم سيره على «ع» فى أهل الجمل، فإنه قسمه بين المقاتلين ثم رده على أربابه.» (٢)

و فى الدروس:

«و يقسم أموالهم التى لم يحوها العسكر إجماعا. و جوز المرتضى قتالهم بسلاحهم على دوابهم، لعموم قوله - تعالى - : «فقاتلوا التى تَبَغَى حَتَّى تَفَى ءِ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ.» و ما حواه العسكر إذا رجعوا إلى طاعه الإمام حرام أيضا. و إن أصروا فالأكثر على أن قسمته كقسمه الغنيمه. و أنكره المرتضى و ابن إدريس، و هو الأقرب عملا- بسيره على «ع» فى أهل البصره، فإنه أمر بردّ أموالهم فأخذت حتى القدور.» (٣)

و فى التذكرة بعد ذكر القولين فى المسأله و نسبتها إلى الشيخ أيضا قال:

«احتج الشيخ بسيره على «ع» و لأنهم أهل قتال فحلّت أموالهم كأهل الحرب.

و السيره معارضه بمثلهما، و الفرق ما تقدم.

و لا استبعاد فى الجمع بين القولين و تصديق نقله السيرتين، فىقال بالقسمه للأموال إذا كان لهم فئه يرجعون إليها، إضعافا لهم و حسما لماده فسادهم، و بعدمها فيما إذا لم تكن لهم فئه لحصول الغرض فيهم من تفريق كلمتهم و تبديد شملهم، هذا هو الذى اعتمده.» (٤)

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٥٢٢ (ط. أخرى / ٥٨٤).

(٢)- المسالك / ١ / ١٦٠.

(٣)- الدروس / ١ / ١٦٤.

(٤)- التذكرة / ١ / ٤٥٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٠

و ما ذكره من التفصيل إحداث قول ثالث، و كأنه نحو قياس للمسأله على سابقتها، و السيرتان كلتاهما نقلتا فى حرب البصره أيضا. هذا.

و فقهاء السنه جميعا على منع القسمة و التملك. نعم، أجاز بعضهم الانتفاع بمالهم من آلات الحرب و أدواتها من دون

تملك لها، و ارتضاه المرتضى أيضا كما مرّ.

أقول: فأنت ترى أن المسأله مختلف فيها و أن كلا من القولين استدلل له بالإجماع و بسيره على «ع» فى أهل البصره، و روى فى المبسوط مراسيل بعضها يدل على الجواز و بعضها على المنع.

و لا يخفى أن ادعاء الإجماع فى كل من الطرفين موهون بوجود الخلاف و بادعائه فى الطرف الآخر. و المراسيل لا يعتمد عليها إلّا إذا ضمّ بعضها إلى بعض بحيث حصل العلم الإجمالى بصدور بعضها، و نعبر عن ذلك بالتواتر الإجمالى.

و يظهر من الروايات المستفيضه و من كتب التواريخ أن أمير المؤمنين «ع» فى حرب البصره أجاز قسمه الأموال التى حواها العسكر أولا أو قسمها بنفسه ثم أمر بردّها. فلو ثبت ذلك بنحو القطع دلّ على الجواز و الحلّ و أن الردّ ثانيا وقع منه مّنّا و عفوا. فالعمده إذا إثبات تحقق التقسيم منه «ع» أو بإجازته أولا. هذا.

[الأخبار التى يستفاد منها الجواز إجمالا أو إجازة التقسيم]

و الأخبار التى يستفاد منها الجواز إجمالا أو إجازة التقسيم و إنفاذه كثيره، فلنذكر ما عثرنا عليه، و لعلّه يحصل القطع بصدور بعضها:

١- فى الوسائل، عن الكافى، قال: و فى حديث مالك بن أعين قال: حرّض أمير المؤمنين «ع» بصفين فقال: «... و إذا وصلتكم إلى رحال القوم فلا تهتكوا سترنا و لا تدخلوا دارنا و لا تأخذوا شيئا من أموالهم إلا ما وجدتم فى عسكرهم، و لا تهيجوا امرأه بأذى و إن شتمن أعراضكم و سببن أمراءكم و صلحاءكم. الحديث.» «١»

(١)- الوسائل ١١ / ٧١، الباب ٣٤ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١١

و مورده كما ترى حرب صفين، و ما فى العسكر أعمّ من

٢- و فى كتاب صفين: عمر بن سعد و حدثنى رجل، عن عبد الله بن جندب، عن أبيه أن عليا «ع» كان يأمرنا فى كل موطن لقينا معه عدوه يقول: «لا تقاتلوا القوم حتى يبدءوكم ... فإذا وصلتكم إلى رحال القوم فلا تهتكوا سترًا، و لا تدخلوا دارًا إلَّا بإذنى، و لا تأخذوا شيئًا من أموالهم إلَّا ما وجدتم فى عسكرهم، و لا تهيجوا امرأه بأذى و إن شتمن أعراضكم.

الحديث. «١» و رواه عنه فى المستدرک. «٢»

٣- المرسل الذى مرّ من المبسوط، حيث قال: «و قد روى أصحابنا أن ما يحويه العسكر من الأموال فإنه يغنم.» «٣»

٤- مرسل ابن أبى عقيل الذى مرّ آنفا عن المختلف، و قد اعتمد عليه العلامة و قال: هو شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعدالته و معرفته. و لكن يمكن أن يقال:

إن مجرد عداله الرجل و معرفته لا يوجبان حجيه مراسيله إلّا إذا احتفت بما يوجب الوثوق بالصدور، نعم تصلح للتأييد.

٥- و فى دعائم الإسلام: «روينا عن على «ع» أنه لما هزم أهل الجمل جمع كل ما أصابه فى عسكرهم مما أجبوا به عليه فخمسه و قسم أربعه أخماسه على أصحابه و مضى، فلما صار إلى البصره قال أصحابه: يا أمير المؤمنين، اقسم بيننا ذراريهم و أموالهم. قال: ليس لكم ذلك. قالوا: و كيف أحللت لنا دماءهم و لا تحلّ لنا سبى ذراريهم؟ قال: حاربنا الرجال فحاربناهم، فأما النساء و الذراري فلا سبيل لنا عليهنّ لأنهنّ مسلمات و فى دار هجره فليس لكم عليهن سبيل، فأما ما أجبوا عليكم به و استعانوا به على

(١) - وقعه صفين / ٢٠٣.

(٢) - مستدرک الوسائل / ٢ / ٢٥٩، الباب ٣٢ من أبواب جهاد

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٢

حربكم و ضمّه عسكرهم و حواه فهو لكم. الحديث. «١» و قد مرّ بتمامه. و رواه عنه في المستدرک. «٢»

٦- و فيه أيضا بعد هذا الحديث بلا فصل: و عنه «ع» أنّه قال: «ما أجلب به أهل البغي من مال و سلاح و كراع و متاع و حيوان و عبد و أمه و قليل و كثير فهو فيء يخمّس و يقسم، كما تقسم غنائم المشركين.» «٣» و رواه عنه في المستدرک. «٤»

٧- و في المستدرک، عن شرح الأخبار لصاحب الدعائم، عن موسى بن طلحه بن عبيد الله - و كان فيمن أسر يوم الجمل و حبس مع من حبس من الأسارى بالبصره - فقال: كنت في سجن على «ع» بالبصره حتى سمعت المنادى ينادى: أين موسى بن طلحه بن عبيد الله، قال: فاسترجعت و استرجع أهل السجن و قالوا:

يقتلك، فأخرجني إليه فلمّا وقفت بين يديه قال لي: يا موسى، قلت: لبيك يا أمير المؤمنين، قال: قل: أستغفر الله، قلت أستغفر الله و أتوب اليه - ثلاث مرات - فقال لمن كان معي من رسله: خلّوا عنه، و قال لي: اذهب حيث شئت و ما وجدت لك في عسكرنا من سلاح أو كراع فخذ و اتق الله فيما تستقبله من أمرك و اجلس في بيتك. فشكرت و انصرفت. و كان على «ع» قد أغنم أصحابه ما أجلب به أهل البصره إلى قتاله - أجلبوا به يعني: أتوا به في عسكرهم - و لم يعرض لشيء غير ذلك لورثتهم، و خمّس ما أغنمه مما أجلبوا به عليه، فجرت أيضا بذلك السنه. «٥»

٨- و فيه أيضا عن شرح

الأخبار، عن إسماعيل بن موسى بإسناده، عن أبي البختری، قال لَمَّا انتهى على «ع» إلى البصره ... فأمر على «ع» مناديا ينادى:

لا تطعنوا في غير مقبل ... و ما كان بالعسكر فهو لكم مغنم، و ما كان في الدور فهو ميراث ... فقالوا:

(١)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٥، كتاب الجهاد- ذكر الحكم في غنائم أهل البغى.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٢، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٣)- دعائم الإسلام ١/ ٣٩٦، كتاب الجهاد- ذكر الحكم في غنائم أهل البغى.

(٤)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٢، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٥)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٢، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٣

يا أمير المؤمنين، من أين أحللت لنا دمائهم و أموالهم و حرمت علينا نساءهم؟

الحديث. «١»

٩- و في كتاب الجمل للشيخ المفيد- قدس سرّه-: «روى مطر بن خليفه، عن منذر الثوري، قال: لما انهزم الناس يوم الجمل أمر أمير المؤمنين «ع» مناديا ينادى:

أن لا تجهزوا على جريح و لا تتبعوا مدبرا. و قسم ما حواه العسكر من السلاح و الكراع.

و روى سفيان بن سعد، قال: قال عمّار لأمير المؤمنين «ع»: ما ترى في سبي الذريه؟ قال: ما أرى عليهم من سبيل، إنما قاتلنا من قاتلنا. و لَمَّا قسم ما حواه العسكر قال له بعض القرّاء من أصحابه: اقسم من ذراريهم لنا و اموالهم، و إلّا فما الذي أحلّ دمائهم و لم يحلّ أموالهم؟ ...

و روى سعد بن جشم، عن خارجه، عن مصعب، عن أبيه، قال: شهدنا مع أمير المؤمنين «ع» الجمل، فلما ظفرنا بهم خرجنا في طلب الطعام، فجعلنا نمرّ بالذهب و الفضة

فلا نتعرض له و إذا وجدنا الطعام أصبنا منه.

قال: و قسم على «ع» ما وجدته فى العسكر من طيب بين نساتنا ...

و لما قسم ما حواه العسكر أمر بفرس فيه كادت أن تباع، فقام إليه رجل قال:

يا أمير المؤمنين، هذه الفرس لى كانت، و إنما أعرتها لفلان، و لم أعلم أنه يخرج عليها، فسأله البيه على ذلك، فأقام البيه أنها عاربه، فردها و قسم ما سوى ذلك.

و روى نصر بن (نصر، عن - ظ.) عمر بن سعد، عن أبى خالد، عن عبد الله بن عاصم، عن محمد بن بشير الهمداني، عن الحارث بن سريع، قال: لما ظهر أمير المؤمنين «ع» على أهل البصره و قسم ما حواه العسكر قام فيهم خطيبا.

الحديث. «٢»

(١) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٥٢، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٢) - الجمل / ٢١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٤

فهذه روايات مستفيضه رواها المفيد يظهر منها تحقق القسمة بالنسبه إلى ما حواه العسكر إجمالاً فى حرب الجمل، و إن كان يظهر من بعضها وقوع القسمة على آلات الحرب فقط.

١٠- و فى مروج الذهب فى قصه الجمل قال: «و قبض ما كان فى عسكرهم من سلاح و دابه و متاع و آله و غير ذلك، فباعه و قسمه بين أصحابه.» «١»

١١- و فى الإمامه و السياسه لابن قتيبه: «ثم أمر المنادى فنادى: لا يقتلن مدبر و لا يجهز على جريح، و لكم ما فى عسكرهم. و على نساتهم العده. و ما كان لهم من مال فى أهليهم فهو ميراث على فرائض الله ...» «٢»

١٢- و فى المستدرک، عن الحسين بن حمدان الحضينى فى الهدايه، عن محمد بن على، عن الحسن

بن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق «ع» في حديث طويل في قصة أهل النهروان ...

قال لهم علي «ع»: فأخبروني ما ذا أنكرتم عليّ؟ قالوا: أنكرنا أشياء يحلّ لنا قتلك بواحدة منها ...

و أما ثانيها أنك حكمت يوم الجمل فيهم بحكم خالفته بصفين، قلت لنا يوم الجمل: لا تقتلوهم مؤلّين و لا مدبرين و لا نياما و لا أيقاظا و لا تجهزوا علي جريح، و من ألقى سلاحه فهو آمن، و من أغلق بابه فلا سبيل عليه، و أحلت لنا سبى الكراع و السلاح و حرمت علينا سبى الذراريّ.

و قلت لنا بصفين: اقتلوهم مدبرين و نياما و أيقاظا و جهّزوا علي كل جريح، و من ألقى سلاحه فاقتلوه، و من أغلق بابه فاقتلوه، و أحلت لنا سبى الكراع و السلاح و الذراريّ. فما العله فيما اختلف فيه الحكمان؟ إن يكن هذا حلالا فهذا حلال، و إن يكن هذا حراما فهذا حرام ...

ثم قال- عليه السلام:- و أما حكمى يوم الجمل بما خالفته يوم صفين فإن أهل الجمل ... لم تكن لهم دار حرب تجمعهم، و لا إمام يداوى جريحهم و يعيدهم إلى قتالكم مره أخرى، و أحلت لكم الكراع و السلاح، و حرمت الذراريّ فأيتكم يأخذ عائشه زوجة النبي «ص» في سهمه؟ ...

(١)- مروج الذهب ٢ / ١٥.

(٢)- الإمامه و السياسه ١ / ٧٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٥

و أما قولى بصفين: اقتلوهم مؤلّين و مدبرين ... و أحلت لكم سبى الكراع و السلاح و سبى الذراريّ، و ذاك حكم الله- عزّ و جلّ-، لأن لهم دار حرب قائمه و إماما منتصبا يداوى جريحهم ...

و

من خرج من بيعتنا فقد خرج من الدين و صار ماله و ذراريّه بعد دمه حلالا. الحديث.»

و رواه القاضي نعمان في كتاب شرح الأخبار، عن أحمد بن شعيب الساري بإسناده، عن عبد الله بن عباس مثله باختلاف يسير «١».

أقول: ما في هذه الرواية من إحلال سبي الذراريّ في صفتين غير معهود بل هو متروك قطعاً، لما مرّ من إجماع المسلمين بل ضروره الفقه الإسلامي على حرمة سبي النساء و الذراريّ من البغاه مطلقاً.

١٣- و في مسند زيد، عن علي «ع»: «أنه خمّس ما حواه عسكر أهل النهروان و أهل البصره، و لم يعترض ما سوى ذلك.» «٢»
إذ الظاهر منه تقسيم الأخماس الباقية.

١٤- و في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغه: «اتفقت الرواه كلها على أنه- عليه السلام- قبض ما وجد في عسكر الجمل من سلاح و دابّه و مملوك و متاع و عروض، فقسّمه بين أصحابه، و أنهم قالوا له: اقسم بيننا أهل البصره فاجعلهم رقيقاً، فقال: لا. فقالوا: فكيف تحلّ لنا دماءهم و تحرم علينا سبيهم؟! فقال: كيف يحلّ لكم ذريه ضعيفه في دار هجره و إسلام؟! أما ما أجلب به القوم في معسكرهم عليكم فهو لكم مغنم، و أما ما وارت الدور و أغلقت عليه الأبواب فهو لأهله، و لا نصيب لكم في شيء منه. فلما أكثروا عليه قال: فاقرعوا على عائشه لأدفعها إلى من تصيبه القرعه. فقالوا: نستغفر الله يا أمير المؤمنين، ثم انصرفوا.» «٣» إلى غير ذلك مما ورد في التواريخ.

و كيف كان فالظاهر أن الأموال التي حواها العسكر يجوز اغتنامها، وفاقاً للأكثر

(١)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٥٣، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٩.

(٢)- مسند زيد / ٣٢١، كتاب السير،

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٦

لما مرّ من الأخبار الكثيره الوارده فى حرب الجمل و صفين التى ربما يحصل القطع بصدور بعضها إجمالاً.

فإن قلت: يعارض هذه الأخبار ما دلت على حرمه اغتنام أموالهم مطلقاً، و قد مرّ بعضها و منها صحيحه زراره السابقه، عن أبى جعفر «ع»: «لو لا أن علينا «ع» سار فى أهل حربته بالكفّ عن السبى و الغنيمه للقيت شيعته من الناس بلاء عظيماً. الحديث.» «١»

قلت: الأخبار المطلقة المانع تحمل على الأخبار المفصله بين ما حواها العسكر و ما لم يحوها، فلاحظ خبر الدعائم الذى مر، حيث قال: «روينا عن على «ع» أنه لما هزم أهل الجمل جمع كل ما أصابه فى عسكرهم مما أجلبوا به عليه فخمسه و قسم أربعة أخصاه على أصحابه و مضى، فلما صار إلى البصره قال أصحابه:

يا أمير المؤمنين، اقسم بيننا ذراريهم و أموالهم. قال: ليس لكم ذلك. الحديث.» «٢»

فهم مع قسمه ما حواها العسكر بينهم استدعوا قسمه الذرارىّ و الأموال، و أجابهم - عليه السلام - بالمنع و أنه ليس لهم ذلك. فيظهر بذلك أن الأموال الممنوع تقسيمها هى ما لم يحوها العسكر، و أما ما حواها العسكر فكان جواز قسمتها مفروغا عنه.

و ردّها فى الجمل بعد ذلك وقع امتناناً، و لعلّه «ع» جبر ذلك لأصحابه من بيت المال.

فإن قلت: كما دلت الروايات على وقوع التقسيم إجمالاً فى حرب البصره فقد دلت على ردّ الأموال أيضاً منّا و عفواً، و قد مرّ أنه يظهر من الأخبار أن المنّ منه «ع» كان حكماً ولائياً مستمراً فى جميع زمان الهدنه إلى قيام القائم «ع»، كما

فى السبى و الأموال التى لم يحوها العسكر، فراجع ما حكيناه فى المقام عن صاحب الجواهر.

قلت: شمول أخبار المنّ المستمر للأموال التى حواها العسكر غير معلوم، فيؤخذ

(١)- الوسائل ١١ / ٥٩، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٢)- دعائم الإسلام ١ / ٣٩٥، كتاب الجهاد- ذكر الحكم فى غنائم أهل البغى.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٧

بأخبار الجواز فإنها خاصه و العام لا يعارض الخاص، و قد أفتى الأكثر بالجواز كما مرّ.

كيف و لو كان المنّ الواقع منه «ع» فى الجمل حكما مستمرا فلم أجاز اغتنام ما فى العسكر فى حرب صفين، كما مرّ فى خبر مالك بن أعين و خبر جندب؟! اللهم إلا أن نفضّل بين من له فئه و غيره، كما حكيناه عن التذكرة.

هذا مضافا إلى أن اغتنام الأموال التى حواها العسكر و مصادرتها أمر عرفى استقرت عليه سيره العقلاء فى جميع الأعصار، لوقوعها فى طريق البغى و التجاوز، فكأنها تصادر على سبيل المقابله و التقاص كما أشار إليه المرتضى فى الناصريات، و لأن من جاء بها إلى أثناء المعركه بغيا و عدوانا فكأنه عرّضها للتلف كما عرّض نفسه له فلا يبقى لها حرمه. هذا كله بالنسبه إلى الأموال الشخصيه للبغاه.

و أما الأسلحه و الأمتعه و الرواتب التى ورّعتها الدوله الباغيه على جنودها فهى من الأموال العامه، و أمرها موكول إلى إمام المسلمين و وليّ أمرهم بلا إشكال و له إجازة تقسيمها بين جنده تشويقا لهم.

و من المحتمل بعيدا أن يراد بما حواها العسكر فى الروايات هذه الأموال لا الأموال الشخصيه للبغاه.

و ربما يشهد لذلك ما فى تاريخ الطبرى، قال: «و دفن على «ع» الأطراف فى قبر عظيم،

و جمع ما كان فى العسكر من شىء ثم بعث به إلى مسجد البصرة: أن من عرف شيئاً فليأخذه إلا سلاحاً كان فى الخزائن عليه سمه السلطان فإنه مما بقى ما لم يعرف، خذوا ما أجبوا به عليكم من مال الله- عزّ وجلّ-، لا يحلّ لمسلم من مال المسلم المتوفى شىء، و إنما كان ذلك السلاح فى أيديهم من غير تنفل من السلطان.» «١» هذا.

و قد طال البحث فى باب الغنائم، و لعلّ التطويل مخالف لوضع هذا الكتاب و لكنه حيث لم نبعث فى الغنائم قبل ذلك أطلنا البحث فيها هنا بخلاف الزكاه و الخمس، حيث استوفينا البحث فيهما قبل ذلك، و قد طبع ما كتبناه فيهما، فراجع.

(١)- تاريخ الطبرى ٦/ ٣٢٢٣ (ط. ليدن).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣١٩

الفصل الرابع فى بيان مفهوم الفىء و ذكر بعض مصاديقه

[معنى الفىء فى سورة الحشر و بيان نزولها]

و الظاهر أن هذه الكلمه مأخوذه من كلامه- تعالى- فى سورة الحشر، فلنتعرض له إجمالاً:

قَالَ اللَّهُ - تعالى -: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رَسُولَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ* مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ، وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ* لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ أَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَ رِضْوَانًا وَ يَنْصُرُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ* وَ الَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَ الْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَ لَا يَجِدُونَ فِي

صِدُّوهُمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَيَّ أَنْفُسَهُمْ وَ لَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَ مَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَ الَّذِينَ
جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَ لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ
رَحِيمٌ. «١»

(١) - سورة الحشر (٥٩)، الآيات ٦ - ١٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٢٠

أقول: قوله: «أفأء» من الفى ء بمعنى الرجوع. و الإيجاف: تسيير الخيل و الركاب، من وجف و جيفا إذا تحرك باضطراب. و
الركاب: الإبل. و الخصاصه: الإملاق و الحاجه. و الشح: البخل، أو البخل مع الحرص.

١- و في الدرّ المنثور بسنده، عن سعيد بن جبیر، قال: قلت لابن عباس: سورة الحشر، قال: قل سورة النصير. «١»

٢- و فيه أيضا بسنده، عنه، قال: قلت لابن عباس: سورة الحشر، قال:

«نزلت في بنى النصير.» «٢»

٣- قالوا: نزلت السورة في إجلاء بنى النصير و هم يهود المدينة، و ذلك أن النبي «ص» لما دخل المدينة صالحه بنو النصير على
أن لا يقاتلوه و لا يقاتلوا معه، ثم نقضوا العهد فركب كعب بن الأشرف في أربعين راكبا إلى مكة و حالفوا أبا سفيان و قريشا
على أن تكون كلمتهم واحده على محمد «ص» فنزل جبرائيل فأخبر النبي «ص» بما تعاقدوا عليه.

و خرج رسول الله «ص» إلى بنى النصير يستعينهم في ديه قتيلين من بنى عامر، فلما أتاهم قال بعضهم لبعض: إنكم لن تجدوا
الرجل على مثل هذه الحالة فاطرحوا عليه حجاره من فوق هذا البيت فاقتلوه، فأتاه الخبر من السماء بذلك فقام و خرج إلى
المدينة ثم أقبل أصحابه فأخبرهم بما أراد اليهود من الغدر، و أمر محمد

بن مسلمة بقتل رئيسهم كعب بن الأشرف، و سار إليهم بالناس حتى نزل بهم، فتحصنوا منه في حصن منيع، و أرسل إليهم عبد الله بن أبي المنافق: لئن أخرجتم لنخرجن معكم و إن قوتتم لنصرنكم، ثم أخلفهم، و قذف الله الرعب في قلوبهم، فصالحهم النبي «ص» على أن يحقن دماءهم و أن يخرجوا من أرضهم و ديارهم و جعل لكل

(١) - الدر المنثور ١٨٧ / ٦.

(٢) - الدر المنثور ١٨٧ / ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٢١

ثلاثة منهم بعيرا و سقاء فخرجوا إلى خيبر و أذرعات بالشام و غيرهما من البلاد.

راجع في تفصيل القصة تفسير على ابن إبراهيم القمي، و سيره ابن هشام، و مغازي الواقدي، و المجمع و التبيان و القرطبي و الدر المنثور و غيرها من التفاسير. «١»

٤- و في السيرة: «و خلّوا الأموال لرسول الله «ص» فكانت لرسول الله «ص» خاصة، يضعها حيث يشاء، فقسّمها رسول الله «ص» على المهاجرين الأولين دون الأنصار إلا أنّ سهل بن حنيف و أبا دجانة سماك بن خرشة ذكرا فقرا فأعطاهما رسول الله «ص» ...

و نزل في بني النضير سورة الحشر بأسرها، يذكر فيها ما أصابهم الله به من نعمته، و ما سلط عليهم به رسوله «ص» و ما عمل به فيهم.» «٢»

٥- و في المغازي للواقدي بسنده: «فقال عمر: يا رسول الله، ألا تخمس ما أصبت من بني النضير كما خمست ما أصبت من بدر؟ فقال رسول الله «ص»: لا- أجعل شيئا جعله الله- عزّ و جلّ- لي دون المؤمنين بقوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ الآية، كهيته ما وقع فيه السهمان للمسلمين.» «٣»

و لا يخفى أن مقصود عمر

فى سؤاله تخميس المال و تقسيم البقيه، كما فى الغنائم.

و الروايه شاهده على وقوع التخميس فى غنائم بدر.

٦- و فيه أيضا ما ملخصه: «فلما غنم رسول الله «ص» بنى النضير دعا ثابت بن قيس فقال: ادع لى قومك، فدعا له الأوس و الخزرج، فحمد الله و أثنى عليه، ثم ذكر الأنصار و ما صنعوا بالمهاجرين و إنزالهم إياهم فى منازلهم و أثرتهم على أنفسهم، ثم قال: إن أحببتم قسمت بينكم و بين المهاجرين مما أفاء الله على من بنى النضير، و كان المهاجرون

(١)- راجع تفسير على بن إبراهيم (القمي) /٦٧٢ (ط. أخرى ٢/٣٥٨)؛ و سيره ابن هشام ٣/١٩٩؛ و المغازى للواقدي ١/٣٦٣؛ و مجمع البيان ٥/٢٥٦ (الجزء ٩)؛ و التبيان ٢/٦٦٥؛ و تفسير القرطبي ٤/١٨ و ما بعدها؛ و الدر المنثور ٦/١٨٧.

(٢)- سيره ابن هشام ٣/٢٠١.

(٣)- المغازى للواقدي ١/٣٧٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٢

على ما هم عليه من السكنى فى مساكنكم و أموالكم، و إن أحببتم أعطيتهم و خرجوا من دوركم.

فتكلم سعد بن عباد و سعد بن معاذ فقالا: يا رسول الله، بل تقسمه للمهاجرين و يكونون فى دورنا كما كانوا، و نادى الأنصار: رضينا و سلمنا يا رسول الله «ص»، فقسم رسول الله «ص» ما أفاء الله عليه و أعطى المهاجرين و لم يعط أحدا من الأنصار من ذلك الفىء شيئا إلا رجلين كانا محتاجين: سهل بن حنيف، و أبا دجانة. «١» راجع فى ذلك أيضا تحف العقول. «٢»

٧- و فى سنن البيهقى بسنده عن الزهرى، عن مالك بن أوس، عن عمر فى حديث قال: «كانت أموال بنى

النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله «ص» خالصا دون المسلمين، و كان رسول الله «ص» ينفق منها على أهله نفقه سنه، فما فضل جعله في الكراع والسلاح، عده في سبيل الله.» «٣»

و نحوه في أمّ الشافعي، «٤» و الأموال لأبي عبيد. «٥»

٨- و في سنن البيهقي أيضا بسنده عن الزهري: «كانت بنو النضير للنبي خالصا لم يفتحوها عنوه، افتتحوها على صلح، فقسمها النبي «ص» بين المهاجرين، لم يعط الأنصار منها شيئا إلا رجلين كانت بهما حاجه.» «٦»

٩- و في المجمع: «جعل الله أموال بنى النضير لرسوله خالصه، يفعل بها ما يشاء، فقسمها رسول الله «ص» بين المهاجرين، و لم يعط الأنصار منها شيئا إلا ثلاثة نفر

(١)- المغازي للواقدي ١ / ٣٧٩.

(٢)- تحف العقول / ٣٤١، رساله أبي عبد الله «ع» في الغنائم و وجوب الخمس.

(٣)- سنن البيهقي ٦ / ٢٩٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب مصرف أربعة أخماس الفى ء ...

(٤)- الأمّ للشافعي ٤ / ٦٤.

(٥)- الأموال / ١٥.

(٦)- سنن البيهقي ٦ / ٢٩٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب مصرف أربعة أخماس الفى ء ...

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٣

كانت بهم حاجه، و هم أبو دجانه، و سهل بن حنيف، و الحارث بن الصمه.» «١»

١٠- و في كتاب الأموال لأبي عبيد: «قال أبو عبيد: أول ما نبدأ به من ذكر الأموال ما كان منها لرسول الله «ص» خالصا دون الناس، و ذلك ثلاثة أموال:

أولها: ما أفاء الله على رسوله من المشركين، مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، و هى فدك و أموال بنى النضير، فإنهم صالحوا رسول الله

«ص» على أموالهم و أرضيهم بلا قتال كان منهم و لا سفر تجشمه المسلمون إليهم.

و المال الثاني: الصفى الذى كان رسول الله «ص» يصطفيه من كل غنيمه يغنمها المسلمون قبل أن يقسم المال.

و الثالث: خمس الخمس بعد ما تقسم الغنيمه و تخمس. و فى كل ذلك آثار قائمه معروفه. «٢»

إذا عرفت هذا فنقول:

هنا أمور يجب البحث فيها إجمالاً:

أشاره

١- هل الموضوع فى الآيتين هنا واحد أو يكون الموضوع فى الثانيه أعم؟

٢- ما هو الحكم فى ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب؟

٣- هل فى الفى ء خمس أم لا؟

٤- ما هو مفهوم الفى ء و المراد منه فى لسان الشرع، و النسبه بينه و بين الغنائم و الأنفال و الصدقات؟

٥- التعرض لبعض أنواع الفى ء.

(١)- مجمع البيان ٥ / ٢٦٠ (الجزء ٩).

(٢)- الأموال / ١٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٤

الأمر الأول: [هل الموضوع فى الآيتين هنا واحد]

قد يقال: إن الموضوع فى كلتا الآيتين هنا أموال بنى النضير، و إنما تعرضت الآيه الأولى لعدم كونها للمقاتلين حيث لم يوجفوا عليها، و ما بعدها تعرضت لما هو المصروف لها.

و قد يقال: إن الموضوع فى الأولى أموال بنى النضير، و فى الثانيه جميع ما أفاء الله على رسوله من بنى النضير و غيرهم.

قال في المجمع:

«قال ابن عباس: نزل قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ﴾ الآية، في أموال كفار أهل القرى وهم قريظة وبنو النضير و
هما بالمدينة، و فداك و هي من المدينة على ثلاثة أميال، و خيبر، و قرى عرينه، و ينبع، جعلها الله لرسوله يحكم فيها ما أراد، و
أخبر أنها كلها له. فقال أناس: فهلا قسمها؟ فنزلت الآية.

وقيل: إن الآية الأولى بيان أموال بني النضير خاصة، لقوله: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾، الآية. و الثانية بيان الأموال التي
أصبحت بغير قتال. و قيل: إنهما واحد و الآية الثانية بيان قسم المال الذي ذكره الله في الآية الأولى. «١»

أقول: يظهر منه أن الأقوال الثلاثة، و على القول الأول تشمل الآية الثانية لما حصل بالقتال أيضا، كأموال خيبر.

و ربّما يشهد لهذا

القول خبر محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع»، حيث ذكر فيه بعض مصاديق الفى ء و الأنفال و قال إنها للإمام ثم قال: و أما قوله: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهِ عَلَى

(١) - مجمع البيان ٥ / ٢٦٠ (الجزء ٩).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٥

رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ. قال: أ لا ترى هو هذا؟ و أما قوله: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى» فهذا بمنزله المغنم، كان أبى يقول ذلك و ليس لنا فيه غير سهمين ...» (١)

و لعل القول بنسخ آيه الخمس لهذه الآيه كان مبنيًا على هذا القول، و سيأتى البحث فيه.

و فى الدرّ المثور:

«أخرج ابن مردويه عن ابن عباس فى قوله: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ» قال: أمر الله رسوله بالسير إلى قريظه و النضير، و ليس للمؤمنين يومئذ كثير خيل و لا ركاب، فجعل رسول الله «ص» يحكم فيه ما أراد، و لم يكن يومئذ خيل و لا ركاب يوجف بها. قال: و الإيجاف أن يوضعوا السير. و هى لرسول الله «ص» فكان من ذلك خيبر و فدك و قرى عرينه، و أمر الله رسوله أن يعدّ لينبع فأتاها رسول الله «ص» فاحتواها كلها، فقال أناس: هلا قسمها، فأنزل الله عذره فقال: مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ - إلى قوله - شَدِيدُ الْعِقَابِ.» (٢)

أقول: لا- مانع من كون الآيه الأولى بقريظه قوله: «مِنْهُمْ» فى بنى النضير، و الآيه الثانية أعم. نظير ما احتملناه فى آيه الأنفال من كون السؤال عن غنائم بدر و الجواب عن جميع

الأنفال، فتكون السلام في الأول للعهد و في الثاني للجنس.

اللهم إلا- أن يقال: إن قوله- تعالى- بعد ذلك: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ» و ما بعده من الآيات بقريته ما ورد في تفسيرها من الروايات- و قد مرّ بعضها- لعله قرينه على كون جميع الآيات مرتبطة بقصه بنى النضير.

و كيف كان فالحكم لا يختص بأموال بنى النضير أو بخصوص ما لم يوجف عليه في عصر النبي «ص»، بل يعمّ جميع الأشباه و النظائر و لو في عصر الغيبه، و المرجع فيها إمام المسلمين على ما يأتي في جميع الأنفال.

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٨، الباب ١ من أبواب الأنفال و ما يختص بالإمام، الحديث ١٢.

(٢)- الدر المنثور ٦ / ١٩٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٦

الأمر الثاني: في حكم ما لم يوجف عليه بالخيال و الركاب و أنه للرسول «ص» و بعده للإمام:

إشاره

أقول: قد وردت أخبار مستفيضه بل متواتره في أن ما لم يوجف عليه بخيال و لا ركاب تكون من الأنفال و تكون لرسول الله «ص» و بعده للإمام، و سيأتي ذكرها في فصل الأنفال. و قد مرّ سابقا و يأتي أن المراد كونها لمنصب الإمامه و في اختيار الإمام و هو الولي لأمرها، لا أنها لشخص الإمام، فتكون من الأموال المعده للمصالح العامه. نعم، إداره شؤون الإمام و بيته و عائلته أيضا من أهمّ المصالح العامه.

و الأموال العامه قد تضاف إلى الله، و قد تضاف إلى الرسول أو إلى الإمام، و قد تضاف إلى المسلمين،

و مآل الكل واحد:

١- ففي الخطبه الشقشقيه من نهج البلاغه: «و قام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمه الإبل نبتة الربيع.» «١»

٢- و في نهج البلاغه أيضا من كلام له «ع» كَلَّمَ به عبد الله بن زمعه لما طلب منه مالا قال: «إن هذا المال ليس لى و لا لك، و إنما هو فى ء للمسلمين و جلب أسيافهم.» «٢» و قد مرّ بيان كون الغنائم من الأنفال.

٣- و فى الوسائل بإسناده، عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع» فى الغنيمه، قال: «يخرج منه الخمس و يقسم ما بقى بين من قاتل عليه و ولى ذلك. و أما الفى ء

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده ١ / ٣٠؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣؛ لح / ٣٥٣، الخطبه ٢٣٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٧

و الأنفال فهو خالص لرسول الله «ص» «١»

٤- و فيه أيضا بسند موثوق به، عن سماعه، قال: سألته عن الأنفال، فقال:

«كل أرض خربه أو شىء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم، قال: و منها البحرين لم يوجف عليها بخيل

و

و نحو ذلك من الروايات الكثيره الداله على كون الفى ء و الأنفال للإمام.

و ليس المقصود فى الآيه الشريفه تقسيم الفى ء سته أسهم متساويه أو غير متساويه على ما ينسب إلى الأذهان، بل لم نجد من فقهائنا من يفتى بوجوب التسهيم فى الفى ء و الأنفال، و إن أفتوا به فى الخمس و دلّ عليه بعض الأخبار.

فلعل المقصود كما عرفت فى باب الخمس هو الترتيب فى الاختصاص، و سياق الآيتين فى البابين واحد. فالفى ء يكون تحت اختيار من له حق الحكم. و حيث إن الحكم يكون أولاً- و بالذات لله- تعالى-، و من قبله- تعالى- جعل للرسول، و من قبل الرسول «ص» جعل للإمام من ذى القربى، فالفى ء الذى هو من ضرائب الحكم الإسلامى يكون بأجمعه لله و تحت اختياره، و من قبله جعل تحت اختيار الرسول، و من قبل الرسول جعل تحت اختيار الإمام.

و المراد بذى القربى هو الإمام من عترته و أهل بيته، كما ادعى عليه الإجماع فى باب الخمس، و قد مرّ، و يدلّ عليه الأخبار:

و منها ما رواه فى الكافى بسنده، عن سليم بن قيس، قال: سمعت أمير المؤمنين «ع» يقول: «نحن و الله الذين عنى الله بذى القربى، الذين قرنهم الله بنفسه و نبيه «ص» فقال: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ» منا خاصه و لم يجعل لنا سهما فى الصدقه. الحديث. «٣»

و أما الأصناف الثلاثة الأخر فهى مصارف محضه يتكفل لمثوتتها الإمام و لذا

(١)- الوسائل ٦/ ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٨.

(٣)- الكافى ١/

٥٣٩، كتاب الحجج، باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس ...، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٨

لم يدخل عليها لام الملك لا فى المقام و لا فى آيه الخمس.

و قد دلت الأخبار الوارده و كلمات أصحابنا على أن المراد بها الأصناف الثلاثه من بنى هاشم لا مطلقا، و إنما خصوا بالذكر تشريفا لهم و اهتماما بشأنهم لئلا تنساهم الأئمه.

و قد مرّ فى الجبهه الثالثه التى عقدناها لبيان مصرف الخمس ذكر المحتملات فى الآيه الشريفه و فى الأصناف الثلاثه و فى ذى القربى و كلمات الفقهاء و الأعلام فيها. و قوينا هناك كون الخمس و كذا الفى ء حقا و حدانيا يكون بأجمعه تحت اختيار الإمام، و الإمام يسد به خلات نفسه و بيته و عائلته و خلات المجتمع كما صنع رسول الله «ص». و لأجل ذلك صرف رسول الله «ص» أموال بنى النضير مع كونها له خاصه، كما مرّ فى الأخبار، فى مصارف أهله و أزواجه و فى فقراء المهاجرين و الأنصار. و قد تعرضت لذلك الآيات التى مرت:

فقوله: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ» لبيان أحد المصارف و كأنه بمنزله البديل لما قبله.

و قوله: «وَ الَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ»، و قوله: «وَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ» يحتمل فيهما العطف و الاستيناف.

و على الاحتمال الأول يشارك الأنصار و التابعون المهاجرين فى الفى ء لا بنحو الملكيه بل بنحو مصرفيه.

و بهذا الاحتمال أخذ عمر فى حديث طويل رواه مالك بن أوس بن الحدثان، و فى آخره: «قال عمر: لئن بقيت ليأتين الرويعى بصنعاء حقه و دمه فى وجهه.»

رواه السيوطى فى الدر المنثور عن أبى عبيد، و البخارى، و مسلم، و أبى داود، و الترمذى

وغيرهم، فراجع. «١» و إن اشتمل الحديث على ما لا نلتزم به جدًّا، و هو الذى عنى به الخليفه. هذا.

(١) - الدر المنثور ٦/ ١٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٢٩

اعطاء فدك لفاطمه «ع»:

و حفظ بيت الوحي و الرساله، و أغصان شجره النبوه، و شئون العتره الطاهره التى عدّها الرسول الكريم «ص» قرينا للكتاب العزيز فى حديث الثقلين المتواتر نقله بين الفريقين حفظا للكتاب و السنه، و سفنا لنجاه الأمه و نظاما لأمرهم، قد كان من أهم المصالح العامه التى كان يجب على النبى «ص» الاهتمام بها لمستقبل الأمه.

و لأجل ذلك أعطى فاطمه «ع» فدك التى كانت خالصه له، حيث كانت هى قرينه لباب العلم و الحكمه و صدفا لدرر العتره الطاهره:

١- ففى الدر المنثور: «أخرج البزاز و أبو يعلى و ابن أبى حاتم و ابن مردويه، عن أبى سعيد الخدرى، قال: لما نزلت هذه الآيه: «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ» دعا رسول الله «ص» فاطمه فاعطاها فدك.»

و أخرج ابن مردويه، عن ابن عباس، قال: لما نزلت: «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ» أقطع رسول الله «ص» فاطمه فدك.» «١»

٢- و فى الوسائل بسنده، عن على بن أسباط، عن أبى الحسن موسى «ع» فى حديث، قال: «إن الله لما فتح على نبيه فدك و ما والاها لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، فأنزل الله على نبيه: «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ»، فلم يدر رسول الله «ص» من هم فراجع فى ذلك جبرئيل و راجع جبرئيل ربه، فأوحى الله إليه أن ادفع فدك إلى فاطمه. الحديث.» «٢»

٣- و روى الصدوق فى العيون: «و الآيه الخامسه قول الله - عزّ و جلّ -: «وَ آتِ

(١) - الدر المنثور ١٧٧ / ٤. والآيه المذكوره من سوره الإسراء (١٧)، رقمها ٢٦.

(٢) - الوسائل ٣٦٦ / ٦، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٠

فلما نزلت هذه الآيه على رسول الله «ص» قال: ادعوا لى فاطمه، فدعيت له، فقال:

يا فاطمه، قالت: لبيك يا رسول الله، فقال: هذه فدك، هى مما لم يوجف عليه بخيل و لا -ركاب، و هى لى خاصه دون المسلمين، و قد جعلتها لك لما أمرنى الله - تعالى - به، فخذها لك و لولدك. «١»

و رواها أيضا فى تحف العقول «٢».

٤- و فى شرح ابن أبى الحديد بسنده، عن الزهرى، قال:

«بقيت بقيه من أهل خيبر تحصنوا فسألوا رسول الله «ص» أن يحقن دماءهم و يسيرهم ففعل، فسمع ذلك أهل فدك فنزلوا على مثل ذلك، و كانت للنبي «ص» خاصه لأنه لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب.» «٣» و روى نحو ذلك البلاذرى فى فتوح البلدان. «٤»

٥- و فيه أيضا:

«قال أبو بكر: و روى محمد بن إسحاق أيضا أن رسول الله «ص» لما فرغ من خيبر قذف الله الرعب فى قلوب أهل فدك، فبعثوا إلى رسول الله «ص» فصالحوه على النصف من فدك، فقدمت عليه رسلهم بخير أو بالطريق أو بعد ما أقام بالمدينه، فقبل ذلك منهم. و كانت فدك لرسول الله «ص» خالصه له، لأنه لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب. قال: و قد روى أنه صالحهم عليها كلها.» «٥»

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره الوارده فى هذا المجال.

و بالجملة، فدك كانت مما لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب، فكانت خالصه لرسول الله «ص»، يعنى لم يتعلق

بها حق للمقاتلين، بل كانت بأجمعها تحت اختيار

(١)- عيون أخبار الرضا / ٢٣٣، الباب ٢٣ (باب ذكر مجلس الرضا «ع» مع المأمون)، الحديث ١.

(٢)- تحف العقول / ٤٣٠.

(٣)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٦ / ٢١٠.

(٤)- فتوح البلدان / ٤٣.

(٥)- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ١٦ / ٢١٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣١

الرسول «ص» و كان له أن يضعها حيث يراها مصلحة. فأعطاها فاطمه- عليها السلام- لا- لأنها ابنته فقط، بل لأن بيتها مهبط الملائكة و محور حفظ الكتاب و السنّه و ضمان مستقبل الأمه، و هذا كان من أهم المصالح العامه. فهو «ص» أراد دعم بيت الإمامه من الجبهه الماليه و بهذا الملاك أعطى و نحل فاطمه فذك، و بهذا الملاك أيضا ابتزّها الغاصبون.

و مطالبه الميراث كانت في الرتبه المتأخره و من باب المماشاه، كما يظهر لمن تتبع.

و في نهج البلاغه: «بلى كانت في أيدينا فذك من كل ما أظلمته السماء، فشحت عليها نفوس قوم و سخت عنها نفوس قوم آخرين، و نعم الحكم الله. و ما أصنع بذك و غير فذك و النفس مظانها في غد جدت؟» (١)

فظاهره أن فذك كانت في أيديهم و تحت تصرفهم، و على هذا فلم يكن للخليفه مطالبتهم بالبئنه، فإنها خلاف موازين القضاء.

و لم يكن إقطاع الرسول «ص» لفاطمه «ع» و أهلها أمرا فريدا يخصصها:

ففي فتوح البلدان للبلاذري: أنه «ص» أقطع من أرض بني النضير أبا بكر و عبد الرحمن بن عوف و أبا دجانة و غيرهم. (٢)

و أقطع الزبير بن العوام أرضا من أرض بني النضير ذات نخل. (٣)

و أقطع بلالا أرضا فيها جبل و معدن. (٤)

و قال مالك بن أنس: أقطع رسول

اللّه «ص» بلال بن الحارث معادن بناحية الفرع، لا اختلاف في ذلك بين علمائنا. «٥»

و أقطع عليا «ع» أربع أرضين: الفقيرين و بئر قيس و الشجره. «٦»

و أبو بكر نفسه أقطع الزبير الجرف، و عمر أقطعه العقيق أجمع. «٧»

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٦٧؛ عبده ٣ / ٧٩؛ لح / ٤١٧، الكتاب ٤٥.

(٢) - فتوح البلدان / ٣١.

(٣) - فتوح البلدان / ٣٤.

(٤) - فتوح البلدان / ٢٧.

(٥) - فتوح البلدان / ٢٧.

(٦) - فتوح البلدان / ٢٧.

(٧) - فتوح البلدان / ٣٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٢

فما أدري لما ذا اخذوا من فاطمه «ع» نحلها أيتها، و هل كانت هي فقط من الأموال العامه للمسلمين؟ نعم، فدك كانت دعما لبيت الإمامه و الوصايه كما مرّ، و هذا كان سبب ابتزازها.

و مما يشهد لما ذكرناه من ارتباط أمر فدك بموضوع الخلافه و الإمامه، و أن إعطاءها لفاطمه «ع» كان لدعم بيت الإمامه لا بلحاظ العواطف الشخصيه ما ورد من أن إعطاءها وقع بعد نزول قوله - تعالى -: «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ.» و قد أجمع أصحابنا الإماميه إلّا ما شدّد على أن المراد بنذى القربى هو الإمام، و به فسّر في بعض الأخبار أيضا. فهو «ص» إنما أعطاه فاطمه بما أنها كانت أم الأئمه الطاهره و قرينه لأول الأوصياء. و لعل شدة قربها من النبي «ص» توجب الحياء من هتك حریمها، و العواطف تعوق دون ابتزاز حقها، و لكن يد السياسه هدمت ما أسسه النبي «ص» و بناه، و ما أدراك ما السياسه؟!!

و يشهد لذلك أيضا: ما ورد في تحديد فدك بحدود المملكه الإسلاميه بسعتها، أو بمطلق ما لم يوجف عليه المرتبط بمنصب الإمامه و مقامها:

ففي المناقب عن كتاب أخبار الخلفاء: «أن هارون الرشيد كان

يقول لموسى بن جعفر «ع» خذ فذك حتى أردّها إليك، فيأبى حتى ألحّ عليه، فقال «ع»:

لا آخذها إلا بحدودها، قال: و ما حدودها؟ قال: إن حددتها لم تردّها. قال: بحق جدك إلّا فعلت. قال: أما الحدّ الأول فعدن. فتغير وجه الرشيد، و قال: إيها! قال: و الحد الثاني سمرقند، فاربّد وجهه. قال: و الحد الثالث إفريقيه، فاسودّ وجهه و قال: هيه! قال: و الرابع سيف البحر مما يلي الجزر و إرمينية. قال الرشيد: فلم يبق لنا شىء، فتحوّل إلى مجلسى! قال موسى: قد أعلمتك أننى إن حددتها لم تردّها. فعند ذلك عزم على قتله. «١»

(١) - المناقب ٣ / ٤٣٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٣

و رواه عنه فى البحار. «١»

و فى روايه على بن أسباط، قال: لما ورد أبو الحسن «ع» على المهدي رآه يردّ المظالم فقال: «يا أمير المؤمنين، ما بال مظلمتنا لا تردّ؟ فقال له: و ما ذاك؟ يا أبا الحسن! قال: إن الله - تعالى - لما فتح على نبيه «ص» فذك و ما والاها لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، فأنزل الله على نبيه «ص»: «وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ»، فلم يدر رسول الله «ص» من هم، فراجع فى ذلك جبرئيل، و راجع جبرئيل «ع» ربه، فأوحى الله إليه أن ادفع فذك إلى فاطمه «ع»، فدعاها رسول الله «ص» فقال لها: يا فاطمه، إن الله أمرنى أن أدفع إليك فذك، فقالت: قد قبلت يا رسول الله من الله و منك. فلم يزل وكلاؤها فيها حياها رسول الله «ص». فلما ولى أبو بكر أخرج عنها وكلاءها، فأنته فسألته أن يردّها عليها، فقال لها: ايتينى بأسود أو أحمر يشهد لك بذلك،

فجاءت بأمير المؤمنين «ع» و أم أيمن فشهدا لها ...

فقال له المهدي: يا أبا الحسن، حدّها لي. فقال: حدّ منها جبل أحد، و حدّ منها عريش مصر، و حدّ منها سيف البحر، و حدّ منها دومه الجنديل.

فقال له: كل هذا؟! قال: نعم يا أمير المؤمنين، هذا كله، إن هذا كله مما لم يوجف على أهله رسول الله «ص» بخيل و لا ركاب. فقال: كثير، و أنظر فيه. «٢» و قد روى قطعه منه في الوسائل «٣» كما مرّ. هذا.

توهم نسخ آية الفى ء:

في الدر المنثور:

«أخرج عبد بن حميد، عن قتاده: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ

(١) - بحار الأنوار ١٤٤ / ٤٨، تاريخ الإمام موسى بن جعفر «ع»، الباب ٦ (باب مناظراته «ع»)، الحديث ٢٠.

(٢) - الكافي ١ / ٥٤٣، كتاب الحج، باب لفى ء و الأنفال و تفسير الخمس ...، الحديث ٥.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٦٦، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٣٤

و لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ. قال: كان الفى ء بين هؤلاء فنسختها الآية التي في الأنفال فقال: «و اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ». فنسخت هذه الآية ما كان قبلها في سورة الحشر، فجعل الخمس لمن كان له الفى ء و صار ما بقى من الغنيمه لسائر الناس: لمن قاتل عليها. «١»

و في تفسير القرطبي:

«قال قوم من العلماء: إن قوله - تعالى -: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى» منسوخ بما في سورة الأنفال من كون الخمس لمن سمى له، و الأخماس الأربعة لمن قاتل. و كان في

أول الإسلام تقسم الغنيمه على هذه الأصناف و لا يكون لمن قاتل عليها شىء. و هذا قول يزيد بن رومان. و قتاده و غيرهما، و نحوه عن مالك. «٢»

أقول: يرد على ما ذكره قتاده و غيره أولا: أن موضوع الحكم هنا هو الفىء و فى آيه الخمس الغنيمه و هما مختلفان عند الأكثر، حيث أخذوا فى مفهوم الفىء عدم القتال و فى مفهوم الغنيمه القتال، فتأمل.

و ثانيا: أن الظاهر من قوله: «عَنِتُّمْ» صدور الاغتنام من المقاتلين. و ظاهر قوله:

«فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ» نفى صدور الاغتنام منهم و إنما حصل بتسليط الله رسوله. و الظاهر أن الموضوع فى كلتا آيتى الفىء واحد، و هو أموال بنى النضير كما مر.

و ثالثا: أنه يستفاد من الروايات و التواريخ أن آيه الخمس نزلت بعد غزوه بدر و آيه الفىء نزلت فى بنى النضير بعد غزوه احد، و من المحال أن ينسخ المتقدم للمتأخر.

و كيف كان فالحكم عندنا واضح، حيث إن ما لم يوجف عليه يكون من الأنفال كما يأتى، و الأنفال كلها للإمام. بل قد عرفت منا أن الغنائم أيضا من الأنفال و أنه لا يتعين فيها التقسيم أيضا، فراجع ما ذكرناه فى أول بحث الغنائم.

(١) - الدر المثور ٦ / ١٩٢.

(٢) - تفسير القرطبي ١٨ / ١٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٥

الأمر الثالث: أن الفىء و الأنفال لا خمس فيها:

قد مر فى بحث الغنائم أن الخمس إنما يثبت فيها بعد سدّ النوائب منها و إرادته تقسيمها بين المقاتلين، فيكون الخمس فيها بلحاظ تقسيمها بينهم و صيرورتها لهم، حيث إن الخمس ضريبه إسلاميه تؤخذ من أموال الناس بنفع بيت المال و الدوله الإسلاميه و يؤدونها إلى الإمام بما هو إمام

المسلمين.

و الفى ء و الأنفال تكون بأجمعها للإمام و تكون خالصه له، فلا مجال للخمس فيها.

و هو الظاهر من أكثر كلمات الأصحاب و أكثر فقهاء السنّه.

و قد مرّ عن الواقدي قول عمر لرسول الله «ص»: «ألا- تخمس ما أصبت من بنى النضير كما خمست ما أصبت من بدر؟ فقال رسول الله «ص»: «لا- أجعل شيئا جعله الله لى دون المؤمنين بقوله- تعالى-: ﴿مَا آفَاءَ لِلَّهِ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ...﴾ كهيئه ما وقع فيه السهمان للمسلمين.» (١)

و ظاهره كون جميع المال له، فلا تقسيم فيه و لا خمس.

و لكن عن الشافعي ثبوت الخمس فى الفى ء أيضا كالغنيمه و هو الظاهر من الخلاف أيضا:

١- قال فى الخلاف (المسأله ٢ من كتاب الفى ء و قسمه الغنائم):

«الفى ء كان لرسول الله «ص» خاصه، و هو لمن قام (يقوم خ. ل) مقامه من الأئمه «ع». و به قال على «ع» و ابن عباس و عمر، و لم نعرف لهم مخالفا.

و قال الشافعي: كان الفى ء يقسم على عهد رسول الله «ص» على خمسة و عشرين

(١)- المغازى ١ / ٣٧٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٦

سهما: أربعة أخماسه للنبي «ص» و هو عشرون سهما، و له أيضا خمس ما بقى يكون إحدى و عشرين سهما للنبي «ص» و يبقى أربعة أسهم بين ذوى القربى و اليتامى و المساكين و أبناء السبيل.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ٣٣٦

و قال أبو حنيفه: الفى ء كله و خمس الغنيمه يقسم على ثلاثه، لأنه كان

يقسم على خمس فلما مات النبي «ص» رجع سهم النبي «ص» و سهم ذوى القربى إلى أصل السهمان، فيقسم الفى ء على ثلاثة.

و عندنا كان يستحق النبي «ص» الفى ء إلا الخمس. و عند الشافعى أربعة أخماس الفى ء و خمس ما بقى من الفى ء.

دليلنا إجماع الفرقه ...» «١»

٢- و قال فيه أيضا (المسأله ٣):

«حكم الفى ء بعد النبي «ص» حكمه فى أيامه فى أنه خاص بمن قام مقامه و للشافعى فيه قولان فى أربعة أخماسه و خمس الخمس، أحدهما يكون للمقاتلين و القول الثانى يكون فى المصالح ...» «٢»

أقول: قوله- قدّس سرّه- أولاً: إنّ الفى ء لرسول الله «ص» خاصة أو لمن قام مقامه لعلّه ينافى ما ذكره أخيراً من استحقاق النبي «ص» الفى ء إلا الخمس. اللهم إلا أن يريد بقوله: «خاصه» عدم التقسيم بين المقاتلين لا نفى الخمس أيضاً. ثم إن للرسول أيضاً سهما فى الخمس فلم استثنى الخمس بنحو الإطلاق؟

و لعل الشافعى و كذا الشيخ تصورا كون الفى ء لشخص النبي «ص» و من أمواله الشخصيه فحكما بتخميسه، مع أن الفى ء و الأنفال للمنصب و للإمام بما أنه إمام و مثله الخمس أيضاً، فلا مجال لتعلق الخمس بها بعد كون كليهما له.

و لم أجد فى نهايه الشيخ و لا مبسوطه تعرضا لخمس الفى ء و الأنفال بل ظاهرهما كون الجميع للإمام.

(١)- الخلاف ٢ / ٣٢٨.

(٢)- الخلاف ٢ / ٣٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٧

نعم، قال فى المبسوط:

«و أما ما يؤخذ من الجزيه و الصلح و الأعشار فإنه يخمس لأنه من جملة الغنائم على ما فسرناه.» «١»

و الظاهر أن ما ذكر يكون من الفى ء كما يأتى بيانه، وعدّها من الغنائم لا يخلو من مسامحه.

و يظهر من

الخلاف خلاف ما فى المبسوط، فقال فىه (المسأله ٧ من كتاب الفى ء):

«ما يؤخذ من الجزيه و الصلح و الخراج و ميراث من لا وارث له و مال المرتد لا يخمس، بل هو لجهاته المستحقه لها، و به قال عامه الفقهاء. و للشافعى فىه قولان: أحدهما مثل ما قلناه. و الثانى ذكره فى الجديد أنه يخمس و هو الصحيح عندهم. دليلنا أنه لا دليل فى الشرع يدل على أنه يخمس، فوجب نفيه و يصرف إلى جهاته.» «٢» هذا.

و لم أعثر على طرح المسأله فيما رأيت من كتب أصحابنا.

٣- و فى أم الشافعى:

«و ما أخذ الولاه من المشركين من جزيتهم و الصلح عن أرضهم، و ما أخذ من أموالهم إذا اختلفوا فى بلاد المسلمين، و من أموالهم إن صالحوا بغير إيجاف خيل و لا ركاب، و من أموالهم إن مات منهم ميت لا وارث له، و ما أشبه هذا مما أخذ الولاه من مال المشركين فالخمس فى جميعه ثابت فىه، و هو على ما قسمه الله - عزّ و جلّ - لمن قسمه له من أهل الخمس الموجف عليه من الغنيمه، و هذا هو المسمى فى كتاب الله.» «٣»

٤- و فىه أيضا:

«فالغنيمه و الفى ء يجتمعان فى أن فىهما معا الخمس من جميعهما لمن سماه الله - تعالى - له، و من سماه الله - عزّ و جلّ - له فى الآيتين معا سواء مجتمعين غير مفترقين.» «٤»

(١) - المبسوط ٢ / ٦٥.

(٢) - الخلاف ٢ / ٣٣٠.

(٣) - الأم ٤ / ٧٧.

(٤) - الأم ٤ / ٦٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٨

و حكاه عنه البيهقى فى السنن و قال:

«و قال فى القديم: إنما يخمس ما أوجف عليه.» «١»

٥- و فى بدايه ابن رشد فى قسمه

الفى ء:

«فقال قوم: إن الفى ء لجميع المسلمين: الفقير و الغنى، و إن الإمام يعطى منه للمقاتله و للحكام و للولاه، و ينفق منه فى النوائب التى تنوب المسلمين كبناء القناطر و إصلاح المساجد و غير ذلك، و لا خمس فى شى ء منه. و به قال الجمهور، و هو الثابت عن أبى بكر و عمر.

و قال الشافعى: بل فيه الخمس، و الخمس مقسوم على الأصناف الذين ذكروا فى آيه الغنائم، و هم الأصناف الذين ذكروا فى الخمس بعينه من الغنيمه، و إن الباقي هو مصروف الى اجتهاد الإمام ينفق منه على نفسه و على عياله و من رأى.

و أحسب أن قوما قالوا: إن الفى ء غير مخمس و لكن يقسم على الأصناف الخمسه الذين يقسم عليهم الخمس، و هو أحد أقوال الشافعى فيما أحسب ...

و أما تخميس الفى ء فلم يقل به أحد قبل الشافعى، و إنما حملة على هذا القول أنه رأى الفى ء قد قسم فى الآيه على عدد الأصناف الذين قسم عليهم الخمس، فاعتقد لذلك أن فيه الخمس لأنه ظن أن هذه القسمة مختصه بالخمس، و ليس ذلك بظاهر بل الظاهر أن هذه القسمة تخص جميع الفى ء لا جزء منه، و هو الذى ذهب إليه فيما أحسب قوم.

و أخرج مسلم عن عمر، قال: كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل و لا ركاب، فكانت للنبي «ص» خالصه، فكان ينفق منها على أهله نفقه سنه و ما بقى يجعله فى الكراع و السلاح عدّه فى سبيل الله. و هذا يدلّ على مذهب مالك. «٢»

أقول: ما حكاه عن مالك هنا يشابه ما حكى عنه فى الخمس: «هو موكول الى

البيهقي ٢٩٤ / ٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب وجوب الخمس فى الغنيمه و الفى ء ...

(٢) - بدايه المجتهد ٣٨٩ / ١ (ط. أخرى ٣٤٢ / ١).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٣٩

نظر الإمام و اجتهاده، فإخذ منه من غير تقدير و يعطى منه القرابه باجتهاد، و يصرف الباقي فى مصالح المسلمين، و به قال الخلفاء الأربعة و به عملوا. «١»

و هذا هو الذى استظهرناه أيضا فى الخمس و كذا فى الفى ء من كونهما حقا وحدانيا جعل للإمام بما أنه إمام المسلمين، فيسدّ بهما ما تنوبه و منها مصارف نفسه و عائلته، غايه الأمر أن عليه أيضا سدّ خلات الأصناف الثلاثه من بنى هاشم و قد ذكروا فى الآيتين بالخصوص تشريفا لهم فلا يتعين التنصيف و التسهيم على ما فى كلام الأكثر.

و يحتمل أن مالكا أخذ هذا الفتوى فى المدينه من أئمه العتره الطاهره - عليهم السلام -.

٦- و فى مختصر الخرقى قال:

«فخمس الفى ء و الغنيمه مقسوم على خمس أسهم.»

و ذيله ابن قدامه فى المغنى بقوله:

«فى هذه المسأله فصول أربعه: أحدها أن الفى ء مخموس كما تخمس الغنيمه فى إحدى الروايتين، و هو مذهب الشافعى و الروايه الثانيه: لا يخمس. نقلها أبو طالب فقال: إنما تخمس الغنيمه. قال القاضى: لم أجد بما قال الخرقى من أن الفى ء مخموس نصّا فأحكيه و إنما نص على أنه غير مخموس، و هذا قول عامه أهل العلم.

قال ابن المنذر: و لا نحفظ عن أحد قبل الشافعى فى الفى ء خمس كخمس الغنيمه ...» «٢»

٧- و فى الناصريات (المسأله ١٢١) عن الناصر أنه قال:

«فى قليل العسل و كثيره الخمس، لأنه من جنس الفى ء.» ثم قال السيد «ره»:

«لا عشر عندنا فى العسل

فيظهر من كلام الناصر أنه يقول بالخمس في الفىء مطلقا، و هو على ما قيل من أئمه الزيديه.

(١) - تفسير القرطبي ١١ / ٨.

(٢) - المغنى ٧ / ٢٩٩.

(٣) - الجوامع الفقيهيه / ٢٤١ (ط. أخرى / ٢٠٥).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٠

أقول: و كيف كان فالظاهر أن الفىء و الأنفال و الجزايا و الأعشار و الزكوات و الأحماس و كذلك الأراضى المفتوحه عنوه على ما مر، كل هذه من الأموال العامه و تكون تحت اختيار الإمام، و لا يتعلق بها الخمس و لا غيره من الضرائب، فإن الضرائب إنما توضع على أموال الناس بنفع بيت المال و الدوله الإسلاميه و تؤدي إلى الإمام بما هو إمام المسلمين.

و ليس على مال الإمام بما هو إمام ضريبه، و لذا لا تتعلق بالنقود المخزونه في خزانه الدوله الإسلاميه زكاه.

و قد أشير إلى هذا في مرسله حماد الطويله، حيث قال: «و ليس في مال الخمس زكاه، لأن فقراء الناس جعل أرزاقهم في أموال الناس ... و لذلك لم يكن على مال النبي و الوالى زكاه ...» (١)

و لعله المقصود أيضا مما رواه أبو بصير، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت له: أما على الإمام زكاه؟ فقال: «أحلت يا أبا محمد، أما علمت أن الدنيا و الآخره للإمام، يضعها حيث يشاء و يدفعها إلى من يشاء؟ الحديث.» (٢)

فيكون المقصود ما هو مال الإمام بما أنه إمام لا- أمواله الشخصيه، بداهه أن الإمام الصادق «ع» مثلا- كما يتعلق به التكليف بالصلاه يتوجه إليه التكليف بالزكاه أيضا إذا صارت أمواله الشخصيه بحدّ النصاب. و يشهد بذلك قوله: «أما علمت أن الدنيا و الآخره للإمام؟» إذ هما للإمام بما

أنه إمام لا لشخصه.

فان قلت: من الأنفال: المعادن على الأقوى، و مع ذلك يتعلق بها الخمس.

قلت: الخمس إنما يتعلق بها بعد ما أقطعها الإمام إلى الأشخاص، فيكون الخمس بمنزله حق الإقطاع، و لذا لا نقول بتعلقه بها إذا كان المستخرج لها الدوله

(١)- الوسائل ٦ / ٣٥٩، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٨.

(٢)- الكافي ١ / ٤٠٨، كتاب الحججه، باب أن الأرض كلها للإمام «ع»، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤١

الإسلاميه بنفسها، فتدبر.

فإن قلت: ما ذكرت من عدم الخمس في الفى ء و الأنفال و غيرهما من الأموال العامه و إن كان موافقا للاعتبار لكنه مخالف لما رواه العياشى عن زراره و محمد بن مسلم و أبى بصير أنهم قالوا له: «ما حق الإمام في أموال الناس؟ قال: الفى ء و الأنفال و الخمس. و كل ما دخل منه في ء أو أنفال أو خمس أو غنيمه فإن لهم خمسه، فإن الله يقول: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِاتِّدَى الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ.» و كل شى ء في الدنيا فإن لهم فيه نصيبا، فمن وصلهم بشى ء فمما يدعون له لا مما يأخذون منه.» هكذا في الوسائل. (١)

و في تفسير العياشى المطبوع: «فمن وصلهم بشى ء مما يدعون له أكثر مما يأخذون منه.» (٢)

و في كلتا العبارتين إبهام، و يحتمل أن تكون عبارته التفسير صحيحه و تكون:

«مما» مصحف «فما».

أقول: أولا إن الحديث مرسل مقطوع، فلا اعتبار به. و ثانيا إن ظاهر صدر الكلام موافق لما نصر عليه من كون الفى ء و الأنفال و الخمس بأجمعها حقا وحدانيا في اختيار الإمام.

و أما قوله: «فإن لهم خمسه» ففيه

أن الخمس لا- خمس فيه قطعاً، فيمكن أن يحمل على تسهيم الخمس و الفى ء و تقسيمهما على خمسة أسهم، على ما يقول به الشافعى وغيره، و يدل عليه صحيحه ربيعى، «٣» و يراد بالخمس فيه سهم ذى القربى المذكور فى آيه الخمس و آيه الفى ء، و المورد كان مورد المحاجه و الجدل فى قبال خلفاء الجور، حيث أسقطوا سهم ذى القربى بعد موت النبى «ص»، فتدبر.

و الحديث أقوى شاهد على أن الفى ء لا يصدق على الصدقات و الزكوات، إذ لا سهم لذوى القربى فيها. هذا.

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧٣، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٣.

(٢)- تفسير العياشى ٢ / ٦٢.

(٣)- راجع الوسائل ٦ / ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٢

و فى أوائل كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشى بسنده، عن سفيان بن سعيد، يقول:

«الغنيمه ما أصاب المسلمون عنوه، ففيه الخمس لمن سَمَى الله و أربعه أخماس لمن شهده. و الفى ء ما صالح عليه المسلمون بغير قتال، ليس فيه خمس، فهو لمن سَمَى الله و رسوله.» «١» هذا.

و يمكن أن يستدلّ لما ذكرنا أيضا بصحيحه عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «ليس الخمس إلا فى الغنائم خاصّه» «٢» بأن يكون موضوع البحث فيها خصوص ما يصل إلى المسلمين من أموال الكفّار، و الحصر فيها إضافيا، فيراد أنّ ما يصل إليهم من أموالهم لا تخمس إلّا الغنائم منها دون الفى ء و الأنفال، فتدبر.

(١)- خراج يحيى / ١٩.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٣٨، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٣

[كلمات العلماء]

١- قال الراغب فى المفردات:

«الفىء و الفيئه: الرجوع الى حاله محموده. قال: «حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ». «فإن فاءت» و قال: «فإن فاءوا». و منه فاء الظل. و الفىء لا يقال إلا للراجع منه. قال:

«يَتَفَيَّؤُا ظِلَالَهُ». و قيل للغنيمه التى لا يلحق فيها مشقه فى ء. قال: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ». «مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ» «١»

٢- و فى النهايه:

«قد تكرر ذكر الفىء فى الحديث على اختلاف تصرفه. و هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب و لا جهاد. و أصل الفىء: الرجوع. يقال: فاء يفىء فئه و فيوء، كأنه كان فى الأصل لهم فرجع إليهم...» «٢»

٣- و فى تفسير سوره الحشر من التبيان:

«الفىء رَدُّ ما كان للمشركين على المسلمين بتمليك الله إياهم ذلك على ما شرط فيه. يقال: فاء يفىء فىء إذا رجع، و أفأته أنا عليه: إذا رددته عليه. و قال عمر بن الخطاب و معمر: مال الفىء هو مال الجزية و الخراج.

و الفىء كل ما رجع من أموال الكافرين إلى المؤمنين، فمنه غنيمه و غير غنيمه، فالغنيمه ما أخذ بالسيف، فأربعه أخماسه للمقاتله و خمسها للذين ذكرهم الله فى قوله: «وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ»، الآية. و قال كثير من العلماء: إن الفىء المذكور فى هذه الآية هو الغنيمه.

(١)- المفردات / ٤٠٢.

(٢)- النهايه لابن الأثير ٣ / ٤٨٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٤

و قال قوم: مال الفىء خلاف مال الصدقات، لأن مال الفىء أوسع، فإنه يجوز أن يصرف فى مصالح المسلمين، و مال الصدقات إنما هو فى الأصناف الثمانية.

و قال قوم: مال الفىء يأخذ منه الفقراء من قرابه رسول الله «ص» بإجماع الصحابه فى زمن

عمر بن الخطاب، و لم يخالفه فيه أحد إلا- الشافعي فإنه قال: يأخذ منه الفقراء و الأغنياء، و إنما ذكروا في الآية لأنهم منعوا الصدقه فيبين الله أن لهم في مال الفى ء حقًا.

و قال عمر بن الخطاب: مال بنى النضير كان فيئا لرسول الله «ص» خاصة و لذى القربى قرابه رسول الله «ص» من بنى هاشم و بنى المطلب ...

و الذى نذهب إليه أن مال الفى ء غير مال الغنيمه: فالغنيمه كل ما أخذ من دار الحرب بالسيف عنوه مما يمكن نقله إلى دار الإسلام، و ما لا- يمكن نقله إلى دار الإسلام فهو لجميع المسلمين ينظر فيه الإمام و يصرف ارتفاعه إلى بيت المال لمصالح المسلمين.

و الفى ء كل ما أخذ من الكفار بغير قتال أو انجلاء أهلها و كان ذلك للنبي «ص» خاصة يضعه في المذكورين في هذه الآية. و هو لمن قام مقامه من الأئمه الراشدين. «١»

٤- و في المجمع في ذيل آيه الخمس:

«الغنيمه ما أخذ من أموال أهل الحرب من الكفار بقتال و هى هبه من الله- تعالى- للمسلمين. و الفى ء ما أخذ بغير قتال و هو قول عطاء و مذهب الشافعي و سفيان. و هو المروى عن أئمتنا «ع». و قال قوم: الغنيمه و الفى ء واحد، و ادّعوا أن هذه الآية ناسخه للتي في الحشر...» «٢»

أقول: و قد مضى في أول بحث الغنائم قريب من هذا عن تفسير القرطبي، فراجع. «٣»

(١)- التبيان ٢ / ٦٦٦.

(٢)- مجمع البيان ٢ / ٥٤٣ (الجزء ٤).

(٣)- تفسير القرطبي ١ / ٨، و راجع ص ١٣٠ من الكتاب.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٥

٥- و في أمّ الشافعي:

«و الغنيمه هى الموجف عليها بالخيل و

الركاب لمن حضر من غنى و فقير، و الفى ء و هو ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب.» (١)

٦- و فى تفسير سوره الحشر من القرطبي قال:

«الثالثه: الأموال التى للأئمه و الولاه فيها مدخل ثلاثه أضرب: ما أخذ من المسلمين على طريق التطهير لهم كالصدقات و الزكوات.

و الثانى: الغنائم، و هو ما يحصل فى أيدي المسلمين من أموال الكافرين بالحرب و القهر و الغلبه.

و الثالث: الفى ء، و هو ما رجع للمسلمين من أموال الكفار عفوا صفوا من غير قتال و لا إيجاف، كالصلح و الجزية و الخراج و العشور المأخوذه من تجار الكفار، و مثله أن يهرب المشركون و يتركوا أموالهم أو يموت أحد منهم فى دار الإسلام و لا وارث له ...

فأما الفى ء فقسّمته و قسمه الخمس سواء. و الأمر عند مالك فيهما إلى الإمام: فإن رأى حبسهما لنوازل تنزل بالمسلمين فعل، و إن رأى قسّمتهما أو قسمه أحدهما قسمه كله بين الناس و سوى فيه بين عريّتهم و مولاهم ...» (٢)

٧- و قال الماوردى:

«الباب الثانى عشر فى قسم الفى ء و الغنيمه: و أموال الفى ء و الغنائم: ما وصلت من المشركين أو كانوا سبب وصولها.

و يختلف المالان فى حكمهما، و هما مخالفان لأموال الصدقات من أربعة أوجه:

أحدها: أن الصدقات مأخوذه من المسلمين تطهيرا لهم، و الفى ء و الغنيمه مأخوذان من الكفار انتقاما منهم.

و الثانى: أن مصرف الصدقات منصوص عليه ليس للأئمه اجتهاد فيه، و فى أموال الفى ء و الغنيمه ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمه.

و الثالث: أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسّمتها فى أهلها. و لا يجوز

(١) - الأم ٤ / ٦٤.

(٢) - تفسير القرطبي ١٨ / ١٤.

لأهل الفى ء و الغنيمه أن ينفردوا بوضعه فى مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاه.

و الرابع: اختلاف المصرفين على ما سنوضح.

أما الفى ء و الغنيمه فهما متفقان من وجهين و مختلفان من وجهين:

فأما وجهها اتفاقهما فأحدهما: أن كل واحد من المالىين واصل بالكفر. و الثانى أن مصرف خمسهما واحد.

و أما وجهها افتراقهما فأحدهما أن مال الفى ء مأخوذ عفوا و مال الغنيمه مأخوذ قهرا.

و الثانى: أن مصرف أربعة أخماس الفى ء مخالف لمصرف أربعة أخماس الغنيمه على ما سنوضح إن شاء الله- تعالى-.

و سنبدأ بمال الفى ء فنقول: إن كل مال وصل من المشركين عفوا من غير قتال و لا بإيجاف خيل و لا ركاب فهو كمال الهدنه و الجزيه و أعشار متاجرهم، أو كان واصلًا بسبب من جهتهم كمال الخراج ففيه إذا أخذ منهم أداء الخمس لأهل الخمس مقسوما على خمسه. و قال أبو حنيفه: لا خمس فى الفى ء...» (١)

و ذكر نحو ذلك أبو يعلى الفراء فى الأحكام السلطانيه، إلا أنه جعل الخمس مختلفا فيه عند أصحاب أحمد (٢).

أقول: الماوردى من علماء الشافعيه، و قد مرّ عن الشافعى الحكم بثبوت الخمس فى الفى ء، و مرّ عن الخلاف أيضا ما يظهر منه الموافقه له، و مرّ منّا الإشكال فى ذلك.

و أما ما قاله الماوردى من أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد بها أربابها بقسمتها فى أهلها فهو و إن كان حقا عندنا فى صوره عدم بسط يد الإمام العادل و لكن مع بسط يده و لا سيما مع مطالبته فلا محيص عن إيصال الزكوات إليه أو الاستيدان منه، لما دلت على ذلك من الأخبار المستفيضه كما مرّ فى الجبهه الثالثه من مبحث الزكاه.

(٢) - الأحكام السلطانية / ١٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٧

٨- و في مختصر أبي القاسم الخرقى من فقهاء الحنابله:

«و الأموال ثلاثه: فى ء و غنيمه و صدقه: فالفى ء ما أخذ من مال مشرك بحال و لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، و الغنيمه ما أوجف عليها.»

و فى المغنى شرح المختصر:

«الفى ء هو الراجع إلى المسلمين من مال الكفار بغير قتال. يقال: فاء الفى ء: إذا رجع نحو المشرق.

و الغنيمه ما أخذ منهم قهرا بالقتال، و اشتقاقها من الغنم و هو الفائده، و كل واحد منهما فى الحقيقه فى ء و غنيمه، و إنما خص كل واحد منهما باسم ميز به عن الآخر.» (١)

أقول: فالفى ء عند هؤلاء المصنفين يطلق على خصوص ما حصل بغير قتال و يكون قسيما للغنيمه. و لكن الكليني «ره» خص الفى ء بما أخذ بقتال و جعل ما لم يوجف عليه من الأنفال، فيكون الفى ء عنده مساويا للغنيمه و قسيما للأنفال:

٩- ففى أصول الكافى فى باب الفى ء و الأنفال قال:

«إن الله - تبارك و تعالى - جعل الدنيا كلها بأسرها لخليفته، حيث يقول للملائكه:

«إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً.» (٢) فكانت الدنيا بأسرها لآدم و صارت بعده لأبرار ولده و خلفائه. فما غلب عليه أعداؤهم ثم رجع إليهم بحرب أو غلبه سمي فيئا، و هو يفي ء إليهم بغلبه و حرب و كان حكمه فيه ما قال الله - تعالى -: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ.» فهو لله و للرسول و لقرابه الرسول.

فهذا هو الفى ء الراجع. و إنما يكون الراجع ما كان فى يد غيرهم فأخذ منهم بالسيف.

و أما

ما رجع إليهم من غير أن يوجف عليه بخيل ولا ركاب فهو الأنفال، هو لله

(١) - المغنى ٧ / ٢٩٧.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآية ٣٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٨

و للرسول خاصه ليس لأحد فيه الشركه، و إنما جعل الشركه فى شىء قوتل عليه، فجعل لمن قاتل من الغنائم أربعه أسهم و للرسول سهم، و الذى للرسول «ص» يقسمه على ستة أسهم: ثلاثه له و ثلاثه لليتامى و المساكين و ابن السبيل.

و أما الأنفال فليس هذه سبيلها كانت للرسول خاصه. و كانت فدك لرسول الله «ص» خاصه لأنه فتحها و أمير المؤمنين «ع» لم يكن معهما أحد فزال عنها اسم الفىء و لزمها اسم الأنفال، و كذلك الآجام و المعادن و البحار و المفاوز هى للإمام خاصه. «١»

أقول: ما ذكره - قدس سره - مخالف لصريح الآيه فى سورة الحشر و للروايات الكثيره الآتية و لما حكيناه عن علماء الفريقين.

١٠- و فى تفسير النعمانى جعل الفىء أعم مما أوجف عليه و ما لم يوجف فقال:

«و الفىء يقسم قسمين: فمنه ما هو خاص للإمام و هو قول الله - عز و جل - فى سورة الحشر: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِخْوَتِهِ الَّذِينَ هَاجَرُوا مَعَهُ مِنَ الْأَرْضِ وَ الْحَيْوَاتِ﴾ و هى البلاد التى لا يوجف عليها المسلمون بخيل و لا ركاب.

و الضرب الآخر ما رجع إليهم مما غضبوا عليه فى الأصل، قال الله - تعالى -: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فكانت الدنيا بأسرها لآدم «ع»: إذ كان خليفه الله فى أرضه، ثم هى للمصطفين الذين اصطفاهم و عصمهم، فكانوا هم الخلفاء فى الأرض، فلما غضبهم الظلمه على

الحق الذى جعله الله و رسوله لهم و حصل ذلك فى أيدي الكفار صار فى أيديهم على سبيل الغضب حتى بعث الله - تعالى - رسوله محمدا «ص» فرجع له و لأوصيائه، فما كانوا غضبوا عليه أخذوه منهم بالسيف، فصار ذلك مما أفاء الله به، أى مما أرجعه الله إليهم، و الدليل على أن الفى ء هو الراجع قوله - تعالى -: «لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِن فَأُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ». أى رجعوا من الإيلاء إلى المناكحة. و قوله - عز و جل - : «وَ إِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا.. حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، أَى تَرْجِعَ.» «٢»

(١) - الكافى ١ / ٥٣٨، كتاب الحججه.

(٢) - بحار الأنوار ٩٠ / ٤٧ (ط. إيران ٩٣ / ٤٧)، كتاب القرآن، باب ما ورد فى أصناف القرآن؛ و روى صدره فى الوسائل ١٦ / ٣٧٠، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤٩

أقول: و هذا التفسير و إن نسب جميعه إلى أمير المؤمنين «ع»، لكن كون جميع ما فيه روايه عنه «ع» غير معلوم بل معلوم العدم، لاشتماله على مطالب لا يمكن الالتزام بها. نعم، فيه مطالب صحيحه مهمه نافعه أيضا، فراجع.

و كيف كان فظاهر الكلمات التى مرت و غيرها من الكلمات فيما رأيت أن الفى ء عندهم كان اسما لخصوص ما رجع من ناحيه الكفار إلى إمام المسلمين و بيت ما لهم إما مطلقا كما فى التفسير المذكور، أو ما حصل بغير قتال كما عليه الأكثر، أو ما حصل بقتال كما فى الكافى. فكأنهم اتفقوا على عدم صدقه على مثل الزكوات و الأحماس المأخوذه من أموال المسلمين.

فالأموال العامه الراجعه إلى إمام المسلمين كانت على قسمين:

قسم منها من الضرائب التي توضع على أموال المسلمين و فوائدهم. و قسم منها كانت تحصل من ناحيه سعه حكم الإسلام و سلطته على أراضى الكفر و بلاده بالقتال أو بالهدنه.

فالفى ء كان يطلق على خصوص القسم الثانى إما على بعض أصنافه أو مطلقا، و لعل الثانى هو الظاهر من كثير من الأخبار الواردة فى الأبواب المختلفه، فيعم مغانم الحرب و الأنفال بأنواعها و الخراج و الجزايا و العشور المأخوذه من تجار الكفار و نحو ذلك.

و لعل إطلاقه عليها كان بلحاظ أن سلطان الكفر بشعبه كان قد استولى على جميع الأموال و البلاد و الأراضى و الجبال و الأودية و غيرها من الأموال العامه التى خلقها الله لعباده الصالحين، و قد رجعت بحكم الإسلام إلى رسول الله «ص» و إمام المسلمين.

و قد مرّ فى أول بحث الغنائم أن آيه الأنفال نزلت فى غنائم بدر، فيظهر بذلك أن لفظ الأنفال أيضا كان يشمل ما حصل بقتال، فكان اللفظان متساويين موردا و إن اختلفا مفهوما، هذا.

و لكن شاع بعد ذلك استعمال لفظ الأنفال فى خصوص ما حصل بغير قتال و لم يتعلق به حق للمقاتلين، بل لم يعهد إطلاقه على مثل الخراج و الجزايا من

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٠

الضرائب المأخوذه تدريجا و لو حصلت بسبب الغلبه على الكفر أيضا، كما شاع إطلاق لفظ الفى ء على ما حصل بغير قتال، و لعله بلحاظ كونه موردا لقوله - تعالى - «وَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ.»

و كذلك صار لفظ الغنيمه شائعا فى خصوص ما حصل بقتال بعد كونه بحسب اللغه أعم، فصار بهذا كله لفظ

الفى ء و الأنفال قسيمين للغنيمه بحسب الاستعمالات الشائعه و الفى ء مساويا للأنفال أو أعم منه إن منعنا صدق الأنفال على مثل الخراج و الجزايا.

و أما الضرائب المأخوذه من أموال المسلمين كالتزكوات و الأخماس فلم أعثر إلى الآن على إطلاق الفى ء و الأنفال عليها، بل تقع هذه قسيما لهما فى الكلمات. و قد مرّ عن الماوردى و أبى يعلى و القرطبى و الخرقى جعل الفى ء و الغنيمه قسيما للصدقات.

اللهم إلّا أن يطلق الفى ء على جميع ما فى بيت المال حتى الصدقات مسامحه و تغليباً، فتأمل.

و فى نهج البلاغه: «إن القرآن أنزل على النبى «ص» و الأموال أربعه: أموال المسلمين فقسّمها بين الورثه فى الفرائض، و الفى ء فقسّمه على مستحقّيه، و الخمس فوضعه الله حيث وضعه، و الصدقات فجعلها الله حيث جعلها.» «١»

فذكر فيه الفى ء قسيما للصدقات.

و مرّ فى خبر العياشى قوله: «و كل ما دخل منه فى ء أو أنفال أو خمس أو غنيمه فإن لهم خمس.» «٢»

و قد مرّ أن المراد سهم ذى القربى، و واضح أن الصدقات ليس فيها لذى القربى سهم.

و عمدته ما كان فى بيوت الأموال فى عصر الخلفاء و لا سيما الأمويه و العباسيه كان من المغانم و الصفايا و خراج الأرضين و الجزايا لكثرت الفتوحات الإسلاميه فى تلك الأعصار، و هم كانوا يستبدّون فى هذه الأموال و يستأثرون بها على حسب

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٢١٧، عبده ٣ / ٢١٨، لح / ٥٢٣، الحكمة ٢٧٠.

(٢) - تفسير العياشى ٢ / ٦١، و الوسائل ٦ / ٣٧٣، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥١

آرائهم و شهواتهم.

و أما الزكوات فلعلها كانت بالنسبه إليها قليله جدّا و كذلك

الأخماس، و كانت الزكوات تصرف غالباً في الفقراء و في سبيل الله و نحوهما.

[بعض الروايات المتضمنه للفظ الفى ء و مصارفه و هى على ثلاث طوائف]

إشارة

و كيف كان فلنذكر بعض الروايات المتضمنه للفظ الفى ء و مصارفه تمييزاً للفائده، و هى على ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: ما جعل فيها الفى ء فى قبال الغنيمه المأخوذه عنوه و قسيما لها:

١- ما عن الشيخ بسنده، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع» فى الغنيمه، قال: «يخرج منه الخمس و يقسم ما بقى بين من قاتل عليه و ولى ذلك. و أما الفى ء و الأنفال فهو خالص لرسول الله «ص»». «١»

و عن العياشى أيضاً، عن ابن سنان مثله. «٢»

و يحتمل كون عطف الأنفال على الفى ء تفسيرياً، و لذا أرجع إليهما الضمير المفرد.

٢- موثقه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله «ع» أنه سمعه يقول: «إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم، أو قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه فهذا كله من الفى ء، و الأنفال لله و للرسول، فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب». «٣»

و الظاهر من الموثقه أيضاً بدوا هو مساواه الفى ء و الأنفال. و ربما يشهد لذلك:

٣- موثقه الأخرى، عن أبي جعفر «ع»، قال سمعته يقول: «الفى ء و الأنفال

(١)- الوسائل ٦/ ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٦١، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ١٤.

(٣)- الوسائل ٦/ ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٢

ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه الدماء، و قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه أو بطون أو ديه فهو كله من الفى ء، فهذا لله و لرسوله، فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث شاء، و هو للإمام بعد الرسول. و أما قوله:

﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ قال: ألا ترى هو هذا؟ و أما قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ فهذا بمنزله المغنم. كان أبي يقول ذلك. و ليس لنا فيه غير سهمين: سهم الرسول و سهم القربى، ثم نحن شركاء الناس فيما بقى. «(١)»

و روى صدرها العياشى أيضا «(٢)».

و ذيل الخبر لا- يخلو من رعايه التقيه كما لا يخفى. و ظاهره كون الموضوع فى الآيه الثانيه أعم. و قد عرفت أن ظاهر الخبرين مساواه الفى ء و الأنفال. اللهم إلا أن يقال بأن ذكر الأنفال بعد الفى ء من قبيل ذكر الخاص بعد العام، فتدبر.

٤- خبر الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، و فيه: «الفى ء ما كان من أموال لم يكن فيها هراقه دم أو قتل، و الأنفال مثل ذلك هو بمنزلته.» «(٣)»

٥- مرفوعه أحمد بن محمد، عن بعض أصحابنا، قال: و ما كان من فتح لم يقاتل عليه و لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب إلا أن أصحابنا يأتونه فيعاملون عليه فكيف ما عاملهم عليه النصف أو الثلث أو الرابع أو ما كان يسهم له خاصة و ليس لأحد فيه شى ء إلما ما أعطاه هو منه و بطون الأوديه و رءوس الجبال و الموات كلها هى له، و هو قوله- تعالى-: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» أن تعطيه من «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ» و ليس هو يسألونك عن الأنفال، و ما كان من القرى و ميراث من لا- وارث له فهو له خاصة، و هو قوله- عزّ و جلّ-: «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى.»

الحديث. «(٤)»

أقول: ظاهر الخبر كسابقه أيضا مساواه الفى ء

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٨، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٢.

(٢)- مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٤، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١١.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٣

«عَنِ» فِي قَوْلِهِ: «يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» زَائِدَةٌ.

فالروايه مطابقه لما حكى عن ابن مسعود و غيره من قراءه الآيه كذلك.

و لكن وقوع الزياده في الكتاب العزيز عندنا ممنوع و كذا النقيصه، و التفصيل يطلب من محلّه.

و لعل المراد بميراث من لا وارث له في الحديث ميراث الكافر الذي ربما يموت في بلاد الإسلام بعد سفره إليها، و أما المسلم الذي يموت في بلده فقلّ من لا يكون له وارث و لو بعيدا، و قد مرّ ذكره في عباره القرطبي أيضا.

الطائفة الثانيه: ما استعمل فيها الفى ء فيما حصل بقتال:

١- ما في نهج البلاغه من كلام له «ع» كَلَّمَ بِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ يَطْلُبُ مِنْهُ مَالًا، فَقَالَ «ع»: «إِنْ هَذَا الْمَالُ لَيْسَ لِي وَ لَا لَكَ، وَ إِنَّمَا هُوَ فِيَّ لِلْمُسْلِمِينَ وَ جَلِبُ أَسْيَافِهِمْ، فَإِنْ شَرِكْتَهُمْ فِي حَرْبِهِمْ كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ، وَ إِلَّا فَجَنَاهُ أَيْدِيَهُمْ لَا تَكُونُ لغير أفواههم.» (١)

٢- و فيه أيضا من كتاب له «ع» إلى مصقله بن هبيرة الشيباني: «بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت إلهك و أغضبت عصيت- لح) إمامك: أنك تقسم في ء المسلمين الذي حازته رماحهم و خيولهم و أريققت عليه دماؤهم فيمن اعتماك من أعراب قومك.» (٢)

أقول: اعتماك أي اختارك.

٣- و في الوسائل في روايه مروان بن الحكم، قال: «لما هزمنا على «ع» بالبصره ...

فقال له قائل: يا أمير المؤمنين، اقسم الفىء بيننا و السبى. الحديث. «٣»

٤- وفيه أيضا موثقه سماعه، عن أحدهما «ع»، قال: «إن رسول الله «ص» خرج

(١)- نهج البلاغه، فيض / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣؛ لح / ٣٥٣، الخطبه ٢٣٢.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ٩٦١؛ عبده ٣ / ٧٦، لح / ٤١٥، الكتاب ٤٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٥٨، الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٤

بالنساء فى الحرب يداوين الجرحى، و لم يقسم لهن من الفىء شيئا و لكنه نفلهن. «١»

٥- وفيه أيضا: «إن عليا «ع» قال: إذا ولد المولود فى أرض الحرب قسم له مما أفاء الله عليهم.» «٢»

٦- وفيه أيضا فى روايه الحلبي، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «سألته عن رجل لقيه العدو و أصاب منه مالا- أو متاعا ثم إن المسلمين أصابوا ذلك كيف يصنع بمتاع الرجل؟ فقال: إذا كانوا أصابوه قبل أن يحوزوا متاع الرجل ردّ عليه، و إن كانوا أصابوه بعد ما حازوه فهو فىء المسلمين، فهو أحق بالشفعه.» «٣»

٧- وفيه أيضا فى روايه حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم فى دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك؟

فقال: «إسلامه إسلام لنفسه و لولده الصغار و هم أحرار، و ولده و متاعه و رقيقه له، فأما الولد الكبار فهم فىء للمسلمين إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك، فأما الدور و الأرضون فهى فىء و لا تكون له.» «٤»

٨- وفيه أيضا خبر أبى الربيع الشامى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «لا تشتتر من أرض السواد (أراضى أهل السواد خ.

ل) شيئا إلا من كانت له ذمه، فإنما هو فيء للمسلمين.» (٥)

٩- وفيه أيضا بسنده، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سئل عن رجل أصاب جاريه من الفىء فوطأها قبل أن يقسم؟ قال: «تقوم الجارية و تدفع إليه بالقيمه و يحط له منها ما يصيبه من الفىء. الحديث.» (٦)

(١)- الوسائل ١١ / ٨٦، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ١١ / ٨٧، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٣)- الوسائل ١١ / ٧٤، الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ١١ / ٨٩، الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١٢ / ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٥.

(٦)- الوسائل ١٨ / ٣٩١، الباب ٢٢ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٥

١٠- وفيه أيضا خبر ابن سنان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت له: رجل سرق من الفىء؟ قال: بعد ما قسم أو قبل؟ قلت: أجبني فيهما جميعا. قال: «إن كان سرق بعد ما أخذ حصّته منه قطع، و إن كان سرق قبل أن يقسم لم يقطع حتى ينظر ماله فيه.

الحديث.» (١)

١١- وفيه أيضا بسند صحيح، عن زراره، قال: «الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما يشاء قبل أن تقع السهام، و قد قاتل رسول الله «ص» يقوم لم يجعل لهم في الفىء نصيبا، و إن شاء قسم ذلك بينهم.» (٢)

١٢- و في سيره ابن هشام: «و لما فرغ رسول الله «ص» من ردّ سبايا حنين إلى أهلها ركب و أتبعه الناس يقولون: يا رسول الله، اقم علينا فيئنا من الإبل و الغنم ...

ثم قام

إلى جنب بعير فأخذ و بره من سنامه فجعلها بين اصبعيه ثم رفعها ثم قال: أيها الناس، و الله مالي من فيئكم و لا هذه الوبره إلا الخمس، و الخمس مردود عليكم. الحديث. «٣»

١٣- و فى سنن أبى داود فى قصه حنين بسنده: «فقال رسول الله «ص»: «ردوا عليهم نساءهم و أبناءهم، فمن تمسك بشىء من هذا الفىء فإن له به علينا ست فرائض من أول شىء يفئته الله علينا.» ثم دنا- يعنى النبى «ص»- من بعير، فأخذ و بره من سنامه ثم قال: «يا أيها الناس، إنه ليس لى من هذا الفىء شىء و لا هذا إلا الخمس، و الخمس مردود عليكم. الحديث.» «٤» و رواه أيضا أحمد فى المسند. «٥»

١٤- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد: «فأما الحكم فى أرض العنوه فإن عبد الله بن صالح حدثنا عن الليث بن سعد، عن يونس بن يزيد الأيلى، عن ابن

(١)- الوسائل ١٨ / ٥١٩، الباب ٢٤ من أبواب حدّ الشّرقه، الحديث ٦.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢.

(٣)- سيره ابن هشام ٤ / ١٣٤.

(٤)- سنن أبى داود ٢ / ٥٧، كتاب الجهاد، باب فى فداء الأسير بالمال.

(٥)- مسند أحمد ٢ / ١٨٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٦

شهاب أن رسول الله «ص» افتتح خيبر عنوه بعد القتال و كانت مما أفاء الله على رسوله. الحديث. «١» إلى غير ذلك من الأخبار.

الطائفة الثالثه: ما ورد فيها لفظ الفىء مطلقا أو بنحو الإهمال:

١- ما فى نهج البلاغه: «فأما حقكم علىّ فالنصيحه لكم و توفير فيئكم عليكم.

الحديث. «٢»

٢- و فيه أيضا: «و إنه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر ... و يجمع به الفىء. الحديث.» «٣»

٣- و فيه أيضا: «و

قد علمتم أن رسول الله «ص» رجم الزانى (المحصن خ. ل) ثم صلى عليه ثم ورثه أهله، و قتل القاتل و ورث ميراثه أهله، و قطع السارق و جلد الزانى غير المحصن ثم قسم عليهما من الفى ء.» «٤»

٤- و فيه أيضا من كتاب له إلى زياد بن أبيه: «و إني أقسم بالله قسما صادقا لئن بلغنى أنك خنت من فى ء المسلمين شيئا صغيرا أو كبيرا لأشدنّ عليك. الحديث.» «٥»

٥- و فيه أيضا من كتاب له إلى بعض عمّاله: «و كأنك إنما كنت تكيد هذه الأُمَّه عن دنياهم، و تنوى غرتهم عن فيثهم. الحديث.» «٦»

٦- و فيه أيضا: «و الأموال أربعه: أموال المسلمين فقسمها بين الورثه فى الفرائض، و الفى ء فقسمه على مستحقه، و الخمس فوضعه الله حيث وضعه، و الصدقات. الحديث.» «٧»

(١)- الأموال / ٧٠.

(٢)- نهج البلاغه، فيض / ١١٤؛ عبده ١ / ٨٠؛ لح / ٧٩، الخطبه ٣٤.

(٣)- نهج البلاغه، فيض / ١٢٥؛ عبده ١ / ٨٧؛ لح / ٨٢، الخطبه ٤٠.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ٣٩٢؛ عبده ٢ / ١١؛ لح / ١٨٤، الخطبه ١٢٧.

(٥)- نهج البلاغه، فيض / ٨٧٠؛ عبده ٣ / ٢٢؛ لح / ٣٧٧، الكتاب ٢٠.

(٦)- نهج البلاغه، فيض / ٩٥٦؛ عبده ٣ / ٧٣؛ لح / ٤١٣، الكتاب ٤١.

(٧)- نهج البلاغه، فيض / ١٢١٧؛ عبده ٣ / ٢١٨؛ لح / ٥٢٣، الحكمة ٢٧٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٧

٧- و فى خطبه سيد الشهداء «ع» لأصحابه و أصحاب الحزب: «ألا- و إن هؤلاء قد لزموا طاعه الشيطان و تركوا طاعه الرحمن و أظهروا الفساد و عطّلوا الحدود و استأثروا بالفى ء.» «١»

٨- و فى الوسائل عن العياشى، عن الشمالى، عن أبى جعفر «ع»، قال: سمعته يقول فى الملوک الذين يقطعون الناس، قال: «هو من

الفى ء و الأنفال و أشباه ذلك.» «٢»

٩- وفيه أيضا عن العياشى، عن زراره و محمد بن مسلم و أبى بصير أنهم قالوا له: ما حق الإمام فى أموال الناس؟ قال: «الفى ء و الأنفال و الخمس، و كل ما دخل منه فى ء أو أنفال أو خمس أو غنيمه فإن لهم خمسه. الحديث.» «٣»

و الحديث أقوى شاهد على أن الفى ء لا يصدق على الزكوات و الصدقات، إذ لا سهم لذوى القربى فيها.

١٠- وفيه أيضا بسنده، عن الفضيل، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع» لفاطمه «ع»: «أحلى نصيبك من الفى ء لآباء شيعتنا ليطيبوا.» «٤»

١١- وفيه أيضا بسنده، عن أبى حمزه، عن أبى جعفر «ع» قال: «إن الله جعل لنا أهل البيت سهاما ثلاثة فى جميع الفى ء فقال- تبارك و تعالى:- «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...»

فنحن أصحاب الخمس و الفى ء. الحديث.» «٥» فتأمل.

١٢- وفيه أيضا عن الكلينى بسنده، عن أبى عبد الله «ع» فى حديث طويل يتعرض فيه للجهاد و أوصاف المجاهدين، و فيه: «و ذلك أن جميع ما بين السماء و الأرض لله- عزّ و جلّ- و لرسوله «ص» و لأتباعهم من المؤمنين من أهل هذه الصفة. فما كان من الدنيا فى أيدى

(١)- تاريخ الطبرى ٧ / ٣٠٠ (ط. ليدن).

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٠.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٧٣، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٣.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٠.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٨

المشركين و الكفار و الظلمه و الفجار من

أهل الخلاف لرسول الله «ص» و المولى عن طاعتها مما كان فى أيديهم ظلموا فيه المؤمنين من أهل هذه الصفات و غلبوهم على ما أفاء الله على رسوله، فهو حقهم أفاء الله عليهم و ردّه إليهم، و إنما كان معنى الفى ء كل ما صار إلى المشركين ثم رجع مما كان غلب عليه أو فيه، فما رجع إلى مكانه من قول أو فعل فقد فاء، مثل قول الله- عزّ و جلّ-: «لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ». أى رجعوا ...

فذلك الدليل على أن الفى ء كل راجع إلى مكان قد كان عليه أو فيه، و يقال للشمس إذا زالت: قد فاءت الشمس حين يفى ء الفى ء عند رجوع الشمس إلى زوالها، و كذلك ما أفاء الله على المؤمنين من الكفار فإنما هى حقوق المؤمنين رجعت إليهم بعد ظلم الكفار إياهم. الحديث. «١»

و مفاد الحديث كما ترى حصر الفى ء فيما حصل من الكفار و المشركين، و ظاهره الإطلاق فيعم ما حصل بالقتال أيضا.

١٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبى عبد الله «ع»، عن آباءه «ع»، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «لا يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن على الحكم و لا ينفذ فى الفى ء أمر الله- عزّ و جلّ-». «٢»

١٤- و فيه أيضا بسنده، عن النبى «ص» فى حديث طويل: «و إن أبوا أن يهاجروا و اختاروا ديارهم و أبوا أن يدخلوا فى دار الهجره كانوا بمنزله أعراب المؤمنين يجرى عليهم ما يجرى على أعراب المؤمنين، و لا- يجرى لهم فى الفى ء و لا- فى القسمة شيئا إلا أن يهاجروا». «٣»

١٥- و فيه أيضا صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى

عبد الله «ع» قال: «لما وليّ علي «ع» صعد المنبر فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: أما إني و الله ما أرزأكم من فيئكم هذا درهما ما قام لي عذق بيثرب. الحديث.» «٤»

(١)- الوسائل ١١ / ٢٥، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٣٤، الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٣)- الوسائل ١١ / ٤٤، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١١ / ٧٩، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٥٩

١٦- و فيه أيضا في حديث عن كتاب الغارات، و فيه: «فقلت العريه:

يا أمير المؤمنين، إني امرأه من العرب و هذه امرأه من العجم، فقال علي «ع»: «و الله لا أجد لبنى إسماعيل في هذا الفى ء فضلا علي بنى اسحاق.» «١»

١٧- و فيه أيضا بسنده عن الزهري، عن علي بن الحسين «ع»، قال: «الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا.» «٢»

١٨- و فيه أيضا بسنده، عن أبي عبد الله «ع»: «قسم رسول الله «ص» الفى ء فأصاب عليا «ع» أرض. الحديث.» «٣»

١٩- و في سنن أبي داود، بسنده، عن رويغ بن ثابت الأنصاري أن النبي «ص» قال: «من كان يؤمن بالله و باليوم الآخر فلا يركب دابته من في ء المسلمين حتى إذا أعجفها ردّها فيه، و من كان يؤمن بالله و باليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من في ء المسلمين حتى إذا أخلقه ردّه فيه.» «٤»

و رواه أيضا أحمد في المسند. «٥»

٢٠- و فيه أيضا بسنده، عن عوف بن مالك: «أن رسول الله «ص» كان إذا أتاه الفى ء قسمه في يومه فأعطى الأهل حظين، و أعطى العزب

٢١- و في مسند أحمد بسنده، عن أبي ذر، قال: قال «ص»: «كيف أنت و ائمه من بعدى

(١)- الوسائل ١١ / ٨١، الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١ / ٥٤، الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٣)- الوسائل ١٣ / ٣٠٣، الباب ٦ من كتاب الوقوف و الصدقات، الحديث ٢.

(٤)- سنن أبي داود ٢ / ٦١، كتاب الجهاد، باب في الرجل ينتفع من الغنيمه بالشئ ء.

(٥)- مسند أحمد ٤ / ١٠٨.

(٦)- سنن أبي داود ٢ / ١٢٣، كتاب الخراج و الفئ ء و الإمارة، باب في قسم الفئ ء.

(٧)- مسند أحمد ٦ / ٢٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٦٠

يستأثرون بهذا الفئ ء. الحديث. «١» إلى غير ذلك الأخبار التي يعثر عليها المتتبع.

و قد ظهر بما ذكرنا عدم اختصاص لفظ الفئ ء بما لم يكن فيه هراقة الدماء. نعم، ربما شاع أخيرا استعماله في خصوص ذلك أخذنا من الآيه الشريفه. و لم يعهد لنا إطلاقه على مثل الزكوات و الأحماس، أعنى الضرائب التي تؤخذ من المسلمين. و لعل الفئ ء و الأنفال متساويان موردا و إن اختلفا مفهوما.

اللهم إلا أن ينكر إطلاق الأنفال على الضرائب التدريجيّه كالخراج و الجزايا و العشور، فيكون الفئ ء أعم من الأنفال.

و ربما يؤيد ذلك بأن للإمام أن يصرف من الأنفال في مئونه نفسه و عائلته قطعا، و لم يعهد لنا صرفه للخراج و الجزايا في مصارف نفسه، بل في مرسله حماد الطويله في مصرف خراج الأراضى المفتوحه عنوه قال: «فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و في مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين في وجوه الجهاد و غير ذلك

مما فيه مصلحة العامه ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير.» (٢)

أقول: يظهر من الروايات الكثيره الوارده فى سيره النبى «ص» فى خير أنه «ص» عامل أهل خيبر على النصف من ثمرتها و جعل لنفسه و أزواجه أيضا سهاما منها، فراجع ما حررناه فى حكم الأراضى المفتوحه عنوه.

و على هذا فيحمل ما فى المرسله على أنه ليس الخراج ملكا شخصيا للإمام، لا- أنه لا- يصرفه فى مصارف نفسه إذا اقتضته المصلحه العامه، فتدبر.

(١)- مسند أحمد ٥ / ١٨٠.

(٢)- الكافى ١ / ٥٤١، كتاب الحججه، باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس ...، الحديث ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٤١

الأمر الخامس: فى التعرض لبعض أنواع الفى ء:

[الخراج و الجزايا و العشور]

أقول: حيث إن أكثر أنواع الفى ء ذكرت فى أخبارنا و فتاوى أصحابنا باسم الأنفال فالأولى أن نتعرض لها فى الفصل الآتى المعقود لبيان الأنفال.

و لكن هنا أمور ثلاثه عدت فى كلماتهم من الفى ء و لم يعهد ذكرها فى باب الأنفال، و هى الخراج و الجزايا و العشور التى كانت تؤخذ من تجار أهل الذمه أو أهل الحرب.

قال أبو عبيد فى كتاب الأموال:

«فالأموال التى تليها أئمه المسلمين هى هذه الثلاثه التى ذكرها عمر، و تأولها من كتاب الله- عزّ و جلّ -: الفى ء، و الخمس، و الصدقه ...

فأما الصدقه فزكاه أموال المسلمين من الذهب و الورق، و الإبل و البقر و الغنم، و الحبّ و الثمار. فهى للأصناف الثمانيه الذين سّماهم الله- تعالى-، لا حق لأحد من الناس فيها سواهم. و لهذا قال عمر: هذه لهؤلاء.

و أما مال الفى ء فما اجتنى من أموال أهل الذمه مما صولحوا عليه من جزيه رء و سهم التى بها حققت دماؤهم و حرمت أموالهم. و منه خراج الأرضين التى

افتتحت عنوه، ثم أقرّها الإمام في أيدي أهل الذمه على طسق يؤدونه. و منه وظيفه أرض الصلح التي منعها أهلها حتى صولحوا منها على خراج مسمّى. و منه ما يأخذه العاشر من أموال أهل الذمه التي يمرّون بها عليه لتجارتهم. و منه ما يؤخذ من أهل الحرب إذا دخلوا بلاد الإسلام للتجارات. فكل هذا من الفى ء. و هو الذى يعمّ المسلمين: غنيهم و فقيرهم، فيكون فى أعطيه المقاتله، و أرزاق الذريه، و ما ينوب الإمام من أمور الناس بحسن النظر للإسلام و أهله.

و أما الخمس فخمس غنائم أهل الحرب، و الركاز العادى، و ما يكون من غوص أو

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٢

معدن. فهو الذى اختلف فيه أهل العلم...» (١)

و كيف كان فلنتعرض هنا إجمالاً للخراج و الجزايا لثبوتهما فى الشرع بلا إشكال و ورود الأخبار الكثيره بهما، و نحيل البحث فى العشور و الكمارك إلى الفصل الأخير الذى نعقده لبيان الضرائب التى ربما يقال بجواز أن يفرضها الحكومه الحقه العادله أيضاً حسب الاحتياج زائده على الضرائب المشروعه المعروفه.

(١) - الأموال / ٢٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٣

معنى الجزيه و الخراج و الفرق بينهما:

الجزيه ضريبه كانت توضع عاده على رءوس أهل الذمه و رقابهم. و إن كانت ربما توضع على أراضيهم أيضاً.

و الخراج كان يطلق على ضريبه كانت توضع على الأراضى المفتوحه عنوه أو صلحا على أنها للمسلمين أو لإمام المسلمين، أو الأراضى التى انجلى عنها أهلها، بل و على أراضى الموات أيضاً على احتمال يأتى بيانه.

و تقبيل الأراضى يمكن أن يقع بنحو الإجاره، و يمكن أن يقع بنحو المزارعه.

فربما كان يطلق على المأخوذ منها مطلقاً لفظ الخراج،

و ربما كان يطلق على ما أخذ بنحو الإجاره الخراج و على ما أخذ بنحو المزارعه المقاسمه.

و يظهر من صحيحه محمد بن مسلم إطلاق لفظ الخراج على الجزيه أيضا فيكون أعم منها: قال: «سألته عن أهل الذمه ما ذا عليهم مما يحقنون به دماءهم و أموالهم؟»

قال: الخراج. و إن أخذ من رءوسهم الجزيه فلا سبيل على أرضهم، و إن أخذ من أرضهم فلا سبيل على رءوسهم. «(١)»
و لكن الظاهر من الماوردي و غيره كون اللفظين متباينين:

قال الماوردي في الباب الثالث عشر من الأحكام السلطانيه:

«و الجزيه و الخراج حقان أوصل الله - سبحانه و تعالى - المسلمين إليهما من المشركين، يجتمعان من ثلاثه أوجه و يفترقان من ثلاثه أوجه، ثم تتفرع أحكامهما:

فأما الأوجه التي يجتمعان فيها: فأحدها: أن كل واحد منهما مأخوذ عن مشرك صغارا له و ذله. و الثاني: أنهما مالا في ء يصرغان في أهل الفى ء. و الثالث: أنهما يجبان

(١) - الوسائل ١١ / ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٤

بحلول الحول و لا يستحقان قبله.

و أما الأوجه التي يفترقان فيها: فأحدها: أن الجزيه نصّ، و أن الخراج اجتهاد.

و الثاني: أن أقلّ الجزيه مقدر بالشرع و أكثرها مقدر بالاجتهاد، و الخراج أقله و أكثره مقدر بالاجتهاد. و الثالث: أن الجزيه تؤخذ مع بقاء الكفر و تسقط بحدوث الإسلام، و الخراج يؤخذ مع الكفر و الإسلام. «(١)»

و ذكر نحو ذلك أبو يعلى الفراء أيضا. «(٢)»

أقول: ما ذكره من أنهما يصرغان في أهل الفى ء لعله مساوق لاستحقاق الرسول «ص» و ذوى القربى أيضا منهما على ما هو مقتضى آيه الفى ء في سوره الحشر، و لكن قد مرّ

منا عدم كونه معهودا في الجزايا، فراجع و تتبع.

و بالجمله فهنا مسألتان: الأولى في الجزيه، و الثانيه في الخراج.

(١) - الأحكام السلطانيه / ١٤٢.

(٢) - الأحكام السلطانيه / ١٥٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٥

المسأله الأولى: في الجزيه:

اشاره

و الأصل فيها قوله - تعالى - في سوره التوبه: «فَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ.» (١)

في المجمع:

«قيل: هذه الآية نزلت حين أمر رسول الله «ص» بحرب الروم فغزا بعد نزولها غزوه تبوك، عن مجاهد. وقيل: هي على العموم.»

(٢)

و الظاهر أن كلمه: «من» بيانيه لا للتبعيض، و أن نفى الإيمان بالله و باليوم الآخر عنهم مع أنهم من أهل الكتاب من جهة أنهم لا يرون ما هو الحق في باب التوحيد و المعاد، و لا يلتزمون بلوازمهما في مقام العمل. و قيل: لأنهم يضيفون إلى الله - تعالى - ما لا يليق بذاته، فكأنهم لا يعرفونه حتى يؤمنوا به.

و المراد برسوله إما النبي محمد «ص» الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراه و الإنجيل، و إما رسول أنفسهم كموسى و عيسى «ع». فالمعنى أنه لا- يحرم كل أمه منهم ما حرّمه رسولهم أيضا، حيث إنهم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم. و قد وصفهم الله - تعالى - بهذه الأوصاف الداله على ذمهم تعليلا لإيجاب قتالهم و تهييجا للمؤمنين على ذلك.

و من المظنون أن «الجزيه» معربه من كلمه: «گزيت» الفارسيه و ليست عربيه.

و قال الماوردي:

(١) - سورة التوبه (٩)، الآيه ٢٩.

(٢) - مجمع البيان ٣ / ٢١ (الجزء ٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٦

«اسمها

مشتق من الجزاء، إما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغارا، وإما جزاء على أماننا لهم لأخذها منهم رفقا. «(١)» و ذكر نحوه أبو يعلى أيضا. «(٢)»

و فى الجواهر:

«هى فعلة من جزى يجرى، يقال: جزيت دينى: إذا قضيته.» «(٣)»

و على هذا تكون الفارسيه مأخوذه من العرييه. و يحتمل أصالتهما أيضا، فتدبر.

و كانت الجزيه تؤخذ من أهل الكتاب عوضا عن حفظ ذمتهم و الكف عنهم و الدفاع عن حقوقهم و حرمتهم. و لا- غنى للحكومته التى تريد أن تقوم على ساقها عن الضرائب الماليه حقا كانت الدوله أم باطله.

و لعل اليد فى الآيه كناية عن القوه و القدره، فيراد أنهم يعطون الجزيه عن قدره و سلطه لكم عليهم، و هم خاضعون منقادون فى قبال الحكم الإسلامى. فالآيه تدل على ركنى عقد الذمه، أعنى بذل الجزيه و الالتزام بأحكام المسلمين.

و قيل: يعنى عن غنى و قدره لهم. و قيل: يعنى نقدا لا نسيه. و قيل: يعطيها من يده إلى يد من يدفعه إليه من غير واسطه، كما يقال: كلمته فما بقم. و الله- تعالى - أعلم.

و الظاهر أن الصغار لا يراد به أزيد من التزامهم بأحكامنا و انقيادهم للدوله الإسلاميه، و سيأتى تفصيل ذلك.

و ظاهر الآيه أن قبول الجزيه من أهل الكتاب إلزامى، فلا يجوز قتالهم بعد ما قبلوا إعطاءها، اللهم إلا أن يقال إن إعطاء الجزيه فى الآيه غايه لوجوب القتال لا لجوازه.

و الحاصل أن الأمر بالقتال إن كان مفاده الوجوب كما هو الظاهر منه بدوا كان إعطاء الجزيه غايه لوجوبه، فلا ينافى بقاء الجواز معه. نعم، لو قيل: بأن مفاد الأمر هنا هو الجواز فقط لكونه فى مقام توهم الحظر كانت الغايه غايه للجواز،

(٢)- الأحكام السلطانية / ١٥٣.

(٣)- الجواهر ٢١ / ٢٢٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٧

فلا يجوز القتال بعد قبولهم لإعطائها، فتدبر.

و الآيه بنفسها لا تنفى قبول الجزيه من سائر الكفار، فإنه من قبيل مفهوم اللقب و ليس بحجه.

و المراد بأهل الكتاب على ما هو المتبادر منه فى تلك الأعصار هو اليهود و النصارى، و ألحق بهم المجوس أيضا للسنه، و إنما وقع الخلاف و البحث فى غيرهم كما سيأتى.

و كيف كان فهنا جهات من البحث:

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٨

الجهه الأولى: فيمن تؤخذ منه الجزية من الفرق و أنها هل تؤخذ من سائر الكفار أيضا أم لا؟ و هل تؤخذ من العرب أيضا؟

[كلمات العلماء]

١- قال الشيخ فى كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ١):

«لا يجوز أخذ الجزيه من عبّاد الأوثان، سواء كانوا من العجم أو من العرب، و به قال الشافعى. و قال أبو حنيفه: تؤخذ من العجم و لا تؤخذ من العرب. و قال مالك:

تؤخذ من جميع الكفار إلا مشركى قريش.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم. و أيضا قوله - تعالى -: «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ». و قال - تعالى -: «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ». و لم يستثن.

و قال - تعالى -: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ. الْآيَه.» فنخص أهل الكتاب بالجزيه دون غيرهم. و أيضا قوله «ص»: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله.»

(المسأله ٢):

«يجوز أخذ الجزية من أهل الكتاب من العرب، و به قال جميع الفقهاء، و قال أبو يوسف: لا- يجوز. دليلنا قوله- تعالى-: «مَنْ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» و لم يفرق. و أيضا بعث رسول الله «ص» خالد بن الوليد إلى
دومه الجندل فأغار عليها و أخذ أكيدر دومه فأتى به النبي «ص»، فصالحه على

الجزية. وقال الشافعي: أكيدر بن حسان رجل من كنده أو غسان، و كلاهما عرب. و أخذ رسول الله «ص» الجزية من أهل نجران و فيهم عرب.»

(المسألة ٣):

«المجوس كان لهم كتاب ثم رفع عنهم، و هو أصح قولى الشافعى، و له قول آخر أنه

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٦٩

لم يكن لهم كتاب، و به قال أبو حنيفة. دليلنا إجماع الفرقة و أخبارهم. و رووا عن على «ع» أنه قال: كان لهم كتاب أحرقوه و نبى قتلوه. فثبت أنهم أهل الكتاب.» (١)

٢- و قال فى النهاية:

«كل من خالف الإسلام من سائر أصناف يجب مجاهدتهم و قتالهم، غير أنهم ينقسمون قسمين: قسم لا يقبل منهم إلا الإسلام و الدخول فيه، أو يقتلون و تسبى ذراريهم و تؤخذ أموالهم، و هم جميع أصناف الكفار إلا اليهود و النصارى و المجوس.

و القسم الآخر هم الذين تؤخذ منهم الجزية، و هم الأجناس الثلاثة الذين ذكرناهم، فإنهم متى انقادوا للجزية و قبلوها و قاموا بشرائطها لم يجز قتالهم و لم يسغ سبى ذراريهم. و متى أبوا الجزية أو أخلوا بشرائطها كان حكمهم حكم غيرهم من الكفار فى أنه يجب عليهم القتل و سبى الذرارى و أخذ الأموال.» (٢)

٣- و فيه أيضا:

«الجزية واجبه على أهل الكتاب ممن أبى منهم الإسلام و أذعن بها، و هم اليهود و النصارى. و المجوس حكمهم حكم اليهود و النصارى.» (٣)

٤- و قال فى جهاد المبسوط:

«الكفار على ثلاثة أضرب: أهل كتاب، و هم اليهود و النصارى، فهؤلاء يجوز إقرارهم على دينهم ببذل الجزية. و من له شبهه كتاب، فهم المجوس، فحكمهم حكم أهل الكتاب يقرّون على دينهم ببذل الجزية.

و من لا- كتاب له و لا- شبهه كتاب، و هم من عدا هؤلاء الثلاثة أصناف من عبّاد الأصنام و الأوثان و الكواكب و غيرهم، فلا يقرّون على دينهم ببذل الجزية.

و متى امتنع أهل الكتاب من بذل الجزية قوتلوا و سيّت ذراريهم و نساؤهم،

(١)- الخلاف ٣ / ٢٣٧.

(٢)- النهاية / ٢٩١.

(٣)- النهاية / ١٩٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٠

و أموالهم تكون فيئا. «١»

و ذكر قريبا من ذلك في أول كتاب الجزايا منه أيضا، فراجع. «٢»

و لعل التعبير بشبهه الكتاب كان من جهه عدم تحقق كون ما بأيديهم الآن من الكتاب، حيث أحرقوا كتابهم، فتأمل.

٥- و في الأحكام السلطانيه للماوردي:

«فيجب على وليّ الأمر أن يضع الجزية على رقاب من دخل في الذمه من أهل الكتاب ليقروا بها في دار الإسلام، و يلتزم لهم ببذلها حقان: أحدهما: الكف عنهم.

و الثاني: الحمايه لهم، ليكونوا بالكف آمنين و بالحمايه محروسين. روى نافع عن ابن عمر، قال: كان آخر ما تكلم به النبي «ص» أن قال: «احفظوني في ذمتي.»

و العرب في أخذ الجزية منهم كغيرهم. و قال أبو حنيفة: لا أخذها من العرب، لئلا يجرى عليهم صغار.

و لا تؤخذ من مرتدّ و لا دهرىّ و لا عابد وثن. و أخذها أبو حنيفة من عبده الأوثان إذا كانوا عجماء. و لم يأخذها منهم إذا كانوا عربا.

و أهل الكتاب هم اليهود و النصارى، و كتابهم التوراه و الإنجيل. و يجرى المجوس مجراهم في أخذ الجزية منهم و إن حرم أكل ذبائحهم و نكاح نساؤهم.

و تؤخذ من الصابئين و السامره إذا وافقوا اليهود و النصارى في أصل معتقدهم و إن خالفوهم في فروعه. و لا تؤخذ منهم إذا

اليهود و النصارى فى أصل معتقدهم.» (٣)

و لا يخفى أن الماوردى يكون من علماء الشافعية.

٦- و فى جهاد البدايه لابن رشد بعد ذكر الجزيه لأهل الكتاب و ذكر الآيه الشريفه قال:

«و كذلك اتفق عامه الفقهاء على أخذها من المجوس، لقوله «ص»: «سنوا بهم سنّه

(١)- المبسوط ٩ / ٢.

(٢)- المبسوط ٣٦ / ٢.

(٣)- الأحكام السلطانيه / ١٤٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧١

أهل الكتاب.» و اختلفوا فيما سوى أهل الكتاب من المشركين هل تقبل منهم الجزيه أم لا، فقال قوم: تؤخذ الجزيه من كل مشرك، و به قال مالك. و قوم استثنوا من ذلك مشركى العرب. و قال الشافعى و أبو ثور و جماعه: لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب و المجوس.» (١)

٧- و فى خراج أبى يوسف:

«قال أبو يوسف: و الجزيه واجبه على جميع أهل الذمه: ممن فى السواد و غيرهم من أهل الحيره و سائر البلدان، من اليهود و النصارى و المجوس و الصابئين و السامره ما خلا نصارى بنى تغلب و أهل نجران خاصه.» (٢)

٨- و فيه أيضا:

«و جميع أهل الشرك من المجوس و عبده الأوثان و عبده النيران و الحجاره و الصابئين و السامره تؤخذ منهم الجزيه ما خلا أهل الردّه من أهل الإسلام و أهل الأوثان من العرب.» (٣)

٩- و فى مختصر الخرقى فى فقه الحنابله قال:

«و لا تقبل الجزيه إلا من يهودىّ أو نصرانىّ أو مجوسىّ، إذا كانوا مقيمين على ما عوهدوا عليه. و من سواهم فالإسلام أو القتل.» (٤)

و قال فى المغنى فى شرحه:

«يعنى من سوى اليهود و النصارى و المجوس لا تقبل منهم الجزية و لا يقرون بها و لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن

لم يسلموا قتلوا. هذا ظاهر مذهب أحمد، و روى عنه الحسن بن ثواب أنها تقبل من جميع الكفار إلا عبده الأوثان من العرب، لأن حديث بريده يدلّ بعمومه على قبول الجزية من كل كافر إلا أنه خرج منه عبده الأوثان من العرب...» (٥)

(١)- بدايه المجتهد ١/ ٣٧٦ (ط. أخرى ١/ ٣٣١).

(٢)- الخراج / ١٢٢.

(٣)- الخراج / ١٢٨.

(٤)- المغنى ١٠ / ٥٦٨ و ٥٧٣.

(٥)- المغنى ١٠ / ٥٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٢

١٠- و فى المنتهى:

«و يعقد الجزية لكل كتابى عاقل بالغ ذكر، و نعى بالكتابى من له كتاب حقيقه و هم اليهود و النصارى، و من له شبهه كتاب و هم المجوس، فيؤخذ الجزية من هؤلاء الأصناف الثلاثة بلا خلاف بين علماء الإسلام فى ذلك فى قديم الوقت و حديثه، فإن الصحابه أجمعوا على ذلك و عمل به الفقهاء القدماء و من بعدهم إلى زماننا هذا من أهل الحجاز و العراق و الشام و مصر و غيرهم من أهل الأصقاع فى جميع الأزمان، عملا بالآيه الدالّه على أخذ الجزية، و الأحاديث المتقدمه. و فعل النبى «ص» ذلك، و أخذ الجزية من مجوس هجر. و بعث النبى «ص» معاذا إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله من المعافى، و هو إجماع.» (١)

أقول: قال فى النهايه بعد ذكر الحديث:

«و هى برود باليمن منسوبه إلى معافر، و هى قبيله باليمن. و الميم زائده.» (٢)

١١- و فيه أيضا:

«و لا- يقبل من غير الأصناف الثلاثة من سائر فرق الكفار إلا الإسلام، فلو بذلوا الجزية لم يقبل منهم كعباد الأوثان و الأصنام و الأحجار و النيران و الشمس و غير ذلك من غير

اليهود و النصارى و المجوس من العرب و العجم، و به قال الشافعى.

و قال أبو حنيفة: تقبل من جميع الكفار إلا العرب. و قال أحمد: تقبل من جميع الكفار إلا عبده الأوثان من العرب. و قال مالك: إنها تقبل من جميعهم إلا مشركى قريش، فإنهم ارتدوا. و قال الأوزاعى و سعيد بن عبد العزيز: إنها تقبل من جميعهم.» (٣)

١٢- و فى جهاد الشرائع فى أحكام الذمه قال:

«الأول: من تؤخذ منه الجزية؟ تؤخذ ممن يقتر على دينه، و هم اليهود و النصارى، و من لهم شبهه كتاب و هم المجوس، و لا يقبل من غيرهم إلا الإسلام.

(١)- المنتهى ٢ / ٩٥٩.

(٢)- النهايه لابن الأثير ٣ / ٢٦٢.

(٣)- المنتهى ٢ / ٩٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٣

و الفرق الثلاث إذا التزموا شرائط الذمه أقرّوا، سواء كانوا عربا أو عجمًا.

و لو ادعى أهل حرب أنهم منهم و بذلوا الجزية لم يكلفوا البيئه و أقرّوا.» (١)

١٣- و فى الجواهر فى ذيل قول المحقق: «و لا يقبل من غيرهم إلا الإسلام»، قال:

«بلا- خلاف أجده فيه، بل عن الغنيه و غيرها الإجماع عليه، بل و لا- إشكال بعد قوله- تعالى-: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ.» و قوله- تعالى-: «فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ.» و غير ذلك من الكتاب و السنه. من غير فرق بين من كان منهم له أحد كتب إبراهيم و آدم و إدريس و داود، و من لم يكن له، ضروره أنّ المنساق من الكتاب فى القرآن العظيم التوراه و الإنجيل...» (٢)

و قد تحصّل مما حكيناه من الكلمات أنه لا إشكال عند أصحابنا فى قبول الجزية من اليهود و النصارى، بل و من المجوس أيضا.

نعم، عن ظاهر العماني أنه ألحقهم بعباد الأوثان وغيرهم ممن لا يقبل منهم إلا الإسلام، ولكن قال في الجواهر: «قد سبقه الإجماع بقسميه ولحقه.» (٣)

وأفتى أصحابنا بعدم قبولها من غير الفرق الثلاث، وبه قال الشافعي أيضا، وأفتى أبو حنيفة ومالك وأحمد في روايه بقبولها من جميع الكفار إلا مشركي العرب أو قريش، وقال بعضهم بقبولها من جميعهم. هذا.

١٤- ولكن في كتاب السير من الخلاف (المسألة ٢٤):

«إذا صالح الإمام قوما من المشركين على أن يفتحوا الأرض ويقرهم فيها ويضرب على أرضهم خراجا بدلا عن الجزية كان ذلك جائزا على حسب ما يعلمه (يراه- ظ.) من المصلحة ويكون جزية. وإذا أسلموا أو باعوا الأرض من مسلم سقط، وبه قال الشافعي إلا أنه قيد ذلك بأن قال: إذا علم أن ذلك يفى بما يختص كل بالغ

(١)- الشرائع ١/ ٣٢٧ (ط. أخرى / ٢٥٠).

(٢)- الجواهر ٢١ / ٢٣١.

(٣)- الجواهر ٢١ / ٢٢٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٤

دينارا في كل سنه. وقال أبو حنيفة: لا يسقط ذلك بالإسلام. دليلنا إجماع الفرقه وأخبارهم.» (١)

أقول: أراد الشافعي بما قيده أن لا يقل المأخوذ منهم عن أقل الجزية لأهل الكتاب، فإن الأقل عنده دينار واحد لكل سنه.

ولا يخفى أن هذه المسألة من الخلاف تنافي ما سبق منه ومن المبسوط وغيرهما من عدم قبول الجزية من المشركين.

اللهم إلا أن يفرق بين المسألتين بأن قبول الجزية من أهل الكتاب والمجوس بنحو الإلزام، ومن المشركين بنحو الجواز و رعايه المصلحه.

أو أن جزية أهل الكتاب على رقابهم و جزية المشركين على

أو أن جزية أهل الكتاب على نحو الدوام والاستمرار، و جزية المشركين على نحو التوقيت، حيث لا يجوز المهاده على ترك القتال أكثر من عشر سنين كما بين في محله،

أو أن المنع من أخذ الجزية من المشرك و أمثاله محمول على أخذها من الكفار الموجودين فى داخل المجتمعات الإسلاميه و الحكم الإسلامى، فنقول بجواز أخذها من دول الكفر و حكاهم و مدنههم و قراهم ليكف عنهم و يكونوا مأمونين فى ظل حمايه الدوله الإسلاميه و التعهد الدولى، إذ يبعد جدا وجوب قتل جميع الكفار فى بلاد الكفر مع سعتها و كثرتهم كالهنود و البوذيين و أمثالهم، و لا إكراه فى الدين و لا اعتبار به ما لم يكن على أساس العلم و المعرفه، و قد مرّ عن الماوردى قوله: «يجب على ولى الأمر أن يضع الجزية على رقاب من دخل فى الذمه من أهل الكتاب ليقروا فى دار الإسلام.» فيظهر بذلك أن محل البحث فى الجزية عندهم هى الأقلية الداخلة فى المجتمعات الإسلاميه فى دار الإسلام. و المسأله محتاجه إلى كثره بحث و تنقيح.

و يحتمل بعيدا أن الشيخ أراد بالمشركين فى كلامه هنا خصوصا أهل الكتاب،

(١) - الخلاف ٣ / ٢٣٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٥

و كان عنوان المسأله لبيان كفايه ضرب الخراج على الأرض بدلا عن جزية الرؤوس، فتدبر.

[ما يستدل به فى المقام من الآيات]

و كيف كان فلنتعرض لما يستدل به فى المقام من الآيات و الروايات:

١- قال الله - تعالى -: «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ. الْآيَهُ.» (١)

٢- و قال: «فَإِذَا انبَسَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَ خُذُوهُمْ وَ احْصُوا رُؤُوسَهُمْ وَ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا

الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. «٢»

٣- وقال: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ. الْآيَةَ. «٣»

إلى غير ذلك من الآيات التي يستفاد منها الحث على القتال لبسط التوحيد و العدالة و رفع أساس الكفر و الفتنة من ساحه الأرض. نعم، يمكن المناقشه فى بعضها بكونها فى مقام رفع توهم الحظر، فلا تدل على أزيد من الترخيص.

٤- وقد مرّ قوله- تعالى:- «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ.» «٤»

و مرّ شرح الآيه و مقدار دلالتها فى أول البحث.

[ما يستدل به فى المقام من الروايات]

٥- و روى البيهقى بسنده، عن أبى هريره أن رسول الله «ص»، قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم منى ماله و نفسه إلا بحقه

(١)- سورة محمّد «ص» (٤٧)، الآيه ٤.

(٢)- سورة التوبه (٩)، الآيه ٥.

(٣)- سورة الأنفال (٨)، الآيه ٣٩.

(٤)- سورة التوبه (٩)، الآيه ٢٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٦

و حسابه على الله.» رواه مسلم ... و أخرجه البخارى فى الصحيح. «١»

٦- و فيه أيضا بسنده، عن أبى هريره: قال رسول الله «ص»: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها منعوا منى دماءهم و أموالهم إلا بحقها، و حسابهم على الله.» أخرجه مسلم فى الصحيح. «٢»

٧- و فيه أيضا بسنده، عن ابن عصام، عن أبىه أن النبى «ص» كان إذا بعث سريه قال: «إذا سمعتم مؤذنا أو رأيتم

فيستفاد من هذه الآيات و الروايات أن الكافر يدعى إلى الإسلام؛ فإن قبل جرى عليه حكم الإسلام و إلا قتل، فتكون الجزية على خلاف القاعده لا يصار إليها إلا بدليل، و آيه سوره التوبه الوارده فيها تكون بمنزله الاستثناء، و موردها خصوص أهل الكتاب.

٨- و في الوسائل في خبر حفص بن غياث، عن أبي عبد الله «ع» الوارد في الأسياف الخمسه، قال: «فأما السيوف الثلاثه المشهوره (الشاهره) فسيف على مشركى العرب، قال الله - عز و جل - : «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَ خُذُوهُمْ وَ اخْصِرُوا لَهُمْ وَ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا (يعنى آمنوا) وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ.» فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول في الإسلام، و أموالهم (و مالهم في ء) و ذراريهم سبى على ما سن رسول الله «ص»، فإنه سبى و عفا و قبل الفداء.

و السيف الثانى على أهل الذمه، قال الله - تعالى - : «وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا.» (٤) نزلت هذه الآيه في أهل الذمه، ثم نسخها قوله - عز و جل - : «فَاتَّبِعُوا الدِّينَ لِمَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ لَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ.»

(١) - سنن البيهقى ٩ / ١٨٢، كتاب الجزيه، باب من لا تؤخذ منه الجزيه من أهل الأوثان.

(٢) - سنن البيهقى ٩ / ١٨٢، كتاب الجزيه، باب من لا تؤخذ منه الجزيه من أهل الأوثان.

(٣) - سنن البيهقى ٩ / ١٨٢، كتاب الجزيه، باب من لا تؤخذ منه الجزيه من أهل الأوثان.

(٤) - سوره البقره (٢)، الآيه ٨٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص:

فمن كان منهم في دار الإسلام فلن يقبل منهم إلا- الجزية أو القتل، و مالهم في ء، و ذراريتهم سبي، و إذا قبلوا الجزية على أنفسهم حرم علينا سبيهم، و حرمت أموالهم، و حلت لنا مناكحتهم، و من كان منهم في دار الحرب حلّ لنا سبيهم، و لم تحل لنا مناكحتهم و لم يقبل منهم إلا الدخول في دار الإسلام أو الجزية أو القتل.

و السيف الثالث سيف على مشركي العجم، يعني الترك و الديلم و الخزر، قال الله- عزّ و جلّ- في أول السوره التي يذكر فيها الذين كفروا فقصّ قصتهم ثم قال: «فَضَرَبَ الرُّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخَتُّمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهُمْ». فأما قوله: «فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ» يعني بعد السبي منهم، «وَإِمَّا فِدَاءً» يعني المفاداة بينهم و بين أهل الإسلام. فهؤلاء لن يقبل منهم إلا القتل أو الدخول في الإسلام، و لا تحلّ لنا مناكحتهم ما داموا في دار الحرب.» (١)

و لا يخفى أن الآيه الأولى المذكوره في الحديث تحصّلت من ضمّ آيتي ٥ و ١١ من سوره التوبه، فراجع.

٩- و في المستدرک، عن العياشي، عن جعفر بن محمد، عن أبي جعفر «ع» «أن الله بعث محمدا «ص» بخمسه أسياف: فسيف على مشركي العرب، قال الله- جلّ وجهه:

«فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْضُرُواهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا (يعني فإن آمنوا) فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ» لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول في الإسلام. الحديث.» (٢)

١٠- و في الوسائل في صحيحه عبد الكريم بن عتبة الهاشمي الوارده في مناظره الإمام الصادق «ع» مع عمرو بن عبيد و غيره من المعتزله في شأن محمد

بن عبد الله بن الحسن، قال «ع»: «يا عمرو، أ رأيت لو بايعت صاحبك الذى تدعونى إلى بيعته ثم اجتمعت لكم الأمم فلم يختلف عليكم رجالان فيها فأفضيتم إلى المشركين الذين لا يسلّمون ولا يؤدون الجزية، أ كان عندكم وعند صاحبكم من العلم ما تسيرون فيه بسيره رسول الله «ص» فى المشركين فى حروبه؟ قال: نعم. قال: فتصنع ما ذا؟ قال: ندعوهم إلى الإسلام، فإن أبوا

(١) - الوسائل ١١ / ١٦، الباب ٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٤٦، الباب ٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٨

دعوناهم إلى الجزية. قال: إن كانوا مجوسا ليسوا بأهل الكتاب؟ قال: سواء. قال: و إن كانوا مشركى العرب و عبده الأوثان؟ قال: سواء. قال: أخبرنى عن القرآن تقرأه؟ قال:

نعم. قال: اقرأ: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ.» فاستثناء الله - تعالى - و اشتراطه من أهل الكتاب، فهم و الذين لم يؤتوا الكتاب سواء؟ قال: نعم. قال:

عمن أخذت ذا؟ قال: سمعت الناس يقولون. الحديث. «١»

أقول: فيظهر من هذه الصحيحه إجمالا مخالفه أهل الكتاب لغيرهم من الكفار فى قبول الجزية منهم، بل و مخالفه المجوس أيضا لأهل الكتاب و إن كان الحق كونهم مثل أهل الكتاب فى ذلك كما سيظهر.

و ربما ينسب إلى الذهن من قوله «ع»: «فأفضيتم إلى المشركين الذين لا يسلّمون ولا يؤدون الجزية» قبول الجزية من المشركين أيضا و لكن الذيل يدفع ذلك، فتدبر.

و في المستدرک، عن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال:

«لا يقبل من عربى جزیه، و إن لم یسلموا قوتلوا.» (٢)

١٢- و فى الوسائل، عن الكلینى، عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن أبی یحیی الواسطی، عن بعض أصحابنا، قال: «سئل أبو عبد الله «ع» عن المجوس أ كان لهم نبی؟ فقال: نعم. أما بلغك كتاب رسول الله «ص» إلى أهل مكة: أن أسلموا و إلا نأذتكم بحرب. فكتبوا إلى النبى «ص»: أن خذ منا الجزیه و دعنا على عباده الأوثان.

فكتب إليهم النبى «ص» إني لست آخذ الجزیه إلا من أهل الكتاب. فكتبوا إليه- يريدون بذلك تكذيبه-: زعمت أنك لا تأخذ الجزیه إلا من أهل الكتاب ثم أخذت الجزیه من مجوس هجر.

فكتب إليهم رسول الله «ص»: أن المجوس كان لهم نبى فقتلوه و كتاب أحرقوه، أتاهم نبیهم بكتابهم فى اثنى عشر ألف جلد ثور.»

(١)- الوسائل ١١ / ٢٨، الباب ٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٢، الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٧٩

و رواه أيضا، عن الشيخ بإسناده، عن محمد بن يعقوب، و بإسناده، عن أحمد بن محمد مثله. «١»

و فى الخبر كما ترى إرسال. و يظنّ بحسب الطبقة أن أبى یحیی الواسطی يراد به زكريا بن یحیی الواسطی، و هو ثقة كسائر رواه الحديث.

و قوله «ص»: «إني لست آخذ الجزیه إلا- من أهل الكتاب» هل هو حكم إلهى كلى فلا- يجوز التخلف عنه، أو أن رسول الله «ص» بما أنه كان حاكما على المسلمين فى عصره لم ير أخذها صلاحا إلا من أهل الكتاب فلا

ينافى ذلك أخذ الأئمة و الحكام بعده و لو من غيرهم إذا رأوا فى ذلك مصلحة للإسلام و المسلمين؟

كل محتمل، بل لعل ظاهر التعبير هو الثانى.

هذا مع قطع النظر عما ورد فى الروايات السابقة من الفرق بين أهل الكتاب و غيرهم.

ثم إن تعليق النبى «ص» لأخذ الجزية من مجوس هجر بأنه كان لهم نبى و كتاب، لعله يقتضى إسراء الحكم إلى كل أمه ثبت لهم نبى و كتاب سماوى و لو لم يطلق عليها أحد العناوين الثلاثة.

١٣- و فيه أيضا، عن الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن أبى يحيى الواسطى، قال: سئل أبو عبد الله «ع» عن المجوس، فقال: «كان لهم نبى قتلوه و كتاب أحرقوه، أتاهم نبىهم بكتابهم فى اثنى عشر ألف جلد ثور، و كان يقال له جاماسب.» «٢»

١٤- و فيه أيضا، عن الصدوق فى الفقيه، قال: «المجوس تؤخذ منهم الجزية، لأن النبى «ص» قال: «سنوا بهم سنه أهل الكتاب.» و كان لهم نبى اسمه داماسب فقتلوه، و كتاب يقال له جاماسب كان يقع فى اثنى عشر ألف جلد ثور فحرقوه.» «٣»

(١)- الوسائل ١١ / ٩٦، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٩٧، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١١ / ٩٧، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨٠

١٥- و فيه أيضا، عن مجالس الصدوق بسنده، عن الأصبغ بن نباته: «أن عليا «ع» قال على المنبر: سلونى قبل أن تفقدونى، فقام إليه الأشعث فقال:

يا أمير المؤمنين، كيف تؤخذ الجزية من المجوس و لم ينزل عليهم كتاب و لم يبعث إليهم نبى؟ فقال: بلى يا أشعث،

قد أنزل الله عليهم كتابا و بعث إليهم نبيا. الحديث. « ١ »

١٦- وفيه أيضا، عن المفيد في المقنعه، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال: «المجوس إنما ألحقوا باليهود و النصرارى فى الجزية و الديات، لأنه قد كان لهم فيما مضى كتاب.» « ٢ »

١٧- وفيه أيضا، عن مجالس ابن الشيخ بسنده، عن على بن موسى الرضا «ع»، عن أبيه، عن آبائه، عن على بن الحسين - عليهم السلام - أن رسول الله «ص» قال: «سنوا بهم سنّه أهل الكتاب.» يعنى المجوس. « ٣ »

١٨- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد فى ذكر كتب رسول الله «ص» بسنده، عن عروه بن الزبير، قال: «و كتب إلى أهل اليمن: من محمد رسول الله «ص» إلى أهل اليمن - برسالة فيها-: و أنه من أسلم من يهودى أو نصرانى فإنه من المؤمنين، له ما لهم و عليه ما عليهم.

و من كان على يهوديته او نصرانيتها فإنه لا يفتن عنها و عليه الجزية.» « ٤ »

١٩- و فى سنن البيهقى بسنده، عن ابن إسحاق، قال: «فلما انتهى رسول الله «ص» إلى تبوك أتاه يحنه بن روبه صاحب أيله فصالح رسول الله «ص» و أعطاه الجزية. و أتاه أهل جريا و أذرح فأعطوه الجزية.» « ٥ »

٢٠- وفيه أيضا بسنده، عن أنس بن مالك و عن عثمان بن أبى سليمان «أن

(١)- الوسائل ١١ / ٩٨، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ١١ / ٩٨، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

(٣)- الوسائل ١١ / ٩٨، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٩.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات فى

(٥) - سنن البيهقي ١٨٥ / ٩، كتاب الجزية، باب من يؤخذ منه الجزية من أهل الكتاب.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨١

النبي «ص» بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومه، فأخذوه فأتوا به فحقت له دمه و صالحه على الجزية. «١»

٢١- و فيه أيضا بسنده «أن رسول الله «ص» بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر بن عبد الملك - رجل من كنده كان ملكا على دومه و كان نصرانيا ... ثم إن خالدا قدم بالأكيدر على رسول الله «ص»، فحقت له دمه و صالحه على الجزية و خلى سبيله، فرجع إلى قريته.

قال الشافعي: و أخذ رسول الله «ص» الجزية من أهل ذمه اليمن و عامتهم عرب، و من أهل نجران و فيهم عرب. «٢»

٢٢- و فيه أيضا بسنده، عن معاذ بن جبل، قال: بعثني رسول الله «ص» إلى اليمن و أمرني أن آخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً. قال يحيى بن آدم: و إنما هذه الجزية على أهل اليمن و هم قوم عرب لأنهم أهل كتاب، ألا ترى أنه قال:

لا يفتن يهودى عن يهوديته. «٣»

٢٣- و فيه أيضا بسند، عن ابن عباس، قال: صالح رسول الله «ص» أهل نجران على ألفى حله. «٤»

٢٤- و فيه أيضا بسنده، قال الشافعي: قد أخذ رسول الله «ص» الجزية من أكيدر الغساني، و يروون أنه صالح رجلا من العرب على الجزية.

فأما عمر بن الخطاب و من بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بنى تغلب و تنوخ و بهراء و خلط من خلط العرب، و هم إلى الساعة مقيمون على النصرانية

سنن البيهقي ١٨٦/٩، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية ...

(٢) - سنن البيهقي ١٨٧/٩، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية ...

(٣) - سنن البيهقي ١٨٧/٩، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية ...

(٤) - سنن البيهقي ١٨٧/٩، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٨٢

يضاعف عليهم الصدقة، و ذلك جزية و إنما الجزية على الأديان لا على الأنساب ... «١»

٢٥- و فيه أيضا بسنده، عن نصر بن عاصم، قال: قال فروه بن نوفل الأشجعي: علام تؤخذ الجزية من المجوس و ليسوا بأهل كتاب؟ فقام إليه المستورد فأخذ بتليبه فقال: يا عدو الله، تطعن على أبي بكر و عمرو على أمير المؤمنين - يعني عليا «ع» - و قد أخذوا منهم الجزية؟ فذهب به إلى القصر، فخرج على «ع» عليهما و قال: البداء، فجلسا في ظل القصر، فقال علي «ع»: «أنا أعلم الناس بالمجوس؛ كان لهم علم يعلمونه و كتاب يدرسونه، و أن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلغ عليه بعض أهل مملكته، فلما صحا جاؤوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم، فدعا أهل مملكته فلما أتوه قال: تعلمون دينا خيرا من دين آدم و قد كان ينكح بنيه من بناته و أنا على دين آدم، ما يرغب بكم عن دينه؟

قال: فبايعوه و قاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم، فأصبحوا و قد أسرى على كتابهم فرجع من بين أظهرهم و ذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب و قد أخذ رسول الله «ص» و أبو بكر و عمر منهم الجزية.. «٢»

٢٦- و فيه أيضا بسنده، عن مالك، عن جعفر

بن محمد، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال له عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله «ص» يقول: «سَنُوا بِهِمْ سَنَهُ أَهْلِ الْكِتَابِ.» «٣»

٢٧- وفيه أيضا بسنده، قال: كتب رسول الله «ص» إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل منه و من أبى ضربت عليه الجزية على أن لا تؤكل لهم ذبيحه و لا تنكح لهم امرأه. «٤»

(١)- سنن البيهقي ١٨٧ / ٩، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية ...

(٢)- سنن البيهقي ١٨٨ / ٩، كتاب الجزية، باب المجوس من أهل الكتاب و الجزية تؤخذ منهم.

(٣)- سنن البيهقي ١٨٩ / ٩، كتاب الجزية، باب المجوس من أهل الكتاب و الجزية تؤخذ منهم.

(٤)- سنن البيهقي ١٩٢ / ٩، كتاب الجزية، باب الفرق بين نكاح نساء من يؤخذ منه الجزية و ذبائحهم.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٨٣

٢٨- و في البخارى فيما قاله المغيرة لعامل كسرى في حرب إيران قال: «فأمرنا نبينا رسول ربنا «ص» أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية.» «١»

و ظاهر أن الإيرانيين كانوا مجوسا.

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال.

أقول: قد عرفت أن الآيه الشريفه ناطقه بثبوت الجزية على أهل الكتاب و لا تدلّ على نفيها عن سائر الكفار. و مفاد بعض هذه الأخبار أيضا ثبوتها في أهل الكتاب أو المجوس، و أما نفي غيرهم فلا. نعم، بعضها دلّت على النفي أيضا.

و هنا بعض الأخبار التي ربما يمكن أن يستفاد منها إجمالا ثبوتها في غير الفرق الثلاث أيضا

، فلنتعرض لها:

١- ما رواه في الوسائل، عن الشيخ بسنده، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الجزية فقال: «إنما حرّم الله الجزية من مشركي العرب.» «٢»

فى السند وهب، و هو مجهول أو ضعيف. و مفاد الحديث يساوق ما حكوه عن أبى حنيفه، إذ كلمه إنما للحصر.

٢- ما رواه أيضا، عن الكلينى بسند صحيح، عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبى جعفر «ع»: قول الله - عزّ و جلّ - : «قَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ»؟ فقال: لم يجرى تأويل هذه الآية بعد، إن رسول الله «ص» رخص لهم لحاجته و حاجه أصحابه، فلو قد جاء تأويلها لم يقبل منهم، و لكن يقتلون حتى يوحد الله و حتى لا يكون شرك. «٣»

و مورد الآية و مرجع الضمير فيها مشركو مكة.

(١) - صحيح البخارى ٢ / ٢٠١، كتاب الجهاد و السير، باب الجزية و الموادعه.

(٢) - الوسائل ١١ / ٩٧، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٣) - الوسائل ١١ / ٩٧، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨٤

قال فى مرآه العقول:

«أى بقبول الجزية من أهل الكتاب، و الفداء من المشركين، و إظهار الإسلام من المنافقين مع علمه بكفرهم.» «١»

فالصحيحه تدلّ إجمالا على الترخيص فى ترك القتل مع الشرك أيضا للحاجه.

٣- ما رواه أيضا، عن الكلينى، عن على بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعده بن صدقه، عن أبى عبد الله «ع»، قال: إنّ النبى «ص» كان إذا بعث أميرا له على سريّه أمره بتقوى الله - عزّ و جلّ - فى خاصه نفسه ثم فى أصحابه عامه ثم يقول ...:

«و إذا لقيتم عدوّا للمسلمين فادعوهم إلى إحدى ثلاث، فإن هم أجابوكم إليها فاقبلوا منهم و كفّوا عنهم:

ادعوهم إلى الإسلام، فان دخلوا فيه فاقبلوا منهم و كفّوا عنهم. و ادعوهم إلى الهجره بعد الإسلام،

فإن فعلوا فاقبلوا منهم و كّفوا عنهم، و إن أبوا أن يهاجروا و اختاروا ديارهم و أبوا أن يدخلوا في دار الهجره كانوا بمنزله أعراب المؤمنين يجرى عليهم ما يجرى على أعراب المؤمنين و لا يجرى لهم في الفى ء و لا في القسمه شيئاً إلا أن يهاجروا (يجاهدوا خ. ل) في سبيل الله. فإن أبوا هاتين فادعوهم إلى إعطاء الجزية عن يد و هم صاغرون، فإن أعطوا الجزية فاقبل منهم و كّف عنهم، و إن أبوا فاستعن بالله- عزّ و جلّ- عليهم و جاهدهم في الله حق جهاده. الحديث. «٢»

و رواه الشيخ أيضا عن محمد بن يعقوب، و لكنه قال: «و إذا لقيتم عدوّا من المشركين فادعوهم.» «٣»
و السند موثوق به، كما لا يخفى.

و إطلاق هذه الموثقه يعمّ غير أهل الكتاب أيضا، بل لعلّ أكثر بعوث النبي «ص» كان إلى غيرهم، بل المذكور في نقل التهذيب و كذا خبر بريده الآتى لفظ المشركين، و قوله: «إن النبي «ص» كان» ظاهر في الاستمرار. و قوله: «عن يد و هم

(١)- مرآه العقول ٣٣٧ /٤ من ط. القديم.

(٢)- الوسائل ١١ /٤٣، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٣)- تهذيب الأحكام ٦ /١٣٨، كتاب الجهاد، باب ما ينبغي لوالى الإمام أن يفعله إذا سرى في سرية، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨٥

صاغرون» اقتباس من الآيه الشريفه، لا أنه إشاره إليها حتى يقال بأن مورد الآيه هو أهل الكتاب فقط، اللهم إلا أن يقال: إن قوله «ص» في مرسله الواسطى: «إني لست آخذ الجزية إلا من أهل الكتاب» يفسر هذه الموثقه و يقيد إطلاقها، فتأمل.

٤- و يقرب من هذه الموثقه ما

فى سنن البيهقى بسنده، عن مسلم وغيره، عن سليمان بن بريده، عن أبيه، قال: كان رسول الله «ص» إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أوصاه بتقوى الله فى خاصه نفسه و بمن معه من المسلمين خيراً، قال: «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهن أجابوك إليها فاقبل منهم و كفّ عنهم: ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم و كفّ عنهم. ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، و أعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين و أن عليهم ما على المهاجرين. فإن أبوا و اختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون مثل أعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذى كان يجرى على المؤمنين و لا- يكون لهم فى الفىء و الغنيمه نصيب إلا- أن يجاهدوا مع المسلمين. فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم و كفّ عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله و قاتلهم. الحديث.» «١»

قال الشوكانى فى نيل الأوطار بعد نقل الحديث:

«ظاهره عدم الفرق بين الكافر العجمى و العربى و الكتابى و غير الكتابى، و إلى ذلك ذهب مالك و الأوزاعى و جماعه من أهل العلم و خالفهم الشافعى.» «٢»

٥- و فى المستدرک، عن دعائم الإسلام، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال: «لا يقبل من عربى جزية، و إن لم يسلّموا قوتلوا.» «٣»

نعم، الاستدلال به يتوقف على عموم المفهوم لغير أهل الكتاب أيضاً، و لكن عموم المفهوم ممنوع.

(١)- سنن البيهقى ١٨٤ / ٩، كتاب الجزية، باب من يؤخذ منه الجزية من أهل الكتاب.

(٢)- نيل الأوطار ٢٣٢ / ٧، كتاب الجهاد و السير، باب الدعوه قبل القتال.

(٣)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٢، الباب ٤٢

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨٦

٦- و في مسند زيد: «حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي «ع»، قال: «لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف، و أما مشركو العجم فتؤخذ منهم الجزية. و أما أهل الكتاب من العرب و العجم فإن أبوا أن يسلموا أو سألونا أن يكونوا من أهل الذمه قبلنا منهم الجزية.» (١)

و لا يخفى أن حمل مشركي العجم على خصوص المجوس مشكل.

٧- و فيه أيضا: سمعت زيد بن علي «ع» يقول: «إذا غلب الإمام على أرض فرأى أن يمنّ على أهلها جعل الخراج على رؤوسهم، فإن رأى أن يقسمها جعلها أرض عشر.» (٢)

و إطلاقه يعم المشرك أيضا، و لكن الروايه كما ترى مقطوعه.

٨- و في المصنف لعبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، قال: «صالح رسول الله «ص» عبده الأوثان على الجزية إلا من كان منهم من العرب. و قبل الجزية من أهل البحرين و كانوا مجوسا.» (٣)

٩- و في الدرّ المنتور: عن ابن عساكر، عن أبي أمامه، عن رسول الله «ص»، قال: «القتال قتالان: قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية عن يد و هم صاغرون، و قتال الفئه الباغيه حتى تفيء إلى أمر الله. الحديث.» (٤)

١٠- و روى نحو ذلك عن أمير المؤمنين «ع» أيضا: ففي التهذيب بسنده، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه، قال: قال علي «ع»: «القتال قتالان: قتال لأهل الشرك لا ينفر عنهم حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد و هم صاغرون، و قتال لأهل الزيغ لا ينفر

(١) - مسند زيد / ٣١٧، كتاب السير، باب العهد و الذمه.

مسند زيد/ ٣١٦، كتاب السير، باب قسمه الغنائم.

(٣)- المصنّف ٨٦/٦، كتاب أهل الكتاب، الجزية، الحديث ١٠٠٩١.

(٤)- الدر المنثور ٢٢٨/٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨٧

عنهم حتى يفيئوا إلى أمر الله أو يقتلوا. «١» و رواه عنه في الوسائل. «٢»

أقول: بل في عصر خلافه أمير المؤمنين «ع» كان يوجد قطعاً في البلاد الإسلاميه مثل العراق و إيران و مصر كفّار غير أهل الكتاب و المجوس كثيرا، و لم يعهد أمره- عليه السلام- عمّاله يكرههم على الإسلام أو القتل.

١١- و في كتاب الغارات بسنده، قال: «بعث على «ع» محمد بن أبي بكر أميراً على مصر، فكتب إلى علي «ع» يسأله عن رجل مسلم فجر بامرأه نصرانيه، و عن زنادقه فيهم من يعبد الشمس و القمر، و فيهم من يعبد غير ذلك، و فيهم مرتدّ عن الإسلام، و كتب يسأله عن مكاتب مات و ترك مالا و ولدا.

فكتب إليه علي «ع» «أن أقم الحدّ فيهم على المسلم الذي فجر بالنصرانيه، و ادفع النصرانيه إلى النصراني يقضون فيها ما شاءوا. و أمره في الزنادقه أن يقتل من كان يدعى الإسلام، و يترك سائرهم يعبدون ما شاءوا. الحديث.» «٣»
و رواه عنه في الوسائل. «٤»

و الظاهر أن المراد بقتل من كان يدعى الإسلام قتل من أسلم ثم ارتدّ و إنما أمر بقتل المرتدّ لأن الارتداد من الإسلام و لا سيما ما كان عن فطره له وجهه سياسيه و داء عضال يسرى في المجتمع سريعاً، و به تضعف شوكة دولته و عظمتها.

و لعل الحكم من أصله حكم سياسى و ولائى؛ فتراعى فيه شروط الزمان و المكان و البيئات أيضاً:

ففى كتاب الرضا «ع» إلى المأمون، قال:

«لا- يحلّ (لا- يجوز- العيون) قتل أحد من النّصاب و الكفار في دار التقيّه إلا قاتل أو ساع في فساد. و ذلك إذا لم تخف على نفسك و على أصحابك.» «٥»

(١)- التهذيب ١١٤/٤، باب الجزية، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ١١/١٨، الباب ٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٣)- الغارات ١/٢٣٠.

(٤)- الوسائل ١٨/٤١٥، الباب ٥٠ من أبواب حدّ الزّنا، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١١/٦٢، الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٩؛ و الوسائل ١٨/٥٥٢، الباب ٥ من أبواب

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميّه، ج ٣، ص: ٣٨٨

و كيف كان فالحكم بوجوب قتل من لم يسلم من غير أهل الكتاب بنحو الإطلاق مشكل بل ممنوع. فاللازم إحاله أمرهم إلى إمام المسلمين و حاكمهم فيراعى ما هو الأصلح. نعم، لا يتعين إقرارهم على دينهم بقبول الجزية منهم على نحو ما كان يتعين ذلك في أهل الكتاب بناء على نفى التعميم في الحكم، و لعلّ هذا هو الفارق بين أهل الكتاب و بين غيرهم. و إن شئت فسّم هذا صلحا موقتا، و عقد الذمه مع أهل الكتاب صلح دائم.

و بالجملة: المهادنة و المعاهدة على ترك القتال و ترك التعرّض للعدوّ مده معينه جائزه بلا إشكال إذا رآها الإمام مصلحه، قال الله- تعالى:- «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ.» «١»

و قد صالح رسول الله «ص» قريشا عام الحديبيه على ترك القتال عشر سنين. و في كتاب امير المؤمنين «ع» لمالك الأشر: «و لا تدفعنّ صلحا دعاك إليه عدوّك و لله فيه رضا،

فإن في الصلح دعه لجنودك و راحه من همومك و أمنا لبلادك.» «٢» و إطلاقه يشمل غير أهل

الكتاب أيضا.

و ليس من شرط الهدنه أن تكون بلا عوض، فيمكن أن تكون بعوض أيضا:

قال العلامة في التذكرة:

«المهادنه و الموادعه و المعاهده ألفاظ مترادفه معناها وضع القتال و ترك الحرب مدّه بعوض و غير عوض، و هي جائزه بالنص و الإجماع.» (٣)

و العوض كما يصح أن يقع على الأراضى يصح أيضا أن يقع على الرقاب، و لا نغنى بالجزيه إلا هذا. و قد مرّت عبارته بالخلاف في كتاب السير في هذا المعنى.

غايه الأمر أن قبولها ليس بنحو اللزوم، بل يكون باختيار الإمام و يكون موقتا على

حد المرتد، الحديث ٦؛ و عيون أخبار الرضا ٢ / ١٢٤.

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٦١.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠٢٧؛ عبده ٣ / ١١٧؛ لح / ٤٤٢، الكتاب ٥٣.

(٣) - التذكرة ١ / ٤٤٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٨٩

ما قالوا، و يجدد إذا لزم.

و لعل ما روى عن رسول الله «ص» أنه قال: «تاركوا الترك ما تركوكم»، أو قال:

«تاركوا الحبشه ما تركوكم.» (١) يكون من هذا القبيل، إذ لم يثبت كون جميع الترك أو الحبشه نصرانيا أو مجوسيا.

و في الكتاب الكريم: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ لَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِمِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَ أَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَ ظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ. الْآيَةُ.» (٢)

و ظاهرها الإطلاق بل المورد مشركو مكه، فراجع.

ولا أظنّ أن يلتزم أحد بوجوب قتل ما يقرب من نصف سكّان الأرض أعني مليارات من البشر إذا فرض القدره عليهم، مع أن استبقاءهم والنشاط الثقافى فيهم ربما يوجب تنبه كثير منهم تدريجا و انجذابهم يوما

فيوما إلى الإسلام. و لعل المقصود من قبول الجزية ليس إلا مخالطه أهل الذمه للمسلمين فيتأثروا بالعلوم الإسلامية و أخلاقها و مقرراتها الصالحة العادلة، و لا اعتبار بدين ليس على أساس العلم و المعرفة، فتدبر.

حكم من تهود أو تنصر أو تمجس بعد طلوع الإسلام:

لو قلنا باختصاص الجزية بالفرق الثلاث فهل يختص الحكم بالسابقين منهم و أولادهم نسلا بعد نسل، أو يشمل من تهود أو تنصر أو تمجس بعد نسخ الجميع بالإسلام؟

أقول: ظاهر الآيات و الروايات التي علق الحكم فيها على عنوان أهل الكتاب أو اليهود و النصارى و المجوس كون القضايا على نحو القضايا الحقيقيه لا القضايا

(١)- راجع الوسائل ١١ / ٤٢، الباب ١٤ من أبواب جهاد العدو.

(٢)- سورة الممتحنة (٦٠)، الآية ٨ و ٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٩٠

الخارجيه، و كون الملاك هو الانتحال إلى الأديان الثلاثة لا النسب، فيراد بالنصارى مثلا: المنتحلون إلى النصرانية و لو بتبديل دينهم إليها في الأعصار اللاحقه كسائر الموضوعات في الأحكام الشرعيه. و كون الحكم مقصورا على السابقين و أولادهم فقط خلاف الظاهر جدًا.

١- و لكن في كتاب الجزية من الخلاف (المسألة ١٩):

«إذا انتقل الذم من دينه إلى دين يقرّ أهله عليه، مثل يهودى صار نصرانياً أو نصرانياً صار يهودياً أو مجوسياً، أقرّ عليه، و به قال أبو حنيفة، و للشافعى فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه. و الثانى و هو الأصح عندهم أنه لا يقرّ، لقوله «ع»: «من بدل دينه فاقتلوه.» و لقوله - تعالى -: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ.»

دليلنا هو أن الكفر كالملة الواحده، بدلاله أنه يرث بعضهم من بعض و إن اختلفوا، و عليه إجماع الفرقه.» (١)

٢- و فى المبسوط:

«و أما من كان من عبده

الأوثان فدخّل في دينهم فلا يخلو أن يدخّل في دينهم قبل نسخ شرعهم أو بعده. فإن كان قبل نسخ شرعهم أقروا عليه، وإن كان بعد نسخ شرعهم لم يقرّوا عليه، لقوله «ع»: «من بدّل دينه فاقتلوه». وهذا عامٌ إلا من خصّه الدليل.» (٢)

٣- وفيه أيضا:

«من كان مقيما على دين ببذل الجزية فدخّل في غير دينه وانتقل إليه لم يخل إما أن ينتقل إلى دين يقرّ أهله عليه ببذل الجزية، أو دين لا يقرّ عليه أهله. فإن انتقل إلى دين يقرّ عليه أهله كاليهودى ينتقل إلى النصرانية أو المجوسية فظاهر المذهب يقتضى أنه يجوز أن يقرّ عليه، لأن الكفر عندنا كالملة الواحدة.

و لو قيل: إنه لا يقرّ عليه لقوله - تعالى -: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»، و لقوله «ع» «من بدّل دينه فاقتلوه»، و ذلك عامٌ إلا من أخرج الدليل كان قويا ...

(١) - الخلاف ٣ / ٢٤١.

(٢) - المبسوط ٢ / ٣٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩١

و أما إذا انتقل إلى دين لا يقرّ عليه أهله كالوثنية فإنه لا يقرّ عليه ...» (١)

٤- و فى التذكرة:

«تؤخذ الجزية ممن دخل فى دينهم من الكفار إن كانوا قد دخلوا فيه قبل النسخ و التبديل و من نسله و ذراريّه، و يقرّون بالجزية و لو ولدوا بعد النسخ.

و لو دخلوا فى دينهم بعد النسخ فلم يقبل منهم إلا الإسلام و لا تؤخذ منهم الجزية عند علمائنا، و به قال الشافعى، لقوله «ع»: «من بدّل دينه فاقتلوه.» و لأنه ابتغى دينا غير الإسلام فلا يقبل منه، لقوله - تعالى -: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ.» و قال المزنى:

يقرّ على دينه و تقبل منه الجزية مطلقا...» (٢)

و ذكر نحو ذلك في المنتهى أيضا فراجع (٣)، و راجع المختلف أيضا. (٤)

٥- و في الجواهر:

«الظاهر عدم إلحاق حكم اليهود و النصارى لمن تهود أو تنصر بعد النسخ، بل عن ظاهر التذكرة و المنتهى الإجماع عليه، و لعل بنى تغلب بن وائل من العرب من ربيعه بن نزار ممن انتقل في الجاهلية إلى النصرانية، كما صرح به بعض أصحابنا...» (٥)

أقول: المسلم إن بدل دينه إلى الكفر بأقسامه صار مرتدًا، و لا- إشكال في أنه لا- يقرّ على كفره، و قد تعرض الفقهاء لحكم المرتد بقسميه في كتاب الحدود، و لكن لا يجرى حكم المرتد على أولادهم بل يجرى عليهم حكم الكافر الأصيل.

و كذلك الوثني أو الكتابي إن بدل دينه إلى النصرانية و نحوها فالظاهر كما مرّ شمول حكم أهل الكتاب له، لإطلاق الآيات و الروايات.

(١)- المبسوط ٥٧ / ٢.

(٢)- التذكرة ١ / ٤٣٨.

(٣)- المنتهى ٢ / ٩٦٠.

(٤)- المختلف / ٣٣٦.

(٥)- الجواهر ٢١ / ٢٣٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٩٢

و ما في التذكرة و المنتهى من نسبه خلاف ذلك إلى علمائنا مشعرا بالإجماع عليه يمكن أن يناقش فيه بعدم كون المسألة من المسائل الأصلية المعنونه في الكتب المعده لنقل الفتاوى المأثوره، فادعاء الإجماع في كل من طرفي المسألة بلا وجه.

و الظاهر أن الإجماع الذي في الخلاف لا يرتبط بأصل المسألة بل بمسألة أرث بعضهم من بعض.

و قوله «ص»: «من بدّل دينه فاقتلوه»، ينصرف إلى المسلم إذا بدّل دينه و ارتد، فلا يشمل الكافر إذا بدّل دينه إلى كفر آخر، كما لا يشمل الكافر إذا بدّل دينه إلى الإسلام.

بل لعلّ الآيه الشريفه أيضا تنصرف إلى

خصوص المسلم إذا ابتغى غير الإسلام و إلا لانتقض عمومها بالذمي الأصيل، أو يراد بالآيه عدم القبول في الآخره و يكون ذيلها أعنى قوله: «وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» مفسرا للصدر.

كيف! و مقتضى ما ذكره أنه يجب أن يكون لكل نصراني مثلا- قائمه تاريخيه يعلم بها أنه من نسل النصارى السابقين على طلوع الإسلام أو من نسل من تنصر بعده، فتدبر.

بحث في حكم الصابئه:

[كلمات العلماء حولهم]

١- قال الشيخ في كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ٤):

«الصابئه لا يؤخذ منهم الجزيه و لا يقرون على دينهم، و به قال أبو سعيد الإصطخرى. و قال باقى الفقهاء انه يؤخذ منهم الجزيه.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم. و أيضا قوله- تعالى:- «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ.» و قال: «فَإِذَا لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ.» و لم يأمر بأخذ الجزيه منهم. و أيضا قوله- تعالى:- «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» إلى قوله: «مَنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ.» فشرط فى أخذ الجزيه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩٣

أن يكونوا من أهل الكتاب، و هؤلاء ليسوا بأهل الكتاب.» «١»

أقول: قد مرّ منّا الإشكال فى دلالة الآيه الأخيره على نفي الجزيه من غير أهل الكتاب، فإنه من قبيل مفهوم اللقب، فتأمل.

٢- و قال المفيد فى المقنعه:

«و الواجب عليه الجزيه من الكفار ثلاثه أصناف: اليهود على اختلافهم، و النصارى على اختلافهم، و المجوس على اختلافهم.

و قد اختلف فقهاء العامه فى الصابئين و من ضارعههم فى الكفر سوى من ذكرناه من الثلاثه الأصناف.

فقال مالك بن أنس و الأوزاعى: كلّ دين بعد دين الإسلام سوى اليهوديه و النصرانيه فهو مجوسيه و حكم أهله حكم المجوس.

و روى عن عمر

بن عبد العزيز أنه قال: الصابئون مجوس. وقال الشافعي وجماعه من أهل العراق حكمهم حكم المجوس. وقال بعض أهل العراق: حكمهم حكم النصارى.

فأما نحن فلا- نجاوز بإيجاب الجزية على غير من عددناه، لسنّ رسول الله «ص» فيهم و التوقيف الوارد عنه في أحكامهم. وقد روى عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال:

«المجوس إنما ألحقوا باليهود و النصارى فى الجزية و الديات لأنه قد كان لهم فيما مضى كتاب.» فلو خلينا و القياس لكانت المانويه و المزدقيه و الديصانيه عندى بالمجوسيه أولى من الصابئين، لأنهم يذهبون فى أصولهم مذاهب تقارب المجوسيه و تكاد تختلط بها ...

فأما الصابئون فمفردون بمذاهبهم عن عددناه، لأن جمهورهم يوحد الصانع فى الأزل، و منهم من يجعل معه هيلولى فى القدم صنع منها العالم فكانت عندهم الأصل، و يعتقدون فى الفلك و ما فيه الحياه و النطق و أنه المدبر لما فى هذا العالم و الدالّ عليه، و عظموا الكواكب و عبدوها من دون الله- عزّ و جلّ-، و سماها

(١)- الخلاف ٣ / ٢٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩٤

بعضهم ملائكه، و جعلها بعضهم آلهه و بنوا لها بيوتا للعبادات. و هؤلاء على طريق القياس إلى مشركى العرب و عبّاد الأوثان أقرب من المجوس، لأنهم وجهوا عبادتهم إلى غير الله فى التحقيق و على القصد و الضمير و سمّوا من عداه من خلقه بأسمائه- جلّ عما يقول المبطلون-...» (١)

و حكاه عنه العلامه فى جهاد المختلف، فراجع. (٢)

أقول: لعل ابتلاء رسول الله «ص» فى عصره كان باليهود و النصارى و المجوس، فيشكل الاستدلال بسنّته و عمله فى أخذ الجزية منهم على عدم جواز الأخذ

من غيرهم ممن ادعى الكتاب.

و تعليل أمير المؤمنين «ع» إلحاق المجوس باليهود و النصارى بأنه قد كان لهم فيما مضى كتاب يقتضى كفايه وجود الكتاب فيما مضى فى الإلحاق حكما و إن فرض تحريفه و الالتزام بالعقائد الفاسده، كما نعتقد بالتحريف فى التوراه و الإنجيل و فساد الاعتقاد بالأقانيم الثلاثه.

٣- و فى تفسير على بن إبراهيم القمى:

«الصائبون قوم لا مجوس و لا يهود و لا نصارى و لا مسلمين، و هم يعبدون الكواكب و النجوم.» (٣)

٤- و فى مجمع البيان فى تفسير الآيه ٦٢ من سوره البقره قال:

«و الصائبون جمع صابئ، و هو من انتقل إلى دين آخر، و كل خارج من دين كان عليه إلى آخر غيره سَمِيَ فى اللغه صابئا ... و الدين الذى فارقه هو تركهم التوحيد إلى عباده النجوم أو تعظيمها.

قال قتاده: و هم قوم معروفون و لهم مذهب يتفردون به، و من دينهم عباده النجوم.

و هم يقرون بالصانع و بالمعاد و ببعض الأنبياء. و قال مجاهد و الحسن: الصائبون بين اليهود و المجوس لا- دين لهم. و قال السدى: هم طائفه من أهل الكتاب يقرءون

(١)- المقنعه / ٤٤.

(٢)- المختلف / ١ / ٣٣٣.

(٣)- تفسير على إبراهيم (القمى) / ١ / ٤١ (ط. أخرى / ١ / ٤٨).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩٥

الزبور. و قال الخليل: هم قوم دينهم شبيه بدين النصارى إلا- أن قبلتهم نحو مهبّ الجنوب حيال منتصف النهار، يزعمون أنهم على دين نوح. و قال ابن زيد: هم أهل دين من الأديان كانوا بالجزيره- جزيره الموصل- يقولون: لا- إله إلا الله و لم يؤمنوا برسول الله، فمن أجل ذلك كان المشركون يقولون للنبي «ص» و لأصحابه:

هؤلاء الصائبون؛ يشبهونهم

بهم. وقال آخرون: هم طائفه من أهل الكتاب.

و الفقهاء بأجمعهم يجيزون أخذ الجزية منهم، و عندنا لا يجوز ذلك لأنهم ليسوا بأهل كتاب.» (١)

٥- و فى تفسير القرطبي:

«و اختلف فى الصابئين: فقال السدى: هم فرقه من أهل الكتاب. و قاله إسحاق بن راهويه. قال ابن المنذر: و قال إسحاق: لا بأس بذبائح الصابئين، لأنهم طائفه من أهل الكتاب. و قال أبو حنيفة: لا بأس بذبائحهم و مناكحه نسائهم.

و قال الخليل: هم قوم يشبه دينهم دين النصارى إلا أن قبلتهم نحو مهبّ الجنوب، يزعمون أنهم على دين نوح - عليه السلام - . و قال مجاهد و الحسن و ابن أبى نجیح:

هم قوم تركب دينهم بين اليهوديه و المجوسيه، لا تؤكل ذبائحهم. ابن عباس:

و لا تنكح نساؤهم. و قال الحسن أيضا و قتاده: هم قوم يعبدون الملائكه و يصلون إلى القبله و يقرءون الزبور و يصلون الخمس، رآهم زياد بن أبى سفيان، فأراد وضع الجزية عنهم حين عرف أنهم يعبدون الملائكه.

و الذى تحصّل من مذهبهم - فيما ذكره بعض علمائنا - أنهم موحدون معتقدون تأثير النجوم و أنها فعّاله، و لهذا أفتى أبو سعيد الإصطخرى القادر بالله بكفرهم حين سأله عنهم» (٢).

٦- و فى المصنّف لعبد الرزاق بسنده، عن قتاده، قال:

«الصابئون قوم يعبدون الملائكه و يصلون إلى القبله و يقرءون الزبور. و عن مجاهد قال: الصابئون بين المجوس و اليهود، ليس لهم دين. و عنه أيضا قال: سئل ابن

(١) - مجمع البيان ١ / ١٢٦.

(٢) - تفسير القرطبي ١ / ٤٣٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩٦

عباس عن الصابئين فقال: هم قوم بين اليهود و النصارى؛ لا تحلّ ذبائحهم و لا مناكحتهم.» (١)

٧- و فى أوائل المجلد الثانى

من كتاب الملل و النحل للشهرستاني قال في مقام تقسيمها:

«و التقسيم الضابط أن نقول:

[١]- من الناس من لا يقول بمحسوس و لا معقول، و هم السوفسطائية.

[٢]- و منهم من يقول بالمحسوس و لا يقول بالمعقول، و هم الطبيعيه.

[٣]- و منهم من يقول بالمحسوس و المعقول و لا يقول بحدود و أحكام، و هم الفلاسفه الدهريه.

[٤]- و منهم من يقول بالمحسوس و المعقول و الحدود و الأحكام و لا يقول بالشريعه و الإسلام، و هم الصابئه.

[٥]- و منهم من يقول بهذه كلها و بشريعه ما و إسلام، و لا يقول بشريعه نبينا محمد «ص»، و هم المجوس و اليهود و النصارى.

[٦]- و منهم من يقول بهذه كلها، و هم المسلمون.»

ثم أطال الكلام في عقائد الصابئه و المناظرات بينهم و بين الحنفاء، فراجع. «٢»

٨- و للفاضل المحقق السيد محمد محيط الطباطبائي مقاله تحقيقيه في الصابئين كتبها بالفارسيه و طبعت في الجزء الثاني من كتاب ذكرى العلامة الشهيد آيه الله المطهرى - طاب ثراه.

و ملخص ما ذكره تقسيم الصابئه إلى قسمين: الصابئه الأصليه المندائيه الساكنه في واسط و ميسان من خوزستان، و الصابئه المنتحله الحرانيه:

«فالصابئه المندائيه كانوا أهل كتاب و يوجد لهم الآن كتاب باللغه السريانيه يسمونه صحف آدم و كنز الربّ أو الكنز العظيم، يعتقدون أن يحيى بن زكريا رواه

(١)- المصنّف ١٢٤ / ٦، كتاب أهل الكتاب، الصابئون، الأحاديث ١٠٢٠٦ - ١٠٢٠٨.

(٢)- الملل و النحل ٢ / ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩٧

لهم عن نوح و شيث و آدم. و لهم كتاب آخر يسمونه دروس يحيى و يجعلون يحيى آخر الأنبياء.

و قد قال الله - تعالى - في سوره مريم: «يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ،

وَآتَيْنَاهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ. الْآيَةُ. «٢» فيظهر بذلك أنه كان ليحيى «ع» كتاب و حكم و نبؤه نظير ما كان لعيسى «ع». «١» و فى سورة الأنعام بعد ذكر جمع من الأنبياء و منهم زكريا و يحيى و عيسى و إيلياس قال: «أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَ الْحُكْمَ وَ النَّبُوءَةَ. الْآيَةُ. «٢» فيظهر بذلك أنه كان ليحيى «ع» كتاب و حكم و نبؤه نظير ما كان لعيسى «ع».

و على هذا الأساس نسب بعض المفسرين كتاب الزبور المنسوب إلى داود النبي إلى الصابئين و أرادوا بذلك توجيه عدّهم من أهل الكتاب.

و وجود الصابئة المندائية فى منطقهم ميسان فى عصر الساسانية أمر مسلم، و لعل كثيرا منهم كانوا تفرقوا فى جزيرة العرب ثم خرجوا منها حينما خرج اليهود و النصارى منها و انضموا إلى قومهم فى ميسان.

و انتساب بيت مانى إلى مغتسله البطائح أقوى شاهد على وجود المغتسله فى عصر أردشير بابكان. و المغتسله هم الصابئة المندائية. و قد أشار ابن النديم فى فهرسته إليهم.

و شرح «تودور» البرقونى المسيحى فى المائة الثانية من الهجرة فى كتابه المسمّى «شوليون» سابقه سكونه الصابئة المندائية فى ميسان و ذكرهم بأسمى المندائية و الصابئة و المغتسله.

و لم يكن لمفسرى القرآن الكريم فى القرون الأولى كالسدى و قتاده و مقاتل و ابن عباس و مجاهد و الكلبي و ابن زيد و الحسن و أمثالهم اطلاع صحيح على وجود الصابئة المغتسله فى بطائح ميسان، فخطوا فى معنى كلمه الصابئين المذكوره فى القرآن.

و المأمون العباسى حينما توجه إلى غزو الروم بلغ بلده حرّان فوجد فيها قوما من بقايا الكلدانيين و اليونانيين المهاجرين كانوا يعبدون النجوم و أرباب الأنواع، فسألهم عن دينهم ليرى هل إنهم ممن يقرّون على دينهم. فلم يستطيعوا أن يجيبوه جوابا

(١) - سورة مريم (١٩)، الآية ١٢.

(٢) - سورة الأنعام (٦)،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٣٩٨

مقنعا، فطلب منهم أن يوضحوا أمر دينهم حينما يرجع هو من غزوه، فانضم بعضهم إلى المسيحيين. ود لهم بعض إلى أن ينتحلوا دين الصابئين الذين سكنوا معهم مدّه فى القرون السالفه حين رحلتهم من فلسطين إلى ميسان، فأخذ الحرثانيون بهذه الدلاله و انتحلوا الصابئه حذرا من المخمصه.

ثم بعد وفاه المأمون انتشر هؤلاء المنتحله فى البلاد الإسلاميه، و اكتسبوا العلوم و الآداب و تجرؤوا على إظهار عقائدهم الفاسده و لكن تحت ستار اسم الصابئين، فجعلوا هذا الاسم وقايه و جنه لأنفسهم، و خفى أمر الصابئين الأصليين الموجودين فى واسط و ميسان. و اشتبه الأمر على المفسرين و المؤرخين أيضا، حيث نسبوا الآراء و العقائد الفاسده الدائره بين الصابئه المنتحله إلى الصابئين الأصليين المذكورين فى القرآن فى عداد اليهود و النصارى. و حيث لم يقفوا على اللغات السريانيه و الآراميه و العبريه زعموا أن كلمه الصابى عربيه بمعنى الخروج من دين إلى دين آخر، مع أن اللفظ فى تلك اللغات كان بمعنى الاغتسال و الرمس فى الماء و التعميد.»

ثم تعرض لكلام الإمام الرازى و أبى الفتوح الرازى فى تفسيريهما و نقد عليهما ثم قال ما محصله:

«إنه فى أثر غفله المفسرين و عدم اطلاعهم اتخذ الحرثانيون اسم الصابئين وقايه لأنفسهم و استطاعوا فى قرون متطاوله أن يحتفظوا بأنفسهم تحت ستاره، و الصابئون الأصليون أعنى المغتسله تحملوا إلى القرن الحاضر تهمه عباده النجوم و الملائكه، و لم يستطيعوا بعد أن يحرزوا حقهم من المصونه الدينيه.

و القاضى أبو يوسف فى خواجه جعل الصابئه من أهل الكتاب مثل اليهود و النصارى و المجوس. و القفطى مؤلف تاريخ الحكماء

قد التفت إلى اختلاف العقائد والآراء الموجودتين في قسمة الصابئة فحمل اختلاف الفقهاء في نكاحهم و ذبائحهم على اختلاف موضوع الاستفتاء، فيحل النكاح و الذبيحة من صابئة البطائح و لا يحلان من الحرنانيين المنتحله ...»

أقول: يمكن أن يقال: إن وجود كتاب لهم نظير الزبور لا يكفي في عدّهم أهل

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٣٩٩

الكتاب، إذ الظاهر أن المراد بالكتاب هو الكتاب المشتمل على دين جديد و شريعته جديده. و يحيى النبي «ع» كان عندنا على شريعته موسى. نعم، نوح النبي كان صاحب دين و شريعته.

ثم إن ما أراده من نسبه عباده النجوم و الملائكة إلى الحرنانيين و تطهير ساحه الصابئين الأصليين منها ربما ينافى ما مرّ عن قتاده من أن من دينهم عباده النجوم، و عن الحسن و قتاده من أنهم يعبدون الملائكة، و أن زياد بن أبي سفيان أراد وضع الجزية عنهم حين عرف أنهم يعبدون الملائكة، إذ من الواضح أن زيادا و قتاده و الحسن كانوا قبل المأمون الذي في عصره انتحل الحرنانيون الصابئة. و لعل صابئة البطائح أخذوا عباده النجوم أو تعظيمها من الكلدانيين في بابل، و إن كانوا في الأصل من يهود فلسطين على ما قيل.

و في نهايه ابن الأثير في لغه «صبأ» قال:

«في حديث بنى جذيمه: كانوا يقولون لما أسلموا: صبأنا، صبأنا. قد تكررت هذه اللفظه في الحديث. يقال: صبأ فلان: إذا خرج من دين إلى غيره، من قولهم:

صبأ ناب البعير: إذا طلع، و صبأت النجوم: إذا خرجت من مطالعها. و كانت العرب تسمّى النبي «ص» الصابئ، لأنه خرج من دين قريش إلى دين الإسلام.» «١»

فيظهر من النهايه أن استعمال الكلمه

بمعنى الخارج من دين إلى دين آخر وقع فى الأحاديث أيضا، و أن الكلمه عربيه مهموزه اللام.

و فى روايه المفضل، عن الصادق «ع»: «قال المفضل: فقلت: يا مولاي، فلم سمى الصابئون الصابئين؟ فقال «ع»: إنهم صبوا إلى تعطيل الأنبياء و الرسل و الملل و الشرائع، و قالوا: كل ما جاؤوا به باطل.» «٢»

و ظاهر هذه الروايه أن الكلمه عربيه من الناقص الواوى، فتدبر.

٩- و ابن النديم- المتوفى فى أواخر القرن الرابع- قال فى فهرسته ما ملخصه:

(١)- النهايه ٣/٣.

(٢)- بحار الأنوار ٥٣/٥، تاريخ الإمام الثانى عشر، الباب ٢٥ (باب ما يكون عند ظهوره «ع»).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٠

«قال أبو يوسف إيشع النصرانى فى كتابه فى الكشف عن مذاهب الحرانيين المعروفين فى عصرنا بالصابه: إن المأمون اجتاز فى آخر أيامه بديار مضر يريد بلاد الروم للغزو، فتلقاه الناس و فيهم جماعه من الحرانيين، و كان زيهم إذ ذاك لبس الأقبية و شعورهم طويله، فأنكر المأمون زيهم و قال لهم: من أنتم من الذمه؟ فقالوا:

نحن الحرانيه. فقال: أنصارى أنتم؟ قالوا: لا. قال: فيهود أنتم؟ قالوا: لا. قال:

فمجوس أنتم؟ قالوا: لا. قال: أفلكم كتاب أم نبى؟ فمجمجوا فى القول. فقال لهم: فأنتم إذا زنادقه عبده الأوثان لا ذمه لكم. فقالوا: نحن نؤدى الجزيه. فقال لهم: إنما تؤخذ الجزيه من أهل الأديان الذين ذكرهم الله- تعالى-، فاختاروا الآن أحد أمرين: إما أن تنتحلوا دين الإسلام أو دينا من الأديان التى ذكرها الله فى كتابه، و إلا قتلتمكم عن آخركم، فإنى قد أنظرتكم إلى أن أرجع من سفرتى هذه.

و رحل المأمون يريد بلد الروم، فغيروا زيهم و حلقوا شعورهم و تركوا

لبس الأقبية و تنصر كثير منهم و أسلم طائفه منهم و بقى منهم شرذمه بحالهم و جعلوا يحتالون و يضطربون، حتى انتدب لهم شيخ من أهل حران فقيه فقال لهم إذا رجع المأمون من سفره فقولوا له: نحن الصابئون، فهذا اسم دين قد ذكره الله في القرآن، فانتحلوه فأنتم تنجون به، و قضى أن المأمون توفى فى سفرته تلك و انتحلوا هذا الاسم منذ ذلك الوقت، فلما اتصل بهم وفاه المأمون ارتد أكثر من تنصر منهم و رجعوا إلى الحرانية و طولوا شعورهم، و من أسلم منهم لم يمكنه الارتداد خوفا من القتل فأقاموا متسترين بالإسلام...» (١)

١٠- و قال أيضا فيه:

«المغتسله: هؤلاء القوم كثيرون بنواحي البطائح، و هم صابه البطائح يقولون بالاعتسال و يغسلون جميع ما يأكلونه، و رئيسهم يعرف بالحسيح، و هو الذى شرع المله ... و كانوا يوافقون المانويه فى الأصلين و تفرق ملتهم بعد، و فيهم من يعظم النجوم إلى وقتنا هذا.

(١)- فهرست ابن النديم / ٤٥٩ (ط. أخرى / ٣٨٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠١

حكاية أخرى فى أمر صابه البطائح: هؤلاء القوم على مذهب النبط القديم، يعظمون النجوم و لهم أمثله و أصنام، و هم عامه الصابه المعروفين بالحرانيين، و قد قيل: إنهم غيرهم جمله و تفصيلا.» (١)

فابن النديم أيضا التفت إلى كونهم فرقتين و لكنه نسب تعظيم النجوم إلى كليهما.

١١- و فى الآثار الباقية لأبى الريحان البيرونى فى ذكر المتنبئين ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

«و أول المذكورين منهم بوذاسف، و قد ظهر عند مضى سنه من ملك طهمورث بأرض الهندواتى بالكتابه الفارسيه و دعا إلى مله الصابئين فأتبعه خلق كثير، و كانت الملوك البيشداذيه و

بعض الكيانية ممن كان يستوطن بلخ يعظّمون التّيرين و الكواكب و كليات العناصر و يقدسونها إلى وقت ظهور زرادشت، و بقايا أولئك الصابئه بحرّان ينسبون إلى موضعهم فيقال لهم الحرانيه. و قد قيل: إنها نسبة إلى هاران بن ترح أخى إبراهيم- عليه السلام- ...

و كذلك حكى عبد المسيح الكندى النصرانى عنهم أنهم يعرفون بذبح الناس، و لكن ذلك لا يمكنهم اليوم جهرا.

و نحن لا نعلم منهم إلا أنهم أناس يوحدون الله و يتزّهونه عن القبائح، و يصفونه بالسلب لا الإيجاب كقولهم: لا يحدّ و لا يرى و لا يظلم و لا يجور، و يسمّونه بالأسماء الحسنى مجازا إذ ليس عندهم صفه بالحقيقه، و ينسبون التدبير إلى الفلك و أجرامه و يقولون بحياتها و نطقها و سمعها و بصرها و يعظّمون الأنوار.

و من آثارهم القبه التى فوق المحراب عند المقصوره فى جامع دمشق و كان مصلاهم أيام كان اليونانيون و الروم على دينهم، ثم صارت فى أيدي اليهود فعملوها كنيستهم ثم تغلب عليها النصرارى فصيروها بيعة إلى أن جاء الإسلام و أهله فاتخذوها مسجدا. و كانت لهم هياكل و أصنام بأسماء الشمس معلومه الأشكال مثل هيكل

(١)- فهرست ابن النديم / ٤٩١ (ط. أخرى / ٤٠٣).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٢

بعلبك كان لصنم الشمس و حران فإنها منسوبه إلى القمر، و يذكرون أن الكعبه و أصنامها كانت لهم و عبدتها كانوا من جملتهم و أن اللات كان باسم زحل، و العزى باسم الزهره، و لهم أنبياء كثيره أكثرهم فلاسفه يونان ... و لهم صلوات ثلاث مكتوبات: أولها عند طلوع الشمس ثمانى ركعات. و الثانيه قبل زوال الشمس عن وسط السماء خمس ركعات،

و الثالثه عند غروب الشمس خمس ركعات ... و يصلون على طهر و وضوء، و يغتسلون من الجنابه و لا- يختنون، و أكثر أحكامهم فى المناكح و الحدود مثل أحكام المسلمين، و فى التنجس عند مس الموتى و أمثال ذلك شبيهه بالتوراه و لهم قرايين متعلقه بالكواكب و أصنامها و هياكلها، و ذبائح يتولاها كهنتهم و فاتنهم ...

و قد قيل: إن هؤلاء الحرانيه ليسوا هم الصابئه بالحقيقه، بل هم المسمون فى الكتب بالحنفاء و الوثنيه، فإن الصابئه هم الذين تخلفوا ببابل من جمله الأسباط الناهضه فى أيام كورش و أيام أرطخشست إلى بيت المقدس و مالوا إلى شرائع المجوس فصبوا إلى دين بختنصر فذهبوا مذهباً ممتزجاً من المجوسيه و اليهوديه كالمسمره بالشام.

و قد يوجد أكثرهم بواسط و سواد العراق بناحية جعفر و الجامده و نهري الصلّه منتمين إلى أنوش بن شيث و مخالفين للحرانيه عابيين مذاهبهم لا- يوافقونهم إلا- فى أشياء قليله حتى إنهم يتوجهون فى الصلاه إلى جهه القطب الشمالى، و الحرانيه إلى الجنوبي.

و زعم بعض أهل الكتاب أنه كان لمتوشالغ ابن غير لمك تسمى صابئ و أن الصابئه سموا به ...» (١) هذا.

و نقل هذا الكلام عن البيرونى العلامة الطباطبائى «ره» فى تفسير آيه البقره، فراجع. (٢)»

١٢- و فى الآثار الباقيه أيضاً:

(١)- الآثار الباقيه / ٢٠٤-٢٠٦.

(٢)- الميزان ١/ ١٩٤ (ط. أخرى ١/ ١٩٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٣

«و أما الصابئون فقد قدمنا أن هذا الاسم يقع على من هم بالحقيقه أصحاب هذا الاسم و هم المتخلفون من أسرى بابل الذين نقلهم بختنصر من بيت المقدس إليها، فإنهم لما تصرفوا فى الأرض و اعتادوا بقعه بابل استتقلوا العود

إلى الشام فأثروا المقام ببابل، و لم يكونوا من دينهم بمكان معتمد، فسمعوا أقاويل المجوس و صبوا إلى بعضها، فامتزجت مذاهبهم من المجوسيه و اليهوديه، كحال المنقولين من بابل إلى الشام أعنى المعروفين بالسامره.

و يوجد أكثر هذه الطبقة بسواد العراق، و هم الصابئون بالحقيقه، و هم متفرقون غير مجتمعين و لا كائنين فى بلدان مخصوصه بهم دون غيرهم و مع ذلك غير متفقين على حال واحده كأنهم لا يسندونها إلى ركن ثابت فى الدين من وحى أو إلهام أو ما يشبههما و ينتمون إلى أنوش بن شيث بن آدم.

و قد يقع الاسم على الحرانيه الذين هم بقايا أهل الدين القديم المغربى البائتون عنه بعد تنصر الروم اليونانيين ... و هذا الاسم أشهر بهم من غيرهم و إن كانوا تسمّوا به فى الدوله العباسيه فى سنه ثمان و عشرين و مائتين ليعدوا فى جملة من يؤخذ منه [الجزيه] و يرعى له الذمه، و كانوا قبلها يسمون الحنفاء و الوثنيه و الحرانيه ...» «١»

أقول: فأبو الريحان أيضا قد تعرض لكون الصابئين على قسمين مختلفين فى الآراء و العقائد. و ظاهره كون الصابئه بالحقيقه من بقايا اليهود ببابل فامتزج بها دينهم بالمجوسيه الرائجه فيها فيكون مركبا منهما.

١٣- و فى كتاب خلاصه الأديان تأليف الفاضل الدكتور محمد جواد المشكور ذكر فى عداد المذاهب العرفانيه: «المندائيه» و قال ما حاصله:

«المندائيه من لفظ آرامى بمعنى المعرفه تسمّى بها الصابئون. و الدليل على أنهم كانوا من فلسطين استعمالهم للفظ «ياردنا» بمعنى الماء الجارى الذى يقع فيه غسل التعميد و الصابئه المندائيه هاجروا من فلسطين إلى العراق و إيران، و هم من شيعه يحيى المعمد الذى كان يعمد تلاميذه و منهم عيسى المسيح

(١) - الآثار الباقية / ٣١٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٤

و تأثير علم النجوم الكلدانى فى عقائدهم كان من جهه إقامتهم فى بابل و تأثيرهم بثقافه بابل. و سبب مهاجرتهم وقوع الاختلاف بينهم و بين اليهود.

ففى أصح كتبهم عندهم المسمى: «گنزا» أن يحيى حين وفاته انتخب من تلاميذه بعدد أيام السنه ٣٦٦ نفرا و استخلفهم و أقروهم فى بيت المقدس عند الهيكل، فدخل فى دينهم «ماريا» بنت العازار كاهن اليهود، فلما يئس أبوها من ردها إلى دين اليهود أمر باغاره اليهود على المندائيين و قتلهم، فمن بقى منهم هاجر إلى حران و منه إلى بابل.

و فى هذا الكتاب أيضا: أن يحيى كان يعمد قبل أن يتعمد بيده المسيح اثنين و أربعين سنه، و لكن المسيح أفسد مذهب يحيى و نقل التعميد من نهر الأردن إلى المواضع الأخر و دعا الناس إلى نفسه. و المندائيون لا يعتقدون بنبوّه يحيى، بل هو عندهم من أعظم المؤمنين و الكهنه المندائيه الذى كان يشفى أرواح الناس و أجسادهم، و هو الذى غيّر بعض مراسيم المندائيه، و من جمله ذلك أنه جعل الصلوات الخمس ثلاث صلوات. و المندائيه يعتقدون بارتداد المسيح. و تسموا مندائيه لعرفانهم، و الصابى و المغتسله لارتماسهم فى الماء و اغتسالهم فيه.

و هؤلاء هم الصابئون المذكورون فى القرآن. و ملخص عقائدهم أنهم يعتقدون بالله الواحد الأزلى الأبدى الذى لا نهايه له، و يكون منزها عن ماده و الطبيعه، و أنه يوجد له بعدد أيام السنه قوى روحانيه يكونون جنوده فى خلقه و أعوانه و لكل منهم منطقه خاصه به. و يوجد فى دينهم مظاهر الثنويه، حتى أن وجود الإنسان مركب من

الروح الذى يكون من عالم النور و الجسم الذى يكون من عالم الظلمه. و أصح الكتب عندهم: «كنز» و يحسبونه صحف آدم. و أساس دينهم على الغسل و الغسل و يخفون مراسيمهم الدينيه عن أعين الناس. و لهم ثلاثه أنواع من الغسل.

و الغسل الكامل يقع فى اليوم الأحد و بعد الولاده و عند الازدواج و المرض و السفر فى حضور الكاهن. الصوم عندهم حرام كما فى مذهب زردشت. و الصلاه عندهم رائجه فى كل يوم ثلاث مرات فى ثلاثه أوقات. و من أنبيائهم هرمس الحكيم.

و التوراه عندهم كتاب ضلال، و هم لا يعبدون الأجرام السماويه و لكنهم يعدونها

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٥

من عالم النور. و يحرم عندهم قتل النفوس و شرب الخمر و اليمين الكاذبه و الأكل و الشرب فى حال الجنابه قبل الغسل، و قطع الطريق و السرقة و العمل فى الأعياد و لا سيما فى اليوم الأحد و الغيبه و الزنا و الاختتان و مطل الدين و أكل لحوم الحيوانات التى لها ذنب، و التزوج بنساء الأجانب و لبس الثوب الأسود و شهاده الزور و أكل الربا و الخيانه فى الأمانه و اللواط و القمار. و عدد نفوسهم فى العراق و إيران ثمانيه آلاف.» «١»

أقول: و لا ينافى وجود الاختلاف بينهم و بين اليهود فى بيت المقدس كونهم من اليهود، لاحتمال التشعب فى دين اليهود كسائر الأديان، و لعلهم كانوا فى اليهوديه نظير متصوفه المسلمين فيهم، حيث يكفر بعضهم بعضا، فتدبر.

١٤- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد:

«شرائع القرآن كلها إنما نزلت جملا حتى فسرتها السنّه. فعلى هذا كان أخذه «ص» الجزيه من العجم كافه، إن

كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا، و تركه أخذها من العرب إلا أن يكونوا أهل كتاب.

فلما فعل ذلك استدللنا بفعله «ص» على أن الآية التي نزل فيها شرط الكتاب على أهل الجزية إنما كانت خاصة للعرب، و أن العجم يؤخذ منهم الجزية على كل حال.

و مما يبين ذلك إجماع الأمة على قبولها من الصابئين بعده و ليس يشهد لهم القرآن بكتاب. و إنما نرى الناس فعلوا ذلك و استجازوه استئنا بالنبى «ص» فى أمر المجوس و تشبيها بهم، لأن المسلمين أو أكثرهم على كراهية ذبائهم و مناكحتهم لأنهم فى حدّ المجوس.

و قد قال ذلك غير واحد من العلماء:

قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنى مطرف، قال: كنا عند الحكم بن عتيبه فحدثه رجل عن الحسن البصرى: أنه كان يقول فى الصابئين: هم بمنزلة المجوس، فقال

(١) - خلاصه الأديان / ٢٢٠ - ٢٢٨. و الكتاب فارسىته.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٦

الحكم: أ ليس قد كنت أخبرتكم بذلك؟ ...

مجاهد قال: الصابئون قوم من المشركين بين اليهود و النصارى، ليس لهم كتاب.

قال أبو عبيد: و كذلك يروى عن الأوزاعى: أنه كان يقول: كل دين بعد الإسلام سوى اليهوديه و النصرانيه فهم مجوس. يقول: أحكامهم كأحكامهم. و هو أيضا قول مالك.

و اختلف فيه أهل العراق: فأكثرهم يجعل الصابئين بمنزلة المجوس. و قالت طائفة منهم: هم كالنصارى.

قال: حدثنا يزيد، عن حبيب بن أبى حبيب، عن عمر بن هرم، عن جابر بن زيد: أنه سئل عن الصابئين: أمن أهل الكتاب هم، و طعامهم و نساؤهم حلّ للمسلمين؟ فقال: نعم. قال أبو عبيد: و الأمر عندنا على ما قال مجاهد و الحسن و الحكم و الأوزاعى و مالك: أنهم كالمجوس،

لأن القرآن لا يصدقهم على كتاب.» (١)

١٥- وفي أحكام القرآن للجصاص قال:

«و تقدم الكلام أيضا في حكم الصابئين. و هل هم أهل الكتاب أم لا، و هم فريقان:

أحدهما بنو حى كسكر و البطائح، و هم فيما بلغنا صنف من النصارى و إن كانوا مخالفين لهم فى كثير من ديانتهم لأن النصارى فرق كثيره منهم المرقونيه و الأريوسيه و المارونيه. و الفرق الثلاث من النسطوريه و الملكيه و يعقوبيه يبرءون منهم و يحرمونهم، و هم ينتمون إلى يحيى بن زكريا و شيث و ينتحلون كتباً يزعمون أنها كتب الله التى أنزلها على شيث بن آدم و يحيى بن زكريا، و النصارى تسميهم يوحناسيه. فهذه الفرقه يجعلها أبو حنيفه من أهل الكتاب و يبيح أكل ذبائحهم و مناكحه نسائهم.

و فرقته أخرى قد تسمت بالصابئين، و هم الحرايون الذين بناحية حرّان، و هم عبده الأوثان و لا ينتمون إلى أحد من الأنبياء و لا ينتحلون شيئا من كتب الله. فهؤلاء

(١)- الأموال / ٦٥٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٧

ليسوا أهل الكتاب و لا خلاف أن هذه النحله لا تؤكل ذبائحهم و لا تنكح نسائهم.

فمذهب أبى حنيفه فى جعله الصابئين من أهل الكتاب محمول على مراده الفرقه الأولى. و أما أبو يوسف و محمد فقالا: إن الصابئين ليسوا أهل الكتاب و لم يفتلوا (لم يفتلوا - ظ). بين الفريقين. و قد روى فى ذلك اختلاف بين التابعين ...» (١)

١٦- و فى نكاح الجواهر:

«و أما الصابئون فعن أبى على: «أنهم قوم من النصارى» و عن المبسوط: «أن الصحيح خلافه، لأنهم يعبدون الكواكب.» و عن التبيان و مجمع البيان: «أنه لا يجوز عندنا أخذ الجزيه منهم، لأنهم

ليسوا أهل الكتاب.» و في المحكى عن الخلاف نقل الإجماع على أنه لا يجرى على الصابئة حكم أهل الكتاب. و عن العين: أن دينهم يشبه دين النصارى إلّا أن قبلتهم نحو مهّب الجنوب حيال نصف النهار، يزعمون أنهم على دين نوح. و قيل: قوم من أهل الكتاب يقرءون الزبور.

و قيل: بين اليهود و المجوس. و قيل: قوم يوحدون و لا يؤمنون برسول. و قيل: قوم يقرّون بالله - عزّ و جلّ - و يعبدون الملائكة و يقرءون الزبور و يصلّون إلى الكعبة. و قيل: قوم كانوا في زمن إبراهيم «ع» يقولون بأننا نحتاج في معرفه الله و معرفه طاعته إلى متوسط روحانى لا- جسمانى. ثم لما لم يمكنهم الاقتصار على الروحانيات و التوسل بها فزغوا إلى الكواكب، فمنهم من عبد السيارات السبع و منهم من عبد الثوابت. ثم إن منهم من اعتقد الإلهيه فى الكواكب، و منهم من سماها ملائكة. و منهم من تنزل عنها إلى الأصنام.

لكن فى القواعد: «الأصل فى الباب أنهم أى السامرة و الصابئين إن كانوا إنما يخالفون القبيلتين فى فروع الدين فهم منهم، و إن خالفهم فى أصله فهم ملحد لهم حكم الحربيين.»

و فى كشف اللثام: «بهذا يمكن الجمع بين القولين، لجواز أن يعدّوا منهم و إن خالفهم ببعض الأصول، كما يعدّ كثير من الفرق من المسلمين مع المخالفه فى

(١) - أحكام القرآن ٣/ ١١٢، باب أخذ الجزية من أهل الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٨

الأصول، بل الأمر كذلك فى غير الإماميه، و قد قيل: إنه لا كلام فى عدّهما من القبيلتين و إنما الكلام فى الأحكام.»

قلت: لا ينبغى الكلام فى الأحكام بعد فرض أنهم

من القبيلتين أى اليهود و النصارى، ضروره تعليق الأحكام فى النص و الفتوى على المسمّين بهذا الاسم الذى يشملهم أهل الكتاب...» (١)

١٧- و فى جهاد الجواهر:

«و أما الصابئون فعن ابن الجنيد التصريح بأخذ الجزية منهم و الإقرار على دينهم.

و لا بأس به إن كانوا من إحدى الفرق الثلاث. فعن أحد قولى الشافعى: «أنهم من أهل الكتاب، و إنما يخالفونهم فى فروع المسائل لا فى أصولهم.» و عن ابن حنبل و جماعه من أهل العراق: «أنهم جنس من النصارى.» و عنه أيضا: «أنهم يسبتون، فهم من اليهود.» و عن مجاهد: «هم من اليهود أو النصارى.» و قال السدى: «هم من أهل الكتاب و كذا السامرة.» و عن الأوزاعى و مالك: «أن كل دين بعد دين الإسلام سوى اليهوديه و النصرانيه مجوسيه و حكمهم حكم المجوس.» و عن عمر بن عبد العزيز: «هم مجوس.» و عن الشافعى أيضا و جماعه من أهل العراق: «حكمهم حكم المجوس» و حيثئذ يتجه قبول الجزية منهم. و لكن قيل عنهم: إنهم يقولون: إن الفلك حى ناطق، و إن الكواكب السبعه السياره آلهه. و عن تفسير القمى و غيره:

«أنهم ليسوا أهل كتاب، و إنما هم قوم يعبدون النجوم.» و عليه يتجه عدم قبولها منهم. و لعله لذا صرح الفاضل فى المختلف بعدم قبول الجزية منهم حاكيا له عن الشيخين، اللهم إلا أن يكون قسم من النصارى يقولون بهذه المقالة و إن زعموا أنهم على دين المسيح، إذ الجزية مقبوله من جميعهم: اليعقوبيه و النسطوريه و الملكيه و الفرنج و الروم و الأرمين و غيرهم ممن يدين بالإنجيل و ينتسب إلى عيسى «ع» و إن اختلفوا فى الأصول و الفروع، و كذلك

(١) - الجواهر ٣٠ / ٤٥.

(٢) - الجواهر ٢١ / ٢٣٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٠٩

أقول: و قد تحصل مما مرّ من الكلمات أن الصابئه عند فقهاء السنّه يعدّون من أهل الكتاب و تقبل منهم الجزيه، نعم خالفهم فى ذلك أبو سعيد الإصطخرى منهم.

و أما فقهاؤنا فالمشهور بينهم عدم قبول الجزيه منهم و خالف فى ذلك ابن الجنيد مثًا.

و يمكن أن يقال: إن ذكر الصابئين فى الكتاب العزيز فى عداد اليهود و النصارى و المجوس لعلّه يدلّ على تمايزهم عن سائر الكفار، و أنه كان يوجد لدينهم و جهه حق و ارتباط بالوحى السماوى إما لارتباطهم بأحد الأنبياء السابقين و يعدّون لذلك من أهل الكتاب، أو لكونهم من إحدى الفرق الثلاث و إنما ذكروا بالخصوص من باب ذكر الخاص بعد العام لرفع الشبهه.

و ما ورد فى تعليل أخذ الجزيه من المجوس بأنه كان لهم نبى و كتاب يقتضى إسراء الحكم إلى كل من لهم نبى و كتاب سماوى و إن لم يكونوا من الفرق الثلاث.

قال الله - تعالى - فى سورة البقره: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ.» (١)

و فى المائده: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ.» (٢)

و فى سورة الحج: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ كُلِّ شَيْءٍ عَالِمٌ.»

و لو ثبت أنهم كانوا فى الأصل أهل كتاب سماوى فاعتقادهم الضمنى بالعقائد الفاسده المشوبه بالشرك لا يوجب خروجهم من حكم أهل الكتاب، كما لا يوجب اعتقاد النصارى بالأفانيم الثلاثه خروجهم عن هذا الحكم. هذا.

(١) - سورة البقره (٢)، الآيه ٦٢.

(٢) - سورة المائده (٥)، الآيه ٦٩.

(٣) - سورة الحج (٢٢)، الآيه ١٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١٠

[الاستفسار من بعض علماء صابئى الأهواز]

و قد واجهت عالما من علماء صابئى الأهواز فاستفسرته عن بعض عقائدهم و مراسيمهم فأجاب و أهدى إلى نسخه من أعظم كتبهم: «گنزاريا» باللغه الآراميه الذى يعتقدون أنه صحف آدم، و كراسه بالفارسيه يسمّى: «درفش» حاويه لبعض المراسيم اليوميه الدينيه.

و مما تحصل لى من أجوبته و من محتويات الكراسه: أنهم يعتقدون بإله واحد مجرد عن الماده أزلى أبدي جامع لصفات الكمال ليس كمثل شىء غفور رحيم لا تراه العيون و الأبصار. و يعظمون الملائكه و يسلمون عليهم بأسمائهم فى الأذكار و الأدعيه و يستشفعون بهم. و يعتقدون بالجنه و النار و أنه بالموت يفنى جسد الإنسان و يبقى روحه خالدا مجزيا بأعماله. و أول الأنبياء آدم. و يؤمنون بنوح و سام و يحيى المعمد، و هو آخرهم. و ينكرون موسى و عيسى و التوراه و الإنجيل، و أنكر إيمانهم بزبور داود و كذا تعظيم النجوم و عبادتها. و قال: إن إبراهيم كان منّا ثم انزل منّا، فلا يؤمنون به. و قال: إن كلمه الصابئى من لغه آراميه بمعنى المغتسل، و يغتسلون من الجنابه و مس الميت و للتوبه و يغسلون المحتضر. و يهتمون كثيرا بغسل التعميد فى الماء الجارى، و تاريخهم يحيائى و تعطيلهم يوم الأحد، و أعيادهم أربعه. و لهم

ثلاث صلوات في ثلاثه أوقات بالوضوء المخصوص، و لهم أذكار و أوردته عند الغسل و الوضوء و الأكل و الذبح يليها الكاهن و الذبح إلى نقطه الشمال و يستغفر الذابح من عمله، و يستغفرون لأمواتهم و يقيمون لهم حفلات التابن و يتصدقون لهم.

و يحرمون قتل النفوس و الربا و الكذب و النميمه و الغش و المسكرات بأنواعها و لحم الخنزير و الاختتان و التزوج بالأخت و بنت الأخ و الأخت و العمه و الخاله و زوجه الأخ و لا يتناكحون غيرهم و يحلون تعدد الأزواج مع العداله. هذا.

ثم إنه ثبت أن الصابئين من أهل الكتاب أو أنهم ليسوا من أهل الكتاب فلا إشكال. و أما مع احتمال كونهم منهم فالأحوط تحقيق حالهم بالرجوع إلى علمائهم و كتبهم، فإن بقى الشك فالأحوط إقرارهم على دينهم و أخذ الجزيه منهم

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١١

حفظا للدماء، و يشكل الحكم بجواز قتلهم.

و ما يمكن أن يتمسك به القائل بجواز القتل و عدم قبول الجزيه أمور:

الأول: ما مرّ من الخلاف و غيره من التمسك بعمومات الكتاب و السنّه،

كقوله - تعالى - : «فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ»، و نحو ذلك.

و فيه أنه من قبيل التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه للمخصص اللفظي، إذ المفروض احتمال كونهم من أهل الكتاب و قد منعنا في محلّه جواز ذلك، اللهم إلا إذا فرض رجوع الشبهه إلى الشبهه في المفهوم لا في المصداق مثل أن المقصود بالكتاب هل هو مطلق الكتاب السماوى أو ما اشتمل على دين جديد و شريعته جديده مثلا.

الثاني: أن الكفر مقتضى لجواز القتل،

و كونه من أهل الكتاب مع إعطاء الجزيه مانع عن ذلك، فمع الشك في وجود المانع يؤثر المقتضى أثره.

و فيه منع قاعده المقتضى و المانع، إذ الحكم تابع لموضوعه، و هو مركب من المقتضى و الشرائط و فقد الموانع، فمع الشك في واحد منها يشك في الحكم قهرا.

الثالث: إثبات عدم المانع باستصحاب العدم

إما لأنه قبل صيرورته مميزا لم يكن كتابيا فيستصحب، أو لاستصحاب العدم الأزلى نظير استصحاب عدم كون المرأه قرشيه و عدم كونها من المحارم قبل أن توجد.

و فيه منع الاستصحاب الأزلئ بنحو السلب المركب، لعدم اعتبار العقلاء لذلك فى احتجاجاتهم، حيث إن السالبة بانتفاء الموضوع لا عرفيه لها عندهم ولا هذئيه للمعدوم حتى يشار إليه و يسلب عنه المحمول، و استصحاب حكمهم فى حال الصغر يقتضى عدم جواز قتلهم. و التحقيق يطلب من محلّه.

الرابع: أن إناطه الرخصه تكليفا أو وضعا بأمر وجودى يدلّ

بالامتزام العرفى على إناطتها بإحراز ذلك الأمر الوجودى و انتفاء الرخصه بمجرد عدم إحرازه، فإذا قال المولى لعبده لا تأذن لأحد فى الدخول علىّ إلا لمن كان من أصدقائى، فالعبد يرى نفسه موظفا على إحراز الصداقه فى الإذن، و لو أذن لمشكوك الصداقه كان

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١٢

ملوما عند العقلاء.

و فيه أنه إن كان المراد أن إناطه الرخصه بأمر وجودى مرجعها إلى إناطه الرخصه الواقعيه بالوجود الواقعى لهذا الأمر و إناطه الرخصه الظاهريه بالعلم بوجوده و الحكم بعدمها مع الشك فىكون المجعول حكيمين: واقعيًا و ظاهريًا بدليل واحد و الأول مدلول مطابقى و الثانى التزامى عرفى فهذا ممنوع جدا.

و إن كان المراد أن المجعول شرعا واحد و لكن هنا قاعده عقلائيه ظاهريه نظير سائر القواعد العقلائيه ففيه أيضا منع ذلك.

هذا مضافا إلى أن توقف إجراء حكم الرخصه على إحراز موضوعه لا يوجب إجراء حكم العام على المشكوك فيه. و بالجمله فإجراء كلّ من الحكيمين يتوقف على إحراز موضوعه، و المفروض أن الموضوع فى طرف العام مركب من وجود عنوان العام و عدم عنوان الخاص، و العدم غير محرز مع الشك، فتدبر.

و قد

أطلنا الكلام في الصابئين، فلنعتذر من الإخوان القارئین، و الحمد لله رب العالمین.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامیه، ج ٣، ص: ٤١٣

الجهه الثانيه: في ذكر من تسقط عنه الجزیه:

[كلمات العلماء]

١- قال الشيخ في كتاب الجزیه من الخلاف (المسأله ٦):

«المجنون المطبق لا- خلاف أنه لا جزیه عليه، و إن كان ممن یجنّ أحيانا و يفيق أحيانا حكم بحكم الأغلب، و به قال أبو حنيفه. و قال الشافعي: يسقط حكم المجنون و لا تعلق أيامه. و قال أكثر أصحابه: تعلق أيامه فإذا بلغت الأيام حولا و جبت الجزیه.

دليلنا قوله- تعالى:- «حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ»، و لم يستثن و لم يشرط التلفيق، و إنما أخرجنا المطبق و من غلب على أكثر أيامه الجنون بدليل.»

(المسأله ٧):

«الشيوخ الهرمي و أصحاب الصوامع و الرهبان يؤخذ منهم الجزیه و للشافعي فيه قولان. بناء على القولين إذا وقعوا في الأسر هل يجوز قتلهم أم لا. و في أصحابنا من قال: لا تؤخذ منهم الجزیه.

دليلنا على الأول قوله تعالى: «حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ»، و لم يفصل ...

(المسأله ١٠):

«من لا- كسب له و لا- مال لا- يجب عليه الجزیه، و به قال أبو حنيفه و للشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، و الآخر و هو أصحابهما: أنها تجب عليه.

دليلنا إجماع الفرقه. و أيضا الأصل براءة الذمه، و أيضا قوله- تعالى:- «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا»، و أيضا قوله- تعالى:- «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا». و إذا لم يكن له قدره على المال و لا الكسب فلا يجوز أن يجب عليه الجزیه.» (١)

(١)- الخلاف ٣ / ٢٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامیه، ج ٣، ص: ٤١٤

٢- وفي النهايه:

«وهي واجبه على

جميع الأصناف المذكورة إذا كانوا بشرائط المكلفين، و تسقط عن الصبيان و المجانين و البله و النساء منهم.» «١»

٣- و فى كتاب الجزايا من المبسوط:

«و الفقير الذى لا شىء معه تجب عليه الجزية، لأنه لا دليل على إسقاطها عنه.

و عموم الآيه يقتضيه، ثم ينظر فإن لم يقدر على الأداء كانت فى ذمته فإذا استغنى أخذت منه الجزية من يوم ضمنها و عقد العقد له بعد أن يحول عليه الحول. و أما النساء و الصبيان و البله و المجانين فلا- جزية عليهم بحال ... فأما المملوك فلا جزية عليه، لقوله- عليه السلام: «لا جزية على العبيد.» ... و الشيخ الفانى و الزمن و أهل الصوامع و الرهبان الذين لا قتال فيهم و لا رأى لهم تؤخذ منهم الجزية لعموم الآيه.

و كذلك إذا وقعوا فى الأسر جاز للإمام قتلهم، و قد روى أنه لا جزية عليهم.» «٢»

فهو- قدس سره- أفتى فى الخلاف بعدم وجوب الجزية على الفقير و ادعى عليه إجماع الفرقه، و فى المبسوط أفتى فيه بالوجوب.

و يمكن الجمع بينهما بثبوتها عليه وضعاً و وجوب إنظاره إلى اليسار، أو أن الموضوع فى عباره المبسوط الفقير الصادق على من يتمكن من الأداء و لو تدريجاً، و فى الخلاف من لا كسب له و لا مال أصلاً و بينهما فرق، فتأمل.

٤- و فى جهاد الشرائع:

«و لا تؤخذ الجزية من الصبيان و المجانين و النساء. و هل تسقط عن الهَم؟ قيل:

نعم. و هو المروى، و قيل: لا. و قيل: تسقط عن المملوك، و تؤخذ ممن عدا هؤلاء و لو كانوا رهباناً أو مقعدين. و تجب على الفقير و ينظر بها حتى يوسر و لو ضرب عليهم جزية فاشترطوها على

النساء لم يصح الصلح.» (٣)

٥- وفي الأحكام السلطانية للماوردي:

(١)- النهاية / ١٩٣.

(٢)- المبسوط ٣٨ / ٢، و ٤٠ و ٤٢.

(٣)- الشرائع ١ / ٣٢٧ (ط. أخرى / ٢٥٠).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١٥

«و لا تجب الجزية إلّا على الرجال الأحرار العقلاء، و لا تجب على امرأه و لا صبيّ و لا مجنون و لا عبد لأنهم أتباع و ذراريّ.

و لو تفردت منهم امرأه على أن تكون تبعاً لزوج أو نسيب لم تؤخذ منها، لأنها تبع لرجال قومها و إن كانوا أجنب منها. و لو تفردت امرأه من دار الحرب فبذلت الجزية للمقام في دار الإسلام لم يلزمها ما بذلته و كان ذلك منها كالهبة لا تؤخذ منها إن امتنعت و لزمّت ذمتها و إن لم تكن تبعاً لقومها.» (١)

و ذكر نحو ذلك أيضاً أبو يعلى في الأحكام السلطانية، فراجع. (٢)

٦- و في مختصر أبي القاسم الخرقى:

«و لا جزية على صبيّ و لا زائل العقل و لا امرأه و لا على فقير، و لا شيخ فان و لا زمن و لا أعمى و لا على سيد عبد عن عبده إذا كان السيد مسلماً.» (٣)

٧- و في خراج أبي يوسف:

«و إنما تجب الجزية على الرجال منهم دون النساء و الصبيان ... و لا تؤخذ الجزية من المسكين الذى يتصدق عليه، و لا من أعمى لا حرفة له و لا عمل، و لا من ذمى يتصدق عليه، و لا من مقعد، و المقعد و الزمن إذا كان لهما يسار أخذ منهما، و كذلك الأعمى و كذلك المترهبون الذين في الديار إذا كان لهم يسار أخذ منهم ...» (٤)

و كيف كان فلا خلاف و لا إشكال

فى سقوط الجزية عن النساء و الصبيان و البله و المجنون المطبق.

ففى الجواهر بعد قول المصنف: «و لا تؤخذ الجزية من الصبيان و المجانين و النساء» قال:

«كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا، بل فى المنتهى و محكى الغنيه

(١)- الأحكام السلطانية / ١٤٤.

(٢)- الأحكام السلطانية / ١٥٤.

(٣)- المغنى ١٠ / ٥٨١، ٥٨٥ و ٥٨٦.

(٤)- الخراج / ١٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١٦

و التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجج. «١»

و فى المغنى بعد قول المصنف: «و لا جزية على صبى و لا زائل العقل و لا امرأه» قال:

«لا- نعلم بين أهل العلم خلافا فى هذا، و به قال مالك و أبو حنيفة و أصحابه و الشافعى و أبو ثور. و قال ابن المنذر: و لا أعلم

عن غيرهم خلافاهم.» «٢»

و المشهور سقوطها عن العبيد أيضا، كما يأتى.

و أما الشيخ الفانى و المقعد و الزمن و الأعمى و الفقير و الرهبان و أهل الصوامع الذين لا قتال لهم ففهم خلاف. و إطلاق الآيه الشريفه و كثير من أخبار الباب يقتضى الثبوت فيهم إلا أن يدل دليل على الخلاف.

و من الأخبار المطلقة فى هذا الباب ما مرّ من خبر معاذ بن جبل، قال: «بعثنى رسول الله «ص» إلى اليمن و أمرنى أن آخذ من

كل حالم ديناراً أو عدله معافراً.» «٣»

فلتعرض لأخبار المسأله، و تفصيل العناوين المذكوره:

أ- فى حكم النساء و الصبيان و المجانين:

١- ما رواه فى الوسائل عن المشايخ الثلاثة بأسانيدهم، عن حفص بن غياث (فى حديث) أنه سأل أبا عبد الله «ع» عن النساء كيف سقطت الجزية عنهن و رفعت عنهن؟ قال: فقال: «لأن رسول الله «ص» نهى عن قتل النساء و الولدان فى دار الحرب إلا أن يقاتلن، فإن قاتلن (قاتلت)

أيضا فأمسك عنها ما أمكنك و لم تخف خلا (حالا خ. ل). فلما نهى عن قتلهم في دار الحرب كان (ذلك) في دار الإسلام أولى. و لو امتنعت أن تؤدى

(١)- الجواهر ٢١ / ٢٣٦.

(٢)- المغنى ١٠ / ٥٨١.

(٣)- سنن البيهقي ٩ / ١٨٧، كتاب الجزية، باب من قال تؤخذ منهم الجزية ...

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١٧

الجزية لم يمكن قتلها، فلما لم يمكن قتلها رفعت الجزية عنها. و لو امتنع الرجال أن يؤدوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلت دماؤهم و قتلهم، لأن قتل الرجال مباح فى دار الشرك.

و كذلك المقعد من أهل الذمه و الأعمى و الشيخ الفانى و المرأه و الولدان فى أرض الحرب، فمن أجل ذلك رفعت عنهم الجزية. «١»

و السند و إن كان مخدوشا و لكن روايه حفص بهذا السند قد عمل بها الأصحاب فى كثير من الأبواب. و دلالتها على سقوط الجزية عن النساء و الولدان واضح. بل دلت على السقوط عن المقعد و الأعمى و الشيخ الفانى أيضا، و سيأتى البحث فيهم. و ظاهر الخبر وجود الملازمه بين جواز القتل و ثبوت الجزية، فلا جزية على من لا يجوز قتله.

٢- ما رواه أيضا عن المشايخ الثلاثة بأسانيدهم، عن طلحه، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «جرت السنه أن لا تؤخذ الجزية من المعتوه، و لا من المغلوب على عقله.» «٢»

و السند موثوق به إلى طلحه، و قال الشيخ إن كتاب طلحه معتمد «٣». و قال فى الصحاح: «المعتوه: الناقص العقل.» «٤» و فى القاموس: «عته فهو معتوه: نقص عقله.» «٥»

و فى الجواهر بعد نقل الخبر قال:

«و لعل المراد من المعتوه فيه ما عن المبسوط و

النهايه و الوسيله و السرائر من زياده البله، و إن كان قد فسّر هنا بمن لا عقل له، إلا أن المراد به كما صرّح به آخر ضعيف العقل، بل هو المراد مما فى محكى الوسيله من التعبير بالسفيه الذى هو فى العرف عبارته عن الأحمق لا السفه الشرعى الذى لا أجد خلافا فى عدم سقوط الجزية عنه لعموم الأدله.» (٦)

(١)- الوسائل ١١ / ٤٧، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٨ و ١٠٠، الباب ١٨ و ٥١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣ و ١.

(٣)- الفهرست للشيخ / ٨٦ (ط. أخرى / ١١٢).

(٤)- صحاح اللغة / ٦ / ٢٢٣٩.

(٥)- القاموس / ٨٥٣.

(٦)- الجواهر ٢١ / ٢٣٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤١٨

أقول: و يدلّ على إرادته ناقص العقل لا فاقده عطف المغلوب على عقله عليه، و ظاهره المغايره، و لكن فى النهايه: «هو المجنون المصاب بعقله» (١)، فتدبّر.

٣- و فى المستدرک، عن الصدوق فى الخصال بسنده، عن جابر الجعفى، قال:

سمعت أبا جعفر (ع) يقول: «... و لا جزية على النساء.» (٢)

٤- و فى سنن البيهقى بسنده، عن أسلم مولى عمر: «أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمّاله أن لا يضربوا الجزية على النساء و الصبيان و لا يضربوها إلا على من جرت عليه المواسى و يختم فى أعناقهم و يجعل جزيتهم على رؤوسهم.» (٣)

و راجع البيهقى باب من يرفع عنه الجزية أيضا. (٤) هذا.

٥- و لكن فيه أيضا بسنده، عن الحكم، قال: كتب رسول الله «ص» إلى معاذ بن جبل باليمن على كل حاله أو حاله دينارا أو قيمته، و لا يفتن يهودى عن يهوديته. قال يحيى:

و لم أسمع أن على النساء جزية

إلا في هذا الحديث. «٥»

٦- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عباس أن النبي «ص» كتب إلى معاذ بن جبل: أن من أسلم من المسلمين فله ما للمسلمين و عليه ما عليهم، و من أقام على يهوديه أو نصرانيه فعلى كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر، ذكر أو أنثى، حرّاً أو مملوكاً. «٦»

٧- وفيه أيضا بسنده، عن أبي زرعه بن سيف بن ذى يزن قال: كتب إلى رسول الله «ص» كتاباً هذا نسخته - فذكرها، و فيها-: «و من يكن على يهوديته أو على نصرانيته فإنه لا يفتن عنها و عليه الجزية على كل حالم ذكر أو أنثى حرّاً أو عبد ديناراً أو قيمته من

(١)- النهاية لابن الأثير ٣ / ١٨١.

(٢)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٧، الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٧.

(٣)- سنن البيهقي ٩ / ١٩٥، كتاب الجزية، باب الزيادة على الدينار بالصلح.

(٤)- سنن البيهقي ٩ / ١٩٨، كتاب الجزية.

(٥)- سنن البيهقي ٩ / ١٩٤، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

(٦)- سنن البيهقي ٩ / ١٩٤، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤١٩

المعافر. قال: و هذه الرواية في روايتها من يجهل و لم يثبت بمثلها عند أهل العلم حديث. «١»

٨- وفيه أيضا بسنده، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال: هذا كتاب رسول الله «ص» عندنا الذي كتبه لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن - فذكره، و في آخره: «... و من كان على نصرانيه أو يهوديه فإنه لا يفتن عنها، و على كل حالم ذكر أو أنثى حرّاً أو عبد ديناراً و واف أو عرضه من الثياب.»

أقول: هذه الأخبار الأخيره أعرض عنها فقهاء السنّه أيضا و ناقشوا في أسانيدها. و يحتمل فيها النسخ أيضا.

و كيف كان فسقوط الجزية عن النساء و الصبيان و المجانين مما لا خلاف فيه و لا إشكال عند الفريقين.

نعم، هنا شىء ينبغى الإشارة إليه، و هو أن للإمام أن يزيد في جزية الرجل بلحاظ أهله و عياله، حيث إن الحماية لهم تستدعى مؤونه زائده على الدوله الإسلاميه، و لكن الجميع على عهده المعيل لا العيال. و اختيار الجزية كَمَا و كيفا يكون بيد الإمام كما يأتى، فوزان ذلك وزان زكاه الفطر، حيث إنها لا تجب على المرأه و الصبى و العبد و إن كانوا موسرين، و لكن تجب فطرتهم على الرجل إن كانوا تحت عيلولته، فتدبر.

و ليعلم أيضا أنه لو كان في اختيار المرأه أو الصبى أو المجنون أرض خراج فالظاهر أخذ الخراج منهم، إذ لا وجه لوقوع أرض المسلمين في أيديهم مجانا، و هذا غير الجزية

(١) - سنن البيهقى ١٩٤ / ٩، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

(٢) - سنن البيهقى ١٩٤ / ٩، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٠

التي ربما توضع على الأرض أيضا كما يأتى.

قال في دعائم الإسلام بعد ذكر الجزية على الرجال الأحرار البالغين:

«و عليهم مع ذلك الخراج في أرضهم لمن كانت في الأرض منهم من صغير أو كبير أو امرأه أو رجل فالخراج عليها. و من أسلم وضعت عنه الجزية و لم يوضع عنه الخراج.» (١)

ب - حكم الجزية على المملوك:

و أما المملوك فقد مرّ بعض الكلمات فيه. و فى المنتهى قال:

«اختلف علماؤنا فى إيجاب الجزية على المملوك. فالمشهور عدم وجوبها عليه، ذهب إليه الشيخ و هو قول الجمهور كافه.

و قال آخرون: لا تسقط عنهم الجزية.

احتج الشيخ بما روى عن النبي «ص» أنه قال: «لا جزية على العبد.» و لأن العبد مال فلا يؤخذ عنه الجزية كغيره من الحيوان...»
«٢»

و مرّ عن أبي القاسم الخرقى قوله:

«و لا على سيد عبد عن عبده إذا كان السيد مسلماً.» «٣»

و فى المغنى فى شرح العبارة قال:

«لا- خلاف فى هذا نعلمه، لأنه يروى عن النبي «ص» أنه قال: «لا جزية على العبد»، و عن ابن عمر مثله. و لأن ما لزم العبد إنما يؤديه سيده فيؤدى إيجابه على عبد المسلم إلى إيجاب الجزية على مسلم. فأما إن كان العبد لكافر فالمنصوص عن أحمد أنه لا جزية عليه أيضاً، و هو قول عامه أهل العلم.

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أنه لا جزية على العبد.

(١)- دعائم الإسلام ١ / ٣٨١، كتاب الجهاد- ذكر الصلح و الموادعة و الجزية.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٦٥.

(٣)- المغنى ١٠ / ٥٨٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢١

و ذلك لما ذكر من الحديث، و لأنه محقون الدم فأشبهه النساء و الصبيان، أو لا مال له فأشبهه الفقير العاجز...» «١» هذا.

و لكن فى الوسائل، عن الصدوق بإسناده، عن أبي الورد (أبى الدرداء خ. ل) أنه سأل أبا جعفر «ع» عن مملوك نصرانى لرجل مسلم، عليه جزية؟ قال: نعم. قال:

فيؤدى عنه مولاه المسلم الجزية؟ قال: «نعم، إنما هو ماله يفتديه إذا أخذ يؤدى عنه.»

و عنه بإسناده، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبى الورد مثله. «٢»

و فى باب العتق من المقنع:

«وإن كان للرجل مملوك نصراني و عليه الجزية أذى مولاه الجزية فيه.»

و فى المنتهى:

«قال ابن الجنيد: و فى كتاب النبى «ص» لمعاذ و عمرو بن حزم أخذ الجزية من العبد. و لأنه مشرك فلا يجوز أن يستوطن دار الإسلام بغير عوض كالحز. و لأن سيده لو كان مشركا لم يمكن من الإقامه إلا بعقد الذمه، فالعبد أولى. و لأنه من أهل الجهاد فلا يسقط عنه الجزية لأنها عوض حقن الدم و هو مباح الدم.» (٤)

أقول: ما رووه من كتاب النبى «ص» لمعاذ و عمرو بن حزم المشتملين على العبد مشتملان على الانثى أيضا، و قد مرّ إعراض الفريقين عن العمل بهما. و ما ذكره من كون العبد أولى لم يظهر لى وجه أوليته فى ذلك.

و بالجملة فالمسألة ذات قولين فينا، و الأخبار المحكيه ضعيفه متعارضه. و إطلاق الآيه الشريفه و بعض الأخبار يقتضى الثبوت. و حيث إن موضوع البحث منتف فى عصرنا ندرج البحث فيها.

(١) - المغنى ١٠ / ٥٨٦.

(٢) - الوسائل ١١ / ٩٧، الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٣) - الجوامع الفقيهيه / ٣٨.

(٤) - المنتهى ٢ / ٩٦٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٢

ج - حكم الشيخ الفانى المعبر عنه بالهيم، و كذا المقعد و الأعمى:

و أما الشيخ الفانى فقد مرّ عن الخلاف و المبسوط ثبوت الجزية عليه.

و فى الجواهر عن الإسكافى و النافع و القواعد السقوط عنه «١»، و به أفتى الخرقى أيضا كما مرّ. و يظهر من الشرائع التوقف فيه.

و إطلاق الآيه و بعض الأخبار و منها خبر معاذ و إن اقتضى الثبوت، لكن مقتضى روايه حفص التى مرت هو السقوط عنه.

و يؤيد ذلك ما رواه الشيخ بإسناده، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلى، عن السكونى، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه «ع» أن النبى «ص» قال:

«اقتلوا المشركين، واستحيوا شيوئهم»

و صبيانهم.» «٢» و السند كما ترى لا بأس به.

و إذا لم يقتل شيوخ المشركين فشيوخ أهل الكتاب أولى بذلك. و قد مرّ في روايه حفص تعليل سقوط الجزية عن النساء بأنه لما لم يمكن قتلها رفعت الجزية عنها، و هذا التعليل جار في المقام أيضا.

و ربما يفصل فيه بأنه إن كان ذا رأى و قتال أخذت منه، و إلا فلا، فيكون جواز أخذ الجزية و عدمه تابعا لجواز قتله و عدمه.

قال في التذكرة:

«الشيخ من المحاربين إن كان ذا رأى و قتال جاز قتله إجماعا و كذا إن كان فيه قتال و لا رأى له أو كان له رأى و لا قتال فيه، لأن دريد بن الصمه قتل يوم بدر (يوم حنين - ظ.) و كان له مائة و خمسون سنه و كان له معرفه بالحرب و كان المشركون يحملونه معهم في قفص حديد ليعرفهم كيفية القتال فقتله المسلمون و لم ينكر عليهم النبي «ص». و إن لم يكن له رأى و لا قتال لم يجز قتله عندنا، و به قال أبو حنيفه

(١) - الجواهر ٢١ / ٢٣٧.

(٢) - الوسائل ١١ / ٤٨، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٣

و الثورى و مالك و الليث و الأوزاعى و أبو ثور ...» «١»

و هذا التفصيل قريب، و الاحتياط حسن على كل حال. هذا.

و مقتضى خبر حفص سقوطها عن المقعد و الأعمى أيضا. و نسب هذا إلى ابن الجنيّد متنا، و به قال الخرقى كما مرّ. و مرّ عن خراج أبى يوسف التفصيل فيهما بين من له يسار و غيره. و لكن المشهور بيننا عدم السقوط.

قال العلامة في المختلف:

«حفص بن غياث عامى فلا نعوّل على روايته خصوصا مع معارضتها بعموم القرآن.» «٢»

أقول: خبر حفص بهذا السند قد عمل به الأصحاب فى الأبواب المختلفه، فرفع اليد عنه مشكل، اللهم إلا- أن يحرز إعراض الأصحاب عنه فى مقام. نعم، يمكن أن يحمل إطلاقه على ما هو الغالب فى الأعمى و المقعد من الفقر الدائم، فلا يعم صورته يسارهما.

و فى الجواهر اختار عدم السقوط و قال:

«لعموم الأدله الذى لا يخصه ما فى الخبر المزبور بعد عدم الجابر له فى ذلك، و بعد تأييده بأنها وضعت للصغار و الإهانه المناسين للكفر فيهما.» «٣»

أقول: الظاهر أن الجزية لم توضع للإهانه، بل لأن إداره المجتمع تتوقف قهرا على أموال و ضرائب. و الجزية ضريبه أهل الكتاب. و المراد بقوله- تعالى:- «وَهُمْ صَاغِرُونَ» هو انقيادهم للحكم الإسلامى و تسليمهم له، كما يأتى بحثه.

د- حكم الفقير فى هذا الباب:

و أما الفقير فقد مرّ عن الخلاف السقوط عنه و ادعى عليه إجماع الفرقه. و عن

(١)- التذكرة ١ / ٤١٢.

(٢)- المختلف ١ / ٣٣٥.

(٣)- الجواهر ٢١ / ٢٣٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٤

المبسوط و الشرائع ثبوتها عليه. و نسب فى الخلاف إلى أبى حنيفه أيضا السقوط، و به قال الخرقى أيضا كما مرّ.

و فى المنتهى ما ملخصه:

«و فى سقوط الجزية عن الفقير منهم لعلمائنا قولان: أشهرهما أنها لا تسقط، اختاره الشيخ، بل ينظر إلى وقت يساره، و به قال المزنى و هو أحد قولى الشافعى. و قال المفيد و ابن الجنيد: لا جزية عليه، و هو القول الآخر للشافعى، و به قال أحمد. لنا عموم قوله- تعالى:- «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ». يعنى حتى يلزموا بالإعطاء، و لأنه كافر مكلف فلا يعقد الذمه بغير

عوض. و لقوله «ع» لمعاذ: «خذ من كل حالم ديناراً» و هو عام، و لأن علياً «ع» و ظف على الفقير ديناراً. «١»

أقول: إن أريد بالفقير الشرعي، أى من لا يملك مئونه سنته، أو الفقير العرفي و إن تمكن من أداء الجزية و لو تدريجاً كأكثر أفراد المجتمع، فعموم الأدله يشملهم.

و قد كان الخلفاء و أمير المؤمنين «ع» يوظفون عليهم كما يأتى فى روايه مصعب بن يزيد الأنصارى. و إن أريد به من لا كسب له و لا مال أصلاً فالحق هو السقوط.

و يدلّ عليه قوله - تعالى -: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِا آتَاهَا.» و الشيخ فى الخلاف لم يعبر بالفقير، بل عبر بمن لا كسب له و لا مال، فموضوع بحثه فى الخلاف يخالف موضوع بحثه فى المبسوط، فراجع.

هـ - حكم الرهبان و أصحاب الصوامع فى هذا الباب:

و أما الرهبان و أصحاب الصوامع فقد مرّ عن الخلاف ثبوت الجزية عليهم، قال: و فى أصحابنا من قال: لا تؤخذ منهم الجزية، و للشافعى فيه قولان. «٢»

(١) - المنتهى ٢ / ٩٦٣.

(٢) - راجع الخلاف ٣ / ٢٣٨، كتاب الجزية، المسألة ٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٥

أقول: إطلاق الآيه الشريفه و عموم كل حالم فى خبر معاذ يقتضيان الثبوت و لا وجه لاستثنائهم إلا إذا كانوا شيوخاً هرماً أو فقراء و قلنا باستثنائهم، أو يقال بأن الجزية تابعه لجواز القتل كما مرّ فى النساء و الشيوخ، و الرهبان لا يقتلون لقوله - تعالى -: «وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَ لَا تَعْتَدُوا.» «١» و الراهب لا يقاتل، و لقول النبى «ص» فى خبر مسعده، عن أبى عبد الله «ع»، عنه «ص»: «و لا تقتلوا وليداً و لا متبتلاً فى شاق.» «٢» و فى

خبر ابن عباس عنه «ص»: «لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع.» «٣» هذا.

و فى المغنى لابن قدامه:

«و لا- جزية على أهل الصوامع من الرهبان، و يحتمل وجوبها عليهم، و هذا أحد قولى الشافعى. و روى عن عمر بن عبد العزيز: أنه فرض على رهبان الديارات الجزية على كل راهب دينارين. و وجه ذلك عموم النصوص، و لأنه كافر صحيح قادر على أداء الجزية فأشبهه الشماس. و وجه الأول أنهم محقونون بدون الجزية فلم تجب عليهم كالنساء و قد ذكرنا أنه يحرم قتلهم و النصوص مخصوصه بالنساء و هؤلاء فى معانهم، و لأنه لا كسب له فأشبهه الفقير غير المعتمل.» «٤»

أقول: الشماس موظف دون القسيس، قالوا: أصلها سريانيه بمعنى الخادم.

و لو قيل بأن إداره المجتمع تتوقف على أموال و ضرائب، و الجزية ضريبه أهل الكتاب، و الرهبان أيضا يتمتعون من مزايا الدوله العادله، و من له الغنم فعليه الغرم فللحاكم الإسلامى أن يضع عليهم الجزية إن قدروا عليها و رأى فى ذلك مصلحه لم يكن هذا بعيدا عن الصواب. و الله - تعالى - أعلم.

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ١٩٠.

(٢)- الوسائل ١١ / ٤٣، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٣)- سنن البيهقى ٩ / ٩٠، كتاب السير، باب ترك قتل من لا قتال فيه من الرهبان ...

(٤)- المغنى ١٠ / ٥٨٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٦

الجهه الثالثه: فى كميه الجزيه:

[كلمات العلماء]

١- قال الشيخ فى كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ٩):

«ليس للجزيه حدّ محدود، بل ذلك موكول إلى اجتهاد الإمام يأخذ منهم بحسب ما يراه أصلح و ما يحتمل أحوالهم مما يكونون به صاغرين، و به قال الثورى. و قال الشافعى: إذا بذل الكافر دينارا فى الجزيه

قبل منه موسرا كان أو معسرا أو متوسطا. وقال مالك: أقل الجزية أربعة دنائير على أهل الذهب وثمانية و أربعون درهما على أهل الورق في جميع من ذكرناه. وقال أبو حنيفة: جزية المقلّ اثنا عشر درهما، و المتوسط أربعة و عشرون درهما، و الغنى ثمانية و أربعون درهما.

دلينا إجماع الفرقه و أخبارهم. و لأن تقدير ذلك بحدّ يحتاج إلى دليل شرعي و ليس في الشرع ما يدلّ عليه، و الآيه إنما أوجبت الجزية التي يكون بإعطائها صاغرا و ذلك يختلف الحال فيه. «(١)»

٢- و في النهاية:

«و ليس للجزية حدّ محدود و لا قدر موقت، بل يأخذ الإمام منهم على قدر ما يراه من أحوالهم من الغنى و الفقر بقدر ما يكونون به صاغرين.» «(٢)»

٣- و في المبسوط:

«و ليس للجزية حدّ محدود و لا قدر مقدور، بل يضعها الإمام على أراضيتهم أو على رءوسهم على قدر أحوالهم من الضعف و القوه بمقدار ما يكونون صاغرين به.» «(٣)»

(١)- الخلاف ٣ / ٢٣٩.

(٢)- النهاية / ١٩٣.

(٣)- المبسوط ٢ / ٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٢٧

أقول: المترائي من كلمات الشيخ أن الغرض من وضع الجزية جعل الكافر صاغرا به. و الظاهر أنه اجتهاد منه، و لعله أخذ ذلك من الصحيحه الآتية، و سيأتى بيانها. و أما الآيه الشريفه فلا تدلّ على أزيد من كون الصغار حالا مقارنا لإعطائها، و ظاهر ذلك مقارنه إعطائها لانقيادهم للحكومة الإسلامية و تسليمهم لها.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية؛ ج ٣، ص: ٤٢٧

«الثانى فى كميه الجزيه، و لا حدّ لها، بل تقديرها إلى الإمام بحسب الأصلح.

و ما قرّره على «ع» محمول على اقتضاء المصلحه فى تلك الحال. و مع انتفاء ما يقتضى التقدير يكون الأولى اطراحه تحقيقا للصغار.» (١)

أقول: و المراد باطراحه عدم التقدير إلى وقت مطالبتها فى آخر الحول فيقول لهم:

ادفعوا كذا و كذا.

٥- و فى الجواهر نسب عدم الحدّ لها إلى المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه ثم قال:

«بل عن الغنيه الإجماع، كما عن السرائر نسبته إلى أهل البيت «ع»، بل لم نعرف القائل منّا بتقديرها فى جانب القله و الكثره و إن أرسله الفاضل و غيره. نعم، عن الإسكافى تقديرها فى جانب القله بالدينار...» (٢)

٦- و فى الأحكام السلطانيه للماوردى:

«و اختلف الفقهاء فى قدر الجزيه: فذهب أبو حنيفه إلى تصنيفهم ثلاثه أصناف:

أغنياء يؤخذ منهم ثمانيه و أربعون درهما، و أوساط يؤخذ منهم أربعة و عشرون درهما، و فقراء يؤخذ منهم اثنا عشر درهما، فجعلها مقدره الأقل و الأكثر و منع من اجتهاد الولاه فيها.

و قال مالك: لا يقدر أقلها و لا أكثرها، و هى موكوله لاجتهاد الولاه فى الطرفين.

(١)- الشرائع ١/ ٣٢٨ (ط. أخرى / ٢٥١).

(٢)- الجواهر ٢١ / ٢٤٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٨

و ذهب الشافعى إلى أنها مقدره الأقل بدينار لا يجوز الاقتصار على أقل منه، و عنده غير مقدره الأكثر يرجع فيه إلى اجتهاد الولاه و يجتهد رأيه فى التسويه بين جميعهم أو التفضيل بحسب أحوالهم.» (١)

أقول: ما حكاه الماوردى عن مالك و الشافعى يخالفان لما حكاه الشيخ عنهما فى الخلاف، فراجع مظانّ المسأله.

٧- و في مختصر أبي القاسم الخرقى في فقه الحنابلة:

«و المأخوذ منهم الجزية»

على ثلاث طبقات: فيؤخذ من أدونهم اثنا عشر درهما، و من أوسطهم أربعة و عشرون درهما، و من أيسرهم ثمانية و أربعون درهما.» (٢)

و لكن روى أبو يعلى الفراء عن أحمد ثلاث روايات فى هذه المسأله «٣» و راجع المغنى أيضا فى هذه المسأله. «٤»

و بالجمله فالمسأله واضحه عندنا و أن مقدارها موكول إلى اجتهاد الإمام كما و كيفا و قله و كثره.

و يدلّ على ذلك مضافا إلى الشهره المحققه و الإجماعات المنقوله ما رواه فى الوسائل بسند صحيح، عن زراره، قال: قلت لأبى عبد الله «ع»: ما حدّ الجزيه على أهل الكتاب، و هل عليهم فى ذلك شىء موظف لا ينبغى أن يجوز إلى غيره؟

فقال: «ذلك إلى الإمام، يأخذ من كل إنسان منهم ما شاء على قدر ماله و ما يطيق، إنما هم قوم فدوا أنفسهم من أن يستعبدوا أو يقتلوا، فالجزيه تؤخذ منهم على قدر ما يطيقون له أن يأخذهم به حتى يسلموا، فإن الله قال: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ.» و كيف يكون صاغرا و هو لا يكثرث لما يؤخذ منه حتى لا يجد ذلّا (ألما خ. ل) لما أخذ منه فيألم لذلك فيسلم؟!». «٥»

(١) - الأحكام السلطانيه / ١٤٤.

(٢) - المغنى ١٠ / ٥٧٤.

(٣) - الأحكام السلطانيه / ١٥٥.

(٤) - المغنى ١٠ / ٥٧٤ و ما بعدها.

(٥) - الوسائل ١١ / ١١٣، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٢٩

و رواه فى المستدرک أيضا، عن تفسير العياشى، عن زراره. «١»

أقول: دلالة الصحيحه على المقصود واضحه، و تدل أيضا على أن الجزيه عوض عن الكف عنهم. و لكن المستفاد من آخرها كون الغرض من أخذ الجزيه إذ لا

لهم وإيلاهم حتى يسلموا، ولكن الالتزام بذلك مشكل. و أيّ إيلام في إعطاء دينار أو دينارين في ظرف السنه مع وقوعهم تحت حمايه الدوله الإسلاميه و استفادتهم من مزاياها؟ و الدوله لا محييص لها عن أخذ مال و ضريبه، فتدبر.

و يستدل للفائل بالتقدير شرعا

بما أمر به رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع» في هذا الباب:

١- ففي سنن البيهقي بسنده، عن معاذ بن جبل: «أن رسول الله «ص» بعثه إلى اليمن و أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا، و من كل أربعين بقره مسنه، و من كل حالم ديناراً أو عدله ثوب معافر.» «٢»

٢- و فيه أيضا بسنده، عن عمر بن عبد العزيز: أن النبي «ص» كتب إلى أهل اليمن: «أن على كل إنسان منكم ديناراً كل سنه أو قيمته من المعافر.» يعني أهل الذمه منهم. «٣»

و روى هذا الكتاب منه «ص» بطرق و ألفاظ مختلفه كلها تشتمل على هذا المضمون، فراجع البيهقي و غيره.

و فيما كتبه «ص» لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن أيضا ذكر هذا المضمون، فراجع البيهقي. «٤»

(١)- مستدرک الوسائل ٢/ ٢٤٧، الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٢)- سنن البيهقي ٩/ ١٩٣، كتاب الجزيه، باب كم الجزيه.

(٣)- سنن البيهقي ٩/ ١٩٣، كتاب الجزيه، باب كم الجزيه.

(٤)- سنن البيهقي ٩/ ١٩٤، كتاب الجزيه، باب كم الجزيه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٠

٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبي الحويرث، قال: «ضرب رسول الله «ص» على نصارى بمكه ديناراً لكل سنه.» «١»

٤- و فيه أيضا بسنده، عن أبي الحويرث: أن النبي «ص» ضرب على نصراني بمكه يقال له موهب ديناراً كل سنه. و أن

النبى «ص» ضرب على نصارى أيله ثلاثمائة دينار كل سنه.

الحديث.

قال: و أخبرنا إبراهيم، أنبأ إسحاق بن عبد الله أنهم كانوا ثلاثمائة فضرب عليهم النبى «ص» يومئذ ثلاثمائة دينار كل سنه. «٢»

٥- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: صالح رسول الله «ص» أهل نجران على ألفى حله: النصف فى صفر و النصف فى رجب يؤدونها إلى المسلمين، و عاريه ثلاثين درعا و ثلاثين فرسا و ثلاثين بعيرا و ثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزون بها، المسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم إن كان باليمن كيد.

قال الشافعى: و قد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين و من أهل الذمه من أهل نجران يذكر أن قيمه ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار. «٣»

أقول: استدلل الشافعى بهذا السنخ من الأخبار على وجوب أن لا تكون الجزية فى كل سنه أقل من دينار واحد:

قال فى الأم فى باب كم الجزية:

«و كان رسول الله «ص» المبين عن الله - عزّ و جلّ - معنى ما أراد؛ فأخذ رسول الله «ص» جزية أهل اليمن دينارا فى كل سنه أو قيمته من المعافى و هى الثياب. و كذلك روى أنه أخذ من أهل أيله و من نصارى مكه دينارا عن كل إنسان. و أخذ الجزية من أهل نجران فيها كسوه، و لا أدرى ما غايه ما أخذ منهم. و قد

(١) - سنن البيهقى ١٩٥ / ٩، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

(٢) - سنن البيهقى ١٩٥ / ٩، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

(٣) - سنن البيهقى ١٩٥ / ٩، كتاب الجزية، باب كم الجزية.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣١

سمعت بعض أهل العلم من المسلمين و من أهل الذمه من

أهل نجران يذكر أن قيمه ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار. و أخذها من أكيدر و من مجوس البحرين لا أدرى كم غايه ما أخذ منهم، و لم أعلم أحدا قط حكى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار.» «١» هذا.

٦- و فى الوسائل بسنده، عن مصعب بن يزيد الأنصارى، قال: استعملنى أمير المؤمنين على بن أبى طالب «ع» على أربعة رساتيق المدائن: البهقباذات و نهر سير (شير خ. ل) (بهر سير- فتوح البلدان.) و نهر جوير و نهر الملك، و أمرنى أن أضع على كل جريب زرع غليظ درهما و نصفاً، و على كل جريب وسط درهما، و على كل جريب زرع رقيق ثلثى درهم، و على كل جريب كرم عشره دراهم، و على كل جريب نخل عشره دراهم، و على كل جريب البساتين التى تجمع النخل و الشجر عشره دراهم. و أمرنى أن ألقى كل نخل شاذّ عن القرى لمارّه الطريق و ابن السبيل و لا آخذ منه شيئاً. و أمرنى أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين و يتختمون بالذهب على كل رجل منهم ثمانيه و أربعين درهما، و على أوساطهم و التجار منهم على كل رجل منهم أربعة و عشرين درهما، و على سفلتهم و فقرائهم اثنى عشر درهما على كل إنسان منهم. قال: فجببتها ثمانيه عشر ألف درهم فى سنه.» «٢» و روى نحوه البلاذرى فى فتوح البلدان.» «٣»

قال فى الوسائل:

«حمله الشيخ على أنه رأى المصلحه فى ذلك، و يجوز أن تتغير المصلحه إلى زياده أو نقصان بحسب ما يراه الإمام، و كذا ذكر المفيد و غيرهما.»

٧- و فيه أيضاً، عن المفيد فى المقنعه، عن

أمير المؤمنين «ع»: «أنه جعل على أغنيائهم ثمانيه و أربعين درهما، و على أوساطهم أربعه و عشرين درهما، و جعل على فقرائهم اثني عشر درهما.» و كذلك صنع عمر بن الخطاب قبله و إنما صنعه بمشورته «ع». «٤»

(١) - الأم ١٠١ / ٤.

(٢) - الوسائل ١١ / ١١٥، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

(٣) - فتوح البلدان / ٢٧٠.

(٤) - الوسائل ١١ / ١١٦، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٢

أقول: و كيف كان فأمر رسول الله «ص» و أمير المؤمنين «ع» في عصرهما في موارد خاصه بضرب مقدار معين لا ظهور له في تعين ذلك في جميع الأعصار و جميع البلدان، بداهه أن هذا السنخ من الأمور ليست تابعه للتعبد المحض، بل يلاحظ فيها مصالح المسلمين و الدوله الإسلاميه، و قد دلت صحيحه زواره على كونها عوضا عن قتل الشخص أو استعباده، فلا تتقدر بقدر خاص كالأجره. و لا يرفع اليد عن الصحيحه التي عمل بها الأصحاب و أيدها الإجماع المنقول و الشهره المحققه بهذه الأخبار الحاكيه للفعل في موارد خاصه، فتدبر.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٣

الجهه الرابعه: في اختيار الإمام أو من نصبه بين أن يضع الجزيه على الرؤوس أو الأراضى أو كليهما:

[كلمات العلماء]

١- قال الشيخ في كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ١٧):

«يجوز للإمام أن يصالح قوما على أن يضرب الجزيه على أرضهم بحسب ما يراه، و إذا أسلموا سقط ذلك عنهم و صارت الأرض عشريه، و به قال الشافعى إلا أنه قيد ذلك بأن يضع عليها بأقل ما يكون من الجزيه فصاعدا.

و قال أبو حنيفه: لا يجوز الاقتصار على هذا حتى ينضم إليه ضرب الجزيه على الرؤوس. و متى أسلموا لا تسقط عنهم بل تكون الأرض خراجيه

على ما وضع عليها.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «١»

٢- و فى النهايه:

«و كل من وجبت عليه الجزيه فالإمام مخير بين أن يضعها على رءوسهم أو على أرضيهم، فإن وضعها على رءوسهم فليس له أن يأخذ من أرضيهم شيئاً. و إن وضعها على أرضيهم فليس له أن يأخذ من رءوسهم شيئاً.» «٢»

أقول: الظاهر أن مراده أنه لو جعلت على الرؤوس فقط أو على الأرضين فقط فى عقد الذمه فلا يجوز التخلف عن العقد، لا أنه لا يجوز الوضع عليهما فى بادى الأمر، و من أقسام المنفصله ما يراد بها منع الخلؤ فقط فلا تنافى جواز الجمع.

٣- و قد مرّ عن المبسوط قوله:

«و ليس للجزيه حدّ محدود و لا قدر مقدور، بل يضعها الإمام على أراضيهم أو على

(١)- الخلاف ٣ / ٢٤١.

(٢)- النهايه / ١٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٤

رءوسهم على قدر أحوالهم من الضعف أو القوه بمقدار ما يكونون صاغرين به.» «١»

٤- و فى الشرائع:

«و يجوز وضعها على الرؤوس أو على الأرض. و لا يجمع بينهما. و قيل بجوازه ابتداء، و هو الأشبه.» «٢»

٥- و فى الجواهر فى ذيل الجملة الأولى قال:

«بلا خلاف أجده فيه، بل و لا إشكال بعد الأصل و العمومات كتاباً و سنه، و خصوص النصوص المتضمنه لإثبات كل منهما...»

«٣»

و فى ذيل قول المحقق: «و هو الأشبه» قال:

«بأصول المذهب و قواعده التى منها ما سمعته من عدم موظف للجزيه، و أن تقديرها إلى الإمام «ع» كما و كيفاً كما هو مقتضى

الأصل و غيره، بل هو المناسب للصغار و لما دل على مشروعيه العقود بالتراضي و لغير ذلك.» «٤»

[الأخبار]

أقول: و يدلّ على جواز ضرب الجزية

على الأرض إجمالاً مضافاً إلى الإجماع المدعى في الخلاف و العمومات من الكتاب و السنه:

١- صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألته عن أهل الذمه ما ذا عليهم مما يحقنون به دماءهم و أموالهم؟ قال: «الخراج و إن أخذ من رءوسهم الجزية فلا سبيل على أرضهم، و إن أخذ من أرضهم فلا سبيل على رءوسهم.» «٥»

و مرجع الضمير بقريته ما قبله في الكافي هو أبو عبد الله «ع»، مضافاً إلى أن مثل محمد بن مسلم الفقيه لا يروى عن غير الإمام «ع».

و المنساق منها بدوا و إن كان عدم جواز الجمع، و لكن لما كانت الجزية إنما تثبت بتبع عقد الذمه فلعل المراد أنه بعد ما وقع العقد على أحدهما فلا يجوز التخلف

(١)- المبسوط ٣٨ / ٢.

(٢)- الشرائع ١ / ٣٢٨ (ط. أخرى / ٢٥١).

(٣)- الجواهر ٢١ / ٢٤٩.

(٤)- الجواهر ٢١ / ٢٤٩.

(٥)- الوسائل ١١ / ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٥

عنه بالأخذ من الآخر، فلا ينافى هذا جواز الجمع بينهما ابتداء في متن العقد.

و الأخذ يراد به الوضع في متن العقد لا الأخذ خارجاً، نظير الإعطاء في قوله - تعالى - «حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ»، أى يقبلوا إعطاءها.

٢- الصحيحه الأخرى له، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: أ رأيت ما يأخذ هؤلاء من هذا الخمس من أرض الجزية و يأخذ من الدهاقين جزية رءوسهم أما عليهم في ذلك شىء موظف؟ فقال: «كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم، و ليس للإمام أكثر من الجزية، إن شاء الإمام وضع ذلك على رءوسهم و ليس على أموالهم شىء، و إن شاء فعلى أموالهم و ليس على رءوسهم شىء.» فقلت: فهذا الخمس؟ فقال:

«إنما هذا شىء كان صالحهم عليه رسول الله «ص»» (١)

أقول: الظاهر أن المراد بالخمس الذى كان يؤخذ من أرض الجزية فى عصر الإمام الصادق «ع» هى الصدقة المضاعفه التى كانت توضع على بعض القبائل عوضا عن جزية الرؤوس. و يظهر من الحديث أن هذا كان ثابتا من عصر الرسول «ص» بالمصالحة معه، و انسباق نفي الجمع من الحديث بدوا قد مرّ الجواب عنه و أن المراد عدم جواز التخلف عما عقد عليه لا عدم جواز الجمع بينهما فى متن العقد. بل المستفاد من قوله «ع»: «عليهم ما أجازوا على أنفسهم» و قوله: «هذا شىء كان صالحهم عليه رسول الله «ص»» هو صحة العقد معهم عليهما معا أيضا باختيارهم و رضاهم، إذ بعد ما لم يكن لها حدّ فى ناحيه الكثره كما مرّ و أن اختيارها إلى الإمام فأى فرق بين أن يضع القدر المختار على الأراضى أو على الرؤوس أو يوزّعه عليهما؟ و المستفاد من خبر مصعب بن يزيد السابق أيضا جواز الجمع، إذ لم يقيد أمير المؤمنين «ع» فيمن أمر بوضع الجزية على رءوسهم بأقسامه أن لا يكون فى أيديهم أرض الجزية، و قد تعرض فى الحديث لخراج الأراضى و جزية الرؤوس معا، فتأمل.

(١) - الوسائل ١١ / ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٦

٣- و عن الصدوق، قال: قال الرضا «ع»: «إن بنى تغلب أنفوا من الجزية و سألوا عمر أن يعفيهم، فخشى أن يلحقوا بالروم فصالحهم على أن صرف ذلك عن رءوسهم و ضاعف عليهم الصدقه، فعليهم ما صالحوا عليه و رضوا به إلى أن يظهر الحق.»

«١»

و ظاهر هذا الخبر

أيضا أن الملاك في عصر الهدنه و التقيه، هو ما صالحوا عليه و رضوا به، فليس فيه موظف خاص. نعم، يتراءى من الحديث أن هذا الحكم ثانوى موسمى لا أولى دائم، فتدبر.

و العلامه فى المنتهى قوى جواز الجمع فقال:

«و يتخير الإمام فى وضع الجزيه إن شاء على رءوسهم و إن شاء على أرضيهم.

و هل يجوز له أن يجمع بينهما فيأخذ منهم عن رءوسهم شيئا و عن أرضهم شيئا؟

قال الشيخان و ابن إدريس: لا يجوز ذلك، بل له أن يأخذ من أيهما شاء.

و قال أبو الصلاح: يجوز الجمع بينهما، و هو الأقوى عندى.

لنا أن الجزيه غير مقدره فى طرفى الزيادة و النقصان على ما تقدم، بل هى موكوله إلى نظر الإمام، فجاز له أن يأخذ من أرضيهم

و رءوسهم كما يجوز له أن يضعف الجزيه التى على رءوسهم فى الحول الثانى، و لأن ذلك أنسب بالصغار.» «٢»

و لكنه قرب فى جهاد المختلف خلاف ذلك و إن رجع عنه فى آخر كلامه فقال فيه:

«و هل له الجمع؟ قال الشيخ فى النهايه: لا، و به قال ابن حمزه و ابن إدريس.

و جوز ابن الجنيد الجمع، و هو اختيار أبى الصلاح. و الأقرب الأول.

لنا ما رواه ابن بابويه فى الصحيح عن محمد بن مسلم ... احتج الآخرون بأن الجزيه لا حدّ لها، فجاز أن يضع قسطا على رءوسهم

و قسطا على أرضهم.

و الجواب ليس النزاع فى تقسيط الجزيه على الرأس و الأرض بل وضع جزيتين عليهما، و بالجمله فلا بأس بهذا القول.» «٣»

(١)- الوسائل ١١ / ١١٦، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٦.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٦٦.

(٣)- المختلف ١ / ٣٣٤.

أقول: عبارته النهائية قد مرّت، و ليس فيها تصريح بعدم جواز الجمع ابتداء كما مرّ، و في المقنعه لم يفت بشىء و إنما اقتنع بذكر الأخبار التي مرّت. «١» و صحيحه محمد بن مسلم مرّ بيانها.

و قال في الجواهر ما محصله:

«أن عقد الذمه شىء و تقدير الجزية أمر آخر، ضروره أن عقد الذمه عبارته عن العهد لهم بالأمان و سكنى أراضى المسلمين بالجزية التي يبقى تقديرها إلى الإمام في كل سنة على حسب ما يراه من المصلحه كما و كيفا و له في الابتداء تقديرها على رءوسهم أو على أراضيههم أو غير ذلك أو على الجميع. و ظاهر المختلف المفروغيه من جواز تقسيط الجزية عليهما و أن النزاع في الجزيتين، و لكنه كلام مجمل، إذ من المعلوم عدم مدخله إليه في ذلك، فإن شئت سميتها تقسيطا و إن شئت سميتها جزيتين، على معنى إيقاع العقد عليهما ابتداء بالرضا من الإمام و منهم. نعم، من المعلوم عدم مشروعيه جزية أخرى بعد عقدها على أحدهما فإن التعدى عما اقتضاه العقد غير جائز إجماعا و يكون أكلا للمال بالباطل.» «٢»

أقول: الظاهر صحه ما ذكر في الجواهر و يظهر وجهه مما مرّ، فتدبّر.

و الظاهر عدم الخصوصيه للأرض، فيجوز وضعها على الأنعام و السيّارات و نحوها من الممتلكات، لما مرّ من العمومات و الإطلاقات.

(١) - المقنعه / ٤٤.

(٢) - الجواهر ٢١ / ٢٥٠ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٨

الجهه الخامسه: في جواز مضاعفه الصدقه عليهم جزية:

قد مرّ سابقا أن في ثبوت الجزية على أهل الكتاب لا فرق عندنا بين العرب منهم و العجم.

و مرّ آنفا أنه لا يتعين وضعها على الرؤوس فيجوز وضعها على الأراضى أو على كليهما حسب ما يراه الإمام من المصلحه.

إذا عرفت هذا فنقول: من الممكن أن يكون ذلك بمضاعفه الصدقه عليهم فتكون هذه جزية لا صدقه، و على هذا يحمل ما مرّ عن الرضا «ع» من مضاعفه عمر الصدقه على بنى تغلب.

بل و عليه يحمل أيضا الخمس الذي

كان يؤخذ من أرض الجزية على ما فى صحيحه محمد بن مسلم السابقه. و هذا تابع للمصلحه التى يراها الإمام بحسب الزمان و المكان و الظروف و الشرائط، فلا يكون حكما دائما لا يجوز التخلف عنه كما قد يتوهم خلافا لأكثر فقهاء السنه:

قال العلامة فى التذكرة:

«مسأله: بنو تغلب بن وائل من العرب من ربيعه بن نزار انتقلوا فى الجاهليه إلى النصرانيه، و انتقل أيضا من العرب قبيلتان أخريان و هم تنوخ و بهراء، فصارت القبائل الثلاثه من أهل الكتاب تؤخذ منهم الجزيه كافه كما تؤخذ من غيرهم، و به قال على «ع» و عمر بن عبد العزيز لأنهم أهل كتاب فيدخلون تحت عموم الأمر بأخذ الجزيه من أهل الكتاب.

و قال أبو حنيفه: لا تؤخذ منهم الجزيه، بل تؤخذ منهم الصدقه مضاعفه فيؤخذ من كل خمس من الإبل شاتان، و يؤخذ من كل عشرين دينارا دينارا، و من كل مأتى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٣٩

درهم عشره دراهم، و من كل ما يجب فيه نصف العشر العشر، و ما يجب فيه العشر الخمس، و به قال الشافعى و ابن أبى ليلى و الحسن بن صالح بن حى و أحمد بن حنبل، لأن عمر ضعف الصدقه عليهم.

و هى حكايه حال لا عموم لها، فجاز أن تكون المصلحه للمسلمين فى كف أذاهم بذلك، و لأنه كان يأخذ جزيه لا صدقه و زكاه، و لأنه يؤدى إلى أن يأخذ أقل من دينار بأن تكون صدقته أقل من ذلك، و لأنه يلزم أن يقيم بعض أهل الكتاب فى بلد الإسلام مؤبدا بغير عوض بأن لا يكون له زرع و لا ماشيه.

و روى العامه عن

على «ع» أنه قال: «لئن تفرغت لبني تغلب ليكونن لى فيهم رأى:

لأقتلان مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم، فقد نقضوا العهد و برئت منهم الذمه حين نصرروا أولادهم.» «١» و ذكر نحو ذلك فى المنتهى. «٢»

و فى مختصر الخرقى فى فقه الحنابله:

«و لا تؤخذ الجزية من نصارى بنى تغلب، و تؤخذ الزكاه من أموالهم و مواشيهم و ثمرهم مثلى ما يؤخذ من المسلمين.»

و قال فى المغنى فى شرح العبارة:

«بنو تغلب بن وائل من العرب من ربيعه بن نزار انتقلوا فى الجاهليه إلى النصرانية، فدعاهم عمر إلى بذل الجزية فأبوا و أنفوا و قالوا: نحن عرب، خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض باسم الصدقة، فقال عمر: لا آخذ من مشرك صدقة، فلحق بعضهم بالروم فقال النعمان بن زرع: يا أمير المؤمنين، إن القوم لهم بأس و شدة و هم عرب يأنفون من الجزية فلا تعن عليك عدوك بهم و خذ منهم الجزية باسم الصدقة، فبعث عمر فى طلبهم فردهم و ضعف عليهم من الإبل من كل خمس شاتين، و من كل ثلاثين بقره تبيعين، و من كل عشرين ديناراً ديناراً، و من كل مأتى درهم عشرة دراهم. و فيما سقت السماء الخمس، و فيما سقى بنضح أو غرب أو دولاب العشر، فاستقر ذلك من قول عمر و لم يخالفه أحد من الصحابه فصار إجماعاً، و قال

(١) - التذكرة ١ / ٤٣٩.

(٢) - المنتهى ٢ / ٩٦٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٠

به الفقهاء بعد الصحابه منهم ابن أبى ليلى و الحسن بن صالح و أبو حنيفة و أبو يوسف و الشافعى.

و يروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أبى على نصارى بنى تغلب إلا

الجزية، و قال: لا والله إلا الجزية، وإلا فقد آذنتكم بالحرب، والحجة لهذا عموم الآية فيهم. و روى عن علي «ع» أنه قال: «لئن تفرغت لبنى تغلب ليكونن لى فيهم رأى: لأقتلن مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم، فقد نقضوا العهد و برئت منهم الذمه حين نصرؤا أولادهم.» و ذلك أن عمر صالحهم على أن لا ينصروا أولادهم. و العمل على الأول لما ذكرنا من الإجماع. و أما الآية فإن هذا المأخوذ منهم جزية باسم الصدقة، فإن الجزية يجوز أخذها من العروض.» (١)

أقول: الحديث الذى رواه العلامة و ابن قدامه عن علي «ع» رواه عنه أبو عبيد فى كتاب الأموال، فراجع. (٢)

و ملخص ما ذكره ابن قدامه أنه يتعين العمل بما صنعه عمر من تضعيف الصدقة على بعض قبائل العرب، و تكون جزية لا صدقة، و ظاهر العلامة على ما مرّ إفتاء الفقهاء بذلك صدقة و زكاة. و نحن نقول بجواز ذلك إذا رآه الإمام مصلحه و لكنه لا دليل على تعيينه. و مجرد عمل عمر فى عصره فى طوائف خاصة ليس حجه شرعية يؤخذ بها فى جميع الأعصار.

و كيف كان فهى جزية كما ذكر لا- صدقة، و به قال الشافعى أيضا، فلا تؤخذ من النساء و الصبيان و المجانين و نحوهم ممن تسقط عنهم الجزية، و مصرفها أيضا مصرف الجزية.

قال الماوردى فى الأحكام السلطانية:

«فإن صولحوا على مضاعفه الصدقة عليهم ضوعفت، كما ضاعف عمر بن الخطاب مع تنوخ و بهراء و بنى تغلب بالشام. و لا تؤخذ من النساء و الصبيان، لأنها جزية تصرف فى أهل الفى ء فخالفت الزكاة المأخوذه من النساء و الصبيان، فإن جمع بينها

(١)- المغنى ١٠ / ٥٩٠.

(٢)- الأموال / ٣٧.

و بين الجزيه أخذتا معا، و إن اقتصر عليها وحدها كانت جزيه إذا لم تنقص في السنه عن دينار.» (١) و الماوردى شافعى المذهب.

و بالجمله، فأمر الجزيه كَمَا و كيفا إلى إمام المسلمين، من غير فرق بين العرب و العجم و بنى تغلب و غيرهم. و لا يتعين ما صنعه عمر في عصره.

نعم، قد مرّ منا في بحث الخمس أن الذمى إذا اشترى من مسلم أرضا عشرية ضوعف عليه العشر فأخذ منه الخمس، و على هذا حملنا حكم الخمس المذكور في صحيحه أبى عبيده الحذاء، خلافا للمشهور بين أصحابنا من حملها على خمس رقبه الأرض التي اشتراها الذمى من مسلم، فراجع تلك المسأله.

و الظاهر أن هذا الخمس غير الجزيه التي تؤخذ من كل ذمى، بل هو في الحقيقه غرامه اشتراؤه لأرض عشرية. و على هذا فيؤخذ هذا الخمس من النساء أيضا بل و الصبيان إن قيل بتعلق الزكاه بهم. و مصرفه أيضا مصرف الزكاه.

و يحتمل بعيدا أن يكون هذا الخمس أيضا من قبيل الجزيه، فيترتب عليه أحكامها.

و المسأله تحتاج إلى دقه أكثر.

(١) - الأحكام السلطانيه / ١٤٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٢

الجهه السادسه: في جواز اشتراط الضيافه على أهل الذمه:

[كلمات العلماء]

١- قال في المبسوط:

«يجوز أن يشترط عليهم ضيافه من مرّ بهم من المسلمين مجاهدين و غير مجاهدين، لأن النبي «ص» ضرب على نصارى أيله ثلاثمائة دينار و أن يضيفوا من مرّ بهم من المسلمين ثلاثا و لا يغشوا.

فإذا ثبت ذلك احتاج إلى شرطين: أحدهما: أن يكون ذلك زائدا على أقلّ ما يجب عليهم من الجزيه ...

و الشرط الثاني أن يكون معلوما لأنه لا يصح العقد على مجهول، و يصير معلوما

بأن يكون عدد أيام الضيافه من الحول معلومه ... و يكون عدد من يضاف معلوما ...

؟؟؟ يكون القوت معلوما و لكل رجل كذا و كذا رطلا من الخبز و كذا من الأدم من لحم و جبن و سمن و زيت و شيرج و يكون مبلغ الأدم معلوما، و يكون علف الدواب معلوما ... و مبلغ الضيافه ثلاثه أيام، لما تضمنه الخبر و ما زاد عليه فهو مكروه. فأما موضع النزول فينبغي أن يكون في فضول منازلهم و بيعهم و كنائسهم ...» (١)

٢- و في الشرائع:

«و يجوز أن يشترط عليهم مضافا إلى الجزية ضيافه ماره العساكر، و يحتاج أن تكون الضيافه معلومه، و لو اقتصر على الشرط و جب أن يكون زائدا عن أقل مراتب الجزية.» (٢)

٣- و في المسالك:

«و كما يجوز اشتراط ضيافه مارّه العساكر يجوز اشتراط ضيافه مطلق المارّه من

(١)- المبسوط ٣٨ / ٢.

(٢)- الشرائع ١ / ٣٢٩ (ط. أخرى / ٢٥١).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٣

المسلمين، بل هذا هو المشهور في الأخبار و الفتاوى و هو الذي شرطه النبي «ص.» (١)

٤- و في التذكرة:

«يجوز أن يشترط عليهم في عقد الذمه ضيافه من يمرّ بهم من المسلمين إجماعا بل يستحب، لأن النبي «ص» ضرب على نصارى أيله ثلاثمائه دينار- و كانوا ثلاثمائه نفر- في كل سنه، و أن يضيفوا من يمرّ بهم من المسلمين ثلاثه أيام و لا يغشوا مسلما. و شرط على نصارى نجران إقراء رسله عشرين ليله فما دونها و عاربه ثلاثين فرسا و ثلاثين بعيرا و ثلاثين درعا مضمونه إذا كان حدث باليمن. و لأن الحاجه تدعو إليه، و ربما امتنعوا من مبايعه المسلمين معانده و إضرارا.

و لو

لم يشترط الضيافه لم تكن واجبه، و به قال الشافعي، للأصل و لأن أصل الجزيه إنما تثبت بالتراضى فالضيافه أولى.

و قال بعض العامه: تجب بغير شرط. و تجوز لجميع الطارقين و لا تختص بأهل الفى ء خلافا لبعض الشافعيه أنه لا يجوز لغير المجاهدين...» (٢)

و ذكر نحو ذلك فى المنتهى أيضا، فراجع. (٣)

[الأخبار]

أقول: و يدلّ على المسأله- مضافا إلى عمومات العقود و الشروط و أن تقدير الجزيه كمّا و كيفا إلى الإمام كما مرّ، و الضيافه جزء منها- أخبار كثيره حاكيه عن عمل النبي «ص» و الخلفاء بعده بلا ردع و اعتراض من الصحابه:

١- ففى سنن البيهقى بسنده، عن أبى الحويرث: «أن النبي «ص» ضرب على نصارى أيله ثلاثمائه دينار كل سنه، و أن يضيفوا من مرّ بهم من المسلمين ثلاثا و أن لا يغشوا مسلما.» (٤)

(١)- المسالك ١ / ١٥٨.

(٢)- التذكره ١ / ٤٤١.

(٣)- المنتهى ٢ / ٩٦٦.

(٤)- سنن البيهقى ٩ / ١٩٥، كتاب الجزيه، باب كم الجزيه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٤

٢- و فيه أيضا بسنده، عن عقبه بن عامر، قال: قلنا: يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقروننا فما ترى؟ فقال رسول الله «ص»: «إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغى للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم.» رواه البخارى و مسلم. (١)

٣- و فيه أيضا بسنده، عن أبى كريمه، سمع النبي «ص» يقول: «ليله الضيف حق على كل مسلم. من أصبح الضيف بفنائنه فهو عليه حق، أو قال: دين، إن شاء اقتضاه و إن شاء تركه.» (٢)

أقول: و ظاهر هاتين الروايتين ثبوت حق النزول و الضيافه حتى على المسلمين، و حتى

مع عدم الاشتراط، بحيث يجوز إجبار الشخص عليه، و لكن الالتزام بذلك مشكل و لا سيما بالنسبه إلى المسلم.

٤- و فيه أيضا بسنده، عن أبي سعيد: أن النبي «ص» قال: «حق الضيافه ثلاثه أيام، فما زاد على ذلك فهو صدقه.» و روى نحو ذلك بسنده، عن أبي هريره عنه «ص» أيضا. «٣»

٥- و فى قرب الإسناد، عن مسعده بن زياد، عن جعفر، عن أبيه: «أن رسول الله «ص» أمر بالنزول على أهل الذمه ثلاثه أيام.» «٤»

٦- و فيه أيضا، عن أبي البخترى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: «ينزل المسلمون على أهل الذمه فى أسفارهم و حاجاتهم، و لا ينزل المسلم على المسلم إلا بإذنه.» «٥»

(١)- سنن البيهقى ١٩٧/٩، كتاب الجزيه، باب ما جاء فى ضيافه من نزل به.

(٢)- سنن البيهقى ١٩٧/٩، كتاب الجزيه، باب ما جاء فى ضيافه من نزل به.

(٣)- سنن البيهقى ١٩٧/٩، كتاب الجزيه، باب ما جاء فى ضيافه من نزل به.

(٤)- قرب الإسناد / ٣٩.

(٥)- قرب الإسناد / ٦٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٥

٧- و فى البيهقى أيضا بسنده، عن أسلم: «أن عمر بن الخطاب ضرب الجزيه على أهل الذهب أربعة دنانير، و على أهل الورق أربعين درهما، و مع ذلك أرزاق المسلمين و ضيافه ثلاثه أيام.» «١»

٨- و فيه أيضا بسنده، عن الأحنف بن قيس: «أن عمر بن الخطاب كان يشترط على أهل الذمه ضيافه يوم و ليله و أن يصلحوا قناطر، و إن قتل بينهم قتيل فعليهم ديته.» «٢»

أقول: و الأخبار فى هذا المجال كثيره، و يظهر من بعضها أنه ربما كان يشترط الزيت و العسل و نحوهما.

و لا يخفى أن

مثل الضيافه و التصرف فى مثل الزيت و العسل و نحوهما يوجب غالبا المس بالأيدى، فأحد أن يستشهد بهذه الأخبار أيضا على أن طهاره أهل الكتاب ذاتا كانت مفروغا عنها عند المسلمين، فتأمل.

و فى الأحكام السلطانيه للماوردى:

«و إذا صولحوا على ضيافه من مّر بهم من المسلمين قدّرت عليهم ثلاثه أيام و أخذوا بها لا- يزدون عليها، كما صالح عمر نصارى الشام على ضيافه من مّر بهم من المسلمين ثلاثه أيام مما يأكلون، و لا يكلفهم ذبح شاه و لا دجاجه، و تبيت دوابهم من غير شعير. و جعل ذلك على أهل السواد دون المدن. فإن لم يشترط عليهم الضيافه و مضاعفه الصدقه فلا صدقه عليهم فى زرع و لا ثمر، و لا يلزمهم إضافه سائل و لا سابل.» «٣»

أقول: و للمسأله فروع كثيره أدرجناها، فمن شاء فليراجع مظانّها.

(١)- سنن البيهقى ١٩٧/٩، كتاب الجزيه، باب الضيافه فى الصلح.

(٢)- سنن البيهقى ١٩٧/٩، كتاب الجزيه باب الضيافه فى الصلح.

(٣)- الأحكام السلطانيه / ١٤٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٤

الجهه السابعه: فى أنه لا يؤخذ منهم سوى الجزيه و ما اشترط عليهم فى عقد الذمه شىء آخر من زكاه و غيرها:

أقول: الظاهر أن ضريبه أهل الجزيه تنحصر فى الجزيه الموضوعه عليهم بكمها و كيفها و ما اشترط عليهم فى عقد الذمه، فليس عليهم بعدها شىء.

بل الظاهر من الأخبار و الفتاوى سقوط الزكاه أيضا عنهم، و إن ثبت عندنا كون الكفار مكلفين بالفروع أيضا كما حققناه فى كتاب الزكاه، فراجع «١»:

١- ففى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع» فى أهل الجزيه يؤخذ من أموالهم و مواشيهم شىء سوى الجزيه؟ قال: لا.
«٢»

٢- و عن المقنعه، عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع» قال: «إذا أخذت الجزيه من أهل الكتاب فليس على

أموالهم و مواشيهم شىء بعدها.» (٣)

و الظاهر اتحاد الخبرين و كون الثانى نقلا بالمعنى و المضمون، كما هو سيره الفقهاء فى كتبهم الفقيهيه.

و الظاهر منهما نفى الزكاه عنهم. اللهم إلبا أن يقال بعدم دلالتهما على نفى الزكاه عن الغلات، إذ الظاهر من الأموال خصوص النقود، فتدبر.

٣- و قد مرّ فى صحيحه محمد بن مسلم السابقه، عن أبى عبد الله «ع» قوله:

(١)- كتاب الزكاه ١/ ١٢٥ و ما بعدها.

(٢)- الوسائل ١١/ ١١٥، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٣)- الوسائل ١١/ ١١٦، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٧

«و ليس للإمام أكثر من الجزيه، إن شاء الإمام وضع ذلك على رءوسهم، و ليس على أموالهم شىء، و إن شاء فعلى أموالهم و ليس على رءوسهم شىء.» فقلت: فهذا الخمس؟ فقال: «إنما هذا شىء كان صالحهم عليه رسول الله «ص.»» (١)

أقول: قد مرّ أن المراد بالخمس هنا هو الزكاه المضاعفه، فيجوز مطالبتها إن شرطت فى عقد الذمه و تكون فى الحقيقه بعنوان الجزيه، نظير ما وضعه عمر على بنى تغلب حين أنفوا من جزيه الرؤوس.

و من هذا القبيل أيضا على الظاهر جعل رسول الله «ص» العشر و نصف العشر على أهل خيبر بعد تقبيلمهم أراضيها، كما دلّ عليه صحيحه صفوان و البنزطى و خبر البنزطى أيضا، فراجع. (٢)

٤- و فى معاهده النبى «ص» مع نصارى نجران: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. هذا ما كتب محمد النبى رسول الله «ص» لأهل نجران: إذا كان عليهم حكمه فى كل ثمره، و فى كل صفراء و بيضاء و رقيق - فأفضل ذلك عليهم و ترك ذلك كله لهم - على

ألقى حلّه من حلال الأوقاف:

فى كل رجب ألف حلّه، و فى كل صفر ألف حلّه. الحديث. «٣»

و الحلل وضعت عليهم جزية كما مرّ.

و فى الأموال: «كل حلّه أوقيه، ما زاد الخراج أو نقص فعلى الأوقاف فليحسب.»

٥- و فى دعائم الإسلام: «و نهى رسول الله «ص» عن التعدى على المعاهدين.» «٤»

٦- و فيه أيضا: «روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آباءه، عن على «ع»، عن رسول الله «ص» أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى

يؤكل المعاهد كما توكل الخضر.» «٥» و رواهما عنه فى المستدرک. «٦»

(١)- الوسائل ١١ / ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- راجع الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١ و ٢.

(٣)- الوثائق السياسيّة / ١٧٥، الرقم ٩٤؛ و فى الأموال / ٢٤٤ بتفاوت.

(٤)- دعائم الإسلام ١ / ٣٨٠، كتاب الجهاد- ذكر الصلح و الموادعه و الجزية.

(٥)- دعائم الإسلام ١ / ٣٨٠، كتاب الجهاد- ذكر الصلح و الموادعه و الجزية.

(٦)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٧، الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥ و ٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٨

٧- و فى سنن البيهقى بسنده، عن العرباض بن ساريه السلمى، قال: نزلنا مع النبى «ص» خير، و معه من معه من أصحابه، و كان

صاحب خير رجلا ماردا منكرا، فأقبل إلى النبى «ص» فقال: يا محمد، ألكم أن تذبحوا حمرنا و تأكلوا ثمارنا و تضربوا نساءنا؟

فغضب النبى «ص» و قال: «يا بن عوف، اركب فرسك ثم ناد: أن الجنه لا تحلّ إلا لمؤمن، و أن اجتمعوا للصلاه.» قال: فاجتمعوا

ثم صلّى بهم النبى «ص» ثم قام فقال: «أ يحسب أحدكم متكئا

على أريكته قد يظن أن الله - عزّ وجلّ - لم يحرم شيئا إلا ما فى هذا القرآن؟ ألا وإني والله قد أمرت ووعظت و نهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر. وإن الله - عزّ وجلّ - لم يحلّ لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن ولا ضرب نساءهم ولا أكل ثمارهم إذا أعطوكم الذى عليهم.» (١)

أقول: و فى الحديث ردّ على من قال أو يقول: حسبنا كتاب الله، و روايات أئمتنا «ع» حاكيه لما وصل إليهم عن النبي «ص»، كما مرّ بيانه فى بعض الأبحاث السابقه.

٨- و فيه أيضا بسنده، عن رجل من جهينه من أصحاب النبي «ص»، قال:

قال رسول الله «ص»: «إنكم لعلكم تقاتلون قوما و تظهرون عليهم فيفادونكم بأموالهم دون أنفسهم و أبنائهم و تصالحوهم على صلح، فلا تصيبوا منهم فوق ذلك، فإنه لا يحلّ لكم.» (٢)

٩- و فيه أيضا بسنده، عن رسول الله «ص»، قال: «ألا- من ظلم معاهدا و انتقصه و كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة.- و أشار رسول الله «ص» بإصبعه إلى صدره- ألا و من قتل معاهدا له ذمه الله و ذمه رسوله حرم الله عليه ریح الجنه، و إن ريحها لتوجد من مسيره سبعين خريفا.» (٣)

١٠- و فى خراج أبى يوسف قال: و حدثنى بعض المشايخ المتقدمين يرفع

(١)- سنن البيهقي ٢٠٤ / ٩، كتاب الجزيه، باب لا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمه ...

(٢)- سنن البيهقي ٢٠٤ / ٩، كتاب الجزيه، باب لا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمه ...

(٣)- سنن البيهقي ٢٠٥ / ٩، كتاب الجزيه، باب لا يأخذ المسلمون من

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٤٩

الحديث إلى النبي «ص» أنه ولى عبد الله بن أرقم على جزية أهل الذمه، فلما ولى من عنده ناداه فقال: «ألا من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته أو انتقصه أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه فأنا حجيجه يوم القيامة.» «١» إلى غير ذلك من الأخبار في هذا المجال.

أقول: وإذا كان هذا حال من أخذ من أموال أهل الذمه بغير طيب أنفسهم فكيف حال من توغل في دماء المسلمين و أموالهم و أعراضهم بلا توق و احتياط بمجرد الأحاسيس النفسيه و التوهّمات و الإلقاءات، اللهم فأعدنا من موجبات سخطك و عذابك. نعم، لو كان غاصبا للأموال العامه جاز استردادها بالمصادره بل و جب، كما مرّ تفصيله في محلّه. هذا.

١١- و في كتاب الأموال لأبي عبيد بسنده، عن الحسن، قال:

«ليس على أهل الذمه صدقه في أموالهم، و ليس عليهم إلا الجزية.» «٢»

١٢- و في باب أحكام الأرضين من النهايه قال:

«و الضرب الثالث: كلّ أرض صالح أهلها عليها، و هي أرض الجزية، يلزمهم ما يصلحهم الإمام عليه من النصف أو الثلث أو الرابع، و ليس عليهم غير ذلك.» «٣»

١٣- و في المبسوط في نصارى العرب قال:

«و ينبغي أن تؤخذ منهم الجزية، و لا تؤخذ منهم الزكاه، لأن الزكاه لا تؤخذ إلا من مسلم.» «٤»

١٤- و في موطأ مالك:

«و لا صدقه على أهل الكتاب و لا المجوس في شىء من أموالهم و لا من مواشيهم

(١)- الخراج / ١٢٥.

(٢)- الأموال / ١١٩.

(٣)- النهايه / ١٩٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٠

و لا ثمارهم و لا زروعهم، مضت بذلك السنّه.»

١٥- و في خراج أبي يوسف:

«و ليس في شىء من أموالهم - الرجال منهم و النساء - زكاة إلا ما اختلفوا به في تجارتهم، فإن عليهم نصف العشر.» «٢»
أقول: أراد بذلك تضعيف زكاة مال التجاره، كما لا يخفى.

١٦- و قد مرّ عن الماوردي قوله:

«فإن لم يشترط عليهم الضيافه و مضاعفه الصدقه فلا صدقه عليهم في زرع و لا ثمر، و لا يلزمهم إضافه سائل و لا سائل.» «٣»
إلى غير ذلك من الكلمات التي يعثر عليها المتتبع، و قد تعرضنا للمسألة إجمالاً في كتابنا في الزكاة، فراجع. «٤»

(١)- موطأ مالك ١/ ٢٠٨، كتاب الزكاة، جزية أهل الكتاب و المجوس.

(٢)- الخراج / ١٢٣.

(٣)- الأحكام السلطانية / ١٤٥.

(٤)- كتاب الزكاة ١/ ١٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٥١

الجهه التامنه: في جواز أخذ الجزية من ثمن الخمر و الخنازير و نحوهما من المحرمات:

١- قال الشيخ في النهاية:

«و لا- بأس أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب مما أخذوه من ثمن الخمر و الخنازير و الأشياء التي لا يحلّ للمسلمين بيعها و التصرف فيها.» «١»

٢- و في المختلف:

«لا بأس بأخذ الجزية من ثمن المحرمات و عليه علماؤنا، و به قال ابن الجنيدي و لكنه قال: و لو علم المسلمون بأن الذمى أداها من ثمن خمر جاز ذلك منه، لا- من حواله على المبتاع للخمر منه. و الأقرب أنه لا فرق بين الحواله و بين قبضه منه، عملاً بالعموم الدالّ على جواز الأخذ من ثمن المحرمات.» «٢»

٣- و الأصل فى المسأله ما رواه فى الوسائل بسند صحيح، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن صدقات أهل الذمه و ما يؤخذ من جزيتهم من ثمن خمورهم و خنازيرهم و ميتتهم، قال: «عليهم الجزية فى أموالهم، تؤخذ من ثمن لحم الخنزير أو

خمر، فكل ما أخذوا منهم من ذلك فوز ذلك عليهم و ثمنه للمسلمين حلال يأخذونه في جزيتهم.» (٣)

٤- وفيه أيضا، عن المفيد في المقنعه، قال: و روى محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله «ع» أنه سأله عن خراج أهل الذمه و جزيتهم إذا أدوها من ثمن خمورهم

(١)- النهاية / ١٩٤.

(٢)- المختلف / ١ / ٣٣٥.

(٣)- الوسائل ١١ / ١١٧، الباب ٧٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٢

و خنازيرهم و ميتهم أ يحل للإمام أن يأخذها و يطيب ذلك للمسلمين؟ فقال:

«ذلك للإمام و المسلمين حلال، و هي على أهل الذمه حرام و هم المحتملون لوزره.» (١)

و من المحتمل اتحاد الروايتين، لاتحاد الراوى و المروى عنه و المضمون، و كان بناء الفقهاء في كتبهم الفقيهيه على نقل الروايات بمضامينها.

و المقصود بالصدقات في الروايه الأولى الصدقات المضاعفه أو المستحبه أو الخراج المجعول على أراضيهم، حيث إنه يشبه صدقه العشر، و يشهد لذلك روايه المقنعه، فتأمل.

٥- و في دعائم الإسلام: «و عن جعفر بن محمد «ع» أنه رخص في أخذ الجزيه من أهل الذمه من ثمن الخمر و الخنزير، لأن أموالهم كذلك أكثرها من الحرام و الربا.» (٢) و رواه عنه في المستدرک. (٣)

٦- و في كتاب الأموال لأبي عبيد بسنده، عن سويد بن غفله «أن بلالا- قال لعمر بن الخطاب: إن عمالك يأخذون الخمر و الخنازير في الخراج؟ فقال:

لا تأخذوا منهم، و لكن ولّوهم بيعها و خذوا أنتم من الثمن.» (٤)

قال ابن قدامه في المغنى بعد نقل الخبر:

«و يجوز أخذ ثمن الخمر و الخنزير منهم على جزيه رءوسهم و خراج أرضهم، احتجاجا بقول عمر هذا، و لأنها من

أموالهم التي نقرّهم على اقتنائها و التصرف فيها، فجاز أخذ أثمانها منهم كثيابهم.» «٥»

أقول: و مقتضى بعض الأخبار أنه يجوز لأنفسهم أيضا بعد ما أسلموا ترتيب آثار

(١)- الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧٠ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- دعائم الإسلام ١ / ٣٨١، كتاب الجهاد- ذكر الصلح و الموادعه و الجزية.

(٣)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٧، الباب ٥٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٤)- الأموال / ٦٢.

(٥)- المغنى ١٠ / ٦٠١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٣

الصحه على هذا السنخ من المعاملات الواقعه منهم حال الكفر: ففي خبر على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر «ع»، قال: سألته عن رجلين نصرانيين باع أحدهما خمرا أو خنزيرا إلى أجل فأسلما قبل أن يقبضا الثمن هل يحلّ له ثمنه بعد الإسلام؟ قال: «إنما له الثمن فلا بأس أن يأخذه.» «١»

و قد وردت أخبار مستفيضه تدلّ على جواز اقتضاء الرجل ماله الذي في عهده غيره من ثمن الخمر و الخنزير، و أكثرها مطلقه و إن كان المذكور في بعضها خصوص الذمي، فراجع الوسائل. «٢»

فمن جمله هذه الأخبار صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع» في رجل كان له على رجل دراهم فباع خمرا و خنازير و هو ينظر فقضاه؟ فقال: «لا بأس به، أمّا للمقتضى فحلال، و أمّا للبائع فحرام.»

و في صحيحه زراره، عن أبي عبد الله «ع»: «في الرجل يكون لى عليه الدراهم فيبيع بها خمرا و خنزيرا ثم يقضى منها؟ قال: لا بأس، أو قال: خذها.»

إلى غير ذلك من الأخبار.

و كون موضوع السؤال في بعضها الذمي لا يوجب حمل المطلقات عليه لعدم التنافي.

اللهم إلا أن يقال: إن بيع الخمر و

الخنزير في البلاد الإسلاميه في تلك الأعصار لم يكن يصدر إلا من أهل الذمه. هذا.

و نظير هذا الباب ما ورد في جواز بيع المختلط بالميته ممن يستحلها، كصحيحه الحلبي، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «إذا اختلط الذكي و الميته باعه ممن يستحل الميته و أكل ثمنه.» و نحو ذلك صحيحته الأخرى عنه «ع»، فراجع. «٣»

(١)- الوسائل ١٢ / ١٧٢، الباب ٦١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

(٢)- راجع الوسائل ١٢ / ١٧١، الباب ٦٠ من أبواب ما يكتسب به.

(٣)- راجع الوسائل ١٢ / ٦٧ و ٦٨، الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١ و ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٤

و من هذا القبيل أيضا ما ورد في بيع العجين بالماء النجس ممن يستحل الميته:

ففي خبر حفص بن البختري، عن أبي عبد الله «ع» في العجين من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال: «يباع ممن يستحل الميته.»
(١)

و السند إلى حفص صحيح، و الراوى عن حفص، ابن أبي عمير.

و لا يخفى أن الخمر و الخنزير لا مائته لهما عند المسلمين و تكون المعامله عليهما باطله، فيستفاد من هذه الأخبار الكثيره جواز إزام الكفار بما ألزموا به أنفسهم من صحه المعامله عليهما و أخذ ثمنهما، و كذلك الميته و نحوها.

و لعله يفتح من ذلك باب واسع يمكن أن تنتفع به الدول المسلمه في معاملاتهم مع الدول الأجنبيه الكافره، فتدبر.

(١)- الوسائل ١٢ / ٦٨، الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٥

الجهه التاسعه: فيما إذا مات الذمى أو أسلم:

١- قال الشيخ في كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ١١):

«إذا وجبت الجزيه على الذمى بحول الحول ثم

مات أو أسلم قال الشافعي:

لم تسقط. و قال أبو حنيفة: تسقط. و قال أصحابنا: إن أسلم سقطت، و لم يذكروا الموت.

و الذي يقتضيه المذهب: أنه إذا مات لا تسقط عنه، لأن الحق واجب عليه فيؤخذ من تركته، و به قال مالك.

و أما الدليل على أنها تسقط بالإسلام فقوله - تعالى - : «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ». فشرط في إعطائها الصغار، و هذا لا يمكن مع الإسلام، فيجب أن تسقط. و أيضا قوله «ص»: «الإسلام يجب ما قبله» يفيد سقوطها، لأن عمومها يقتضى ذلك.

و روى عنه «ع» أنه قال: «لا جزية على مسلم». و ذلك على عمومها في الإعطاء و الوجوب. «(١)»

٢- و في النهاية:

«و من وجبت عليه الجزية و حلّ الوقت فأسلم قبل أن يعطيها سقطت عنه و لم يلزمه أدائها.» «(٢)»

٣- و في المبسوط:

«و إذا أسلم الذمى بعد الحول سقطت عنه الجزية، و إن مات لم تسقط عنه و تؤخذ

(١) - الخلاف ٣ / ٢٣٩.

(٢) - النهاية / ١٩٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٥٦

من تركته، فإن لم يترك شيئا فلا شيء على ورثته. و إن أسلم و قد مضى بعض الحول فلا يلزمه شيء؛ مثل ذلك. و إن مات قبل الحول لا يجب أخذها من تركته، لأنها إنما تجب بحئول الحول، و ما حال.» «(١)»

٤- و في المنتهى:

«إذا مات الذمى بعد الحول لم تسقط عنه الجزية و أخذت من تركته، و به قال الشافعي و مالك. و قال أبو حنيفة: تسقط، و هو قول عمر بن عبد العزيز. و عن أحمد روايتان ... لو مات في أثناء الحول ففي مطالبته بالقسط نظر؛ أقرب المطالبه، و به قال ابن الجنيدي، لأن

الجزية معاوضه عن المساكنه و حقن الدم و إنما أخرنا المطالبه إرفاقا ...

إذا أسلم الذمى قبل أداء الجزية فإن كان فى أثناء الحول سقطت عنه الجزية إجماعاً متناً. و إن أسلم بعد حولان الحول ففيه قولان: أحدهما تسقط عنه أيضا ذهب إليه الشيخان و ابن إدريس و أكثر علمائنا، و به قال مالك و الثورى و أبو عبيد و أحمد و أصحاب الرأى. و الثانى لا تسقط، اختاره الشيخ «ره» فى الخلاف و به قال الشافعى و أبو ثور و ابن المنذر. «٢»

أقول: ما حكاه عن الخلاف لم نجده فيه بل مرّ عن الخلاف خلافه، اللهم إلا أن يقال: إن نسبته إلى أصحابنا لا تدلّ على موافقته بل تشعر بمخالفته.

٥- و فى الشرائع:

«و إذا أسلم قبل الحول أو بعده قبل الأداء سقطت الجزية على الأظهر. و لو مات بعد الحول لم تسقط و أخذت من تركته كالدين.» «٣»

٦- و فى الجواهر بعد قول المصنف: «على الأظهر» قال:

«بل لا أجد فيه خلافا فى الأول، بل فى المنتهى و محكى التذكرة الإجماع عليه و هو الحجج، مضافا إلى ما تسمعه فى الثانى الذى هو المشهور شهره عظيمه، بل عن الغنيه

(١)- المبسوط ٢ / ٤٢.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٦٧ و ما بعدها.

(٣)- الشرائع ١ / ٣٢٩ (ط. أخرى / ٢٥١).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٧

الإجماع عليه، و لعلّه كذلك.» «١»

٧- و قال الماوردى:

«و لا تجب الجزية عليهم فى السنه إلا مرّه واحده بعد انقضائها بشهور هلاليه، و من مات منهم فيها أخذ من تركته بقدر ما مضى منها. و من أسلم منهم كان ما لزم من جزيته دينا فى ذمته يؤخذ بها، و أسقطها أبو

و أبو يعلى حكم بسقوط الجزية بالإسلام دون الموت كافراً، فراجع «٣» و هو حنبلى و الماوردى شافعى.

٨- و فى خراج أبى يوسف:

«و لا يؤخذ من مسلم جزية رأسه إلا أن يكون أسلم بعد خروج السنه، فإنه إذا أسلم بعد خروجها فقد كانت الجزية وجبت عليه و صارت خراجاً لجميع المسلمين فتؤخذ منه. و إن أسلم قبل تمام السنه بيوم أو يومين أو شهر أو شهرين أو أكثر أو أقل لم يؤخذ بشىء من الجزية إذا كان أسلم قبل انقضاء السنه. و إن وجبت عليه الجزية فمات قبل أن تؤخذ منه أو أخذ بعضها و بقى البعض لم يؤخذ بذلك ورثته و لم تؤخذ من تركته، لأن ذلك ليس بدين عليه. و كذلك إن أسلم و قد بقى عليه شىء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك.» «٤»

أقول: لما كانت الجزية ضريبه سنويه توضع على أهل الذمه فى قبال الكف عنهم و الحمايه لهم طول السنه فالقاعده تقتضى ثبوتها بعقد الذمه و اشتغال ذمتهم بها. و السقوط بالموت أو بالإسلام بالنسبه إلى ما مضى مخالف للأصل. نعم بالإسلام ينتفى الموضوع بالنسبه إلى ما بعده.

و تعيين وقت المطالبه و تحديده بآخر الحول فى العقد لا يوجب عدم تقسيطها

(١)- الجواهر ٢١ / ٢٥٨.

(٢)- الأحكام السلطانيه / ١٤٥.

(٣)- الأحكام السلطانيه / ١٦٠.

(٤)- الخراج / ١٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٥٨

بحسب أيام السنه، بداهه أنها ضريبه سنويه توضع بحساب جميع أيام السنه لا بحساب اليوم الآخر منها، فالسقوط بعد الثبوت يحتاج إلى دليل.

إذا عرفت هذا فنقول: الظاهر أنه لا خلاف و لا إشكال عندنا فى عدم سقوطها بالموت بعد الحول، بل تتعلق بالترکه

كسائر الديون خلافاً لأبي حنيفة، قال: لأنها عقوبه كالحدد. وفيه أنه قياس مع الفارق، لما مرّ من أنها ضريبه و معاوضه و إن استلذمت العقوبه أيضاً. و الحدود تسقط بالموت لفوات محلّها بخلاف الجزية التي هي أمر مالي يمكن أن تتعلق بالتركة. بل لو مات في أثناء الحول أيضاً كان مقتضى القاعده و الاعتبار التقييط كما مرّ و إن كان لو لم يمت لم يطالب في الأثناء عملاً بمقتضى العقد و إنما يحلّ الأجل بالموت كسائر الديون المؤجله، فتدبر.

و أما من أسلم قبل الحول أو بعده قبل أداء الجزية فالمشهور فيهما السقوط، بل مرّ ادعاء الإجماع فيهما و لا سيما في الأوّل.

و استدلّوا لذلك بقوله - تعالى - : «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ.» (١)

و بالنبوين المستغنيين بشهرتهما نقلاً و عملاً عن البحث في سندهما على ما في الجواهر: (٢)

أحدهما قوله «ص»: «الإسلام يجب ما قبله.» (٣) و قد تعرضنا لسند الحديث و متنه بالتفصيل في المجلد الأول من كتابنا في الزكاه، فراجع. (٤)

و الآخر قوله «ص»: «ليس على مسلم جزية.» (٥) و رواه البيهقي بسنده، عن ابن

(١) - سورة الأنفال (٨)، الآية ٣٨.

(٢) - الجواهر ٢١ / ٢٥٨.

(٣) - مستدرک الوسائل ١ / ٥٨٠، الباب ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٢.

(٤) - كتاب الزكاه ١ / ١٣٧ و ما بعدها.

(٥) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٧٠، الباب ٦١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣٤؛ و الأموال / ٥٩؛ و سنن أبي داود ٢ / ١٥٢، كتاب الخراج و الفی ء و الإمارة، باب في الذمی يسلم في بعض السنّه ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٥٩

عباس، عنه «ص»، قال: «ليس على مؤمن جزية.» (١)

الثالث: «لا ينبغي للمسلم أن يؤدي خراجا.» (٢)

و بأن الجزية عقوبه تجب بسبب الكفر، فيسقطها الإسلام.

و بأن وضعها للصغار و الإهانه للرغبة في الإسلام المنزه عنهما المسلم.

و بظهور دليلها في الإعطاء صاغرا، و من المعلوم عدمه في المسلم.

و روى عن مسروق أن رجلا- من الشعوب أسلم فكانت تؤخذ منه الجزية فأتى عمر بن الخطاب فقال: يا أمير المؤمنين، إني أسلمت، فقال: لعلك أسلمت متعوذا.

فقال: أما في الإسلام ما يعيدني؟ قال: بلى. قال: فكتب (عمر): أن لا تؤخذ منه الجزية. قال أبو عبيد: الشعوب: الأعاجم. (٣)

أقول: لو لا- وضوح المسألة عند الأصحاب و اشتهاؤها بينهم بل الإجماع عليها لأمكن الإشكال في كثير مما ذكر بالمناقشه في سند الروايات، و بأن المتبادر من عدم الجزية على المسلم عدمها بلحاظ حال إسلامه لا بلحاظ حال كفره السابق، و لا نسلم كون الجزية عقوبه، بل هي ضريبه توضع في قبال حمايه الدوله الإسلاميه له، و لا- نسلم أن وضعها للصغار و الإهانه. نعم يعطيها صاغرا، و لكنه من المحتمل أن يراد به التسليم و الانقياد في قبال الدوله الحقه، و ليس هذا إهانه. هذا.

و قد يقال بالنسبه إلى حديث الجبّ: إن الجزية من الديون و لا يجنبها الإسلام.

و فيه أن الظاهر من الحديث جبّ الإسلام لكل ما كان يقتضيه الكفر و إن كان أمرا ماليا.

بل الظاهر جبه لجميع الواجبات الماليه و غيرها بناء على عموم أدلتها للكفار أيضا كما هو الظاهر. و قد بينا ذلك في كتاب الزكاه، فراجع.

و قال في مصباح الفقيه في بيان دلالة الحديث:

(١)- سنن البيهقي ٩ / ١٩٩، كتاب الجزية، باب الدّمي يسلم فيرفع عنه الجزية ...

(٢)- سنن البيهقي ٩ / ١٣٩، كتاب السير، باب الأرض إذا

كان صلحا...، نقله عن الشافعي.

(٣) - الأموال / ٥٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٠

«فإن مثل الزكاه و الخمس و الكفارات و أشباهها من الحقوق الثابته في الإسلام بمنزله القدر المتيقن منها، كما يؤيد ذلك بل يدلّ على أصل المدعى قضاء الضروره بجريان سيره النبي «ص» و الأئمه القائمين مقامه على عدم مؤاخذه من دخل في الإسلام بشيء من هذه الحقوق بالنسبه إلى الأزمنه الماضيه.» (١)

أقول: اللهم إلا أن يقال: إن عدم مؤاخذتهم بها لعله كان لعدم تعلقها بالكفار لا لجبّ الإسلام إياها.

و كيف كان فبعد الإسلام لا يجوز أخذ الجزيه بلا إشكال و لا سيما بالنسبه إلى المستقبل و حال إسلامه.

و لكن في أحكام القرآن للجصاص:

«و قد كان آل مروان يأخذون الجزيه ممن أسلم من أهل الذمه و يذهبون إلى أن الجزيه بمنزله ضريبه العبد فلا يسقط إسلام العبد ضريبته.»

قال:

«و هذا خلل في جنب ما ارتكبه من المسلمين و نقض الإسلام عروه عروه إلى أن ولي عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن: أمّا بعد، فإن الله بعث محمدا «ص» داعيا و لم يبعثه جابيا، فإذا أتاك كتابي هذا فارفع الجزيه عن أسلم من أهل الذمه. فلما ولي هشام بن عبد الملك أعادها على المسلمين. و كان أحد الأسباب التي لها استجاز القرّاء و الفقهاء قتال عبد الملك بن مروان و الحجاج - لعنهما الله - أخذهم (هما - ظ.) الجزيه من المسلمين، ثم صار ذلك أيضا أحد اثبات (أسباب - ظ.) زوال دولتهم و سلب نعمتهم.» (٢)

(١) - مصباح الفقيه، كتاب الزكاه / ١٧.

(٢) - أحكام القرآن ٣ / ١٢٦، باب وقت وجوب الجزيه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله

الجهه العاشره: فى مصرف الجزيه:

١- قال الشيخ فى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ٤٢):

«ما يؤخذ من الجزيه و الصلح و الأعشار من المشركين للمقاتله المجاهدين. و للشافعى فيه قولان: أحدهما أن جميعه لمصالح المسلمين و يبدأ بالأهم فالأهم، و الأهم هم الغزاه. و الباقي للمقاتله كما قلناه.

هذا إذا قال: إنه لا- يخمس، و أما إذا قال: يخمس فأربعة أحماسه تصرف إلى أحد هذين النوعين على القولين. و المصالح مقدمه عندهم.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم فى أن الجزيه للمجاهدين لا يشركهم فيها غيرهم. و إذا ثبت ذلك ثبت فى الكل، لأن الصلح أيضا جزيه عندنا. فأما الأعشار فإنه يصرف فى مصالح المسلمين لأنه لا دليل على تخصيص شىء منه به دون شىء.» (١)

أقول: المراد بقوله: «و الباقي» القول الآخر للشافعى، و يمكن أن تكون الكلمه مصحفه: «و الثانى».

٢- و فى النهايه:

«و كان المستحق للجزيه فى عهد رسول الله «ص» المهاجرين دون غيرهم، و هى اليوم لمن قام مقامهم فى نصره الإسلام و الذب من سائر المسلمين.» (٢)

أقول: إعطاء رسول الله «ص» إياها لخصوص المهاجرين لا يدلّ على اختصاصها بهم، فتأمل.

(١)- الخلاف ٢ / ٣٤٤.

(٢)- النهايه / ١٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٢

٣- و فى المبسوط:

«و مصرف الجزيه مصرف الغنيمه سواء للمجاهدين، و كذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضه لدخول بلاد الإسلام لأنه مأخوذ من أهل الشرك.» (١)

وقد ذكر مثل ذلك أيضا العلامة في المنتهى. «٢»

٤- وفي التذكرة:

«تذنيب: مصرف الجزية هو مصرف الغنيمه سواء، لأنه مال أخذ بالقهر و الغلبه فكان مصرفه مصرف المجاهدين كغنيمه دار الحرب.» «٣»

أقول: الغنيمه فائده تحصل دفعه فتقسم في جيش اغتنامها، فلا تقاس عليها

الجزية التي تحصل تدريجا في آخر كل سنة، إذ نسبتها إلى الجيش الفاتح لهذا البلد الخاص قد انقطعت، ولا نسيه لها أيضا إلى الجيوش الأخرى، فتدبر.

٥- وفي المقنعه:

«و كانت الجزية على عهد رسول الله «ص» عطاء المهاجرين، و هي من بعده لمن قام مع الإمام مقام المهاجرين، و فيما يراه الإمام من مصالح المسلمين.» (٤)

٦- وفي السرائر:

«و كان المستحق للجزية على عهد رسول الله «ص» المهاجرين دون غيرهم على ما روى، و هي اليوم لمن قام مقامهم مع الإمام في نصره الإسلام و الذب عنه، و لمن يراه الإمام من الفقراء و المساكين من سائر المسلمين.» (٥)

٧- و في الأحكام السلطانية للماوردي:

«إن كل مال وصل من المشركين عفوا من غير قتال و لا إيجاف خيل و لا ركاب كمال الهدنه و الجزية و أعشار متاجرهم، أو كان واصلا بسبب من جهتهم كمال

(١)- المبسوط ٢ / ٥٠.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٧٣.

(٣)- التذكرة ١ / ٤٤٢.

(٤)- المقنعه / ٤٤.

(٥)- السرائر / ١١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٣

الخراج ففيه إذا أخذ منهم أداء الخمس لأهل الخمس مقسوما على خمس. و قال أبو حنيفه: لا خمس في الفى ء ...

و أما أربعه أخماسه ففيه قولان: أحدهما أنه للجيش خاصه لا- يشاركهم فيه غيرهم ليكون معدا لأرزاقهم. و القول الثاني أنه مصروف في المصالح التي منها أرزاق الجيش و ما لا غنى للمسلمين عنه.

ولا- يجوز أن يصرف الفى ء في أهل الصدقات، و لا تصرف الصدقات في أهل الفى ء، و يصرف كل واحد من المالىن في

أهله. و أهل الصدقه من لا هجره له و ليس من المقاتله عن المسلمين و لا من حماه البيضه. و

أهل الفى ء هم ذوو الهجره الذابون عن البيضه و المانعون عن الحريم و المجاهدون للعدو...» (١)

أقول: الماوردى من علماء الشافعيه، و الشافعى قائل بثبوت الخمس فى الفى ء بأنواعه. و قد مرّ البحث فى ذلك و نفينا نحن ثبوت الخمس فى الفى ء و أمثاله من الضرائب و الأموال العامه، فراجع.

و فيما ذكره من عدم جواز صرف الصدقات فى أهل الفى ء و بالعكس كلام، إذ من أهمّ مصارف الصدقات سبيل الله الشامل لجميع سبل الخير و المصالح العامه و منها الجهاد فى سبيل الله كما أن من أهمّ المصالح العامه سدّ خَلّات المسلمين و رفع حاجه المساكين و المحتاجين و أهل البؤسى و الزمنى منهم كما أوصى بذلك أمير المؤمنين «ع» فى كتابه لمالك حين ولّاه مصر. و بالجمله فالتباين بين المصرفين غير واضح. هذا.

٨- و راجع فى مصرف الجزيه الأحكام السلطانيه لأبى يعلى. (٢)

و فى مصرف الفى ء الذى من أقسامه الجزيه المغنى لابن قدامه. و قد حكى فيه عن أحمد أن الفى ء بأنواعه حق لكل المسلمين غنيهم و فقيرهم.

و فيه عن القاضى قال:

(١)- الأحكام السلطانيه / ١٢٦-١٢٧.

(٢)- الأحكام السلطانيه / ١٣٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٤

«و معنى كلام أحمد: أنه بين الغنى و الفقير، يعنى الغنى الذى فيه مصلحة المسلمين من المجاهدين و القضاة و الفقهاء ... و سياق كلامه يدلّ على أنه ليس مختصا بالجند و إنما هو مصروف فى مصالح المسلمين لكن يبدأ بجند المسلمين لأنهم أهمّ المصالح لكونهم يحفظون المسلمين فيعطون كفاياتهم، فما فضل قدم الأهمّ فالأهمّ من عماره الثغور و كفايتها فالأسلحه و الكراع و ما يحتاج إليه، ثم الأهمّ فالأهمّ من عماره المساجد و القناطر

و إصلاح الطرق و كراء الأنهار و سدّ بثوقها، و أرزاق القضاء و الأئمة و المؤذنين و الفقهاء و نحو ذلك مما للمسلمين فيه نفع.»
(١)

أقول: و قد تحصل مما ذكرناه من الكلمات أن في مصرف الجزية قولين: أحدهما أنها بحكم الغنيمه فتختص بالمقاتلين. و الثانى أنها من أنواع الفىء، و مصرف الفىء مصالح المسلمين بشعبها المختلفه و منها مصارف المقاتلين. و لعلّ عمدته نظر الفريق الأول إلى أن الجزية كأنها نتيجة الحرب و فداء عن النفوس التى وقعت فى معرض القتل أو الأسر، و الأسارى يعدّون من جملة الغنائم كما مرّ. هذا.

و الأصل فى المسأله عندنا:

١- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر «ع»، قال: سألته عن سيره الإمام فى الأرض التى فتحت بعد رسول الله «ص» فقال: «إن أمير المؤمنين «ع» قد سار فى أهل العراق بسيره، فهى إمام لسائر الأرضين.»

و قال: «إن أرض الجزية لا ترفع عنهم الجزية، و إنما الجزية عطاء المهاجرين. و الصدقات لأهلها الذين سمى الله فى كتابه ليس لهم فى الجزية شىء.» ثم قال: «ما أوسع العدل، إن الناس يتسعون (يستغنون- الفقيه) إذا عدل فيهم و تنزل السماء رزقها و تخرج الأرض بركتها بإذن الله- تعالى.»

رواها الفقيه «٢»، و التهذيب «٣». و لكن فى الفقيه: «عطاء المجاهدين».

(١)- المغنى ٧/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢)- الفقيه ٢/ ٥٣، باب الخراج و الجزية، الحديث ١٦٧٧.

(٣)- التهذيب ٤/ ١١٨، باب مستحقّ عطاء الجزية من المسلمين، الحديث ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٥

و رواها فى الوسائل «١» عن المشايخ الثلاثة، و لكنى لم أجده فى الكافى.

٢- و فى دعائم الإسلام، عن أبى جعفر محمد بن على «ع»

أنه قال: «الجزية عطاء المجاهدين، و الصدقة لأهلها الذين سَمَّاهم الله- تعالى- في كتابه ليس من الجزية في شىء.». ثم قال: «ما أوسع العدل، إن الناس يستغنون إذا عدل عليهم.» «٢» و رواه عنه في المستدرک. «٣»

٣- خبر ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إن أرض الجزية لا- ترفع عنها الجزية، و إنما الجزية عطاء المهاجرين، و الصدقة لأهلها الذين سَمَّى الله في كتابه فليس لهم من الجزية شىء.». ثم قال: «ما أوسع العدل.» ثم قال: «إن الناس يستغنون إذا عدل بينهم و تنزل السماء رزقها و تخرج الأرض بركتها بإذن الله.»

رواه في الوسائل «٤» عن الكليني بسند لا- بأس به، إلا أن فيه سهلا و الأمر فيه سهل، و عن المقنعه أيضا مرسلا. و عثر عنه في الجواهر «٥» بالصحيح، و لعله منه سهو.

و هل يراد بالمهاجرين في الخبرين خصوص من هاجر في صدر الإسلام في عصر النبي «ص» إلى المدينة المنورة أو الأعمم منهم؟ يبعد جدا إرادته الأول، إذ هم لم يبقوا إلى عصر الصادقين «ع»، و حكم الجزية عامّ ثابت في جميع الأعصار، فلا محاله يراد بهم جنود الإسلام المهاجرين من بلادهم إلى صفوف القتال أو إلى الثغور، فينطبق قهرا على المجاهدين. و حيث إن مصارف الصدقة سبيل الله و من أظهر مصاديقه الجهاد بلا إشكال فلا محاله لا يمكن الحكم بتباين المصرفين بالكلية. فلعل المراد بمصرف الصدقة في هذه الأخبار مصرفها الغالب، أعنى الفقراء و المساكين. و قد كانت الصدقات تقسم غالبا في المحل: تقسم صدقات البوادي في البوادي

(١)- الوسائل ١١/ ١١٧، الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- دعائم الإسلام ١/ ٣٨٠، كتاب الجهاد-

ذكر الصلح و الموادعه و الجزية.

(٣) - مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٧، الباب ٥٧ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١١ / ٦٩، الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١، عن الكافي ٣ / ٥٦٨، و عن المقنعه / ٤٥.

(٥) - الجواهر ٢١ / ٢٦٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٦

و صدقات أهل الحضرة في أهل الحضرة كما نطقت بذلك الأخبار. «١»

فلم يكن يبقى منها غالبا ما يصرف في المهاجرين المجاهدين في سبيل الله، فخصّ بهم الخراج و الجزية و نحوهما مما كان يؤخذ من الكفار، و مع وجودهم عند الإمام و احتياجهم يقدمون بحسب المصلحه على أكثر المصالح العامه قطعاً، فلا تصرف الجزية قهراً في فقراء المحل بما هم فقراء فقط، إذ على الإمام أن يراعى فيها ما هو الأهم من المصالح العامه. و بالجملة، فالتباين بين المصرفين كان في مقام العمل و الابتلاء خارجاً بملاحظه الأعم الأغلب، فتدبر.

ثم لو سلّم كون الجزية كالغنيمه بحسب المصرف لكونها مثلها في الأخذ من أهل الشرك بالقهر و الغلبه كما مرّ في بعض الكلمات فنقول:

قد مرّ متّياً في مبحث الغنائم أنها أيضاً تكون تحت اختيار الإمام، فله أن يصرفها فيما يراه صلاحاً و لا يتعين فيها التقسيم بين المقاتلين: ففي مرسله حمّاد الطويله قال في شأن الغنيمه: «و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غير ذلك ممّا ينوبه، فإن بقي بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسّمه في أهله، و قسم الباقي على من ولى ذلك، و إن لم يبق بعد سدّ النوائب شىء فلا شىء لهم. الحديث.» «٢»

و بالجملة فالأقوى في مصرف الجزية بل مطلق الفىء هو صرفها

فيما يراه الإمام من مصالح المسلمين، كما مرّ من المقنعه. نعم، مع وجود المهاجرين المجاهدين و احتياجهم لا تصل النوبه غالباً إلى غيرهم فإن إداره شئونهم من أهمّ المصالح العامه، فتدبر.

و لعلّ الخلفاء في عصر الأئمه «ع» كانوا يستبدّون و يستأثرون بالفى ء و الجزايا فيصرفونها في حواشيهم و المحامين لهم باسم الاحتياج و الفقر و كانت مصارف المجاهدين في الثغور مهمله، فكانت الروايات التي مرّت ناظره إليهم.

(١)- راجع الوسائل ١٨٣/٦، الباب ٢٨ من أبواب المستحقين للزكاه.

(٢)- الوسائل ٣٦٥/٦، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٦٧

و يشبه أن يكون مصرف الجزيه و الخراج واحداً، لأنهما من الفى ء و مصرف الفى ء بأنواعه واحد، بل ربما أطلق لفظ الجزيه على الخراج و بالعكس:

ففي روايه إبراهيم بن أبي زياد، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الشراء من أرض الجزيه، قال: فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» «١» فتأمل.

و في حديث ابن عباس، قال: سئل رسول الله «ص» عن الجزيه عن يد، قال:

«جزيه الأرض و الرقبه، جزيه الأرض و الرقبه.» «٢»

و في صحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت عن أهل الذمه ما ذا عليهم مما يحقنون به دماءهم و أموالهم؟ قال: «الخراج، و إن أخذ من رءوسهم الجزيه فلا سبيل على أرضهم.

الحديث.» «٣»

و قد ورد في مصرف خراج الأرض المفتوحه عنوه في مرسله حماد قوله: «و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و في مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين في وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه ليس لنفسه من ذلك

(١)- الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

(٢)- الدر المنثور ٣ / ٢٢٨.

(٣)- الوسائل ١١ / ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ١١ / ٨٥، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٦٨

الجهه الحاديه عشره: في معنى الصغار المذكور في الآيه و الإشاره إلى ماهيه الجزيه و تاريخها:

١- قال الشيخ في كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ٥):

«الصغار المذكور في آيه الجزيه هو التزام الجزيه على ما يحكم به الإمام من غير أن تكون مقدّره. و التزام أحكامنا عليهم. و قال الشافعي: هو التزام أحكامنا عليهم.

و من الناس من قال: هو وجوب جرى أحكامنا عليهم. و منهم من قال: الصغار أن يؤخذ الجزيه منه قائما و المسلم جالس.

دليلنا إجماع الفرقه على أن الصغار هو أن لا- يقدر الجزيه فيوطن نفسه عليها، بل تكون بحسب ما يراه الإمام مما يكون معه صاغرا. و أيضا قوله- تعالى:- «حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» فجعل الصغار شرطا لرفع السيف، فمن قال: إنه لا يرفع حتى تجرى أحكامنا و حتى يعطوا الجزيه خالف الظاهر. «١»

أقول: فالشيخ «ره» حمل قوله- تعالى:- «حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» على معنى: «حتى يلتزموا بإعطاء الجزيه»، و حمل قوله: «وَهُمْ صَاغِرُونَ» على معنى: «حتى يلتزموا بأحكام الإسلام»، فتأمل.

٢- و قال في المبسوط:

«و أما التزام أحكامنا و جريانها عليهم فلا- بدّ منه أيضا، و هو الصغار المذكور في الآيه. و في الناس من قال: إن الصغار هو وجوب جرى أحكامنا عليهم. و منهم من قال: الصغار أن تؤخذ منهم الجزيه قائما و المسلم جالس.» «٢»

(١) - الخلف ٣ / ٢٣٨.

(٢) - المبسوط ٢ / ٣٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه

٣- و في جهاد التذكرة:

«مسألة: اختلف علماؤنا في الصغار فقال ابن الجنيدي: إنه عبارته عن أن يشترط عليهم وقت العقد إجراء أحكام المسلمين عليهم إذا كانت الخصومات بينهم وبين المسلمين أو يتحاكموا إلينا في خصوماتهم، و أن تؤخذ منهم و هم قيام على الأرض.

قال الشيخ: الصغار: التزام أحكامنا و إجراؤها عليهم.

و قال الشافعي: هو أن يطأ رأسه عند التسليم فأخذ المستوفى بلحيته و يضربه في لهازمه، و هو واجب في أحد قولي حتى لو وكل مسلماً بالأداء لم يجز، و إن ضمن المسلم الجزية لم يصح، لكن يجوز إسقاط هذه الإهانة مع اسم الجزية عند المصلحة بتضعيف الصدقة.» (١)

و راجع في هذه المسألة المنتهى أيضا و المختلف (٢).

٤- و قال الشافعي في الأم:

«سمعت عددا من أهل العلم يقولون: الصغار أن يجرى عليهم حكم الإسلام.

و ما أشبه ما قالوا بما قالوا لامتناعهم من الإسلام، فإذا جرى عليهم حكمه فقد أصغروا بما يجرى عليهم منه.» (٣)

أقول: الظاهر أن الأم يشتمل على الفتاوى الأخيرة للشافعي.

٥- و في منهاج النووي في فقه الشافعي:

«و تؤخذ بإهانة فيجلس الآخذ و يقوم الذمي و يطأ رأسه و يحنى ظهره و يضعها في الميزان، و يقبض الآخذ لحيته و يضرب لهزمتيه، و كله مستحب، و قيل: واجب.

فعلى الأول له توكيل مسلم بالأداء و حواله عليه و أن يضمنها. قلت: هذه الهيئة باطله، و دعوى استحبابها أشد خطأ، و الله أعلم.» (٤)

٦- و في مغنى المحتاج في ذيل قول المنهاج: «هذه الهيئة باطله» قال:

(١)- التذكرة ١ / ٤٤٢.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٦٧؛ و المختلف / ٣٣٤.

(٣) - الأَمّ ٩٩ / ٤، الصغار مع الجزية.

(٤) - المنهاج (المطبوع مع شرحه السراج الوهاج) / ٥٥١.

دراسات فى ولايه

«لأنها لا أصل لها من السنّه و لا نقل عن فعل أحد من السلف ... قال في زياده الروضه: و إنما ذكرها طائفه من الخراسانيين. و قال جمهور الأصحاب تؤخذ الجزيه برفق كأخذ الديون.» (١)

٧- و في تفسير الكشاف في تفسير الآيه الشريفه قال:

«تؤخذ منهم على الصغار و الذلّ، و هو أن يأتي بها بنفسه ماشيا غير راكب و يسلمها و هو قائم و المتسلم جالس. و أن يتلّ تلتله و يؤخذ بتليبيه و يقال له: أدّ الجزيه، و إن كان يؤدّيها و يزخّ في قفاه.» (٢)

أقول: اللهممه كزبرجه: العظم الناتئ في اللحي تحت الأذن. و التلييب الثوب الواقع على اللبه، أي المنحر. و تله: صرعه. و تلتله: زعزعه و ألقه و زلّله. و زخه: دفعه في وده. هذا.

و لا يخفى أن الهيئات المذكوره في كلماتهم لا تناسب ثقافه الإسلام و ما نعرفه من سيره النبي «ص» و الأئمه الهداه «ع»، و يشبه أن تكون متخذة من سيره الأمويين و عمّالهم، حيث كانوا يعاملون غير العرب بل من لم يكن من قومهم معاملة خشنه.

و الإسلام برىء من هذه الأعمال الخشنه و من الميزات الطائفيه و العنصريه.

و في كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك حين ولّاه مصر: «و أشعر قلبك الرحمه للرعيه و المحبّه لهم و اللطف بهم، و لا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق ...» (٣)

و قد روى أن النبي «ص» قام لجنازه يهودى فقيل له: إنها جنازه يهودى، فقال:

«أليست نفسا.» (٤)

فهذا منهج الإسلام و ثقافته في الكافر الذي تحت لوائه و ذمته حتى

(١) - مغنى المحتاج ٢٥٠ / ٤.

(٢) - تفسير الكشاف ١٨٤ / ٢ (ط. أخرى ٢٦٣ / ٢).

(٣) - نهج البلاغه، فيض / ٩٩٣؛ عبده ٩٣ / ٣؛ لح / ٤٢٧، الكتاب ٥٣.

(٤) - صحيح البخارى ١ / ٢٢٨، باب من قام لجنازه يهودى.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧١

جنازته و نعشه، لا أن يؤخذ منه ماله ثم تضرب لهزمته أو يزخ فى قفاه و يتلثل، فتدبر.

و هناك أخبار تدلّ على الإرفاق بأهل الذمه فى جبايه الجزيه منهم و عدم جواز ضربهم لذلك و وجوب إمهالهم مع الإعواز، و سند كرها فى مسأله الخراج لا اشتراكهما فى هذا الحكم، فانتظر. هذا.

٨- و فى الدرّ المنثور عن ابن عباس فى قوله: «عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ» قال:

«و لا يلكرون.» «١»

٩- و فيه أيضا عن سلمان فى قوله: «و هُمْ صَاغِرُونَ» قال: «غير محمودين.» «٢»

١٠- و فيه أيضا عن المغيره:

«أنه بعث إلى رستم فقال له رستم إلى م تدعو؟ فقال له: أدعوك إلى الإسلام، فإن أسلمت فلك مالنا و عليك ما علينا. قال: فإن أبيت؟ قال: فتعطى الجزيه عن يد و أنت صاغر، فقال لترجمانه: قل له: أما إعطاء الجزيه فقد عرفتها فما قولك: و أنت صاغر؟ قال: تعطيتها و أنت قائم و أنا جالس و السوط على رأسك.» «٣»

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٣، ص: ٤٧١

أقول: ليس قول مغيره من الحجج الشرعيه مع ما نعرفه من سابقته ولاحقته. هذا.

و قد أشرنا فى صدر المسأله إلى أن الجزيه ضريبه تؤخذ عوضا عن الكفّ عنهم و عن

حرماتهم و مشاعرهم و حمايه لهم و تمتعهم بمزايا الدوله الإسلاميه، و أن يعامل كل واحد منهم كمواطن مسلم إذا التزموا بشرائط الذمه، و ليست مفروضه بداعى العقوبه و الإهانه و التذليل، نعم يلزم قبولها نوعا من التسليم و الانقياد، و هذا شأن كل ضريبه، و لا غنى للحكومات عن الأموال و الضرائب.

قال المفيد فى المقنعه:

«و جعلها- تعالى - حقنا لدمائهم و منعا من استرقاقهم و وقايه لما عداها من أموالهم.» «٤»

و يستفاد هذا من نصوص المعاهدات التى عقدها النبى «ص» و الخلفاء

(١)- الدرّ المنثور ٣/ ٢٢٨.

(٢)- الدرّ المنثور ٣/ ٢٢٨.

(٣)- الدرّ المنثور ٣/ ٢٢٨.

(٤)- المقنعه / ٤٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧٢

و أمراؤهم مع أهل الكتاب.

ففيما كتبه النبى «ص» لأهل نجران: «و لنجران و حاشيتها جوار الله و ذمه محمد النبى رسول الله على أموالهم و أنفسهم و أرضهم و ملتهم و غائبهم و شاهدهم و عشيرتهم و بيعهم و كل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير. لا يغير أسقف من أسقفية و لا راهب من رهبانته و لا- كاهن من كهانته، و ليس عليه دئيه (و ليس عليهم ربّيه- الوثائق) و لا- دم جاهليه و لا- يخسرون و لا يعسرون (و لا- يحشرون و لا- يعشرون- الوثائق) و لا- يطاء أرضهم جيش، و من سأل منهم حقاً فينهم النصف غير ظالمين و لا مظلومين ...» «١»

أقول: قوله: «لا يحشرون» أى لا يندبون إلى المغازى و لا تضرب عليهم البعوث.

و قيل: لا يجلون من أوطانهم و «لا يعشرون» أى لا يؤخذ منهم العشر. هذا.

و لما صالح أبو عبيده بن الجراح أهل بلاد الشام ثم تتابعت الأخبار عليه بأن

الروم قد جمعوا لهم جمعا لم ير مثله اشتد ذلك عليه و على المسلمين فكتب إلى كل وال ممن خلفه فى المدن التى صالح أهلها يأمرهم أن يرّدوا عليهم ما جى منهم من الجزية و الخراج، و كتب إليهم أن يقولوا لهم: إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع و أنكم اشترطتم علينا أن نمنعكم و أنا لا نقدر على ذلك، و قد رددنا عليكم ما أخذنا منكم، و نحن لكم على الشرط و ما كتبنا بيننا و بينكم إن نصرنا الله عليهم. فلما قالوا ذلك لهم و ردّوا عليهم الأموال التى جبوها منهم، قالوا:

ردّكم الله علينا و نصركم عليهم، فلو كانوا هم لم يرّدوا علينا شيئا و أخذوا كل شىء بقى لنا حتى لا يدعوا لنا شيئا. «٢»

و مقدار الجزية قليل ضئيل بالنسبة إلى ما يلتزم به المسلمون و يضرب عليهم من الزكوات و الأحماس و إعداد وسائل الجهاد و الخدمات العسكرية و غيرها، فكيف يستمّون هذه عقوبه.

و فى كتاب آثار الحرب للدكتور وهبه الزحيلي قال:

«و الجزية ليست من مبتدعات الإسلام، و إنما كانت مقرّره عند مختلف الأمم التى

(١)- الخراج لأبى يوسف / ٧٢، و الوثائق السياسيه / ١٧٦، الرقم ٩٤.

(٢)- الخراج لأبى يوسف / ١٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧٣

سبقته كبنى إسرائيل و اليونان و الرومان و البيزنطيين و الفرس، و كان أول من سنّ الجزية من الفرس كسرى أنوشروان، و هو الذى ربّ أصولها و جعله طبقات، إذن فالحاله العامه بين الأمم كانت تألف نظام الجزية و الإسلام أقرّ ذلك فقط. «١»

و راجع فى هذا المجال تفسير المنار أيضا. «٢»

و كم فرقا

بين ما أقرّه الإسلام و بين ما كان يضعه الفاتحون على الأمم المغلوبه المقهوره، كما هو واضح.

و بالجمله فيظهر من الأخبار و السير أن الجزيه كانت ضريبه بته عادله يأخذها إمام المسلمين من أهل الكتاب عوضا عن الزكوات و الأخماس التي كانت تؤخذ من المسلمين. و الدوله لا مناص لها من الأموال التي بها يقوم الملك و تدار شؤونه و بها يدفع عن البلاد و العباد.

قال في تفسير المنار:

«إن الجزيه في الإسلام لم تكن كالضرائب التي يضعها الفاتحون على من يتغلبون عليهم فضلا عن المغارم التي يرهقونهم بها، و إنما هي جزاء قليل على ما تلتزمه الحكومه الإسلاميه من الدفاع عن أهل الذمه و إعانه للجند الذي يمنعهم أى يحميهم ممن يعتدى عليهم كما يعلم من سيره أصحاب رسول الله «ص»، و هم أعلم الناس بمقاصد الشريعه و أعدلهم في تنفيذها، و الشواهد على ذلك كثيره أوردنا طائفه منها في تفسير الآيه.» (٣)

و قال أستاذه الشيخ محمد عبده في بعض مقالاته ما ملخصه:

«قالوا: إن الدين الإسلامى دين جهادى شرع فى القتال، و فى طبيعته روح الشده على من يخالفه و ليس فيها الصبر و المسالمه اللذان تقضى بهما شريعه المسيح حيث ورد فيها: «من ضربك على خدك الأيسر فأدر له خدك الأيمن.» «من سخر ك

(١) - آثار الحرب / ٦٩٣.

(٢) - المنار / ١٠ / ٢٩٢.

(٣) - المنار / ١١ / ٢٨٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧٤

ميلا فسر معه ميلين.»

قلنا: بل طبيعه الإسلام هو العفو و المسامحه، قال - تعالى - : «خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ» (١) و إنما القتال فيه لردّ اعتداء المعتدين على الحق و أهله إلى أن يؤمن شرهم و تضمن

السلامه من غوائلهم. و لم يكن ذلك للإكراه فى الدين و لا للانتقام من مخالفيه و لهذا لا تسمع فى تاريخ الفتوح الإسلاميه ما تسمعه فى الحروب المسيحيه من قتل الشيوخ و النساء و الأطفال.

الإسلام الحربى كان يكتفى من الفتح بإدخال الأرض المفتوحه تحت سلطانه ثم يترك الناس و ما كانوا عليه من الدين يؤدون ما يجب عليهم فى اعتقادهم، و إنما يكلفهم بجزيه يدفعونها لتكون عوناً على صيانتهم و المحافظه على أمنهم فى ديارهم، و هم فى عقائدهم و معابدهم و عاداتهم بعد ذلك أحرار لا يضايقون فى عمل و لا يضامون فى معامله.

خلفاء المسلمين كانوا يوصون قوادهم باحترام العباد فى الصوامع و الأديار كما كانوا يوصونهم باحترام دماء النساء و الأطفال و كل من لم يعن على القتال.

جاءت السنه المتواتره بالنهى عن إيذاء أهل الذمه و بتقرير ما لهم من الحقوق على المسلمين: «لهم ما لنا و عليهم ما علينا.» و «من أذى ذمياً فليس مناً.» و استمرّ العمل على ذلك ما استمرت قوه الإسلام.

و المسيحيه السلميه كانت ترى لها حق القيام على كل دين يدخل تحت سلطانها؛ تراقب أعمال أهله و تخصصهم دون الناس بضروب من المعامله لا- يحتملها الصبر مهما عظم حتى إذا تمت لها القدره على طردهم بعد العجز عن إخراجهم من دينهم و تعميدهم، أجلتهم عن ديارهم و غسلت الديار من آثارهم كما حصل و يحصل فى كل أرض استولت عليها أمه مسيحيه استيلاء حقيقياً...» (٢)

أقول: فأهل الذمه بعد عقدها و العمل بشرائطها يعيشون بين المسلمين فى ظلّ

(١)- سورة الأعراف (٧)، الآيه ١٩٩.

(٢)- الإسلام و النصرانيه مع العلم و المدنيه / ٦٥-٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

حكومتهم عيشه حرّه آمنين فى الأموال و الأعراض و النفوس، لهم ما لهم و عليهم ما عليهم. بل الشواهد التاريخيه تشهد بأنهم ربما كانوا يؤثرون العيش فى ظلّ الدولة الإسلاميه العادله على البقاء تحت لواء الحكومات المسيحيه الدارجه المستكبره.

و اليهود كانوا عائشين فى البلاد الإسلاميه قرونا متطاوله برفق و تطف و أمن فى الأموال و النفوس فى حال أن الدول المسيحيه و فى رأسهم الحكومه النازيه كانت تضغط عليهم و تستأصلهم. و من المؤسف عليه أنهم قد جازوا المسلمين بأحسن الجزاء فى مجازر فلسطين و لبنان، و كأن غرامه جنایات الدول الأوربيّه الظالمه كانت على عهده أطفال المسلمين و نساءهم و مستضعفيهم!!

اللهم! فأيقظ المسلمين من سباتهم الغالب عليهم و ادفع عنهم و عن بلادهم شر الصهاينه و عملاء الكفر و الفساد.

و لا يحصل هذا إلا بوحده المسلمين و اتحاد صفوفهم حتى كَانَهُمْ بَيَانٌ مَرَّضُوصٌ، و إحساسهم بوظيفه الدفاع عن حرّمات الله و حرّمات المسلمين، فإن الله - تعالى - يقول: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ.» (١)

(١)- سورة الرعد (١٣)، الآية ١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧٦

الجهه الثانيه عشره: فى إشاره إجماليه إلى شرائط الذمه:

[بعض الكلمات من أعظم الفقهاء]

أقول: شرائط الذمه كثيره و بابها واسع و البحث فيها تفصيلا لا- يناسب المقام، حيث إن بحثنا هنا فى المنابع الماليه للدوله الإسلاميه، فلنكتف فى هذه الجهه بنقل بعض الكلمات من أعظم الفقهاء و نعقبها بسرده بعض الأخبار المناسبه و نحيل البحث التفصيلي و الاستدلال عليها إلى مظانّه و أهله فنقول:

١- قال الشيخ فى كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ٢٢):

«أهل الذمه إذا فعلوا ما يجب به الحدّ مما يحرم فى شرعهم مثل الزنا و اللواطه

و السرقة و القتل و القطع أقيم عليهم الحدّ بلا خلاف، لأنهم عقدوا الذمه بشرط أن تجرى عليهم أحكامنا.

و إن فعلوا ما يستحلونه مثل شرب الخمر و أكل لحم الخنزير و نكاح المحرمات فلا يجوز أن يتعرض لهم ما لم يظهره بلا خلاف. فإن أظهره و أعلنوه كان للإمام أن يقيم عليهم الحدود. و قال جميع الفقهاء: ليس له أن يقيم الحدود التامة بل يعزّزهم على ذلك لأنهم يستحلون ذلك و يعتقدون إباحته.

دلينا الآيات الموجبات لإقامه الحدود، و هي على عمومها، و إنما خصصنا حال الاستتار بدليل الإجماع. و أيضا عليه إجماع الفرقه. «١»

٢- و في جهاد النهايه:

«و شرائط الذمه: الامتناع من مجاهره المسلمين بأكل لحم الخنزير و شرب الخمر و أكل الربا و نكاح المحرمات في شريعته الإسلام، فمتى فعلوا شيئا من ذلك فقد

(١)- الخلاف ٣ / ٢٤٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧٧

خرجوا من الذمه و جرى عليهم أحكام الكفار.» «١»

أقول: و ظاهره الإطلاق، فيعمّ ما إذا شرط عليهم ذلك في العقد و ما إذا لم يشرط، اللهم إلا أن يراد بالشرائط خصوص ما يشرط في العقد.

٣- و في جهاد المبسوط:

«و من تقبل منه الجزيه إنما تقبل منه إذا التزم شرائط الذمه، و هي الامتناع عن مجاهره المسلمين بأكل لحم الخنزير و شرب الخمر و أكل الربا و نكاح المحرمات في شرع الإسلام، فمتى لم يقبلوا ذلك أو شيئا منه لا تقبل منهم الجزيه. و إن قبلوا ذلك ثم فعلوا شيئا من ذلك فقد خرجوا من الذمه و جرى عليهم أحكام الكفار.» «٢»

٤- و في كتاب الجزايا منه:

«و أما عقد الجزيه فهو الذمه و لا يصح إلّا بشرطين:

التزام الجزية و أن يجرى عليهم أحكام المسلمين مطلقا من غير استثناء. فالتزام الجزية و ضمانها لا بد منه لقوله - تعالى - : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » إلى قوله: « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » (٣) و حقيقته الإعطاء هو الدفع غير أن المراد هاهنا الضمان و إن لم يحصل الدفع.

و أما التزام أحكامنا و جريانها عليهم فلا بد منه أيضا و هو الصغار المذكور في الآية.

و في الناس من قال: إن الصغار هو و جوب جرى أحكامنا عليهم. و منهم من قال:

الصغار أن تؤخذ منهم الجزية قائما و المسلم جالس. (٤)

٥- و فيه أيضا:

«المشروط في عقد الذمه ضربان: أحدهما يجب عليهم فعله، و الآخر يجب عليهم الكف عنه.

فما يجب عليهم فعله على ضربين: أحدهما بذل الجزية و الآخر التزام أحكام

(١) - النهاية / ٢٩٢.

(٢) - المبسوط ١٣ / ٢.

(٣) - سورة التوبة (٩)، الآية ٢٩.

(٤) - المبسوط ٣٧ / ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٧٨

المسلمين. و لا بد من ذكر هذين الشرطين في عقد الجزية لفظا و نطقا، فإن أغفل ذكرهما أو ذكر أحدهما لم ينعقد، لقوله - تعالى - : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ. » (١) و الصغار التزام أحكام المسلمين و إجراؤها عليهم.

و أما ما يجب الكف عنه فعلى ثلاثة أضرب: ضرب فيه منافاه الأمان، و ضرب فيه ضرر على المسلمين، و ضرب فيه إظهار منكر في دار الإسلام. فذكر هذه الأشياء كلها تأكيد و ليس بشرط في صحة العقد.

فأما ما فيه منافاه الأمان فهو أن يجتمعوا على قتال المسلمين، فمتى فعلوا ذلك نقضوا العهد، و سواء شرط ذلك في عقد الذمه أو لم يشرط لأن شرط الذمه يقتضى أن يكونوا في أمان

من المسلمين و المسلمون فى أمان منهم.

و أما ما فيه ضرر على المسلمين يذكر فيه ستة أشياء: ألاً يزنى بمسلمه و لا يصيبها باسم نكاح، و لا يفتن مسلماً عن دينه، و لا يقطع عليه الطريق، و لا يؤوى للمشركين عينا، و لا يعين على المسلمين بدلاله أو بكتب كتاب إلى أهل الحرب بأخبار المسلمين و يطلعهم على عوراتهم، فإن خالفوا شرطاً من هذه الشرائط نظر فإن لم يكن مشروطاً فى عقد الذمه لم ينقض العهد لكن إن كان ما فعله يوجب حدّاً أقيم عليه الحد فإن لم يوجبه عزّر. و إن كان مشروطاً عليه فى عقد الذمه كان نقضاً للعهد لأنه فعل ما ينافى الأمان.

فأما إذا ذكر الله - تعالى - أو نبيه بالسب فإنه يجب قتله و يكون ناقضاً للعهد ...

و أما ما فيه إظهار منكر فى دار الإسلام و لا - ضرر على المسلمين فيه فهو إحداث البيع و الكنائس و إطاله البنيان و ضرب النواقيس و إدخال الخنازير و إظهار الخمر فى دار الإسلام، فكلّ هذا عليه الكفّ عنه، سواء كان مشروطاً أو غير مشروط فإن عقد الذمه يقتضيه، و إن خالفوا ذلك لم ينتقض ذمته، سواء كان مشروطاً عليه أو لم يكن لكن يعزّر فاعله أو يحدّ إن كان مما يوجب الحدّ.

و قد روى أصحابنا أنّهم متى تظاهروا بشرب الخمر أو لحم الخنزير أو نكاح

(١) - سورة التوبة (٩)، الآية ٢٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٧٩

المحرمات فى شرع الإسلام نقضوا بذلك العهد. و كل موضع قلنا ينتقض عهدهم فأول ما يعمل به أن يستوفى منه بموجب الجرم (الحدّ خ. ل) ثم بعد ذلك يكون الإمام بالخيار بين

٦- و في جهاد الشرائع:

«الثالث في شرائط الذمه و هي ستة: الأول: قبول الجزية، الثاني: أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان مثل العزم على حرب المسلمين، أو إمداد المشركين. و يخرجون عن الذمه بمخالفه هذين (الشرطين). الثالث: أن لا يؤذوا المسلمين: كالزنا بنسائهم و اللواط بصبيانهم و السرقة لأموالهم و إيواء عين المشركين و التجسس لهم، فإن فعلوا شيئاً من ذلك و كان تركه مشروطاً في الهدنه كان نقضاً. و إن لم يكن مشروطاً كانوا على عهدهم و فعل بهم ما يقتضيه جنائتهم من حدّ أو تعزير. و لو سبوا النبي «ص» قتل السابّ، و لو نالوه بما دونه عزّروا إذا لم يكن شرط عليهم الكفّ. الرابع: أن لا يتظاهروا بالمناكير: كشرب الخمر و الزنا و أكل لحم الخنزير و نكاح المحرمات، و لو تظاهروا بذلك نقض العهد. و قيل: لا ينقض بل يفعل بهم ما يوجب شرع الإسلام من حدّ أو تعزير. الخامس: أن لا يحدثوا كنيسة و لا يضربوا ناقوساً و لا يطيلوا بناء، و يعزّرون لو خالفوا، و لو كان تركه مشروطاً في العهد انتقض.

السادس: أن يجري عليهم أحكام المسلمين.» (٢)

أقول: الظاهر أن المراد بأحكام المسلمين ما يحكم به حاكم المسلمين من الحدود و الأحكام الاجتماعية و الجزائية لا الأحكام الشخصية.

٧- و في الأحكام السلطانية للماوردي:

«و يشترط عليهم في عقد الجزية شرطان: مستحق و مستحب:

أما المستحقّ فسته شروط: أحدها: أن لا يذكروا كتاب الله - تعالى - بطعن فيه و لا تحريف له. و الثاني: أن لا يذكروا رسول الله «ص» بتكذيب له و لا ازدراء.

و الثالث: أن لا يذكروا دين الإسلام بدم له و لا

(١)- المبسوط ٢/ ٤٣.

(٢)- الشرائع ١/ ٣٢٩ (طبعه أخرى / ٢٥١).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٠

مسلمه بزنا و لا- باسم نكاح. و الخامس: أن لا يفتنوا مسلما عن دينه و لا يتعرضوا لماله و لا دينه. و السادس: أن لا يعينوا أهل الحرب و لا يؤدّوا أغنياءهم. فهذه الستة حقوق ملتزمه فتلزمهم بغير شرط. و إنما تشترط إشعارا لهم و تأكيدا لتخليط العهد عليهم و يكون ارتكابها بعد الشرط نقضا لعهدهم.

و أما المستحبّ فسته أشياء: أحدها: تغيير هيئاتهم بلبس الغيار و شدّ الزنار.

و الثانى: أن لا يعلوا على المسلمين فى الأبنيه و يكونوا إن لم ينقصوا مساوين لهم.

و الثالث: أن لا يسمعوهم أصوات نواقيسهم و لا تلاوه كتبهم و لا قولهم فى عزيز و المسيح. و الرابع: أن لا يجاهروهم بشرب خمورهم و لا بإظهار صلبانهم و خنازيرهم.

و الخامس: أن يخفوا دفن موتاهم و لا يجاهروا بنذب عليهم و لا نياحه. و السادس: أن يمنعوا من ركوب الخيل عتاقا و هجانا و لا يمنعوا من ركوب البغال و الحمير. و هذه الستة المستحبه لا تلزم بعقد الذمه حتى تشترط فتصير بالشرط ملتزمه. و لا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضا لعهدهم لكن يؤخذون بها إجبارا و يؤدبون عليها زجرا و لا يؤدبون إن لم يشترط ذلك عليهم. «١»

و راجع فى هذا المجال الأحكام السلطانيه لأبى يعلى أيضا «٢» و الخراج لأبى يوسف «٣» و المغنى لابن قدامه. «٤»

أقول: الغيار بالكسر: علامه أهل الذمه كالزنار للمجوس و نحوه، كذا فى أقرب الموارد.

و كان الغرض من إلزامهم بلبس الزنار و نحوه تذليلهم بذلك و امتيازهم فى

الزّي من زّي المسلمين. راجع في ذلك الأموال لأبي عبيد «٥». هذا.

[بعض الأخبار الواردة في هذا المجال]

٨- وفي الوسائل بسنده، عن زراره، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إن

(١)- الأحكام السلطانية / ١٤٥.

(٢)- الأحكام السلطانية / ١٥٨.

(٣)- الخراج / ١٢٧ و ١٣٨ و ما بعدها.

(٤)- المغنى ١٠ / ٦٠٦ و ما بعدها.

(٥)- الأموال / ٦٥ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٨١

رسول الله «ص» قبل الجزية من أهل الذمه على أن لا يأكلوا الربا، و لا يأكلوا لحم الخنزير و لا ينكحوا الأخوات و لا بنات الأخ و لا بنات الأخت، فمن فعل ذلك منهم برئت منه ذمه الله و ذمه رسوله «ص»، قال: و ليست لهم اليوم ذمه. «١»

٩- و فيه أيضا عن الصدوق، عن فضل بن عثمان الأعور، عن أبي عبد الله «ع» أنه قال: «ما من مولود يولد إلّا على الفطرة فأبواه اللذان يهودانه و ينصرانه و يمجسانه. و إنما أعطى رسول الله «ص» الذمه و قبل الجزية عن رءوس أولئك بأعيانهم على أن لا يهودوا أولادهم و لا ينصروا. و أما أولاد أهل الذمه اليوم فلا ذمه لهم.» «٢»

أقول: لعل نفى الذمه لهم كان لعدم شمول ما عقده النبي «ص» لهم و عدم أهليه الخلفاء في عصر الإمام الصادق «ع» لعقدها.

١٠- و فيه أيضا بسنده، عن أبي بصير، عن أحدهما «ع»، قال: «كان على «ع» يضرب في الخمر و النبيذ ثمانين: الحرّ و العبد و اليهودي و النصراني. قلت: و ما شأن اليهودي و النصراني؟ قال: «ليس لهم ان يظهروا شربه؛ يكون ذلك في بيوتهم.» «٣»

١١- و فيه أيضا بسنده، عن أبي بصير، قال: «كان أمير المؤمنين «ع» يجلد الحرّ و

العبد و اليهودى و النصرانى فى الخمر و النبيذ ثمانين. قلت: ما بال اليهودى و النصرانى؟ فقال: «إذا أظهروا ذلك فى مصر من الأمصار، لأنهم ليس لهم أن يظهروا شربها.» و فى هذا المجال روايتان أخريان أيضا عن أبى بصير، فراجع. «٤»

١٢- و فيه أيضا بسنده، عن محمد بن قيس، عن أبى جعفر، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» أن يجلد اليهودى و النصرانى فى الخمر و النبيذ المسكر ثمانين جلده إذا أظهروا شربه فى مصر من أمصار المسلمين، و كذلك المجوسى، و لم يعرض لهم إذا شربوها فى منازلهم و كنائسهم

(١)- الوسائل ١١ / ٩٥، الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو... الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١١ / ٩٦، الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٤٧١، الباب ٦ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٤٧١، الباب ٦ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ٢ و ٤ و ٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٢

حتى يصيروا بين المسلمين.» «١»

١٣- و فيه أيضا بسنده، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر «ع»، قال: سألته عن يهودى أو نصرانى أو مجوسى أخذ زانيا أو شارب خمر ما عليه؟ قال:

«يقام عليه حدود المسلمين إذا فعلوا ذلك فى مصر من أمصار المسلمين أو فى غير أمصار المسلمين إذا رفعوا إلى حكام المسلمين.» «٢»

١٤- و فيه أيضا بسنده، عن إسماعيل بن أبى زياد، عن جعفر بن محمد، عن آبائه «ع»: «أن محمد بن أبى بكر كتب إلى على «ع» فى الرجل زنى بالمرأه اليهوديه و النصرانيه.

فكتب «ع» إليه: إن كان محصنا فارجمه، و إن كان بكرا فاجلده مائة جلده ثم انفه.

و أما اليهوديه فابعث بها إلى أهل ملتها فليقتضوا فيها ما أحبوا.» (٣)

١٥- وفيه أيضا عن الغارات، قال: بعث علي «ع» محمد بن أبي بكر أميرا على مصر، فكتب إلى علي «ع» يسأله عن رجل مسلم فجر بامرأه نصرانيه... فكتب إليه علي «ع»: «أن أقم الحدّ فيهم على المسلم الذي فجر بالنصرانيه، و ادفع النصرانيه إلى النصراني يقضون فيها ما شاءوا.» (٤) و روى نحوه البيهقي. (٥)

و راجع في هذا المجال فروع الكافي، باب ما يجب على أهل الذمه من الحدود. (٦)

أقول: الذمي إذا ارتكب الزنا و نحوه فلإمام أن يقيم عليه الحدّ بموجب شرع الإسلام. و له أيضا أن يدفعه إلى أهل نحلته ليقيموا عليه الحدّ على معتقدهم، كما أفتي بذلك المحقق في حدود الشرائع فيما إذا زنى الذمي بدميه.

(١)- الوسائل ١٨ / ٤٧١، الباب ٦ من أبواب حدّ المسكر، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٨ / ٣٣٨، الباب ٢٩ من أبواب مقدمات الحدود، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٨ / ٣٦١، الباب ٨ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ٥.

(٤)- الوسائل ١٨ / ٤١٥، الباب ٥٠ من أبواب حدّ الزنا، الحديث ١.

(٥)- سنن البيهقي ٨ / ٢٤٧، كتاب الحدود، باب ما جاء في حدّ الذميين ...

(٦)- الكافي ٧ / ٣٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٣

و استدل على ذلك بقوله- تعالى-: «فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ.» (١) بما ورد لها من شأن النزول و التفسير، و بالروايات التي مرّ بعضها.

و نحن قد قوينا جواز حكم حاكم الإسلام أيضا بأحكامهم، فراجع ما حرّراه في كتابنا في الحدود في شرح تلك المسأله من الشرائع. (٢)

١٦- و في سنن البيهقي بسنده عن علي «ع»: «أن يهوديه كانت تشتم

النبي «ص» و تقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله «ص» دمها. «٣»

١٧- وفيه أيضا عن الشافعي، عن جماعه ممن روى السيره: «أن بنى قينقاع كان بينهم وبين رسول الله «ص» موادعه و عهد فأنت امرأه من الأنصار إلى صانغ منهم ليصوغ لها حليا- و كانت اليهود معاديه للأنصار- فلما جلست عند الصانغ عمد إلى بعض حدائده فشدّ به أسفل ذيلها و جيبها و هي لا تشعر، فلما قامت المرأه و هي في سوقهم نظروا إليها منكشفه فجعلوا يضحكون منها و يسخرون، فبلغ ذلك رسول الله «ص» فنابذهم و جعل ذلك منهم نقضا للعهد. «٤»

١٨- و في دعائم الإسلام عن علي «ع»: «أن رسول الله «ص» نهى عن إحداث الكنائس في دار الإسلام.» «٥»

١٩- و في المستدرک، عن الجعفریات بسنده، عن علي «ع» أنه قال: «ليس في الإسلام كنيسه محدثه.» و عن السيد فضل الله في نوادره بإسناده عنه «ع» مثله. «٦»

أقول: الظاهر من هذا الحديث أيضا إرادته دار الإسلام.

(١)- سورة المائدة (٥)، الآية ٤٢.

(٢)- كتاب الحدود/ ٨٨ و ما بعدها.

(٣)- سنن البيهقي ٩ / ٢٠٠، كتاب الجزية، باب يشترط عليهم أن لا يذكروا رسول الله «ص» إلّا بما هو أهله.

(٤)- سنن البيهقي ٩ / ٢٠٠، كتاب الجزية، باب يشترط عليهم أن أحدا من رجالهم إن أصاب مسلمه ...

(٥)- دعائم الإسلام ١ / ٣٨١، كتاب الجهاد- ذكر الصلح و الموادعه و الجزية.

(٦)- مستدرک الوسائل ٢ / ٢٦٢، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٤

٢٠- و في سنن البيهقي بسنده، عن ابن عباس، قال: «صالح رسول الله «ص» أهل نجران على ألفي حلّه، فذكر

الحديث كما مضى قال فيه: «على أن لا تهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم قس ولا يفتنون عن دينهم ما لم يحدثوا حدثا أو يأكلوا الربا.» (١)

٢١- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: «كل مصر مَصِيره المسلمون لا يبنى فيه بيعة ولا كنيسة ولا يضرب فيه بناقوس ولا يباع فيه لحم خنزير.» (٢)

٢٢- وفيه أيضا بسنده، عن ابن عباس أيضا، قال: «أيما مصر أعدّه العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة- أو قال: كنيسة- ولا يضربوا فيه ناقوسا ولا يدخلوا فيه خمرا ولا خنزيرا. وأيما مصر اتخذها العجم فعلى العرب أن يفوا لهم بعهدهم فيه ولا يكلفوهم مالا طاقه لهم به.» (٣)

٢٣- وفي خراج أبي يوسف بسنده عن ابن عباس أنه سئل عن العجم ألهم أن يحدثوا بيعة أو كنيسة في أمصار المسلمين؟ فقال: «أما مصر مَصِيرته العرب فليس لهم أن يحدثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ولا يضربوا فيه بناقوس ولا يظهروا فيه خمرا ولا يتخذوا فيه خنزيرا. وكل مصر كانت العجم مَصِيرته ففتحها الله على العرب فنزلوا على حكمهم فللعجم ما في عهدهم وعلى العرب أن يوفوا لهم بذلك.» (٤)

أقول: الظاهر أن المراد هو الفرق بين بلد بناء المسلمون وبين بلد بناء أهل الذمة ثم فتحه المسلمون و شرطوا لهم فيه شرطا، وليس المدار هو العربية والعجمية بملاك اللغة أو العنصريه.

٢٤- وفي سنن البيهقي بسنده، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: كتبت لعمر بن

(١)- سنن البيهقي ٢٠٢ / ٩، كتاب الجزية، باب لا تهدم لهم كنيسة ولا بيعة.

سنن البيهقي ٢٠١ / ٩، كتاب الجزية، باب يشترط عليهم أن لا يحدثوا في أمصار المسلمين كنيسة ...

(٣) - سنن البيهقي ٢٠٢ / ٩، كتاب الجزية، باب لا تهدم لهم كنيسة ولا يبعه.

(٤) - الخراج / ١٤٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٥

الخطاب حين صالح أهل الشام: بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينه كذا وكذا. إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا و ذرارينا و أموالنا و أهل ملتنا، و شرطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا و لا فيما حولها ديرا و لا كنيسه و لا قلايه و لا صومعه راهب و لا نجدد ما خرب منها و لا نحبي ما كان منها في خطط المسلمين، و أن لا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين في ليل و لا نهار و أن نوسع أبوابها للماره و ابن السبيل، و ان ننزل من مرننا من المسلمين ثلاثه أيام و نطعمهم، و أن لا نؤمن في كنائسنا و لا منازلنا جاسوسا و لا نكتم غشا (عيننا- الكنز) للمسلمين، و لا نعلم أولادنا القرآن و لا نظهر شركا و لا ندعو إليه أحدا و لا نمنع أحدا من قربتنا الدخول في الإسلام إن أراد، و أن نوقر المسلمين و أن نقوم لهم من مجالسنا إن أرادوا جلوسا، و لا نتشبه بهم في شيء من لباسهم من قلنسوه و لا عمامه و لا نعلين و لا فرق شعر و لا نتكلم بكلامهم و لا نتكنى بكناهم، و لا نركب السروج و لا نتقلد السيوف و لا نتخذ شيئا من السلاح و لا نحمله معنا

ولا- نقش خواتيمنا بالعرييه، ولا- نبيع الخمر، و أن نجزّ مقادير رءوسنا و أن نلزم زينا حيث ما كُنّا و أن نشد الزناير على أوساطنا، و أن لا- نظهر صلبنا و كتبنا فى شىء من طريق المسلمين و لا- أسواقهم و أن لا نظهر الصليب على كنائسنا و أن لا نضرب بناقوس فى كنائسنا بين حضره المسلمين، و أن لا نخرج سعانين و لا باعوثا، و لا نرفع أصواتنا مع أمواتنا و لا نظهر النيران معهم فى شىء من طريق المسلمين و لا- نجاورهم موتانا، و لا- نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين، و أن نرشد المسلمين و لا نطلع عليهم فى منازلهم.

فلما أتيت عمر بالكتاب زاد فيه: و أن لا نضرب أحدا من المسلمين، شرطنا لهم ذلك على أنفسنا و أهل ملتنا و قبلنا منهم الأمان، فإن نحن خالفنا شيئا مما شرطناه لكم فضمّناه على أنفسنا فلا ذمه لنا و قد حلّ لكم ما يحلّ لكم من أهل المعانده و الشقاوه (الشقاق- الكنز). و راجع الروايه أيضا فى كنز العمال. «١»

(١)- سنن البيهقى ٢٠٢/٩، كتاب الجزيه، باب الإمام يكتب كتاب الصلح على الجزيه؛ و كنز العمال ٥٠٣/٤ شروط النصارى، الحديث ١١٤٩٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٦

و قال العلامه فى المنتهى:

«و ينبغى للإمام أن يشرط عليهم كلّ ما فيه نفع المسلمين و رفعتهم كما شرطه عمر؛ فقد روى أنه كتب أهل الجزيره إلى عبد الرحمن بن غنم».

و ذكر قريبا من ذلك فراجع و راجع الجواهر أيضا «١».

أقول: القلّايه بكسر القاف و تشديد اللام: مسكن الأسقف. و السعانين: عيد الأحد الذى قبل الفصح. و

الباعوث: صلاه ثاني عيد الفصح. هكذا في المنجد.

٢٥- وفيه أيضا بسنده، عن حرام بن معاويه، قال: كتب إلينا عمر بن الخطاب: «أن أدبوا الخيل ولا يرفعن بين ظهرانيكم الصليب ولا يجاورنكم الخنازير.» (٢)

و راجع في حكم إحداث البيع و الكنائس مبسوط الشيخ. (٣)

و يظهر من الروايات و المعاهدات و السير المنقوله أن لإمام المسلمين أن يزيد و ينقص في حدود الذمه و شرائطها حسب ما يراه صلاحا بلحاظ شرائط الزمان و المكان، فتدبر.

(١)- المنتهى ٢ / ٩٦٨؛ و الجواهر ٢١ / ٢٧٣.

(٢)- سنن البيهقي ٩ / ٢٠١؛ كتاب الجزية، باب يشترط عليهم أن لا يحدثوا في أمصار المسلمين كنيسه ...

(٣)- المبسوط ٢ / ٤٥ و ما بعدها.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٨٧

المسأله الثانيه: في الخراج:

اشاره

أقول: قد كان بحثنا في هذا الفصل في الفى ء و قد تعرضنا أولا لآيتى الفى ء في سوره الحشر، ثم تعرضنا لخمسه أمور و بينا في خلالها معنى الفى ء، و عدم الخمس فيه، و النسبه بينه و بين الغنائم و الأنفال و الصدقات، و تعرضنا لمعنى الفى ء و مصارفه إجمالاً و نقلنا فيه الأخبار و كلمات الأصحاب، و تعرضنا لمسأله فدك أيضا بالإجمال. و عقدنا الأمر الخامس لبيان بعض مصاديق الفى ء و قلنا إن من مصاديقه الجزية و الخراج فتعرض لهما في مسألتين. و قد طال بحثنا في المسأله الأولى، أعنى الجزية. فالآن نتعرض لمسأله الخراج، و قد ظهر كثير من أحكامه في خلال البحث في مطلق الفى ء و كذا في الجهه السادسه من بحث الغنائم المذكور فيها حكم الأراضى المفتوحه عنوه بالتفصيل الذى مرّ.

و كيف كان فهنا أيضا جهات من البحث:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه،

الجهة الأولى: فى معنى الخراج و موضوعه و مقداره:**إشاره**

فنعول: الخراج مثله الفاء، و قد مرّ منّا أنه كان يطلق على الضريبه التى كانت توضع على الأراضى المفتوحه عنوه أو صلحا على أنها للمسلمين أو لإمام المسلمين، أو على الأراضى التى انجلى عنها أهلها، بل و على أراضى الموات أيضا على احتمال قوى عندنا كما يأتى بيانه فى فصل الأنفال، سواء وقع التقييل بنحو الإجاره أو بنحو المزارعه. و ربما كان يطلق على ما يؤخذ بنحو الإجاره الخراج و على ما يؤخذ بنحو المزارعه المقاسمه.

و ربما يظهر من صحيحه محمد بن مسلم إطلاق الخراج على الجزيه بقسميها أيضا، قال: «سألته عن أهل الذمه ما ذا عليهم مما يحقنون به دمائمهم و أموالهم؟

قال: الخراج، و إن أخذ من رءوسهم الجزيه فلا سبيل على أرضهم و إن أخذ من أرضهم فلا سبيل على رءوسهم.» «١»

فيظهر من الصحيحه أن الخراج أعّم من الجزيه.

و فى مجمع البحرين:

«و قيل: يقع اسم الخراج على الضريبه و الفى ء و الجزيه و الغلّه، و منه خراج العراقين.» «٢»

و فى لسان العرب عن الفراء:

«أن جملة معنى الخراج الغلّه، و قيل للجزيه التى ضربت على رقاب أهل الذمه خراج، لأنه كالغله الواجبه عليهم.» «٣» هذا.

(١) - الوسائل ١١ / ١١٤، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٣.

(٢) - مجمع البحرين / ١٥٧.

(٣) - لسان العرب ٢ / ٢٥٢.

«و الجزيه و الخراج حقان أوصل الله- سبحانه و تعالى- المسلمين إليهما من المشركين، يجتمعان من ثلاثه أوجه و يفترقان من ثلاثه أوجه ثم تنفرع أحكامهما:

فأما الأوجه التي يجتمعان فيها فأحدها: أن كل

واحد منهما مأخوذ عن مشرك صغار له و ذله. و الثاني: أنهما مالا في ء يصرغان في أهل الفى ء. و الثالث: أنهما يجبان بحلول الحول و لا يستحقان قبله.

و أما الأوجه التى يفترقان فيها فأحدها: أن الجزية نصّ و أن الخراج اجتهاد.

و الثاني: أن أقل الجزية مقدّر بالشرع و أكثرها مقدر بالاجتهاد، و الخراج أقله و أكثره مقدر بالاجتهاد. و الثالث أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر و تسقط بحدوث الإسلام، و الخراج يؤخذ مع الكفر و الإسلام. «١»

و ذكر نحو ذلك أبو يعلى الفراء أيضا. «٢»

أقول: قد مرّ منّا أن مقدار الجزية أيضا عندنا مفوّض إلى الإمام قلّه و كثره، و أن الجزية أيضا قد توضع على الأرض.

و قال الماوردى فى فصل الخراج ما ملخصه و محصله:

«و أما الخراج فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها، قال الله - تعالى -: «أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَّاجٌ رَبُّكَ خَيْرٌ.» و فى قوله: «أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا» وجهان: أحدهما: أجرا، و الثانى: نفعا. و فى قوله: «فَخَرَّاجٌ رَبُّكَ خَيْرٌ» وجهان:

أحدهما: فرزق ربّك فى الدنيا خير منه. و الثانى: فأجر ربّك فى الآخرة خير منه.

قال أبو عمرو بن العلاء: و الفرق بين الخرج و الخراج أن الخرج من الرقاب و الخراج من الأرض. و الخراج فى لغة العرب اسم للكرء و الغله، و منه قول النبى «ص»:

«الخراج بالضمآن.»

و الأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام:

(١) - الأحكام السلطانية للماوردى / ١٤٢.

(٢) - الأحكام السلطانية لأبى يعلى / ١٥٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٠

أحدها: ما استأنف المسلمون إحياءه، فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج.

و القسم الثانى: ما أسلم عليه أربابه، فهم أحق به، فتكون على مذهب

الشافعي أرض عشر. و قال أبو حنيفة: الإمام مخير بين أن يجعلها خراجا أو عشرا.

و القسم الثالث: ما ملك من المشركين عنوه و قهرا، فتكون على مذهب الشافعي غنيمه تقسم بين الغانمين و تكون أرض عشر، و جعلها مالك وقفا على المسلمين بخراج يوضع عليها، و قال أبو حنيفة: يكون الإمام مخيرا بينهما.

و القسم الرابع: ما صولح عليه المشركون من أرضهم، فهي الأرض المختصه بوضع الخراج عليها، و هي على ضربين: أحدهما: ما خلا عنه أهله و حصلت للمسلمين بغير قتال، فتصير وقفا على مصالح المسلمين و يضرب عليها الخراج و يكون أجره تقرّ على الأبد. و الضرب الثاني: ما أقام فيه أهله و صولحوا على إقراره في أيديهم بخراج يضرب عليهم، فهذا على ضربين:

أحدهما: أن ينزلوا عن ملكها لنا عند صلحنا، فتصير هذه الأرض وقفا على المسلمين كالذي انجلى عنه أهله و يكون الخراج المضروب عليهم أجره لا تسقط بإسلامهم و لا يجوز لهم بيع رقابها، و لا يسقط عنهم بهذا الخراج جزية رقابهم.

و الضرب الثاني: أن يستبقوها على أملاكهم و لا ينزلوا عن رقابها و يصلحوا عنها بخراج يوضع عليها، فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم و تسقط عنهم بإسلامهم، و يجوز أن لا يؤخذ منهم جزية رقابهم، و يجوز لهم بيع هذه الأرض على من شاءوا منهم أو من المسلمين أو من أهل الذمه.

فأما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما تحتمله الأرض، فإن عمر حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب في بعض نواحيه على كل جريب قفيزا و درهما، و جرى في ذلك على ما استوفقه من رأى كسرى بن قباد، فإنه أول من مسح السواد و وضع الخراج

و حدّ الحدود و وضع الدواوين، و راعى ما تحتمله الأرض من غير حيف بمالك و لا إجحاف بزراع.

و ضرب عمر على ناحيه أخرى غيرها هذا القدر. فاستعمل عثمان بن حنيف عليه و أمره بالمساحه فمسح و وضع على كل جريب من الكرم و الشجر الملتفّ عشره

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩١

دراهم، و من النخل ثمانيه دراهم، و من قصب السكر سته دراهم، و من الرطبه خمسه دراهم، و من البرّ أربعة دراهم، و من الشعير درهمن و كتب بذلك إلى عمر فأمضاه. و عمل فى نواحي الشام على غير هذا.

و كذلك يجب أن يكون واضع الخراج بعده يراعى فى كل أرض ما تحتمله، فإنها تختلف من ثلاثه أوجه يؤثر كل واحد منها فى زياده الخراج و نقصانه: أحدها:

ما يختص بالأرض من جوده يزكو بها زرعها أو رداءه يقلّ بها ريعها. و الثانى: ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب و الثمار. و الثالث: ما يختص بالسقى و الشرب.

فلا- بدّ لواضع الخراج من اعتبار ما وصفناه من الأوجه الثلاثه: من اختلاف الأرضين و اختلاف الزروع و اختلاف السقى ليعلم قدر ما تحمله الأرض فيقصد العدل من غير إجحاف بأهل الخراج و لا نقصان يضرّ بأهل الفى ء. و من الناس من اعتبر شرطاً رابعاً و هو قربها من البلدان و الأسواق و بعدها لزياده أثمانها و نقصانها.

و لا- يستقصى فى وضع الخراج غايه ما يحتمله، و ليجعل فيه لأرباب الأرض بقيه يجبرون بها النوائب و الحوائج. حكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه فى أخذ الفضل من أموال السواد فمنعه من ذلك و كتب إليه:

لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، و أبق لهم لحوما يعقدون بها شحوما.» (١)

انتهى ما أدرنا نقله من كلام الماوردي في الخراج ملخصا.

أقول: يشبه أن يكون الخرج و الخراج مأخوذ من الخروج، حيث إن غله الشيء و عائدته كأنهما تخرجان من هذا الشيء.

و ما رواه الماوردي عن النبي «ص» من قوله: «الخراج بالضمان» قد رواه أرباب السنن، منهم أبو داود في البيوع بأسانيد عن عائشه. و متن الحديث في أحدها هكذا: إن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيبا، فخاصمه إلى النبي «ص» فردّه عليه فقال الرجل: يا رسول الله، قد استغلّ غلامي، فقال رسول الله «ص»: «الخراج بالضمان.» (٢)

(١)- الأحكام السلطانية للماوردي / ١٤٦ - ١٤٩.

(٢)- سنن أبي داود ٢ / ٢٥٤ و ٢٥٥، كتاب الإجارة، باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيبا.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٤٩٢

و روى أبو عبيد في الأموال عنه «ص»: «أنه قضى أن الخراج بالضمان.» (١) و ظاهره أن هذا من أقضية النبي «ص».

ثم قال:

«قال أبو عبيد: و هو أن يشتري الرجل العبد فيستغله ثم يجد به عيبا كان عند البائع: أنه يرده بالعيب و تطيب له تلك الغله بضمانه لأنه لو مات في يده مات من ماله.» (١)

و الظاهر أن ذكر العبد من باب المثال فلا خصوصية له.

و ذكر نحو ذلك بنحو أوفى في النهاية ثم قال:

«الباء في الضمان متعلقه بمحذوف تقديره: الخراج مستحق بالضمان أي بسببه.» (٢)

أقول: لا يخفى أن هذا المعنى للحديث لا يوافق ما هو المشهور بين أصحابنا من أن التلف في زمن الخيار ممن لا خيار له، اللهم

إلّا أن يحمل هذه القاعده على خصوص الخيارات الزمانيه كما احتمل و التحقيق يطلب من محله، أو يراد بالضمان فى الحديث ضمان الإلتلاف أو التلف مع التقصير فى حفظه.

و يحتمل فيه كون المراد بالضمان ضمان نفقه المبيع و حفظه فى مده الخيار لا ضمان عينه لو تلفت فتكون غلّه شىء فى قبال نفقته.

و أما احتمال كون المعنى أن غلّه الشىء و منفعتة مضمونه فهو خلاف الظاهر جدّا، فتدبّر. هذا.

و قول الماوردى إن ما استأنف المسلمون إحياءه لا يجوز أن يوضع عليها خراج مبنى على تملك رقبه الأرض بالإحياء، و أما إن قلنا ببقائها على ملك الإمام بما هو إمام فالظاهر جواز أخذه الطسق و الخراج منها، كما يدلّ عليه بعض الأخبار و سيأتى تحقيقه فى فصل الأنفال.

(١) - الأموال / ٩٣.

(٢) - النهايه لابن الأثير ١٩ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٣

و قال أبو يعلى الفراء:

«فأما الكلام فى الخراج فهو ما وضع على رقاب الأرضيين من حقوق تؤدى عنها، و الأرضون كلّها تنقسم أربعه أقسام.»

ثم تعرّض لأحكام الأرضيين بالتفصيل، فراجع. «١»

و راجع فى بيان أقسام الأرضيين و أحكامها زكاه النهايه أيضا «٢» و قد تعرّضنا لكلامه و لنكت عليه فى الجبهه السادسه من بحث الغنائم أعنى حكم الأراضى المفتوحه عنوه. و راجع فيها أيضا جهاد المنتهى و التذكره «٣». و راجع فى حكم الأراضى المفتوحه عنوه جهاد المبسوط «٤»، و قد تعرضنا له أيضا هناك.

و نحن نقول هنا إجمالاً أن

الأراضى على أربعه أقسام:

الأول: ما أسلم أهلها عليها طوعاً من غير قتال،

فتترك في أيديهم و تكون لهم و يؤخذ منهم العشر أو نصف العشر كغيرهم من المسلمين؛ لهم ما لهم و عليهم ما عليهم، و يدلّ
على ذلك خبر صفوان و

البنزطى و كذا صحيحه البنزطى، فراجع. «٥»

الثانى: ما اخذت من الكفار عنوه و قهرا بالسيف،

فهى عندنا لا- تقسم بل تكون للمسلمين بما هم مسلمون و تكون تحت اختيار الإمام يقبلها لهم بما يراه صلاحا، و يدلّ عليه الخبران و غيرهما و قد مرّ تفصيله فى الجبهه السادسه من بحث الغنائم.

الثالث: ما صولح عليها على أن تكون للمسلمين،

و حكمها حكم ما قبلها. هذا إذا صولح عليها على أن تكون الرقيات ملكا للمسلمين و أما إن صولح عليها على أن تبقى ملكا لأنفسهم و يؤدوا عنها الخراج سمّيت أرض الجزيه و يسقط عنهم الخراج بالإسلام و يصير حكمها حكم ما أسلم أهلها عليها.

(١)- الأحكام السلطانيه / ١٦٢ و ما بعدها.

(٢)- النهايه للشيخ / ١٩٤ و ما بعدها.

(٣)- المنتهى ٢ / ٩٣٤ و ما بعدها، و التذكره ١ / ٤٢٧ و ٤٢٨.

(٤)- المبسوط ٢ / ٣٣-٣٥.

(٥)- الوسائل ١١ / ١١٩ و ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١ و ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٤

الرابع: كل أرض انجلى أهلها عنها أو صولح عليها

على أن تكون لإمام المسلمين بما هو إمام أو كانت مواتا بأقسامه، فهذه الأرضون كلّها للإمام بما هو إمام و تكون من الفى ء و الأنفال، و قد مرّ منّا مرارا معنى كون الشىء للإمام و يجىء تفصيله فى بحث الأنفال و محصل ذلك أنه ليس لشخص الإمام بل لمقام الإمامه و منصبها و ينتقل منه إلى الإمام بعده لا إلى وارثه.

و مقدار الخراج فى جميع الأقسام الثلاثه مفوّض إلى الإمام يقبلها بالذى يرى، أمّا ما للإمام فكون أمره بيده واضح. و أمّا ما للمسلمين فيدل على ذلك مضافا إلى أن ذلك مقتضى ولايته و إمامته الخبران المشار إليهما و كذا مرسله حمّاد الطويله، و به أفتى الأصحاب أيضا:

ففى صحيفه البنزطى قال: ذكرت لأبى الحسن الرضا «ع» الخراج و ما سار به أهل بيته، فقال: «العشر و نصف العشر على من أسلم طوعاً؛ تركت أرضه فى يده و أخذ منه العشر و نصف العشر فيما عمر منها، و ما لم يعمر منها أخذ الوالى فقَبَله ممن يعمره

و كان للمسلمين. و ليس فيما كان أقل من خمسه أو ساق شى ء. و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبّله بالذى يرى كما صنع رسول الله «ص» بخبير الحديث. «١» و نحوها خبر صفوان و البنزطى، فراجع.

و قد تعرضنا لسند الحديثين و فقههما بالتفصيل فى مبحث الأراضى المفتوحه عنوه من فصل الغنائم.

و فى مرسل حمّاد، عن بعض أصحابه، عن أبى الحسن «ع»: «و الأراضون التى أخذت عنوه بخيل أو ركاب فهى موقوفه متروكه فى يدى من يعمرها و يحييها و يقوم عليها على ما صالحهم الوالى على قدر طاقتهم من الحق: النصف أو الثلث أو الثلثين على قدر ما يكون لهم صلاحا و لا يضّرهم.» «٢»

و كيف كان فيسمى حاصل هذه الأراضى و ما يؤخذ منها بعد تقييلها بالخراج.

(١) - الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ١١ / ٨٤، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٥

الجهه الثانيه: فى مصرف الخراج:

أقول: يظهر مما مرّ فى أوائل فصل الفى ء و الأمور الخمسه التى ذكرناها - من كون الفى ء بأجمعه للرسول «ص» و بعده للإمام بما هو إمام و كونه تحت اختياره، و أن له أن يصرفه فى كل ما تقتضيه شئون الإمامه و مصالح المسلمين - أن الخراج أيضا كذلك، لأنه أحد مصاديق الفى ء. و مما مرّ هناك فى هذا المجال خبر عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع» فى الغنيمه، قال: «يخرج منه الخمس و يقسم ما بقى بين من قاتل عليه و ولى ذلك. و أما الفى ء و الأنفال فهو خالص لرسول الله «ص.» «١»

و نضيف هنا أن الأراضى التى تكون

للإمام بما هو إمام فحكمها واضح إذ يكون خراجها لا محالة تحت اختياره. و أما ما كانت للمسلمين بما هم مسلمون كالمفتوحه عنوه أو صلحا على أن تكون لهم فيدلّ على صرف خراجها في مصالحهم مرسله حماد الطويله التي عمل بها الأصحاب في الأبواب المختلفه:

ففيها بعد ذكر تقييل الإمام للأراضى المفتوحه عنوه قال: «و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و في مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين في وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير.» «٢»

و قوله «ع»: «ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير» لعله يراد به عدم كونه ملكا لشخص الإمام و الوالى أو عدم تعلق الخمس به للإمام، و إلّا فإداره شئون الوالى و سدّ خلّاته أيضا من أهمّ المصالح العامه التي تنوبه.

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١١ / ٨٥، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٦

و يظهر من بعض الأخبار أن النبي «ص» صرف من عوائد خيبر في حاجات نفسه أيضا، و خيبر كانت مفتوحه عنوه كما يظهر من خبر صفوان و البنزطى: ففى كتاب الخراج و الفى ء من سنن أبى داود بسنده، عن سهل بن أبى حثمه، قال:

«قسّم رسول الله «ص» خيبر نصفين: نصفًا لنوائبه و حاجته و نصفًا بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما.» «١» هذا.

و أفتى بمفاد مرسله حمّاد فى المقام فقهاؤنا:

١- ففى المبسوط فى حكم الأرض المفتوحه عنوه قال:

«و يأخذ ارتفاعها و يصرفه فى مصالح المسلمين و

ما ينوبهم من سدّ الثغور و معونه (تقويه خ. ل) المجاهدين و بناء القناطر و غير ذلك من المصالح.» «٢»

٢- و فيه أيضا:

«و أما الخراج فهو لجميع المسلمين، فإن كان قد ختمت الأرضون لا يخمس، و إن كانت لم تخمس خمس، و الباقي للمسلمين مصروف في مصالحهم.» «٣»

٣- و في كتاب الفى ء من الخلاف (المسألة ١٨):

«ما لا ينقل و لا يحوّل من الدور و العقارات و الأرضين عندنا ان فيه الخمس فيكون لأهله، و الباقي لجميع المسلمين: من حضر القتال و من لم يحضر، فيصرف ارتفاعه إلى مصالحهم.» «٤»

و قد مرّ منّا الإشكال في ثبوت الخمس في الأرضين المفتوحة عنوه، فراجع.

٤- و في جهاد الشرائع:

«و يصرف الإمام حاصلها في المصالح مثل سدّ الثغور و معونه الغزاه و بناء القناطر.» «٥»

(١)- سنن أبى داود ٢ / ١٤٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإيماره، باب ما جاء في حكم أرض خير.

(٢)- المبسوط ٢ / ٣٤.

(٣)- المبسوط ٢ / ٦٦.

(٤)- الخلاف ٢ / ٣٣٣.

(٥)- الشرائع ١ / ٣٢٢ (طبعه أخرى / ٢٤٦).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٧

٥- و في جهاد المنتهى:

«و ارتفاع هذه الأرض ينصرف إلى المسلمين بأجمعهم و إلى مصالحهم.» «١»

٦- و فيه أيضا:

«و لا- يصح بيعها و لا هبتها و لا وقفها، بل يصرف الإمام حاصلها في المصالح مثل سدّ الثغور و معاونه الغزاه و بناء القناطر، و

يخرج منها أرزاق القضاء و الولاه و صاحب الديوان و غير ذلك من مصالح المسلمين.» «٢»

و فى التذكره أيضا نحو ما فى المنتهى. «٣» هذا.

٧- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد:

«و أما مال الفى ء فما اجتنى من أموال أهل الذمه مما صولحوا عليه من جزية رءوسهم التى بها

حققت دماؤهم و حرمت أموالهم و منه خراج الأرضين التي افتتحت عنوه ثم أقرها الإمام في أيدي أهل الذمه على طسق يؤدونه، و منه وظيفه أرض الصلح التي منعها أهلها حتى صولحوا منها على خراج مسمّى، و منه ما يأخذه العاشر من أموال أهل الذمه التي يمرّون بها عليه لتجارتهم، و منه ما يؤخذ من أهل الحرب إذا دخلوا بلاد الإسلام للتجارات، فكلّ هذا من الفى ء. و هو الذى يعمّ المسلمين: غنيهم و فقيرهم، فيكون فى أعطيه المقاتله، و أرزاق الذريه، و ما ينوب الإمام من أمور الناس بحسن النظر للإسلام و أهله. «٤»

٨- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى:

«ذكر أحمد الفى ء فقال: فيه حق لكل المسلمين و هو بين الغنى و الفقير.»

ثم حكى عن القاضى انه قال:

«و معنى كلام أحمد: «أنه بين الغنى و الفقير» يعنى الغنى الذى فيه مصلحة المسلمين من المجاهدين و القضاء و الفقهاء، و يحتمل أن يكون معنى كلامه أن لجميع المسلمين

(١)- المنتهى ٢ / ٩٣٥.

(٢)- المنتهى ٢ / ٩٣٦.

(٣)- التذكرة ١ / ٤٢٧.

(٤)- الأموال / ٢٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٨

الانتفاع بذلك المال لكونه يصرف إلى من يعود نفعه على جميع المسلمين، و كذلك ينتفعون بالعبور على القناطر و الجسور المعقوده بذلك المال و بالأنهار و الطرقات التي أصلحت به... «١»

إلى غير ذلك من كلمات علماء الفريقين فى مصرف الفى ء الذى عمدته الخراج بأقسامه، حيث يستفاد من جميع ذلك أنه يكون تحت اختيار إمام المسلمين و أنه يصرفه فى ما تنوبه من مصالح المسلمين.

نعم إداره معايش الفقراء و الضعفاء و من لا حيله له من أفراد المجتمع أيضا تكون من المصالح المهمه التي وضعت

على عاتق الإمام، فيجب سدّ خلّاتهم من الزكوات و من خراج الأرضين إن لم تف الزكوات. كما أن سدّ خلّات شخص الإمام و عمّاله و ولاته أيضا من أهمّ المصالح العامّة.

و لأجل ذلك صرف رسول الله «ص» - على ما روى - من أموال بني النضير في نفقه نفسه و أزواجه و فقراء المهاجرين و بعض الأنصار، كما مرّ بيانه في تفسير آيه الفى ء في أول الفصل.

و في نهج البلاغه فيما كتبه «ع» لمالك: «ثمّ الله الله في الطبقة السفلى! من الذين لا حيله لهم من المساكين و المحتاجين و أهل البؤسى و الزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعا و معترا، و احفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، و اجعل لهم قسما من بيت مالك و قسما من غلّات صوافى الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى...» «٢»

و الظاهر أنّ المراد بالصوافى: أراضى الغنيمه أو الخالصة التى جلا أهلها عنها.

و في خبر إبراهيم بن أبى زياد قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الشراء من أرض الجزية، قال: فقال: «اشترها، فإن لك من الحق ما هو أكثر من ذلك.» «٣» و نحوه في

(١) - المغنى ٧ / ٣٠٨.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ١٠١٩؛ عبده ٣ / ١١١؛ لح / ٤٣٨، الكتاب ٥٣.

(٣) - الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٤٩٩

صحيحه محمد بن مسلم. «١»

و من أهمّ المصالح العامه للدوله الإسلاميه سدّ خلّات جميع ولايتها و عمّالها حتى لا يطمعوا في الارتشاء و تطمئن نفوسهم في مجالات أعمالهم، و على ذلك يحمل ما رواه أبو عبيد بسنده، عن النبي «ص»، قال: «من ولى

لنا شيئاً فلم تكن له امرأه فليتزوج امرأه. و من لم يكن له مسكن فليتخذ مسكناً. و من لم يكن له مركب فليتخذ مركباً. و من لم يكن له خادم فليتخذ خادماً. فمن اتخذ سوى ذلك كثر أو إبلا جاء الله به يوم القيامة غللاً أو سارقاً.» (٢)

و بالجملة، فمصرف الخراج بأقسامه ما ينوب الإمام من المصالح، و سدّ خلات العّمّال و كذا المحتاجين أيضاً من أهمّ المصالح العامه، و على ذلك يجب أن يحمل ما ذكره الشيخ في النهايه في حكم الأرضين المفتوحه عنوه، قال:

«و هذه الأرضون للمسلمين قاطبه، و ارتفاعها يقسم فيهم كلهم: المقاتله و غيرهم.» (٣)

فلا يراد بذلك التقسيم بين جميع المسلمين من الغنى و الفقير و العّمّال و غيرهم بلا رعايه للمصالح العامه، فتدبّر. هذا.

و قد مرّ البحث في حكم الأراضى المفتوحه عنوه و جواز تقبل الأراضى الخراجيه من حكم الجور و قبول الخراج منهم بالشراء و الهبه و نحو ذلك بالتفصيل، فراجع الجبهه السادسه من فصل الغنائم.

(١)- الوسائل ١٢ / ٢٧٤، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ١.

(٢)- الأموال / ٣٣٨.

(٣)- النهايه / ١٩٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠٠

الجبهه الثالثه: في أنه يجب على إمام المسلمين و عمّاله أن يرفقوا بأهل الجزيه و الخراج

و يخففوا عنهم بما يصلح به أمرهم و لا يجوز تعذيبهم و التضيق عليهم في أمر الخراج و الجزيه:

١- ففي نهج البلاغه في كتابه «ع» لمالك قال: «و تفقّد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن في صلاحه و صلاحهم صلاحاً لمن سواهم، و لا صلاح لمن سواهم إلّا بهم، لأنّ الناس كلهم عيال على الخراج و أهله. و ليكن نظرك في عماره الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلّا بالعماره.

و من طلب الخراج بغير عماره أخرج البلاد و أهلك العباد و لم يستقم أمره إلا قليلا. فإن شكوا ثقلا أو عله أو انقطاع شرب أو باله، أو إحاله أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم.

و لا يثقلنّ عليك شىء خففت به المؤونه عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك فى عماره بلادك و تزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم و تبجحك باستفاضه العدل فيهم معتمدا فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم و الثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم فى رفقتك بهم. فربما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبه أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حمّلته، و انما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها، و إنما يعوز أهلها للإشراف أنفس الولاة على الجمع و سوء ظنهم بالبقاء و قله انتفاعهم بالعبر.» (١)

أقول: المراد بالثقل: ثقل الخراج المضروب. و البأله: ما يبلى الأرض من مطر و ندى. و إحاله الأرض: تحويلها البدور إلى الفساد. و التبجح: السرور. و الإجمام:

الإراحة.

فليتأمل فى هذه الكلمات الشريفه أولياء الأمور و جباه الأموال و الضرائب

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٠١٣؛ عبده ٣ / ١٠٦؛ لح / ٤٣٦، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠١

و لا- يلحظوا النفع العاجل فقط بل يراعوا شرائط الأمه و حاجاتها و مستقبل الملك و الدوله، و احتياجهم إلى إيمان الأمه و عواطفهم فى المقاطع الحاده. فليرفقوا بهم فى وضع الخراج و الضرائب و جبايتها. و لا يحملوا عليهم مالا يحتملونها.

٢- و فيه أيضا فى كتاب له «ع» إلى عماله على الخراج قال: «فأنصفوا الناس من أنفسكم

و اصبروا لحوائجهم، فإنكم خزّان الرعيّة، و وكلاء الأئمّه، و سفراء الأئمّه. و لا تحسموا أحدا عن حاجته و لا تحبسوه عن طلبته، و لا تبيعن للناس فى الخراج كسوه شتاء و لا صيف و لا دابّه يعتملون عليها و لا عبدا، و لا تضربن أحدا سوطا لمكان درهم، و لا تمسن مال أحد من الناس: مصلّ و لا معاهد إلا أن تجدوا فرسا أو سلاحا يعدى به على أهل الإسلام، فإنه لا ينبغى للمسلم أن يدع ذلك فى أيدي أعداء الإسلام فيكون شوكة عليه.» (١)

٣- و فى فروع الكافى بسنده، عن رجل من ثقيف، قال: استعملنى على بن أبى طالب «ع» على بانقيا و سواد من سواد الكوفه فقال لى و الناس حضور: «انظر خراجك فجدّ فيه و لا تترك منه درهما، فإذا أردت أن تتوجّه إلى عملك فمرّ بى.» قال: فأتيته فقال لى: «إن الذى سمعت منى خدعه، إياك أن تضرب مسلما أو يهوديا أو نصرانيا فى درهم خراج، أو تبيع دابّه عمل فى درهم، فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو.» (٢) و رواه عنه فى البحار. (٣)

أقول: فى حاشيه الكافى عن الوافى:

«بانقيا: هى القادسيه و ما والاها من أعمالها، و إنما سمّيت القادسيه بدعوه إبراهيم الخليل «ع» لأنه قال لها كونى مقدسه أى مطهره من التقديس. و إنما سمّيت بانقيا لأن إبراهيم «ع» اشتراها بمائه نعجه من غنمه لأن «با» مائه و «نقيا» شاه بلغه نبط، كذا فى السرائر ... و قوله: خدعه: أى تقيه. و العفو: ما جاء بسهولة.» و عن مرآه العقول فى معنى العفو: «أى الزيادة أو الوسط أو يكون منصوبا بنزع الخافض.» (٤)

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٩٨٤؛ عبده

(٢)- الكافي ٣ / ٥٤٠، كتاب الزكاة، باب أدب المصدق، الحديث ٨.

(٣)- بحار الأنوار ٤١ / ١٢٨، تاريخ أمير المؤمنين «ع»، الباب ١٠٧ (باب جوامع مكارم أخلاقه)، الحديث ٣٧.

(٤)- الكافي ٣ / ٥٤٠، كتاب الزكاة، باب أدب المصدق.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠٢

٤- و في سنن البيهقي بسنده، عن رجل من ثقيف، قال: استعملني علي بن أبي طالب على بزرج سابور فقال: «لا تضربن رجلا سوطا في جبايه درهم ولا- تبيعن لهم رزقا ولا- كسوه شتاء ولا- صيف ولا دابته يعتملون عليها ولا تقم رجلا قائما في طلب درهم». قال: قلت:

يا أمير المؤمنين، إذا أرجع إليك كما ذهبت من عندك. قال: «و إن رجعت كما ذهبت، ويحك إنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو»
يعنى الفضل. «١»

و روى نحوه يحيى بن آدم القرشي أيضا في خراجه، و رواه في كنز العمال أيضا، و فيه: «علي برج سابور». «٢»

٥- و في كتاب الأموال لأبي عبيد بسنده، عن رجل من آل أبي المهاجر، قال:

استعمل علي بن أبي طالب «ع» رجلا على عكبري فقال له علي رءوس الناس:

«لا تدعن لهم درهما من الخراج». قال: و شدّد عليه القول ثم قال له: «القنى عند انتصاف النهار» فأتاه فقال: «إني كنت قد أمرتك بأمر و إنني أتقدم إليك الآن فإن عصيتني نزعتك: لا تبيعن لهم في خراج حمارا ولا بقره و كسوه شتاء و لا صيف و ارفق بهم و افعل بهم و افعل بهم». «٣»

أقول: و لعل الوقائع كانت متعدده. و عكبري بضم الأول و سکون الثاني موضع بينه و بين بغداد عشره فراسخ.

٦- و في

صحيح مسلم بسنده، عن هشام بن حكيم بن حزام، قال: مرّ بالشام على أناس، وقد أقيموا في الشمس و صبّ على رؤوسهم الزيت. فقال: ما هذا؟

قيل يعذبون في الخراج. فقال: أما إنى سمعت رسول الله «ص» يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون في الدنيا.» «٤»

(١)- سنن البيهقي ٢٠٥ / ٩، كتاب الجزية، باب النهى عن التشديد في جباية الجزية.

(٢)- خراج يحيى بن آدم / ٧٠؛ و كنز العمال ٥٠١ / ٤، كتاب الجهاد، الجزية، الحديث ١١٤٨٨.

(٣)- الأموال / ٥٥.

(٤)- صحيح مسلم ٢٠١٧ / ٤، كتاب البرّ و الصلّه و الآداب، الباب ٣٣، الحديث ٢٦١٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠٣

٧- و فيه أيضا بسنده، قال: مرّ هشام بن حكيم بن حزام على أناس من الأنباط بالشام قد أقيموا في الشمس، فقال: ما شأنهم؟ قالوا: حبسوا في الجزية. فقال هشام: اشهد لسمعت رسول الله «ص» يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا.» «١»

٨- و فيه أيضا بسنده عن عروه بن الزبير: أن هشام بن حكيم وجد رجلا و هو على حمص يشمس ناسا من النبط في أداء الجزية فقال: ما هذا؟ إنى سمعت رسول الله «ص» يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا.» «٢»

و راجع في هذا المعنى مسند أحمد و البيهقي و الأموال لأبى عبيد «٣».

أقول: و لا يخفى انصراف قوله «ص» عن التعذيب بحق كالقصاص و الحدود و التعزيرات الشرعيه.

٩- و في الوسائل بسند صحيح، عن الحلبي، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «إن أعتى الناس على الله - عزّ و جل - من قتل غير قاتله، و من ضرب من لم يضربه.» «٤»

١٠- و فيه أيضا

بسنده، عن الوشاء، قال: سمعت الرضا «ع» يقول: «قال رسول الله «ص»: «لعن الله من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه.»» (٥)

١١- وفيه أيضا بسنده، عن المثنى، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «وجد في قائم سيف

(١)- صحيح مسلم ٢٠١٨/٤، كتاب البرّ و الصله و الآداب، الباب ٣٣.

(٢)- صحيح مسلم ٢٠١٨/٤، كتاب البرّ و الصله و الآداب، الباب ٣٣.

(٣)- مسند أحمد ٣/٤٠٣ و ٤٠٤؛ و سنن البيهقي ٩/٢٠٥، كتاب الجزية، باب النهى عن التشديد فى جبايه الجزية؛ و الأموال/ ٥٣ و ما بعدها.

(٤)- الوسائل ١٩/١١، الباب ٤ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ١٩/١١، الباب ٤ من أبواب القصاص فى النفس، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠٤

رسول الله «ص»: «صحيحه: «إنّ أعتى الناس على الله القاتل غير قاتله و الضارب غير ضاربه.»»

الحديث «١»

١٢- وفيه أيضا بسنده، عن الفضيل بن سعدان، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«كانت فى ذؤابه سيف رسول الله «ص» صحيحه مكتوب فيها: لعنه الله و الملائكه و الناس أجمعين على من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه.» الحديث «٢»

١٣- وفيه أيضا بسنده، عن الرضا «ع»، عن آباءه، عن علي «ع»، قال:

«ورثت عن رسول الله «ص» كتابين: كتاب الله و كتاب فى قراب سيفى. قيل: يا أمير المؤمنين! و ما الكتاب الذى فى قراب سيفك؟ قال: «من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه فعليه لعنه الله.»» (٣)

١٤- وفيه أيضا بسنده، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر «ع»، قال: ابتدر الناس إلى قراب سيف رسول الله «ص»

بعد موته فإذا صحيفه صغيره وجدوا فيها:

«من آوى محدثا فهو كافر، و من تولى غير مواليه فعليه لعنه الله، و أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله أو ضرب غير ضاربه.»
«٤»

١٥- وفيه أيضا بسنده، عن الثمالي، قال: قال: «لو أنّ رجلا ضرب رجلا سوطا لضربه الله سوطا من النار.» «٥»

١٦- وفيه أيضا بسنده، عن جابر بن عبد الله، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«لو أنّ رجلا ضرب رجلا سوطا لضربه الله سوطا من نار.» «٦»

(١)- الوسائل ١٩ / ١١، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس،

(٢)- الوسائل ١٩ / ١٢، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس

(٣)- الوسائل ١٩ / ١٢، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس

(٤)- الوسائل ١٩ / ١٣، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١٠.

(٥)- الوسائل ١٩ / ١٢، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٥.

(٦)- الوسائل ١٩ / ١٢، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠٥

١٧- وفيه أيضا بسنده، عن النبي «ص» في حديث المناهى، قال: «و من لطم خدّ امرئ مسلم أو وجهه بدّد الله عظامه يوم القيامة و حشر مغلولا حتى يدخل جهنم إلا أن يتوب.» «١»

أقول: ما رويناها هنا من الوسائل و إن لم يكن موردها الخراج و الضرائب لكن إطلاقها يشملها كما لا يخفى.

و إنما ذكرناها ليعتبر الشرطه و الضبّاط و المسؤولون في دوائر الحكم و التحقيق و الاستخبارات و اللجان الثوريه و السجون، و يدركوا اهتمام الشرع المبين بحرمه الناس و قداستهم فلا يضربوا الناس و يلطموهم و يعدّبوهم بالاتهامات التافهه و النمائم و الأوهام. هذا.

١٨- و في خراج

أبى يوسف:

«قال أبو يوسف: وقد ينبغي يا أمير المؤمنين - أيّ يدك الله - أن تتقدم في الرفق بأهل ذمه نبيك و ابن عمك محمد «ص» و التفقد لهم حتى لا يظلموا و لا يؤذوا و لا يكلفوا فوق طاقتهم و لا يؤخذ شىء من أموالهم إلّا بحق يجب عليهم.

فقد روى عن رسول الله «ص» أنه قال: «من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه.»

و كان فيما تكلم به عمر بن الخطاب عند وفاته: «أوصى الخليفة من بعدى بدمه رسول الله «ص» أن يوفى لهم بعهدهم و أن يقاتل من ورائهم و لا يكلفوا فوق طاقتهم.»

قال: و حدثنا هشام بن عروه، عن أبيه، عن سعيد بن زيد أنه مرّ على قوم قد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام فقال: ما شأن هؤلاء؟ فقيل له: أقيموا في الشمس في الجزية. قال: فكره ذلك و دخل على أميرهم و قال: إني سمعت

(١) - الوسائل ١٩ / ١٢، الباب ٤ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٣، ص: ٥٠٦

رسول الله «ص» يقول: «من عدّب الناس عدّبه الله.»

قال: و حدثنا بعض أشياخنا، عن عروه، عن هشام بن حكيم بن حزام: أنه وجد عياض بن غنم قد أقام أهل الذمه في الشمس في الجزية فقال: يا عياض! ما هذا؟

فإن رسول الله «ص» قال: «إن الذين يعدّبون الناس في الدنيا يعدّبون في الآخرة.»

قال: و حدثنا هشام بن عروه، عن أبيه أن عمر بن الخطاب مرّ بطريق الشام و هو راجع في مسيره من الشام على قوم قد أقيموا في الشمس يصبّ على رؤوسهم الزيت، فقال: ما بال هؤلاء؟ فقالوا:

عليهم الجزية لم يؤدوها، فهم يعذبون حتى يؤدوها. فقال عمر: فما يقولون هم و ما يعتذرون به في الجزية؟ قالوا: يقولون: لا نجد.

قال: فدعوهم، لا تكلفوهم ما لا يطيقون، فإني سمعت رسول الله «ص» يقول:

«لا تعذبوا الناس فإن الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة» و أمر بهم فخلّى سبيلهم.» (١)

١٩- وفيه أيضا بسنده قال:

«كتب عدى بن أرطاه- عامل كان لعمر بن عبد العزيز- إليه: «أما بعد، فإن أناسا قبلنا لا يؤدّون ما عليهم من الخراج حتى يمسه شىء من العذاب.» فكتب إليه عمر: أما بعد، فالعجب كل العجب من استيذانك إياى فى عذاب البشر! كأنى جئت لك من عذاب الله و كأنّ رضاي ينجيك من سخط الله! إذا أتاك كتابى هذا فمن أعطاك ما قبله عفوا و إلّا فاحلفه، فوالله لأن يلقوا الله بجناياتهم أحبّ إلى من أن ألقاه بعذابهم. و السلام.» (٢)

٢٠- و فى الكامل لابن الأثير:

«و قال أبو فراس: خطب عمر الناس فقال: أيها الناس! إني ما أرسل إليكم عمّالا ليضربوا أبقاركم و لا ليأخذوا أموالكم و إنما أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم

(١)- الخراج / ١٢٤ و ١٢٥.

(٢)- الخراج / ١١٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٣، ص: ٥٠٧

و سنتكم، فمن فعل به شىء سوى ذلك فليرفعه إلىّ، فوالذى نفس عمر بيده لأقصيته منه. فوثب عمرو بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين! أ رأيتك إن كان رجل من أمراء المسلمين على رعيته فأدب بعض رعيته إنك لتقصه منه؟ قال: إى و الذى نفس عمر بيده إذا أقصنه منه، و كيف لا أقصه منه و قد رأيت النبى «ص» يقص من نفسه! ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم

و لا تحمدوهم ففتنواهم و لا تمنعواهم حقوقهم فتكفروهم، و لا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم.» «١» هذا.

و قد طال البحث فى الفىء؛ فلنختم الكلام هنا و نشرع بعده فى الأنفال، و على الله الاتكال.

٢٤ رمضان المبارك ١٤٠٨ هـ، و أنا العبد المفتقر إلى رحمة ربّه البارى حسينعلى المنتظرى النجف آبادى - غفر الله له و لوالديه.

ثمّ الجزء الثالث من الكتاب و يتلوه إن شاء الله الجزء الرابع، و أوله الفصل الخامس من الباب الثامن فى الأنفال و الحمد لله ربّ العالمين

(١) - الكامل ٥٦ / ٣.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

الجزء الرابع

[تمه الباب الثامن فى المنابع المالىه للدوله الإسلاميه]

الفصل الخامس فى الأنفال:

اشاره

و فيه جهات من البحث:

الجهه الأولى: فى تفسير آيه الأنفال و معنى الأنفال و المقصود منها فى الآيه و فى فقه الفريقين:

[فى تفسير آيه الأنفال]

قال الله - تعالى - فى أول سوره الأنفال: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ. فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ، وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.» «١»

١- قال الراغب فى المفردات:

«النفل قيل هو الغنيمه بعينها ... و قيل: هو ما يحصل للمسلمين بغير قتال و هو الفىء. و قيل: هو ما يفضل من المتاع و نحوه بعد

(١) - سورة الأنفال (٨) الآية ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢

قوله: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ.» و أصل ذلك من النفل أى الزياده على الواجب، و يقال له النافله، قال - تعالى -: «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ» و على هذا قوله:

«وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً» و هو ولد الولد و يقال: نفلته كذا أى أعطيته نفلا... «١»

٢- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد:

«قال أبو عبيد: فالأنفال أصلها جماع الغنائم إلا أن الخمس منها مخصوص لأهله على ما نزل به الكتاب و جرت به السنّه. و معنى الأنفال فى كلام العرب: كل إحسان فعله فاعل تفضلا من غير أن يجب ذلك عليه فكذلك النفل الذى أحله الله للمؤمنين من أموال عدوهم إنما هو شىء خصّ بهم الله به تطولا - منه عليهم بعد أن كانت الغنائم محرمة على الأمم قبلهم، فنفلها الله - عزّ و جلّ - هذه الأمم ...

فنفل الله هذه الأمم المغانم خصوصيه خصّ بهم بها دون سائر الأمم فهذا أصل النفل، و به سمى ما جعله الإمام للمقاتله نفلا، و هو تفضيله بعض الجيش على بعض بشىء سوى سهامهم، يفعل ذلك بهم على قدر الغناء عن الإسلام و

أقول: ما ذكره أبو عبيد من كون الغنائم محرمة على الأمم السالفه رواه المحدثون من علماء الفريقين:

فروى أبو عبيد بسنده عن أبي هريره، عن النبي «ص» قال: «لم تحلّ الغنائم لأحد سود الرؤوس قبلكم كانت نار فتأكلها. الحديث.» «٣»

و فى الخصال بسنده، عن أبي أمامه، قال: قال رسول الله «ص»: «فضلت بأربع ... و أحلت لأمتى الغنائم. الحديث.» «٤»

(١) - المفردات / ٥٢٤.

(٢) - الأموال / ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٣) - الأموال / ٣٨٦.

(٤) - الخصال / ٢٠١، باب الأربعة، الحديث ١٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣

و فيه أيضا بسنده، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»: «أعطيت خمسا ... و أحلّ لى المغنم. الحديث.» «١» و رواهما عن الخصال فى الوسائل. «٢»

و ذكر ذلك الشيخ فى المبسوط أيضا فقال:

«و الغنيمه كانت محرّمه فى الشريعة المتقدمه و كانوا يجمعون الغنيمه فتنزل النار من السماء فتأكلها ثم أنعم الله - تعالى - على النبي «ص» فجعلها له خاصه بقوله:

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ.»

و روى عن النبي «ص» أنه قال: أحلّ لى الخمس لم يحلّ لأحد قبلى و جعلت لى الغنائم ...» «٣»

و لا يهمنّا تحقيق هذه المسأله التاريخيه، إذ لا يترتب عليها فائده عمليه. هذا.

٣- و فى تفسير التبيان فى بيان آيه الأنفال قال:

«اختلف المفسرون فى معنى الأنفال هاهنا: فقال بعضهم هى الغنائم التى غنمها النبي «ص» يوم بدر فسألوه لمن هى فأمر الله-

تعالی - نبیہ أن یقول لهم: هی لله و لرسوله، ذهب إليه عكرمه و مجاهد و الضحاک و ابن عباس و قتاده و ابن زید.

و قال قوم: هی أنفال السرايا، ذهب إليه علی بن صالح بن یحیی (الحسن بن صالح بن

وقال قوم: هو ما شذ من المشركين إلى المسلمين من عبد أو جاريه من غير قتال أو ما أشبه ذلك، عن عطاء وقال: هو للنبي «ص» خاصة يعمل به ما يشاء.

و روى عن ابن عباس في روايه أخرى: أنه ما سقط من المتاع بعد قسمه الغنائم من الفرس و الدرع و الرمح.

و في روايه أخرى: أنه سلب الرجل و فرسه ينفل النبي «ص» من شاء.

وقال قوم: هو الخمس روى ذلك عن مجاهد ...

(١) - الخصال / ٢٩٢، باب الخمسه، الحديث ٥٦.

(٢) - الوسائل ٢ / ٩٧٠، الباب ٧ من أبواب التيمم، الحديث ٣ و ٤.

(٣) - المبسوط ٢ / ٦٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤

و روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله «ع»: أن الأنفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال إذا انجلى عنها أهلها و تسميه الفقهاء فيئا، و ميراث من لا وارث له، و قطائع الملوك إذا كانت في أيديهم من غير غضب، و الآجام، و بطون الأودية، و الموات و غير ذلك مما ذكرناه في كتب الفقه، و قالوا هو لله و للرسول، و بعده للقاتم مقامه يصرفه حيث يشاء من مصالح نفسه و من يلزمه مؤنته ليس لأحد فيه شيء ...

و الأنفال جمع نفل، و النفل هو الزيادة على الشيء، يقال نفلتكَ كذا إذا زدته، قال لبيد بن ربيعة: (شعر)

«إن تقوى ربنا خير نفل و بإذن الله ريثى و العجل.»

و النفل هو ما أعطيه المرء على البلاء و الفناء (العناء زائدا - ظ). على الجيش على غير قسمه. و كل شيء كان زياده على الأصل فهو نفل و نافله، و منه قيل لولد الولد

نافله، و لما زاد على فرائض الصلاة نافله.» «١»

٤- و فى تفسير الكشاف:

«النفل: الغنيمه لأنها من فضل الله - تعالى - و عطائه قال لبيد: «إن تقوى ربنا خير نفل.» و النفل ما ينقله الغازى: أى يعطاه زائدا على سهمه من المغنم، و هو أن يقول الإمام تحريضا على البلاء فى الحرب: من قتل قتيلا فله سلبه، أو قال لسريه:

ما أصبتم فهو لكم أو فلکم نصفه أو ربعه.» «٢»

٥- و فى تفسير الميزان قال:

«الأنفال جمع نفل بالفتح و هو الزيادة على الشىء، و لذا يطلق النفل و النافله على التطوع لزيادته على الفريضة.

و تطلق الأنفال على ما يسمّى فيئا أيضا و هى الأشياء من الأموال التى لا مالك لها من الناس كرهوس الجبال، و بطون الأودية، و الديرار الخربه، و القرى التى باد أهلها، و تركه من لا وارث له و غير ذلك، كأنها زياده على ما ملكه الناس فلم يملكها أحد، و هى لله و لرسوله.

(١)- التبيان ١ / ٧٨٠.

(٢)- الكشاف ٢ / ١٤٠ (ط. أخرى ٢ / ١٩٣).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥

و تطلق على غنائم الحرب، كأنها زياده على ما قصد منها: فإن المقصود بالحرب و الغزوه: الظفر على الأعداء و استيصالهم فإذا غلبوا و ظفر بهم فقد حصل المقصود.

و الأموال التى غنمها المقاتلون و القوم الذين أسروهم زياده على أصل الغرض.» «١»

أقول: الأموال على قسمين: أموال شخصيه متعلقه عرفا و شرعا بالأشخاص، و أموال عامه. و نظام التشريع الصحيح هو ما ينطبق على نظام التكوين و يكون التكوين أساسا له؛ فأنت ترى أن الشخص يملك تكوينا لأعضائه و جوارحه و لفكره و قواه فيملك بتبع ذلك لأفعاله الصادره منها و

لمحصول أفعاله فهو يملك لصنعه وإحيائه وحيازته، وبتبع ذلك لمصنوعه وحياته و ما حازه، فمن أحيأ أرضاً ميتة مثلاً فهي له بما أنها محياه و يملك هو حيثيه الإحياء و آثار الحياه لكونها نتيجة لفعله و قواه. و له أن ينقل ما ملكه من حيثيه الإحياء و الصنع و نحوهما إلى غيره بعوض أو بلا عوض كما أنه قد ينتقل هذا منه إلى وارثه قهراً بحكم العرف و الشرع. فهذا كله ملاك الأموال الشخصية و أساسها.

و أما الأموال العامه فهي كالأراضى الميتة و الجبال و الآجام مما خلقها الله - تعالى - للأنام و لا ارتباط لها بالأشخاص، فهي زائده على الأموال و الأملاك الشخصية المتعلقة بالأشخاص، و مثلها غنائم الحرب.

فالنفل بفتح العين و جمعه الأنفال و كذا النفل بسكون العين يطلق عندنا على غنائم الحرب و كذلك على الأموال العامه، و الظاهر أن إطلاقه عليهما بملاك واحد و هو كونهما زائدتين على الأموال المتعلقة بالأشخاص.

و قد ظهر لك مما حكيناه من الكلمات أن مفهوم الزيادة مأخوذه فى النفل عندهم و أما التطبيق على الموارد و التوجيه فقد وقع من كل واحد منهم حسب اجتهاده، فتدبر.

(١) - الميزان ٥ / ٩ (ط. أخرى ٢ / ٩).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦

و فى الجواهر قال:

«سميت بذلك لأنها هبه من الله - تعالى - له زياده على ما جعله له من الشركه فى الخمس إكراماً له و تفضيلاً له بذلك على غيره.» (١)

و كيف كان فغنائم الحرب أو ما ينفل منها أيضاً من الأنفال بلا إشكال، حيث إن مورد نزول الآيه الشريفه على ما فى أخبار كثيره هو غنائم بدر و إن لم تعد

منها في كلمات الفقهاء منّا.

و يظهر من سياق الآية أنه كان هناك تخاصم في أمر الأنفال فسألوا رسول الله «ص» لقطع الخلاف و الخصومه؛ يشهد بذلك قوله - تعالى -: «وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ.» «٢»

و ربما رويت قراءة الآية بإسقاط لفظه «عن» و تحمل إما على كونها مقدره و كون الأنفال منصوبه بنزع الخافض و إما على كون المراد سؤال النبي «ص» أن يعطيهم من الأنفال، و لكن هذه القراءة عندنا متروكه بل واضحة البطلان لاستلزامها التحريف بالزيادة و هو مجمع على بطلانه.

و قد مرّ في أوائل بحث الغنائم بعض الأخبار الواردة في مورد نزول الآية فراجع، و منها ما حكيناه هناك عن مجمع البيان في ذيل الآية، قال:

«قال ابن عباس: إن النبي «ص» قال يوم بدر: من جاء بكذا فله كذا، و من جاء بأسير فله كذا، فتسارع الشبان و بقى الشيوخ تحت الرايات فلما انقضى الحرب طلب الشبان ما كان قد نفلهم النبي «ص» به فقال الشيوخ كئنا ردد لكم و لو وقعت عليكم الهزيمة لرجعتم إلينا و جرى بين أبي اليسر بن عمرو الأنصاري أخى بنى سلمه و بين سعد بن معاذ كلام فترع الله - تعالى - الغنائم منهم و جعلها لرسوله يفعل بها ما يشاء فقسمها بينهم بالسويه.

و قال عباده بن الصامت: اختلفنا في النفل و ساءت فيه أخلاقنا فترعه الله من أيدينا فجعله إلى رسوله «ص» فقسمه بيننا على السواء. و كان ذلك في تقوى الله

(١) - الجواهر ١٦ / ١١٦.

(٢) - سورة الأنفال (٨)، الآية ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧

و طاعته و صلاح ذات البين.

و قال سعد بن أبي وقاص: قتل أخى

عمير يوم بدر فقتلت سعيد بن العاص بن أميه و أخذت سيفه و كان يسمّى ذا الكتيفه فجئت به إلى النبي «ص» و استوهبته منه، فقال: ليس هذا لي و لا لك، اذهب فاطرحه في القبض، فطرح و رجعت و بي ما لا يعلمه إلّا الله من قتل أخي و أخذ سلبي و قلت: عسى أن يعطى هذا لمن لم يبل بلائي، فما جاوزت إلّا قليلا حتى جاءني الرسول و قد أنزل الله: «يَسْأَلُونَكَ، الْآيَةَ.»

فخفت أن يكون قد نزل فيّ شيء فلما انتهيت إلى رسول الله «ص» قال: يا سعد، إنك سألتني السيف و ليس لي و إنّه قد صار لي فاذهب فخذهُ فهو لك...» (١)

و راجع في تفسير الآيه أيضا التبيان، و تفسير علي بن إبراهيم القمي و تحف العقول - رساله الإمام الصادق «ع» في الغنائم، - و سيره ابن هشام و تفسير القرطبي، و الدر المنثور، و سنن البيهقي، و الأموال لأبي عبيد «٢» و غير ذلك من الكتب يظهر لك بذلك أن الغنائم من الأنفال قطعا إما بأجمعها أو بعض الأصناف منها و أنها التي وقع فيها النزاع و السؤال و نزلت فيها الآيه.

نعم: الأموال العامه كأرض الموات و الجبال و الآجام و القرى الخربه و نحوها أيضا تكون عندنا من الأنفال بل هي المنصرف إليها اللفظ في فقه الشيعة.

و التخاصم في الأنفال و السؤال عنها و إن وقع في غنائم الحرب على ما في أخبار الفريقين، و لكن لا مانع من حمل الجواب في الآيه على ظاهره من العموم و الاستغراق فتكون اللام في قوله: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» للعهد، و في قوله: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ» للاستغراق، و ربّما

يؤيد ذلك تكرار الاسم الظاهر.

بل يمكن أن يقال: إن مورد السؤال و إن كان خصوص الغنائم و لكن السؤال وقع عنها لا بما هي غنائم أخذت عنوه وقهرا، بل بما هي من الأنفال أعنى الأموال

(١)- مجمع البيان ٢/ ٥١٧ و ٥١٨ (الجزء ٤).

(٢)- راجع التبيان ١/ ٧٨١؛ و تفسير علي بن إبراهيم (القمي) ٢٣٥؛ و تحف العقول ٣٣٩؛ و سيره ابن هشام ٢/ ٢٩٥؛ و تفسير القرطبي ٨/ ٢؛ و الدر المنثور ٣/ ١٥٨؛ و سنن البيهقي ٦/ ٢٩١، كتاب قسم الفيء و الغنيمه؛ و الأموال ٣٨٢ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨

التي لا- تتعلق بالأشخاص، فيكون السؤال و الجواب متطابقين في الورد على الأنفال بإطلاقها و عمومها، و اللام في كليهما للاستغراق.

[ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و لا نسخ]

و ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و ليس في البين نسخ كما قيل من نسخ آيه الأنفال بآيه الخمس، إذ ليس كون الأنفال للرسول أو الإمام إلّا بمعنى كونها تحت اختياره و تدبيره و أنه المتصرف فيها و لو بتقسيمها بين الغانمين، و لا يتعين في الغنائم التقسيم بل للإمام أن يصرفها فيما ينوبه من المصالح العامه، فإن بقي منها شيء خمسه ثم قسم الباقي. و يدلّ على ذلك مرسله حماد و صحيحه زراره «١».

و قد مرّ تفصيل ذلك في الجبهه الثانيه من فصل الغنائم، فراجع.

و الشيخ الطوسي - قدس سرّه - في التبيان حكى النسخ عن مجاهد و عكرمه و غيرهما ثم قال:

«و قال آخرون: ليست منسوخه، ذهب إليه ابن زيد و اختاره الطبري و هو الصحيح لأن النسخ محتاج إلى دليل، و لا تنافي بين هذه الآيه و بين

آيه الخمس فيقال إنها نسختها. «٢»

نعم حكم هو في المبسوط «٣» بخلاف ذلك فقال بالنسخ، فراجع ما حرّراه في فصل الغنائم. «٤»

[دائرته الأنفال في فقه الشيعة أوسع بمراتب مما يراد بها في فقه السنه]

و يظهر لك مما مرّ من الكلمات أن دائره الأنفال و نطاقها في أحاديث الشيعة و في فقههم أوسع بمراتب مما يراد بها في فقه السنه، إذ الأنفال في كلماتهم تطلق على خصوص غنائم الحرب إما مطلقاً أو على بعض أصنافها كما يأتي بيانها و أما عندنا فيصح إطلاقها على ذلك و كذلك على جميع الأموال العامه التي ليس لها مالك شخصي كأراضي الموات و الجبال و الأودية و الآجام بل و البحار و المعادن و نحوها بل و إطلاقها ينصرف إلى خصوص الأموال العامه فكأن الأنفال عندنا و عند

(١) - الوسائل ١٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤ و ٢.

(٢) - التبيان ١ / ٧٨١.

(٣) - المبسوط ٢ / ٦٥.

(٤) - راجع ٣ / ١٤٧ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩

علماء السنه متباينان.

قال أبو عبيد بعد الكلام السابق:

«و في هذا النفل الذي ينقله الإمام سنن أربع لكل واحد منهن موضع غير موضع الأخرى: فأحدهن في النفل الذي لا خمس فيه. و الثانيه في النفل الذي يكون من الغنيمه بعد إخراج الخمس. و الثالثه في النفل الذي يكون من الخمس نفسه.

و الرابعه في النفل من جملة الغنيمه قبل أن يخمس منها شىء.

فأما الذي لا خمس فيه فإنه السلب و ذلك بأن ينفرد الرجل بقتل المشرك فيكون له سلبه مسلماً من غير أن يخمس أو يشركه فيه أحد من أهل العسكر.

و أما الذي يكون من الغنيمه بعد الخمس فهو أن يوجه الإمام السرايا في أرض الحرب فتأتي بالغنائم فيكون

للسريه مما جاءت به الربع أو الثلث بعد الخمس.

و أما الثالث فإن تحاز الغنيمه كلها ثم تخمس فإذا صار الخمس فى يدى الإمام نفل منه على قدر ما يرى.

و أما الذى يكون من جملة الغنيمه فما يعطى الأدلاء على عوره العدو و رعاء الماشيه و السواق لها. و ذلك أن هذا منفعه لأهل العسكر جميعا. و فى كل ذلك أحاديث و اختلاف.» (١)

ثم عقد لتفصيل هذه الأنفال الأربعة و ذكر رواياتها و شرحها أربعه أبواب متتاليه، فراجع.

أقول: قد مرّ منّا فى الجبهه الثانيه من فصل الغنائم عدّ غنائم الحرب بإطلاقها من المنابع المالىه للدوله الإسلاميه، و أن الأرضيين و العقارات لا تقسم أصلا بل تكون للمسلمين بما هم مسلمون و تقع تحت اختيار الإمام و يصرف غلاتها و فوائدها فى مصالحهم، و أن ما حواه العسكر من المنقولات أيضا لا يتعين فيها التقسيم بل للإمام أن يسدّ بها النوائب و الخلات فإن بقى منها شىء خمسه و قسم الباقي بين

(١) - الأموال / ٣٨٧ و ٣٨٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠

الغانمين و إن لم يبق منها شىء فلا شىء لهم.

و تدلّ على ذلك مرسله حماد الطويله عن العبد الصالح «ع» أنه قال: «و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه قلوبهم و غير ذلك مما ينوبه، فإن بقى بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسمه فى أهله و قسم الباقي على من ولى ذلك، و إن لم يبق بعد سدّ النوائب شىء فلا شىء لهم.» (١)

و فى صحيحه زراره قال: «الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما يشاء قبل أن تقع السهام، و قد قاتل

رسول الله «ص» يقوم لم يجعل لهم في الفى ء نصيبا و إن شاء قسم ذلك بينهم.» (٢)

و أفتى بذلك كثير من أصحابنا و لم يقسم النبي «ص» غنائم مكة و حنين بين المقاتلين و قد فتحنا عنوه، فراجع ما حرّره و فصلناه في فصل الغنائم.

و ما قاله أبو عبيد من وجوب كون الربع أو الثلث بعد التخميس لم يثبت عندنا، و الظاهر أن الاختيار في ذلك إلى الإمام، اللهم إلا أن يقال: إنهما من قبيل التقسيم بين المقاتلين، و التقسيم يكون بعد التخميس على ما في مرسله حمّاد.

و الذى يسهّل الخطب أن الخمس أيضا حقّ و حدانئى يكون بأجمعه تحت اختيار الإمام كما فصلنا ذلك في فصل الخمس.

ثم لا يخفى أن الزائد على الثلث أو الربع يقسم على باقى الجيش إذا كانوا جميعا في حال الحرب و كانوا عمادا و رداء للسرايا. و أما إذا انفردت سريره بالقتال و لم يكن الجيش في المنطقه و المعركه أصلا فلا- وجه لاشتراكهم مع السريه بل تكون الغنيمه بأجمعها لها و قد أشار إلى ذلك أبو عبيد أيضا.

و قال أيضا للفرق بين البدأه و الرجعه:

«و إنما جاءت الزيادة في المنصرف لأنهم يبدءون إذا غزوا نشاطا متسرعين إلى

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١

العدوّ، و يقفلون كاللأ و بطاء قد ملّوا السفر و أحبوا الإياب.» (١) هذا.

ثم إن ثبوت الربع أو الثلث للسرايا أو السلب للقاتل هل كان حكما فقهيا ثابتا أو سلطانيا من النبي «ص» دائما أو كان هذا منه «ص» حكما موقتا

على حسب ما رآه مصلحه بحسب الأوضاع و الشروط الخاصه فيجوز للإمام في مورد جعل النصف مثلا أو الخمس للسريه أو عدم جعل السلب للقاتل حسب تغيّر المصالح؟

في المسأله وجوه و لعلّ الأظهر هو الوجه الأخير لوضوح تغيّر المصالح حسب تغيّر الأوضاع و الشروط. و قد مرّ تفصيل المسأله في السلب في الجبهه الرابعه من فصل الغنائم، فراجع.

و ظاهر عباره أبي عبيد هنا أن حكم السلب عنده يكون حكما ثابتا بنحو الدوام إما فقهيا إلهيا أو سلطانيا دائما من النبي «ص» و كذلك حكم الثلث أو الربع للسرايا.

و كيف كان فأنت ترى أن النفل بأقسامه الأربعة عند أبي عبيد لا يتجاوز حريم غنائم الحرب. هذا.

و في سنن البيهقي عنون جماع أبواب الأنفال ثم عقد بابا للسلب و بابا لتخميسه و بابا لبعث رسول الله «ص» سريه قبل نجد كان فيها ابن عمر و نفل فيها لكل واحد منهم بعيرا زائدا على سهمه و كان سهم كل واحد منهم اثني عشر بعيرا و بابا للنفل من خمس الخمس سهم المصالح. و بابا للنفل الربع أو الثلث في السرايا بعد الخمس. و بابا لما نفله «ص» يوم بدر قبل نزول الآيه. فموضوع النفل و الأنفال عنده أيضا خصوص غنائم الحرب. (٢)

أقول: و لا محاله كان البعير الزائد أيضا من الخمس إما من سهم الله أو من سهم الرسول.

و الشافعي أيضا في الأمّ عنون الأنفال ثم تعرّض لمسأله السلب ثم لنفل البعير

(١) - الأموال / ٣٩٨.

(٢) - سنن البيهقي ٣٠٥ / ٦ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢

الزائد ثم لنفل الإمام للجيش أو للسريه شيئا قبل لقاء العدو بنحو الشرط و قال:

«فذلك لهم

على ما شرط الإمام» (١)

و في مختصر الخرقى في فقه الحنابلة قال:

«و ينفل الإمام و من استخلفه الإمام كما فعل النبي «ص» في بدأته الربع بعد الخمس و في رجعتة الثلث بعد الخمس».

و قال ابن قدامه في شرح العبارة:

«النفل زياده تزداد على سهم الغازى و منه نفل الصلاه و هو ما زيد على الفرض ...

و النفل في الغزو ينقسم ثلاثه أقسام: أحدها: هذا الذى ذكره الخرقى ... القسم الثانى: أن ينفل الإمام بعض الجيش لعنائه و بأسه و بلائه أو لمكروه تحمله دون سائر الجيش ... القسم الثالث: أن يقول الأمير: من طلع هذا الحصن أو هدم هذا السور أو نقب هذا النقب أو فعل كذا فله كذا أو من جاء بأسر فله كذا ...»

و تعرض هو بالتفصيل لأدله الثلاثه و الأقوال فيها، فراجع. (٢)

و بالجمله، فموضوع الأنفال عندهم غنائم الحرب، و النفل كان يطلق عندهم على ما ينفله الإمام منها أو من خمسها زائدا على السهمان.

و أما عندنا فيصح إطلاقه على غنائم الحرب و ما ينفل منها تبعا لمورد نزول الآية الشريفه و لا يجوز تخصيص المورد و إخراجه قطعا.

[المصطلح عليه من الأنفال في فقها]

و لكن المصطلح عليه في فقها إطلاقه على الأموال العامه التى لا تتعلق بالأشخاص تبعا لما ورد من الأئمه «ع» في هذا الباب، فصار كأن بين المصطلح عندنا و المصطلح عليه عند فقهاء السنه و محدثيهم تباينا كليا.

١- قال المفيد في المقنعه:

«باب الأنفال: و كانت الأنفال لرسول الله «ص» خاصه في حياته، و هى للإمام القائم مقامه من بعده خالصه كما كانت له «ص» في حياته، قال الله - عزّ و جلّ -:

(١) - الأمّ ٤ / ٦٦ و ما بعدها.

(٢) - المغنى ١٠ / ٤٠٨ و ما

بعدها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣

«يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.» و ما كان للرسول «ص» من ذلك فهو لخليفته القائم فى الأمه مقامه من بعده.

و الأنفال كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و الأرضون الموات، و تركات من لا وارث له من الأهل و القرابات، و الآجام، و البحار، و المفاوز، و المعادن، و قطائع الملوك.

روى عن الصادق «ع» أنه قال: «نحن قوم فرض الله - تعالى - طاعتنا فى القرآن، لنا الأنفال و لنا صفو الأموال.» يعنى بصفوها ما أحب الإمام من الغنائم و اصطفاها لنفسه قبل القسمة من الجاربه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب الحسن و ما أشبه ذلك من رقيق أو متاع على ما جاء به الأثر من هذا التفسير عن الساده «ع»، و ليس لأحد أن يعمل فى شىء مما عددناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل.» «١»

٢- و قال الشيخ فى النهايه:

«الأنفال كانت لرسول الله «ص» خاصه فى حياته، و هى لمن قام مقامه بعده فى أمور المسلمين. و هى كل أرض خربه قد باد أهلها عنها، و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب أو يسلمونها هم بغير قتال، و رءوس الجبال، و بطون الأودية و الآجام و الأرضون الموات التى لا- أرباب لها، و صوافى الملوك و قطائعهم مما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب، و ميراث من لا وارث له.

و له أيضا من الغنائم قبل أن تقسم: الجاربه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب المرتفع و

ما أشبه ذلك مما لا نظير له من رقيق أو متاع.

و إذ قاتل قوم أهل حرب من غير أمر الإمام فغنموا كانت غنيمتهم للإمام خاصة دون غيره.» (٢)

و ذكر نحو ذلك في المبسوط أيضا، فراجع. (٣)

(١) - المقنعه / ٤٥.

(٢) - النهايه / ١٩٩.

(٣) - المبسوط ١ / ٢٦٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤

و قد مرّ عنه ما رواه في هذا المعنى في التبيان عن أبي جعفر و أبي عبد الله «ع»، فراجع. (١)

٣- و في مراسم سلار بعد ذكر الخمس قال:

«و الأنفال له أيضا، و هي كلّ أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و الأرض الموات، و ميراث الحربى، و الآجام و المفاوز و المعادن، و القطار؛ فليس لأحد أن يتصرف في شىء من ذلك إلّا بإذنه.» (٢)

٤- و في باب الأنفال من الكافي لأبى الصلاح الحلبي قال:

«فرض الأنفال مختص بكل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و قطائع الملوك، و الأرضون الموات، و كلّ أرض عطّلها مالكها ثلاث سنين، و رءوس الجبال، و بطون الأودية من كلّ أرض و البحار و الآجام، و تركات من لا وارث له من الأموال و غيرها.» (٣)

٥- و في أواخر الجهاد من الغنيه قال:

«و أما أرض الأنفال و هي كل أرض أسلمها أهلها من غير حرب أو جلوا عنها، و كلّ أرض مات مالكها و لم يخلف وارثا بالقربه و لا- بولاء العتق، و بطون الأودية، و رءوس الجبال، و الآجام، و قطائع الملوك من غير جهه غضب، و الأرضون الموات فللإمام خاصة دون غيره و له التصرف فيها بما يراه من بيع أو هبه أو غيرهما...» (٤)

٦- و

فى وسيله ابن حمزه:

«الأرضون أربعة أقسام: أرض أسلم أهلها عليها طوعا، و أرض الجزية و هى ما صولح عليها أهلها، و أرض أخذت عنوه بالسيف، و أرض الأنفال، فالأولى لأربابها ... و الثانية حكمها موكول إلى الإمام ... و الثالثة تكون بأسرها للمسلمين و حكمها إلى الإمام يتصرف فيها بما يراه صلاحا و يكون أعود على المسلمين

(١)- راجع ص ٣ من الكتاب؛ و التبيان / ١ / ٧٨٠.

(٢)- الجوامع الفقيهيه / ٥٨١ (طبعه أخرى / ٦٤٣).

(٣)- الكافى لأبى الصلاح / ١٧٠.

(٤)- الجوامع الفقيهيه / ٥٢٣ (طبعه أخرى / ٥٨٥).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥

و الرابعه للإمام خاصه و هى عشره أجناس: كل أرض جلا عنها أهلها، و كل أرض خراب باد أهلها، و كل أرض أسلمها الكفار بغير قتال، و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا- ركاب، و البائره التى لا- أرباب لها، و الآجام، و رءوس الجبال، و بطون الأوديه، و كل ما يصطفيه الملوكة لأنفسهم، و قطائعهم التى كانت فى أيديهم من غير جهه غضب.

فجميع ذلك حكمه إلى الإمام يبيع ما يشاء و يهب ما يشاء و يقطع ما يشاء و يحمى ما يشاء و يضمن ما يشاء بما يشاء كيف يشاء و ينقل من آخر إلى غيره و يزيد و ينقص فى النصيب بعد انقضاء المده.» (١)

٧- و فى المهذب لابن البراج قال:

«باب ذكر أرض الأنفال: كل أرض انجلى أهلها عنها، و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب إذا سلمها أهلها من غير قتال، و كل أرض باد أهلها، و رءوس الجبال، و بطون الأوديه، و الآجام، و صوافى الملوكة و قطائعهم ما لم يكن ذلك غضبا،

و كل أرض كانت آجاما فاستحدثت مزارع أو كانت مواتا فأحييت؛ فجميع ذلك من الأنفال، و هي للإمام «ع» خاصة دون غيره من سائر الناس و له أن يتصرف فيها بالهبة و البيع و غير ذلك من سائر أنواع التصرف حسب ما يراه...» (٢)

إلى غير ذلك من كلمات فقهاءنا فى المقام، و سيأتى عبارته المحقق فى الشرائع فى البحث عن مصاديق الأنفال بالتفصيل.

و التعبيرات الواقعة فى كلمات أصحابنا مأخوذة من أخبار أهل البيت - عليهم السلام-، و أهل البيت أدرى بما فى البيت.

و عدم عدّهم الغنائم من الأنفال مع كونها منها قطعاً لكونها مورد نزول الآيه، لعله كان من جهه أن البحث فى الغنائم كان يناسب لباب الجهاد و كان يتعين عندهم تقسيمها بين المقاتلين و لا- أقلّ من أن يكون لهم حق ما و لو فى طول ما ينوب الإمام من المصالح، و على هذا فافتقرت حكماً عن الأنفال التى لا تعلق لها بالمقاتلين

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٧١٧ (- طبعه أخرى / ٤٨١).

(٢)- المهذب / ١ / ١٨٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦

أصلاً بل تكون حقاً للإمام بما هو إمام و لا- يتعين فيها تقسيم، و المقصود فى باب الأنفال كان بيان ما يختص بالإمام، فقط فلاجل ذلك لم تذكر الغنائم فى عدادها، فتدبر.

و يجب أن يحمل قولهم: «خاصه» و «خالصه» و «على جهه الخصوص» على أن هذه الأشياء ليست كالغنائم التى يشترك فيها المقاتلون و تقسم بينهم، أو كالأراضى المفتوحه عنوه المتعلقه بالمسلمين بما هم مسلمون بحيث يجب أن تبقى وقفاً عليهم لا تباع و لا توهب.

لا أن هذه الأشياء أملاك شخصيه متعلقه بشخص الإمام بحيث يرثها ولده و ورثته

كيف ما كانوا، و سيأتي بيان ذلك.

و أنت ترى كلمات الفقهاء مّا مع تقاربها يخالف بعضها بعضا بحسب الأمثلة:

فذكر بعضهم المعادن و البحار مثلا و لم يذكرهما الآخرون، و ذكر في الكافي بعد ذكر الأمثلة قوله: «و غيرها»، فلعلّه يشعر ذلك بأن ما ذكره من الأشياء يكون من باب المثال. و هكذا الكلام في أخبار الباب. فيراد جميع الأموال العامه التي لا تتعلق بالأشخاص. و لعل ذلك يختلف بحسب الأزمنه و الأعصار؛ فالبحار و الفضاء و حق عبور السيارات و الطائرات من البلد مثلا لها في أعصارنا أهميه و قيمه لم تكن لها في الأعصار السالفه فهي أيضا من الأنفال الواقعه تحت اختيار الإمام، و لكن الاهتمام في الأعصار السالفه كان بالأراضي كما يظهر من كلماتهم، فتدبر.

[الأخبار في الأنفال]

و أما الأخبار في هذا المجال فكثيره نذكر بعضها هنا عاجلا و البقيه آجلا عند بيان الأنفال بالتفصيل:

١- صحيحه حفص بن البختری، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا بأيديهم، و كل أرض خربه، و بطون الأودية فهو لرسول الله «ص» و هو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء.» «١»

(١)- الوسائل ٦/ ٣٦٤، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧

و السند إلى حفص صحيح و حفص بن البختری ثقه على المشهور و التشكيك فيه مردود. «١»

٢- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله «ع» أنه سمعه يقول: «إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم أو قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه أو بطون

أوديه فهذا كله من الفى ء. و الأنفال لله و للرسول، فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب.» «٢»

و الظاهر أن محط النظر فى الخبرين بيان خصوص أراضى الأنفال.

٣- موثقه سماعه بن مهران، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شىء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم. قال: و منها البحرين لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب.» «٣»

٤- مرسله حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح، و فيها بعد ذكر الخمس و الأراضى المفتوحة عنوه و صفو المال و أن الجميع يكون فى اختيار الإمام قال: «و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كل أرض خربه قد باد أهلها، و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا- ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال، و له رءوس الجبال، و بطون الأودية، و الآجام، و كل أرض ميتة لا رب لها، و له صوافى الملوك ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب لأن الغصب كله مردود، و هو وارث من لا وارث له يعول من لا حيله له.» «٤»

(١)- تنقيح المقال ١/ ٣٥٢.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٠.

(٣)- الوسائل ٦/ ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ٦/ ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨

الجهه الثانيه: فى معنى كون الأنفال للإمام:

إشاره

لا يخفى أن كون الخمس أو الفى ء أو الأنفال للإمام يحتمل فيه بالنظر البدوى

ثلاثه احتمالات:

الأول: أن يكون عنوان الإمامه عنوانا مشيرا

، فيكون إشاره إلى شخص الإمام المتصدى للإمامه، فأمر المؤمنين على بن أبى طالب- عليه السلام- مثلا فى عصر إمامته ملك

جميع الأحماس و الفى ء و الأنفال لا- بجهه إمامته بل بشخصه، و الإمامه عنوان مشير إليه مثل عنوان صاحب القلنسوه السوداء مثلا حيث لا يكون للعنوان دخل أصلا.

الثانى: أن تكون حيشه الإمامه حيشه تعليليه

، كما ترى مثلا أن رئيس مؤسسه بما أنه تصدى لرئاسه هذه المؤسسه يوظف له أجره سنويه أو شهريه، فإمامه على «ع» مثلا صارت عله لصيروره الأحماس و الأنفال لشخص على «ع» فى عصر إمامته أجره لإمامته مثلا و العله واسطه للثبوت.

الثالث: أن تكون حيشه الإمامه حيشه تقيديه

تكون فى الحقيقه هى الموضوع، فالأنفال مثلا تكون ملكا لمقام الإمامه و منصبها لا للشخص. فتكون الحيشه واسطه فى العروض للشخص و الحكم ثابت لنفس الواسطه.

و الملكيه أمر اعتبارى يمكن اعتبارها للمقام و الحيشه أيضا

، كما ترى من عدّ بعض الأموال ملكا للدولة و الحكومه، بل يمكن اعتبارها للأمكنه أيضا كما يعتبر

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩

الشىء ملكا للمسجد أو الحسينيه أو المستشفى مثلا.

و مقتضى الاحتمالين الأولين أن ما كان ملكا لأمير المؤمنين «ع» فى عصره من الأحماس و الأنفال بسعتها انتقلت بوفاته إلى جميع ورثته على سهامهم كما ينتقل ملك زيد و كذا ما أخذه رئيس المؤسسه أجره لرئاسته إلى ورثتها، فانتقل كل ما كان فى عصر أمير المؤمنين من موات الأرضين و الجبال و الآجام و الأوديه و البحار و المعادن و نحوها بوفاته إلى ورثه أمير المؤمنين «ع» و لم يبق للإمام بعده بما هو إمام شىء.

و مقتضى الاحتمال الثالث انتقال ما كان لمقام الإمامه إلى الإمام بعده كما انتقلت إليه نفس الإمامه.

و ربما يقال برجع الاحتمال الثانى أيضا إلى الثالث لما قد يقال من أن الحشيات التعليليه ترجع بحسب الدقه إلى الحشيات التقيديه، فوظيفه رئيس المؤسسه مثلا تكون لمقام رئاسته لا لشخصه بحيث لو أمكن تفكيك حيشه الرئاسة عن الشخص خارجا كانت الوظيفه لها لا له.

أقول: هذا صحيح فى الأحكام العقليه و أما فى الأحكام العرفيه فالمقامات مختلفه؛ ففى المثال يرى العرف الوظيفه للشخص و يرون الحيشه عله و واسطه و لذا يحكمون بانتقال ما ملكه أجره إلى ورثته لا إلى الرئيس بعده، و أما فى مثل الإمامه و الدوله فيرون الأموال و الأحكام للمقام و الحيشه. هذا.

و بما ذكرنا لك ظهر

أن الصحيح في المقام هو الاحتمال الثالث، حيث إن الإمامه والولاية داخله في نسج الإسلام ونظامه كما مرّ بالتفصيل في محلّه. وإداره شؤون الإمامه حقا كانت أو باطله تحتاج إلى نظام ما لى لا محاله.

و المتعارف في جميع الأعصار و البلاد أيضا جعل الأموال العامه التي لا تتعلق بالأشخاص بل بالمجتمع و الأمة تحت اختيار إمام الأمة فإنه المثل لها و الحافظ لحقوقها و مصالحها.

كيف؟! و هل يجوز أحد أن يجعل الإسلام الذى هو دين العدل و الإنصاف جميع البحار و القفار و المعادن و الآجام و قطائع الملوكة و ميراث من لا وارث له و خمس

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠

جميع عوائد الناس من تجاراتهم و صناعاتهم و زراعاتهم و غير ذلك لشخص واحد بشخصه و لو كان في مقام العداله بل و العصمه أيضا؟!

و هل لا ينافى هذا التشريع حقيقه الإسلام و روحه المنعكسه في قوله - تعالى -:

«كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»؟! «١» و أى حاجه للشخص بالنسبه إلى هذه الأموال الكثيره الواسعه بسعه الأرض و الناس إليها في حاجه شديده؟ و ليست التشريعات الإسلاميه جزافيه بل تكون على طبق المصالح النفس الأمريه.

و يؤيد ما ذكرناه أن الأرضين الموات تكون من الأنفال و تكون للإمام بلا إشكال، و قد نرى أن الكتاب و السنه حكما بكون الأرض بإطلاقها للناس: قال الله - تعالى -: «وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ». و فى خبر يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال:

«إن الأرض لله - تعالى - جعلها وقفا على عباده فمن عطّل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره. الحديث.» «٢» فتأمل.

و فى

رساله المحكم و المتشابه نقلًا عن تفسير النعماني بإسناده عن علي «ع» بعد ما ذكر الخمس و أن نصفه للإمام قال: «إن للقيام بأمر المسلمين بعد ذلك الأنفال التي كانت لرسول الله «ص». قال الله - عزّ و جلّ -: يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ. و إنما سألو الأنفال ليأخذوها لأنفسهم فأجابهم الله بما تقدم ذكره. الحديث.» «٣»

فجعل فيه الأنفال للقيام بأمر المسلمين، و ظاهره كونها له بما أنه قائم بأمرهم، فهي من الأموال العامه و تكون ملكا لمنصب الإمامه، و لا محاله يستفاد منها في طريق مصالح الإمامه و الأمة.

[لا فرق بين كون المال للإمام بما هو إمام أو للمسلمين بما هم مسلمون]

و لا يوجد عندنا فرق أساسى بين كون المال للإمام بما هو إمام أو للمسلمين بما هم مسلمون، فإن وليّ المسلمين و من يتولى صرف ما لهم فى مصالحهم هو الإمام، و ما للإمام أيضا لا يصرف فى مصارفه الشخصيه إلا أقل قليل منه و هى أيضا من أهمّ المصالح العامه.

(١) - سورة الحشر (٥٩)، الآية ٧.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب إحياء الموات، الحديث.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٧٠، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١

و قد مرّ منّا سابقا أن الأموال العامه قد تضاف إلى الله، و قد تضاف إلى الرسول أو الإمام كما فى المقام، و قد تضاف إلى المسلمين، و مآل الكل واحد.

فى الخطبه الشقشقيه من نهج البلاغه قال: «و قام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمه (خضم خ. ل) الإبل نبتة الربيع.» «١»

و فى نهج البلاغه أيضا من كلام له «ع» كَلَّمَ به عبد الله بن زمعه لما طلب منه مالا، قال: «إن هذا المال ليس لى

و لا لك، و إنما هو فى ء للمسلمين و جلب أسيافهم.» «٢»

مع ما مرّ منّا من أن الغنائم أيضا من الأنفال و أنها تحت اختيار الإمام ينفل منها ما يشاء حسب ما تقتضيه المصالح.

و قد عدّ فى الأخبار و كلمات الأصحاب من الأنفال ميراث من لا وارث له، و التعبيرات فيه فى الروايات مختلفه: ففى بعضها أنه من الأنفال. و فى بعضها:

«الإمام وارث من لا وارث له». و فى بعضها: «أخذ ميراثه فجعل فى بيت مال المسلمين». و فى بعضها: «قال أمير المؤمنين «ع»: أعط المال همشاريجه.» «٣»

فيعلم بذلك عدم تفاوت أساسى بين أن ينسب المال إلى الإمام أو إلى المسلمين و بيت ما لهم. و الحمل على التقيه مما لا وجه له بعد وضح طريق الجمع بين التعبيرات المختلفه.

و فى صحيحه البنظى: «و ما لم يعمر منها أخذه الوالى فقتله ممن يعمره و كان للمسلمين ...

و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله «ص» بخير.» و نحوها خبر صفوان و البنظى، فراجع. «٤»

ففى الجمله الأولى نسب غير المعمور الذى هو للإمام إلى المسلمين، و فى الجمله الثانية فوّض أمر ما للمسلمين إلى الإمام؛ فليس بينهما تفاوت أساسى.

(١) - نهج البلاغه، فيض / ٥١؛ عبده ١ / ٣٠؛ لح / ٤٩، الخطبه ٣.

(٢) - نهج البلاغه، فيض / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣؛ لح / ٣٥٣، الخطبه ٢٣٢.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٥٤٧، و ما بعدها، الباب ٣ و ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه.

(٤) - الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢ و ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢

[اعتبار فرق ما بين ما ينسب إلى الإمام و ما ينسب إلى المسلمين]

نعم، يمكن اعتبار فرق ما بين ما ينسب

إلى الإمام و ما ينسب إلى المسلمين فى بعض الموارد؛ فإن ما للإمام يجوز له أن يتصرف فيها أى تصرف صالح و لو بالبيع و الهبة، و يصرف حاصلها فيما يراه صلاحاً و لو لشخص خاص من الأمة. و أمّا ما للمسلمين بما هم مسلمون كالأراضى المفتوحة فيمكن أن يقال بعدم جواز بيع رقيبتها أو هبتها، فإنها تكون بمنزلة الوقف على المسلمين و لا- يصرف حاصلها إلا- فيما يرى صلاحاً للمجتمع و الأمة بوصف الاجتماع لا لشخص خاص، فتدبر.

و التحقيق موكول إلى محله. هذا.

و يشهد لما ذكرناه من كون حثيه الإمامه حثيه تقيديه و أن المال لنفس الحثيه فلا ينتقل إلى الوارث بل إلى إمام بعده ما رواه الصدوق بإسناده عن أبى على بن راشد، قال: قلت لأبى الحسن الثالث «ع»: إنا نؤتى بالشىء فيقال: هذا كان لأبى جعفر «ع» عندنا فكيف نصنع؟ فقال: «ما كان لأبى بسبب الإمامه فهو لى، و ما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله و سنه نبيه.» «١» و فى ميراث الغنيه:

«فإن عدم جميع هؤلاء الوراث فالميراث للإمام، فإن مات انتقل إلى من يقوم مقامه فى الإمامه دون من يرث تركته.» «٢»

و فى السرائر بعد ما ذكر ولاء الإمامه قال:

«فأما إذا مات الإمام انتقل إلى الإمام الذى يقوم بأمر الأمة مقامه دون ورثته الذين يرثون تركته.» «٣»

فيظهر منهما أن ميراث من لا وارث له عندهما لمقام الإمامه و منصبها لا لشخص الإمام.

(١)- الوسائل ٦/ ٣٧٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٦.

(٢)- الجوامع الفقيهيه/ ٥٤٦ (طبعه أخرى / ٦٠٨).

(٣)- السرائر / ٤٠٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣

و مما يشهد أن ما نسب إلى الإمام

بما هو إمام لا يكون لشخصه بل لحثيه الإمامه و أنه من الأموال العامه فيراعى فيه المصالح العامه صحيحه أبي ولّاد الحناط، قال:

سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل مسلم قتل رجلا مسلما (عمدا) فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلّا أولياء من أهل الذمه من قرابته، فقال: «على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته (دينه) الإسلام، فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل إليه: فإن شاء قتل، وإن شاء عفا، وإن شاء أخذ الدية.

فإن لم يسلم أحد كان الإمام وليّ أمره: فإن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين لأن جنايه المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين.

قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ قال: فقال: إنما هو حق جميع المسلمين و إنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية، و ليس له أن يعفو.»
«١»

و صحيحته الأخرى، قال: قال أبو عبد الله «ع» في الرجل يقتل و ليس له ولي إلا الإمام: «إنه ليس للإمام أن يعفو، له أن يقتل أو يأخذ الدية فيجعلها في بيت مال المسلمين، لأن جنايه المقتول كانت على الإمام و كذلك تكون ديته لإمام المسلمين.» «٢»

يظهر من الصحيحتين أن كون الشئ ء للإمام عباره أخرى عن كونه للمسلمين، و لذا حكم بجعله في بيت مال المسلمين، فيكون الشئ ء لمنصب الإمامه لا لشخصه.

كيف؟! و لو كان لشخصه لكان له العفو قطعا و قد صرّح الإمام «ع» بكونه حقا لجميع المسلمين فلا عفو له و المورد من موارد من لا وارث له، و ما له من الأنفال قطعا.

و نحوهما في الدلاله على المقصود خبر عبد الله بن سنان و عبد الله بن

بكبير، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» في رجل و جد مقتولا لا يدري من قتله،

(١)- الوسائل ٩٣/١٩، الباب ٦٠ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٩٣/١٩، الباب ٦٠ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤

قال: «إن كان عرف له أولياء يطلبون ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين و لا يبطل دم امرئ مسلم لأن ميراثه للإمام فكذلك تكون ديته على الإمام. الحديث.» «١»

و في صحيحه سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله «ع» في رجل مسلم قتل و له أب نصراني لمن تكون ديته؟ قال: «تؤخذ ديته فتجعل في بيت مال المسلمين لأن جانيته على بيت مال المسلمين.» «٢»

فالديه هنا مع كونها للإمام لأنه وارث من لا وارث له حكم بجعلها في بيت مال المسلمين، فيعلم بذلك أن المال ليس لشخص الإمام.

[كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران]

إشاره

و محصل الكلام في المقام أن قولهم «ع»: «إن الخمس و الفىء و الأنفال للإمام» و كذا كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران مختلفان سعه و ضيقا:

الأول: أن يراد بالإمام الإمام المعصوم الخاص،

فيكون اللفظ إشاره إلى الأئمه الاثنى عشر المعصومين عندنا و تكون الأموال المذكوره لأشخاصهم - كل واحد في عصره - فلا محاله يجب في أعصارنا كما قيل حفظها و إيداعها عند الثقات حتى تصل إلى امام العصر - عجل الله تعالى فرجه -، أو تدفن حتى تصل إليه لما ورد من أن الأرض تخرج كنوزها له، أو تصرف فيما يحصل العلم برضاه، أو تصرف فيما يجب عليه صرفها فيه لو كان ظاهرا كتميم حق الساده أو مطلق الفقراء كما هو المستفاد من مرسله حماد الطويله، أو يتصدق بها من قبله «ع» لما يستفاد من بعض الأخبار من أن الملاك في وجوب التصديق بمال الغير عدم إمكان إيصاله. إليه و لو كان معلوما بشخصه. و قد قال بكل منها قائل، اللهم إلاً أن يستفاد من الروايات تحليل حقوقه «ع» أو تحليل بعضه للشيعة كما قيل.

(١) - الوسائل ١٩ / ١٠٩، الباب ٦ من أبواب دعوى القتل ...، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٥٥٥، الباب ٧ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥

الثانى: أن يراد بالإمام والى المسلمين و حاكمهم

الواجد للشرائط فى كل عصر معصوما كان أو غير معصوم، حيث أن الحكومه عندنا لا تتعطل، و الإمامه داخله فى نسج الإسلام و نظامه، و تعطيلها مساوق لتعطيل الإسلام كما مرّ تفصيل ذلك فى المجلّد الأول من كتابنا هذا.

نعم، مع حضور الإمام المعصوم تكون الإمامه حقا له بلا إشكال، و لكن لفظ الإمام ليس موضوعا للأئمه الاثنى عشر أو مشيرا إليهم:

فقد قال على بن الحسين «ع» فى حديث الحقوق: «و كل سائس إمام.» «١»

و الإمام الصادق «ع» حين أفاض من عرفات فسقط من بغلته فوقف عليه أمير الحاج

إسماعيل بن علي قال لإسماعيل: «سر، فإن الإمام لا يقف.» «٢» إلى غير ذلك من موارد استعمال اللفظ بل يطلق الإمام على الإمام الباطل كأئمه الجور أيضا.

و بالجمله، فالمراد بالإمام هو الحاكم الواجد للشرائط في عصره، و الأموال ليست لشخصه بل لمقام الإمامه و منصبها بنحو التقييد، و منه تنتقل إلى الإمام بعده، و في الحقيقه تكون الأموال المذكوره من الأموال العامه و من أهم أركان النظام المالى للحكومه الإسلاميه، جعلت تحت اختيار ممثل المجتمع و تصرف في مصالح الإمام و الأمه و من أهمها مصارف شخص الإمام و مصارف الساده من بيت النبوه. و ليست لشخص الإمام المعصوم حتى تحفظ له، أو تصرف فيما حصل العلم برضاه، أو فيما يجب عليه، أو يتصدق من قبله.

فهذان نظران متفاوتان جدا، و على الاصطلاح المتعارف في عصرنا يكون للإمام الذى هو المالك على الأول شخصيه حقيقه، و على الثانى شخصيه حقوقيه.

و قد مرّ منا اختيار النظر الثانى و الاستدلال عليه، و هذا عندنا واضح بيّن

(١)- الخصال / ٥٦٥، أبواب الخمسين و ما فوقه، الحديث ١.

(٢)- الوسائل / ٨ / ٢٩٠، الباب ٢٦ من أبواب آداب السفر إلى الحجّ و غيره، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦

و لكن مصير الأعاضم إلى النظر الأول ألقانا إلى تطويل البحث و الاستدلال.

[الخمس و الأنفال على مساق واحد فى كلمات الأصحاب]

و كلماتهم و إن وردت فى باب الخمس غالبا و لكن يظهر منهم و كذا من الأخبار كون الخمس و الأنفال على مساق واحد:

١- قال الشيخ فى النهايه بعد عد الأنفال على ما مرّ:

«و ليس لأحد أن يتصرف فيما يستحقه الإمام من الأنفال و الأخماس إلّا بإذنه، فمن تصرف فى شىء من ذلك بغير

إذنه كان عاصيا، وارتفاع ما يتصرف فيه مردود على الإمام، وإذا تصرف فيه بأمر الإمام كان عليه أن يؤدي ما يصلحه الإمام عليه من نصف أو ثلث أو ربع.

هذا في حال ظهور الإمام، فأما في حال الغيبة فقد رخصوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم مما يتعلق بالأخماس وغيرها فيما لا بد لهم منه من المناكح والمتاجر والمساكن. فأما ما عدا ذلك فلا يجوز له التصرف فيه على حال.

وما يستحقونه من الأخماس في الكنوز وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف قول أصحابنا فيه، وليس فيه نص معين إلا أن كل واحد منهم قال قولا يقتضيه الاحتياط:

فقال بعضهم: إنه جار في حال الاستتار مجرى ما أبيع لنا من المناكح والمتاجر.

وقال قوم: إنه يجب حفظه ما دام الإنسان حيا، فإذا حضرته الوفاة وصي به إلى من يثق به من إخوانه المؤمنين ليسلمه إلى صاحب الأمر إذا ظهر أو يوصى به حسب ما وصى به إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر.

وقال قوم: يجب دفنه لأن الأرضين تخرج كنوزها عند قيام القائم.

وقال قوم: يجب أن يقسم الخمس ستة أقسام: فثلاثة أقسام للإمام يمدن أو يودع عند من يوثق بأمانته. وثلثه أقسام الأخر يفرق على مستحقيه من أيتام آل محمد و مساكينهم و أبناء سبيلهم. وهذا مما ينبغي أن يكون العمل عليه لأن هذه الثلاثة أقسام مستحقها ظاهر و إن كان المتولى لتفريق ذلك فيهم ليس بظاهر، كما أن مستحق الزكاة ظاهر و إن كان المتولى لقبضها و تفريقها ليس بظاهر و لا أحد يقول في الزكاة أنه لا يجوز تسليمها إلى مستحقيها.

دراسات في ولاية الفقيه و

و لو أن إنسانا استعمل الاحتياط و عمل على أحد الأقوال المقدم ذكرها من الدفن أو الوصاه لم يكن مأثوما. فأما التصرف فيه على ما تضمنه القول الأول فهو ضد الاحتياط و الأولى اجتنابه حسب ما قدمناه.» (١)

٢- و أستاذه الشيخ المفيد- طاب ثراه- فى المقنعه فى مقام نقل الأقوال فى المسأله قال:

«و بعضهم يرى عزله لصاحب الأمر «ع»؛ فإن خشى إدراك المنيه قبل ظهوره وصى به إلى من يثق به فى عقله و ديانتته ليسلمه إلى الإمام إن أدرك قيامه، و إلّا وصى به إلى من يقوم مقامه فى الثقه و الديانه، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان «ع». و هذا القول عندى أوضح من جميع ما تقدم لأن الخمس حق و جب لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته رسما يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه عليه إلى وقت إيايه أو التمكن من إيصاله إليه أو وجود من انتقل بالحق إليه.» (٢)

٣- و فى الجزء الثانى من المختلف فى بيان حكم سهم الإمام فى عصر الغيبه قال:

«و هل يجوز قسمته فى المحاويع من الذريه كما ذهب إليه جماعه من علمائنا؟

الأقرب ذلك لما تقدم من الأحاديث إباحه البعض للشيعة حال ظهورهم فإنه يقتضى أولويه إباحه أنسابهم- عليهم السلام- مع الحاجه حال غيبه الإمام- عليه السلام- لاستغنائه- عليه السلام- و حاجتهم.» (٣)

فالعلامه «ره» كان يظن أن المال لشخص الإمام المعصوم و هو فى حال الغيبه مستغن عنه.

٤- و فى الشرائع بعد ذكر تقسيم الخمس سته أقسام قال:

«و ما كان قبضه النبى «ص» أو الإمام ينتقل إلى وارثه.» (٤)

(١)- النهايه / ٢٠٠- ٢٠١.

(٢)- المقنعه / ٤٦.

(٣)- المختلف / ٢١٠ (٢ / ٤٠).

(٤)- الشرائع / ١

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨

٥- و في خمس مصباح الفقيه قال:

«و ربما يقوى في النظر جواز التصدق به و صرفه إلى الفقراء مطلقا و لو إلى غير بنى هاشم لاندرجه عرفا في موضوع مال الغائب الذى تعذر إيصاله إلى صاحبه، و الأقوى فيه بعد اليأس من التمكن من إيصاله إلى صاحبه بوجه من الوجوه جواز التصدق به أو وجوبه كالمال الذى لا يعرف صاحبه ...» «١» و ذكر نحو ذلك في الجواهر أيضا، فراجع. «٢»

٦- و في كتاب زبده المقال تقرير دروس السيد الأستاذ المرحوم آية الله العظمى البروجردى - طاب ثراه - قال:

«فانقدح أن سهم الله و سهم الرسول و سهم ذى القربى ثابت في زمان الغيبه لشخص الإمام المنتظر الحجه بن الحسن العسكري - عجل الله تعالى فرجه - يجب على من تعلق الخمس بماله إيصاله إليه كما هو شأن كل مال كان بيد شخص و كان مالكة معلوما ...

و ذلك لأنه لا ريب في أنّ أهمّ الأمور في نظر الإمام «ع» إنما هو حفظ الدين و الذبّ عنه، فقد بذلوا في ذلك مهجهم، فحيث توقف إعلاء كلمه الدين و ترويج شريعته سيد المرسلين «ص» على بذل سهمه حتى يشيّد به أركانه و يرهب به أعداؤه علمنا برضاه بذلك أشدّ الرضا و أنه لا يرضى بغيره، فلو صرفنا سهمه «ع» في تحصيل ذلك الغرض السنّي لكنّا معذورين بل مأجورين ...» «٣»

فهذه نماذج من كلمات الأعظم في المقام يظهر منها أنهم لم يلتفتوا إلى الخمس بما أنه ضريبه إسلاميه واسعه إن أخذت من المعادن بسعتها و من الأرباح بكثرتها و من غيرهما تبلغ في كل سنه آلاف ميليارات،

وقد شرعت لإداره شئون إمامه المسلمين و حكومتهم كيفما اتسع نطاقها، غايه الأمر أن إداره شئون الساده الفقراء

(١)- مصباح الفقيه / ١٥٩.

(٢)- الجواهر / ١٦ / ١٧٧.

(٣)- زبده المقال / ١٣٩ و ١٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩

أيضا بما أنهم من بيت النبوه تكون من شئونها أيضا.

بل تراهم يرون الخمس مجعولا لشخص الإمام المعصوم و الساده الفقراء فقط بالمناصفه.

و من التفت إلى كثره مقدار الخمس و سعته و نسبته إلى مقدار الزكاه المشروع عندهم فى خصوص الأشياء التسعه المعروفه بحدودها و شروطها، و نسبه عدد الساده الفقراء إلى جميع المصارف الثمانيه للزكاه التى منها جميع الفقراء غير الساده و جميع سبل الخير و المشاريع العامه بل و فقراء الساده أيضا بالنسبه إلى زكاه أنفسهم يظهر له بالوجدان بطلان ما ذكروه.

و العمده أن أصحابنا لبعدهم عن ميدان السياسه و الحكم لم يخطر ببالهم ارتباط هذه المسائل و لا سيما الأنفال و الأموال العامه بباب الحكومه و سعه نطاقها و احتياجها إلى نظام مالى واسع و انصرف لفظ الإمام الوارد فى أخبار الباب فى أذهانهم إلى خصوص الأئمه الاثنى عشر المعصومين عندنا و حملوا الملكيه للإمام على الملكيه الشخصيه، فتدبر جيدا.

وقد يحتمل بعيدا أن يراد بما ورد من كون الدنيا و ما فيها للإمام أو الأرض و ما أخرج الله منها لهم أنهم بمقاماتهم العاليه و وجوداتهم الكامله عصاره الكون و خلاصه الخلقه، فهم غايه الخلقه و ثمره شجره الطبيعه. فصاحب البستان إذا غرس فى بستانه أشجارا من أنواع مختلفه فهده الأصلى الثمرات الحلوه المجنيه منها و يصح له أن يقول: ما عمرت البستان و لا غرست الأشجار و أدمت سقايتها إلا

لهذه الثمرات العالیه الغالیه، و هذا أيضا معنی ما ورد من قوله: «لولاك ما خلقت الأفلاك». «١»

(١) - بحار الأنوار ٢٨ / ١٥، تاریخ نبینا «ص»، باب بدء خلقه «ص» و ما يتعلق بذلك، الحديث ٤٨.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ٤، ص: ٣٠

الجهه الثالثه: فی بیان الأنفال بالتفصیل:

[فی بیان عدد الأنفال]

أقول: قد مرّ منّا سابقا احتمال أن يكون ما فی الأخبار و كلمات الأصحاب من بیان المصادیق للأنفال من باب المثال، و لذا ذكرت المعادن و البحار فی بعض الكلمات دون بعض، فیکون المقصود من الأنفال فی فقه الشیعہ جمیع الأموال العامه التي خلقها الله - تعالی - للأنام و لا تنحصر فی أمور خاصه بل تختلف هی بحسب الأعصار. فالأرض فی الأعصار السالفه كانت أهمّ الأموال العامه و أقومها، و فی أعصارنا صار البحر و الجوّ أيضا من أهمها.

فهذا السنخ من الأموال التي لم تحصل بصنع البشر و لا تعلق لها بأشخاص خاصه تكون كلها من الأنفال و تكون للإمام بما هو إمام و ممثل للمجتمع، بمعنی كونها تحت اختياره حفظا للنظم و العدالة و حذرا من الهرج و المرج و تضييع الحقوق فتصرف و توزع حسب ما يراه الإمام صلاحا، و إلى هذا يرجع ما دلّ على كون الأرض أو الدنيا كلها للإمام، فراجع «١».

و لا- يراد بهذه الملكيه الملكيه الحقيقيه الثابته لله - تعالی - تكويننا بل الملكيه الاعتباريه العرفيه و الشرعيه، لما مرّ من إمكان اعتبارها للمقام و المنصب أيضا و لا تنافی هذه الملكيه مالكيه الأشخاص لآثارهم التي يحدثونها فی الأرض و المواد الصناعيه لاختلاف الموضوع فيهما: فالأرض مثلا ملك للإمام بما هو إمام، و آثار الإحياء ملك للمحيى لها. هذا.

و لكن يظهر من الشرائع حصر الأنفال فی أمور

(١) - الكافي ١/ ٤٠٧، كتاب الحجّه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع».

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١

«الأول في الأنفال: و هي ما يستحقه الإمام من الأموال على جهه الخصوص كما كان للنبي «ص»، و هي خمسه: الأرض التي تملك من غير قتال سواء انجلى أهلها أو سلموها طوعا، و الأرضون الموات سواء ملكت ثم باد أهلها أو لم يجر عليها ملك كالمفاوز و سيف البحار و رءوس الجبال و ما يكون بها و كذا بطون الأودية و الآجام، و إذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم من قطائع و صفايا فهي للإمام إذا لم تكن مغصوبه من مسلم أو معاهد، و كذا له أن يصطفى من الغنيمه ما شاء من فرس أو ثوب أو جاريه أو غير ذلك ما لم يجحف، و ما يغنمه المقاتلون بغير إذنه فهو له - عليه السلام-» (١)

أقول: الظاهر أن سيف البحار إلى قوله: «و الآجام» معطوفات على المفاوز لتكون من أمثله الأرضين الموات لعطلتها غالبا عن الحياه العرضيه، و لكن يرد عليه أن الآجام لها حياه طبيعيه و ربما تكون أنفع من الأراضى الحياه. و لم يذكر هو ميراث من لا وارث له و المعادن مع ورود الأخبار بهما و الأول متفق عليه أنه من الأنفال.

نعم هنا شىء، و هو أن الظاهر من بعض الأخبار و الفتاوى أن النظر في بيان الأنفال كان إلى بيان حكم ما ينتقل من الكفار إلى المسلمين فقط، حيث إنه في صدر الإسلام كان جميع الأرض و الإمكانيات تحت سيطره الكفار و استيلائهم، فكان بعض أموالهم ينتقل إلى المسلمين بقتال و هو الغنائم و بعضها بغير قتال،

و ما كان ينتقل بقتال أيضا كان على قسمين: المنقول و غير المنقول، و القتال أيضا قد كان يقع بإذن الإمام و قد كان يقع بغير إذنه.

و لعل المقاتلين من المسلمين كانوا يتوقعون أن يقسم الجميع بينهم.

فأراد الأئمة «ع» أن يبينوا أن ما حصل بقتال بإذن الإمام فالمنقول منه يقسم بين المقاتلين إلا الأشياء النفيسه منها فإنها للإمام، و غير المنقول منه يكون لجميع المسلمين بما هم مسلمون إلا قطائع الملوك منه فإنها أيضا للإمام، و إذا كان القتال

(١)- الشرائع ١٨٣ / ١ (طبعه أخرى / ١٣٦).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢

بغير إذن الإمام فالجميع يكون للإمام، و كذا إذا لم يقع القتال فالجميع له، و كذا الموات غير المحياه من الأراضى و سيف البحار و الأوديه و رءوس الجبال و الآجام.

و قولهم «خاصه» أو «خالصه» يراد به عدم حق للمقاتلين أو لجميع المسلمين حتى يقسم بينهم أو يبقى وقفاً لهم بل يكون مختصاً بإمام المسلمين بما هو إمام.

فهذا وجه حصر المحقق الأنفال فى خمس، فتدبر.

[فى العناوين المشهوره و الاستدلال عليها]

اشاره

و كيف كان فلنتعرض للعناوين المشهوره و الاستدلال عليها:

الأول: الأرض التى تملك من غير قتال و لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب

سواء انجلى عنها أهلها أو سلموها للمسلمين طوعاً و هم فيها، بلا خلاف أجده بل الظاهر أنه إجماع. كذا فى الجواهر «١» ما زجا الشرح بالمتن.

و يدل عليه اخبار كثيره:

١- صحيحه حفص بن البخرى أو حسنته، عن أبى عبد الله «ع»، قال:

«الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيديهم و كل أرض خربه و بطون الأوديه فهو لرسول

اللّٰه «ص» و هو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء.» (٢)

أقول: قوله: «ما لم يوجف عليه» عام يشمل ما جلا أهله عنه أيضا. وقوله:

«صالحوا» يعم ما إذا وقعت المصالحة في بادى الأمر و ما إذا وقعت بعد شروع القتال.

و المصالحة قد تقع على أن تكون الأرض للإمام و قد تقع على أن تكون للمسلمين

(١) - الجواهر ١١٦ / ١٦.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٦٤، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٣٣

و قد تقع على أن تكون لأنفسهم يؤدون عنها الخراج و تسمى حينئذ أرض الجزية.

و الظاهر أن الرواية بإطلاقها تعم الأقسام الثلاثة، إذ في جميع الأقسام تكون الأرض أو خراجها تحت اختيار الإمام.

٢- موثقه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله «ع» أنه سمعه يقول: «إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم أو قوم صولحوا و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه فهذا كله من الفى ء. و الأنفال لله و للرسول، فما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب.» (١) و نحو ذلك موثقه الأخرى. (٢)

٣- موثقه زراره، عن أبي عبد الله

«ع»، قال: قلت له: ما يقول الله: «يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»، قال: «الأنفال لله و للرسول «ص» و هي كلّ أرض جلا أهلها من غير أن يحمل عليها بخيل و لا رجال و لا ركاب فهي نفل لله و للرسول.» «٣»

٤- موثقه سماعه بن مهران، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شىء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم.» قال: «و منها البحرين لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب.» «٤»

و قوله: «و ليس للناس فيها سهم» كأنه تفسير لقوله: «خالص للإمام»، فالمراد بالخلوص عدم التقسيم لا كونها ملكا لشخص الإمام كما مرّ.

و فى خمس الشيخ الأنصارى- قدّس سرّه- بعد نقل روايه سماعه قال:

«إلا أن المذكور فى كتاب الإحياء أن البحرين أسلم أهلها طوعا، فهي كالمدينه المشرفه أرضها لأهلها، و قد صرح فى الروضه بالأول فى الخمس و بالثانى فى إحياء الأموات فلعله غفله.» «٥»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٠.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٨، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٢.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٩، عن التهذيب ٤ / ١٣٢، باب الأنفال، الحديث ٢.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٨.

(٥)- كتاب الطهاره للشيخ الأنصارى / ٤٩٢، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (طبعه أخرى / ٥٥٣).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤

أقول: و التحقيق فى ذلك موكول إلى أهله و محلّه.

٥- مرسله حمّاد بن عيسى الطويله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال: «و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كلّ أرض خربه باد أهلها، و كلّ أرض لم

يوجب عليها بخيل ولا ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال.

الحديث. « ١ »

٦- مرفوعه أحمد بن محمد، عن بعض أصحابنا، وفيها: «و ما كان من فتح لم يقاتل عليه و لم يوجب عليه بخيل و لا ركاب إلا أن أصحابنا يأتونه فيعاملون عليه، فكيف ما عاملهم عليه:

النصف أو الثلث أو الربع أو ما كان يسهم له خاصة و ليس لأحد فيه شيء إلا ما أعطاه هو منه.

الحديث. « ٢ »

٧- خبر الحلبي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سألته عن الأنفال، فقال: «ما كان من الأرضين باد أهلها و في غير ذلك الأنفال هو لنا. و قال: «سوره الأنفال فيها جدع الأنف.

و قال: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كَنْ لِّلَّهِ يَمْلِكُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ.» قال: الفىء ما كان من أموال لم يكن فيها هراقه دم أو قتل، و الأنفال مثل ذلك هو بمنزلته. « ٣ »

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال، و عليك بمراجعته ما ذكرناه في شرح آيتي الفىء في أول فصل الفىء. هذا.

ثم لا يخفى أن الموضوع في أكثر الأخبار هو الأرض، و لكن في بعضها مطلق كصحيحه حفص و ذيل خبر الحلبي و المرفوعه فهل يحمل المطلق منها على المقيد أو يقال إنهما مثبتان و لا تنافى بينهما فيؤخذ بالإطلاق؟

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٧.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥

قال في المستمسك:

«و إطلاق بعضها-

كالمصحح- و إن كان يشمل الأرض و غيرها لكنه مقيد بما هو مقيد بها الوارد فى مقام الحصر و التحديد، فإن وروده كذلك يستوجب ثبوت المفهوم له و هو النفى عن غير الأرض.» «١»

أقول: و لكن الأقوى هو الأخذ بالإطلاق، و فى خمس الشيخ قال: «نسبه بعض المتأخرين إلى الأصحاب.»

و يدلّ عليه مضافا إلى الإطلاقات المشار إليها صحيحه معاويه بن وهب، قال:

قلت لأبى عبد الله «ع»: السريه يبعثها الإمام فيصيون غنائم كيف تقسم؟ قال:

«إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرسول و قسم بينهم أربعة أخماس، و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام يجعله حيث أحب.» «٢»

فدليل الصحيحه بعمومه يشمل كل غنيمه لم يقاتل عليها؛ أرضا كانت أو غيرها، و لا يعارضها الأخبار المقيدة بالأرض، إذ دلالة الصحيحه على العموم تكون بالعموم الوضعى فيكون أقوى مما يتوهم من المفهوم لتلك الأخبار المقيدة.

هذا مضافا إلى منع المفهوم، إذ ليست تلك الأخبار فى مقام الحصر و التحديد، بل لعلها فى مقام بيان المثال كما مرّ، أو ذكر الأفراد الغالبه و هى الأرض و نحوها، و لو كانت الأخبار فى مقام الحصر و التحديد لما اختلفت فى ذكر المصاديق قلّه و كثره.

و الموضوع فى صدر الصحيحه هى الغنائم التى تقسم و هى المنقولات فيصير هذا قرينه على دخولها فى عموم الذيل أيضا بلا إشكال لو لم نقل بانحصاره فيها، فتدبر.

و يؤيد العموم الاعتبار العقلى أيضا فإن التخمس و تقسيم البقيه إنما يكون بين الغانمين بمقتضى الآيه الشريفه، و لا يتوجه خطاب غنمتم إلى عدّه خاصه إلا إذا كان احراز الغنيمه مستندا إلى عملهم و نشاطاتهم، فما

لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب يستوى نسبته إلى جميع المسلمين فيصير إلى مثلهم والقائم بأمرهم وهو الإمام من

(١) - المستمسك ٩ / ٥٩٧.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦

غير فرق بين الأرض و غيره.

و ظاهر أخبار الباب كون عنوان ما لم يوجف عليه ملاكا مستقلا للحكم في قبال سائر العناوين فلا وجه لاحتمال حملها على خصوص الأراضي الميتة و الخربه إذ الميتة مصداق آخر للأنفال كما يأتي و لا- فرق فيها بين ما فتحت عنوه أو بلا قتال فإنها بأجمعها للإمام بلا إشكال، و قد مرّ تحقيق ذلك في فروع الأراضي المفتوحه عنوه. و مورد آيتى الفى ء فى سورة الحشر أيضا هى الأراضي المحياه من بنى النضير، فتدبر.

الثانى من الأنفال: الأرضون الموات

[فى الإجماع على أن الموات للإمام]

سواء لم يجر عليها ملك كالمفاوز أو ملكت و باد أهلها، و الظاهر أنه مما لا خلاف فيه، و عن الخلاف و الغنيه الإجماع على أن الموات للإمام و نحوهما عن جامع المقاصد، و عن التنقيح نسبتة إلى أصحابنا، و عن المسالك أنه موضع وفاق، و فى الرياض أنه لا- خلاف فيه بيننا و قريب منه فى الكفايه كما صرح به جمال المله و الدين فى حاشيه الروضه، كذا فى خمس الشيخ الأنصارى «ره». «١»

و قال فى إحياء الموات من الخلاف (المسألة ١):

«الأرضون الغامره فى بلاد الإسلام التى لا يعرف لها صاحب معين للإمام خاصه، و قال أبو حنيفه: إنها تملك بالإحياء إذا أذن الإمام فى ذلك. و قال الشافعى:

لا تملك. دليلنا إجماع الفرقه على أن تكون أرض الموات للإمام خاصه و أنها من جمله الأنفال، و لم يفصلوا

بين ما يكون في دار الإسلام و بين ما يكون في دار الحرب.» «٢»

(١) - كتاب الطهارة / ٤٩٢، كتاب الخمس، فصل في الأنفال (- ط. أخرى / ٥٥٣).

(٢) - الخلاف / ٢ / ٢٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧

(المسألة ٢):

«الأرضون الغامرة في بلد الشرك التي لم يجر عليها ملك أحد للإمام خاصة، و قال الشافعي: كل من أحيها من مشرك و مسلم فإنه يملك بذلك. دليلنا ما قلناه في المسألة الأولى سواء.» «١»

(المسألة ٣):

«الأرضون الموات للإمام خاصة لا يملكها أحد بالإحياء إلا أن يأذن له الإمام.

و قال الشافعي: من أحيها ملكها أذن له الإمام أو لم يأذن. و قال أبو حنيفة:

لا- يملك إلا- بإذن، و هو قول مالك. و هذا مثل ما قلناه إلا أنه لا يحفظ عنهم أنهم قالوا هي للإمام خاصة، بل الظاهر أنهم يقولون لا مالك لها. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم و هي كثيره، و روى عن النبي «ص» أنه قال: ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه. و إنما تطيب نفسه إذا أذن فيه.» «٢»

أقول: قال في النهاية:

«الغامر: ما لم يزرع مما يحتمل الزراعه من الأرض، سمى غامراً لأن الماء يغمره فهو و الغامر فاعل بمعنى مفعول.» «٣»

و على هذا فالغامر قسم خاص من الموات بالمعنى الأعم.

و في الجهاد من الغنيه:

«و الأرضون الموات للإمام خاصة دون غيره و له التصرف فيها بما يراه من بيع أو هبة أو غيرهما و أن يقبلها بما يراه ... و دليل

ذلك كله الإجماع المتكرر و فيه الحجه.» «٤»

و في إحياء الموات من الغنيه:

«قد بينا فيما مضى أن الموات من الأرض للإمام القائم مقام النبي «ص» خاصة و أنه من جملة الأنفال

يجوز له التصرف فيه بأنواع التصرف، ولا يجوز لأحد أن

(١)- الخلاف ٢ / ٢٢٢.

(٢)- الخلاف ٢ / ٢٢٢.

(٣)- النهايه لابن الأثير ٣ / ٣٨٣.

(٤)- الجوامع الفقيهه / ٥٢٣ (- ط. أخرى ٥٨٥).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨

يتصرف فيه إلّا بإذنه، و يدلّ على ذلك إجماع الطائفة، و يحتج على المخالف بما رووه من قوله «ع»: ليس لأحدكم إلا ما طابت به نفس إمامه.» (١) هذا.

و يدلّ على الحكم أخبار كثيره

قد مرّ بعضها:

١- ففي صحيحه حفص بن البختري، عن أبي عبد الله «ع» في عداد الأنفال، قال: «و كل أرض خربه و بطون الأوديه.» (٢)

٢- و في مرسله حمّاد الطويله: «و له بعد الخمس الأنفال، و الأنفال كلّ أرض خربه باد أهلها ... و كلّ أرض ميتة لا ربّ لها.» (٣)

٣- موثقه سماعه، قال: سألته عن الأنفال، فقال: «كلّ أرض خربه أو شىء يكون للملوك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم.» (٤)

٤- و في موثقه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله «ع» في عداد الأنفال، قال:

«و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه، فهذا كلّ من الفىء. الحديث.» (٥) و نحوها موثقه الأخرى. (٦)

٥- و في مرفوعه أحمد بن محمد بن محمد في عداد ما للإمام قال: «بطون الأوديه و رءوس الجبال و الموات كلّها هي له و هو قوله- تعالى -: يسألونك عن الأنفال. الحديث.» (٧)

٦- و في موثقه إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الأنفال

(١) - الجوامع الفقهيه / ٥٤٠ (- ط. أخرى ٦٠٢).

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٦٤، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٤) - الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١

من أبواب الأنفال، الحديث ٨.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٠.

(٦)- الوسائل ٦ / ٣٦٨، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٢.

(٧)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩

فقال: «هى القرى التى قد خربت و انجلى أهلها، فهى لله و للرسول. الحديث.» «١»

٧- و فى خبر العياشى، عن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع»، قال:

سألته عن الأنفال قال: «هى القرى التى قد جلا أهلها و هلكوا فخرت، فهى لله و للرسول.» «٢»

٨- و فى خبر العياشى، عن داود بن فرقد، عن أبى عبد الله «ع» فى حديث قال:

قلت: و ما الأنفال؟ قال: «بطون الأودية و رعوس الجبال و الآجام و المعادن و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و كل

أرض ميتة قد جلا أهلها و قطائع الملوكة.» «٣»

إلى غير ذلك من أخبارنا الواردة فى هذا المجال.

٩- و روى البيهقى بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»: «موتان الأرض لله و لرسوله، فمن أحيا منها شيئا فهى له.»

«٤»

١٠- و فيه أيضا بسنده، عن ابن طاوس، عن النبى «ص» فى حديث قال:

«عادى الأرض لله و لرسوله ثم لكم من بعدى.» قال: و رواه هشام بن حجير، عن طاوس فقال «ثم هى لكم منى.» «٥»

و رسول الله «ص» فى عصره كان إماما للمسلمين مضافا إلى نبوته و رسالته.

و الظاهر من العمومات و الإطلاقات الواردة فى هذه الروايات عدم الفرق بين الموات فى بلاد الإسلام و الموات فى بلاد الكفر

فجميعها من الأموال العامه التى لا تتعلق بالأشخاص و يجب أن تكون

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٠.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٤.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٢.

(٤)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٣، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمى يحييه ...

(٥)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٣، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمى يحييه ...

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠

لتوزيعها و صرفها فى المصالح العامه.

و ما يملكه المسلمون من الكفار عنوه هى الأراضى المحياه لهم، إذ الظاهر من الأخبار و الفتاوى انتقال ما كان للكفار إلى المسلمين، و الموات و كذا العامر بالأصالة كالأجام و نحوها لم تكن ملكا لهم حتى تنتقل منهم إلى المسلمين، بل هى تبقى على اشتراكها الأصلى الأولى و قد مرّ تفصيل ذلك فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه فى فصل الغنائم، فراجع. «١»

بل قد أشرنا سابقا فى شرح عبارته الشرائع فى المقام أن محطّ النظر فى روايات الأنفال كان إلى ما يوجد منها فى بلاد الكفر فى قبالة الغنائم المأخوذه منهم، حيث إنه فى صدر الإسلام كانت الأرض و الإمكانيات كلها تحت سلطه الكفر، فراجع ما حرّره هناك. «٢»

و قد أطلق فى بعض هذه الأخبار فى المقام كون الأرض الخربه من الأنفال، و فى بعضها قيد ببياد الأهل أو جلائهم؛ فهل يحمل المطلق منها على المقيد، أو يقال إنهما مثبتان فلا تنافى بينهما كما مرّ نظيره فى القسم الأول و لا سيما أن القيد وارد مورد الغالب فلا مفهوم له؟ و جهان.

قد يقال بالأول و أنه يراد بالقيد الاحتراز عن الخربه التى لها مالك معلوم، إذ

حينئذ تبقى على ملكه إما مطلقا كما قيل أو فيما إذا حصل ملكه بغير الإحياء كالشراء و الميراث و نحوهما كما عليه البعض. و نحن نتعرض للمسألة عند التعرض لحكم الأنفال فى عصر الغيبة، فانتظر.

[هل يشمل حكم الموات للأرض الشخصية الخربة ما إذا كان المالك عنوانا]

نعم هنا مسأله يناسب البحث عنها هنا، و هو أنه لو قلنا بالتقييد فى المقام و أن الخربه التى لها مالك معلوم ليست من الأنفال بل تبقى على ملك مالكها فهل يختص هذا بالمالك الشخصى أو يعمّ ما إذا كان المالك عنوانا أو جهه كالأراضى

(١)- راجع الأمر الثانى من الجهه السادسه من فصل الغنائم.

(٢)- راجع ص ٣١ من هذا الجزء من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١

المفتوحه عنوه التى هى ملك للمسلمين بما هم مسلمون، و الأراضى الموقوفه على العناوين و الجهات العامه بناء على كون الوقف ملكا، فلا- فرق فى بقاء الأرض بعد الخراب على ملك مالكها المعلوم و عدم انتقالها إلى الإمام بين ما إذا كان المالك شخصا معيناً أو كان جهه و عنوانا، فأرض العراق مثلا لو عرضها الخراب تبقى على كونها ملكا للمسلمين و لا تصير بذلك من الأنفال؟ فى المسأله و جهان بل قولان:

قال فى الجواهر:

«و من ذلك يعلم أن عمّار المفتوحه عنوه لو مات بعد الفتح ليس من الأنفال فى شىء لأن له مالكا معلوما و هو المسلمون، و إطلاق بعض الأصحاب و الأخبار أن الموات له منزل على غيره قطعا.» (١)

و فى مصباح الفقيه:

«و لو ماتت عماره المفتوحه عنوه فالظاهر أنه كالمملك الخاص المملوك بالنواقل فى عدم صيرورتها للإمام كما عن بعض التصريح به بل عن السرائر نفى الخلاف فيه.» (٢)

أقول: و يمكن الخدشه فى ذلك

بأن المسأله لم تكن معنونه فى كتب القدماء من أصحابنا حتى يفيد فيها الإجماع و عدم الخلاف، و ما دلت على كون الأراضى المفتوحه عنوه مثلا للمسلمين لا إطلاق لها بحيث تدلّ على حكمها بعد خرابها، فلا يبقى إلّا استصحاب ملكيتهم و هو لا يقاوم العمومات الوارده فى المقام الداله على أن كلّ أرض خربه تكون للإمام كما فى صحيحه حفص و غيرها، و لو سلّم إطلاق تلك الأدله أيضا فالعموم اللفظى مقدم عليها، و يتفرع على هذا أن أراضى العراق مثلا لو خربت فأحيها أحد صارت له بمقتضى إذن الأئمه- عليهم السلام- فى إحياء الموات و كونه للمحيى و لا يترتب عليها أحكام الأراضى المفتوحه عنوه. هذا.

و لكن يمكن أن يقال: إن أحكام الشرع ليست جزافيه، فلو فرض كون حيثيه

(١)- الجواهر ١٦ / ١١٨.

(٢)- مصباح الفقيه / ١٥١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢

الإحياء حيثيه تعليليه و أن أثر الإحياء ملكيه رقبه الأرض المحياه فهذا الملاك يتحقق فى الأراضى المحياه المفتوحه عنوه أيضا فتبقى بعد الخراب ملكا لمن ملك آثار الإحياء.

و لكن الحق فى أصل المسأله كما يأتى تفصيله أن الأراضى من الأموال العامه التى خلقها الله لجميع الأنام، و المحيى لها لا يملك رقبته بل يملك آثار الإحياء التى وقعت بفعله و صنعه و هى التى تنتقل من الكفّار إلى المسلمين، و الأراضى باقيه على اشتراكها الأولى غايه الأمر كونها تحت اختيار المحيى تبعا لمالكيه الآثار، فإذا خربت و انعدم آثار الإحياء بالكلية انقطعت نسبتها من المحيى و صارت تحت اختيار الإمام. و بذلك يظهر حكم الموقوفات أيضا فإن الواقف لا يقف إلا ما كان ملكا له من آثار

بقي هنا شيء، وهو معنى الموات والخراب:

١- قال في الصحاح:

«الموت ضد الحياه... و الموات بالفتح ما لا روح فيه، و الموات أيضا الأرض التي لا مالك لها من الآدميين و لا ينتفع بها أحد... و قال الفراء: المواتان من الأرض التي لم تحي بعد. و في الحديث: موتان الأرض لله و لرسوله فمن أحيها منها شيئا فهو له.» «١»

٢- و في القاموس:

«الموات كغراب: الموت، و كسحاب ما لا روح فيه و ارض لا مالك لها، و المواتان بالتحريك خلاف الحيوان و ارض لم تحي بعد.» «٢»

٣- و في النهاية:

«و فيه: من أحيها مواتا فهو أحقّ به. الموات: الأرض التي لم تزرع و لم تعمر و لا- جرى عليها ملك أحد، و إحيائها مباشره عمارتها و تأثير شيء فيها، و منه الحديث: «موتان الأرض»

(١)- صحاح اللغة ١/ ٢٦٦ و ٢٦٧.

(٢)- القاموس / ٩٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣

لله و لرسوله، يعنى مواتها الذى ليس ملكا لأحد، و فيه لغتان: سكون الواو و فتحها مع فتح الميم.» «١»

٤- و في مجمع البحرين:

«و الموات بالضم و بالفتح يقال لما لا روح فيه و يطلق على الأرض التي لا مالك لها من الآدميين و لا ينتفع بها إما لعطالتها أو لاستيجامها أو لبعدها عنها.» «٢»

٥- و فيه أيضا:

«دار خربه بكسر الراء و هى التي باد أهلها، و الخراب ضد العماره.» «٣»

٦- و فى إءىاء الموات من الشرائع قال:

«و أما الموات: فهو الذى لا- ىتنفع به لعطلته إما لانقطاع الماء عنه أو لاستيلاء الماء عليه أو لاستيغامه أو غير ذلك من موانع الانتفاع.» «٤»

٧- و فى الجواهر حكى ذلك عن النافع و جامع الشرائع و

التحرير و الدروس و اللغه و المسالك و الروضه و الكفايه. «٥»

٨- و فى إحياء الموات من التذكرة قال:

«الموات هى الأرض الخراب المدارس التى باد أهلها و اندرس رسمها، و تسمى ميتة و مواتا و موتانا بفتح الميم و الواو ... و أما الإحياء فإن الشرع ورد به مطلقا و لم يعين له معنى يختص به، و من عادة الشرع فى مثل ذلك ردّ الناس إلى المعهود عندهم المتعارف بينهم ...» «٦»

٩- و فى مصباح الفقيه فى تعريف الموات:

«كل أرض معطله غير ممكن الانتفاع بها إلا بعمارته و إصلاحها.» «٧»

(١)- النهايه لابن الأثير ١/٤ / ٣٧٠.

(٢)- مجمع البحرين / ١٤٤.

(٣)- مجمع البحرين / ١٠٨.

(٤)- الشرائع ٣ / ٢٧١ (- طبعه أخرى / ٧٩١، الجزء الرابع).

(٥)- الجواهر ٣٨ / ٩.

(٦)- التذكرة ٢ / ٤٠٠.

(٧)- مصباح الفقيه / ١٥١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤

أقول: يظهر من عبارته النهايه أن الموات عنده يختص بما لم يحي قط فلا يطلق على ما عرضه الموت، كما أن الموتان عند الفراء و صاحب القاموس كذلك. و ظاهر التذكرة اختصاص الموات بما عرضه الموت.

و لكن الظاهر كون اللفظين بحسب العرف بل بحسب اللغه أيضا أعم، إذ الموت و الحياه من قبيل العدم و الملكة، و ما كان حيا ثم زالت عنه الحياه بالكليه يصدق عليه الميت قطعا.

و المتبادر من موت الأرض خرابها و عطلتها بحيث لا تصلح أن ينتفع بها إلا بإعداد جديد و إن فرض بقاء بعض رسوم العماره و آثارها كالقرى الخربه الباقية من الأعصار السالفه.

و إحيائها عبارته عن إعدادها للانتفاع بها بتحصيل الشرائط و رفع الموانع لا بفعليه الانتفاع، و كلاهما من المفاهيم العرفيه، و اختلاف تعبيرات الفقهاء و أهل اللغه

لا يضر بعد كونها من قبيل شرح الاسم لموضوع عرفى. و عادة الشرع فى أمثال المقام إحاله الناس إلى ما هو المعهود عندهم إلا فيما دلّ دليل على خلافه.

و أما بياد الأهل و جلاؤهم بحيث لا- يعرف منهم أحد فكونه مأخوذا فى مفهومه محل إشكال و إن قلنا باعتباره فى جواز التصرف فيها و إحيائها، و لذا لم يؤخذ هذا فى تعريف الشرائع، فلاحظ.

نعم لا- يكفى فى صدق الموات مطلق العطله بانقطاع الماء أو استيلائه موقتا لحوادث آنيه، بل لا بد من أن تكون على وجه يعد مواتا و عاطله عرفا بحيث يتوقف الانتفاع منها إلى إعداد و إصلاح جديد يسمّى إحياء.

و أما الخبره فرّما ينسب إلى الذهن اختصاصها بما كانت عامره فى سالف الزمان ثم عرضها الموت فلا تشمل الموات بالأصله، و يؤيد ذلك ما حكيناه عن مجمع البحرين.

و أما ما يحصل به الإحياء فسيأتى بحثه فى المسائل الآتية، فانتظر.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥

الثالث من الأنفال: الأرض التى لربّ لها:

و إن كانت عامره بالأصله لا من معمر كالغابات التى ينتفع بأشجارها كثيرا، أو عامره بالعرض كالتى جلا عنها أهلها أو أعرض عنها أهلها أو باد أهلها بالكليه بزلزله أو سيل أو نحوهما بحيث لم يبق منهم أحد و بقيت القرية عامره، فإن الظاهر كون جميع ذلك من الأنفال و كونها للإمام بما هو إمام و إن كان ينطبق على بعضها عنوان ميراث من لا وارث له أيضا.

و يدلّ على ذلك بعض الأخبار:

١- فى الوسائل، عن على بن إبراهيم فى تفسيره، عن أبيه، عن فضاله بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الأنفال،

فقال: «هي القرى التي قد خربت وانجلى أهلها فهي لله وللرسول، و ما كان للملوك فهو للإمام، و ما كان من الأرض بخربه لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، و كل أرض لا رب لها، و المعادن منها، و من مات و ليس له مولى فما له من الأنفال.» «١»

هكذا فى الوسائل، و لكن فى مطبوعين من التفسير هكذا: «و ما كان من أرض الجزية لم يوجف عليها.» «٢» و لعله أصح، إذ لا يشترط فى كون الخربه للإمام عدم إيجاف الخيل عليها. و السند موثوق به كما لا يخفى. و كيف كان فقوله: «و كل أرض لا رب لها» يشمل الموات و العامر بقسميها.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٤٥

٢- و عن تفسير العياشى، عن أبى بصير، عن أبى جعفر «ع»، قال: «لنا

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال ... الحديث ٢٠.

(٢)- تفسير على بن إبراهيم (القمى) / ٢٣٥ (- طبعه أخرى ١ / ٢٥٤).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦

الأنفال. قلت: و ما الأنفال؟ قال: منها المعادن و الآجام، و كل أرض لا رب لها، و كل أرض باد أهلها فهو لنا.» «١»

٣- و فى المستدرک، عن كتاب عاصم بن حميد الحنات، عن أبى بصير، عن أبى جعفر «ع» فى حديث قال: «و لنا الأنفال.» قال: قلت له: و ما الأنفال؟ قال:

«المعادن منها و الآجام، و كل أرض لا رب لها، و لنا ما لم يوجف عليه

بخيل و لا ركاب و كانت فدك من ذلك.» (٢)

٤- و يشهد لذلك أيضا ما دلّ على أن الأرض كلّها للإمام: ففي صحيحه أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر «ع»، قال: «وجدنا في كتاب علي «ع»: أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده و العاقبه للمتقين، أنا و أهل بيتي الذين أورثنا الأرض و نحن المتقون و الأرض كلّها لنا. الحديث.» (٣)

إذ قوله «ع»: «و الأرض كلّها لنا» يعم الموات و العامر كما لا يخفى و المتيقن منه ما لا ربّ لها.

٥- بل و يمكن أن يستدلّ للمقام بخبر محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول و سئل عن الأنفال فقال: «كل قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهي نفل لله - عزّ و جلّ - . الحديث.» (٤)

٦- و نحوه ما رواه العياشي، عن حريز، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سألته أو سئل عن الأنفال، فقال: «كل قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهي نفل. الحديث.» (٥)

إذ إطلاق الروايتين يشمل القريه التي بقيت عامره أيضا و الملاك في الحكم

(١) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال ... الحديث ٢٨.

(٢) - مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٣، الباب ١ من أبواب الأنفال ... الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٢.

(٤) - الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٧.

(٥) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٧

عدم الرب و الصاحب لها. و الظاهر أن المراد من الرب من يزاوّل الأرض و يدبّرها.

إلى غير ذلك من الأخبار.

لا يقال: يحمل المطلق في هذه الأخبار على المقيد

فى قوله «ع» فى مرسله حماد:

«و كل أرض ميتة لا رب لها.» «١»

فإنه يقال: مضافا إلى أنهما مثبتان فلا تنافى بينهما ان الظاهر ورود الوصف مورد الغالب، حيث إن الغالب فى الأرض التى لا رب لها كونها ميتة فلا مفهوم للقييد حينئذ نظير قوله- تعالى:- «وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ.» «٢»

هذا مضافا إلى أن الظاهر من قوله: «لا رب لها» فى المرسله أيضا كونه ملاكا و عله للحكم، إذ التعليق على الوصف مشعر بالعليه فالملاك فى عدّ الأرض الميتة من الأنفال أيضا كونها مما لا رب لها.

و يشهد للمسألة أيضا ما مرّ من كون المقصود من الأنفال الأموال التى لا تتعلق بالأشخاص فتكون هى الأموال العامه و يكون زمام أمرها بيد إمام المسلمين و هو المراد من كون الأنفال للإمام لا كونها ملكا لشخصه، فتدبر.

الرابع من الأنفال: رءوس الجبال و بطون الأودية و كذا الآجام:

قال الشيخ الأنصارى «ره»: «لا خلاف ظاهرا فى كونها من الأنفال فى الجملة.» «٣»

و يدلّ على الحكم- مضافا إلى كونها مواتا غالبا و لذا وقع التعبير بالرءوس و البطون حيث إن أطراف الجبال و الأودية ربما كانت محياه فكان حكمها حكم سائر الأراضى المحياه، و مضافا إلى أنها مما لا رب لها غالبا بحيث يزاولها

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٢)- سورة النساء (٤)، الآية ٢٣.

(٣)- كتاب الطهاره للشيخ الأنصارى / ٤٩٣، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (- طبعه أخرى / ٥٥٤).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨

و يصلحها:-

١- مرسله حماد الطويله، عن العبد الصالح «ع»، قال فى عداد الأنفال التى للإمام: «و له رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام و كل أرض ميتة لا رب لها.» «١»

٢- و فى مرفوعه

أحمد بن محمد: «و بطون الأودية و رعوس الجبال و الموات كلها هي له.» «٢»

٣- و في صحيحه حفص، عن أبي عبد الله «ع» في عداد الأنفال، قال: «و كل أرض خربه و بطون الأودية.» «٣»

٤- و في موثقه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله «ع» في عداد الأنفال: «و ما كان من أرض خربه أو بطون أوديه.» «٤»

و مثله ما في موثقه الأخرى عن أبي جعفر «ع». «٥»

٥- و في المقنعه عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع»، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شىء كان يكون للملوك و بطون الأودية و رعوس الجبال و ما لم يوجف عليه بخيل و ركاب فكل ذلك للإمام خالصا.» «٦»

٦- ما رواه العياشى، عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت:

و ما الأنفال؟ قال: «بطون الأودية و رعوس الجبال و الآجام و المعادن. الحديث.» «٧»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٧.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٦٤، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٠.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٦٨، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٢.

(٦)- المقنعه / ٤٧؛ و الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٢.

(٧)- الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩

٧- و ما رواه عن أبي بصير، عن أبي جعفر «ع»، قال: «لنا الأنفال. قلت:

و ما الأنفال؟ قال: «منها المعادن و الآجام و كل أرض لا رب لها.» «١»

و ضعف

الأخبار منجبر باشتهار الحكم بين الأصحاب، و لا سيما إن مرسله حماد قد عمل بها الأصحاب فى الأبواب المختلفه.

هذا مضافا إلى أن بطون الأوديه المذكوره فى صحيحه حفص و موثقتى محمد بن مسلم، و ربما يقال بعدم الفصل بينها و بين شقيقتها، و قد مرّ دخولها فى الموات و فيما لا ربّ له أيضا فيشمّلها دليلهما، و الاعتبار أيضا يساعد ذلك لما مرّ من أن الملاك فى الأنفال التى للإمام كون المال من الأموال العامه التى لا تتعلق بالأشخاص و لم تحصل بصنعهم.

و قد عرفت سابقا أن أساس الملكيه للأشخاص هو الصناعه و العمل فلا يختص بهم إلا ما حصل بصنعهم و نشاطاتهم أو انتقل إليهم ممن حصل له بصنعه و عمله و لو بوسائط بالنواقل الاختياريه أو القهريه، فرءوس الجبال و بطون الأوديه و كذا الآجام الباقية بطبعها من غير معمر لها لا تعلق لها بالأشخاص فتكون لا محاله من الأموال العامه الواقعه تحت اختيار ممثل المجتمع أعنى الإمام بما هو إمام و يستفاد منها فى طريق مصالح الإمام و الأمه، فتدبر.

و أما معنى الآجام ففى المقاييس:

«الهمزه و الجيم و الميم لا يخلو من التجمع و الشده فأما التجمع فالأجمه و هى منبت الشجر المتجمع كالغيضه، و الجمع: الآجام.»
«٢»

و فى القاموس:

«و الأجمه محرکه: الشجر الكثير الملتف، جمع: أجم بالضم و بضمّتين و بالتحريك و اجام و آجام و أجمات.» «٣»

(١) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٨.

(٢) - المقاييس ١ / ٦٥.

(٣) - القاموس / ٧٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠

و فى لسان العرب عن التهذيب:

«الأجمه: منبت الشجر كالغيضه، و هى الآجام.» و عن ابن سيده: «و الأجمه:

الشجر الكثير الملتف ...» (١)

و فى مجمع البحرين:

«الأجمه كقصبه: الشجر الملتف، و الجمع: اجمات كقصبات و أجم كقصب، و الآجام جمع الجمع.» (٢)

و لكن فى الصحاح:

«الأجمه من القصب و الجمع: اجمات و اجم و إجام و آجام و اجم.» (٣)

و فى الروضه:

«الاجام بكسر الهمزه و فتحها مع المد جمع أجمه بالتحريك المفتوح، و هى الأرض المملوه من القصب.» (٤)

أقول: الظاهر اتحاد الحكم فى كليهما، إذ كلاهما من مظاهر الطبيعه التى لا تتعلق بأشخاص خاصه فيكونان للإمام. هذا.

و مقتضى ما ذكرناه من الملا-ك و كذا إطلاق الأخبار عموم الحكم المذكور للآجام و شقيقتها لما كان منها فى الأراضى المفتوحه عنوه أو فى خلال الأراضى المحياه الشخصيه أيضا إلا أن تكون من مرافقها العرفيه.

فما قد يتوهم من اختصاص الحكم بما كان منها فى أراضى الإمام يظهر الإشكال فيه مما ذكرنا.

لا- يقال: بين أخبار الباب و بين ما دلّ على كون المفتوحه عنوه للمسلمين عموم من وجه فلم يقدم أخبار الباب فى مورد الاجتماع؟

(١)- لسان العرب ١٢ / ٨.

(٢)- مجمع البحرين / ٤٦٠.

(٣)- صحاح اللغه ٥ / ١٨٥٨.

(٤)- اللغه دمشقيه ٢ / ٨٤، آخر كتاب الخمس.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١

فإنه يقال: لا- ينتقل إلى المسلمين بالقهر و الغلبه إلا- ما أحيها الكفار و صارت ملكا لهم، فيبقى مواتها و جبالها و أوديتها و آجامها على اشتراكها الأولى فتكون للإمام.

و كذلك المسلم المحيي للأرض لا يملك إلا ما أحيها، فلا يملك الجبال و الأودية المجاوره للأرض المحياه له.

نعم لو استأجمت عمّار الأرض المفتوحه عنوه بعد فتحها أو الأراضى الشخصيه المملوكه بالإحياء أو جرى السيل فصارت أوديه فالظاهر أن حكمها حكم المحياه التى عرضها الموت مع العلم

بمالكها، والمشهور أنه إن كانت الملكيه ثبتت بغير الإحياء فهي تبقى وإن كانت بالإحياء فعلى قولين، و سيأتي منّا التحقيق في المسأله.

ويمكن أن يقال في الأول إن الشجر و القصب من فوائد الأرض و توابعها عرفا كالأعشاب فهي تحدث في ملك مالك الأرض و لا وجه لخروج الأرض عن ملكه بذلك و على فرض الشك تستصحب الملكيه. هذا.

و قد أشرنا سابقا إلى أن محط النظر في روايات الأنفال كان بيان حكم ما ينتقل من دول الكفر إلى المسلمين، حيث إن الأرض و إمكانياتها كانت تحت سيطره الكفار فحكم الأئمه «ع» بأن ما يغنم منهم من أموالهم بعضها يقسم بين المقاتلين كالمنقولات و بعضها يبقى وقفا على المسلمين كالأراضى المحياه و الباقي كالموات و الجبال و الأودية و الآجام و نحوها يصير إلى الإمام، يعنى أنها لا تقسم و لا تصير وقفا على المسلمين، فشمول إطلاق الروايات لما إذا استأجمت الأرض المحياه الشخصيه المملوكه لمسلم أو صارت واديا بالزلزله أو السيل مثلا محل إشكال.

اللهم إلا أن يتمسك بالملاك، و ثبوته أيضا في المقام مشكل، إذ الملاك كون الشئ من الأموال غير المتعلقه بالأشخاص، و المفروض في المقام كون الأرض متعلقه بالشخص فاستصحب الملكيه لا مانع منه. و مجرد صدق عنوان الأجمه أو الوادى لا يوجب انتقال الملك إلى الإمام، نعم لو صارت مواتا بالكلية جرى فيه النزاع الذى يأتي في محله، فتدبر.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢

الخامس من الأنفال: سيف البحار:

سيف البحار بالكسر، أى ساحلها. ذكره في الشرائع و لا دليل عليه بخصوصه، نعم لما كان الغالب عليه كونه مواتا فإن البحر و كذا الأنهار العظيمة لها جزر و مد

و تغييرات فى سواحلها فىبقى الساحل مواتا لذلك فىكون من مصاديق الأرض الموات و يشمله أدلتها، و هو المحتمل فى عبارته الشرائع أيضا بأن يكون عطفًا على المفاوز المذكوره مثالًا للموات لا موضوعًا مستقلاً و إلاً لزادت الأنفال عن الخمسه.

و لو فرض كونه عامراً بالأصالة ذا أشجار نافعه صار من مصاديق الأرض التى لا رب لها، و لو كان ملكاً لأحد بالإحياء فغمره الماء فصار مواتاً لذلك ثم خرج منه بعد ذلك فإن أعرض عنه صاحبه أو باد أهله فكذلك يصير للإمام و إلاً جرى فيه الخلاف المشهور فى الأرض المحياه التى عرضها الخراب مع العلم بصاحبها، فتدبر.

السادس من الأنفال: قطائع الملوک و صفایاهم:

قال المحقق فى الشرائع:

«و إذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم من قطائع و صفایا فهى للإمام إذا لم تكن مغصوبه من مسلم أو معاهد.» (١)

و فى الجواهر قال: «بلا خلاف أجده فيه.» (٢)

(١) - الشرائع ١/ ١٨٣ (- طبعه أخرى / ١٣٧).

(٢) - الجواهر ١٦ / ١٢٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣

و الظاهر أن المراد بقطائع الملوک الأراضى القیمه التى یقتطعها الملوک لأنفسهم من بین الأراضى، و لا محاله تشتمل على مزايا خاصه، و المراد بصفایاهم الأشياء النفیسه الغالیه الموجوده فى دور الملوک و مقرّ سلطنتهم.

قال المجلسى فى ملاذ الأخیار:

«و فسر الصفایا بما ینقل من المال و یحوّل، و القطائع بالأرضین.» (١)

و یحتمل فى الصفایا أيضا أن يكون عطفًا تفسیریا للقطائع أو يكون أعمّ منه؛ فیشمل الأرض و غیرها.

و هذا فى الحقیقه استثناء من حکم غنائم الحرب فتكون القطائع مستثناه من أرض الغنیمه التى حکمنا بكونها وقفًا على المسلمین، و الصفایا المنقوله مستثناه من الغنائم التى تقسم بین المقاتلین. هذا.

و يدلّ على كونهما من

الأنفال و للإمام مضافا إلى عدم الخلاف فيه أخبار مستفيضه:

١- ففي مرسله حمّاد الطويله عن العبد الصالح «ع»: «و له صوافى الملووك ما كان فى أيديهم من غير وجه الغصب لأن الغصب كله مردود.» «٢»

قال ابن الأثير فى النهايه:

«الصوافى: الأملاك و الأراضى التى جلا- عنها أهلها أو ماتوا و لا وارث لها، واحدها صافيه. قال الأزهرى: يقال للضياع التى يستخلصها السلطان لخاصته الصوافى.» «٣»

و فى كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك فى وصيته للطبقه السفلى قال: «و اجعل لهم قسما من بيت مالك و قسما من غلات صوافى الإسلام فى كل بلد.» «٤»

(١)- ملاذ الأخبار ٦ / ٣٨٣.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٣)- النهايه ٣ / ٤٠.

(٤)- نهج البلاغه، فيض / ١٠١٩؛ عبده ٣ / ١١١؛ لح / ٤٣٨، الكتاب ٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤

فيظهر بذلك أن الصافيه وصف للأرض و لا يراد بها غيرها فصوافى الملووك ينطبق على قطائعهم.

٢- صحيحه داود بن فرقد، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «قطائع الملووك كلها للإمام و ليس للناس فيها شىء.» «١»

قال فى مجمع البحرين:

«القطائع اسم لما لا ينقل من المال كالتقرى و الأراضى و الأبراج و الحصون، و منه الحديث: قطائع الملووك كلها للإمام.» «٢»

٣- موقفه سماعه بن مهران، قال: سألته عن الأنفال فقال: «كل أرض خربه أو شىء يكون للملووك فهو خالص للإمام و ليس للناس فيها سهم. الحديث.» «٣»

و قوله: «شىء يكون للملووك» يعم الأرض و غيرها اللهم إلا أن يحمل على خصوص الأرض بقريته السياق.

٤- موثقه إسحاق بن عمّار المرويه عن تفسير على بن إبراهيم، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الأنفال، فقال: «هي القرى التي

قد خربت و انجلى أهلها فهي لله و للرسول، و ما كان للملوك فهو للإمام. الحديث. «٤»

و يأتي فيها ما مرّ في موثقه سماعه و كذا فيما بعدها مما يكون ظاهره العموم للأرض و غيرها.

٥- ما في المقنعه عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول:

الأنفال ... قال: و سألته عن الأنفال، فقال: «كل أرض خربه أو شىء كان يكون للملوك

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٦، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٦.

(٢)- مجمع البحرين / ٣٦٠.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥

و بطون الأوديه. الحديث. «١»

٦- ما عن العياشى، عن الثمالى، عن أبى جعفر «ع»، قال: سمعته يقول في الملوك الذين يقطعون الناس قال: «هو من الفىء و

الأنفال و أشباه ذلك.» «٢»

و يستفاد من خبر الثمالى أن المراد بقطائع الملوك ما يقطعونها من الأراضى لخواصهم و حواشيهم أو تكون أعم منها و مما يقطعونها لأنفسهم.

و فى خراج أبى يوسف:

«فأما القطائع من أرض العراق فكل ما كان لكسرى و مرازبته و أهل بيته.» «٣»

و لعل السرّ فى ذلك الحكم أن الإقطاعات على غير وجه الغصب كان غالباً من الأراضى القيمه التى هى بالطبع من الأموال العامه فعلى الإمام أن يرجعها إلى أصلها و يصادرها بنفع الأمه و هذا هو المراد من كونها للإمام. هذا و لكن الروايه لا سند لها حتى يعتمد عليها.

٧- ما عنه أيضا عن أبى جعفر «ع»، قال: «ما كان للملوك فهو للإمام.» «٤»

٨- ما عن العياشي أيضا، عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله

«ع» في حديث في عداد الأنفال، قال: «و كل أرض ميتة قد جلا أهلها، و قطائع الملوك.» «٥» هذا.

و إن آيت عن شمول الروايات المذكوره لغير الأراضى من الأشياء النفيسه للملوك دخلت هذه فى الصفى الذى للإمام أن يصطفيه من الغنيمه و يأتى بحثه فى العنوان التالى.

(١) - الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢٢.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٠.

(٣) - الخراج / ٥٧.

(٤) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣١.

(٥) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٦

السابع مما يكون للإمام بما هو إمام: صفايا الغنيمه

و إن لم نعثر على إطلاق لفظ الأنفال عليها فى أخبارنا، و ذكرها الشيخ فى النهايه و المحقق فى الشرائع فى عداد الأنفال و لكن لم يصّرّحاً بكونها منها، و كيف كان فنقول:

قد كان من المتعارف فى جميع الأعصار اصطفاء الملوك و الأمراء من بين غنائم العدو الأشياء القيمه النفيسه منها لأنفسهم أو لبيوت أموالهم و متاحفهم، و كان يطلق عليها الصفايا.

و هذا السنخ من الأشياء القيمه النفيسه لا تقبل التقسيم غالباً، و إيثار البعض بها دون بعض تورث الخلاف و الضغائن، فلا مجال إلّا لإبقائها ذخراً لمستقبل الدوله و الأمه أو يستفيد منها إمام الأمه لفضله عليهم و مقبوليته عندهم.

قال ابن الأثير فى النهايه:

«فيه: إن أعطيتم الخمس و سهم النبى و الصفى فأنتم آمنون. الصفى: ما كان يأخذه رئيس الجيش و يختاره لنفسه من الغنيمه قبل القسمة و يقال له الصفيه، و الجمع:

الصفايا. و منه حديث عائشه: كانت صفيه من الصفى، تعنى صفيه بنت حبيّ كانت ممن اصطفاه النبى «ص» من غنيمه خيبر.» «١»

أقول:

و ربما كانت الصفيه يطلق على كل ما كان خالصا للرسول أو الإمام؛ فترى أبا داود السجستاني عقد في كتاب الخراج و الفى ء من سننه بابا سمّاه باسم صفايا رسول الله «ص» و ذكر فيه ما ورد في الأراضى التى لم يوجف عليها بخيل و ركاب، و فيه عن عمر أنه قال: «كانت لرسول الله «ص» ثلاث صفايا: بنو النضير، و خبير، و فدك.» «٢»

(١) - النهاية لابن الأثير ٣ / ٤٠.

(٢) - سنن أبى داود ٢ / ١٢٥، و الحديث فى الصفحة / ١٢٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٧

و كيف كان فقد استفاضت الروايات و استقرت الفتاوى على كون الصفايا من الأموال التى جعلها الله - تعالى - لرسوله و بعده للإمام القائم مقامه:

١- قال الشيخ فى النهاية فى عداد الأنفال:

«و له أيضا من الغنائم قبل أن تقسم: الجاربه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب المرتفع و ما أشبه ذلك مما لا نظير له من رقيق أو متاع.» «١»

٢- و قال فى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ٦):

«ما كان للنبي «ص» من الصفايا قبل القسمه فهو لمن قام مقامه، و قال جميع الفقهاء: إن ذلك يبطل بموته: دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» «٢»

أقول: بعد ما كانت الإمامه و زعامه المسلمين لا تتعطل أصلا فلا نرى وجهها لتعطل حقوقها و شئونها بموت النبي «ص».

و قد روى عن النبي «ص» أنه قال: «ما أطعم الله لنبي طعمه إلّا جعلها طعمه لمن بعده.» «٣»

٣- و فى خمس الشرائع فى عداد الأنفال قال:

«و كذا له أن يصطفى من الغنيمه ما شاء من فرس أو ثوب أو جاربه أو غير ذلك ما لم يجحف.» «٤»

أقول: لا يناسب هذا القيد للإمام

المعصوم بل للإمام العادل أيضا، وإمامه الفاسق الظالم عندنا باطله مردوده كما مرّ في محلّه. ولذا قال في المدارك في ذيل العبارة: «هذا القيد مستغن عنه بل كان الأولى تركه.» (٥)

و هذا الإشكال وارد على عبارة التذكرة و المنتهى أيضا، فإنه ذكر نظير هذا القيد أيضا.

(١) - النهاية / ١٩٩.

(٢) - الخلاف / ٢ / ٣٣٠.

(٣) - المغنى ١٦٨ / ٦؛ و نحوه فى مسند أحمد ١ / ٤.

(٤) - الشرائع ١٨٣ / ١ (- طبعه أخرى / ١٣٧).

(٥) - المدارك / ٣٤٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٨

و قد عرفت فى أول بحث الغنائم أن مقتضى آيه الأنفال بضميمه الأخبار الوارده فى تفسيرها كون الغنيمه بأجمعها تحت اختيار الرسول «ص» و بعده للإمام، فله أن يأخذ ما شاء و أن يسدّ بها جميع ما ينوبه فإن بقى منها شىء خمسّه و قسم البقيه كما دلّ على ذلك صحيحه زراره و مرسله حماد، فراجع. (١)

٤- و فى التذكرة:

«للإمام أن يصطفى لنفسه من الغنيمه ما يختاره كفرس جواد و ثوب مرتفع و جاريه حسناء و سيف قاطع و غير ذلك مما لا يضّرّ بالعسكر عند علمائنا أجمع لما رواه العامه أن النبى «ص» كان يصطفى من الغنائم الجاربه و الفرس و ما أشبههما فى غزاه خبير و غيرها...» (٢) و ذكر نحو ذلك فى المنتهى أيضا، فراجع. (٣)

٥- و فى المنتهى أيضا:

«و من الأنفال ما يصطفيه من الغنيمه فى الحرب مثل الفرس الجواد و الثوب المرتفع و الجاربه الحسناء و السيف القاطع و ما أشبه ذلك ما لم يجحف بالغانمين؛ ذهب إليه علمائنا أجمع...» (٤)

٦- و فى صحيحه ربعى بن عبد الله، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «كان رسول

اللّٰه «ص» إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له ... و كذلك الإمام يأخذ كما أخذ الرسول «ص». «٥»

٧- و فى صحيحه أبى الصباح الكنانى قال: قال أبو عبد الله «ع»: «نحن قوم فرض اللّٰه طاعتنا، لنا الأنفال و لنا صفو المال.» «٦»

(١)- راجع الجبهه الثانيه من فصل الغنائم.

(٢)- التذکره ١ / ٤٣٣.

(٣)- المنتهى ٢ / ٩٤٨.

(٤)- المنتهى ١ / ٥٥٣.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٥٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، الحديث ٣.

(٦)- الوسائل ٦ / ٣٧٣، الباب ٢ من أبواب الأنفال، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٩

٨- و فى مرسله حماد الطويله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، قال: «و للإمام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها: الجاربه الفاربه و الدابه الفاربه و الثوب و المتاع مما يحبّ أو يشتهى، فذلك له قبل القسمه و قبل إخراج الخمس.» «١»

٩- و فى روايه أبى بصير، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سألته عن صفو المال، قال: «الإمام يأخذ الجاربه الرّوقه و المركب الفاره و السيف القاطع و الدرع قبل أن تقسم الغنيمه، فهذا صفو المال.» «٢»

أقول: الرّوقه بضم الرّاء: الجميل من الناس جدّاً، يقال: غلام روقه و جاربه روقه و غلمان و جوار روقه. و يقرب من ذلك الفراهه فيقال: مركب فاره و جاربه فارهه، أى حسناء مليحه.

١٠- و عن المفيد فى المقنعه، عن الصادق «ع»، قال: «نحن قوم فرض اللّٰه طاعتنا فى القرآن، لنا الأنفال و لنا صفو المال.» يعنى بصفوها ما أحبّ الإمام من الغنائم و اصطفاه لنفسه قبل القسمه من الجاربه الحسناء و الفرس الفاره و الثوب الحسن و ما أشبه ذلك من رقيق أو

متاع على ما جاء به الأثر عن الساده «ع». «٣»

١١- و في المستدرک، عن كتاب عاصم بن حميد الحنّاط، عن أبي بصير، عن أبي جعفر «ع» أنه قال: «و لنا الصفي. قال: قلت له: و ما الصفي؟ قال: الصفي من كل رقيق و إبل يبتغي أفضله ثم يضرب بسهم و لنا الأنفال.» «٤»

١٢- و فيه أيضا عن العياشي، عن بشير الدهان، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «إن الله فرض طاعتنا في كتابه فلا يسع الناس جهلنا، لنا صفو المال و لنا الأنفال و لنا كرائم القرآن.» «٥»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٥.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٢١.

(٤)- مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٣، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

(٥)- مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٤، الباب ٢ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٠

و الظاهر من جعل صفو المال قسيما للأنفال عدم كونه منها و إن كان بحكمها و لكن مرّ عن المنتهى عدّه منها.

١٣- و في سنن البيهقي بسنده عن ابن عباس في خطاب رسول الله «ص» لوفد عبد القيس، قال: «آمركم بأربع و أنهاكم عن أربع؛ أمركم أن تشهدوا أن لا إله إلا الله و تقيموا الصلاه و تؤتوا الزكاه و تعطوا من المغنم سهم الله - عزّ و جلّ - و الصفي.» «١»

١٤- و فيه أيضا بسنده عن عامر الشعبي، قال: «كان للنبي «ص» سهم يدعى سهم الصفي إن شاء عبدا، و إن شاء أمه، و إن شاء فرسا يختاره قبل الخمس.» «٢»

فيه أيضا بسنده عن عائشه قالت: «كانت صفيه من الصفى.» (٣)

إلى غير ذلك من الروايات.

و لم يكن الصفى للنبي «ص» إلا لأنه كان إمام المسلمين وقائدهم فى عصره، و حيث إن الإمامه لا تتعطل أصلا بحسب حكم العقل و الشرع فلا تتعطل حقوقها و شئونها كما مرّ.

و قد مرّ فى طى أبحاثنا أن ما للإمام من الأنفال و الصفايا انما تكون للإمام بما هو إمام أى لمنصب الإمامه لا لشخص الإمام، نعم سدّ حاجات الشخص و خلاته أيضا من أهمّ مصالح الأُمّه.

و لا- يتعين أن يكون الصفى دائما لشخص الإمام، بل ربما يجعل فى المتاحف و بيوت الأموال العامه رصييدا للعمله و ذخرا لمستقبل الأُمّه كالجواهر النفيسه الثمنيه التى لا- تقبل التقسيم غالبا و يكون إيثار البعض بها موجبا للتبويض و الفتنة فلا محاله تحفظ فى المتاحف و البنوك أو يستفيد منها الإمام الذى هو مقبول الأُمّه.

و يظهر من الأخبار التى مرّت أن الصفى قسيم للأنفال، و لكن لو فرض إطلاق

(١)- سنن البيهقى ٣٠٣/٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب سهم الصفى.

(٢)- سنن البيهقى ٣٠٤/٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب سهم الصفى.

(٣)- سنن البيهقى ٣٠٤/٦، كتاب قسم الفى ء و الغنيمه، باب سهم الصفى.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦١

الأنفال على مطلق الغنائم فلا محاله تطلق على الصفايا أيضا، و الأمر سهل بعد وضوح الحكم و أنها للإمام قطعا.

و عمدته النظر فى تلك الروايات و الفتاوى عدم تعين التقسيم فى الصفايا بل تكون هى تحت اختيار الإمام، فتدبر.

الثامن مما يكون للإمام بما هو إمام: ما يغنمه المقاتلون بغير إذن الإمام

[عبارات الفقهاء فى ذلك]

على المشهور بين أصحابنا بل ادعى عليه الإجماع:

١- ففى كتاب الفى ء من الخلاف (المسأله ١٦):

دار الحرب وقاتلوا بغير إذن الإمام فغنموا كان ذلك للإمام خاصه، و خالف جميع الفقهاء فى ذلك. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (١)

٢- و فى كتاب السير منه (المسأله ٣):

«إذا غزت طائفه بغير إذن الإمام فغنموا مالا فالإمام مخير إن شاء أخذه منهم و إن شاء تركه عليهم، و به قال الأوزاعى و الحسن البصرى. و قال الشافعى: يخمس عليهم. و قال أبو حنيفه: لا يخمس. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (٢)

أقول: نظر الشافعى إلى عموم قوله- تعالى-: و اعلموا أنّما غنمتم، و أنه يعمّ المأذون فيه و غيره. و نظر أبى حنيفه إلى أنه اكتساب مباح من غير جهاد مشروع فيكون كالاحتطاب و الاحتشاش.

٣- و قال فى النهايه فى عداد الأنفال:

«و إذا قاتل قوم أهل حرب من غير أمر الإمام فغنموا كانت غنيمتهم للإمام خاصه

(١)- الخلاف ٢ / ٣٣٢.

(٢)- الخلاف ٣ / ٢٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٢

دون غيره.» و نحو ذلك فى المبسوط. (١)

٤- و فى الشرائع فى عداد الأنفال:

«و ما يغنمه المقاتلون بغير إذنه فهو له عليه السلام.» (٢)

٥- و فى الجواهر فى شرح العبارة قال:

«على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل نسبه غير واحد إلى الشيخين و المرتضى و أتباعهم، بل فى التنقيح نسبه إلى عمل الأصحاب، كما فى الروضه نفى الخلاف عنه، و فى بيع المسالك أن المعروف من المذهب مضمون المقطوعه الآتية لا نعلم فيه مخالفا، بل عن الحلّى الإجماع عليه و هو الحجّه ...» (٣)

٦- و فى الأنفال من المنتهى:

«و إذا قاتل قوم من غير إذن الإمام ففتحوا (فغنموا- ظ.) كانت الغنيمه للإمام، ذهب إليه الشيخان و السيد المرتضى و أتباعهم.

وقال الشافعي: حكمها حكم الغنيمه مع إذن الإمام لكنه مكروه. وقال أبو حنيفه، هي لهم ولا خمس. ولأحمد ثلاثه أقوال: كقول الشافعي وأبي حنيفه، و ثالثها لا شىء لهم فيه. «٤»

و بالجمله، فالمشهور كون الغنيمه بأجمعها للإمام، و فى الخلاف الإجماع عليه و لم يفرقوا فى الحكم بين زمان الحضور و الغيبه.

و يستدلّ لذلك بوجوه:

الأول: الإجماع المدعى

و لكن ثبوته بحيث يستكشف به قول المعصوم مشكل و لعلّ مدرّكهم الخبير الآتى.

الثانى: مرسله العباس الورّاق،

عن رجل سمّاه، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

(١) - النهايه / ٢٠٠؛ و المبسوط / ١ / ٢٦٣.

(٢) - الشرائع / ١ / ١٨٣ (- طبعه أخرى / ١٣٧).

(٣) - الجواهر / ١٦ / ١٢٦.

(٤) - المنتهى / ١ / ٥٥٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٣

«إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلها للإمام، و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام الخمس.» «١»

و فى السند ضعف بالإرسال و بجهل بعض الرواه، فيشكل الاعتماد عليها إلا أن يجبر الضعف بالشهره لو ثبت اعتماد الأصحاب عليها و لكن إثبات ذلك مشكل، اللهم إلا أن يقال: إن كان اعتماد الأصحاب على المرسله جبر ضعفها و إن لم يكن عليها صار إجماعهم حجه.

و مما يشهد لاعتماد الأصحاب على المرسله ذكرهم لمضمونها فى مقام الإفتاء فى كتبهم المعده لنقل الفتاوى المأثوره، حتى إن ابن إدريس مع عدم عمله بالخبر الواحد قد أفتى فى السرائر بمضمون المرسله فيشكل رفع اليد عنها، فتدبر.

الثالث: صحبته معاويه بن وهب،

قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: السريه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال: «إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرسول و قسم بينهم أربعة أخماس. و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام يجعله حيث أحبّ.» «٢»

حيث دلّت على التفصيل بين كون القتال بإذن الأمير الذي أمره الإمام و عدمه، و توقف التقسيم على كونه بإذنه. هذا.

و لكن في دلالة الصحيحه إشكال، إذ المفروض في السؤال أن السريه بعثها الإمام؛ فالتفصيل في الجواب لا محاله وقع في هذا الفرض، و قد فصل فيه بين القتال و عدمه لا بين الإذن و عدمه.

قال الشيخ الأنصاري في خمسه:

«و لا يخفى عدم دلالتها على

المطلوب إلّا إذا اعتبر مفهوم القيد فى قوله: مع أمير أمره الإمام، مع تأمّل فيه أيضا لأن المفروض أن ضمير قاتلوا راجع إلى السريه التى

(١)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٦.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٤

يبعثها الإمام فالقيد لا يكون للتخصيص قطعا.» (١)

أقول: هنا شىء أشار إليه فى مصباح الفقيه، «٢» و هو أن ذكر قوله: «مع أمير أمره الإمام» لا بد أن يكون لفائده و إلّا كان ذكره لغوا، و ليست الفائده فى ذكر القيد غالبا إلّا دخالته فى موضوع الحكم فينتفى الحكم بانتفائه.

و مورد الاستدلال ليس هو مفهوم الشرط المصرح به فى الذيل بل مفهوم القيد فتكون النتيجة أن التقسيم يتوقف على القتال و الإذن معا و لا- محاله ينتفى بانتفاء كل منهما و يختص المال حينئذ بالإمام. غايه الأمر أن المصرح به فى الذيل صورته انتفاء الشرط فقط. و حمل القيد على التوضيح و الإشاره إلى ما فرض فى السؤال خلاف الظاهر. هذا.

و لكن إثبات الحكم بمثل هذا المفهوم الضعيف مشكل، فتدبر.

و يظهر من المحقق فى المعبر و النافع و من المنتهى و المدارك التريدي فى الحكم و احتمال أو تقويه المساواه بين المأذون فيه و غيره فى وجوب التخسيس و تقسيم البقيه، لعموم قوله- تعالى:- «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» (٣) الظاهر فى كون

البقيه للغانمين، و قوله- تعالى:- «فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا.» (٤)

و لخصوص صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله «ع» فى الرجل من أصحابنا يكون فى لوائهم و يكون معهم فيصيب غنيمه؟ قال:

«يؤدى خمسا و يطيب له.» «٥» حيث يظهر منه عدم اعتبار الإذن فى التخميس و تملك البقيه.

و لقوله «ع» فى صحيحه على بن مهزيار الطويله فى عداد ما فيه الخمس: «و مثل عدو يصطلم فيؤخذ ما له.» «٦»

و لما فى بعض أخبار التحليل من إباحه الأئمه - عليهم السلام - لشيعتهم نصيبهم

(١) - كتاب الطهاره / ٤٩٤، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (- طبعه أخرى / ٥٥٥).

(٢) - مصباح الفقيه / ١٥٣.

(٣) - سورة الأنفال (٨)، الآيه ٤١.

(٤) - سورة الأنفال (٨)، الآيه ٦٩.

(٥) - الوسائل / ٦ / ٣٤٠، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨.

(٦) - الوسائل / ٦ / ٣٥٠، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٥

من الفى ء و الغنائم، الظاهر فى عدم كون الجميع لهم بل الخمس فقط، مع أن الظاهر كون موردها زمان استيلاء خلفاء الجور و عدم كون قتالهم و اغتنامهم بإذن الأئمه «ع»:

منها: المروى عن الإمام العسكري، عن آبائه، عن أمير المؤمنين «ع» أنه قال لرسول الله «ص»: «قد علمت يا رسول الله أنه سيكون بعدك ملك عضوض و جبر فيستولى على خمسى من السبى و الغنائم و يبيعونه فلا يحل لمشتريه لأن نصيبى فيه، فقد وهبت نصيبى منه لكل من ملك شيئا من ذلك من شيعتى لتحل لهم منافعهم من مأكلا و مشربا و لتطيب مواليدهم.

الحديث. «١»

أقول: يمكن أن يجاب عن الاستدلال بالآيتين الشريفتين بتخصيصهما بمرسله الوراق المنجبره بعمل الأصحاب.

و عن صحيحه الحلبي بحملها بقرينه سائر أخبار التحليل على التحليل للشخص بشرط أن يخمس أو على الإذن فى تلك الغزوه كما فى الجواهر. «٢» هذا.

و لكنه خلاف الظاهر لظهورها فى بيان الحكم الكلى الشرعى

لا التحليل الشخصي أو الإذن.

و قد يقال فى توجيه الصحيحه: إن إذن أئمتنا- عليهم السلام- لشيعتهم فى قتال الكفار و لو تحت لواء حكام الجور كان أمرا مفروغا عنه، لشده عنايتهم- عليهم السلام- ببسط الإسلام، و السؤال فى الصحيحه كان عن وظيفتهم بالنسبه إلى الخمس، حيث إن خلفاء الجور لم يكونوا يخمسونها، فأجاب الإمام- عليه السلام- بأن للشخص أن يخمس ما وصل إليه ثم يستفيد من البقيه، فليس فى الصحيحه دلالة على عدم اعتبار الإذن فى حليه الغنيمه.

و لكن يمكن أن يقال إن إذنهم- عليهم السلام- فى جميع الغزوات الواقعه بأيدى خلفاء الجور دون إثباته خرط القتاد.

(١)- الوسائل ٦/ ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢٠.

(٢)- الجواهر ١٦/ ١٢٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٦

كيف! و قد يظهر من بعض الأخبار منعهم الشيعة من الشركه فيها، حيث إنها كانت تقويه لنظام الظلم و الجور. هذا.

و أما صحيحه على بن مهزيار فى الحدائق:

«الظاهر أن المراد بالعدو هنا إنما هو المخالف كما أشرنا إليه سابقا لا الكافر المشرك.» (١)

أقول: ما ذكره رجم بالغيب لا- دليل عليه بل الدليل على خلافه، نعم يمكن أن يجاب عن الصحيحه بأن مورد البحث هنا هو الغنيمه الحاصله بالقتال بدون إذن الإمام لا المال الشخصى الحاصل باغتياى الشخص الكافر مضافا إلى أنه قد يقع بالإذن أيضا.

[عمده الدليل للمساءله الإجماع المدعى]

و كيف كان فعمده الدليل للمساءله الإجماع المدعى و مرسله الوراق. و ابن إدريس مع إنكاره لحجيه خبر الواحد قد أفتى فى السرائر (٢) بمضمون المرسله، و نسب إليه أنه ادعى الإجماع فى المسأله و لكن لم أجده فيه.

قال فى الحدائق:

«و ادعى عليه ابن إدريس الإجماع و ردّه المحقق

فى المعبر فقال: و بعض المتأخرين يستسلف صحه الدعوى مع إنكاره العمل بخبر الواحد فيحتج لقوله بدعوى إجماع الإماميه، و ذلك مرتكب فاحش إذ هو يقول: إن الإجماع إنما يكون حجه إذا علم أن الإمام «ع» فى الجملة، فإن كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون علمه حجه على من لم يعلم. «٣» هذا.

و الذى يسهّل الخطب فى المسأله أن الغنيمه عندنا بأجمعها تكون تحت اختيار الإمام و لا يتعين فيها التقسيم و إن حصل القتال بإذنه كما دلّ على ذلك مرسله حماد و غيرها و قد مرّ تفصيل ذلك فى فصل الغنائم، فراجع.

(١) - الحدائق ١٢ / ٤٧٩.

(٢) - السرائر / ١١٦.

(٣) - الحدائق ١٢ / ٤٧٨؛ و فى المعبر / ٢٩٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٧

و يظهر من الحدائق التفصيل فى المسأله فقال فى أوائل كتاب الخمس منه:

«و الظاهر من الأخبار و كلام الأصحاب أن الذى يكون للإمام «ع» متى كان بغير إذنه إنما هو ما يؤخذ على وجه الجهاد و التكليف بالإسلام كما يقع من خلفاء الجور و جهادهم الكفار على هذا الوجه لا ما أخذ جهرا و غلبه و غصبا و نحو ذلك...»
(١)

و فيه أنه خلاف إطلاق النصّ و الفتاوى فإن الغزاة يصدق و لو كان الهجوم لتوسعه الملك أو ازدياد الأموال.

و يظهر من العروه الوثقى التفصيل بين زمان حضور الإمام و غيبته فقال فى أوائل كتاب الخمس من العروه:

«و أما إذا كان الغزو بغير إذن الإمام فإن كان فى زمان الحضور و إمكان الاستيذان منه فالغنيمه للإمام «ع»، و إن كان فى زمن الغيبه فالأحوط إخراج خمسها من حيث الغنيمه خصوصا إذا كان للدعاء إلى الإسلام...» (٢)

فكأنه -

قدّس سرّه- حمل مرسله الوراق و كلام المشهور على صورته إمكان الاستيذان من الإمام، ففي غيره يتبع إطلاق الآيتين.

و لكن يمكن أن يورد عليه بأن لفظ الإمام في باب الجهاد و سائر أبواب الفقه لا يختص بالإمام المعصوم بل يشمل للحاكم الإسلامي في عصر الغيبة أيضا فيمكن الاستيذان منه.

هذا مضافا إلى أن حمل مرسله الوراق و كلام الأصحاب على خصوص صورته إمكان الاستيذان بلا وجه، و إطلاق الخاص محكم على إطلاق العام.

نعم لو لم يصدق عنوان الغزاء كما إذا كان الهجوم من الخصم و لم يقع من المسلم إلا الدفاع غير المشروط بإذن الإمام كان الحكم بثبوت الخمس و تملك البقية عملا بعموم الآية في محلّه.

و هنا احتمال آخر و هو التفصيل بين ما إذا وقع الغزاء في لواء حاكم الجور و بأمره و بين ما إذا حمل قوم على قوم فغنموا من دون نظر الحاكم، فتحمل المرسله

(١)- الحدائق ١٢ / ٣٢٢.

(٢)- العروه الوثقى ٢ / ٣٦٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٨

على الصورة الثانيه فقط بقريته صحيحه الحلبي و ما أشرنا إليه من الروايات الداله على تحليل الخمس في المقام كروايه العسكري «ع» و نحوها، فيستفاد من ذلك تنفيذ الأئمه «ع» للجهاد في لواء خلفاء الجور و لا سيما إذا كان للدعاء إلى الإسلام و بسطه، كما يشهد بذلك دعاء الإمام السجاد «ع» لجيوش المسلمين في عصره، و يكون المقصود من المرسله المنع عن الغزاء بدون إذن الحاكم و عدم تنفيذه حذرا من الهرج و الفوضى و أنهم لو فعلوا ذلك لم يكن لهم حظ في الغنيمه، فيكون هذا الاحتمال بالعكس مما اختاره صاحب الحدائق، و لا يخفى قوه هذا

الاحتمال.

و قد تحصل مما ذكرنا أن الاحتمالات فيما إذا وقع الغزاء بغير إذن الإمام خمسه:

الأول: ما اختاره المشهور من كون الغنيمه بأجمعها للإمام مطلقا. الثاني: كونها كسائر الغنائم تخمس و تقسم البقيه مطلقا. الثالث: تفصيل صاحب الحدائق.

الرابع: تفصيل صاحب العروه. الخامس: ما ذكرناه أخيرا من الاحتمال، و الله العالم بحقيقه الحال.

التاسع من الأنفال: المعادن مطلقا على قول قوى:

و الأقوال فى المسأله ثلاثه أو أربعه:

الأول: كونها من الأنفال مطلقا

كما مرّ فى عباره المقنعه و المراسم و يأتى عن الكافى و النهايه أيضا. و نسبه فى الجواهر إلى القاضى و القمى فى تفسيره أيضا ثم قال:

«و اختاره فى الكفايه كما عنه فى الذخير، بل هو ظاهر الأستاذ فى كشفه أيضا من غير فرق بين ما كان منها فى أرضه أو غيرها و بين الظاهره و الباطنه.» «١»

الثانى: نفى ذلك مطلقا و أن الناس فيها شرع

كما يظهر من النافع و البيان

(١) - الجواهر ١٦ / ١٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٦٩

و الدروس و اللمعه. و قال فى الروضه:

«أطلق جماعه كون المعادن للناس من غير تفصيل.» «١»

الثالث: التفصيل و جعلها تابعه للأرض التى فيها:

فما فى أراض الأنفال تكون منها، و ما فى الملك الشخصى أو المفتوحه عنوه أيضا تتبعهما كما فى السرائر و المعتبر و المنتهى و الروضه و عن التحرير أيضا.

و ربما يلوح من بعض العبارات التفصيل بين المعادن الظاهره و الباطنه فتكون الأولى مباحه لجميع الناس و الثانى للإمام، و يظهر هذا التفصيل من المبسوط كما يأتى.

[كلمات الفقهاء]

و كيف كان فلتعرض لبعض الكلمات:

١- قال الكلينى فى أصول الكافى فى عداد الأنفال:

«و كذلك الآجام و المعادن و البحار و المفاوز هى للإمام خاصه.» «٢»

٢- و قال الشيخ فى النهايه فى بيان أقسام الأرضين:

«و منها: أرض الأنفال، و هى كل أرض انجلى أهلها عنها من غير قتال، و الأرضون الموات، و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و قطائع الملوک. و هذه كلها خاصه للإمام يقبلها من شاء بما أراد، و يهبها و يبيعها إن شاء حسب ما أراد.» «٣»

٣- و قال فى المبسوط:

«و أما المعادن فعلى ضربين: ظاهره و باطنه: فالباطنه لها باب نذكره، و أما الظاهره فهى الماء و القير و النفط و الموميا و الكبريت و الملح و ما أشبه ذلك، فهذا لا يملك بالإحياء و لا يصير أحد أولى به بالتحجير من غيره، و ليس للسلطان أن يقطعه بل الناس كلهم فيه سواء يأخذون منه قدر حاجتهم، بل يجب عندنا فيه الخمس، و لا خلاف فى أن ذلك لا يملك، و روى أن الأبيض بن حمال المأربى استقطع رسول الله «ص» ملح ماء مأرب فروى أنه اقطعه، و روى: أنه أراد أن يقطعه فقال

(١)- اللمعه الدمشقيه ٨٦ / ٢ (- ط. أخرى ١ / ١٨٦).

(٢)- الكافى ١ / ٥٣٨، كتاب الحججه، باب الفى ء و الأنفال ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٠

له رجل و قيل: إنه الأقرع بن حابس: أ تدرى يا رسول الله ما الذى تقطعه؟ إنما هو الماء العذّ، قال: فلا إذا. «١»

٤- و قال فيه فى المعادن الباطنه:

«و أما المعادن الباطنه مثل الذهب و الفضة و النحاس و الرصاص و حجاره البرام و غيرها مما يكون فى بطون الأرض و الجبال و لا- يظهر إلّا بالعمل فيها و المؤونه عليها فهل تملك بالإحياء أم لا؟ قيل فيه قولان: أحدهما: أنه يملك و هو الصحيح عندنا، و الثانى: لا- يملك لأنه لا- خلاف أنه لا- يجوز بيعه، فلو ملك لجاز بيعه، و عندنا يجوز بيعه. فإذا ثبت أنها تملك بالإحياء فإن إحياءه أن يبلغ نيله، و ما دون البلوغ فهو تحجير و ليس بإحياء فيصير أولى به مثل الموات، و يجوز للسلطان إقطاعه لأنه يملكه عندنا ...» «٢»

أقول: ظاهر كلامه الأخير أن كون المعادن الباطنه للإمام متفق عليه عندنا.

٥- و فى الشرائع:

«الطرف الرابع: فى المعادن الظاهره، و هى التى لا- تفتقر إلى إظهار كالمح و النفط و القار، لا تملك بالإحياء، و لا يختص بها المحجّر، و فى جواز إقطاع السلطان المعادن و المياه تردد، و كذا فى اختصاص المقطع بها. و من سبق إليها فله أخذ حاجته ... و من فقهائنا من يخصّ المعادن بالإمام- عليه السلام-، فهى عنده من الأنفال. و على هذا لا يملك ما ظهر منها و ما بطن، و لو صح تملكها بالإحياء لزم من قوله اشتراط إذن الإمام و كل ذلك لم يثبت ...

و المعادن الباطنه هى التى لا تظهر إلّا بالعمل كمعادن الذهب و الفضة

و النحاس، فهي تملك بالإحياء و يجوز للإمام إقطاعها قبل أن تملك، و حقيقه إحيائها أن يبلغ نيلها...» (٣)

٦- و في إحياء الموات من التذكرة ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

(١)- المبسوط ٣ / ٢٧٤.

(٢)- المبسوط ٣ / ٢٧٧.

(٣)- الشرائع ٣ / ٢٧٨ (- طبعه أخرى / ٧٩٦، الجزء الرابع).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧١

«المعادن هي المواضع التي خصها الله - تعالى - بإبداع شىء من الجواهر المطلوبه فيها، و هي إما ظاهره و إما باطنه: فالظاهره عند أكثر علمائنا من الأنفال يختص بها الإمام خاصه. و قال بعضهم: إن الناس فيها شرع سواء و هو قول العامه.

و المراد بالظاهره ما يبدو جوهرها من غير عمل و إنما السعى و العمل لتحصيله إما سهلا و إما متعبا.

و لا يفتقر إلى إظهار كالملاح و النفط و القار، فهذه لا يملكها أحد بالإحياء و العماره و إن أراد بها النيل إجماعا و لا يختص بها بالتحجير، و هل يجوز للإمام إقطاعها؟ منع العامه منه.

و يحتمل عندى جواز أن يقطع السلطان المعادن إذا لم يتضرر به المسلمون. و على ما قاله بعض علمائنا من أنها مختصه بالإمام يجوز له إقطاعها.

المعادن الباطنه، و هي التي لا- تظهر إلما بالعمل و لا- يوصل إليها إلا بعد المعالجه و المؤونه عليها كمعادن الذهب و الفضة و الحديد. فالمعادن الباطنه إما أن تكون ظاهره أو لا، فإن كانت ظاهره لم يملك بالإحياء أيضا و يكون للإمام عند بعض علمائنا لا يجوز لأحد التصرف فيها إلا بإذنه. و عند الباقيين تكون لجميع المسلمين لأن الناس فيها شرع.

و إن لم تكن ظاهره بل إنما تظهر بالإنفاق عليها و العمل فيها فهي للإمام أيضا عند

بعض علمائنا ولا تملك بالإحياء إلا بإذنه وعند الباقيين أنها لجميع من سبق إليها وأحيائها...» (١)

و راجع في حكم المعادن و التفصيل بين الظاهره و الباطنه منها و الأقوال فيها المغنى لابن قدامه أيضا. (٢)

٧- و في السرائر في عداد الأنفال قال:

«المعادن التي في بطون الأودية التي هي ملكه و كذلك رءوس الجبال، فأما ما كان من ذلك في أرض المسلمين و يد مسلم عليه فلا يستحقه» (ع) بل ذلك (كذلك) -

(١) - التذكرة ٢/ ٤٠٣ و ٤٠٤.

(٢) - المغنى ٦/ ١٥٦ و ما بعدها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٢

ظ.) في الأرض المفتحة عنوه. (١)

[في تفسير الظاهره و الباطنه]

أقول: يظهر من كلمات الفقهاء في تفسير الظاهره و الباطنه هنا تفسيران مختلفان:

الأول: أن يراد بالظاهره ما ظهرت بنفسها على وجه الأرض، و بالباطنه ما تكون في باطن الأرض مما تحتاج إلى حفر و استخراج.

الثاني: أن يراد بالظاهره ما لا- تحتاج إلى صنع و تصفيه في بروز الجواهر بل تكون بنفسها خالصه صافيه و إن كانت في باطن الأرض. و بالباطنه ما تحتاج إلى صنع و تصفيه كالذهب و الفضة و النحاس المختلطة تكويننا بالأجزاء الترابيه و الحجريه فتحتاج إلى إحراق و إذابه و تصفيه و إن كانت على وجه الأرض.

قال الشهيد في المسالك في تفسير المعادن الظاهره:

«فالظاهره هي التي يبدو جواهرها من غير عمل و إنما السعى و العمل لتحصيله، ثم تحصيله قد يسهل و قد يلحقه تعب و ذلك كالنفط و أحجار الرحي و البرمه و الكبريت و القار.» (٢)

و قال في تفسير المعادن الباطنه:

«و هي التي لا يظهر جواهرها إلّا بالعمل و المعالجه كالذهب و الفضة و الفيروزج و الياقوت

و الرصاص و النحاس و الحديد و سائر الجواهر المبتوثة في طبقات الأرض سواء كانت موجودة في ظاهر الأرض بحيث لا يتوقف الشروع فيها على حفر شىء من الأرض خارج عنها أم في باطنها لكن القسم الأول منها في حكم المعادن الظاهره بقول مطلق. «٣» هذا.

(١) - السرائر / ١١٦.

(٢) - المسالك ٢ / ٢٩٣.

(٣) - المسالك ٢ / ٢٩٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٣

[الدليل على القول الأول و هو كون المعادن مطلقا من الأنفال]

و يدلّ على كون المعادن مطلقا من الأنفال أخبار:

١- موثقه إسحاق بن عمّار المرويه عن تفسير على بن إبراهيم، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الأنفال فقال: «هي القرى التي قد خربت و انجلى أهلها، فهي لله و للرسول، و ما كان للملوك فهو للإمام. و ما كان من الأرض بخربه لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و كل أرض لا رب لها، و المعادن منها، و من مات و ليس له مولى فماله من الأنفال.» «١»

هكذا في الوسائل، و لكن في المطبوعين من التفسير: «و ما كان من أرض الجزية لم يوجف عليها.» «٢» و لعله الأصح كما مرّ.

٢- و عن العياشى، عن أبي بصير، عن أبي جعفر «ع»، قال: «لنا الأنفال.»

قلت: و ما الأنفال؟ قال: «منها المعادن و الآجام و كل أرض لا رب لها. الحديث.» «٣»

٣- و عنه أيضا، عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله «ع» في حديث قال: قلت:

و ما الأنفال؟ قال: «بطون الأودية و رءوس الجبال و الآجام و المعادن، الحديث.» «٤»

٤- و في المستدرک، عن كتاب عاصم بن حميد الحنط، عن أبي بصير، عن أبي جعفر «ع» أنه قال: ... «و لنا الأنفال.» قال: قلت له: و ما الأنفال؟ قال:

«المعادن منها والآجام و كل أرض لا رب لها.» (٥)

و ربما يناقش فى إطلاق الموثقة التى هى أهمها باحتمال عود الضمير فى «منها» إلى الأرض التى لا رب لها لا إلى الأنفال بأن تكون كلمه: «منها» صفه أو حالا للمعادن لا خبرا لها، هذا مضافا إلى إبدالها فى بعض النسخ ب «فيها»، فيتعين رجوع

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧١، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢٠.

(٢)- تفسير على بن إبراهيم (القمى) / ٢٣٥ (- طبعه أخرى ١ / ٢٥٤).

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢٨.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣٢.

(٥)- مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٣، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٤

الضمير فيها إلى الأرض التى قبله، بل ربما قيل إن جعل كلمه: «منها» خبرا للمعادن يوجب جعل الواو للاستيناف لا للعطف و هو خلاف الظاهر.

و لكن يمكن أن يجاب عن الأخير بأن يجعل كلمه: «منها» خبرا لقوله: «و ما كان من الأرض» و يجعل ما بعده عطفا عليه عطف المفرد على المفرد. و الموجود فى مطبوعين من التفسير كلمه: «منها» و لم أعر على: «فيها». و نظير هذه العبارة عبارته خبر أبى بصير فى المستدرک.

و كيف كان فظاهر الأخبار التى مرت كون المعادن فى عداد الأنفال.

و يساعد ذلك الاعتبار العقلى أيضا فإن المتعارف فى جميع الدول و الحكومات الدارجه جعل ما لا يتعلق بالأشخاص مثل المعادن و البحار و البرارى و القفار من الأموال العامه المرتبطه بالحكومات، فهى تتصرف فيها و تقبلها حسب مصالح الحكومه و الأممه و قد جعل فى شريعتنا هذا

النسخ من الأمور للإمام بما هو إمام بنحو التقييد و هو عبارته أخرى عن جعلها للحكومة و الدولة. فسنسخ المعادن أيضا سنخ غيرها مما لا رب لها شخصا كالأجام و المفاوز و نحوهما.

و يؤيد ما ذكرنا ما دلّ على أن الأرض كلها للإمام، إذ الأرض بإطلاقها تشمل ما تكون فيها من المعادن و الأشياء القيمه أيضا، و فى بعض الأخبار: «إن الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شىء فهو لنا.» و هذا أظهر، فراجع أصول الكافي، باب أن الأرض كلها للإمام. (١)

فإن قلت: مقتضى ما ذكرت من الإطلاق كون المعادن الواقعة فى الأملاك الشخصية أيضا من الأنفال و هو خلاف مقتضى الملكيه.

قلت: لا نسلم أن مقتضى مالكيه أحد لأرض مثلا كونها ملكا له من تخوم

(١) - الكافي ١ / ٤٠٨، كتاب الحججه، باب أن الأرض كلها للإمام «ع»، الحديث ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٥

الأرض إلى عنان السماء، إذ الملكيه أمر اعتبارى، و المعتبر لها هم العقلاء فى كل عصر و زمان، و حدود موضوعها سعه و ضيقا أيضا تابعه لاعتبارهم و هم لا يعتبرون الملكيه فى مثل الدار و نحوها مثلا إلا لساحتها و مرافقها المحتاجه إليها فى الاستفاده منها، و منها الجوّ و الفضاء إلى حدّ خاصّ يتعلق عرفا بهذه الدار. و ليست المعادن الواقعة فى تخوم هذه الدار و كذا الفضاء الخارج عن المتعارف معدودا من توابعها العرفيه و مرافقها.

و هل ترى عبور الطائرات مثلا فى جوّ سماء البلدان إذا علت و لم تزامم ساكنى الدور تصرفا فى ملك الغير؟ لا أظنّ أحدا يلتزم بذلك، و لكن عبورها من جوّ مملكه بلا إذن من واليها

يعدّ تصرفاً في سلطه الغير و تعديا في ملكه. و كذلك الكلام بالنسبه إلى المياه الكثيره و المعادن العظيمه الواقعه تحت ملك الغير؛ فلو فرض مثلاً استخراج المعدن المتكون تحت دار الغير أو بستانه في عمق ألف متر مثلاً بإذن الإمام بلا تصرف في داره و بستانه بأن جعل مدخل المعدن في خارج الدار أو البستان، أو حفر بئراً، أو قناه في الخارج بحيث يستفيد من الماء المتكون تحت ملك الغير فهل يعدّ هذا تصرفاً في ملك الغير؟

نعم، المعادن الصغار السطحيه و كذا العيون الصغار السطحيه ربما تعدّ عرفاً من توابع الملك نظير الأشجار و الأعشاب النابتة فيه. و قد مرّ منّا سابقاً أن الأساس و الملاك للمالكيه الشخصيه هو الصنع و العمل، و حيث إن الصادر من محيي الأرض و معمرها هو حيثه الإحياء و العمران فهو لا يملك إلّا لهذه الحيثيه و توابعها العرفيه، فلا وجه لأن يملك المعادن الواقعه في تخوم الأرض بلا-صنع منه بل و لا شعور بوجودها، اللهم إلا أن يستخرجها و يحييها بإذن الإمام و لو عموماً، فإن إحياء المعدن هو كشفه و استخراجه، فما لم يستخرج يبقى على حالته الأولى من كونه من الأموال العامه، و إن شئت قلت: لله- تعالى- يورثه من يشاء من عباده، و إن شئت قلت: للإمام بما هو إمام أي لمنصب الإمامه، فكل هذه التعبيرات ترجع إلى معنى واحد.

و بالجمله ليس إحياء الأرض إحياء للمعدن المتكون تحتها بل هو باق على

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٦

اشتراكه، نعم ليس لكل أحد الورود في ملك الغير بعنوان استخراج المعدن و إنما يكون ذلك إلى الإمام إن رآه

[الدليل على القول الثالث و هو تبعيه المعادن من الأرض]

و لو تنزلنا عن القول الأول فى المعادن فالأظهر هو القول الثالث، أعنى تبعيه المعادن للأرض الواقعه فيها.

و المحقق فى كتاب إحياء الموات من الشرائع مع استشكاله فى كون المعادن من الأنفال قال:

«لو أحيأ أرضاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً لها لأنه من أجزائها.» (١)

أقول: هل المعدن جزء من الأرض المحيأه فيملكه المحيى تبعاً و ليس جزء من أرض المسلمين أو أرض الإمام؟ فإن كانت الجزئيه من الأرض ملاكاً للملكيه التبعيه كان مقتضاه عدّ المعدن الواقع فى الأنفال من الأنفال أيضاً، و هو القول الثالث فى المسأله.

[الدليل على القول الثانى و هو عدم كون المعادن مطلقاً من الأنفال]

و أما القول الثانى، فاستدلّ له فى إحياء الموات من الجواهر بقوله:

«فإن المشهور نقلاً و تحصيلاً على أن الناس فيها شرع سواء، بل قيل: قد يلوح من محكى المبسوط و السرائر نفى الخلاف فيه. مضافاً إلى السيره المستمره فى سائر الأعصار و الأمصار فى زمن تسلطهم و غيره على الأخذ منها بلا إذن، حتى ما كان فى الموات الذى قد عرفت أنه لهم منها أو فى المفتوحه عنوه التى هى للمسلمين، فإنه و إن كان ينبغى أن يتبعهما فيكون ملكاً للإمام «ع» فى الأول و للمسلمين فى الثانى لكونه من أجزاء الأرض المفروض كونها ملكاً لهما، بل لو تجدد فيهما فكذلك أيضاً إلا أن السيره المزبوره العاضده للشهره المذكوره، و لقوله - تعالى -: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ» و لشده حاجه الناس إلى بعضها على وجه يتوقف عليه معاشهم نحو الماء و النار و الكلاً، و فى خبر أبى البخترى، عن جعفر، عن أبيه، عن على «ع»: «لا يحل منع الملح و النار» و غير ذلك مما لا يخفى على السارد لأخبارهم يوجب الخروج عن

(- طبعه أخرى / ٧٩٧، الجزء الرابع).

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٧

ذلك.» (١)

و استدل له في باب الأنفال بقوله:

«للأصل و السيره، و إشعار إطلاق أخبار الخمس في المعادن، ضروره أنه لا معنى لوجوبه على الغير و هي ملك للإمام.» (٢)

أقول: ادعاء الشهره مع مصير جمع من الأساطين إلى الخلاف بلا وجه، و السيره المدعاه قد تحققت في سائر الأنفال أيضا، فإن أراضى الموات مثلا- من الأنفال قطعا و قد استقرت السيره في جميع الأعصار على إحيائها و التصرف فيها و حيازه ما فيها، و وجهه عدم التزام الناس غير الشيعة الإماميه بكونها من الأنفال و عدم اعتنائهم بشأن الأئمه «ع». و الشيعة الإماميه و هم القليلون من الناس لعلهم كانوا يستأذنون من الأئمه- عليهم السلام-، أو لعلهم وقفوا على تحليلهم لشيعتهم.

و قولنا: إن الموات و المعادن من الأنفال لا نريد به أن الأئمه «ع» يجسبون جميع الناس عن التصرف فيها و يحبسونها عنهم، بل نريد به كما مرّ أن زمام أمرها بأيديهم، فهي تحيي و يستفاد منها و لكن بإذنتهم و تحت نظرهم بلا أجره أو بأجره حسب ما تقتضيه مصالح الإسلام و المسلمين.

كيف؟! و الفرار من الهرج و المرج و التغالب و تضييع حقوق الضعفاء يستدعى جعل زمام الأموال العامه بيد وليّ المجتمع الصالح العادل.

فاتضح بذلك بطلان الاستدلال بالآيه الشريفه و بشده حاجه الناس إلى المعادن، حيث إن خلقها للناس و شده حاجتهم إليها لا ينافيان كونها من الأنفال و تحت اختيار الإمام، إذ الأنفال كما مرّ بيانه ليست ملكا لشخص الإمام بل لمنصب الإمامه و إداره شؤون الأمه فهو لا يحبسها عند حاجه الناس و الأمه إليها بل

يصرفها و يقبلها حسب الحاجات و المصالح العامه.

فكون المعادن مثلا من الأنفال لا يوجب تركها و عدم السعى فى استخراجها بل

(١)- الجواهر ٣٨ / ١٠٨، و الخبر المذكور فى الوسائل ١٧ / ٣٣٢، الباب ٥ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٢.

(٢)- الجواهر ١٦ / ١٢٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٨

الإمام العادل يقطعها إلى من يستخرجها أو يحلل للجميع استخراجها و الاستفادة منها بنحو لا يضرّ بالإسلام و لا بالأمة. أ لا ترى أن الموات من الأراضى و بطون الأودية و رءوس الجبال و الآجام جعلت كلها من الأنفال و للإمام مع أنها مما يحتاج إليها الناس جدا طول القرون و الأعصار.

[معنى كون المعادن للإمام و الدليل عليه]

فمعنى كونها للإمام أن زمام أمرها بيده و هو الذى يقطعها و يقبلها بلا أجره أو بأجره حسب ما يراه من المصلحه. فأى فرق فى ذلك بين المعادن و بين ما ذكر؟!

و أما جعل الخمس على من استخراجها مع تحقق الشروط فإما أن يكون من قبل الأئمه- عليهم السلام- بعنوان العوض و حق الإقطاع فيكون نفس ذلك إذنا منهم فى استخراجها و تحليلا لها لشيعتهم بإزاء تأديه الخمس منها، أو يكون حكما شرعيا إلهيا ثابتا على من استخراجها بالإذن منهم و لو بسبب التحليل المطلق فى عصر الغيبه و عدم انعقاد الحكومه الحقه الصالحه.

و كونه بعنوان حق الإقطاع لا- يقتضى اختصاص الإمام به و عدم صرفه إلى الساده كما توهم، إذ هو تابع لكيفيه جعل الإمام، مضافا إلى ما ذكرناه فى باب الخمس من كونه بأجمعه حقا وحدانيا ثابتا لله و بعده للرسول و بعده للإمام القائم مقامه مثل الأنفال غايه الأمر أن على الإمام إداره شئون الساده بما أنهم

و بالجمله فالأقوى كون المعادن بإطلاقها من الأنفال ظاهره كانت أو باطنه فتكون تحت اختيار إمام المسلمين و لا تستخرج إلا بإذنه خصوصا أو عموما و يجوز له إقطاعها إذا رآه صلاحا.

و الفرق الذى يوجد فى كلمات فقهاء الفريقين بين المعادن الظاهره و الباطنه ليس منه أثر فى أخبارنا و ليس من الأصول المتلقاه عن المعصومين «ع» حتى يفيد فيه الإجماع أو الشهرة، و لذا لم يذكر فى ما مرّ من عبارات المقنعه و النهايه و المراسم و الكافى. بل هو أمر تفريعى اجتهادى تعرضوا له على أساس ما عندهم من القواعد، و يشبه أن يكون ورد من فقه السنه إلى فقهاء، و لعل منشأ الالتفات إلى هذا التفصيل قصه استقطاع أبيض بن حمال لملاح مأرب و ما عامله به النبى «ص»، و سيأتى الإشارة إليها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٧٩

و فى عصر الغيبه يكون زمام اختيار الأنفال و الأموال العامه بيد الحاكم الصالح العادل بشرائطه التى مرّت فى محلّه، كما أن زمام أمر الخمس أيضا بيده.

و التحليل المطلق من الأئمه «ع» للأنفال لشيعتهم لا ينافى جواز دخاله الحاكم الشرعى فيها مع بسط يده، فإن الظاهر أن أئمتنا- عليهم السلام- أرادوا التوسعه لشيعتهم فى زمان حكمه خلفاء الجور و عدم التمكن من الحكومه الحقه الصالحه.

و الحكومه ضروره للمسلمين فى جميع الأعصار لا محيص لهم عنها و لا تتعطل شرعا، و احتياجها إلى منابع المالىه و الأموال العامه أيضا واضح، و لا يراد بلفظ الإمام فى هذا السنخ من المسائل السياسيه و الاقتصاديه خصوص الإمام المعصوم، غايه الأمر أنه مع حضور الأئمه الاثنى عشر لا تنعقد الإمامه لغيرهم،

و على هذا فللحاكم العادل الصالح منع التصرف فيها إلّا تحت ضوابط و شرائط خاصه حفظا للنظم و العداله.

و بذلك يظهر الإشكال على ما فى الجواهر، حيث يظهر منه اختصاص الحكم بالإمام المعصوم:

قال فى ذيل قول المحقق: «و فى جواز إقطاع السلطان المعادن و المياه تردد» بعد بيان وجه التردد و قصه استقطاع الملح من النبى «ص» و إشكال المسالك عليها ما هذا لفظه:

«و بالجملة هذه المسأله كظايرها المذكوره فى هذا الكتاب قد ذكرها العامه بناء على أصولهم فى أئمتهم الذين يجوز عليهم- ان لم يكن قد وقع منهم- كل قبيح، لأن الأحكام الصادره منهم عن اجتهاد و رأى و غير ذلك من الأمور الفاسده، كما لا يخفى على من له أدنى خبره بأحوالهم، بخلاف الإمام- عليه السلام- عندنا الذى لا- ينطق عن الهوى، و إن هو إلّا وحي يوحى. و لأطلاعهم على المصالح الواقعيه و كونه معصوما عن ترك الأولى فضلا عن غيره صار أولى من المؤمنين بأنفسهم، فالمتجه حينئذ سقوط هذا البحث، ضروره أن له الفعل و إن لم يسمّ إقطاعا عرفا.

نعم لا يجوز ذلك و نحوه مما هو متوقف على المصالح الواقعيه للنائب العام، لعدم عموم لنيابته على وجه يشمل مثل ذلك مما هو مبنى على معرفه المصالح الواقعيه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٠

و ليس له ميزان ظاهر أذنوا- عليهم السلام- فيه، فهو من خواص الإمامه لا يندرج فى إطلاق ما دلّ على نيابه الغيبه المنصرف إلى ما كان منطبقا على الموازين الشرعيه الظاهره كالقضاء و الولايه على الأطفال و نحو ذلك لا نحو الفرض.» «١»

فتأمل فى كلامه- قدّس سرّه- أنه حصر الولايه فى عصر

الغيبه فى مثل القضاء و الولاىه على الأطفال و نحوهما، مع أن سياسه البلاد و العباد و حفظ كيان الإسلام و المسلمين و استقلالهم فى قبال الكفار و الأجانب و عمالهم من أهمّ الأمور التى يقطع بعدم جواز إهمالها، و لا محاله يحتاج فيها إلى منابع ماليه مهمه و منها الأموال العامه المعبر عنها بالأنفال.

نعم، لا- نأبى مع ذلك كون المالك الشخصى للأرض المملوكه أحق باستخراج المعدن الموجود فيها إن تمكن من ذلك و استلزم استخراجة تصرفا فى أرضه، و لكن يعتبر فيه إذن الإمام عموما أو خصوصا كسائر الأنفال، و أما صيرورته بمجرد التكون فى ملكه ملكا له تبعا فممنوع إلا فى الأمور الجزئيه و السطحيه المعده عرفا من توابع الملك و فوائده نظير الأعشاب و الأشجار النابتة و المياه و المعادن الجزئيه، فتدبر. هذا.

و يشهد لكون المعادن من الأنفال إجمالا- و كونها تحت اختيار الإمام مضافا إلى ما مرّ ما ورد من إقطاع رسول الله «ص» و الخلفاء بعده بعض المعادن لبعض الأشخاص:

١- فى سنن البيهقى بسنده عن ابن عباس أنه قال: «أعطى النبى «ص» بلال بن الحارث المزنى معادن القبليه جلسيها و غوريها و حيث يصلح الزرع.» (٢)

و نحوها روايه أخرى، فراجع.

قال فى النهايه:

(١)- الجواهر ٣٨ / ١٠٣.

(٢)- سنن البيهقى ١٥١ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب ما جاء فى إقطاع المعادن الباطنه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨١

«الجلس: كل مرتفع من الأرض، و يقال لنجد: جلس أيضا ... و المشهور معادن القبليه بالقاف، و هى ناحيه قرب المدينه و قيل هى من ناحيه الفرع.» (١)

و فيه أيضا:

«الغور: ما انخفض من الأرض. و المجلس: ما ارتفع منها.» (٢)

فى سنن البيهقى أيضا بسنده عن أبيض بن حمال: «أنه و فد إلى النبى «ص» فاستقطعه الملح- قال ابن المتوكل: الذى بمأرب-
فقطعه له، فلما أن ولى قال رجل من المجلس: أ تدرى ما قطعت له؟ إنما قطعت له الماء العدّ. قال:

فانتزع منه.» «٣» و روى نحوه أبو عبيد فى الأموال أيضا. «٤»

٣- و فى البيهقى أيضا بسنده عن أبيض بن حمال: «أنه استقطع النبى «ص» الملح الذى بمأرب فأراد أن يقطعه إياه فقال رجل:
إنه كالماء العدّ فأبى أن يقطعه.

قال الأصمعى: الماء العدّ: الدائم الذى لا انقطاع له.» «٥»

أقول: عدم إقطاع النبى «ص» للملح الذى بمأرب لا يدلّ على عدم جواز إقطاع المعادن الظاهره مطلقا كما قيل، إذ لعله كان
لعدم وجود المصلحه فيه فكان تضييعا لحقوق المسلمين، فالأمر دائر مدار المصالح العامه.

و أوضاع المعادن و كميتها و كفياتها و مقدار ذخائرها و كيفية استخراجها و الثمن المأخوذ فى قبلها تختلف جدّا بحسب
الأعصار و البلاد و الأشخاص و الإمكانيات و سائر الشرائط، فتدبّر.

ثم إنه ربما يقال: إنه على تقدير المناقشه فى أدله الطرفين و بقاء المسأله على

(١)- النهايه لابن الأثير ١ / ٢٨٦.

(٢)- النهايه لابن الأثير ٣ / ٣٩٣.

(٣)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٩، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعادن الظاهره.

(٤)- الأموال / ٣٥٠.

(٥)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٩، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعادن الظاهره.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٢

إجمالها فهل المرجع عموم قوله- تعالى:- «خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا»، و قوله:

«وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ» «١»، أو عموم الروايات الحاكمه بأن الأرض كلّها لنا، أو الأرض كلّها لنا فما أخرج

اللّٰه منها من شىء فهو لنا، أو الدنيا و ما فيها للّٰه- تبارك و تعالیٰ- و لرسوله و لنا، إلى غير ذلك من المضامين الواردة فى الأخبار؟ (٢)

أقول: من تأمل فيما ذكرناه فى خلال بحث الأنفال و بحث المعادن يظهر له عدم تهافت الدليلين و وضوح الجمع بينهما، إذ الظاهر أن الكلام فى الآيتين ليست للملكية و لا يراد بهما ملكية الأرض و ما فيها للناس بحيث يملك كل واحد منهم حصه منها بالشركة أو تكون ملكا لعنوان الناس و الأنام و وقفا عليهم بحيث لا يجوز بيعها و هبتها و نحو ذلك نظير ملكية الأرض المفتوحة عنوه للمسلمين. بل المقصود بيان غرض الخلقه و الهدف منها و أن الغرض منها انتفاع الناس بها طول القرون و الأعصار، فالكلام تكون للغايه. و لا ينافى هذا كونها تحت اختيار الإمام الذى هو ممثل المجتمع حذرا من الفوضى و الهرج و التغالب و تضييع الحقوق، و هذا أمر يحكم بحسنه و لزومه العقل و الفطره، و لا نغنى بكونها من الأنفال و كونها للإمام بما هو إمام إلّا هذا.

و بالجمله، فليس العمومان متهافتين و فى طرفى النقيض حتى يكون أحدهما المرجع فى قبال الآخر، فتدبّر جيدا.

العاشر من الأنفال: ميراث من لا وارث له

[كلمات الأصحاب]

عند علمائنا أجمع:

١- قال الشيخ فى كتاب الفرائض من الخلاف (المسألة ١):

(١)- سورة البقره (٢)، الآيه ٢٩، و سورة الرحمن (٥٥)، الآيه ١٠.

(٢)- راجع الكافى ١/٤٠٧، كتاب الحجّه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام- عليه السلام.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٣

«ميراث من لا وارث له و لا مولى نعمه لإمام المسلمين، سواء كان مسلما أو ذميا.

و قال جميع الفقهاء: إن ميراثه لبيت المال و هو لجميع

المسلمين. دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.» (١)

٢- وفيه أيضا (المسأله ١٤):

«ميراث من لا- وراث له (لا-خ. ل) ينقل إلى بيت المال و هو للإمام خاصه. و عند جميع الفقهاء ينقل إلى بيت المال و يكون للمسلمين ... دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم، و أيضا فلا خلاف أن للإمام أن يخصّ به قوما دون قوم فلو لا أنه له لم يجز ذلك ...» (٢)

٣- و في باب الأنفال من النهايه قال في عدادها: «و ميراث من لا وراث له.» (٣)

٤- و في كتاب الفرائض من الشرائع:

«فإذا عدم الضامن كان الإمام وراث من لا وراث له و هو القسم الثالث من الولاء فإن كان موجودا فالمال له يصنع به ما يشاء و كان على «ع» يعطيه فقراء بلده و ضعفاء جيرانه تبرعا.» (٤)

٥- و في المنتهى:

«و من الأنفال ميراث من لا وراث له، ذهب علماؤنا أجمع إلى أنه يكون للإمام خاصه ينقل إلى بيت ماله، و خالف فيه الجمهور كافه و قالوا: إنه للمسلمين أجمع.» (٥)

٦- و في منهاج النووى:

«و أسباب الإرث أربعة: قرابه و نكاح و ولاء فيرث المعتق العتيق و لا عكس، و الرابع: الإسلام، فتصرف التركة لبيت المال إرثا إذا لم يكن وراث بالأسباب الثلاثه.» (٦)

(١)- الخلاف ٢ / ٢٥١.

(٢)- الخلاف ٢ / ٢٥٨.

(٣)- النهايه / ١٩٩.

(٤)- الشرائع ٤ / ٤٠ (- طبعه أخرى / ٨٣٩).

(٥)- المنتهى ١ / ٥٥٣.

(٦)- منهاج النووى / ٣٢٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٤

٧- و في معنى المحتاج قال في ذيل كلام النووى:

«لقوله «ص»: «أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه و أرثه.» رواه أبو داود و غيره، و هو «ص» لا يرث لنفسه شيئاً، و إنما

يصرف ذلك في مصالح المسلمين لأنهم يعقلون عن الميت كالعصبه من القرابه فيضع الإمام تركته أو باقيها في بيت المال أو يخص منها من يشاء.» (١) هذا.

[يدل على الحكم أخبار كثيرة]

و يدل على الحكم مضافا إلى كونه إجماعيا أخبار كثيرة:

١- صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر «ع»، قال: «من مات و ليس له وارث من قرابته و لا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فماله من الأنفال.» (٢)

٢- صحيحه محمد الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» في قول الله - تعالى - : «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ»، قال: «من مات و ليس له مولى فماله من الأنفال.» (٣)

٣- صحيحه الحلبي أيضا، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «من مات و ترك ديننا فعلينا دينه و إلينا عياله، و من مات و ترك مالا فلورثته، و من مات و ليس له موالى فماله من الأنفال.» (٤)

٤- خبر إبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «من مات لا مولى له و لا ورثه فهو من أهل هذه الآية: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ.» (٥) و يقرب من ذلك خبره الآخر. (٦)

٥- خبر حمزه بن حمران، و فيه: فقال أبو عبد الله «ع»: «إن كان الرجل الميت يوالى إلى رجل من المسلمين و ضمن جريرته و حدثه أو شهد بذلك على نفسه فإن ميراث الميت له، و إن

(١) - مغنى المحتاج ٣ / ٤.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٥٤٧، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٥٤٨، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٣.

(٤) - الوسائل ١٧ / ٥٤٨، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٤.

(٥) - الوسائل ١٧ / ٥٤٩، الباب ٣

من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه، الحديث ٨.

(٦)- الوسائل ٦ / ٣٦٩، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٥

كان الميت لم يتوال إلى أحد حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين. الحديث. «١»

٦- مرسله حماد الطويله، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح «ع»، و فيها:

«و هو وارث من لا وارث له يعول من لا حيله له.» «٢»

٧- صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» في من أعتق عبدا سائبه أنه لا ولاء لمواليه عليه، فإن شاء توالى إلى رجل من المسلمين فليشهد أنه يضمن جريته و كل حدث يلزمه، فإذا فعل ذلك فهو يرثه، و إن لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على إمام المسلمين.» «٣»

أقول: في مجمع البحرين:

«في الحديث ذكر السائبه، و هو العبد يعتق و لا يكون لمعتقه عليه ولاء و لا عقل بينهما و لا ميراث فيضع ماله حيث شاء.» «٤»

٨- خبر علي بن رئاب، عن عمّار بن أبي الأحوص، قال: سألت أبا جعفر «ع» عن السائبه فقال: «انظروا في القرآن؛ فما كان فيه فتحرير رقبه فتلك يا عمّار السائبه التي لا ولاء لأحد عليها إلّا الله، فما كان ولاؤه لله فهو لرسول الله «ص». و ما كان ولاؤه لرسول الله «ص» فإن ولاءه للإمام و جنائته على الإمام و ميراثه له.» «٥»

٩- خبر محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، عن أبي الحسن «ع» في رجل صار في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال؟ قال: «ما أعرفك لمن هو.» يعني نفسه. «٦»

(١)- الوسائل ١٧ / ٥٥٠، الباب

٣ من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه، الحديث ١١.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٦٥، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤.

(٣)- الوسائل ١٧ / ٥٥٠، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه، الحديث ١٢.

(٤)- مجمع البحرين / ١١٥.

(٥)- الوسائل ١٧ / ٥٤٩، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه، الحديث ٦.

(٦)- الوسائل ١٧ / ٥٥١، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريه و الإمامه، الحديث ١٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٦

١٠- حسنه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت له: مكاتب اشترى نفسه و خلف مالا قيمته مائه ألف و لا وارث له، قال: «يرثه من يلي جريته.»

قال: قلت: من الضامن لجريته؟ قال: «الضامن لجرائر المسلمين.» (١)

١١- و في كتاب الأموال لأبي عبيد بسنده، عن المقدم بن معدى كرب، قال:

قال رسول الله «ص»: «... و أنا وارث من لا وارث له أرثه و أعقل عنه.» (٢)

١٢- و في سنن البيهقي بسنده، عن المقدم الكندي، قال: قال رسول الله «ص»: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه؛ فمن ترك ديناً أو ضيعه فإلينا، و من ترك مالا فلورثته، و أنا مولى من لا مولى له أرث ما له و أفكّ عانه.» (٣)

أقول: الضيعة: العيال أو الفقدان و التلف. و العان مخفف العانى بمعنى الأسير، و الحكم كان ثابتاً للنبي «ص» لا بما أنه نبي بل بما أنه كان إمام المسلمين و قائدهم و أولى بهم من أنفسهم كما يدلّ عليه صدر الخبر الأخير، و هو يعقل عنه من بيت المال فلا محاله يكون الميراث أيضاً متعلقاً ببيت المال، فتدبر.

و ظاهر هذه الأخبار الكثيره أن وزان ميراث

من لا- وارث له وزان سائر الأنفال التي حكمنا بكونها للإمام فله أن يصرفه فيما يراه صلاحا و لا يتقيد بمصرف خاص كسائر الأنفال.

[و هنا أخبار معارضة و هي ثلاث طوائف]

إشارة

نعم، هنا أخبار معارضة أو يتوهم معارضتها لما سبق و هي ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّت على أن ميراث السائبه لأقرب الناس لمولاه:

(١)- الوسائل ١٧ / ٥٤٩، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٧.

(٢)- الأموال / ٢٨٢.

(٣)- سنن البيهقي ٦ / ٢٤٣، كتاب الفرائض، باب من جعل ميراث من لم يدع وارثا ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٧

و هي موثقه أبي بصير، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «السائبه ليس لأحد عليها سبيل فإن والى أحدا فميراثه له و جريرته عليه، و إن لم يوال أحدا فهو لأقرب الناس لمولاه الذي أعتقه.» «١»

نجف آبادي، حسين علي منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٨٧

أقول: قال في التهذيب:

«هذا الخبر غير معمول عليه لأن الأخبار كلها وردت في أنه متى لم يتوال السائبه أحدا كان ميراثه لبيت مال المسلمين.» و قال في

الوسائل: «و يحتمل التفضل منهم - عليهم السلام-.» «٢»

الطائفه الثانيه: ما دلت على أن ميراث من لا وارث له يجعل فى بيت مال المسلمين:

١- كخبر معاويه بن عمّار، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سمعته يقول: «من أعتق سائبه فليتوال من شاء، و على من والى جريرته و له ميراثه، فإن سكت حتى يموت أخذ ميراثه فجعل فى بيت مال المسلمين إذا لم يكن له ولى.» «٣»

قال فى الوسائل:

«هذا محمول على أن المراد ببيت مال المسلمين بيت مال الإمام «ع» لأنه متكفل بأحوالهم، أو على التقيه لموافقته للعامه، أو على التفضل من الإمام «ع» و الإذن فى إعطاء ماله للمحتاجين من المسلمين لما مضى و يأتى.» «٤»

أقول: و يأتى منّا بيان الجمع بين هذه الأخبار و الأخبار التى مضت.

٢- و صحيحه سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سألته عن مملوك

أعتق سائبه؟ قال: «يتولى من شاء، و على من تولاه جريرته و له ميراثه». قلت: فإن سكت

(١)- الوسائل ١٧ / ٥٥٠، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١٠.

(٢)- التهذيب ٩ / ٣٩٥، كتاب المواريث، باب من الزيادات، ذيل الحديث ١٥؛ و الوسائل ذيل الخبر المذكور.

(٣)- الوسائل ١٧ / ٥٤٩، الباب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٩.

(٤)- الوسائل ١٧ / ٥٥٠، ذيل الخبر المذكور.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٨

حتى يموت؟ قال: «يجعل ما له فى بيت مال المسلمين.» (١)

٣- و صحيحته الأخرى، عن أبى عبد الله «ع» فى رجل مسلم قتل و له أب نصرانى لمن تكون دينه؟ قال: «تؤخذ فتجعل فى بيت مال المسلمين لأن جنايته على بيت مال المسلمين.» (٢)

٤- و ما رواه فى قرب الإسناد، عن أبى البخترى، عن جعفر بن محمد، عن أبىه أن عليا «ع» أعتق عبدا نصرانيا ثم قال: «ميراثه بين المسلمين عامه إن لم يكن له ولى.» (٣)

٥- و فى دعائم الإسلام: «قال أبو عبد الله «ع»: من مات و لم يدع وارثا فما له من الأنفال يوضع فى بيت المال لأن جنايته على بيت المال، و من ترك ورثه من أهل الكفر لم يرثوه و هو كمن لم يدع وارثا.» (٤)

قال فى الجواهر:

«لم نعتز على عامل بالنصوص القاصر أكثر أسانيدھا المشتمله على أن يرثه لبيت المال، و فى بعضها لبيت مال المسلمين الموافقه للعامه إلا الإسكافى و الشيخ فى محكى الاستبصار؛ فلتطرح، أو تحمل على التقيه، أو على أن المراد ببيت المال و إن أضيف إلى المسلمين مال الإمام- عليه السلام- بقريته الأخبار الأخر و ما عن

جماعه من شيوع إطلاق بيت المال و إرادته بيت مال الإمام- عليه السلام- ... و لعل في نقله إلى بيت المال إشعاراً بأن المأخوذ بحق الإمامه غير باقى أموال الإمام- عليه السلام- الحاصله له بكسب و نحوه، و لذا قال فى محكى الغنيه و السرائر: «إذا مات الإمام انتقل الميراث إلى الإمام لا إلى غيره من ورثته»، بل عن الأول إجماع الطائفة عليه. و الأمر سهل بعد ما عرفت من وضوح الحكم عندنا.» «٥» انتهى كلام الجواهر.

(١)- الوسائل ١٧ / ٥٥٣، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٨.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٥٥٢، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٥.

(٣)- الوسائل ١٧ / ٥٥٣، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٩.

(٤)- دعائم الإسلام ٢ / ٣٩٢، كتاب الفرائض، الفصل ٧ (ذكر من يجوز أن يرث و من لا ميراث له)، الحديث ١٣٨٦.

(٥)- الجواهر ٣٩ / ٢٦٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٨٩

أقول: فى ميراث الغنيه:

«فإن عدم جميع هؤلاء الوراث فالميراث للإمام، فإن مات انتقل إلى من يقوم مقامه فى الإمامه دون من يرث تركته.» «١»

و فى السرائر بعد ما ذكر ولاء الإمامه قال:

«فأما إذا مات الإمام انتقل إلى الإمام الذى يقوم بأمر الأمة مقامه دون ورثته الذين يرثون تركته.» «٢»

أقول: مما ذكرنا سابقاً فى الجبهه الثانيه فى معنى كون الأنفال و نحوها للإمام تحدىس طريق الجمع بين هذه الأخبار و الأخبار التى مضت، و يظهر لك عدم التنافى بينهما، إذ الأنفال ليست ملكاً لشخص الإمام المعصوم بل لمنصب الإمامه مطلقاً و لا محاله تصرف فى مصالح الإمامه و الأمة، و لا يوجد فرق أساسى

بين ان ينسب المال إلى الإمام بما هو إمام و بين أن ينسب إلى المسلمين، فإن وليّ المسلمين و من يتولى صرف أموالهم العامه هو الإمام، و ما للإمام بما هو إمام أيضا يصرف في مصالح الإمامه و الأمه و لا يصرف في مصارفه الشخصيه إلّا أقل قليل، و هي أيضا من أهمّ المصالح العامه. و لو بقي منها شىء ينتقل إلى الإمام بعده لا إلى ورّائه كما نطق بذلك خبر أبى على بن راشد و أفتى به في الغنيه و السرائر أيضا.

و ليس لفظ الإمام موضوعا للإمام المعصوم المنحصر عندنا في الأئمه الاثني عشر، بل المراد به في هذه المسائل: كل من تصدى لقياده المسلمين و إداره شئونهم العامه بشرط أن يكون واجدا للشرائط التي مرّت في محلّه.

غايه الأمر أنّه مع حضور الأئمه الاثني عشر تكون الإمامه حقا لهم و لا تنعقد لغيرهم، و لكن ليس ذلك بمعنى تعطيل الإمامه و شئونها في عصر الغيبه.

و يشهد لما ذكرنا من عدم التنافي بين هذه الأخبار و الأخبار التي مضت جمع كلا

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٥٤٦ (- ط. أخرى / ٦٠٨).

(٢)- السرائر / ٤٠٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٠

العنوانين في بعض الأخبار:

١- ففي صحيحه عبد الله بن سنان و عبد الله بن بكير، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «قضى أمير المؤمنين «ع» في رجل وجد مقتولا لا يدري من قتله، قال: إن كان عرف له أولياء يطلبون دينه أعطوا دينه من بيت مال المسلمين، و لا يبطل دم امرئ مسلم لأن ميراثه للإمام فكذلك تكون دينه على الإمام. الحديث.» (١)

٢- و في صحيحه أبى ولّاد الحنّاط قال: قال أبو عبد الله

«ع» فى الرجل يقتل و لىس له ولىّ إلا الإمام: «إنه لىس للإمام أن يعفو؛ له أن يقتل أو يأخذ الدىه فىجعلها فى بىت مال المسلمىن لأن جناية المقتول كانت على الإمام و كذلك تكون دىته للإمام المسلمىن.» «٢»

٣- و أظهر من ذلك صحىحته الأخرى، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن رجل مسلم قتل رجلا مسلما عمدا فلم يكن للمقتول أولىاء من المسلمىن إلا أولىاء من أهل الذمه من قرابته، فقال: على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بىته (دىنه) الإسلام، فمن أسلم منهم فهو ولىه ىدفع القاتل إلیه فإن شاء قتل و إن شاء عفا و إن شاء أخذ الدىه، فإن لم ىسلم أحد كان الإمام ولىّ أمره فإن شاء قتل و إن شاء أخذ الدىه فىجعلها فى بىت مال المسلمىن لأن جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون دىته للإمام المسلمىن. قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ قال: فقال: «إنما هو حق جمىع المسلمىن و إنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدىه و لىس له أن يعفو.» «٣»

و لأجل ذلك ترى المفید فى المقنعه قال فى العبد الذى أعتق كّفاره و لم یتوال أحدا:

«كان مىراثه لىبىت المال إن لم ىكن له نسب.» «٤»

(١)- الوسائل ١٩ / ١٠٩، الباب ٦ من أبواب دعوى القتل و ما ىثبت به، الحدیث ١.

(٢)- الوسائل ١٩ / ٩٣، الباب ٦٠ من أبواب القصاص فى النفس، الحدیث ٢.

(٣)- الوسائل ١٩ / ٩٣، الباب ٦٠ من أبواب القصاص فى النفس، الحدیث ١.

(٤)- المقنعه / ١٠٦.

دراسات فى ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ٤، ص: ٩١

و قال فى باب مىراث من لا وارث له:

«كان مىراثه للإمام المسلمىن خاصه ىضعه فىهم حیث یرى.»

و مرّ عن التهذيب في بيان عدم العمل بخبر أبي بصير:

«أن الأخبار كلّها وردت في أنه متى لم يتوال السائبه أحدا كان ميراثه لبيت مال المسلمين.» (٢)

و في الاستبصار:

«لأنه إذا لم يوال أحدا كان ميراثه لبيت المال و يكون عليه جريرته.» (٣)

فهذا كله يدلّ على عدم التفاوت بين أن ينسب المال إلى الإمام بما هو إمام أو إلى بيت مال المسلمين؛ فمالهما واحد.

و ليس هذا الحكم أيضا مما أبدعه الإسلام بل كان المتعارف في جميع الأعصار و جميع البلدان انتقال ميراث من لا وارث له إلى الحكومه و الدوله، حيث إن المورث كان ينتفع في زمان حياته من إمكانات الدوله و كان عليها جبر جرائره إن لم يجبرها بشخصه و عاقلته، و من عليه الغرم فله الغنم قهرا، فتدبر.

الطائفة الثالثه مما يتوهم معارضتها لما سبق:

ما دلّت على إعطاء المال لفقراء بلد الميتم:

١- ما عن الكافي بسنده، عن خلاد السندی، عن أبي عبد الله «ع»، قال:

«كان على «ع» يقول في الرجل يموت و يترك مالا و ليس له أحد: أعط المال همشاريجه.» (٤)

٢- و عن الشيخ بسنده، عن خلاد، عن السري يرفعه إلى أمير المؤمنين «ع» في

(١)- المقنعه / ١٠٨.

(٢)- التهذيب ٣٩٥ / ٩، كتاب الفرائض، باب من الزيادات.

(٣)- الاستبصار ٢٠٠ / ٤، كتاب الفرائض، باب ميراث السائبه.

(٤)- الوسائل ٥٥١ / ١٧، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١.

الرجل يموت و يترك مالا ليس له وارث، قال: فقال أمير المؤمنين «ع»: «أعط المال همشاريجه.» «١»

٣- و عنهما بسندهما، عن داود، عن ذكره، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «مات رجل على عهد أمير المؤمنين «ع» لم يكن له

وارث

فدفع أمير المؤمنين ميراثه إلى همشهریجه. (همشیريجه خ. ل.) «٢»

قال فی الاستبصار بعد نقل الخبرين:

«ليس فيهما ما ينافي ما تقدم لأن الذي تضمناه حكاية فعل و هو أن أمير المؤمنين «ع» أعطى تركته همشاريجه، و لعل ذلك فعل لبعض الاستصلاح لأنه إذا كان المال له خاصة على ما قدمناه جاز له أن يعمل به ما شاء و يعطى من شاء.» «٣»

٤- و عن الصدوق قال: روى في خبر آخر: «أن من مات و ليس له وارث فميراثه لهمشاريجه.» يعنى أهل بلده.

قال الصدوق:

«متى كان الإمام ظاهراً فماله للإمام، و متى كان الإمام غائباً فماله لأهل بلده متى لم يكن له وارث و لا قرابه أقرب إليه منهم بالبلد.» «٤»

٥- و فى المقنعه: «و كان أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب «ع» يعطى تركه من لا وارث له من قريب و لا نسيب و لا مولى فقراء أهل بلده و ضعفاء جيرانه و خلطاءه تبرعاً عليهم بما تستحقه من ذلك و استصلاحاً للرعيه حسب ما كان يراه فى الحال من صواب الرأى لأنه من الأنفال ...» «٥»

(١)- الوسائل ١٧ / ٥٥٢، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٢.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٥٥٢، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٣.

(٣)- الاستبصار ٤ / ١٩٦، كتاب الفرائض، باب ميراث من لا وارث له ...

(٤)- الوسائل ١٧ / ٥٥٢، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٤.

(٥)- المقنعه / ١٠٨؛ الوسائل ١٧ / ٥٥٤، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٣

٦- و فى النهايه: «و كان أمير المؤمنين «ع» يعطى

ميراث من لا وارث له فقراء أهل بلده و ضعفاءهم، و ذلك على سبيل التبوع منه «ع» «١»

٧- و فى سنن البيهقى بسنده عن عائشه أن رجلا وقع من نخله فمات و ترك شيئا و لم يدع ولدا و لا حميما، فقال رسول الله «ص»: «أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته» «٢»

٨- و فيه أيضا بسنده عن عائشه أن مولى لرسول الله «ص» توفى، فقال رسول الله «ص»: «هاهنا أحد من أهل قريته؟ فقالوا: نعم. فأعطاه النبي «ص» ميراثه» «٣»

٩- و فيه أيضا بسنده عن بريده أن رجلا- توفى من خزاعه على عهد النبي «ص» فأتى النبي بميراثه فقال: انظروا هل من وارث فالتمسوه فلم يجدوا له وارثا فأخبر النبي «ص»، فقال النبي «ص»: «ادفعوه إلى أكبر خزاعه» «٤»

١٠- و فيه أيضا بسنده، عن بريده، قال: أتى رسول الله «ص» رجل قال: إن عندي ميراث رجل من الأزد و لست أجد أزديا أدفعه إليه، قال: فاذهب فالتمس رجلا أزديا حولا، قال: فأتاه بعد الحول فقال: يا رسول الله، لم أجد أزديا أدفعه إليه. قال:

فانطلق فانظر أول خزاعى تلقاه فادفعه إليه. فلما ولى قال: على بالرجل. فلما جاء قال:

انظر أكبر خزاعه. «٥»

أقول: إن فقهاءنا فيما عثرت عليه من كلماتهم قد أخذوا بما مرّ أولا- من الأخبار فى المسألة فقالوا إن ميراث من لا وارث له للإمام يصنع فيه ما يشاء حسب ما يراه

(١)- النهايه / ٦٧١؛ الوسائل ١٧ / ٥٥٤، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١٠.

(٢)- سنن البيهقى ٦ / ٢٤٣، كتاب الفرائض، باب من جعل ميراث من لم يدع وارثا و لا مولى فى بيت المال.

(٣)- سنن البيهقى ٦ / ٢٤٣، كتاب الفرائض،

باب من جعل ميراث ...

(٤) - سنن البيهقي ٢٤٣ / ٦، كتاب الفرائض، باب من جعل ميراث ...

(٥) - سنن البيهقي ٢٤٣ / ٦، كتاب الفرائض، باب من جعل ميراث ...

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٤

صلاحا، و حملوا الأخبار الأخيره على حكايه فعل صدر عن الإمام تبرعا و تفضلا على اختلافهم في التعبيرات.

و يجرى هذا فيما حكى عن النبي «ص» أيضا جمعا بين هذه الأخبار و بين ما مرّ من قوله «ص»: «أرث ماله، و قوله: أنا وارث من لا وارث له. و ليس هذا أيضا إلّا لأنه «ص» إمام المسلمين و قائدهم و المدافع عنهم و يضمن جناياهم و إلّا فالنبوّه بما أنها نبوّه فقط لا تقتضى ذلك كما هو واضح. هذا.

[اختلفت كلمات أصحابنا في حكمه في عصر الغيبه:]

و لكن مع ذلك اختلفت كلمات أصحابنا في حكمه في عصر الغيبه:

١- ففي كتاب الفرائض من الخلاف (المسأله ١٥):

«كل موضع وجب المال لبيت المال عند الفقهاء للمسلمين، و عندنا للإمام إن وجد الإمام العادل سلّم إليه بلا خلاف و إن لم يوجد وجب حفظه له عندنا كما يحفظ سائر أمواله التي يستحقها. و اختلف أصحاب الشافعي ... دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم.»
(١)

و الظاهر أن مراده - قدّس سرّه - من الإمام العادل خصوص الإمام المعصوم.

٢- و قد مرّ عن الفقيه قوله في المقام:

«و متى كان الإمام غائبا فما له لأهل بلده متى لم يكن له وارث.» (٢)

و مراده أهل بلد الميّت لا بلد الإمام.

٣- و في المقنعه:

«و من مات و خلف تركه في يد إنسان لا يعرف له وارثا جعلها في الفقراء و المساكين و لم يدفعها إلى سلطان الجور و الظلمه.»

(٣)

٤- وفي الشرائع:

«وكان على «ع» يعطيه فقراء»

(١)- الخلاف ٢ / ٢٥٨.

(٢)- الفقيه ٤ / ٣٣٣، كتاب الفرائض و الموارث، باب ميراث من لا وارث له.

(٣)- المقنعه / ١٠٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٥

الفقراء و المساكين. «١»

٥- و في النافع:

«و مع غيبته يقسم في الفقراء و لا يعطى الجائر إلّا مع الخوف.» «٢»

٦- و في القواعد:

«و إن كان غائبا حفظ له أو صرف في المحاويج و لا يعطى سلطان الجور مع الأمن.» «٣»

٧- و في اللمعه:

«و مع غيبته يصرف في الفقراء و المساكين.» «٤»

٨- و في الدروس:

«و إن كان غائبا قال جماعه من الأصحاب: يحفظ له بالوصاه أو الدفن إلى حين ظهوره و الأظهر جواز قسمته في الفقراء و

المساكين.» «٥»

٩- و في الوسيله:

«أو ينقل إلى بيت المال إن لم يكن له وارث أو يقسم على فقراء المسلمين إن لم يمكن إيصاله إلى الإمام.» «٦»

١٠- و في خمس الروضه:

«يختص ميراث من لا- وارث له بفقراء بلد الميت و جيرانه للروايه، و قيل بالفقراء مطلقا لضعف المخصص و هو قوی، و قيل

مطلقا كغيره.» «٧»

١١- و فى الجواهر بعد التعرض للقول بالحفظ له و تقسيمه بين الفقراء و بين فقراء البلد قال:

(١)- الشرائع ٤٠ / ٤ (- طبعه أخرى / ٨٣٩).

(٢)- المختصر النافع / ٢٧٣.

(٣)- القواعد ١٨٠ / ٢، كتاب الفرائض.

(٤)- اللمعة الدمشقيه ١٩٠ / ٨ (ط. أخرى / ٣١٦).

(٥)- الدروس / ٢٦٥.

(٦)- الجوامع الفقيهيه / ٧٧٧ (- طبعه أخرى / ٧٤١).

(٧)- اللمعة الدمشقيه ٨٥ / ٢ (- ط. أخرى / ١٨٦).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٦

«و قد يحتمل أنه من الأنفال التى ثبت تحليلهم إياها للشيعة فى زمن الغيبه بالنصوص المنجبره

بالعمل ... و لكن الأقوى الأوسط، لإعراض المشهور عن العمل بها في ذلك، فالأصل البقاء. و مصرفه الصدقه به عنه كغيره من المال المتعذر وصوله إلى صاحبه، مضافا إلى استغناؤه- عليه السلام- و شده حاجه شيعته الذين قد تحملوا ما تحملوا في جنبه و إلى ما في حفظه له من التعريض بتلفه و استيلاء الجائرين عليه بل كان ذلك من الخرافات ... فالأولى إيصاله إلى نائب الغيبه المأمون فيصرفه على حسب ما يراه من المصلحه التي تظهر له من أحوال سيده و مولاه.» «١»

١٢- و في مفتاح الكرامه في ذيل عباره القواعد قال:

«للعلم برضاه- جعلني الله تعالى فداه- لاستغناؤه عنه و حاجه شيعته المظلومين لأجله إليه فلو كان حاضرا مستغنيا عنه ما تجاوز هذا الصنع، و يؤيده ما دلّ على فعل أبيه على أمير المؤمنين «ع» ... و بالجمله المدار على القطع برضاه.» «٢»

أقول: لا دليل على ما ذكره من صرفه في الفقراء و المساكين إلّا توهم دلالة ما دلّ على فعل أمير المؤمنين «ع» و إذنه، أو توهم كون المقام من قبيل المال المتعذر إيصاله إلى صاحبه فيتصدق به عنه كما في الجواهر.

و الأول ممنوع، إذ المفروض رفع تعارض هذه الأخبار مع الأخبار الأول بحملها على حكاية فعل لا إلزام في الأخذ به و ليس فيها اسم من زمان الغيبه و عدم إمكان الإيصال إلى الإمام.

و بطلان الثاني أيضا واضح، إذ بناؤه على كون المال لشخص الإمام المعصوم فيتصدق به عنه، و قد عرفت فساد هذا.

و الحاصل أن أساس كلمات الأصحاب و أقوالهم في باب الخمس و الأنفال كونهما لشخص الإمام المعصوم، إذ لم يلتفتوا إلى ضروره الحكومه الإسلاميه العامه في كل عصر و

زمان و أن الخمس و الأنفال من قبيل الماليات و الضرائب للحكومته العادله

(١) - الجواهر ٣٩ / ٢٦٢ و ٢٦٣.

(٢) - مفتاح الكرامه ٨ / ٢٠٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٧

التي لا تختص بالإمام المعصوم و إن كان هو مع حضوره أحقّ بها من غيره.

ثم أى فرق بين ميراث من لا- وارث له و غيره من الأنفال بعد كون الجميع للإمام؟ و لم خصّوا ميراث من لا وارث له بالصرف فى الفقراء و المساكين؟

ثم على فرض الأخذ بالأخبار الداله على فعل أمير المؤمنين «ع» و إذنه فلم أطلق الأكثر و لم يخصوه بفقراء البلد؟

فالحق فى المسأله كون وزانه وزان سائر الأنفال فيصرف فى كل ما يراه الإمام صلاحا و إن كان الأحوط رعايه ما ذكره إذ ما مرّ من إعطاء رسول الله «ص» إياه لأهل قريه الميث أو أكبر قبيلته و عشيرته، و استمرار فعل أمير المؤمنين «ع» على إعطائه لفقراء أهل بلده ربما يوجب الحدس القوى بكون ذلك من أهمّ المصارف بالنسبه إلى ميراث من لا وارث له، و لعله من جهه أن أهل بلد الميث و أكابر قبيلته يتوقعون غالبا بالنسبه إلى هذا المال و يرون أنفسهم أقرب و أحقّ به، و لعل السيره العمليه فى أكثر البلاد أيضا استقرت على ذلك، فتدبر.

تتمه:

روى فى الوسائل، عن الكلينى، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن مروك بن عبيد، عن أبى الحسن الرضا «ع»، قال: قلت له: ما تقول فى رجل مات و ليس له وارث إلّا أخا له من الرضاعه يرثه؟ قال: «نعم، أخبرنى أبى عن جدى أن رسول الله «ص» قال: «من شرب من لبننا أو أرضع

لنا ولدا فنحن آباؤه.» (١)

وقد مرّ روايه داود، عمن ذكره، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «مات رجل على عهد أمير المؤمنين «ع» لم يكن له وارث فدفن أمير المؤمنين «ع» ميراثه إلى همشهر يجه.» (٢)

(١) - الوسائل ١٧ / ٥٥٤، الباب ٥ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ١.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٥٥٢ و ٥٥٤، الباب ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، الحديث ٣، و الحديث ٢ من الباب ٥ منها.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٨

قال في الوسائل:

«في بعض النسخ بالياء بعد الشين ...، و على هذا فالمراد الأخ من الرضاعه أو الأخت منها.»

ثم قال:

«يحتمل كون الحديثين على وجه التفضل من الإمام و الرخصه.» (١)

أقول: هذه النسخه التي حكاها صاحب الوسائل لم أجدها فيما عندي من نسخ الكافي و التهذيبين. (٢)

و أما خبر مروك بن عبيد ففي مرآه العقول قال:

«قال الوالد العلامه: لا خلاف في أن الرضاع لا يصير سببا للإرث، و لعله «ع» إنما حكم بذلك مع كونه ما له لثلا يؤخذ ما له و يذهب به إلى بيت مال خلفاء الجور فإن هذا الأخ أحق منهم.» (٣)

و في الجواهر:

«عدم الخلاف كما عن بعضهم الاعتراف به في عدم ارث الأخ من الرضاعه.» (٤)

و كيف كان فالأولى إحاله العلم به إلى أهله بعد عدم الإفتاء بظاهره من أحد من أصحابنا. و لو ثبت هذا الحكم لبان قطعا و لم يخف على أحد مع كثره الابتلاء به، فتدبر.

الحادي عشر من الأنفال: البحار:

على ما في المقنعه و الكافي لأبي الصلاح، و قد مرّت عبارتهما في أوائل الأنفال. (٥)

(١) - الوسائل ١٧ / ٥٥٤، الباب ٥ من أبواب ولاء ضمان الجريره و الإمامه، ذيل

(٢) - الكافي ١٦٩ / ٧، كتاب المواريث؛ و التهذيب ٣٨٧ / ٩، كتاب الفرائض و المواريث، باب ميراث من لا وارث له، الحديث ٥؛ و الاستبصار ١٩٦ / ٤.

(٣) - مرآة العقول ٢٣ / ٢٥٤ (- ط. القديم ١٦٣ / ٤).

(٤) - الجواهر ٣٩ / ٢٦٣.

(٥) - راجع ص ١٢ و ١٤ من الكتاب.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٩٩

و به قال الكليني في أصول الكافي أيضا، حيث قال في عداد الأنفال:

«و كذلك الآجام و المعادن و البحار و المفاوز هي للإمام خاصه.» «١»

و عن غير واحد أنه لا دليل لهم عليه. و قد يقال: لعلمهم أخذوه مما دلّ على أن الدنيا و ما فيها لله و لرسوله و لنا، و أن الدنيا و الآخرة للإمام يضعها حيث يشاء و يدفعها إلى من يشاء، و أن الله خلق آدم و أقطع الدنيا قطيعه فما كان لآدم فلرسول الله «ص» و ما كان لرسول الله «ص» فهو للأئمه من آل محمد «ص». «٢»

أو خبر حفص بن البختري عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إن جبرئيل كرى برجله خمسه أنهار و لسان الماء يتبعه: الفرات و دجله و نيل مصر و مهران و نهر بلخ، فما سقت أو سقى منها فللإمام، و البحر المطيف بالدنيا (للإمام خ. ل)، و هو أفسكون.» «٣» إلى غير ذلك من الأخبار في هذا المجال.

أقول: التفسير في آخر خبر حفص ليس في نقل الكافي، فالظاهر أنه من كلام الصدوق. «٤» قيل هو معرب أبسكون بليده كانت قرب بحر الخزر و بها سمى البحر، و قد غمرها الماء فعلا. هذا. و لكن لا يناسب هذا للبحر المطيف.

و كيف كان فلا شك عندنا أن البحار من

الأنفال و كذا الشطوط و الأنهار الكبار، إذ قد مرّ مرارا أن الملائك في كون الشئ ء من الأنفال كونه من الأموال العامه غير المتعلقة بالأشخاص لعدم حصولها بصنعهم. و عدم ذكر البحار في أخبار الباب لعله لعدم الابتلاء بها كثيرا في تلك الأعصار. و أما في أعصارنا فهي مما تهتمّ بها جميع الدول و الحكومات و تستفيد كثيرا من صيدها و جواهرها و معادنها و الطرق البحريه فيها، و ليس معنى كون الأنفال أو الدنيا للإمام كونها لشخص الإمام المعصوم، بل كونها لمقام الإمامه و قياده المسلمين، فهي أموال و مرافق عامه خلقها الله - تعالى - للناس كما قال: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» (٥) و لكن زمام أمرها

(١) - الكافي ١ / ٥٣٨، كتاب الحججه، باب الفى ء و الأنفال ...

(٢) - الكافي ١ / ٤٠٨ و ٤٠٩، كتاب الحججه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع».

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٧٠، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث ١٨.

(٤) - الكافي ١ / ٤٠٩؛ و الفقيه ٢ / ٤٥، باب الخمس، الحديث ١٦٦٣.

(٥) - سوره البقره (٢)، الآيه ٢٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٠

بيد الإمام العادل المدبّر ليقطع بتنظيمه و تدبيره على النهج الصحيح جذور التخاصم و الخلاف و الظلم و الفساد.

و مثل ذلك الجوّ و الفضاء بلحاظ الطرق الجويه و حق العبور من الطرق و البلاد و نحو ذلك.

و يدلّ على جميع ذلك ما دلّ على كون الدنيا بأجمعها للإمام. فما ذكر في الأخبار و كلمات الأصحاب من الأنفال تكون من باب المثال و عمدتها أقسام الأرضين لكونها محطّ النظر في تلك الأعصار. و الله - تعالى - أعلم بحقيقه الحال.

الثاني عشر: [كل أرض عطّلها مالكتها ثلاث سنين]

عدّ أبو الصلاح الحلبي في الكافي «١» من

الأنفال: كل أرض عطّلها مالكها ثلاث سنين. وقد مرّت عبارته في أوائل بحث الأنفال. فوزان هذه الأرض عنده وزان الأرض الموات تكون تحت اختيار الإمام يقبّلها من يراه بما يراه صلاحا.

١- و الأصل في ذلك ما رواه الكليني، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الريان بن الصلت أو رجل عن الريان، عن يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: قال: «إن الأرض لله - تعالى - جعلها وقفا على عباده، فمن عطّل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره. الحديث.» «٢»

و رواه الشيخ أيضا عن سهل، و الأمر في سهل سهل و لكن التردد في السند يوجب ضعف الخبر، و لم يثبت العمل به حتى يجبر ضعفه بل ثبت خلافه.

و الأرض في قوله: «من عطّل أرضا» تعمّ بإطلاقها للمحجره و المحياه معا و إن كانت الأولى هي القدر المتيقن منها.

(١)- الكافي لأبي الصلاح الحلبي / ١٧٠.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب إحياء الموات، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠١

٢- و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «من أخذت منه أرض ثم مكث ثلاث سنين لا يطلبها لم يحل له بعد ثلاث سنين أن يطلبها.» و رواه الشيخ أيضا. «١»

قال المجلسي في مرآه العقول في ذيل الخبرين:

«و لم أر قائلا بظاهر الخبرين إلّا أن يحمل الأول على أنه إذا تركها و عطّلها ثلاث سنين يجبره الإمام على الإحياء فإن لم يفعل يدفعها إلى من يعمرها و يؤدي إليه طسقتها كما قيل...» «٢»

أقول: لا بأس بما

ذكره- قدس سرّه- و لعله مراد أبى الصلاح أيضا. نعم فى الأرض المحجرة لا نسلّم استحقاق المحجر للطسق. هذا.

و لو تركت الأرض المحياه حتى صارت مواتا بالكلية و اندرست آثار إحيائها جرى فيها ما يأتى بحثه بالتفصيل من أنه هل يبقى فيها حق لصاحبها أو يسقط أو يفصل بين ما إذا كان ملكها بالإحياء و بين غيره.

و مضمون الخبر الأول مروى فى كتب السنه فى الأرض المحجرة:

٣- ففى خراج أبى يوسف: حدثنى ليث عن طاوس، قال: قال رسول الله «ص»: «عادى الأرض لله و للرسول ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضا ميتة فهى له.

و ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين.» (٣)

٤- و فيه أيضا: و حدثنى محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال على المنبر: «من أحيا أرضا ميتة فهى له، و ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين.» و روى مثله بسنده، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. (٤)

(١)- الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٢.

(٢)- مرآه العقول ١٩ / ٤٠٦ (- ط. القديم ٣ / ٤٣٥).

(٣)- الخراج / ٦٥.

(٤)- الخراج / ٦٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٢

٥- و روى البيهقى بسنده عن عمرو بن شعيب: «أن عمر جعل التحجر ثلاث سنين، فإن تركها حتى يمضى ثلاث سنين فأحيها غيره فهو أحق بها.» (١)

٦- و فى المغنى لابن قدامه قال: روى سعيد فى سننه أن عمر قال: «من كانت له أرض يعنى من تحجر أرضا فعطلها ثلاث سنين فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها.» (٢)

٧- و فى كتاب الأموال لأبى عبيد قال: «و أما الوجه الثالث فأن يحتجر الرجل الأرض

إما بقطيعه من الإمام و إما بغير ذلك ثم يتركها الزمان الطويل غير معموره.

قال أبو عبيد: و قد جاء توقيته فى بعض الحديث عن عمر أنه جعله ثلاث سنين و يمتنع غيره من عمارتها لمكانه فىكون حكمها إلى الإمام.» (٣)

أقول: يشبه أن يكون نظر عمر موردا للعمل فى عصره و فيما بعده، و لو كان خلاف حكم الله - تعالى - لصدر من أئمتنا «ع» المخالفه له فى ذلك كما فى سائر المبدعات و المفروض عدم نقل ذلك بل نقل ما وافقه فى الخبرين المذكورين، فتأمل.

(١) - سنن البيهقى ١٤٨ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب ما يكون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر.

(٢) - المغنى ١٥٤ / ٦.

(٣) - الأموال / ٣٦٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٣

الجهه الرابعه: فى حكم الأنفال و تملكها و التصرف فيها و لا سيما فى عصر الغيبه:

إشاره

و نتعرض لذلك فى مسائل:

المسأله الأولى: فى أن الأنفال لله و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام:

لا- يخفى أن المالك لجميع الأشياء و الأموال أولا- و بالذات هو الله - تعالى -، فهو يملكنا و يملك جميع الأشياء و الأموال بالملكه الحقيقه و الواجديه التكوينيّه و الإحاطه القيوميه، و العالم و جميع الموجودات بشرائرها و ذاتها و عمق وجوداتها تعلقى الذات به - تعالى - تعلق الفى ء بالشى ء لا تعلق الشى ء بالشى ء.

هذه هى حقيقه الملكيه، و على أساسها يعتبر الملكيه الاعتباريه أيضا له - تعالى - و فى طولها للرسول و الإمام.

و أما ملكنا للأشياء فملكه اعتباريه محضه يعتبرها العقلاء و ينفذها الشرع المقدّس فى موضوعات خاصه و شرائط مخصوصه.

و لعل الظاهر كما مرّ سابقا أن أساس الملكيه الاعتباريه مطلقا مرتبه من الملكيه التكوينيّه، إذ لا جزاف فى التشريع الصحيح، و التشريع الصحيح هو الذى ينطبق على نظام التكوين: فالإنسان مالك لعقله و فكره و لقواه و جهاز فاعليته تكوينيا، و يتبع ذلك

لأفعاله و نشاطاته فى طول مالكيه الله- تعالى- لكل شىء .

و بتبع مالكيته تكويننا لأفعال نفسه يملك محصول أفعاله و نتائج أعماله من

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٤

إحياء الأراضى و حيازه المباحات و آثار صنعه فى الأشياء و المواد الأوليه، و لا- محاله يملك بالتبع المحياه و المحوز و المصنوع، فيستفيد منها بشخصه أو ينقلها إلى غيره بالنواقل الاختياريه بلا عوض أو بعوض أو تنتقل منه قهرا بالنواقل القهريه كالوراثه مثلا حيث إن الوارث ظلّ لوجوده و نحو استمرار لذاته.

و مقتضى ما ذكرنا عدم مالكيته لما لم يقع تحت صنعه و فعله كالبحار و القفار و الآجام و المعادن و نحوها بل و غنائم الحرب أيضا، فهى تبقى على إطلاقها الأولى ملكا لله- تعالى-

و قد جعلها الله - تعالى - في طول ذلك للرسول و تحت اختياره، فالأنفال كلها لله و للرسول بمقتضى الكتاب و السنه و الإجماع بل العقل و جعلت بعد ذلك بمقتضى الأخبار الكثيره المتواتره للإمام القائم مقام الرسول بما أنه إمام و قائد للأمم يفعل فيها ما يراه صلاحا للإمامه و الأممه و قد مرّ تفصيل ذلك و بيان أن حيثه الإمامه ملحوظه بنحو التقييد لا بنحو التعليل، فالمالك نفس حيثه و المنصب، فراجع ما ذكرناه في الجبهه الثانيه من البحث.

نعم في خبر حريز، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول و سئل عن الأنفال فقال: «كل قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهي نفل لله - عزّ و جلّ -، نصفها يقسم بين الناس، و نصفها لرسول الله «ص»، فما كان لرسول الله «ص» فهو للإمام.» (١)

و نحوه خبر العياشى، عن حريز، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سألته أو سئل عن الأنفال، فقال: «كل قريه يهلك أهلها أو يجلون عنها فهي نفل نصفها يقسم بين الناس و نصفها للرسول «ص».» (٢)

و من المحتمل اتحادهما و سقوط محمد بن مسلم من سند الثانى.

و لكن مضافا إلى ضعفهما يجب تأويلهما بإرادته القسمه تبرعا و تفضلا أو حملهما على التقيه كما احتملها في الحدائق «٣» و غيره، أو طرحهما لمخالفتها للإجماعات

(١) - الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال و ما يختصّ بالإمام، الحديث ٧.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٧٢، الباب ١ من أبواب الأنفال ... الحديث ٢٥.

(٣) - الحدائق ١٢ / ٤٧٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٥

و الأخبار الكثيره.

و يقرب من الخبرين فى هذا المضمون خبر أبى حمزه، «١» حيث يستفاد

منه وجوب التنصيف أيضا في الخمس و الفى ء، و لو سلم التنصيف في الخمس فلا يجرى في الفى ء قطعا لمخالفته للإجماع و الضروره. هذا.

و أما حمل آيه الأنفال على التشريك بين الله و بين رسوله فيصرف سهم الله في الناس و يختص بالرسول سهمه كما احتمله العلّامة المجلسي في ملاذ الأخيار «٢» فمردود بمخالفته للإجماع و الأخبار، مضافا إلى ما في خبر معاذ عن أبي عبد الله «ع»، قال: «و ما كان لله من حق فإنما هو لوليه.» «٣»

و الذى يسهّل الخطب هو ما ذكرناه مرارا من أن الفى ء و الأنفال ليست لشخص الرسول أو الإمام، بل هى أموال عامه جعلت لمنصب الإمامه و لا محاله تصرف فى مصالح الإمامه و الأئمه، فمصالح الأئمه أيضا من مصارفها، و لعل المراد بالنصف فى الخبر شطر من المال لا- خصوص النصف نظير ما ذكرناه فى باب الخمس من أن سهم الساده ليس نصف الخمس بل الخمس حق وحدانى للإمام و لكنه يسدّ به خلتهم.

و ترى نظير ذلك فى آيه الفى ء فى سورة الحشر، حيث ذكر فيها اليتامى و المساكين و ابن السبيل و بعدها فقراء المهاجرين مع أن الفى ء بمقتضى الأخبار و الفتاوى كله للرسول و بعده للإمام، فراجع ما حرزناه فى قسمه الخمس.

و نظير ما فى الخبرين ما فى خبر سهل بن أبى حثمه، قال: «قسم رسول الله «ص» خير نصفين: نصفا لنوائبه و حاجته، و نصفا بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما.» «٤»

و نحوه أخبار آخر فى هذا المجال. فمفاد هذه الأخبار حكاية فعل عن

(١)- الوسائل ٦ / ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ١٩.

(٢)- ملاذ الأخيار ٦ / ٣٨٢.

(٣)- الكافى ١ /

٥٣٧، كتاب الحججه، باب صلته الإمام «ع»، الحديث ٣.

(٤) - سنن أبي داود ١٤٢ / ٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب ما جاء فى حكم أرض خيبر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٦

رسول الله «ص» و لا تدلّ على تعيين التقسيم.

اللهم إلهما أن يقال إن خيبر افتتحت عنوه كما يدلّ على ذلك صحيحه البزنطى و غيرها فلا يرتبط مفاد هذه الأخبار بالمقام، نعم يستأنس منها تأويل الخبرين فى المقام أيضا كما هو واضح.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٧

المسأله الثانيه: فى أنه لا يجوز التصرف فيها إلا بإذن الإمام خصوصا أو عموما، و أنه هل ثبت فيها التحليل أم لا؟

[لا يجوز التصرف فى مال الإمام إلا بإذنه]

لا يجوز عقلا و لا شرعا التصرف فى مال الإمام من الخمس و الأنفال إلا بإذنه، فإنه مقتضى كون المال له و تحت اختياره. و لو تصرف متصرف عصى، و لو استولى عليه كان غاصبا، و لو حصلت له فائده تابعه للمال عرفا كانت للإمام من غير فرق بين زمان الحضور و الغيبه.

و كون الشىء من الأموال العامه لا يصحّ التصرف فيه بدون إذن من بيده أمره.

و لو حصل من قبل الأئمه «ع» الإذن و التحليل لشخص أو فى عصر أو فى بعض الأشياء أو مطلقا خرج موضوعا عن ذلك، لعموم ولايتهم عندنا و لو بالنسبه إلى الأعصار اللاحقه على ما ثبت فى محلّه.

قال الكلينى فى أصول الكافى بعد عد الأنفال:

«فإن عمل فيها قوم بإذن الإمام فلهم أربعة أخماس و للإمام خمس، و الذى للإمام يجرى مجرى الخمس، و من عمل فيها بغير إذن الإمام فالإمام يأخذه كله، ليس لأحد فيه شىء. و كذلك من عمر شيئا أو أجرى قناه أو عمل فى أرض خراب بغير إذن صاحب الأرض فليس له ذلك فإن شاء أخذها منه

كلها و إن شاء تركها في يده.» (١)

و في الشرائع بعد ذكر ما للإمام من الخمس و الأنفال قال:

(١) - الكافي ١ / ٥٣٨، كتاب الحج، باب الفى ء و الأنفال ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٨

«لا يجوز التصرف في ذلك بغير إذنه، و لو تصرف متصرف كان غاصبا، و لو حصل له فائده كانت للإمام.» (١)

و قد ذكر هذا المضمون في المقنعه و النهايه و غيرهما من الكتب أيضا. (٢)

و في الجواهر في ذيل العبارة قال:

«كما هو قضيه أصول المذهب و قواعده في جميع ذلك من غير فرق بين زمنى الحضور و الغيبه، و تحليل الأنفال منهم (ع) للشيعه في الثانى خروج عن موضوع المسأله إذ هو إذن، فما في المدارك من تخصيص ما في المتن - بعد أن جعل ذلك فيه إشاره للأنفال تبعا لجده في المسالك - بالحضور حاكيا له عن نصّ المعترف في غير محلّه.» (٣)

[هل ثبت من قبل الأئمه - عليهم السلام - التحليل في الخمس و الأنفال]

إشارة

إذا عرفت هذا فنقول: يجب البحث حينئذ في أنه هل ثبت من قبل الأئمه - عليهم السلام - التحليل في الخمس و الأنفال مطلقا، أو في زمان الغيبه فقط مطلقا، أو في المناكح و المساكن و المتاجر مطلقا، أو في المناكح فقط، أو في الأنفال و سهمه (ع) من الخمس دون سهام الأصناف الثلاثه، أو في الأنفال فقط أو بعض أقسامها، أو لم يثبت تحليل أصلا و يكون التصرف منوطا بإذن حاكم المسلمين و سائسهم في كل عصر؟ وجوه بل أقوال.

[الخمس حق وحداني و ضريبه إسلاميه جعلت لمنصب الإمامه]

و قبل الورود في البحث نقول: قد مرّ منّا في كتاب الخمس أن الخمس حق وحداني و ضريبه إسلاميه جعلت لمنصب الإمامه و عبّر عنه في روايه المحكم و المتشابهه بوجه الإمارة، و قد شرع لإداره شؤون الإمامه و الحكم الإسلامى، و من جمله شؤونها سدّ خله الفقراء من الساده الذين هم أغصان شجره النبوه عوضا من الزكاه.

و الأنفال أموال عامه خلقها الله - تعالى - للأنام و جعلها تحت اختيار الإمام الذى هو سائس المجتمع و ممثل الأمة ليصرفها في

مصالح الإمامه و الأمه، و لا غنى للبشر فى حياتهم من هذه الأموال العامه و لا من الإمامه، بل عليهما بيتنى أساس الحياه و البقاء.

(١) - الشرائع ١ / ١٨٤ (- طبعه أخرى / ١٣٧).

(٢) - المقنعه / ٤٥؛ و النهايه / ٢٠٠.

(٣) - الجواهر ١٦ / ١٣٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٠٩

فلو قيل كما قد يقال: بأنه فى عصر غيبه الإمام المنتظر لا يجب على المسلمين تأسيس دوله إسلاميه مجريه لحدود الإسلام و أحكامه، بل هو عصر الهرج و المرج و إن طال الزمان، و الإسلام أهمل أمر الناس فيه أو فوّض أمورهم إلى الجبابره و الطغاه حتى

يظهر الإمام المنتظر - عجل الله تعالى فرجه الشريف -! فلا محاله كان على أئمتنا - عليهم السلام - أن يحلوا الأثقال و الأموال العامه للأنام و لا أقل للمسلمين و بالأخص لشيعتهم المتعبدين، فنحن نقطع بتحليلها حينئذ إجمالاً و إن فرض عدم وجود أخبار تدلّ عليه، إذ لا يمكن بقاؤهم و إدامه حياتهم بدونها، نعم لا يصح تحليلهم المطلق لسهام الأصناف الثلاثه من الساده بعد ما حرموا من الزكاه و عوضهم الله عنها بالخمس.

و أما إذا قلنا كما هو الحق بأن الإسلام الذى هو عندنا دين كامل كافل لسعاده الدارين لا يهمل أمور الناس فى السياسه و الاقتصاد و لا يرضى بالهرج و المرج و لو ساعه، و الحكومه و الدوله لا بدّ منها فى إدامه الحياه و إجراء أحكام الإسلام و حدوده فى المجالات المختلفه، كما صرح بذلك أمير المؤمنين «ع» فى كلام له فى الخوارج: «هؤلاء يقولون لا إمره إلا لله، و إنه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل فى إمرته المؤمن و يستمتع فيها الكافر و يبلغ الله فيها الأجل و يجمع به الفىء و يقاتل به العدو و تأمن به السبل و يؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح برّ و يستراح من فاجر.» «١»

و روى عنه «ع» أيضاً أنه قال: «أسد حطوم خير من سلطان ظلوم، و سلطان ظلوم خير من فتن تدوم.» «٢»

و فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «بنى الإسلام على خمس أشياء: على الصلاه و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه.» قال زراره: فقلت: و أى شىء من ذلك أفضل؟ فقال: «الولايه أفضل، لأنها مفتاحهن و الوالى هو الدليل عليهن.» «٣»

(٢) - بحار الأنوار ٣٥٩ / ٧٢ - ط. إيران ٣٥٩ / ٧٥، كتاب العشره، الباب ٨١ (باب أحوال الملوک و الأمراء)، الحديث ٧٤.

(٣) - الوسائل ٧ / ١، الباب ١ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١٠

إلى غير ذلك مما مرّ فى محله من الأدله على ضروره الحكومه و كونها داخله فى نسج الإسلام و نظامه.

فلا- محاله يجب فى عصر الغيبه أيضا السعى فى تأسيس الدوله و الحكومه الحقه مع رعايه الشروط التى اعتبرها الشرع فى المتصدى لها و قد مرّت فى محلها، و لا محاله تحتاج هذه الدوله إلى الضرائب و المنابع المالىه فىجب أن تجعل الزكوات و الأخماس و كذا الأنفال التى هى أموال عامه تحت سلطتها لتستفيد منها فى مصالح الدوله و الأمه، فإن الملاك الذى أوجب جعلها تحت اختيار الإمام فى عصر الظهور يوجب جعلها تحت اختيار نوابه فى عصر الغيبه أيضا و إلا لما تيسر لهم إداره شؤون الأمه و تحقيق العداله الاجتماعيه و قطع جذور الخلاف و التشاجر الذى ربما يبدو فى تصاحب الأموال العامه.

نعم، فرق بين الأئمه الاثنى عشر و بين الفقهاء فى عصر الغيبه بوجود العصمه فىهم دون الفقهاء، و لكن عمّال الحكومه و أمراءها مطلقا على وزان واحد فرّما يعصون أو يخطئون و لكن وجود الحكومه و لو كانت ناقصه أولى من الفوضى و الفتن، و ما لا يدرك كله لا يترك كله.

فأدله تحليل الأنفال مطلقا أو بعض الأصناف منها لو ثبتت و إن شمل إطلاقها لعصر الغيبه أيضا و لكن للحكومه الحقه الصالحه على فرض تأسيسها و لو فى منطقه خاصه الدخل

فيها و التصدى لتقسيمها أو الاستنتاج منها بنفع الإسلام و المسلمين، و يجب على الناس لا- محاله إطاعتها و إجراء أوامرها، فيتحدد التحليل لا محاله بصورة عدم تدخل الدولة الحقه فيها لعدم تحققها أو عدم قدرتها. و إن شئت قلت: التحليل للأمة إنما وقع على فرض عدم الحكومه الحقه أو فى إطار نظامها و تحدياتها.

كيف؟! و لا نرى فرقا بين سهم الإمام الذى أفتى أصحابنا بوجوب إيصاله إلى الإمام أو الفقيه النائب عنه، و بين الأنفال مع كون كليهما للإمام بما هو إمام لا- لشخصه، فيرجع أمر كليهما إلى سائس المسلمين و المتصدى لأموالهم من غير فرق بين زمان الحضور و زمان الغيبه.

هذه خلاصه ما نراه فى جميع الأنفال و الأموال العامه و كذلك جميع الضرائب

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١١

الإسلاميه فى عصر الغيبه.

[كلمات الأصحاب]

إذا عرفت هذا فنقول:

١- فى عوالى اللئالى: «روى عن الصادق «ع» أنه سأله بعض أصحابه فقال:

يا ابن رسول الله، ما حال شيعتكم فيما خصيكم الله به إذا غاب غائبكم و استتر قائمكم؟ فقال- عليه السلام:- ما أنصفناهم إن و اخذناهم و لا- أحببناهم إن عاقبناهم، بل نبيح لهم المساكن لتصح عبادتهم و نبيح لهم المناكح لتطيب ولادتهم و نبيح لهم المتاجر ليزكوا أموالهم.» (١)

و رواه عنه فى المستدرک. (٢)

و الخبر مرسل و لا يوجد العناوين الثلاثه فى حديث غيره. نعم وجود العناوين فى كلام الشيخ و غيره من أصحابنا ربما يوجب الوثوق بعثورهم على نص معتبر فيها.

و هل يراد بما خصيهم الله به الأراضى و الأملاك المتعلقة بأشخاصهم- عليهم السلام-، أو يراد به مثل الخمس و الأنفال الذين أثبتنا كونهما لمنصب الإمامه لا لشخص

الإمام المعصوم ولا سيما الأنفال التي هي أموال عامه خلقها الله - تعالى - لمصلحه الأنام؟ و جهان، و لعل الظاهر هو الثاني كما في كلام الأصحاب.

٢- و في المقنعه:

«و اعلم - أرشدك الله - أن ما قدمته في هذا الباب من الرخصه في تناول الخمس و التصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصه للعله التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمه «ع» لتطيب ولاده شيعتهم، و لم يرد في الأموال. و ما أخرته عن المتقدم مما جاء في التشديد في الخمس و الاستبداد به فهو يختص بالأموال.» (٣)

و مورد كلامه هو الخمس فقط كما هو ظاهر، و لكن الظاهر التزامه بذلك في الأنفال أيضا بقريته التعليل.

(١) - عوالي اللثالي ٥ / ٤.

(٢) - مستدرک الوسائل ١ / ٥٥٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣.

(٣) - المقنعه / ٤٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١٢

و بما ذكره المفيد في المقنعه جمع الشيخ في الاستبصار بين الأخبار المتعارضه في باب الخمس، فراجع. «١»

٣- و في باب الأنفال من النهايه بعد ذكر الأنفال قال:

«و ليس لأحد أن يتصرف فيما يستحقه الإمام من الأنفال و الأحماس إلّا بإذنه. فمن تصرف في شىء من ذلك بغير إذنه كان عاصيا، و ارتفاع ما يتصرف فيه مردود على الإمام و إذا تصرف فيه بأمر الإمام كان عليه أن يؤدي ما يصلحه الإمام عليه من نصف أو ثلث أو ربع. هذا في حال ظهور الإمام، فأما في حال الغيبه فقد رخصوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم ممّا يتعلق بالأحماس و غيرها فيما لا بد لهم منه من المناكح و المتاجر و المساكن، فأما ما عدا ذلك فلا يجوز له التصرف فيه على حال.» (٢)

و ذكر

نحو ذلك في المبسوط أيضا، فراجع «٣». و مورد كلامه كما ترى الخمس و الأنفال معا.

٤- و قال في التهذيب:

«فإن قال قائل: إذا كان الأمر في أموال الناس على ما ذكرتموه من لزوم الخمس فيها، و في الغنائم ما وصفتم من وجوب إخراج الخمس منها، و كان حكم الأرضين ما بينتم من وجوب اختصاص التصرف فيها بالأئمة- عليهم السلام- إما لأنها يختصون بربقتها دون سائر الناس مثل الأنفال و الأرضين التي ينجلي أهلها عنها، أو للزوم التصرف فيها بالتقيل و التضمين لهم مثل أرض الخراج و ما يجري مجراها؛ فيجب أن لا يحل لكم منكح و لا يتخلص لكم متجر و لا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه و سبب من الأسباب.

قيل له: إن الأمر و إن كان على ما ذكرتموه من السؤال من اختصاص الأئمة- عليهم السلام- بالتصرف في هذه الأشياء فإن لنا طريقا إلى الخلاص مما ألزمتونا:

(١)- الاستبصار ٢ / ٦٠، كتاب الزكاة، باب ما أباحوه لشيعتهم من الخمس في حال الغيبة.

(٢)- النهاية / ٢٠٠.

(٣)- المبسوط ١ / ٢٦٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١١٣

أما الغنائم و المتاجر و المناكح و ما يجري مجراها مما يجب للإمام فيه الخمس فإنهم- عليهم السلام- قد أباحوا لنا ذلك و سوغوا لنا التصرف فيه ...

فأما الأرضون فكل أرض تعين لنا أنها مما قد أسلم أهلها عليها فإنه يصح لنا التصرف فيها بالشراء منهم و المعاوضه و ما يجري مجراها.

و أما أراضي الخراج و أراضي الأنفال و التي قد انجلى أهلها عنها فإننا قد أباحنا أيضا التصرف فيها ما دام الإمام مستترا، فإذا ظهر يرى هو- عليه السلام- في ذلك رأيه فنكون نحن في

تصرفنا غير آثمين ...

فإن قال قائل: إن جميع ما ذكرتموه إنما يدلّ على إباحة التصرف لكم في هذه الأرضين، و لم يدلّ على أنه يصح لكم تملكها بالشراء و البيع، فإذا لم يصحّ الشراء و البيع فما يكون فرعا عليه أيضا لا يصحّ مثل الوقف و النحلة و الهبة و ما يجرى مجرى ذلك.

قيل له: إنا قد قسمنا الأرضين فيما مضى على ثلاثة أقسام: أرض يسلم أهلها عليها، فهي تترك في أيديهم و هي ملك لهم، فما يكون حكمه هذا الحكم صحّ لنا شراؤها و بيعها.

و أما الأرضون التي تؤخذ عنوه أو يصلح أهلها عليها فقد أبخنا شراءها و بيعها لأن لنا في ذلك قسما لأنها أراضي المسلمين و هذا القسم أيضا يصحّ الشراء و البيع فيه على هذا الوجه.

و أما الأنفال و ما يجرى مجراها فليس يصحّ تملكها بالشراء و البيع و إنما أبيع لنا التصرف حسب.» (١)

أقول: ظاهر التهذيب إباحة جميع الأراضي حتى أراضي الخراج للسكونه و الزراعه و التجاره و نحوها من الاستفادات بلا أجره و لا تختص بالمساكن. اللهم إلا أن يقال: إن إباحة التصرف لا تنافي اشتغال الذمه بطسقتها. و ما ذكره في الأنفال يأتي الكلام فيه.

(١) - التهذيب ٤ / ١٤٢ - ١٤٦، كتاب الزكاه، باب الزيادات من الأنفال.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١٤

٥- و في المراسم بعد ما ذكر الخمس قال:

«و الأنفال له أيضا، و هي كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا- ركاب، و الأرض الموات و ميراث الحربى و الآجام و المفاوز و المعادن و القطاع، فليس لأحد أن يتصرف فى شىء من ذلك إلا بإذنه، فمن تصرف فيه

يأذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس، و فى هذا الزمان فقد أحلونا مما يتصرف فيه من ذلك كرما و فضلا لنا خاصة.» (١)

أقول: ظاهر كلامه تحليل الأنفال لا الخمس كما لا يخفى على من دقق النظر فيه فراجع، و عمم التحليل فى عصر الغيبة لجميع الأنفال.

٦- و فى السرائر بعد ذكر الأنفال و أنه لا يجوز التصرف فيها إلا بإذن الإمام قال:

«و أما فى حال الغيبة ... فقد رخصوا لشيعتهم التصرف فى حقوقهم مما يتعلق بالأخماس و غيرها مما لا بد لهم منه من المناكح و المتاجر- و المراد بالمتاجر أن يشتري الإنسان مما فيه حقوقهم و يتجر فى ذلك، و لا يتوهم متوهم أنه إذا ربح فى ذلك المتجر شيئا لا يخرج منه الخمس، فليحصل ما قلناه فرما اشتبه- و المساكن، فأما ما عدا الثلاثة الأشياء فلا يجوز التصرف فيه على حال.» (٢)

٧- و فى السرائر:

«ثبت إباحة المناكح و المساكن و المتاجر فى حال الغيبة و إن كان ذلك بأجمعه للإمام أو بعضه، و لا يجب إخراج حصه الموجودين من أرباب الخمس منه.» (٣)

و موضوع بحثه ما استحققه الإمام من الخمس و الأنفال.

٨- و فى الجهاد منه:

«و ما كانت مواتا وقت الفتح فهو للإمام خاصة و لا يجوز إحياءه إلا بإذنه إن كان موجودا ... و يملكها المحيى عند عدمه من غير إذن.» (٤)

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٥٨١ (- طبعه أخرى / ٦٤٣).

(٢)- السرائر / ١١٦.

(٣)- السرائر / ١ / ١٨٤ (- طبعه أخرى / ١٣٧).

(٤)- السرائر / ١ / ٣٢٢ (- طبعه أخرى / ٢٤٦).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١٥

٩- و فى النافع بعد ذكر الأنفال قال:

«لا يجوز التصرف فيما يختص به مع

وجوده إلا بإذنه، و في حال الغيبه لا بأس بالمناكح، و ألحق الشيخ المساكن و المتاجر. «١»

١٠- و في التذكرة بعد ذكر الخمس و الأنفال قال:

«وقد أباح الأئمة (ع) لشيعتهم المناكح و المساكن و المتاجر حال ظهور الإمام و غيبته، لعدم إمكان التخلص من المآثم بدون الإباحه و ذلك من أعظم أنواع الحاجه.» «٢»

١١- و في جهاد التذكرة:

«الأرض الخربه و الموات و رعوس الجبال و بطون الأودية و الآجام من الأنفال يختص بها الإمام ليس لأحد التصرف فيها إلا بإذنه حال ظهوره- عليه السلام-، و يجوز للشيعه حال الغيبه التصرف فيها لأنهم- عليهم السلام- أباحوا شيعتهم ذلك.» «٣»

١٢- و في المنتهى:

«وقد أباح الأئمة- عليهم السلام- لشيعتهم المناكح في حالتى ظهور الإمام و غيبته، و عليه علماؤنا أجمع لأنه مصلحه لا يتم التخلص من المآثم بدونها فوجب في نظرهم (ع) فعلها ... و ألحق الشيخ المساكن و المتاجر ...» «٤»

و ظاهره تحقق الإجماع في المناكح دون المساكن و المتاجر.

١٣- و في جهاد منه:

«قد بينا أن الأرض الخربه و الموات و رعوس الجبال و بطون الأودية و الآجام من الأنفال يختص بها الإمام ليس لأحد التصرف فيها إلا بإذنه إن كان ظاهراً، و إن كان غائباً جاز للشيعه التصرف فيها بمجرد الإذن منهم- عليهم السلام-.» «٥»

(١)- المختصر النافع / ٦٤.

(٢)- التذكرة ١ / ٢٥٥.

(٣)- التذكرة ١ / ٤٢٨.

(٤)- المنتهى ١ / ٥٥٥.

(٥)- المنتهى ٢ / ٩٣٦.

١٤- و فى القواعد بعد ذكر الأنفال قال:

«و أبيع لنا خاصة حال الغيبة المناكح و المساكن و المتاجر، و هى أن يشتري الإنسان ما فيه حقهم- عليهم السلام- و يتجر فيه لا إسقاط الخمس

«و لا- يجوز التصرف في حقه بغير إذنه، و في الغيبه تحل المناكح كالأمه المسبيه و لا- يجب إخراج خمسها، و ليس من باب تبعض التحليل بل تمليك للحصه أو الجميع من الإمام- عليه السلام- و الأقرب أن مهور النساء من المباح و إن تعدد لروايه سالم ما لم يؤدّ إلى الإسراف كإكثار التزويج و التفريق. و تحل المساكن إما من المختص بالإمام «ع» كالتى انجلى عنها الكفّار أو من الأرباح بمعنى أنه يستثنى من الأرباح مسكن فما زاد مع الحاجه. و أما المتاجر فعند ابن الجنيد على العموم لروايه يونس بن يعقوب، و عند ابن إدريس أن يشتري متعلق الخمس ممن لا يخمس فلا يجب عليه إخراج الخمس إلا أن يتجر عنه و يربح.

و الأشبه تعميم إباحه الأنفال حال الغيبه كالتصرف في الأرضين الموات و الآجام و ما يكون بها من معدن و شجر و نبات لفحوى روايه يونس و الحارث، نعم لا يباح الميراث إلا لفقراء بلد الميت.» «٢»

١٦- و في خمس الروضه بعد ذكر حكم الخمس في عصر الغيبه قال:

«و المشهور بين الأصحاب و منهم المصنف في باقى كتبه و فتاواه استثناء المناكح و المساكن و المتاجر من ذلك فتباح هذه الثلاثه مطلقا.» «٣»

و بعد ذكر الأنفال قال:

«و المشهور أن هذه الأنفال مباحه حال الغيبه فيصح التصرف في الأرض المذكوره بالإحياء و أخذ ما فيه من شجر و غيره، نعم يختص ميراث من لا وارث له بفقراء

(١)- القواعد ١ / ٦٢.

(٢)- الدروس / ٦٩.

(٣)- اللمعه دمشقيه ٢ / ٨٠ (- ط. أخرى ١ / ١٨٢).

جيرانه للروايه، و قيل: بالفقراء مطلقا لضعف المخصص و هو قوى، و قيل مطلقا كغيره.» (١)

١٧- و فى آخر خمس الحدائق بعد ذكر الأنفال قال:

«ظاهر المشهور هنا هو تحليل ما يتعلق من الأنفال بالمناكح و المساكن و المتاجر خاصه و أن ما عدا ذلك يجرى فيه الخلاف على نحو ما تقدم فى الخمس. و ظاهر جمله من متأخرى المتأخرين القول بالتحليل فى الأنفال مطلقا و هو الظاهر من الأخبار.» (٢)

١٨- و فى المدارك:

«أما فى حال الغيبه فالأصح إباحتها للجميع كما نصّ عليه الشهيدان و جماعه للأخبار الكثيره المتضمنه لإباحتها حقوقهم لشيعتهم فى حال الغيبه، قال فى البيان:

و هل يشترط فى المباح له الفقر؟ ذكره الأصحاب فى ميراث فاقد الوارث أما غيره فلا. و أقول: إن مقتضى العمومات عدم اشتراط ذلك مطلقا...» (٣)

إلى غير ذلك من كلمات فقهاءنا الظاهر بعضها فى تحليل الخمس و الأنفال مطلقا، و بعضها فى تحليل الأنفال فقط مطلقا، و بعضها فى تحليل خصوص المناكح و المساكن و المتاجر، و بعضها فى تحليل خصوص المناكح.

و قد مرّت الإشارة إلى أن تعرضهم للعناوين الثلاثه ربما يوجب الحدس بوجود خبر معتبر مشتمل عليها و إن لم نثر إلا على ما مرّ من عوالى اللثالى.

و لكن يمكن أن يقال: إنك لا تجدها فى أكثر كتب القدماء من أصحابنا المعده لنقل الأصول المتلقاه عن المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين -، و إنما تعرض المفيد للمناكح فقط و تعرض الشيخ للثلاثه ثم تبعه المتأخرون لحسن اعتمادهم عليه، و الشهره المعتبره اعتمادا أو جبرا هى اشتها المسأله بين القدماء من أصحابنا فى تلك الكتب بحيث يكشف كشفها قطعيا عن كونها متلقاه عن الأئمه «ع» يدا بيد،

(١) - اللمه الدمشقيه

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١٨
و ثبوته في المقام مشكل، فالواجب هو الرجوع إلى سائر الأخبار و الأدله الوارده.

هذا.

و يظهر من أبى الصلاح الحلبي في الكافي إنكار التحليل مطلقا، و هو- قدس سره- من أعظم فقهاء الإماميه و كان معاصرا
للشيخ الطوسي و قد قرأ عليه و على علم الهدى- طاب ثراهما-.

قال في الكافي في فصل عقده بعد الخمس و الأنفال:

«و يلزم من وجب عليه الخمس إخراجة من ماله و عزل شرطه لولى الأمر انتظارا للتمكن من إيصاله إليه، فإن استمر العذر أوصى
حين الوفاة إلى من يثق بدينه و بصيرته ليقوم في أداء الواجب مقامه، و إخراج الشرط الآخر إلى مساكين آل على «ع» و جعفر ...

و يلزم من تعين عليه شىء من أموال الأنفال أن يصنع فيه ما بيناه في شرط الخمس لكون جميعها حقا للإمام «ع» فإن أخل
المكلف بما يجب عليه من الخمس و حق الأنفال كان عاصيا لله- سبحانه- و مستحقا لعاجل اللعن المتوجه من كل مسلم إلى
ظالمى آل محمد- عليهم السلام- و آجل العقاب لكونه مخلًا بالواجب عليه لأفضل مستحق.

و لا- رخصه في ذلك بما ورد من الحديث فيها، لأن فرض الخمس و الأنفال ثابت بنص القرآن و إجماع الأمة و إن اختلفت
فيمن يستحقه، و لإجماع آل محمد- عليهم السلام- على ثبوته و كيفية استحقاقهم و حمله إليهم و قبضهم إياه و مدح مؤديه و
ذم المخل به، و لا يجوز الرجوع عن هذا المعلوم بشاذ الأخبار.» (١)

و لم يتعرض المفيد في المقنعه أيضا للتحليل إلا في المناكح خاصة في

الخمس خاصه كما مرّ و غايه الأمر إلحاق الأنفال به فيها بالملاك كما مرّ.

و أما فى غير المناكح فلم يتعرض للتحليل، بل لعله يظهر من إطلاق كلامه العدم، فقال فى باب الأنفال بعد ذكرها بأقسامها:

(١) - الكافى لأبى الصلاح الحلبى / ١٧٣ و ١٧٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١١٩

«و ليس لأحد أن يعمل فى شىء مما عدناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس، و من عمل فيها بغير إذنه فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن المالك من سائر المملوكات.» (١) و قال فيها أيضا:

«و الأنفال على ما قدمناه للإمام خالصه؛ إن شاء قسمها و إن شاء وهبها و إن شاء وقفها ليس لأحد من الأمه نصيب فيها و لا يستحقها من غير جهته.» (٢)

و القاضى عبد العزيز بن البراج المعاصر للشيخ و الحلبى أيضا تعرض فى المهذب للأنفال و لم يتعرض لتحليلها بل قال بعد ذكرها:

«و جميع الأنفال كانت لرسول الله «ص» فى حياته، و هى بعده للإمام القائم مقامه، و لا يجوز لأحد من الناس التصرف فى شىء منها إلا بإذنه «ع.» (٣)

و لم يفصل هؤلاء فى كلماتهم بين أقسام الأنفال و لا بين زمان الحضور و زمان الغيبه.

و ظاهر من تعرض لتحليل العناوين الثلاثه، أعنى المناكح و المساكن و المتاجر أو المناكح فقط أيضا انحصار التحليل فيها و عدم تحليل غيرها، مع أن تحليل مثل الأراضى و الجبال و ما يتبعهما من الأنهار و المعادن و الآجام و الأعشاب و الأشجار و جواز إحياؤها و حيازتها إجمالا فى عصر الغيبه و عدم بسط الحكومه المشروعه الحقه

كأنه أمر واضح مفروغ عنه، فإنها أموال عامه خلقت لرفع حاجات الأنام، غايه الأمر أنه جعل اختيارها بيد الإمام العادل الصالح ليزعها بالنحو الأصح الأعدل، فلا يحتمل عدم تحليلهم «ع» إياها في عصر الغيبه للمسلمين ولا أقل لشيعتهم المتمسكين بحبل ولايتهم مع توقف حياه البشر عليها، ولا أظن إنكار المفيد والحلي والقاضي أيضا لذلك.

و يدلّ على ذلك- مضافا إلى الضروره و لزوم العسر و الحرج بدون ذلك بل

(١)- المقنعه / ٤٥.

(٢)- المقنعه / ٤٧.

(٣)- المهذب ١ / ١٨٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٠

اختلال النظام لشيعتهم المرعوب عنه عندهم- عليهم السلام- قطعاً، واستقرار السيره على التصرف حتى في عصر الحضور بلا منع و ردع- الأخبار الكثيره الصادره عنهم ولا سيما ما ورد في باب إحياء الموات من طرق الفريقين.

نعم لا نأبى كما مرّ من حصر جواز التصرف على صورته عدم انعقاد الحكومه الحقه و ضروره وجود التحليل، و أما مع انعقادها بشرائطها و لو في عصر الغيبه فيمكن منع إطلاق أدله التحليل لهذه الصوره.

و لو سلّم فيمكن القول بتحقيقه ما لم يظهر المنع من قبل الحكومه الصالحه، و أما مع منعها و تحديدها فلا يجوز التصرف إلا في إطار مقررات الحكومه لما مرّت الإشاره إليه من أن انعقاد الإمامه و الحكومه الصالحه ملازم لجعل منابع المالىه الإسلاميه تحت اختيارها و سلطتها.

و إذا كان المناط لتحليل مثل الأراضى و الجبال و ما يتبعهما من الأشجار و الأنهار و المعادن خلقها للأنام و توقف حياتهم عليها فإسراء التحليل إلى سائر الأنفال مثل ميراث من لا وارث له مثلاً مشكل بل ممنوع، و لذا ترى الأكثر من فقهاءنا أفتوا

بصرفه في الفقراء أو فقراء البلد و لا ترى القائل فيه بالتحليل إلّا أقل قليل، فتدبر.

[تفسير العناوين الثلاثة و الأخبار الواردة في المقام]

إشارة

إذا عرفت هذا فلنتعرض لتفسير العناوين الثلاثة و الأخبار الواردة في المقام و بيان مقدار الدلالة فيها، فنقول: لم يتعرض قدماء أصحابنا لتفسير العناوين المذكورة، و إنما تعرض له المتأخرون كالشهيد الأول في الدروس و حاشية القواعد و الشهيد الثاني في المسالك و صاحب الحدائق و غيرهم.

و قد اختلفت الكلمات في المقام و اشتبه المقصود حتى قال في الجواهر:

«لا ريب في إجمال عبارات الأصحاب في هذا المقام و سماجتها و عدم وضوح المراد منها أو عدم صحته، بل يخشى على من أمعن النظر فيها مريدا إرجاعها إلى مقصد صحيح من بعض الأمراض العظيمة قبل أن يأتي بشيء! و ظنى أنها كذلك مجمله عند كثير من أصحابنا و إن تبعوا في هذه الألفاظ بعض من تقدمهم ممن لا يعلمون

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١٢١

مراده، و ليتهم تركونا و الأخبار فإن المحصل من المعتبر منها أوضح من عباراتهم.» «١»

[تفسير المناكح]

و كيف كان فيظهر منهم للمناكح تفسيران:

الأول: السرارى المغنومه من أهل الحرب، سواء وقعت الحرب بغير إذن الإمام فكان الجميع له على ما هو المشهور أو كانت بإذنه فكان له الخمس فإذا انتقلت إلى الشيعة بالشراء أو الهبة أو الإرث و نحوها حلت لهم و جاز لهم وطؤها، نعم يشكل الجواز و الحليه إذا كان الشيعى هو الغانم.

الثانى: السرارى المشترى و الزوجات الممهورة بما يتعلق به الخمس من الأرباح و غيرها.

و للمساكن ثلاثة تفاسير:

الأول: المسكن المغنوم بتمامه أو بأرضه من الكفار.

الثانى: المسكن المتخذ في الأراضى المختصة بالإمام، كأرض الموات و رءوس الجبال و نحوهما من الأنفال.

الثالث: ما اتخذ بثمن يتعلق به الخمس من الربح و غيره.

و للمتاجر أربعة تفاسير:

الأول: ما يشتري من غنائم الحرب، سواء كانت بأجمعها للإمام أو ببعضها.

الثاني: ما يشتري و يتجر به من الأراضى و الأشجار و الأعشاب و الأشياء المختصة بالإمام، و هذا يرجع إلى الأنفال. و المقصود تحليل حق الإمام الثابت فى أصله لا الخمس المتعلق بالكسب و ربحه و كذا فيما قبله و ما بعده كما أشار إلى ذلك الشهيد و ابن إدريس.

الثالث: ما يشتري ممن لا يعتقد الخمس من الكفار أو أهل الخلاف.

الرابع: ما يشتري ممن لا يخمس و إن اعتقده.

(١) - الجواهر ١٦ / ١٥٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٢

أما تحليل المناكح بالتفسير الأول

فيدلّ عليه أكثر أخبار التحليل، و هى مستفيضه بل لعلها متواتره إجمالاً بمعنى العلم بصدور بعضها بالإجمال فيثبت المضمون المشترك بينها:

١- كخبر الفضيل عن أبى عبد الله «ع»، قال: «من وجد برد حبنا فى كبده فليحمد الله على أول النعم». قال: قلت: جعلت فداك ما أول النعم؟ قال: طيب الولاده. ثم قال أبو عبد الله «ع»: قال أمير المؤمنين «ع» لفاطمه «ع»: «أحلى نصيبك من الفى ء لآباء شيعتنا ليطيبوا». ثم قال أبو عبد الله «ع»: «إنا أحللتنا أمهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا.» «١»

٢- و خبر ضريس الكناسى، قال: قال أبو عبد الله «ع»: أتدرى من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا أدرى. فقال: «من قبل خمسنأ أهل البيت إلا لشيعتنا الأطينين فإنه محلل لهم و لميلادهم.» «٢»

٣- و صحيحه زراره عن أبى جعفر «ع» أنه قال: «إن أمير المؤمنين «ع» حللهم من الخمس يعنى الشيعة ليطيب مولدهم.» «٣»

أقول: التعليل قرينه على كون المحلل من المناكح، اللهم إلا أن يقال: إن حرمة الطعام و الغذاء أيضا مما تؤثر فى مرتبه من

٤- و صحیحہ أبی بصیر و زرارہ و محمد بن مسلم کلہم عن أبی جعفر «ع»، قال: قال أمير المؤمنين على بن أبی طالب «ع»: «هلك الناس في بطونهم و فروجهم لأنهم لم يؤدوا إلینا حقنا، ألا و إن شیعتنا من ذلك و آباءهم في حلّ.» «٤»

و رواه الصدوق أيضا في العلل إلا أنه قال: «و أبناءهم.» «٥»

(١)- الوسائل ٦ / ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٠.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٣.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٥.

(٤)- الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

(٥)- الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٣

أقول: الظاهر أن التحليل للآباء قرينه على إرادته تحليل المناكح لهم لتطيب ولاده الأبناء.

و قوله: «حقنا» يعم بإطلاقه الخمس و الأنفال معا فظاهر ذيل الحديث تحليل جميع حقوقهم للشيعة سواء كانت من المناكح أو غيرها كما يدل عليه ذكر البطون أيضا فيعم إطلاقه خمس أرباح المكاسب المتعلقة بالشخص أيضا. اللهم إلا أن يقال: إن الإشاره في الذيل ترجع إلى حقهم الثابت عند الناس إذا انتقل إلى الشيعة فلا يدل على تحليل الحق المتجدد عندهم، فتأمل.

٥- و خبر محمد بن مسلم، عن أحدهما «ع»، قال: «إن أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول: يا ربّ خمسى، و قد طيبنا ذلك لشيعتنا لتطيب ولادتهم و لتزكو أولادهم.» «١»

٦- و معتبره أبى خديجه، عن أبى عبد الله «ع»، قال: قال رجل و أنا حاضر: حلّ لى الفروج. ففرع أبو عبد

اللّٰه «ع» فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق إنما يسألك خادما يشتريها أو امرأه يتزوجها أو ميراثا يصيبه أو تجاره أو شيئا أعطيه.

فقال «ع»: «هذا لشيئتنا حلال: الشاهد منهم و الغائب، و الميّت منهم و الحيّ، و ما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال. أما و اللّٰه لا يحلّ إلا لمن أحلّنا له. و لا و اللّٰه ما أعطينا أحدا ذمه و ما عندنا لأحد عهد (هواده) و لا لأحد عهدنا ميثاق.» «٢»
و السند لا بأس به كما لا يخفى على أهله.

و لعل المقصود بالميراث و التجاره و ما أعطيه بقرينه السؤال خصوص السرارى و الفتيات. و لو سلم إرادته الأعم فيحمل على خصوص ما انتقل إليه ممن لا- يعتقد الخمس أو ممن لا يخمس أيضا و إن اعتقده كما قد يقال، و لا يشمل الخمس المتعلق بأموال نفسه إذ الظاهر من الحديث كون الشئ متعلقا لحق الإمام قبل أن ينتقل

(١)- الوسائل ٦ / ٣٨٠، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٤

إليه. و لو سلم العموم فيجب أن يحمل على ذلك أيضا جمعا بين هذا السنخ من الأخبار و بين ما دلّ على مطالبه الأئمه «ع» للخمس و نصبهم الوكلاء لأخذه و مطالبته، و هذه الأخبار صدرت عن الأئمه المتأخرين، فتقدم على أخبار التحليل.

و قد مرّ تفصيل ذلك فى خمس أرباح المكاسب، فراجع.

٧- و ما عن تفسير الإمام العسكرى «ع»، عن آبائه، عن أمير المؤمنين - عليه السلام - أنه قال لرسول اللّٰه «ص»: «قد علمت يا رسول اللّٰه، أنه

سيكون بعدك ملكك عضو و جبر فيستولى على خمسى من السبى و الغنائم و يبيعونه فلا يحل لمشتريه لأن نصيبى فيه فقد و هبت نصيبى منه لكل من ملك شيئا من ذلك من شيعتى لتحل لهم منافعهم من مأكلا و مشرب، و لتطيب موالدهم و لا يكون أولادهم أولاد حرام. قال رسول الله «ص»: ما تصدق أحد أفضل من صدقتك و قد تبعك رسول الله «ص» فى فعلك أحلّ الشيعه كل ما كان فيه من غنيمه و بيع من نصيبه على واحد من شيعتى و لا أحلّها أنا و لا أنت لغيرهم.» (١)

٨- و مما ورد فى تحليل السبايا خبر عبد العزيز بن نافع، قال: طلبنا الإذن على أبى عبد الله «ع»: و أرسلنا إليه فأرسل إلينا: ادخلوا اثنين اثنين، فدخلت أنا و رجل معى، فقلت للرجل: أحبّ أن تحل بالمسألة، فقال: نعم، فقال له: جعلت فداك إن أبى كان ممن سباه بنو أميه و قد علمت أن بنى أميه لم يكن لهم أن يحرموا و لا- يحللوا و لم يكن لهم مما فى أيديهم قليل و لا كثير و إنما ذلك لكم، فإذا ذكرت الذى كنت فيه دخلنى من ذلك ما يكاد يفسد علىّ عقلى ما أنا فيه. فقال له: أنت فى حل مما كان من ذلك، و كل من كان فى مثل حالك من ورائى فهو فى حل من ذلك. الحديث.» (٢)

و لا يخفى أن تحليل الآباء تدلّ على تحليل الأمهات بطريق أولى تحقيقا لطيب الولاده.

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره الصريحه أو الظاهره بعمومها أو إطلاقها فى تحليل المناكح بالتفسير الأول أعنى السبايا و السرارى المغنومه من أهل الحرب، و قد

الوسائل ٦ / ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ٢٠.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٨٤، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ١٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٥

كثرت في تلك الأعصار و كثر ابتلاء الشيعة بها بالاشترء أو الجائزه أو الوراثه أو نحو ذلك.

و قد صحّ السند في بعضها و انجبرت بعمل الأصحاب. مضافا إلى ما أشرنا إليه من العلم الإجمالي بصدور بعضها، و نعبّر عنه بالتواتر الإجمالي، فلا يرد عليها ما قد يقال: من أن الشبهه في المقام موضوعيه و هي صدور الإذن من الأئمه - عليهم السلام - فلا ترفع اليد عن أصاله عدم الإذن إلّا بحجه من علم أو بينه. و خبر الثقة غير ثابت الحجيه في الموضوعات. و شهاده جمع من العلماء العدول بالتحليل لا تجدى لاستنادها إلى الحدس. هذا.

و الأخبار مورد بعضها الخمس، و مورد البعض الفىء مثل ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب و ما حصل في الحرب بغير إذن الإمام.

و المتيقن من مواردها بحكم الغلبه في تلك الأعصار هو ما ينتقل إلى الشيعة من أيدي من لا- يعتقد بالخمس و حق الإمام بالشراء و الجائزه و نحوهما كسبايا بنى أميه و بنى العباس و عمّالهم ممن لم يكن بدّ للشيعة من الاختلاط معهم و البيع و الشراء منهم و أنه لم يمكن اعتزالهم عنهم بوجه من الوجوه.

و على هذا فيشكل شمولها لما سباه الشيعة المعترف بالخمس و حق الإمام بنفسه فضلا عن السبي الذي صار من أموال التجاره و تعلق به خمس الأرباح.

و ربما يشهد بذلك إطلاق صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله «ع» في الرجل من أصحابنا يكون في لوائهم و يكون

معهم فيصيب غنيمته؟ قال: «يؤدى خمسا و يطيب له.» «١»

و قوله في صحيحه على بن مهزيار فيما فيه الخمس: «و مثل عدو يصطلم فيؤخذ ماله ... و ما صار إلى قوم من موالى من أموال الخرميه الفسقه. الحديث.» «٢» فتأمل. هذا.

و مقتضى عموم التعليل بطيب الولاده عموم التحليل لجميع ما كان فيها للأئمه «ع» من الحق فيعم الفى ء و الخمس بأجمعه حتى سهام الأصناف الثلاثه.

(١) - الوسائل ١٦ / ٣٤٠، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨.

(٢) - الوسائل ١٦ / ٣٥٠، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٦

و ما فى المختلف عن ابن الجنيد: من المناقشه فى تحليل سهام الأصناف الثلاثه حيث قال:

«و تحليل ما لا يملك جميعه عندى غير مبرئ لمن وجب عليه حق منه لغير المحلل لأن التحليل إنما هو مما يملكه المحلل لا مما لا ملك له و إنما إليه ولايه قبضه» «١»

ساقط عندنا بعد ما فصلناه فى محله من كون الخمس بأجمعه حقا وحدانيا يكون زمام أمره بيد الإمام، غايه الأمر أن عليه سدّ خله بنى هاشم. و مقتضى التعليلات أيضا إرادته تحليل الجميع و إلا لما حصل طيب الولاده.

نعم هنا شىء ينبغى الالتفات إليه، و هو أن أكثر الأخبار الوارده فى تحليل الخمس فى المقام موردها خمس الغنائم و السرارى المبتلى بها فى تلك الأعصار مع أن الغزوات كانت بتصدى خلفاء الجور و عمالهم. و مقتضاه كون هذه الغنائم بأجمعها للإمام على ما أفتى به المشهور من أصحابنا و دلت عليه مرسله الوراق، فما وجه قصر التحليل على الخمس؟

و قد يجاب عن ذلك بأن نفس تلك

الغزوات كانت موردا لرضا أئمتنا- عليهم السلام- لوقوعها فى طريق بسط الإسلام كما يشهد بذلك دعاء الإمام السجاد- عليه السلام- لجيوش المسلمين و سراياهم.

و قد مرّ تفصيل البحث فى ذلك فى الثامن من أقسام الأنفال، فراجع. هذا كله فيما يتعلق بالتفسير الأول للمناكح.

و أما التفسير الثانى للمناكح

أعنى السرايا المشتره أو الزوجات المهوره بالأرباح و نحوها مما يتعلق بها الخمس، فنقول: إن كان الثمن أو المهر من الأرباح فى أثناء السنه فعدم الخمس فيه واضح بعد كونه من المؤونه، و الخمس بعد المؤونه، فلا وجه لذكره بخصوصه و لا لتخصيصه بالشيعه و لا لأن يعبر عنه بالتحليل.

و إن كان من غير الأرباح أو منها بعد السنه و تعلق الخمس به فلا دليل على

(١)- المختلف / ٢٠٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٧

تحليله. و شمول النصوص السابقه و سائر أخبار التحليل له ممنوع، إذ الظاهر أن محط النظر فيها كما مرّ السرارى و الأموال المغنومه التى كثر الابتلاء بها فى تلك الأعصار كسرايا بنى أميه و بنى العباس و غنائمهم و كذلك الأموال التى كانت تنتقل إلى الشيعه ممن لا يعتقد بالخمس و حق الإمام، فلا تعرض لها لما يتعلق به الخمس عند نفسه من الأرباح و غيرها إذ الأئمه- عليهم السلام- كانوا يطالبون الخمس من شيعتهم. هذا مضافا إلى أن حرمه مهر الزوجه لا توجب بطلان النكاح و خبث الولاده فلا يناسبه التعليل بطيب الولاده المذكور فى هذه الأخبار.

و أما التفسير الأول للمساكن،

أعنى ما اغتنم من الكفار فإن كان بغير إذن الإمام كان من الأنفال على المشهور نظير أرض الموات، و سيأتى البحث فى تحليل الأراضى و الأخبار الوارده فيه، و كأنه مما لا إشكال فيه.

و إن كان بإذن الإمام كانت الأرض للمسلمين، و قد قرّبنا فى محله عدم وجوب الخمس فى الأراضى المفتوحه عنوه و لكن زمام أمرها بيد الإمام يقبلها بالذى يرى صلاحا لهم. و فى عصر الغيبه لو وقعت تحت استيلاء سلاطين الجور و بليت الشيعه بالمعامله

معهم و التقبل منهم و دفع الخراج إليهم فمقتضى القاعده و إن كان حرمه ذلك لكن الظاهر من الأخبار و الفتاوى إجازة أئمتنا «ع» لذلك و تنزيل أعمالهم منزله أعمال السلطان العادل تسهلا لشيعتهم.

و إن لم تكن تحت استيلاء سلاطين الجور فالقاعده تقتضى أن يكون المتصدى لتقيلها هو الفقيه الجامع لشرائط الحكم، و لو لم يوجد أو تعذر الرجوع إليه فعدول المؤمنين لكونه من أهم مصاديق الحسبه.

و الشيخ الأعظم فى مبحث شرائط العوضين من المكاسب احتمل فى المسأله خمسه أوجه «١» و لكن المستفاد من التهذيب و الدروس و جامع المقاصد و الحدائق و نحو ذلك القول بتحليلها للشيعة كالأنفال و يستدل عليها بصحيحه عمر بن يزيد و غيرها

(١) - المكاسب / ١٦٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٨

مما يأتى عن قريب لبيان تحليل الأراضى فى عصر الغيبه. و قد مرّ البحث فى حكم الأراضى المفتوحه عنوه مستوفى فى الجهه السادسه من فصل الغنائم، فراجع.

و أما التفسير الثانى للمساكن،

أعنى المتخذة فى الأراضى المختصه بالإمام فقد عرفت أن حليه التصرف إجمالاً فى مثل الأراضى و الجبال و ما فيهما و يتبعهما فى عصر الغيبه كأنها واضحه مفروغ عنها و لا يظن بأحد إنكارها، و لا تختص بالمساكن بل تعم مطلق ما يحتاج إليها من أرض الزراعه و الاستطراق و المساجد و المقابر و مراكز التجاره و الصناعه و غيرها مما يحتاج إليها فى المعاش و المعاد. فإن كانت هنا حكومه عادله واجده للشرائط تنظم طرق الاستفاده منها و كفياتها فالظاهر أن الحليه ثابتة فى إطار مقرراتها كما مرّ وجهه، و إلا فلا بد من تحقق الحليه و الإباحه بمقدار الضروره و الاحتياج قطعاً فإن الأرض

و ما فيها أموال عامه خلقت لرفع حاجات الأنام و لا يمكن إدامه الحياه بدونها، فتخصيص التحليل بالمساكن بلا وجه إلّا أن يراد بها المعنى الأعم فيراد بها كل أرض يحتاج إليها الإنسان في معاشه و معاده.

و يدلّ على التحليل فيها- مضافا إلى ما مرّ من استقرار السير على التصرف فيها حتى في أعصار الأئمه «ع» و لزوم الحرج بل اختلال النظام بدونها و الأخبار الكثيره الوارده من طرق الفريقين في الترغيب في إحياء الموات و أن من أحيائها فهي له كما يأتي تفصيله في المسائل الآتيه- أخبار مستفيضه ذكرها هنا:

١- ما رواه الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: رأيت مسمعا بالمدينه و قد كان حمل إلى أبي عبد الله «ع» تلك السنه مالا فردّه أبو عبد الله «ع» فقلت له: لم ردّ عليك أبو عبد الله المال الذي حملته إليه؟ قال: فقال لى: إني قلت له حين حملت إليه المال: إني كنت وليت البحرين الغوص فأصبت أربعمائيه ألف درهم و قد جئتك بخمسها بثمانين ألف درهم و كرهت أن أحبسها عنك و أن أعرض لها و هي حقك الذي جعله الله- تبارك و تعالى- في أموالنا. فقال أ و مالنا من الأرض و ما أخرج الله منها إلّا الخمس؟

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٢٩

يا أبا سيّار! إن الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شىء فهو لنا. فقلت له: و أنا أحمل إليك المال كله؟ فقال: يا أبا سيّار، قد طيناه لك و أحللناك منه فضّم إليك مالك. و كل ما في أيدي شيعتنا من الأرض

فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما كان في أيديهم و يترك الأرض في أيديهم. و أما ما كان في أيدي غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا، فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.

قال عمر بن يزيد: فقال لى أبو سيار: ما أرى أحدا من أصحاب الضياع و لا من يلى الأعمال يأكل حلالا غيرى إلّا من طيبوا له ذلك. «١»

و رواه الشيخ أيضا بتفاوت ما، فراجع. «٢»

و السند إلى عمر بن يزيد صحيح، و الظاهر أن المراد به عمر بن محمد بن يزيد بياع السابري فهو أيضا ثقه و مسمع بن عبد الملك يكنى أبا سيار و يلقب بكردين بكسر الكاف ثقه أيضا على المشهور فالروايه صحيحه.

و يظهر من إتيانه الخمس بأجمعه إلى الإمام و التعبير عنه بقوله: «و هى حقك» و تقرير الإمام لذلك أنّ الخمس كما مرّ منّا مرارا بأجمعه حق و حدانى للإمام يجب أن يؤتى بأجمعه إليه و لا- يجوز توزيعه بدون إذنه، و كان هذا مركزا فى أذهان أصحاب الأئمه «ع».

و يستدل بهذه الصحيحه على أن كل ما كان فى أيدي الشيعة من الأراضى و ما فيها من المعادن و الأعشاب و الأشجار فهى محلل لهم فى حال الهدنه و الغيبه بلا طسق و لا خراج سواء كانت من الأنفال أو كانت للمسلمين كالمفتوحه عنوه حيث إن زمام أمرها أيضا إلى الإمام.

و تدل أيضا على أنهم لا يملكون رقبه الأرض و لذا يطلب منهم القائم «ع» الطسق عند قيامه بلحاظ السنين الآتية. و تدل أيضا على عدم التحليل لغير الشيعة.

و يمكن أن يقال: إن قيام القائم من باب المثال فيكون كناية عن انعقاد الحكومه

الحقه و إن كانت بتصدى الفقيه الصالح الواجد لشرائط الحكم فيجوز له

(١)- الكافي ١ / ٤٠٨، كتاب الحججه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٨٢، الباب ٤ من أبواب الأنفال...، الحديث ١٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٠

مطالبه الطسق و الخراج كما قوينا ذلك سابقا. و تحليل الخمس فى مورد خاص لمسمع لا يدلّ على تحليل الخمس لجميع الشيعه. و تحليل الأرض بلا خراج لا يدلّ على تحليل خمس الأرباح و نحوها مما يتعلق بمال نفسه.

هذا كله على فرض كون اللام فى قوله: «الأرض كلها لنا» و كذا ما بعده للاستغراق، و لكن من المحتمل أن يراد بها العهد فتكون إشاره إلى مثل أرض البحرين و بحرهما، حيث إن البحرين على ما فى موثقه سماعه «١» تكون مما لم يوجف عليها بخيل و لا-ركاب فتكون من الأنفال، و البحر أيضا يكون من الأنفال عندنا فتكون فوائدهما أيضا للإمام، فاستفاده حكم الأرض المفتوحه عنوه من هذه الصحيحه و الحكم بالتحليل فيها بلا خراج مشكل.

٢- و هنا صحيحه أخرى لعمر بن يزيد فى خصوص الأرض الخربه قال:

سمعت رجلا من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله «ع» عن رجل أخذ أرضا مواتا تركها أهلها فعمرها و كرى أنهارها و بنى فيها بيوتا و غرس فيها نخلا و شجرا. قال: فقال أبو عبد الله «ع»: «كان أمير المؤمنين «ع» يقول: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهى له و عليه طسقتها يؤديه إلى الإمام فى حال الهدنه فإذا ظهر القائم فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه.» «٢»

و ظاهرها تحليل الأرض الخربه و هى من الأنفال أيضا كما مرّ. و

يظهر منها عدم منافاه التحليل لثبوت الطسق، و لازمه و لازم جواز أخذها منه عدم ملكيه الرقبه بالإحياء و لعل المقصود بالإمام فيها مطلق الإمام العادل لا خصوص الإمام المعصوم.

٣- ما رواه الكليني بسنده، عن يونس بن ظبيان أو المعلى بن خنيس، قال:

قلت لأبي عبد الله «ع»: ما لكم من هذه الأرض؟ فتبسم ثم قال: «إن الله - تبارك و تعالی - بعث جبرئيل و أمره أن يخرق بإبهامه ثمانيه أنهار في الأرض منها سيحان و جيحان و هو نهر

(١)- الوسائل ٦/ ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٨.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣١

بلخ، و الخشوع و هو نهر الشاش، و مهران و هو نهر الهند، و نيل مصر، و دجله و الفرات، فما سقت أو استقت فهو لنا، و ما كان لنا فهو لشيعتنا، و ليس لعدونا منه شيء إلا ما غضب عليه، و إن ولينا لفي أوسع فيما بين ذه إلى ذه - يعنى بين السماء و الأرض - ثم تلا هذه الآيه: «قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» المغضوبين عليها «خَالِصَةً» لهم «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بلا غضب. «١»

و السند ضعيف إلا أن يقال: إن قول الكليني في ديباجه الكافي: «بالآثار الصحيحه عن الصادقين «ع» و السنن القائمه التي عليها العمل» «٢» لا يقل عن توثيق مثل ابن فضال و ابن عقده، فتدبر.

و ذكر دجله و الفرات شاهد على إراداه أرض الأنفال و أرض الخراج معا فإن عمدته أرض العراق مما فتحت عنوه، و ذكر الأنهار من جهه أن قيمه الأراضي كانت بمياهاها. و لا بعد في

عدم تحليل الأرض و ما فيها لغير الشيعة، إذ الأراضى و المياه و ما أخرج الله منهما أموال عامه خلقها الله للأنام، و غاية خلقه هى المعرفة و العباده على الطريق الحق، فيكون تصرف أهل الباطل فيها على خلاف الغايه المترقبه منها. و هل كون الأرض منهم لشيعتهم يدل على عدم وجوب الخراج أيضا أو يكون أعم من ذلك؟ كلاهما محتمل.

و قد يتوهم أن قوله: «و ما كان لنا فهو لشيعتنا» يدل بعمومه على تحليل الخمس و الأنفال معا، بجميع أقسامهما و أصنافهما. و فيه أن الظاهر من الموصول هنا هو العهد لا العموم، و على تقدير العموم يخصص بما دل على مطالبه الأئمه «ع» للخمس كما مرّ فى محله.

٤- خبر داود بن كثير الرقى، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سمعته يقول: «الناس كلهم يعيشون فى فضل مظلمتنا إلا أنا أحللنا شيعتنا من ذلك.» «٣»

و قد يستدل بالخبر على تحليل كل ما لهم - عليهم السلام - من الحقوق المتعلقة

(١) - الكافى ١ / ٤٠٩، كتاب الحجّه، باب أن الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ٥؛ الوسائل ٦ / ٣٨٤، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٧.

(٢) - الكافى ١ / ٨.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٨٠، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٢

بالإمامه فيعم الخمس و الأنفال و الأراضى المفتوحه عنوه، و لكن شموله لتحليل مثل خمس الأرباح و نحوها ممنوع بل شموله للأنفال التى لا يتوقف معيشه عامه الناس عليها كميراث من لا وارث له أيضا ممنوع، و كيف كان فدلالته على تحليل الأراضى و نحوها للشيعة بلا إشكال.

٥- خبر الحارث بن المغيرة النصرى، قال: دخلت على أبي

جعفر «ع» فجلست عنده فإذا نجّيه قد استأذن عليه فاذن له، فدخل فجثا على ركبتيه ثم قال: جعلت فداك إنني أريد أن أسألك عن مسأله و الله ما أريد بها إلا فكاك رقبتي من النار، فكأنه رق له فاستوى جالسا فقال: يا نجّيه! سلني، فلا تسألني عن شيء إلا أخبرتك به.

قال: جعلت فداك ما تقول في فلان و فلان؟ قال: يا نجّيه، إن لنا الخمس في كتاب الله، و لنا الأنفال، و لنا صفو المال، و هما و الله أول من ظلمنا حقنا في كتاب الله (إلى أن قال:): اللهم إنا قد أحللنا ذلك لشيعتنا. قال ثم أقبل علينا بوجهه فقال: يا نجّيه، ما على فطره إبراهيم غيرنا و غير شيعتنا. « ١ »

و ظاهر هذا الخبر تحليل جميع حقوقهم من الخمس و الأنفال و صفو المال للشيعة، اللهم إلا أن يحمل الخمس فيه بقرينه صفو المال على خمس الغنائم فقط. هذا.

و لكن قد مرّ أن مطالبه الأئمة المتأخرين لخمس الأرباح و نحوها يدفع تحليل الخمس بإطلاقه. و قد مرّ أيضا أن تحليل الأنفال للشيعة لا يلزم كونه مجانا و بلا عوض مطلقا و لا يلزم عدم جواز دخل الحكومه الصالحه فيها.

٦- خبر أبي حمزه، عن أبي جعفر «ع» (في حديث)، قال: «إن الله جعل لنا أهل البيت سهاما ثلاثة في جميع الفى ء فقال - تبارك و تعالى -: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِأَيِّدِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ.» فنحن أصحاب الخمس و الفى ء و قد حرمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا. و الله يا أبا حمزه، ما من أرض تفتح و لا خمس يخمس فيضرب على

شىء منه إلا كان حراما على من يصيبه فرجا كان أو مالا.» (٢)

(١) - الوسائل ٦ / ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ١٤.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ١٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٣

و ظاهره كونه فى مقام بيان المستثنى منه و عقد النفى أعنى عدم التحليل لغير الشيعة فلا إطلاق فيه للمستثنى فلا يدل على التحليل مطلقا للشيعة.

و لو سلم وجب أن يحمل تحليل الخمس فيه على مثل المناكح و المساكن و نحوهما، لما مرّ من أن أكثر أخبار التحليل صادرة عن الصادقين «ع» و نحن نرى الأئمة المتأخرين «ع» عنهما يطالبون الخمس و يعينون الوكلاء لمطالبته، بل روى الصدوق بإسناده، عن عبد الله بن بكير، عن أبى عبد الله «ع» أيضا أنه قال: «إنى لآخذ من أحدكم الدرهم و إنى لمن أكثر أهل المدينة مالا ما أريد بذلك إلا أن تطهروا.» (١) فراجع ما حررناه فى خمس أرباح المكاسب. (٢)

و بالجمله فتحليل الأنفال إجمالا فى عصر الغيبة و لا سيما مثل الأراضى و الجبال و ما فيهما مما يحتاج إليها الأنام فى معاشهم و جرت السيره فى جميع الأعصار على التصرف فيها مما لا إشكال فيه من غير فرق بين العناوين الثلاثة و غيرها، فتخصيص التحليل بالعناوين الثلاثة فى باب الأنفال مما لا وجه له، فتدبر.

و أما التفسير الثالث للمساكن،

أعنى ما اتخذت بثمن يتعلق به الخمس من الأرباح و غيرها، فإن اتخذت بالأرباح فى أثناء السنه كانت من المؤونه و لا خمس فيها، إذ الخمس بعد المؤونه، و إلّا فلا دليل على تحليلها كما مرّ نظيره فى المناكح، فراجع.

نعم فى الجواهر قال:

نجف آبادى، حسين على

منتظري، دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ١٣٣

«و يمكن أن يراد باستثناء المناكح و المساكن أنه لا بأس باتخاذهما من الربح في أثناء السنه و إن تعلق به الخمس و أنه لا يجب إخراجها بعد السنه بخلاف غيرهما من المؤن فإنه لا يستثنى له إلا مقدار السنه ... فلا يرد عليه أنهما كغيرهما من المؤن.» (٣)

(١)- الوسائل ٦/ ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٢)- راجع كتاب الخمس / ١٥١ و ما بعدها؛ و راجع ٣ / ٧٠ و ما بعدها من هذا الكتاب.

(٣)- الجواهر ١٦ / ١٥٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٤

أقول: لا خصوصيه للمسكن و المنكح فيما ذكره من الفرق، فإن العرف يفرقون في المؤونه بين ما ينتفع به بإتلافه و ما ينتفع به مع بقاء عينه، و التقيد بالسنه يكون في القسم الأول لا- في الثاني مطلقا. ثم إن تعبير صاحب الجواهر بقوله: «و إن تعلق به الخمس» يرد عليه أن الخمس لا يتعلق بما يصرف في المؤونه كما هو واضح. هذا.

و أما التفسير الأول للمتاجر،

أعنى ما يشتري من مغانم الحرب سواء كانت بأجمعها للإمام أو ببعضها، فيدلّ على جوازه و حليته أخبار:

١- معتبره أبي خديجه التي مرّت في المناكح، «١» أخذنا بإطلاق قول السائل: «أو ميراثا يصيبه أو تجاره أو شيئا أعطيه»، و جواب الإمام «ع» بقوله: «هذا لشيعتنا حلال.» و لكن قد مرّ ممّا احتمال حمل جميع الفقرات على خصوص المناكح بقريته قول السائل: «حلّل لي الفروج.»

٢- و ما مرّ عن تفسير الإمام

العسكري «ع» من تحليل أمير المؤمنين «ع» نصيبه من السبي والغنائم، فراجع. «٢»

٣- خبر يونس بن يعقوب، قال: كنت عند أبي عبد الله «ع» فدخل عليه رجل من القمطين فقال: جعلت فداك تقع في أيدينا الأموال والأرباح و تجارات نعلم أن حقك فيها ثابت و أنا عن ذلك مقصرون؟ فقال أبو عبد الله «ع»: «ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم.» «٣»

رواه الشيخ والصدوق. و في طريق الشيخ محمد بن سنان، و في طريق الصدوق الحكم بن مسكين «٤» و كلاهما مختلف فيهما، و لكن لا يبعد إدراج الثاني في الحسان فالسند لا بأس به.

(١)- الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٤.

(٢)- راجع الوسائل ٦ / ٣٨٥، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢٠.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٨٠، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٦.

(٤)- راجع الفقيه ٤ / ٤٥٢ (المشيخة).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٥

و الظاهر أن مورد السؤال أعم من مغنم الحرب فيشمل الجواب بترك الاستفصال للتفسير الثاني و الثالث بل الرابع أيضا على احتمال.

و أما ما تعلق به الخمس عند نفس الشيعي من الأرباح و غيرها فانصراف السؤال و الجواب عنه واضح، إذ الظاهر من السؤال كون تعلق الحق قبل وقوع المال في يده، و الظاهر أن المراد بقوله «ع»: «ذلك اليوم» زمان عدم بسط الحكومه الحقه و كون الشيعه في نظام معاشهم محتاجين إلى معاشره المخالفين و المعامله معهم بالبيع و الشراء و نحوهما فتشمل الروايه بمناطقها لزمان الغيبه أيضا.

٤- خبر الحارث بن المغيرة النصرى عن أبي عبد الله «ع»، قال: قلت له: إن لنا أموالا من غلات و تجارات

و نحو ذلك و قد علمت أن لك فيها حقا. قال: «فلم أحلنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم، و كل من والى آبائى فهو فى حلّ مما فى أيديهم من حقا، فليبلغ الشاهد الغائب.» «١»

و السند مخدوش بأبى عماره، فإنه مجهول و لكن الراوى عنه البزنطى و هو من أصحاب الإجماع. و ظاهر الروايه تحليل حق الإمام مطلقا حتى بالنسبه إلى ما تعلق بالمال عند الشخص و لكن يجب حملها على ما تعلق به الحق عند الغير ثم انتقل إلى الشخص جمعا بينها و بين الأخبار الكثيره الصادره عن الأئمه المتأخرين «ع» الداله على ثبوت الخمس فى الأرباح و غيرها و المطالبه به و نصب الوكلاء لأخذه و قد مرّ تفصيل ذلك فى خمس الأرباح، فراجع.

و أما التفسير الثانى للمتاجر،

أعنى ما يشتري من الأراضى و الأشجار و نحوهما مما يختص بالإمام فيدلّ على تحليله مضافا إلى إطلاق روايتى يونس و الحارث مطلق ما دلّ على تحليل الأنفال من الأراضى و نحوها فى عصر الغيبه، فمن أحيائها أو حازها بحيازته مملكه جاز له بيعها و جاز اشتراؤها منه قهرا.

(١) - الوسائل ٦ / ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٦

و أما التفسير الثالث للمتاجر،

أعنى ما يشتري ممن لا يعتقد الخمس فيدلّ على تحليله مضافا إلى إطلاق الخبرين، استقرار السيره على معاشره الشيعة للكفار و أهل الخلاف و المعامله معهم حتى فى أعصار الأئمه «ع» مع عدم التزامهم بخمس الأرباح و نحوها و لزوم الحرج الشديد لو بنى على التحريم و وجوب التخمس لما وصل إلى أيدى الشيعة من قبلهم، و يظهر من لحن أخبار التحليل برمتها إشفاق الأئمه «ع» و رأفتهم بالنسبه إلى شيعتهم و كونهم بصدد تسهيل الأمر عليهم حين استيلاء الدول الجابره عليهم و ابتلائهم بالمعامله معهم و مع أتباعهم و أشياعهم، فتتبع.

و أما التفسير الرابع للمتاجر،

أعنى ما يشتري ممن لا يخمس و لكنه يعتقد، فيظهر من تفسير السرائر للمتاجر شمول التحليل له أيضا، قال فيه:

«و المراد بالمتاجر أن يشتري الإنسان مما فيه حقوقهم و يتجر فى ذلك، و لا يتوهم متوهم أنه إذا ربح فى ذلك المتجر شيئا لا يخرج منه الخمس، فليحصل ما قلناه فرما اشتبه.» «١»

و قال فى الروضه فى تفسيرها:

«الشراء ممن لا يعتقد الخمس أو ممن لا يخمس.» «٢»

و أفتى بذلك بعض المتأخرين أيضا.

و يمكن أن يستدل لذلك بإطلاق خبرى يونس و الحارث و بلزوم الحرج الشديد أيضا لو بنى على التحريم لعدم التزام أكثر الشيعة عملا- بتخميس الأرباح و غيرها، فلو بنى على عدم المعامله معهم أو تخميس ما وصل إلينا من قبلهم لوقعت الشيعة المتعبدون الملتزمون فى الحرج الشديد، و مذاق أئمتنا «ع» و سيرتهم كان على تسهيل الأمور لشيعتهم الملتزمين كما يشهد بذلك لسان أخبار التحليل بكثرتها. هذا.

(١)- السرائر / ١١٦.

(٢)- اللمعه الدمشقيه ٢ / ٨٠ (- ط. أخرى ١ / ١٨٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٧

و لكن مع

ذلك كله الأحوط هو التخمس، إذ يمكن دعوى انصراف الخبرين بحكم الغلبه إلى ما كان يصل إلى الشيعة من أيدي المخالفين، و لم يحرز كون الشيعة في أعصار الأئمة «ع» تاركين لوظيفه التخمس بل لعلهم كانوا أقلية ملتزمه بوظيفتها.

هذا مضافا إلى أن الجمع بين هذين الخبرين و بين خبر أبي بصير، عن أبي جعفر «ع» في حديث قال: «لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئا حتى يصل إلينا حقنا.» «١»

و خبره الآخر عنه «ع» قال: سمعته يقول: «من اشترى شيئا من الخمس لم يعذره الله، اشترى ما لا يحل له.» «٢»

و خبر إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئا أن يقول: يا رب اشتريته بمالي حتى يأذن له أهل الخمس.» «٣» يقتضى حمل الخبرين على الاشتراء ممن لا يعتقد، و الأخبار الأخيره على الاشتراء ممن يعتقد و لا يخمس.

اللهم إلا- أن يقال: إن هذا الجمع تبرعى لا شاهد له، فالأولى أن تحمل الأخبار الأخيره بقرينه أخبار التحليل للشيعة على عدم التحليل لأهل الخلاف و عدم كونهم معذورين فى اشتراء حقوق الأئمة «ع» و تصرفهم فيها كما يشعر بعدم التحليل لهم بعض أخبار التحليل أيضا فيبقى إطلاق الخبرين بالنسبه إلى التفسير الرابع للمتاجر بحاله، فتدبر جيدا.

و اعلم أن الروايه الأولى لأبى بصير فى سندها على بن أبى حمزه البطائنى الواقفى و حاله معلوم.

و الروايه الثانيه له رواها فى الوسائل فى الباب الحادى و العشرين من أبواب

(١)- الوسائل ٦ / ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٣٨ و ٣٧٦، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥،

و الباب ٣ من أبواب الأنفال...، الحديث ٥، و ٢٧٥ / ١٢، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٦.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٧٨، الباب ٣ من أبواب الأنفال...، الحديث ١٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٨

عقد البيع «١»، عن الشيخ، عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبان، عن أبي بصير. فالسند موثوق به.

و رواها أيضا في الباب الثالث من أبواب الأنفال «٢»، عن الشيخ، عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن القاسم، عن أبان، عن أبي بصير. و المراد بالحسين بن سعيد و بالقاسم قاسم بن محمد الجوهري. فالسند لا بأس به إلا- من ناحيه القاسم فإن فيه كلاما. و رواها أيضا في باب وجوب الخمس «٣»، إلا أنه ذكر بدل «الحسين عن قاسم»، «الحسين بن القاسم» و هو مصحف كما يظهر بالمراجعه إلى التهذيب «٤». و روايه إسحاق بن عمار مرويه عن تفسير العياشي، فتكون مرسله.

خاتمه نتعرض فيها لأموار ترتبط بأخبار التحليل:

[الأول: الحكم بتحليل الخمس مطلقا في عصر الغيبه ممنوع]

الأول: قد مرّ منا في خمس أرباح المكاسب بحث فيما ورد من الأخبار في التحليل و قلنا هناك إن الحكم بتحليل الخمس مطلقا في عصر الغيبه ممنوع أشد المنع، إذ بعض الأخبار يدلّ على تحليل خصوص المناكح، و بعضها على تحليل الفى ء و غنائم الحرب الواصله إلى الشيعة من أيدي خلفاء الجور و عمالهم، و بعضها على تحليل ما ينتقل إلى الشيعة ممن لا يعتقد الخمس أو لا يخمس، و بعضها على تحليل الأراضي و نحوها من الأنفال.

(١) - الوسائل ١٢ / ٢٧٥، الباب ٢١ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ٦.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٧٦، الباب ٣ من أبواب الأنفال...، الحديث ٥.

(٣) -

الوسائل ٦ / ٣٣٨، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥.

(٤) - التهذيب ٤ / ١٣٦، كتاب الزكاه، باب الزيادات من الأنفال، الحديث ٣ (- ط. القديم ١ / ٣٨٨).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٣٩

و جميع أخبار التحليل وردت عن الإمامين الهمامين: الباقر و الصادق - عليهما السلام - إلّا صحيحه على بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني «ع» و التوقيع المروي عن صاحب الزمان «ع»، لكن مورد الأول خصوص صورته الإعواز: قال ابن مهزيار:

قرأت في كتاب لأبي جعفر «ع» إلى رجل يسأله أن يجعله في حلّ من مأكله و مشربه من الخمس فكتب «ع» بخطه: «من أعوزه شىء من حقى فهو في حلّ». «١» فهذه الصحيحه بنفسها شاهده على أن البناء و العمل في عصر الإمام الجواد «ع» كان على أداء الخمس و لذا استحل الرجل لنفسه فيعلم بذلك أن أخبار التحليل الصادره عن الصادقين «ع» بكثرتها لم تكن بإطلاقها موردا للعمل في ذلك العصر.

و في التوقيع يوجد نحو إجمال لاحتمال كون اللام في قوله: «و أما الخمس فقد أبيع لشيعتنا و جعلوا منه في حلّ إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم و لا تخبث» «٢» للعهد لا - للاستغراق فتكون إشاره إلى سؤال السائل و هو غير معلوم، فلعله كان في مورد خاص كما يشهد بذلك تعليقه بطيب الولاده.

و قد وردت في قبال أخبار التحليل أخبار كثيره داله على وجوب الخمس ظاهره في بيان الحكم الفعلى و أن الأئمه «ع» كانوا يطالبونه و يعينون و كلاءه لأخذة و أكثرها صادره عن الأئمه المتأخرين عن الصادقين كما يظهر لمن راجع أخبار خمس أرباح المكاسب، «٣» فلا يبقى مجال لأخبار التحليل الصادره عنهما.

و بعضها

صادره عن الإمام الصادق «ع» أيضا كقوله: «إني لأخذ من أحدكم الدرهم و إني لمن أكثر أهل المدينة مالا ما أريد بذلك إلا أن تطهروا.» «٤»

و قوله «ع»: «خذ مال الناصب حيشما و جدته و ادفع إلينا الخمس.» «٥»

و صحيحه الحلبي عنه «ع» في الرجل من أصحابنا يكون في لوائهم و يكون

(١) - الوسائل ٦ / ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال ...، الحديث ١٦.

(٣) - الوسائل ٦ / ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس.

(٤) - الوسائل ٦ / ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

(٥) - الوسائل ٦ / ٣٤٠، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١٤٠

معهم فيصيب غنيمه، قال: «يؤدى خمسا و يطيب له.» «١» و غير ذلك مما يدل على فعلية وجوب الخمس. فالقول بتحليل الخمس مطلقا مما لا يساعد عليه الأدلة.

هذا مضافا إلى أن مصارف الخمس بسعتها و منها فقراء بنى هاشم باقيه بحالها فكيف يعقل تحليله مع بقاء المصارف و حكمه التشريع، فراجع ما حرّراه هناك «٢».

[الثانى: الأراضى المفتوحة عنوه إذا وقعت تحت استيلاء خلفاء الجور فظاهر الأخبار و فتاوى الأصحاب إجازة أئمتنا «ع» لذلك]

الثانى: قد مرّ في بحث الأراضى المفتوحة عنوه في فصل الغنائم أن هذه الأراضى إذا وقعت تحت استيلاء خلفاء الجور و بليت الشيعة بمعاملتهم و الرجوع إليهم فى قبالة الأرض و دفع الخراج إليهم أو أخذه منهم بلا عوض أو بعوض فالظاهر من الأخبار الكثيره و فتاوى الأصحاب إجازة أئمتنا «ع» لذلك بأن يعاملوا أئمه الجور معاملة أئمه العدل تسهيلا لشيعتهم.

فنقول: هذا الملاك موجود فى جميع ما يكون لأئمه العدل بجهه إمامتهم فاستولى عليه أئمه الجور بهذا العنوان

كمغانم الحرب و أقسام الأنفال بل و الأخماس و الزكوات.

و لذا قال فى كشف الغطاء بعد عدّ الأنفال على ما حكاه عنه فى الجواهر:

«و كل شىء يكون بيد الإمام- عليه السلام- مما اختص أو اشترك بين المسلمين يجوز أخذه من يد حاكم الجور بشراء أو غيره من الهبات و المعاوضات و الإجازات لأنهم أحلوا ذلك للإماميه من شيعتهم.» (٣)

و قال فى مصباح الفقيه:

«بل استفاده حليه أخذ ما يستحقه الإمام خاصة من الأنفال و نحوه من الأدله الداله على حليه جوائز الجائر و جواز المعامله معهم أوضح من إباحه ما عداه مما يشترك بين المسلمين أو يختص بفقرائهم لكونه أوفق بالقواعد و أقرب إلى الاعتبار،

(١)- الوسائل ٦ / ٣٤٠، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨.

(٢)- راجع ٣ / ٧٤ و ما بعدها من الكتاب.

(٣)- الجواهر ١٦ / ١٤١؛ و كشف الغطاء / ٣٦٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤١

و كيف كان فلا ينبغى الارتياح فى أن كل ما كان أمره راجعا إلى الإمام- عليه السلام- ثم صار فى أيدي أعدائهم أبيع للشيعه أخذه منهم و إجراء أثر الولاية الحقه على ولايتهم كما صرح به فى الجواهر ...

و لكن القدر المتيقن إنما هو إباحه أخذه منهم بالأسباب الشرعيه بمعنى ترتيب أثر الولاية الحقه على ولايتهم كما تقدمت الإشارة إليه لا استنقاذه من أيديهم بأى نحو يكون و لو بسرقة و نحوها.» (١) هذا.

و قد مرّ البحث فى أن هذا الحكم هل يختص بأئمه الجور من أهل الخلاف أو يعم سلاطين الجور من الشيعه أيضا؟ فراجع ما حرّراه فى تلك المسأله (٢).

[الثالث: المستفاد من أخبار كثيره تحليل الأرضين و الجبال و الآجام و المعادن و الأنهار العامه]

الثالث: قد مرّت الإشارة إلى أن المستفاد من أخبار كثيره و

منها أخبار إحياء الأرضين الوارده عن الفريقين تحليل الأرضين و الجبال و الآجام و المعادن و الأنهار و نحوها من الأموال العامه التي خلقها الله- تعالى- للأنام و يحتاج إليها الناس في معاشهم و معادهم. و أشرنا أيضا إلى أنه يجوز للدولة الإسلاميه الصالحه تحديدها و الدخول فيها و ضرب الطسق عليها كما كان ذلك للنبي «ص» و الأئمه «ع» بلحاظ كونها من الأنفال، فالتحليل محدود لا ينافي ذلك.

و أما غير ما أشرنا إليه من أقسام الأنفال كالغنيمه بغير إذن الإمام مثلا و صفايا الملوك و ميراث من لا وارث له فيشكل استفاده تحليلها من تلك الأدله و لا سيما الأخير من هذه. نعم لو استولى عليها أئمه الجور بعنوان الإمامه أمكن القول بجواز أخذها منهم كما مّرت الإشارة إلى ذلك، و الغنائم الحربيه كانت تحت اختيار أئمه الجور و عمّالهم غالبا.

[الرابع: ما المراد بالتحليل]

الرابع: هل المراد بالتحليل إباحه التصرف فقط أو التملك أو إجازة التملك بحيث يجوز لهم التصرفات المتوقفه على الملك كالبيع و الوقف و العتق و نحوها؟

(١)- مصباح الفقيه / ١٥٥، كتاب الخمس.

(٢)- راجع ٣ / ٢٣٢ و ما بعدها من الكتاب.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٢

١- قال في المنتهى بعد ذكر إباحه المناكح:

«لا- على أن الواطئ يطأ الحصه بالإباحه، إذ قد ثبت أنه يجوز إخراج القيمه في الخمس، فكأن الثابت قبل الإباحه في الذمه إخراج خمس العين من الجاربه أو قيمته، و بعد الإباحه ملكها الواطئ ملكا تاما فاستباح وطئها بالملك التام.» «١»

أقول: في تفرع المسأله على مسأله جواز إخراج القيمه نحو خفاء، و لعله أراد بيان أن مالكيه الشيعي للسريه بعد انتقالها إليه من المخالف لا يستلزم براه

ذمه المخالف من حق الإمام بل يشتغل ذمته بقيمتها إذ التحليل وقع للشيء لا له، فتأمل.

٢- و مرّ عن الدروس في تحليل المناكح قوله:

«و ليس من باب تبعض التحليل بل تمليك للحصه أو الجميع من الإمام- عليه السلام-». (٢)

أقول: الترديد إشاره إلى كون الأمه المسببه مغتنمه بإذن الإمام أو بدون إذنه.

٣- و في الجواهر:

«ضروره عدم إرادته إباحه التصرف لهم التي لا يترتب عليها ملك أصلا كإباحه الطعام للضيف. بل المراد زياده على ذلك رفع مانع ملكهم- عليهم السلام- عن تأثير السبب المفيد للملك في نفسه وحد ذاته كالحيازه و الشراء و الاتهاب و الإحياء و نحو ذلك ... فيكون الوطى حينئذ بملك اليمين كالتق و الوقف و نحوهما من التصرفات الأخر.

أو يقال بتنزيل إباحتهم- عليهم السلام- لشيئتهم منزله الإباحه الأصلية التي يملك بسببها المباح بالحيازه فيكون حينئذ شراؤها من يد المخالفين للفك من أيديهم لا أنه شراء حقيقه مفيد للملك، بل الملك الاستيلاء المتعقب لذلك الشراء الصوري.

أو يقال بما في الدروس بل حكى عن جماعه ممن تأخر عنه ... و قد يشهد له في الجمله خبر العسكري (ع) المتقدم سابقا.

(١)- المنتهى ١ / ٥٥٥.

(٢)- الدروس / ٦٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٣

أو يقال: إن هذه العقود التي تقع من الشيعة مع مخالفهم مأذون فيها من المالك الذي هو الإمام- عليه السلام- و إن كان من في يده معتقدا أنها له و لم يوقع العقد عن تلك الإذن بل بنيه أنه المالك، لكن ذلك لا يؤثر فسادا في العقد الجامع لشرائط الصحة واقعا التي منها الإذن، فينتقل حينئذ ملك الإمام- عليه السلام- إلى الثمن المدفوع عن العين يطالب به الغاصب أو القيمه

لو كانت أزيد منه كما أنه ينتقل إليها لو كان العقد مجانا نحو الهبه وغيرها ...

إلا أن الإنصاف خروج ذلك كله عن مقتضى القواعد الفقهية كما هو واضح لا يحتاج إلى بيان، فلا حاجة حينئذ إلى شيء من هذه التكاليف، بل يقال: إنها إباحة محضه أجرى الشارع عليها حكم سائر الأملاك وإلا فهي ملك للإمام لا تخرج عنه.» (١)

أقول: لعل مراده بالاحتمال الأول المالكية الطولية نظير مالكية المولى وعبده فتكون الملكية ثابتة لكليهما أو مالكية الله - تعالى - و مالكيتهما.

٤- وفي آخر خمس الشيخ الأنصاري - قدس سره -:

«ثم الظاهر أن تحليل الثلاثة موجب لتملك ما يحصل بيد الشيعة منها بالمباشرة لتحصيله أو بالانتقال إليه من غيره لا لمجرد جواز التصرف، ولذا يجوز وطى الأعمه وعتقها وبيعها وبيع المساكن ووقفها ونحو ذلك. و الظاهر أنه لا يقول أحد بغير ذلك. و في تطبيق هذه الإباحة على القواعد إشكال من وجوه: مثل أن الإباحة ليست بتمليك يوجب ترتيب آثار الملك سيما في مثل الجوارى، و أن متعلقها لا - بد أن يكون موجودا حال الإباحة مع عدم المباح والمباح له حين الإباحة غالبا، و من أن اللازم من التمليك صيرورته للشيعة كالأرض المفتوحة عنوه للمسلمين لا يختص بواحد دون آخر و إن أحيا الأرض أو حاز المال بل كان اللازم على المحيي أداء خراج الأرض فيجعل لبيت المال للشيعة.

و الذي يهون الخطب الإجماع على أنا نملك بعد التحليل الصادر منهم - صلوات الله

(١) - الجواهر ١٦ / ١٤٢ و ١٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١٤٤

عليهم - كل ما يحصل بأيدينا تحصيلًا أو انتقالًا، فهذا حكم

شرعى لا يجب تطبيقه على القواعد.

نعم يمكن أن يقال: الأصل و المنشأ فى ذلك أحد أمرين:

أحدهما: أن يقال: إن تملكهم الفعلى لم يتعلق بهذه الأمور ليلحقه الإباحه و التحليل فيشكل بما ذكر، و إنما كان ذلك حكما شأنيا من الله - سبحانه -، و إذنهم و رفع يدهم رافع لذلك الحكم الشأنى بمعنى أن الشارع بملاحظه رضاهم بتصرف الشيعة لم يجعل هذه الأمور فى زمان قصور يدهم ملكا فعليا لهم بل أبقاها على الحاله الأصلية، فهى باقيه بواسطه ما علم الله - تعالى - منهم من الرضا على إباحتها الأصلية بالنسبه إلى الشيعة، و هذا نظير الحرج الدافع للتكليف الشأنى كما فى نجاسه الحديد. و لا مخالفه فى ذلك لأخبار اختصاص هذه الأمور بالإمام «ع» نظرا إلى أن صيرورتها من المباحات إنما نشأ من شفقتهم القديمه على الشيعة قبل شرع الأحكام، فجواز التصرف منوط برضاهم و لا يجوز التصرف بدون رضاهم. و من تصرف بدون رضاهم فهو ظالم لهم غاصب لحقهم، و لا معنى للاختصاص أزيد من ذلك.

الثانى: أن يقال: بثبوت ملكهم لها فعلا - إلما أن معنى ملكيتهم الفعليه ليس أمرا ينافى ملكيه الشيعة لها بالإحياء و الحيازه حتى يكون ملكيه الشيعة لها بالانتقال عن ملك الإمام و إن صرّح فى بعض الأخبار بلفظ الهبه الظاهره فى الانتقال، بل هو معنى تشبه فى الجملة بملكه الله - سبحانه - للأشياء، و إن كان ذلك ملكا حقيقيا مساويا لملكه نفس العباد إلّا أن هذا المعنى كالتقريب منه بمعنى أن الله سلطهم على هذه الأموال سلطنه مستمره، لهم أن يأذنوا لغيرهم فى التملك و لهم أن يمنعوا...» «١»

أقول: لا يخفى أن الظاهر من كلمات هؤلاء الأعلام أنهم كانوا يتصورون الخمس و الأنفال

(١) - كتاب الطهاره للشيخ الأنصارى / ٤٩٧، كتاب الخمس، فصل فى الأنفال (- طبعه أخرى / ٥٥٨).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٥

لها بالتحليل زعما منهم أن التحليل بمنزله الانتقال منه إليهم.

و لكن قد مرّ منّا أن هذه الأموال أموال عامه لا تتعلق بالأشخاص و ليست ملكا لأحد إلا بالملكيه التكوينيّه لله - تعالى -، و لا سيما الأنفال فإنها أموال خلقها الله لرفع حاجات الأنام و يتوقف عليها معاشهم و معادهم، نعم جعل الله زمام أمرها بيد قائد المجتمع و سائسهم أعنى النبي «ص» دفعا للنزاع و الخصام فقال تعالى: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ»، و بعده جعلت للإمام بما هو إمام، و لا يراد بالملكيه الإمام لها إلا هذا. فله إجازة التصرف و التملك فهى فى الحقيقه مباحات أصليه محدوده يكون التصرف فيها منوطا بنظر الإمام. و أئمتنا «ع» بملاحظه احتياج شيعتهم فى زمان الاختناق و عدم وصولهم إلى الحكومه الحقه حللوا و أباحوا لهم التصرف تسهيلا لهم. فإذا تصرف فيها أحد منهم بالتصرفات المملكه كالإحياء أو الحيازه أو الأخذ من دوله جائره مثلا- بالشراء أو الاتهاب بعد تحقق الإذن فى ذلك بالإذن العام صارت ملكا لمن حازها أو أحيها أو أخذها من جائر و جاز له بيعها و عتقها و وطئها و نحو ذلك.

و لعل الشيخ- قدس سرّه- أراد بالوجه الثانى الذى ذكره هذا كما يظهر من آخر كلامه. نعم لنا فى تملك رقبه الأرض بإحيائها كلام يأتى فى المسائل الآتيه، فانتظر.

[الخامس: غير الشيعه فهو محرم عليهم]

الخامس: فى الجواهر بعد التعرض لتحليل الأنفال و رواياته قال:

«أما غير الشيعه فهو محرم عليهم أشدّ تحريم و أبلغه، و

لا يدخل فى أملاكهم شىء منها كما هو قضيه أصول المذهب بل ضرورته، لكن فى الحواشى المنسوبه للشهيد على القواعد عند قول العلامة: «و لا يجوز التصرف فى حقه بغير اذنه و الفائدة حينئذ له» قال: «و لو استولى غيرنا من المخالفين عليها فالأصح أنه يملك لشبهه الاعتقاد كالمقاسمه، و تملك الذمى الخمر و الخنزير، فحينئذ لا يجوز انتزاع ما يأخذه المخالف من ذلك كله، و كذا ما يؤخذ من الآجام و رءوس الجبال و بطون الأودية لا يحل انتزاعه من آخذه و إن كان كافرا، و هو ملحق بالمباحات المملوكه بالنيه لكل

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٦

متملك، و آخذه غاصب تبطل صلاته فى أول وقتها حتى يرده.» انتهى.

و فيه بحث لا- مكان منع شمول ما دلّ على وجوب مجاراتهم على اعتقادهم و دينهم لمثل ذلك من استباحه تملك الأموال و نحوه خصوصا بالنسبه للمخالفين و إن ورد:

«ألزمهم بما ألزموا به أنفسهم.» على أن ذلك لا يقضى بصيرورته كالمباح الذى يملك بالحيازه و النيه لكل أحد حتى من لم يرد أمر بإجرائهم و معاملتهم على ما عندهم من الدين، و كيف و ظاهر الأخبار بل صريحها أنه فى أيدي غير الشيعه من الأموال المغصوبه، نعم قد يوافق على ما ذكره من حيث التقيه و عدم انبساط العدل و لعله مراده و إن كان فى عبارته نوع قصور.» (١) انتهى ما فى الجواهر.

أقول: عمده أخبار التحليل وردت فى تحليل الخمس و المناكح و مغانم الحرب التى ثبت فيها حقوق الأئمه «ع» و غصبت بتصدى الجائرين، و ظاهرها تحليلها لشيعتهم فقط فى قبال من غصب حقوقهم و من تابعهم و

شايهم في ذلك ولا بعد في هذا.

نعم يستفاد من بعض الأخبار اختصاص تحليل الأراضى و ما فيها أيضا بالشيعة: ففي معتبره أبى سيار: «و كل ما كان فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون ...»

و أما ما كان فى أيدى غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا. الحديث. «(٢)»

و لكن يمكن أن يقال كما مرّ بكون اللام فيها للعهد، فيراد مثل أرض البحرين التى لم يوجف عليها بخيل فكانت خالصه للإمام فلا- يستفاد منها حكم أرض الموات و الجبال و المعادن و نحوها مما يتوقف الاستفاده منها على الإحياء و تحمل المشاق، و أخبار الإحياء عامه تعم بإطلاقها الخاصه و العامه.

و ما فى خبر يونس بن ظبيان أو المعلى الوارد فى الأنهار الثمانية من قوله: «فما سقت أو استقت فهو لنا، و ما كان لنا فهو لشيعتنا، و ليس لعدوّنا منه شىء إلّا ما غضب عليه» (٣) و إن

(١)- الجواهر ١٦ / ١٤١.

(٢)- الوسائل ٦ / ٣٨٢، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ١٢. و مرّ شرح الحديث فى ص ١٢٩ من هذا الجزء من الكتاب.

(٣)- الوسائل ٦ / ٣٨٤، الباب ٤ من أبواب الأنفال ... الحديث ١٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٧

عمّ الموات أيضا و لكنه ضعيف فلا يقاوم إطلاق الأخبار المطلقة الواردة فى الإحياء و ان من أحياء أرضا فهى له.

و سيأتى منّا بحث مستوفى فى سبب إحياء الأرض للاختصاص بها و لو كان المحيى كافرا فكيف بمن أسلم و لم يعاند، و مورد موثقه محمد بن مسلم فى باب الإحياء أرض اليهود و النصارى كما يأتى فلا يترك العمل بما حكاه فى

الجواهر عن الشهيد من حفظ حرمه أموالهم الحاصله بالحيازه أو الإحياء و عليه كان بناء الأئمه «ع» و أصحابهم فى مقام العمل كما هو ظاهر لمن سبر سيرتهم و هو المطابق لصالح الإسلام و المسلمين أيضا كما لا يخفى وجهه.

هذا مضافا إلى أن الأنفال كما مرّ ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم بل هى أموال عامه تقع فى كل عصر تحت اختيار الحاكم الصالح الموجود فى هذا العصر، فالملاك إذنه و رضاه و يحمل أخبار التحليل الظاهره فى الاختصاص بالشيعة على موارد عدم انعقاد الحكومه الصالحه، فتدبر.

و قد طال البحث فى أخبار التحليل، هداانا الله - تعالى - إلى سواء السبيل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٨

المسأله الثالثه: فيما ورد فى إحياء الأرضين الموات و الترغيب فيه و أحقيه المحيى بها:

[فى أقسام الأرضين]

قد مرّ منّا فى أول الجبهه السادسه من فصل الغنائم تقسيم للأرضين و إشاره إجماليه إلى أحكامها، و قلنا هناك: إن الأرض إما موات و إما عامره، و كل منهما إما أن تكون كذلك بالأصاله أو عرض لها ذلك، فهى أربعه أقسام:

أما الموات بالأصاله فلا إشكال و لا خلاف منّا فى كونها من الأنفال و كونها للإمام بما هو إمام. و مثلها العامره بالأصاله أى لا من معمر كالغابات سواء كانتا فى بلاد الإسلام أو فى بلاد الكفر، إذ لم يتحقق فيهما ما هو السبب و الملاك لمالكيه الأشخاص أعنى الإحياء و العمل.

و بينّا فى الجبهه الثانيه من فصل الأنفال معنى كونها للإمام و قلنا إنها ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه وضعها الله للأنام و جعل زمام أمرها بيد سائس المسلمين من الرسول أو الإمام حسما للتنازع و الخصام فلا يجوز لأحد التصرف فيها إلا بإذنه و إجازته.

و بينّا فى القسم الثانى

من الأنفال أعنى الأرض الموات معنى الموات و الخراب بالتفصيل، فراجع.

[إحياء الموات جائز إجمالاً]

إذا عرفت هذا فنقول: إحياء الموات جائز إجمالاً- بالنص و الإجماع و السيره العمليه، بل هو مستحب مرغّب فيه لما فيه من تحصيل الرزق المأمور به في قوله- تعالى-: «فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ» اللهم إلهما أن يقال: إن الأمر في مقام توهم الخطر لا يدل على أزيد من الجواز.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٩

و لقوله- تعالى- في سوره هود: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا.» (١) إذ يستفاد منه أن عمران الأرض مطلوب له- تعالى-.

و لما فيه من إخراج العاقل من العطله المساوقه لتضييع المال.

و لأن الله- تعالى- وضع الأرض و ما فيها من المعادن و المياه للأنام فترك إحيائها و صرفها فيما خلقت لأجله كفران لنعمه الله، و قد قال- تعالى- في سوره إبراهيم بعد ذكر السماوات و الأرض و الثمار و الأنهار و غيرها: «وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَإِنْ تَعِدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ.» (٢) يعنى أن الله أعطى الإنسان ما يقتضيه طبعه و خلقتة من النعم التي لا تحصى، فليس من قبل الله- تعالى- نقص و تقتير، و إنما النقص مستند إلى الإنسان نفسه حيث يظلم بعضهم بعضا و يتعدى إلى حقوقه أو يكفرون بنعم الله- تعالى- و لا يستفيدون منها. هذا.

و روى أحمد في المسند بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله «ص»:

«من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر، و ما أكلت العافيه منها فهو له صدقه.» (٣)

و رواه البيهقي أيضا بسنده عن جابر. و رواه الشهيد في المسالك بلفظ

أقول: فى النهايه:

«العافيه و العافى: كل طالب رزق من إنسان أو بهيمه أو طائر. و جمعها العوافى.» «٥»

و فى خراج يحيى بن آدم القرشى بسنده عن جابر، قال: قال رسول الله «ص»:

«من زرع زرعاً أو غرس غرساً فأكل منه إنسان أو سبع أو طائر فهو له صدقه.» «٦»

و روى الترمذى بسنده عن أنس، عن النبى «ص»، قال: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فبأكل منه إنسان أو طير أو بهيمه

إلّا كانت له صدقه.» «٧»

(١) - سورة هود (١١)، الآية ٦١.

(٢) - سورة إبراهيم (١٤)، الآية ٣٤.

(٣) - مسند أحمد ٣ / ٣٢٧.

(٤) - سنن البيهقى ٦ / ١٤٨، كتاب إحياء الموات، باب ما يكون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر، و المسالك ٢ / ٢٨٧.

(٥) - النهايه لابن الأثير ٣ / ٢٦٦.

(٦) - الخراج / ٧٨.

(٧) - سنن الترمذى ٢ / ٤٢١، أبواب الأحكام، الباب ٤٠ (باب ما جاء فى فضل الغرس)، الحديث ١٤٠٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٠

[يدل على أحقيه المحيى الأخبار الكثيره]

و يدل على أصل الجواز و أحقيه المحيى الأخبار الكثيره بل المتواتره إجمالاً الوارده من طرق الفريقين:

١- صحيحه زراره و محمد بن مسلم و أبى بصير و فضيل و بكير و حمران و عبد الرحمن بن أبى عبد الله، عن أبى جعفر و أبى

عبد الله - عليهما السلام-، قالوا: قال رسول الله «ص»: «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له.» «١»

٢- صحيحه زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: قال رسول الله «ص»: «من أحيا أرضاً مواتاً فهو له.» «٢»

٣- صحیحہ محمد بن مسلم، عن أبی جعفر «ع»، قال: «أیما قوم أحيوا شیئا من الأرض أو عمروها فهم أحق بها.» «٣»

٤- صحیحته الأخری، قال: سمعت أبا جعفر «ع» يقول: «أیما

قوم أحيوا شيئاً من الأرض و عمروها فهم أحق بها و هي لهم.» (٤)

٥- موثقه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الشراء من أرض اليهود و النصرى، فقال: «ليس به بأس، قد ظهر رسول الله «ص» على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها و يعمرونها، فلا- أرى بها بأساً لو أنك اشتريت منها شيئاً. و أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هي لهم.» (٥)

(١)- الوسائل ٣٢٧ / ١٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٥.

(٢)- الوسائل ٣٢٧ / ١٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ٣٢٦ / ١٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٣.

(٤)- الوسائل ٣٢٧ / ١٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٤.

(٥)- الوسائل ١١٨ / ١١، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو...، الحديث ٢، و قطعه منها في ٣٢٦ / ١٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥١

٦- ما رواه الصدوق، قال: «قد ظهر رسول الله «ص» على خيبر فخارجهم على أن يكون الأرض في أيديهم يعملون فيها و يعمرونها، و ما بأس لو اشتريت منها شيئاً. و أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض فعمره فهم أحق به و هو لهم.» (١)

٧- صحيحه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن شراء الأرضين من أهل الذمه فقال: «لا بأس بأن يشتريها منهم إذا عملوها و أحيوها فهي لهم، و قد كان رسول الله «ص» حين ظهر على خيبر و فيها اليهود خارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها و يعمرونها.» (٢)

السكونى، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «قال رسول الله «ص»: «من غرس شجرا أو حفر واديا بديا لم يسبقه إليه أحد أو أحيا أرضا ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله.» «٣»

٩- صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله «ع»، قال: سئل و أنا حاضر عن رجل أحيا أرضا مواتا فكري فيها نهرا و بنى فيها بيوتا و غرس نخلا و شجرا، فقال: «هي له و له أجر بيوتها. الحديث.» «٤»

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة بطرقنا.

١٠- و فى موطأ مالك فى كتاب الأفضيه، عن هشام بن عروه، عن أبيه أن رسول الله «ص» قال: «من أحيا أرضا ميتة فهي له، و ليس لعرق ظالم حق.» «٥»

و رواه البيهقى بسنده عن مالك. «٦»

(١)- الوسائل ١٧ / ٣٢٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٧.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٣٣٠، الباب ٤ من أبواب إحياء الموات، الحديث ١.

(٣)- الوسائل ١٧ / ٣٢٨، الباب ٢ من أبواب إحياء الموات، الحديث ١.

(٤)- الوسائل ١٧ / ٣٢٧، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٨.

(٥)- موطأ مالك ٢ / ١٢١، القضاء فى عماره الموات.

(٦)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٣، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميتة فهي له ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٢

و رواه أبو داود فى باب إحياء الموات بسنده، عن عروه، عنه «ص».

و بسنده، عن عروه، عن سعيد بن زيد، عنه «ص» أيضا. «١»

و رواه البيهقى أيضا بسنده، عن سعيد بن زيد، عنه «ص». «٢»

و رواه الترمذى أيضا إلّا أنه ذكر سعد بن زيد و لكن الظاهر كونه مصحف سعيد. «٣»

و رواه فى المستدرک عن المجازات النبويه مرسلا، و عن عوالى

اللثالى بسنده عن سعيد بن زيد بن نفيلى. «٤»

و رواه أبو عبيد أيضا، عن عروه، عنه «ص» ثم قال: قال عروه: و لقد أخبرنى الذى حدثنى هذا الحديث: «أن رجلا غرس فى أرض رجل من الأنصار من بنى بياضه نخلا فاختصما إلى النبى «ص» فقضى للرجل بأرضه، و قضى على الآخر أن ينزع نخله. قال: فلقد رأيتها يضرب فى أصولها بالفؤوس، و إنها لنخل عمّ.» «٥»

و روى قصه اختصام الرجلين أبو داود أيضا و البيهقى «٦».

أقول: العمّ بالضم و التشديد: الطوال، واحدها عميم بمعنى تام الخلقه. و المشهور قراءه قوله: «لعرق ظالم» بنحو التوصيف لا بنحو الإضافه فيكون المراد تجاوز العرق و إن لم يلتفت إليه صاحبه و لم يعلم به.

١١- و روى البخارى فى كتاب الوكاله عن عروه، عن عائشه، عن النبى «ص»، قال: «من أعرأ أرضا ليست لأحد فهو أعرق.» قال عروه قضى به عمر فى خلافته. «٧»

(١)- سنن أبى داود ٢ / ١٥٨، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب فى إحياء الموات.

(٢)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٢، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميتة ليست لأحد ... فهى له.

(٣)- سنن الترمذى ٢ / ٤١٩، أبواب الأحكام، الباب ٣٨ (باب ما ذكر فى إحياء أرض الموات)، الحديث ١٣٩٤.

(٤)- مستدرک الوسائل ٣ / ١٤٩، الباب ١ من كتاب إحياء الموات، الحديث ١ و ٢.

(٥)- الأموال / ٣٦٤.

(٦)- سنن أبى داود ٢ / ١٥٨، كتاب الخراج ...، باب فى إحياء الموات؛ و سنن البيهقى ٦ / ١٤٢، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميتة ليست لأحد ... فهى له.

(٧)- صحيح البخارى ٢ / ٤٨، باب من أحياء أرضا مواتا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٣

رواها أبو عبيد بسنده، عن عروه، عن عائشه، عنه «ص» بلفظ من أحياء.

و رواها البيهقي بلفظ من عمّر. «١»

١٢- و روى أبو داود بسنده عن عروه، قال: أشهد أن رسول الله «ص» قضى أن الأرض أرض الله و العباد عباد الله، و من أحياء مواتا فهو أحق به. جاءنا بهذا عن النبي «ص» الذين جاؤوا بالصلوات عنه. و رواه البيهقي أيضا. «٢»

١٣- و روى البيهقي بسنده، عن عروه، عن عائشه، قالت: قال رسول الله «ص»: «العباد عباد الله و البلاد بلاد الله، فمن أحياء من موات الأرض شيئا فهو له (بعطيه رسول الله خ. ل) و ليس لعرق ظالم حق.» «٣»

١٤- و روى البيهقي أيضا بسنده، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده أن رسول الله «ص» قال: «من أحياء مواتا من الأرض في غير حق مسلم فهو له، و ليس لعرق ظالم حق.» «٤»

١٥- و روى البيهقي أيضا بسنده، عن عروه بن الزبير، عن أبيه، قال: قال رسول الله «ص»: «من أحياء أرضا ميتة لم تكن لأحد قبله فهي له، و ليس لعرق ظالم حق.» «٥»

١٦- و روى أبو داود بسنده، عن سمرة، عن النبي «ص»، قال: «من أحاط حائطا على أرض فهي له.» و رواه أيضا في مستدرک الوسائل، عن عوالي اللئالي، عن سمرة. «٦»

(١)- الأموال / ٣٦٣؛ و سنن البيهقي ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميتة ليست لأحد ...

(٢)- سنن أبي داود ١٥٨ / ٢، كتاب الخراج و النفي ء و الإمارة، باب في إحياء الموات؛ و سنن البيهقي ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميتة ليست لأحد ...

(٣)- سنن البيهقي ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات،

باب من أحياء أرضا ميتة فهي له ...

(٤)- سنن البيهقي ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميتة ليست لأحد ...

(٥)- سنن البيهقي ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحياء أرضا ميتة ليست لأحد ...

(٦)- سنن أبي داود ١٥٩ / ٢، كتاب الخراج ...، باب في إحياء الموات؛ و مستدرک الوسائل ١٤٩ / ٣، الباب ١ من كتاب إحياء الموات، الحديث ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٤

١٧- و روى البيهقي بسنده عن سمره، قال: قال رسول الله «ص»: «من أحاط على شيء فهو أحق به، و ليس لعرق ظالم حق.» «١»

١٨- و روى البيهقي بسنده، عن أنس في الشعاب: قال رسول الله «ص»:

«ما أحطتم عليه فهو لكم، و ما لم يحط عليه فهو لله و لرسوله.» «٢»

أقول: لعل الإحاطة تحجير، إذ كونها أحياء في جميع الموارد مشكل.

١٩- البيهقي بسنده، عن ابن طاوس، عن النبي «ص»: قال: «من أحياء ميتا من موتان الأرض فله رقبتهما، و عادى الأرض لله و لرسوله ثم لكم من بعدى.» و رواه هشام بن حجير عن طاوس فقال: «ثم هي لكم منى.» «٣»

٢٠- البيهقي بسنده عن طاوس، قال: قال رسول الله «ص»: «عادى الأرض لله و لرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحياء شيئا من موتان الأرض فله رقبتهما.» «٤»

٢١- البيهقي بسنده عن طاوس، عن ابن عباس، قال: «إن عادى الأرض لله و لرسوله و لكم من بعد، فمن أحياء شيئا من موتان الأرض فهو أحق به.» و روى نحوه في المستدرک عن عوالى اللثالى. «٥»

٢٢- البيهقي بسنده عن طاوس، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله «ص»:

«موتان الأرض لله و لرسوله، فمن أحياء

منها شيئاً فهي له.» و رواه في المستدرک عن عوالى اللئالى. «٦»

(١) - سنن البيهقى ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ...

(٢) - سنن البيهقى ١٤٨ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب ما يكون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر.

(٣) - سنن البيهقى ١٤٣ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمى يحييه ...

(٤) - سنن البيهقى ١٤٣ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمى ...

(٥) - سنن البيهقى ١٤٣ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمى ...؛ و مستدرک الوسائل ١٤٩ / ٣، الباب ١ من كتاب إحياء الموات، الحديث ٥.

(٦) - سنن البيهقى ١٤٣ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب لا يترك ذمى ...؛ و مستدرک الوسائل ١٤٩ / ٣، الباب ١ من كتاب إحياء الموات، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٥

و لا يخفى رجوع الأخبار الأربعة الأخيره إلى واحد.

٢٣- البيهقى بسنده عن أسمر بن مضرّس، قال: أتيت النبى «ص» فبايعته فقال: «من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له.» و رواه أبو داود بقوله: «من سبق إلى ماء لم يسبقه ...» «١» هذا.

و روى فى التذكرة عن سمره أن النبى «ص» قال: «عادى الأرض لله و لرسوله ثم هى لكم منى أيها المسلمون.» ثم قال: «يريد بذلك ديار عاد و ثمود.» «٢» و لكنى لم أجده فى كتب الحديث بهذا اللفظ، فتتبع.

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة من طرق الفريقين الداله على جواز إحياء الموات و أن من أحياه فهو له. و لا يخفى شمول إطلاق الروايات بكثرتها لجميع الأعصار، فلا فرق فى ذلك بين عصر الحضور و عصر الغيبه إذ ولايه النبى «ص»

و الأئمة «ع» شامله لجميع الأعصار و لا تتقيد بعصر دون عصر إلاً أن يكون هنا دليل يدل على كون أعمال الولاية لعصر خاص أو منطقه خاصه، و سيأتي كلام فى هذا المجال.

فإن قلت: قد مرّ منكم أخبار كثيره تدلّ على أن الموات بالأصل و كذا الأرض الخربه التى باد أهلها من الأنفال و تكون للإمام، و مقتضى ذلك عدم جواز التصرف فيها بغير إذنه فكيف الجمع بين تلك الأخبار و بين الأخبار المجوزه للإحياء و المرغبه فيه بنحو الإطلاق؟

قلت: جواز الإحياء و الترغيب فيه لا ينافى اشتراطه بشروط: كالاستيدان، و عدم سبق الغير إليها بالتحجير، و عدم الإضرار بالغير، و عدم كونها مرفقا و حرима

(١) - سنن البيهقى ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد...؛ و سنن أبى داود ١٥٨ / ٢، كتاب الخراج و الفىء و الإمارة، باب فى إقطاع الأرضين.

(٢) - التذكرة ٢ / ٤٠٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٦
لملك الغير، و عدم كونها من المشاعر المحترمه، و نحو ذلك.

و قد قيد أصحابنا الإماميه جواز الإحياء بإذن الإمام:

١- ففى إحياء الموات من الخلاف (المسألة ٣):

«الأرضون الموات للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلاً أن يأذن له الإمام.

و قال الشافعى: من أحياها ملكها، إذن له الإمام أو لم يأذن.

و قال أبو حنيفه: لا- يملك إلاً بإذن، و هو قول مالك. و هذا مثل ما قلناه إلا أنه لا يحفظ عنهم أنهم قالوا: هى للإمام خاصه بل الظاهر أنهم يقولون: لا مالك لها.

دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم و هى كثيره. و روى عن النبى «ص» أنه قال:

«ليس للمرا إلا ما طابت به نفس إمامه و إنما تطيب نفسه إذا إذن فيه.» (١)

أقول:

الظاهر أن مراد الشيخ بالأخبار الكثيره الأخبار الداله على أن الأرض الموات للإمام و لازمه الاحتياج إلى إذنه.

و قد مرّ ممّا أن الأنفال و منها الأراضى ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه خلقها الله - تعالى - للأنام، و حيث إنها يتنافس فيها قهرا جعلت تحت اختيار الإمام بما أنه إمام ليقطع بذلك جذور التشاجر و الخصام، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيها إلا بإذنه. و من قال من أهل الخلاف بالاحتياج إلى الإذن و بعدم المالك لها لعلهم يريدون الإذن من الإمام بما أنه سائس المسلمين من دون أن تكون ملكا لشخصه فلا خلاف لنا معهم فى هذه المسأله، بل فى تعيين الإمام و شرائطه.

٢- و فى المبسوط:

«الأرضون الموات عندنا للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلّا أن يأذن له الإمام.» «٢»

أقول: قد مرّ ممّا أن قولهم: «خاصه» لا يراد به كون المال لشخص الإمام، بل

(١)- الخلاف ٢ / ٢٢٢.

(٢)- المبسوط ٣ / ٢٧٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٧

يراد به عدم كونه مثل الغنائم التى تقسم و الأراضى المفتوحه عنوه التى تكون لجميع المسلمين، فتأمل.

٣- و مرّ عن المفيد قوله:

«و ليس لأحد أن يعمل فى شىء مما عدناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل فمن عمل فيها بإذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس. و من عمل فيها بغير إذنه فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن المالك من سائر المملوكات.» «١»

و قد مرّ عن أصول الكافى و النهايه و المراسم و المهذب و الشرائع أيضا فى باب الأنفال عدم جواز التصرف فيها بدون إذن الإمام و منها أرض الموات قطعاً.

٤- و فى إحياء الموات

من التذكرة بعد ذكر الأرض الموات قال:

«و هذه للإمام عندنا لا يملكها أحد و إن أحيائها ما لم يأذن له الإمام. و إذنه شرط في تملك المحيي لها عند علمائنا. و وافقنا أبو حنيفة على أنه لا يجوز لأحد إحيائها إلّا بإذن الإمام لما رواه العامه عن النبي «ص» أنه قال: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه.» و من طريق الخاصه حديث الباقر «ع» السابق الذى حكى فيه ما وجدته فى كتاب على «ع»، و لأن للإمام مدخلا فى النظر فى ذلك فإن من تحجر أرضا و لم بينها طالبه بالبناء أو الترك فافتقر ذلك إلى إذنه كمال بيت المال. و قال مالك: إن كان قريبا من العمران فى موضع يتشاح الناس فيه افتقر إلى إذن الإمام و إلا لم يفتقر. و قال الشافعى: إحياء الموات لا يفتقر إلى إذن الإمام، و به قال أبو يوسف و محمد لظاهر قوله «ع»: «من أحيأ أرضا ميتة فهى له.» الخ. «٢»

أقول: من عبارته التذكرة أيضا يستفاد ما نصرّ عليه من عدم كون الأنفال لشخص الإمام المعصوم بل من قبيل بيت المال للأموال العامه. و مراده بحديث الباقر «ع» صحيحه أبى خالد الكابلى الآتية فى المسائل الآتية. و ظاهر كلامه اعتبار الإذن مطلقا و لو فى عصر الغيبة و كون المسألة إجماعيه عندنا.

(١) - المقنعه / ٤٥.

(٢) - التذكرة ٢ / ٤٠٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٨

٥- و فى جهاد المنتهى:

«قد بينا أن الأرض الخربه و الموات و رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام من الأنفال يختص بها الإمام ليس لأحد التصرف فيها إلّا بإذنه إن كان ظاهرا. و إن كان غائبا جاز

لشيعه التصرف فيها بمجرد الإذن منهم - عليهم السلام-» «١»

أقول: مراده بالجملة الأخيره لا محاله الإذن العام المستفاد من أخبار الإحياء أو أخبار التحليل، و أراد بذلك عدم الاحتياج إلى إذن جديد. و كيف كان فالإذن معتبر عنده و لو بنحو عام.

٦- و فى التنقيح:

«و عند أصحابنا أن الموات من الأرضين للإمام و لا يجوز إحياءه إلا بإذنه، و مع إذنه يصير ملكا للمأذون له، و إذنه شرط.» «٢»
و ظاهره أيضا الإطلاق و ادعاء إجماعنا عليه.

٧- و لكن فى إحياء الموات من الشرائع بعد ذكر الموات قال:

«فهو للإمام «ع» لا يملكه أحد و إن أحياء ما لم يأذن له الإمام «ع»، و إذنه شرط، فمتى اذن ملكه المحيى له إذا كان مسلما، و لا يملكه الكافر. و لو قيل: يملكه مع إذن الإمام كان حسنا ...

و كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهى له أو لورثته بعده، و إن لم يكن لها مالك معروف معين فهى للإمام - عليه السلام-، و لا يجوز إحيائها إلا بإذنه. فلو بادر مبادر فأحيها بدون إذنه لم يملك.

و إن كان الإمام - عليه السلام- غائبا كان المحيى أحق بها ما دام قائما بعمارتها فلو تركها فبادت آثارها فأحيها غيره ملكها، و مع ظهور الإمام «ع» يكون له رفع يده عنها.» «٣»

أقول: ظاهر كلامه الأول الإطلاق، و ظاهر الذيل التفصيل بين عصر الظهور

(١)- المنتهى ٢ / ٩٣٦.

(٢)- التنقيح الرائع ٤ / ٩٨.

(٣)- الشرائع ٣ / ٢٧١ و ٢٧٢ (- طبعه أخرى / ٧٩١ - ٧٩٢، الجزء الرابع).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٥٩

و الغيبه. و الفرق بين الموات الأصلي و العارضى فى ذلك مشكل بعد كون كليهما للإمام و شمول أخبار الإحياء

لكليهما.

ويحتمل أن يكون مفروض كلامه من الأول إلى قوله: «و إن كان الإمام غائبا» حال ظهور الإمام و يكون المراد من إذن الإمام إذنه في التملك، و يكون قوله: «و إن كان الإمام غائبا» راجعا إلى كلا القسمين من الأصلي و العارضى فيراد أنه في حال الغيبه حيث لا- إذن في التملك صار الإحياء موجبا للأحقية فقط دون ملك الرقبه فيكون ذيل كلامه مأخوذا من صحیحتى الكابلى و عمر بن يزيد الدالتين على عدم سببه الإحياء لملكه الرقبه. و إن كان يرد عليه عدم انحصار الصحیحتين بعصر الغيبه، فتدبر.

٨- و فى المسالك:

«إذا كان الإمام حاضرا فلا شبهه فى اشتراط إذنه فى إحياء الموات فلا يملك بدونه اتفاقا.» (١)

و ظاهره التفصيل بين زمان الحضور و الغيبه فى اشتراط الإذن.

٩- و قد صرح بهذا التفصيل فى جامع المقاصد فقال فى إحياء الموات منه:

«لا ريب أنه لا يجوز إحياء الموات إلّا بإذن الإمام، و هذا الحكم مجمع عليه عندنا ... و لا يخفى أن اشتراط إذن الإمام «ع» إنما هو مع ظهوره، و أما مع غيبته فلا و إلّا لامتنع الإحياء.» (٢)

أقول: الظاهر اعتبار الإذن مطلقا كما هو مقتضى كون الموات للإمام، غاية الأمر أنه فى حال الغيبه يكتفى بالإذن العام المستفاد من أخبار التحليل أو أخبار الإحياء. و لو فرض انعقاد الحكومه الحقه فى عصر الغيبه فالظاهر وجوب الاستيدان منها، و لا أقل من حرمة التصرف مع منعها و تحديدها كما سيأتى.

و ربما يقال بعدم اشتراط الإذن فى عصر الغيبه تمسكا بعموم أخبار الإحياء بتقريب أن ظاهرها كون الإحياء بنفسه سببا تاما للملكيه.

(١)- المسالك ٢/ ٢٨٧.

(٢)- جامع المقاصد ١/ ٤٠٨.

و فيه منع ذلك بل غايته الدلاله على الاقتضاء فقط. و لو سلم كان مقتضاه عدم الاشتراط فى عصر الظهور أيضا لكونه مورد صدور هذه الأخبار و تخصيص المورد لا يصح، فالتفصيل بين العصرين لذلك فاسد جدا.

١٠- و فى خراج أبى يوسف القاضى ما ملخصه مع التحفظ على ألفاظه:

«و قد كان أبو حنيفة يقول: من أحيا مواتا فهى له إذا أجازة الإمام. و من أحيا أرضا مواتا بغير إذن الإمام فليست له و للإمام أن يخرجها من يده و يصنع فيها ما رأى.

قيل لأبى يوسف: ما ينبغى لأبى حنيفة أن يكون قد قال هذا إلّا من شىء.

قال أبو يوسف: حجته فى ذلك أن يقول: الإحياء لا يكون إلا بإذن الإمام، أ رأيت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعا واحدا، و كل منهما منع صاحبه أيهما أحقّ به؟ أ رأيت إن أراد رجل أن يحيى أرضا ميتة بفناء رجل فقال: لا تحيها فإنها بفنائى و ذلك يضرنى، فإنما جعل أبو حنيفة إذن الإمام فى ذلك فصلا بين الناس.

و إذا منع الإمام أحدا كان ذلك المنع جائزا و لم يكن بين الناس التشاح فى الموضع الواحد و لا الضرر فيه مع إذن الإمام و منعه.

قال أبو يوسف: أما أنا فأرى إذا لم يكن فيه ضرر على أحد و لا لأحد فيه خصومه أن إذن رسول الله «ص» جائز إلى يوم القيامة فإذا جاء الضرر فهو على الحديث:

«و ليس لعرق ظالم حق.» «١»

أقول: يظهر من ذيل كلام أبى يوسف أن أصل الاحتياج إلى الإذن كان مفروغا عنه بين الجميع، غايه الأمر أن أبا يوسف و أمثاله كانوا يكتفون بالإذن العام من رسول

اللّه «ص» فى الإحياء، و أبا حنيفه كان يقول بالاحتياج إلى الإذن الخاص فى كل مورد من إمام المسلمين و سائسهم فى عصر من يريد الإحياء.

و يظهر من كلام أبى يوسف أيضا أنه كان يرى روايات الإحياء بصدد الإذن الولاى من رسول اللّه «ص» لا بيان حكم فقهى إلهى. و لعلنا أيضا نختار هذا فى المآل كما سيأتى.

(١) - الخراج / ٦٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦١

١١- و قال الماوردى الذى هو من علماء الشافعيه:

«من أحيا مواتا ملكه بإذن الإمام و بغير إذنه. و قال أبو حنيفه: لا يجوز إحياءه إلّا بإذن الإمام لقول النبى «ص»: «ليس لأحد إلا ما طابت به نفس إمامه».

و فى قول النبى «ص»: «من أحيا أرضا مواتا فهى له» دليل على أن ملك الموات معتبر بالإحياء دون إذن الإمام.» (١)

١٢- و فى المقنع لابن قدامه فى فقه الحنابلة: «و يملكه بإذن الإمام و بغير إذنه.»

و ذيله فى الشرح الكبير بقوله:

«و جملة ذلك أن إحياء الموات لا يفتقر إلى إذن الإمام و بهذا قال الشافعى و أبو يوسف و محمد. و قال أبو حنيفه: يفتقر إلى إذنه لأن للإمام مدخلا فى النظر فى ذلك بدليل من تحجر مواتا فلم يحيه فإنه يطالبه بالإحياء أو الترك فافتقر إلى إذنه كمال بيت المال. و لنا عموم قوله «ص»: «من أحيا أرضا ميتة فهى له»، و لان هذه عين مباحه فلا يفتقر تملكها إلى إذن الإمام كأخذ الحشيش و الحطب...» (٢)

أقول: الظاهر أن اشتراط الإذن إجمالا و لو بنحو العموم مجمع عليه عندنا و الظاهر كما مرّ عدم الفرق فى ذلك بين عصر الظهور و الغيبه.

و هل أرادوا

بذلك توقف جواز التصرف و الإحياء على الإذن كما هو الظاهر من كلماتهم و يقتضيه كون الأرض للإمام، أو أن جواز الإحياء عندهم مفروغ عنه لدلاله الأخبار الكثيره عليه و إنما المتوقف على الإذن عندهم مالكيه المحيي لها؟ ثم على الثاني فهل المراد بالإذن في كلماتهم الإذن في الإحياء أو الإذن في التملك بتقريب أن الأخبار دلت على جواز الإحياء و يلازمه الإذن فيه إجمالاً و لكن لا يكفي هذا في حصول ملكيه الرقبه بل تتوقف هذه على الإذن في خصوص التملك بأن يبيعه له أو يهبها أو نحو ذلك من العناوين المملكه؟ كل محتمل. و لكن الظاهر منهم كما مرّ هو الاحتمال الأول. هذا.

(١) - الأحكام السلطانيه / ١٧٧.

(٢) - المغني ١٥١ / ٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٢

و يدلّ على اعتبار إذن الإمام إجمالاً و لو بنحو عام مضافاً إلى الشهره المحققه و الإجماعات المنقوله التي مرّت، الأخبار الكثيره الداله على أن الموات من الأنفال و أن الأنفال للإمام، و ما دلّ على أن الأرض و الدنيا كلّها لهم.

و في الحديث: «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه.» «١» و بمضمونه يحكم العقل أيضاً لكونه ظلماً و تجاوزاً بحق الغير من غير فرق بين أنواع الملكيه.

و يدلّ على ذلك أيضاً ما عن النبي «ص» من قوله: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه.» كما مرّ عن الخلاف و غيره، و في كنز العمال: «إنما للمرء ما طابت به نفس إمامه» (طب، عن معاذ). «٢»

فإن قلت: ظاهر أخبار الإحياء بكثرتها هو جواز الإحياء و حصول الأحقيه بل الملكيه به بلا احتياج إلى استيذان، فيكون الإحياء سبباً تاماً لها،

و حملها على الجواز بشرط تحصيل الإذن خلاف الظاهر.

قلت: دلالتها على السببية التامة ممنوعه و إنما تدل على الاقتضاء فقط. و لذا يشترط بشروط آخر أيضا كما يأتي، مضافا إلى أن الإذن يستفاد منها بالالتزام و بدلاله الاقتضاء نظير قول مالك الدار: «من دخل دارى فله كذا»، حيث يستفاد منه الإذن فى الدخول. بل يمكن أن يقال إن هذه الأخبار صدرت بداعى الإذن فتكون متعرضه لحكم ولائى عن النبى «ص» و الأئمه «ع» من باب أعمال الولاية و الحكومه الشرعيه لا لحكم فقهي إلهى نظير ما ربما يحتمل فى قوله «ص»:

«لا ضرر و لا ضرار»، و ما تعرض له جميع أخبار التحليل.

و يؤيد ذلك قوله «ص» فى موثقه السكونى التى مرت: «قضاء من الله و رسوله»،

(١) - الوسائل ٦ / ٣٧٧، الباب ٣ من أبواب الأنفال ...، الحديث ٦.

(٢) - كنز العمال ١٦ / ٧٤١، خاتمه فى المتفرقات من قسم الأقوال، الحديث ٤٦٥٩٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٣

اذ لو كان حكما فقهيًا لم يكن قضاء من الرسول «ص» بل كان هو واسطه فى إبلاغه فقط.

و كذا ما فى روايه عروه من قوله: «أشهد أن رسول الله «ص» قضى: أن الأرض أرض الله و العباد عباد الله، و من أحيا مواتا فهو أحق به»، و قوله «ص» فى روايه طاوس: «ثم هى لكم منى» و فى روايه عن عائشه: «فهو له بعطيه رسول الله «ص».

و قول عروه بعد نقل الخبر عن عائشه، عن النبى «ص»: «قضى به عمر فى خلافته» يدل أيضا على أن عروه كان يرى هذا حكما ولائيا من النبى «ص» فأراد أن يبين أن عمر أيضا حكم به فى زمان

و بالجمله وزان أخبار الباب وزان أخبار التحليل الواردة فى الخمس و الأنفال، فلا تنافى كون الأرض للإمام بل التحليل متفرع على كونها له و لا يحتاج حينئذ إلى تحصيل إذن جديد. هذا.

و لكن قد مرّ منّا بالتفصيل أن الأنفال التى منها الأرض و ما فيها من الجبال و المعادن و الآجام و الأنهار ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم، بل هى أموال عامه خلقها الله - تعالى - للأنام و عليها يتوقف نظام معاشهم و معادهم، فلو قيل بانحصار الحكم و الدوله الحقه فى الإمام المعصوم و أنه فى عصر الغيبه لا- إمامه و لا- حكمه مشروع بل هو عصر الهرج و المرج حتى يظهر صاحب الأمر «ع» فلا محاله كان على الأئمه «ع» تحليل الأنفال لجميع البشر و لا أقل للمسلمين و بالأخص لشيعتهم، إذ لا يمكن حياتهم و بقاؤهم بدونها، و قد دلت الأخبار الكثيره على تحليلهم حقوقهم لشيعتهم ليطيّبوا.

و أما إذا قلنا بضروره الحكومه فى جميع الأعصار و أنها داخله فى نسج الإسلام و نظامه، و أن الإسلام فى نظام التشريع لم يترك المسلمين يعانون الفوضى و الفتنة أو الأسر فى أيدي الطواغيت و الجابره، بل أوجب عليهم السعى فى تأسيس حكمه صالحه عادله فلا محاله يجب أن يكون اختيار الضرائب الإسلاميه و الأموال العامه بيد من يتصدى لها.

و قد مرّ شرائط الحاكم الإسلامى فى خلال أبحاثنا الماضيه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٤

فالملاك الذى أوجب جعل اختيار الأموال العامه بيد الرسول «ص» أو الإمام المعصوم هو بعينه يوجب جعلها تحت اختيار نوابهم فى عصر الغيبه أيضا و إلّا لما تيسر لهم إجراء حدود الإسلام و أحكامه و بسط

العدالة الاجتماعيه و قطع جذور الخلاف و الخصام، و لا يفرض نظام الحكم بلا نظام مالى.

فالأئفال و إن كانت محلله للشيعه أو للمسلمين و يجوز لهم إحياء الأرضين قطعاً، و لكن ذلك فى الشرائط التى لا يتيسر لهم الاستيذان من حاكم صالح أو فيما إذا لم يحصل التحديد و المنع من قبل الحكومه الصالحه الحقه، و إلّا لم يجز لهم التخلف من ضوابطها المقرره فى الأموال العامه.

و إن شئت قلت: إن التحليل و جواز التصرف و الإحياء محدود حيثئذ تحت إطار موازين الدوله الحقه الصالحه و لا يجوز مع منعها بل يعتبر الإذن منها و لو بنحو عام.

و عمدته نظر الأئمه «ع» كان تسهيل الأمر للشيعه عند الضروره و الاختناق و عدم تحقق الحكومه الصالحه فلا ينافى هذا وجوب الاستيذان من الحاكم الصالح المبسوط اليد إذا فرض وجوده.

و بعباره أخرى نحن لا نأبى سعه ولايه الرسول «ص» و الإمام المعصوم بالنسبه إلى الأعصار اللاحقه أيضاً، و يمكن صدور حكم ولائى مستمر منهما، و يوجد أمثاله فى فقهننا أيضاً كقوله «ص»: «لا ضرر و لا ضرار» مثلاً على احتمال. و لكن يحتاج هذا إلى دليل حالى أو مقالى متقن يدل على دوام الحكم و استمراره، و إلّا فالظاهر من الحكم الولاى كونه محدوداً بعصر الحاكم حيث إن مقتضيات الظروف و الأزمان تختلف غالباً، و الأحكام ليست جزافيه بل تكون تابعه للمصالح و المفسد، و على هذا الأساس لا نرى تهاافتاً بين الأحكام السلطانيه المتضاده الصادره عن الأئمه «ع» فى أعصار مختلفه. و مع الشك فى التعميم و الاستمرار لا بد أن يقتصر على القدر المتيقن إذ لا يجوز التمسك بالإطلاق مع غلبه اختلاف الظروف و المصالح

و احتمال وجود قرينه حالیه تدلّ علی التحديد.

و علی هذا فلو سلّم التعميم فی أخبار التحليل و الإحياء إجمالاً للأعصار اللاحقه أيضاً فالمتيقن منهما الأعصار المشابهه لعصرهم «ع» من وجود الاختناق و عدم بسط

دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٥

يد الحكومه الحقه فلا- دليل علی شمولهما لما إذا انعقدت حكمه صالحه مبسوطه اليد يمكن لها القبض و البسط و التصميم القاطع بالنسبه إلى الأراضى و الأموال العامه علی نحو يراعى فيها مصالح المجتمع علی أحسن الوجوه الذى يقتضيه الظروف و الأزمان، فتدبر.

دراسات فی ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٦

المسأله الرابعه: فى بيان شروط الإحياء:

إشاره

أقول: قد مرّ ممّا أن من شرط جواز الإحياء و تأثيره إذن الإمام خصوصاً أو عموماً، فإن هذا مقتضى كون الأراضين له. و هنا شروط آخر تعرض لها الفقهاء و كان من المناسب التعرض لها و لكن لما كانت مفصله و موضعها كتاب إحياء الموات نكتفى هنا بنقل عباره الشرائع و بعض العبارات الأخر مع شرح ما و نحيل التفصيل إلى محله:

قال المحقق فى إحياء الموات من الشرائع:

«و يشترط فى التملك بالإحياء شروط خمسه:

الأول: أن لا يكون عليها يد لمسلم، فإن ذلك يمنع من مباشره الإحياء لغير المتصرف.

الثانى: أن لا يكون حريماً لعامر كالطريق و الشرب و حريم البئر و العين و الحائط ...

الثالث: أن لا يسميه الشرع مشعراً للعباده كعرفه و منى و المشعر، فإن الشرع دلّ على اختصاصها موطناً للعباده فالتعرض لتملكها تفويت لتلك المصلحه، أما لو عمّر فيها ما لا يضر و لا يؤدى إلى ضيقها عما يحتاج إليه المتعبدون كاليسير لم أمتنع منه.

الرابع: أن لا- يكون مما أقطعه إمام الأصل و لو كان مواتاً خالياً من تحجير، كما أقطع النبى «ص» الدور، و أرضاً بحضر موت، و حضر فرس الزبير فإنه يفيد اختصاصاً مانعاً من المزاحمه فلا يصح دفع هذا الاختصاص بالإحياء.

الخامس: أن لا يسبق إليه سابق بالتحجير فإن التحجير يفيد الأولويه لا ملكاً للرقبه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٤٧

و إن ملكك به التصرف حتى لو هجم عليه من يروم الإحياء كان له منعه، و لو قاهره فأحيائها لم يملكه.» «١»

أقول: و يمكن إدراج الشرط الثانى و الرابع و الخامس أيضا فى الشرط الأول بناء على أن يراد باليد مطلق الحق لا خصوص الملك.

و زاد فى الجواهر على الشروط

الخمسة إذن الإمام و عدم كون الأرض مما حماها النبي «ص» أو الإمام. «٢»

و لا يخفى أن فى تسميه غير الإذن شرطا نحو مسامحه، فإن الشرط اصطلاحا هو الأمر الوجودى المؤثر فى فاعليه الفاعل أو قابليه القابل، و الفاعل هنا هو المحيى و السبب الإحياء و إذن الإمام شرط لتأثيره. و أما الأمور الخمسه التى ذكرها فى الشرائع و كذا عدم الحمى المذكور فى الجواهر كلها أمور عدميه، و العدم ليس أمرا مؤثرا. ففى الحقيقه تكون نقائضها موانع لتأثير الإحياء فسمّى عدم المانع شرطا بالمسامحه، اللهم إلّا أن يقال إن إسراء الاصطلاحات الفلسفيه إلى المسائل النقليه التعبديه غير صحيح، فتدبر.

و قال فى الجواهر فى ذيل الشرط الأول:

«بلا خلاف أجده بين من تعرض له.» «٣»

أقول: و كان ينبغى أن يعطف على المسلم من بحكمه فى احترام ماله كالمعاهد كما فى الدروس. و الشرط مبنى على بقاء الحق و إن عرض الموت على الأرض و إلّا فلا أثر للبد. و سيأتى تحقيق المسأله.

و يدلّ على اعتبار هذا الشرط مضافا إلى وضوحه و عدم الخلاف المدعى ما روى عن رسول الله «ص» أنه قال: «من أحيا مواتا من الأرض فى غير حق مسلم فهو له، و ليس

(١)- الشرائع ٣/ ٢٧٢ - ٢٧٥ (-) طبعه أخرى / ٧٩٢.

(٢)- الجواهر ٣٨ / ٣٢.

(٣)- الجواهر ٣٨ / ٣٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٨

لعرق ظالم حق.» «١»

و فى الجواهر فى ذيل الشرط الثانى

أعنى عدم كونه حريما لعامر قال:

«بلا- خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد. بل فى التذكرة: لا- نعلم خلافا بين علماء الأمصار ... بل عن جامع المقاصد

الإجماع عليه و هو الحججه ...» «٢»

أقول: و يدلّ على هذا الشرط مضافا إلى الإجماع المدعى و عدم الخلاف و قاعده الضرر و النبوى الذى مرّ على ما فى الجواهر:

ما رواه البنزطى عن محمد بن عبد الله، قال: سألت الرضا «ع» عن الرجل تكون له الضيعة و تكون لها حدود تبلغ حدودها عشرين ميلا أو أقل أو أكثر يأتيه الرجل فيقول: أعطني من مراعى ضيعتك و أعطيك كذا و كذا درهما، فقال: «ع»: «إذا كانت الضيعة له فلا بأس.» (٣)

و الظاهر أن المراد بمحمد بن عبد الله محمد بن عبد الله بن زراره، لكثرة روايه البنزطى عنه، فيكون ثقته و الروايه صحيحه.

و نحوها صحيحه إدريس بن زيد أو خبره عن أبى الحسن «ع»، قال: سألته و قلت: جعلت فداك

إن لنا ضياعاً و لها حدود و لنا الدّواب و فيها مراعى، و للرجل مَنّا غنم و إبل و يحتاج إلى تلك المراعى لإبله و غنمه، أ يحلّ له أن يحمى المراعى لحاجته إليها؟ فقال: «إذ كانت الأرض أرضه فله أن يحمى و يصير ذلك إلى ما يحتاج إليه.»

قال: و قلت له: الرجل يبيع المراعى؟ فقال: «إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس.» «٤»

أقول: إدريس بن زيد مختلف فيه و لا يبعد حسنه فالروايه حسنه، و فى حاشيه الكافى المطبوع استظهار كونه إدريس بن زياد فيكون ثقّه و الروايه صحيحه.

و قد استدللّ بهاتين الروايتين فى الجواهر لثبوت حق الحرّيم و لكنّه لا يخلو من

(١) - سنن البيهقى ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ...

(٢) - الجواهر ٣٨ / ٣٤ و ٣٥.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٣٣٦، الباب ٩ من أبواب إحياء الموات، الحديث ١.

(٤) - الوسائل ١٢ / ٢٧٦، الباب ٢٢ من أبواب عقد البيع و شروطه، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٦٩

شوب إشكال، إذ من المحتمل أن يراد بالمراعى فيهما قسمه من نفس الأرض المحياه بلحاظ علوفتها لا المراعى الطبيعى المجاوره لها بقريته قوله «ع»: «إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس»، و بقريته تجويز البيع إن أريد به بيع نفس الرقبه.

و قد كان بيع المراعى و نقلها مورداً للشبهه إجمالاً بلحاظ ما ورد من شركه المسلمين فى الماء و النار و الكلاً، و النهى عن بيع فضل الكلاً. «١» و لذلك سألوا عن بيع حصائد الحنطه و الشعير أعنى ما بقى منهما بعد الحصاد أيضاً مع وضوح كونهما فى الأرض المملوكه كما فى خبر إسماعيل بن الفضل،

و في الجواهر بعد ذكر الروايتين قال:

«بل ربما كان ظاهرهما الملكيه بناء على إرادته البيع و نحوه من الإعطاء فيهما، كما عن الشيخ و بنى البراج و حمزه و إدريس و سعيد و الفاضل و ولده و غيرهم، بل في المسالك أنه الأشهر. مضافا إلى أنه مكان استحققه بالإحياء فملك كالمحيى، و لأن معنى الملك موجود فيه، لدخوله مع المعمور في بيعه، و ليس لغيره إحياءه و لا- التصرف فيه بغير إذن المحيى، و لأن الشفعه تثبت في الدار بالشركه في الطريق المشترك المصرح في النصوص المزبوره ببيعه معها، و لإمكان دعوى كونه محيا باعتبار أن إحياء كل شىء بحسب حاله. خلافا لظاهر جماعه أو صريحهم من عدم الملك، بل هي من الحقوق لعدم الإحياء الذى يملك به مثلها.

و فيه ما عرفت من منع عدم حصول الإحياء الذى لا يعتبر فيه مباشرته كل جزء جزء، فإن عرصه الدار تملك ببناء الدار دونها، و منع توقف الملك على الإحياء، بل يكفى فيه التبعية للمحيا، و تظهر الثمره فى بيعها منفرده. إلما أنه ينبغى أن يعلم أن السيره المستمره فى سائر الأعصار و الأمصار تقتضى عدم اجتناب بعض ما هو حريم للقريه مثلا. بل لعلها تقتضى فى ابتداء حدود القريه أن لكل أحد النزول

(١)- الوسائل ١٧ / ٣٣١، الباب ٥ من أبواب إحياء الموات، الحديث ١، و ١٧ / ٣٣٣، الباب ٧ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٣٣٦، الباب ٩ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٠

قريب الآخر و إن اقتضى ذلك بعدا فى مرمى قمامته مثلا...» (١)

أقول: الظاهر فى المسأله هو

التفصيل، فإن الحاكم فى باب الأملاك و الحقوق هم العقلاء و أهل العرف ما لم يرد من الشرع رددع، و هم يفرقون بين الموارد: فمثل الطريق و الشرب يعدّان ملكا عندهم بخلاف مرعى الماشيه و المحتطب و نحوهما فلا يثبت فيهما سوى الحق، و يختلف حدود ذلك بحسب الأعصار و البلاد و مقدار الاحتياجات؛ فربّ بلد لا يحتاج فيه إلى المرعى أو المحتطب و ربما يحتاج إليهما فى زمان دون آخر، و الملاك هو رفع الحاجه و الضرر فى مقام الانتفاع، و الحكم دائر مدار ذلك فمثل حریم البئر أو القناه مثلا يحرم استفاده الغير منهما بحفر البئر أو القناه مما يضر بمائهما فلا مانع من أن يستفاد منهما بالزرع و البناء مثلا كما هو واضح لمن راجع سيره العقلاء، و كذا المرايع و المراعى فلا يجوز مزاحمه ذوى الحقوق فيها فى جهه الرعى و أما الانتفاعات الأخر فلا دليل على منعها، و هذا من أقوى الشواهد على عدم ملكيه رقبه الحریم و إلا لم يجرى التصرف فيه أصلا، فتدبّر. هذا.

و راجع فى حكم حریم العامر و القرية المغنى لابن قدامه «٢». هذا.

و فى المغنى:

«و ما قرب من العامر و تعلق بمصالحه من طرقه و مسيل مائه و مطرح قمامته و ملقى ترابه و آلاته فلا يجوز احياءه بغير خلاف فى المذهب، و كذلك ما تعلق بمصالح القرية كفنائها و مرعى ماشيتها و محتطبها و طرقها و مسيل مائها لا يملك بالإحياء و لا نعلم فيه أيضا خلافا بين أهل العلم، و كذلك حریم البئر و النهر و العين، و كل مملوك لا يجوز إحياء ما تعلق بمصالحه...» «٣»

و فى الجواهر فى ذيل الشرط الثالث

بعد اختيار المحقق عدم المنع

(١) - الجواهر ٣٨ / ٣٥ و ٣٦.

(٢) - المغنى ١٥١ / ٦.

(٣) - المغنى ١٥١ / ٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧١

ما لا يضر من المشاعر قال:

انه من الغريب بل كاد أن يكون كالمنافى للضرورى، بل فتح هذا الباب فيها يؤدى إلى اخراجها عن وضعها. «١»

أقول: إن كان المقصود تعميم قطعه من المشعر و تملكها بحيث يمنع غيره منها فالظاهر ورود إشكال صاحب الجواهر. و إن كان المقصود تعميمها ليستفاد منها فى مواقع الحرّ و البرد من دون أن يمنع غيره منها فالظاهر عدم الإشكال فيه.

و فى الجواهر أيضا فى ذيل الشرط الرابع

أعنى عدم كون الأرض مما أقطعه إمام الأصل قال:

«الذى لا خلاف فى أنّ له ذلك كما عن المبسوط، بل و لا إشكال، ضروره كون الموات من ماله الذى هو مسلط عليه، مع أنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم.» «٢»

أقول: يظهر من المحقق اختصاص الإقطاع بالنبي «ص» و الإمام المعصوم، و نحن لا نرى لذلك وجها بعد ما بيناه فى محله من سعه حدود الولاية للفقيه الجامع لشرائط الحكم و كذلك له أن يحمى موضعا لنعم الصدقه و نحوها، إذ الملاك الذى أوجب جعل اختيار الأموال العامه بيد النبي «ص» أو الإمام يوجب جعل اختيارها فى عصر الغيبه بيد النّوّاب أيضا، فتدبر. هذا.

و أقطع النبي «ص» عبد الله بن مسعود الدور، و وائل بن حجر أرضا بحضر موت، و بلال بن الحارث العقيق على ما روى. و الدور على ما فى الجواهر موضع بالمدينه بين ظهرانى عماره الأنصار، و يقال: إنه أقطعه ذلك ليتخذها دورا.

و فى الجواهر أيضا فى ذيل الشرط الخامس

أعنى عدم السبق بالتحجير قال:

«بلا خلاف بل يمكن تحصيل الإجماع عليه كما أنه يمكن تحصيله على غير ذلك مما

(١) - الجواهر ٣٨ / ٥٤.

(٢) - الجواهر ٣٨ / ٥٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٢

سمعتة، بل في الرياض: عليه الإجماع في كلام جماعه كالمسالك و غيرها... «١»

أقول: و يأتي البحث في التحجير و أحكامه في المسأله التاليه، فانتظر. هذا.

و في التذكره ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

«الفصل الثاني: في شرائط الإحياء، و هي خمسه:

الأول: أن لا يكون على الأرض يد مسلم لأن ذلك يمنع من إحياء الأرض لغير المتصرف، و لو اندرست العماره لم يجز إحيائها لأنها ملك لمعين على خلاف تقدم.

الثاني: أن لا يكون حريماً للعامر، لأن مالك المعمور استحق باستحقاقه المواضع التي هي من مرافقه كالطريق فإنه لا يجوز لأحد أخذ طريق يسلك فيه المالك إلى عمارته لما فيه من الضرر المنفي بالإجماع. و كذا الشرب و ما شابه ذلك من مسيل ماء العامر و طرقه و مطرح قمامته و ملقى ترابه و آلاته و كل ما يتعلق بمصالحه، و لا نعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار أن كل ما يتعلق بمصالح العامر مما تقدم، أو بمصالح القرية كبنائها (كفنائها - ظ، كما في المغنى) و مرعى ماشيتها و محتطبها و طرقها و مسيل مياهها لا يصح لأحد إحياءه و لا يملك بالإحياء. و كذا حريم الآبار و الأنهار و الحائط و العيون، و كل مملوك لا يجوز إحياء ما يتعلق بمصالحه.

هذا مما لا - خلاف فيه، إنما الخلاف في مالك العامر هل يملك الحريم أو يكون أولى و أحق به من غيره؟ فقال بعضهم: إنه يملك كما يملك العامر و هو أصح وجهي الشافعيه لأنه مكان استحققه بالإحياء فملك

كالمحيى، و لأن معنى الملك موجود البته لأنه يدخل مع المعمور فى بيع المعمور، و لأنه ليس لغيره إحياءه و لا الاعتراض فيها، و لأن الشفعه تثبت بالشركه فى الطريق المشترك.

و قال بعضهم: إنه غير مملوك لمالك العامر لأن الملك يحصل بالإحياء و لم يوجد فيها إحياء، و ليس بجيد لمنع المقدمتين فإن عرصه الدار تملك ببناء الدار و إن لم يوجد فى نفس العرصه احياء، و لأن الإحياء تاره يكون بجعله معمورا و تاره يكون

(١) - الجواهر ٣٨ / ٥٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٣

بجعله تبعاً للمعمور.

الثالث: أن لا يكون مشعراً للعباده بوضع الشارع كعرفه و منى و المشعر، لأن فى تسويغ تملكها تفويت هذا الغرض و منافاه لهذه المصلحه. و للشافعيه قولان فى أنه هل تملك أراضى عرفه بالإحياء كسائر البقاع أم لا؟ لتعلق حق الوقوف بها.

و على تقدير القول بالملك ففى بقاء حق الوقوف فيما ملك و جهان.

الرابع: أن لا يكون قد سبق إليه من حجره، فإن الحجر عندنا لا يفيد الملك بل الأولويه و الأحقيه، و الشارع فى إحياء الموات محجر ما لم يتمه. و قال بعض الشافعيه:

إن التحجير يفيد التملك. و المشهور أنه يفيد الأولويه لأن الإحياء إذا أفاد الملك وجب أن يفيد الشروع فيه الأحقيه كالاستياع مع الشراء.

الخامس: أن لا يكون مقطوعاً من الإمام، فإن لإقطاع الإمام مدخلا فى الموات، بل عندنا أنه هو المالك للموات فيجوز للإمام أن يقطع غيره أرضاً من الموات خاليه من التحجير لمن يحييها و يصير المقطع أولى، و يفيد الإقطاع التخصيص و الأحقيه كالتحجير و يمنع الغير من المزاحمه له و لا يصح رفع هذا الاختصاص بالإحياء.

السادس: أن

لا يكون قد حماه النبي «ص»، والمراد من الحمى أن يحمى بقعه من الموات لمواش بعينها و يمنع سائر الناس من الرعى فيها. و الحمى قد كان لرسول الله «ص» لخاص نفسه و للمسلمين لما روى عن رسول الله «ص» أنه قال:

«لا حمى إلا لله و لرسوله»، و عندنا أن للإمام أن يحمى لنفسه و لإبل الصدقه و نعم الجزية و خيل المجاهدين على حدّ ما كان للنبي «ص» و أما غيرهما من آحاد المسلمين فليس لهم أن يحموا لأنفسهم و لا لغيرهم لقوله «ص»: «لا حمى إلا لله و لرسوله.»» (١)

أقول: ذكر العلامة أن شروط الإحياء خمسة و لكنه فى التفصيل ذكر ستة بزياده عدم الحمى. و هل أراد بالإمام فى الإقطاع و الحمى الإمام المعصوم أو مطلق

(١)- التذكرة ٢ / ٤١٠ و ٤١١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٤

الإمام الواجد لشرائط الولاية؟ و جهان، و لعل الأظهر منهم هو الأول و لكن الظاهر عندنا صحه الثانى كما مرّ فىكون الحق لمطلق من ولى أمر المسلمين عن حق إذا كان فى طريق مصالح المسلمين. و الرسول «ص» أيضا كان له الحمى بما أنه كان إمام المسلمين و ولى أمرهم.

و فى الدروس ذكر للتملك بالإحياء شروطا تسعه: «١»

أحدها: إذن الإمام على الأظهر. و ثانيها: أن يكون المحيى مسلما. و ثالثها: وجود ما يخرجها عن الموات؛ فالمسكن بالحائط و السقف، و الحظيره بالحائط. و رابعها: أن لا يكون مملوكا لمسلم أو معاهد ... و المحجر فى حكم المملوك على ما تقرّر. و خامسها:

أن لا يكون مشعرا للعباده كعرفه و منى. و سادسها: أن لا يكون مما حماه النبي «ص» أو الإمام لمصلحه كنعم الصدقه و الجزية.

سابعها: أن لا يكون حريماً لعامراً. و ثامنها:

أن لا يكون الموات مقطوعاً من النبي أو الإمام. و تاسعها: قصد التملك و لو فعل أسباب الملك بغير قصد التملك فالظاهر أنه لا يملك.

أقول: فيما ذكره من اشتراط كون المحيي مسلماً كلام يأتي في المسائل الآتية.

و مورد موثقه محمد بن مسلم في باب إحياء الموات هو أرض اليهود و النصارى و ستأتى. و الأمر الثالث الذى ذكره هو نفس الإحياء فلا وجه لعدّه من الشرائط.

و أما ما ذكره أخيراً من اشتراط قصد التملك ففيه أولاً: أن سبب الإحياء لملكه الرقبه أول الكلام و فيه خلاف كما سيأتى.

و ثانياً: أن اشتراط القصد أيضاً محل خلاف:

قال في التذكرة:

«هل يعتبر القصد إلى الإحياء في تحقق الملك للمحيي؟ الوجه أن نقول: إن كان الفعل الذى فعله للإحياء لا يفعل فى العاده مثله إلا للتملك كبناء الدار و اتخاذ

(١) - الدروس / ٢٩٢ - ٢٩٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٥

البستان ملك به و إن لم يوجد منه قصد التملك. و إن كان مما يفعله المتملك و غير المتملك كحفر البئر فى الموات و زراعه قطعه من الموات اعتماداً على ماء السماء افتقر تحقق الملك إلى تحقق قصده فإن قصد أفاد الملك و إلا فإشكال ينشأ من أن المباحات هل تملك بشرط نيه أم لا؟ و للشافعيه و جهان. و ما لا يكفى به للتملك كتسويه موضع النزول و تنقيته عن الحجاره لا تفيد التملك و إن قصده...» (١)

أقول: ما ذكره أولاً من القصد إلى الإحياء أراد به القصد إلى التملك كما يظهر مما بعده، و لعله ذكر اشتباهاً أو غلطاً. و الظاهر أن فى كلامه خلطاً بين

مقام الثبوت و مقام الإثبات، إذ كلامنا فى اشتراط القصد ثبوتاً، و كلامه التشقيق فى مقام الإثبات.

و إلى هذا الإشكال أشار فى الدروس، قال فى تعقيب كلامه السابق:

«و كذا سائر المباحات كالاصطياد و الاحتطاب و الاحتشاش، فلو اتبع ظيماً يمتحن قوته فأثبت يده عليه لا بقصد التملك لم يملك، و إن اكتفينا بإثبات اليد ملك. و ربما فرق بين فعل لا تردد فيه كبناء الجدران فى البريه و التسقيف مع البناء فى البيت، و بين فعل محتمل كإصلاح الأرض للزراعة فإنه محتمل لغير ذلك كالنزول عليها و إجراء الخيل فيها فتعتبر النيه بخلاف غير المحتمل، و يكون وزان ذينك كوزان صريح اللفظ و كنيته. و يضعف بأن الاحتمال لا يندفع و نمنع استغناء الصريح عن النيه.»
«٢»

و صاحب الجواهر مصرّ على عدم اشتراط القصد، قال:

«لا دليل على اشتراط ذلك بل ظاهر الأدله خلافه، و الإجماع مظهره عدمه لا العكس، كما أن دعوى الانسباق من النصوص و لا أقل من الشك و اضحه المنع و إن مال إليه فى الرياض لذلك.»

و عدم ملك الوكيل و الأجير الخاص لا لعدم قصد تملكهما و قصد تملك غيرهما، بل

(١) - التذكرة ٢ / ٤١٣.

(٢) - الدروس / ٢٩٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٦

لصيروره الإحياء الذى هو سبب الملك لغيرهما بقصد الوكاله و الإجاره فيكون الملك له فلا يستفاد من ذلك اشتراط قصد التملك كما توهم. بل لا يستفاد منه اعتبار عدم قصد العدم فضلاً عن القصد؛ ضروره ظهور الأدله فى أنه متى وجد مصداق إحياء ترتب الملك عليه و إن قصد العدم لأن ترتب السبب على السبب قهرى و إن كان إيجاد السبب اختيارياً، اللهم إلا أن

يشك في السبب حينئذ. وفيه منع لإطلاق الأدلة، بل لعل ما سمعته من ملك الموكل والمستأجر بفعل الوكيل والأجير الخاص وإن لم يقصد الإحياء دليل على ما قلنا، فتأمل جيدا.» (١)

أقول: يمكن أن يقال: إن دعوى انصراف النصوص على فرض دلالتها على الملكية إلى خصوص صورته قصد التملك غير بعيد، والملكية القهرية خلاف القاعده وخلاف سلطنه الإنسان على نفسه فيقتصر فيها على ما دل عليه الدليل كالميراث ونحوه، و لعل العرف أيضا يساعد على اعتبار القصد، وهو الحاكم في باب الأملاك والحقوق، نعم الإحياء والحيازه يوجبان أحقيه المحيي والحائز عرفا بحيث لا يجوز مزاحمه الغير لهما إلا بعد إعراضهما، فوزانهما وزان التحجير ما لم يقصد التملك. هذا.

ولكن لأحد أن يقول: لما كان أساس الملكية الاعتبارية، الواجديه التكوينية كما مرّ بيانه، فإذا صدر الإحياء من الإنسان فحيث إنه صدر منه بسبب فكره وقواه وجوارحه وهو يملك الفكر والقوى والجوارح تكويننا مطلقا فلا محاله يملك محصولها أيضا من آثار الإحياء مطلقا سواء قصد التملك أم لا، فتدبر.

وتفصيل البحث في المسأله وفي أن الإحياء والحيازه والسبق إلى المباحات هل تقبل النيابة أم لا محل ذلك كله كتاب إحياء الموات والوكاله والإجاره، فراجع.

(١) - الجواهر ٣٨ / ٣٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٧

المسأله الخامسه: في إشاره إجماليه إلى مفاد الإحياء والتحجير وما به يتحققان:

إشاره

ونحيل التفصيل إلى الكتب الفقيهيه.

[الألفاظ المستعمله في الكتاب والسنه إن كانت لها معان عند الشرع حملت عليها وإلا حملت على العرفيه]

لا يخفى أن الألفاظ المستعمله في الكتاب والسنه إن كانت لها معان خاصه مصطلحه عند الشرع حملت عليها عند الإطلاق، وإلا حملت على معانيها العرفيه المتداوله بين أهل اللسان في عصر صدور الألفاظ، ومع التعدد يرجع إلى القرائن.

وقد مرّ ممّا في ذيل القسم الثاني من الأنفال أعنى الأرض الموات بيان مفهوم الموت والموات بحسب العرف واللغه، وقلنا إن المتبادر من موت الأرض خرابها وعطلتها بنحو لا- تصلح أن ينتفع بها إلا بإعدادها وإصلاحها وإن فرض بقاء بعض رسوم العماره وآثارها فيها كالقري الخربه.

و يقابله الحياه تقابل الملكه و العدم، و المتبادر منها أولًا هو ما يكون مبدأ للحس و الحركه فى الحيوان، و لكن شاع استعمالها فيما يكون مبدأ للنمو فى النباتات أيضا، و كذا إطلاقها بنحو الاستعاره و المجاز على كيفية فى الأرض تجعلها مستعده لأن يستفاد منها و يترتب عليها الغايات المتعارفه المترقبه منها، و لا محاله يختلف ذلك بحسب اختلاف الغايات و الشرائط.

فمعنى إحياء الأرض إعدادها لأن ينتفع بها فيما يترقب منها من الغايات العقلانيه المقصوده. و لم يرد من ناحيه الشرع ما يدل على حدود هذه الكيفيه و شرائطها، فيرجع فى التشخيص الى العرف، و قد يتحقق لها مصاديق مشتبهه أيضا كسائر المفاهيم العرفيه.

[كلمات الفقهاء فيما يتحقق به الإحياء]

و اختلفت تعبيرات الفقهاء فيما به تتحقق و ان تقارب بعضها بعضا:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٧٨

١- قال الشيخ فى إحياء الموات من المبسوط:

«و أما ما به يكون الإحياء فلم يرد الشرع ببيان ما يكون إحياء دون ما لا يكون غير أنه إذا قال النبى «ص»: «من أحيا أرضا فهى

له» و لم يوجد فى اللغة معنى ذلك فالمرجع فى ذلك إلى العرف و العاده؛ فما عرفه الناس إحياء فى العاده كان إحياء و ملكت به الموات، كما أنه لما قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا، و أنه نهى عن بيع ما لم يقبض، و أن القطع يجب فى قيمه المجنّ» رجع فى جميع ذلك إلى العاده.

فإذا ثبت ذلك فجملة ذلك على أن الأرض تحبى للدار و الحظيره و الزراعه:

فإحياءها للدار فهى بأن يحوط عليها حائط و يسقف عليه، فإذا فعل ذلك فقد أحياءها و ملكها ملكا مستقرا. و لا فرق بين أن يبنى الحائط بطين أو بآجرّ و حصّ أو خشب.

و أما إذا أخذها للحظيره فقدر الإحياء أن يحوطها بحائط من آجرّ أو لبن أو طين و هو الرهص، أو خشب. و ليس من شرط الحظيره أن يجعل لها سقف. و تعليق الأبواب فى الدور و الحظيره ليس من شرطه، و فيهم من قال: هو شرط، و الأول أقرب.

و أما الإحياء للزراعه فهو أن يجمع حولها ترابا و هو الذى يسمّى ميرزا، و أن يرتب لها الماء إما بساقيه فيحفرها و يسوق الماء فيها، أو بقناه يحفرها أو بئر أو عين يستنبطها، و لا خلاف أن هذه الثلاثه شرط فى الإحياء للزراعه. و فى الناس من ألحق بها أن يزرعها و يحرثها، و الصحيح أنه ليس من شرطه، كما أن سكنى الدار ليس من شرط الإحياء.

و أما إذا أحياء للغراس فإنه يملكها إذا ثبت الغراس فيها و رتب الماء فيها، فإذا فعل ذلك فقد أحياءها فإذا أحياءها و ملكها فإنه يملك مرافقها التى لا صلاح للأرض إلّا بها.» (١)

(١) - المبسوط ٣ / ٢٧١ - ٢٧٢.

أقول: ظاهره أن صدق الإحياء يختلف بحسب اختلاف ما يقصد من العماره:

فيعتبر في صدق الدار و المسكن التحويط و التسقيف معاً، و في الحظيره التحويط فقط، و في المزرعه المرز و حفر الساقيه و سوق الماء، و في البستان المرز و الساقيه و الماء و الغراس.

و الظاهر أن إعداد الماء و تهيئته يكفي في الصدق و لا يشترط سوجه إلى الأرض فعلاً، بل ربما لا يحتاج إلى السقى أصلاً لكون الأرض مما يسقى بماء السماء عاده.

كما أن الظاهر أن المذكورات من باب المثال، إذ بناء الدكاكين و المخازن و المعامل و المصانع و المدارس و الكليات و الدوائر بشعبها و البنوك و نحو ذلك مما يحتاج إليها الناس من أظهر مصاديق الإحياء قطعاً، و كيفية الإحياء فيها مختلفه تابعه للأغراض و المقاصد.

٢- و في إحياء الموات من الشرائع:

«الطرف الثاني: في كيفية الإحياء. و المرجع فيه إلى العرف لعدم التنصيص شرعاً و لغه. و قد عرف أنه إذا قصد سكنى أرض فأحاط و لو بخشب أو قصب أو سقف مما يمكن سكناه سمى إحياء. و كذا لو قصد الحظيره فاقصر على الحائط من دون السقف. و ليس تعليق الباب شرطاً.

و لو قصد الزراعه كفى في تملكها التحجير بمرز أو مسنّاه و سوق الماء إليها بساقيه أو ما شابهها، و لا يشترط حرارتها و لا زراعتها لأن ذلك انتفاع كالسكنى. و لو غرس أرضاً فنبت فيها الغرس و ساق إليها الماء تحقق الإحياء. و كذا لو كانت مستأجمه فعصد شجرها و أصلحها، و كذا لو قطع عنها المياه الغالبه و هيأها للعماره فإن العاده قاضيه بتسميه ذلك كله

إحياء لأنه أخرجها بذلك إلى حد الانتفاع الذي هو ضد الموت.» (١)

(١) - الشرائع ٣ / ٢٧٥ (- طبعه أخرى / ٧٩٤).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨٠

أقول: و الظاهر أنه أراد بقوله: «أو سقف» أنه يكفي في صدق المسكن التحويط لبعض الأرض و التسقيف للبعض الآخر كما هو المتعارف في الدور، لا أن كل واحد منهما بانفراده يكفي في صدق المسكن، و يمكن أن يكون: و سقف بالواو فلا إشكال. و قد عرفت أن إعداد الماء يكفي في الصدق و لا يتوقف على سوجه فعلا.

و قوله: «و كذا لو كانت مستأجمه الخ.» يريد بذلك أن رفع الموانع من الأشجار الزائده و المياه الغالبه إذا تعقبه إصلاح الأرض و تهيئتها للعماره كاف في صدق الإحياء المطلق.

و يرد عليه أن مجرد إصلاح الأرض و تهيئتها للعماره لا يكفي في صدق الإحياء ما لم تصدق العماره فعلا. و عماره كل واحد من الدار و الحظيره و المزرعه و البستان تختلف مع غيرها.

و ظاهر المسالك عطف الجملتين على قوله: «و لو غرس أرضا» و حمل الثلاثه على صورته إرادته إحداث البستان، مع أن الظاهر كون المقصود في الأخيرتين مطلق الإحياء لا الإحياء لغرض البستان فقط بل ليس في كلام المصنف اسم من البستان و قصده و إنما ذكر أن الغرس مع سوق الماء يوجبان تحقق الإحياء، و هذا مما لا إشكال فيه.

٣- و في التذكرة في هذا المجال ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

«من عاده الشرع إذا أطلق لفظا و لم ينص على مسمى عنده يخالف العرف فإنه ينزل على معناه في العرف كالقبض و الحرز في السرقة و قد ورد الشرع بالإحياء و لم يبيئه فانصرف

إطلاقه إلى المتعارف بين الناس و ذلك يختلف باختلاف المحيي.

مسألة: إذا أراد السكنى فى الملك الذى يقصد إحيائه فإنما يكون ذلك بصيرورته دارا، و إنما يصير كذلك بأن يدار عليها حائط و يسقف بعضها، و التحويط إما بالآجر أو اللبن أو بمحض الطين أو ألواح الخشب أو القصب بحسب العاده. هذا قول الشيخ، و هو قول أكثر الشافعية. و بعضهم لم يشترطوا التسقيف فى إحياء الدار، و هو إحدى الروايتين عن أحمد، فإن رسول الله «ص» قال: «من أحاط حائطا على

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨١

أرض فهى له.» و لأن الحائط حاجز منيع فكان إحياء، كما لو جعلها حظيره للغنم لأن القصد لا اعتبار به لأنه لو أرادها حظيره للغنم فبناها بجصّ و آجرّ و قسمها بيوتا فإنه يملكها و هذا لا- يعمل للغنم مثله، و لأنه لو بناها للغنم ملكها بمجرد الحائط فإذا ملكها جاز له أن يبنها دارا من غير اشتراط تسقيف و لا بأس بذلك. و اشترط أكثر الشافعية فى إحياء الدار تعليق الباب، لأن العاده فى المنازل أن يكون لها أبواب، و لم يذكره الشيخ.

مسألة: لو أراد إحياء أرض يتخذها زريبه للدوابّ أو حظيره تجقف فيها الثمار أو يجمع فيها الحطب أو الحشيش اشترط التحويط لا غير، و لا يشترط التسقيف هنا إجماعا قضاء للعرف، و فى اشتراط تعليق الباب ما سبق من الخلاف.

مسألة: لو قصد الإحياء لاتخاذ الموات مزرعه اعتبر فى إحيائه أمور: ١- جمع التراب فى حوالبه لينفصل المحيى عن غيره، و يسمّى المرز، و فى معناه نصب قصب و حجر و شوك و شبهه، و لا حاجه إلى التحويط إجماعا. ٢-

تسوية الأرض بطم الحفر التي فيها و إزاله الارتفاع من المرتفع و حراثتها و تليين ترابها. ٣- ترتيب مائها إما بشق ساقيه من نهر أو حفر بئر أو قناه و سقيها إن كانت عاداتها أنها لا يكتفى في زراعتها بماء السماء، و لم يشترط إجراء الماء و لا سقى الأرض، و إن لم يحفر بعد فللشافعيه وجهان.

و بالجمله، السقى نفسه غير محتاج إليه في تحقق الإحياء.

و أراضي الجبال التي لا يمكن سوق الماء إليها و لا يصيبها إلا ماء السماء قال بعض الشافعيه لا مدخل للإحياء فيها، و الوجه أنها تملك بالحراثه و جمع التراب على الحدود.

و هل يشترط الزراعة لحصول الملك في الزراعة؟ الوجه العدم، لأن الزراعة استيفاء منفعه الأرض، كما أنه لا يعتبر في إحياء الدار أن يسكنها، و هو أحد وجهى الشافعيه و الثانى الاشتراط.

مسأله: لو قصد الإحياء بزرع بستان فلا بدّ من التحويط و يرجع فيما يحوط به إلى العاده، و القول في سوق الماء إليه على ما تقدم في المزرعه. و هل يعتبر غرس الأشجار

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨٢

أم لا؟ من اعتبر الزرع في المزرعه اعتبر في البستان بالطريق الأولى، و من لا يعتبره اختلفوا في الغرس على وجهين، و معظمهم اعتبره، و الفرق أن اسم المزرعه يقع على البقع قبل الزراعة و اسم البستان لا يقع قبل الغراس. و الوجه أنه لا بدّ من أحد أمرين: إما الحائط أو الغرس لتحقيق الاسم. «١»

أقول: قوله «ص»: «من أحاط حائطاً على أرض فهي له» لم يصرح فيه بكونه إحياء، فلعله من قبيل التحجير. و اللام فيه لمطلق الاختصاص و الأولويه، نظير قوله «ص»

فى روايه سمره عنه «ص»: «من أحاط على شىء فهو أحق به.» (٢)

و المرز فى المزرعه إن كان لتوقف السقى عليه اعتبر قطعاً، و إن كان لانفصال المحياه عن غيرها فقط فلا دخل له فى صدق الإحياء، كالتحويط الذى لا يعتبر فى إحياء المزرعه قطعاً. و التميز بين المحياه و غيرها يحصل بقابليه الانتفاع و عدمها لا بالمرز و الحائط. و كذلك لا يعتبر فيها الحراثه و لا الزراعه و لا السقى فعلاً كما هو واضح.

و قد تعرض لأكثر ما ذكره العلامة الشهيد فى المسالك (٣) أيضاً و غيره من فقهاءنا، و كلماتهم يشبه بعضها بعضاً. و بعد ما صرح الأصحاب بعدم ورود شىء من الشرع فى تحديد الإحياء و أن المرجع فيه العرف و العاده لا نرى وجهاً للتطويل و التعرض لكلماتهم فى المقام أزيد مما ذكرنا.

٤- و ابن إدريس فى السرائر حكى عن مبسوط الشيخ كون المرجع فى الإحياء إلى العرف و العاده و قال ما ملخصه: هو الحقّ اليقين الذى يقتضيه أصل المذهب، ثم نسب التقسيمات و التفريق بين مثل الدار و الحظيره و أرض الزراعه إلى أهل الخلاف و اعترض عليها أشدّ اعتراض و قال:

«إن إحياء الدار عندهم بأن يحوط عليها بحائط و يسقف عليها ... فأما عندنا فلو خصّ عليها خصّاً أو حجرها أو حوطها بغير الطين و الآجرّ و الجصّ ملك التصرف فيها و كان أحقّ بها من غيره»، ثم قال: «إن المبسوط قد ذكر فيه مذهبنا و مذهب

(١)- التذكرة ٢ / ٤١٢.

(٢)- سنن البيهقى ٦ / ١٤٢، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد ...

(٣)- المسالك ٢ / ٢٩١.

المخالفين ... و القارئ فيه يخطب خبط عشواء.» (١)

و ناقشه في الجواهر:

ب «أنه هو وقع في خبط العشواء، ضروره عدم مدخله الموافق و المخالف في تحقيق الصدق العرفي المعلوم عدمه بالتحجير كما توهمه و إن قلنا إنه الشروع في أثر الإحياء.» (٢) هذا.

٥- و في مختصر أبي القاسم الخرقى في فقه الحنابلة قال:

«و إحياء الأرض أن يحوط عليها حائطا أو يحفر فيها بئرا.»

و قال في المغنى في شرح العبارة:

«ظاهر كلام الخرقى أن تحويط الأرض إحياء لها سواء أَرادها للبناء أو للزرع أو حظيره للغنم أو الخشب أو غير ذلك، و نصّ عليه أحمد في روايه على بن سعيد فقال:

الإحياء أن يحوط عليها حائطا أو يحفر فيها بئرا أو نهرا، و لا يعتبر في ذلك تسقيف.

و ذلك لما روى الحسن عن سمره أن رسول الله «ص» قال: «من أحاط حائطا على أرض فهي له.» رواه أبو داود و الإمام أحمد في مسنده، و يروى عن جابر، عن النبي «ص» مثله. و لأن الحائط حاجز منيع فكان إحياء شبه ما لو جعلها حظيره للغنم، و يبين هذا أن القصد لا اعتبار به بدليل ما لو أَرادها حظيره للغنم فبناها بجصّ و آجر و قسمها بيوتا فإنه يملكها و هذا لا يصنع للغنم مثله.» (٣)

ثم تعرض لتفصيل كيفية الإحياء في الدار و الحظيره و المزرعه، فراجع.

بقي هنا أمران:

[الإحياء يختلف بحسب المقصود]

الأول: ظاهر ما مرّ من المبسوط و الشرائع و التذكرة و كذا المسالك أن صدق

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات فی ولایه الفقیه و

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨٤

الإحياء يختلف بحسب ما يقصد من العماره، فالتحويط على أرض بقصد الحظيره إحياء لها و بقصد الدار تحجير و لا يصدق عليه الإحياء إلّا بعد التسقيف و لو ببعضها.

و يظهر من بعض عدم دخل القصد فى ذلك و أنه يكتفى بأدنى العمارات فى صدق الإحياء مطلقا.

و يظهر من موضع من التذكرة أيضا اختيار ذلك، قال:

«لو قصد نوعا و فعل إحياء يملك به نوعا آخر، كما إذا حوّط بقعه بقصد السكنى، و هذا الإحياء إنما يتحقق فى تملك حظيره الغنم و شبهها هل يفيد الملك؟ الوجه عندى ذلك، فإنه مما يملك به الحظيره لو قصدتها و هو أحد وجهى الشافعيه. و الثانى أنه لا يملك به و إلّا لزم الاكتفاء بأدنى العمارات أبدا، و استحاله التالى ممنوعه.» «١»

و يظهر من الجواهر كفايه القصد المتأخر بسبب العدول، قال:

«كما يجوز العدول عن قصد الدار بعد التحويط و اتخاذها حظيره، فإنه يملكها بذلك لصدق الإحياء عليها عرفا و لو باعتبار إخراجها عن التعطيل الأول و صيرورتها ذات منفعة تخرج بها عن اسم الموات.» «٢»

أقول: بعد ما لم يرد لنا نصّ فى كيفية الإحياء و أحيل أمره إلى العرف فنحن نرى أن العرف يفرّق بين مصاديقه بحسب الاختلاف فى الغايات المقصوده.

نعم فيما يكتفى فيه بالمرتبه الدانيه يكون اعتبارها لا بشرط لا بشرط لا، فلو قصد الحظيره و لكنه سقف و بنى بيوتا أيضا لذلك صدق الإحياء قطعا، و لا يكفى العكس فلو قصد الدار و اكتفى بالتحويط فقط لم يكن إحياء و إن صدق التحجير.

و أما العدول عن القصد فإن رتب

عليه آثار المعدول إليه كفى قطعاً، و أما كفايه مجرد القصد المتأخر فمحل اشكال، و لعله أشار إلى ذلك صاحب الجواهر أيضاً بقوله: «و لو باعتبار إخراجها عن التعطيل الأول.» إذ لا يصدق الإخراج عن

(١) - التذكرة ٢ / ٤١٣.

(٢) - الجواهر ٣٨ / ٦٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١٨٥

التعطيل إلّا بترتيب الآثار خارجاً.

و لو حوِّط بقصد الحظيره ثم قصد اتخاذه داراً فالظاهر بقاء الملكيه و لا تتوقف على التسقيف حينئذ. هذا.

و لكن يمكن أن يقال: إن الأمور الخارجيه التكوينه ليس قوامها و افتراق بعضها عن بعض بالقصد، و إنما يتقوم به و يمتاز بسببه الأمور الاعتباريه المحضه. و الإحياء و العناوين الحاصله بسببه أمور خارجيه تكوينيه فلا تتقوم و لا تمتاز بالقصد.

و يؤيد ذلك أنه لو حوِّط رجل أرضاً فالعرف إما أن يحكم عليه بأنه إحياء أو لا يحكم، لا أنهم يحيلون الأمر إلى السؤال عن المحوِّط و عن قصده و أنه هل قصد بالتحويط الحظيره أو الدار مثلاً. و على هذا فالملاك في صدق الإحياء تهيؤ الأرض فعلاً لأن ينتفع بها بواحد من الانتفاعات المتعارفه المترقبه، فتدبر.

الأمر الثاني في التحجير و أحكامه:

إشاره

المشهور على أن الإحياء يوجب التملك، و

التحجير يوجب الأولوبه:

١- قال في المبسوط:

«إذا أقطع السلطان رجلاً من الرعيه قطعه من الموات صار أحق به من غيره بإقطاع السلطان إياه بلا خلاف، و كذلك إذا تحجر أرضاً من الموات. و التحجير أن يؤثر فيها أثراً لم يبلغ به حدّ الإحياء مثل أن ينصب فيها المروز أو يحوِّط عليها حائطاً و ما أشبه ذلك من آثار الإحياء، فإنه يكون أحقّ بها من غيره، فأقطاع السلطان بمنزله التحجير.» (١)

٢- وقد مرّ عن الشرائع في عداد شروط الإحياء قوله:

«الخامس: أن لا يسبق إليه سابق بالتحجير، فإن التحجير يفيد الأولوية لا ملكا للرقبه و إن ملك به التصرف حتى لو هجم عليه من يروم الإحياء كان له منعه،

(١)- المبسوط ٣/ ٢٧٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١٨٦

و لو قاهره فأحيها لم يملكه.» (١)

٣- و ذيله في الجواهر بقوله:

«بلا خلاف بل يمكن تحصيل الإجماع عليه ... بل في الرياض عليه الإجماع في كلام جماعه كالمسالك و غيرها.» (٢)

٤- و مرّ عن التذكرة في شروط الإحياء ما ملخصه:

«الرابع: أن لا يكون قد سبق إليه من حجره، فإن الحجر عندنا لا يفيد الملك بل الأولوية و الأحقية. و الشارع في إحياء الموات محجر ما لم يتمه.

و قال بعض الشافعية: إن التحجير يفيد التملك. و المشهور أنه يفيد الأولوية ...» (٣)

٥- و في الدروس:

«و المحجّر في حكم المملوك على ما تقرر. و مجرد ثبوت يد محترمه كاف في منع الغير عن الإحياء.» (٤)

٦- و في المغنى لابن قدامه:

«و إن تحجر مواتا، و هو أن يشرع في إحيائه مثل أن أدار حول الأرض ترابا أو أحجارا أو حاطها بحائط صغير،

لم يملكها بذلك لأن الملك بالإحياء، وليس هذا إحياء، لكن يصير أحق الناس به لأنه روى عن النبي «ص» أنه قال: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحقّ به.» رواه أبو داود. فإن نقله إلى غيره صار الثاني بمنزلته لأن صاحبه أقامه مقامه، وإن مات فوارثه أحقّ به ... فإن سبق غيره فأحياءه فقيه و جهان: أحدهما أنه يملكه لأن الإحياء يملك به و الحجر لا يملك به ... و الثاني لا يملكه لأن مفهوم قوله «ع»: «من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد» و قوله: «فى حق غير مسلم فهى له» أنها لا تكون له إذا كان لمسلم فيها حق، و كذا قوله «ع»: من

(١) - الشرائع ٣ / ٢٧٤ (- ط. أخرى / ٧٩٤، الجزء ٤).

(٢) - الجواهر ٣٨ / ٥٦.

(٣) - التذكرة ٢ / ٤١٠.

(٤) - الدروس / ٢٩٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨٧

سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحقّ به.» (١)

أقول: و يدلّ على إفاده التحجير الأولويه و الأحققيه - مضافا إلى ما مرّ من الجواهر من نقل الإجماع و عدم الخلاف، و إلى مساعده العرف لذلك حيث يعدّون المزاحمه للبادئ و المحجر ظلما عليه و تضييعا لحقه:-

١- ما روى عن النبي «ص» أنه قال: «من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو أحقّ به.» رواه فى المستدرک عن عوالى اللئالى.
«٢» و مرّ نحوه عن المغنى، عن أبى داود.

٢- و ما رواه أبو داود بسنده، عن سمره، عن النبي «ص»، قال: «من أحاط حائطا على أرض فهى له.» (٣)

٣- و ما رواه البيهقى بسنده، عن سمره، عنه «ص»: «من أحاط على شىء فهو أحقّ به.» (٤)

هذا.

و أما معنى التحجير و ما به يتحقق

فالظاهر أنه أمر عرفى يتحقق بالتخطيط و نصب المروز و العلامات و نحو ذلك، و فى حكمه الشروع فى الإحياء و إيجاد بعض آثاره، قال فى التذكرة كما مرّ: «الشارع فى إحياء الموات محجّر ما لم يتمه.» و عرفت عن المبسوط و المغنى أيضا كلاما فى هذا المجال.

١- و فى نهايه ابن الأثير:

«يقال: حجرت الأرض و احتجرتها: إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك.» «٥»

(١)- المغنى ١٥٣ / ٦.

(٢)- مستدرک الوسائل ١٤٩ / ٣، الباب ١ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٤، عن العوالي ٣ / ٤٨٠.

(٣)- سنن أبى داود ١٥٩ / ٢، كتاب الخراج و الفى ء و الإمارة، باب فى إحياء الموات.

(٤)- سنن البيهقى ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد ...

(٥)- النهاية ٣٤١ / ١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨٨

٢- و فى الشرائع:

«و التحجير: هو أن ينصب عليها المروز، أو يحوّطها بحائط. و لو اقتصر على التحجير و أهمل العماره أجبره الإمام على أحد الأمرين: إما الإحياء، و إما التخليه بينها و بين غيره. و لو امتنع أخرجها السلطان من يده لثلا يعطلها، و لو بادر إليها من أحياها لم يصح ما لم يرفع السلطان يده أو يأذن فى الإحياء ... و من فقهائنا الآن من يسمّى التحجير إحياء، و هو بعيد.» «١» هذا.

[فروع فى بعض أحكام التحجير]

و قد ذكر فقهاء الفريقين للتحجير و أحكامه فروعاً كثيرة محلّ بحثها كتاب إحياء الموات، و لكن نتعرض هنا لبعض الكلمات بمقدار يناسب المقام:

١- قال في التذكرة:

«ولا ينبغي أن يزيد المحجر على قدر كفايته و يضيق على الناس، ولا أن يحجر ما لا يمكنه القيام بعمارته، فإن فعل أزمه

الحاكم بالعماره و التخلي عن الزيادة فيسلمها إلى من يقوم بعمارته. و كذا لو ترك المحجر الإحياء ألزمه الحاكم بالعماره أو الترك، لما وجد في كتاب علي «ع» قال: «و إن تركها أو أخرجها فأخذها رجل من المسلمين بعده فعمرها و أحيها فهو أحق بها من الذي تركها.» و هو قول بعض الشافعية. و قال آخرون: ليس لأحد أخذ الزيادة لأن ذلك القدر غير متعين.» «٢»

أقول: و ما ذكره من الروايه مأخوذه من صحيحه أبي خالد الكابلي «٣» و سيأتي بحثها.

٢- و فيه أيضا ما ملخصه مع حفظ ألفاظه:

«إذا حجر أرضا من الموات فقد قلنا إنه يصير أولى و أحق و إن لم يكن مالكا لها، و ينبغي له أن يشتغل بالعماره عقيب التحجير حذرا من التعطيل. فإن طالت المده و لم يحي أمره السلطان بأحد أمرين: إما العماره، أو رفع يده ليتصرف غيره فيها

(١)- الشرائع ٣ / ٢٧٥ - ٢٧٦ (- ط. أخرى / ٧٩٤ - ٧٩٥، الجزء ٤).

(٢)- التذكرة ٢ / ٤١١.

(٣)- الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٢. و بحثها في ص ٢٠٠ من هذا الجزء.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٨٩

فينتفع بها فإن عمارتها منفعه لدار الإسلام. فإن طلب التأخير من السلطان و المهله أمهله مده قريبه يستعد فيها للعماره، و لا يتقدر تلك المده بقدر بل بحسب ما يراه السلطان، و هو أصح وجهى الشافعية. و قال أبو حنيفه: مده التحجير ثلاث سنين ما لم يطالب فيها بالعماره، فإذا مضت مده الإمهال و لم يشتغل بالعماره بطل حقه.» «١»

٣- و فيه أيضا:

«لو باع المتحجر ما تحجره قبل أن يحيه لم يصح بيعه، لأنه لا

يملكه بالتحجير. و يحتمل الصحة، لأن له حقا فيه. وللشافعية و جهان: أحدهما: أنه لا يصح، فإن حق التملك لا يصح بيعه و لهذا لا يصح بيع الشفيع قبل الأخذ بالشفعه. و الثانى: أنه يصح، لأنه أحق من غيره فكأنه بيع حق الاختصاص.» «٢»

أقول: حيث إن الأراضى و المعادن و المياه و نحوها تكون من الأموال العامه التى خلقها الله- تعالى - لمصالح جميع الأنام و لا يختص بها واحد دون آخر فمقتضى العدل و الإنصاف الذى يحكم به العقل و الشرع أن يراعى فيها مع حقوق الأشخاص حقوق المجتمع أيضا. فمن أوجد بعض مقدمات الإحياء بقصد الإحياء كان عمله هذا موجبا لاعتبار حق له عرفا، و لا يضر هذا المقدار بالمجتمع، بل يكون فى طريق مصالح المجتمع و أهداف الخلقه طبعاً، فيكون بحكم العقل و الشرع أحق بآثار أعماله و نشاطاته، و لو عرض له مانع من إكمال عمله كان له بحكم العرف نقل حقوقه الحادثه بالشروع فى الإحياء إلى غيره كما تنتقل إلى وارثه أيضا بلا إشكال.

و أما من لا- يريد الإحياء أو لا يقدر عليه فهل له أن يوجد بعض المقدمات بقصد التجاره بها و نقلها إلى غيره؟ و هل يحكم العرف و الشرع بثبوت هذا الحق له فى الموضوع الذى يتعلق بالمجتمع؟ مشكل جدّا بعد التدبّر فى أغراض الشرع المبين و أهداف الخلقه، و الظاهر أن أدله أولويه المحجر منصرفه عن مثله. و إن شئت قلت: بعد ما

(١)- التذكرة ٢ / ٤١١.

(٢)- التذكرة ٢ / ٤١١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٠

كانت الأراضى للإمام و التصرف فيها منوطا بإذنه كما مر فالمستفاد من أخبار الإحياء و أخبار

السبق هو الإيذان في الإحياء و في مقدماته الواقعة في طريقه و بقصده فقط، و أما واقعه بقصد التجاره فثبوت الإذن فيها مما لا دليل عليه. فلا يثبت له حق حينئذ حتى ينتقل إلى غيره، فتدبر.

٤- و في الجواهر عن كتاب الإسعاد الذي هو من أجل كتب الشافعيه عنده قال:

«و ينبغي أن يشتغل بالعماره عقيب الحجر، فإن أهمل الإحياء و أطال الإهمال بأن مضى زمن يعدّ مثله طويلا عرفا نوزع فيقول له الحاكم: أحى أو ارفع يدك، لأنه ضيق على الناس في حق مشترك فيمنع منه، كما لو وقف في شارع. فإن ذكر عذرا و استمهل أمهل مدّه قريبه دفعا للضرر. و لا- يتقدر بثلاثه أيام (سنين - ظ.) على الأصح، بل باجتهاد الحاكم، فإذا مضت و لم يشتغل بالعماره بطل حقّه، و إن استمهل و لم يذكر عذرا فمقتضى عباره أصل الروضه أنه لا يمهل. و قال السبكي:

ينبغي إذا عرف الإمام أنه لا عذر له في المدّه أن ينزعها منه في الحال، و كذا إذا لم تطل المده و علم منه الاعراض.» (١)

٥- و فيه عنه أيضا:

«و إنما يتحجر ما يطبق إحياءه. بل ينبغي أن يقتصر على قدر كفايته لئلا يضيق على الناس. فإن تحجر ما لا يطبق إحياءه أو زائدا على قدر كفايته فلغيره أن يحيى الزائد على ما يطبقه و على قدر كفايته، كما قوّاه في الروضه بعد أن نقله فيها كأصلها عن المتولّى.» (٢)

و راجع في فروع التحجير المغنى أيضا. (٣)

٦- و روى الكليني، عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الريان بن

(١)- الجواهر ٣٨ / ٥٩.

(٢)- الجواهر ٣٨ / ٦٠.

(٣)- المغنى ١٥٣ / ٦ و ما بعدها.

الصلت، أو رجل عن الريان، عن يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: قال: «إن الأرض لله - تعالى - جعلها وقفا على عباده، فمن عطل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده ودفعت إلى غيره. الحديث.» و رواها الشيخ أيضا بسنده، عن سهل. «١»

٧- و روى الكليني و الشيخ، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «من أخذت منه أرض ثم مكث ثلاث سنين لا يطلبها لم يحل له بعد ثلاث سنين أن يطلها.» «٢»

أقول: و ضعف سند الخبرين بالترديد و الإرسال واضح. و الأرض في قوله: «فمن عطل أرضا» تعم بإطلاقها للمحياه و المحجره معا، و إن كان المترائي من التعطيل إرادته القسم الأول و لكن يدل على حكم الثاني بطريق أولى.

و في مرآه العقول في ذيل الخبرين قال:

«لم أر قائلًا بظاهر الخبرين، إلما أن يحمل الأول على أنه إذا تركها و عطّلها ثلاث سنين يجبره الإمام على الإحياء فإن لم يفعل يدفعها إلى من يعمرها و يؤدي إليه طسقتها كما قيل...» «٣»

أقول: استحقاق المحجر للطسق غير واضح، نعم قيل بذلك في المحياه بعد تركها لروايه سليمان بن خالد «٤» كما تأتي.

و يحمل الخبر الثاني على استفاده الإعراض من عدم الطلب، أو أن عدم الطلب مع الإمكان دليل على عدم إرادته الإحياء فيكون تعطيلًا.

و قد مرّ عن أبي الصلاح الحلبي: أنه عدّ من الأنفال كل أرض عطّلها مالكها ثلاث سنين. «٥» و إطلاق كلامه يشمل المحياه أيضا بل لعلها المترائي منه، و إذا اختار هذا في المحياه فلا محاله يلتزم به في

(١)- الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٢.

(٣)- مرآة العقول ١٩ / ٤٠٦ (- ط. القديم ٣ / ٤٣٥).

(٤)- راجع الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٣.

(٥)- راجع الكافي لأبي الصلاح / ١٧٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٢

٨- و في خراج أبي يوسف: حدثني ليث، عن طاوس، قال: قال رسول الله «ص»: «عادى الأرض لله و للرسول ثم لكم من بعد. فمن أحيا أرضا ميتة فهي له، و ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين.» (١)

٩- و فيه أيضا حدثني محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب قال على المنبر: «من أحيا أرضا ميتة فهي له، و ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين.» و روى مثله بسنده عن سعيد بن المسيب عن عمر أيضا. (٢)

١٠- و روى البيهقي بسنده، عن عمرو بن شعيب: «أن عمر جعل التحجر ثلاث سنين، فإن تركها حتى يمضى ثلاث سنين فأحياها غيره فهو أحق بها.» (٣)

١١- و في المغنى لابن قدامه قال: روى سعيد في سننه أن عمر قال: «من كانت له أرض يعنى من تحجر أرضا فعطّلها ثلاث سنين فجاء قوم فعمروها فهم أحق بها.» (٤)

١٢- و في كتاب الأموال لأبي عبيد في التحجير قال: «و قد جاء توقيته في بعض الحديث عن عمر أنه جعله ثلاث سنين.» (٥)

١٣- و فيه أيضا بسنده، عن الحارث بن بلال المزني، عن أبيه أن رسول الله «ص» أقطعه العقيق أجمع. قال: فلما كان زمن عمر قال لبلال: «إن

رسول الله «ص» لم يقطعك لتحجره عن الناس، إنما أقطعك لتعمل فخذ منها

(١) - الخراج / ٦٥.

(٢) - الخراج / ٦٥.

(٣) - سنن البيهقي ١٤٨ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب ما يكون إحياء و ما يرجى فيه من الأجر.

(٤) - المغنى / ٦ / ١٥٤.

(٥) - الأموال / ٣٦٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٣

ما قدرت على عمارته و ردّ الباقي. «١»

أقول: و يشبه أن يكون نظر عمر موردا للعمل في عصره و فيما بعده، و لو كان هذا خلاف حكم الله - تعالى - لصدر عن أئمتنا «ع» مخالفته و الإجهار بها كما في سائر المبدعات، و لم ينقل ذلك بل نقل خلافه في خبر يونس، عن العبد الصالح «ع».

نعم، يحتمل أن يكون التحديد بثلاث سنين حكما سلطانيا فلا يتعين الأخذ به في جميع الأعصار و الأمكنه، فتدبر.

(١) - الأموال / ٣٦٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٤

المسأله السادسه: هل الإحياء في الأرض الموات يوجب مالكيه المحيي لرقبه الأرض

اشاره

و خروجها بذلك عن ملك الإمام رأسا، أو لا يوجب إلّا أحقيه المحيي بها من غيره بحيث يختص به الاستفاده منها و لا يجوز مزاحمته نظير ما قيل في التحجير من دون أن تخرج بذلك عن ملك الإمام، و إن شئت قلت: إنه يملك حيشه الإحياء و آثاره دون الرقبه فللإمام أن يشترط عليه شروطا و يفرض عليه طسقا، أو يفصل في ذلك بين المسلم و الكافر، كما يظهر من التذكرة، فيثبت الملكيه للمسلم و لا يثبت للكافر إلّا الأولويه؟

فى المسأله وجوه بل أقوال. ظاهر اللام فى قوله: «فهى له» الوارد فى أكثر أخبار الباب كونها للملك، فإنها و إن وضعت لمطلق الاختصاص و لكن الاختصاص التام عباره عن الملكيه. و بالجمله، فرق بين مطلق الاختصاص و الاختصاص المطلق

فالأول أعم، والثاني ينصرف إلى خصوص الملكيه التامه، و هي المشهوره بين فقهاء أصحابنا الإماميه على ما قيل بل بين فقهاء الفريقين يظهر لمن تتبع كلماتهم فى هذا الباب و فى سائر الأبواب كالبيع و الوقف و نحوهما، إذ لا بيع و لا وقف إلّا فى ملك. هذا.

[كلمات الأصحاب]

١- و لكن الشيخ فى التهذيب بعد ذكر إباحه أراضى الخراج و أراضى الأنفال فى عصر الغيبه قال:

«فإن قال قائل: إنّ جميع ما ذكرتموه إنما يدلّ على إباحه التصرف لكم فى هذه الأراضين و لم يدلّ على أنه يصح لكم تملكها بالشراء و البيع، فإذا لم يصح الشراء و البيع فما يكون فرعاً عليه أيضاً لا يصح مثل الوقف و النحل و الهبه و ما يجرى مجرى ذلك.»

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٥

قيل له: إنا قد قسمنا الأراضين فيما مضى على ثلاثه أقسام: أرض يسلم أهلها عليها، فهى تترك فى أيديهم و هى ملك لهم، فما يكون حكمه هذا الحكم صح لنا شراؤها و بيعها. و أما الأراضون التى تؤخذ عنوه أو يصلح أهلها عليها فقد أبحننا شراؤها و بيعها لأن لنا فى ذلك قسماً لأنها أراضى المسلمين، و هذا القسم أيضاً يصح الشراء و البيع فيه على هذا الوجه. و أما الأنفال و ما يجرى مجراها فليس يصح تملكها بالشراء و البيع و إنما أبيع لنا التصرف حسب.» «١»

أقول: أرض الخراج ملك لعنوان المسلمين لا- للأشخاص بنحو الإشاعه حتى يكون لكل فرد منهم قسم. نعم، قد مرّ فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه جواز شراء ما للزارع فيها من بناء أو غرس أو مرز و لا أقل من شراء حق اختصاصها

به، كما تعارف بين الزّراع الذين لا يملكون رقبه الأرض في القرى، و بذلك جمعنا بين أخبار المسأله هناك، فراجع.

و ظاهر كلامه الأخير عدم جواز تملك الرقبه في أرض الأنفال و عدم جواز الشراء و البيع لذلك.

و لكن يرد عليه أن أرض الأنفال لا- تقل عن أرض الخراج قطعا، فإذا صح النقل و الانتقال في أرض الخراج بلحاظ حق الزارع فيها فلم لا- يجوز ذلك في أرض الأنفال بهذا اللحاظ؟ اللهم إلا أن يراد عدم الجواز فيها قبل الإحياء و ثبوت الحق به. و كيف كان فظاهره عدم ملكيه الرقبه بل إباحه التصرف فقط.

٢- و قال في الاستبصار بعد ذكر أخبار الإحياء:

«الوجه في هذه الأخبار و ما جرى مجراها مما أوردنا كثيرا منها في كتابنا الكبير أن من أحيا أرضا فهو أولى بالتصرف فيها دون أن يملك تلك الأرض، لأن هذه الأرضين من جمله الأنفال التي هي خاصه للإمام إلا أن من أحياها أولى بالتصرف فيها إذا أدى واجبها للإمام. و قد دللنا على ذلك في كتابنا المذكور بأدله»

(١)- التهذيب ١٤٥ / ٤، باب الزيادات (بعد باب الأنفال).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٦

مستوفاه و أخبار كثيره.» (١) ثم استدل هنا بصحيحه أبي خالد الكابلي الآتية.

٣- و قال في كتاب المتاجر من النهايه (باب بيع المياه و المراعى):

«و الأرضون على أقسام أربعه: منها أرض الخراج ... و منها أرض الصلح ... و منها أرض من أسلم عليها طوعا ... و منها أرض الأنفال، و هي كل أرض انجلى أهلها عنها من غير قتال، و الأرضون الموات و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و قطائع الملوک. و هذه كلّها خاصه»

للإمام، يقبلها من شاء بما أراد و يهبها و يبيعه إن شاء حسب ما أراد. و من أحيا أرضا ميتة كان أملك بالتصرف فيها من غيره؛ فإن كانت الأرض لها مالك معروف كان عليه أن يعطى صاحب الأرض طسق الأرض، و ليس للمالك انتزاعها من يده ما دام هو راغبا فيها. و إن لم يكن لها مالك و كانت للإمام و جب على من أحياها أن يؤدى إلى الإمام طسقتها. و لا يجوز للإمام انتزاعها من يده إلى غيره، إلما أن لا- يقوم بعمارتها كما يقوم غيره أو لا يقبل عليها ما يقبله الغير. و متى أراد المحيي لأرض من هذه الجنس الذى ذكرناه أن يبيع شيئا منها لم يكن له أن يبيع رقبه الأرض و جاز له أن يبيع ماله من التصرف فيها.» «٢»

٤- و أيضا فى كتاب المتاجر منه:

«و من أخذ أرضا ميتة فأحياها كانت له، و هو أولى بالتصرف فيها إذا لم يعرف لها ربّ و كان للسلطان طسق الأرض، و إن عرف لها ربّ كان له خراج الأرض و طسقتها.» «٣»

٥- و قال فى كتاب الزكاه من النهايه (باب أحكام الأرضين):

«و الضرب الرابع: كلّ أرض انجلى أهلها عنها أو كانت مواتا فأحييت أو كانت آجاما و غيرها مما لا يزرع فيها فاستحدثت مزارع فإن هذه الأرضين كلها للإمام خاصه، ليس لأحد معه فيها نصيب، و كان له التصرف فيها بالقبض و الهبه و البيع و الشرى حسب ما يراه، و كان له أن يقبلها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع،

(١)- الاستبصار ٣ / ١٠٨، كتاب البيوع، باب من أحيا أرضا، ذيل الحديث ٤ من الباب.

(٢)- النهايه / ٤١٨ - ٤٢٠.

(٣)- النهايه / ٤٤٢.

دراسات فى

و جاز له أيضا بعد انقضاء مده القباله نزعها من يد من قبله إياها و تقبيلها لغيره، إلّا أن الأرضين التي أحيت بعد مواتها فإن الذي أحيها أولى بالتصرف فيها ما دام يقبلها بما يقبلها غيره، فإن أبى ذلك كان للإمام أيضا نزعها من يده و تقبيلها لمن يراه.» «١»

٦- و في كتاب الجهاد من المبسوط بعد ذكر الأراضى المفتوحه عنوه قال:

«فأما الموات فإنها لا تغنم، و هى للإمام خاصه، فإن أحيها أحد من المسلمين كان أولى بالتصرف فيها و يكون للإمام طسقتها.» «٢»

فهذا الشيخ الطوسى حرّيت فقه الشيعه الإماميه ينكر ملكيه رقبه الأرض المحياه للمحيى فى كتبه الأربعة.

نعم، فى إحياء الموات من المبسوط قال:

«الأرضون الموات عندنا للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلا أن يأذن له الإمام.» «٣»

و ظاهره هنا حصول الملك، اللهم إلّا أن يحمل الملك على ملكيه حيثه الإحياء و آثاره، أو يريد بإذن الإمام إذنه فى التملك كأن يبيع الرقبه له، فلا تهافت.

٧- و قال القاضى ابن البرّاج فى المهدّب فى باب ذكر أرض الأنفال:

«و هى للإمام ع» خاصه دون غيره من سائر الناس، و له أن يتصرف فيها بالهبه و البيع و غير ذلك من سائر أنواع التصرف حسب ما يراه، و له ع» أن يقبلها بما يراه من نصف أو ثلث أو ربع، و له بعد انقضاء مده القباله أن يقبضها و ينزعها ممن هى فى يده بالقباله و يقبلها لغيره، إلّا أن تكون مما كانت مواتا فأحييت فإنها إذا كانت كذلك لم تنتزع من يد من أحيها، و هو أولى بالتصرف فيها ما دام يتقبلها بما يتقبلها به غيره،

فإن لم يتقبلها بذلك جاز للإمام «ع» أن ينتزعها من يده و يقبلها لغيره كما يراه.» «٤»

(١) - النهاية / ١٩٦.

(٢) - المبسوط ٢ / ٢٩.

(٣) - المبسوط ٣ / ٣٧٠.

(٤) - المهذب ١ / ١٨٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ١٩٨

٨- و قال ابن زهره في جهاد الغنيه:

«و أما أرض الأنفال - وهي كل أرض أسلمها أهلها من غير حرب أو جلوا عنها و كل أرض مات مالكتها و لم يخلف وارثا بالقرابه و لا - بولاء العتق و بطون الأودية و رءوس الجبال و الآجام و قطائع الملوك من غير جهه غصب و الأرضون الموات - فللإمام خاصه دون غيره، و له التصرف فيها بما يراه من بيع أو هبه أو غيرهما و أن يقبلها بما يراه، و على المتقبل بعد حق القباله و تكامل الشروط الزكاه.» «١»

٩- و في إحياء الموات من الغنيه:

«قد بينا فيما مضى أن الموات من الأرض للإمام القائم مقام النبي «ص» خاصه و أنه من جمله الأنفال يجوز له التصرف فيه بأنواع التصرف و لا يجوز لأحد أن يتصرف فيه إلا بإذنه. و يدلّ على ذلك إجماع الطائفة، و يحتجّ على المخالف بما رووه من قوله «ع»: «ليس لأحدكم إلا ما طابت به نفس إمامه.» من أحيا أرضا بإذن مالكتها أو سبق إلى التحجير عليها كان أحق بالتصرف فيها من غيره، و ليس للمالك أخذها منه إلا أن لا يقوم بعمارتهها و لا يقبل عليها ما يقبل غيره بالإجماع المشار إليه، و يحتج على المخالف بما رووه من قوله «ع»: «من أحيا أرضا ميتة فهي له.» و قوله: «من أحاط حائطا على أرض فهي له.» و المراد بذلك ما ذكرناه من كونه أحق

بالتصرف لأنه لا يملك رقبه الأرض بالإذن في إحيائها.» (٢)

١٠- وفي باب أحكام الأرضين من السرائر قال:

«و الضرب الرابع: كل أرض انجلى أهلها عنها أو كانت مواتا فأحييت أو كانت آجاما و غيرها مما لم يزرع فيها فأحدثت مزارع، فإن هذه الأرضين كلها للإمام خاصة ليس لأحد معه فيها نصيب و كان له التصرف فيها بالقبض و الهبه و البيع و الشرى حسب ما يراه، و كان له أن يقبلها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع، و جاز له أيضا بعد انقضاء مده القباله نزعها من يد من قبله إياها و تقبيلها لغيره. و قد استثنى من ذلك الأرض التي أحييت بعد مواتها، فإن الذى أحيها أولى بالتصرف

(١)- الجوامع الفقيهيه / ٥٢٣ - ط. أخرى / ٥٨٥).

(٢)- الجوامع الفقيهيه / ٥٤٠ - ط. أخرى / ٦٠٢).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ١٩٩

فيها ما دام تقبلها بما تقبلها غيره، فإن أبى ذلك كان للإمام أيضا نزعها من يده و تقبيلها لمن يراه على ما روى فى بعض الأخبار.» (١)

١١- و فى إحياء الموات من الشرائع:

«و إذنه شرط، فمتى أذن ملكه المحيى له إذا كان مسلما ... و كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهى له أو لورثته بعده، و إن لم يكن لها مالك معروف معين فهى للإمام «ع» و لا يجوز إحيائها إلّا بإذنه. فلو بادر مبادر فأحيها بدون إذنه لم يملك.

و إن كان الإمام «ع» غائبا كان المحيى أحق بها ما دام قائما بعمارتها. فلو تركها فبادت آثارها فأحيها غيره ملكها، و مع ظهور الإمام - عليه السلام - يكون له رفع يده عنها.» (٢)

و قد احتملنا سابقا أن يكون جميع

كلامه إلى قوله: «و إن كان الإمام غائبا» مرتبًا بزمان الحضور و يراد بالإذن الإذن في التملك، و في عصر الغيبة حيث لا إذن فيه صار الإحياء موجبا للأحقية فقط.

١٢- و نظير ذلك في المختصر، ففي إحياء الموات منه بعد بيان معنى الموات و أنه للإمام قال:

«و مع إذنه يملك بالإحياء، و لو كان الإمام غائبا فمن سبق إلى إحيائه كان أحق به، و مع وجوده له رفع يده.» «٣»

١٣- و في إحياء الموات من التذكرة:

«و لا- يجوز لأحد إحيائها إلا- بإذنه، فإن بادر إليها إنسان و أحيها من دون إذنه لم يملكها. و لو كان الإحياء حال غيبه الإمام- عليه السلام- كان المحيي أحق بها ما دام قائما بعمارتها، فإن تركها فزالت آثارها فأحيها غيره ملكها فإذا ظهر الإمام «ع» يكون له رفع يده عنها لما تقدم.» «٤» و ذكر نحو ذلك في موضع آخر أيضا. «٥»

(١)- السرائر / ١١١.

(٢)- الشرائع / ٣ / ٢٧١-٢٧٢ (- ط. أخرى / ٧٩١-٧٩٢، الجزء ٤).

(٣)- المختصر النافع / ٢٥٩ (الجزء ٢).

(٤)- التذكرة ٢ / ٤٠١.

(٥)- التذكرة ٢ / ٤٠٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٢٠٠

فيستفاد: من هذه العبارات عدم القول بالملك في عصر الغيبة، و هذا هو محل ابتلائنا كما لا يخفى.

و كيف كان فهؤلاء الأعلام من فقهاءنا يصرحون بأن الأرض الموات للإمام و أن له أن يتصرف فيها بالبيع و الهبة و نحو ذلك، و لا محالة يصير المشتري و الموهوب له حينئذ مالكا لرقبتها.

و لكن يظهر منهم أن مجرد إحيائها لا يوجب ملكية الرقبة للمحيي و ليس له بيع الرقبة، بل يكون هو أولى بالتصرف فيها و أحق بها من غيره و عليه طسقتها، إلّا

أن يتركها ولا يقوم بعمارته أو لا يقبل عليها ما يقبله غيره من الطسق. نعم، صرح الشيخ في النهاية كما مرّ بأن له أن يبيع ما له من التصرف فيها نظير ما قالوه في الأرض المفتوحة عنوه. هذا.

و أما الأخبار:

١- ففي الوسائل، عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر «ع»، قال: «وجدنا في كتاب علي «ع»: «أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين. أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الأرض ونحن المتقون، والأرض كلها لنا فمن أحيأ أرضا من المسلمين فليعمرها وليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل منها، فإن تركها أو أخربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحيأها فهو أحق بها من الذي تركها، فليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل منها، حتى يظهر القائم «ع» من أهل بيتي بالسيف فيحويها ويمنعها ويخرجهم منها كما حواها رسول الله «ص» ومنعها، إلا ما كان في أيدي شيعةنا فإنه يقطعهم على ما في أيديهم ويترك الأرض في أيديهم.»

و رواها أيضا عن الشيخ بإسناده، عن الحسن بن محبوب. (١)

و الرواية صحيحة. و أبو خالد الكابلي - واسمه كنكر، وقيل: وردان - من

(١) - الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٢٠١

أصحاب الإمام السجاد و الإمام الباقر «ع».

أقول: يستفاد من هذه الصحيحة أمور: الأول: أن الأرضين كلها للإمام بما هو إمام،

يعنى أن له الولايه عليها و تكون تحت اختياره. الثانى: أن كل مسلم مجاز فى إحيائها و عمرانها. الثالث: أنه يجب على من أحيا شيئاً منها أن يؤدى خراجها إلى الإمام من أهل بيتى، يعنى من له حق الإمامه لا كل من يدعيها و يتقمصها جوراً.

و لآزمه عدم تملك المحيى للرقبه و إن صار أحق بها من غيره. الرابع: أن حق المحيى ثابت ما دام يتوجه إليها و إلى إحيائها، فإن تركها بالكلية أو خربت و زالت آثار إحيائه زالت علاقته المحيى بها بالكلية و جاز لغيره إحيائها و أداء خراجها إلى الإمام. الخامس: أن للقائم من آل محمد «ع» الذى صار قادراً مبسوط اليد أن يأخذ الأرض ممن فيها، نعم لا يأخذها من شيعته و لعله لشقيقته الخاصه بهم.

و مقتضى جميع ذلك بقاء علاقته الإمام بالأرض فى جميع المراحل، فيكون وزان الإمام فى إذنه لإحياء الأرض وزان من حفر قناه و هياً ماء لمنطقه خاصه ثم نادى:

من أحيا و عمر قسمه من هذه المنطقه صار أحق بها من غيره، فليس معنى ذلك إلا أنه أولى بالتصرف فيها و أنه يملك آثار إحيائه لا أنه يملك رقبه الأرض و تنقطع علاقته المالك عنها.

٢- و روى فى الوسائل عن الشيخ باسناده، عن محمد بن على بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: سمعت رجلاً من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله «ع» عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها فعمرها و كرى أنهارها و بنى فيها بيوتا و غرس فيها نخلاً و شجراً. قال: فقال أبو عبد الله «ع»:

«كان أمير المؤمنين «ع» يقول: «من أحيا أرضاً من المؤمنين

فهى له، و عليه طسقتها يؤدّيه إلى الإمام فى حال الهدنه، فإذا ظهر القائم «ع» فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه. «١»
و الظاهر أن المراد بعمر بن يزيد عمر بن محمد بن يزيد بناع السابرى الثقه، فالروايه صحيحه.

(١)- الوسائل ٦/ ٣٨٢، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٢

و مفادها أن الأرض للإمام و أن للمؤمن إحياءها، و مع تصرّيحها بأنها لمن أحيائها صرّح بأن عليه طسقتها و أن للقائم «ع» أن يأخذها منه. فيستفاد منها بقاء علاقته الإمام بها و عدم مالكيه المحيى لرقبتها، فيراد بكونها له أحقيته بها من غيره و مالكيته لآثار إحيائه، و بذلك يفسّر سائر الأخبار الحاكمه بأنّ من أحيأ أرضا فهى له.

و لعل المقصود بالإمام فى حال الهدنه مطلق من له حق الإمامه شرعا لا خصوص المعصوم، كما يحتمل بعيدا أن يراد بالقائم فيها كل من له حق الإمامه إذا قام بالسيف. و لا يلازم توطين النفس على أخذ الأرض منه أخذها منه فعلا بل يراد إيمانه بأن الأرض ليست له، فلا ينافى هذا صحيحه الكابلى الحاكمه بعدم أخذها من الشيعة، فتدبّر.

٣- ما رواه فى الكافى، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: رأيت مسمعا بالمدينه- و قد كان حمل إلى أبى عبد الله «ع» تلك السنه مالا فردّه أبو عبد الله «ع»- فقلت له: لم ردّ عليك أبو عبد الله «ع» المال الذى حملته إليه؟ قال: فقال لى: إنى قلت له حين حملت إليه المال: إنى كنت وليت البحرين الغوص فأصبت أربعمائه ألف درهم و قد جئت بخمسها بثمانين

ألف درهم وكرهت أن أحبسها عنك و أن أعرض لها و هي حقك الذي جعله الله- تبارك و تعالى- في أموالنا. فقال: «أو مالنا من الأرض و ما أخرج الله منها إلّا الخمس؟ يا أبا سيار! إن الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شىء فهو لنا. فقلت له: و أنا أحمل إليك المال كله؟ فقال:

يا أبا سيار، قد طيناه لك و أحللناك منه، فضمّ إليك مالك. و كلّ ما فى أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما كان فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم. و أمّا ما كان فى أيدي غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.

قال عمر بن يزيد: فقال لى أبو سيار: ما أرى أحدا من أصحاب الضياع و لا ممن يلى الأعمال يأكل حلالا غيرى إلا من طيبوا له ذلك.» (١) و روى الشيخ أيضا نحوه. (٢)

(١)- الكافي ١/ ٤٠٨، كتاب الحج، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ٣.

(٢)- الوسائل ٦/ ٣٨٢، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٢، عن الكافي، و عن التهذيب ٤/ ١٤٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٣

و السند صحيح. و قد مرّ شرح هذا الحديث فى خلال أخبار التحليل، فراجع. (١)

و يستفاد منه كون الأرض مطلقا و منها الموات للإمام و أنها مباحة لشيعتهم و لكن لهم أخذ طسقتها بل استرداد أصلها منهم فيدلّ على عدم انتقال الرقبه إليهم و بقاء علاقه الإمام بها. نعم احتملنا هناك عدم كون اللام فى الأرض للاستغراق بل للعهد، فتكون إشاره إلى أرض البحرين و

هي مما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب كما في موثقه سماعه. «٢» و على هذا فلا مجال للاستدلال بها في المقام، فتدبر.

و بالجمله، المستفاد من هذه الأخبار الصحيحه التي أفتى بمضمونها الشيخ و ابن البراج و ابن زهره في كتبهم المعده لنقل المسائل المأثوره عن الأئمه «ع»: هو أن الأرض الموات للإمام وفاقا لسائر الأخبار الحاكمه بذلك، و أن للمسلمين إحياءها و أداء طسقتها إليه، و أن للقائم «ع» إذا قام أخذ الأرض منهم.

و مقتضى ذلك كله بقاء علاقته الإمام بها و أن المحيي لا يملك الرقبه بل يملك ما هو أثر فعله من آثار الإحياء ما بقيت و يكون هو أحق بها من غيره و أولى بالتصرف فيها. و أفتى في السرائر أيضا بمثل ما أفتوا به كما مر. فيكون هذا القول مشهورا بين قدماء أصحابنا.

بل يمكن أن يقال: إن كل من يقول: إن مالكيه المحيي تدور مدار بقاء الحياه في الأرض و أنها تزول بعروض الموت لها و جاز حينئذ للغير إحياءه لنفسه كان اللازم من كلامه عدم كون الرقبه ملكا للمحيي و إلا لبقيت في ملكه بعد الموت أيضا، و سيأتي البحث في ذلك في مسأله مستقله. هذا.

و في بلغه الفقيه للعالم المحقق السيد محمد آل بحر العلوم:

«منع إفاده أخبار الإحياء التملك المجاني من دون أن يكون للإمام «ع» فيه حق، فيكون للإمام «ع» فيه بحسب ما يقاطع المحيي عليها في زمان حضوره و بسط يده، و مع عدمه فله أجره المثل. و لا ينافي ذلك نسبة الملكيه إلى المحيي في أخبار الإحياء،

(١) - راجع ص ١٢٩ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٦٧، الباب ١ من أبواب الأنفال، الحديث

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٤

و إن هى إلما جاريه مجرى كلام الملاكين للفلاحين فى العرف العام عند تحريضهم على تعمير الملك: من عمرها أو حفر أنهارها و كرى سواقيها فهى له، الدالّه على أحقيته من غيره و تقدمه على من سواه، لا- على نفى الملكيه من نفسه و سلب الملكيه عن شخصه. فالحصه الراجعه إلى الملاك المعبر عنها بالملاكه مستحقه له غير منفيه عنه و إن أضاف الملك إليهم عند الترخيص و الإذن العمومى غير أن الشيعة محللون بالنسبه إلى ما يرجع إلى الإمام مما يستحقه من أجره المثل أو حصه الملاكه.»
«١»

و فيه أيضا:

«و يحتمل قويا عندى كما تقدم بل هو الأقوى: أن الإحياء فى الموات التى هى للإمام «ع» لا يكون سببا لملك المحيى و خروج الرقبه عن ملك الإمام و لا- يوجب إلما أحقيه المحيى بها و أولويته من غير بالتصرف فيها، فتكون اللام فى عمومات الإحياء لمجرد الاختصاص بقريته ما دلّ على دفع خراجها للإمام «ع» فى صحيحه الكابلى، و إن كنّا لا نقول به فى زمان الغيبه لأخبار الإباحه و التحليل للشيعة المستفاد منها كونها لهم بلا أجره عليهم.» «٢»

أقول: فهذا العالم المحقق أيضا قد أفتى بمضمون الصحاح المتقدمه. و قد مرّ منا أن عمدته نظر أئمتنا «ع» فى أخبار التحليل كان إلى تسهيل الأمر لشيعتهم فى زمان الاختناق و عدم انعقاد الحكومه الصالحه. فلو فرض فى عصر الغيبه أيضا انعقاد الحكومه الحقه الصالحه بشرائها كان لها تحديد التصرف و أخذ الطسق و الأجره أيضا.

و قال السيد الشهيد آيه الله الصدر- طاب ثراه- بعد نقل فتوى المشهور فى المقام:

«و هنا رأى فقهى آخر

يبدو أكثر انسجاماً مع النصوص التشريعية، يقول: إن عملية الإحياء لا تتغير من شكل ملكية الأرض، بل تظلّ الأرض ملكاً للإمام أو لمنصب الإمامه، ولا يسمح للفرد بتملك رقبتها وإن أحيائها، وإنما يكتسب بالإحياء حقاً في الأرض دون مستوى الملكيه، و يخوّل له بموجب هذا الحق استثمار الأرض

(١) - بلغه الفقيه ١ / ٢٧٤ (- ط. أخرى / ٨٨).

(٢) - بلغه الفقيه ١ / ٣٤٧ (- ط. أخرى / ١٢٥).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٥

و الاستفادة منها و منع غيره ممن لم يشاركه في جهده و عمله من مزاحمته و انتزاع الأرض منه ما دام قائماً بواجبها. و هذا القدر من الحق لا يعفيه من واجباته تجاه منصب الإمامه بوصفه المالك الشرعى لرقبه الأرض. فلإمام أن يفرض عليه الأجره أو الطسق كما جاء في الحديث «...» (١)

[مقتضى الجمع بين الأخبار]

و قد تحصيل مما ذكرناه أن الأقوى بمقتضى الجمع بين أخبار الباب هو أن إحياء الأرض الموات و لو كان بالإذن لا يوجب انقطاع علاقه الإمام منها بالكليه بل تبقى علاقه بها. فله أن يأخذ طسقتها، و لو تركها المحيى أو أخرجها قبلها غيره، و لو رأى المصلحه في أخذها بعد انقضاء مده المتقبل أخذها منه، و لا محاله يشتري آثار المحيى فيها لئلا يتضرر. و المحيى لا يصير مالكا إلا- لآثار الإحياء و محصول فاعليته و قواه. نعم، يمكن أن يقال بملكيه الرقبه تبعاً لآثار الإحياء ما بقيت، فيجوز بيعها كذلك و هبتها بل و وقفها و نحو ذلك. نظير ما يقال في الأراضي المفتوحه عنوه التي هي للمسلمين إجماعاً و مع ذلك تدلّ أخبار مستفيضه على جواز بيعها تبعاً للآثار، ففي خبر أبي

برده بن رجاء قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: كيف ترى في شراء أرض الخراج؟ قال: ومن يبيع ذلك، هي أرض المسلمين؟ قال: قلت: يبيعها الذي في يده.

قال: ويصنع بخراج المسلمين ما ذا؟ ثم قال: «لا بأس، اشترى حقه منها ويحول حق المسلمين عليه ولعله يكون أقوى عليها و أملى بخراجهم منه.» ونحوه غيره من الأخبار. «٢»

و في الحقيقة يكون البيع متعلقا بحقه في الأرض، أعني آثار الإحياء وإن تعلقت ظاهرا بالأرض. فوزان أرض الإمام في ذلك وزان أرض الخراج التي تكون للمسلمين، بل لا يوجد بينهما فرق أساسي. هذا.

و يؤيد ما ذكرناه من ملكية حيثه الإحياء و آثاره دون رقبه الأرض ما مرّ منّا من أن التشريع الصحيح الذي يقبله العقل السليم ما وقع على طبق نظام التكوين. فأساس الملكية الاعتبارية هو نحو من الملكية التكوينية. و الإنسان يملك تكويننا فكره و قواه و جهاز فعله و صنعه و يتبع ذلك لفعله و آثار فعله، فما هو

(١) - اقتصادنا / ٤١٦ (- ط. أخرى / ٤٦٣).

(٢) - الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٢٠٦

محصول مالكيه الإنسان لقواه و جهاز فاعليته تكوينا هو حيثه الإحياء و آثار الحياه دون رقبه الأرض، و لازم ذلك زوال مالكيته بزوال آثار الحياه، فتدبر جيداً.

فإن قلت: ما ذكرت من عدم ملكية الرقبه بالإحياء مخالف لظاهر اللام في قوله: «فهي له» أو: «فهي لهم»، فإنها و إن وضعت لمطلق الاختصاص و لكنها تنصرف إلى أظهر المصاديق و أكملها و هي الملكية.

قلت: نعم، و لكن الصحاح الثلاث المتقدمه في عدم الملكية أظهر بل كالصريحه إذ

مطالبه الطسق و جواز استرداد الأرض من ناحيه الإمام تدلّان على بقاء علاقه الإمام برقبته.

و فى صحيحه عمر بن يزيد الأولى: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهى له و عليه طسقتها يؤدّيه إلى الإمام.» فقد جمع فيها بين اللام و الطسق و هذا يدفع ظهور اللام فى الملكيه و يصير هذا قرينه على المقصود فى الأخبار الأخر أيضا، فتحمل على الأحياء المذكوره فى كثير من أخبار الفريقين.

و إن شئت قلت: الملكيه حاصله و لكن بالنسبه إلى آثار الإحياء و تنسب إلى الأرض تبعالاتحادهما وجودا كما فى أراضى الخراج.

و يشهد بذلك أن من أصرح ما ذكره دليلا- على تملك الأرض بالإحياء معتبره محمد بن مسلم المرويه بطرق كثيره منها صحيحه و منها موثقه. و بالرجوع إلى طرق الحديث و متنه يظهر كون الجميع قطعات من حديث سئل فيه عن الشراء من أرض اليهود و النصرارى فأجاب «ع»: «ليس به بأس، قد ظهر رسول الله «ص» على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها فلا أرى بها بأسا لو أنك اشترت منها شيئا.

و أيما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.» «١» و نحوها صحيحه أبى بصير. «٢»

(١)- الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢؛ و الوسائل ١٧ / ٣٢٦ - ٣٢٧، الباب ١ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١ و غيره.

(٢)- الوسائل ١٧ / ٣٣٠، الباب ٤ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٧

و خيبر كانت مفتوحه عنوه أو صلحا على أن تكون أراضيها للمسلمين أو لإمام المسلمين، كما تدلّ على

ذلك أخبار الفريقين:

ففى صحيحه البزنطى: «و ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله «ص» بخير قبل أرضها و نخلها. الحديث.» «١»

و فى سنن أبى داود بسنده، عن ابن عباس، قال: «افتتح رسول الله «ص» خير و اشترط أن له الأرض و كل صفراء و بيضاء. قال أهل خير: نحن أعلم بالأرض منكم فأعطانا على أن لكم نصف الثمره و لنا نصف. الحديث.» «٢»

فأراضى اليهود فيها انتقلت منهم إلى المسلمين إجماعا، فلم يكن لليهود إلا- عملهم الإحيائى و آثاره، و لا- محاله تكون هى المشتره منهم لا- ربه الأرض. و قد طبق عليها الإمام «ع» قوله: «و أيما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.»

فان قلت: ما ذكرت من الصحاح الثلاث الدالّه على بقاء علاقه الإمام بالأرض المحياه بإذنه يعارضها ما يدلّ بالصرّاحه على انقطاع صلته عنها بالكلية، كصحيحه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله «ع»، قال: سئل «ع» و أنا حاضر عن رجل أحيأ أرضا مواتا فكرى فيها نهرا و بنى فيها بيوتا و غرس نخلا و شجرا، فقال «ع»: «هى له و له أجر بيوتها، و عليه فيها العشر فيما سقت السماء أو سيل وادى أو عين، و عليه فيما سقت الدوالى و الغرب نصف العشر.» «٣»

فإن اقتصاره «ع» على ذكر الزكاه فقط فى مقام تحديد ما على المحيى يكون كالصرّيح فى ملكيه الرقبه بالإحياء و انقطاع علاقه الإمام عنها.

و نظير هذه الصحيحه الأخبار الكثيره التى اقتصر فيها على ذكر الزكاه فى

(١)- الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢)- سنن أبى داود ٢ / ٢٣٥،

كتاب البيوع، باب في المساقاه.

(٣) - الوسائل ٣٢٧ / ١٧، الباب ١ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٨. و الدالية: الناعوره التي يديرها الماء و نحوه. و الغرب بالفتح: الدلو العظيمه.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٨

الغلايت و لا- سيما ما وقعت فيها أرض الموات قسيما لأرض الخراج المفروض فيها قبالة الأرض و الزكاه معا كخبر صفوان و البزنطى، فراجع الوسائل. (١)

و على هذا فتسقط الطائفتان بالمعارضه و يكون المرجع نهائيا الأخبار الكثيره التي مرّت من طرق الفريقين الظاهره في تملك المحيى للرقبه بمقتضى ظهور اللام.

و ليست هذه الأخبار طرفا للمعارضه مع الصحاح الثلاث، فإن الظهور الإطلاقي لا يعارض الصراحه.

و قد ذكروا في باب التعارض أنه متى تعارضت طائفتان من الأخبار كانت إحداهما صريحه في النفي مثلا، و كانت الأخرى صنفين: بعضها صريح في الإثبات و بعضها ظاهر فيه، فلا نلتزم بسقوط الجميع في رتبه واحده إذ الظاهر لا يقاوم الصريح بل تسقط الصريحتان بالمعارضه ثم يرجع إلى الظاهر في مقام العمل.

فوزان الظاهر وزان الأصل الذي يرجع إليه بعد تعارض الدليلين و تساقطهما، و لا يكون الظاهر و الصريح في رتبه واحده كما لا يكون الأصل و الدليل في عرض واحد. هذا. و قد تعرض لهذا الإشكال إجمالا السيد الشهيد آيه الله الصدر- طاب ثراه- في ملاحق كتابه في الاقتصاد. (٢)

قلت: أما ما ذكرتم من كون صحيحه ابن سنان و نظائرها صريحه في ملكيه الرقبه فممنوع أشد المنع، إذ قوله «ع» فيها: «فهى له» يساوق التعبير الواقع في غيرها، و ليس فيه أزيد من الظهور في الاختصاص الملكى مع عدم الدليل على الخلاف.

و لا يدلّ ذكر فرض الزكاه على نفي غيرها

بالصراحة، بل غايته الظهور إذا كان فى مقام البيان من جميع الجهات. و لو سلم فلعل عدم ذكر فرض الطسق كان من قبيل التحليل فى عصر الاختناق، نظير ما مر فى صحيحه مسمع، حيث قال «ع»:

«و كل ما فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما فى أيدىهم و يترك الأرض فى أيدىهم.» فلا ينافى هذا جواز مطالبه الطسق إذا فرض انعقاد حكمه

(١)- الوسائل ١١ / ١١٩، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو.

(٢)- اقتصادنا/ ٦٥٩ (- ط. أخرى / ٧- ٧٤٦)، الملحق ٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٠٩

حقه و لو فى عصر الغيبه.

و فى حاشيه المحقق الأصفهاني على المكاسب فى هذا المقام:

«لا يخفى أن ظهور هذه الأخبار من وجوه عديده فى عدم الملك أقوى بمراتب من ظهور اللام فى الملكيه. و إثبات خصوص الزكاه عليه بعد السؤال بأنه ما ذا عليه لا ينافى عدم الملك، فإنه سؤال عما عليه من الحقوق الإلهيه لا عن حق مالكه إماما كان أو غيره.» (١) هذا.

و أما ما ذكرتم من عدم مقاومه الظاهر للصريح فيبقى مرجعا نهائيا بعد تساقط الصريحين، ففيه أن عدم مقاومه الظاهر للصريح المعارض له لا- يوجب سقوطه رأسا و عدم تأييده و تقويته للصريح الموافق له مضمونا، و بالجمله ما اشتهر من الرجوع إلى العموم الفوقى بعد تعارض الخاصين ممنوع عندنا. و القياس على الأصل و الدليل مع الفارق، إذ موضوع الأصل هو الشك فى الحكم، و مع الدليل لا موضوع له و إنما يتحقق موضوعه بعد تساقط الدليلين. و هذا بخلاف الظاهر الموافق للصريح، فإن وجود الصريح لا يوجب سقوط الظاهر الموافق له

عن الحجية بل يجوز الاحتجاج بكليهما. نعم، بالنسبة إلى الصريح المخالف له يسقط عن الحجية بالمعارضه. و بعد سقوطه لا دليل على قيامه ثانيا مرجعا نهائيا بل يكون المرجع النهائي استصحاب بقاء الرقبه على ملك الإمام و بقاء علاقته بها، فتدبر.

فإن قلت: إنكار ملكيه رقبه الأرض بالإحياء مضافا إلى مخالفته للمشهور مخالف لضروره الفقه، إذ يوجب ذلك عدم جواز بيع الأرض وهبتها و صلحها و وقفها، و المعلوم من الأخبار و الفتاوى خلاف ذلك.

قلت: مضافا إلى منع اشتهاار ملكيه الرقبه بين القدماء من أصحابنا كما مرّ و أن مخالفه المشهور غير عزيزه فى الفقه بعد قيام الدليل كما فى مسأله نجاسه البئر التى

(١) - حاشيه المكاسب ١ / ٢٤٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٠

انقلب فيها فتوى المشهور، نقول: إن المحيى يملك عمله الإحيائى و آثار الإحياء الواقعه فى الأرض بإذن الإمام. و بعبارة اخرى يملك المحياه بما هى محياه. و البيع و الوقف و نحوهما تتعلق بذلك و لا مانع منه.

و قد مرّ فى عبارته النهايه قوله:

«و متى أراد المحيى لأرض من هذا الجنس الذى ذكرناه أن يبيع شيئا منها لم يكن له أن يبيع رقبه الأرض و جاز له أن يبيع ما له من التصرف فيها.» «١» و قد التزم الفقهاء بذلك فى الأراضى المفتوحه عنوه أيضا كأراضى العراق و نحوها.

بل قد يقال فيها بملكيه الأرض تبعا للآثار بحيث تبقى ببقائها و تزول بزوالها، فلا إشكال. و لعل المشهور أيضا لم يريدوا بالملكيه أزيد من ذلك و لا سيما القائلون منهم بأن الملكيه لو كانت بالإحياء زالت بزوال الحياه و هم كثيرون كما سيأتى.

و بالجمله و زان المعاملات الواقعه على

الأرض هنا وزان المعاملات الواقعة من الرعايا على أملاك الزراعة و البساتين فى القرايا التى لها ملاك. و قد شاع ذلك فى جميع البلاد و الأعصار.

و من قال فى هذه الموارد إن المحيى للأرض يبيع حقه فيها أيضا لا يريد بالحق إلا ما ذكرناه من آثار الإحياء و عمله المتجسد فى الأرض لا الحق بمعنى حكم الشارع باستحقاقه للأرض و كونه أحق بها، فلا يرد ما قد يقال: إن الحكم الشرعى لا يمكن أن يصير مبيعا أو موهوبا لعدم إضافه اعتباريه له بالبائع. و بعبارة أخرى المقصود بالحق هنا موضوع الحق و منشأ انتزاعه و اعتباره، فتدبر.

فإن قلت: إن الصحاح الثلاث المستدل بها معرض عنها، إذ المشهور على كون الإحياء سببا لملك الرقبه و عدم وجوب الطسق على من أحيا الموات من الأرض.

قلت: لا نسلم الإعراض، إذ قد عرفت من الشيخ و ابن البراج و ابن زهره و ابن

(١) - النهاية / ٤٢٠.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١١

إدريس و غيرهم الإفتاء بمضمونها، بل قد ترى الأصحاب فى كلماتهم يتمسكون بالصحاح المذكوره و لا سيما بصحيحه الكابلى فى الأبواب المختلفه، بحيث يظهر منهم اعتناؤهم بها. و لعلّ عدم إفتائهم بوجوب الطسق فى عصر الغيبه كان بلحاظ أخبار التحليل للشيعه لا بسبب الإعراض عن هذه الصحاح و اختيار انقطاع صله الإمام بالأرض.

و قد عرفت منّا أنه لو فرض انعقاد حكومه صالحه حقه فى عصر الغيبه أمكن القول بجواز أخذ الطسق له و تعيين ضوابط خاصه للإحياء و كفياته.

و لو سلم عدم إفتاء المشهور بالصحاح المذكوره فلا يثبت بذلك الإعراض المسقط عن الحجيه، إذ لعلهم صنعوا ذلك لعلاج مشكله التعارض بينها و بين

صحيحه ابن سنان و نحوها ترجيحاً لها على هذه الصحاح، لا أنهم وجدوا فيها خلافاً من حيث السند أو الدلالة أو الجاه.

فإن قلت: بعد اللتيا و التي إنكار ملكيه رقبه الأرض بالإحياء و فرض الطسق على من أحيها مخالفاً للسيره القطعيه المستمره من عصر الأئمه «ع» إلى زماننا هذا، حيث يرى المحيي نفسه مالكا لرقبتها و يعامل عليها معاملة الملاك، و لا يلتزم عملاً بالطسق و الخراج أصلاً. و حمل الصحاح الثلاث على عصر ظهور الحجه «ع» أيضاً لا مجال له بعد كون الكلام لأمر المؤمنين «ع» الظاهر في بيان الحكم لعصره و ما بعده.

قلت: مضافاً إلى النقض بالأراضى المفتوحه عنوه كأراضى مكه المعظمه و العراق و السوريه و مصر فإنه يعامل عليها معاملة الأملاك بلا طسق و لا خراج مع أن الأرض فيها للمسلمين و الخراج ثابتة فيها بلا إشكال:

إن السيره المدّعه إن أريد بها سيره الشيعة المتعبدين بنصوص أهل البيت - عليهم السلام - ففيها أن عدم إعطائهم الطسق فيها و كذا في أراضى الخراج لعله كان بلحاظ أخبار التحليل لا بلحاظ ملكيه الرقبه و انقطاع صله الإمام عنها، بل

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٢

المركز في أذهان الشيعة بمقتضى الأخبار الواصله إليهم من الأئمه «ع» هو كون الأرض و الدنيا كلها للإمام و لكنهم أحلّوها لشيعتهم، و أخبار التحليل بنفسها شاهده على بقاء صله الإمام بالأراضى.

و إن أريد بها سيره سائر المسلمين ففيها أنهم بحسب موازينهم الفقيهيه لم يكونوا يرون الأراضى من الأنفال و للإمام و إن أفتى بعضهم بوجوب الاستيذان منه في الإحياء كما مرّ. و كيف كان فعلمهم لا يكون حجه علينا.

و أما إيقاع المعاملات على

الأراضي فقد مرّ أنه بلحاظ المالكيه لحيشه الإحياء و آثاره المتحده مع الأرض وجودا و يوجد مثله فى أراضي الخراج أيضا.

فإن قلت: ما مرّ منكم من جواز أخذ الطسق من قبل الحكومه الحقه لو فرض انعقادها فى عصر الغيبه يخالف لما هو الظاهر من صحيحه الكابلى من كون الطسق لأئمه أهل البيت فقط.

قلت: قد مرّ مرارا أن الأراضي و غيرها من الأموال العامه ليست لشخص الإمام المعصوم بل تكون تحت اختيار سائس المسلمين و من له حق الإمامه عليهم، و الإمامه بالمعنى الأعم لا تعطل شرعا و لو فى عصر الغيبه، و الحصر فى صحيحه الكابلى و غيرها إضافى فى قبائل أئمه الجور المتقصرين بها ظلما، فالمراد نفيهم و أنه ليس لهم حق الإمامه، فوزان الطسق هنا و كذا الخراج فى الأراضي المفتوحه عنوه وزان غيرهما من ضرائب الحكومه الإسلاميه التى كانت فى عصر الأئمه مختصه بهم شرعا و لكنها لا- تعطل كما لا- تعطل الحكومه. و تحليل الأئمه «ع» كان بلحاظ عصور الاختناق و عدم الوصله إلى الحكومه الحقه تسهيلا لشيعتهم فى تلك الأعصار، فتدبر.

فإن قلت: فهل لا يمكن أن يملك الإنسان لرقبه الأرض و تصير الأرض ملكا شخصيا كسائر الأموال الشخصيه؟

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٣

قلت: نعم، لو فرض أن الإمام يرى نقل الرقبه بالبيع أو الهبه مثلا مصلحه للمسلمين فله ذلك و لا ننكر جوازه، و إنما المدعى أن إذنه فى الإحياء لا يقتضى أزيد من ملكيه حيشه الإحياء و آثاره، و هو المستفاد من أخبار الباب بعد ضم بعضها إلى بعض.

فإن قلت: إذا كان أساس الملكيه الاعتباريه المعبره عند العقل و الشرع نحوا من

الملكيه التكوينيّه على ما مرّ منكم فكيف يصح للإمام بيع رقبه الأرض و كيف تصير ملكا للمشتري مع أنها لم تحصل بفعله و نشاطاته؟

قلت: المشتري يحصيل الثمن بقواه و فاعليته أو يحصل له بالوراثة من أبيه مثلا- و أبوه حصّله بفاعليته، فالأخره يكون أساس مالكيته للثمن فاعليه نفسه أو مورثه، و الوراثة قانون طبيعي موافق لنظام الحياه، و الأرض المشتراه تصير بدلا عن الثمن الذي ملكه بالفاعليه أو الوراثة.

و المعاملات أمور ضروريه للبشر، إذ لا يمكن لكل شخص تحصيل جميع المحاويع بصنع نفسه مباشره، فلا بدّ له من تبديل بعض منتجات صنعه و عمله بنتائج صنع الآخرين إما بلا واسطه أو بواسطه النقود و الأثمان. و الهبه التي يستحسنها العقل و الاعتبار هي التي تقع في قبال خدمه نافعه تصدر من قبل الموهوب له، و لا يقع من قبل الإمام الصالح أمر جزافي بلا ملاك، فتدبر. هذا.

و الاعتبار العقلي أيضا يساعد على بقاء صلّه الأئمه بما أنهم حكام البلاد و ساسه العباد بالأرضين بما فيها من المعادن و الأنهار و الجبال و الآجام، إذ هي أموال عامه خلقها الله- تعالى- لجميع الأنام و عليها يبتنى نظام معاشهم و معادهم، و لو فرض خروجها بالإحياء متدرجا عن الملكيه العامه بالكلية و صيرورتها متعلقه بالأشخاص فربما أوجب ذلك حرمان الأعقاب و الأجيال الآتيه و ضعف قدره الأئمه اللاحقه، فالأنسب بالعدل و الإنصاف أن لا يكون للرعايا إلّا آثار أفعالهم و نشاطاتهم

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٤

و لا- يملكون الأرضين إلّا تبعاً لها بحيث تزول بزوالها، و إذا تركها أو أخرجها المحيي قبلها الإمام غيره لثلا تتعطل الأرضون التي هي منبع

الأرزاق للإنسان و جميع الحيوانات. وقد أشير إلى ذلك في مرسله يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: «إن الارض لله - تعالى - جعلها وقفا على عباده، فمن عطل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره ...» (١)

[حكم الأراضي المفتوحة عنوه]

و يمكن القول بما ذكرناه في الأراضي المفتوحة عنوه أيضا، بتقريب أن ما ينتقل إلى المسلمين بالاغتنام ليس إلا ما ملكه الكفار بإحيائهم، و ليس هذا إلّا آثار عملهم و نشاطاتهم، و رقبه الأرض باقيه بحالها الأول من كونها من الأموال العامه الواقعه تحت اختيار سائس المجتمع، و إن شئت قلت: إنهم ملكوا الأرض تبعاً للآثار، و بالغلبه و الاغتنام لا يملك المسلمون أزيد من ذلك، فإذا خربت الأرض رجعت إلى ما كانت عليه قبل الإحياء و العمران.

[لو خرب المسجد المبنى في الأرض المحياه أو المفتوحة عنوه و صارت الأرض مواتا]

و يمكن أن يتفرع على ما ذكرنا انه لو خرب المسجد المبنى في الأرض المحياه أو المفتوحة عنوه و لو بظلم ظالم بحيث زالت آثاره و حيطانه و صارت الأرض مواتا بالكلية جاز القول بخروجه عن المسجديه و ارتفاع أحكامه من حرمة التنجيس و مكث الجنب و وجوب التطهير و نحو ذلك، إذ لا - وقف إلا - في ملك. فالمحيى لا - يقف و لا - يجعل مسجدا إلّا ما كان له من حيثه الإحياء و آثاره، و لم يملك رقبه الأرض إلّا تبعاً للآثار فمسجديتها أيضا كانت بالتبع، فإذا زالت الآثار انعدم موضوع المسجديه، و العرف أيضا لا يراه بعد الخراب مسجدا، و الأحكام تثبت للمسجد بالفعل، و بقاء حق الأولويه بالنسبه إلى الأرض لو سلّم لا يستلزم بقاء عنوان المسجديه، فتأمل.

و لو وقف دارا أو حماما أو خاناً أو بستانا ثم خربت و زالت عناوينها زالت

(١) - الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٥

الوقفه أيضا لارتفاع الملكيه.

هذا مضافا إلى أن الوقف تحبب الأصل و تسبيل المنفعه على ما يستفاد من النبوي المروي،

و بخراب الدار و زوال الآثار يرتفع الأصل و المنفعه، فأى شىء يبقى وقفاً؟ فإن العرصه لم تصر وقفاً إلا تبعاً للآثار المملوكه.

و التأييد فى الوقف مضافاً إلى عدم الدليل عليه إلا الإجماع المدعى مشروط ببقاء الموضوع.

و فى البحار عن غيبه الطوسى - قدس سره - فى سيره صاحب الزمان «ع»:

«و يوسع الطريق الأعظم فيصير ستين ذراعاً و يهدم كل مسجد على الطريق.» «١» فتأمل، و راجع الوسائل. «٢»

نعم، لو اشترى رقبه الأرض من الإمام ثم وقفها كان لها حكم آخر، و تحقيق المسأله موكول إلى محلها.

و قد طال البحث فى هذه المسأله، فمن القراء الكرام أعتذر، و الحمد لله رب العالمين.

(١) - بحار الأنوار ٥٢ / ٣٣٣ (- ط. القديمه ١٣ / ١٨٦)، تاريخ الإمام الثانى عشر «ع»، الباب ٢٧ (باب سيره و أخلاقه ...)، الحديث ٦١، عن الغيبه / ٢٨٣.

(٢) - راجع الوسائل ١٧ / ٣٤٧، الباب ٢٠ من أبواب كتاب إحياء الموات.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٦

المسأله السابعه: فى أن الإسلام شرط أم لا؟

إشاره

بناء على كون إحياء الأرض الميتة سبباً لملكه رقبته كما نسب إلى المشهور فهل يستوى فى ذلك المسلم و الكافر، أو يشترط فى ذلك كونه مسلماً فلا يملكها الكافر و إن أذن له الإمام؟ و على الثانى فهل يوجب فيه الأحقيه و الأولويه أو لا يوجب شيئاً؟ اختلفت كلمات أصحابنا فى المقام:

[كلمات أصحابنا فى المقام]

١- قال فى إحياء الموات من الشرائع:

«و إذنه شرط، فمتى إذن ملكه المحيى له إذا كان مسلماً. و لا يملكه الكافر. و لو قيل:

يملكه مع إذن الإمام - عليه السلام - كان حسناً.» «١»

٢- و فى الخلاف فى كتاب إحياء الموات (المسأله ٤):

«إذا أذن الإمام للذمي في إحياء الأرض الموات في بلاد الإسلام فإنه يملك بالإذن، و به قال أبو حنيفة. و قال الشافعي: لا يجوز للإمام أن يأذن له فيه، فإن أذن له فيه فأحيائها لم يملك. دليلنا قوله «ص»: «من أحيأ أرضا ميتة فهي له.»

و قوله: «من أحاط حائطا على الأرض فهي له.» و هذا عام في الجميع.» «٢»

٣- و في المبسوط:

«الأرضون الموات عندنا للإمام خاصه لا يملكها أحد بالإحياء إلّا أن يأذن له الإمام. فأما الذمي فلا يملك إذا أحيأ أرضا في بلاد الإسلام، و كذلك المستأمن إلّا أن يأذن له الإمام.» «٣»

(١)- الشرائع ٣ / ٢٧١ (- ط. أخرى / ٧٩١، الجزء ٤).

(٢)- الخلاف ٢ / ٢٢٢.

(٣)- المبسوط ٣ / ٢٧٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٧

٤- و لكن في التذكرة:

«مسأله: إذا أذن الإمام لشخص في إحياء الأرض الموات ملكها المحيي إذا كان مسلما، و لا يملكها الكافر بالإحياء و لا يأذن الإمام في الإحياء، فإن أذن الإمام فأحيائها لم يملك عند علمائنا، و به قال الشافعي لما رواه

العامه فى قوله «ع»: «موتان الأرض لله و لرسوله ثم هى لكم منى أيتها المسلمون.» و من طريق الخاصه ما تقدم فى كتاب على «ع» ...

و قال مالك و أبو حنيفه و احمد: إنه لا فرق بين المسلم و الذمى فى التملك بالإحياء لعموم قوله «ع»: «من أحيأ أرضاً ميتة فهى له»، و لأن الإحياء جهه من جهات التملك فاشترك فيها المسلم و الذمى كسائر جهاته من الاحتطاب و الاحتشاش و الاصطياد فى دار الإسلام.» «١»

أقول: ظاهره إجماع علماء الشيعة على اشتراط الإسلام. و قد مرّ منّا عدم عثورنا على ذيل الروايه التى رواها العلماء عن العامه فى كتب الحديث.

و ظاهر الخلاف و المبسوط و التذكره كون موضوع البحث الموات فى دار الإسلام، و لعلّه لأن الكفار يملكون الأرض بالإحياء فى بلاد الكفر و إلّا لم ينتقل منهم إلى المسلمين بالاغتنام بل كانت باقيه على ملك الإمام. و سيأتى البحث فى ذلك.

٥- و فى إحياء الموات من القواعد بعد بيان معنى الموات قال:

«و هو للإمام - عليه السلام - خاصه لا يملكه الآخذ و إن أحياه ما لم يأذن له الإمام مع ظهوره فيملكه إن كان مسلماً بالإحياء و إلّا فلا... و لا فرق فى ذلك بين الدارين إلّا أن معمور دار الحرب يملك بما يملك به سائر أموالهم، و مواتها التى لا يذب المسلمون عنها فإنّها تملك بالإحياء للمسلمين و الكفار بخلاف موات الإسلام فإن الكافر لا يملكها بالإحياء.» «٢»

٦- و فى جامع المقاصد:

«و كذا يشترط كون المحيى مسلماً، فلو أحياه الكافر لم يملك عند علمائنا و إن كان

(١) - التذكره ٢ / ٤٠٠.

(٢) - قواعد الأحكام ١ / ٢١٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤،

الإحياء بإذن الإمام ... و الحق أن الإمام لو أذن له في الإحياء لتملك قطعنا بحصول الملك له، و إنما البحث في أن الإمام «ع» هل يفعل ذلك أم لا، نظرا إلى أن الكافر أهل له أم لا؟ و الذي يفهم من الأخبار و كلام الأصحاب العدم و ليس مرادهم أن الإمام يرخسه في التملك ثم لا يملك قطعا.» «١»

٧- و في الدروس في شرائط التملك بالإحياء قال:

«و ثانيها: أن يكون المحيي مسلما، فلو أحيها الذمي بإذن الإمام ففي تملكه نظر:

من توهم اختصاص ذلك بالمسلمين. و النظر في الحقيقة في صحة إذن الإمام له في الإحياء للتملك، إذ لو أذن كذلك لم يكن بدّ من القول بملكه و إليه ذهب الشيخ نجم الدين «ره.» «٢»

٨- و في إحياء الموات من الروضة:

«ثم إن كان مسلما ملكها بإذنه، و في ملك الكافر مع الإذن قولان. و لا إشكال فيه لو حصل، إنما الإشكال في جواز إذنه له نظرا إلى أن الكافر هل له أهليه ذلك أم لا، و النزاع قليل الجدوى.» «٣»

٩- و قال في المسالك:

«و من أذن له في الإحياء ملك، لكن هل إذنه مختص بالمسلم أم يجوز له الإذن للمسلم و الكافر؟ قولان: من أن الحق له، فله الإذن فيه لمن شاء كما يجوز له هبة أرضه و بيعها ممن شاء من المسلم و الكافر. و من دلالة ظاهر الأخبار السابقة على أن الكافر ليس أهلا لتملك هذه الأرض بالإحياء.

و بالجملة، فإن أذن له الإمام على وجه التملك فلا إشكال عندنا في ملكه لعصمته و إلّا لم يصح، فالخلاف عندنا قليل الفائدة بخلافه عند الجمهور فإن النزاع عندهم يبقى و إن أذن الجواز

(١) - جامع المقاصد ١/ ٤٠٨ (من ط. القديمه)، ذيل قول المصنف: لا يملكه الآخذ ...

(٢) - الدروس / ٢٩٢.

(٣) - اللمعه دمشقيه ٧ / ١٣٥ (- ط. القديمه ٢ / ٢٥٠).

(٤) - المسالك ٢ / ٢٨٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢١٩

أقول: يظهر من المحقق الثانى و الشهيدين أنهم أرادوا بالإمام فى المقام خصوص الإمام المعصوم فيكون بيان اشتراط الإسلام فى المأذون له من قبله راجعا إلى بيان التكليف و الوظيفه له - عليه السلام - و هو قليل الجدوى بل مخالف للأدب أيضا لكونه أعلم بوظائفه، فلذلك أرجعوا البحث إلى بحث صغرى و هو أن الإمام هل يأذن للكافر أم لا؟

و لكن یرد على ذلك أولا: أن بيان وظيفه الإمام المعصوم و سيرته ليتأسى به فى مقام العمل مما يكثر فائدته جدا.

و ثانيا: قد مرّ مرارا أن الأرض من الأموال العامه، و قد وضعها الله - تعالى - للأنام و خلق لهم ما فى الأرض جميعا كما نطق بذلك الكتاب العزيز، و هم يحتاجون إليها فى معاشهم و معادهم، و مثل هذا لا يجعل ملكا لشخص، غاية الأمر أنها جعلت تحت اختيار سائس الأمم و الحاكم فيهم بالحق فى كل عصر دفعا للظلم و الخصام، فيراد بالإمام فى هذا السنخ من المسائل الاقتصاديه و السياسيه المعنى الأعم، فيشمل الحاكم الصالح فى عصر الغيبه أيضا و نظره هو المتبع فيها. و على هذا فالبحث فيه كثير الجدوى جدا.

و الظاهر عدم الإشكال فى حصول التملك بإذنه فى التملك لكل من رآه صلاحا للإسلام و المسلمين، مسلما كان أو كافرا. و إن كان فرض كون تملك الكفار لرقاب الأرضين فى البلاد الإسلاميه صلاحا و مصلحه من أندر الفروض، بداهه

أن السلطه على الأرضين مقدمه للسلطه على جميع الشؤون «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا». هذا.

و لكن محطّ البحث هنا ليس صوره الإذن فى التملك. بل الذى يبحث فيه هنا هو أن الإحياء الذى عدّ سببا للملكيه بمقتضى ظهور أخبار الإحياء و فتوى مشهور المتأخرين هل يكفى فى سببته لذلك إذن الإمام فى الإحياء، أو يشترط فيه مع ذلك إسلام المحيى أيضا، و هذا غير عنوان الإذن فى التملك كما هو واضح.

و من الممكن أن يجوز للإمام الإذن للكافر فى الإحياء و يؤذن له أيضا و لكن

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٠

لا يحصل له الملك بذلك مطلقا أو فى أراضى البلاد الإسلاميه.

١٠- و فى المغنى لابن قدامه الحنبلى قال:

«لا- فرق بين المسلم و الذمى فى الإحياء، نصّ عليه أحمد، و به قال مالك و أبو حنيفه. و قال مالك (الشافعى - ظ.): لا يملك الذمى بالإحياء فى دار الإسلام، قال القاضى: و هو مذهب جماعه من أصحابنا لقول النبى «ص»: «موتان الأرض لله و لرسوله ثم هى لكم منى.» فجمع الموتان و جعله للمسلمين، و لأن موتان الدار من حقوقها، و الدار دار للمسلمين فكان مواتها لهم كمرافق الملوک.

و لنا عموم قول النبى «ص»: «من أحيا أرضا ميتة فهى له.» و لأن هذه جهه من جهات التمليك فاشترك فيها المسلم و الذمى كسائر جهاته، و حديثهم لا نعرفه، إنما نعرف قوله: «عادى الأرض لله و لرسوله ثم هو لكم بعد. و من أحيا مواتا من الأرض فله رقيتها.»... «١»

فهذه بعض كلمات الأعلام فى المقام، و يتحصل منها أن المسأله خلافيه بين فقهاء الفريقين.

و يستدل لاشتراط الإسلام بأمر:

الأول: الإجماع

المستظهر من عباره

التذكّره و جامع المقاصد. و فيه أوّلاً: منعه لوجود الخلاف كما مرّ بعض الكلمات. و في الجواهر:

«و أما الإجماع المزبور فلم نتحققه، بل لعل المحقق خلافه فإن المحكى عن صريح المبسوط و الخلاف و السرائر و جامع الشرائع و ظاهر المهذب و اللمع و النافع عدم اعتبار الإسلام.» «٢»

و ثانياً: عدم حجّيته في المقام لاحتمال استنادهم إلى ما سيّجى ء من ظهور بعض الأخبار في الاشتراط، و ليست المسأله من المسائل الأصليه المتلقاه عن الأئمه «ع»، بل من المسائل التفريعيه الاستنباطيه، و في مثلها لا اعتبار بالإجماع و الشهره.

(١) - المغنى ١٥٠ / ٦.

(٢) - الجواهر ١٤ / ٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢١

الثاني: صحبه أبي خالد الكابلي

التي مضت، ففيها قوله «ع»: «فمن أحيا أرضاً من المسلمين.» و قوله: «فأخذها رجل من المسلمين.» «١»

و ظاهر القيد الدخّل في موضوع الحكم و الاحتراز و إلّا كان ذكره لغواً.

و قد نقّحنا في محلّه أن المفاهيم من قبيل ظهور الفعل لا ظهور اللفظ بما هو لفظ موضوع، حيث إن الفعل إذا صدر من الفاعل المختار العاقل يحمل عند العقلاء على كونه صادراً عنه باختياره بداعي الغايه العاديه المترقبه من هذا الفعل. و من جمله الأفعال التلفظ بالألفاظ الموضوعه و منها القيود. فيحمل التلفظ بالقيد من الوصف أو الشرط أو غيرهما بما أنه فعل اختياري للآفظ على كونه صادراً عنه للغايه الطبيعيه المترقبه من القيد عندهم، و الغايه المترقبه منه في المحاورات هو الدخّل في موضوع الحكم و عدم كون ذات المقيّد بدونه تمام الموضوع للحكم. نعم يمكن أن يسدّ مسدّ هذا القيد قيد آخر كما هو واضح. و كيف كان فإذا كان ظاهر الصحيحه التقييد بالإسلام حمل عليها الأخبار المطلقه

الثالث: صحبته عمر بن يزيد

التي مضت، وفيها: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهي له.» (٢) و تقريب الاستدلال بها يظهر مما مرّ. و المؤمن إن أريد به المعنى العام ساوق المسلم و إلا كان قيذا آخر أخصّ من المسلم.

الرابع: صحبته الأخرى الحاكيه لقصه مسمع

و حملة المال إلى أبي عبد الله «ع» و فيها قوله «ع»: «و كل ما فى أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما كان فى أيديهم و يترك الأرض فى أيديهم. و أما ما كان فى أيدي غيرهم فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم صغره.» (٣)

بناء على عموم الأرض فيها، و أما إذا حمل اللام على العهد و أريد بالأرض فيها

(١) - الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ٦ / ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٣.

(٣) - الكافي ١ / ٤٠٨، كتاب الحجّه، باب أنّ الأرض كلّها للإمام «ع»، الحديث ٢. و رواه عنه و عن الشيخ فى الوسائل ٦ / ٣٨٢، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٢

خصوص ما لم يوجف عليها كأراضى البحرين فلا مجال للاستدلال بها فى المقام.

الخامس: ما رووه من قول النبي «ص»:

«عادى الأرض لله و لرسوله ثم هى لكم منى.» و فى التذكرة: «ثم هى لكم منى أيها المسلمون».

و لكن يرد على هذا أنّ ما فى التذكرة لم نجده فى كتب الحديث. و لعل المخاطب فى قوله «ص»: «لكم» جميع الناس لا خصوص المسلمين. و قد مرّ عن ابن قدامه عدم معرفه هذا الحديث، و هم أبصر بأحاديثهم.

و بالجمله، فالجمع بين أخبار الإحياء المطلقة و هذه الأخبار المقيده يقتضى حمل المطلقات عليها، و كذلك تخصيص العمومات بسببها فيكون الإذن قد صدر عن الرسول «ص» و أمير المؤمنين «ع» لخصوص المسلمين أو المؤمنين أو الشيعة.

مضافا إلى أن الشك في تحقق الإذن لغيرهم أيضا كاف في

عدم جواز التصرف بعد ما كانت الأرض للرسول أو الإمام.

و على فرض تحقق الإذن فى مورد خاص للكافر أيضا فمن الممكن أن لا يصير إحياءه مملكا له، فىكون التملك متوقفا على الإذن و الإسلام معا كما هو مقتضى إجماع علمائنا- الظاهر من التذكرة و جامع المقاصد- على عدم حصول الملك له و إن إذن له الإمام فىكون مقتضى الإذن له جواز التصرف أو الأحقيه فقط، فتذكر.

هذا.

و يستدل على التعميم و عدم اشتراط الإسلام أيضا بأمر:

الأول: إطلاقات أخبار الإحياء

بكثرتها مع كونها فى مقام البيان، بل ورد بعضها بلفظ عام كقوله «ع» فى صحيحه محمد بن مسلم: «أيما قوم أحيوا...» فيعم المسلم و الكافر. و التقييد بالمسلمين أو المؤمنين فى كلام أمير المؤمنين «ع» على ما فى صحيحه الكابلى و عمر بن يزيد لا يوجب التقييد فى الأخبار الكثيره الصادره عن

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٣

النبي «ص» و الصادقين «ع»، إذ لا- يحمل المطلق على المقيّد إلّا مع إحراز وحده الحكم، و هذا إنما يجرى فى الأحكام الإلهيه العامه المستمره، و أما فى الأحكام السلطانيه فيمكن تعددها و اختلافها بحسب الموضوع عموما و خصوصا حسب اختلاف شرائط الزمان و المصالح المنظوره و نظر الإمام الآذن.

هذا مضافا إلى احتمال كون ذكر المسلمين أو المؤمنين لبيان عنايه خاصه بهما أو غلبه الابتلاء بهما لا لاختصاص الحكم بهما، و يكفى هذا لدفع محذور اللغويه فى ذكرهما. و إثبات الحكم لموضوع خاص لا ينفى الحكم عما عداه، إذ يكون هذا من قبيل مفهوم اللقب و ليس بحجه.

و يؤيد التعميم ما ذكرناه مرارا من أن نظام التشريع الصحيح يوافق نظام التكوين، و أساس الملكيه الاعتباريه هو الملكيه التكوينيّه، و ملكيه آثار الإحياء أمر يقتضيه نظام

التكوين بلا- تفاوت فى ذلك بين المسلم و الكافر، إذ كل منهما يملك تكويننا فكره و قواه و جهاز فاعليته فيملك قهرا آثار فعله، و لو فرض كون ذلك سببا لملكه رقبه الأرض أيضا فلا فرق فيه بينهما، فيكون الفرق جزافا.

اللهم إله أن يقال: إن ملكيه الكفار لرقبه الأراضى فى البلاد الإسلاميه حيث يوجب ذلك سلطتهم بالتدريج على السياسه و الاقتصاد و الثقافه صار هذا سببا لمنع الشارع من حصولها.

و بعبارة أخرى المقتضى للملكيه و إن كان موجودا فى كليهما و لكن ضرر سلطه الكفار على البلاد الإسلاميه و شئون المسلمين مانع من اعتبار الملكيه لهم شرعا، و المتيقن منها على القول بها إنما هو فى المسلم و أما الكافر فيثبت له الجواز أو الأحقيه فقط، فتدبر.

الثانى: أن مورد موثقه محمد بن مسلم و صحيحه أبى بصير

و مرسله الصدوق هو أرض الذمى و لا يجوز تخصيص المورد:

ففى موثقه محمد بن مسلم قال: سألت أبى عبد الله «ع» عن الشراء من أرض

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٤

اليهود و النصرى، فقال: «ليس به بأس، قد ظهر رسول الله «ص» على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها فلا أرى بها بأسا لو أنك اشتريت منها شيئا، و أيما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هى لهم.» «١»

و فى صحيحه أبى بصير قال: سألت أبى عبد الله «ع» عن شراء الأراضين من أهل الذمه فقال «ع»: «لا بأس بأن يشتريها منهم، إذا عملوها و أحيوها فهم لهم. و قد كان رسول الله «ص» حين ظهر على خيبر و فيها اليهود خارجهم على أن يترك الأرض فى أيديهم يعملونها و يعمرونها.»

فأنت ترى أنّ الإمام «ع» حكم بجواز شراء الأراضى من اليهود و النصارى و طبّق على أرضيهم الحكم الكلى الوارد فى الإحياء و كون الأرض للمحبي، فلو كان الإحياء سببا لملكيه رقبه الأرض على ما هو المفروض عند القوم فلا مجال لاستثناء الكفار منها لاستهجان تخصيص المورد.

هذا، و لكن يرد على ذلك أن أراضى خيبر كانت اراضى خراج و لم تبقى رقبته لليهود بل انتقلت إلى المسلمين أو النبى «ص»، فيراد بالشراء فى هذه الأخبار شراء ما كان لليهود فيها من آثار الإحياء و العمل. و بهذه الأخبار أيضا تمسكنا نحن لإنكار كون الإحياء سببا لملكيه الرقبه كما مرّ. نعم، دلالتها على ثبوت الأحقيه و الأولويه واضحه.

الثالث: وجود الاتفاق منّا على أن الأرض المفتوحه عنوه من الكفار

ينتقل منهم إلى المسلمين بما هم مسلمون و إن كان الكفار ملكوها بالإحياء، و لو أن إحياء الكفار غير مملك أو غير مأذون فيه لوجب أن تبقى الأرض على ملك الإمام أو إباحتها الأصلية، و قد استدللّ بهذا فى الجواهر. «٤» هذا.

(١) - الوسائل ١١ / ١١٨، الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو، الحديث ٢.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٣٣٠، الباب ٤ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٣٢٧، الباب ١ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٧.

(٤) - الجواهر ٣٨ / ١٥.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٥

و لكن يمكن أن يقال: إن إحياء الكفار للأراضى قبل طلوع نير الإسلام و إن كان مملكا لهم بحكم العقلاء، و لاقتضاء مالكيتهم للقوى و النشاطات الصادره عنهم لذلك أيضا على ما قد يقال، لكن بعد نزول آيه الأنفال و جعلها للرسول أو للإمام و توقف التصرف فيها على إذن الإمام من

المحتمل أن لا- يعمّ الإذن للكفار، أو يتوقف الملكيه على الإذن و الإسلام معا بلحاظ المصالح المنظوره، و المفروض فى صحیحى الکابلى و عمر بن یزید صدور الإذن للمسلمین و المؤمنین فقط. نعم، قوله: «من أحيا أرضا ميتة فهي له» مطلق و لكن الاستدلال به رجوع إلى الدليل الأول و ليس دليلا مستقلا.

و بالجمله، من الممكن وجود الفرق بين ما قبل نزول آیه الأنفال و ما بعده، فسببیه الإحياء لملكيتهم قبل نزولها لا تفيد لما بعد ذلك.

اللهم إلهما أن يقال: الحكم بكون الأراضى المفتوحة عنوه للمسلمين يشمل الفتوحات الواقعه بعد نزول الآيه أيضا، إذ مصداقها البارز أراضى العراق، و هى فتحت فى زمن عمر، و لعل كثيرا منها أحييت بعد نزول الآيه فلا مجال للفرق من هذه الجبهه.

نعم، يمكن أن يفرق بين الموات فى بلاد الكفر و الموات فى بلاد الإسلام، فيقال بأن الإحياء فى الأول يفيد الملكيه مطلقا على وفق القاعده و اقتضاء الطبيعه، و هذا بخلاف الثانى إذ مالكيه الكفار للأراضى فى البلاد الإسلاميه توجب سلطتهم على شئون المسلمين فممنع الشارع منها سواء حصل الإذن لهم أم لم يحصل.

و على هذا القسم أيضا تحمل صحیحتا الکابلى و عمر بن یزید المتعرضتان لإذن أمير المؤمنین «ع» فى الإحياء، لانصراف إذنه عن بلاد الكفر، فتدبر. هذا.

و الذى يسهل الخطب

ما مرّ منّا فى المسأله السابقه مفضّلا من الإشكال فى سببیه الإحياء لملكيه الرقبه و لو كان من مسلم، نعم تحصل ملكيتها لو ملكها الإمام، و الملكيه لحيثیه الإحياء و آثاره كما مرّ مرارا أمر يقتضيه نظام التكوين و يحكم به العقلاء بلا- تفاوت فى ذلك بين المسلم و الكافر إذ كل منهما يملك فكره و قواه و جهاز

فاعليته تكويننا فيملك قهرا آثار فعله، و نظام التشريع الصحيح موافق لنظام التكوين، و يدلّ على ذلك في خصوص الكافر موثقه محمد بن مسلم و صحيحه أبي بصير كما مرّ، نعم يتوقف التصرف على الإذن كما مرّ. و أما الرقبه فليست حاصله بعمل المحيي و نشاطاته حتى يحكم بمالكيتها لها بذلك كما هو واضح.

و يمكن اختيار هذا في الأراضى المفتوحه عنوه أيضا، إذ ما ينتقل إلى المسلمين بالغلبه و الاغتنام ليس إلّا ما ملكه الكفّار بإحيائهم، و ليس هذا على ما مرّ إلّا آثار عملهم و نشاطاتهم.

و أما رقبه الأرض فهي باقيه على حالها الأول من كونها من الأموال العامه التي خلقها الله - تعالى - لجميع الأنام.

و إن شئت قلت: إنهم ملكوا الأرض أيضا و لكن تبعا للآثار، و بالغلبه عليهم لا يملك المسلمون أزيد من ذلك، فإذا خربت الأرض رجعت إلى ما كانت عليه قبل الإحياء و العمران. و ما فرض ملكا لأهل الذمه في موثقه محمد بن مسلم و صحيحه أبي بصير السابقتين هو ما صدر عنهم من آثار الإحياء بعد الفتح و تقبلهم الأرض من قبل النبي «ص» لا ما كانت من قبل و انتقلت إلى المسلمين، فتدبر. هذا.

و في إحياء الموات من الروضه بعد قول المصنف: «و يملكه من أحياء مع غيبه الإمام» قال:

«سواء في ذلك المسلم و الكافر، لعموم «من أحيأ أرضا ميتة فهي له.» و لا يقدر في ذلك كونها للإمام على تقدير ظهوره، لأن ذلك لا يقصر عن حقه من غيرها كالخمس و المغنوم بغير إذنه، فإنه بيد الكافر و المخالف على وجه الملك حال الغيبه و لا

يجوز انتزاعه منه، فهنا أولى.» «١»

و فى إحياء الموات من جامع المقاصد:

«ولا يخفى أن اشتراط إذن الإمام «ع» إنما هو مع ظهوره، أما مع غيبته فلا وإلا لا تمتنع الإحياء.»

(١) - اللمعه الدمشقيه ١٣٥ / ٧ - ط. القديم ٢ / ٢٥٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٧

و هل يملك الكافر بالإحياء فى حال الغيبه؟ وجدت فى بعض الحواشى المنسوبه إلى شيخنا الشهيد على القواعد فى بحث الأنفال من الخمس أنه يملك به و يحرم انتزاعه منه، و هو محتمل. و يدلّ عليه أن المخالف و الكافر يملكان فى زمان الغيبه حقهم من الغنيمه و لا- يجوز انتزاعه من يد من هو فى يده إلما برضاه، و كذا القول فى حقهم «ع» من الخمس عند من لا يرى إخراجهم، بل حق باقى أصناف المستحقين للخمس لشبهه اعتقاد حلّ ذلك، فالأرض الموات أولى. و من ثم لا يجوز انتزاع أرض الخراج من المخالف و الكافر. و لا يجوز أخذ الخراج و المقاسمه إلّا بأمر سلطان الجور، و هذه الأمور متفق عليها. و لو باع أحد أرض الخراج صحّ باعتبار ما ملك فيها و إن كان كافرا، و حينئذ فيجرى العمومات مثل قوله «ع»: «من أحيأ أرضا ميتة فهي له» على ظاهرها فى حال الغيبه، و يقصر التخصيص على حال ظهور الإمام «ع» فيكون أقرب إلى الحمل على ظاهرها. و هذا متّجه قوئى متين.» «١»

أقول: مضافا إلى امكان منع بعض ما ذكره هذان العلمان، و منع كون جميع هذه الأمور متفقا عليها، يرد عليها: أولا: أنه قد مرّ منّا اشتراط الإحياء بالإذن مطلقا و لو فى عصر الغيبه، فإنه مقتضى كون الأنفال للإمام و

عدم جواز التصرف فيما للغير إلّا بإذنه. نعم، يكفي الإذن العام كما ادعى ذلك مستندا إلى أخبار التحليل أو أخبار الإحياء أو السيره المستمره مع عدم الردع.

و ثانيا: أن الأنفال و منها الأرض الموات ليست ملكا لشخص الإمام المعصوم على ما هو الظاهر من كلماتهم، بل هي أموال عامه خلقها الله - تعالى - للأنام إلى يوم القيام و عليها تدور رحى معاشهم و معادهم، غاية الأمر أنها جعلت تحت اختيار الإمام بما أنه سائس المسلمين دفعا للاستبداد و الظلم و الخصام، و ليس عصر الغيبه عصر الهرج و المرج شرعا و لا تعطل فيه وظائف الإمامه، فلا محاله يتصدى لها من وجد فيه شرائط الحكم، و يكون لهم من الاختيارات في شئون الحكم ما كان للأئمه

(١) - جامع المقاصد ١/ ٤٠٨ (من ط. القديم)، ذيل قول المصنف: لا يملكه الآخذ ...

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٢٨

المعصومين «ع» و إن لم يكن لهم عصمتهم و مقاماتهم الشامخه العاليه كما مرّ بيانه في مباحث هذا الكتاب. فأمر الأنفال و منها الأراضي راجعه إليهم و لهم الإجازة و المنع فيها كما مرّ حسب ما يرونه من المصالح. و على هذا فلهم إجازة الإحياء للكفار أيضا إذا رأوه صلاحا للإسلام و المسلمين، و إن كان تمليك أراضي البلاد الإسلاميه للكفار مخالفا للمصلحه غالبا، حيث يصير هذا مقدمه لسلطتهم على المسلمين.

هذا إذا فرض انعقاد حكومه حقه في عصر الغيبه.

و أما إذا لم تنعقد ذلك بأيّ سبب كان فالظاهر أن صلاح الإسلام و المسلمين رعايه ما ذكره هذان العلمان حفظا للنظام بقدر الإمكان حتى يظهر صاحب الزمان و يرى رأيه، فتدبر.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه

المسألة الثامنة: فى حكم الأرض المحياه إذا صارت مواتا:

[حكم ما أعرض عنها أهلها بالكلية]

إذا خربت الأرض المحياه و صارت مواتا فإن أعرض عنها أهلها بالكلية و أحرز ذلك رجعت الأرض ملكا للإمام، و حكمها حكم سائر الموات و يشملها عموم أدلته. فإن الناس بالطبع مسلطون على أموالهم و أنفسهم، و كما للإنسان أن يملك الشئ بفعله و نشاطاته فكذلك له أن يخرج الشئ عن ملك نفسه، و كون الإعراض مخرجا عن الملكيه أمر يساعده العرف، و الحاكم فى باب الأملاك و الحقوق هو العرف.

و إن باد أهلها و هلكوا جميعا فهى أيضا للإمام، و قد مرّ عدّها من الأنفال و به وردت الأخبار، إما لرجوعها بالموت إلى أصلها، أو لكونها ميراث من لا وارث له، و إن كان يحتمل الفرق بينهما من جهة المصرف لاحتمال تعين الثانى للفقراء مطلقا أو لفقراء البلد كما مرّ. هذا. و لكن الظاهر من الأخبار و الفتاوى الواردة فى الأرض الخربه التى باد أهلها كونها بنفسها موضوعا مستقلا فى قبال الميراث، فراجع ما مرّ فى القسم الثانى من الأنفال.

[حكم ما لم يثبت الإعراض بالكلية و هى على قسمين]

إشاره

و إن لم يثبت الإعراض و لم يبد الأهل أيضا فإما أن يكون صاحبها معلوما معينا أولا، فهى على قسمين:

القسم الأول: ما كان صاحبها معلوما معينا [و الأقوال فيه].

إشاره

و قد وقع البحث فى أنها هل تخرج بصيرورتها مواتا عن ملكه و ترجع إلى أصلها مطلقا، أو لا تخرج مطلقا، أو يفصل بين ملكها بالإحياء فتخرج أو بغيره فلا تخرج؟

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٠

فى المسأله وجوه بل أقوال، و ربّما أنهيت الأقوال إلى سته و إن كان بعضها فى طول بعض كما سيظهر:

الأول: بقاء الأرض على ملك صاحبها الأول مطلقا،

قال فى الجواهر:

«المحكى عن المبسوط و المهذب و السرائر و الجامع و التحرير و الدروس و جامع المقاصد أنها باقيه على ملكه أو ملك وارثه، بل قيل: إنه لم يعرف الخلاف فى ذلك قبل الفاضل فى التذكرة.» (١)

أقول: و هذا القول مختار صاحب الجواهر أيضا، بل لعله المشهور بين المتأخرين من أصحابنا، و لكن فى اشتهاؤه بين القدماء من أصحابنا كلام بل منع كما سيظهر.

الثانى: خروجها عن ملكه مطلقا،

فيجوز لكل أحد إحياؤها كسائر الموات، و لا حقّ للأول فيها أصلا. و لم أعثر إلى الآن على مصرّح بهذا القول، و إن كان ربما يلوح من بعض العبارات.

الثالث: أن يفصل بين ما كان ملكها بالإحياء

فتزول بزوال الحياه و بين ما كان بغيره من الشراء أو الاتّهاب أو الوراثة أو نحوها فتبقى على ملكه. قالوا: و من هذا القبيل أيضا أراضى الخراج إذا ماتت للعلم بصاحبها و هو عنوان المسلمين، و قد حصلت لهم بغير الإحياء.

قال فى الجواهر:

«قيل: ربما أشعرت به (أى بهذا القول الثالث) عبارته الوسيله و اختاره فى المسالك و الروضه بعد أن حكاه عن جماعه منهم العلامه فى بعض فتاواه، و مال إليه

(١) - الجواهر ٣٨ / ٢١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣١

فى التذكرة، و فى الكفايه: «أنه أقرب» و فى المفاتيح: «أنه أوفق بالجمع بين الأخبار.» بل فى جامع المقاصد: «أن هذا القول مشهور بين الأصحاب.» (١)

الرابع: أن يقال بعدم خروجها عن ملكه بمجرد موتها، و لكنها تخرج عن ملكه بإحياء الغير لها

و استيلائه عليها. و ربما يذكر هذا بنحو الاحتمال. و يوجّه بالجمع بين استصحاب ملكيه الأول و بين ما دلّ على مالكيه المحيى

الثانى، كصحيحه الكابلى و نحوها، فتبقى ملكيه الأول إلى زمان إحياء الثانى.

الخامس: أن يقال ببقائها على ملك الأول و لكن يجوز للغير إحيائها

و أداء طسقتها إلى الأول أو وارثه، و يصير الثانى بالإحياء أحق بها من غيره. نسبه فى المسالك «٢» إلى المبسوط و المحقق فى كتاب الجهاد و الأكثر.

السادس: القول بذلك مع الاستيذان من المالك أو الحاكم

إن أمكن و إلّا فيحييها بنفسه، و به قال فى الدروس كما يأتى.

و العمده فى المقام بيان ما هو الحق من الأقوال الثلاثة الأول.

و قد يختلج بالبال ابتناء المسألة على القول بملكه الرقبه و عدمها:

فإن قلنا بملكيتها فالأصل يقتضى بقاءها فى ملك مالكها، و لأن طبع الملكيه هو البقاء و الاستمرار إلّا أن تنتقل بالنواقل العرفيه أو الشرعيه. و إن قلنا بعدم ملكيتها فالقاعدته تقتضى رجوعها إلى الإمام بالكلية لزوال عله الاختصاص و هى الإحياء و آثاره، و كون عله الحدوث عله للبقاء أيضا يحتاج إلى عناية زائده و دليل قطعى، بل الظاهر أن موضوع الحق هو آثار الإحياء، و المفروض زوالها بالكلية.

(١) - الجواهر ٣٨ / ٢١.

(٢) - المسالك ٢ / ٢٨٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٢

[بعض عبارات الفقهاء]

و كيف كان: فلنذكر بعض عبارات الفقهاء ثم نشير إلى ما هو الأظهر عندنا:

١- قال فى المبسوط:

«وَأَمَّا الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ مَلِكُ الْمُسْلِمِ فَمِثْلُ قَرْيَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي خَرِبَتْ وَتَعَطَّلَتْ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبَهُ مَعِينًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَهُوَ فِي مَعْنَى الْعَامِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعِينًا فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ لِعُمُومِ الْخَبْرِ، وَعِنْدَ قَوْمٍ لَا يَمْلِكُ...» «١»

٢- وفيه أيضا في الغامر من بلاد الشرك:

«وَأَمَّا الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ مَلِكٌ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبَهُ مَعِينًا فَهُوَ لَهُ، وَلَا يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعِينًا فَهُوَ لِلْإِمَامِ عِنْدَنَا، وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ: يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ: لَا يَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ...» «٢»

فهو- قدس سره- حكم ببقاء الخراب لمالكة الأول إذا كان معينا مسلما كان أو كافرا، و ظاهره العموم و لو لما ملك بالإحياء.

٣- وفي إحياء الموات من المهذب:

«وَالْغَامِرُ ضَرْبَانِ: غَامِرٌ لَمْ يَجْرَ عَلَيْهِ مَلِكٌ لِمُسْلِمٍ... وَغَامِرٌ جَرَى عَلَيْهِ مَلِكٌ مُسْلِمٌ، فَهُوَ مِثْلُ قَرْيَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الَّتِي خَرِبَتْ وَتَعَطَّلَتْ. فَإِنْ كَانَ لَشَيْءٍ مِنْهَا صَاحِبٌ مَعِينٌ

أو لصاحبه عقب معين كان صاحبه المعين أو عقبه أحق به من كل أحد.

و إن لم يكن له صاحب ولا عقب لصاحبه معين صح أن يملك بالإحياء، وذلك يكون بأمر الإمام - عليه السلام - « (٣) »

٤- وقال في الغامر من بلاد الشرك:

«و أما ما جرى عليه ملك و صاحبه معين فهو له و لا يملك بالإحياء، و إن لم يكن له صاحب معين كان للإمام.» (٤)»

(١)- المبسوط ٣ / ٢٦٩.

(٢)- المبسوط ٣ / ٢٦٩.

(٣)- المهذب ٢ / ٢٨.

(٤)- المهذب ٢ / ٢٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٢٣٣

٥- و في إحياء الموات من اللعنه:

«و لو جرى عليه ملك مسلم فهو له و لو ارثه بعده، و لا ينتقل عنه بصيرورته مواتا.» (١)»

٦- و في إحياء الموات من الشرائع:

«و كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهي له أو لورثته بعده. و إن لم يكن لها مالك معروف معين فهي للإمام - عليه السلام - و لا يجوز إحيائها إلّا بإذنه. فلو بادر مبادر فأحيها بدون إذنه لم يملك. و إن كان الإمام «ع» غائبا كان المحيي أحق بها ما دام قائما بعمارتها. فلو تركها فبادت آثارها فأحيها غيره ملكها، و مع ظهور الإمام «ع» يكون له رفع يده عنها.» (٢)»

أقول: إطلاق عبارته الصدر يشمل ما إذا صارت مواتا أيضا سواء ملك الأول بالإحياء أو بغيره. و لكن مقتضى الدليل ارتفاع حق الأول بصيرورتها مواتا إن كان ملكها بالإحياء.

اللهم إلا أن يراد بتركها الإعراض عنها بالكلية، أو تحمل عبارته الصدر على زمان الظهور و تحقق الإذن في خصوص التملك فإذا حصل الملك بقي و لو بعد صيروره الأرض مواتا، و تحمل عبارته الدليل على صورته عدم تحقق الإذن

فى التملك لغبه الإمام و عدم إمكان الاستيذان منه فلم يحصل الملك للمحى بل حق الأولويه فقط بمقتضى أخبار الإحياء، و عباره أخرى ملكيه الآثار فقط، و لذا يجوز للإمام رفع يده عنها بعد ظهوره، فتكون النتيجة أن الإحياء فى عصر الغيبه لا يوجب ملكيه الرقبه أصلا و يزول الحق بصيرورتها مواتا. فالملكيه تتوقف على الإذن الخاص من الإمام و لا يكفى فيها أخبار الإحياء.

٧- و نظير عباره الشرائع عباره العلامه فى موضع من التذكره قال:

«كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهى له أو لورثته بعده، و إن لم يكن لها مالك معروف فهى للإمام و لا يجوز إحيائها إلا بإذنه، و لو بادر إنسان فأحيها من دون إذنه لم يملكها حال الغيبه و لكن يكون المحى أحق بها ما دام قائما بعمارتها، فلو تركها

(١)- اللمعه الدمشقيه (مع شرحه الروضه) ١٣٨ / ٧ (- ط. القديم ٢ / ٢٥١).

(٢)- الشرائع ٣ / ٢٧٢ (- ط. أخرى / ٧٩٢، الجزء ٤).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٤

فبادت آثارها فأحيها غيره فهو أحق، و مع ظهوره «ع» له رفع يده عنها. «١» و مورد الاستشهاد هنا صدر العبارة.

و بالجملة، فالظاهر من العبارات التى مرّت بقاء الملكيه بعد الموت أيضا فيما إذا كان المالك معينا و إن حصل الملك بالإحياء.

و لكن الظاهر من التذكره و المسالك و الروضه و جامع المقاصد و الكفايه هو التفصيل بين ما كان الملك بالإحياء أو بغيره.

٨- فلنذكر عباره التذكره فإنها أول ما يرى فيه التفصيل، قال فيها:

«مسأله: لو لم تكن الأرض التى فى بلاد الإسلام معموره فى الحال و لكنها كانت قبل ذلك معموره جرى عليها ملك مسلم فلا

يخلو

إما أن يكون المالك معيناً أو غير معين، فإن كان معيناً فإما أن تنتقل إليه بالبراءة أو العطيّة و شبهها، أو بالإحياء، فإن ملكها بالبراءة و شبهه لم تملك بالإحياء، قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز إحياءه لأحد غير أربابه.

و إن ملكها بالإحياء ثم تركها حتى دثرت و عادت موأتا فعند بعض علمائنا و به قال الشافعي و أحمد: أنه كالأول لا يصح لأحد إحياءه و لا يملك بالإحياء و العماره بل يكون للمالك أو لورثته، لقوله «ع»: «من أحيأ أرضاً ميتة في غير حق مسلم فهو أحق بها»، و لأنها أرض يعرف مالكتها فلم تملك بالإحياء كالتى ملكت ببراءة أو بعطيّة، و لقوله «ع»: «و ليس لعرق ظالم حق» و قد تقدم أن العرق الظالم هو أن يأتى الرجل الأرض الميتة لغيره فيغرس فيها، و لأن سليمان بن خالد سأل الصادق «ع» عن الرجل يأتى الأرض الخربة فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها فماذا عليه؟ قال: الصدقة. قلت: فإن كان يعرف صاحبها؟ قال: فليؤد إليه حقه.

و قال مالك: يصح إحياءها و يكون الثانى المحيى لها أحق بها من الأول، لأن هذه

(١) - التذكرة ٢ / ٤٠٣.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٥

أرض أصلها مباح فإذا تركها حتى عادت إلى ما كانت عليه صارت مباحة، كما لو أخذ ماء من دجله ثم رده إليها، و لأن العله فى تملك هذه الأرض الإحياء و العماره، فإذا زالت العله فيزول المعلول و هو الملك، فإذا أحيها الثانى فقد أوجد سبب الملك فيثبت الملك له، كما لو التقط شيئاً

ثم سقط من يده وضاع عنه فالتقطه غيره فإن الثاني يكون أحق.

و لا بأس بهذا القول عندى، فیدلّ علیه ما تضمنه قول الباقر «ع» حكاية عما وجدته فى كتاب على «ع»، و لقول الصادق «ع»: أيما رجل أتى خبره بآثره. الحديث. «١»

أقول: ما ذكره أخيرا إشاره إلى صحیحتى الكابلى و معاوية بن وهب الآتيتين.

٩- و راجع فى هذا المجال المسالك أيضا، فإنه حرّر المسألة بالتفصيل و قوى فيها التفصيل بين ما كان الملك بالإحياء و بين غيره فقال:

«و إن خربت فإن كان انتقالها إليه بالقهر كالمفتوحه عنوه بالنسبه إلى المسلمين أو بالشراء أو العطيه و نحوهما لم يزل ملكه عنها أيضا إجماعا على ما نقله فى التذكرة عن جميع أهل العلم. و إن ملكها بالإحياء ثم تركها حتى عادت مواتا فعند المصنف و قبله الشيخ و جماعه أن الحكم كذلك ... و ذهب جماعه من أصحابنا منهم العلامة فى بعض فتاويه و مال إليه فى التذكرة إلى صحة إحيائها و كون الثاني أحق بها من الأول ... و هذا القول قوى لدلاله الروايات عليه ...» «٢»

١٠- و فى إحياء الموات من الروضه:

«و موضع الخلاف ما إذا كان السابق قد ملكها بالإحياء، فلو كان قد ملكها بالشراء و نحوه لم يزل ملكه عنها إجماعا على ما نقله العلامة فى التذكرة عن جميع أهل العلم.» «٣»

١١- و فى إحياء الموات من المغنى فى ذيل قول الخرقى: «و من أحيا أرضا لم تملك فهى له» قال:

(١)- التذكرة ٢ / ٤٠١.

(٢)- المسالك ٢ / ٢٨٨.

(٣)- اللمعه الدمشقيه ٧ / ١٣٩ (- ط. القديم ٢ / ٢٥١).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٦

«و جملته أن الموات قسمان: أحدهما: ما

لم يجر عليه ملك لأحد و لم يوجد فيه أثر عماره ... القسم الثاني: ما جرى عليه ملك مالك و هو ثلاثة أنواع: أحدها: ما له مالك معين و هو ضربان: أحدهما: ما ملك بشراء أو عطيه، فهذا لا يملك بالإحياء بغير خلاف. و قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لا يجوز إحياءه لأحد غير أربابه. الثاني: ما ملك بالإحياء ثم ترك حتى دثر و عاد مواتا، فهو كالذي قبله سواء. و قال مالك يملك هذا لعموم قوله: «من أحيا أرضا ميتة فهي له.» و لأن أصل هذه الأرض مباح فإذا تركت حتى تصير مواتا عادت إلى الإباحه كمن أخذ ماء من نهر ثم رده فيه.

و لنا أن هذه أرض يعرف مالكتها فلم تملك بالإحياء كالتى ملكت بشراء أو عطيه. و الخبر مقيد بغير المملوك بقوله فى الروايه الأخرى: «من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد» و قوله: «فى غير حق مسلم.» «١» إلى آخر ما ذكره، فراجع.

أقول: توفى ابن قدامه مؤلف المغنى فى «٦٣٠»، و العلامه فى «٧٢٦» و ربما يظهر لمن راجع المغنى و التذكره و المنتهى أن العلامه كان يراجع المغنى و يستفيد منه.

و أنت ترى أن التفصيل بين ما ملك بشراء و نحوه و بين ما ملك بالإحياء. و نقل الإجماع من ابن عبد البر فى الأول منهما قد تعرض لهما ابن قدامه، فلعل العلامه أخذهما منه، و الشهيد فى الروضه و المسالك أخذهما من التذكره. و الفقيه الحافظ ابن عبد البر الأندلسى صاحب كتاب الاستيعاب كان من علماء السنه، و قد توفى فى «٤٦٣». و الظاهر أنه المراد فى عبارته المغنى. و

الإجماع المنقول لا نعتمد عليه نحن في فقهننا فكيف بما ادّعاه هو. ثم إن معقد إجماع ابن عبد البر على ما ترى لا يختص بما إذا كان ملك الأول بالشراء و نحوه، بل يعم ما ملك بالإحياء أيضا، فتدبر. هذا.

و لم نجد في كلمات القدماء من أصحابنا أثرا من التفصيل بين ما ملك بالإحياء

(١) - المغنى ١٤٧ / ٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٧

و بين غيره. بل الظاهر من إطلاق عباراتهم عدم الفرق بينهما. و الشيخ في المبسوط أيضا لم يفرق بينهما، فراجع ما مرّ من عبارتيه. «١»

نجف آبادي، حسين على منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٢٣٧

نعم، يمكن أن يقال: إن الشيخ كان قد أفتى في التهذيبيين و النهايه و المبسوط بأن الإحياء لا يفيد الملك للرقبه بل الأولويه فقط كما مرّ في المسأله السادسه، فيجعل هذا قرينه على أن قوله في المقام: «الذي جرى عليه ملك» أراد به ما ملك بالشراء و نحوه. و هكذا الكلام في كلام المهذب.

ثم إنه يرد على التفصيل إشكال، و هو أن مالكيه الأول و إن فرض كونها بغير الإحياء مباشره و لكنها بالأخره تنتهي إلى الإحياء، بأن اشتراها أو ورثها مثلا أو اغتتمها المسلمون ممن أحيها و لو بوسائط. فهذه الأسباب الناقله كلها فروع على الإحياء، و الفرع لا يزيد على الأصل، فلا ينتقل إلى الثاني غير ما ثبت للأول بإحيائه.

اللهم إلّا أن يقال: إن المراد بالشراء و نحوه شراء الرقبه من الإمام أو الوراثه منه أو ممن اشتراها

أو ورثها منه.

وقد أشار إلى هذا في الجواهر حيث قال بعد التعرض للإجماع الذي حكاه التذكرة عن ابن عبد البر:

«و بالجمله، المسلم من الإجماع المزبور إذا ملكه بغير الإحياء كالشراء من الإمام - عليه السلام - مثلا، أما إذا كان أصل الملك بالإحياء ثم باعه من آخر أو ورثه منه آخر فالظاهر جريان البحث في بقاء الملك لمن هو له على نحو الملك بالإحياء.» «٢»

أو يقال كما في بلغه الفقيه:

«إن الإباحة منهم لشيعتهم جميع التصرفات حتى المتوقفه على الملك مستلزمه إما لدخوله آنا ما في ملكه عند إرادته التصرف الخاص، أو يكون من الفضولى المتحقق معه الإجازة من المالك، فتخرج الرقبه حينئذ عن ملك الإمام - عليه السلام -

(١) - راجع المبسوط ٣ / ٢٦٩.

(٢) - الجواهر ٣٨ / ٢١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٨

و يملكها من انتقلت إليه، كما لو اشتراه من الإمام «ع» نفسه. و منه يعلم أنه لا - وجه لإلحاق الانتقال بالإرث من المحيي بسائر النوافل الشرعيه منه كالشراء و العطيه و غيرهما كما وقع من شيخنا في الجواهر تبعا للرياض و جامع المقاصد ...» «١»

أقول: و لكن لنا أن نقول: إن البائع يمكن أن يبيع ما حصل له بالإحياء من آثار الإحياء كما قاله الشيخ في النهايه في عبارته التي مرت في المسأله السادسه نظير ما في بيع الأراضى المفتوحه عنوه و ما في نقل الرعايا حقوقهم في الأراضى فى القرى التى لها ملاك، و هذا يجرى فى الإرث و نحوه أيضا، فتدبر.

و كيف كان: فإن كان ملك الأول باشتراء الرقبه من الإمام أو الوراثه منه مثلا و لو بوسائط كان مقتضى الأصل و بعض الأدله الآتيه بقاءها على ملكه. كيف و

طبع الملكيه عند العقلاء يقتضى الدوام والاستمرار و عدم انقطاعها إلا بالنواقل العرفيه أو الشرعيه. و لا دليل على كون الخراب أو تصرف الغير منها، و هذا هو القدر المتيقن من الإجماع المدعى على فرض صحته.

و أما إذا كان منشأ الاختصاص أو الملكيه على القول بها هو الإحياء سواء أحيائها بنفسه أو انتقلت إليه ممن أحيائها و لو بوسائط فهل يبقى بعد صيرورتها مواتا أو يزول إما بمجرد الموت أو بتصرف الغير و إحيائه؟ و جهان بل قولان. و ليست المسأله إجماعيه و لا مشهوره شهره قدمائيه كاشفه عن أقوال المعصومين «ع»، بل هى مختلف فيها، فاللازم الاستناد فيها إلى القواعد و الأخبار الوارده.

و استدلل للقول الأول بوجوه:

الأول: الاستصحاب

ما لم يثبت المزيل.

(١) - بلغه الفقيه ٣٤٧ / ١ (ط. أخرى / ١٢٥).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٣٩

الثانى: إطلاق أخبار الإحياء،

حيث إن الظاهر منها بالإطلاق الأزمانى و الأحوالى ثبوت الاختصاص أو الملك ابتداء و استدامه و لا سيما على القول بالملك فإن طبع الملك يقتضى الدوام و لا دليل على كون الخراب مزيلا له.

و لا- ينتقض بشمول إطلاقها للمحى الثانى أيضا، لتقيدها بقوله «ص»: «من أحيأ مواتا من الأرض فى غير حق مسلم فهو له، و ليس لعرق ظالم حق» و بقوله «ص»: «من أحيأ أرضا ميتة لم تكن لأحد قبله فهى له، و ليس لعرق ظالم حق» «١» و عن هشام بن عروه أنه قال: «العرق الظالم أن يأتى الرجل الأرض الميتة لغيره فيغرس فيها.» «٢»

الثالث: خبر سليمان بن خالد،

قال: سألت أبا عبد الله «ع» عن الرجل يأتى الأرض الخربه فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها، ما ذا عليه؟ قال:

الصدقه. قلت: فإن كان يعرف صاحبها؟ قال: فليؤد إليه حقه. «٣»

و السند إلى سليمان صحيح. و سليمان بن خالد و إن ناقشوا فيه بأنه ممن خرج مع زيد و لكن وثقه جماعه و قالوا إنه تاب و رجع و كان فقيها وجها. و على ما مرّ منّا من تأييد أئمتنا «ع» لخروج زيد يكون خروج سليمان معه من محاسنه لا من مساويه، فتأمل.

و روى هذه الروايه فى الوسائل «٤» عن الشيخ بسند صحيح، عن الحلبي، عن أبي عبد الله «ع» أيضا، فراجع التهذيب باب المزارعه «٥» و فيه: «فليردّ إليه حقه».

و المراد بحقه إما أصل الأرض أو طسقتها. و على الثانى يكون تقريراً لأصل التصرف و الإحياء، فيكون الخبر دليلاً للقول الخامس الذى مرّ و سيأتى بيانه. و لعل

(١) - سنن البيهقي ١٤٢ / ٦، كتاب إحياء الموات، باب من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد ...

(٢) - التذكرة

٢ / ٤٠٠؛ و نحو ما فيه عن هشام في سنن البيهقي ١٤٢ / ٦.

(٣) - الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٣.

(٤) - الوسائل ١٧ / ٣٢٩، ذيل الحديث السابق.

(٥) - التهذيب ٧ / ٢٠١، باب المزارعه، الحديث ٣٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٠

الظاهر على نقل الحلبي ردّ أصل الأرض. هذا.

و يناقش هذه الأدله:

أما الأول فبأن الاستصحاب أصل لا يقاوم الأدله الآتيه

للقول الثاني.

و أما الثاني فبأن إطلاق أخبار الإحياء كما يشمل المحيي الأول يشمل الثاني أيضا،

بل دلالتها عليه أقوى، لأنه سبب طار مملك و إذا طرأ سبب مملك على سبب سابق كان التأثير للثاني، كما يدلّ على ذلك الصحاح الآتيه. و كون الأرض بعد خرابها ملكا للأول أو حقا له في مفروض البحث أول الكلام. و تفسير هشام بن عروه ليس بحجه مضافا إلى عدم ثبوت كون الأرض الميته للأول. و الخبران يمكن أن يحملا على موات لا يخرج بالموت عن الملك كما إذا كانت مالكيه الأول بانتقال الرقبه إليه من قبل الإمام بشراء أو نحوه و لو بوسائط، أو يحملا على خراب لم يبلغ حدّا يفتقر إلى إحياء جديد بل يكفيهِ إصلاح ما فلم تنقطع عنه علاقه الأول عرفا، فتدبر.

و يناقش الثالث

أولا بإمكان حملة على ما إذا كان ملك الأول بالشراء من الإمام و نحوه كما هو الظاهر من لفظ الصحاح المضاف إلى الأرض، فتأمل. و ثانيا بأن الحق في الخبر مجمل فكما يحتمل إرادته الأرض أو طسقتها يحتمل أيضا إرادته غيرهما كالألات الباقية منه في الأرض أو أجره تسطيح الأرض أو بعض المروز الباقية مثلا أو شىء في ذمه المحيي الثاني. و لا دلالة أيضا في لفظ: «صاحبها» على بقاء علاقه الأول، لإطلاق المشتق كثيرا على من قضى. بل جواز تصرف الثاني و عدم ردعه عنه يدلّ على عدم كونها ملكا للأول فعلا و إلّا لما جاز التصرف فيها و لزم الإشاره إلى ردعه، فتأمل.

- مضافا إلى

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤١

إطلاقات أخبار الإحياء و عموماتها بل كون شمولها له أقوى بتقريب مرّ، و إلى ما مرّ عن التذكرة من التعليين لقول مالك-
بصحيح ثلاث:

الأولى: صحيحه أبى خالد الكابلى،

عن أبى جعفر «ع»، قال: «وجدنا فى كتاب على «ع»: أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده و العاقبه للمتقين، أنا و أهل بيتى
الذين أورثنا الأرض و نحن المتقون، و الأرض كلّها لنا، فمن أحيا أرضا من المسلمين فليعمرها و ليؤدّ خراجها إلى الإمام من
أهل بيتى و له ما أكل منها، فإن تركها أو أخرجها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها و أحياها فهو أحقّ بها من الذى
تركها، فليؤدّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتى، و له ما أكل منها حتى يظهر القائم «ع» من أهل بيتى بالسيف فيحويها و يمنعها و
يخرجهم منها كما حواها رسول الله «ص» و منعها، إلا ما كان فى أيدي شيعتنا فإنه يقاطعهم على ما فى أيديهم و يترك الأرض
فى أيديهم.» «١»

و قد مرّ شرح سند الحديث و متنه فى المسأله السادسه، فراجع.

و مقتضاها بقرينه ثبوت الخراج و جواز إخراج المحيى منها عدم سببه الإحياء لملكه الرقبه و أنه بعد خرابها يكون الثانى أحق
بها. و حمل قوله: «فإن تركها أو أخرجها» على خصوص الإعراض الكلى خلاف الظاهر، إذ الظاهر من الحكم بأحقية الثانى عدم
إعراض الأول بالكلية و احتمال ثبوت حق له أيضا. مضافا إلى أن فرض عدم ملكه الرقبه و كون متعلق الحق هو آثار الإحياء
فقط يقتضى انتفاء الحق بانتفاء موضوعه قهرا، فتدبر.

و حمل الملكيه للإمام فى الصحيحه و غيرها على الملكيه

المعنويه كما قيل بلا- وجه بعد ظهورها في الملكيه الاعتباريه الشرعيه. و يشهد لذلك تفريع آثارها من أخذ الخراج و جواز الإخراج. مضافا إلى ما مرّ منّا من أن الأرض من الأموال العامه التي خلقها الله- تعالى- للأنام، و أن معنى كونها للإمام كونها تحت اختياره و تصرفه بما هو وليّ أمر الأمّته نظير سائر الأولياء المتصرفين في أموال المولّى عليهم.

(١)- الوسائل ١٧ / ٣٢٩، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٢

و كيف كان فدلاله الحديث على انقطاع علاقته المحيبي الأول عن الأرض بموتها أو بإحياء الثاني لها واضح.

الثانيه: صحيحه عمر بن يزيد،

قال: سمعت رجلا من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله «ع» عن رجل أخذ أرضا مواتا تركها أهلها فعمرها و كرى أنهارها و بنى فيها بيوتا و غرس فيها نخلا و شجرا. قال: فقال أبو عبد الله «ع»: كان أمير المؤمنين «ع» يقول: «من أحيا أرضا من المؤمنين فهي له، و عليه طسقتها يؤدّيه إلى الإمام في حال الهدنه، فإذا ظهر القائم «ع» فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه.» «١»

و تقريب الاستدلال بها يظهر مما مرّ. و قوله: «تركها أهلها» يعم الأهل المعيّنين أيضا، و الترك أعم من الإعراض كما مرّ.

الثالثه: صحيحه معاويه بن وهب،

قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «أيما رجل أتى خبره باثره فاستخرجها و كرى أنهارها و عمرها فإن عليه فيها الصدقه. فإن كانت أرض لرجل قبله فغاب عنها و تركها فأخربها ثم جاء بعد يطلبها فإن الأرض لله و لمن عمرها.» «٢»

و دلالتها واضحه و حمل قوله: «تركها فأخربها» على صورته إعراض الأول مشكل و لا سيما و أن طلبه بعد يدلّ على عدم إعراضه. و ظاهر العبارة أن مجرّد الترك أوجب الخراب. و احتمال كون المراد أن الأرض للأول الذي عمرها سابقا كما في الجواهر «٣» بعيد غايه البعد، فإن الظاهر من التعبير بمناسبه الحكم و الموضوع كونه لبيان ثبوت الحق للثاني لعمرانه الفعلي لا لبيان بقاء الحق للأول الذي زال أثر عمرانه.

فإن قلت: ظاهر هذه الصحاح الثلاث هو كون المحيبي الثاني أحق و أن علاقته

(١)- الوسائل ٦ / ٣٨٣، الباب ٤ من أبواب الأنفال، الحديث ١٣.

(٢) - الوسائل ١٧ / ٣٢٨، الباب ٣ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١.

(٣) - الجواهر ٣٨ / ٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٣

الأول تنقطع عن الأرض بعد إحياء الثانى لها، و لكن من المحتمل عدم انقطاع علاقته بمجرد الموت و الخراب بل تبقى إلى حين الإحياء، و بالإحياء تزول. و كون جواز الإحياء بما أنه تصرف متوقفا على خروجها عن ملك الأول ممنوع لاحتمال إجازة الشارع فيه حسب له للأمه حذرا من تعطيل الأراضي. هذا مضافا إلى امكان القول بتحقيق الملكيه للثانى آنا ما قبل التصرف بدلاله الاقتضاء.

قلت: هذا البحث لا يفيدنا فيما هو المهم فى مقام العمل، فإن الغرض من البحث الحكم بأحقية الثانى بعد عمليه الإحياء، و عدم وجوب الطسق عليه للأول، و لا يفرّق فى ذلك بين انقطاع علاقته الأول بمجرد الموت و الخراب أو بعد عمليه الإحياء. هذا مضافا إلى أن علاقته الأول بالأرض إما أن يحكم بدوامها و إما أن يحكم بانقطاعها، و حيث إن المفروض هو الثانى فبمناسبه الحكم و الموضوع يظهر أن انقطاعها يستند لا- محاله إلى انتفاء الموضوع و المحل أعنى آثار الحياه، فإذا انتفت انتفت، إذ لو كان الموضوع نفس الرقبه لم يكن وجه لانقطاع العلاقه لبقاء الرقبه دائما.

و بالجمله، فاحتمال بقاء العلاقه إلى زمان الإحياء و ارتفاعها به احتمال بدوى يزول بالدقه.

و بذلك يظهر بطلان القول الرابع من الأقوال الستة على فرض وجود القائل به، فتدبر. هذا.

و حيث ظهر لك أدله القولين فلنرجع إلى المقاييسه بينهما و السعى فى رفع التهافت إن أمكن. و العمده فى المقام صحيحتا سليمان بن خالد و الحلبي فى ناحيه، و الصحاح الثلاث فى ناحيه أخرى.

و قد قيل فى الجمع بينهما و رفع التهافت وجوه:

الوجه الأول: ما يظهر من بلغه الفقيه.

و محصله بتوضيح مئا: أن مفاد صحيحتى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٤

سليمان و الحلبي بقاء علاقته الأول، و مفاد الصحاح

الثلاث انقطاعها فيكون بينهما التباين من هذه الجهة. و الموضوع في صحیحتی سلیمان و الحلبي و كذا فی صحیحتی معاویه بن وهب و عمر بن یزید مطلق یعمّ بإطلاقه مالکیه الأول بالإحیاء أو بغيره.

و لكن الموضوع فی صحیحہ الكابلی خاص حیث یختص بما كانت مالکیه الأول بالإحیاء، فصیحہ الكابلی یقید إطلاق الموضوع فی صحیحتی سلیمان و الحلبي فتحملان على غیر صورہ الإحیاء جمعا، و بعد هذا التقیید تنقلب النسبه بین صحیحتی سلیمان و الحلبي و بین صحیحتی معاویه بن وهب و عمر بن یزید، إذ یصیر الموضوع فی صحیحتی سلیمان و الحلبي خاصا بالنسبه إليهما فیحمل بسببهما المطلق فی صحیحتی معاویه بن وهب و عمر بن یزید على صورہ الإحیاء فقط جمعا، فتكون نتیجہ التفصیل بین مالکیه الأول بالإحیاء أو بغيره. «١»

أقول: قد ضَعَفَ فی البلغہ هذا الوجه أولا بمنع صحه الترتیب فی النسبه المؤدی إلى انقلاب النسبه كما حقق فی الأصول. و ثانيا بأن تقیید صحیحتی سلیمان و الحلبي بصیحہ الكابلی فرع ظهور صحیحہ الكابلی فی مالکیه الثانی و هو ممنوع، إذ لیس فیها إلا أحقیه الثانی، و هذه لا تنافی مالکیه الأول و وجوب اداء الطسق إليه، فتأمل. هذا.

و لنا أن نقرّر الجمع المذكور بنحو لا یرد علیه إشکال انقلاب النسبه بأن یقال:

إن الموضوع فی صحیحتی سلیمان و الحلبي و كذا فی صحیحتی معاویه بن وهب و عمر بن یزید مطلق، و فی صحیحہ الكابلی مقید بما إذا كان المالکیه بالإحیاء فیقید بهذه الصحیحہ منطوقا و مفهوما كل واحد من موضوعی النفی و الإثبات فی عرض واحد. و كما یحمل المطلق على المقید فی المتخالفین حکما یحمل علیه فی المثبتین أيضا ضروره تعارض

(١) - بلغه الفقيه ١ / ٣٤٥ - (ط. أخرى / ١٢٣).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٥

الدخاله، اللهم إلاً أن ينكر هذا الظهور في صحيحه الكابلي.

الوجه الثاني: ما يظهر من البلغه أيضا.

و محصّيه بتوضيح منا أن صحيحتي سليمان و الحلبي كالنص في بقاء علاقته الأول، إذ حكم فيهما بوجوب أداء حقه. و حيث إن آثار الحياه انعدمت فرضا فلا محاله يكون موضوع الحق الباقي نفس رقبه الأرض، و يراد بأداء حق الأول أداء طسق الأرض و أجرتها. و تحمل الصحاح الثلاث على كون علاقته الثاني بنحو الأحقيه فقط بمقتضى عمله و نشاطاته. و لا منافاه بين أحقيه الثاني بمقتضى عمله و بين وجوب أداء الطسق عليه بمقتضى مالكيه الأول للرقبه. «١»

أقول: يرد على هذا أولاً: أن الحق في صحيحتي سليمان و الحلبي مجمل و لعله أراد به نفس الأرض لا طسقتها و لا سيما في صحيحه الحلبي حيث عبّر فيها بالردّ.

و ثانياً: أن اللام في قوله في صحيحه معاويه بن وهب: «فإن الأرض لله و لمن عمرها» حيث دخلت على الله و على العامر معا يكون لها ظهور تام في مالكيه الثاني و انقطاع علاقته الأول عنها بالكلية. و ثالثاً: أن الطسق في صحيحتي الكابلي و عمر بن يزيد جعل للإمام لا للمحبي الأول. اللهم إلا أن يقال: إن الطسق فيهما قد فرض للإمام بما أنه مالك للأرض و مسلط عليها شرعاً، و المجعول فيهما للمحبي هو الأحقيه.

و أما في صحيحه سليمان فحيث فرضت مالكيه الأول للرقبه حكم فيها بأداء الطسق إليه، و لعل مالكيته كانت باشتراء الرقبه مثلاً من الإمام. فتكون نتيجة الجميع أن المحبي

أحق بمقتضى عمله، و الطسق فرض عليه للمالك إماما كان أو غيره.

الوجه الثالث: أن مورد صحيحتي سليمان بن خالد و الحلبي ما إذا كان صاحب الأرض معروفاً،

فتحمل الصحاح الثلاث على ما إذا لم يعرف صاحبها.

(١) - بلغه الفقيه ٣٤٦ / ١ (- ط. أخرى / ١٢٤).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٢٤٦

و فيه مضافاً إلى ظهور الصحاح الثلاث في أن الملاك لأحقه الثاني صيروره الأرض خراباً و كون الثاني عامراً لها فلا يؤثر في ذلك معروفيه الصحاح السابق و عدمها: أن المصرح به في صحيحه معاوية بن وهب أحقه الثاني و إن كانت الأرض لرجل فجاء بعد يطلبها. و ظاهر أن الرجل ظاهر في المعين.

الوجه الرابع: أن تحمل الصحاح الثلاث على صورته إعراض الأول بالكلية،

و صحيحتا سليمان و الحلبي على صورته عدم الإعراض.

و فيه أنه جمع تبرعى لا شاهد له، إذا الترك و الإخراب أعم من الإعراض، فتدبر.

فهذه الوجوه الأربعة بعض ما قيل في المقام لرفع التهافت بين أخبار الباب.

و ملخص الكلام في المقام أنه لو فرض حمل صحيحه عمر بن يزيد على ما إذا لم يعرف صاحب الأرض و حملت صحيحه الكابلي على ما إذا كان الاختصاص بنحو الأحقية فقط فلا إشكال في بقاء صحيحتي سليمان بن خالد و معاوية بن وهب متخالفتين بالتباين، و يشكل إثبات المرجح لأحدهما فتتساقطان و يرجع لا محالة إلى استصحاب مالكيه الأول مؤيداً بأن طبع الملك يقتضى الدوام و الاستمرار، أو يقال: إن صحيحه سليمان نصّ في بقاء علاقه الأول، و صحيحه معاوية ظاهره في انقطاعها لعدم التصريح فيها بعدم وجوب الطسق للأول فيجمع بينهما بأحقه الثاني و وجوب الطسق عليه للأول كما أفتى به بعض و تقدم عن البلغة أيضاً. هذا.

و الأولى إحالة المسألة إلى ما مرّ في المسألة السادسة، فإن ثبتت ملكية الرقبه و لو بسبب الإحياء فالظاهر بقاؤها بعد الخراب أيضاً إذ طبع الملك يقتضى الدوام.

و المفروض أن

موضوع الملكيه و هي الرقبه باقيه بعد الموت أيضا، و الملك يحتاج إلى العله فى الحدوث لا فى البقاء فإذا حدث يبقى إلى أن يتحقق إحدى النواقل العرفيه أو الشرعيه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٧

و أما إذا كان الاختصاص بنحو الأحققيه فقط كما اخترناه بالنسبه إلى عمليه الإحياء و لو فرض التعبير بالملكيه أيضا كان الموضوع لها آثار الحياه المنتجه من الفكر و القوى و النشاطات، فلا محاله تنتفى بانتفاء موضوعها أعنى الآثار بالكليه، فتعود الرقبه إلى أصلها الأولى.

و على هذا فيجب أن تحمل صحيحه سليمان بن خالد على ما إذا فرض تحقق ملكيه الرقبه كما إذا اشتراها من الإمام مثلا، أو يحمل الحق فيها على ما إذا بقى بعض الآثار و الآلات. و يحتمل بعيدا إرادته الإمام - عليه السلام - من لفظ صاحبها و لم يصرح به تقيه، فيكون مفادها مفاد صحيحتي الكابلى و عمر بن يزيد من فرض الطسق للإمام، فلاحظ.

تتميم [مقتضى بقاء علاقه الأول بالأرض عدم جواز التصرف فيها]

[ما يقال فى المخالفه لهذا الأصل]

لا يخفى أن مقتضى بقاء علاقه الأول بالأرض عدم جواز التصرف فيها و إحيائها بدون إذنه، و عدم ترتب الأثر على الإحياء لو فعل.

و لكن قال فى المسالك:

«و اعلم أن القائلين بعدم خروجها عن ملك الأول اختلفوا: فذهب بعضهم إلى عدم جواز إحيائها و لا التصرف فيها مطلقا إلا بإذن الأول كغيرها من الأملاك.

و ذهب الشيخ فى المبسوط و المصنف فى كتاب الجهاد و الأكثر إلى جواز إحيائها و صيروره الثانى أحق بها لكن لا يملكها بذلك بل عليه أن يؤدى طسقتها إلى الأول أو وارثه، و لم يفرقوا فى ذلك بين المنتقله بالإحياء و غيره من الأسباب المملكه حيث يعرض لها الخراب و تصير مواتا.

و ذهب

الشهيد في الدروس إلى وجوب استيذان المحيي للمالك أولاً، فإن امتنع فالحاكم و له الإذن فيه، فإن تعذر الأمران جاز الإحياء و على المحيي طسقتها للمالك.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٨

و حاولوا في هذين القولين الجمع بين الأخبار بحمل أحقيه الثاني في الأخبار الصحيحه على أحقيه الانتفاع بها بسبب الإحياء و إن لم يكن مالكا، و وجوب الطسق من خبر سليمان بن خالد في قوله «ع»: «إذا كان يعرف صاحبها فليؤد إليه حقه.» فإن الحق و إن كان أعم من أجره الرقبه إلا أن الجمع بين الأخبار يقتضى حمله على الأجره خاصه. و في قيود الشهيد مراعاة لحق المالك و حق الإحياء (الأخبار خ. ل.) «١»

و في الجواهر: بعد نقل كلام المسالك قال:

«قد عرفت أنه لا نصوص داله إلا صحيح الكابلي الذي سمعت البحث فيه، مع أنه مشتمل على الطسق للإمام - عليه السلام - لا المحيي الأول كصحيح عمر بن يزيد ... و صحيح معاويه بن عمار (معاويه بن وهب - ظ.) الذي هو مجمل أو كالمجمل. و خبر سليمان بن خالد الذي يمكن بل قيل: إن الظاهر إرادته نفس الأرض من حقه فيها، فلا مخرج عن قاعده قبح التصرف في مال الغير، فضلا عن أن يترتب له أحقيه بذلك على وجه لا يجوز للمالك انتزاعها منه.» «٢»

أقول: صاحب الجواهر ذكر قبيل ذلك:

«أن صحيح الكابلي يمكن أن يكون من المتشابه الذي ينبغي أن يردّ علمه إليهم «ع» ... و أن المشهور أعرضوا عنه.» «٣»

و لم يظهر لي وجه التشابه فيه، و قد مرّ في المسأله السادسه شرح الحديث و أن المشهور من قدمائنا أفتوا بمضمونه.

و يمكن أن يقال كما مرّ: إن

مساق صحيحتي الكابلي و عمر بن يزيد هو بعينه مساق صحيحه سليمان بن خالد، إذ مفاد الجميع فرض الطسق للمالك، غايه

(١) - المسالك ٢ / ٢٨٨.

(٢) - الجواهر ٣٨ / ٢٥.

(٣) - الجواهر ٣٨ / ٢٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٤٩

الأمر أن المالك في الصحيحتين هو الإمام و في صحيحه سليمان غيره على الظاهر و يحتمل فيها أيضا إرادته الإمام كما مرّ.

و لا نرى إجمالا في صحيحه معاويه بن وهب و لا في غيرها.

هذا مضافا إلى أن عمومات أخبار الإحياء و لا سيما مثل قوله «ع» في موثقه محمد بن مسلم: «أيما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عملوها فهم أحق بها و هي لهم» تشمل المقام أيضا، و لا ينافي هذا وجوب الطسق للمالك كما في مورد الموثقه أعنى أراضي أهل الذمه، فتأمل.

و رقبه الأرض و إن فرض نسبتها إلى شخص خاص و اختصاصها به إجمالا، لكن الأرض و ما فيها وضعت للأنام و تعطيلها و احتكارها يضّر بالمجتمع، فلا يظن بالشرع و العقلاء إجازة تعطيلها و ترك استثمارها عمدا.

فالحكم بجواز إحيائها و أحقيه المحيي بها مع إيجاب الطسق للمالك جمع بين الحقين و لا يبعد صدوره من قبل الله - تعالى - مولى الموالى حسبه. و قد مرّ خبر يونس، عن العبد الصالح «ع»، قال: «إن الأرض لله - تعالى - جعلها وقفا على عباده، فمن عطل أرضا ثلاث سنين متواليه لغير ما عله أخذت من يده و دفعت إلى غيره...» «١»

و بالجملة، فيمكن أن يكون حكم أرض الغير يخالف حكم سائر الأموال، و الاحتياط يقتضى إحاله ذلك في كل عصر إلى حاكم المسلمين و سائسهم كما أشار إليه في الدروس، فتدبر.

و الأولى نقل بعض كلمات الأعلام في المقام،

فنقول:

١- قال الشيخ

فى متاجر النهايه:

«و من أحياء أرضا ميتا كان أملكك بالتصرف فيها من غيره، فإن كانت الأرض لها مالك معروف كان عليه أن يعطى صاحب الأرض طسق الأرض، و ليس للمالك انتزاعها من يده ما دام هو راغبا فيها.» (٢)

(١)- الوسائل ١٧ / ٣٤٥، الباب ١٧ من أبواب كتاب إحياء الموات، الحديث ١.

(٢)- النهايه / ٤٢٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٠

و قد يظن وجود قريب من هذه العبارة فى المبسوط أيضا كما يظهر مما مرّ من المسالك و لكن لم أقف على ذلك إلى الآن.

٢- نعم، فى زكاه المبسوط فى الأرض التى أسلم أهلها طوعا، قال:

«فإن تركوا عمارتها و تركوها خرابا جاز للإمام أن يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع، و كان على المتقبل بعد إخراج حق القبالة و ثونه الأرض إذا بقى معه النصاب العشر أو نصف العشر، ثم على الإمام أن يعطى أربابها حق الرقبه.» (١)

٣- و فى جهاد الشرائع:

«خاتمته: كل أرض ترك أهلها عمارتها كان للإمام تقبيلها ممن يقوم بها، و عليه طسقتها لأربابها. و كل أرض موات سبق إليها سابق فأحيها كان أحق بها، و إن كان لها مالك معروف فعليه طسقتها.» (٢)

٤- و فى جهاد المختصر النافع:

«و كل أرض ترك أهلها عمارتها فللإمام تسليمها إلى من يعمرها، و عليه طسقتها لأربابها. و كل أرض موات سبق إليها سابق فأحيها فهو أحق بها، و إن كان لها مالك فعليه طسقتها له.» (٣)

٥- و فى الدروس فى شرائط التملك بالإحياء قال:

«و رابعها: أن لا يكون مملوكا لمسلم أو معاهد. فلو سبق ملك واحد منهما لم يصح الإحياء. نعم، لو تعطلت الأرض و جب عليه أحد

الأمرين إما الإذن لغيره أو الانتفاع، فلو امتنع فللحاكم الإذن و للمالك طسقتها على المأذون، و لو تعذر الحاكم فالظاهر جواز الإحياء مع الامتناع من الأمرين و عليه طسقتها.» (٤)

(١)- المبسوط ١ / ٢٣٥.

(٢)- الشرائع ١ / ٣٢٣ (- ط. أخرى / ٢٤٧).

(٣)- المختصر النافع / ١١٤.

(٤)- الدروس / ٢٩٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥١

أقول: قد اختلفت كلمات فقهاءنا- رضوان الله عليهم- في أرض أسلم أهلها طوعا و تركها أهلها و لم يعمرها فخرت فقال بعضهم: إن الإمام يقبلها ممن يعمرها و كانت للمسلمين. و قال بعضهم: عليه طسقتها لأربابها. و يظهر من بعضهم الجمع بين الحقين أعنى كون الحاصل للمسلمين مع وجوب الطسق لأربابها أيضا.

قال العلامة في جهاد المختلف:

«أرض من أسلم أهلها عليها طوعا ملك لهم يتصرفون فيها كيف شاءوا، فإن تركوا عمارتها يقبلها الإمام من يعمرها و يعطى صاحبها طسقتها و أعطى المتقبل حصته، و ما يبقى فهو متروك لمصالح المسلمين في بيت ما لهم. قاله الشيخ و أبو الصلاح ...» (١)

و أنكر ابن إدريس جواز التصرف أصلا فقال في أحكام الأرضين من السرائر:

«ضرب منها أسلم أهلها عليها طوعا ... فإن تركوها خرابا أخذها إمام المسلمين و قبلها من يعمرها و أعطى أصحابها طسقتها و أعطى المتقبل حصته، و ما يبقى فهو متروك لمصالح المسلمين في بيت ما لهم على ما روى في الأخبار. أورد ذلك شيخنا أبو جعفر. و الأولى عندي ترك العمل بهذه الرواية، فإنها تخالف الأصول و الأدلة العقلية و السمعية، فإن ملك الإنسان لا يجوز لأحد أخذه و لا التصرف فيه بغير إذنه و اختياره، فلا يرجع عن الأدلة بأخبار الآحاد.» (٢)

و قال العلامة في المختلف بعد نقل

«و الأقرب ما اختاره الشيخ. لنا أنه أنفع للمسلمين و أعود عليهم فكان سائغا، و أئى عقل يمنع من الانتفاع بأرض يترك أهلها عمارتها و إيصال أربابها حق الأرض؟»

مع أن الروايات متظاهره بذلك: روى صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبي نصر، قالوا: ذكرنا له الكوفه و ما وضع عليها من الخراج و ما سار فيها أهل بيته، فقال: «من أسلم طوعا تركت أرضه فى يده و أخذ منه العشر مما سقى بالسما و الأنهار، و نصف العشر مما كان بالرشا فيما عمروه منها. و ما لم يعمره منها أخذ الإمام فقبله ممن

(١) -المختلف ١ / ٣٣٢.

(٢) -السرائر / ١١٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٢

يعمره و كان للمسلمين، و على المتقبلين فى حصصهم العشر أو نصف العشر.» و فى الصحيح، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: ذكرت لأبى الحسن الرضا «ع» الخراج و ما سار به أهل بيته فقال: «العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا تركت أرضه فى يده و أخذ منه العشر و نصف العشر فيما عمر منها، و ما لم يعمر منها أخذ الوالى فقبله ممن يعمره، و كان للمسلمين.» «١»

أقول: الخبران ذكرهما فى جهاد الوسائل «٢»، و يحتمل اتحادهما و قد مضى شرحهما فى بحث الأراضى المفتوحه عنوه. «٣»

و أنت ترى أنه ليس فيهما ذكر من أداء الطسق لصاحب الأرض، و أظن أن المراد بما لم يعمره فيهما أرض الموات الموجوده فى بلاد الكفر، و واضح أنها من الأنفال فتكون من الأموال العامه و تكون تحت اختيار الإمام بما أنه إمام و سائس للمسلمين فيقبلها بما يرى و يصرف الحاصل فى

مصالح المسلمين، فالاستدلال بهما لما أفتى به العلامة وغيره بلا وجه.

فلا يبقى للقول بجواز إحياء أرض الغير و وجوب أداء الطسق إليه إلا صحيحه سليمان بن خالد و الحلبي، بناء على كون المراد بحقه الطسق فتكون إمضاء لأصل الإحياء، و لكن من المحتمل أن يراد به أصل الأرض و لا سيما بنقل الحلبي: «فليردّ إليه حقّه»، فلا إمضاء. نعم، للحاكم الإسلامى أعمال ذلك ولايه و حسبه للشخص و للأمه كما مرّ.

هذا كله فيما إذا كان صاحب الأرض التى صارت مواتا معلوما معينا.

القسم الثانى من الأرض التى عرضها الموت: ما كان صاحبها غير معلوم،

اشاره

و

المفروض عدم إحراز بياد الأهل أو إعراضه بالكلية،

فمقتضى القاعده أن يقال:

(١) - المختلف ١ / ٣٣٢ (مع سقط فى الروايه الثانيه وقع من قلم الناسخ).

(٢) - الوسائل ١١ / ١٢٠، الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو، الحديث ١ و ٢.

(٣) - راجع ٣ / ١٩٢ - ١٩٥ من الكتاب.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٣

إن قلنا بأن صاحب لم يكن مالكا لنفس الرقبه لزم القول برجوعها إلى الإمام بالكلية و شملها أدله الإذن فى الإحياء، إذ المفروض زواله الاختصاص السابق و هو الإحياء. و كون عله الحدوث عله للبقاء أيضا يحتاج إلى عناية زائده و دليل قطعى. بل الظاهر أن موضوع الحق هو آثار الإحياء السابق و المفروض زوالها بالكلية.

و أما إن قلنا بأن صاحبها كان مالكا لنفس الرقبه فالقاعده تقتضى بقاءها فى ملكه و كونها محكوم به بحكم مجهول المالك كالأرض المحياه و غيرها من الأموال إذا فرض جهل مالكيها، فإن طبع الملكيه كما مرّ هو الدوام و الاستمرار مع بقاء الموضوع إلّا أن تنتقل إلى الغير بإحدى النواقل الشرعيه.

والمستفاد من الأخبار و الفتاوى فى المال الذى جهل مالكة

أو عرف و لم يمكن إيصاله إليه أنه يتصدق به عن صاحبه. و الأحوط بل الأقوى أن يكون هذا بإذن المجتهد الجامع لشرائط الحكم، لأنه ولي الغائب، و لأنه مقتضى الجمع بين ما دلّ على التصديق به - كما فى أخبار كثيرة متفرقة فى الأبواب المختلفه و منها خبر يونس عن الرضا «ع» فيمن أصاب معه بعض متاع من رافقه بمكه و لا يعرف بلده - و بين ما دلّ على كونه للإمام كقول أبى عبد الله «ع» فى روايه داود بن يزيد: «ما له صاحب غيرى»، و قول أبى الحسن «ع» فى روايه محمد بن القاسم بن الفضيل:

«ما أعرفك لمن هو» يعنى نفسه، فراجع

[كلمات الفقهاء فى المقام]

و لعله لذا قال فى الشرائع:

«و كل أرض جرى عليها ملك لمسلم فهى له أو لورثته بعده، و إن لم يكن لها مالك معروف معين فهى للإمام - عليه السلام -، و لا يجوز إحياؤها إلّا بإذنه.» «٢»

فتحمل الأرض فى كلامه - قدّس سرّه - على الأعم من الحيه و الميتة كما هو الظاهر من إطلاقه، و ليس الذيل قرينه على إرادته خصوص الميتة بل بيان لحكم قسم منها. و يراد بقوله: «فهى للإمام» كونها تحت اختياره و تصرفه لا كونها ملكا

(١) - الوسائل ٣٥٧ / ١٧، الباب ٧ من أبواب كتاب اللقطة، الحديث ١؛ و الوسائل ١٧ / ٥٨٥، الباب ٦ من أبواب ميراث الخنثى و ما أشبهه، الحديث ١٢.

(٢) - الشرائع ٣ / ٢٧٢ (- ط. أخرى / ٧٩٢، الجزء ٤).

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٤

لشخصه، و هذا صادق فى الأنفال و فى مجهول المالك كليهما على وزان واحد لما مرّ من أن الأنفال أيضا ليست ملكا لشخص الإمام.

و بهذا يظهر الإشكال على ما فى المسالك فى المقام، حيث قال:

«الحكم هنا مقيد بما لو كانت ميتة، إذ لو كانت حيه فهى مال مجهول المالك، و حكمه خارج عن ملكيته للإمام له بالخصوص. فأما إذا كانت ميتة و الحال أنها كانت فى الأصل مملوكة ثم جهل مالكها فهى للإمام.» «١»

أقول: على القول بمالكيه الأول للرقبة و بقائها بعد الموت أيضا لا يبقى فرق بين الحيه و الميتة فى كونهما من مصاديق مجهول المالك. و ظاهر عبارته الشرائع أيضا التعميم.

و قد صرّح بهذا الإشكال فى الجواهر أيضا ثم قال:

«اللهم إلّا أن يثبت من الأدله إخراج خصوص الأرض من بين مجهول المالك فى كونها للإمام - عليه السلام -

و لو لاندراجها فى الخربه التى ورد فى النصوص أنها من الأنفال، أو فيما لا رب لها خصوصا مع عدم العلم بوجود المالك، أو قلنا بخروجها عن ملك الأول بالموت إذا فرض أن ملكه لها بالإحياء، و لكن قد عرفت ما فى الأخير.» «٢» هذا.

و يحتمل فى عبارته الشرائع أن لا يجعل قوله: «و إن لم يكن لها مالك معروف» قسما من قوله: «و كل أرض جرى»، بل يجعل قسيما له و معطوفا عليه فيراد به الأرض الخربه التى باد أهلها و لم يعلم جريان ملك المسلم عليها. و قد مرّ فى محله أن الموات بقسميه يكون من الأنفال و يكون للإمام أصليا كان أو عارضا. و على هذا فلا إشكال. هذا.

و لكن ظاهر التذكرة تقسيم ما جرى عليه ملك لمسلم إلى قسمين فقال كما مرّ:

«لو لم تكن الأرض التى فى بلاد الإسلام معموره فى الحال و لكنها كانت قبل ذلك

(١)- المسالك ٢ / ٢٨٨.

(٢)- الجواهر ٣٨ / ٢٧.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٥

معموره جرى عليها ملك مسلم فلا- يخلو إما أن يكون المالك معينا أو غير معين، فإن كان معينا ... و إن كان المالك لهذه الأرض السابق غير معين ثم خربت و زالت آثار العماره منها فإنها للإمام عندنا و لا يجوز لأحد إحيائها إلّا بإذنه، فإن بادر إليها إنسان و أحيها من دون إذنه لم يملكها، و لو كان الإحياء حال غيبه الإمام «ع» كان المحيى أحق بها ما دام قائما بعمارته، فإن تركها فزالت آثارها فأحيها غيره ملكها، فإذا ظهر الإمام «ع» يكون له رفع يده عنها لما تقدم.

و اختلفت العامه: فقال أبو حنيفه: إنها تملك

بالإحياء، و به قال مالك، لما تقدم من عموم الأخبار، ولأنها أرض موات لا حق فيها لقوم بأعيانهم فأشبهت ما لم يجر عليه ملك مالك، ولأنها إن كانت في أرض دار الإسلام فهي كلقطه دار الإسلام، وإن كانت في أرض دار الكفر فهي كالركاز. وللشافعي قولان. هذا أحدهما لما تقدم، والثاني: أنه لا يجوز إحيائها، لقوله «ع»: «من أحيا أرضا في غير حق مسلم فهو أحق بها.» قيد بقوله: «في غير حق مسلم.» ولأن هذه الأرض لها مالك فلا يجوز إحيائها كما لو كان معينا. وعن أحمد روايتان كالتولين...» (١)

أقول: وقد مرّت في صدر المسألة عبارتا المبسوط والمهذب و عباره أخرى للتذكرة أيضا في حكم ما لو لم يكن صاحبها معينا وأنه يجوز إحيائها بإذن الإمام، فراجع.

و في المغنى لابن قدامة:

«النوع الثالث: ما جرى عليه الملك في الإسلام لمسلم أو ذمي غير معين فظاهر كلام الخرقى أنها لا تملك بالإحياء وهو إحدى الروايتين عن أحمد... لما روى كثير بن عبد الله بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «من أحيا أرضا مواتا في غير حق مسلم فهي له.» فقيدته بكونه في غير حق مسلم، ولأن هذه الأرض لها مالك فلم يجرز إحيائها كما لو كان معينا، فإن مالكةا إن كان له ورثه فهي لهم وإن لم يكن له ورثه ورثها المسلمون. و الروايه الثانيه أنها تملك بالإحياء. نقلها صالح وغيره، وهو مذهب أبي حنيفة و مالك، لعموم

(١) - التذكرة ٢ / ٤٠١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٦

الأخبار، و

لأنها أرض موات لا- حق فيها لقوم بأعيانهم أشبهت ما لم يجز عليه ملك مالك، ولأنها إن كانت في دار الإسلام فهي كلقطه دار الإسلام وإن كانت في دار الكفر فهي كالركاز.» (١)

[الذى يختلج بالبال عاجلا]

أقول: و الذى يختلج بالبال عاجلا- أنه إن اندرست الآثار بالكلية و تقادم عهدا و انقطع ارتباطها بملاكها عرفا- و إن فرض احتمال وجود الوارث الشرعى لها بوسائط فى خلال المجتمع- كانت من الأنفال و محكوم به بحكمها، لصدق بياد الأهل عليها عرفا فتشملها أدلته التى مرّت.

و أما إن لم يتقادم عهدا بملاكها بل كانت بحيث يصدق عليها كونها لمالك مجهول فالظاهر كونها محكوم به بحكمه، و لا دليل على افتراق حكم الأرض عن غيرها من الأموال التى جهل مالكها. هذا.

و قد طال البحث فى مسأله الأراضى و إحيائها. و محل بحث هذه المسائل كتاب إحياء الموات، و إنما تعرضنا لبعضها هنا استطرادا، فراجع مظانها.

(١)- المغنى ٦ / ١٤٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٧

الفصل السادس فى إشاره إجماليه إلى حكم سائر الضرائب

إشاره

التى ربما تمسّ الحاجه إلى تشريعها و وضعها زائدا على الزكوات و الأحماس و الخراج و الجزايا المعروفه المشروعه

لا يخفى أن الظاهر من بعض الأخبار حرمه وضع العشور و الكمارك و نحوها و ذمّ الماكسين و العشارين. و لكن المستفاد من بعض الروايات جواز وضع العشور على تجار اليهود و النصارى، و أنها كانت تؤخذ من تجار أهل الذمه و أهل الحرب، بل و تجار المسلمين أيضا. و قد استقرت السيره على أخذ العشور و الكمارك فى عصر الخلفاء إلى عصرنا هذا و وضع الضرائب و المالىات على أهل المكنه و المستغلات و الحرف حسب إمكاناتهم فى البلاد الإسلاميه. و لا شك أن إداره شؤون البلاد لا يمكن إلّا بتشريع نظام مالى كافل لسدّ جميع الخللّات. و لا يكفى فى ذلك ما نعرفه من الأحماس و الزكوات و نحوها.

اللهم إلّا أن يؤخذ بما احتملناه سابقا فى بحث

الزكاه من إحاله تعيين ما فيه الزكاه إلى حكام العصر الواجدين للشرائط فيدخل فيها كل ما شرع من قبلهم في كل عصر و مكان حسب الإمكانيات و الشرائط و الحاجات.

و كيف كان فلنبحث هنا أيضا في جهات:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٨

الجهه الأولى: في التعرض لأخبار متفرقه يظهر منها إجمالا ذمّ العشارين:

[ذمّ العشارين]

و هذا السنخ من الأخبار كثير جدّا في كتب الفريقين نقتصر هنا على ذكر بعضها:

١- ففي نهج البلاغه مخاطبا لنوف البكالى: «يا نوف، إن داود- عليه السلام- قام في مثل هذه الساعه من الليل فقال: إنها ساعه لا يدعو فيها عبد إلّا استجيب له إلّا أن يكون عشارا أو عريفا أو شرطيا أو صاحب عرطبه- و هي الطنبور- أو صاحب كوبه- و هي الطبل.» (١)

و رواها في مصادر نهج البلاغه عن الخصال و كمال الدين للصدوق و المجالس للمفيد و حليه الأولياء و تاريخ بغداد و تاريخ دمشق و دستور معالم الحكم و كنز الفوائد، فراجع. (٢)

أقول: العشار لا يتعين فيمن يأخذ العشور المحرمه، بل كان يطلق العشر كثيرا على الصدقات الواجبه كما يظهر من الأخبار، اللهم إلّا أن يقال بانصراف لفظ العشار إلى خصوص الآخذين للعشور غير المشروعه. و الحكومه الحقه مثل الباطله لا بدّ لها من عشار و شرطى و عريف، فيمكن أن يقال: إن هذه التعبيرات الوارده في الروايات مع غلظتها وردت لبيان خطوره هذه الحرف و لزوم الدقه و الاحتياط فيها لكثره وقوع الزلاّت فيها، و كل عشار رهين بحسن عمله و حساب ما جباه من الأموال، و الحساب رقيق دقيق. و يمكن أن يحمل أخبار الذمّ على خصوص الظالمين

(١)- نهج البلاغه، فيض / ١١٣٤؛ عبده ٣ / ١٧٤؛ لح / ٤٨٧، الحكمه ١٠٤.

(٢)- راجع

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٥٩

منهم فى استيفاء الحقوق و هم كانوا كثيرين فى تلك الأعصار كما سيأتى. و قد ورد نظير هذه التهديدات فى العرافه كما مرّ فى فصل الاستخبارات. و مع ذلك وردت روايات كثيره تدلّ على مشروعيه العرافه و أنه لا بدّ منها، فراجع ما حرّناه هناك. و مثله الشرطى أيضا.

٢- و فى البحار عن أمالى الصدوق بسنده عن نوف البكالى، قال: قال أمير المؤمنين «ع»: «يا نوف، اقبل وصيتى: لا تكونن نقيبا و لا عريفا و لا عشّارا و لا بريدا.» (١)

٣- و فيه أيضا عن الخصال بسنده عن نوف، قال: قال: أمير المؤمنين «ع»:

«يا نوف، إياك أن تكون عشّارا أو شاعرا أو شرطيا أو عريفا أو صاحب عرطبه و هى الطنبور أو صاحب كوبه و هى الطبل، فإن نبى الله «ع» خرج ذات ليله فنظر إلى السماء فقال: إنها الساعه التى لا يردّ فيها دعوه إلّا دعوه عريف أو دعوه شاعر أو دعوه عاشر أو شرطى أو صاحب عرطبه أو صاحب كوبه.» (٢)

٤- و فيه أيضا عن الخصال بسنده، قال: قال رسول الله «ص»: «لا يدخل الجنّه مدمن خمر ... و لا عشّار و لا قاطع رحم و لا قدرى.» (٣)

٥- و فيه أيضا عن ثواب الأعمال فى حديث عن رسول الله «ص»: «على العشّار كل يوم و ليله لعنه الله و الملائكه و الناس أجمعين، و من يلعن الله فلن تجد له نصيرا.» (٤)

٦- و فى مسند أحمد بسنده عن الحسن، قال: مرّ عثمان بن أبى العاص على كلاب بن أميه و هو جالس على مجلس العاشر بالبصره

فقال: ما يجلسك هاهنا؟

قال: استعملنى هذا على هذا المكان يعنى زيادا. فقال له عثمان: ألا أحدثك

(١)- بحار الأنوار ٣٤٣ / ٧٢ (- ط. إيران ٣٤٣ / ٧٥)، الباب ٨١ من أبواب كتاب العشرة، الحديث ٣٣.

(٢)- بحار الأنوار ٣٤٢ / ٧٢ (- ط. إيران ٣٤٢ / ٧٥)، الباب ٨١ من أبواب كتاب العشرة، الحديث ٣٠، عن الخصال / ٣٣٨، باب الستة، الحديث ٤٠.

(٣)- بحار الأنوار ٣٤٣ / ٧٢ (- ط. إيران ٣٤٣ / ٧٥)، الباب ٨١ من أبواب كتاب العشرة، الحديث ٣٢.

(٤)- بحار الأنوار ٣٦٩ / ٧٣ (- ط. إيران ٣٦٩ / ٧٤)، الباب ٦٧ من كتاب الآداب و السنن، الحديث ٣٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٠

حديثا سمعته من رسول الله «ص»؟ قال: بلى. فقال عثمان: سمعت رسول الله «ص» يقول: كان لداود نبي الله - عليه السلام - من الليل ساعه يوقظ فيها أهله فيقول: يا آل داود، قوموا فصلّوا، فإن هذه ساعه يستجيب الله فيها الدعاء إلا لساحر أو عشار.

فركب كلاب بن أميه سفينته فأتى زيادا فاستعفاه فأعفاه. «١»

٧- و فى المسند أيضا بسنده عن مالك بن عتاهيه، قال: سمعت النبي «ص» يقول: «إذا لقيتم عشارا فاقتلوه». ثم حكى عن قتيبه بن سعيد قال: «يعنى بذلك الصدقه يأخذها على غير حقها.» «٢»

و روى الروايه مع التفسير أبو عبيد فى الأموال أيضا، و رواها أيضا بلفظ آخر عنه «ص» قال: «من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه.» «٣»

أقول: قال ابن الأثير فى النهايه:

«فيه: إن لقيتم عشارا فاقتلوه. أى إن وجدتم من يأخذ العشر على ما كان يأخذه أهل الجاهليه مقيما على دينه فاقتلوه لكفره أو لاستحلاله لذلك إن كان مسلما و أخذه مستحلا و تاركا فرض الله و هو

ربع العشر. فأما من يعشرهم على ما فرض الله - تعالى - فحسن جميل. وقد عثر جماعة من الصحابة للنبي «ص» وللخلفاء بعده. «٤»

٨- وفي المسند أيضا بسنده عن عقبه بن عامر الجهني، قال: سمعت رسول الله «ص» يقول: «لا يدخل الجنة صاحب مكس». يعني العشار. «٥»

و رواه أيضا أبو عبيد بلا تفسير. و رواه الدارمي أيضا في سننه. و رواه أيضا أبو داود في السنن ثم روى عن ابن إسحاق قال: «الذي يعشر الناس يعني صاحب المكس». «٦»

(١) - مسند أحمد ٢٢ / ٤.

(٢) - مسند أحمد ٢٣٤ / ٤.

(٣) - الأموال / ٤٣٤.

(٤) - النهاية لابن الأثير ٣ / ٢٣٨.

(٥) - مسند أحمد ١٤٣ / ٤ و ١٥٠.

(٦) - راجع الأموال / ٦٣٢؛ و سنن الدارمي ١ / ٣٩٣، باب كراهيه أن يكون الرجل عشارا؛ و سنن أبي داود ٢ / ١٢٠، كتاب الخراج و الفىء و الإمارة، باب فى السعاه على الصدقه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦١

و فى النهايه:

«فيه: لا يدخل الجنة صاحب مكس. المكس: الضريبه التى يأخذها الماكس و هو العشار.» «١»

٩- و فى المسند أيضا بسنده عن أبى الخير، قال: عرض مسلمه بن مخلد، و كان أميرا على مصر، على رويفع بن ثابت أن يوليّه العشور فقال: إني سمعت رسول الله «ص» يقول: «إن صاحب المكس فى النار» و رواه أيضا أبو عبيد. «٢»

أقول: لا- دلالة فى هذا القبيل من الأخبار على إرادته الجباه للعشور غير المشروعه فقط، بل لعل المراد بالعشور فيها الزكوات المقدره شرعا بالعشر و نصف العشر و ربع العشر، و وردت هذه الأخبار للإشاره إلى ما كان عليه غالب العشارين فى تلك الأعصار من الظلم و الإجحاف و الاعتداء، و المطالبه ثانيا ممن

أدّى زكاه ماله، و أخذ الزيادة باسم الهدايا و نحو ذلك، و لعلّ كلمه المكس مأخوذه من المماكسه فإنهم كانوا يماكسون الناس فى أخذ الزيادة:

قال شمس الدين السرخسى فى المبسوط:

«العاشر من ينصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار و تأمين التجار بمقامه من اللصوص ... و الذى روى من ذمّ العشار محمول على من يأخذ مال الناس ظلما كما هو فى زماننا دون من يأخذ ما هو حق و هو الصدقه.» (٣)

و فى خراج أبى يوسف قال: «حدثنى هشام بن عروه، عن أبيه، عن أبى حميد الساعدى، قال: استعمل النبى «ص» رجلا يقال له ابن اللثيبه على صدقات بنى سليم، فلما قدم قال: هذا لكم و هذا اهدى إليّ. قال: فقام النبى «ص» على المنبر فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم و هذا أهدى إليّ،

(١) - النهايه لابن الأثير ٣٤٩ / ٤.

(٢) - مسند أحمد ١٠٩ / ٤؛ و الأموال / ٦٣٢.

(٣) - المبسوط ١٩٩ / ٢، كتاب الزكاه، باب العشر.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٢

أفلا قعد فى بيت أبيه و بيت أمّه حتى ينظر أ يهدى إليه أم لا؟ و الذى نفسى بيده لا يأخذ منها شيئا إلا جاء به يوم القيامه يحمله على رقبتة: إما بغير له رغاء أو بقره لها خوار أو شاه تيعر.» ثم رفع يديه حتى رثى بياض إبطيه، فقال: اللهم هل بلغت؟ «١» و روى نحو ذلك مسلم فى صحيحه. «٢»

أقول: الرغاء: صوت الإبل، و اليعار: صوت الشاه. و هذا الحديث و نحوه إخطار و تهديد بالنسبه إلى من يستفيد من موقعيته الاجتماعيه و السياسيه استفاده شخصيه و يزعم أنها

محلله له.

و فى الأموال لأبى عبيد بسنده، قال:

«كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن أرتاه: «أن ضع عن الناس الفديه، وضع عن الناس المائده، وضع عن الناس المكس و ليس بالمكس، و لكنه البخس الذى قال الله- تعالى:- «وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ، وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ»* فمن جاءك بصدقه فاقبلها منه، و من لم يأتك بها فالله حسيه.» (٣)

فيظهر من هذه الروايات أن الإجحاف و الاعتداء على الناس فى أخذ الصدقات كان متعارفا فى تلك الأعصار. و الناس عبيد الدنيا إلّا من عصم الله، و لعل الأمر بقتل العاشر فيما مرّ من حديث النبى «ص» أيضا كان يراد به قتل من بلغ منهم حدّ الإفساد. و أما من يطمئن من نفسه بالاحتياط و التقوى و رعايه حال الضعفاء فتصدّيه لجبايه الصدقات و الأموال الشرعيه و الضرائب يكون مرغوبا فيه شرعا بل ربما يجب مع التعين.

و فى خراج أبى يوسف بسنده عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله «ص»:

«العامل على الصدقه بالحق كالغازى فى سبيل الله.» (٤)

و رواه الحاكم فى المستدرک بسنده، عن رافع، عنه «ص» و زاد فى آخره: «حتى

(١)- كتاب الخراج / ٨٢.

(٢)- صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٣، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمّال، الحديث ١٨٣٢.

(٣)- الأموال / ٦٣٣.

(٤)- الخراج / ٨١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٣

يرجع إلى بيته.» و قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. «١» هذا.

و أما ما ورد فى أخبارنا من الحلف كاذبا للعشارين

لتخليص المال منهم:

١- كما فى صحىحه زراره، قال: قلت لأبى جعفر «ع»: «نمرّ بالمال على العشار فيطلبون منّا أن نحلف لهم و يخلّون سبيلنا و لا يرضون منّا إلا بذلك، قال: فاحلف لهم فهو أحلّ (أحلى خ.

٢- و فى خبر الحلبى أنه سأل أبا عبد الله «ع» عن الرجل يحلف لصاحب العشور يجوز (يحرز خ. ل) بذلك ماله؟ قال: نعم. «٣»

٣- و فى خبر معمر بن يحيى، قال: قلت لأبى جعفر «ع»: إن معى بضائع للناس و نحن نمزّ بها على هؤلاء العشار فيحلفونا عليها فنحلف لهم؟ فقال: «وددت أنى أقدر على أن أجزى أموال المسلمين كلها و أحلف عليها، كل ما خاف المؤمن على نفسه فيه ضروره فله فيه التقية.» «٤»

٤- و فى خبر إسماعيل الجعفى، قال: قلت لأبى جعفر «ع»: «أمرّ بالعشار و معى المال فيستحلفونى فإن حلفت تركونى و إن لم أحلف فتشونى و ظلمونى؟ فقال:

«احلف لهم. قلت: إن حلفونى بالطلاق؟ قال: فاحلف لهم. قلت: فإن المال لا- يكون لى؟ قال: تتقى مال أخيك.» «٥» و نحوه صحيح إسماعيل الجعفى «٦». إلى غير ذلك من الأخبار، فالظاهر أن هذا كان من جهه كونهم عشارين لحكومات الجور و كان أداء المال لهم تقويه لهم فكان الأولى تخليص المال منهم حتى الزكوات الواجبه، فتدبر.

(١)- مستدرک الحاكم ١/ ٤٠٦، كتاب الزكاه.

(٢)- الوسائل ١٦/ ١٣٥، الباب ١٢ من كتاب الأيمان، الحديث ٦.

(٣)- الوسائل ١٦/ ١٣٥، الباب ١٢ من كتاب الأيمان، الحديث ٨.

(٤)- الوسائل ١٦/ ١٣٦، الباب ١٢ من كتاب الأيمان، الحديث ١٦.

(٥)- الوسائل ١٦/ ١٣٦، الباب ١٢ من كتاب الأيمان، الحديث ١٧.

(٦)- الوسائل ١٥/ ٢٩٨، الباب ١٨ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه، الحديث ٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٤

الجهه الثانيه: فى التعرض لبعض كلمات الأعلام و للأخبار الوارده فى العشور:

[الكلمات]

١- قال الشيخ فى كتاب الجزيه من الخلاف (المسأله ١٥):

«إذا دخل حربى دار الإسلام أو أهل الذمه دخلوا الحجاز من غير

شرط لما يؤخذ منهم فإنه لا يؤخذ منهم شيء وهو ظاهر مذهب الشافعي، وفي أصحابه من قال:

يؤخذ من الذمي إذا دخل الحجاز سوى الحرم نصف العشر، وفي الحربى إذا دخل دار الإسلام العشر. وقال أبو حنيفة: يؤخذ منهم ما يأخذون هم من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب: فإن عشروهم عشرناهم وإن أخذوا منهم نصف العشر فمثل ذلك. وإن عفوا عنهم عفونا عنهم.

دليلنا أن الأصل براءة الذمه و تقدير ما يؤخذ منهم يحتاج إلى شرع أو شرط، وليس هاهنا واحد منهما. «(١)»

٢- وفي الجزايا من المبسوط:

«لا يجوز للحربى أن يدخل إلى دار الإسلام إلا بإذن الإمام. ويجوز أن يدخلها بغير إذنه لمصلحه من أداء رساله أو عقد هدنه و ما أشبه ذلك ...

فأما إن استأذن فى الدخول فإن كان فى رساله بعقد هدنه أو أمان إلى مده ترك بغير عوض. وإن كان لنقل ميره إلى المسلمين بهم غنى عنها أو لتجاره لم يجز تركه إلا بعوض يشرط عليه حسب ما يراه الإمام من المصلحه سواء كان عشرا أو أقل أو أكثر ...

و أما أهل الذمه إذا اتجروا فى سائر بلاد الإسلام ما عدا الحجاز لم يمنعوا من ذلك

(١) - الخلاف ٣ / ٢٤٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٥

لأنه مطلق لهم و يجوز لهم الإقامة فيها ما شاءوا. و أما الحجاز فلا يدخلون الحرم منه على حال و ما عداه على ما قدمناه فى دخول أهل الحرب بلاد الإسلام فى أكثر الأحكام ...

إذا دخل أهل الذمه الحجاز، أو أهل الحرب دخلوا بلد الإسلام من غير شرط فإن للإمام أن يأخذ منهم مثل

ما لو دخلوها بإذن. وقيل: ليس له أن يأخذ منهم شيئاً وهو قوى لأن الأصل براءة الذمه. وقيل إنهم يعاملون بما يعامل المسلمون إذا دخلوا بلاد الحرب سواء.

إذا اتجر أهل الذمه في الحجاز فإنه يؤخذ منهم ما يجب عليهم في السنة مره واحده بلا خلاف. و أما أهل الحرب إذا اتجروا في بلاد الإسلام فالأحوط أن يؤخذ منهم في كل دفعه يدخلونها لأنهم ربما لا يعودون. وقيل: إنه لا يؤخذ منهم إلا في السنة دفعه واحده و يكتب لهم براءة إلى مثله من الحول.» (١)

٣- وقال العلامة في جهاد التذكرة:

«مسأله: مع أداء الجزية لا يؤخذ سواها، سواء اتجروا في بلاد الإسلام أو لم يتجروا إلا في أرض الحجاز على ما يأتي، و به قال الشافعي لقوله- تعالى-: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ.» جعل إباحه الدم ممتدا إلى إعطاء الجزية، و ما بعد الغايه يخالف ما قبلها.

و ما رواه العامه من قوله «ص»: «فادعهم إلى الجزية فإن أجابوك فدعهم و كف عنهم.» و من طريق الخاصه روايه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر «ع» في أهل الجزية أ يؤخذ من أموالهم و مواشيهم شىء سوى الجزية؟ قال: لا. «٢» و قال أحمد:

إذا خرج من بلده إلى أى بلد كان من بلاد الإسلام تاجرا أخذ منه نصف العشر لقوله «ع»: «ليس على المسلمين عشر، إنما العشر على اليهود و النصارى.»

و يحتمل أن يطلق لفظ العشر على الجزية أو يحمل على المتجرين بأرض الحجاز.» (٣)

و ذكر نحو ذلك في المنتهى أيضا، فراجع «٤».

(١)- المبسوط ٢ / ٤٨.

(٢)- الوسائل ١١ / ١١٥، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو... الحديث ٤.

(٣)- التذكرة ١ / ٤٤٢.

(٤)- المنتهى ٢ /

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٦

أقول: و استثناء أرض الحجاز من جهه كونهم ممنوعين من دخولها فإن دخلوها صاروا بحكم أهل الحرب، كما يأتي في عبارته الآتيه.

٤- و في التذكرة أيضا:

«إذا استأذن الحربى فى دخول دار الإسلام أذن له الإمام إن كان يدخل للرسالة أو حمل ميرته أو متاع تشتد حاجه المسلمين إليه، و لا يجوز توظيف مال على الرسول و المستجير لسماع كلام الله - تعالى - فإن لهما الدخول من غير إذن. و إن كان يدخل لتجاره لا تشتد الحاجه إليها فيجوز أن يأذن له، و يشترط عليه عشر ما معه من مال التجاره لأنه لما ارتفق بالتجاره جعل عليه فى مقابله إرفاقه شىء. و إنما يؤخذ العشر من مال التجاره و لا يعشر ما معه من ثوب و مركوب. و للشافعيه و جهان فى أنه هل يجوز للإمام أن يزيد المشروط على العشر، أصحهما عنده الجواز. و كذا يجوز نقصها فيرد العشر إلى نصف العشر فما دون خصوصا فيما تكثر حاجه المسلمين إليه كالميره ...

و أما الذمى فله أن يتجر فيما سوى الحجاز من بلاد الإسلام و لا يؤخذ من تجارته شىء إلا أن يشترط عليه مع الجزية. ثم الذمى فى بلد الحجاز كالحربى فى بلد الإسلام. و لا يؤخذ منهما فى كل حول إلا مره واحده إذا كان يدور فى بلاد الإسلام تاجرا و يكتب له و للذمى براءه حتى لا يطالب فى بلد آخر قبل مضى الحول ...

فأما إذا أذن للحربى فى دخول دار الإسلام أو الذمى فى دخول الحجاز بلا شرط فوجهان: أحدهما يؤخذ حملا للمطلق على المعهود، و الثانى المنع لأنهم لم يلتزموا.

و قال

أبو حنيفة: إن كانوا يأخذون من المسلمين إذا دخلوا دارهم تجارا أخذ منهم مثل ما يأخذون و إن لم يشترط، و إلا فلا يؤخذ منهم. و اعترض عليه بأنه مجازاه غير الظالم...» (١)

٥- و قال فى المنتهى:

«لا يجوز لأهل الحرب أن يدخلوا بلاد الإسلام إلا بإذن الإمام... و أما إذا كان

(١)- التذكرة ١/ ٤٤٤.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٧

تاجرا لا- يحتاج المسلمون إلى تجارته كالبزّ و العطر و غير ذلك لم يأذن له إلا بعوض يشترط عليه بحسب ما يراه الإمام من مصلحة من قليل أو كثير سواء كان عشر أموالهم أو لم يكن، و لو أذن لهم بغير عوض للمصلحة جاز لأن ذلك إلى اجتهاده.

و لو أذن لهم فى الدخول مطلقا و لم يشترط العوض و لا عدمه فللشافعى قولان. أحدهما:

أنه ليس له أن يطالبهم بالعوض لأنه لم يشترطه عليهم فلم يستحق كما لو أذن لهم بغير عوض. و الثانى: يؤخذ منهم العشر لأن مطلق الإذن يحمل على المعهود فى الشرع، و قد أخذ عمر منهم فيؤخذ ذلك. و قوى الشيخ «ره» الأول و هو جيد عملا ببراءة الذمه و عدم المعارض. و قال أبو حنيفة: ينظر الإمام فإن كانوا يأخذون من المسلمين إذا دخل عليهم العشر أخذ منهم مثله و إن لم يأخذه شيئا لم يعشرهم لأنهم إذا فعلوا ذلك فقد رضوا به. و قال أحمد: يؤخذ منهم العشر مطلقا لأن عمر أخذ العشر و لم ينقل أنه شرط ذلك عليهم، و اشتهر ذلك بين الصحابه و عمل به الخلفاء بعده فكان إجماعا. و نحن نمنع ذلك مطلقا...» (١)

٦- و فى خراج أبى

«أما العشور فرأيت أن توليها قوما من أهل الصلاح و الدين و تأمرهم أن لا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم به فلا يظلموهم و لا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم ... ثم يؤخذ من المسلمين ربع العشر، و من أهل الذمه نصف العشر، و من أهل الحرب العشر من كل ما مرّ به على العاشر و كان للتجاره و بلغ قيمه ذلك مأتى درهم فصاعدا أخذ منه العشر، و إن كانت قيمه ذلك أقل من مأتى درهم لم يؤخذ منه شىء . و كذلك إذا بلغت قيمه عشرين مثقالا أخذ منها العشر ... و إذا مرّ عليه بمأتى درهم مضروبه أو عشرين مثقالا تبرأ أو مأتى درهم تبرأ أو عشرين مثقالا مضروبه أخذ من ذلك ربع العشر من المسلم و نصف العشر من الذمى و العشر من الحربى ثم لا يؤخذ منها شىء إلى مثل ذلك الوقت من الحول و إن مرّ بها غير مرّه.

(١) - المنتهى ٢ / ٩٧١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٨

و كذا إذا مرّ بمتاع قد اشتراه للتجاره فإن كان المتاع يساوى مأتى درهم أو عشرين مثقالا أخذ منه ...

و ما لم يكن من مال التجاره و مرّوا به على العاشر فليس يؤخذ منه شىء ... قال:

و يعشر الذمى التغلبى، و الذمى من أهل نجران كسائر أهل الذمه من أهل الكتاب فى أخذ نصف العشر منهم. و المجوس و المشركون فى ذلك سواء. قال: و إذا مرّ التاجر على العاشر بمال أو بمتاع و قال: قد أديت زكاته و حلف على ذلك فإن ذلك يقبل منه و يكفّ عنه، و لا يقبل فى هذا من الذمى و

لا من الحربى لأنه لا زكاه عليهما يقولان قد أديناها ...

قال أبو يوسف: فإن عمر بن الخطاب وضع العشور، فلا بأس بأخذها إذا لم يتعدّ فيها على الناس و يؤخذ بأكثر مما يجب عليهم. و كل ما أخذ من المسلمين من العشور فسييله سبيل الصدقه و سبيل ما يؤخذ من أهل الذمه جميعا و أهل الحرب سبيل الخراج ...» (١)

أقول: لا يخفى أن أبا يوسف تلميذ أبي حنيفة و مع ذلك لم يفرق فى كلامه بين أخذهم من المسلمين و عدمه كما مرّ عن أبي حنيفة و لا بين صورته الاشتراط و عدمه كما مرّ عن الشافعى و غيره، بل حكم بجواز الأخذ مطلقا كما عن أحمد.

٧- و فى أمّ الشافعى بعد نقل ما رواه مالك من أخذ عمر من النبط كما يأتى قال:

«لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط إلّا عن شرط بينه و بينهم كشرط الجزية، و كذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم، و لا يأخذ من أهل الذمه شيئا إلّا عن صلح. و لا يتركون يدخلون الحجاز إلّا بصلح و يحدّد الإمام فيما بينه و بينهم فى تجاراتهم و جميع ما شرط عليهم أمرا يبين لهم و للعامه ليأخذهم به الولاه غيره.

و لا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجارا فإن دخلوا بغير أمان و لا رساله

(١)- الخراج / ١٣٢ - ١٣٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٦٩

غنموا. و إن دخلوا بأمان و شرط أن يأخذ منهم عشرا أو أكثر أو أقل أخذ منهم. فإن دخلوا بلا أمان و لا شرط ردّوا إلى مأمّتهم و لم يتركوا يمضون فى بلاد الإسلام، و لا يؤخذ

منهم شىء و قد عقد لهم الأمان إلا عن طيب أنفسهم، و إن عقد لهم الأمان على دمائهم لم يؤخذ من أموالهم شىء إن دخلوا بأموال إلا- بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم. قال الشافعى: و سواء كان أهل الحرب بين قوم يعشرون المسلمين إن دخلوا بلادهم أو يخمسونهم لا يعرضون لهم فى أخذ شىء من أموالهم إلا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنيمه أو فيئا إن لم يكن لهم ما يأمنون به على أموالهم.» (١)

٨- و فى المدوّنه الكبرى فى فتاوى مالك:

«قلت: أ رأيت النصرانى إذا تجر فى بلده ... فإذا خرج من بلده إلى غيرها من بلاد المسلمين تاجرا لم يؤخذ منه مما حمل قليل و لا- كثير حتى يبيع. فإن أراد أن يردّ متاعه إلى بلاد أو يرتحل به إلى بلاد أخرى فذلك له و ليس لهم أن يأخذوا منه شيئا إذا خرج من عندهم بحال ما دخل عليهم و لم يبيع فى بلادهم شيئا و لم يشتري عندهم شيئا.

فإن كان قد اشترى عندهم شيئا بمال ناصّ كان معه أخذ منه العشر مكانه من السلعه التى اشترى حين اشترى ... قلت: و إن دخل عليهم بغير مال ناصّ إنما دخل عليهم بلادهم بمتاع متى يؤخذ منه؟ فقال: إذا باعه. قلت: فإذا باعه أخذ منه العشر مكانه من ثمن المتاع؟ قال: نعم ... قلت: أ رأيت الذمى إذا خرج بمتاع إلى المدينه فباع بأقلّ من مأتى درهم أ يؤخذ منه العشر؟ فقال: نعم. قلت: فيؤخذ منه مما قلّ أو أكثر؟ فقال: نعم. قلت: و هذا قول مالك؟ فقال: نعم.» (٢)

أقول: فمالك جعل العشر فى كل ما يبيعه أهل الذمه

أو يشتريه فيؤخذ منه فوراً و لم يحدّد له نصاباً.

٩- و في مختصر الخرقى في فقه الحنابلة:

«و من يجز من أهل الذمه إلى غير بلده أخذ منه نصف العشر في السنه.» (٣)

(١)- الأمّ ٤ / ١٢٥، كتاب الجزية، ذكر ما أخذ عمر من أهل الذمه.

(٢)- المدوّنه الكبرى ١ / ٢٤٠، تعشير أهل الذمه.

(٣)- المغنى لابن قدامة ١٠ / ٥٩٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٠

قال ابن قدامة في شرح العبارة:

«اشتهر هذا عن عمر و صحت الروايه عنه به. و قال الشافعى: ليس عليه إلّا الجزية ...» (١)

و في المختصر أيضاً:

«و إذا دخل إلينا منهم تاجر حربى بأمان أخذ منه العشر.»

و قال ابن قدامة في شرح العبارة:

«و قال أبو حنيفه: لا يؤخذ منه شىء إلا أن يكونوا يأخذون منّا شيئاً فنأخذ منهم مثله ... و قال الشافعى: إن دخل إلينا بتجاره لا يحتاج إليها المسلمون لم يأذن له الإمام إلا بعوض يشرطه عليه و مهما شرط جاز، و يستحب أن يشترط العشر ليوافق فعله فعل عمر ... و لنا ما روينا في المسأله التى قبلها، و أن عمر أخذ منهم العشر، و اشتهر ذلك فيما بين الصحابه، و عمل به الخلفاء الراشدون بعده و الأئمه بعده في كل عصر من غير تكبير، فأى إجماع يكون أقوى من هذا؟ و لم ينقل أنه شرط ذلك عليهم عند دخولهم ...» (٢)

١٠- و في بدائع الصنائع في فقه الحنفيه:

«و أما القدر المأخوذ مما يمرّ به التاجر على العاشر فالمارّ لا يخلو إما أن كان مسلماً أو ذمياً أو حربياً، فإن كان مسلماً يأخذ منه فى أموال التجاره ربع العشر لأن المأخوذ منه زكاه ...»

و إن كان

ذميا يأخذ منه نصف العشر و يؤخذ على شرائط الزكاه لكن يوضع موضع الجزيه و الخراج و لا تسقط عنه جزيه رأسه ...

و إن كان حريبا يأخذ منه ما يأخذونه من المسلمين فإن علم أنهم يأخذون مئتا ربع العشر أخذ منهم ذلك القدر، و إن كان نصفاً فنصف، و إن كان عشراً فعشراً ...

فإن كان لا يعلم ذلك يأخذ منه العشر.

و أصله ما روينا عن عمر أنه كتب إلى العشار في الأطراف أن خذوا من المسلم

(١) - المغنى لابن قدامه ٥٩٧ / ١٠.

(٢) - المغنى لابن قدامه ٦٠٢ / ١٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧١

ربع العشر و من الذمى نصف العشر و من الحربى العشر، و كان ذلك بمحضر من الصحابه و لم يخالفه أحد منهم فيكون إجماعاً منهم على ذلك. و روى أنه قال: «خذوا منهم ما يأخذون من تجارنا.» فقيل له: إن لم ما يأخذون من تجارنا؟ فقال:

«خذوا منهم العشر.» و ما يؤخذ منهم فهو فى معنى الجزيه.» (١)

فهذه بعض كلمات الأعلام فى المقام؛ فحكم البعض بجواز أخذ العشر أو نصف العشر أو ربع العشر مطلقاً، و بعضهم بجواز الأخذ مع الاشتراط، و إلا فلا، و بعضهم بجواز الأخذ منهم إن أخذوا مئتا، و بعضهم بالأخذ بعد البيع أو الشراء.

و ظاهر الجميع أن المأخوذ من المسلم زكاه مال التجاره المشروعه سنويه. و الأكثر استدلوها للمسأله بفعل عمر و قوله، فكأنه لم يثبت عندهم صحه الروايات المرويه عن النبى «ص» فى هذا المجال أو إطلاقها و سيأتى ذكرها.

و قد تعرض فقهاء السنه لفروع العشر و حكم العاشر فى كتاب الزكاه أو باب الجزيه من الجهاد، و أرادوا بالعاشر من نصبه الإمام

على الطريق ليأخذ الصدقات و العشور من المازين بأموالهم مسلما كان الماز أو ذميا أو حربيا، فراجع مبسوط السرخسى و حاشيه ابن عابدين «٢» و غيرهما مما مرّ بعضها. و قد تعرضوا لذلك لما استمرّ عليه سيره خلفائهم و حكامهم فى مقام العمل.

و راجع لتفصيل المسأله أيضا كتاب آثار الحرب للدكتور وهبه الزحيلي. «٣»

و أما الأخبار الواردة فى العشور

و قد وردت من طرق السنه:

١- فروى أبو داود فى كتاب الخراج من السنن بسنده، عن حرب بن عبيد الله، عن جدّه أبى أمّه، عن أبيه، قال: قال رسول الله «ص»: «إنما العشور على اليهود

(١)- بدائع الصنائع ٢/ ٣٨، كتاب الزكاه.

(٢)- مبسوط السرخسى ٢/ ١٩٩؛ و حاشيه ابن عابدين ٢/ ٣٧ و ما بعدها، باب العاشر.

(٣)- آثار الحرب / ٥٢٤ و ما بعدها.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٢

و النصرى، و ليس على المسلمين عشور.» و روى بسند آخر عن حرب بن عبيد الله عن النبى «ص» بمعناه و قال: «خراج» مكان «العشور.» «١»

أقول: فالحديث على فرض صحته النقلان فيه يتعارضان و يتساقطان. و لعل المراد بالخراج فيه الجزيه. و على فرض صحه النقل الأول فلا إطلاق للفقره الأولى منه حتى يدلّ على جواز أخذ العشور منهم و إن لم تشترط، إذ محطّ النظر فى الحديث هو الفقره الثانيه منه أعنى عقد النفى كما لا يخفى.

٢- و فى الزكاه من سنن الترمذى فى ذيل حديث: «ليس على المسلمين جزيه» قال: و قول النبى «ص»: «ليس على المسلمين جزيه عشور» إنما يعنى به جزيه الرقبه.

و فى الحديث ما يفسّر هذا، حيث قال: «إنما العشور على اليهود و النصرى، و ليس على المسلمين عشور.» «٢»

أقول: تفسير العشور بالجزيه

على الرقبه من اجتهاد الترمذى، و لا دليل على صحه اجتهاده.

٣- و فى سنن أبى داود أيضا بسنده، عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله، قال: قلت: يا رسول الله، أعشر قومي؟ قال: «إنما العشر على اليهود و النصارى.» «٣»

و رواه عنه أحمد أيضا و زاد فى آخره: «و ليس على الإسلام عشور.» «٤»

٤- و فى سنن أبى داود أيضا بسنده، عن رجل من بنى تغلب، قال: أتيت النبى «ص» فأسلمت و علّمنى الإسلام، و علّمنى كيف أخذ الصدقه من قومي ممن أسلم ثم رجعت إليه فقلت: يا رسول الله، كل ما علمتنى قد حفظت إلا الصدقه فأعشرهم؟ قال: «لا، إنما العشر على النصارى و اليهود.» «٥»

(١)- سنن أبى داود ١٥١ / ٢، كتاب الخراج و الفىء و الإمارة، باب فى تعشير أهل الذمه إذا اختلفوا بالتجارات.

(٢)- سنن الترمذى ٧٣ / ٢، أبواب الزكاه، الباب ١١ (باب ما جاء ليس على المسلمين جزية)، الحديث ٦٢٩.

(٣)- سنن أبى داود ١٥١ / ٢، كتاب الخراج و الفىء و الإمارة، باب فى تعشير أهل الذمه ...

(٤)- مسند أحمد ٣٢٢ / ٤.

(٥)- سنن أبى داود ١٥١ / ٢، كتاب الخراج و الفىء و الإمارة، باب فى تعشير أهل الذمه ...

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٣

و قد تعرّض لهذه الأخبار البيهقى فى السنن ثم قال:

«و هذا إن صحّ فإنما أراد- و الله أعلم- تعشير أموالهم إذا اختلفوا بالتجاره، فإذا أسلموا رفع ذلك عنهم.» «١»

أقول: فيظهر من البيهقى التريديد فى صدور هذا الخبر عن النبى «ص». و يؤيد ذلك أن أكثر فقهاءهم يتمسكون لجواز أخذ العشر بفعل عمر و قوله لا بقول النبى «ص» كما مرّت عباراتهم.

و فى

نهاية ابن الأثير في لغة «عشر» قال:

«و منه الحديث: ليس على المسلمين عشور، إنما العشور على اليهود و النصارى.

العشور: جمع عشر يعنى ما كان من أموالهم للتجارات دون الصدقات. و الذى يلزمهم من ذلك عند الشافعى ما صولحوا عليه وقت العهد، فإن لم يصلحوا على شىء فلا يلزمهم إلا الجزية. و قال أبو حنيفة: إن أخذوا من المسلمين إذا دخلوا بلادهم للتجاره أخذنا منهم إذا دخلوا بلادنا للتجاره. و منه الحديث: احمدا الله، إذ رفع عنكم العشور. يعنى ما كانت الملوكة تأخذه منهم. و فيه: أن وفد تقيف اشترطوا أن لا يحشروا و لا يعشروا و لا يجبوا، أى لا يؤخذ عشر أموالهم.» (٢)

٥- و فى نصب الرايه بسنده عن أنس بن مالك، قال: «فرض رسول الله «ص» فى أموال المسلمين فى كل أربعين درهما درهم، و فى أموال أهل الذمه فى كل عشرين درهما درهم، و فى أموال من لا ذمه له من كل عشره دراهم درهم.» (٣) رواه الطبرانى فى الأوسط. و رواه الهيثمى فى مجمع الزوائد أيضا. (٤)

و فى نصب الرايه عن الطبرانى:

«لم يسند هذا الحديث إلا محمد بن المعلّى، تفرد به زبيح. و قد رواه أيوب و سلمه بن علقمه و يزيد بن إبراهيم و جرير بن حازم و حبيب بن الشهيد و الهيثم الصيرفى و جماعه

(١) - سنن البيهقى ٩ / ١٩٩، كتاب الجزية، باب الذمى يسلم فيرفع عنه الجزية و لا يعشر ماله ...

(٢) - النهاية ٣ / ٢٣٩.

(٣) - نصب الرايه ٢ / ٣٧٩، كتاب الزكاة، باب فيمن يمرّ على العاشر.

(٤) - مجمع الزوائد ٣ / ٧٠، كتاب الزكاة، فيما تجب فيه الزكاة.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٤

عن أنس

بن سيرين عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب فرض. فذكر الحديث. (١)

أقول: يأتي نقل الخبر عن أنس عن عمر بأسانيد مختلفه، و الظاهر أنه الصحيح.

٦- و في باب العشر من مبسوط السرخسى: «قد روى أن عمر بن الخطاب أراد أن يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل، فقال له: أ تستعملنى على المكس من عملك؟ فقال: ألا ترضى أن أقدك ما قلدينه رسول الله «ص»؟» (٢)

أقول: لم أعثر على هذا النقل فى كتب حديث السنه. بل ورد نظير هذه المقاوله بين أنس بن سيرين و أنس بن مالك فقال له: «ألا ترضى أن أجعلك على ما جعلنى عليه عمر بن الخطاب؟» (٣) و سيأتى نقله.

فهذه ما وقفت عليه عاجلا من الروايه عن النبى «ص» فى هذا الباب.

٧- و فى المصنف لعبد الرزاق بسنده عن مسلم بن سكره أنه سأل ابن عمر:

أعلمت عمر أخذ من المسلمين العشور؟ قال: لم أعلمه، لم أعلمه. و روى أبو عبيد بسنده عن مسلم بن شكره نحوه. قال: و قال غير حجاج: مسلم بن المصبح. (٤)

٨- و روى أبو عبيد بسنده عن زياد بن حدير، يقول: أنا أول عاشر عشر فى الإسلام، قلت: و من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنّا نعشر مسلما و لا معاهدا، كنّا نعشر نصارى بنى تغلب. (٥)

٩- و فى سنن البيهقى بسنده عن زياد بن حدير، قال: بعثنى عمر إلى نصارى بنى تغلب و أمرنى أن آخذ منهم نصف عشر أموالهم، و نهانى أن أعشر مسلما أو ذا

(١)- نصب الرايه ٢ / ٣٧٩، كتاب الزكاه، باب فيمن يمرّ على العاشر.

(٢)- مبسوط السرخسى ٢ / ١٩٩، كتاب الزكاه، باب العشر.

(٣)- سنن البيهقى ٩ / ٢١٠، كتاب الجزيه، باب

ما يؤخذ من الذمى إذا اتجر فى غير بلده ...

(٤)- المصنّف ٤/ ١٣٩، كتاب الزكاه، باب العشور، الرقم ٧٢٤٨؛ و الأموال / ٦٣٤.

(٥)- الأموال / ٦٣٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٥

ذمه يؤدى الخراج. «١»

١٠- و روى أبو عبيد بسنده عن عبد الرحمن بن معقل، قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنّا نعشر مسلما و لا معاهدا. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم. «٢»

و رواه البيهقى بسنده، عن عبد الله بن معقل، عن زياد بن حدير. «٣»

و رواه يحيى القرشى فى خواجه بسنده، عن عبد الله بن مغفل، عن زياد بن حدير. «٤»

١١- و فى خراج أبى يوسف: «حدثنى إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، قال:

سمعت أبى يذكر، قال: سمعت زياد بن حدير قال: أول من بعث عمر بن الخطاب على العشور أنا. قال: فأمرنى أن لا أفتش أحدا، و ما مرّ علىّ من شىء أخذت من حساب أربعين درهما درهما واحدا من المسلمين. و من أهل الذمه من كل عشرين واحدا، و ممن لا- ذمه له العشر. قال: و أمرنى أن أغلظ على نصارى بنى تغلب، و قال: إنهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعلهم يسلمون. قال: و كان عمر قد اشترط على نصارى بنى تغلب أن لا ينصروا أبناءهم. «٥»

١٢- و فيه أيضا بسنده عن زياد بن حدير الأسدى: «أن عمر بن الخطاب بعثه على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر، و من أهل الذمه نصف العشر، و من أهل الحرب العشر. الحديث. «٦»

١٣- و فيه أيضا بسنده عن زياد بن حدير أنه

(١)- سنن البيهقي ٢١٨ / ٩، كتاب الجزية، باب ما جاء في تعشير أموال بني تغلب ...

(٢)- الأموال / ٦٣٥.

(٣)- سنن البيهقي ٢١١ / ٩، كتاب الجزية، باب ما يؤخذ من الذمّي إذا أتجر في غير بلده ...

(٤)- كتاب الخراج / ١٦٩.

(٥)- الخراج / ١٣٥.

(٦)- الخراج / ١٣٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٦

رجل نصراني فأخذ منه، ثم انطلق فباع سلعته فلما رجع مرّ عليه فأراد أن يأخذ منه، فقال: كلما مررت عليك تأخذ مني؟ فقال: نعم. فرحل الرجل إلى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس. الحديث. «١»

١٤- وفي سنن البيهقي بسنده عن زياد بن حدير، قال: كتبت إلى عمر في أناس من أهل الحرب يدخلون أرضنا أرض الإسلام فيقيمون. قال: فكتب إلى عمر: «إن أقاموا سته أشهر فخذ منهم العشر، و إن أقاموا سنه فخذ منهم نصف العشر.» «٢»

أقول: لا يخفى وجود التهافت بين ما روى عن زياد بن حدير في هذا الباب، إلّا أن يحمل على اختلاف الأزمنه.

١٥- وفي خراج أبي يوسف: حدثنا أبو حنيفه، عن القاسم، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: «بعثنى عمر بن الخطاب على العشر و كتب لى عهدا أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجاراتهم ربع الشعر، و من أهل الذمه نصف العشر، و من أهل الحرب العشر.» «٣»

١٦- وفي سنن البيهقي بسنده، عن أبي حنيفه، عن الهيثم و كان صيرفيا بالكوفه، عن أنس بن سيرين أخى محمد بن سيرين، قال: «جعل عمر بن الخطاب أنس بن مالك على صدقه البصره فقال لى أنس بن مالك: أبعثك على ما بعثنى عليه عمر بن الخطاب، فقلت:

لا أعمل ذلك حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب الذى عهد إليك. فكتب لى: «أن خذ من أموال المسلمين ربع العشر، و من أموال أهل الذمه إذا اختلفوا للتجاره نصف العشر، و من أموال أهل الحرب العشر.» (٤)

أقول: يشبه أن يكون الهيثم فى سند هذا الحديث و القاسم فى سند ما قبله أحدهما مصحفاً من الآخر. و لا يخفى ما فى التعبير عن مطلق العشور بالصدقه من

(١) - الخراج / ١٣٦.

(٢) - سنن البيهقى ٩ / ٢١٠، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمى إذا اتجر فى غير بلده ...

(٣) - الخراج / ١٣٥.

(٤) - سنن البيهقى ٩ / ٢١٠، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمى إذا اتجر فى غير بلده ...

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٧

الخفاء، و لكن التعبير من أنس بن سيرين.

١٧- و فى السنن أيضا بسنده عن أنس بن سيرين، قال: أرسل إلى أنس بن مالك، فأبطأت عليه، ثم أرسل إلى فأتيته، فقال: إن كنت لأمرى لو أنى أمرتك أن تعض على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتى لفعلت. اخترت لك خير عمل فكرهته، إنى أكتب لك سنه عمر. قلت: فكتب لى سنه عمر. قال: فكتب: «من المسلمين من كل أربعين درهما درهم. و من أهل الذمه من كل عشرين درهما درهم. و ممن لا ذمه له من كل عشره دراهم درهم.» قال: قلت: من لا ذمه له؟

قال: «الروم، كانوا يقدمون الشام.» (١)

١٨- و فى السنن أيضا بسنده عن أنس بن سيرين، قال: بعثنى أنس بن مالك على العشور، فقلت: تبعثنى على العشور من بين علمك (غلمتك - ظ).؟ فقال:

ألا ترضى أن أجعلك على ما جعلنى عليه عمر بن الخطاب، أمرنى أن

آخذ من المسلمين ربع العشر، و من أهل الذمه نصف العشر، و ممن لا ذمه له العشر. «٢»

١٩- و فى خراج أبى يوسف: «حدثنا محمد بن عبد الله، عن أنس بن سيرين، قال: «أرادوا أن يستعملوني على عشور الأبله، فأبيت، فلقيني أنس بن مالك فقال:

ما يمنعك؟ فقلت: العشور أخبث ما عمل عليه الناس. قال: فقال لى: لا تفعل، عمر صنعه؛ فجعل على أهل الإسلام ربع العشر، و على أهل الذمه نصف العشر، و على المشركين ممن ليس له ذمه العشر.» «٣»

فى النهايه فى معنى الأبله:

«هى بضم الهمزه و الباء و تشديد اللام: البلد المعروف قرب البصره من جانبها البحرى.» «٤»

(١)- سنن البيهقى ٢١٠ / ٩، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمى إذا أتجر فى غير بلده ...

(٢)- سنن البيهقى ٢١٠ / ٩، كتاب الجزيه، باب ما يؤخذ من الذمى إذا أتجر فى غير بلده ...

(٣)- الخراج / ١٣٧.

(٤)- النهايه ١ / ١٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٨

أقول: و الظاهر أنها معرّبه «بل» بمعنى الجسر، و كان البلد مرسى سفن البصره و محلا لأخذ العشور و لذا يطلق عليه فى أعصارنا: «العشار».

و يظهر مما مرّ من خبر زياد بن حدير و من استدلال أنس بصنع عمر عدم تعارف أخذ العشر فى عصر النبى «ص» و عدم ثبوت ما روى عنه «ص» فى هذا المجال عندهم و إلا- كان الأوفق الاستدلال بها. و لم يرد بالعشر فى هذه الروايات زكاه التجاره المشروعه فى عصر النبى «ص» بشرائطها التى منها الحول، بل كان أمرا يشبه الحقوق الجمر كيه المتعارفه فى أعصارنا، و يظهر من الروايات أنه كان أمرا منكرا عندهم. نعم يمكن أن يقال إن المأخوذ

من المسلمين كان بعنوان زكاه التجاره و لذا كان يؤخذ منهم ربع العشر، فتأمل.

٢٠- و فى خراج أبى يوسف أيضا: حدثنا عاصم بن سليمان، عن الحسن، قال: كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب: «أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر.» قال: فكتب إليه عمر: «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، و خذ من أهل الذمه نصف العشر و من المسلمين من كل أربعين درهما درهما، و ليس فيما دون المائتين شىء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم و ما زاد فبحسابه.» (١)

و روى نحوه البيهقي أيضا و روى نحوه يحيى القرشي أيضا فى خراجه. (٢)

٢١- و رواه يحيى القرشي فى خراجه أيضا بسنده عن الحسن هكذا: كتب عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعري: أن خذ من تجار المسلمين من كل مائتين خمسة دراهم، و ما زاد على المائتين فمن كل أربعين درهما درهم، و من تجار أهل الخراج نصف العشر، و من تجار المشركين ممن لا يؤدى الخراج العشر. قال: يعنى أهل الحرب. (٣)

(١)- الخراج / ١٣٥.

(٢)- سنن البيهقي ٩ / ٢١٠، كتاب الجزية، باب ما يؤخذ من الذمى إذا أتجر فى غير بلده...؛ و خراج يحيى القرشى / ١٦٩.

(٣)- الخراج / ١٦٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٧٩

٢٢- و فى خراج أبى يوسف أيضا: حدثنا عبد الملك بن جريج، عن عمرو بن شعيب أن أهل منبج- قوم من أهل الحرب- وراء البحر كتبوا إلى عمر بن الخطاب:

«دعنا ندخل أرضك تجارا و تعشرنا.» قال: فشاور عمر أصحاب رسول الله «ص» فى ذلك، فأشاروا عليه به، فكانوا أول من عشر من أهل الحرب.

و رواه

٢٣- وفي زكاه الموطأ: «حدثني يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحنطة و الزيت نصف العشر؛ يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة و يأخذ من القطنيه العشر.» «٢»

٢٤- وفيه أيضا: «و حدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد أنه قال: كنت غلاما مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكنا نأخذ من النبط العشر. و حدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر، فقال ابن شهاب: كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهليه فألزمهم ذلك عمر.» «٣»

أقول: و روى في الأمّ الخبرين عن مالك و رفع التهافت بينهما بوجهين: الأول:

أن يحمل العشر في خبر السائب على عشر القطنيه. الثاني: أن يكون الاختلاف باختلاف الوقت، قال: «و لعله كله بصلح يحدثه في وقت برضاه و رضاهم.» «٤»

و روى الخبرين أبو عبيد أيضا بسنده عن مالك. «٥» و رواهما البيهقي أيضا بسنده عن مالك. «٦»

(١)- الخراج / ١٣٥؛ و المصنّف ١٠ / ٣٣٥، كتاب أهل الكتّابين، باب ما يؤخذ من أرضيهم و تجاراتهم، الحديث ١٩٢٨٠.

(٢)- الموطأ ١ / ٢٠٨، كتاب الزكاه، عشر أهل الذمه.

(٣)- الموطأ ١ / ٢٠٨، كتاب الزكاه، عشر أهل الذمه.

(٤)- الأمّ ٤ / ١٢٥، كتاب الجزية، ذكر ما أخذ عمر من أهل الذمه.

(٥)- الأموال / ٦٤٠ و ٦٤١.

(٦)- سنن البيهقي ٩ / ٢١٠، كتاب الجزية، باب ما يؤخذ من الذمّي إذا اتّجر في غير بلده ...

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٠

و فى النهايه فى معنى القطيّه:

«هى بالكسر و التشديد: واحده القطنى، كالعس و الحمص و اللوبياء و نحوها.» «١»

و فيه أيضا:

«النبط و النبط: جيل معروف كانوا ينزلون بالبطائح بين العراقين.» «٢»

و فى حاشيه الأموال عن المنجد:

«نبط و أنباط: قوم من العرب قطنوا قديما جنوبى فلسطين، كانوا من التجار يرحلون إلى مصر و الشام و بلاد الفرات و روما ...»

«٣»

٢٥- و فى سنن البيهقى بسنده عن السائب بن يزيد، قال: «كنت أعاشر مع عبد الله بن عتبه زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من

أهل الذمه أنصاف عشور أموالهم فيما تجروا فيه.» «٤»

٢٦- و فى خراج أبى يوسف: حدثنى يحيى بن سعيد، عن زريق بن حيان- و كان على مكس مصر-، فذكر أن عمر بن عبد

العزير كتب إليه: «أن انظر من مرّ عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم العين، و مما ظهر من التجارات من كل أربعين

دينارا ديناراً. و ما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً. فإن نقصت تلك الدنانير فدعها و لا تأخذ منها شيئاً. و إذا مرّ

عليك أهل الذمه فخذ مما يديرون من تجاراتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشره دنانير

ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً و اكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول.» «٥»

أقول: و روى نحو ذلك عبد الرزاق فى المصنف، و فيه: «من مرّ بك من

(١)- النهايه لابن الأثير ٨٥ / ٤.

(٢)- النهايه لابن الأثير ٩ / ٥.

(٣)- الأموال / ٦٤١.

(٤)- سنن البيهقى ٢١٠ / ٩، كتاب الجزية، باب ما يؤخذ من الذمى إذا اتجر فى غير بلده ...

(٥)- الخراج / ١٣٦.

المسلمين و معه مال يتجره فخذ منه صدقته.» «١» فيظهر منه أن ما كان يؤخذ من المسلم كان بعنوان زكاه مال التجاره، و يشهد له ذكر الحول في آخر الخبر أيضا.

و روى ذيل الخبر أبو عبيد أيضا، فراجع. «٢»

٢٧- و في المصنف: عن معمر عن يحيى بن أبي كثير، قال: «يؤخذ من أهل الكتاب الضعف مما يؤخذ من المسلمين من الذهب و الفضة. فعل ذلك عمر بن الخطاب و عمر بن عبد العزيز.» «٣»

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال.

أقول: المستفاد من مجموع هذه الروايات أن أخذ العشور الجمرية كان أمرا متعارفا مستمرا في تلك الأعصار و كان مشروعا عندهم إجمالا، غايه الأمر أنه كان يؤخذ من المسلمين ربع العشر باسم زكاه مال التجاره. و قد مرّ التردد في صحه ما روى في هذا المجال عن النبي «ص»، و أن القائلين بالجواز من فقهاء السنه أكثرهم كانوا يستدلون لذلك بقول عمر و صنعه لا بالأخبار النبويه. و قد مرّ في عبارته المنتهى عن أحمد في أهل الحرب: أنه يؤخذ منهم العشر مطلقا لأن عمر أخذ العشر و لم ينقل أنه شرط ذلك عليهم، و اشتهر ذلك بين الصحابه، و عمل به الخلفاء بعده فصار إجماعا، و مرّ دعوى الإجماع بهذا التقريب في عبارته المغنى و بدائع الصنائع أيضا، فيظهر منهم إرادته إثبات الحكم بالإجماع.

و لا يخفى أن رأينا في الإجماع و ملاك حجيته يخالف رأى فقهاء السنه، إذ نفس اتفاق الكل و إجماعهم عندهم حجه في قبال السنه، و أما نحن فلا نعتبره حجه إلّا إذا كشف بنحو من الأنحاء عن قول المعصوم أو فعله أو تقريره فيكون من

(١)- المصنّف ١٠/ ٣٣٤، كتاب أهل الكتابين، باب ما يؤخذ من أرضيهم و تجاراتهم، الحديث ١٩٢٧٨.

(٢)- الأموال / ٦٤١.

(٣)- المصنّف ١٠/ ٣٣٥، كتاب أهل الكتابين، باب ما يؤخذ من أرضيهم و تجاراتهم، الحديث ١٩٢٨١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٢

و يمكن المناقشه في أصل وجود الاتفاق أيضا، إذ يظهر من بعض الكلمات عدم التزام الجميع في تلك الأعصار بحليه العشور و مشروعيتها إلا مع الشرط، بل يظهر منها أن أخذها كان أمرا منكرا عند الملتزمين بالموازن الشرعيه.

قال أبو عبيد في كتاب الأموال:

«وجوه هذه الأحاديث التي ذكرنا فيها العاشر، و كراهه المكس و التغليظ فيه: أنه قد كان له أصل في الجاهليه يفعله ملوك العرب و العجم جميعا فكانت سنتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مرّوا بها عليهم. يبين ذلك ما ذكرنا من كتب النبي «ص» لمن كتب من أهل الأمصار مثل ثقيف و البحرين و دومه الجندل و غيرهم ممن أسلم: أنهم لا يحشرون و لا يعشرون، فعلمنا بهذا أنه قد كان من سنه الجاهليه، مع أحاديث فيه كثيره فأبطل الله ذلك برسوله «ص» و بالإسلام.

و جاءت فريضه الزكاه بربع العشر من كل مأتى درهم خمسه فمن أخذها منهم على فرضها فليس بعاشر، لأنه لم يأخذ العشر إنما أخذ ربه ... فإذا كان العاشر يأخذ الزكاه من المسلمين إذا أتوه بها طائعين غير مكرهين فليس بداخل في هذه الأحاديث، فإن استكرههم عليها (لم- ظ). آمن أن يكون داخلا فيها و إن لم يزد على ربع العشر، لأن سنه الصامت خاصه أن يكون الناس فيه مؤتمنين عليه: من ذلك حديث مسروق الذي ذكرناه:

قوله: لا أدري ما هذا الجبل الذي لم يستنه رسول الله «ص» ولا أبو بكر ولا عمر- وكان جبلا يعترض به النهر يمنع السفن من المضى حتى تؤخذ منهم الصدقه فأنكر مسروق أن تؤخذ منهم على استكراه. وقد فسره حديث عمر بن عبد العزيز الذي ذكرناه: قوله: «من جاءك بصدقه فاقبلها، و من لم يأتك بها فالله حسيبه.» وكذلك حديث عثمان: قوله: «و من أخذنا منه لم نأخذ منه حتى يأتينا بها تطوعا.» (١)

و فى كتاب الأموال أيضا قبل ذلك:

«حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن مسروق أنه قال: «و الله

(١)- الأموال / ٤٣٦-٤٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٣

ما علمت عملا أخوف عندى أن يدخلنى النار من عملكم هذا. و ما بى أن أكون ظلمت فيه مسلما و لا معاهدا ديناراً و لا درهما، و لكنى لا أدري ما هذا الجبل الذى لم يستنه رسول الله «ص» و لا أبو بكر و لا عمر. قالوا: فما حملك على أن دخلت فيه؟

قال: لم يدعنى زياد و لا شريح و لا الشيطان حتى دخلت فيه.» (١)

و فيه أيضا بسنده عن عبد الرحمن قال:

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن أرطاه: «أن ضع عن الناس الفديه، وضع عن الناس المائده، وضع عن الناس المكس، و ليس بالمكس، و لكنه البخس الذى قال الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾* فمن جاءك بصدقه فاقبلها منه، و من لم يأتك بها فالله حسيبه.» (٢)

و فى نهايه ابن الأثير:

«فى الحديث: «يأتى على الناس زمان يستحل فيه الربا بالبيع و الخمر بالبيد

و البخس بالزكاه.» البخس: ما يأخذه الولاه باسم العشر و المكوس يتأولون فيه الزكاه و الصدقه.» (٣)

فيستفاد من جميع ذلك و من نظائرها عدم وضوح مشروعيه أخذ العشور عندهم بل كونه أمرا منكرا. هذا.

و لكن مع ذلك كله يمكن أن يستدل للجواز- مضافا إلى أن عمل الخليفه و عماله كان بمرأى الصحابه و مسمعهم و لم يسمع منهم ردع عن ذلك و لو كان لبان:-

أن أمير المؤمنين «ع» بعد ما تصدّى للخلافه لم يرد من ناحيته ردع عن هذا العمل المستمر في البلاد الإسلاميه بسعتها بل كان يقبل الأموال التي كانت تجلب إليه من البلاد فكان هذا إمضاء منه «ع» للعشور أيضا. فأنت ترى في مصنف أبي بكر ابن أبي شيبه مثلا بسنده، قال: «أتى المختار على بن أبي طالب بمال من المدائن و عليها عمه سعد بن مسعود، قال: فوضع المال بين يديه و عليه مقطعه حمراء، قال:

فأدخل يده فاستخرج كيسا فيه نحو من خمس عشره مائه، قال: هذا من أجور

(١)- الأموال / ٦٣٥.

(٢)- الأموال / ٦٣٣.

(٣)- النهايه ١ / ١٠٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٤

المومسات. قال: فقال على «ع»: لا حاجه لنا في أجور المومسات. قال: و أمر بمال المدائن فرفع إلى بيت المال.» (١)

فيظهر بذلك إمضاء غير أجورهن، و من البعيد جدًا عدم وجود العشور أيضا فيما أمضاه و قبله لما عرفت من تعارف أخذها في البلاد الإسلاميه.

و احتمال أن بعض البدع قد رسخ في أعماق القلوب بحيث لم يكن يتمكن أمير المؤمنين «ع» من ردعه نظير الجماعه في صلاه التراويح مثلا، مدفوع بأن الثابت خلاف ذلك في كثير من المسائل المبدعه و لا سيما في أواخر خلافته

و استقرار أمره، فتدبر. هذا.

و ملخص الكلام في المقام أن مقتضى الأصل الأولى هو سلطة الناس على أنفسهم و أموالهم، و حرمة إكراه الغير، و أن حرمة مال الإنسان كحرمة دمه إلا فيما ثبت من ناحيه الشرع المبين خلافه كما ثبت من تشريع الزكوات و الأخماس و الجزايا و نحوها و جواز مطالبتها من ناحيه الولاة.

و في الحديث عن رسول الله «ص»: «و الزكاه نسخت كل صدقه.» «٢»

و فيه أيضا عن أبي جعفر «ع»: «لا يسأل الله عبدا عن صلاه بعد الفريضة و لا عن صدقه بعد الزكاه.» «٣»

و فيما وصي به رسول الله «ص» معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقه تؤخذ من أغنيائهم فتردّ على فقرائهم، فإن هم طاعوا لك بذلك فإياك و كرائم أموالهم، و اتق دعوه المظلوم فإنه ليس بينه و بين الله حجاب.» «٤»

(١)- المصنّف ١١٤/١١، كتاب الأمراء، الحديث ١٠٦٧٠.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٢٨٤

(٢)- الوسائل ٦/٦، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ١٣.

(٣)- الوسائل ٦/٦، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ١٢.

(٤)- صحيح البخارى ٧٣/٣، كتاب المغازى، بعث أبى موسى و معاذ إلى اليمن قبل حجه الوداع.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٥

و في صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر «ع»: «فى أهل الجزيه يؤخذ من أموالهم و مواشيهم شىء سوى الجزيه؟ قال: لا.» «١»

و الأخبار الواردة في

العشور مع كثرتها لم تصل عندنا إلى حدّ الإقناع والحجيه، بل وردت أخبار كثيره في ذمّ العاشر و الماكس كما مرّ. وقد مرّ التريدي في صحه ما روى عن النبي «ص» في هذا المجال، و لو سلّم صحه ما روى عنه أعنى قوله: «إنما العشور على اليهود و النصرى، و ليس على المسلمين عشور» فالظاهر أن محطّ النظر في هذه العبارة بيان عقد النفي لا عقد الإثبات فلا إطلاق فيه، و لعل المراد به كان صورته شرطها في عقد الجزية فلا إشكال فيها حينئذ لكون مقدار الجزية عندنا موكولا إلى نظر الإمام، أو يراد بالعشور الجزية كما مرّ عن الترمذى.

هذا مضافا إلى أنه لم يثبت أن المأخوذ في عصر عمر كان بدون الاشتراط فلعلهم كانوا يشرطونها. و للدوله الإسلاميه منع أهل الحرب من الدخول في دار الإسلام و عدم إعطاء الأمان لهم إلا بشروط فيكون منها إعطاء مال خاص سواء كان عشرا أو أقل أو أكثر. كما أنه لو كانت للدوله الإسلاميه مرافق و إمكانات محدثه كالمراسى و المحطّات و الطرق المبلّطه و الجسور و نحوها فلها أن تعلق إجازة الاستفادة منها على إعطاء حقوق خاصه من غير فرق في ذلك بين المسلمين و غيرهم.

هذا كله مع قطع النظر عما يأتى بحثه في الجبهه التاليه من جواز تشريع الضرائب الضروريه التي ربما يحتاج إليها الأنظمه و وجوب إعطائها حفظا للنظام، بل احتمال دخولها حينئذ في عنوان الزكاه بناء على إحاله تعيين ما فيه الزكاه و مقدارها إلى ولاة العصر في كل صقع و زمان. و قد مرّ تفصيل ذلك في فصل الزكاه من هذا الكتاب، فراجع. «٢»

أبواب جهاد العدوّ و ما يناسبه، الحديث ٤.

(٢) - راجع أوائل الجزء الثالث.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٦

الجهه الثالثه: في البحث في ضرائب أخرى غير الضرائب المعروفه:

لو لم تكف الضرائب المشروعه المعروفه

من الزكوات و الأخماس و الخراج و الجزايا، و ما يمكن أن يتحصل من طسق أراضي الأنفال على ما اخترناه، و من استخراج المعادن الغنيه و أخذ الحقوق الجمركيه من تجار أهل الحرب، و أرباح التجارات الخارجيه التي يتصدى لها الحكومات غالباً و نحو ذلك من المنابع الماليه للحكومات، لو لم تكف جميع ذلك لإداره شئون الدولة الإسلاميه و سدّ خلّاتها فهل يجوز تشريع ضرائب أخرى مرتجله على الأعمال و الأموال و المصانع و الأبنيه و السيّارات و نحوها حسب الحاجه إليها؟

[عدم جواز تعطيل الحكومه الإسلاميه]

فنقول: الأصل الأولى كما مرّ و إن اقتضى سلطه الناس على أنفسهم و أموالهم، و أن حرمة مال الإنسان كحرمة دمه، و لكن من الضروري بحكم العقل و الشرع و جوب تأسيس الدولة الإسلاميه و حفظ النظام الإسلامى و سلطاتها الثلاث بشعبها و إيجاد الأمن فى البلاد و حفظ الثغور و الأطراف و إقامة دعائم الدين و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بالمعنى الواسع لهما يعنى بسط المعروف فى المجتمع و قطع جذور المنكر و الفساد، و نحو ذلك من شئون الحكومه الحقه الصالحه. و قد مرّ فى هذا الكتاب بالتفصيل بيان عدم جواز إهمال الحكومه الإسلاميه و تعطيل شئونها المختلفه حتى فى عصر الغيبه، بل عدّ الحكومه و الولايه أفضل دعائم الإسلام:

ففى صحيحه زراره، عن أبى جعفر «ع»، قال: «بنى الإسلام على خمس أشياء: على الصلاه و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه.» قال زراره: فقلت: و أى شىء من ذلك

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٧

أفضل؟ قال: «الولايه أفضل لأنها مفتاحهن و الوالى هو الدليل عليهن.» «١»

و من الواضح توقف إقامة الدولة بشئونها على

تحقيق نظام مالى واسع غنى يتكفل لسد جميع الخلل و رفع جميع الحاجات. فهذا من المحكمات التى لا مجال للريب فيها.

[للقول بتوسعه الضرائب طريقين]

إشارة

و حينئذ فلا بد من القول بأحد أمرين:

الأول: أن يقال: إن الزكاة اسم لكل واجب مالى يشترع من قبل الحكام

الواجدين للشرائط حسب الأموال و الحاجات. فأصل الزكاة مما شرعها الله - تعالى - فى الكتاب العزيز و أمر بإعطائها و أخذها فقال: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ»*، و قال:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ.» «٢»

فهى وظيفه مالىة شرعها الله - تعالى - فى الإسلام و فى الشرائع السابقة فى جنب الصلاه التى هى من أهمّ الوظائف العبادية البدنيه. و لم يذكر فى الكتاب العزيز خصوص ما تتعلق به، بل ظاهر الآيه الأخيره تعلقها بجميع ما يحصل للإنسان سواء كان بالكسب أو بالاستخراج من الأرض. كما أن ظاهر قوله: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا» «٣» جواز أخذها من جميع الأموال لظهور الجمع المضاف فى العموم. فالمتعلق بحسب الحكم الاقتضائى و الإنشائى جميع الأموال، و قد فوّض تعيين ما تؤخذ منها و تطالب فعلا إلى أولياء المسلمين و حكام الحق فى كل صقع و زمان، حيث إن ثروات الناس و أعيان أموالهم تختلف بحسبهما، و الشريعة الإسلاميه شريعته خالده عامه لجميع الأصقاع و الأزمان إلى يوم القيامه. فعلى والى المسلمين فى كل عصر و مكان ملاحظه ثروات الناس و الاحتياجات الموجوده فى عصره و مقر حكمه، و وضع الضرائب بحسبهما و تنصبغ هذه قهرا بصبغه الزكاه.

و هكذا كانت الزكاه المشرّعه فى الشرائع السابقه أيضا لا محاله فكانت مناسبة

(١) - الوسائل ٧ / ١، الباب ١ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث ٢.

(٢) - سورة البقره (٢)، الآيه ٢٦٧.

(٣) - سورة التوبه (٩)، الآيه ١٠٣.

وقد وضع رسول الله «ص» بما أنه

كان إمام المسلمين و حاكما عليهم فى عصره الزكاه على تسعه أشياء معهوده لما كانت هذه التسعه عمدته ثروه العرب فى عصره و مجال حكمه، و عفا عما سوى ذلك كما دلّ على ذلك صحاح مستفيضه، و العفو لا يصدق إلا مع وجود الحكم لولاة:

ففى صحيحه زراره و محمد بن مسلم و أبى بصير و بريد بن معاويه و الفضيل بن يسار كلهم عن أبى جعفر و أبى عبد الله «ع»، قالوا: «فرض الله - عزّ و جلّ - الزكاه مع الصلاه فى الأموال و سنّها رسول الله «ص» فى تسعه أشياء، و عفا رسول الله «ص» عما سواه: فى الذهب و الفضة، و الإبل و البقر و الغنم، و الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و عفا رسول الله «ص» عما سوى ذلك.» «١»

و فى خير أبى بكر الحضرمى، عن أبى عبد الله «ع»، قال: «وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه أشياء: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و الذهب و الفضة، و الإبل و البقر و الغنم، و عفا عما سوى ذلك.» قال يونس: معنى قوله: إن الزكاه فى تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك، إنما كان ذلك فى أول النبوه، كما كانت الصلاه ركعتين ثم زاد رسول الله «ص» فيها سبع ركعات، و كذلك الزكاه وضعها و سنّها فى أول نبوته على تسعه أشياء ثم وضعها على جميع الحبوب «٢».

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى هذا المجال و قد مرّ تفصيلها و شرحها فى فصل الزكاه من هذا الكتاب، فراجع.

و يشهد لما ذكرناه ما ورد من جعل أمير المؤمنين «ع» الزكاه فى الخيل، و ظاهر ذلك كونه بنحو

ففى صحيحه محمد بن مسلم و زراره، عنهما- عليهما السلام- جميعا، قال: «وضع

(١)- الوسائل ٦/ ٣٤، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٤.

(٢)- الكافي ٣/ ٥٠٩، كتاب الزكاه، باب ما وضع رسول الله «ص» على أهل بيته الزكاه عليه، الحديث ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٨٩

أمير المؤمنين «ع» على الخيل العتاق الراعيه فى كل فرس فى كل عام دينارين، و جعل على البراذين ديناراً. «١»

و الظاهر أن المراد بذلك الزكاه لا الخراج و الجزيه لتسميته صدقه فى صحيحه زراره، قال: قلت لأبى عبد الله «ع» هل فى البغال شىء؟ فقال: لا. فقلت:

فكيف صار على الخيل و لم يصر على البغال؟ فقال: «لأن البغال لا تلقح، و الخيل الإناث ينتجن، و ليس على الخيل الذكور شىء. قال: قلت: فما فى الحمير؟ قال: «ليس فيها شىء. قال:

قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبهما شىء؟ فقال: لا، ليس على ما يعلف شىء، إنما الصدقه على السائمه المرسله فى مرجها عامها الذى يقتنيها فيه الرجل.» «٢»

و فى سنن البيهقى بسنده، عن غورك بن الحصرم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، قال: قال رسول الله «ص»: «فى الخيل السائمه فى كل فرس دينار.» تفرد به غورك. «٣» و لعله كان فى عصره «ص» بنحو الاستحباب.

و فيه أيضا بسنده عن حارثه بن مضرب، قال: جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا: إنا قد أصبنا أموالا: خيلا و رقيقا نحب أن يكون لنا فيه زكاه و طهور.

قال: ما فعله صاحبى قبلى فأفعله، فاستشار عمر عليا «ع» فى جماعه من أصحاب رسول الله «ص» فقال على «ع»: «هو

حسن إن لم يكن جزيه يؤخذون بها راتبه. «٤»

يظهر من هذا الحديث أيضا أصل مشروعيه الزكاه و حسنهما فى الخيل، و إنما الذى خاف منه أمير المؤمنين «ع» أن تنصبغ بصبغه الجزيه التى فيها نوع من الذله.

و هل يمكن الالتزام فى مثل أعصارنا بحصر الزكاه مع سعه مصارفها الثمانيه فى خصوص التسعه المعهوده بشرائطها الخاصه؟ مع أن الذهب و الفضه المسكوكتين و كذا الأنعام الثلاثه السائمه لا توجد إلّا أقلّ قليل، و الغلات الأربع فى قبال سائر

(١)- الوسائل ٦ / ٥١، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ١.

(٢)- الوسائل ٦ / ٥١، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، الحديث ٣.

(٣)- سنن البيهقى ٤ / ١١٩، كتاب الزكاه، باب من رأى فى الخيل صدقه.

(٤)- سنن البيهقى ٤ / ١١٨، كتاب الزكاه، باب لا صدقه فى الخيل.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٠

منابع الثروه من المصانع العظيمه و التجارات الضخمه، و الأبنيه المرتفعه و السفن و السيارات و المحصولات الزراعيه المتنوعه غير الغلات الأربع قليله القيمه جدّا و المصارف الثمانيه التى تساق عمدته خلات المجتمع و الدول تحتاج إلى أموال كثيره، و قد دلّت أخبار كثيره على أن الله - تعالى - فرض للفقراء فى أموال الأغنياء ما يكفيهم و لو علم أن الذى فرض لهم لا- يكفيهم لزادهم، و لعل الفقراء من باب المثال فيراد به المصارف الثمانيه للزكاه، فراجع الوسائل. «١»

و إن آبيت ما ذكرناه من تفويض تعيين ما فيه الزكاه إلى ولاه العصر و ثقل عليك قبوله فلا محاله يلتزم بذلك فيما إذا فرضها الولاه فى الموارد التى جعلت فيها الزكاه بنحو الاستحباب، و هى كثيره أنهيناها فى المجلد

الثانى من كتابنا فى الزكاه إلى اثنى عشر موردا، فنقول: إن الزكاه فى هذه الموارد و إن كانت بحسب الجعل الشرعى مندوبه و لكن لوالى المسلمين فى كل صقع و زمان أن يفرضها حسب الاحتياج كما صنع أمير المؤمنين «ع» فى الخيل، فتدبر. هذا كله مما يتعلق بالأمر الأول من الأمرين.

الأمر الثانى: أن يقال: إن الضرائب الشرعيه المعروفه إنما شرّعت لرفع الحاجات و سدّ الخللّات

فى الأوضاع و الشرائط العاديه، و أما إذا فرضنا الحاجه إليها لشرائط خاصه حادثه فحيث إن حفظ النظام الإسلامى بشعبها و شئونها العامه من أهمّ الفرائض على جميع الأممه فلا محاله يجب على الولاه تقدير الحاجات و الأموال اللازمه و وضع ضرائب بمقدارها مع رعايه العدل و الإنصاف، و يجب على الأممه تأديتها و إن لم ينطبق عليها أحد العناوين المعروفه، كل هذا لضروره و جوب المقدمه بوجوب ذبيها.

و ربما يوجد فى بعض الأخبار الإشعار بهذا السنخ من الضرائب و الاحتياج إليها:

(١)- الوسائل ٣/٦، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩١

١- ففى موثقه سماعه، عن أبى عبد الله «ع»: «و لكن الله - عزّ و جلّ - فرض فى أموال الأغنياء حقوقا غير الزكاه فقال - عزّ و جلّ -: وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلنَّاسِ وَالْمَحْرُومِ. فالحق المعلوم غير الزكاه، و هو شىء يفرضه الرجل على نفسه فى ماله يجب عليه أن يفرضه على قدر طاقته و سعه ماله ... و مما فرض الله - عزّ و جلّ - أيضا فى المال من غير الزكاه قوله - عزّ و جلّ -: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ» الحديث. «١»

٣- و فى نور الثقلين، عن تفسير العياشى، عن الحسين بن موسى، قال: روى أصحابنا، قال: سئل

أبو عبد الله «ع» عن قول الله - عزّ وجلّ - : «الَّذِينَ يَصِلُونَ لِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ» فقال: هو صلة الإمام في كل سنة بما قلّ أو كثر، ثم قال أبو عبد الله «ع»:

و ما أريد بذلك إلّا تزكيتكم. «٢»

٣- و في نور الثقلين أيضا عن مجمع البيان. روى الوليد بن أبان، عن أبي الحسن الرضا «ع»، قال: قلت له: هل على الرجل في ماله سوى الزكاة؟ قال:

نعم، أين ما قال الله: «وَالَّذِينَ يَصِلُونَ. الآيه.» «٣»

و راجع مجمع البيان تفسير سورة الرعد أيضا. «٤»

ولا يخفى أن صلة إمام المسلمين بما هو إمامهم وقائدهم لا- يراد بها إلا- مساعدته و تقويته بالأموال و الطاقات في جميع المجالات و الحاجات الحادثة له في إداره شؤون المسلمين و تنظيم أمورهم و حفظ ثغورهم و نحو ذلك من الأمور المتوقعه من الإمام بما هو إمام. و إلّا فشخص الإمام بما هو شخص ليس له كثير حاجه إلى الأمة.

٤- و في نهج البلاغه في كتاب أمير المؤمنين «ع» لمالك: «و ليكن نظرك في عماره الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلّا بالعماره، و من طلب الخراج

(١)- الوسائل ٢٧ / ٦، الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٢.

(٢)- تفسير نور الثقلين ٢ / ٤٩٥.

(٣)- تفسير نور الثقلين ٢ / ٤٩٥.

(٤)- مجمع البيان ٣ / ٢٨٩ (الجزء ٦).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٢

بغير عماره أخرج البلاد و أهلك العباد ... و لا- يثقلن عليك شىء خففت به المؤونه عنهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عماره بلادك و تزيين ولايتك مع استجلابك حسن ثنائهم و تبجحك باستفاضه

العدل فيهم معتمدا فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم و الثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقك بهم، فربما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبه أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حملته، و إنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها.» «١»

أقول: التبجح: السرور. و الإجمام: الإراحة.

٥- و روى نحو ذلك في تحف العقول في كتابه «ع» له و فيه: «فلا- يثقلن عليك شىء خفت به عنهم المؤونات فإنه ذخريعودون به عليك لعمارهم بلادك ... مع أنها عقد تعتمد عليها إن حدث حدث كنت عليهم معتمدا لفضل قوتهم بما ذخرت عنهم من الجمام و الثقة منهم بما عودتهم من عدلك و رفقك، و معرفتهم بعذرهم فيما حدث من الأمر الذى اتكلت به عليهم فاحتملوه بطيب أنفسهم فإن العمران محتمل ما حملته، و إنما يؤتى خراب الأرض لإعواز أهلها.» «٢»

٦- و روى نحو ذلك في دعائم الإسلام في كتابه «ع» له و فيه: «فإن حزبك أمر تحتاج فيه إلى الاعتماد عليهم، وجدت معتمدا بفضل قوتهم على ما تريد بما ذخرت فيهم من الجمام.

و كانت مودتهم لك و حسن ظنهم فيك و ثقتهم بما عودتهم من عدلك و رفقك مع معرفتهم بعذرهم فيما حدث من الأمور قوه لهم يحتملون بها ما كلفتهم، و يطيبون بها نفسا بما حملتهم فإن العدل يحتمل بإذن الله ما حملت عليهم.» «٣»

أقول: قوله: حزبك أى أصابك و اشتد عليك. و لا يخفى كون بعض النقول أو جميعها نقلا بالمعنى.

٧- و فى آخر كتاب الزكاه من الكافى بسنده، عن معاذ بن كثير، قال: سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: «موسع على شيعتنا أن

ينفقوا مما في أيديهم بالمعروف، فإذا قام قائمنا حرّم

(١) - نهج البلاغه، فيض / ١٠١٣؛ عبده ٣ / ١٠٦ - ١٠٨؛ لح / ٤٣٦، الكتاب ٥٣.

(٢) - تحف العقول / ١٣٨.

(٣) - دعائم الإسلام ١ / ٣٦٢، كتاب الجهاد - ذكر ما يجب للأمرء و ما يجب عليهم.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٣

على كل ذى كثر كثر حتى يأتيه به فيستعين به على عدوه، و هو قول الله - عزّ و جلّ -: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ.» (١)

و لا يراد بالكنز هنا المال المدفون، بل كل زائد على النفقات اليوميه فيدخر كالأموال المودعه في البنوك و الأمتعه المدخره في المخازن و نحو ذلك، فيظهر من الحديث أنه مع احتياج الحكومه الحقه الصالحه لا يجوز ادخار الأموال بل يجب الإتيان بها إليه، و لفظ القائم كناية عن المتصدى للحكومه الحقه الصالحه، نعم قائم آل محمد «ع» في آخر الزمان من أبرز مصاديقها، فتأمل.

٨- و يمكن أن يستأنس للمقصود أيضا بقوله - تعالى - في سورة الأعراف: «خُذِ الْعَفْوَ.» (٢) بضميمه قوله في سورة البقره: «وَ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ، قُلِ الْعَفْوَ.» (٣) فيراد بالعفو المال الزائد على النفقه على ما فسره بعض.

قال في المجمع في معنى العفو:

«فيه أقوال: أحدها: أنه ما فضل عن الأهل و العيال، أو الفضل عن الغنى، عن ابن عباس و قتاده. و ثانيها: أن العفو: الوسط من غير إسراف و لا إقتار، عن الحسن و عطاء، و هو المروى عن أبي عبد الله «ع». و ثالثها: أن العفو ما فضل عن قوت السنه، عن أبي جعفر الباقر، قال: و نسخ ذلك بآيه الزكاه، و به قال السدى.

و رابعها:

أن العفو أطيب المال و أفضله.» «٤»

أقول: نسخ الوجوب لا ينافي بقاء الاقتضاء و الرجحان فيصير واجبا بحكم الحاكم الشرعى، فتأمل.

٩- و فى خراج أبى يوسف: «قد بلغنا عن على بن أبى طالب أنه وضع على أجمه برس أربعة آلاف درهم، و كتب لهم كتابا فى قطعه أدم، و إنما دفعها إليهم على

(١)- الكافى ٤ / ٤١، كتاب الزكاه، باب النوادر، الحديث ٤.

(٢)- سورة الأعراف (٧)، الآية ١٩٩.

(٣)- سورة البقره (٢)، الآية ٢١٩.

(٤)- مجمع البيان ١ / ٣١٦ (الجزء الثانى).

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٤

معامله قصبها.» «١»

أقول: برس بالضم قيل: ناحيه بأرض بابل. و فى القاموس: «قربه بين الكوفه و الحله.» «٢»

و لعل المتتبع يعثر على موارد كثيره من هذا القبيل يستفاد منها جواز وضع الضرائب من قبل حكام الحق.

و يمكن أن يستدل للمقصود بوجهين آخرين أيضا:

[الأول: للإمام أن يعلق إجازة الانتفاع من المشاريع العامه]

الأول: ما أشرنا إليه سابقا من أن للإمام و عمّاله أن يعلقوا إجازة الانتفاع من المشاريع العامه التى يحدثونها من المراسى و المحطّات و الطرق المبلّطه و القناطر و المستشفيات و المعاهد و نحو ذلك على أداء مال خاص مطلقا أو لأمر خاص و بالنسبه إلى أصناف خاصه، فيصير هذا قرارا منهم مع كل مواطن، و من أراد الانتفاع منها فلا محاله يتعين عليه أن يؤدى ما قرره.

[الثانى: ولايه الوالى إن كانت بانتخاب المجتمع فله أن يشترط فى عقد البيعه العامه شرائط خاصه]

الثانى: أن ولايه الوالى إن كانت بانتخاب المجتمع و مبايعتهم له كما قرّبناه فى محله فله أن يشترط فى عقد البيعه العامه شرائط خاصه و منها السماح له لوضع ضرائب خاصه فيتعين عليهم العمل بها. و إن كانت بجعل الشارع فنقول إن جعل الشارع ليس جزافا بل يكون لا- محاله لتنظيم أمور المجتمع و إداره شئونه العامه و جبر نقائصه و سدّ خلّاته، فيجوز للوالى بل يجب عليه

الحكم بكل ما رآه صلاحاً لهم و لنظامهم، و من أهم المصالح تعيين نظام مالي كافل لسدّ جميع الخللّات و الحاجات، و يسمّى هذا القبيل من الأحكام بالأحكام الولائيّه و السلطانيّه فيتعين هذا شرعاً.

و قد جعل الله - تعالى - هذا المنصب الشريف للنبي «ص» حيث قال: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ.» «٣» فإذا كان لكلّ أحد أن يتصرف في نفسه و ماله بعض

(١) - الخراج / ٨٧.

(٢) - القاموس / ٣٤٢.

(٣) - سورة الأحزاب (٣٣)، الآية ٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٥

التصرفات فلا محاله يصير النبي «ص» بمقتضى هذه الآية الشريفه أولى به في هذه التصرفات من نفسه.

و قد عرفت في محله أن مقتضى ولايه الفقيه و خلافته عن رسول الله في الأمور العامه أن يكون له كل

ما كان للنبي «ص» بحق ولايته الشرعية.

اللهم إلهما أن يقال: إن وظيفه الحاكم الإسلامي ليس إلّا تنظيم أمور المجتمع على أساس ما أنزله الله - تعالى - لا على أساس ما يقترحه، وليس الفقيه أولى من نفس النبي الأكرم «ص»، وقد خاطبه الله - تعالى - بقوله: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ.» (١) وبقوله: «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ.» (٢)

و بعبارة أخرى ليس جعل الولاية بداعى الجعل و التشريع، بل بداعى تنفيذ ما أنزل الله - تعالى -، فتدبر. هذا.

و إلى هنا قد تم ما أردنا ذكره فى بيان المنابع الماليه للدوله الإسلاميه المعقود لبيانها الباب الثامن من كتابنا هذا، و قد طال البحث فأعتذر من القراء الكرام.

(١) - سورة النساء (٤)، الآية ١٠٥.

(٢) - سورة المائدة (٥)، الآية ٤٨.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٦

بقيت هنا نكات ينبغى الإشارة إليها:

الأولى: أنه يجب على المسؤولين فى الدوله الإسلاميه إيجاد التوازن بين المنابع الماليه

الموجوده و بين المصارف؛ فيحذف المصارف غير الضروريه و الدوائر الزائده التى تتصدى للأعمال التكراريه أو غير اللازمه و يدغم بعض المؤسسات و الدوائر فى بعض ولا سيما ما يوجب منها صعوبه الأمر على المراجعين و تحمّل المشاق و تضييع الأوقات، و كلّما كانت الدوائر بسيطه ساذجه و المقررات مرنه سهله كانت أجلب لرضايه الناس و علاقتهم برجال الملك و مصادر الأمور، حيث إن أوقات الناس لها قيم كثيره عندهم. فليعتبر من بساطه حكم النبي «ص» و سذاجته و ما وجد فيه الناس من عدل و راحه.

الثانيه: أن الواجب اجتناب المتصددين للمصارف عن التبذير و الإسراف،

إذ لا فرق فى حرمتها بين الأموال الشخصيه و بين الأموال العامه المتعلقة بالمجتمع، بل الأمر فى الأموال العامه أكد، حيث إنها تكون فى أيدي المسؤولين من قبيل الوديعه و الأمانه، و التعدى فيها خيانه:

١- قال الله - تعالى :- «وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا.» «١»

٢- وقال: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.» «٢»

(١) - سورة الإسراء (١٧)، الآية ٢٦ و ٢٧.

(٢) - سورة الأعراف (٧)، الآية ٣١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٧

٣- وقال: «وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ.» «١»

٤- و في الصحيفه السجديه: «اللهم صلّ على محمد و آله و احببني عن السرف و الازدياد و قومني بالبذل و الاقتصاد، و علّمني حسن التقدير، و اقبضني بلطفك عن التبذير.» «٢»

٥- و في البحار عن الخصال بسنده، عن داود الرقي، عن أبي عبد الله «ع»، قال: «إِنَّ الْقَصْدَ أَمْرٌ يَحِبُّهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَ إِنْ السرف يبيغضه حتى طرحك النواه، فإنها تصلح لشيء، و حتى صبّك فضل

٦- و في الوسائل عن الخصال بسنده، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي - عليهم السلام - أنه كتب إلى عمّاله: «أدقوا أقلامكم، وقاربوا بين سطوركم، واحذفوا عنى فضولكم، واقصدوا قصد المعانى. وإياكم والإكثار، فإن أموال المسلمين لا تحتمل الإضرار.» «٤»

فليدقق النظر في هذا الكلام الكتاب والمسؤولون الذين لا يرى منهم دقة ولا محاسبه لا في صرف الأموال من بيت المال ولا في إشغال أوقات الأمة والأئمة.

٧- وفيه أيضا، عن تفسير العياشى، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله «ع»: «أ ترى الله أعطى من أعطى من كرامته عليه، و منع من منع من هوان به عليه؟»

كلّا ولكن المال مال الله يضعه عند الرجل ودائع و جوّز لهم أن يأكلوا قصدا، و يشربوا قصدا، و يلبسوا قصدا، و يركبوا قصدا، و ينكحوا قصدا، و يعودوا بما سوى ذلك على فقراء المؤمنين و يرمّوا به شعثهم، فمن فعل ذلك كان ما يأكل حلالا، و يشرب حلالا، و يركب حلالا، و ينكح حلالا.

و من عدا ذلك كان عليه حراما، ثم قال: «لَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.» أ ترى الله ائتمن رجلا على مال يقول له (خوّل له - تفسير العياشى) أن يشتري فرسا بعشره آلاف درهم و تجزيه فرس

(١) - سورة المؤمن - غافر - (٤٠)، الآية ٤٣.

(٢) - الصحيفه السجادية، الدعاء ٣٠.

(٣) - بحار الأنوار ٣٤٦ / ٦٨ (- طبعه إيران ١٧١ / ٣٤٦)، كتاب الإيمان و الكفر - مكارم الأخلاق، الباب ٨٦ (باب الاقتصاد و ذمّ الإسراف)، الحديث ١٠.

(٤) - الوسائل ٢٩٩ / ١٢، الباب ١٥ من أبواب آداب التجاره، الحديث ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤،

بعشرين درهما، و يشتري جاريه بألف و تجزيه جاريه بعشرين دينارا، ثم قال: **لَا تُشْرَفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ.** «١»

الثالثه: ينبغي أن يجعل الحقوق و المزايا مهما أمكن على حسب الأعمال

و جودتها لا على حسب الأزمنه و الأوقات، إذ على الأول تزيد المسارعه و السباق و المداqqه فى الأعمال، و على الثانى يزيد دفع الوقت و الإهمال كما لا يخفى.

الرابعه: ينبغي أن توجد أرضيه الأمن الفكرى و المالى فى المجالات المختلفه

بحيث يتشوق الناس فى الإنتاجات النافعه و صرف الأموال فيها، و أن يخطط النظام الاقتصادى فى البلاد بنحو يقع رءوس الأموال و الطاقات فى قسمه الإنتاجات لا الخدمات و التجارات إلا بمقدار الضروره.

الخامسه: ينبغي أن يفوض الزراعات و الصناعات و التجارات و المصانع إلى أفراد المجتمع

و الأخصائيين منهم و لا يباشرها الدول مهما أمكن، و لا يتدخلون فيها بالقهر و الإجبار إلا عند الضروره، بل يعطى للأفراد الحريه التامه فى انتخاب الأشغال و النشاطات الاقتصاديه المحللّه، فإن التحديدات توجب أن تفقد الأشخاص اعتمادهم على أنفسهم و يضعف عامل التحرك فى نفوسهم فلا يزدهر الاستعدادات الكامنه و يقل الإنتاجات النافعه جدّا.

و مباشره الحكومات و الدول لها توجب أولا كراهه الأمه و بغضائها فى قبال الحكومه. و ثانيا قلّه الجبايات. و ثالثا احتياج الدوله إلى استخدام موظفين كثيرين.

و رابعا إلى وضع ضرائب كثيره لمصارف الموظفين. و هذه كلها مضره بالرعايا و بالدوله معا.

نعم، تتصدى الدوله للتخطيط الكلى فى المجال الاقتصادى و الإرشاد و الهدايه

(١) - الوسائل ٨ / ٣٦٦، الباب ٢٣ من أبواب أحكام الدوابّ، الحديث ٥؛ و تفسير العياشى ١٣ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٢٩٩

فيه إلى الأصلح و الأنفع و الأحوج، و إيجاد الأرضيه الصالحه و الإمكانيات بقدر الحاجه.

وقد عقد ابن خلدون في الفصل الحادي والأربعين من الفصل الثالث من كتابه الأول فصلاً بديعاً بعنوان أن التجاره من السلطان مضرّه بالرعايا مفسده للجبايه.

وقد ذكرنا نحن محصل كلامه بتناسب ما في أوائل المجلد الثاني من هذا الكتاب نعيده هنا تتيماً للفائدة:

«إن استحداث التجاره و الفلاحه للسلطان غلط عظيم و إدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعدده: فأولاً مضايقه الفلاحين و التجار في شراء الحيوان و البضائع و تيسير أسباب ذلك،

فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، وإذا رافقهم السلطان في ذلك و ماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شىء من حاجاته و يدخل على النفوس من ذلك غم و نكد.

ثم إن السلطان قد يتزعج الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه.

ثم إذا حصل فوائد الفلاحه و حصلت بضائع التجاره فلا ينتظرون به حواله الأسواق و إنفاق البياعات لما يدعوههم إليه تكاليف الدوله فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع و لا يرضون في أثمانها إلا القيم و أزيد فيستوعبون في ذلك ناص أموالهم و تبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامده و ربما تدعوهم الضروره إلى شىء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن.

و ربما يتكرر ذلك على التاجر و الفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه و يتكرر و يدخل به على الرعايا من العنت و المضايقه و فساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى و يؤدي إلى فساد الجبايه.

فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحه و قعد التجار عن التجاره ذهبت الجبايه جملة أو دخلها النقص المتفاحش. و إذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجبايه

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٠

و بين هذه الأرباح القليله و جدها بالنسبه إلى الجبايه أقل من القليل. ثم فيه التعرض لأهل عمرانته و اختلال الدوله بفسادهم و نقصه، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحه و التجاره نقصت و تلاشت بالنفقات، و كان فيها إتلاف أموالهم، فافهم ذلك.» «١» هذا.

و قد

تمت كتابه هذه الأوراق- والله الحمد- في ٢٣ رمضان المبارك ١٤٠٩ في بلده قم المكرمه.

و أنا العبد المفتقر إلى رحمه ربّه الهادي حسينعلی المنتظري النجف آبادی غفر الله له و لوالديه.

(١)- مقدمه ابن خلدون/ ١٩٧، الفصل ٤١ من الفصل ٣ من الكتاب (- ط. أخرى / ٢٨١، الفصل ٤٠).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠١

خاتمه الكتاب نذكر فيها كتاب أمير المؤمنين «ع» و عهده الى مالك الاشر.

إشاره

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٣

سند عهد أمير المؤمنين «ع» الى مالك الاشر

نذكر في خاتمه الكتاب كتاب أمير المؤمنين- عليه السلام- و عهده إلى مالك الأشر المتضمن لأهمّ برامج الحكم الإسلامى و آدابه ليكون ختام الكتاب مسكا.

و نفس مضامين العهد الشريف و محتوياته تكون أقوى شاهد صدق على صدوره إجمالاً عن منبع العلم الإلهى و معدنه، فقد يحسّ القارئ البصير على كل فقره منه مسحه من العلم الإلهى و عقبه من الكلام النبوى كما قال الشريف الرضى «ره» في أول نهج البلاغه.

و قد روى هذا العهد الشريف قبل الشريف الرضى (المتوفى في «٤٠٤» أو «٤٠٦» من الهجره) الحسن بن على بن شعبه (المتوفى في «٣٣٢») في كتاب تحف العقول في باب ما روى عن أمير المؤمنين «ع» باختلاف ما بينه و بين نهج البلاغه، فراجع. «١»

و روى قريبا منه في دعائم الإسلام «٢» بإضافه في أوله، و قال في أوله:

«و عن على «ع» أنه ذكر عهدا، فقال الذى حدثناه: أحسبه من كلام على «ع» إلا أنا روينا عنه أنه رفعه فقال: عهد رسول الله «ص» عهدا كان فيه بعد كلام

(١)- تحف العقول/ ١٢٦ و ما بعدها.

(٢)- دعائم الإسلام / ١ / ٣٥٠، كتاب الجهاد، ذكر ما يجب للأمرء و ما يجب عليهم.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٤

ذكره: قال «ص»، فراجع. و يشبه كون ما فى الدعائم نقلا بالمعنى. هذا.

و فى مصادر نهج البلاغه قال:

«رواه النويرى فى نهايه الأرب باختلاف بسيط جدًّا.» «١»

و فى رجال النجاشى فى أصبغ بن نباته:

«كان من خاصه أمير المؤمنين «ع» و عمّر بعده، روى عنه عهد الأشر و وصيته إلى محمد ابنه، أخبرنا ابن الجندى، عن

على بن همام، عن الحميري، عن هارون بن مسلم، عن الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف، عن الأصمغ بالعهد.» (٢)

و في فهرست الشيخ الطوسي:

«كان الأصمغ من خاصه أمير المؤمنين (ع) و عمّر بعده، و روى عهد مالك الأشر الذي عهده إليه أمير المؤمنين (ع) لما ولّاه مصر... أخبرنا بالعهد ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الحميري، عن هارون بن مسلم و الحسن بن طريف جميعا عن الحسين بن علوان الكلبي، عن سعد بن طريف، عن الأصمغ بن نباته.» (٣)

أقول: فالسندان يلتقيان في الحميري.

و ابن الجندي في سند النجاشي هو أحمد بن محمد بن عمران بن موسى الذي قال هو في حقه: «أستاذنا (ره) ألحقنا بالشيخ في زمانه.»

و على بن همام مجهول لم يذكر في كتب الرجال، و لكن من المظنون جدًا كونه مصحف أبي عليّ محمد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي الثقة جليل القدر.

و الحميري هو عبد الله بن جعفر الحميري الثقة مؤلف قرب الإسناد.

و هارون بن مسلم قال النجاشي في حقه: «ثقه وجه.»

و الحسين بن علوان قال فيه النجاشي و غيره: «عامي ثقه.»

(١) - مصادر نهج البلاغه ٣ / ٤٣٠.

(٢) - رجال النجاشي / ٦ (- ط. أخرى / ٨).

(٣) - الفهرست / ٣٧ (- طبعه أخرى / ٦٢).

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٥

و سعد بن طريف قال الشيخ في رجاله: «و يقال له: سعد الخفاف صحيح الحديث.» و قال النجاشي: «يعرف و ينكر.» و لكن عن ابن الغضائري: أنه ضعيف.

و أصمغ بن نباته قالوا في حقه: «من خاصه أمير المؤمنين (ع) و من أجلاء أصحابه مشكور.»

و أما ابن أبي جيد في سند الشيخ فهو على

بن أحمد بن محمد بن أبي جيد من مشايخ الإجازة، و لعل ذلك يلحقه بالثقات.

و محمد بن الحسن هو ابن الوليد الثقة جليل القدر.

و الحسن بن ظريف كوفي ثقة.

فالظاهر أن السند لا بأس به و إن اختلفوا في سعد بن طريف كما مرّ. هذا.

مضافا إلى شهره العهد و تلقى الأصحاب له بالقبول، و إلى ما مرّ من شهادته متنه على صحته إجمالا، فتدبر. هذا.

و أوصى رجال الدين و الملك المتعهدين بأن يداوموا على مطالعته هذا العهد النفيس و يداقوا في مضامينه و نكاته، و يطبقوا أعمالهم و نشاطاتهم السياسيه و الاجتماعيه على دساتيره و دقائقه. و قد حكى العلامة النائيني - طاب ثراه - في كتاب تنبيه الأمة أن المجتهد الكبير العلامة الفذّ في عصره الحاج الميرزا حسن الشيرازي - قدّس سرّه - كان يداوم على مطالعته هذا العهد القيم.

وفقنا الله - تعالى - للعمل بما يحبّ الله و يرتضيه في جميع الأحوال و به نستعين و عليه الاتكال.

فلنشرع في نقل الكتاب، و قد نقلناه من النسخة المطبوعه بمصر بشرح العلامة الشيخ محمد عبده:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٧

٥٣ و من كتاب له عليه السلام كتبه للأشتر النخعي،

لما ولاه على مصر و اعمالها حين اضطرب [أمر] محمد بن أبي بكر، و هو أطول عهد و أجمع كتبه للمحاسن « ١ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه، حين ولاه مصر: جبايه خراجها، و جهاد عدوّها، و استصلاح أهلها، و عماره بلادها.

أمره بتقوى الله، و إثارة طاعته، و اتباع ما أمر به في كتابه: من فرائضه، و سننه، التي لا يسعد أحد إلّا باتّباعها، و لا يشقى إلّا مع جحودها و إضاعتها؛

و أن ينصر

اللّٰه سبحانه بقلبه و يده و لسانه؛ فإنّه، جلّ اسمه، قد تكفّل بنصر من نصره، و إعزاز من أعزّه.

و أمره أن يكسر نفسه من الشّهوات و يزعها عند الجمحات «٢»؛ فإنّ النّفس أمّاره بالسوء، إلّا ما رحم اللّٰه.

(١)- و راجع تحف العقول ص ١٢٦، إذ يوجد فيما نقله من هذا العهد فقرات مفيدة ليست في نهج البلاغه، و وفاه مؤلفه كما مرّ في «٣٣٢» و وفاه الرضى في «٤٠٤» أو «٤٠٦».

(٢)- يزعها أى يكفّها عن مطامعها.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٨

ثمّ اعلم، يا مالک أتى قد وجّهتک إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلک من عدل و جور، و أنّ النّاس ينظرون من أمورک في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاية قبلک، و يقولون فيک ما كنت تقول فيهم، و إنّما يستدلّ على الصّالحين بما يجرى اللّٰه لهم على ألسن عباده، فليکن أحبّ الذّخائر إليك ذخيره العمل الصّالح، فاملک هواک و شحّ بنفسک عمّا لا يحلّ لک فإنّ الشّحّ بالنّفس الإنصاف منها فيما أحبّت أو کرهت.

و أشعر قلبک الرّحمه للرّعيه، و المحبّه لهم، و اللّطف بهم، و لا تكوننّ عليهم سبعا ضاريا «١» تغتمم أکلهم فإنّهم صنفان: إمّا أخ لک في الدّين، أو نظير لک في الخلق، يفرط منهم الزّلل، و تعرض لهم العلل، و يؤتّى على أيديهم في العمد و الخطأ فأعطهم من عفوک و صفحک مثل اللّذی تحبّ أن يعطیک اللّٰه من عفوه و صفحه، فإنّک فوقهم و والى الأمر عليك فوقک، و اللّٰه فوق من ولّاک! و قد استکفاک أمرهم و ابتلاک بهم، و لا تنصبنّ نفسک لحرب اللّٰه فإنّه لا یدى لک بنقمته

«٢»، و لا- غنى بك عن عفوهِ و رحمته، و لا تندمّ على عفوهِ، و لا تبجحنّ بعقوبه «٣»، و لا تسر عنّ إلى بادره «٤» وجدت منها مندوحه، و لا- تقولنّ إني مؤمّر آمر فأطاع فإنّ ذلك إدغال في القلب، و منهكه للدين، و تقرب من الغير. «٥» و إذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهه أو مخيله فانظر إلى عظم ملك الله فوقك و قدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك؛ فإنّ ذلك يطامن إليك من طماحك، و يكفّ عنك من غربك، و يفى ء إليك بما عزب عنك من عقلك. «٦»

إيّاك و مساماه الله في عظمته «٧» و التّشبه به في جبروته؛ فإنّ الله يذلّ كلّ جبار، و يهين كلّ مختال.

(١)- ضرى الكلب بالصيد: تعودهِ و أولع به، تطعم بلحمه و دمه.

(٢)- أي لا تقدر على دفع نغمته.

(٣)- بجح بالشى ء: فرح به.

(٤)- البادره: ما بيدر من الحدّه عند الغضب.

(٥)- الإدغال: إدخال الفساد. و المنهكه: المضعفه. و الغير بالكسر فالفتح: حوادث الدهر.

(٦)- الطماح: الجماح. و يطامن منه: يخفض منه. و الغرب: الحدّه. و يفى ء: يرجع.

(٧)- المساماه: المغالبه في السموّ و العلوّ.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٠٩

أنصف الله و أنصف التّياس من نفسك و من خاصّه أهلك و من لك فيه هوى من رعيتك؛ فإنّك إلّا تفعل تظلم! و من ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عبادهِ، و من خاصمه الله أدحض حجّته و كان لله حربا حتّى ينزع أو يتوب و ليس شى ء أدعى إلى تغيير نعمه الله و تعجيل نغمته من إقامه على ظلم، فإنّ الله سميع دعوه المضطهدين و هو للظالمين

و ليكن أحبّ الأمور إليك أوسطها في الحقّ، و اعتمّها في العدل و أجمعها لرضا الرّعيّه، فإنّ سخط العامّه يجحف برضا الخاصّه «١» و إنّ سخط الخاصّه يغتفر مع رضا العامّه.

و ليس أحد من الرّعيّه أثقل على الوالى مثونه في الرّخاء و أقلّ معونه له في البلاء، و أكره للانصاف، و أسأل بالالْحاف و أقلّ شكرا عند الاعطاء، و أبطأ عذرا عند المنع، و أضعف صبورا عند ملّيات الدّهر من أهل الخاصّه و إنّما عماد الدّين و جماع المسلمين و العده للأعداء العامّه من الأمّه، فليكن صغوك لهم، و ميلك معهم.

و ليكن أبعد رعيّتك منك و أشنأهم عندك أطلبهم لمعايب النّاس فإنّ في النّاس عيوباً الوالى أحقّ من سترها، فلا تكشفنّ عمّا غاب عنك منها فإنّما عليك تطهير ما ظهر لك، و الله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العوره ما استطعت يستر الله منك ما تحبّ ستره من رعيّتك أطلق عن النّاس عقده «٢» كلّ حقد، و أقطع عنك سبب كلّ وتر، و تغاب عن كلّ ما لا يصحّ لك و لا تعجلنّ إلى تصديق ساع «٣»؛ فإنّ السّاعى غاش، و إن تشبّه بالنّاصحين.

و لا تدخلنّ في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل و يعدك الفقر، و لا جانا يضعفك عن الأمور، و لا حريصا يزيّن لك الشّره «٤» بالجور، فإنّ البخل و الجبن و الحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظّن بالله!

(١) - يجحف برضا الخاصّه، أى يذهب به و يفنى أساسه.

(٢) - أى أزل عن قلوبهم علل الأحقاد بحسن السيره معهم.

(٣) - الوتر: العداوه. و التغابى: التغافل. و السّاعى: النمام.

(٤) - الشّره: بالتحريك: أشدّ الحرص.

وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيرا، و من شركهم فى الآثام فلا يكونن لك بطانه فإنهم أعوان الأئمه، و إخوان الظلمه، و أنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم و نفاذهم، و ليس عليه مثل آصارهم و أوزارهم ممن لم يعاون ظالما على ظلمه و لا- آثما على إثمه، أولئك أخف عليك مئونته، و أحسن لك معونه، و أحنى عليك عطفها، و أقلّ لغيرك إلفا «١»، فاتخذ أولئك خاصه لخلواتك و حفلاتك، ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم بمرّ الحقّ لك و أقلّهم مساعده فيما يكون منك ممّا كره الله لأوليائه واقعا [ذلك] من هواك حيث وقع. و الصق بأهل الورع و الصّيدق، ثم رضهم على أن لا يطروك و لا يبجحوك بباطل لم تفعله «٢»، فإنّ كثره الإطراء تحدث الزّهو و تدنى من العزّه.

و لا يكونن المحسن و المسىء عندك بمنزله سواء؛ فإنّ فى ذلك تزهيدا لأهل الاحسان فى الاحسان، و تدريبا لأهل الإساءه على الاساءه! و ألزم كلّما منهم ما ألزم نفسه. و اعلم أنّه ليس شىء بأدعى إلى حسن ظنّ راع برعيته من إحسانه إليهم و تخفيفه المؤونات عليهم، و ترك استكراهه إيّاهم على ما ليس [له] قبلهم فليكن منك فى ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظنّ برعيّتك، فإنّ حسن الظنّ يقطع عنك نصبا طويلا و إنّ أحقّ من حسن ظنّك به لمن حسن بلاؤك عنده، و إنّ أحقّ من ساء ظنّك به لمن ساء بلاؤك عنده.

و لا تنقض سنّه صالحه عمل بها صدور هذه الأئمه، و اجتمعت بها الألفه، و صلحت عليها الرعيّه؛ و لا تحدثن سنّه تضرّ بشىء من ماضى تلك السنن فيكون الأجر لمن سنّها، و الوزر

عليك بما نقضت منها.

و أكثر مدارسه العلماء، و منافته الحكماء «٣» فى تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، و إقامه ما استقام به الناس قبلك.

و اعلم أنّ الرعيه طبقات لا يصلح بعضها إلّا ببعض، و لا غنى ببعضها عن بعض: فمنها

(١) - الأحنى: الأميل و الأعطف. و الإلف بالكسر: الألفه.

(٢) - أى عوّدهم على أن لا يزيدوا فى مدحك و يفرحوك بنسبه عمل عظيم لم تفعله.

(٣) - المنافته: المحادثه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١١

جنود الله، و منها كتاب العامه و الخاصه، و منها قضاء العدل و منها عمال الإنصاف و الرّفق، و منها أهل الجزيه و الخراج من أهل الذّمه و مسلمه الناس، و منها التجّار و أهل الصّناعات، و منها الطبقة السفلى من ذوى الحاجه و المسكنه، و كلّ قد سمى الله [له] سهمه. و وضع على حدّه فريضه فى كتابه أو سنّه نبيّه - صلى الله عليه و آله و سلّم - عهدا منه عندنا محفوظا.

فالجنود، باذن الله، حصون الرعيه، و زين الولاه، و عزّ الدين، و سبل الأمن، و ليس تقوم الرعيه إلّا بهم، ثمّ لا قوام للجنود إلّا بما يخرج الله لهم من الخراج الذى يقوون به على جهاد عدوّهم، و يتعمدون عليه فيما يصلحهم، و يكون من وراء حاجتهم، ثمّ لا قوام لهذين الصّينفين إلّا بالصّيف الثالث من القضاء و العمال و الكتاب، لما يحكمون من المعاهد «١» و يجمعون من المنافع، و يؤتمنون عليه من خواصّ الأمور و عوامها و لا- قوام لهم جميعا إلّا بالتّجار و ذوى الصّيناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم و يقيمونه من أسواقهم، و يكفونهم من التّرفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم،

ثمَّ الطَّبَقَةُ السَّيْفِيَّةُ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكِنَةِ الَّذِينَ يَحَقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ سَعَةٍ، وَ لِكُلِّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يَصْلُحُهُ. وَ لَيْسَ يَخْرُجُ الْوَالِي مِنْ حَقِيقَتِهِ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِهْتِمَامِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ، وَ تَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَى لُزُومِ الْحَقِّ، وَ الصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيمَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ.

فَوَلِّ مَنْ جُنُودَكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِأِمَامِكَ، وَ أَنْقَاهُمْ جِيًّا «٢» وَ أَفْضَلَهُمْ حِلْمًا: مَنْ يَبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ، وَ يَسْتَرِيحُ إِلَى الْعِذْرِ، وَ يِرَأُفُ بِالضَّعْفَاءِ، وَ يَنْبُو عَلَى الْأَقْوِيَاءِ «٣» وَ مَنْ لَا يَثِيرُهُ الْعِنْفُ، وَ لَا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ.

ثمَّ الصَّقُّ بِذَوِي [الْمَرْوَاتِ] الْأَحْسَابِ وَ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَ السُّوَابِقِ الْحَسَنَةِ،

(١) - هذا و ما بعده نشر على ترتيب اللف؛ فالمعاهد: العقود و المعاهدات، و إحكامها شأن القضاء. و جمع المنافع شأن العمال. و المؤتمنون هم الكتاب.

(٢) - الجيب: طوق القميص، و نقى الجيب أى طاهر الصدر و القلب.

(٣) - الحلم: العقل. و ينبو أى يشتد.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١٢

ثمَّ أَهْلَ النَّجْدَةِ وَ الشَّجَاعَةِ وَ السَّيِّئِ خَاءِ وَ السَّيِّئِ مَاحِهِ؛ فَانْتَهَمَ جَمَاعٌ مِنَ الْكِرْمِ، وَ شَعْبٌ مِنَ الْعَرَفِ، ثُمَّ تَفَقَّدَ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الْوَالِدَانُ مِنْ وَلَدِهِمَا، وَ لَا يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوِيَّتُهُمْ بِهِ «١» وَ لَا تَحْقِرَنَّ لَطْفًا تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَ إِنْ قَلَّ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ، وَ حَسَنِ الظَّنِّ بِكَ. وَ لَا تَدْعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمْ اتِّكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا؛ فَإِنَّ لِّلْسِيرِ مِنْ لَطْفِكَ مَوْضِعًا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَ لِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ.

و ليكن آثر رءوس جنديك عندك من و اساهم فى معونته؛ و أفضل عليهم من جدته، بما

يسعهم و يسع من وراءهم من خلوف أهليهم، حتى يكون همهم همًا واحدًا في جهاد العدو؛ فإن عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك.

و إن أفضل قره عين الولاة استقامه العدل في البلاد، و ظهور موده الرعيه، و إنه لا تظهر مودتهم إلا بسلامه صدورهم، و لا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم على ولاة الأمور و قلبه استئفال دولهم، و ترك استبطاء انقطاع مدتهم؛ فافسح في آمالهم و واصل في حسن الثناء عليهم و تعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم؛ فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع، و تحرض التاكل، إن شاء الله.

ثم اعرف لكل امرئ منهم ما أبلى، و لا تضيفن بلاء امرئ إلى غيره، و لا تقصيرن به دون غايه بلائه، و لا يدعونك شرف امرئ إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا، و لا ضعه امرئ إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيما.

و اردد إلى الله و رسوله ما يضلحك «٢» من الخطوب و يشتبه عليك من الأمور؛ فقد قال الله تعالى لقوم أحب إرشادهم: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ فَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ: الأخذ بمحكم كتابه، و الرَّدُّ إلى الرسول: الأخذ بسنته الجامعه غير المفترقه.

ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته في نفسك ممن لا تضيق به الأمور

(١) - تفاقم الأمر: اشتد.

(٢) - ضلعه: ضرب في ضلعه، و أضلعه: أثقله. و المراد ما يشكل عليك.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١٣

و لا تمحكه الخصوم «١» و لا يتمادى في الزلّه، و لا يحصر من الفى ء إلى الحق إذا عرفه «٢»، و لا تشرف

نفسه على طمع و لا- يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه؛ و أوقفهم فى الشبهات و آخذهم بالحجج، و أقلهم تبرّما «٣» بمراجعته الخضم، و أصبرهم على تكشّف الأمور، و أصرمهم عند اتّضح الحكم؛ ممّن لا يزدديه إطراء «٤»، و لا يستميله إغراء، و أولئك قليل، ثمّ أكثر تعاهد قضائه و افسح له فى البذل ما يزيل علته، و تقلّ معه حاجته إلى الناس، و أعطه من المنزل له لذيك ما لا يطمع فيه غيره من خاصّةتك ليأمن بذلك اغتيال الرّجال له عندك، فانظر فى ذلك نظرا بليغا؛ فإنّ هذا الدّين قد كان أسيرا فى أيدي الأشرار:

يعمل فيه بالهوى، و تطلب به الدّنيا.

ثمّ انظر فى أمور عمالك فاستعملهم اختبارا، و لا تولّهم محاباه و أثره؛ فإنّهم جماع من شعب الجور و الخيانه؛ و توخّ منهم أهل التّجربه و الحياء من أهل البيوتات الصّالحه و القدم فى الإسلام المتقدّمه فإنّهم أكرم أخلاقا، و أصحّ أعراضا؛ و أقلّ فى المطامع إشرافا، و أبلغ فى عواقب الأمور نظرا. ثمّ أسبغ عليهم الأرزاق فإنّ ذلك قوّه لهم على استصلاح أنفسهم، و غنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، و حجّبه عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك ثمّ تفقّد أعمالهم و ابعث العيون من أهل الصّدق و الوفاء عليهم، فإنّ تعاهدك فى السّرّ لأموهم حدوه «٥» لهم على استعمال الأمانه و الرّفق بالرّععيه و تحفّظ من الأعوان فإنّ أحد منهم بسط يده إلى خيانه اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا فبسطت عليه العقوبه فى بدنه، و أخذته بما أصاب من عمله، ثمّ نصبته بمقام المذلّه، و وسمته بالخيانه، و قلّدتة عار التّهمه.

و تفقّد أمر الخراج بما يصلح أهله؛

فإنّ في صلاحه و صلاحهم صلاحاً لمن سواهم؛ و لا صلاح لمن سواهم إلّا بهم، لأنّ النّاس كلّهم عيال على الخراج و أهله. و ليكن

(١) - أمحكه: أغضبه و جعله لجوجاً.

(٢) - أى لا يضيق صدره من الرجوع إلى الحقّ.

(٣) - التبرّم: الملل و الضجر.

(٤) - أصرمهم: أقطعهم للخصومه. لا يزدنيه إطراء: لا يستخفه زياده الثناء.

(٥) - الحدوه: الحثّ.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١٤

نظرك في عماره الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنّ ذلك لا يدرك إلّا بالعماره، و من طلب الخراج بغير عماره أخرج البلاد و أهلها العباد، و لم يستقم أمره إلّا قليلاً؛ فإن شكوا ثقلاً أو عله أو انقطاع شرب أو باله أو إحاله أرض «١» اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش خففت عنهم بما تروا أن يصلح به أمرهم. و لا يثقلنّ عليك شىء خففت به المؤونه عنهم فإنّه ذخر يعودون به عليك في عماره بلادك، و تزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم، و تبجحك باستفاضه العدل فيهم معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم «٢» و الثقه منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقتك بهم، فربّما حدث من الأمور ما إذا عوّلت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبه أنفسهم به فإنّ العمران محتمل ما حملته، و إنّما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها، و إنّما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاه على الجمع و سوء ظنّهم بالبقاء، و قلّه انتفاعهم بالعبر.

ثمّ انظر في حال كتابك قولّ على أمورك خيرهم؛ و اخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدهم و أسرارهم بأجمعهم لوجوه صالح الأخلاق ممّن لا تبطره الكرامه فيجترئ بها عليك في خلاف لك بحضره ملاً، و لا

تقصر به الغفله عن إيراد مكاتبات عمالك عليك و إصدار جواباتها على الصواب عنك فيما يأخذ لك و يعطى منك، و لا يضعف عقدا اعتقده لك، و لا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك، و لا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور؛ فإنّ الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل، ثم لا يكن اختيارك إياهم على فراستك و استنامتك «٣» و حسن الظنّ منك؛ فإنّ الرجال يتعرّفون لفراسات الولاه بتصنّعهم و حسن خدمتهم، و ليس وراء ذلك من النصيحة و الأمانه شىء، و لكن اختبرهم بما ولّوا للصالحين قبلك: فاعمد لأحسنهم كان في العامه أثرا، و أعرفهم بالأمانه وجها، فإنّ ذلك دليل على نصيحتك لله و لمن وليت أمره، و اجعل لرأس كلّ أمر من أمورك رأسا

(١) - الثقل: ثقل الخراج المضروب. و البالّه: ما يبلّ الأرض من المطر. و إحاله الأرض: تحويلها البدور إلى الفساد.

(٢) - الإجمام: الإراحة.

(٣) - الفراسه: حسن النظر. و استنام إلى الشىء: سكن إليه سكنو النائم، و المقصود أن لا يكون انتخابك تابعا لميلك الخاص و حسن ظنك.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١٥

منهم لا يقهره كبيرها، و لا يتشّت عليه كثيرها، و مهما كان في كتابك من عيب فتغايبت عنه ألزمته.

ثم استوص بالتجار و ذوى الصّناعات و أوص بهم خيرا: المقيم منهم و المضطرب بماله، و المترفق ببدنه؛ فإنّهم موادّ المنافع، و أسباب المرافق و جلبابها من المباعد و المطارح في برك و بحرك و سهلك و جبلك، و حيث لا يلتئم الناس لمواضعها و لا يجترءون عليها؛ فإنّهم سلم لا تخاف باثقتة «١» و صلح لا تخشى غائلته، و تفقد أمورهم بحضرتك و في حواشى بلادك.

اعلم- مع ذلك- أنّ في كثير منهم ضيقا فاحشا، و شحّا قبيحا و احتكارا للمنافع، و تحكّما في البياعات، و ذلك باب مضرّه للعامة و عيب على الولاة؛ فامنع من الاحتكار فإنّ رسول الله، صلّى الله عليه و آله و سلّم، منع منه. و ليكن البيع بيعا سمحا: بموازين عدل، و أسعار لا- تجحف بالفريقين من البائع و المبتاع فمن قارف حكره بعد نهيك إياه فنكّل به؛ و عاقبه في غير إسراف.

ثمّ الله الله في الطبقة السّيفلى من الّذين لا حيله لهم من المساكين و المحتاجين و أهل البؤسى و الزّمنى «٢» فإنّ في هذه الطبقة قانعا و معترّا «٣»؛ و احفظ لله ما استحفظك من حقّه فيهم، و اجعل لهم قسما من بيت مالك، و قسما من غلّات صوافى الإسلام في كلّ بلد؛ «٤» فإنّ للأقصى منهم مثل الّذى للأدنى، و كلّ قد استرعت حقّه؛ فلا يشغلنك عنهم بطر «٥» فإنّك لا تعذر بتضييعك التّافه «٦» لإحكامك الكثير المهمّ، فلا تشخص همّك عنهم و لا تصعّر «٧» خدّك لهم، و تفقّد أمور من لا يصل إليك منهم ممّن

(١)- البائقة: الداهية.

(٢)- البؤسى: شدّه الفقر. و الزمنى جمع زمين: المصاب بالزمانه.

(٣)- القانع: الخاضع بالسؤال. و المعترّ: المتعرض للعطاء بلا سؤال.

(٤)- الصوافى جمع الصافيه، و هى أرض الغنيمه.

(٥)- البطر: طغيان النعمه.

(٦)- التافه: القليل الحقيق.

(٧)- صعّر خدّه: أماله كبرا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١٦

تقتمه العيون «١» و تحقره الرّجال، ففرّغ لأولئك ثقتك من أهل الخشيه و التّواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثمّ اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه «٢»؛ فإنّ هؤلاء من بين الرّعيّه أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، و كلّ فأعذر

إلى الله في تأديبه حقّه إليه، و تعهّد أهل اليتيم و ذوى الرّقه فى السنّ ممّن لا- حيله له، و لا- ينصب للمسأله نفسه، و ذلك على الولاه ثقيل [و الحقّ كلّه ثقيل] و قد يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبه فصبروا أنفسهم، و وثقوا بصدق موعود الله لهم.

و اجعل لذوى الحاجات منك قسما تفرّغ لهم فيه شخصك، و تجلس لهم مجلسا عامّا فتتواضع فيه لله المذى خلقك، و تفعد عنهم جندك و أعوانك من أحراسك و شرطك حتّى يكلمك متكلمهم غير متتبع «٣»، فإنّى سمعت رسول الله، صلى الله عليه و آله و سلّم، يقول فى غير موطن: (لن تقدّس أمّه لا يؤخذ للضعيف فيها حقّه من القوى غير متتبع) ثمّ احتمل الخرق منهم و العى «٤»، و نَحّ عنهم الضيق و الأنف يبسط الله عليك بذلك أكناف رحمته، و يوجب لك ثواب طاعته، و أعط ما أعطيت هنيئًا، و امنع فى إجمال و إعدار!

ثمّ أمور من أمورك لا بدّ لك من مباشرتها: منها إجابته عمالك بما يعيا عنه كتابك، و منها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك «٥»، و أمض لكلّ يوم عمله؛ فإنّ لكلّ يوم ما فيه، و اجعل لنفسك فيما بينك و بين الله أفضل تلك المواقيت، و أجزل تلك الأقسام و إن كانت كلّها لله إذا صلحت فيها النّية، و سلمت منها الرّعيه.

و ليكن فى خاصّه ما تخلص به لله دينك: إقامه فرائضه الّتى هى له خاصّه. فأعط الله من بدنك فى ليلك و نهارك، و وفّ ما تقرّبت به إلى الله من ذلك كاملا غير مثلوم

(١)- تقتحمه العيون: تزدرية و تحتقره.

(٢)- الإعدار: الاجتهاد فى

أداء الحق بحيث تكون معذورا.

(٣)- التمتع في الكلام: التردد فيه من عجز و عي.

(٤)- الخرق بالضم: العنف. و العي: العجز عن النطق.

(٥)- حرج: ضاق.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣١٧

و لا- منقوص بالغا من بدنك ما بلغ، و إذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منقرا و لا مضيعا فإن في الناس من به العله و له الحاجه. و قد سألت رسول الله، صلى الله عليه و آله و سلم، حين وجهني إلى اليمن كيف أصلى بهم؟ فقال «صلّ بهم كصلاه أضعفهم، و كن بالمؤمنين رحيمًا».

و أمّا بعد، فلا- تطولن احتجاجك عن رعيتك؛ فإن احتجاج الولاه عن الرعيه شعبه من الضيق، و قلّه علم بالأمر، و الاحتجاج منهم يقطع عنهم علم ما احتجوا دونه فيصغر عندهم الكبير، و يعظم الصغير، و يقبح الحسن و يحسن القبيح، و يشاب الحقّ بالباطل؛ و إنّما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، و ليست على الحقّ سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب، و إنّما أنت أحد رجلين: إمّا امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحقّ فقيم احتجاجك من واجب حقّ تعطيه؟ أو فعل كريم تسديه، أو مبتلى بالمنع فما أسرع كفّ الناس عن مسألتك إذا يسوا من بذلك مع أنّ أكثر حاجات الناس إليك ممّا لا مئونه فيه عليك من شكاه مظلّمه أو طلب إنصاف في معامله.

ثمّ إنّ للوالي خاصّه و بطانه فيهم استنثار، و تناول، و قلّه إنصاف في معامله فاحسم مادّه أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال و لا تقطن لأحد من حاشيتك و حامتك قطيعه و لا يطمعن منك في اعتقاد عقده تضرّ بمن يليها من الناس

فى شرب أو عمل مشترك يحملون مؤنثه على غيرهم فىكون مهناً ذلك لهم دونك و عىه علىك فى الدنيا و الآخره.

و ألزم الحق من لزمه من القرب و البعید، و كن فى ذلك صابراً محتسباً، واقعا ذلك من قرابتك و خاصیتك حیث وقع؛ و ابتغ عاقبته بما یتقل علىك منه؛ فإن مغبته ذلك محموده.

و إن ظنت الرعیه بك حیفا فأصحر لهم بعذرک، و اعدل عنك ظنونهم بإصهارك؛ فإن فى ذلك ریاضه منك لنفسك و رفقا برعیتك، و إعدارا تبلغ به حاجتك من تقویمهم على الحق.

و لا تدفعن صلحا دعاك إلیه عدوك [و] لله فىه رضا؛ فإن فى الصیلمح دعه لجنودك و راحه من همومك، و أمنا لبلادك، و لكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه؛ فإن العدو ربما قارب لیتغفل فخذ بالحزم، و آتهم فى ذلك حسن الظن. و إن عقدت بینك

دراسات فى ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۳۱۸

و بین عدوك عقده أو ألبسته منك ذمه فحط عهدك بالوفاء، و اراع ذمتك بالأمانه، و اجعل نفسك جنه دون ما أعطیت؛ فإنه لیس من فرائض الله شىء الناس أشد علیه اجتماعا مع تفرق أهوائهم و تشتت آرائهم من تعظیم الوفاء بالعهود و قد لزم ذلك المشركون فیما بینهم دون المسلمین لما استولوا من عواقب الغدر «۱» فلا تغدرن بذمتك و لا تخسن بعهدك «۲» و لا تختلن عدوك؛ فإنه لا یجترئ على الله إلا جاهل شقی. و قد جعل الله عهده و ذمته أمنا أفضاه بین العباد برحمته، و حریما یسكنون إلى منعه، و یتفیضون إلى جواره فلا إدغال و لا مدالسه «۳» و لا خداع فیه، و لا تعقد عقدا

تَجَوِّز فِيهِ الْعَلَلُ، وَ لَا تَعْوَلَنَّ عَلَى لِحْنِ قَوْلِ بَعْدِ التَّأْكِيدِ وَ التَّوَثُّقِ، وَ لَا يَدْعُونَكَ ضَيْقَ أَمْرٍ لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدَ اللَّهِ إِلَى طَلْبِ انْفِسَاخِهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ؛ فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَى ضَيْقِ أَمْرٍ تَرَجُّوْا انْفِرَاجَهُ وَ فَضْلَ عَاقِبَتِهِ خَيْرٌ مِنْ غَدْرِ تَخَافُ تَبِعْتَهُ، وَ أَنْ تَحِيْطَ بِكَ مِنَ اللَّهِ فِيهِ طَلْبُهُ، فَلَا تَسْتَقِيلُ فِيهَا دُنْيَاكَ وَ لَا آخِرَتَكَ. «٤»

إِيَّاكَ وَ الدِّمَاءَ وَ سَفْكَهَا بِغَيْرِ حَلِّهَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْنَى لِنَقْمِهِ، وَ لَا- أَعْظَمُ لِتَبِعِهِ، وَ لَا أُحْرَى بِزَوَالِ نِعْمِهِ وَ انْقِطَاعِ مَدَّةِ؛ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا، وَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ مَبْتَدِئٌ بِالْحَكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تَقْوِينَ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَضْعِفُهُ وَ يُوْهِنُهُ بَلْ يَزِيلُهُ وَ يَنْقُلُهُ، وَ لَا عِذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَ لَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ؛ لِأَنَّ فِيهِ قَوْدَ الْبَدَنِ، وَ إِنْ ابْتَلَيْتَ بِخَطِيئَةٍ وَ أَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ تَوَدَّى بِالْعُقُوبَةِ؛ فَإِنَّ فِي الْوَكْزِ مَا فَوْقَهَا مَقْتَلُهُ، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَهُ سُلْطَانَكَ عَنْ أَنْ تَوَدَّى إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ.

وَ إِيَّاكَ وَ الْإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ، وَ الثَّقَةَ بِمَا يَعْجِبُكَ مِنْهَا، وَ حَبَّ الْإِطْرَاءِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرُصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ.

(١)- أَى وَجَدُوا عَوَاقِبَ الْغَدْرِ وَ بَيْلِهِ.

(٢)- خَاسَ بَعْدَهُ: نَقَضَهُ. وَ الْخَتْلُ: الْخِدَاعُ.

(٣)- الْإِدْغَالُ: الْإِفْسَادُ. وَ الْمَدَالِسَةُ: الْخِيَانَةُ.

(٤)- أَى تَخَافُ أَنْ تَحِيْطَ بِكَ مِنَ اللَّهِ مَطَالِبَهُ بِحَقِّهِ فِي الْوَفَاءِ بِحَيْثُ لَا- يُمْكِنُكَ التَّخَلُّصُ مِنْهُ بِمَطَالِبِهِ الْعَفْوُ مِنْهُ فِي دُنْيَاكَ أَوْ آخِرَتِكَ.

دِرَاسَاتُ فِي وِلَايَةِ الْفَقِيهِ وَ فَقْهِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ج ٤، ص: ٣١٩

وَ إِيَّاكَ وَ الْمَنْ عَلَى رِعْيَتِكَ بِإِحْسَانِكَ، أَوْ التَّرْتِيدِ فِيمَا كَانَ مِنْ فَعْلِكَ «١» أَوْ أَنْ تَعْدَهُمْ

فتتبع موعدك بخلفك، فإنَّ المنَّ يبطل الإحسان، و التَّزَيُّد يذهب بنور الحقِّ، و الخلف يوجب المقت عند الله و النَّاس قال الله تعالى: كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ.

و إِيَّاكَ و العجله بالأمر قبل أوانها، أو التَّسَقُّط فيها عند إمكانها «٢» أو اللِّجَاجه فيها إذا تنكَّرت أو الوهن عنها إذا استوضحت. فضع كلَّ أمر موضعه، و أوقع كلَّ أمر موقعه.

و إِيَّاكَ و الاستشثار بما النَّاس فيه أسوه، «٣» و التَّغَابِي عَمَّا تعنى به «٤» مِمَّا قد وضح للعيون؛ فَإِنَّه مأخوذ منك لغيرك؛ و عَمَّا قليل تنكشف عنك أغطيه الأمور، و ينتصف منك للمظلوم؛ املك حميَّه أنفك «٥»، و سوره حدِّك، و سطوه يدك، و غرب لسانك؛ و احترس من كلِّ ذلك بكفِّ البادره، و تأخير السِّطوه، حتَّى يسكن غضبك فتملك الاختيار، و لن تحكم ذلك من نفسك حتَّى تكثر همومك بذكر المعاد إلى ربِّك.

و الواجب عليك أن تتذكَّر ما مضى لمن تقدّمك من حكومه عادله، أو سنّه فاضله، أو أثر عن نبينا صلّى الله عليه و آله و سلّم، أو فريضه فى كتاب الله، فتقتدى بما شاهدت ممّا عملنا [به] فيها، و تجتهد لنفسك فى اتّباع ما عهدت إليك فى عهدى هذا، و استوثقت به من الحجّج لنفسى عليك؛ لكيلا تكون لك عله عند تسرّع نفسك إلى هواها. و أنا أسأل الله بسعه رحمته، و عظيم قدرته على إعطاء كلِّ رغبه أن يوفّقنى و إِيَّاكَ لما فيه رضاه من الاقامه على العذر الواضح إليه و إلى خلقه، مع حسن الثّناء فى العباد، و جميل الأثر فى البلاد، و تمام النّعمه، و تضعيف الكرامه «٦»، و أن يختم لى و لك بالسّعاده و

الشَّهادَة، إنا إليه راجعون. و السَّلام على رسول الله- صَلَّى اللهُ عليه و آله الطَّيِّبين الطاهرين و سلَّم تسليمًا كثيرًا، و السَّلام.

(١)- التَّريُّد: إظهار الزيادة في الأعمال عن الواقع منها.

(٢)- التَّسَقُّط فيها: التهاون فيها.

(٣)- أى تخصَّص نفسك بشىء من الحقوق العامه التى تجب فيها المساواه.

(٤)- التَّغابى عما تعنى به: التَّغافل عمَّا يجب أن يهتمَّ به.

(٥)- أى املك نفسك عند الغضب.

(٦)- أى جعلها أضعافًا.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢١

الفهارس العامه

اشاره

١- أبواب الكتاب و فصولها إجمالًا.

٢- الموضوعات على ترتيب حروف التهجى.

٣- مصادر التحقيق.

٤- الآيات الكريمه.

٥- الروايات الشريفه.

٦- أسماء النبى و بنته الزهراء و الأئمه- صلوات الله عليهم أجمعين.

٧- الأعلام و الرواه.

٨- القبائل، الطوائف، الجماعات، الفرق و المذاهب.

٩- الكتب الوارده فى المتن.

١٠- الأماكن و البقاع.

١١- الأيام و الحوادث.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢٣

فهرس أبواب الكتاب و فصولها إجمالاً حسب ترتيبها فى الكتاب

يشتمل الكتاب على مقدمه و ثمانية أبواب و خاتمه:

المقدمه و فيها إشاره إجمالیه إلى ضروره الحكومه و أنحائها الدارجه، و الحكومه الإسلاميه و ولاية الفقيه و أبواب الكتاب و فصوله. ج ١ / ٣ - ٢٣

الباب الأول فيما يقتضيه الأصل، و حكم العقل فى المسأله إجمالاً مع قطع النظر عما ورد فى الكتاب و السنه ج ١ / ٢٥ - ٣١

الباب الثانى فى ثبوت الولاية للنبي الأكرم و للأئمه المعصومين سلام الله عليهم أجمعين و الإشاره الى انحاء الولاية ج ١ / ٣٣ - ٨١

الباب الثالث فى بيان لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار و لو فى عصر الغيبه بل كونها من ضروريات الإسلام و مما أوجب الله - تعالى - تأسيسها و الحفاظ عليها مع الإمكان. ج ١ / ٨٣ - ٢٥٦

و يشتمل هذا الباب على فصول أربعة:

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢٤

الفصل الأول: فى ذكر كلمات بعض العلماء و الأعظم المدعين للإجماع فى المسأله. ج ١ / ٨٥ - ٨٨

الفصل الثانى: فى سير إجمالى فى روايات الفقه الإسلامى و فتاوى الأصحاب التى يظهر منها إجمالاً سعه دائره الإسلام و جامعته لجميع شئون الإنسان و أنّ الحكومه داخله فى نسجه و نظامه و لا يجوز تعطيلها فى عصر و لا مكان. و يشتمل هذا الفصل على

الفصل الثالث: فيما يستدلّ به لضروره الحكومه فى جميع الأعصار و يذكر لذلك عشره أدلّه. ج ١ / ١٦١ - ٢٠٤

الفصل الرابع: فى ذكر الأخبار الّتى ربما توهم وجوب السكوت فى قبال الجنايات و مظالم الأعداء فى عصر الغيبه و عدم التدخل فى الشؤون السياسيه و إقامه الدّوله العادله إلى أن يظهر الإمام المنتظر «ع». ج ١ / ٢٠٥ - ٢٥٦

الباب الرابع فى شرائط الإمام و الوالى الّذى تصحّ إمامته و تجب طاعته ج ١ / ٢٥٧ - ٣٩٥

و يشتمل على اثنى عشر فصلا:

الفصل الأوّل: فى ذكر بعض الكلمات من العلماء و الفقهاء فى شرائط الوالى ج ١ / ٢٦١ - ٢٧٣

الفصل الثانى: فى بيان ما يحكم به العقل و العقلاء فى المقام مع قطع النظر عن الآيات و الروايات ج ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧

الفصل الثالث: فى ذكر آيات الباب ج ١ / ٢٧٩ - ٢٨٣

الفصل الرابع: فى اعتبار العقل الوافى ج ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦

الفصل الخامس: فى اعتبار الإسلام و الايمان. ج ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨

الفصل السادس: فى اعتبار العدالة. ج ١ / ٢٨٩ - ٣٠٠

الفصل السابع: فى اعتبار الفقيه و العلم بالإسلام ج ١ / ٣٠١ - ٣١٨

الفصل الثامن: فى اعتبار القوه و حسن الولايه ج ١ / ٣١٩ - ٣٢٧

الفصل التاسع: فى اعتبار أن لا يكون الوالى من أهل البخل و الطمع و المصانعه ج ١ / ٣٢٩ - ٣٣٤

الفصل العاشر: فى اعتبار الذكوره ج ١ / ٣٣٥ - ٣٦١

الفصل الحادى عشر: فى اعتبار طهاره المولد ج ١ / ٣٦٣ - ٣٦٧

الفصل الثانى عشر: فى ذكر أمور آخر اختلفوا فى اعتبارها فى الإمام ج ١ / ٣٦٩ - ٣٩٥

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤،

الباب الخامس فى كئفه ءعفن الوالى و انعقاد الإمامه ج ١ / ٣٩٧ - ٦٢٠

و ىشءمل على سءه فصول:

الفصل الأؤل: فى ذكر الأقوال فى المسأله و نقل بعض الكلمات ج ١ / ٣٩٩ - ٤٠٦

الفصل الثانى: فى البءء فى مقام ءبوء و ذكر المءءملاء فىه ج ١ / ٤٠٧ - ٤٢٣

الفصل ءالء: فى ذكر أدله القائلن بنصب الفقهاء عموما ج ١ / ٤٢٥ - ٤٩٢

الفصل الرابع: فىما ىمكن أن ىسءدل به لصءه انعقاد الإمامه بانبءاب الأمة ج ١ / ٤٩٣ - ٥١١

الفصل الخامس: فى أخبار الببعه و ماهبءها ج ١ / ٥١٣ - ٥٢٩

الفصل السادس: فى سء عشره مسأله مهمه ىجب الالبءاء إلبها و البءء فىها ج ١ / ٥٣١ - ٦٢٠

الباب السادس فى ءءوء ولباه الفقبه و اءءباراءه و وءائف الإمام، و السلاءء ءالء، و واءبء الءاكم الإسلامى ءءاه الإسلام

و الأمة، و واءبء الأمة ءءاهه ج ٢ / ١ - ٧٨٢

و ىشءمل على ءمسه عشر فصلا:

الفصل الأؤل: فى أهداف الدوله الإسلامبه و ما ىجب على الءاكم الإسلامى ءءءى له فى ءءومءه ج ٢ / ٣ - ٣٠

الفصل الثانى: فى الشورى ج ٢ / ٣١ - ٥٠

الفصل ءالء: فى أن المسؤؤل فى الءءومه الإسلامبه هو الإمام، و السلاءء ءالء أباىبه و أءضاءه ج ٢ / ٥١ - ٥٥

الفصل الرابع: فى ببان إءمالى لأنواع السلاءء و الدوائر فى الءءومه الإسلامبه:

السلاءء ءشربعه؛ السلاءء ءنفبذبه؛ السلاءء القضاىبه ج ٢ / ٥٧ - ٢١١

الفصل الخامس: فى الأمر بالمءروف و النهى عن المنءر و إءاره الءسبه ج ٢ / ٢١٣ - ٣٠٣

الفصل السادس: فى البءء ءول ءءزبراء الشربعه ج ٢ / ٣٠٥ - ٤٢٠

الفصل السابع: فى أءكام السءون و آءابها ج ٢ / ٤٢١ - ٥٣٨

الفصل التاسع: هل يثبت الهلال بحكم الإمام و الوالى أم لا؟ ج ٢ / ٥٩٣ - ٦١٠

الفصل العاشر: فى الاحتكار و التسعير ج ٢ / ٦١١ - ٦٦٧

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢٦

الفصل الحادى عشر: فى وجوب اهتمام الإمام و عماله بالأموال العامه للمسلمين و حفظها، و صرفها فى مصارفها المقرره، و رعايه العدل فى قسمها، و التسويه فيها، و إعطاء كل ذى حقّ حقه و قطع أيادى الغاصبين عنها بمصادرتها ج ٢ / ٦٦٩ - ٦٩٣

الفصل الثانى عشر: فى وجوب اهتمام الإمام و عماله بأمر الضعفاء و الأرامل و الأيتام و من لا حيله له ج ٢ / ٦٩٥ - ٧٠٠

الفصل الثالث عشر: فى السياسه الخارجيه للإسلام و معاملته مع الأقليات غير المسلمه ج ٢ / ٧٠١ - ٧٥٣

الفصل الرابع عشر: فى إشاره إجماليه إلى اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه ج ٢ / ٧٥٥ - ٧٦٨

الفصل الخامس عشر: فى ذكر الآيات و الروايات الدالّه على ثبوت الحقوق المتقابله بين الإمام و الأئمه و أنه يجب على الأئمه التسليم له و إطاعته، و كذا إطاعه عماله المنصوبين من قبله اجمالاً ج ٢ / ٧٦٩ - ٧٨٢

الباب السابع فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى سيره الإمام و أخلاقه فى معاشرته المسلمين و غيرهم، و فى مطعمه و ملبسه و نحو ذلك. ج ٢ / ٧٨٣ - ٨٣٣

و يشتمل على ثلاثه فصول:

الفصل الأوّل: فى مكارم أخلاقه و لطفه و عفوه و رحمته ج ٢ / ٧٨٥ - ٨٠٩

الفصل الثانى: فى أنه على الإمام أن لا يحتجب عن رعيته ج ٢ / ٨١١ - ٨١٥

الفصل الثالث: فى سيره الإمام فى مطعمه و ملبسه و إعراضه عن الدنيا

و زخارفها ج ٢ / ٨١٧ - ٨٣٣

الباب الثامن فى المنابع المائيه للدوله الإسلاميه ج ٣ / ١ - ٥٠٧ و ج ٤ / ١ - ٣٠٠

و يشتمل على سته فصول:

الفصل الأول: فى الزكاه و الصدقات ج ٣ / ٥ - ٤١

الفصل الثانى: فى الخمس ج ٣ / ٤٣ - ١٢٨

الفصل الثالث: فى غنائم الحرب التى منها الأراضى المفتوحه عنوه و السبايا و الأسارى ج ٣ / ١٢٩ - ٣١٧

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢٧

الفصل الرابع: فى بيان مفهوم الفى ء و ذكر بعض مصاديقه و منها الجزيه و الخراج ج ٣ / ٣١٩ - ٥٠٧

الفصل الخامس: فى الأنفال ج ٤ / ١ - ٢٥٦

الفصل السادس: فى إشاره إجماليه إلى حكم سائر الضرائب التى ربّما تمسّ الحاجه إلى تشريعها و وضعها زائده على الزكوات

و الأحماس و الخراج و الجزايا المعروفه المشروعه ج ٤ / ٢٥٨ - ٣٠٠

خاتمه الكتاب فى ذكر كتاب أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشتر حين وّلاه مصر ج ٤ / ٣٠١ - ٣١٩

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٢٩

فهرس الموضوعات على ترتيب حروف التهجى

لتسهيل الاطلاع على مطالب الكتاب يترتب هذا الفهرس على ترتيب حروف التهجى و لكن لكثره المباحث رتب الموضوعات الرئيسيه على أساس التهجى ثم عنون فى ذيل كل واحد منها المباحث التفريعيه المرتبطه و نشير ابتداء الى الموضوعات الرئيسيه ثم نفصل كل منها:

إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيه،

السجن.

الاجتهاد و التقليد.

الإجماع، - منابع الحكم الإسلامى.

الاحتكار و التسعير.

أخبار التحليل و الجواب عنها،- لخمس.

أخبار السكوت و السكون.

أخلاق الإمام،- الإمام.

أدله الفقه و مصاره،- منابع الحكم الإسلامى و مصادره.

الأراضى و أحكامها.

الأراضى المفتوحه عنوه.

الأراامل و الضعفاء فى الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدوله الاسلاميه.

الأسارى.

الاستخبارات العامه و التجسس.

الاستخلاف.

الاستشاره،- الشورى.

إطاعه أولى الأمر.

إطاعه الجائر حرام،- إطاعه أولى

الأمر؛ القيام في قبال حكام الجور.

الاقتصاد في الإسلام،- المنابع الماليه، الاحتكار و التسعير؛ أهداف الدوله الإسلاميه؛ التعزيرات الماليه.

الأقليات غير المسلمه،- السياسه الخارجيه ...

الأقليه و الأكتريه في الحكومه،- الإمام.

الأكتريه و الأقليه في الحكومه،- الإمام.

الامامه،- الولايه

الإمام.

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه.

انتخاب الأئمّه- الإمام- كيفيه تعيين الوالى

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٠

و انعقاد الإمامه.

الأنفال.

اهتمام الإمام بالأموال العامه،- أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى ...

أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى التصدى له في حكومته.

أهل بيت النبى «ص»،- الاستخلاف.

البغاه،- القيام في قبال حكام الجور؛ و ...

البيعه و ماهيتها،- الإمام- كيفيه تعيين الوالى و انعقاد الإمامه.

التجسس،- الاستخبار العامه و التجسس.

التسعير،- الاحتكار و التسعير.

التشريع،- السلطه التشريعيه.

تشريع القوانين فى أبواب الفقه على أساس الحكومه،- الحكومه.

التعذيب و التشديد،- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه.

التعزيرات الشرعيه.

التعزيرات المالىه.

التعزيرات البدنيه.

تعيين الوالى و انعقاد الإمامه،- الإمام- كيفيه تعيين الوالى و انعقاد الإمامه.

التقليد،- الاجتهاد و التقليد.

التنفيذ،- السلطه التنفيذيه.

الجزيه.

الجهاد.

الحاكم الإسلامى،- الإمام.

الحبس،- السجن.

حديث الثقلين و التمسك بالعترة الطاهره،- الاستخلاف.

حرمه الانسان فى النظام الاسلامى،- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه.

الحريات فى النظام الإسلامى

الحسبه،- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه.

الحصانه السياسيه،- السياسه الخارجيه للإسلام و ...

الحقوق المتقابله بين الإمام و الأمة ...

الحكومه.

الخراج.

الخمس.

الدوله الإسلاميه،- الحكومه.

الزكاه و الصدقات.

السبايا،- الأسارى.

السجن.

السلطات الثلاث.

السلطه التشريعيه.

السلطه التنفيذيه.

السلطه القضائيه.

السلطان،- الإمام.

السلطنه،- الولايه.

السياسه الخارجيه للإسلام.

سيره الإمام و مكارم أخلاقه،- الإمام.

شرائط الإمام و الوالى ...

الشورى.

الصائبه،- الجزيه- بحث فى حكم الصائبه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣١

الصدقات،- الزكاه و الصدقات.

الضرائب الإسلاميه،- المنابع المالىه.

ضروره الحكومه فى جميع الأعصار،- الحكومه.

الضعفاء و الأراامل فى الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدوله الإسلاميه.

العدل و أهميته فى الإسلام.

العشور،- المنابع الماليه- الضرائب التى ...

العقل

و أهميته فى النظام الإسلامى،- السلطه التشريعيه؛ شرائط الإمام و الوالى؛ الشورى؛ المسائل الأصوليه؛ منابع الحكم الإسلامى.

العقوبات فى النظام الإسلامى،- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه؛ السجن.

عهد مولانا أمير المؤمنين «ع»،- كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشر.

غنائم الحرب.

فدك.

فقه الدوله،- الحكومه.

الفى ء.

القسط و أهميته فى الإسلام.

القضاء،- السلطه القضائيه.

القوى العسكريه.

قيام زيد بن على،- أخبار السكوت و السكون؛ القيام فى قبال حكام الجور.

القيام فى قبال حكام الجور.

كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشر.

الكفاح المسلح لإقامه الدوله العادله،- القيام فى قبال حكام الجور.

كيفية تعيين الوالى و انعقاد الامامه،- الإمام.

لزوم الحكومه فى كلمات بعض العلماء و الأعاضم المدعين للإجماع فى مسأله الحكومه،- الحكومه.

المباحث المتفرقه.

المرأه و ميزاتها و الحكومه،- شرائط الإمام و الوالى.

المسائل الأصوليه.

المسؤول فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام،- الإمام.

منايع الحكف الإسلامى و مصادره،- السلطه التشرىعه؛ المسائل الأصوليه.

المنايع المالیه.

النظام الاسلامى و كیفیته،- السلطات الثلاث.

النهی عن تولی الكفار و اتخاذهم بطانه،- السیاسه الخارجیه ...

النهی عن المنكر،- الأمر بالمعروف و النهی عن المنكر و الحسبه.

وظائف الحاكم الإسلامى و شؤنه،- الإمام.

الوالى،- الإمام.

الولایه.

ولایه الفقیه،- الإمام؛ الحكومه؛ الولایه.

ولایه المظالم،- السلطه القضائیه.

الولایه و حکم العقل فیها.

دراسات فى ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ٤، ص: ٣٣٢

ولایه النبى و الأئمه المعصومین - علیهم السلام-

الهلال و ثبوته بحکم الحاكم.

سرد العناوین تفصیلاً:

إجبار المسجون على المقابله التلفزيونیه،- السجن.

الاجتهاد و التقليد: ٧١ / ٢ - ١٠٩.

- الاستنباط و الاجتهاد: ٧١ / ٢.

- التخطئه و التصویب: ٧٣ / ٢.

- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: ٧٨ / ٢.

- كيفية حصر المذاهب في المذاهب الأربعة الدارجه لأهل السنه فعلا: ٧٩ / ٢.

- امتياز الأئمه الاثنى عشر «ع» و حجيه أقوالهم: ٨٣ / ٢.

- «التقليد و أدلته» ٨٦ / ٢.

- الآيات التي استدلوا بها على حجيه فتوى الفقيه: ٨٧ / ٢.

- الروايات التي استدلوا بها على

حجّيه فتوى الفقيه، و هي على سبع طوائف:

- الطائفة الأولى: ما ورد في مدح الرواه و الترغيب في نشر الأحاديث ...: ٨٩ / ٢.

- الطائفة الثانيه: ما ورد من الأئمه «ع» من إرجاع شيعتهم إلى الفقهاء منهم بنحو العموم: ٩٠ / ٢.

- الطائفة الثالثه: ما ورد من الأئمه من إرجاع بعض الشيعة إلى بعض: ٩٢ / ٢.

- الطائفة الرابعه: ما اشتمل على الأمر بالإفتاء و الترغيب فيه: ٩٥ / ٢.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٣٣٢

- الطائفة الخامسه: ما دلّ على حرمه الإفتاء بغير علم: ٩٧ / ٢.

- الطائفة السادسه: ما دلّ على أن الإفتاء و الأخذ به كان متعارفا و لم يردع عنه الأئمه بل قُروه: ٩٧ / ٢.

- الطائفة السابعه: ما دلّ على إرجاع أمر القضاء إلى الفقهاء من الشيعة و إيجاب القبول لحكمهم: ٩٨ / ٢.

- المناقشه فى أدله التقليد: ٩٩ / ٢.

- العمده فى الباب هى بناء العقلاء و سيرتهم على رجوع الجاهل إلى العالم: ١٠٢ / ٢.

- كلام ابن زهره فى التقليد: ١٠٥ / ٢.

- طريق آخر إلى مسأله التقليد: ١٠٦ / ٢.

الإجماع، - منابع الحكم الإسلامى.

الاحتكار و التسعير: ٦١١ / ٢ - ٦٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٣

- و فيه جهات من البحث:

- الاحتكار - ١- الاحتكار و الحصار التجارى مشكله حضاره العصر: ٢ / ١١٠٦.

- ٢- مفهوم الاحتكار فى اللغة: ٢ / ١١٢٠٦.

- ٣- مفهوم الاحتكار فى كلمات الفقهاء: ٢ / ١١٤٠٦.

- ٤- هل الاحتكار محرم أو مكروه؟ و ذكر بعض الكلمات من الفقهاء: ٢ / ١١٥٠٦.

- ٥- أدله الطرفين: ٢ / ١٢٠٠٦.

- ٦- أخبار

الاحتكار على خمس طوائف: ٢ / ٦٢٠.

- الطائفة الأولى - ما دلت على المنع مطلقا: ٢ / ٦٢١.

- الطائفة الثانية - ما دلت على المنع مطلقا فى خصوص الطعام: ٢ / ٦٢٦.

- الطائفة الثالثة - ما دلت على المنع بعد الثلاثه أو بعد الأربعين يوما: ٢ / ٦٢٩.

- الطائفة الرابعه - ما دلت على التفصيل بين وجود الطعام فى البلد و عدمه: ٢ / ٦٣١.

- الجمع بين الطوائف الأربع: ٢ / ٦٣٥.

- كلام صاحب الجواهر: ٢ / ٦٣٦.

- أقسام حبس المتاع: ٢ / ٦٣٧.

- الطائفة الخامسة - ما دلت على أنّ الحكره المنهية عنها إنّما هي فى أمور خاصه: ٢ / ٦٣٩.

٧- هل تختص الحكره المنهية عنها بأقوات الإنسان أو الأشياء الخاصه أم لا؟ ٢ / ٦٤٤.

٨- وجوه الحمل فى الأخبار الحاصره: ٢ / ٦٤٦.

- تعيين موضوعات الحكره من شئون الوالى: ٢ / ٦٤٧.

٩- نقل كلام بعض الفقهاء: ٢ / ٦٤٩.

١٠- هل يشترط فيه الاثراء أم لا؟ ٢ / ٦٥١.

١١- اشتراط كون الاستبقاء للزياده: ٢ / ٦٥٣.

١٢- اجبار المحتكر على البيع: ٢ / ٦٥٥.

- «التسعير»- ١٣- هل يجوز التسعير أم لا؟ و ذكر بعض كلمات الفقهاء فيه: ٢ / ٦٥٨.

١٤- أخبار التسعير: ٢ / ٦٦١.

١٥- متى يجوز التسعير؟ ٢ / ٦٦٤.

- خاتمه فى أنه هل يجوز التحالف على سعر خاص أم لا؟ ٢ / ٦٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٤

أخبار التحليل و الجواب عنها: ٣ / ٧٤ - ٨٢؛ و أيضا- الخمس.

أخبار السكوت و السكون:

- الأخبار التى ربما توهم السكوت فى قبال الجنایات و مظالم الأعداء فى عصر الغيبه و عدم التدخل فى الشؤون السياسيه و إقامه الدوله العادله: ١ / ٢٠٥ - ٢٥٦.

- الروايه ١ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ١ / ٢٠٥.

- قداسه زيد و قيامه و

نظيره قصه حسين بن علي شهيد فخ: ٢٠٨ / ١.

- الروايه ٢ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل و البحث في سند الصحيحه السجديه: ٢٢٢ / ١.

- الروايه ٣ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل (و يذكر في ذيلها موقعه إمام الصادق «ع» و عدد شيعته و اختصاصات بعض أصحابه و كذا قيام أبي مسلم الخراساني و ماهيته): ٢٢٩ / ١.

- الروايه ٤ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٣٣ / ١.

- الروايه ٥ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٣٥ / ١.

- الروايه ٦ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل (و يذكر في ذيلها الروايات التي يحتمل انطباق مفادها على الثورة الإسلاميه الواقعه في إيران و روايه في مدح أهل قم): ٢٣٧ / ١.

- يجب حفظ النظام بعد الدفاع و دفع الكفار و لا يجوز تفويض الحكومه إلى أهل الفسق و الترف: ٢٤١ / ١.

- الروايه ٧ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٤ / ١.

- الروايه ٨ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٥ / ١.

- الروايه ٩ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٥ / ١.

- الروايه ١٠ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٧ / ١.

- الروايه ١١ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٧ / ١.

- الروايه ١٢ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٧ / ١.

- الروايه ١٣ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٨ / ١.

- الروايه ١٤ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٤٩ / ١.

- الروايه ١٥ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٥٠ / ١.

- الروايه ١٦ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٥٢ / ١.

- الروايه ١٧ من أخبار الباب ١٣ من جهاد الوسائل: ٢٥٢ / ١.

فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٥

- خلاصه أخبار السكون و السكوت: ١/ ٢٥٥.

أخلاق الإمام: ٢/ ٧٨٥-٨٣٣؛ و أيضا- الإمام.

أدله الفقه و مصادره،- منابع الحكم الإسلامى و مصادره.

الأراضى و أحكامها: ٣/ ١٨١-٢٤٨.

- إشاره إلى أقسام الأراضين و أحكامها: ٣/ ١٨١؛ و أيضا- الأنفال.

الأراضى المفتوحه عنوه: ٣/ ١٨٢-٢٤٨.

- ما ورد من الروايات فى الأراضى المفتوحه عنوه و حكم بيعها و شرائها: ٣/ ١٩٢.

- البحث فى أمور:

- الأمر الأول: المقصود من صيروره الأرض المفتوحه عنوه لجميع المسلمين صيرورتها ملكا للعنوان و الجبهه ٣/ ٢٠٦.

- الأمر الثانى: هل المراد بالأرض المفتوحه عنوه فى الأخبار و الفتاوى خصوص العامره منها بالإحياء أو مطلق ما استولت عليها دوله الكفر؟ ٣/ ٢٠٨.

- الأمر الثالث: ما كان يملكه الكفار فى الأراضى و العقارات ينتقل إلى المسلمين بالفتح،- و هذا الحكم عام يجرى فى جميع الأعصار و الأراضى: ٣/ ٢١٠.

- الأمر الرابع: لا- يصح نقل الأراضى المفتوحه عنوه و لا وقفها و لكن للمتصرف فيها بإذن الإمام حق الأولويه و يملك الآثار المحدثه فيها فيجوز له النقل و الوقف: ٣/ ٢١٢.

- الأمر الخامس: المتصدى للأراضى المفتوحه هو الإمام أو نائبه، و مع التعذر يتصدى لها عدول المؤمنين حسبه: ٣/ ٢١٧.

- الأمر السادس: إذا كانت هذه الأراضى تحت استيلاء حكام الجور و بليت الشيعه بالمعامله معهم فالظاهر إجازة الأئمه «ع» لذلك تسهلا لشيعتهم: ٣/ ٢٢٣.

- الأمر السابع: الظاهر أن الحكم الذى مرّ لا يختصّ بما أخذه الجائر من الخراج بل يعمّه و ما أحاله: ٣/ ٢٢٩.

- الأمر الثامن: الظاهر حرمه التصرف فى الخراج على الجائر تكليفا و ثبوت الضمان عليه و ضعفا، و إن جاز للأخذ الأخذ منه

و التصرف فيه: ٢٣٠ / ٣.

- الأمر التاسع: هل الحكم الذى مَرَّ يختصّ بالسلطان المخالف أو يعمّ كلّاً من المؤمن و المخالف بل و الكافر أيضاً؟ ٢٣٢ / ٣.

- الأمر العاشر: الجواب عن إشكال الاستدلال للحكم فى المقام بما ورد فى أرض السواد: ٢٣٧ / ٣.

- الأمر الحادى عشر: كيف تثبت الأمور الثلاثة التى يتوقف عليها كون الأرض

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٦

خراجيه مع تقادم الزمان و تقلب الأحوال و الأراضى؟ ٢٤٠ / ٣.

- هنا نكات و مناقشات ينبغى الإشارة إليها: ٢٤١ / ٣.

و أيضاً- الأنفال: ١ / ٤ - ٢٥٦ فإن أكثر مباحثها يرتبط بأقسام الأرضين و أحكامها.

الأرامل و الضعفاء فى الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدولة الإسلاميه.

الأسارى: ٢٤٩ - ٣١٧.

هنا مسألتان:

- المسأله الأولى: فى حكم النساء و الذراري: ٢٥٣ / ٣.

- المسأله الثانيه: فى حكم الأسارى البالغين من الكفار: ٢٥٨ / ٣.

؛ و أيضاً- سجن الأسراء: ٥٠٨ / ٢.

- و هنا أمور ينبغى التعرض لها إجمالاً:

- الأوّل: يمكن القول بأن الحكم بتعين قتل الأسارى و الحرب قائمه مختص بما إذا كان فى إبقائهم محذور و خطر تجمع و

هجمه: ٢٦٩ / ٣.

- الثانى: هل يجوز قتل من أسر بعد إثنان العدو و تقضى القتال أم يتخير الإمام بين المنّ و الفداء و الاسترقاق فقط؟ ٢٧٠ / ٣.

- الثالث: هل التخيير بين الخصال الثلاث أو الأربع يختص بالأسارى من أهل الكتاب أم لا؟ ٢٧٣ / ٣.

- الرابع: هل التخيير فى المقام تخيير شهوه أو مصلحه؟ ٢٧٤ / ٣.

- الخامس: الجواب عن المناقشه فى اختيار الاسترقاق أو المال فداء أو غيرهما: ٢٧٦ /٣.

- السادس: حكم من أسلم بعد أسره: ٢٧٦ /٣.

- حكم أسارى أهل البغى و المدبر و الجريح منهم: ٢٨٠ /٣.

- حكم نساء

البغاه و ذراريهم و حكم أموالهم ممّا حواها العسكر و ما لم يحوها: ٢٩٧ / ٣.

الاستخبارات العامه و التجسس: ٥٣٩ / ٢ - ٥٩١.

و فيه جهات من البحث:

- الجبهه الأولى: في وجوب حفظ أعراض المسلمين و أسرارهم: ٥٣٩ / ٢.

- الجبهه الثانيه: في لزوم الاستخبارات العامه و ضرورتها إجمالاً: ٥٤٦ / ٢.

- الجبهه الثالثه: في بيان شعب الاستخبار [الأربع]، و أهدافه، و ذكر الأخبار و الروايات الوارده فيها: ٥٥٠ / ٢.

- نتعرض للشعب الأربع في أربعة فصول:

- الفصل الأول: في مراقبه العمّال و الموظفين: ٥٥٠ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٧

- الفصل الثاني: في مراقبه التّحركات العسكريه للسلطات الخارجيه و عمل النبي «ص» و أمير المؤمنين «ع» في حروبهما: ٥٥٤ / ٢.

- الفصل الثالث: في مراقبه نشاطات المخالفين و أهل النفاق و الجواسيس و الأحزاب السريه الداخليه المعانده: ٥٦٧ / ٢.

- الفصل الرابع: في مراقبه الأئمه في حاجاتها و خلاتها و شكاياتها و ما تتوقّعه من الحكومه المركزيه، و في تعهّيداتها للحكومه و ما تتوقّعه الحكومه منها: ٥٧١ / ٢.

- الكلام في معنى النقيب و العريف: ٥٧٦ / ٢.

- الجبهه الرابعه: في أمور آخر في الاستخبارات ينبغي التنبيه عليها:

١- أهميه و شرائط من يستخدم لعمل المراقبه و التجسس: ٥٨٠ / ٢.

٢- أنّ سنخ المراقبه للأعداء من الكفّار و أهل النفاق يختلف عن سنخ المراقبه للعمّال و للأئمه، فيتعيّن تفكيك الشعب بحسب المسؤولين: ٥٨٠ / ٢.

٣- لزوم تعيين حدود وظائف عمّال الاستخبارات و أعمال الدّقه في انتخابهم، و مراقبتهم حيناً بعد حين ثم مجازاه المتخلفين منهم بأشدّ المجازاه: ٥٨١ / ٢.

٤- ما هي وظيفه المستخبر عند تراحم الواجب و الحرام، و هل يجوز له ارتكاب المحرّم في طريق

٥- هل يجوز تعزير المتهم للكشف والاعتراف؟ ٢/ ٥٨٤.

٦- يمكن أن يستفاد للمراقبه من بعض المتطوعين، بل ذلك هو الأولى والأحوط لبيت المال: ٢/ ٥٨٦.

٧- هل يرتبط جهاز الاستخبارات الإسلامى بالسلطه التنفيذيه أو بالسلطه القضائيه أو بالإمام مباشره؟ ٢/ ٥٨٦.

٨- عمدته ما أوجب الفساد فى أجهزه الأمن الرائجه و بيان الفرق بينها و بين جهاز الأمن الإسلامى: ٢/ ٥٨٩.

الاستخلاف:

- استخلاف الله الإنسان و استعماره فى أرضه و وراثه الإنسان لها: ١/ ٥٠١.

- استخلاف رسول الله «ص»: ١/ ٤٣-٦١؛ وأيضا- ١/ ١٧٠؛ ٣٠٥؛ و ما بعدها؛ ٣١٥؛ ٤٠٤.

- مقام أمير المؤمنين و موقفه من رسول الله: ١/ ٤٦.

- توضيح للمطلب: ١/ ٤٦.

- قصه غدیر خم و تحقيق العلامه الأمينى فيها: ١/ ٥٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٨

- حوار جرى بين هشام بن الحكم الشيعى و بين عمرو بن عبيد المعتزلى: ١/ ٥١.

- وصيه الإخوه المسلمين بمراجعته كتاب المراجعات: ١/ ٥٢.

- تفسير الولاية و بيان معناها: ١/ ٥٣.

- حديث الثقلين و التمسك بالعترة: ١/ ٥٨.

؛ و أيضا-: ١/ ١٧١؛ ٦٠٦؛ و- لبيان امتياز الأئمه الاثنى عشر «ع» و حجيه أقوالهم: ٢/ ٨٣؛ و فى قول الإمام الشهيد الحسين بن على «ع»: فلکم فى أسوه: ١/ ٢١١.

و صرح أيضا- فى جعل الولاية بلا فصل لمولانا أمير المؤمنين «ع» و أن الولاية بالنص فى موارد كثيره، منها: ١/ ٤٢؛ ٦٤-٦٩؛ ١٨٥؛ ٥٢٦؛ ٥٣١؛ ٥٣٢؛ ٥٥٧؛ ٥٧٥.

الاستشاره،- الشورى.

إطاعه أولى الأمر،- ولايه النبي و الأئمة المعصومين؛ الاستخلاف.

- آيه إطاعه الله و إطاعه رسوله و أولى الأمر و عله تكرار لفظ أطيعوا: ١ / ٦٤.

- تفسير

معنى أولى الأمر و الاحتمالات الثلاث فيها و أن الأئمة الاثنى عشر «ع» هم القدر المتيقن: ١/ ٦٤.

- و أيضا- ١/ ٤٠٦؛ ٤٣٦؛ ٥٩٠.

و أيضا- فى الجمع بين ما دل على وجوب الإطاعة و مدح الإمامه و الترغيب فيها و بين أخبار دلت على أنه: لا طاعه لمن لم يطع الله...: ١/ ٢٠٤.

- و أيضا- الحقوق المتقابلة بين الإمام و الأئمة و أنه يجب على الأئمة التسليم له و إطاعته و كذا إطاعه عماله المنصوبين من قبله: ١/ ٧٦٩- ٧٨٠؛ لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق. ١/ ٢٩٩ و ٢/ ٧٨١.

إطاعة الجائر حرام،- إطاعه أولى الأمر؛ القيام فى قبال حكام الجور.

الاقتصاد فى الإسلام،- المنابع الماليه؛ الاحتكار و التسعير؛ أهداف الدوله الإسلاميه؛ التعزيرات الماليه.

الأقليات غير المسلمه،- السياسه الخارجيه ...

الأقليه و الأكتريه فى الحكومه،- الإمام.

الأكتريه و الأقليه فى الحكومه،- الإمام.

الإمامه،- الولايه.

- بيان مفهوم الإمامه: ١/ ٧٣.

الإمام (الوالى؛ الحاكم الإسلامى؛ السلطان)

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٣٩

- معنى الإمام اصطلاحا: ١/ ٨٠- ٨١؛ و أيضا- فى معنى الإمام: ١/ ١٩٦.

- مكارم أخلاقه و لطفه و عفوه و رحمته: ٢/ ٧٨٥- ٨٠٩.

- على الإمام أن لا يحتجب عن رعيتته: ٢/ ٨١١- ٨١٥.

- سيره الإمام فى مطعمه و ملبسه و إعراضه عن الدنيا و زخارفها. ٢/ ٨١٧- ٨٣٣.

- شرائط الإمام و هى ثمانيه اتفقيه و ستة اختلافيه- شرائط الإمام و الوالى.

- كيفيه تعيين الوالى و انعقاد الإمامه و فيه ستة فصول: ١/ ٣٩٧- ٦٢٠.

- الفصل الأول: فى ذكر الأقوال فى المسأله و نقل بعض الكلمات: ١ / ٣٩٩.

مبدأ السيادة و الحكومه هو الله تعالى أو الأمه؟ ١ / ٤٠٤.

- الفصل الثانى: فى البحث فى مقام الثبوت

و ذكر المحتملات الخمسه (أو الستة - ١/ ٤١٨) فيه: ١/ ٤٠٧.

يجب الالتفات إلى أمرين:

- الأمر الأول: المحتملات في مقام الثبوت خمسه: ١/ ٤٠٩.

- الأمر الثاني: كيفية إنفاذ حكم الفقهاء الواجدين للشرائط في عصر واحد: ١/ ٤١٥.

- تنبيهان:

- الأول: بحث حول تعدد الدوله: ١/ ٤١٨.

- الثاني: سبب عدم بحث الفقهاء في الحكومه و نقل كلام ابن طاوس: ١/ ٤٢١.

- الفصل الثالث: في ذكر أدله القائلين بنصب الفقهاء عموما: ١/ ٤٢٥.

- الأمر الأول: مقبوله عمر بن حنظله (يبعث فيها سندا و دلالة): ١/ ٤٢٧.

- مشهوره أبي خديجه (يبعث فيها سندا و دلالة): ١/ ٤٣٠.

- تفسير الآيات الثلاث المرتبطه بالمقبوله و معنى أولى الأمر: ١/ ٤٣١.

- مفهوم الأمانه و موارد استعمالها: ١/ ٤٣١.

- مفهوم الحكم و موارد استعمالها: ١/ ٤٣٣.

- كلام الأستاذ الإمام الخميني حول المقبوله: ١/ ٤٤٠.

- توضيح لكلام الأستاذ حول المقبوله: ١/ ٤٤٣.

- مناقشات حول كلام الأستاذ في معنى المقبوله: ١/ ٤٤٥.

- تتمه: نقل كلام الأستاذ آيه الله العظمى البروجردى و نقده: ١/ ٤٥٦.

- الأمر الثاني: حديث اللهم ارحم خلفائي: ١/ ٤٦١.

- الأمر الثالث: حديث العلماء ورثه الأنبياء و ما يقرب منه: ١/ ٤٦٧.

- الأمر الرابع: حديث الفقهاء حصون الإسلام: ١/ ٤٧١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٠

- الأمر الخامس: حديث الفقهاء أمناء الرسل: ١ / ٤٧٥.

- الأمر السادس: حديث و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا: ١ / ٤٧٨.

- الأمر السابع: حديث العلماء حكّام على الناس و الاحتمالات الثلاث فيه: ١ / ٤٨٣.

و أيضا- ١ / ٣٠٩.

- الأمر الثامن: حديث مجارى الأمور و الأحكام على أيدي العلماء: ١ / ٤٨٥.

و أيضا- ١ / ٣١١.

- ذكر أخبار آخر ربما يتوهم دلالتها على النصب: ١ / ٤٨٧.

-

نقل كلام العوائد فى المقام: ١ / ٤٩٠.

و أيضا- ١ / ٣١٧ فى جعل الولاية للعلماء و ...

- الفصل الرابع: فيما يمكن أن يستدل به لصحة انعقاد الإمامة بانتخاب الأمة و هى ستة و عشرون أمرا: ١ / ٤٩٣ - ٥١١.

- الأمر الأول: حكم العقل: ١ / ٤٩٣.

- الأمر الثانى: سيره العقلاء فى جميع الأعصار: ١ / ٤٩٤.

- الأمر الثالث: قاعده السلطنة: ١ / ٤٩٥.

- الأمر الرابع: ما دلّ على صحة العقود و نفاذها: ١ / ٤٩٦.

- الأمر الخامس: ما دلّ على الحثّ على الشورى و الأمر بها فى الأمر و الولاية: ١ / ٤٩٧.

- الأمر السادس: ما دلّ على التكليف الاجتماعيه التى لوحظ فيها مصالح المجتمع الإسلامى بما هو مجتمع: ١ / ٤٩٩.

- الأمر السابع: ما دلّ على استخلاف الله الإنسان و استعمارها فى أرضه و وارثه الإنسان لها: ١ / ٥٠١.

- الأمر الثامن: ما فى نهج البلاغه لما أرادوا بيعته «ع» بعد قتل عثمان: ١ / ٥٠٣.

- الأمر التاسع: ما فى تاريخ الطبرى من جعل أمير المؤمنين «ع» لرضا المسلمين اعتبارا و جعل الإمامه ناشئه منه: ١ / ٥٠٤.

- الأمر العاشر: ما فى الكامل من خطبه أمير المؤمنين «ع» يوم البيعه: ١ / ٥٠٤.

- الأمر الحادى عشر: ما فى نهج البلاغه من قوله «ع» إنّما الشورى للمهاجرين و الأنصار: ١ / ٥٠٥.

- الأمر الثانى عشر: قول رسول الله «ص» لعلى «ع»: لك ولاء أمتى ...: ١ / ٥٠٥.

- الأمر الثالث عشر: قول رسول الله «ص»: إن تولوها علينا ...: ١ / ٥٠٦.

- الأمر الرابع عشر: ما فى كتاب الحسن «ع»: و لأنى المسلمون الأمر ...: ١ / ٥٠٦.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤١

- الأمر الخامس عشر: ما فى كتاب صلح الحسن «ع»: الأمر من بعده

شورى بين المسلمين: ٥٠٦ / ١.

- الأمر السادس عشر: ما عن رسول الله «ص»: ما ولت أمه قطّ أمرها رجلا ...: ٥٠٧ / ١.

- الأمر السابع عشر: ما عن النبي «ص» ... و يغضب الأمة أمرها ...: ٥٠٧ / ١.

- الأمر الثامن عشر: ما عن النبي «ص»: لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة: ٥٠٨ / ١.

- الأمر التاسع عشر: ما فى كتاب سليم: يختاروا لأنفسهم إماما ...: ٥٠٨ / ١.

- الأمر العشرون: ما فى كتاب أعظم الكوفه إلى الحسين «ع» و جوابه إليهم: ٥٠٨ / ١.

- الأمر الحادى و العشرون: ما فى الدعائم: و توليتهم ...: ٥٠٩ / ١.

- الأمر الثانى و العشرون: ما فى تاريخ يعقوبى: فليترض المسلمون من أحبوا: ٥٠٩ / ١.

- الأمر الثالث و العشرون: ما عن رسول الله «ص» فليؤمروا أحدهم: ٥١٠ / ١.

- الأمر الرابع و العشرون: ما فى معاهده النبي «ص»: ليس عليكم أمير إلّا من أنفسكم: ٥١٠ / ١.

- الأمر الخامس و العشرون: فحوى ما أفتوا به فى اختيار المفتى و القاضى ...: ٥١١ / ١.

- الأمر السادس و العشرون: آيات و أخبار البيعه: ٥١١ / ١.

- تذكره: انعقاد الإمامه بالبيعه لو صح كان فى طول النص قطعا و صرح به فى مواضع كثيره، منها: ٥٠ / ١؛ ٣٩٤؛ ٤٠٥؛ ٤٠٩؛ ٤٢٥؛ ٤٦٠؛ ٤٨٩؛ ٤٩٣؛ ٤٩٦؛ ٥٠٤؛ ٥١١؛ ٥٣١؛ ٥٣٨؛ ٥٥٧.

- الفصل الخامس: فى أخبار البيعه و ماهيتها (و فيها بيعه الحديدية و بيعه العقبه الأولى و الثانية): ٥١٣ - ٥٢٩.

- الكلام فى ماهية البيعه و نقل كلمات الأعلام فيها: ٥٢٣ / ١.

- الفصل السادس: فى ست عشره مسأله مهمه (يرتبط بكيفيه تعيين الوالى) يجب الالتفات اليها و البحث فيها: ٥٣١ - ٦٢٠.

- المسأله ١- فى وجوب الترشيح للولاية و لشعبها لمن

يقدر عليها: ٥٣٧ / ١.

- المسألة ٢- افتراق الحكومه الإسلاميه عن الحكومه الديمقراطيه و أن الانتخاب و آراء الأئمه معتبره و لكنه فى طول النص و فى الرتبته المتأخره عن الشروط المذكوره للوالى: ٥٣٨ / ١.

- المسألة ٣- هل رعايه الشروط المعتبره فى الوالى حكم تكليفى أو وضعى؟ ٥٤١ / ١.

- المسألة ٤- هل الشروط واقعيه أو علميه؟ ٥٤٤ / ١.

- المسألة ٥- إذا لم يوجد الواجد لجميع الشرائط (بل بعضها فى بعض و بعضها فى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٢

آخر) فما هو التكليف؟ ٥٤٥ / ١.

- المسألة ٦- لو كان الانتخاب مشروعاً فهل يجب على الشارع بيان حدوده و شرائطه أو لا؟ ٥٤٨ / ١.

- المسألة ٧- الجواب عما قد يقال من أن أكثر الناس بسطاء أو لا يكون لهم تقوى ...: ٥٥١ / ١.

- انتخاب أهل الحل و العقد من قبل الأئمه و انتخاب الوالى من قبل أهل الحل و العقد أفضل الطرق للاطمينان بصحة الانتخاب:
٥٥٢ / ١، ٥٦٠؛ ٥٧٩.

- المسألة ٨- هل الملا-ك فى الانتخاب آراء الجميع أو الأ-كثر أو جميع أهل الحلّ و العقد أو أكثرهم أو الحاضرين فى بلد الإمام؟ ٥٥٣ / ١.

- المسألة ٩- الجواب عما يعترض به من أن الاتفاق لا يحصل غالباً و الأخذ بأراء الأكثريه يوجب ضياع حقوق الأقلية: ٥٦٣ / ١.

- المسألة ١٠- إذا كانت الأكثريه غير صالحه فهل تقدم على الأقلية الصالحه؟ ٥٦٧ / ١.

- المسألة ١١- هل يجوز للحاكم المنتخب التصدى لأمر لا يجوز لأحد الأئمه التصدى لها؟ ٥٦٩ / ١.

- التكاليف الاجتماعيه وظيفه من وظائف ممثل المجتمع: ٥٦٩ / ١.

- المسألة ١٢- إذا لم يشترك الأكثريه فى الانتخاب فهل يجبر عليه أو يكفى انتخاب الأقلية و ينفذ

على الجميع؟ ١ / ٥٧١.

- المسألة ١٣- على فرض عدم النصب أو عدم وقوع الانتخاب هل تبقى الأمور العامه معطله أو يجب تصديها على الفقيه من باب الحسبه؟ ١ / ٥٧٢.

- المسألة ١٤- هل الانتخاب للوالى عقد جائز أو لازم؟ ١ / ٥٧٤.

المسألة ١٥- هل يعتبر فى الناخبين شروط أو لا؟ ١ / ٥٧٧.

- المسألة ١٦- هل يجوز للأئمه الكفاح المسلح و الخروج على الحاكم إذا فقد بعض الشرائط أو لا؟ ١ / ٥٨٠ - ٦٢٠.

(و فى ذيل هذه المسألة مباحث كثيره نافع، فراجع القيام فى قبال حكام الجور).

- وظائف الإمام و واجباته- أهداف الدوله الإسلاميه: ٢ / ٣ - ٣٠؛ ٦٦٩- ٧٠٠؛ الحقوق المتقابله بين الإمام و الأئمه: ٢ / ٧٦٩ - ٧٨٢؛ إن المسؤول فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام و السلطات الثلاث أياديه و أعضاده فهو بمنزله رأس المخروط يشرف على جميعها إشرافاً تاماً: ٢ / ٥١ - ٥٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٣

- شئون الامام:

فى مطاوى أبحاث الكتاب يعد بعض المسائل من شئون الحاكم أو الإمام أو الوالى أو الولايه أو الحكومه أو الدوله الإسلاميه و مآل الجميع واحد لأنّ حيثيه الإمام حيثيه تقييده. و هذه المسائل و إن كانت جلّها بل كلّها ذكرت فى وظائف الإمام و لكن لأهميه الموضوع يذكر بعض منها هنا مستقلاً فمناها: إعلان ثبوت الهلال: ١ / ٩٦؛ أنّ الخمس ضريبه إسلاميه مقرر له لمنصب إمامه المسلمين و نحوه الأنفال و الزكاه ...: ١ / ١٠٣ و ما بعدها؛ إداره الحج: ١ / ١١٠؛ الإذن فى الجهاد الابتدائى: ١ / ١١٧؛ أمر الجزيه و الغنائم و الأسارى و الأراضى إلى الإمام: ١ / ١٣٠؛ كون ميراث من لا- وارث له للإمام: ١ / ١٣٦؛ كون الشىء للإمام عبارته أخرى عن كونه

للمسلمين ...: ١٤٧ / ١؛ تعيين موضوعات الحكره من شئون الوالى: ٦٤٧ / ٢؛ إن الأنفال لله و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام: ١٠٣ / ٣؛ الخمس حق وحدانى ثابت لمنصب الإمامه: ١١٠ / ٣؛ ليست الغنائم و الأنفال لشخص الرسول و الإمام بل هما تحت اختيارهما: ١٣٦ / ٣؛ الخمس حق وحدانى قد شرع لإداره شئون الإمامه و الحكم الإسلامى و من جمله شئونها سدّ خله الفقراء من الساده الذين هم من أغصان شجره النبوه:

١٠٨ / ٤؛ معنى كون الأنفال للإمام و الاحتمالات الثلاث فيه و تأييد الاحتمال الثالث و هو أن تكون حيثه الإمامه حيثه تقييده فالأنفال مثلا تكون ملكا لمقام الإمامه و منصبها لا للشخص: ١٨ / ٤؛

- و قد مرّ سابقا أن الأموال العامه قد تضاف إلى الله و قد تضاف إلى الرسول أو الإمام ... و قد تضاف إلى المسلمين و مآل الكل واحد: ٢١ / ٤؛ إن قولهم «ع» «إن الخمس و الفى ء و الأنفال للإمام» و كذا كون الأراضى المفتوحه عنوه تحت اختيار الإمام فيه نظران مختلفان سعه و ضيقا: ٢٤ / ٤.

الأمر بالمعروف و النهى المنكر و الحسبه: ٢١٣ / ٢ - ٣٠٣.

و فى المسأله جهات من البحث:

- الجبهه الأولى: فى أنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر من أهم الفرائض الشرعيه، بل يحكم بوجوبهما العقل أيضا: ٢١٣ / ٢.

- الجبهه الثانيه: فى أنّ للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر درجات و مراتب: ٢١٥ / ٢.

- (و راجع فى أن إجراء الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بسعتهما يقتضى تحصيل قدره و إقامه الدوله الحقه: ٣١١ / ١ و ما بعدها.)

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٤

- الجبهه الثالثه: فى أنّه هل يكون وجوبهما

على الأعيان أو على الكفاية؟ ٢ / ٢٢٠.

- تصوير الوجوب الكفائي: ٢ / ٢٢٢.

- الجبهه الرابعه: فى ذكر بعض الآيات و الروايات الوارده فى المسأله: ٢ / ٢٢٤.

- الجبهه الخامسه: فى وجوب إنكار العامه على الخاصه و تغيير المنكر عليهم إذا علموا به: ٢ / ٢٣٣.

- الجبهه السادسه: فى وجوب إنكار المنكر بالقلب و تحريم الرضا به و وجوب الرضا بالمعروف: ٢ / ٢٣٥.

- الجبهه السابعه: فى وجوب الإعراض عن فاعل المنكر و هجره إذا لم يرتدع: ٢ / ٢٣٨.

- الجبهه الثامنه: فى رفع توهم و شبهه حول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ...﴾: ٢ / ٢٤٠.

- الجبهه التاسعه: فى بيان ما ذكره شرط لوجوبهما: ٢ / ٢٤١.

- الشرط الأول: أن يعلمه منكرا: ٢ / ٢٤١.

- الشرط الثانى: أن يجوز تأثير إنكاره: ٢ / ٢٤٥.

- فروع ينبغى الالتفات إليها: ٢ / ٢٤٦.

- الشرط الثالث: أن يكون الفاعل له مصرا على الاستمرار: ٢ / ٢٤٧.

- الشرط الرابع: أن لا يكون فى إنكاره مفسده: ٢ / ٢٥٠.

- سائر الشروط التى ذكرت لوجوبهما: ٢ / ٢٥٦.

- (و راجع فى أن وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ليس مشروطا بإذن الإمام و لكن وجودهما غالبا مشروط بإذن الإمام فىلزم تحصيل الحكومه الحقه:

(١ / ١٥٢ و ١٩٢).

- الجبهه العاشره: فى بيان مفهوم الحسبه و شروط المحتسب و الفرق بينه و بين المتطوع: ٢ / ٢٥٦.

- الجبهه الحاديه عشره: فى ذكر بعض الموارد التى تصدى فيها رسول الله «ص» أو أمير المؤمنين «ع» لأمر الحسبه أو أمرا بها: ٢ / ٢٦٣.

- الجبهه الثانيه عشره: فى وظيفه المحتسب: ٢ / ٢٧٠.

- ذكر بعض ما فى كتاب «معالم القربه فى أحكام الحسبه» تلخيصا: ٢ / ٢٧٢.

- خاتمه: فى آداب المحتسب و ما يجب عليه أو ينبغى له فى

- (و راجع فيما دل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومهما الواسع و أن قيام سيد الشهداء «ع» على يزيد بن معاوية و كذا قيام زيد بن علي و قيام

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٥

شاهد فخ، للعمل بهذه الفريضة: ١ / ٦٠٠ و ما بعدها.)

انتخاب الأمة،- الإمام- كيفية تعيين الوالي و انعقاد الإمامه.

الأنفال- الفصل الخامس من الباب الثامن في الأنفال: ١ / ٤ - ٢٥٦.

و فيه جهات من البحث:

- الجبهه الأولى: في تفسير آيه الأنفال و معنى الأنفال و المقصود منها في الآيه و في فقه الفريقين: ١ / ٤.

- تقسيم الأموال إلى أموال شخصيه و أموال عامه و المقصود من الأنفال جميع الأموال العامه: ٤ / ٥.

- الجبهه الثانيه: في معنى كون الأنفال للإمام: ٤ / ١٨.

- الجبهه الثالثه: في بيان الأنفال بالتفصيل و أن المقصود منها جميع الأموال العامه التي خلقها الله للأنام: ٤ / ٣٠.

- العناوين المشهوره للأنفال و الاستدلال عليها:

- الأول: الأرض التي تملك من غير قتال و لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب: ٤ / ٣٢.

- الثاني: الأرضون الموات: ٤ / ٣٦.

- معنى الموات و الخراب: ٤ / ٤٢.

- الثالث: الأرض التي لا رب لها: ٤ / ٤٥.

- الرابع: رءوس الجبال و بطون الأودية و كذا الآجام: ٤ / ٤٧.

- الخامس: سيف البحار: ٤ / ٥٢.

- السادس: قطائع الملوك و صفاياهم: ٤ / ٥٢.

- السابع ممّا يكون للإمام بما هو إمام: صفايا الغنيمه: ٥٦ /٤.

- الثامن مما يكون للإمام بما هو إمام: ما يغنمه المقاتلون بغير إذن الإمام: ٦١ /٤.

- التاسع: المعادن مطلقا على قول قوئى: ٦٨ /٤.

- العاشر: ميراث من لا وارث له: ٨٢ /٤.

- التعرض للأخبار التى يتوهم معارضتها

فى المقام: ٨٦ / ٤.

- التعرض لاختلاف كلمات أصحابنا فى حكم ميراث من لا وارث له فى عصر الغيبة: ٩٤ / ٤.

- الحادى عشر: البحار: ٩٨ / ٤.

- الثانى عشر: الأرض المعطّله ثلاث سنين على قول: ١٠٠ / ٤.

- الجعه الرابعه: فى حكم الأنفال و تملكها و التصرف فيها و لا سيما فى عصر

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٦

الغيبه: ١٠٣ / ٤.

- و نتعرض لذلك فى مسائل:

- المسأله الأولى: فى أن الأنفال لله و للرسول و بعده للإمام بما هو إمام: ١٠٣ / ٤.

- المسأله الثانيه: فى أنه لا يجوز التصرف فيها إلّا بإذن الإمام خصوصا أو عمومها و أنه هل يثبت فيها التحليل أم لا؟ ١٠٧ / ٤.

- التعرض لتفسير العناوين الثلاثه (المناكح و المساكن و المتاجر) و الأخبار الوارده فى المقام و بيان مقدار الدلاله فيها: ١٢٠ / ٤.

- تحليل المناكح: ١٢٢ / ٤.

- تحليل المساكن: ١٢٧ / ٤.

- تحليل المتاجر: ١٣٤ / ٤.

- خاتمه يتعرّض فيها لأموار ترتبط بأخبار التحليل: ١٣٨ / ٤.

- المسأله الثالثه: فيما ورد فى إحياء الأرضين الموات و الترغيب فيه و أحقيه المحيى بها: ١٤٨ / ٤.

- يشترط فى جواز الإحياء إذن الإمام: ١٥٦ / ٤.

- المسأله الرابعه: فى بيان شروط الإحياء: ١٦٦ / ٤.

- المسأله الخامسه: فى إشاره إجماليه إلى مد الإحياء و التحجير و ما به يتحققان: ١٧٧ / ٤.

- بقى هنا أمران:

- الأمر الأول: هل يختلف صدق الإحياء بحسب ما يقصد من العمارة أم لا؟ ١٨٣/٤.

- الأمر الثاني: فى التحجير و أحكامه: ١٨٥/٤.

- المسأله السادسه: هل الإحياء فى الأرض الموات يوجب مالكيه المحيى لرقبه الأرض أو لا يوجب إلأ أحقيه المحيى بها؟ ١٩٤/٤.

- أخبار المسأله: ٢٠٠/٤.

- المسأله السابعه: فى أن

- المسألة الثامنة: في حكم الأرض المحيية إذا صارت مواتا: ٤/ ٢٢٩.

اهتمام الإمام بالأموال العامة،- أهداف الدولة الإسلامية و ما يجب على الحاكم الإسلامي ...

أهداف الدولة الإسلامية و ما يجب على الحاكم الإسلامي التصدى له في حكومته: ٣/ ٢ - ٣٠.

- الحكومه الإسلامية ليست حكومه استبداديه ديكتاتوريه: ٢/ ٤.

- و راجع في أنّ الحكومه الإسلامية تفترق عن الحكومه الديمقراطيه [حكومه الشعب على الشعب] بوجهين أساسيين: ١/ ٥٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٣٤٧

- أساس الحكم في الحكومه الإسلامية هو أحكام الله- تعالى:- ٢/ ٤.

- و أيضا- ٢/ ٧٠٢؛ و- في الغرض من الإمامه و الحكومه الحقه: ١/ ٥٩٩.

- وظائف الحاكم الإسلامي: ٢/ ٥.

- الآيات و الروايات التي تعرضت لوظائف الحاكم الإسلامي: ٢/ ٧.

- العناوين الخمسه عشر لما يجب على الحاكم الإسلامي: ٢/ ٢١.

- ما يظهر لك من الآيات و الروايات المذكوره أمران:

- الأول: أنّ الحاكم الإسلامي قائد و مرجع للشؤون الدينيه و السياسيه معا و عدم انفكاك الدين عن السياسه و الحاكم هو بمنزله

رأس المخروط يحيط و يشرف على جميع الشؤون إشرافا تاما: ٢/ ٢٤.

- الثاني: أنّ الحاكم إنّما يتصدى و يتدخل في الأمور العامه الاجتماعيه فقط: ٢/ ٢٥.

- مضارّ تدخل الحاكم في غير الأمور العامه الاجتماعيه: ٢/ ٢٥.

- تدخل النبي و تحديده في مسأله الاحتكار بقدر الضروره: ٢/ ٢٨.

- تدخل النبي و تحديده في قصه سمره بن جندب بقدر الضروره و قوله «ص»:

لا ضرر و لا ضرار: ٢/ ٢٩.

- و- فى أصول مسؤليات الإمام و تكاليفه الثلاثة: ١- بيان أحكام الله و حفظها من البدع و الأوهام، ٢- حفظ نظام المسلمين،
٣- إداره أمر

القضاء و فصل الخصومات: ١ / ٣٨٦؛ التكاليف الاجتماعيه وظيفه لمثل المجتمع:

١ / ٥٦٩؛ ما دلّ على الغرض من الإمامه و الحكومه الحقه: ١ / ٥٩٩؛ وجوب اهتمام الإمام و عمّاله بالأموال العامه للمسلمين و حفظهما و صرفها في مصارفها المقرره ...: ٢ / ٦٦٩؛ وجوب اهتمام الإمام و عماله بأمر الضعفاء و الأرامل و الأيتام و من لا حيله له: ٢ / ٦٩٥؛ على الإمام أن لا يحتجب عن رعيته: ٢ / ٨١١.

أهل بيت النبي «ع»- الاستخلاف.

البغاه،- القيام في قبال حكام الجور.

- و أيضا- قتال البغاه على الإمام: ١ / ١٢٧؛ ما دلّ على جواز قتال البغاه بل وجوبه: ١ / ٦١٢.

البيعه و ماهيتها،- الإمام- كيفية تعيين الوالى و انعقاد الإمامه: ١ / ٥١٣- ٥٢٩.

- أخبار البيعه و ماهيتها (و يتعرض فيها لبيعه الحديدية و بيعه العقبة الأولى و الثانيه): ١ / ٥١٣.

- الكلام في ماهية البيعه و نقل كلمات الأعلام فيها: ١ / ٥٢٣.

التجسس،- الاستخبارات العامه و التجسس: ٢ / ٥٣٩- ٥٩١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٨

التسعير،- الاحتكار و التسعير: ٢ / ٦٥٨- ٦٦٧.

التشريع،- السلطه التشريعيه: ٢ / ٥٩- ١٠٩.

تشريع القوانين في أبواب الفقه على أساس الحكومه- الحكومه: ١ / ٩٢- ١٦٠.

التعذيب و التشديد: ٢ / ٣٧٥، و أيضا- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه.

التعزيرات الشرعيه: ٢ / ٣٠٥- ٤٢٠.

جهات البحث في المسأله:

- الجهه الأولى: في اهتمام الإسلام بإقامه الحدود و التعزيرات: ٢ / ٣٠٩.

- الجهه الثانيه: في عموم الحكم للصغائر أيضا: ٢ / ٣١٤.

- الجهه الثالثه: في بيان مفهوم التعزير بحسب اللغه: ٢ / ٣١٥.

- الجهه الرابعه: فى أنّ التعزير يراد به الضرب و الإيلام، أو مطلق التأديب؟ ٣١٨ / ٢.

- ما ورد فى التأديب بغير الضرب و الإيلام أو معه: ٣٢٤ / ٢.

- ما يستدلّ به لتعين الضرب و

- التعزيرات الماليه:

- الجبهه الخامسه: فى التعزير المالى:

- ما يمكن أن يستدلّ به للتعزير بالمال بإتلافه أو بأخذه، و هو ثمانيه عشر دليلا: ٢ / ٣٣٣.

- التعزيرات البدنيه:

- الجبهه السادسه: فى حدّ التعزير البدنى و مقداره قلّه و كثره و الأقوال فى المسأله: ٢ / ٣٤٥.

- الأخبار الوارده فى مقدار التعزير: ٢ / ٣٥٢.

- الجبهه السابعه: فى مقدار الضرب التأديبى: ٢ / ٣٥٨.

- الجبهه الثامنه: فى حكم من قتله الحدّ أو التعزير أو التأديب: ٢ / ٣٦١.

- الجبهه التاسعه: فى إشاره إجماليه إلى ما تثبت به موجبات الحدود و التعزيرات: ٢ / ٣٧٠.

- خمس مسائل تتعرض لها إجمالا:

- المسأله الأولى: لا يجوز ضرب المتهّم و تعزيره بمجرد الاتهام: ٢ / ٣٧٥.

- المسأله الثانيه: أن الاعتراف مع التعذيب و التشديد لا اعتبار به شرعا: ٢ / ٣٧٨.

- المسأله الثالثه: الظاهر أنه يجوز حبس المتهّم لكشف الحقّ أو أدائه فى حقوق الناس مع احتمال فراره و عدم التمكن منه: ٢ /

٣٨١.

- المسأله الرابعه: هل يجوز تعزير المتهّم للكشف إذا علم الحاكم بوجود معلومات نافعه مهمه عنده؟ ٢ / ٣٨٥.

- المسأله الخامسه: ليس للحاكم تهديد أو تعزير المتهّم للكشف فى حقوق الله،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٤٩

و لا يجب على المرتكب إظهارها: ٢ / ٣٨٨.

- الجبهه العاشره: فى إشاره إجماليه إلى فروع أخرى فى المسأله: ٢ / ٣٩٠.

- الأَوَّل: ليس في الحدود بعد ثبوتها نظر ساعه: ٣٩١ / ٢.

- الثَّانِي: الحدود تدرأ بالشبهات ولا شفاعه ولا يمين فيها: ٣٩١ / ٢.

- الثَّالِث: حرمه ضرب المسلم بغير حقّ و عند الغضب، و وجوب الدفاع عن المظلوم: ٣٩٢ / ٢.

- الرَّابِع: في عفو الإمام عن الحدود و التعزيرات. و نقل بعض الأقوال في المسأله:

- العفو عن التعزيرات: ٣٩٦ / ٢.

- الخامس: لا تضرب الحدود في شدّة الحرّ أو البرد: ٤٠٤ / ٢.

- السادس: لا يجرى الحدود على من به قروح أو يكون مريضاً حتّى تبرأ أو يرفق به في الضرب: ٤٠٦ / ٢.

- السابع: كيفية إجراء الحدود و التعزيرات: ٤٠٨ / ٢.

- الجبهه الحاديه عشره: عود إلى البدء (ذكر فيها بعض مصاديق التعزيرات): ٤١٤ / ٢.

- الجبهه الثانيه عشره: فى الفروق التى ذكرها بعض المصنفين بين أحكام الحدّ و التعزير: ٤١٧ / ٢.

تعيين الوالى و انعقاد الإمامه،- الإمام- كيفية تعيين الوالى و انعقاد الإمامه: ١ / ٣٩٩ - ٦٢٠.

التقليد،- الاجتهاد و التقليد.

التنفيذ،- السلطه التنفيذيه: ١١٠ / ٢ - ١٣٩.

الجزيه: ٣ / ٣٦٣ - ٤٨٦.

- معنى الجزيه و الخراج و الفرق بينهما: ٣ / ٣٦٣.

- الجزيه: ٣ / ٣٦٥.

- و هنا جهات من البحث، يذكر اثنتا عشره جهه:

- الجبهه الأولى: فيمن تؤخذ منه الجزيه من الفرق، و أنّها هل تؤخذ من سائر الكفار أيضا أم لا؟ و هل تؤخذ من العرب أيضا؟ ٣ / ٣٦٨.

٣٦٨.

- ما يستدل به فى المقام (لأهل الكتاب و غير أهل الكتاب) من الآيات و الروايات: ٣ / ٣٧٥.

- المهادنه و المودعه و المعاهده على ترك القتال: ٣ / ٣٨٨.

- حكم من تهوّد أو تنصّر أو تمجّس بعد طلوع الإسلام: ٣ / ٣٨٩.

- بحث فى حكم الصابئه: ٣ / ٣٩٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٠

- الجئه الثانيه: في ذكر من تسقط عنه الجزيه: ٣ / ٤١٣.

- أ- حكم النساء و الصبيان و المجانين: ٣ / ٤١٦.

- ب- حكم الجزيه على المملوك: ٣ / ٤٢٠.

- ج- حكم الشيخ الفانى المعبر عنه بالهم و كذا المقعد و الأعمى: ٣ / ٤٢٢.

- د- حكم الفقير في هذا الباب: ٣ / ٤٢٣.

- ه- حكم الرهبان و

أصحاب الصوامع فى هذا الباب: ٣/ ٤٢٤.

- الجبهه الثالثه: فى كميته الجزيه: ٣/ ٤٢٦.

- الجبهه الرابعه: فى اختيار الإمام أو من نصبه بين أن يضع الجزيه على الرؤوس أو الأراضى أو كليهما: ٣/ ٤٣٣.

- الجبهه الخامسه: فى جواز مضاعفه الصدقه عليهم جزيه: ٣/ ٤٣٨.

- الجبهه السادسه: فى جواز اشتراط الضيافه على أهل الذمه: ٣/ ٤٤٢.

- الجبهه السابعه: فى أنه لا يؤخذ منهم سوى الجزيه و ما اشتراط عليهم فى عقد الذمه شىء آخر من زكاه و غيرها: ٣/ ٤٤٦.

- الجبهه الثامنه: فى جواز أخذ الجزيه من ثمن الخمر و الخنازير و نحوهما من المحرمات: ٣/ ٤٥١.

- الجبهه التاسعه: فيما إذا مات الذمى أو أسلم: ٣/ ٤٥٥.

- الجبهه العاشره: فى مصرف الجزيه: ٣/ ٤٦١.

- الجبهه الحاديه عشره: فى معنى الصغار المذكور فى الآيه و الإشاره إلى ماهيه الجزيه و تاريخها: ٣/ ٤٦٨.

- الجبهه الثانيه عشره: فى إشاره إجماليه إلى شرائط الذمه: ٣/ ٤٧٦.

الجهاد: ١- ١١٢ - ١٢٦.

- وجوب الجهاد إجمالاً من ضروريات الإسلام: ١/ ١١٢.

- ليس الجهاد إلّا الدفاع عن الحقّ و العداله: ٢/ ٧١٠ - ٧١٢.

- الجهاد على قسمين: الجهاد الابتدائى و الدفاعى: ١/ ١١٥.

- الجهاد الابتدائى فى الحقيقه هو الدفاع عن العداله و التوحيد: ١/ ١١٥.

- هل يعتبر فى الجهاد الابتدائى إذن الإمام أو لا؟ ١/ ١١٧.

- (و راجع فى الجهاد الابتدائى و الجهاد الدفاعى و الفرق بينهما فى إذن الإمام:

١/ ١٩٢ و ٢٥٥).

- لا يعتبر فى الجهاد الدفاعى إذن الإمام بل يجب مطلقاً و إن كان وجود الإمام

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥١

شرطا لوجوده: ١٢١ / ١.

و راجع فى أن الدفاع واجب حتى فى ظل رايه الباطل بشرط عدم

و أيضا- أخبار السكوت و السكون ...؛ البغاه؛ القيام فى قبال حكام الجور.

الحاكم الإسلامى،- الإمام.

الحبس،- السجن.

حديث الثقلين و التمسك بالعترة الطاهره،- الاستخلاف.

حرمة الإنسان فى النظام الإسلامى- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه.

الحريات فى النظام الإسلامى: ٢ / ٢٥- ٣٠.

الحسبه- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه: ٢ / ٢٥٩- ٣٠٣.

الحصانه السياسيه- السياسه الخارجيه للإسلام و ...: ٢ / ٧٣٨.

الحقوق المتقابله بين الإمام و الأمه و أنه يجب على الأمه التسليم له و إطاعته و كذا إطاعه عماله المنصوبين من قبله إجمالاً: ٢ /

٧٦٩- ٧٨٢.

لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق: ٢ / ٧٨١.

و- إطاعه أولى الأمر؛ الإمام؛ أهداف الدوله الإسلاميه ...

سبب تنفر المسلمين من اسم الحكومه و السياسه: ١ / ١٣

- أهميه فقه الدوله و المسائل العامه الاجتماعيه (: فقه القضايا العامه) و التنبيه بنقص البحوث الفقيهيه: ١ / ٢٠.

- تذكارة و اعتذار، و فيه اشاره الى افساد عملاء الاستعمار و اياديهم بين المسلمين: ١ / ٢٢.

- الحكومه (الدوله الإسلاميه، الإمامه، السلطنه، الولايه).

- مفهوم الحكم و مورد استعمالها: ١ / ٤٣٣.

- الحكومه من أهم الفرائض و من أهم الأمور الحسيه. ١ / ٥٧٢.

- على العلماء و الفقهاء أن يتدخلوا فى السياسه لأنّ الولايه مفتاح سائر الفرائض و أنها من أهم الأمور الحسيه: ١ / ١٢.

- الباب الثالث فى بيان لزوم الحكومه و ضرورتها فى جميع الأعصار و لو فى عصر الغيبه بل كونها من ضروريات الإسلام و مما أوجب الله- تعالى- تأسيسها و الحفاظ عليها مع الإمكان، و يشتمل على فصول أربعه: ١/ ٨٣- ٢٥٦.

- الفصل الأوّل: فى ذكر كلمات بعض العلماء و الأعظم المدعين للإجماع فى المسأله: ١/ ٨٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٢

- الفصل الثانى: فى

سير إجمالى فى روايات الفقه الإسلامى و فتاوى الأصحاب التى يظهر منها إجمالا سعه دائره الإسلام و جامعته لجميع شئون الإنسان و أنّ الحكومه داخله فى نسجه و نظامه و لا- يجوز تعطيلها فى عصر و لا مكان: ٨٩ / ١ و أيضا- ضروره الحكومه و أنحائها و الحكومه الإسلاميه و تأسيس أول دوله اسلاميه بيد النبي «ص»: ١ / ٣- ١٥.

- للبحث فى ولايه الفقيه فى عصر الغيبه طريقان: ٨٩ / ١.

- طريقتنا و طريقه الأعظم فى بحث الولايه و الاشاره الى سيره آيه الله العظمى البروجردى فى بحوثه الفقيهيه: ١٨ / ١، ٢١.

- تصوّر الإسلام على نحوين: انفكاك الدين عن السياسه و خلافه: ٩٠ / ١.

- الإشاره إلى أبواب الفقه التى يستفاد منها أن تشريع القوانين فى الإسلام كان على أساس حكومه إسلاميه، و ذلك فى أربعه عشر فصلا:

- الفصل الأول فى الصلاه خصوصا صلاه الجمعه و العيدين: ٩٢ / ١.

- الفصل الثانى فى الصوم و الاعتكاف: ٩٦ / ١.

- الفصل الثالث فى الزكاه و أنها ضريبه من ضرائب الحكومه: ٩٨ / ١.

- الفصل الرابع فى الخمس و الأنفال و أنه ضريبه من ضرائب الحكومه: ١٠٢ / ١.

- الفصل الخامس فى الحج و المزار: ١٠٧ / ١.

- الفصل السادس فى الجهاد-الجهاد: ١١٢ / ١.

- الجهاد على قسمين: ١١٥ / ١.

- هل يعتبر فى الجهاد الابتدائى إذن الإمام؟ ١١٧ / ١.

- لا يعتبر فى الجهاد الدفاعى إذن الإمام بل يجب مطلقا: ١٢١ / ١.

- الفصل السابع فى قتال البغاه على الإمام: ١٢٧ / ١.

- الفصل الثامن فيما دلّ على أنّ أمر الجزيه و الغنائم و الأسارى و الأراضى إلى الإمام: ١٣٠ / ١.

- الفصل التاسع فى الحجر و الوصيه: ١٣٣ / ١.

- الفصل العاشر فيما ورد فى النكاح و الطلاق

- الفصل الحادى عشر فى الموارىث و أن مىراث من لا وارث له للإمام: ١/ ١٣٦.

- الفصل الثانى عشر فىما ورد فى القضاء و الحدود: ١/ ١٣٨.

- الفصل الثالث عشر فىما ورد فى القصاص و الدىات: ١/ ١٤٥.

- الفصل الرابع عشر فى التعرض لبعض عبارات الفقهاء و فتاواهم التى علق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٣

فىها الحكم على الإمام أو الوالى أو السلطان أو الحاكم أو نحو ذلك مما ىشكل حملة على خصوص الإمام المعصوم: ١/ ١٥١.

- الفصل الثالث من الباب فىما ىستدلّ به لضروره الحكومه فى جمىع الأعصار و ىذكر لذلك عشره أدلّه: ١/ ١٦١.

- الدلىل الأول: أن الحكومه داخله فى نسج الإسلام و نظامه و الإسلام كافل لجمىع ما ىحتاج إلى الإنسان: ١/ ١٦٢ و أىضا- ١/ ١٠٩.

- الدلىل الثانى: أن الحكومه أمر ضرورى للبشر: ١/ ١٦٧.

- الدلىل الثالث: روايه فضل بن شاذان (فى عله وجود الإمام) فى العىون و العلل: ١/ ١٧١.

- و ثاقه محمد بن فضل و فضل بن شاذان: ١/ ١٧٣.

- الدلىل الرابع: ما فى نهج البلاغه فى جواب الخوارج: لا بدّ للناس من أمىر ...: ١/ ١٧٤.

- الدلىل الخامس: ما فى المحكم و المتشابه: لا بدّ للأئمه من إمام يقوم بأمرهم: ١/ ١٧٧.

- الدلىل السادس: ما فى كتاب سلیم: ىختاروا لأنفسهم إماما عفىفا ...: ١/ ١٧٨.

- البحت فى سند الكتاب المنسوب إلى سلیم بن قیس الهلالى: ١/ ١٨٠.

- الدلىل السابع: نىجه صغرى و كبرى كلیه: (أنّ الإسلام ىدعو المسلمىن إلى التجمع و التشكل و توحىد الكلمه و الإمامه هى نظام الأمه ... و حافظه وحدتها فالتشكل لا ىتم إلّا بالإمامه): ١/ ١

- البحث العلمى الحر لا يضرب بالوحده بل يؤكدها: ٢١ / ١.

- الدليل الثامن: صحيحه زراره، بنى الإسلام على خمس: ١٨٨ / ١.

- الدليل التاسع: ما فى نهج البلاغه: «أخذ الله على العلماء» و أنّ الحكومه حسبه ...: ١٩١ / ١.

- و أيضا- فى أن الحكومه من أهم الأمور الحسينيه: ١٢ / ١، ٢٤٢، ٥٧٢.

- معنى التقيه إجمالا: ١٩٣ / ١.

- الدليل العاشر: أخبار متفرقه يظهر منها لزوم الحكومه و الدوله: ١٩٤ / ١.

- كيفيه الجمع بين أخبار مدح الإمامه و الترغيب فيها و بين أخبار التحذير و التخويف منها: ٢٠٤ / ١.

- الفصل الرابع من الباب فى ذكر الأخبار التى ربما توهم وجوب السكوت

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٤

فى قبال الجنائيات و مظالم الأعداء فى عصر الغيبه و عدم التدخل فى الشؤون السياسيه و إقامة الدوله العادله- أخبار السكوت و السكون: ٢٠٥-٢٥٦.

- و أيضا- الولايه.

- أهداف الدوله الإسلاميه و الغرض منها- أهداف الدوله الإسلاميه ...: ٣٠ / ٢ - ٣٠.

- السياسه الخارجيه للدوله الإسلاميه- السياسه الخارجيه للإسلام ...: ٧٥٣ - ٧٠١ / ٢.

- الحصانه السياسيه و معامله الدوله مع الأقليات غير المسلمه- السياسه الخارجيه للإسلام ...

- المنابع الماليه لها- المنابع الماليه للدوله الإسلاميه: ٣ / ١ - ٥٠٧ و ١ / ٤ - ٣٠٠.

- امتياز الحكومه الاسلاميه عن الحكومه الديموقراطيه: ٨ / ١.

الخارج: ٣ / ٤٨٧ - ٥٠٧.

و هنا جهات من البحث:

- الجبهه الأولى: فى معنى الخراج و موضوعه و مقداره: ٣ / ٤٨٨.

- معنى الجزية و الخراج و الفرق بينهما: ٣ / ٣٦٣.

- الجبهه الثانيه: فى مصرف الخراج: ٣ / ٤٩٥.

- الجبهه الثالثه: فى أنه يجب على إمام المسلمين و عماله أن يرفقوا بأهل الجزية و الخراج و يخففوا عنهم بما يصلح به أمرهم و

لا يجوز تعذيبهم و التضييق عليهم فى أمر الخراج و الجزية ٣ / ٥٠٠.

الخمس: ٣ / ٤٣ - ١٢٨.

و فيه جهات من البحث:

- الجهة الأولى: فى بيان مفهوم الخمس و تشريعه: ٣ / ٤٣.

- معنى آيه الخمس: ٣ / ٤٤؛ ١٠٤؛ ١٤٧.

- الجهة الثانية: فيما يجب فيه الخمس: ٣ / ٥١.

- الأوّل: غنائم دار الحرب: ٣ / ٥٢.

- الثانى: المعادن: ٣ / ٥٨.

- الثالث: الكنز: ٣ / ٦٤.

- الرابع: الغوص: ٣ / ٦٥.

- الخامس: ما يفضل عن مئونه السنه: ٣ / ٦٦.

- البحث فى أمور ثلاثه:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٥

- الأمر الأوّل: فى إشاره إلى إشكال وقع فى خمس الأرباح و الجواب عنه: ٣ / ٧٠.

- الأمر الثانى: فى ذكر أخبار التحليل و الجواب عنها: ٣ / ٧٤.

- الأمر الثالث: فى أنّ الموضوع فى هذا القسم من الخمس هل هو الأرباح أو مطلق الفائده؟ ٣ / ٨٢.

- السادس مما فيه الخمس على ما قالوا: الأرض التى اشتراها الذمى من المسلم: ٣ / ٨٨.

- السابع مما فيه الخمس: الحلال المختلط بالحرام على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه و بمقداره، فيحل بإخراج خمسه: ٣ / ٩٤.

- الجهة الثالثه: فى مصرف الخمس: ٣ / ١٠٠.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ هـ
ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۳۵۵

- بیان مفاد آیه الخمس: ۱۰۴/۳.

- الروایات المتعرضه لمصرف الخمس: ۱۰۷/۳.

- الخمس حق وحدانی ثابت لمنصب الإمامه: ۱۱۰/۳.

- توضیح و تکمیل: ۱۱۷/۳.

- الورود فی المسأله من طریق آخر: ۱۱۹/۳.

- الجبهه الرابعه فی حکم الخمس فی عصر الغیبه: ۱۲۲/۳.

- إن الخمس و الأنفال للإمام بما

أنه إمام: ١٠٢ / ١.

الدولة الإسلامية، - الحكومة.

الزكاة و الصدقات: ٤١ - ٥ / ٣.

و فيه جهات من البحث:

- الجهة الأولى: فى بيان مفهوم الزكاة و الصدقه: ٥ / ٣.

- الجهة الثانية: فى بيان ما فيه الزكاة إجمالاً و هل أنها فى تسعة أشياء أو أزيد؟ ١٠ / ٣.

- الروايات الواردة فيما فيه الزكاة و هى أربع طوائف: ١٣ / ٣.

- وجوه الجمع بين روايات ما فيه الزكاة: ٢٠ / ٣.

- الموارد التى استجبت فيها الزكاة و هى اثنا عشر مورداً: ٣٠ / ٣.

- الجهة الثالثة: فى أنّ الزكاة تكون تحت اختيار الإمام و هو الذى يتصدى لأخذها و صرفها فى مصارفها: ٣٢ / ٣.

- الجهة الرابعة: فى الصدقات المندوبه و الأوقاف العامه: ٣٧ / ٣.

- إن الزكاة ضريبه من ضرائب الحكومه الإسلاميه: ٩٨ / ١.

السبايا، - الأسارى: ٣ / ٢٤٩ - ٣١٧.

السجن: أحكام السجن و آدابها ٢ / ٤٢١ - ٥٣٨.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٦

و فيه جهات من البحث:

- الجهة الأولى: فى بيان مفهوم السجن بحسب اللغه: ٢ / ٤٢١.

- الجهة الثانية: فى مشروعيه الحبس إجمالاً: ٢ / ٤٢٥.

- الجهة الثالثة: فى أول من بنى السجن فى الإسلام: ٢ / ٤٣٤.

- الجهة الرابعة: فى موضوع الحبس الشرعى و الغرض منه: ٢ / ٤٣٧.

- نقل كلام صاحب كتاب «التشريع الجنائي الإسلامي»: ٢ / ٤٣٩.

- الجهه الخامسه: فى إشاره إجماليه إلى مكان السجن من العقوبات فى الشريعة الإسلاميه: ٢ / ٤٤٣.

- الجهه السادسه: فى إشاره إجماليه إلى موارد الجمع بين الحبس و بعض العقوبات الأخر: ٢ / ٤٤٦.

- (إجبار المسجون على المقابله التلفزيونيه): ٢ / ٤٤٧.

- ١- المراه المرتده: ٢ / ٤٤٩.

- ٢- المختلس و الطرّار و التّبّاش: ٢ / ٤٤٩.

- ٣- الحالق شعر المراه: ٢ / ٤٥٠.

- ٤- المؤلى إذا أبى أن يطلق أو يفى ء: ٢ /

- ٥- شارب الخمر فى رمضان: ٤٥١ / ٢.
- ٦- من أمسك أحدا ليقته الآخر: ٤٥١ / ٢.
- ٧- القاتل عمدا إذا لم يقتص منه: ٤٥١ / ٢.
- ٨- شاهد الزور: ٤٥٢ / ٢.
- ٩- أمين السوق إذا خان: ٤٥٢ / ٢.
- ١٠- من يلقن المجرم بما يضرّ مسلما: ٤٥٣ / ٢.
- ١١- من قتل مملوكه: ٤٥٣ / ٢.
- ١٢- من سرق ثالثه: ٤٥٣ / ٢.
- الجبهه السابعه: فى اقسام السجون بحسب أصناف السجناء: ٤٥٥ / ٢.
- الجبهه الثامنه: فى تقسيمها بملاحظه أسبابها الرئيسيّه: ٤٥٦ / ٢.
- الجبهه التاسعه: فى نفقات السجن و السجناء: ٤٥٨ / ٢.
- الجبهه العاشره: فى التعرض لفروع آخر جزئيه: ٤٦٧ / ٢.
- الأوّل: النظر فى حال المحبوسين: ٤٦٧ / ٢.
- الثانى: رعايه حاجات المحبوسين: ٤٦٩ / ٢.
- دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٧
- الثالث: ضمان السجنان إذا فرط: ٤٧٠ / ٢.
- الرابع: على الإمام أن يراعى الشؤون الدينيه للسجناء: ٤٧٣ / ٢.
- الجبهه الحاديه عشره: فى ذكر ما عثرت عليه من موارد السجن فى أخبار الشيعه و السنه: ٤٧٤ / ٢.
- الأخبار الوارده فى الحبس على طائفتين:

- الطائفه الأولى: ما تعرضت لمطلق الحبس و السجن بنحو الإجمال أو لمدته معينه، و هى تسعه و عشرون موردا: ٢ / ٤٧٧.

- ١- مورد التّهمه: ٢ / ٤٧٧.

- ٢، ٣ و ٤- الفساق من العلماء و الجهال من الأطباء و المفاليس من الأكرياء: ٢ / ٤٨٢.

- ٥، ٦ و ٧- الغاصب لمال الغير، و آكل مال اليتيم ظلما، و الخائن فى الأمانه: ٢ / ٤٨٣.

- ٨ و ٩- المديون المماطل، و المدعى للإفلاس: ٢ / ٤٨٤.

- هنا مسألتان فى الإفلاس ينبغى الإشاره إليهما: ٢ / ٤٨٧.

- ١٠- من ترك الإنفاق على زوجته بلا إعسار: ٢ / ٤٩٠.

- ١١- الكفيل حتى يحضر المكفول

أو ما عليه: ٢ / ٤٩١.

- ١٢ - من عليه حق من حقوق الناس أو حقوق الله غير ما ذكر فيحبس لاستيفائه: ٢ / ٤٩٣.

- ١٣، ١٤، ١٥ و ١٦ - المختلس، و الطّرار، و التباش، و الداعر: ٢ / ٤٩٥.

- ١٧ - أمين السوق إذا خان: ٢ / ٤٩٩.

- ١٨ - من يلقن المجرم بما يضّر مسلما: ٢ / ٤٩٩.

- ١٩ - شاهد الزور: ٢ / ٤٩٩.

- ٢٠ - من وثب على امرأه فحلق رأسها: ٢ / ٥٠٠.

- ٢١ - الأم إذا كانت تزنى: ٢ / ٥٠١.

- ٢٢ - السكارى المتباعجون بالسكاكين: ٢ / ٥٠١.

- ٢٣ - القاتل عمدا إذا لم يقتص منه: ٢ / ٥٠٥.

- ٢٤ - الأسراء: ٢ / ٥٠٨.

- ٢٥ - من عذب عبده حتى مات: ٢ / ٥٠٩.

- ٢٦ - من أعتق نصيبه من مملوكه المشترك فيه فيحبس ليشتري البقيه و يعتقها: ٢ / ٥١٠.

- ٢٧ - القواد المحكوم بالنفى على ما روى: ٢ / ٥١١.

- ٢٨ - المرتد الملى يحبس ليتوب: ٢ / ٥١١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٨

- ٢٩ - من قطع يده فيحبس للعلاج: ٢ / ٥١٢.

- الطائفه الثانيه من أخبار الحبس و السجن: ما تعرضت لمن يخلد فى السجن حتى يموت أو حتى يتوب، و هى أحد عشر موردا:

٢ / ٥١٢.

- ١ - من سرق ثالثه: ٢ / ٥١٣.

- ٢ - المرأة المرتده: ٥١٨ / ٢.

- ٣ - المؤلى إذا أبى أن يفىء أو يطلق: ٥٢٢ / ٢.

- ٤ - من أمسك رجلا ليقتله غيره: ٥٢٣ / ٢.

- ٥ - من أمر رجلا حزا بقتل رجل: ٥٢٨ / ٢.

- ٦ - العبد القاتل بأمر سيده: ٥٢٩ / ٢.

- ٧ - من خلص القاتل من أيدي الأولياء: ٥٣١ / ٢.

- ٨ - المحارب المحكوم بالنفى على ما فى بعض الأخبار و الفتاوى: ٥٣٢ / ٢.

- ٩ - الذى يمثّل: ٥٣٣ / ٢.

- ١٠ - المنجم المصرّ على التنجيم: ٥٣٣ / ٢.

من وقع على أخته و لم يمت بالضربه: ٥٣٤ / ٢.

- بعض القواعد التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة لمعامله المسجونين: ٥٣٤ / ٢.

السلطات الثلاث: ٥١ / ٢ - ٢١١.

- إن المسؤول في الحكومه الإسلاميه هو الإمام و السلطات الثلاث أياديه و اعضاده فهو بمنزله رأس المخروط يشرف على جميعها إشرافا تاما: ٥١ / ٢.

- بيان إجمالى لأنواع السلطات و الدوائر فى الحكومه الإسلاميه: ٥٧ / ٢.

- أصول السلطات فى الحكومه ثلاثه: (١- التشريعيه، ٢- التنفيذيه، ٣- القضائيه): ٥٧ / ٢.

السلطه التشريعيه: ٥٩ / ٢ - ١٠٩.

و فيها جهات من البحث:

١- فى بيان الحاجه إليها و حدودها و تكاليفها (و أن للحكم الشرعى ثلاث مراحل): ٥٩ / ٢.

٢- انتخاب النواب لمجلس الشورى: ٦٢ / ٢.

٣- مواصفات الناخبين و المنتخبين: ٦٣ / ٢.

٤- منابع الحكم الإسلامى و مصادره: ٦٣ / ٢.

- هنا أمور اختلف فى حجيتها الفريقان: ٦٤ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٥٩

- الأول: الإجماع بما هو إجماع و اتفاق: ٦٥ / ٢؛ ٣٣٩ / ٢.

- الثانى: القياس و الاستحسانات الظئيه: ٦٨ / ٢.

- الثالث: أقوال العتره الطاهره: ٧٠ / ٢.

٥- الاستنباط و الاجتهاد: ٧١ / ٢.

٦- التخطئه و التصويب: ٣٧ / ٢.

- ٧- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: ٧٨ / ٢.

- ٨- التقليد و أدلته: ٨٦ / ٢ - ١٠٩.

- [راجع فى العناوين الفرعية للجهات الأربع الأخيره «الاجتهاد و التقليد»].

السلطه التنفيذيه: ١١٠ / ٢ - ١٣٩.

و فيها جهات من البحث:

- ١- المراد منها و الحاجه إليها و مراتبها: ١١٠ / ٢.

- ٢- مصدر السلطه التنفيذيه: ١١٤ / ٢.

- ٣- مواصفات الوزراء و العمال و الأمراء بمراتبهم: ١١٥ / ٢؛ ٣٠٨ / ١.

- ٤- إشاره إلى دوائر من السلطه التنفيذيه: ١٢٧ / ٢.

- ٥- ذكر بعض من ولاء النبى «ص» على النواحي: ١٢٨ / ٢.

-

٦- ذكر بعض من بعثه رسول الله «ص» على الصدقات: ١٣٢ / ٢.

٧- في عدد غزوات النبي «ص» و سراياه: ١٣٣ / ٢.

٨- ذكر من استخلفه رسول الله «ص» على المدينة أو على أهله حينما خرج من المدينة: ١٣٤ / ٢.

٩- ذكر بعض من بعثه النبي «ص» إلى الملوك للدعوه إلى الإسلام: ١٣٧ / ٢.

١٠- ذكر من بعثه النبي «ص» إلى الجهات يعلم الناس القرآن و يفقههم في الدين ...: ١٣٨ / ٢.

السلطه القضائيه: ١٤٠ - ٢١١.

و فيها جهات من البحث:

١- الحاجه إليها: ١٤٠ / ٢.

٢- لقضاء الله و لرسوله و للأنبياء و الأوصياء، و كان الأنبياء و الأئمه يتصدون له: ١٤١ / ٢.

٣- شرائط القاضى و مواصفاته و هى البلوغ، و العقل، و الإيمان، و العدالة، و طهاره المولد، و الذكوره، و الحرية، و سلامه السمع و البصر على قدر الحاجه: ١٤٦ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٠

- و أيضا- اشتراط الذكوره: ١ / ٣٣٥ - ٣٦١؛ و اشتراط العدالة: ١ / ٢٩٧.

٤- اعتبار العلم فى القاضى: ١٥٠ / ٢.

٥- هل يعتبر فى علم القاضى كونه عن اجتهاد؟ ١٥٣ / ٢.

- ما يستدلّ به على اعتبار الاجتهاد فى القاضى: ١٥٦ / ٢.

- كلام صاحب «الجواهر»: ١٥٩ / ٢.

- الجواب عمّا فى الجواهر: ١٦٢ / ٢.

- كلام بعض الأساتذه فى كتابه «جامع المدارك» و نقده: ١٦٧ / ٢.

- كلام للفاضل النراقى فى «المستند» و نقده: ١٧٠ / ٢.

- ٦- هل للفقير أن ينصب المقلد للقضاء؟ ١٧٢ / ٢.

- ٧- هل يجوز للمجتهد أن يوكل العامي المقلد للقضاء؟ ١٧٣ / ٢.

- ٨- هل يجزى التجزى فى الاجتهاد؟ ١٧٦ / ٢.

- ٩- هل يتعين الأعلم مع الإمكان أو لا؟ ١٧٨ / ٢.

- ما

يستدلّ به على اعتبار الأعلمية: ١٨٠ / ٢.

- نقل كلام صاحب «العروه» و نقده: ١٨٢ / ٢.

- ١٠- اهتمام الإسلام بالقسط و العدل و الحكم بالحق: ١٨٥ / ٢.

- ١١- المساواه أمام القانون: ١٩٠ / ٢.

- ١٢- استقلال القاضى: ١٩٦ / ٢.

- ١٣- بعض آداب القضاء: ١٩٧ / ٢.

- ١٤- فى تكاليف القاضى و اختياراته: ٢٠١ / ٢.

- ١٥- ولايه المظالم: ٢٠٥ / ٢ - ٢١١.

السلطان،- الإمام.

السلطنه،- الولايه.

السياسه الخارجيه للإسلام و معاملته مع الأقليات غير المسلمه ٧١١ / ٢ - ٧٥٣.

و فيها جهات من البحث:

- الجبهه الأولى: فى أن الإسلام دين و سياسه و تشريع و حكومه: ٧٠١ / ٢.

و أيضا- ٨٣ / ١ و ما بعدها.

- الجبهه الثانيه: فى أنّ الحاكم هو الله تعالى: ٤ / ٢ و ٧٠٢ / ٢.

- الجبهه الثالثه: فى أن الإسلام دين عام عالمى أبديّ: ٧٠٥ / ٢.

- بعض مراسلات النبى «ص» إلى الملوّك للدعوه إلى قبول الإسلام: ٧٠٥ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦١

- الجبهه الرابعه: فى أنّ الإسلام يدعو إلى الحقّ و العداله و أن الجهاد ليس إلّا الدفاع عن الحقّ و العداله: ٧٠٨ / ٢.

- الجبهه الخامسه: فى أنّ المسلمين بأجمعهم أمّه واحده و لا فضل لأحد منهم على أحد إلّا بالتقوى: ٧١٢ / ٢.

- الجبهه السادسة: فى النهى عن تولّى الكفّار و اتخاذهم بطانه: ٧١٧ / ٢.

- الجبهه السابعه: فى مداراه الكفّار و حفظ حقوقهم و حرمتهم: ٧٢١ / ٢.

- و- فى أن حفظ حقوق الأقليات بنفسه يعدّ من مقررات الإسلام و موازينه: ٢٧٧ / ١.

- الجبهه الثامنه: فى الأمان و الهدنه: ٧٢٥ / ٢.

- ١- عقد الأمان: ٧٢٦ / ٢.

- ٢- الهدنه و ترك القتال: ٧٢٨ / ٢.

- (و راجع أيضا فى المهادنه و الموادعه و المعاهده على ترك القتال: ٣٨٨ / ٣).

-

الجهة التاسعة: فى وجوب الوفاء بالعهد و حرمة الغدر و لو مع الكفار: ٧٣١ / ٢.

- الجهة العاشره: فى الحصانه السياسيه للسفراء و الرسل: ٧٣٨ / ٢.

- الجهة الحاديه عشره: فى حكم جاسوس العدو: ٧٤٠ / ٢.

- الجهة الثانيه عشره: فى ذكر بعض معاهدات النبي «ص» مع الكفار من أهل الكتاب و غيرهم: ٧٤٥ / ٢.

و يذكر فيها سبعة موارد، و هى: ١- عهد كتبه «ص» بين أهل المدينه. ٢- هدنه الحديبيه. ٣- عهد أمان منه «ص» ليهود بنى عاديا من تيماء. ٤- معاهدته «ص» مع أهل أيله. ٥- دعوته «ص» أساقفه نجران. ٦- كتابه «ص» لأبى الحارث بن علقمه أسقف نجران. ٧- معاهدته «ص» مع نصارى نجران: ٧٤٥-٧٥٣.

سيره الإمام و مكارم أخلاقه،- الإمام: ٧٨٥-٨٣٣.

شرائط الإمام و الوالى الذى تصح إمامته و تجب طاعته و يشتمل هذا الباب (الباب الرابع) على اثني عشر فصلا: ٢٥٩-٣٩٥.

- شرائط الإمام الذى تصح إمامته و تجب طاعته، و هى ثمانيه اتفاقيه و سته اختلافيه: ٢٥٩ / ١.

- الفصل الأول: فى ذكر بعض الكلمات من العلماء و الفقهاء فى شرائط الوالى: ٢٦١-٢٧٣.

- رأى ابن سينا: ٢٦١ / ١؛ رأى الفارابى: ٢٦٢ / ١، رأى الماوردى: ٢٦٣ / ١، رأى القاضى أبى يعلى الفراء: ٢٦٤ / ١، كلام العلامة الحلى فى التذكرة:

٢٦٥ / ١، رأى القاضى الباقلانى: ٢٦٦ / ١، كلام القاضى عضد الدين الإيجى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٢

و الشريف الجرجانى: ٢٦٧ / ١، كلام عبد الملك الجوينى: ٢٦٨ / ١، كلام النووى: ٢٦٩ / ١، آراء ابن حزم الأندلسى: ٢٦٩ / ١، كلام ابن خلدون:

٢٧٢ / ١، كلام القلقشندى: ٢٧٢ / ١، ملخص ما فى الفقه على المذاهب الأربعة: ٢٧٣ / ١.

الفصل الثانی: فی بیان ما یحکم به العقل و العقلاء فی المقام مع قطع النظر عن الآیات و الروایات: ۱ / ۲۷۵.

- حفظ حقوق الأقليات بنفسه يعدّ من مقررات الإسلام و موازینه: ۱ / ۲۷۷.

- الفصل الثالث: فی ذکر آیات الباب: ۱ / ۲۷۹.

- الفصل الرابع: فی اعتبار العقل الوافی. ۱ / ۲۸۵.

- الفصل الخامس: فی اعتبار الإسلام و الإیمان: ۱ / ۲۸۷.

- الفصل السادس: فی اعتبار العدالة (و أن الظالم و الفاسق لا یجعل إماما و والیا و أنه لا طاعه لمن لم یطع الله و أنه ورد فی روایات كثيره مدح الإمام العادل): ۱ / ۲۸۹.

- نکتة مهمه، و هی أن الأمير المنسوب من قبل الإمام لجيش خاصّ أو جهه خاصه إذا فرض سقوطه عن العدالة لا یوجب هذا بنفسه سقوطه عن منصبه و لا جواز التخلف عن أوامره فی الجهه المشروعه التي نصب لها: ۱ / ۳۰۰.

- الفصل السابع: فی اعتبار الفقاهه و العلم بالإسلام: ۱ / ۳۰۱.

- و أيضا،- فی الاحتمالات الثلاث فی حدیث العلماء حکام علی الناس: ۱ / ۳۰۹ و ۴۸۳.

- (و کذا راجع فی نقل حدیث مجاری الأمور و الأحکام علی أيدي العلماء: ۱ / ۳۱۱ و ۴۸۵).

- الفصل الثامن: فی اعتبار القوه و حسن الولایه، (و هی فی الحقیقه خمسہ شرائط: ۱- الشّم السياسي، ۲- الإحاطه بکلیفیه العمل و فنونه و الاطلاع علی نفسیات أمتّه و حاجاتهم، و شرائط الزمان و البیئّه. ۳- الشجاعه النفسیه و القاطعیه فی التصمیم و قوه الإراده. ۴- سلامه الحواس و الأعضاء من السمع و البصر و اللسان و نحوها بمقدار ما یرتبط بعمله أو یوجب عدمه شیئا یسبّب نفره الناس منه و عدم تأثیر حکمه فیهم، ۵- الحلم): ۱ / ۳۱۹-۳۲۷.

-

الفصل التاسع: فى اعتبار أن لا يكون الوالى من أهل البخل و الطمع و المصانعه و حبّ الجاه: ١ / ٣٢٩.

- الفصل العاشر فى اعتبار الذكور فى الوالى و القاضى: ١ / ٣٣٥.

- بحث حول الإجماع: ١ / ٣٣٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٣

- التنبيه على أمرين: ١ / ٣٤١.

- الأمر الأول، و فيه ثلاث مقدمات: ١- تفاوت الرجل و المرأه: ١ / ٣٤١.

- ٢- مفهوم العدل: ١ / ٣٤٣.

- ٣- الولايه مسئوليه و أمانه: ١ / ٣٤٤.

- الولايه تنافى طباع المرأه و ظرفتها: ١ / ٣٤٤.

- حكمه جعل الطلاق بيد الرجل و أيضا حكمه تفاوت حكم الرجل و المرأه فى الميراث و الديات: ١ / ٣٤٦.

- الأمر الثانى: المرأه و التستر: ١ / ٣٤٧.

- الآيات الدالّه على اعتبار الذكور فى الوالى و القاضى: ١ / ٣٤٨.

- الروايات الدالّه على اعتبار الذكور فى الوالى و القاضى: ١ / ٣٥٣.

- الفصل الحادى عشر: فى اعتبار طهاره المولد فى الوالى و القاضى و المفتى: ١ / ٣٦٣.

- الفصل الثانى عشر: فى ذكر أمور آخر اختلفوا فى اعتبارها فى الإمام، و هى ستة: ١ / ٣٦٩.

- الأول: البلوغ: ١ / ٣٦٩.

- الثانى: سلامه الأعضاء و الحواس: ١ / ٣٧٠.

- الثالث: الحريه: ١ / ٣٧٢.

- الرابع: القرشيه: ١ / ٣٧٣.

- الخامس: العصمه: ١ / ٣٨٠.

- أصول مسؤوليات الإمام و تكاليفه ثلاثه ...: ١ / ٣٨٦.

- السادس: كون الإمام منصوفا عليه: ١ / ٣٨٩.

- و أيضا- فى أنه هل رعايه الشروط حكم تكليفى أو وضعى؟ ١ / ٥٤١؛ و أنه هل الشروط واقعيه أو علميه؟ ١ / ٥٤٤؛ و أنه إذا لم يوجد الواجد لجميع الشروط فما هو التكليف: ١ / ٥٤٥؛ و أن تشخيص الواجد للشرائط و ترشيحه من جانب هيئه المحافظه على الدستور موجب للاطمينان على

صححة الانتخاب: ١ / ٥٥١ و ٥٧٩.

- و أيضا- شروط الحاكم المنتخب عند العقلاء: ١ / ١٠.

الشورى: ٢ / ٣١ - ٥٠.

و فيها جهات من البحث:

١- اهتمام الإسلام بالاستشارة: ٢ / ٣١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٤

- و أيضا- فى الحث على الشورى و الأمر بها: ١ / ٤٩٧، و فى كيفيه الشورى: ١ / ٥٤٨.

- الملاك فى العمل بعد المشاوره هو تشخيص نفس الحاكم: ٢ / ٣٧.

- الشورى فى أصل الإمامه و الولايه خلاف سيره العقلاء و المشرعه: ٢ / ٣٧.

٢- مواصفات من يستشار: ٢ / ٣٩؛ ١ / ٥٦٠.

٣- حق المستشار على المشير و بالعكس: ٢ / ٤٢.

٤- ذكر بعض موارد استشاره النبى «ص»: غزوه البدر، غزوه احد، موردين من غزوه الأحزاب، قصه الحديدية، و غزوه الطائف:

٢ / ٤٤ - ٥٠.

الصابئه،- الجزيه- بحث فى حكم الصابئه: ٣ / ٣٩٢ - ٤١٢.

الصدقات،- الزكاه و الصدقات: ٣ / ٥ - ٤١.

الضرائب الإسلاميه،- المنابع الماليه.

ضروره الحكومه فى جميع الأعصار،- الحكومه: ١ / ٨٥ - ٢٠٤.

الضعفاء و الأرامل فى الحكومه الإسلاميه،- أهداف الدوله الإسلاميه.

العدل و أهميته فى الإسلام: ٢ / ١٨٥ - ١٩٥. و أيضا- السلطه القضائيه.

العشور،- المنابع الماليه- الضرائب التى ...: ٤ / ٢٥٨ - ٢٨٥.

العقل و أهميته فى النظام الإسلامى،- السلطه التشريعيه؛ شرائط الإمام و الوالى؛ الشورى؛ المسائل الأ-صوليه؛ منابع الحكم الإسلامى.

العقوبات فى النظام الإسلامى،- الاستخبارات العامه؛ التعزيرات الشرعيه؛ السجن.

عهد مولانا أمير المؤمنين «ع»- كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشر: ٣٠١-٣١٩.

غنائم الحرب التى منها الأراضى المفتوحه عنوه و السبايا و الأسارى ٣/١٢٩-٣١٧.

و فى المسأله جهات من البحث:

- الجهه الأولى: فى مفاد الغنيمه و الفرق بينها و بين الفىء: ٣/١٢٩.

- الجهه الثانيه: فى أنّ الغنائم لله و للرسول و أنها من الأنفال،

و آيه الأنفال نزلت فيها: ١٣٣ / ٣.

- ليست الغنائم و الأنفال لشخص الرسول و الإمام بل هما تحت اختيارهما: ١٣٦ / ٣.

- عدم تقسيم النبي «ص» غنائم مكة و حنين بين المقاتلين و قد فتحتا عنوه: ١٤١ / ٣.

- ليس بين آيه الأنفال و آيه الخمس تهافت و ليس في البين نسخ: ١٤٧ / ٣.

- الجبهه الثالثه: في كيفيه تقسيم الغنائم: ١٥٣ / ٣.

- الأخبار الوارده في تقسيم الغنيمه: ١٥٦ / ٣.

- المشهور بيننا أنّ للفارس سهمين و للراجل سهما واحدا: ١٥٩ / ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٥

- حكم المدد و الصبيان و النساء و العبيد و الكفّار في هذا الباب: ١٦٣ / ٣.

- فروع ينبغى الإشاره اليها:

الأول: هل يكون في أعصارنا للسيّارات و الطيّارات و نحوهما في الحروب حكم الفرس أم لا؟ ١٦٦ / ٣.

- الثاني: إذا كانت الجيوش موظفين من قبل الحكومه، و النفقات و الوسائل ملكا للحكومه فهل يجرى حكم تقسيم الغنيمه كما

في المتطوعين أم لا؟ ١٦٧ / ٣.

- الثالث: هل يجوز التصرف في شىء من الغنيمه أم لا؟ ١٦٧ / ٣.

- الرابع: هل التخميس يقدم على الجعائل و النوائب و النفقات و الرضخ، أو يؤخر عنها، أو يفصل بين الرضخ و غيره؟ ١٦٩ / ٣.

- الجبهه الرابعه: في السلب: ١٧٢ / ٣.

- البحث في السلب يقع في مسائل نشير إلى بعضها إجمالا:

- المسأله الأولى: هل السلب للقاتل مطلقا أو فيما إذا شرطه الإمام له؟ ١٧٣ / ٣.

- المسأله الثانيه: هل القاتل يستحق السلب مطلقا أو يعتبر في ذلك شروط؟ ١٧٦ / ٣.

- المسأله الثالثه: في المقصود من السلب: ١٧٧ / ٣.

- المسأله الرابعه: هل السلب يَحْمَس خمس غنائم الحرب أم لا؟ ٣ / ١٧٨.

- الجهه الخامسه: فى الصفايا و

أنها للإمام: ١٨٠ /٣.

الجهة السادسة: فى حكم الأراضى المفتوحه عنوه و فيها إشاره إلى أقسام الأرضين و أحكامها- الأراضى و أحكامها: ١٨١ /٣- ٢٤٨.

الجهة السابعة: فى الأسارى- الأسارى: ٣ /٢٤٩-٣١٧.

فدك: ٣ /٣٢٩.

فقه الدوله،- الحكومه.

الفى ء: ٣ /٣١٩-٥٠٧.

- بيان مفهوم الفى ء و ذكر بعض مصاديقه، و هنا أمور يجب البحث فيها إجمالاً:

- الأمر الأول: هل الموضوع فى الآيتين (٦ و ٧ من سوره الحشر) هنا واحد أو يكون الموضوع فى الثانيه أعم؟ ٣ /٣٢٤.

- الأمر الثاني: فى حكم ما لم يوجف عليه بالخيل و الركاب و أنه للرسول «ص» و بعده للإمام: ٣ /٣٢٦.

- إعطاء فذك لفاطمه «ع»: ٣ /٣٢٩.

- توههم نسخ آيه الفى ء: ٣ /٣٣٣.

- الأمر الثالث: أن الفى ء و الأنفال لا خمس فيها: ٣ /٣٣٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٦

- الأمر الرابع: ما هو مفهوم الفى ء و المقصود منه فى لسان الشرع و الفرق بينه و بين الغنائم و الأنفال و الصدقات: ٣ /٣٤٣.

- بعض الروايات المتضمنه للفظ الفى ء و مصاديقه: ٣ /٣٥١.

- الأمر الخامس: فى التعرض لبعض أنواع الفى ء: ٣ /٣٦١.

- معنى الجزيه و الخراج و الفرق بينهما: ٣ /٣٦٣.

- و هنا مسألتان:

- المسأله الأولى: فى الجزيه،- الجزيه: ٣ /٣٦٥-٤٨٦.

- المسأله الثانيه: فى الخراج،- الخراج: ٣/ ٤٨٧- ٥٠٧.

القسط و أهميته فى الإسلام: ٢/ ١٨٥- ١٩٥؛ و أيضا- السلطه القضائيه.

القضاء،- السلطه القضائيه: ٢/ ١٤٠- ٢١١.

القوى العسكريه:

- إشاره إجماليه إلى اهتمام الإسلام بالقوى العسكريه: ٢/ ٧٥٥- ٧٦٨.

- تنبيه: يلزم أن يكون إعداد القوى المسلحه على حسب الزمان، و ينبغى أن تدغم تدريجا التشكيلات المسلحه المتكثره فى القوتين الأساسيتين: النظاميه و الانتظاميه ٢/ ٧٦٧.

قيام زيد بن على،- أخبار

السكوت و السكون؛ القيام فى قبال حكام الجور.

القيام فى قبال حكام الجور:

- هل يجوز للأئمة الكفاح المسلح و الخروج على الحاكم إذا فقد بعض الشرائط أولا؟ / ١ - ٥٨٠ - ٦٢٠.

- فاجعه الحره و ما جرى بين عبد الله بن عمرو عبد الله بن مطيع: / ١ - ٥٨٣.

- البحث فى أمرين:

- الأمر الأول: لا يجوز إطاعه الجائر الفاسق فى فسقه و جوره و إنما الإطاعه لمن يكون له حق الأمر: / ١ - ٥٩٠.

- الأمر الثانى: هل يجوز الخروج و القيام ضدّ الحاكم إذا صار جائرا، أو لا؟ / ١ - ٥٩٣.

- الأدله التى تدلّ على جواز بل و جوب السعى فى خلع الوالى و لو بالكفاح المسلح إذا صار انحرافه أساسيا: / ١ - ٥٩٥ - ٦٢٠.

- الأول: ما يستفاد من الآيات و الروايات الداله على و جوب خلع الوالى إذا صار انحرافه أساسيا: / ١ - ٥٩٥.

- الثانى: ما دل على الغرض من الإمامه و الحكومه الحقه: / ١ - ٥٩٩.

- الثالث: ما دل على و جوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بمفهوما الواسع: / ١ - ٦٠٠.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٧

- الرابع: قيام سيد الشهداء «ع» على يزيد بن معاويه: / ١ - ٦٠٥.

- الخامس: ما دلّ على تقديس زيد بن على و تقديس قيامه: / ١ - ٦٠٦.

- و أيضا- قداسه زيد بن على «ع» و قيامه: / ١ - ٢٠٨.

- السادس: ما دلّ على تقديس شهيد فخ و تقديس قيامه: / ١ - ٦٠٧.

و أيضا- فى تقديس حسين بن على شهيد فخ: / ١ - ٢١٧.

- السابع: ما دلّ على و جوب القيام فى قبال حكام الجور مع وجود القدره و منه حديث سدير الصيرفى: / ١ - ٦٠٩.

- الثامن: ما دلّ على حرمة عدم المبالاه بما يقع فى المجتمع من الجور و الظلم:

و أيضا- ما هو المراد بالتقيه: ١/ ١٩٣؛ و عله عدم قيام الإمام الصادق «ع» و موقعيته و قلّه عدد أصحابه و خصوصيات بعض منهم: ١/ ٢٢٩-٢٣٢؛ و عله عدم تأييد الإمام الصادق «ع» بعض الثورات التي كانت في عصره كقيام محمد بن عبد الله المحض باسم المهدي: ١/ ٢١٨ و ٢٤٩؛ و قيام أبي مسلم الخراساني: ١/ ٢٣١ و ٢٣٥.

- التاسع: ما دلّ على جزاء المحارب و المفسد في الأرض: ١/ ٦١٣.

- العاشر: ما دل على جواز قتال البغاه بل وجوبه: ١/ ١٢٧؛ ١/ ٦١٢.

- الحادي عشر: ما دل على حرمه إعانه الظالم و مساعدته بل و حبّ بقائه: ١/ ٦١٤.

- خلاصه الأدلّه في وجوب خلع الوالي و لو بالكفاح المسلح إذا صار انحرافه أساسيا: ١/ ٦١٨.

- و أيضا- الجهاد: ١/ ١٢-١٢٦؛ و أخبار السكوت و السكون:

١/ ٢٠٥-٢٥٦؛ لأن بعض مباحثهما يرتبط بالمقام.

كتاب مولانا أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشر: ١/ ٣٠١-٣١٩.

- سند عهد أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشر: ١/ ٣٠٣.

- عهد أمير المؤمنين «ع» إلى مالك الأشر: ١/ ٣٠٧-٣١٩.

الكفاح المسلح لإقامه الدوله العادله،- القيام في قبال حكام الجور: ١/ ٥٨٠-٦٢٠.

كيفية تعيين الوالي و انعقاد الإمامه،- الإمام: ١/ ٣٩٧-٦٢٠.

لزوم الحكومه في كلمات بعض العلماء و الأعاضم المدعين للإجماع في مسأله الحكومه،- الحكومه: ١/ ٨٥-٨٨.

المباحث المتفرقه:

- توثيق فضل بن شاذان النيشابوري و محمد بن شاذان و الاعتماد على خبرهما: ١/ ١٧٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٨

- الدعوه على قسمين: ١- دعوه إلى الحق و مؤيده من قبل الأئمه «ع» ٢- و دعوه إلى الباطل ... ١/ ٢٠٦ و ٢٣٧.

سدير الصيرفي و حديثه المشهور. ١- ٢٢٩- ٢٣٢ و ٦٠٩.

- الصحيفه السجاديه و البحث في سندها. ١/ ٢٢٣.

- قصص و أحاديث كثيره من عمل أمير المؤمنين «ع» أيام خلافته (ذكرت في وجوب اهتمام الإمام و عمّاله: ٢/ ٦٦٩- ٧٠٠، كقصه ابن عباس: ٢/ ٦٧٤- ٦٧٨؛ و قصه عقيل و الحديده المحماه: ٢/ ٦٧٩؛ و قصه الحسين أو الحسن و العسل:

٢/ ٦٨٠؛ فراجع أهداف الدوله الإسلاميه و ما يجب على الحاكم الإسلامى ...

- كتاب سليم بن قيس الهلالي و البحث في سنده و أنّ الاعتماد عليه في إثبات الحكم الشرعى مشكل: ١/ ١٨٠- ١٨٢.

- لا ضرر و لا ضرار و المقصود منها: ٢/ ٢٩.

- المذاهب الأربعة الدارجة لأهل السنه و كيفيه الحصر فيها: ٢/ ٧٩.

- المسائل المعنونه في الفقه على قسمين: ١- المسائل الأصلية المتلقاه عن الأئمه المعصومين «ع»؛ ٢- و المسائل التفريعيه التي استنبطها الفقهاء: ١/ ٣٣٩.

المرأه و ميزاتها و الحكومه،- شرائط الإمام و الوالى ...

المسائل الأصوليه:

- اشاره الى معنى التواتر الإجمالى و مكانته: ١/ ١٩.

- متى يجب العمل بالأخبار الوارده من طرق السنه: ١/ ١٩.

- حجيه أقوال العتره الطاهره «ع» و أفعالهم مسأله أصوليه لا كلاميه: ١/ ٥٨.

- بحث حول الإجماع: ١/ ٣٣٩.

- بحث حول التمسك بالإطلاق و بيان مورده: ١/ ٤٥١ و ٤٦٥.

- مورد حمل المطلق على المقيد: ١/ ٥٤٦.

- منابع الحكم الإسلامى: ٢/ ٦٤- ٧١.

- إشارة إلى حجيه الكتاب و السنه و العقل إجمالاً: ٢/ ٦٤- ٦٥.

- بحث حول الإجماع عند الفريقين: ٢/ ٦٥- ٦٨.

- بحث حول القياس و الاستحسانات الظنيه: ٢ / ٦٨ - ٧٠.

- حجيه أقوال العتره الطاهره «ع»: ٢ / ٧٠ - ٧١.

- الاستنباط و الاجتهاد: ٢ / ٧١ - ٧٣.

- التخطئه و التصويب: ٢ /

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٦٩

- انفتاح باب الاجتهاد المطلق: ٧٨ / ٢ - ٨٥.

- التقليد و أدلته و المناقشه فيها، طريق آخر إلى التقليد: ٨٦ / ٢ - ١٠٩.

- ماهيه الوجوب الكفائى و الفرق بينه و بين العينى: ٢٢٢ / ٢ - ٢٢٤.

- أقسام الخبر المتواتر: ٢ / ٢ - ٤٣٢ - ٤٣٣.

- تقريب لحجيه قول المؤرخ بوجهين، و المناقشه فيه: ٢٤٢ / ٣ - ٢٤٣.

- معنى حمل فعل المسلم على الصحه: ٢٤٣ / ٣ - ٢٤٤.

- إشاره إلى منع التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه للمخصص اللفظى: ٣ / ٤١١.

- إشاره إلى منع قاعده المقتضى و المانع: ٣ / ٤١١.

- إشاره إلى منع الاستصحاب الأزلى بنحو السلب المركب: ٣ / ٤١١.

- ما يدل عليه إناطه الرخصه تكليفاً أو وضعاً بأمر وجودى: ٣ / ٤١١ - ٤١٢.

- ممنوعيه الرجوع إلى العموم الفوقى بعد تعارض الخاصين: ٤ / ٢٠٩.

- المفاهيم من قبيل ظهور الفعل لا ظهور اللفظ: ٤ / ٢٢١.

- إشاره إلى رأينا فى الإجماع: ٤ / ٢٨١.

المسؤول فى الحكومه الإسلاميه هو الإمام، - الإمام.

منابع الحكم الإسلامى و مصادره، - السلطه التشريعيه؛ المسائل الأصوليه ٢ / ٦٤ - ٧١.

المنابع الماليه، - الجزء الثالث: ٣ / ١ - ٥٠٧؛ و الجزء الرابع: ٤ / ١ - ٣٠٠؛

من الكتاب و يتعرّض لأصول مباحثها فى ستة فصول:

- الفصل الأوّل: فى الزكاه و الصدقات - الزكاه و الصدقات: ٣ / ٥ - ٤١.

- الفصل الثانی: فی الخمس - الخمس: ۳ / ۴۳ - ۱۲۸.

- الفصل الثالث: فی غنائم الحرب التي منها الأراضي المفتوحة عنوه و السبايا و الأسارى - غنائم الحرب ...، الأراضي، الأسارى:
۳ / ۱۲۹ - ۳۱۷.

- الفصل الرابع: فی بیان مفهوم الفیء و ذکر بعض مصاديقه - الفیء؛ الجزیه؛ الخراج: ۳ / ۳۱۹ - ۵۰۷.

- الفصل الخامس: فی الأنفال - الأنفال: ۴ / ۱ - ۲۵۶.

- الفصل السادس: فی إشاره إجماليه إلى حکم سائر الضرائب التي

ربّما تمسّ الحاجه إلى تشريعها و وضعها زائده على الزكوات و الأخماس و الخراج و الجزايا المعروفة المشروعه. و فيه جهات من البحث: ٢٥٧/٤ - ٣٠٠.

- الجبهه الأولى: فى التعرض لأخبار متفرقه يظهر منها إجمالاً ذمّ العشارين: ٢٥٨/٤.

- الجبهه الثانيه: فى التعرض لبعض كلمات الأعلام و للأخبار الوارده فى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٠

العشور: ٢٦٤/٤.

- الأخبار الوارده فى العشور: ٢٧١/٤.

- الجبهه الثالثه: فى البحث فى ضرائب أخرى غير الضرائب المعروفه: ٢٨٦/٤.

- نكات ينبغى الإشاره إليها و هى خمسه: ٢٩٦/٤.

النظام الاسلامى و كفيته،- السلطات الثلاث.

النهى عن تولّى الكفّار و اتّخاذهم بطانه،- السياسه الخارجيه ...: ٧١٧/٢ - ٧٢١.

النهى عن المنكر،- الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و الحسبه.

وظائف الحاكم الإسلامى و شؤنه،- الإمام.

الوالى،- الإمام.

الولاية (الإمامه، السلطنه، الحكومه، الدوله الإسلاميه)،- الحكومه.

- تفسير الولاية و بيان معناها: ٥٣-٥٧.

- بيان مفهوم الإمامه: ٧٣/١.

- تقسيم الولاية: ٧٤/١.

- مراتب الولاية التشريعيه: ٧٧/١.

- إنّ الولاية المساوقه للإمامه لها مراتب ثلاث بحسب التحقق الخارجى: ٧٨/١.

- الولاية مسئوليه و أمانه: ١ / ٣٤٤.

- الولاية تنافى طباع المرأه و ظرافتها: ١ / ٣٤٤.

ولاية الفقيه،- الإمام؛ الحكومه؛ الولاية.

ولاية المظالم- السلطه القضائيه: ٢ / ٢٠٥ - ٢١١.

الولاية و حكم العقل فيها:

- ما يقتضيه الأصل، و حكم العقل فى المسأله إجمالاً مع قطع النظر عما ورد فى الكتاب و السنه: ١ / ٢٧ - ٣١.

- مقتضى الأصل، و حكم العقل فى المسأله: ١ / ١١، ٢٧.

- هنا أمور آخر:

- الأول: حكم العقل بإطاعه الله: ١ / ٢٨.

- الثانى: حكم العقل بحسن إرشاد الغير و وجوب الإطاعه لمن يرشد الإنسان: ١ / ٢٩.

- الثالث: حكم العقل بتعظيم المنعم و شكره: ١ /

- الرابع: حكم العقل بأنّ إطاعه الحاكم العادل حافظه لمصالح المجتمع: ٣٠ / ١.

- خلاصه ما ذكر: ٣١ / ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧١

ولايه النبي و الأئمه المعصومين «ع»:

- الباب الثاني: في ثبوت الولايه للنبي الأكرم و للأئمه المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين -: ٣٥ - ٨١ / ١.

- ثبوت الولايه للنبي «ص» و للأئمه «ع»: ٣٥ / ١.

- ١- آيه جعل إبراهيم إماما: ٣٦ / ١.

- ٢- آيه جعل داود خليفه: ٣٧ / ١.

- ٣- آيه كون كون النبي «ص» أولى بالمؤمنين من أنفسهم: ٣٧ / ١.

- الوجوه المحتمل (الأربعه) في معنى الآيه الثالثه (النبي أولى بالمؤمنين): ٣٧ / ١.

- بعض موارد الاستشهاد بالآيه الثالثه (النبي أولى بالمؤمنين): ٤١ / ١.

- تتمه في استخلاف رسول الله «ص»: ٤٣ / ١.

- مقام أمير المؤمنين «ع» و موقفه من رسول الله: ٤٦ / ١.

- توضيح للمطلب: ٤٦ / ١.

- تفسير الولايه و بيان معناها: ٥٣ / ١.

- حديث الثقلين و التمسك بالعترة: ٥٨ / ١.

- ٤- آيه قضاء الله و رسوله و قصه زيد بن حارثه و زينب بنت جحش: ٦٢ / ١.

- ٥- آيه ولايه الله و رسوله و المؤمنين و شأن نزولها: ٦٢ / ١.

- ٦- آيه إطاعه الله و إطاعه رسوله و أولى الأمر و عله تكرار لفظ أطيعوا: ٦٤ / ١.

- ٧- آيه تحكيم النبي «ص» فيما شجر بينهم: ١ / ٦٩.

- ٨- آيه حكم النبي «ص» بما أراه الله: ١ / ٧٠.

- ٩- آيه الاستيذان من النبي و حرمة المخالفه: ١ / ٧١.

- التنبيه على أمور:

- الأول: في بيان مفهوم الإمامه:

- الثاني: في تقسيم الولاية و أن الولاية التكوينية إجمالاً ثابتة للنبي «ص» و الأئمه «ع»: ١ / ٧٤.

- الثالث: في مراتب الولاية التشريعيه: ١ / ٧٧.

- الرابع:

أن الولاية المساوقه للإمامه لها مراتب ثلاث بحسب التحقق الخارجى: ١/ ٧٨.

- الخامس: فى معنى الإمام اصطلاحا: ١/ ٨٠؛ ١/ ١٩٦.

- و أيضا- «الاستخلاف»؛ «إطاعه أولى الأمر».

- و أيضا- تأسيس أول دولة اسلاميه بيد النبى «ص»: ١/ ٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٢

الهلال و ثبوته بحكم الحاكم: ٢/ ٥٩٣- ٦١٠.

- هل يثبت الهلال بحكم الإمام و الوالى أم لا؟: ٢/ ٥٩٣- ٦١٠.

- أدله القائلين بعدم حجيه حكم الإمام و الوالى بثبوت الهلال: ٢/ ٥٩٧.

- أدله القائلين بحجيه حكم الإمام و الوالى بثبوت الهلال: ٢/ ٥٩٧.

- الموارد التى تصدى النبى «ص» لأمر الهلال و تعيين تكليف المسلمين، و كذلك تصدى أمير المؤمنين «ع» و جميع الخلفاء: ٢/ ٦٠١.

- فروع حول مسأله ثبوت الهلال:

١- هل يختص الحكم بثبوت الهلال لمن يتصدى لمقام الإمامه أم لا؟: ٢/ ٦٠٧.

٢- الحكم عبارته عن إنشاء الإلزام بشىء أو ثبوت أمر، و لا يتعين فيه لفظ خاص: ٢/ ٦٠٨.

٣- ليس حكم الحاكم فى الموضوعات بنحو السببيه، بل هو طريق شرعى إلى الواقع كسائر الأمارات و الطرق: ٢/ ٦٠٨.

٤- إن حكم المجتهد فى الهلال و نحوه ليس كفتواه منحصر فى حقه و حق مقلديه، بل يعم سائر المجتهدين أيضا إذا أذعنوا باجتهاده و جامعته للشرائط: ٢/ ٦٠٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٣

فهرس مصادر التحقيق

١- الآثار الباقيه لأبى ريحان البيرونى، محمد بن أحمد البيرونى الخوارزمى «المتوفى ٤٤٠هـ».

طبع لبيزج سنه ١٩٢٣ م.

٢- آثار الحرب فى الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلى، أستاذ الفقه الإسلامى و أصوله فى جامعه دمشق. طبع دار الفكر دمشق، سنة ١٤٠٣ هـ. ق.

٣- ابتغاء الفضيله

فى شرح الوسيله لآيه الله مرتضى الحائرى (١٣٣٤-١٤٠٦ هـ. ق)، طبع مكتبه الطبائى، قم.

٤- إثبات الهداه «إثبات الهداه بالنصوص والمعجزات» للشيخ الحرّ العاملى، محمد بن الحسن بن على، صاحب الوسائل (١٠٣٣-١١٠٤ هـ. ق)، فى ثلاث مجلدات، طبع المطبعه العلميه، قم.

٥- الاحتجاج للطبرسى، أبى منصور أحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى «المتوفى سنه ٥٨٨ هـ»، طبع النجف، المطبعه المرتضويه، ١٣٥٠ هـ. ق و طبعه أخرى، فى مجلدين طبع النجف، مطبعه النعمان، ١٣٨٦ هـ. ق.

٦- إحقاق الحق «إحقاق الحق وإزهاق الباطل» للقاضى، نور الله بن شريف الدين «٩٥٦ و المستشهد ١٠١٩ هـ»، أصله أربع مجلدات و لكن طبع مع الملحقات حتى الآن عشرون مجلدا و ليس بكامل، التحقيق و التعليق و الملحقات لآيه الله العظمى النجفى المرعى دامت بركاته، طبع مكتبه آيه الله المرعى.

٧- الأحكام السلطانيه لأبى يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلى «المتوفى ٤٥٨ هـ»، تصحيح و تعليق محمد حامد الفقى، طبع مكتب الإعلام الإسلامى، سنه ١٤٠٦ هـ. ق، مصورا من

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٤

طبعه مصر سنه ١٣٨٦ هـ. ق.

٨- الأحكام السلطانيه للماوردى أبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى «المتوفى سنه ٤٥٠ هـ»، طبع مكتب الإعلام الإسلامى، سنه ١٤٠٦ هـ. ق، مصورا من طبعه مصر، سنه ١٣٩٣ هـ. ق.

٩- أحكام السجون «أحكام السجون بين الشريعة و القانون» للدكتور الشيخ أحمد الوائلى، طبع مؤسسه أهل البيت، بيروت.

١٠- أحكام القرآن للجصاص، أبى بكر أحمد بن الرازى الحنفى «المتوفى ٣٧٠ هـ. ق»، فى ثلاث مجلدات، طبع المطبعه البهيه بمصر، سنه ١٣٤٧ هـ. ق.

١١- إحياء العلوم لأبى حامد، محمد بن محمد الغزالى الملقب بحجه

الإسلام «المتوفى ٥٠٥ هـ. ق»، فى خمس مجلدات، طبع المكتبه التجاريه بمصر.

١٢- الاختصاص للشيخ المفيد، أبى عبد الله محمد بن محمد بن نعمان «٣٣٦ أو ٣٣٨-٤١٣ هـ»، تصحيح و تعليق على أكبر الغفارى، طبع مؤسسه الأعلمى بيروت، سنه ١٤٠٢ هـ. ق.

١٣- اختيار معرفه الرجال «رجال الكشى» أصله لأبى عمرو، محمد بن عمر الكشى، و التأليف لشيخ الطائفه، أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى «٣٨٥-٤٦٠ هـ»، تصحيح و تعليق الحسن المصطفوى، طبع المشهد الرضوى.

١٤- الإرشاد «إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان» للعلامة الحلى، جمال الدين أبى منصور الحسن بن يوسف بن المطهر «٦٤٨-٧٢٦ هـ» (المطبوع مع مجمع الفائده و البرهان). راجع مجمع الفائده و البرهان.

١٥- الإرشاد «الإرشاد فى معرفه حجج الله على العباد» للشيخ المفيد «المتوفى ٤١٣ هـ».

تصحيح و إخراج السيد كاظم الموسوى المياموى، طبع دار الكتب الإسلاميه، طهران، سنه ١٣٧٧ هـ. ق و طبعه أخرى، طبع مكتبه بصيرتى، قم.

١٦- إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى لأبى العباس، شهاب الدين، أحمد بن محمد القسطلانى «المتوفى ٩٢٣ هـ» (و بهامشه صحيح مسلم بشروح النووى للشيخ يحيى بن شرف النووى، المتوفى ٦٧٦ هـ. ق)، فى عشر مجلدات، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت.

١٧- الاستبصار «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» لشيخ الطائفه، أبى جعفر الطوسى «٣٨٥-٤٦٠ هـ»، فى أربع مجلدات، طبع إيران، ١٣٩٠ هـ. ق.

١٨- الإسلام و النصرانيه مع العلم و المدنيه للشيخ محمد عبده «١٢٦٥-١٣٢٣ هـ» الطبعه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٥

الثالثه، طبع مطبعه المنار مصر، سنه ١٣٤١ هـ. ق.

١٩- الإصابه «الإصابه فى تمييز الصحابه» لابن حجر، شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى

الشافعي «٧٧٣-٨٥٢ هـ». طبع دار إحياء التراث العربي بيروت «مصوراً من طبع مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٢٨ هـ. ق».

*- أصول الكافي، راجع الكافي للكليني.

٢٠- إعلام الموقعين «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن قيم الجوزية «المتوفى ٧٥١ هـ. ق»، تعليق و مراجعه طه عبد الرؤوف سعد، في أربع مجلدات، طبع دار الجيل بيروت.

٢١- إعلام الوري «إعلام الوري بأعلام الهدى» للطبرسي، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي «المتوفى ٥٤٨ هـ». في مجلد واحد، الطبع القديم «بخط ميرزا عبد الكريم الشيرازي، سنة ١٣١٢ هـ. ق».

٢٢- الإقبال «الإقبال بصالح الأعمال» لابن طاوس، السيد رضی الدين، أبي القاسم، علي بن موسى بن جعفر بن طاوس «٥٨٩-٦٦٤ أو ٦٦٨ هـ». طبع طهران بخط محمد بن محمد قلى سنة ١٣١٤ هـ. و طبعه أخرى، دار الكتب الإسلامية ١٣٩٠ هـ. الطبعه الثانيه.

«بخط علي أكبر طالقاني، سنة ١٣١٢ هـ. ق».

٢٣- الاقتصاد «الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد» لشيخ الطائفة، أبي جعفر الطوسي «٣٨٥-٤٦٠ هـ». طبع مطبعة الخيام قم، سنة ١٤٠٠ هـ. ق.

٢٤- اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر «المستشهد في ١٤٠٠ هـ. ق» الطبعه الثالثه، دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٨٩ هـ. و طبعه أخرى، الطبعه السادسه عشره لدار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٢٥- أقرب الموارد لسعيد خوري شرتوني اللبناني «١٨٤٩-١٩١٢ م»، في ثلاث مجلدات المطبوع في إيران سنة ١٤٠٣ هـ. ق.

٢٦- الألفين «الألفين، الفارق بين الصدق و المين» للعلامة الحلّي، جمال الدين أبي منصور، الحسن بن يوسف بن المطهر «٦٤٨-٧٢٦ هـ». الطبعه الثانيه، سنة ١٣٨٨ هـ. طبع المكتبه الحيدريه في النجف.

٢٧- الأم للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي «١٥٠-٢٠٤ هـ». سبعة أجزاء في أربع مجلدات (و بهامشه مختصر أبي إسماعيل بن

يحيى المزني الشافعي»، طبع القاهرة، دار الشعب، ١٣٨٨ هـ. ق.

٢٨- الأملى «المعروف بالمجالس» للصدوق، أبى جعفر محمد بن على بن بابويه «المتوفى

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٦

١٣٨١ هـ.» طبعه القديم «بخط محمد حسن الكليايگانى ١٣٠٠ هـ. ق.» و طبعه أخرى من منشورات مؤسسه الأعلمی، بيروت الطبعه
الخامسه، سنه ١٤٠٠ هـ. ق.

٢٩- الأملى للشيخ المفيد «المتوفى ٤١٣ هـ.» تحقيق الحسين أستاذ ولى و على أكبر الغفارى طبع منشورات جماعه المدرسين فى
الحوزه العلميه قم المقدسه، سنه ١٤٠٣ هـ. ق.

٣٠- الامامه و السياسه «تاريخ الخلفاء» لابن قتيبه، أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى «٢١٣- ٢٧٦ هـ.» جزءان فى
مجلد واحد، طبع شركه مكتبه و مطبعه مصطفى البابى الحلبي و أولاده بمصر سنه ١٣٧٨ هـ. ق.

٣١- الأموال لأبى عبيد، القاسم بن سلام «المتوفى ٢٢٤ هـ.» طبع دار الفكر بيروت، الطبعه الثانيه سنه ١٣٩٥ هـ. ق.

٣٢- إنجيل لوقا، إنجيل متى و إنجيل مرقس (المطبوعه فى الكتاب المقدس - كتب العهد القديم و العهد الجديد- المترجم من
اللغات الأصلية...) طبع بيروت، سنه ١٨٧٠ م.

٣٣- أنساب الأشراف للبلاذرى، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذرى «المتوفى ٢٧٩ هـ.» طبع بيروت «حققه و علّق عليه الشيخ محمد
باقر المحمودى».

٣٤- بحار الأنوار «الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار» للعلامة المجلسى، محمد باقر بن محمد تقى «١٠٣٧- ١١١١ هـ.» فى عشر و
مائه مجلد طبع بيروت، و طبع إيران مع تفاوت فى ترتيب أرقام بعض المجلدات. و طبعه القديم، طبع أمين الضرب، الكمپانى،
سته و عشرون جزء فى سبعة عشر مجلدا.

٣٥- بدائع الصنائع لابن مسعود الكاسانى الحنفى «المتوفى ٥٨٧ هـ.» فى سبع مجلدات، طبع بيروت دار

الكتاب العربي سنة ١٣٩٤ هـ. ق.

٣٦- بدايه المجتهد «بدايه المجتهد و نهايه المقتصد» لابن رشد، أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي «٥٢٠-٥٩٥ أو ٥٩٧ هـ. ق» فى جزءين، طبع مطبعه الاستقامه بالقاهره سنة ١٣٧١ هـ. ق. و طبعه أخرى للمكتبه التجاربه الكبرى بمصر فى مجلدين.

٣٧- البدر الزاهر «البدر الزاهر فى صلاه الجمعه و المسافر» للمؤلف (تقريرات أبحاث أستاذة آيه الله العظمى السيد حسين الطباطبائى البروجردى- قدس سره- (١٢٩٢-١٣٨٠ هـ)) طبع مطبعه الحكمه- قم، سنة ١٣٧٨ هـ. ق.

٣٨- بلغه الفقيه للسيد محمد بن محمد تقى بن الرضا بن آيه الله بحر العلوم «المتوفى ١٣٢٦ هـ. ق» الطبع الجديد فى أربع مجلدات، الطبعه الرابعه ١٤٠٣ هـ. ق (تحقيق و تعليق: السيد محمد تقى آل بحر العلوم). و طبعه أخرى، الطبع الحجرى فى مجلد واحد، سنة ١٣٢٥ هـ.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٧

*- البيع للإمام الخمينى- قدس سره- راجع كتاب البيع.

٣٩- التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول للشيوخ منصور على ناصف، فى خمس مجلدات، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٤٠- تاريخ ابن عساكر «تاريخ دمشق» لابن عساكر، أبى القاسم، على بن الحسن بن هبه الله الشافعى (المتوفى ٥٧٣ هـ.) طبع دار التعارف للمطبوعات، بيروت، تحقيق محمد باقر المحمودى.

٤١- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الشافعى «المتوفى ٩١٠ هـ.» طبع لاهور، سنة ١٣٠٤ هـ. ق.

٤٢- تاريخ الطبرى «تاريخ الأمم و الملوك» لأبى جعفر، محمد بن جرير الطبرى «٢٢٤-٣١٠ هـ.» فى ستة عشر مجلدا، طبع ليدن.

٤٣- تاريخ اليعقوبى لأحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسى

المعروف باليعقوبي «المتوفى ٢٨٤ هـ. ق على ما فى الكنى و الألقاب للشيخ عباس القمى» جزءان فى مجلد واحد، طبع مطبعه الغرى فى النجف، سنة ١٣٥٨ هـ. ق.

٤٤- التبيان لشيخ الطائفة، أبى جعفر الطوسى، «٣٨٥-٤٦٠ هـ»، طبعه القديم فى مجلدين، طبع مطبعه الإسلاميه، سنة ١٣٢٥ هـ. ش «المكتوب بخط أبى القاسم و طاهر الخوشنويس سنة ١٣٦٥ هـ. ق.».

٤٥- التحرير «تحرير الأحكام الشرعيه على مذهب الإماميه» للعلامة الحلّى «٦٤٨-٧٢٦ هـ»، طبع إيران مؤسسه آل البيت «ع»، «بخط محمد حسن بن محمد على الكلبايگانى، سنة ١٣١٤ هـ. ق.».

٤٦- تحرير الوسيله للإمام الخمينى - قدس سرّه الشريف - «١٣٢٠-١٤٠٩ هـ. ق.»، فى مجلدين، طبع مطبعه الآداب بالنجف.

٤٧- تحف العقول «تحف العقول فيما جاء من الحكم و المواعظ من آل الرسول «ص» لابن شعبه، أبى محمد الحسن بن على بن شعبه الحرانى (المعاصر للصدوق من أعلام القرن الرابع، المتوفى ٣٨١ هـ.)، طبع مؤسسه النشر الإسلامى، قم، سنة ١٤٠٤ هـ. ق.

٤٨- التذكرة «تذكرة الفقهاء» للعلامة الحلّى «٦٤٨-٧٢٦ هـ»، فى مجلدين، طبع المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفريه، إيران.

٤٩- التراتيب الإداريه «نظام الحكومه النبويه» للشيخ عبد الحى الكتانى طبع دار الكتاب العربى، بيروت.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٧٨

٥٠- التشريع الجنائى الإسلامى مقارنة بالقانون الوضعى لعبد القادر عوده فى مجلدين، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت، سنة ١٤٠٥ هـ. ق.

٥١- تصحيح الاعتقاد «شرح عقائد الصدوق» للشيخ المفيد «المتوفى ٤١٣ هـ.» طبع منشورات الرضى، قم، تعليق السيد هبه الدين الشهرستانى.

٥٢- تعليقه المنهج لمحمد باقر البهبهانى المعروف بالآقا البهبهانى «المتوفى ١٢٠٥ أو ١٢٠٦ هـ.»

(المطبوع بهامش منهج المقال «الرجال الكبير» للميرزا محمد الأسترآبادى، المتوفى ١٠٢٨ أو ١٠٢٦ هـ.)

الطبع الحجري في مجلد واحد سنة ١٣٠٦ هـ. ق، إيران.

٥٣- تفسير علي بن إبراهيم «تفسير القمي» لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (من مشايخ الكليني) «المتوفى ٣٠٧ هـ». جزءان في مجلد واحد، طبع إيران سنة ١٣١٣ هـ. ق. و طبعه أخرى حجرية، و طبع النجف في مجلدين من منشورات مكتبة الهدى.

٥٤- تفسير العياشي للعياشي، أبي النصر، محمد بن المسعود بن محمد بن العياش التميمي الكوفي السمرقندي (عاش في أواخر القرن الثالث من الهجرة النبوية)، في جزءين، طبع المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، تصحيح و تحقيق و تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي.

٥٥- تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي «توفى على قول في سنة ٦٧١ هـ»، عشرون جزء في عشر مجلدات، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.

*- تفسير المنار للزمخشري، راجع الكشاف.

*- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، راجع المنار.

٥٦- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري، أبي محمد، الحسن بن علي العسكري «ع» «المستشهد في ٨ ربيع الأول من سنة ٢٦٠ هـ. ق» الطبع القديم (المطبوع بهامش تفسير علي بن إبراهيم القمي طبع إيران، سنة ١٣١٣ هـ).

*- تفسير نور الثقلين للشيخ عبد علي، راجع نور الثقلين.

٥٧- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع لجمال الدين، مقداد بن عبد الله السيوري الحلبي «المتوفى ٨٢٦ هـ». في أربع مجلدات طبع مطبعة الخيام قم، سنة ١٤٠٤ هـ. تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري.

٥٨- تنقيح المقال «تنقيح المقال في علم الرجال» للمامقاني، الشيخ عبد الله بن محمد حسن «(١٢٩٠ - ١٣٥١ هـ) في ثلاث مجلدات، طبع المطبعة المرتضوية في النجف الأشرف سنة ١٣٤٩ إلى ١٣٥٢ هـ. ق.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٣٧٩

٥٩- التوحيد للصدوق «المتوفى ٣٨١

٥. «، طبع مؤسسه النشر الإسلامى، قم، صححه وعلق عليه السيد هاشم الحسينى الطهرانى.

٦٠- التهذيب «تهذيب الأحكام» لشيخ الطائفة، أبى جعفر الطوسى «٣٨٥-٤٦٠هـ» فى عشر مجلدات، طبع إيران، دار الكتب الإسلاميه الطبعة الثالثه، سنه ١٣٩٠هـ. ق. و الطبع القديم فى مجلدين، بالأفست من طبعه سنه ١٣١٧ و ١٣١٨هـ. ق. مع تصحيح أرقام الصفحات.

٦١- جامع الأصول «جامع الأصول من أحاديث الرسول» لابن الأثير، أبى السعادات، مبارك بن محمد الجزرى «٥٤٤-٦٠٦هـ» فى اثنى عشر مجلدا، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت، سنه ١٤٠٠هـ. ق.

*- جامع الترمذى، راجع سنن الترمذى.

٦٢- جامع السعادات «جامع السعادات فى موجبات النجاه» للمولى محمد مهدى بن أبى ذرّ النراقى «المتوفى ١٢٠٩هـ»، فى ثلاث مجلدات، طبع مطبعة النجف، الطبعة الثالثه، سنه ١٣٨٣هـ. ق.

*- الجامع الصحيح، راجع صحيح البخارى.

*- الجامع لأحكام القرآن، راجع تفسير القرطبى.

٦٣- جامع المدارك «جامع المدارك فى شرح المختصر النافع» لآيه الله العظمى السيد أحمد بن ميرزا يوسف الخوانسارى- قدس سره- «المتوفى ١٤٠٥هـ» سبعة أجزاء فى ست مجلدات، طبع مؤسسه إسماعيليان، الطبعة الثانيه، سنه ١٤٠٥هـ. ق.

٦٤- جامع المقاصد «جامع المقاصد فى شرح القواعد» للمحقق الثانى، على بن الحسين الكركى «المتوفى ٩٤٠هـ» الطبع الجديد لمؤسسه آل البيت «ع» خرج منه حتى الآن خمس مجلدات، سنه ١٤٠٨هـ. ق. و طبعه أخرى، فى مجلدين، طبع طهران، انتشارات جهان «مصور من الطبع القديم سنه ١٣٩٥هـ. ق.».

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - إيران، دوم، ١٤٠٩هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٣٧٩

٦٥- الجعفریات أو الاشعثیات

(المطبوع مع قرب الإسناد) يرويه أبو علي، محمد بن محمد الأشعث (من أعلام القرن الرابع)، طبع مكتبته نينوى الحديثه، طهران «بخط أبي القاسم خوشنويس».

٦٦- الجمل «الجمل أو النصره فى حرب البصره» للشيخ المفيد «المتوفى ٤١٣ هـ». طبع مكتبته الداورى، الطبعة الثالثة.

٦٧- الجوامع الفقيهيه، طبع طهران «بخط محمد رضا الخوانسارى و ابنه محمد على، سنه

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٠

١٢٧٦ هـ. ق. و طبعة أخرى، طهران، انتشارات جهان مصورا من طبعة السابق مع حذف رساله ترجمه أبى بصير و تغيير الترتيب السابق للكتب جمع فيه أحد عشر كتابا فى الفقه من تأليفات القدماء: ١- المقنع فى الفقه للصدوق «المتوفى ٣٨١ هـ». ٢- الهدايه للصدوق أيضا.

٣- الانتصار للسيد المرتضى «٣٥٥-٤٣٦ هـ». ٤- الناصريات له أيضا. ٥- الجواهر لابن البراج «٤٠٠-٤٨١ هـ». ٦- إشاره السبق لعلاء الدين الحلبي. ٧- المراسم لسائر «المتوفى ٤٦٣ هـ». ٨- النهايه لشيخ الطائفة «٣٨٥-٤٦٠ هـ». ٩- نكت النهايه للمحقق الحلبي «٦٠٢-٦٧٢ هـ». ١٠- الغنيه لابن زهره «٥١١-٥٨٥ هـ». ١١- الوسيله لابن حمزه.

و رساله عديمه النظير فى ترجمه أبى بصير للسيد محمد مهدي الموسوى الخوانسارى «المتوفى ١٢٤٦ هـ».

٦٨- الجواهر «جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام» للشيخ محمد حسن بن باقر النجفى المعروف بصاحب الجواهر «المتوفى ١٢٦٦ هـ». فى اثنين و أربعين مجلدا، طبع إيران، دار الكتب الإسلاميه ١٣٩٢-١٤٠٠ هـ. ق.

٦٩- حاشيه ابن عابدين «ردّ المختار على الدر المختار» لمحمد أمين بن اليحمر الشهير بابن عابدين «١١٩٨-١٣٠٨ هـ» أصله غير تكملته خمسة أجزاء، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانيه، سنه ١٤٠٧ هـ. ق.

٧٠- حاشيه المكاسب «حاشيه الكمپانى على

المكاسب» للشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني الكمباني «المتوفى ١٣٦١ هـ.» في جزئين، طبع إيران «بخط محمد علي بن الحاج ميرزا محمود التبريزي الغروي ١٣٦٣-١٣٦٤ هـ. ق.»

٧١- حاشيه المكاسب للسيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي «المتوفى ١٣٣٧ هـ.» طبع دار المعارف الإسلاميه، طهران و مؤسسه دار العلم، قم، سنة ١٣٧٨ هـ. ق.

٧٢- الحافل المذيل على الكامل «الحافل في تكمله الكامل» للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الرومي «المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. ق.» و الكامل لأبي أحمد عبد الله بن محمد المعروف بابن عدى الجرجاني «المتوفى سنة ٣٦٥ هـ. ق.»

٧٣- الحدائق «الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره» للشيخ يوسف بن أحمد البحراني «١١٠٧-١١٨٦ هـ.» خرج منه حتى الآن خمسة و عشرون مجلدا من أول كتاب الطهاره إلى أواخر كتاب الظهار من سنة ١٣٧٦ إلى ١٤٠٩ هـ. ق.

*- الحسبه لابن تيميه، راجع كتاب الحسبه.

٧٤- الحكومه الإسلاميه للإمام الخميني- قدس سره الشريف- «١٣٢٠-١٤٠٩ هـ. ق.»، طبع

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨١

منشورات المكتبه الإسلاميه الكبرى، إيران.

٧٥- الخراج للقاضي أبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب- صاحب أبي حنيفه- «١١٣-١٨٢ هـ.»، طبع دار المعرفه للطباعه، بيروت، سنة ١٣٩٩ هـ. ق.

٧٦- الخراج ليحيى بن آدم القرشي «المتوفى سنة ٢٠٣ هـ.» الطبعة الثانيه، سنة ١٣٨٤، المطبعه السلفيه (صححه و ... الشيخ أحمد محمد شاكر).

٧٧- الخصال للصدوق، أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين «المتوفى ٣٨١ هـ.» طبع منشورات جماعه المدرسين في الحوزه العلميه، قم. «صححه و علق عليه على أكبر الغفاري».

٧٨- الخطط «الخطط المقرئيه (المسماه) بالمواعظ و الاعتبار في ذكر الخطط و الآثار» لتقى الدين أحمد بن علي بن عبد

- القادر بن محمد، المعروف بالمقریزی «تقريباً ۷۶۵-۸۴۵ هـ»، في ثلاث مجلدات طبع بمطبعه الساحل الجنوبي- الشياح- لبنان.
- ۷۹- خلاصه الأديان در تاريخ دينهاى بزرگك للدكتور محمد جواد المشكور. (و الكتاب باللغه الفارسيه) طبع انتشارات الشرق طهران سنه ۱۳۵۹ هـ. ش.
- ۸۰- الخلاف «الخلاف فى الأحكام، أو مسائل الخلاف» لشيخ الطائفة، أبى جعفر الطوسى «۳۸۵- ۴۶۰ هـ». فى ثلاث مجلدات، طبع إيران.
- ۸۱- الخلافه و الإمامه ديانه و سياسه لعبد الكريم الخطيب، طبع دار المعرفه، بيروت، (الطبعه الثانيه سنه ۱۳۹۵ هـ. ق).
- *- الخمس «كتاب الخمس» للشيخ مرتضى الأنصارى، راجع كتاب الطهاره منه.
- *- الخمس للحاج آقا رضا الهمدانى، راجع مصباح الفقيه.
- ۸۲- الخمس «كتاب الخمس» للمؤلف، طبع جماعه المدرسين، قم، سنه ۱۳۶۰ هـ. ش.
- ۸۳- الدر المنثور للسيوطى، أبى الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الشافعى «۸۴۹- ۹۱۰ أو ۹۱۱ هـ»، سته أجزاء، طبع مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى، قم. «مصوراً من طبعه بالمطبعه الميمنيه بمصر، سنه ۱۳۱۴ هـ. ق.»
- ۸۴- الدروس «الدروس الشرعيه فى فقه الاماميه» للشهيد الأول، شمس الدين أبى عبد الله محمد بن مكى؛ ۷۳۴- ۷۸۶ هـ. طبع قم، انتشارات الصادقى، تصحيح و تعليق: السيد مهدي اللازوردى الحسينى؛ بخط أبى القاسم محمد صادق الحسينى ۱۲۹۶ هـ. ق.
- ۸۵- الدستور للجمهوريه الإسلاميه فى إيران- المصوّب ۱۳۵۸ هـ. ش. ۱۳۹۹ هـ. ق.
- ۸۶- دعائم الإسلام للقاضى أبى حنيفه النعمان بن محمد التميمى المغربى «المتوفى ۳۶۳ هـ». فى مجلدين، طبع القاهره، دار المعارف.
- دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۸۲
- ۸۷- الذخير «ذخير المعاد فى شرح الإرشاد» للمحقق السبزوارى، محمد باقر بن محمد مؤمن «۱۰۱۷- ۱۰۹۰ هـ». فى مجلد واحد، طبع مؤسسه آل البيت «ع»

«بخطّ زين العابدين بن علي الخوانساري، سنة ١٢٧٤ هـ. ق.».

٨٨- رجال الشيخ لشيوخ الطائفه، أبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي «٣٨٥-٤٦٠ هـ.» طبع المطبعه الحيدريه في النجف، سنة ١٣٨٠ هـ.

٨٩- رجال النجاشي لأبي العباس أحمد بن علي المعروف بالنجاشي «٣٧٢-٤٥٠ هـ.» طبع إيران، مركز نشر الكتاب للمصطفوي، و أعاد طبعه بالأوفست مكتبه الداوري، سنة ١٣٩٨ هـ. و طبعه أخرى، لجماعه المدرسين، قم سنة ١٤٠٧ هـ مع التحقيق للسيد موسى الشبيري الزنجاني.

٩٠- رسائل إخوان الصفاء و خلّان الوفاء لجماعه إخوان الصفاء اللّذين عاشوا في القرن الرابع الهجري، في أربع مجلدات، طبع مكتب الإعلام الإسلامي، سنة ١٤٠٥ هـ. ق.

٩١- روضات الجنات «روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات» للخوانساري، الميرزا محمد باقر «١٢٢٦-١٣١٣ هـ.» في ثمانية أجزاء، عنيت بنشره مكتبه إسماعيليان، قم، سنة ١٣٩٠-١٣٩٢ هـ. ق.

٩٢- الروضه «الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه» للشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي «٩١١-٩٦٥ و قيل ٩٦٦ هـ.» في مجلدين، الطبع القديم «بخط عبد الرحيم ١٣٠٨ و ١٣١٠ هـ. ق.».

*- الروضه «روضه الكافي» للكليني، راجع الكافي له.

٩٣- الرياض «رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل» للسيد علي بن محمد علي الطباطبائي «١١٦١-١٢٣١ هـ.» في مجلدين، طبع مؤسسه آل البيت «ع» «بخطّ كلب علي بن عباس القزويني سنة ١٢٨٦-١٢٨٨ هـ.».

٩٤- رياض العلماء «رياض العلماء و حياض الفضلاء» لميرزا عبد الله أفندي «١٠٦٦-١١٣٠ هـ.» طبع مطبعه الخيام، سنة ١٤٠١ هـ. من مخطوطات مكتبه آيه الله العظمى المرعشي «حقّقه السيد أحمد الحسيني.».

٩٥- زبده المقال «زبده المقال في خمس الرسول و الّال» للسيد عباس الحسيني القزويني الملقب بأبي ترابي (تقاريرات أبحاث أستاذه آيه الله العظمى البروجردي «١٢٩٢-».

١٣٨٠ هـ) طبع المطبعة العلميه، قم.

*- الزكاه «كتاب الزكاه» للشيخ الأنصارى «قده»، راجع كتاب الطهاره منه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٣

٩٦- الزكاه «كتاب الزكاه» للمؤلف، خرج منه حتى الآن مجلدان، طبع مكتب الإعلام الإسلامى، قم.

*- الزكاه «كتاب الزكاه» للحاج آقا رضا الهمدانى، راجع مصباح الفقيه.

٩٧- السرائر «السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى» لابن إدريس الحلّى، أبى جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّى «٥٥٨-٥٥٩ هـ». طبع إيران، انتشارات المعارف الإسلاميه، الطبعة الثانيه سنه ١٣٩٠ «بخط السيد الحسن الموسوى ١٢٧٠ هـ. ق».

*- السراج الوهاج، راجع المنهاج.

٩٨- سفينه البحار للمحدّث الشيخ عباس بن محمد رضا القمى «قده» «المتوفى ١٣٥٩ هـ». فى مجلدين، طبع المطبعة العلميه فى النجف الأشرف، سنه ١٣٥٥ هـ. ق.

*- السقيفه لسليم بن قيس، راجع كتاب سليم بن قيس.

٩٩- السّيّنه «كتاب السنه» لعبد الله بن أحمد الحنبل «٢١٣-٢٩٠ هـ». فى مجلدين، طبع دار ابن القيم، رياض، سنه ١٤٠٦ هـ. ق «تحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطانى».

١٠٠- سنن ابن ماجه لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى، الشهير ب «ابن ماجه» «٢٠٧-٢٧٥ هـ». فى مجلدين، طبع بيروت، دار إحياء التراث العربى ١٣٩٥، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

١٠١- سنن أبى داود لأبى داود، سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي «٢٠٢-٢٧٥ هـ».

فى مجلدين طبع مطبعة مصطفى البابى الحلبي و أولاده بمصر، سنه ١٣٧١ هـ. ق مع التعليقات للشيخ أحمد سعد على.

١٠٢- سنن البيهقى «السنن الكبرى» لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى «المتوفى ٤٥٨ هـ». فى عشر مجلدات طبع دار المعرفه، بيروت، سنه ١٣٥٥ هـ. من طبعه هند سنه ١٣٤٤ هـ. ق.

١٠٣- سنن الترمذى «جامع الترمذى» لأبى

عيسى، محمد بن عيسى الترمذى «المتوفى ٢٧٩ هـ» فى خمس مجلدات، طبع دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٤ هـ. ق.

تحقيق و تصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف و عبد الرحمن محمد عثمان.

١٠٤- سنن الدارمى لأبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى الدارمى «١٨١- ٢٥٥ هـ».

فى مجلدين، طبع دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٨ هـ. ق.

١٠٥- سنن النسائى لأبى عبد الرحمن، أحمد بن شعيب الشهير ب «النسائى» «٢١٤- ٣٠٣ هـ».

ثمانية أجزاء فى أربع مجلدات، طبع مع شرح السيوطى و حاشيه السندى، طبع دار الكتاب

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٤

العربى، بيروت.

١٠٦- سيره ابن هشام لأبى محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميرى المعافى «المتوفى ٢١٨ أو ٢١٣ هـ» فى أربع مجلدات، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت، حققها و ضبطها و شرحها و وضع فهرسها مصطفى السقا، إبراهيم الأيبارى و عبد الحفيظ شبلى.

١٠٧- السيره الحلبيه لعلى بن برهان الدين الحلبي الشافعى «٩٧٥- ١٠٤٤ هـ» فى ثلاث مجلدات و بهامشها سيره زينى دحلان، طبع دار إحياء التراث العربى، بيروت.

١٠٨- سيره زينى دحلان «السيره النبويه و الآثار المحمديه» لأحمد بن زين بن أحمد دحلان «١٢٣١- ١٣٠٤ هـ» المطبوع بهامش السيره الحلبيه.

١٠٩- الشرائع «شرائع الإسلام فى مسائل الحلال و الحرام» للمحقق الحلّى، أبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن «المتوفى ٦٧٦ هـ» أربعة أجزاء فى مجلدين، طبع مطبعة الآداب فى النجف، الطبعة المحققة الأولى ١٣٨٩ هـ. ق. تصحيح و تعليق عبد الحسين محمد على. و طبعه أخرى، فى أربعة أجزاء مع تعليقات السيد صادق الشيرازى، طبع دار الهدى للطباعة و النشر، قم، من طبعه بيروت سنة ١٤٠٣ هـ. ق.

١١٠- شرح

صحيح مسلم للنووي، محيي الدين أبي زكريا، يحيى النووي «٦٣١-٦٧٦ هـ».

(المطبوع بهامش إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري) راجع إرشاد الساري.

١١١- شرح المواقف للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني «المتوفى ٨١٦ هـ» (و المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي المتوفى ٧٥٦ هـ)، ثمانية أجزاء في أربع مجلدات، طبع مع حاشيتين جليلتين عليه في مطبعة السعادة بمصر.

١١٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد «٥٨٦-٦٥٦ هـ» في عشرين مجلدا، طبع القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٧٨-١٣٨٣ هـ. ق.

١١٣- شرح نهج البلاغه لكamal الدين، ميثم بن علي بن ميثم البحراني «المتوفى ٦٧٩ هـ ق»، في خمسة أجزاء طبع المطبعة الحيدرية، سنة ١٣٧٨ هـ. ق.

١١٤- الشفاء للشيخ الرئيس، أبي علي حسين بن عبد الله بن سينا «٣٧٠-٤٢٧ هـ» طبع مصر سنة ١٣٨٠ هـ. «تحقيق: الأب قنوتى و سعيد زائد». و طبعه أخرى في مجلد واحد، قسم الإلهيات، طبع في إيران مع تعليقات صدر المتألهين.

١١٥- الصحاح «تاج اللغة و صحاح العربيّه» لإسماعيل بن حماد الجوهري «المتوفى ٣٩٣ هـ. ق»، في ست مجلدات، طبع دار العلم للملايين بيروت، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ. ق.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٥

١١٦- صحيح البخاري «الجامع الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «١٩٤-٢٥٦ هـ» ثمانية أجزاء في أربع مجلدات مع حاشيه السندی، طبع دار إحياء الكتب العربي.

١١٧- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري «٢٠٦-٢٦١ هـ».

في خمس مجلدات، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت و طبعه أخرى، ثمانية أجزاء في مجلدين، طبع مصر.

١١٨- الصحيفه السجديه تشتمل على نيف

و خمسين دعاء للإمام الهمام على بن الحسين بن علي بن أبي طالب «ع» «٣٨ أو ٣٧ أو ٣٦- ٩٥ أو ٩٤ هـ. ق».

*- الصلاة للحاج آقا رضا الهمداني، راجع مصباح الفقيه.

١١٩- الضعفاء لابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان البستي «المتوفى سنة ٣٥٤ هـ. ق».

١٢٠- الطبقات «الطبقات الكبرى» لابن سعد، محمد بن سعد «المتوفى ٢٣٠ هـ. ق» في تسع مجلدات، طبع ليدن، سنة ١٣٢٥ هـ. ق. و الأفتست من مؤسسه النصر في طهران.

١٢١- العروه الوثقى للسيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي «المتوفى ١٣٣٧ هـ. ق»، في مجلدين، طبع إيران، المكتبة العلميه الإسلاميه ١٣٩٩ هـ. ق. و بهامشها تعليقات أعلام العصر و مراجع الشيعة الإماميه.

١٢٢- العده «عده الأصول» لشيخ الطائفة، أبي جعفر الطوسي «٣٨٥- ٤٦٠ هـ». المجلد الأول طبع مؤسسه آل البيت «ع»، سنة ١٤٠٣ هـ. ق.

١٢٣- العقد الفريد لعبد ربّه الأندلسي، أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي «٢٤٦- ٣٢٧ هـ». في سبع مجلدات مع الفهارس، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، بالأفتست من طبعته المحققه بمصر.

١٢٤- علل الشرائع للصدوق، أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي «المتولد حدود ٣٠٥ و المتوفى ٣٨١ هـ». طبعه القديم سنة ١٣١١ هـ. ق و طبعه أخرى من منشورات المكتبة الحيدريه في النجف، سنة ١٣٨٥ هـ.

١٢٥- عليّ إمام المتقين لعبد الرحمن الشراقوي جزءان في مجلدين طبع مكتبه الغريب في القاهره.

١٢٦- العوائد «عوائد الأيام من مهمات أدله الأحكام». للمولى أحمد بن محمد مهدي النراقي «المتوفى ١٢٤٥ أو ١٢٤٤ هـ». طبع مكتبه بصيرتي، قم.

١٢٧- عوالي اللثالي «عوالي اللثالي الغريزيه في الأحاديث الدينيه» لأبي جمهور الأحسائي،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٦

محمد

بن علي بن إبراهيم بن أبي جمهور الأحسائي «المتوفى ٩٤٠هـ» في أربع مجلدات، طبع مطبعة سيد الشهداء قم، سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق آية الله الحاج آقا مجتبي العراقي.

١٢٨- العين «عين اللغة أو كتاب العين» لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي «١٠٠-١٧٥هـ». ثمانية أجزاء في ثمانى مجلدات، طبع مؤسسه دار الهجره، قم، سنة ١٤٠٥هـ.

«تحقيق الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور إبراهيم السامرائي».

١٢٩- عيون أخبار الرضا للصدوق، أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين «المتوفى ٣٨١هـ».

جزءان في مجلد واحد طبع إيران سنة ١٣٧٨هـ. ق مع التصحيح و التذييل للسيد مهدي الحسيني اللازوردى.

١٣٠- الغارات لأبي إسحاق، إبراهيم بن محمد الثقفى الكوفى الأصفهاني «المتوفى ٢٨٣هـ» في مجلدين، طبع إيران مع المقدمه و الحواشى و التعليقات للسيد جلال الدين الحسينى الأرموى «المحدث».

١٣١- غايه المرام «غايه المرام فى حجه الخصام عن طريق الخاص و العام» للمحدث السيد هاشم بن سليمان البحرانى «المتوفى ١١٠٧هـ» فى مجلد واحد، طبع مؤسسه الأعلمى، بيروت، بالأفست من طبعه الحجرى القديم، سنة ١٢٧٢هـ. ق.

١٣٢- الغرر و الدرر «غرر الحكم و درر الكلم» من كلام أمير المؤمنين الإمام على «ع»، جمعه الآمدى، أبو الفتح عبد الواحد بن محمد الآمدى الإمامى «المتوفى ٥١٠هـ» فى سبع مجلدات، طبع طهران، سنة ١٣٤٦هـ. ش، طبع مع شرحه للمحقق البارع، جمال الدين بن الحسين الخوانسارى «المتوفى ١١٢٥هـ».

١٣٣- الغدير «الغدير فى الكتاب و السنه و الأدب» للعلامة الأمينى، الشيخ عبد الحسين أحمد الأمينى «المتوفى ١٣٩٠هـ» فى أحد عشر جزء، طبع دار الكتب الإسلاميه «للآخوندى»، الطبعه الثانيه، سنة ١٣٧٢هـ. ق. و طبع بيروت دار الكتاب العربى، الطبعه الرابعه، سنة

١٣٤- الغيبة لشيخ الطائفة، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي «٣٨٥-٤٦٠ هـ». إصدار مكتبة نينوى الحديثه، طهران.

١٣٥- الغيبة للنعماني، لابن أبي زينب، أبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني «من أعلام القرن الرابع» طبع بيروت، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، سنة ١٤٠٣ هـ، و طبعه أخرى، طبع مكتبه الصدوق طهران مع التحقيق لعلی أكبر الغفاری.

١٣٦- فتوح البلدان لأبي الحسن، أحمد بن يحيى البلاذري «المتوفى ٢٧٩ هـ». طبع دار الكتب

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٧

العلميه، بيروت، سنة ١٣٦٥ و ١٣٩٨ هـ. ق. «المراجعه و التعليق لرضوان محمد رضوان».

*- فروع الكافي للكليني، راجع الكافي له.

١٣٧- الفصل في الملل و الأهواء و النحل لابن حزم الأندلسي، أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم «المتوفى ٤٥٦ هـ». خمسہ أجزاء في ثلاث مجلدات، طبع دار المعرفه، بيروت، سنة ١٤٠٦ هـ. ق.

١٣٨- الفقه الإسلامي و أدلته للدكتور وهبه الزحيلي، ثمانى مجلدات طبع دار الفكر بدمشق، سنة ١٤٠٤ هـ. ق.

١٣٩- فقه الرضا «الفقه المنسوب للإمام الرضا- عليه السلام». تحقيق: مؤسسہ آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى في مشهد المقدسه، سنة ١٤٠٦ هـ. ق.

١٤٠- الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري «تأليف لجنة بإشراف وزاره الأوقاف بمصر»، في خمس مجلدات، طبع المكتبه التجاريه الكبرى بمصر، و الأفت من دار إحياء التراث العربى، بيروت.

١٤١- الفقيه «كتاب من لا يحضره الفقيه» للصدوق، أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي «المتوفى ٣٨١ هـ». أربع مجلدات، طبع منشورات جماعه المدرسين، قم، صححه و علّق عليه علي أكبر الغفاری.

١٤٢- فلسفه التوحيد و الولايه لمحمد جواد مغنيه «ره» في مجلد واحد،

طبع فى مطبعه الحكمه بقم المشرفه.

١٤٣- الفهرست لشيخ الطائفه، أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى «٣٨٥- ٤٦٠ هـ». طبع المكتبه المرتضويه فى النجف «صححه و علق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم»، و طبعه أخرى، المطبعه الحيدريه فى النجف سنه ١٣٨٠ هـ.

١٤٤- الفهرست «فوز العلوم» لابن النديم، أبى الفرج محمد بن إسحاق «المتوفى ٣٨٠ أو ٣٨٥ هـ». طبع مطبعه الاستقامه، قاهره. و طبعه أخرى طبع طهران سنه ١٣٩١ هـ. ق.

*- فى النظام السياسى للدوله الإسلاميه للدكتور محمد سليم العوا، راجع النظام السياسى للدوله الإسلاميه.

١٤٥- القاموس «القاموس المحيط و القابوس الوسيط» لمجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى «٧٢٩- ٨١٧ هـ. ق»، الطبع القديم «الحجرى» فى مجلد واحد.

١٤٦- قرب الإسناد لأبى العباس، عبد الله بن جعفر الحميرى القمى (من أعلام القرن الثالث و من أصحاب الإمام العسكرى «ع») «المتولد فى حدود ٢٤٠ و المتوفى بعد ٣٠٠ هـ». طبع

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٨

مكتبه نينوى الحديثه، طهران.

١٤٧- القواعد «قواعد الأحكام فى مسائل الحلال و الحرام» للعلامة الحلّى «٦٤٨- ٧٢٦ هـ»، جزءان فى مجلد واحد، طبع قم، منشورات الرضى «الجزء الأول بخط الميرزا السيد حسن بن الحاج الميرزا على نقى المدرس الحسنى اليزدى، سنه ١٣٣٠ هـ. و الجزء الثانى بخط محمد بن الميرزا عبد العلى، سنه ١٣١٥ هـ. ق».

١٤٨- القواعد و الفوائد للشهيد الأول، شمس الدين، أبى عبد الله محمد بن مكى «٧٣٤- ٧٨٦ هـ». فى مجلدين، طبع مكتبه المفيد، قم «تحقيق الدكتور السيد عبد الهادى الحكيم».

١٤٩- الكافى للكلىنى، أبى جعفر محمد بن يعقوب الكلىنى «المتوفى ٣٢٨ هـ». فى ثمانى مجلدات؛ الأصول و الفروع و الروضه، طبع دار الكتب

الإسلاميه، إيران، تصحيح و تعليق على أكبر الغفارى. و طبعه أخرى لفروع الكافى فى مجلدين، الطبع القديم الرحلى، سنه ١٣١٥ هـ. ق (بخط أحمد التفرشى من سنه ١٣١١ إلى ١٣١٤ هـ. ق).

١٥٠- الكافى لأبى الصلاح الحلبى، تقى الدين بن نجم الدين الحلبى (من تلاميذ السيد المرتضى) «٣٧٤-٤٤٧ هـ.» طبع مكتبه الإمام أمير المؤمنين، إيران.

١٥١- الكامل لابن الأثير، عز الدين، أبى الحسن على بن أبى الكرم «المتوفى ٦٣٠ هـ.» فى ثلاثه عشر مجلدا طبع دار الصادر، بيروت ١٣٨٥ هـ. ق.

١٥٢- الكامل فى اللغه و الأدب «كامل الأنوار» للمبرد النحوى، أبى العباس محمد بن يزيد «٢١٠-٢٨٥ هـ.» فى مجلدين طبع دار العهد الجديد للطباعه بمصر.

١٥٣- كتاب البيع للإمام الخمينى - قدس سره الشريف - «١٣٢٠-١٤٠٩ هـ. ق» فى خمس مجلدات، طبع مطبعه الآداب فى النجف و طبع مطبعه إسماعيليان فى قم.

١٥٤- كتاب الحسبه «الحسبه و مسئوليته الحكومه الإسلاميه» لأحمد بن عبد الحليم، تقى الدين بن تيميه «٦٦١-٧٢٨ هـ. ق»، طبع دار الشعب بالقاهره، سنه ١٣٩٦ هـ. ق. تحقيق صلاح عزام.

*- كتاب الخمس للشيخ الأنصارى، راجع كتاب الطهاره له.

*- كتاب الخمس للحاج آقا رضا الهمدانى، راجع مصباح الفقيه.

*- كتاب الخمس للمؤلف، راجع الخمس له.

*- كتاب الزكاه للشيخ الأنصارى، راجع كتاب الطهاره.

*- كتاب الزكاه للحاج آقا رضا الهمدانى، راجع مصباح الفقيه.

*- كتاب الزكاه للمؤلف، راجع الزكاه له.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٨٩

*- كتاب السنه لعبد الله بن أحمد الحنبل، راجع السنه.

١٥٥- كتاب الطهاره للشيخ الأعظم، الشيخ مرتضى الأنصارى «المتوفى ١٢٨١ هـ.» (المطبوع فى آخره عدّه رسائل و كتب له، منها كتاب الزكاه و كتاب الخمس و كتاب الصوم)، طبع طهران «بخط

على بن الحسن التبريزي، سنة ١٣٠٣ هـ. و طبعه أخرى، طبع إيران «بخط أحمد الطباطبائي الأردستاني و زين العابدين الخوانساري، سنة ١٢٩٨ هـ. ق.».

*- كتاب الطهاره للحاج آقا رضا الهمداني، راجع مصباح الفقيه.

١٥٦- كتاب سليم بن قيس «كتاب السقيفه» لسليم بن قيس الكوفي الهلالي صاحب الإمام أمير المؤمنين «المتوفى حدود ٩٠ هـ.» طبع دار الكتب الإسلاميه، إيران.

*- كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل، راجع العين.

١٥٧- الكشاف، تفسير الكشاف «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ...» للزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري «٤٦٧-٥٣٨ هـ.» في أربع مجلدات طبع مصر، سنة ١٣٨٥ هـ. ق. و طبعه أخرى في أربع مجلدات، طبع دار الكتاب العربي، بيروت.

١٥٨- كشف الغطاء «كشف الغطاء عن خفيايات مبهمات الشريعة الغراء» للشيخ جعفر بن خضر، المعروف بكاشف الغطاء «المتوفى ١٢٢٧ و قيل ١٢٢٨ هـ.» طبع أصفهان، منشورات المهدوي.

١٥٩- كشف الغمّه «كشف الغمّه في معرفه أحوال الأئمه «ع»...» للأربلي، بهاء الدين أبي الحسن علي بن عيسى «المتوفى ٦٩٢ أو ٦٩٣ هـ.» في ثلاث مجلدات، طبع دار الكتاب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠١ هـ. ق.

١٦٠- كشف اللثام «كشف اللثام و الإبهام عن كتاب قواعد الأحكام» للفاضل الهندي، بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني «المتوفى ١١٣٥ أو ١١٣٧ هـ.» في مجلدين، طبع إيران سنة ١٣٩١ هـ. ق.

١٦١- كشف المحجّه «كشف المحجّه لثمره المهجّه» لابن طاوس، السيد رضى الدين أبي القاسم علي بن موسى بن طاوس «٥٨٩-٦٦٤ هـ.»، طبع المطبعه الحيدريه في النجف، سنة ١٣٧٠ هـ. ق.

١٦٢- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للعلامة الحلّي، جمال الدين أبي منصور، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلّي «٦٤٨-٧٢٦ هـ.» طبع مكتبه المصطفوي، قم و الماتن:

بن محمد بن الحسن الطوسي المعروف بالخواجه نصير الدين الطوسي «٥٩٧-٦٧٢ هـ».

١٦٣- كفايه الأحكام للمحقق السبزواري، المولى محمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري «المتوفى

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩٠

١٠٩٠ هـ» الطبع الحجري، إيران، أصفهان.

١٦٤- كفايه الأصول للمحقق الخراساني، الشيخ محمد كاظم المعروف بالأخوند الخراساني «١٢٥٥-١٣٢٩ هـ» في مجلدين مع حاشيه المشكيني، طبع مكتبه الإسلاميه، طهران «بخط طاهر (خوشنويس) بن عبد الرحمن سنه ١٣٦٣ هـ».

١٦٥- كلمات المحققين يحتوى على ثلاثين رساله من أعلام الفقهاء و المحققين، طبع مكتبه المفيد قم، سنه ١٤٠٢ هـ، مصورا من طبعه الحجري، سنه ١٣١٥ هـ. ق.

١٦٦- كمال الدين «كمال الدين و تمام النعمه...» للصدوق، أبى جعفر، محمد بن على بن الحسين بن موسى القمي «المتوفى ٣٨١ هـ» الطبع القديم، سنه ١٣٠١ هـ، ق، بخط محمد حسن الكلپايگانى و طبعه أخرى طبع جماعه المدرسين، قم «تصحیح و تعليق على أكبر الغفارى».

١٦٧- كنز العرفان «كنز العرفان في فقه القرآن» للشيخ الأجل جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري «المتوفى ٨٢٦ هـ» جزءان في مجلد واحد طبع المكتبه المرتضويه لإحياء الآثار الجعفريه طهران، سنه ١٣٨٤ هـ. ق.

١٦٨- كنز العمال لعلاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندي «المتوفى ٩٧٥ هـ» في ستة عشر مجلدا، طبع حلب، سنه ١٣٩٠ هـ. ق.

١٦٩- گيتاشناسى لمحمود المحجوب و فرامرز الياورى، الطبعه الرابعه لمؤسسه گيتاشناسى، سنه ١٣٦٥ هـ. ش.

١٧٠- لسان العرب لابن منظور، أبى الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصرى «٦٣٠-٧١١ هـ. ق» مع الملحقات في ستة عشر مجلدا، طبع نشر أدب الحوزه، قم، سنه ١٤٠٥ هـ. ق.

١٧١- لسان الميزان لشهاب الدين، أبى

الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «المتوفى ٨٥٢ هـ». في سبع مجلدات، طبع مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت، سنة ١٣٩٠ هـ «مصوراً من طبعه حيدرآباد الدکن سنة ١٣٣١ هـ».

١٧٢- اللعنه للشهيد الأول، شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن مكي «٧٣٤-٧٨٦ هـ». طبع إيران، سنة ١٤٠٦ هـ. ق. الطبعه الأولى المحققة لمركز بحوث الحجّ و العمره.

١٧٣- اللعنه دمشقيه للشهيد الأول مع شرحها: «الروضه البهيه للشهيد الثاني»، في عشر مجلدات، طبع النجف، تصحيح و تعليق السيد محمد كلانتر. و طبعه أخرى، الطبع القديم في مجلدين. راجع الروضه البهيه.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩١

١٧٤- مآثر الإنافه في معالم الخلافه للقلقشندی، أحمد بن عبد الله «٧٥٦-٨٢٠ و قيل ٨٢١ هـ».

في ثلاث مجلدات، طبع مطبعه عالم الكتب، بيروت «تحقيق عبد الستار حمد فراج».

١٧٥- مبادئ نظم الحكم في الإسلام لعبد الحميد المتولّي، الطبعه الأولى، دار المعارف بالإسكندريه في مصر.

١٧٦- المبسوط للسرخسي لشمس الأئمه أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي «المتوفى ٤٨٣ هـ» ثلاثون جزء في خمس عشر مجلداً، الطبعه الثانيه دار المعرفه للطباعه و النشر، بيروت.

١٧٧- المبسوط لشيخ الطائفه، أبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي «٣٨٥-٤٦٠ هـ» ثمانيه أجزاء، طبع المكتبه المرتضويه، إيران، الطبعه الثانيه ١٣٨٧-١٣٩٣ هـ. ق.

١٧٨- مجمع البحرين «مجمع البحرين و مطلع التيرين» للطريحي، فخر الدين بن محمد علي بن أحمد بن طريح «٩٧٩-١٠٨٧، و قيل ١٠٨٩، و قيل ١٠٨٥ و الأرجح الأول»، طبع مكتبه المصطفوي، طهران، في مجلد واحد «مصوراً من طبعه سنة ١٢٩٨ هـ. ق.».

١٧٩- مجمع البيان «مجمع البيان لعلوم القرآن» للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي «المتوفى ٥٤٨ هـ. ق.»،

عشره أجزاء في خمس مجلدات أو عشر مجلدات، طبع طهران، المكتبة الإسلامية مع تصحيح الفاضل المتبحر الشيخ أبي الحسن الشعراني - قدس سره - [و طبعه أخرى، طبع مطبعة العرفان، صيدا (سوريا) من سنة ١٣٣٣ إلى ١٣٥٦ هـ. ق.].

١٨٠- مجمع الزوائد «مجمع الزوائد و منبع الفوائد» للحافظ نور الدين، علي بن أبي بكر الهيثمي «المتوفى ٨٠٧ هـ». في عشر مجلدات، طبع دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٦٧ م.

١٨١- مجمع الفائده و البرهان للمحقق الأردبيلي، أحمد بن محمد «المتوفى ٩٩٣ هـ». الطبع القديم «الحجري» في مجلد واحد. و الطبع الجديد خرج منه حتى الآن سبع مجلدات طبع جماعه المدرسين - قم.

١٨٢- المحاسن للبرقي، أبي جعفر، أحمد بن محمد بن خالد البرقي «المتوفى ٢٧٤ و قيل ٢٨٠ هـ».

طبع دار الكتب الإسلامية، قم، عنى بنشره و تصحيحه و التعليق عليه السيد جلال الدين الحسيني المشتهر بالمحدث.

١٨٣- المحصول «المحصول في علم الأصول» لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي «٥٤٤ - ٦٠٦ هـ. ق»، في ست مجلدات طبع الرياض «تحقيق طه جابر فياض العلواني» الطبعة الأولى ١٣٩٩ إلى ١٤٠١ هـ.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٣٩٢

١٨٤- المحكم و المتشابه للسيد المرتضى علم الهدى، علي بن الحسين بن موسى بن محمد «٣٥٥ - ٤٣٣ هـ». رساله شريفه كلها منقوله من تفسير النعماني، طبع طهران «بخط محمد تقى بن محمد حسين القمي سنة ١٣١٢ هـ. ق».

١٨٥- المحلّي لابن حزم الأندلسي، أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم «المتوفى ٤٥٦ هـ».

أحد عشر جزء في ثمانى مجلدات، طبع دار الفكر، بيروت.

*- مختصر [أبي القاسم] الخرقى، راجع المغنى لابن قدامه.

١٨٦- المختصر النافع «المختصر النافع في فقه الإماميه»

للمحقق الحلّي، أبي القاسم، نجم الدين، جعفر بن الحسن الحلّي «المتوفى ٦٧٦ هـ». طبع دار الكتاب العربي بمصر.

١٨٧- المختلف «مختلف الشيعة في أحكام الشريعة» للعلامة الحلّي، الحسن بن يوسف المطهر الحلّي «٦٤٨-٧٢٦ هـ». جزءان في مجلد واحد، طبع إيران بتصدّي الشيخ أحمد الشيرازي سنة ١٣٢٣-١٣٢٤ هـ. ق.

١٨٨- المدارك «مدارك الأحكام» للسيد محمد بن السيد علي الموسوي العاملي المعروف بصاحب المدارك «المتوفى ١٠٠٩ هـ». طبع إيران «بخطّ السيد حسن بن محمد الحسيني الخوانساري ١٣٢٢ هـ. ق.» مع تصحيح أرقام صفحاته.

١٨٩- المدوّنة الكبرى لمالك بن أنس بن مالك «٩٣-١٧٩ هـ. ق.» (و معها مقدمات ابن رشد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى ٥٢٠ هـ.) في أربع مجلدات طبع دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ. ق.

١٩٠- المراجعات للسيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي- قدّس سرّه- «١٢٩٠-١٣٧٧ هـ»

طبع بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ. ق. «تحقيق و تعليق حسين الراضى».

١٩١- مرآة العقول «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول» للعلامة المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي «١٠٣٧-١١١١ هـ»، الطبعة الجديد، طبع منه حتى الآن أربعة و عشرون مجلدا إلى آخر شرح الفروع من الكافي، طبع نشر دار الكتب الإسلامية، طهران. و الطبعة القديم في أربع مجلدات، طبع الحجري «بخطّ أبي القاسم النوري من سنة ١٣١٧ إلى ١٣٢٥ هـ. ق.»

١٩٢- مروج الذهب لأبي الحسن، علي بن الحسين بن علي المسعودي، المعروف بالمسعودي «المتوفى ٣٤٥ أو ٣٤٦ هـ». في مجلدين، طبع المطبعة البهية المصرية، سنة ١٣٤٦ هـ. ق.

١٩٣- المسالك «مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام» للشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ العاملي «٩١١-٩٦٥ و قيل ٩٦٦ هـ». في مجلدين، طبع إيران

«بخطّ كلبعلی الشرندي القزوينی ۱۳۱۳ هـ. ق.»

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ۴، ص: ۳۹۳

۱۹۴- مسالك الأفهام «مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام» للفاضل، جواد بن سعد الله الكاظمي «المتوفى ۱۰۶۵ هـ.» أربعة أجزاء في مجلدين، طبع مكتبه المرتضويه، طهران.

۱۹۵- مستدرک الحاكم «المستدرک على الصحيحين» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري «۳۲۱- ۴۰۵ هـ.» في أربع مجلدات، طبع دار الكتاب العربي، بيروت.

۱۹۶- مستدرک الوسائل «مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل» للحاج الميرزا حسين النوري الطبرسي المعروف بالمحدث النوري «المتوفى ۱۳۲۰ هـ.» في ثلاث مجلدات، طبع المكتبه الإسلاميه بطهران و المكتبه العلميه بالنجف. طبع مصورا في المطبعه الإسلاميه سنه ۱۳۸۲ هـ. ق. «بخط محمد صادق بن محمد رضا التويسرکاني ۱۳۱۸ هـ. ق.»

۱۹۷- المستصفي «المستصفي من علم الأصول» للإمام، أبي حامد محمد بن محمد الغزالي «۴۵۰- ۵۰۵ هـ.» في مجلدين طبع مطبعه أمير قم «مصورا من الطبعه الأولى بمصر، سنه ۱۳۲۲ هـ. ق.»

۱۹۸- المستمسك «مستمسك العروه الوثقى» لآيه الله العظمى السيد محسن الحكيم «قده» «۱۳۰۶- ۱۳۹۰ هـ.» في أربعة عشر مجلدا. طبع قم، دار الكتب العلميه مصورا من طبع النجف بمطبعه الآداب.

۱۹۹- المستند «مستند الشيعة في أحكام الشريعة» للمولى أحمد بن محمد مهدي النراقي «المتوفى ۱۲۴۴ و قيل ۱۲۴۵ هـ.» في مجلدين، طبع منشورات المكتبه المرتضويه، إيران، ۱۳۲۵ هـ. ق.

۲۰۰- مسند أحمد لأحمد بن حنبل أبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني «۱۶۴- ۲۴۱ هـ.» و بهامشه منتخب كنز العمال، في ست مجلدات، طبع المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعه الثانيه ۱۳۹۸ هـ. ق.

۲۰۱- مسند زيد لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب «ع». «۷۶- ۱۲۱ أو بعدها» جمعه عبد العزيز بن

إسحاق البغدادي «المتوفى ٣٦٣ هـ». في مجلد واحد، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٣ هـ. ق.

٢٠٢- مصادر نهج البلاغه و أسانيده للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، الطبعة الثالثة في أربع مجلدات، طبع دار الأضواء، بيروت، سنة ١٤٠٥ هـ. ق.

٢٠٣- مصباح الشريعة «مصباح الشريعة و مفتاح الحقيقة» أبواب من الأخلاق مرويه كّلها عن الإمام الصادق «ع»، طبع مركز نشر الكتاب بطهران، سنة ١٣٧٩ هـ. ق. و طبعه أخرى، طبع بيروت، مؤسسه الأعلمی، سنة ١٤٠٠ هـ. ق.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩٤

٢٠٤- مصباح الفقيه للحاج آقا رضا بن الآقا محمد هادي المعروف بالفقيه الهمداني «المتوفى ١٣٢٢ هـ». طبع منه ثلاث مجلدات:
١- كتاب الطهاره، طبع مكتبه الصدر، طهران «بخط ميرزا حسين ناسخيان، سنة ١٣٥٣ هـ». ٢- كتاب الصلاه، طبع مكتبه الداوري، قم «بخط ميرزا محمود بن مهدي التبريزي و ولده محمد علي سنة ١٣٤٧ هـ. ق». ٣- كتاب الزكاه و الخمس و الصوم و الرهن، طبع مكتبه المصطفوي، قم «بخط طاهر بن عبد الرحمن خوشنويس، سنة ١٣٦٤ هـ. ق».

٢٠٥- المصنّف لابن أبي شبيه «المتوفى ٢٣٥ هـ». في ستة عشر مجلدا طبع باكستان، سنة ١٤٠٦ هـ. ق.

٢٠٦- المصنّف «المصنّف في الحديث» لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني «المتوفى ٢١١ هـ». في أحد عشر مجلدا، طبع بيروت، تحقيق و تصحيح حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٠٧- معالم القربه في أحكام الحسبه لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوه «٦٤٨-٧٢٩ هـ». طبع دار الفنون بكيمبريج (المعروف بطبع ليدن) سنة ١٩٣٧ م. و طبعه أخرى بمصر مع تحقيق د. محمد محمود شعبان و صديق أحمد عيسى المطيعي.

٢٠٨- معاني الأخبار للصدوق،

أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي «المتوفى ٣٨١ هـ»، عني بتصحيحه علي أكبر الغفاري، طبع بيروت، سنة ١٣٩٩ و كذا طبع جماعه المدرسين في قم المشرفه، و مكتبه الصدوق طهران.

٢٠٩- المعبر «المعبر في شرح المختصر» للمحقق الحلّي، أبي القاسم، نجم الدين، جعفر بن الحسن الحلّي «المتوفى ٦٧٦ هـ» طبع منشورات مجمع الذخائر الإسلاميه مصورا من طبعه سنة ١٣١٨ هـ ق.

*- معجم مقاييس اللغه، راجع مقاييس اللغه.

٢١٠- المغازي للواقدي، أبي عبد الله محمد بن عمر بن واقد «١٣٠-٢٠٧ هـ» ثلاثه أجزاء في مجلدين أو في ثلاث مجلدات طبع دار المعارف بمصر «تحقيق الدكتور مارسدن جونز» و الأفسط في إيران، سنة ١٤٠٥ هـ ق.

٢١١- المغني لابن قدامه، أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه «٥٤١-٦٢٠ هـ»

(شرح علي مختصر أبي القاسم الخرقى، المتوفى ٣٣٤ هـ) و يليه الشرح الكبير على متن المقنع، في اثني عشر مجلدا، طبع دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٢ هـ ق.

٢١٢- مغني المحتاج «مغني المحتاج إلى معرفه معاني ألفاظ المنهاج» لمحمد الخطيب الشربيني

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩٥

«المتوفى حدود سنة ٩٧٧ هـ» (في شرح منهاج الطالبين للنووي)، أربع مجلدات طبع دار الفكر، بيروت «تعليق الشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي».

٢١٣- مفتاح الكرامه «مفتاح الكرامه في شرح قواعد العلماء» للسيد محمد الجواد بن محمد الحسيني العاملي «المتوفى ١٢٢٦ هـ» في عشر مجلدات، طبع منه ثمانى مجلدات في مصر و المجلدان الآخران في إيران، ١٣٢٤-١٣٧٦ هـ ق.

٢١٤- المفردات للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المفضل «توفى على قول في سنة ٥٠٢ هـ» طبع دار الكاتب العربي، سنة ١٣٩٢ هـ .. «تحقيق

نديم مرعشلى.

٢١٥- مقاتل الطالبين لأبى الفرج الأصفهانى، على بن الحسين بن محمد بن أحمد «٢٨٤-٣٥٦ هـ». الطبعة الثانية طبع المطبعة الحيدرية فى النجف الأشرف، سنة ١٣٨٥ هـ.

٢١٦- مقاييس اللغة «معجم مقاييس اللغة» لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا «اختلف المؤرخون فى تاريخ وفاته على أقوال خمسة و الأصح سنة ٣٩٥ هـ». فى ستّ مجلدات، طبع الأُفست، دار الكتب العلمية، قم- «تحقيق و ضبط عبد السلام محمد هارون».

٢١٧- مقدمه ابن خلدون لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون المغربى «٧٣٢-٨٠٦ أو ٨٠٨ هـ»،

طبع مطبعة البهيه المصريه، و طبعه أخرى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعه، سنة ١٣٩٨ هـ. ق.

٢١٨- المقنعه «المقنعه فى الأصول و الفروع» للشيخ المفيد، أبى عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان «٣٣٦-٤١٣ هـ». طبع مكتبه الداورى، قم «مصورا من طبعه سنة ١٢٧٤ هـ. ق.

فى دار الطباعة الآقا محمد تقى التبريزى، بخط أحمد على الخوانسارى».

٢١٩- المكاسب للشيخ الأعظم، الشيخ مرتضى بن المولى محمد أمين الأنصارى «المتوفى ١٢٨١ هـ». طبع تبريز، مطبعة الاطلاعات الطبعة الثانية «بخط طاهر بن عبد الرحمن خوشنويس ١٣٧٦ هـ. ق.» و طبعه أخرى المطبوع مع شرحه للسيد محمد كلانتر، طبع منه حتى الآن أحد عشر مجلدا.

٢٢٠- ملاذ الأخيار «ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار» للعلامة المجلسى، محمد باقر بن محمد تقى المجلسى «١٠٣٧-١١١١ هـ». فى ستة عشر مجلدا طبع مكتبه آيه الله المرعشى، قم، سنة ١٤٠٧ هـ. ق.

٢٢١- ملحقات «العروه الوثقى» للسيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى- قدس سرّه- «المتوفى ١٣٣٧ هـ». طبع مكتبه الداورى، قم. «و هى تشتمل على كتاب الربا و العدد و الوكاله و الهبه و الوقف و القضاء».

دراسات فى ولايه الفقيه

٢٢٢- الملل و النحل لأبى الفتح، محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني «٤٧٩ - ٥٤٨ هـ». جزءان فى مجلدين، الطبعة الثانيه، طبع مصر. و كذا دار المعرفه بيروت. (تحقيق محمد سيد كيلانى).

٢٢٣- المنار «تفسير المنار» لمحمد رشيد رضا «المتوفى ١٣٥٤ هـ». (المقتبس من دروس أستاذه، الشيخ محمد عبده) فى اثنى عشر مجلدا، طبع دار المنار بمصر الطبعة الثانيه سنه ١٣٦٦ هـ، مصورا من الطبعة الأولى. و أعادت طبعه بالأفست فى بيروت دار المعرفه.

٢٢٤- المناقب «مناقب آل أبى طالب» لابن شهر آشوب، رشيد الدين محمد بن على «المتوفى ٥٨٨ هـ» فى ثلاث مجلدات، طبع المطبعة الحيدريه، النجف، سنه ١٣٧٦ هـ. ق.

٢٢٥- منتقى الجمال «منتقى الجمال فى الأحاديث الصحاح و الحسان» لجمال الدين، أبى منصور الحسن بن زين الدين، المعروف بابن الشهيد، «٩٥٩ - ١٠١١ هـ». فى ثلاث مجلدات، طبع جماعه المدرسين، قم، «تصحيح و تعليق على أكبر الغفارى».

٢٢٦- المنتهى «منتهى المطلب فى تحقيق المذهب» للعلامة الحلى «٦٤٨ - ٧٢٦ هـ». فى مجلدين، طبع إيران، سنه ١٣٣٣ هـ. ق.

٢٢٧- المنجد «المنجد فى اللغة و الأعلام» اشترك فى تأليفه عدده من المحققين. دار المشرق، بيروت، الطبعة العشرون.

٢٢٨- المنهاج للنووى، محيى الدين أبى زكريا، يحيى النووى «٦٣١ - ٦٧٦ هـ». (المطبوع مع شرحه السراج الوهاج للشيخ محمد الزهرى الغمراوى)، فى مجلد واحد، طبع مصر، سنه ١٣٥٢ هـ. ق.

٢٢٩- منهاج البراعه «منهاج البراعه فى شرح نهج البلاغه» للسيد حبيب الله الموسوى الخوئى ...

«المتوفى ١٣٢٤ هـ» و مع تكملته يكون فى أحد و عشرين مجلدا، طبع إيران.

٢٣٠- منيه الطالب «منيه الطالب فى شرح المكاسب» للشيخ موسى بن محمد النجفى الخوانسارى (تقاريرات أبحاث أستاذه آيه

الشيخ محمد حسين الغروي النائيني، المتوفى ١٣٥٥ هـ.) في مجلدين، طبع المكتبة المرتضوية في النجف ١٣٥٨ هـ. و المكتبة الحيدرية في طهران سنة ١٣٧٣ هـ. ق «بخط محمد علي الغروي التبريزي».

٢٣١- موسوعه الفقه الإسلامى، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه فى القاهره. خرج منها حتى الآن أكثر من عشره مجلدات.

٢٣٢- الموطأ لأبى عبد الله، مالك بن أنس بن مالك «٩٣-١٧٩ هـ.» جزءان فى مجلد واحد، طبع مصر، سنة ١٣٧٠ هـ. ق.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩٧

٢٣٣- المهذب «المهذب فى الفقه» لابن البراج، القاضى عبد العزيز بن البراج الطرابلسى «٤٠٠-٤٨١ هـ.» فى مجلدين طبع مؤسسه النشر الإسلامى لجماعه المدرسين بقم المشرفه.

٢٣٤- الميزان «الميزان فى تفسير القرآن» للعلامة الطباطبائى، السيد محمد حسين الطباطبائى «١٣٢١-١٤٠٢ هـ.» فى عشرين جزء طبع مؤسسه الأعلمى، بيروت، و كذا جماعه المدرسين فى قم. و طبعه أخرى، طبع دار الكتب الإسلاميه، طهران.

٢٣٥- ميزان الاعتدال «ميزان الاعتدال فى نقد الرجال» لأبى عبد الله، محمد بن أحمد عثمان الذهبى «٦٧٣-٧٤٨ هـ.» فى أربع مجلدات طبع دار المعرفه، بيروت، «تحقيق على محمد البجاوى».

٢٣٦- نصب الرايه «نصب الرايه لأحاديث الهدايه» للحافظ جمال الدين أبى محمد، عبد الله بن يوسف الزيلعى الحنفى «المتوفى ٧٦٢ هـ.» فى أربع مجلدات، مع حاشيته بغيه الألمعى فى تخريج الزيلعى، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ، مطبعه دار المأمون فى هند.

٢٣٧- نضد القواعد «نضد القواعد الفقيهيه على مذهب الإماميه» للفاضل المقداد بن عبد الله السيورى «المتوفى ٨٢٦ هـ.» طبع مطبعه الخيام، قم، سنة ١٤٠٣ هـ. «تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري».

٢٣٨- نظام الحكم فى الشريعة و التاريخ الإسلامى لظافر القاسمى للطبعة الثانية، طبع دار النفائس،

بيروت سنة ١٣٩٧ هـ. ق.

٢٣٩- نظام الحكم و الإدارة فى الإسلام لباقر شريف القرشى. طبع مطبعه الآداب فى النجف الأشرف، الطبعه الأولى، سنة ١٣٨٦ هـ. ق.

٢٤٠- النظام السياسى للدوله الإسلاميه «فى النظام السياسى للدوله الإسلاميه» للدكتور محمد سليم العوا، الطبعه السادسه، طبع مكتب مصر الحديث بالإسكندريه فى مصر.

٢٤١- نظم الحكم و الإدارة فى الشريعه الإسلاميه و القوانين الوضعيه لعلی - على منصور، طبع بيروت، الطبعه الثانيه، سنة ١٣٩١ هـ. ق.

٢٤٢- نفس المهموم «نفس المهموم فى مصيبه سيدنا الحسين المظلوم «ع»» للشيخ عباس القمى «بعد سنة ١٢٩٠ - ١٣٥٩ هـ. ق.» الطبع القديم، سنة ١٣٣٥ هـ. ق. و طبعه أخرى، مطبعه الخيام، قم، سنة ١٤٠٥ هـ. ق، تحقيق الشيخ رضا أستاذى.

٢٤٣- نور الثقلين «تفسير نور الثقلين» للشيخ عبد على بن جمعه العروسى الحويزى - المعاصر للشيخ الحرّ العاملى - «المتوفى ١١١٢ هـ.» فى خمس مجلدات، طبع دار الكتب العلميه، قم «تصحیح و تعليق الحاجّ السيّد هاشم الرسولى المحلاتى.»

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩٨

٢٤٤- النهايه «النهايه فى غريب الحديث و الأثر» لابن الأثير، مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى «٥٤٤ - ٦٠٦ هـ.» فى خمس مجلدات، طبع دار إحياء الكتب العربيه (تحقيق محمود محمد الطناحى و طاهر أحمد الزاوى)، سنة ١٣٨٣ هـ. ق.

٢٤٥- النهايه «النهايه فى مجرد الفقه و الفتاوى» لشيخ الطائفه، أبى جعفر الطوسى «٣٨٥ - ٤٦٠ هـ.» طبع دار الكتاب العربيه، بيروت، سنة ١٣٩٠ هـ. ق.

٢٤٦- نهايه الأصول للمؤلف (تقارير لأبحاث أستاذه آيه الله العظمى السيد حسين البروجردى «١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ») طبع مطبعه الحكمه، قم، سنة ١٣٧٥ هـ. ق.

٢٤٧- نهج البلاغه من كلام مولانا أمير المؤمنين «ع» جمعه الشريف الرضى محمد بن

الحسين «٣٥٩-٤٠٦ هـ» له طبعات كثيره، منها: ١- مع الترجمة بالفارسيه و الشرح للحاج السيد علينقى فيض الإسلام، المطبوع بخط طاهر خوشنويس، ستة أجزاء في مجلد واحد. ٢- مع الشرح للشيخ محمد عبده ثلاثه أجزاء في مجلد واحد، طبع مطبعه الاستقامه بمصر. ٣- مع ضبط نصّه و ابتكار فهرسه العلميه للدكتور صبحى الصالح، طبع بيروت سنه ١٣٨٧ هـ.

و طبع بالأفست فى إيران سنه ١٣٩٥ هـ. بإشراف انتشارات الهجره، قم.

٢٤٨- نهج السعاده «نهج السعاده فى مستدرک نهج البلاغه» للشيخ محمد باقر المحمودى، ثمانيه أجزاء فى سبع مجلدات، طبع بيروت.

٢٤٩- نهج الفصاحه، من كلام رسول الله الأعظم «ص» جمعه و ترجمه بالفارسيه أبو القاسم الباینده. طبع سازمان انتشارات جاويدان «مؤسسه منشورات الجاويدان»، الطبعة الثالثة عشره.

٢٥٠- نیل الأوطار للشوكانى، محمد بن على بن محمد الشوكانى «المتوفى ١٢٥٥ و على قول ١٢٥٠ هـ». ثمانيه أجزاء فى أربع مجلدات، الطبعة الأولى، طبع دار الكتب العلميه، بيروت، سنه ١٤٠٣ هـ. ق.

٢٥١- الوافى للفيض الكاشانى، المحدث المتكلم الفقيه، المولى محسن الكاشانى «١٠٠٧-١٠٩١ هـ». فى ثلاث مجلدات، طبع المكتبه الإسلاميه، طهران، «بخط محمد حسن بن محمد على الأصفهانى ١٣٢٣ هـ. ق.»

٢٥٢- الوثائق السياسيه للعهد النبوى و الخلافه الراشده لمحمد حميد الله طبع دار النفائس، بيروت، سنه ١٤٠٥ هـ. ق.

٢٥٣- الوسائل «تحصيل وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعه» للشيخ الحرّ العاملى، محمد بن الحسن بن على «١٠٣٣-١١٠٤ هـ». فى عشرين مجلدا، طبع المكتبه الإسلاميه،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٣٩٩

إيران ١٣٨٩-١٣٨٣ هـ. ق.

٢٥٤- الوسيله «الوسيله إلى نيل الفضيله» لابن حمزه، عماد الدين، أبى جعفر، محمد بن على بن حمزه الطوسى (من أعلام القرن السادس)

طبع إيران، سنة ١٤٠٨ هـ. ق. مكتبه آية الله العظمى المرعشى. «تحقيق الشيخ محمد الحسنون».

٢٥٥- وسيله النجاه لآيه الله الأصفهاني، السيد أبي الحسن بن محمد بن عبد الحميد «١٢٨٤-١٣٦٥ هـ. ق.» طبع إيران، سنة ١٣٨٥ هـ. ق.

٢٥٦- وقعه صفين لنصر بن مزاحم المنقري «المتوفى ٢١٢ هـ.» طبع المؤسسة العربية الحديثه بمصر، الطبعة الثانيه سنة ١٣٨٢ «تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون»

*- ولاية الفقيه للإمام الخميني - قدس سره - راجع الحكومه الإسلاميه.

٢٥٧- يادنامه أستاذ شهيد مرتضى المطهرى «المستشهد فى ١٣٩٩ هـ. ق.» طبع فى إيران باللغه الفارسيه تحت إشراف الدكتور عبد الكريم سروش.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠١

فهرس الآيات الكريمه

رقم الآيه ج/الصفحه

البقره (٢) ٣ ... وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ: ٢٦ / ٣

٢٩ ... خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ..

٩٩ / ٤، ٨٢، ٧٦

٣٠ ... وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ..*: ٥٠١ / ١

٣٠ ... إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ..

١ / ٤٦٤، ٥٠٣؛ ٣ / ٣٤٧، ٣٤٨.

٣٠ ... أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ..: ٥٠٣ / ١

٣١ ... وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ..: ١ / ٤٦٤.

٤٣ ... وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ..*: ٢٨٧ / ٤

٤٤ ... أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ ..: ٢ / ٢٥٧، ٣٠٠.

٤٥ ... إِنَّمَا لِكَبِيرَةٍ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ: ١٩٣ / ٢.

٥٤ ... فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ... ٤٠ / ١.

٦٢ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ..*: ٤٠٩ / ٣.

٨٣ ... وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ... ٣٧٦ / ٣.

١٠٥ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ٧١٨ / ٢.

١٠٩ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ .. ٧١٨ / ٢.

١١٠ وَاقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ... ٢٨٧ / ٤.

١٢٤ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ... ٣٦ / ١، ٢٨١، ٢٨٩.

١٢٤ ... لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ: ١ / ٢٩٨، ٣٨٥، ٤٩٨.

١٥٩ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ... ٨٨ / ٢.

١٧٧ ... وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ... ١٠٥ / ٣.

١٧٩ وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ... ١٧٧ / ١؛

٤٣٨ / ٢.

١٨٨ ... وَ تَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ... ٤٣٣ / ١،

٤٣٤، ٤٤٨.

١٨٩ ... وَ اتُّوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ... ٥٤٦ / ٢.

١٩٠ ... وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... ٤٢٥ / ٣؛ ٥٠٠ / ١؛ *

١٩٣ ... وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ ... ١١٦ / ١.

١٩٤ ... فَ مَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ... ٣٦٨ / ٢.

٢٠٥ ... وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ ... ٩ / ٢.

٢٠٦ ... وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ ... ٩ / ٢.

٢٠٨ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا ... ١٨٣ / ١.

٢١٩ ... وَ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ... ٣٨ / ٣.

٢٩٣ / ٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠٢

٢٢٦ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ... ٣٤٨ / ٣،

٣٥٨.

٢٢٦ ... فَإِنْ فَأُوْ ... ٣٤٣ / ٣،

٢٢٨ ... وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَهُنَّ ... ٢٨٣ / ١ ،

٣٥١ .

٢٣٢ ... ذَلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ ... ٦ / ٣ .

٢٣٥ ... وَ لَا تَعْرِمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ ... ٢١٥ / ١ .

٢٤٦ ... قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا ... ١٨٧ / ١ .

٢٤٧ وَ قَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ ... ٢٨٢ / ١ .

٢٤٧ ... إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ ... ١٦٥ / ١ .

٢٤٧ ... إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ ...

٣٠٢ / ١ ، ٣٢١ / ١

٢٤٧ ... وَ زَادَهُ بَشَطَهُ فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ ...

٣٠٣ / ١ .

٢٥١ فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ ... ٥٩٦ / ١ .

٢٥١ ... وَ قَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ... ١٦٦ / ١ .

٢٥١ ... وَ لَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ... ١٢١ / ١ .

٢٥٧ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ... ٥٥ ، ٥٦ ،

٢٨٠ .

٢٦٠ ... فَخُذْ أَرْبَعَهُ مِنَ الطَّيْرِ ... ٧٥ / ١ .

٢٦١ مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ... ٣٧ / ٣ .

٢٦٧ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا ..* : ٣

٢٧٠ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ ... ٣ / ٣٨.

٢٧٣ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا ... ٣ / ٣٥.

٢٧٦ يَمْحَقُ اللَّهُ الرُّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ...

٣ / ٣٨.

٢٨٠ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ ... ١ / ١٠٠؛ ٢ / ٤٨٧،

٤٨٨.

٢٨٢ ... فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ...

١ / ٢٧٠.

٢٨٢ ... أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ... ١ / ٣٣٧.

٢٨٣ ... وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ... ٢ / ٣٨٥.

٢٨٦ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا ... ٣ / ٤١٣.

آل عمران (٣) ٢٨ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ ... ١ / ٢٧٩،

٢٨٧.

٤٩ ... أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ...

١ / ٧٥.

٦٤ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا ... ٢ / ٧٠٦، ٧٠٧.

٨٥ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ ... ٣ / ٣٩٠، ٣٩١.

٩٢ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى ... ٣ / ٣٩.

١٠٠ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا ..*: ١ / ٢٨٠.

□

١٠١ ... وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ ... ١ / ٣٨١.

□

١٠٣ ... وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ ... ١ / ١٨٣.

١٠٤ ... وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ ... ١ / ٥٠٠؛

٢ / ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٧٢.

١١٠ ... كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ ... ٢ / ٢٢٦، ٢٢٧.

١١٨ ... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ..*: ٢ / ١٩،

٧١٩.

١١٩ ... هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ... ٢ / ٧١٩.

١٢٠ ... إِنْ تَمَسَسْكُمُ حَسَنَةٌ ... ٢ / ٧١٨.

١٣٤ ... وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ ... ٢ / ٣٩٧.

١٤٤ ... وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ١ / ٤٧.

١٤٩ ... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا ..*: ٢ / ٧٢٠.

١٥٠ ... بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ ... ٢ / ٧٢٠.

١٥٩ ... فَبِمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ... ٢ / ٣٠٢،

٧٨٥.

١٥٩ ... وَ لَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ ... ٢ / ٢٩٨.

١٥٩ ... وَ شَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ ... ١ / ١٢، ٦٥،

٤١٤، ٤٩٩؛ ٢ / ٣٢، ٣٨.

٢٠٠ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا

... ١٨٣ / ١

النساء (٤) ٥ وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ... ١ / ١٠٧، ٢٨٢،

٢٨٥؛ ١١٧ / ٢

٦ ... وَ كَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا* : ٢ / ٢٦٠

١١ ... وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ ... ٣ / ١٥٦

١٣ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ..* : ٢ / ٣٢٨

١٤ وَ مَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ ..* : ٢ / ٣٢٨

١٥ وَ اللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ... ٢ / ٤٢٨

٢٣ ... وَ رَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ...

٤٧ / ٤

٢٩ ... وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ... ٢ / ٢٤١، ٢٨٨

٣١ إِنْ تَجَنَّبُوا كَلْبَائِرَ ... ٢ / ٣١٥

٣٤ الرِّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ... ١ / ٢٨٣،

٣٤٨، ٣٥٠

٣٤ ... فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ ... ١ / ٣٤٩

٣٥ ... فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ... ١ / ٤٣٣

٥٤ ... فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ ... ١ / ١٦٦

٥٨ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ...* : ١ / ٤٣١، ٤٣٢،

٤٧٦؛ ١٥٩، ١٦٣، ١٨٦، ١٨٨

٥٨ ... وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ... ١ / ٤٣٢،

٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٨.

٥٩ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ...*: ١ / ٤٤،

٤٣١، ٤٣٢؛ ٢ / ٧٤٩، ٧٧٩؛ ٤ / ٣١٢.

٥٩ ... أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ...: ١ / ٤٩، ٨٧، ٣٨١، ٤٣٦، ٤٣٨،

٥٧٥.

٥٩ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ...: ١ / ٤٣٨.

٤٠ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ...: ١ / ٢٨٠، ٤٣١،

٤٣٩، ٥٩٧.

٤٠ ... يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّحَاكَمُوا...: ١ / ٤٢٧،

٤٣٥؛ ٢ / ١٥٦.

٤٥ فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ...: ١ / ٤٩؛ ٢ / ١٤١،

١٤٣، ٧٧٢.

٧٥ وَ مَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي...: ١ / ١١٦، ٢١٢؛

٢ / ٧١٠.

٨٠ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ...: ١ / ١٨٨.

٨٣ ... لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ...: ٢ / ٧٢.

٩٠ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ...: ٢ / ٧٢١.

١٠٢ وَ إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ...: ١ / ٩٢.

١٠٥ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ...*: ١ / ٧٠؛ ٢ / ٥،

٣٤٣؛ ٤ / ٢٩٥.

فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ... ٢٦٠ / ٢.

١١٥ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ... ٢٨٠ / ١، ٥٥٦،

٥٩٠؛ ٦٥ / ٢.

١٣٥ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا...*: ١٥٩ / ٢، ١٨٥.

١٤١ ... وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى ...

٢٧٠ / ١، ٢٧٩؛ ٢٨٧، ٥٤١؛ ٢٠ / ٢، ١١٦، ١٤٩؛ ٢١٩ / ٤.

١٤٤ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا... ٧١٩ / ٢.

المائدة (٥) ١ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ... ٤٩٦ / ١،

٥٧٥، ٥٧٦؛ ٧٣١ / ٢.

٢ ... لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ... ٢١٥ / ١.

٢ ... وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا... ٢١٥ / ١.

٢ ... تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى... ٢٧٠ / ١،

٥٨٩.

٣ ... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ... ١٨٩ / ١؛

٧٠ / ٢.

٥ ... وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ... ٦٢٨ / ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠٤

٥ ... وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ: ٣٩٢ / ٣.

٧ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ... ٧٣١ / ٢.

٨ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا... ١٥٩ / ٢، ١٨٥.

٨ ... وَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ ... ١٩٣ / ٢ .

١٢ وَ لَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ ... ٥٧٢ / ٢ ، ٧٣١ .

١٢ ... وَ بَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ... ٥٧٥ / ٢ ،

٥٧٧ .

١٢ ... وَ عَزَّزْتُمُوهُمْ ... ٣١٦ / ٢ .

١٣ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ... * : ٧١٨ / ٢ ، ٧٣١ .

١٣ ... وَ لَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ ... ٣٩٧ / ٢ .

١٤ وَ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ... ٧٣١ / ٢ .

٢٠ وَ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ... * : ١٦٦ / ١ .

٢٤ ... فَاذْهَبْ أَنْتَ وَ رَبُّكَ ... ٤٤ / ٢ .

٣٣ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ ... ١٤٣ / ١ ،

١٦٣ ، ٥٠٠ ، ٦١٢ ؛ ٤٢٥ / ٢ ، ٥١٧ ؛ ٢٦٣ / ٣ .

٣٣ ... أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... ٤٢٦ / ٢ ؛

٢٦٤ / ٣ .

٣٣ ... ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ... ٦١٢ / ١ .

إِلَّا ٣٤

الَّذِينَ تَابُوا...*: ١/ ٦١٢.

٣٨ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا...: ١/ ١٦٣،

٥٠٠، ٥٦٩؛ ٢/ ٤٩٨.

٤٢... فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُمْ...: ٣/ ٤٨٣.

٤٢... وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ...: ٢/ ١٨٥.

٤٤... فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَ...: ١/ ٣١١.

٤٤... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...*: ١/ ٢٩،

٥٣٩؛ ٢/ ١٥٤، ١٥٩.

٤٥ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ...: ٢/ ١٩٠.

٤٥... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ...*: ١/ ٢٩، ١٥٩،

٥٣٩.

٤٧... وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...*: ١/ ٢٩، ٥٣٩؛ ٢/ ١٥٩.

٤٨ وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ...: ١/ ٥٣٩؛ ٢/ ٥،

١٨٦، ٣٤٣؛ ٤/ ٢٩٥.

٤٩... وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...: ١/ ٥٣٩؛

٥/ ٦٠.

٥٠ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ...: ٢/ ٥، ٦٠.

٥٠... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ...*: ٢/ ١٦٠.

٥١ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا...*: ١/ ٢٧٩،

٢٨٧؛ ٢/ ١٩، ٧٢٠.

٥٢ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ... ١٩ / ٢ ، ٧٢٠ .

٥٤ ... ذَلِكَ فَضَّلَ اللَّهُ يُؤْتِيهِ ...* : ٣٩١ / ١ .

٥٥ إِنَّمَا وَكَّلْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ ... : ١ / ٦٢ ، ٦٣ ؛

. ٧ / ٣

٥٧ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ...* : ٧١٩ / ٢ .

٦٣ لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِثُونَ وَ ... : ١ / ٣١١ .

٦٧ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ ... : ١ / ٤٩ ، ١٧٠ ؛

. ٧٠٩ / ٢

٦٩ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ ...* : ٣ / ٤٠٩ .

٧٨ لِعَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ... :

١ / ٣١١ ، ٦٠٢ ؛ ٢ / ٢٣٤ ،

٧٩ ... لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ : ١ / ٣١١ .

٩٠ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ ... : ٢ / ٣٣٥ .

٩٥ ... لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ... : ١ / ٢١٥ .

٩٧ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ... : ١ / ١٠٧ .

١٠٣ ... وَ لَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ... :

١٠٥ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ ... ٢ / ٢٤٠.

١٠٥ ... عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ... ١ / ٦٠٣؛

٢ / ٢٤١.

١٠٥ ... لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ ... ٢ / ٢٧٣.

١٠٦ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ ... ٢ / ٤٢٩.

١٠٦ ... تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ... ٢ / ٤٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠٥

١١٧ ... وَ كُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ... ١ / ٤٧.

الأنعام (٦) ٣٨ ... مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ ... ٢ / ٧٠.

٥٠ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي ... ١ / ٢٨٢.

٥٧ ... إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ... ١ / ٢٨، ٤٠٥،

٤٠٨، ٥٣٩؛ ٢ / ٣، ٥٩، ١٤٢؛ ٣ / ١٠٤.

٦٢ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ ... ١ / ٢٨.

٦٢ ... أَلَا لَهُ الْحُكْمُ ... ١ / ٥٣٩؛ ٢ / ٣، ٥٩.

٨٩ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ ... ٣ / ٣٩٧.

١١٤ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنَعَى حَكَمًا ... ١ / ٤٣٣.

١٣٣ ... إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ ...

١ / ٥٠٣.

١٤١ ... وَ لَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * ٣ / ٤٠؛ ٤ / ٢٩٧، ٢٩٨.

١٤٦ ... وَ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرِّمْنَا ... ٣ / ٤٦،

.١٢٩

١٥٢ ... وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ ... ٢ / ٨٦.

١٦٤ ... وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ... ٢ / ٢٣٦.

الأعراف (٧) ٣ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم ... ١ / ٢٨٠.

١٢ ... خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ * ٢ / ٦٩.

٢٨ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً ... ١ / ٢٩٥.

٢٩ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ... ٢ / ١٨٥، ٧٠٩.

٣١ ... وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ... ٤ / ٢٩٦.

٣١ ... وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * ٣ / ٤٠؛ ٤ / ٢٩٧، ٢٩٨.

٣٢ ... قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ... ٣ / ٢٢٢؛

.١٣١ / ٤

٧٣ وَإِلَىٰ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ... ٢ / ٨٠٩.

٨٥ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ... ٢ / ٨٠٩.

١٠٧

فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ...*: ٧٥ / ١.

١٠٨ وَ نَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ...*: ٧٥ / ١.

١٢٨ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ...:

٥٠٢ / ١.

١٢٨ ... إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا...: ٧٣٨ / ٢؛

٢٤١، ٢٠٠، ٤٦ / ٤.

١٥٧ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ...: ٧ / ٢، ٢٢٨.

١٥٨ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ...: ٧٠٣ / ٢.

١٥٩ وَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ...: ٢٢٨ / ٢.

١٦٩ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ...*: ٥٠٣ / ١.

١٨٧ ... قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَ لَكِنَّ...:

٥٦٥ / ١.

١٩٩ خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ...: ٣٩٧ / ٢، ٧٨٦؛

٢٩٣ / ٤؛ ٤٧٤ / ٣.

٢٠٠ وَ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ...*: ٧٨٦ / ٢.

الأنفال (٨) ١ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...: ١٣٣ / ٣، ١٣٤،

١٣٥، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ٣٥٢، ٣٥٣؛ ١ / ٤، ٣، ٧، ١٣، ٢٠، ٣٣، ٣٨، ٨٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٤٠٥

١ ... قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ... ١٤١ / ٢؛ ١٤٥ / ٤، ١٤٥.

٥ ... وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ... ٢٨٢ / ٣.

٦ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ ... ٢٨٢ / ٣.

٢٤ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا ... ١٧٧ / ١.

٣٨ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا ... ٤٥٨ / ٣.

٣٩ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ... ١١٦ / ١،

١٦٣؛ ٧١١ / ٢؛ ٣٧٥ / ٣، ٣٨٣.

٤١ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠٦

وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ... ١٠٢ / ١؛ ٤٤ / ٣، ٤٧، ٤٩،

٥٠، ٥٢، ٥٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٧٨،

١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٨، ٣٣٤، ٣٣٤، ٣٤٣،

٣٤٧، ٣٥٧؛ ٣٥ / ٤، ٤١، ٤٤، ٤٤، ١٣٢.

٤١ ... وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ... ٥٠ / ٣.

٥٦ الَّذِينَ عَاهَدتَ مِنْهُمْ ... ٧٣٧ / ٢.

٥٧ فَإِذَا مَا تَشَفَّهْتُمْ فِي الْحَرْبِ ... ٧٣٧ / ٢؛

٢٥٩ / ٣.

٥٨ وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ ... ٧٣٧ / ٢.

٤٠ وَاعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ ... ١٢٥ / ١، ١٦٣،

٥٠٠، ٥٦٩؛ ٥٥٥ / ٢، ٧١٩، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٦٧.

٤٠ ... وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ ... ٧٤٠ / ٢.

٤٠ ... وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ ... ٧٥٧ / ٢؛ *

٤١ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ... ٢٠ / ٢،

٧٢١، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠؛ ٣٨٨ / ٣.

٤٥ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ... ١١٢ / ١.

٤٧ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى ... ٢٥١ / ٣،

٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٠.

٤٩ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا ... ١٢٩ / ٣؛ ٤٤ / ٤.

٧٠ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي ... ٢٥٠ / ٣.

التوبة (٩) ١ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ٧٣٠ / ٢.

٢ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ ... ٢١٥ / ١؛

٤ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ... ٧٢٨ / ٢، ٧٣٢.

٥ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ ... ١١٣ / ١، ٢١٥،

٣٧٥ / ٣؛ ٤٣٠ / ٢.

٥ ... فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ ... ٢٥٩ / ٣،

٢٦٧، ٢٧١، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٢.

٦ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ... ٧٢٢ / ٢،

٧٢٦.

٧ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ... ٧٣٢ / ٢.

٧ ... إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ...* ٧٢٨ / ٢.

٨ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ... ٧١٨ / ٢.

١١ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ...* ٧١٣ / ٢.

١٢ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ ... ١١٣ / ١.

١٢ ... فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ... ٨١ / ١، ١٩٦.

١٣ إِلَّا تَقَاتِلُوا

قَوْمًا نَكُتُوا ... ١١٣ / ١.

٢٥ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ ... ٣٤ / ٢.

٢٩ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ... ١١٣ / ١؛ ٧٠٦ / ٢؛

٣ / ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩٢، ٤٧٧.

٢٩ ... مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ...* ٣ / ٣٦٨.

٢٩ ... حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ... ٣ / ٤١٣، ٤٢٤،

٤٢٨، ٤٣٥، ٤٥٥، ٤٦٨، ٤٧٨؛ ٤ / ٢٦٥.

٢٩ ... عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ: ٣ / ٤٢٣، ٤٧١.

٣١ اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ ... ١ / ٥٩١.

٣٣ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ ...* ٢ / ٧٠٣.

٣٤ ... وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ ... ٣ / ٢٦؛

٤ / ٢٩٣.

٣٦ ... وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ... ١ / ١١٣،

٥٦٩.

٣٨ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ ... ١ / ١١٢.

٤١ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ... ١ / ١١٢؛ ٢ / ٧٦٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠٧

٥٥ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا ... ٢ / ٨٢١.

٥٨ ... وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ... ٣ / ٩.

٦٠ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَ ...

١ / ٩٨ ، ٩٩ ؛ ٢ / ٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ ؛ ٣ / ٧ ، ٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ .

٦١ وَ مِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ... ٢ / ٧٨٦ .

٧١ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ ... ١ / ٥٥ ، ٧٧ ،

٣١١ ؛ ٢ / ١٧٠ ، ٢٢٥ ، ٢٧٢ .

٧٣ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ ...* ١ / ١١٢ .

١٠٣ اخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ... ١ / ٩٨ ؛ ٣ / ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ ، ٢٠ ،

٢٦ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ١٢٠ ؛ ٤ / ٢٨٧ .

١١١ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ... ١ / ١١٣ ،

١١٧ ؛ ٢ / ٢٢٦ .

١١٢ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ... ١ / ١١٨ ؛ ٢ / ٢٢٦ .

١٢٢ وَ مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا ... ٢ / ٨٨ .

١٢٣ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا ... ١ / ١١٢ .

١٢٨ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ...

١٢٧ ، ٥٩٠ ؛ ٢ / ٧٨٧ .

١٢٨ ... حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ

رَحِيمٌ:

٤٨ / ١

يونس (١٠) ٣٥ ... أَمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ ... فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ: ٢٨٢ / ١، ٣٠١، ٣٠٣.

هود (١١) ١٨ ... أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ: ١١ / ٢.

٦١ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ...: ٨٠٩ / ٢.

٦١ ... هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ...: ١٥٠٢، ١٥٠٣؛ ١٤٩ / ٤.

٨٤ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ...: ٨٠٩ / ٢.

٨٥ ... وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ...:

٢٦٢، ٢٨٣ / ٤.

١١٣ وَلَا تَوَكَّنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ...: ٢٨١ / ١،

٢٩٠، ٢٩٨، ٥٩٥، ٦١٧.

١١٤ وَاقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ...: ٤٠٢ / ٢.

١١٤ ... إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ...:

٣١٢ / ٢.

يوسف (١٢) ٣٣ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ...: ٤٢١ / ٢.

٣٥ ... لَيْسَجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ: ٤٢١ / ٢.

٣٦ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ ...: ٤٢١ / ٢.

٤٠ ... إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ...: ٤٠٥، ٤٠٨؛

١٠٤ / ٣.

٥٥ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ...: ٢٨٣ / ١،

٣٢١، ٣٣٢، ٥٤١؛ ١١٧/٢.

٦٧ ... إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ... ١/٤٠٥، ٤٠٨؛

١٠٤/٣.

٧٢ ... نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَ ... ٢/٤٩٢.

٨٨ ... تَصَدَّقْ عَلَيْنَا ... ٣/٧.

٩٢ ... لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ... ٣/١٤٢.

١٠١ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ... ١/١٦٦.

١٠٨ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا ... ٢/٧٠٩.

الرعد (١٣) ١١ ... إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ ... ٢/٩، ٧٢١؛

٣٠/٤٧٥.

٢١ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ... ٤/٢٩١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٠٨

إبراهيم (١٤) ٣٤ وَ اتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ... ٢/١٤؛

١٤٩/٤.

الحجر (١٥) ٨٥ ... فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ: ٢/٣٩٧.

النحل (١٦) ٤٣ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا ... ٢/٨٨.

... لِيُتَبَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ... ٧٠ / ٢ .

٤٨ ... يَتَفَيَّؤُوا ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ ... ٣٤٣ / ٣ .

٧٥ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا ... ٢٨٢ / ١ ،

٣٧٢ .

٧٥ ... فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَ جَهْرًا ... ٣٧٣ / ١ .

٧٦ وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا ... ٢٨٢ / ١ ،

٣٧٣ ، ٣٢١ .

٨٩ ... تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ۚ ... ٧٠ / ٢ .

٩٠ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ١٨٦ / ٢ ،

٧٠٩ .

٩١ وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ... ٧٣٢ / ٢ .

١٢٠ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ... ٢٢٨ / ٢ .

١٢٥ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ ... ٧٠٩ / ٢ .

الاسراء (١٧) ٥ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا ... ٢٤٠ / ١ .

١٥ وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ... ٢٣٦ / ٢ .

٢٦ وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ... ٣٢٩ / ٣ ، ٣٣٢ ،

٣٣٣ .

٢٦ ... وَ لَا تُبْذَرُ تَبْدِيرًا: ٢٩٦ / ٤ .

٢٧ إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا ... ٢٩٦ / ٤ .

٣٣ ... وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ ... ٥٠٦ / ٢ .

٣٤ ... وَ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ ... : ٧٣٢ / ٢.

٣٨ كُلُّ ذَلِكُمْ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا:

٦٣٣ / ٢.

٦٠ ... وَ مَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي ... : ٢٢٥ / ١.

٧١ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئَانِهِمْ ... : ٢٠٠ / ١،

٢٤٣.

٧٩ وَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ... : ٢ / ٤.

الكهف (١٨) ١٩ ... فَلْيَنْظُرْ آيَاتِهَا أَرْكَىٰ طَعَامًا ... : ٦ / ٣.

٢٦ ... مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ ... : ٢٩ / ١.

٢٨ ... وَ لَا تُطِغْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ ... : ٢٨١ / ١،

٢٩٠، ٥٩٧؛ ٧٨١ / ٢.

٢٩ ... فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ...:

٢٣، ١٥ / ٣.

مريم (١٩) ١٢ يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ... : ٣٩٧ / ٣.

٣١ ... وَ أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ... : ٨ / ٣.

٤٣ يَا أَبَتِ إِنَّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ ...:

٨٨ / ٢.

٥٥ وَ كَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ

طه (٢٠) ٢٩ وَ اجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي: ١ / ٤٤؛ ٢ / ١١٠.

٣٠ هَازُونَ أَخِي: ١ / ٤٤؛ ٢ / ١١٠.

٣١ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي: ١ / ٤٤؛ ٢ / ١١٠.

٣٢ وَ أَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي: ١ / ٤٤؛ ٢ / ١١٠.

٤٤ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ...: ٢ / ٣٠٢.

٩٧ ... وَ انظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ ...:

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤٠٩

٢ / ٣٣٢.

١١١ وَ عَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ ...: ٣ / ١٩٦.

١٣١ وَ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى ...: ٢ / ٨٢١.

الأنبياء (٢١) ٢٢ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ...: ١ / ٤١٣.

٤٧ وَ نَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ...: ٢ / ١٨٦.

٧٢ وَ هَبْنَاهُ لَهُ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ ...: ٤ / ٢.

٧٣ وَ جَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ...: ١ / ٨١؛

٨ / ٣

٧٨ وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ...: ٢ / ١٤٣.

٩٢ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ...: ٢ / ٧١٣.

١٠٥ وَ لَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ...: ١ / ٥٠٢.

الحج (٢٢) ١٧ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ ...*: ٣ / ٤٠٩.

٣٩ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ... / ١، ١٢١، ١٢٢.

٤٠ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ... / ١، ١٢١.

٤٠ ... وَلَوْ لَا دَفَعَهُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ...

/ ١، ٢١٢، ٥٩٦.

٤٠ ... وَلَيُنْزِرَنَّ اللَّهُ مِنَ يَنْزُرِهِ ... / ١، ٢٨٢؛

/ ٢، ٨.

٤١ الَّذِينَ إِنْ مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ ... / ١، ١٢١،

١٦٥، ٢٨٢، ٥٩٦؛ / ٢، ٨، ٢٢٧.

٧٧ ... ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا ... / ١، ١٧٧.

٧٨ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ... / ١، ٢١٠.

المؤمنون (٢٣) ٢٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَ...: / ٢، ٧٣٢.

٥٢ وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ... / ٢، ٧١٣.

٥٥ أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ ... / ٢، ٨١٩.

٥٦ نُنَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ

.... : ٨١٩ / ٢

٧٢ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَّجْ... : ٣ / ٤٨٩.

٩٦ ... اذْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ... : * ٢ / ٣٩٧.

النور (٢٤) ٢ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ... : ١ / ١٦٣،

٥٠٠، ٥٦٩؛ ٢ / ٤٢٨، ٤٢٩.

٢ ... وَ لَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي... : ٢ / ٤٠٩.

٢ ... وَ لِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ:

٢ / ٤١١؛ ٣ / ٢٨١.

١٩ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ... : ٢ / ٥٤٠، ٥٤١.

٢٧ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ... : ٢ / ٥٤٦.

٥٥ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ... : ١ / ٥٠١؛

٢ / ٧٠٣.

٦١ ... فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا... : ١ / ٣٩.

٦٢ ... إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ... : * ١ / ٧١.

٦٣ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ... : ١ / ٧١.

٦٣ ... قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ... : ١ / ٧٢.

الفرقان (٢٥) ١٨ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي... : ١ / ٢٩٢.

٣٥ وَ لَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... : * ٢ / ١١٠.

٦٣ وَ عِبَادَ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْسُونَ... : ٢ / ٧٨٧.

٧٤ وَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا... : ٢ / ٧٨٧.

الشعراء (٢٦) ٩٤ فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُنَ: ٣٠١ / ٢.

١٥١ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ: ١ / ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٨، ٥٤١، ٥٩٠، ٥٩٧؛ ١١٦ / ٢، ٧٨١.

١٥٢ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ:

١ / ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٨، ٥٤١، ٥٩٠، ٥٩٧؛

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١٠

١١٦ / ٢، ٧٨١.

١٥٧ فَعَقَرُواهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ: ٢ / ٢٣٦.

٢١٤ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ: ١ / ٤٣؛ ٢ / ٧٨٧.

٢١٥ وَ اخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ...: ٢ / ٧٨٧.

النمل (٢٧) ٣٤ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا ...: ١ / ٦، ٢٨١.

٣٩ قَالَ عَفْرِتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ...: ١ / ٢٨٣،

٣٢١.

٤٠ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ...: ١ / ٧٥.

٦٢ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا ...: ١ / ٥٠١.

القصص (٢٨) ٥ وَ

نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا ...:

٥٠٢ / ١

٢٤ ... رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ:

٨١٧ / ٢

٢٦ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ...: ٢٨٣ / ١،

٣٢١؛ ١١٧ / ٢

٤١ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ ...: ٨١ / ١

٤٨ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ...: ٣٨٣ / ١، ٣٩١

٤٨ ... مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ...: ٣٩٣ / ١

٨٣ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا ...: ٨٠٧ / ٢

العنكبوت (٢٩) ٤٦ وَ لَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ...: ٧٢٢ / ٢

الروم (٣٠) ١٩ ... يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ...*: ١٨٧ / ٢،

٣١٠

٣١ ... وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ...*: ٥٦٩ / ١

٦٠ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ...*: ٧٨٧ / ٢

لقمان (٣١) ١٣ ... إِنَّ الشُّرُكَاءَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ: ٣٨٥ / ١

١٧ يَا بَنِيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَ أْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ ...:

٢٧٣ / ٢

السجده (٣٢) ١٨ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ:

٢٨١ / ١؛ ١١٧ / ٢

الأحزاب (٣٣) ٦ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ... ١ / ٣٧، ٤٠، ١٠٣،

١٩٠، ٤٦٩، ٥٥٧؛ ٢ / ٣٤٣؛ ٣ / ١٠٤؛ ٤ / ٢٩٤.

٦ ... وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ... ١ / ٣٠٢،

٣٠٣.

٢١ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ...:

١ / ٤٧٣؛ ٢ / ٢١٨، ٧٢٢، ٧٩٨.

٣٢ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ...:

١ / ٣٥٣.

٣٣ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَ... ١ / ٢٨٣، ٣٥٢.

٣٤ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ... ١ / ٤٢،

٣٨٣، ٣٩١، ٤٠٤، ٤٢١، ٤٢ / ٢.

٣٩ ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا: ٢ / ٢٦٠.

٤٠ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ... ٢ / ٧٠٣.

٤٧ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ... ٢ / ٧٨٧.

٤٨ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ... ١ / ٢٨٠؛

٢ / ٧٨٧.

٥٠ ... مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكَ... ٣ / ٣٤٣.

٤٧ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا... ١ / ٢٨٠، ٢٩٠،

دراسات في ولاية الفقيه و

٥٩٠، ٥٩٧؛ ٧٨١ / ٢.

سبأ (٣٤) ٢٨ وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ... : ٧٠٣ / ٢.

فاطر (٣٥) ١٨ وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ... : ٢٣٦ / ٢.

٢٨ ... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ... : ٣١٤ / ١.

٣٩ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ ... : ٥٠١ / ١.

يس (٣٦) ٤٠ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ ... : ٢٩٢ / ١.

ص (٣٨) ٣ ... وَ لَاتِ حِينٍ مَنَاصٍ : ٦٧٥ / ٢.

٢٠ وَ شَدَدْنَا مُلْكَهُ وَ آتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ ... : ١٦٦ / ١.

٢٦ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً ... : ٣٧ / ١، ٤٣٩،

٥٠١؛ ٦ / ٢، ٥٥، ١٤٢، ١٨٦، ٢٠٢.

٣٥ ... رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ هَبْ لِي مُلْكًا ... : ١٦٦ / ١.

٣٩ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ :

٣٩٤ / ٢.

الزمر (٣٩) ٧ ... وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ... : ٢٣٦ / ٢.

٩ ... قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ ... : ٢٨٢ / ١،

٣٠٢؛ ١١٧ / ٢.

١٧ ... فَبَشِّرْ عِبَادٍ : ٤٩٤ / ١.

١٨ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ... : ٤٩٤ / ١.

٦٥ وَ لَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ ... : ٨٠٤ / ٢.

غافر- المؤمن (٤٠) ١٢ ... فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ: ٢٩ / ١.

٢٠ وَ اللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ ... : ١٤٢ / ٢.

٣٥ ... كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا ... : ٣١٩ / ٤.

٤٣ ... وَ أَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ:

.٢٩٧ / ٤

٧١ إِذِ الْأَغْطَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ... : ٦٨١ / ٢.

فصّلت (٤١) ٣٤ وَ لَا تَسْوَى الْحَسَنَةَ وَ لَا السَّيِّئَةَ ... : ٧٨٧ / ٢.

٣٥ وَ مَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ... : ٧٨٧ / ٢.

٣٦ وَ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ ...* : ٧٨٧ / ٢.

الشورى (٤٢) ٩ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ... : ٢٩ / ١.

١٠ وَ مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ ... : ٢٩ / ١.

١٥ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَ اسْتَقِمْ ... : ١٨٦ / ٢، ٧٠٩.

٣٧ وَ

الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ ... ٣١ / ٢.

٣٨ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا... ٤٩٧ / ١؛

٣١ / ٢.

٣٨ ... وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ... ١٢ / ١، ٦٥،

٤٠٥، ٥٦١.

الزخرف (٤٣) ١٨ أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْجَلِيهِ ... ٢٨٣ / ١، ٣٥٢.

١٩ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ...:

١٦٨ / ٢؛ ٤٥٣ / ١.

الدخان (٤٤) ٣٠ وَالْقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ... ٢٨١ / ١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤١٢

٣١ مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا... ٢٨١ / ١.

الأحقاف (٤٦) ٤ ... أَوْ أَثَارِهِ مِنْ عِلْمٍ... ٣٠٣ / ١.

محمد «ص» (٤٧) ٤ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ
الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا... ٢٥١ / ٣،

٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٩٢، ٤١١.

١١ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا... ٥٣ / ١.

١٤ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ...: ٢٨٢ / ١.

٢٢ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ... ٢٨١ / ١؛ ٨ / ٢.

٢٣ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ...: ٢٨١ / ١.

٣٦ ... وَلَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ: ١٠ / ٣.

الفتح (٤٨) ١ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا: ١٤١ / ٣.

٩ ... وَ تَعَزَّزُوا وَ تَوَقَّزُوا ... ٣١٦ / ٢، ٣١٧.

١٠ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَ مَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ...
٥١٣ / ١، ٥١٤

٥١٨، ٥٢٤.

١٨ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ... ٥١٣ / ١.

٢٤ وَ هُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ... ١٤١ / ٣.

٢٩ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ... ٧١٦ / ٢، ٧٩٥.

الحجرات (٤٩) ٧ ... وَ كَرَّهَ

إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ ... ٢ / ٦٣٣.

٩ وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ... فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ... ١ / ٧٠، ١٢٨، ١٦٣،

٥٠٠، ٦١٢؛ ٢ / ١٨٥؛ ٣ / ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٩، ٣٤٣، ٣٤٨.

١٠ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا ... ١ / ١٨٣؛

٢ / ١٤١، ٧١٣.

١٢ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا ... ٢ / ٥٤٠، ٥٨٩.

١٢ ... وَ لَا تَجَسَّسُوا ... ٢ / ٢٤٨، ٣٧٧، ٥٤٦.

١٣ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ ... وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَ ... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ...

١ / ٢٠٤؛ ٢ / ١٩٠، ٥٧٨، ٧١٣.

النجم (٥٣) ٣٢ ... فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى:

٦ / ٣.

الرحمن (٥٥) ١٠ وَ الْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ: ٢ / ٨٢٣؛ ٤ / ٢٠، ٨٢.

١١ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَ النَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ: ٢ / ٨٢٣.

١٩ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ: ٢ / ٨٢٣.

٢٠ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ: ٢ / ٨٢٣.

٢٢ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَ الْمَرْجَانُ: ٢ / ٨٢٣.

الحديد (٥٧) ٧ آمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ أَنْفِقُوا ... ٣ / ٣٩.

١٧ ... يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ...*: ٢ / ١٨٧،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤١٣

٢٥ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ... ١ / ٥٩٦؛

١٨٥، ٣٩، ٨٠٧ / ٢

الحشر (٥٩) ٦ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ... ٣ / ٣١٩،

٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٢.

٧ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ... كَيْ لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَعْيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ... ١ / ٥٠؛ ٢ / ٦٢٢؛ ٣ / ١٣٠،

١٣٤، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥؛ ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٢؛ ٤ / ٢٠، ٣٤.

٨ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا ... ٣ / ٣١٩،

٣٢٨.

٩ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ... ٣ / ٣١٩.

١٠ وَالَّذِينَ

جَاؤُ مِنْ بَعْدِهِمْ ... ٣ / ٣١٩.

الممتحنه (٦٠) ١ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّيَ وَ ...

٢ / ٢٨٠، ٧٢٠، ٧٤١.

٨ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ ... ٢ / ٢٠،

١٨٦، ٧٢٢؛ ٣ / ٣٨٩.

٩ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ ... ٢ / ٢٠،

٧٢٢؛ ٣ / ٣٨٩.

١٢ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ...

١ / ٥١٤، ٥١٥.

الصف (٦١) ٢ ... لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ: ٢ / ٢٥٧.

٣ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا ... ٢ / ٢٥٧.

الجمعه (٦٢) ٣ وَ آخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ... ٢ / ٧٠٣.

المنافقون (٦٣) ٤ ... هُمْ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ...

٢ / ٥٦٨.

٨ ... لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ...

١ / ٢٨١؛ ٢ / ٥٦٨.

الطلاق (٦٥) ٧ ... لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ...

٣ / ٤١٣، ٤٢٤.

التحريم (٦٦) ٩ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ...*

٢ / ٧٩٥.

الملك (٦٧) ١٥ ... فَأَمْسُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ...:

١٤٨ / ٤.

القلم (٦٨) ٢ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ: ٧٨٨ / ٢.

٣ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ: ٧٨٨ / ٢.

٤ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ: ٧٨٨ / ٢.

٣٥ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ: ١ / ٢٨١، ٢٩١؛ ٢ / ١١٦.

٣٦ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ*: ١ / ٢٨١، ٢٩١؛ ٢ / ١١٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤١٤

المعارج (٧٠) ٥ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا: ٧٨٨ / ٢.

المزمل (٧٣) ١٠ وَاصْبِرْ عَلَيَّ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا:

٧٨٨، ٣٩٧ / ٢.

١١ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَىٰ النَّعْمَةِ ...: ٧٨٨ / ٢.

٢٠ ... أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ...*: ١ / ٥٦٩.

القيامة (٧٥) ١١ كَلَّا لَا وَزَرَ: ١١٢ / ٢.

الإنسان (٧٦) ٢٤ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ ...: ١ / ٢٨٠،

٢٩٠.

الأعلى (٨٧) ٤ وَ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى: ٢ / ٢٢٦.

الشمس (٩١) ٩ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا: ٣ / ٦.

الضحى (٩٣) ١١ وَ أَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ: ٢ / ٨٢٤.

الانشراح (٩٤) ٦ إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا*: ٢ / ٤٩٠.

القدر (٩٧) ١ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: ١ / ٢٢٥.

٢ وَ مَا أَذْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ: ١ / ٢٢٥.

٣ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ: ١ / ٢٢٥.

البينه (٩٨) ٧ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ: ١ / ٦١.

العاديات (١٠٠) ١ وَ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا: ٢ / ٥٦٤.

النصر (١١٠) ١ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَ الْفَتْحُ: ٣ / ١٤١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١٥

فهرس الروايات الشريفه

حرف الالف آفه الزعماء ضعف السياسه: ٢ / ١١٩.

آفه العمران جور السلطان: ٢ / ١١٩.

آفه الوزراء خبث السريه: ٢ / ١١٩.

آفه الرئاسه سعه الصدر: ٢ / ١١٩.

آمركم بأربع و أنهاكم عن أربع: ٤ / ٦٠.

آمره بتقوى الله فى سرائر أمره: ٢ / ٦٩٨.

... آمرهم بالمعروف و أنهاهم عن المنكر:

آيتان إحداهما لنا و الأخرى لكم: ١ / ٤٣٢.

الأئمة من قريش: ١ / ٢٦٥، ٢٦٨.

أبايعكم على أن تمنعوني ممّا تمنعون: ١ / ٥١٦.

ابتدر الناس إلى قراب سيف رسول الله: ٣ / ٥٠٤.

... أبو العيال أحق بحمله: ٢ / ٨٣٢.

أتى رجل عليا «ع» فقال: ٣ / ٩٦.

أتى النبي «ص» رجل، فقال: إني زنيت:

... أ تأمرنى أن أفتح بيت مال المسلمين: ٢ / ٦٨٢.

... أ تأمرؤى أن أطلب النصر بالجور: ٢ / ١٩٤، ٦٧١.

... أ تأمرؤى - ويحكم - أن أطلب النصر بالجور:

أت امرأه أمير المؤمنين «ع» فقالت: ٢ / ٤٩٤.

اتّقوا الحكومه، فإن الحكومه: ١ / ١٣٨، ٢٩٧، ٣٣٥، ٣٨٦، ٤٣٥، ٤٤٨، ٤٥٤؛ ٢ / ١٨، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٠.

... أ تخون المسلمين: ٢ / ١٩٢، ٦٨٤.

أ تدري من أين دخل على الناس الزنا:

أ ترى الله أعطى من أعطى: ٣ / ٤٠؛ ٤ / ٢٩٧.

أ ترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء: ١ / ٣٩٢.

... أ تشفع في حدّ من حدود الله: ١ / ٣٩٢.

... أ تشهد أن لا إله إلا الله: ٢ / ٦٠١.

أ تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم: ١ / ٥٠، ٥٦.

... أتمّ الآية ... فإذا رأينا هؤلاء الذين: ١ / ١١٧.

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل أصاب حدّا:

٢ / ٤٠٦.

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل قد تكفّل: ٢ / ٤٣٢، ٤٩١.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١٦

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل نصرانى كان أسلم:

٢ / ٢٦٧.

أتى أمير المؤمنين «ع» برجل وجد تحت فراش:

٢ / ٣٢٥.

أتى أمير المؤمنين «ع» بطّرار قد طرّ دراهم:

٢ / ٤٩٧.

أتى رسول الله «ص» برجل دميم قصير: ٢ / ٤٠٦.

اجعلوا بينكم رجلا ممن قد عرف حلالنا و حرامنا:

٢ / ٩٩، ١٧٧.

اجعلوا لكم رقباء فى صياصى الجبال: ٥٦٦ / ٢.

... اجلس، أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه:

٣٨٨ / ٢.

اجلس فى مسجد المدينه: ٩٥ / ٢.

... اجلسوا، نعم لا حكم إلا لله كلمه حق:

٨٠٦ / ٢.

أجلّ الملو ك من ملكك نفسه و بسط العدل:

١٩٩ / ١.

أجيزوا (أقبلوا خ. ل) لأهل المعروف: ٤٠٢ / ٢.

أحبّ الناس إلى الله يوم القيامة: ١٩٨ / ١، ٢٠٢.

... احبس هذا الغلام فلا تحدث فيه حدثا:

٤٧٩ / ٢.

احبسوا هذا الأسير و أطعموه: ٤٦٠ / ٢.

... احتفظ به ثم غضب و قال ما أقبح بالرجل منكم: ٣٨٩ / ٢.

الاحتكار داعيه الحرمان: ٦٢٣ / ٢.

الاحتكار رذيله: ٦٢٣ / ٢.

الاحتكار شيمه الفجار: ٦٢٣ / ٢.

الاحتكار فى عشره و المحتكر ملعون: ٦٤٠ / ٢.

أحرق لى على بن أبى طالب ييادر بالسواد:

٢٦٦، ٣٣٢، ٦٢٧.

احفظونى فى ذمتى: ٣/ ٣٧٠.

... احلف لهم ... فاحلف لهم: ٤/ ٢٦٣.

... احلت؟ يا أبا محمد!: ٣/ ٥٦، ٣٤٠.

أحلّ لى الخمس لم يحلّ لأحد قبلى: ٣/ ١٣.

احمدوا الله إذ رفع عنكم العشور: ٢٧٣ / ٤.

... أخبروه أنه إن أتاني مسلما رددت عليه:

٧٩٥ / ٢.

اختار محمدا و أهل بيته: ٣٩٢ / ١.

... اختاروا إحدى الطائفتين: ١٥٢ / ٣.

أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا: ٣٨٧ / ١.

أخذ ميراثه فجعل في بيت مال المسلمين: ٢١ / ٤.

... أخذت بجريره حلفائك: ٢٧٧ / ٣.

أخذته و الله من بين يديه و من خلفه: ٢١٣ / ١.

اخرج في آثار القوم فانظر ما ذا: ٥٥٨ / ٢.

... أخرجوا إلي منكم اثني عشر نقيبا: ٥١٦ / ١؛ ٥٧١ / ٢، ٥٧٢.

... أخرجوهم من بيوتكم: ٣٢٥، ٣٢٤ / ٢.

... أخرجوهم من حيث أخرهم الله: ٣٣٦ / ١.

إخلاص العمل و النصيحة لولي الأمر: ٧٧٣ / ٢.

... ادخلوا اثنين اثنين ... أنت في حل: ١٢٤ / ٤.

أدوا الخيط و المخيط: ١٦٨ / ٣.

ادروا الحدود بالشبهات: ٣١٣ / ٢، ٣٩١.

ادروا الحدود عن المسلمين: ١٤٤ / ١؛ ١٥٢ / ٢، ٣٩١.

... ادركا المرأة: ٧٤١ / ٢.

... ادع لي قومك: ٣ / ٣٢١.

ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعا: ٣ / ٣٩١.

أدقوا أقلامكم و قاربوا بين سطوركم: ٤ / ٢٩٧.

أدنى الإنكار أن تلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهرة:

٢ / ٢٣٨.

إذا آوى إلى منزله جزأ دخوله: ٢ / ٨١١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١٧

إذا اجتمع العده على قتل رجل واحد: ١ / ١٤٥؛ ٢ / ٥٠٦.

إذا اختلط الذكي و الميتة: ٣ / ٤٥٣.

إذا أخذ السارق قطعت يده من وسط: ٢ / ٥١٣.

إذا أخذت أسيرا فعجز: ١ / ١٣١؛ ٣ / ٢٦٤.

إذا أخذت الجزية من أهل الكتاب: ٣ / ٤٤٦.

إذا أدرك الصغار و طلبوا: ١ / ١٣٣.

إذا أراد الله بالأمير خيرا: ٢ / ١١١.

إذا أراد الله - عز و جل - برعيه خيرا: ٢ / ١١٢.

إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين: ١ / ٢١.

إذا أراد الله بقوم خيرا ولى عليهم: ١ / ٢٠٣، ٢٨٦؛ ٢ / ١٥٣.

إذا ارتدت

المرأه عن الإسلام: ٥١٨ / ٢.

إذا ارتدت المرأه فالحكم فيها: ٥١٩ / ٢.

إذا استولى اللثام اضطهد الكرام: ١٢٠ / ٢.

إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا: ٥٢٩ / ٢.

إذا أمسك الرجل الرجل و قتله الآخر: ٥٢٦ / ٢، ٥٢٧.

إذا أنزلت بكم حادثه: ٢٠ / ١.

... إذا بلغ قيمته دينارا: ٦٦ / ٣.

إذا بنى الملك على قواعد: ١٩٩ / ١.

إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما: ٤١٢ / ١.

إذا تحمل الرجل بوجه الرجل: ٤٩٢ / ٢.

إذا جئت قالوا قد جاء المرد شكبه: ٢٦٨ / ٢.

إذا حكم الحاكم فاجتهد: ٧٦ / ٢.

إذا خرج ثلاثه فى سفر: ١٨٦ / ١، ٥١٠.

إذا خرج القائم «ع» قتل ذرارى قتله الحسين «ع»: ٢٣٦ / ٢.

إذا رأيت العالم يخالط: ٦٢٠ / ١.

... إذا رأيتم الجنازه فقوموا: ٧٢٤ / ٢.

إذا رأيتم من ولا تكم شيئا: ٣٠٠ / ١.

إذا سرق السارق فى البيدر: ١٤٣ / ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٤١٧

... إذا سمعتم مؤذنا أو رأيتم: ٣/ ٣٧٦.

إذا شهد عند الإمام شاهدان: ١/ ٩٦، ٥٩٨، ٦٠٤.

... إذا صدقاكم ضربتموهما و إذا كذباكم:

٢/ ٣٨٦، ٥٥٧.

إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه: ٢/ ٤١٠.

... إذا عجز اربابها عنها: ٣/ ٢٠٠.

... إذا علمت أنّ من ذلك شيئا واحدا:

٣/ ١٢٧.

إذا غزا قوم بغير إذن الإمام: ٣/ ١٥١، ٢٣٧؛ ٤/ ٦٣.

إذا قام الخليفة مصرا من الأمصار: ١/ ٢٩٨.

إذا قامت اليينه فليس للإمام: ١/ ١٤١.

إذا قرأت كتابي فنحّ ابن هرمة: ٢/ ٤٥٢، ٤٩٩.

إذا قطع الطريق اللصوص: ٢/ ٤٢٧، ٥٣٢.

... إذا كان عند غيرك فلا بأس: ٢/ ٦٣٤، ٦٤٥.

إذا كان فى الحدّ لعلّ أو عسى فالحدّ معطل:

٢/ ٣٩١.

... إذا كان القيم به مثلك و مثل

عبد الحميد فلا بأس: ٢٠٤ / ٢.

... إذا كان كذا فبعه و تصدق بثمنه: ١٢٥ / ٣.

إذا كان مع الرجل أفراس في الغزو: ١٦٢ / ٣.

إذا كان يعرف صاحبها فليؤد: ٢٤٨ / ٤.

إذا كان يوم القيامة نادى: ١ / ٢٩٧، ٦١٥.

... إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس: ١٦٨ / ٤، ١٦٩.

... إذا كانت الضيعة له فلا بأس: ١٦٨ / ٤.

إذا كانت أمراؤكم خياركم: ١ / ٣٥٥، ٤٩٧، ٣٣ / ٢.

... إذا كانوا أصابوه قبل أن يحوزوا: ٣ / ٣٥٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١٨

إذا كفل الرجل حبس إلى أن يأتي صاحبه:

٢ / ٤٩١.

إذا لقيت عدوك: ٣ / ٣٨٥.

إذا لقيتم عشارا فاقتلوه: ٤ / ٢٦٠.

إذا مات المؤمن بكت عليه الملائكه: ١ / ٤٧١.

إذا مات المؤمن الفقيه ثلم في الإسلام ثلمه:

١ / ٤٧٢.

إذا مشى يتقلع كأنما يمشى: ٢ / ٧٩٠.

إذا ملك الأراذل هلك الأفاضل: ٢ / ١٢٠.

إذا نابكم في الصلاه شىء: ١ / ٣٣٦.

إذا نظرت في كتابي هذا فامض: ٥٥٥ / ٢.

إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه: ٣٣٦ / ٢.

إذا ولد المولود في أرض الحرب: ١٦٥ / ٣.

إذا لا يكذب علينا: ٤٢٩ / ١.

... اذهب فاطرهما عنك: ٣٣٦ / ٢.

... أرى أن لا يقتل به ولا يغرم ديته: ١٤٦ / ١.

... أرى أن يحبس الذين خلصوا: ١٤٥ / ١، ٥٣١ / ٢.

أرى تراثي نهبا: ٤٦٩ / ١.

... أ رأيت إن جعلت لكم ثلث: ٤٧ / ٢.

أ رأيت إن هم أبوا الجزية: ١٦٥ / ٣.

أربعة أخماس الغنيمه: ١٦٠ / ٣.

أربعة لا قطع عليهم المختلس: ٤٩٥ / ٢.

أربع من كنّ فيه فهو منافق: ٧٣٣ / ٢.

... ارث ماله: ٩٤ / ٤.

الأرض كلّها لنا: ١٣٠ / ٤.

... ارفع إزارك فإنّه أنقى لشوبك: ٢٦٩ / ٢.

اركبوا و ارموا و أن ترموا: ٧٥٩ / ٢.

استرشدوا العاقل و لا تعصوه: ٣٤ / ٢.

استشر العاقل من الرجال الورع: ٣٩ / ٢.

استشر في أمرك الذين

يخشون: ٣٩ / ٢.

استعمل رسول الله (ص) سعيد بن سعيد: ٢٦٥ / ٢.

استعمل العدل و احذر العسف: ١٨٧ / ٢.

استعملتموه حتى إذا كبر و عجز منعموه: ٧٢٣ / ٢.

استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع»:

٤٣١ / ٣.

أسد حطوم خير من سلطان ظلوم: ١٧٦ / ١؛ ١٠٩ / ٤.

... أ سرق؟ قل لا إن شئت: ٣٧٩ / ٢.

... اسق أنت يا زبير: ٢٠٦ / ٢.

... اسكنوا ما سكنت السماء و الأرض: ٢٤٩ / ١.

... إسلامه إسلام لنفسه: ٣٥٤ / ٣.

الإسلام و السلطان أخوان توأمان: ١٩٥ / ١.

الإسلام يجب ما قبله: ٤٥٥، ٤٥٨ / ٣.

الإسلام يعلو و لا يعلو عليه: ٢٨٨ / ١؛ ١٤٩ / ٢.

... أ سمعت بلالا نادى ثلاثاً؟: ١٥٨ / ٣.

اسمعوا و أطيعوا، فإنما عليهم: ٥٨١ / ١.

اسمعوا و أطيعوا لمن و لاه: ١٨٥ / ١؛ ٥٤٩ / ٢؛ ٧٧٧.

اسمه اسمي و اسم أبيه اسم أبي: ٢١٩ / ١.

الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه: ٢٧٧ / ٣، ٣٥٩.

اشترى علي قمصين سنبلانيين: ٨٣١ / ٢.

... اشترى حقه فيها: ١٩٨ / ٣.

... اشتر لنا شعيرا فاخطه: ٦٥٤ / ٢.

... اشترها، فإن لك من الحق: ٣ / ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣٤، ٤٦٧، ٤٩٨.

... أشدّ الجلد ... بل تخلع ثيابه: ٢ / ٤٠٨.

... أشدّ الجلد ... بل يجرد: ٢ / ٤٠٨.

... أشر علىّ برجل له فضل و أمانه: ٢ / ٣٤.

... أشركتك في أمانتي و جعلتك: ٢ / ٦٧٦.

اشفعوا إليّ و يقضى الله: ٢ / ٤٠٣، ٤٢٠.

أشهد أنّ رسول الله «ص» قضى: ٤ / ١٦٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤١٩

أشهد أنك قد أقيمت الصلاة: ١ / ١٨٩، ٣١٣؛ ٢ / ٢٢٨، ٢٥٤.

أشيروا عليّ أيها الناس: ٢ / ٤٤.

... أشيروا عليّ، أترون أن نميل: ٢ / ٥٠.

أصلح وزيرك، فإنه الذي يقودك: ٢ / ١٢٣.

... أصليت معنا؟ ... إنّ الحسنات: ٢ / ٣١٢.

... اضرب و أعط كلّ عضو حقه: ٢ / ١٢.

... اضربه و أعط كل عضو حقه: ٢ / ٤١١.

اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض: ٢ / ٣٥.

... اطلبوه فاقتلوه: ٢ / ٧٤٢.

اطلعت في النار فرأيت واديا: ٢ / ٦٢١.

... أطلقوا ثمامه: ٣ / ٢٦٠.

... أظهروا من ردّي بيعكم ما تظهرون من جیده:

٢ / ٢٦٨.

... أعاذك الله من إماره السفهاء: ١ / ٦١٤.

اعتبروا أيها الناس بما وعظ الله: ١ / ٣١١.

... أعجبك يا أبا وهب! هذا الشعب؟: ٣ / ١٤٦.

أعرف الناس بالله أعذرهم للناس: ٢ / ٤٠٠.

اعرفوا الله بالله و الرسول بالرساله: ١ / ٦٩، ٥٢٩.

اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم:

١ / ٤٨٢.

أعطى رسول الله «ص» خيبر: ٣ / ٥٨، ٢٠٣.

أعطى النبي «ص» بلال بن الحارث المزني:

٤ / ٨٠.

أعطاني رسول الله «ص» سهمين: ٣ / ١٦١.

... أعط المال همشاريجه: ٤ / ٩٢.

أعطوا لقيصر ما لقيصر و ما لله لله: ٢٤ / ٢.

... أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته: ٩٣ / ٤.

أعطيت خمسا ... و احلّ لي: ٣ / ٤.

اعلم أنّ مقدمه القوم عيونهم: ٥٦٦ / ٢.

اعلم يا رفاعه، إنّ هذه الإمارة أمانه: ١٣٣ / ٢.

... اغد عليّ بها: ٣٣٥ / ٢.

... أف أف، ما أنا لهؤلاء بإمام: ٢٣١ / ١.

... أفتان أنت؟ يا معاذ!: ٢٩٤ / ٢.

افتتح رسول الله خير: ٢٠٣ / ٣؛ ٢٧ / ٤.

أفتخر يوم القيامة بعلماء أمتي: ٤٦٨ / ١.

أفضل الجهاد الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر:

٢٧٣ / ٢.

أفضل شهداء أمتي رجل قام إلى إمام: ٢٧٤ / ٢.

أفضل الشهداء حمزه بن عبد المطلب: ٥٨٧ / ١.

أفضل الملوكة من أعطى ثلاث خصال: ٨٠٨ / ٢.

أفضل الملوكة من حسن فعله و نيّته: ١٩٩ / ١.

أفضل ما منّ الله سبحانه به على عباده: ١٦٦، ١٩٩.

... أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله: ٧٧٦ / ٢.

أفضل من شاورت ذو التجارب: ٤٠ / ٢.

أفضل الناس رأيا من لا يستغنى عن رأى مشير:

... أفلحت يا قديم، إن متّ:

... أفينك خير تباع: ٢٩١ / ٣.

أفينبغى أن يكون الخليفة على الأئمة: ٣٠٣ / ١.

... إقامة الحدود إلى من إليه الحكم: ١٤٠ / ١؛ ٢٠٤ / ٢، ٢١٩.

... إقامة الحدود. إن وجد الزانى: ٢ / ٤٠٩.

أقبل أعدار الناس تستمتع بإخائهم: ٢ / ٤٠٠.

أقتدوا باللذين من بعدى: ٢ / ٥١٦.

أقتلوا المشركين و استحيو شيوخهم: ٣ / ٤٢٢.

... أقتلوه ... أقطعوه ... أقتلوه: ٢ / ٥١٦.

أقرب ما يكون العبد إلى الكفر: ٢ / ٥٤٢.

... أفض على هذا كما وصفت لك: ٢ / ١٦٤، ١٧٤.

أفضاهم على بن أبى طالب (ع): ٢ / ١٧٩.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٠

... أفضوا يوما فإنّ الشهر تسعه و عشرون ٢ / ٦٠٣.

... أقطع رسول الله «ص» فاطمه فدك ٣ / ٣٢٩.

أقل العثره و ادرء الحدّ، و تجاوز: ٢ / ٣٩٩.

أقم الناس على سنتهم: ٢ / ٥٧٠.

أقبلوا ذوى المروءات عثراتهم: ٢ / ٣١٤، ٣٩٨.

أقبلوا ذوى الهناه عثراتهم: ٢ / ٣١٤.

أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم: ٢ / ٣١٣، ٣٢١، ٤٠٣، ٤١٩.

... اكس عمك ... أو ليس هذا: ٦٨١ / ٢.

... ألا إن كل قطيعه أقطعها عثمان: ٦٨٧ / ٢.

ألا إن مثل أهل بيتي فيكم: ٦٠ / ١؛ ٨٤ / ٢.

ألا تبايعوني على الإسلام: ٥٢٤ / ١.

ألا ترون أن الحق لا يعمل به: ٦٠٥ / ١؛ ٢٥٣ / ٢.

... ألا تسخطون و تنقمون: ٣٠٧ / ١.

ألا فالحذر الحذر من طاعه: ٥٩٨ / ١؛ ٧٨١ / ٢.

ألا لا يتبع مولّ و لا يجّهز على جريح: ٣٩٨ / ٢؛ ٨٠٥.

ألا لا يذافّ على جريح: ٢٩٣ / ٣.

ألا من ظلم معاهدا: ٧٢٢ / ٢؛ ٤٤٨ / ٣؛ ٤٤٩.

ألا و إن هؤلاء قد لزموا طاعه الشيطان: ٣٥٧ / ٣.

ألا و كل قطعه أقطعها عثمان: ٦٨٨ / ٢.

ألا و من علّق سوطا بين يدي سلطان: ٦١٥ / ١.

الزم الأرض و لا تحرك يدا و لا رجلا: ٢٥٢ / ١.

...

الزمه ... يا أبا بنى تميم ما تريد: ٢/ ٤٢٣.

الزموا الأرض و اصبروا على البلاء: ١/ ٢٥٠.

الزموهم بما ألزموا به أنفسهم: ٤/ ١٤٦.

ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم: ١/ ٤٥.

... أ لك حاجة؟: ٢/ ٧٩٣.

إلّا أن أقيم حقًا أو أدفع باطلا: ٢/ ٢٣.

إلّا أن تروا كفرا: ١/ ٥٨١.

الله أجلّ و أكرم من أن يترك: ١/ ٤٢٢.

الله الله فى الأيتام فلا تغبوا أفواههم: ٢/ ٤٩٨.

الله مع القاضى ما لم يجر: ٢/ ١٨٨.

اللهم ارحم خلفائى: ٢/ ٨٩، ١٠٧، ١٧٣.

اللهم إنك تعلم أنه لم يكن: ٢/ ١٣.

اللهم إن هذا المقام لخلفائك: ١/ ٨٠.

اللهم خذ العيون و الأخبار عن قريش: ٢/ ٧٤٠.

اللهم صلّ على محمد و آل محمد: ٤/ ٢٩٧.

الهوا و العبوا، فإننى أكره أن يرى: ٢/ ٧٥٩.

... أ ليست نفسا: ٢/ ٧٢٤؛ ٣/ ٤٧٠.

أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون: ١/ ٤٥.

... أمّا الرطبه فليس عليك: ٣/ ١٦.

أما لكم من مفرع: ٢/ ٩٤.

أما و الذى فلق الحبه: ١ / ١٩١.

إمام عادل خير من مطر وابل: ١ / ١٦٦، ١٩٩.

الإمام الجائر خير من الفتنه: ١ / ١٧٦.

الإمام منا لا يكون إلا معصوما: ١ / ٣٨١، ٣٩٢.

الإمام وارث من لا وارث له: ٤ / ٢١.

الإمام يأخذ الجاربه الروقه: ٤ / ٥٩.

الإمام يجرى و ينفل: ٣ / ١٣٧، ٣٥٥؛ ٤ / ١٠.

الإمام يحلل حلال الله و يحرم حرام الله: ١ / ٣٨٦.

الإمام يقضى عن المؤمنين الديون: ١ / ١٠٠.

... إمامهم الذى بين أظهرهم: ١ / ٢٠٠، ٢٤٣.

الإمامه نظام الأئمه: ١ / ٤١٠.

... أمر الناس أن يصوموا: ٢ / ٦٠٣.

... الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء: ١ / ٥١٥.

أمر رسول الله «ص» الزبير بن العوام أن يعذب:

٢ / ٣٨٥.

أمر على «ع» بهدم دار حنظله: ٢ / ٥٧٦.

أمر على «ع» مناديه فنادى: ٣ / ٣٠٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه

الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤٢١

أمرت أن أقاتل الناس: ٢ / ٧١١؛ ٣ / ٢٧٧، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٧٦.

... أمرني أن أقسمها: ١ / ٢٠٩.

... أ مسلمان أنتما ... فامر: ٢ / ٦٠٢.

... أمّا الذى قتل فيقتل و أمّا: ٢ / ٥٢٥.

... إمّا أن ترجع إلى المناكحة و إمّا: ٢ / ٣٨٧.

أمّا بعد فاستخلف على عملك: ٢ / ٥٥٤.

أمّا بعد فأقم للناس الحج: ٢ / ٩٦، ٨١٢.

أمّا بعد فإنّ بيعتى بالمدينه: ١ / ٥٥٦.

أمّا بعد فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنه:

١ / ١١٤؛ ٢ / ٧٦٣.

أمّا بعد فإنّ حقًا على الوالى: ٢ / ٧٧٤، ٨٠٠.

أمّا بعد فإنّ دهاقين أهل بلادك: ٢ / ٨٠٢.

أمّا بعد فإنّ صلاح أبيك غرنى منك: ٢ / ٣٣٨، ٥٥٣، ٦٨٨.

أمّا بعد فإنّ عينى بالمغرب كتب: ٢ / ٥٦٥.

أمّا بعد فإنّك دسست الرجال: ٢ / ٧٤٣.

أمّا بعد فإنّى كنت أشركتك: ٢ / ٦٧٥.

... أمّا بعد فتبا لكم أيتها الجماعه: ١ / ٦٠٦.

أمّا بعد فالعجب كل العجب: ٢ / ٦٧٧.

أمّا بعد فقد بعثت إليكم عبدا: ١ / ٣٢٦؛ ٢ / ٧٧٥.

أما بعد فقد بلغني عنك قول: ٥٥٣ / ٢.

أما بعد فقد بلغني عنك أمر: ٥٥٢ / ٢، ٦٧٤.

أما بعد فقد بلغني موجدتك: ٥٥٣ / ٢.

أما بعد فقد جعل الله - سبحانه - لي عليكم:

١٩٥ / ٢، ٧٧٣.

أما بعد فقد علمتما - وإن كتمتما - أني: ٥١٩ / ١.

أما بعد يا بن حنيف، فقد بلغني: ٥٥٢ / ٢، ٨٢٥.

أما ما سألت عنه أرشدك الله و ثبتك: ٤٧٨ / ١.

... أمناء الرسل: ٤٧٧ / ١.

... الأئمة على حلاله: ٣١٤ / ١.

أمير الجيش زيد بن حارثة فإن قتل: ٥١٠ / ١.

... أمن عليك حتى ترجع: ٢٦١ / ٣.

أنا أعلم الناس بالمجوس: ٣٨٢ / ٣.

... أنا أفعله: ٦٣٩ / ٢.

أنا أولى برسول الله «ص»: ٣٠٦ / ١، ٣٢٢.

أنا أولى بكل مؤمن من نفسه: ٤١ / ١؛ ٦٩٦ / ٢؛ ٨٦ / ٤.

... أنا نقيكم: ٥٧٢ / ٢.

أنا وارث من لا

وارث له: ٨٤ / ٤، ٩٤.

إن أتاكم آت منّا فانظروا: ١ / ٦٠٧.

إن استطعت أن لا يعرفن: ١ / ٣٤٨.

إن أعطيتم الخمس و سهم النبي: ٤ / ٥٦.

... أن أقم الحد فيهم على المسلم: ٣ / ٣٨٧، ٤٨٢.

إن أمر عليكم عبد مجدّع: ١ / ٣٧٣؛ ٢ / ٧٨٠.

... إن تاب فما عليه شيء: ١ / ١٤١.

إن تولّوها علينا تجدوه هاديا مهديّا: ١ / ٥٠٦.

... إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا: ١ / ١٤٥؛ ٢ / ٤٥١، ٥٠٥.

إن شئتم فأجروه و إن شئتم: ٢ / ٤٨٩.

... إن قاتلوا عليها مع أمير: ١ / ١٣٠؛ ٣ / ١٥٧؛ ٤ / ٣٥، ٦٣.

... إن قسمتها اليوم لم يكن لمن يجي: ٣ / ١٩٠.

إن كان الرجل الميّت يوالى: ٤ / ٨٤.

إن كان الطعام كثيرا يسع الناس: ٢ / ٦٣٣، ٦٤٥.

... إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضربا شديدا: ٢ / ٣٤١.

... إن كان المجنون أراد فدفعه عن نفسه:

١ / ١٤٦.

... إن كان له مال أخذت الديه: ١ / ١٤٩؛

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٢

٢ / ٥٠٥.

... إن كان المملوك له أدب و حيس: ٤٥٣ / ٢، ٥١٠.

... إن كنت كاذبا فلا أمتك الله: ٣٠٨ / ٣.

ان لا تجهزوا على جريح: ٣١٣ / ٣.

... أن لا تحدث شيئا حتى تأتيني: ٥٦١ / ٢.

... أن لا يقتل مقبل و لا مدبر: ٣٠١ / ٣.

إن لقيتم عاشرا فاقتلوه: ٢٦٠ / ٤.

... إن نزلتم بقوم فامروا: ٤٤٤ / ٣.

إن وجد قتيل بأرض فلاه أديت: ١٤٨ / ١.

... إن وهبوا دمه ضمنوا ديته: ١٠٠ / ١.

... ان يؤخذ من العسل: ١٨ / ٣.

... إن يثبت عليه الجرم بإقرار أو بينه: ٣٨١ / ٢.

أنبت بسرا قد اطلع اليمن: ٧٧٤ / ٢.

... أنبرز لهم من المدينة أم نكون: ٤٧ / ٢.

الأنبياء و أوصياؤهم لا ذنوب لهم: ٣٨١ / ١.

... أنت رسولى إليهم فى هذا: ٤٢٩ / ١.

...

أنت سرق، فباعنى بأربعة أبعره: ٢ / ٤٩٠.

... أنت فى حلّ ... أحدهم يشب على أموال:

٨١ / ٣.

أنت منى بمنزله هارون من موسى: ١ / ٤٤.

أنتم وفيتم سبعين أمه أنتم خيرها: ٢ / ٢٢٦.

الأنصار أعفه صبر و الناس تبع لقريش: ١ / ٣٧٦.

الإنصاف زين الإمرة: ٢ / ١١٩.

انصر أخاك ظالما أو مظلوما: ٢ / ٣١٦.

... انطلق إلى بنى قريظه فانظر: ٢ / ٥٦١.

... انطلق فادخل فى الناس: ٢ / ٥٦٤.

... انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله: ٢ / ٣٣٤.

... انظر إلى أهل المعك و المطل: ٢ / ١٩٨.

انظر خراجك فجدّ فيه و لا تترك منه درهما:

٢ / ٨٠٣؛ ٣ / ٥٠١.

انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا: ٢ / ١٦٠، ١٧٧.

انظروا أهل بيت نبيكم: ١ / ٦٠.

... انظروا فى القرآن فما كان: ٤ / ٨٥.

انظروا لأنفسكم فوالله إن الرجل: ٢ / ١١٧.

... انظروا هل من وارث: ٤ / ٩٣.

الأنفال لله و للرّسول «ص» و هى كل أرض:

الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب: ١٦ / ٤، ٣٢.

... انكر رسول الله «ص» قتل النساء و الصبيان:

٢٥٧ / ٣.

انه عن الحكره فمن ركب النهي فأوجعه: ٢ / ٦٢٢.

انّ الأئمه في كتاب الله - عزّ و جلّ - إمامان: ١ / ٨١.

انّ الأئمه من قريش غرسوا: ١ / ٣٧٤.

... انّ أبا اليقظان كان رجلا: ٣ / ٢٩٤، ٣٠٦.

انّ أحبّ الناس إلى الله يوم القيامة: ٢ / ١٨٨.

انّ أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه: ١ / ٦٥.

انّ أداء الصلاة و الزكاه و الصوم: ١ / ٤٣٢.

انّ أرض الجزية لا ترفع: ٣ / ٤٦٥.

انّ الأرض كلّها لنا فما أخرج: ٤ / ٧٤.

انّ الأرض لله - تعالى - جعلها وقفا: ٤ / ٢٠، ١٠٠، ١٩١، ٢١٤، ٢٤٩.

انّ أشدّ ما فيه الناس يوم القيامة: ٣ / ٧٦؛ ٤ / ١٢٣.

انّ الأشلّ إذا سرق قطعت: ٢ / ٥١٤.

انّ أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر:

٢ / ٢٢٨، ٢٤٥.

اللّه أجلّ و أعظم من أن يترك الأرض:

٢٠٠ / ١.

ان الله بعث محمدا «ص»: ٣ / ٣٧٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٣

انّ الله - تبارك و تعالى - اتخذ إبراهيم عبدا: ١ / ٣٦.

انّ الله - تبارك و تعالى - أنزل في القرآن: ١ / ١٦٩.

... انّ الله - تبارك و تعالى - بعث جبرئيل:

٣ / ٢٢١؛ ٤ / ١٣٠.

... انّ الله - تبارك و تعالى - سيؤيد هذا الدين:

٣ / ٢١٩.

انّ الله - تبارك و تعالى - قد حرّم دماءكم:

٢ / ٥٤٥.

انّ الله - تبارك و تعالى - لم يدع شيئا: ١ / ١٦٩.

انّ الله - تبارك و تعالى - مع السلطان: ١ / ٣٨٧.

انّ الله - تعالى - جعل الإسلام: ٢ / ٧١٤.

انّ الله - تعالى - هو القابض و الباسط: ٢ / ٢٨٢.

انّ الله جعل لنا أهل البيت سهاما: ٣ / ٧٨، ٣٥٧؛ ٤ / ١٣٢.

انّ الله جعل لكلّ شىء حدّا: ٢ / ٣٢٨.

انّ الله جعلني إماما لخلقته: ٢ / ٨٢٢.

انّ الله حدّ حدودا فلا تعتدوها: ٢ / ٣٢٨، ٣٦٨.

انَّ اللّٰهَ حَرَّمَ مِنَ الْمَسْلُومِ دَمَهُ وَ عَرَضَهُ: ٥٤١ / ٢.

انَّ اللّٰهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ طِينٍ كَيْفَ يَشَاءُ: ٣٩٢ / ١.

انَّ اللّٰهَ رَفِيقٌ يَحِبُّ كُلَّ رَفِيقٍ: ٣٠٢ / ٢.

انَّ اللّٰهَ - سَبْحَانَهُ - فَرَضَ فِيْ اَمْوَالِ الْاَغْنِيَاءِ: ١٥ / ٢.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - تَطَوَّلَ عَلٰى عِبَادِهِ: ٦٢٧ / ٢.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - خَلَقَ الْجَنَّةَ طَاهِرَةً: ٣٦٦ / ١.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ الزَّكَاةَ: ٢٨ / ٣.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ عَلٰى الْاَغْنِيَاءِ: ٢٩ / ٣.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ: ٢٨ / ٣.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَا يَعْذِبُ الْعَامَّةَ: ٦٠١ / ١؛ ٢٣٤ / ٢.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ كُلَّ بِالسَّعْرِ: ٦٦٢ / ٢.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ: ٢١٩ / ٣.

انَّ اللّٰهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَمْتَحِنُ الْاَوْصِيَاءَ: ٢٣٩ / ٣.

انَّ اللّٰهَ فَرَضَ الْجِهَادَ وَ عَظَّمَهُ: ١١٤ / ١؛ ٢ /

انَّ الله فرض طاعتنا فى كتابه: ٥٩ / ٤.

انَّ الله فرض على أئمة العدل: ٣٣١ / ١.

انَّ الله قد جعل لكلّ شىء حدّا و جعل: ٣١٥، ٣١٠، ٣٠٧ / ٢.

انَّ الله لا يجمع أمتى ... على الضلالة: ٥٥٤ / ١؛ ٦٦ / ٢.

انَّ الله لا يعجل لعجله العباد: ٢٣٦ / ١.

انَّ الله لا ينتزع العلم انتزاعا و لكن: ٤٨٧ / ١.

انَّ الله لما فتح على نبيّه: ٣٢٩ / ٣.

انَّ الله ليؤيّد هذا الدّين بقوم: ١٧٦ / ١، ٥٨٦.

انَّ الله ليدخل بالسهم: ٧٦٠ / ٢.

... انَّ الله هو المسعر القابض: ٦٦٣ / ٢.

انَّ الله و كلّ بالأسعار ملكا: ٦٦٣ / ٢.

انَّ الله يعذب الذين يعدّبون الناس فى الدنيا:

٣٧٦ / ٢؛ ٥٠٣ / ٣.

انَّ الله يعذب الذين يعدّبون فى الدنيا: ٥٠٢ / ٣.

انَّ الله ينصر هذا الدّين: ٢١٩ / ٣.

انَّ التّى أمر بها رسول الله: ٣٣٥ / ٢.

انَّ الذين يعدّبون الناس: ٥٠٦ / ٣.

انَّ الإمام أبو اليتامى و إنّما: ٥٧٣ / ٢، ٦٩٩.

... انَّ الإمام يعطى هؤلاء جميعا: ٩٨ / ١؛ ٣٢ / ٣.

انّ الإمامه زمام الدين و نظام المسلمين: ١ / ١٨٥، ٣٨٧، ٥٩٩؛ ٢ / ١٧، ٥٤٩.

انّ امرأه استعدت على زوجها: ٢ / ٤٩٠.

انّ امرأه استعدت عليّنا «ع» على زوجها: ٢ / ٤٧٠، ٤٩٠.

انّ أمّتي لا تجتمع على ضلاله: ٢ / ٦٦.

انّ الأمير إذا ابتغى الريبه فى الناس أفسدهم:

٢ / ٣٧٧، ٥٤٤.

انّ أمير المؤمنين «ع» أتى برجل اختلس: ٢ / ٣٢٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٤

٤٤٩، ٤٩٥.

انّ أمير المؤمنين «ع» أتى برجل عبث بذكره:

٢ / ٢٦٦.

انّ أمير المؤمنين «ع» ألقى صبيان الكتاب:

٢ / ٢٦٧، ٣٥٩.

انّ أمير المؤمنين «ع» أمر قنبرا أن يضرب:

٢ / ٣٦٩.

انّ أمير المؤمنين «ع» حلّ لهم من الخمس: ٤ / ١٢٢.

انّ أمير المؤمنين «ع» رأى قاصّا فى المسجد:

٢ / ٢٦٧.

انّ أمير المؤمنين «ع» رفع إليه رجل عدّب عبده:

٢ / ٣٤١، ٤٥٣.

انَّ أمير المؤمنين «ع» صاحب رجلا: ٨٠٣ / ٢.

انَّ أمير المؤمنين «ع» قال: من أقرَّ عند تجريد:

٥٨٤، ٣٧٨ / ٢.

... انَّ أمير المؤمنين «ع» قد سار: ٢٣٨ / ٣، ٤٦٤.

انَّ أمير المؤمنين «ع» كان لا يرى الحبس: ٤٨٤ / ٢.

انَّ أمير المؤمنين «ع» كان يأمر: ٤٨٨ / ٢.

انَّ أمير المؤمنين «ع» كان يحبس ثلاثة: ٤٥٧ / ٢.

انَّ أناسا كانوا على عهد رسول الله «ص»:

١٨٧ / ٢؛ ٣٣٤.

انَّ الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما: ٤٧٠ / ١.

انَّ الأنفال ما كان من أرض: ٣ / ٣٥١؛ ١٧ / ٤، ٣٣.

انَّ أهل الطائف أسلموا: ١٤٢ / ٣.

انَّ أولى الناس بالأنبياء: ٤٦٨ / ١.

انَّ أوَّل ما استحلَّ الأمراء العذاب: ٣٨٠ / ٢.

إنَّ أوَّل ما دخل النقص على بني إسرائيل:

٦٠٢ / ١.

انَّ بني تغلب أنفوا من الجزية: ٩٤ / ٣، ٤٣٦.

انَّ بني قريظة نزلوا من حصنهم: ٢٥٦ / ٣.

انَّ التقيه جنَّه المؤمن: ١٩٣ / ١، ٢٣٤.

انّ ثلاثه نفر رفعوا إلى أمير المؤمنين «ع»: ٥٢٤ / ٢.

انّ جبرئيل كرى برجله: ٩٩ / ٤.

انّ الحجاج طلبه و قال: تلعن أبا تراب: ٢٥٥ / ٢.

انّ الحكومه إنّما هي للإمام العالم بالقضاء:

٤٤٤ / ١.

انّ الحلم بمنزله الظلّ، فإن شئت: ٢٦٩ / ٢.

انّ خليلي أوصاني أن أسمع و أطيع: ٧٧٩ / ٢.

انّ الخمس و الفى ء و الأنفال للإمام: ٢٤ / ٤.

انّ دار الشرك يحلّ ما فيها: ٣٠٦ / ٣.

... انّ الديه على ورثته فإن لم يكن له: ١٤٩ / ١.

انّ ربّي - تبارك و تعالى - استشار: ٤٩ / ٢.

انّ رحي الإسلام ستدور: ١ / ٦٠٤؛ ٢ / ٢٥٤.

انّ رجلا أتى أمير المؤمنين «ع»: ٩٥ / ٣.

انّ رجلا استعدى عليّا «ع» على رجل: ٣٩٢ / ٢.

انّ رجلا كفى لرجل بنفس رجل: ٤٩١ / ٢.

انّ رجلا نزل بأمير المؤمنين «ع»: ١٩٨ / ٢.

إنّ رسول الله «ص» أتى باليهوديه: ٣٩٧ / ٢، ٧٩٤.

انّ رسول الله «ص» افتتح خيبر: ٢٠١ / ٣.

انّ رسول

اللّٰه «ص» أمر بالنزول: ٣ / ٤٤٤.

انّ رسول اللّٰه «ص» بعث جيشا: ١ / ٢٩٩، ٥٩١.

انّ رسول اللّٰه «ص» بعث خالد: ٣ / ٣٨١.

انّ رسول اللّٰه «ص» بعثه: ٣ / ٤٢٩.

انّ رسول اللّٰه «ص» خرج بالنساء: ٣ / ١٦٥، ٣٥٣.

انّ رسول اللّٰه «ص» سجن في المدينة: ٢ / ٣٨٢، ٤٧٨.

انّ رسول اللّٰه «ص» ضرب في الخمر ثمانين:

٢ / ٣٦٣.

انّ رسول اللّٰه «ص» عامل أهل خيبر: ٣ / ٢٠٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٥

انّ رسول اللّٰه «ص» عرضهم: ٣ / ٢٥٥.

انّ رسول اللّٰه «ص» قال لأبى ذرّ... و إخراج الخمس: ٣ / ٧١.

انّ رسول اللّٰه «ص» قال: ثلاث لا يغلّ: ١ / ١٨٣.

انّ رسول اللّٰه «ص» قال: من ضرب الناس:

١ / ٢١٩.

انّ رسول اللّٰه «ص» قال: يا فلان، إن المسلمين:

٢ / ٢٦٣.

انّ رسول اللّٰه «ص» قبل الجزية: ٣ / ٤٨٠.

انّ رسول اللّٰه «ص» قضى أن الأرض: ٤ / ١٥٣.

انّ رسول اللّٰه «ص» كان إذا أتاه: ٣ / ٣٥٩.

انّ رسول الله «ص» كان إذا بعث: ٢٥٥ / ٣.

انّ رسول الله «ص» لم يورث: ٨٢٠ / ٢.

انّ رسول الله «ص» لَمَّا أفاء: ١٩٦ / ٣، ٢٠٤.

انّ رسول الله «ص» لَمَّا ظهر: ٢٠٤ / ٣.

انّ رسول الله «ص» لَمَّا فرغ: ٣٣٠ / ٣.

انّ رسول الله «ص» مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم:

٢٦٣ / ٢.

انّ رسول الله «ص» نهى عن إحداث الكنائس:

٤٨٣ / ٣.

انّ رسول الله «ص» و أبا بكر و عمر: ٣٣٧ / ٢.

إنّ السلطان لأمين الله في الأرض: ١٩٨ / ١.

إنّ سمرة بن جندب كان له عذق: ٢٨ / ٢.

إنّ السنّة لا تقاس: ٦٩ / ٢.

انّ شرّ وزرائك من كان للأشرار: ١١٨ / ٢.

انّ صاحب المكس في النار: ٢٦١ / ٤.

انّ عادى الأرض لله و لرسوله: ١٥٤ / ٤.

إنّ عبد الله بن سبا كان يدعى النبوه: ٥١١ / ٢.

إنّ العرافه حقّ و لا بدّ

للناس: ٥٧٢ / ٢.

إِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَخْرِجَ الْمُحْبِسِينَ: ٩٤ / ١.

أَنَّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ: ٤٢٩ / ٣.

إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَذَاكَ: ٤٦٨ / ١.

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ «ع» ... أَحْرَقَ طَعَامًا:

٢ / ٢٦٦، ٣٣٢، ٦٢٧.

إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ «ع» كَانَ يَلْبَسُ: ٨٢٣ / ٢.

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ «ع» لَمَّا قَتَلَهُ: ٤٩٣ / ٢.

أَنَّ عَلِيًّا أَتَى بِرَجُلٍ عَبَثَ بِذِكْرِهِ: ٢ / ٢٦٦.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» أَتَى بِرَجُلٍ كَفَى بِرَجُلٍ: ٢ / ٤٩١.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» أَتَى بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ: ٢ / ٥١٧.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» أَجَازَ أَمَانَ عَبْدٍ مَمْلُوكٍ: ٢ / ٧٢٦.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» حَبَسَ مَتَّهَمًا بِالْقَتْلِ: ٢ / ٤٥٧.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» رَفَعَ إِلَيْهِ أَنْ رَجُلًا اخْتَلَسَ: ٢ / ٤٩٥.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» قَالَ: إِذَا وَلَدَ الْمَوْلُودُ: ٣ / ٣٥٤.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» قَالَ: إِنَّمَا الْحَبْسُ: ٢ / ٤٧٨.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» قَالَ: لَا يَصْلِحُ الْحَكْمُ: ١ / ١٤٠.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» قَضَى فِي أَرْبَعَةٍ تَبَاعَجُوا: ٢ / ٤٥٧.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» قَضَى فِي الدِّينِ أَنْ يَحْبَسَ: ٢ / ٤٥٧.

أَنَّ عَلِيًّا «ع» كَانَ إِذَا أَخَذَ شَاهِدَ زُورٍ: ٢ / ٣٢٦، ٤٥٢، ٤٩٩.

انّ عليّا «ع» قال: كان لى أن أقتل المولّى ٣ / ٢٩٥.

انّ عليّا «ع» كان يجعل للفارس: ٣ / ١٦٢.

انّ عليّا «ع» كان يحبس فى الدين: ١ / ١٣٣؛ ٢ / ٤٣٢، ٤٨٦.

انّ عليّا «ع» كان يخرج أهل السجون: ٢ / ٤٧٣.

انّ عليّا «ع» كان يخرج الفساق: ٢ / ٤٧٤.

انّ عليّا «ع» كان يسهم للفارس: ٣ / ١٦٢.

انّ عليّا «ع» كان يطعم من خلد: ٢ / ٤٦٠.

انّ عليّا «ع» كان يفلس الرجل: ١ / ١٣٣.

انّ عليّا «ع» كان يقول لا أجيز فى الهلال:

٢ / ٥٩٧.

انّ عليّا «ع» كان يقول لا قطع على أحد يخوّف:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٦

٢ / ٣٧٨.

انّ عليّا «ع» لم يكن ينسب أحدا: ٢ / ٨٠٦.

انّ عليّا «ع»

لما مضى لسييله: ١/ ٦٥، ٥٠٦.

إِنَّ عَلِيًّا «ع» هدم دار جرير و دار قوم: ٢/ ٣٣٧.

إِنَّ عَلِيًّا «ع» وظف على الفقير ديناراً: ٣/ ٤٢٤.

... إِنَّ عَمَدَ الْأَعْمَى مثل الخطأ: ١/ ١٤٦.

... إِنَّ عَمَلَك لَيْسَ لَكَ بِطَعْمِهِ: ١/ ٧٩، ٣٤٤؛ ٢/ ٦٧٦.

... إِنَّ عَمِّي كَانَ رَجُلًا لَدُنْيَانَا وَ آخِرَتَنَا:

١/ ٢٠٩، ٦٠٧.

إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصَبُ لَهُ لُؤَاءُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: ٢/ ٧٣٤.

إِنَّ غَلَاءَ السَّعْرِ وَ رِخْصَةَ بَيْدِ اللَّهِ: ٢/ ٦٦٣.

إِنَّ الْفِتْنَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ شَبِهَتْ: ١/ ٢٥٣.

إِنَّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا: ١/ ٦٢٠.

إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ «ع» أَنَّهُ كَانَ يُضْرَبُ:

٢/ ٣١٠.

... إِنَّ قَائِمَنَا «ع» لَوْ قَدْ قَامَ: ٣/ ٢٣٤.

إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ «ص»: ٣/ ٣٥٠.

إِنَّ الْقَصْدَ أَمْرٌ يَحِبُّهُ اللَّهُ: ٤/ ٢٩٧.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ٤ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ١٤٠٩ هـ

ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ٤، ص: ٤٢٦

أَنَّ الْقَوَّةَ الرَّمِي: ٧٥٧ / ٢.

إِنَّ قَوْمًا لَا يَحْضُرُونَ الصَّلَاةَ مَعَنَا فِي مَسَاجِدِنَا:

١٨٧ / ١.

أَنَّ كُلَّ عَسْكَرٍ أَوْ فِرْقَةٍ غَزَتْ بِغَيْرِ أَمْرِ الْإِمَامِ:

١٨٦، ٢٣٧ / ٣.

إِنَّ لِلْأَمِّ ثَلَاثِي الْبَيْرِ وَ لِلْأَبِ الثَّلَاثِ: ٣٤٦ / ١.

إِنَّ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَالِهِ: ٤٩٥ / ١.

إِنَّ لِلْقَائِمِ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ ذَلِكَ: ١٠٤ / ١؛ ٢٠ / ٤.

إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَ مِنْ تَعَدَّى: ٣٦٨ / ٢.

أَنَّ مَا أَحْطَأَتِ الْقِضَاءُ فِي دَمٍ أَوْ قَطْعٍ: ١٣٩ / ١؛ ٣٦٥ / ٢.

أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ: ٤٨٢ / ٣.

إِنَّ الْمَشُورَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِحُدُودِهَا: ٤٠ / ٢.

... إِنَّ مَعِيَ مِنْ تَرُونَ: ٥٧٣ / ٢.

... أَنَّ مَقَامَكَ بِمَكَّةَ خَيْرٌ: ٥٥٩ / ٢.

إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْضُرُ الرَّهَانَ: ٧٥٩ / ٢.

إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَنْفِرُ عِنْدَ الرَّهَانَ: ٧٥٩ / ٢.

إِنَّ مِمَّا اسْتَحَقَّتْ بِهِ الْإِمَامَةَ التَّطْهِيرُ: ٣٨٤ / ١.

أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: ٤١٨ / ٣.

إِنَّ

من أشدّ الناس عذابا: ٣٠١ / ٢.

إنّ من أعظم الناس حسره: ٣٠٠ / ٢.

إنّ من عرف شيئا فليأخذه: ٣١٧ / ٣.

إنّ من مات و ليس له وارث: ٩٢ / ٤.

... إنّ منكم رجلا نكلهم الى ايمانهم: ٧٤٣ / ٢.

... إنّ موسى و هارون «ع» كانا نبيين: ٣٩٣ / ١.

إنّ النبيّ «ص» استخلف ابن أمّ مكتوم:

٣٧١ / ١.

إنّ النبيّ «ص» باع حرّا أفلس في دينه: ٤٨٩ / ٢.

إنّ النبيّ «ص» بعث خالدا: ٣٨١ / ٣.

إنّ النبيّ «ص» بعثه ... فقال: إنّ الناس:

١٩٧ / ٢.

إنّ النبيّ «ص» حبس رجلا في تهمة: ٣٨٢ / ٢، ٤٣١، ٤٧٨.

إنّ النبيّ «ص» حبس في تهمة رجلا: ٤٣٠ / ٢.

إنّ النبيّ «ص» حجر على معاذ و باع: ٤٨٧ / ٢.

إنّ النبيّ «ص» دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر:

٢٠٣ / ٣.

إنّ النبيّ «ص» ضرب على نصراني بمكه:

٤٣٠ / ٣.

إنّ النبيّ «ص» ضرب على نصارى: ٤٤٢ / ٣، ٤٤٣.

أَنَّ النَّبِيَّ «ص» ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ: ٣٦٣ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٧

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» فَادَى جَمَاعَهُ مِنْ كَفَّارٍ: ٢٦١ / ٣.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» قَالَ: اقْتُلُوا: ٢٥٥ / ٣.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ:

٢ / ٦٩٥.

أَنَّ النَّبِيَّ «ص» قَالَ مَخَاطِبًا لِعَشِيرَتِهِ: ١١٠ / ٢.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» قَسَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ: ١٦١ / ٣.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا: ٣٨٤ / ٣.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ قُوَّتُهُ الشَّعِيرِ: ٨٢١ / ٢.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ يُحْبَسُ فِي التَّهْمَةِ: ٤٧٧ / ٢.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ يُحْبَسُ فِي تَهْمَةِ الدَّمِ:

٢ / ٣٨١، ٣٨٤، ٥٨٤.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» كَانَ يُخْطَبُ: ٢٨١ / ٣.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» لَمَّا بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ:

٣ / ٢٥٧.

إِنَّ النَّبِيَّ «ص» لَمَّا دَخَلَ الْمَدِينَةَ: ٣٢٠ / ٣.

إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ: ١ / ٦٠٣.

إِنَّ النَّاسَ مَسْلُطُونَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ: ١ / ٤٩٥.

إِنَّ النَّفْسَ إِذَا أَحْرَزَتْ قُوَّتَهَا: ٢ / ٦٣٩.

أنّ النفي هو الحيس

سنه أو يتوب: ٥١١ / ٢.

إِنَّ نوحاً حمل في السفينه: ٣٦٦ / ١.

إِنَّ هؤلاء قد تمالؤوا: ١٨٤ / ١، ٥٤٨ / ٢.

إِنَّ هذا الأمر في قريش لا يعاديهم: ٣٧٩ / ١.

إِنَّ هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى: ٣٧٧ / ١.

... إِنَّ هذا المال ليس لى ولا لك: ٦٧٣ / ٢؛ ١٣١ / ٣، ١٤٨، ٣٢٦، ٣٥٣؛ ٢١ / ٤.

إِنَّ الوالى إذا اجتهد: ٧٧ / ٢.

إِنَّ الوفاء توأم الصدق: ٧٣٣ / ٢.

إِنَّ يهودياً كان له على رسول الله: ٧٩٠ / ٢.

إِنَّ يهود بنى النصير: ٢٥٦ / ٣.

انَّ يهوديه كانت تشتم: ٤٨٣ / ٣.

أنا أهل بيت اختار الله لنا الآخره: ٢٣٩ / ١.

... إنا لا نستعمل على عملنا من يريده: ٣٣٢ / ١.

إنا لا نمنعهم الفىء ولا نحول بينهم: ٨٠٦ / ٢.

... إنا لو فعلنا هذا لكل من نتهمه: ٣٨٣ / ٢، ٤٨٠.

... إنا والله لا نولى على هذا العمل: ٣٣٢ / ١؛ ١٢٥ / ٢.

إنك إن اتبعت عورات الناس: ٣٧٧ / ٢، ٥٤٤.

... إنك تسمع ما أسمع و ترى: ١١١ / ٢.

... إنك تقتل و تصلب كما قتل أبوك و صلب:

... إِنَّكَ طَيِّبَ الرِّيحِ حَسَنَ اللَّوْنِ: ٨٣٣ / ٢.

إِنَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَقَاتِلُونَ قَوْمًا: ٤٤٨ / ٣.

... إِنَّمَا أَرْضُ الْخِرَاجِ لِلْمُسْلِمِينَ: ١٩٨ / ٣.

... إِنَّمَا الْبَسُّ هَذِينَ الثَّوْبِينَ: ٨٣٣ / ٢.

إِنَّمَا أَمْرُ النَّاسِ أَنْ يَأْتُوا هَذِهِ الْأَحْجَارَ: ١١١ / ١.

إِنَّمَا أَمْرُوا بِالْحَجِّ لَعَلَّهُ الْوَفَادَةُ إِلَى اللَّهِ: ١٠٨ / ١.

إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ: ١٤٤ / ٢.

إِنَّمَا أَنْتَ فِينَا رَجُلٌ وَاحِدٌ: ٥٥٩ / ٢.

إِنَّمَا جَعَلْتُ الْجَمَاعَةَ لئَلَّا يَكُونَ الْإِخْلَاصُ: ٩٣ / ١.

إِنَّمَا الْحَبْسُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِلْإِمَامِ: ٣٨٢ / ٢.

... إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ الْجَزِيَةَ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ:

٣٨٣ / ٣.

إِنَّمَا الْحِكْمَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ طَعَامًا: ٦٣٤ / ٢، ٦٥٢.

إِنَّمَا الْحِكْمَةُ أَنْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا: ٦٣٤ / ٢.

إِنَّمَا حُضُّ عَلَى الْمَشَاوِرِ: ٣٦ / ٢.

إِنَّمَا الْخَلِيفَةُ مِنْ سَارِ بَكْتَابِ اللَّهِ: ٢٩٣ / ١، ٥٤٢.

إِنَّمَا السَّعْرُ إِلَى

اللّٰه يرفعه: ٢ / ٦٦٤.

إنّما سنّ رسول اللّٰه «ص» الزكاه: ٣ / ٢٥.

إنّما الطاعه لله - عزّ و جلّ - و لرسوله: ١ / ٣٨٤.

... إنّما العشور على اليهود و النصارى: ٤ / ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٥.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٨

إنّما علينا أن نلقى إليكم الأصول: ١ / ٥٥٠؛ ٢ / ٧٣، ٨٧.

إنّما قال اللّٰه - تعالى - إنّما جزاء الذين: ٢ / ٥١٧.

إنّما للمرأ ما طابت به نفس إمامه: ٤ / ١٦٢.

... إنّما له الثمن فلا بأس: ٣ / ٤٥٣.

إنّما المؤمنون إخوه بنو أب: ٢ / ٧١٥.

إنّما مثلى فى الأنبياء كمثل رجل: ٢ / ٧٠٤.

إنّما الناس تبع المهاجرين: ١ / ٥٥٧، ٥٥٩.

... إنّما هو على القوى المطاع العالم: ٢ / ٢٢٨، ٢٥٦.

إنّما وضعت الزكاه اختيارا للأغنياء: ٣ / ٢٨.

إنّما يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر ٢ / ٢٥٧، ٣٠٢.

إنّما يؤمر بالمعروف و ينهى عن المنكر: ٢ / ٢٤٥، ٢٥٠.

إنّما يجمع الناس الرضا و السخط: ٢ / ٢٣٥.

إنّما يعنى: أولى بكم أى أحق بكم: ١ / ٦٣.

أنّه أتى برجل قد كفل بنفس: ٢ / ٤٩١.

أنّه أتى برجل كبير البطن: ٢ / ٤٠٦.

أنّه أتى بسارق فقطع يده: ٢/ ٤٥٣، ٤٦٢.

أنّه أحرق طعاما محتكرا بالنار: ٢/ ٣٣٠.

... أنه إذا كان ذلك: ٣/ ٢٠٠، ٢٣٥.

أنّه استقطع النبيّ «ص» الملح: ٤/ ٨١.

... أنه إن لم يكن للزوج وليّ طلقها الوالى:

١/ ١٣٥.

أنّه بايعنى القوم الذين بايعوا أبا بكر: ١/ ٥١٩، ٥٥٥.

أنّه بنى حظيره من قصب: ٢/ ٥٢٣.

أنّه بنى سجنا و سمّاه نافعا: ٢/ ٤٣٥.

أنّه جعل على أغنيائهم: ٣/ ٤٣١.

أنّه خمّس ما حواه عسكر أهل النهروان: ٣/ ٣١٥.

أنّه رأى بعثه العيون: ٢/ ٥٦٦.

أنّه رخص فى أخذ الجزية: ٣/ ٤٥٢.

أنّه رفع إلى أمير المؤمنين «ع» رجل: ٢/ ٣٢٥.

أنّه «ص» عامل أهل خيبر على النصف:

٣/ ٣٦٠.

أنّه «ع» قبض ما وجد فى

عسكر الجمل: ٣/ ٣١٥.

إنّه قد حقّ لى أن آخذ البرى ء: ٢/ ٢٣٩.

أنّه قسم فى النفل للفارس سهمين: ٣/ ١٦١.

أنّه قضى أن الخراج بالضمان: ٣/ ٤٩٢.

أنّه قضى أن يحجر على الغلام: ٢/ ٤٨٥.

... أنه قضى بذلك: ٢/ ٥٢٦.

أنّه قضى فى أربعة نفر شربوا الخمر: ٢/ ٥٠٢.

أنّه «ص» كان إذا بايع النساء: ١/ ٥١٥.

أنّه كان اذا سرق الرجل أوّلا: ٢/ ٤٦٢.

أنّه كان يحبس فى النفقه: ٢/ ٤٥٠، ٤٩٣.

أنّه كان يمشى فى الأسواق وحده: ٢/ ٨٠٧.

أنّه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودى: ١/ ٣٦٥.

إنّه لا قدست أمّه لا يأخذ: ١/ ١٩١، ٦١١.

أنّه لا يقطع الطرار، و هو الذى يقطع: ٢/ ٤٥٠، ٤٩٦.

إنّه لم يكن قبلى نبىّ إلّا قد أعطى: ٢/ ١١١.

أنّه لما نزلت الآيه سأل رسول الله «ص»:

٢/ ٧٨٦.

أنّه لما هزم أهل الجمل جمع كل ما أصابه:

٣/ ٣٠٤.

... انه ليس للإمام أن يعفو: ١/ ١٤٧؛ ٤/ ٢٣، ٩٠.

إنّه ليس على الإمام إلّا ما حمّل من أمر ربّه:

.١٥ / ٢

أنّه «ص» مرّ بالمحتكرين فأمر بحكرتهم: ٢٨ / ٢، ٦٦٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٢٩

... أنّه منع من غنيمه أموالهم: ٣٩٩ / ٣.

أنّه نهى عن الحكره: ٦١٣ / ٢.

أنّه نهى عن قتل النساء و الولدان: ٥٢٠ / ٢.

أنّه نهى عن قتل المرتدّه: ٥٢١ / ٢.

أنّه «ع» ورد رى و شهريار و فى المراجعه ورد قم:

.٢٣٨ / ٣

أنّه يضاعف عليه اليمين ... و الوالى: ١٤٩ / ١.

... أنّه يضرب ضربا وجيعا و تؤخذ: ٣٤١ / ٢.

... أنّه يقتل السيد و يستودع العبد: ٥٢٩ / ٢.

... أنّها تسترق: ٥٢٠ / ٢.

... إنّها لكبيره إلّا على الخاشعين يا أبا بنى نهد:

.١٩٣ / ٢

... أنّها نزلت فى الإمرة: ٣٩ / ١.

... إنّهم حجتى: ٤٧٩ / ١.

... إنّهم صبوا إلى تعطيل: ٣ / ٣

إِنَّهُمْ قَدْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ «ص» يَقُولُ عودا:

٣٠٦ / ١

... إِنِّي أَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا كَذَبَ رَسُولَ اللَّهِ: ٣٨٧ / ٢، ٧٤١.

إِنِّي أَنَا الَّذِي سَمَّانِي اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ: ٧٩٠ / ٢.

إِنِّي تَارَكُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: ٥٨ / ١.

إِنِّي تَارَكُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكُمْ: ٧٠ / ٢.

... إِنِّي رَأَيْتُ الْعَرَبَ رَمَتَكُمْ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ:

٤٨ / ٢

إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ وَاللَّهِ خَيْرًا: ٤٥ / ٢.

إِنِّي لَأَخْذُ عَلَى التَّهْمَةِ: ٣٨٢ / ٢، ٤٨٠.

إِنِّي لَأَخْذُ مِنْ أَحَدِكُمُ الدَّرْهَمَ: ٨٠ / ٣، ١٣٣ / ٤، ١٣٩.

إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْعَهْدِ: ٧٣٩ / ٢.

... إِنِّي لَا أَرْجُو أَنْ أَفَاقَكُمْ وَلَا يَطْلُبْنِي: ٦٦٣ / ٢.

... إِنِّي لَأَسْتَحْيُ أَنْ يَغْلِبَ جَهْلُهُ عِلْمِي: ٨٠٤ / ٢.

... إِنِّي لَسْتُ آخِذُ الْجَزِيَةَ: ٣٧٩ / ٣، ٣٨٥.

إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِالْيَهُودِيَّةِ وَلَا بِالنَّصْرَانِيَّةِ: ٨ / ٢.

إِنِّي مَنَنْتُ عَلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ: ٣٠١ / ٣.

إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَمْ أَجِدْ: ٦٧٠ / ٢.

... إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَجِدُ لِبْنِي إِسْمَاعِيلَ فِي هَذَا الْفِيءِ:

... اهرق الخمر و اكسر الدنان: ٣٣٥ / ٢.

أهل الإسلام هم أبناء الإسلام: ٦٧٣ / ٢.

أهل المدائن الحبساء فى سبيل الله: ٦٢٧ / ٢.

أوحى الله إلى شعيب النبى - عليه السلام -:

٢٣٠ / ٢.

أوصى الخليفة من بعدى بتقوى الله: ٧٩٩ / ٢.

... أولئك رفقاءى فى الجنة: ٤٦٢ / ١.

أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبه: ٣٩٨ / ٢.

أولها الصلاه ثم الزكاه ثم الصيام: ٥٩٩ / ١.

... أو ليضربن الله بقلوب بعضكم: ٦٠٣ / ١.

... أ و ما لنا من الأرض و ما أخرج الله منها:

٢٠٢، ١٢٨ / ٤، ٢٢١ / ٣.

... إى و الله لا أرزأ من أموالكم: ٨٣٠ / ٢.

... ايت فقيه البلد فاستفته: ٩٨ / ٢.

... ايتمروا بالمعروف و تناهوا: ٢٤١ / ٢.

... ايتنى خمسه ... هو لك: ٩٧ / ٣.

... ايتنى عشيه لأدفع إليك شيئاً: ٦٨١ / ٢.

... أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئه:

٥٤٤ / ٢.

الإيلاء هو أن يحلف الرجل: ١٢

... ائى شى ء بلغنى عنكم: ١٧٢ / ٢.

... ائياك أن تدفع فتكسر فتغرم: ٢٦٦ / ٢.

ائياك أن تطمع نفسك إلى من فوقك: ٨٢١ / ٢.

ائياك و مشاوره النساء: ٣٥٧ / ١؛ ٤١ / ٢.

دراسات فى ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٠

ائياكم إذا وقعت بينكم خصومه: ٤٣٠ / ١.

ائياكم أن يحاكم بعضكم بعضا: ٣٦١ / ١، ٤٣٠؛ ١٥٨ / ٢.

ائياكم و الإقراء. يكون أحدكم أميرا: ١٩٥ / ٢.

ائياكم و صحبه العاصين: ٦١٤ / ١.

ائياكم و الظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث:

٥٨٩، ٥٤٠ / ٢.

ائانا عنى؛ أن يؤدّى الأوّل إلى الإمام: ٤٣٢ / ١.

ائانا عنى خاصه؛ أمر جميع المؤمنين: ٦٦ / ١؛ ٧٧٠ / ٢.

... ائكما قتله؟ ... مسحتما سيفيكما؟: ١٧٢ / ٣.

... ائكم يأخذ أم المؤمنين فى سهمه؟: ٣٠٣ / ٣، ٣٠٧.

... ائكم يأخذ عائشه فى سهمه؟: ٢٩٩ / ٣.

ائما امرأه نكحت بغير إذن مولاها: ٥٤ / ١، ٥٥.

ائما امرأه نكحت بغير إذن ولئها: ١٣٤ / ١.

ائما ذمى اشترى من مسلم أرضا: ٨٩ / ٣، ٩١.

أَيُّمَا رَجُلٍ أَتَى خَرِبَهُ بَأْتِرُهُ: ٢٣٥ / ٤، ٢٤٢.

أَيُّمَا رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عَشْرِهِ: ٣٠٩ / ١؛ ١٢٥ / ٢.

أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَهُ الْحَدَّ أَوْ الْقَصَاصَ فَلَا دِيَةَ لَهُ:

٣٦٦ / ٢.

أَيُّمَا قَوْمٍ أَحْيَوْا شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ: ١٥٠ / ٤، ٢٢٢، ٢٤٩.

أَيُّمَا وَالٍ احْتَجَبَ عَنِ حَوَائِجِ النَّاسِ: ٨١٣ / ٢.

... أَيُّهَا الْأَعْرَابِيُّ، إِنَّمَا أَلْبَسَ هَذِينَ الثَّوْبَيْنِ:

٨٣٢ / ٢.

أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، إِنَّهُ مِنْ رَأْيِ عَدَوَانَا يَعْمَلُ بِهِ:

١ / ٦٠١؛ ٢ / ٢٢٩.

أَيُّهَا النَّاسُ، احْفَظُوا لَا تَحْتَكِرُوا: ٦٢٥ / ٢.

أَيُّهَا النَّاسُ، اسْمَعُوا قَوْلِي: ٧١٤ / ٢.

أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ: ١٩٠ / ٢، ٧١٣.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ آدَمَ لَمْ يَلِدْ عَبْدًا وَلَا أُمَّهُ: ٢٧ / ١؛ ٢ / ٦٦٩.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ: ٣٠٢ / ١، ٣٢٢.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - حَرَّمَ عَلَيْكُمْ:

٤١١ / ٢.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ «ص» قَالَ: مَنْ رَأَى:

١ / ١٢٣، ٦٠٥؛ ٢ /

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا: ١٦ / ٢، ٧٧٤.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى مَا بُويعَ:

٥١٨ / ١

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا يَجْمَعُ النَّاسُ: ٢ / ٢٣٦.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ: ١ / ٤١؛ ٢ / ٧١.

أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ: ٢ / ٧١٣.

أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ آتَى لَكُمْ: ٢ / ٢٤٩، ٣٨٩.

... أَيُّهَا النَّاسُ - عَنْ مَلَأُ وَ أذُن - إِنَّ هَذَا:

٥٠٥ / ١

أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يَوْشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولَ رَبِّي: ١ / ٥٨.

أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَسْتَوْحِشُوا فِي طَرِيقِ الْهَدْيِ:

٢ / ٢٤٠.

أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَشْكُوا عَلَيْنَا: ٢ / ٦٨٣.

... أَيُّهَا النَّاسُ وَاللَّهِ مَا لِي مِنْ فَيْئِكُمْ: ٣ / ١٤٤، ٣٥٥.

حَرْفُ الْبَاءِ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، هَذَا مَا صَالِحٌ: ٢ / ٧٥٠.

بِالْإِمَامِ تَمَامِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ: ١ / ١٨٩؛ ٢ / ٥٢.

... بَخْ بَخْ، تَيْكَ أَفْضَلُ: ٣ / ٢١٧.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣١

... بَخْصَالِ أَوْلَاهَا نَصٌّ مِنَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى:

٣٩٢ / ١

... البرّ و الشعير و الذرّة: ١٦ / ٣.

البرّ و الصدقه ينفيان: ٤٠ / ٣.

بسم الله الرحمن الرحيم. إنّ الله واسع كريم:

٨٠ / ٣

بسم الله الرحمن الرحيم. من عبد الله على «ع»:

٥٦٩ / ٢

بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد رسول الله «ص»: ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٣٨.

بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد عبد الله «ص»:

٧٠٦، ٧٠٧ / ٢

بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد النبي «ص»:

٧٥٢ / ٢

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا بيان من الله:

١١ / ٢

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من محمد «ص»: ٧٠٦، ٧٤٥، ٧٥١.

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أمر به عبد الله:

٣٠٧ / ٤

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما كتب محمد:

٧٥٣؛ ٣ / ٤٤٧.

بسم الله الرحمن الرحيم. هذه أمته من الله:

٧٥١، ٢٠ / ٢

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ... و اعلم أنّى سأشير:

٨٠٨ / ٢

بشّر المحبّتين بالجنّة: ٩٥ / ٢

... بضعه عشر سوطا ما

بين العشره إلى العشرين:

٣٥٣ / ٢

... بطون الأوديه و رءوس الجبال: ٣٩ / ٤، ٤٨، ٧٣.

بعث رسول الله بسيسه عينا: ٥٥٧ / ٢.

بعث رسول الله «ص» خالد بن الوليد: ٣٦٨ / ٣.

بعث رسول الله «ص» سريه و استعمل: ٧٨٢ / ٢.

بعث رسول الله «ص» عمرو بن حزم: ٩٦ / ٢.

بعث عليّ «ع» محمد بن أبي بكر أميرا على مصر:

٣٨٧ / ٣

بعثى رسول الله «ص» إلى اليمن: ١٤٤ / ٢، ٧١٠؛ ٣ / ٣٨١، ٤١٦.

... بعد ما قسم أو قبل؟: ٣٥٥ / ٣.

بكم فتح الله و بكم يختم و بكم ينزل: ٧٦ / ١.

... بل أدعو ... بل الله يخفض و يرفع: (يرفع و يخفض): ٦٥٨ / ٢، ٦٦٣.

... بل خلقت حواء من آدم: ٣٦٠ / ١.

... بل للناس كافه: ٤٠٢ / ٢.

بلى كانت فى أيدينا: ٣٣١ / ٣.

بلغنى أنك تقعد فى الجامع: ٩٥ / ٢.

بلغنى عنك أمر إن كنت فعلته: ٥٥٣ / ٢، ٦٧٤؛ ٣ / ٣٥٣.

... بما تقضى: ١٦٥ / ٢.

... بالمنّ و العفو كما سار: ٢٩٤ / ٣.

... بنى سجنًا من قصب فسماه نافعًا: ٢ / ٤٣٢.

... بالنصّ و الدلائل: ١ / ٣٩١.

بنى الإسلام على خمسة أشياء: ١ / ١٣، ١٨٨؛ ٤ / ١٠٩، ٢٨٦.

بالوصيه الظاهره و بالفضل: ١ / ٢٩٤.

البيعان بالخيار ما لم يفترقا: ٤ / ١٧٨.

... بيعوا و لا تحلفوا، فإنّ اليمين تنفق السلعه:

٢ / ٢٦٩.

حرف التاء تاركوا الترك: ٣ / ٣٨٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٢

تاركوا الحبشه: ٣ / ٣٨٩.

... تؤخذ ديته فتجعل في بيت مال المسلمين:

٤ / ٢٤.

... تؤخذ فتجعل في بيت مال المسلمين: ٤ / ٨٨.

... تؤدّون الأمانه إليهم و تقيمون: ٢ / ٨٠٩.

... تباع في سوقنا بسعر: ٢ / ٦٢٤.

تتبع العورات من أعظم السوءات: ٢ / ٥٤٣.

تتبع العيوب من أقبح العيوب: ٢ / ٥٤٣.

تجاوز عن الزلل و أقل العثرات: ٢ / ٤٠٠.

تجب الجمعه على سبعة نفر من

المسلمين: ٩٤ / ١.

... تجهّز حتى تخرج إلى مصر، فإنّ عيالي:

٦٦٧ / ٢.

ترد على أحدهم القضيّه: ٧٦ / ٢.

... تخلع ثيابه: ٤١٠ / ٢.

تصدّق بخمس مالك: ٩٨ / ٣.

تعرفون أنّها حرام ... فأمر بنا: ٥١٢ / ٢.

تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حدّ:

٣١١ / ٢.

تفترق أمتى على بضع و سبعين: ٦٩ / ٢.

تقطع رجل السارق بعد قطع اليد: ٤٦١ / ٢.

... تقطع رجله بعد يده: ٤٦١ / ٢.

تقطع اليد و الرجل ثم لا يقطع: ٤٦١ / ٢، ٥١٤.

... تقوم الجاربه و تدفع إليه: ٣٥٤ / ٣.

التقيه ترس المؤمن: ١٩٣ / ١، ٢٣٤.

... تقيم إلى يوم الجمعة: ٦٨٢ / ٢.

تكون شيعتنا في دوله القائم «ع» سنام: ٤٣٦ / ١.

تمام الحج لقاء الإمام: ١١١ / ١.

... تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون: ٨٠٨ / ٢.

... توقف رداء للمسلمين: ٢٢٢ / ٣.

تولّى الأراذل و الأحداث الدول: ١٢٠ / ٢.

حرف الناء ثلاثة تجب على السلطان خاصه: ٣٩٩ / ٢.

ثلاثة من كنّ فيه من الأئمه صلح: ١ / ٢٩٦؛ ٨١٤ / ٢.

ثلاثة يدخلهم الله الجنّه بغير حساب: ٢٠١ / ١.

ثلاثة يعدّون يوم القيامة: ٥٤٤ / ٢.

ثلاث خصال تجب للملوك: ٧٧٧ / ٢.

ثلاث موبقات نكث الصفقه و ترك السنّه:

١ / ٥٢٢، ٥٢٨.

ثمّ اختر للحكم بين الناس: ١ / ٤٣٥؛ ٢ / ١٥٢، ١٨١.

ثمّ أكثر تعاهد قضائه و افسح له: ١٩٦ / ٢.

ثمّ الله الله فى الطبقة السفلى: ٢ / ٦٩٧؛ ٣ / ٤٩٨.

ثمّ انظر فى أمور عمالك فاستعملهم: ١ / ٣٢٦.

ثمّ إنّ للوالى خاصّه و بطانه فيهم: ٢ / ٢١١.

ثمّ إنّ هذا الإسلام دين الله: ٢ / ٧٠٤.

ثمّ تفقّد أعمالهم و ابعث العيون: ٢ / ٥٣، ٥٥١.

... ثمّ سارع «ع» إلى داره فهدمها: ٢ / ٣٣٨.

ثمّ لا تدع أن يكون لك عليهم: ٢ / ٥٥٢.

ثمّ للوالى بعد أدبه و حبسه: ٢ / ٤٥٢.

حرف الجيم جاء رجل إلى أمير المؤمنين «ع» فأقرّ بالسرقة:

٢ / ٣٩٤.

جاء رجل إلى رسول الله «ص» فقال

إِنَّ أُمَّي:

٢ / ٤٣١، ٥٠١.

جاء رجل إلى النبي «ص» فقال يا رسول الله:

٢ / ٢٦٣.

جاءني كتابك تذكر أنّ بعض أهل القبلة:

٢ / ٤٣٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٣

جاز بالحسنه و تجاوز عن السيئه: ٢ / ٤٠١.

جرت السنّه أن لا تؤخذ: ٣ / ٤١٧.

... جزيه الأرض و الرقبه: ٣ / ٤٦٧.

الجزيه عطاء المجاهدين: ٣ / ٤٦٥.

... جعلته عليكم حاكما: ١ / ٤٥٣.

جمال السياسه العدل في الإمراه: ٢ / ٤٠٠، ٧٩٦.

الجنه تحت أقدام الأمهات: ١ / ٣٤٦.

الجنود بإذن الله حصون الرعيه: ١ / ٤٧٣.

جهاد المرأه حسن التبعل: ١ / ٣٤٦.

الجهاد واجب عليكم مع كلّ أمير: ١ / ١١٩، ٥٨٤.

جهل المشير هلاك المستشير: ٢ / ٤٠.

حرف الحاء ... حاكما: ١ / ٤٤٨، ٤٥٩.

حبس الإمام بعد الحدّ ظلم: ٢ / ٣٢٥.

حبس رسول الله «ص» ناسا من قومي في تهمة بدم:

٢ / ٣٨٢، ٤٧٨.

حبك الشيء يعمي ويصم: ١١٦ / ٢.

... حتى يكون للرعيه كالأب الرحيم: ١ / ٢٩٠، ٣٢٢.

حد الزاني أشد من حد القاذف: ٢ / ٤٠٩.

حد الزاني كأشد ما يكون من الحدود: ٢ / ٤٠٨.

حديثي حديث أبي و حديث أبي: ٧١ / ٢.

حسن التدبير و تجنب التبذير: ٢ / ١٢٠.

حسن السياسه قوام الرعيه: ٢ / ١٢٠.

حسن السياسه يستديم الرئاسه: ٢ / ١٢٠.

حسن العدل نظام البريه: ٢ / ١٢٠.

... الحصون: ١ / ٤٧٤.

... حصون الإسلام: ١ / ٤٧٢.

حقت الجنه بالمكاره: ١ / ٢٩٦.

حق الضيافه ثلاثه: ٣ / ٤٤٤.

حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله: ١ / ٤٣٣؛ ٢ / ٧٧٩.

حق على العاقل أن يضيف إلى رأيه: ٢ / ٣٦.

... حقه عليهم أن يسمعوا له: ٢ / ٧٧٥.

حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابه: ٢ / ٧٦١.

حق الولد على والده أن يعلمه: ٢ / ٧٦١.

الحكّام: القضاء: ١ / ٤٣٥، ٤٤٨.

الحكره فى الخصب أربعون يوما: ٢ / ٤٢٩.

الحكره فى ستة أشياء: فى الحنطه و الشعير و التمر:

٢ / ٤٣٩.

... حكم الله أنتظر فيكم:

الحكم حكمان: حكم الله و حكم الجاهليه:

... الحكم ما حكم به أعدلهما: ١ / ٤٤٥؛ ٢ / ١٦٧، ١٨١.

... حكمت بحكم الملك: ٣ / ٢٥٦.

حلال محمد حلال إلى يوم القيامة: ٢ / ٧٠٤.

الحمد لله الذى جعلنا من زرع إبراهيم: ١ / ٤٣٦.

الحمد لله الذى لم يخرجنى من الدنيا: ٢ / ٦٢.

... الحمد لله الذى هذا من ريشه: ٢ / ٨٣١.

حملة القرآن عرفاء أهل الجنّه: ٢ / ٥٧٥.

حرف الخاء ... خذ عن يونس بن عبد الرحمن: ٢ / ٩٤.

خذ من كلّ حاكم ديناراً: ٣ / ٤٢٤.

خذ من مال الناصب حيثما: ٤ / ١٣٩.

... خذها: ٣ / ٤٥٣.

... خذ هذه الغنم بالذى أصابك: ٣ / ١٤٥.

خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلاً: ٢ / ٤٢٩.

الخراج بالضمان: ٣ / ٤٨٩، ٤٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٤

... الخراج، و إن أخذ من رءوسهم الجزيه:

... خرج رسول الله «ص» فقعد: ٣٣٥ / ٢.

خرج علي «ع» إلى دار جرير فشعث منها:

٣٣٧ / ٢.

خطب رسول الله «ص» في حجة الوداع: ١٦٨ / ١.

... خلقه الله في الأرض يوم خلقت: ٦١ / ٣.

... الخمس (في جواب السؤال عن الكنتز):

٦٤ / ٣.

خمس الله للإمام و خمس: ١٠٨ / ٣.

... الخمس بعد المؤونه: ٦٩ / ٣.

... الخمس في ذلك: ٨٤ / ٣.

... الخمس في ذلك ... أمّا ما أكل فلا: ٦٩ / ٣.

الخمس لله و الرسول و هو لنا: ١١٣ / ٣.

الخمس من خمسه أشياء: ١ / ١٠٥؛ ٣ / ٥٢، ١٠٧، ١٥٦.

... الخمس ... يؤخذ منها: ٥٩ / ٣.

خمس علامات قبل قيام القائم «ع»: ١ / ٢٤٤.

... خمسه أو سته و أرفق: ٢ / ٣٥٩.

خمسه لا يؤمنون الناس على كل حال: ١ / ٣٦٥.

خور السلطان أشدّ على الرعيه: ٢ / ١٢٠.

خيار أئمتكم الذين تحبونهم و يحبونكم: ١ / ٥٨٢.

خيار خصال النساء شرار خصال الرجال:

السياسات العدل: ١٢٠ / ٢.

الخير كله في السيف و تحت ظلّ السيف: ١٢٠ / ١، ١٦٣؛ ٧١٠ / ٢.

خيركم من تعلّم القرآن و علّمه: ٢٩٣ / ٢.

خير الملوّك من أّماّت الجور: ١٩٩ / ١.

خير من شاورت ذوو النهى و العلم: ٤٠ / ٢.

خير من مشى على الأرض المعلّمون: ٢٩٣ / ٢.

حرف الدال دار عن المؤمنين ما استطعت: ٣٩٣ / ٢.

داووا مرضاكم بالصدقه: ٤٠ / ٣.

دخل رجلان على أمير المؤمنين «ع» فألقى:

٨٠٣ / ٢

دخل رجل على عليّ بن الحسين «ع» فقال:

٥٦٩ / ٢

دخلت على أبي العباس بالحيره فقال: ٩٦ / ١؛ ٦٠٤ / ٢.

دخلت على مروان بن الحكم: ٢٩٣ / ٣.

دع له يديه يتق بهما: ٤١٠ / ٢.

دع ما يريبك إلى ما لا يريبك: ٢٧٨ / ٢.

دعا رسول الله «ص» فاطمه: ٣٢٩ / ٣.

... الدعاء إلى طاعه الله من طاعه العباد:

٢٥٠ / ٣

... دعها عدّه للمسلمين: ١٨٤ / ٣، ٢٣٨.

... دعهم يكونوا مادّه للمسلمين: ١٩٠ / ٣.

دعوني و التمسوا غيرى ... و اعلموا: ٥٠٣ / ١.

دوله الأوغاد مبنيه على الجور و الفساد: ١٢١ / ٢.

دوله العادل من الواجبات: ١٩٩ / ١؛ ١٢٠ / ٢.

دوله الفجّار مذله الأبرار: ١٢١ / ٢.

دوله اللّثام مذله الكرام: ١٢١ / ٢.

دول اللّثام من نوائب الأيام: ١٢١ / ٢.

... دون الحدّ ... لا و لكن دون أربعين:

٣٥٣ / ٢.

ديه ولد الزنا ديه الذمى: ٣٦٦ / ١.

الدين النصيحة ... لله و: ٥٩٤ / ١؛ ٧٧٨ / ٢.

الدين و السلطان أخوان توأمان: ١٩٤ / ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٥

حرف الذال ... ذاك إلى الإمام: ٦٠٤ / ٢.

... ذلك إلى الإمام، يأخذ من كل إنسان:

١٣٠ / ١؛ ٤٢٨ / ٣.

... ذلك إلى الإمام يفعل ما شاء: ١٤٣ / ١.

ذلك بأنّ مجارى الأمور: ١٠٨ / ٢.

... ذلك للإمام و المسلمين حلال: ١٣٠ / ١؛ ٤٥٢ / ٣.

... الذره و العدس و السلت: ١٧ / ٣.

... ذروه الأمر و سنامه

و مفتاحه: ١٨٩ / ١، ٧٧٦ / ٢.

ذكرت الحروريه عند عليّ «ع» فقال: ١٢٨ / ١.

ذكر رسول الله «ص» النساء: ٣٥٩ / ١.

الذمي إذا اشترى من مسلم أرضا: ٨٩ / ٣.

حرف الراء رأيت رسول الله «ص» يرمى جمرة يوم النحر على جمل: ٢٧٤ / ٢.

رأيت ليله أسرى بي رجالا تقرض شفاههم:

٣٠٠ / ٢.

الراضى بفعل قوم كالداخل فيه معهم: ٢٣٥ / ٢.

ربّ ذنب مقدار العقوبه عليه: ٣٢٥ / ٢، ٤٠١.

... ربّ العيال أحقّ بحمله: ٨٣٠ / ٢.

رجل من أهل قم يدعو الناس إلى الحقّ: ٢٣٩ / ١.

رحم الله خلفائي، فليل يا رسول الله «ص»:

٤٦٢ / ١.

رحم الله عبدا أحيا أمرنا: ٨٩ / ٢. دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٤٣٥

ردّوا عليهم نساءهم: ٣٥٥ / ٣.

رغبوا عن اختيار الله و اختيار رسول الله «ص»:

٣٩٤ / ١.

رفع القلم عن ثلاثه ... الصبيّ حتى يحتلم:

٢٧٠ / ١.

الركاز: الذهب الذي ينبت في الأرض: ٦١ / ٣.

... الرمي: ٧٥٨ / ٢.

الرمي سهم من سهام الإسلام: ٧٥٨ / ٢.

الرهن لمن رهنه له: ٤٥ / ٣.

... روحوا: ٥٦٣ / ٢.

روى أنه إن فاء و هو أن يراجع: ٥٢٣ / ٢.

روينا عن علي «ع» أنه لما هزم أهل الجمل جمع:

٣١٦ / ٣.

حرف الزاء الزانى أشدّ ضربا من شارب الخمر: ٤٠٩ / ٢.

الزكاه في كلّ ما كيل: ٢٣ / ٣.

زوال الدول باصطناع السفلى: ١٢١ / ٢.

حرف السين السائبه ليس لأحد عليها سبيل: ٨٧ / ٤.

... سار و الله فيهم بسيره رسول الله «ص»:

٢٨٩ / ٣.

ساعه إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنه:

٢٩٧ / ١؛ ١٥٢ / ٢.

ساعه إمام عادل أفضل من عباده سبعين سنه:

٢٩٧ / ١، ١٥٢ / ٢.

ساعه إمام عدل أفضل من عباده: ١٤٠ / ١، ١٦٧، ١٩٧، ٥٠٢؛ ١٨٨ / ٢.

الساعى قاتل ثلاثه: قاتل نفسه: ٢٣٦ / ٢.

سألت خالى هند بن أبى هاله: ٧٨٨ / ٢.

سألته عن الفطره لمن هي؟ قال: للإمام:

.١٠١ / ١

سبحان الله في

مثل هذا الوقت يضرب: ٢ / ٤٠٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٦

سبحان الله ما ينبغي هذا: ٢ / ٤٠٥.

سبعه يظلمهم الله في ظله: ١ / ٢٠١.

ستكون أمراء فتعرفون و تنكرون: ١ / ٥٨٢.

سبع أكل حطوم خير من وال ظلوم غشوم:

١ / ٢٩٦.

سدير عصيده بكل لون: ١ / ٢٣٠.

... سر إلى موضع مقتل أبيك فأوطئهم: ٢ / ٥٦٤.

... سر، فإن الإمام لا يقف: ١ / ٨١، ١٠٩، ١٩٦؛ ٢ / ٦٠١؛ ٤ / ٢٥.

سع الناس بوجهك و مجلسك و حكمك: ٢ / ٨٠٠.

... السلاح: ٢ / ٧٥٨.

سلبوني سلطان ابن أمي: ١ / ٨٠.

السلطان ظل الله: ١ / ٢٠٤.

السلطان وزعه الله: ١ / ١٩٨.

سلوني قبل أن تفقدوني: ٣ / ٣٨٠.

... سمعت أبي يقول أتى عليّ «ع» في زمانه برجل: ٢ / ٤٦٠، ٥١٣.

... سمعت أنين عمي العباس في وثاقه:

٢ / ٥٠٩.

سمعت رسول الله «ص» يقول: ١ / ١٩١، ٦١١؛ ٢ / ١١١، ٦٨٤.

السنة ما سن رسول الله «ص» و البدعه: ١ / ٥٢٨.

سنوا بهم سنه أهل الكتاب: ٣ / ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٨٢.

سوء الظن يفسد الأمور: ٢ / ٥٤٣.

... سيروا على بركة الله فإن الله: ٢ / ٤٥

... سيف و ترس: ٢ / ٧٥٨.

سيكون بعدى أمراء: ١ / ٦١٤.

سيكون عليكم أئمه يملكون أرزاقكم: ١ / ٦٠٤؛ ٢ / ٢٥٤.

حرف الشين شاور فى حديثك الذين يخافون: ٢ / ٣٩.

شرّ الأمراء من ظلم رعيتيه: ٢ / ١٢١.

شرّ الأمراء من كان الهوى عليه أميراً: ٢ / ١٢١.

شرّ الملوكة من خالف العدل: ٢ / ١٢١.

شرّ الناس من لا يعفو عن الزلّة: ٢ / ٤٠٠، ٤٤٨، ٥٤٣.

شرّ الناس من لا يقبل العذر: ٢ / ٤٠٠.

شرّ الناس من يظلم الناس: ٢ / ١٢١.

شرّ الوزراء من كان للأشرار وزيراً: ٢ / ١٢١.

شرّ الولاه من يخافه البرىء: ٢ / ١٢١.

الشركة فى الملك تؤدى إلى الاضطراب: ١ / ٤١٠، ٤١٤؛ ٢ / ٣٨.

... شيئاً من قضائنا: ١ / ٤٣٠.

حرف الصاد

صالح رسول الله «ص» أهل نجران: ٣ / ٣٨١، ٤٣٠، ٤٨٤.

صالح رسول الله «ص» عبده الأوثان على الجزية:

٣ / ٣٨٦.

صالحه على أن يسلم إليه ولايه أمر المسلمين:

١ / ٥٠٦.

... صدق سليم - رحمه الله عليه - هذا حديث نعرفه: ١ / ١٨١.

... الصدقه ... فليؤد إليه حقه: ٤ / ٢٣٤.

صعد رسول الله «ص» المنبر يوم فتح مكة فقال:

٢ / ٧١٤.

صعد النبي «ص» المنبر فقال: من ترك: ٢ / ٦٩٦.

الصلاه جماعه و لو على رأس زج: ١ / ٩٣.

صلاح ذات البين أفضل: ٢ / ١٤١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٧

صنفان من أمتي إذا صلحا: ١ / ٢٠٠.

الصوم في الشتاء الغنيمه البارده: ٣ / ٤٥.

الصوم يوم تصومون و الفطر يوم تفطرون: ٢ / ٦٠٥.

حرف الضاد ضرب رسول الله «ص» على نصارى بمكة ديناراً:

٣ / ٤٣٠.

حرف الطاء طوبى لمن كانت أمه عفيفه: ١ / ٣٦٦.

حرف الظاء ظفر الكرام عفو و إحسان: ٢ / ٤٠١، ٧٩٦.

ظلم المستشير ظلم و خيانه: ٤٣ / ٢.

ظهر المؤمن حمى الله إلاً من حدّ: ٣٩٣ / ٢.

حرف العين عادى الأرض لله و لرسوله: ٣٩ / ٤، ١٥٤، ١٥٥، ٢٢٠، ٢٢٢.

عادى الأرض لله و للرسول: ١٠١ / ٤، ١٩٢.

العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس: ١١٨ / ٢.

العالم حديقه سياحها الشريعة: ٧٧٨ / ٢.

العامل بالظلم و المعين له و الراضى به: ١٤ / ١، ٦١٤.

العامل على الصدقه بالحق كالغازى: ٢٦٢ / ٤.

العامل على غير بصيره كالسائر على: ٣٢٤ / ١، ١١٧ / ٢.

العباد عباد الله و البلاد بلاد الله: ١٥٣ / ٤.

العجماء جبار و المعدن جبار: ٦٠ / ٣.

العدل أحلى من الشهيد: ١٨٧ / ٢.

عدل الإمام أن يدفع ما عنده إلى الإمام الذى:

١٦٣ / ٢.

العدل نظام الإمرة: ١١٩ / ٢.

... عدّبه حتى تستأصل ما عنده: ٣٨٦ / ٢.

العرافه حقّ و العرفاء فى النار: ٥٧٧ / ٢.

العسل فى كل عشره أزقاق زقّ: ١٨ / ٣.

عشر خصال من

صفات الإمام: ١/ ٣٨٤، ٣٩١.

... العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا:

١/ ١٣١؛ ٣/ ١٩٥، ٤٩٤؛ ٤/ ٢٥٢.

... عطاء المجاهدين: ٣/ ٤٦٤.

عظم العلماء و اعرف فضلهم: ١/ ٤٨٧.

العفو زكاه القدره: ٢/ ٣٩٩.

العفو عند القدره من سنن المرسلين: ٢/ ٣٩٩.

العقل دليل المؤمن: ٢/ ٦٥.

... على الإمام أن يجيز شهادتها: ١/ ١٤٠.

على الإمام أن يخرج المحبسين: ٢/ ٤٧٣.

... على الإمام أن يعرض على قرابته: ١/ ١٤٧؛ ٤/ ٢٣، ٩٠.

على الإمام أن يعلم أهل ولايته: ٢/ ١٦.

... على أن لا تهدم لهم بيعة: ٣/ ٤٨٤.

على العشار كل يوم و ليله لعنه الله: ٤/ ٢٥٩.

على المرء المسلم السمع و الطاعة: ١/ ٦٧، ٢٩٩، ٥٩١؛ ٢/ ٧٨٠.

على المشير الاجتهاد فى رأى: ٢/ ٤٣.

على الوالى خمس خصال: جمع الفىء: ٢/ ١٨، ١٢٥.

عله جعل الإمام المنع عن الفساد: ١/ ٥٩٩.

علماء أمتى كأنبيا بنى إسرائيل: ١/ ٤٦٨.

العلماء حكّام على الناس: ١/ ١٩٩، ٣٠٩، ٤٨٣.

العلم حاكم و المال محكوم عليه: ١ / ٣١٠، ٤٨٣.

علموا أبناءكم السباحه و الرمي: ٢ / ٧٦٠.

... عليك بالأسدي: ٢ / ٩٣.

عليك السمع و الطاعه في عسرك: ٢ / ٧٧٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٨

... عليكم: ١ / ٤٠٥.

عليكم بتقوى الله وحده لا شريك له: ١ / ٢٠٥.

علينا إلقاء الأصول و عليكم التفريع: ١ / ٥٥٠؛ ٢ / ٧٣.

... عليه الخمس: ٣ / ٦٦.

... عليه الديه ... الإمام، هذا لله: ١ / ١٤٨.

... عليها الحدّ فيما قذفت به: ١ / ١٤٢.

... عليها الخمس جميعا: ٣ / ٥٩.

... عليهم الجزيه في أموالهم: ٣ / ٤٥١.

على قدر ما يراه الوالي من ذنب الرجل: ٢ / ٣٥٨.

على كلّ امرئ غنم أو اكتسب الخمس: ٣ / ٦٩، ٨٤، ١١٤.

على كلّ حالّم أو حالّمه ديناراً: ٣ / ٤١٨.

... عليّ بعاصم بن زياد: ٢ / ٨٢٣.

عليّ

«ع» و الأئمة من ولده معصومون: ١ / ٣٨١.

... العمرى ثقنتى فما أدى إليك عنى: ٢ / ٩٢.

... العمرى و ابنه ثقتان: ٢ / ٩٢.

... عندك قميص سنبلانى: ٢ / ٨٣١.

عند كمال القدره تظهر فضيله العفو: ٢ / ٤٠١.

عونك للضعيف من أفضل الصدقه: ٣ / ٩٨.

حرف الغين الغبره على من أثارها، هلك المحاضير: ١ / ٢٣٣.

... غلبتم عليه من منازل العلماء: ١ / ٣١٤.

الغنيمه يقسم على خمسه أخماس: ٣ / ١٥٧.

... غيب وجهك عنى: ٢ / ٧٩٤.

حرف الفاء ... الفائده مما يفيد إليك: ٣ / ٨٥.

فأبد لهم العزّ مكان الذلّ: ١ / ٤٣٥.

... فاحذروهم على أديانكم: ١ / ٤٧٥.

... فاحذروهم على دينكم: ١ / ٤٧٧.

... فاحلف لهم فهو أحلّ: ٤ / ٢٤٣.

فأخبرهم أنّ الله قد فرض عليهم: ٢ / ١٠؛ ٤ / ٢٨٤.

فأخذ الناس بأربع و تركوا: ١ / ١٩٠.

... فأخذها رجل من المسلمين: ٤ / ٢٢١.

فاخفض لهم جناحك و ألن لهم جانبك: ٢ / ٨٠٠.

فادعهم إلى الجزية فإن أجابوك: ٤ / ٢٤٥.

... فإذا حكم بحكمنا: ٦٠٩ / ٢.

فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه: ٥٩٨ / ٢، ٦٠٠.

... فاذهب فالتمس رجلا أزديا: ٩٣ / ٤.

فاربع يا أبا العباس رحمك الله: ٥٤ / ٢.

فارجعوا إلى رواه أحاديثنا: ١٧١ / ٢.

... فأرسل فأت به: ٦٩٠ / ٢.

... فاستخففتهم بحق الأئمة: ٣١٤ / ١، ٣١٦.

فاستعن بالله على ما أممك: ٨٠٠ / ٢.

... فاصبر، إن وعد الله حق: ٨٠٤ / ٢.

فأعطى الفارس سهمين: ١٦١ / ٣.

فأعطانا منها: ١٦٤ / ٣.

فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله: ١٩٧ / ١، ٢٩٣؛ ١٥ / ٢، ١٨٨.

فأقبلتم إلى إقبال العوذ المطافيل: ٥١٨ / ١.

... فالله الحاكم: ٣١٦ / ١.

... فأمر «ع» أخا المقتول أن يضرب عنق القاتل:

٥٢٤ / ٢.

... فأمر أخاه أن يضرب عنق القاتل: ٤٥١ / ٢.

... فأمر رسول الله «ص» بالخربة فحفرت:

٣٨٦ / ٢.

... فأمر رسول الله «ص» الناس: ٦٠٢ / ٢.

فَأْمَرْنَا نَبِيَّنَا رَسُولَ رَبِّنَا «ص»: ٣ / ٣٨٣.

... فَأْمَرَهُمْ أَنْ

ينفروا إلى رسول الله: ١٠٠ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٣٩

... فأمرهم رسول الله «ص» أن يفطروا و أن يخرجوا: ٦٠٢ / ٢.

... فأما حقّ الضعفاء: ٣١٤ / ١.

فأما حقّ سائسك بالسلطان: ٧٧٧ / ٢.

فأما حقكم علىّ فالنصيحه لكم: ٣٥٦ / ٣.

فأما السيوف الثلاثة المشهوره: ٣٧٦ / ٣.

فأما الغنائم و الفوائد فهي واجبه عليهم: ٤٧ / ٣، ٤٨.

فأما من تأنس به و تستريح إليه: ١٢٤ / ٢.

فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه: ٣٣١ / ١؛ ٩١ / ٢.

فأما وجه الإماره فقوله: ١٠٢ / ١.

فامنع من الاحتكار فإنّ رسول الله «ص»:

٤٦٦ / ٢.

فأنصفوا الناس من أنفسكم: ٥٠١ / ٣.

فأنكروا بقلوبكم و الفظوا بألستكم: ١٥٢ / ١، ٤٠٠؛ ٢١٧ / ٢، ٢٣٥، ٣٠٦.

... فإنّ أبي قوتل: ٣٠٣ / ١.

فإنّ تزوجت و هي بكر فزعمت: ١٣٤ / ١.

فإنّ حزبك أمر تحتاج فيه: ٢٩٢ / ٤.

فإنّ صحّ عندك أنّ أحدا: ٤٩٩ / ٢.

... فإنّ عجز المكاتب فلا عاقله له: ١٤٩ / ١.

فإن قال: فلم جعل أولى الأمر: ١ / ١٧١؛ ٢ / ١٧.

فإن قال: فلم لا يجوز أن يكون الأرض: ١ / ٤١١.

فإن قيل فلم جعلت الخطبه؟: ١ / ٩٤.

فإن كان في المصر طعام أو متاع: ٢ / ٦٥٢.

... فإن كان يقدر على أن يعتق: ١ / ١٣٥.

فإن كانوا أخافوا السبيل فقط: ٢ / ٣٢٩، ٤٢٧، ٥٣٢.

... فإن لم يسلم أحد من قرابته فإن ميراثه للإمام:

١ / ١٣٦.

... فأنتم المسلمون تلك المنزل: ١ / ٣١٤.

فإن الأرض لله و لمن عمّرها: ٤ / ٢٤٥.

فإن أولى الناس بأمر هذه الأمة: ١ / ٣٠٦، ٣٢٢.

فإن الحكومه إنما هي للإمام العالم بالقضاء:

١ / ٤٣٩؛ ٢ / ١٥٩.

فإننا صنائع ربنا و الناس بعد صنائع لنا: ١ / ٧٦.

فإنكم خزّان الرعيه و وكلاء الأمة: ١ / ٤٩٥، ٥٧٥.

فإنما تحاكم إلى الطاغوت: ١ / ٤٤٤.

... فإنهم حجتي عليكم: ١ / ٤٨٠.

... فإنني قد جعلته عليكم

حاكما: ١/ ٤٤٤، ٤٤٧؛ ٢/ ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٢.

... فَأَيُّ قَدِ جَعَلْتَهُ عَلَيْكُمْ قَاضِيًا: ١/ ٤٣٠، ٤٤٢؛ ٢/ ٢٠٢.

فَأَيُّنَ أَنْتَ مِنْ ذَلِكَ: ٣/ ١٤٤.

فَبَدَأَ اللَّهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ:

٢/ ٢٣٢.

... فَبَنَاهُ عَلَيَّ بِالْجِصِّ وَالْأَجْرِ: ٢/ ٤٣٦.

... فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ إِلَى الْقَضَاءِ:

١/ ٤٣٩.

فَتَقَرَّبُوا إِلَى أَيْمَةِ الضَّلَالِ: ١/ ٤٣٥.

فَجَعَلَ عَلَيْهِمْ قِيَمًا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْفَسَادِ: ٢/ ٥٢.

فَجَرَّتِ السَّنَةُ فِي الْحَدِّ أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ: ١/ ١٤٣.

... فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً: ٢/ ٤٩٤.

فَالْجُنُودَ - بِإِذْنِ اللَّهِ - حِصُونَ الرِّعِيَّةِ: ٢/ ٧٦٤، ٧٦٧.

... فَحَبَسَ أَحَدَ الْغَفَارِيِّينَ وَقَالَ: ٢/ ٤٧٩.

... فَحَبَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ «ص» حَتَّى بَاعَ: ٢/ ٥١٠.

فَحَقَّقُوا أَيْمَتَكَ ثَلَاثَةَ أَوْجِبَهَا: ١/ ٨١.

... فَخَرَجَتْ فِي آثَارِهِمْ أَنْظَرُ: ٢/ ٥٥٩.

فَخَمَسَ رَسُولُ اللَّهِ «ص» الْغَنِيمَةَ: ٣/ ١٠٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤٤٠

فدعائم الإسلام و هي خمس: ١/ ١٩١.

فدنوت فأكلت و قلت الصوم معك: ٦٠٤ / ٢.

فرض الله الإيمان تطهيرا من الشرك: ١٨٤ / ١؛ ٥٤٨ / ٢.

فرض الله - عزّ و جلّ - الزكاه مع الصلاه: ١٣ / ٣؛ ٢٨٨ / ٤.

فرض رسول الله «ص» فى أموال المسلمين:

٢٧٣ / ٤.

فصاروا ملوكا و حكاما و أئمه أعلاما: ٤٤٨ / ١.

... فصام و أمر الناس بصيامه: ٦٠٢ / ٢.

... فضربه ثمانين ثم حبسه: ٤٩٣ / ٢.

فضل العالم على الناس كفضلى: ٤٨٧ / ١.

فضل كافل يتيم آل محمد المنقطع عن مواليه:

٤٨٨ / ١.

فضلت بأربع ... و أحلت لأمتى الغنائم: ٢ / ٤.

الفطر يوم يفطر الناس و الأضحى: ٦٠٥ / ٢.

فعند ذلك يكون السلطان: ٣٧٠ / ١.

فالعنائم و الفوائد يرحمك الله فهى: ٨٣ / ٣.

... ففرّقهم أمير المؤمنين و سأل: ٤٧٩ / ٢.

... فقال أمير المؤمنين «ع»: تصدّق بخمس مالك: ٩٦ / ٣.

فقال له رسول الله «ص» خلّ عنه و لك: ٢٩ / ٢.

فقبحا لكم و ترحا حين صرتم: ٢٥٠ / ١.

الرؤساء أهون من رئاسه السفلى: ١٢٢ / ١.

فقدّموا أمر الله و طاعته و طاعه من أوجب الله:

٧٧٨ / ٢.

فقدّموا على عاملى بها و خزّان: ٧٩٦ / ٢.

الفقراء هم الذين لا يسألون: ٣٥ / ٣.

فقسّم رسول الله «ص» ما أفاء الله عليه: ٣٢٢ / ٣.

... فقسّمها رسول الله «ص» بين المهاجرين:

٣٢٢ / ٣.

... فقسّمها رسول الله «ص» على المهاجرين الأولين: ٣٢١ / ٣.

... فقسّمها النبى «ص» بين المهاجرين:

٣٢٢ / ٣.

... ففضى بأن يقتل القاتل: ٥٢٥ / ٢.

... ففضى بقتل القاتل و قلع عين: ٥٢٥ / ٢.

الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا: ٤٧٥ / ١.

فقيه واحد أشدّ على إبليس: ٤٨٧ / ١.

فقيه واحد ينقذ يتيما من أيتامنا: ٤٨٨ / ١.

... فكان ينفق منها على أهله: ٣٣٨ / ٣.

فكل أسير أخذ فى تلك الحال: ١٣٠ / ١.

فلا بأس أن تلتمس بسلعتك: ٦٥٤ / ٢.

فلا تكلمونى بما تكلم به: ٣٥ / ٢.

فلا تقدموهما لتهلكوا ولا تعلموهما: ١ / ٦٠.

فلا يثقلن عليك شىء خفت به عنهم: ٢٩٢ / ٤.

... فلعمري ما الإمام إلّا الحاكم بالكتاب:

١ / ٢٩٣، ٥٤٢.

... فلکم فی أسوه: ١ / ٢١١.

... فلم أحللنا إذا لشيعتنا: ٣ / ٧٦؛ ٤ / ١٣٥.

فلما انتهى رسول الله «ص» إلى تبوك: ٣ / ٣٨٠.

فلما قدم رسول الله «ص»: ٣ / ٥٠.

فلما مضى «ص» تنازع المسلمون الأمر: ١ / ٥٠.

فلما نهضت بالأمر نكثت طائفه: ١ / ٦٥، ٣٣٠، ٤٩٨؛ ٢ / ٣٢.

فلما هزمهم الله أمرت أن لا يتبع مدبر: ٣ / ٢٩٠.

فلو رخص الله في الكبر لأحد: ٢ / ٨١٩.

... فليؤد إليه حقه: ٤ / ٢٣٩.

... فليؤد إليه حقه: ٤ / ٢٣٩، ٢٥٢.

فليرضوا به حكما ... فأني قد جعلته:

١ / ٤٤١، ٤٤٥.

فليس ينبغي لك أن تنقض: ١ / ٢٩٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤١

... فليفعل ... فليرابط و لا يقاتل: ١ / ١٢٤، ٢٤١.

فما سقت أو استقت فهو لنا: ٤ /

... فما كان يعطيكما رسول الله «ص»: ٢ / ٦٨٣.

فمن أحيا أرضا من المسلمين: ٤ / ٢٢١.

فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ: ١ / ٤٦٩.

فمن قارف حكره بعد نهيك إياه: ٢ / ٦٢٢.

... فمن كان عنده منهنّ شيء: ٣ / ١٥٢.

... فمن وصلهم بشيء مما يدعون له: ٣ / ٣٤١.

فمنهم المنكر للمنكر بقلبه ولسانه: ٢ / ٢١٧، ٢٢٩.

فالموت في حياتكم مقهورين: ١ / ٢٢٦.

ف نظرت فإذا ليس لي معين: ١ / ٦١٠.

فهل رأيت أحدا زعم أنّ الله: ١ / ٢٩٥.

فهمت ما ذكرتما فاصمدا: ٢ / ٩١.

فهو في الذروه من قریش: ١ / ٣٧٥.

فهو معصوم مؤيد: ١ / ٣٩٤.

... فهي له: ٤ / ١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٥٣.

... فهي لهم: ٤ / ٢٠٦.

فو الله لقد قرب هذا الأمر ثلاث: ١ / ٢٤٢.

فو الله لكأني أنظر إليه بين الركن والمقام: ١ / ٥٢١.

فو الله لو لم يصيبوا من المسلمين: ٢ / ٢٣٦، ٥٠٨؛ ٣ / ٢٩٥.

فو الله ما زلت مدفوعا عن حقّي: ١ / ٥١.

فو الله يا معشر المهاجرين لنحن أحقّ: ١ / ٣٠٧، ٣٢٣.

فوجه الحلال من الولاية ولايه واليه الوالى: ١ / ١٩٨، ٢٩٤.

... فولّ من جنودك أنصحهم فى نفسك لله:

١ / ٣٢٥.

الفى ء ما كان من أموال لم يكن فيها هراقه دم:

٣ / ٣٥٢.

الفى ء و الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها:

٣ / ٣٥١.

... الفى ء و الأنفال و الخمس و كل ما دخل منه فى ء: ٣ / ٣٤١، ٣٥٧.

... فيبعث عليهم من يمنعهم: ٢ / ٢٦٤.

... فيخلى سبيله حتى يستفيد مالا: ٢ / ٤٨٨.

فيظهر عند ذلك صاحب الأمر: ١ / ٥٢١.

... فيعلمونها الناس من بعدى: ١ / ٤٦٦.

فيكون بعد ذلك أرزاق: ٣ / ٣٦٠.

فى الإبل صدقتها و فى الغنم صدقتها: ٣ / ١٨.

فى تسعه أشياء: الذهب و الفضة: ٣ / ١٤.

... فى حق غير مسلم فهى له: ٤ / ١٨٦.

فى الخيل السائمه فى كل فرس دينار: ٤ / ٢٨٩.

فى رجل عدا

على رجل و جعل ينادى: ٥٢٥ / ٢.

فى الركاز الخمس: ٦٠ / ٣.

... فى غير حق مسلم: ٢٣٦ / ٤.

فى كتاب على «ع» أنّ نبيا من الأنبياء: ١٤٣ / ٢.

... فى كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير:

٨٤؛ ٦٧ / ٣.

فى المرتدّ يستتاب، فإن تاب و إلّا: ٥١٩ / ٢.

فيما أوصى به رسول الله «ص» علينا «ع»: ٣٤ / ٢.

فيما سقت السماء و البعل و السيل العشر: ١٥ / ٣.

فيما يخرج من المعادن و البحر: ٩٥ / ٣.

حرف القاف ... قاضيا: ٤٤٨ / ١.

قال ابن عباس: فنوديت: ٣٦٠ / ١.

قال الله - عزّ و جلّ - قد نابذنى من أذلّ: ٤٤٨ / ٢.

قال أمير المؤمنين «ع»: أعط المال همشاريجه:

٢١ / ٤.

قال أمير المؤمنين «ع» أمرنا رسول الله: ٢٣٨ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٢

قال أمير المؤمنين «ع»: إنّ الله: ٦٠١ / ١.

قال أمير المؤمنين «ع»: إنّ الله لا يعدّب العامه:

٢٥٣، ٢٣٤ / ٢.

قال أمير المؤمنين «ع»: الحمد لله: ١/ ١٦٨.

قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب «ع»: هلك الناس: ٣/ ٧٧؛ ٤/ ١٢٢.

قال أمير المؤمنين «ع»: في رجل أمر عبده:

٢/ ٥٢٩.

قال أمير المؤمنين «ع»: في خلاف النساء البركة:

١/ ٣٥٩.

قال أمير المؤمنين «ع»: كلّ امرئ تدبّره: ١/ ٣٥٩.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا تختانوا: ٢/ ٧٧٥.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا يخرج المسلم: ١/ ١١٧؛ ٣/ ٣٥٨.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا يشفعنّ أحد في حدّ:

٢/ ٣٩٢.

قال أمير المؤمنين «ع»: لا يصلين: ١/ ٣٦٥.

قال أمير المؤمنين «ع»: لشريح: يا شريح: ١/ ١٣٨؛ ٢/ ١٤٢.

قال أمير المؤمنين «ع»: لعمر بن الخطاب: ٢/ ١٩٢.

قال أمير المؤمنين «ع»: لفاطمة: أحلى نصيبك:

٣/ ٣٥٧.

قال أمير المؤمنين «ع»: من ابتلى بالقضاء:

٢/ ١٩٧.

قال رسول الله «ص»: أتاني ملك: ٢/ ٨٢١.

قال رسول الله «ص»: إذا تقاضى إليك:

١٩٧ / ٢ .

قال رسول الله «ص» إذا كان يوم القيامة:

١ / ٢٩٧، ٦١٥ .

قال رسول الله «ص» اللهم ارحم خلفائي:

١ / ٤٦١، ٤٦٢ .

قال رسول الله «ص»: إن أعتى الناس على الله: ٢ / ٣٧٥؛ ٣ / ٥٠٣ .

قال رسول الله «ص»: إن أبغض الناس إلى الله:

٢ / ٣٧٦، ٣٩٢ .

قال رسول الله «ص»: إن الله - عزّ وجلّ - جعل:

٢ / ٣٠٧ .

قال رسول الله «ص»: إن المعصية إذا عمل بها:

٢ / ٢٣٤ .

قال رسول الله «ص»: إنما أفضى بينكم بالبينات:

٢ / ١٤٣ .

قال رسول الله «ص»: أيما رجل اشترى طعاما:

٢ / ٦٣٠ .

قال رسول الله «ص»: أيما مؤمن أو مسلم:

١ / ١٠٠؛ ٢ / ٦٩٦؛ ٣ / ٣٣ .

قال رسول الله «ص»: أيما وال احتجب: ٢ / ٨١٤ .

قال رسول الله «ص»: تصدّقوا: ٣ / ٣٩ .

قال رسول الله «ص»: التوحيد: ٣ / ٣٩.

قال رسول الله «ص»: الجالب مرزوق و المحتكر ملعون: ٢ / ٦٢١.

قال رسول الله «ص»: خمس لا أدعهنّ حتى الممات: ٢ / ٧٩١.

قال رسول الله «ص»: خمس لست بتاركهنّ:

٢ / ٧٩١.

قال رسول الله «ص»: الخير كلّهُ في السيف:

١ / ١١٣، ٢ / ٦٠٢.

قال رسول الله «ص»: داووا: ٣ / ٤٠.

قال رسول الله «ص»: الصدقه: ٣ / ٣٩.

قال رسول الله «ص»: صنفان من أمتي: ١ / ١٨٧.

قال رسول الله «ص»: طرق طائفه من بنى إسرائيل: ٢ / ٦٢٧.

قال رسول الله «ص»: عليكم بالعفو: ٢ / ٣٩٧.

قال رسول الله «ص»: الفقهاء أمناء الرسل:

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٣

١ / ٤٧٥.

قال رسول الله «ص»: قال الله عزّ و جلّ: لأعدّين:

١ / ٢٩٣.

قال رسول الله «ص»: كلّ معروف صدقه:

٣ / ٤١.

قال رسول الله «ص»: لا تصلح الإمامه: ١ / ٢٩٠، ٣٢٢؛ ٢ / ١٨، ٧٩٨.

قال رسول الله «ص»: لا تطلبوا عثرات: ٢ / ٢٤٩، ٥٤٢.

قال رسول الله «ص»: لا تقطع في ثمر و لا كثر:

٢ / ٣٠٨.

قال رسول الله «ص»: لا يحل لأحد يؤمن

باللّٰه:

٣٥٤ / ٢.

قال رسول الله «ص»: لا يقتل الرسل: ٧٣٨ / ٢.

قال رسول الله «ص»: لأسامه بن زيد: لا يشفع في حدّ: ٣٩١ / ٣.

قال رسول الله «ص»: لعن الله من قتل غير قاتله:

٣٧٦؛ ٣ / ٣؛ ٥٠٣.

قال رسول الله «ص»: للجنة باب يقال: ١١٣ / ١.

قال رسول الله «ص»: للحسين «ع»:

يا حسين «ع»، يخرج: ٢٠٩ / ١.

قال رسول الله «ص»: لى الواجد بالدّين يحلّ:

٣٨٧ / ٢.

قال رسول الله «ص»: ما نظر - عزّ و جلّ - إلى وليّ:

٧٧٥ / ٢.

قال رسول الله «ص»: ما وّلت: ٣٠٤ / ١.

قال رسول الله «ص»: من ابتلى بالقضاء:

١٩٨ / ٢.

قال رسول الله «ص»: من أحيا أرضا مواتا:

١٥٠ / ٤.

قال رسول الله «ص»: من أرضى: ٥٩١ / ١.

قال رسول الله «ص»: من بلغ حدّا في غير حدّ:

٢ / ٣٥٨، ٣٦٨.

قال رسول الله «ص»: من تولّى عرافه قوم:

٢ / ٥٧٣.

قال رسول الله «ص»: من سلك طريقا يطلب:

١ / ٤٦٧.

قال رسول الله «ص»: من شهد أمرا: ٢ / ٢٣٥.

قال رسول الله «ص»: من عمل على غير علم:

١ / ٣٢٥؛ ٢ / ١١٧.

قال رسول الله «ص»: من غرس شجرا: ٤ / ١٥١.

قال رسول الله «ص»: من فارق جماعه المسلمين:

١ / ٥٢٨.

قال رسول الله «ص»: يأتى على الناس: ٢ / ٢٣٧.

قال رسول الله «ص»: يا على، أربعه من قواصم الظهر: ١ / ٥٩٧.

قال رسول الله «ص»: يا معشر من أسلم بلسانه:

٢ / ٥٤٢.

قال رسول الله «ص»: يوم بدر: من استطعتم:

٣ / ٢٩٦.

قال على «ع»: إنّ الله لا يعذب العامه بذنب الخاصه: ٢ / ٢٣٤.

قال [على «ع»]: العامل بالظلم و الراضى به:

٢ / ٢٣٦.

قال عليّ «ع»: الوصيه بالخمس: ١١٢ / ٣.

قال [عليّ «ع»]: يجب على الإمام أن: ١٣٩ / ١.

قال لهم عليّ «ع»: فأخبروني: ٣١٤ / ٣.

قال لي رسول الله «ص»: أ لم تسمع قول الله:

٦١ / ١.

قال النبيّ «ص»: الأئمه من قريش: ٣٧٤ / ١.

قال النبيّ

«ص»: خير مال المرء: ٣ / ٣٩.

قال النبي «ص»: كيف بكم إذا فسدت

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٤

نساؤكم: ٢ / ٢٣٣.

قال النبي «ص» لَمَّا وَجَّهَنِي إِلَى الْيَمَنِ: إذا تحوكم: ٢ / ١٩٧.

قبول عذر المجرم من مواجب الكرم: ٢ / ٤٠٠.

القتال قتالان: قتال: ٣ / ٣٨٦.

قد أخذ رسول الله «ص» الجزية: ٣ / ٣٨١.

قد بعثت لكم قيس بن سعد الأنصاري: ٢ / ٥٧٠.

قد بلغتماني ما أرسلكما به معاويه فاسمعا مني:

١ / ١٧٩.

قد رأيت النبي «ص» يقصّ من نفسه: ٣ / ٥٠٧.

... قد رضى من المال: ٣ / ٩٦.

... قد شهد بدرا و ما يدريك: ٢ / ٤٠٣، ٧٤١.

قد ظهر رسول الله «ص» على أهل خيبر: ٣ / ٢٠٣.

قد ظهر رسول الله «ص» على خيبر: ٤ / ١٥١.

قد علمت يا رسول الله أنه سيكون: ٤ / ٦٥، ١٢٤.

... قد كان شتم أمي و تفل في وجهي: ٢ / ٣٩٣.

قدّموا قريشا و لا تقدّموها: ١ / ٢٦٨.

قريش و لاه الناس في الخير و الشر: ١ / ٣٧٩.

قسَم رسول الله «ص» خبير: ٣/٢٠٤، ٤٩٦؛ ٤/١٠٥.

قسَم رسول الله «ص» الفىء: ٣/٤١، ٣٥٩.

قضى أمير المؤمنين «ع»: أن ما أخطأت: ٢/٣٦٥.

قضى أمير المؤمنين «ع»: أن يجلد: ٣/٤٨١.

قضى أمير المؤمنين «ع» فى أربعة شربوا: ٢/٥٠٢.

قضى أمير المؤمنين «ع» فى رجل: ١/١٤٨؛ ٢/٤٩١، ٥٢٤؛ ٤/٢٣، ٩٠.

قضى أمير المؤمنين «ع» فى السارق إذا سرق:

٢/٥١٣.

قضى أمير المؤمنين «ع» فى من أعتق: ٤/٨٥.

قضى أمير المؤمنين فى وليده كانت: ٢/٤٩٤.

قضى رسول الله «ص» أن الخصمين: ٢/١٩٩.

قضى على «ع» فى رجلين أمسك أحدهما وقتل الآخر: ١/١٤٥؛ ٢/٥٢٣.

قضى النبى «ص» فى من سرق الثمار: ٢/٣٣٩.

القضاء أربعة، ثلاثة فى النار: ٢/١٥٠.

القضاء ثلاثة، واحد فى

الجَنَّة: ١٥٠ / ٢.

قضاء من الله ورسوله: ١٦٢ / ٤.

قطائع الملووك كلّها للإمام: ٥٤ / ٤.

... قل أستغفر الله و أتوب إليه ثلاث: ٨٠٥ / ٢.

قل لهم إياكم إذا وقعت بينكم: ١٥٨ / ٢.

قلت يا رسول الله، إن عرض لى أمر: ١٤٥ / ٢.

... قم عني و تب إلى الله: ٣٣٤ / ٢.

... قم فتعش مع الحسن و الحسين: ٨٢٥ / ٢.

قوله - عز و جل - «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» عنى به:

٣٨٥ / ١.

قيل يا رسول الله، ما الحزم: ٣٤ / ٢.

حرف الكاف كاتباً على «ع» لم يكتبنا عليه ذنبا: ٣٨١ / ١.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٤٤٤

كان آخر ما تكلم به النبى «ص» أن قال:

احفظونى فى ذمتى: ٣٧٠ / ٣.

كان أبو جعفر و أبو عبد الله «ع» لا يشتریان:

٦٣٩ / ٢.

كان أبى «ع» يقول: إنَّ للحرب: ٢٦٣ / ٣.

كان أمير المؤمنين «ع» إذا أبى المؤلى: ٥٢٢ / ٢.

كان أمير المؤمنين «ع» عندكم بالكوفه يفتدى:

٢٦٧ / ٢.

كان أمير المؤمنين «ع» لا يأخذ بأول الكلام:

١٩٧ / ٢.

كان أمير المؤمنين «ع» يجعل له حظيره:

٣٨٧ / ٢، ٤٥١.

كان أمير المؤمنين «ع» يجلد الحرّ و العبد: ٤٨١ / ٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٥

كان أمير المؤمنين «ع» يحبس الرجل: ٤٨٥ / ٢.

... كان أمير المؤمنين «ع» يقول: من أحيا / ١ / ١٣٢؛ ٤ / ١٣٠، ٢٠١، ٢٤٢.

... كان رأيه فيه رأى: ١٠٢ / ٣.

كان رسول الله «ص» إذا أتاه: ٥٤ / ٣، ١٠٩، ١٥٦؛ ٤ / ٥٨.

كان رسول الله «ص» إذا أراد: ٢٥٤ / ٣.

كان رسول الله «ص» إذا أصاب: ١٥٨ / ٣.

كان رسول الله «ص» إذا فقد الرجل من إخوانه:

٧٩١ / ٢.

كان

رسول الله إذا وجه جيشا: ٥٥١ / ٢.

كان رسول الله «ص» إذا بعث: ٢٥٤ / ٣.

كان رسول الله «ص» يأكل أكل العبد: ٨٢١ / ٢.

كان رسول الله «ص» يجعل: ١٦١ / ٣.

كان رسول الله «ص» يجلس على الأرض:

٧٩١ / ٢.

كان رسول الله «ص» يقسم ما افتتح: ١٠٩ / ٣.

كان رسول الله «ص» يقسم لحظاته بين أصحابه:

٧٩١ / ٢.

كان رسول الله «ص» يقول: إذا أمتى تواكلت:

٢٣٢ / ٢.

كان رسول الله «ص» يقول: أنا أولى: ٤١ / ١.

... كان زيته من بيت المال: ٦٨٣ / ٢.

... كان عالما و كان صدوقا: ٢٠٧ / ١.

... كان عقله لا توازن به العقول: ٣٥ / ٢.

... كان عليهم ما أجازوا: ٩٤ / ٣، ٤٣٥.

كان عليّ بن أبي طالب «ع» إذا كان في القبيلة:

٤٩٦، ٤٦٤ / ٢.

كان عليّ بن أبي طالب «ع» يمتنع: ٨٢٧ / ٢.

كان علي «ع» لا يحبس في الدين إلّا ثلاثه:

كان على «ع» لا يزيد على قطع اليد: ٥١٣ / ٢.

كان على «ع» ولى المنذر بن الجارود: ٤٨٦ / ٢.

كان على «ع» يجعل له حظيره: ٥٢٣ / ٢.

كان على «ع» يضرب فى الخمر: ٤٨١ / ٣.

كان على «ع» يقول فى الرجل يموت و يترك مالا:

٩١ / ٤.

كان فراش رسول الله «ص» عباءه: ٨٢٠ / ٢.

كان قوم يشربون فيسكرون: ٥٠١ / ٢.

كان لأم سلمه زوج النبى «ص» أمه فسرقته:

١٩٢ / ٢.

كان لداود نبى الله - عليه السلام - من الليل ساعه: ٢٦٠ / ٤.

كان لهم كتاب أحرقوه: ٣٦٩ / ٣.

... كان لهم نبى قتلوه و كتاب: ٣٧٩ / ٣.

كان لى شارف من نصيبى من المغنم: ٥٠ / ٣.

كان المسيح «ع» يقول: إن التارك: ٢٤٥ / ٢.

كان و الله فىنا كأحدنا: ٨٢٨ / ٢.

كان «ص» يخزن لسانه إلّا عما يعنيه: ٧٨٩ / ٢.

كان يزيد بن حبيته ... فحبسه: ٤٨٦ / ٢.

كان «ص» يسأل الناس عما فى الناس:

كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء:

كانت في ذؤابه سيف رسول الله صحيفه:

٥٠٤ / ٣

كأني بقوم قد خرجوا بالمشرق يطلبون: ٢٣٨ / ١

كتب رسول الله «ص» إلى مجوس: ٣٨٢ / ٣

كتب رسول الله «ص» إلى معاذ: ٤١٨ / ٣

... كذلك فلتكن: ٣٢٤ / ٢

... كرهت ما كرهت: ٢٥٢ / ٣

كفى بالظفر شافعا للمذنب: ٤٠١ / ٢

... كل أرض خربه أو شىء: ٣٢٧ / ٣؛ ١٧ / ٤

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٦

٣٣، ٣٨، ٤٨، ٥٤

... كل أرض دفعها إليك السلطان: ٢٣٣ / ٣

كل بلده فتحت بالسيف إلّا: ١٤١ / ٣

كلّ رايه ترفع قبل رايه القائم «ع» فصاحبها طاغوت: ٢٣٧ / ١

كلّ سائس إمام: ١٩٦ / ١

كلّ شىء قوتل عليه على شهاده: ٥٢ / ٣

... كلّ قريه يهلك أهلها: ٤٦ / ٤، ١٠٤

... كلّ ما كان ركازا ففیه الخمس: ٥٩ / ٣، ٦١

كلّ ما دخل القفيز فهو يجرى مجرى الحنطه: ١٩ / ٣

كل ما كيل بالصاع فيبلغ الأوساق: ١٦ / ٣.

كلّ مرتدّ مقتول ذكرا كان أو أنثى: ٥٢٠ / ٢.

كلّ مسلم بين مسلمين ارتدّ عن الإسلام:

١٤٣ / ١.

كلّ معروف صدقه: ٩٨ / ٣.

... كلّ من بايعنا بايع بفسخ البيعه غير هذا:

٥٢١ / ١.

كلّ من دان الله - عزّ و جلّ - بعباده: ١٩٥ / ١.

كلّ لهو المؤمن باطل إلّا في ثلاث: ٧٥٩ / ٢.

كلّكم راع و كلّكم مسئول عن رعيتته: ٧٧ / ١، ٢٠٢؛ ٧ / ٢، ٥٤، ٥٥، ٢٣٣.

... كلمه حقّ أريد بها باطل: ٢٨٣ / ٣.

كلمه حقّ تقال لإمام جائر: ٥٩٤ / ١.

... كلمه حقّ يراد بها الباطل: ١٧٤ / ١؛ ٢٨٢ / ٣.

... كلمه عادله يراد بها جور: ١٧٥ / ١.

... كم عندنا من طعام ... أخرجته: ٦٥٤ / ٢.

كنتم خير أمّه أخرجت للناس، قال: أهل بيت النبيّ: ٢٢٦ / ٢.

كن مقتدرا و لا تكن محتكرا: ٦٣٢ / ٢.

كيف أنت و أئمه من بعدى: ٣٥٩ / ٣.

كيف أنتم و

زمان قد أظلكم: ١/٦٠٤؛ ٢/٢٥٤.

... كيف تبع؟: ٢/٢٦٤.

... كيف تقضى إذا عرض لك قضاء: ٢/٧٢، ١٤٤.

كيف يا ربّ و الغضب: ٢/٧٨٦.

كيف يعدل في غيره من يظلم نفسه: ٢/١١٢.

حرف اللام لآخذنّ البرىء منكم بذنب السقيم: ٢/٢٣٨.

... لا: ١/٣٦٥؛ ٣/٤٤٦؛ ٤/٢٨٥.

... لا آخذها إلّا بحدودها: ٣/٣٣٢.

... لا أجعل شيئاً جعله الله: ٣/٣٢١، ٣٣٥.

لا أجز في رؤيه الهلال إلّا شهاده: ٢/٥٩٥.

... لا اعتكاف إلّا في مسجد جماعه: ١/٩٧.

... لا أفعّل، لأنى سمعت أبى يقول: النصيحه خشنه: ٢/٢٤٦.

... لا إلّا إمامان أحدهما صامت لا يتكلم:

١/٤١٢.

... لا إلّا أن لا يقدر على شىء: ٣/٩٧.

... لا إلّا أن يكون أحدهما صامت: ١/٤١٢.

... لا إلّا و أحدهما صامت: ١/٤١١، ٤١٢.

... لا إنّما العشور على اليهود و النصرى: ٤/٢٧٢.

... لا بأس: ٣/٢٦٦، ٤٥٣.

... لا بأس أن تشتريها: ٣/٢٠٠.

لا بأس بأن يتقبَّل: ٢٢٥، ٢٣٣ / ٣.

... لا بأس بأن يشتريها منهم: ١٥١، ٢٢٤ / ٤.

... لا بأس بشرائها: ٢١٥، ٢٦٥ / ٣.

... لا بأس ... بعه كيف شئت: ٦٦٦ / ٢.

... لا بأس به، أمّا للمقتضى: ٤٥٣ / ٣.

... لا بأس به، كذلك: ٢٢٧ / ٣.

... لا بأس بها فتكون إذا كان ذلك: ٢٠٠ / ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٧

لا بدّ للأئمه من إمام يقوم بأمرهم: ١٦، ٥٢ / ٢.

لا بدّ للناس من إماره برّه أو فاجره: ٢٠٢ / ١.

لا بدّ من إماره و رزق للأمير: ١٩٥ / ١؛ ٥٧٤ / ٢.

... لا، بل مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به:

٢٥٧ / ٢.

لا تأخذوا في الصدقه: ١٨ / ٣.

لا تؤمّ المرأه الرجال: ٣٦١ / ١.

... لا تتبع حرّاء، فإنه

لا يصلح لك: ٢٦٦ / ٣.

لا تبطل حقوق المسلمين: ٥٦٣ / ١.

لا تبك يا عمرو، نأكل أكثر الطيب: ٨٢٢ / ٢.

... لا تتبعوا إلّا طيباً، وإياكم و ما طفا: ٢٦٨ / ٢.

لا تتبعوا عثرات المسلمين: ٤٤٨ / ٢.

... لا تتبعوا مؤلّياً و لا تجيزوا: ٢٨٨ / ٣.

لا تتركوا الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر:

٢٣١ / ٢؛ ٣١٣ / ١.

لا تجتمع أمتي على ضلاله: ٦٨، ٦٦ / ٢.

لا تجلدوا أحداً فوق عشرة (عشرين): ٣٤٩ / ٢.

لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلّا في حدّ: ٣٥٤ / ٢.

... لا تجوز شهاده ولد الزنا: ٣٦٥ / ١.

... لا تجيزوا على جريح: ٢٩٠ / ٣.

... لا تجهزوا على جريح: ٢٩٢ / ٣.

... لا تخبرني بين أحد من المسلمين: ٥٥٨ / ٢.

لا تدعن لهم درهما من الخراج: ٥٠٢ / ٣.

لا تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف: ٢٣١ / ٢.

لا تزال طائفه من أمتي قوامه: ٦٠٣ / ١.

لا تزال طائفه من أمتي يقاتلون: ٢٤٠، ٦٠٢ / ١.

لا تسبوا الولاه، فإنّهم إن أحسنوا: ٥٨٤ / ١.

... لا تشاور (تسارّ) أحداً في مجلسك: ١٩٨ / ٢.

لا تشتتر من أرض السواد: ٣ / ١٩٧، ٣٥٤.

لا تشتتر من عقار أهل الذمّة: ٣ / ٢٠١.

... لا تصلح: ١ / ٣٧٥.

لا تصلح الإمامه إلّا لرجل فيه ثلاث خصال:

١ / ٥٤١.

لا تضربن رجلاً سوطاً: ٣ / ٥٠٢.

... لا تطعنوا في غير مقبل: ٣ / ٣١٢.

لا تعاجل الذنب بالعقوبه: ٢ / ٤٠٠، ٤٠١.

لا تعذبوا الناس، فإنّ الذين يعذبون الناس:

٣ / ٥٠٦.

لا تعلّموا قريشا و تعلّموا منها: ١ / ٣٨٠.

لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيه غساله الحمام:

١ / ٣٦٥.

... لا تفعلوا، فإنّ هذا الأمر لم يأت بعد: ١ / ٢١٨.

... لا تفعلوا فإنّي أكون وزيراً خيراً: ١ / ٥٠٤.

لا تقاتلوا الخوارج من بعدى: ١ / ٥٨٩.

لا تقاتلوا القوم حتّى يبدءوكم: ٣ / ٣١١.

لا تقبلنّ في استعمال عمالك و أمرائك: ٢ / ١٢٣.

... لا تقتل، و

تخدم خدمه شديده: ٢ / ٤٤٩، ٥٢٠.

... لا تقتلوا الأسراء: ٣ / ٢٩٠.

لا تقتلوا امرأه: ٢ / ٥٢١.

لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع: ٣ / ٤٢٥.

... لا تقضين ولا تفصلن إلا بما تعلم: ٢ / ١٤٥.

لا تقطع يد التباش إلا أن يؤخذ: ٢ / ٤٥٠، ٤٩٦.

... لا تقف، فإن الإمام إذا دفع بالناس:

١ / ١٠٩.

لا تقوم الساعه حتى يؤكل: ٣ / ٤٤٧.

لا تكن عبد غيرك: ١ / ٢٧.

لا تكون المرأه حكما تقضى: ١ / ٣٦٠.

لا جزيه على العبد: ٣ / ٤٢٠.

لا جزيه على العبيد: ٣ / ٤١٤.

لا جزيه على مسلم: ٣ / ٤٥٥.

... لا حاجه لنا في أجور المومسات: ٤ / ٢٨٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٨

لا حبس في تهمه إلا في دم: ٢ / ٣٨٢، ٤٧٩.

لا حبس على معسر، قال الله: ٢ / ٤٨٧.

لا حدّ على معترف بعد بلاء، إنه من قيدت:

٢ / ٣٧٩.

... لا حكم إلا لله إنَّ وعد الله حق: ١٧٥ / ١.

لا حمى إلا لله و لرسوله: ١٧٣ / ٤.

... لا خمس عليك فيما سرح: ٨٥ / ٣.

لا خير في ولد الزنا و لا في بشره: ٣٦٦ / ١.

لا زال أنا و شيعتي بخير ما خرج الخارجى:

٢٤٧ / ١.

... لا سوط دون هذا: ٤١١ / ٢.

لا صلاة فى العيدين إلا مع الإمام: ٩٥ / ١.

لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد: ٣٧٥ / ١؛ ٢٩٤ / ٢.

لا صلاة لمن لم يصل فى المسجد: ٩٢ / ١.

لا ضرر: ٣٠٧ / ٣.

لا ضرر و لا ضرار: ٢٨٤ / ٢؛ ١٧٥ / ٣؛ ١٦٢ / ٤، ١٦٤.

لا طاعه فى معصيه الله: ٢٠٤ / ١.

لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق: ٢٩٩، ٥٩١؛ ٧٨١ / ٢، ٧٨٢.

لا طاعه لمن لم يطع الله: ٢٠٤، ٢٩٩، ٥٩٢.

لا عقوبه فوق عشر ضربات إلا فى حد: ٣٥٤ / ٢.

لا قطع فى ثمر حتى يؤويه

الجريين: ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

... لا ... كيف يحلّ لكم: ٣١٥ / ٣.

... لا لأنهم تحرموا بحرمة: ٢٩٨ / ٣، ٣٠٣.

... لا ما أكل رسول الله خبز برّ قط: ٨٢٠ / ٢.

لا مظاهره أو ثق من المشاوره: ٣٤ / ٢.

... لا و الله ما أجد لك شيئاً: ٦٨٦ / ٢.

لا يأمر بالمعروف و لا ينهى عن المنكر: ٢٧٣ / ٢.

لا يبطل حق امرئ مسلم: ٥٦٣ / ١.

لا يبطل دم امرئ مسلم: ٣٦٨ / ٢.

لا يتبع مدبر و لا يذفّف: ٢٩٣ / ٣.

لا يجرد في حدّ و لا يشنّج: ٤٠٩ / ٢.

لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلّا في حدّ: ٣٤٨ / ٢، ٣٥٤.

لا يجمع الله أمر أمّتي على ضلاله: ٥٥٤ / ١.

لا يجوز على رجل قود و لا حدّ بإقرار: ٣٧٩ / ٢.

لا يحتكر إلّا خاطئ: ٦٢٤ / ٢.

لا يحتكر الطعام إلّا خاطئ: ٦٢٦ / ٢.

لا يحتكر إلّا خوّانون: ٦٢٥ / ٢.

لا يحضرن أحدكم رجلا يضربه سلطان: ٣٩٢ / ٢.

لا يحلّ الفتيا لمن لا يستفتى: ١٧١ / ٢.

لا يحلّ (لا يجوز) قتل أحد من النّصاب: ٣٨٧ / ٣.

لا يحلّ لأحد أن يتصرّف: ١٦٢ / ٤.

لا يحلّ لأحد أن يشتري: ٧٦ / ٣؛ ١٣٧ / ٤.

لا يحلّ لثلاثة نفر يكونون: ١٨٦ / ١، ٥١٠.

لا يحلّ للخليفة من مال الله إلّا: ٦٨٤ / ٢.

لا يحلّ لوال يؤمن بالله و اليوم الآخر: ١٤١ / ١؛ ٣٥٣ / ٢.

لا يحلّ مال امرئ مسلم: ٣٠٠ / ٣.

لا يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن: ١١٩ / ١، ٢٩٥.

لا يخلد فى السجن إلّا ثلاثة: ٤٣٢ / ٢، ٥١٨، ٥٢٥، ٥٣٣.

لا يدخل الجنة صاحب مكس: ٢٦٠ / ٤، ٢٦١.

لا يدخل الجنة مدمن خمر: ٢٥٩ / ٤.

... لا يذفّف على جريح و لا يتبع مدبر: ٢٩٦ / ٣.

لا يزال الإسلام عزيزا: ٣٧٧ / ١.

لا يزال الدين قائما حتّى تقوم الساعة: ٣٧٧ / ١.

لا يزال أمر الناس ماضيا: ١ / ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٩

لا يزال أمرنا صالحا حتى يصير اثنا عشر: ١ / ٣٧٨.

لا يزال هذا الأمر عزيزا: ١ / ٣٧٧.

لا يزال هذا الأمر فى قریش: ١ / ٣٧٨.

لا يزال هذا الدين عزيزا منيعا: ١ / ٣٧٧.

لا يسأل الله عبدا عن صلاه: ٤ / ٢٨٤.

لا يستغنى أهل كل بلد عن ثلاثه: ١ / ١٩٥.

... لا يستقيم إلّا أن يكون السلطان قد قسم:

١ / ١٣٣.

لا يستقيم الناس على الفرائض و الطلاق إلّا بالسيف: ١ / ١٣٧.

لا يصلح الناس إلّا أمير برّ أو فاجر: ١ / ١٧٥.

لا يصلح الناس فى الطلاق إلّا بالسيف: ١ / ١٣٤.

لا يضيفن ذو سلطان خصما: ٢ / ٢٠٠.

لا يطمعن ذو الكبر فى الثناء الحسن: ٢ / ١٢٤.

لا يطمعن القليل التجربه: ٢ / ٣٤.

لا يعذر عبد اشترى من الخمس: ٤ / ١٣٧.

لا يعفى عن الحدود التى لله دون الإمام: ٢ / ٣٩٣.

لا يفتن يهودى عن يهوديته: ٣ / ٣٨١.

لا يفرض الله - تعالى - طاعه من يعلم: ١ / ٣٨٤.

لا يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأه: ٢٧٠ / ١.

لا يفلح قوم وليتهم امرأه: ٣٣٦، ٣٥٤ / ١.

لا يقابل مسيء قط بأفضل: ٤٠١ / ٢.

لا يقبل من عربي جزية: ٣٧٨، ٣٨٥ / ٣.

لا يقبل من مشركي العرب: ٣٨٦ / ٣.

... لا يقتلن مدبر ولا يجهز: ٣١٤ / ٣.

لا يقدر الله أمه قادتهم امرأه: ٣٥٤ / ١.

لا يقضى القاضى بين اثنين: ٢٠٠ / ٢.

... لا يقطع ولكنه يضرب ويسجن: ٤٩٥ / ٢.

لا يقف أحدكم موقفا يضرب: ٢٩٧ / ٢.

لا يقيم أمر الله - سبحانه - إلّا من لا يصانع:

٣٣٠؛ ١١٩ / ٢.

لا يكون السفية إمام التقى: ٢٨٦ / ١.

لا يكون عمران حيث يجور السلطان: ١٢٢ / ٢.

لا ينبغي أن يكون الوالى على الفروج و الدماء:

٥٤٢ / ١.

لا ينبغي للإمام أن يصلّى الظهر يوم: ١١٠ / ١.

لا ينبغي للمؤمن أن

يذلل نفسه: ٢/ ٢٤٦، ٢٥١.

لا ينبغي للمسلم أن يؤدى خراجا: ٣/ ٤٥٩.

لأحملن ذنوب سفهائكم إلى علمائكم: ٢/ ٢٣٩.

لأخرجن اليهود و النصارى من جزيره العرب:

٢/ ٢٨٠.

لأستحي من الله أن لا أدع له: ٢/ ٥١٦.

لألقيت حبلها على غاربها و لسقيت: ١/ ٨٠.

... لئن بلغنى أنك تنظر فى النجوم: ٢/ ٥٣٣.

لئن تفرغت لبنى تغلب: ٣/ ٤٣٩، ٤٤٠.

لئن كانت الإمامه لا تنعقد: ١/ ٥٦١.

... لأن البغال لا تلقح و الخيل: ٣/ ٢٧؛ ٤/ ٢٨٩.

... لأن رسول الله «ص» نهى: ٣/ ٢٥٥، ٤١٦.

... لأنها بيعه واحده لا يثنى: ١/ ٥٢٠.

... لأنها مفتاحهنّ و الوالى هو الدليل عليهن:

١/ ١٨٩.

لبن اليهوديه و النصرانيه و المجوسيه: ١/ ٣٦٦.

لتأمرنّ بالمعروف و لتنهنّ عن المنكر: ٢/ ٢٣٢.

... لتقتص من زوجها: ١/ ٣٤٨.

... لرسول الله «ص» و ما كان: ٣/ ١١٣.

لسان القاضى بين جمرتين: ٢/ ١٥٢، ١٨٨.

لسيره عليّ «ع» في أهل البصره كانت خيرا:

٣٠٥ / ٣

لعمل الإمام العادل في رعيته: ٢٠٣ / ١

لعن الله الراشي و المرتشي: ٣٠١ / ٢

لعن رسول الله «ص» الراشي و المرتشي: ١٩٩ / ٢

... لقد حكم اليوم فيهم بحكم الله: ٢٥٦ / ٣، ٢٧٢

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٠

... لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان:

٢٠٧ / ٢

لقد هممت أن آمر أصحابي أن يجمعوا: ٢٧٥ / ٢

... لك أن تشير عليّ و أرى: ٣٧ / ٢، ٧٨٠

... للإمام ... نعم، من أردت أن تطهره منهم:

١٠١ / ١؛ ٣٤ / ٣

... للفارس سهمان و للراجل سهم: ١٦٠ / ٣

للمملوك طعامه و كسوته بالمعروف: ٢٧٦ / ٢

... لله خمسها و أربعه أخماس للجيش: ١٥٨ / ٣

لم تحلّ الغنائم لأحد: ٢ / ٤

لم تكن الصدقه في عهد رسول الله «ص»: ١٧ / ٣

... لم عملت هذا ... نورزوا لنا في كل يوم:

... لم يجئ تأويل هذه الآية بعد: ٣/ ٣٨٣.

لم يختمس رسول الله «ص» بدرا: ٣/ ٤٩.

لم يسب على «ع» يوم الجمل: ٣/ ٣٠٥.

لم يقتل رسول الله «ص» صبيرا: ٣/ ٢٧٢.

... لما ظفر بها أكرمها وبعث معها: ٢/ ٨٠٥.

لما ظهر أمير المؤمنين «ع» على أهل البصرة:

٣/ ٣١٣.

لما فتح رسول الله «ص» مكة بايع الرجال:

١/ ٥١٥.

لما نزلت آية الزكاة: ٣/ ٢٠.

لما نزلت هذه الآية على رسول الله و أنذر عشيرتك:

١/ ٤٣.

لما نزل رسول الله «ص» بمر الظهران: ٣/ ١٤٢.

لما هزمنا على «ع» بالبصرة: ٣/ ٣٠٣، ٣٥٣.

لما ولي أمير المؤمنين «ع» شريحا: ٢/ ١٧٥.

لما ولي على «ع» صعد المنبر فحمد الله: ٢/ ٦٦٩؛ ٣/ ٣٥٨.

... لمن عمل بها من أمتي: ٢/ ٤٠٢.

لن تقدس أمه لا يؤخذ للضعيف: ٢/ ١٩١، ٢١١.

لن نستعمل (لا نستعمل) على عملنا: ١/ ٣٣٢.

لن يبرح هذا الدين قائما: ١ / ٢٤٠، ٦٠٢.

لن يزال هذا الأمر قائما: ١ / ٣٧٨.

لن يفترقا حتى يردا على الحوض: ١ / ٣٧٩.

لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة: ١ / ٦٥، ٣٥٣، ٤٩٨، ٥٠٨؛ ٢ / ٣٢.

لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة: ١ / ٣٥٣.

لنا الأنفال ... منها المعادن: ٤ / ٤٥، ٤٩، ٧٣.

... له أن ينفل قبل القتال: ٣ / ١٥١.

لهم ما لنا و عليهم ما علينا: ٣ / ٤٧٤.

لو أتيت برجل قذف عبدا مسلما: ٢ / ٣٥٥.

لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله:

١ / ٦٧، ٢٠٢.

... لو أنّ امرء مسلما مات من بعد هذا أسفا:

١ / ١٢٢.

لو أنّ أهل السماوات و الأرض: ٢ / ٢٣٧.

لو أنّ رجلا أخذ حزمه من قضبان: ٢ / ٤٠٦.

لو أنّ رجلا ضرب رجلا: ٢ / ٣٧٦؛ ٣ / ٥٠٤.

لو أنّ قوما حاصروا مدينه فسألوهم: ٢ / ٧٢٦.

لو أنّ الناس تركوا الحج لكان على الوالى:

١ / ١٠٩.

لو أنّكم إذا بلغكم عن

الرجل: ٢/ ٢٣٩.

... لو خليتم أسيرها و رددتم مالها: ٣/ ٢٦١.

لو عطل الناس الحج لوجب على الإمام: ١/ ١٠٩.

... لو قتلت الأحبّه لقتلت من فى هذه الحجره:

٣/ ٢٩٢.

لو كان الإيمان فى الثريا: ٢/ ٧٠٤.

... لو كان ذلك لم يقتص من أحد: ٢/ ٣٦٦.

لو كان المطعم بن عدى حيا: ٣/ ١٤٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥١

... لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء: ١/ ٢١١، ٤٧٤.

لو لا أنّ عليّا «ع» سار: ٣/ ٣٠٦، ٣١٦.

لو لا أنّك رسول لضربت عنقك: ٢/ ٧٣٩.

لو لا حضور الحاضر و قيام الحجّه: ١/ ٤٧٣، ٦١١؛ ٢/ ١٤.

لو لاك ما خلقت الأفلاك: ١/ ٧٦؛ ٤/ ٢٩.

لو لا من يبقى بعد غيبه قائمكم: ١/ ٤٨٨.

لو لم يكن فى الأرض إلّا اثنان لكان: ١/ ٣٧٨.

... لو وجدت أربعين ذوى عزم: ١/ ٦١٠.

لو وليت الناس لعلمتهم كيف ينبغى: ١/ ١٣٥.

لو يعلم الناس ما فى طلب العلم: ١/ ٢١.

لوددت أنّ أصحابى ضربت رءوسهم: ١/ ٢١.

... لى منه الخمس مما يفضل من مئونه:

١٠٢ / ١؛ ٦٩ / ٣، ١١٢، ١١٩.

ليس أحد أقيم عليه الحدّ فيموت فأجد: ٣٦٣ / ٢.

ليس بالعاجز ولا باللئيم: ٧٨٨ / ٢.

... ليس به بأس قد ظهر رسول الله: ١٩٩ / ٣؛ ١٥٠ / ٤، ٢٠٦، ٢٢٤.

ليس ثواب عند الله - سبحانه - أعظم: ١٦٦ / ١، ١٩٨.

ليس الحكره إلّا في الحنطه و الشعير: ٦٣٩ / ٢، ٦٤٠.

ليس الخمس إلّا في الغنائم خاصّه: ٤٨ / ٣، ٥٢، ٣٤٢.

... ليس ذلك إليكم؛ إنّما: ٥٥٨ / ١.

ليس شىء ممّا حرّم الله إلّا: ١٧٦ / ٢.

ليس على النساء أذان ولا إقامة: ٣٥٤ / ١.

ليس على مؤمن جزية: ٤٥٩ / ٣.

ليس على مسلم جزية: ٤٥٨ / ٣.

ليس على المسلمين جزية: ٢٧٢ / ٤.

ليس على

المسلمين عشور: ٢٦٥، ٢٧٣ / ٤.

... ليس عليها شىء فيما بينها وبين الله: ١٤٦ / ١.

... ليس عليهم سبى، إنما: ٣٠٤ / ٣.

ليس فى الإسلام كنيسة: ٤٨٣ / ٣.

ليس فى الحدود نظر ساعه: ٣٩١ / ٢.

ليس فى الخضر و البقول صدقه: ١٨ / ٣.

ليس فى العسل زكاه: ١٨ / ٣.

ليس فى المال حق سوى الزكاه: ٧ / ٣.

ليس فيما بين أهل الذمه معاقله فيما يجنون:

١٤٨ / ١.

ليس لأحدكم إلا ما طابت به نفس إمامه:

١٩٨، ١٦١، ٣٨ / ٤.

... ليس لأهل العدل أن يتبعوا مدبرا: ٢٨٨ / ٣.

ليس للبعيد من الغنيمه شىء: ١٦٦ / ٣.

... ليس لكتابك جواب؛ اخرج عتًا: ٢٣٥ / ١.

... ليس لكم ذلك: ٣٠٤، ٣١١، ٣١٦ / ٣.

ليس للمرأ إلا ما طابت به نفس إمامه: ٣٧ / ٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢.

... ليس لنفسه من ذلك: ١٩٦ / ٣.

ليس منّا أهل البيت أحد يدفع: ٢٢٨ / ١.

ليس منّا من غشنا و دحسنا: ٢٦٥ / ٢.

... ليس هذا لى و لا لك: ١٣٣ / ٣؛ ٧ / ٤.

... ليس هو ذاك: ١٦١ / ٢، ١٦٤.

ليس يتبع الرجل بعد موته: ٤١ / ٣.

... ليس يحييها بالقطر و لكن: ١٨٨ / ٢، ٣١٠.

ليكن أبغض الناس إليك و أبعدهم منك:

١٢٣ / ٢.

ليكن أحبّ الناس إليك و أحظاهم لديك:

١٢٢ / ٢.

ليكن أحظى الناس منك أحوطهم: ١٢٢ / ٢.

ليكن أحظى الناس عندك أعملهم بالرفق:

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٢

١٢٣ / ٢.

ليه الضيف حقّ على كل مسلم: ٤٤٤ / ٣.

لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاه: ٣٣٤ / ٢، ٣٨٨.

لى الواجد يحلّ عرضه و عقوبته (عقوبته و عرضه):

٤٣١ / ٢، ٤٨٤، ٤٨٥.

حرف الميم ... ما الإبل إلّا مثل الحنطه و الشعير: ٢٢٨ / ٣.

... ما أتى فيه على يديه فلا شىء: ٣٥٩ / ٢.

ما أجد أحدا أحيا ذكرنا: ٩٥ / ٢.

ما أجب به أهل البغى: ٣١٢ / ٣.

أنتى عقدت لهم: ١ / ٦١٥.

ما أخطم عليه فهو لكم: ١٥٤ / ٤.

ما أخذ بالسيف فذلك إلى الإمام: ٢٠٩ / ٣.

... ما أرى عليهم من سبيل: ٣١٣ / ٣.

ما استحسنة المسلمون فهو حسن: ٢٦٠ / ٢.

ما أسكر كثيره فقليله حرام: ٤١٨ / ٢.

ما أطعم الله لنبى طعمه: ٥٧ / ٤.

... ما أعرفك لمن هو: ٨٥ / ٤، ٢٥٣.

ما أفلح قوم قيمتهم امرأه: ٣٥٤ / ١.

ما أفلح قوم قيمهم امرأه: ٣٥٤ / ١.

ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأه: ٣٣٧ / ١.

ما أقبح العقوبه مع الاعتذار: ٢ / ٤٠٠.

ما أقرّ قوم بالمنكر: ١ / ٦٠١.

... ما أمحل هذا؟: ٣ / ٨١.

... ما أنا لهؤلاء بإمام، أما يعلمون: ١ / ٢٣٢.

ما أنزل الله داء إلا و أنزل له دواء: ٢ / ٢٩٢.

... ما أنصفناكم إن كلفناكم: ٣ / ٧٧؛ ٤ / ١٣٤.

... ما بال أقوام جاوز: ٣ / ٢٥٧.

... ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم: ١ / ٣٣٣؛ ٤ / ٢٦١.

... ما بال هذا؟ ... إنى نهيت: ٢ / ٣٢٤.

... ما بال هذه؟ ... أمرت بها أن ترجم؟:

٣٧٩ / ٢.

... ما بقى منهم اثنان: ٣٧٨ / ١.

ما بنى عليّ آجره عليّ آجره: ٢ / ٤٨٥، ٨٣١.

... ما ترون في هذا؟ ... قتلته إذا: ٢ / ٥١٦.

... ما تروني صانعا بكم؟: ٣ / ١٤٢.

ما تريدون من عليّ «ع»؟: ١ / ٤٥، ٥٧، ١٧١، ٤١٢.

... ما تقول؟ إن كان ذلك كذلك: ١ / ٣٦٧.

... ما تقولان أنتما: ٢ / ٧٣٨.

ما تنفقون عليّ يا أهل البصره؟: ٢ / ٤٨٥.

ما جعل الله بسط اللسان و كَفَّ اليد: ١ / ١٥٢، ١٩٢، ٤٠٠؛ ٢ / ٢١٧، ٣٠٦.

ما حقّ امرئ مسلم أن يبيت ليله: ١ / ٤٩، ١٧٠.

... ما حملك عليّ ترك إجابتى؟: ٢ / ٨٠٤.

... ما حملك عليّ ما صنعت؟: ٢ / ٢٦٤.

... ما حملكم عليّ ذلك؟: ١ / ٢٩٩؛ ٢ / ٧٨٢.

ما خلق الله حلالا ولا حراما إلّا:

ما ذا يمنعكم إذا بلغكم من الرجل: ٢٤٦ / ٢.

ما رأيت من ناقصات عقل: ٣٥٩ / ١.

... ما سكتت عنه و صبرت فخلّ عنها: ١٣٥ / ١.

... ما صلحت دنيا ولا دين إلّا به: ١٢٠ / ١.

ما صومي إلّا بصومك ولا إيطاري: ٦٠٤ / ٢.

... ما عبد به الرحمن و اكتسب به الجنان: ٦٥ / ٢.

... ما عماد الدين ... فما آفته؟: ٢٩٥ / ٢.

ما عملك ... فما يقول من قبلك فيه: ٦٣١ / ٢.

... ما عندك؟ يا ثمامه!: ٤٣١ / ٢، ٥٠٨، ٢٦٠ / ٣.

ما قدّست أمّه لم يؤخذ: ٦١١ / ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٣

... ما قيمه هذه النعل؟: ١٣ / ٢.

ما كان عبد ليحبس نفسه على الله: ٢٤٨ / ١.

... ما كان فراشى الليله: ٦٩٠ / ٢.

ما كان فيهم الأطفال: ٢٣٧ / ٢.

... ما كان لأبي بسبب الإمامه فهو لى: ١٠٢ / ١؛ ١١٤ / ٣؛ ٢٢ / ٤.

... ما كان لله فهو لرسوله: ١١٢ / ٣.

ما كان للملوك فهو للإمام: ٥٥ / ٤.

... ما كان من الأرضين باد: ٣٤ / ٤.

ما كفّل لنا يتيماً قطعته عنّا محبتنا: ١ / ٤٨٨.

... ما كنت تصنع بسعه هذه الدار: ٢ / ٨٢٤.

... ما كنت لألقى الله ببدعه لم يحدث: ٢ / ٦٦٢.

... ما له؟: ٢ / ٨٢٥.

... ما له ترحه الله فعل فعل: ٢ / ٤٨٦.

مالي ممّا أفاء الله عليكم: ٣ / ١٠٢.

ما من أحد أفضل منزله من إمام: ١ / ٢٠٢.

ما من أحد ولى شيئا: ٢ / ١١١.

ما من إمام أو وال يغلق بابه: ٢ / ٨١٣.

ما من أمر يختلف فيه اثنان: ١ / ١٦٩؛ ٢ / ٦٢.

ما من أمير يؤمر على عشره إلّا وهو يأتي: ٢ / ٢٩٧.

ما من أمير يلي أمر المسلمين ولا يجهد: ٢ / ٢٩٧.

ما من رجل آمن رجلا على ذمّه:

ما من رجل يكون في قوم: ١ / ٦٠٣.

ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنّة: ١ / ١٦٩؛ ٢ / ٦٢.

ما من عين رأت منكرا و معصيه لله: ٢ / ٢٧٣.

ما من قوم يعمل فيهم: ١ / ٦٠٣.

ما من مسلم يغرس غرسا: ٤ / ١٤٩.

ما من مولود يولد إلا على الفطرة: ٣ / ٤٨١.

... ما نصحتني يا أصبغ: ٢ / ٢٦٨.

... ما هذا الذي صنعتوه: ١ / ٣٣١؛ ٢ / ٨٠٢.

نجف آبادي، حسين علي منتظري، دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٤٥٣

... ما هذا ... سبحان الله في هذه الساعه!؟

ما هذه النيران؟ على أي شيء توقدون: ٢ / ٣٣٦.

ما ولت أمة قط أمرها رجلا: ١ / ٦٤، ٥٠٧.

... ما يجب الزكاه في مثله ففيه الخمس: ٣ / ٦٥.

... ما يحلّ لنا دمه و لكننا نحبسه: ٢ / ٤٨١.

... ما يرى الإمام، و لا يقدر له شيء: ١ / ٩٩.

ما يمنع ابن أبي سَمَاك: ٢٣٤ / ٣.

مات رجل على عهد أمير المؤمنين «ع»: ٩٧، ٩٢ / ٤.

ما يعطى المصدق؟: ٩٩ / ١.

ما يمنع أحدكم إذا ورد: ٣٩ / ٢.

... ما يمنعك من محمد بن مسلم؟: ٩٣ / ٢.

... ما ينبغي لنبى إذا لبس لأتمته: ٤٦ / ٢.

المال تنقصه النفقه و العلم يزكو على الإنفاق:

٦ / ٣.

المؤذنون أمناء و الأمناء ضمنا: ٢٩٤ / ٢.

المؤمن أخو المؤمن كالجسد الواحد: ٧١٥ / ٢.

المؤمن أخو المؤمن عينه و دليله: ٧١٥ / ٢.

المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا:

١٨٤ / ١.

المؤمنون إخوه تتكافى دماؤهم: ٧١٤ / ٢.

المبادره إلى العفو من أخلاق الكرام: ٣٩٩ / ٢.

مثل المؤمنين فى توادهم و تعاطفهم و تراحمهم:

٧١٥، ١٩ / ٢.

مجارى الأمور و الأحكام على أيدى العلماء بالله:

٣١٤، ٣١١ / ١.

المجوس إنما

ألحقوا باليهود و النصارى فى الجزية:

٣ / ٣٨٠، ٣٩٣.

المجوس تؤخذ منهم الجزية: ٣ / ٣٧٩.

المحتكر آثم عاص: ٢ / ٦٢٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٤

المحتكر البخيل جامع لمن لا يشكره: ٢ / ٦٢٣.

المحتكر محروم من نعمته: ٢ / ٦٢٣.

المحتكر ملعون: ٢ / ٦٢٤.

المرتد يستتاب؛ فإن تاب و إلّا قتل: ٢ / ٥١٩.

مرّ النبىّ «ص» بفتح فنزل فصلّى: ١ / ٦٠٨.

مرّ النبىّ «ص» فى سوق المدينه بطعام: ٢ / ٢٦٣.

مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به: ٢ / ٢٥٨، ٢٧٣.

المروءه العدل فى الامر: ٢ / ٤٠٠.

المستشار مؤتمن: ٢ / ٤٢.

المسلم أخو المسلم: ٢ / ٧١٥؛ ٣ / ٢٩٨.

المسلمون إخوه تتكافأ دماؤهم: ٢ / ٧١٤، ٧٢٦.

المسلمون عند شروطهم إلّا كلّ شرط: ١ / ٤٩٦.

مشاوره العاقل الناصح رشد: ٢ / ٣٩.

... مصلح أو مفسد؟ ... هل يجوز أن: ١ / ٣٩٢.

المضعف أمير الرفقه: ٢ / ٧٦٥.

... مع أمير أمره الإمام: ٤/٦٣، ٦٤.

معاشر الناس، إن النساء نواقص: ١/٣٥٨.

المعصوم هو الممتنع بالله من جميع: ١/٣٨١.

المغرم إذا تدّين أو استدان في حق: ١/١٠٠؛ ٢/٦٩٦.

الملوك حكام على الناس: ١/١٩٩، ٣١٠، ٤٣٥، ٤٤٨، ٤٨٤.

... ممن قد روى حديثنا: ٢/١٧١.

من آذى ذمياً: ٣/٤٧٤.

من اتّمن رجلا على دمه ثم: ٢/٧٣٢.

من ابتلى بالقضاء بين المسلمين: ٢/٢٠٠.

من أتى حزارا فصدّقه في مقاله: ٢/٢٩٦.

من أتاكم و أمركم جميع على رجل واحد: ١/١٢٩، ١٨٤.

من أتى محمداً من قريش بغير إذن: ٢/٧٣٥.

من أتى من هذه القاذورات شيئا: ٢/٢٧٩.

من أحاط حائطا على أرض فهي له: ٤/١٥٣، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٨، ٢١٦.

من أحاط على شئ فهو أحقّ به: ٤/١٥٤، ١٨٢، ١٨٧.

من أحبّ بقاء الظالمين: ١/٦١٦.

من احتكر طعاما أربعين ليلة: ٢/٦٣١.

من احتكر طعاما أربعين يوما: ٢/٢٨٣.

من

احتكر طعاما على أمتي أربعين: ٢ / ٦٣١.

من احتكر فهو خاطئ: ٢ / ٦٢٤.

من احتكر طعاما فهو كذا: ٢ / ٦١٢، ٦١٣.

من احتكر على المسلمين طعاما: ٢ / ٦٢٧.

من احتكر فوق أربعين يوما فإنَّ الجَنَّةَ: ٢ / ٦٣٠.

من احتكر يريد أن يتغالي بها: ٢ / ٦٢٤، ٦٥٤.

من أحسن الكفايه استحقَّ الولاية: ١ / ٣٢٤؛ ٢ / ١٢٢.

من أحيا أرضا فهي له: ٤ / ١٧٨.

من أحيا أرضا في غير حق: ٤ / ٢٥٥.

من أحيا أرضا من المؤمنين: ٤ / ٢٠٦، ٢٢١.

من أحيا أرضا مواتا: ٤ / ١٦١، ٢٥٥.

من أحيا أرضا ميتة فله: ٤ / ١٤٩.

من أحيا أرضا ميتة فهي له: ٤ / ١٥١، ١٥٧، ١٦١، ١٩٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٦.

من أحيا أرضا ميتة في غير حق: ٤ / ٢٣٤.

من أحيا أرضا ميتة لم تكن لأحد: ٤ / ١٥٣، ٢٣٩.

من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد: ٤ / ١٨٦، ٢٣٦.

من أحيا مواتا فهو أحقَّ به: ٤ / ٤٢.

من أحيا مواتا من الأرض: ٤ / ١٥٣، ١٦٧، ٢٣٩.

من أحيا ميتا من موتان الأرض: ٤ / ١٥٤.

من أخذ سارقا فعفا عنه: ١ / ١٤١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٥

من أخذت منه أرض ثم مكث: ١٠١ / ٤، ١٩١.

من أرضى الله بسخط الناس: ٣٠١ / ٢.

من استأكل بعلمه افتقر: ٩٧ / ٢.

من استبدّ برأيه هلك: ٣٤ / ٢.

من استشار أخاه فلم يمضه: ٤٢ / ٢.

من استطاع منكم أن لا ينام: ٢٠٣ / ١.

من استعمل رجلا من عصابه: ٣٠٩ / ١، ٣٤٤؛ ١٢٥ / ٢، ١٨٩.

من استعمل عاملا من المسلمين: ٣٠٨ / ١؛ ١٢٥ / ٢.

من استقبل قبلتنا و أكل ذبيحتنا: ٧١٤ / ٢.

من استقبل وجوه الآراء عرف: ٣٥ / ٢.

... من أسلم طوعا تركت أرضه: ١٣١ / ١؛ ٥٤ / ٣، ١٩٢؛ ٢٥١ / ٤.

من أسلم منهم و أقام: ٧٢ / ٣.

من اشترى شيئا من الخمس: ٧٦ / ٣؛ ١٤ / ٤.

... من أصاب بفيه من ذى حاجه: ٢ / ٣٤٠.

من أصبح لا يهتمّ بأمر المسلمين: ٢ / ٧١٦.

من أطاعنى فقد أطاع الله و من عصانى: ١ / ٦٧؛ ٢ / ٧٧٩.

من اعتق سائبه فليتوال: ٤ / ٨٧.

من أعطاه مؤتجرا بها: ٢ / ٣٣١.

من أعمار أرضا ليست لأحد: ٤ / ١٥٢.

من أعود الغنائم دوله الأكارم: ١ / ١٩٩.

... من أعوزه شىء من حقى: ٣ / ٧٥؛ ٤ / ١٣٩.

من أفتى الناس بغير علم: ٢ / ٩٧.

من افترى على مملوك عزّر لحرمة الإسلام:

٢ / ٣٥٥.

من أقرّ بحدّ على تخويف أو حبس أو ضرب:

٢ / ٣٧٨.

من أقرّ على نفسه عند الإمام بحق: ١ / ١٤٢.

من أقمنا عليه حدّا من حدود الله: ٢ / ٣٦٢.

من أقيم عليه حدّ فمات فلا ديه له و لا قود: ٢ / ٣٦٦.

... من أكل بغمه و لم يتخذ خبئه فليس عليه شىء: ٢ / ٣٤٠.

... من ألقى سلاحه فهو آمن: ٣ / ١٤١.

من امتنع من دفع الحقّ: ٢ / ٤٨٥.

من أمر بالمعروف و نهى عن المنكر فهو خليفه الله:

٢٧٢ / ٢.

من أمّ قوما و فيهم أعلم منه أو أفقه منه: ٣٠٤ / ١.

من أنكره بالسيف لتكون كلمه الله: ٣٠٦ / ٢.

من بحث عن أسرار غيره: ٥٤٣ / ٢.

من بدل دينه فاقتلوه: ٥٢١ / ٢؛ ٣٩٠ / ٣، ٣٩١، ٣٩٢.

من بلغ ما ليس بحدّ فهو من التعزير: ٣٢٢ / ٢، ٣٤٩.

من بنى مسجدا كمفحص: ٢١٧ / ٣.

... من ترك مالا فلورثته و من ترك: ١٠٣ / ١.

... من تحاكم إليهم فى حقّ أو باطل: ٢٤٧، ٤٤١؛ ١٥٦ / ٢.

من ترك الجهاد ألّبسه الله: ٧٦٣ / ٢.

من تطبّب و لم يعلم منه طبّ: ٢٩٢ / ٢.

من تعلّم علما ليمارى به السفهاء: ٣٠٦ / ١.

من تقدم على قوم من المسلمين: ٣٠٨ / ١.

من تمنّى من أمتى الغلاء: ٦٢٥ / ٢.

من تولّى أمر الناس فعدل: ٨١٢ / ٢.

من تولّى أمرا من

أُمُور النَّاسِ: ١/ ٢٠١، ٣٨٧.

من تَوَلَّى عِرافَهُ قَوْمٍ (وَلَمْ يَحْسُنْ فِيهِمْ خ. ل):

٥٧٤ / ٢.

... من جاء بكذا فله كذا: ٣/ ١٣٣؛ ٤/ ٦.

من جاء كم يريد أن يفرّق الجماعة: ١/ ٤٩٧، ٥٠٧؛ ٢/ ٣٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٦

من جعل قاضيا فقد ذبح: ٢/ ١٥٢.

من حبس طعاما يتربّص به الغلاء: ٢/ ٦٣٠.

من الحدود ثلث جلد و من تعدّى: ٢/ ٣٦٨.

من حسنت سياسته وجبت طاعته: ١/ ١٩٩، ٣٢٤؛ ٢/ ١٢٢.

من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله: ٢/ ١٨٩.

من خرج يدعو الناس و فيهم من: ١/ ٣٠٥.

من خلد في السجن رزق من بيت المال: ٢/ ٤٦٢، ٥١٩.

من خلع يدا من طاعه لقي: ١/ ٢٠١، ٥٨٣.

من خير خلق الله بعد أئمة الهدى: ١/ ٤٨٢.

... من دخل دار أبي سفيان فهو آمن: ٢/ ٧٩٤.

من دخل في شيء من أسعار المسلمين: ٢/ ٦٢٥.

من دعا الناس إلى نفسه و فيهم: ١/ ٣٠٦.

من الدين التجاوز عن الجرم: ٢/ ٤٠١.

من رأى رجلا يصطاد بالمدينة فله سلبه: ٢/ ٣٣٠.

من رأى منكرا فليغيره بيده: ٢/ ٢٧٣.

من رأى منكم منكرا فليذكر: ٢/ ٢١٧، ٣٠٦.

من رأى يتموه يصيد فيه شيئا فله سلبه: ٢/ ٣٣١.

... من رجل يقوم فينظر لنا: ٢/ ٥٦٠.

من زرع زرعاً أو غرس غرساً: ٤/ ١٤٩.

... من زكريا بن آدم القمي: ٢/ ٩٤.

من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم: ٤/ ١٥٥، ١٨٦، ١٨٧.

من سلك طريقا يطلب فيه علما: ١/ ٤٦٩.

من سؤد اسمه في ديوان الجبارين: ١/ ٦١٦.

... من الشرك فزوا ... إن المنافقين: ٢/ ٨٠٧.

من شهر السلاح في مصر ... فجزأؤه: ١/ ١٤٣.

من ضربناه حداً من حدود الله: ٢/ ٣٦٧.

من طبائع الاغمار إتعاب النفوس: ٢/ ٦٢٣.

من طلب هذا

الرزق من حلّه: ١ / ٩٩؛ ٢ / ٦٩٦.

من ظلم معاهدا و كلفه فوق طاقته: ٢ / ٧٢٢؛ ٣ / ٥٠٥.

من عذبّ الناس عذبه الله: ٣ / ٥٠٦.

... من عرف شيئا من ماله: ٣ / ٣٠٢.

من عفا عن الجرائم فقد أخذ: ٢ / ٤٠١.

من علامات المأمون على دين الله: ٢ / ١٢٣.

من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردّ: ١ / ٢٧٠.

من غشّ مستشيريه سلب تدبيره: ٢ / ٤٣.

من فاته شيء في صلاته فليستبح: ١ / ٣٣٦.

من فارق جماعه المسلمين: ١ / ١٨٣، ١٨٤، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٧٦؛ ٢ / ٧٧٥.

من قال من مؤمن ما رأته عيناه: ٢ / ٥٤١.

... من قتل الرجل؟ ... له سلبه أجمع: ٢ / ٧٤٣.

من قتل قتيلا فله سلبه: ٢ / ٣٣٢؛ ٣ / ١٧١، ١٧٣، ١٧٥.

... من قتل كافرا فله سلبه: ٣ / ١٧١، ١٧٥، ١٧٦.

من قتل معاهدا في غير كنهه حرّم الله: ٢ / ٧٣٣.

من قتله القصاص أو الحدّ لم يكن له دية: ٢ / ٣٦٦.

من قتله القصاص بأمر الإمام: ١ / ١٤٦.

... من قطع منه شيئا فلمن أخذه سلبه: ٢ / ٣٣١.

من كان بينه وبين قوم عهد: ٢ / ٧٣٣.

من كان لم يصم فليصم و من كان أكل: ٢ / ٦٠٣.

من كان من شيعتنا عالما بشريعتنا: ١ / ٤٨٨.

... من كان منكم ... روى حديثنا ... نظر في حالنا: ١ / ٤٤٤.

من كان يؤمن بالله و باليوم الآخر: ٣ / ٣٥٩.

من كانت عنده امرأه فلم يكسها: ١ / ١٣٤.

من كره من أمير شيئا: ١ / ٥٨٢.

من كشف حجاب أخيه انكشف: ٢ / ٤٤٨، ٥٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٧

من كنت مولاه فعلى مولاه: ١ / ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٣، ٣١٠، ٤٨٣، ١٠٤ / ٣.

من لزم المشاوره لم يعدم: ٢ / ٣٦.

من لطم خد امرئ مسلم أو وجهه: ٣ / ٥٠٥.

من لقي صاحب عشور فليضرب عنقه:

٢٦٠ / ٤

... من لم يأكل فليصم و من أكل فليمسك:

٦٠٣ / ٢

من لم يصلح نفسه لم يصلح غيره: ١٢٢ / ٢

من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية: ٢٠٣ / ١

من مات بغير وصيّه مات ميتة جاهلية: ١٧٠، ٤٩ / ١، ١٩٦

من مات لا مولى له و لا ورثه: ٨٤ / ٤

من مات من حدّ أو قصاص فهو قتيل القرآن:

٣٦٦ / ٢

من مات و ترك ديننا: ٨٤ / ٤

من مات و لم يدع وارثا: ٨٨ / ٤

من مات و ليس عليه إمام: ١٩٦ / ١

من مات و ليس في عنقه: ٢٠١ / ١

... من مات و ليس له مولى: ٨٤ / ٤

من مات و ليس له وارث: ٨٤ / ٤

من محمد رسول الله إلى أساقفه نجران: ٧٥٢ / ٢

من محمد رسول الله إلى أهل اليمن: ٣٨٠ / ٣

من محمد رسول الله إلى صاحب الروم: ٧٠٦ / ٢

من محمد رسول الله إلى صاحب مصر: ٧٠٧ / ٢

من محمد رسول الله «ص» إلى الهرمزان: ٧٠٨ / ٢

من مشى إلى سلطان جائر: ٢ / ٢٥٢.

من مشى إلى ظالم ليعينه: ١ / ٦١٥.

من نصب نفسه للقياس: ٢ / ٦٩.

من نصب نفسه للناس: ١ / ٢٩٣.

من وجد برد حَبْنَا في كبده: ٤ / ١٢٢.

... من وجد رجلا يصيد فيه فليسلبه: ٢ / ٣٣١.

... من وجد ماله فليأخذه: ٣ / ٢٩٨، ٣٠٤.

من وَّكَلَّ رجلا على إمضاء: ٢ / ١٧٤.

من وَّلَّى لنا شيئا فلم تكن له: ٣ / ٤٩٩.

من وَّلَّى من أمر المسلمين شيئا فاحتجب:

٢ / ٨١٣.

من وَّلاهُ الله - عزَّ وجلَّ - من أمر المسلمين شيئا:

٢ / ١١١.

من وَّلاهُ شيئا من أمور المسلمين: ٢ / ٨١٣.

... من يحمل وزرى يوم القيامة: ٢ / ٦٩٩.

... من يشتري منى سيفى هذا: ٢ / ٦٨٥، ٨٣١، ٨٣٢.

منزله الفقيه في هذا الوقت كمنزله الأنبياء:

١ / ٤٦٨.

... منكم ... عليكم: ١ / ٤٥١.

... منكم (في خبر أبي خديجه): ٢ / ١٤٩.

الخلق لما وقفوا على حدّ محدود: ١ / ٤٧٦.

موتان الأرض لله و لرسوله: ٤ / ٣٩، ٤٢، ١٥٤، ٢١٧، ٢٢٠.

موسّع على شيعتنا أن ينفقوا: ٤ / ٢٩٢.

المؤلى إذا أبى أن يطلق: ٢ / ٥٢٢.

... ميراثه بين المسلمين عامّه: ٤ / ٨٨.

حرف النون النائحه و من حولها فى النار: ٢ / ٢٨٢.

... نايت قومك و داهنت وضيعت: ٢ / ٣٢٦.

الناس تبع لقريش فى الخير و الشرّ: ١ / ٣٧٦.

الناس تبع لقريش فى هذا الشأن: ١ / ٣٧٥.

الناس عبيد الدنيا و الدين لعق على ألسنتهم:

١ / ٥٧٩.

الناس كأسنان المشط سواء: ٢ / ١٩١.

الناس كلّهم يعيشون فى فضل مظلمتنا: ٤ / ١٣١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٨

النبي «ص» فادى بالرجل الذى أسلم: ٣ / ٢٧٨.

النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق: ١ / ٦٠، ٨٤.

نحن العلماء و شيعتنا المتعلّمون: ١ / ٣١٦، ٤٦٩.

نحن قوم فرض الله - تعالى - طاعتنا: ٤ / ١٣، ٥٨، ٥٩.

نحن و الله الذين عنى الله: ٣ / ٣٢٧.

الندامه على العفو أفضل: ٢ / ٣٩٧.

نَضَرَ اللَّهُ عبدا سمع مقالتي فوعاها: ٧٧٢ / ٢.

نَضَرَ اللَّهُ عبدا سمع مقالتي هذه: ٧٧٣ / ٢.

... نظام المسلمين ... ٣٨٦ / ١

... نعم: ٩٤ / ٢؛ ١٦٤ / ٣؛ ٢١٧؛ ٢٦٣ / ٤.

... نعم أخبرني أبي عن جدّي: ٩٧ / ٤.

... نعم ... إذا أدرك الصغار: ٢٠٣ / ٢.

... نعم، إذا حفر لهم: ٢٢٦ / ٣.

... نعم، أما بلغك كتاب: ٣٧٨ / ٣.

... نعم، إنّ الوكيل إذا وُكِّل: ١٧٤ / ٢.

... نعم، إنّ المدينة لم تكن يومئذ: ١٧ / ٣.

... نعم، إنّنا لله و إنّنا إليه راجعون: ٦٠٨ / ١.

... نعم، أين ما قال الله و الذين: ٢٩١ / ٤.

... نعم، خمس و عشرون سوطا ربع حدّ الزاني:

٣٣١ / ٢.

نعم الشئء الإمامه لمن أخذها بحقها: ٢٠٢ / ١.

... نعم، لا بأس به: ٢٢٦ / ٣.

... نعم ... ليس حيث تذهب، إنّما

هو:

٤٤٨ / ٢.

... نعم ... ليس حيث تذهب، إنّما هي إذاعه سرّه: ٥٤٣ / ٢.

... نعم ... نعم، إنّما هو ماله: ٤٢١ / ٣.

... نعم، و ذلك أنّ عليّا: ٣٠٥ / ٣.

... نعم، و لكن لو اعترف و لم يجئ بالسرقه: ٣٧٨ / ٢.

... نعم ... يكون بعدى أئمه: ٥٨٠ / ١.

... نعم، ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام:

١٠٠ / ١.

نعيت إلى النبي «ص» نفسه و هو صحيح:

٧٩٩ / ٢.

نفد الطعام على عهد رسول الله «ص» فأتاه:

٢٨، ٤٣٢، ٤٤١.

نكحت ابنه رسول الله «ص» و ليس لنا فراش إلّا:

٨٣٢ / ٢.

نهى رسول الله «ص» أن يحتكر الطعام: ٤٢٦ / ٢.

نهى رسول الله «ص» عن الأدب عند الغضب:

٣٩٢ / ٢.

نهى عن الحكره بالبلد: ٤٢٥ / ٢.

حرف الهاء هؤلاء يقولون: لا إمره إلّا لله: ٤ / ١، ٥٤٧؛ ١٥ / ٢؛ ١٠٩ / ٤.

... هؤلاء المحرومون: ١٦٤ / ٣.

... هذا ابن عمّ رسول الله «ص» في علمه:

٦٧٦ / ٢.

... هذا أمين هذه الأمة: ١٣٩ / ٢.

هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق: ٧٦٥ / ٢.

هذا على أن يأمره بعد معرفته: ٢٤٥ / ٢.

... هذا لتجرئك على شرب الخمر: ٤٥١ / ٢.

... هذا لشيعتنا حلال: ٧٥ / ٣؛ ١٢٣ / ٤، ١٣٤.

... هذا نفى المحارب غير هذا النفي: ١٤٣ / ١.

هذه الآية نزلت حين أمر رسول الله «ص»:

٣٦٥ / ٣.

هذه الكتب ابتداء منهم أو جواب ما كتبت:

٢١٤ / ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٥٩

... هاهنا أحد من أهل قريته: ٩٣ / ٤.

... هل تعرف الناسخ و المنسوخ: ١٧١ / ٢.

هلمّوا أكتب لكم كتابا لا تضلّوا بعده: ٥٩ / ١.

هم عيش العلم و موت الجهل: ٨٣ / ٢.

... هم قرابه الرسول «ص»: ١١٣ / ٣.

... هم من آبائهم: ٢٥٨ / ٣.

... هم منهم: ٢٥٨ / ٣.

هم موضع سرّه و لجأ أمره: ١ / ٦٠؛ ٢ / ٨٣.

... هم

و الله أهل قم: ١ / ٢٤٠.

هم رسول الله «ص» بإحراق قوم في منازلهم:

١ / ٩٣.

هو أنت و شيعتك يوم القيامة: ١ / ٦١.

... هو بينهما ما لم يحكم الوالى فى المجروح الأول:

١ / ١٤٦.

... هو حسن إن لم يكن جزيه: ٤ / ٢٨٩.

... هو حَقَّك إن عفوت عنه فحسن: ١ / ١٤١.

هو الرجل يأتي السلطان: ١ / ٦١٧.

... هو صله الإمام فى كلِّ سنه: ٤ / ٢٩١.

... هو كذلك ... صدق الله: ٢ / ٢٣٦.

... هو كذلك، هو كذلك: ١ / ١١٧.

... هو لجميع المسلمين: ٣ / ١٩٧.

... هو لك يا مالك، فإذا: ٣ / ٢٩١.

... هو له، هو له: ٣ / ٢٣١.

... هو المعتصم بحبل الله: ١ / ٣٨١.

... هو من الفى ء و الأنفال: ٣ / ٣٥٧؛ ٤ / ٥٥.

... هوّن عليك، فأني لست: ٢ / ٧٩٨.

... هى الزكاه: ٣ / ٩.

... هى الزكاه المفروضه: ٣ / ٩.

... هي القرى التي قد جلا أهلها: ٣٩ / ٤.

... هي القرى التي قد خربت: ٣٩ / ٤، ٤٥، ٥٤، ٧٣.

... هي له و له أجر بيوتها: ١٥١ / ٤، ٢٠٧.

... هي و الله الإفاده يوما: ٣ / ٤٧.

... هي و مثلها و النكال و ليس في شىء من الماشيه: ٢ / ٣٤٠.

... هيهات يا معلّى، أما و الله: ١ / ٣٤٥؛ ٢ / ٥٣، ٨٢٢.

حرف الواو و آتيتم الزكاه و أعطيتم: ٣ / ٧٢.

... و آخر ينظر لهما: ٢ / ٥٢٤.

و الآيه الخامسه قول الله: ٣ / ٣٢٩.

الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل: ١ / ١٤٢.

و اجعل لذوى الحاجات منك قسما: ٢ / ٥٤، ٢١١.

و اجعل لهم قسما من بيت مالك: ٤ / ٥٣.

و أخذ رسول الله «ص» الجزية: ٣ / ٣٦٨، ٣٨١.

... و إخراج الخمس من كل ما يملكه: ٣ / ٨٥.

و إذا حاصرت أهل حصن: ٢ / ٧٦.

... و إذا لقيتم عدوا: ٣ / ٣٨٤.

... و إذا وصلتكم

إلى رجال القوم: ٣ / ٣١٠.

و الأرضون التي أخذت عنوه: ٣ / ٣٣، ٤٩٤.

و أشدّ من يتم هذا اليتيم يتيم ينقطع: ١ / ٤٨٨.

و الاستشاره عين الهدايه: ٢ / ٣٥.

و أشعر قلبك الرحمه للرعيه و المحبه: ٢ / ٣٩٨، ٧٢٢، ٨٠١؛ ٣ / ٤٧٠.

و أعجب من ذلك طارق طرقنا: ١ / ٣٣٣.

و أعدّوا لهم ما استطعتم من قوّه ألا إنّ القوّه ...:

٢ / ٧٥٨.

و أعظم ما افترض الله - سبحانه - من تلك الحقوق:

١ / ١٨٦.

و اعلم - مع ذلك - أنّ في كثير منهم: ٢ / ٦٢١، ٦٤٦.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٠

... و أغنى عن الناس شرّه: ٢ / ٥١٨.

... و أفضلهم حلما و أجمعهم علما و سياسه:

١ / ٣٢٥.

و أقام لهم عليّا «ع» علما و إماما: ١ / ٣٩٠.

وال ظلوم غشوم خير من فتنه تدوم: ١ / ٤، ١٧٦، ٥٤٧.

و الزموا السواد الأعظم: ١ / ١٨٤، ٥٥٤.

و الله إن كان على «ع» ليأكل: ٢ / ٨٢٧.

و الله لأن أبيت على حسك السعدان: ٢ / ٦٧٩.

... و الله لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفى ء:

٣ / ٣٥٩.

و الله لا يخرج أحد منّا قبل خروج القائم: ١ / ٢٢٢.

... و الله لهي أحبّ إليّ من إمرتكم: ١ / ٧٩.

و الله لو أنّ الحسن و الحسين فعلا: ٢ / ١٩٣، ٢١١.

و الله لو وجدته قد تزوج به النساء: ٢ / ١٥، ١٨٧، ٢١١، ٦٨٦.

و الله ما صلّوا لهم و لا صاموا و لكن: ١ / ٥٩١.

و الله ما كانت لي في الخلافه رغبه: ١ / ٨٠، ١٩٠، ٣٣٢.

و الله ما لي من فيئكم و لا هذه الوبره: ٣ / ١٤٧.

و الله ما معاويه بأدهى منى و لكنه يغدر: ١ / ٥٤٥؛ ٢ / ٧٣٥.

و الله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء:

١ / ٥٢٩.

و الله يا محمد من أصبح

من هذه الأُمَّه: ٢٩١ / ١.

و الذى نفسى بيده إنَّ هذا و شيعته: ٦١ / ١.

و الإمام المستحق له علامات: ٣٨٤ / ١.

و الإمام عالم لا يجهل و راع لا ينكل: ٣٠٥ / ١، ٣٢٣.

و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر: ٢ / ٢٥٠.

و الأمر و النهى وجه واحد لا يكون: ١ / ١٧٧.

و أمر أمير المؤمنين «ع» مالكا: ٢ / ٢٦٥.

و أمر «ع» رفاعه قاضيه على الأهواز: ٢ / ٢٦٦.

و أمره أن يأخذ من المغانم: ٣ / ٧١.

... و أمره أن يقرئهم: ٢ / ٩٦.

و أمرهم بما يكون من أمر الطاعة: ١ / ١٠٨.

و أمروا بالمعروف و اتتمروا به: ٢ / ٢٥٧.

و أمّا بعد فلا تطولنّ احتجاجك: ٢ / ٨١٢.

و أمّا حقّ المستشار فإن حضر ك: ٢ / ٤٢.

و أمّا حقّ رعيتك بالسلطان: ٢ / ٣٩٩، ٧٧٧.

و أمّا حقى عليكم فالوفاء بالبيعه: ١ / ٥٧٦.

و أمّا الحنّاط فإنّه يحتكر الطعام على أمتى: ٢ / ٦٣٠.

و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا ١ / ٢٦٣، ٤٨١؛ ٢ / ٩٠، ١٠٧، ١٥٨، ٥٩٨.

و أمّا الخمس فقد أبيع: ٤ / ١٣٩.

و أمّا الرجل الذى اعترف باللواط: ٢ / ٣٩٤.

و أما الرشا فى الحكم فهو الكفر: ١٩٩ / ٢.

و أما السيف المكفوف: ٢٨٩ / ٣.

و أما فلانه فأدر كها رأى النساء: ٣٥٩ / ١.

... و أما قولك: إن علينا «ع» قتل: ٢٨٨ / ٣.

و أما قولك: إن قومى كان لهم عريف: ٥٧٤ / ٢.

و أما قولك لا تباع حتى يبيع أهل الأمصار:

٥٥٨ / ١.

و أما قوله: و ما أفاء الله: ٣٢٤ / ٣.

و أما اللواتى فى صفات ذاته فإنه: ٣٠٤، ٣٢٣ / ١.

و أما ما جاء فى القرآن: ١١١ / ٣.

... و أما المتلبسون بأموالنا: ٧٨ / ٣.

و أما المغانم فإنه لما كان يوم بدر: ١٣٤ / ٣.

و الأموال أربعه: أموال المسلمين: ٣٥٦ / ٣.

و إن أبوا أن يهاجروا: ٣٥٨ / ٣.

و

إن تركها أو أخرجها فأخذها: ١٨٨ / ٤.

و إن تعطوا من المغنم الخمس: ٧٢ / ٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦١

و إن حارب الله و سعى في الأرض: ٥٣٢ / ٢.

... و إن سرق فاقطعوا يده: ٥١٦ / ٢.

و إن عقدت بينك و بين عدوك: ٧٣٤ / ٢.

... و إن كان الميت لم يتوال إلى أحد: ١٤٢ / ١.

و إن كانت امرأه حبست حتى تموت: ٥١٩ / ٢.

و إن كانت امرأه فحلق رجل رأسها: ٥٠١ / ٢.

و أن لا تنازع الأمر أهله: ٦١٧ / ١.

... و إن لم يكن له وليّ طلقها السلطان: ١٣٥ / ١.

و أن ليس عليكم أمير إلا من أنفسكم: ٥٠١ / ١.

... و أنا وارث من لا وارث له: ٨٦ / ٤.

... و أنتم أعظم الناس مصيبه: ٣١٦ / ١، ٤٨٥.

و انظروا لأنفسكم، فو الله إن الرجل: ٢٧٦ / ١، ٣٠٨.

و إن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر: ٢٥٣ / ٢.

... و إن عملك ليس لك بطعمه: ٤٣٣ / ١.

و إن في سلطان الله عصمه: ٧٧٤ / ٢.

و إن لك نصيبا في بيت المال: ٢٢٠ / ٣.

و إن من أسخف حالات الولاه: ٨٠٢ / ٢.

و إنّ يهود بنى عوف أمّه مع المؤمنين: ٢١ / ٢.

و إنّما الشورى للمهاجرين و الأنصار: ١ / ٥٠٥، ٥٤٩، ٥٦٧.

و إنّما عاب الله ذلك عليهم: ٢ / ٢٥٣.

و إنّما هلك الناس حين ساووا: ١ / ٢٩١.

و أنّه لا بدّ للناس من أمير: ٣ / ٣٥٦.

و انه ليس من أحد يدعو إلى أن يخرج: ١ / ٢٣٧.

و إنّى أقسم بالله قسما صادقا: ٢ / ٥٥٤، ٦٧٣؛ ٣ / ٣٥٦.

... و إنّى باعث إليكم أخى و ابن عمى:

١ / ٥٠٩، ٥٥٩.

... و أوّل ذلك الدعاء إلى طاعه الله: ١ / ١١٦؛ ٢ / ٧١١.

و إيّاك أن تشتم مسلما أو تطيع: ٢ / ٧٧٧.

و

إِيَّاكَ وَالْغَدْرَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَالْإِخْفَارَ: ٧٣٤ / ٢.

وإِيَّاكَ وَمَشَاوِرَهُ النَّسَاءَ فَإِنَّ رَأْيَهُنَّ: ٣٥٦ / ١.

وإِيَّاكُمْ أَنْ يَخَاصِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا: ٤٤٢ / ١.

وَأَيْمَ اللَّهِ لِأَنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ: ١٨٩ / ٢.

وَأَيْمًا قَرِيْبَهُ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: ٥٨ / ٣.

... وَأَيْمًا قَوْمِ أَحْيَوَا: ١٩٩ / ٣.

وَأَيْمًا قَوْمِ أَحْيَوَا شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ: ٢٠٧ / ٤.

... وَبِحُجَّةِ هَذِهِ الْآيَةِ يُقَاتِلُ مُؤْمِنُو كُلِّ زَمَانٍ:

١٢٢ / ١.

وَبَسَطْتُمْ يَدَيْ فَكَفَفْتُمَا وَمَدَدْتُمَا: ٥١٩ / ١.

... وَبَطُونَ الْأَوْدِيَةِ وَرَعُوسَ الْجِبَالِ: ٤٨، ٣٨ / ٤.

وَالْتَأْدِيبَ مَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةِ: ٣٦٠ / ٢.

وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخِرَاجِ بِمَا يَصْلِحُ أَهْلَهُ: ٥٠٠ / ٣.

وَالْجَاسُوسَ وَالْعَيْنَ إِذَا ظَفَرَ بِهِمَا: ٧٤٢ / ٢.

وَجَدَ فِي قَائِمِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ «ص»: ٥٠٣ / ٣.

وَجَدْتَ امْرَأَهُ مَقْتُولَةً: ٢٥٧ / ٣.

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ «ع» أَنَّ الْأَرْضَ: ٢٤١، ٢٠٠، ٤٦ / ٤.

... وَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ «ص» عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ:

٥٦٤ / ٢.

وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ «ص» الصَّدَقَةَ فِي كُلِّ: ٢٣ / ٣.

و جعلوهم حكّاما على رقاب الناس: ١ / ٤٤٨.

و الجهاد واجب مع الإمام: ١ / ١١٧.

و الحكم لا يصح إلا بإذن من الله و برهانه:

١٤٢ / ٢.

و الخمس من جميع المال مّزه واحده: ٣ / ٨٥.

... وددت أنى أقدر على أن أجزى: ٤ / ٢٤٣.

و دفن على «ع» الأطراف: ٣ / ٣١٧.

و ذلك أنّ جميع ما بين السماء و الأرض: ٣ / ٣٥٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٢

ورثت عن رسول الله «ص»: ٣ / ٥٠٤.

... ورثه الأنبياء: ١ / ٤٦٩.

و رجل قمش جهلا موضع فى جهال الأّمه:

١٥١ / ٢.

وزراء السوء أعوان الظلمه و إخوان الأّمه:

١٢٢ / ٢.

و الزكاه نسخت كلّ صدقه: ٤ / ٢٨٤.

و سأجهد فى أن أطهر الأرض من هذا: ١ / ٢٢٦، ٢٤٦.

و صل الله طاعه ولى أمره بطاعه رسوله: ٢ /

وضع أمير المؤمنين «ع» على الخيل: ٢٧ / ٣؛ ٢٨٨ / ٤.

وضع رسول الله «ص» الزكاه على تسعه: ١٢ / ٢؛ ١٣ / ٣؛ ١٤، ١٥، ١٩، ٢٢؛ ٢٨٨ / ٤.

و طاعتنا نظاما للمله: ١ / ١٨٥؛ ٢ / ٥٤٩.

و طاعه و لاه العدل تمام العز: ٢ / ٧٧٧.

و العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس: ١ / ٢٤١.

و العشر فى التمر و الزبيب و الحنطه: ٣ / ٢٥.

و عله ضرب الزانى على جسده: ٢ / ٤٠٩.

و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون: ١ / ٩٩؛ ٣ / ٣٣.

و فعل النبى «ص» ذلك و أخذ الجزيه: ٣ / ٣٧٢.

و الفى ء يقسم قسمين: ٣ / ٣٤٨.

و فى كل أربعين من الإبل السائمه: ٢ / ٣٣٠.

و قام معه بنو أبيه يخضمون: ٣ / ٣٢٦؛ ٤ / ٢١.

و قبض ما كان فى عسكرهم: ٣ / ٣١٤.

و قد اجتمعت الأمه قاطبه: ٢ / ٦٨.

و قد روى أصحابنا أن ما يحويه العسكر: ٣ / ٣١١.

و قد عرفت أن معاويه كتب: ٢ / ٥٥٣.

و قد علمتم أن رسول الله «ص» رجم الزانى:

٣ / ٣٥٦.

و قد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالى: ١ / ٢٩١، ٣٢٥، ٣٢٩.

و قد علمتم موضعي من رسول الله «ص»: ٤٦ / ١.

و قد كان رسول الله «ص» عهد إليّ: ٥٠٥ / ١.

و قد كان من أبي سفيان في زمن عمر: ٣٦٤ / ١.

و قد وليت أموركم حذيفه بن اليمان: ٥٧٠ / ٢.

و قسّم عليّ «ع» ما وجدته في العسكر: ٣١٣ / ٣.

و قضى أن لا ضرر ولا ضرار: ٣٠ / ٢.

و قول الله - تعالى - ما فرطنا: ٧٠ / ٢.

و كان أمير المؤمنين «ع» إذا سرق السارق:

٤٥٤ / ٢، ٤٦٢.

و كان أمير المؤمنين «ع» يعطى ميراث: ٩٣ / ٤.

و كان رسول الله «ص» المبين عن الله: ٣ / ٤٣٠.

... و كان رسول الله «ص» ينفق منها: ٣ / ٣٢٢.

و كان عليّ «ع» إذا

أتى بالسارق: ٢ / ٤٦٢.

... و كان للمسلمين: ٣ / ١٩٣.

و كانت الفريضة تنزل بعد الفريضة: ١ / ١٨٩.

و كأنك إنما كنت تكيد: ٣ / ٣٥٦.

و كذلك أخذ رسول الله «ص» البيعه لعلّى «ع»:

١ / ٥١٧.

و كذلك من عظمت الدنيا فى عينه: ٢ / ٨١٧.

... و كفّ عن الناس: ٢ / ٥١٨.

... و كلّ أرض خربه و بطون الأوديه: ٤ / ٣٨، ٤٨.

... و كلّ أرض ميتة قد جلا أهلها: ٤ / ٥٥.

... و كلّ أرض ميتة لا ربّ لها: ٤ / ٤٧.

و كلّ حكره تضرّ بالناس: ٢ / ٦٢٣.

و كلّ سائس إمام: ٢ / ٦٠١؛ ٤ / ٢٥.

و كلّ ما دخل منه فى ء: ٣ / ٣٥٠.

و كلّ ما فى أيدي شيعتنا: ٤ / ٢٠٨، ٢٢١.

و كلّ ما كان فى أيدي شيعتنا: ٤ / ١٤٦.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٣

... و كم تضر به؟ ... مائة مائة: ٢ / ٣٥٩.

و كيف يأمرهم الله - عزّ و جلّ - بطاعه: ١ / ٤٣٨.

... و كيف يختلفان: ٢ / ١٨٢.

ولا تبيعن للناس في الخراج كسوه: ٧٢٣ / ٢.

ولا تدخلن في مشورتك بخيلا: ٣٢٦ / ١، ٣٣٠ / ٢؛ ٤٠ / ٢.

ولا تدفعن صلحا دعاك إليه عدوك: ٧٢٨ / ٢؛ ٣٨٨ / ٣.

ولا تقتلوا وليدا: ٤٢٥ / ٣.

ولا تقطعوا شجره: ١٦٨ / ٣.

... ولا تلى الإمامه: ٣٥٤ / ١.

ولا تهيجوا امرأه بأذى و إن شتمن أعراضكم:

٣٥٨ / ١.

ولا تهيجوا النساء بأذى و إن شتمن أعراضكم:

٣٥٧ / ١.

... ولا تولي القضاء: ٣٥٥ / ١.

... ولا الجاهل فيضلمهم بجهله: ٣٠٢ / ١.

... ولا جزيه على النساء: ٤١٨ / ٣.

ولا يأمر بالمعروف من قد أمر أن يؤمر به: ٢٥٧ / ٢.

... ولا يجاز على جريحهم و: ٢٩٣ / ٣.

ولا يحل منع الملح و النار: ٧٦ / ٤.

... ولا يقتل أسير

و لا: ٣/ ٣٠١.

و لا يقسم فيهم: ٣/ ٣٠٥.

و لا يكونن المحسن و المسىء: ٢/ ١٨٩.

ولاه الجور شرار الأمة: ١/ ٢٩٦؛ ٢/ ١٢٢.

و لكن الله - عزّ و جلّ - فرض في أموال: ٤/ ٢٩١.

و لكنني آسى أن يلي أمر هذه الأمة: ١/ ٢٨٦، ٢٩٢.

و لكنني أضرب بالمقبل إلى الحقّ: ٢/ ٥٧٠.

الولاية أفضل، لأنّها: ١/ ٥٩٩.

ولاية أهل العدل الذين أمر الله: ١/ ١٩٧، ٢٩٤، ٥٠٩.

ولد الزنا شرّ الثلاثة: ١/ ٣٦٤.

و لعلّي أسمعكم و أطوعكم لمن وليتموه أمركم:

١/ ٦٥.

و لعمري لئن كانت الإمامه: ١/ ٥٤٩، ٥٥٥.

و لعمري ما عليّ من قتال من خالف الحقّ:

١/ ٦٠١.

و لقد بلغني أنّ الرجل منهم كان يدخل: ٢/ ٧٢٣.

و للإمام صفو المال: ٣/ ٧٢، ١٣٧؛ ٤/ ٥٩.

ولّ أمر جنودك أفضلهم في نفسك حلما:

١/ ٣٢٥.

ولّاني المسلمون الأمر بعده: ١/ ٤٩٨؛ ٢/ ٣٢.

... و لم أفتوك بثمانيه عشر يوما؟: ٩٨ / ٢.

... و لم يستحل أن يجلس فى الضوء من غير استحقاق: ٦٨٢ / ٢.

... و لم يا سدير، ... يا سدير، و كم عسى أن تكونوا؟: ٦٠٩، ٢٣٠ / ١.

و لما فرغ رسول الله «ص» من ردّ سبايا حنين:

٣٥٥ / ٣.

و لنا الأنفال ... المعادن منها: ٧٣، ٤٦ / ٤.

و لنا الصفى ... الصفى من كلّ: ٥٩ / ٤.

و لنجران و حاشيتها جوار الله: ٢١ / ٢؛ ٤٧٢ / ٣.

و له أن يسدّ بذلك المال: ١٤٨، ١٦٩، ٤٦٦؛ ١٠ / ٤.

و له بعد الخمس الأنفال: ١٧ / ٤، ٣٤، ٣٨.

و له رءوس الجبال و بطون الأودية: ٤٨ / ٤.

و له صوافى الملوكة ما كان فى أيديهم: ٥٣ / ٤.

و لو استعمل عليكم عبد يقودكم: ٣٧٣ / ١؛ ٧٧٩ / ٢.

... و لو صبرتم على الأذى: ٣١٦ / ١.

و لو قتل على «ع» أهل البصره جميعا: ٢٩٥ / ٣.

دراسات فى

ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٤٤

و ليس على من يعلم ذلك فى هذه الهدنه: ٢ / ٢٥٠.

و ليس فى الرايات رايه أهدى من اليماني: ١ / ٢٣٨.

و ليس فى مال الخمس زكاه: ٣ / ٥٦، ١١٣، ٣٤٠.

و ليس لعرق ظالم حقّ: ٤ / ١٦٠، ٢٣٤.

و ليس للأعراب من الغنيمه شىء: ٣ / ١٦٥.

و ليس للإمام أكثر من الجزيه: ٣ / ٤٤٧.

... و ليس لمن قاتل شىء من الأرضين: ٣ / ١٩٥.

و ليس يحبّ للملوك أن يفترطوا: ٢ / ١٢٤.

و ليكن أبعد رعيتك منك و أشأهم: ٢ / ٥٤٣.

و ليكن أحبّ الأمور إليك: ٢ / ١١٤.

و ليكن نظرك فى عماره الأرض: ٤ / ٢٩١.

و ما أخذ بالسيف: ٣ / ١٩٤، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١١؛ ٤ / ٢٠٧.

... و ما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه:

٢ / ٣٠٠.

و ما أعمال البرّ كلّها و الجهاد: ٢ / ٢١٤.

و ما أقرّ قوم بالمنكر: ٢ / ٢٣٤.

... و ما أنت و ذاك، إنّما كلف الناس: ٢ / ٧٧٦.

... و ما علامه ذلك؟: ٣ / ١٤٦.

... و ما على من غلائه إن غلا فهو: ٢ / ٦٦٢.

و ما كان لله من حقّ فإنّما: ١٠٥ / ٤.

و ما كان من فتح لم يقاتل: ٣٥٢ / ٣؛ ٣٤ / ٤.

و ما كان من أرض خربه: ٣٨ / ٤، ٤٨.

و ما لم يعمر منها أخذه: ٢١ / ٤.

... و ما لم يعمره منها: ١٩٣ / ٣، ١٩٤.

... و ما الملاحه؟ ... فقال هذا: ٥٩ / ٣.

... و ما هي؟ ... في الحبوب كلّها: ١٩ / ٣.

... و مثل عدوّ يصطلم فيؤخذ ماله: ٤٤ / ٤، ١٢٥.

و المرأه إذا ارتدّت عن الإسلام: ٤٤٩ / ٢.

و معه درّه لها سبابتان: ٢٦٦ / ٢.

و مكان القيم بالأمر مكان النظام: ١٨٦ / ١؛ ١٩ / ٢، ٥٤٨.

و من استمع إلى حديث قوم: ٥٤٤ / ٢.

و من أنكره

بالسيف لتكون كلمه الله: ٢١٧/٢، ٢٥٣.

... و من كان على نصرانيه أو يهوديه: ٤١٨/٣.

... و من يبيع ذلك؛ هي أرض المسلمين:

١٩٨/٣؛ ٢٠٥/٤.

و من يكن على يهوديته أو نصرانيته: ٤١٨/٣.

... و منها أنه لو لم يجعل لهم إماما: ٢٩٦/١.

و مهما كان في كتابك من عيب: ٥٤/٢.

... و الناس يقولون: ١٩٤/٣.

و نحن أهل بيت محمد (ص) و أولى بولايه هذا:

٦٥/١.

... و نسخ ذلك بآيه الزكاه: ٢٩٣/٤.

و نصف الخمس الباقي بين أهل بيته: ١٠٦/٣.

و نهى رسول الله «ص» عن التعدي: ٤٤٧/٣.

و هؤلاء الذين لو وُلّوا عليكم: ٣٠٧/١.

و هو نسل المطهره البتول لا مغمز فيه: ٣٧٥/١.

و هو وارث من لا وارث له: ٨٥/٤.

و الواجب في حكم الله و حكم الإسلام: ١٢/١، ٣١٨، ٣٨٨، ٥٠٨؛ ١٦/٢.

و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك: ٤٦٧/٣، ٤٩٥.

و اليتامى يتامى الرسول: ١٠٦/٣.

و يترك الشاذ الذي ليس بمشهور: ٥٥٤/١.

و يترك الناس ليس لهم طعام: ٢ / ٤٥٣.

و يجب على الوالى أن يكون كالراعى: ٢ / ٥٣.

... و يحكك! إنَّ العراقين بهما الرجال: ١ / ٣٣٢.

... و يحكم! أبعد الرضا و الميثاق: ٢ / ٧٣٦.

... و يحكم! هذا للبدرين دون الصحابه:

١ / ٥٥٧.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٥

... و يستودع العبد فى السجن حتى يموت:

٢ / ٥٢٩.

و يقطع من السارق الرجل بعد اليد: ٢ / ٤٦٢.

و يكونون حكام الأرض و سنامها: ١ / ٤٣٦.

... ويلك! كيف قطعت على أبى: ٢ / ٨٠٩.

... ويلك! لعلّ رجلا وقع عليك و أنت:

٢ / ٤٩٥.

... ويلك! ما هذا ... ويلك: ٢ / ٦٨٣.

... ويلك! ما وراءك ... و لم أقتلك: ٢ / ٧٣٩.

ويل لقوم لا يدينون الله

بالأمر بالمعروف: ٢/ ٢٣٣.

ويل للوزراء؛ ليتمنى أقوام يوم القيامة: ٢/ ١١٢.

ويل للأمرء، ويل للعرفاء، ويل للأمناء:

٢/ ٥٧٥.

و يوسع الطريق الأعظم فيصير ستين: ٤/ ٢١٥.

حرف الياء ... يا أبا بصير، إنا قد أعطينا هؤلاء: ٢/ ٧٣٦.

... يا أبا ثعلبه، مر بالمعروف و انه عن المنكر:

٢/ ٢٧٣.

... يا أبا جندل، اصبر و احتسب فإن الله:

٢/ ٧٣٥.

يا أبا حنيفة، بلغنى أنك تقيس: ٢/ ٦٩.

يا أبا ذر، إنك ضعيف لا تأمرن: ١/ ٢٧٠.

... يا أبا ذر، إنك ضعيف و إنها أمانه: ١/ ٣٢٤.

يا أبا ذر، إننى أراك ضعيفا و إننى أحب: ٢/ ١٢٤.

يا ابن أم عبد، ما حكم من بغى: ٣/ ٢٨٥.

يا ابن عباس، عليك بتقوى الله: ٢/ ٨٠٧.

... يا ابن عوف، اركب فرسك ثم ناد: ٣/ ٤٤٨.

... يا ابن الكواء، حفظت المسألة فافهم الجواب:

١/ ٥٢٩.

يا ابن مسعود، أتدرى ما حكم الله: ٣/ ٢٩٢.

... يا أمير المؤمنين، ما بال مظلمتنا: ٣/ ٣٣٣.

يا أم سلمه، هذا حدّ من حدود الله: ٢/ ٣١٠.

... يا أمير المؤمنين، لا تقس أخى زيدا: ١/ ٢١٠.

يا أهل السوق، اتقوا الله، وإياكم و الحلف:

٢/ ٢٦٨.

يا أهل الكوفة، إذا أنا خرجت: ٢/ ٦٨٥.

يا أيها الناس، تداووا فإنّ الله: ٢/ ٢٩٢.

يا أيها الناس، والله ما من شىء: ٢/ ٦١.

... يا با بصير، هم قوم وصفوا عدلا: ٢/ ٣٠١.

يا با ذر، إنك ضعيف و إنّها أمانه: ٢/ ١٢٤.

يا با ذر، إنى أحبّ لك ما أحبّ لنفسى: ١/ ٣٢٣، ٢/ ١٢٤.

... يا بنى، انظر كيف تحكم فإنّ: ٢/ ١٨٨.

... يا جاريه، ما يبكيك؟: ٢/ ٨٠٤.

يا حسن، إذا نزلت بك نازله: ٢/ ٤٠.

يا حكم، كلنا قائم بأمر الله: ١/ ٢٤٣.

... يا حكيم بن حزام، إياك أن تحتكر: ٢/

... يا حمراء، يا بيضاء، احمرّى: ٨٣٠ / ٢.

يا خالد، لا تردّ عليه: ١٧٥ / ٣.

... يا خالد، ما حملك على ما صنعت: ١٧٤ / ٣.

يا دنيا، أ بي تشوقت و لى تعرضت؟! : ٨٢٨ / ٢.

يا دنيا، أ لى تعرضت أم إلّى تشوقت؟! : ٨٢٩ / ٢.

يا دنيا، يا دنيا، إليك عنّى: ٨٢٩ / ٢.

يا زياد، إنك لتعمل: ٦١٦ / ١.

يا سدير، الزم بيتك و كن حلسا: ٢٢٩ / ١.

... يا سدير لو كان لى شيعه بعدد هذه الجداء:

١٩٣ / ١.

... يا سعد، إنك سألتنى: ١٣٣ / ٣.

... يا سليمان، الدخول فى أعمالهم و العون لهم:

٦١٥ / ١.

يا سواده بن قيس، أ تعفو أم تقتصّ؟: ١٩١ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٦

يا شريح، قد جلست مجلسا لا يجلسه: ٤٥٤ / ١.

يا شحام، إنى طلبت إلى إلهى فى سدير: ٢٣٠ / ١.

... يا صاحب الطعام، ما هذا؟: ٢٦٤ / ٢.

يا صفوان، كلّ شىء منك حسن: ٦١٦ / ١.

يا عائشه، آخرى هذا، فإني إذا: ٨١٩ / ٢.

... يا عبد العزيز، جهل القوم و خدعوا: ٣٨٢ / ١.

يا عليّ، اخلفني في أهلي و اضرب و خذ: ١٣٦ / ٢.

يا عليّ، إن إزاله الجبال الرواسي أهون: ٢٤٥ / ١.

يا عليّ، إن عبد المطلب سنّ في الجاهليه: ٤٧ / ٣.

يا عليّ، ليس على النساء جمعه و لا جماعه: ٣٥٤ / ١؛ ٤١ / ٢.

يا عمرو، اتق الله و أنتم أيها الرهط: ٣٠٥ / ١.

يا عمرو، أ رأيت لو بايعت: ٣٧٧ / ٣.

يا عمر، افتح الأبواب و سهّل الحجاب: ٨١٣ / ٢.

يا عمّار، إن كنت تحبّ أن تستتب: ٤١ / ٢.

... يا غلام، اذهب فانظر أ صام السلطان أم لا؟:

٩٦ / ٢؛ ٦٠٤ / ١.

... يا غلام، صدق فوك و وعت أذناك: ٥٦٨ / ٢.

يا فضيل، شهدت مع عمّي قتال أهل الشام؟:

٢٠٩ / ١.

... يا قنبر،

أظنّ أنه حدث بهذا الزقّ: ٢ / ٦٨٠.

... يا قنبر، خذهم إليك فداء: ٢ / ٥١٢.

يا كعب بن عجره، أعيذك بالله: ١ / ٢٩٧.

... يا محمّد، كذب سمعك و بصرك عن أخيك:

٢ / ٥٤١.

يا محمّد، من عطّل حدّا من حدودي: ٢ / ٣١٠.

يا معاذ، علّمهم كتاب الله: ٢ / ٩.

يا معشر الأنصار، ما قاله بلغتنى: ٣ / ١٤٤.

... يا معشر التجار، إنّ أسواقكم هذه تحضرها:

٢ / ٢٦٨.

... يا معشر قريش، ما ترون أنّي فاعل بكم: ٢ / ٥، ٣ / ٧٩٤؛ ٣ / ١٤٣.

يا معشر القصابين، لا تعجلوا الأنفس: ٢ / ٢٦٨.

يا معشر القصابين، لا تنفخوا: ٢ / ٢٦٥.

يا معشر من آمن بلسانه و لم يدخل: ٢ / ٥٤٢.

... يا مفضل، أ ما لو كان ذلك: ٢ / ٨٢٢.

يا مفضل، من تعرّض لسلطان جائر: ٢ / ٢٥١.

يا مفضل، ... و العالم بزمانه لا يهجم عليه اللوابس:

١ / ٣٢٤.

يا متوكل، كيف قال لك يحيى، إنّ عمى محمد بن عليّ: ١ / ٢٢٤.

... يا موسى، ... قل أستغفر الله: ٣ / ٣١٢.

... يا نجيته، سلني فلا تسألني: ١٣٢ / ٤.

يا نصر، إذا انتهيت إلى فح فأعلمني: ٦٠٨ / ١.

يا نوف، إن داود - عليه السلام - قام في مثل:

٢ / ٥٧٦؛ ٤ / ٢٥٨.

يا نوف، اقبل وصيتي؛ لا تكونن: ٢٥٩ / ٤.

يا نوف، إياك أن تكون عشارا: ٢ / ٥٧٥؛ ٤ / ٢٥٩.

... يا هزال، لو سترته بردائك لكان خيرا لك:

٢ / ٢٥٠، ٣٨٩.

يا هشام، إن لله على الناس: ٦٥ / ٢.

... يا يهودي، الدرع درعي و لم أبع و لم أهب:

١٩٤ / ٢.

يأتي على الناس زمان يستحل: ٢٨٣ / ٤.

يأتي على الناس زمان لا يقرب فيه إلّا: ١ / ٣٥٥.

... يؤدى خمسا و يطيب له: ٤ / ٦٤، ١٢٥، ١٤٠.

... يباع ممن يستحل الميتة: ٣ / ٤٥٤.

... يبيعه أحد غيرك ... لا بأس: ٢ / ٦٣٢.

... يتصدق بثمانين درهما: ٢ / ١٣٤.

... يتولى من

شاء و على من: ٨٧ / ٤.

يجاء برجال من أمتى فيؤخذ بهم: ٤٧ / ١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٧

يجب على الإمام أن يحبس الفسّاق: ٣٢٥ / ٢، ٤٣٢، ٤٨٢.

... يجب عليك فيه الخمس: ٦٩ / ٣.

... يجب عليه فى استقبال الحيض دينار:

٣٣١ / ٢.

... يجب عليهم الخمس: ١٠٣ / ١؛ ٦٨ / ٣، ٨٤ / ١١٢.

يجبر الرجل على النفقه على امرأته: ٤٩٠ / ٢.

... يجرد: ٤١٠ / ٢.

... يجلد ثمانين جلده لحقّ المسلم: ٣٢٦ / ٢.

... يجلس الإمام مستدبر القبلة: ١٣٥ / ١.

يحتاج الإمام إلى قلب عقول: ٢٨٥ / ١، ٣٢٤.

يحشر الحكّارون و قتله الأنفس: ٦٢٥ / ٢.

يحقّ على الإمام أن يحكم بما أنزل الله: ٧٧٨ / ٢.

يحقّ على المسلمين الاجتهاد: ٧١٦ / ٢.

يختاروا لأنفسهم إماما عفيفا: ٢٩٦ / ١؛ ٥٢ / ٢.

يخرج خمس الغنيمه: ١٥٧ / ٣.

يخرج ناس من المشرق فيوطنون للمهدى «ع»:

٢٣٩ / ١.

يخرج منه الخمس و يقسم ما بقى: ١٥٧/٣، ٣٢٦، ٣٥١، ٤٩٥.

... يخرج منها خمس لله: ١٥٧/٣.

... يخشع له القلب و تذللّ به النفس: ٨٢٧/٢.

يخضمون مال الله خضمه الإبل: ١١١/٣.

يد الله على الجماعه: ٥٥٤/١.

... يدفع ما ترك أبوهم إلى الإمام حتى يدركوا:

١٣٦/١.

... يرثه من يلي جريته: ٨٦/٤.

... يروون حديثي ... فيعلمونها الناس من بعدى: ٤٦٤/١.

يريد به غلاء المسلمين: ٦٥٤/٢.

... يسأل هل عليك في إفتارك إثم: ٩٦/١.

... يستودع السجن: ٥٣٠/٢.

يسر و لا تعسر و بشر و لا تنفر: ١١/٢.

يسعى بذمتهم أدناهم: ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٣/٢.

... يشتري منه ما لم يعلم: ٢٢٧/٣.

يشيب ابن آدم و يشبّ فيه خصلتان: ١٤٠/٢.

يصلّى الإمام الظهر يوم النفر بمكه: ١١١/١.

يضرب الرجل الحدّ قائما: ٤٠٨/٢.

... يضرب ضربا و جيعا و يحبس: ٤٥٠، ٥٠٠/٢.

... يضرب ضربه بالسيف:

... يضربه على قدر ذنبه؛ إن زنى: ٣٥٩ / ٢.

يضربون على عهد رسول الله «ص»: ٢٦٥ / ٢.

يعمل في أمرته المؤمن و يستمتع: ١٧٦ / ١.

يفرق الحد على الجسد كله: ٤٠٨ / ٢.

يقاتل عن بيضه الإسلام: ٥٤٩ / ٢.

... يقام عليه حدود المسلمين: ٤٨٢ / ٣.

... يقتدى به المؤمن و يخشع به القلب: ٨٣٢ / ٢.

... يقتل به الذى قتله: ٥٢٨ / ٢.

... يقتل السيد به: ٥٣٠ / ٢.

... يقتل القاتل و يحبس الممسك: ٥٢٦ / ٢.

يقتل القاتل و يصبر الصابر: ٥٢٧ / ٢.

... يقتل هاهنا رجل من أهل بيتي: ٦٠٧ / ١.

... يقتله الأدنى فالأدنى: ١٤٤ / ١.

... يقطع بالأخير: ١٤٢ / ١.

يقطع رجل السارق بعد قطع اليد: ١٤٢ / ١.

يقوم المحتكر مكتوب بين عينيه: ٦٢٦ / ٢.

يكون اثنا عشر أميرا ... كلهم من قريش:

يكون فى آخر الزمان أمراء ظلمه: ١٢٥ / ٢.

يكون في آخر الزمان قوم يتبع فيهم: ٢/ ٢٣٠، ٢٥٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٦٨

يكون من بعدى اثنا عشر أميراً: ١/ ٣٧٦.

يملاً الأرض قسطاً و عدلاً كما ملئت ظلماً:

١/ ٢١٩.

ينادى باسم القائم «ع» فيؤتى و هو خلف المقام:

١/ ٥٢١.

ينادى مناد من السماء أول النهار: ١/ ٢٤٤.

ينزل المسلمون على أهل الذمه: ٣/ ٤٤٤.

... ينظر إلى أفقهما و أعلمهما: ٢/ ١٨٢.

... ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا:

٢/ ٩٨.

يوم واحد من سلطان عادل خير من مطر: ١/ ١٤٠، ١٩٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٧٥

٤٨٢، ٤٩٤، ٥٠٤؛ ٤/ ١٠، ١٧، ٢٠، ٣٤، ٤٨، ٥٣، ٥٩، ٨٥، ١٠٠، ١٩١، ١٩٣، ٢١٤، ٢٤٩.

الإمام الرضا، أبو الحسن الثاني، على بن موسى بن جعفر بن محمد- عليهم السلام-: ١/ ٩٣، ٩٤، ١٠٠، ١٠٨، ١١٧، ١٢٤، ١٣١،

١٣٣، ١٣٥، ١٧٢-١٧٤، ١٨٥،

١٨٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٤٠، ٢٤٩، ٣٠٥، ٣٢٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١١، ٤٣٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٥٠، ٥٩١، ٥٩٩، ٦١٤؛ ١٧/٢، ٣٣-٣٥، ٥٢، ٧٣، ٨٩، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٠، ٣٦٠، ٣٧٦، ٣٨٧، ٤٠٩، ٤٣٨، ٤٥٣، ٤٩١، ٥٠٩، ٥١١، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٩، ٥٦٩، ٥٨٨، ٨١١، ٨٢١؛ ١٦/٣، ٣٨٠، ٣٨٧، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٩٤، ٥٠٣، ٥٠٤؛ ٨٥/٤، ٩٧، ١٦٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٩١.

الإمام الجواد، أبو جعفر الثاني، محمد بن علي بن موسى بن جعفر - عليهم السلام -: ١/١٧٣، ٣٧٠، ٤٢٨؛ ٢/٣٢٨، ٤٢٦، ٥٣٢؛ ٣/٤٧، ٤٨، ٤٦، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٨١، ٨٣؛ ٤/١٣٩.

الإمام الهادي (و هو المعروف بالعالم) أبو الحسن الثالث، علي بن محمد بن علي بن موسى - عليهم السلام -: ١/٩٩، ١٠٢، ١٧٣، ٤٦٨؛ ٢/٦٧، ٩١، ٩٢، ١٣٤، ٣٩٤، ٤٥٣، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٤، ٥١٤، ٥١٤؛ ٣/٣٣، ٣٥، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥١، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٤؛ ٤/٢٢.

الإمام العسكري، أبو محمد، الحسن بن علي بن محمد بن علي - عليهم السلام -: ١/١٧٣، ٤٨٢، ٤٨٨؛ ٢/٩١، ٩٢، ٢١٧، ٣٠٦؛ ٣/١٩، ١٩، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٢.

الإمام الثاني عشر، صاحب العصر و القائم بالحق، الحجة بن الحسن العسكري، محمد بن الحسن بن علي بن محمد - عليهم السلام - و يعرف بألقاب و أسماء متعددة منها: ولي الأمر، صاحب الأمر، صاحب الزمان، إمام العصر، ولي العصر، الإمام المنتظر، المهدي، القائم - قائم آل محمد،

١٢٠، ١٢٢، ١٣٢، ١٦٤، ١٧٣، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٨ - ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧ - ٢٣٩، ٢٤٢ - ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٧٨، ٤٨١، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٧؛ ٢ / ٩٠، ٩٣، ١٠٧، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٧، ٢٣٦، ٢٣٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٨٢٣؛ ٣ / ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٥ - ٣٠٧، ٣١٦؛ ٤ / ٢٤ - ٢٦، ٢٨، ١٠٩، ١١١، ١٢٩، ١٣٩، ١٦٣، ٢٠٠ - ٢٠٣، ٢١١، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٩٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٧٧

فهرس الاعلام و الرواه

آدم «ع»: ١ / ١٧٨، ٣٦٠، ٣٩٢، ٤٦٤، ٥٠٣؛ ٢ / ١٧، ٦٩، ٤٦٥، ٦٧٠، ٧٠٨، ٧١٣، ٧١٤، ٧٦٠؛ ٣ / ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤١٠؛ ٤ / ٩٩.

آصف: ١ / ٧٥.

الآمدى: ١ / ١٧٦، ١٨٥، ١٩٨، ٣٠٩، ٤١٠؛ ٢ / ١٦، ٣٦، ١١٩، ٣٩٩، ٤٤٨، ٥٧٠، ٦٢٣.

آيه الله الأصفهاني، - المحقق الأصفهاني.

آيه الله الأميني، - العلامة الأميني، الشيخ عبد الحسين.

آيه الله العظمى البروجردى، السيد محمد حسين:

١ / ١٤، ١٩، ٢٢، ٨٦، ٣٣٩، ٤٥٦؛ ٢ / ٢٢٢، ٢٢٤؛ ٣ / ٥٥؛ ٤ / ٢٨.

آيه الله العظمى الامام الخميني - قدّس سرّه -:

١ / ١٤، ١٦٤، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥١؛ ٢ / ٢٠٥، ٦٥١؛ ٣ / ١١٨، ٢٤٨.

آيه الله العظمى السيد أحمد الخوانساري «قده»: ٢ / ١٦٧.

آيه الشهيد السيد محمد باقر الصدر - قدّس سرّه -: ٤ / ٢٠٤، ٢٠٨.

آيه الله الشهيد مرتضى المطهرى - قدّس سرّه -:

١ / ٣٤٣، ٣٩٦.

أبان: ١ / ٤٢٩، ٥١٥؛ ٣ / ١٦؛ ٤ / ١٣٨.

أبان بن أبي عياش: ١ / ١٨٠ - ١٨٢.

أبان بن تغلب: ١ / ٢١، ٣٨٦؛ ٢ / ٦٩، ٩٥، ٢٤٥؛ ٣ / ٤٠، ٢٨٨؛ ٤ / ٨٤، ٢٩٧.

أبان بن عثمان: ٤ / ٤٥.

الإبانه: ٢ / ٨٣٠.

إبراهيم: ٢ /

إبراهيم، إبراهيم الخليل - عليه السلام -: ١ / ٣٦، ٧٥، ١٦٦، ٢٨١، ٢٨٩، ٣٩٠، ٤٣٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٩٨، ٥٣٢؛ ٢ / ١٤، ٨٨، ٢٢٨، ٧٥٢؛ ٣ / ٣٧٣، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٠، ٤٥١؛ ٤ / ١٣٢، ١٤٩ - الخليل.

إبراهيم بن أبي زياد: ٣ / ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣٤، ٤٦٧، ٤٩٨.

إبراهيم بن اسحاق القطان: ١ / ٦٠٨.

إبراهيم بن جابر: ٢ / ١٣٩.

إبراهيم بن سعد: ١ / ٤٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٧٨

إبراهيم بن عبد الله: ١ / ٢١٨، ٢٤٩، ٥٨٧.

إبراهيم بن عبد الحميد: ١ / ٣٦٦، ٦٣٠.

إبراهيم بن عمر اليماني: ١ / ١٨٠.

إبراهيم بن محمد العباسي: ١ / ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٥.

إبراهيم بن هاشم: ٣ / ٤٢٢.

إبراهيم الصائغ: ١ / ٥٨٧.

إبراهيم النخعي: ٢ / ٢٧٨، ٤٩٨.

أبرويز، (كسرى ايران): ٢ / ٧٠٧.

أبقراط: ٢ / ٢٩٢.

إبليس: ١ / ٦١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥١٧، ٥٩٨؛ ٢ / ٦٩، ٨٤.

ابن أبي جيد: ٤ / ٣٠٤، ٣٠٥.

ابن أبي حاتم: ١ / ٤٩، ١٧٠؛ ٢ / ٢٢٦؛ ٣ / ١٣٥، ٣٢٩.

ابن أبي الحديد: ١/ ٤٤، ٨٧، ١٦٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٥٧، ٣٧٥، ٥٠٦، ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٨٤، ٥٨٩؛ ٢/ ١٥، ١٢٣، ١٢٦، ٣٣٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٨٠، ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٥-٤٨٧، ٤٨٩، ٨٠٥، ٨٢٥، ٨٢٩؛ ٣/ ٣١٥، ٣٣٠.

ابن أبي الحقيق: ٣/ ٢٥٧، ٢٥٨.

ابن أبي سَمَاك: ٣/ ٢٣٤.

ابن أبي شيبه: ١/ ٤٢، ١٧٥؛ ٢/ ٥٦٥، ٨٠٦، ٨٣٠؛ ٣/ ١٤٩، ٣٠١.

ابن أبي عبدون: ١/ ٢١٠.

ابن أبي عقيل: ٣/ ٨٩، ٩٥، ٣٠٨، ٣١١.

ابن أبي عمير: ١/ ١٧٤، ٤٧١، ٤٧٢؛ ٢/ ١٦٤، ٢١٨، ٢٣٦، ٢٤٥، ٥٤١؛ ٣/ ٤٥٤.

ابن أبي ليلى: ٢/ ٣٠٦، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٧٧٦؛ ٣/ ١٠، ٢٥، ٤٣٩، ٤٤٠.

ابن أبي منصور: ٢/ ٦٠٥.

ابن أبي نجیح: ٣/ ٣٩٥.

ابن أبي هاله: ٢/ ٥٧٩.

ابن أبي يعفور: ١/ ١٨٣، ٣٦٥، ٤١٢، ٤١٥؛ ٢/

٢٦٣، ٧٧٢؛ ٣ / ٤٦٥.

ابن الأثير: ١ / ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٣٥٤، ٥٠٣، ٥٢٤، ٥٥٨، ٦٠٥؛ ٢ / ٢٥٩، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٧٦، ٥٧٠، ٥٧٧، ٦١٢، ٦٢٨؛ ٣ / ٤٤، ٦١، ١٤٥، ٢٤٢، ٣٩٩، ٥٠٦؛ ٤ / ٥٣، ٥٦، ١٨٧، ٢٦٠، ٢٧٣، ٢٨٣.

ابن الأخوّه، (محمد بن محمد بن أحمد القرشي):

٢ / ٢٦٠، ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣٠.

ابن إدريس: ٢ / ٢١٧، ٢٢١، ٣٤٦، ٣٥٢، ٤٨٩، ٦١٥؛ ٣ / ٦١، ١٢٣، ١٩٤، ٢١٣، ٢١٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣٠٩، ٤٣٦، ٤٥٦؛ ٤ / ٦٣، ٦٦، ١١٦، ١٢١، ١٦٩، ١٨٢، ٢١٠، ٢٥١.

ابن أسباط: ٢ / ٣٩٢.

ابن إسحاق: ١ / ٥١٦؛ ٢ / ٩٦، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ٥٦٤، ٧٤٥، ٧٤٧؛ ٣ / ٥٦، ١٧١، ١٩٠، ٢٠١، ٣٨٠، ٤١٩؛ ٤ / ٢٦٠.

ابن أشيم ٣ / ١٩٥.

ابن أم عبد- عبد الله بن مسعود: ٣ / ٢٨٥.

ابن أم مكتوم: ١ / ٣٧١؛ ٢ / ١٣٤، ١٣٥.

ابن الأنباري: ٢ / ٤٢٩.

ابن بابويه: ٣ / ٤٣٦.

ابن البراج (القاضي ابن البراج، عبد العزيز بن البراج): ١ / ٣٤٠؛ ٢ / ٢١٧، ٢٢٠، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢٩؛ ٣ / ١٢٣، ٢٧١، ٣٠٨؛ ٤ / ١٥، ١١٩، ١٦٩، ١٩٧، ٢٠٣، ٢١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٧٩

ابن بريده: ٢ / ١٥٠.

ابن بزيع: ١ / ١٧٤.

ابن بطّه: ٢ / ٨٣٠.

ابن بكير: ٢ / ٦٣٩؛ ٣ / ١٠٦.

ابن التلمساني: ٢ / ٥٧٩.

ابن جريج: ٣ / ١٠٢، ١٣٤، ٢٥٩.

ابن جرير (الطبري): ١ / ٢٩٧، ٣٣٨؛ ٢ / ٧١؛ ٣ / ١٣٥، ١٧٨، ٢٤٢.

ابن جماعه: ٢ / ١٢٨، ١٣٨.

ابن الجندی: ٤ / ٣٠٤.

ابن الجنيد: ٣ / ١١، ٢٢، ٨٩، ٩٥، ١٠٥، ٣٠٨، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٦، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٩؛ ٤ / ١١٦، ١٢٦.

ابن حجر: ٢ / ٨٤، ٥٥٨.

ابن حزم أبو محمد، ابن حزم (الآندلسي): ١ / ٨٦، ٨٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٥٨٨؛ ٢ / ٧٠، ٧٥، ٢٦٦، ٣٣٢، ٣٤٨، ٥١٥، ٦٠٢، ٦٢٧.

ابن الحكم: ٢ / ٢٦٦.

ابن

حمزه: ٢ / ٢٢١، ٢٧١، ٣٥٣، ٣٥٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٦؛ ٣ / ٨٨، ١٢٤، ١٣٩، ١٩٤، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٤٣٦؛ ٤ / ١٤، ١٦٩.

ابن حميد: ١ / ٥٢٨.

ابن حنبل: ٣ / ٤٠٨ - أحمد بن حنبل.

ابن حنبل: ٣ / ١٠.

ابن خزيمه: ٢ / ٣٢٥.

ابن الخطّاب: ٢ / ٤٩٣ - عمر.

ابن خلدون: ١ / ٨٧، ١٦٧، ٢٧٢، ٣٧١، ٣٧٣، ٥٢٤؛ ٢ / ٢٧، ١١٢، ٢٧١؛ ٤ / ٢٩٩.

ابن خلّكان: ١ / ٢٢٢.

ابن دريد: ٢ / ٢٥٩.

ابن راهويه: ٢ / ٧٧.

ابن رباط: ٢ / ٣٠٧.

ابن رحال: ٢ / ٤٣٦.

ابن رشد: ٢ / ١٤٧، ٧٢٨؛ ٣ / ٣٣٨، ٣٧٠.

ابن الزبير: ١ / ٤٠٢، ٥٨٣؛ ٢ / ٤٩٨؛ ٣ / ٤٩، ٥٣، ١٨٤.

ابن زهره: ٢ / ١٠٥، ١٥٤، ٣٩٥، ٤٩٧؛ ٣ / ٨٨، ١٣٩، ٢١٤؛ ٤ / ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٠.

ابن زيد: ٢ / ٧٨٦؛ ٣ / ١٤٨، ٣٩٥، ٣٩٧؛ ٤ / ٣، ٨.

ابن سعد: ٢ / ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٨١٣.

ابن سعيد، (القاضي ابن سعيد): ٢ / ٢٦١، ٢٦٥، ٥٣٢.

ابن السكن: ٢ / ١٣٠.

ابن سنان: ١ / ١٤٦، ١٨٧، ٣٣٤، ٣٩٣، ٤٦٦، ٤٦٧؛ ٣ / ١١٤، ٣٥٥؛ ٤ / ٢٠٨، ٢١١.

ابن سیده: ۶۱۳ / ۲؛ ۵۰ / ۴.

ابن سيرين: ۶۹ / ۲، ۵۰۷؛ ۲۵ / ۳، ۱۵۹، ۱۷۸.

ابن سینا، أبو علی بن سینا: ۲۶۱ / ۱، ۵۳۳، ۵۴۵-۵۴۷.

ابن سیّابه: ۲۰۹ / ۱.

ابن شجاع النیشابوری: ۱۰۲ / ۱؛ ۱۱۲ / ۳، ۱۱۹.

ابن شهاب: ۵۷ / ۳، ۲۰۱، ۲۰۲، ۳۵۵؛ ۲۷۹ / ۴.

ابن شهر آشوب: ۳۹۳ / ۲، ۶۹۹، ۷۹۲.

ابن الشيخ: ۱۸۷ / ۱؛ ۶۷۱ / ۲، ۷۵۸؛ ۳۸۰ / ۳.

ابن طاوس، (السید ابن طاوس): ۱۷۳ / ۱، ۲۱۹، ۴۲۱، ۴۲۲؛ ۷۱ / ۳؛ ۳۹ / ۴، ۱۵۴.

ابن الطیار: ۱۵۷ / ۳.

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۴۸۰

ابن عابدین: ۴۵۶ / ۲.

ابن عباس: ۴۰ / ۱، ۵۹-۶۱، ۶۶، ۶۹، ۱۸۵، ۱۹۵، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۳۲، ۳۶۰، ۵۵۴، ۵۸۲، ۵۸۷؛ ۸۴ / ۲، ۹۹، ۱۲۵، ۲۴۱، ۲۵۸،

٢٣٦، ٢٥٥، ٢٧٠.

ابن القيم: ٢ / ١٢٨، ٤٢٤، ٤٥٦.

ابن كعب بن مالك: ٣ / ٢٥٧، ٢٥٨.

ابن الكوّاء (عبد الله): ١ / ٥٢٩؛ ٢ / ٨٠٤.

ابن كيران: ٢ / ١٣٨.

ابن اللتيه: ١ / ٣٣٣؛ ٤ / ٢٦١.

ابن الماجشون: ٢ / ٧٢٨.

ابن ماجه: ١ / ١٩١، ٢٣٩، ٣٥٩، ٤٠٣، ٤١١؛ ٢ / ٤٢، ٤٦، ٤٧، ١٤٥، ٣٩١، ٤٢٣، ٤٨٤، ٤٠٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٦٣، ٧٥٨، ٧٦٠، ٧٩٨؛ ٣ / ٦٢.

ابن المبارك: ٢ / ٤٨٤، ٨٣٣؛ ٣ / ٢٥.

ابن المتوكل: ٤ / ٨١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨١

ابن محبوب: ١ / ١٧٤، ٣٥٩، ٤٧١، ٤٧٢؛ ٢ / ٣٩٣، ٥١٩؛ ٣ / ٢٢٠؛ ٤ / ١٢٨، ٢٠٠، ٢٠٢.

ابن مردويه: ١ / ٤٩، ٤١، ٤٣، ١٧٠؛ ٢ / ٤٨٣، ٧٥٨؛ ٣ / ١٣٥، ٣٢٥، ٣٢٩.

ابن مسعود: ١ / ٤٠، ٢٠٢؛ ٢ / ٧٧، ٣٨٠، ٤٠٢، ٤٢٦، ٧٣٣، ٧٩٨؛ ٣ / ١٨٥، ١٨٨، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٥٣.

ابن مسكان: ٢ / ٢٥٥.

ابن مسلمه، - محمد بن مسلمه.

ابن المعتم: ٢ / ٣٣٧.

ابن المغيره: ١ / ١٢٨.

ابن ملجم: ٢ / ٤٦٠، ٤٩٣، ٤٩٨؛ ٣ / ٢٨٣، ٢٨٤.

ابن المنذر: ٢/٥١٦، ٥٢٧، ٧٥٨؛ ٣/١٠٩، ١٣٥، ١٤٩، ١٧٨، ٣٣٩، ٣٩٥، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٥٦.

ابن ميثم البحراني: ١/١٧٦، ٢٥١.

ابن نباته: ٢/٨١٣.

ابن النجار (الحنبلي): ١/٢٠٢؛ ٢/٤٥٧.

ابن النديم: ١/١٨٠؛ ٣/٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١.

ابن نيار الانصاري: ٢/٣٥٤.

ابن هرمه: ٢/٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٩٩.

ابن هشام: ١/٥١٥؛ ٢/٤٥، ٩٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، ٣٨٦، ٥٠٩، ٥٥٥-٥٥٨، ٧٣٨، ٧٤١، ٧٤٥-٧٤٧، ٧٩٤؛ ٣/٥٦، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٢، ١٧١، ٢٠٤، ٣٢١، ٣٥٥؛ ٤/٧.

ابن الهمام: ٢/٤٣٥.

ابن الوكيل: ٣/٦٤.

ابن الوليد (محمد بن الحسن): ٤/٣٠٥.

أبو الأحوص: ٢/٥١٧.

أبو أراكه بن مالك بن عامر القسري: ٢/٣٣٧.

أبو أسامه: ٢/٣٢٤.

أبو إسحاق إبراهيم بن هارون الخوري: ١/٤٦٢.

أبو إسحاق السبيعي: ١/٥٢٠.

أبو

إسحاق الشيرازي: ٢/ ٤٦٨، ٤٧٢.

أبو إسحاق الفزاري: ١/ ٥٨٧.

أبو إسحاق المروزي: ٣/ ٢٨٤.

أبو أمامه: ٢/ ٨، ٥٤٤، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٨٠٠؛ ٣/ ١٣٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٨٦؛ ٤/ ٢.

أبو الأملآك المولى اسماعيل بن الشريف:

٢/ ٤٣٦.

أبو البختري، (وهب بن وهب): ١/ ١٧٥، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ٢/ ٣٧٨، ٤٠٩، ٥٥٧، ٥٨٤، ٦٤٠، ٧٣٨، ٨٠٧، ٨٠٩، ١٦٢؛ ٣/ ١٦٥، ١٦٥، ٢٥٥، ٢٧٣، ٣١٢، ٣٨٦، ٤٤٤؛ ٤/ ٧٦، ٨٨.

أبو برده، (: أبو برده بن رجاء و أبو برده بن نيار الأنصاري): ٢/ ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٦١؛ ٣/ ٢٥، ١٦٤، ١٩٨، ٢١٥؛ ٤/ ٢٠٥.

أبو برزه الاسلمي: ٢/ ٥٤٢.

أبو بشر: ١/ ١٨١.

أبو بصير: ١/ ١١٧، ١١٩، ١٣٤-١٣٦، ١٤١، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٩٥، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٢٢، ٤٩٥، ٥٢١؛ ٢/ ١٨٩، ٣٠١، ٣٥٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٩، ٥٠٥، ٥٢٢، ٥٤٢، ٧١٥، ٨٢١؛ ٣/ ١٣، ١٧، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٦٩، ٧٦، ٨٤، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٩٠، ٣١٤، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٧، ٣٨٣، ٤٨١؛ ٤/ ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٩، ٧٣، ٧٤، ٨٧، ٩١، ١٢٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨٢

١٣٧، ١٣٨، ١٥٠، ١٥١، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٨٨.

أبو بصير الاسدي: ٢/ ٩٣.

أبو بصير عتبه بن اسيد: ٢/ ٧٣٦.

أبو بصير ليث بن البختري المرادي: ٢/ ٩٥.

أبو بكر: ١/ ٤٣، ٤٨، ٨٧، ١٧٩، ٣٠٦، ٤٠٠-٤٠٣، ٥١٩، ٥٥٥، ٦٠٣؛ ٢/ ٤٤، ٥٠، ٧٦، ٧٧، ١١١، ١٢٩، ١٣٠، ٣٢٥، ٣٣٧، ٤١٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٦١، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٧٢؛ ٣/ ١٠١، ١٠٢، ٢٣٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٨٢؛ ٤/ ٢٨٢، ٢٨٣.

أبو بكر الأصم: ١/ ٨٧، ١٦٨.

أبو بكر بن أبي شيبة: ٤/ ٢٨٣.

أبو بكر بن العربي (القاضي أبو بكر، ابن

العربي): ٧٥ / ٢، ١١٢، ٢٠٤، ٤٢٩.

أبو بكر محمد بن عبد الله النيسابوري: ١ / ٤٦٢.

أبو بكر الجصاص (صاحب أحكام القرآن):

١ / ٥٨٧.

أبو بكر الحضرمي: ٣ / ١٣، ٢٢٢، ٢٣٤، ٣٠٥؛ ٤ / ٢٨٨.

أبو بكر الخلال: ٢ / ٣٦٥.

أبو بكره: ١ / ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٦، ٧٣٣.

أبو تميم الاسلمي: ٢ / ٥٥٨.

أبو ثعلبه: ٢ / ٢٤١، ٢٧٣.

أبو ثور: ٢ / ٣٤٩، ٥١٦، ٥٢٧؛ ٣ / ١٧٣، ١٧٦، ٢٦٧، ٣٧١، ٤١٦، ٤٢٣.

أبو الجارود: ١ / ١٩٦، ٢٢٧، ٣٩٢؛ ٢ / ٦٠٥.

أبو جحيفه: ١ / ٣٧٨.

أبو جديع المرادي: ٢ / ١٣١.

أبو جعفر، الشيخ.

أبو جعفر بن بابويه، - الصدوق.

أبو جعفر الفزاري: ٢ / ٦٦٧.

أبو جندل: ٢ / ٧٣٥.

أبو جهل: ٣ / ١٧١، ١٧٢.

أبو الجهم: ١ / ٤٣٠.

أبو جيد: ١ / ١٨٠.

أبو الحارث بن علقمه: ٧٥٢ / ٢.

أبو حازم: ١٦٠ / ٣.

أبو حامد، (الشيخ أبو حامد): ٤٠٣ / ٢.

أبو الحرث: ٤٠٢ / ١.

أبو الحسن علي بن محمد: ١٧١ / ١؛ ٩١ / ٢.

أبو الحسن الماوردي، - الماوردي: ٥٨٨ / ١؛ ١٤٧ / ٢.

أبو الحسن محمد بن علي بن الشاه: ٤٦٢ / ١.

أبو الحسن محمد بن القاسم المفسر الأسترآبادي.

٩١ / ٢.

أبو الحسين: ١٦٨، ٨٧ / ١.

أبو الحكم: ٦٢٧، ٣٣٢ / ٢.

أبو حمزه (الثمالي): ٢١ / ١؛ ١٣٤، ١٦٨، ٤١٤؛ ٢ / ٦٦٢، ٧٧٥؛ ٣ / ٧٨، ٢٥٤، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣٥٧؛ ٤ / ١٠٥، ١٣٢.

أبو حميد الساعدي: ٣٣٣؛ ٤ / ٢٦١.

أبو حنيفه: ١ / ١٢٧، ٢٠٧، ٣٣٦، ٥٨٧؛ ٢ / ٦٩، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٣١١، ٣١٢، ٣٤٦،

٣٤٨ - ٣٥٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤١٢، ٤٢٥ - ٤٢٧، ٤٥٧، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٤٧، ٥٦٧، ٧٢٨، ٧٦٢؛

٣ / ١٠، ٢٢، ٤٠، ٤٤، ٩٠، ٩١، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١١٦، ١٤١، ١٤٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٣،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨٣

١٧٨، ١٨٤، ١٩٤، ٢٣٩، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٤،

٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٦٨ - ٣٧٠، ٣٧٢ - ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٢،
٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٥ - ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٩٠؛ ٣٦ / ٤، ٣٧، ٤١، ٤٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٨٩، ٤١٦، ٤١٧،
٢٢٠، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٦ - ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦.

أبو الحويرث: ٣ / ٤٣٠، ٤٤٣.

أبو خالد: ٣ / ٣١٣.

أبو خالد الكابلي: (كنكر): ١ / ٢٣٨؛ ٣ / ١٩٤؛ ٤ / ٤٦، ٤٥٧، ٤٨٨، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٢١، ٥٤١ - الكابلي.

أبو خديجه: ١ / ٧٢، ١٣٩، ٣٦١، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٨ - ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٨؛ ٢ / ٩٩، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠،
١٦٢، ١٧٧، ٢٠٢؛ ٣ / ٧٥، ٢٩٥؛ ٤ / ١٢٣، ١٣٤.

أبو خلف الأعمى (حازم بن عطاء): ٢ / ٦٧.

أبو الخير: ٤ / ٢٦١.

أبو دجانه، (سماك بن خرشه): ٣ / ٣٢١ - ٣٢٣، ٣٣١.

أبو دجانه الساعدى: ٢ / ١٣٦.

أبو داود: ١ / ١١٩، ١٨٦، ٢٠١، ٣٣٢، ٣٧١، ٥١٠، ٥٨٤، ٥٠٢، ٦٢ / ٢، ٧٢، ١١١، ١٤٤، ١٥٠، ١٩٩، ٢٦٤، ٣١١، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٦،
٣٤٠، ٣٤٥، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٧٨، ٤٨٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢١، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٠١، ٥٦٣، ٥٦٣،
٧٢٢، ٧٣٣، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٥٨، ٧٦٠؛ ٣ / ٦٢، ١٧١، ١٧٨، ١٩٦، ٢٠٣، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٥٩، ٤٢١، ٤٩١، ٤٩٦؛ ٤ / ٥٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٣،
١٨٦، ١٨٧، ٢٠٧، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٢.

أبو داود المسترق: ٢ / ٤٠٥.

أبو الدرداء: ١ / ١٧٨؛ ٢ / ٢٧٤، ٢٩٠؛ ٣ / ٤٢١.

أبو ذر: ١ / ٦٠، ١٨١، ٢٧٠، ٣٢٣، ٣٢٤؛ ٢ / ٨٤، ١١١، ١٢٤، ١٣٦، ٢٥٦، ٥٧٥، ٧٧٩؛ ٣ / ١٨، ٧١، ١٦٠، ٣٥٩.

أبو رافع: ٢ / ٧٣٩، ٧٦١.

أبو الربيع الشامي: ٣ / ١٩٧، ٣٥٤.

أبو رهم (الغفاري): ٢ / ١٣٥، ١٣٦؛ ٣ / ١٤٥، ١٦٤.

أبو الريحان البيروني: ٣ / ٤٠١، ٤٠٣.

أبو زرعه بن سيف

بن ذى يزن: ٤١٨ / ٣.

أبو زرعه بن عمر بن جرير: ٣٣٧ / ٢.

أبو زرعه الجهني: ١٤٥ / ٣.

أبو زيد بن سفيان: ١٣٢ / ٢.

أبو سعيد: ٢٠٢ / ١، ٢٠٣؛ ٧١ / ٢، ١٤٥، ٢٠٠، ٢٤٨، ٤٢٨، ٤٦٣؛ ٣ / ٤٤٤.

أبو سعيد الاصطخري: ٢٧٤ / ٣، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٩.

أبو سعيد الخدرى: ٤٩ / ١، ١٧٠، ١٨٦، ١٩١، ١٩٧، ٤١٢، ٥١٠، ٤١١؛ ٢ / ٤٨٩، ٤٨٣؛ ٣ / ٢٥٦، ٣٢٩.

أبو سعيد الزهرى: ٢٣٣ / ٢.

أبو سعيد القمّاط: ٢٢ / ٣.

أبو سفيان: ٣٦٤ / ١؛ ٥ / ٢، ١٣١، ٣٨٦، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١، ٧٤٣، ٧٩٤، ٧٩٧؛

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨٤

٣ / ١٤٣، ١٤٤، ٢٨٩، ٣٢٠.

أبو سلاله: ٦٠٤ / ١.

أبو سلمه بن عبد الاسد: ١٣٤ / ٢، ١٣٦.

أبو سلمه بن عبد الرحمن: ١٤٢ / ٣.

أبو سيار (مسمع بن عبد الملك): ٢٢١ / ٣؛ ٤ / ١٢٩، ١٤٦، ٢٠٢.

أبو شهاب الحنّاط: ٢٩ / ٣.

أبو الشيخ: ٧٥٨ / ٢؛ ٣ / ١٣٥، ١٤٩.

أبو صالح: ٤٨٧ / ٢، ٧٦٢؛ ٣ / ١٠١.

أبو الصباح (الكنانى): ٢١٧ / ٣؛ ٤ / ٥٨.

أبو الصلاح (الحلبى): ١/ ٣٤٠؛ ٢/ ٢١٦، ٢٢١، ٣٩٥، ٤١٤، ٤٢٨، ٤١٦، ٤١٧، ٤٤٢، ٤٥٥؛ ٣/ ٨٦، ٨٨، ٨٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٨، ٣٠٨، ٤٣٨؛ ٤/ ١٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١١٨، ١٩١، ٢٥١.

أبو طالب: ١/ ٤٤، ٨٠، ٤٣٦؛ ٢/ ٣٦٤، ٥٣٠، ٨٣٠؛ ٣/ ٣٣٩.

أبو طلحه: ٢/ ٣٣٥؛ ٣/ ١٧١، ١٧٨.

أبو العاص: ٣/ ٢٦١.

أبو العاص بن الربيع: ٣/ ٢٦٧.

أبو العالیه الرياحى: ٣/ ١٠٠.

أبو العباس: ١/ ٩٦، ١٤٥، ٤٢٨؛ ٢/ ٣٨٨، ٤٢٧، ٥٠٦، ٦٠٤.

أبو عبد الله: ٣/ ٢٥٨.

أبو عبد الله بن فرج مولى ابن الطَّلَّاع: ٢/ ٤٢٤.

أبو عبد الله الثقفى: ٣/ ٢٩.

أبو عبد الله الحسين، محمد الأشنانى الرازى:

١/ ٤٦٢.

أبو عبد الله الزبيرى: ٢/ ٣٢٢، ٤٢٠.

أبو عبد الله السيارى: ١/ ٢٤٧.

أبو عبد الله محمد بن شاذان:

أبو عبدون: ٢٤٧ / ١.

أبو عبيد: ٥٢٧ / ٢، ٧٤٨، ٧٧٨؛ ٣ / ٢٥، ٤٩، ٥٧، ٤١، ٩٠، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٤، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٤١، ٣٨٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٨٠، ٤٩٢، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣؛ ٤ / ٢، ٧، ٩ - ١١، ٨١، ٨٦، ١٠٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٢، ٢٦٠ - ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢.

أبو عبيده: ١٤٦ / ١، ٥٦٣؛ ٢ / ٩٧، ٥٤٠؛ ٣ / ١٨٥، ١٨٧.

أبو عبيده الجراح: ١ / ٤٣، ٤٠٠؛ ٢ / ١٣٩؛ ٣ / ٤٧٢.

أبو عبيده الحذاء: ٣ / ٨٩، ٩١، ٩٢، ٢١٧، ٢٢٨، ٤٤١.

أبو عثمان الجاحظ: ١ / ٨٧، ١٤٨.

أبو عثمان النهدي: ٢ / ٦٠٢.

أبو عزه، (الجهني - الجمحي خ. ل. -): ٣ / ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧٢.

أبو عزه الشاعر: ٣ / ٢٦٧.

أبو عزيز: ٢ / ٥٧٦.

أبو عصمه، قاضي مرو: ٢ / ٢٣١.

أبو عطاء: ١ / ٦٠٤؛ ٢ / ٢٥٤.

أبو علي: ٢ / ٧٥، ٩٢، ٥٠٣؛ ٣ / ٤٠٧.

أبو علي بن راشد: ١ / ١٠١ - ١٠٣؛ ٣ / ٣٤، ٤٨، ٨٤، ١١٢ - ١١٤، ١١٩؛ ٤ / ٢٢، ٨٩.

أبو علي بن سينا - ابن سينا.

أبو علي محمد بن أبي بكر، همام بن سهيل الكاتب الاسكافي: ٤ / ٣٠٤.

أبو عمر بن عبد البر: ٢ / ١٣٣.

أبو عمرو: ٧٦٢ / ٢.

أبو عمرو بن العلاء: ٤٨٩ / ٣.

أبو عمرو الزبيرى: ٣٨٤ / ١.

أبو عمّاره: ١٣٥ / ٤.

أبو عمير بن أنس بن مالك: ٦٠٢ / ٢.

أبو عوانه: ١٨١ / ١.

أبو غالب الزرارى: ٤٧٨ / ١.

أبو الفتح الجرجانى: ٤٥٣ / ٢، ٥٠٩.

أبو الفتوح الرازى: ٣٩٨ / ٣.

أبو فراس: ٣٧٦ / ٢، ٥٠٦ / ٣.

أبو الفرج (الاصفهانى): ٢١٨ / ١، ٦٠٧، ٦٠٩.

أبو القاسم: ٤٦٠ / ٢، ٤٦١.

أبو القاسم الخرقى: ١٤٧ / ٢، ٣٤٧ / ٣، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٦٨؛ ١٨٣ / ٤ - الخرقى، أبو القاسم.

أبو القاسم عبد الله بن أحمد

بن عامر بن سليمان الطائي: ١ / ٤٦٢.

أبو قتاده: ٣ / ١٧١.

أبو قلابه: ٣ / ٢٦١.

أبو قيس: ٣ / ٢٩٨، ٣٠٤.

أبو كامل: ٢ / ٤٠٢.

أبو كريمه: ٣ / ٤٤٤.

أبو لبابه بن عبد المنذر العمري: ٢ / ١٣٤ - ١٣٦.

أبو لهب: ١ / ٤٤؛ ٢ / ٢٧٢.

أبو مالك: ٣ / ١٠٩.

أبو مجلز، (لاحق بن حميد): ٢ / ٥١٠؛ ٣ / ١٩١.

أبو محمد، - أبو بصير.

أبو محمد، ابن حزم الأندلسي، - ابن حزم.

أبو محمد، جعفر بن نعيم بن شاذان: ١ / ١٧١.

أبو محمد، القاسم بن العلاء: ١ / ٣٨٢.

أبو مخنف: ١ / ١٢٣؛ ٢ / ٤٨٠.

أبو مخنف الأزدي: ٢ / ٦٧٠.

أبو مخنف، لوط بن يحيى: ١ / ٦٨٥.

أبو المرهف: ١ / ٢٣٣.

أبو مريم: ١ / ١٣٩؛ ٢ / ٣٦٥، ٤٥١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٣٠، ٤٥٢، ٤٥٤، ٨١٣؛ ٣ / ١٦.

أبو مسعود: ٢ / ٤٢، ١٩٩.

أبو مسلم (الخراساني): ١ / ٢٣١، ٢٣٥، ٥٨٧.

أبو المطر، و «أبو مطر البصري»: ٢ / ٢٦٩، ٨٠٤.

أبو معاوية: ٤ / ٢٨٢.

أبو المعز: ٢ / ٧١٦.

أبو معشر: ٢ / ٥١٦.

أبو المفضل محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الشيباني: ١ / ٢٢٣، ٢٢٤.

أبو المقداح: ٢ / ٦٢١.

أبو منصور: ١ / ٥٤.

أبو منصور، أحمد بن إبراهيم بن بكر الخوري:

١ / ٤٦٢.

أبو المهلب: ٣ / ٢٦١.

أبو موسى: ١ / ١٨٤، ٣٣١، ٣٣٢؛ ٢ / ١٢٥؛ ٣ / ٢٥، ١٦٤.

أبو موسى الأشعري: ٢ / ١٢٦، ١٢٩، ١٣١، ٥٥٣، ٦٩١، ٧٣٦؛ ٣ / ١٨؛ ٤ / ٢٧٨.

أبو ناب: ٢ / ٤١٣.

أبو نصر السجزي: ١ / ٤٦٢.

أبو نعيم: ٢ / ٦٩٩.

أبو هاشم: ٢ / ٧٥.

أبو الهذيل: ٢ / ٧٥.

أبو هريره: ١ / ٦٦، ١١٩، ١٢٠، ١٧٨، ١٨٦، ٣٥٥، ٣٧٥، ٤٣٧، ٥١٠، ٦٢٠؛ ٢ / ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٥٠، ٧٦، ١١٢، ١٢٥، ١٩٥، ١٩٩، ٢٦٤،

٣٢٤، ٤١٠، ٤٣١، ٥٠٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨٦

٥١٦، ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٧٥، ٦٠٥، ٦٢٥، ٦٦٣، ٦٩١، ٧٧٩، ٨٠٤؛ ٣ / ١٨، ٦١، ٦٢، ٢٦٠، ٢٧٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٤٤٤؛ ٤ /

أحمد، أحمد بن حنبل: ١ / ٤١، ٤٢، ١١٨ - ١٢٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٩٩، ٣٣٦، ٣٥٣، ٤٠١، ٥١٤، ٥٨٦، ٥٩٢، ٦٠١،
٤١٤؛ ٢ / ٣٠، ٤٥، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ١١١، ١١٢، ١٣٩، ٢٣٤، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٧٦، ٤٥٧،
٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٧٥، ٦١٨، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٣، ٦٩٦، ٧٥٨، ٧٧٣، ٨٠٤، ٨١٣، ٨٣٠؛ ٣ / ٢٤، ٥٨

٤٦٢، ٩٠-٩٢، ١٣٥، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٣، ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٧٤، ٣٠٢، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٧١-٣٧٣، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٩٧، ٥٠٣؛ ٤/٤٦٢، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٨١.

أحمد بن أبي عبد الله البرقي: ٢/٤٨٢.

أحمد بن أحمد: ٤/٣٤.

أحمد بن إسحاق: ٢/٩٢.

أحمد بن حاتم (بن ماهويه): ٢/٩١، ٩٢، ١٠٢.

أحمد بن الشلبي الحنفي: ٢/٤٣٦.

أحمد بن شعيب الساري: ٣/٣١٥.

أحمد بن عائذ: ١/٤٣٠، ٤٣١.

أحمد بن عبد الله الهروي الشيباني: ١/٤٦٢.

أحمد بن الفضل الكناسي: ٢/١٧١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٨٧

أحمد بن محمد: ١/٢١٤، ٢٤٧، ٣٥٩، ٤٣٠، ٤٦٧، ٤٧١؛ ٢/٤٦٠، ٤٨٣؛ ٣/١٠٨، ١١٥، ١٢٤، ٢٢٠، ٢٦٣، ٣٥٢، ٣٧٨، ٣٧٩؛ ٤/٣٨، ٤٨، ١٢٨، ١٣٨، ٢٠٢.

أحمد بن محمد بن أبي نصر: ٣/١٤٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٨؛ ٤/٢٥١، ٢٥٢.

أحمد بن محمد بن عمران بن موسى (ابن الجندی):

٤/٣٠٤.

أحمد بن محمد بن عيسى: ١/١٣١، ٤٦٧، ٤٦٨؛ ٢/٣٥٣، ٤٦٢؛ ٣/٨٥، ١٩٢، ١٩٥؛ ٤/٢٠٠.

أحمد بن هلال: ٣/٦٩، ٨٤.

أحمد بن يونس: ٣/٢٩.

الأحنف بن قيس: ٢/٨٢٥؛ ٣/٤٤٥.

الأخفش: ٥٤٠ / ٢.

الأخنس: ٧٣٦ / ٢.

أخو غامد: ١١٤ / ١.

إدريس «ع»: ٣٧٣ / ٣.

إدريس بن زياد: ١٦٨ / ٤.

إدريس بن زيد: ١٦٨ / ٤.

الأردبيلي، (المقدّس الأردبيلي، المحقق الأردبيلي): ٢ / ٢٤٩؛ ٣ / ٢٠٦، ٢١٦، ٢٢٨.

أردشير، (بابكان): ١ / ١٩٥؛ ٣ / ٣٩٧.

أرطاه: ٦٠٩ / ١.

أرطحشت: ٣ / ٤٠٢.

أزرق بن عقبه الثقفي: ٢ / ١٣٩.

الأزهر: ٢ / ٧٣٦.

الأزهرى: ٢ / ٦١٣؛ ٤ / ٥٣.

أسامه، (أسامه بن زيد): ١ / ٥٤، ٢٠٤، ٥١٨؛ ٢ / ١٩١، ٣٩١، ٥٦٤، ٧٥٩.

أسامه بن شريك: ١ / ٥٥٤.

الأستاذ الإمام (الخميني)؛ - آيه الله العظمى الإمام الخميني.

الأستاذ كاشف الغطاء، -

إسحاق: ٢ / ٣٤٨، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٧٠، ٤٨٦، ٧٥٢؛ ٣ / ١٥٩، ١٧٣، ١٧٨، ٣٥٩، ٣٩٥؛ ٤ / ٢.

إسحاق بن راهويه: ٣ / ٣٩٥.

إسحاق بن عبد الله: ٣ / ١٦٠، ٤٣٠.

إسحاق بن عمّار: ١ / ١٣٨، ١٤٨، ٤٥٤؛ ٢ / ١٤٢، ١٧٣، ٣٢١، ٣٥٣، ٣٧٨، ٣٩٢، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٩١، ٥٣٠، ٥٤٢؛ ٣ / ١٦٢، ٢٢٧؛ ٤ / ٣٨، ٤٥، ٥٤، ٧٣، ١٣٧، ١٣٨.

إسحاق بن يعقوب: ١ / ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١؛ ٢ / ٩٠، ١٥٨؛ ٣ / ٧٨.

إسحاق الهمداني: ٢ / ٤٨٦.

إسرائيل: ٢ / ٨؛ ٣ / ١٩٠.

أسعد بن زرارة: ١ / ٩٣؛ ٢ / ١٣٨، ٥٧٢.

الإسكافي: ٢ / ٥٠٠؛ ٣ / ١٧٥، ٤٢٢، ٤٢٧؛ ٤ / ٨٨.

أسلم (غلام بنى الحجاج): ٢ / ٥٥٦.

أسلم، (مولى عمر): ٣ / ٤١٨، ٤٤٥.

إسماعيل: ١ / ١٨٢؛ ٢ / ٦٠١، ٦٧٠، ٦٨٦؛ ٣ / ٢٥، ٣٥٩.

إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر: ٢ / ٤٦٤؛ ٤ / ٢٧٥.

إسماعيل بن أبي زياد: ٢ / ٦٢٦؛ ٣ / ٤٨٢.

إسماعيل بن أمية: ٢ / ٥٢٦.

إسماعيل بن جعفر: ٣ / ١٩٠، ٢٣٤.

إسماعيل بن سعد: ١ / ١٣٣، ٤٤٩، ٤٥٩؛ ٢ / ٢٠٣.

- إسماعيل بن علي، (أمير الحاج): ١ / ٨١، ١٠٩، ١٩٦؛ ٢ / ٦٠٠؛ ٤ / ٢٥.
- إسماعيل بن الفضل (الهاشمي): ٣ / ٩، ٢٠٠، ٢٢٦؛ ٤ / ١٦٩.
- إسماعيل بن مزار: ٤ / ١٠١، ١٩١.
- إسماعيل بن موسى: ٣ / ٣١٢.
- إسماعيل الجعفي: ١ / ٤٢٩؛ ٤ / ٢٦٣.
- إسماعيل، صادق الوعد: ٣ / ٨، ٢٥.
- أسمر بن مضرس: ٤ / ١٥٥.
- الأسود بن سريع: ٣ / ٢٥٧.
- الأسود بن قيس المرادي: ٢ / ٤٨٠، ٤٨١.
- الأسود بن يزيد المرادي: ٢ / ٤٨٠، ٤٨١.
- أسيد بن حضير: ١ / ٤٣، ٤٠٠؛ ٢ / ٤٨، ١٣٨، ١٣٩.
- الأشتر، الأشتر النخعي - مالك الأشتر.
- الأشعث: ١ / ٧٩؛ ٣ / ٣٨٠.
- الأشعث بن قيس: ١ / ٣٤٤، ٤٣٣، ٥٨١؛ ٢ / ٦٧٦، ٦٨٠.
- الأشعري: ٢ / ٧٥.
- الأصبخ: ٢ / ٢٦٨، ٣٦٧؛ ٣ / ٢٩٢.
- الأصبخ بن ضرار: ٣ / ٢٩١.
- الأصبخ بن نباته: ١ /

١٣٩، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٨٨، ٤٨٥، ٤٩١، ٥٤٤، ٦٦٦، ٨٢٨، ٢٩٦ / ٣؛ ٣٨٠، ٣٠٤ / ٤، ٣٠٥.

الأصفهاني - المحقق الأصفهاني.

الأصمعي: ٨١ / ٤.

الأصم: ٤ / ١.

الأعمش: ٢٨٢ / ٤؛ ٢٥٠ / ٢.

الأقرع بن حابس: ١٤٤ / ٣؛ ٧٠ / ٤.

أكيدر: ٤٣١ / ٣.

أكيدر بن حسان: ٣٦٨ / ٣.

أكيدر بن عبد الملك: ٣٨١ / ٣.

أكيدر الغساني: ٣٨١ / ٣.

إلياس «ع»: ٣٩٧ / ٣.

إمام الحرمين، الجويني: ٢٦٨ / ١، ٤١٩، ٥٨٩، ٢٨٣ / ٢.

الإمام الخميني، - آية الله العظمى الإمام الخميني - قدس سره -.

الإمام الرازي، - الرازي.

إمرئ القيس بن الأصبغ الكلبي: ١٣٠ / ٢.

أم أيمن: ٣٣٣ / ٣.

أم الحصين: ٧٨٠ / ٢.

أم حكيم: ٥١٥ / ١.

أم سلمة: ٥٨٢ / ١؛ ١٤٤ / ٢، ١٩٢، ٢٠٠، ٣١٠.

أم المؤمنين - عائشة.

أم هاني (بنت أبي طالب): ٧٢٧ / ٢.

أميّه بن خويلد: ٥٦٥ / ٢.

أنس: ٢٠٢ / ١، ٢٩٩، ٣٧١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٥٩٢؛ ١٣٩ / ٢، ٣٣٦، ٣٨٦، ٦٣١؛ ١٤٩، ١٥٤، ٢٧٨.

أنس بن أبي مرثد الغنوي: ٥٦٥ / ٢.

أنس بن سيرين: ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧.

أنس بن فضاله: ٥٥٨ / ٢.

أنس بن مالك: ٣٧٨ / ١؛ ٢ / ٦٦، ١٥٢، ٣٨٠، ٥٥٧، ٦٦٣، ٧٧٣، ٧٩١؛ ٣ / ٦٢، ١٤٥، ١٧١، ٣٨٠؛ ٤ / ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧.

أنس بن محمد: ٢٤٥، ٣٥٤.

الأنصاري، - الشيخ الأعظم الأنصاري.

أنوش بن شيث: ٣ / ٤٠٢، ٤٠٣.

أنوشروان، - كسرى أنوشروان.

الأوزاعي: ١ / ٥٨٧؛ ٢ / ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٢١، ٦٥١؛ ٣ / ١٤١،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٤٨٩

١٤٢، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٢، ٣٨٥، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢٣؛ ٤ / ٦١.

الإيجي - عضد الدين الإيجي.

أيمن بن نابل: ٢ / ٢٧٤.

أيوب: ٤ / ٢٧٣.

أيوب بن عطيه: ٣ / ٤١.

الباب، (البابا): ١ / ٧، ٥٣٨.

الباجي: ٢ / ٥٧٨.

بادان، نائب كسرى: ۱۲۸ / ۲.

الباقلانى، (القاضى الباقلانى): ۱ / ۲۶۶، ۵۸۵.

البحرانى: ۱ / ۳۰۴.

البخارى: ۱ / ۴۵، ۵۹، ۶۶، ۲۰۲، ۳۳۲، ۳۵۳، ۳۷۶، ۳۷۸، ۳۷۹، ۵۰۸، ۵۱۵؛ ۲ /

٥٤، ٢٣٣، ٢٦٤، ٣٣٦، ٣٥٤، ٤٠٢، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٨٤، ٥٢١، ٥٤٥، ٥٦٣، ٧٠٤، ٧٢٤، ٧٤١، ٥٨ / ٣؛ ١٤٥، ١٤٢، ١٤٤، ١٦٤، ١٧٢، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٧، ٣٢٨، ٣٧٦، ٣٨٣، ٤٤٤ / ٤؛ ١٥٢.

بخت نصر: ٤٠٢ / ٣، ٤٠٣.

البراء بن مالك: ١٧٨ / ٣.

البراء بن معرور: ٥١٦ / ١.

بردله (القاضي بردله): ٤٣٦ / ٢.

البروجردى، - آيه الله العظمى البروجردى، السيد محمد حسين.

البرقى: ١٣٩ / ١، ١٤١؛ ٣٢٥ / ٢، ٣٨٩، ٣٩٤، ٤٣٢، ٨٢١.

بريد: ١٣٥ / ١، ١٤٣؛ ٧٧٠ / ٢.

بريد بن معاوية العجلي، بريد العجلي: ١ / ٦٦، ٩٦، ٤٣٢، ٤٣٨؛ ٢ / ٩٥، ١٠٤، ٧٧٥؛ ٣ / ١٣؛ ٤ / ٢٨٨.

بريد الكناسى: ١٣٥ / ١.

بريده: ١ / ٤٢، ٤٥، ٦٣؛ ٣ / ٣٧١، ٣٨٤؛ ٤ / ٩٣.

بريده بن الحصيب الأسلمى: ٢ / ٥٦٢، ٥٨٣.

البزاز: ٣٧٨ / ١.

البنظى: ١ / ١٣١، ١٣٥، ٤٧١؛ ٣ / ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ١١٣، ١١٣، ١٨٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٨، ٤٤٧، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٦؛ ٤ / ٢١، ١٠٦، ١٣٥، ١٦٨، ٢٠٧، ٢٠٨.

بسبس بن عمرو الجهنى: ٢ / ٥٥٧.

بسر: ٧٧٤ / ٢.

بسيه: ٥٥٧ / ٢، ٥٥٨.

بشر بن سفيان العتكى: ٢ / ٥٦٥.

بشر بن عبد الله: ٢ / ٢٣١.

بشير: ١١٧/١.

بشير بن سعد: ١/٤٣، ٤٠٠.

بشير بن المنذر: ٢/١٣٦.

بشير بن يسار: ٣/١٩٦، ٢٠٤.

بشير الذهان: ٤/٥٩.

البطائى: ١/٤٢٢.

البغوى: ٢/١٢٨، ٨١٣.

بكر بن تميم: ٢/٥٧٦.

بكر بن عيسى: ٢/٦٨٥.

بكر بن كنانة: ٢/٦٩١.

بكر بن محمد: ٢/٣٦٤.

بكير: ٤/١٥٠.

بكير بن أعين: ١/٤٣٠.

البلاذرى: ٢/٧٢٢، ٧٣٩، ٨٠٦؛ ٣/٢٠٤.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٠.

٢٤٢، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣١.

بلال: ٢/١١١، ٦٠١؛ ٣/١٥٨، ١٨٤، ٣٣١، ٤٥٢.

بلال بن الحارث: ٣/٣٣١؛ ٤/٨٠، ١٧١.

بلقيس: ١/٧٥.

بنت حاتم: ٢/٤٥٥، ٥٠٩.

بنت شعیب: ۱ / ۳۲۱.

بنت کسری: ۱ / ۳۵۳.

بهائی: ۲ / ۲۵۶.

بہز بن حکیم:

٢ / ٣٣٠، ٣٣١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٧٨، ٤٨١.

بوذاسف: ٣ / ٤٠١.

البيروني: ٣ / ٤٠٢.

البيضاوي: ٢ / ٦٧.

البيهقي: ١ / ١٧٥، ٣٠٨؛ ٢ / ٤٩، ١٢٥، ٣٥٨، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٣٦، ٤٥٢، ٤٦٠، ٤٦٨، ٤٨٩، ٤٩٣، ٤٩٥-٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧٣، ٧٦٠، ٨٠٦؛ ٣ / ١٥، ١٧، ٤١، ٤٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٥، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٨٢-٤٨٤، ٥٠٢، ٥٠٣؛ ٤ / ٧، ١١، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٩٣، ١٠٢، ١٤٩، ١٥١-١٥٥، ١٨٧، ١٩٢، ٢٧٣-٢٧٦، ٢٧٨-٢٨٠، ٢٨٩.

تودور البرقوني: ٣ / ٣٩٧.

الترمذي: ١ / ٥٨، ٥٩، ١٤٤، ١٩٨، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٧٦، ٣٧٩، ٥٥٤، ٦١٤؛ ٢ / ٣٣، ٤٦، ٧٠، ٧٢، ٧٦، ١٥٢، ١٨٨، ١٩٩، ٢٦٤، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٨٢، ٣٩١، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٧٨، ٥٧٩، ٦٠٥، ٦٢٤، ٦٢٦، ٧٦٠؛ ٣ / ٤٢، ٣٢٨؛ ٤ / ١٤٩، ١٥٢، ٢٧٢، ٢٨٥.

تغلبه: ٢ / ١٢٩.

التقي: ٢ / ٦١٦.

تميم الداري: ٢ / ٧٧٨.

توفيق الفكيكي: ٢ / ٤٧٤.

ثابت بن قيس: ٣ / ٣٢١.

تغلبه: ٢ / ١٢٩.

الشمالي: ٢ / ٦٢٧؛ ٣ / ٣٥٧، ٥٠٤؛ ٤ / ٥٥.

ثمامه بن أثال: ٢ / ١٣٧، ٤٣١، ٥٠٨؛ ٣ / ٢٦٠، ٢٦٧.

ثور الكندي: ٢ / ٥٤٦.

الثوري: ٢ / ٨٢، ٨٣، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٦؛ ٣ / ١٠، ٩٢، ١٠٢، ١٦٧، ١٧٣، ١٨٤، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٥٦.

ثوير بن أبي فاخته: ١ / ٤٣٠.

ثوير بن عامر: ٢ / ٣٣٧.

جابر: ١ / ٤٩، ١١١، ١٥٢، ١٨١، ٢٥٢، ٥١٤، ٦٠٠؛ ٢ / ٢١٧، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٦٧، ٣٠٦، ٣٧٦، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٦، ٨٢١
٨٢٢؛ ٣ / ٦٢؛ ٤ / ١٤٩، ١٨٣، ٢٨٩.

جابر بن سمره بن جندب: ١ / ٢٤٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٦٠٢.

جابر بن زيد: ٣ / ٤٠٦.

جابر

بن عبد الله: ١/ ٤١، ٢٤٠، ٣٧٦، ٤٠٢، ٤١٤، ٧٠٤/٢، ٧٢٤؛ ٣/ ٥٠٤؛ ٤/ ١٤٩.

جابر بن يزيد، (الجعفي): ١/ ٣٥٤؛ ٢/ ١٧٤؛

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩١

٣/ ٤١٨.

جابر الجعفي، - جابر بن يزيد.

الجاحظ: ١/ ٥٤٣.

جالوت: ١/ ١٢١، ١٦٦، ٥٩٦.

الجبائي: ٣/ ١٤٨.

جبرئيل «ع»: ١/ ٢٢٥، ٣٤٨، ٤٠٨؛ ٢/ ٣٠٠، ٤٢١؛ ٣/ ٢٢١، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٣؛ ٤/ ٩٩، ١٣٠.

جبله بن عامر البلوي: ٢/ ٥٦٥.

جبير بن مطعم: ٢/ ٧٧٣؛ ٣/ ٢٦٠.

الجرجاني، - الشريف الجرجاني.

جرير: ١/ ٤٠٣؛ ٢/ ٣٣٧.

جرير بن حازم: ٤/ ٢٧٣.

الخصاص: ٣/ ٢٦٩، ٤٠٦، ٤٦٠.

جعال بن سراقه الضمري: ٢/ ١٣٥.

جعفر، - الإمام الصادق، أبو عبد الله، جعفر بن محمد بن علي «ع».

جعفر: ٣/ ٣٠٣.

جعفر، جعفر بن أبي طالب، جعفر الطيار:

١/ ٥١٠؛ ٢٠/ ١١١، ٢٧٤، ٤٨٠، ٧٠٥؛ ٣/ ١٦٤.

جعفر بن برقان: ٢ / ٤٦٤.

جعفر بن محمد، - الإمام الصادق ...

جعفر بن محمد: ٤ / ٢٨٩.

جعفر بن محمد الأشعري: ١ / ٤٦٧.

جعفر بن محمد بن زياد، الفقيه الخوري: ١ / ٤٦٢.

جعفر بن محمد بن قولويه: ١ / ٤٧٨.

جعفر بن نعيم: ١ / ١٧٣.

جمال المله و الدين، (آقا جمال الخونساري):

٣٦ / ٤.

جميل، (ابن دراج): ١ / ٤٦٩؛ ٢ / ٩٥، ٧٩١؛ ٣ / ١٤، ٢٤.

جندب، (جندب بن النعمان الأزدي): ٢ / ٥٧٦؛ ٣ / ٣١٧.

جهيم بن الصلت: ٢ / ٧٥٢.

الجواد الكاظمي، - الفاضل الجواد الكاظمي.

جويبر: ٢ / ٧١٦.

الجويني، - امام الحرمين الجويني.

جيفر بن الجلندي الأزدي: ٢ / ١٣٧.

الحائري، - المحقق الحائري.

حاتم: ٢ / ٤٥٥، ٥٠٩، - عدى بن حاتم.

الحارث: ٢ / ٤٩، ١٢٩، ١٣٨، ١٩٣، ٦٧٦؛ ٤ / ١١٦.

الحارث بن أبي شمر الغساني: ٢ / ١٣٧.

الحارث بن أبي ضرار: ٥٦٢ / ٢، ٧٤٢.

الحارث بن بلال (المازني)، المزني: ١٢٩ / ٢، ١٣٠؛ ١٩٢ / ٤.

الحارث بن حضيره: ٥١٢ / ٢.

الحارث بن سريع: ٣١٣ / ٣.

الحارث بن الصمه: ٣٢٣ / ٣.

الحارث بن عبد الملك: ١٢٩ / ٢.

الحارث بن عوف:

الحارث بن كلده: ١٤٤ / ٣.

الحارث بن المغيرة (النصرى): ٩٤ / ٢، ٢٣٨، ٢٤٦، ٧١٥؛ ٧٦ / ٣؛ ١٣٢ / ٤، ١٣٥، ١٣٦.

الحارث بن نوفل: ١٢٩ / ٢.

الحارث بن هشام: ١٤٤ / ٣.

الحارث بن وهب: ٦٩١ / ٢.

حارثه: ١٩٠ / ٣؛ ٢٨٩ / ٤.

حاطب (بن أبي بلتعنه): ١٣٧ / ٢، ٣٨٧، ٤٠٢، ٧٤٠ - ٧٤٢؛ ١٧٢ / ٣.

الحافظ الدمياطي: ١٣٣ / ٢، ١٣٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٢

الحافظ زين الدين العراقي، - زين الدين العراقي.

الحاكم: ٤٢ / ١؛ ٣٢٥ / ٢، ٥٧٢، ٧٦٠؛ ١٣٥ / ٣؛ ٢٦٢ / ٤.

الحاكم النيسابوري: ٨٤ / ٢، ٦٢٤، ٦٣١، ٦٥٤.

الحباب بن منذر بن الجموح: ٥٥٨ / ٢.

حبابه الوالبيته: ٢٦٦ / ٢.

حبه العرنى: ٧٣٢ / ٢؛ ٢٩٠ / ٣.

حبيب بن أبي ثابت: ٥٧٣ / ٢؛ ٦٨٥، ٦٩٩.

حبيب بن أبي حبيب: ٤٠٦ / ٣.

حبيب بن مظاهر: ٥٠٩ / ١.

حبيب السجستاني: ٢٩٣ / ١.

حيش: ٢/ ٢٦٦، ٣٣٢، ٦٢٧.

الحجاج: ١/ ١٨٠، ٥٨٤؛ ٢/ ٢٥٥؛ ٣/ ١٨٥، ٤٦٠، ٤٩١.

حجر بن عدى: ٢/ ٢٥٦.

حذيفه: ١/ ٣٠٩؛ ٢/ ٢٨، ٤٩، ١١١، ١٢٥، ٣٩٣، ٥٦١، ٦٤٨.

حذيفه بن منصور: ٢/ ٢٦٣، ٦٣٢، ٦٦١.

حذيفه بن اليمان: ١/ ٥٨٠؛ ٢/ ٥٦٠، ٥٧٠.

حرام بن معاويه: ٣/ ٤٨٦.

حرب: ٣/ ٩٠.

حرب بن عبيد الله: ٤/ ٢٧١، ٢٧٢.

حرث بن نوفل الهاشمي: ٢/ ١٢٩.

الحز: ١/ ٦٥، ١٢٣، ٢١١، ٢١٥؛ ٢/ ٢٥٣؛ ٣/ ٣٥٧.

حريز، (ابن عبد الله): ١/ ١٤٥، ١٨٨؛ ٢/ ٤٠٨، ٤٣٢، ٥١٨، ٥٢٥، ٥٣١، ٥٣٣؛ ٣/ ١٦؛ ٤/ ٤٦، ١٠٤.

حسان بن ثابت: ١/ ٥١٨.

حسان بن حسان البكري: ١/ ١١٤.

الحسن: ٢/ ٦٩، ١٩٧، ٢٧٢، ٣٦٣، ٣٧٩، ٤٢٦، ٤٢٩، ٥١٥، ٥٢١، ٦٠١، ٦١٨، ٦٥١، ٦٦٣، ٧٦٢؛ ٣/ ٢٥، ٣٨، ٩٠، ٩٢، ١٠٢، ٢٥٩،

٢٦٧، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٤٩؛ ٤/ ١٨٣، ٢٥٩، ٢٧٨، ٢٩٣.

الحسن البصري: ١/ ٥٨٤؛ ٢/ ٢٧٤، ٢٩٥، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٢٠؛

٣ / ١٥٩، ١٦٧، ٤٠٥؛ ٤ / ٦١.

الحسن بن ثواب: ٣ / ٣٧١.

الحسن بن الجهم: ١ / ٣٩١؛ ٢ / ٣٥.

الحسن بن راشد: ٢ / ٤٠.

الحسن بن زياد: ٣ / ٩٥-٩٧، ١٠٠.

الحسن بن شريف بن شعبه: ٢ / ٦٦٦.

الحسن بن صالح: ٢ / ٣٦٧، ٣٦٩؛ ٣ / ٢٥، ٩٠، ٤٣٩، ٤٤٠؛ ٤ / ٣.

الحسن بن ظريف: ٤ / ٣٠٤، ٣٠٥.

الحسن بن علي: ١ / ٤٣٠، ٤٦٣.

الحسن بن علي بن أبي حمزه: ١ / ٤٧١؛ ٣ / ٣١٤.

الحسن بن علي بن شعبه: ٢ / ٦٦٦؛ ٤ / ٣٠٣.

الحسن بن علي بن عماره: ٣ / ١٥٩.

الحسن بن علي بن يقطين: ٢ / ٩٤.

الحسن بن محبوب: ١ / ١١٥؛ ٢ / ٣٦٧؛ ٣ / ٤٢١؛ ٤ / ٢٠٠، ٢٠١.

الحسن بن محمد بن الحنفية: ٣ / ١٠٢.

الحسن بن هارون (بياع الأنماط): ٣ / ٣٠٥.

الحسين: ٣ / ٤٠٠.

الحسين بن أبي العلاء: ١ / ٤١١؛ ٢ / ٢٦٩.

حسين بن أحمد بن ادريس: ١ / ٤٦١.

الحسين بن الجارود: ١ / ٢١٤، ٢١٥.

الحسين بن حمدان: ٣/ ٣١٤.

الحسين بن خالد: ١/ ١٤٢، ٢٤٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٣

الحسين بن سعيد: ١/ ٢١٤، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٦٧؛ ٢/ ١٦٤، ٤٦٠؛ ٤/ ١٣٨.

الحسين بن عبد الله: ٣/ ١٦٢.

الحسين بن عبيد الله بن ضميره: ٢/ ٦٦٢.

الحسين بن علوان: ٣/ ٤٠؛ ٤/ ٣٠٤.

الحسين بن علي، (شهيد فخ): ١/ ١٢٣، ٢١٧، ٢٣٨، ٦٠٧ - ٦٠٩؛ ٢/ ٢٥٦.

الحسين بن القاسم: ٤/ ١٣٨.

الحسين بن محمد: ١/ ٤٣٠.

الحسين بن المختار: ٢/ ٣٩.

الحسين بن موسى: ٤/ ٢٩١.

الحسين بن يزيد النوفلي: ١/ ٤٦١.

حصين بن نيار: ٢/ ١٢٩.

حفص: ١/ ١٠٩؛ ٣/ ٢٩٦، ٣٠٣، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٣؛ ٤/ ٣٤، ٤١، ٤٨، ٤٩.

حفص بن البخترى: ١/ ٢٩٤؛ ٢/ ٣٢٥؛ ٣/ ٤٥٤؛ ٤/ ١٦، ١٧، ٣٢، ٣٨، ٩٩ - حفص.

حفص بن سالم: ١/ ٢١٩.

حفص بن عون: ١/ ١٤٠، ١٦٧، ١٩٧، ٢٩٧.

حفص بن غياث ١/

٢٠، ١٤٠؛ ٢/٢٠٤، ٢١٩، ٢١٩؛ ٣/١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ٢٥٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣٥٤، ٣٧٦، ٤١٦-

حفص.

حفصه: ٢/٦٨٩.

الحكم: ١/٢٤٣؛ ٣/٤١٨.

الحكم بن العاص: ٢/٣٢٤.

الحكم بن عتيبه: ١/٣٦٥؛ ٣/١٥٩، ٤٠٥، ٤٠٦.

الحكم بن مسكين: ٤/١٣٤.

حكيم، (مؤذن بنى عيس): ٣/٤٧.

حكيم بن حزام: ٢/٦٣١، ٦٣٤، ٦٥٢، ٦٦٥؛ ٣/١٤٣، ١٤٤.

الحلبى، (محمد بن على الحلبي): ١/٩٩، ١١١، ١٤٥، ١٨٣، ٢٤٤، ٥٢٧، ٥٧٦؛ ٢/٤٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٤٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣٦٦، ٣٧٥، ٤٦١، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٦٤، ٦١٦، ٦٢٠، ٦٣٣-٦٣٦، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٥٤، ٧٧٥؛ ٣/٥٩، ٦٤، ٦٦، ١٤٠، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٧٢، ٣٥٢، ٣٥٤، ٤٥٣، ٥٠٣؛ ٤/٣٤، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ١١٩، ١٢٥، ١٣٩، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣-٢٤٥، ٢٥٢، ٢٦٣- محمد بن على الحلبي.

الحلى، -المحقق، المحقق الحلى.

حليمه: ٣/١٤٦.

حمران (ابن أعين): ٢/٣٦٨، ٣٩٧؛ ٤/١٥٠.

حمزه (ابن عبد المطلب): ١/٤٤، ٥٨٧؛ ٢/٥، ١١١، ٢٧٤، ٧٩٤-٧٩٦.

حمزه بن حمران: ١/١٤٢؛ ٢/٩٧؛ ٤/٨٤.

حمزه بن محمد العلوى: ٢/٦٤٠.

حمّاد: ١/١٠٤-١٠٦، ١٦٩؛ ٢/٦٢، ١٦٤، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٤٩، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٣، ٥٥٤؛ ٣/٣٣، ٥٢، ٥٦، ٧٢، ١٠٦-١٠٨، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٦، ٣٤٠، ٣٦٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٩٤-٤٩٦؛ ٤/٨، ١٠، ٣٨، ٤٧-٤٩، ٥٣، ٥٨، ٥٩، ٦٦، ٨٥- حمّاد بن عثمان، -حمّاد بن عيسى.

حمّاد بن أبي سليمان: ٢ / ٤٩٨.

حماد بن عثمان: ٢ / ٧١، ٣٢١، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٨٧، ٤٥٠، ٥٢٢، ٥٢٣، - حمّاد.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٤

حمّاد بن عمرو: ١ / ٢٤٥،

حمّاد بن عيسى: ١/ ١٨٠، ١٨٨، ٢٢٢، ٤٦٧؛ ٢/ ٦٠٣؛ ٣/ ١٩٥، ٢١٨؛ ٤/ ١٧، ٣٤- حمّاد.

حماس بن قيس بن خالد الديلي: ٣/ ١٤٣.

حميد: ٢/ ٨٢٢.

حمير بن مالك: ٣/ ٣٠٤.

الحميري: ٢/ ٦٤٠.

الحنّاط: ٢/ ٦٣٥، ٦٥٢.

حنّان: ١/ ٢٩٠، ٣٢٢؛ ٢/ ١٨، ٧٩٨.

حنّان بن سدير الصيرفي: ٢/ ٧٩٩.

حنظله (ابن الربيع): ٢/ ٣٣٧، ٥٧٦.

حوّاء: ١/ ٣٦٠.

حويطب بن عبد العزى: ٣/ ١٤٤.

خارجة: ٣/ ٣١٣.

خالد: ١/ ٦٠٣؛ ٣/ ١٧٣.

خالد بن الوليد: ٢/ ١٣٠، ١٣١، ١٣٩؛ ٣/ ١٤١، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ٣٦٨، ٣٨١.

خالد بن سعيد (ابن العاص): ٢/ ١٣٩، ٧٥١.

خالد الحذاء: ٣/ ١٥٦.

خبيب: ٢/ ٥٦٥.

خبيب بن الشهيد: ٤/ ٢٧٣.

خبيب بن عدى الأنصاري: ٢/ ٥٦٥.

الخدري،- أبو سعيد الخدري.

خديجه (أم المؤمنين): ١/ ٤٦، ٩٢، ٤٣٦؛ ٢/ ٧٨٩؛ ٣/ ٢٦١.

الخرقي، أبو القاسم: ١/ ٣٤٨، ٥١٥، ٥٢١، ٥٢٧؛ ٣/ ١٥٥، ٣٠٢، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٧١، ٤٢٢-٤٢٤، ٤٣٩؛ ٤/ ١٢، ٢٣٥، ٢٥٥، ٢٦٩-
أبو القاسم الخرقي.

الخرت بن راشد: ٢/ ٣٨٣، ٤٨٠، ٥٦٩.

الخفاجي: ٢/ ٤٣٦.

خلّاد، خلاد السندی: ٤/ ٩١.

خلّاس: ٢/ ٥٢٩.

الخلّال: ٢/ ٣٦٣.

الخليفه الثاني،- عمر بن الخطاب.

الخليل: ١/ ٧٥؛ ٢/ ١٠١، ٦٢٨؛ ٣/ ٣٩٥،- ابراهيم الخليل.

خليل بن أحمد: ٣/ ٤٥.

الخميني،- آيه الله العظمى الإمام الخميني- قدس سرّه.

الخواجه نصير الدين الطوسي،- المحقق الطوسي.

الخوارزمي: ٢/ ٣٧٩؛ ٣/ ٢٩٣، ٣٠٥.

الخوانساري،- المحقق الخوانساري، و أيضا- آيه الله العظمى السيد أحمد الخوانساري.

خوّات بن جبیر: ٢/ ٥٦١.

خيثمه: ٢/ ٧٧.

الخيزران: ١/ ٣٥٧.

الدار قطنی: ٢/ ١٢٩، ٥٢٧؛ ٣/ ٢٥.

الدارمي: ٢/٤٩، ٥٧٥؛ ٤/٢٦٠.

داماسب: ٣/٣٧٩.

داود: ٢/٥٠٧؛ ٣/١٧٦؛ ٤/٩٢، ٩٧.

داود «ع»: ١/٣٧، ١٢١، ١٦٦، ٢٩٦، ٤٣٩، ٥٠١، ٥٩٦، ٦٠٢؛ ٢/٦، ٥٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٣٤، ٥٧٦، ٨١٧؛ ٣/٣٧٣، ٣٩٧.

٤١٠؛ ٤/٢٥٨، ٢٦٠.

داود بن الحصين: ١/٤٢٧.

١٨٢ / ٢ ؛ ٤٢٨.

داود بن سليمان الفراء: ١ / ٤٦٢.

داود بن فرقد: ٢ / ٣٠٧ ؛ ٤ / ٣٩ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٣.

داود بن يزيد: ٤ / ٢٥٣.

داود الرقي، داود بن كثير الرقي: ٢ / ٢٤٦ ، ٢٥١؛

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٥

١٣١ ، ٢٩٧ / ٤.

الدجال: ١ / ٢٣٧.

دحيه بن خليفه الكلبي: ٢ / ١٣٧.

درّه، بنت أبي لهب: ٢ / ٢٧٢.

درست بن أبي منصور: ٢ / ٥٢٥.

دريد بن الصمه: ٣ / ٤٢٢.

الدكتور الزحيلي، الدكتور وهبه الزحيلي، - وهبه الزحيلي.

الدكتور محمد جواد المشكور، - محمد جواد المشكور.

الدمياطى، - الحافظ الدمياطى.

الديلمى: ١ / ١٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٦٠ ؛ ٢ / ٤٩٨ ، ٨١٤.

الدينورى: ٢ / ٨١٢.

الذلفاء بنت زياد بن لييد: ٢ / ٧١٦.

الذهبي: ١ / ٢٢٢.

الرازي، الإمام الرازي: ٢ / ٧٥ ، ٨٠ ؛ ٣ / ٣٩٨.

الراغب: ١/ ٥٣، ١٠٧، ٤٣٣، ٥٢٤؛ ٢/ ٣١٦، ٤٢١، ٥٦٨، ٥٧٧؛ ٣/ ٦، ٧، ٤٦، ١٢٩، ٢٤٩، ٣٤٣؛ ٤/ ١.

رافع بن خديج، (الأنصاري): ٢/ ٥٧٦؛ ٤/ ٢٦٢.

رافع بن عمرو الطائي: ٢/ ١٢٩.

رافع بن مالك الأنصاري: ٢/ ١٣٩.

الراوندي: ١/ ٤٧٥.

ربعي: ١/ ٢٢٢؛ ٣/ ٥٣، ١٥٦، ٣٤١.

ربعي بن عبد الله: ٣/ ١٠٩؛ ٤/ ٥٨.

الربيع بن زياد: ٢/ ٨٢٣، ٨٢٥.

ربيعة: ٢/ ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٢٧.

رزين: ٢/ ٢٦٦.

رستم، فرخزاد: ٣/ ٤٧١.

الرشيد: ٢/ ٢٠٦، ٢٥٦، - هارون، هارون الرشيد.

الرضي، - الشريف الرضي.

رفاعة: ٢/ ١٢٣، ٢٦٦، ٣٩٣، ٤٥٢، ٤٩٩، ٦٠٤، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٣٨، ٦٤٨، ٦٥٧.

رفاعة التّخاس: ٣/ ٢٦٥.

الرملي، (الشافعي): ٢/ ٦١٩، ٦٤٣.

رويفع بن ثابت (الأنصاري): ٣/ ٣٥٩؛ ٤/ ٢٦١.

الريان: ٤/ ١٩١.

الريان بن شبيب: ١/ ٥٢٠.

الريان بن الصلت: ٢/ ٢٤٥، ٥٥١؛ ٣/ ٦٩؛ ٤/ ١٠٠، ١٩٠.

زاڊان: ١/٣٠٤؛ ٢/٨٠٧.

الزبرقان بن بدر: ٢/١٣٢.

الزبير: ١/٣٣٢، ٥١٩، ٥٥٥، ٥٨٣؛ ٢/٣٨٦، ٣٨٧، ٤٧٠، ٤٨٣؛ ٣/٢٨٨، ٢٩٢؛ ٤/١٦٦.

الزبير بن بكار: ٢/١٣٩.

الزبير بن عبد المطلب: ٢/٧١٦.

الزبير بن عوام: ١/٧٠؛ ٢/٢٠٦.

٣٨٥، ٥٥٦، ٧٤١؛ ٣ / ٣٣١.

الزبيرى: ٢ / ٤١٣.

الزجاج: ١ / ٤٥٣؛ ٢ / ١٦٨.

الزحيلي، - وهبه الزحيلي.

زرادشت: ٣ / ٤٠١.

زراره: ١ / ١٣، ٩٨، ١٣٠، ١٤٦، ١٨٨، ٢١٣، ٢٩٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٥٨، ٥٩٩؛ ٢ / ٢٨، ٢٩، ٩٥، ١٠٤، ٢٢٠، ٢٦٦، ٣٥٩، ٣٩٧، ٤٠٦،
٤٠٨، ٤٨٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٤٢، ٥٤٩، ٧٠٤، ٧٧٦، ٧٩٤؛ ٣ / ١٣، ١٦، ١٧، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٥٩، ٦١، ١٣٧، ١٤١،
٢٠٠، ٢٢٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٦

٢٣١، ٢٣٤، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٥٣، ٤٨٠؛ ٤ / ٨، ١٠، ٣٣، ٥٨، ١٠٩، ١٢٢، ١٥٠، ٢٦٣، ٢٨٦، ٢٨٨،
٢٨٩.

زردشت: ٣ / ٤٠٤.

زرّ بن حبّيش: ١ / ٢٥٢.

الزرقانى: ٢ / ١٢٨، ١٣٦.

زريق، (ابن حيان): ١ / ١٨٧؛ ٤ / ٢٨٠.

زفر: ٣ / ١٠.

زكريا «ع»: ٣ / ٣٩٧.

زكريا بن آدم: ١ / ٣٨٦؛ ٢ / ٩٤؛ ٣ / ٢٦٦.

زكريا بن الحارث: ٣ / ١٦٠.

زكريا بن يحيى الواسطى: ٣ / ٣٧٩.

الزمخشري: ١ / ٢٠٠؛ ٢ / ٣٧٩، ٧٧١.

زنيح: ٢٧٣ / ٤.

الزهرى: ١ / ١٣١، ٣٧٦، ٣٨٠، ٥١٥؛ ٢ / ٥٠، ٤٢٦، ٥٠٧، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٧٦؛ ٣ / ١٦٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٥٩، ٣٨٦؛ ٤ / ١٠١، ١٩٢.

الزهره: ٣ / ٤٠٢.

زياد، زياد بن أبيه، زياد بن أبي سفيان: ١ / ٣٦٤؛ ٢ / ١٨٧، ٥٥٣، ٦٧٣؛ ٣ / ٣٥٦، ٣٩٥، ٣٩٩؛ ٤ / ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٣.

زياد الباهلي: ٢ / ١٢٩.

زياد بن أبي سلمه: ١ / ٦١٦.

زياد بن حدير: ٤ / ٢٧٤ - ٢٧٨.

زياد بن لييب: ٢ / ١٣١.

زياد بن لييد، (أخو بني بياضه الأنصاري):

١٣٢ / ٢، ٧١٦.

زياد بن النضر: ٢ / ٥٦٦.

زيد، - زيد بن علي.

زيد بن أرقم: ١ / ٤١، ٤٥، ٥٠، ٥٨؛ ٢ / ٧٠، ٥٦٨.

زيد بن أسلم: ١ / ٤٣٢؛ ٢ / ٢٤٩، ٣٨٩، ٤١١؛ ٣ / ١٩٢.

زيد بن ثابت: ١ / ٢٠٣؛ ٢ / ١٦٠؛ ٣ / ٤٩.

زيد بن حارثه: ١ /

٤٠، ٤٢، ٥١٠؛ ١٣٤/٢ - ١٣٦، ٧١٦؛ ١٧٤/٣.

زيد بن علي «ع»: ١٢٣/١، ٢٠٦-٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٧، ٥٢٩، ٥٨٧، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩؛ ٢/٢٥٦، ٣٧٩، ٤٢٧، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٣٢، ٧٧٩، ٨١٤؛ ٣/٣١٥، ٣٨٦.

زيد بن موسى بن جعفر - عليهما السلام: ١/٢١٠.

زيد بن وهب (الجهني): ٢/٨٣٢، ٨٣٣.

زيد الشحام: ١/٢٣٠، ٣٨٧؛ ٣/٩ - الشحام.

زينب بنت جحش: ١/٦٢؛ ٢/٧١٦.

زينب بنت رسول الله «ص»: ٣/٢٦١.

زين الدين العراقي، (الحافظ زين الدين العراقي):

١٣٥/٢.

السائب بن عثمان، (ابن مطعون): ٢/١٢٩، ١٣٦.

السائب بن يزيد: ٤/٢٨٠.

السبابطي: ٣/٢٠٠، ٢٣٤.

سابق البربري: ٢/٤٣٦.

ساسان: ١/٣٢٧.

سالم: ٢/١٣٥ - سالم بن عبد الله.

سالم بن أبي الجعد: ٢/٦٦٣.

سالم بن عبد الله: ٢/٢٦٤، ٢٦٥؛ ٤/١٠١، ١٩٢، ٢٧٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٧

سالم بن مكرم الجمال: ١/٤٣٠.

سالم الحنّاط: ٢ / ٦٣١.

سالم مولى أبى حذيفه: ١ / ٤٣، ٤٠٠.

سام: ٣ / ٤١٠.

السامرى: ٢ / ٣٣٣.

سباع بن عرفطه (الغفارى): ٢ / ١٣٥، ١٣٦.

السيزوارى: ٢ / ٥٩٥.

سبط بن الجوزى: ٢ / ٨٢٥.

السبكى: ٤ / ١٩٠.

سحنون: ٢ / ٧٢٨.

السدّى: ٢ / ٤٢٩؛ ٣ / ٣٨، ١٤٨، ٢٥٩، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٨؛ ٤ / ٢٩٣.

سدير، سدير الصيرفى: ١ / ١١١، ١٩٣، ٢١١، ٢٢٩ - ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٢، ٥٢٩، ٦٠٩؛ ٢ / ٢٢٩، ٧٧٦.

السّراج: ١ / ٥٢١.

السرخسى: ٢ / ٤٥٦، ٤٧٢؛ ٤ / ٢٦١، ٢٧٤.

سرق: ٢ / ٤٨٩.

السرى: ٤ / ٩١.

سعد: ٢ / ٣٤، ٤٥، ٣٣٠، ٣٣١؛ ٣ / ١٤٩، ١٨٨.

سعد الإسكاف: ٢ / ٢٦٣.

سعد الأشعري: ١ / ١٧٨.

سعد بن أبى وقاص: ١ / ٥١٨؛ ٢ / ١٣٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٥٥٦؛ ٣ / ١٣٣، ١٧٨، ١٨٩؛ ٤ / ٧.

سعد بن جشم: ٣ / ٣١٣.

سعد بن الربيع: ٥٥٩ / ٢.

سعد بن زيد: ١٥٢ / ٤.

سعد بن طريف، سعد الخفاف: ٣٠٤ / ٤، ٣٠٥.

سعد

بن عباده: ٢ / ٤٨، ١٣٤، ١٣٦؛ ٣ / ١٣٤، ١٤٤، ٣٢٢.

سعد بن عبد الله بن ربيعة: ٢ / ١٢٩.

سعد بن عبد الله القمي: ١ / ٣٩٢.

سعد بن عمر الجلاب: ١ / ٣٦٦.

سعد بن مسعود: ٤ / ٢٨٣.

سعد بن معاذ: ٢ / ٤٤، ٤٨، ١٣٤، ١٣٨؛ ٣ / ١٣٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٢، ٣٢٢؛ ٤ / ٦.

سعد الخفاف، - سعد بن طريف.

سعد الدوسي: ٢ / ١٢٩.

سعدان بن مسلم: ٢ / ٤٠٥.

سعيد: ٢ / ٥١٦، ٥١٧؛ ٣ / ١٧٨؛ ٤ / ١٠٢، ١٦٩، ١٩٢.

سعيد بن أبي سعيد المقبري: ٢ / ٥١٦.

سعيد بن جبير: ٢ / ٤٢٦، ٤٢٩، ٧٠٤؛ ٣ / ٥٠، ١٤٩، ١٥٠، ٢٦٧، ٢٨١، ٣٢٠.

سعيد بن خفاف: ٢ / ١٢٩.

سعيد بن زيد: ٢ / ٥٥٦؛ ٣ / ٥٠٥؛ ٤ / ١٥٢.

سعيد بن سعيد بن العاص: ٢ / ٢٦٥.

سعيد بن العاص بن أمية: ٣ / ١٣٣؛ ٤ / ٧.

سعيد بن عبد العزيز: ٣ / ٣٧٢.

سعيد بن المسيب: ٢ / ٢٤٩، ٣٣٠، ٣٨٩، ٥٠٧؛ ٣ / ١٦٧؛ ٤ / ١٠١، ١٩٢.

سعيد الرجاني: ٢ / ٨٣١.

السفاح: ١ / ٢٢٧، ٢٣٥.

سفيان: ٢ / ٤٣١، ٤٨٤، ٥٤٤، ٥٨٥، ٨٣١؛ ٣ / ١٣٠، ٢٥٨، ٣٤٤.

سفيان بن سعد: ٣ / ٣١٣.

سفيان بن سعيد: ٣ / ٩٠، ٣٤٢.

سفيان بن عيينه: ٢ / ٦٩٥.

سفيان الثوري: ٢ / ٢٧٤، ٧٧٢؛ ٣ / ١٣٠.

السفياني: ١ / ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٨

.٢٤٤

السكوني: ١ / ٢٠، ١٣٣، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٩٧، ٤٧٥، ٦١٥؛ ٢ / ١٩٧، ١٩٨، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٦٧، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٣٩ - ٣٤١، ٣٥٨، ٣٥٩،
٣٦٨، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٨ - ٤٩٠، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠١ - ٥٠٥، ٥٢٤، ٥٢٦،
٥٢٩، ٥٣٠، ٥٧٥، ٥٨٤، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٩، ٦٤٠، ٧٢٦، ٧٣٣، ٧٦٣؛ ٣ / ٣٩، ٩٦ - ٩٨، ١١٢، ٢٥٥، ٤٢٢؛ ٤ / ١٥١، ١٦٢.

سلار: ١ / ٣٤٠؛ ٢ / ٢١٦، ٦٦٠؛ ٣ / ٨٩، ١٢٣؛

سلمان، (سلمان الفارسي): ١ / ١٨١؛ ٢ / ٤٧، ١١١، ٧٠٤؛ ٣ / ٧١، ٢٣٨، ٤٧١.

سلمه بن أكوغ: ١ / ٥١٤؛ ٢ / ٧٤٢.

سلمه بن علقمه: ٤ / ٢٧٣.

سلمه بن كميل: ٢ / ١٩٨.

سلمه بن يزيد الجعفي: ١ / ٥٨١؛ ٢ / ١٢٩.

سليط بن عمرو: ٢ / ١٣٧.

سليم: ١ / ٢٩٦؛ ٢ / ٥٢، - سليم بن قيس.

سليم البشري (الشيخ سليم البشري شيخ جامع الأزهر): ١ / ٥٢.

سليم بن قيس، (سليم بن قيس الهلالي): ١ / ١٢، ١٧٨، ١٨٠ - ١٨٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٨٤، ٣٨٨، ٥٠٨، ٥٢٩؛ ٣ / ٣٢٧.

سليمان: ١ / ١٦٦، ١٦٩؛ ٢ / ١٤٣؛ ٤ / ٢٤٤.

سليمان بن أبي حثمه: ١ / ٣٨٠.

سليمان بن أبي عبد الله: ٢ / ٣٣١.

سليمان بن بريده: ٢ / ٧٦؛ ٣ / ٣٨٥.

سليمان بن خالد: ١ / ١٣٨، ٢٣٢، ٢٩٧، ٣٣٥، ٣٨٦، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٤٩؛ ٢ / ١٨، ٣٩، ٩٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠،

١٥٩، ١٦٠، ١٧٣، ٢٣٧، ٣٧٨؛ ٣ / ٢٢٠؛ ٤ / ٢٤، ٨٧، ١٩١، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥ - ٢٤٩، ٢٥٢.

سليمان بن قيس، - سليم بن قيس.

سليمان بن مهران: ١ / ٣٨٤، ٣٩١.

سليمان الجعفي: ١ / ٦١٤، ٦١٥.

سماعه، (سماعه بن مهران): ١ / ٩٥، ١١٧، ١٤١؛ ٢ / ١٩٩، ٣٦٨، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٤١، ٥١٣، ٥٢٤؛ ٣ / ٦٧، ٨٤، ٩٧، ١٤٥، ٢٢١، ٣٢٧،

٣٥٣؛ ٤ / ١٧، ٣٣، ٣٨، ٥٤، ١٣٠، ٢٠٣، ٢٩١.

سمراء بنت نهيك الأسديه: ٢ / ٢٦٥.

سمره، (سمره بن جندب): ٢ / ٢٨، ٣٠؛ ٤ / ١٥٣، ١٥٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧.

سمّاك بن حرب: ٢ / ٥١٧.

سنان بن أبي سنان: ٢ / ١٣١.

السندی بن محمد: ٢ / ٦٤٠، ٧٣٨.

السنوسي: ١ / ٥٨٣.

سهل، - سهل بن أبي زياد: ٤ / ١٩١.

سهل بن أبي حثمه: ٣ / ٢٠٤، ٤٩٦؛ ٤ / ١٠٥.

سهل بن حنيف: ٢ / ٧٢٤؛ ٣ / ٣٢١ - ٣٢٣.

سهل بن زياد: ١ / ٤٦٧، ٤٧٢، ٦١٧، ٦٢١؛ ٣ / ٨٥، ٤٦٥؛ ٤ / ٩٧، ١٠٠، ١٩٠، ١٩١.

سهيل: ٢ / ٧٣٦.

سهيل

بن عمرو: ٢ / ٧٣٠، ٧٣٥، ٧٥٠؛ ٣ / ١٤٣، ١٤٤.

سواد بن عزيزه البلوى الأنصارى: ٢ / ١٣١.

سواده بن قيس: ٢ / ١٩١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٤٩٩

سوار بن عبد الله القاضى: ٢ / ٤٨٨.

سويد بن غفله: ٣ / ٤٥٢.

سيف بن عميره: ٢ / ٤٠٢.

السيورى، (الفاضل السيورى): ٢ / ٤١٩.

السيوطى: ١ / ٤٢، ٤٩، ٢٢٢، ٥٥٨؛ ٢ / ١٣١، ٤٣٥-٤٣٧؛ ٣ / ١٣٥، ٣٢٨.

السيارى، - أبو عبد الله السيارى.

السيد، (صاحب حاشيه المكاسب و صاحب العروه، السيد محمد كاظم): ٣ / ٢٤٥، - صاحب العروه.

السيد ابن طاوس، - ابن طاوس.

السيد حامد حسين الهندى: ١ / ٥٩.

السيد الرضى، - الشريف الرضى.

السيد فضل الله، - فضل الله.

السيد محسن العاملى، - محسن العاملى.

السيد محمد آل بحر العلوم، - محمد آل بحر العلوم.

السيد المرتضى، - الشريف المرتضى.

شاذان: ١ / ١٧٣.

الشافعى: ١ / ٥٣، ١٢٧، ٢٤٥، ٣٣٦؛ ٢ / ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ٢٠١، ٢٧٩، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٤٩.

٥٣٠ ٥٢٧ ٥٢٤ ٥٢١ ٥٢٠ ٥١٤ ٥١٥ ٥٠٧ ٢٩٨ ٢٨٨ ٢٨٧ ٢٧١ ٢٢٤ ٢٢٠ ٢١٣ ٢١٢ ٣٧٤ ٣٤٣ ٣٤١ ٣٥٧ ٣٥٠
١٤٣ ١٥٩ ١٥٣ ١٤٢ ١٤١ ١٣٠ ١٠٢-١٠٠ ٩٢ ٩١ ٤٤ ٤٠ ٥٣ ٢٨ ٢٤ ٢٢ ١٠ / ٣ ٤٨٠ ٤٧٢ ٤٤٠ ٤٤٤-٤٤٢ ٤٠٣
٢٨٥-٢٨٣ ٢٧٤ ٢٧٤ ٢٧٣ ٢٧٠ ٢٤٨ ٢٤٧ ٢٤٣ ٢٤٠ ٢٥٨ ٢٣٩ ٢٠٨ ١٩٤ ١٨٧ ١٨٤ ١٧٨ ١٧٤ ١٧٣ ١٤٨ ١٤٧
٢١٤ ٢١٣ ٢٠٨ ٣٩٣ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٨٥ ٣٨١ ٣٧٤-٣٧١ ٣٤٨ ٣٤٤-٣٤٤ ٣٤١ ٣٣٩-٣٣٥ ٣٢٢ ٣٠٨ ٣٠٢ ٣٠٠ ٢٩٧
٩٤ ٤٢ ٤١ ٣٧ ٣٤ ١١ / ٤ ٤٩٠ ٢٨٣ ٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٣ ٢٤١ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٤٣ ٢٤٠ ٢٣٩ ٢٣٣ ٢٣٠ ٢٢٨ ٢٢٤-٢٢٤
٢٧٠-٢٤٧ ٢٤٥ ٢٤٤ ٢٥٥ ٢٥١ ٢٣٤ ٢٢٠ ٢١٧ ٢١٤ ١٤١ ١٥٧ ١٥٤

شيث بن ربيعى: ٥٧٦ / ٢.

شجاع بن وهب الأسدى: ١٣٧ / ٢.

الشحام: ١ / ٢٠١، ٢٨٥؛ ٢ / ٣٦٦ - زيد الشحام.

شراحه الهمدانية: ٢ / ٤٩٥.

شرحيل بن حسنه: ٢ / ٧٥٢.

شرف الدين الموسوى: ٢ / ٨٤.

شريح، (شريح القاضى): ١ / ١٣٨، ٣٣٥، ٤٥٤؛ ٢ / ١٤٢، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٤٢٣، ٧٢٤؛ ٤ / ٢٨٣.

الشريف الجرجانى: ١ / ٢٦٧.

الشريف الرضى، السيد الرضى: ٢ / ٢٢٩، ٦٦٦، ٦٧٨، ٨٢٥؛ ٤ / ٣٠٣.

الشريف المرتضى، السيد المرتضى، علم الهدى:

١ / ١٩، ٣٤٠؛ ٢ / ٧٩ - ٨١، ١٨٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١؛ ٣ / ١٠، ٢١، ١١١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٧ - ٣١٠، ٣١٧، ٣٣٩؛ ٤ / ٦٢، ١١٨.

شريك: ٣ / ٢٩٣.

الشعبى: ١ / ٥١٨؛ ٢ / ٧٦، ١٢٨، ٤٩٥، ٥١٦، ٦٧٧؛ ٣ / ٢٥، ١٠٢، ١٦٧، ١٨٧، ٢٩١.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ
ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٠

شعيب «ع»: ١ / ٣٢١؛ ٢ / ١١٧، ٢٣٠، ٣٠٠، ٨٠٩.

شعيب العرقوفى: ٢ / ٩٣.

شقيق: ٢٨٢ / ٤.

شقيق بن سلمه: ٣٠٥ / ٣.

شمس الدين السرخسى، - السرخسى.

شهر بن بادان: ١٢٨ / ٢.

شهر بن حوشب: ٤٣٣ / ١.

الشهرستاني: ٣٩٦ / ٣.

الشهيد: ٢٢٧، ١٤٧، ١٤٥، ١٢١ / ٤.

الشهيد، الشهيد الأول، شمس الدين أبى عبد الله محمد بن مكى: ١ / ٩٢؛ ٢ / ٤١٨، ٤١٩، ٤٧٥، ٤٧٧، ٥٠٣، ٥٩٤؛ ٣ / ٥١، ١٢٤؛ ٤ / ١٢٠، ٢٤٧، ٢٤٨.

الشهيد، الشهيد الثانى، زين الدين بن على العاملى:

١ / ١٨٢؛ ٢ / ١٣٢، ٢٤٢، ٤٣٠، ٤٤٤، ٨٠٨؛ ٣ / ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٤؛ ٤ / ٧٢، ١٢٠، ١٤٩، ١٨٢، ٢٣٦.

الشهيدان، (الشهيد الأول و الثانى): ٢ / ٢٢٠؛ ٣ / ٢٧٦؛ ٤ / ١١٧، ٢١٩.

شهيد فخ، - الحسين بن على، شهيد فخ.

الشوكانى: ٣٨٥ / ٣.

شبيه بن ربيعه: ٥٥٧ / ٢.

شيث: ٣٩٧ / ٣.

شيث بن آدم: ٤٠٦ / ٣.

الشيخ، الشيخ الطوسى، شيخ الطائفه، أبو جعفر الطوسى:

١٢٤، ٩٥، ٩٢، ٩٠ / ٢؛ ٤٧٨، ٤٧١، ٤٣١ - ٤٢٧، ٣٧٢، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٢٣، ٣٠٤، ٢٣٣، ٢٢٣، ١٨٠، ١٧٣، ١٥٠، ١٣١، ١٩ / ١
١٥٤، ١٤٤، ١٨٢، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩ - ٢١٩، ٢٣٩، ٢٢١، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٧، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٩، ٣٤٥ - ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٢
٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٨٣ - ٤٨٣، ٤٨٩، ٤٨٩
٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٠، ٥٢٨ - ٥٣١، ٥٦٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٣ - ٥٣٥، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٣
٤٦٢، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩، ٤٧٩
٤٩٦، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٠، ١٣١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٦ - ١٧٦، ١٧٨، ١٨٢
١٨٣، ١٨٦، ١٩٣ - ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦١ - ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣ - ٢٧٣، ٢٧٥
٢٧٧، ٢٨٢ - ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٣٦، ٣٥١، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٢
٤٢٤، ٤٢٦ - ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٦، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٥٦
٤٨، ٤٩، ١٠٠، ١٠١، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٧ - ١١٩، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٥٦، ١٦٨، ١٦٨ - ١٨٠، ١٨٢، ١٩١، ١٩٤، ١٩٧ - ٢٠٠
٢٠٣، ٢١٠، ٢١٥، ٢٣٥، ٢٣٧ - ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٤٩

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٥٠١

٢٥١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣٠٤، ٣٠٥.

الشيخ الأعظم، الشيخ «مرتضى» الأنصاري:

١ / ١٤، ٦٦، ٢٢١، ٢٣٧، ٢٧٩؛ ٢ / ٥٤٠، ٤٥٣، ٤٥٧؛

١٤٥، ١٤٣، ١٢٧، ٦٣، ٤٧، ٣٦، ٣٥، ٣٣ / ٤؛ ٢٤٧-٢٤٥، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٦، ٢٣٢-٢٢٩، ٢٢٠، ١٢٦، ٨٨ / ٣

الشيخ المفيد،- المفيد.

الشيخ نجم الدين: ٢١٨ / ٤.

الشيخان، (الشيخ المفيد و الشيخ الطوسي):

٦٢ / ٤؛ ٤٥٦، ٤٣٦، ٤٠٨ / ٣

الشيما: ١٤٦ / ٣.

صاحب الجواهر، (الشيخ محمد حسن بن باقر النجفي): ٣٤١، ٣٣٩ / ١؛ ١٥٩ / ٢؛ ٢٤٧، ٢٣٩، ١٥٩ / ٢؛ ٤٨٢، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٦٧ / ٣

٢٤٨، ٢٣٠، ١٨٤، ١٧٥، ١٧١، ١٣٤ / ٤؛ ٣١٦، ٢١١

صاحب الحدائق (الشيخ يوسف بن احمد البحراني): ٢١ / ٣؛ ٥٣، ٤٨ / ٤؛ ١٢٠.

صاحب حدائق المقرئين: ٨١ / ٢.

صاحب الدعائم (القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي): ٣١٢ / ٣.

صاحب العروه، (السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي): ١٨٣ / ٢؛ ٢٤٥ / ٣؛ ٤٨ / ٤- السيد.

صاحب القاموس، (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي): ٤٤ / ٤.

صاحب المدارك، (السيد محمد بن السيد علي الموسوي العاملي): ٤٧٣ / ٢؛ ٤٤٠.

صاحب المعالم، (حسن بن زين الدين بن علي العاملي): ٦٤٠ / ٢.

صاحب الوسائل (الشيخ حرّ العاملي، محمد بن الحسن بن علي): ١٢٥ / ١؛ ٢٤٨، ٤٣٠؛ ١٢٤ / ٣.

صالح «ع»: ٢٣٨ / ٢، ٨٠٩.

صالح بن أبي حمّاد: ٨٢٣ / ٢.

صالح بن محمد بن سهل: ٨١ / ٣.

صالح بياع الأكسيه: ٨٣٢ / ٢.

صباح بن سيّابه: ١ / ١٠٠؛ ٢ / ٤٩٦؛ ٣ / ٣٣.

الصدر،- آيه الله الشهيد السيد محمد باقر الصدر.

الصدوق، (أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين):

١ / ١٣٥، ١٧١، ١٧٣، ٢٠١، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٠، ٢٤٥، ٢٩٣، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤١٢، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٧،
٤٧٨، ٥٢٠، ٤٠١؛ ٢ / ٩٠، ٩١، ٩٦، ٩٧، ١١٢، ١٨٢، ١٩٧، ١٩٩، ٢٣٤، ٢٥٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٣٢٥، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٦٨،
٣٩١ - ٤٠٦ - ٤٠٩، ٤٤٢، ٤٧٣، ٤٩١، ٥٠٢، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٨ - ٥٣٠، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٧٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٥ - ٤١٧،

١٩٣، ١١٤، ١١٢، ٩٧، ٩٤، ٨٩، ٨٠، ٢٢ / ٣؛ ٨٢٨، ٨٢٧، ٨٢٠، ٧٩٠، ٧٥٩، ٦٩٦، ٦٦٥، ٦٦٢، ٦٤٣، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٤، ٦٢٦، ٦٢١،
٢٥٨، ٢٢٤، ٢٢٣، ١٥١، ١٣٤، ١٣٣، ١٢٢، ٩٩، ٩٢، ٢٢ / ٤؛ ٤٨١، ٤٣٦، ٤٢١، ٤١٨، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٢٩، ٣٠٣، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٢٧،
٢٥٩.

الصدوقين: ٣٦٤ / ١.

الصعب بن جثامه: ٢٥٧ / ٣، ٢٥٨.

صعصعه بن صوحان: ٤٨٦ / ٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٢

الصفّار: ١١٢ / ٣، ٤٢٢.

صفوان: ١ / ١، ١٣١، ١٣٣، ١٧٤، ٤٧١؛ ٣ / ٥٤، ٥٥، ٥٧، ١٨٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٨، ٤٤٧، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٦؛ ٤ / ٢١، ٢٠٨.

صفوان بن أميه، (أبو وهب): ٥ / ٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٧؛ ٣ / ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦.

صفوان بن سليم: ٢ / ٦٢٥.

صفوان بن مهران الجمّال: ١ / ٦١٦.

صفوان بن يحيى: ١ / ٤٢٧؛ ٢ / ٥٢٣؛ ٣ / ١٤٢، ١٩٢، ١٩٣؛ ٤ / ٢٥١.

صفوان الجمّال، - صفوان بن مهران الجمّال.

صفيه: ٣ / ٧٢.

صفيه بنت حبيّ: ٤ / ٥٦.

صيفى بن عامر: ٢ / ١٢٩؛ ٣ / ٧٢.

ضباعه بنت الزبير بن عبد المطلب: ٢ / ٧١٦.

الضحّاك: ٢ / ٣٥٨؛ ٣ / ٢٥٩؛ ٤ / ٣.

الضحّاك بن قيس: ٢ / ١٣٠.

ضرار، - ضرار بن ضميره الضبابي:

ضرار بن حمزه الضبابي، - ضرار بن ضميره الضبابي: ٨٢٩ / ٢.

ضرار بن ضميره الضبابي، (النهشلي): ٨٢٨ / ٢، ٨٢٩.

ضريس بن عبد الملك: ٢٣١ / ٣.

ضريس الكناسي: ٣٩٣ / ٢؛ ٧٥ / ٣؛ ١٢٢ / ٤.

طارق بن شهاب: ٣٧٥ / ١.

طارق بن عبد الله النهدي: ١٩٣ / ٢.

طاغوت العراق، (الصدام): ٢٩٦ / ٣.

طالوت: ١ / ١، ١٢١، ١٢٥، ١٦٥، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٢١، ٥٩٦.

طاهر بن حاتم: ٩٢ / ٢.

طاوس: ١٠١ / ٤، ١٦٣، ١٩٢.

الطبراني: ١ / ٦٣؛ ٢٧٣ / ٤.

الطبرسي: ٢ / ٩٠، ٩١، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٢٩، ٧٤١؛ ٣ / ٢٧١.

الطبري: ١ / ٤٣، ١٢٣، ٤١٨، ٤٢٠، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٥٩، ٦٠١، ٦٠٥؛ ٢ / ٩٦، ١٤٧، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٨٠، ٤٨٣؛ ٣ / ٥٧،

١٤٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٣١٧؛ ٨/٤.

الطحاوى: ٣٤٩/٢.

طلحه: ١/٣٣٢، ٥١٩، ٥٥٥؛ ٢/٦٧٠، ٦٨٣؛ ٣/١٨٩، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٠١ - طلحه بن زيد.

طلحه بن زيد: ١/١٣٠، ٣٢٤، ٦١٤؛ ٢/١١٧، ٢٣٦، ٢٦٦، ٣٢٥، ٣٩٤، ٤٠٩، ٤١٠، ٧٥٨؛ ٣/١٦٤، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٤١٧.

طلحه بن عبيد الله: ٢/٥٥٦.

طهمورث: ٣/٤٠١.

الطوسى، - الشيخ، الشيخ الطوسى.

الطيار: ٣/٢٤.

عائشه، (أم المؤمنين عائشه): ١/٤٨، ٤٩، ١٣٤، ٣٥٢، ٣٦٠، ٥١٥؛ ٢/١١١، ٢٧٩، ٣١٣، ٤٩٨، ٥٦٥، ٦٠٥، ٧٩٦، ٨٠٥، ٨١٩؛ ٣/٧٢، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٥، ٤٩١؛ ٤/٥٦، ٩٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٣.

الغازار، (كاهن اليهود): ٣/٤٠٤.

عاصم بن أبى النجود: ٢/٨١٤.

عاصم بن ثابت: ٢/٥٦٥.

عاصم بن حميد، (الحنّاط): ٢/٥٠٣؛ ٣/٢٤٥؛ ٤/٤٦، ٥٩، ٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٣.

عاصم بن زياد: ٢/٨٢٣-٨٢٥.

عاصم بن سليمان: ٤/٢٧٨.

عاصم بن ضميره: ٣/١٨.

عاصم بن عمرو بن قتاده: ١/٥١٦.

عاصم بن عوف العجلانى: ٢/٣٣٤.

عامر: ٥٢٦ / ٢.

عامر بن سعد: ٢٥٦ / ٣.

عامر بن السمط: ٥٣٤ / ٢.

عامر بن شهر الهمذاني: ١٢٨ / ٢.

عامر بن لؤى: ٤٩ / ٢، ١٣٧، ٥٦٣.

عامر بن مروان: ٤٩١ / ٢.

عامر الشعبي: ١٤٨ / ٣؛ ٦٠ / ٤.

عباده: ٧٨٠ / ٢.

عباده بن صامت: ٥١٦ / ١، ٥٨١، ٥٨٥؛ ٣٠ / ٢؛ ٤٩ / ٣، ٦٢، ١٣٣، ١٣٥؛ ٦ / ٤.

عباد بن بشر: ٥٦٣ / ٢.

عباد بن صهيب: ٣٢٦ / ٢، ٥١٩.

عباد البصري: ١١٧ / ١.

العباس: ٤٤ / ١، ٢١٠، ٢٣١، ٦٠٨؛ ٥٠٨ / ٢، ٥٠٩، ٥٠٩؛ ١٤٢ / ٣.

العباس بن عبد المطلب: ٢٢٤ / ١، ٤٠٠؛ ٥٥٩ / ٢.

عباس بن عباده بن نضله الأنصاري: ٥١٦ / ١.

العباس الوراق: ٦٤ / ٤.

عبد بن حميد: ٢٦٩ / ٢؛ ١٣٥ / ٣، ٣٣٣.

عبد الأعلى: ٤٠ / ٣.

عبد الله: ١ / ١.

٣٧٨؛ ٢ / ٤٠٢؛ ٣ / ٥٨، ٢٠٣- عبد الله بن عبد المطلب.

و- عبد الله (المحض)،- عبد الله بن عمر.

عبد الله، (المحض): ١ / ٢١٨، ٢٢٠.

عبد الله بن أبي أوفى: ٣ / ١٦٨.

عبد الله بن أبي بكر: ٢ / ٥٦٥؛ ٣ / ٤١٩.

عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي: ٢ / ٥٦٤؛ ٣ / ١٤٥.

عبد الله بن أبي رافع: ٢ / ٦٨٣.

عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي: ٢ / ١٣١.

عبد الله بن أبي يعفور: ٢ / ٩٣.

عبد الله بن أبي: ٢ / ٥٦٨؛ ٣ / ٣٢٠.

عبد الله بن أبي بن سلول: ٢ / ٤٦؛ ٣ / ٢٨١.

عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٢ / ٨٢.

عبد الله بن أحمد بن الخشاب: ٢ / ٨٢٥.

عبد الله بن أرقم: ٣ / ٤٤٩.

عبد الله بن أم مكتوم: ٢ / ١٣٦.

عبد الله الأفندي،- الميرزا عبد الله الأفندي الأصفهاني.

عبد الله بن بكير: ١ / ١٤٨، ٢٤٩؛ ٣ / ٨٠، ١٠٨؛ ٤ / ٢٣، ٩٠، ١٣٣.

عبد الله بن جحش: ١ / ٦٢؛ ٢ / ١٢٨، ٥٥٥، ٥٥٦.

عبد الله بن جدعان: ٢ / ٢٠٦، ٢٠٧.

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: ٢ / ٦٨٥.

عبد الله بن جعفر الحميري: ٢ / ٩٢؛ ٤ / ٣٠٤.

عبد الله بن جندب: ٣ / ٣١١.

عبد الله بن حذافه: ١ / ٤٦، ٢٩٩؛ ٢ / ١٣٧، ٧٧٩، ٧٨٢.

عبد الله بن الحسن: ١ / ٥٨٧.

عبد الله بن رواحه: ١ / ٥١٠؛ ٢ / ١٣٤؛ ٣ / ٢٠٣، ٢٨١.

عبد الله بن الزبير: ١ / ٢٠٩؛ ٢ / ١٩٩، ٥٠٧، ٧٩٦، ٨٠٥؛ ٣ / ٢٩٢.

عبد الله بن زمعه: ٢ / ٦٧٣؛ ٣ / ١٤٨، ٣٢٦، ٣٥٣؛ ٤ / ٢١.

عبد الله بن زيد بن عاصم: ٣ / ١٤٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٤

عبد الله بن زيد الكندي: ٢ / ١٣٠.

عبد الله بن سبا: ٢ / ٥١١.

عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري: ٣ / ٦٠.

عبد الله بن سلام: ١ / ٣٦٠.

عبد الله بن

سلمه: ٥١٧/٢.

عبد الله بن سليمان: ٧٣٢/٢؛ ٢٩٥، ٣٠٦.

عبد الله بن سنان: ١/١٠٩، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠٠، ٢٤٣، ٣٥٩، ٤٩٦؛ ٢/٣٤٦، ٤٣١، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٧٣، ٥٠٠، ٥٠١، ٥١١، ٥١٤، ٥٤٣، ٥٦٣؛ ٣/٢٠، ٢٨، ٤٠، ٤٨، ٥٢، ٤٩، ٨٤، ١٥٧، ٢٢٢، ٢٣٤، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٥١، ٤٩٥؛ ٤/٢٣، ٣٩، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ١٥١، ٢٠٧.

عبد الله بن سوار: ١٣٠/٢.

عبد الله بن شريك: ٨٣٣/٢؛ ٢٨٨/٣.

عبد الله بن صالح: ٣٥٥/٣.

عبد الله بن الصلت: ١٨٨/١.

عبد الله بن طلحه: ١/١٤٣؛ ٢/١٦٠، ١٦٢.

عبد الله بن عاصم: ٣١٣/٣.

عبد الله بن عامر: ٢/٤٩٩.

عبد الله بن عباس: ١/٤٣، ٥٢٠؛ ٢/١٣، ٣٧، ٥٤، ٤٧٣، ٤٧٦-٤٧٨، ٧٧٧، ٧٨٠، ٨٠٠، ٨٠٧؛ ٣/١٠١، ١٤٢، ١٦٠، ٣١٥.

عبد الله بن عبد المطلب: ٨٠/١.

عبد الله بن عبد الله بن أبي سلول: ٢/١٣٦.

عبد الله بن عتبة (بن مسعود): ٤/٢٧٩، ٢٨٠.

عبد الله بن عجلان: ١/٣٦٦، ٣٦٧.

عبد الله بن عمر: ١/٤٣، ٤٨، ١٨٢، ١٨٦، ٥١٨، ٥٨٢، ٥٨٣؛ ٢/٥٤، ٢٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦؛ ٣/٢٥٧- ابن عمر.

عبد الله بن عمر: ١/٥١٠؛ ٣/٢٥، ١٥٨.

عبد الله بن عمرو بن سبيع الثعلبي: ٢/١٢٨.

عبد الله بن عمرو بن العاص: ١/٣٧٩؛ ٢/٣١١، ٣٤٠.

عبد الله بن غطفان: ١٢٩ / ٢.

عبد الله بن القدّاح: ٨٠٣ / ٢.

عبد الله بن قعين: ٣٨٣ / ٢، ٤٨٠.

عبد الله بن المبارك: ١٨٤ / ٣.

عبد الله بن محمد: ١٩ / ٣.

عبد الله بن مسعود: ١ / ٦٠٢؛ ٢ / ١١١؛ ٣ / ١٩١، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٠٤؛ ٤ / ١٧١.

عبد الله بن مطيع: ١ / ٥٨٢، ٥٨٣.

عبد الله بن معقل: ١ / ٥١٤؛ ٤ / ٢٧٥.

عبد الله بن مغفل: ٤ / ٢٧٥.

عبد الله بن المغيرة:

عبد الله بن ميمون القداح: ١ / ٤٦٧.

عبد الله الزبيرى: ٢ / ٣٧٤، ٤١٢.

عبد الله السفاح: ١ / ٢٣١.

عبد الله النجاشى: ٢ / ٨٠٨.

عبد الحسين شرف الدين: ١ / ٥٢ - شرف الدين ...

عبد الحميد: ٢ / ٢٠٣، ٢٠٤.

عبد الحميد بن أبى الديلم: ١ / ٢٣٢.

عبد الحميد بن عبد الرحمن: ٣ / ٤٦٠.

عبد الحميد خان: ١ / ٦١٨.

عبد الحى الكتانى: ٢ / ١١٢، ١٢٨.

عبد الرحمن: ٤ / ٢٨٣.

عبد الرحمن بن أبى بكره: ٢ / ٨٣٠.

عبد الرحمن بن أبى عبد الله: ٤ / ١٥٠.

عبد الرحمن بن أبى ليلى: ١ / ٦٠١؛ ٢ / ٢٢٩.

عبد الرحمن بن إيزى الخزاعى: ٢ / ١٣٠.

عبد الرحمن بن الحجاج: ٢ / ٣١٠، ٤٨٤.

عبد الرحمن بن سيابه: ١ / ٩٤؛ ٢ / ٤٧٣.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٥

عبد الرحمن بن عائذ: ٢ / ٥١٧.

عبد الرحمن بن عوف: ٣ / ١٧١، ٣٣١، ٣٨٢.

عبد الرحمن بن غنم: ٣ / ٤٨٤، ٤٨٦.

عبد الرحمن بن كثير: ١ / ٣٥٦.

عبد الرحمن بن معقل: ٤ / ٢٧٥.

عبد الرحمن بن ملجم: ٣ / ٢٨٢.

عبد الرحمن الشرقاوى: ٢ / ٣٨٠.

عبد الرزاق، (الصنعانى): ١ / ٢٩٩، ٣٧٦؛ ٢ / ١٣٥، ٣٦٣، ٣٨٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٤، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٦٣، ٧٨٢، ٨١٤؛ ٣ / ٣٨٦، ٣٩٥؛ ٤ / ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠.

عبد السلام بن صالح الهروى: ٢ / ٨٩، ٢٣٦.

عبد السلام بن عبد الرحمن بن نعيم، عبد السلام بن نعيم:

١ / ٢٣٠ - ٢٣٢.

العبد الصالح، - عيسى بن مريم «ع».

عبد العزيز بن البراج، - ابن البراج.

عبد العزيز بن محمد: ٢ / ٨٣٠.

عبد العزيز بن مسلم: ١ / ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٤، ٥٩٩؛ ٢ / ١٧، ٥٢.

عبد العزيز بن المهتدى: ٢ / ٩٤.

عبد العزيز بن نافع: ٤ / ١٢٤.

عبد القاهر البغدادى: ١ / ٤١٨.

عبد الكريم بن عتبه الهاشمى: ١ / ٢١٩، ٣٠٥؛ ٣ / ١٦٥، ٣٧٧.

عبد الكريم الخطيب: ١ / ٤٠١.

عبد المسيح الكندي النصراني: ٣ / ٤٠١.

عبد المطلب: ٣ / ٤٧، ٢٩٦.

عبد

الملك: ٢٠٠ / ١.

عبد الملك بن جريج: ٢٧٩ / ٤.

عبد الملك بن عمير: ٤٦٤ / ٢.

عبد الملك بن مروان: ٤٠٢ / ١؛ ٤٦٠ / ٣، ٤٩١.

عبد الملك الجويني، - إمام الحرمين الجويني.

عبد مناف: ٣٨٣ / ١.

عبد المؤمن الأنصاري: ١٠٠ / ٢.

عبد الواحد: ١٧٣ / ١.

عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري:

١٧١ / ١.

عبد الوهاب: ١٤٧ / ٢، ١٥٥.

عبدوس بن مالك القطان (العطار خ. ل):

٢٦٤، ٤٠٢، ٥٨٦ / ١.

عبده، - محمد عبده.

عبيد: ٣٦٤ / ١.

عبيد بن زراره: ٢٤٩، ٤١٢، ٥٢١ / ٢؛ ٣٥٤، ٣٥٦.

عبيد الله: ٥٩ / ١.

عبيد الله بن الحسن العنبري: ٤٨٨ / ٢.

عبيد الله بن زياد: ٢١٣ / ١.

عبيد الله بن عباس: ٦٧٦، ٦٧٨.

عيد الله المدائني: ٥٣٢ / ٢.

عيد الله المهدي: ٢٢٣ / ١.

العيدي: ٢٤٨ / ١، ٤٢٨.

عتبه بن أبي وقاص: ١٧٢ / ٣.

عتبه بن ربيعه: ٥٥٧ / ٢.

عتبه بن فرقد: ٦٩٠ / ٢، ٦٩١.

عتّاب بن أسيد: ١٢٨ / ٢، ١٣٨.

عثمان: ١ / ٧٨، ١٧٨، ١٩٧، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٩٣، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٥٩؛ ٢ / ١٥، ١٢٩، ١٨٧، ١٨٨، ٢١١، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٥١٦، ٦١٣، ٦٨٦ - ٦٨٨؛ ٣ / ١٠١، ١٨٩؛ ٤ / ٢٨٢ - عثمان بن عفان.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٦

عثمان بن أبي سليمان: ٣٨٠ / ٣.

عثمان بن أبي شيبه: ٣٧٨ / ١.

عثمان بن أبي العاص: ٢ / ١٣٠؛ ٣ / ١٨٧؛ ٤ / ٢٥٩، ٢٦٠.

عثمان بن حنيف: ٢ / ٥٥٢، ٨٢٥؛ ٣ / ١٨٥، ١٨٧ - ١٩١، ٤٩٠.

عثمان بن سعيد العمري، - العمري.

عثمان بن عفان: ١ / ١٧٩؛ ٢ / ١٣٤، ١٣٦، ٣٤٥ - عثمان.

عثمان بن عنبسه، - السفيناني: ٢٣٦ / ١.

عثمان بن عيسى: ١ / ١٨٠.

عثمان البتي: ٢ / ٤٩٨.

عجلان: ١ / ٢٠١.

عدى: ٢ / ٢٣٤.

عدى بن أبى الزغباء: ٢ / ٥٥٧.

عدى بن أرتاه: ٣ / ٥٠٦؛ ٤ / ٢٦٢، ٣٨٣.

عدى بن حاتم: ٢ / ١٣٢، ٤٥٥، ٤٨٠؛ ٣ / ٤٤.

العراقى: ٢ / ٦٧.

العرباض بن ساريه السلمى: ٣ / ٤٤٨.

عرفجه: ١ / ١٢٩، ١٨٤.

عروه: ٢ /

٢٨١، ٣٧٦، ٥٧٣، ٨١٩؛ ٣/٥٠٦؛ ٤/١٥٢، ١٥٣، ١٦٣.

عروه بن الزبير: ٣/٣٨٠، ٥٠٣؛ ٤/١٥٣.

عروه القتات: ٢/١٧١، ١٧٢.

عريض، (أبو يسار): ٢/٥٥٦.

عريف بن أضبطل الديلمى: ٢/١٣٦.

العزى: ٣/٤٠٢.

عزير: ٣/٤٨٠.

عضد الدين الإيجى، (القاضى عضد الدين الإيجى): ١/٢٦٧.

عطاء: ٢/٢٤١، ٥٠٧، ٥٢٧؛ ٣/٣٨، ٩٠، ٩٢، ١٠٢، ١٣٠، ١٦٧، ٢٥٩، ٢٦٧، ٣٤٤؛ ٤/٢٩٣.

عطاء بن السائب: ٣/١٠٢، ١٣٠.

عطاء بن يسار: ٢/٥٧٥.

عطيه القرصى: ٣/٢٥٦.

العفريت: ١/٣٢١.

عقبه: ٣/٢٥٢.

عقبه بن أبى العيزار: ١/١٢٣.

عقبه بن أبى معيط: ٣/٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٢.

عقبه بن بشير: ٢/٥٧٤.

عقبه بن عامر، (الجهنى): ٢/٧٧، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٦٠؛ ٣/٤٤٤؛ ٤/٢٦٠.

عقيل، (ابن أبى طالب): ١/٣٣٣؛ ٢/٦٨٠، ٦٨١؛ ٣/١٧٢، ٢٦٢، ٢٧٦، ٢٧٨.

عكاشه بن ثور: ٢/١٣٠.

عكرمه: ١/ ٥٨٧؛ ٢/ ٥٤٤، ٦٠١، ٧٦٢؛ ٣/ ١٤٨ - ١٥٠؛ ٤/ ٣، ٨.

عكرمه بن أبي جهل: ٣/ ١٤٣.

عكرمه بن خالد: ٢/ ٤١٠.

العلاء بن جارية: ٣/ ١٤٤.

العلاء بن الحضرمي: ٢/ ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧.

العلاء بن زياد (الحرثي): ٢/ ٨٢٤، ٨٢٥.

العلاء بن سيابه: ٢/ ٧٥٩.

العلامة، العلامة الحلبي، الحسن بن يوسف المطهر الحلبي: ١/ ١٩، ٨٥، ٢٦٥، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٠٢؛ ٢/ ١٤٧، ٢١٦، ٢٢١، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٣، ٤٧١، ٤٨٩، ٥٣١، ٥٧٨، ٥٩٣، ٦١٥، ٦٥١، ٦٦٠، ٦٦١، ٧٢٩؛ ٣/ ١٠، ٦٧، ٩١، ٩٣، ١٢٣، ١٤٢، ١٦٧، ١٨٧، ٢٣٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٧ - ٣٠٩، ٣١١، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٧

٤٤٠، ٤٦٢، ٤٨٦؛ ٤/ ٢٧، ١٤٥، ١٧٣، ١٨٢، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٥ - الفاضل.

العلامة الأصفهاني (صاحب حاشيه المكاسب):

١/ ٣١٥.

العلامة الأميني، (صاحب الغدير، الشيخ عبد الحسين، أحمد الأميني): ١/ ٤٤، ٥٠، ٢٦٦،

العلامة الطبائبي، (صاحب الميزان): /١ /٣٥٠، ٣٥٢، ٥٢٥؛ /٣ /٤٠٢.

العلامة المجلسي، (المحدث المجلسي): /١ /١٧٨، ٢٠٦، ٢١٦؛ /٢ /٢٥٥، ٣٣٩، ٥٣٣، ٦٨٦، ٧٧٢، ٧٨٥، ٨١١؛ /٣ /١٢٤، ١٤٣، ١٩٣؛
/٤ /٥٣، ١٠١، ١٠٥.

العلامة النائيني، -المحقق النائيني.

العلامة النوري: /١ /٣٠٠.

العلامة الوحيد البهبهاني: /٣ /١٩٣.

علم الهدى، -الشريف المرتضى.

العلوي: /١ /٥٢٨.

علي، -علي بن ابراهيم.

علي بن ابراهيم، (القمي): /١ /٩٩، ١٨٨، ٢٩٠، ٤٢٩، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٥، ٥١٧؛ /٢ /٤٥، ٩٨، ٣٨٧، ٤٩٧، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٧٢،
٦٤٠، ٧٤١؛ /٣ /٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٩، ٨١، ١٠٧، ١٣٦، ١٩٥، ٢٥٢، ٣٢١، ٣٨٤، ٣٩٤، ٤٠٨؛ /٤ /٧، ٤٥، ٥٤، ٦٣، ٧٣، ١٠١، ١٩١.

علي بن أبي حمزه، (البطائني الواقفي): /١ /١٠٠، ٤٧١؛ /٤ /١٣٧.

علي بن أبي رافع: /٢ /١٩٢، ٦٨٤.

علي بن أحمد بن أشيم: /١ /١٣١؛ /٣ /١٤٢، ١٩٢، ١٩٣.

علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد: /٤ /٣٠٥.

علي بن الأرقم: /٢ /٨٣٢.

علي بن أسباط: /٢ /٩٧؛ /٣ /٣٢٩، ٣٣٣.

علي بن اسماعيل: /٢ /٧٥٩.

علي بن بابويه القمي: /٢ /٣٥٧.

علي بن جعفر: /١ /٥٢٨؛ /٢ /٣٥٩؛ /٣ /٤٥٣، ٤٨٢، ٥٠٤.

علی بن الحسین بن عبد ربّه: ۸۵ / ۳.

علی بن داود الیعقوبی: ۴۶۱ / ۱.

علی بن رثاب: ۴۷۲ / ۱؛ ۸۵ / ۴.

علی بن سعید: ۱۸۳ / ۴.

علی بن صالح بن یحیی: ۳ / ۴.

علی بن طلحه: ۱۳۳ / ۳.

علی بن عقبه: ۷۱۵ / ۲.

علی بن عیسی الوزیر: ۳۰۳ / ۲.

علی بن محمد: ۴۶۷، ۴۸۸؛ ۸۲۳ / ۲.

علی بن محمد بن أبی یوسف المدائنی: ۶۸۶ / ۲.

علی بن محمد بن قتیبه: ۱۷۲ / ۱.

علی بن محمد بن مهرویه القزوینی: ۴۶۲ / ۱.

علی بن المسیب الهمدانی: ۹۴ / ۲.

علی بن مهزیار: ۱۹ / ۳، ۲۳، ۴۷، ۶۷، ۶۸، ۷۴، ۷۵، ۷۹، ۸۳، ۸۴، ۸۷، ۱۱۹؛ ۴ / ۶۴، ۶۶، ۱۲۵،

علي بن هلال: ٣ / ٢٣٠.

علي بن همام: ٤ / ٣٠٤.

علي بن يقطين: ١ / ١٧٧، ٣٨٧.

علي عبد الرزاق: ١ / ٤٠١.

علي الطنافسي: ٢ / ٤٨٤.

علي بن منصور: ٢ / ٨٢.

عمر، (الخليفه الثاني): ١ / ٤٨، ٤٩، ٥٣، ١٧٩،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٨

٤٠١-٤٠٣، ٥١٩، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٥٥؛ ٢ / ٤٤، ٧٧، ١١١، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ٢٦٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨
 ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٤٠٢، ٤١٨، ٤٣٤-٤٣٧، ٤٦١، ٤٧٩، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٨٣، ٥٨٩-
 ٦٩٢، ٧٤٢، ٧٩٥، ٧٩٩، ٨١٤، ٨١٥؛ ٣ / ٢٥، ٥٧، ٩٣، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٩،
 ٢٣٧-٢٣٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٦١، ٣٨٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١-٣٣٨، ٤٤٧، ٤٤٥، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٥٠٧؛ ٤ / ١٠٢،
 ١٥٢، ١٦٣، ٢٢٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٩-، عمر بن الخطاب.

عمر بن أبي ربيعه: ٢ / ١٣١.

عمر بن حفظه: ١ / ١٨، ٦٩، ٧٢، ١٣٩، ٢٤٤، ٣٨٦، ٤٠٨، ٤٢٧-٤٢٩، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٥٣٢، ٥٥٤؛ ٢ / ٩٨، ١٠٨، ١٤٥، ١٥٠،
 ١٥٦، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٢، ٦٢٢، ٧٦٩؛ ٣ / ٢٠٠، ٢١٥.

عمر بن الخطاب: ١ / ٤٣، ٣٣٠، ٣٦٤، ٤٠٠، ٥١٧-٥١٩؛ ٢ / ١٤٤، ١٩٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٤٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٣، ٤٥٢، ٥٠٠،
 ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩؛ ٣ / ١٦٠، ١٨٤، ١٨٧-١٩١، ٢٠٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٨١، ٤١٨، ٤٣١، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٩، ٤٨٤، ٥٠٥، ٥٠٦؛ ٤ /
 ١٠١، ١٩٢، ٢٦٨، ٢٧٤-٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١-، عمر.

عمر بن سعد: ٣ / ٣١١، ٣١٣.

عمر بن شيبه: ١ / ٣٧٨.

عمر بن عبد العزيز: ٢ / ٢٠٦، ٤٢٦، ٤٦٤، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥١٦، ٥١٣؛ ٣ / ١٠٢، ١٥٩، ١٨٥، ٢٦٧، ٣٩٣،

٢٨٣-٢٨٠، ٢٦٨، ٢٦٢ /٤؛ ٥٠٦، ٤٦٠، ٤٥٦، ٤٤٠، ٤٣٨، ٤٢٩، ٤٢٥، ٤٠٨.

عمر بن قيس: ١ / ١٦٩.

عمر بن محمد بن يزيد بياح السابري: ٤ / ١٢٩، ٢٠١.

عمر بن هرم: ٣ / ٤٠٦.

عمر بن يزيد: ١ / ٩٦، ١٣٢، ١٣٩؛ ٣ / ٢٢٠؛ ٤ / ١٢٧-١٣٠، ١٥٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٤٤-٢٤٨.

عمران بن الحصين: ١ / ٤٥، ٥٧، ١٧١، ٤١٢؛ ٣ / ٢٦١.

عمران بن موسى: ٣ / ١١٢.

عمرو: ١ / ٦٠٣؛ ٢ / ٧٧.

عمرو بن أبي المقدام: ١ / ٣٥٦؛ ٢ / ٤٥١، ٥٢٤.

عمرو بن الأشعث: ١ / ٣٩٢.

عمرو بن أميه الضمري: ٢ / ١٣٧.

عمرو بن حزم: ٢ / ١١، ١٢، ٩٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٩؛ ٣ / ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٩.

عمرو بن الحكم القضاعي: ٢ / ١٣٠.

عمرو بن خالد: ١ / ٢٠٧، ٢١٧.

عمرو بن دينار: ٣ / ٢٥٨.

عمرو بن سعيد بن العاص: ٢ / ١٣٠.

عمرو بن الشريد: ٢ / ٤٨٤.

عمرو بن شعيب: ٣ / ٢٥؛ ٤ / ١٠٢، ١٩٢، ٢٧٩.

عمرو بن شمر: ٢ / ٨٢٢.

عمرو بن العاص: ١ / ٣٧٩؛ ٢ / ١٢٩، ١٣٧، ٣٧٧، ٥١٦، ٤٨٢، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٣؛

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٠٩

٣ / ٢٩١، ٥٠٧.

عمرو بن عبد ودد: ٣٩٣ / ٢.

عمرو بن عبسه: ٧٣٣ / ٢.

عمرو بن عبيد: ١ / ٥١، ٢١٩، ٣٠٥؛ ٣ / ١٦٥، ٣٧٧.

عمرو بن العلاء: ٢ / ٦٨٢.

عمرو بن قيس: ٢ / ٨٣٢.

عمرو بن محجوب العامري: ٢ / ١٣٠.

عمرو بن مرّه الجهني: ٢ / ٨١٣.

العمري (عثمان بن سعيد العمري): ١ / ٣٨٦؛ ٢ / ٩٢، ٩٣.

عمّار: ٢ / ١١١، ٤٣٢، ٤٨٥، ٤٩١؛ ٣ / ٢١٠، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٣ - عمار بن ياسر.

عمّار بن أبي الأحوص: ٤ / ٨٥.

عمّار بن مروان: ٣ / ٩٥، ٩٨.

عمّار بن ياسر، (أبو اليقظان): ١ / ٤٥، ٤٦؛ ٢ / ٣٣٤؛ ٣ / ١٨٥، ١٨٨، ١٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٦.

عمّار الساباطي: ١ / ١٤٣؛ ٢ / ٤١؛ ٣ / ٩٧، ٢٣٥.

العماني:

عمير بن أبي وقاص: ٣ / ١٣٣؛ ٧ / ٤.

عمير بن متوكل: ١ / ٢٢٣.

عمير بن وهب: ٣ / ١٤٤.

العنسي: ٢ / ١٣٢.

عوف، - عوف بن مالك:

عوف بن مالك: ١ / ٣٠٠، ٥٨٢؛ ٢ / ٦٩؛ ٣ / ١٧٣ - ١٧٥، ١٧٨، ٣٥٩.

عوف الوركاني: ٢ / ١٣٠.

عياذ بن الجلندي الأزدي: ٢ / ١٣٧.

عياض: ١ / ٦١٦.

عياض بن عقبه: ٣ / ٢٦٧.

عياض بن غنم: ٣ / ٥٠٦.

العيزار، (بن الأخنس): ٢ / ٤٨٠، ٤٨١.

عيسى، - عيسى بن مريم «ع».

عيسى بن أبي منصور: ١ / ٩٦؛ ٢ / ٦٠٤.

عيسى بن عبد الله: ١ / ١٤٢، ٢١٨، ٤٦١؛ ٢ / ٦٩.

عيسى بن مريم «ع» (العبد الصالح): ١ / ٤٧، ٣٧٠، ٤٧٠، ٤٨٧، ٦٠٢، ٦٠٤؛ ٢ / ٢٣٤، ٢٥٤، ٥٧١، ٥٧٢، ٧٠٥، ٨١٧؛ ٣ / ٨، ٣٦٥، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤١٠.

عيسى بن المستفاد: ٣ / ٧١، ٨٥.

عيسى بن يونس: ٣ / ٢٧٧.

عيسى بن القاسم: ٢٠٥ / ١، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٧٦، ٣٠٨، ٤٠٧ / ٢، ١١٧، ٨٢٠.

العايشى: ٣٨٤ / ١؛ ١٩٧ / ٢، ٣٢٨، ٤٢٦، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٥٣، ٥٢٣، ٥٣٢، ٧٩٠، ٨٠٩ / ٣، ٤٠، ٧٦، ١٥٧، ٣٤١، ٣٥٠ - ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٧٧، ٤٢٩ / ٤، ٣٩، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٥، ٥٩، ٧٣، ١٠٤، ١٣٨، ٢٩٧.

عينه (بن حصن): ٢ / ٢، ٤٧، ٤٩؛ ٣ / ١٤٤.

غالب بن القطان: ٢ / ٥٧٢.

الغزالي: ٢ / ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٣٢٢، ٣٣٠، ٤٠٤، ٨٢٧.

الغضائرى: ١ / ٤٧١.

غورك بن الحصرم: ٤ / ٢٨٩.

غياث بن إبراهيم: ١ / ١٣٣؛ ٢ / ٣٢٦، ٤٣١، ٤٥٢، ٤٨٦، ٤٩٩، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٣٩، ٦٤٠.

غياث بن كلوب: ١ / ٢٠.

الفاثق: ٢ / ٦٨١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٠

الفارابى: ١ / ٢٦٢.

فارس: ٢ / ٩٢.

فاطمه بنت الحسين: ٢ / ٦٠٣.

فاطمه بنت عمرو: ١ / ٨٠.

الفاضل، (العلامة الحلبي): ٢ / ٢٢٠، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٥، ٤٦٦؛ ٣ / ٢٧٦، ٤٠٨؛ ٤ / ١٦٩، ٢٣٠ - العلامة.

الفاضل الجواد الكاظمى: ١ / ٣٤٩.

الفاضل الخراسانى: ٣ / ١٢٣.

الفاضل السيورى، - السيورى.

النراقى.

الفخر، فخر الإسلام: ٢ / ٢٢١، ٣٨٤.

فخر الدين الرازى، - الرازى، الإمام الرازى.

الفراء، (النحوى): ١ / ٥٤، ٥٥؛ ٣ / ٤٨٨؛ ٤ / ٤٢، ٤٤، و أيضا- أبو يعلى الفراء.

فراء بن حيان: ٢ / ٧٤٣.

فرعون: ١ / ٦، ٢٨١.

فروه بن مسيكة: ٢ / ١٣٠.

فروه بن نوفل الأشجعي: ٣ / ٣٨٢.

فضاله: ١ / ٤٢٩؛ ٤ / ١٣٨.

فضاله بن أيوب: ٤ / ٤٥.

الفضل بن سليمان الكاتب: ١ / ٢٣٥.

الفضل بن سهل: ١ / ٥٢٠.

الفضل بن شاذان: ١ / ٩٣، ٩٤، ١٠٨، ١٧١-١٧٣، ٢٩٦، ٤٢٨؛ ٢ / ١٧، ٥٢، ٢٥٠.

فضل بن عثمان الأعور: ٣ / ٤٨١.

الفضل بن يسار: ٣ / ١٣.

فضل الله، السيد فضل الله: ٣ / ٤٨٣.

الفضيل: ١ / ١٤٢، ١٤٥، ٢٠٩؛ ٣ / ٣٥٧؛ ٤ / ١٢٢، ١٥٠.

فضيل بن الجعد: ٢ / ٦٨٦.

الفضيل بن سعدان: ٣ / ٥٠٤.

الفضيل بن يسار: ١ / ٣٠٥؛ ٢ / ٤٥١، ٥٠٥، ٥٠٦؛ ٣ / ٧١٥؛ ٤ / ٢٨٨.

الفيقيه الهمداني، (الحاج آقا رضا الهمداني):

٦٦ / ٢.

فهر بن مالك: ٢٧١ / ١.

الفيض بن المختار: ٢٣٢ / ١؛ ٢٢٧ / ٣، ٢٣٦.

القادر بالله: ٨١ / ٢؛ ٣٩٥ / ٣.

القاسم: ٢٧٦ / ٤، و أيضا- قاسم بن سليمان.

قاسم بن سليمان: ٤٦٠، ٤٦١، ٥١٣ / ٢.

القاسم، قاسم بن محمد الجوهري: ١٣٨ / ٤.

القاضي: ٢٢٠ / ٢، ٣٦٣، ٥٠٣، ٤١٦؛ ٣٠٢ / ٣، ٣٣٩، ٤٦٣، ٤٩٧؛ ٤ / ٤٨، ٢٢٠.

القاضي ابن الأزرق: ٤٢٤ / ٢.

القاضي ابن البراج،- ابن البراج.

القاضي ابن سعيد،- ابن سعيد.

القاضي أبو بكر،- أبو بكر بن العربي.

القاضي أبو يعلى الفراء،- أبو يعلى الفراء.

القاضي أبو يوسف،- أبو يوسف.

القاضي الباقلاني،- الباقلاني.

القاضي بردله،- بردله.

القاضي عبد العزيز بن البراج،- ابن البراج.

القاضي عضد الدين الإيجي،- عضد الدين الإيجي.

القاضي نعمان،- نعمان.

قتاده: ٤٢٦/٢، ٤٢٩، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٤٠؛ ٣/٣٨، ١٠٢، ١٣٠، ٢٥٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩؛ ٤/٣، ٢٩٣.

قتيبه بن سعيد: ٢٦٠/٤.

قتيبه الأعشى: ٣٠١/٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص:

القتبي: ٤٢٨ / ١.

قثم بن العباس: ٩٦ / ٢، ٥٦٥، ٨١٢.

القَدَّاح: ٤٦٩ / ١.

قَدَّامه: ٢٧٤ / ٢، و أيضا- ابن قَدَّامه.

القرافي المالكي: ٤٧٦ / ٢.

القرطبي: ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٤؛ ١٠٢ / ٣، ١٣٠، ١٣٦، ١٤٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٩٥؛ ٧ / ٤.

قضاعه بن عامر الدوسي: ١٣١ / ٢.

القطب الراوندي: ١٤٠، ١٩٧ / ١.

القفطي: ٣٩٨ / ٣.

القلقشندي: ٢٧٢ / ١.

القَمَّاط: ١٥، ٢٤ / ٣.

القَمِّي، - علي بن إبراهيم.

قنبر: ١٩٤ / ٢، ٣٦٩، ٣٨٩، ٥١٢، ٦٨٠، ٦٨١، ٨٣١.

قيس: ٦٠٣ / ١؛ ٦٩١ / ٢؛ ٣٣١ / ٣.

قيس بن الربيع: ١٦٠ / ٣.

قيس بن سعد: ٥٦٧ / ٢، ٥٧٠، ٧٢٤.

قيس بن عاصم: ١٣٢ / ٢.

قيس بن مالك الأرجي: ١٣١ / ٢.

قيس بن مسهر: ٢٥٦ / ٢.

قيصر، قيصر الروم: ١٣٧/٢، ٧٠٦.

الكابلي، (أبو خالد الكابلي): ٢١١/٣، ٢٤٥؛ ١٥٩/٤، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٤ - ٢٤٨ - أبو خالد الكابلي.

الكازروني: ٧٩٠/٢.

الكاشاني، (صاحب بدائع الصنائع، ابن مسعود الكاشاني): ٣٢٢/٢، ٣٤٨، ٤٢٥، ٦٤٣.

كاشف الغطاء، (الأستاذ): ٦٨/٤.

الكاهلي: ٦١٦/١.

الكتاني: ١٣٧/٢، ٢٠٤، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٩، ٤٥٥، ٥٧٨، ٥٧٩، ٧٠٨.

كثير بن عبد الله، (ابن عوف): ١٥٤/٤، ٢٥٥.

كثير بن نمر: ٨٠٦/٢.

الكراجكي: ١٧٦/١، ١٩٩، ٣١٠، ٣٥٧، ٤٣٥، ٤٨٤.

كردين، (مسمع بن عبد الملك): ١٢٩/٤.

كرز بن جابر الفهري: ١٣٤/٢.

الكركي، (المحقق الكركي، المحقق الثاني):

١/٨٥؛ ٢/١٨٠، ٢٤٢، ٢٤٣؛ ٣/١٨٨، ٢٣٠؛ ٤/٢١٩.

كسري، (كسري أنو شروان): ١٢٨/٢، ١٣٧، ٧٠٨؛ ٣/٣٨٣، ٤٧٣؛ ٤/٥٥.

كسري بن قباد: ٤٩٠/٣.

كشد الجهني: ٥٥٦/٢.

الكشي: ١/١٧٣، ١٨١، ٢٣٢، ٤٢٨، ٤٨٢؛ ٢/٩١، ٩٣، ٩٥، ١٧١، ٥١١، ٥٧٤، ٦٧٦، ٦٧٧.

كعب: ٥١٦/١.

كعب بن الأشرف: ١ / ٤٣٩؛ ٣ / ٣٢٠.

كعب بن عجره: ١ / ٢٩٧، ٤١٤.

كعب بن لؤى: ٢ / ٤٩، ٥٦٣.

كعب بن مالك: ١ / ٥١٦؛ ٢ / ٣٢٤، ٤٨٧، ٥٥٤.

كلاب بن

أمیه: ۴/ ۲۵۹، ۲۶۰.

الکلبی: ۲/ ۶۸۷؛ ۳/ ۳۹۷.

کلیب بن وائل الأزدي: ۲/ ۲۶۵.

الکلبی، ثقه الإسلام الکلبی، محمد بن یعقوب الکلبی: ۱/ ۱۰۴، ۱۶۹، ۱۸۱، ۲۴۸، ۳۸۲، ۴۲۷، ۴۳۰، ۴۶۸، ۴۷۵، ۴۷۹،

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ج ۴، ص: ۵۱۲

۲/ ۵۳، ۶۹، ۹۰، ۹۲، ۹۷، ۹۸، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۶، ۱۹۸، ۲۶۷، ۴۰۴، ۴۰۶، ۴۵۲، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۷۷، ۴۸۵، ۴۹۱، ۴۹۷، ۵۰۲، ۵۰۵،
۵۱۲، ۵۲۸-۵۳۰، ۵۳۳، ۵۴۱، ۶۳۲-۶۳۴، ۶۳۹، ۶۴۵، ۶۶۱، ۶۶۲، ۶۶۷، ۷۵۹؛ ۳/ ۱۳، ۱۶، ۱۹، ۷۸، ۸۰، ۸۱، ۹۶، ۹۸، ۱۰۷،
۱۱۵، ۱۶۲، ۱۹۲، ۱۹۵، ۲۲۱، ۲۳۴، ۲۵۴، ۲۸۸، ۳۴۷، ۳۵۷، ۳۷۸، ۳۸۳، ۳۸۴، ۴۶۵؛ ۴/ ۶۹، ۹۷، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۷، ۱۲۸، ۱۳۰،
۱۳۱، ۱۹۰، ۱۹۱، ۲۰۰- محمد بن یعقوب الکلبی.

کلیود السن: ۱/ ۳۴۳.

الکناسی: ۱/ ۱۳۵، ۵۶۳.

کنانه بن أبی الحقیق: ۲/ ۳۸۵.

الکنانی: ۱/ ۱۳۵؛ ۲/ ۳۶۶.

کنکر،- أبو خالد الکابلی.

کورش: ۳/ ۴۰۲.

لیید بن ربیعہ: ۴/ ۴.

اللحام: ۳/ ۲۶۶.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ هـ

ق

دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه؛ ج ۴، ص: ۵۱۲

لقمان: ٢/ ٢٧٣.

الليث: ٢/ ٥٢١؛ ٣/ ١٧٣، ٤٢٣؛ ٤/ ١٠١، ١٩٢.

ليث بن البختری المرادى: ٢/ ١٠٤.

الليث بن سعد: ٢/ ٣٤٩، ٥٢٠؛ ٣/ ٦٤، ١٥٩، ٣٥٥.

ماركس: ١/ ٤، ١٦٨.

ماريا، بنت العازار كاهن اليهود: ٣/ ٤٠٤.

المازى: ٣/ ١٥٠.

مالك، (أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك):

٢/ ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ١٤٤، ١٤٨، ٢٠١، ٢٤٩، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٤ - ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٨٩، ٤٢٦، ٤٥٤، ٤٥٧،
٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٦٤، ٦١٨، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٦٠؛ ٣/ ١٠،

٢٢، ٢٤، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٩٠-٩٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٤١، ١٤٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٧٤،
٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧١-٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٦-٤٢٨، ٤٢٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٣،
٤٩٠؛ ١/٤، ١٥١، ١٥٥، ١٥٧، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٩.

مالك بن أعين: ١/١٣٦، ٢٣٧، ٣٥٨؛ ٣/٣١٠، ٣١٧.

مالك بن أنس: ٢/٤٢٦؛ ٣/٣٣١، ٣٩٣، -مالك.

مالك بن أوس: ٣/٣٢٢، ٣٢٨.

مالك بن الدخشم: ٢/٣٣٤.

مالك بن عتاهيه: ٤/٢٦٠.

مالك بن عوف، (عوف النصرى): ٢/١٣١، ٧٩٥، ٧٩٦؛ ٣/١٤٤.

مالك بن نويرة اليربوعي: ٢/١٣٢.

مالك الأشتر، (الأشتر النخعي، النخعي، مالك بن الحارث الأشتر): ١/١٧، ٤٨، ١١٨، ١٢٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٨٩،
٣٩٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٦؛ ٢/١٦، ٤٠، ٥٣، ١١٤، ١١٨، ١٥٢، ١٨١، ١٨٩، ١٩٦، ٢١١، ٢٦٥، ٣٣٧، ٣٩٨، ٤٢٥، ٤١٦، ٤٢١، ٤٤٣،
٥٥١، ٥٥٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٥١٣

٤٢١، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٨٢؛ ٣/١٠٢، ٢٨٩، ٢٩١، ٣٨٨،
٤٧٠، ٤٩٨، ٥٠٠؛ ٤/٥٣، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧.

المأمون، (العباسي): ١/١١٧، ٢١٠، ٣٨٤، ٣٩١، ٥٢٠، ٥٢١؛ ٢/١٢٧، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٥٠، ٣٠٢؛ ٣/٨٥، ٣٨٧، ٣٩٧-٤٠٠.

ماني: ٣/٣٩٧.

الماوردي، (أبو الحسن الماوردي): ١/٨٦، ٢٦٣، ٣٧٠، ٣٧٣، ٤٠٠، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٦،
٥٧٧، ٥٨٨؛ ٢/٧، ٥٥، ١١٢، ١١٥، ١٢٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٦٣، ٣١٧، ٣٢١، ٣٦٤، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤٠٣، ٤١٢،
٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٦٦، ٤٠٨، ٤٠٦.

٧٦١، ٧٦٥؛ ٧/٣، ٥٥، ١٣١، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٦٦، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٥،
٤٥٠، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٩، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢؛ ٤/١٦١.

المبرّد: ١/٥٥، ١٧٥.

متوشالح بن غير لمك: ٣/٤٠٢.

المتوكّل: ٢/١٣٤.

المتوكّل بن عمر بن المتوكّل: ١/٢٢٣.

المتوكّل بن هارون: ١/٢٢٣، ٢٢٤.

المثني: ٣/٥٠٣.

مثنى الحنّاط: ٢/٣٩١.

مجاهد: ١/٦٩؛ ٢/١٠٠، ٤٨٠، ٥٤٠؛ ٣/١٧، ١٠٢، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨ - ١٥٠، ٢٥٩، ٣٦٥، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٠٨؛ ٤/٣، ٨.

مجدى بن عمرو الجهني: ٢/٥٥٧.

المجلسي، -العلامة المجلسي.

مجمع بن جاريه الأنصاري: ٣/١٦١.

مجمع التيمي: ٢/٦٨٥، ٨٣١.

المحدّث القمي، (الشيخ عباس القمي صاحب سفينه البحار): ٢/٤٢.

المحدّث الكاشاني، (المولى محسن، الفيض الكاشاني): ٣/١٢٤.

محسن العاملي (السيد محسن الأمين العاملي):

٢/٤٥٧.

المحقّق، المحقّق الحلّي، (أبو القاسم نجم الدين، جعفر بن الحسن): ١/١٩، ١٥٠؛ ٢/١٤٦، ١٥٥، ١٧٨، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤١،
٢٥٦، ٢٧٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩٧، ٥٠٦، ٥١٠، ٥٣٦؛ ٣/٤٨، ٥١،
٩٢، ١٢٤، ١٥٤، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٧٣، ٤٣٤، ٤٨٢؛ ٤/١٥، ٣٢، ٥٢، ٥٦، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٧٦، ٧٨، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ٢٣١.

المحقّق الأردبيلي، - الأردبيلي.

المحقّق الاصفهاني: ٢ / ٤٤٩؛ ٤ / ٢٠٩.

المحقّق الثاني، - الكركي.

المحقّق الحائري: ٢ / ٤٥٠.

المحقّق الحلّي، - المحقق، المحقق الحلّي.

المحقّق الخوانساري: ٣ / ٨٢.

المحقّق السبزواري: ٣ / ١١٩.

المحقّق الطوسي، (الخواجه نصير الدين الطوسي)، ١ / ٣٨٩.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٤

المحقّق الكركي، - الكركي.

المحقّق النائيني، (العلّامه النائيني): ١ / ١٤؛ ٤ / ٣٠٥.

المحقّق النراقي، (الفاضل النراقي، النراقي):

١ / ١٤، ١٥، ١٩، ٤٠٨، ٤٨٧؛ ٢ / ١٧٠، ٥٩٤.

المحقّق الهمداني: ٣ / ٢١.

المحلّ بن خليفه: ٢ / ٤٨٠.

محمّد آل بحر

العلوم، السيد محمّد: ٢٠٣ / ٤.

محمّد، - محمد الشيباني.

محمّد بن أبي بكر: ١ / ٦٨، ١٨٢ / ٢، ٥٥٢ / ٢، ٨٠٠، ٨٠٥ / ٣، ٣٨٧ / ٣، ٤٨٢ / ٤، ٣٠٧ / ٤.

محمّد بن أبي عمير: ٢ / ٢٥٧.

محمّد بن أبي القاسم الماجيلويه: ١ / ١٨٠.

محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري:

١ / ٤٦١.

محمّد بن إسحاق: ١ / ١٨٠، ١٠٢ / ٣، ١٩٠، ٢٥٨، ٣٣٠ / ٤، ١٠١، ١٩٢.

محمّد بن أسلم: ٢ / ٦٦٢.

محمّد بن إسماعيل (ابن بزيع): ٢ / ٢٠٣، ١٦ / ٣.

محمّد بن بشير الهمداني: ٣ / ٣١٣.

محمّد بن جبيرة، (ابن مطعم): ١ / ٣٧٩، ٢٦٠، ٢٦١ / ٣.

محمّد بن جرير الطبري: ١ / ٣٣٦، ٢ / ٢٢٩.

محمّد بن حسان الرازي: ١ / ٤٦١.

محمّد بن الحسن: ١ / ٤٦٧، ٢ / ٤٧٢، ٣ / ٩٢-.

محمّد بن الحسن بن الوليد، و أيضا محمد الشيباني.

محمّد بن الحسن الأشعري: ٣ / ٦٨.

محمّد بن الحسن بن شّمون: ١ / ٤٢٧.

محمّد بن الحسن بن الوليد: ١ / ١٨٠، ٤ / ٣٠٤، ٣٠٥.

محمّد بن الحسين: ١ / ٤٢٧، ٤ / ٢٠١.

محمد بن الحكم: ٧٢٦ / ٢.

محمد بن الحنفية: ٣٥٦ / ١، ٥٠٤ / ٢، ٣٥ / ٢، ٥٢١ / ٤، ٣٠٤ / ٤.

محمد بن خالد: ٤٦٧ / ١.

محمد بن راشد: ٢٦٤ / ٢.

محمد بن زيد: ٨٠ / ٣، ٨١.

محمد بن السائب الكلبى: ١٠١ / ٣.

محمد بن سنان: ٣٩٢ / ١، ٦٠١ / ٢، ٢٣٤ / ٢، ٤٠٩، ٤٣٨، ٤٣٢، ٤٦١ / ٤، ١٣٤ / ٤.

محمد بن سيرين: ٢٧٦ / ٤.

محمد بن شاذان: ١٧٢ / ١، ١٧٣.

محمد بن شريح: ١٩٨ / ٣.

محمد بن عبد الله، (محمد بن عبد الله المحض بن الحسن): ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٩، ٥٨٧ / ٣، ٣٧٧ / ٣.

محمد بن عبد الله بن زراره: ١٦٨ / ٤.

محمد بن عبد الله بن مهران: ٥٣٤ / ٢.

محمد بن عبد الله الحميرى: ٩٢ / ٢.

محمد بن عثمان، (العمرى): ٤٧٨ / ١، ٩٠ / ٢، ٩٣ / ٣، ٧٨ / ٣.

محمد بن عرفه: ٢٣١ / ٢.

محمد بن على: ٤٦١ / ١، ٦٦ / ٣، ١٦٠، ٣١٤.

محمد بن على بن أبى عبد

محمد بن علي بن شجاع النيشابوري: ٣ / ٦٩.

محمد بن علي بن محبوب: ١ / ٤٢٧، ٤٣٠؛ ٤ / ١٣٨، ٢٠١.

محمد بن علي الحلبي، (محمد الحلبي): ١ / ١٩٦، ٥٢٢؛ ٣ / ١٩٧، ٢٠٦؛ ٤ / ٨٤ - الحلبي.

محمد بن علي الصيرفي: ١ / ١٨٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٥

محمد بن عيسى، (ابن عبيد): ١ / ٢٤١، ٤٢٧ - ٤٢٩.

محمد بن الفضيل: ٢ / ٥٤١، ٧٧٦.

محمد بن القاسم بن الفضيل، (ابن يسار): ٤ / ٨٥، ٢٥٣.

محمد بن قيس، (الجلبي): ١ / ٩٦؛ ٢ / ١٩٢، ٢٦٨، ٢٩٤، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٣، ٥٩٨، ٦٠٤، ٨٢٧؛ ٣ / ٤٨١.

محمد بن محمد بن أحمد القرشي، - ابن الأخوه.

محمد بن محمد بن عصام الكليني: ١ / ٤٧٨؛ ٢ / ٩٠.

محمد بن مروان: ٢ / ٥٤٤.

محمد بن مسلم: ١ / ٩٤، ٩٨، ١١٠، ١٣٠، ١٣٥، ١٤١، ١٤٣، ١٤٦، ١٦٨، ١٩٥، ١٩٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٥٨؛ ٢ / ٦٢، ٩٣، ٩٥، ١٠٤، ١٩٧، ٢٣٥، ٢٤٩، ٣٣١، ٥٤٢، ٥٦٩؛ ٣ / ١٣، ١٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٥٩، ٧٦، ٩٣، ١١٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٨٣، ٤٣٤، ٤٣٦ - ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٨٨، ٤٩٩؛ ٤ / ١٧، ٣٣، ٣٨، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٤، ٨٤، ١٠٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٧، ١٥٠، ١٧٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٨٥، ٢٨٨.

محمد بن مسلمه، (الأنصاري): ١ / ٥١٨؛ ٢ / ١٣٥، ١٣٦، ٢٠٤، ٣٨٦، ٤٩٢، ٤٩٣؛ ٣ / ٣٢٠.

محمد بن المعلّى: ٤ / ٢٧٣.

محمد بن منصور: ١ / ٢٩٥.

محمد بن يحيى: ١ / ٢١٤، ٢٢٧، ٤٦٧، ٤٧١؛ ٢ / ٩٢؛ ٣ / ٢٢٠، ٢٦٣، ٣٧٨؛ ٤ / ١٢٨، ٢٠٠، ٢٠٢.

محمّد بن يعقوب الكليني: ١/ ٢٩٥، ٤٧٨؛ ٢/ ٩٠؛ ٣/ ٣٧٩، ٣٨٤- الكليني.

محمّد تقى المجلسى،- والد العلامة.

محمّد جواد المشكور، (الدكتور محمد

جواد المشكور):

٤٠٣ / ٣.

محمد الحلبى، - محمد بن على الحلبى، و أيضا- الحلبى.

محمد الشيبانى، - محمد بن الحسن الشيبانى:

١٦١، ١٥٧ / ٤؛ ٤٠٧، ٢٦٠، ١٥٩، ٩١، ٩٠، ٢٢، ١٠، ٣ / ٦٤٤؛ ٤٩٨، ٢ / ١٦١.

محمد الطيار: ١٤ / ٣.

محمد عبده: ٨٠٠ / ٢؛ ٤٧٣ / ٣؛ ٣٠٥ / ٤.

محمد محيط الطباطبائى: ٣٩٦ / ٣.

محمود بن مسلمه: ٣٨٦ / ٢.

محيى الدين بن العربى، (ابن العربى): ٨٠ / ٢؛ ١٣٦.

المختار: ٢٨٣ / ٤.

مختار التمار: ٨٠٤ / ٢.

مخرمه بن نوفل: ١٤٤ / ٣.

المدائنى: ٢٤٢ / ٣.

المددى: ١٧٥، ١٧٤ / ٣.

المراديان، - الأسود بن قيس. و- الأسود بن يزيد.

مراره بن الربيع: ٣٢٤ / ٢.

المرتضى، - الشريف المرتضى.

مردة بن نفاثة السلولى: ١٣٠ / ٢.

مرزبان الزراره: ١٧٨ / ٣.

مروان: ٥٧٣ / ٢، ٤٧٠، ٧٣٠، ٧٩٦.

مروان بن الحكم: ٤٩ / ٢، ٨٠٥، ٢٩٢ / ٣، ٢٩٣،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٦

٣٠٣، ٣٥٣.

مروان الحمار: ٢٣١ / ١، ٢٣٥، ٦٠٩.

المروزي: ٢٦٤ / ١، ٥٨٦.

مروك بن عبيد: ٩٧ / ٤، ٩٨.

مريم «ع»: ٧٠٥ / ٢، ٣٩٧ / ٣.

مزارم: ١٦٩ / ١.

المزني: ٦٤ / ٣، ٣٩١، ٤٢٤.

مسافر بن عفيف الأزدي: ٥٣٣ / ٢.

المستورد: ٣٨٢ / ٣.

مسدد: ٤٠٢ / ٢.

مسروق: ٤٥٩ / ٣، ٢٨٢ / ٤.

مسعده: ٢٤٤ / ٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٨٠٩، ١٦٩ / ٣، ٤٢٥.

مسعده بن زياد: ١٦١ / ٣، ٤٤٤.

مسعده بن صدقه: ٦٠١ / ١، ٦٩ / ٢، ٩٩، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣٩٢، ٧٢٦، ٧٧٥، ٨٠٣، ٨٠٦، ١٦٤ / ٣، ١٦٨، ٣٨٤.

مسعود بن هنيده: ٥٥٨ / ٢.

المسعودي، (صاحب مروج الذهب، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي): ١١٠ / ١، ٥٨٨ / ٢، ٦٠٦، ٦٨٨ / ٣، ٢٤٢.

مسلم، (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري): ٤٣ / ١، ٥٨، ٦٦، ٦٧، ١٢٩، ١٨٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٤٠، ٢٩٩، ٣٢٤، ٣٣١،

٥٥٧ ،٢٠٢ ،٣٧٦ ،٣٣٦ ،٢٥٦ ،١٩١ ،١٢٤ ،٧٦ ،٥٥ ،٥٤ / ٢ ؛ ٩١٩ ،٩٠٢ ،٥٩١ ،٥٨٥ ،٥٨٠ ،٤١٢ ،٣٧٨ ،٣٧٧ ،٣٧٥ ،٣٧٣ ،٣٣٣

٩١٩ ،٩٠٣ ،٥٥٨

٢٦٢ / ٤ ؛ ٥٠٢ ، ٤٤٤ ، ٣٨٥ ، ٣٧٦ ، ٣٣٨ ، ٣٢٨ ، ٢٧٧ ، ٢٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧١ ، ٩٢ ، ٥٨ ، ٩ / ٣ ؛ ٧٨٢ ، ٧٧٩ ، ٧٥٨ ، ٧٤٣ ، ٧٠٤ ، ٦٢٦ ، ٦٢٤ ، ٢٦٣ .

مسلم بن سكره، مسلم بن سكره: ٢٧٤ / ٤ .

مسلم بن عقيل: ١ / ٢٠٨ ، ٢٢٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٥٩ .

مسلم بن المصباح: ٢٧٤ / ٤ .

مسلمه بن مخلد: ٢٦١ / ٤ .

مسمع: ٣ / ٢٢٠ ؛ ٤ / ١٢٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١١ .

مسمع أبو سيار، - مسمع بن عبد الملك .

مسمع بن عبد الملك، أبو سيار، كردين: ٢ / ٣٤١ ، ٤٠٨ ، ٤٥٣ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ؛ ٤ / ١٢٩ .

المسور بن مخرمه: ٢ / ٤٩ ، ٥٧٣ ، ٧٣٠ .

المسيح «ع»: ١ / ٧٥ ؛ ٢ / ٢٤ ، ٢٤٥ ؛ ٣ / ٢٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ .

مسيلمه (الكذاب): ٢ / ٧٣٨ .

المسيب: ٢ / ٣٢٦ .

مصادف: ٢ / ٦٦٧ .

مصعب: ٣ / ٣١٣ .

مصعب بن سعد: ٢ / ٧٧٨ .

مصعب بن عمير: ١ / ٩٣ ؛ ٢ / ٩٦ ، ١٣٨ .

مصعب بن يزيد الأنصاري: ٣ / ٤٢٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ .

مصقله بن هبيرة (الشياني): ٢ / ٣٣٨ ، ٤٨٦ ، ٥٥٣ ، ٦٧٤ ؛ ٣ / ٣٥٣ .

مطر بن خليفه: ٣ / ٣١٣ .

مطرف: ٢/ ٢٦٩؛ ٣/ ٤٠٥.

المطعم بن عدى: ٣/ ١٤٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧.

المطهرى، - آيه الله الشهيد مرتضى المطهرى.

معاذ: ٢/ ١٠، ١١، ١٦٥، ٢٩٤، ٤٨٧، ٥٠٧، ٦٢٥، ٦٣١، ٨١٤؛ ٣/ ٢٥، ١٨٤، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥؛ ٤/ ١٠٥، ١٦٢.

معاذ بن جبل: ٢/ ٩، ٧٢، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨،

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٧

١٤٤، ١٤٥، ١٦٢؛ ٣/ ١٥، ١٨، ٥٧، ٣٧٢، ٣٨١، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٩؛ ٤/ ٢٨٤.

معاذ بن عفراء: ٣/ ١٧٢.

معاذ بن عمرو بن الجموح: ٣/ ١٧٢.

معاذ بن كثير: ٤/ ٢٩٢.

معاذ بن مسلم النحوى: ٢/ ٩٥.

معاويه: ١/ ٦٥، ١٧٨، ١٧٩، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٤، ٣٧٩، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٩٨، ٥٠٦،

٥١٩، ٥٢٠، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٥٥-٥٥٧، ٥٨٩، ٦١٠؛ ٢/ ١٦، ٣٢، ١٩٣، ٣٢٦، ٣٣٧،

٣٣٨، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٨٦، ٥٥٣، ٥٦٧، ٥٧٦، ٦٧١، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨٠-٦٨٢، ٦٨٦، ٦٨٦، ٧٣٣، ٧٣٥، ٧٣٩، ٨١٣، ٨٢٩؛ ٣/١٤٤،
٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢.

معاوية بن أبي سفيان: ١/٥٠٧؛ ٢/٧٤٣، ٨٢٨.

معاوية بن عمّار: ٣/٢٥٤؛ ٤/٨٧، ٢٤٨.

معاوية بن وهب: ١/١٣٠؛ ٢/٣٩، ١٧٣، ٨٠٨، ٨٠٩؛ ٣/٤١، ١٥٧؛ ٤/٣٥، ٦٣، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩.

معتب: ٢/٦٥٤، ٦٥٥؛ ٣/٢٨.

معقل بن يسار: ٢/٦٢٥.

المعلّى، المعلّى بن خنيس: ١/١٦٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٥، ٣٤٥؛ ٢/٣٩، ٥٣، ٦٢، ١٦٢، ٨٢٢؛ ٣/٢٢١، ٣٠٥؛ ٤/١٣٠، ١٤٦.

معلّى بن عثمان: ٢/٣٦٦.

معلّى بن محمد: ١/٤٣٠.

معلّى بن هلال: ٢/٦٧٧.

معمر: ١/٣٨٠؛ ٢/٤١١، ٦٢٤، ٨١٤؛ ٣/٣٤٣، ٣٨٦.

معمر بن خلّاد: ٢/٣٤، ٦٣٩.

معمر بن وشيكة: ١/١٣٤.

معمر بن يحيى، (بن أبي كثير): ٤/٢٦٣، ٢٨١.

معن بن زائدة: ٢/٣٤٨.

معن بن موسى: ٢/٧٨.

مغافر بن أبي أمية المخزومي: ٢/١٣١.

المغيّره: ٣/٣٨٣، ٤٧١.

المغيّره بن شعبه: ٢/٥٠٧.

المفضّل: ٣٩٣/١؛ ١١٢/٢، ٨٢٢، ٣٩٩/٣.

مفضل بن زيد: ٢٥١/٢.

المفضل بن صالح: ١٤٣/١.

مفضل بن عمر: ٣٢٤/١، ٣٨٥؛ ١١٨/٢، ٧١٥.

المفيد، (أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان):

١/ ١٤٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٤، ٢١١، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٣٩، ٥١٨، ٥٢٠؛ ٢/ ١٥٢، ١٥٤، ٣٥٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥١١، ٥٢٢، ٥٤٩
١/ ٤١٦، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٨٥، ٧٤٣، ٧٧٧، ٨٠٧؛ ٣/ ٢١، ٣٤، ٨١، ٨٩، ٩٥، ١٢٣، ١٣٨، ٢٩٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٨٠، ٣٩٣، ٤٢٤، ٤٣١،
٤٥١، ٤٧١؛ ٤/ ١٢، ٢٧، ٥٩، ٩٠، ١١٢، ١١٧-١١٩، ١٥٧، ٢٥٨.

مقاتل: ٣٩٧/٣.

مقاتل بن سليمان: ٤٨٧/١.

المقداد: ١/ ١٨١؛ ٢/ ١١١، ٧١٦؛ ٣/ ٧١، ١٦١.

المقداد بن عمرو: ٢/ ٤٤.

المقدام

بن معدى كرب: ٨٦ / ٢؛ ٥٧٥ / ٤.

المقدام الكندى: ٨٦ / ٤.

المقرى: ٥٨٨ / ٢.

مقسم: ١٥٩ / ٣.

المقوقس: ٧٠٧، ١٣٧ / ٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٨

المكّتب: ٤٦٧ / ١.

مكحول: ١٧٨ / ٣؛ ٧٥٨، ٥٢١، ٤٩٩، ٢٩٧ / ٢.

ملكه سبأ: ٦ / ١.

المناوى: ٥٧٩، ٤٣٦ / ٢.

منجج بن رباح: ٧١٦ / ٢.

المنذر بن أبى خميصه الهمدانى: ١٦٠ / ٣.

منذر بن الجارود، (العبدى): ٣٣٨، ٤٨٦، ٥٥٣، ٦٨٩ / ٢.

المنذر بن ساوى، (الدارمى أو العبدى): ١٣٧، ١٣١ / ٢.

منذر الثورى: ٣١٣ / ٣.

المنصور، (منصور الدوانيقى): ٢١٨ / ١؛ ٢٣٥، ٢٣٦؛ ٤٥١ / ٢، ٥٢٤.

منصور بن حازم: ٣٩ / ٢، ٣٤٦.

المهاجر بن أبى أميه بن المغيره: ١٣٢ / ٢.

المهاجر بن أبى أميه المخزومى: ١٣٨ / ٢.

المهتدى: ٢٠٦ / ٢.

المهدى، (يعنى به هنا ادعاء القائم «ع»): ٢١٨ / ١.

المهدى (العباسى): ٢٣٥ / ١؛ ٢٠٦ / ٢؛ ٢٧٤؛ ٣٣٣ / ٣.

المهدى عبيد الله: ٢٢٢ / ١.

مهران: ٢٠٣ / ١؛ ٢٨٥؛ ١٥٣ / ٢.

موسى، (موسى كلیم الله «ع»)، موسى بن عمران: ١ / ٤٥، ٧٥، ١٦٦، ٣٢١، ٣٩٣، ٤٦٩، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥١٧؛ ٢ / ١١٠، ٢٢٨، ٣٠٢، ٣٣٣، ٥٧٢، ٨١٧، ٨٢٠؛ ٣ / ٣٦٥، ٣٩٩، ٤١٠.

موسى بن إبراهيم: ٧٧ / ٢.

موسى بن أکیل: ١٨٢ / ٢.

موسى بن بكر: ٩٩ / ١؛ ٢ / ٤٠٦، ٦٩٦.

موسى بن بكر بن دأب: ٢١٤ / ١؛ ٢١٥.

موسى بن طلحه، (بن عبيد الله): ٢ / ٨٠٥؛ ٣ / ٢٥، ٣١٢.

موسى بن عمران، - موسى «ع».

موسى الهادى، (موسى): ١ / ٢٣٨، ٣٥٧، ٦٠٧، ٦٠٨.

مؤمن آل فرعون: ٢ / ٢٥٦.

مؤمن الطاق: ١ / ٢١٣، ٢٤٢.

مونس بن فضاله: ٢ / ٥٥٨.

موهب: ٣ / ٤٣٠.

ميثم، (ميثم التمار): ٢ / ٢٥٦، ٣١٠، ٣١٣.

الميرزا حسن الشيرازى: ٤ / ٣٠٥.

الميرزا عبد الله الأفندى الأصفهانى: ٢ / ٧٩.

النائبي، -المحقق النائبي.

نابلثون: ٥٥٥ / ٢.

الناصر: ٣ / ٢٩٩، ٣٣٩.

النافع، (نافع): ١ / ٥٨٢؛ ٣ / ١٦٨، ٢٥٧، ٣٧٠، ٤٢٢.

نافع بن الحارث: ٢ / ٤٣٦، ٤٣٧.

النجاشي، (أبو العباس، أحمد بن علي صاحب كتاب

الرجال): ١/١٧٣، ٢٢٤، ٢٤١، ٢٤٧، ٤٢٨، ٤٣١؛ ٢/٤٣٩، ٤٤٦؛ ٤/٣٠٤، ٣٠٥.

النجاشي، الشاعر: ٢/١٩٣، ٤٥١، ٤٩٣، ٤٩٤.

النجاشي، (الأصحم، ملك الحبشه): ٢/١٣٧، ٧٠٥، ٧٠٦؛ ٣/١٦٤.

النجاشي، (والي الأهواز): ٢/١٢٤.

نجده بن عمير الحنفي: ١/٨٧.

نجيّه: ٤/١٣٢.

النحاس: ٣/١٤٩.

النخعي، - مالك الأشر.

النراقي، - المحقق النراقي.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥١٩

النسائي: ١/٤٢، ٣٥٣؛ ٢/٣٣٦، ٣٤٠، ٣٨٠.

٣٨٢، ٤٢٤، ٤٧٨، ٥١٧.

نصر بن عاصم: ٣/٣٨٢.

نصر بن عمر بن سعد: ٣/٣١٣.

نصر بن مزاحم: ١/٣٠٦، ٣٢٢، ٥٥٦، ٦١٠؛ ٢/٥٧٦.

نصر بن نصر: ٣/٣١٣.

نصير الدين الطوسي، - المحقق الطوسي.

النضر، النضر بن الحارث: ٣/٢٥٢، ٢٦٧، ٢٧٢.

النضر بن سويد: ٢/٤٦٠، ٤٦١.

النضر بن قرواش: ١/٦٠٨.

نعمان، (القاضي نعمان): ٣/ ٣١٥.

النعمان بن بشير: ٢/ ٣٨٠.

النعمان بن زرعه: ٣/ ٤٣٩.

النعماني، (صاحب التفسير): ١/ ١٧٧، ١٩١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٣٠٤، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤؛ ٢/ ٨٢٢؛ ٣/ ١١١، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٤٨؛ ٤/ ٢٠.

نعيم بن مسعود: ٢/ ٥٥٩، ٥٦٠، ٧٣٨.

النفس الزكية: ١/ ٢٤٤.

نميله بن عبد الله الليثي: ٢/ ١٣٦.

نوح، نوح النبي «ع»: ١/ ٦٠، ٣٦٦؛ ٢/ ٨٤، ٢٣٧؛ ٣/ ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤١٠.

نوح بن درّاج: ١/ ٢٠.

نوف، (نوف البكالي): ٢/ ٥٧٥، ٥٧٦؛ ٤/ ٢٥٨، ٢٥٩.

نوفل بن معاوية الدثلي: ٢/ ٥٠.

النوفلي: ١/ ٤٧٥؛ ٢/ ٤٧٧، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٢٩، ٥٤٠، ٥٤١؛ ٣/ ٤٢٢.

النووي، النووي الشافعي: ١/ ٢٦٩، ٣٧١-٣٧٣، ٤٠٢، ٥٨١، ٥٨٥، ٥٨٧؛ ٢/ ١٢، ١٤٧، ٣٢٢، ٣٤٨، ٤٢٦، ٤٦٨، ٤١٩، ٤٤٣؛ ٣/ ٨٤٩؛ ٤/ ٨٣، ٨٤.

النويري: ٤/ ٣٠٤.

الهادي، (العباسي): ٢/ ٢٠٦.

هاران بن ترح: ٣/ ٤٠١.

هارون «ع»: ١/ ٤٥، ٣٩٣؛ ٢/ ١١٠، ٣٠٢، ٨٢٠.

هارون بن خارجه: ٢/ ٨٢١.

هارون بن عنتره: ٢/ ٨٣٠.

هارون بن مسلم: ٣/ ٣٨٤؛ ٤/ ٣٠٤.

هارون

الرشيد: ١/ ١٧٧، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤١٦؛ ٢/ ٤٦٣، ٥٥٤؛ ٣/ ٣٣٢ - الرشيد.

هاشم، (هاشم بن عبد المطلب): ١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٣.

هانى: ٢/ ٢٥٦.

هبيره: ٣/ ٢٣١.

هرقل: ٢/ ٧٠٦.

الهرماس، (ابن حبيب): ٢/ ١٢٩، ٤٢٣.

الهرمزاني: ٢/ ٧٠٨.

هرمس الحكيم: ٣/ ٤٠٤.

الهروى: ١/ ٣٥٤.

هزال: ٢/ ٢٥٠، ٣٨٩.

هشام، - هشام بن الحكم، و أيضا - هشام بن عبد الملك.

هشام بن أحمر: ٢/ ٤٠٤.

هشام بن حجير: ٤/ ٣٩، ١٥٤.

هشام بن الحكم: ١/ ٥١، ٥٢، ١٠٨، ٢٠٠، ٣٨١؛ ٢/ ٥٣، ٤٥، ١٤٣، ٧٧٧.

هشام بن حكيم، (بن حزام): ٢/ ٣٧٦؛ ٣/ ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٦.

هشام بن سالم: ١/ ١٣٧، ١٤٤، ٢٩٤، ٤١٢؛

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٠

٢/ ٧١، ١٧٤، ١٥٧، ١٩٧، ٢٣٩، ٢٦٧؛ ٣/ ٤١، ١٥٧، ٤٢١؛ ٤/ ٢٠٠.

هشام بن عبد الملك: ١/ ٢٣٦، ٥٢٩، ٦٠٦؛ ٣/ ٤٦٠.

هشام بن عمرو: ٣/ ١٤٤.

هشام بن عروه: ٥٠٥/٣، ٥٠٦، ١٥١/٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١.

هشام بن معاذ: ٨١٣/٢.

هشيم: ٦٠٣/١، ٤٠٥/٣.

هلاله بن أميه: ٣٢٤/٢.

هند، (زوجه أبي سفيان): ٧٩٤، ٥/٢.

هند بن أبي هاله: ٧٨٨/٢، ٧٨٩، ٨١١.

هند: ٨١٥/٢.

هنيدة بن خالد: ٤١٠/٢.

هود: ١٤٩/٤.

هوذه بن علي: ١٣٧/٢.

الهون بن خزيمه: ٥٦٣/٢.

الهيم، (الهيم الصيرفي): ٢٧٣/٤، ٢٧٦.

الهيمي: ٢٧٣/٤.

الهيكل، (في بيت المقدس): ٤٠٤/٣.

وائل بن حجر: ١٧١/٤.

الوائلي: ٤٤٥/٢، ٤٥٦، ٥٣٤.

وائله: ١٢٥/٢.

الواسطي: ٣٨٥/٣.

واصل بن عطاء: ٢١٩/١.

الواقدي: ١٣٣، ٤٤ - ١٣٥، ١٣٩، ٣٨٦، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦١، ٧٤٢، ٨٠٧، ١٤٣/٣، ١٥٢، ٢٤٢، ٣٢١، ٣٣٥.

الوالد العلامة، محمد تقى المجلسى (والد المجلسى الثانى): ٢ / ٣٣٩؛ ٤ / ٩٨.

وحشى، (وحشى بن حرب): ٢ / ٥، ٣٣٤، ٧٩٤، ٧٩٦.

وردان، - أبو خالد الكابلى: ٤ / ٢٠٠.

الوزاق: ٣ / ١٥١، ٢٣٧، ٢٤٠؛ ٤ / ٦٦، ٦٧، ١٢٦.

وزام،

وزّام بن أبي فراس: ٢٩٧ / ١؛ ٢٩١ / ٢.

الوشاء: ٣٦٥ / ١؛ ٣٧٦ / ٢؛ ٥٠٣ / ٣.

الوليد بن أبان: ٢٩١ / ٤.

الوليد، (الوليد بن عبد الملك): ٥٢٨ / ١.

وهب: ٣٨٣ / ٣.

وهب بن وهب، - أبو البختری.

وهبه الزحيلي، (الدكتور وهبه الزحيلي): ٣٣٨، ٤٠٣؛ ٧٦ / ٢؛ ٤٧٢ / ٣؛ ٢٧١ / ٤.

يحنه بن رؤبه: ٢٠ / ٢، ٧٥١؛ ٣٨٠ / ٣.

يحيى «ع» (يحيى النبي، يحيى المعمد، يحيى بن زكريا): ٣٧٠ / ١؛ ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٠.

يحيى: ٢١٧، ٢١٨، ٢٤٥، ٢٥٠، ٣٠٦؛ ٤١٨ / ٣؛ ٢٧٩ / ٤، - يحيى بن أم الطويل.

يحيى بن آدم القرشي، (يحيى بن آدم، يحيى القرشي): ٥٦ / ٣، ٣٤٢، ٣٨١، ٥٠٢؛ ١٤٩ / ٤، ٢٧٨، ٢٧٥.

يحيى بن أبي كثير: ٤١١ / ٢.

يحيى بن أكثم: ٢٨٨ / ٣.

يحيى بن أم الطويل، يحيى الطويل: ١٥٢، ١٩٢، ٦٠٠؛ ٢٥٥ / ٢.

يحيى بن الحصين: ٢٠٢، ٣٧٣؛ ٧٧٩ / ٢، ٧٨٠.

يحيى بن زيد بن علي: ٢٢٤ / ١.

يحيى بن سعيد: ٢٨٠ / ٤.

يحيى بن عبد الله: ٦٠٨ / ١.

يزدجرد: ٢٣٨ / ٣.

يزيد: ٢١٧، ٢٣٦، ٢٤٦، ٣١٤، ٥٢٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢١

٥٢٩، ٥٨٣، ٥٨٤، ٦٠٦، ٦١٩؛ ٨٥ / ٣، ٤٠٦ - يزيد بن معاويه.

يزيد بن أبي حبيب: ١٨٨ / ٣.

يزيد بن إبراهيم: ٢٧٣ / ٤.

يزيد بن إسحاق: ٨٥ / ٣.

يزيد بن حجّيه: ٤٨٦ / ٢.

يزيد بن خليفه: ٤٢٩ / ١.

يزيد بن رومان: ٣٣٤ / ٣.

يزيد بن ضبيعه: العبسي: ٢٩٣ / ٣.

يزيد بن معاويه: ١ / ٥٨٢، ٦٠٥، ٦١٨ - يزيد.

اليسع بن المغيره: ٦٢٤ / ٢.

يعقوب «ع»: ٢ / ٧٥٢؛ ٢ / ٤.

يعقوب بن يزيد: ٦٦٣ / ٢.

اليقوبي: ١٩٠ / ٣.

اليمان بن عبيد الله: ٢ / ٢٥٥.

اليمانى: ١ / ٢٣٨، ٢٤٤.

يوحّنه بن روبه، - يوحّنه بن رؤبه.

يوسف، يوسف النبي «ع»: ١ / ١٦٦، ٣٢١، ٣٣٢، ٥٤١؛ ٢ / ١١٧، ١٣٩، ٣٤٢، ٤٩٢؛ ٣ / ٧، ١٤٢.

يونس: ١ / ١٢٤، ١٤٩.

٢٤٠، ٣٠٣، ٤٢٨، ٤٢٩؛ ٢/١٠٤، ٣٤١، ٥٤٩؛ ٣/١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ١٢٥؛ ٤/٢٠، ١٠٠، ١٠١، ١٣٥، ١٣٦، ١٩١، ١٩٣، ٢١٤، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٨٨.

يونس بن ظبيان: ٣/٢٢١؛ ٤/١٣٠، ١٤٦.

يونس بن عبد الرحمن: ٢/٩٤.

يونس بن يزيد الايلي: ٣/٣٥٥.

يونس بن يعقوب: ١/٣٧٨؛ ٢/٩٤؛ ٣/٧٧؛ ٤/١١٦، ١٣٤.

يونس مولى آل يقطين: ٢/٩٤.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٣

فهرس القبائل، الطوائف، الجماعات، الفرق و المذاهب

آل أبي الحقيق: ٢/٣٨٥.

آل أبي المهاجر: ٣/٥٠٢.

آل جعفر «ع»: ٤/١١٨.

آل داود «ع»: ٤/٢٦٠.

آل ربيعه: ٢/٧٧.

آل ساسان: ١/٣٢٧؛ ٢/١٢٦.

آل عصيفر: ٢/٨٣١.

آل على «ع»: ٤/١١٨.

آل فرعون: ٢/٢٥٦.

آل مروان، - بنو مروان.

آل يقطين: ٢/٩٤.

الأحاييش (أحاييش قريش): ٢ / ٤٩، ٥٦٣.

إخواننا السنه، - السنه.

أذرح: ٣ / ٣٨٠.

الأرمن: ٣ / ٤٠٨.

الأريوسيه: ٣ / ٤٠٦.

الأزد: ٤ / ٩٣.

الأسباط: ٣ / ٤٠٢.

الأسد، - بنو الأسد.

أسلم: ٢ / ٦٠٣، ٧٤٢.

الإسماعيليه: ١ / ٣٨٠.

أصحاب الرأي: ٢ / ٥١٦؛ ٢ / ١٠٢، ١٦٧، ٢٦٧، ٤٥٦.

الإماميه: ١ / ٦٦، ١٦٨، ٢١١، ٣٤٠، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٠٣، ٥٣١، ٥٥٦؛ ٢ / ٧٤، ٧٥، ١٠٥، ٢١٦، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٢٧، ٥٠٦، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٥٢؛ ٣ / ١٠، ٢٢، ٦٦، ١٠٣، ١٠٥، ١١٧، ٢٢٥، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٣٢، ٤٠٨؛ ٤ / ١١٨، ١٩٤، ١٥٦.

الأمويّه: ٣ / ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٦، ٣٥٠.

الأمويون: ١ / ٢٢٢، ٣٣١، ٣٣٨، ٦٢٠؛ ٢ / ٨٥؛ ٣ / ٤٧٠.

الأنباط: ٣ / ٥٠٣.

الأنصار: ١ / ٩، ٤٣، ٧٠، ١٧٩، ٣٤٨، ٣٧٥، ٣٧٦، ٥٠٥، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٤٩، ٥٥٥-٥٥٧، ٥٥٩-٥٦١، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٤؛ ٢ / ٢٨، ٤٤، ٤٩، ١٣٨، ٢٠٦، ٣١٢، ٤٦٩، ٥٠٨، ٥٥٠، ٥٦٤، ٦٠٢، ٦٧٠، ٦٧٢، ٧١٥، ٧١٦، ٧٤٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٤

٧٤٩، ٧٨٢، ٧٩٩؛ ٣/١٠٦، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٧١، ١٨٩، ٢٥٢، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٤٨٣، ٤٩٨؛ ٤/١٥٢، ١٧١.

الأوس (بنو الأوس): ١/٥١٧؛ ٢/٥٧١، ٧٤٦-٧٤٨؛ ٣/١٨٩، ٢٨١، ٣٢١.

أهل التصويب،- المصوبه.

أهل جربا: ٣/٣٨٠.

أهل الظاهر: ٢/٥٠٧.

باهله: ٢/١٢٩.

البطاركة: ١/٧.

بطن هاشم: ١/٣٧٧.

بطون تميم: ٢/١٢٩.

بكر بن وائل (بنو بكر): ١/٣٧٩؛ ٣/١٤٣؛ ٤/٢٧٢.

بنو إسحاق: ٣/٣٥٩.

بنو الأسد (الأسد): ١/٣٣٣؛ ٢/١٣١، ١٣٢.

بنو إسرائيل: ١/٦، ١٢٥، ١٦٥، ١٨٧، ٢٨٢، ٣١١، ٤٦٨، ٤٧٠، ٦٠٢؛ ٢/٤٤، ٢٣٤، ٣٠٠، ٣٣٢، ٥٧٢، ٦٢٧، ٧٣١؛ ٣/٤٧٣.

بنو إسماعيل: ٣/٣٥٩.

بنو أمية: ١/٢٢٥-٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٥، ٥٨٣؛ ٢/٢٠٦، ٥٨٨، ٦٧٨، ٦٨٧؛ ٣/٩٧، ٢٣١؛ ٤/١٢٤، ١٢٥، ١٢٧.

بنو الأوس،- الأوس.

بنو بكر،- بكر بن وائل.

بنو بياضه الانصارى: ٢/١٣٢.

بنو تغلبه: ٢/١٢٩.

بنو تغلب: ٣/٩٠، ٩٤، ٣٧١، ٣٨١، ٣٩١، ٤٣٦، ٤٣٨-٤٤١، ٤٤٧؛ ٤/٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥.

بنو تميم: ٢ / ٤٢٣.

بنو ثعلبه: ٢ / ١٢٩، ٧٤٧؛ ٣ / ٧٢.

بنو جذيمه: ٣ / ٣٩٩.

بنو چشم: ٢ / ٧٤٥، ٧٤٧.

بنو الحارث: ٢ / ١١، ٩٦، ٧٤٥، ٧٤٧.

بنو الحجاج: ٢ / ٥٥٦.

بنو حنظله: ٢ / ١٣٢.

بنو حنيفه: ٢ / ٤٣١، ٥٢١.

بنو الديل: ٣ / ١٤٣.

بنو ساعده: ٢ / ٥٥٧، ٧٤٥، ٧٤٧.

بنو سالم: ١ / ٩٣، ٥١٦.

بنو سدوس: ٢ / ٤٨٠.

بنو سعد: ٢ / ١٣٢.

بنو سلول: ٢ / ١٣٠.

بنو سلمه: ٣ / ١٣٣؛ ٤ / ٦.

بنو سليم: ٢ / ٧٤٣؛ ٤ / ٢٦١.

بنو الشطييه: ٢ / ٧٤٧.

بنو طيئي (طيئي): ٢ / ١٢٩، ١٣٢، ٤٥٥، ٥٠٩.

بنو عاديا: ٢ / ٧٥١.

بنو العاص: ٢ / ٥٥٦.

بنو عامر: ١/ ٥١٥؛ ٢/ ٧٣٦؛ ٣/ ٣٢٠.

بنو العباس: ١/ ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٥، ٤٢٢؛ ٢/ ٢٠٦، ٥٨٨، ٨٢٢؛ ٤/ ١٢٥، ١٢٧.

بنو عبد الله بن غطفان: ٢/ ١٢٩.

بنو عبد المطلب: ١/ ٤٣، ٤٤؛ ٣/ ١٠٧.

٢٩٦، ٣٤٤.

بنو عذره: ٥٦١ / ٢.

بنو عقيل: ٢٧٧ / ٣، ٢٧٨.

بنو عمرو بن عوف: ٧٤٦ / ٢.

بنو عوف: ٢١ / ٢، ٧٤٥ - ٧٤٧.

بنو عيس: ٤٧ / ٣.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٥

بنو غفار. - الغفاريون.

بنو قريظه (قريظه): ١٣٥ / ٢، ٥٠٩، ٥٥٩، ٥٦١؛ ٢٥٣ / ٣، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٣٢٤، ٣٢٥.

بنو القيس: ١٣٠ / ٢.

بنو القين: ٧٤٣ / ٢.

بنو قينفاع: ٤٨٣ / ٣.

بنو لحيان: ١٣٥ / ٢.

بنو ليث: ٦٩١ / ٢.

بنو مروان (آل مروان): ١ / ١، ٦٠٩؛ ٢ / ٢، ٢٥٥؛ ٣ / ٣، ٤٦٠.

بنو المصطلق: ١٣٥ / ٢، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٨٣، ٧٤٢.

بنو ناجيه: ٣٨٣ / ٢، ٤٨٠، ٤٨٦.

بنو النبيت: ٧٤٦ / ٢.

بنو النجار: ٢ / ٢، ٤٦٩، ٥٠٩، ٥٥٧، ٥٧٢، ٧٤٥، ٧٤٧.

بنو النضير: ١٣٤ / ٢، ٣٨٦؛ ٣ / ٣، ٢٥٦، ٣٢٠ - ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٤، ٤٩٨؛ ٤ / ٤، ٣٦، ٥٦.

بنو نهـد: ١٩٣ / ٢.

بنو هاشم (الهاشميون) ١ / ١٠٢، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣١، ٢٦٦؛ ٢ / ٦٧٨؛ ٣ / ٨، ٩، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٦٣، ٧٤، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١١٧ -
١٢١، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٤؛ ٤ / ٢٨، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٠.

بنو الهون بن خزيمه: ٥٦٣ / ٢.

البوذيون: ٣ / ٣٧٤.

بهاء: ٣ / ٣٨١، ٤٣٨، ٤٤٠.

البيزنطيون: ٣ / ٤٧٣.

البيشداذيه: ٣ / ٤٠١.

التابعه: ٢ / ١٢٨.

الترك: ٣ / ٣٧٧، ٣٨٩.

تيم: ١ / ٢٣٠.

تنوخ: ٣ / ٣٨١، ٤٣٨، ٤٤٠.

ثقيف: ٢ / ١٣١، ٧٩٥، ٨٠٣؛ ٣ / ٢٧٧، ٣٠٨، ٥٠١، ٥٠٢؛ ٤ / ٢٧٣، ٢٨٢.

ثمود: ٢ / ٢٣٦، ٨٠٩؛ ٤ / ١٥٥.

الثويه: ٣ / ٤٠٤.

الجعفريه: ٢ / ٨٠.

جهينه: ٢ / ٥١٠؛ ٣ / ٤٤٨.

الحبشه: ٣ / ٣٨٩.

الحرانايون؛ الحرانايه (الحرانايه): ٣ / ٣٩٦، ٣٩٨ - ٤٠٣، ٤٠٦؛ - المغتسله.

الحروريه: ١ / ١٢٨، ١٢٩.

حمير: ٧٤٣ / ٢.

الحنابلة (مذهب أحمد): ١ / ٣٣٦، ٣٣٨، ٥٨٨؛ ٢ / ٨٠، ١٤٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٦٤٣، ٦٦٠؛ ٣ / ١٢، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٤٧، ٣٧١، ٤٢٨، ٤٣٩؛
٤ / ١٢، ١٦١، ١٨٣، ٢٦٩.

الحنفاء: ٣ / ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٣.

الحنفيه: ١ / ٣٣٦، ٣٣٨؛ ٢ / ٨٠، ٧٦، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٤٨.

٤٣٣، ٤١٩، ٤٤٣، ٤٤٤؛ ٣/٢٨٧، ٣٠١، ٣٠٢؛ ٤/٢٧٠.

خزاعه: ٢/٤٩، ٥٤٢، ٥٤٧؛ ٤/٩٣.

الخزر: ٣/٣٧٧.

الخزرج: ١/٥١٦، ٥١٧؛ ٢/٥٧١، ٧٤٨؛ ٣/١٨٩، ٢٨١، ٣٢١.

الخوارج: ١/٤، ٨٦، ٨٧، ١٢٩، ١٧٤، ١٧٦، ٥٨٩؛ ٢/١٥، ٤٨٠، ٥٤٩، ٨٠٤؛ ٤/١٠٩.

الديصانيه: ٣/٣٩٣.

الديلم: ٣/٣٧٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٦

ربيعة (ربيعة بن نزار): ١/٣٧٩؛ ٣/٣٩١، ٤٣٨، ٤٣٩.

الروم: ٣/٢٣٨، ٢٤٥، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٨.

الرومان: ٣/٤٧٣.

زبيد: ٢/١٣١.

الزبيديه: ١/٣٨٩، ٤٠٣؛ ٢/٣٤٧؛ ٣/٣٣٩.

الساسانيه: ٣/٣٩٧.

السامره: ٣/٣٧٠، ٣٧١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨.

السنه (إخواننا السنه، علماء السنه، فرق السنه):

١/٨، ٩، ١٩، ٢٢، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٩، ٦١، ٨٦، ٢٠٤، ٢٧٦، ٣٣٦، ٣٧٣، ٣٧٩، ٤٠١، ٤٢١، ٥٣١، ٥٨٥، ٥٨٧؛ ٢/٥٤٤،
٦٤-٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٢-٨٥، ٣٠٠، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٧٠، ٤١٤، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٨، ٤٧٤،
٤٩٢، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٩٦، ٦٠٢، ٦١٩، ٦٤٣، ٦٦٠، ٦٩٦؛ ٣/٧٠١، ١٥، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٧١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٦،
١٦١، ١٦٢، ١٨٢، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٦٦، ٢٨٧، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٣٥، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٣٨؛ ٤/٨، ٩، ١٢، ٧٨، ١٠١، ٢٣٦، ٢٧١،
٢٧٤، ٢٨١.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایہ الفقیہ و فقہ الدولہ الإسلامیہ، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ هـ ق

دراسات فی ولایہ الفقیہ و فقہ الدولہ الإسلامیہ؛ ج ۴، ص: ۵۲۶

السوفسطائیہ: ۳ / ۳۹۶.

الشافعیہ (الشوافع): ۱ / ۲۶۵، ۲۶۸، ۲۶۹، ۳۳۶، ۳۳۸، ۴۰۲؛ ۲ / ۷۶، ۸۰، ۱۴۷، ۳۲۲، ۳۴۸، ۴۲۶، ۴۳۳، ۴۶۸، ۴۷۶، ۵۹۶، ۶۴۳، ۶۵۲؛ ۳ / ۲۸۷، ۳۰۱، ۳۴۶.

عدى: ١ / ٢٣٠.

علماء السنه،- السنه.

العلويون: ١ /

٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٥٤.

غسان: ٣ / ٣٦٨.

غطفان: ٢ / ٤٧٩، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣.

الغفاريون (بنو غفار): ٢ / ٤٧٩، ٤٨١.

الفاطميون: ١ / ٢٢٢.

الفرس: ١ / ١٩٥؛ ٢ / ٥٤٨؛ ٣ / ١٨٥، ١٨٧، ٢٣٨، ٤٧٣.

فرق السنه، - السنه.

الفرنج: ٣ / ٤٠٨.

الفرقيين: ١ / ٨، ٩، ١٧، ١٩؛ ٢ / ٤٨، ٧٠، ٧١، ٨٣، ٣٠٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٥، ٤٧٢، ٤٩٦، ٥٤٥، ٦٦١، ٦٩٦، ٧٠١، ٧١٠، ٧١٥، ٧٥٩،
٧٦١، ٧٧٢؛ ٤ / ١، ٢، ٧٨، ١٢٠، ١٢٨، ١٤١، ١٥٠، ١٥٥، ١٨٨، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٥٨.

القبط: ٢ / ٢٨١، ٧٠٧.

قحطان: ١ / ٣٧٩.

قريش: ١ / ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٧٤ - ٣٨٠، ٥١٧؛ ٢ / ٥، ٤٤، ٤٩، ١٣٣، ١٩١، ٢٠٦، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٠٢، ٥٥٦ - ٥٦٢،
٥٦٥، ٦٣١، ٦٣٤، ٦٧١، ٦٧٢، ٧٢٩، ٧٣٥، ٧٣٨ - ٧٤٠، ٧٤٥ - ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٩٤؛ ٣ / ١٠٥، ١٤٢ - ١٤٥، ١٤٨، ٢٦١، ٢٩٢،
٣٢٠، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٨، ٣٩٩.

قريظه، - بنو قريظه.

قضاعه: ٢ / ١٣٠.

القميون: ٢ / ٩٢.

قوم موسى - اليهود.

الكراميه: ١ / ٤١٩، ٦١٨.

كلب: ٢ / ١٣٠.

الكلدانيون: ٣/ ٣٩٧، ٣٩٩.

كنانه: ٢/ ٣٨٥، ٣٨٦، ٥٦٣.

كنده: ٢/ ١٣١، ١٩٩؛ ٣/ ٣٦٨، ٣٨١.

الكيانيه: ٣/ ٤٠١.

المارونيه: ٣/ ٤٠٦.

المالكيه: ١/ ٣٣٦، ٣٣٨؛ ٢/ ٨٠، ٣٤٤، ٤٧٦، ٤٤٤، ٤٦٠؛ ٣/ ٢٨٧، ٣٠١.

المانويه: ٣/ ٣٩٣، ٤٠٠.

متصوفه المسلمين: ٣/ ٤٠٥.

المجوس: ٢/ ٤٤٥، ٤٥٤، ٧٠٨، ٧٢٤، ٧٤٤؛ ٣/ ٣٦٧-٣٧٤، ٣٧٨-٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨،

٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥-٤٠٩، ٤٤٩.

مجوس البحرين: ٣/ ٤٣١.

مجوس هجر: ٣/ ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢.

المجوسيه: ٣/ ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٨

مخالفات اليمن: ٢/ ١٢٨.

المذاهب الأربعة: ١/ ٤٠٤؛ ٢/ ٧٩، ٨٠، ٨٥.

مذبح: ١/ ٣٢٦؛ ٢/ ١٣٠.

مذهب أحمد،- الحنابله.

مذهب مالك،- المالكيه.

مراد: ٢/ ١٣٠.

المرجئه: ٨٦ / ١.

المرقونيه: ٤٠٦ / ٣.

المزديقيه: ٣٩٣ / ٣.

مزينه: ٣٤٠ / ٢.

المسوده: ٢٢٧ / ١.

المسيحيه: ٧٢٤ / ٢؛ ٤٧٤ / ٣.

المسيحيون: ٣٩٨ / ٣.

المصوبه (أهل التصويب): ٧٨، ٧٥ / ٢.

معافر: ٣٧٢ / ٣.

المعتزله: ١٢٧ / ١، ٢١٩، ٥٨٥؛ ٧٠ / ٢، ٧٥؛ ٣٧٧ / ٣.

المغتسله: (مغتسله البطائح): ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٤؛ المندائيه؛- الحرثانيون؛- الصابئه.

المغوليه (مغول): ١ / ٤٢٢.

المفوضه: ٧٧ / ٢.

الملكيه: ٣ / ٤٠٦، ٤٠٨.

المندائيه، المندائيون: ٣ / ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٤؛ المغتسله؛- الحرثانيون،- الصابئه.

المهاجرون: ١ / ٩، ٤٣، ١٧٩، ٣٠٧، ٣٢٣، ٥٠٥، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٤؛ ٢ / ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٧٢، ٤٨٤، ٧٤٥، ٧٤٩، ٧٩٩؛ ٣ / ١٠٦، ١١٧، ١٣٤، ١٣٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٨٥، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤-٤٤٦، ٤٤٦، ٤٤٦.

النبط: ٢ / ٣٧٦؛ ٣ / ٤٠١، ٥٠١، ٥٠٣؛ ٤ / ٢٤٨، ٢٧٩، ٢٨٠.

النسطوريه: ٣ / ٤٠٦، ٤٠٨.

النصارى (نصارى ...): ١ / ٢٧٩، ٢٨٧؛

٢ / ١٩، ٢١، ١٢٦، ٢٨٠، ٤٤٥، ٤٥٤، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٣١، ٧٤٤، ٧٥٣؛ ٣ / ٩١، ١٩٩، ٣٦٧، ٣٦٩-٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٨٩-٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٦-٤٠٩، ٤٣٠، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٨٥؛ ٤ / ١٥٠، ١٧٤، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٧٢-٢٧٥، ٢٨٥.

النصرانيه: ٢ / ٨؛ ٣ / ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٧، ٤٣٨.

النضير، - بنو النضير.

النواصب: ١/ ٤١٨.

الوثنيه: ٣/ ٣٩١، ٤٠٢، ٤٠٣.

الهاشميون، - بنو هاشم.

هذيل: ٣/ ١٤٣.

همدان: ٢/ ١٣١.

الهند: ٣/ ٣٧٤.

هوازن: ٢/ ٥٦٤، ٥٧٣، ٧٤٢، ٧٩٥، ٧٩٦؛ ٣/ ١٤١، ١٤٦، ١٥٢، ١٨٤.

هوذه: ٢/ ٥٦٣.

اليعقوبيه: ٣/ ٤٠٦، ٤٠٨.

يوحناسيه: ٣/ ٤٠٦.

اليونان: ٣/ ٤٧٣.

اليونانيون: ٣/ ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٣.

اليهود (يهود - قوم موسى ...): ١/ ٩، ٢٧٩،

٢٨٧؛ ٢/ ٨، ١٩، ٢١، ٩٩، ١٢٦، ٢٢٨، ٢٨٠، ٤٤٥، ٤٥٤، ٥٦٠، ٥٦٣، ٦٩٥،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٢٩

٧١٨، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٣١، ٧٤٤ - ٧٤٩، ٧٥١؛ ٣/ ٥٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٥٦،

٢٧٢، ٣٢٠، ٣٦٧، ٣٦٩-٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦-٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٣-٤٠٩، ٤٧٥، ٤٨٣؛ ٤/١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٧٤،
٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٦٥، ٢٧١-٢٧٣، ٢٨٥

اليهودية: ٢/٨؛ ٣/٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٨، ٤١٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣١

فهرس الكتب الوارده في المتن

الآثار الباقيه (لأبي الريحان البيروني): ٣/٤٠١؛ ٤٠٢.

آثار الحرب (للزحيلي): ٣/٤٧٢؛ ٤/٢٧١.

الإبانه (لأبي نصر): ١/٤٦٢.

ابتغاء الفضيله في شرح الوسيله: ٢/٦٥٠.

إثبات الهداه: ١/٢٠٠، ٢٩٣.

إتحاف الرواه بمسلسل القضاة: ٢/٤٣٦.

الاحتجاج: ١/٣٠٦، ٣٢٢، ٣٨٢، ٣٩٢، ٤٧٨، ٤٨٢، ٥١٧؛ ٢/٩٠، ٩١؛ ٣/٧٨.

إحقاق الحق: ٢/٦٨٣.

أحكام السجون: ٢/٤٣٣، ٤٤٥، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٤، ٥٣٥.

الأحكام السلطانيه (للفراء): ١/٢٦٤، ٥٤٥، ٥٧٧، ٥٨٦؛ ٢/٧، ١٤٨، ٢٠١، ٢٦١، ٣١٧، ٣٦٤؛ ٣/١٣١، ٣٤٦، ٤١٥، ٤٦٣، ٤٨٠.

الأحكام السلطانيه (للماوردى): ١/٨٦، ٢٦٣، ٤٠٠، ٤٤٥، ٥٧٧، ٥٨٨؛ ٢/١١٢، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٥، ٢٠٠، ٢٠٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٧٣،

٤٠٣، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٦٦، ٧٦١، ٧٦٥؛ ٣/٧، ١٣١، ١٩٢، ٢٦٨، ٣٦٣، ٣٧٠، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٧٩.

الأحكام (أحكام القرآن لابن العربي): ٢/١١٢، ٢٠٤، ٤٢٩.

أحكام القرآن (للجصاص): ١/٥٨٧؛ ٣/٢٦٩، ٤٠٦، ٤٦٠.

إحياء العلوم (للغزالي): ٢/٣٢٢، ٨٢٧.

أخبار الخلفاء: ٣/٣٣٢.

أخبار المدينة: ١٣٩ / ٢.

الاختصاص: ١ / ١٩٤، ١٩٦، ٣٠٦، ٣٦٠، ٤٣٦.

الأدب: ٢ / ٣٦٥.

الأربعين (للبهائي): ٢ / ٢٥٦.

الإرشاد (للجويني): ١ / ٢٦٨، ٤١٩.

الإرشاد- إرشاد القلوب (للديلمى): ٢ / ٢٥٧.

الإرشاد- إرشاد الأذهان (للعلامه): ٢ / ٢٤٢، ٦١٦.

الإرشاد (للمفيد): ١ / ٢١١، ٢١٨، ٢٩٣، ٥١٨، ٥٢٠؛ ٢ / ٥٠٢، ٥٠٩، ٧٤٣.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣٢

الإستبصار (لابن قدامه المقدسى): ٢ / ١٣٨.

الإستبصار (لشيخ الطائفه): ٢ / ١٣٢، ٣٦٧؛ ٥٧٢،

١٩٥، ١١٢، ٩٢، ٩١، ٨٨ / ٤؛ ١٩٨، ٨١، ٢١ / ٣؛ ٤٣٥، ٤١٦

الاستيعاب: ١٣٣ / ٢، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ٢٦٥، ٥٥٩؛ ٢٣٦ / ٤

أسد الغابه: ١٣٠ / ٢

الإسعاد: ١٩٠ / ٤

الإسلام و أصول الحكم: ٤٠١ / ١

الإصابة: ١٢٨ / ٢، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٩، ٥٥٨، ٥٦٥، ٥٧٢، ٥٧٦

أصول الكافي، - الكافي.

أعلام الدين: ١١١ / ٢

إعلام الموقعين: ٦٩ / ٢

إعلام الورى: ٢١٨ / ١، ٢١٩، ٤٣٦، ٥١٧

الأعمال المانعه من الجنه: ٦٣٠ / ٢

الإقبال: ٢١٩ / ١، ٢٢٠، ٤٢٢

الاقتصاد (لشيخ الطائفه الطوسى): ٢١٦ / ٢، ٢٢٠، ٢٥١

اقتصادنا (لشهيد الصدر): ٢٠٨ / ٤

أقرب الموارد: ٥٥ / ١، ٢٨٩؛ ٤٨٠ / ٣

الأفضيه: ٤٢٤ / ٢

الاكتفاء: ١٣٨ / ٢

الإكمال - إكمال الدين: ٧٨ / ٣

الألفين (لعلامه): ٨٥ / ١

الأمالى: ١٠٣ / ٣

الأمالى لابن الشيخ،- الأمالى للطوسى.

الأمالى للشيخ،- الأمالى للطوسى.

الأمالى (للسدوق)- أمالى الصدوق؛ مجالس الصدوق: ١/ ٢٠١، ٢١٧، ٤٤١، ٤٤٧؛ ٢/ ١١٢، ٧٩٠، ٧٩١، ٨١٢، ٨٢٠، ٨٢٧، ٨٢٨؛ ٣/ ٣٨٠؛ ٤/ ٢٥٩.

الأمالى (للتوسى)- أمالى الطوسى؛ أمالى ابن الشيخ، مجالس الطوسى؛ مجالس ابن الشيخ:

١/ ١٨٧، ٣٠٤، ٣٢٣؛ ٢/ ١٢٤، ٥٤٤، ٤٧١، ٧٨٨، ٧٩١؛ ٣/ ٣٨٠.

الأمالى (للمفيد)- أمالى المفيد؛ مجالس المفيد:

١/ ١٨٥؛ ٢/ ٥٤٩، ٤٧١، ٧٧٧؛ ٣/ ٢٩٠؛ ٤/ ٢٥٨.

الإمامه و السياسه (لابن قتيبه): ١/ ٣٠٧، ٣٢٣، ٣٣٢، ٥٥٦، ٥٥٨؛ ٣/ ٣١٤.

الأمم (لشافعى): ٢/ ٦٠٣؛ ٣/ ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٤٥، ٤٣٠، ٤٤٩؛ ٤/ ٢٦٨، ٢٧٩.

الأموال (لأبى عبيد): ٢/ ٢١، ٧٤٨، ٧٧٨؛ ٣/ ٢٩، ٤١، ٩٠، ١٣٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٤، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٨٠، ٤٠٥، ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٨٠، ٤٩٢، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣؛ ٤/ ٢، ٧، ٨١، ٨٦، ١٠٢، ١٩٢، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨٢.

الانتصار (للسيد المرتضى): ١/ ١٩؛ ٣/ ١٠، ٢١، ٢٢، ٤٦، ١٠٣.

الإنجيل: ١/ ١١٣، ٤٨٧؛ ٢/ ٧، ٢٢٨، ٧٩٠؛ ٣/ ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٩٤، ٤٠٨، ٤١٠.

أنساب الأشراف: ٢/ ٤٨١، ٧٣٩؛ ٣/ ٨٠٦.

الأوسط: ١/ ٤٣؛

الإيضاح: ٢ / ٤٩٨، ٤٤٠.

إيضاح النافع: ٢ / ٤١٦.

البحار (للمجلسي) - بحار الأنوار: ١ / ٤٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٨ - ٢٢٠، ٢٣٩، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٩١، ٤١٢، ٤٣٥، ٤٤٢.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٥٣٣

٤٤٧، ٤٤٨، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩٥؛ ٢ / ٣٤، ٤١، ٥٢، ١١١، ١٢٣، ١٢٤، ١٩٣، ١٩٤، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٧٩، ٥١١، ٥٢٥، ٥٧٢، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٩٦، ٧٠٠، ٧٧٨، ٧٨٥، ٧٨٧ - ٧٩٠، ٧٩٣، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٣ - ٨٠٥، ٨١١، ٨١٢، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٧، ٨٢٨، ٣ / ٣٣٣، ٥٠١؛ ٤ / ٢١٥، ٢٥٩، ٢٩٧.

بدائع السلك (للقاضي ابن الأزرق): ٢ / ٤٢٤.

بدائع الصنائع (للكاشاني): ٢ / ٣٢٢، ٣٤٨، ٤٢٥، ٤٦٩، ٤٦٩، ٤٦٣، ٤٦١؛ ٤ / ٢٧٠، ٢٨١.

بدايه ابن رشد - بدايه المجتهد: ١ / ٣٧٢؛ ٢ / ١٤٧، ١٥٥، ٧٢٨؛ ٣ / ٣٣٨، ٣٧٠.

البدر الزاهر: ١ / ١٤، ٨٦، ٤٥٦، ٥٧٤.

بصائر الدرجات: ١ / ٤١٢، ٤٦٧؛ ٣ / ١١٢.

بلغه الفقيه: ٤ / ٢٠٣، ٢٣٧.

البيان (لشهيدي الأول): ٣ / ٥١، ١٢٥؛ ٤ / ٦٨، ١١٧.

البيع، - كتاب البيع.

التاج الجامع للأصول: ١ / ٢٠١؛ ٢ / ٣٢٥.

تاريخ ابن عساكر: ٢ / ٢٦٩، ٥٧٦، ٤٨٥، ٨٣٠.

تاريخ بغداد: ٤ / ٢٥٨.

تاريخ الحكماء (للقفطي): ٣ / ٣٩٨.

تاريخ الخلفاء (للسيوطي): ١/ ٢٢٢، ٥٥٨.

تاريخ دمشق: ٤/ ٢٥٨.

تاريخ الطبري: ١/ ٤٣، ١٢٣، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٢٠، ٥٥٩، ٦٠١، ٦٠٥؛ ٢/ ٩٦، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٨٠، ٤٨٣؛ ٣/ ٣١٧.

تاريخ قم: ١/ ٢٣٩، ٢٤٠.

تاريخ النسطوريين: ٢/ ٧٥٣.

تاريخ اليعقوبي: ١/ ٥٠٩؛ ٣/ ١٩٠.

التبيان (لشيخ الطائفة الطوسي): ٢/ ٢١٦؛ ٣/ ١٣٠، ١٣٦، ١٤٨، ٢٧٠، ٣٢١، ٣٤٣، ٤٠٧؛ ٤/ ٣، ٧، ٨، ١٤.

التجريد (للمحقق الطوسي) - تجريد الاعتقاد و شرحه: ١/ ٣٨٠؛ ٣٨٩.

التحرير (للعلامه) - تحرير الأحكام: ٢/ ٣١٣، ٣٢٠، ٥٢١، ٦١٦؛ ٣/ ٣٠٠، ٣٠١؛ ٤/ ٤٣، ٦٩، ٢٣٠.

تحرير الوسيله (للإمام الخميني قدس

سزّه:

٦٥١ / ٢.

تحفه الإخوان: ١ / ٣٦٠.

تحف العقول (لابن شعبه): ١ / ١٩٥، ١٩٨، ٢٤٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٨٢، ٤٨٥؛ ٤٠٥، ٤٠٦؛ ١٣ / ٢، ١٣، ٣٣، ٤٢، ٤٧، ١٢٤، ١٣٤، ٢٣٢، ٢٥٣، ٣١٤، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦٦، ٧٧٧، ٨٠٨؛ ٣ / ٨٥، ١٠٦، ١٣٤، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٢٢، ٣٣٠؛ ٧ / ٤، ٢٩٢، ٣٠٣.

تخريج ابن أبي شيبة: ٢ / ٥٦٥.

تخريج أحاديث البيضاوي: ٢ / ٦٧.

التذكرة: ١ / ١٩، ١١٩، ١٢٠، ٢٦٥، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٠٢؛ ٢ / ٤٩٢، ٥٣١، ٥٧٨، ٦١٦، ٦٤٢، ٦٥٨، ٧٢٩، ٧٣٠؛ ٣ / ١٠، ٤٧، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ١٤٠، ١٦٩، ١٨٨، ٢٣٥، ٢٥٤، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٩، ٤٩٣، ٤٩٧؛ ٤ / ٤٣، ٥٧، ٥٨، ٧٠، ١١٥، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٨.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ٤، ص: ٥٣٤

١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣-٢٣٧، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٦.

التراتب الإداريه (للكتاني): ٢ / ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٨٢، ٤٢٤، ٤٣٦، ٤٥٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٠٩، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٧٩.

التشريع الجنائي الإسلامي: ٢ / ٤٣٩.

تصحیح الاعتقاد: ١ / ١٨٢.

تعليقه البهبهاني على منهج المقال: ٣ / ١٩٣.

تفسير أبي الفتوح الرازي: ٣ / ٣٩٨.

تفسير الزمخشري، -الكشاف.

تفسير الإمام الفخر الرازي - التفسير الكبير:

٣ / ٣٩٨.

تفسير المنسوب إلى الإمام العسكري «ع»:

١ / ٣٣١، ٤٨٨؛ ٢ / ٩١، ٢١٧؛ ٤ / ١٢٤، ١٣٤.

تفسير القمي (لعلی بن إبراهيم القمي): ١ / ٩٩، ١٠٣؛ ٢ / ٤٥، ٣٨٧، ٥٢٣، ٧٤١، ٧٥٨؛ ٣ / ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٩، ١٣٦، ٢٥٢، ٣٢١،

٣٩٤، ٤٠٨؛ ٤ / ٧، ٤٥، ٥٤، ٦٨، ٧٣.

تفسير العياشي: ٢ / ٣٢٨، ٤٦٢، ٥٢٣،

٧٥٨؛ ٣ / ٤٠، ١٥٧، ٣٤١، ٤٢٩؛ ٤ / ٤٥، ١٣٨، ٢٩١، ٢٩٧.

تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٤؛ ٣ / ١٠٢، ١٣٠، ١٣٦، ١٤٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٩٥؛ ٤ / ٧.

تفسير الكبير، - تفسير الإمام الفخر الرازي.

تفسير المنار: ١ / ٦١٧؛ ٣ / ٢٧٠، ٤٧٣.

تفسير الميزان، - الميزان.

تفسير النعماني: ١ / ١٧٧، ١٩٠، ٣٠٤، ٣٨٤؛ ٢ / ١٦؛ ٣ / ١١١، ٣٤٨، ٣٤٩؛ ٤ / ٢٠.

تفسير نور الثقلين: ١ / ٢٩٦، ٤٣٢، ٥١٥، ٥٢١؛ ٢ / ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٦؛ ٤ / ٧٥٨، ٢٩١.

التكملة: ١ / ٢١١.

التمهيد (للباقلاني): ١ / ٢٦٦، ٣٠٨، ٥٨٥.

تنبيه الأمة: ١ / ١٤؛ ٤ / ٣٠٥.

التنقيح (للسيوري) - التنقيح الرائع: ٢ / ١٦١، ١٦٦، ٤٩٨، ٤١٦، ٤٥٧، ٤٦٠؛ ٣ / ٢٢٤؛ ٤ / ٣٦، ٤٢، ١٥٨.

تنقيح المقال: ١ / ١٧٣، ٢١١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٤٢٨، ٤٢٩؛ ٢ / ٩١، ٨٢٩.

تهذيب الأنساب و نهايه الأعقاب: ٢ / ٧٩.

التهذيب (لشيخ الطائفة الطوسي) - تهذيب الأحكام: ١ / ١٣٨، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠؛ ٢ / ٤٨٢، ٥٣٣، ٤٨٤؛ ٣ / ٩٦، ١٠٧، ١٩٨، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٥٥، ٢٦٤، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٦٤؛ ٤ / ٨٧، ٩١، ١١٢، ١١٣، ١٢٧، ١٣٨، ١٩٤، ٢٣٩.

التهذيب في اللغة: ٤ / ٥٠.

التهذيب (لننوي): ٢ / ١٢.

التهذيبيين - التهذيب و الاستبصار: ٤ / ٩٨، ٢٣٧.

التوحيد: ٢ / ٦٦٢، ٦٦٥.

التوراه: ١ / ١١٣؛ ٢ / ٧، ١٩٠، ٢٢٨، ٧٩٠، ٧٩١؛ ٣ / ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٠.

التيسير: ٢/ ٢٦١.

ثواب الأعمال: ١/ ٤٦٧؛ ٢/ ٥٤١، ٨١٣؛ ٤/ ٢٥٩.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣٥

جاماسب: ٣/ ٣٧٩.

جامع الأخبار: ١/ ٤٦٨.

جامع الأصول: ١/ ١٩٧؛ ٣/ ١٤٥.

الجامع - جامع الشرائع؛ الجامع للشرائع: ٤/ ٤٣، ٢٢٠، ٢٣٠.

جامع المدارك: ٢/ ١٦٧.

جامع المقاصد: ٢/ ٦١٦، ٦٥١؛ ٣/ ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٣٠؛ ٤/ ٣٦، ١٢٥، ١٥٩، ١٦٨، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٨.

الجغريات: ١/ ١٤٠؛ ٢/ ٣٥٤، ٣٧٩،

٤٥٠، ٤٥٤، ٤٦٢، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩٠، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥٢٥، ٥٢٧؛ ٣ / ٢٠١، ٤٨٣.

الجمل (للمفيد) - كتاب الجمل: ٢ / ٦٨٥، ٨٠٧؛ ٣ / ٣١٣.

الجواهر: ١ / ٨٥، ١١٨، ١٢٧، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٦٣، ٣٧٠؛ ٢ / ١٥٥، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٠، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٤، ٤٠٥، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣ - ٥٠٦، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٥٧، ٥٦٦؛ ٣ / ٨٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٥، ١٥٩، ١٦١، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٦، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٩١، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٥، ٤٨٦؛ ٤ / ٢٨، ٣٢، ٤١، ٤٣، ٥٢، ٦٢، ٦٥، ٦٨، ٧٦، ٧٨، ٨٨، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٥، ١٢٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠ - ١٤٢، ١٤٥ - ١٤٧، ١٦٧ - ١٧١، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٤.

حاشيه ابن عابدين: ٤ / ٢٧١.

حاشيه الروضه؛ حاشيه الخوانسارى على شرح اللمعه: ٣ / ٨٢؛ ٤ / ٣٦.

حاشيه الصحيح؛ حاشيه على صحيح مسلم:

٥٨٣ / ١.

حاشيه الفروع؛ حاشيه لفروع الكافى: ٣ / ٩٨ - حاشيه الكافى.

حاشيه القواعد (للسهيد الأول): ٤ / ١٢٠.

حاشيه الكركى (للمحقق الكركى): ٢ / ٢٤٢، ٢٤٣.

حاشيه الكافى: ٣ / ٩٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٥٠١.

حاشيه المكاسب (للعلامه الأصفهانى): ١ / ٣١٥؛ ٤ / ٢٠٩.

حاشيه المكاسب (للسيد محمد كاظم اليزدى):

٢٤٥ / ٣.

الحدائق (للبحرانى) - الحدائق الناضره: ٢ / ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٥٦، ٦٥٦؛ ٣ / ٢١، ٢٢، ٥٣، ١١٩، ١٢٣ - ١٢٥، ٢١٨؛ ٤ / ٦٦ -

٦٨، ١٠٤، ١١٧، ١٢٠، ١٢٥.

حدائق المقربين: ٢ / ٨١.

الحدود،- كتاب الحدود.

الحكومة الإسلامية (للإمام الخميني)-

قدس سرّه):

١٤/١، ١٦٤.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣٦

الحواشي المنسوبه للشهيد على القواعد: ١٤٥/٤، ٢٢٧.

حليه الأولياء: ٢٥٨/٤.

الخراج (لأبي يوسف): ١/٥٨٤؛ ٢/٤٥٤، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٩٦، ٥٥٤، ٦٦٤، ٧٤٤؛ ٣/٦٠، ٩٠، ١٠١، ١١٦، ١٥٥، ١٥٩، ١٨٨، ١٩٠، ٣٧١، ٣٩٨، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٨٠، ٤٨٤، ٥٠٥؛ ٤/٥٥، ١٠١، ١٦٠، ١٩٢، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٥ - ٢٨٠، ٢٩٣.

الخراج (ليحيى بن آدم القرشى): ٣/٥٦، ٣٤٢، ٥٠٢؛ ٤/١٤٩، ٢٧٥، ٢٧٨.

الخصال: ١/١٨٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٣٥٤، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٣٦، ٥٢٢، ٥٩٧؛ ٢/٣٤، ١٢٤، ٢٥٠، ٢٥٧، ٣٦٣، ٣٩٩، ٥٤٤، ٥٧٥، ٦٢٧، ٦٣٣، ٧٧٧، ٧٩١، ٨١٣؛ ٣/٩٥، ٢٣٩، ٤١٨؛ ٤/٢، ٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٩٧.

الخطط المقرئيه: ٢/٤٢٣.

خلاصه الأديان: ٣/٤٠٣.

الخلاف (لشيخ الطائفة): ١/١٩، ١٢٧، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٦٤؛ ٢/١٥٤، ١٥٦، ٣١١، ٣٢٠، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٧٠، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٩؛ ٣/٥٣، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٩٠، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٤١، ١٥٣، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٢ - ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٩٤، ١٥٦، ١٦٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٦٤.

الخلافة و الإمامه (لعبد الكريم الخطيب): ١/٤٠١.

الخمسه، - كتاب الخمسه.

الدر المنثور (للسيوطي): ١/٤٢، ٤٩، ٦١، ٦٣، ٦٦، ١٧٠، ٤٣٢، ٦٠٤؛ ٢/٧٦، ٢٢٦، ٢٥٤، ٣٣٤، ٧٥٨، ٧٦٠؛ ٣/١٠٩.

١٣٥، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٨٦، ٤٧١؛ ٧/٤.

درّ السحابه: ١٣١/٢.

درفش: ٤١٠/٣.

الدروس (للشهيد): ١٨٠/٢، ٤٨٩، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٥٩، ٦٦٠؛ ٣/١٢٤، ١٤٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٩؛ ٤/٤٣، ٦٩، ٩٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٥، ١٤٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٦، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠.

دروس يحيى: ٣٩٧/٣.

دستور معالم الحكم: ٢٥٨/٤.

الدعائم - دعائم الإسلام: ١/١٤٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢٩٤، ٣٢٥، ٣٦١، ٤٧٥، ٥٠٩؛ ٢/١٥، ١٢٣، ٢٦٨، ٣١٣، ٣٦٦، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٩، ٤٥٠ - ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٥١.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣٧

٥٥٢، ٥٥٦، ٥٧٤، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٣٤، ٦٤٠، ٦٨٤، ٦٨٨، ٧٢٤، ٧٤٢، ٧٨٢؛ ٣/١٥٧، ١٦٠، ١٦٦، ٢٢٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩١ - ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٢، ٣١٦، ٣٧٨، ٣٨٥، ٤٢٠، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٨٣؛ ٤/٨٨، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٤.

الذخيره (للمحقق السبزواري): ١١٩/٣؛ ٦٨/٤.

الذريعه: (للشيخ آقا بزرگ الطهراني): ١٨٠/٢.

ذكرى العلامه الشهيد آيه الله المطهرى: ٣/٣٩٦.

ربيع الأبرار: ١/٢٠٠.

رجال الشيخ: ١/١٧٣، ١٨١، ٢٣٣، ٤٢٨؛ ٣/١٩٨، ٣٠٥/٤.

رجال النجاشى: ٣٠٤/٤.

ردّ المختار على الدّرّ المختار: ٢/٤٥٦.

رسائل إخوان الصفاء: ١/١٩٥.

رسائل علم الهدى: ١ / ٣٣٩.

رساله على بن بابويه القمي: ٢ / ٣٥٧، - فقه الرضا.

رساله الغيبه (لشهاد الثاني): ٢ / ١٢٣، ٨٠٨.

رساله المحقق الكركي: ٣ / ٢٣٠.

روضات الجنات: ٢ / ٨١.

الروضه (لشهاد الثاني) - الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه: ٢ / ٤٨٩، ٥٠٣، ٤١٦، ٤٣٠، ٤٤٥؛ ٣ / ٨٢، ٨٨، ١٧٠؛ ٤ / ٣٣، ٣٦،

٤٣، ٥٠، ٤٢، ٤٩، ٩٥، ١١٦، ١٣٦، ١٩٠،

٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٤-٢٣٦؛- اللمعه؛- شرح اللمعه.

روضه الكافي،- الكافي.

روضه الواعظين: ٢٩٦ / ١؛ ٢٥٧ / ٢.

الرياض- رياض المسائل: ١١٨ / ١، ١٢٠؛ ١٨٨ / ٣، ٢٢٥؛ ٣٦ / ٤، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٦، ٢٣٨.

رياض العلماء: ٧٩ / ٢، ٨٠.

زيده المقال: ٢٨ / ٤.

الزبور: ١ / ١؛ ٥٠٢؛ ٣ / ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٧، ٤١٠.

الزكاه،- كتاب الزكاه.

زيادات المقنعه: ٨٩ / ٣- المقنعه.

زياده الروضه: ٣ / ٤٧٠.

السرائر: (لابن إدريس): ١ / ٢٤٧؛ ٢ / ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٤١٦، ٤١٧، ٤٤١، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٧١؛ ٣ / ٤٢، ٤٦، ٤١٣، ٣٠٠، ٣٠٨، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٦٢، ٤٥١؛ ٤ / ٢٢، ٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٧٦، ٨٨، ٨٩، ١١٤، ١٣٦، ١٨٢، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٥١.

سفينه البحار: ٢ / ٤٢، ١٩١.

سنن ابن ماجه: ١ / ١٩١، ٢٣٩، ٣٥٩، ٤٠٣، ٤١١؛ ٢ / ٤٢، ٤٦، ٤٧، ١٤٥، ٣٩١، ٤٨٤، ٧٩٨.

سنن أبي داود: ١ / ١١٩، ١٨٦، ٣٣٢، ٣٧١، ٥١٠، ٥٨٤، ٥٠٢؛ ٢ / ٤٢، ٧٢، ١١١، ١٤٤، ١٥٠، ١٩٩، ٢٦٤، ٣١١، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤١٠، ٤٢٤، ٤٧٨، ٤٨٤، ٥٥٧، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٠١، ٤٤٣، ٤٤٣، ٤٦٣، ٧٢٢، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٢؛ ٣ / ١٧١، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٣، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٥٩، ٤٩١، ٤٩٦؛ ٤ / ٥٦، ٢٠٧، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٢.

سنن البيهقي: ٢ / ٤٩، ١٢٥، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٥٢، ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٩٥-٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٠.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣٨

٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٤٤، ٧٣٩، ٨٠٦؛ ٣ / ١٥، ١٧، ٤١، ٤٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٨٠، ٣٨٥، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٢، ٥٠٣؛ ٤ / ٧، ١١، ٤٠، ٨٠، ٨١، ٨٦، ٩٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠.

سنن الترمذى - الجامع الصحيح: ١/ ٣٥٥، ٣٧٦، ٣٧٩، ٥٥٤؛ ٢/ ١٨٨، ١٩٩، ٢٦٤، ٣٣٥، ٣٨٢، ٤٧٨؛ ٣/ ٣٢٨؛ ٤/ ٢٧٢.

سنن الدارمى: ٢/ ٦٩، ٥٧٥؛ ٤/ ٢٦٠.

سنن سعيد: ٣/ ١٧٨؛ ٤/ ١٠٢، ١٩٢.

سنن النسائى: ٢/ ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤٢٤، ٤٧٨، ٥١٧.

سيره ابن إسحاق: ٢/ ١٣٨، ٥٦٤.

سيره ابن هشام: ١/ ٥١٥؛ ٢/ ٤٥، ٩٦، ١٣٢، ١٣٧، ٣٨٦، ٥٠٩، ٥٥٥ - ٥٥٩، ٧٣٨، ٧٤١، ٧٤٥، ٧٩٤؛ ٣/ ٥٦، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٢،

١٧١، ٢٠١، ٢٠٤، ٣٢١، ٣٥٥؛ ٤/ ٧.

السيره الشاميه: ٢/ ١٣١.

الشرائع (للمحقق الحلّى) - شرائع الإسلام:

١/ ١٢٧، ١٥٠ - ١٥٤، ١٥٨، ١٦٠، ٣٣٧، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢؛ ٢/ ١٤٦، ١٥٥، ١٧٨، ١٨٠، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٠،

٢٧٠، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٤، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٤٣،

٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٢، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١١، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٢٦، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٥٩، ٥٦٧؛ ٣/ ٥١، ٥٣،

١٢٤، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٨، ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٧٢، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٤،

٤٢٧، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩٦؛ ٤/ ١٥، ٢٧، ٣٠، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٧٠، ٧٦، ٨٣، ٩٤، ١٠٧، ١١٤،

١٥٧، ١٥٨، ١٦٦، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٩، ٢١٦، ٢٣٣، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٤.

شرح الأخبار (لصاحب الدعائم): ٣/ ٣١٢، ٣١٥.

شرح الألفيه (لابن كيران): ٢/ ١٣٨.

شرح التجريد (للعلامه الحلّى) - كشف المراد:

١/ ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٠٣.

شرح التقريب: ٢/ ١٣٥، ١٣٦.

شرح الشفاء (لابن التلمسانى): ٢/ ٥٧٩.

شرح النووى لصحيح مسلم: ١ / ٥٨٥؛ ٢ / ٦١٩، ٦٤٣.

شرح عبده؛ شرح نهج البلاغه (لمحمد عبده):

١ / ٣٥٨؛ ٢ / ٨٠٠.

شرح فتح القدير: ٢ / ٤٣٥.

الشرح

الكبير على المقنع (لشمس الدين ابن قدامه):

١٦١ / ٤؛ ٤٥١، ٤٤٣، ٤١٨ / ٢.

شرح اللمعه (للشهيد الثاني) - الروضه البهيه، - الروضه.

شرح المقاصد (لإمام الحرمين): ٥٨٩ / ١.

شرح المواقف (للجرجاني): ٢٦٧ / ١.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٣٩

شرح المواهب (للزرقاني): ١٢٨، ١٣٨.

شرح نهج البلاغه (لابن أبي الحديد): ١ / ٤٤، ١٧، ١٦٨، ٢٥٠، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٥٧، ٥٠٦، ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٨٤، ٥٨٩، ٤١٠ / ٢، ١٥، ١٢٣، ١٢٦، ٣٣٧، ٣٩٨، ٥٦٧، ٥٧٦، ٤٧٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٨٠٥، ٨٢٥، ٨٢٩؛ ٣ / ٣١٥، ٣٣٠.

شرح نهج البلاغه (لابن ميثم البحراني): ١ / ١٧٦، ٢٥١.

شرح نهج البلاغه (للخوئي)، - منهاج البراعه.

شرح نهج البلاغه (لعبده)، - شرح عبده.

الشعاب: ١٥٤ / ٤.

الشفاء (لابن سينا): ١ / ٢٦١، ٥٣٣، ٥٤٥، ٥٤٦.

شفاء الغليل: ٢ / ٤٣٦.

شمائل الترمذي: ٢ / ٥٧٩.

شوليون: ٣ / ٣٩٧.

صبح الأعشى: ٢ / ١٢٨.

الصحاح (للجوهرى): ١ / ٥٤، ٧٣، ٥٢٤؛ ٢ / ٢٥٩، ٣١٥، ٣١٨، ٤٢٢، ٥٧٧، ٤١٣؛ ٣ / ٢٦٤، ٤١٧؛ ٤ / ٤٢، ٥٠.

صحف آدم: ٣ / ٣٩٦، ٤٠٤، ٤١٠.

صحیح البخاری: ۱/ ۴۵، ۴۷، ۵۹، ۶۶، ۲۰۲، ۳۳۲، ۳۵۳، ۳۷۹، ۵۰۸، ۵۱۵؛ ۲/ ۵۴، ۲۳۳، ۲۶۴، ۳۳۶، ۳۵۴، ۴۳۱، ۴۳۷، ۴۸۴، ۵۴۰، ۵۴۵، ۵۶۵، ۵۷۳، ۷۰۴؛ ۷۲۴؛ ۳/ ۵۸، ۶۱، ۶۲، ۱۴۵، ۱۵۲، ۱۶۴، ۱۷۲، ۲۰۳، ۲۵۷، ۲۶۰، ۲۶۱، ۳۲۸، ۳۷۶، ۳۸۳.

صحیح مسلم: ۱/ ۴۳، ۵۸، ۶۶، ۶۷، ۱۲۹، ۱۸۴، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۴۰، ۲۹۹، ۳۲۴، ۳۳۱، ۳۳۳، ۳۷۳، ۳۷۵-۳۷۸، ۴۱۲، ۵۸۰، ۵۹۱، ۶۰۲، ۶۱۹؛ ۲/ ۵۴، ۵۵، ۷۶، ۱۲۴، ۱۹۱، ۳۳۶، ۳۷۶، ۵۴۰، ۵۵۷، ۶۰۳، ۶۱۹، ۶۲۴، ۶۴۳، ۷۰۴، ۷۴۳، ۷۷۹، ۷۸۲؛ ۳/ ۹، ۵۸، ۶۲، ۱۷۱، ۱۷۴، ۲۵۷، ۳۲۸، ۳۷۶، ۵۰۲؛ ۴/ ۲۶۲.

الصحيحين - صحيح البخارى و صحيح مسلم:

۵۴۰ / ۲

صحيفه الرضا «ع»: ۱/ ۴۶۲.

الصحيحه السجاديه: ۱/ ۲۲۳،

٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٦؛ ٢٩٧ / ٤.

صفيين (لنصر بن مزاحم) - وقعه صفيين؛ كتاب صفيين: ١ / ٥٥٦، ٦١٠؛ ٢ / ٨٠١؛ ٣ / ٢٩١، ٢٩٢، ٣١١.

الصواعق المحرقة: ٢ / ٨٤.

طب النبي: ٢ / ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٤٠.

طبقات ابن سعد: ٢ / ١٣٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٤.

الطرق الحكميه (لابن قيم): ٢ / ٤٥٦.

عقبات الأنوار: ١ / ٥٩؛ ٢ / ٨٣.

عجائب أحكام أمير المؤمنين «ع»: ٢ / ٤٥٧.

العده (لشيخ الطائفة) - عده الأصول: ١ / ١٩، ٤٢٨، ٤٧١.

العروه الوثقى (للسيد محمد كاظم اليزدي):

١٨٢ / ٢، ٤٦٣، ٤٨٥، ٥٩٥؛ ٤ / ٦٧، ٦٨.

عقاب الأعمال: ٢ / ٥٧٤.

العقد: ٢ / ٨٠٥.

العقد الفريد: ١ / ٣٣٢، ٥٨٧.

العلل (للصدوق) - علل الشرائع: ١ / ٤٤، ٩٣، ١٢٩، ١٧١، ١٧٢، ٢٢٠، ٤١١، ٤٧٦، ٥٩٩؛ ٢ / ٤١، ٩٦، ٣٨٠، ٤٠٩، ٤٣٨.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤٠

علّي إمام المتقين: ٢ / ٣٨٠.

العوائد (للنراقى): ١ / ١٤، ٨٥، ٨٩، ٤٠٨، ٤٦٨، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩١.

عوالي اللئالي: ١ / ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٨٧، ٤٩٥؛ ٢ / ١٢٣؛ ٣ / ١٦١؛ ٤ / ١١١، ١١٧، ١٥٢ - ١٥٤، ١٨٧.

العين (لخليل بن أحمد) - عين اللغه: ٣ / ٤٥، ٤٠٧.

العيون (للصدوق) - عيون أخبار الرضا «ع»:

١/٩٤، ١٧١، ٢١٠، ٢٤٧، ٣٧٤، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٦٢، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٩١، ٥٩٩؛ ٢/٣٣، ٢٥٠، ٤٠٩، ٧٨٨، ٧٨٩، ٨١١، ٨٢١؛ ٣/٨٥، ٣٢٩، ٣٨٧.

الغارات (لأبي إسحاق): ١/٢٥٢، ٢٥٣؛ ٢/٢٦٨، ٣٣٨، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٣٦، ٤٨٠، ٤٨٦، ٥٦٧، ٥٧١، ٦٨٥، ٦٨٦، ٧٩٠؛ ٣/٣٥٩، ٣٨٧، ٤٨٢.

غايه المراد: ٢/٤٩٨.

غايه المرام (للبحراني): ١/٣٠٤.

الغدِير (للعلامه الأميني): ١/٤٤، ٥٠، ٢٦٦، ٣١٨، ٥٨٥.

الغُرر و الدرر (للآمدى): ١/١٧٦، ١٨٥، ١٩٨، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣٢٤، ٤١٠، ٤٨٣؛ ٢/١٦، ٣٦، ٤٠، ٤٣، ١١٩، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٤٨، ٥٤٣، ٥٧٠، ٦٢٣.

الغنيه (لابن زهره): ١/١١٨ - ١٢٠؛ ٢/١٠٥، ١٠٦، ١٥٤، ١٥٦، ٣١٢، ٣٩٥.

٥٢٦، ٤١٧، ٤٤٢، ٤٥٩؛ ٣/٤٧، ٨٣، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١٣٩، ١٥٩، ١٨٨، ٢٥٤، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٧٣، ٤١٥، ٤٢٧، ٤٥٦؛ ٤/١٤، ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٨٨، ٨٩، ١٩٨.

الغوالي،- العوالي اللثالى.

غياث الأمم فى التياث الظلم (للجوينى):

١/ ٢٤٨.

الغيبه (للشيخ الطوسى)- غيبه الطوسى:

١/ ٤٧٨؛ ٢/ ٩٠، ٩٢؛ ٤/ ٢١٥.

الغيبه (للنعمانى)- كتاب الغيبه: ١/ ١٨١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٩٥، ٣٧٨، ٣٨٢؛ ٢/ ٨٢٢؛ ٣/ ٢٩٠، ٢٩٥.

الفتن: (للمذى): ١/ ٦١٤.

فتوح البلدان (للبلاذرى): ٢/ ٧٢٢؛ ٣/ ٢٠٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣١.

فروع الكافى،- الكافى.

الفروق (للقرافى): ٢/ ٤٧٦.

الفصل (لابن حزم): ١/ ٨٦، ٢٤٩.

الفضائل: ٢/ ٨٣٠.

الفقه الإسلامى و أدلته (للدكتور الزحيلى):

١/ ٣٣٨، ٤٠٣؛ ٢/ ٧٦، ٨٢، ٣٢٣، ٣٤٤، ٤٧٥، ٤٧٦.

فقه الرضا: ١/ ٣٣٩، ٤٦٨؛ ٢/ ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٤٩١، ٥١١؛ ٣/ ٤٧، ٨٦.

الفقه على المذاهب الأربعة: ١/ ٨٧، ٢٧٣، ٣٣٨، ٣٧١، ٣٧٣، ٤٠٣؛ ٢/ ٣٢٣، ٣٣٢، ٥٩٥؛ ٣/ ١١، ٢٨٧، ٣٠١.

الفقيه (للمصدق): ١/ ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ٢٤٥، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٩، ٤٦١، ٤٦٣، ٥٩١؛ ٢/ ٣٥، ٩١، ٤٨٢، ٤٩٨، ٥٢٤، ٥٣١،

٥٣٢، ٤١٦، ٤٢١، ٤٦٢، ٧٥٩، ٧٨١؛ ٣/ ٩٦، ١١٢، ٣٧٩، ٤٦٤؛ ٤/ ٩٤.

الفهرست (لابن النديم): ١/ ١٨٠؛ ٣/ ٣٩٧، ٣٩٩.

الفهرست (لشيخ الطائفة الطوسي): ١/ ١٧٣،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤١

١٨٠، ٢٢٣، ٤٢٨، ٤٣١؛ ٢/ ٦٦٦؛ ٤/ ٣٠٤.

قاطعہ اللجاجة (للكركي): ٣/ ١٨٨.

القاموس (للفيروز آبادي) - قاموس اللغة:

٢/ ٣١٦، ٣١٨، ٤٢٢، ٤٣٥، ٤١٣، ٨٢٧؛ ٣/ ٤٥، ٨٤، ٢٦٤، ٤١٧؛ ٤/ ٤٢، ٤٤، ٤٩.

قرب الإسناد (للحميري): ٢/ ٤٦٠، ٤٩٣، ٥٥١، ٦٤٠، ٧٣٨، ٧٩٩، ٨٠٦، ٨٢٠؛ ٣/ ٤٤٤؛ ٤/ ٨٨، ٣٠٤.

القواعد (للعلامه الحلّي): ٢/ ١٤٧، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٤٧، ٣٥٠، ٤١٤، ٤٧٢، ٦١٥، ٦١٨، ٦٤٢، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٩؛

كتاب درست بن أبي منصور: ٥٢٥ / ٢.

كتاب سليم بن قيس الهلالي: ١٧٨ / ١، ١٨٠ - ١٨٢، ٢٥٣، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٨،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤٢

كتاب صفين، - صفين.

كتاب طلحه: ٤١٧ / ٣.

كتاب ظريف: ١٤٩ / ١.

كتاب عاصم بن حميد الحنات: ٤٦ / ٤.

كتاب على «ع»: ٤٦ / ٤، ١٥٧، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٣٥، ٢٤١.

كتاب فضائل عباس بن عبد المطلب: ٢٢٤ / ١.

الكتاب الكبير، - المبسوط.

كتاب ورام: ٢٩٧ / ١.

الكتب الأربعة: ١٠٢ / ٢، ١٠٢، ١٥٣، ١٥٥، ٩٥.

كتبه (كتب الشيخ) الثلاثة الفتاويه: ٢٧١ / ٣.

الكشاف (للزمخشري): ١ / ٣٥٠، ٢ / ٧٧١، ٣ / ٤٧٠، ٤ / ٤.

كشف الرموز: ٥٠٣ / ٢.

كشف الظنون: ٢٦١ / ٢.

كشف الغطاء: ٢ / ٢٥٨، ٤ / ٥٩٥، ٤ / ٦٩، ١٤٠.

كشف الغمّه: ٣٧٩ / ٢، ٥٤٩.

كشف اللثام: ٢/ ٣٢٠، ٤٩٧؛ ٥٠٠، ٥٠٤؛ ٣/ ٤٠٧.

كشف المراد،- شرح التجريد.

كفايه الأحكام (للمحقق السيزواري): ٢/ ١٧٦، ٥٩٥؛ ٣/ ١١٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٤؛ ٤/ ٣٦، ٤٣، ٤٨، ٢٣١، ٢٣٤.

كفايه الأصول (للمحقق الخراساني): ٢/ ١٧٧، ٢٢٢.

كمال الدين (للصدوق): ١/ ٣٩٢، ٤١٢، ٤٧٨؛ ٢/ ٩٠؛ ٤/ ٢٥٨.

كنز الرّب: ٣/ ٣٩٦.

كنز العرفان: ٣/ ٢٥٢.

الكنز العظيم: ٣/ ٣٩٦.

كنز العمال: ١/ ١٧٥، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣٥٤، ٣٦٠، ٤٦٢، ٤٧٥، ٥٢٩، ٥٥٤، ٥٩٢، ٦٠٤، ٦٢٠؛ ٢/ ١٠، ١٨، ٧١، ٧٧، ١٢٥، ١٤٥، ١٥٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٨٠، ٤٩٨، ٥٤٦، ٦٠٥، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٣١، ٦٨٤، ٧٦١، ٧٧٨، ٧٨٩، ٧٩٩، ٨٠٧، ٨١١-٨١٣، ٨١٥، ٨٣٢؛ ٣/ ٤٨٥، ٥٠٢؛ ٤/ ١٦٢.

كنز الفوائد: ٤/ ٢٥٨.

كنز الكراجكي: ١/ ١٧٦، ١٩٩، ٣١٠، ٣٥٧، ٤٣٥، ٤٨٤.

گنزا: ٣/ ٤٠٤.

گنزاربّا: ٣/ ٤١٠.

گیتاشناسی: ٣/ ٢٤٧.

لبّ اللباب: ١/ ١٤٠، ١٩٧.

لسان العرب: ١/ ٥٤، ٧٣، ٢٩١، ٣٥٤، ٤٣٤، ٤٥٣، ٥٢٤؛ ٢/ ٧١، ٧٢، ١٦٨، ٣١٦، ٣١٨، ٤٢٢، ٥٦٣، ٥٧٧.

٥٠ / ٤؛ ٤٨٨، ٤٥، ٤٣ / ٣؛ ٤١٣.

اللمعه (للشهيد الأول): ٢ / ٤٨٩، ٤٤٢، ٤٤٠؛ ٣ / ٨٨، ١٤٠؛ ٤ / ٤٣، ٤٩، ٤٥، ٢٢٠، ٢٣٣.

مآثر الإنافه في معالم الخلافه (للقشندى):

١ / ٢٧٢.

مبادئ نظم الحكم في الإسلام: ٢ / ٨٣.

المبسوط (للسرخسى): ٢ / ٤٥٦، ٤٧٢؛ ٤ / ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٤.

المبسوط (لشيخ الطائفة الطوسى): ١ / ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٧٢؛ ٢ / ١٥٤، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٩، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤٣

٣٦٢، ٣٧٠، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٤٧، ٤٧١، ٥٧٨، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٥٥، ٤٥٨، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٤٢، ٧٤٢؛ ٣ / ٥٣، ٨٩، ١٣٨، ١٤١، ١٤٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٥-١٨٧، ١٩٤، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٨-٣١١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٩٠، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٦، ٤٩٣، ٤٩٦؛ ٤ / ٣، ٨، ١٣، ٤٢، ٤٩، ٧٦، ١١٢، ١٥٦، ١٧١، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٠-٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٤.

المجازات النبويه: ٤ / ١٥٢.

مجالس ابن الشيخ؛ مجالس الطوسى، -الأمالى؛ أمالى الطوسى.

مجالس الصدوق، -الأمالى للصدوق.

مجالس المفيد، -الأمالى للمفيد.

مجمع البحرين: ١ / ٣٩، ٣٤٩؛ ٢ / ٢٦٠؛ ٣ / ٤٨٨؛ ٤ / ٤٣، ٤٤، ٥٠، ٥٤، ٨٥.

مجمع البرهان (للمقدس الأردبيلى): ٢ / ٢٤٩، ٢٥١؛ ٣ / ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٧٠.

مجمع البيان (للطبرسى) - المجمع: ١ / ٣٩، ٤٠، ٧٠، ٣٤٨، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٨٧، ٥١٤؛ ٢ / ١٨٨، ٢٢٦، ٢٤١، ٣٣٤، ٤٢٥، ٤٢٧-

٤٣٠، ٤٤٠، ٥٤٢، ٧٠٣، ٧٤١، ٧٥٧، ٧٨٦، ٧٨٧؛ ٣ / ٧، ٣٨، ١٠٣، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٥، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٨١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤٤، ٣٦٥، ٣٩٤، ٤٠٧؛

١/ ٣٤٠؛ ٢/ ٤١٦؛ ٣/ ١٢٣، ١٤٠؛ ٤/ ١٤، ٤٨، ٧٨، ١١٤، ١٥٧.

مروج الذهب (للمسعودي): ١/ ١١٠؛ ٢/ ٥٨٨، ٤٠٤، ٤٨٨؛ ٣١٤.

المسائل الناصرية: ٣/ ٣٠٧.

المسالك (لشاهد الثاني): ١/ ١١٨، ٣٣٧، ٣٧٢؛ ٢/ ١٤٧، ١٥٥، ١٥٤، ١٧٨، ٢٤٢، ٣١٧، ٣٤٧، ٣٥١-٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٤، ٤٠٥،

٤٩٨.

٥٠٣، ٥٢٢، ٥١٦، ٤٦٥؛ ٣/١٦٦، ١٧٠، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤١، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٤٤٢؛ ٤/٣٦، ٤٣، ٤٢، ٧٢، ٧٨، ١٠٨، ١٢٠، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ٢١٨؛ ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤-٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤.

مسالك الأفهام (للكاظمي): ١/ ٣٤٩.

مستدرک الحاكم: ١/ ٤٢، ٤٠؛ ٢/ ٨٤، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣١؛ ٤/ ٢٤٢.

المستدرک (للنوري) - مستدرک الوسائل:

١/ ١٤٠، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣٠٠، ٣٦٠، ٣٦١، ٤٦٢، ٤٧٥، ٥٨٥؛ ٢/ ٢٤٨، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٩٣، ٤٠٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٨٥-٤٨٧، ٤٩٠-٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٩، ٥٢٥، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٨٤، ٤٣٤، ٧٤٢؛ ٣/ ١٥٧، ١٦٦، ٢٤٥، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٥، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٨٣؛ ٤/ ٤٦، ٥٩، ٧٣، ٧٤، ١١١، ١٥٢-١٥٤، ١٨٧.

المستصفى (للغزالي): ٢/ ٤٧، ٧٥، ٧٦.

المستمسك (للحكيم): ٣/ ٥٤؛ ٤/ ٣٥.

المستند (للراقى) - مستند الشيعة: ٢/ ١٧٠، ٤٦٣، ٥٩٤، ٥٩٧.

مسند أحمد بن حنبل: ١/ ٤١، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ٣٣٦، ٣٥٣، ٥١٠، ٥١٤، ٤٠١، ٤١٤؛ ٢/ ٣٠، ٤٥، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ١١١، ١١٢، ٢٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٧٦، ٣٧٥، ٤٦٣، ٤٩٦، ٧٧٣، ٨١٣؛ ٣/ ٥٨، ٣٥٥، ٣٥٩، ٥٠٣؛ ٤/ ١٤٩، ١٨٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١.

مسند زيد بن علي: ٢/ ٣٧٩، ٤٢٧، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٣٢، ٧٧٩، ٨١٤؛ ٣/ ٣١٥، ٣٨٦.

مسند عبد بن حميد: ٢/ ٢٦٩.

مسند عليّ «ع»: ٢/ ٢٦٩، ٨٣٣.

مصادر نهج البلاغه: ٤/ ٢٥٨.

مصباح الشريعة: ٢/ ١٤٢، ١٧١، ٣٩٩.

مصباح الفقيه: ٢/ ٤٦؛ ٣/ ٢١، ٢٣، ٨٦، ١٢٥، ٤٥٩؛ ٤/ ٢٨، ٤١، ٤٣، ٤٤، ١٤٠.

مصحف أبي: ١/ ٤٠.

المصنف

(لابن أبي شيبة): ١/ ١٧٥؛ ٢/ ٨٠٦؛ ٤/ ٨٣٠؛ ٤/ ٢٨٣.

مصنف أبي داود: ٢/ ٤٢٤، ٤٧٨، - سنن أبي داود.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤٥

المصنّف (لعبد الرزاق الصنعاني): ١/ ٢٩٩، ٣٧٦، ٣٨٠؛ ٢/ ١٣٦، ٣٦٣، ٣٨٢، ٤١٠، ٤٢٤، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٠٣، ٤٦٣، ٤٦٣، ٧٨٢، ٨١٤؛ ٣/ ٣٨٦، ٣٩٥؛ ٤/ ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١.

مصنف النسائي: ٢/ ٤٢٤، ٤٧٨، - سنن النسائي.

مطالب السؤل: ٢/ ٧٧٨.

المعالم - معالم الأصول: ٢/ ٦٤٠.

معالم القربه (لابن الأخوه): ٢/ ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٤، ٤٠٣، ٤١١، ٤٢٠.

معاني الأخبار (للصدوق) - المعاني: ١/ ٣٩٢، ٤٦١؛ ٢/ ٩٧، ٦٩٦.

المعتبر (للمحقق الحلّي): ١/ ١٩؛ ٣/ ٤٨، ٨٨؛ ٤/ ٩٢، ٦٤، ٦٦، ٦٩.

معجم مقاييس اللغة؛ المقاييس: ١/ ٥٤، ٤٣٤؛ ٣/ ٥، ٤٣، ٤٥؛ ٤/ ٤٩.

المغازي (للوأدي): ٢/ ٤٤، ٤٦، ٤٧، ١٣٣، ١٣٤، ٣٨٦، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦١، ٥٦٣، ٧٤٢؛ ٣/ ١٤٣، ١٥٢، ٢٤٢، ٣٢١.

المغني (لابن قدامه الحنبلي): ١/ ٣٣٧، ٤٠٢، ٥٨٦؛ ٢/ ٨٢، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥١٨، ٦٣٠؛ ٣/ ٢٤، ٩٠، ١٠٢، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٢، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٧١، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٨٠، ٤٩٧؛ ٤/ ٧١، ١٠٢، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٥، ٢٨١.

مغني المحتاج: ٣/ ٤٦٩؛ ٤/ ٨٤.

المفاتيح (للمحدث الكاشاني): ٣/ ١٢٤؛ ٤/ ٢٣١.

مفتاح الكرامه: ٢/ ٦١٦، ٦٥١، ٦٥٨، ٦٦٠؛ ٤/ ٩٦.

المفردات (للراغب): ١/ ٥٣، ٥٥، ٧٣، ١٠٧، ٤٣٣، ٥٢٤؛ ٢/ ٣١٦، ٤٢١، ٥٧٧؛ ٣/ ٦، ٧، ٤٦، ١٢٩، ٢٤٩، ٢٥١، ٣٤٣؛ ٤/ ١.

مقاتل الطالبين: ١ / ٢١٨، ٢٣٨، ٦٠٧.

المقتصر: ٢ / ٦٦٠.

مقدمه ابن

خلدون: ٨٧ / ١، ١٦٧، ٢٧٢، ٣٧١، ٣٧٣، ٥٢٤؛ ٢ / ٢٧، ١١٢، ٢٧١؛ ٤ / ٢٩٩.

مقصد الراجب: ٢ / ٥٢٥.

نجف آبادى، حسين على منتظرى، دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ٤ جلد، نشر تفكر، قم - ايران، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه؛ ج ٤، ص: ٥٤٥

المقنع (لابن قدامه): ٤ / ١٦١.

المقنع (للصدوق): ١ / ٣٣٩؛ ٢ / ٤٩٨، ٤١٦، ٤١٧، ٤٤٣؛ ٣ / ٤٢١.

المقنعه (للمفيد): ١ / ١٤٠، ٣٣٩، ٣٦٤؛ ٢ / ١٥٢، ١٥٤، ١٦٦، ٣٩٤، ٤٢٨، ٥٠٢، ٦١٤-٦١٦، ٦١٨، ٦٤٢، ٦٥٥، ٦٥٩؛ ٣ / ٢١، ٣٤، ٨٩، ١٢٣، ١٣٨، ٣٨٠، ٣٩٣، ٤٣١، ٤٣٧، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧١؛ ٤ / ١٢، ٢٧، ٤٨، ٥٤، ٥٩، ٦٨، ٧٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٨.

مكارم الأخلاق: ٢ / ٣٢٥، ٧٩١.

المكاسب (للشيخ الأنصارى): ١ / ١٤، ٦٦، ٣١٥، ٤٢١، ٤٣٧، ٤٧٩؛ ٢ / ٥٤٠، ٦٥٣، ٦٥٧؛ ٣ / ١٢٦، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤٦؛ ٤ / ١٢٧، ٢٠٩.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤٦

الملاحم (للبطائنى): ١ / ٤٢٢.

ملاذ الأخيار (للمجلسى): ٤ / ٥٣، ١٠٥.

الملل و النحل (لشهرستانى): ٣ / ٣٩٦.

المنار، - تفسير المنار.

المناقب (لابن شهر آشوب): ١ / ٣٩٢؛ ٢ / ١٩٣، ١٩٤، ٣٩٣، ٤٧٩، ٥٧٢، ٦٨١، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٩٢، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٢٧، ٨٣٠؛ ٣ / ٣٣٢.

مناقب الخوارزمى: ٢ / ٣٧٩.

المناقب المرتضويه: ٢ / ٦٨٣.

المنتقى (للماجى): ٢ / ٥٧٨.

المنتقى (للكازرونى): ٢ / ٧٩٠.

منتقى الجمان؛ المنتقى: ٣ / ٩٢، ١١٩، ١٢٤.

منتهى الإيرادات (لابن النجار): ٢ / ٤٥٧.

المنتهى (للعلامه الحلى) - منتهى المطالب:

١ / ١٩، ١١٨، ١١٩؛ ٢ / ٢٤٧، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٦٠، ٦٦١؛ ٣ / ٢٢، ٦٧، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٢٣، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٧، ١٨٧، ١٨٨،
٢١٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٧٢، ٣٩١، ٣٩٢.

١٥٨ ، ١٤٢ ، ١١٥ ، ٨٣ ، ٦٩ ، ٦٤ ، ٦٢ ، ٥٨ ، ٥٧ / ٤ ؛ ٤٩٧ ، ٤٩٣ ، ٤٨٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٢ ، ٤٥٦ ، ٤٤٣ ، ٤٣٩ ، ٤٣٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤١٥ ، ٢٨١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٣٦ .

المنجد: ١ / ٧٤ ؛ ٢ / ٣٢٣ ، ٥٦٣ ، ٦١٣ ؛ ٣ / ٢٤٧ ، ٢٥٦ ، ٤٨٦ ؛ ٤ / ٢٨٠ .

منهاج البراعه (للخوئي) - شرح نهج البلاغه:

١ / ٣٢٧ ؛ ٢ / ١٢٦ .

المنهاج (للتووي) - منهاج السنه؛ منهاج النووي: ١ / ٢٦٩ ، ٣٧١ ، ٤٠٢ ؛ ٢ / ١٤٧ ، ٣٢٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٤٢٦ ، ٤٦٨ ؛ ٣ / ٤٦٩ ؛ ٤ / ٨٣ .

منيه الطالب: ١ / ٣١٥ .

منيه المرید: ١ / ٤٦٢ ، ٤٨٧ .

المهذب: ٢ / ٤٠٤ .

المهذب (لاين البراج): ١ / ٣٤٠ ؛ ٢ / ٦١٧ ؛ ٣ / ٢٧١ ؛ ٤ / ١٥ ، ١١٩ ، ١٥٧ ، ١٩٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٥٥ .

المهذب (لأبي إسحاق): ٢ / ٤٦٧ ، ٤٧٢ .

المهذب البارع (لابن فهد): ٢ / ٦٥٧ .

المواقف (للإيجي): ١ / ٢٦٧ .

المواهب: ٢ / ١٣٦ ، ١٣٨ .

موسوعه الفقه الإسلامی: ٢ / ٦١٩ ، ٦٥٢ ، ٦٦٠ .

الموطأ (لمالك بن أنس): ٢ / ٧٨ ، ١٤٤ ، ٢٤٩ ، ٣٨٩ ؛ ٣ / ٩٢ ، ٤٤٩ ؛ ٤ / ١٥١ ، ٢٧٩ .

الميزان (للعلامه الطباطبائي) - تفسير الميزان:

١ / ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٥٢٥ ؛ ٣ / ٤٠٢ ؛ ٤ / ٤ .

الميسيه: ٢ / ٦١٦ .

الناسخ (للنحاس): ٣ / ١٤٩ .

الناصریات (للسید المرتضی): ۱/ ۱۹؛ ۳/ ۲۹۹، ۳۰۸، ۳۱۷، ۳۳۹.

نزہہ الأبصار: ۲/ ۸۰۵.

نصب الراية: ۴/ ۲۷۳.

نظام حقوق المرأة في الإسلام (للشہید المطہری):

۱/ ۳۴۳.

نظم الحكم بمصر: ۲/ ۴۶۶.

نظم الحكم و الإدارة في الشريعة الإسلامية (لعلی منصور): ۲/ ۸۲.

النفیہ (للشہید الأول): ۱/ ۹۲.

النهاية (لابن الأثير) - نهاية ابن الأثير: ۱/ ۵۳،

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، ج ۴، ص: ۵۴۷

۵۵، ۳۵۴، ۴۳۴، ۵۲۴؛ ۲/ ۱۸، ۲۹، ۴۸، ۱۹۵، ۲۵۹، ۳۰۸، ۳۱۶، ۳۳۲، ۳۴۰، ۵۷۰، ۵۷۷، ۶۱۲، ۶۲۸، ۶۹۵، ۷۴۸، ۷۹۹؛ ۳/ ۴۴، ۶۱، ۳۹۹، ۴۹۲؛ ۴/ ۴۲، ۴۴، ۵۳، ۵۶، ۸۰، ۱۴۹، ۱۸۷، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۷۳، ۲۷۷، ۲۸۰، ۲۸۳.

النهاية (لشیخ الطائفہ الطوسی) - نهاية الشيخ:

۱/ ۱۲۷، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۳، ۱۵۵ - ۱۶۰،

٣٣٩، ٣٤٠، ٣٦٤؛ ١٥٤/٢، ١٦٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٣٢١، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٢٧، ٤٩٢، ٥١١،
٥٢٩، ٥٣١، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٥٨؛ ٣/٣٤٥، ٤٣، ٤٢، ٧٢، ٨٣، ٨٩، ٩٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٥٣، ١٨٢، ٢٢٣،
٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٧٢، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٩،
٤٥١، ٤٥٥، ٤٤١، ٤٧٦، ٤٩٣، ٤٩٩؛ ٤/١٣، ٢٦، ٣٧، ٥٦، ٥٧، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٧٨، ٨٣، ٩٣، ١٠٨، ١١٢، ١٥٧، ١٩٦، ٢٠٠، ٢١٠،
٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٩.

نهاية الارب: ٣٠٤/٤.

نهاية الأصول: ٢٢٤/٢.

نهج البلاغه: ١/٤، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٤٠، ٤٥، ٧٥، ٧٦، ١١٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٤-١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٥٠،
٢٥٣، ٢٨٦، ٢٩١-٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٥٥-٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٣٥، ٤٤٨، ٤٤٩،
٤٧٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥١٨-٥٢٠، ٥٤٥، ٥٥٤-٥٥٦، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٩١، ٥٩٨، ٥٩١، ٥٩٤، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢؛ ٢/١٣، ١٥،
١٦، ٢٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٥٤، ٧٦، ٨٣، ٩٦، ١١١، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٦، ١٤١، ١٤١، ١٨٧-١٨٩، ١٩٤، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨،
٢٢٩، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٩٨، ٥٠٨، ٥٤٣، ٥٤٨، ٥٥١، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٠، ٥٧٦، ٥٢١، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٧-
٥٧٩، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٧، ٥٩٨، ٧٠٤، ٧٢٨، ٧٣٣، ٧٦٣، ٧٧٤، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٩٦، ٨٠٠، ٨٠٧، ٨١٢، ٨١٧، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٢٩؛ ٣/٤،
٤، ١١١، ١٣١، ١٤٨، ٢٩٥، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٩٨، ٥٠٠؛ ٤/٢١، ٢٥٨، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٤.

نهج السعاده: ١/٣٠٧، ٤٠٤؛ ٢/٢٥٤،

٣٢٦، ٥٣٣، ٨٢٥.

نهج الفصاحه: ٧٦١ / ٢.

النوادر: ٣٤٨ / ٢.

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ٣٥٣ / ٢، ٤٦٢.

نوادر الراوندى: ٤٧٥ / ١.

النوادر (للسيد فضل الله): ٤٨٣ / ٣.

نيل الأوطار (للسوكاني): ٣٨٥ / ٣.

الهدى (لابن قيم): ١٢٨ / ٢.

الهدايه: ٣١٤ / ٣.

الهدايه (للسدوق): ٣٣٩ / ١؛ ٦١٦ / ٢.

الوافى (للمحدث الفيض الكاشاني): ٢١٦ / ١، ٣١٢؛ ١٢٤ / ٣، ٥٠١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٤٨

الوثائق السياسيه: ٧٤٨ / ٢، ٧٥٣؛ ٤٧٢ / ٣.

الوسائل إلى مسامره الأوائل (للسيوطى):

٤٣٥ / ٢.

الوسائل (للشيخ الحرّ العاملى) - وسائل الشيعه:

١ / ٤١، ٩٧، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٩،
٤٣٠، ٥٨٥، ٥٩١، ٦٠٢، ٦١١؛ ٢ / ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٣، ١٨٧ - ١٨٩، ١٩٩، ٢٣١، ٢٥٧، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣١،
٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٩، ٣٨١، ٣٨٧، ٤٠٨، ٤١٥، ٤٢٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٧٩، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥١١، ٥١٤، ٥٣٣،
٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨٤، ٦٠٣، ٦٢٩، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٨٩، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٨١، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢٧؛ ٣ / ٩، ١٩، ٣٥، ٣٩،
٤٠، ٥٩، ٦٢، ٦٧، ٧٩، ٩٦، ٩٧، ١٢٤، ١٤٢، ١٤١، ١٦٢، ١٦٤، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٥٥، ٢٦٤، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٥٣،
٣٥٧، ٣٧٦ - ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٧، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٨٠، ٥٠٣، ٥٠٥؛ ٤ / ٣، ٤٥، ٧٣، ٨٧، ٩٧، ٩٨، ١٣٧،

٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٩٠، ٢٩٧.

الوسيله (لابن حمزه) - الوسيله إلى نيل الفضيله:

٢ / ٢٧١، ٣٥٣، ٣٥٧، ٤٤١، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٠، ٣ / ١٣٩، ٢٧٣، ٤١٧؛ ٤ / ١٤، ٩٥، ٢٣٠.

وسيله النجاه (للسيد أبى الحسن الأصفهاني): ٢ / ٤٤٩، ٤٥٠.

وقعه صفين، - صفين.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله

فهرس الأماكن و البقاع

آبسكون: ٩٩ / ٤.

ادريجان (- آذربايجان): ١ / ٧٩، ٣٤٤، ٤٣٣؛ ٢ / ٤٧٦، ٤٩٠؛ ٣ / ٢٤٤.

آسيا: ١ / ٢٤٥.

آفريقيا: ١ / ٢٢٢، ٢٤٥؛ ٣ / ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٣٢.

الابله: ٤ / ٢٧٧.

الأبواء: ١ / ٢١٨.

اتحاد الجماهير السوفياتيه،- السوفياتيه.

أحد: ١ / ٥٥٣؛ ٢ / ٥، ٣٢، ٤٥-٤٧، ١٣٣، ١٣٤، ٣٥٤، ٥٥٨، ٧٩٤، ٧٩٦؛ ٣ / ١٧٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٧٢، ٣٣٣، ٣٣٤.

أذرعاع: ٣ / ٣٢١.

أردستان: ٣ / ٢٣٨.

أردشير خزّه: ٢ / ٥٥٣، ٦٧٤.

الأردن: ٣ / ٤٠٣.

أرض بنى النضير: ٣ / ٣٣١.

أرض حمراء: ١ / ٢٣٠، ٤٠٩.

أرض السواد (أراضى السواد): ٢ / ٥٥٤؛ ٣ / ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ٢٣٧، ٢٣٨، ٣٥٤.

أرض العرب: ٣ / ١٨٧.

إرمينيه: ٣ / ٣٣٢.

أروبا: ١ / ٢٤٥؛ ٢ / ٧٢٤.

إسرائيل: ٢١٢ / ١؛ ٧١٧ / ٢.

الإسكندرية: ١٣٧ / ٢، ٧٠٧.

أسواق المدينة: ٣٣٥ / ٢.

إصطخر: ٣٣٨ / ٢، ٦٨٨.

أصفهان: ٢٣٨ / ٣، ٢٤٤.

الأعتاب المقدسه: ٢٤٨ / ٣.

إفسيكون: ٩٩ / ٤ - آبسكون.

أفغانستان: ١٢٣ / ١، ٤٧٣.

إنكلترا (- بريطانيا): ٧ / ١، ٢٢، ٤٢٠.

الأنبار: ١١٤ / ١، ٣٣١؛ ٧٢٣ / ٢، ٨٠٢.

الأمريكيه، - الولايات المتحده.

الأندلس: ٢٢٧ / ١؛ ٢٤٥ / ٣.

الأهواز: ٦٧ / ٢، ١٢٣، ١٢٤، ٢٦٦، ٤٢٣، ٤٧٣، ٤٧٦، ٨٠٨؛ ٣ / ٤١٠.

أوطاس: ٥٦٥ / ٢.

إيران (- إيران الإسلاميه): ١ / ١٥، ٤٧، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٥، ٣٣١، ٤٢٣، ٤٤٧، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦١.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٠.

٥٧٩، ٤١٩؛ ٢ / ٣٨١، ٤٤٨؛ ٣ / ٢٤٥، ٣٨٣، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٠٥.

أيله: ٢ / ٢٠، ٤٨٧؛ ٣ / ٧٥١؛ ٣ / ٣٨٠، ٤٣٠، ٤٤٢، ٤٤٣.

بايل: ٣ / ٣٩٩، ٤٠٢ - ٤٠٤؛ ٤ / ٢٩٤.

بانقيا: ٢ / ٨٠٣؛ ٣ / ٥٠١.

البحر: ٢ / ٢٠، ٤٤، ٧٥١.

بحر الخزر: ٩٩ / ٤.

بحران: ١٣٤ / ٢.

البحرين: ٢ / ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٧؛ ٣ / ١٧٨، ٢٢١، ٣٢٧، ٣٨٦، ٤٣١؛ ٤ / ١٧، ٣٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٤٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٨٢.

بدر: ١ / ١٧٩، ٢٢٨، ٥٥٨؛ ٢ / ٤٤ - ٤٦، ١٣٣ - ١٣٥، ٣٥٤، ٣٨٦، ٤٠٣، ٥٥٦، ٥٥٧، ٧٤١، ٧٩٦؛

٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٦٥، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٢، ١٧١، ١٦١، ١٦٠، ١٥٠، ١٤٦، ١٣٥ - ١٣٣، ١٠٧، ١٠٦، ٥٠، ٤٩، ٤٧، ٤٦ / ٣
٢٩٦، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٩، ٤٢٢؛ ٤ / ٣، ٦، ٧، ١١.

برج سابور: ٥٠٢ / ٣.

برس: ٢٩٤، ٢٩٣ / ٤.

برك الغماد: ٤٤ / ٢.

بزرج سابور، - برج سابور.

البصره: ٥١ / ١، ٢١٠، ٣٣٢، ٣٥٢، ٤٠٠، ٤٥٣، ٥٨٧، ٥٨٨؛ ٢ / ٥٤، ٣٩٨، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٣، ٦١٨، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨٥، ٦٩١
٧٤٣، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٢٤ - ٨٢٦، ٨٢٦، ٨٣٠؛ ٣ / ٩٠، ١٨٧، ١٨٩، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥ - ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٣ - ٣١٣، ٣١٥ -
٣١٧، ٣٥٣؛ ٤ / ٢٥٩، ٢٧٦ - ٢٧٨.

البطائح: ٤٠٦، ٤٠٠ / ٣.

بطن مز: ٦٠٨ / ١.

بعاث: ٤٧ / ٢.

بعلبك: ٤٠٢ / ٣.

البغداد: ١ / ٩٧، ٤٥٣؛ ٢ / ٣٠٣، ٦١٨؛ ٣ / ٢٤٧، ٢٦٥، ٥٠٢؛ ٤ / ٢٥٨.

بقعاء: ٧٤٢ / ٢.

بلاد الكرد: ٢٤٨ / ٣.

بلخ: ٣ / ٢٢١، ٢٤٤، ٤٠١؛ ٤ / ٩٩، ١٣١.

بلغر: ٢٦٥ / ٣.

بلقين: ١٥٨ / ٣.

بواط: ١٢٩ / ٢، ١٣٤.

بهرسير: ٤٣١ / ٣.

البهقيادات: ٣ / ٤٣١.

بئر قيس: ٣ / ٣٣١.

البيت، - الكعبه.

البيت الشريف، - الكعبه.

بيت مانى: ٣ / ٣٩٧.

بيت المقدس: ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٥.

البيداء: ١ / ٤٤.

البيضة (موضع فى طريق كربلاء): ١ / ١٢٣.

ترشيح: ٣ / ٢٤٥، - فوسخ.

تبوك: ١ / ٣٩؛ ٢ / ١٣٥، ١٣٦، ٣٢٤، ٣٣٤؛ ٣ / ٣٦٥، ٣٨٠.

تخوم الشام: ٢ / ١٣٧، - الشام.

تربان: ٢ / ٥٥٦.

تيماء: ٢ / ٧٥١.

ثنيه الوداع: ٢ / ٤٧.

الجامده: ٣ / ٤٠٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥١

جامع الأزهر: ١ / ٥٢، ٤٠١.

الجبيل: ١ / ١٣٢؛ ٤ / ٢٠١، ٢٤٢.

جيل أحد: ٣ / ٣٣٣، - أحد.

الجحفه: ١ / ٥٠.

جديله بنى طيئ: ١٢٩ / ٢.

الجرف: ٣٣١ / ٣؛ ٤٧ / ٢.

الجزر: ٣٣٢ / ٣.

الجزيره: ٤٠١ / ١؛ ٢٨٠ / ٢؛ ٧٠٢، ٧٠٤؛ ٣ / ١٨٩، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٨٦.

جزيره العرب، - الجزيره.

جزيره موصل: ٣ / ٣٩٥، ٤٨٦، - الجزيره.

الجعرانه: ٢ / ٧٩٥؛ ٣ / ١٥٢.

جمره العقبه: ٢ / ٢٧٤.

الجند (الجند من اليمن): ٢ / ١٣١، ١٣٣، ١٣٨.

جنيف: ٢ /

جیحان: ٣ / ٢٢١؛ ٤ / ١٣٠.

الحبشه: ٢ / ١٣٧، ٧٠٥، ٧٠٦؛ ٣ / ١٦٤.

حبشی: ٢ / ٥٦٣.

الحجاز: ١ / ٤٧؛ ٢ / ٤٤٧، ٤٧٥، ٨٢٦؛ ٣ / ٤١، ٤٢، ٢٤٨، ٣٧٢؛ ٤ / ٢٦٤ - ٢٦٦.

حجره الرسول: ١ / ٥٩.

حجره عائشه: ٣ / ٩٢.

الحديبيه: ١ / ٥١٤، ٥١٥؛ ٢ / ٤٩، ١٣٥، ٥٦٢، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٥، ٧٤٠، ٧٥٠؛ ٣ / ١٦١، ٣٨٨.

حراء: ١ / ٤٦.

حزان: ٣ / ٣٩٧، ٤٠٠ - ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦.

الحزه: ١ / ٥٨٢؛ ٢ / ٦٠١.

الحرم: ٢ / ٣٣١؛ ٤ / ٢٦٤، ٢٦٥.

حرم المدينه، - الحرم.

الحرمين: ٢ / ٦١٨.

حروراء: ١ / ١٢٩.

الحزوره (سوق مكه): ٣ / ١٤٣.

حضر موت: ٢ / ١٣١، ١٣٢؛ ٤ / ١٦٦، ١٧١.

حلب: ٣ / ٢٤٤.

حلوان: ٢ / ٥٧٣، ٦٩٩؛ ٣ / ١٨٥.

الحله: ٣ / ٢٤٧؛ ٤ / ٢٩٤.

حماه: ٢٤٤ / ٣.

حمراء الأسد: ١٣٤ / ٢.

حمص: ٣٧٦ / ٢؛ ٢٤٤ / ٣؛ ٥٠٣.

حمير: ٧٢ / ٣.

حنين: ١٣٣ / ٢؛ ١٣٥، ٥٦٣، ٧٩٥؛ ١٤١ / ٣؛ ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٧١، ٢٥٠، ٣٥٥، ٤٢٢؛ ١٠ / ٤.

الحيرة: ٩٦ / ١؛ ٦٠٤ / ٢؛ ٦٨٢؛ ٢٤٤ / ٣؛ ٣٧١.

خراسان: ١٧٣ / ١؛ ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٥، ٥٨٧؛ ١٣٠ / ٢؛ ١٣٠، ٢٤٥، ٨٢٥؛ ٨٠ / ٣؛ ٢٤٤، ٢٤١.

الخشوع (نهر الشاش): ٢٢١ / ٣؛ ١٣١ / ٤.

الخذق: ٤٧ / ٢؛ ١٣٥، ٥٦١.

الخورنق: ٨٣٠ / ٢.

خوزستان: ٣٩٦ / ٣.

خيبر: ١٣١ / ٢؛ ١٣٣، ١٣٥، ٣٣٦، ٣٨٥، ٥٥٩، ٥٦٣، ٦٨٩؛ ٣ / ٥٤، ٥٦-٥٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٣، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١-٢٠٥، ٢٢٦، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٥٦، ٣٦٠، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٩٤، ٤٩٦؛ ٤ / ٢١، ٥٦، ٥٨، ١٠٥، ١٥٠، ١٥١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٤.

دار أبي اراكه: ٣٣٧ / ٢.

دار أبي سفيان: ٧٩٤ / ٢.

دار ثوير بن عامر: ٣٣٧ / ٢.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٢

دار جرير: ٣٣٧ / ٢.

دار عبد الله بن جدعان: ٢٠٦، ٢٠٧.

دار عثمان: ٦٨٨ / ٢.

دجله: ٢/٥٥٤؛ ٣/١٨٧، ٢٢٢؛ ٤/٩٩، ١٣١.

دستی: ٢/٤٨٧.

دمشق: ١/٢٥٢؛ ٢/٢.

٢٥٨ / ٤ ؛ ٤٠١ / ٣ ؛ ٧٩٥

الدور: ١٦٦ ، ١٦٤ / ٤

دور بني النجار: ٥٠٩ / ٢

دومه: ٣٨١ / ٣

دومه الجندل: ١٣٤ / ٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ؛ ٣٣٣ / ٣ ، ٣٦٨ ؛ ٢٨٢ / ٤

ديار مضر: ٤٠٠ / ٣

الديلم: ١٢٤ / ١ ، ٢٤١

ذفران: ٥٥٦ / ٢

ذى أمرّ: ١٣٤ / ٢

ذى حسم: ٦٠٥ / ١ ؛ ٢٥٣ / ٢

ذى الحليفه: ٤٩ / ٢

ذى العشيره: ١٣٤ / ٢

ذى قار: ١٣ / ٢

الرحبه (رحبه الكوفه): ٤٩٥ ، ٨٣٢ / ٢

الربذه: ٥٧٥ / ٢

رساتيقي المدائن: ٤٣١ / ٣

الركن: ٥٢١ / ١

الروس، - السوفياتيه.

الروم: ٧ / ١ ، ٤٧ ؛ ١٣٧ / ٢ ، ٧٠٦ ؛ ٣ / ٩٤ ، ١٧٤ ، ٣٦٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٧٢ ؛ ٢٧٧ / ٤ ، ٢٨٠

الريّ: ٤٨٦ / ٢ ؛ ٢٣٨ / ٣ ، ٢٤٥

ربع الساحل: ١٣١ / ٢.

زبيد: ١٢٩ / ٢ - ١٣١.

الساحل: ٤٤ / ٢.

سبأ: ٦ / ١.

سجن على «ع» بالبصره: ٣١٢ / ٣.

سفينه نوح: ٦٠ / ١؛ ٨٤ / ٢.

السقيفه: ٤٣ / ١، ٣٧٥.

السكاسك: ١٣٠ / ٢.

سكك البصره: ٢٨٣ / ٣.

السكون: ١٣٠ / ٢.

السلالم: ٢٠٤ / ٣.

سمرقند: ٣٣٢ / ٣.

السند: ٢٤٥ / ٣.

السواد: ٢٦٦ / ٢، ٣٣٢، ٥٥٤، ٦٢٧؛ ٥٧ / ٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧ - ١٩٩، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٣٧١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٩٠، ٤٩١.

سواد العراق: ١٩٤ / ٣، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٩٠ - السواد.

سواد الكوفه: ٨٠٣ / ٢؛ ١٩٠ / ٣، ٥٠١.

السوريه: ٢١١ / ٤.

السوفياتيه (الروس، اتحاد الجماهير السوفياتيه):

٧ / ١، ٤١٩، ٤٧٣.

سوق الأهواز: ٢ / ٤٥٢، ٤٩٩.

سوق مكة: ٢ / ٢٦٥؛ ٣ / ١٤٣.

سويسرا: ٢ / ٥٣٤.

سيحان: ٣ / ٢٢١؛ ٤ / ١٣٠.

سير: ٣ / ١٣٥.

سيف البحر: ٣ / ٣٣٢، ٣٣٣.

الشاش: ٣ / ٢٢٢؛ ٤ / ١٣١.

الشام: ١ / ١٢٢، ٢٤٦، ٢٥٠، ٣٣٠ - ٣٣٢، ٤١٨، ٥٥٦، ٦٠١؛ ٢ / ٢٠، ١٣٧، ١٣٩، ٢٢٩، ٢٩١، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٧٦، ٤٥٥، ٤٦٤، ٤٦٩،
٥٥٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦٨٧.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٣

٧٥٠، ٧٥١، ٧٩٥، ٨٠٢، ٨٠٩؛ ٣ / ١٥٩، ١٦٠، ١٦٨، ١٨٤، ١٨٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٩١، ٣٢١، ٣٧٢، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٧٢،
٤٨٥.

٢٨٩، ٢٨٠، ٢٧٧، ٢٧٥ / ٤؛ ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٣، ٥٠٢، ٤٩١

الشجره (تحت الشجره، عند الشجره): ١ / ٢٥٥، ٥١٢؛ ٣ / ٣٣١.

شط عثمان بن أبي العاص: ٣ / ١٨٧.

شهر يار: ٣ / ٢٣٨.

الصفاء: ١ / ٣٥٤، ٣٥٥، ٥١٧.

الصفراء: ٢ / ٥٥٧.

صفين: ١ / ١٧٦، ٢١٧، ٥٥٧، ٥٨٤؛ ٢ / ١٩٤، ٢١٨، ٢٢٩، ٣٣٧، ٥٦٦، ٥٦٩، ٧٣٦، ٧٧٣؛ ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٧، ٢٨٤ - ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣،

٢٩٤، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤ - ٣١٧.

صنعاء: ٢ / ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ٢٨١، ٥٠٧؛ ٣ / ٣٢٨.

الضافطه: ٢ / ٥٦١.

ضجنان: ٢ / ٤٧٩.

الطائف: ٢ / ٥٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٩١، ٣٢٤، ٥٥٦، ٦٧٧، ٧٩٤، ٧٩٥؛ ٣ / ١٤٢، ١٩٢.

طبرستان: ٣ / ٢٤٤.

طرابلس: ٣ / ٢٤٤.

طرابلس: ٣ / ٢٤٤.

طهران: ٣ / ١١٦.

الطيبه، - المدينه.

عبادان: ٣ / ١٨٥، ١٨٧.

عدن: ٢ / ١٢٩، ١٣١؛ ٣ / ٣٣٢.

العراق (العراقيين): ١ / ٢٤١، ٣٠٧، ٣٣٢، ٤١٨؛ ٢ / ٣٦٣، ٤٦٤، ٤٦٩، ٥٢٧، ٦٤٧؛ ٣ / ١٧، ٥٥، ٥٧، ٦١، ١٨٥، ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٨،

٢٤٦ - ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٩٦، ٣٧٢، ٣٨٧، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٨٨؛ ٤ / ٤١، ٥٥، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٥، ٢٧٥، ٢٨٠.

عرش بلقيس: ٧٥ / ١.

عرفات: ٨١ / ١؛ ٦٠١ / ٢؛ ٢٥ / ٤.

عرفه: ١٦٦، ١٧٣، ١٧٤ / ٤.

عسفان: ٤٩ / ٢، ٥٦٢.

عسقلان: ١٢٤ / ١، ٢٤١.

العقبه (العقبه الأولى و العقبه الثانيه): ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٥؛ ٩٦ / ٢، ١٣٨، ١٣٩، ٣٥٤، ٥٧١.

العقيق: ٥٥٨ / ٢؛ ٣٣١ / ٣؛ ١٧١ / ٤، ١٩٢.

عكبري: ٥٠٢ / ٣.

عمان: ١٣٧ / ٢.

الغابه: ١٣٥ / ٢.

الغدير (غدير خم): ٩ / ١، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٥٠، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ١٧٠، ١٧١، ٣١٠، ٣١٧، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٣٢؛ ٤٣٣ / ٢؛ ١٠٤ / ٣، ١١٠.

غدير الأشطاط: ٥٦٢ / ٢.

فارس (بلاد فارس، أرض فارس): ٣٥٣، ٣٦٤؛ ٤٧ / ٢، ١٣٧، ١٨٧، ٤٣٦، ٤٨٦، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٩١، ٧٠٧، ٧٠٨؛ ٨٠ / ٣.

فخ: ١٢٣ / ١، ٢١٧، ٢٣٨، ٦٠٧ - ٦٠٩؛ ٢٥٦ / ٢.

فدك: ٥٧ / ٣، ٢٠١، ٣٢٣ - ٣٢٥.

٣٢٩-٣٣٣، ٣٤٨، ٤٨٧؛ ٤ / ٥٦.

الفرات: ٢ / ٥٥٤؛ ٣ / ٢٢٢؛ ٤ / ٩٩، ١٣١،

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٤

٢٧٥، ٢٨٠.

الفرع: ٤ / ٨١.

الفقيرين: ٣ / ٣٣١.

فلسطين: ١ / ١٢٣، ٤٧٣؛ ٢ / ٧٢٥؛ ٣ / ٩٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٧٥؛ ٤ / ٢٨٠.

فوسخ (قوسبخ؛ ترشيح، كاشمر): ٣ / ٢٤٤، ٢٤٥.

فيروزآباد: ٢ / ٦٧٤.

القادسيه: ٢ / ٧٢٤، ٧٩٥؛ ٣ / ١٨٥، ١٨٧، ٥٠١.

القبله: ٣ / ٣٩٥.

القبليه: ٤ / ٨٠، ٨١.

القبه التي فوق المحراب عند المقصوره: ٣ / ٤٠١.

القدس الشريف: ١ / ٢١٢.

قرقيسيا: ٢ / ٣٣٢، ٣٣٧.

قرى عرينه: ٣ / ٣٢٤، ٣٢٥.

قزوين: ١ / ١٢٤، ٢٤١.

قسطنطينيه: ٣ / ٢٦٥.

القطب الجنوبي: ٣ / ٤٠٢.

القطب الشمالي: ٣ / ٤٠٢.

قم: ١/ ٢٣٩، ٢٤٠؛ ٢/ ٢٤٤؛ ٣/ ٨١، ٢٣٨؛ ٤/ ٣٠٠.

قوسينخ، - فوسنخ.

قهبان: ٣/ ٢٣٨.

كاشمر: ٣/ ٢٤٥، - فوسنخ.

الكتيبه: ٣/ ٢٠٤.

الكدز: ٢/ ١٣٤.

كربلاء: ١/ ٢١٧، ٥٧٩، ٥٨٣.

كرمان: ٢/ ٦٧٣.

كسکر: ٣/ ٤٠٦.

الکعبه (البيت؛ البيت الشريف): ١/ ١٠٧، ١٧٥، ٣٥٤، ٣٧٦، ٥٨٣؛ ٢/ ٤٩، ٥٠، ٢٨٣؛ ٣/ ١٤١، ٤٠٢، ٤٠٧.

الکناسه بالكوفه: ١/ ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٥؛ ٢/ ١٧٢، ٢٥٥، ٢٦٨.

کور الأهواز: ٢/ ٦٧٣.

کور الشام: ٢/ ٤٥٢، ٥٠٠.

الکوفه: ١/ ٥٢، ١٢٩، ١٣١، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٥٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٢، ٤٠٠، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٢٠، ٥٤٢، ٥٥٩؛ ٢/ ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٧، ٤١٦، ٤٥٧، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٠٣، ٦٢٧، ٦٨٥، ٧٤٣، ٨٠٣، ٨٢٦، ٨٣٠؛ ٣/ ١٤٢، ١٨٩، ١٩٠ -

١٩٢، ١٩٤، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٩٠؛ ٤/ ٢٥١، ٢٧٦، ٢٩٤.

کهنک: ٣/ ٢٣٨.

لبنان: ١/ ١٢٣، ٤٧٣؛ ٢/ ٧٢٥؛ ٣/ ٤٧٥.

لبنان: ٣/ ٢٣٩.

مأرب: ٤/ ٦٨، ٦٩، ٨١.

مجلس الخبراء: ١/ ٤١٤؛ ٢/ ٣٧؛ ٣/ ١١٤.

مجلس قضاء شريح: ١٩٦ / ٢.

المحراب: ٤٠١ / ٣.

محلہ بنی سالم: ٩٣ / ١.

المخيس: ٤٥٧، ٤٣٦، ٤٣٥ / ٢.

المدائن: ٥٧٠ / ٢؛ ٢٣٨ / ٣، ٢٤٧، ٤٣١؛ ٢٨٣ / ٤، ٢٨٤.

مدین: ٨٠٩ / ٢.

المدینہ (المدینہ المنورہ؛ المدینہ المشرفہ): ٩ / ١،

مشهد الكاظم «ع»: ١ / ٤٢٢.

مصر: ١ / ١٧، ٢٢٢، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٨٦، ٥٥٩؛ ٢ / ٥٣، ٧٨، ١٣١، ٢٨١، ٣٩٨، ٤٦٦، ٥٥٣، ٥٧٠، ٦١٨، ٦٦٧، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧٥٠،
٧٦٤، ٧٧٥، ٨٠٠؛ ٣ / ١٥٩، ١٨٩، ٢٢٢، ٢٤٥، ٣٣٣، ٣٧٢، ٣٨٧، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٨٢؛ ٤ / ٩٩، ١٣١، ٢١١، ٢٦١، ٢٨٠، ٣٠٤، ٣٠٧.

مضيق الصفراء: ٣ / ١٣٥.

المغرب: ٢ / ٥٦٥.

المقام: ١ / ٥٢١.

مقنا: ١ / ٥١٠.

المقصورة: ٣ / ٤٠١.

مكة: ١ / ١١٠، ١١١، ١١٧، ٣٠٥، ٤٠١، ٥١٥، ٥١٧، ٥٦٢، ٥٨٣، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١٦؛ ٢ / ٥، ٤٤، ٩٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩،
٢٠٦، ٣٩٩، ٤٢٣، ٤٣٠.

٤٣٥، ٤٣٧، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٦، ٦٧٧، ٧١٤، ٧٢٢، ٧٢٧، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٥٠، ٧٩١، ٧٩٤-٧٩٦، ٧٩٩، ٨٠٥، ٨١٢؛ ٣/٣٨٣، ٣٨٣، ٣٧٨، ٣٢٠، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠١، ٢٩٤، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٦١، ٢٥٠، ٢٤٥، ٢٤١، ٢١٧، ١٩٢، ١٨٥، ١٧١، ١٥٠، ١٤٣-١٤١، ١٣٨، ٣٨٩؛ ٤/٤٣٠، ١٠، ٢١١، ٢٥٣، ٢٧٦.

منى: ١/ ١١١؛ ٤/ ١٦٦، ١٧٣، ١٧٤.

منبج: ٤/ ٢٧٩.

موته: ١/ ٥٠٩؛ ٣/ ١٧٢، ١٧٤.

الموصل: ٣/ ١٨٥، ١٨٧، ٣٩٥.

الموقف: ١/ ١٠٩.

مهران (نهر الهند): ٣/ ٢٢٢؛ ٤/ ٩٩، ١٣١.

ميسان: ٣/ ٣٩٦-٣٩٨.

ميضأ الكوفه: ٢/ ٢٦٦.

ناحية جعفر: ٣/ ٤٠٢.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٦

ناحية الفرع: ٣/ ٣٣١.

نادى قريش: ٣/ ٢٦١.

النازيه: ٣/ ١٣٥.

نافع: ٢/ ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٥٧.

نجد: ٢/ ٢٨١، ٤٣١، ٥٠٨؛ ٣/ ٢٦٠؛ ٤/ ١١، ٨١.

نجران: ٢/ ١٢، ٢١، ١٣٠-١٣٢، ١٣٩، ٧٢٢، ٧٥٢، ٧٥٣؛ ٣/ ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨١، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٧٢، ٤٨٤؛ ٤/ ٢٦٨.

النخار: ٢/ ٥٥٦.

النقيع: ٢/ ٣٢٤.

نهر الأردن: ٤٠٣ / ٣، ٤٠٤.

نهر جوير: ٤٣١ / ٣.

نهر سير (شير): ٤٣١ / ٣.

نهر الملك: ٤٣١ / ٣.

النهر وان: ٢٥٢ / ١؛ ٥٣٣ / ٢، ٨٠٦؛ ٢٣٩ / ٣، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٤، ٣١٥.

نهرى الصلة: ٤٠٢ / ٣.

النهرين (دجلة و الفرات): ٢٤٧ / ٣.

نیشابور: ٢٤٤ / ٣.

نيل: ٢٢٢ / ٣؛ ٩٩ / ٤، ١٣١.

وادی الأشطاط: ٤٩ / ٢.

وادی القرى: ١٣٠ / ٢؛ ١٥٨ / ٣.

واسط: ٣٩٦ / ٣، ٣٩٨، ٤٠٢.

ودان: ١٣٤ / ٢.

الوطاء: ٥٥٨ / ٢.

الولايات المتحدة: ٤١٩ / ١؛ ٥٨٣ / ٢.

الوطيح: ٢٠٤ / ٣.

هجر: ١٣١ / ٢، ٦٩١؛ ٣٧٢ / ٣، ٣٨٧.

هرات: ٢٤٤ / ٣.

همدان: ٥٧٣ / ٢، ٦٩٩.

الهند: ١٢٣ / ١؛ ٢٢٢ / ٣، ٤٠١؛ ١٣١ / ٤.

يثر: ٥٦٣ / ٢ ، ٧٤٥ ، ٧٤٧ ، ٧٤٧ / ٣ ، ٣٥٨ .

اليمامه: ٨٧ / ١ ، ١٣٧ / ٢ ، ٤٣١ ، ٥٠٨ ، ٤٧٧ ، ٤٩١ ، ٨٢٦ / ٣ ، ٢٦٠ .

اليمن: ٢٢٢ ، ٤٢ / ١ ، ٢ / ٢ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٤٤ ، ٧٢ ، ١٢٨ - ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

١٣٨، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٧، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٣، ٧١١، ٧٥١، ٧٧٤؛ ٣/ ١٨، ٢٥، ٧١، ١٤٤، ١٧٤، ٣٧٢، ٣٨٠، ٣٨١، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٤٣؛ ٤/ ٢٨٤.

ينبع: ١/ ٢٣٠، ٤٠٩؛ ٢/ ٤٨٥؛ ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥.

دراسات في ولاية الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٧

فهرس الايام و الحوادث

أحد: ٢/ ٥، ٣٢، ٤٥-٤٧، ١٣٣، ١٣٤، ٣٥٤، ٥٥٨، ٥٥٩، ٧٩٤، ٧٩٦؛ ٣/ ١٧٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٧٢، ٣٣٤.

الأحزاب (الخنديق): ٢/ ٤٧، ١٣٣، ١٣٥، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٥.

امر الحرّه: ١/ ٤٠٢، ٥٨٢، ٥٨٣.

بدر (يوم التقى الجمعان): ١/ ٢٢٨؛ ٢/ ٤٤-٤٦، ١٣٣، ١٣٤، ٣٥٤، ٣٨٤، ٤٠٣، ٥٠٨، ٥٥٦، ٧٤١، ٧٩٦؛ ٣/ ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٣-١٣٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٠، ١٦١، ١٧١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٦، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٩، ٤٢٢؛ ٤/ ٣، ٦، ٧، ١١.

بيعه الحديبيه،- الحديبيه.

بيعه الرضوان: ٢/ ٧٥٠.

بيعه على «ع»: ٢/ ٦٨٧.

بيعه العقبه،- العقبه.

ثوره فحّ،- فحّ.

الجمال (حرب البصره): ١/ ٣٥٣، ٣٥٨، ٥٨٤؛ ٢/ ٢٣٦، ٢٣٨، ٥٠٨، ٥٤٨، ٥٥٣، ٧٩٦، ٨٠٥، ٨٠٧؛ ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥-٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠١-٣٠٥، ٣٠٨-٣١٧.

حجه الرسول،- حجه الوداع.

حجه الوداع: ١/ ٥٠، ٥٩، ٦٧، ١٦٨، ١٨٧، ٢٠٢، ٣٧٣؛ ٢/ ٦١، ١٢٨، ١٣٥، ٥٤٥، ٧١٣، ٧١٤، ٧٧٩، ٧٨٠.

الحديبيه: ١/ ٥١٣؛ ٢/ ٤٩، ١٣٥، ٥٦٢، ٥٦٧، ٧٢٩، ٧٣٥، ٧٤٠، ٧٥٠؛ ٣/ ٣٨٨.

حديث الغدير،- غدير خم.

حرب إيران: ٣/ ٣٨٣.

حرب البصره،- الجمل.

حرب الروم: ٣/ ٣٦٥.

حرب صفين،- صفين.

حصار الطائف: ٢/ ١٣٩.

حلف الفضول: ٢/ ٢٠٧.

حنين (غزوه الطائف): ٢/ ٥٠، ١٣٣، ١٣٥، ٥٦٣، ٧٩٥؛ ٣/ ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٧١، ٢٥٠، ٣٥٥.

دراسات في ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٨

؛٤٢٢

خروج الخريت بن راشد على أمير المؤمنين «ع»:

٣٨٣ / ٢، ٤٨٠.

الخندق، - الأحزاب.

خيبر: ١٣٣ / ٢، ١٣٥، ٣٣٦، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٤٨٩؛ ١٦١ / ٣، ١٦٤، ١٦٨، ٢٠١، ٣٥٦، ٣٦٠؛ ٥٦ / ٤، ٥٨.

دعوته «ص» أساقفه نجران: ٧٥٢ / ٢.

زمن الحرّه، - أمر الحرّه.

صفين: ١ / ١٧٦، ٢١٧، ٥٥٧، ٥٨٤؛ ٢ / ١٩٤، ٢١٨، ٢٢٩، ٣٣٧، ٥٦٦، ٥٦٩، ٧٣٦، ٧٧٣؛ ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٤، ٢٨٧ - ٢٨٩، ٢٩١ - ٢٩٤،

٣١٠، ٣١١، ٣١٤ - ٣١٧.

عام الحديبيه، - الحديبيه.

عام خيبر، - خيبر.

العقبه (العقبه الأولى؛ العقبه الثانيه):

١ / ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٥؛ ٢ / ٩٦، ١٣٨، ٣٥٤، ٥٧١.

غدير خم: ١ / ٤١، ٤٢، ٤٩، ٥٠، ٥٨، ٥٩، ٧٨، ٧٩، ١٧٠، ٣١٠، ٣١٧، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٣٢؛ ٢ / ٤٣٣؛ ٣ / ١٠٤، ١١٠.

غزوه أحد، - أحد.

غزوه الأحزاب، - الأحزاب.

غزوه البحرين: ١٣٤ / ٢.

غزوه بدر، - بدر.

غزوه بني قريظه: ١٣٣ / ٢، ١٣٥.

غزوه بني لحيان: ١٣٥ / ٢.

غزوه بنى المصطلق،- المريسيع.

غزوه بنى النضير: ١٣٤ / ٢.

غزوه بواط: ١٢٩ / ٢، ١٣٤.

غزوه تبوك: ٣٩ / ١؛ ١٣٥ / ٢؛ ٣٦٥ / ٣.

غزوه حمراء الأسد: ١٣٤ / ٢.

غزوه حنين،- حنين.

غزوه الخندق،- الأحزاب.

غزوه دومه الجندل: ١٣٤ / ٢، ٥٦١.

غزوه ذات الرقاع: ١٣٤ / ٢.

غزوه ذى امر: ١٣٤ / ٢.

غزوه ذى العشيره: ١٣٤ / ٢.

غزوه السلاسل: ١٢٩ / ٢.

غزوه السويق: ١٣٤ / ٢.

غزوه الطائف،- حنين.

غزوه الغابه: ١٣٥ / ٢.

غزوه الكدر: ١٣٤ / ٢.

غزوه المريسيع،- المريسيع.

غزوه موته: ١ / ٥٠٩؛ ٣ / ١٧٢، ١٧٤.

غزوه ودان: ١٣٤ / ٢.

فاجعه الحرّه،- أمر الحرّه.

الفتح (فتح مكه): ١ / ١١٠؛ ٢ / ٥، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٩، ٢٦٥، ٣٩٨، ٧١٤، ٧٢٧، ٧٩٤، ٧٩٥، ٨٠٥؛ ٣ / ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ٢٥٠، ٢٨٩.

فتح خير، - خير.

فتح دمشق: ٢ / ٧٩٥.

فتح القادسيه: ٢ / ٧٩٥.

فتح مكه، - الفتح.

فتح هوازن: ٣ / ١٨٤.

فخ: ١ / ٢١٧، ٢٣٨، ٦٠٧ - ٦٠٩.

قريظه، - غزوه بنى قريظه.

قصه الغدير، - غدير خم.

قيام فخ، - فخ.

كربلاء: ١ / ٢١٧.

ليله العقبه، - العقبه.

دراسات فى ولايه الفقيه و فقه الدوله الإسلاميه، ج ٤، ص: ٥٥٩

المريسيه (غزوه)

بنى المصطلق): ١٣٣ / ٢، ١٣٥، ٥٦٢، ٧٤٢.

معاهده الحديبيه،- الحديبيه.

معاهدته «ص» لأهل أيله: ٧٥١ / ٢.

معاهدته «ص» مع نصارى نجران: ٧٥٣ / ٢.

وقعه الجمل،- الجمل.

وقعه صفين،- صفين.

وقعه النهروان: ٥٣٣ / ٢، ٨٠٦؛ ٢٣٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٤، ٣١٥.

هدنه الحديبيه،- الحديبيه.

يوم أحد،- أحد.

يوم الأحزاب،- الأحزاب.

يوم التقى الجمعان،- بدر.

يوم بدر،- بدر.

يوم البصره،- الجمل.

يوم الجمل،- الجمل.

يوم حنين،- حنين.

يوم صفين،- صفين.

يوم عرفه: ٥٩ / ١.

يوم الغدير،- غدیر خم.

يوم فتح مكه،- الفتح.

يوم موته،- غزوه موته.

يوم النهروان، - وقعه النهروان.

يوم نوروز: ۶۸۰ / ۲.

نجف آبادی، حسین علی منتظری، دراسات فی ولایه الفقیه و فقه الدوله الإسلامیه، ۴ جلد، نشر تفکر، قم - ایران، دوم، ۱۴۰۹ هـ
ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

